

المقنضب

صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد اللخمي

٤١٠ - ٤٨٥ هـ

تتبع

محمد عبد الخالق مصطفى

الأستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الأول

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب
المقنضب
صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد

٢١٠ - ٥٢٨٥

الجزء الأول

تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثالثة للمقتضب

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد :

فقد بذلت أقصى الجهد في تحقيق المقتضب وإخراجه ، وقد أثلج صدرى إقبال القراء عليه . لقد كان السؤال عنه والطلب له يأتي من المشرق والمغرب . وكانت الأجزاء تنفذ بعد ظهورها بقليل .

ويحق لي الآن أن أتحدث عما يأتي :

١ - لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها الاضطراب من جراء وضع أوراق في غير موضعها ، وكان هذا الاضطراب يمثل بصفحتيه في مواجهة القارئ في صدر النسخة وفي أضعاها ، فأرجعت الأوراق الضالة إلى موضعها فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب وأصبح قارئ المقتضب لا يتعثر في قراءته في الكتاب كله . ومن يدري فلعل هذا الاضطراب من أسباب تأخير نشر المقتضب إلى عصرنا . هذا .

٢ - ربط المقتضب بكتاب سيبويه كلّفني كثيرا من الجهد ، وفي الحق أن ذكر نصوص سيبويه كان يغني عن كل شرح وتعليق في أحيان كثيرة ؛ إذ أن نصوص سيبويه والمقتضب يفسّر بعضها بعضا .

٣ - لم أعلق على مسألة في المقتضب إلا بعد مراجعتها في كتب كثيرة من أصول كتب النحو . يكفي أن تكون المسألة في المقتضب يعرف القارئ مواضعها في كثير من كتب النحو .

٤ - إذا كان نشر المقتضب قد حقق لي أمنية من أعزّ أماناتي فقد انشرح صدرى إلى أنني جعلت مسائل المقتضب على حبل الذراع بما صنعت من الفهارس . إن فهارس المقتضب خطوة

في سبيل تيسير النحو . لقد كانت هناك فواصل وحواجز تمنع كثيرا من المثقفين وتحول بينهم وبين الرجوع إلى كتب النحو ، فرفعت فهارس المقتضب هذه الحواجز ، وجعلت قواعد النحو مطروحة في الطريق وعلى طرف التمام لكل قارئ مهما كانت ثقافته ، وهذا ما استهدفته في وضع هذه الفهارس .

ومن الله العون والتوفيق . .

محمد عبد الخالق عزيمة

تصدير

بقلم الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم

رئيس لجنة احياء التراث

من أهم العلوم العربية التي غنى بها المسلمون في صدر الإسلام وعلى مر العصور النحو والصرف ، لما لهما من الأثر في تقويم اللسان ، وصيانة اللغة ، وفهم نصوص الشعر وتوجيه معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .

ولم يكد ينشأ هذا العلم حتى أخذ ينمو ويتزايد ، وتنشعب فيه الآراء وتختلف المذاهب ، وتعقد له المناظرات ، في الكوفة والبصرة وبغداد ، وفي مصر والقيروان وبلاد الأندلس وغيرها من العواصم العربية التي ازدهرت مدارسها بالعلوم والآداب والفنون .

ثم وضعت فيه الكتب والمصنفات ، وكان أعظم ما وصل إلينا من الكتب الأصلية كتاب سيبويه وكتاب المقتضب لأبي العباس المبرد ، أما كتاب سيبويه فقد أخذ حظه من اللبوع والشهرة ، وتدارسه العلماء منذ تأليفه بالشرح والتعليق والنقد وتخريج الشواهد وإعرابها ، وفي العصور الحديثة طبع في مصر وأوروبا ، وتيسر اقتناؤه لطلاب العربية في كل مكان ، وأما كتاب «المقتضب» فإنه على مقدار فضل مؤلفه ومكانته بين علماء اللغة والأدب ، وعلى أنه كان - كما يقول محققه - «أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسطة» ، فإنه لم يتدارس إلا في نطاق ضيق محدود ، ولم ينتشر من نسخته إلا القليل ، ولم يعرف الناس عنه إلا ما نقله عنه مؤلفه في كتاب الكامل وابن الشجري في أماليه ، والسهيلي في الروض الأنف وقلة من العلماء والمصنفين .

وكان الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة الأستاذ بجامعة الأزهر من المهتمين بالمبرد وأثره في العلوم العربية ، ووضع رسالة في هذا الشأن قال بها العالمية من درجة أستاذ بدرجة «ممتاز» من كلية اللغة العربية ، وقد اقتضى عمله في هذه الرسالة أن يدرس كتاب «المقتضب» ، فرجع إلى النسخة المصورة منه بدار الكتب ، عن النسخة الوحيدة المحفوظة بمكتبة كيريلي زاده

بالآستانة ، وصحبها سنين طويلة ، فرأت لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية أن تعهد إليه تحقيق هذا الكتاب ، لتنشره ضمن ما تقوم به من نفائس كتب التراث ، لما للمبرد من منزلة بين علماء العربية ، ولما للمقتضب من أثر في جلاء مذهبه النحوى وبيان ملامحه ومعالمه ، فقام بتحقيقه بما يسر الانتفاع به للدارسين والباحثين .

والأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة من العلماء الذين تخصصوا في دراسة اللغة والنحو ، وله الأثر المحمود فيهما تدريسا وتصنيفا ، إلى اطلاع واسع وإحاطة شاملة بأصول العربية وفروعها ، وقد ظهر أثر ذلك واضحا فيما قام به من شروح وتعليقات ، وقد اقتضى عمله في «المقتضب» إحياء كتب ثلاثة قديمة لا تتجاوز القرن الرابع : نقد المبرد لسيبويه ، ورد ابن ولاد عليه في كتاب الانتصار ، وتفسير المسائل المشككة في أول «المقتضب» لسعيد بن سعيد الفارقي لخص هذه الكتب جميعها ، ووثق بها حواشى الكتاب .

هذا ، وقد وضع الأستاذ المحقق لصدر الكتاب مقدمة في حياة المبرد وآثاره ، تضمنت التعريف بكتبه المطبوعة والمخطوطة ، وبين ما لها من أثر في الدراسات الأدبية والنحوية ، ثم تحدث عن أسلوب المبرد العلمى ولامحه وخصائصه واصطلاحاته ، وعرض لمذهبه النحوى واتجاهاته وموقفه من القياس والسماع ، كما عرض للذكر الخصومة التى بينه وبين ثعلب وأسبابها ونتائجها ، ثم تعرض لغيره من العلماء الذين نقلوه ، وانتصر له ، واختتم هذه الدراسة بفصل واف عن المقتضب ، ووازن بينه وبين كتاب سيبويه ، وساق كل ذلك فى أسلوب واضح واستقراء شامل .

وقد رأت لجنة إحياء التراث أن فى هذه المقدمة دراسة واعية مستوعبة لحياة المبرد وآثاره ، ومرآة صادقة لعصره وبيان معالمه ومظاهره ، فرأت أن تصدر منها طبعة مستقلة ، يفيد منها دارسو الآداب العربية والمعنيون بتاريخها .

ولعل لجنة إحياء التراث بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل تكون قد بعثت كنزا من كنوز العربية الثمينة ، وجلت حياة شيخ من شيوخ العربية فى زمانه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ، وَنَسْتَهْدِيكَ ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ التَّكَلُّفِ لِمَا لَا نُحْسِنُ ،
كَمَا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعُجْبِ بِمَا نُحْسِنُ .

وَنُصَلِّي ، وَنُسَلِّمُ عَلَى خَيْرِ أَنْبِيَائِكَ ، وَخَاتَمِ رَسَلِكَ ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ ، وَصَحَابَتِهِ ..
أَمَّا بَعْدُ :

فقد صحبت المقتضب منذ ربع قرن من الزمان .

استنسخته لمكتبي ، وقربته من نفسي ، وبقيت حفيًا به ، مُراعيا له ، مقبلا عليه .
وما من شك في أنه ليس في تراثنا اللغوي المخطوط كتاب يُنازع المقتضب في أصالته ،
أو يُضارعه في عراقته وضخامته .

فالمقتضب صنعه شيخ من شيوخ العربية الذين حملوا لواءها ، ورفعوا منارها في القرن
الثالث الهجري ، ألفه أبو العباس وقد تأصل تفكيره ، ونضجت ثقافته ، واستوت معارفه ؛
لذلك كان أنفُس مؤلفاته ، وأنضج ثمراته ، وكان المرأة الصادقة التي تجلو مذهبه النحوي
في صورة مُعبّرة ، واضحة القسّمات بيّنة الملامح .

لأبي العباس كُتب أخرى في النحو ، ولكنها رسائل .

أما «المقتضب» فقد جعله كتابا قائما برأسه ، مستفنيا بنفسه ، فلم يُشر فيه إلى غيره ،
ولمّا ألف كتابه (الكامل) بعد (المقتضب) ، وضمّته صدرا من مسائل النحو ، ما أحال إلا
عليه ، ولا أشار إلا إليه ، وكان يفخّم أمره فيقول : قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في
الكتاب «المقتضب» فلم يذكره إلا مسبقا بلفظة : «الكتاب» . وكذلك فعل في كتابه
«المذكر والمؤنث» .

وَعَنَىُّ عَنِ الْبَيَانِ أَنَّ «المقتضب» أَقْدَمَ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا فِي النَحْوِ ، وَالصَّرْفِ بَعْدَ كِتَابِ سَيَبُويَه .

وَالْمَصَادِرُ الْأُولَى - وَمَا أَقْلَهَا - هِيَ النَّبْعُ الصَّافِي ، وَالْمُورِدُ الْعَذْبُ ؛ فَيَجْمَلُ بِنَا أَنْ نَكْشِفَ عَنْ مَنَابِعِهَا ، وَنَعْبُدَ الطَّرِيقَ إِلَيْهَا ، وَنَيَسِّرَ الْإِغْتِرَافَ مِنْ مَنَاهِلِهَا ، وَقُطِفَ يَانِعُ ثَمَارِهَا ، وَمَا أَحْوَجَ نِفُوسَنَا إِلَى أَنْ تَسْتَمَعَ لِأَحَادِيثِ هَؤُلَاءِ الْأَثْمَةِ ، وَأَنْ تَعْرِفَ كَيْفَ يَصُورُونَ آرَاءَهُمْ بِأَقْلَامِهِمْ ؟ وَكَيْفَ يَحْتَجُّونَ لَهَا ، وَيُدَافِعُونَ عَنْهَا ؟

لَقَدْ كَانَ لِكِتَابِ سَيَبُويَه أَثَرٌ وَاضِحٌ فِي ثِقَافَةِ الَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِ سَيَبُويَه ؛ كَمَا كَانَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي مُؤَلَّفَاتِهِمُ النَحْوِيَّةِ ؛ لِهَذَا عُنِيتُ فِي تَعْلِيْقَاتِي بِبَيَانِ صِلَةِ «المقتضب» بِكِتَابِ سَيَبُويَه .

وَالْإِفْصَاحُ عَنْ هَذِهِ الصِّلَةِ لَا يَكُونُ بِغَيْرِ سَوْقِ نصوصِ سَيَبُويَه فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ عَرْضَ لَهَا الْمَبْرَدُ ، وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ لَنَا بِوُضُوحٍ مَدَى اعْتِمَادِ الْمَبْرَدِ عَلَى سَيَبُويَه ، وَمَدَى اسْتِقْلَالِهِ . ثُمَّ إِنَّ كِتَابَ سَيَبُويَه ، وَالْمَقْتَضِبَ أَقْدَمَ وَأَضْحَمَ مَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ كُتُبِ النَحْوِ وَالصَّرْفِ ، فَالرِّبْطُ بَيْنَهُمَا تَسْجِيلُ لَخْطَوَاتِ نَشْأَةِ النَحْوِ وَتَدْرَجِهِ فِي الْقَرْنَيْنِ : الثَّانِي وَالثَّالِثِ ، وَفِي ذَلِكَ أَيْضًا كَشَفٌ عَنْ مَنَابِعِ «المقتضب» وَمَصَادِرِهِ ، كَمَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ دَعَامَةً قَوِيَّةً فِي الدِّرَاسَاتِ الْمُقَارِنَةِ .

لَقَدْ بَذَلْتُ أَقْصَى الْجُهْدِ فِي ذَلِكَ حَتَّى بَلَغْتَ نصوصِ سَيَبُويَه الَّتِي تَضَمَّنُهَا التَّعْلِيْقُ عَلَى الْمَقْتَضِبِ قَدْرًا وَافِرًا .

وَهَذَا غَيْرُ شَوَاهِدِ سَيَبُويَه فِي الْمَقْتَضِبِ الَّتِي بَلَغَتْ (٣٨٠) شَاهِدًا ، وَغَيْرُ مَا اكْتَفَيْتُ بِهِ مِنَ الْإِحَالَاتِ .

هَذَا وَفِي نَشْرِ الْمَقْتَضِبِ تَصْحِيْحٌ لِلْمَذْهَبِ عَلَّمَ مِنْ أَعْلَامِ الْعَرَبِيَّةِ ، فَمَا أَكْثَرَ مَا نُسَبُّ إِلَى الْمَبْرَدِ مِنْ أَقْوَالٍ تُعَارِضُ مَا أَثْبَتَهُ فِي مَقْتَضِبِهِ ، وَفِي ظَنِّي أَنَّ الَّذِي جَرَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ إِقْدَامُهُ عَلَى نَقْدِ كِتَابِ سَيَبُويَه ، وَجَمْعُ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ .

بَيْنَمَا نَرَاهُ مُتَّفِقًا مَعَ سَيَبُويَه ، إِذْ نَرَى أَقْوَالَ أُخْرَى تَنْسُبُ إِلَيْهِ خِلَافَ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ أَدْلَى عَلَى هَذَا مِنْ أَنَّ سَيَبُويَه اسْتَشْهَدَ لِلْعُطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

مُعَاوَى إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ ، وَلَا الْحَدِيدِ

في أربعة مواضع من كتابه ، وجاوزها كلها المبرد في نقده للكتاب ، ثم استشهد بهذا البيت للعطف على الموضع في ثلاثة مواضع من المقتضب ، وبعد هذا كله يقال : إن المبرد رد على سيبويه روايته لهذا البيت ! .

وقد رأيت أن يَصْحَبَ نَشْرَ (المقتضب) إحياء كتابين لهما به صلة :

أولهما : نقد المبرد لكتاب سيبويه ، ورد ابن ولاد على المبرد في كتابه « الانتصار » وذلك فيما له صلة بالمقتضب .

ونقد المبرد هذا لم يطلع عليه أبو الفتح ، فتحدث عنه في الخصائص بلسان غيره ، فروى عن أبي علي عن أبي بكر بن السراج أن المبرد كان يعتلر منه ، ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة فأما الآن فلا .

وقال عنه في موضع آخر : هو مع قلته من كلام غير أبي العباس .

وسيرى القارئ أن المبرد لم يرجع عن جميع أقواله في هذا الكتاب ؛ كما أن أكثره من نقد أبي العباس الذي لم يتبع فيه غيره .

والكتاب الآخر : « تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب » لأبي القاسم : سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١ هـ . وكنت أتمنى أن يُنشر كاملا ، ولكن الذي حملني على تلخيصه أن الفارقي لم يقف عند شرح مسائل المقتضب ، وأو فعل لأحسن وأجمل ، وإنما أسرف على نفسه ، وعلى قارئه في الاستطراد إلى الحديث عن الإخبار بالذي ، وبالألف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية ثم يُبين ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وحسبك أن تعلم أنه ولد من هذه المسألة : (سير بزيد فرسخين يومين) (١٦٦) صورة ، وهذه رياضة عقلية عنيفة لا طائل تحتها ، وما أشبهها بلحم جمل غث على رأس جبل وعمر ؛ لهذا رأيت أن أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو والاباب .

وقد أعانني الله فيسري معرفة أسباب الاضطراب الواقع في النسخة الوحيدة المحفوظة بدار الكتب ، فاستطعت أن أصلحها بوضع كل شيء في مكانه المناسب له ، فالتحم الكلام ،

وارتفع الاضطراب ، وقد حافظت على أرقام نسخة الأصل ، وأثبتتها ليُعرف ما أصلحته ،
ويسهل الرجوع إليها .

وكم تمنيت ، ودعوت الله أن يهيئ للمقتضب من تنبسط يده في سبيل بعثه من مرقد .
وقد أذن الله بقيام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وإسهامه في بعث الثقافة العربية ،
والإسلامية .

وأما مآلقيته من عون وتشجيع من السادة : رئيس وأعضاء لجنة إحياء التراث - فلهم مني
أجمل الشكر .

سَلِّدَ اللهُ خَطَانَا ، وَهَدَانَا إِلَى سَبِيلِ الْخَيْرِ وَالسَّادَاتِ .

محمد عبد الخالق حُضَيْمَة

٦ من ذى القعدة ١٣٨٢ هـ

٢١ مارس ١٩٦٢ م

ترجمة حياة أبي العباس المبرد

نسبه :

كما في طبقات الزبيدي ، وجمهرة أنساب العرب :

« هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد (أو زيد) بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم وهو ثماله ابن أحن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث »
وفي كتب الطبقات اختلاف يسير في بعض الأسماء من هذا النسب .

ويقول ابن عبد ربّه في العقد : « وثمانية منزلهم قريب من الطائف وهم أهل رويّة ، وعقول »^(١) .

أسرته :

في الفهرست ص ٨٨ : قال أبو عبد الله محمد بن القاسم : كان المبرد من السورجيين بالبصرة ثم يكرّ الأراضين وكان يقال له : حيّان السورجى وانتمى إلى اليمن ولذلك تزوّج المبرد ابنة الحفصى ، والحفصى شريف من اليمنية .

وفي الفهرست (نشر فاوجل) من السورجيين بالجمجمة ، ثم قال الناشر :
ولم أعثر على معناه على الرغم من محاولاتى الكثيرة للبحث عنه حتى في بلاد المشرق .

(١) ترجمة المبرد في هذه الكتب :

طبقات الزبيدي : ص ١٠٨ - ١٢٠ ، معجم الأدباء : ج ١٩ - ص ١١١ - ١٣٢ أخبار النحويين البصريين : ص ٧٢ - ٨٠ ، نزهة الألبا : ص ٢٧٩ - ٢٩٣ وفيات الأعيان : ج ٣ - ص ٤٤١ - ٤٤٧ إنباء الرواه : ج ٣ - ص ٢٤١ - ٢٥٢ ، الباب في الأنساب : ج ١ - ص ١٩٧ ، معجم الشعراء : ص ٤٤٩ - ٤٥٠ ، جمهرة أنساب العرب : ص ٣٥٦ (وفي الطبعة الثانية ص ٣٧٧) ، الفهرست : ص ٨٧ - ٨٨ ، تاريخ بغداد : ج ٣ - ص ٣٨٠ - ٣٨٥ شذرات الذهب : ج ٢ - ص ٩٠ - ١٩١ ، مراتب النحويين : ص ٨٣ ، بنية الوعاة : ١١٦ - ١١٧ ، مدالك الأبصار الجزء : الرابع ، طبقات القراء : ج ٢ - ص ٢٨٠ ج ٣ ص ٣٨٦ .

ولادته ووفاته :

أكثر المؤرخين على أنه ولد سنة ٢١٠ هـ وذهب بعضهم إلى أنه وُلد سنة ٢٠٧ .
وأكثر المؤرخين على أنه تُوِّفَى سنة ٢٨٥ في آخرها وقيل سنة ٢٨٦ وانفرد أبو الطيّب في
مراتب النحويين بأن قال : توفّي سنة ٢٨٢ .

والمبرّد لم يُذكر الخليل ، وما ذكر في العقد الفريد^(١) من « أن محمّد بن يزيد النحويّ
قال : أتيت الخليل فوجدته جالسا على طنفسة صغيرة فوسّع لي ، وكرهت أن أضيّق عليه
فانقبضت ، فأخذ بعُضدي وقربني إلى نفسه وقال : إنّه لا يضيّق سَمُ الخياط بمُتحابين ،
ولا تسع الدنيا متباعضين » تصحيّف ، وهذا الحديث إنّما كان بين الخليل وتلميذه أبي محمّد
اليزيدي المتوفّي سنة ٢٠٢ كما ذكر في خزنة الأدب^(٢) .

راء المبرّد :

لقيت راء المبرّد حظًا كبيرًا من عناية الباحثين ، فذكرت قصص تُثبت فتحها وأخرى
تدلّ على كسرّها ، فيقول ابن خُلّكان : « المبرّد بضم الميم وفتح الباء الموحّدة والراء المشدّدة
وبعدها دال مهملة . وهو لقب عُرف به ، واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك ، فالذي
ذكره الحافظ أبو الفرج الجوزي في كتاب (الألقاب) أنّه قال : سئل المبرّد لم لُقِّبَ بهذا
اللقب ؟ فقال : كان سبب ذلك أنّ صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذهاب
إليه ، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني ، فجاء رسول الوالي يطأبني ، فقال لي أبو حاتم :
ادخل في هذا : يعني غلاف مُزَمّلة فارغا ، فدخلت فيه وغطّي رأسه ، ثم خرج إلى الرسول
وقال : ليس هو عندي . فقال : أخبرت أنّه دخل إليك . فقال : ادخل الدار وفتّشها فدخل ،
فطاف كلّ موضع في الدار ولم يفتن لغلاف المزمّلة ، ثمّ خرج فجعل أبو حاتم يصفّق ،
وينادي : على المزمّلة المبرّد وتسامع الناس بذلك فلهجوا به . ثمّ قال : وقيل : إنّ الذي لُقِّبَ
بهذا اللقب شيخه أبو عثمان ، وقيل غير ذلك » .

(١) انظر العقد بتحقيق الأساتذة أحمد أمين ، أحمد الزين . ابراهيم الايباري ج ٢ ص ٣١٦ ونشر المكتبة التجارية
بتحقيق الأستاذ سعيد المريان ج ١ ص ٣٠٢ .

(٢) ج ٤ ص ٤٢٦ وفي طبقات الزبيدي ص ٤٤ : قال المبرّد : جلس رجل إلى الخليل بن أحمد فقال أحسبني قد ضيقت
عليك فقال له : لا تقل ذلك فإن شبراً من الأرض لا يضيّق على المتحابين والأرض برحبها لانسع متباعضين .

وقد ذكر هذه القصة أيضاً القفطى عن أبي عبيد الله محمد بن عمران في كتاب (المقتبس) كما ذكرها ابن فضل الله العمري في الجزء الرابع من مسالك الأبصار .

والوزير الأندلسي محمد بن هشام المصحفي المتوفى سنة ٤٨١ هـ يضبط الراء بالفتح أيضاً قال : يقال له المبرد بفتح الراء ، ولُقِّبَ بالمبرد لحسن وجهه ، يقال : رجل مبرد ، ومقسم ، ومُحسن إذا كان حسن الوجه (١) .

أما ابن عبد ربّه (٢) فيعلّل فتح الراء بأن مبعثه سوء اختيار المبرد للشعر البارد في كتابه (الروضة) قال : « ألا ترى أن محمد بن يزيد النحوي على علمه باللغة ، ومعرفته باللسان - وضع كتاباً سماه بالروضة ، وقصد فيه إلى أخبار الشعراء المحدثين ، فلم يختار لكل شاعر إلا أبرد ما وجد له ، حتّى انتهى إلى الحسن بن هاني ، فاستخرج له من البرد أبياتاً ما سمعناها ، ولا رويناهما ، ولا ندرى من أين وقع عليها ؟ »

وجُلَّ أشعاره في الخمریات بديعة لا نظير لها ، فخطر بها كلّها ، وتخطّأها إلى التي جانستّه في برده فما أحسبه لحقه هذا الاسم : أعنى المبرد ، إلا لبرده وقد تخيّر لأبي العتاهية أشعاراً . تقتل من بردها » .

وهذا تحامل من ابن عبد ربّه .

وضبطت الراء بالشدة والفتحة في كتاب أبي العباس « المذكر والمؤنث » نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق والسيرافي (٣) يضبط الراء بالكسر ويقول : « لما صنّف المازني كتاب الألف واللام سأل المبرد عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب فقال له : قم فأنت المبرد بكسر الراء : أي المثبت للحق ، فغيّره الكوفيون وفتحوا الراء » .

قال الثعالبي في كتابه (لطائف المعارف) ص ٤٦ :

إن الناس في سبب تلقيبه بالمبرد على قولين :

(١) المكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن خير عن شيوخي ص ٣٢٣ .

(٢) المقد ج ٦ ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) المزهر ج ٢ ص ٢٦٧ وانظر ياقوت ج ١٩ ص ١١٢ . ولم يعرض السيرافي لضبطه في ترجمته للمبرد في كتابه (أخبار النحويين البصريين) . . ونسخة المقتضب التي قرأها السيرافي ليس على الراء فيها إلا الشدة وحدها في الأجزاء الأربعة .

أحدهما : أنه استحق قول الشاعر فيه :

إن المبرّد ذو برد على أبيه في الجد منه إذا ما شئت أو لعب
وقلّما أبصرت عيناك من رجل إلا ومعناه إن فسّرت في لقبه
والآخر : أنه لقب بذلك على الضد ؛ كما لقّب الغراب بالأعور والمثل يضرب به في
حدة البصر ...» .

ويقول نشوان بن سعيد الحميري في كتابه (شمس العلوم ١٤٦) :

المبرّد : لقب محمد بن يزيد النحوي البصري ؛ لأنه كان يدرس في البرادة .
اتّصل هذا الخلاف بالمحدثين^(١) (فالشّيع الشنقيطيّ كان متشدّداً في كسر الراء وكان
ينشد في ذمّ من فتحها :

والكسر في راء المبرّد واجبٌ وبغير هذا ينطق الجهلاء
وقد وقفت على شعر الظاهر فيه ضبط الراء بالفتح ليخلو الشعر من عيب السّناد ، وهو
قول سليمان بن عبد الله بن محمّد النهروانيّ الخوفي سنة ٤٩٣ هـ^(٢) :

تقول بُنيّتي أبتى تقنّع ولا تطمخ إلى الأطماع تعتدّ
ورض باليأس نفسك فهو أخرى وأزين في السورى وعليك أعود
فلو كنت الخليل وسيبويه أو الفراء أو كنت المبرّد
لما ساويت في حيّ رغيفنا ولا تبتاع بالماء المبرّد

وقد يكون المبرّد أراد أن يهون على نفسه ما تشعر به الألقاب من ذمّ بما حكى عنه :
قال الأخفش : أنشدنا أبو العباس المبرّد^(٣) :

لا تكرهن لقباً شهّرت به فلربّ محظوظ من اللّقب
قد كان لقب مرّة رجلاً بالسوائليّ فعُدّ في العرب

* * *

(١) مجلة الرسالة العدد ٢٠٥ .

(٢) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٥ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٣ ص ٤٩ .

وما من شك في أنَّ اشتغال هذا اللقب على هذه الحروف (ب - ر - د) كان مثار فكاهات سمعها المبرد فتقبلها أحياناً وضاق عنها صدره أخرى :

لَقِيَ بَرْدَ الْخِيَارِ الْكَاتِبَ أَبَا الْعَبَّاسِ الْمَبْرِدَ عَلَى الْجِسْرِ فِي يَوْمٍ بَارِدٍ فَقَالَ : أَنْتَ الْمَبْرِدُ وَأَنَا بَرْدُ الْخِيَارِ وَالْيَوْمُ بَارِدٌ اعْبُرْ بِنَا لَثَلَا يُصِيبُ النَّاسَ الْفَالِجُ^(١) .

وقال أحمد بن طاهر : خرجت من منزل أبي الصقر نِصْفَ النَّهَارِ فِي تَمَوِّزٍ فَقُلْتُ : لَيْسَ بِقَرْبِي مَنْزِلُ أَقْرَبُ مِنْ مَنْزِلِ الْمَبْرِدِ إِذْ كُنْتُ لَا أَقْدِرُ أَنْ أَصِلَ إِلَى مَنْزِلِي بِبَابِ الشَّامِ ، فَجِئْتُهُ فَأَدْخَلَنِي إِلَى حُويْشَةٍ لَهُ وَجَاءَ بِمَائِدَةٍ فَأَكَلْتُ مَعَهُ لَوْنِينَ طَيِّبِينَ وَسَقَانِي مَاءً بَارِداً وَقَالَ : أَحَدَثَكَ إِلَى أَنْ تَنَامَ فَجَعَلَ يَحَدِّثُنِي أَحْسَنَ حَدِيثٍ فَحَضَرَنِي لَشَوْبِي وَقَلَّةُ شَكْرِي بَيْتَانِ فَقُلْتُ : قَدْ حَضَرَنِي بَيْتَانِ أَنْشَدَهُمَا ؟ فَقَالَ : ذَاكَ إِلَيْكَ - وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّي قَدْ مَدَحْتَهُ - فَأَنْشَدْتُهُ :

وَيَوْمَ كَحَرَ الشُّوقُ فِي صَدْرِ عَاشِقٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُ أَحْسَرُ وَأَوْمَدُ^(٢)

ظَلَلْتُ بِهِ عِنْدَ الْمَبْرِدِ قَائِلاً فَمَا زِلْتُ فِي الْفَظَاظِهِ أَتَبَرِدُ

فَقَالَ لِي : قَدْ كَانَ يَسَعُكَ إِذَا لَمْ تَحْمَدِ إِلَّا تَذَمُّ ، وَمَالِكَ عِنْدِي جَزَاءٌ إِلَّا أَنْ أُخْرِجَكَ ، وَاللَّهِ لَا جَلَسْتُ عِنْدِي بَعْدَ هَذَا . فَأَخْرَجَنِي فَمَضَيْتُ إِلَى مَنْزِلِي بِبَابِ الشَّامِ فَمَرِضْتُ مِنَ الْحَرِّ الَّذِي نَالَنِي مَدَّةً فَعُدْتُ بِاللُّومِ عَلَى نَفْسِي^(٣) .

نشاطه وحياته :

نشأ بالبصرة كما قلنا ، ثُمَّ طُلِبَ إِلَى سَرْمَنِ رَأَى مِنَ الْمُتَوَكَّلِ ، وَكَانَ سَبَبَ حَمَلِهِ مِنَ الْبَصْرَةِ أَنَّ الْمُتَوَكَّلَ قَرَأَ يَوْماً بِحَضْرَةِ الْفَتْحِ بَيْنَ خَاقَانَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ) بِفَتْحِ هَمْزَةٍ (أَنَّهَا) فَقَالَ لَهُ الْفَتْحُ : يَا سَيْدِي (إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ^(٤) . فَتَبَايَعَا عَلَى عَشْرَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ وَقِيلَ دِينَارٌ ، وَتَحَاكَمَا إِلَى يَزِيدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَلْبِيِّ وَكَانَ صَدِيقًا لِلْمَبْرِدِ فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا أَعْرِفُ الْفَرْقَ وَمَا رَأَيْتُ أَعْجَبَ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَابُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ يَخْلُو مِنْ عَالِمٍ مُتَقَدِّمٍ ، وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا يَتَقَدَّمُ قَتَى بِالْبَصْرَةِ يَعْرِفُ بِالْمَبْرِدِ . فَأَمَرَ الْمُتَوَكَّلُ فَجِئَ بِهِ إِلَى سَرْمَنِ رَأَى سَنَةَ ٢٤٦ وَحَضَرَ مَجْلِسَهُ وَنَالَ عَطَايَاهُ^(٥) .

(١) جمع الجواهر في الملح والنوادر ص ٦٠ . وانظر قصة أخرى في كتاب خاص الخاص للشمالي ص ٤٥

(٢) الومد : الحر الشديد مع سكون الريح .

(٣) معجم الأدباء ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥ وتاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٤) القراءتان سبعيتان . النشر ج ٢ ص ٢٦١ .

(٥) الزبيدي ص ١٠٩ - ١١٠ ، القفطي ص ٢٤٣ .

وقد آخى المبرّد بسرّ من رأى بُندار بن لرّة وكان يقول عنه : هو سبب غناى ، ويسوق لذلك قصّة طويلة^(١) .

ولمّا قُتل المتوكّل سنة ٢٤٧ رحل المبرّد إلى بغداد ، فقدم بلدا لا عهد له بأهله ، فاختلّ وأدركته الحاجة ، فتوخّى شهود صلاة الجمعة ، فلما قضيت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفتّحه السؤال ليتسبّب له القول ، فلم يكن عند من حضره علم ، فلمّا رأى ذلك رفع صوته وطفّق يفسّر ، يُوهم بذلك أنّه قد سُئل ، فصارت حواه حلقة عظيمة ، فتشوّف أحمد بن يحيى ثعلب إلى الحلقة ، وكان كثيرا ما يرد الجامع قوم خراسانيّون من ذوى النظر فيتكلّمون ويجمع الناس حولهم فإذا أبصرهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفتّشهم فإذا انقطعوا عن الجواب انفضّ الناس عنهم .

فلمّا نظر ثعلب إلى مَنْ حوّل أبى العباس المبرّد أمر الزجاج وابن الخياط بالنهوض إليه وقال لهما : قضا حلقة هذا الرجل ، ونهض معهما من حضر من أصحابه ، فلمّا صاروا بين يديه قال له الزجاج : أتأذن - أعزك الله - فى المفاشة ؟ فقال له المبرّد : سلّ عما أحببت فسأله عن مسألة فأجابها فيها بجواب أقنعه ، فنظر الزجاج فى وجوه أصحابه متعجّبا من تجويد أبى العباس للجواب ، ثمّ سأله عن أخرى ، وأخرى حتى بلغت مسائله أربع عشرة وهو يُجيب عن كلّ واحدة منها بما فعله فى المسألة الأولى فلمّا رأى ذلك الزجاج قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ فلست مفارقا هذا الرجل ولا بدّ لي من ملازمته والأخذ عنه ، فعاتبه أصحابه وقالوا له : تأخذ غن مجهول لا تعرف اسمه وتدع من قد شهِر علمه ، وانتشر فى الآفاق ذكره ؟ فقال لهم : لست أقول بالذكر والخمول ولكنّى أقول بالعلم والنظر^(٢) .

صفاته :

كان غلاما وسيّا ، وقد أكثر شيخه أبو حاتم السجستانيّ فى وصف هذا الجمال فقال^(٣) :

أبرزوا وجهك الجميل ولاموا من افتتن
لو أرادوا صيانتى ستروا وجهك الحسن

(١) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٢٤ .

(٢) الزبيديّ ص ١١٨ - ١١٩ القفطى ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) أخبار النحويّين البصريّين ص ٧١ - ٧٢ نزّهة الألبا ص ٢٥٢ - ٢٥٣ شرح مقامات الحريريّ للشريشيّ ج ١ ص ١٢٦

وقال أيضاً :

وقف الجمال بوجهه قُسمت له حدقُ الأنام

وكان ظريف الطبع ، خفيف الروح ، مليح الأخبار ، كثير النوادر ، ويقول عنه القفطي
« وكان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم ، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ،
وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، ومُلوكية المجالسة ، وكرم العشيرة ، وبلاغة المكاتبة ،
وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة ، وقُرب الإقحام ، ووضوح الشرح ،
وعنوبة المنطق - على ما ليس عليه أحد ممن تقدّمه أو تأخّر عنه » .

وقال ابن خلكان : « وكان المبرّد كثير الأمالي ، حسن النوادر . فمما أملاه أن المنصور
أبا جعفر ولّى رجلاً على العميان والأيتام ، والقواعد من النساء اللواتي لا أزواج لهن ، فدخل
على هذا المتولّى بعض المتخلّفين ومعه ولده ، فقال : إن رأيت - أصلحك الله - أن تُثبت
اسمي مع القواعد ؟ فقال له المتولّى : القواعد نساء فكيف أثبتك فيهن ؟ فقال : ففى العميان
فقال : أمّا هذا فنعم فإنّ الله تعالى يقول (لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي
الْصُّدُورِ) فقال : وتُثبت ولدى فى الأيتام فقال : وهذا أفعله أيضاً فإنه من يكن أنت أباه
فهو يتيم ، فانصرف عنه وقد أثبتته فى العميان وولده فى الأيتام » وانظر نهاية الأرب ج ٤ ص ١٧ .
وفى جمع الجواهر والملح^(١) : دخل بعض أبناء الملوك على المبرّد وعنده سلّة حلوى قد
أعدها لبعض إخوانه فوجد ابنه الفرصة فى اشتغال أبيه فأقبل يأكل منها فنظر إليه المبرّد
فأنشده :

الناس فى غفلاتهم ورحى المنية تطحن

وللمبرّد مع عقلاء المجانين فى زيارته لهم طرائف كثيرة^(٢) .

براعته فى الجدل والمناقشة :

يُصوّر لنا ذلك الزجّاجُ أحسن تصوير فى أوّل لقاء له مع المبرّد قال للمبرّد :
« أتأذن - أعزّك الله - فى المناقشة فقال له أبو العباس : سلّ عما أحببت ، فسأله عن

(١) ص ٦٢ .

(٢) أنظر معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٥ - ١١٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٣ - ٧٤ والنزهة ص ٢٨٣ والمقد

ج ٦ ص ١٦٧ - ١٦٨ .

مسألة فأجابها فيها بجواب أفنعه فنظر الزَّجَّاج في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب فلما انتقضى ذلك قال له أبو العباس : أفنعت بالجواب ؟ فقال : نعم قال : فإن قال لك قائل في جوابنا هذا : كذا ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يُوهن جواب المسألة ويُفسده ويعتَلّ فيه ، فبقى الزَّجَّاج سادراً لا يُحير جواباً ثم قال : إن رأى الشيخ - أعزه الله - أن يقول في ذلك فقال أبو العباس : فإنَّ القول على نحو كذا فصَحَّ الجواب الأوَّل وأوهن ما كان أفسده . فبقى الزَّجَّاج مبهوراً ثم قال في نفسه : قد يجوز أنَّه كان حافظاً لهذه المسألة مستعداً للقول فيها ، فسأله عن مسألة ثانية ففعل المبرِّد ما فعله في المسألة الأولى حتى سأله أربع عشرة مسألة يجيب عن كلِّ واحدة منها بما يُقْنِع ثمَّ يُفْسِد الجواب ثمَّ يعود إلى تصحيح القول الأوَّل ^(١) .

وفي كتاب مجالس العلماء صور من هذه المناقشة التي دارت بين المبرِّد والزَّجَّاج ^(٢) . ونقل عنه أنَّه قال : لا أتقلَّد مقالة متى لزمتني حُجَّة ^(٣) .

* * *

كان المبرِّد لا يعلم مجَّاناً ، ولا يعلم بأجرة إلَّا على قدرها : حكى الزَّجَّاج أنَّه كان يخْرِط الزَّجَّاج ثم مال إلى النحو وأراد أن يأخذ عن المبرِّد فقال له : ما صنعتك ؟ قلت : أخْرِط الزَّجَّاج وكسبي كلَّ يوم درهم ونصف ، وأريد أن تبالغ في تعليمي وأنا أعطيك كلَّ يوم درهما وأشرط لك أن أعطيك إياه أبداً حتى يفرِّق الموت بيننا ... ^(٤) .

وحكى المنذريُّ قال : واختلفت إلى أبي العباس المبرِّد وانتخبت عليه أجزاء من كتابيه المعروفين بالروضة ، والكامل قال : وقاطعته من سماعها على شيءٍ مسمًى وإنَّه لم يأذن لي في قراءة حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط ^(٥) .

وعرف عن المبرِّد البخل . قال القفطيُّ : « وكان المبرِّد ممسكاً بخيلاً يقول : ما وزنت شيئاً

(١) الزيدى ص ١١٨ - ١١٩ والقفطي ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) ص ١٦٤ - ١٦٧ .

(٣) مجالس العلماء ص ١٢٣ .

(٤) بنية الوعاة ص ١٧٩ وغيرها .

(٥) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٠١ .

بالدرهم إلا وزجج الدرهم في نفسى . هذا مع السعة التى كان فيها ، وكان ثعلب أشد منه في الاستمساك ، وكان المبرّد يصرّح بالطلب ، وثعلب يعرّض ويلوّح .

وقال أبو بكر بن عبد الملك^(١) : « كان المبرّد من أبخل الناس بكلّ شيء » ، قال : وقال أبو عبيدة مغمّر بن المثنى : لا يكون النحوى شجاعا . فقيل له وكيف ؟ فقال : تروونه يفرّق بين الساكن والمتحرّك ولا يفرّق بين الموت والحياة .

وقال المبرّد : وأنا أقول : إنّه لا يكون نحوى جوادا . فقيل له : وكيف ذلك ؟ قال : تروونه يفرّق بين الحمزتين ولا يفرّق بين سبب الغنى والفقر ! يريد : أنّ الإمساك سبب من أسباب الغنى والعطاء سبب من أسباب الفقر .

وتبع ذلك أنّه كان مقتصدا في زيّه وملبسه فقد ذكر ابن خلكان أنّه كثيرا ما ينشد في مجالسه :

يا من تلبس أثواباً يتيّهُ بها تيّسه الملوكة على بعض المساكين
ما غير الجلّ أخلاق الحمير ولا نقش البراذع أخلاق البراذين

توثيقه :

وثّقه العلماء وأصحاب الجرح والتعديل :

في لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ : « قال المفجّع^(٢) البصرى عن المبرّد : اتّهم بالكذب في نقل اللغة - وهذا ورد عن المفجّع^(٢) بإسناد مظلم والمفجّع^(٢) لا يُعتدّ بجرحه » .

وقال عنه ابن كثير في البداية والنهاية ج ١١ ص ٧٩ « كان ثقة ثبتا فيما ينقله » .

وقال عنه الخطيب في تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٠ « كان عالما فاضلا موثوقا به في الرواية » .

وقال عنه ابن ولّاد في كتابه الانتصار « وليس هو عندنا ممن يتعمّد الكذب » .

وقد نقلت إلينا فصّتان تتضمّنان اتّهام المبرّد بالوضع والاختلاق :

١ - قال ياقوت^(٣) : زعموا أنّ أبا العبّاس المبرّد ورد الدّينور زائرا ليعسى بن ماهان

(١) الزينى ص ١١٤ .

(٢) في الأصل « النخ » محرفا ، وسيأتى حديثه .

(٣) معجم الأدباء ج ٣ ص ٣٠ - ٣١ .

فأول ما دخل عليه وقضى سلامه قال له عيسى : أيها الشيخ ما الشاة المجثمة التي نبي النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل لحمها ؟ فقال : هي الشاة القليلة اللبن مثل اللجبة . فقال : هل من شاهد ؟ قال : نعم قول الراجز :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آلِ الْخُمَيْدِ نَسَمُهُ إِلَّا عُيَيْرٌ لَجَبَسَةٌ مُجْثَمُهُ

فاذا بالحاجب يستأذن لأبي حنيفة الدينوري فلما دخل قال له : أيها الشيخ : ما الشاة المجثمة التي نهينا عن أكل لحمها ؟ فقال : هي التي جثمت على ركبها ، وذبحت من خلف قفاها . فقال : كيف تقول وهذا شيخ العراق - يعني أبا العباس المبرّد - يقول : هي مثل اللجبة وهي القليلة اللبن وأنشده البيهقي . فقال أبو حنيفة : أمان البيعة تلزم أبا حنيفة إن كان هذا التفسير سمعه هذا الشيخ أو قرأه وإن كان البيهقي إلا لساعتها هذه ! فقال : صدق الشيخ أبو حنيفة فلمّا أنفت أن أرد عليك من العراق وذكرى ما قد شاع فأول ما تسألني عنه لا أعرفه . فاستحسن منه هذا الإقرار وترك البهت .

ب - والقصة الثانية ذكرها الأنباري وغيره^(١) فقال :

«وقال أبو عبد الله المفجع : كان المبرّد لعظم حفظه اللغة واتّساعه يُتهم ، فتواضعنا على مسألة لا أصل لها نسأله عنها لننظر كيف يُجيب ؟ وكنا قبل ذلك تمارينا في عروض بيت الشاعر :

أبا مندر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

فقال قوم : هو من البحر الفلاني وقال آخرون هو من البحر الفلاني فقطعناه وتردد على أفواهنا من تقطيعه (ق بعضنا) فقلت له : أيّدك الله تعالى ما القبيض عند العرب ؟ فقال : القطن يصدق ذلك قول الشاعر :

كَأَنَّ سَنَامَهَا حُثِي الْقَبِيعُضَا

قال : فقلت لأصحابي : ترون الجواب والشاهد ، إن كان صحيحاً فهو عجب ، وإن كان اختلق الجواب في الحال فهو أعجب .

ويظهر في سياق القصتين أثر الوضع والانتحال . أضف إلى ذلك أنّ المفجع من أصحاب

(١) نزهة الألبا ص ٢٨١ - ٢٨٢ تاريخ بغداد ج ٣ ص ٢٨٠ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٣ .

ثعلب ، وكان شيعياً وشاعراً ماجناً ، أكثر من ترديد ألفاظ الفحش في شعره ، وانظر ترجمته وشعره في الفهرست ص ١٢٣ واليتيمة ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣١ ، ومعجم الأدباء ج ١٧ ص ١٩٠ - ٢٠٥ .

وروى عنه أبو الحسن الأخفش فقال^(١) : «سمعت أبا العباس المبرّد يقول : إنّ الذي يغلط ثم يرجع لا يعدّ ذلك خطأ لأنّه قد خرج منه برجوعه عنه ، وإنّما الخطأ البين الذي يصرّ [فيه صاحبه] على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يعدّ كذاباً ملعوناً» .
وكنّا قدّمنا قوله : لا أتقلّد مقالة مني لزمّني حجة .

وروى عنه أيضاً قوله : ربّما روّأت في الحرف سنة لتصبح لي حقيقة^(٢) .

شعره :

ذكره المرزباني في معجم الشعراء^(٣) فقال :

«محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس الأزدي النحوي المعروف بالمبرّد : ذكر أنّه دخل إلى المتوكل فقال له : يا بصري رأيت أحسن وجهاً مني ؟ قال : فقلت ولا أسمع راحة ثمّ تجاسرت فقلت :

جهرت بخلفيّة لا أتقيها لشك في اليمين ولا ارتياب
بأنك أحسن الخلفاء وجهاً وأسمع راحتين ولا أحابي
وأنّ مطيعك الأعلى جوداً ومن عاصاك يهوى في تباب

فقال لي : أحسنت ، وأجملت في حسن طبعك ، وبديتك .

وله في العلاء بن صاعد :

للعلاء بن صاعد في وصف وثناء مجاوز المقدار
باذل مدحه ضنين بما يملك من درهم ومن دينار
زرتة مكرها وما كنت من قبل لثمل العلاء بالزوار
فحصلنا على ثناء ومدح وركوب بالليل في طيار

(١) المزهر ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٢) مجالس العلماء ص ١٢٣ . روّأ في الأمر : نظرفيه وتعقبه .

(٣) ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

وقوله :

ولو رفع الله عَنَّا البسلا ٥ لم ندر ما خطرَ العافية ؟
وقال الزُّبَيْدِيُّ (١) : ولم يكن أبو العباس محمد بن يزيد - على رياسته وتفردَه بملذهب أصحابه وإربائه عاينهم بفطنته وصحة قريحته - متخلِّفا في قول الشعر ، وكان لا ينتحل ذلك ولا يعتزى إليه ولا يرسمُ نفسه به ، وله أشعار كثيرة ، منها أبيات يمدح بها عبيد الله ابن عبد الله :

بنفسي أخُ برَّ شددت به أزرى	فألفيته خُرًّا على العسر واليسر
أغيب فلي منه ثناءً ومدحاً	وأحضر منه أحسنَ القول والبشر
وما طاهر إلا جمالاً لصحبه	وناصر عافيه على كلب الدهر
تفردت يا خير الورى فكفيتني	مطالبةً شعاع ضاق بها صدرى
وأحسن من هذا الحديث ونشره	كتابٌ أتاني مُدرجاً بيدى نصر
سُرتُ به لَمَّا أتي ورأيتني	غَنيت وإن كان الكتاب إلى مصر
وقلت : رعاك الله من ذى مودة	فقد فتَّ إحسانا وقصّر بي شكرى

ومَّا كتب به إلى عبيد الله بن عبد الله بعد أن استبطأه وعاتبه (٢) :

يامونلاً للنوى الهَمَّاتِ والخطَرِ	ومن عمدتُ لحاجاتي من البشرِ
هل أنت راضٍ بأن يضحى نزيلُكم	والمستجيبُ لكم في حالٍ مستترِ
صِفْراً من الآمالِ إلا من رجائكم	ولابساً بعد يُسرٍ حُلَّةَ العسرِ
قل للأمير عبيد الله دام له	عزُّ الإمارة في طول من العمرِ
بدأت وعداً فأنجزه لمنتظر	فإنَّ حقَّ عَمَّامِ الوَرْدِ للصدرِ
وقد بدا عُودُ شكرى مُورقاً فأجدُ	سُقياه أجنبك منه يانع الثمرِ
فإنَّما يسمِ الوسمي مبتسداً	والمولى نبات الروض والزهَرِ (٣)
والسيف يُجلى فإن لم تُسقَ صفحته	نبأ ولم يكُ كالمشحودة البئرِ

(١) ص ١١٢ - ١١٣ وانظر القفطى ج ٣ ص ٢٤٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٩

(٢) الزبىدى ص ١١٣ ، القفطى ص ٢٤٨

(٣) تثقيل فعل الحلقى الثمين جائز بقياس واطراد عند الكوفيين ومنه « نهر » في القرآن الكريم . الوسمي : مطر الربيع الأول .

الولى . المطر بعده .

وقد تقدّم إحساناً إلى لُصم لم أوتَ فيه من الإغراق في الشكر^(١)
وفي بقاء عبيد الله لي خلفٌ وفيض راحته المغنى عن المطر

سأل المبرّد بشر بن سعد المرثديّ حاجة فتأخّرت فكتب إليه^(٢) :

وقاك الله من إخلاف وعسد وهضم أخوة أو نقض عهد
فأنت المرتجى أدياً ورأياً وبينك في الرواية من معدّ
وتجمعنا أو اصبر لازمات سداد الرأي من حسب ووّد
إذا لم تأت حاجاتي سراعاً فقد ضمنتها بشر بن سعيد
فأى الناس آملاه ليبر وأرجوه لحلّ أو لعقد

وفي العقد الفريد^(٣) : ولحمّد بن يزيد :

يا عليلاً أفديك من ألم العلة هل لي إلى اللقاء سبيل
إن يحلّ دونك الحجاب فما يُخجّب عني بك الضنى والعويل

وفيه أيضاً^(٤) وللمبرّد :

ما القرب إلّا لمن صحّت مودّته ولم يخُنك وليس القرب للنسب
كم من قريب دوى الصلر مضطرب ومن بعيد سليم غير مقرب

وقال المبرّد^(٥) : لما توفيت والدّة القاضي إسماعيل رأيت من وجهه ما لم يقدر على ستره ،
وكان كلّ يعزيّه ، وقد كان لا يسلو ، فسلمت عليه ثمّ أنشدته :

لعمري لئن غال ريب الزمان فساء لقد غال نفساً حبيبة
ولكنّ علمي بمسا في الثوا ب عند المصيبة يُنسى المصيبة

فتفهّم كلامي واستحسنه ودعا بدواة وكتبه ثمّ انبسط وزالت عنه تلك الكآبة والجزع .

(١) تثقيل فعل جاء في هذه القصيدة في : المر - المر - الشكر ، وهما لغتان ، وقد جاء في القراءات السبعة كثيراً .

(٢) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٣) ج ٢ ص ٤٥١ .

(٤) ج ٢ ص ٣١٤ .

(٥) معجم الأدباء ج ٦ ص ١٣٥ - ١٣٦ .

وقال المرزباني^(١) : أخبرنا الصولي قال : أنشدنا أبو العباس المبرّد لمحمود بن مروان بن أبي حفصة :

لِي حِيلَةٌ فِيمَنْ يَنْسَمُ وَلَيْسَ فِي الْكَذَّابِ حِيلَةٌ
مَنْ كَانَ يَخْلُقُ مَا يَقْسُو لَ فَحِيلَتِي فِيهِ قَلِيلَةٌ

قال المبرّد وقد ناقض هذا الشاعر لأنّه قال : «وليس في الكذاب حيلة» ثمّ قال : فحيلتي فيه قليلة ثمّ أنشدني لنفسه :

إِنَّ النَّمُومَ أُعْطِيَ دُونَهُ خَبْرِي وَلَيْسَ لِي حِيلَةٌ فِي مَفْتَرِي الْكُنْبِ
والبيتان في الكامل ج ٦ ص ١٠٢ وأعقبهما بقوله : وقال آخر : إِنَّ النَّمُومَ أُعْطِيَ دُونَهُ خَيْرِي .

ثم نسب هذا البيت إليه الأخفش .

وله في وصف نرجسة^(٢) :

نَرْجَسَةٌ لَاحِظَنِي طَرْفُهَا تُشَبِّهُ دِينَارًا عَلَى دَرِّهِمٍ

شيوخه :

تلقّى العلم عن أشياخ عصره :

فبدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجرّمي وختمه على المازني .

ويقول عن الجرّمي^(٣) . « وكان أغوص على الاستخراج من المازني وكان المازني أخذ منه » .

وقد جرى ذكر الجرّمي في مواضع قليلة من المقتضب .

المازني : يقول المبرّد عنه^(٤) : « لم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو وقد ناظر

الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه » .

(١) الموشح ص ٣٥٠ .

(٢) نهاية الأرب ج ١١ ص ٢٣٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٥٦ والنزهة ص ١٩٩ .

(٤) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ .

روى عنه القراءة كما يقول ابن الجزرى ، وروى عنه كتابه (تصريف المازنى) وله روايات كثيرة عنه فى كتب الأدب واللغة كقوله^(١) :

«سمعت المازنى يقول معنى قولهم : «إذا لم تستح فاصنع ما شئت» أى إذا صنعت ما لا يستحى من مثله فاصنع منه ما شئت وليس على ما يذهب إليه العوام» .

وفى مجالس العلماء ص ١١٢ ، ١١٤ ، ١٤٤ ، ١٤٧ صور من الأسئلة التى كان يوجهها المبرد للمازنى وجواب المازنى عنها .

وتردد اسم المازنى فى المقتضب فيما يزيد عن عشرين موضعا .

أبو حاتم السجستاني : قال المبرد^(٢) : جئت السجستاني وأنا حدث فرأيت بعض ما ينبغي أن تهجر حلقة له فتركته مدة ثم صرت إليه .

ويقول عنه أيضا : كان إذا التقى هو والمازنى فى دار عيسى بن جعفر الهاشمى تشاغل أو بادر (بالخروج) خوفا من أن يسأله المازنى عن النحو وكان جماعة للكتب يتبحر فيها وكان كثير تأليف الكتب فى اللغة .

ولم يجر للسجستاني ذكر فى المقتضب .

التوزى : قال عنه المبرد^(٣) «ما رأيت أحدا أعلم بالشعر من أبى محمد التوزى ، كان أعلم من الرياشى والمازنى وأكثرهم رواية عن أبى عبيدة» وقد جرى ذكر التوزى كثيرا فى الكامل والفاضل كما تتضمن كتب الأدب روايات كثيرة للمبرد عن التوزى ، كما قرأ عليه نوادر أبى زيد (النوادر ص ٣١٧) .

الرياشى : قال عنه^(٤) : أول ما سمعت الرياشى ينشد شعرا لمالك بن أسماء بن خارجة :

يا ليت لى خُصصا بمداركهم بدلا بمدارى فى بنى أسد
الخص فىميه تقرأ أعينُنسا خسير من الآجر والكمند

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٤ ج ٧ ص ١٢٤ .

(٢) أخبار البصريين ص ٧٠ - ٧١ ، والنزهة ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(٣) أخبار البصريين ص ٦٥ والنزهة ص ٢٣٢ .

(٤) أخبار البصريين ص ٦٩ .

وقال أيضا^(١) : سمعت المازني يقول : قرأ الرياشي على كتاب سيبويه فاستفدت منه أكثر مما استفاد مني .

وتردد اسم الرياشي في الكامل وفي الفاضل كثيرا .

الزيادي : له روايات^(٢) عنه كما تردد اسمه في الكامل .

أبو محلم الشيباني : اتصل به المبرد كما يقول ابن النديم^(٣) .

الجاحظ : ظل المبرد على صلة به إلى آخر أيام حياته^(٤) .

وقد جرى ذكره كثيرا في الكامل وروايات المبرد عنه كثيرة مستفيضة .

وفي أخبار أبي تمام ص ٢١٧ أن المبرد قرأ شعر أبي تمام على أبي مامك عون بن محمد الكندي .



ولم تقف ثقافة المبرد عند التلقي من أفواه العلماء بل قرأ ما وصل إليه من كتب السابقين عليه فيقول : قرأت أوراقا من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول^(٥) .

وفي رأي أن أثر كتاب سيبويه في نفس المبرد ، وثقافته أعمق من كل أثر ، فقد حذقه وهو حدث السن كما يرويه الزبيدي ، قال :

وحدثني سهل بن أبي سهل البهزي وإبراهيم بن محمد المسمعي قالا : رأينا محمد بن يزيد وهو حدث السن متصدرا في حلقة أبي عثمان المازني يقرأ عليه كتاب سيبويه وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها .

وحدثني^(٦) اليوسفي الكاتب قال : « كنت يوما عند أبي حاتم السجستاني إذ أتاه شاب من أهل نيسابور فقال له : يا أبا حاتم إنني قدمت بلدكم وهو بلد العلم والعلماء وأنت شيخ هذه

(١) معجم الأدباء ج ١٢ ص ٤٥ .

(٢) أنظر أخبار البصريين ص ٦٧ ، والنزهة ص ٢٦٩ .

(٣) الفهرست ص ٦٩ .

(٤) النزهة ص ٢٥٥ - ٢٥٨ معجم الأدباء ج ١٦ ص ٨٨ ، ١١١ ، ١١٣ .

(٥) مراتب النحويين ص ٢٣ ، معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٧ - ٢٤٣ .

(٦) الزبيدي ص ١٠٨ - ١٠٩ والقفطي ص ٢٤٢ .

المدينة وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه . فقال له : « الدين النصيحة إن أردت أن تنتفع بما تقرأ فاقراً على هذا الغلام محمد بن يزيد ، فتعجبت من ذلك » .

وبلغ من حرص المبرّد على كتاب سيبويه أنّه كان يحتفظ لنفسه « بنسخة نفيسة يَضَنّ بها على من يريد نسخها . حكى الزبيديّ فقال : (١) » .

« رحل أبو الحسين محمد بن ولّاد إلى العراق وفيها أهله لأخذ كتاب سيبويه عن أبي العباس المبرّد ، وكان المبرّد لا يُمكن أحداً من نسخه ، وكان يَضَنّ بها ضنّاً شديداً فكلّم ابنه فيه على أن يجعل له في كلّ كتاب منه جُعلاً قد سمّاه ، فأجابته إلى ذلك فأكمل نسخه ، ثمّ إنّ أبا العباس ظهر على ذلك بعدُ فسعى بأبي الحسين إلى بعض خدّمة السلطان ليحبسه له ويعاقبه في ذلك فامتنع منه أبو الحسين بصاحب خراج بغداد وكان أبو الحسين يؤدّب ولده فأجاره منه » .

ويقول الزبيديّ أيضاً عن أبي القاسم بن ولّاد (٢) وكان عنده كتاب أبي الحسين أبيه الذي انتسخ من أصل أبي العباس المبرّد .

والمبرّد يُثبت لنفسه سماعاً عن العرب فيقول في الكامل ج ٥ ص ٩٤ : سمعنا العرب ...

* * *

وكان للمبرّد صلات بشعراء عصره ومخالطة لهم ويروى عنهم شعرهم .

روى عن البحتريّ شعره (٣) وكانت بينه وبين البحتريّ صداقة وثيقة العُرى ، وألّفة سقطت بها الكُلّفة حتّى كتب إليه البحتريّ يدعوه إلى مجلس أنس فقال (٤) .

يومُ سَبَّتٍ وعندنا ما كـ	في	الحرّ طعامٌ والوردُ منّا قريبُ
ولنا مجلس على النهر فيّا		حّ فسيح ترتاح فيه القلوبُ
ودوام المسدام يُدنيسك ثمن		كنت تهوى وإن جفاك الحبيبُ

(١) الطبقات ص ٢٣٦ .

(٢) الطبقات ص ٢٣٩ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٤٩ .

(٤) ديوان البحتريّ ج ١ ص ٨٦ - ٨٧ .

فَاتْنَا يَا مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ فِي اسْتَتَارِ كِي لَا يَرَاكَ الرَّقِيبُ
نَطْرِدِ الْهَمَّ بِاصْطِبَاحِ ثَلَاثِ مُتَرَعَاتٍ تُنْشِقِي بَيْنَ السَّكْرُوبِ
إِنَّ فِي الرَّاحِ رَاحَةً مِنْ جَسْوَى الْحُبِّ وَقَلْبِي إِلَى الْأَدِيبِ طَرُوبِ
لَا يَرُغُّكَ الْمَشِيبُ مَسْقَى فَإِنِّي مَا ثَنَانِي عَنْ التَّصَالِي الْمَشِيبِ

ومدح البحترى إسماعيل بن بلبل بقصيدة طويلة وكتب بها إلى المبرّد^(١) .

وقال الصولي^(٢) : حدثني محمد بن يزيد بن عبد الأكبر النحوي قال : قدم عمارة ابن عقيل بغداد فاجتمع الناس إليه وكتبوا شعره وعرضوا عليه الأخبار . وقرأ عليه شعراً لجزير .

وتردّد اسم عمارة بن عقيل كثيراً في الكامل^(٣) .

وفي مواضع كثيرة من الكامل يقول : أنشدني عبد الصمد بن المعدّل لنفسه^(٤) :

وفي الكامل أيضاً : أنشدني أمّ الهيثم ، وفي الفاضل أيضاً^(٥) .

وفي العقد^(٦) قال المبرّد : أنشدني أبو دهمان لنفسه ، وفيه أيضاً :

« وقال محمد بن يزيد أصابتنا سحابة جود ثم أقلعت سريعاً فمرّ بي مائي الموسوس فقال » :

(١) ديوان البحترى ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٢) أخبار أبي تمام ص ٥٩ .

(٣) أنظر ج ١ ص ١٤١ ، ج ٢ ص ١٧٣ ، ج ٣ ص ١٠٧ ، ج ٧ ص ١٥٧ .

(٤) ج ٤ ص ١٠٢ ، ١٠٩ ، ج ٦ ص ٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ج ٧ ص ٦٠ ، ٦١ والأمال ج ١ ص ٣٠ ومراتب

التحويين ص ٥٣ .

(٥) ج ١ ص ٩٠ ، ج ٧ ص ١٨ الفاضل ص ٢٢ ، ٤٠ .

(٦) ج ٢ ص ٤٥١ ، ج ٦ ص ١٦٩ .

الخصومة بين ثعلب والمبرد

كان بين ثعلب والمبرد ما يكون بين المتعاصرين من المنافرة واشتهر ذلك حتى قال بعضهم^(١) :

كفى حزنا أنا جميعا ببسلدة ويجمعنا في أرضها شرُّ مشهد
نروح ونغلو لا تزاور بيننا وليس بمضروب لنا يومٌ موعد
فأبداننا في بسلدة والتقاؤنا عسيرٌ كلُّقيا ثعلبٍ والمبرد

أبدأ ثعلب هذه الخصومة بإرساله تلاميذه ليفضوا حلقة المبرد في المسجد أولَ قدومه بغداد كما ذكرنا .

ويبدو لي أنَّ ثعلبا كان يخشى أن يقدم إلى بغداد من ينافسه الزعامة أو يتغلب عليه فيظهر دونه .

وقد كان المبرد منافسا قويا اقتحم على ثعلب عرينه .

قال أحمد بن فارس، اللغوي (وهو من أنصار ثعلب) : كان أبو العباس ثعلب لا يتكلف الإعراب في كلامه ، كان يدخل المجلس فنقوم له فيقول : أقعدوا أقعدوا بفتح الالف^(٢) .

وهذا وصف آخر من تلميذ له آخر هو ابن المدور قال عنه : ولم يكن مع ذلك موصوفا بالبلاغة ولا رأيتُهُ إذا كتب كتابا إلى بعض أصحاب السلطان خرج عن طبع العامة^(٣) .

وكان من أثر هذا التفاوت في الفصاحة والبيان أن أقبل تلاميذ ثعلب على المبرد وبعضهم ترك صحبته وملازمته كما فعل الزجاج .

وكان أبو علي أحمد بن جعفر النحوي ختن ثعلب (زوج ابنته) يخرج من منزله وهو جالس على باب داره فيتخطى أصحابه ويمضى ومعه دفتره ومخبرته فيقرأ على أبي العباس المبرد

(١) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٣ - ١١٤ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٧ .

(٣) الزينبي ص ١٥٧ - ١٥٨ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ - ١٢٢ .

كتاب سيبويه فيعاتبه أحمد بن يحيى على ذلك ويقول له : إذا رآك الناس تَمْضِي إلى هذا الرجل وتقرأ عليه وتتركني يقولون ماذا ؟ ! ولم يكن يلتفت إلى قواه^(١) .
وقال الأخفش الصغير : كنت يوماً بحضرة ثعلب فأسرعت القيام قبل انقضاء المجلس فقال : إلى أين ؟ ما أراك تصبر عن مجلس الخُلدي^(٢) .

وكان المبرد يحب الاجتماع بثعلب وثعلب يكره ذلك .
حكى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الموصلي - وكان صديقهما - قال :
قلت لأبي عبد الله الدينوري - ختن ثعلب - : لم يَأْنِي ثعلب الاجتماع بالمبرد ؟
فقال : لأنَّ المبرد حسن العبارة ، خُلُو الإشارة ، فصيح اللسان ، ظاهر البيان ، وثعلب مذهبه مذهب العلّمين ، فإذا اجتمعا في مَحْفِلٍ حَكِمٍ للمبرد على الظاهر إلى أن يعرف الباطن^(٣) .
وكان بعض الناس يحب أن يُذَكَّى روح المنافسة بينهما ويُشعل نار العداوة حتى لا تحمُد .
جاء رجل إلى ثعلب فقال له : يا أبا العباس قد هجأك المبرد فقال : بماذا ؟ فأنشده :

أقسم بالمبتسم العذّب ومشتكى الصّب إلى الصّب
لو أخذ النحو عن السرب ما زاده إلّا عَمَى القلب

فقال : أنشدني من أنشده أبو عمرو بن العلاء :
يشتمني عبد بني مسمع فصنّت عنه النفس والعرض
ولم أجبه لاحتقاري له من ذا يعضّ الكلب إن عضاً^(٤)

* * *

أصبح لكل منهما أنصار وأعوان :

فأثّف ابن درستويه كتاب الرد على ثعلب^(٥) .
وكان للزجاج رد على ثعلب .

(١) الزيلدي ص ١٥٦ - ٢٢٤ ومعجم الأدباء ج ٥ ص ١٢٠ ، ج ٢ ص ٢٣٩ و (ماذا) لاتلزم صدر الكلام .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٢ (نسبة إلى قصر الخلد وسياق شرحه) .

(٣) الزيلدي ص ١٥٨ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٨ .

(٤) الأمل ج ١ ص ١٤١ الزيلدي ص ١١٣ - ١١٤ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٥) الفهرست ص ٩٤ .

وألف أحمد بن فارس الانتصار لثعلب^(١) .

وكذلك فعل أبو بكر بن الأنباري في الانتصار لثعلب^(٢) .

وتم انتصار للمبرد من الشعراء أحمد بن عبد السلام قال^(٣) :

وكان الشعر قد أودى فأحيا أبو العباس دائر كل شعر

وقالوا ثعلب رجل عليم وأين النجم من شمس وبدر

وقالوا ثعلب يُفتى ويُملى وأين الثعلبان من الهزبر

وهذا في مقالك مستحيل تشبه جدولا وشلا يبحر

وقال الآخر في مدح المبرد^(٤) :

وأوتيت علما لا يُحيط بكنهه علوم بني الدنيا ولا علم ثعلب

وقال آخر : تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٣ .

إذا مازتكما العلماء يسوما رأت شأؤكما متساوتين

تفسر كل مقفلة بحذق ويستر كل واضحة بغش

كأن الشمس^(٥) ما تلييه شرحا وما يليه همزة بين بسين

وكثر اجتماع المبرد وثعلب في دار محمد بن عبد الله بن طاهر وأثيرت بينهما مسائل نحوية

كثيرة في هذه الدار^(٦) . وغير نحوية أيضا^(٧) .

هدوء المنافسة بينهما :

يروى أن ثعلبا نال من المبرد بكلام قبيح فبلغ ذلك المبرد فأنشد^(٨) :

رب من يعنيه حالي وهو لا يجسري ببالي

قلبيه مسلان مني وفؤادي منسه خالي

فلما بلغ ثعلبا ذلك لم تسمع منه بعد ذلك في حق كلمة قبيحة .

(١) بغية الوعاة ص ١٥٣ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٧٧ - ٧٨ نزهة الألبا ص ٢٨٨ .

(٤) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨١ نزهة الألبا ص ٢٩٠ .

(٥) تشبيه مقلوب .

(٦) أنظر مجالس العلماء ص ١٠٧ - ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٥ - ١١٩ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٦ .

(٧) مجالس العلماء ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

(٨) نزهة الألبا ص ٢٨٧ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢٠ .

عليهما :

سئل ختن ثعلب كيف صار محمد بن يزيد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ؟

قال : لأنَّ محمد بن يزيد قرأه على العلماء وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه^(١) .

وقال أبو عمر الزاهد : سألت أبا بكر بن السراج فقلت : أيَّ الرجلين أعلم ؟ ثعلب أم

المبرّد ؟ فقال : ما أقول في رجلين العالم بينهما^(٢) ؟

وقال أبو العباس محمد بن عبيد الله بن عبد الله بن طاهر : قال لي أبي : حضرت مجلس

أخي محمد بن عبد الله بن طاهر وحضره أبو العباس ثعلب والمبرّد فقال لي أخي : قد حضر

هذان الشيخان فليتناظرا ، قال : فتناظرا في شيء من علم النحو ثمَّ أعرفه فكنت أشركهما فيه

إلى أن دققا فلم أفهم ، ثمَّ عدت إليه فلم أعرف ما المجلس ؟ فسألت فقلت : إنهما تكلّما فيما

نعرف فشركنهما ثمَّ دققا فلم أعرف ما قالا ، ولا والله يا سيدي ما يعرف أعلمهما إلّا من هو

أعلم منهما^(٣) .

وقال الصولي^(٤) : ومن جليل من رأيناه وأكثرنا عنه بمن بعد صيته ووقع الإجماع عليه

إثنان : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي وأبو العباس أحمد بن يحيى

الشيبياني رحمهما الله .

وقال أبو بكر بن أبي الأزهر^(٥) :

أيا طالب العلم لا تجهلنَّ وعُذُّ بالمبرّد أو ثعلب

تجدد عند هذين علم الورى فلا تلك كالجمال الأجرب

علومُ المخلاتنِ مقرونةً بهذين في الشرق والمغرب

وأثنى المبرّد على ثعلب فقال : أعلم الكوفيّين ثعلب . فذكر له القرّاء فقال : ولا يعشيره^(٦) .

(١) الزيلدي ص ١٥٦ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٨ .

(٣) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٧ .

(٤) من أخبار أبي تمام ص ٨ .

(٥) وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٤١ والزيلدي ص ١٥٨ .

(٦) نزّهة الألبا ص ٢٩٥ .

وقال الزبيدي^(١) : وكنا إذا تلاقينا على ظهر الطريق تساءلا وتواقفا ، رحمهما الله .
والمبرد يصرح بالأخذ عن ثعلب في كتابه (شرح لامية العرب) المطبوع بهامش أعجب العجب .

ونُسب إلى ثعلب أنه رثي المبرد بهذه الأبيات^(٢) :

ذهب المبرد وانقضت أيامه وأيدهبن إثر المبرد ثعلبُ
بيت من الآداب أضحي نصفه خربا وبقى النصف منه سيخرب
فتزودوا من ثعلب فبكأس ما شرب المبرد عن قريب يشرب
أوصيكم أن تكتبوا أنفاسه إن كانت الأنفاس مما تكتب

* * *

وقد أخذ عن المبرد وثلعب كثير من الأدباء وتخرج على أيديهما كثير من العلماء منهم :
على بن سليمان الأنخفش^(٣) ، وابن كيسان .
ونفطويه^(٤) .

ومحمد بن ولاد^(٥) .

ومحمد بن يحيى الصولي^(٦) .

وأبو الطيب محمد بن اسحق بن يحيى الوشاء^(٧) .

وعبد الله بن المعتز^(٨) .

(١) الطبقات ص ١٥٨ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٩٣ تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٧ - معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٧ ج ١٩ ص ١٢٠ وقال ابن خلكان ج ٣ ص ٤٤٤ هي لابن العلاف وكذلك في مسالك الأبصار .

(٣) نزهة الألبا ص ٣١٢ ومعجم الأدباء ج ١٣ ص ٢٥٥ .

(٤) الأمل ج ١ ص ٦٩ ومعجم الأدباء ج ١ ص ٢٥٦ .

(٥) المعجم ج ١٩ ص ١٠٥ .

(٦) المعجم ج ١٩ ص ١١٠ والنزهة ص ٣٤٣ وأخبار أبي تمام ص ٨ .

(٧) صاحب الموشى أو أخبار الظرف والظرفاء وانظره ص ٤ ، ٨ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٤٢ ،

٤٦ ، ٧١ ، ٧٧ ، ١١٨ .

(٨) نزهة الألبا ص ٣٠١ وانظر كتاب (ابن المعتز العباسي) ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

نحو ثعلب كما تصوره مجالسه

علق بظنّي بعد أن قرأت الإنصاف للأنباري أن هواه مع البصريين فعرض مذهب الكوفيّين عرضاً يشوبه الضعف ؛ لذلك لم ينتصر للكوفيّين إلّا في سبع مسائل من ١٢١ مسألة . أشفقت على مذهب الكوفيّين لأنّه وصل إلينا عن طريق كتب هواها بصريّ ، وأوصورته لنا أقلام كوفيّة لتغيّر تقديرنا له ، ونظرنا إليه .

ولكنّي بعد أن قرأت مجالس ثعلب ، ونظرت في معاني القرآن للفراء ، ورأيت كيف يعبر الكوفيّون عن آرائهم ، وكيف يدافعون عنها ، ويحتجون لها ؟ - أيقنت أن صاحب الإنصاف أفصح بيانا ، وأوضح برهانا .

تقرأ في مجالس ثعلب فيسمعك هممة لا تبين ، وغممة لا تتضح . وإليك طرفاً من أحاديثه :

يتحدّث في مواضع متفرقة عن ضمير الشأن فيلحق الكلام على عواهنه ويُرسله إرسالا : قال في ص ١٢٥ « وفي قوله عز وجل (فإنّها لا تعمى الأبصار) فإنّه قال : إذا جاء بعد المجهول مؤنّث ذكر وأنّث ، إنّه قام هند ، وإنّه قامت هند ؛ لأنّ الفعل يؤنّث ويذكر . يقول البصريّون : ضمير الشأن مفرد مذكر ، ويجوز تأنيثه إذا كان في الجملة المفسّرة له مؤنّث عمدة كالآية المذكورة .

فهل يريد ثعلب هذا أو يريد شيئا آخر ؟ وما معنى قوله : لأنّ الفعل يؤنّث ويذكر ؟ وهل يصحّ إرسال الكلام هنا إرسالا من غير بيّنة واستشهاد ؟ وقال في ص ٤٢٢ « وقال الكسائي وسيبويه (هو) من (قل هو الله أحد) عماد ، قل الفراء : هذا خطأ من قبل أن العماد لا يدخل إلّا على الموضع الذي يلي الأفعال ويكون وقاية للفعل ، مثل : إنّه قام زيد . ثمّ يستعمل بعد فيتقدّم ويتأخّر ، والأصل في هذا مثل : إنّما قام زيد . فالعماد - (ما) وكلّ موضع فعلى هذا جاء ينق الفاعل ، وليس مع (قل هو الله أحد) شيء يقيه .

وقال في ص ٦٦١ : «سئل عن قولهم : إنه قام زيد ما تقدّم قبله من الكلام ؟ فقال : هذا مثل قولهم : إنه قامت هند ؛ إنما تقدّم العماد ههنا - يعني في أوّل الكلام - ليعلموا أنّ الكلام يجيء مذكّرا ومؤنثا» .

هذا هو حديث ثعلب عن ضمير الشأن ، فهل أخذت عن شروطه ومواضعه صورة واضحة ؟ وهل قدّم إليك من البراهين على قصّره على هذه المواضع ما تطمئنّ به نفسك ؟

* * *

يرى الكوفيّون أنّ اسم الإشارة يرفع المبتدأ وينصب الخبر مثل (كان) ، ويسمّونه التقريب ، وهو مذهب عجيب ، فلننظر كيف يُفصح عنه ثعلب ويستدل عليه ؟

قال في ص ٥٢ - ٥٣ «قال : (هذا) تكون مثالا وتكون تقريبا ، فإذا كانت مثالا قلت : هذا زيد ، هذا الشخص شخص زيد ، وإن شئت قلت : هذا الشخص كزيد ، وإذا قلت : هذا كزيد قائما فهو حال ، كأنّك قلت : هذا زيد قائما ولكنك قد قرّبتَه قال :

وقال سيبويه : هذا زيد منطلقا ، فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد ، ولكنه ذكر زيدا ليُعلم لمن الفعل ؟

قال أبو العباس : (وهذا) لا يكون إلّا تقريبا وهو لا يعرف التقريب ، والتقريب مثل (كان) إلّا أنّه لا يتقدّم فعله كما يتقدّم في (كان) لأنّه ردّ كلام فلا يكون قبله شيء» .

وقال في ص ٥٤ - ٥٥ «إذا جاء واحد لا ثاني له ف قيل : هذا القمر وهذا الليل وهذا النهار لم يكن إلّا تقريبا» .

وقال في ص ٤٢٧ - ٤٢٨ : «وذهب أهل الكوفة الكسائيّ والفراء إلى أنّ العماد لا يدخل مع هذا لأنّه تقريب ، وهم يسمّون (هذا زيد القائم) تقريبا ، أي قرب الفعل به . وحكى كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادم أي الخليفة قادم . فكلّما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب . من كان من الناس مرزوقا فهذا الصياد محروما والصياد محروم بإسقاط هذا بمعنى فقد دخلت لتقرب الفعل مثل (كان) ...» .

* * *

في ص ٢٩٨ «قال من جمع كُثُرِيّات قال في التصغير : كُثْمِيثْرِيّة خفيف وأكثر الكلام كُثْمِيثْرَة وكُثْمِيثْرَة أيضا» .

المعروف أنّ أوزان التصغير ثلاثة ، فجاءنا بصيغتين جديدتين لم يستند في إثباتهما إلى سماع ولا إلى قياس .

وفي ص ٥٠٧ «وقال أبو العباس : قال الفراء : الأيمان ترتفع بجواباتها وهذا موضع هذا وأنشد :

لَعَمْرُ أبي الواشين لا عَمْرُ غَمِيرِهِمْ لَقَدْ كَلَّفُونِي خُطَّةً لا أُرِيدُهَا»

وهذا مذهب جديد في رفع المبتدأ لم نسمع به من قبل .
ويمثل ثعلب لحذف المضاف بقوله : النخو الكسائي ، والفقه أبو حنيفة ص ٧٧ ، ولكنه لا يعرض علينا أنماطا رائعة ، وصورا بارعة لهذا النخو الكسائي .

والناظر في مجالس ثعلب يقف على ألوان كثيرة من الغموض والإيهام ، وعلى أقوال يُرسل فيها القول إرسالا من غير بيّنة .

وانظر هذه الصفحات ٧٢ ، ٨٠ ، ١٥٠ ، ٢٣٦ ، ٣٢٧ ، ٣٦٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٥ ، ٦٢٤ ، ٦٥٦ .

وشتان بين هذا وبين ما في الكامل من وضوح وبيان .

ولا نستطيع أن ننكر جذق ثعلب وبصره بالمعاني ، ونسوق هذه القصة :

قال العجوزي^(١) : « صرت إلى المبرّد مع القاسم والحسن ابني عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لي القاسم : سلّه عن شيء من الشعر . فقلت : ما تقول - أعزّك الله - في قول أوس ؟ :

وغَـيَّرَهَا عن وضلّها الشَّيْبُ ، إِنَّهُ شَفِيعٌ إلى بيض الخُدُور مُدْرَبُ

فقال بعد تمكّث وتعمّل وتمطّق : يريد أن النساء أنسن به فصرن لا يستترن منه . ثم صرنا إلى أبي العباس أحمد بن يحيى ، فلما غصّ المجلس سألته عن البيت فقال : قال لنا ابن الأعرابي : إنَّ الهاء في (إنّه) للشباب وإن لم يجز له ذِكرُ لأنّه عليم . والتفت إلى الحسن والقاسم فقلت : أين صاحبنا من صاحبكم ؟ » .

وكان ابن الأعرابي إذا شكّ في الشيء قال لثعلب : ما عندك يا أبا العباس في هذا ؟ ثقة

منه بغزارة حفظه^(٢) .

(١) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٤ - ١١٥ والأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢١٨ وانظر ديوان أوس ص ٥ .

(٢) طبقات الزبيدي ص ١٥٧ والمعجم ج ٥ ص ١٢١ .

تلازمة المبرد

الزجاج : أبرز تلامذته ، وإليه انتهت رئاسة النحو البصري بعد المبرد ، وكان أول اتصاله بثعلب ثم انقطع إلى ملازمة المبرد كما قدمنا . ولما كبر المبرد وضعف أيام المعتضد وطلب منه تفسير بعض الكتب قال : «إنه كتاب طويل يحتاج إلى تعب وشغل ، وإنه قد كبر وضعف عن ذلك ، وإن رفعتموه إلى صاحبي إبراهيم بن السري رجوت أن يفي بذلك» (١) .

الأخفش على بن سليمان : كان له أثر في شرح الكامل ، وله روايات كثيرة عن المبرد ذكرت في الأغاني ومعجم الأدباء ، ونوادير أبي زيد .

ويقول في الكامل ج ٢ ص ١٢٣ : حدثنا المبرد في غير الكامل .

أبو بكر بن السراج : كان أحدث أصحاب المبرد ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، ثم اشتغل بالموسيقى (٢) .

محمد بن جعفر الصيدلاني : هو صهر المبرد على ابنته ، وله عنه روايات في الأغاني ومعجم الأدباء (٣) .

أبو بكر بن أبي الأزهر : هو مستمل أبي العباس المبرد (٤) .

ابن كسيان : تتلمذ للمبرد وثعلب ، وكان يخطط المذهبيين : البصري والكوفي .

أبو الحسين بن عبد الله بن سفيان النحوي : يقول عن المبرد : «ربما اختصني بكثير من علمه لا يشركني فيه غيري» (٥) .

هل كان المبرد متعصباً :

قال الأستاذ أحمد أمين - رحمه الله - في ضحى الإسلام ج ١ ص ٣١٩ : «وقلنا إن المبرد عربي أردى يماني ، وكتاب الكامل يمثل هذا النوع من العصبية القبلية

(٢) معجم الأدباء ١٨ ص ١٩٧ .
(٤) الأمل ج ١ ص ٣١ . (٥) الصاحبي ص ٥٧ .

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٩ .
(٣) الأغاني ج ٤ ص ٤١٥ المعجم ج ١٨ ص ٩٥ .

تمثيلاً صحيحاً . ثم قال : وهو في كتابه (الكامل) يُعْلِي شأن المهلب ، ويتأَوَّل له . لقد رُمِيَ المهلب بالكذب حتَّى في حديث رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلَّم - فهو يذكر أَنَّهُ إِنَّمَا كَذَبَ في الحرب والكذب في الحرب جائز .

الذي في الكامل ج ٨ ص ١٩ : « قال أبو العباس : فكان المهلب ربَّما صنع الحديث ، ليشدَّ به من أمر المسلمين ، ويضعف من أمر الخوارج » وذكر الحديث ص ٨ : كلُّ كذب يكتب كذباً إلا ثلاثة : الكذب في الصلح بين الرجلين وكذب الرجل لامرأته يعدها وكذب الرجل في الحرب يتوعَّد ويهدِّد » في ص ١٨ .

وأقول : إِنَّ المبرِّدَ ضَمَّنَ الكامل شعراً في هجاء آل المهلب ؛ كما ضَمَّنَه شعراً في مدح آل المهلب ، ونذكر طرفاً منه :

قال أبو العباس^(١) : وقرأت على عُمارة بن عَقِيل بن بلال بن جرير قصيدة جرير التي يهجو فيها آل المهلب بن أبي صُفْرَةَ ... ومطلعها :

أقول لها من ليلةٍ ليس طولُها كطولِ الليالي : ليت صُبْحَكَ نَوْرًا

وفيهما :

فلم تُبَيِّنْ منهم رايةً يعرفونها ولم تُبَيِّنْ من آل المهلبِ عسْكَراً
وذكر بيت جرير^(٢) :

آل المهلب - جَدَّ الله دَابِرَهم أَضْحَوْا رَمادًا فلا أَضِلُّ ولا طَرْفَ

ثم ذكر بيتاً آخر في موضع آخر وهو^(٣) :

والأزْدُ قد جعلوا المنتوفَ قائِدهم فقتلتهم جنودُ الله وانتَبَفُوا

وقد ذكر أبياتاً أخرى من هذه القصيدة^(٤) .

ثم ذكر هجاء أبي حَرْمَةَ العبدى للمهلب^(٥) :

عَدِمْتَكَ يا مهلبُ من أمـيرٍ أَمَا تَنْدَى يَمِينُكَ للفقيرِ
بدولابٍ أَضَعْتَ دماءَ قسوى وطِرتَ على مواشِكَةٍ دَرورِ

(١) الكامل ج ٧ ص ١٥٧ ، ١٥٩ .

(٢) الكامل ج ٧ ص ٤١ .

(٣) الكامل ج ٨ ص ٨٢ .

(٤) الكامل ج ٦ ص ١٧٩ ، ١٨١ .

وذكر هجاء رجل من نعيم للمهلب مطلعہ :

تبعنا الأعور الكذاب فينا يـزجى كل أربعة حمارا

ج ٨ ص ٨٨ .

وأما عن تعصبه لقومه الأزدي فأقول :

إن الناظر في كتابه : (نسب عدنان وقحطان) لا يلمح أثرا لعصبية . بدأ حديثه عن العدنانيين ، واستنفذ هذا الحديث ثلثي الكتاب ، ثم تكلم عن اليمن وعن الأزدي حديثا موجزا على أن مما يستوقف النظر أن المبرد لم يذكر قبيلته ثمالة مع من ذكر من بطون الأزدي فلثمالة إخوة منهم غامد^(١) فذكر المبرد غامدا وأغفل ذكر ثمالة^(٢) .

وأعجب من هذا وأغرب أن يتهم علي بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) المبرد بأنه كان متعصبا على قبيلته ثمالة ، ولذلك قال شعرا في ذمها ونسبه إلى عبد الصمد بن المعدل واختار في الكامل أضعف الروايات رغبة في اتهام ثمالة بالغدر .

وشعر عبد الصمد بن المعدل هو قوله :

سألنا عن ثمالة كسل حتى	فقال القائلون ومن ثمالة
فقلت محمدا بن يزيد منهم	فقالوا زدتنا بهم جهالة
فقال لي المبرد خسل قومي	فقومي معشر فيهم نذالة

والمبرد يقول عن هذا الشعر كما حكاه ابن عبد ربّه^(٣) : لقد هجائي ببيتين أنضج بهما كبدي .

ولكن علي بن حمزة يعقب على القصة التي ذكرها المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٤٨ بقوله :

«فهجاء أبي العباس ثمالة على لسان عبد الصمد ونسب ثمالة للغدر متفقان في المعنى ؛ وقد وضحت علّة ذلك للمجانين ، والعقلاء بمعرفتها أولى» .

(١) جمهرة أنساب العرب ص ٣٥٥ في الطبعة الأولى وفي الثانية ص ٣٧٧ (غالب) .

(٢) نسب عدنان وقحطان ص ٢٢ .

(٣) المقد الفريد ج ٥ ص ٣٠٠ .

ولو رجعنا إلى الكامل أيضاً لوجدنا فيه نصوصاً للمبرّد في ذمّ التعصّب المفرط .
علّق على قول الشاعر^(١) :

أَلَا جَعَلَ اللَّهُ الْحَيَّ الْيَانِينَ كُلَّهُم فِدَى لَفَتَى الْفَتِيَانِ يَحْيَى بْنِ حَيَّانٍ

بقوله : «وهذا من التعصّب المفرط . وحديثي شيخ من الأزد ثقة عن رجل منهم أنّه كان يطوف بالبيت وهو يدعو لأبيه ، فقميل له : ألا تدعو لأُمّك ؟ فقال : إنّها تميمة ...» .
وفي موضع آخر^(٢) وصف خلفاً الأحمر بقوله : وكان شديد التعصّب لليمن .

وأَتَمُّهم ابن أبي الحديد في شرحه للنهج^(٣) المبرّد بأنّه يميل إلى رأي الخوارج ، قال :
«ونُسب أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرّد إلى رأي الخوارج لإطنباه في كتابه المعروف بالكامل في ذكرهم وظهور الميل منه إليهم» .

وحديث المبرّد عن نافع بن الأزرق صريح في أنّه كان ينفر من الخوارج ولا يميل إلى آرائهم . قال :

«وكان نافع بن الأزرق ينتجع عبد الله بن العبّاس فيسأله ؛ فله عنه مسائل من القرآن وغيره قد رجع إليه في تفسيرها فقبّله وانتحله ، ثمّ غلبت عليه الشقوة»^(٤) .

وإطالة المبرّد في أخبار الخوارج لم يكن سببها الميل إليهم ، وإنّما كان الغرض منها تسجيل طرف من أدبهم القوي كما قال المبرّد^(٥) :

«وأخبار الخوارج كثيرة طويلة وليس كتابنا مفرداً لهم . لكننا نذكر من أمورهم ما فيه معنى وأدب ، أو شعر مستطرف ، أو كلام من خطبة معروفة مختارة» .
ولمّا أنهى حديثه عنهم اعتذر عن الإطالة في أخبارهم بقوله^(٦) :

(١) الكامل ج ٤ ص ٢ .

(٢) الكامل ج ٥ ص ١٨٦ .

(٣) الكامل ج ٧ ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٤) الكامل ج ٨ ص ١٢٦ .

(٥) (٣) ج ١ ص ٤٤٧ .

(٥) الكامل ج ٧ ص ١٨٣ - ١٨٤ .

«قال أبو العباس : وهذا الكتاب لم نبتدئه لتتصل فيه أخبار الخوارج ولكن ربما اتصل شيء بشيء ، والحديث ذو شجون ، ويقترح المقترح ما يفسخ به عزم صاحب الكتابة ، ويصدد عن سنته ، ويؤزله عن طريقه .»

ومسلك المبرّد في الفتنة بين سيّدنا عليّ ومعاوية يُشعر بأنّه كان يؤثّر الاعتدال والقصد ، فلم يضمن كتابه شيئا في ذمّ عليّ أو معاوية وإنّما كان يمسك عن ذلك عندما يصل إليه .
ذكر كتاب معاوية إلى سيّدنا عليّ ثمّ قال (١) : «وفي آخر هذا الشعر ذمّ لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أمسكنا عن ذكره» .

ولمّا ذكر جواب عليّ لمعاوية ذكر طرفا من شعر شاعره ثمّ قال (٢) : «وبعد هذا ما نُمسك عنه»
وفي الرسائل المتبادلة بين أبي جعفر المنصور ومحمّد بن عبد الله بن حسن العلويّ قال :
«ونختصر ما يجوز ذكره منه ونُمسك عن الباقي فقد قيل : الرواية أحد الشائعين» - الكامل ج ٨ ص ٢٧٨ .

وعلق على شعر الوايد الذي ختمه بقوله :

همو قتلوه كي يكونوا مكانه كما غدرت يوما بكسرى مرآزيه

«وهذا القول باطل . وكان عروة بن الزبير إذا ذكر مقتل عثمان يقول : كان عليّ أتقى لله من أن يُعين في قتل عثمان» (٣) .

ولمّا ذكر قول الحسن البصريّ - وفيه كلمة فيها جفوة - احتال ذا ونبه عليها فقال (٤) :
«فأما أبو سعيد الحسن البصريّ فإنّه كان ينيكر الحكومة ولا يرى رأيهم ، وكان إذا جلس فتمكّن من مجلسه ذكر عثمان فترحم عليه ثلاثا ولعن قتلته ثلاثا ويقول : أو لم نلعنهم للّعنا ، ثمّ يذكر عليّا فيقول : لم يزل أمير المؤمنين عليّ - رحمه الله - يتعرّفه النصر ويساعده الظفر حتى حكّم فلم تُحكّم والحقّ معك ؟ ! ألا تمضي قُدّما - لا أبالك - وأنت على الحقّ !» .

(١) الكامل ج ٣ ص ٢١٢ .

(٢) الكامل ج ٣ ص ٢٢٥ .

(٣) الكامل ج ٦ ص ١٣٦ .

(٤) الكامل ج ٧ ص ١٤٤ - ١٤٥ .

علّق المبرد على قوله (لا أبالك) بقوله : قال أبو العباس : «وهذه كلمة فيها جفاء ،
والعرب تستعملها عند الحثّ على أخذ الحقّ والإغراء ، وربما استعملها الجفافة من الأعراب
عند المسألة والطلب ، فيقول القاتل للأمير والخليفة : أنظر في أمر رعيتك لا أبالك . وسمع
سليمان الملك رجلا من الأعراب في سنة جديبة يقول :

ربّ العبادِ ما لنا ومالكنا قد كنتَ تَسْقِينَا فما بدا لكنا
أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ لَا أَبَا لَكَا

فأخرجه سليمان أحسنَ مخرج فقال : أشهد أنه لا أبأ له ولا ولد ولا صاحبة » .
وفي الكامل ج ٦ ص ٧٦ . « وكان خالد بن عبد الله القسريّ - لعنه الله - يلعن على بن أبي
طالب رحمة الله عليه ورضوانه على المنبر » .

وفي الكامل والفاضل ثناء كثير على سيّدنا عليّ ومعاوية .

وفيما يُروى لنا ما يفيد أنّه كان إلى جانب سيّدنا عليّ . قال له محمد بن عبد الله بن طاهر
بعد مناظرته لثعلب : فكيف قرّنتم إلى هؤلاء ؟ قال : كما قرّن معاوية إلى عليّ^(١) .

ويتكلّم المبرد عن أصحاب الأهواء فيجعل منهم المعتزلة^(٢) .

ثناء العلماء والشعراء على المبرد

قال السيرافي : « انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي »^(١) .

وقال أيضا : « سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول : ما رأيت أحسن جوابا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قولٌ لمتقدم ، واقتدافاتي منه علم كثير لقضاء ذمام ثعلب »^(٢) .

وقال كمال الدين الأنباري : « كان شيخ أهل النحو والعربية »^(٣) .

وقال ابن خلدون : « كان إماما في النحو واللغة »^(٤) .

وقال أبو الطيب اللغوي : « لم يكن في وقته ولا بعده مثله »^(٥) .

وقال زنجطويه : « ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد »^(٦) منه .

وقال عنه ابن جني : « يُعَدُّ جَبَلا في العِلْم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا ، وهو الذي نقلها وقررها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها »^(٧) .

وقال الأزهرى في مقدمة التهذيب متحدثا عن ثعلب والمبرد :

« وكان محمد بن يزيد أعذب الرجاءين بيانا ، وأحفظهما للشعر المحدث ، والنادرة الطريقة ، والأخبار الفصيحة ، وكان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ، ومقاييسه » .

وقال البحتري في مدح المبرد^(٨) .

ما نال ما نال الأمير محمد
إلا بيئ من محمد بن يزيد
وبنسو ثمالة أنجم مسودة
فعلبك ضوء الكوكب المسعود

(١) أخبار البصريين ص ٧٢ .

(٢) أخبار البصريين ص ٧٧ ، النزهة ص ٢٨٠ والمجم ج ١٩ ص ١١٢ .

(٣) النزهة ص ٢٧٩ .

(٤) مراتب النحويين ص ٨٣ .

(٥) مراتب النحويين ص ٧٧ : النزهة : ٢٨٠ .

(٦) ديوان البحتري ج ١ ص ١٧٧ .

(٧) سر الصناعة ج ١ ص ١٣٠ .

مدح ابن الرومي للمبرد

في مخطوطة الديوان بدار الكتب المصرية (١٣٩) الورقة ٩١، و٩٢ قصيدة طويلة جدًا لابن الرومي في مدح المبرد : بدأها بالغزل ثم انتقل منه إلى مدح المبرد وآبائه بصفات كثيرة ، ربما يكون أسرف في بعضها . وقلما ظفر نحوي بقصيدة مدح طويلة كهذه القصيدة من شاعر كبير معاصر له .

وقد رأى السادة : أعضاء لجنة إحياء التراث بالمجلس الإسلامي الأعلى نشر القصيدة كاملة . وقد أورد البارودي طرفا منها في مختاراته ج١ ص ٣٤٥ و ٣٤٦ ، وها هي ذى القصيدة كما هي في مخطوطة الدار :

طرفت أسماء والركب هُجُودُ	والمطايا جُنْحُ الأذوادِ قُودُ ^(١)
طرقتنا ، فأنالت نائلا	شكرهـ أو كان في النُبهِ ^(٢) الجُحود
ثم قالت وأحسست عَجَبي	من سُراها حيث لا تسرى الأسود
لا تعجب من سُرانا ، فالسرى	عادة الأَقمار والنَّاس هُجُود
عَجَبي من بُلُها ما بذلت	وسُراها وهى مِشماش ^(٣) خَرود ^(٤)
نَوَلت وهى منيع نيلها	وسرت وهى قَطيع ^(٥) الخَطو رُود ^(٦)
غداة لو هبت الريح لها	آدها من مسها ما لا يؤود
يشهد الطَّرفُ المِراعى أنها	سَرقت من قَدَّها الحُسن القُدود

(١) جمع أقود : دليل منقاد .

(٢) القطة .

(٣) شمس الفرس : منع ظهره .

(٤) الخرود : البكر لم تمس .

(٥) يقال : هو قطيع القيام : منقطع ضمناً أو سناً .

(٦) امش على رود : أى سهل .

أمكن الخُصص - وقد خاليتها^(١) -
فَاعْتَنَقْنَا والحشا وَفَقُّ الحشا
وَلَعَهْدِي قَبْلَ هَاتِيكَ بِهَا
تُسْأَلُ^(٢) الْأَرَى^(٣) فَتَحْكِي أَنَّهَا
ظَبِيَّةٌ تَصْطَادُ مِنْ طَافَتْ بِهِ
وَأَبِيهَا لَقَدْ اخْتَالَ بِهَا
أَرْجَتْ مِنْهَا فَلَاةٌ جَرْدَةٌ
قَلْتُ - لَمَّا عِقْتُ أَرْوَاحَهَا
أَوَأَنْتَ^(٤) ابْنُ يَزِيدٍ بَيْنَنَا
أَيَّ ظِلٍّ مِنْ نَعِيمٍ فَإِلَى
يَا لَهَا مِنْ خَلْوَةٍ^(٥) أَعْطِيَتْهَا
أَصْبَحَتْ فَقْدًا وَكَانَتْ نِعْمَةً
لَا كُنْتُمْ ابْنُ يَزِيدٍ إِلَهًا
مَا جَدُّ لَمْ يَسْتَتِبْ^(٦) قَطُّ يَسَدًا
رَبِّ آبَاءٍ مُرَاجِسِيحٍ^(٧) لَهُ

من عناق كاد يَأْيَاه النهدود
، ونبا عن صدرها صَدْرٌ وَدُود
وَهِيَ زَوْرَاءُ^(٨) عن الوصل حِيُود
من ظبياء لا تَدْرَاهَا^(٩) الفهود
ربما طاف بك الظبي الصيود
إِذْ أَلَمْتُ مَا يَلِي أَوْدَ أَوُود
وأضاعت ووجوه الليل سُود
بالملا^(١٠) : لا درست هذى العهود
أَمْ نَسِيمٌ بَشَّةٌ رَوْضِ مَجُودٍ^(١١) ؟
ليتلَى أَوْ كَانَ الْمَظِلُّ رُكُودٍ^(١٢)
لَوْ أَحَقَّتْ أَوْعَدَا اللَّيْلُ النَّفُودَ
والعطايا حين يُسَلِّبْنَ فَقُودَ
أَبَدًا حَيْثُ يُلَاقِيهَا الْوُجُودَ
وهو إِنْ أَيْدَيْتَ^(١٣) بالشكر صَبُودَ
كُلُّهُمْ أَرْوَعٌ^(١٤) للمخسل طَرُودَ

- (١) خادعتها .
- (٢) مؤنث الأزور بمعنى المائل ، وجملة وهي زوراء في محل نصب حال سدت سدخبر المبتدأ المحذوف وجوباً والمبتدأ هو : لعهدى .
- (٣) في الأصل : تل .
- (٤) الارى : العمل وأراد به رضاها .
- (٥) تدرى الصيد : ختله .
- (٦) الصحراء والمتنع من الأرض .
- (٧) في الأصل اتتا .
- (٨) أصابه المطر .
- (٩) ثبات .
- (١٠) حرف الخاء مطموس في الأصل لا يعرف أهو جيم أم سين أم خاء .
- (١١) استتابه : سأله أن يتوب .
- (١٢) أيديته : اتخذت عنده يدا .
- (١٣) حلماء ، المفرد مرجاح وقيل : لا واحد له من لفظه .
- (١٤) من يعجبك بحسنه وجهارة منظره أو بشجاعته .

حين يَغْرِى بطنُ كَحْلٍ^(١) كُلُّهُ
صُنْفُنْ عَنِ جَارِمِهِمْ كَرَمًا
يُطْلَبُ الْإِغْفَاءُ مِنْهُمْ وَالذَّلِيلُ
مَا خَلَوْا مِنْ شَرَفٍ يَبْنُونَهُ
مِنْهُمْ مَنْ نُصِرَ الْحَقُّ بِهِ
أَيَّ قَرْنٍ بَادَ مِنْهُمْ لَمْ يَكُنْ
لَوْ تَرَاهُمْ قُلْتُ : آسَاذُ الشَّرِّ^(٢)
شَيَّدَتْ أَسْلَافُهُ بِنْيَانَهُ
وَأَتَّقَى قَوْلَ الْمَسَامِينِ لَهُ :
فَسَعَى يَطْلُبُ عَلِيًّا أَهْلِهِ
سَالِكًا مِنْهَا جَهْمَ يَتَلَوُّ الْهَدَى
كَلَمًا حُمِّلَ أَعْبَاءَ الْعُلَا
فَمَتَى اسْتَنْهَضْتَهُ اسْتَحْمَشْتَهُ^(٣)
وَعَمَرْتَهُ هَزَّةً تَبَّأَى لَهُ
أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْ أَخْلَاقِهِ
كَمْ^(٤) عَمَرَى الدُّنْيَا لَهُ إِبْسَاسُهُ^(٥)
وَوُظْهُورُ الْأَرْضِ شَهْبَاءُ^(٦) جَرُود
وَكَذَا السَّادَاتُ تَعْفُو وَتَجُود
حَيْثُ لَا تُدْسَى حَقُوقٌ بِلِ حُتُود
مُذْ خَلَّتْ مِنْهُمْ حُجُورٌ وَمُهِود
إِذْ مِنَ الْأَوْثَانِ لِلنَّاسِ عِبُود
حَقَّهُ - أَوْ أَنْصَفَ الدَّهْرُ - الْبُيُودُ^(٧)
أَوْ سِيُوفٌ حَسَرَتْ عَنْهَا الْغُمُودُ
فَوْقَ نَجْدٍ لَا تُضَاهِيهِ النُّجُودُ
إِنَّمَا بِالْإِرْثِ أَصْبَحَتْ تَسُودُ
سَعَى جِدٍّ لَا يُخَالِطُهُ^(٨) سُمُودُ^(٩)
، صَائِبَ السَّيْرَةِ مَا فِيهِ حُيُود
ذَلٌّ فِي عِزٍّ كَمَا ذَلُّ الْقَعُودُ^(١٠)
مِثْلُ مَا يَسْتَحْمَشُ النَّارَ الْوَقُودُ
أَنْ يُرَى فِيهِ عَنِ الْمَجْدِ خُمُودُ
فِي الْعَجْدَا^(١١) ذَوْبٌ ، وَفِي الدِّينِ جُمُودُ
، وَاسْتَجَابَ الدَّرُّ وَالْدُّنْيَا جَدُودُ^(١٢)

(١) السماء . (٢) سنة شهباء : لا خضرة فيها ولا مطر .

(٣) بَادَ : ذهب وانقطع وضبط حقه في الأصل بالضم .

(٤) الشَّرَى : موضع تنسب إليه الأمد وقيل : هو موضع بعينه تأوى إليه الأمد وحسرت بالبناء للفاعل بمعنى انكشفت

هكذا ضبط في الأصل ويجوز أن يكون مبنياً لما لم يسم فاعله لأن الفعل لازم ومتعد .

(٥) سَكَنَ الْمَضَارِعَ الْمَرْفُوعَ لِلضَّرُورَةِ . وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ السَّبْعَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ تَسْكِينُ الْمَضَارِعِ الْمَرْفُوعِ فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ

كَأَجَاءَ تَسْكِينُ الْأَسْمِ الْمَجْرُورِ .

(٦) سَمْدُ سُمُودَا : رفع رأسه تكبراً .

(٧) الْقَعُودُ مِنَ الْإِبِلِ : مَا يَقْتَعِدُهُ الرَّاعِي فِي كُلِّ حَاجَةٍ .

(٨) أَحْمَشُ النَّارِ : قَوَاهَا بِالْحُلْبِ وَالْقَوْمِ : حَرَضَهُمْ .

(٩) الْعَطِيَّةُ .

(١٠) مَرَى النَّاقَةِ يَمْرِيهَا : مَحَ ضَرْعَهَا فَأَمْرَتْ : دَرَّ لَبْنُهَا .

(١١) التَّلَطُّفُ وَقَدْ جَاءَ الْمَرْبِيُّ وَالْإِبْسَاسُ فِي قَوْلِ الْخَطِيبَةِ :

لَقَدْ مَرَيْتُكُمْ لَوْ أَنَّ دَرَّتْكُمْ

يَوْمًا يَجِيءُ بِهَا مَسْحَى وَإِبْسَاسِي

(١٢) الْجُدُودُ : النَّمِجَةُ قُلْ لَبْنُهَا .

لا كَقُومٍ هَامِدٍ مَعْرُوفِهِمْ
 معشر فيهم تُكُولُ إِنْ نَسَوْا
 ليتهم كانوا قُروداً فَحَكَّوْا
 ولقد قلت لدهرى إذ غدا
 يَسْلَمَ الوَغْدَ عَلَيْهِ وله
 يا زماننا عَكِستَ أحواله
 إِنْ يُجَرِّى ابْنُ يَزِيدٍ مَسْرَةً
 الثَّمَالِيَّ ثِمَالِ الْمَسْرَتِجِي
 أَضَحَتِ الْأَزْدُ وَأَضْحَى بَيْنَهَا
 نَاعِشًا مَنْ حَيٍّ مِنْهُمْ نَاشِرًا
 قل لمن أَنْكَرَ بَغِيَا فَضْلَهُ
 : إِنَّمَا عَانَدْتَ إِذْ عَانَدْتَهُ
 وانه من يُحْصَى حَصَادُ لِنِّهِ
 يا أبا العَبَّاسِ : إِنِّى رَجُلٌ
 وَمِثْنَا إِنَّكَ الْمَرْءُ الَّذِى
 لم أزل قَدْما وَقَلْبِي (١٠) وَيَدِى
 شَاهِدُ أَنَّكَ بِخَرِّ زَاخِرِ
 يُجْتَنِّى دُرَّكَ رَطْبَا نَاعِمَا

بل همو مَوْتَى عَنِ الْعُرْفِ هُمُو
 فَعَلَ خَيْرٌ ، وَعَلَى الشَّرِّ مُرُودٌ (١)
 شِيمَ النَّاسِ كَمَا تَحْكِي الْقُرُودُ
 وَهُوَ لِلْأَخْيَارِ ظِلَامٌ ضَهْشُودٌ (٢)
 - إِنْ رَأَى حُرًّا - هَرِيرٍ وَشُدُودِ
 فَسُرُوجُ الْخَيْسَلِ تَعْلُوها اللَّبُودُ
 مِنْكَ لَا يَلْمُ بِعَيْنٍ سُهُودُ
 مُطْلَقُ الْأَصْفَادِ (٣) وَالطَّلَقُ الصَّفُودُ (٤)
 جَبَلًا وَهِيَ رِعَانٌ (٥) وَرَبُّودٌ (٦)
 مِنْ أَجَنَّتِهِ مِنَ الْقُومِ الْخُودُ
 مَثَلًا مَا أَنْكَرْتَ الْحَقَّ يَهُودُ
 حَظُّكَ الْأَوْفَرُ قَابِعْدُ وَثَمُودُ (٧)
 ضَيْغَفُ مَا ضَمَّ مِنَ الرَّمْلِ زَرُودُ (٨)
 فَيَ عَمَّنْ عَانَدَ الْحَقَّ عُنُودُ (٩)
 حُبُّهُ عِنْدِي سَوَاءٌ وَالسُّجُودُ
 وَلَسَانِي لَكَ مَذْ كُنْتُ جُنُودُ
 لَكَ مِنْ نَفْسِكَ مَذْ بَلَى مُسْلُودُ
 فَلَمَّا مِنْهُ شُنُوفٌ (١١) وَعُقُودُ

(١) مفردة مارد : المارق .

(٢) القيود .

(٣) جمع رعن : أنف الجبل .

(٤) جمع ربد : الحرف الناقص من الجبل .

(٥) عطف على التفسير المرفوع المتصل من غير فصل وهو مذهب لبعض النحويين .

(٦) رمل بين الثعلبية والخزمية بطريق الحاج من الكوفة .

(٧) ميل .

(٨) يميز الأعفش وابن مالك زيادة الواو في خبر كان وأخواتها وانظر تفصيل ذلك في مع الخواص ج ١ ص ١١٦ .

(٩) جمع شنف وهو القُرط .

غير أَنَّ الْبَحْرَ مِلْحٌ آسِنٌ
ولئن أَقْعَدْنِي عَنْكَ الَّذِي
أَنَا صَادٌ ذَادِي عَنْ مَشْرَبٍ
فَتَنَهَيْتُ^(٢) عَسَايَا أَنَسِي
أَلْحَظَ الرِّيَّ وَخَشِسَوِي غُلَّةً
وَمِنَ الْبُرْجِ لَحَاطِي مَشْرَبًا
فَأَعْرَفْنِي سَبِيحًا يُورِدُنِي
وَهُوَ أَنَّ تَنْهَضَ لِي فِي حَاجَتِي
وَتُخَلِّينِي لِمَا أَمْتَا حَه
أَزَلِ السَّدِّ الَّذِي قَدَّ عَاقِي
يَا أَخَا النَّهْضِ الَّذِي مَا مَثَلَهُ
: لِي مَدِيحَ قَلْبِهِ فِي سَيِّدِ
مِنْ حَبِيرِ^(٥) الشَّعْرِ مَمْنُ أَسْمَعِهِ
كَلَّمَا أَنْشَدَهُ فِي مَخْفَلِ
هَيْلَتِ الْأَسْمَاعِ مِمَّنِ الْفَاطِئِ
وَلَدْنَتِهِ فُطْنَةُ إِنْسِيَّةِ
يَتَلَطَّى بَيْنَ وَضَلَى شَاعِرِ
أَذْعَنَ الْمَسَدَحَ لَهُ فِي شَاعِرِ
فَجَرَى فِي الْقَوْلِ وَامْتَدَّ لَهُ
فَاسْتَمَعَ شِعْرِي فَإِنْ أَحْمَدْتَهُ^(١٠)

وَلَأَنْتَ الْمَشْرَبُ الْعَذْبُ الْبَسْرُودُ
سَاقِي نَحْوِكَ مَا اخْتِيرَ الْقَعُودُ
سَائِغٌ يَشْفِي الصَّمْدَى دَهْرٌ كَنُودُ^(١)
إِنْ تَطَعَمْتُكَ بِذَلِكَ سَاعُودُ^(٣)
غَيْرَ أَنَّ لَيْسَ يُؤَاتِينِي السُّورُودُ
أَنَا مَشْغُوفٌ بِهِ عَنْهُ مَذُودُ
بِخَسْرِكَ الْغَمْرِ أَعَانَتْكَ السُّعُودُ
نَهْضَةً يُكْوِي بِهَا الْجَارُ الْحُسُودُ
مَنْكَ فَالْإِشْغَالُ بِالْجِبَالِ قِيُودُ
عَنْكَ زَالَتْ دُونَ مَا تَهْوَى السُّدُودُ
حِينَ لَا تَنْهَضُ بِالْقَوْمِ الْجُدُودُ
لَمْ تَزَلْ تُهْدِي لَهُ الشَّعْرَ الْوُفُودُ
فَوَعَاهُ قَالَ : رَوْضٌ أَوْ بُسْرُودُ
ذَلِيقُ^(٦) الْمِقُولِ^(٧) جِيَّاشُ شُرُودُ^(٨)
وَاقْشَعَرْتُ لِمَعَانِيَسِهِ الْجُبُودُ
تَدْعِيهَا الْجِنُّ غُرَاءَ وَلُودُ
لُدَّ^(٩) قَوْلَ الشَّعْرِ وَالشَّعْرُ لُئُودُ
يَغْزُرُ الْمَنْطِقُ فِيهِ وَيَجُودُ
وَتَنْسَاهِي حِينَ رَدَّتْهُ الْجُدُودُ
حِينَ يَرَعَى الْفِكْرَ فِيهِ وَيُرُودُ^(١١)

- (١) كفور .
(٢) تنهت : كف .
(٣) حذف فاء الجواب للضرورة أو هو خبر أنني وجولبه للشرط محذوف . وهو ضرورة أيضاً .
(٤) أناله .
(٥) حسن الشعر .
(٦) فصيح .
(٧) اللسان .
(٨) سائر في البلاد .
(٩) الوصل : المفضل ، واللود : ما يصب بالمعط من اللوداء في أحد شق الفم وقد لده أو آلده ولد .
(١٠) أحمدته : وجدته محموداً .
(١١) يذهب ويحيى .

فاحتقب حملى بإسماعكه
 لي في مدحى فيه أمل
 عارض أمطر غيرى ودعت
 العلاء المبني ثم العلاء
 وابن من حق تأويل اسمه
 حاجتي ثقل وقد حلتها
 وتعلم^(١) - غير ما مستأنف
 أن للمجد سبيلا وغيرة
 وبما يولي مسودا سيد
 وبأن أحسن ذا أذعن ذا
 ليس ثنى بالأباطيل الطلى^(٢)
 بل بأن ينصب حصر نفسه
 وبأن يلتقى بضاحى وجهه
 وبأن يفسر بابى سمعه
 كل ما عدت أثمان العلاء
 فاتخذ عندي - لك الخير يدا
 من أياديك التي لو جحدت
 تجتلى في غمة الكفر كما
 وتألّفنى تألف صاحبها

مليكا يملكه حلم وجود
 وبلاغ وله فيه خلود
 رائدى منه بروق ورعود
 فوق ما أثل قحطان وهود
 فله في كل عيلا صعود
 فاحتلها لا تكاء ذلك كؤود^(٣)
 علم شىء أيها العبد^(٤) المكود^(٥)
 ضيقا مسلكها فيه صعود
 أمر السيد فانقاد المسود
 قلما قيد بلا شىء مقود
 لا ، ولا توطأ بالهزل الخلود
 وبأن يسهر والناس رقاد
 أوجها فيها عبوس وضود
 ما يقول الكز^(٦) والهش^(٧) الرفود^(٨)
 ولما يبتاع منهم نقود
 ترتن شكري بها ما اخضر عود
 مرة قام لها منه شهود
 يجتلى في ظلمة الليل العمود^(٩)
 في ألوفا شكر شكر لا شرود

(١) عتبة كؤود : صعبة .

(٢) بمعنى اطم ملازم لصيغة الأمر ينصب مفعولين وسد المصدر المذول من أن ومموليها مسدها .

(٣) العد : من يعد القوم .

(٤) دائم العطاء من قولهم ناقة مكود : دائمة الغز ، وبئر مكود : لا ينقطع ماؤها .

(٥) الأعتاق والمفرد ملالة .

(٦) الكز : قليل الخير .

(٧) الرخو .

(٨) يحتمل أن يكون فعولا بمعنى مفعول : أى هو مكان ومعطى . ويحتمل أن يكون فعولا بمعنى فاعل من وفد الشىء .

(٩) السيف .

واستعن في حاجتي وانذب لها^(١) من به راقى^(٢) على الناس عنود^(٣)
يسمى في الحاجة حمر ماجد لا حود لأخيه بل حشود^(٤)

وقال أحمد بن عبد السلام^(٥) :

رأيت محمد بن يزيد يسمو إلى الخيرات في جياه وقذر
جليس خلائف وعزى ملك وأعلم من رأيت بكل أمر
وفتيانيسة الظرفاء فيه وبهة الكبير بغير كبر
وينثر إن أجال الفكر ذرا وينثر لؤلؤا من غير فكر

ولبعضهم في مدحه^(٦) :

وأنت الذي لا يبلغ الوصف مدحه وإن أطنب المداح مع كل مطنب
رأيتك والفتح بن خاقان راكبا وأنت عديل الفتح في كل موكب
وكان أمير المؤمنين إذا رنسا إليك يطيل الفكر بعد التعجب
يروح إليك الناس حتى كأنهم ببسابك في أعلى مني والمحصب

وقال آخر^(٧) :

وإذا يقال من الفتى كل الفتى والشيخ والكهل الكريم العنصر
والمستضاء بعلمه وبرأيه وبعقله قلت : ابن عبد الأكبر

(١) نذبه إلى الأمر من باب نصر : دعاه ، وحته ، ووجهه .

(٢) انصبت .

(٣) صحابة عنود : كثيرة المطر . وفي الأصل عنود بالثاء .

(٤) من يخف لمعاونة أخيه وإجابة دعوته . وتخف ألف يسمى للوزن .

(٥) أخبار البصريين ص ٧٧ والمعجم ج ١٩ ص ١١٤ .

(٦) أخبار البصريين ص ٧٨ والنزهة ص ٣٨٩ - ٣٩٠ والمعجم ج ١٩ ص ١١٩ .

(٧) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٩ .

المبرد ونقد الشعر

كان نقده للشعر يتناول جانب المعنى ، كما يتناول الجانب اللغوي ، والنحوي ، ومن أمثلة ذلك :

١ - قال المبرد : عيب على الفرزدق قوله ^(١) :

يا أختَ ناجية بن سامة إنني أخشى عليك بئى إن طلبوا دى
وقالوا : ما للمتغزل وذكر الأولاد والاحتجاج بطلب الثارات ، هلاً قال كما قال جرير :

• قتلنا ثم لم يُخَيِّن قتلانا •

٢ - وما يعاب به أبو تمام قوله ^(٢) :

تُدْنِي الحَرْبُ مِنْهُ حِينَ تَغْلِي مَرَاجِلُهَا بِشَيْطَانٍ رَجِيمٍ
فجعل المدوح وهو الشيطان الرجيم .

٣ - ومن شعر أبي نواس الذى يلتمّ قوله فى الرشيد ^(٣) :

لَقَدْ اتَّقَيْتَ اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَجَهَدْتَ نَفْسَكَ فَوْقَ جُهِدِ الشَّقِ
وايس هذا البيت الذى أردت ، ولكن ذكرته للذى بعده لأنه معطوف عليه متصل به وهو قوله :

وَأَخَفْتَ أَهْلَ الشَّرِكِ حَتَّى إِنَّهُ لَتَخَافُكَ النُّطْفُ الَّتِي لَمْ تُخَلِّقِ

هذا البيت بادى العوار ^(٤) جدًا ، وقد ردّده فى مكان آخر فقال ^(٥) :

هَارُونَ أَلْفَنَّا اثْنًا لَافَ مَوْدَةٍ مَاتَ لَهَا الْأَحْقَادُ وَالْأَضْغَانُ
حَتَّى الَّذِي فِي الرَّحْمِ لَمْ يَكْ صُورَةٌ لِقِسْوَادِهِ مِنْ خَوْفِهِ خَفَقَانُ

(١) الموشح ص ١١٥ وديوانه ص ٧٧٨ .

(٢) الموشح ص ٣٠٦ وديوانه ص ١٤٥ .

(٣) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٦٢ .

(٤) مظلة العين .

(٥) ديوانه ص ٥٩ - ٦٠ .

وما لم يكن له صورة فكيف يكون له فؤاد ؟ فقد أحال ، وأسرف ، وتجاوز ...
وقد قال أبو نواس^(١) شيئا من الشعر في الأمين اتهم فيه لأنه قال قولاً عظيماً لم يتكلم
بمثله مسلم وهو قوله :

تنازع الأحمدان الشبه فاشتبهها خلُقًا وخلُقًا كما قد الشراكان
اثنان لا فصل للمعقول بينهما معناهما واحد والعِدَّة اثنان

ومما أنكر من قوله :

يا أحمد المرتجى في كل نائبة قم سيدي نعص جبار السموات
لأن هذه أعظم جرأة وأقبح مجاهرة وأشد تبغيض إلى العزيز الجبار - عز اسمه - وأنه
إياه يقصد بالعصيان .

في الكامل ج ٤ ص ١١٩ - ٢٢٤ : « وقد عابوا على أبي نواس » قوله :

كيف لا يُدْنِيكَ من أَمَلٍ مَنْ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ نَفَرِهِ
وهو لعمرى - كلام مستهجن موضوع في غير موضعه ؛ لأن حق رسول الله صلى - الله عليه
وسلم - أن يُضاف إليه ، ولا يضاف إلى غيره .

٤ - وقال أيضا : قد استظرف الناس قول أبي نواس في قدر الرقاشي ، ولا أراه
حلوا لإفراطه ؛ وهو :

ودَهَمَاءُ تُرْسِيهَا رِقَائِشٌ إِذَا شَتَّتْ مُرَكَّنَةٌ^(٢) الْآذَانُ أَمْ عِيَالُ
يَنْضُجُ بِحَيْزُومِ الْبَعُوضَةِ صَلَرُهَا وَيَنْضُجُ مَا فِيهَا بَعُودٌ خِلَالُ
وَتَغْلَى بِذِكْرِ النَّارِ مِنْ غَيْرِ حَرِّهَا وَتَنْزِلُهَا عَقْدًا^(٣) بِغَيْرِ جَعَالُ
هِيَ الْقِلْدُ قِلْدُ الشَّيْخِ بِكَرْبِنْ وَثَلِ رُبَيْعُ الْيَتَامَى عَامَ كُلِّ هِزَالُ

ومثله قوله^(٤) :

عُتِّقْتُ حَتَّى لَوْ اتَّصَلْتُ بِلِسَانِ نَاطِقٍ وَفَمِ
لَا حَتَبْتُ فِي الْقَوْمِ مَائِلَةً ثُمَّ قَصَصْتُ قِصَّةَ الْأُمِّ

(١) ديوانه ص ٢٥٠ .

(٢) الموشح ص ٢٨٧ . وديوانه ١٧٦ - ١٧٧ وبين الروايتين خلاف . مركنة : عظيمة وفي الديوان مركبة بالباء الموحدة .

(٣) بالضم والكسر : غرقة ينزل بها القدر .

(٤) ديوانه ص ٣٢٤ .

ويستجيده خلق كثير وليس عندي بالمحمود ، لما فيه من الإفراط .
 وفي الكامل ج ٣ ص ١٦٣ - ١٦٤ : « ومن الإفراط : فلو أنه ما أبقيت مني معلق
 بعود تمام ما تأود عودها
 وأحسن الشعر ما قارب فيه القائل إذا شبه وأحسن منه ما أصاب به الحقيقة ، ونبه
 فيه بفطنته على ما يخفى عن غيره ، وساقه برصف قوى ، واختصار قريب » .

• • •

١ - ومثال نقده اللغوي قال : أخطأ محمد بن يسير في قوله^(١) :
 ولو قنعت أتاى الرزق في دعة إن القنوع الغنى لا كثرة المال
 لأن القنوع إنما هو السؤال والقانع السائل ، قال الله تبارك وتعالى : (فَكُلُوا مِنْهَا
 وَأَطِعُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ) فالمعتر الذي يتعرض ولا يسأل ، يقال : قنع يقنع قنوعا ، إذا
 سأل فهو قانع لا غير ، وإذا رضى قيل : قنع قناعة فهو قنع وقانع جميعا .
 ٢ - مما أخطأ فيه أبو العتاهية قوله^(٢) :

ولربما سئل البخل الشيء لا يسوى فتिला .

لأن الصواب لا يساوى فتिला ، من ساواه يساويه .

١ - ومن أمثلة نقده النحوي قوله : أنشدني سليمان بن عبد الله بن طاهر لنفسه :

• وقد مضت لي عشرونان ثنتان •

فقلت له : أيها الأمير هذا لحن ؛ لأن إعرابا لا يدخل على إعراب^(٣) .

٢ - وقال : كان أبو نواس لحانة فمن ذلك قوله :

فما ضرها ألا تكون لجزول ولا الموزني كعب ولا ليزيد

لحن في تخفيفه ياء النسب في قوله : «موزني» في حشو الشعر وإنما يجوز هذا في القوافي^(٤)

وقد لحن عبد الصمد بن المعتل في تركه صرف ما ينصرف وخطأ أبا العتاهية في صرف
 (يزيد) في موضعين من شعره أو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قبيل^(٥) .

(٢) الموشح ص ٢٦٢ .

(٤) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٧٤ .

(١) الموشح ص ٢٩٩ .

(٣) الموشح ص ٣٥٧ .

(٥) الموشح ص ٢٦٢ .

المبرد والشعراء المحدثون

أفرد للشعراء المحدثين كتابه (الروضة) كما يقول صاحب تاريخ بغداد، وابن عبدبريه، وعقد لهم باباً في الكامل^(١) صدره بقوله :

« قال أبو العباس : هذه أشعار اخترناها من أشعار المولدين حكيمة مُستحسنة يُحتاج إليها للتمثل ، لأنها أشكلٌ بالدهر ، ويستعار من ألفاظها في المخاطبات ، والخطب ، والكتب » وعقد لهم باباً^(٢) آخر عنوانه بقوله : « وهذا باب طريف من أشعار المحدثين » .

ويقول عن ابن مُناذر : فله في شعره شدةٌ كلام العرب بروايته ، وأدبه ، وحلاوةٌ كلام المحدثين بعصره ومشاهدته . (الكامل ج ٨ ص ٢٠٦) .

وقال في الكامل^(٣) أيضاً : وليس لِقِدَمِ العهد يُفْضَلُ القائل ، ولا لِجِدْثانِ عهد يُهْتَمُّ المصيب ، ولكن يُعْطَى كُلُّ ما يَسْتَحِقُّ .

وفيه أيضاً^(٤) وقال بعض المحدثين « وليس بنا قصه حظّه من الصواب أنّه مُحدث » . وانظر ما قاله عن أبي العتاهية^(٥) وعن أبي نُوَاس^(٦) .

المبرد والطائيان :

سُئِلَ عنهما فقال^(٧) :

«لأبي تمام استخراجات لطيفة . ومعان طريفة ، لا يقول مثلها البحتريّ ، وهو صحيح الخاطر ، حسن الانتزاع ، وشعر البحتريّ أحسن استواءً وأبو تمام يقول النادر والبادر ... وما أشبه أبا تمام إلاّ بغُثّ يخرج الدرّ والمَخْشَلِيَّة^(٨) .

ثمّ قال : والله إنّ لأبي تمام ، والبحتريّ من المحاسن ما لو قيسَ بأكثرِ شعرِ الأوائل ما وُجد فيه مثله » .

(١) ج ١ ص ١٢٨ .

(٢) ج ٨ ص ٢٤٨ .

(٣) ج ٤ ص ١٠٢ .

(٤) ج ٧ ص ٤٠ .

(٥) ج ٤ ص ١١٦ - ١١٧ .

(٦) ج ٨ ص ١٤٩ .

(٧) أخبار أبي تمام ص ٩٦ .

(٨) الخشلة : خرز أبيض يشبه اللؤلؤ . قال الطيب :

ودر لفظ يريك الصدر غشلياً

بياض وجه يريك الشمس حالسكة

وقال الصولي^(١) : «حدثني عبد الله بن المعتز قال : جاعني محمد بن يزيد النحوي فاحتسبته فأقام عندي ، فجرى ذكر أبي تمام . فلم يوفه حقه ، وكان في المجلس رجل من الكتاب نعماني ما رأيت أحدا أحفظ لشعر أبي تمام منه ، فقال له يا أبا العباس ضغ في نفسك من شئت من الشعراء ثم انظر أيحسن أن يقول مثل ما قال أبو تمام لأبي المغيث يعتذر إليه^(٢) ؟ :

شهدت لقد أقوت مغانيكم بعلدي ومحت كما محت وشائع من برز
وأنجسدت من بعد إتهام داركم فيادمع أنجسدي على ما كنى نجد
ثم مر فيها حتى بلغ إلى قوله في الاعتذار :

أتاني مع الركبان ظن ظننته لففت له رأسي حياء من المجسد
لقد نكب الغدر الوفاء بساخي إذن وشرخت الدم في مسرح الحمد

فقال أبو العباس محمد بن يزيد : « ما سمعت أحسن من هذا قط ما يهضم هذا الرجل حقه إلا أحد رجلين : إما جاهل بعلم الشعر ، ومعرفة الكلام ، وإما عالم لم يتبحر شعره ولم يسمعه » .

قال أبو العباس عبد الله بن المعتز : « وما مات إلا وهو منتقل عن جميع ما كان يقوله » مقر بفضل أبي تمام وإحسانه » .

وقد أثار دهشى أن يخلو (الكامل) من شعر للبحتري مع ما كان بينهما من الصداقة والألفة ، على حين تضمن شعرا كثيرا لأبي تمام ، وقد أثني عليه في مواضع ، وأحيانا كان يعبر عنه بقوله : بعض المحدثين^(٣) .

وللمبرد رأى في الشواعر عبر عنه بقوله^(٤) :

« قال أبو العباس : وكانت الخنساء وليلى بائنتين في أشعارهما متقدمتين لأكثر الفحول . ورُب امرأة تتقدم في صناعة ، وقلما يكون ذلك . والجملة ما قال الله عز وجل (أَوْمن يَنْشَأْ فِي الْحَيَاةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) ، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « إن المرأة خلقت من ضلع عوجاء ، وإنك إن ترد إقامتها تكسرهما ، فدارها تعن بها »

(١) أخبار أبي تمام ص ٢٠٢ .

(٢) وفي ديوانه بشرح التبريزي ج ٢ ص ١٠٩ - ١١٧ .

(٣) الكامل ج ٥ ص ٣٠ ، ج ٤ ص ٨ ، ج ١٤٩ والتبصير عنه باسمه في مواضع كثيرة .

(٤) الكامل ج ٨ ص ١٨٤ .

أشْر المبرد في فقه اللغة

أفرد الاشتقاق بكتاب مستقل غير أنه لم يصل إلينا .

وقد أكثر في الكامل من التعرّض لبيان اشتقاق كثير من الكلمات اللغوية .

وقد يكون أول من عُنى بالظاهرة اللغوية ، وهي دوران المادّة حول معنى واحد ، فقد عرض لها في جملة صور في الكامل ، قال (١) :

١ - « الجنين : ما لم يظهر بعد . يقال للقبر . جنين ، والجنين : الذي في بطن أمه . والمجن :

الترس لأنه يشترك ، والمجنون ، المغطى العقل ، ويُسمّى الجن لاختفائهم ، وتسمّى الدروع الجن لأنها تستر من كان فيها » .

٢ - قال في البيت (٢) : « ألبت أردّ القرن يركب ردّعه »

« فإنما اشتقاقه من السهم ، يقال : ارتدع السهم ، إذا رجع النصل متأخراً في السنخ ، ويقال : ركب البعير ردّعه : إذا سقط فدخلت عنقه في جوفه . فالكلام مشتقّ بعضه من بعض ، ومبين بعضه بعضاً فيقال من هذا المثل : ذهب فلان في حاجتي فارتدع عنها : أي رجع . وكذلك . فلان لا يرتدع عن قبيح : والأصل ما ذكرت لك أولاً » .

٣ - وقال : « وأصل العقّ (٣) القطع في هذا الموضع ، وللعقّ مواضع كثيرة ، يقال : عقّ والديه يعقّهما إذا قطعهما ، وعققت عن الصبي من هذا ، وقالوا : بل هو من العقيقة وهو الشعر الذي يُولد الصبيّ به ، يقال : فلان بعقيقته إذا كان بشعر الصّبا لم يحلقه . ويقال :

(١) الكامل ج ٣ ص ٢٣ .

(٢) الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) الكامل ج ١ ص ٥٦ ، ٥٧ .

سيف كأنه عقيقة : أى كأنه لمحة برق . يقال : رأيت عقيقة البرق يا فتى : أى اللعة منه في السحاب . ويقال فلان عَقَّتْ تيممته ببلد كذا ، أى قطعت عنه في ذلك الموضع .

٤- قال « وإياك والغلق والضجر . والغَلَقُ : ضيق الصدر وقلة الصبر ، يقال في سوء الخلق : رجل غَلِقَ وأصل ذلك من قولهم : أغْلِقْ عليه أمره ، إذا لم يتَّضَح ، ولم ينفُتِح ، ومن ذلك قولهم : غَلِقَ الرهن : أى لم يوجد له تخلُّص ، وأغلقت الباب من هذا^(١) . »

* * *

وقد عني بهذه الظاهرة اللغوية أبو الفتح بن جني في الخصائص ، كما ألف أحمد بن فارس كتابه (مقاييس اللغة) لتطبيق هذه الظاهرة في مواد اللغة .

وكتاب المبرّد (ما اتَّفَقَ لفظه واختلف معناه) له صلة بمباحث فقه اللغة . وسنعرض - عند حديثنا عن (الكامل) - لبقية النواحي العربية التي تناولها المبرّد بالدراسة والبحث .

(١) الكامل ج ٣ ص ٢٢ .

أَشَارَ الْمَبْرَدُ

الكتب التي أَلَفَهَا أَبُو الْعَبَّاسِ تَنَاوَلَتْ فُرُوعَ الْعَرَبِيَّةِ ، وَقَدْ عَصَفَتْ حَوَادِثُ الْأَيَّامِ بِكَثِيرٍ مِنْهَا ، وَقَدْ بَقِيَ لَنَا أَنْفُسُ مَوْلَفَاتِهِ .

الْكَامِلُ

صورة صادقة لما انطبع في نفس المبرّد من معارف ، وما تشبّفت به من ثقافات : لغويّة ، ونحويّة ، وأدبيّة .

تحدّث أَبُو الْفَرَجِ الْمَعَانِي بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى بْنِ دَلُودٍ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٩٠ هـ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ (الْجَلِيسِ الصَّالِحِ الْكَافِي ، وَالْأُنَيْسِ النَّاصِحِ الشَّافِي) ^(١) عَنْ «الْكَامِلِ» فَقَالَ :

«وَعَمِلَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ النَّحْوِيُّ كِتَابَهُ الَّذِي سَمَاهُ (الْكَامِلُ) وَضَمَّنَهُ أَخْبَارًا ، وَقَصَصًا لَا إِسْنَادَ لكَثِيرٍ مِنْهَا ، أَوْدَعَهُ مِنْ اشْتِقَاقِ اللُّغَةِ ، وَشَرَحَهَا ، وَبَيَّنَّ أَسْرَارَهَا ، وَفَقَّهَهَا مَا يَأْتِي بِهِ مِثْلُهُ لِسَعَةِ عِلْمِهِ ، وَقُوَّةِ فَهْمِهِ ، وَلَطِيفِ فِكْرِهِ ، وَصَفَاءِ قَرِيحَتِهِ ، وَمِنْ جَلَى النَّحْوِ وَالْإِعْرَابِ وَغَامُضِهِمَا مَا يَقِلُّ وَجُودٌ مِنْ يَسَدِّ فِيهِ مَسَدُهُ ...» .

وَشُهْرَةُ الْكَامِلِ تُغْنِينَا عَنْ التَّعْرِيفِ بِهِ ، وَبَيَّانِ طَرِيقَتِهِ فِي التَّأْلِيفِ . وَاكْتَفَى بِبَيَانِ مَا كَانَ لَهُ مِنْ أَثَرٍ فِي تَأْلِيفِ الْعُلَمَاءِ مِنْ بَعْدِهِ ، وَمَا كَانَ مِنْ إِقْبَالِهِمْ عَلَيْهِ ، وَعَزَايَتِهِمْ بِهِ .

١ - شَرَحَهُ هِشَامُ بْنُ أَحْمَدَ أَبُو الْوَلِيدِ الْوُقَشِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٤٨٩ هـ وَسَمَّى شَرَحَهُ (نُكَّتِ الْكَامِلُ) (بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ص ٤٠٩) .

وَجَرَى ذِكْرُ هَذَا الشَّرْحِ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ :

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ : ص ١٠ ، ٢٨ ، ٩٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

الْجُزْءُ الثَّانِي : ٣٣٥ ، ٤٥٢ ، ٤٧٠ .

(١) مخطوط بالدار وفي مكتبة الأستاذ السيد صقر نسخة منه .

الجزء الثالث : ٥١٢ .

الجزء الرابع : ١٦٤ ، ٤٥١ .

٢- شرح ابن السيد البطلاني المتوفى سنة ٤٤٤ ، ذكر في شواهد الشافية في هذه المواضع :

٣١ ، ٣٥ ، ٧٥ ، ٧٧ .

وفي خزانة الأدب في هذه المواضع :

الجزء الأول : ١٠ ، ١٠٠ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٣٩٤ .

الجزء الثاني : ١٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٣٤ ، ٤٥٢ .

الجزء الثالث : ٧٢ ، ٨١ ، ١٣٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٩ ، ٢٦٧ ، ٤٧١ ، ٥١٤ ، ٦٥٦ .

الجزء الرابع : ٤٢ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦٧ ، ٥٥٣ .

٣- أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ أخذ عن محمد بن يوسف السرقسطي ، المتوفى سنة ٥٣٨ وقال : اعتمدت عليه في التفسير (الكامل) للمبرد لرسوخه في اللغة العربية .

وفي كشف الظنون أن السرقسطي هذا شرح الكامل .

وسنفضل القول في التنبيهات على أغاليط الرواة ، ورغبة الآمل .

كما كان (الكامل) مثالا يُحتذى في التأليف .

(المعجم ج ١٨ ص ١٠٢ ، بغية الوعاة ص ٢٨) الإنباه ج ٣ ص ٨٢ .

٢- إبراهيم بن ماهويه الفارسي اللغوي له كتاب عارض فيه المبرد في كتابه الكامل . قاله المسعودي (معجم الأدباء ج ١ ص ٢٠٩) .

٣- قال أبو محمد بن حزم : كتاب نوادر أبي عليّ مبارك لكتاب الكامل الذي جمعه المبرد ولئن كان كتاب أبي العباس أكثر نخواً وخبراً إن كتاب أبي عليّ أكثر لغةً وشعراً .

- ويحفظ لنا التاريخ بعض أسماء مَنْ كان يُقَرَأُ الكامل ، ومن كان يحفظه ، ويستظهره :
- ١- قرأ القاضي عياض (الكامل) على محمد بن عبد الله بن الفراء الأندلسي المتوفى سنة ٥٠٠ (البغية ص ٦٣) .
 - ٢- ألح أبو بكر بن القابلة النحوي على أبي عامر بن عبد الله الأشبيلي المتوفى سنة ٥١٠ - في قراءة الكتاب فأجابه ، وأقرأه إياه والكامل للمبرد حتى ختمهما ثم عاد إلى انقباضه (بغية الوعاة ص ٢٧٥) .
 - ٣- محمد بن علي السلافي المتوفى سنة ٦٠٥ من أحفظ الناس للكامل وغيره من كتب الأدب (البغية ص ٨٤) .
 - ٤- خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم الأندلسي المتوفى سنة ٣٥٢ كان يستظهر كتاب سيبويه ، وأدب الكاتب ، والمقتضب ، والكامل (البغية ص ٢٤٣) .
 - ٥- إشراف السوداء العروضية المتوفاة سنة ٤٥٠ مولاة أبي المطرف عبد الله بن غليون كانت تحفظ الكامل للمبرد ، والنوادر للقال ، وشرحهما (البغية ص ٢٠٠) .
- وطُبع الكامل بألمانيا سنة ١٨٦٤ م مع مقدمة له ، وألحقت به فهارس متنوعة ، كما تُرجم إلى الألمانية سنة ١٩٢٢ م .
- وانظر رُواة الكامل في المكتبة الأندلسية (فهرس ما رواه ابن خبير عن شيوخه) ص ٣٢ ، ٣٢٣ .

التعليقات على أغاليط الرواة

ألفه أبو القاسم علي بن حمزة البصري اللغوي المتوفى سنة ٣٧٥ هـ نبه فيه على الأغاليط الواردة في كتاب النوادر لأبي زياد الكلبي ، وكتاب النوادر لأبي عمرو الشيباني ، وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينوري ، والكامل لأبي العباس المبرد ، والفصيح لثعلب . ومنه نسخة في دار الكتب .

ويقول ابن حمزة في آخر ما كتبه على الكامل : « هذا آخر ما أخذناه على أبي العباس مما لا علر فيه وقد سامحناه في كثير من الأغلاط . وقد أخذ الناس على أبي العباس قبلنا في هذا الكتاب وفي غيره فمنهم مخطئ ومصيب ، فممن أخذ عليه في هذا فأصاب أبو جعفر بن النحاس . وممن أخذ عليه فأصاب ، وأخطأ الأخفش » .

ونقد ابن حمزة للكامل يدور حول هذه الأمور :

١- نقد في تفسير بعض الكلمات اللغوية يبلغ ٤٥ .

٢- نقد في رواية الشعر » ٢٧

٣- » تاريخي وما يتصل به » ١٧

٤- » في شرح بعض الأبيات » ١٥

٥- » ومؤاخذتان في نسبة الشعر لقائله » ٢

٦- » ثلاث مؤاخذات نحوية » ٣

ومؤاخذات ابن حمزة النحوية واهية وسرد عليها :

١- روى المبرد هذا البيت :

لأن الذين يسوغ في أعناقهم زاد يمين عليهم للسلام

ثم قال : وروى الفراء هذا الشعر (لأن الذين يسوغ في أحلاقهم) وإنما كان ينبغي أن يكون في أحلقهم كقولك : فلس وأفلس وما أشبهه ، ولكنه شبه باب فعل بباب فعل كما قالوا : زند وأزند ، وفرخ وأفراخ ... الكامل ج ١ ص ١٩٦ - ٢٠٣ .

فَنَقَدَهُ عَلَى بِنِ حَمْزَةٍ بِقَوْلِهِ :

«وَقَدْ أَسَاءَ أَبُو الْعَبَّاسِ فِي هَذَا الْقَوْلِ ، عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا اتَّبَعَ أَبَا بَشَرٍ عَمْرُو بْنُ عَثَانَ سِيبَوِيهَ بِأَنَّ جَمْعَ فَعْلٍ عَلَى أَفْعَالٍ (لَا يَكُونُ فِيهَا) عِدَا سِتَّةَ الْأَحْرَفِ الَّتِي شَرَطَهَا ، وَقَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ الْفَصَحَاءِ غَيْرُهَا .

فَمِنْ ذَلِكَ كَهْفٌ وَأَكْهَافٌ ، وَكَفٌّ وَأَكْهَافٌ ، وَثَلَجٌ وَأَثْلَاجٌ .

وَقَدْ قَالُوا : شَيْءٌ زَائِدٌ عَلَى كَذَا ، وَزَيْدٌ عَلَى كَذَا ثُمَّ جَمَعُوا زَيْدًا عَلَى أَزْيَادٍ ، وَجَمَعُوا عَيْنًا عَلَى أَعْيَانٍ ، وَقَيْنَا عَلَى أَقْيَانٍ ، وَدَيْنَا عَلَى أَدْيَانٍ ، وَبَيْنَا عَلَى أَبْيَاتٍ ، وَطِيرَا عَلَى أَطْيَارٍ ، وَسِيرَا عَلَى أَسْيَارٍ ، وَسَيْفَا عَلَى أَسْيَافٍ ... » .

فَخَلَطَ ابْنُ حَمْزَةٍ بَيْنَ فَعْلٍ الصَّحِيحِ الْعَيْنِ وَمَعْتَلٍّ ، وَالْمَبْرَدِ إِنَّمَا يَقْصِدُ صَحِيحَ الْعَيْنِ ، وَقَدْ فَضَّلَ ذَلِكَ فِي الْمَقْتَضَبِ .

٢- قَالَ الْمَبْرَدُ فِي الْكَامِلِ ج ٥ ص ١٥١ : «وَالْفِعْلِيُّ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْكَثَرَةِ ، يُقَالُ : الْقَتِيتَنِي لَكَثَرَةِ النَّمِيحَةِ ... وَيُقَالُ الْهَجِيرِي لَكَثَرَةِ الْكَلِمَةِ الْمَتَرَدِّدَةِ عَلَى لِسَانِ الرَّجُلِ ... وَيُقَالُ : كَانَ بَيْنَهُمْ رَمِيًّا لَكَثَرَةِ الرَّمْيِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أَشْبَهَ هَذَا» .

نَقَدَهُ عَلَى بِنِ حَمْزَةٍ بِقَوْلِهِ :

«وَمَا كُلُّ مَا أَشْبَهَ مَا حَكَاهُ جَاءَ لِلتَّكْثِيرِ ، وَقَدْ قَالُوا : فَلَانَةٌ خِطْبُ فَلَانٍ وَخِطْبِي الَّتِي يَخِطُّبُهَا . وَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ : أَوْ اسْتَطَعْتَ الْآذَانَ مَعَ الْخَلِيفِيِّ لِأَذْنَتِ» .

وَكَلَامُ الْمَبْرَدِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَرِيدُ بِكُلِّ مَا أَشْبَهَ هَذَا مَا جَاءَ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى فِعْلِيٍّ فَهُوَ يَفِيدُ التَّكْثِيرَ ، فَاعْتَرَاضُ ابْنِ حَمْزَةٍ عَلَيْهِ بِخِطْبِيٍّ لِلْمَرْأَةِ الَّتِي تُخَاطَبُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَلَا يَقْصِدُهُ الْمَبْرَدُ . وَقَدْ جَاءَتْ الْخِطْبِيُّ مَصْدَرًا أَيْضًا كَمَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَالْقَامُوسِ ، وَالْخَلِيفِيُّ فِي كَلَامِ سَيِّدِنَا عَمْرِو مَصْدَرٍ أُرِيدَ بِهِ الْمُبَالَغَةُ . قَالَ سِيبَوِيهٌ ج ٢ ص ٢٢٨ : «وَالْخَلِيفِيُّ : كَثَرَةُ تَشَاغُلِهِ بِالْخِلَافَةِ وَامْتِدَادُ أَيَّامِهِ فِيهَا» .

٣- اسْتَدْرَكَ ابْنُ حَمْزَةٍ عَلَى الْمَبْرَدِ فِيمَا قَالَهُ عَنْ جَمْعِ فَاعِلٍ وَصَفِ الْعَاقِلِ عَلَى فَوَاعِلٍ يَقُولُ الشَّاعِرُ نَهْشَلُ بْنُ حَرِيٍّ :

لَيْبَسُكَ يَزِيدُ بَائِسٌ ذُو ضَرَاعَةٍ وَأَشْعَثُ ثَمَنٌ طَوَّحَتْهُ الطَّوَائِحُ

والظاهر في البيت أنَّ الطوائف جمع طائفة . وانظر الخزائنة ج ١ ص ١٤٧ ١٤٨ .

أما رد ابن حمزة على المبرد في رواية الشعر فأكتفى منه بمثال واحد :

روى المبرد هذا البيت في الكامل بهذه الرواية :

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجاف

فنقله علي بن حمزة بقوله : «والرواية : عمرو العلا ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح

جلدًا ، وعمرو العلا : هاشم وما ينبغي لعاقل من المسلمين أن يجهل هذا البيت ، وفيمن قيل ؟ وكيف روايته ؟ » .

وردى على هذا بأن المبرد روى هذا البيت بالروایتين في الجزء الثاني من المقتضب في باب

الصفة التي تجعل مع ما قبلها بمنزلة شيء واحد . والمقتضب سبق الكامل في التأليف ، فاقصر

على إحدى الروایتين في (الكامل) ولم يجهل الرواية الأخرى كما يزعم ابن حمزة .

طبع كتاب التنبيهات مع المنقوص والمملود للفراء بتحقيق الأستاذ اليماني .

رغبة الأمل

جهد مشكور وعمل مبرور ذلك الذي قام به نصير اللغة والأدب ، وشيخ أدباء عصره

الشيخ سيّد بن عليّ الرصفيّ في كتابه (رغبة الأمل من كتاب الكامل) فإذا أورد المبرد بيتا

من الشعر أورد الشيخ الرصفي قصيدته وضبط ألفاظها وشرحها .

كما كان للشيخ الرصفي نقد على الكامل .

ودار هذا النقد على هذه النواحي :

١- نقد لغويّ ويبلغ - ٦٠ أخذ من ابن حمزة - ٢٢

٢- في الرواية يبلغ - ٩٠ أخذ من ابن حمزة - ١٥

٣- تاريخي يبلغ - ٩٠ أخذ من ابن حمزة - ٦

٤- في شرح الشعر يبلغ - ٢٠ أخذ من ابن حمزة - ٩

٥- في نسبة الشعر يبلغ - ٢٥

٦- مؤاخذتان نحويّتان ، وسنردّ واحدة منهما .

قال المبرّد في الكامل ج ٢ ص ١٨ : « فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا بِالْ يَطَأُ ، وَيَسَعُ حَذَفَتْ مِنْهُمَا الْوَاوُ وَمِثْلُهُمَا ثَبَتَتْ فِيهِ الْوَاوُ ؟ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يَفْعِلُ مِثْلَ وَلِي يَلِي ، وَوَرَمَ يَرْمُ فَفَتَحَتْهُ الْهَمْزَةُ وَالْعَيْنُ وَالْأَصْلُ الْكَسْرُ فَإِنَّمَا حَذَفَتْ الْوَاوُ ثَمَّا يَلْزَمُ فِي الْأَصْلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : وَلَغَ السَّبْعُ يَلْغُ فَهَذَا يَفْعَلُ وَالْأَصْلُ يَفْعِلُ وَلَكِنْ فَتَحَتْهُ الْغَيْنُ ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْحَلْقِ تَفْتَحُ مَا كَانَ عَلَى يَفْعِلُ وَيَفْعَلُ » .

عَلَّقَ الشَّيْخُ الْمُرْصِنِيُّ عَلَى قَوْلِهِ (يَفْعَلُ) بِضَمِّ الْعَيْنِ بِقَوْلِهِ : « زِيَادَةٌ مِنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَيْتَهُ حَذَفَهَا . قَالَ سِيبَوِيهٌ .. تَقُولُ وَعَدْتَهُ فَأَنَا أَعِدُّهُ وَعَدَا .. ثُمَّ قَالَ : وَلَا يَجِيءُ فِي هَذَا الْبَابِ يَفْعَلُ بِضَمِّ الْعَيْنِ وَقَدْ قَالَ نَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ وَجَدَ يَجْدُ... وَهَذَا لَا يَكَادُ يَوْجَدُ » .

وَقَدْ وَهَمَ الشَّيْخُ الْمُرْصِنِيُّ فِيمَا أَخَذَهُ عَلَى الْمُبَرِّدِ هُنَا ، فَالْمُبَرِّدُ يَرِيدُ بِقَوْلِهِ : (لِأَنَّ حُرُوفَ الْحَلْقِ تَفْتَحُ مَا كَانَ عَلَى يَفْعِلُ وَيَفْعَلُ) أَنْ يَذْكُرَ قَاعِلَةَ حُرُوفِ الْحَلْقِ ، وَهِيَ أَنَّهَا تَفْتَحُ عَيْنَ الْمُضَارَعِ مِنْ فَعَلَ سِوَاهُ أَكَانَ الْمُضَارَعِ عَلَى يَفْعِلُ أَمْ يَفْعَلُ ، وَلَيْسَ غَرَضُهُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ الْمَثَالَ الْوَاوِيَّ الْفَاءَ مِنْ (فَعَلَ) يَأْتِي مُضَارَعَهُ عَلَى (يَفْعَلُ) حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ بِكَلَامِ سِيبَوِيهٍ ، وَلَوْ رَجَعْنَا إِلَى الْمُقْتَضِبِ لَوَجَدْنَا الْمُبَرِّدَ رَدَّدَ كَلَامَ سِيبَوِيهٍ هُنَاكَ ، وَوَافَقَهُ وَلَمْ يَخَالَفَهُ .

نَحْوُ الْكَامِلِ :

عَقَدَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْعَزْمُ عَلَى أَنْ يَشْرَحَ مَا يَعْرِضُ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْإِعْرَابِ شَرْحًا شَافِيًا كَمَا قَالَ فِي صَدْرِ كِتَابِهِ ، وَقَدْ أَحَالَ عَلَى (الْمُقْتَضِبِ) فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ ، وَقَدْ يُوحَى صَنِيعُهُ هَذَا بِأَنْ انْفِرَادَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ بِالْإِحَالَةِ أَنْ غَيْرَهَا ثَمَّا ذُكِرَ فِي الْكَامِلِ لَيْسَتْ عَلَى حَقِيقَةِ الشَّرْحِ فِي الْمُقْتَضِبِ إِنْ وَجَدَتْ أَوْ هِيَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ .

وَأَجْزَمَ هُنَا بِأَنْ كُلَّ مَا فِي الْكَامِلِ مِنْ مَسَائِلَ نَحْوِيَّةٍ هُوَ فِي (الْمُقْتَضِبِ) فَلَيْسَ فِي الْكَامِلِ أَقْوَالٌ تَخَالَفُ مَا فِي الْمُقْتَضِبِ أَوْ زِيَادَاتٌ عَمَّا فِي الْمُقْتَضِبِ أَلَيْسَ إِلَّا بِبَعْضِ مَسَائِلَ طَفِيفَةٍ جَرَّهَا إِعْرَابُ بَعْضِ الْأَبْيَاتِ . فَقَدْ تَكَلَّمَ عَنْ (كَأَيِّنَ) فِي الْكَامِلِ وَلَمْ يَعْرِضْ لَهَا فِي الْمُقْتَضِبِ ، وَإِنَّمَا عَقَدَ لـ (كَمْ) أَبْوَابًا . وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي الْكَامِلِ عَنْ مَسَائِلَ مِنَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ لَمْ يَعْرِضْ لَهَا فِي الْمُقْتَضِبِ .

أَدَبُ الْكَامِلِ :

أَظْهَرَ عَمَلُ الْمُبَرِّدِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْأَدَبِيَّةِ هُوَ الْجَمْعُ ، وَالِاخْتِيَارُ . وَقَدْ قِيلَ : اخْتِيَارُ الرَّجُلِ وَافِدَ عَقْلُهُ ، وَقَالَ إِفْلَاطُونُ : عَقُولُ النَّاسِ مَلُوءَةٌ فِي أَطْرَافِ أَقْلَامِهِمْ ، وَظَاهِرَةٌ فِي حَسَنِ اخْتِيَارِهِمْ .

وما تفرّق في أضعاف الكامل من تقسيم تشبيهات العرب إلى مُفرط ومُصيب ، ومُقارب
وبعيد ، وذكر ما خرج من باب الاحتيال إلى باب الاستحسان ، ثم جعل لجودة ألفاظه ،
وحسن رصفه ، واستواء نظمه في غاية ما يستحسن ج ٧ ص ٣٣ ؛ واهتمامه بما يقال في معنى
واحد ج ٢ ص ١٧٥ ، ج ٥ ص ٧٣ ، وإشارته إلى طريف المعاني ج ٣ ص ١٨١ ، ج ٥ ص ١٤٤ ،
١٤٥ ، وما تعرّض له من فصول النقد الأدبي ج ٢ ص ٢١٥ ، ج ٥ ص ١١٨ ، وأخذ المعاني ،
وتوليدها ، واستراقات الشعراء ج ٢ ص ٧٢ ، ج ٧ ص ٥٥ ج ٤ ص ١١٢ ، ١٥٩ ، ج ٥ ص ٥١
كل ذلك يدلّ على ذوقه الأدبي .

وقد جعل ابن خلدون (الكامل) من أركان الأدب الأربعة .

بلاغة الكامل :

عرض لكثير من مباحث علمي المعاني والبيان .

تكلم عن القلب البلاغي ج ٤ ص ٥٨ .

الاتفات ج ٤ ص ١٨٦ ، ج ٦ ص ١٢٨ .

التجريد ج ١ ص ١٩٤ .

اللف والنشر ج ٢ ص ٩٣ .

أقسام الكناية ج ٦ ص ٧١ وأمثلتها ج ١ ص ١٨٧ ، ج ٢ ص ٩٩ ، ج ٣ ص ٨٧ - ٩٤
١٤٧ ج ٥ ص ٦٦ ، ٢٣٣ ج ٨ ص ١٨٧ .

المجاز العقلي ج ٢ ص ١١٩ ، ١٣٠ ، ج ٣ ص ١٩٤ ج ٨ ص ١٢٢ .

المجاز المرسل - ج ١ ص ١٩٦ ج ٤ ص ٤٠ ج ٦ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

الاستعارة ج ١ ص ٢٠١ ج ٢ ص ٣٣ ج ٣ ص ٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١٤٩ .

أما حديثه عن التشبيه فقد فاز منه بنصيب الأسد .

عقد له بابا ج ٦ ص ١٤٣ . وعرض لكثير من أنواعه انظر : ج ٣ ص ١٦٦ . ج ٤

ص ٤٧ - ج ٥ ص ١١٠ ، ١٧٦ .

ج ٦ ص ٧٨ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ،

١٧٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٨ .

ج ٧ ص ١٨ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٣ .

الفاضل

نشرته دار الكتب سنة ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمنى . عثر عليه الأستاذ فى تطوافه بمكاتب الآستانة ضمن مجموع ولم يجد ما يرشده إلى اسم الكتاب سوى هذه الجملة فى الخاتمة : « كمل كتاب فاضل المبرّد » .

وذكر ابن النديم باسم (الفاضل والمفضول) وكذلك ياقوت .

والذى يرجح فى نظرى أن هذا الكتاب للمبرّد ما يأتى :

١- كنى المبرّد عن نفسه بقوله : قال أبو العباس فى هذه الصفحات : - ٣٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٨١ ، ١١٣ وذلك شأنه فى كتبه .

٢- الشيوخ الذين نقل عنهم فى الفاضل هم شيوخه الذين نقل عنهم فى الكامل وغيره ، فهو يقول حدثنى المازنى ، أنشدنى الرياشى ، أنشدنى التوزى ، حدثنى الزيدى .

٣- ويقول فى الكامل : أنشدتنى أمّ الهيثم الكلابية ويقول فى الفاضل : (١) سمعتها تقول :

٤- رواية هذا المثل وما قاله عنه فى الفاضل موافق لما قاله عنه فى المقتضب فقد قال فى

الجزء الثالث ص ٦٣ من الأصل : ومن ذلك قول العرب : لو ذات سوار لطمتنى ، إنما أراد : لو اطمتنى ذات سوار ، والصحيح من روايتهم : لو غير ذات سوار لطمتنى .

وقد وقع فى الفاضل ص ٤٢ بعض تحريف يمكن إصلاحه بما قاله فى المقتضب عن هذا المثل .



سار المبرّد فى هذا الكتاب كما سار فى الكامل من سوق النصوص ، وشرح لغوياتها وبعض المعانى الخفية ، غاية الأمر أنه أمسك فى (الفاضل) عن التعرّض للمسائل النحوية .

وقد جاء فى بعض النصوص كلمة (حوائج) ص ١١٢ فلم يعرض لتخطئتها ، وقد خطأها فى

الكامل ج ٣ ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

يُفصّل أبو العباس عن غرضه من تأليف هذا الكتاب فيقول ص ٦٨ :

(١) الكامل ج ١ ص ٩٠ ج ٧ ص ١٨ ، والفاضل ص ٢٢ .

« قصدنا فيما نحكيه في كتابنا هذا حُسْنَ الاختيار ، وكثرة الاختصار ، وذكر ما يُستغنى به عن غيره ، ويُقنع بمثله عن نظيره ، وإنما نذكر في كلِّ باب أحسن ما رُوي لنا فيه ، وأطرف ما نُمى إلينا منه »

ويقول في ص ٨٦ : « قد ذكرنا من هذا الباب صدرا نخاف على قارئه الملل إن أطلناه ، ونحذر من ضجر يلحقه إن أسهبنا فيه ، ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق » ويكرر هذا في ص ٩٩ .
ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد

رسالة نشرها الأستاذ الميمنى أيضا بالمطبعة السلفية سنة ١٣٥٠ هـ صدرها المبرّد بقوله :
« هذه حروف ألفناها من كتاب الله عزَّ وجلَّ مختلفة المعاني ، متقاربة في القول ، مختلفة الخبر » ثم يقسم اللفظ إلى مشترك ، ومترادف ، ومتباين ، ويسوق الأمثلة الكثيرة ، ثم يقول ص ٨ :
« وكلُّ من أثار أن يقول ما يحتمل معنيين فواجب عليه أن يضع على ما يقصد له دليلا ، لأنَّ الكلام وُضع للفائدة والبيان » .

ثم يبيِّن معاني الظنِّ في القرآن ، ويذكر لقوله تعالى « إِنَّ نَظْنَ إِلَّا ظَنًّا » تخريجا عجيبا لم يعرض له في المقتضب ، ولا في الكامل .
ثم يقول : « كلُّ ما جاء في القرآن من (وما يدريك) فغير مذكور جوابه ، وما جاء من (وما أدراك) مذكور جوابه » .

ويستشهد لحذف المضاف ، والموصوف ، والجواب ، البلاغى من القرآن والشعر .

نسب قحطان وقحطان

أقدم كتاب لأنساب العرب هو كتاب جمهرة الأنساب لأبي المنذر هشام بن الكلبي المتوفى سنة ٢٠٦ ، وما زال مخطوطا كما يقول الأستاذ بروفنسال في مقدِّمة جمهرة أنساب العرب لابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ .

ونجد المبرّد ينقل عن ابن الكلبي فيقول : ص ١٨ :

« ونسب ابن الكلبي قحطان إلى إسماعيل عليه السلام فقال : قحطان بن الميسع بن تيمن بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه » .

وقال في الكامل ج ٤ ص ١٩٩ « فأما قحطان عند أهل العلم فهو ابن الميسع بن تيمن ابن نبت بن قيدار بن إسماعيل صلوات الله عليه » فزاد (قيدار) .

بدأ المبرّد حديثه عن بطون قريش مُشيراً إلى عظماء رجالها ، وشعرائها .

ثم انتقل إلى غيرها حتى فرغ من قبائل خنِيف ، وقيس ، ثم انتقل إلى ربيعة ثم إلى قبائل اليمن على هذا النظام .

والناظر في جمهرة أنساب العرب لابن حزم يرى أن كتاب المبرّد ومنهجه بمثابة نواة لكتاب ابن حزم .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة بتحقيق الأستاذ الميمنى أيضا سنة ١٣٥٤ - سنة ١٩٣٦ م .

اعجاز أبيات

رسالة صغيرة بمكتبة الأزهر تشمل ٨٤ عجزا ، وقد راعى أن تكون أعجازها حِكْمًا مستقلة تستغنى عن صدورها ، وكان ينسب العجز إلى قائله غالبا ، ويسوق ما يختاره من شعر الشاعر متصلا . بدأ بأنس بن مدركة الخثعمي ، ثم بامرئ القيس ، وانتهى بالعباس ابن الأحنف ، ثم أخذ يعبر عن اسم الشاعر بقوله : قال آخر .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون سنة ١٣٧١ - سنة ١٩٥١ م في المجموعة الثانية من نواذر المخطوطات .

شرح لامية العرب

شرح للقصيدة اللامية للشنفرى ، وقد طبعت بمطبعة الجوائب (مع أعجب العجب) للزمخشري وبمكتبة الأزهر ومكتبة الجامع الأحمدى نسخ منها مخطوطة .

رسالة أحمد بن الواثق : نصّها : أطال الله بقاءك ، وأدام عزك أحببت - أعزك الله - أن أعلم أىّ البلاغتين أبلغ ؟ أبلّغة الشعر أم أبلّغة الخطب ، والكلام المنثور ، والسجع ؟ وأيتهما عندك - أعزك الله - أبلغ عرفنى ذلك إن شاء الله .

وصلد المبرّد جوابه بقوله : إن حقّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى ، واختيار الكلام ، وحسن النظم .. ثم أخذ يوازن بين بعض المعانى المشتركة في أقوال الشعراء كما بيّن بلاغة قول الرسول عليه السلام فى قوله : « كفى بالسلامة داء » وبلاغة القرآن فى قوله (ولكم فى القصاص حياة) وكيف فضل قولهم : القتل أنفى للقتل .

نشر الرسالة والجواب عنها الدكتور رمضان عبد التّواب سنة ١٩٦٥ بعنوان : البلاغة كما نشرت فى بعض المجلّات الأوربية سنة ١٩٤١ .

كتب لم تنشر

المنكر والمؤنث : بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، وفي مكتبتى مصورة منها وستطيع قريبا إن شاء الله .

التعازى والمراثى : بالاسكوريال وفي مكتبة الأستاذ محمود شاكر نسخة بالتصوير الشمسى وهى تقع فى ٢٦٢ صفحة والكتاب جمع شعرا ونثرا .

الروضة : يبلغ حجمها ثلاثة دفاتر كبارا كما فى تاريخ بغداد ، جاء ذكرها فى الخزانة ج ٣ ص ٣٣٠ ، ٤١٨ . وتحذث عنها ابن عبد ربّه فى العقد . وفى كنايات الجرجاني نقل منها ص ٢٩ . وفى الأغاني ج ٨ ص ٣٥٢ - ٣٥٣ . وفى الإنباه ج ١ ص ٣٥٠ : «وصف خلفاء العلماء بعلم الشعر وقد أغنانا للمبرد فى الروضة .» عن التطويل فى ذكره .
وقد عثر على نسخة منها الأستاذ الميمنى ونقل منها ، وأشار إليها فى تعليقه على (الفاضل) انظر المثل السائر ١ : ٣١٥ ، ومقدمة تهذيب اللغة .

كتب أشارت إليها المراجع

الاعتنان : موضوعه بيان أسباب التهاجى بين جرير والفرزدق الخزانة ج ١ ص ٣٠٥ . ونقل منه فى ج ١ ص ٣٦١ ، ٤٨١ ، ٥٣١ ، ج ٢ ص ٣٥٥ ولم يذكره ابن النديم ، ولا ياقوت .
الشافى : لم يذكره ياقوت ، ولا ابن النديم . ورد ذكره فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٢٢ فى أداة التعريف ، وذكر فى الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٤

الفتن والحن : ذكره الصولى فى أخبار أبى تمام ص ١٥٨ وقرأه على المبرد ونقل منه .
قال ابن السيد فى الاقتضاب : ص ٤٦٩ وأنشد أبو العباس فى كتاب الأزمنة :

« نِعْمَ أَخُو الهِجَاءِ فى اليومِ الْيَحْيى . »

ويظهر أنه الأنواء والأزمنة . وانظر شرح شواهد الشافى ص ٧٠

الاختيار : ذكره المبرد فى الكامل ج ٨ ص ٢٢٨

شرح ما أغفله سيبويه : ورد ذكره فى الانتصار فى موضعين ص ١٠١ ، ١٠٥ ؛ انظر

الخزانة ٢-١٩٣

الاشتقاق : لنقل عنه ابن خلكان اشتقاق ثمالة ج ٣ ص ٤٤٥ وفى الإنباه ج ٢ ص ١٤٠
« وإنما ذكرت (عبد الله بن محمد الأشيرى) فى اللغويين ، لأنه صنف كتابا هذب فيه (الاشتقاق) الذى صنفه المبرد ، ورأيت فاحسن فيه ، وهو عندى بخطه » توفى الأشيرى سنة ٥٦١ .

المقتضب

ألفه شيخ العربية في وقته في زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نُضجُه العقلي ، وعمق تفكيره ، واستوت ثقافته .

لذلك كان أنفُس مؤلفاته ، وأنضج ثمراته .

كُتب المبرّد الأخرى في النحو إنما هي رسائل صغيرة .

فنقده لكتاب سيبويه إنما هو كُتِب ، وقد أشار فيه إلى بعض كتبه فقال ص ٩٨ من الانتصار : وقد فسّرنا القول في هذا في غير هذا الكتاب .

ولمّا أَلَف (الكامل) بعد (المقتضب) وضمّنه قلّدا من مسائل النحو لم يُحِلْ في النحو إلّا عليه ، ولا أشار إلّا إليه ، وكان يُفخّم شأنه فيقول :

قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب «المقتضب» فكان لا يجرى ذكره في الكامل إلّا مسبقا بلفظ : (الكتاب) ، وكذلك فعل في كتابه «المذكّر والمؤنث» .

حكى الرّمانيُّ فقال^(١) : ذكر كتاب (الأصول) بحضرة ابن السّراج فقال قائل : هو أحسن

من (المقتضب) ، فقال أبو بكر : لا تقل هكذا ، وأنشد :

ولو قَبِلَ مَبْكَاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً يَسْعُدِي شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنْدَمِ

ولكنْ بَكْتُ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي الْبُكْي بُكَاهَا فَقَلْتُ الْفَضْلُ لِلْمَتَقَدِّمِ

فهذا القائل إنما أراد أن يرفع من شأن أصول ابن السّراج بتفضيله على (المقتضب) ،

ولو كان للمبرّد كتاب في النحو يفوق (المقتضب) لفضّله عليه في هذا المقام .

و(المقتضب) أوّل كتاب عالِج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح ، والعبارة

المبسوطة ومن أمثلة ذلك :

(١) معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢٠٠ - ٢٠١ والأنساب للسمعاني .

هَذَا بَابُ الْمُخَاطَبَةِ

فأول كلامك لما تسأل عنه ، وآخره لمن تسأله ، ذلك قولك - إذا سألت رجلا عن رجل - : كيف ذاك الرجل ؟ فتحت الكاف لأنها للذي تكلم ، وقولك ذاك إنما زدت الكاف على ذا ، وكانت لما توئى إليه بالقرب . فإن قلت (هذا) (ها) للتنبية (ذا) هي الاسم ، فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تكلمه ، ودلّ الكلام بوقوعها على أنّ الذي توئى إليه بعيد ، وكذلك جميع الأسماء المبهمة إذا أردت التراخي زدت كافا للمخاطبة

فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل ؟ تكسر الكاف لأنها لمؤنث ، قال الله عز وجل (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) .

وتقول : إذا سألت رجلا عن امرأة - : كيف تلك المرأة ؟ بفتح الكاف ؛ لأنها للمذكر .

فإن سألت امرأة عن امرأة - قلت : كيف تلك المرأة ؟ بكسر الكاف من أجل المخاطبة .

فإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟

وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟

وإن سألت رجلين عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأة ؟

وإن سألت امرأتين عن رجل قلت : كيف ذا كما الرجل ؟ وإن شئت قلت : كيف ذلكما ؟ ...

وإن سألت رجلا عن نساء قلت : كيف أولائكم النساء ؟

وإن سألت نساء عن رجال قلت : كيف أولائكن الرجال ؟

وإن سألت نساء عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكن الرجل ؟ وباللام : كيف

ذلكن الرجل ؟ وانظر ج ٣ ص ٢٤١ - ٢٤٣ .

وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥ تجد ترديدا لما قاله المبرّد هنا .

واستمع إليه يحلل بعض الأساليب ، قال ج ٤ ص ٤٩٨ :

« ولو قلت : ما أكثر هبتك الدنانير ، واطعامك المساكين كنت قد أوقعت التعجب

بالفعل ، واتصل به التعجب من كثرة المفعول وهو الطعام ، والدنانير التي يهبها . فكأنك

قلت : ما أكثر الدنانير التي تهبها ، والطعام الذي تطعمه . إن أردت هذا التقدير ، وإن

أردت أن هبته أو إطعامه يفعلها كثيرا إلا أن ذلك يكون نذرا في كل مرة جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ؛ لأن هذا شديد بالإيجاز ، لأن قصد التعجب الكثرة ، فإذا تَوَوَّل على القلة فقد زال معنى التعجب ... » .

والمبرّد ولع بتعليل الأحكام النحويّة : فقد وقف وقفة طويلة ليعلّل لم كانت الأسماء على خمسة أصول ، والأفعال لا تتجاوز الأربعة ؟ ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٩ . ولم عمل التنبيه في الحال ولم يعمل في الظرف ؟ ج ٤ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ وغير ذلك كثير .



والمبرّد كان يؤثّر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة في إيجاز فلم يُصطنع له العناوين المطولة ، أو الخفية .

١ - في المقتضب : هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّه دخلت .

وعنون سيبويه لهذا بقوله ج ١ ص ١٩٨ :

« هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنّه حال وقع فيه الألف واللام . شبهوه بما يشبه من الأسماء بالمصادر نحو قولك : فاه إلى فيّ ، وليس بالفاعل ولا بالمفعول ، فكما شبهوا هذا بقولك : عودّه على بدئه ، وليس بمصدر ، كذلك شبهوا الصفة بالمصدر ، فشذّ هذا كما شذّت المصادر في بابها حيث كانت حالا وهي معرفة ، وكما شذّت الأسماء التي وضعت موضع المصدر ، وما يشبه بالشئ في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير ، وقد بيّن فيما مضى وستراه إن شاء الله تعالى » .

٢ - في المقتضب : هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال ؛ كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلة ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبهت بها في هذا الموضع فنصبت درهما لأنّه ليس من نعتها ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل العشرون عليه ولكنّه واحد بيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد ... » .

٣ - وانظر سيبويه في ترجمة كان وأخواتها ج ١ ص ٢١ ، ومقاله في ج ١ ص ١٣ - ١٤ .

٤ - في المقتضب : هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ : هذا باب ذكر ك الاسم الذي تبيّن به العدة كم هي ؟ مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ .

قد يطيل البرّد في العنوان قليلا . فيضيف إليه سؤالا كما قال في ج ٢ ص ٥٩٧ :

« هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال ، وما بال النون في كلّ ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها ؟ » .

أو يبيّن الأنواع ، كما قال ج ٤ ص ٦١١ :

« هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ، ومعرفة قسمها وتمكنها ، وامتناع ما يمتنع منها من التصرف ويقال من الصرف » .

أو يبيّن العلة ، كما صنع في ج ٤ ص ٦٥٠ :

« هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم يغيّر عن حاله ، لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجر أن يعمل في حرف عاملان » .

أو يذكر شيئا من أحكامه ، كما فعل في التعجب ج ٤ ص ٤٨٤ :

« هذا باب الفعل الذي يتعلّى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب » .

أوجز سيبويه عنوان التعجب فقال ج ١ ص ٣٧ :

« هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكّنه » .

وقد بسط البرّد عنوان (ما) النافية ج ٤ ص ٤٩٩ فقال :

« هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية » .

أوجز سيبويه عنوان (ما) النافية فقال ج ١ ص ٢٨ :

« هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله » .

وقد تكون عبارة المقتضب واضحة غاية الوضوح مع إيجازها .

قال : واعلم أنَّ كل ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأخرى لم تحذف غيرها ؛ نحو عيضموز ، وعيطموس .. فكل ما قل من الحذف لم يصلح غيره .
ثم قال في تصغير لُغَيْرَى : وقول جميع النحويين يشبتون الياء في لُغَيْرَى لأنهم لو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف ، وقد مضى تفسير هذا .

وعبر عن هذا سيبويه ج ٢ ص ١١٧ فقال :

« وإذا حُذِرَتْ لُغَيْرَى قلت : لغيرز . تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ، لأنك لو حذفتها احتجت أيضا إلى أن تحذف الألف ، فلما اجتمعت زائدتان ان حذفت إحداهما ثبتت الأخرى ، لأن ما يبقى لو كسرتة كان على مثال مفاعيل ، وكانت الأخرى ان حذفتها احتجت إلى حذف الأخرى حين حذفت التي إذا حذفتها استغنيت » .

وأبو علي الفارسي قد هضم (المقتضب) حقه ، وهون أمره إن صح ما نقل عنه كما في نزهة الألبا ص ٢٩١ :

« قال أبو علي : نظرت في كتاب (المقتضب) فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة هي وقوع إذا جوابا للشرط ، في قوله تعالى : « وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » .

أو صح هذا النقل لنال من منزلة أبي علي ، فإن سيبويه قد ذكر في كتابه ج ١ ص ٤٣٥ أنَّ (إذا) الفجائية تكون رابطة لجواب الشرط . واستشهد بالآية الكريمة التي ذكرها أبو علي ، والمبرد ذكرها في موضعين من المقتضب وما زاد شيئا عما قاله سيبويه .

فهل نقول : إن أبا علي خفي عليه مكان الآية في سيبويه فقال هذا القول المنسوب إليه ١٩ أو نقول : إنه يبعد صدور مثل هذا عن أبي علي ؟

كمال الدين الأنباري يشرح السر في أن المقتضب لم يُدع بين الناس بأن المبرد لما صنّفه أخذه عنه ابن الرواندي المشهور بالزندقة ، وفساد الاعتقاد ، وأخذه الناس من يد ابن الرواندي وكتبوه فكأنه عاد عليه شؤمه فلا يكاد ينتفع به (١) .

(١) أنظر رواية (المقتضب) في المكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن غير عن شيوخة ص ٣٠٧ .

زمن تأليف المقتضب

لم يكن (المقتضب) من تأليف زمن الحداثة والصبا وإنما ، كان في زمن الشيخوخة .
يدلُّنا على ذلك ما يأتي :

١ - للمبرد لم ينتقل إلى بغداد إلا بعد قتل المتوكل في سنة ٢٤٧ فكان في حدود الأربعين .
وكان الزجاج يلزم ثعلبا في وقت قُدم المبرد ، ولما أرسله ثعلب ليفحص حلقة المبرد في
المسجد أعجب بحديث المبرد فلم يرجع إلى مجلس ثعلب كما قدّمنا .

أمر المبرد الزجاج بإخراج كُتب الكوفيين ، وعدم النظر فيها ، ثم أقبل على دراسة
المذهب البصري حتى ثقفه واستطاع أن يعرف ما في كتب الكوفيين من ضعف ، وما من شك
في أن هذا يقتضي مضي مدة في الدراسة .

٢ - مرض ثعلب ، فلذهب الزجاج ليعوده ، وقص علينا هذه القصة^(١) :

«دخلت على أبي العباس ثعلب - رحمه الله - في أيام أبي العباس محمد بن يزيد المبرد
وقد أُملى شيئا من المقتضب ، فسألت عليه وعنده أبو موسى الحامض وكان يحسني شديدا ،
ويُجاهرني بالعداوة ، وكنت ألين له ، وأحتمله لموضع الشيخوخة . فقال لي أبو العباس : قد
حِيلَ إليّ بعض ما أملاه هذا الخُلدي^(٢) فرأيت لا يطوع لسانه بعبارة . فقلت له : إنه لا يشك
في حسن عبارته اثنان ولكن سوء رأيك فيه يعيبه عندك ، فقال : ما رأيته إلا أَلَكَن متغلِّقا ،
فقال أبو موسى : والله إن صاحبكم أَلَكَن - يعني سيبويه - فأحفظني ذلك ، ثم قال الزجاج :
فأما نحن فلا نذكر حدود الفراء لأنَّ خطاه فيه أكثر من أن يُعدَّ ولكن هذا أنت عَمِلت
كتاب (الفصبح) للمبتدئ المتعلم وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع فيه ... »
ثم أخذ يسردها ...

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٢٧ - ١٤٣ ، أنباء الرواة ج ٣ ص ١٤١ .

(٢) بضم أوله وتسكين ثانيه نسبة إلى الخلد قصر بناء المنصور ببغداد سنة ١٦٩ وبنيت حوالبه منازل فصارت عملة كبيرة
وكان المبرد ينزل هناك - معجم البلدان ج ٢ ص ٢٨٢ .

٣ - من هذه القصة يتبين لنا أنَّ بدء تأليف (المقتضب) كان زمن شيخوخة أبي موسى الحامض وبعد أن ثَقِفَ الزَّجَّاجُ مذهب البصريين ، وأبو موسى الحامض توفى سنة ٣٠٥ ولم تُفصح كتب التراجم عن تاريخ ولادته ونستطيع أن نتعرفه ثَمَّا يأتي :

يفخر أبو موسى الحامض بأنَّه صَحِبَ ثعلباً أربعين سنة وثعلب توفى سنة ٢٩١ ، فيكون بدأ مصاحبته سنة ٢٥١ .

وسنَّ طالب العربية في ذلك الوقت كانت تبدأ من ١٥ سنة تقريباً ، فالبرّد بدأ قراءة كتاب سيبويه على الجرّمي ولم يتمّه وتوفى الجرّمي سنة ٢٢٥ أي وسنَّ البرّد ١٥ سنة .

وثعلب يقول : طلبت العربية سنة ٢١٦ هـ أي وسنّه ١٦ سنة .

واو قدّرنا للحامض هذه السنّ وكانت ولادته في حدود سنة ٢٣٥ ، ولكن كلام الزَّجَّاج عنه وكنت أحترمه (لوضع الشيخوخة) يفيد بأنّه أَسَنُّ منه ؛ فيظهر أنّه طلب العربية وهو كبير والزَّجَّاج ولد سنة ٢٣٦ أو سنة ٢٣٠ على اختلاف الروايات .

ولو كان يكبر الزَّجَّاج بسنة أو سنتين ما قال الزَّجَّاج : «لوضع شيخوخته» فالظاهر أنّه من مواليد سنة ٢٢٥ فيكون صَحِبَ ثعلباً وسنّه ٢٥ - فعلى هذا تبدأ شيخوخته من سنة ٢٧٠ أو ٢٧٥ وكان البرّد في العقد السابع عندما بدأ تأليف المقتضب .

وهذا التقدير على فرض أن زيارة الزَّجَّاج لثعلب كانت في بدء شيخوخة أبي موسى الحامض واو نظرنا من ناحية أخرى وعرفنا بأنّ الحامض ليس من المعمرين فتكون شيخوخته بدأت سنة ٢٧٠ وعاش فيها ٣٥ سنة .

يقول ابن حبيب : زمان الغلوميّة سبع عشرة سنة منذ يولد إلى أن يستكملها ، ثمّ زمان الشبابيّة سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل أربعاً وثلاثين ، ثمّ هو كهل سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة ثمّ هو شيخ إلى أن يموت (انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٦) .

نسخة المقتضب

هي نسخة وحيدة في دار الكتب المصرية برقم (١٥٢٥) نحو أخذت بالتصوير الشمسي عن نسخة مخطوطة بمكتبة (كبرى يلى زاده) بالآستانة مكتوبة بخط مهمل بن أحمد برسم أبي الحسن محمد بن الحسن الأموي وذلك في سنة ٣٤٧. وقد كتب على أول كل جزء من أجزائها الثلاثة وفي آخره بخط العلامة أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ما نصه : « قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره . وأصلحت ما فيه ، وصححته في سنة ٣٤٧ فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خط الكتاب فهو بخطي » كما كتب ذلك في أول الجزء الرابع .

وفي آخر الأول : عارض به نسخة داعيا لمقيد محمد بن عبد الله بن بركة الناصري .
وفي أول الثالث . مما ملكه العبد الفقير مصطفى بن علي محمد بن عبد الله القيساني .

وفي آخر الثالث : في نوبة الفقير إلى الله الراجي من الله عفوه وغفرانه عبد اللطيف بن عبد الرحيم .

هذه النسخة في أربعة أجزاء والأرقام فيها سلسلة في كل جزئين معا ، فأرقام الجزء الأول والثاني تنتهي برقم ٦٢٤ ثم أضيفت صفحة فيها مسألة ميراث والجواب عنها وأخذت رقم ٦٢٥ .

وأرقام الجزء الثالث والرابع تنتهي برقم ٦٧٩ ، وعلى هذا يكون صفحات النسخة - (١٣٠٣) .

ليست لهذه النسخة خطبة ، وإنما تبدأ بعد البسملة بقوله :

« هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال »

وتنتهي بباب : ما حنف منه المستثنى تخفيفا .

الاضطراب في النسخة

بكثرة ترديد النظر في المقتضب استطعت أن أصلح ما في النسخة المصورة من اضطراب وأضع كل شيء في مكانه المناسب . وإليك صوراً من هذا الاضطراب :

١ - ص ١٣٧ من المجموع الأول كررت وأخلت رقم ٢٧٧ ولم يتصل بها ما قبلها كما لم يناسبها ما بعدها ، فهي حشو في وضعها الثاني .

٢ - ص ٥٥٠ ، ص ٥٩٠ من المجموع الأول وضعت كل منهما مكان الأخرى ويستقيم الكلام بوضع كل واحدة في موضعها كما ستري .

٣ - ص ٢٧٣ ، ص ٢٧٤ من المجموع الأول وضعتا في غير موضعهما ومكانهما بعد ص ١٥ من المجموع الثاني .

٤ - من ص ٥٢١ إلى ص ٥٦٢ من المجموع الثاني نجد اضطراباً في ثلاثة مواضع ، ومبعث هذا الاضطراب رفع عشرين صفحة من مكانها ، ووضعها في غير موضعها . فأحدث هذا الاضطراب في المواضع الثلاثة : في موضع رفعها ، وفي موضعين عند وضعها في غير موضعها لا يرتبط بها ما قبلها ولا ترتبط بما بعدها ويستقيم الكلام بوضعها في مكانها ، لذلك سيكون نظام نسختنا وترتيبها كما في ترقيم الأصل هكذا :

٥٢١ - (٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ -

٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١) ٥٦٢ .

٥ - في ص ١٤ من المجموع الأول عنوان مسائل الفاعل والمفعول به ثم نرى الحديث عن البذل وأقسامه .

ومسائل الفاعل والمفعول به وضعت في الجزء الرابع ص ٣٨٣ ومكان هذه المسائل إنما هو في إطار هذا العنوان بدليل أن الفارق تناول هذه المسائل بالشرح وسمى كتابه (تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب) .

- ٦ - ص ٣٨٢ من المجموع الثاني يُكْمَل ص ١٦ من المجموع الأول .
- ٧ - عَجَز ص ٣٨١ من المجموع الثاني يكون في ص ١٧ من المجموع الأول .
- وفي النسخة بعض ألفاظ ساقطة ويمكن تداركها . والاهتداء إليها .
- ١ - في ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من المجموع الأول بعض ألفاظ ساقطة وترك مكانها خالياً ويمكن إصلاح هذه السقط من ص ٢٥ - ٢٦ من الأول لأن هذا الحديث مكرّر في الموضعين .
- ٢ - في تصغير هؤلاء ص ٥٥٧ من الأول لم يتم حديثه فسقطت بعض الألفاظ ونستطيع أن نعرف هذا السقط ثمّ قاله المبرّد في تصغير هؤلاء عند نقده لكتاب سيبويه وبما قاله ابن سيّته في الخصص عندما شرح رأى المبرّد ، وقد سُقّت هذه النصوص في التعليق .
- ٣ - في ص ٥٧١ من الثاني قال : « ومن المعرفة الأمياء البهمة ، وإنّما كانت كذلك لأنّها لا تخلو من أحد أمرين » - ولم يذكرهما ، وسنبيّن في التعليق ما هما الأمران إن شاء الله ؟
- ٤ - في ص ٥١ من الثاني قال : « فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى ربّ ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد فإنّ في هذا قواين ؟ ولم يذكر القول الثاني .
- ٥ - في الجزء الرابع ص ٤٢٤ وجدت اضطراباً سببه سقوط سطر الكلام ، وأكملت السقط من شرح الخوارزمي لقطر الزند حيث ساق هذا النص كاملاً .

هل في النسخة نقص ؟ :

- ١ - في المجموع الأول خرم في الرقم المسلسل لا تجد الصفحة التي تحمل رقم ٤٠٤ فلغة هذا الترميم تُنبئ بأنّ هذا المجموع ينقص ص ٤٠٤ .
- ولو احتكمنا إلى ارتباط الحديث واتّصاله لا نجد أثراً لهذا النقص .
- فالمبرّد يمثّل هناك للمصنّف اليميّ ، واسمى الزمان والمكان وقد ساق لذلك سبع آيات من القرآن وبيتين من الشعر ، وهذا القدر كافٍ في التمثيل ، واعتقد أنّ المقام لا يحتمل أكثر من هذا القدر حتّى نحكم بأنّ هناك صفحة ساقطة في أثناء هذا التمثيل .
- وقد سبق أن عرض المبرّد لهذا الموضوع في ص ٦١ ومثّل ببيتين وآيتين كما عرض له في الكامل ومثّل بآيتين وبيتين .

- ٢ - قال في بعض المسائل : « وسننكّم عن ذلك في باب الوقف ، ولم يعقد في كتابه باباً للوقف فهل يدلّ ذلك على نقص النسخة ؟

لقد خبّرت المبرّد في كثير من وعوده في الكامل ، وفي المقتضب فتبيّن لي أنه يُسرف في هذه الوجود .

قال في الكامل ج ٧ ص ١٨ في تصغير ذيًا وتيًا : « وهذه البهمة يخالف تصغيرها تصغير سائر الأسماء ، وسنذكر ذلك في باب نفرد له إن شاء الله تعالى » .

ولم يتكلّم المبرّد عن تصغير المبهّمات في غير هذا الموضع من الكامل .

وعد في ص ٣٩٢ أن يفرد بابا لمائل (إذا) ولم يفعل ، وإنما استعرض نواصب المضارع في ص ٤١٣ من الثاني وذكر معها (إذا) . كذلك وعد أن يعرض لإعلال ثبيرة في ج ١ ص ١٢٢ ولم يفعل .

كذلك تبين لي أن المبرّد في وعوده لا يقيّد وعده بزمن الفعل الماضي أو المضارع ، ففي مواضع كثيرة يقول : مضى القول في هذا ولم يمض وإنما سيأتى ؛ كما كان منه العكس .

(١) عقد بابا للتعجب في ص ٤٨٤ من الثاني ويقول في ص ١٦٩ ومنها فعل التعجب ... وقد مضى تفسيره في بابيه .

(ب) عقد بابا لما النافية في الجزء الرابع ص ٤٩٩ ويقول في الجزء الثاني ص ١٧٠ وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها .

(ج) عقد لما لا ينصرف بابا في ص ٢٧٠ : هذا باب ما يجرى وما لا يجرى . من الثاني وقال في ص ٤٣ من الثاني : قد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .

قال في ص ١٥٢ : قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

ثم قال في ص ٥٣٢ : وهذا يشرح في باب ما يجرى وما لا يجرى .

وقال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن صرف زيزاه وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسراً . وقدّم ذكره في ج ٦ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

تكلم عن الظروف ؛ متصرفها وغير متصرفها في الجزء الرابع ، وقال في الجزء الثالث ص

٨٨ : « وقد مرّت العلة في هذه الظروف في مواضعها » .

بقي شيء آخر قد يُشعر بنقص في النسخة : ذلك أن المبرّد لم يذكر في ختامها ما يدان على

أنه أنهى القول ، وختم كتابه ، وقد أنهى (الكامل) بما يشعر بالختام .

كما أنَّ ناسخ النسخة لم يسجل تاريخ فراغه من نسخها كما هو الشأن في غيرها وكما فعل في الأجزاء الثلاثة ، والسيرافي لم يُثبت في آخرها ما أثبتته في آخر كل جزء من أنه قرأه وصحّح ما فيه .

وجوابي على هذا : أنَّ ذلك يحتمل فرضين :

أن تكون الصفحة الأخيرة التي سجل فيها ذلك قد سقطت وحدها ، ويحتمل أن تكون سقطت مع أوراق أخرى .

وليس عندنا ما يرجّح أحدهما على الآخر ، وعلم ذلك عند علام الغيوب ، وكل ما أستطيع عمله أن أقوم بعمل إختبار لهذه النسخة على ضوء قراءاتي ، فقد عثرت في قراءاتي على أقوال نقلت من المقتضب وإشارات إليه فسأجمع هذه الأقوال والإشارات وأبين مواضعها في هذه النسخة .

النقل عن المقتضب والإشارة إليه :

١- نقل السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ٧١ عن المقتضب للمبرّد اشتقاق قريش من التقريش بمعنى التجميع مذهبهم قصي ، وبالرجوع إلى النسخة نجد هذا الحديث في ص ٣٢٠ من المجموع الثاني .

٢- في أمالي الشجري ج ١ ص ٢٤ : أنشد أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب :

بعد اللّتيّ واللّتيّ والتي إذا علتها أنفُسُ تردّت

وهذا الشاهد بالجزء الثاني ص ٥٥٨ .

٣- وفي أمالي الشجري أيضا ج ١ ص ٢٥٢ : وأنكر أبو العباس ما أجازته سيبويه من إيقاع الناصبة للفعل بعد العلم على الوجه الذي قرره سيبويه ... ، فقال في المقتضب في باب الأفعال التي لا تكون معها إلا أنَّ الثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا الخفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة .

وهذا الباب في الجزء الثالث ص ٣ وترجمته هناك : هذا باب الأفعال لا تكون أنَّ معها إلا ثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة .

٤ - وفي الأمل الشجرية أيضا ج ٢ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ ، نقل عن المقتضب هو في الجزء الرابع ص ١٠٠ .

٥ - ذكر ابن الشجرى أيضا ج ١ ص ٣٤٩ قطعة من كلام المبرد وأخذ يشرحها ولم يقل إنها من المقتضب واكتفى بقوله : وذكر أبو العباس محمد بن يزيد .
وما نقله ابن الشجرى مذكور في الجزء الثاني ص ٥٩٣ .

٦ - نقل أحمد بن فارس في كتابه الصحاح ص ٥٠ عن المقتضب تعريف الاسم ، وهذا مذكور في الجزء الأول ص ٤ .

٧ - نقل ابن عقيل في شرح الألفية ج ٢ ص ٦٧ عن المقتضب أن (حبذا) اسم ، وهذا مذكور في الجزء الثاني ص ٤٢٩ .

٨ - في خزانة الأدب ج ٢ ص ٥٥٩ نقل عن أمل الشجرى عن المقتضب البيت .
« بعد اللتيا واللتيا واللى » ... وقد ذكرناه قبل .

٩ - وفي الخزانة أيضا ج ٣ ص ٥٧ أنشد المبرد في المقتضب :
شَتَّانَ هَذَا وَالْعِيسَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الدَّائِمُ فِي الظِّلِّ الدَّوْمُ
وهذا البيت في الجزء الرابع ص ٥٩٤ .

١٠ - وفي الخزانة أيضا ج ٤ ص ٥٠٧ عن المغنى : قال المبرد في مقتضبه : هل للاستفهام ، نحو : هل جاء زيد ؟ وتكون بمنزلة قد ، نحو قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ) . انظر المغنى ج ٢ ص ٢٩ .

ذكر المبرد أن «هل» تكون بمعنى «قد» في موضعين من المقتضب : في الجزء الأول ص ٣٠ وفي الجزء الثالث ص ٢٥٤ واستشهد في الموضعين بالآية المذكورة .

١١ - في نزهة الألبا ص ٢٩١ : قال أبو علي : نظرت في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة وهي وقوع إذا جوابا للشرط في قوله تعالى « وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ » .

ذكر ذلك في موضعين من المقتضب : في الجزء الثاني ص ٣٤٣ وفي الجزء الثالث ص ١٥٩ .

١٢- في إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٥١ : فأما حدّ أبي العباس المبرّد للاسم فهو الذي ذكره في أوّل المقتضب حين قال : الاسم ما كان واقعا على معنى ، نحو رجل و فرس وما أشبه ذلك وانظر الجزء الأوّل ص ٤ .

١٣- قال في الكامل ج ٢ ص ١٢ وهذا الباب (تخفيف كأنّ وإنّ) قد شرحناه في الكتاب المقتضب في باب إنّ وأنّ بجميع علله .

تكلّم المبرّد في المقتضب على تخفيف أنّ في الجزء الثاني ص ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠ باب أنّ ، وفي أوّل الجزء الثالث باب أنّ المفتوحة وتصرفها ، كما عرض لذلك في الجزء الأوّل ص ٣٦ - ٣٧ ، وتكلّم عن تخفيف كأنّ في الجزء الأوّل ص ٣٩ .

١٤ - قال في الكامل ج ٢ ص ٢٠٤ بعد أن تكلّم عن الإبدال في متعدّد وتكأة وتراث ونحوه : وقد فسرنا هذا على غاية الاستقصاء في الكتاب المقتضب .

فصل المبرّد القول في ذلك في باب عقده في الجزء الأوّل ص ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ وعرض له عرضا سريعا في ص ٥١ .

١٥- قال في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ : وحروف المقاربة لها باب قد ذكرناها فيه على مقاييسها في الكتاب المقتضب بغاية الاستقصاء .

وحديث أفعال المقاربة في الجزء الثالث من المقتضب ص ٥٧ . وعنونه بقوله : هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقارنة .

١٦- قال في الكامل ج ٣ ص ١٥ وقد ذكرنا التقرير الواقع بلفظ الاستفهام في موضعه من الكتاب المقتضب مستقصى .

تحدّث المبرّد عن خروج همزة الاستفهام إلى التقرير وذكر له الشواهد في الجزء الثالث من المقتضب ص ٢٥٥ - ٢٥٦ كما عرض لذلك في الجزء الثاني ص ٣٣٩ .

١٧- قال في الكامل ج ٣ ص ١٤١ : «لو» الشرطية ، وكلّ شيء للفعل ، نحو : الاستفهام والأمر والنهي ، وحروف الفعل نحو إذا وسوف ، وهذا مشروح في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .

عرض المبرد لذلك في الجزء الثالث من المقتضب ص ٦٢ - ٦٣ فقال «لو» لا تقع إلا على فعل...
وتكلم عن إن وإذا وأدوات الاستفهام وطلبها للفعل في الجزء الثاني ص ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١.
١٨ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٩٤ عن تصغير نحو جدول وأسود وغزوة : فهذا شرح
صالح وهو مستقصى في الكتاب المقتضب .

وقد كرر المبرد هذا الحديث في مواضع من المقتضب في الجزء الثاني ص ٥١٤ ؛ ٥٥٠ ؛
٥٥٢ وفي الجزء الأول ص ١٠٩ .

١٩ - قال في الكامل ج ٤ ص ٦ عن اللغتين في أمر الثلاثي المضعف من الفك والإدغام
وتحريك لامه عند الإدغام : وقد شرحناه في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .
وقد ذكر ذلك في الجزء الأول من المقتضب ص ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ .

٢٠ - قال في الكامل ج ٥ ص ١٤١ عن منع تقديم معمول صلة أل واو كان ظرفا : وقد
مر تفسير هذا مستقصى في الكتاب المقتضب .

مسائل الصلة والوصول كثيرة في المقتضب ، الجزء الثالث ص ١٧٥ - ١٧٩ وتفسير
الفارق إنما قام على تفسيرها .

٢١ - قال في الكامل ج ٦ ص ٢٠٠ عن منع صرف العلم المؤنث : فأما قياسه وشرحه فقد
أتينا عليه في الكتاب المقتضب .

تحدث عنه في مواضع من المقتضب ، في الجزء الثالث ص ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ ؛ ٣١١ .

٢٢ - قال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن زيزاء إنه ملحق وهو ملود منصرف ثم قال :
وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسرا إن شاء الله ، على أننا قد استقصيناه في الكتاب
المقتضب .

عقد في المقتضب للإلحاق في الألف الممدودة بابين في الجزء الثاني ص ٥٣٤ وبابا آخر في
أول الجزء الثالث كما عرض لذلك في الثالث ص ٧٢ .

٢٣ - قال في الكامل ج ٧ ص ٨٩ عن صحة العين في نحو : حول ؛ وصيد : وقد أحكنا
تفسيرها هذا في الكتاب المقتضب .

بيّن ذلك في الجزء الأول من المقتضب في موضعين ص ٨٨ - ٨٩ ، ١٠٥ .

٢٤- وفي اللسان (مثل) نقل تفسير الآية (مثل الجنة التي وعد المتّقون) عن المقتضب وهي في الجزء الثالث .

أضف إلى هذه المسائل التي تناولها الفارقي في كتابه ، وعددها ١٩ مسألة ، وقد بيّنت مواضعها عند التعليق عليها .

وكثير مما نسب إلى المبرّد المذكور في المقتضب ولم نتعرّض له ههنا لأنّ غرضنا أن نذكر المسائل التي صُرّح فيها بالنقل عن (المقتضب) ، وسترى في التعليق كثيرا مما نسب إليه صوابا بما يوافق ما في المقتضب ، وكثيرا مما نسب إليه خطأ بما يعارضه ما في المقتضب .

وإنما نقطع بأنّ في النسخة نقصا إذا وجدنا نصوصا نُقِلت من المقتضب ولا توجد في النسخة .

ويغلب على ظنّي أنّ النقص إن وُجد فلن يكون كثيرا ، لأنّ صفحات الأجزاء الثلاثة الأخيرة متقاربة في العدد .

فصفحات الجزء الأول هي ٢٨٨ وصفحات الجزء الثاني هي ٣٣٥

وصفحات الجزء الثالث هي ٣٤٥ وصفحات الجزء الرابع هي ٣٣٤

أضف إلى هذا أنّنا نجد تكريرا كثيرا في الجزء الرابع ، ومن أمثلته :

١- عقد لعلم الجنس بابا في الجزء الرابع ص ٣٧٨ - ٣٨١ .

ثمّ عقد له بابا آخر في الجزء الرابع أيضا ص ٦٠٣ - ٦٠٦ كرّر فيه ما ذكره أولا بعبارات أخرى .

٢- عقد للإخبار بابا في الجزء الرابع ص ٦٣٢ - ٦٣٤ كرّر فيه ما ذكره في باب الإخبار في الجزء الثالث ص ٧٢ - ٧٤ .

٣- تكلم على ما يُبنى من الأفعال وما يُعرب والردّ على الكوفيّين في قولهم بإعراب فِعْل الأمر في الجزء الرابع ص ٤٠٩ - ٤١١ كرّر ما قاله في الجزء الثاني ص ٢٩٠ - ٢٩٢ .

٤- نواصب المضارع وجوازمه مكررة في الجزء الرابع ص ٤١٢ - ٤١٤ . وفي الجزء الثاني ، ص ٢٩٦ - ٢٩٨ ، ص ٣٣٠ - ٣٣٣ .

٥- لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة وتعليل ذلك كثره في الجزء الرابع في ص ٤٤٩ ، ٤٨٣ ، ٦١٣ كما ذكره في الجزء الثالث ص ٢٤١ .

* * *

النسخة بخط النسخ الواضح ، ومضبوطة بالشكل التام ويتميز خطها بما يأتي :

١- تضع تحت الياء المتطرفة نقطتين وذلك نحو : في ، وهي ، وكذلك الألف المتطرفة التي تكتب ياء نحو : الأولى .

٢- تضع شدة على الدال من نحو : أردت ، وأعددت ، وربما يشير ذلك إلى إدغام المتقاربين .

٣- الهمزة المفردة بعد ألف تكتب في النسخة على الألف فنحو : ماء وشاء يكتب هكذا : ماء ، شأ .

* * *

وتصحيح السيراق للنسخة : كان أكثره موجها إلى ذكر ما سقط من ألفاظها مما يتوقف عليه استقامة الكلام ، وقد بلغ هذا السقط في بعض المواضع ثلاثة سطور أنظر ج ٣ ص ٥٩٢ .

ولم يعلق شيئا له صلة بالناحية الموضوعية واو كان كلام المبرد مناقضا لما قدمه ، ومثال ذلك قال المبرد ج ٢ ص ٥٧٠ : وتقول : أي أصحابك من إن يأتنا من يضربه أخوه يكرمه لأنك جعلت الجزاء خبرا على أي .

فظاهر كلام المبرد أن «من» شرطية في قوله : (من إن يأتنا) ، والمعروف أن أدوات الشرط لها صدر الكلام فلا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط أنظر الأشباه ج ٤ ص ٣٦ .

ونحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين) (أما) نائبة فيه عن أداة الشرط وفعل الشرط.

فَجَعَلَ (مَنْ) شَرْطِيَّةً فِي كَلَامِ الْمَبْرَدِ لَا يَسْتَقِيمُ وَهُوَ مُعَارِضٌ لِمَا ذَكَرَهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الْمُقْتَضِبِ، فَقَدْ جَعَلَ (مَنْ) مُوصُولَةً إِذَا جَاءَ بَعْدَهَا (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ فِي ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩، ٣٥١. السَّيْرَانِيَّ مَرَّ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْغِقَ عَلَيْهِ إِلَّا تَعْلِيْقًا وَاحِدًا وَهُوَ رَفَعَ (عَلَى) وَوَضَعَ (عَنْ) مَكَانَهَا فِي قَوْلِهِ : «جَعَلْتُ الْجِزَاءَ خَبْرًا عَلَى أَيْ» .

وَفِي الْجِزَاءِ الثَّلَاثِ مِنَ النُّسخَةِ ص ١٢ نَجَدُ فِي الصُّلْبِ هَذِهِ الْعِبَارَةَ : «وَفِي نُسْخَةٍ أُخْرَى» . وَيَذْكُرُ الْفَارَقِيُّ فِي ص ٥٩ أَنَّهُ رَاجَعَ نُسْخًا مُتَعَدِّدَةً مِنَ الْمُقْتَضِبِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ فَوَجَدَ أَلْفَاظَهَا مُتَّفِقَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَلِذَلِكَ اسْتَبْعَدَ أَنْ تَكُونَ نُسْخَتُهُ قَدْ وَقَعَ فِيهَا غَلَطٌ فِي أَلْفَافِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . قَالَ :

«وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُمْ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ غَلَطَ وَقَعَ فِي النُّسخِ ، وَهَذَا عِنْدِي لَا يَصَحُّ ، لِبَعْدِ اتَّفَاقِ مِثْلِهِ حَتَّى تُجْمَعَ عَلَيْهِ النُّسخُ كُلُّهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْمَمْلِيُّ قَالَهُ ، وَאו كَانَ عَلَى مَا قَالَ لَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ النُّسخِ قَدْ جَاءَ عَلَى خِلَافِ هَذَا وَيَكُونُ بَعْضُهَا عَلَى الْخَطَأِ ، وَبَعْضُهَا عَلَى الصَّوَابِ ، فَلَمَّا اتَّفَقَتْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ عَلِمْنَا بِظُلْمِ هَذَا الْقَوْلِ ، وَثَبِتَ أَنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ أَملَاهَا» . وَالْفَارَقِيُّ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَى نُسْخَتِنَا هَذِهِ لِأَنَّ أَلْفَافَهَا مُخَالَفَةٌ لِمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَلْفَافِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

شرح المقتضب :

شرحه أبو الحسن علي بن عيسى الرُماني المتوفى سنة ٣٨٤^(١) ولا بن دَرَسْتَوِيَه المتوفى سنة ٣٤٧ شرح عليه لم يتم^(٢) .

وشرحه أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش المتوفى سنة ٥٢٨^(٣) .

وهذه الشروح لم تصل إلينا ، وقد وصل إلينا شرح سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١^(٤) لبعض مسائل المقتضب وسماه :

تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب

هذا الكتاب بالتصوير الشمسي بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية ، وقد أخذتُ صورة منه لمكتبتى . تبلغ صفحات هذه النسخة ٧٨ وعدد سطور الصفحة ليس ثابتا ، أحيانا يكون ٣٢ سطرا وأحيانا يصل ٤٠ . أخذتُ عن نسخة بمكتبة شهيد على بالآستانة وهي بخط أحمد ابن تيم بن هشام اللبلى ونسخت سنة ٦١٦ هـ .

تناول الفارقي شرح بعض المسائل التي جعلها المبرّد في صدر كتابه ، وكنا نقول : إنّ المبرّد أخطأته براءة الاستهلال في تصديره كتابه بمثل هذه المسائل الغامضة ، ولكنّ الفارقي يرى غير هذا ، فيقول في خطبة كتابه :

(١) معجم الأدباء ج ١٤ ص ٧٥ بغية الوعاة ص ٣٤٤ والانباء ج ٢ ص ٢٦٥ .

(٢) الفهرست ص ٩٤ . الإنباء ج ٢ ص ١١٤ .

(٣) بغية الوعاة ص ٣٢٧ .

(٤) تلميذ الرمانى وكثيراً ما يفتى عليه ويدعو له كما كان يفعل ابن جنى مع شيخه أبي عل وهما متعاصران وسمع بحلب من ابن خالوية إنظر ترجمته في معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٧ وبغية الوعاة ص ٢٥٥ وقال ابن الأثير في الباب ج ٢ ص ١٩١ « الفارقي بفتح الفاء وسكون الألف وكسر الراء في آخرها قاف هذه النسبة إلى ميا فارقين » . وقال ياقوت في معجم البلدان ج ٥ ص ٢٣٥ « ميا فارقين بفتح أوله وتشديد ثانيه ثم فاء وبعد الألف راء وقاف مكسورة وياء وتون - أشهر مدينة في ديار بكر وجاءت بهذا الضبط في شعر كثير وأبي الطيب المتنبي » .

« الحمد لله ولّى كلّ مِنّة ، ومُولى كلّ نعمة ، حمداً يربّط مِنحته ، ويجتلب زيادته ،
وصلواته على خير خليقته محمّد وعترته ، وعلى آله وصحابه ، وسلم تسلياً .

ولمّا رأيت توفّر الرغبة من الناشئين في زماننا وحرص المتوسّطين عن أهل الأدب في
عصرنا على النظر في كتاب المقتضب ، مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه ، وتشعب
الآفكار في أمور تصدّ عن تفسير سائره - رأيت أن أفسّر المشكل من مسائله التي جعلها في
صدر كتابه ، وقدمها في افتتاح خطابه ، ليصوّنه بها عن ابتذال من لم تبلغ طبقتة قراءة مثله ،
ويحوطه فيها من تلاعب من قصّرت رتبته عن التشاغل بشكله ، إذ كان كثير من الطالبين
لهذه الصناعة قد رضى لنفسه منها أن يقول : قرأت كتاب فلان وأخذت عن فلان . غرضه
تكثير الرواية ، وهو أبعد الناس من الدراية . لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه وهو بالمدخل
أحقّ وأولى ، وأخلّق وأخرى .

فرأى أبو العباس - رحمه الله - أن يقدم في كتابه مسائل تصدّ من قصد له عن التعرّض
به إلا بعد إحكام أصولها من سواه ، وإتقان أبوابها فيما عداه ، فإذا هم بقراءة كتابه اقتدر
على ما فرّعه بما معه ، وحده ذلك على النظر فيما يوصله إليه ، وبعثه على طلب ما يستعين به
عابه . فإذا قويت بصيرته ، وتمكّنت معرفته ، صلح أن يقرأ ما بعدها ، وحسن أن يتجاوزها
إلى غيرها ، ومتى لم يكن معه من أصول هذه المسائل شيء صرفه ذلك من القراءة له ، وصّده
عن التلاعب به .

ورأيت أن أقدم لكلّ مسألة أصلاً يُعتمد فيها عليه ، ويرجع عند اللبس إليه ، وأبين
ما يجوز من ذلك وما يمتنع ، وما يضيق فروعه وما يتسع ، وأكشِف المواضع التي خُطئ فيها ،
وأبين وجه الخطأ ، وما يتخرّج عليه ، وشبهته إلى أصارته إليه ، ولا ندع مُمكننا إلا
أوردناه ، ولا حسناً إلا ذكرناه ، فيسهل على من نظر في كتابنا هذا أن يقرأ الكتاب بعده ،
ويقتدر به على أن يحلّ الشبهة وحده ... » .

ألّف الفارقي كتابه لأبي القاسم عبد العزيز بن يوسف .

كتاب الفارق كما هو ظاهر من اسمه إنما تناول شرح المسائل التي في أول المقتضب ، وإن كانت هذه المسائل وضعت خطأ في الجزء الرابع من النسخة التي بدار الكتب .

وقد أضاف إلى هذه المسائل مسألة ليست في صدر الكتاب ، وقد اعتذر عن ذلك فقال في ص ٧٣ : « ونظيرها في التقدير والتنزيل مسألة يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضرب من البيان غير مُستقصى ، وقد كنّا تقصينا القول فيها ، فأجبنا أن نذكرها في هذا الموضع وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظيرة ما ذكر فيه ، وللعالم أن يذكر الشيء مع نظيره على جهة التأكيد والتأييد ، وإنما قدّمنا هذا القول لئلا يتوهم علينا الناظر في كتابنا أننا خرجنا على غرض ألفناه بإيقاع مسألة في غير موقعه وليس ذلك إلا أنه نظيره ، وغرضنا في هذا الكتاب بيان المشكل في أول الكتاب ، ونترصد الإمكان لبيان جميع ما أشكل منه ، ونفرد له كتابا آخر إن شاء الله وبه القوة » .

ويباهى الفارق بكتابه فيقول بعد أن علّل لامتناع وقوع المفعول الأول في باب ظنّ جملة ص ٥٨ :

« وهذه نكتة من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها في كتاب فتأملها فإن النفع بها كبير عظيم » .

ويقول بعد أن ذكر معاني (جعل) واستعمالها ص ٦٥ : « فتأمل تجده حسنه ولا تكاد تجده على البيان والشرح في كتاب كذلك » .

أعترف أن الفارق شرح المسائل التي تناولها بعبارة واضحة ، وقدّم لكل مسألة بيان عرض لكثير من القواعد العامة ولاسيما أحكام الصلة والموصول ، وتوابع الموصول ، وتوابع الصلة ، وأحكام المصادر ، والمشتقات في عملها ، وأعاد بعض هذه الأحكام فيما تناولها .

ولو وقف عند هذا لأحسن وأجمل ، ولكنه أسرف على نفسه وعلى قارئه في الحديث عن الإخبار بالذي وبالألف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقائية في كلّ مسألة ، ويبين ما يجوز منها ، وما يمتنع . ويكفي أن تعلم أنه ذكر في وجوه هذه الجملة الواضحة (سير بزيد فرسخين يومين) ١٦٦ صورة ، ثم بين ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وختم بها كتابه ، وهذه

هي المسألة التي قدّم عنها اعتذاره لأنّها ليست من مسائل صدر الكتاب . والمسألة واضحة في أنّه يجوز نيابة أحد الطرفين أو الجار والمجرور عن الفاعل ، فلا تحتاج إلى شرح ، ولا إلى جعلها مسألة مُشكلة ، ولكن الإخبار عن كلّ لفظ فيها كانت له ١٥٩ صورة .

كما أسرف في تقديم بعض ألفاظ المسائل على بعض ، وتغيير الإعراب فيها ، والإبدال منها مع التقديم والتأخير ، ثمّ بيان ما يجوز وما لا يجوز .

وهذه رياضة عقلية عنيفة ، وما أشبهها بلحّم جمل غثّ على رأس جبل وعر ، لهذا رأيت أن أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو واللباب .

ألّف الفارقيّ كتابه بعد وفاة أبي سعيد السيرافيّ المتوفى سنة ٣٦٨ لأنّه قال في ص ٥٩ (ورأيت في تعليق بعض من أثق به عن أبي سعيد السيرافيّ - رحمه الله - قال ...) .

وقد أرّخ الفارقيّ الفراغ من تأليفه في شهر ربيع الأوّل سنة ٣٧٢ هـ . كما نصّ عليه في ختام كتابه .

صلة المقتضب بكتاب سيبويه

جميع النحويين الذين جاؤا من بعد سيبويه تأثروا تأثراً كبيراً بكتابه ، واهتدوا بهديه ، وساروا في طريقه .

وما زال كتاب سيبويه - على كثرة ما أُلّف بعده - عظيمَ القدر ، فلم تتغير بهجته ، ولم تخلق جنته ، فهو كاللوحه الباسقة وغيره أغصان لها وفروع ، وكانهر التدفق يغذى فروعها وجداوله .

من أقدم ما وصل إلينا في الصرف بعد سيبويه تصريف المازني .

لم يستوعب المازني في تصريفه كل الأبواب الصرفية ولا مسائلها .

ولهذا لا أقرّ الأستاذين المحققين للمصنف على قولهما في ج ٣ ص ٢٧٦ :

«وبعد سيبويه جاء أبو عثمان المازني فجمع في كتابه كل مباحث علم التصريف»

وقولهما في ص ٣١٦ :

«وهو من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو في أن كلا منهما أصل في علمه ، هذا في النحو وذاك في التصريف» .

في اعتقادي أن تصريف المازني إنما هو صدى لما في كتاب سيبويه ، فإذا قال سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ «ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضرب» قال المازني في تصريفه ج ١ ص ١٧٥ : «ولم أسمع من كلام العرب شيئاً من الثلاثة بلغ به الخمسة من موضع اللام» .

وإذا وقفنا في كتاب سيبويه على نصوص متعارضة متضاربة في الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء وجدنا صدى ذلك في تصريف المازني .

قال سيبويه في ج ٢ ص ٢٤٣ بزيادة الهزمة إذا لحقت أولا متصدرة أربعة أحرف فصاعدا .
وقال في ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ بأصالة الهزمة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .
ونجد صورة من هذا الاضطراب في تصريف المازني .

قال في ج ١ ص ٩٩ بزيادة الهزمة المتصدرة أربعة أحرف فصاعدا ، ثم قال في ج ١ ص ١٤٤
بأصالة الهزمة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .
والآراء التي خالف فيها المازني سيبويه قليلة محدودة .

انظر ج ١ ص ٢٢٨ ج ٢ ص ٢٨٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .
ثم أَلَف المبرد كتابه (المقتضب) في النحو والصرف فكان تأثره بكتاب سيبويه كبيرا .
لقد جرى ذلك الخليل وسيبويه في المقتضب في مواضع تزيد عن المائة ، على حين أن
المازني جرى ذكره في مواضع تبلغ العشرين موضعا .
وقد تغلغل تأثير سيبويه في أعماق المقتضب .

لذلك حرصت على أن أسوق نصوص سيبويه في التعليق حتى يتبين لنا مدى استقلال
المبرد ومدى اعتماده على كتاب سيبويه .
وإذا كان الشاهد من شواهد سيبويه نبهت على ذلك .

شواهد المقتضب

الشواهد الشعرية بلغت ٥٦١ شاهدا . أخذنا من شواهد سيبويه - ٣٨٠ - وكان في القليل
ينسب الشعر لقائله وأكثر الشعراء شواهد في المقتضب هم :

الفرزدق له ٣٠ شاهدا ، فجرير له ٢٩ ، الأعمش ٢٣ ، رؤبة ١٩ ذو الرمة ، ١٥ العجاج
١٢ ، امرؤ القيس ١١ - أبو النجم ١٠ ، الحطيئة ١٠ ، حسان ٨ النابغة الذبياني ٨ .

وما يقوله الدكتور الجندی في كتابه (ابن قتيبة) ص ٤٢٥ من أن المبرد روى كثيرا من
الشواهد عن الجاحظ في كتابه المقتضب غير صحيح . فلم يَجِر الجاحظ ذكر في المقتضب
مطلقا لا في شواهد ولا في غيرها .

وقد استشهد ببعض النثر فقال مستشهدا على زيادة (كان) :

١- «كقول بعض العرب : ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكَمَلَة من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم» ج ٤ ص ٤٣٤ .

٢- «ومن كلام العرب : إِنَّهُ ضَرُوبُ رُءُوسِ الدَّارِعِينَ» ج ٢ ص ٣٩٩ .

٣- «ومن كلام العرب : إِنَّهُ لَمِنْخَارٌ بِوَانِكْهَا» ج ٢ ص ٣٩٩ . وهذا من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨ .

وقد استشهد المبرّد بكثير من أمثال العرب وقد خرّجتها في التعليق .

هل استشهد بالحديث النبوي ؟

١- قال في ج ١ ص ٢١ : وقال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب - كرّم الله وجهه - : العين وكاء السّه .

ثمّ قال في ص ٢٣٨ : وفي الحديث : العين وكاء السّه .

والظاهر أنّه أراد بالحديث هنا الخبر ولم يُردّ الحديث النبوي الشريف .

و (العين وكاء السّه) حديث روى عن طريق عليّ وعن طريق معاوية وللمحدثين فيه كلام ذكرناه في التعليق والمبرّد استعمل الحديث بمعنى الخبر في المقتضب ، وفي الكامل .

قال في المقتضب ج ٤ ص ٥٣٣ : «وفي الحديث : لَمَّا طَعَنَ الْعِلْجُ أَوَّ الْعَبْدِ عَمْرًا - رحمه الله - صاح : يَا لِلَّهِ لِلْمُسْلِمِينَ» . وذكر هذا الكلام في الكامل أيضا ج ٧ ص ٢١٥ .

وقال في المقتضب ج ٢ ص ٤٦٤ : «وجاء في الحديث : أوّل حيّ آلف مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جُهيّنة» .

لم يصرّح المبرّد بالحديث النبوي إلّا في موضع واحد :

قال ج ٢ ص ٤٩١ : «وجاء عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - «ليس في الخضراوات صدقة» .

وهذا الحديث اتفق المحدثون على تضعيفه ؛ لأنَّ من رُوِّاه الحارث بن نُبْهان .
وانظر ما قيل في الاستشهاد بالحديث في الخزانة ج ١ ص ٤-٨ . وما كتبه الشيخ الخضر-
رحمه الله - في مجلة المجمع .

الشواهد القرآنية

وشواهد المقتضب القرآنية تجاوزت خمسمائة آية :
وكان يبسط القول في بعض الآيات ويذكر بعض القراءات وتوجيهها أحيانا .
وشواهد سيبويه القرآنية بلغت ٣٧٣ وذلك كإحصاء الأستاذ علي النجدي ناصف في كتابه
عن سيبويه ص ٤٢٥ .

رد المبرد على سيبويه

أو

مسائل الفلظ

سار المبرد في نقد كتاب سيبويه على أن يذكر القطعة من كلام سيبويه مشيراً إلى الباب الذي ذكرت فيه ثم ينقدها مبتدئاً بقوله : قال محمد بن يزيد .

والنقد بدأ من الصفحة الثالثة من الجزء الأول من كتاب سيبويه وانتهى في آخر صفحة من الجزء الثاني ص ٥٢٩ ، وكان يتنقل بين الأبواب ، وهناك أبواب كثيرة لم يعرض لها وإنما كان يقف حيثما يرى موضعاً للنقد في نظره ، وهذا النقد يدور على النواحي الإعرابية وفي الرواية والاستشهاد وفي العوامل وفي التعبير ، وأحياناً كان يصريح بأن هذا النقد هو رأى الأنخفش أو الجرمي أو المازني .

وجزأ المبرد كتاب سيبويه إلى أجزاء فيقول :

وتما أصبناه في الجزء الخامس قوله : ويوافق ذلك ص ١٦٥ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء السابع قوله : ويوافق ذلك ص ٢١٩ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء التاسع قوله : ويوافق ذلك ص ٢٧٨ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء العاشر قوله : ويوافق ذلك ص ٢٨٧ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء الثالث عشر قوله : ويوافق ذلك ص ٣٢٢ من الأول .

وتما أصبناه في الجزء الحادي والعشرين قوله : ويوافق ذلك ص ٤١٤ من الأول .

ثم قال : ثم قال في كراسة ستة وثلاثين : ويوافق ذلك ص ١٤٤ من الثاني .

مسائل النقد بلغت ١٣٣ مسألة ، منها مسألة خاصة بنقد كلام الأنخفش ، ومسألة

تكررت ، فالباقى : ١٣١ .

نخص الجزء الأول منها ٨٢ والباقي للجزء الثاني .

وقد أخطأ نظرُ المبرّد فتجاوز في قراءته بعض الأسطر في مسألة فجاء نقده خاطئاً .

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ « ويكون على مُفْعَل نحو مُصَحَّف ، ومُخَدَّع ، وموسى . ولم يكن هذا في كلامهم اسماً وهو في الوصف كثير ، والصفة قولهم مُكْرَم ومُدْخَل ومُعْطَى .

ويكون على مُفْعَل نحو : مُنْخَل ، ومُسْعَط ، ومُدَقُّ ومُنْصَل ولا نعلمه صفة » .

هذا هو نص سيبويه على حقيقته ، ولكن المبرّد تجاوز نظره في القراءة بعض الأسطر فألحق قوله : (ولا نعلمه صفة) بقوله : (ويكون على مُفْعَل) ، ثم نقده بقوله : قال محمد وهذا المثال من أكثر ما جاءت عليه الصفات لما تصرف من الفعل نحو : مُكْرَم ، ومُخْرَج ، ومعطى وكل ما كان مفعولاً لأفعل ، وأحسب هذا في الكتاب غلطاً عليه بل لا أشك في ذلك إن شاء الله .

وقد ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : « هذا غلط . من أبي العباس على الكتاب لا على سيبويه .

وقد نظرنا في عدة نسخ فوجدنا الكلام صحيحاً مستقيماً على غير ما حكى وليس هو عندنا ممن يتعمد الكذب ولكن موضع ظننا أنه تجاوزه نظره » انظر الانتصار ص ٣١٧ .

(ذكرنا سابقاً ص ٢٣ أن والد ابن ولّاد نسخ لنفسه كتاب سيبويه من نسخة المبرّد وكان يضمن بها ولا يمكن أحداً من نسخها) .

* * *

تكلم أبو الفتح بن جني في الخصائص عن نقد المبرّد لكتاب سيبويه وذلك عن طريق روايته عن أبي علي عن ابن السراج فقال ج ١ ص ٢٠٦ :

« ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبع به كلام سيبويه وسمّاه مسائل الغلط فحدثني أبو علي عن أبي بكر بن السراج أن أبا العباس كان يعتذر منه ويقول : هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة فأما الآن فلا » .

وقال في ج ٣ ص ٢٨٧ « وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سمّاها مسائل الغلط فقلّما يازم صاحب الكتاب إلا الشيء النزر وهو أيضا - مع

قلته - من كلام غير أبي العباس وحديثي أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال : إن هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة واعتذر أبو العباس منه .

عذر أبي الفتح أنه لم ير الكتاب فتحدث عنه بلسان غيره وأناقشه في أمرين :

١ - الزعم بأن النقد من غير كلام أبي العباس يُدحضه النظر في هذه المسائل ، فعلتها كما قدمنا ١٣١ صرح المبرد بما أخذه من نقد الأخفش والجري والملازى وغيرهم في مواضع تقرب من الأربعين ، والباقي هو نقد لم يتبع فيه غيره .

٢ - القول بأن المبرد رجع عن هذا النقد يردّه الاحتكام إلى المقتضب فقد بقي المبرد على رأيه في نقد سيبويه وفي المقتضب في ٣٤ مسألة من مسائل النقد وبقي في الكامل على خمس مسائل أخرى .

أما المسائل التي يقال إنه رجع عنها وقال في المقتضب بخلافها فأشير إليها :

١ - إذا سمى بموصول فيه (أل) لا ينادى عند سيبويه ، وأجاز المبرد نداءه في نقده لسيبويه ، ولكنه قال : في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٢ :

واعلم أن الامم لا ينادى وفيه الألف واللام ...

ثم جعل قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلَّتِي تَيَمَّمَتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَعِيدَةٌ بِالْوَدِّ عَنِّي

ضرورة كما قال سيبويه .

٢ - في نقده لسيبويه ردّ على الأخفش الذي جعل الضمير في نحو : الضاربك، والضاربي في موضع نصب فقط. فأجاز أن يكون في محل جرّ أيضا كما يقول سيبويه ، ولكنه في غير موضع من المقتضب أوجب أن يكون الضمير في محل نصب فقط . (انظر التعليق في ج ١ ص ٥٥٥) .

٣ - خالف سيبويه في أن النون تدغم في الياء في نقده لكتابه ، ثم قال بجواز الإدغام في المقتضب (انظر تعليق ج ١ ص ٢١٨) .

٤ - اعترض في نقده لسيبويه على عبارة له وهي قوله .
وإنما تنون لأنه موضع يرتفع فيه المضاف ، وإنما يحلف التنوين إذا كان في موضع
ينتصب فيه المضاف .

ثم عبر بهذه العبارة في المقتضب ج ٤ ص ٥٥٠ - ٥٥١ .

٥ - رد على سيبويه نحو قوله : « هو رجل قائما » لأن الحال لا تجيء من نكرة دون
مسوغ ولكنه أجاز ذلك في المقتضب تعليق ج ٤ ص ٥٧٨ .

٦ - في مناقشة له مع سيبويه جعل نحو : « هذا خاتمك حديدا » حالا (الانتصار ص ١٠٥ -
١٠٦) ثم اختار في المقتضب أن يكون تمييزا ج ٣ ص ٢٣٩ .

وللمبرد موقف مضطرب في وقوع (إلا) صفة :

مثل سيبويه لوقوع (إلا) صفة بقوله : « أو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا » فرد عليه
المبرد بأن (إلا) لا تكون صفة إلا إذا صح الاستثناء وهو لا يصح في هذا المثال .

(انظر الانتصار ص ١٨٢ - ١٨٣) .

ولكنه في ج ٤ ص ٦٦٩ من المقتضب يمثل لوقوع (إلا) صفة بهذا المثال : (أو كان معنا
رجل إلا زيد لهلكنا) .

فيفيد هذا بأنه رجع عما اشترطه في نقده لسيبويه ، ثم يقول في ص ٦٧٥ بما يفيد أنه
يشترط لوقوع (إلا) صفة صحة الاستثناء ، قال :

« وتقول : هذا درهم غير جيد ؛ لأن غيرا نعت . ألا ترى أنه لا يستقيم : هذا درهم
إلا جيد » .

وانظر تعليقنا هناك .

وفي بعض المسائل نرى المبرد لا يتعرض في المقتضب لكلام سيبويه الذي تناوله بالنقد .

١ - مصلر فاعل مفاعلة . جعل سيبويه الميم عوضا من ألف فاعل فرد عليه المبرد في النقد
(الانتصار ص ٣٠٣ - ٣٠٤) .

ثم اكتفى في المقتضب ج ٢ ص ٣٨٣ بقوله : فأما فاعلت فمصدره اللازم مفاعلة .. ولم يعرض لما قاله سيبويه ...

٢ - ذكر سيبويه رأيين في اشتقاق لفظ الجلالة ، فردّ عليه المبرد بأن القول الثاني يعارض الأول (الانتصار ص ٢٧٩ - ٢٨٠) .

واكتفى في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ بذكر رأى سيبويه الأول .

٣ - نقد مذهب سيبويه في التسمية بحرف من كلمة (الانتصار ص ٢٤٠ - ٢٤١) .

ثم ذكر المذاهب في ذلك في المقتضب ج ١ ص ٢٠ وأغفل ذكر رأى سيبويه .

٤ - ردّ على سيبويه في تمثيله لحذف حرف النداء من النكرة بقولهم :

افتد مخنوق أصبح ليل . أطرق كرا . وقال : هو معرفة بالنداء ، ثم مثل بذلك في

المقتضب ج ٤ ص ٥٣٧ ولم يعرض لما قاله سيبويه .

٥ - اعترض على تعليل سيبويه نحو : واغلاياه (الانتصار ص ١٥٢ - ١٥٥) .

ولم يعرض لهذه العلة في المقتضب ج ٤ ص ٥٦٥ - ٥٦٦ .

٦ - ناقش سيبويه في تعليله لعلمية (بنات أوبر) ، ثم لم يتعرض لهذه العلة في المقتضب .

٧ - يرى سيبويه أن صيغة فعّال في النسب موقوفة على السماع . وردّ عليه المبرد بأنها

قياس مطرد (الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢) .

ثم تحدّث عن الصيغة في المقتضب ج ٣ ص ١٤٥ وأمسك عن الحديث في قياسيتها وفي

قصرها على السماع .

هذه هي المسائل التي ظاهرها أنه قال بخلافها في المقتضب والمسائل التي أمسك فيها عما

قاله في النقد .

أما المسائل التي بقي المبرد فيها على رأيه في نقده لسيبويه وفي المقتضب فهي كثيرة (٣٤)

وقد ذكرتها في مواضعها من التعليق وسقت كلام ابن ولاد في الانتصار معها .

وبقية المسائل لم يعرض لها المبرد في المقتضب لا من قريب ، ولا من بعيد ، ولا نعرف هل

رجع عنها أو بقي على رأيه فيها ؟

نعم في ص ١٨٢ من الانتصار ما يأتي :

« قال أحمد : وجدت بخط أبي - رحمه الله - قال : وجدت هذا الباب مضروباً عليه في كتابه يعني كتاب محمد بن يزيد ، وكان قد رجع عنه إلا أنه لم يثبت الحجة التي أوجبت رجوعه فنضرب عما ذكرنا ونطويه » .

بمراجعة نصوص نقد المبرد ومعارضتها على كتاب سيبويه تبين لي أمران :

١ - قد أضيف بعض هذا النقد إلى نسخة كتاب سيبويه المطبوعة في بولاق ، وهو هذا النص ج ٢ ص ٢٠٨ :

وزعم الخليل أن قولهم ظريف وظروف لم يكسر على ظريف ، كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر .

(وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف كسر على غير بنائه وليس مثل مذاكير والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت : ظريفون ولا تقول ذلك في مذاكير) .

وبالرجوع إلى نقد المبرد نجده ساق نص سيبويه إلى قوله : (لم تكسر على ذكر) ، ثم أتبعه النقد بقوله : قال أبو عمر الجرمي : ظروف تكسير ظريف على غير بنائه وليس بمنزلة مذاكير لأنك لو صغرت ظروفًا قلت ظريفون ...

ومن المقطوع به أن الجرمي لم يدرك سيبويه ولم يأخذ عنه بله أن ينقل عنه سيبويه ، وانظر إنباه الرواة ج ٢ ص ٨٠ .

ويؤكد ذلك تعليق السيرافي بهامش سيبويه فقد ذكر كلام الجرمي هناك .

٢ - ساق المبرد نصاً لسيبويه نصه : « أيها تشاء لك » على معنى قولك : الذي تشاء لك ، وإن شئت قلت : « أيها تشاء لك » فتضمير الفاء .

وبمراجعة هذا النص على ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ نجد هناك نقصاً . وانظر تعليق السيرافي ص ٤٠٠ ففيه إشارة إلى هذا النقص .

الانتصار لابن ولاد

ألفه أحمد بن ولاد صاحب (المقصود والمدود) والتوفى سنة ٣٣٢ بدأه بقوله :

«قال أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي : هذا كتاب نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها ، ونُبيئنا ، ونردّ الشبهة التي لحقت فيها ولعلّ بعض من يقرأ كتابنا هذا يُنكر ردنا على أبي العباس وليس ردنا عليه بأشنع من ردّه على سيبويه فإنه ردّ عليه برأى نفسه ورأى مَنْ دون سيبويه ومع ردنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به لأنه نبّه على وجوه السؤال ، ومواضع الشكوك إلاّ أنّه إذا تبين الحق كان أولى بنا وأعود بالنتفع علينا وبالله التوفيق » .

جعل ابن ولاد همه وسدّمه أن يردّ نقد المبرد ويبطله إلاّ في مسألتين : قال في ص ١٢٢ .

«قال أحمد : الذي ذهب إليه محمد بن يزيد في هذا البيت هو الوجه الجيد فأما ما ذهب إليه سيبويه فإنّما يكون البيت حجة عليه لا على المعنى الأجود وليس بممتنع » .

وقال في ص ١٥٦ «قال أحمد : هذا الفصل صحيح لا معدل عنه ولا جواب في هذا أحسن منه » .

وقد تبين لي أنّ ابن ولاد لم يرجع إلى المقتضب حتّى يعرف المسائل التي رجع عنها المبرد والمسائل الأخرى .

وسأبين كلّ هذا في التعليق .

ونسخة الانتصار بالمكتبة التيمورية رقم ٧٠٥ نحو . انتسخت من نسخة قديمة بخط كوفي ببغداد في جمادى الآخرة سنة ١٣٤٥ وصحّحها ناسخها في رجب من السنة المذكورة .

وهي تنقص مقدار عشرة أسطر كما يقول ناسخها في بعض المسائل والنسخة مشحونة بالتصحيف والتحريف وقد بذلت جهدا كبيرا في سبيل إصلاحها كما تعذّر علىّ في بعض المواضع إصلاحها إذ هي نسخة وحيدة . وقد انتسخت لمكتبتي نسخة منها . وعدد صفحاتها ٣٣٤ من الحجم المتوسط .

كتب للمبرد لا تعرف عنها سوى اسمائها

ذكرها ابن النديم وياقوت وهي :

الإعراب . إعراب القرآن . أدب الجليس . أسماء الدواهي عند العرب . البلاغة . التصريف^(١) .
احتجاج القراءة . الحث على الأدب ، والصدق . الحروف في معاني القرآن إلى طه . الحروف .
المخطئ والهجاء . الرسالة الكاملة . الرياض المونقة . الزيادة المنتزعة من سيبويه . شرح شواهد
سيبويه^(٢) . شرح كلام العرب ، وتخليص ألفاظها ، ومزاوجة كلامها .

صفات الله - جلّ وعلا . ضرورة الشعر . طبقات النحويين البصريين وأخبارهم . العروض .
العبارة عن أسماء الله تعالى . قواعد الشعر . القوافي . المدخل إلى سيبويه . المقصور ، والممدود .
المدخل في النحو^(٣) . معاني القرآن ويعرف بالكتاب التام . المادح والمقايح ، معنى كتاب
سيبويه ، معنى كتاب الأوسط . الناطق . الوشي .

ذكر ابن الأثير في مقدّمة (النهاية) أنّ المبرد ممن أُلّف في غريب الحديث ومثله في
كشف الظنون .

(١) هكذا اسمه في الفهرست ، ومعجم الأدباء وسماء ابن خيّر : (التصاريف) وانظر رواته في المكتبة الإندلسية : فهرس
مارواه ابن خيّر ، من شيوخه ص ٣١٢ .

(٢) ورد في الخزائن ج ٢ ص ١٩٣ باسم (الشرح) فهل يريد هذا الكتاب أو كتاب : شرح ما أغفله سيبويه ؟

(٣) ذكره ابن خيّر فيما جلبه أبو علي البغدادي فقال : والمدخل للمبرد في جزء تام ، انظر فهرس ابن خيّر ص ٣٩٨
والرمانى كتاب ه شرح المدخل للمبرد ه الإنباه ج ٢ ص ٢٩٥ .

أسلوب المبرد :

ما ذكرناه من نماذج شعر المبرد يدل على أَنَّ لأبي العباس ذوقاً أدبياً رفيعاً وله قدرة على البيان ، وفصاحة التعبير .

وما نراه له في الكامل من نَتَفٍ قدَّم بها بعض الأبواب يشهد بعلوِّ كعبه في الأدب ، وحسبنا أَنَّ البيهقي يكتب له : وقلبي إلى الأديب طروبُ .

* * *

أما أسلوبه العلمي فتشيع فيه العبارة المبسطة والبيان الواضح وقد قدَّمنا أمثلة لذلك فيما مضى .

وقد ولع أبو العباس بالإكثار من المترادفات فيقول في ص ١٣٤ من الثالث :
«فإن كانت الألف الثانیث ففيها ثلاثة أقاويل : أجودها . وأحقُّها بالاختيار ، وأكثرها ، وأصحُّها ، وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف « يقصد عند النسب » .
ويثنى على رأى فيقول : قول حسن جميل ، وهذا واضح بيِّن جداً .
ويضعف . آخر فيقول : خطأ فاحش . وغلط بيِّن .

وقد كان أبو العباس يمتدح الكلام اوضحه فيقول في الكامل ج ١ ص ١٢٨ : فهذا أوضح معنى ، وأعرب لفظاً ، وأقرب مأخذاً ، ويقول في ص ١٢٩ : فهذا كلام واضح ، وقول عذب وقال في ج ٣ ص ١٦٤ فهذا من أجود الكلام ، وأوضحه معنى .

* * *

٢ - والمبرد نحوي لغوي فقد يستوقفه إحساسه اللغوي فيستطرد إلى شرح لغوي فيقول في المقتضب ج ١ ص ٥٦ :

«تفسير : يقال سلقه إذا ألقاه على قفاه ، وإذا ألقاه على وجهه قيل بطَّحه ، وإذا ألقاه على أحد جنبيه قيل قتره ، وقطره ، وإذا ألقاه على رأسه قيل نكَّته » .

* * *

٣ - والمبرد مؤلف في أنساب العرب ، لذلك كان يعرض لبعض الأسباب في المقتضب .
لما ذكر بيت بُجير بن زهير :

صَبَحْنَاهُمْ بِأَلْفِ مَسْنٍ سَلِيمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِي عَثَانَ وَاقٍ

قال : بنو عثمان بن عمرو بن أد بن طابخة بن إلياس من مضر . هم مزينة ج ٢ ص ٤٦٥ .
وذكر نسب ثقيف ج ٣ ص ٣٢٠ - وعمرو بن شيبان ج ٣ ص ٣٢١ كما عرض لنسب قريش
والاختلاف في تسميتهم بهذا الاسم ج ٣ ص ٣٢٠ وقد أكثر من ذلك في الكامل ج ١ ص ١٨٩
ج ٢ ص ١٨٢ ج ٣ ص ٨٠ ج ٤ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

٤ - النزم المبرد في المقتضب أن يُعبر بجمع الجمع (أقاويل) فلم يستعمل (أقوالا) حتى
في مقام يتطلب جمع القلة .

فيقول : ثلاثة أقاويل ج ١ ص ١٤٠ ج ٣ ص ١٣٤ ج ٤ ص ٣٦٤ . وهذه الأقاويل الثلاثة ج ١
ص ٧٨ .

ويستعملها في موضع قولين فقال ج ١ ص ٢٣١ : « و (هن) في بعض الأقاويل » .

والخلاف في لام (هن) لا يتجاوز قولين : لامها واو أو هاء وذكرهما المبرد في ج ٢ ص ٥٣٧ .
وقال عن لغة الفك في أمر المضاعف الثلاثي : نحو : أردد : أجود الأقاويل وليس فيه
إلا لغتان : الفك . والإدغام ج ١ ص ١٨١ .

تكرر لفظ الأقاويل في ج ١ ص ٢٦٦ ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٤٤٧ . ج ٣ ص ١٨٥
ج ٤ ص ٥٢٥ - ٥٦٥ .

وقال : أجود الأقاويل ج ١ ص ١٧٢ ، ١٤١ ، ١٨١ . أحسن الأقاويل ج ٢ ص ٦١٧ .

بعض الأقاويل ج ١ ص ٢٣١ ج ٤ ص ٤٩١ أبعد الأقاويل ، ج ٢ ص ٣٦٣ .

أردأ الأقاويل ج ٣ ص ١٣٥ . أقم الأقاويل ج ٤ ص ٦٣٩ .

والمبرد مع الجمهور في أن تميز الثلاثة إلى العشرة يكون بجمع القلة إذ وجد (المقتضب

ج ٢ ص ٤٣٨) .

٥ - التزم المبرّد أنّ يقيّد جميع وعوده بالمشيئة (إن شاء الله) حتّى جعلها في بعض العناوين فقال ج ٢ ص ٥٦١ .

« باب الحروف التي تكون استفهاما ، وخبراً وسند كرها مفسّرة في أبوابها إن شاء الله . »
وقال ج ٣ ص ٢٥٦ :

« باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين لتوضّح كلّ باب على حياله ، ونبيّنه من صاحبه إن شاء الله .

ويقولها عند الشروع فيما وعد به ويؤبّر عن ذلك بعبارات مختلفة فيقول : ونحن ذاكرو ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٩٣ ، ٢١٣ ، ج ٢ ص ٣٣٢ ، ٣٧٠ ، ٤٠١ ، ٤٢٤ ، ٤٧٣ ، ٥٣١ . ج ٣ ص ٢ - ٣٢٤ ، ج ٤ ص ٣٧٥

ونفسّر لم ذلك إن شاء الله ؟ ج ٣ ص ٣٦ ، ٢٧١ ، ج ٤ ص ٣٧٧ ، ٥٤٥ ، ٥٧٧ .
وسنشرح ما ذكرنا إن شاء الله ج ١ ص ١٤٨ ، ٩٨٠ ، ج ٢ ص ٥١٦ ج ٣ ص ١٨١ ، ٢٢٥ ، ٢٧٢ .

وسنبيّن جميع ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٠٦ ج ٢ ص ٥٢٨ ج ٤ ص ٥٩٠ .
ويستعمل المشيئة في غير ذلك أيضا فيقول :
فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله ج ١ ص ٧١ ج ٢ ص ٣٥٠ ج ٣ ص ٣٠ .
فقس تُصيّب إن شاء الله ج ٢ ص ٤٦٨ ، ٤٩٨ ج ٣ ص ٢٣١ ، ٢٤٣ .
وقد فسّرت لك باب العدل لتناول القياس من قُرب وتميّز بعضه من بعض إن شاء الله ج ٣ ص ٣٣٦ ، ج ٤ ص ٦٢٢ .

وفيما ذكرت ما يدلّ على جميعها إن شاء الله ج ١ ص ٦٦ ، ٢٥١ ج ٣ ص ١٦٤ .
وفيما قلنا دلائل على ما يرد عليك إن شاء الله ج ١ ص ٢٢ ، ٩٦ - ج ٣ ص ٢٩٢ .
وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله ج ٣ ص ٣٣٢ .
وإذا صحت الأصول جرت المسائل على الاستقامة إن شاء الله ج ٤ ص ٤٨٤ .
وهذا مما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله ج ٣ ص ٦٠٢

وانظر غير ذلك كثيرا ج ١ ص ٨٢ ، ٩٨ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ج ٢ ص ٣٣٣ ، ٣٤٥ ،
٥٢٨ ، ٥٦٢ ج ٣ ص ٩٨ ، ٣٦ ، ٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٥ ، ٢٧٩ ، ٣٤٠ ، ج ٤ ص ٤٠٤ ،
٤٢٢ ، ٣٩٧ ، ٤٨٧ ، ٦٣٢ ، ٤٥٢ ، ٥٧٣ ، ٦١٨ ، ٦٥٧ .

ووجدت المبرّد في نقده لسيبويه يقول أيضا :
« وأحسب هذا في الكتاب غلطا عليه بل لا أشك في ذلك إن شاء الله (الانتصار ص ٣١٧) .

٦ - كان يؤثر أسلوب الإجمال ثم التفصيل فيأتى مع أنَّ المشدّة بضمير الشأن والكلام
يستقيم من غير ضمير الشأن فيقول :

١ - أعلم أنَّه ما كان كذلك مما استوت فيه زيادتان فإنَّك في حذف .. ج ٢ ص ٥٠٤ .

٢ - أعلم أنَّه ما كان من ذلك لاعلامه فيه فإنَّك إذا صغرت .. ج ٢ ص ٥١٠ .

٣ - فاعلم أنَّه من قال أسود : أسود قال في معاوية : مُعَيَّوِيَّة ج ٢ ص ٥٥٢ .

٤ - ألا ترى أنَّه ما كان على أفعال نحو : أبيات ، وأجمال لم تقل فيه إلَّا أجيّمال ج ٢

ص ٥٤٦ .

٥ - لأنَّه ما كان على حرفين فلا بدّ من ردّ الثالث ج ٢ ص ٥١٢ .

٧ - أكثر المبرّد في كتابيه : المقتضب ، والكامل من تكرير لفظتين هما : (فاعلم) ،
و (يا فتى) .

فيقول في المقتضب ج ١ ص ٢٢ : « فقلت : هذا أقوم فاعلم . وهذا تقوم فاعلم ،
ورأيت تقوم فاعلم » .

وقال في ج ٢ ص ٣٧٠ « ومن قال : هذا رجلان فاعلم قال في رجل يسمّى بقولك مسامون
هذا مسلمين فاعلم ... ومثل قولك مسلمين فاعلم عسليْن فاعلم » .

وقال في الكامل ج ٥ ص ٣٢ : « قولهم : هذه سنين فاعلم وهذه عشرون فاعلم » .

وقال في المقتضب ج ٣ ص ١٦٤ « فيجوز أن تقول : لقيته كَفَّةً كَفَّةً يا فتى وكذلك هو
جاري بَيَّتَ بَيَّتَ يا فتى » .

وقال في الكامل ج ٥ ص ٣٣ : « وتقول هذه فلسطين يا فتى ، ورأيت فلسطين يا فتى » .
ويظهر أنَّ المبرّد استعمل اللفظتين رمزا للوصل وبينان حركة الإعراب أو حركة البناء
وقد يستعملها في غير ذلك الغرض .
قال في الكامل ج ٦ ص ٥٧ : « يقال : رأيت عقيقة البرق يا فتى » ذكر ذلك في معرض
تفسير معنى العَقِّ واشتقاقه .

وقد استعمل سيبويه هاتين اللفظتين انظر ج ١ ص ٤٠١ ، ج ٢ ص ٣٨١ وكذلك ثعلب
في مجالسه ص ٣٢٠ ولكن المبرّد أكثر من ترديدهما .

* * *

٨ - وللمبرّد أسلوب كرّ فيه أنَّ المفتوحة على غرار قوله تعالى : (أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا
مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) قال :

١ - «واعلم أنَّ اللام إذا كانت ياء ، أو واوا وقبلها ألف زائدة وهي طرف أنَّها تنقلب
همزة » ج ١ ص ١٨٧ .

٢ - «ألا ترى أنَّك إذا قلت : ضربت زيدا أنَّك لم تفعل زيدا » ج ٢ ص ٤٠٥ .
واعلم أنَّك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال أنه لايجوز
الاقتصار على المفعول الأوّل » ج ٢ ص ٦٠٣ - ٦٠٤ .

٤ - «قد علمت أنَّ زيد إذا أتاك أنه سيكرمك » ج ٢ ص ٦١٧ .

٥ - «ألا ترى أنَّك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا أنَّ عمرا هو المدفوع » ج ٣ ص ١١٦ .

٦ - «واعلم أنَّك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق أنَّ أباه ومنطلقا في موضع نصب »
ج ٣ ص ٢٣٠ .

٧ - «ألا ترى أنَّك إذا قلت : يا هذا الرجل أنَّك إنَّما توسّلت بهذا إلى دعاء الرجل »

ج ٤ ص ٥٦٢ .

وقد وقف المبرّد عند إعراب الآية وقفةً طويلة عرض هناك لما قاله سيبويه ولما قاله
الأخفش ولما قاله الجرمي ثم اختار له رأيا في إعرابها .

ولما عرض للآية سيبويه ج ١ ص ٥٦٧ مثل بمثالين على غرارها .

والطريف أنَّ لملك النحلة الحسن بن صافي رسالة سمّاها (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) وجعل في صدرها إعراب هذه الآية وقد ذكر الرسالة السيوطي في الأشباه والنظائر وذكرها السخاوي في كتابه : سفر السعادة .

٩ - تكرر في كلام المبرد أسلوب الاستثناء من الاستثناء قال :

١ - «فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إِلَّا أَنْ توقع الجواب فعلا مضارعاً مجزوماً أو فاءً إِلَّا في الشعر» ج ٢ ص ٣٥٧ .

٢ - «لا يصلح فيهنّ إذا اجتمع امم وفعل إِلَّا تقديم الفعل إِلَّا أَنْ يضطرّ الشاعر» ج ٢ ص ٣٥٩ .

٣ - «لم يكن في زيد إِلَّا التنوين إِلَّا في قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ صَمَدٌ)» ج ٢ ص ٥٨٣ .

٤ - «لأنّها لا تكون أسماءً إِلَّا بصلةً إِلَّا في الاستفهام والجزاء» ج ٣ ص ٤٦ .

٥ - «ولا تقول على النعت : هذا خاتم حديدٍ إِلَّا مستكرهاً إِلَّا أَنْ تريد البدل» ج ٣ ص ٢٣٨ .

٦ - «وتقول : مررت بثلاثة رجالٍ قيامٍ يا فتى لا يكون إِلَّا الخفض إِلَّا على ما يجوز من الجال» ج ٤ ص ٥٨٢ .

٧ - «والاسم لا يكون إِلَّا نعمتا من هذا الضرب إِلَّا أَنْ تجعله حالاً للنكرة» ج ٤ ص ٥٩٥ .

٨ - «فليس فيه إِلَّا الخفض إِلَّا جواز الحال» ج ٤ ص ٥٨٣ .

٩ - «فلا تكون ألف الوصل إِلَّا فيما ذكرت لك من الأسماء إِلَّا الألف التي مع اللام للتعريف ج ١ ص ٢٣٣ .

وقد جاء هذا في كلام سيبويه أيضاً قال ج ٢ ص ٧٣ :

«لأنّ النمر ليس فيه حرف إِلَّا مكسور إِلَّا حرفاً واحداً وهو النون وحدها» (يريد نمرى في النسب) .

١٠ - وقد حكى المبرّد كثيرا في كتابه حالة الرفع في الكلمة في غير الاستفهام قال :

(١) «لأنَّ فُعل ، وفِعال يعْتوران فَعْل الصحيح » ج١ ص ١٢٣ .

(٢) «ألا ترى أنَّ مِيت لو كان فَعْل لكان موت » ج٣ ص ١٢٥ .

وهذا كثير في سيبويه انظر ج٢ ص ٨٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

كما حكى المبرّد حالة النصب في المصادر قال :

(١) «ويكون المصدر استفعالا نحو : استخراجا ، واستكثارا » ، ج١ ص ٦٣ .

(٢) «والمصدر اعلوّا » ج١ ص ٦٣ ، ٦٤ وقال : ومصدره افعوالا ج٢ ص ٣٨٦ .

(٣) «لأنَّ المصدر على أفعلت إفعالا » ج١ ص ٩٤ .

(٤) «فالمصدر من ذا استفعالا » ج٢ ص ٣٨٥ .

(٥) «والمصدر أفيعالا على وزن استخراجا في السكون والحركة » ج٢ ص ٣٨٧ .

ومثل هذا في سيبويه أيضا قل ج٢ ص ٢٣٤ : «وأما افتعلت فمصدره عليه افتعالا .

والمصدر على أفعلت إفعالا » .

١١ - (قصة هذا كقصة هذا) . قد يبدو لنا أنَّ هذا أسلوب مُستحدث ولكنه تكرر في

المقتضب .

١- يقول عن إنَّ وأخواتها : «لأنَّها دخلت على الابتداء الخبر وقصتها قصة (كان) في

ذلك » ج٤ ص ٤٢٩ .

٢- «فالقصة فيه كالقصة فيما قبله » ج٢ ص ٥٦٦ .

٣- «لأنَّ قصتها فيه واحدة » ج٢ ص ٥٦٧ .

٤- «فقصته قصة فعل » ج١ ص ٩٣ .

٥- قال عن لكنَّ : «ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلّا لترك قصة إلى قصة تامة » ج١

ص ١٣ .

٦- «لأنَّه فهم القصة فعنها يُجيب» ج ٢ ص ٥٧٤ .

٧- «لأنَّ (أنَّ) مصدر تُنبئ عن قصة» ج ٢ ص ٦١٣ .

وقد جاء ذلك في سيبويه أيضاً قال ج ٢ ص ٣٣ : «وأنا (كى) فتثقل ياؤها وقصتها كقصّة (لو)» وقال في ج ٢ ص : وقصته كقصته .

وقال ج ١ ص ٤٨٣ : «فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها ... فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته» .

١٢- جاء في كلام سيبويه والمبرد إدخال (أل) على (بعض) وعلى (كل) :

١- قال المبرد : فيجوز أن تعني بعضاً دون الكل ج ٣ ص ٢١٤ .

٢- فإذا أردت البعض ج ١ ص ٣١ .

وقال سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : فالبعض مذكّر .

وقد جاء ذلك في شعر مجنون ليلى وفي شعر سُحيم عبّد بنى الحسحاس كما ذكرنا في التعليق .

وانظر كشف الطرّة عن الغرة للألّوسى ص ٥٨ .

ومن عجائب المصادفات أنَّ سيبويه والمبرد منعا من حذف الفاء من جواب (أنا) وخصّصا ذلك بالشعر ثمّ جاء الحذف في أسلوبها .

قال المبرد :

١- «فأما تقديره عندنا أنَّ المفعول مقدّم والفاعل مضمّر» المقتضب ج ٣ ص ٥٩ .

٢- «أما قوله (لنبيّن لكم ونُقرُّ في الأرحام ما نشاء) على ما قبله» المقتضب ج ٢ ص ٣٢٢ -

٣٢٣

٣- فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك قولك ...» المقتضب ج ٢ ص ٣٠٠ .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٩ «عن ذفرى» : «فأما من نوّنها جعلها ملحقه بهجرع» .

وقد احتفل المبرد في المقتضب بالمسائل التطبيقية فعقد لها أبواباً كثيرة كأن يقول :

مسائل طوال يُمتحن بها المتعلّمون ج ٢ ص ٣٤٨ ج ٤ ص ٣٨٩ .

ويقول : هذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها من مسائل طويلة أو قصيرة معمة الاستخراج ج ٣ ص ١٧٣ .

ويقول : ولهذا مسائل غامضة تأتي في موضعها إن شاء الله ج ٤ ص ٤٩٩ من هذه الأبواب : مسائل الفاعل ، والمفعول به ج ١ ص ١٤ .

مسائل كم في الخبر ، والاستفهام ج ٣ ص ٥٤ . مسائل أي الاستفهامية ج ٢ ص ٥٦٥ . مسائل الصلة والموصول ج ٣ ص ١٧٠ . مسائل أفعل مستقصاة ج ٣ ص ٢١٩ . مسائل أم في البابين ج ٣ ص ٢٥٦ .

مسائل باب (كان) وباب (إن) ج ٤ ص ٤٣٣ .

مسائل (ما) ج ٤ ص ٥٠٤ .

مسائل (لا) ج ٤ ص ٦٥٣ .

مسائل الفاعل ج ٤ ص ٤٦٧ .

ولا يفوتنا أن نذكر أن كثيراً من مسائله كان أقرب إلى الإلغاز والتعمية ، وأن بعض المسائل قد وضعها على الخطأ . ولذلك كتب الزجاج بخطه على قوله : « مسائل يمتحن بها المتعلمون » زاد الزجاج قوله : ويغلط فيها المتعلمون .

وشرح الفارقي من هذه المسائل ١٩ مسألة ووعد أن يصنع كتاباً آخر .

والطريقة الاستطرادية هي الغالبة في تأليف المختضب . تبع هذا أن أعيد حديث بعض المسائل في مواضع كثيرة .

١- الحديث عن همزة الوصل والقطع تكرر في مواضع كثيرة .

٢- (من) للعقل ، و (ما) لغير العاقل ولصفات من يعقل وشواهد ذلك تكرر في سبعة

مواضع .

٣- دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل تكرر في ستة مواضع .

٤- وزن نحو سيد ، وكيونة والاستدلال على ذلك تكرر في خمسة مواضع .

٥- أصل دم ، ويد والاستدلال على ذلك تكرر في أربعة مواضع .

لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته

١ - موقفه من لغات العرب : أحيانا كان يشرح اللغتين ، ولا يفاضل بينهما كما صنع في ما النافية ج ٤ ص ٥٠٠ .

وتارة كان يرجح لغة على أخرى قال عن اللغة الحمجازية في مُوتَعِد وياتعد ، إنَّها قبيحة ج ١ ص ٧٨ وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٠٣ .

ونسب إلى بعض العرب الغلط فيقول في ج ١ ص ٢٨٦ عن كسر كاف خطاب جماعة الذكور : وناس من بكر بن وائل يُجرون الكاف مُجْرى الماء إذ كانت مهموسة مثلها وذلك غلط منهم فاحش لأنَّها لم تُشبهها في الخفاء الذى من أجله جاز ذلك في الماء وينشدون هذا البيت :

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادث من الدهر رُدُّوا فَضْلَ أَخْلَامِكُمْ رَدُّوا

وهذا خطأ عند أهل النظر مردود . وانظر ج ١ ص ١١٤ من الأصل .

ووقع في كتاب سيبويه نسبة الغلط إلى العرب ج ١ ص ٢١٧ ، ٢٩٠ ج ٢ ص ١٢٧ ،

٣٦٧ ، ٢٧٨ .

كما جاء في ذلك تصريح المازني ج ١ ص ٣٠٧ .

والمراد بالغلط التوهّم .

مذهب المبرد بين القياس والسمع

تهيد - طغت موجة الخلاف بين النحويين على كثير من مسائل القياس ، فما أكثر ما يتعثر دارس النحو في طريقه من هذه الاختلافات . لقد كان ثمة قننوه هذا الأصل : إنَّما يقاس على الكثير لا على القليل ، ثم ترى كثيرا من النحويين يتخطى حدود هذا الأصل ولا ينتهى إلى معالته ، وهذه أمثلة على ذلك :

١ - لا يشكُّ إنسان في كثرة إسم المفعول من الثلاثي وقد خالف الرَّماني في صياغة اسم المفعول من نفع^(١) .

(١) القياس والسمع للشيخ الخضر والبحر المحيط ج ١ ص ٣١٩ .

٢- يقول : الرضى : فعيل بمعنى مفعول مع كثرته ليس مقياسا شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٥

٣- وقال أيضا : تفعّال المصدر مع كثرته ليس قياسا مطردا الشافية ج ١ ص ١٦٧ .

٤- فاعِل وفعّال فى النسب لا يقيسهما سيبويه ج ٢ ص ٩٠ .

٥- المجاز كثير جدًا فى كلام العرب ثم نرى من يخالف فى القياس عليه المزهر ج ١

ص ٢١٣ .

وقد نرى فى كلامهم القياس على الشاذ :

١- سمع فى جمع هدية هداوى فجعل ذلك الأنخفش قياسا . الشافية ج ٣ ص ٦١ ، ١٨٢ .

٢- يقيس القراء على ما سمع من علوى فى النسبة إلى عدة . الشافية ج ٢ ص ٦٣ .

ويقول أبو حيان : وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين .

لقد كان مما طعن به المذهب الكوفى قياسه على الشاذ . قال الأندلسى فى شرح الفصل :

«الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شئ» مخالف للأصول لا عتمدوه ، وجعلوه

أصلا ، وبوبوا عليه بخلاف البصريين » .

وأقول : لو نظرنا فى مذهب البصريين لوجدنا مثل هذا القياس عندهم .

قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ «وسألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه فقال : لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس لأن النعل لا يحقر وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون والأفعال لا توصف فكروا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيها فى أشياء كثيرة ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذى تصفه بالملح كأنك قلت : مليح شبهوه بالشئ الذى تلفظ به وأننت تغنى شيئا آخر نحو قولك : يطوهم الطريق وصيد عليه يومان ونحو هذا كثير فى الكلام وليس شئ من الفعل ولا شئ مما سُمى به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من قولك : ما أفعله » .

فهل رأيت أعجب من هذا ؟ إن ما ذكره سيبويه يصلح أن يكون علّة وتوجيها لشئ ورد

على خلاف القياس أما أن يكون ذريعة لفتح باب القياس على مصراعيه فهو مشار الدهش .

ولو كان المسموع من العرب في تصغير فعل التعجب كثيرا كثرة تسوُّغ القياس عليه
لاحتملنا كُلفته فكيف والمسموع لفظتان : ما أميلحه ، وما أُحِسِّنُه . انظر الخزانة ج ١ ص ٤٧
المغني ج ٢ ص ١٩٢ .

لقد نادى المبرّد وطالب بعدم الالتفات إلى الشواذ والنّادر .

فقال في الكامل ج ١ ص ١٨٥ « القياس المطرّد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة » .
وقال أيضا : « إذا جعلت النّادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت
زلّاتك » (١) .

طرد المبرّد القياس فيما يأتي :

- ١- القياس على نحو قرشي وثقفي في النسب .
المقتضب ج ٣ ص ١٢٤ .
- ٢- مجيء فاعل وفعّال في النسب مقيس .
الجمع ج ٢ ص ١٩٨ ونقله لسيبويه .
- ٣- قلب الواو المكسورة أولا همزة قياس نحو إشاح .
المقتضب ج ١ ص ٨٢ والكامل ج ٣ ص ٢٢٩ .
- ٤- فعل في سبّ الذكور مقيس .
الكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .
- ٥- حروف الجرّ يقوم بعضها مقام بعض .
الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ .
- ٦- إعمال لكنّ المخففة قياس .
المقتضب ج ١ ص ٣٩ .
- ٧- مجيء أفعّل التفضيل عاريا عن معناه قياس .
المقتضب ج ٣ ص ٢١٦ الكامل ج ٦ ص ٩٦ .
- ٨- إعمال إنّ النافية إعمال ليس قياس .
المقتضب ج ٢ ص ٦٢١ .

وقاس على ما يراه غيره قليلا أو شاذّا فأجاز القياس فيما يأتي :

- ١- جرّ حتى والكاف للضمير .
الجمع ج ٢ ص ٣٣ شرح الكافية ج ٢ ص ٣١٩

(١) الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٤٩ .

٢- الجمع بين فاعل نِعَمَ وتمييزها . المقتضب ج ٢ ص ٤٣٣ .

٣- القياس على تَغَلَّبِي في النسب بفتح اللام . شرح الشافية ج ٢ ص ١٩ .

٤- لا خلاف في أَنَّ جُمُوع الكَثْرَةِ لا تُجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جَمْعُها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرِّد والرَّمَانِي وغيرهما قياس ذلك . الجمع ج ٢ ص ١٨٣ .

قال أبو حَيَّان والصحيح مذهب سيبويه لقلَّة ما جاء منه .

لم يلجأ المبرِّد إلى التأويل فيما يأتي :

١- أجاز دخول الفاء في الخبر في نحو قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا) الكامل

ج ٦ ص ٢٢ .

٢- تجرَّ (من) الابتدائية الزمان ، كما تجرَّ المكان . ابن يعيش ج ٨ ص ١١ الخزانة

ج ٢ ص ١١ .

٣- يوصف (اللَّهُمَّ) كقوله تعالى (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) المقتضب ج ٤

ص ٥٢٢ .

قال في نقده لسيبويه ص ٧٤ « لا ينبغي أن تحمِل الكلام على الضرورة وأنت تجد إلى

غيرها سبيلا » .

١- سمع في النسب إلى شتاء شَتَوَى فجعاوه من شواذ النسب .

وقال المبرِّد : شتاء جمع شَتَوَة كصحاف جمع صَحْفة فعلى هذا شَتَوَى قياس شرح الشافية

ج ٢ ص ٨٢ .

٢- قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نِعْمَتَهُمْ إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ

ليس من تقديم خبر (ما) عند المبرِّد وإنما « مثلهم » حال وخبر (ما) محذوف . المقتضب

ونقد سيبويه .

٣- قول الشاعر : وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْعَلُهُ . قال سيبويه : الفعل منصوب بأن المحذوفة شذوذا ، وقال المبرد : الْأَصْلُ أَفْعَلُهَا ثُمَّ حَذَفْتُ الْأَلْفَ وَنَقَلْتُ حَرَكَةَ الْهَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالٍ : وَالْكَرَامَةُ ذَاتِ أَكْرَمِكُمْ اللَّهُ بِهِ وَهُوَ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ سَيْبَوِيهِ ... الْمَغْنَى ج ٢ ص ١٧٢ الجمع ج ١ ص ٥٨ .

٤- لا يَلْحَنُ الْعَجَّاجُ فِي قَوْلِهِ : خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خَيْشِثِيمَ وَفَا المقتضب ج ١ ص ٢٤٥ .

اسراف المبرد في رد الروايات

كانت للمبرد رغبة مُلِحَّةٌ فِي أَنْ تَجْرَى الْمَسَائِلُ عَلَى نِظَامٍ مُسْتَقِيمٍ ، وَقِيَاسٍ مُطَرَّدٍ ، فَدَفَعَهُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يُنْكِرَ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي تَخَالِفُ الْقِيَاسَ الْعَامَّ ، وَاسْتَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى عَرَّضَ نَفْسَهُ لِأَنْ يَقُولَ فِيهِ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ (التنبيهات على أغاليط الرواة) : «وَأُو تَشَاغِلُ أَبُو الْعَبَّاسِ بِمُلْحِ الْأَشْعَارِ ، وَتُتَفِّ الْأَخْبَارِ ، وَمَا يَعْرِفُهُ مِنَ النَّحْوِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ مِنَ الْقَطْعِ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَنْ يَقُولَ : لَيْسَ كَذَا مِنْ كَلَامِهِمْ . فَلِهَذَا رَجَالَ غَيْرِهِ وَيَا لَيْتَهُمْ أَيْضًا يَسْلَمُونَ» .

وَقَالَ عَنْهُ أَبُو الْفَتْحِ بْنُ جُنَى فِي (الْمَحْتَسِبِ) بِصَدَدِ رَدِّهِ رَوَايَةَ سَيْبَوِيهِ لِلْبَيْتِ :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِنَّمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِثُ

«وَأَمَّا اعْتِرَاضُ أَبِي الْعَبَّاسِ هُنَا عَلَى الْكِتَابِ فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْعَرَبِ لَا عَلَى صَاحِبِ الْكِتَابِ لِأَنَّهُ حَكَاهُ كَمَا سَمِعَ وَلَا يُمْكِنُ فِي الْوِزْنِ أَيْضًا غَيْرُهُ وَقَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ : إِنَّمَا الرِّوَايَةُ : فَالْيَوْمَ فَاشْرَبُ فَكَأَنَّهُ قَالَ لِسَيْبَوِيهِ : كَذِبْتَ عَلَى الْعَرَبِ وَلَمْ تَسْمَعْ مَا حَكَيْتَهُ وَإِذَا بَاغَ الْأَمْرَ هَذَا الْحَدُّ مِنَ السَّرْفِ فَقَدْ سَقَطَتْ كُلُّفَةُ الْقَوْلِ مَعَهُ» . الخزانة ج ٢ ص ٢٧٩ ج ٣ ص ٥٣٠

وَانْظُرِ الْخَصَائِصَ ج ١ ص ٧٥ ، ج ٢ ص ٣٤١ ، ج ٣ ص ٩٦ .

وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ وَلَّادٍ فِي الْإِنْتِصَارِ : «فَهَذَا رَجُلٌ يَجْعَلُ كَلَامَهُ فِي النَّحْوِ أَصْلًا وَكَلَامَ الْعَرَبِ فِرْعَا فَاَسْتَجَازَ أَنْ يَخْطِئَهَا إِذَا تَكَلَّمْتَ بِفِرْعٍ يَخَالِفُ أَصْلَهُ» .

وَنَذَكَرَ طَرَفًا مِنْ إِنْكَارِ الْمَبْرَدِ عَلَى سَيْبَوِيهِ وَغَيْرِهِ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ :

١- قال في الآيات الآتية في نقده لكتاب سيبويه :

قد أصبحت أُمّ الخيار تَدْعِي عَلَى ذَنْبِ كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعِ
فَأَقْبَلْتُ زَخْفًا عَلَى الرَكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ نَسِيتُ وَثُوبٌ أَجَزُّ
ثَلَاثَ كُلِّهِنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللَّهُ رَابِعَةَ تَعُودَ

قال : أخبرنا أبو عمر الجرمي بهذا كله منصوبا وسمعنا بعض ذلك منصوبا من الرواة ص ٢٢

وانظر الخزانة ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٧ ج ٢ ص ١٩٣ ، ابن يعيش ج ٣ ص ٧٣ الكافية

ج ١ ص ٣١٧ .

٢- قال في الكامل ج ٣ ص ١٥٠ «وشجى مُخَفَّفُ الياء ومن شدَّها فقد أخطأ والمثل :
ويل للشجى من الخلَّى الياء في الشجى مخففة وفي الخلَّى مُثَقَّلَةٌ» .

٣- قال في الكامل ج ٥ ص ٩٣ ، و ٩٤ : «ماء ولا كصداء - مثل حمراء ووزنها فَعْلَاءُ
وهي بئر واسمها ما ذكرنا عن الأصمعي وأبي عبيدة وكذلك سمعنا العرب تقولاه ومن ثَقَّلَ
فقد أخطأ» .

وانظر إنكاره للروايات في الكامل ج ٢ ص ١٦٠ ، ٢٠٠ ج ٤ ص ٢٧ - ج ٦ ص ١٢٤ .

٤- خطأ من يوقع الضمير المتصل بعد لولا : لولاي - لولاه - الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ .

٥- روى سيبويه بيت امرئ القيس ج ٢ ص ٢٩٧ :

فاليوم أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبِ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِغِلِ

مستشهدا به على تسكين الفعل المرفوع (أشرب) للضرورة .

ورواه المبرِّد في الكامل ج ٣ ص ٧١ هكذا :

فاليوم أُسْتَقِيَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبِ إِثْمًا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِغِلِ

وقال علي بن حمزة في التنبيهات : ولم يقل امرؤ القيس إِلَّا «فاليوم أَشْرَبُ» وهذا مما

اشتهر به من تغييره لروايته ...

بين المبرد والقراء

هذه الحملة الآثمة على القراء بتلحينهم ، وردّ قراءاتهم استفتح بابها ، وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة فأَسْهَمَ فيها . فالقراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة . كما كان للكسائي^(١) مشاركة في هذه الحملة .

وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة الآثمة فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء ، والسخرية منهم ، وعَدَّهم من الجُهلاء الذين يتعلّقون بالألفاظ ، ويجهلون المعاني .

وقد اقتدى به تلميذه ، ونقل في مقتضبه ما أثبتته المازني في تصريفه من الطعن على نافع بن نعيم أحد القراء السبعة .

وهذه أمثلة من تطاوله على القراء :

١- قال في الثاني من المقتضب ص ٤١٦ « وأما قراءة من قرأ (ثُمَّ أَيْقَطْعُ فَلْيَنْظُرْ) فَإِنَّ الْإِسْكَانَ فِي لَامٍ (فَلْيَنْظُرْ) جَيِّدٌ فِي لَامٍ (أَيْقَطْعُ) لَحْنٌ ، لِأَنَّ (ثُمَّ) منفصلة من الكلمة . وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحق الحضرمي » .

(١) أنظر الخزانة ج ٢ ص ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٣٣٩ . وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٩ عن قراءة بمصرخي قال القراء : « لعلها من وهم القراء فإنه قل من سلم منهم من الوهم » .

وقال القراء في كتابه : معاني القرآن : « فقرأها حمزة على هذا المعنى (إلا أن يخافا) ولا يعجبني ذلك » بهي قراءة سبعة أيضاً أنظر النشر ج ٢ ص ٢٢٧ ومعاني القرآن ج ١ ص ١٤٥ .

وفي خزانة الأدب ج ٢ ص ٢٥٤ : « والنزغشري في طعنه على هذه القراءة (قراءة ابن عامر : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) مسبوق أيضاً بالقراء فكان ينبغي الرد على القراء فإنه هو الذي فتح باب القدح على قراءة ابن عامر » وأنظر معاني القرآن ج ١ ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٢٣٢ : « قال خالف ابن هشام البراز : سمعت الكسائي يقول : من قرأ (قد سمع) فبين الدال عند السين فلسانه عجمي ليس بعربي » .

قال أبو حيان : « ولا يلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان » وقراءة البيان سبعة أيضاً أنظر فصل دال (قد) في النشر ج ٢ ص ٣ - ٤ ، و شرح الشاطبية ص ٩٠ - ٩١ .

وقراءة تسكين اللام في (ثُمَّ يُقْطَع) ، (ثُمَّ يُقْضُوا) قراءة أربعة من السبعة . غيث النفع
ص ١٧٣ شرح الشاطبية ص ٢٥١ ، النشر ج ٢ ص ٣٢٦ .

٢- في القرطبي ج ٥ ص ٢ «قال أبو العباس المبرّد : لو صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ (وَمَا أَنْتُمْ
بِمَصْرُخِي) (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ» . وانظر الكامل
ج ٦ ص ١٥٥ .

والقراءتان سبعتان قرأ بهما حمزة .

قراءة (بمصرخي) بكسر الياء المشددة هي لغة من لغات العرب .

انظر النشر ج ٢ ص ٢٩٨ - ٢٩٩ وغيث النفع ص ١٤٣ وشرح الشاطبية ص ٢٣٢ .

وقد دافع عنها بقوة أبو حيّان في البحر المحيط . ج ٥ ص ٤١٩ - ٤٢٠ .

وانظر توجيه قراءة (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) في البحر المحيط ج ٣ ص ١٥٧ والنشر ج ٢
ص ٢٤٧ والشاطبية ص ١٨١ .

٣- في الثاني من المقتضب ص ٤٥٣ : «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثَلَاثًا
سِنِينَ) وهذا خطأ في الكلام غير جائز . وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة» .

وهذه القراءة سبعة . النشر ج ٢ ص ٣١٠ ، غيث النفع ص ١٥٥ ، شرح الشاطبية ،
ص ٢٤٠ والبحر المحيط ج ٦ ص ١١٧ .

٤- في الرابع من المقتضب ص ٥٠٨ : «وقد قرأ بعض القراء (واختلاف الليل والنهار
وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ
الرِّيحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فعطف على (إِنَّ) وعلى (فِي) وهذا عندنا غير جائز» .

وقال في الكامل ج ٣ ص ١٥٤ عن هذه القراءة مثل ما قاله في المقتضب وهي من السبعة
(غيث النفع ص ٢٣٦ ، شرح الشاطبية ص ٢٧٩ ، النشر ج ٢ ص ٣٧١ وأشبع القول فيها
أبو حيّان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٢ - ٤٣ .

٥- في نزهة الألبا . ص ٣٦٥ «حكى عن المبرّد أنه قال : ما عرفت أو ما علمت أَنَّ أَبَا
عمرو لَحَنَ فِي صَمِيمِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا فِي حَرْفَيْنِ : إِحْدَاهُمَا (عَادَ لَوْيَ) وَالْأُخْرَى (يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ) .

وهما من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٤٠ ، غيث النفع ص ٦٦ والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٩٩
الإتحاف ص ٤٠٣ .

٦- في الأول من المقتضب ص ١١٤ « فَأَمَّا قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ مَعَائِشَ فَهَمْزٌ فَإِنَّهُ غَلَطَ ، وَإِنَّمَا
هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أَبِي نَعِيمٍ ولم يكن له عِلْمٌ بالعربية وله في القرآن حروف قد
وُقِفَ عليها » .

كلام المبرد هنا مأخوذ مما قاله المازني في تصريفه .

وهذه القراءة من الشواذ (إتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٢ ، ٢٧٤ وغيث النفع ص ١٠١ .
والبحر المحيط . ج ٤ ص ٢٧١ ، ج ٥ ص ٤٥٠ ، ج ٨ ص ١٣ وشواذ ابن خالويه ص ٤٢ .

٧- قل في الجزء الرابع من المقتضب ص ٤٢٦ : « فَأَمَّا قِرَاءَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (هُؤُلَاءِ بَنَاتِي
هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ) فَهُوَ لِحْنٍ فَاحِشٌ وَإِنَّمَا هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَرْوَانَ ولم يكن له علم بالعربية » .

وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالويه ص ٦٠ والبحر المحيط ج ٥ ص ٢٤٧) وفي
كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : « وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا وقال : احتجى ابن مروان
في هذه في اللحن » .

٨- منع سيبويه والمبرد إدغام الراء في اللام وقد جاء ذلك في قراءة سبعة لأبي عمرو في
قوله تعالى (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) .

انظر سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ والمقتضب ج ١ ص ٢١٢ . والنشر ج ٢ ص ٢٣٧ والإتحاف
ص ١٦٧ ، وغيث النفع ص ٥٨ .

وقد أشبع السيوطي في كتابيه : الاقتراح ، والإتقان القول في الرد على النحويين كما
تناول ذلك أبو حيّان في مواضع كثيرة من كتابه : البحر المحيط^(١) .

وكان من المبرد تفضيل لقراءة سبعة على أخرى سبعة :

١- قال في المقتضب ج ٤ ص ٤٤١ عن قوله تعالى : (أَوْجَاءُ وَكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) :
« فَأَمَّا الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ فَإِنَّمَا هِيَ : (أَوْجَاءُ وَكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) . »

(١) أنظر رسالة (أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية) للزواف ففيها عرض مفصل لهذا البحث والرد على النحويين .

وهذه القراءة التي جعلها المبرد هي الصحيحة قراءة يعقوب من العشرة أمّا السبعة فعلى (حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) . النشر ج ٢ ص ٢٥١ ، الإتحاف ص ١٩٣ .

٢- قال في الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ : «والقراءة الجيدة : (ما فعلوه إلا قليلاً منهم) وقد قرئ «إلا قليلاً منهم» .

وقراءة النصب سبعة أيضاً قرأ بها ابن عامر . النشر ج ٢ ص ٢٥٠ . الشاطبية ص ١٨٤ غيث النفع ص ٧٦ .

٣- في المقتضب ج ١ ص ٢٥٩ فأما قراءة أبي عمرو : (هَثُوبُ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) فَإِنَّ التَّبْيِينَ أَحْسَنُ تَمَّا قَرَأَ . وهي سبعة (الإتحاف ص ٤٣٥) .

وقال أبو حيّان في البحر المحيط ج ٤ ص ٨٧ : «حكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى كَانَ لَا يَرَى التَّرْجِيحَ بَيْنَ الْقَرَاءَاتِ السَّبْعِ .

وقل : إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضّل إعراباً على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى كلام الناس فضّلت الأقوى .

قال أبو حيّان : وَزِعَمَ السَّلَفُ لَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى . كَانَ عالماً بالنحو واللغة متديّناً ثقة » .

وانظر البحر ج ٢ ص ٢٣١ ، ٢٦٥ ، ٥٠٦ ج ٣ ص ٨٨ ، ٤٧٧ . ج ٤ ص ٨٧ ، ١١١

(١) كان المبرد يحتكم إلى صحّة المعنى ويتراجع إليه فيقول :

١- «وهذا باب إنَّما يُصلّحه ويُفسده معناه فكلُّ ما صلّح به المعنى فهو جيّد ، وكلُّ

ما فسد به المعنى فمردود» ج ٤ ص ٥٩٨ .

٢- «فإنَّما يَصِحُّ هذا ويُفسدُ بمعناه» ج ٤ ص ٥٧٩ .

٣- «فبالمعنى يَصْلُحُ اللفظ ، ويُفسدُ» ج ٢ ص ٥٤٢ .

٤- «فللمعنى صلّح» ج ٤ ص ٦٣١ .

(ب) وكان المبرد يرجع في المقتضب إلى أقوال المفسرين فقال :

١- «وهذا لا يعرفه المفسرون ، ولا النحويون. لا يعرفون (أم) زائدة» . ج ٣ ص ٢٦٠ .

٢- «فإنَّ المفسرين يقولون في هذا قولين» ج ٤ ص ٣٥٢ .

٣- «فقول النحويين ، والمفسرين في هذا واحد» ج ٤ ص ٤٣٧ .

٤- «وكذلك قول المفسرين» ج ٤ ص ٤٤٢ .

٥- «وأما المفسرون فقالوا» ج ٢ ص ٦١٠ ، وانظر الكامل ج ٣ ص ٥٧ - ٥٨ .

وكذلك كان سيبويه يرجع إلى أقوال المفسرين أيضا انظر كتابه ج ١ ص ٤٦٤ ، ج ٢

ص ٢٣ .

(ج) أجاز للشاعر أن يراجع الأصول المرفوضة وكرّر هذا في المقتضب .

موقف المبرد من الكوفيين

أبو العباس زعيم من زعماء البصرة حمل أواء النحوي البصري في وقته ، ودافع عنه .

لم يصرح باسم الكوفيين في المقتضب إلا في موضع واحد في إعراب الأسماء الستة ج ٢

ص ٤٣٦ .

وكان يكنى عنهم بقوم من النحويين ج ٢ ص ٤١٣ ج ٣ ص ٢٦٦ أو ببعض النحويين

ج ٣ ص ١٤٦ .

أو ببعض النحويين من غير البصريين ج ٢ ص ٣٦٧ .

أو يقول : فإن زعم زاعم ج ٤ ص ٤٤٦ . ثم بعد ذلك يأخذ في رد أقوالهم وتضعيفها .

اصطلاحات المبرد

١- سَمِيَ الحال مفعولا فيها قال ج ٤ ص ٤٧٧ :
« هذا باب من المفعول ولكننا عزأناه مما قبله لأنَّه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويون الحال » .

وقال ج ٤ ص ٤٩٩ : « وكذلك الحال هي مفعول فيها » ، وانظر ج ٤ ص ٤٨٢ .
وسيبيويه سَمِيَ الحال خبرا قال في ج ١ ص ٢٢١ : « وأعلم أنَّ كلَّ شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر » .

وانظر ص ١٩٨ ، ٢٣٣ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٦٣ .

٢- سَمِيَ المبرّد التوكيد المعنويّ نعتا قال ج ٣ ص ١٨٨ .
« وكذلك ما نعتنه بالنفس في المرفوع » .

وسَمِيَ الضمير المنفصل المؤكّد للمتّصل صفة قال ج ٤ ص ٤٢٦ :
« وقد يجوز أن تكون هذه التي بعد (تجدوه) صفة للهاء المضمرة » .

والمبرّد تبع سيبويه في هذا ففي مواضع كثيرة من كتاب سيبويه كان يسمّى التوكيد نعتا .

انظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ٣٩٥ ج ٢ ص ٥ .

٣- يعبر المبرّد عن حذف جواب الشرط بحذف الخبر .

قال ج ٢ ص ٣٦٤ في قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ...) .

وفي قول الشاعر : لو قدّ حداهنّ أبو الجودى ...

« لم يأت بخبر لعلم المخاطب » . وكذلك عبر في كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه

ص ٣٠ ونجد هذا التعبير في مجاز القرآن لأبي عبيدة وفي كلام الأصمعيّ . انظر الأصمعيّ ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

٤ - عبّر عن الهمزة بالألف .

قال ج ٢ ص ٢٩٠ : عن همزة المضارعة :

« والزوائد الألف وهي علامة المتكلم وحقها أن يقال همزة » .

ويقول عن همزة الاستفهام : « ألف الاستفهام » ج ٢ ص ٣٥٩ .

وقال ج ٢ ص ٣٦٩ : « باب ألفات الوصل والقطع » . وهنّ همزات على الحقيقة » .

ونجد سيبويه يطلق على الهمزة ألفا أيضا انظر ج ٢ ص ١٢٢ ، ص ٣٤٤ .

* * *

٥ - يصف الحرف المتحرك بأنه حرف حيّ .

فيقول ج ٢ ص ٥٥٤ « والمتحرك حرف حيّ » وانظر ص ٥٥١ .

ومثل ذلك في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ .

* * *

٦ - عبّر المبرد عن النهي بالنفي في موضعين .

قال ج ٤ ص ٤١٤ : (لا) في النفي .

وقال ج ٢ ص ٣١١ : « والنصب يجوز من أجل النفي » يريد النهي في البيت السابق عاينه

وهذا - إن لم يكن تحريفا عن النهي - اصطلاح له .

وقد عبّر بالنهي في قواه ج ٢ ص ٣٣٠ : « و (لا) في النهي » .

وقال ج ٢ ص ٤١٦ : فأما حرف النهي فهو (لا) .

منهجى فى الشرح والتعليق

قلت فيما مضى إنَّ النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه قد ترسّموا خطى كتابه ، واهتدوا بهديه .

لهذا عُنيّت فى تعليقاتى ببيان صلة (المقتضب) بكتاب سيبويه ، وهذه الصلة ليست موضوعاً إنشائياً نستوحى فيه الخيال . إنّما بيانها ، والإفصاح عنها لا يكون بغير سوق نصوص سيبويه فى كلّ مسألة عرض لها المبرّد ، وبهذا يتبيّن لنا بوضوح مدى اعتماد المبرّد على سيبويه ، ومدى استقلاله .

بذلت فى ذلك أقصى الجهد حتّى بلغت نصوص سيبويه التى تضمّنها التعليق - (١٥٥٠) نصّ .

وما من شكّ فى أنّ المقتضب ، وكتاب سيبويه أقدم ، وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف ، فالربط بينهما إنّما هو تسجيل لخطوات نشأة النحو ، وتدرّجه فى القرنين : الثانى والثالث فوق أن ذلك فيه كشف عن منابع المقتضب ومصادره التى اعتمد عليها واستمدّت منها ، كما أنّه يُعتبر دِعامَةً قويّةً فى الدراسات المقارنة .

وليس من غرضى فى إخراج المقتضب أن أزهو به ، وأخطّ من قدر سواه ، فإنّى أكرم نفسى عن أن أكون كشخص كلّما ترجم لشاعر جعله أشعر الشعراء .

لذلك كلّه يجمّل بنا أن نكشف عن المصادر الأولى ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ، ولا يجمّل بنا أن نكتفى بنسبة القول إلى المتأخّر ونَدَعِ المتقدم عليه ، فهذا لون من التهاون والإغفال يجافى المنهج العلمى ، وأسوق لذلك مثالا :

قال أبو الفتح فى المنصف ج ١ ص ٣٠ - ٣١ : «وَفَعَّلِلِل : ذكر أبو عثمان أنّه يكون اسماً ، وصفة ... وذكر أبو العباس أنّه إنّما جاء هذا المثال فى النعت ؛ نحو : جَحْمَرِش ، وَنَخْوَرِش .» كلام أبى الفتح : (وذكر أبو العباس ...) يشعر بأنّ هذا رأى للمبرّد انفرد به ، ولم يَشْرِكْه فيه غيره من السابقين عليه .

وانتظر ماذا قال سيبويه في هذا ، وما الذى قاله المبرّد من بعده ؟

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ : « ويكون على مثال فَعْلَلِ في الصفة ، قالوا قهبلس ، وجَحْمَرِش وصَهْصَلِيق ، ولا نعلمه جاء اسماً » .

وقال المبرّد في المقتضب ج ١ ص ٥٥ : « ويكون على فَعْلَلِ نعمنا وذلك قولهم : عجوز جحمرش وكلب نخورش » .

من هذا العرض يتبيّن لنا :

(١) أن المبرّد لم يصنع أكثر من اختصار عبارة سيبويه ففي سيبويه زيادة توكيد وهى قوله : (ولا نعلمه جاء اسماً) .

(ب) سيبويه مثل بثلاثة أمثلة لا اعتراض عليها أخذ المبرّد منها مثالا ثم جاء بمثال من عنده أخطأ فيه .

فَنَخُورِش ليس من أبنية الخماسى المجرّد وإنّما هو رباعى مزيد بحرف على وزن فَعَوَالِك وزيادة الواو هنا أصل اتَّفَقَ عايه النحويّون ومنهم المبرّد قال في المقتضب ج ١ ص ١٠٠ :

« الياء ، والواو لا تقع واحدة منهما أصلا في ذوات الأربعة إلّا فيما كان مضاعفا ؛ نحو : الوحوحة ، والوعوعة ، وما كان مثله » وجعل الواو زائدة إذا صحبت ثلاثة أصول كالياء ج ١ ص ٤٥ ولم يخالف الجمهور عندما أحصى مواضع أصالتها كما سيأتى .

لذلك كان يجمل بأبى الفتح أن ينسب القول إلى سيبويه لا أن يخصّ به المبرّد ، أو يقول : سيبويه ، والمبرّد .

الرجوع إلى سيبويه في كلّ مسألة من الصّعوبة بمكان ولا شئ أشقّ منه ، وليس أدلّ على ذلك من أنّه قد خفي بعض ما فى سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام فكيف بغيرهم من لم يبلغ مبلغهم ، ولم يدرك شأؤهم ؟

وسأضرب لذلك بعض الأمثلة :

(١) أجاز المبرد تصحيح عين اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواوي في الضرورة وقال إن البصريين أجمعين لا يُجيزون ذلك وهذا نصّه في المقتضب ج ١ ص ٩٢ : « فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء . هذا قول البصريين أجمعين ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة » .

والنحويون من بعد المبرد قالوا : إن المبرد انفرد بهذا القول دون البصريين أجمعين وقال أبو علي وأبو الفتح : إن المبرد قد خالف القياس والسمع وإنه في هذا القول بمنزلة من ينصب الفاعل ويرفع المفعول (انظر المنصف ج ١ ص ٢٧٨ ، ٢٨٥) .

وتعليقي على ذلك أن سيبويه سبق المبرد بذلك القول فقد قال في كتابه ج ٢ ص ٣٦٧ « قالوا مخيوط . ولا يُستنكر أن تجيء الواو على الأصل » .

هذا النص في سيبويه قد خفي على المبرد وعلى غيره ممن جاء بعده نعم إن سيبويه قال في ج ٢ ص ٢٦٣ - ٣٦٤ عن تصحيح اسم المفعول المذكور : « ولا نعلمهم أتموا في الواوات » .

(ب) حكى الزجاج عن سيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة : مشتق من آله . أو من (لاه) .

فردّ عليه أبو علي في كتابه (الإغفال) (كتاب تعقب فيه ما أغفله شيخه الزجاج) « بأن هذا الذي حكاه عن سيبويه سهو ... »

وردّ ابن خالويه على أبي عليّ بأنّه قد صح القولان عن سيبويه ولا يُنكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حينئذ سهواً .

وقد وقعت إلينا مسائل جمة روى فيها سيبويه الجواب عن الخليل ولم يضمن كتابه شيئاً من ذلك ...

وردّ أبو عليّ في كتابه (نقض الهاذور) (كتاب ردّ فيه على ابن خالويه) « بأن الذي يحكي هذه الحكايات متقول كذاب ، ومتخوَص أَفَّاك ، لا يشك في ذلك أحد له أدنى تنبّه وتيقّظ ، ولم يَضِغْ إلى القبول منه ، والاشتغال به إلا الأغمار الأغفال الذين لا معرفة لهم بالرواة ، ورواياتهم ... »

والبغدادى مع غزارة علمه ، وسعة اطلاعه - ووى لنا هذه المعركة الحامية واكتفى بأن يقف موقف المتفرج فلم يحسم هذا الخلاف بالرجوع إلى كتاب سيبويه وتحكيمه فى هذا النزاع .

انظر الخزانة ج٤ ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

وأقول : ذكر سيبويه فى ج١ ص ٣٠٩ أنَّ لفظ الجلالة مشتق من (أله) ثم ذكر فى ج٢ ص ١٤٤ : أنه مأخوذ من (لاه) .

(ج) صرح سيبويه بأن (من) إذا كُفَّت بما قد تكون بمعنى (ربما) واستشهد لذلك بقول أبي حية النُميرى :

وإنَّا لما نَضْرِبُ الكِبْشَ ضَرْبَةً على رأسه تُلقَى اللسانَ مِنَ الفَمِ

انظر ج١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ .

لم يقف أبو حيان على كلام سيبويه هذا فقال فى كتابه الارتشاف :

«وزعم السيرافى ، والأعلم ، وابن طاهر ، وابن خروف أنَّ «من» إذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى (ربما) وزعموا أنَّ سيبويه يشير إلى هذا المعنى فى كلامه ، وأنكر الأستاذ أبو على وأصحابه ذلك وردّوه ...» .

وتبع أبا حيان ابن هشام فى موضعين من المعنى ج٢ ص ١٠ ، ١٦ وانظر الخزانة ج٤ ص ٢٨٣ .

وقد سبق ابن الشجرى فنسب قول سيبويه إلى المبرد فقال فى أماليه ج٢ ص ٢٤٤ :

«وقد كفوا (من) بـ(ما) فقالوا : إِنِّى لَمِمَّا أَفْعَلُ ، قال أبو العباس المبرد : يريدون : لربما أفعل وأنشد لأبي حية النُميرى :

وإنَّا لما نَضْرِبُ الكِبْشَ ضَرْبَةً على رأسه تُلقَى اللسانَ مِنَ الفَمِ

المبرد ذكر ذلك فى المقتضب ج٤ ص ٤٨٥ ولكنه مسبوق بسيبويه .

حرصت على أن أتتبع كل ما قاله سيبويه عن المسألة الواحدة في مواضع متفرقة من كتابه وكان من أثر هذا التتبع أن سجلت على سيبويه تناقضاً بين أقواله في أربعة مواضع وهي :

(١) الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء ؛ نحو : إضطر ، وإضطبل وإبراهيم ، وإسماعيل لسبويه فيها نصوص يعارض بعضها بعضاً .

قال بما يفيد زيادتها في ج٢ ص ٢٤٣ .

وقال بما يفيد أصالتها في ج٢ ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٤٣٦ .

وانظر تفصيل ذلك في كتابي : المغنى في تصريف الأفعال ص ٨٢-٨٣ .

(ب) الصفات نحو : عطشان ، وسكران ، جعل سيبويه علّة منع صرفها مشابهة الألف ، والنون لأنّ التانيث المملودة . وعدّد وجوه هذا الشبه في ج٢ ص ١٠ .

ثمّ جعل النون بدلا من الهمزة في ج٢ ص ١٠٨ ، ٣١٤ .

(ج) الوصف الذى على وزن فعالٍ في سبّ الأئمة . قال عنه سيبويه إنّّه مختصّ بالنداء لا يقوون في غير النداء : جاءتنى خبّاث ، ولكّاع ج١ ص ٣١١ .

ثمّ قال في ج٢ ص ٣٨ : ومّا جاء من الوصف منادى وغير منادى ياخبّاث . ويلكّاع .

(د) قال سيبويه في ج١ ص ٢٠٤ إنّ خلف ، وأمام ، وتحت لا تستعمل أسماء إلّا في القليل أو في الشعر .

ثمّ قال في ج١ ص ٢٠٧ إنّ استعمالها أسماء أكثر وأجرى في كلامهم .

ومن عجب أنّ يتابع المازنى سيبويه على تناقضه في المسألة الأولى . وأن يتابعه المبرّد على تناقضه في المسألة الثانية والنحويون يقوون : إنّ المبرّد خالف سيبويه ، وادّعى أنّ النون بدل من الهمزة في نحو عطشان وما دروا أنّ سيبويه قال بذلك في موضعين من كتابه .

بقى شيء : ماذا أقول عن الأبواب ، والمسائل التي لم أجدها أصلا في سيبويه ؟ . أيجوز لى أن أقول : إنّ سيبويه لم يعرض لها ؟

إِنَّ لِي تَجَرِبَةً مَعَ سِيبُويَه ، وهذه التَّجَرِبَةُ لَا تُشَجِّعُنِي عَلَى أَنْ أَقْطَعَ بِأَنَّ شَيْئًا مَا لَيْسَ فِي كِتَابِ سِيبُويَه لِأَنَّنِي لَمْ أَعْثُرْ عَلَيْهِ .

لِذَلِكَ فَكُلُّ مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقُولَهُ : إِنَّنِي لَمْ أَعْثُرْ عَلَيْهَا فِي سِيبُويَه ، فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ سِيبُويَه لَمْ يَعْضُهَا ، وَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ عَرَضُهَا ، وَلَكِنِّي لَمْ أَهْتَدِ إِلَى مَكَانِهَا .
وَسَأَقْصُ عَلَى الْقَارِئِ بَعْضًا مِنْ هَذِهِ التَّجَرِبَةِ :

(١) عَقَدَ سِيبُويَه (لِإِذْنِ) النَّاصِبَةِ الْمُضَارِعِ بِأَبَا اسْتَوْفَى فِيهِ كُلُّ أَحْكَامِهَا وَشَوَاهِدِهَا فِي ج ١ ص ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ .

وَنَسَبَ إِلَيْهِ التَّحْوِيَّاتُ أَنَّهُ يَقُولُ : (لِإِذْنِ) جَوَابُ وَجْزَاءٍ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ مِنَ الْجَوَابِ ، وَالْجِزَاءِ ، وَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَوْ يَكُونُ فِي غَالِبِ أَحْوَالِهَا ؟

رَجَعْتُ إِلَى هَذَا الْفَصْلِ فَلَمْ أَجِدْ سِيبُويَه يَذْكُرُ فِيهِ سِوَى أَنَّهَا جَوَابٌ وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهَا جِزَاءٌ فَقُلْتُ فِي نَفْسِي : لَوْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنْ أَحْكَامِ (لِإِذْنِ) لَمْ يَعْضُ لَهُ سِيبُويَه فِي هَذَا الْفَصْلِ لَكَانَ مِنَ الْمَظْهُورِ أَنْ يُعَاوَدَ الْحَدِيثُ فِيهَا مَرَّةً أُخْرَى ، وَأَقَمْتُ عَلَى هَذَا الزَّعْمِ سَنَوَاتٍ ثُمَّ وَقَفْتُ فِي الْجِزَاءِ الثَّانِي ص ٣١٢ عَلَى قَوْلِ سِيبُويَه : « وَأَمَّا إِذْنُ فَجَوَابٍ وَجْزَاءٍ » - وَلَمْ يَقُلْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الْجُمْلَةِ .

(ب) ذَكَرَ ابْنُ سِيدَةَ فِي الْمَخْصُصِ ج ١٣ ص ١٧ ، ٨٩ ، وَأَبُو الْفَتْحِ فِي الْمَنْصَفِ ج ١ ص ٥٩ وَابْنُ يَعِيشَ ج ٥ ص ١٢٢ وَغَيْرُهُمْ أَنَّ تَاءَ بِنْتٍ ، وَأَخْتُ لِلْإِلْحَاقِ بِجَذْعٍ ، وَقَفْلٍ .

هَالِكِي ذَلِكَ إِذْ لَمْ أَرِ الْإِلْحَاقَ ثَلَاثِيًّا بِثَلَاثِيٍّ فِي غَيْرِ هَذَا ثُمَّ إِنَّ التَّاءَ تَدُلُّ عَلَى التَّائِيثِ وَشَأْنِ حَرْفِ الْإِلْحَاقِ أَلَّا يَدُلَّ عَلَى مَعْنَى .

بَحِثْتُ كَثِيرًا فِي كِتَابِ سِيبُويَه عَنْ هَذَا فَلَمْ أَهْتَدِ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ ثُمَّ مَضَتْ سَنُونَ وَعَشْرَتٌ عَلَى هَذَا فِي بَابِ الْوَقْفِ ج ٢ ص ٢٨١ .

فَمَنْ كَانَ يَخْطُرُ بِبَالِهِ أَنْ يَعْضُ سِيبُويَه فِي بَابِ الْوَقْفِ لِمَسْأَلَةٍ فِي الْإِلْحَاقِ ؟

(ج) بَحِثْتُ فِي بَابِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ عَنْ صِيغَةِ فَعَّالَةٍ الَّتِي تَفِيدُ الْجَمْعَ كَجَمَّالَةٍ ، وَخَيْالَةٍ

فلم أَعثر على ذلك ثمَّ وجدته يقول في باب النسب ج٢ ص ٩١ : « وقالوا لذي السيف سيّاف وللجميع سيّافة » .
ولا أطيل بذكر أمثلة أخرى .

* * *

٣ - كذلك حَرَصت على أن يكون تعليلي على كلام المبرّد بعد تتبّع كلّ ما قاله في المقتضب وفي غيره ممّا يتّصل بهذا الموضوع فأحياناً كنت أرى كلامه مُجَمَّلاً في بعض المواضع ، ومفصّلاً واضحاً في موضع آخر فأحِيل المجل على المِفْصَل ومثال ذلك .

(١) قال في ج٢ ص ٣٤٣ : « وإذا موضع آخر وهي التي يقال لها حرف المفاجأة ، وذلك قولك : خرجت فإذا زيد ... وتكون جواباً للجزء كالقائه » . فظاهر هذا النصّ أنّ (إذا) الفجائية حرف لا ظرف .

ولكن مراجعة ما قاله عنها في موضعين من الجزء الثالث ، ص ١٥٨-١٥٩ ، ٢٤١- تقطع بأنّها ظرف عنده . لذلك نحيل قوله : (حرف المفاجأة) على أنّه يريد من الحرف الكلمة لا الحرف الذي هو قسم الاسم ، والفعل .

(ب) حديثه عن ناصب اسم المصدر من نحو قوله تعالى : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) (والله أَنبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) كان مجملاً في الجزء الأوّل .

هل يرى أنّ الناصب له الفعل المذكور لأنّه بمعنى الفعل المحذوف أو الناصب له هو الفعل المحذوف لدلالة الفعل المذكور عليه ؟

ولكنّه في الجزء الثالث ص ١٨٤ كان صريحاً في أنّ الناصب هو الفعل المحذوف وقد نسب إليه السيوطي ذلك في الهمع ج١ ص ١٨٧ .

أمّا ابن يعيش ج١ ص ١١٢ ، والرضي في شرح الكافية ج١ ص ١٠٤ فقد نسباً إليه أنّ الناصب هو الفعل المذكور .

* * *

وأحياناً كنت أجد تعارضاً وتضارباً بين أقواله فأُسجِّل عليه ذلك ومن أمثلة ذلك :

(١) جعل المبرّد ألف أرطى للتأنيث في ج٢ ص ٥٠٤ .

وهذا يخالف ما أجمع عليه النحويون من أَنَّ أَلْفَ أَرَطَى لِلإِخَاقِ بِجَعْفَرٍ كَمَا يَخَالِفُ مَا قَالَهُ الْمُبَرِّدُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنَ الْمُقْتَضِبِ وَالْكَامِلِ .

قَالَ فِي الْمُقْتَضِبِ ج ٢ ص ٣٩٢ «وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ أَنَّكَ تَقُولُ فِي الْوَاحِدَةِ أَرطَاة» .

وَقَالَ فِي ج ٢ ص ٥٢٧ «وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي أَرَطَى أَرِيطَ لِأَنَّ أَرَطَى مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ ، وَلَيْسَتْ أَلْفُهُ لِلتَّأْنِيثِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي الْوَاحِدِ أَرطَاة فَلَوْ كَانَتْ الْأَلْفُ لِلتَّأْنِيثِ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَأْنِيثٌ عَلَى تَأْنِيثٍ» .

وَقَالَ فِي ج ٣ ص ٢٩٨ : وَكَذَلِكَ أَرَطَى مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ .. وَانْظُرِ الْكَامِلَ ج ٦ ص ١٩٩ . وَتَقْدِمُ لَنَا مَتَابَعَتُهُ لِسَبِيوِيهِ فِي نُونٍ نَحْوِ عَطْشَانٍ .

وَمَا قَالَهُ فِي اعْتِرَاضِ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ . وَفِي كَلِمَةِ نَحْوِشٍ .

٤ - الْمُقْتَضِبُ لَمْ يَكْتُبْ لَهُ حَظٌّ مِنَ الذُّيُوعِ وَالشُّهُرَةِ لِذَلِكَ لَصِقَتْ بِمَذْهَبِ الْمُبَرِّدِ أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ تَخَالِفُ مَا سَجَّلَهُ فِي مُقْتَضِبِهِ وَبَعْضُهَا يَخَالِفُ مَا أَثْبَتَهُ فِي الْكَامِلِ أَيْضًا . فَكَانَ تَصْحِيحُ مَذْهَبِ الْمُبَرِّدِ وَتَصْفِيَّتُهُ تَمَّا عُلِقَ بِهِ مَهْمَةٌ أُخْرَى أُضْيِفَتْ إِلَى إِخْرَاجِ الْمُقْتَضِبِ .

وَأَنَا - عِلْمُ اللَّهِ - مَا وَقَفْتُ عَلَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ عَفْوًا صَفْوًا ، وَلَا وَافَتْنِي رَهْوًا سَهْوًا ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ ثَمَرَةً اسْتِقْرَاءٍ كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ النُّحُوِّ مِنْذُرِيعِ قَرْنٍ .

لَمْ أَقْنَعْ فِي دِرَاسَتِي لِمَذْهَبِ الْمُبَرِّدِ بِكُتُبِهِ الْمَطْبُوعَةِ ، وَالْخَطُوطِ وَإِنَّمَا وَجَّهْتُ عَنَابَتِي إِلَى اسْتِقْرَاءِ كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ النُّحُوِّ وَجَمْعٍ مَا تَفَرَّقَ فِي ثَنَائِهَا مِنْ أَقْوَالِ الْمُبَرِّدِ ثُمَّ عَارَضْتُ مَا جَمَعْتُهُ عَلَى مَا قَالَهُ الْمُبَرِّدُ فِي كُتُبِهِ فَكَانَ مِنْ ثَمَرَةِ هَذِهِ الْمَعَارِضَةِ الْوُقُوفُ عَلَى هَذِهِ الْمَسَائِلِ .

وَلَسْتُ أَتُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ لِلنُّحُوِّ قَوْلَانِ فَأَكْثَرُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْوَاحِدَةِ .

وَقَدْ عَقَدَ أَبُو الْفَتْحِ فِي الْخَصَائِصِ ج ١ ص ٢٠٠ - ٢٠٨ بَابًا لِذَلِكَ .

وَبِجَانِبِ هَذَا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُنْكِرَ أَنْ اضْطَرَّابًا كَثِيرًا وَقَعَ فِي تَصْوِيرِ بَعْضِ الْمَذَاهِبِ فِي الْكِتَابِ الْوَاحِدِ وَفِي الْكِتَابَيْنِ لِمُؤَلِّفٍ وَاحِدٍ وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ :

(١) يَنْسَبُ الرِّضِيُّ إِلَى الزَّجَّاجِ أَنَّهُ يَقُولُ بِنَاءَ الْمُشْنَى ، وَجَمَعَ الْمَذْكُورَ (شَرْحُ الْكَافِيَةِ

ج ٢ ص ١٦١) .

ثم ينسب إليه في موضع آخر أنه يقول بإعراب المثني ، وجمع المذكّر (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩) .

وابن يعيش ج ٤ ص ١٣٩ يقول : المثني معرب عند الزجّاج ، والسيوطي في الجمع ج ١ ص ١٩ . وفي الاشباه ج ٣ ص ٤ ينسب إلى الزجّاج أنه يقول ببناء المثني وجمع المذكّر وانظر الإنصاف ص ١٩ .

وفي غمرة هذا الاضطراب لا ندرى ، هل المثني ، وجمع المذكّر معربان أو مبنيان عند الزجّاج ؟

(ب) ينسب الرضّي إلى المبرد أنه يُثني جميع المركبات المزجيّة حتّى نحو سيبويه (شرح الكافية ج ١ ص ١٧٣) وهذا يوافق ما في المقتضب وينسب إليه خلاف هذا في ج ١ ص ٢٣٦ .

(ج) نسب أبو الفتح في سرّ الصناعة ج ١ ص ١٤٦ إلى المبرد أنّ المستثنى منصوب بفعل محذوف وهذا يوافق ما في المقتضب وما في الكامل أيضاً ثمّ نسب إلى المبرد في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٦ أنّ (إلّا) هي الناصبة لأنها نابت عن أستثنى ، ولا أعنى .

وكذلك صنع ابن يعيش فنسب إلى المبرد في ج ٢ ص ٩ أنّ الناصب للمستثنى فعل محذوف دلّ عليه مَجْرَى الكلام تقديره : أستثنى ، ولا أعنى وفي ص ٧٦ نسب إليه أنّ الناصب هو (إلّا) نيابة عن أستثنى .

(د) يقول أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٨٨ ، ج ٢ ص ٣٨٣ : إنّ مذهب الكوفيين جواز تقديم خبر ليس عليها .

ويقول الأنباريّ في الإنصاف في صدر المسألة ١٨ : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها ومثله في ابن يعيش ج ٧ ص ١١٤ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٦ والاشباه ج ٢ ص ٥٧ ، والأشموني ج ١ ص ٢٩٠ .

(هـ) نسب ابن يعيش ج ٢ ص ٥٢ إلى الأخفش أنه يقول بقياسيّة المفعول معه ونسب إليه الأشموني ج ٢ ص ٢١ أنه يقول إنّه سمع .

لقد اتّصلت العناية بكتاب سيبويه جيلا بعد جيل ، وطبقة بعد طبقة . فشرق وغرب ، وملاّت شهرته الخافقين ، ولم تحلّ هذه الشهرة دون أن يُنسب إلى سيبويه ما يخالف ما سجّله في كتابه ، ومن أمثلة ذلك .

(١) صرّح سيبويه في أربعة مواضع من كتابه - وهذا فيما أحصيتُ - بوجوب توكيد المضارع الواقع في جواب القسم المستكمل بقيّة الشروط وعلّل لذلك . انظر ج ١ ص ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ - ج ٢ ص ١٤٩ .

ثمّ ينقل ابن يعيش في ج ٩ ص ٣٩ عن أبي عليّ أنّ التوكيد هنا غير لازم وأنّ ذلك مذهب سيبويه .

وكرّر ذلك فقال في ص ٤٣ : وزعم أبو عليّ أنّه رأى سيبويه والمتنصوص عليه خلاف ذلك.

(ب) تضعيف آخر الكلمة إنّما يكون في حالة الوقف فلو ضعفت الكلمة في الوصل لكان هذا من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ومحله الضرورة . بهذا صرّح سيبويه في كتابه ج ٢ ص ٢٨٢

والرضيّ في شرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٠ يقول : « وليس في كلام سيبويه ما يدلّ على كونه شاذّا أو ضرورة » وقد ردّ عليه البغدادي في شواهد الشافية ص ٢٤٧ .

(ج) نسب ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٤ إلى سيبويه أنّ التعجّب من صيغة أفعل موقوف على السماع .

ونسب إليه رضيّ القياس (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٦) .

وكلام رضيّ يوافق ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٧ .

(د) نسب أبو حيّان إلى سيبويه أنّ كاف الجرّ تجرّ الضمير في اختيار الكلام وردّ عليه البغداديّ بأنّ ذلك في ضرورة الشعر (الخزانة ج ٤ ص ٢٧٥) .

وما ذكره البغداديّ يوافق ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٢ .

(هـ) في جازم جواب الطلب قولان ذكرهما سيبويه ج ١ ص ٤٤٩ .

يرى سيبويه أنّ الجازم هو (إنّ) الشرطيّة المقدّرة ويرى الخليل أنّ الجازم هو الطلب نفسه

لما قام مقام أداة الشرط ، وقد حكى القولين رضيّ أيّضا شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٧ .

أما أبو حيان فقد جعل مذهب الخليل وسيبويه مذهبا واحدا وهو الجزم بالطلب نفسه
(انظر البحر المحيط ج ١ ص ١٧٥) . ثم تبعه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨٧ .

هذا وقد رأيت من متابعة أحاديث المبرّ أنه كرّر حديثه عن بعض المسائل في مواضع من
المقتضب وفي الكامل بما يدلّ على تمسّكه بهذا الرأى ثم نرى بعضهم ينسب إليه خلافاً هذا
كما رأيت أنّ بعضهم اعتمد على نصّ مبتور للمبردّ فوق في هذا الخطأ . ومن أمثلة ذلك :

(١) البيت :

معاوى إننسا بشر فأسجج فلنا بالعجال ، ولا الحديد

استشهد به سيبويه في أربعة مواضع من كتابه للعطف على الموضع وجاوزها كلّها المبردّ في
نقده لسيبويه ثمّ استشهد بالبيت في ثلاثة مواضع من المقتضب للعطف على الموضع أيضا .

ثمّ يقال بعد هذا : إنّ المبردّ ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت . !

(ب) ذكر المبردّ في موضعين من المقتضب ثمّ ذكر في الكامل أيضا أنّ (ما) النافية يبطل

عملها بوقوع (إن) الزائدة بعدها موافقا لسيبويه واستشهد بقول زهير :

ما إن يكاد يُخلّهم لوجهتهم تخالج الأمر إن الأمر مشترك

وبقول الآخر :

فما إن طينسا جبن ولكن منسايانا ودولة آخرينا

ثمّ بعد هذا يقال : إنّ المبردّ خالف سيبويه فأجاز إعمال (ما) النافية وإن وقعت بعدها

(إن) الزائدة .

(ج) كلام المبردّ صريح في أنّ تصحيح نحو (فعل) من الأجوف جائز في الضرورة . قال

في المقتضب ج ١ ص ١٠٤ : «وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز ، ولكنّه مجتنب لثقله » وابن

يعيش ج ١ ص ٨٥ ينسب إلى المبردّ الجواز مطلقا ويسوق نصّ المبردّ المذكور مبتورا فيقف

عند قوله : وهو جائز ويترك قوله : (ولكنّه مجتنب لثقله) . ولو ساق النصّ كاملا ما وقع

في هذا الخطأ .

(د) لم يخالف المبرّد سيبويه في علميّة أسماء الأسبوع وإنّما خالفه فأجاز تصغيرها ومنع منه سيبويه ونسب إليه السيوطي في الهمع ج ١ ص ٧٤ أنّه خالف سيبويه في علميّتها .

(هـ) نسب إلى المبرّد أبو حيّان في البحر ج ٧ ص ٤٧٧ والسيوطي في الهمع ج ٢ ص ٧٨ أنّه يرى وجوب تأكيد المضارع الواقع بعد (إنّما) وأشار السيوطي إلى أنّ الدافع له أنّه لم يقع في القرآن إلّا مؤكّدا بالنون .

وقد يكون مبعث هذا الوهم أنّ المبرّد بعد أن مثّل في الكامل بأمثلة أكّد فيها المضارع بعد (إنّما) وبأمثلة خلت من التوكيد قال : وفي القرآن (فإِذَا تَرَيَنَّ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا) (وإنّما تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ) وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧ .

ولم وقفة مع السيرافي : إنّ السيرافي له مشاركة في هذه المسائل التي نُسيبت إلى المبرّد وفي المقتضب ما يعارضها ، كيف شارك في هذا وهو الذي قرأ نسخة المقتضب ، وأصلح ما فيها وسجّل ذلك بخطّه على أجزاءها الأربعة ؟ !

ربّما تكون قراءته للمقتضب متأخّرة عن أقواله هذه وإذا كانت متقدّمة فقد فاتته أنّ يرجع إلى المقتضب ولا يلزم من قراءته لكتاب كبير كالـمقتضب أن تكون كلّ مسائله عالقة بذهنه حاضرة في خاطره .

إنّ السيرافي لم يرجع إلى نقد المبرّد لسيبويه ولا إلى المقتضب في المسألة الآتية :
المبرّد في نقده لسيبويه أجاز أن يُنادى ما سُمّي به من الموصول المحلّي بآل (الانتصار ص ٢٤٣) .

ثمّ قال في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ :

«واعلم أنّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ...»

وجعل قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَمَّمَتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخَيْسَلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِّي

ضرورة كما قال سيبويه .

ثم يقول السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ١. ص ٣١٠ :

« كان أبو العباس لا يُجيز (يا التي) ويطعن على البيت . وسيبويه غير متهم فيما رواه . »

فالسيرافي لم يرجع إلى المقتضب في هذا ولا إلى نقده لسيبويه أما السيوطي في الجمع ج ١ ص ١٧٤ والأشموني ، والخضري فينسبون إلى المبرد أنه يجيز نداء ما سمي به من موصول محلي بآل فقد تأثروا بما ذكره المبرد في النقد .

(١) القراءات التي عرض لها المبرد بينت نوعها أهي من السبعة أم من العشرة أم من الشواذ ؟ كما بينت مكانها في كتب القراءات .

وإذا وجدت من سيبويه ، والمبرد حجرا على بعض الأساليب التي وردت في السبعة نبهت على ذلك ، وذكرت شواهد .

(ب) نسبت الشعر لقائله . وشرحت الشواهد ، وبينت مكانها في دواوين الشعراء ، والمجموعات الأدبية ، كما حرصت على أن أشرح الموضوعات الدقيقة شرحا وافيا مع بيان مراجعها في الكتب الأخرى .

وبعد

فالحديث عن مسائل النحو يتجاوز كتبه إلى كثير من كتب العلوم الأخرى ففي كتب اللغة نحو كثير وكذلك في كتب الأمالي ، والمجالس ، والتفسير ، وعلوم القرآن ، والقراءات ، وأصول الفقه ، والسير كالروض الأنف وكتب المعارف العامة كآل يا للبلوى . وكتابات أبي أبي البقاء ، وبدائع الفوائد لابن القيم .

وقد جعلت من همي وسدمي - أن أتبع مسائل النحو أينما وجدت ، فقرأت كثيرا من هذه الكتب : استقرت مسائلها النحوية ، وجعلتها على طرف اهتمامي . فتمثلت قراءاتي في هذه التعليقات . فمن هذه القراءات رسمت خطوطها ، ونسجت خيوطها .

المقنضيب

الجزء الأول

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تفسير وجوه العريسة وإعراب الأسماء والأفعال

فالكلام كله : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . لا يخلو الكلام - عربياً كان أو أعجمياً من هذه الثلاثة ^(١) .

والمُعَرَّب : الاسم المتمكَّن ، والفعل المضارع . وسنأتى على تفسير ذلك كله إن شاء الله .
أما الأسماء فما كان واقعاً على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك ^(٢) وتعتبر الأسماء بواحدة : كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢ : « فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢ : « فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط »

(٣) عرض أحمد بن فارس في كتابه « الصحاح » ص ٥٠ لتعريف المبرد للإسم وناقشه فقال : (فقال المبرد في كتاب المقتضب : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم وهذا معارض بكيف ، وإذا وها إسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجر) .

كما عرض له وناقشه الزجاجي في كتابه (الإيضاح) ص ٥١ فقال :

« فأما حد أبي العباس المبرد للإسم فهو الذى ذكر فى أول المقتضب حين قال : الإسم ما كان واقعاً على معنى : نحو : رجل وفرس ، وزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، ويعتبر الإسم بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم . وليس غرض أبى العباس هاهنا تحديد الإسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب على المتبدى فذكر أكثر ما يسم الأسماء المتمكنة وقوله : ما دل على معنى هو الذى أخذ ابن السراج وقسمه قسمين حين قال : وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص . . . »

وقد أخذ على المبرد أيضاً فى هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم وقيل : إن من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو : كيف ، وصه ، ومه ، وما أشبه ذلك .

وللمناضل عن أبى العباس فى هذا جوابان : أحدهما ما قدما ذكره وهو أنه قصد الإبانة عن الأسماء المتمكنة . =

وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب : على الرفع ، والنصب والجر^(١) .
فأما رفع الواحد المغرب غير المعتل فالضم ؛ نحو قولك : زيد ، وعبدُ الله ، وعمرو .
ونصبه بالفتح ، نحو قولك / : زيدا ، وعمروا ، وعبدِ الله .
وجره بالكسرة ؛ نحو قولك : زيد ، وعمرو ، وعبدِ الله .

* * *

فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء مُعْرَباً ، فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى ، نحو : حيثُ ، وقبلُ ، وبعدُ - قيل له مضموم . ولم يُقَل مرفوع ؛ لأنه لا يزول عن الضم .

و«أين» و«كيف» يقال له مفتوح ، ولا يقال له منصوب ، لأنه لا يزول عن الفتح .
ونحو : هؤلاء ، وحذّار ، وأمير مكسورٌ ، ولا يقال له مجرور ، لأنه لا يزول عن الكسر وكذلك من «وهل» ، و«بل» يقال له موقوف ، ولا يقال له مجزوم^(٢) . لأنه لا يزول عن الوقف .

= والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه ، واستخرجته له ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره . أقول : أن حد أبي العباس هذا . . غير فاسد ، لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعله تدخل ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب / بل يخرج منه ماخرج بعلة ، ويبقى الثاني على حاله . . .

وانظر في حد الإسم الأشباه ج ٤ ص ١٣٧ - ١٣٨ والصاحبي ص ٤٩ - ٥١ والإيضاح ص ٤٨ - ٥١
(١) في سيبويه ج ١ ص ٣ ، وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢ - ٣ : « وهي تجرى على ثمانية مجاز : على النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والكسر ، والضم ، والوقف . . وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز ، لافرق بين مايدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين مايبقى عليه الحرف بناء لا يزول عنه . . .

فالنصب ، والجر ، والرفع ، والجزم لحروف الإعراب . . . وأما الفتح والكسر ، والضم ، والوقف فلا أسماء غير المتكئة » .

سيبويه والمبرد يفرقان بين حركات الإعراب وحركات البناء وهو مذهب البصريين . قال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣ : « التمييز بين ألقاب حركات الإعراب ، وحركات البناء ، وسكونها في اصطلاح البصريين متقاسمهم ، ومتأخرهم تقریباً على السامع . وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني ، وعلى العكس ولا يفرقون بينهما » وانظر الأشباه ج ١ ص ١٦٢ وقد تبين لي أن المبرد قد يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء وأما سيبويه فقد وقع منه ذلك كثيراً .

قال المبرد في المقتضب ج ٣ ص ٧٤ من الأصل : « فالهاء في قولك فيها مخفوض »

وإذا ثَنِيَتْ الواحد أَلْفَةً ، ونوناً في الرفع .

أما الألف فإنها علامة الرفع ، وأما النون فإنها بدلٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد . فإن كان الاسم مجروراً أو منصوباً ، فعلامته ياءٌ مكانَ الألف وذلك قولك : جاءني الرجلان ، ورأيت / . الرجلين ، ومررت بالرجلين .

يستوى النصب ، والجَرُّ في ذلك ، وتكسَّر النون من الاثنين لعلَّة^(١) سنذكرها مع ذكر استواء الجَرِّ ، والنصب في موضعها إن شاء الله .



فإن جمعت الاسم على حدِّ التثنية أَلْفَةً في الرفع واواً ، ونوناً .

أما الواو فعلمة الرفع ، وأما النون فَبَدَلٌ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد . ويكون فيه في الجَرِّ ، والنصب ياءٌ مكانَ الواو . ويستوى الجَرُّ ، والنصب في هذا الجمع ؛ كما استويا في التثنية ؛ لأنَّ هذا الجمع على حدِّ التثنية ، وهو الجمع الصحيح^(٢) .

وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّكَ إذا ذَكَرْتَ الواحد ؛ فحو قولك : مُسَلِّمٌ ثُمَّ ثَنِيْتُهُ أَدَيْتَ بِنَاءَهُ كما

= وقال في ج ٤ ص ٤١٣ : « فإن جمعت المؤنث أَلْفَةً علامة الجزم نوناً فقلت : أننِ تفعلن ، وهن يفعلن »
وقال في ج ٤ ص ٥١٧ : « فالفصل بينهما أطراد البناء في كل مناهى مفرد حتى يصير البناء علة لرفعه وإن كان ذلك الرفع غير إعراب » .

وقال في ج ٤ ص ٣٤٦ : « في قول من قال : ياحار فرقع »

وقال في الكامل ج ٢ ص ٢٢٠ في البيت : • على حين ألمى الناس جل أمورهم • :

« وقوله : (على حين ألمى الناس) إن شئت خففت حين وإن شئت نصبت . . . »

وانظر سيبويه ج ١ ص ٤ ، ٣٠٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٤٠١ ، ٤١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٨٩ ،

ج ٢ ص ٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٣ ، ٥ - ٦ ، ١٠ ، ٦١ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٥ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤ : واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقت زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب . . . وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين وهى النون وحركتها الكسر » .

وسنختار المبرد رأى الألف في أعراب المثني وجمع المذكر في الجزء الثاني ص ٤٣٥ - ٤٣٧ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤ - ٥ : « وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون . . . » .

كان ، ثُمَّ زدت عليه ألفاً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً فإذا جمعته على هذا الحدَّ أدَّيت بناءه أيضاً ،
ثُمَّ زدت عليه واواً ، ونوناً ، أو ياء ونوناً ، ولم تغيّر بناء الواحد عمّا كان عليه .

وإيس هكذا سائر الجمع ؛ لأنَّك تكسّر الواحد عن بناءه / ؛ نحو . قواك : درهم ، ثُمَّ تقول :
دَرَاهِمَ : تفتح الدال ، وكانت مكسورة ، وتكسر الهاء وكانت مفتوحة ، وتفصل بين الراء والهاء
بألف تدخلها . وكذلك أكْلُب ، وأفْلَس ، وغِلْمان .

فلذلك قيل لكلّ جمع بغير الواو ، والنون : جمع تكسير . ويكون إعرابه كإعراب الواحد ؛
لأنَّه لم يأتِ على حدِّ التثنية .

ونون الجمع الذى على حدِّ التثنية أبداً مفتوحة .

وإنَّما حرّكت نون الجمع ، ونون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين . فحرّكت نون الجمع بالفتح
لأنَّ الكسر ، والضّم لا يصلحان فيها . وذلك أنَّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور
ما قبلها ، ولا يستقيم توالى الكسرات والضّمات مع الياء والواو ، ففتحت .

وكسرت نون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا . ولم تكن
فيهما مثل هذه العلة فتمتنع^(١) .

وإذا جمعت المؤنث على حدِّ التثنية فإنَّ نظير قولك : مسلمون فى جمع مسلم أن تقول فى
مسلمة : مسلمات ، فاعلم .

/ وإنَّما حذفت التاء من مسلمة ؛ لأنَّها علمُ التانيث ، والألف والتاء فى مسلمات علمُ التانيث
ومحال أن يدخل تانيث على تانيث .

فإذا أردت رفعه قلت : مسلمات فاعلم ؛ ونصبه وجرّه : مسلمات .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٥ « ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الإثنين كما أن حرف اللين الذى هو حرف الإعراب
مختلف فيهما » ويحسن أن تكون عبارة المقتضب : ولم تكن فيها .

وانظر تعليل ذلك فى الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٠٦ - ١٠٧ .

يستوى الجر ، والنصب ؛ كما استويا في مسلمين ، لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر^(١) .

وإنما استوى الجر والنصب في التثنية ، والجمع ؛ لاستوائهما في الكناية^(٢) . تقول : مررت بك ، ورأيتك . واستواؤهما أنَّهما مفعولان ؛ لأنَّ معنى قولك : مررت بزيد : أى فعلت هذا به . فعلى هذا تجرى التثنية ، والجمع في المذكر ، والمؤنث من الأسماء .

فأما الأفعال فإنَّا أخرنا ذكرها حتى نضعها في مواضعها . بجميع تفسيرها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٥ « ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء والتنوين بمنزلة النون ، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤ « لأن الجر للإسم لا يجاوزه والرفع قد ينتقل إلى الفعل . فكان هذا أغلب وأقوى » .

وانظر تحليل الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ ، أسرار العربية ص ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٣ .

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ

وهو رَفَعَ . وذلك قولك : قام عبدُ الله ، وجلس زيدٌ .

وإنما كان الفاعل رفِعاً لَأَنَّهُ هو والفعل جملةٌ يحسن عليها السكوت ، / وتجب بها الفائدة للمخاطب . فالفاعل ، والفعل بمنزلة الابتداء ، والخبر إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك : القائمُ زيدٌ .

والمفعول به نصب إذا ذكرت مَنْ فَعَلَ به . وذلك لَأَنَّهُ تعدى إليه فعل الفاعل .
وإنما كان الفاعل رفِعاً والمفعول به نصباً ؛ لِيُعْرَفَ الفاعل من المفعول به ، مع العلة التي ذكرت لك (١) .

فإن قال قائل : أنت إذا قلت : قام زيد ، فأيس ههنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين هذا الفاعل .

فإنَّ الجواب في ذلك أن يقال له : لما وجب أن يكون الفاعل رفِعاً في الموضع الذي لا لَبَسَ فيه للعلَّة التي ذكرنا ولما سذكروه من العِلَل في مواضعها فرأيتهم مع غيره علمت أن المرفوع هو ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعاً وَحْدَهُ وَأَنَّ المفعول الذي لم تعهده مرفوعاً .

وكذلك إذا قلت : لم يقيم زيد ، ولم ينطلق عبد الله ، وسيقوم أخوك .
فإن قال قائل : إنما رفعت زيدا أولاً لَأَنَّهُ فاعِل ، فإذا قلت : لم يقيم فقد نفيت عنه الفِعْل فكيف رفعتَه ؟ .

قيل له : / إنَّ النفي إنما يكون على جهة ما كان موجباً ؛ فَإِنَّمَا أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلاً ؛ فكذلك إذا قلت : لم يضرب عبدُ الله زيدا علم بهذا اللفظ مَنْ ذكرنا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٤ « ضرب عبد الله زيدا فبعد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول به تعدى إليه فعل الفاعل » .

وانظر تحليل ذلك في أسرار العربية ص ٧٧ - ٧٨ وفي الأشباه ج ١ ص ١٠٦ .

أنه ليس بفاعل ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول ؛ ألا ترى أن القائل إذا قال : زيد في الدار فأردت أن تنفي ما قال أنك تقول : ما زيد في الدار : فترد^(١) كلامه ثم تنفيه . ومع هذا فإن قولك : يضرب زيد (يضرب) هي الرافعة فإذا قلت : لم يضرب زيد (فيضرب) التي كنت رافعة لزيد قد ردّتها قبله ، و (لم) إنما عملت في (يضرب) ولم تعمل في (زيد) وإنما وجب العمل بالفعل . فهذا كقولك : سيضرب زيد إذا أخبرت ، وكاستفهامك إذا قلت : أضرب زيد ؟ إنما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا وإن لم يكن وقع منه فعل . ولكنك إنما سألت عنه هل يكون فاعلا ؟ وأخبرت أنه سيكون فاعلا . فللفاعل / في كل هذا ^١/_{١١} لفظ واحد يُعرف به حيث وقع . وكذلك المفعول ، والمجرور ، وجميع الكلام في حال إيجابه ، ونفيه .

وسنضع من الحجج المستقصاة في مواضعها أكثر من هذا^(٢) ؛ لأن هذا موضع اختصار وتوطئة لما بعده إن شاء الله .

(١) بمعنى تعيد ذكره . يقال أيضاً في ص ١٥٩ ، فالجواب في هذا قد قلنا بعضه ونرده هاهنا ونتمه .

(٢) سيمقد المبرد بابا لمسائل الفاعل والمفعول به في الجزء الرابع ، ونقلته إلى الجزء الأول .

هذا باب حروف العطف بمعانيها

فمنها (الواو) . ومعناها : إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول ؛ وليس فيها دليل على أيّهما كان أولاً ؛ نحو قولك : جاءني زيد وعمرو ، ومررت بالكوفة والبصرة . فجائز أن تكون البصرة أولاً ، كما قال الله عز وجل : (وَاسْجُدْ وَارْكَعْ مَعَ الرَّاكِعِينَ) ^(١) والسجود بعد الركوع ^(٢) .

ومنها (الفاء) . وهي توجب أن الثاني بعد الأول ، وأن الأمر بينهما قريب ؛ نحو قولك : رأيت زيدا ، فعمرا ، ودخلت مكة فالمدينة ^(٣) .

و (ثم) مثل الفاء ؛ إلا أنها أشد تراخيا . تقول : ضربت زيدا / ثم عمروا ، وأتيت البيت ثم المسجد ^(٤) .

ومنها (أو) ^(٥) وهي لأحد الأمرين عند شك المتكلم ، أو قصده أحدهما . وذلك : قولك أتيت زيدا أو عمروا ، وجاءني رجل أو امرأة .

هذا إذا شك ، فأما إذا قصد فقوله : كل السمك ، أو اشرب اللبن : أي لا تجمع بينهما ، ولكن اختر أيّهما شئت ؟ . وكذلك أعطني دينارا ، أو اكسني ثوبا .

(١) آل عمران : ٤٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « وإنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجمعهما وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر ، وانظر أيضاً سيبويه ج ١ ص ٢١٨ والكامل للمبرد ج ٤ ص ١٢٤ ، ج ٧ ص ١٠٣ .

(٣) وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « والفاء وهي تضم الشيء كما فعلت الواو غير أنها تجعل ذلك متسقاً بعضه في أثر بعض » وانظر ج ١ ص ٢١٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروران وجملت ثم الأول مبدوءاً به » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك قولك : مررت برجل أو امرأة فأو أشركت بينهما في الجر وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر وسوت بينهما في الدعوى » .

وقد يكون لها موضع آخر ، معناه : الإباحة^(١) . وذلك قولك : جالس الحسن ، أو ابن سيرين ، واثت المسجد أو السوق : أى قد أذنت لك فى مجالسة هذا الضرب من الناس ، وفى إتيان هذا الضرب من المواضع .

فإن نهيت عن هذا قلت : لا تُجالس زيدا أو عمرا : أى لا تجالس هذا الضرب من الناس . وعلى هذا قول الله عز وجل (وَلَا تَطْعَمْنَاهُمْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا)^(٢) .

و (إِثْمًا) فى الخبر بمنزلة (أَوْ) ، وبينهما فصل .

وذلك أنك إذا / قلت : جاعى زيد ، أو عمرو وقع الخبر فى (زيد) يقينا حتى ذكرت $\frac{1}{13}$ (أَوْ) فصار فيه وفى عمرو شك ؛ و (إِثْمًا) تبتدئ بها شاكًا . وذلك قولك : جاعى إمّا زيد ، وإمّا عمرو : أى أحدهما . وكذلك وقوعها للتخيير ؛ تقول : اضرب إمّا عبد الله ، وإمّا خالدًا . فالأمر لم يشك ولكنه خير الأمور ؛ كما كان ذلك فى (أَوْ) . ونظيره قول الله عز وجل : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا)^(٣) وكقوله : (فَأِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)^(٤) .

ومنها (لَا) . وهى تقع لإخراج الثانى مما دخل فيه الأول . وذلك قولك : ضربت زيدا ، لا عمروا ، ومررت برجل ، لا امرأة^(٥) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « تقول جالس عمرا أو خالدًا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه ، فى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب . وتقول كل لحا أو خبزاً أو تمرأ كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء . .

وإن نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمرأ كأنه قال : لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء ونظير ذلك قوله عز وجل (ولا تطعم منهم آثماً أو كفوراً) : أى لا تطعم أحداً من هؤلاء . وقال فى ج ١ ص ٤٩١ « ولو قلت : أو لا تطعم كفوراً انقلب المعنى » وسيقدم المبرد لأو باباً فى الجزء الثالث وفيه بيان أوسع .

(٢) سورة الإنسان : ٢٤ .

(٣) الإنسان : ٣ .

(٤) سورة محمد عليه السلام : ٤ وسيبسط المبرد حديث إمّا فى الجزء الثالث ، وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل لا امرأة أشركت بينهما (لَا) فى الباء وأحققت المرور للأول وفصلت بينهما عند من التبس عليه فلم يدر بأيهما مررت ؟ » .

ومنها (بَلْ) ومعناه : الإضراب عن الأول ، والإثبات للثاني ؛ نحو قولك : ضربت زيدا ، بل عمروا ، وجاعني عبد الله ، بل أخوه ، وما جاعني رجل ، بل امرأة^(١) .

ومنها (لكن) . وهي للاستدراك بعد النفي . ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك
١٤ قصّة إلى قصّة تامّة ؛ نحو قولك : جاعني زيد لكن عبد الله لم يأت / ، وما جاعني زيد لكن عمرو ، وما مررت بأخيك [لكن عدوك . ولو قلت : مررت بأخيك^(٢)] لكن عمرو لم يجز^(٣) .

ومنها (حتّى) ولها باب على حياله .

ومنها (أمّ) وهي في الاستفهام نظيرة (أو) في الخبر . ونذكره في باب الاستفهام إن شاء الله .

فهذه الحروف - حروف العطف - تدخل الثاني من الإعراب فيما دخل فيه الأول^(٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ « ومنه أيضاً ما مررت برجل صالح بل طالح وما مررت برجل كريم بل لئيم أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما (بل) في الإجراء على المنموث . . . » .

وفي المنى ج ١ ص ١٠٣ : « وإن تقدمها أمر أو إيجاب فهي تجعل ما قبلها كالسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حاله وجعل ضده لما بعدها وأجاز المبرد أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما بعدها . . . » .

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ « ومثله ما مررت برجل صالح ولكن طالح أبدلت الآخر من الأول فجري مجراه فإن قلت مررت برجل صالح ولكن طالح فهو محال لأن (لكن) لا يتدارك بها بعد إيجاب ولكنها يثبت بها بعد النفي » .

(٤) سيمقد حتى بابا في الجزء الثاني ولأم بابا في الجزء الثالث .

هَذَا بَابٌ مِنْ مَسَائِلِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ

وتقول : أعجبنى ضربُ الضاربِ زيدا عبدَ الله^(١) . رفعت (الضرب) ؛ لأنه فاعل $\frac{٤}{٣٨٢}$ بالإعجاب ، وأضفته إلى (الضارب) ، ونصبت (زيدا) ؛ لأنه مفعول في صلة الضارب ،

(*) العنوان لمسائل الفاعل والمفعول ولكن الحديث عن البذل وأقسامه .

وبعد أن ذكر ثلاثة أقسام من البذل انتقل فجأة إلى القلب المكان في قس . ونجد في ص ٣٨١ من المجموع الثاني عنواناً للقلب المكان وفي بده حديثه عن قس ينتقل إلى بدل الغلط في ص ٣٨٢ ثم إلى مسائل من الفاعل والمفعول .

وما لاشك فيه أن مسائل الفاعل والمفعول مكانها هنا . ويؤكد ذلك تأليف سعيد الفارقي فقد سمى كتابه ، (تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب) وبدأ بالمسألة الأولى وهي المذكورة في عجز ص ٣٨٢ من المجموع الثاني (الجزء الرابع) .

وقد رأيت أن أكتفي بنقل مسائل الفاعل والمفعول أما نائب الفاعل ومساائله والمسائل الأخرى فأبقيتهما في الجزء الرابع لأن هدفنا أن يستقيم الكلام ، ويرتفع الاضطراب وإن كنت اعتقد أن نائب الفاعل ومساائله وما بعدها مما كان في صدر الكتاب كما يشهد بذلك صنيح الفارقي في كتابه .

(١) هذه هي المسألة الأولى في تفسير سعيد بن سعيد الفارقي . وهي واضحة في كلام المبرد ، ولكن الفارقي بسط فيها يقول وذكر كثيراً من القواعد العامة التي ينبني عليها القول في كثير من المسائل الآتية . ونلخص حديثه فيها يأتي :

(ال) الموصولة اسم في صورة الحرف ثم أخذ يستدل على إسميتها . واسم الفاعل اسم في صورة الفعل ودليل ذلك . ما يوصل به الألف واللام . ولم كانت صلتها وصفاً وخالفت بقية الموصولات ؟ . محل الصلة من الموصول كحل الجزء من الكلمة ؛ والحرف من اللفظة ، لذلك لا يصح أن يدخل في الصلة ما ليس منها ، ولا يخرج عنها ما هو منها . تابع ما في الصلة من الوصل ، والتوكيد ، والطف والبذل من الصلة . لماذا اشترطوا في جملة الصلة اشتراطاً على عائد يرجع إلى الموصول ؟ لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض إذ لم تبلغ الصلة من شدة اتصالها منزلة الكلمة الواحدة ، صلة الموصول الحرفي لا تشتمل على ضمير يرجع إلى الموصول . المصدر على ضربين : ضرب يجوز تقديم معموله عليه ، وهو ما كان واقعاً موقع الأمر نحو ضرباً زيدا ، وضرب آخر يجري مجرى الصلة والموصول ، فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه ، ولا يفصل بينه وبينه وذلك ما كان في تأويل أن والفعل .

المصدر يعمل معرفة ونكرة ، واسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي

المصدر يضاف للفاعل ، والمفعول ، ولا يضاف اسم الفاعل إلا إلى المفعول ، وعلة ذلك . يجوز حذف فاعل المصدر ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل .

شبه المصدر بالفعل أقوى من شبه اسم الفاعل به وبيان ذلك .

يجوز أن ترفع عبد الله على أن يكون فاعل الضرب والضارب مفعوله . =

ونصبته (عبد الله) بالضرب الأول ، وفاعله الضارب المجرور ، وتقديره : أعجبني أن ضرب الضارب زيدا عبد الله . فهكذا تقدير المصدر .

وتقول : سرّني قيام أخيك ؛ فقد أضفت القيام إلى الأخ وهو فاعل . وتقديره : سرّني أن قام أخوك .

/ وتقول : أعجبني ضرب زيد عمروا . وإن شئت قلت : ضرب زيد عمرو إذا كان عمرو ضرب زيدا ؛ تضيف المصدر إلى المفعول كما أضفته إلى الفاعل . وإن نوّنت ، أو أدخلت فيه ألفا ولا ما جرى ما بعده على أصله ، فقلت : أعجبني ضرب زيد عمروا . وإن شئت نصبت (زيد) ورفعت عمروا ، أيهما كان فاعلا رفعته ، تقدّم أو تأخّر .

وتقول أعجبني الضرب زيد عمروا . فمما جاء في القرآن منوّنا قوله : (أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) (١) وقال الشاعر فيما كان بالآلف واللام :

لقد علمت أوّل المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا (٢)

= لا يجوز أن تقدم (زيداً) على الضارب ، لأنه من صاة الألف واللام ، ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول .

لا يتقدم (عبد الله) الذي هو مفعول الضرب على زيد ، لأن زيدا آخر صلة الضارب وعبد الله خارج عن الصلة ، لأنه من صلة المصدر ولا يتقدم ما ليس من الصلة على الصلة ، ولا على ما هو منها .

يجوز أن تقدم عبد الله على الضارب ، فتقول : أعجبني ضرب عبد الله الضارب زيدا ، لأن عبد الله مفعول الضرب والضارب زيدا فاعله وكلاهما في صلة الضرب ، ولا يمتنع تقديم بعض الصلة على بعض .

لا يتقدم زيد على الضرب ، لأنه من صلة الألف واللام ، وكذلك لا يتقدم عبد الله على الضرب ، لأن المصدر بتأويل أن والفعل الضمير المنصوب العائد على ال الموصولة لا يجوز حذفه ، بخلاف العائد على الذي ونحوه ، وتعليل ذلك . ثم عرض للخلاف في حذف المعطوف وحذف المؤكّد .

(تلخيص مقاله الفارقي في تفسيره ص ١ - ٧) .

(١) سورة البلد : ١٤ ، ١٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٩ على أعمال المصدر المحلى بال . فقد نصب (مسماً) بالضرب .

قال الأعم : « ويجوز أن يكون منصوباً بلحقت . وأعمال الثاني أولى ، ولذلك اقتصر عليه سيبويه » .

يجوز أن تكون المغيرة وصفاً للخیل المخلوقة ، بهو أجود ، لأن استعمالها معه أكثر .

ويجوز أن تكون وصفاً للجماعة . والنكول : الرجوع جنباً . =

أراد عن ضربٍ مسمع ، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة ، فعمل عمل الفعل .

ومثله قوله :

وَمَنْ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُنْ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عِدَاةِ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ^(١)

/ أى ينتظرون أن يقضى أمره ؛ فأضاف القضاء إلى ضميره .

ومثل ذلك : عجبت من ضربِ الناسِ زيدا إذا كان مفعولا ، وترفعه إذا كان فاعلا ، على ما وصفت لك . وتصيرُ الناس في موضع نصب ، لأنَّهم مفعولون .

= وسمع : هو ابن شيان أحد بنى قيس بن ثعلبة . كان قد خرج مطالبا بنساء .

والمنى : قد علم أولى من لقيت من المغيرين أنى صرقهم عن وجوههم خازما لهم ، ولحقت سيدهم سمعا فلم أرجع عن ضربه بسبق .

والبيت للملك بن زغبة الباهل شاعر جاهل (الخزائن ج ٣ ص ٤٤٠) ونسبه سيبويه للمرار .

كلام المبرد صريح هنا في أن المصدر يعمل منكرأ ، ومعرفأ ، كما يرى سيبويه ذلك .

ولكن ابن الحاجب ، والرضى ، والبغدادى في الخزائن ينسبون إلى المبرد منع عمل المصدر المحلى بأل مخالفاً لسيبويه .

في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٨٣ « وسيبويه والخليل جوزا أعمال المنصدر المعروف باللام مطلقاً . . . والمبرد منه ، قال : لاستفعال الإسمية » .

وانظر الخزائن ج ٣ ص ٤٣٩ .

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يمرض لنقد شيء مما قاله سيبويه .

(١) في أمالي ابن الجبلى ج ١ ص ١٩١ : « ينتظر قضاءه : أمره ، وهو وروده بهن . والضاحى من الأرض : انقضاء البارز . والمعدة : الأرض الطيبة التربة الكريمة أنبت . والضامز : الرجل الساكت . شبه الحمار الوحشى به لإسماكه عن النفاق .

وفي البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله : (بضاحى عداة) متعلق بوقوف أو ينتظرون ، فهو أجنبي من المصدر الذى هو قضاء . فوجب لذلك حمل المفعول على فعل آخر ، كأنه لما قال : (ينتظرون بضاحى عداة) أضمر يتلقى فنصب به أمره » .

وفي المنى لابن هشام ج ٢ ص ١٢٥ « الباء متعلقة بقضائه لا بوقوف ولا ينتظرون ، لئلا يفصل بين قضاءه وأمره بالأجنبي ولا حاجة إلى تقدير 'بن الشجرى وغيره . . . » .

البيت للشماخ من قصيدة زائية قال عنها الأصمى : ما قبلت قصيدة على الزاى أجود من قصيدة الشماخ في سفة القوس وهى ديوانه

ص ٤٢ - ٥٣

وقد حذف هذا البيت تصنيفات كثيرة في كتب النحو واللغة . فروى ضامر بالراء المهملة في السيوطى ص ٣٠٢ وفى بعض نسخ المنى كما حذفت عداة وهى بالعين المهملة والذال إلى عداة بالنتين المعجمة والذال المهملة فى نسخ المنى ، وشرحه ، ودرجوها =

وتقول : أعجبنى دق الثوبِ القصَّارُ ، وأكلُ الخبزِ زيدٌ ، ومعاقبةُ اللصِّ الأميرُ . فهذا لا يصلح إلا أن يكون الأخير هو الفاعل .

وتقول : ما أعجب شيءٌ شيئاً إعجابَ زيدٍ ركوبُ الفرسِ عمرو . فنصبته (إعجاباً) بالمصدر ، وأضفته إلى زيد . فالتقدير : ما أعجب شيءٌ شيئاً ، كما أعجب زيداً أن ركبَ الفرسَ عمرو ؛ لأنَّك أضفت الركوب إلى الفرس ، و (الفرس) مفعول ؛ لأنَّ عمروا ركبه ، و (زيد) المفعول ؛ لأنَّ الركوب أعجبه .

وتقول : سرَّنى والمُشيعه طعأمك شتمُ غلامك زيداً^(١) ، بالنصب ، والرفع في (زيد) على ما تقدَّره ، من أن يكون فاعلاً ، / أو مفعولاً .

٣٨٥

وتقول : أعجب إعطاء الدراهم أخاك غلامك (إيَّاك) . نصبت (إيَّاك) بأعجب وجعلت (غلامك) هو الذى أعطى الدراهم أخاك .

== بأنها من صلاة الفجر إلى طلوع الشمس وكذلك فى طبعى لسان العرب والديوان وهى فى أمالى الشجرى عداة بالعين المهملة ، والدال المهملة . وأخطأ شارح الديوان فجعل (أمره) مضاف إليه وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالطرف وهو عداة . وقد ضبط (أمره) بالرفع فى طبعى لسان العرب وهو خطأ .

(١) المسألة الثانية من تفسير الفارق ص ٨ - ١٠ وتلخيصها :

(والمشبهه طعامك) ، المشبهه مطوف على ياء المتكلم فى سرف ، والهاء ضمير منصوب عائد على آل ، و (طعامك) فاعل المشبه .

وفاعل (سر) هو المصدر (شتم) وهو مضاف إلى الفاعل أو المفعول .

فلو جعلته مضافاً للفاعل نصبت زيداً ، ولو جعلته مضافاً للمفعول رفعت زيداً .

يجوز أن تقدم الشتم وما اتصل به على (المشبهه) فتقول (سرفى شتم غلامك زيداً والمشبهه طعامك ، وجاز ذلك ، لأنه الفاعل ، ولا يجوز تقديمه على سر ، لأن الفاعل لا يتقدم على فعله .

لا يتقدم (والمشبهه) على سر ، لأن المطوف لا يتقدم على المطوف عليه .

لا يتقدم (زيداً) على الشتم ، لأن المصدر فى تأويل أن والفعل .

لا يتقدم (طعامك) على (المشبهه) لأنه فى صلة آل .

لا يجوز أن يفصل بين (طعامك) وبين (المشبهه) بالشتم ، لأنه لا يجوز أن يدخل فى الصلة ما ليس منها ، تقدير أصل المسألة : سرفى ورجلا أشبهه طعامك أن شتم غلامك زيداً .

وتقول : ضَرَبَ الضارب عمرو المكرم زيدا أحب أخواك^(١) . نصبت (الضرب) الأول بأحب ، وجررت (الضارب) بالإضافة ، وعديته إلى عمرو ، ونصبت (المكرم) بالضرب الأول . والضرب الأول مُتَعَدٍّ ؛ فإن أردت ألا تعديه قلت : ضَرَبَ الضارب المكرم زيدا أحب أخواك . وهذا كله في صلة الضرب ؛ لأنك أضفته إلى الضارب . وسائر الكلام إلى قولك (أحب) متصل به .

وتقول : سَرَّ الشاربُ المطعمه طعامك شَرَابَكَ زيدا^(٢) .

(١) المسألة الثالثة من تفسير الفارق ص ٨ - ٩ - ١٠ وتلخيصها :

ان أجريت الكلام على حقه قلت : أحب أخوك ضرب الضارب عمرو المكرم زيدا . وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما أبو العباس .

والوجه الآخر هو قوله : وإن أردت ألا تعديه قلت : ضرب الضارب المكرم زيدا أحب أخواك هذا على أن تجعل (المكرم) وصفاً للضارب فتجره كما هو مجرور ، وتكون قد حذف مفعول الضارب ، ومفعول الضرب جميعاً . فإذا أردت بيان أصل الكلام قلت : أحب أخواك ضرب الضارب المكرم زيدا .

التفريع في المسألة : يجوز أن يكون المفعولان جميعاً في صلة الضرب فيكون (عمرو) مفعول ضرب ، و (المكرم زيدا) صفة لعمرو .

ويجوز أن تنصب (عمرو) بالضارب ، وتجعل (المكرم) صفة له فيكونان جميعاً في صلة الضارب .

وإذا جعلتهما جميعاً من صلة الضارب لم يميز تقديم المكرم على عمرو ، لأنه صفة والصفة لا تتقدم على الموصوف إلا على جهة البدل .

ولا يجوز أن تقدم زيدا على المكرم ، لأنه من صلاته .

وعلى هذا لا يجوز أن تقدمهما ، ولا أحدهما على الضارب ، لأنها من صلاته .

وإذا جعلتهما جميعاً من صلة المصدر جاز أن يتقدما جميعاً على الضارب .

فقول : ضربا عمرو المكرم زيدا الضارب أحب أخواك .

ان رفعت (عمرو) كان رفعه على أحد وجهين : ١ - أن تجعل في الضارب ضميراً منصوباً يعود إلى الألف واللام و (عمرو)

فاعل الضرب و (المكرم زيدا) مفعول الضرب ويجوز في المكرم حيثلة الرفع أيضاً على أنه صفة لعمرو .

ب - أن تجعل فاعل المصدر ، وتجعل الضارب مفعول المصدر أضيف إليه المصدر .

ولا بد على هذا على الوجه من أن يكون (المكرم زيدا) مرفوعاً صفة لعمرو .

ثم تحدث في إسهاب عن مراتب الاتصال وجعلها خمس درجات : الاتصال بين حروف الكلمة الواحدة . ثم اتصال المركب ،

ثم الصلة والموصول ، ثم المضاف والمضاف إليه ، ثم العامل ومعموله .

(٢) المسألة الرابعة من تفسير الفارق ص ١٠ - ١٣ وتلخيصها :

قال الفارق : بيان هذه المسألة أن يكون (سر) فعل ماض وفاعله الشارب وآخر صلة الشارب قولك (شرابك) و (زيدا) =

ف (الشارب) ينتصب ب (الشارب) . و (المطعم) يرتفع بالفعل الذى فى (الشارب) .
ونصب (الطعام) بالفعل الذى فى (المطعم) وكله اسم واحد .

وتقول : ظننت الذى الضارب أخاه زيداً عمرو^(١) . فالذى فى / موضع نصب بظننت ،
و (عمرو) مفعول ثان . وقوله : الضارب أخاه زيد (الضارب) مبتدأ و (زيد) خبره . وهما
جميعاً فى صلة الذى . وإنما اتصلاً بالذى للهاء التى فى قولك أخاه ؛ لأنها ترجع إلى الذى .

= مفعول سر وتقول إذا أردت بيانه : سر عمرو زيدا . والهاء من المطعم تعود إلى الألف واللام من الشارب والمطعم فاعل الشارب
وطعامك مفعول لمطعم والمطعم فى صلة الشارب ، لأنه فاعله .

التفريع على المسألة : يجوز تقديم (شاربك) على المطعم طعامك زيدا (فتقول : سر الشارب شاربك المطعم طعامك زيدا ،
لأن الشارب من صلة الشارب وهو مفعول والمطعم من صلة الشارب وهو فاعله ويجوز تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض ،
ولا يجوز تقديمه على الشارب ، لأنه من صلته وكذلك تقديم (طعامك) على المطعم وكذلك لا يجوز تقديم (شاربك) على (طعامك)
لأن (طعامك) هو آخر صلة المطعم و (شاربك) ليس من صلته وإنما هو من صلة الشارب ، ولا يدخل شيء من صلة موصول
فى صلة موصول آخر .

ويجوز تقديم (زيد) على الشارب ، لأنه مفعول سر وليس داخلاً فى شيء من الصلات ويجوز تقديمه أيضاً على سر ، لأن
(سر) فعل متصرف .

ثم تكلم عن الإبدال من الشارب ومن المطعم ، ثم غير الإعراب فى بعض الكلمات ، وبين حكم التقديم ، والتأخير فى ذلك
ثم قال : تقدير أصل المسألة :

سر رجل شرب رجل أظعمه طعامك شاربك زيدا .

(١) المسألة الخامسة من الفارق ص ١٣ - ١٥ وتلخيصها :

قال الفارق : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (ظن) فعل ماضٍ والتاء فاعلها ، و (الذى) بكامله اسم هو
مفعول ظننت الأول ، و (عمرو) هو المفعول الثانى . وفى (الضارب) ضمير مرفوع يعود إلى الألف واللام ، و (أخاه)
مفعول الضارب وهو آخر صلة الضارب . فإذا تم الضارب إسماً صار مبتدأ فى صلة الذى و (زيد) خبر (الضارب) والجملة صلة
الذى ، والعائد إلى الذى الهاء فى أخاه وآخر صلة الذى قوله : زيد .

التفريع على المسألة : لا يجوز حذف الهاء من أخاه ، ولا أن تجعل موضعها كافاً .

فإن ذكرت الهاء مع الضارب جاز . فتقول : ظننت الذى الضاربة أخاك زيد عمرو .

وتفسيره : أن يكون فى الضاربة ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، والهاء مفعوله وهى عائدة إلى الذى ، وأخاك بدل منها
وزيد خبر والجملة صلة الذى .

وبعد أن بين حكم الإبدال من الضارب ، ومن الذى ، وحكم وصفهما ، والمطعم عليهما قال لا يجوز تقديم زيد على الذى ،
لأنه من صلته . كذلك لا يجوز تقديم أخاه على الضارب ولا على الذى . ويجوز تقديم عمرو على ظننت . ويجوز رفع عمرو مع تقديمه
على الابتداء ، وجملة ظننت خبره ويكون فى ظننت ضمير محذوف هو مفعولها الأول و (الذى) مفعولها الثانى أو تكون ظن
ملفاة وخبر عمرو الذى .

ولو قلت : قام الذى ضربت هند أباهما لم يجز^(١) ؛ لأنّ «الذى» لا يكون اسما إلا بصلة ، ولا تكون صلته إلا كلاما مستغنيا ؛ نحو الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، والظرف مع ما فيه ؛ نحو فى الدار زيد . ولا تكون هذه الجمل صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره . فلو قلت : ضربنى الذى أكرمت هند أباهما عنده ، أو فى داره لصلح لما رددت إليه من ذكره . ونظير الذى ما ، ومن ، وأىّ وأل التى فى معنى الذين وكلّ موصول لما لم نذكره فهذا مجراه ولو قلت : ضرب من أبوك منطلق زيدا لم يجز . فإن جعلت مكان الكاف هاء وقلت : أبوه صحّت المسألة بالراجع من ذكره .

وكذلك بلغنى ما صنعت ، لأنّ ههنا هاء محذوفة والمعنى : ما صنعته .

/ وكذلك رأيت من ضربت ، وأكرمت من أهنت . فى كلّ هذا قد حذف هاء . وإنّما ^٤
حذفتها ؛ لأنّ أربعة أشياء صارت اسما واحدا ؛ وهى :

الذى ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، فحذفت منها . وإن شئت جئت بها .

وإنّما كانت الهاء أولى بالحذف ؛ لأنّ (الذى) هو الموصول الذى يقع عليه المعنى ، والفعل هو الذى يوضحه . ولم يجز حذف الفاعل ؛ لأنّ الفعل لا يكون إلا بفاعل ، فحذفت المفعول من اللفظ ، لأنّ الفعل قد يقع ولا مفعول فيه ؛ نحو قام زيد ، وتكلّم عبد الله ، وجلس خالد . وإنّما فعلت هذا بالمفعول فى الصلة ؛ لأنّه كان متصلا بما قبله ، فحذفته منه كما تحذف التنوين من قوله :

ولا ذاكر الله إلا قليلا^(٢)

(١) فى الفارق ص ١٣ قام الذى هند ضربت أباهما . وقال : لا يجوز ، لأن ضمير الفاعلة من ضربت يرجع إلى هند ، والهاء فى أباهما يرجع إلى هند ، فقد صار الكلام لاعائد فيه يرجع إلى الذى . فبطلت المسألة . وتصح هذه المسألة عندى بأن تجعل الضمير من أباهما يعود إلى الذى فتقول : قام الذى هند ضربت أباه وكذلك لو قلت : قام الذى هند ضربت أباهما عنده ، أو فى داره ، أو بسببه ، أو ما أشبه هذا صحّت المسألة .

(٢) صدر البيت : فألفيته غير مستحب . وقد ذكره المبرد بتمامه فى الجزء الثانى . والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٨٥ استشهد به على حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين . وقال الأعمى : « وفى حذف التنوين لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما : أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيا ساكن ، كقولك : اضرب الرجل تريد اضرين . والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بابن مضاف إلى علم . . وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة فى مثل قولك : هذا زيد الطويل لأن التثنية والمنعوت كالشيء الواحد فيشبه بالمضاف والمضاف إليه . »

وما أشبهه . ولو كان منفصلاً لم يجوز حذفه ؛ لأنَّ الضمير قد خرج من الفعل وصار في حيز الباء . وكذلك : الذي ضربت أخاه زيد ، لا يجوز حذف [الهاء من] الأخ كما حذفنا الهاء من الأوّل لما ذكرت لك .

/ وتقول : سرّ دفعك إلى المعطى زيدا ديناراً درهماً القائم في داره عمرو^(١) . نصبت

= ألقى : بمعنى وجد : يتعدى إلى مفعولين ، واستعجب : طلب الكتاب ، والمعنى : ذكرته ما كان بيننا من اليهود ، وعاتبته على تركها ، فوجدته غير طالب رضائي .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي والشعر قصة (انظر الخزانة ج ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧) وشواهد المعنى للسيوطي ص ٣١٦ وأمال الشجري ج ١ ص ٣٨٣ . . . وديوان أبي الأسود ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(١) المسألة السادسة في الفارق ص ١٥ - ١٩ وتلخيصها :

قال سعيد الفارق : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (سر) فعلاً ماضياً ، و (دفعك) مصدر مرفوع لأنه فاعل سر ، و (إلى المعطى) من صلة المصدر و (المعطى) صلة وموصول وآخوه قولك : ديناراً . وقولك (درهماً) من صلة النفع وهو آخر صلته ، والقائم مفعول سر ، وهو صلة وموصول . وقولك : في داره من صلة وهو آخر صلته والهاء من داره تعود إلى الألف واللام .

والنفع يصح أن يقوم به سرور القائم ، لأن القائم اسم لما يصح أن يسر ويجزن . ولو جعلت موضعه مالا يصح فيه السرور لم يجوز ، لانتقول : سر دفعك إلى زيد درهماً قيام عمرو ، لأن القيام ليس مما يصح أن يسر ويجزن .

بذلك لا يصح (أعجب قيامك قمودك) ، لأن القيام وإن صح أن يقع به وعنده العجب لغيره ، فليس القمود مما يصح أن يعجب . فصار هذا بادلاً من جهة المعنى ، لامن جهة اللفظ . فهذا بيان ما ذكره أبو العباس رحمه الله .

التفريع على المسألة : يجوز أن يتقدم قولك (ديناراً) على قولك (زيدا) ، لأنهما في صلة الألف واللام ، ولا يمنع تقديم بعض الصلة على بعض . لا يجوز أن يتقدم قولك (درهماً) على ما قبله من قولك (ديناراً) وزيدا ، لأن الدرهم في صلة المصدر ، والدينار في صلة المعطى ، ولا يجوز أن يتقدم ما هو في صلة اسم على ما هو في صلة اسم آخر .

يجوز أن يتقدم (القائم) على الدرهم ، ولا يتقدم (عمرو) على القائم ، لأنه فاعله ، وهو في صلة الألف واللام . وكذلك الحكم في تقدم (في داره) على القائم لا يجوز .

يجوز أن يتقدم (القائم) على المصدر الذي هو (دفعك) ، لأنه مفعول سر والمصدر فاعل سر ، ولا بأس في تقديم المفعول على الفاعل ، ويجوز تقديمه على سر أيضاً ، لأنه فعل متصرف . لا يتقدم قولك درهماً على دفعك ، لأنه من صلته ، ويجوز أن يتقدم على قولك : (إلى المعطى) ، لأنهما جميعاً في صلة المصدر . ولا يتقدم (المعطى) على النفع ، لأنه في صلته والمصدر في معنى أن والفعل .

ولا يتقدم (دفعك) على سر ، لأنه فاعله .

ثم انتقل إلى الإبدال من النفع ، والعطف عليه ، ووصفه ، وتوكيده .

وفعل مثل ذلك في القائم ، والمعطى .

ثم انتقل إلى بيان الأخبار عن ألفاظ هذه المسألة ، فبدأ ببيان الأخبار عن المصدر ، وتكلم عما يجوز الأخبار عنه من المصادر ، وما لا يجوز فيه ذلك ، كما تكلم عن الأخبار في بقية ألفاظ المسألة .

(القائم) بسرّ ، ورفعت (عمروا) بقيامه . ولو قلت : سرّ فعلك إلى زيد درهما ضربك عمروا كان محالا ؛ لأنّ الضرب ليس ممّا يسرّ . وكذلك لو قلت : أعجب قيامك قعودك كان خطأ . ولو قلت : وافق قيامك قعود زيد لصلح . ومعناه أنّهما قد اتفقا في وقت واحد . فلو أردت معنى الموافقة التي هي إعجاب لم يصلح إلّا في الآدميين .

وتقول : اشتهى زيد شتّما عمرو خالدا . كأنّك قلت : أن يشتم عمرو خالدا .

وكذلك الألف واللام . فإن لم تنوّن ، ولم تدخل ألفا ولا مآ ، أضفت المصدر إلى الاسم الذي بعده ، فاعلا كان أو مفعولا ، وجرى الذي بعده على الأصل .

وقد فسرنا هذا فيما مضى من ذكرنا هذا الباب (١)

وتقول : أعجبتك ضرب زيد عمروا ، إذا كان زيد فاعلا ، وضرب زيد عمروا إذا كان زيد مفعولا . ونحوه وقال الشاعر :

/ أَفَنِي تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْـوَاهُ الْآبَارِيقِ (٢)
 التقدير : أن قرعت القواقيز أفواه الآباريق . وتنصب الأفواه إن جعلت القواقيز فاعلا .

(١) انظر ص ١٥ .

(٢) قال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٢٢ : الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حيث قيل : أنه ضرورة كقوله : أفنى تلادي . . .

فيمدّ دواه برفع أفواه ، ولحق جواز ذلك في النثر ، إلا أنه قليل ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنه روي بالرفع مع التمكن من النصب وهي الرواية الأخرى . وذلك على أن القواقيز الفاعل والأفواه مفعول . وصح الوجهان ، لأن كلا منهما قاروع ومقروع والبيت للأثير الأسدي انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٨٢ والمغني ج ٣ ص ٥٠٨ والسيوطي ص ٣٠١ وإصلاح المنطق ص ٣٣٨ ومبادئ اللغة للأصمعي ص ٥٨ .

القواقيز : الكؤوس الصغيرة جمع قاقوزة وقد قالوا فيها قاقوزة وروى القوارير .

هذا باب

ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون

الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما القائم في داره أخوك سوطا أكرم الآكل طعامه غلامه زيد عمرو خالد بكرا عبد الله أخوك^(١). نصبت (الضارب) بأكرم ، وجعلت ما بعد

(١) المسألة السابعة من تفسير الفارق ص ١٩ - ٤٣ .

لقد أطال الفارق في تفسيره لهذه المسألة حتى أمل . وأرى أن أخلص إعراب هذه المسألة في كلمات قبل أن أسوق طرفاً من كلام الفارق .

(الضارب) مفعول أكرم . و (الشاطم) مفعول الضارب ، و (المكرم) مفعول الشاتم ، و (المعطية) مفعول المكرم ، و (سوطا) مفعول مطلق للضارب ، و (طعامه) مفعول الآكل ، و (درهما) مفعول ثان لمعطية ، و (الآكل) فاعل أكرم ، و (القائم) فاعل المعطية ، و (غلامه) فاعل الآكل . و (أخوك) الأول فاعل القائم .

(زيد) بدل من القائم . (عمرو) بدل من المكرم . (بكرا) ، بدل من الشاتم . (عبد الله) بدل من الضارب (خالد) بدل من الهاء في غلامه . (أخوك) الثانية بدل من الآكل .

وفي هذه المسألة أمور من الفصل بين الموصول وصلته لا تجوز ، ولكن الفارق يمتنع عن المبرد بأن هذه المسائل للامتحان ، ولا يشترط أن تكون مسائل الامتحان كلها على الصحة بل يوضع بعضها على الصحة وبعضها على الخطأ وعلى المتحن أن يعرف وجه الصواب ، ووجه الخطأ . وإليك طرفاً من حديثه .

« قال سعيد بن سعيد الفارق : أول من تسرع إلى تحطئة أبي العباس في هذه المسألة - فيما حكى لنا الشيخ - أبو إسحاق الزجاج ، فاتبع قول أبي العباس : يمتحن فيها المتعلمون بقوله : ويغلط فيها المتعلمون .

وهذا عندي سهو من الزجاج وغفلة ، لأنه قد كان عارفاً بأبي العباس ، وسعة علمه ، بصيرته ، وبثقوب فهمه . وقد كان واجباً عليه مع ذلك أن يحسن الظن به ، ويحمل القول له ، إذ كان اللفظ في هذه المسألة أظهر من أن يخفى على مثله . . لاسيما وهو واضعها ، ومختبرها . . فإنما ذلك اعتماد منه بدليل قوله : هذه مسائل يمتحن بها المتعلمون فجعلها امتحاناً لسواء . . من يلتبس علم كتابه ، ويحاول فهم خطابه . وليس من شرط المتحن أن يمتحن بصواب ، ولا من شرطه أن يمتحن بخطأ . بل الأول أن يمتحن بالجمع بين الأمرين ليكون أدل على منزلة المتحن إذا وودت عليه الأشياء الملتبسة فرق بينها ، وألحق كل قبيل ببابه . . وإذا قد ثبت هذا فلم يخطئ أبو العباس رحمه الله والمخطئ من خطأه ، إذ لم يفهم غرضه في إيراد مسائل الخطأ مع مسائل الصواب فأبو العباس على صواب وإن كانت المسألة خطأ .

عل أنا لو سلمنا لأبي إسحاق ومن وافقه تسليم نظر لكان لأبي العباس عندي مخلص مما نسبوه إليه ، ونخرج مما نقضوه عليه ، تقوى به شبهته ، ويكون خارجاً مذهبه في المسألة إلى مذهب كثير من الكوفيين ، وإلى مذهب رأي أبو الحسن الأخفش . ونحن نبيته عند انتبائنا إلى المسألة ، ليعلم أن هذا مذهب قد قيل وسبق إليه . . يحتاج عندي قبل الكلام على هذه المسألة أن تقدم مقامة تكون مثالا للناظر فيها يقيس عليه ، وأصلاً يرجع في إدراكها إليه .

الضارب في صلته إلى قولك : أكرم . فصار اسماً واحداً ، والفاعل هو الآكل ، وما بعده صلة له إلى ذكرك الأسماء المفردة . وهذه الأسماء منصوبة بدل من الضارب ، والشاتم ، والمكرم . و (خالد) المجرور بدل من الهاء في غلامه والرفوع بدل من أحد هؤلاء الفاعلين الذين ذكرتهم . وتقديرها : كأنك قلت : أكرم الآكل طعامه غلامه الرجل الذي ضرب / ^٤ _{٣٩٠} سوطا رجلا شتم رجلا أكرم رجلا أعطاه درهما رجلاً قام في داره أخوك .

فن ذلك ما كررناه . . وهو أن كل اسم موصول إذا أبدلت مما في صلته فإن البدل مما في الصلة داخل في الصلة . وإن أبدلت منه فبدله خارج عن صلته ، ولا يكون إلا بعد تمام صلته .

ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض ، ويتأخر بعضها عن بعض . ولا يجوز أن تتقدم هي ، ولا بعضها على الموصول . فهذه جملة تكن في البيان عن صواب هذه المسألة وخطئها . .

ذكر الصلة والموصول وموقع البدل . قال سعيد بن سعيد الفارقي : أول ذلك البيان عن آخر كل صلة وتام كل موصول . وطريق هذا إذا أردته بسهولة أن تقصد إلى الموصول الأخير فتبينه . وفي المسألة ست موصولات : فأربع منصوبة ، وإثنتان مرفوعتان . فإذا قصدت إلى الأخير ، وهو قولك : الآكل طعامه غلامه - ففاعل الآكل قولك (غلامه) . ومفعوله قولك طعامه . . وقولك (غلامه) هو آخر صلة الآكل . فقد تم الآكل اسماً بتمامه . وهو مرفوع ، لأنه فاعل أكرم . فلو أبدلت منه لوجب أن يقع البدل بعده . وكذلك إن أبدلت مما في صلته وجب أن يقع بعده أو فيه ، لاتفصل بينهما ، لأن ما في الصلة من الصلة . فلا يفصل بما ليس منها . فلو أبدلت من الهاء في غلامه المجرور قللت : أكرم الآكل طعامه غلامه خالد فذكرته بلافصل . وقد فصل أبو العباس بينهما بمنصوب هو بدل من بعض الموصولات . وهذا أحد وجوه الفساد والغلط . . فأما الموصول الذي قبله وهو الضارب فقيه خمس موصولات . وبيانها أن تبدأ بالأخير وهو القائم في داوه أخوك . فأخوك فاعل القيام وفي داره ظرف للقيام . . فلو أردت أن تبدل منه لم يكن إلا بعده بلافصل وقد أوقعه أبو العباس بعد سوطا . .

وقد أوقع أبو العباس البدل من المكرم بعد سوطا . وهذا أيضاً وجه آخر من وجوه الغلط في المسألة ، لأن سوطا ليس من صلة الشاتم ، و (المكرم) من صلة الشاتم ولا يفرق بين الصلة والموصول بما ليس منها . . فإن أبدلت من الضارب أوقعته بعد (سوطا) ولا يجوز إيقاعه إلا كذلك . . فقد بان لك بما بيننا بوجه الغلط في المسألة . .

لو بنيت المسألة على الصحة لوجب أن تقول : الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما القائم في داره أخوك زيد عمرا بكرا سوطا عبد الله أكرم الآكل طعامه غلامه خالد أخوك . .

وقد عقد الفارقي فصولا لهذه المسألة نكتفي منها بذكر عناوينها .

ذكر الفاعلين في المسألة ، ذكر الإبدال فيها . ذكر التثنية والجمع (ثني ، وجمع الموصولات في المسألة) ، ضرب من تقريرها في الإبدال . ذكر تحصيل الخطأ فيها ، ذكر الانتصار له (ذكر فيه أن الفصل بين الصلة والموصول والإبدال من الموصول قبل تمام صلته منبج الأخفش) ، وذكر الإبدال وما يتقدم منها وما يتأخر ، تفريع في المسألة في التقديم والتأخير . ذكر التصرف في العوائد بالتقصان والزيادة ، ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض وتأخيرها . ذكر الأخبار عن المسألة . ذكر المسألة المفرغة . .

وما أطال الفارقي في مسألة كهذه المسألة فقد كتب عنها ٢٤ ص و كتابه يقع في ٧٨ ص .

واو قلت : أعجب ضَرْبُ زَيْدٍ غلامَه خالداً عمراً بكرٍ لم يجز ؛ لقولك : (بكر) وَحْدَه .
والسألة - إذا حذفته منها - صحيحة .. وذلك لِأَنَّكَ إِذَا قلت : أعجب ضَرْبُ زَيْدٍ غلامَه
خالداً عمراً نصبت (عمراً) بَأَعْجَبٍ ونصبت (خالداً) فجعلته بدلاً من (الغلام) . فَإِنْ جئت
(ببكر) فجزرته فَإِنَّمَا تجعله بدلاً من الهاءِ في غلامه والهاءُ هي زيد . فقد أحلت حين جعلت
زيداً بـكراً ، وفصلت بين الصلة والموصول .

* * *

ولو قلت : ظننت بناء الدارِ الساكنِها المَعْجِبُهِ القائمُ عنده الذهابُ إليه أخواه مُعْجِباً
بـكراً^(١) كان جيداً ، إِذَا جعلت (معجباً بـكراً) هو المفعول الثاني في ظننت ، ولم تذكر الباقي .
فإِنْ ذكرت الباقي جعلته اسماً قبل المفعول الثاني فرفعته ؛ لِأَنَّ قولك (الساكنِها) صفة للدار
وما بعده داخل في صلتها ، والصلة والموصول اسم واحد ؛ أَلَا تَرى أَنَّكَ تقول : جاعني عبدالله ،
ورأيت زيدا ، فَإِنَّمَا تذكر بعد جاعني ورأيت اسماً واحداً فاعلاً أو مفعولاً .

(١) المسألة الثامنة من تفسير الفارقي ص ٤٣ - ٤٨ .

وتلخيص إعراب المسألة أن تقول : (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ، و (الساكنِها) صفة الدار = (المعجبة) فاعل
(الساكنِها) و (القائم) فاعل المعجبة ، و (الذهاب) فاعل القيام ، و (أخواه) فاعل الذهاب ، و (معجباً) المفعول الثاني
لظننت و (بـكراً) مفعول لمعجباً ونسوق طرفاً من كلام الفارقي .

قال سيد ابن سيد الفارقي : تفسير هذه المسألة على الأصول التي تقدمت أن يكون قولك (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ،
ويكون (الساكنِها) صفة الدار ، وهو صلة وموصول آخرها قولك : أخواه من قبل أن قولك (الذهاب إليه أخواه) اسم موصول
و (أخواه) هما فاعلا الذهاب والهاء في أخواه تعود إلى الألف واللام من الذهاب و (إليه) من تمام الكلام يعمل فيه الذهاب .
والجميع في موضع اسم مفرد كأنك قلت : (زيد) ثم يصير بعد ذلك بكلامه اسماً في صلة القائم وهو فاعل القيام والهاء في (عنده)
تعود إلى الألف واللام في القائم فقد تم اسماً موصولاً . . وهو فاعل الإحباب والهاء من المعجبة تعود إلى الألف واللام منه فقد تم
المعجبة اسماً موصولاً . . وهو فاعل السكنى كأنك قلت : الساكنِها خالداً ، والعاثد إلى الألف واللام من الساكنِها والهاء كأنك قلت :
التي سكنها زيد فقد تم الساكنِ اسماً موصولاً وصار في موضع الوصف للدار كأنك قلت : ظننت بناء الدار الحسنة معجباً زيدا فبناء
الداو مبتدأ قبل دخول ظننت . .

وأما قوله : فَإِنْ ذكرت الباقي جعلته اسماً قبل المفعول الثاني فهو على ما قال من قبل أن بناء الدار مصدر وفاعله إِذَا ذكر
في صلتها فلا يجوز ذكره إِلا في أحد موضعين : إما أن تذكره بعد قولك : أخواه وهو منتهى صلة الساكنِها فتكون قد ذكرت
فاعل البناء بعد وصف الدار المضافة إليه ولا بأس بذلك ، لأن جميعه في صلة البناء .

وإما أن تذكره قبل الساكنِها بعد راء الدار فتكون قد فرقت بالفاعل بين الصفة والموصوف فجري مجرى مر بـغلام هند زيد
العاقلة . وهو يضمف في المجرور ، ويقوى في غيره لما يقتضيه المجرور من شدة اتصاله بما عمل فيه أو بما عمل فيه العامل فيها قبله
مثل عمله . ولكن لا بأس بذلك ، لأنه ليس بفصل بين عامل المجر ومعموله الأول ، وإنما هو بينه وبين وصف ما عمل فيه وذلك =

وتقول / جاعئ القائمُ إليه الشاربُ ماءه الساكنُ دارَه الضاربُ أخاه زيدٌ^(١) (فالقائمُ إليه) اسم واحد وهذا كله في صلته .

وكذلك لو قلت : جاعئ الذي اللذان ضرباه القائمان إليك كان الذي جاءك واحدا ، وهذا الكلام من صلته بمنزلة قولك : جاء الذي أبوه منطلق ، وجاعئ الذي أبوه غلامه زيدٌ إذا كان

= يسهل قليلا ، لأنه لما تطرق على الوصف التأخر عن العامل إلى مرتبة ثانية ، ولم يناع في الأولى - ساغ أن تفرق بينه وبينه أيضا بما يقتضى مرتبة أولى من العامل وهو الفاعل ، ولا يجوز ذكر الباني قبل المصدر ، لأنه لا يتقدم معموله عليه ، لأنه في تأويل أن والفعل . . . ولا يجوز أن تذكره بعد ذكره بكرا ولا بعد معجبا ، لأن جميع هذه ليست من صلة البناء الذي هو المصدر وإنما هو خارج عن صاته والباني في صلته فلا يفرق بين ما هو من صلته وبينه بما ليس من الصلة .

فلو لفظت بالفاعل قلت : ظننت بناء الدار الساكنها المعجبة القائم عنده الذهاب إليه أخواه زيد معجبا ، فيكون زيد فاعل البناء كأنك قلت ، إذا زدته وضوحا برفع الصلة وجعل المفرد مكانها : ظننت بناء الدار الحسنة زيد معجبا بكرا أى ظننت أن باني الدار الحسنة زيد معجبا بكرا ، وإنما حذف الباني من أصل المسألة لما قدمنا من جواز ذلك في المصدر دون الفعل واسم الفاعل فهذا بيان ما أراده أبو العباس في المسألة .

ثم أخذ يعقد فصولا للمسألة نكتفي بذكر عناوينها .

ذكر التفريع عليها من جهة البدل (تكلم على الإبدال في كل موصول منها) .

ذكر تقديم بعض الصلة على بعض ممتعة وجائزة ثم قال :

ذكر تقدير الأصل في المسألة بناء دار سكنها رجل أعجبه رجل قام عنده رجل ذهب إليه أخواه معجب بكرا ثم أدخلت عليه ظننت ثم أردت تعريف الدار فأدخلت عليها الألف واللام ووجب لذلك أن تصفها بالمعرفة أيضا فنقلت الفعل إلى الاسم وأدخلت عليه الألف واللام ليصح وصف المعرفة به ففاعل السكن المعجب وفاعل الإعجاب القائم وفاعل الذهاب أخواه . ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض في المسألة . ذكر الأخبار في هذه المسألة بالألف واللام وبالنمى وبين ما يجوز الإخبار وما لا يجوز الإخبار . في ألقاظ هذه المسألة .

(١) المسألة التاسعة من تفسير الفارقي ص ٤٨ - ٥٢ وتلخيصها :

الإعراب : (القائم) فاعل جاعئ ، و (الشارب) فاعل القائم ، و (الساكن) فاعل الشارب ، والضارب (فاعل الساكن ، و (زيد) فاعل الضارب .

قال سعيد بن سعيد الفارقي : تفريع هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن تبدأ بالموصول الأخير وفي المسألة أربع موصولات . . (فالضارب أخاه زيد (صلة وموصول ، و (أخاه) مفعول الضارب والهاء فيه تعود إلى الألف واللام ، و (زيد) فاعل الضارب . فقد تم إسما بكماله صلة وموصولا ، وصار في صلة ما قبله بمنزلة زيد و (الساكن) اسم موصول و (داره) مفعول الساكن ، والهاء في داره ترجع إلى الألف واللام من الساكن وفاعل الساكن (الضارب) فقد تم الساكن إسما موصولا ، وصار بمنزلة عمرو وهو في صلة القائم على أنه فاعل القيام و (إليه) من صلته على سبيل البيان ، والهاء في (إليه) تعود إلى الألف واللام . فقد تم القائم إسما مفردا صلة وموصولا وهو فاعل جاعئ كأنك قلت : جاعئ زيد . ثم عقد هذه الفصول : ذكر التفريع عليها من جهة العائد . ذكر التفريع بالبدل فيها . ذكر التفريع على المسألة بما يصح أن يتقدم ، ويتأخر . ذكر التفريع بها من جهة الإخبار .

الغلام للآب ، فَإِنَّمَا الصلة موضحة عن الموصول وفي هذه المسائل ما يدلُّك على جميع ما يرد عليك في هذا الباب إن شاء الله .

١٤ / وتقول : ضربت زيدا أخا عمرو ، فإن شئت جعلت (أخا عمرو) صفة ، وإن شئت جعلته بدلا .

وتقول : ضربت أخاك زيدا ، فلا يكون (زيد) إلَّا بدلا ، لأنَّه اسم علم ، وإِنَّمَا الصفات تحليلية الشيء ؛ نحو الظريف ، والطويل ، وما أشبه ذلك ممَّا أُخِذَ من الفعل أو نسب ، نحو الفلائي ، والتميمي ، والبكري ، وما اعتوره شيء من هذين المعنيين .

١٥ / والبديل يجوز في كل اسم معرفة كان أو نكرة مظهرا كان أو مضمرا / إذا كان الأول في المعنى أو كان بعضه .

فأما بديل المعرفة من المعرفة فكقولك : مررت بأخيك عبد الله .

ونظير بديل المعرفة من المعرفة نحو قول الله عز وجل : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) .

وبديل المعرفة من النكرة ^(١) كقولك : مررت برجل زيد . كأنك نَحَيْتَ الرجل ووضعت (زيدا) مكانه . فكأنك قلت : مررت بزيد ، لأنَّ ذلك الرجل هو زيد في المعنى : ونظير هذا قول الله (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ) ^(٢) .

وبديل النكرة من المعرفة كقولك : مررت بزيد رجل صالح : وضعت الرجل في موضع زيد ؛ لأنَّه هو في المعنى . ونظير هذا قول الله عز وجل : «لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ» ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٤ « أما بديل المعرفة من النكرة فكقولك : مررت برجل عبد الله كأنه قيل له بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل (وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ »

(٢) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) سورة اقرأ : ١٥ ، ١٦ .

وأما بدل بعض الشيء منه للتبيين^(١) فنحو قولك : ضربت زيدا رأسه وجاعني قومك بعضهم أراد أن يبين الموضع الذي وقع الضرب به منه ، وأن يُعلمك أن بعض / القوم جاء لا كلهم . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا)^(٢) لأن فرض الحج إنما وقع منهم على المستطيع^(٣) .

وقد يجوز أن يُبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه ؛ لأنه يقصد قصد الثاني ؛ نحو قولك : سلب زيد ثوبه ؛ لأن معنى سلب : أخذ ثوبه . فأبدل منه لدخوله في المعنى . ولو نصبت الثوب كان أجود إذا لم ترد البدل .

ومثل ذلك قول الله عز وجل (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)^(٤) ؛ لأن المسألة وقعت عن القتال . ومثل ذلك قول الأعشى يُنشد كما أصف لك :

لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتِهِ تَقْضَى لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(٥)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ « ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم فيقول : ثلثهم أو ناسا منهم . . مثله قوله عز وجل (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) لأنهم من الناس .

(٢) آل عمران : ٩٧ .

(٣) يشير المبرد إلى منع أن يكون من استطاع فاعلا للمصدر لما يترتب على ذلك من فساد المعنى إذ يكون المعنى حينئذ : والله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس بتخلف المستطيع عن الحج (انظر المعنى ٢ ص ١٢٣ حاشية الصبان ج ٢ ص ١٧٧ ، البحر المحيط ج ٣ ص ١٠ - ١١) .

(٤) البقرة : ٢١٧ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٧٥ والكامل ج ٦ ص ١٢٢ .

(٥) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ٤٢٣ على رفع الفعل يسام .

والمبرد استشهد به هنا على بدل الاشتغال ، واستشهد به في الجزء الثاني على رفع الفعل (يسام) ونصبه قال : فيرفع ويسام ، لأن عطفه على الفعل وهو تقضى فلا يكون إلا رفعا ومن قال تقضى لبانات قال : ويسام بالنصب ، لأن تقضى اسم فلم يحز أن تعطف عليه فعلا فأضمر أن ليحجرى المصدر على المصدر . اسم كان مستر أي لقد كان الأمر (ثويته) الأصل ثويت فيه فحذف حرف الجر واتصل الضمير بالفعل . اللبانات : الحاجات .

والبيت للأعشى من قصيدة طويلة في ديوانه ص ٧٧ - ٨١ وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٣٦٣ .

في حول ثواء : هذا تركيب كان أبو عمرو يعنيه ويقول : لا أعرف له معنى ولا وجهها يصح به وعن أبي عبيدة يريد لقد كان في ثواء حول فقلب وأبدل ثواء من حول (رغبة الأمل ج ٦ ص ٢١) .

اراد : لقد كان في ثواء حول ، فأوقع الفعل على الحول ، وجعل (ثواء) بدلا منه ، كما أنه إذا قال : ضربت زيدا رأسه ، إنما أراد : ضربت رأس زيد ، فأوقع الفعل وجعله^(١) . بدلا . ويروى : تُقَضَّى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ .

وللبدل موضع آخر وهو الذي يقال له : بدل الغلط . وذلك قولك . مررت برجل حمار ، أراد أن يقول : مررت بحمار ، فأما أن يكون غلط في قوله : مررت برجل ، فتدارك ، فوضع الذي جاء به وهو يريده في موضعه ، أو يكون كأنه نسي ، فذكر^(٢) . فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطا أو نسيانا ، فهكذا إعرابه .

(١) نقلنا من الجزء الرابع ما كان حقه أن يكون هنا . وانظر كيف التحم الكلام ورفع الاضطراب واكتملت الجملة الواحدة فقد كان المفعول الثاني لجمع في الجزء الرابع .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « وذلك قولك : مررت برجل حمار فهو على وجه حال وعلى وجه حسن فأما الحال فإن تعني أن الرجل حمار ، وأما الذي يحسن فهو أن نقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول حمار ، أما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت » وانظر ص ٧٥ من سيبويه أيضا .

هذاباب

ماكان لفظه مقلوباً

٤
٣٨١

فحق ذلك أن يكون لفظه جارياً على ماقلب إليه

فمن ذلك قيسى ، وإنما وزنها (فُعُول) ^(١) ، وكان ينبغي أن يكون... قُووس ^(٢) ؛ لأنَّ الواحد قُووس وأدنى العدد فيه أقواس والكثير قياس ، كما تقول : ثوب وأثواب وثياب ، وسوط وأسواط وسياط . وكذلك جميع هذا الباب الذى موضع العين منه واو .

فأما قُووس فجاء على غير ما تجرى عليه ذوات الواو ؛ نحو : كعب وكعوب ، وصقر وصقور ، فكرهوا واوين بينهما ضمة فقلبوا .

وكان حقَّ فعل من غير المعتل أن يكون أدنى العدد فيه (أفْعَل) ؛ كقولك : كعب وأكعب ، وكلب وأكلب ، وصقر وأصقر . فلهذه العلة قلب إلى (أفْعَال) فتقيل : أثبات ، وأثواب . إذ كان ذلك قد يكون فى غير المعتل من فَرُخ وأفراخ . وزَنَد وأزناد ، وجَدَّ وأجداد فإن احتاج إليه شاعر ردّه إلى الأصل كما قال :

* لكلِّ دَهرٍ قد لَبِستُ أثُوباً ^(٣) *

فهذا نظير فُعُول فى الواو .

(١) فعول هو وزن الأصل وأما وزن قسى الآن فهو فلولع .

(٢) نقلنا هذا من الجزء الرابع ، لأن هنا مكانه وانظر كيف استقام الكلام فجزءاً الجملة الواحدة كانا مفرقين فى الجزء الرابع والأول ، وقد يقول قائل : كان حق الإعراب أن تكون لفظة (قووس) بالنصب لأنها خبر يكون . والجواب عن هذا أن سيبويه والمبرد قد يحكيان حالة الرفع كثيراً فى كتابيهما وسيأتى لذلك نظائر كثيرة فيما ننقله .

(٣) استشهد به سيبويه فى ج ٢ ص ١٨٥ على جمع ثوب على أثوب تشبيهاً بالصحيح والكثير تكثيره على أثواب استقلاً لضمه الواو فى أفعل ولذلك هزمت الواو فى أثوب ورواية سيبويه : لكل عيش وكذلك رواه المبرد فيما سأتى ، ورواية المازنى لكل دهر .

يصف الشاعر نفسه بأنه قد تصرف فى ضروب العيش وذاق حلوه ومره . أنظر المنصف ج ١ ص ٢٨٤ ، ونسبه فى اللسان (ثوب) إلى معروف بن عبد الرحمن وذكر بعده :

حتى اكسى الرأس قناعاً أثيباً أملح لا لذا ، ولا محيياً

ومن المقلوب قولهم (أَيْتَنُق) في جمع ناقة . وكان أصل هذه أُنُوُق والعلة فيه كالعلة فيما وصفنا^(١) .

فلو سُمِّيَتْ بِأَيْتَنُق رجلا لم تصرفه إلّا في نكرة ؛ لأنّه أَفْعَل على / مثال أَقْتُل .

1
18

ومن ذلك (أَشْيَاء) في قول الخليل^(٢) : إِنَّمَا هِيَ عِنْدَهُ (فَعْلَاءُ) . وكان أصلها شَيْئَاءَ يَا فَعْي فكَرِهُوا هَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفَ فَقَلَبُوا ؛ لَنَحْوِ مَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ خَطَايَا كِرَاهَةِ أَلْفَيْنِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ ، بَلْ كَانَ هَذَا أَبْعَدَ ، فَقَلَبُوا فَصَارَتْ اللَّامُ الَّتِي هِيَ هَمْزَةٌ فِي أَوَّلِهِ ، فَصَارَ تَقْدِيرُهُ مِنَ الْفَعْلِ : (لَفْعَاءُ) ولذلك لم ينصرف ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدِلُكُمْ تَسْوِئًا)^(٣) وَإِنْ كَانَ (أَفْعَالًا) لَا تَصْرِفُ كَمَا يَنْصَرِفُ أَحْيَاءُ وَمَا أَشْبَهَهُ^(٤) .

وكان الأَخْفَشُ يَقُولُ : (أَشْيَاءُ) (أَفْعِلَاءُ) يَا فَعْي ، جُمِعَ عَلَيْهَا (فَعْلُ) ؛ كَمَا جُمِعَ سَمَحٌ عَلَى سَمَحَاءَ ، وَكِلَاهُمَا جُمِعَ لَفْعِيلُ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي نَصِيبٍ : أَنْصِبَاءُ ، وَفِي صَدِيقٍ : أَحْصِدِقَاءُ ، وَفِي كَرِيمٍ : كُرُمَاءُ ، وَفِي جَلِيسٍ : جُلَسَاءُ . فَسَمَحٌ وَشَيْءٌ عَلَى مِثَالِ (فَعْلُ) فَخَرَجَ إِلَى مِثَالِ فَعِيلٍ .

قَالَ الْمَازَنِيُّ^(٥) : فَقُلْتُ لَهُ : كَيْفَ تُصَغِّرُهُنَّ ؟ فَقَالَ : (أَشْيَاءُ) . فَسَأَلْتُهُ : لِمَ لَمْ تَرُدَّهُ إِلَى الْوَاحِدِ ؟ إِنَّهُ أَفْعِلَاءُ ، فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَأْتِ بِمُقْنِعٍ . وَهَذَا تَرَكَّ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا زَعِمَ أَنَّهُ أَفْعِلَاءُ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ / أَنْ يَصْغُرَ الْوَاحِدُ ثُمَّ يَجْمَعُهُ ، فَيَقُولُ فِي تَصْغِيرِ أَشْيَاءَ عَلَى مَذْهَبِهِ : شَيْئَاتٍ فَاعْلَمْ ، تَقْدِيرُ : فَعِيلَاتٌ وَلَا يَجِبُ هَذَا عَلَى الْخَلِيلِ لِأَنَّهُ إِذَا زَعِمَ أَنَّهُ (فَعْلَاءُ) فَقَدْ زَعِمَ أَنَّهُ اسْمٌ وَاحِدٌ فِي مَعْنَى الْجَمْعِ ، بِمَنْزِلَةِ قَوْمٍ ، وَنَفَرٍ ، فَهَذَا إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَصْغِيرُهُ فِي نَفْسِهِ . فَقَدْ ثَبِتَ قَوْلُ الْخَلِيلِ بِحُجَّةٍ لَازِمَةٍ .

1
19

(١) لسيبويه رأيان في أَيْتَنُق قال عنها في ج ١ ص ٢١٧ وفي ج ٢ ص ٣٣٣ : أنها ما حذففت عينه وعوض عنها الياء فوزنها على هذا أَيْفَل . وقال في ج ٢ ص ١٢٩ : « ومثل ذلك أَيْتَنُق إنما هو أنوُق في الأصل فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا ، فوزنها على القلب أَعْفَل » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٩ « وكان أصل أشياء سَيْتَاءَ ، فكَرِهُوا مِنْهَا مَعَ الْهَمْزَةِ مِثْلَ مَا كَرِهَ مِنَ الْوَاوِ » .

(٣) المائدة : ١٠١ .

(٤) يرى الكسائي أن أشياء على وزن أفعال ومنع الصرف للتوهم بأن الهمزة للتأنيث .

(٥) سؤال المازني للأخفش في تصريف المازني ج ٢ ص ١٠٠ . وعبارته : فسألته عن تصغيرها .

ومما يؤكد ذلك السماعُ : قولُ الأصمعيِّ - فيما حدّث به علماؤنا - : ^(١) أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَمِعَ
كَلَامَ خَلْفِ الْأَحْمَرِ فَقَالَ : يَا أَحْمَرُ ، إِنَّ عِنْدَكَ لِأَشَاوَى فَقَلَبَ الْيَاءَ وَآوَا ، وَأَخْرَجَهُ مُخْرَجَ
صَحْرَاءَ وَصَحَارَى ، فَكَلَّمُ مَقْلُوبٌ فَلَهُ لَفْظُهُ .

(١) هو المازني وانظر تصريفه ج ٢ ص ١٠٠ . بيان هذا الاستدلال : أشياء كسرت كما يكسر فعلاء إسماء كصحراء تقول
في جمع صحراء صحارى بالياء المشددة ويجوز تخفيف الجمع بحذف إحدى الياءين فتقول صحارى ويخفف الجمع مرة أخرى بقلب الكسرة
فتحة فتقول صحارى وكذلك كسرت أشياء تقول فيها : أشياء بثلاث ياءات والياء الأولى عين الكلمة والثانية بدل من الألف والثالثة
بدل من الهمزة حذفت الياء الأولى من المشددة للتخفيف ، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفاً فصار الجمع أشياء على وزن لفاعي ،
ثم قلبت الياء وآوا شذوذاً فصار أشاوى .

وانظر الإنصاف المسألة ١١٨ ، وابن يعيش ج ٩ ص ١١٧ ، والمتصف ج ٢ ص ٩٤ - ١٠١ ، وشرح الرضى للشافية ج ١
ص ٢٩ والمخصص ج ١٦ ص ٦٣ ، ٩٢ ، ج ١٧ ص ١١٦ . والمغني في تصريف الأفعال .

هَذَا بَابُ اللَّفْظِ بِالْحُرُوفِ

قال سيبويه^(١) : خرج الخليل يوماً على أصحابه فقال : كيف تلفظون بالباء من (ضرب) والدال من (قد) وما أشبه ذلك من السواكن ؟ فقالوا : با ، دال ، فقال : إنما سميت باسم الحرف ، ولم تلفظوا به . فرجعوا في ذلك إليه فقال : أرى - إذا أردت اللفظ به - أن أزيد ^١/_٣ ألف [الوصل]^(٢) فأقول (اب) ، (اذ) ؛ / لأنَّ العرب إذا أرادت الابتداء بساكن زادت ألف الوصل فقالت : اضرب ، أقتل إذا لم يكن سبيل إلى أن تبتدى بساكن .

وقال : كيف تلفظون بالباء من (ضرب) والضاد من (ضحى) ؟ فأجابوه كضحو جوابهم في الأول فقال : أرى - إذا لُفِظ بالمتحرك - أن تزداد هاءً لبيان الحركة كما قالوا : ارمه (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ)^(٣) فأقول : به ، ضه وكذلك كل متحرك . وبعد هذا ما لا يجوز في القياس غيره .

فإن سميت بحرف من كلمة فإنَّ في ذلك اختلافاً^(٤) .

(٢) تصحيح السيرافي .

(١) أنظر سيبويه ج ٢ ص ٦١

(٣) سورة القارة ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦٤ « وإن سميت رجلاً بالضاد من ضرب قلت : ضاء وإن سميت بها من ضراب قلت : ضى وإن سميت بها من ضحى قلت : ضو ، وكذلك هذا الباب كله وهذا قياس قول الخليل ومن خالفه رد الحرف الذي يليه » . وقد عرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا الكلام فقال ص ٢٤١ - ٢٤٢ : « قال محمد : « وهذا خطأ فاحش أيضاً ونقض لما أصل عليه ، لأنك إنما تتوهم ما حذف منه بالحركات والحرف إذا لم تدر ما أصله ؟ فلما إذا عرفت أنه ضارب من ضرب لم ترد إلا راء ضرب وباءها ، لأنه منها حذف وقد عرفت ذلك و (ما) و (في) و (لو) لم تدر ما حذف منهن . فرددت مثل ما فيهن ، ألا ترى أنك تصغر حراً فتقول : حريح لقولك : أحراج وتقول في رجل اسمه ذو : هذا ذوا قد جاء لقولك ذوات » . وقد رد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : لم يرد الخليل - رحمه الله - بذكر الباء من ضرب هذه الجملة بعينها وإنما جعل ضرب مثلاً والباء من ضرب ، ومن ذهب واحد ، كما أنه لم يقصد إلى الباء بعينها دون الضاد ودون كل حرف مفتوح فيجعله حرفاً مفتوحاً في مثال من الأمثلة ، لأن حروف المعجم ليست لها حركات تستحقها في اب ت . قبل تأليفها في أبنية الكلام . فلذلك مثلها في بناء من الأبنية تراها

فإن سميت بالباء من (ضرب) فإن بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل فيقول : هذا إِبُّ فاعلم . وهذا خطأ فاحش ؛ وذلك أن ألف الوصل لا تدخل على شيء متحرك ، ولا نصيب لها في الكلام ؛ إنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها ؛ لأنك لا تقدر أن تبتدئ بساكن . فإن كان قبلها كلام سقطت .

وقال غيره : أرى أن أقول : (رَبُّ) فاعلم فأردّ موضع العين من ضرب فقليل له : أرايت ما تثبت عينه ولامه ، وفؤه محذوف من غير المصادر التي فاؤها واو ؛ نحو : عِدَّة ، وزنة ؟ .

فاعتلّ بما قد وجد من غيرها وذلك قولهم : ناس المحذوف موضع الفاء ولا نعلم غيره .
ويدلُّك على ذلك الإتمام إذا قلت : أُناس . فإذاً هو فُعَال على وزن غراب مشتق من أُنس ، وإنسان فِعْلَان^(١) وهذا واضح جداً .

قال أبو الحسن : ضُبُّ كما ترى فيحذف موضع العين كما فعل في (مذ) لأن المحذوف في (مذ) موضع العين .

وكذلك (سَه) إنما المحذوف التاء من أسته قال الشاعر :

اذْعُ أَحْيَحًا بِاسْمِهِ لَا تَنْسَهُ إِنَّ أَحْيَحًا هِيَ صِثْبَانُ السَّهِّ^(٢)

متحركة أو ساكنة في بناء الكلمة فلو قال : إذا سميت بياء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة . والباء لافتحها ولا كسرة ولا ضمة في الأصل إلا أن تكون مبنية في كلمة ، لكان كلاماً غير محقق ولا محصل في الظاهر وإنما يحصل على وجه من التأويل فترجع إلى ما قال : ولو سمينا بالباء من ضرب أو من ذهب فكان قياسهما واحداً ويدل على أنه لم يرد الكلمة بينهما ، وإنه لم يأت بها إلا على سبيل المثال أو المخاطب لا يعلم أنها الباء من ضرب ، ولو وصلها آخر من حروف ضرب على قول الأخفش ضب وعلى قول غيره رب وكذلك لو سمى رجلاً بالباء من عذب فقال عب أو ذب كان الأمر كذلك في الأشكال فالإتيان بكل حروفها أقيس لها . . .

(١) إنسان على وزن فعلان في سيبويه ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٥٠ وانظر الخلاف في ذلك في الإنصاف ص ٤٧٩ - ٤٨١ .
الخلاف في لفظ ناس في أمالي الشجري ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٥ ونهاية الأرب ج ٢ ص ٥ - ٧ .

(٢) استشهد به في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ على أن السه محذوف العين ورويته هناك : أن عبيداً هي صِثْبَانُ السَّهِّ . الصِثْبَانُ جمع صِثَاب : بيض البرغوث والقمل . يريد أنهم في الدناءة والخسة كصِثَابِ الأست ، وفي الأصل صِثْبَان وهو تحريف ورواية المنصف كرواية المقتضب انظر ج ١ ص ٦٢ . والبيت غير منسوب .

وقد قال أمير المؤمنين : علي بن أبي طالب كرم الله وجهه : (الْحَيِّنُ وَكَاءُ السَّهِ) (١)
والقول الأول لأبي عثمان المازني ، ثم رأى بعد إذا سمي بالباء من «ضرب فليرد الكلام
كله فيقول : (ضرب) كما ترى ، ولا يحذف ؛ لأنه إذا أثر أن يرد رد على غير علة .
ولو سميت رجلا (ذو) (٢)؟ لقلت : هذا (ذو) فاعلم ؛ لأن أصله كان (فعلا) . يدلُّك على
ذلك : ذواتا ، وقولك : هما ذوا مال .

(١) جملة المبرد هنا من كلام سيدنا علي وجملة فيما يأتي (ص ٢٣٧ من الأصل) حديثاً ، والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢
ص ٥٩ ضعف هذا الحديث برواية الإمام أحمد في مسنده عن علي كرم الله وجهه وصححه برواية البيهقي عن معاوية وضعف الروايتين
ابن حجر في باوغ المرام ص ٢٨ وانتظر كشف الخفا للمجلوني ج ٢ ص ٧٧ ونصب الراية للزيلعي ج ١ ص ٤٥ ص ٤٥ والجوهري
النتي لابن التري كان في ج ١ ص ٢٩ .

ويظهر أنه يريد بالحديث الخبر ولا يريد به الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ هـ لو سميت رجلا (ذو) لقلت هذا ذوا : لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول هاتان ذواتا
مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل كما أن (أبوان) دليل على أن (أبا) فعل كان التحليل يقول هذا ذو بفتح الذال لأن أصلها
الفتح «(ذو عند التحليل فعل)» .

هذَابَاب

ما يسمى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة

إذا سُمِّيَتْ رجلاً (لِتَقُمْ) أو (لم تَقُمْ) أو (إن تَقُمْ أقم) فالحكاية / لآنة عامل ومعمول $\frac{1}{٢٢}$ فيه إذا جثت بالعامل معه .

وإن سُمِّيَتْه (أقم) أو (تَقُمْ) وليس معها (لم) أعربت فقلت : هذا أقومُ فاعلم ، وهذا تقومُ فاعلم ، ورأيت تقومَ فاعلم ، لأنه ليس فيه فاعل . ورددت الواو لأنَّها حذفت في الفعل لالتقاء الساكنين فلما تحرَّكت الميم رجعت .

وإن سُمِّيَتْه (قم) أو (بع) قلت : هذا قومُ على وزن فُعل ، وهذا بيعُ على وزن دِيْكَ يافعي لأنَّ الأسماء لا تنجزم . وإذا تحرَّكت أو آخرها ردَّ ما حذف لالتقاء الساكنين . وإن سُمِّيَتْه (أقم) قلت : هذا أقيمُ قد جاء . لا تصرفه للزيادة التي في أوله (١) .

وإن سُمِّيَتْه (رزيدا) حكَّيته . فإن حذفت زيدا وسُمِّيَتْه بالفعل وحده قلت : هذا رأى مثل قفًا ، وعصا ، تردُّ الهمزة وهي عين الفعل وتردُّ الألف . لأنَّ الأسماء لا تنجزم . وهذه جُمْلٌ تدلُّ على أبوابها إن شاء الله .

وهذه حدود التصريف ، ومعرفة أقسامه

وما يقع فيه ، من البدل ، والزوائد ، والحذف ، ولا بدَّ / من أن يُصَلِّروا بذكر شيء من $\frac{1}{٢٣}$ الأبنية ؛ لتعرف الأوزان ، وليعلم ما يبتنى من الكلام ، وما يمتنع من ذلك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦١ « وإن سميت رجلاً قل أو خف أو بع أو قم قلت : هذا قول قد جاء وهذا يخاف قد جاء وهذا أقيم قد جاء (في المطبوعة بتنوين أقيم وهو خطأ) : لأنك قد حركت آخر حرف وحولت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى فإنما حذفت هذه الحروف في حال الأمر لثلاثين حرقان فإذا قلت قولاً أو خافاً أو بيعاً أو أقيموا أظهرت التحريك فهو هنا إذا صار إسماً أجدر أن يظهر » .

هذاب ما يكون عليه الكلم بمعانيه

فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد^(١). ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه . لأنّه مستحيل . وذلك أنّه لا يمكنك أن تبدئ إلاّ بتحرّك ، ولا تنقف إلاّ على ساكن . فلو قال لك قائل : الفّظ بحرف ، لقد كان سألّك أن تحيل ؛ لأنّك إذا ابتدأت به ابتدأت متحرّكا ، وإذا وقفت عليه وقفت ساكنا ، فقد قال لك : اجعل الحرف ساكنا متحرّكا في حال .

ولكن سنذكر اللفظ بالحروف ساكنها ومتحرّكها في موضعه^(٢)، ليوصل إلى المتكلّم به إن شاء الله .

فما كان على حرف فلا سبيل إلى التكلّم به وحده .

فمّا جاء على حرف مّا هو اسم (التاء) في قمت / إذا عني التكلّم نفسه ، أو غيره من ذكر أو أنثى ، إلاّ أنّها تقع له مضمومة ذكرا كان أو أنثى ؛ ولغيره إذا كان ذكرا مفتوحة ، وإن كانت أنثى مكسورة .

و(الكاف) من نحو : ضربتك ، ومررت بك ، تنفتح للمذكر ، وتنكسر للمؤنث .

و(الهاء) في ضربته ، ومررت به ، ولها أحكام نبينها إن شاء الله .

وذلك أنّ أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة^(٣)؛ لأنّ الهاء خفيّة . فتوصل بها الواو إذا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد » .

(٢) سيأت ذلك في الجزء الرابع .

(٣) حديث المبرد هنا عن هاء الغائب حقه أن يكون في صفحة ٢٧٩ من الأول فقد عقد هاء الغائب بابا عنوانه بقوله : هذا باب الإضمار الذي يلحق الواحد الغائب وتفسير أصله . . ثم قال : فأصل هذا الضمير أن تتبع هاء واو . الإسم الهاء وحدها والواو تلحقها لفاء الهاء » .

فما ذكره المبرد في هذه الصفحات ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ مذكور هناك بمعانيه وشواهد مع اختلاف يسير في بعض العبارات فهو تكرير لما قاله هناك فلذلك لم أنقله واكتفيت بالبيان عنه .

وصلت ، فإن وقفت لم تُلحق الواو لئلا يكون الزائد كالأصل . وذلك قولك : رأيتُهو يافتي ، ورأيتُهو يافتي ، فتلحق بعد المضموم والمفتوح .

فإن كانت قبلها كسرة جاز أن تُتبعها واوا ، أو ياء أيهما شئت .

أما الواو فعلى الأصل الذى ذكرت لك ، وأما الياء فللقرب الجوار ، لأن الضمة مستثناة بعد الكسرة ، والناس عامة للكسرة ، والياء بعدها أكثر استعمالا .

فأما أهل الحجاز خاصة فعلى الأمر الأول فيها يقرأون (فَخَسَفْنَا بِهِوً وَبَدَارَهُو الْأَرْضَ)^(١) لرموا الأصل . وهما فى القياس على ما وصفت لك .

فإن كانت هذه الهاء^(٢) بعد واو ، أو ياء ساكتين ، أو ألف فالذى يُختار حذف حرف اللين بعدها^(٣) . تقول : عليه مال يافتي بكسر الهاء من أجل الياء التى قبلها كما فعلت ذلك للكسرة . ومن لزم اللغة الحجازية قال : عليه مال .

وتقول : هذا أبوه فاعلم (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)^(٤) .

ولنما حذفت الياء ، والواو ، لأن الهاء خفية ، والحرف الذى يلحقها ساكن ، وقبلها حرف لين ساكن فكره الجمع بين حرفي لين ساكتين لا يفصلهما إلا حرف خفي .

وإن شئت ألحقت الياء . والواو على الأصل ، لأن الهاء حرف متحرك فى الحقيقة . وذلك قولك على قول العامة : عليه مال ، وعلى قول أهل الحجاز : عليه مال (فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ)^(٥) . وهذا أبوهو فاعلم .

(١) القصص : ٨١ .

فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩٣ - ٢٩٤ « باب ما تكسر فيه الهاء التى هى علامة اضماع أعلم أن أصلها الضم وبعدها الواو : لأنها فى الكلام كله هكذا ، إلا أن تدرجها هذه العلة التى أذكرها لك وليس يمنعهم ما أذكره لك أيضاً من أن يخرجوها على الأصل فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة لأنها خفية كما أن الياء خفية وهى من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة . . . وذلك قولك : مررت بهى قبل ، ولديها مال ، ومررت بدار هى قبل . وأهل الحجاز يقولون : مررت بهو قبل ولديها مال ويقرأون فَخَسَفْنَا بِهِوً وَبَدَارَهُو الْأَرْضَ » .

(٢) فى أصل المفتض : الياء .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩١ « فإذا كان قبل الهاء حرف لين فإن حذف الياء والواو فى الوصل أحسن ؛ لأن الهاء من مخرج الألف والألف تشبه الياء والواو تشبههما فى المد وهى أعظمهما فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو أحسن وأكثر وذلك قولك : عليه يافتي ولديه فلان ورأيت أباه قبل وهذا أبوه كما ترى وأحسن القراءتين (ونزلناه تنزيلا) و (إن تحمل عليه يلهث) وشروه بشن بنحس » و « خلوه فقلوه » والإتمام عربى » .

(٤) الشعراء : ٤٥ .

(٥) الشعراء : ٣٢ .

فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المد واللين فأنث مخير : إن شئت أثبت ، وإن شئت حذفت^(١) .

أما الإثبات فعلى ما وصفت لك ، وأما الحذف ، فلأن الذى قبل الهاء ساكن ويعلها ساكن وهى خفية . فكرهوا أن يجمعوا بينهما ؛ كما كرهوا الجمع بين الساكنين . وذلك قولك : /
(مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ)^(٢) وإن شئت قلت (مِنْهُوَ آيَاتٌ) ، وعنهو أخذت . فهذا جملة هذا .

واعلم أن الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء جرف متحرك ، حذف الياء والواو اللتين .
بعد الهاء ؛ إذ لم يكونا من أصل الكلمة . فمن ذلك قوله :

فإن يك غثا ، أو سميما فإننى ساجعل عينيهاى لنفسه مقنعا^(٣)

وقال آخر :

أو مغبر الظهر ينبنى عن وليته ما حج ربه فى الدنيا ولا اعتمرا^(٤)

وقال آخر :

وما له من مجد تليد ، وما هو من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا^(٥)

(١) فى سيويه ج ٢ ص ٢٩١ « فأن لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين أثبتوا الواو والياء فى الوصل وقد يحذف بعض العرب الحرف الذى بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكناً لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف غنى نحو الألف فكما كرهوا التقاء الساكنين فى أيد ونحوها كرهوا ألا يكون بينهما حرف قوى وذلك قول بعضهم : منه ياتى وأصابته جائحة والإتمام أجود ، لأن هذا الساكن ليس بحرف لين والهاء حرف متحرك » .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٠ على حذف الياء فى الوصل من قوله (لنفسه) للضرورة . يقول إنه يقدم لضيغه ماعنده من القرى ، ويحكه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه ، فيقتنع بذلك .

والبيت لمالك بن خزيمة المحدث وقيل هو مالك بن حريم بالحاء المهملة وانظر الكامل ج ٤ ص ١٥٤ والأصمعيات ص ٥٦ - ٦٢ والنسب ص ٧٤٩ والاقتضاب ص ٤٣٥ والوحشيات ص ٢٥٩ .

(٤) استشهد به سيويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من قوله (ربه) للضرورة (معبر الظهر) كثير الشعر فى امتلاء .
الولية : البرذعة . ومعنى ينبنى عن وليته : يحملها تنبؤ عنه لسنه وكثرة وبره ، وكان ينبنى أن يقول : ينبنى وليته عن ظهره .
ولكنه قلب .

وصف لصاً يتمنى سرقة بعير لم يستعمله صاحبه فى سفر لحج أو عمرة فينصبه .

نفسه سيويه لرجل من باهلة وانظر شواهد الكشاف ص ١١٠ والضرائر ص ٨٢

(٥) استشهد به سيويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من الضمير فى (وماله من مجد) للضرورة . ورفع الجنوب والصبا

وأشد من هذا في الضرورة أن يحذف الحركة كما قال :

فَظِلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِيغُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ (١)

فأما ما كان من هذه الحروف التي جاءت لمعان ، فهي منفصلة بأنفسها مما بعلمها وقبلها ،
إلا أن الكلام بها / منفردة محال ، كما وصفت لك . فمن منها :

(كاف التشبيه) التي في قولك : أنت كزيد ، ومعناه :: مثل زيد ،

و(اللام) التي تسمى لام المِلْك ؛ نحو هذا ليعبد الله ولك . تكون مكسورة مع الظاهر :
ومفتوحة مع المضمَر : لعلّة قد ذكرت في موضعها .

وهي التي في قولك : جئت لأكرمك ؛ لأنّ الفعل انتصب بإضمار (أن) ، و(أن) والفعل
مصدر . فقد صار المعنى جئت لإكرامك .

ومنها (الباء) التي تكون للإصاق ، والاستعانة .

فأما الإصاق فقولك مررت بزيد ، وألمت بك ، وأما الاستعانة فقولك : كتبت بالقلم ،
وعمل النجار بالقدوم .

على البدل ، من فصل ويجوز جرهما على البدل من الريح وجعل أبو الفتح حذف الواو من الضمير هنا ضعيفاً في القياس والاستعمال
جميعاً أنظر الخصائص ج ١ ص ٣٧١ ، ج ٢ ص ١٧ ، ٣٥٨ .

والبيت للأعشى هجا رجلاً بأنه لثيم الأصل لم يرث مجداً ولم يكسب خيراً وضرب له المثل بقلة خيره بنى حظه من الريحين :
الجنوب والصبأ وقد يتأول على معنى أنه لاخير عنده ، ولا شر كما يقال : فلان لايفخ ، ولايضر ؛ لأن الصبا عندهم لآتأق بخير
والبيت من قصيدة طويلة هجا فيها الأعشى عمرو بن المنذر الديوان ص ١١٣ - ١١٥ .

(١) جعل المبرد تسكين الهاء من قوله (له) للضرورة الشعرية ونقل أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٢٨ عن الأخفش
أن تسكين الهاء في هذا النحو لغة أزد السراة وفي الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ بنوعقل وبنو كلاب يجوزون تسكين الهاء من نحو (له)
فظلت : الأصل فظلت فحذفت العين ويجوز فتح الظاء وكسرها . وأريغه : بمعنى أطلبه . ومطوأي : بمعنى صاحباي مثني مطوي
وضمير الغائب للبرق .

والبيت ليعمل الأحوال الأزدي وقيل لغيره . الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ - ٤٠٥ والخصائص ج ١ ص ١٢٨ .

اختلاس حركة هاء الغائب الذي جملة سيبويه ، والمبرد من الضرورة الشعرية جاء في آيات كثيرة في القراءات السبعية المتواترة
نذكر طرفاً منها :

(١) « فهداهم اقتده » : بكسر هاء اقتده وصلا من غير إشباع من السبعة . غيث النفع ص ٩٣ النشر ج ٢ ص ٢٦٠ .

(٢) لا يأتيكما طعام ترزقانه : غيث النفع ص ١٣٦ . النشر ٢ - ٢٩٥ .

ومنها (واو) القسم التي تكون بدلا من الباء ؛لأنَّك إذا قلت : بالله لأفعلن فمعناه :
أحلف بالله . فإذا قلت : والله لأفعلن فذلك معناه : لأنَّ مخرج الباء ، والواو من الشفة^(١) .

ومن ذلك (الكاف) التي تلحق آخر الكلام لا موضع لها ، نحو كاف ذاك^(٢) ، ورؤيدك^(٣)
و(أرأيتك هذا الذي كرّمت عليّ)^(٤) .

وقولهم : أبصرك زيدا^(٥) .

وهذه الحروف كثيرة إلا أنا نذكر منها شيئا يدل على سائرهما .

٣ - فآلقه إليهم : بالاختلاس سبعة غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ - ٣٣٧ .

٤ - وأن تشكروا يرضه لكم : بالاختلاس في (يرضه) سبعة غيث النفع ٢٢٠ . النشر ٢ - ٣٦٢ .

٥ - يؤده إليك ، لا يؤده إليك : بالاختلاس في يؤده فيها سبعة . غيث النفع ص ٦٦ . النشر ٢ - ٢٤٠ .

٦ - ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها . بالاختلاس أيضاً سبعة . غيث النفع ص ٧٠ . الإتحاف ص ١٧٩ .

كذلك جاء إسكان هاء الغائب في القراءات السبعة في آيات كثيرة نذكر طرفاً منها :

١ - توله ما تولى ونصله جهنم : الإسكان في قوله ، ونصله عن السبعة غيث النفع ص ٧٨ . النشر ٢ - ٢٥٢ .

٢ - أحسب أن لم يره أحد : الإسكان في السبعة غيث النفع ص ٢٧٧ . النشر ٢ - ٤٠١ .

٣ - يؤده إليك . لا يؤده إليك . الإسكان في السبعة فيها غيث النفع ص ٦٦ . النشر ٢ - ٢٤٠ .

٤ - ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها . الإسكان في هاء (نؤته) من السبعة غيث النفع ص ٧٠ . الإتحاف ص ١٧٩ .

٥ - فآلقه إليهم : بالإسكان سبعة . غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ - ٣٣٧ .

٦ - وإن تشكروا يرضه لكم : بالإسكان سبعة . غيث النفع ص ٢٢٠ - النشر ٢ - ٣٦٢ . وانظر الروض الأنف ج ١

ص ١١٦ .

(١) سيفرد حديثاً لحروف الجر في الجزء الرابع فترجى التعليق عليها إلى موضعها .

(٢) سيأتى حديثها بتفصيل .

(٣) سيقدر لها باباً في الجزء الثالث .

(٤) الإسراء : ٦٢ .

(٥) سيأتى حديثها مفصلاً .

هَذَا بَاب

مَآجَاءُ مِنَ الْكَلِمِ عَلَى حَرْفَيْنِ

$\frac{1}{28}$

فمن ذلك (مَنْ) وهي لمن يعقل تكون في الخبر ، والاستفهام ، والمجازاة .
وتكون في الخبر معرفة ، ونكرة . فإذا كانت معرفة لزمتها الصلة ، كما تانم الذي .
وإذا كانت نكرة لزمتها النعت لإيهامها .

فأما كونها في الاستفهام فكقولك : مَنْ ضربك ؟ ومنْ أخوك ؟
وأما المجازاة فقولك : مَنْ يَأْتِنِي آتِه .
وأما في الخبر فرأيت مَنْ عندك .

وأما كونها نكرة فقولك : مررت بِمَنْ صالح كما قال :
يَا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاعْتَدَيْنَ^(١)
ألا ترى أَنَّها في جميع هذا واقعة على الآدميين .

ومنها (ما) وهي سؤال عن ذات غير الآدميين ، وعن صفات الآدميين .

وتقع في جميع مواضع (مَنْ) ، وإن كان معناها ما وصفت لك .

وذلك قولك في الاستفهام : ما عندك ؟

فليس جواب هذا أن تقول : زيد ، أو عمرو ، وإنما جوابه أن تُخْبِرَ بما شئت مِنْ / غير $\frac{1}{29}$
الآدميين ، إلا أن تقول : رجل فتخرجه إلى باب الأجنام .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٠ على أن (من) نكرة لوقوعها بعد رب ، وهي هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها .
والبيت لعمرو بن قتيبة يقول : نحن محسدون لشرفنا وكثرة مالنا والحاسدون لا ينالون منا أكثر من إظهار البغضاء لمرنا
وامتناعنا .

وفي كتاب سيبويه (رحنا) بألف بعد النون والصواب حذفها : لأنها نون النسوة وانظر أمانى الشجرى ج ٢ ص ٣١١
وتفسير المسائل المشككة في أول المقتضب ص ٢٤ وابن يعيش ج ٤ ص ١١ ونسب لعمرو بن لؤى في معجم الشعراء ص ٢١٤
والوحشيات ص ٩ .

ويكون سؤالاً عن جنس الآدميين إذا دخل في الأجناس ، أو تجعل الصفة في موضع الموصوف كما تقول : مررت بعقل . ومررت بحليم ، فإن (ما) على هذه الشريطة - تقع على الآدميين لإبهامها . قال الله عز وجل (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)^(١) . ف (ما) ههنا للآدميين ، وكذلك تقول : رأيت ما عندك في معنى الذي .

وتقول : ما تصنع أضنع على المجازة . وقد قيل في قوله عز وجل ، معناه : أو مِلْكُ إيمانهم ، وكذا قيل في قوله عز وجل : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا)^(٢) أي وبناها ، وقالوا : والذي بناها . وأما وقوعها نكرة فقوله :

رُبَّ مَا تَكَرَّدَ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ^(٣)

واعلم أنه لا يكون اسم على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث ، يُبين لك ذلك التفسير والجمع . فالأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة : على ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة . والأفعال على أصليين : على ثلاثة ، وأربعة ، ونذكر هذا في موضعه^(٤) .

ومّا / جاء على حرفين من الحروف التي جاءت بمعنى والأسماء الداخلة على هذه الحروف قولهم (قدّ) . وهي تكون اسماً إذا كانت في موضع حَسْب ؛ نحو قولك : كَأَنَّ قَدْ^(٥) ، ونحو قولك : قَدْكَ من هذا : أي حَسْبُكَ .

وتكون حرفاً جاء بمعنى . فإذا كانت كذلك فلها موضعان من الكلام :

(١) المؤمنون : ٦ ، والمآثر : ٣٠ .

(٢) الشمس : ٥ . وما ذكره هنا عن (ما) سيكرره كثيراً في المقتضب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٠ ، ٣٦٢ على أن (ما) نكرة لوقوعها بعد (رب) وفي الخزانة ج ٢ ص ٥٤١ ولا يجوز أن تكون (ما) كافة : لأن الضمير قد عاد عليها من قوله : له فرجه ، والفرجة : بالفتح في الأمر وبالضم في الحائط ونحوه مما يرى .

والمشهور أن البيت لأمية بن أبي الصلت كما نسب إليه سيبويه وغيره وجاء في ديوانه ص ٥٠ وقد جاء البيت أيضاً في شعر عبيد بن الأبرص انظر ديوانه ص ٣٦ .

(٤) سيأتي في ص ٤٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ .

(٥) أجاز أبو الفتح في قول النابغة :

أزف الترحل غير أن ركبنا لما نزل برحالتنا وكان قد

أن تكون (قد) حرفاً وحذفت الجملة بعدها أي كان قد زالت وأن تكون (قد) اسماً بمعنى حسب . الخصائص ج ٢ ص ٣٦١ والخزانة ج ٣ ص ٢٣٦ ، ٦٢٨ .

أحدهما : أن تكون لقوم يتوقعون الخبر ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟
فيقول لك : قد جاء .

وتقول : لما يأت فيقول لك : قد أتى .

وتكون في موضع (ربما) ^(١) كقوله :

قَدْ أَتَرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَانَ أَذْوَابُهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادٍ ^(٢)

وقوله :

وَقَدْ أَقْوَدُ أَمَامَ الْخَيْلِ سَلْهَبَةً يَهْدِي لَهَا نَسَبٌ فِي الْحَيِّ مَعْلُومٌ ^(٣)

ومنها (هل) وهي للاستفهام ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟

وتكون بمنزلة (قد) في قوله عز وجل (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ) ؛ لأنها تخرج

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل فتقول : قد فعل وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر . . . وتكون قد بمنزلة (ربما) » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ على أن (قد) بمنزلة ربما وقال الأعم : أصلها توقع ما مضى فنقلت إلى توقع المستقبل في معنى ربما .

مصفرأ أنامله : أى ميتاً ، وخص الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع ، وفيها أظهر . والفرصاد : التوت . شبه الدم بحمرة عصارته والفاعل مؤنث مجازى تذكير الوصف .

وفي الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ « زعم ابن مالك أن مراد سيبويه أن (قد) مثل ربما في التقليل لاني التكثير ورد عليه أبوحيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية في كل الأحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو أن (قد) بمنزلة (ربما) في التكثير فقط ويدل عليه إنشاد البيت ، لأن الإنسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلّة ، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة » وكذلك قال الزمخشري . نسب البيت الأعم إلى شماس الهذلي ، وقال البغدادى لم أره في أشعارهم من رواية السكري ، وأقول راجعت ديوان الهذليين طبع الدار فلم أر لشماس شعراً فيه ، وكذلك ليس له شعر في كتاب (التمام) في تفسير أشعار هذيل لابن جني البغدادى : البيت لعبيد ابن الأبرص من قصيدة رواها الأصمعي في الأصمعيات مطلعها :

طاف الخيال علينا ليلة الوادى من آل أسماء لم يلمم بميعاد

وأقول : رجعت إلى الأصمعيات طبع دار المعارف فلم أجدها فيها كلمة لعبيد . وهذه القصيدة في ديوان عبيد ص ٢٥ - ٢٦ والبيت الشاهد تداوله الشعراء وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ - ٥٠٥ .

(٣) يقال : فرس سلهب ، وسلهبة للذكر : إذا عظم ، وطالت عظامه . يهدى بها : يقمها .

في الأصل : الحى وكذلك في ديوان علقمة وفي الخيل لأبي عبيدة ص ٦٥ وفي شرح المفضليات لابن الإبارى ص ٨٢٠ وذكر في الغامض الرواية الأخرى وصححها السيرافي في الأصل إلى الخليل .

والبيت لعلقمة بن عبيدة من قصيدة في المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ ، وفي ختام ديوانه .

عن حدِّ الاستفهام^(١)، تدخل عليها حروف / الاستفهام ؛ نحو قولك : أم هل فعلت ؟
وإن احتاج الشاعر إلى أن يلزمها الألف فعل كما قال :

سَائِلٌ فَوَارِسٌ يَرْثُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ^(٢)

ومنها (من) وأصلها ابتداء الغاية ؛ نحو سرت من مكة إلى المدينة . وفي الكتاب : (من فلان إلى فلان) فمعناه : أن ابتداءه من فلان ، ومحله فلان .

وكونها في التبويض راجع إلى هذا . وذلك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض^(٣) قلت : أخذت من ماله ، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية .

وقولك : زيد أفضل من عمرو إنما جعلت غاية تفضيله عمرا . فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه^(٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥١ : « وتقول : أم هل فإنما هي بمنزلة قد . . » وقال في ص ٤٩٢ : « وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد » .

وسكرر المبرد ذلك في الجزء الثالث .

(٢) الشدة : الحملة ، والباء بمعنى عن . القف : جبل ليس بهال في السماء .

البيت لزيد الخليل ، انظر الخصائص - ٢ ص ٤٦٣ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١٠٨ ج ٢ ص ٣٣٤ ، والمغنى في (هل) ج ٢ ص ٢٩ ، الخزائن ج ٤ ص ٥٠٦ .

(٣) يمنع الأصمى دخول (ال) على كل ، وبعض وقد جاء في شعر مجنون بنى عامر :

لا يذكر البعض من ديني فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضيني

انظر الأغاني ج ٢ ص ٤٢ كما جاء في شعر سيمع عبد بنى الحساس . وأدخل سيبويه آل على بعض في ج ١ ص ٢٧٧ كما جاء انظر الأغاني ج ٢ ص ٤٢ كما جاء في شعر سيمع عبد بنى الحساس . وأدخل سيبويه آل على بعض في ج ١ ص ٢٧٧ كما أدخل المبرد آل على كل ج ٣ ص ٢١٤ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ : « وكذلك هو أفضل من زيد . إنما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم ، وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفلى منه » .

عرض المبرد في نقده لسبويه لما قاله سيبويه هنا فقال : « قال محمد : هذا غلط ؛ لأنه يجوز أن تقول : أنت أفضل من جميع الناس ، ومعناه أنت تفضل زيدا ، وتفضل جميع الناس وإنما (من) ها هنا موصلة ليست على جهة تبويض ولكن ابتداء غاية ، وذلك أنك تعرف تقدمه في الفضل من فضل زيد ولولا معرفتك بمقدار أفضل زيد لم تدر ما فضل من تفضله عليه ؟ » .
ورد عليه ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قوله : أن (من) في قولك : هذا أفضل من زيد لا ابتداء الغاية فلا يصح ؛ لأن الابتداء يقتضى الانتهاء ويكون الفضل واقعا على ما بين الغائتين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : سرت من مكان كذا إلى مكان كذا فالسير قد وقع على ما بين الغائتين . فأما الغائتان فرميا دخلتا في الفعل ، وربما لم تدخل وأما ما بينهما فالفعل واقع عليه لا محالة . ومثال ذلك أنك إذا قلت : أكلت من رأس السمكة إلى ذنبها فقد يدخل الرأس ، والذنب فيها أكل ، وقد لا يدخلان فيه فيلزمه على هذا إذا جعل (من) في قوله : =

وأما قولهم . لأنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا^(١). وذلك أنَّ كلَّ كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة . فذلك قولهم : ما جاني من أحد ، وما رأيت من رجل . فذكروا أنها زائدة . وأنَّ المعنى : ما رأيت رجلاً ، وما جاني أحد ، وليس كما قالوا / وذلك ؛ لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه تقول : ما جاني رجل ، وما جاني عبد الله . إنما نفيت مجيء واحد ؛ وإذا قلت : ما جاني من رجل فقد نفيت الجنس كله ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاني من عبد الله لم يعجز ، لأنَّ عبد الله معرفة ، فإنما موضعه موضع واحد .

* * *

== هو أفضل من زيد لابتداء الغاية أن يكون الفضل واقعاً على غير زيد ، وليس هذا المراد في هذا الكلام ، ألا ترى أنه لو كان معناه ما ذكر ثم جئنا باللفظ مطابقاً فقلنا : ابتداء فضله من زيد لوجب بهذا أن يكون ما هنا مفضول غير زيد ، وزيد طرف له وغاية ، وليس يريدون ذلك في قولهم : هو أفضل من زيد ، ولا أن يفضلوا على سوى زيد .

فإذا لم تكن (من) ما هنا لابتداء الغاية ، ولا زائدة فلم يبق إلا مقاله سيبويه من التبيين : لأن هذه وجوها في الكلام . فإن قال : فما وجه التبيين ؟

قيل له : وجهه يتبين لك إذا قلت : أنت أفضل الرجال وأفضل رجل وأنت تريد العموم بذلك . فإن أدخلت (من) قلت : أنت أفضل من رجل وأنت تريد العموم لم يعجز ، وإنما تفضله على رجل واحد إذا أتيت بمن ، وكذلك وجهه أحسن وجه ، وثوبك أنظف الثياب ، وأبوك أكرم الآباء . فإن أدخلت (من) على هذا كله صار مخصوصاً ، ودخله معنى التبيين ، ولم تكن مفضلاً للإسم على جميع الجنس لكن على بعضه ، وذلك إذا قلت : وجهك أحسن من وجه ، وثوبك أنظف من ثوب ، وأبوك أكرم من أب فإنما تفضله على واحد لا على الجميع .

فإن قال : فنحن نقول : زيد أفضل من الآباء ، أو أفضل من الرجال . قيل له : إن قلت زيد أفضل من الآباء ، أو من الرجال على معنى أفضل الرجال لم يعجز ، وإنما تفضله على جماعة من الجنس أو على جماعة منه غير مستوعبة له ، وكأنك قلت : زيد أفضل من الرجال الذين تعلم ، أو من جميع الرجال الذين تعلم فإن أدخلت (من) فقد عاد إلى معنى التبيين . . . وإنما دخلت (من) ما هنا لتفريق بين العموم والخصوص وإذا كانت فارقة بين معنيين لم يعجز إسقاطها إذا أردت أن تعمم ، ولذلك قال سيبويه في هذا الفصل : ولا يجوز إسقاطها في هذا الموضع . . . » .
أنظر الانتصار ص ٣١٣ - ٣١٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ وقد تدخل (من) في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنها توكيد بمنزلة (ما) إلا أنها تجر ، لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد . لو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ، ولكنه أكد بمن . . . » .

والمبرد صرح في موضعين من الجزء الرابع بأن (من) تكون زائدة قال ج ٤ ص ٤٥٣ : « وأما الزائدة التي دخلها في الكلام كسقوطها فقولك : ما جاني من أحد ، وما كلمت من أحد . فهذا موضع زيادتها إلا أنه دلت فيه على أنه للتكرار دون المعارف » وقال في ص ٦٧٣ : « وذلك قولك : ما جاني من أحد إلا زيد على البذل ، لأن (من) زائدة وإنما تزداد في النفي ولا تقع في الإيجاب زائدة » .

ومنها (قَطُّ) ومعناها حَسَبَ وهى اسم وقولك : قَطُّكَ فى معنى قولك : حَسْبُكَ^(١) .

ومن هذه الحروف (فى) ومعناها : ما استوعاه الوعاء ؛ نحو قولك : الناس فى مكان كذا ، وفلان فى الدار .

فأما قولهم : فيه عَيْنَانِ فمشتقٌّ من ذا ، لأنه جعله كالوعاء للعَيْنَيْنِ . والكلام يكون له أصل ثُمَّ يَتَّسِعُ فيه فيما شاكل أصله . فمن ذلك قولهم : زيد على الجبل . وتقول : عليه دَيْنٌ ، فإنما أرادوا أَنَّ الدَّيْنَ قد ركبهُ وقد قهره^(٢) .

وقد يكون اللفظ واحدا ويدلّ على اسم ، وفِعْل^(٣) ؛ نحو قولك : زيد / على الجبلِ يا فتى ، وزيد علا الجبلِ . فيكون (علا) فِعْلاً ، ويكون حرفاً خافضاً ، والمعنى قريب .

ومن كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، فأما اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين فهو الباب ، نحو قولك : قام ، وجلس ، وذهب ، وجاء ، وجمل ، وجبل .

وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد ؛ فنحو جلس وقعد ، وقولك : بُرٌّ وحنطة ، وذراع وساعد اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين فقولك . ضربت مثلاً ، وضربت زيدا ، وضربت فى الأرض ، إذا أبعدت .

وكذلك وجدت تكون من وجدان الضالة ، وتكون فى معنى علمت ؛ كقولك وجدت زيدا كربتاً ، وفى معنى الموجدة ، نحو وجدت على زيد^(٤) .
فهذا عارض فى الكتاب ثُمَّ نعود إلى الباب .

(١) فى سيبويه ٢ : ٣٥ : « قط كعب ، وإن لم تقع فى جميع مواقعها ولو لم تكن إسماً لم تقل : قطك درهمان . . . »

(٢) سيأتى هذا الحديث مرة أخرى فى حروف الجر .

(٣) انظر الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٤) المبرد كتاب مطبوع سماه : ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد صدره بهذا الكلام من قوله ، ومن كلامهم إلى قوله : وجدت على زيد وزاد هناك أمثلة أخرى .

وقال سيبويه ج ١ ص ٧ - ٨ « باب اللفظ للمعنى » أعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين . فاختلف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو جلس وذهب واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو ذهب ، وانطلق ، واتّفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالة »

ومنها (لَمْ) ^(١) وهى نفي للفعل الماضى . ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزم إلا لمعرب . وذلك قولك : قد فعل ، فتقول مكذباً : لم يفعل ؛ فإنما نفيت أن يكون فعل / فيما مضى .

والحروف تدخل على الأفعال فتنتقلها ؛ نحو قولك : ذهب ومضى فتخبر عما سلف ، فإن اتصلت هذه الأفعال بحروف الجزاء نقلتها إلى ما لم يقع ، نحو : إن جئتني أكرمتك ، وإن أكرمتني أعطيتك فإنما معناه : إن تكرمنى أعطك .

ومن هذه الحروف (لَنْ) ^(٢) وإنما تقع على الأفعال نافية لقولك : سيفعل ، لأنك إذا قلت : هو يفعل جاز أن تخبر به عن فعل في الحال ، وعما لم يقع ، نحو هو يصلى ، أى هو في حال صلاة ، وهو يصلى غدا . فإذا قلت : سيفعل ، أو سوف يفعل فقد أخلصت الفعل لما لم يقع ، فإذا قلت : لن يفعل فهو نفي لقوله : سيفعل ؛ كما أن قولك : ما يفعل نفي لقوله : هو يفعل .

ومنها (لا) وهى وضعها من الكلام النفي . فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلاً . وذلك قولك : لا يقوم زيد ، وحق نفيها لما وقع موجباً بالقسم ، كقولك : لا يقوم زيد فتقول : لا يقوم يا فتى . كأنك قلت : والله لا يقوم فقال المجيب : والله لا يقوم / وإذا وقعت على اسم نفته من موضعه ؛ كقولك : لا رجل في الدار ، ولا زيد في الدار ولا عمرو ، ويفرد لهذا باب يستقصى فيه ^(٣) إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ « و (لم) وهى نفي لقوله : فعل » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ « و (لن) وهى نفي لقوله : سيفعل » .

حديث المبرد عن (لن) هنا وفيها سيأتى موافق لما يقوله سيبويه من أن (لن) حرف لنى المستقبل وابن هشام فى المغنى ينسب إلى المبرد القول بأن (لن أفعل) مبتدأ حذف خبره أى لا الفعل واقع ويطلق كلام ابن هشام أن المبرد سيرد فيما يأتى على التحليل فى زعمه بأن (لن) مركبة من لا وأن هذا نص كلام المغنى ج ١ ص ٢٢١ « ولن أفعل كلام تام وقول المبرد : إنه مبتدأ حذف خبره : أى لا الفعل واقع مردود بأنه ٥١ ينطق به » .

(٣) حديث لا النافية للجنس سيأتى فى الجزء الرابع .

ولوقوعها زائدة في مثل قوله « لَيْسَ لَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ »^(١) أى
ليعلم كما قال الراجز :

وما أَلَوْمُ الْبَيْضِ إِلَّا تَسْخَرَا لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمْطَ الْقَفْنَدَرَا^(٢)

ومن الحروف ما يُستجمع فيه معان :

فمن ذلك (مَنْ) لها أربعة مواضع كما ذكرت لك .

ومن ذلك (ما)^(٣) لها خمسة مواضع :

تكون جزاء في قولك : ما تصنعُ أصنع .

وتكون استفهاما في قولك : ما صنعت ؟

وتكون بمنزلة الذى في قولك : أَرَأَيْتَ ما عندك ؟ : إلّا أنَّها في هذه المواضع اسم ، ووقوعها

على ذات غير الآدميين نحو قولك - إذا قل ما عندك ؟ فرس ، أو حمار ، أو مال ، أو بُرّ ،

وأيس جواب قوله : ما عندك ؟ زيد ، ولا عمرو . وقد خبرتكَ بعمومها في قواه (إلّا عَلَى

أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)

وأما وقوعها لصفات الآدميين فكقولهم / : ما زيد ؟ فيقول : شريف ، أو ضيع .

ولها موضعان تقع فيهما وليست باسم ، إنما هي فيهما حرك :

فأحدهما : النفي ، نحو قولك : ما زيد في الدار ، وما يقوم زيد .

والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكدة لا يخل طرحها بالمعنى ، كقول الله عز وجل (فَبِمَا رَحْمَةٍ)

وكذلك (فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ)^(٤) .

(١) الحليد : ٢٩ .

وفي سيبويه : ج ٢ ص ٣٠٦ « وأما (لا) فتكون كما في التوكيد والنفي . قال الله عز وجل : « لَيْسَ لَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ »
أى لأن يعلم وتكون « لا » نفيًا لقوله : بفعل ولم يقع الفعل فتقول : لا يفعل .

(٢) الشَّمْط : الشيب . والقَفْنَدَر : القبيح المنظر واستشهد به أبو الفتح على زيادة « لا » أيضاً الخصاص ج ٢ ص ٢٨٣
وانظر مجالس ثواب ص ١٩٨ وأمال الشجرى ج ٢ ص ٢٣١ والمخصص ج ٢ ص ١٥٧ وجمهرة ابن دريد ج ٣ ص ٣٣٤ ، ٣٧٠
واللسان والأضداد لابن الأنبارى . والرجز لأبي النجم .

(٣) انظر ص ٤١ - ٤٢ وسيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٤) آل عمران : ١٥٩ . النساء : ١٥٥ .

ومن الحروف التي يستجمع لها معانٍ (أَنَّ) الخفيفة لها أربعة مواضع^(١) :

فمن ذلك الموضع الذي تنصب فيه الفعل ، فمعناها : أَنَّها والفعل في معنى المصدر . وذلك قولك : يسرنى أن تقوم يا فتى . معناه : يسرنى قيامك ، وأريد أن تذهب يا فتى . إنما هو : أريد ذهابك . ولا يقع في الحال . إنما يقع مع الفعل المستقبل لما بعد ، نحو يسرنى أن تذهب غدا ، ومع الفعل الماضي لما قد فرط ، نحو يسرنى أن ذهبت ، وأن كلمت زيدا ، لأنَّ معناه ما مضى .

وتكون مخففة من الثقيلة^(٢) ، نحو قولك / علمت أن زيد خير من عمرو ، ومعناه : علمت أن زيدا خير من عمرو .

والفصل بين (أَنَّ) خفيفة ، وبين (أَنَّ) المخففة من الثقيلة أنَّ الخفيفة لا تقع ثابتة ، إنما تقع مطلوبة أو متوقَّعة ؛ نحو أرجو أن تذهب ، وأخاف أن تقوم . فإذا وقعت مخففة من الثقيلة وقعت ثابتة على معنى الثقيلة ؛ نحو أعلم أن ستقوم ، على معنى قولك : أنك ستقوم . ولا يصلح : أرجو أنك ستقوم ، لأنه لم يستقرَّ عنده ، لأنَّ الثقيلة إنما تدخل على ابتداء مستقر^(٣) .

فإنَّما (ظننت) فإنَّ الثقيلة ، والخفيفة يجوزان بعدها تقول : ظننت أنك منطلق ، تخبر أن هذا قد استقرَّ في ظنك ؛ كما استقرَّ الأول في علمك .

ويجوز لتشكُّك أن تقع على الخفيفة ، لأنَّها ترجع إلى معنى أرجو : وأخاف . ومن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ)^(٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧٥ « فأن مفتوحة تكون على وجوه : فأحدها أن تكون أن وما تمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرهما » ، وانظر ج ١ ص ٤٠٧ .

(٢) حديث أن الخففة في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ - ٤٨١ ، وسيتحدث عنها المبرد فيما يأتي بتفصيل وعن معاني أن خفيفة ومخففة .

(٣) في سيبويه ١ : ٤٨٢ : « ولذلك ضعف : أرجو أنك تفعل ، وأطعم أنك فاعل » .

(٤) القيامة : ٢٥ .

وتقع (أن) في / موضع (أي) الخفيفة للعبارة والتفسير^(١) كقوله عز وجل : (وَأَنْطَلَقَ الْأَمَلُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ)^(٢). معناه : أي امشوا . ولا تقع إلا بعد كلام تام ؛ لأنه إنما يفسر بعد تمامه .

وتقع زائدة تأكيداً^(٣) كقولك : لما أن جاء ذهب . والله أن لو فعلت لفعلت . فإن حذفت لم تُخلل بالمعنى . فهذه أربعة أوجه .

وكذلك المكسورة تقع على أربعة أوجه^(٤) :
فمنهنّ الجزاء ؛ نحو إن تأنى آتاك .

ومنهنّ أن تكون في معنى (ما) ، نحو إن زيد في الدار : أي ما زيد في الدار .

وقال الله عز وجل (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) وقال (إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا)^(٥) .

وتكون مخففة من الشقيلة^(٦) . فإذا كانت كذلك لزمتها اللام في خبرها لئلا تلتبس بالنافية . وذلك قولك : إن زيداً لمنطلقاً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ « هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة أي وذلك قوله عز وجل » (وانطلق الملا منهم أن امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة (أي) لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالشيء » .

(٢) سورة ص : ٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « ووجه آخر تكون فيه لغواً نحو قولك لما أن جاء ذهب وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك » وأعاد ذلك في ج ٣ ص ٣٠٦ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما أن فتكون للمجازاة وتكون أن يبتدأ ما بعدها في معنى اليقين وفي اليقين كما قال الله عز وجل (إن كل نفس لسا عليها حافظ) . (إن كل لسا جميع لدينا محضرون) وحدثني من لا أتهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك : أن زيد لذهاب . . وهذه أن مخدوفة وتكون في معنى (ما) قال الله عز وجل (إن الكافرون إلا في غرور) أي ما الكافرون إلا في غرور ، وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك : إنما وذلك قولك : ما أن زيد ذاهب وقال الشاعر : وما أن طينا جبن . . » وانظر ج ٢ ص ٣٠٥ من سيبويه أيضاً .

(٥) الملك : ٢٠ ، والثانية الكهف : ٥ .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهاب وإن عمرو لخير منك لسا خففها جعلها بمنزلة أكن خففها وألزمها اللام لئلا تلتبس بأن التي هي بمنزلة (ما) التي يبنى جعلها بها ومثل ذلك (إن كل نفس لسا عليها حافظ) إنما هي لعلها حافظ وقال تعالى (وإن كل لسا جميع لدينا محضرون) إنما هي لجميع و (ما) لغو وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم فاسقين) ، (وإن نظنك لمن الكاذبين) وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً المنطلق وأهل المدينة يقرمون (وإن كلا لسا ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون . . . ، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم يغير عمل لم يك ولم أبل حين حذف وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) » .

وقال الله عز وجل (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (١) .

فإن نصبت بها لم تخرج إلى اللام ؛ نحو إن زيدا منطلق ؛ لأنَّ النصب قد أبان . وجاز /
النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنما نصبت لشبهها بالفعل ، فلما
حُذِفَ منها صار كفعل محذوف ، فعملُ الفعل واحدٌ وإن حُذِفَ منك كقولك : لم يكُ زيد
منطلقا وكقولك : عـ كلاما .

وأما الذين رفعوا بها فقالوا : إنما أشبهت الفعل في اللفظ ، لا في المعنى . فلما نقصت عن
ذاك اللفظ الذي به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله ؛ لأنَّ موضع (إنَّ) الابتداء ؛ ألا ترى
أنَّ قولك : إنَّ زيدا لمنطلق إنما هو زيد منطلق في المعنى . وأما بطل عملها عاد الكلام إلى
الابتداء ، فبالابتداء رفعته لا بياناً ؛ وما بعده خبره . وهذا القول الثاني هو المختار .

وأيضاً كذا (كأنَّ) (٢) إذا خففت ، لأنَّك إذا قلت : (كأنَّ) تشبَّه . فإذا خففت فذلك
المعنى تريد .

وقولك (لكنَّ) بمنزلة إنَّ في تخفيفها (٣) وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما ؛
لأنَّها على الابتداء داخلة .

- وتكون (إنَّ) زائدة في قولك : ما إنَّ زيد منطلق فيمتنع (ما) بها من النصب الذي

/ كان في قولك : ما زيد منطلقا .. كما يمتنع (إنَّ) الثقيلة بها من النصب في قولك : إنما
زيد أخوك .

(١) الطارق : ٤ وقراءة تشديد (لما) ليس لها تخرج سوى أن تكون (أن) نافية ولما بمعنى إلا ، انظر البحر المحيط
ج ٨ ص ٤٥٤ وج ٧ ص ٣٣٤ وإعراب القرآن للكبرى ج ٢ ص ١٥٢ والكشاف ج ٤ ص ٢٠٢ والمعنى ج ١ ص ٢٢٠
وقراءة تخفيف الميم من لما تكون (أن) فيها خففة وما زائدة والقراءتان سبعيتان (غيث النفع ص ٢٧٥ والنشر ج ٢ ص ٣٩٩)
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا يريدون معنى كأن ولم يريدوا الاضمار
وذلك قوله : كأن ويريد به رشاء خلب . . وإن شئت رفعت في قول الشاعر : كأن ويريداه رشاءا خلب . . « وانظر الكامل
ج ٢ ص ١٢ .

(٣) يرى المبرد جواز أعمال لكن المخففة كما صرح بذلك هنا وفيما يأتي من الجزء الرابع ويرى سيبويه إهمال لكن المخففة
قال في ج ١ ص ٤٨١ « ولو أنهم إذا حذفوا جملوه بمنزلة إنما كما جعلوا أن بمنزلة لكن لكان وجهاً قوياً » وانظر ص ٢٨٣
وقد نسب إلى يونس ، والأخفش جواز أعمال لكن المخففة . وانظر ابن يعيش ج ٨ ص ٨٠ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٥
والبحر المحيط ج ١ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

فمن ذلك قوله :

فَمَا إِنَّ طَيْبَنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِسَانَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينَا^(١)

فقد ذكرنا من الحروف والأسماء التي تقع على حرفين ما فيه دليل على تأويل ما كان مثله مما لم نذكره إن شاء الله .

ونذكر من الآلات التي على ثلاثة أحرف ما يدل على ما بعده .

من ذلك (عند)^(٢) ومعناها الحضرة ؛ نحو قولك : زيد عندك . فإن قلت : عند فلان علم ، أو عنده مال : أي له مال وإن لم يكن بحضرته ، فإنما أصله هذا ، وإن اتسع ؛ كما تقول : على زيد ثوب ، فهذا صحيح . فإن قلت : عليه مال ، فتمثيل ؛ لأنه قد ركب^(٣) . ومن هذه الحروف (لذن) وهي اسم فمعناها عند . يدلُّك على أنه اسم دخول الآلات كقولك : من لذلك ؛ كما تقول : من عندك .

ومنها (أيان) وأصله الثلاثة وإن - / زادت حروفه . ومعناه : متى^(٤) ، كقوله عز وجل
يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(٥) .

فهذه الحروف تفتح لك ما كان من هذه الآلات .

١ (١) استشهد به سيبويه على أن (أن) زائدة كفت (ما) النافية عن العمل ، كما تكف (ما) أن عن العمل في قولك : إنما ج ١ ص ٤٧٥ ج ٢ ص ٣٠٥ .
الطب : العلة والسبب : أي لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المتنيه ، وانتقال العولة عنا .
والشعر لفروة بن مسيك ، الخزائفة ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٤ ص ٤٨٧ والوحشيات ص ٢٧ - ٢٨ .
صرح المبرد هنا وفيما يأتي من الجزء الثاني بأن (أن) الزائدة تكف (ما) النافية عن العمل ، كما صرح بذلك أيضاً في الكامل ج ٤ ص ١٠ ، وذكر هذا البيت في المواضع الثلاثة ، والعجيب بعد هذا كله أن ينسب الرضى إلى المبرد بأنه يرى أعمال (ما) النافية مع زيادة (أن) بعدها . قال في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤٦ : « وقد جاءت (أن) بعدها غير كافة شذوذاً وهو عند المبرد قياس » .

ولم يعرض المبرد في نقده لسيبويه لهذا .

(٢) سيتحدث المبرد عن الظروف بتفصيل .

(٣) انظر الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « ألا ترى أن لو أن إنساناً قال معنى أيان ؟ فقلت : متى ، كنت قد أوضحت »

(٥) القيامة : ٦ .

هذَابَاب الْأَبْنِيَّةِ وَمَعْرِفَةِ حُرُوفِ الزَّوَائِدِ

اعلم أنَّ الأسماء التي لا زيادةَ فيها تكون على ثلاثة أجناس : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة ، وعلى خمسة ، لا زيادةَ في شيءٍ من ذلك . ونحن مفسرُوه بأقسامه وأوزانه ، وذاكرون ما يلحقه من الزوائد بعد الفراغ من الأصول ، وكم مبالغ عدده من الزوائد ؟

فأما الأفعال فتكون على ضربين : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة أحرف بلا زوائد ، ثم تلحقها الزوائد . وسنخبر عن ذلك ، وعن امتناعها أن تكون خمسة ؛ كما كانت الأسماء ، ونُخبر عما وقع من الأسماء والأفعال على حرفين ما الذاهب منه ؟ ولم ذهب ؟ إن شاء الله .

فأولُ الأبنية ما كان - / من الأسماء على ثلاثة أحرف ، والحرف الأوسط منه . ساكن . ^١/_{٤٢}

لا يكون اسم غيرُ محذوف على أقلَّ من ذلك ^(١) . وذلك أنَّه لا بدَّ لك من تحريك الأول ؛ لأنَّك لا تبتدئ بساكن ، ويتحرك الآخر ، لأنَّه حرف الإعراب .

فأول ذلك ما كان على (فعل) ، وهو يكون اسما ونعتا .

فالاسم نحو : بكر ، وكعب ، والنعت قولك : ضخم ، وجزل ^(٢) .

ويكون على (فعل) فيهما . فالاسم : جذع ، وعجل ، والنعت : نقض ، ونضو ^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « واعلم أنه لا يكون اسم مظهر على حرف أبدا ، لأن المظهر يسكت عنده ليس قبله شيء ولا يوصل إلى ذلك بحرف ولم يكونوا ليبحثوا بالاسم فيجملوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل وإنما يجيء للمنى والإيم أبدا له من القوة ما ليس لغيره » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « ويكون في الأسماء والصفات فالأسماء ، مثل صقر وفهد وكلب والصفة ، نحو صعب ، وضخم ، وخذل » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء ، نحو العكم ، والجذع ، والنقذ ، والصفات ، نحو نقض وجلت ونضو وهرط وصنع » . النقض : المهزول من السير ناقة أو جملا ، وكذلك النضر .

- ويكون على (فَعَلٍ) فيهما . فالاسم خُرَج ، وَقُفِل . والنعت مُرّ ، وخلو^(١) .
- ويكون على (فَعَلٍ) فيهما . فالاسم جَمَل ، وَجَبَل . والنعت بطل ، وحسن^(٢) .
- ويكون على (فَعَلٍ) فيهما . فالاسم فَنَخَذ ، وَكَتِف . والنعت فَرِح ، وحذر^(٣) .
- ويكون على (فَعَلٍ) فيهما . فالاسم : رَجُل ، وَعَضُد ، والنعت حَذِر ، وَنَدَس^(٤) .
- ويكون على (فَعَلٍ) فيهما . فالاسم نحو : طُنْب ، وَعُنْتُ ، والنعت جُنْب ، وشلل^(٥) .
- / ويكون على (فَعَلٍ) فيهما . فالاسم ضِلَع ، وَعِنَب . والنعت ، عَدَى ، وقيَم^(٦) .
- ويكون على (فَعَلٍ) في الاسم . ولم يأت بُتَبَا^(٧) ، إِلَّا في حرفين : وهما إِبِل ، وإِطِل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء ، نحو البرد والقرط ، والحرض ، وأما الصفات فنحو العبر . يقال ناقة عبر أسفار ويقال رجل جد أى ذو جد ، والمر ، والحلو » .

(٢) في سيبويه « فالاسم ، نحو جبل ، وجمل ، وحمل . والصفة نحو حدث ، وبطل ، وحسن وعزب ووقل » .

(٣) في سيبويه « فالأسماء ، نحو كتف ، وكبد ، وفخذ ، والصفات ، نحو حذر ، ووجع ، وحصر » .

(٤) في سيبويه « فالأسماء ، نحو رجل ، وسبع ، ، وعضد ، وضبح . والصفة نحو حدث ، وحذر ، وخلط ، ونَدَس : الندس : الفهم .

(٥) في سيبويه « فالإسم الطنب ، والأذن ، والعنق ، والعضد ، والجمد ، والصفة ، الجنب ، والأجد ، ونفسد ، ونكر قال سبحانه (إلى شيء نكر) والأنف ، والسمج » . الجار الجنب : جارك من غير قومك ، الشلل الخفيف السريع .

(٦) في سيبويه « فالأسماء ، نحو الضلع ، والعوض ، والصفر ، والعنب ولانعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجاع وذلك قولهم : قوم عدى ولم يكسر على عدى واحد ولكنه بمنزلة السفر والركب » وكذلك قال ابن السكيت في اصلاح المنطق ص ٩٩ وزاد أبو الفتح قولهم : مكان سوى ومنزل زيم واستشهد له بشعر النابغة . المنصف ج ١ ص ١٧ - ١٩ وزاد البطليوسي في الاقتضاب ص ٢٧٢ - ٢٧٤ أمثلة أخرى .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٥٦ في قوله تعالى (قل ما كنت بدعاً من الرسل) قرأ عكرمة وأبو حيوه . بدعا بفتح الدال جمع بدعة وهو على حذف مضاف وقال الزحشرى ويجوز أن يكون صفة على فعل كقولهم دين قيم ولحم زيم . وهذا الذى أجازاه أن لم ينقل استعماله عن العرب لم نجزه ، لأن فعل في الصفات لم يحفظ سيبويه إلا عدى . وأما قيم فاصلة قيام وقيم مقصور منه ولذلك اعتلت الواو فيه إذ لو لم يكن مقصوراً لصححت كما صححت في عوض وحول وأما قول العرب : مكان سوى وماء روى ورجل رضى وماء صرى وسبي طيبة فتأولة عند البصريين لا يثبتون بها فعلا في الصفات ، وانظر المخصص ج ٢ ص ٧٩ ج ١٢ ص ٥٢ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « ويكون فعلا في الاسم ، نحو إِبِل وهو قليل لا نعلم في أسماء والصفات غيره » .

زاد أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ١٨ ألفاظاً أخرى .

وفي الاقتضاب ص ٢٧٣ وأما أطل فزيادة غير مرضية ، لأن المعروف أطل بالسكون ولم يسمع محرراً إلا في الشعر » .

ويكون على (فعل) اسما ، ونعتا . فالاسم صُرَد ، ونفر . والنعت حُطَم ، ولُبِد ، وكُتِع ،
وخُضِع^(١) قال :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَمٍ^(٢)

وقال الله عز وجل (أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا)^(٣) .

ولا يكون في الكلام (فعل)^(٤) في اسم ، ولا فعل .

ولا يكون في الأسماء شيء على (فعل)^(٥) :

فهذا جميع بناءات الثلاثة بغير زوائد .

ونذكر الزوائد ، والبدل ، ثم نرجع إلى بناءات الأربعة إن شاء الله .

(١) في سيويه « فالأسماء ، نحو : صرد ونفر وربع والصفة ، نحو حطم وليد ، قال الله عز وجل : « أهلك مالا لبدا »
ورجل ختع وسكع » .

صرد ونفر طائران . رجل خضعه : يقهر أقرانه . رجل كتع : مشمر في أمره .

(٢) استشهد به سيويه في ج ٢ ص ١٤ على أن حطما وصف غير معنول ، رجل حطم وحطمة : إذا كان قليل الرحمة
لماشية يهشم بعضها ببعض ، ويضرب مثلا لوال السوء . قائله الحطم القيسى وينسب لأبي زغبة الخزرجي وللأخنس بن شهاب
التغلبى ، انظر أنساب الخليل لابن الكلبي ص ٥٨ واللسان والكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .

(٣) البلد : ٦ .

(٤) في أصل المقتضب : (فعل) بضم الفاء وكسر العين ، وهو خطأ في الشكل .

(٥) في سيويه ج ٢ ص ٣١٥ « واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فعل ولا يكون إلا في الفعل وليس في الكلام فعل » .

هذَابَاب معرفة الزوائد ومواضعها

وهي عشرة أحرف : الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ،
والهاء^(١) ، واللام ، والميم .

فأما الألف فإنها لا تكون أصلا في اسم ولا فعل ، إنما تكون زائدة^(٢) ، أو بدلا .
ولا تكون أبدا إلا ساكنة . ولا يكون ما قبلها أبدا إلا منها / : أى إلا مفتوحا ؛ لأن الفتحة
من الألف ، والضمة من الواو ، والكسرة من الياء .

والألف لا تزداد أولا ؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة ، ولا يُبتدأ بساكن ، ولكن تزداد ثانية
فما فوق ذلك .

فأما زيادتها ثانية فقولك : ضارب ، وذاهب ؛ لأنهما من ضرب ، وذهب .

وتزداد ثالثة في قولك : ذهاب ، وجمال .

ورابعة في قولك : حُبلى للتأنيث ، والإلحاق ، وغير ذلك في مثل عطشان ، وسكران .

(١) صرح المبرد بأن الهاء حرف من حروف الزيادة في هذا الباب وبين مواضع زيادتها ثم صرح مرة أخرى في باب
حروف البدل (الذى يلى هذا الباب) بأن الهاء من حروف الزوائد وفي الجزء الثالث ص ١٥٠ من الأصل قال : « فأما أمهات
فالهاء زائدة ، لأنها من حروف الزوائد » .

هذا الكلام الصريح من المبرد يقابله إصرار من كثير من النحويين على أن ينسبوا إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف
الزيادة . في سر الصناعة لابن جنى « أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة . . وهذه مخالفة منه للجاعة ، وغير مرضى منه
عندنا ، وذلك أن الدلالة قد قامت على زيادة الهاء فازيدت فيه الهاء قولهم : أمهات . . » .

وكذلك قال ابن يعيش في شرح المفصل ج ٩ ص ١٤٣ ، والرضى في شرح الشافية ج ٢ ص ٣٨٢ والأشوفي ج ٣ ص ٣٠٥
وصاحب التصريح ج ٢ ص ٣٦٢ والبغدادى في شرح شواهد الشافية ص ٣٠١ . وما وقفت على كتاب نحوى ينسب إلى المبرد
غير هذا : تنامب عمرو إذ تنامب خالد . . . ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيويه هذه المسألة .

(٢) تكلم سيويه على زيادة الألف في هذه المواضع ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣١٧ ، ٣٢٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ وانظر تصريح
المازنى ج ١ ص ١١٢ .

فهذا موضع جُمَل . فإنما نذكر ما يدلّ على الموضع ، ثمّ نرجع نستقصى في بابهِ إن شاء الله .

وتزاد خامسةً في مثل حَبَنَطَى ، وَزَعْفَرَان .

وسادسةً في مثل قَبَعَثَرَى^(١) .

فَأَمَّا الْيَاءُ فَتَزَادُ أَوَّلًا^(٢) فَيَكُونُ الْحَرْفُ عَلَى يَفْعَلْ ، نَحْوُ يَرْمَعُ ، وَيَعْمَلُ ، وَفِي مِثْلِ قَوْلِكَ يَرْبُوعُ ، وَيَعْسُوبُ .

وتزاد ثانيةً في مثل قولك : جَيْدَرُ ، وَيَنْطَرُ .

وثالثةً في مثل سَعِيدُ ، وَعَثِيرُ .

ورابعةً مثل قَنْدِيلُ ، وَدَهْلِيْزُ . وما بعد ذلك كالألف .

وتزاد للنسب مضعفةً ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : تَمِيمِيٌّ ، وَقَيْمِيٌّ .

وتزاد للإضافة إلى نفسك ؛ نَحْوُ غَلَامِيٍّ وَصَاحِبِيٍّ .

/ - - - وتقع في النصب ؛ نَحْوُ ضَرِبْنِي ، وَالضَّارِبِي .

وتقع دايلاً على النصب ، وَالْخَفْضُ فِي التَّثْنِيَةِ ، وَالْجَمْعُ ؛ نَحْوُ مُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ .

وَأَمَّا الْوَاوُ فَلَا تَزَادُ أَوَّلًا^(٣) كَرَاهَةً أَنْ تَقَعَ طَرَفًا ، فَيُلْزِمُهَا الْبَدَلُ وَلَكِنْ تَزَادُ ثَانِيَةً فِي مِثْلِ حَوْقَلُ ، وَكَوْثَرُ .

وثالثةً في مثل ضَرُوبُ ، وَعَجُوزُ .

ورابعةً في مثل تَرْقُوعُ .

وخامسةً في مثل قَلَنْسُوءُ ؛ كالألف والياء .

(١) قَبَعَثَرَى : الجمل العظيم . الحَبَنَطَى : الغليظ القصير البطن . وَأَلْفُ قَبَعَثَرَى زَائِدَةٌ لِلتَّكْثِيرِ ، وَلَيْسَتْ لِلْإِلْحَاقِ .

(٢) تَكَلَّمَ سَيُوبَةُ عَلَى زِيَادَةِ الْيَاءِ فِي ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ .

وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَازَنِيِّ فِي ج ١ ص ١٠١ الْجَيْدَرُ : الْقَصِيرُ . الْيَرْمَعُ : سَجَارَةٌ رَخْوَةٌ . الْيَعْمَلَةُ : النَّاقَةُ النَّجِيَّةُ . الْيَرْبُوعُ : دَابَّةٌ مَعْرُوقَةٌ . الْيَعْسُوبُ : أَمِيرُ النَّحْلِ .

(٣) فِي سَيُوبَةِ ج ٢ ص ٣٤٧ « لِأَنَّ الْوَاوَ لَا تَزْدَادُ أَوَّلًا أَبَدًا » + ٣٤٩ .

وَزِيَادَةُ الْوَاوِ فِي سَيُوبَةِ ج ٢ ص ٣١٣ ، ٣٢٨ (٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧) .

وَفِي تَصْرِيفِ الْمَازَنِيِّ ج ١ ص ١١٢ . الْحَوْقَلُ : الضَّعِيفُ . التَّرْقُوعُ : عَظْمٌ بَيْنَ النَّحْرِ وَالْمَاعَتِ .

وتزاد دليلا على رفع الجمع في مثل قولك : مسلمون . ولها مواضع نذكرها في باب البدل إن شاء الله .

وأما الهمزة^(١) فموضع زيادتها أن تقع أولا ؛ نحو أحمر ، وأحمد ، وإصليت^(٢) وإسكاف . وكذلك في جمع التكسير ؛ نحو أفعل كأكلب ، وأفلس ؛ وأفعال كأغدا ، وأجفال . وفي الفعل في قولك : أفعلت ؛ نحو أكرمت ، وأحسنيت . وفي مصدره في قولك : إكراما ، وإحسانا . فهذا موضعها .

وقد تقع في غير هذا الموضع فلا تجعل زائدة إلا بشئت . نحو قولك : شمأل ، وشأمل^(٣) يدللك على زيادتها قولك : شملت الريح فهي تشمل شمولا .

والميم بمنزلة الهمزة^(٤) ؛ إلا أنها من زوائد الأسماء ؛ وليست من زوائد الأفعال / ولكن موضعها كما ذكرت لك أولا .

فمن ذلك مفعول ، نحو : مضروب ، ومقتول .

وإذا جاوز الفعل ثلاثة أحرف لحقت اسم الفاعل والفعل ؛ نحو : مكرم ومكرم ، ومنطلق ، ومنطلق به ، ومستخرج ، ومستخرج منه .

وتلحق في أوائل المصادر ، والمواضع ؛ كقولك : أدخلته مدخلا ، وهذا مدخلنا . وكذلك مغزى ومغزى . فهذا موضع زيادتها .

(١) زيادة الهمزة في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٣ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٤٩ .

(٢) سيف أصليت : صقيل (ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣) وهو من أشلة سيبويه ج ٢ ص ٣١٦ ، ٣٤٥ . الإسكاف : الصانع .

(٣) في ابن يعيش ج ٦ ص ١١٨ « وقد زيدت الهمزة ثانية قالوا شامل للريح ، فالهمزة زائدة ووزنه فاعل لقولهم : شملت الريح إذا هبت شمالا ولا نعلمه جاء صفة وفيه لغات قالوا شمل بسكون الميم وشمل بفتحها وشمال » .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٥٢ « ومثل ذلك شمأل وشأمل تقول شملت وشمال » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « الميم بمنزلة الألف ، لأنها إنما كثرت مزيدة أولا فوضع زيادتها كوضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولا في الإسم والصفة » .

فإن وقعت غير أول لم تزد إلا بثبت ؛ نحو قولهم : زُرْقُم ، وفُسْحُم^(١) ؛ إنما هو من الأزرق ، وفُسْحُم منسوب إلى انفساح الصدر .

وكذلك دَلَامِص^(٢) : الميم زائدة ، لأنَّهم يقولون : دَلِيس ، ودِلَاص . فتقديرها : فُعَاوِل .

* * *

وأما النون فتلحق في أوائل الأفعال إذا خبر لشكلم عنه وعن غيره ؛ كقولك : نحن نذهب .

أو تلحق ثانية مثل ؛ مَذَجْنِيْق^(٣) ، وَجَنْدُب^(٤) .

وتلحق ثالثة في حَبَنْطَى^(٥) وَدَلَنْطَى^(٦) .

ورابعة في رَعَشِنِ ، وَضَيْفَنِ ؛ لأنَّ رَعَشَن من الارتعاش / ، وَضَيْفَن إنما هو الجائى مع $\frac{1}{47}$ الضيف^(٧)

وتزاد مع الألف في غضبان ، وسكران .

ومع الياءات ، والواو ، والألف ، في التثنية ، والجمع ، في رجلين ، ومسلمين ، ومسلمون . وكذلك الألف في رجلان .

وتزاد علامة للصرف في قولك : هذا زيدٌ ، ورأيت زيدا .

(١) المكان الواسع بمعنى المنفسح وانظر سيويه ج ٢ ص ٣٢٨ والمنصف ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١ . والأولى أن تكون عباره : إنما هو من الزرقه .

وقد عقد السيوطى فى المزهرة فصلاً خاصاً بهذه الألفاظ ج ٢ ص ١٦٥ .

(٢) الدرع الينة البراقة وانظر سيويه ج ٢ ص ٣٢٨ ، ٣٥٢ وتصريف المازنى ج ١ ص ١٥١ .

(٣) من آلات الحرب وزنه فعليل بدليل جمعه على مجائيق سيويه ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٤ شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٣٥٢ والروض الأنف ج ٢ ص ٣٠١ والمنصف ج ١ ص ١٤٦ ، ١٤٨ .

(٤) فى سيويه ج ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جذب وعظب زائدة ، لأنه لا يجىء على مثال فعلل شيء إلا حرف الزيادة لازم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه » ثم قال « وأما جذب فالنون فيه زائدة لأنك تقول جذب فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه » .

(٥) العظيم البطن .

(٦) فى سيويه ج ٢ ص ٣٥١ « والدلنطى وهو الغليظ كما قالوا دلظة بمنكبه وإنما هو غلط الجانب » . وانظر المنصف

ج ٣ ص ١١ .

(٧) فى سيويه ج ٢ ص ٣٢٧ « وتلحق رابعة فيكون على فعلن فى الصفة قالوا رعشن وضيفن وعلجن ولا تعلمه جاء اسما » .

وفي الفعل ، مفردة ، ومضاعفة ، في قولك : اضربن زيدا ، أو اضربن عمروا . ففي هذا دليل .

وأما التاء فتزاد علامةً للتأنيث^(١) في قائمة ، وقاعدة . وهذه التاء تبدل منها الهاء في الوقف .

وتزاد مع الألف في جمع المؤنث في مسلمات ، وذاهبات .

وتزاد وحدها في افتعل ، ومفتعل ؛ نحو اقتدر ، وافتقر .

ومع السين في مستفعل ؛ نحو مستضرب ، ومستخرج .

وتزاد مع الواو في مَلَكُوت ، وَعَنْكَبُوت^(٢) . ومع الياء في عِفْرِيَت^(٣) .

وتزاد في أوائل الأفعال يُعْنَى بها المخاطب ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، والأنثى الغائبة .

فأما المخاطب / فنحو : أنت تقوم ، وتذهب ، وأنتِ تقومين ، وتذهبين .

والأنثى الغائبة ؛ نحو : جاريتك تقوم ، وتذهب .

وتقع زائدة في تفعّل ، وتفاعّل . فأما تفعّل فنحو تشجع وتقرأ .

وأما تفاعّل ، فنحو : تغافل ، وتعاقل .

وأما السين فلا تلحق زائدة إلا في موضع واحد ، وهو استفعل ، وما تصرف منه^(٤) .

والهاء تزاد لبيان الحركة ، ولخفاء الألف^(٥) .

فأما بيان الحركة فنحو قولك : ارمه (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَّةٌ) و (فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ)^(٦) .

وأما بعد الألف فقولك : يا صاحبا ، ويا حشرتاه .

فأما اللام فتزاد في ذلك ، وأوائك ، وفي عَيْدَل تريد العبد^(٧) .

(١) زيادة التاء في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٢ ، ٣٤٧ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٣٩ .

(٢) عنكبوت فطلوت سيبويه ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٨ .

(٣) الداهية ، وزنه فعليت سيبويه ج ٢ ص ٣٢٦ ، ٣٤٨ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما السين فتزاد في استفعل » + ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٣١٢ « وأما الهاء فتزاد لتبين بها الحركة . . وبعد ألف المد في التدة والتداء ، نحو وا غلاماه .

ويا غلاماه » .

(٦) القارعة ١٠ ، الأنعام : ٩٠ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « واللام تزداد في عيذل وذلك ونحوه » .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٦٥ ، ١٦٦ والمصائص ج ٢ ص ٤٩ .

هذَابَاب حُرُوف الْبَدَل

وهي أحد عشر حرفاً. منها ثمانية من حروف الزوائد / التي ذكرناها، وثلاثة من غيرها^(١) $\frac{1}{49}$

وهذا البدل ليس ببديل الإدغام الذي تقلب فيه الحروف ما بعدها .

فمن حروف البدل حروف المد واللين المصوَّتة . وهي الألف ، والواو ، والياء .

فالألف تكون بدلاً من كلِّ واحدة منهما ؛ كما وصفت لك .

وتكون بدلاً من التنوين المفتوح ما قبله في الوقف ؛ نحو رأيت زيدا ، ومن النون

الخفيفة ؛ لأنها كالتنوين إذا انفتح ما قبلها ؛ تقول اضربن زيدا فإذا وقفت قلت :

اضرباً^(٢) . وفي قوله : (لَنَسْفَعَنَ بِالنَّاصِيَةِ)^(٣) والوقف (لنسفعا) .

* * *

والواو تكون بدلاً من الألف الزائدة في فاعِل ، وفاعلة ، في التصغير والجمع^(٤) ؛ كقولك :

ضَوَّيرب ، وضَوَّارب .

ومن الهمزة إذا انضم ما قبلها ، وكانت ساكنة ؛ نحو جُؤنة^(٥) ولؤم ، ومن الهمزة المبدلة

لإلتقاء الهمزتين في التصغير والجمع . وذلك قولك في آدم : أَوَيْدِم ، وأَوَادِم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « هذا باب حروف البدل . . وهي ثمانية أحرف من الحروف الأول وثلاثة من غيرها » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « والألف تكون بدلاً من الواو والياء ، إذا كانتا لامين في رسي ، وغزا ، ونحوهما ،

وإذا كانتا عينين في قال ، وباع . . وإذا كانت الواو فاء في ياجل ونحوه والتنوين في النصب تكون بدلاً منه في الوقف ، والنون الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً »

(٣) الملق : ١٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما الواو فتبدل مكان الياء إذا كانت فاء في موقن ، وموسر ، ونحوهما وتبدل مكان

الياء في مم إذا أضفت ، نحو عوى وفي رحي رحوى ، وتبدل مكان الهمزة وقد بينا ذلك في باب الهمز ، وتبدل مكان الياء

إذا كانت لاما في شروى ، وتقوى ، ونحوهما وإذا كانت عينا في كوسى ، وطوى ، ونحوهما . . وتكون بدلاً من الألف

في ضورب ، وقضورب ، ونحوهما ومن الألف الثانية الزائدة إذا قلت : ضويرب ودويق في ضار ، ودائق ، وضوارب ،

ودوائق إذا جمعت ضاربة ودائقا ، وتكون بدلاً من ألف التأنيث المملودة إذا أضفت أو ثبت ذلك قولك حمراوان وحمراوى

(٥) الجؤنة : ظرف لطيت المطار .

وتكون بدلا من الياء / إذا انضَمَّ ما قبلها وكانت ساكنة ؛ نحو قولك : مُوقِن ،
ومُوسِر ؛ لأنَّها من أيقنت ، وأيسرت . فإن تحرَّكت ، أو زالت الضمة رجعت إلى أصلها ؛
تقول : مَيَّاقِن ، وميَّاسِر .

ولها في باب فتوى ، وطوبى ما نذكره في موضعه إن شاء الله^(١) .

والياء تكون بدلا من الواو إذا انكسر ما قبلها وهى ساكنة . وذلك قولك : ميزان ،
وميعاد ، وميقات ؛ لأنَّه من وزنت ، ووعدت ، ومن الوقت . فإن زالت الكسرة ، أو تحرَّكت
رجعت إلى أصلها . وذلك قولك : مَوَازِين ، ومَوَاعِيد ، ومواقيت .

وتبدل من الواو إذا كانت رابعة فصاعدا ؛ نحو أغزيت ، واستغزيت ، وغازيت .
وتبدل مكان أحد الحرفين إذا ضوعفا في مثل قولك : دينار ، وقيراط . فإنَّما الأصل
تثقيب النون والراء ؛ ألا ترى أنَّهما إذا افترقا ظهرا ، تقول : دنانير وقراريط^(٢) .

وكذلك تقول : أملت ، وأملت ، وتقضيت من القِضَّة^(٣) ، وتسريت . والأصل /
تسررت ، وتقضضت .

وأما الهمزة فإنَّها تبدل مكان كلِّ ياء ، أو واو تقع طرفا بعد ألف زائدة^(٤) . وذلك قولك :
سَقَاءٌ ، وغَزَاءٌ .

(١) سيأتي في ١٦٥ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما الياء فتبدل مكان الواو فاء وعينا ، نحو قيل وميزان ومكان الواو والألف في النصب
والجر في مسلمين ومسلمين ومن الواو والأنف إذا حقرت أو جمعت في هاليل وقراطيس وهليل وقريطيس . .
وتبدل إذا كانت الواو عينا ، نحو لية . . ومن الواو وهى عين في سيد ونحوه . .

وقد تبدل من مكان الحرف المدغم ، نحو قيراط ألتراهم قالوا : قريبط ودينار ألا تراهم قالوا : دينير
وانظر الكامل ج ١ ص ٢٢٨ .

(٣) انقض الطائر وتقض وتقضى : إذا هوى من طيرانه ليسقط على شيء ، وانقض البازى على الصيد وتقضض :
أسرع في طيرانه .

والقضض : الحصى الصغار جمع قضة بالكسر والفتح . والقضة : أرض منخفضة ومن معانيها الفضة .

وانظر الكامل ج ٦ ص ١٦٩ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « فالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين في قضاء ، وشقاء ، ونحوها . وإذا كانت
الواو عينا في أدور ، وأنور ، والنزور ، ونحو ذلك ، إذا كانت فاء ، نحو أجوه ، وإسادة ، وأعد » .

وتبدل مكان إحدى الواوين إذا التقيا في أول كلمة . وذلك قولك في تصغير واصل :
أُوَيْصِل .

وكذلك تصغير واعد : أُوَيْعِد .

فإن انضمت الواو كنت في بدلها وتركة مخيرا . وذلك قولك في وجوه : أُوْجُوهُ . وإن
شئت : وُجُوهُ . وكذلك وُرُقَة ، وأُرُقَة ^(١) . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ) ^(٢)
إنما هو فعلت من الوقت .

والتاء تبدل من الواو والياء في مُفْتَعَل وما تصرف منه ^(٣) ؛ نحو متعة ، ومتزن ، ومتبس
من اليبس . فهذا موضعها فيها .

وتبدل من الواو خاصة في قولك : ثراث ، إنما هو من ورثت ، وتجاه فعال من الوجه .
وكذلك تُخْمة ، وتُكَاة فُعلة .

وتَيَقُّور ^(٤) فيُعول من الوقار .

فهذا موضع جمل وتوطئة لما بعده .

وأما الهاء فتبدل من التاء الداخلة للتأنيث ^(٥) ؛ نحو نَمَخْلَة ، وتمرة . إنما الأصل التاء
والهاء بدل منها في الوقف .

(١) الأصمى : إذا كان البعير أسود يخالط سواده بياض كدخان الرمث (شجر) فذلك الورقة فإن اشتدت ورقته حتى
يذهب البياض الذي فيه فهو آدم .

(٢) المرسلات : ١١ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وإما التاء فتبدل مكان الواو فاء في أتمد ، وآتهم ، وأتلج ، وثرث ، وتجاه ، ونحو
ذلك ، ومن الياء في افتعلت من يست ، ونحوها وقد أبدلت من الدال والسين في ست وهذا قليل ومن الياء إذا كانت لاما في أسنوا
وذلك قليل » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ « وقد دخلت على المفتوحة كما دخلت الهززة عليها وذلك قولهم : تيقور وزعم الخليل أنها
من الوقار كأنه حيث قال العجاج :

فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَيَقُّورِي

أراد : فإن يكن أمسى البلى وقارى وهو فيمول » .

وانظر تصريف المازني وشرحه ج ١ ص ٢٢٧ ، ج ٣ ص ٣٩ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما الهاء فتكون بدلا من التاء التي يؤنث بها الإسم في الوقف كقولك ، هذه طلحة ،
وقد أبدلت من الهززة في هرقت وهرمت ، وهرحت القرس تريد أرحمت . . . » .

/ والميم تبدل من النون إذا سكنت وكانت بعدها الباء^(١)؛ نحو قولك : عَنَبَر ، وَمِئْبَر .
وشَنِبَاء فاعلم .

والنون تكون بدلا من ألف التانيث في قولك : غَضْبَان ، وعِطْشَان^(٢) ، إِنَّمَا النون ،
والألف في موضع ألني حمراء يافتي ؛ ولذلك لم تقل : غضبانة ، ولا سكرانة ؛ لأنَّ حرف
تانيث لا يدخل على حرف تانيث . فكذا لا تدخل على ما تكون بدلا منه .

ولهذه العلة قيل في النسب إلى صنعاء ، وبَهْرَاء : صَنَعَائِي ، وبَهْرَائِي . ونشرح هذا في
باب ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .

فهذه ثمانية أحرف من حروف الزوائد .

فأما الثلاثة التي تبدل وليست من حروف الزوائد فأحدها : (الطاء) وهي تبدل مكان
التاء في مُفْتَعَل ، وما تصرف منه إذا كان قبلها حرف من حروف الإطباق^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « والميم تكون بدلا من النون في عنبر وشنباء ونحوهما إذا سكنت وبعدها باء وقد أبدلت
من الواو في فم وذلك قليل » .

الشنب علوبة في الأسنان أو نقط بيض فيها أو حدة الأنياب .

(٢) كلام المبرد هنا صريح في أن نحو غضبان ، وسكران نونه بدل من همزة التانيث وأعاد هذا الحديث في ص ٢٢١
من الأصل قال : « وكذلك فعلان الذي له فعل إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء » ولكنه فيما مضى في ص ٤٧ من
الأصل قال : وتزاد مع الألف في غضبان وسكران وفي الجزء الثالث ص ٢٩٤ من الأصل جعل النون في نحو غضبان مشبهة لألف
التانيث قال : « وإنما امتنع من ذلك ، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة اللاحقة بعد الألف للتانيث في قولك حمراء وصفراء »
ثم أخذ يعدد وجوه الشبه بينهما .

فهل نقول : إن هذا اضطراب من المبرد ؟ !

وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب قال في ج ٢ ص ١٠٧ ، ١٠٨ « وكذلك فعلان الذي له فعل عندهم ،
لأن هذه النون لما كانت بعد ألف وكانت بدلا من ألف التانيث حين أرواها المذكر صارت بمنزلة الهمزة التي في حمراء وقال
في ج ٢ ص ٣١٤ « والنون تكون بدلا من الهمزة في فعلان فعل » وقال في ج ٢ ص ١٠ « وذلك ، نحو عطشان ، وسكران
وعجلان وأشباهها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كآلف حمراء » ثم أخذ يعدد وجوه الشبه . والرعى في شرح
الكافية ج ١ ص ٥٣ والأشعري فيما لا ينصرف نسباً إلى المبرد أنه خالف سيبويه ، وجعل النون بدلا من الهمزة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « والطاء منها (التاء) في افتعل إذا كانت بعد الضاد في افتعل ، نحو اضطهد وكذلك
إذا كانت بعد الصاد في مثل اضطر ، وبعد الظاء في هذا وقد أبدلت الطاء من التاء في فعلت إذا كانت بعد هذه الحروف وهي لغة
تقيم قالوا : فحصط برجلك . . . » .

وحروف الإطباق الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء . وذلك قولك : مُضْطَبِر ، ومضْطَهْد ، ومظْلِم وهو مفتعل من الظلم .

وَأَمَّا مَا تَصَرَّفَ مِنْهُنَّ / لِلإِدْغَامِ فِي بَابِهِ نَذَكِر .

ومِنْهُنَّ (الدال) . وهى تبدل مكان التاء فى مُفْتَعِل ، وما تَصَرَّفَ مِنْهُ ^(١) إِذَا كَانَ قَبْلَهَا حرف مجهور من مخرجها ، وَمَا يَدَانِيهَا من المخرج ، نحو الدال ، والزى ، وذلك قولك فى مُفْتَعِل من الزين : مزدان ، ومن الذَّكْر : مُذَكَّر .

والحرف الثالث (الجيم) وهى تبدل إن شئت مكان الياء المشددة فى الوقف للبيان ، لأنَّ الياء خفيفة . وذلك قولك : تَمِيحٌ فى تيمى ، وَعَلَجٌ أى على ^(٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما الدال فتبدل من التاء فى افتعل إذا كانت بعد الزاى فى ازدجر ، ونحوها » .
(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأبدلوا الجيم من الياء المشددة فى الوقف ، نحو علج وعوفج يريدون : على وعوفى » .
وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ص ٢١٢ - ٢١٥ .

هَذَا بَابُ مَعْرِفَةِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي لَا زِيَادَةَ فِيهَا

فمنها ما يكون على (فَعَّلَ) ، فيكون اسماً وصِفةً^(١) . فالاسم نحو جعفر ، ونهشل .
والنعت ، مثل سَلَجَمَ^(٢) ، وسلَهَبَ^(٣) .

ويكون على (فُعِّلَ) فيهما . فالاسم ؛ نحو البُرْثَن ، والترْتُمَ^(٤) .

والصفة ؛ نحو قولك رجل قُلُقُلٌ^(٥) ، وناقاة كُحْكُحٌ^(٦) .

ويكون على (فِئِلَ) فيهما^(٧) . فالاسم الزَبْرِج والخَمِخِمَ^(٨) .

والنعت اللَّطْلِيطُ^(٩) وهو قليل .

ويكون على / (فُعِّلَ) فيهما^(١٠) . فالاسم درهم . والصفة هِجْرَع .

١
٥٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فالأسماء نحو جعفر ، وعذير ، وجندل والصفة سلهب ، وخلجم ، وشجعم » .

(٢) الطويل من الخيل ومن النصال ومن الرجال .

(٣) الطويل أيضاً .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ فالأسماء نحو الترم والبرثن والهرج والصفة نحو الجرّش والصنّع والكتنر ه فالترتم من

أمثلة سيبويه وقد ذكره أيضاً أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٢٥ ولم تذكره المعاجم اللغوية التي بين أيدينا .

(٥) خفيف .

(٦) مسنة .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فالأسماء ، نحو الزبرج والزبر والنفرد . والصفة عنفص ، والدلقم ، وخرمل ، وزهلق

(٨) الضرع الكثير اللبن ونبت له شوك .

(٩) الناقة الهرمة . ومثل أبو الفتح بأمثلة كثيرة ثم قال . . وإنما أكثر من هذا ، لأن أبا العباس ذكر أن ضللاً في

الصفة قليل (المنصف ج ١ ص ٢٥) وقد ذكر سيبويه أربعة أمثلة ذكرناها .

(١٠) في سيبويه « فالأسماء ، نحو قلم ، ودرهم ، والصفة : هجرع ، وهبلع » ومن معاني هجرع الطويل ، والأحمق ،

والجبان . في إصلاح المنطق ص ٢٢٢ : قال الأصمى : وليس في الكلام فعلل مكسور الفاء مفتوح اللام إلا درهم ورجل

هجرع . ومثله في مجالس ثعلب ص ١٧٩ .

ويكون على (فِعْلٌ) غيرَ مضاعِفٍ في النعت^(١) خاصّة . وذلك قولهم : سَيَطُرُ^(٢) وقِمِطُرُ^(٣) .
واعلم أنّه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلّها متحرّكة إلّا وأصله في الكلام غير ذلك
فيحذف . وذلك قولهم : (عُلَيْطُ)^(٤) ونحوه . وإنّما أصله عُلَايِطُ .
وكذلك (هُدَيْدُ)^(٥) إنّما أصله هُدَايِدُ . وذلك جميع بابيه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « ويكون على مثال فعل فالأسماء نحو الفطحل والصقعل والهدملة والصفة المزبر والسبطر والقمطر » فقد أثبت سيبويه فعلا في الأسماء ولم يثبت المبرد .

(٢) طويل ممتد .

(٣) الشديد . وانظر المنصف ج ٣ ص ٣ وقال الرضى في الشافية ج ١ ص ٥١ : ما يسان فيه الكتب .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال تغلل ، ولا فعلل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره ، ولا فعلل إلا أن يكون محذوفاً من مثال فعالل ، لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحرّكات ، وذلك علّيط إنّما حذفت الألف من علّايط والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فعالل جائز فيه تقول : عجالط وعجلط وعكالط وعكلط ودوادم ودودم » .

رجل علّايط وعلّيط : ضخم عظيم .

(٥) الهدايد والهدبد : اللبن الخائر جدا ، وهو أيضا غمش يكون في العينين .

هذا باب

معرفة بنات الخمسة من غير زيادة

وهي على أربعة أمثلة :

منها (فَعَّلَ) ، وهو يكون اسماً ونعتاً^(١) .

فالاسم نحو : السَّفَرَجَل . والصفة نحو شَمَرْدَل .

ويكون على (فُعِّلَ) فيهما^(٢) .

فالاسم ، نحو الخُرْغِيلَة . والصفة ؛ نحو الخَبِثَيْنِ ، والقُدْعِمِلَة^(٣) .

ويكون على (فِعْلَلٌ) غير مضاعف . فيكون اسماً ، ونعتاً^(٤) .

فالاسم قِرْطَعِب . والنعت جِرْدَحْل^(٥) ، وحِنْزَقَر^(٦) .

/ ويكون على «(فَعْلَلِل) نعتاً^(٧) . وذلك قولهم : عجوز جَحْمَرِش^(٨) ، وكلب نَخَوْرِش^(٩)

١
٥٥

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « فالإسم سفرجل ، وفرزدق ، وزبرجد . وبنات الخمسة قليلة . والصفة ، نحو شمردل وهرجل ، وجندل » . الشمردل : الفتى السريع من الإبل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « ويكون على فعلل في الاسم ، والصفة ، وذلك نحو قد عمل وخبثن والإسم ، نحو قدعملة » . الخزعيلة : الفكاهة والمزاح .

(٣) الخبثن من الرجال : القوى الشديد . في المنصف ج ١ ص ٣١ فالإسم الخزعيلة والصفة : الخبثن ، والقذعمل وقيل قدعلة لإسم . وفي المنصف ج ٣ ص ٥ : يقال : ما أعطاني قدعلة ، وقدعلا : أى لم يعطني شيئاً ويقال : القذعلة : الضخم من الإبل . وانظر شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٥١ . وفي اللسان : « القذعمل والقذعلة : القصير الضخم من الإبل ، وما في البهاء قدعلة : أى شيء من السحاب . ما عنده قدعلة ، ولا قرطبة أى ليس له شيء » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « فالاسم نحو قرطعب وحنيتر والصفة نحو جردحل وحنزفر » يقال ما في البهاء قرطعب أى صحابة وقال ثعلب هو دابة .

(٥) الضخم من الإبل .

(٦) القصير الدميم .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « ويكون على مثال فعلل في الصفة . قالوا قهلبس ، وجحمرش وصهلصق ، ولا تعلمه جاء إسماً » .

(٨) الجحمرش : العجوز المست . ذكر المازني في تصريفه أن أوزان الخماسي المجرد تكون أسماء وصفات ولكنه لم يمثل لفعلل إسماً . وقال أبو الفتح في شرحه ج ١ ص ٣٠ « وفعلل : ذكر أبو عثمان أنه يكون إسماً وصفة . . وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال في النعت . . » ولم ينفرد المبرد بهذا القول وإنما تبع سيبويه كما ذكرنا نصه .

(٩) كلب نخورش : كبير وخشن . وعد المبرد هذه الكلمة من الخماسي المجرد خطأ ، فإن الواو زائدة ييقن ، فإنها لا تكون حشواً مع ثلاثة أصول فصاعداً إلا زائدة وفي المنصف ج ١ ص ٣١ « نخورش : ليس عندي من بنات الخمسة ، لأن فيه الواو والواو لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة » وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٣٦٤ .

هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل" وكيف تعتبرها في أصلها وزوايدها

ونبدأ بالأسماء الصحيحة .

فإذا قيل لك : ابن من ضرب مثل (جعفر) فقد قال لك : زد على هذه الحروف الثلاثة حرفاً . فحق هذا أن تكرر اللام ، فتقول : ضَرَبْتُ فاعلم ؛ فيكون على وزن جعفر ، وتكون قد وضعت الفاء والعين في موضعهما ، وكررت اللام حتى لحق بوزن فَعَلَل ، ألا ترى أنك تقول إذا قيل لك : ابن من ضرب مثل قَطَعَ : ضَرَبْتُ فاعلم ؛ لأنه إنما قال لك : كرر العين ، فإنما زدت على العين عيناً مثلها .

ولو قال لك : ابن لي من ضرب مثل صَمَحَح لقلت : ضَرَبْتُ ؛ لأنه إنما قال لك : كرر العين / واللام ، فأجبت على شرطه .

ولو قال لك : ابن لي من ضرب مثل جَدُول لقلت : ضَرَبْتُ فاعلم ؛ لأنه لم يقل لك ألحقه بجعفر ، إنما اشترط عليك أن تلحقه بما فيه واو زائدة ، فزدت له واوا بجذاء الراء . وكذلك لو قال لك : ابن لي من ضرب مثل كوثر لقلت : : ضَوَّرْتُ فاعلم ، فاحتثيت على المثال المطلوب منك .

ولو قال : ابن لي من ضرب مثل حَيَدَّر لقلت : ضَيَّرْتُ فاعلم .

ولو قال : ابن لي من ضرب مثل سَلَقَى لقلت : ضَرَبْتُ ، وقلت لنفسك : ضَرَبْتُ مثل قولك : سَلَقَيْتُ .

(١) عقد المازن في تصريفه باباً لهذا عنوانه بقوله :

هذا باب ماقيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب ج ١ ص ١٧٣ .

فهذا يجرى في الزوائد ، والأصول على ما وصفت لك .

وإنما ذكرنا هذا الباب توطئة لما بعده .

تفسير : يقال : سلقه : إذا ألقاه على قفاه^(١) . وإذا ألقاه على وجهه قيل : بطحه .
وإذا ألقاه على أحد جنبَيْه قيل : قتره ، وقطره . وإذا ألقاه على رأسه قيل نكته .

(١) في اللسان : ساقه سلقا وسيقا : طعنه فألقاه على جنبه وربما قالوا سلقيته سلقاة وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٣٠ فقد ذكر كل هذه المعاني هناك .

هذا باب

معرفة الأفعال، أصولها وزوايدها

/ فالفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضياً :

يكون على (فَعَلَ) ، فيشترك فيه المتعدى وغير المتعدى .

وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَقَتَلَ فهذا مُتَعَدٍّ ، وجلس وقعد . لما لا يتعدى .

ويكون على (فَعِلَ) فيهما . فما يتعدى فنحو : شَرِبَ ، وَلَقِمَ .

وأما ما لا يتعدى فنحو : بَطِرَ ، وَخَرِقَ .

والفعل الثالث لما لا يتعدى خاصةً ، إنما هو للحال التي ينتقل إليها الفاعل وذلك ما كان

على (فَعُلَ) نحو : كَرُمَ ، وَظُرِفَ ، وَشُرِفَ .

فأما ما كان على (فَعِلَ) فاللزام في مستقبله (يَفْعَلُ)^(١) تقول : شَرِبَ يَشْرَبُ ، وَعَلِمَ يَعْلَمُ .

وما كان على (فَعُلَ) فاللزام (يَفْعَلُ) ؛ نحو كَرُمَ يَكْرُمُ ، وَظُرِفَ يَظُرِفُ .

وأما ما كان على (فَعُلَ) فإنه يعي على (يَفْعَلُ) ، و(يَفْعَلُ) ؛ نحو : يَضْرِبُ ، وَيَقْتُلُ .

وإن عرض فيه حرف من حروف الحلق جاز أن يقع على (فَعَلَ يَفْعَلُ) . وذلك إذا كان الحرف من حروف الحلق عينا أو لاما .

فأما العين فنحو : ذهب يذهب ، وطحن يطحن . وأما موضع اللام فصنع يصنع ، وقرأ يقرأ^(٢) .

(١) تكلم سيبويه على الأفعال الثلاثية ومضارعها وأوصافها ومصادرها في أبواب كثيرة بدأها بقوله ج ٢ ص ٢١٤ هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك . . . »

(٢) انظر سيبويه ج ٢ ص ٢٥٢ .

وهذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف تختلف مصادرها لاختلافها في أنفُسها ؛ لأنَّ المصدر إنَّما يجري على فِعْله .

فإذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كلُّ فِعْلٍ منها إلَّا على طريقة واحدة ، ولم تختلف مصادرها .

وذاك أنَّ الفعل إذا خرج من الثلاثة إنَّما يخرج لزائد يلحقه ، إلَّا أن يكون من بنات الأربعة ، فيكون في الأربعة أصلاً ؛ كما كانت بنات الثلاثة .

فأمَّا بنات الثلاثة فإنَّ الهمزة تلحقها أولاً ، فيكون الفعل على (أَفْعَل) ؛ نحو : أخرج ، وأكرم .

ويكون المستقبل ، نحو : يُخْرِج ، وَيُكْرِم ، وكان الأصل أن يكون وزنه (يُؤْفِل) ، فحذفت الهمزة ؛ لأنَّه كان يلزمه إذا أخبر عن نفسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممتنع .

فلما كانت زائدة / وكانت تُلْزِمُ ما لا يقع في الكلام مثله حذفت . وأتبع حروف المضارع الهمزة^(١) ؛ كما جرَّين في باب وعد^(٢) مَجْرَى الياء .

ويكون المصدر على (إِفْعَال) وذلك قولك : أَكْرَم يُكْرِم إِكْرَاماً ، وَأَحْسَن يُحْسِن إِحْسَاناً .

ويكون على (فَاعَلَتْ)^(٣) فيكون مستقبله على وزن مستقبل (أَفْعَلَتْ)^(٤) قبل أن يحذف . وذلك قولك : قَتَلَ يُقْتَل ، وضارب يُضَارِب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٠ « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ، ويفعل وأخواتهما كما تثبت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الخلف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف ، لأنه زيادة لحقة زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل » .

(٢) يشير بذلك إلى علة حذف الواو من مضارع وعد . والعلة هي استثقال اجتماع الياء مع الواو في المضارع المبدوء بالياء ، نحو يواعد فحذفت الواو للتخلص من هذا الثقل فقليل يمد ، وليس في المضارع المبدوء بالهمزة ، أو بالنون ، أو بالتاء ثقل إذ لم يجتمع فيه ياء وواو ولكن حملت الصور الثلاث التي لا ثقل فيها على الصورة التي فيها ثقل وهي المضارع المبدوء بالياء فحذفت فاء الفعل في المضارع في كل صورة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ - ٢٣٩ « اعلم أنك إذا قلت فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليك حين قلت فاعلته ومثل ذلك ضاربه ، وفارقه ، وكارمه » .

(٤) لا يريد الوزن الصرفي وإنما يريد الاتفاق في عدد الحروف ، والحركات وسيكرر هذا فيما يأتي .

ومعنى (فَاعَلَ) إذا كان داخلاً على (فَعَلَ) أَنَّ الفعل من اثنين ، أو أكثر . وذلك ؛ لأنك تقول : ضربت ، ثم تقول : ضاربت . فتخبر أنه قد كان إليك مثل ما كان منك وكذلك شاعمت .

فإن لم يكن فيه (فَعَلَ) فهو فِعْلٌ من واحد ، نحو : عاقبت اللص ، وطارقت نعلي^(١) .

والمصدر يكون على (مفاعلة) ؛ نحو : قاتلت مقاتلة ، وشاعمت مُشاعمة .

ويقع اسم الفعل على فِعَالٍ ، نحو القتال ، والضراب^(٢) .

* * *

واعلم أَنَّ الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر^(٣) ؛ لأنَّ الفعل

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ « وقد تجيء فاعلت لا تريد بها عمل اثنين ، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على أفعلت وذلك قولهم : ناولته ، وعاقبته ، وعافاه الله ، وسافرت ، وظهرت عليه » وطارق الرجل نعليه إذا أطبق نعلًا على نعل فخرزته وانظر الكامل ج ٣ ص ٨٨ - ٨٩ .

(٢) جعل الفعّال هنا اسم الفعل وجعله في الجزء الثاني مصدر وهو يريد باسم الفعل المصدر ص ٣٨٣ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير النمل ، لأن المعنى واحد وذلك قولك : اجتوروا تجاوروا ، وتجاوزوا اجتوراء ، لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد . ومثل ذلك انكسر كسراً . . وقال الله تبارك وتعالى « والله أنبتكم من الأرض نباتاً » ، لأنه إذا قال : أنبت فكأنه قال : قد نبت . وقال عز وجل (وتبتل إليه تبتيلاً) ، لأنه إذا قال : تبتل فكأنه قال : بتل . . » .

وانظر الكامل ج ٨ ص ٢١ .

ماذا يراه المبرد في ناصب تبتيلاً ، ونباتاً في الآيتين ؟ وهل بينه وبين سيبويه خلاف في هذا ؟

الذي أراه أن المبرد يرى أن الناصب فعل محذوف ، بدليل قوله هنا : فكأن التقدير والله أعلم - والله أنبتكم فنبتم نباتاً .

وقوله في الجزء الثالث ص ١٨٤ من الأصل « ولكن المعنى والله أعلم : أنه إذا أنبتكم فنبتم نباتاً » .

ويشهد لهذا أيضاً سياق الحديث في الجزء الثالث فقد ذكر آيات وشواهد شعرية حذف فيها الفعل الناصب للمصدر (صنع الله ..) ثم قال : ومثل هذا - إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر - قوله عز وجل (وتبتل إليه تبتيلاً) وليس بين سيبويه والمبرد خلاف في هذه المسألة .

وقد عبر عن ذلك السيوطي في المجمع ج ١ ص ١٨٧ بقوله :

« الثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجارى عليه مضمرّاً والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه » .

أما ابن يعيش ، والرضي فينسيان إلى المبرد القول بأن الناصب هو الفعل المذكور . في ابن يعيش ج ١ ص ١١٢ « أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور ، لاتفاقهما في المعنى وهو رأى أبي العباس المبرد والسيوطي . .

وبعضهم يضمن لها فعلاً من لفظها . . أى أنبتكم فنبتم نباتاً . . وهو مذاهب سيبويه » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٤ ففيه مثل ما يقوله ابن يعيش .

الذى ظهر في معنى فعله الذي ينصبه / . وذلك نحو قولك : أنا أدعك تركاً شديداً ، وقد تطوّيت انطواءً ، لأن تطوّيت في معنى انطويت . قال الله عز وجل : (وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّنًا)^(١) لأن تبين وتبين بمعنى واحد . وقال : (وَاللَّهُ أُمَيَّتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا)^(٢) .

ولو كان على أنبئكم لكان إنبأتا ، قال امرؤ القيس :

وَرَضْتُ فِدَلْتُ صَعْبَةً أَيْ إِذْلال^(٣)

ولو كان على ذلت لكان : أَيْ ذُلٌّ . لكن رَضْتُ في معنى أذلت .

ويكون الفعل على (فَعَلَ) فيكون مستقبله على (يُفَعِّلُ)^(٤) ؛ لأنه في وزن فاعل ، وأفعل .
فلذلك وجب أن يكون مستقبله [كمستقباهما]^(٥) .

والصدر على (التفعيل) ؛ نحو : قَطَّعت تقطيعا ، وكسَّرت تكسيرا .

وهذه الأفعال الفصل بين فاعلها ومفعولها كسرة تلحق الفاعل قبل آخر حروفه ، وفتحة ذلك الحرف من / المفعول ؛ نحو قولك : مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ ، ومُقَاتِلٌ ، ومُقَاتَلٌ ، ومُقَطَّعٌ ومُقَطَّعٌ .
وما كان من المصادر التي في أوائلها الميم ، أو أسماء المواضع التي على ذلك الحد ، أو الأزمنة فعلى وزن المفعول ؛ لأنها مفعولات .

فالمصدر مفعول أحدثه الفاعل ، والزمان والمكان مفعول فيهما ، وذلك قولك أنزلته

(١) المزمّل : ٨ .

(٢) نوح : ١٧ .

(٣) صدره : (فصرنا إلى الحسن ورق كلامنا) . صار قامة بمعنى رجع . والحسن : مصدر بمعنى الإحسان أو اسم تفضيل مؤنث الأحسن : أى إلى الحالة الحسن . وذلت الدابة : سهلت وانقادت فهي ذلول . وصبة مفعول رضت . وأى اذلال . أى مفعول مطلق عاملة رضت ، لأن معنى رضت أذلت .

والشعر لامرؤ القيس من قصيدة اشتملت على شواهد نحوية كثيرة .

الخرافة ج ١ ص ٢٨ ، ١٥٨ ، ج ٤ ص ٢٤ - ٢٥ وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٦٩ - ٢٣٥ .

(٤) سيعيد هذا مرة أخرى .

(٥) تصحيح السيراقى .

مُنْزَلًا . قال الله جُلَّ وعَزَّ: (لِيُدْخِلْنَهُمْ مُدْخِلًا يَرْضَوْنَهُ)^(١) و (بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمَرَسَاهَا)^(٢) .

وتقول : هذا مقاتلنا : أى موضع قتالنا ، كما قال :

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غُمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ^(٣)

وتقول : سَرَحْتَهُ مُسَرِّحًا ، أى تسريحًا . قال :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرِّحَى الْقُسُوفِ فَلَاحِيًا بِهِنَّ ، وَلَا اجْتِلَابًا^(٤)

ويكون الفعل على (افْتَعَلَ) فيكون مستقبله على (يَفْتَعِلُ) .

والمصدر (الافْتِعَالُ) ، ويكون الفاعل (مُفْتَعِلًا) . على ما وصفت .

ويكون على (انْفَعَلَ) وهو فى وزن (افْتَعَلَ) ، ويكون للمستقبل (يَنْفَعِلُ) / على وزن (يفتعل) $\frac{1}{\text{٦٢}}$

وهو بناء لا يتعدى الفاعل إلى المفعول .

ومصدره (الانْفِعَال) على وزن (الافْتِعَال) .

وفاعله (مُنْفَعِلُ) . ولا يقع فيه (مفعول) إِلَّا الظرفان : الزمان والمكان . تقول : هذا يوم

مُنْطَلَقٍ فِيهِ .

(١) الحج : ٥٩ - فى البحر المحيط ج ٦ ص ٣٨٤ « والأولى أن يراد بالمدخل مكان الدخول ، أو مكان الإدخال . ويحتمل أن يكون مصدرًا » .

(٢) هود : ٤١ - يحتمل مجراها ومرساها أن يكونا مصدرين أو اسمى زمان أو مكان . الكشف ج ٢ ص ٢١٦ البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ على أن مقاتلا مصدر ميمى بمعنى قتال وقال الأعمى : (يجوز أن يكون اسم مكان والمعنى أقاتل حتى لا أرى لى موضعاً للقتال لغلبة العدو وظهوره أو لتزاحم الأقران ، وضيق المعترك عن القتال وأفر منهزماً إذا لم يكن بد من ذلك ، وأنجو والجبان قد أحاط به الكرب والجبن فلم يقدر على الفرار ، وطلب النجاة » .

نسب البيت سيبويه إلى مالك بن أبى كعب وانظر الأشباه ج ١ ص ١١٩ والخصائص ج ١ ص ٣٦٧ ، ج ٢ ص ٣٠٤ وحامسة البحترى ص ٥٣ والفاضل للمبرد ص ٥٤ وشرح التبريزى للحماسة ج ١ ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) استشهد به سيبويه فى موضعين ج ١ ص ١١٩ على أن مسرحى مصدر ميمى بمعنى تسريحى ، واستشهد به فى ج ١ ص ١٦٩ على حذف الفعل الناصب لقوله عيا واجتلاباً سكن الياء من (القوافى) للضرورة .

يقول أنا أطلق القوافى من عقابها اقتداراً عليها . وفسر الأعمى قوله (ولا اجتلاباً) بقوله : لا أسرقها من شعر غيرى . وأرى أن يكون المعنى أيضاً : لا استكره القافية على موضعها وإنما تأتى إلى طوع الخاطر .

والبيت لجريز وانظر ديوانه ص ٦٢ .

(يَنْفَعِل) يكون على ضربين^(١) : فأحدهما : أن يكون لما طلوع الفاعل ، وهو أن يرومه الفاعل فيبلغ منه حاجته . وذلك قولك : كسرتَه فانكسر ، وقطعته فانقطع .

ويكون للفاعل بالزوائد فعلا على الحقيقة ؛ نحو قولك : انطلق عبد الله . وليس على فعلته .

وفي هذا الوزن إلا أن الإدغام يدركه ؛ لأنك تزيد على اللام مثلها ، وذلك قولك : احمرَّ ، واخضرَّ^(٢) .

وأصله اخمرَّ .

يتبين ذلك لك إذا جعلت الفعل لنفسك ، وقلت : احمررت ، لأن التضعيف يظهر إذا سكن آخره فيصير^(٣) احمررت على وزن انفعلت وافتعلت ، والفاعل / منه مُحمرَّ وأصله مُحمرَّ ، وهو فاعل لا يتعدى الفاعل ؛ لأن أصل هذا الفعل إنما هو لما يحدث في الفاعل ، نحو احمرَّ ، واعورَّ .

فإن وقع ذلك للمكان أو الزمان قلت : مكان مُحمرَّ فيه ، ومُعورَّ فيه .

ويكون المصدر على مثال (افعلال) ، نحو : الاحمرار والاصفرار ، فذلك على وزن الافتعال والانفعال .

ويكون الفعل على مثال (استفعلت) ، نحو استخرجت ، واستكثرت .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ : « فن ذلك (انفعلت) ليس في الكلام انفعلة نحو : انطلقت ، وانكثت ، وانجذرت ، وانسلت ، وهذا موضع قد يستعمل فيه (انفعلت) وليس مما طأوع فعلت ، نحو كسرتَه فانكسر ولا يقولون في هذا : طلته فانطلق ولكنه بمنزلة ذهب ومضى . . . » .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٧١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ : « وليس في الكلام افعلته ، ولا افعلتيه ، ولا أفعالته ، ولا افعلتيه وهو ، نحو احمررت ، واشهابت » .

وقال في ص ٣٤٣ : « واحمررت احمراراً » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٧٨ - ٨٠ .

(٣) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٠٧ : « فاللام الأولى أصلها التحريك إلا أنها أدغمت في التي بعدها » . وانظر

المنصف ج ١ ص ٩٠ .

ويكون مستقبله على (يُسْتَفْعَل) ؛ نحو : يَسْتَخْرِج ، وَيَسْتَكْثِر.

ويكون المصدر (اسْتَفْعَالاً) ؛ نحو : استخرجا ، واستكثرا (١) .

والفاعل مُسْتَخْرِج ، والمفعول مُسْتَخْرَج .

ويكون على مثال : (افْعَلْت) (٢)، و(افْعَوْعَلْت) (٣). إِلَّا أَنَّ (افْعَلْت) ملحقة ففتحناج إلى أَنَّ نعيد ذكرها في باب الأربعة . وذلك قولك : اقْعَنْسَسْ ، وفي افْعَوْعَلْ : اغْدُودَنَّ .

والمصدر كمصدر (اسْتَفْعَلْت) . تقول من (افْعَلْت) : (افْعَلْ لالا) ، ومن (افْعَوْعَلْت) (افْعِيْعَالاً) . تقلب الواو ياءً ؛ لانكهار ما قبلها ، وسكونها .

ويكون / على (افْعَوَّلت) ؛ نحو : اغْلَوَّطْتُ ؛ تقول : اغْلَوَّط الرجل ، إذا ركب دابته فضم ^١/_{٦٤} ببديهة على عنقها إذا خاف السقوط (٤) .

والمصدر (اغْلَوَّطاً) . تصح الواو ؛ لأنها مشددة ، وكلما صحَّت الواو في الفعل صحَّت في المصدر .

ويكون على (افْعَالْت) (٥) فيكون على هذا الوزن ؛ إِلَّا أَنَّ الإدغام يدركه . ولأصل أن يكون على وزن استخرجت وما ذكرنا بعدها . وذلك قولك : احمارَرْتُ ، واشهابَيْت ، واحمارَر الدبة واشهاب .

(١) باب استفعلت في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ وتصريف المازني ج ١ ص ٧٧ .

وقول المبرد : نحو استخرجا واستكثرا حكاية لحالة النصب ، ونظيره قول سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ ومصدر افعل افتعلا .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « وليس في الكلام احرنجمت ، لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة . زادوا فيه نونا وألف وصل زادوها في هذا ، وكذلك افعلت ، لأنهم أرادوا أن يلفخوا به احرنجمت » .

(٣) باب افعولت في سيبويه ج ٢ ص ٢٤١ وتصريف المازني ج ١ ص ٨١ .

اقعنسس : رجع وتأخر . اغدودن التبت : طال .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « واعلوط إذا جد به السير . . واعلوطه إذا ركبه بنير سرج » وانظر تصريف المازني ج ١

ص ٨٢ ، والمنصف ج ٣ ص ١٣ .

(٥) سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ وتصريف المازني ج ١ ص ٧٨ .

والمصدر (أفْعِيلَال) على وزن استخراج . وذلك قولك : احماراً احميراراً . وهذا الوزن أكثر ما يكون عليه الاسم حروفاً ، ولا يوجد اسم على سبعة أحرف إلا في مصدر الثلاثة والأربعة المزيدة .

ويكون الفعل على (تَفَعَّلَ) فيكون على ضربين : على المطاوعة من (فَعَلَ) فلا يتعدى ؛ نحو قولك : قَطَّعْتُهُ فَنَقَطَّعَ ، وكَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ . فهذا للمطاوعة (١) .

ويكون على الزيادة / في فِعْلٍ الفاعل ؛ نحو : تَقَحَّمت عليه ، وتَقَدَّمت إليه . ١٥

والأصل إنما هو من قَحَّمْتُهُ فَتَقَحَّمْ ، وقَدَّمْتُهُ فَتَقَدَّمْ .

والمصدر (التَفَعُّلُ) ، نحو : التَقَدَّمُ ، والتَقَحُّمُ

فإذا كان على زيادة غير (فَعَّلَ) كان مثل تَكَلَّمَ ومثل ما يقول النحويون : إنه يخرج من هيئة إلى هيئة (٢) ؛ نحو : تشَجَّعَ ، وتَجَمَّلَ ، وتصنَّعَ .

ويكون على (تَفَاعَلَ) (٣) كما كان (تَفَعَّلَ) ؛ لأنَّ هذه التاء إنما لحقت فعلً وفاعلاً في الأصل . فيكون على ضربين .

أحدهما : المطاوعة . وذلك نحو : ناولته فتناول . وليس كقولك : كَسَّرْتُهُ فانكسر ؛ لأنَّك لم تخبر في قولك : انكسر بفعل منه على الحقيقة ، وأنت إذا قلت : قَدَّمْتُهُ فتنقِّمُ ،

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعله ففعل ، نحو كسرتك فتكسر ، وعشيتك فتعشى ، وغديتك فتغدى » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٤٠ « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ، ويكون من أهله فإنك تقول : تفعل وذلك تشجع ، وتبصر ، وتحلم ، وتجلد ، وتمراً . . . » .

(٣) قال سيويه في باب ما طأوع ج ٣ ص ٢٣٨ « وفي فاعلته فتفاعل وذلك : نحو : ناولته فتناول ، وفتحت التاء ، لأن معناه معنى الانفعال والافتعال » .

وقال في ص ٢٣٩ « وقد يحى تفاعلت ليريك أنه في حال ليس فيها من ذلك تفاعلت ، وتمايت ، وتمايت ، وتمايت ، وتمايت ، وتمايت » .

وتجاملت . . . » .

وانظر تصريف الماضي ج ١ ص ٩١ .

وناولته فتناول تخبر أنه قد فعلَ على الحقيقة ما أردت منه . فإنَّما هذا كقولك : أدخلته
فدخل .

ويكون على ضرب آخر . وهو أن يظهر لك من نفسه ما ليس عنده . وذلك ؛ نحو تعاقل ،
وتغابى ، وتغافل كما قال :

إِذَا تَخَاَزَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ^(١) .

والمصدر (التَّفَاعُلُ) على وزن / التَّفَعُّل .

ففي ما ذكرنا دليل على كلِّ ما يرد عليك من هذه الأفعال إن شاء الله .

$\frac{1}{11}$

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ على أن تفاعل تكون بمعنى أن يظهر الفاعل أن أصله حاصل له وهو متنفذ عنه قال :
« فقلوه : وما بي من خزر يدل على ما ذكرنا » .

تخازر : نظر بمؤخر عينه ، ولم يتكلم الأعمى عن هذا الرجز .
وبقية الرجز في أمالي القالي ج ١ ص ٩٦ وفي سمط اللآلئ ج ١ ص ٢٩٩ .
وانظر المختص ج ١ ص ١١٩ ، ج ١٤ ص ١٨٠ والانتصاب ص ٤٠٩ والجواليقي ص ٣٢١ .
وينسب هذا الرجز إلى أوطاة بن سبية ، وإلى غيره أيضاً .

هذَاب

معرفة أَلِفَاتِ الْقَطْعِ وَأَلِفَاتِ الْوَصْلِ

وهنَّ همزات في أوائل الأسماء ، والأفعال ، والحروف

فما كان من ذلك أصلياً فهمزته مقطوعة ، لأنها بمنزلة سائر الحروف . وكذا إذا ألحقت
بغير ما استثنيته لك . وذلك نحو قولك في الهمزة الأصلية : أب ، وأخ ، والزائدة : أخمر ،
وأصفر تقول : رأيت أباك ، وأخاك ، وأحمر ، وأصفر .
وفي الأفعال الهمزة الأصلية : نحو همزة أكل ، وأخذ . والزائدة همزة أعطى . وأكرم .
تقول : يا زيد أحسن ، وأكرم .

فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفعل^(١) . وتلحق من الأسماء أسماء بعينها
مختلفة . والمصادر التي أفعالها فيها ألف / الوصل . ١
٦٧

وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها . لأنك لا تقدر على أن تبتدئ بساكن ، فإذا
وصلت إلى التكلم بما بعدها سقطت^(٢)

وإنما تصل إلى ذلك بحركة تلقى عليه ، أو يكون قبل الألف كلام فيتصل به ما بعدها .
وتسقط الألف ؛ لأنها لا أصل لها ، وإنما دخلت توصلاً إلى ما بعدها ؛ فإذا وصل إليه فلا
معنى لها .

فآية دخولها في الفعل أن تجد الياء في (يفعل) مفتوحة^(٣) . فما كان كذلك فلحقته الألف

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٧١ « الألف الموصولة وأكثر ما تكون في الأفعال » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألفات إذا كان قبلها كلام حذفت ، لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغنى به عن
الألف » .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٢٧١ « وأما كل شيء كانت ألفه موصولة فإن تفعل منه ، وأفعل ، وتعمل مفتوحة الأوائل » .

فهى ألف الوصل . وذلك قولك : يَضْرِبُ ، وَيَذْهَبُ ، وَيَنْطَلِقُ ، وَيَسْتَخْرِجُ . وذلك قولك :
يا زيد اضربْ ، ويا زيد انطلقْ ، ويا زيد استخرجْ .

فإن انضمت الياء في (يَفْعَل) لم تكن الألف إلا قطعاً . وذلك نحو : أحسن ، وأكرم ،
وأعطى ؛ لأنك تقول : يُكْرِمُ ، وَيُحْسِنُ ، وَيُعْطِي . تكون الألف ثابتة ؛ كما تكون دال
دخرج ؛ لأن حروف المضارعة تضم فيها ؛ كما تنضم مع الأصول في مثل قولك / : يُدْخِرُ ويُرَى .
فكل ما كان من الفعل ألفه مقطوعةً ، فكذلك الألف في مصدره ؛ تقول : يا زيد أكرم
إكراما ، وأحسن إحسانا .

وإذا كانت في الفعل موصولة فكذلك تكون في مصدره . تقول : يا زيد استخرج استخراجا ،
وانطلق انطلاقا .

وهذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدى مكسورة^(١) . تقول : اعلم ، انطلق .
فإن كان الثالث من (يَفْعَل) مضموما ابتدئت مضمومة . وذلك لكراهيتهم الضم بعد
الكسر ؛ حتى إنه لا يوجد في الكلام إلا أن يَدْخُقَ الضم إعرابا ، نحو قولك : فخذ كما ترى .
فكرهوا أن ياتى حرف مكسور وحرف مضموم لا حازر بينهما إلا حرف ساكن . وذلك قولك
في ركض يركض ، وعدا يعدو ، وقتل يقتل إذا استأنفت : أركض برجلك . أعذ يا فتى ،
أقتل .

وكذلك / للمرأة . تقول : أقتل ؛ لأن العلة واحدة . تقولها لها : أعزى أعزى ؛ لأن
الأصل كان أن تثبت الواو قبل الياء ، ولكن الواو كانت في يعدو ساكنة ، والياء التي لحقت
للتأنيث ساكنة . فذهبت الواو لالتقاء الساكنين ، والأصل أن تكون ثابتة ، فاستؤنفت
ألف الوصل مضمومة على أصل الحرف ؛ لأن يعدو بمنزلة يقتل^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورة أبداً إلا أن يكون الحرف الثالث
مضموماً فتضبطها وذلك قولك : أقتل . ، استضيف ، احتقر ، احرنجم . وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما
إلا ساكن فكرهوا كسرة بعدها ضمة ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد . . . » .
(٢) أجاز بعضهم الكسر وهو ضعيف . أنظر الأشموني ج ٣ ص ٣٥ وشرح لامية الاتمال ص ٧٤ .

وكذلك تقول : أُسْتُضِيفَ زيد . أُنْطَلِقَ به . أُقْتَدِرَ عليه . وقد مضى تفسير هذا .

وأما وقوع ألفات الوصل للأسماء^(١) فقولك : ابن ، واسم ، وامرؤ ، كما ترى .

فأما (ابن) فإنه حرف منقوص مُسَكَّنُ الأوَّل فدخلت لسكونه . وإنَّما حدث فيه هذا السكون لخروجه عن أصله . وموضع تفسيره فيما نذكره من بذات الحرفين^(٢) .

وكذلك (اسم) .

فإن صغرتها أو غيرهما مما فيه ألف الوصل من الأسماء سقطت الألف ؛ لأنه يتحرَّك ما بعدها فيمكن الابتداء به . وذلك قولك : بُنِي ، وَسُمِّيَ . تسقط الألف وترد ما ذهب منهما .

/ وأما (امرؤ) فاعلم فإن الميم متى حرَّكت سقطت الألف .

١/٧٠

تقول هذا مرَّة فاعلم ، وكما قال تعالى (يَخُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ)^(٣) ، وهذا مُرَبِّئٌ فاعلم .

ومن قال : امرؤ قال في مؤنثه : امرأة ، ومن قال : مرء قال في مؤنثه : مرأة .

واعلم أنك إذا قلت امرؤ فاعلم ابتدأت الألف مكسورة ، وإن كان الثالث مضموما ، وليس بمنزلة أُرْكُضُ^(٤) ، لأنَّ الضمة في أُرْكُضُ لازمة ، وليست في قولك أمرؤ لازمة لأنك تقول في النصب رأيت امرأ ، وفي الجرَّ مررت بامرئ فليست بلازمة .

وأما قولنا : إذا تحرَّك الحرف الساكن ، فبتحويل الحركة عليه سقطت ألف الوصل .

فمن ذلك أن تقول : إِسْأَلُ فَإِنْ خَفَّفْتَ الهمزة فَإِنَّ حَكْمَهَا - إذا كان قبلها حرف ساكن - أن تحذف فتلقى على الساكن حركتها ، فيصير بحركتها متحرِّكا . وهذا نأني على تفسيره في

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٣ « هذا باب كينونتها في الأسماء ، وإنما تكون في أسماء معلومة أسكنوا أوائلها فيها بنوا من الكلام وليست لها أسماء تلتب فيها كالأفعال فكذا أجروا ذا في كلامهم » .

(٢) سيأتي في ص ٩٢ .

(٣) الأنفال : ٢٤ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٣ « فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء وإن كان الثالث مضموما نحو ابنم ، وامرؤ ، لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال إنما تضم في حال الرفع فلما كان كذلك فرقوا بينها وبين الأفعال ، نحو اقتل ، استضعف ، لأن الضمة فيهن ثابتة » .

في باب الهمزة إن شاء الله^(١) . وذلك قولك : سَلْ ؛ لَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ : : اسأَلْ - حذفت الهمزة فصارت : اسَلْ / فسقطت ألف الوصل لتحرك السين . قال الله عز وجل (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٢) . $\frac{1}{\text{ص ٧١}}$
ومن ذلك ما كانت الياء والواو فيه عينا ؛ نحو : قال ، وباع ، لَأَنَّكَ تقول : يَقُول ،
ويبيع فتحول حركة العين على الفاء .

فإذا أمرت قلت : قُلْ ، وبِعْ ؛ لَأَنَّهما متحركتان .

ولو كانتا على الأصل لقلت : قَوْلْ ، وَبَيْعْ على مثال قَتَلَ ، وَضَرَبَ . يَقُول ، وَيَبِيع على
مثال يقتل ، ويضرب ، ولقلت : أَقُولْ ؛ كما تقول : أَقْتُلْ ، وَقُلْتُ : إِبْيَعْ ؛ كما تقول :
إِضْرِبْ لسكون الحرف .

ومن ذلك ما كانت فائوه واوا ووقع مضارعه على (يَفْعِل) ؛ لَأَنَّكَ تحذف الواو التي هي
فاء ، فتستأنف العين متحركة ، فتقول : عَدْ ، وَزِنْ ؛ لَأَنَّهما من وعد ، ووزن ، يَعِدُ ، وَيَزِنُ
ففائوهما واو تذهب في (يَفْعِل) . وإنما الأمر من الفعل المستقبل ، لَأَنَّكَ إِنَّمَا تأمره بما لم يقع .
وكل ما جاءك من ذا فعلى هذا فقيس^(٣) إن شاء الله .

ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف / وزعم الخليل أَنَّها كلمة بمنزلة $\frac{1}{\text{ص ٧٢}}$
(قَدْ)^(٤) تنفصل بنفسها . وَأَنَّها في الأسماء بمنزلة (سوف) في الأفعال . لَأَنَّكَ إذا قلت : جاعني
رجل فقد ذكرت منكورا ، فإذا أدخلت لَألف واللام صار معرفة معهودا .

(١) سيأتي في ص ١٥٤ .

(٢) البقرة : ٢١١ .

(٣) الفاء زائدة ونظيرها قول النضر بن تولب : (وإذا هلك فتعد ذلك فاجزعي) وسيأتي حديثه . وانظر البحر المحيط ج ٥

ص ١٧١ في قوله تعالى (فبذلك فليفرحوا) .

(٤) حديث المبرد عن (ال) إنما هو ترديد لما ذكره سيبويه فقد تكلم عنها سيبويه في موضعين ج ٢ ص ٦٤ ، ص ٢٧٢
وكلامه يفيد بأن أداة التعريف هي (ال) والخلاف بينه وبين الخليل في الهمزة أزائدة هي أم أصلية ثم وصلت لكثرة الاستعمال وهذا
هو ما فهمه ابن مالك في كلام سيبويه . وصاحب التصريح ينسب إلى المبرد القول بأن أداة التعريف الهمزة وحدها واللام زائدة
للفرق بينها ، وبين همزة الاستفهام (التصريح ج ١ ص ١٤٨) وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ (وذكر المبرد
في كتاب (الشافي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لثلاثي التعريف بالاستفهام » . وانظر
الأشياء ج ٣ ص ٤ .

وإذا قلت : زيد يأكل فأنّت مُبهم على السامع ، لا يدري أهو في حال أكل أم يُوقع ذلك فيما يستقبل ؟ فإذا قلت : سيأكل ، أو سوف يأكل فقد أبنت أنه لما يستقبل .

ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لإستقام ذلك . وكان جائزا للضرورة ، كما يجوز مثله في (سوف) ، و(قلما) ، و(قد) ، ونحوها من الحروف التي تكون أصلا للأفعال كما قال حيث اضطرّ الشاعر :

صددت فأطولت الصدودَ وقلما وصالٌ على طولِ الصدودِ يدوم^(١)

وإنما (قلما) للفعل . وعلى هذا قال الشاعر حيث اضطرّ :

دَعْ ذَا وَعَجَلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلْ بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مِلْنَا بِجَلْ^(٢)

ففصل / الألف واللام على أنه قد ردّهما في البيت الثاني .

$\frac{1}{\sqrt{3}}$

وقد شرحت لك أنّ هذه الألف إذا اتصلت بالاسم الذي فيه كلام قبله سقطت إذ كانت زائدة ، لسكون ما بعدها . تقول : أستخرجت من زيد مالا ؟ إذا كنت مستفهما ؛ لأنّ ألف

= أعاد المبرد حديث (ال) في الجزء الثاني ص ٣٧٨ فقال : ومن ألفات الوصل الألف التي تلتحق مع اللام للتعريف ، وإنما زيدت على اللام لأن اللام منفصلة عما بعدها فجعلت معها اسما واحدا بمنزلة (قد) .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٢ ، ٤٥٩ على أنه ضرورة لوقوع الاسمية بعد قلما لأن (ما) تكف الفعل (قل) ولا يقع بعد قلما إلا الجملة الفعلية . وكذلك استشهد به المبرد هنا وقال في الجزء الثاني ص ٣٤١ من الأصل : « تقول قل رجل يقول ذلك فإن أدخلت (ما) انتفعت من الأسماء وصارت للأفعال فتقول : قلما يقوم زيد » .

من هذا يتبين لنا بوضوح أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في قلما ولا في أن البيت ضرورة . وابن هشام في المعنى ينسب إلى المبرد أنه خالف سيبويه وجعل (ما) في قلما زائدة ووصل فاعل للفعل .

أنظر المعنى ج ٢ ص ٨ والخزائن ج ٤ ص ٢٨٧ .

ولم يتناول نقد المبرد لسبويه هذه المسألة .

والبيت للمرار الفقعي كما نسب إليه الأعمى وغيره وإن وقع في كتاب سيبويه أنه لعمر بن أبي ربيعة . وجاء تصحيح الفعل أطول شاذاً قياساً .

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ٦٤ و ٢٧٣ على أنه أراد : بهذا الشخم ففصل لام التعريف من الشخم لما احتاج إليه في الضرورة ثم أعادها في الشخم لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجر . وفي المعنى ج ١ ص ٥١٠ وضبط شراح الكتاب : بجل جعل الباء حرف جر والخل هو السائل المعروف ثم قال : وهذا أقرب للمعنى ويكون معنى ملناه ، عالجناه وعين الفعل مفتوحة على هذا ، و (بجل) في الرواية المشهورة اسم فعل بمعنى حسب .

والبيت لغيلان بن حريث .

الاستفهام لما دخلت سقطت ألف الوصل ، فمن ثَمَّ ظهرت ألف الاستفهام مفتوحة . قال
الله عزَّ وجلَّ (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ)^(١) فذهبت ألف الوصل .

فإن لحقت ألفُ الاستفهام ألفَ الوصل التي مع اللام لم تحذف^(٢) ؛ لأنها مفتوحة ، فلو
حذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فصل ، ولكنها تجعل مدَّة فتقول : أأرجل قال ذاك ؟
أفلام ضربك ؟ وكذا حكم كلِّ ألف وصل تقع مفتوحة . ولا نعرفها مفتوحة إلا التي مع اللام ،
وألف (آيم) التي تقع في القسم ؛ فإنك إذا استفهمت عنها قلت : آيَمُ الله لقد كان ذاك ؟
والعلة الفرقُ بين الخبر والاستخبار .

(١) المناقون : ٦ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٤١٠ فإن قيل : فما بالهم قالوا الحمر فيمن حذف همزة أحمر فلم يحذفوا الألف لما حركوا اللام ،
فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة ، نحو أحمر ألا ترى أنك إذا ابتدأت فتحت ، وإذا استفهمت ثبتت فلما كانت
كذلك قويت .

وقال في ج ٢ ص ٢٧٣ « وصارت في ألف الاستفهام إذا كانت قبلها لا تحذف بألف أحمر ، لأنها زائدة ، كما أنها
زائدة وهي مفتوحة مثلها ، لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحذفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحداً فأرادوا
أن يفصلوا ويبينوا ومثلها من ألفات الوصل الألف التي في آيم ، وآمين . . . » .

هَذَا بَابُ تَفْسِيرِ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ^(١) وَالْأَفْعَالِ بِمَا يَحِقُّهَا مِنَ الزَّوَائِدِ

فَالْأَسْمَاءُ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ يَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فُعْلُول) . وَذَلِكَ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : عَصْفُورٌ ،
وَزُنْبُورٌ فَالْوَاوُ وَحْدَهَا زَائِدَةٌ .

وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فِعْلِيل) ؛ نَحْوُ دِهْلِيزٍ ، وَقُنْدِيلٍ .

وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فِعْلَال) ؛ نَحْوُ سِرْدَاحٍ^(٢) ، وَجِمْلَاقٍ^(٣) .

وَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (فُعَالِل) ؛ نَحْوُ عُذَافِرٍ^(٤) ، وَعُغْلَابِطٍ^(٥) .

وَتَلْحَقُ الْأَفْعَالُ الزَّوَائِدَ . فَيَكُونُ عَلَى مِثَالِ (تَفَعَّلَل) . وَذَلِكَ ؛ نَحْوُ : تَدَحْرَجُ ، وَتَسْرَهَفُ

وَهَذَا مِثَالٌ لَا يَتَعَدَّى ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْإِنْفِعَالِ^(٦) وَذَلِكَ قَوْلُكَ : دَحْرَجْتَهُ فَتَدَحْرَجُ ، وَسَرَهَفْتَهُ
فَتَسْرَهَفُ^(٧) .

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ٣٣٥ : « هَذَا بَابٌ مَا لَحِقَتْهُ الزَّوَائِدُ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ . . » اسْتَعْرَضَ فِيهِ مَوَاقِعَ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فِي الرَّبَاعِيِّ كَمَا عَقَدَ لِلزَّيْدِ الْخَمْسِيَّ بَاباً أَيْضاً ص ٣٤١ ، وَجَهْدَ سِيبَوِيهِ فِي أَبْنِيَةِ الْمَزِيدِ وَأَمْثَلِهَا مَالاً يَدْرِكُ شَأْوَهُ .

(٢) النَّاقَةُ الطَّوِيلَةُ وَالضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ .

(٣) حِمْلَاقُ الْعَيْنِ : بَاطِنُ أَجْفَانِهَا الَّذِي يَسُودُهُ الْكُحْلُ .

(٤) الْأَسَدُ ، وَالشَّدِيدُ مِنَ الْإِبِلِ .

(٥) الضَّخْمُ .

(٦) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ٢٣٨ « وَنَظِيرُ ذَلِكَ (فِي الْمَطَاوِعَةِ) فِي بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى مِثَالِ تَفَعَّلَلٍ نَحْوَ دَحْرَجْتَهُ فَتَدَحْرَجُ وَقَلَقَلْتَهُ فَتَقَلَقُلُ وَمَعْدَدَتُهُ فَتَمْعَدُ » . وَفِي الْمُنْصَفِ ج ١ ص ٩٣ « وَقَلَمَّا تَوَجَّدَ مُتَعَدِيَةٌ » .

(٧) فِي الْمُنْصَفِ ج ٣ ص ٤ « يَقَالُ : سَرَهَفَ ، وَسَرَعَفَ ، وَسَرَهَجَ ، وَسَرَهَجَ . . إِذَا نَعِمَ وَأَحْسَنَ غِذَاءَهُ » .

ويكون بالزوائد على مثال « افعلل »^(١) وذلك ، نحو اخرجنجم ، واخرنظم^(٢)

وألف هذا موصولة ؛ لأنك إذا قلت : يخرنجم فتحت الياء .

وقد مضى تفسير هذا . وفيما كتب لك دليل على للعرفة بموضع الزوائد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « وليس في الكلام أخرجنجمته ، لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة زادوا فيه نونا وألف وصل كما زادوها في هذا . . . » .

(٢) في المنصف ج ٣ ص ١٤ « يقال : اخرنظم ، إذا غضب » . اخرجنجم : اجتمع .

هذَابَاب مَا كَانَ فَاَوْهَ وَأَوَّامِنِ الثَّلَاثَةِ

اعلم أنَّ هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِلُ) سقطت في المضارع . وذلك قولك : وعدَ يَعِدُ ،
ووجدَ يَجِدُ ، ووسمَ يَسِمُ .

وسقوطها ؛ لأنها وقعت موقعا تمتنع فيه الواوات .

وذلك أنَّها بين ياء وكسرة (١) وجُعِلَت حروف المضارع الأخر توابع للياء ؛ لثلاثاً يختلف الباب
ولأنه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها ؛ إذ كان مجازها واحدا .

وقد بينت لك أنَّه إذا اعتلَّ الفعلُ اعتلَّ المصدر إذا كان فيه مثلُ ما يكون في الفعل .

فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال (فَعَلٍ) ثبتت واوه ؛ لأنه لا علةَ فيها . وذلك
قولك : وعدته وَعَدَا ، ووصلته وَصَلَا .

وإن بنيت المصدر على (فَعَلَّة) (٢) لزمه حذف الواو ؛ وكان ذلك للكسرة في الواو ، وأنَّه
مصدر فعل معتلّ محذوف .

وذلك قولك : وعدته عِدَّةٌ ، ووزنته زِنَّةٌ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٢ « فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا با جـل ويثجل كانت الواو مع
الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يفعل فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها . . . » .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٨٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٩ ، والكمال ج ٢ ص ١٦ - ١٧ ، والانصاف ص ٤٥٨ - ٤٦٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « فأما فعلة إذا كانت مصدراً فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها ، لأن الكسر
يستثقل في الواو فاطرد ذلك في المصدر وشبه بالفعل إذ كان الفعل تذهب الواو منه ، وإذ كانت المصادر تضارع الفعل كثيراً . . .
فإذا لم تكن الهاء فلا حذف ، لأنه ليس عوض . . . » .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١٨٤ « ويكون المصدر على فعلة محذوف الفاء . » .

وكذلك في ابن عييش ج ١٠ ص ٦١ والأشباه والنظائر ج ١ ص ١٠٨ والتصريف المملوك ص ٣٤ ، ونزهة الطرف في علم
الصرف للميداني ص ٢٨ ، وذكر ابن الشجري في أمانيه قولين : قال في ج ١ ص ٣٧٧ : المصدر على فعلة وقال في ج ٢ ص ٧
المصدر على فعل ومثله في الأشموني ، والررضي رأى انفرد به . انظر شرح الشافية ج ٣ ص ٨٩ .

وكان الأصل وِعْدَةٌ ، ووزَّنة / ، ولكنَّك أَلْقَيْتَ حركة الواو على العين^(١) ؛ لَأَنَّ العين كانت ساكنة ، ولا يُبْتَدَأُ بحرف ساكن .

والهاء لازمة لهذا المصدر ؛ لَأَنَّهَا عِوَضٌ مَّا حُذِفَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَكْرَمْتَهُ إِكْرَامًا ، وَأَحْسَنْتَ إِحْسَانًا . فَإِنْ اعْتَلَّ المصدرُ لِحَقَّتْهُ الهاءُ عِوَضًا لِمَا ذَهَبَ مِنْهُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَرَدْتُ إِرَادَةً ، وَأَقَمْتُ إِقَامَةً . وَلَوْ صَحَّ لَقُلْتُ فِيهِ : أَقَوَّمْتُ إِقْوَامًا ، وَلَمْ تَحْتَجِ إِلَى الهاءِ . وَكَذَلِكَ عِدَّةٌ ، وَوزنة .

ولو بنيت اسماً على (فِعْلَةٍ) غيرَ مصدرٍ لم تحذف منه شيئاً ؛ نحو قولك : وَجْهَةٌ^(٢) ؛ لَأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِيهِ فَعْلٌ يَقْبَلُ ، وَإِنْ كَانَ فِي مَعْنَى الْمَصَادِرِ .

وإِنَّمَا اعْتَلَّ المصدرُ لِلْكَسْرِ ، واعتلالُ فِعْلِهِ .. فَإِنْ انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُمَا لَمْ يَعْتَلِلْ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : وَعَدْتَهُ وَعَدًا .

ومثل ذلك خِوَانٌ ، لم تنقلب واوه ياءً ، لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ .

وكذلك الْجَوَارُ لَا يَعْتَلِلُ ، لَأَنَّهُ مَصْدَرٌ جَاوَرَتْ ؛ فَيَصَحُّ كَمَا صَحَّ فِعْلُهُ .

وتقول : قَمِيتَ قِيَامًا ، فَيَعْتَلِلُ الْمَصْدَرُ لاعتلالِ فعله ، والكسرة / التي فيه . واو قلت : قلتَ قَوْلًا لَصَحَّ الْمَصْدَرُ ؛ لَأَنَّهُ لَا عِلَّةَ فِيهِ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ (وَعَدًا) مِنْ وَعَدْتَ .

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ عَلَى (فِعْلٍ) كَانَ مُضَارَعُهُ صَحِيحًا إِذَا كَانَ عَلَى (يَفْعَلُ)

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَجَلَ يَوْجَلُ ، وَوَجَلَ يَوْحَلُ ، وَوَجَعَ الرَّجُلُ يَوْجَعُ ، لَأَنَّ الْوَاوَ لَمْ تَقْعَ بَيْنَ يَاءٍ ، وَكَسْرَةٍ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٥٨ « وَإِنَّمَا جَازَ فِيهَا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ مَكْسُورَ الْفَاءِ إِذَا كَانَ فَعْلَةٌ لِأَنَّهُ بَعْدُ يَفْعَلُ وَوزنه فَيَلْقُونَ حركة الفاء على المين ... » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٥٨ « وَقَدْ آمَنُوا فَقَالُوا : جِهَةٌ فِي وَجْهَةٍ وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِهَا مَكْسُورَةٌ كَمَا يَفْعَلُ بِهَا فِي الْفِعْلِ وَبَعْدَهَا الْكَسَرَةُ فَبِذَلِكَ شَبَّهَتْ فَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ فَتَشَبَّهَتْ قَالُوا : وَلَدَةٌ ، وَقَالُوا لَدَةٌ كَمَا حَذَفُوا عِدَّةً .. فَإِنْ بَنَيْتَ اسْمًا مِنْ وَعَدَ عَلَى فَعْلَةٍ قُلْتَ وَعْدَةٌ » .

وَالْمَبْرَدُ مَنَاقِشَةُ لِسَبْيُوهِ فِي ضَمَةِ رَدِّ عَلَيْهَا ابْنُ وَلاَدٍ فِي الْإِنْتِصَارِ ص ٣٠١ - ٣٠٣ .

وثباتُ الواو بعد الياء إذا لم تكن كسرة غير مُنكَر كقولك : يَوْم ، وما أشبهه . وقد استنكر ذلك بعضهم . وله وجه من القياس . فقالوا : يَبْجَل ، وَيَبْجَل . وليس ذلك بجيد ؛ لأنَّ القلب إنما يجب إذا سكن أول الحرفين ، نحو : سَيْد ، ومَيْت . وأصلهما سَيِّود ، ومَيِّوت ؛ لأنَّه من ساد يسود ، ومات يموت . وكذلك لَيَّة . إنما هي لَوِيَّة ، لأنَّها من أويت .

وقال قوم : نكسر أوائل المضارعة ، لتقلب الواو ياءً ؛ لأنَّ الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلبت ياءً ، كما ذكرت لك في ميزان ، وميعاد ، فقالوا : نقول : يَبْجَل ، وَيَبْجَل^(١) .

ولو كسروا الأحرُف الثلاثة : الهمزة والتاء والنون ، لكان قياساً على قولك بالكسرى باب فَعِل كَلَّه إذا/ قلت : أنا إَعْلَمُ ، وأنت تَعْلَمُ . ولكن لما كسروا الياء في ييجل علمنا أنَّ ذلك ؛ لتقلب الواو ولو لا ذلك لم يكسروا الياء وهذا قبيح لإدخالهم الكسر في الياء .

وقال قوم - وهم أهل الحجاز - : نُبدلُها على ما قبلها فنقول : يا جَل ويا حل . وهم الذين يقولون : مُوتَعِد ، ومُوتَرِن ، ويا تَعِد ويا تَرِن .

وهذا قبيح ؛ لأنَّ الياء والواو إنما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما ، وكل واحد منهما في موضع حركة ؛ نحو : قال ، وباع ، وغزا ، ورى .

فأما إذا سكنا وقبل كل واحد منهما فتحةً فإنَّهما غير مُغيَّرتين ؛ نحو قواك : قَوْل ، وبيع . وكذا إن سكن ما قبلهما لم تغيرا ؛ كقولك : رَمَى ، وغَزَو .

وإنَّما القياس ، والقول المختار يُوَجَّل ، ويُوَحَّل . وهذه الأقاويل الثلاثة جائزة على بُعد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧ « وأما وجل يوجل ، ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون : يوجل فيجرونه مجرى علمت وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في توجل : هي تيجل وأنا أيجل ونحن نيجل وإذا قلت : يفعل فبعض العرب يقولون ييجل كراهية الواو مع الياء شبهوا ذلك بأيام ، ونحوها وقال بعضهم : يا جل فابدلوا منها ألفاً كراهية الواو مع الياء كما يبدلونها من الهمزة الساكنة وقال بعضهم : ييجل كأنه لما كره الياء مع الواو كسر الياء ليقرب الواو ياء . . » وانظر تشریف المسازنى ج ١ ص ٢٠١ - ٢٠٢ والكامل ج ٢ ص ١٧ ، ج ٣ ص ١١٧ ، وج ٦ ص ٨٤ .

هَذَا بَابُ مَا لِحَقَّتْهُ الزَّوَادُ مِنْ هَذَا الْبَابِ

اعلم أنَّك إذا قلت : افْتَعَلَ ، ومُفْتَعَلَ وما تصرَّف منه فَإِنَّ / الواو من هذا الباب تقلب فيه $\frac{1}{79}$ تاء^(١) . وذلك الاختيار ، والقول الصحيح .

وإنَّما فعلوا ذلك ؛ لأنَّ التاء من حروف الزوائد والبدل . وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة .

فإن قلت : [إنَّ السين من حروف البدل فسنبيِّن أنَّ السين ليست من حروف البدل] ^(٢) ، وإنَّما تلزم استفعل ، وما تصرَّف منه . وقد مضى تفسير هذا ^(٣) .

وقد كانت التاء تبدل من الواو في غير هذا الباب في مثل قولك : أَتَلَجَ وإنَّما هو من ولج^(٤) . وكذلك فلان تُجاه فلان ، وهو فُعال من الوجه ، والثرثُ من ورثت . والتُخمة من الوخامة . وهذا أَكْثَرُ من أن يُحصى . فلمَّا صرت إلى افتعل من الواو كرهوا ترك الواو على لفظها ؛ لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها . وكانت بعدها تاء لازمة ، فقلبوها تاءً ، وأدغموها في التاء التي بعدها . وذلك قولك : اتَّعد ، واتَّزن ، ومُتَّعد ، ومُتَّزن ، ومُتَّجل من وجلت .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ « باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات . . . وذلك في الافتعال وذلك قولك متقد ومتعد ، واتقد ، واتعد وآتهموا في الاعتماد ، والاتقاد من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة وتقع بعد مضوم وتقع بعد الياء فلما كانت هذه الأشياء تكنفها مع الضعف الذي ذكرت لك صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها وأوفى لزوم البدل . . . » .

وقال في ص ٣١٤ « وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في اتعد ، وآتهم . واتلج . . . ومن الياء في افتعلت من ينست ونحوها » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) انظر ص ٦٠

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٧ « وقد أبدلت في أفعلت وذلك قليل غير مطرد من قبل أن الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة نحوها في جميع تصرفها فهي أقوى من افتعل فن ذلك قولهم : أتخمه وضربه حتى أتكأه وأتلجه يريد أولوج وآتهم لأنها من التوهم » .

وكانت الياء من قبيل الزوائد مخالفة للواو فيما فاؤه واوٌ وذلك قولك : يبس ويُس إذا قلت : ييبس وييس وكذلك ما كان (فعل) منه مفتوحاً ، نحو يعر العجدي ييعر^(١) ، وينع^١/_{٨٠} يينع ؛ لم تحذف الياء / أوقعها بين الياء والكسرة ، لأنه ليس فيها ما في الواو . فلذلك ثبت ؛ كما ثبتت ضاد يضرب ، وعين يفعل .

فمن قال في يبس ، وييس : ييبس ، وييس فهو على قياس من قال : يوجل .
وبعض ما يقول : يا جل يقول : ياءس ويابس . وهذا رديء جداً .
فإذا صرت إلى باب (يفتعل) ، و(مفتعل) صارت الياء في البديل كالواو تقول : متبس ، ومُتيس .

وإنما صارت كذلك ؛ لأن الياء إذا انضم ما قبلها صارت واوا ، لسكونها ، فالتبست بالواو ولأن الواو إذا انكسر ما قبلها صارت ياء ؛ ألا ترى أنك تقول : مؤسر ، ومؤقن . فتقلب الياء واوا ؛ كما فعلت ذلك بالواو في ميزان . فقد خرجنا في (مفتعل) إلى باب واحد فأما من يقول : يا جل فإنه يقول : ياتيس ، ويا تزن ، وموتيس ، وموتزن .

فإذا أراد (افتعل) قال : ايتزن الرجل . ويقول : ايتبس إذا أرادوا افتعل من اليبس .
ويقيس هذا أجمع على ما وصفت لك وهو قول أهل الحجاز^(٢) . ولأصل والقياس ما بدأنا به .

والضمة مستثناة في / الواو ؛ لأنها من مخرجها ، وهما جميعاً من أقلّ المخارج حروفاً .
ونبين هذا في باب^(٣) إن شاء الله .

(١) صوت .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٥٧ « وأما ناس من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معثلة فقالوا : ابتعد كما قالوا : قيل وقالوا : يا تعد كما قالوا : قال وقالوا : موتعد كما قالوا : قول . »
وقد عرض المبرد في نقده لكتاب سيويه لهذه المسألة قال ص ٣٢٤ :

« قال محمد : وليس يا تعد بمنزلة قال : لأن واو قال في موضع حركة (واو) يا تعد ساكنة ولكن قلبوها كما قلبوا واو يوجل في قولهم يا جل » ورد عليه ابن ولاد بقوله : « قال أحمد : قوله له : أنهم قلبوا واو يا تعد ألفاً كما قلبوها ، في يا جل صحيح وليس مخالفاً لما قال سيويه ، لأنه ذكر أنهم جعلوا هذه الواو تابعة لحركة ما قبلها فصيروها ألفاً لانفتاح الحرف الذي قبلها فحصل هذه علتة لقلبها ، وإنما أتى محمد بمسألة نظيرها ولم يأت بمله لقلبها والإعلان لهما جميعاً ما ذكره سيويه .. » وانظر ص ٣٢٥ .

(٣) سيأت في هذا الجزء .

فمَنى انضمت الواو من غير علة فهزها جائز^(١). وذلك قولك في وجوه: أجوه ، وفي وعِدَ : أُعِدَ .

ومن ذلك قوله (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ)^(٢) إِنَّمَا هِيَ فُعَلَتْ من الوقت ، وكان أصلها وَقَّتْ .
وأما قولنا : إذا انضمت لغير علة ، فَإِنَّ الْعِلَّةَ أَنْ يَحْدُثَ فِيهَا حَدَثٌ إِعْرَابٌ . وذلك قولك :
هَذَا غَزَوٌ وَعَدُوٌّ .

ويكون لالتقاء الساكنين كقولك : اخشَوْا الرجل (لَتَرَوْهُ الْجَحِيمَ)^(٣) (وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ)^(٤) .

وإنما وجب في الأول ما لم يجب في هذا ، لَأَنَّ الضِّمَّةَ هُنَاكَ لَازِمَةٌ .

تقول : وَعِدَ ، فلا تزايلها الضِّمَّةُ ما كانت لما لم يُسَمَّ فاعله .

وفي قولك : وجوه لا يكون على غير هذه البنية . وكذلك كل ما كانت ضمته على هذه البنية .

(١) حديث المبرد هنا عن هز الواو المضمومة ضمة لازمة موافق للكلام النحويين ويقول أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٣٩ . . « أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضماً لازماً ثم لا ترى العرب أبدلتها همزة كما أبدلت الواو الأصلية ، نحو أجوه وأقت ، وذلك نحو الترهوك والتدهور والتسبوك . لا يتقلب أحد الواو — وإن انضمت ضماً لازماً — همزة من قبل أنها زائدة فلو قلبت فقليل : الترهوك لم يؤمن أن يظن أنها همزة أصلية غير مبدلة من واو » والمبرد في نقده على سيبويه اعترض على قوله « وإذا جمعت ورقاء اسم رجل قلت : وراقوون فلم تهمز » قال محمد : « والهمز في موضع الواو الأولى جائز ، وذلك لأنها واو انضمت بمنزلة واو أدور جمع دار فأنت في الهمز وتركه بالخيار وهذا قول أبي عثمان المازني إذا أردت همزت للضم لا لأنك أثبتت الهمزة التي كانت في الواحدة » ورد ابن ولاد فقال : « في هذه المسألة جوابان : أحدهما يوافق فيه الراد وهو أن يكون قوله تهمز (أى) بالهمزة التي كانت في الواحد ولم يحتاج ههنا إلى ذكر هز الواو إذا انضمت ، لأنه ليس بابها وقد ذكره في في مواضع آخر .

والجواب الآخر أنه لا يجوز همزها على ذلك ، لأن الهمز إنما ترك فيها فرقاً بينها وبين ما هي أصل أو مبدلة من الأصل كهمزة قراء ، ورداء ، وكساء ؛ لأنك تقول في هذا : كساءان ورداءان وفي النسب : كسائي ، وردائي وإن سميت رجلاً فجمعت قلت : كسامون بالهمز هذا الوجه فيها فأما حمراء ، وورقاء فإليك تبدل مكان الهمزة واو ؛ لأنها زائدة للتأنيث وجعل ذلك فرقاً بينها وبين ما هو من نفس الكلمة أو عوض من حرف من نفس الكلمة وأنت إذا همزته لانضمامه كان اللفظ يتركه على حاله وهمزه لانضمامه واحداً وبطل ما أرادت العرب من الفرق ألا ترى أنهم يقولون حمراوى في النسب وفي الاثنين حمراوان وفي الجمع حمراوات وإذا سميت رجلاً حمراء قلت : حمراوان كما قلت وراقوون » الانتصار ص ٢٥٢ - ٢٥٣ .

(٢) المرسلات : ١١ .

(٣) التكاثر : ٦ .

(٤) البقرة : ٢٣٧ .

فَأَمَّا مَنْ ضُمَّ لِلإِعْرَابِ فَإِنَّ ضَمَّتْهُ / لِعَلَّةٌ ، مَتَى زَالَتْ تِلْكَ الْعَلَّةُ زَالَتْ الضَّمَّةُ . تقول : هذا غَزَوْ . وَرَأَيْتَ غَزَوْا ، وَمررت بغَزَوْ . فالضَّمَّةُ مفارقة .

وكذلك ما ضُمَّ لالتقاء الساكنين ؛ : إِنَّمَا ضَمَّتْهُ إِذَا وَقَعَ إِلَى جَانِبِ الْوَاوِ سَاكِنٌ ، نَحْوُ اخْشَوْا الرَّجُلَ . فَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهَا مَتَحَرِّكَ زَالَتْ الضَّمَّةُ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : اخْشَوْا زَيْدًا ، وَاخْشَوْا عَبْدَ اللَّهِ .

فَإِنْ انْكَسَرَتِ الْوَاوُ أَوَّلًا فَهَمْزُهَا جَائِزٌ^(١) . وَلَا تَهْمِزُهَا مَكْسُورَةٌ غَيْرَ أَوَّلٍ ، لِعَلَّةٍ نَذَكَّرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وذلك في قولك وسادة : إِسَادَةٌ ، وَفِي وَشَاح : إِشَاحٌ .

وَإِنْ التَقَتْ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ وَآوَانٌ لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا لِلْمَدِّ لَمْ يَكُنْ بُدُّ مِنْ هَمْزِ الْأَوَّلَى^(٢) ؛ إِذْ كُنْتَ مَخِيرًا فِي هَمْزِ الْوَاوِ إِذَا انْضَمَّتْ .

وذلك قولك في تصغير واصل : أَوْيَصِّل . وَكَانَ أَصْلُهَا : وَوَيَصِّل ؛ لِأَنَّ فِي وَاصِلٍ وَآوَا ،

وَأَلْفٌ فَاعِلٌ تَبْدِلُ فِي التَّصْغِيرِ وَآوَا . تقول في ضارب / : ضُوبِرَب .

(١) عرض سيبويه لعللة قلب الواو المضمومة همزة في ج ٢ ص ٣٥٥ ثم قال :

« وليس ذلك مطرداً في المفتوحة ولكن ناسأً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت ، أَوْ لَا كَرِهُوا الْكَسْرَةَ فِيهَا . . . » .

في تصنيف المازني ج ١ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ « واعلم أن الواو إذا كانت أَوْ لَا وَكَانَتْ مَكْسُورَةً فَتَنْعَرِبُ مِنَ الْعَرَبِ مِنْ يَبْدُلُ مَكَانَهَا الْهَمْزَةَ وَيَكُونُ ذَلِكَ مَطْرَدًا فِيهَا . » .

وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ٢٣٩ « وكل واو وقعت مكسورة أَوْ لَا فَهَمْزُهَا جَائِزٌ » من هذا يتبين لنا أن المازني لم يزد شيئاً على ما في كتاب سيبويه وأن المبرد هو الذي يرى همز الواو المكسورة أَوْ لَا قِيَاسًا .

وفي شرح الشافعية ج ٣ ص ٧٨ « المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياساً وأيضاً والأولى كونه سماعياً » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ « وإذا التقت الواوَانِ أَوْ لَا أَبْدَلْتَ الْأَوَّلَى هَمْزَةً وَلَا يَكُونُ فِيهَا إِلَّا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا اسْتَقْبَلُوا الَّتِي فِيهَا الضَّمَّةُ فَأَبْدَلُوا وَكَانَ ذَلِكَ مَطْرَدًا إِنْ شُكَّتْ أَبْدَلْتَ ، وَإِنْ شُكَّتْ لَمْ تَبْدَلْ لَمْ يَجْعَلُوا فِي الْوَاوَيْنِ إِلَّا الْبَدَلَ لِأَنَّهُمَا أَثْقَلُ مِنَ الْوَاوِ وَالضَّمَّةُ فَكَمَا اطْرَدَ الْبَدَلَ فِي الْمَضْمُومِ كَذَلِكَ لَزِمَ الْبَدَلَ فِي هَذَا » . وانظر تصنيف المازني ج ١ ص ٢١٧ - ٢١٨ والكامل ج ١ ص ١٩٥ وشرح الشافعية للرضي ج ٣ ص ٧٦ - ٧٧ .

وجمع التكسير بمنزلة التصغير . وذلك قولك في جمع ضاربة : ضوارب . فتقلب الألف واوا ، فاجتمعت في واصل واوان إذا صغرت ، أو جمعت واصله ، تقول في جمعها : أواصل .

وكذلك تصغير واقِد .

واو قيل لك : ابني مِنْ وعد مثل (فَوَعَلَ) لقلت : أُوْعِد . وكان أصلها وَوُعِد ، لأن واوا من الأصل ، وبعدها واو (وَفَوَعَلَ) ، فهزمت الأولى على ما وصفت لك .

وأما قولنا : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةَ مَدَّةً) فَإِنَّ الْمَدَّةَ الْأَلْفَ ، والياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها .

فإذا التقت واو في أول الكلام إلى جانبها واو ، والأولى مضمومة - فإن شئت همزت الأولى لضمها ، ولا يكون ذلك لازماً ؛ لأن الواو التي هي مدّة ليست بلازمة . وذلك إذا أردت مثل قُورِل زيد ، وهو فُوعِلَ من قالوت ومن وعدت تقول : ووُعِدَ زيد . وإن شئت همزت الواو لضمها ، وليس من أجل اجتماع الواوين ؛ لو كان لذلك لم يعجز إلا الهمز ، ولكن المدّة بدل من ألف واعد ، وليست بلازمة ، إنما انقلبت واوا لما أردت بناء ما لم يسم فاعله . ومثل ذلك قول الله عز وجل (مَاوُورِيَّ عَنْهُمَا مِنْ سََوَاتِهِمَا)^(١) ؛ واو كان غير القرآن لكان همز الواحد جائزاً .

وأما الياء فلا يلحقها من الهمز ما يلحق الواو لخروجها من العلة وصحتها فيما تعتل فيه الواو من باب وعدت .

(١) الأعراف : ٢٠ .

هَذَا بَابُ مَا كَانَتْ الْوَاوُ أَوَ الِيَاءُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ مِنَ الْفَعْلِ

فإذا كانت واحدة منهما عينا وهي ثانية فحكمها أن تنقلب ألفا في قولك : (فَعَلَ) .
وذلك نحو قولك : قال ، وباع .

وإنما انقلبت ؛ لأنها في موضع حركة ، وقد انفتح ما قبلها . وقد تقدم قولنا في هذا .
فإذا قلت : (يَفْعُل) فما كان / من بنات الواو فإنَّ (يَفْعُل) منه يكون على (يَفْعُل)^(١) كما
كان قتل يقتل ، ولا يقع على خلاف ذلك^(٢) . لتظهر الواو . وذلك قولك : قال يقول ،
وجال يجول ، وعاق يعوق .

وكان الأصل يَفْعُوقُ ، وَيَجُولُ مثل يقتل . ولكن لما سكنت العين في (فَعَلَ) سكنت في
(يَفْعُل) ، لثلاثا يختلف الفعلان . ألا ترى أنك تقول : دُعِيَ ، فتقلب الواو ياءً لكسرة ما قبلها .
فإذا قلت : يُدْعَى كانت ألفها منقلبة من ياء . ويدلُّك على ذلك قولك : هما يُدْعَيَان ، فإنَّما
انقلبت في يُدْعَيَان إتباعا لدُعِيَ ، فكذلك ما ذكرت لك . وتبيِّن هذا في موضعه بغير ما ذكرنا
من الحجج إن شاء الله .

وإذا قلت : (يَفْعُل) في (فَعَلَ) من الياء كان على (يَفْعُل) كما كان ضرب يضرب . ولم
يُبْنَ على [غير]^(٣) ذلك^(٤) اتسلا الياء . وذلك قولك : باع يبيع ، وكال يكيل ، فأسكنت الياء
من الأصل من قولك : يَبِيع ، وَيَكِيل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٠ « وإذا قلت يفعل من قلت ، قلت : يقول ، لأنه إذا قال : فعل فقد لزمه يفعل . وإذا
قلت : يفعل من فعل قلت : يبيع ألزمه يفعل حيث كان محولا من فعلت ليجرى مجرى ما حول إلى فعلت وصار يفعل لهذا لازما
إذ كان في كلامهم فعل يفعل في غير المعتل » وانظر تصريف المسازي ج ١ ص ٢٤٥
(٢) جميع أفعال الأجوف الثلاث الواوى العين والمفتوحها جاءت من باب نصر ولو كان حلق اللام (انظر شرح الشافية
ج ١ ص ١٢٦) .
(٣) تصحيح السيرافي .
(٤) نسب في حاشية اللامية ص ٢٠ إلى المبرد أن شاء يشاء من باب فتح وسيبويه يرى أنها من باب علم ، وظاهر كلام
المبرد هنا أن الأجوف لم يأت منه شيء من باب فتح .

فإذا قلت : (فَعَلْتُ) من الواو لزمك أن تلقى حركة العين على الفاء ، كما فعلت ذلك في / ^١/_{٨٦} (يَفْعَلُ) ، وتسقط حركة الفاء ، إِلَّا أَنَّكَ تفعل ذلك بعد أن تنقلها من (فَعَلْتُ) إلى (فَعُلْتُ) لتدلّ الضمة على الواو ؛ لِأَنَّكَ لو أَقررتها على حالها لاستوت ذوات الواو وذوات الياء . وذلك قولك : قُلْتُ ، وَجُلْتُ .

فإن قال قائل : إِنَّمَا قُلْتُ (فَعُلْتُ) في الأصل وليست منقلبة . قيل له : الدليل على أَنَّها فَعَلْتُ قولك : الحقُّ قُلْتُهُ ، واو كانت في الأصل (فَعُلْتُ) لم يتعدَّ إلى مفعول . لِأَنَّ (فَعُلْتُ) إِنَّمَا هو فعل الفاعل في نفسه ؛ أَلَا ترى أَنَّكَ لا تقول : كَرُمْتُه ، ولا شَرُفْتُهُ ، ولا في شيء من هذا الباب بالتعدى .

وإذا قلت : (فَعَلْتُ) من الياء نقلتها إلى (فَعُلْتُ) لتدلّ الكسرة على الياء ؛ كما دلَّت الضمة على الواو . وذلك قولك : يَبُعثُ ، وَكَلْتُ .

فإن قال قائل : ما تنكر من أن تكون فَعِلْتُ في الأصل ^(١) ؟

قيل : لِأَنَّ مضارعها يَفْعَلُ . تقول : باعَ يَبِيعُ ، وكالَ يَكِيلُ .

ولو كانت «فَعِلَ» لكان مضارعها (يَفْعَلُ) ؛ نحو شرب يشرب ، وعلم يعلم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٩ «وأما قلت فأصلها فعلت معتلة من فعلت وإنما حولت إلى فعلت ليغيروا حركة الفاء . . .

جمهور النحويين يرون أن ضمة فاء نحو قلت إنما كانت بعد تحويل الفعل إلى صيغة فعل وكسرة فاء نحو بعت إنما كانت بعد تحويل الفعل إلى فعل ثم نقلت حركة العين إلى الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٤٢ وابن يعيش ج ١٠ ص ٧١ ونزهة الطرف ص ٢٨ ولابن مالك طريقة أخرى نلخصها فيما يأتي :

(أ) إذا كان الأجوف من باب علم نقلت حركة العين إلى الفاء كخفت وهبت ، فكسرة الكاء تدل على حركة العين إذ بها تتميز صيغ الأفعال الثلاثية .

(ب) إذا كان الفعل من باب كرم وهو فعل واحد عند البصريين (طال) ضمت الفاء عند إسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة ، وتدل هذه الضمة على حركة عين الفعل .

(ج) إذا كان الفعل الأجوف من باب نصر ضمت الفاء عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة من غير تحويل ، لتدل هذه الضمة على أن العين المحذوفة واو لمسا تعذرت الدلالة على حركة العين نحو قلت قلن .

(د) إذا كان الأجوف من باب ضرب كسرت الفاء لتدل هذه الكسرة على أن العين المحذوفة ياء نحو بعت ، بمن ، بئنا . وقد ارتضى الرضى هذه الطريقة وأفاض في نقد طريقة الجمهور (شرح الشافية ج ١ ص ٦٩) .

وقد تدخل فِعْل على ذوات الياء والواو ، وهما عيتان ، كما دخلن عليهما وهما لآمان في قولك : لقي ، وشقي ، وغبي ، وذلك قولك : خِضْتُ ، وهبْتُ ؛ إِنَّمَا فَعِلْتُ في الأَصْل ، يدلُّك على ذلك يخاف ، ويهاب .

فإن قال قائل : فلم لَانْقَلَتَ خِضْتُ إِلَى (فَعَلْتُ) ؛ لَأَنَّهَا من الواو فتنقلها من (فَعِلْ) إلى (فَعْل) ؟ قيل : إِنَّمَا جاز في (فَعْل) التحويل ؛ لاختلاف مضارعه ؛ لَأَنَّ ما كان على (فَعْل) وقع مضارعه على (يَفْعِلْ) ، و(يَفْعُلْ) و(يَفْعَلْ) إن كان فيه حرف من حروف الحلق ؛ نحو : صنع يصنع ، وذهب يذهب .

وما كان من فَعِلْ (فَيَفْعُلْ) لازم له . وقد ذكرت لك لزوم الفِعْلِ بعضه بعضا في اعتلاله وصحته ؛ أعني المضارع والماضي .

هذَاب

اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل

فإن بنيت فاعلاً من قلت ، وبعث لزمتك أن تهمز موضع العين^(١) ؛ لأنك تبنيه من فعل معتل ، فاعتل اسم الفاعل / لاعتلال فعله ، ولزم أن تكون علته قلب كل واحد من الحرفين همزة ، وذلك قولك : قائل ، وبائع ؛ وذلك أنه كان قال : وباع ، فأدخلت ألف (فاعل) قبل هذه المنقوبة ؛ فلما التقت ألفان - والألفان لا تكونان إلا ساكنتين لزمتك الحذف لانتقاء الساكنين ، أو التحريك . فلو حذف لالتبس الكلام ، وذهب البناء ، وصار الاسم على لفظ الفعل ، تقول فيهما : قال : فحركت العين لأن أصلها الحركة ، والألف إذا حركت صارت همزة . وذلك قولك : قائل ، وبائع .

فإن قلت فما بالك تقول : هو عاور غدا وجملك صايذا غدا من الصيد ؟ قيل : صح الفاعل لصحة فعله ؛ لأنك تقول عور ، وصيد ، وحول ، وصيد البعير يصيد فتقول : ما باله يصح ولا يكون كقال ، وباع ؟

قيل : لأنه منقول مما لا بد أن يجري على الأصل لسكون ما قبله . وما بعده . وذلك قولك : اعور ، واحول^(٢) ؛ فإنما عور ، وحول منقول من هذا ؛ ألا ترى / أنك تقول : : اختار^١

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « اعلم أن فاعلاً منها مهموزاً العين وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء مالا يعتل فعل منه ولم يصلوا إلى الإسكان مع ألف وكرهوا الإسكان ، والحذف فيه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو ، والياء إذا كانتا متلتين وكانتا بعد الألف ، كما أبدلوا همزة من ياء قضاء ، وسقاء حيث كانتا متلتين وكانتا بعد الألف وذلك قولهم : خائف ، وبائع » وانظر تصريف المسازني ج ١ ص ٢٨٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦١ « وأما قولهم عور يعور وحول يحول وصيد يصيد فإنما جاءوا بهن على الأصل ؛ لأنه في معنى مالا بد له من أن يخرج على الأصل ؛ نحو أعوررت ، واحولت ، وايضضت ، واسوددت فلما كن في معنى مالا بد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن » . صيد البعير : لوى عنقه من علة به ويقال للمتكبر أصيد . وانظر تصريف المسازني ج ١ ص ٢٥٩ فقد كرر عبارة سيبويه ، والكامل ج ٧ ص ٨٩ .

الرجل ، وابتاع ، ثم تقول : اعتنوا ، وازدوجوا ، فيصح ؛ لأنه منقول من تعاونوا ، وتزاجوا^(١) ؛ لأن هذا لا يكون للواحد .

فإن بنيت (مفعولا) من الياء أو الواو ، قلت في ذوات الواو : كلام مَقُول ، وخاتم مَصُوغ . وفي ذوات الياء : ثوب مَبِيع ، وطعام مَكِيل ، وَكَانَ الْأَصْلُ مَكْيُول ، ومَقْوُول ، ولكن لما كانت العين ساكنة كسكونها في يَقُول ، ولحقتها واو مفعول ، حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين .

ومَبِيع لحقت الواو ياءً وهي ساكنة ، فحذفت إحداهما ؛ لالتقاء الساكنين . فَأَمَّا سَبْيُوه ، والخليل فَإِنَّهُمَا يَزْعَمَان أَنَّ المحذوف واو (مَفْعُول) ؛ لِأَنَّهَا زائدة . واتی قبلها أصليّة ، فكانت الزيادة أولى بالحذف . والدليل على هذا عندهما مَبِيع ؛ فاو كانت الواو ثابتة والياء ذاهبة لقالوا : مَبُوع .

وَأَمَّا / الْأَخْفَشُ فكان يقول : المحذوفة عين الفعل ؛ لِأَنَّهُ إِذَا التَقَى سَاكِنَانِ حَذَفَ الْأَوَّلُ ، أَوْ حَرَّكَ لَا تَقَاءُ السَّاكِنَيْنِ . ففعل للأخفش : فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ المحذوفَ فَقُلْ فِي مَبِيع : مَبُوع ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ مَبِيعَ ذَهَبَتْ وَالْبَاقِيَةُ وَاو مفعول .

فقال : قد علمنا أَنَّ الْأَصْلَ كَانَ مَبْيُوع ، ثُمَّ طَرَحْنَا حَرَكَةَ الْيَاءِ عَلَى الْبَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا ؛ كَمَا فَعَلْنَا فِي يَبِيعُ ، وَكَانَتِ الْيَاءُ فِي مَبْيُوعَ مضمومة ، فَانضَمَّتْ الْبَاءُ ، وَسَكَنَتِ الْبَاءُ ، فَابْدَلْنَا مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةَ لثَبَتِ الْيَاءُ ، ثُمَّ حَذَفْنَا لَا تَقَاءُ السَّاكِنَيْنِ ، فَصَادَفَتِ الْكَسْرَةُ وَاو مفعول ، فقلبتهَا ؛ كَمَا تَقَلَّبَ الْكَسْرَةُ وَاو مِيزَان ، وَمِيعَاد . وَقَوَاهُ : (أَبْدَلْنَا مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةَ لثَبَتِ الْيَاءُ) إِنَّمَا يَرِيدُ كَمَا فُعِلَ فِي (بَيْضُ) ، لِأَنَّ بَيْضًا أَصْلُهُ (فُعِلَ) جَمِيعَ (فَعَلًا) جَمَعَ أَفْعَلَ الَّذِي يَكُونُ نَعْتًا ؛ كَقَوْلِكَ : أَحْمَرُ وَحُمْرٌ ، وَأَصْفَرُ وَصُفْرٌ فَكُنَّا الْقِيَاسَ فِي أَبْيَضُ / وَلَكِنْ أَبْدَلُوا مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةَ^(٢) .

(١) في سبويه ج ٢ ص ٣٦١ « ومثل ذلك اجتوروا ، واعتنوا حيث كان معناه معنى ما الواو فيه متحركة ، ولا تعتل فيه وذلك قولهم : تعاونوا وتجاوزوا » وأعاد ذلك في ص ٣٦٣ وانظر تصريح المازني ج ١ ص ٣٠٥ فقد ردد كلام سبويه .
(٢) في سبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « يعتل مفعول منهما كما اعتل فعل ؛ لأن الاسم على فعل مفعول كما أن الاسم على فعل فاعل فتقول مزور ، ومصوغ وإنما كان الأصل مزور فأسكنوا الواو الأولى ، كما أسكنوا في يفعل وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي =

فَقِيلَ لِلْأَخْفَشِ : قَدْ تَرَكْتَ قَوْلَكَ ، لِأَنَّهُ يَزْعَمُ أَنَّهُ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ ، وَلَا يَفْعَلُهُ فِي الْوَاحِدِ ، لَعَلَّهُ نَذَرَهَا فِي بَابِ الْجَمْعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَكَانَ يَقُولُ : لَوْ صَنَعْتَ (فُعْلاً) مِنَ الْبَيَاضِ تَرِيدُ بِهِ وَاحِدًا لَقُلْتَ : بُؤُضَ .

فَأَمَّا سِيبَوِيهِ وَالْخَلِيلُ وَغَيْرُهُمَا مِنَ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ فَيَقُولُونَ : (مَعِيشَةً) يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَنْعَةً) ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (مَنْعَةً) . وَلَكِنْ تَقَلَّبَ ضَمَّتْهَا كَسْرَةً حَتَّى تَصَحَّ الْبَاءُ ، كَمَا قَالُوا فِي بَيْضَ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي دِيكَ ، وَفِيلٌ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فِعْلاً) . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فُعْلاً) ، لَا يَفْرُقُونَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ .

فَإِذَا اضْطُرَّ شَاعِرٌ جَازٍ لَهُ أَنْ يَرِدَ مَبِيعًا وَجَمِيعَ بَابِهِ إِلَى الْأَصْلِ ، فَيَقُولُ : مَبِئُوعٌ ، كَمَا قَالَ عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِةَ :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيِّضَاتٍ وَهَيْجَةً يَوْمُ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ^(١)

/ وَأَنشَدَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ :

وَكَانَهَا تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ^(٢)

= ساكنان وتقول في الياء مبيع ، ومهيب أسكنت العين وأذهبت واو مفعول ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان وجعلت الفاء تابعة للياء حيث أسكنتها كما جعلتها تابعة في بيض .

عرض المازني في تصريفه لخلاف الأخفش وسيبويه ثم قال : « وكلا الوجهين حسن جميل وقول الأخفش أقيس » ج ١ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٢٠٤ ، ٢٠٩ وابن يعيش ج ١٠ ص ٦٦ ، ٧٨ والخصائص ج ٢ ص ٦٦ ، ٤٧٧ .
(١) جعل المبرد تصحيح نحو هذا جائزاً للضرورة ولم يقل أنه لغة لبعض العرب كما قال سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ : « وبعض العرب يخرج على الأصل فيقول مخيوط ومبيوع » وكذلك قال المازني في تصريفه ج ١ ص ٢٨٦ وأبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

الرذاذ : المطر الخفيف . واللجن : الباس النيم وظلمته .

يقول إن هذا الظلم ظل يرعى ثم تذكر بيضه في أدحية وهيجه المطر الخفيف فإدراكه إليه فهو أشد لعلوه . والبيت للعلقة بن عبدة من قصيدة طويلة في المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وفي ديوانه ص ١٢ وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥١٩ ، ٥٢٠ و ٥٢١ .

(٢) هذا الشطر في تصريف المازني ج ١ ص ٢٨٦ ونصه : « قال أبو عثمان وسمنت الأصمعي يقول سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول سمعت في شعر العرب » . وانظر الخصائص ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

وقال آخر :

نُبِّئْتُ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّدًا وَإِنْ خَالَ أَنْتَ سَيِّدٌ مَغْيُونٌ^(١)

فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها ، كراهية للضمّة بين الواوين ، وذلك أنّه كان يلزمه أن يقول : مَقْوُولٌ ، فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء .

هذا قول البصريين أجمعين ، ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة^(٢) ، إذ كان قد جاء في

(١) مغيون بالعين المعجمة من قولهم غين على قلبه إذا غطى . وروى بالعين المهملة أى مصاب بالعين والرواية الأولى هي الوجه . والبيت للعباس بن مرداس وانظر شواهد الشافية ص ٣٨٧ - ٣٨٨ ذكر هناك سبب إنشاء القصيدة وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١١ ، ٢١٠ ، والوحشيات ص ٢٣٨ ، والأغانى ج ٦ ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(٢) كلام المبرد صريح في أن تصحيح اسم المفعول من الأجوف الواوى العين الثلاث إنما يجوز في ضرورة الشعر وكذلك نقل عنه الشجرى في أماليه ج ١ ص ٢١٠ أما أبو الفتح فينسب إلى المبرد أنه يحجز ذلك مطلقاً ويرد عليه بأن هذا من قبيل الشاذ في القياس والسباع وهو بمنزلة نصب الفاعل ورفع المفعول قال أبو الفتح في المنصف ج . ص ٢٧٨ « والشاذ في القياس والاستعمال جميعاً ما أجازهُ أبو العباس من تنعيم مفعول من ذوات الواو التي هي عين ؛ لأنه أساز في مقول مقوول ، وفي مصوغ مصووغ قال : لأن ذلك ليس بأثقل من سرت سؤورا وغارت عينه غورورا قال أبو علي : نسبيله في هذا سبيل من قال : قام زيدا ؛ لأنه خارج عن القياس والاستعمال » .

وقال في ص ٢٨٥ « وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو خلافاً لأصحابنا كلهم قال أبو علي : وهذا خطأ ؛ لأنه يحجز شيئاً ينفيه القياس وهو غير مسووع فقياسه قياس من قال ضربت زيد « وذو الجمع ج ٢ ص ٢٢٤ وثوب مصوون ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبرد « وفي الأشئوفى ج ٣ ص ٣٥٨ نسبة الجواز لطلقة إلى المبرد أيضاً .

وقد وقفت في كتاب سيبويه على نص يفيد أنه يجوز إتمام المفعول من الأجوف الواوى الثلاث وإن كان المبرد نفسه يقول : إن رأى البصريين أجمعين عدم جواز ذلك وهذا هو نص سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ « وقد جاء مفعول على الأصل فهذا أجدر أن يلزمه الأصل قالوا يحيط ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل « أما ابن يعيش فقد أخطأ في ناحيتين : نسب إلى سيبويه أنه روى شيئاً عن العرب من إتمام اسم المفعول من الأجوف الواوى الثلاث ثم نسب الجواز المطلق إلى المبرد قال في شرحه على المفصل ج ١٠ ص ٨٠ « لا يتمون مفعولاً من الواو فلا يقولون : مقول هذا هو الأشهر وحكى سيبويه أنهم يقولون ثوب مصوون . وأنشدوا :

* المسالك في عشره المدووف *

والأشهر المصون والمدووف . وأجاز أبو البيان إتمام مفعول من الواو « ويكنى في الرد على ابن يعيش أن نسوق كلام سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ - ٣٦٤ « ولا نعلمهم أتموا الواوات لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلى الياء فكرهوا اجتماعهما مع الضمة » .

والمبرد في رأيه هذا إنما جرى على قاعدة عامة ، كررها كثير آفى المقتضب والقاعدة هن أنه يجوز في الضرورة الشعرية رد جميع الأشياء إلى أصولها قال في ص ١٣٢ من الأصل : ولو اضطر شاعر لرده (باب قضايا) إلى أصله كرد جميل الأشياء إلى أصولها في الضرورة وانظر ص ١٣٥ وغيرها وبال في ص ١٣٧ . ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطر رد الأشياء إلى أصولها .

الكلام مثله ، ولكنه يعتلّ لاعتلال الفعل . والذي جاء في الكلام ليس على فعل ، فإذا اضطرّ الشاعر أجرى هذا على ذاك .

فمما جاء قولهم : النُّور ، وقولهم : سرت سُوراً ونحوه : قال أبو ذؤيب :
وغير ماء المردِّ فاها فلوئمة كلون النُّور وهى أدماء سارها^(١)

وقال العجاج :

كَأَنَّ عَيْنِيهِ مِنَ الْغُورِ^(٢)

وهذا أثقل من (منعول) من الواو / لأن فيه واوين وضمتين . وإنما ثمَّ واوان بينهما ضمة .
٩٣

(١) المرد ، ثمر الأراك . النور : دخان الفتيلة يتخذ كحلا للوشم . الأدماء من الظباء : البيضاء التي تعلوها جدد فيها فبرة فإن كانت الظباء خالصة البيضاء فهي الآرام .

وسارها : أصله سارها بمعنى باقيا فحذفت العين .

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي أنظر ديوان الهذليين ج ١ ص ٢١ والقصيدة ص ٢١-٢٢ ، وروى هناك وسود وقال السكري : « كان ينبغي أن يقول وهى آدم سارها وقال الأصمعي أراد وهى آدم » . لم يبين لنا الأصمعي ، ولا السكري وجه تأنيث أدماء فهي خبر سببي يراعى في تذكره وتأنيثه ما بعده .

أرى أن يكون توجيه البيت كما يأتي :

(أ) اكتسب سارها التأنيث بسبب إضافته إلى ضمير المؤنثة فأنت الوصف الراجع لذلك .

(ب) أشار إليه ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٢١٠ بقوله « سارها بدل من هى » وفي كلام ابن الشجري أمران يحتاجان إلى بيان .

(أ) في جعل سارها بدلا من هى فصل بين البديل والمبدل منه .

(ب) الكثير أن يراعى البديل في التذكير والتأنيث ، لأنه المقصود بالحكم والمبدل منه في نية الطرح والجواب عن الأول أن الفصل بين البديل والمبدل منه جائز وقد جاء في قوله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع » الكامل ج ٦ ص ١٢٣ ويقول أبو حيان في البحر المحيطة ج ٢ ص ٣٥٧ : « الفصل بين البديل والمبدل منه بالخبر جائز » . والجواب عن الثاني أن مراعاة المبدل منه قد جاءت في شعر الأخطل :

إِن السِّيفَ غَدَّوْهَا وَرَوَّاحَهَا تَرَكْتُ هَوَازَنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ

وإن كان الكثير مراعاة البديل .

ويجوز أن يكون سارها بدلا من الضمير المستتر في أدماء .

(٢) من أرجوزة للعجاج في وصف جمل وبعده .

بعد الاثنى وعسـسـرق الغرور قاتنان في لحدى صفا منقور

الاثنى : الإغيا ، الغرور : كسور الجلد ، والقلت : نفرة في الحجر . أنظر : أراجيز العرب ص ٨٨ ، وديوانه ص

هَذَا بَابُ مَا لِحَقَّتْهُ الزَّوَائِدُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ

اعلم أَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ مِنَ الثَّلَاثَةِ (فَعَلَ) فَمَتَى لِحَقَّتْهُ زَائِدَةٌ فَإِنَّهَا تَلْحَقُهُ بَعْدَ اعْتِلَالِهِ ، أَوْ صِحَّتِهِ .

فَمَا كَانَ مَعْتَلًّا وَقَبْلَ يَاءِهِ أَوْ وَاوِهِ حَرْفٌ مَتَحَرِّكٌ ، فَقَصَّصَتْهُ قَصَّةَ (فَعَلَ) فِي الْإِنْقِلَابِ . وَإِنْ كَانَ قَبْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَاكِنٌ طَرَحَتْ حَرَكَةُ حَرْفِ الْمَعْتَلِّ عَلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلُهَا لِثَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا سَلَبْتَ الْمَعْتَلَّ حَرَكَتَهُ سَكَنَ ، وَأَبْدَانَتْهُ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ إِنَّمَا لِحَقَّتْهُ بَعْدَ أَنْ ثَبِتَ فِيهِ حُكْمُ الْبَدَلِ .

فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ تَلْحَقَهُ الْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهِ فَتَقُولُ : أَقَامَ ، وَأَصَابَ ، وَأَجَادَ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ^(١) . وَالْأَصْلُ أَقُومَ ، وَأَجُودَ ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ قَالَ قَوْلَ ، وَأَصْلَ بَاعَ بَيْعَ . فَطَرَحَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ ، وَالْيَاءِ عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ مِنَ الْفِعْلِ ، وَقَلْبَتْ الَّتِي تَطْرَحُ حَرَكَتُهَا إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي حَرَكَتُهَا مِنْهُ : إِنْ كَانَتْ مَفْتُوحَةً / قَلْبَتْهَا أَفَاءً ، وَإِنْ كَانَتْ مَضْمُومَةً قَلْبَتْهَا وَاوًا ، وَإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً قَلْبَتْهَا يَاءً .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَقَامَ لِلْفَتْحَةِ .

وَتَقُولُ فِي الْمَضَارِعِ : يُقِيمُ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ يُقِيمُ . فَهَذَا مِثْلُ يَقُولُ لِأَنَّ أَصْلَهُ يَقُولُ عَلَى وَزْنِ يَقْتُلُ . الْيَاءُ وَالْوَاوُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ .

* * *

فَإِنْ بَنَيْتَ مِنْهُ مَصْدَرًا قُلْتَ : إِقَامَةٌ ، وَإِرَادَةٌ ، وَإِبَانَةٌ ، وَكَانَ الْأَصْلُ إِقْوَامَةٌ ، وَإِبْيَانَةٌ ،

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٦٢ « هَذَا بَابُ مَا لِحَقَّتْهُ الزَّوَائِدُ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمَعْتَلَّةِ . . فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْحَرْفِ الْمَعْتَلِّ سَاكِنًا فِي الْأَصْلِ وَلَمْ يَكُنْ أَفَاءً ، وَلَا وَاوًا ، وَلَا يَاءً فَإِنَّكَ تَسْكُنُ الْمَعْتَلَّ ، وَتَحُولُ حَرَكَتُهُ عَلَى السَّاكِنِ وَذَلِكَ مَطْرَدٌ فِي كُلِّهِمْ ؛ وَإِنَّمَا دَعَاكَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ تَعْتَلَّ وَمَا قَبْلُهَا إِذَا لَحِقَ الْحَرْفُ الزِّيَادَةَ كَمَا اعْتَلَّ وَلَا زِيَادَةَ فِيهِ . . وَذَلِكَ أَجَادَ ، وَأَقَالَ ، وَأَبَانَ ، وَأَخَافَ ، وَاسْتَفَاثَ ، وَاسْتَعَاذَ » .

ولكنك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل ، فطرحت حركة الواو « أو الياء » على ما قبلها . فصارت ألفا ؛ لأنها كانت مفتوحة ، وإلى جانبها ألف الإفعال . فحذفت إحدى الألفين لانتقاء الساكنين^(١) .

فأما سيبويه والخليل فيقولان : المحذوفة الزائدة . وأما الأخفش فيقول : المحذوفة عين الفعل ، على قياس ما قال في مبيع . كلا الفريقين جارٍ على أصله^(٢) .

والهاء لازمة لهذا المصدر^(٣) عوضاً من حذف ما حذف منه : لأن المصدر على أفعلت إفعالا ؛ نحو قولك : أكرمت إكراما ، وأحسنتم إحسانا / . فكان الأصل أقومت إقرأماً فلمّا لزمه الحذف دخلت الهاء عوضاً مما حذف ؛ إذ كانت الهاء لا تمنع منها المصادر ، إذا أردت المرة الواحدة . ويكون فيها على غير هذا المعنى والعوض . كقولهم : بطريق ، وبطاريق ، وزنديق وزناديق ، فإن حذفت الياء دخلت الهاء فقلت : بطارقة وزنادقة ؛ لأن الجمع مؤنث ، فأدخلت الهاء ؛ لأنها تدخل فيما هو موضع لها ؛ ألا تترك تقول : صيقل وصياقلة ، وجمار وأخمرة .

وكل ما لزمه حذف من هذا الباب بغير هذه الزائدة فحاله في العوض كحال ما لحقته الزيادة التي ذكرناها .

وذلك قولهم : استقام استقامة ، واستطاع استطاعة ؛ لأنه كان في الأصل استَطَوَعَ استَطَوَاعاً ؛ كما تقول : استخرج استخرجا . فلمّا حذفت لانتقاء الساكنين عوضت .

فأما قولك : انقاد انقيادا ، واختار اختيارا ، فإنه على تمامه ؛ لأن الياء المنكسر ما قبلها منفتحة في هذه المصادر ، فإنما هن بمنزلة الياء في النصب في أواخر الأسماء ، والأفعال إذا كان

(١) في سيبويه - ٢ ص ٢٦٦ « فأما الإقامة والاستقامة فإنما اعتلتا كما اعتلت أفعالهما ، لأن لزوم الاستفعال ، والأفعال لا ستفعل وأفعل كلزوم يستفعل ويفعل لهما . . . » .

(٢) أنظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٩١ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ « وإن شئت لم تموض وتركت الحروف على الأصل قال الله عز وجل (لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) .

وقالوا : اخترت اختياراً فلم يلحقوه الهاء لأنهم آمنوه وقالوا أريته إرام مثل أفته إقاماً لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا » .

^١/_{٩٦} ما قبلها مكسورا ؛ نحو قولك : رأيت قاضيا يا فتى ، ويريد أن يقضى / فاعلم ، ولكنها تنقلب في الانقياد ، ونحوه من الواو ، فيكون هذا اعتيلا .

وذلك أن قولك : (قياد) من انقياد مثل قيام الذى هو مصدر قمت ، فانقلب على جهة واحدة .

وفى هذه الجملة ما يدل على ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

فإن بنيت شيئا من هذه الأفعال بناء ما لم يُسم فاعله فإنك تُجرى الثلاثة فى القلب ، وتُسلم صدرها ؛ لأنها فى إلحاق الزوائد كالصحيح من الأفعال . وذلك قولك فيما كان من (أفعَل) : قد أُقيمَ عبدُ الله . فتأتى حركة الواو على ما قبلها : لأنها كانت قبلُ : أُقِيمَ عبدُ الله ؛ مثل أخرج ، فحوّلت الحركة على القاف فانكسرت القاف . وسكنت الواو فانقلبت ياء ، لسكونها وكسرة ما قبلها . والأصل فى هذا ما ذكرت لك فى باب (أفعَل) .

^١/_{٩٧} فإن قلت : قد أُختيرَ ، وأنقيدَ ضمنت ألف الوصل ؛ لأنَّ حقَّ هذا الكلام أن يكون / افتعل ، وانفعل ، ولكنك طرحت حركة العين على ما قبلها كما فعلت فى قيل ، وبيع ، لأنَّ (تير) من اختيار ، و (قيد) من انقياد بمنزلة قيل ، وبيع . وقد مضى القول فى هذا . وكذلك أُستُنْعِلَ ؛ نحو استطيع .

ومن كان قوله : قد بُوعَ ، وقول فعل ههنا كما فعلَ ثمَّ .

ومن رأى الإشمام أشمَّ ههنا ، فالجى واحد^(١) .

(١) سيويه ج ٢ ص ٣٦٣ « وإذا قلت : افتعل وانفعل قلت : أختير وانقيد فتعطل من افتعل فتحول الكسرة على التاء كما فعل ذلك فى قيل » .

وانظر اللغات فى قيل وبيع ، فى ص ٣٦٠ .

هَذَا بَابُ الْأَسْمَاءِ الْمَأْخُوضَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ

اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ كان على مثال الفعل ، وزيادته ليست من زوائد الأفعال ، فإنه منقلبُ حرف اللين كما كان ذلك في الأفعال ، إذ كان على وزنها وكانت زيادته في موضع زيادتها . والنحويون البصريون يرون هذا جارياً في كلِّ ما كان على هذا الوزن الذي أصفه لك . ولست أراه كذلك ، إلاَّ أن تكون هذه الأسماء مصادر فتجرى على أفعالها . أو تكون أسماءً لأزمنة الفعل ، أو لأمكنته الدالة على الفعل .

فأمَّا ما صيغ منها / اسماً لغير ذلك فليس يلزمه الاعتلال ؛ لبعده من الفعل^(١) . وسنأتى على $\frac{1}{98}$ شرح ذلك إن شاء الله .

تقول في (مفعَّل) — إذا أردت به مذهب الفعل من القول والبيع وما كان مثل واحد منهما — : مقال ومَبَاع ، لأنَّه في وزن أقال ، وأَباع . فالميم في أوَّله كالحمزة في أوَّلِ الفعل ، فلم تخف التباساً ، لأنَّ الميم لا تكون من زوائد الأفعال .

فإن بنيت منه شيئاً على مفعَّل قلت : مُقل ، ومُراد ؛ كما كنت تقول : يُقال ، ويُراد .

(١) عرض الرضى في غير موضع من شرح الشافية لشرح مذهب جمهور البصريين ومذهب المبرد فقال ج ٣ ص ١٠٤ ، ١٠٥ : « فالثلاثي المزيد فيه يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل مبايناً بوجه وذلك كالحرف الزائد الذي لا يزداد في الفعل كيم مقام ، ومقام . ومستقام فإنها في الأصل كيحمد ، ويحمد ، ويستخرج لكن الميم لا تزداد في أول الفعل أو كالحروف التي تزداد في الفعل لكن تكون متحركة بحركة لا تحرك في الفعل بمثلها نحو تبعاع على وزن تفعل ، بكسر التاء وفتح العين فإنه يوازن أعلم لكنه ليس في الفعل تاء مزيدة في الأول مكسورة وأما نحو تعلم فهي لغة قوم .

وقل المبرد : المزيد فيه الموازن للفعل إنما يعمل إذا أفاد معنى الفعل كالمقام فإنه موضع يقام فيه وكذا المقام ، بضم الميم : موضع يقبل فيه الإقامة فعل ما ذهب إليه مريم ، ومدين ليسا بشاذين وإن كانا مفعلاً لغيرهما عن معنى الفعل وكذا تفعل من البيع بكسر التاء ينبغي أن لا يعمل بل يقال تبيع . . . » .

وإن لم يكن ذو الزيادة الإسمي ميبيناً للفعل بوجه ، نحو أبيض ، وأسود ، وأدون منك ، وأبيع ونحو أبيع على وزن أصبع ونحو تبيع على وزن ترتب منه فلا يعمل شيء منها .

فإن صغت اسماً لا تريد به مكناً من الفعل ، ولا زماناً للفعل ، ولا مصدراً قلت في (مفعّل) من القول : هذا مَقُولٌ ، ومن البيع : مَبِيعٌ ؛ كما قالوا في الأسماء : مَزِيدٌ . وقالوا : إِنَّ الفُكاهة مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى ^(١) .

وعلى هذا قالوا : مَرِيَمٌ ، ولو كان مصدراً لقلت : مَرَامًا ، وهذا مَرَامُكَ إذا أردت الموضع الذي تروم فيه ، وكذلك الزمان .

وعلى هذا استخرت مُسْتَخَارًا في معنى الاستخارة / وانقذت مُنْقَذًا في معنى قولك : انقيادا .

واعلم أَنَّ المصدر واسم المكان والزمان بزيادة الميم في أوائلها يكون لفظها لفظَ المفعول إذا جاوزت الثلاثة من الفعل ^(٢) . وذلك ؛ لَأَنَّهَا مفعولات . وذلك نحو قوله : « وَقُلْ رَبِّي أُنْزِلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا » ^(٣) (وَبِاسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا) ^(٤) ، وما أشبه ذلك .

فإنما الفاعل منها فيجربى على وزن (يُفْعِل) ، إِلَّا أَنَّ الميم في أَوَّلِ اسمه مضمومة ، ليفصل بين الاسم والفعل .

والمفعول يجربى على مثال ؟ يُفْعَلُ ؛ إِلَّا أَنَّ الميم في أَوَّلِهِ [مضمومة] لَأَنَّهُ اسم ؛ والميم آية الأسماء فيما كان من الأفعال المزيدة ، وذلك قولك للفاعل : مُقِيمٌ ، ومُرِيدٌ ؛ لَأَنَّ فعله يُقِيمُ ، ويُرِيدُ .

والمفعول مُقَامٌ ، ومُرَادٌ ، على مثال يُقَامُ ، ويُرَادُ .

فإن كانت هذه الميم في اسم ولم يكن بها على مثال الفعل فلا اسم تام .

وذلك قولك : رجل مَقُولٌ ، ومِخْيَطٌ ، ومِشْوَارٌ ، ، من الشارة والهيئة ، ومِسْوَكٌ . فَيَتَمُّ ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا اعتلَّ الاسم لإجرائه على الفعل ، فلمَّا خرج عن ذلك كان على أصول الأسماء ^(٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤ « وقد قال قوم في مفعلة فجاؤا بها على الأصل كما قالوا : أجودت فجاؤا بها على الأصل وذلك قول بعضهم ان الفكاهة لمقودة إلى الأذى وهذا ليس بمطرد » مفعلة هنا للسبب .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ « هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة . فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول » .

(٣) المؤمنون : ٢٩ .

(٤) هود : ٤١ وجرأها بضم الميم سبعة أيضاً ، الاتخاف ص ٢٥٦ : وانظر ص ٧٥ من المطبوع .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٧ « وسأله عن مفعل لأى شيء أتم ، ولم يجز يجزى أفعل فقال : لأن مفعلا إنما هو من مفاعل =

ولو / بنيت مثل جعفر من قلت وبيعت لقلت : قَوْلٌ وَبَيْعٌ . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هذا مما تلزمه .
 العلة ، لأنه على مثال دحرج ، قيل له : يمتنع هذا من العلة لشيئين :

أحدهما : الإلحاق بدحرج ؛ لأنَّ الملحق بالأصلي يقع على مثاله .

والعلة الأخرى : أنَّ الياء والواو ، لا تقع واحدة منهما أصلاً في ذوات الأربعة ، إلا فيما كان مضاعفاً نحو الوَحْوَحَةِ^(١) ، والأَوْعَوَعَةِ^(٢) ، وما كا مثله . فلهذا امتنعنا من العلة في هذا البناء ونبين هذا في موضعه بعد مقدمته إن شاء الله .

فإن كانت الياء والواو بعد حرف متحرك ، لم تُلَقَّ على ما قبلهما حركة واحدة منهما^(٣) ، لأنَّ قياس التحرك الذي قبلهما قياس قف قال ، وباء باع وذلك قولك . اختار الرجل ، وانقاد وأصلهما اختير وانقود ؛ لأنَّ اختار انفعل من الخير ، وانقاد انفعل من القود فصارت أواخرها كقال ، وباع . فما كان يلزم في ذلك فهو في هذا لازم فهذه جملة كافية فيما يرد عليك من بابها إن شاء الله .

فإن كانت زوائد الأسماء كزوائد الأفعال / لم يكن في الأسماء إلا التصحيح ؛ لثلاثاً يلتبساً وذلك أنك لو بنيت (أفعل) من القول والبيع اسماً لقلت : أقول ، وأبيع يا فتى ، كما تقول : زيد أقول الناس ، وأبيعهم ؛ لثلاثاً يلتبساً بمثل أخاف ، وأراد ، وما أشبهه^(٤) .

= ألا ترى أنهما في الصفة سواء تقول مطعن ، ومفسد فتريد في المفسد من المعنى ما أردت في المطن وتقول المخصف ، والمفتاح فتريد في المخصف من المعنى ما أردت في المفتاح وقد يعتوران الشيء الواحد ، نحو مفتاح ، ومفتاح ومنساج ، ومقول ومقوال وإنما أعمت فيما زعم الخليل أنها مقصورة من مفعال أبداً . . . » .

وعلل المازني بتعليل الخليل ج ١ ص ٣٢٣ .

أما المبرد فيعمل الصحة بأنه اسم ليس فيه معنى الفعل فلا يحمل عليه في الإعلال .

(١) ترديد النفس في الخلق من شدة البرد .

(٢) صوت الذئب والكلاب .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢ وإذا كان الحرف قبل المعتل متحركاً في الأصل لم يغير ولم يعتل الحرف من محول إليه كراهية

أن يحول إلى ما ليس من كلامهم ، وذلك نحو اختار ، واعتاد ، وانقاس . جملوها تابعة حيث اعتلت وأسكنت كما جملوها في قال ، وباع ، لأنهم لم يغيروا حركة الأصل كما لم يغيروها في قال ، وباع . . . » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤ « ويتم أفعل اسماً وذلك : هو أقول الناس وأبيع الناس وأقول منك ، وأبيع منك وإنما =

وعلى هذا تقول : أَقُولُ وَأَبْيعُ ، مثلاً ياتيس بقولك : أَبِيع وما أشبهه .
وكذلك أبيناء^(١) ؛ لأن ألف التانيث لا يعتد بها فالكلام بغير الألف إنما هو أَفْعَل
فهذا مما لا اختلاف فيه بين النحويين .
فإن كانت الزائدة لا تبلغ به مثال الأفعال ، فإن الاسم يعتل عند سيبويه ، والخليل ،
وغيرهما من البصريين .

وكذلك إذا كان بينه وبين مثال الأفعال فصل بحركة .
فيقولون : لو بنينا مثل (تَفْعَل) من القول لقلنا : تَقِيل . وكان أصله تَقُول ، ولكننا
ألقينا حركة الواو على ما قبلها ، فسكنت وقبلها كسرة فأنقلبت ياءً .
فلو قلناه من البيع لقلنا : تَبِيع .

وكذلك لو بنينا (تُنْعَل) منهما لقلنا : تُقُول وتُبُوع ؛ كما يقولون فيما لحقته الميم ،
وأيس يشتق من الفعل مصدرًا ولا مكانًا .

وقالوا : فُعِل هذا : لأن زيادته من زيادة الأفعال ، والحركة قد رفعت اللبس .
/ ولا أراه كما قالوا ؛ لأنه ليس مبنياً على فِعْل فتلحقه علته ، ولا هو على مثاله .

١
١٠٣

= أموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو أقال ، وأقام ؛ ويتم في قولك : ما أقوله وأبيعه ؛ لأن معناه معنى أفعل منك وأفعل
الناس . . . » .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ « وكذلك أهوناء ، وأبيناء ، وأعياء وقد قالوا : أعياء وقد قال بعض العرب : أبيناء
فأسكن ، وحرك الباء كره الكسرة في الياء كما كرهوا الضمة في الواو في فعل من الواو فأسكنوا . . . » .

هذَابَاب

مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِمَّا عَيْنُهُ وَآوَاءُ يَاءٍ

فما بنيت به من ذلك على (فَعَلٍ) وجب في عينه الانقلاب . وذلك قواك : دار ، وباب ، وساق ، وما أشبهه^(١) .

وإنما انقلبت ؛ لأنها متحركة وقبلها فتحة ، فصارت في الأسماء بمنزلة قال ، وباع ، في الأفعال .

فإن قال قائل : لم لم تجر على أصلها ليكون بينها وبين الفعل فرق ، كما فعل ذلك فيما لحقته الزوائد ؟

قيل له : الفصل بينهما أَنَّ الأفعال فيما لحقته الزوائد تُلْقَى حركة عينها على ما قبله ، وتسكن ؛ وهذه لم تُلَقَ حركة عينها على غيره ، واحتيج إلى الفرق مع الزوائد ؛ لِأَنَّ ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف ، فيلتبس بالفعل ؛ لِأَنَّهُ لا يدخا له خفض ، ولا تنوين وما كان على ثلاثة فالتنوين ، والخفض فصل بينه وبين الفعل ، فقد أمن اللبس .

/ وأصل انقلاب الياء ، والآواء في (فَعَلٍ) واحد ، أصبا كان أو فعلا ، لِأَنَّ القالب لهما الفَتْحَةُ ^١/_{١٠٣} قبلهما ، وأنهما في موضع حركة . فهذا بمنزلة قفأ ، وغزا .

والأفعال في (أَفْعَلٍ) وما أشبهها تقلب ، وتأتي الحركة على ما قبلها ، ولا يكون ذلك في الأسماء لِأَنَّ (أَفْعَلٍ) وما أشبهه مما يسكن فآؤه إنما يبنى على (فَعَلٍ) ، فيعتل بعلمته والأسماء مصوغة على غير تصرف ، فإنما يلزمها صحة الياء والآواء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « هذا باب ما جاء في أسماء هذا الممثل على ثلاثة أحرف . . . اعلم أن كل اسم منها كان على ما ذكرت لك إن كان يكون مثاله وبنائه فعلا فهو بمنزلة فعله يمثل كاعتلاله فإذا أردت فعل قلت : دار وناب وساق فيمثل كما يمثل في الفعل لأنه ذلك البناء وذلك المثال فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب يغزو ويرى . . . وكذلك فعل . . . »

وإذا سكننا^(١) فإن كان شيء من هذا على (فَعَلَ) صَحَّت واوه وياؤه ، لسكونهما . وقد تقدّم القول في هذا وذلك ؛ نحو : قَوْل ، وبيَّع .

ونذكر سائر الأمثلة التي على ثلاثة أحرف إن شاء الله .

وكذلك ما بنى على مثال لا يكون عليه الفعل ؛ نحو (فَعَلَ) : فإنَّك تقول فيها من القول : قَوْل ومن البيع : بَيْع ؛ كما قلت : صُور ، ونُوم ، ونحو ذلك . وما كان على (فَعَلَ) ؛ نحو بيع ، وجَوَل .

وكذلك لو بنيت من واحد منهما مثل (إِبِل) لقلت من القول : قَوْل ، ولم تقلب ، لأنَّها متحرّكة ، ومن البيع ؛ بَيْع^(٢) .

١٠٤ / فإن بنيت منهما مثل (فَعَلَ)^(٣) فإنَّ الياء تسلم فيه ، نحو قولك : رجل صَيُود ، وقوم صَيْد ، ودجاجة بَيُوض ، ودجاج بَيْض .

ومن أسكن فقال في رُسْل : رُسْل لما ذكره بعد هذا الباب . قال في صَيْد : صَيْدٌ ، وفي بَيْض : بَيْضٌ ؛ لأنَّه فُعْلٌ فيأزم فيه ما يلزم في جمع أبيض .

ومن بناه من الواو فإنَّه يختار الإسكان ؛ كما قال في رُسْل : رُسْل ، وفي عَضْد : عَضْدٌ ؛ كراهة الضمة في الواو ، على ما تقدّم به قولنا . فيقول في فُعْل من القول : قَوْل ؛ كما تقول في جمع خِوان : خُون ، والأصل قُوق ، وخُون^(٤) .

(١) في الأصل : وإذا سكن ما قبلهما .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وأما فعل منها فعل الأصل ليس فيه إلا ذلك لأنه لا يكون فعلاً معتلاً فيجرى مجرى فعله . وذلك قولهم : رجل نوم ورجل سولة ولومة وعيبة . . وكذلك فعل قالوا : حول وصير وبيع وديم وكذلك إذا أردت نحو إبل قلت : قول وبيع » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ « وأما فعل من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل ، لأن الياء بعدها الواو أخف عليهم ، كما كانت الضمة أخف عليهم فيها . وذلك نحو غيور ، وغير ، فإذا قلت : فعل قلت غير ، ودجاج بيض ومن قال رسل فمخفف قال بيض ، وغير . . » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « فأما فعل فإن الواو فيه تسكن ، لاجتماع الضمتين ، والواو فجعلوا الإسكان فيها نظيراً للهمزة في الواو في أدور . وقول وذلك لقولهم : عوان وعون ، ونوار ونور ، وقول وقوم قول وألزموا هذا الإسكان إذا كانوا يسكنون غير المعتل ، نحو رسل ، وعضد ، وأشباه ذلك . . » .

فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها .

وقلما يباع به الأصل ، وهو جائز ، ولكنه مجتنب ؛ لثقله ^(١) ، ولأن الصحيح فيه يجوز فيه إسكان المضموم والكسور في مثل هذا الباب . [فمما جاء على الأصل] ^(٢) قول العجاج :

وفي الأكف اللامعات سور ^(٣)

وقال الآخر :

أغر اثنايا أحم اللسا تِ تَمْنَحُهُ سُوكُ الإسجِل ^(٤)

وأما ما كان من هذا على (فعل) أو (فعل) فإنه يعتل ، فتقلب واوه وياؤه ألفا ؛ كما اعتل / ^١/_{١٠٥} خاف ، وطال ؛ لأن المعتلين في موضع حركة وقبل كل واحد منهما فتحة ^(٥) .

(١) الظاهر من كلام المبرد أن تصحيح نحو فعل من الأجوف جائز في الضرورة كما تفيذه هذه العبارة وبديل استشهاده بالشعر على هذا وبديل قوله (ولكنه مجتنب لثقله) وابن يعيش ينسب إليه الجواز في غير الشعر قال في ج ١٠ ص ٨٥ :

« واستعمال الأصل الذي هو الضم ههنا من ضرورات الشعر عند سيبويه وهو عند أبي العباس جائز في غير الشعر قال : فان جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز » . فقد ساق ابن يعيش نصا عن المبرد هو في المتعصب وترك قوله : ولكنه مجتنب لثقله .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) صدره - عن سبرات بالبرين وتبدو - واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ على تثقيب فعل في الشعر .

أبرقت المرأة : تحسنت وتزينت . البرين : جمع برة : وهى الخلخال . تبدو . تظهر وفاعله ضمير المبرقات والفعل معطوف على مبرقات وجملة في الأكف اللامعات سور ، حال من فاعل تبدو ، والربط محذوف أى منها . يقول : قد مضى دهر بعد شبابك فقد حان أن تكشف عن النساء التى تزين بزینتها وتظهر بها للرجال .

والبيت لعدوى بن زيد وليس للعجاج وانظر شواهد الشافية ص ١٢١ - ١٢٤ .

(٤) أغر : أبيض . الحمة : لون كعين الذهبه والكتة . والسوك : جمع سواك . واحمل : شجركيتخذ منه المساويك . والبيت من شواهد تصريف المازنى ج ١ ص ٣٣٨ ، وذكر في المخصص ج ١١ ص ١٩٢ غير منسوب ونسبه اللسان (سوك) إلى عبد الرحمن بن حسان .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وكذلك فعل ذلك خفت ورجل خاف ، وملت ورجل مال ، ويوم راح فزعم الخليل أن هذا فعل حيث قلت فعلت كقولهم : فرق وهو كرجل فرق ونزق وهو رجل نزق وقد جاء على الأصل كما جاء فعل قالوا : رجل روع ورجل حول . وأما فعل فلم يجئوا به على الأصل كراهية في الضمة على الواو ... » .

فَأَمَّا الْقَوْدُ ، وَالصَّيْدُ وَالْخَوْنَةُ ، وَالْحَرَكَةُ ، وما كان نحو ذلك من باب فُعِلَ ؛ نحو رجل
حَوَّلَ ، وَعَوَّرَ ، فَإِنَّ هذا يفسَّرُ في باب ما يبلغ به الأصل إن شاء الله .

وَأَمَّا الْعَوَّرَ ، وَالْحَوَّلَ ، وَالصَّيْدَ ، مصدر الأَصْيَدَ فَإِنَّمَا صَحَّتْ لَصَحَّةِ أَفْعَلْهَا ، ليكون بينها
وبين ما اعتلَّ فِعْله فصل ، وكما قلنا : إِنَّ هذه الأفعال من عَوَّرَ وَحَوَّلَ إِنَّمَا هي منقولة من
اعْوَرَّ واحْوَلَّ ، نقول إِنَّ مصادرها منقولة من مصادره .

هذَابَاب ما اعتلت عينه مما لامه همزة

وذلك نحو قولك : جاء يجيء ، وساء يسوء ، وشاء يشاء .

فما كان من هذا على فَعِلَ يَفْعَلُ فهو بمنزلة خاف يخاف .

وما كان منه على فَعَلَ يَفْعَلُ فهو بمنزلة / باع يبيع ؛ وذلك لَأَنَّ الهمزة ليست من حروف العلة فالواو والياء قبلها بمنزاتهما قبل سائر الحروف ، ولكننا أفردنا هذا الباب لنبيين ما يلحق الهمزة من القلب في فاعِلٍ ونحوه ، وما يدعى فيه من التقديم والتأخير ، ونبيين اختلاف النحويين في ذلك إن شاء الله .

اعلم أَنَّك إذا بنيت من شيء من هذه الأفعال اسما على (فاعل) اعتلّ موضع العين منه ، فهمز على ما وصفت لك في قائل ، وبائع . فإذا همزت العين التقت هي واللام التي هي همزة فلزم الهمزة التي هي لام القلب إلى الياء ؛ لكسرة ما قبلها ، لأنّه لا يلتقي همزتان في كلمة إلّا لزم الآخرة منهما البدل والإخراج من باب الهمز . فنقول : جاء كما ترى . وكان الأصل جائئ فقلب ؛ لما ذكرت لك . وكذلك شاء ، وساء .

فهذا قول النحويين أجمعين إلّا الخليل بن أحمد^(١) ، فإنه كان يقول : قد رأيتهم يفرّون إلى القلب فيما كانت فيه همزة واحدة ؛ استثقالا لها ، فيقدّمون لام الفعل ، ويؤخّرون

الهمزة التي هي عين فيما / لا يهز فيه غيرها ؛ ليصير العين طرفا فيكون ياء ، وذلك قوله :

لا ث به الأشياء والعُبرى^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما الخليل فكان يزعم أن قولك : جاء ، وشاء ، ونحوها اللام فيهن مقبولة وقال : ألزموا ذلك هذا ، وأورد فيه إذ كانوا يقلّبون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٢) ذكره سيبويه في موضعين من كتابه ج ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ على أن أصل لا ث لاو ث ثم قلب قلبا مكانيا فقدمت الشاء على الواو ثم قلبت الواو ياء . =

وقال :

فَتَعَرَّفُونِي إِنِّي أَنَا ذَا كَمُو شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمٌ^(١)

يريد شائك أي ذو شوكة .

قال : فلما التقت همزتان كان القلب لازما ، فأقول : جَائِيُ فاعلم ، وشَائِيُ يافتي . فالهمزة التي تلي الألف إنما هي لام الفعل التي لم تزل همزة ، والمتأخرة إنما هي عين الفعل التي كانت تهمز للاعتلال إذا كنت إلى جانب ألف . ويمضي على هذا القياس في كل ما كان مثل هذا في واحد أو جمع .

وكلا القولين حسن جميل^(٢) .

= الأشاء : صغار النخل ، الواحد أشاءة . العبري : ما كينبت من الضال على شطوط الأنهار وهو منسوب إلى العبر وهو شاطئ النهر .

واللائ : الكثير الملتف . وصف مكانا مخصبا كثير الشجر . والرجز للعجاج . أنظر شواهد الشافية ص ٣٦٩ - ٣٧٠ وديوانه ص ٦٦ - ٧٢ .

(١) ذكره سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ الشاكي : التام السلاح ، وقيل معناه : الحاد السلاح . شبه بالشوك . وروى بكسر الكاف ففيه قلب مكافى والأصل : شاوك . وقيل الأصل شاكك من الشكة وهي السلاح . كرهوا اجتماع المثلين ، فأبدلوا الكاف الثانية ياء ، ثم أعل إعلال قاض وروى بضم الكاف فيحتمل أمرين : الأصل شوك على وزن فعل ثم قلبت الواو ألفا ، أو الأصل شاوك أو شائك ثم حذفت العين فوزنه قال . والمعلم : اسم فاعل من أعلم نفسه في الحرب بعلامة .

والبيت الطريف بن تميم النبري . أنظر شواهد الشافية ص ٣٧٠ ، والأصمعيات ص ١٤٠ - ١٤١ ، والاقتضاب ص ٤٦٤ ، والبيان ج ٣ ص ٦٩ .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٥٣ « وكلا القولين حسن جميل » . وهي عبارة سيبويه . ج ٢ ص ٣٧٨ .

هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة وللعلة

على مثال فَعِلٍ ، وفَعَّلٍ ، وما كان منها في ثانی حروفه كسرة ،
وما كان من الأفعال كذلك .

اعلم أَنَّهُ يجوز إسكان الحرفين من المضموم ، والكسور^(١) في الموضعين اللذين حددتهما
استثقالا للكسرة والضمة .

وذلك قولك في عَضُد : عَضُد ، وفي حُمُر : حُمُر ، وفي فَخِذ : فَخِذ . /

والفعل تقول في عِلِم : عِلِم ، وفي كِرْم : كِرْم .

ولا يجوز في مثل ذَهَب أن تسكّن ، ولا في مثل جَمَل^(٢) . لا يسكّن ذلك اسما ولا فعلا ،
لخفة الفتحة ، وثقل الكسرة والضمة ؛ ألا ترى أَنَّك تقول : هذا زَيْد ، ومررت بزَيْد ،
وتبدل في النصب من التنوين ألفا تقول : زيدا ، لأنَّ الفتحة لا علاج فيها . ولذلك تقول :
هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ يا فتى ، ولا تحرك الياء المكسور ما قبلها بضمة ولا كسرة .
وتقول : رأيت قاضيا . وتفسير هذا في باب مصطفون^(٣) بما يزيده إيضاها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧ «باب ما يسكن استخفافا . . . وذلك قولهم في فخذ : فخذ ، وفي كبذ كبد ، وفي عضد :
عضد ، وفي الرجل رجل ، وفي كرم الرجل : كرم ، وفي علم : علم وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ «وأما ما تواتر فيه الفتحان فأنهم لا يسكنون منه ، لأن الفتح أخف عليهم من الضم
والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء . »

وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٤ .

(٣) سيأت في ص ٢٦٩ من الأصل .

هَذَا بَابُ جَمْعِ الْأَسْمَاءِ الْمُعْتَلَةِ عَيْنَاهَا

وما يلحقها مما هو صحيح إذا زيدت فيه حروف اللين^(١)

ويجب التصدير في هذا الباب أن نبدأ بذكر الأسماء الصحيحة التي لازوائد فيها / وما يلحقها من الزوائد التي تسمى الملحقة ، والزوائد غير الملحقة ، واجتماع الجمع ، والتصغير .

اعلم أن الأسماء إذا كانت على أربعة أحرف أصليّة ، أو فيها حرف مزيد ، فإن جمعها على مثال تصغيرها في الأصل ؛ فإن خرج من ذلك شيء فليعلّة موجبة .

إذا جمعت اسما على مثال جعفر ، أو قَمَطَر ، أو جُلُجُل ، فإن تصغيره جُعَيْفِر ، وقُمَيْطِر [وَجُلَيْجِل] ؛ لأنّ العدد أربعة ، وتصغيرُ الأربعة على مثال واحد ، اختلفت حركته ، أو اتفقت ، زائدا كان أو أصليا .

فالأصليّة ما قدّمنا . والزوائد في قولك رَغِيف : رُعَيْف وفي عَجُوز ؛ عَجِيز . وفي مثل جَدُول جُدَيْل . وإن شئت قلت : جُدَيْوَل ؛ لأنّها متحرّكة ، وإن كانت زائدة كما قلت في أَسُود : أَسِيد ، وأَسِيدُود . والقلب أجود ، لأنّ واو جدول مُلْحِقَةٌ ، والملاحق حكم الأصلي ؛ ألا ترى أنّك تقول : جداول ؛ كما تقول : أساود .

وإنّما كانت الأربعة / مستوية في التصغير على اختلاف حركاتها ؛ لأنّ التصغير مثال يخرج إليه ؛ كما أنّ الثلاثة على مثال واحد ، وإن اختلفت حركاتها . ألا ترى أنّك تقول في عَمَر : عَمِير ، وكذلك عَمَرُو ، وكذلك جَمَل ، ومَعَى^(٢) . وكلّ ما كان من الثلاثة .

(١) لم يتحدث في هذا الباب عن جمع الأسماء المعتلة عيناها وإنما تحدث عن ذلك في أبواب أخرى ستأتى ، وحديثه هنا لم يخرج عن مقدمات سيخاد حديثها في باب التصغير .

(٢) المعى واحد الأعماء وهى المصارين وفى الحديث : المؤمن يأكل فى معى واحد . . وهو من أمثلة تصريف المازن ج ١ ص ١٧ وسيبويه ج ٢ ص ١٧٩ .

وإن كان الاسم على خمسة أحرف أصليّة ، أو فيها زائدة ، فإنّ التصغير على ما كان في الأربعة^(١) .

تقول في تصغير سَمَرْجَل : سُمْرَج . وتحذف اللام الأخيرة وإن كنت من الأصل ؛ لأنّ التصغير تنهى دونها .

وتقول في تصغير قَلَنْسُوة : قُلَيْسِيّة إن حذفت النون ، وقُلَيْسِيّة إن حذفت الواو ؛ لأنّ الزيادتين إذا استوتا كنت في حذف إحداهما بالخيار أيّها شئت^(٢) .

فإن كانت إحداهما للإلحاق أو لعلامة ، أقررتها وحذفت الأخرى ، إلّا أنّه يجوز لك العَوَضُ في الجمع والتصغير من كلّ ما حذفت . وذلك أنّك إذا صغرت اسماً على خمسة ورابعة أحد الحروف الثلاثة المصوّته (وهي الباء ، والواو ، والالف) ، فإنّ جمعه وتصغيره غير محذوف فيهما شيء . وذلك قولك في مثل دينار دُنَائِر^(٣) إذا جمعت ، ودُنَيْيِر إذا صغرت ، وفي قنديل : قنَادِيل وقنَيْدِيل ، وفي سُرحوب^(٤) : سراحيب ، وسُرَيْحيب ، وفي بَرْدُون : / بَرَاذِين وبُرَيْذِين . تُقَرَّر الباء ياءً ، وتقلب الواو والألف إلى الباء ؛ لأنّ كلّ واحدة منهما تقع ساكنة بعد كسرة .

والعَوَضُ أن تقول في تصغير سَمَرْجَل : سُمْرِيَج إن شئت وفي الجمع : سَمَارِيَج . فتجعل هذه الياء عَوَضاً مما حذفت ، ودائلاً على أنّك حذفت من الاسم شيئاً ، فهذا غير ممتنع فعلى هذا تقول في قلنسوة فيمن حذف النون : قُلَيْسِيّة وقَلَايِي . ومن حذف الواو قال : قُلَيْسِيّة وقَلَاتِيَس .

فأمّا قواعدها فإن كان على أربعة أحرف : إنّ تصغيره من باب جمعه ، فإنّما تأويل ذلك أنّك

(١) سيأتى في التصغير .

(٢) قال عنها في الجزء الثاني ص ٢٤ « كما أن قلنسوة لما كانت في وزن قمحودة كانت النون بجذاء الأصل والواو بجذاء الواو الزائدة فكان قلينة أقيس من قلينة » .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « إن شئت قلت قليسية وإن شئت قلت قلينة كما فعلوا ذلك حين تكسروه للجمع » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « ومن ذلك أيضاً قيراط ودينار تقول : قريريط ، ودنيير لأن الياء يدل من الراء والنون فلم تلزم ألا تراهم قالوا : دنائير وقراريط وكذلك الديباج فيمن قال : ديبايج ، والديماس فيمن قال دماميس . . . » .

(٤) الطويل .

إذا جمعت زدت حرف اللين ثالثاً ، وكسرت ما بعده ، فإن عوّضت في التصغير عوّضت في الجمع ، وإن تركته محذوفاً في أحدهما فكذلك هو في الآخر ؛ لأنّك إذا صغّرت ألحقت حرف اللين ثالثاً ، وكسرت ما بعده .

والفصل بين التصغير والجمع ، أنّ أوّل التصغير مضموم ، وأوّل الجمع مفتوح ، وحرف لين الجمع ألف / ، وحرف لين التصغير ياء^(١) .

فإن قلت : فما بالك تقول في ضارب : ضَوِّرْب ، وأنّت لا تقول في جمعه : ضوارب ؟ قيل له : الأصل أن يقال في جمعه : ضَوَّارِب ، ولكنّه اجتنب اللبس بين المذكر والمؤنث ؛ لأنّك تقول في جمع ضاربة : ضوارب^(٢) .

وما كان من باب فاعِلٍ فإنّما هو اسم مبنّى من الفعل ، أو على جهة النسب . فأما ما كان من الفعل منه فهو الباب ؛ نحو : ضارب ، وقاتِل ، وشاتِم .

وأما ما كان على جهة النسب فنحو فارس ، ودارِع ، ونابِل : أي ذو فرس ، وذو درع ، وذو نَبَل . وليس فيه (فَعَل) فهو (فاعِل) .

وما كان للمرأة فعلى هذا ؛ نحو ضربت ، وشتمت ، وقتلت .

فلما كان جمع فاعلة فواعل اجتنبوا مثل ذلك في المذكر ، وعدلوا به عن هذا الباب ؛ لكثرة أبنية المذكر في الجمع .

ولو احتاج إليه شاعر ردّه إلى الأصل فجمعه على فواعل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « واعلم أن تصغير ما كان على أربعة أحرف إنما يجيء على حال مكسره للجميع في التحرك والسكون ، ويكون ثلثه حرف لين ، كما أنك إذا كسرتة للجمع كان ثلثه حرف لين إلا أن ثالث الجمع ألف ، وثالث التصغير ياء ، وأوّل التصغير مضموم ، وأوّل الجمع مفتوح ، وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسرت للجمع ... »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ « وإن كان فاعل لنير الآدميين كسر على فواعل وإن كان للمذكر أيضاً ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الآدميين من الواو والنون فصارع المؤنث . . . وقد اضطر فقال في الرجال وهو الفرزدق : وإذا الرجال رأوا يزيد ... »

وانظر الكامل ج ٤ ص ١٨٩ ، ج ٨ ص ٩٨ .

ألا تراهم قالوا في جمع فارس: فوارس، إذ كان / مثل هذا مطرّحا من المؤنث . وكذلك ^١/_{١١٣}
هالك في الهوالمك لما أردت الجنس كلّه . قال الفرزدق حيث احتاج إليه :

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ / خَضَعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ^(١)

(١) خضع بضمتين : جمع خضوع مبالغة خاضع ، ويحتمل أن يكون خضع بضمه فسكون جمع أخضع ، وهو الذي في عنقه تظامن من خفة ، وهذا أبلغ من الأول . ونواكس : جمع ناكس ، صفة العاقل . وهو المطأطأ رأسه .

والمبرد عرض لذلك في الكامل أيضا ج ٤ ص ١٨٩ قال : « في هذا البيت شيء يستظرفه النحويون وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتا على فواعل ، لتلا يلتبس بالمؤنث . لا يقولون ضارب وضوارب ، وقاتل وقواتل ، لأنهم يقولون في جمع ضاربة : ضوارب ، وقاتلة قواتل ، ولم يأت ذلك إلا في حرفين : أحدهما في جمع فارس فوارس ، لأن هذا مما لم يستعمل في النساء فأمنوا الالتباس . ويقولون في المثل : هو هالك في الهوالمك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه مثل ، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال نواكس الأبصار ولا يكون مثل هذا أبدا إلا في ضرورة » وانظر ج ٨ ص ٩٨-٩٩ كما أعاد ذلك في الجزء الثاني ص ٤٩٣ كما سيأتى . من هذا يتبين لنا أن ما قاله المبرد في كتابيه موافق لكلام سيبويه . والرضي في شرح الشافية ج ٢ ص ١٥٣ يقول : « وذكر المبرد أن فواعل في فاعل الغالب أصل وأنه في الشعر سائغ حسن » .

والبغدادى في شرح شواهد الشافية ص ١٤٣ يعلق على كلام المبرد في الكامل بقوله فتأمله مع ما نقلوه عنه .

وانظر الخزائن ج ١ ص ٩٩ فقد أوصل الكلمات التي جمع فيها فاعل العاقل على فواعل إلى إحدى عشرة ، وشرح أدب الكتاب للجبالي ص ٢٥ ، وسيبويه ج ٢ ص ٢٠٧ .

والبيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها آل المهلب وهي في ديوانه ص ٣٧٤ - ٣٨٠ .

هذَاب

جمع ما كان على أربعة أحرف وثالثه واو، أو ياء، أو ألفت

فما كان من ذلك أصلاً ، أو ملحَقاً بالأصلي ، أو متحرِّكاً في الواحد ، فإنَّه يظهر في الجمع^(١) وذلك قولك - فيما كان أصلاً وكان متحرِّكاً في الواحد - : أساود إذا جمعت أسودَ ، وأصايد إذا جمعت أصيد ، وقد جعلت كلَّ واحد منهما اسماً^(٢) .

وأما ما كان متحرِّكاً في الواحد وهو زائد فقولك في جَدُول : جداول ، وفي قَسُور : قساور ، وفي عَشِير : عشائر .

وأما ما كان أصلاً وهو ساكن في الواحد فقولك في مَقَال : مَقاول ، لأنَّه من القول ، وفي مَبَاع : مَبايِع ، لأنَّه من البيع .

وإن جمعت (يزيد) اسم رجل قلت : يزايد . قال الفرزدق^(٣) :

وإنِّي لقوَّامٌ مَقاوِمٌ لم يكن جريرٌ ولا مولى جريرٍ يُقوِّمُها

فإن / جمعت اسماً على أربعة وثالثه حرف لين زائد ساكن ، فإنَّك تهمز ذلك الحرف في الجمع وذلك قولك في رسالة : رسائل ، وفي عجوز : عجائز ، وفي صحيفة : صحائف^(٤) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « واعلم أن كل شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبنى بناء بنات الأربعة ، وألحق ببناتها فإنه يكسر على مثال مفاعل ، كما تكسر بنات الأربعة وذلك ، نحو جدول وجداول ، وعشير وعشائر ، وكوكب ، وكواكب ، وتولب وتوالب ، وسلم وسلمام » .

(٢) لأن التعت يجمع على فعل .

(٣) نسبة أبو علي الفارسي وابن سيدة في المخصص ج ١٤ ص ٢١ إلى الفرزدق أيضاً وصحح الشنقيطي نسبته إلى الأخطل وهو في ديوانه ص ٩ .

كما نسبة إلى الأخطل البحري في حاشيته ص ٣٣٧ وذكره المازني غير منسوب ج ١ ص ٣٠٦ . وانظر الأسامي ج ٣ ص ٧٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٦ - ١٩٧ « فإذا كسرت على فاعل قلت : جنائز ورسائل وكنائن وعائم . والواحدة جنازة وكنانة وعمامة ورسالة » .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنَّ هذه الأحرف لا أصل لها ، فلمَّا وقعت إلى جانب ألف ولم تكن متحرّكة ، ولادخلتها الحركة في موضع أبـدلتْ لما قبلها . ثمَّ تحرّكت كما تحرّك لالتقاء الساكنين ، فلزمتها الهمزة ؛ كما لزمت قضاء ؛ لما سببته في موضعه إن شاء الله .
فأما (معيشة) فلا يجوز همز يائها ؛ لأنَّها في الأصل متحرّكة ، فإنَّما تردّ إلى ما كان لها ؛ كما ذكرت لك في صدر الباب .

فأما قراءة من قرأ (معاش) فهمز فإنَّه غلط ، وإنَّما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية ، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها^(١) .
وكذلك قول من قال في جمع مصيبة : مصائب إنَّما هو غلط^(٢) ، وإنَّما الجمع مصابوب ، لأنَّ مصيبة مُفْعِلَةٌ ، فعلى هذا يجري وما أشبهه .

= وما كان على فعالة فهو هذه المذلة . . . وذلك حامة وحامم ودجاجة ودجائج .

وما كان على فعالة فهو كذلك . . . وكذلك فعالة لأنها بمنزلة فعيلة في الزنة والمدة وحرف المد وذلك قولهم : حمولة وحمايل وحلوبة وحلائب وركوبة وركائب .

(١) المبرد في تلحينه هذه القراءة إنَّما هو مردد لما قاله المازني في تصريفه .

قال المازني ج ١ ص ٣٠٧ « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معاش) بالهمز فهي خطأ فلا يلتفت إليها ، وإنَّما أخذت عن نافع ابن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية . وله أحرف يقرأها لحنًا نحو من هذا وقد قالت العرب : مصائب فهمزوا وهو غلط . »

وهذه القراءة من الشواذ ، وليست من المتواتر (شواذ ابن خالويه ص ٤٢) .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٧ « فأما قولهم : مصائب فإنَّه غلط منهم وذلك أنهم توهموا في مصيبة فعيلة وإنَّما هي مفعلة ... وقالوا مصيبة ومصائب فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف . »
ومراد سيبويه بالغلط التوهم وقد تكرّر منه مثل ذلك في كتابه .

هذَابَاب

ما كانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حرفين

١
١١٥

وذلك نحو : سَيْد ، ومَيّت ، وهَيّن ، ولَيّن ؛ لأنّ هذا البناء إنّما هو (فَيْعِل) من ياءٍ أو واو .

فأمّا ذوات الواو منه فهَيّن^(١) ، ومَيّت ، وسَيْد ، لأنّه من ساد يسود ، ومات يموت . وأمّا لَيّن فمن الياء .

والحكم فيهما واحد في بنائهما على باب (فَيْعِل) ؛ لأنّهما مشتركان في العلة ، فخرجنا إلى باب واحد خلافاً على الصحيح^(٢) وذلك أنّه لا يكون في الصحيح (فَيْعِل) ، إنّما نظير هذا البناء من الصحيح (فَيْعَل) نحو رجل جَيْدَر^(٣) وزينب ، وخيفق^(٤) .

فهذا البناء من المعتلّ نظيره ما ذكرت لك من الصحيح .

وقد يكون للمعتلّ البناء الذي له نظير من الصحيح على غير لفظه . ويكون له البناء لا يقابله فيه الصحيح .

فمما كان من المعتلّ على خلاف لفظه في الصحيح سوى ما ذكرت لك قولهم في فاعِلٍ من الصحيح : فَعَلّة ؛ نحو : كاتب وكتّبة ، وحافظ وحفظة ، وعالم وعلمّة .

(١) هين من الهوان عينه واو وأما هين بمعنى لين فعينه ياء ومنه المثل إذا عز أخوك فهين . لأن العرب لا تؤمر بالهوان (اللسان ومعجم الأدباء ج ١ ص ١٤٢) .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧١ - ٣٧٢ « وكان الخليل يقول : سيد فيعل ولم يكن فيعل في غير المعتل ، لأنهم قد يختصون المعتل بالبناء لا يختصون به غيره من غير المعتل . ألا تراهم قالوا : كينونة والقيودة . فأصلها فيعلولة وليس في غير المعتل فيعلول مصدرا وقالوا : قضاء فجاءوا به على فعلة في الجمع ولا يكون في غير المعتل الجمع .. وقال غيره هو فيعل ، لأنه ليس في غير المعتل فيعل وقالوا غيرت الحركة .. وقول الخليل أعجب إلى .. » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٩ - ١٠ .

(٣) القصير .

(٤) الخيفق : الفلاة الواسعة ، ومن الخيل والنوق السريعة .

ونظير هذا من المعتلّ (فُعْلَة) مضموم الأوّل ، وذلك قولك في قاضٍ : قُضَاة ، ورامٍ ورُماة / ^١ ١١٦
وغازٍ وغَزَاة ، وشارٍ وُشْرَاة .

وما كان للمعتلّ خاصّةً دون الصحيح قولهم : كان كَيُنُونَة ، وصار صَيْرُورَة . ففصل
هذا إنّما هو (فَيَعْلُوة) ، ولا يكون (فَيَعْلُول) إلّا في ذوات الواو والياء . فإن قال قائل : إنّما وزنه
(فَعْلُول) ؛ لأنّ اللفظ على ذلك ، قيل له : الدليل على أنّه ليس بفَعْلُول^(١) وأنّه على
على ما ذكرنا أنّه ليس في الكلام فَعْلُولٌ بفتح الفاء ، وأنّه لو كان على ما وصفتم لكان اللفظ
كَيُونُونَة ؛ لأنّه من الواو ، ولكنك تقول في قيدود : قَوْدُود بالواو ؛ لأنّه من القوْد ولكنّه
لما كان يجوز لك أنّ تقول في مَيّت : مَيّت ، وفي هَيّن : هَيّن ، وكذلك جميع بابيه ،
استثقالا للتضعيف في حروف العلة ، جعلت الحذف فيما كثر عدده غالباً ، فقلت : قيدود ،
وكينونة ، فحذفته ، من قيدود ، وكينونة^(٢) / وكان الأصل كَيُونُونَة ؛ كما أنّ أصل سيّد
سَيِّود ؛ لأنّه (فيعل) من ساد يسود ، فلزم فيه من الإدغام والقلب ما لزم في سيّد ؛ لأنّ
صدور هذه الأسماء كسيّد ، وإن كانت مفتوحة .

فإذا جمعت سيّدا ، أو ميّتا ، أو ما كان مثلهما ، فإنّ التحوّين يرون همز المعتلّ الذي
يقع بعد الألف^(٣) وذلك قولك : سيائد ، وميائت . فإن قال قائل : ما بالهم همزوا ، وإنّما
هي عين ، وقد تقدّم شرطهم في باب معيشة أنّه لا يُهمز موضع العين ، وإنّما يهزم ما
كان من هذا زائدا ؟

فإنّ قولهم في هذا إنّما هو لالتقاء هذه الحروف المعتلة ، وقُرب آخرها من الطرف ،
ولأنّهم جعلوا هذه الألف بين واوين ، أو يائين ، أو ياء وواو ، فالتقت ثلاثة أحرف كلّها
ليّنة ، فكأَنَّها على لفظة واحدة ، وقربت من الطرف ، وهو موضع لا يثبت فيه واو ولا ياء

(١) سيأت حديثه في ص ١٥١ ومكررا في مواضع كثيرة .

(٢) جاء هذا الأصل في قول الراجز :

يا ليت أنا ضمنا سفينة حتى يسود الوصل كينونة

أنظر شواهد الشافية ص ٣٩٢ والمتصف ج ٢ ص ١٥ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ - ٣٧٤ « فإذا جمعت سيّدا وهو فيعل . . نحو عين همزت وذلك عيل وعيائل ، وخير

وخيار لما اعتلت هنا فقلبت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعل همزت حيث وقعت بعد ألف . . »

١
١١٨
بعد ألف ، وإِثْمَا تُقلب كُلُّ واحدة منهما همزة ، ففعلوا هذا لما قبلها ، ولقربها من الطرف / ،
ألا ترى أَنَّ الواحدة منهما إذا كانت طرفاً أُبدلت وذلك : قولك غَزَاءٌ ، وسَقَاءٌ ، وإِثْمَا هما
من غزوت ، وسقيت ، فكانتا ياءً ، أو واوا .

وكذلك جميع هذا الباب .

وقالوا : إن وقع بينها وبين الطرف حرف صحيح لم تهمز^(١) وذلك قولهم في طاووس :
طاوويس ، وفي بَيَّاع : بَيَّايح . ولا تكون إلاَّ ذلك ؛ لبعدهما من الطرف ، كما لا يكون
في باب قَضَاءٍ وسَقَاءٍ إلاَّ الهمز .

فهذا قول جميع النحويين فيما تباعد من الطرف .

وأما ما ذكرنا من باب جمع سيّد ، وميّت فإن أبا الحسن الأَخفش كان لا يهمز من هذا
الباب إلاَّ ما كانت الألف فيه بين واوين . نحو قولك في أوّل - وزنه أَفعل ففأؤه من لفظ
عينه - : أوائل .

وكذلك يقول في فَوَعَلَ من قلت ، وجلت : قَوائل ، وجَوائل . فيجعل علته في همز الواو ،
لِقربها من الطرف نظيراً لما / ذكرناه أَنَّهُ إذا التقت الواوان أوَّلاً همزت الأولى منهما . فكان
يجعل هَمْزُ الأُخْرَى من هذا الباب واجباً . وإن كانت الألف قد حالت لاجتماع الواوين
والقرب من الطرف . ولا يرى مثل ذلك إذا اجتمعت ياءان . أو ياءٌ ، وواو ، ويقول : لَأَنَّهُ
لو التقت الياءان ، أو الياءُ والواو لم يازمنا همز .

والنحويون أجمعون غيره لا يختلفون في إجراء الياء ، والواو ، والياءين مُجرى الواوين
في هذا الباب ، كما صَدَّرنا به في أوّل الباب .

وعَلَّتْهم في ذلك ما وصفنا من اتِّقاء التشابه وذلك . لَأَنَّهُمْ يُجيزون في النسب إلى راية ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٥ « باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر على الأصل فمن ذلك فيعال نحو ديار وقيام
وديور وقيام تقول دياوير وقيام ، ومثل ذلك عوار تقول : عواوير . ولا تهمز هذا كما تهمز فاعل من قلت وخالفت
فمال فملا كما يخالف فاعول نحو طاووس وناووس عاورا إذا جمعت فقلت : طاوويس وناوويس . . . » .

وغاية : رائئ ، وغائئ ، فيهمزون لاجتماع الياءات إن شاءوا . ولهذا باب نذكره فيه فلذلك ذكرنا أحد وجوهه ليُستقصى في موضعه^(١) إن شاء الله .

وإنما أخرنا تفسير هذا ، ليقع بابا على حياله مُستقصى . والقول البين الواضح قول النحويين^(٢) لاقول أبي الحسن الأحنش ؛ ألا ترى أنه يلزمك من همز الياء إذا وقعت طرفا ما يلزمك من همز الواو / إذا وقعت طرفاً بعد الألف ، وأنَّ الياء والواو تظهريان إذا وقع الإعراب على غيرهما ؛ نحو سقاية ، وشقاوة .

وليس هذا من باب ما يقع من همز الواو إذا اقيها واو أول الكلمة ولا تما يناسبه .
والدليل على ذلك أنهما جميعا إذا تباعدتا من الطرف لم يكن همز . وهذا يدل [على] أنه من أجل الأواخر ، لا من أجل الأوائل .

ولو بنيت مثل (فَيْعال) من كلت فقلت : كيَّال لقلت في الجمع : كيَّاييل ، فلم تهمز ؛ كما تقول : طواويس .

(١) سيأتي في ص ١٤١ من الأصل .

(٢) في المتنصف ج ٢ ص ٤٥ « ويدل على صحة مذهب الخليل وأن الهمز هو القياس ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعي من أنهم يقولون في جمع عيل عيائل بالهمز ، ولم يجتمع فيه واوان .

فإن قال قائل منتصراً لأبي الحسن : أن همزم عيائل من الشاذ فلا ينبغي أن يقاس عليه ، قيل : إنما كان يكون هذا شاذاً لو كنت سمعته لم يهزوا نظيره في كثير من المواضع ثم رأيتهم قد همزوا عيائل . فهذا كان يمكن أن يقال : أن همزه شاذ فأما ولم نرهم صمحو نظيره وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع فليس لك أن تحكم بشذوذه بل إذا جاء السماع بشيء وعضده القياس فذلك مالا نهاية وراءه وسبيل من طعن فيه سبيل من طعن في رفع الفاعل وهذا ما لا يقول به أحد » .

هذَابَاب

ما كان من الجمع على وزن فعل وفعال مما اعتلت عينه

اعلم أنَّ ما كان من هذا من ذوات الواو فإنَّ الأجود فيه أن تصحَّ الواو وتظهر ، وذلك قولك على قول من قال في جمع شاهد : شُهِدَ في صائِم : صُمِّمَ ، وقائل قول . وكذلك جميع هذا الباب .

وقد يجوز أن تقلب الواو ياءً وليس بالوجه ، ولكن تشبيهاً بما اعتلَّت لاه . وذلك أنَّك تقول في جمع عاتٍ : / عُتِيَ لا يصلح غيره إذا كان جمعا .
١٢١

فلما كان هذا الباب يقرب من الطرف جاز تشبيهه بهذا الذي هو طرف فتقول في صائِم : صُمِّمَ ^(١) ، وقائل : قُيِّلَ . والوجه ما ذكرت لك أولاً ، وإنَّ هذا تشبيه ومجاز .

فإن بنيته على (فُعَال) ظهرت الواو ^(٢) ، ولم يجز إلا ذلك ، لتباعدها من الطرف . وذلك قولك : صائِم وصُوم ، وقائل وقُول .

وهذا كنحو ما ذكرت لك في الجمع الذي قبله في صحته إذا تباعد من الطرف .

فأمَّا ما كان من الياء فجاء في البابين جميعاً - فُعَل - وفُعَال - على الأصل .

تقول : قوم بُيِّع ، وبُيِّعَ ، لا يكون إلا ذلك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٠ « ولكنها تقلب ياء في فعل وذلك قولهم في صوم ، وقيم في قوم ، وقيل في قول ، ونيم في نوم لما كانت الياء أخف عليهم ، وكانت بعد ضمة شبهوها بقولهم : عتي في عتو ، وجئي في جتو ، وعصى في عصور ، وقد قالوا أيضاً : صيم ونيم كما قالوا عتي وعصى » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٠ « ولم يقبلوا في زوار ، وصوام ، لأنهم شبهوا الواو في صيم بها في عتو إذا كانت لاما وقبل اللام واو زائدة وكلما تباعدت من آخر الحرف بعد شبهها وقويت وترك فيها إذا لم يكن القلب الوجه في فعل ولغة القلب مطردة في فعل » .

وانظر تصنيف المازني ج ٢ ص ٤ .

وكذلك إن بنيت واحدا من الواو على (فُعَل) لم يجز القلب ؛ لأنَّ الوجه فيما اعتلت لامه
فكانت واوا الثبات في الواحد ؛ نحو قولك : عتا يعتو عَتُوا . قال الله عزَّ وجلَّ (وَعَتَرُوا
عُتُوًا كَبِيرًا)^(١) .

فالواحد إذا كان [الواو فيه عينا]^(٢) لازم لموضعه . وذلك قولك : رجل قُوْل ؛ كما تقول :
رجل حُوْل قُلْب ، لا يكون إلَّا ذلك^(٣) .

(١) الفرقان : ٢١ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ « باب ما أتم فيه الاسم . . . وذلك فعل ، وفعال ، نحو حول . وعوار » .

هَذَا بَابُ مَا كَانَ مِنَ الْجَمْعِ عَلَى فَعْلِهِ

١ / اعلم أَنَّ كَلَّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ مِنْ بَنَاتِ الْبَاءِ ، وَالْوَاوِ الْتَيْنِ هُمَا عَيْنَانِ فَإِنَّ الْبَاءَ مِنْهُ
١٢٢
تَجْرَى عَلَى أَصْلِهَا . وَالْوَاوِ إِنْ ظَهَرَتْ فِي وَاحِدَةٍ ظَهَرَتْ فِي الْجَمْعِ .

فَأَمَّا مَا ظَهَرَتْ فِيهِ فَقَوْلُكَ : عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ ، وَثَوْرٌ وَثَوْرَةٌ .

وَأَمَّا مَا قَلِبْتَ فِيهِ فِي الْوَاحِدِ فَقَوْلُكَ : دِيمَةٌ وَدِيمٌ ، وَقَامَةٌ وَقِيمٌ^(١)

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : ثِيرَةٌ فَلَهُ عِلَّةٌ آخَرُ نَاهَا ؛ لِمَذْكُورِهَا فِي مَوْضِعِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٢) .

(١) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ١٨٥ « وَقَدْ كَسَرُوا الْفَعْلَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى فَعْلِهِ . . . وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : عَوْدٌ وَعَوْدَةٌ . . . وَقَالُوا :
زَوْجٌ وَأَزْوَاجٌ ، وَزَوْجَةٌ ، وَثَوْرٌ وَثَوْرَةٌ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ ثِيرَةٌ » . وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَاضِي ج ١ ص ٣٤٤ وَقَالَ سَبِيحُهُ
فِي ج ٢ ص ٣٦٩ « وَإِذَا قُلْتَ فَعْلَةً فَجَمَعْتَ مَا فِي وَاحِدَةِ الْوَاوِ أَثْبَتَ الْوَاوِ . . . وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ كَوْزٌ وَكَوْزَةٌ وَعَوْدٌ وَعَوْدَةٌ وَزَوْجٌ
وَزَوْجَةٌ . . . وَقَدْ قَالُوا ثَوْرَةٌ وَثِيرَةٌ قَلِبُوهَا حَيْثُ كَانَتْ بَعْدَ الْكَسْرِ وَاسْتَقْلُوا ذَلِكَ . . . وَهَذَا لَيْسَ بِمُطَرِّدٍ يَتَنَبَّأُ ثِيرَةٌ « فِي الْخَصَائِصِ
ج ١ ص ١١٢ » وَأَمَّا أَبُو الْبَاسِ فَذَكَرَ أَنَّهُمْ أَعْلَوْهُ لِيَفْصُلُوا بَيْنَ الثَّوْرِ مِنَ الْحَيَوَانِ وَبَيْنَ الثَّوْرِ وَهُوَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْأَقْطِ » .
(٢) قَالَ فِي ص ٢٠٠ : « كَمَا كُنْتَ تَقُولُ فِي الثَّاءِ وَالْوَاوِ ثَوْرَةٌ » . . . وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ ذَلِكَ .

هَذَا بَاب

جمع ما كان على فعل من ذوات الياء والواو اللتين هما عينات

فَأَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ (أَفْعَالٌ) إِذَا كَانَ يَكُونُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْمُعْتَلِّ ؛ نَحْوُ : فَرَخٌ وَأَفْرَاخٌ ، وَزَنْدٌ وَأَزْنَادٌ .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : صَوْتُ وَأَصْوَاتٌ ، وَحَوْضٌ وَأَحْوَاضٌ ، وَثُوبٌ وَأَثْوَابٌ^(١) .
وَمَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَشَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ ، وَبَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ ، وَقَيْدٌ وَأَقْيَادٌ^(٢) .
فَإِذَا جَاوَزَتْ الثَّلَاثَةَ إِلَى الْعَشْرَةِ فَقَدْ خَرَجَتْ مِنْ أَدْنَى الْعَدَدِ .

فَمَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَبَابِهِ فِعَالٌ^(٣) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ثُوبٌ وَثِيَابٌ ، وَحَوْضٌ وَحِيَاضٌ ، وَسُوطٌ / ^١ ١٢٣ .
وَسِيَاطٌ . تَنْقَلِبُ الْوَاوُ فِيهِ يَاءً ؛ لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا ، وَلِأَنَّهَا كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ سَاكِنَةً .

فَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ مَتَحَرِّكَةً ظَهَرَتْ فِي الْجَمْعِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : طَوِيلٌ وَطَوَالٌ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ .
أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ إِذَا جَاوَزْتَ أَدْنَى الْعَدَدِ فُعُولٌ^(٤) ؛ لِأَنَّ فُعُولَ ، وَفِعَالٌ يَعْتَوِرَانِ (فَعْلٌ) مِنَ الصَّحِيحِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كَعْبٌ وَكُعُوبٌ ، وَغُلَسٌ وَغُلُوسٌ . وَيَكُونَانِ مَعًا فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ ؛ نَحْوُ كِعَابٍ وَكُعُوبٍ ، وَفِرَاخٍ وَفُرُوحٍ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « وَإِنَّمَا مَتَعَهُمْ أَنْ يَبْنُوهُ عَلَى أَفْعَلٍ كَرَاهِيَةِ الضَّمَةِ فِي الْوَاوِ ، فَلَمَّا ثَقُلَ ذَلِكَ بَنُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ وَلَهُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ نَظَائِرٌ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ ، نَحْوُ أَفْرَاخٍ وَأَفْرَادٍ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٥ : « وَذَلِكَ قَوْلُكَ بَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ ، وَقَيْدٌ وَأَقْيَادٌ ، وَخَيْطٌ وَأَخْيَاطٌ ، وَشَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَرِهُوا الضَّمَةَ فِي الْيَاءِ كَمَا يَكْرَهُونَ الْوَاوَ بَعْدَ الْيَاءِ » .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٥ « وَإِذَا أَرَادُوا بِنَاءَ الْأَكْثَرِ بَنُوهُ عَلَى فِعَالٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : سِيَاطٌ ، وَثِيَابٌ ، وَقِيَاسٌ . تَرَكَوْا فَعُولًا كَرَاهِيَةَ الضَّمَةِ فِي الْوَاوِ وَالضَّمَةَ الَّتِي قَبْلَ الْوَاوِ فَحَلُّوْهَا عَلَى فِعَالٍ » .

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٦ « وَإِذَا أَرَدْتَ بِنَاءَ أَكْثَرِ الْعَدَدِ بَنِيْتَهُ عَلَى فُعُولٍ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : بَيْوتٌ ، وَخَيْوُطٌ ، وَشَيْوُخٌ ، وَعِيُونٌ ، وَقِيُودٌ . وَذَلِكَ لِأَنَّ فَعُولًا وَفِعَالًا كَانَا شَرِيكَيْنِ فِي فَعْلٍ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُعْتَلٍّ فَلَمَّا ابْتَدَأَ فِعَالٌ بِفَعْلٍ مِنَ الْوَاحِدِ بَنَى فَعُولٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْعِلَّةِ ابْتَدَأَ فَعُولٌ بِفَعْلٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ حَيْثُ صَارَتْ أَخْفَ مِنْ فُعُولٍ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ فَكَانَهُمْ عَوَّضُوا هَذَا مِنْ إِخْرَاجِهِمْ إِيَّاهَا مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ » .

وَكَلَامُ الْمُبْرَدِ : لِأَنَّ فَعُولَ وَفِعَالًا . وَفَعْلٌ حَكَى هَذِهِ الْأَوْزَانَ فِي حَالَةِ الِرْفَعِ وَمِثْلُ هَذِهِ الْحِكَايَةِ يَقَعُ كَتَبَ أَشْيَ كِتَابٍ سَبْيُوهِ ، وَالْمُقْتَضِبُ .

فلما استبدت الواو بفعال كراهية الضميتين مع الواو خُصت الياءُ بفِعولٍ لثلاً يلتبساً. وذلك قولك : شيخ وشيوخ ، وبيت وبُيوت ، وقيدٌ وقُيود .

فإن قال قائل : فلم لم يُفصل بينهما في العدد الأقل ؟

فإن الجواب في ذلك أنَّهما تظهريان في (أَفْعَال) ؛ فتعلم الواو من الياء . وذلك قولك : أبيات ، وأحواض . فكل واحد منهما يبيِّن من صاحبه ؛ كما / كان في بيت ، وحوض .

١
١٢٤

وإن احتاج شاعر فجمع ما كان من باب (فَعَل) ؛ ونحوه على (أَفْعَل) جاز ذلك ؛ لأنَّ باب (فَعَل) كان في الصِّحَّة لأَفْعَل ؛ نحو : كَلَبٌ وَأَكْلَبٌ ، وَكَعَبٌ وَأَكْعَبٌ . وكذلك ما كان نظيراً لهذا إذا اضطرَّ ؛ كما قال :

لكلِّ عَيْشٍ قد لَيْسَتْ أَثُوباً^(١)

ومثل ذلك عَيْنٌ وَأَعْيُنٌ ، وَأَعْيَانٌ جيِّدٌ على ما وصفت لك ؛ قال :

ولكنني أَغْسِدُو عَلَى مُفَاضَةٍ دِلَاصٌ كَأَعْيَانِ الْجَرَادِ الْمُنْظَمِ^(٢)

ومثل أَعْيُنٌ ، وَأَثُوبٌ قوله :

أَنَعْتُ أَغْيَاراً رَعَيْنَ الْخَنْزَرَا أَنَعْتُهُنَّ آيُسراً وَكَمَرَا^(٣)

ومثل أَعْيَانٌ قوله :

يَا أَضْبُعاً أَكَلْتُ آيَارَ أَحْمِرَةٍ فِي الْبُطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَاقِيرُ^(٤)

(١) سبق في ص ٢٩ من المطبوع .

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٨٦ على جمع عين على أعيان .

المفاضة : الدرع السايغة كأنها أفيضت على لابسها . الدلاص : الدرع الصقيلة البراقة . شبه حلقها في الدقة ، والزرقعة ، وتقارب السرد بعيون جراد نظم بعضه إلى بعض .

والبيت غير منسوب في سيبويه وفي المصنف ونسب اللسان (عين) إلى يزيد بن عبد المدان وسيميده في الجزء الثاني من المقتضب .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٨٥ على جمع إير على فعل ، كما قالوا : أثوب والقياس أن يكرر على أفعال .

الخنزر : هضبة في ديار بني كلاب ذكرها ياقوت . الكرة : رأس الذكر والجمع كمر ولم ينسب البيت في سيبويه ولا في اللسان لقائل معين .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ على جمع أير على آيار وهو الموافق للقياس . الأضبع جمع ضبع وهي مؤنثة فجسمها على أفعال لذلك .

هجا قوماً فجعلهم في عظم البطون وأكل خبيث الطعام كضباع أكلت ما ذكر فراحت بطونها تصوت . نسبة اللسان (أير) إلى جرير الضبي .

الثيرقرة : صوت البعير والاسم القرقار . في نوادر أبي زيد ص ٧٦ « قال أبو الحسن : الذي حفظناه عن أبي العباس المبرد وغيره : يا ضبعاً وبعضهم يرويه : يا أضبعاً » .

هَذَا بَاب

ما يصح من ذوات الياء والواو تسكون ما قبله وما بعده

/ وذلك نحو : وَقَالَ ، وَبَايَعَ ^(١) ، لِأَنَّ قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ أَلِفًا ، فَلَوْ قَلْبَتْهَا لَصُرَتْ إِلَى ^١/_{١٣٥} عِلَّةٍ بَعْدَ عِلَّةٍ . فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَغْيِّرَ حُرُوفُ اللَّيْنِ بِطَرَحِ حَرَكَتِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، إِذَا كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ .

وَمِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى فُعْلٍ ، وَفُعَالٍ ، وَفُعَالٍ ، وَأَفْعَالٍ ^(٢) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَجُلٌ قَوْلٌ ، وَقَوْمٌ قَوْلٌ ، وَرَجُلٌ قَوْلٌ ، وَبَيَّاعٌ . وَكَذَلِكَ أَقْيَادٌ . وَأَحْوَالٌ . وَكُلُّ مَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُ مِنْ هَذَا الشَّهَاجِ وَلَمْ نَذْكُرْهُ فَهَذَا قِيَاسُهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَهْوَنَاءُ ، وَأَبْنِيَاءُ ، وَأَخْوَنَةٌ ^(٣) ، وَأَعْيَنَةٌ جَمْعُ عِيَانٍ : وَهِيَ حَدِيدَةٌ تَكُونُ فِي الْفَدَانِ ^(٤) فَإِنَّمَا صُحِّحَ لِأَنَّ أَوَّلَهُنَّ زِيَادَةُ الْفَعْلِ ، فَصُحِّحَ ، لِيُفْصَلَ بَيْنَ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ . وَقَدْ مَضَى تَفْسِيرُ هَذَا ^(٥) .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ سَائِرُ ، وَتَسَايِيرُ الْقَوْمِ ، وَتَقَاوَاوَا ، وَتَبَايَعُوا ^(٦) .

كُلٌّ يَجْرِي مَجْرَى وَاحِدٍ ، وَكُلٌّ مَا لَمْ نَذْكُرْهُ فَهَذَا مَجْرَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى هَذَا .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٣ ص ٣٦٢ « لَا يَمْتَلِ فَاعِلَتٌ ، لِأَنَّهُمْ لَوْ أَسْكَنُوا حَذَفُوا الْأَلِفَ وَالْيَاءَ وَالْوَاوُ فِي فَاعِلَتٍ وَصَارَ الْحَرْفُ عَلَى لَفْظٍ مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ مِنْ بَابٍ قُلْتُ وَبَعْتُ ، فَكَرِهُوا هَذَا الْإِجْحَافَ بِالْحَرْفِ ، وَالْإِتْبَاسَ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٦٦ « بَابٌ مَا أَتَمَّ فِيهِ الْإِسْمُ . . . وَذَلِكَ فَعْلٌ وَفُعَالٌ ، نَحْوُ حَوْلٍ ، وَعَوَارٍ ، وَكَذَلِكَ فَعَالٌ ، نَحْوُ قَوَالٍ وَمَفْعَالٍ ، نَحْوُ مَشْوَارٍ ، وَمَقْوَالٍ ، وَكَذَلِكَ التَّفْعَالُ . . . »

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٦٦ « وَكَذَلِكَ أَهْوَنَاءُ ، وَأَبْنِيَاءُ ، وَأَعْيَاءُ وَقَدْ قَالُوا : أَعْيَاءُ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : أَبْنِيَاءُ فَأَسْكَنَ الْيَاءَ وَحَرَكَ الْيَاءَ كَرِهَ الْكُسْرَةَ فِي الْيَاءِ كَمَا كَرِهُوا الضَّمَّةَ فِي الْوَاوِ » .

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٩٢ « الْعِيَانُ : حَدِيدَةٌ تَكُونُ فِي مَتَاعِ الْفَدَانِ » . وَالْفَدَانُ : كَسْحَابٌ هُوَ الْحَرَاثُ وَانْظُرِ اللِّسَانَ .

(٥) تَقْدِمُ فِي ص ١١٠ مِنَ الْمَطْبُوعِ .

(٦) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٦٢ « وَكَذَلِكَ تَفَاعَلَتْ ، لِأَنَّكَ لَوْ أَسْكَنْتَ الْوَاوَ ، وَالْيَاءَ حَذَفْتَ الْحَرْفَيْنِ وَكَذَلِكَ فَمِلَتْ ، وَتَفَعَلَتْ . . . »

هـذاباب ماعتل منه موضع اللام

١ / اعلم أَنَّ كَلَّ ما كان من هذا على (فَعَلَ) فكان من الواو فَإِنْ مجرى بابه (يَفْعُل) ^(١) ، لا يجوز إِلَّا ذلك ، لتسلم الواو ؛ كما ذكرت لك في باب ما اعتلَّت عينه . وذلك قولك : غزا يَغْزُو ، وعدا يَغْذُو ، ولها يلهو .

فإن كان من الياء كان على «يَفْعُل» ؛ لِأَنَّ تَسْلَمَ الياء ؛ كما ذكرت لك في باب العين . وذلك نحو : رى يرى ، وقضى يقضى ، ومشى يمشى ^(٢) وتعتلَّ اللام فتسكن في موضع الرفع منهما ، كما تقول : هذا قاضٍ فاعلم ؛ لِأَنَّ الضمة والكسرة مستثقتان في الحروف المعتلة .

فإنما في النصب فتحرك الياء ، لما قد تقدمنا بذكره في الفتحة . وذلك كقولك : أريد أن ترمى يا فنى ، وأن تغزو فاعلم كما تقول : رأيت قاضياً ، وغازيا .

فإن لحق شيئاً من هذه الأفعال الجزمُ فآيةُ جزمها حذفُ الحرف الساكن ؛ لِأَنَّ الجزم حذف فإذا كان آخر الفعل متحركاً حذفت الحركة ، وإذا كان ساكناً حذفت الحرف الساكن . تقول : لم يغز ، ولم يرم ؛ كما تفعل بالآلف إذا قلت : لم يخش .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٠ « فيكون في غزوت أبدا يفعل ، وفي رميت يفعل أبدا » وانظر ص ٢٥٤ من سيويه أيضاً .

(٢) الناقص الخلق العين الواوى اللام من فعل يجوز أن يأتي مضارعه من باب فتح وقد جاءت منه أفعال بالوجهين من باب نصر ومن باب فتح .

في المخصص ج ١٤ ص ٢١٢ « وقالوا في الانفراد : زههم السراب يزهاهم لم يذكر أهل اللغة إلا هذا وذكر سيويه يزهاهم . وقالوا في الاشتراك المعنى على الأصل مرة وعلى ما يوجه حرف الخلق أخرى : نحوث ظهري إليه انحاء وأنحوه أى صرفته ، ونحوث في أشحاه ، وأشحوه أى فتحته ، وبعوث أبعو وأبى بعوا أى أجروا وجنيت ، ونحوث الطين عن الأرض أنحاه ، وأنحوه أى قشرته ، ونحوث اللوح أنحاه وأنحوه . ولعله قد جاء غير هذا وإنما أورد ما يحيط به على » .

وإن كانت عين الناقص الياء اللام حلقية جاز أن يأتي من باب فتح ، نحو : سى يسى ، ونهى ينهى ، ودعى يدعى ، ونأى ينأى .

وانظر شرح الرضى للشافية ج ١ ص ١٢٦ .

واعلم أنَّ (فَعِلَ) ^(١) يدخل عليهما وهما لآمان ؛ كما دخل عليهما وهما عينان وذلك قولك :
شَقِيَّ الرجل ، وَغَبِيَّ من الشقوة ، والغباوة ، وَخَشِيَّ يا فتى من الخشية .
فإذا قلت : (يَفْعَل) لزمه يَخْشَى ، وَيَرْضَى . فإن أردت نصبه تركته مسكناً ؛ لامتناع
الألف من الحركة ؛ كما نقول : رأيت المثنى فلا يحرك .
وإن أردت الجزم حذفته ؛ كما وصفت لك من حكم هذا الفعل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٠ « واعلم أن فعلت قد تدخل عليهما كما دخلت عليهما وهما عينات وذلك شقيت ، وغبيت » .

هذَاب

ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال

اعلم أَنَّ الزوائد تلحقها كما تلحق الصحيح فتقول : أعطى الرجل ومعناه : ناول ، والأصل عطا يعطو ، إذا تناول ؛ كما تقول : غزا الرجل ، وأغزيت ، وجرى الفرس ، وأجريت .

ويكون على (استَفْعَلَ) ، و(فَاعَلَ) ، و(افْعَوْعَلَ) ، وجميع أبنية الفعل ، إِلَّا أَنَّكَ إذا زدت في الفعل فصارت ألفه رابعة استوى البابان : لخروج بذات الواو إلى الياء ؛ لِأَنَّكَ إذا قلنا : (يَفْعَل) فيما فيه / الزيادة من هذا الباب انكسر ما قبل الواو ، فانقلبت ياء ؛ كما تنقلب واو ميزان ؛ لسكونها ، وكسرة ما قبلها ، وذلك قولك : يُغْزَى ، ويُعْلى ، وَيَسْتَغْزَى ونحو ذلك .

فعلى هذا يجرى أغزيت ، واستغزيت ؛ كما أَنَّكَ تقول : دُعِيَ ، وغُزِيَ فتقلب الواو ياء . وتقول في المضارع : هما يُدْعَيَان ، ويُغْزَيَان ؛ لِأَنَّ الفعل إذا لازم في أحد وجهيه شيء أتبعه الآخر لئلا يختلف ، إذ كان كل واحد منهما يُبْنَى على صاحبه .

فإن قال قائل : ما بال ترجى ، وتغازى يرجعان إلى الياء وائس واحد منهما يلحقه في المضارع كسرة . لِأَنَّكَ تقول : ترجى يترجى ، وتغازى يتغازى ، فلم قلت : تعازينا ، وترجينا ؟ . قيل : لِأَنَّ التاء إنما زادت بعد أن انقلبت الواو ياء^(١) .

ألا ترى أَنَّكَ تقول : رجى يترجى ، وغازى يغازى ، ثم لحقت التاء . والدليل على ذلك أَنَّ غازى لا يكون من واحد ، ويتغازى على ذلك لا يجوز / أَنَّ تقول : تغازى زيد حتى تقول : وعمر ، وما أشبهه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٦ « باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء » وذلك إذا كان فعلت فيه على خمسة أحرف فصاعداً وذلك قولك : أغزيت وغازيت واسترثيت وسألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياء ، لِأَنَّكَ إذا قلت : يفعل لم تثبت الواو للكسرة فلم يكن ليكون فعلت على الأصل وقد أخرجت يفعل إلى الياء وأفعل وتفعل ونفعل . قلت فما بال تغازينا ، وترجينا وأنت إذا قلت يفعل منهما كان بمنزلة يفعل من غزوت . قال : الألف بدل الياء ها هنا التي أبدلت مكان الواو وإنما أدخلت التاء على غازيت ورجيت . . . » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٤٤ .

هذَابَاب بِنَاءِ الْأَسْمَاءِ عَلَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ

المزید فیہا و غیر المزید فیہا ؛ و ذکر مصادرها ، و أزممتها ، و مواضعها^(١)

إِعلم أَنَّ كُلَّ اسمٍ بنيت من فِعْلٍ من هذه الأفعال التي هي (فَعَلَ) فبناء الاسم فاعِلٌ ؛ كما يجري في غيرها . فتقول من غزوت : هذا غاز^(٢) فاعلم ، ومن رميت : هذا رامٌ يا فتى ومن خشيت : هذا خاشٍ فاعلم .

واعتلاله كاعتلال فِعْله إذا قلت : هو يغزو ، ويرى فأسكنتهما في موضع الرفع ، وقلت : لم يغز ، ولم يرم . فحذفتهما في موضع الجزم . والعلة في فاعِلٍ أَنَّك تسكن الياء في موضع الرفع والخفض ، فتقول : هذا غاز ، ومررت بغازٍ ، وكذلك حكم كلِّ ياءٍ انكسر ما قبلها وهي مخففة .

فأما في موضع النصب فتقول : رأيت قاضيا ، وغازيا ، لخفة الفتحة ؛ كما كانت تقول في الفعل : لن يغزو ، ولن يرى يا فتى ، فتحرك أواخر الأفعال بالفتح ، لما قد تقدم تفسيره .

/ وكلما^(٣) زاد من هذه الأفعال شيء فقياسه قياس غيره من الفعل الصحيح ، إلا أَنَّك تسكن آخره في الرفع والخفض ، كما كان اعتلال فِعْله ، وتفتح في النصب على ما وصفت لك . وذلك قولك - إذا بنيت من هذا الفعل شيئا على (أَفْعَلَ) - : أعطى وأغزى ، وهن يُعطى ويُغزى ، ولن يُعطى ، ولن يُغزى .

وكذلك استعطى ، وهو يَسْتَعْطِى ، وان يَسْتَعْطِى ، ورأيت مستعطيا . فعلى هذا مجرى جميع هذه الأفعال .

(١) العنوان كما ترى لإسم الفاعل ، والمصدر ، واسم الزمان والمكان . ولكنه لم يتكلم إلا على اسم الفاعل ، وحديثه عن أوزان المصادر الثلاثية ، والزائدة عن الثلاثة سياق في الجزء الثاني وقد مضى حديثه عن صياغة المصدر المبيى ، واسم الزمان والكان في ص ٧٤ ، ١٠٨ وسياق أيضاً في الجزء الثاني ص ٤٠٣ - ٤٠٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ : « واعلم أن هذه الواو لا تقع قبلها أبدا كسرة إلا قلبت ياء وذلك نحو : غاز وغزى ونحوها » .

(٣) في الأصل (وكل ما) .

هذَابَاب

مَابَنِي مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ اسْمًا

على فَعِيل ، أو فَعُول ، أو فِعَال ، أو فَعَّلَل ، وما أشبه ذلك

اعلم أَنَّكَ إذا قلت من رميت : رَمِيًا فاعلم على مثال جعفر^(١) فأردت جمعه فَإِنَّكَ تقول : رَمَايَ فاعلم . تلتقى في آخره ياءان يُذهب إحداهما التنوين ؛ لالتقاء الساكنين ؛ كما أَنَّكَ إذا قلت : قاضٍ فاعلم حلفت الياء لالتقاء / الساكنين ؛ لِأَنَّ الياء ساكنة ، ويلحقها التنوين وهو ساكن ؛ فتذهب لالتقاء الساكنين .

وتقول : بعيرٌ مُعَيٌّ وإِبِلٌ مُعَايٌ^(٢) ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا جئت بعد الألف بحرف أصلي . فإذا قلت من هذا شيئاً أصله الحركة لم يلزمك في الجمع همزه .

وقد مضى تفسير هذا في باب الياء والواو اللتين هما عينان^(٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : إِبِلٌ مُعَايَاً فَلَيْسَ هَذَا لِأَزْمَا ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ . كُلُّ مَا كَانَ آخِرُهُ يَاءً قَبْلَهَا كَسْرَةً : أَنْ تَبْدِلَهَا أَلْفًا بِأَنْ تَفْتَحَ مَا قَبْلَهَا ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : مِذْرَى وَمِذَارَى ، وَعِذْرَاءٌ وَعِذَارَى .

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ مِثْلَهُ . وَالْأَصْلُ مِذَارٍ وَعِذَارٍ ، وَلَكِنَّهُ جَازَ ذَلِكَ [عَلَى] مَا وَصَفْنَا ، لِأَنَّ الْفَتْحَةَ وَالْأَلْفَ ، أَخْفُ مِنْ الْكَسْرِ وَالْيَاءِ ، وَلَمْ تَخَفِ التَّبَاسُ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ مِنَ الْجَمْعِ أَصْلُ بَنَائِهِ فَتَحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزِ فِي مِثْلِ « رَامٍ » فاعلم أَنَّ تَحْمِلَهُ عَلَى الْفَتْحِ وَتَثْبِيتِ مَكَانِ يَاءِهِ أَلْفًا ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْتَبِيسُ بِرَائِي ، وَغَازَى ، فَهَذَا جَائِزٌ هُنَاكَ ، مِمَّنْعٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ دَخَلَهُ التَّبَاسُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٧ : « وَأَمَّا فَعَّلَلُ مِنْ رَمَيْتَ فَرَمَيْتَ ، وَمِنْ غَزَوْتَ غَزَوِي ، وَالْجَمْعُ غَزَاوُ ، وَرَمَايَ . لَا يَهْمُزُ لِأَنَّ الَّذِي يَلِي الْأَلْفَ لَيْسَ بِحَرْفِ الْإِعْرَابِ ، وَاعْتَلَّتِ الْآخِرَةُ ، لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا مَكْسُورٌ » .

(٢) في اللسان : « أَعْيَا السَّيْرِ الْبَعِيرُ وَنَحْوُهُ : أَكَلَهُ وَطَلَحَهُ ، وَأَبِلَ مَعَايَا : مَعِيَّةٌ . قَالَ سِيبَوَيْهِ : سَأَنْتَ الْخَلِيلَ عَنْ مَعَايَا . فَقَالَ الْوَجْهَ مَعَايَ ، وَهُوَ الْمَطْرَدُ ، وَكَذَلِكَ قَالَ يُونُسُ » .

(٣) انظر ص ٩٦ .

فإن بنيته ببناء (فَعِيلَة) ، أو (فَعِيل) الذي يكون مؤنثاً ، أو ما كان جمعه كجمعها لزمك الهمز ، والتغيير ، من أجل الزيادة : كما ذكرت لك في باب صحائف ، وسفائن .

وكذلك فعالة / ، وفُعالة ، وفُعول ، وكُلُّ مؤنث على أربعة أحرف ثالث حروفه حرف لين $\frac{1}{132}$ وما جمعته على جمعه .

وذلك قولك إذا جمعت مثل رَمِيَّة أو رماية : رَمَايا ، وقَضِيَّة قضايا^(١) وكان الأصل : هذا قضائي فاعلم ، ورمائي فاعلم ؛ كقولك : صحائف ، فكرهوا الهمزة ، والياء ، والكسرة ، فالزموه بَدَل الألف ، ولم يجز إلا ذلك ؛ لأنَّه قد كان يجوز فيها ليست فيه هذه العلة ، فلما لزمَت العلة كان البدل لازماً ، فلما أبدلت وقعت الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياءً ، لأنَّ مَخْرَج الهمزة يقرب من مَخْرَج الألف ، فكان كالتقاء ثلاث ألفات ، فلذلك قالوا : مطايا ، وركايا .

واو اضطرَّ شاعر لردِّه إلى أصله ؛ كردِّ جميع الأشياء إلى أصولها للضرورة^(٢) . وسنبين ذلك بعد فراغنا من الباب إن شاء الله .

وتقول في (فُعُول) من رميت ، وغزوت : رُمِيَّ ، وغَزَوِيَّ ، وفي الجمع : رَمَائِي ، وغَزَاوِيَّ .
لا تهمز في التبعاد من الطرف خاصَّة / فإن قلت فَعِيلَة ثَمَّا لامه مهموزة ، أو ما يلحقه في الجمع ما يلحق فَعِيلَة ؛ نحو : فُعالة ، وفُعولة اعتلَّ اعتلالَ ما وصفت لك . وذلك قولك :
خطيئة ، فإن جمعتها قلت : خطايا^(٣) .

وكان أصلها أن تلتقي همزتان فتقول : خطَائِي فاعلم ، فأبلمت إحدى الهمزتين ياءً ، لئلا تلتقي همزتان . فلما اجتمعت همزة وياء ، خرجت إلى باب مطيئة وما أشبهها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٤ « ذلك قولك : مطية ومطايا ، وركية وركايا ، وهدية وهدايا فإنما هذه فاعل كصحيفة وصحائف وإنما دعاهم إلى ذلك أن الياء قد قلبت إذا كانت وحدها في مثل مفاعل فتبدل ألفا ، وذلك نحو مدارى ، وصحارى والهمزة قد قلبت وحدها ويلزمها الاعتلال فلما التقي حرفان مختلفان في أثقل أبنية الأسماء ألزموا الياء بدل الألف إذا كانت تبدل ولا معتل قبلها . » الأصل قضائي قلبت الكسرة فتحة ثم قلبت الياء ألفا فصار قضاء ثم قلبت الهمزة ياء فصار قضايا .

(٢) جاء ذلك في قول عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب في يوم بدر :

فما برحت أقدامنا في مكاننا ثلاثتنا حتى أزيروا المنابيا

والقصيدة في سيرة ابن هشام : الروض الأنف ج ٢ ص ١١٢ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فاعل من جئت وسؤت فكخطايا تقول جيايا وسوايا » وانظر تصريف المازني

ج ٢ ص ٥٤ - ٥٥ . والإنصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٩ .

وأعلم أنَّ كلَّ ما ظهرت الواو في واحدة فإنَّها تظهر في جمعه .

ليس^(١) إنَّ التي تظهر في الجَمْع تلك الواو ، ولكنك تبدل من همزته واوا ؛ لتدل على ظهور الواو في الواحد ، إذ كان قد يجوز أنَّ تبدل الهمزة واوا في الباب الذي قبله ، وإن كان الاختيار الياء . وذلك في قولك في إداوة : أدَاوى ، وهراوة : هَرَاوى^(٢) .

وقد قال قوم في جمع شَهِيَّة . شَهَاوى^(٣) . فهذا عندهم على قياس من قال في مطيَّة : مطَاوى^(٤) . وليس القول عندي ما قالوا ، ولكنَّه جمع شَهْوَى . وهو مذهب أكثر النحويين .

وكان الخليل^(٥) يرى في هذا الجمع الذي تلتقى فيه علَّتَان / من باب مطايا ، وأدَاوى ، الذي تجتمع فيه همزة ، وحرف علَّة القلب ؛ كما كان يرى في باب جاء ذلك لازما ، إذ كان يكون في غيره اختيارا . وكذلك هذا الباب ، إذ كنت تقول في شوائع : شواعٍ على القلب أن يكون هذا لازما فيما اجتمعت فيه ياء ، وهمزة .

قال الشاعر :

وَكأنَّ أُولَاهَا كِعبٌ مُقَامِرٌ ضَرِبْتُ عَلَى شُرُنٍ فَهَنَ شَوَاعِي^(٦)

(١) اسم ليس ضمير الشأن .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٥ « وأما ما كانت الواو فيه ثابتة ، نحو إداوة ، وعلاوة ، وهراوة فإنهم يقولون فيه : هراوى ، وعلاوى ، وأدَاوى . ألزموا الواو ههنا ، كما ألزموا الياء في ذلك » أنظر تصريف الماسزني ج ٢ ص ٦٣ .

(٣) في تصريف الماسزني ج ٢ ص ٦٤ - ٦٦ « قال أبو عثمان : شبيهة وشهاوى فجعلوها بمنزلة ما ظهرت في واحدة الواو وهذا شاذ فإن قال قائل : شهاوى جمع شهوى فقد قال قولاً لا يجوز » .

قال أبو الفتح « شهاوى في هذا القول في أنه جمع شهوى بمنزلة جبل وحبلى . وحمل شهاوى على أنه جمع شهوى قوى حسن لأنه ليس فيه حمل على الشلوذ .

قال المعاج « فهى شهاوى وهو شهاوى » .

(٤) وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٨٥ « وقد قال بعضهم هداوى فأبدلوا الواو ، لأن الواو قد تبدل من الهمزة » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعائل من جئت وسؤت فكخطايا تقول : جيايا وسوايا . وأما الخليل فكان يزعم أن قوله : جاء وشاء ونحوها اللام فيهن مقلوبة وقال : ألزموا ذلك هذا واطرد فيه إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٦) البيت في المنصف ج ٢ ص ٥٧ غير منسوب ونسبه اللسان (شاع - شرن) إلى الأجدع بن مالك . كعاب المقامر : رمس العظام التي يلعب بها . الثزن : الغليظ من الأرض . والمعنى كأن أولى الخليل المغيرة قذاح مقامر ضرب بها على غليظ من الأرض فتناثرت . والشاهد في قوله شواعى والأصل شوايع فقد سمت اللام على العين .

فكان يقول في جمع خطيئة : خطائى^(١) ، فاعلم ؛ لأنها الهمزة التي كانت في الواحدة .
وإذا كانت الهمزة في الواحد لم يلزمها في الجمع تغيير ؛ لأنَّ الجمع لم يجلبها ، ألا ترى
أنَّك لو جمعت جائية لم تقل : إلَّا جَوَاء فاعلم . لأنَّك إنَّما ودت الهمزة التي كانت في الواحدة
وكذلك لو بنيت (فَعَلَل) من جاء يا فتى لقلت : جَيَّأى ، وتقديرها : جَيَّعَى^(٢) .

فإن جمعت قلت : جَيَّأ فاعلم ؛ لأنَّ الهمزة لم تعرض في جمع ، إنَّما كانت في الواحد
كالفاء من جعفر ، فقلت في الجمع كما قلت : / جعافِر^(٣) .

فهذا أصل هذا الباب : إنَّ التغيير إنَّما يلزم الجمع إذا كان الهمزة مجتلبا فيه ، ولم يثن
في واحده .

وكان الخليل يجيز خطايا ، وما أشبهه على قولهم في مِدرى : مَدَارَى ، وفي صحراء : صَحَارَى
لا على الأصل ، ولكنه يراه المخففة أكثر . ألا ترى أنَّه إذ أثبت الألف أبدل من الهمزة ياء ،
كما يفعل ؛ أثلاً تقع همزة بين ألفين لشبه الهمزة بالألف .

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ ردَّ هذا الباب إلى أصله وإن كان يرى القول الأوَّل ، لأنَّه
يجوز له للضرورة أن يقول : ردَّد في موضع ردَّ ، لأنَّه الأصل كما قال :

الحمدُ لله العَلَى الأَجَلِّ^(٤)

(١) الخليل في جمع خطيئة إذا قلب قلبا مكانيا لا يقف عنده بل يقلب كسرة الهمزة فتحة ثم الياء ألفاً ثم الهمزة ياء .
في المنصف ج ٢ ص ٥٦ « فأما الخليل فإنه يرى أن خطايا ، ورزايا ، وما كان نحوهما قد قلبت لامة التي هي همزة إلى
موضع ياء فعيلة فكانها في التقدير : خطايء ثم قلب الهمزة فصار موضع الياء فصار خطاي فأبدلت الكسرة فتحة وعمل بها في
قول عامة النحويين .

فسألت أبا علي عن هذا فقلت : هلا أقرأ الهمزة بجالها فقال : خطأ ، لأنها لام وهي من الأصل ، وليست عارضة في جمع ،
كما يقول في جمع جائية : جواء ، لأنها ليست عارضة في جمع . فقال : أن اللام لما قنمت فجعلت في موضع الهمزة لعارضة
في الجميع أشبهتها فجرى عليها حكمها فغيرت كما تغير العارضة في الجمع . . . وانظر الانصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٩ وشرح الشافية
ج ٣ ص ٥٩ - ٦٣ .

(٢) من عادة النحويين إظهار الهمزة بالتعبير عنها بالعين .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعلل من جئت ، وقرأت فإنك تقول فيه : جَيَّأى ، وقرأى . فإذا أجمعت قلت :
قراء وجيأ لأن الهمزة ثابتة في الواحد وليست تعرض في الجمع . . . وانظر ص ١٦٩ من سيبويه أيضاً .

(٤) مطلع أرجوزة لامية لأبي النجم العجل والشاهد في فك إدغام المثليين للضرورة ، والقياس الأجل . وهذه اللامية مشروحة
في كتاب الطرائف الأدبية للأستاذ الميمى ص ٥٧ - ٧١ . وانظر شواهد الشافية ص ٤٩١ .

وكما قال :

أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا^(١)

ويجوز له صرف ما لا ينصرف ؛ لأنَّ الأصل في الأشياء أن تنصرف . فإذا اضطرَّ إلى الباء المكسور ما قبلها أن يعربها في الرفع والخفض فعل ذلك ؛ لأنَّه الأصل ؛ كما قال ابن الرُّقيَّات :

لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَسْلٌ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبٌ^(٢)

/ لأنَّ غَوَانِي فَوَاعِلٌ ، فجعل آخرها كآخر ضوَّارب .

١
١٣٦

وقال الآخر :

قد عَجِبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلَوِيَا^(٣)

لأنَّه لَمَّا بلغ بتصغير يعلى الأصل صار عنده بمنزلة يَعْلَمُ لو سُمِّيَتْ به رجلاً ؛ لأنَّه إذا تمَّ لم ينصرف . فإنَّما انصرف باب جوارٍ في الرفع والخفض ، لأنَّه أنقص من باب ضوَّارب في هذين الموضعين .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١١ ، ج ٢ ص ١٦١ وصدّره :

مهلاً أعاذل قد جربت من خلقي

مهلاً : مفعول مطلق حذف عامله . عاذل منادى مرغم عاذلة ، وبجواب الشرط محذوف أي أن ضنونا لم أضن . وقال سيبويه

ج ٢ ص ٢٢٦ « وقالوا ضننت ضناً كرفقت رفقاً وقالوا ضننت ضناتة كسقت سقاة » وانظر إصلاح المنطق ص ٢١١ والمخصص ج ١٥ ص ٥٨ .

يصف نفسه بالجود حتى ولو كان من يهود علجه بخيلاً حريصاً .

وانظر شواهد الشافية ص ٤٩٠ وسيأتي في موضعين آخرين .

والبيت لقنعب بن أم صاحب الغطفاني .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على تحريك الياء من الغواني وإجرائها على الأصل للضرورة . والبيت لابن قيس الرقيات

من قصيدة في صدر ديوانه ص ١ - ٦ ، وروايته :

« في الغواني فا » ، فليس فيه ضرورة .

أنظر الخصائص ج ١ ص ٢٦٢ - ج ٢ ص ٣٤٧ والمنصف ج ٢ ص ٦٧ ، ٨١ ، والكامل ج ٨ ص ١٨١ والسيوطي

ص ٢١١ وسيأتي في الجزء الثالث أيضاً ، وشواهد الشافية ص ٤٩٠ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على إجراء يعليا على الأصل للضرورة وهو تصغير يعلى اسم رجل ، ويعلى يمنع الصرف

مكبراً ومضراً للعلمية ، ووزن الفعل ، كان القياس أن يقول : يعيل بالتثنية كما في جوار ، وغواش . والمقلوب : الذي يتصل على الفراش حزناً .

وهذا الرجز غير منسوب في سيبويه وكذلك في تصريف المسازي ج ٢ ص ٦٨ ، ٧٩ ، وفي اللسان (قل) ونسبه أستاذنا

الشيخ النجار في تعليقه على الخصائص ج ١ ص ٦ إلى الفرزدق وهو ليس في المطبوع من ديوانه .

وكذلك قاضٍ فاعلم . لو سُمِّيت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأنَّ التنوين يدخل عوضاً مما حذف منه .

فأما في النصب فلا يُجْرَى ؛ لأنَّه يتمَّ فيصير بمنزلة غيره مما لا عِلَّةَ فيه .

فإنَّ احتاج الشاعر إلى مثل جوارٍ فتحَّه - إذا حرَّك آخره في الرفع ، والخفض - ألاَّ يُجْرِيه ، ولكنه يقول : مررت بجوارِي كما قال الفرزدق :

فلو كان عبدُ الله مولى هجوته ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليا^(١)

فإنَّما أجراه للضرورة مجرى ما لا عِلَّةَ فيه .

فإنَّ احتاج إلى / صرف ما لا ينصرف صرفه مع هذه الحركة ، فيصير بمنزلة غيره مما لا عِلَّةَ فيه ؛ كما قال :

فلتأيننك قصائدٌ وأيركبنَ جيشٌ إليك قوادِمَ الأكوار^(٢)

ألا ترى أنَّه في قوله : (مولى مواليا) قد جعله بمنزلة الصحيح ؛ كما قال جرير :

فيوما يُجَارِينِ الهوى غيرَ ماضٍ ويوما تُرى منهنَّ غولٌ تغولُ^(٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٨ على إجرائه موالى على الأصل للضرورة ، والقياس موال والبيت للفرزدق لعبد الله بن أبي اسحق النحوى وكان يلحنه فهجاه وهو ليس في ديوانه المطبوع .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالتون الخفيفة في قوله فليأتينك . وليدغن . الكور : الرجل . وقادمته العودان اللذان يجلس بينهما الراكب .

يقول : والله لأغيرن عليك بقصائد الهجو ، ورجال الحرب ، وجعل الجيش يدفع القوادم ، لأنهم كانوا يركبون الإبل في الغزو حتى يحلوا بساحة العدو فجعل الجيش هو المزجج للإبل المرتحلة الدافع لها وروى بنصب الجيش ورفع القوادم ، لأنها المتقدمة والخيل مقودة خلفها فكأنها الدافعة الجيش إليهم والسابقة له نحوهم . وهذا على رواية : وليدغن . أما على رواية : ولا يركن فليس فيها إلا رفع الجيش .

والبيت للنايفة الذبياني من قصيدة في ديوانه ص ٣٢ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٨ ورغبة الآمل ج ٤ ص ٦٦ وسيعيده في الجزء الثالث من المقتضب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على تحريك الياء في ماضى للضرورة .

وفي المقتضب ج ٢ ص ٨٠ وحكى أبو على عن أبي العباس أن أبا عثمان كان ينشده .

فيوما يوافين الهوى ليس ماضياً . فهذا لا ضرورة فيه .

المعنى : يوافين الهوى منهن ، ولا أصبو ، ولا آق مالا يحل ، ويوما يهجرون فيذهبن لذة الصبا والهوى . والبيت لجرير من قصيدة في ديوانه ص ٤٥٥ - ٤٥٧ . وروى هناك : غير ماضيا .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ١٥٩ وأمال الشجرى ج ١ ص ٨٦ والأعلم .

وقال الكُمَيْت :

خَرِيْعُ دَوَادِي فِي مَلْعَسِبٍ تَنَازَرُ طَوْرًا وَتُلْقِي الْإِزَارَا

ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك : من أَنَّ الشاعر إذا اضطرَّ ردَّ الأشياء إلى أصولها .

فأما قوله :

• سماءُ الإلهِ فوقَ سَبْعِ سَمَائِيَا •

فإنه ردَّ هذا إلى الأصل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّهُ جمع سماءٍ على فعائل ، والذي يُعرف من جمعها سموات .

والثاني : أَنَّهُ إذا جمع سماءٍ على فعائل فحَقُّهُ أَنْ يقول : سَمَائِيَا ، لِأَنَّ الهمز يعرض في الجمع

بدلاً من الألف الزائدة في فَعَالٍ وترجع الواو التي هي همزة / ، في سماءٍ ، لِأَنَّ سَمَاءً إِنَّمَا هُوَ فَعَالٌ 1/138

من سموت . فتصير الواو ياءً لكسرة ما قبلها ، كما صارت واو غزوت ياءً في غازٍ ، فتلقى

همزة ، وياءً ، فيلزم التغيير كما ذكرت لك ، فردّها للضرورة إلى سَمَائِيَا ثُمَّ فتح آخرها

وكان حقَّ الياء المنكسر ما قبلها أَنْ تسكَّن ، فإذا لحقها التنوينُ حَلَفَتْ لانتقاء الساكنين ،

فحرك آخرها بالفتح ، كما يفعل بالصحيح الذي لا ينصرف .

فهذه ثلاثة أوجه : جمعها على فعائل ، وتركها ياءً ، ومنعها الصرف .

وأما ما كان من هذا الباب كأَوَّلٍ في بابه فَعِلَّتْهُ في الهمز كَعَلَّةٌ أَوَّلٌ ، إِلَّا أَنَّ الهمز يلزم

ذوات الياء ، والواو ، والتغيير .

تقول في (فَعَلٌ) من حَيِّيت : حَيًّا . وكذلك (فَعَلَلٌ) : الملقظان سواء .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦٠ على إخراج داودي على الأصل والقياس دواد .

الخريع : الناعة مع فجور . والدواوي : الأراجيح مفردها دودة ومعنى تازر طورا وتلقى الأزار : أي لا تبالي لصفر

سها كيف تتصرف لالعة . والبيت للكيت وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٣٤ وتصريف المسازي ج ٢ ص ٦٨ .

(٢) صدره : (له ما رأيت من البصير وفوقه) ، واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على إجراء سَمَائِيَا على الأصل .

وانظر الخصائص ج ١ ص ٢١١ - ٢١٢ والمنصف ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ فلم يزد أبو الفتح على كلام المبرد شيئاً .

والبيت لأمية بن أبي الصلت من قصيدة تشتمل على توحيد الله ، وقصص بعض الأنبياء وهي في ديوانه ص ٧٠ - ٧٢ وفي

الخزانة ج ١ ص ١١٩ .

فَأَمَّا (فَعَلَ) فَإِنَّكَ ثَقُلْتَ الْعَيْنَ - وهى ياءٌ - ؛ كما ثَقُلْتَ عَيْنَ قَطْعٍ ، فانفتح ما قبل الياء التى هى لام وهى فى موضع حركة ، فانقلبت ألفا .

ولا يكون اسم على مثال (فَعَلَ) إِلَّا أَنْ تصوغه معرفةً ، فتثقله من (فَعَلَ) . فَأَمَّا قولهم (بَقِمَ) فَإِنَّهُ اسم أعجمي . فلو سُمِّيَتْ به رجلا لم تصرفه / فى المعرفة ؛ لَأَنَّهُ وقع من كلام العرب $\frac{1}{139}$ على مثال لا تكون عليه الأسماء ، فلم يكن بأمثل حالا من عربى لو بنيت على هذا المثال .
فَأَمَّا قولهم : (خَضَمَ) - للعنبر بن عمرو بن تميم ^(١) - فَإِنَّمَا هو فِعْلٌ منقول ، وهو غير منصرف فى الاسم .

وهذا شيء ليس من هذا الباب ، ولكن لما ذكر وصفنا حاله . ثم نعود من القول إلى الباب .

وَأَمَّا (فَعَلَلُ) من حييت فَإِنَّ الْعَيْنَ ساكنة ، واللامان متحركتان ، فأدغمت العين فى اللام الأولى ، وأبدلت الثانية ألفا .

فإن جمعت (فَعَلَلُ) فتقدير جمعه : (فَعَالِلُ) ؛ كما قلت فى قَرَدَدَ : قرادد ^(٢) .

وإن جمعت (فَعَلَ) فتقدير جمعه : (فَعَاعِلُ) ؛ كما تقول فى سُلَمٍ : سلام وأَيَّهما جمعت يلزمه الهمز . ليس من أجل أَنَّ فيه زائدا ، ولكنه لالتقاء حرفين معتلين ، الألف بينهما كما ذكرت لك فى أوائل .

فتقول فيهما : حَيَايَا . وكان الأصل حَيَائِي ، فلزم ما لزم مطيئة فى قولك : مطايا .
وكذلك لو قلت : فعاعل من جئت / لقلت : جَيَايَا ^(٣) . $\frac{1}{140}$

وكان الأصل جَيَائِي . فكنت تبدل الثانية ياءً ، كما فعلت فى قولك : هذا جاء فاعلم ، ثم تذهب إلى باب مطايا .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٧ « لا يصرفون خضم وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم » وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٠٨ -

٢٠٩ .

(٢) القردد : الأرض المليظة .

(٣) الأصل : جَيَايَا . تقلب الياء الثانية همزة لتوسط الألف بين الياوين ثم تقلب الهمزة الثانية ياء فيصير جَيَائِي ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة والياء ألفا فيصير جَيَاا فتقلب الهمزة ياء فيصير جَيَايَا .

فإن قلت : (فَعَالِل) ، و(فَعَاعِل) من شويت ولويت ، قلت : شوايا ، ولوايا^(١) فتُظهر الواو ؛ لأنَّ العين واو ؛ كما أظهرت الباء في حييت ، وجيت^(٢) -

فإن قلت : (مَفْعَل) من شويت أو حييت ، قلت : مَشَوَى ، وَمَحَيَّا .

فإن جمعت قلت : مَشَاوٍ ، وَمَحَايٍ . فلم تهمز ، لأنَّه لم يعرض ما يهزم من أجله ، وإنَّما وقع حرفا العلة الأصلَيان بعد الألف .

فإن بنيت منه شيئا على (مفاعيل) ، أو (فَعَالِل) أو ما أشبه ذلك لم يصلح الهمز أيضا . وذلك قولك : مَشَاوِيٍّ وَمَلَاوِيٍّ ؛ لبعد حرف العلة من الطرف وقد تقدّم تفسير هذا في باب طواويس^(٣) .

فإن كان مكان الواو ياء ففيه ثلاثة أقاويل :

نقول في (فَعَالِل) ، أو (مفاعيل) من حييت : حياوِيٍّ . أبدلت / من الياء واوا ؛ كراهية اجتماع الياءات ؛ كما قلت في النسب إلى رحي : رَحَوِيٍّ .

ويجوز أن تبدل من إحدى الياءات همزة ، فتقول : حَيَائِيٍّ فاعلم . وهو الذي يختاره سيبويه^(٤) . وليست الهمزة بمنزلة ما كنت تهمز قَبْلُ ، فيأزملك التغيير من أجلها ، لأنَّك فيه مخير ، وإنَّما هي بدل من الياء ، وهي بمنزلة الياء لو ثبتت .

ومن أجرى الأشياء على أصولها فقال في النسب إلى رحي : رَحِيٍّ ، وإلى أُمَيَّة : أُمَيٍّ ، ترك الياء هنا على حالها ، فقال : حَيَائِيٍّ .

وبهذه المنزلة . النسب إلى راية ، وآية ، وما كان مثلهما .

(١) الأصل شواي قلبت الياء الأولى همزة لتوسط ألف فعالل أو فواعل حرفي علة ، ثم قلبت الكسرة فتحة فانقلبت الياء الثانية ألفا فصار شواا ثم قلبت الهمزة ياء فصار شوايا وكذلك الأمر في لوايا .

(٢) يظهر أن أصلها جئت فخففت الهمزة فصارت ياء .

(٣) انظر ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٧ « وأما فعاليل من رميت فرمائي والأصل رمائي ولكنك همزت كما همزت في راية ، وآية حين قالوا : رائي وآتي فأجرته مجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف ، كما أجريت فعليلة مجرى فعلية ومن قال : راوى فجعلها واوا قال : رماوى ومن قال : أمي وقال : آي قال رمائي فلم يغير وكذلك فعاليل من حييت ومفاعيل » .

يجوز إقرار الياء مع ياء النسب الثقيلة ، فتقول : رائي ، وآي . وتبدل الهمزة إن شئت :
وتقلبها واوا . وهي أجود الأقاويل عندى . وسيبويه يختار الهمزة (١) .

فأما ما كان من الياء مثل شَوَيْتَ إذا قلت : (فعاعيل) فلا يجوز إلا شواوى (٢) فاعلم .

وذلك ؛ لأنَّ الواو من أصل الكلمة ، وقد كان يفرِّ إليها من الياء التي هي أصل ، فلمَّا
كانت ثابتة لم يجوز أن يتعلّى إلى غيرها .

وهذا الباب يرجع بعد ذكرنا شيئاً من الهمز وأحكامه ، وشيئاً من التصغير والنسب ، ممَّا
يجزى وما يمتنع من ذا إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٦ «وسألت عن الإضافة إلى راية ، وطاية ، وثاية ، وآية ، ونحو ذلك فقال : أقول :
رائى ، وطائى ، وثائى ، وآئى وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف والألف تشبه بالياء فصارت قريباً مما تجتمع فيه أربع ياءات
فهمزوها استقلالا وأبدلوا مكانها همزة ، لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تبدل بعد الألف الزائدة ، لأنهم كرهوها ها هنا ، كما
كرهت ثم هى هنا بعد ألف كما كانت ثم وذلك نحو ياء رداء . ومن قال : أمي قال : آي وراي بغير همزة ، لأن هذه لام
غير معتلة وهى أولى بذلك ، لأنه ليس فيها أربع ياءات ولأنها أقوى . . . ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت ثاوى ، وآوى ،
وطاوى ، وراوى جاز لك كما قالوا : شاوى فجعلوا الواو مكان الهمزة » .

(٢) فاعيل من شوى شواوى تبقى الواو الثانية ولا تقلب همزة لبعدها من الطرف ، كما فى طواويس وإذا خففت الياء
المشددة قلبت الواو همزة ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، ثم أبدلت الهمزة واوا فيصير شواوى .

هذَابَاب

ذوات الياء التي عيناتها ولا مااتها ياءات

١
١٤٢

وذلك نحو قولك : عَيَّيت بالأمر ، وَحَيَّيت .

فما كان من هذا الباب فَإِنَّ موضع العين منه صحيح ؛ لِأَنَّ اللام معتلَّة ، فلا تَجْمَع على الحرف عِلْتَان ، فيلزمه حذف بعد حذف ، واعتلال .

فالعين من هذا الفعل يعجرى مجرى سائر الحروف . تقول : حَيَّيت ، وَيَحْيَا ؛ كما تقول : حَشَّيْتُ ، وَيَحْشَى .

وكذلك إِنْ كان موضعَ العين واو ، وموضع اللام ياء ، فحكمه حكم ما تقدَّم ، وذلك نحو : شَوَّيْتُ ، واوَيْتْ ، يَشْوِي ، وَيَلْوِي ، كما تقول : رميت ، ويرى ولا تقلب الواو في شَوَى ألفاً ؛ كما قلبتها في قال^(١) ، ولكن يكون شَوَّيْتُ بمنزلة رميت ، وَحَيَّيت ، بمنزلة حَشَّيْتُ .

وتقول : هذا رجل شاوٍ ، ورجل لاوٍ وحايٍ بغير همزة ؛ لِأَنَّ العين لاعِلَّةٌ فيها . ولا يلزم الخليل قلب هذا ، لِأَنَّهُ بمنزلة غير المعتلِّ .

وتقول في المفعول : مكان مَحْيَى فيه ، وَمَشْوَى فيه ؛ كما تقول : مرى فيه ، ومقضى فيه . تجربة على هذا .

(١) في سيره ج ٢ ص ٣٧٧ « اعلم أن الواو ، والياء لا تملأن واللام ياء أو واو ، لأنهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثنون ، وإلى الالتباس والاجفاف . . . » .

هذاباب

ملكاته عينة ولامه واوين

١
١٤٣

اعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقى واوان إحداهما طرف من غير علة . فإذا التقت عين ولام كلاهما جاز ثباتها إذا كانت العين ساكنة ؛ لأنك ترفع لسانك عنهما رَفْعَةً واحدة للإدغام . وذلك قولف قُوَّة ، وحوَّة^(١) ، وضوَّة^(٢) ، وبكنَّ قُو ، والحو ، ونحو ذلك .

فإن بنيت من شيء من هذا فعلا لم يجرز أن تبنيه على (فعل) . فتلتقى فيه واوان ، لأنك لو أردت مثل غزوت أغزو لقلت : قَووت أَقُو ، فجمعت بين واوين في آخر الكلمة ، وهذا مطرح من الكلام ؛ لما يلزم من الثقل والاعتلال .

فإنما يقع الفعل منه على فعلت ؛ لتقلب الواو الثانية ياء في الماضي ، وألفا في المستقبل . وذلك قولك : قَوِي يَقْوِي ، وجَوِي يَجْوِي . فإذا قلت كذلك صرّفت الواو الثانية المنقلبة ياء تصريفاً ما الياء من أصله ، ما دمت في هذا الموضع .

فإن قال قائل : ما بال الواوين لم تثبتا ثبات الياعين في حَييت / ، ونحوه ؟ . فلأن الواو^١ مخالفة للياء في مواضعها ؛ ألا تراها تُهْمَز مضمومة إذا التقت الواوان أولاً ، ولا يكون ذلك في الياء .

فإن أخرجت الواو التي تلاقيها واو من هذا المثال حتى يقعا منفصلتين ثبتتا الحائل بينهما وذلك قولك - إن أردت مثل احمار - احوأوى القرس ، واحواوت الشاة : فترجع الواوان إلى أصولهما ؛ لأنه لا مانع من ذلك .

(١) الحوة : سواد إلى الخضرة .

(٢) الصوة : جماعة السباع ، وحجر يكون علامة في الطريق .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٨٩ « فأنما يجيء أبدا على فعلت على شيء يقلب الواو ياء ولا يكون فعلت ولا فعلت كراهية أن تثبت الواوان فأنما يصرفون المضاعف إلى ما يقلب الواو ياء . . . » . وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢٠٩ .

وإنما ندلّ في هذا الموضع على الأصل ؛ لأنّه موضع جُمَل ، ونأى على تفسيره في موضع التفسير والمسائل إن شاء الله .

إِعلم أنّه لا يكون فعل ، ولا اسم موضع فائه واو ، ولامه واو . لا يكون في الأفعال مثل وَعَوْتُ^(١) .

وأما الياء فقد جاء منها لختفها . وذلك قولك : يَدَيْتُ إليه يَدًا^(٢) . وهو مع ذلك قليل ؛ لأنّ باب سَلَس ، وقلق أقلّ من باب ردّ . فلذلك كثر في الياء مثل حييت ، وعييت ، وقلّ فيما وصفت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٠ « واعلم أن الفاء لا تكون واوا واللام واوا في حرف واحد ألا ترى أنه ليس مثل وعوت في الكلام » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٠ « وقد جاء في اللواو كما جاءت العين واللام يامين وأن تكون فاء ولا ما أقل كما كان سلس أقل وذلك قولهم : يديت إليه يدا » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٥ .

وفي المخصص ج ١٢ ص ٢٣٦ « صاحب العين - أيديت عنده يدا من الإحسان قال أبو علي هو من باب استحجر الطين وأشعر الجنين أي أنه لم يتعمل بغير الزيادة » .

وفي اللسان « أيديت عنده يدا ويديت لغة » .

هَذَا بَابُ

مَا جَاءَ عَلَى أَنْ فَعَلَهُ عَلَى مِثَالِ حَيِّتْ وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ^(١)

لأنَّه لو كان فِعْلاً للزمته عِلَّةٌ بعد عِلَّةٍ . فَرُفِضَ ذلك من الفعل ؛ لما يعتوره من العِلَلِ .
وذلك نحو : غاية ، وراية ، وثاية^(٢) .

فكان حقُّ هذا أن يعتلَّ منه موضع اللام ، وتصحح العين ، كما ذكرت لك في باب حَيِّتْ ،
فيكون (فَعْلَةً) منه على مثال حَيَاةٍ ، ولكنه إِنَّمَا بُنِيَ اسماً ، فلم يجر على مثال الفعل . هذا
قول الخليل .

وزعم سيبويه عمرو بن عثمان أن غير الخليل ولم يُسَمِّهم كان يقول : هي فَعْلَةٌ^(٣) في الأصل
وكان حقُّها أن تكون آيَةً . ولكن لما التقت ياءان قلبوا إحداهما ألفاً كراهية التضعيف .
وجاز ذلك ؛ لأنَّه اسم غير جارٍ على فِعْلٍ .
وقول الخليل أحبُّ إلينا .

ومما رُفِضَ منه الفعل لما يلحقه من الاعتلال (أَوَّلُ)^(٤) . وهو (أَفْعَلُ) . يدلُّك على ذلك قولهم :
هو أَوَّلُ منه ، كقولك : هو أَفْضَلُ منه ، وأَفْضَلُ الناس ، وأنَّ مؤنثه الأولى ؛ كما تقول :
الكُبْرَى والصُّغْرَى . ولكن كانت فاوؤه من موضع عينه ، ومثل هذا لا يكون في الفعل .

-
- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ هـ هذا باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعت وإن كان لم يستعمل في الكلام : لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال ، والالتباس
- (٢) الثانية : حجارة تكون حول الفم الراعى يشوى إليها . (المنصف ج ٣ ص ٧٢) .
- (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ هـ وهذا قول الخليل وقال غيره إنها هي آية ، وأى فعل ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما ؛ لأنهما تكرهان ، كما تكره الواو
- (٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ هـ وما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول ، والواو : وآاه وويح هـ .
وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٩٢ - ٣٩٣ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

وتما لا يكون منه فعل (يوم) و (آفة) ؛ لما يلزم من الاعتلال^(١)

واعلم أن اللام إذا كانت من حروف اللين ، والعين من حروف اللين فإن العين تُصحح ، ولا تعتل ، وتعلّ اللام ، فتكون العين بمنزلة غير هذه الحروف ؛ لثلاً تجتمع على الحرف علّتان وقد مضى تفسير هذا في باب حييت^(٢) . وإنما ذكرناها هاهنا لمجيء هذه الأسماء على ما لا يكون فعلاً ، ولا اسماً مأخوذاً من فعل .

فلو بنيت من حييت (فَعَلَة) أو من قويّت لقلت : قَوَاة .. وحيَاة ؛ كما تقول من رميت : رَمَاة . فتكون الياء [أو الواو] التي هي عين بمنزلة غير المعتل .

فأما قولهم : (شَاء) كما ترى^(٣) فإن فيه اختلافاً :

يقول قوم : الهمزة منقلبة من ياء ، وأنها كانت في الأصل شأى كما ترى ، فأعلّت العين وهى واو من قولهم : / سَوَى وقُلبت الياء همزة ؛ لأنها طرف وهى بعد ألف . فكان هذا بمنزلة سَقَاً وغَزَاً . فيقال لهم : هلاً إذا أعلّت العين صحّحت اللام ، ليكون كباب غاية ، وآية ؟ ألا ترى أنهم لما أعلّوا العين صحّحوا اللام ؛ لثلاً تجتمع علّتان ؛ فقالوا : آى ، ورأى جمع راية ، قال العجاج :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « وسأله عن اليوم فقال : كأنه من يمت وإن لم يستعملوا هذا في كلامهم كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتل ، وياء تدخلها الفسة في يفعل كراهية أن يجتمع في يفعل ياءان في إحداها ضمة مع المعتل فلما كانوا يستقلون الواو وحدها في الفعل رفضوها في هذا لما يلزمهم من الاستثقال في تصريف الفعل » .

(٢) أنظر ٣ ص ١٤٨ .

(٣) (شاء) فيها شذوذ بسبب اجتماع اعلالين فيها : قلب العين ألفاً ، وقلب اللام همزة ويرى سيبويه أنها اسم جمع لشاء من غير لفظها ، كرجل ، ونفر ، لأن لام شاة هاء ولام شاء ياء بدليل قولهم في التصغير شوى وفي النسب شأوى ، ويرى غير سيبويه أن أصل « شاء » (شاة) فقلبت الهاء همزة ، كما قلبت في ماء فهو اسم جمع لها من لفظها ، وقولهم في التصغير : شوى يحتمل أن يكون مخفف الهمزة ، كما في نبي ، وبرية وهذا هو نص سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ : « وأما الشاء فإن العرب تقول فيه شوى ، وفي شاة شوية والقول فيه أن شاء من بنات الياقات ، أو الواوات التي تكون لامات وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات ولامها هاء .. والدليل على ذلك هذا شوى وإنما ذا كامرأة ونسوة .. ومثله رجل ، ونفر » .

وانظر المنصف ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٦ .

وَحَطَرَتْ أَيْدَى الْكُمَاةِ ، وَحَطَرَ رَأَى إِذَا أَوْرَدَهُ الطَّنُّ صَدَرَ^(١)

ونظير ذلك قولهم في جمع قائم : قيام ، وفي جمع ثوب : ثياب ، فلما جمعا رَوَى قالوا :
رِوَاءُ فاعلم ، فأظهروا الواو التي هي عين لما اعتلت الياء ، وهي في موضع اللام .

ولا اختلاف في أنه لا يجتمع على الحرف عِلَّتَانِ^(٢) .

وزعم أهل هذه المقالة في (شاء) يا فتى أنه واحد في معنى الجمع واو كان جمع شاة وعلى
لفظها لم يكن إلا شياه ، لأنّ الداهب من شاة الهاء ، وهي في موضع اللام يدلُّك على ذلك قولهم :
شُوَيْهَةٌ في التصغير .

وزعم أنّ الهمزة منقلبة من حرف لين لقولهم : شَوَى في معنى / الشاء وقساد قولهم ما شرحت لك .
١
١٤٨

وأما غير هؤلاء فزعم أنّ (شاء) جمع شاة على اللفظ ؛ لأنّ شاة كانت في الأصل شاهة ،
على قولك شُوَيْهَةٌ ، والظاهر هاء التثنية ، فكرهوا أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد ،
في الوقف ، فأبدلوا من الهاء همزة فقالوا : شاء فاعلم ، لقرب المخرجين ؛ كما قالوا : أَرَقْتُ ،
وهرقت ، وإِيَّاكَ ، وهِيَاكَ ، وكما قالوا : ماء فاعلم ، وإنما أصله الهاء ، وتصغيره مُوَيْهَةٌ فاعلم
وجمعه أمواه ، ومياه .

وذهب هؤلاء إلى أن شوى مخفَّف الهمزة كما تقول في النبيّ ، والبريّة ، ويفسر هذا في
باب الهمز مستقصى إن شاء الله .

وهذا القول الثاني هو القياس .

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٨٩ وفي تعليق الخصائص ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ، « خطرت أيدي الكاة : أي
تحركت أيديهم في القتال ، وخطرت الرايات يوردها الطن فصدر راويات بدم الأعداء » .

واستشهد به المازني في تصريفه ج ٢ ص ١٤٤ .

وهو من أرجوزة للعجاج يملح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وانظر ديوانه ص ١٥ - ٢١ .

(٢) فصل القول في ذلك الرضى في شرح النشافية ج ٣ ص ٩٣ - ٩٤ .

بَابُ الهمزة

اعلم أنَّ الهمزة حرف يتباعد مَخْرَجُهُ عن مخارج الحروف ، ولا يَشْرُكُهُ في مخرجه شيء ، ولا يُدَانِيهِ إِلَّا الهاء والألف . ولهما علَّتَانِ نشرحهما إن شاء الله .

أما الألف فقد تقدّم / قولنا في أنَّها لا تكون أصلاً ، وأنَّها لا تكون إِلَّا بدلاً أو زائدة .
ولنّما هي هواء في الحلق يسمّيها النحويّون الحرف الهاوئ .

والهاء خَفِيَّةٌ تقارب مَخْرَجَ الألف ، والهمزة تحتها جميعاً . أعني الهمزة المحقّقة فلتباعدوا من الحروف ، وثقل مخرجها ، وأنَّها نبرة في الصلّ ، جاز فيها التخفيف ، ولم يجر أن تجتمع همزتان في كلمة سوى ما نذكره في التقاء العينين اللتين بنية الأولى منهما السكون ، ولا يجوز تحريكها في موضع البتّة .

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتحة وأردت تحقيقها قلت : قرأ الرجل ، وسأل عبد الله . كذا حقّ كلّ همزة إذا لم تُردّ التخفيف .

فإن أردت التخفيف نحوّتها بها نحوّ الألف ، لأنَّها مفتوحة ، والفتحة من مَخْرَجِ الألف^(١) . فقلت : قرا يا فتى .

والمخفّفة بوزنها مُحَقَّقَةٌ ، إِلَّا أَنَّكَ خَفَّفْتَ النبرة ، لأنَّكَ نَحَوَّتها بها نحوّ الألف ، ألا ترى أنَّ قوله :

« أَن رَأَتْ رَجُلًا دَعَشَى أَضَرَّ بِهِ^(٢) »

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « اعلم أن كلّ همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فانك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزيئها محققة غير أنك تضعف الصوت ، ولا تضع وتنفخ ، لأنك تقرّبها من هذه الألف » .

(٢) تمامه : (ريب المنون ودهر مفسد خيل) . واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٦٧ على أن الهمزة المخففة بزنة المحققة . ولولا ذلك لانكسر البيت لأن بعد الهمزة نونا ساكنة فلو كانت همزة بين بين في حكم الساكنة لالتقى ساكنان في الحشو ولا يكون ذلك في الشعر إلا في القوافي

في وزنها أو حَقَّتْ/ فقلت : أأن . وتحقيقها إذا التقيا ردىء جدًا ، ولكنني ذكرته ؛ $\frac{1}{100}$ لأُمثِّل لك .

فإن كانت قبلها فتحةً وهي مضمومة نَحَوْتُ بها نَحَوَ الواو^(١) ؛ لأنَّ الضمة من الواو في محلِّ الفتحة من الألف . وذلك قولك : أوم الرجل إذا حَقَّتْ . فإذا خَفَّفْتَ قلت : أوم الرجل الوزن واحد على ما ذكرت لك .

فإن كانت مكسورةً وما قبلها مفتوحٌ نَحَوْتُ بها نَحَوَ الياء^(٢) . وذلك يثس الرجل . والمخففة - حيث وقعت - بوزنها محققةً ، إِلَّا أَنَّ النبر بها أَقْلٌ ؛ لأنَّك تزيحها عن مخرج الهمزة المحققة .

فإن كانت مضمومة وقبلها فتح أو كسر ، فهي على ما وصفنا يُنحَى بها نَحَوَ الواو . وكذلك المكسورة يُنحَى بها نَحَوَ الياء ، مع كلِّ حركة تقع قبلها .

فأمَّا المفتوحة فإنه إن كانت قبلها كسرة جعلت ياءً خالصة^(٣) ؛ لأنَّه لا يجوز أن يُنحَى بها نَحَوَ الألف ، وما قبلها مكسور ، أو مضموم ، لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إِلَّا مفتوحاً . وذلك قولك في جمع مِثْرَةٍ^(٤) من مَأْرَت بين القوم : أَى أَرَشْتَ بينهم : مِثْر . فإن خَفَّفْتَ الهمزة قلت : مِثْر ، تُخْلِصُهَا ياءً . ولا يكون تخفيفها إِلَّا على ما وصفت لك للعلة التي ذكرنا .

= أأن : الهمزة الأولى للاستفهام ، والمصدر المؤول مجرور بلام العلة أو من التعليلية والتقدير : أصدت ، لأن رأيت رجلاً هذه صفته .

ورأت بمعنى أبصرت . والأعشى هو الذي لا يبصر بالليل ، وجملة أضر به حاله أو صفة ثانية لرجلاً . أنظر شواهد الشافية ص ٣ ح ٣٣ .

والبيت للأعشى من قصيدة في ديوانه ص ٥٥ - ٦٣ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة ، كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة . . . » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « أعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فانك تبدل مكانها ياء في التخفيف وذلك قولك في المِثْر : مِثْر وفي يريد أن يقرئك : يقرئك » . وانظر الكامل ج ٤ ص ٩٦ .

(٤) المِثْرَة بكسر الميم وسكون الهمزة ، النسل والعداوة وفعله كنع .

وإن كان ما قبلها مضموماً وهي / مفتوحة جعلت واواً خالصة^(١) والعلّة فيها العلّة في المكسور ما قبلها إذا انفتحت . وذلك قولك في جمع جُونة^(٢) : جُونٌ مهموز .

فإن خففت الهمزة أخلصتها واواً ، فقلت : جُون .

واعلم أنَّ الهمزة إذا كانت ساكنة فإنّها تقلب - إذا أردت تخفيفها - على مقدار حركة ما قبلها^(٣) وذلك قولك في رأس ، وجُونة ، وذئب - إذا أردت التخفيف - : رأس ، وجُونة ، وذئب ، لأنّه لا يمكنك أن تنحو بها نحو حروف اللين ، وأنت تخرجها من مُخرج الهمزة إلّا بحركة منها . فإذا كانت ساكنة فإنّما تقلبها على ما قبلها . فتخلصها ياءً ، أو واواً ، أو ألفاً .

وكان الأنخض يقول : إذا انضمت الهمزة وقبلها كسرة قلبتها ياءً ، لأنّه ليس في الكلام ما قبلها كسرة ، فكان يقول في يستهزئون - إذا خففت الهمزة - : يستهزيون .

وليس على هذا القول أحد من النحويين^(٤) . وذلك : لأنّهم لم يجعلوها واواً خالصةً ؛ إنّما هي همزة مخففة . فيقواون : يستهزيون . وقد تقدّم قولنا في هذا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً ، كما أبدلت مكانها ياءً حيث كان ما قبلها مكسوراً ، وذلك قولك في التودة : تودة ، وفي الجون : جون ، وتقول غلام وبيك إذا أردت غلام أبيض وإنا منعك أن تجعل الهمزة ههنا بين بين من قبل أنها مفتوحة فلم تستطع أن تنحو بها نحو الألف وقبلها كسرة أو ضمة » .

(٢) الجونة : الحقة يجعل فيها الخلى . الكامل ٤ - ٩٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً وذلك قولك في رأس وبأس وقرأت ؟ رأس بأس وقرات وإذا كان ما قبلها مضموماً فأردت أن تخفف أبدلت مكانها واواً وذلك قولك في الجونة والبؤس والمؤمن : الجونة والبؤس والمؤمن ، وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياءً كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً وذلك الذئب والمثرة ذيب وميرة » .

في الكامل ج ٢ ص ١٧٨ : « والثأر : ما يكون لك عند من أصاب حبيبك من الثرة ومن قال ثارق قد أخطأ » بما قصد تخطئة من جملة من الأجوف ولا يريد منع تخفيف الهمزة ، وفي ديوان حسان ص ٣٣٩ :

لتضمن وشيكا في ديارهم • الله أكبر يا ثارات عثمان

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة أو كسرة فانك تصيرها بين بين وذلك قولك : هذا درهم أختك ، ومن عند أمك . وهو قول العرب ، وقول الخليل » .

واعلم أنه ليس من كلامهم / أن تلتقي همزتان فتحققا جميعا ؛ إذ كانوا يحققون الواحدة . ^١/_{١٥٢} فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين . وسأذكر احتجاجة وما يلزم على قوله بعد ذكرنا قول العامة .

النحويون يرون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة تخفف إحداها

فإن كانتا في كلمة واحدة أبدأوا الثانية منهما . وأخرجوها من باب الهمزة ^(١) .

أمّا ما كان في كلمة ؛ فنحو قولهم : آدم ، جعلوا الثانية ألفا خالصة ؛ للفتحة قبلها .

وقالوا في جمعه : أودم ، كما قالوا في جمع خالد : خوالد ، فلم يرجعوا بها إلى الهمز .

وقالوا في (فاعل) من جئت ، ونحوه : جاء كما ترى ، فقلبوا الهمزة ياء ، لأنها في موضع اللام من الفعل ، وموضع العين تلزمه الهمزة لاعتلاله ؛ كما قلت في فاعل من يقول : قائل . فلما التقت الهمزتان في كلمة قلبوا الثانية منهما على ما وصفنا .

فإذا كانتا في كلمتين فإن أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأولى ^(٢) منهما وعلى

ذلك قرأ / في قوله عز وجل (فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا) ^(٣) إلا أن يبتدأ بها ضرورة كاستناع الساكن . ^١/_{١٥٣}

وكان يحقق الأولى إذا قرأ (أَلِدْ وَأَنَا عَجُوزٌ) ^(٤) ويخفف الثانية ، ولا يلزمها البدل ، لأن

ألف الاستفهام منفصلة . وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال ، ويقول : لأن

البدل لا يلزم إلا الثانية ؛ وذلك لأن الأولى يُلفظ بها ، ولا مانع لها ، والثانية تمتنع من

التحقيق من أجل الأولى التي قد ثبتت في اللفظ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٨ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٧ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يخففون إحداها ويستثقلون تحقيقهما . . كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا . ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة وهو قول أبي عمرو وذلك قوله (فقد جاء أشراطها) - (وياذكريا إنا نبشرك) ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمعنا ذلك من العرب وهو قولك (فقد جاء أشراطها ، ويا ذكريا إنا . . وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له له ؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين التين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة وذلك جاء وآدم ، رأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل (يا ويلتا أألد وأنا عجوز) وحقق الأولى وكل عرب . » .

(٣) محمد عليه السلام : ١٨ .

(٤) هود : ٧٢ ، وفيها قراءات كثيرة سبعة أنظر اتخاف فضلاء البشر ص ٢٥٩ وغيث النفع ص ١٣٠ .

وقول الخليل أقيس ، وأكثر النحويين عليه .

فأما ابن أبي إسحق فكان يرى أن يحقق في الهمزتين^(١) ، كما يراه في الواحدة ، ويرى تخفيفها على ذلك ، ويقول : هما بمنزلة غيرهما من الحروف ، فأنا أجربهما على الأصل ، وأخفف إن شئت استخفا ، وإلا فإن حكمهما حكم الدالين ، وما أشبههما . وكان يقول في جمع خطيئة - إذا جاء به على الأصل - : هذه خطائيء ويختار في الجمع التخفيف ، وأن يقول : خطايا ، ولكنه لا يرى التحقيق فاسدا .

واعلم أن الهمزة المتحركة إذا كان قبلها حرف ساكن فأردت تخفيفها ، فإن ذلك يلزم فيه أن تحذفها ، وتلقى حركتها / على الساكن الذي قبلها ، فيصير الساكن متحركاً بحركة الهمزة^(٢) .

وإنما وجب ذلك ، لأنك إذا خففت الهمزة جعلتها بينَ بينَ ، قد ضارعت بها الساكن ، وإن كانت متحركة .

ووجه مضارعتها أنك لا تبدئها بينَ بينَ ، كما لا تبدئ ساكناً . وذلك قولك : من أبوك ، فتحرك النون ، وتحذف الهمزة ، ومن اخوانك .

وتقرأ هذه الآية إذا أردت التخفيف (الله الذي يُخْرِجُ الْغَبَّ فِي السَّمَوَاتِ)^(٣) وقوله (سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٤) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ - ٤١٠ « وأما الهمزتان فليس فيما ادغام في مثل قولك : قرأ أبوك ، وأقرى أباك ، لأنك لا يجوز لك أن تقول : قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان ، لأن المنفصلين يجوز فيما البيان أبداً فلا يجريان مجرى ذلك وكذلك قاله العرب وهو قول الخليل ويونس وزعموا أن ابن أبي إسحق كان يحقق الهمزتين وأناس معه وقد تكلم ببعضه العرب وهو ردىء فيجوز الإدغام في قول هؤلاء وهو ردىء » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٥ « واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفتها ، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها وذلك قولك : من أبوك ، ومن أمك ، ومن أبلك إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب ، والأم ، والإبل . . ومثله في قولك في المرأة : المرة ، والكأفة الكفة . . وقد قال الذين يخففون (ألا يسجلوا لله الذي يخرج الغب في السموات) حدثنا بذلك عيسى وإنما حلفت الهمزة ههنا ، لأنك لم ترد أن تم وأردت إخفاء الصوت » .

وانظر الكامل ج ٣ ص ٨٧ ، ج ٥ ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(٣) النمل : ٢٥ ، وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالويه ص ١٠٩) .

(٤) البقرة : ٢١١ .

إنما كانت اسألَ فلَمَّا خَفَّفتِ الهمزة طرحت حركتها على السين ، وأسقطتها ، فتحركت السين ، فسقطت ألف الوصل . ومن قال : هذه مرأة كما ترى فأراد التخفيف قال : مرّة فهذا حكمها بعد كلّ حرف من غير حروف اللين .

فأما إذا كانت بعد ألف ، أو واو ، أو ياء فإن فيها أحكاما :

إذا كانت الياء ، والواو مفتوحا ما قبلهما فهما كسائر الحروف . تقول في جَيَّال : جَيَّل . وكذلك إذا كانت واحدة منهما اسما ، أو دخلت لغير المد واللين .

وتقول في فَوَعَلَ من سألت : سَوَّال / فإن أردت التخفيف قلت : سَوَّل كما قلت في الياء . $\frac{1}{100}$

وكذلك ما كانت فيه واحدة منهما اسما ، وإن كان قبل الواو ضمة . أو قبل الياء كسرة . تقول في اتبعوا أمره : اتبعوا أمره ، وفي اتبعي أمره : اتبعي أمره ، وفي اتبعوا إبلكم : اتبعي إبلكم^(١) .

لا تبالى أمفتوحة كانت الهمزة ، أم مضمومة ، أم مكسورة .

فإن كانت الياء قبلها كسرة وهي ساكنة زائدة لم تدخل إلا لمد ، أو كانت واو قبلها ضمة على هذه الصفة لم يجز أن تطرح عليها حركة ، لأنه ليس مما يجوز تحريكه^(٢) وذلك نحو : خطيئة ، ومقرّوءة ، فإن تخفيف الهمزة أن تقلبها كالحرف الذي قبلها ، فتقول في خطيئة : خطِية ، وفي مقرّوءة : مقرّوءة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٦ « وتقول في حوابة حوبة ، لأن هذه الواو ألحقت بنات الثلاثة بنات الأربعة وإنما هي كواو جلول ألا تراها لا تنبر إذا كسرت للجمع تقول : حوائب فأما هي بمنزلة عين جعفر وكذلك سمعنا العرب الذين يخفون يقولون : اتبعوا أمره ، لأن هذه الواو ليست بمادة زائدة في حرف الهمزة منه فصارت بمنزلة واو يدعو وتقول : اتبعي أمره صارت كياء يرى حيث انفصلت ولم تكن مدة في كلمة واحدة مع الهمزة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو ، أو ياء زائدة ساكنة لم تلحق لتلحق بناء بيناء وكانت مدة في الإسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف أبدل مكانها واو أن كانت بعد واو ، وياه أن كانت بعد ياء لا تحذف فتحرك هذه الواو ، والياء فتصير بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات ، والواوات ، وكروها أن يجعلوا الهمزة بين بين بعد هذه الياءات والواوات . . . » .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنك أو ألقىيت حركة الهمزة على هذه الياء وهذه الواو لحركت شيئاً لا يجوز أن يتحرك أبداً ؛ لأنها للمد ، فهو بمنزلة الألف ، إلا أن الإدغام فيه جائز ، لأنه مما يدغم ، كما تقول : عدوّ ، ودلّ ، ومغزو ، ومرمى . وأما الألف فإن الإدغام فيها محال^(١) وهي تحتمل أن تكون الهمزة بعدها بين بين ، كما .

احتملت الساكن المدغم في قولك : دابة / ، وشابة ؛ لأنّ المدّة قد صارت خلفاً من الحركة ، فساغ ذلك للقائل . وأولاً المدّ لكان جمع الساكنين . ممتنعاً في اللفظ .

فتقول - إذا أردت اتباعاً أمره فخففت - : اتبعاً أمره فتجعلها بين بين . وكذلك مضى إبراهيم ، وجزى أمّه ، لأنّ الألف لا تكون إلا ساكنة ، فلو طرحت عليها الحركة لخرجت من صورتها ، وصارت حرفاً آخر .

وتقول في نبيء - إذا خففت الهمزة - : نبيء كما ترى . هكذا يجرى فيما لم تكن حروف لينّة أصليّة ، أو كالأصليّة .

وهم في نبيء على ثلاثة أضرب^(٢) :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد ألف لم تخف ، لأنك لو حذفها ، ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكر لك لتحولت حرفاً غيرها فكروا أن يبدلوا مكان الألف حرفاً ويغيروها ، لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا كان بعدها همزة فخففوا ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حد كلامهم . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ « فأما النبي فإن العرب قد اختلفت فيه : فن قال النّبأ قال : كان مسيلة نبيء سوء وتقديرها نبيع . . ومن قال أنبياء قال نبي سوء كما قال في عيد حين قالوا : أعياد عبيد وذلك ، لأنهم ألزموا الياء ، وأما النبوة فلو حقرتها لهمزت وذلك قولك : كان مسيلة نبوته نبيئة سوء ، لأن تكسير النبوة على القياس عندنا ، لأن هذا الباب لا يلزمه البديل وليس من العرب أحد إلا هو يقول تنبأ مسيلة وإنما هو من أنبأت . » . وقال أيضاً في ج ٢ ص ١٧٠ « وقالوا نبي ، وبرية فالزمتها أهل التحقيق البديل وليس كل نحوها يفعل به ذا إنما يؤخذ بالسمع وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبرية وذلك قليل ردىء . » .

وانظر الكامل ج ٦ ص ١٢٥ - ١٢٦ .

همز النبي قراءة سبعية لنافع في جميع القرآن . في أتحاف فضلاء البشر ص ١٣٨ قرأ النبيين والنبيون والأنبياء والنبي والنبوة بالهمز نافع على الأصل لأنه من النبأ . .

وانظر النشر ج ١ ص ٢١٥ وغيث النفع ٣٩ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩ وشرح الشاطبية

ص ١٤٩ .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٥ - ١٢٦ يختار في النبي التخفيف . .

أما من خفف فقال نبيّ وجعلها كخطيّة فإنّه يقول : نُبَاءٌ ، فیردّها إلى أصلها ؛ لأنّها قد خرجت عن فعیل ، كما قال :

يا خاتیم النبّاء إنّک مُرْسَلٌ بالحقّ کلُّ مُدَى السبیل هُداکا^(١)

ومن قال : نبيّ فجعلها بدلا لازما ، كقولك : عيد وأعياد ، وكقولك : أحد في وَحَد فيقول أنبياء ، كما يقول : تقى وأتقياء ، وشقى وأشقياء ، وغنى وأغنياء .

وكذلك جمع فعیل الذى على هذا الوزن .

وكذلك يقول / من أخذه من قولك : نبا ينبو ، أى مرتفع بالله ، فهذا من حروف العلة ، $\frac{1}{157}$ فتحته على ما وصفت لك .

وإن خففت الهمزة من قواك : هو يَجِيئُك ، وَيَسْؤُك قلت : يَجِيئُك ، ويسؤك ، تحرّك الياء والواو بحركة الهمزة ، لأنّهما أصلا في الحروف . فهذا يدلّك على ما يرد عليك من هذا الباب .

واعلم أنّه من أبى قول ابن أبى إسحق في الجمع بين الهمزتين فإنّه إذا أراد تحقيقهما أدخل بينهما ألفا زائدة ، ليفصل بينهما ، كالألف الداخلة بين نون جماعة النساء ، والنون الثقيلة إذا قلت : اضربنن زيدا^(٢) .

فتقول : (آؤذاكُنّا تُرأبّا)^(٣) وتقول : (آأُنتَ قُلْتَ لِلنّاسِ)^(٤)

(١) خاتم بفتح التاء وكسرهما وقد قرئ بهما في السبعة في قوله تعالى (وخاتم النبيين) بفتح التاء اسم للآلة كالطابع وبالكسر اسم فاعل .

والبيت للعباس بن مرداس واستشهد به سيويه ج ٢ ص ١٢٦ وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٦ والبيت مطلع قصيدة ذكرها ابن هشام في السيرة - الروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٥ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٦٨ « ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام ، وبين الهمزة ألفا إذا التقيا ، وذلك أنهم كرهوا التقاء هزتين ففصلوا ، كما قالوا أخشيئان ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة » .

(٣) الرعد - ٥ ، والفعل : ٦٧ ، وقراءة إدخال الألف بين الهمزتين سبعة (غيث النفع ص ١٤٠) الانحاف ص ٢٦٩ - ٢٧٠) .

(٤) المائة : ١١٦ - والقراءة أيضاً سبعة . غيث النفع ص ٨٨ .

ومثل ذلك قول ذى الرّمة :

فياظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا آنت أم أم سالم^(١) ؟

وإنما نذكر هاهنا من الهمزة ما يدخل فى التصريف .

اعلم أنّ الهمزة التى للاستفهام إذا دخلت على ألف وصل سقطت ألف الوصل ؛ لأنّه لا أصل لها ، وإنّما أتت بها لسكون ما بعدها ، فإذا كان قبلها كلام وصل به إلى الحرف الساكن سقطت الألف / وقد تقدّم القول فى هذا ، إلّا الألف التى مع اللام فإنّك تبدل منها مدّة مع ألف الاستفهام ، لأنّها مفتوحة ، فأرادوا إلّا يلتبس الاستفهام بالخبر^(٢) . وذلك قولك - إذا استفهمت - : آبن زيد أنت ؟ ، (آتخذناهم سخرى أم زاعت عندهم الأبصار^(٣)) .

وَألف (آيم) التى للقسم ، و(آيمن) بمنزلة ألف^(٤) اللام : لأنّها مفتوحة وهى ألف وصل . فالعلة واحدة .

وكلّ ما كان بعد هذا فما ذكرناه دالّ عليه .

فإذا التقت الهمزتان بما يوجب البناء نحرّ بنائك من جئت مثل (فعلل) قلبت الثانية ألفا ، لانفتاح ما قبلها ، كما وصفت لك فى الهمزتين إذا التقتا : من أنّه واجب أن تقلب الثانية منهما إلى الحرف الذى منه الحركة ، وأنّهما لا تلتقيان فى كلمة واحدة فيقرأ جميعا ، فتقول : جيّأى على وزن جيّع^(٥) .

(١) الوعاء : موضع بين الثعلبية والخزجية ويقول ياقوت : أنها شقائق رمل متصلة . جلاجل : موضع ويروى بالخاء غير المحمّلة . النقاء ، الكتيب من الرمل . وأراد شدة التقارب بين الظبية والمرأة فاستفهم استنهام شكّ مبالغة فى التشبيه . آ أنت : مبتدأ حذف خبره والتقدير آ أنت هى . انظر شواهد الشافية ص ٣٤٧ .

والبيت لذى الرمة واستشهد به سيبويه فى ج ٢ ص ١٦٨ وهو من قصيدة فى ديوانه ص ٦١٢ - ٦٢٥

(٢) انظر ص ٨٤ .

(٣) انظر سورة ص : ٦٣ .

(٤) انظر ص ٨٥ .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٩ « وسألت الخليل عن فعلل من جئت فقال : جيّأى وتقديرها جيى كما ترى » .

وفى تصريف المازنى ج ٢ ص ٨٨ « وتقول فى فعلل من جئت وسؤت جيى وسؤأى فتبدل الهمزة الثانية ياء ثم تقلبها ألفا لانفتاح ما قبلها » .

فإن قال قائل : فما بالك تجمع / بين الهمزتين في كلمة واحدة إذا كانتا عينين في مثل $\frac{1}{109}$ فَعَلَ وفَعَالَ . وذلك قولك : رجل سَّال وقد سُّلَّ فلان . ولا تفعل مثل ذلك في مثل جعفر ، وقَمَطَر ؟

فالجواب في هذا قد قدّمنا بعضه ، ونردّه هاهنا ونتمّه .

إنما التمت الهمزتان إذا كانتا عينين فيما وصفنا . لأنّ العين إذا ضوعفت فمحال أن تكون الثانية إلّا على لفظ الأولى ، وبهذا علّم أنّهما عينا . واولا ذلك لقليل : عين ، ولام ، ومع هذا أنّ العين الأولى لا تكون في هذا البناء إلّا ساكنة ، وإنما ترفع لسانك عنهما رفعة واحدة للإدغام .

فإن قال : فأنّت إذا قلت : قَمَطَر فاللام الأولى ساكنة ، فهلاّ وجب فيها وفي التي بعدها ما وجب في العينين ؟

قيل : من قبّل أنّ اللام لا تازمه أن تكون اللام التي بعدها على لفظها ، وإن جاز أن تقع . ولكن العين هنا فيها لازم ، ألا ترى أنّ قَمَطَرًا مختلفة اللامين بمنزلة جعفر ، ونحوه .

فإذا قلت من قرأت مثل (قَمَطَر) قلت : (قَرَأَى) فاعلم^(١) ، تصحّح الياء/ ، لأنّه لا تلتقى $\frac{1}{110}$ همزتان .

فإن قيل : فلم قلبتها ياءً وليست قبلها كسرة ؟

فإنما ذلك ، لأنّك إذا قلبتها إلى حروف اللين كنت كما جرى أصله من حروف اللين . فالياء ، والواو إذا كنت واحدة منهما رابعة فصاعدا . أصليّة كنت أو زائدة ، فإنما هي بمنزلة ما أصله ياء ، ألا ترى أنّ أغزيت ، وغازيت على لفظ . راميت ، وأحييت .

وقد تقدّم قولنا في هذا^(٢) . ونعيد مسائل الهمز مع غيرها بما ذكرنا أصواه في موضع المسائل والتصريف إن شاء الله .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٥٢ «وتقول في مثل قطرة من قرأت قرأى كما ترى .»

(٢) أنظر ص ١٣٦ .

واعلم أن قوما من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزا ، فجزون قرئت ، واجترئت في معنى قرأت ، واجترأت .

وهذا القول لا وجه له عند أحد ممن تصح معرفته ، ولا رسم له عند العرب .
ويُجزى هؤلاء حذف الهمزة لغير علة إلا الاستثقال .

وهذا القول في الفساد كالقول الذي قبله .

وهم يقولون في جمع برىء الذى هو برأء على كريم وكرماء ، وبرأء على كريم وكرام .
فهؤلاء الذين وصفنا يقولون / برأء فاعلم ، فيحذفون الهمزة من برأء ، ويقولون : الهمزة حرف مستثقل ، فنحذفه ؛ لأنّ فيما أبقينا دليلا على ما ألقينا .

ويشبهون هذا بفاعل إذا قلت : رجل شاك السلاح .

وليس ذا من ذلك فى شيء ، لأنّه من قال : شاك السلاح فإنما أدخل ألف فاعل ، وبعدها الألف الّتي فى الفعل المنقلبة وهى عين ، فتحذف ألف فاعل ، لالتقاء الساكنين .

وقد قال لهم بعض النحويين : كيف تقولون فى مضارع قرئت ؟

فقالوا : أقرأ^(١) فقد تركوا قولهم من حيث لم يشعروا ؛ لأنّ من قلب الهمزة فأخلصها ياءً لزمه أن يقول : يقرى ، كما تقول : رميت أرى ؛ لأنّ فعل يفعل إنّما يكون فى حروف الحلق .

واو جاز أن تقلب الهمزة إلى حروف اللين لغير علة لجاز أن تقاب الحروف المتقاربة
المخارج فى غير الإدغام ؛ لأنّها تنقلب فى الإدغام ؛ كما تنقلب الهمزة لعلة . فإن فعل / هذا لغير علة فليفعل ذلك .

(١) فى الخصائص ج ٣ ص ١٥٣ - ١٥٤ « وحدنا أبو عل قال : لى أبو زيد سيويه فقال : سمعت العرب تقول : قرئت وتوضيت فقال له سيويه : كيف تقول فى أفعل منه قال : اقرأ : وزاد أبو العباس هنا : فقال له سيويه : فقد تركت مذهبا أى لو كان البدل قويا لزم أن تقول أقرى كرميت أرمى » . وفى خزنة الأدب ج ٤ ص ٣٤٢ « قال أبو عل : فأما نحن فلم يقع إلينا من الحكايات عن سيويه ما لم يثبت فى كتابه إلا حكايتان أو ثلاث : إحداهما عن محمد بن يزيد عن أبي زيد عنه ، وهى : أن محمد بن السرى روى عن محمد بن يزيد أنه قال : لى أبو زيد سيويه فقال أبو زيد لسيويه : لى سمعت من العرب من يقول : قرئت ، وتوضيت بالياء فيبدل الياء من الهمزة فقال : فكيف تقول : أفعل منه ؟ قال : اقرأ ، وينبئ أن تقول : أقرى . . . » .

ولكن إذا اضطرَّ الشاعر جاز أن يقلب الهزمة عند الوقف على حركة ما قبلها ، فيُخْلِصُها على الحرف الذي منه حركة ما قبلها ؛ كما يجوز في الهزمة الساكنة من التخفيف إن شئت . فمن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان :

وكنْتَ أَذْلَ مَنْ وَتِدِ بَقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِ^(١)
إنما هو من وَجأت .

وقال الفرزدق :

راحتْ بِمَسْلَمَةِ الْبِغَالِ عَشِيَّةً فَارَعَى فَرَارَةً لَاهِنًاكَ الْمَرْتَعُ^(٢)
وقال حسان بن ثابت :

سألتْ هُذَيْلُ رَسولَ اللَّهِ فَاحْشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ^(٣)

فهذا إنما جاز للاضطرار ؛ كما يجوز صرف مالا ينصرف ، وحذف مالا يحذف مثله في الكلام .

وقد يقال في معنى سألت : سلّيت أسأل مثل خِفْتُ أخاف ، وهما يتساوآن . كما يختلف اللفظان والمعنى الواحد ، نحو قولك : نهَضْ ، ووثب . فإنما هذا على ذلك لا على القلب . وواو كان / على القلب كان في غير سألت موجودا ؛ كما كان فيها . فهذا حقّ هذا .

١
١٦٣

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٠ على إبدال الياء من همزة وأجى للضرورة .

وجأت الود : ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض . التشجيع : ضرب الرأس ومنه الشجة في الرأس . الفهر : الحجر ملء الكف .

البيت لعبد الرحمن بن حسان يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن الماص . التشجيع : ضرب الرأس ومنه الشجة ، وجعل الود بقاء مبالغة في الوصف بالذل . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٦ وشواهد الشافية ص ٣٤١ - ٣٤٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٠ على إبدال الهزمة ألفاً للضرورة . راحت : بمعنى رجعت . والرواح والغو عند العرب يستعملان في المسير أي وقت كان من ليل أو نهار . المرتع : مصدر ميمي . فزارعة : منادى .

والبيت للفرزدق قاله حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليا عمر بن هيرة الفزارى فهجاهم ودعا على قومه بأن لا يهتأوا النعمة بولايته . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٦ - ١٧ وديوانه ص ٥٠٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٠ ، ١٧٠ على إبدال الهزمة ألفاً للضرورة ، وقال المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٨ : « وأما قول حسان : سألت هذيل . . فليس من لغة مثل خفت أخاف . . لأن هذا من لغة غيره » والمسيل في الروض الأنف ج ٢ ص ١٧٣ - ١٧٤ رأى خلاف فيه سيبويه والمبرد .

والبيت لحسان بن ثابت من شعر ذكر في سيرة ابن هشام وذكر في ديوانه هذا البيت مفردا ص ٦٣ وانظر شواهد الشافية ص ٣٣٩ - ٣٤٠ .

هذَابَاب

ما كانت على فعل مما موضع العين منه ياء

أما ما كان من ذلك اسماً فإن ياءه تُقلب واواً ؛ لضمّة ما قبلها . وذلك نحو قولك : الطوبى ، والكوسى . أخرجوه بالزيادة من باب بيض ونحوه .

فإن كانت نعتاً أبدلت من الضمّة كسرة ؛ لتثبت الياء ؛ كما فعلت في بيض ، ليفصوا بين الاسم والصفة ، وذلك قولهم : (قِسْمَةُ ضِيْزَى)^(١) ، ومِشْيَةُ حِيَكِي . يقال : هو يَحِيك في مِشْيَتِهِ ، إذا جاء يتبختر . ويقال : حاك الثوب ، والشعر يحوكه .

فإن قال قائل : فما أنكرت أن يكون هذا (فِعْلِي) ؟

قيل له : الدلائل على أنه (فُعْلِي) مُغَيَّرَ مَوْضِعِ الْفَاءِ أَنَّ (فِعْلِي) لا تكون نعتاً ، وإنما تكون اسماً ؛ نحو مِغْزَى ، ودِفْلَى^(٢) ، و (فُعْلِي) يكون نعتاً كقولك : امرأة حُبْلَى ، ونحوه .

فإن قال قائل : من أين زعمت أن الطوبى ، والكوسى اسمان^(٣) ؟

فمن قبل أن هذا البناء لا يكتمل نعتاً / إلا بقولك : من كذا . تقول : هذا أفضل من زيد ، وهذه أفضل من زيد ، فيكون (فُعْل) للمؤنث والمذكر ، والاثنين والجمع ، على لفظ واحد .

فإذا قلت الأفضل والفضلى ، ثبتت وجمعت ؛ كما فصلت بين المؤنث والمذكر . ولهذا باب يفرد مستقصى فيه مسائله^(٤) .

(١) النجم : ٢٢

(٢) شجر مر أخضر ، حسن المنظر .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧١ « هذا باب ما تقلب فيه الياء واواً وذلك فعل إذا كانت اسماً وذلك الطوبى ، والكوسى ؛ لأنها لا تكون وصفاً بذير ألف ولا م ؛ فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولا م فإنها بمنزلة فعل منها يعنى بيض وذلك قولهم : امرأة حكي ويدل على أنها فعل أنه لا يكون فعل صفة ومثل ذلك (قسمة ضيزى) فإنما فرقوا بين الإسم ، والصفة في هذا كما فرقوا بين فعل اسماً ، وبين فعل صفة في بنات الياء التي الياء فهن لام . . . »

(٤) باب مسائل أفعال مستقصاة في الجزء الثالث .

فلما ذكرت لك جرت مجرى الأسماء .

فإن كان هذا الباب من الواو ، جرى على أصله اسما وصفة .

فأما الاسم فنحو قولك : القُولَى ، والسُودَى^(١) تأنيث قولك : هذا أسود منه ، وأقول منه ؛ لأن هذا إذا ردّ إلى الألف واللام خرج إلى باب الأكبر والكُبْرَى .

وإن كان نعتا لم يلزم أن يكسر ما قبل واوه ، إنما لزم الكسر في (فُعْل) كما كان من الياء ، ألا ترى أنك تقول في جمع أسود : سُود ، بخلاف لاَبِيض وبيض . فكذاك تسلم الواو من هذا اسما ، وصفة^(٢) .

(١) منع التعجب من الألوان والعيوب في الجزء الرابع ص ٤٩١ من الأصل كما سيأتي ويجوز أن يكون أسود منه من السادة فلا يكون في كلامه تعارض .

(٢) أنظر الكامل ج ٢ ص ١٤٨ .

هَذَا بَابُ مَا كَانَ عَلَى فَعْلَى وَفَعْلَى

من ذوات / الواو ، والياء اللتين هما لآمان

١٦٥

أَمَّا مَا كَانَ عَلَى فَعْلَى مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ فَإِنَّ يَاءَهُ تُقْلِبُ وَاوًا إِذَا كَانَ اسْمًا ، وَتُتْرَكُ يَاءٌ عَلَى هَيْئَتِهَا إِذَا كَانَ نَعْتًا .

فَأَمَّا الْأَسْمُ فَالْفَتْوَى ، وَالتَّقْوَى ، وَالرَّعْوَى ^(١) .

وَأَمَّا النِّعَتُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : صَدِيًّا ، وَرِيًّا ، وَطِيًّا .

وَلَوْ كَانَتْ (رِيًّا) اسْمًا لَكَانَتْ رَوًى . وَذَلِكَ ، لِأَنَّكَ كُنْتَ تَقْلِبُ اللَّامَ وَاوًا ، وَالْعَيْنَ وَاوًا ، لِأَنَّهَا مِنْ رَوَيْتَ . فَتَلْتَقِي الْوَاوَانِ فِيصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلٍ .
* * *

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ فَإِنَّكَ لَا تُغَيِّرُهُ اسْمًا وَلَا صِفَةً .

تَقُولُ فِي الْأَسْمِ : دَعْوَى ، وَعَدْوَى .

وَالصِّفَةُ مِثْلُ شَهْوَى . وَإِنَّمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَجْرِي هَاهُنَا عَلَى أَصْلِهَا ؛ كَمَا جَرَتْ الصِّفَةُ مِنَ الْيَاءِ عَلَى أَصْلِهَا .

وَأَمَّا الْأَسْمُ فَلَا تَقْلِبُ مِنَ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّ هَذَا بَابٌ قَدْ غَلِبَتْ الْوَاوُ عَلَى بَابِهِ ، فَإِذَا أُصِيبَتْ الْوَاوُ لَمْ تُغَيَّرْ ، لِأَنَّ الْيَاءَ تَنْقَلِبُ إِلَى الْوَاوِ ^(٢) .

* * *

(١) فِي الْأَصْلِ الدَّعْوَى الْمَشْهُورُ أَنَّ (دَعَا) وَآوَى اللَّامَ ، وَذَكَرَ الْقَامُوسُ أَنَّ دَعَيْتَ لَفَةً فِي دَعَوْتَ ، وَذَكَرَ اللِّسَانُ الْحَدِيثَ : « أَنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ » . وَأَرْجَحُ أَنَّ تَكُونُ الدَّعْوَى مُحَرَّقةً فِي سَبِيحِهِ وَالْمُقْتَضَبُ عَنْ (الرَّعْوَى) لِأَنَّهَا ذَكَرَا دَعْوَى فِي الْوَاوِ اللَّامَ بَعْدَ هَذَا . وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَازِي ج ٢ ص ١٥٧ .

(٢) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٣٨٤ « هَذَا بَابٌ مَا تَقْلِبُ فِيهِ الْيَاءُ وَآوَا لِيَفْصَلَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْأَسْمِ . . . وَذَلِكَ فَعْلٌ إِذَا كَانَتْ اسْمًا أَبْدَلُوا مَكَانَهَا الْوَاوَ ؛ نَحْوُ الشَّرْوَى ، وَالتَّقْوَى ، وَالدَّعْوَى . وَإِذَا كَانَتْ صِفَةً تَرَكُوهَا عَلَى الْأَصْلِ ، نَحْوُ صَدِيًّا ، وَغَزِيًّا ، وَرِيًّا وَلَوْ كَانَتْ رِيًّا اسْمًا لَقُلْتُ : رَوًى ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ تَبْدِلُ وَآوَا مَوْضِعَ اللَّامِ وَتَثَبَّتِ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ . =

وأما ما كان من هذا الباب على / (فُعَلَى) فَإِنَّ واوه تنقلب ياءً إذا كان اسماً ؛ كقولك : الدنيا ، $\frac{1}{166}$ والقُضْيَا .

والنعت يجرى على أصله ، ياءً كان أو واوا ؛ كما وصفت لك فيما مضى من النعوت .
وذوات الياء لا تتغير هاهنا ؛ كما أَنَّ ذوات الواو لا تتغير في (فُعَلَى) . فعلى هذا يجرى
التصريف في هذه الأبواب (١) .

وأما قولهم : القُصَوَى فهذا تَمَّا نذكره مع قولهم : الخَوْنَةُ ، والحَوَكَةُ .

و : قد علمت ذلك بناتُ أَلْبِيَةِ (٢)

وَحَيَوَةٌ ، وَضَيَوْنَ (٣) . وغير ذلك تَمَّا يبلغ به الأصل إن شاء الله .

= وأما فعل من الواو فعل الأصل : لأنها إن كانت صفة لم تغير كما لم تغير الياء ، وإن كانت اسماً ثبتت ، لأنها تغلب على الياء فيها هي فيه أثبت وذلك قولك : شهِوى ، ودَعوى . فشهِوى صفة ، ودَعوى اسم .
وانظر تصريف المازى ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٤ « وأما فعل من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإن الياء مبدلة مكان الواو ؛ كما أبدلت الواو مكان الياء في فعل فأدخلوها عليها في فعل ، كما دخلت عليها الواو في فعل لتكافأ وذلك قولك : الدنيا ، والعليا ، والقصيا وقد قالوا القصوى فأجروها على الأصل ؛ لأنها قد تكون صفة بالالف واللام فإذا قلت : فعل من ذا الباب جاء على الأصل إذا كان صفة وهو أجدر أن يحكى على الأصل إذ قالوا : القصوى فأجروه على الأصل وهو اسم . .

وتجرى فعل من بنات الياء على الأصل اسماً ، وصفة ؛ كما جرت الواو في فعل صفة واسماً على الأصل .

وأما فعل منهما فعل الأصل صفة واسماً . تجرهما على القياس ؛ لأنه أوثق ما لم تتبين تغييراً منهما .

وانظر تصريف المازى ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦١ ، ٤٠٣ على فك الإدغام في الياء للضرورة ، ولم يتكلم عنه الأعم . وفي المنصف ج ٣ ص ٣٤ قال أبو العباس الهاء عائدة على الحى وروى الياء على وزن أفعله ولاذكره المازى في ج ١ ص ٢٠٠ ، ٢٧٥ وروى (البب) وفي اللسان : بنات البب : عروق في القلب يكون منها الرقة ، وقيل لاعرابية تماثل ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ قالت : تأبى له ذلك بنات البب . . وانظر الخزانة ج ٣ ص ٢٩٢ ، وصحيح المبرد ذكره في الجزء الثاني .

(٣) الضيئون : السور الذكر ، وشذوذ من وجهين : صحة الواو ووجهه على فيعل بفتح العين وهو بناء يختص به الصحيح .

هذَاب

المسائل في التصريف مما اعتل منه موضع العين

نقول : إذا بنيت (فُوعل) من سرت : سُويرَ .

فإن قال قائل : هلا ادغمت الواو في الياء ؛ كما قلت في لِيَّة وأصلها لَوِيَّة ؛ لأنها من أويت يده ، ولأنَّ حكم الواو والياء إذا التقيا والأولى منهما ساكنة ، أن تقلب الواو إلى الياء ، وتلدغم إحداهما في الأخرى ، فأمَّا ما كان من هذا ياؤه / بعد واوه فتحو : لَوِيَّتَه ، وشَوِيَّتَه لِيَّة ، وشَيَّا إِنَّمَا كَانَا لَوِيَّة ، وشَوِيَّا ؛ لأنَّ العين واو ، وكذلك (مَرْمِي) فاعلم إِنَّمَا هو مَرْمُؤِي ؛ لأنَّ اللام ياء وقبلها واو مفعول .

وأما ما كانت الياء منه قبل الواو : فنحو سَيِّد ، ومَيِّت^(١) ؛ لأنَّه في الأصل سَيِّود ، ومَيِّوت .

فإذا قال : فلم لم يكن في (سُوير) مثلُ هذا ؟

فالجواب في ذلك أنَّ واو (سُوير) مدَّة ، وما كان من هذه الحروف مدَّة فالإدغام فيه محال ، لأنَّه يخرج من المدَّة ؛ كما أنَّ إدغام الألف محال^(٢) . والدليل على أنَّ هذه الواو مدَّة أنَّها

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧١ « باب ما تقلب فيه الياء واو إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة وذلك لأن الياء والواو ، بمنزلة التي تدانن مخارجهما لكثرة استعمالهما إياهما وعمرهما على ألسنتهم فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز بعد الياء ولا قبلها كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو ؛ لأنها أخف عليهم لثبتهما بالألف وذلك قولك في فيل : سيد ، وصيب وإنما أصلهما سيود وصيوب وكان الخليل يقول : سيد فيل وإن لم يكن فيل في غير المعتل . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ « وسألت الخليل عن سُوير ، ويبيع ما منهم أن يقلبوا الواو ياء ؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإنما صارت للضمة حين قلت : فوعل ألا ترى أنك تقول : ساير ، ويساير فلا تكون فيهما الواو وكذلك تفوعل نحو تبويع ، لأن الواو ليست بلازمة وإنما الأصل الألف .

ومثل ذلك قولهم : رويه ورويا . لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهززة ؛ لأن الأصل ليس بالواو فهي في سُوير أجدر أن يدعوا ؛ لأن الواو تفارقها . . . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢٨ - ٢٩ .

متقلبة من ألف ، ألا ترى أنها كانت سَائِرَ ، فلما بنيت الفعل بناء ما لم يُسم فاعله قلت :
سَوِيرَ فالواو غير لازمة .

واو قلت مثل هذا من القول لقلت : (قَوُولَ) ، فلم تدغم . والعلة في هذا ، العلة فيما قبله ؛
لأنها بدل من ألف قاوُل .

ونذكر قلب الواو في الإدغام إلى الياء وإن كانت الياء قبلها ، ثم نعود إلى المسائل إن
شاء الله .

قد قلنا : إذا التقت الياء والواو وإحدهما / ساكنة ، وجب الإدغام ، وقلبت الواو إلى الياء ^١
١٦٨

فيقال : فهلاً قلبت الياء إلى الواو إذا كانت الواو بعدها ؛ كما أنك إذا التقي حرفان من
غير المعتل فإنما تدغم الأول في الثاني ، وتقلب الأول إلى لفظ الثاني ؛ نحو قوالك في وتَد :
(وَدَ) ، وفي يفتعل من الظلم : (يَطْلِم) ، فتدغم الظاء في الطاء . وكذلك (ذهبَ طُلحة) تريد :
ذهبت طُلحة ، تقلب التاء طاءً .

ومثل ذلك (أَخْتُ) ، تريد : آخِذَت ، فتدغم الذال في التاء . (أُنْفَتُ) تريد : أُنْفَذْتُ ؟

قيل : الجواب في هذا : أنه إذا التقي الحرفان ولم يكن في الآخر منهما علة مانعة تمنع
من إدغام الأول فيه أدغم فيه .

وإن كان الأول أشد تمكناً من الذي بعده ، وتقارباً تقارباً ما يجب إدغامه ، لم يصلح
إلا قلب الثاني إلى الأول .

فمن ذلك حروف الصغير وهي السين ، والصاد ، والزاي . فإنها لا تدغم فيما جاورها من
الطاء ، والتاء ، والذال^(١) .

ومجاورتهم إياها أَنَّهُنَّ من طَرَفِ اللسان ، وأصول / الثنايا العلى ، وحروف الصغير من طرف
اللسان ، وأطرافِ الثنايا ، ولهنّ انسلال عند التقاء الثنايا ، لما فيهنّ من الصغير ، وتجاورهنّ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٠ . وأما الصاد ، والسين ، والزاي فلا يدغمن في هذه التي أدغمت فيهن ، لأنهن من حروف
الصغير ومن أُنْدَى في السمع .

الظاء ، والذال ، والطاء^(١) من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا . إِلَّا أَنَّ هذه الحروف يَلصقُ اللسان لها بأطراف الثنايا ، وهي حروف النَّفْث وإذا تَفَقَّدَتْ ذلك وجدته .

ومعنى النَّفْث : النفخ الخفى .

فالصاد وأختاها لَمْ تُكْنَهَنَّ لَا يدغمن في شيء من هؤلاء الستة ، وتلدغم الستة فيهن . ونذكر هذا في موضعه إن شاء الله .

فإذا التقى حرفان أحدهما من هذه الستة ، والآخر من حروف الصغير فأردت الإدغام أدغمته

على لفظ الحرف من حروف الصغير^(٢) .

تقول في (مُفْتَعِل) من صيرت - إذا أردت الإدغام - : (مَصِير) ، وفي مُسْتَمِع : (مُسْمِع) ، وفي مزدان ، ومزدرجر ، مُزَّان ، ومُزْجِر .

فكذلك الباء ، والواو . ويجب إدغامها على لفظ الياء ، لِأَنَّ الياء من موضع أَكْثَرِ الحروف $\frac{1}{170}$ وأمكنها / والواو مخرجها من الشفة ، وَلَا يَشْرُكُهَا فِي مَخْرَجِهَا إِلَّا الْبَاءُ ، والميم فأنما الميم فتخالفتها ؛ لمخالطتها الخياشيم بما فيها من الغنة ؛ ولذلك تسمعهما كالنون .

والباء لازمة لموضعها ، مخالفة للواو ؛ لِأَنَّ الواو تهوى من الشفة المفم ؛ لما فيها من اللين حتى تتصل بأختيها : الألف ، والياء .

ولغلبة الياء عليها مواضع نذكرها في باب الإدغام ؛ لِأَنَّهُ يَوْضَحُ لَكَ مَا قُلْنَا مَبِينًا .

وليست الواو كالفاء ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا تَخْلُصُ لِلشَّفَةِ ، إِنَّمَا مَخْرَجُهَا مِنَ الشَّفَةِ السُّفْلَى ، وأطراف الثنايا العليا^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠٤ « وما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا مخرج الظاء ، والذال ، والطاء » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٩ « والطاء ، والياء ، والذال ، يدغمن كلهن في الصاد ، والزاي ، والسين لقرب المخرجين . . . »

وكذلك الظاء ، والياء ، والذال ؛ لأنهن من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا ، وهن أخوات ، وهن من حيز واحد .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا التي مخرج الفاء » .

فلذلك وجب ما وصفنا من الإدغام .

ولا يجب الإدغام إذا كانت إحداهما حرف مدّ .

وآية ذلك أن تكون منقلبة من غيرها ؛ كما وصفت لك في واو (سُوَيْرَ) ؛ لأنها منقلبة من ألف ساير .

وأما واو مَغْرُوزٍ وَمَرْتِي ، فليست واحدة منهما منقلبةً من شيء ، إنما هي واو (مَفْعُول) غير منفصلة من الحروف . ولو كانت منفصلةً لم تدغم وقبلها ضمة ؛ ألا ترى أنك تقول : ظلّموا واقداً فلا تدغم (١) ؛ كما لا تدغم إذا قلت : ظلّموا . وكذلك أُغْزِي ياسرا لا يلزمك الإدغام ، لكسرة ما قبل / الياء ، وضمة ما قبل الواو .

١
١٧١

ولو كانت قبل كلّ واحدة منهما فتحة لم يجز إلا الإدغام في المثلين ، ولم يمكنك إلا ذلك .

تقول : رمّوا واقدا ، واخشي ياسرا .

فإن قلت : فما بالك في اخشي واقدا ، ورمّوا ياسرا لا تدغم ، والأوّل منهما ساكن وقد تقدّم الشرط في الواو والياء ؟
فإنما قلنا في المتصّلين .

فأمّا المنفصلان فإيس ذلك حكمهما ؛ لأنك في المنفصلين - إذا تواربت الحروف - مخير .
وأما في هذا الموضع فلا يجوز الإدغام ؛ لأنّ الواو علامة الجمع ، والياء علامة التانيث ؛ فلو أدغمت واحدة منهما على خلاف للذهب المعنى ، وهذا يحكم لك في باب الإدغام إن شاء الله .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٤٠٩ « وإذا كانت الواو قبلها ضمة ، والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك : ظلّموا واقدا ، واظلمى ياسرا ، ويفزوا واقدا ، وهذا قاضي ياسر لا تدغم ، وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال ؛ كما قالوا : قد قروا حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قاول فكذلك هذه إذ لم تكن الواو لازمة لها . . . وإذا قلت وأنت تأمر : اخشي ياسرا ، واخشوا واقدا أدغمت ، لأنها ليسا بحرف مد كالألف وإنما هما بمنزلة قولك : أحمد داود ، واذهب بنا . . . »

ورجع بنا القول إلى ما يتبع باب (سُوِير) .

قد تقدّمنا في القول أَنَّ الواو الزائدة والياء ، إذا كانتا مدّتين لم تدغما ، كما أَنَّ الألف لم تدغم ، فإذا كانتا مدّتين صارتا كالألف .

وإنّما استحال الإدغام في الألف ؛ لأنّها لو كانت إلى جانبها ألف لا يجوز أن تدغم فيها ، لأنّ الألف لا تكون إلّا ساكنة ولا يلتقي ساكنان .

وَبَعْدُ فَإِنَّ لَفْظَهَا وَهِيَ أَصْلِيَّةٌ لَا تَكُونُ إِلَّا مَدَّةً ، وَالْمَدُّ لَا / يَكُونُ مَدْغَمًا ، وَارْمَتْ ذَلِكَ فِي الْأَلْفِ لِنَقْلَتِهَا عَنْ لَفْظِهَا . ١٧٢

فتقول : قد قُوِّلَ زيد ، وبُيِّعَ لا غير ذلك .

وكذلك رُؤِيا إذا خَنَفَتْ الهمزة وأَخْلَصَتْها واوا ؛ لِأَنَّ الهمزة الساكنة إذا خَفَفَتْ انْقَابَتْ على حركة ما قبلها .

ولم يجز في هذا القول أن تدغمها ؛ لِأَنَّهَا مَدَّةٌ . وَلِأَنَّ أَصْلَهَا غَيْرَ الْوَائِ ، فَهِيَ مُنْقَلِبَةٌ كَوَاوِ سُوِير .

وَأَمَّا مَنْ قَالَ : رُيًّا وَرُيَّةً (١) ، فَعَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَذْهَبِ ، وَنَذَكْرُهُ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فهذا حكم الزوائد .

ولو قلت : (افْعَوْعَلْ) من القول لقلت : اقْوَوِّلْ ، ومن البيع : ابْيَيْعْ وكان أصلها : ابْيُيَّعْ ، فَادْغَمْتَ الْوَائِ فِي الْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ « ومثل ذلك قولهم : كروية ، ورويا ، ونوى لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهمزة . وقال بعضهم ريا وريه فجعلها بمنزلة الواو التي ليست تبدل له كما قلت ولو ليلة وأصلها لوية » .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٣ « وتقول في مثل أغودن من البيع : أبيع والأصل أبويوع ولكنها قلبت لياء التي بعدها كما قلبت وأولية وأصلها لوية » .

ومن قلت اقوول تكرر عين الفعل وبينهما واو زائدة فتدغم الزائدة في التي بعدها . « وانظر ص ٢٤٣ - ٢٤٤ من تصريف المازني أيضاً » .

وسائق للمبرد تكرير هذا مع زيادة تفصيل ص ١٨٧ من الأصل .

فإن بنيت الفعل من هذا بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت : أبيويج ، واقوويل . ولا يجوز الإدغام ، لأنَّ الواو الوسطى مدَّة (١) .

فأما عَدُو ، ووَلِي ، فالإدغام لازم ؛ لأنَّ الواو والياء لم تنقلبا من شيء .

وتقول في مثل (احمار) من الحَوَّة : احووت الفرس / ، واخووى الرجل . وإنما أصل (احمار) ١
١٧٢ احمارر ، فأدركه الإدغام . ويظهر ذلك إذا سكَّنت الراء الأخيرة تقول : احماررت (٢) ، ولم يحمارر زيد .

فعلى هذا تقول : اخوآويت ، واخوآوى زيد .

فإذا قلت : يخوآوى لم تدغم ؛ لأنَّ الياء ساكنة ، والواو متحركة .

وإنما يجب الإدغام في هذا إذا سكن الأوَّل .

فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت : اخووى في هذا المكان ، فلا تدغم ، لأنَّ الواو الوسطى منقلبة عن ألف افعال .

فإن قلت : فما بالك تقول في المصدر على مثل احميرار : اخوياء؟ وأصلها اخوياء ، فتدغم (٣) هلاً تركت الياء مدَّة ؟

فمن قيل أنَّ المصدر اسم ، فيناؤه على حالة واحدة ، والفعل ليس كذلك لتصرفه .

فالمحققة في هذا الباب ، وازائدة لغير الإلحاق سواء في قول النحويين .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٤٤ « قال أبوعمَّان : وإذا قلت فعل من هذا قلت : أبيويج فلم تدغم ؛ لأن الواو مدَّة فهي بمنزلة الألف . » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٩١ « وأما أفعال من الواوين فبمنزلة غزوت وذلك قول العرب : قد احووت الشاة ، واخوآويت فالواو بمنزلة واو غزوت ، والين بمنزلة ياء في أفعال من عورت . » وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٩ .

(٣) في سيويه ج ٢ ص ٣٩١ « وإذا قلت : احوآويت فالمصدر احوياء ، لأن الياء تقبلها ؛ كما قبلت واو أيام . » وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٢٢١ « ومصدر أفعال من الحوة احوياء تقلب الواو التي هي بدل من الألف ياء ؛ لأن قبلها كسرة وهي ساكنة ثم تقلب لما اللام ياء من أجل الياء الساكنة ، لأن الياء الساكنة إذا كانت بعدها واو متحركة حولت الواو ياء . » قال أبو الفتح قوله تقلب الواو التي هي بدل من الألف ياء ، ليس يتجه الأعلى أنه يريد أنك تقلب الواو الوسطى في احوووى التي انقلبت عن الألف في احوآويت ياء . . . » .

وكان الخليل يقول : لو بنيت (أَفَعَلْتُ) من اليوم في قول من قال : أَجَوَدْتُ ، وَأَطَيْبْتُ لقلت : أَيْمْتُ^(١) ، وكان الأصل : أَيْوَمْتُ ، ولكن انقلبت الواو للياء التي قبلها ، كما فعلت في سَيْد .

^١
١٧٤

فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسَمَّ فاعله ، أو تكلمت بمضارعه قلت / في قول الخليل : (أَوِوم) ؛لأنَّ الياء منقلبة من واو ، فلما بناها هذا البناء جعلها مدَّة ، وإن كانت أصلية ؛لأنَّها منقلبة ؛ كما انقلبت واو سُويَرٍ من ألف ساير . فقد صارت نظيرتها في الانقلاب .
وتقول في مُوَيْسَ فيمن خَفَّفَ الهمزة : مُويس ، فتجعلها بَيْنَ بَيْنَ ، وفي مِيَالٍ وهو مِفْعَل من وَّأَلت : مِيال ، فلا تجعلها كالأواو في خطيئة إذا قال : خطيئة إذا خَفَّفَ الهمزة .

والنحويون أجمعون على خلافه ؛ لإدخاله الأصول على منهاج الزوائد فيقولون : أَيْمٌ ؛لأنَّها أصلية ؛ فالإدغام لازم لها ؛ لأنَّ المدَّ ليس بأصل في الأصول .

ويقول في (مِفْعَل) من وَّأَلت : مَوَلٌ إذا خَفَّفوا الهمز . والأصل مِيثَل ، فطرحوا حركة الهمزة على الياء فلما تحرَّكت رجعت إلى أصلها ؛لأنَّها من واو وَّأَلت ، كما رجعت ولو ميزان إلى أصلها في قولك : موازين .

^١
١٧٥

ويقول النحويون في مُوَيْسَ إذا خَفَّفوا الهمزة : مُيس / ؛لأنَّهم طرحوا حركتها على الواو ، فسقطت الهمزة ، ورجعت الواو إلى الياء لما تحرَّكت ؛لأنَّه من يَمُسْتُ . فهذا قول النحويين . وهو الصواب والقياس^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « وسألته كيف ينبغي له أن يقول : أفعلت في القياس من اليوم على من قال أطولت ، وأجودت فقال : أيمت فتقلب الواو ههنا ؛ كما قلبتها في أيام وكذلك تقلبها في كل موضع (لا) تصح فيه ياء أيقنت فإذا قلت أفعل وفعل ويفعل قلت : أووم ، يووم ، ومووم . . . وفي أصل المقتضب : من النوم محرفا .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٣٥ والمتصف ص ٣٥ - ٣٨ والخصائص ج ٣ ص ١٦ .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٨ « قال أبو عثمان : وما ينبغي أن يكون على مذهب الخليل والنحويون أجمعوا على خلافة مفعل من يست مويس إذ خففت فكل النحويين يقولون : ميس يلتون حركة الهمزة عليها فيرجعونها ياء حين تحركت . ومثل ذلك مفعل من والت ميثل فإذا خففوا قالوا : مول فيردونها إلى أصلها ويقيئون هذا أجمع . وينبغي أن يكون على مذهب الخليل لا تلقى عليها الحركة وتكون الهمزة بعدها بين بين ؛ ألا تراه قال في فوعل من فوعل كما قال فيها من فاعل ، وأجرى يووم =

ولو بنيت من القول (فَعَلَ) أو من البيع لقلت : قَوْل ، وَبَيْع . فإن بنيته بناء ما لم يسم فاعله قلت : قَوْل ، وَبَيْع ؛ لأنها ليست منقلبة ، إنما رددت العين مثقلة كما كانت .

وتقول في (افْعَلْ) من أويت إذا أمرت : أي يارجل ، وللاثنين : أيويا ، وللجمع : أيؤوا ، وللنساء : أيوين ، كما تقول من عويت .

قالياء مبدلة من الهزمة ، ولا يلزمك الادغام ؛ لأنَّ الألف ألف وصل ، فليس البديل لازما للياء ؛ لأنَّ أصلها الهمز^(١) .

ولكنك لو قلت مثل (إِوزَة) من أويت لقلت : إِيَاة ، فاعلم .

وكان أصلها إثواة ، فلما التقت الهزتان أبدلت الثانية ياء ؛ لكسرة ما قبلها ؛ كما ذكرت لك في جاء ونحوه ، فصارت ياء خالصة وبعدها واو ، فقلبتهما لها ؛ لأنَّ الياء ساكنة / ، ولم تجعلها مدًا ، لأنَّه اسم ، وقد تقدّم قولنا في هذا في باب عدو ، وولي ، ونحوه^(٢) .

ولو قلت من وأيت مثل (عصفور) لقلت : وُؤَيْي ، لأنَّك إذا قلت : وأيت ، فالواو في موضع الفاء ، والهزمة في موضع العين ، فلما قلت : (فُعُول) احتججت إلى تكرير اللام للبناء ، والواو الزائدة تقع بين اللامين ؛ كما تقع في مثال فُعُول قُقلت : وُؤَيْي .

= من اليوم مجرى المدة ، وجعل ياء يوقن إذا أبدلت بمنزلة ما أبدل من الألف وجعل الأصل في هذا والملحق ، والزائد يجرى مجرى واحدا هو خلاف مذهب الناس « وانظر شرح ابن جني .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٣٩ « تقول إذا أمرت من (أوى) : أيوكا تقول اشو وللثنين : أيويا : كما تقول : اشويا ، وللجمع : أيوا ، كما تقول : اشوا وللنساء : أيوين كما تقول : أشوين » .

وقال أبو الفتح : « فإن قال قائل : فلم صحت الواو في أوى وأيوى ونحو ذلك وقبلها ياء ساكنة وهلا قلبت كما قلبت في سيد وصيت فاجواب أن هذه الياء ليست لازمة وإنما هي بدل من هزمة أوى . أبدلت لوقوع هزمة الوصل قبلها فهي غير لازمة » .

(٢) في الخصائص ج ٣ ص ٩ « قوله في مثال أوزة من أويت أيأة وأصلها أنوية فأبدل الهزمة التي هي فاء واجب وإبدال الياء التي هي اللام واجب أيضاً فإن بدأت بالعمل من الأول صرت إلى أيوية ، ثم إلى أيية ، ثم إلى أيأة . وإن بدأت بالعمل من آخر المثال صرت أول إلى أنواة ثم إلى أيواة ثم أيأة ففرقت العمل في هذا الوجه ، ولم تواله كما واليته في الوجه الأول . . . » .

وانظر شرح الشافية قرئى ج ٣ ص ٩٣ ، ٢٩٩ وتصريف المازني ج ٢ ص ٢٧١

وقلب الهزمة الثانية هنا ياء مثل القلب في إيمان وليس مثل القلب في جاء كما يقول المبرد .

والأصل وُؤْيُوى ، فقلبت الواو ياء ؛ للياء التى بعدها ، وضممت الواو الأولى لمثال
فُعْلُول . وإنما لزمك الإدغام لأنه اسم ، ولولا ذلك لكانت واو (فُعْلُول) كواو (سُوَيْر) ،
ولكن الأسماء لا تتصرف . وقد مضى القول فى هذا .

ألا ترى أن قولك : مَرَمِيَّ إِنَّمَا هو مَفْعُول من رميت ، فكان حقه أن يكون مَرْمُوى
فأدغمت . فكذلك آخر (فُعْلُول) .

ولو قلت مثل (مَفْعُول) من حييت لقلت : هذا مكان مَخِيٍّ فيه .

وكان الأصل : مَخْيُوى ، وكذلك مَشُوى ، وكان / - الأصل مَشُوى ؛ لأن العين واو
بعدها واو مفعول ، وبعد واو مفعول الياء التى هى لام الفعل .

واو قلت مثل (فَعَالِيل) من رميت لقلت : رَمَائِيَّ^(١) فاعلم . لم تغير ؛ لتباعد الألف من
الطرف ، فأدغمت الياء الزائدة فى الياء التى هى لام .

فأما مثل طويل ، وقويم ، وما أشبه ذلك فلا يلزمك الإدغام ؛ لتحرك الحرف الأول
من المعتلين . ونبيّن هذا بأكثر من هذا التبيين فى باب مسائل التصريف إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٩٧ « وأما فعاليل من رميت فرمائي ، والأصل رمائي ، ولكنك هزمت ، كما هزمت فى راية ،
وآية حين قالوا : رائي ، وآتى فأجريت بهجرى هذا حيث كثرت الياقات بعد الألف . . ومن قال رلوى فجعلها واوا قال وملوى
ومن قال : أمي وقال : آبي قال : رمائي فلم يغير » .

هذاباب تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة

إذا بنيت الماضي من حَيَّيت فقلت : حَيَّيْ يا فتى فأنت فيه مخير : إن شئت أدغمت ، وإن شئت بيّنت .

تقول : قد حَيَّ في هذا الموضع ، وقد حَيَّيَ فيه .

أما الإدغام فيجب للزوم الفتحة آخرَ (فَعَلَ) ، وأنه قد صار بالحركة بمنزلة غير / - $\frac{1}{178}$ المعتلّ ؛ نحو : رَدَّ ، وكرَّرَ .

وأما ترك الإدغام ؛ فلأنّها الياء التي تعتلّ في يَحْيِي ، وَيُحْيِي ، فلا تلزمها حركة ؛ ألا ترى أنّك تقول : هو يُحْيِي زيدا ، ولم يُحْيِ ، فتجعل محذوفة ، كما تحذف الحركة . وكذلك يَحْيَا ونحوه ؛ وقد فسّرت لك من اتّصال الفعل الماضي بالمضارع ، وإجرائه عليه في باب أغزيت ونحوه ما يغني عن إعادته^(١) .

ومن قال : حَيَّ يافتي قال للجميع : حَيُّوا مثل : رَدَّ ، وردُّوا ، لأنّه قد صار بمنزلة الصحيح .

ومن قال : حَيَّيَ فبيّن قال : حَيُّوا للجماعة . وذلك ؛ لأنّ الياء إذا انكسر ما قبلها لم تدخلها الضمة ، كما لا تقول : هو يقضيُّ ، يا فتى ، ولا هو قاضيُّ .

وكان أصلها حَيُّوا على وزن علموا ، فسكّنت والواو بعدها ساكنة ، فحذفت لالتقاء الساكنين .

فمثل الإدغام قراءة بعض الناس (وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ)^(٢) وهو أكثر وترك الإدغام : (من حَيَّيَ عَنْ بَيِّنَةٍ) وقد قرئ / - بهما جميعا .

$\frac{1}{179}$

(١) في سيويه ج ص ٣٨٧ « ذلك قولك : قد حي في هذا المكان ، وقد عي بأمره ، وإن شئت قلت : قد حي في هذا المكان ، وقد عي بأمره ، والإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة » . وانظر ص ١٣٦ من هذا الجزء .

(٢) الأنفال ٤٢ والقراءتان سبعتان (النشر ج ٢ ص ٢٧٦) .

وكذلك قيل في الإدغام :

عَبَسُوا بِأَمْرِ هَمُو كَمَا عَيْتَ بِيَنْصَتَهَا الْحَمَامَةُ^(١)

وقال في ترك الإدغام :

وَكُنَّا حَسِينَاهُمْ فَوَارَسَ كَهْمَسِينَ حَيُّوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَغْصُرَا^(٢)

فإذا قلت : هو (يَفْعَل) لم يجز الإدغام البتة . وذلك قولك : لن يُعَيِّ زيدا ، ولن يُحَيِّيَ أحد ؛ لأنَّ الحركة ليست بلازمة ، وإنما تدخل للنصب . وإنما يلزم الإدغام بلزوم الحركة^(٣) . وكذلك قول الله عز وجل (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى)^(٤) ؛ لا يجوز الإدغام كما ذكرت لك .

فإذا قلت : قد (فُعِلَ) من حَيَّيت على قول من بين قلت : قد حَيَّى في هذا المكان . ومن أدغم قال : قد حَيَّى في هذا المكان .

وإن شاء قال : قد حَيَّى ، فأبدل من الضمة كسرة ؛ للياء التي بعدها .

وكذلك كلُّ ما كان من هذا ، اسما كان أو فعلا . تقول : قرَنُ أَلَوِي وقرُونُ لِي ، وإن شئت قلت : لِي ؛ والأصل الضم . وإنما دخل الكسر من أجل الياء ؛ لأنَّ جمع / - أفْعَل (فُعِل) ، إذا كان (أَفْعَل) نعتا ؛ نحو أحمر وحمر ، ولكنَّ الكسر في هذا أكثر لخصته .

وكذلك ما كان على (فُعُول) مما اعتلت لامه ، تقول : ثُدِي ، وعُصِي ، وإن شئت قلت : ثُدِي وعُصِي ، والكسر أكثر ؛ لما ذكرت لك والضمُّ الأصل ؛ لأنَّ البناء (فُعُول) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٨٧ . وصف قوماً يخرقون في أمورهم وضرب لهم المثل بخرق الحجامه وتقريطها في التمهيد ليبيضتها لأنها لاتخذ عشا إلا من كسار الأعواد . وفي المثل . أخرج من حجامه .

والبيت من قصيدة لعبد بن الأبرص ، انظر شواهد الشافية ص ٣٥٦ - ٣٦٣ وديوانه ص ٢٩ ، عيون الأخبار ج ٢ ص ٧٢

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨٧ على فك الإدغام في حيوا . كهمس : رجل من تميم مشهور بالفروسية ، وقيل هو من الخوارج . الكامل ج ٧ ص ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٥ .

والبيت لأبي حنيفة ، انظر شواهد الشافية ص ٣٦٣ - ٣٦٤ والاشتقاق ص ٢٤٧ (كهمس) .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ « وإذا قلت : يحيى أو معي ثم أدركه النصب قلت : رأيت معييا ، ويريد أن يحيه لم تدغم لأن الحركة غير لازمة ولكنك تخفى ، وتجعلها بمنزلة المتحركة فهو أحسن وأكثر ، وإن شئت بينت ؛ كما بينت حيي والدليل على أن هذا لا يدغم قوله عز وجل (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) . » .

(٤) القيامة : ٤٠ .

فَأَمَّا المفتوحة فلا تبدل كسرة لَخْفَةِ الفتحَة ؛ نحو : وَلِيٌّ ، وَعَدِيٌّ . وكذلك (لَبَّاءُ) بِأَلْسِنَتِهِمْ^(١) .

فإذا ثَنَيْتَ (أَفْعُوْعَلْ) من حَبِيت لَقَلت في قول من لم يدغم : قد اخْيُوِيَا في هذا ، وفي قول من أدغم : اخْيُوِيَا^(٢) فيه .

فإن قلت : فكيف اجتمعت الواو وهي ساكنة ، والياء بعدها ساكنة للإدغام ؟
فقد تقدّم قولنا في أَنَّ حرف المدّ يقع بعده الساكن المدغم ؛ لأنَّ المدَّة عوض من الحركة ، وأنتك تعتمد على الحرفين المدغم أحدهما في الآخر اعتماداً واحدة ؛ نحو قولك : دَابَّةٌ ، وشَابٌّ ؛ وتُمُوْدُ الثوب ، وهذا بريدَاود ، ونحو ذلك .

ونحن ذاكر ما تلتقي لاه ، وعينه / - على لفظ واحد بجميع علله من الصحيح ، ثمَّ ^١/_{١٨١} نرجع إلى المعتلّ إن شاء الله .

إذا قلت : (فَعِلْ) أو (فَعَلْ) بما عينه ولامه سواء فكان الحرفان متحرّكين ؛ فإنه يلزمك أن تسكّن المتحرّك الأوّل ، فتدغمه في الذي بعده ؛ لأنَّهما لفظ واحد ، فلا يقع في الكلام التباين . وذلك قولك : رَدَّ ، وَفَرَّ ، وَعَضَّ ، وَرَدُّوا ، وَفَرُّوا .

فإن سكن الثاني ظهر التضعيف . وإنما يظهر لأنَّ الذي بعده ساكن ، فإن أسكنته جمعت بين ساكنين .

لذلك تقول : رَدَدْتُ ، وَفَرَرْتُ ، وتقول : لم يردّدن ، ولم يفرّرن ؛ لأنَّ ما قبل نون جماعة النساء لا يكون إلّا ساكناً ؛ لما قد تقدّم ذكره . وكذلك ما قبل التاء إذا عني بها المتكلّم نفسه ، أو مخاطبه^(٣) .

(١) النساء : ٤٦ .

(٢) بالأصل أحيوى والصواب أحيويا بألف الاثنين .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٠ « وأهل الحجاز وغيرهم يجتمعون على أنهم يقولون للنسوة : أرددن وذلك لأن الدال لم تسكن ههنا لأمر ولا نهى ، وكذلك كل حرف قبل نون النساء لا يسكن لأمر ولا لحرف يجزم ألا ترى أن السكون لازم له في حاله النصب والرفع . . . ومثل ذلك قولهم رددت ، ومندت لأن الحرف بنى على هذه التاء ، كما بنى على النون وصار السكون فيه بمنزلة ما فيه نون النساء . . . »

وتقول : رُدَّا لا غيرُ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ تَحْرُكُ .

فإذا أمرت الواحد فقلت : (افْعَلْ) من هذه المضاعفة فأنت مخير إن شئت قلت :
اردُّ ؛ كما تقول : أقتل . وتقول : إَعْضُضْ ؛ كما تقول : إذهب . وتقول : إْفِرِّزْ ؛ كما
تقول : إضرب . وهذا أجود الأقاويل ^(١) .

/ - وقد يجوز أن تقول : فِرَّ ، رُدَّ ، عَضَّ ^(٢) . فإذا قلت ذلك فإنما طرحت حركة العين
على الفاء ، فلما تحركت الفاء سقطت ألف الوصل ، وقد التقى في الوقف ساكنان ، فإذا
وصلت فكان الحرف من باب (يَفْعُلْ) فأنت في تحريكه مخير : يجوز فيه الوجوه الثلاثة :
تقول : غُضَّ يا فتى ، وَغُضَّ ، وَغُضَّ .

أما الكسر فعلى أَنَّهُ أَصْلٌ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وأما الضمُّ فللإِتْبَاعِ . وَأَمَّا الْفَتْحُ فَلأَنَّهُ أَخَفُّ الْحَرَكَاتِ ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَحْرُكُ الْآخِرَ
لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

فإن كان من باب مَسَّ جاز فيه الفتح من وجهين : لخَفَّتْهُ ، ولِلإِتْبَاعِ . وجاز الكسر
لما ذكرت لك ^(٣) .

وإن كان من باب فَرَّ جاز فيه الكسر من وجهين : لِلإِتْبَاعِ ، ولأَنَّهُ أَصْلُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .
وجاز الفتح لخَفَّتْهُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإن أهل الحجاز يضاعفون
لأنهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن بد من تحريك الذي قبله ، لأنه لا يلتق ساكنان . وذلك قولك : أردد ، واجترر ، وإن تضارر ،
أضارر ، وأن تستعدد استعدد . .
وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم ؛ كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين . . يسكنون الأول ، ويحركون الآخر ، لأنها
لا يسكنان جميعاً وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ « فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف الأول من الحرفين ساكناً ألقيت حركة الأول عليه
إن كان مكسوراً فأكسره ، وإن كان مضموماً فضمه ، وإن كان مفتوحاً فافتحه ، وإن كان قبل الذي تلقى عليه الحركة ألف
وصل حذفها ؛ لأنه قد استغنى عنها حيث حرك ، وإنما احتيج إليها لسكون ما بعدها ، وذلك قولك : رد ، وفر ، وعض . .
انظر الكامل ج ٤ ص ٥٠٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ « باب اختلاف العرب في تحريك الآخر . . اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحرريك ما قبله
فإن كان مفتوحاً فتحوه وإن كان مضموماً ضموه ، وإن كان مكسوراً كسروه وذلك قولك : رد ، وعض ، وفر ياتني ،
واطمئن ، واستعد ، واجتر ، واحمر وضار ، لأن قبلها فتحة وألفا فهي أجدر أن تفتح » .

وإنما جاز في هذا ما لم يجر فيا قبله مما تحرك منه الأول ، لأن هذا أصله الحركة ، وإنما
سُكِّن للجزم ، وليس السكون لازماً له ؛ لأنك لو ثبتيته أو جمعته أو أنثته ، للزمته الحركة ؛
نحو : رُدَّا ، وردُّوا ، ورُدِّي .

وكذلك إن أدخلت فيه النون - الخفيفة ، أو الثقيلة .

وما كان قبل التاء ، والنون التي لجماعة المؤنث لم يكن إلا ساكناً لا تصل إليه الحركة ،
فلما كان كذلك كان تحريكه تحريك اعتلال ، ولم يكن كما قد تقدّمنا في ذكره .

فإن لقيه ساكن بعده اختير فيه الكسر^(١) .

ولا أراه إذا حرّك للذي بعده في التقدير يجوز فيه إلا الكسر .

فإن قدر تحريكه لما قبله جازت فيه الوجوه كلها ، على ما تقدّمنا بذكره . وذلك قولك :
رُدَّ الرجل ، وغَضَّ الطرف . وإن شئت قدرته لما قبله فقلت في المضموم بالأوجه الثلاثة ، كما
كان من قبل أن يدخل الساكن الذي بعده . وقلت في المفتوح بالفتح والكسر .

وكذلك المكسور . وهذا البيت يُنشد على الأوجه الثلاثة لما ذكرنا وهو :

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كَغَيْبًا بَلِغْتَ ولا كِلَابًا^(٢)

وكذلك الذي بعده وهو :

ذُمُّ الْمَسَاوِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى والعَيْشَ بَعْدَ أَوَائِكَ الْإِيَّامِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ « فان جئت بالألف واللام وبالألف الخفيفة ، كسرت الأول كله ؛ لأنه كان
في الأصل مجزوما ؛ لأن الفعل إذا كان مجزوما فحرك لالتقاء الساكنين كسر ، وذلك قولك : اضرب الرجل ، واضرب ابنك .
فلما جاءت الألف واللام والألف الخفيفة ، رددته إلى أصله ، لأن أصله أن يكون مسكناً . . . ومنهم من يفتح إذا التقى ،
ساكتان . . » .

(٢) استشهد سيبويه بالشطر الأول ج ٢ ص ١٦٠ ولم يتكلم عنه الأعلام . نيمير بالتصغير : أبو قبيلة . يقال غَضَّ طرفه
وصوته . وغَضَّ من طرفه وصوته .

والبيت لجرير يهجو الراعي النخيري من قصيدته في ديوانه ص ٦٤ - ٨٠ وانظر الخزائن ج ١ ص ٣٥ ، وشواهد الشافية
ص ١٦٣ - ١٦٧ والكامل ج ٤ ص ٥ .

(٣) ساقه الزمخشري شاهداً على أن أولئك يستعمل في المقلام وغيرهم وروى الأقوام بدل الأيام . والبيت لجرير في هجاء
الفرزدق انظر الديوان ص ٥٥١ - ٥٥٣ وشواهد الشافية ص ١٦٧ وشواهد الكشف ص ٢٨٤ ، والكامل ج ٤ ص ٥ .

/ فعلى ما ذكرت لك مجرى هذا الباب . وقد تقدّم قولنا في ذوات الياء والواو المضاعفة ، ثم ذكرنا ذا . ونعود إلى استقصاء ما فيها إن شاء الله .

اعلم أنّه لا يقع في الأفعال ما تكون عينه ياء ولامه واوا^(١) ، ولكن تكون عينه واوا ، ولامه ياء ، وذلك نحو : شَوَيْتَ ، واوَيْتَ ، وطَوَيْتَ . ويلحق به ما كانت عينه ولامه واوين ، لأنّه يُبنى على فَعِلْت ، فيصير لامه بمنزلة ما أصله الياء ، نحو : حَوَيْتَ ، وقَوَيْتَ^(٢) .

فأما قولهم : (حَيَوَان) في الاسم فقد قيل فيه قولان :

قال الخليل : الواو متقلبة من ياء ، لأنّه اسم ، فخروجه عن الفعل كخروج آية ، وبابها . وقال غيره : اشتاق هذا من الواو لو كان فعلاً ، ولكنّه لا يصلح لما تقدّمنا بذكره . ونظيره في هذا الباب على هذا القول جَبَيْتَ الخراج جِبَاية ، وجِبَاوة ، وليس من جِبَاوة فَعَل .

ومثل ذلك فَاظ المَيْتَ فَيْظًا وفَوْظًا ، وليس من فَوْظَ فَعَل^(٣) .

ولذلك ظهر على الأصل ليدلّ على أصله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٤ « وقد يطرَحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم كراهية ذلك وهو وعوت وحيت » . وقال في ج ٢ ص ٣٩٠ « واعلم أن الفاء لا تكون واوا واللام واوا في حرف واحد ألا ترى أنّه ليس في مثل وعوت في الكلام كرهوا ذلك ، كما كرهوا أن تكون العين واوا واللام واوا ثانية » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٩ « باب التضعيف في بنات الواو اعلم أنّهما لا تثبتان كما تثبت الياءات في الفعل . . . فأنما يحى أبدا على فعلت على شيء يقلب الواو ياء ولا يكون فعلت ، ولا فعلت كراهية أن تثبت الواوان . . . » انظر ص ١٤٩ من المتنضب .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٤ « وأما قولهم حيوان فانهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة ولم يكونوا يلزموها الحركة ههنا والأخرى غير معتلة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان ، كما أبدلوا في رحوى حيث كرهوا الياءات فصارت الأولى على الأصل » .

وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ « قال أبو عثان : وأما قولهم : حيوان فانه جاء على ما لا يستعمل . ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو ، فذلك لم يشتقوا منه فعلا وعلى ذلك جاء حيوة اسم رجل . . . وكان الخليل يقول : حيوان تدبوا فيه الياء واوا ، لثلاث مجتمعات ياءان استقلالا للحرفين من جنس واحد يلتقيان . ولا أرى هذا شيئا ، ولكن هذا كقولهم فَاظ المَيْتَ بَفَيْظَ وفَوْظًا فلا يشتقون من فَوْظَ فعلا » . وفي المتنضب ج ٣ ص ٨٩ : « يقال فَاظ المَيْتَ بَفَيْظَ فَيْظًا ، ويفوظ فَوْظًا : إذا خرجت نفسه » . وقال في الخصائص ج ١ ص ٣٩٢ : « لم يستعملوا من فَوْظَ فعلا » وانظر الكامل ج ٣ ص ١١٤ - ١١٥ .

وقد تقدّم قولنا في أنَّه لا تظهر واوان مجتمعين / إذا كانت إحداها طرفا ، ولا يقع في الكلام ما موضع فائه واو ، ولامه واو ، نحو وَعَوْتُ . ونحن ذاكروا ما يتصل به إن شاء الله .

إذا بنيت من الغزو (فَعَلَّت) قلت : غَزَوَيْت . ولم يجر إلا ذلك ؛ لأنَّها في المضارع يُغْزَوِي على ما ذكرنا من الباب .

ولو لم يكن ذلك لوجب ألاَّ تجتمع واوان ؛ ألا ترى أنَّهم يذهبون (بِفَعَلْتُ) من الواو إلى (فَعِلْتُ) في نحو قَوَيْت وحوَيْت ؛ أثلاَّ يجتمع واوان .

فإذا كانت إحداها غير طرف ، أو كان ما قبلها ساكنا فهي ثابتة ، نحو قولك : خيل حَوْ ، وبطن قَوْ ، وقد قلنا في هذا ولكن رددناه لما بعده .

إذا بنيت (افْعَوْعَل) من قلت فإنَّ النحويين يقولون : اقْوُول^(١) فتجتمع ثلاث واوات ، ولم تكن واحدة منهنَّ طرفا ينتقل عليها الإعراب ، إلاَّ أبا الحسن الأخفص ، فإنَّه كان يقول في هذا المثال : (اقْوِيلَ) : يقلب آخرهنَّ ياء ، ويدغم فيها التي قبلها وعلَّته في ذلك اجتماع الواوات . ويقول : إنَّما تجرى الأبنية على الأصول ، وليس / في الأصول ما هو هكذا .

فإن قلت : (مَفْعُول) من غَزَوْتُ فهو [مَغْزُو] . هذا المجتمع عليه ، تصحَّ الواو التي هي حرف الإعراب ؛ لسكون ما قبلها .

وقد يجوز مَغْزَى^(٢) . وذلك ؛ لأنَّك قلبت الطرف : كما فعلت في الجمع ، وليس بوجه ، لأنَّ الذي يقلب إنَّما يذهب إلى أنَّ الساكن الذي قبلها غير حاجز .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ « قال أبو عثمان : وتقول في (مثال اغدودن) من بعت أبيي فتقلب الواو ياء ، لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ، ومن قلت اقْوُول تكرر العين وهي واو وتجعل واو افْعَوْعَل الزائدة بينهما وهي ساكنة فتلغمها في الواو التي بعدها . وكان أبو الحسن يقول اقْوِيل فيقلب الواو الآخرة ياء ، ثم يقلب الواو التي تليها لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ويقول أكره الجمع بين ثلاث واوات » .

ويقول أبو الفتح : الظاهر من المذهبين قول الأخفش . وانظر ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٨١ « ومن ثم قالوا مغزو كما ترى ، وعتو فاعلم ، وقالوا : عتي ، ومغزى شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأدل فالوجه في هذا النحو الواو ، والآخرى عربية كثيرة » .

ولا تكون الواو في الأسماء طرفاً وما قبلها متحرك ، فلم يعتد بها بينهما ؛ ألا ترى أنك إذا جمعت دأو قلت : هذه أدل ، وإنما هي (أفعل) ، وتقول في قلنسوة والجمع : قلنس وحقه قلنسو^(١) ، ولكنك قلبت الواو لما كانت طرفاً وكان ما قبلها متحركاً . على ذلك قال الراجز :
لا مهلَ حتى تلحقي بعنيس أهمل الرباط البيض والقلنسي^(٢)
وقال الآخر :

حتى تفضي عرقى الدلي^(٣)

جمع عرقوة . وكان حقه عرقو .

فهكذا حكم كل واو طرف إذا تحرك ما قبلها فكان مضموماً أو مكسوراً .

وإن كان مفتوحاً انقلبت ألفاً ؛ كما ذكرت في غزا ، وكذلك رمى ؛ لأن حكم الواو في هذا الموضع كحكم الياء .

او رخصت (كروانا) فيمن قال : يا حار لقلت : يا كرا^(٤) ، أقبل .

وكان الأصل - يا كرو ، لكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفاً .

١
١٨٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨١ « أعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الإسم وكانت حرف إعراب قلبت ياء وكسر المضموم ، كما كسرت الياء في مبيع وذلك قولك : دلو وأدل وحقو وأحق . . . وقالوا قلنسوة فأنبتوا ثم قالوا قلنس فأبدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الإعراب . . . » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١١٧ - ١١٨ .

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٦٠ على قلب الواو ياء في القلنسي .

عنس : قبيلة من اليمن . الرباط : جمع ربطة وهو ضرب من الثياب . يخاطب ناقته فيقول : لا أرفق بك في السير حتى تلحق بهؤلاء القوم . وهذا الرجز غير منسوب في سيبويه وفي الاقتضاب ص ١٣٦ وفي اللسان (قلنس) وفي تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٠ وفي المنصف ج ٣ ص ٧٠ . وغير (لا) مخذوف تقديره : لك . وانظر جمهرة الأنساب في عنس ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٦ على قلب الواو ياء في عرق جمع عرقوة . وفي المخصص ج ٩ ص ١٦٥ « العرقوتان : الخشبستان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب . . قال الأصمعي : جمع العرقوة عرق . . ثم قال هذا طريف ، لأنه إنما يجمع ما فيه الهاء بغير هاء مع تسليم البناء ما كان مخلوقاً كتمر وتمر ، وعرقوة مصنوع ولكن لها نظائر » .
تفضي : تكسر لا تزال ساقية للإبل حتى تكسرى عراقى الدلاء .

وهذا الرجز من شواهد تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٠ وفي المنصف ج ٢ ص ٧٠ .

(٤) صرح بأن الكرامرخم كروان في الجزء الرابع أيضاً ص ٢٦١ ونسب إليه ابن عقيل في شرح التسهيل بأن الكرا : ذكر الكروان (الخزانة شاهد ١٤٤) .

ولم يكن ذلك في كروان ؛ لأنَّ الألف بعدها ، فلو قلبتها ألفاً لجمعت بين ساكنين ؛ كما كان يلزمك في غَزَوَا أو لم تردّها إلى الواو .

فالذين قالوا : مَغَزَى إِنَّمَا شَبَّهوه بهذا وعلى ذلك قالوا : أرض مَسْنِيَّة^(١) ، وإِنَّمَا الوجه مَسْنُوَّة .

فإن كان هذا البناء جمعاً فالقلب لا غير^(٢) .

تقول في جمع عات : عُتَى ، وفي غاز غَزَى . وإن كسرت أوله على ما ذكرت لك قَبْلُ فقلت : غَزَى ؛ كما تقول : عَصَى ، فالكسر أكثر لَخَفْتَه . والأصل الضم ؛ لأنَّه (فُعُول) .

وقول في هذا الجمع أوجب ؛ لأنَّ باب الانقلاب إِنَّمَا أصله الجمع ، فلذلك أجرينا سائر الجمع عليه .

وقد قلنا في صَيِّم ما يستغنى عن إعادته^(٣) .

واعلم أنَّ اللام إذا كانت ياء أو واو ، وقبلها ألف زائدة وهى طرف أنَّها تنقلب همزة^(٤) . للفتحة والألف اللتين قبلها / . وذلك قولك : هذا سَقَاءٌ يا فتى ، وغَزَاءٌ فاعلم .

فإذا لم يكن منتهى الكلمة لم تنقلب . وذلك قولك : شقاوة ، وعَبَاية^(٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ « وقالوا يسنوها المطر وهى أرض مسنية وقالوا : مرضى وإنما أصله الواو وقالوا : مرضو فجاؤا به على الأصل والقياس » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨١ « والوجه في الجمع الياء وذلك قولك : ثدى ، وعصى ، وحق . لأن هذا جمع ، كما أن أدليا جمع . وقال بعضهم : إنكم تنتظرون في نحو كثيرة فشبهوها بعنو وهذا قليل . »
وانظر تصريف المازنى ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٤

(٣) تقدم في ص ١٢٨

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ « فإن كان الساكن الذى قبل الياء والواو ألفا زائدة همزت وذلك نحو القضاء والشماء والشقاء » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٣ « باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب وذلك قولك الشقاوة والادواة ، والإتاوة والنقاوة والنفاية ، والنهاية قويت حيث لم تكن حرف إعراب كما قويت الواو في قمحونة . » وانظر تصريف المازنى ج ٢ ص ١٢٧ ، والكامل ج ١ ص ١٤٩

فَأَمَّا مَنْ قَالَ : عَظَاةٌ ، وَعَبَاةٌ ، فَإِنَّمَا بَنَاهُ أَوَّلًا عَلَى التَّذْكِيرِ ، ثُمَّ أَدْخَلَ التَّأْنِيثَ بَعْدَ أَنْ فَرَغَ مِنَ الْبِنَاءِ فَأَنَّثَهُ عَلَى تَذْكِيرِهِ^(١) .

فَعَلَى هَذَا تَقُولُ : صَلَاةٌ ، وَامْرَأَةٌ سَقَاةٌ ، وَحَدَّاءَةٌ .

وَلَوْ بَنَيْتُمَا عَلَى التَّأْنِيثِ عَلَى غَيْرِ مَذْكَرٍ لَقُلْتَ : سَقَايَةٌ ، وَحَدَّاءُوهُ فَاعِلٌ ، كَمَا تَقُولُ : شَقَاوَةٌ ، وَنَهَايَةٌ .

وَكَذَلِكَ مَا كَانَتْ آخِرُهُ وَآوٍ وَآيِسٍ بِمَنْتَهَى الْكَلِمَةِ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي مِثْلِ (فُعْلَةٌ) مِنْ غَزَوْتَ إِنْ بَنَيْتَهُ عَلَى التَّذْكِيرِ قُلْتَ : غَزِيَةٌ ؛ كَمَا كُنْتَ تَقُولُ فِي الْمَذْكَرِ : هَذَا غَزٍ فَاعِلٌ .

وَإِنْ بَنَيْتَهُ عَلَى التَّأْنِيثِ الَّذِي هُوَ مِنْ غَيْرِ تَذْكِيرٍ قُلْتَ : غَزُوءَةٌ ، كَمَا قُلْتَ : تَرْقُوءَةٌ ، وَقَلَنْسُوءَةٌ ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ عَلَى الْهَاءِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ مَذْكَرٌ يَقَعُ تَأْنِيثُهُ عَلَيْهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ أَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (يَغْزُو) لَقُلْتَ : هَذَا يَغْزِي^(٢) ؛ كَمَا تَرَى ؛ كَمَا قُلْتَ ؛ فِي النَّعْلِ : هُوَ يَذْلُو ذَاوَهُ ، وَأَنَا أَذْلُو ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمِثْلَ لِلْفِعْلِ .

١٨٩

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ ذَلُو : هَذِهِ أَذْلٌ فَاعِلٌ ، تَقْلِبُ الْوَآءَ [يَاءٌ] لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا يَكُونُ آخِرُ اسْمٍ مِنْهَا وَآوًا مُتَحَرِّكًا مَاقْبَلَهَا ، وَيَقَعُ ذَلِكَ فِي حِشْوِ الْأَسْمَاءِ فِي مِثْلِ : عَنَفُونَ ، وَأَقْحُونَ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ حَيْثُ وَقَعَ ثَانِيًا ، أَوْ ثَالِثًا ، أَوْ رَابِعًا بَعْدَ الْأَوَّلِ يَكُونُ ظَرْفًا .

وَلَوْ قُلْتَ (فُعْلَةٌ) مِنْ رَمَيْتَ عَلَى التَّأْنِيثِ لَقُلْتَ : رُمْيُوءَةٌ : تَقْلِبُ الْيَاءَ وَآوًا ؛ لِانْتِصَامِ مَا قَبْلَهَا .

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ٣٨٣ « وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِمْ : صَلَاةٌ ، وَعَبَاةٌ ، وَعَظَاةٌ فَقَالَ : إِنَّمَا جَاءُوا بِالْوَاحِدِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ صَلَاةٌ ، وَعَظَاةٌ ، وَعَبَاةٌ ، كَمَا قَالُوا : مَسْنِيَةٌ ، وَمَرْضِيَّةٌ حَيْثُ جَاءَتَا عَلَى مَرْضَى ، وَمَسْنَى وَإِنَّمَا أَخْلَقْتَ الْهَاءَ آخِرًا حَرْفًا يَمُرُّ مِنْهَا وَيَلْزِمُهُ الْإِعْرَابُ فَلَمْ تَقْوِ قُوَّةَ مَا الْهَاءُ فِيهِ عَلَى أَنْ لَا تَفَارِقَهُ وَأَمَّا مَنْ قَالَ : صَلَاةٌ وَعَبَاةٌ فَاتَّهَمَ لَمْ يَجِئْ بِالْوَاحِدِ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْعَبَاةِ . . . » .

وَانْظُرْ تَصْرِيفَ الْمَازْنِ ج ٢ ص ١٢٨ - ١٣١

الْعَظَاةُ دَوْبَةٌ أَكْبَرُ مِنَ الْوَزْغَةِ ، وَانْظُرْ حَيَاةَ الْخِيَوَانِ ج ٢ ص ١٠١ ، وَالصَّلَاةُ : كُلُّ حَجَرٍ عَرِيضٍ يَدْقُ عَلَيْهِ .

(٢) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ٦٠ « وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَسْمَى يَغْزُو فَقَالَ : رَأَيْتَ يَغْزِي قَبْلَ ، وَهَذَا يَغْزِي ، وَهَذَا يَغْزِي زَيْدٌ قَالَ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي قَوْلِ يُونُسَ إِلَّا يَغْزِي وَثَبَاتُ الْوَاوِ خَطَأٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ وَآوٌ قَبْلَهَا حَرْفٌ مَضْمُونٌ وَإِنَّمَا هَذَا بِنَاءٌ اخْتَصَّ بِهِ الْأَفْعَالُ » .

ولو بنيتها على التذكير لقلت : رُئيّة ، لأنّها تنقلب مذكرة فأعللتها على ذلك :

وقد تقدّم قولنا في أنّ الحرف إذا كان على أربعة أحرف وآخره ياءً أو واو ، استوى اللفظان على الياء ؛ لأنّ الواو تنقلب رابعة فصاعداً إلى الياء لما ذكرنا من العلة ، وأعدنا ذلك لقولهم : ملّروان ، وفلان ينفّض ملّرويه^(١) ، وإنّما حقّ هذا الياء ، لأنّ الألف رابعة ، ولكنّه جاء بالواو ؛ لأنّه لا يُفرد له واحد . فهو بمنزلة ما بُني على التانيث ممّا لا مذكّر له .

وعلى هذا لم يجرّ في (النهاية) ما جاز في (عَظاية) من قولك : عطاءة ؛ لأنّك تقول في جميع هذا : العطاء . فهذا يُحكّم / لك ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

$\frac{1}{190}$

(١) في الكامل ج ٢ ص ٤٣ - ٤٤ « ويقال : فلان ينفّض ملّرويه وهما ناحيته وإتما يوصف بالخلاء قال عشرة :

أَحْصَوِي تَنْفُضَ اسْتِكَ مَلْروِيهَا لِتَقْتُلْنِي ! فهِسَا أَنَا ذَا عُمَارَا

ولا واحد لهما ، ولو أفردت لقلت في الثانية ملّريان ، لان ذوات الواو إذا وقعت فيهن الواو رابعة رجعت إلى الياء ، كما تقول في ملهى : ملهيان وهو من لهوت ، وفي مغزى : مغزيان وهو غزوت » .

وقال سيويه ج ٢ ص ٣٩٦ : « ألا تراهم قالوا ملّروان إذ كانوا لا يفردون الواحد » .

أنظر ص ٩٥ أيضاً من سيويه .

وانظر آمال التجري ج ١ ص ١٩ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٦٢

أبواب الإدغام

هذاباب مخارج الحروف

وقسمة أعدادها في مهموسها ، ومجهورها ، وشديدها ، ورخوها ،
وما كان منها مطبقاً ، وما كان من حروف القلقة ، وما كان من حروف المد .
واللين ، وغير ذلك

اعلم أنَّ الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفاً ، منها ثمانية وعشرون لها صور^(١) .
والحروف السبعة جارية على الألسن ، مستدلّ عليها في الخط بالعلامات . فأنما في المشافهة
فموجودة .

فمنها للحلق ثلاثة مخارج :

فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة . وهي أبعد الحروف . ويليهما في البعد مخرج الهاء . والألف
هاوية هناك . والمخرج الثاني من الحلق مخرج الخاء ، والعين .

والمخرج الثالث الذي هو أدنى حروف الحلق إلى الفم تما يلي الحلق مخرج الغاء ، والغين^(٢) .

ثم أول مخارج الفم تما يلي الحلق مخرج القاف .

ويتلو ذلك - مخرج الكاف / وبعدها مخرج الشين . ويليهما مخرج الجيم^(٣) .

١
١٩١

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٤ « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً الهمزة والألف والهاء . . .
والمبرد لم يعتبر الهمزة هنا من جهة أنها لا صورة لها ثابتة واعتبرها فيما يأتي ص ١٩٣ من الأصل .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهمزة ، والهاء ، والألف . ومن أوسط الحلق مخرج
العين والحاء . وأدناها مخرجا من الفم اللين ، والحاء » .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف ، ومن أسفل من موضع
القاف من اللسان قليلاً وما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف ، ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين
والياء » .

ويعارضها الضاد ومخرجها من الشِّدْق^(١). فبعض الناس تجرى له في الأَين ، وبعضهم تجرى له في الأيسر .

وتخرج اللام من حرف اللسان ، معارضا لأصول الثنايا ، والرَّباعيات . وهو الحرف المنحرف المشارك لأكثر الحروف^(٢) . ونفسره في موضعه بمعانيه إن شاء الله .

وأقرب المخارج منه مخرج النون المتحرّكة^(٣) . ولذلك لا يدغم فيها غير اللام .
فأمّا النون الساكنة فمخرجها من الخياشيم ؛ نحو نون منك ، وعنك وتعتبر ذلك بأنك لو أمسكت بأنفك عند لفظك بها لوجدتها مختلفة^(٤) .

فأمّا النون المتحرّكة فأقرب الحروف منها اللام ؛ كما أنّ أقرب الحروف من الياء الجيم . فمحلّ اللام والنون والراء ، متقارب بعضه من بعض ، وليس في التداي كما أذكر لك .
فإذا ارتفعت عن مخرج النون نحو اللام فالراء بينهما^(٥) ؛ على أنّها إلى النون أقرب . واللام تتصل بها بالانحراف الذي فيها .

ثمّ من طرف اللسان وأصول الثنايا مصعدا إلى الحنك مخرج الطاء ، والتاء ، والذال^(٦) .
ومن طرف اللسان وملتحى حروف الثنايا حروف الصفيير . وهي حروف تنسلّ انسلالا وهي السين ، والصاد ، والزاي^(٧) .

ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا / مخرج الظاء ، والثاء ، والذال^(٨) .

(١) في سيبويه ص ٤٠٥ : « ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس مخرج الضاد » .

(٢) في سيبويه : « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها ، وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، وما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية مخرج اللام » .

(٣) في سيبويه « ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون » .

(٤) في سيبويه « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الزاء » .

(٦) في سيبويه « وما بين طرف اللسان ، وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء » .

(٧) في سيبويه « وما بين طرف اللسان ، وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد » .

(٨) في سيبويه « وما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا مخرج الظاء والذال والثاء » .

ومن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء^(١) .

ومن الشفة مخرج الواو ، والباء ، والميم^(٢) ؛ إلا أنَّ الواو تهوى في الفم حتى تتصل بمخرج اللطاء والضاد ، وتنفث حتى تتصل بمخرج اللام . فهذه الاتصالات تقرب بعض الحروف من بعض ، وإن تراخت مخارجها .

والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة . فلذلك تسميها كالنون ؛ لأنَّ النون المتحركة مشربة غنة ، والغنة من الخياشيم .

والنون الخفيفة خالصة من الخياشيم . وإنما سميتا باسم واحد ؛ لاشتباه الصوتين . وإلاَّ فإنَّهما ليسا من مخرج ؛ لما ذكرت لك .

ومن الحروف حروف تجرى على النفس ، وهي التي تسمى الرخوة .

ومنها حروف تمنع النفس ، وهي التي تسمى الشديدة .

ومنها حروف إذا ردَّدها في اللسان جرى معها الصوت ، وهي المهموسة .

ومنها حروف إذا ردَّدها ارتدع الصوت فيها ، وهي المجهورة .

ومنها حروف تسمع في الوقف عندها نبرة بعدها ؛ وهي حروف القَلْقَلَة ؛ وذلك لأنها ضِعِفَتْ مواضعها .

ومنها المطبقة ، والمفتحة . ونحن ذاكرنا جميع ذلك بأوصافه إن شاء الله .

وأما الحروف الستة التي كملت هذه خمسة وثلاثين حرفا بعد ذكرنا : الهمزة بينَ بَيْنَ ، فالألف المائلة ، وألف التفخيم والحرف المعترض بين الشين والجيم ، والحرف المعترض بين الزاي ، والضاد ، والنون ، الخفيفة ، فهي خمسة وثلاثون حرفا^(٣) .

(١) في سيبويه ص ٤٠٥ « ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء » .

(٢) في سيبويه « وما بين الشفتين مخرج الباء ، والميم ، والواو » .

(٣) في سيبويه : ج ٢ ص ٤٠٤ « تكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف من فروع وأصلها من التثنية والعشرين وهن

كثيرة يؤخذ بها وتنت من في قراءة القرآن والأشعار . وهي النون الخفيفة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تمال إمالة شديدة ، والشين التي كالجيم ، والضاد التي تكون كالزاي ، وألف التفخيم يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم : الصلوة والزكاة والحياة » .

ونفسر هذه التي ليست لها صور مع استتصاننا القول في / غيرها إن شاء الله .

فأما الحروف المهموسة^(١) فنبدأ بذكرها . وهي عشرة أحرف :

الهاء ، والحاء ، والكاف ، والصاد ، والفاء ، والسين ، والشين ، والتاء ، والظاء . وتعلم أنها مهموسة بأنك تردّد الحرف في اللسان بنفسه ، أو بحرف الين الذي معه ، فلا ينزع النفس ، ولو رُمّت ذلك في المجهورة لوجدته ممتعنا .

فأما الرخوة فهي التي يجرى النفس فيها من غير ترديد .

والشديدة على خلافها . وذلك أنك إذا لفظت بها لم يتسع مخرج النفس معها .

فالرخوة كالسين ، والشين ، والزاي ، والصاد ، والضاد ، وكل ما وجدت فيه ما ذكرت لك

والشديدة^(٢) : نحو الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والتاء ، ونذكر هذا في موضعه مستقصي

إن شاء الله .

وهذه الحروف التي تعترض بين الرخوة : والشديدة هي شديدة في الأصل وإنما يجرى

وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحقة ولا كثيرة في لغة من ترنّى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر . وهي الكاف التي بين الجيم والكاف ، والجيم التي كالكاف ، والجيم التي كالسين ، والضاد الضعيفة والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والطاء التي كالتاء ، والباء التي كالفاء وهذه الحروف التي تهمها اثنين وأربعين يجدها ترتيبها أصلها التسعة والعشرون لاثنين إلا بالمشافهة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ . « فأما المجهورة فالهمزة ، والألف ، والين ، والين ، والقاف ، والجيم ، والباء ، والميم ، والواو . فذلك تسعة عشر حرفاً .

وأما المهموسة فالهاء ، والحاء ، والكاف ، والشين ، والسين ، والتاء ، والصاد ، والفاء ، فذلك عشرة أحرف .

فالمجهورة حرف أشع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينتفضي الاعتماد عليه ، ويجري الصوت . أما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس . وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس ، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ : « ومن الحروف الشديدة وهو الله ، مع الصوت أن يجرى فيه وهو الهمزة ، والقاف ، والكاف . والجيم ، والطاء ، والتاء ، والذال ، والباء وذلك أنك لو قلت : الحج ، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك . »

وسبب الرخوة وهي الهاء ، والحاء ، والين ، والحاء ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والزاي ، والسين ، والطاء ، والتاء ، والذال ، والفاء وذلك إذا قلت : الطس ، وانقض وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت . »

فيها النفس ؛ لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة ؛ كالعين^(١) التي يستعين المتكلم عند
اللائظة بها بصوت الحاء ، والتي يجرى فيها الصوت ؛ لانحرافها واتصالها / بما قد تقدّمنا في
ذكره من الحروف ، وكانون التي تستعين بصوت الخياشيم ؛ لما فيها من الغنة ، وكحروف المد
واللين التي يجرى فيها الصوت للينها .

فهذه كلّها رَسَمها الشدة . فهذا ما ذكرت لك من الاستعانة .

ومنها الراء . وهي شديدة ، ولكنها حرف ترجيع . فإنّما يجرى فيها الصوت ؛ لما فيها من
التكرير .

واعلم أنّ من الحروف حروفا محصورة في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها
نبرة تتبعه وهي حروف المُقْلَقَلَة . وإذا تفقّدت ذلك وجدته .

فمنها القاف ، والكاف ، إلّا أنّها دون القاف ؛ لأنّ حَضَرَ القاف أشدّ ، وإنّما تظهر هذه
النبرة في الوقف ، فإن وصلت لم يكن ، لأنّك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر ، فحلت
بينه وبين الاستقرار . وهذه المُقْلَقَلَة بعضها أشدّ حصرا من بعض ، كما ذكرت لك في القاف
والكاف .

وإنّما قدّمنا هذه المقدمات في مواضع الأصول لنجربها في مسائل الإدغام على - ما تقدّم
منّا فيه غير راّدين له . ثم نذكر الإدغام على وجهه إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ « وأما العين فيمن الرخوة والشديدة تصل إلى التريد فيها لشبهها بالحاء » .

هذَاب

إدغام المتشابهين

ونذكر أولاً معنى الإدغام ، ومن أين وجب ؟ .

اعلم أنَّ الحرفين إذا كان لفظهما واحد فسكن الأول منهما فهو مدغم في الثاني .

وتأويل قولنا (مدغم) أنه لا حركة تفصل بينهما ، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتماداً واحدة ، لأنَّ المخرج واحد ، ولا فَضْلَ . وذلك قولك : قَطَّعَ ، وكَسَّرَ . وكذلك مُحَمَّدٌ ، ومُعَبَّدٌ ، ولم يذهب بكر ، ولم يقم معك . فهذا معنى الإدغام .

فإذا التقي حرفان سواء في كلمة واحدة ، الثاني منهما متحرك ولم يكن الحرف ملحقاً .

وقد جاوز الثلاثة أو كان منها على غير (فعل) ، أو ما ليس على مثال من أمثلة الفعل وجب

الإدغام ، متحركاً / كان الأول أو ساكناً ، لأنَّ الساكن على ما وصفت لك والمتحرك إذا كان الحرف الذي بعده متحركاً أسكن ؛ ليرفع اللسان عنهما رفعة واحدة ؛ إذ كان ذلك أخفَّ ، وكان غير ناقض معنى ، ولا ملتبس بلفظ . هذا موضع جُمِلَ . وسنذكر تفصيلها إن شاء الله .

هذَابَاب

إدغام المشلين في الفعل وما اشتق منه ، وما يتبع عن ذلك

اعلم أنَّ الألفين لا يصلح فيهما الإدغام ؛ لأنَّ الألف لا تكون إلَّا ساكنة ، ولا يلتقي ساكنان . وقد قلنا في الألف أولًا ما يغني عن إعادته .

وكذلك الممزتان لا يجوز فيهما الإدغام^(١) في غير باب (فَعَلَ) و (فَعَّال) ، لما ذكرت لك .

فإن التقتا وهما لامان ، أو عين ولام تما لم نَسْتَتِنِه لم يجر فيهما الإدغام ، لأنَّه لا يجوز أن يَحْتَقَّا جميعًا . فإذا لم يجر اجتماعهما ؛ لأنَّ الثانية في قول الخليل وغيره في الكلمة الأولى مبدلة والأولى في التفصيلين خاصَّة في قول أبي عمرو مخفَّفة ، فلم يَلْتَقِ / الحرف ما يشبهه .

١٩٨

فأما من قال بقول ابن أبي إسحاق في تحقيق الممزتين فإنَّه يدغم ، لأنَّهما بمنزلة غيرهما من الحروف .

فأما ما يلتقي فيه حرفان الأوَّل منهما ساكن من غير ما ذكرنا فالإدغام فيه واجب ، لا يُقَدَّر إلَّا على ذلك ؛ نحو قولك : قُوَّة ، وريَّة ، وقرَّ فاعلم .

وأما ما التقتا فيه والأولى متحرَّكة والثانية كذلك تما هو فِعْل فذجو قولك : رَدَّ يا فتى ، وفرَّ فتقديره : (فَعَلَ) ، وأصله رَدَدَ ، وفرَّرَ ، ولكنَّك أدغمت ؛ لتقل الحرفين إذا فصلت بينهما^(٢) ، لأنَّ اللسان يزايل الحرف إلى موضع الحركة ، ثمَّ يعود إليه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١١ « ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ، ولا يدغم فيه مقاربه ، كما لم يدغم في مثله وذلك الحرف الهزئة ، لأنها إنما أمرها في الاستثقال التغير والحذف وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق ، لأنها تستقل وحدها فإذا جاءت مع مثلها ، أو مع ما قرب منها أجريت على ما أجريت عليه وحدها ، لأن ذلك موضع استثقال : كما أن هذا موضع استثقال ، وكذلك الألف لا تدغم في الهاء ولا فيها تقاربه ، لأن الألف لا تدغم في الألف . . . »

(٢) يريد الفصل بينهما بحركة المثل الأول فإن الحركة بعد الحرف . انظر سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ .

ومثل ذلك مَسَّ ، وشَمَّ ، وعَضَّ ، وتقديرها : (فَعَلَ) . يَبِينُ ذلك قولك : عَضِضْتُ ، وشَمِمْتُ ، أَشَمَّ ، وأَعَضَّ ، كما تقول في (فَعَلَ) رَدَدْتُ ، وفَرَزْتُ . أَرَدَّ ، وَأَفَرَّ .

وكذلك (فَعَلَ) : نحو : لَبَّ الرجل من اللبِّ . ولم يَأْتِ من فَعَلَ غيره^(١) ؛ لثقل الضمة مع التضعيف . وذلك / قولك : لَبِيتَ لَبَابَةً فَأَنْتَ لَبِيبٌ ؛ كما قالوا : سَفُهُ سَفَاهَةٌ وهو سَفِيهٌ .
وأَكْثَرُهُم يقول : لَبِيتَ تَلَبَّ وَأَنْتَ لَبِيبٌ ، على وزن مرضٍ يمرض وهو مريضٌ ، استثقالا للضمة كما وصفت لك .

فهذا لا اختلاف فيه أنه مدغم .

فإن كان من هذا شيء من الأسماء فكان على مثال الفعل فحكمه حكم الفعل ؛ إلا ما استثنيته لك .

تقول في (فَعَلَ) : رجل طَبَّ ، ورجل بَرَّ ؛ لَأَنَّهُ من بَرَزْتُ ، وطَبِيتَ^(٢) ، فإنما تقديره : فَرِقْتُ فَأَنَا فَرِيقٌ .

فاعتلال هذا كاعتلال قولك : هذا رجل خافٌ ، ومالٌ إذا أَرَدْتَ فَعَلَ^(٣) . وكذلك لو بنيت منه شيئا على (فَعَلَ) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٦ « واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فإنه لا يكاد يكون فيه فعلت ، وفعل ، لأنهم قد يستقلون التضعيف ، وفعل فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك . . وزعم يونس أن من العرب من يقول : لبيت تلب كما قالوا : ظرفت تظرف ، وإنما قل هذا ، لأن هذه الضمة تستقل فيما ذكرت لك فلما صارت فيما يستقلون فاجتمعا فروا منها » .

وانظر أفعال ابن القطاع ج ١ ص ٦ ، فقد ذكر جملة من الأفعال وكذلك الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٧٧ - ٧٨ والمنصف ج ١ ص ٢٤٠ والمخصص ج ٣ ص ٤٧ - ٧١ - وج ١٢ ص ٢٤٣ . وانظر اضطراب كتب اللغة في حصر هذه الأفعال في كتابي : المعنى ص ١٦٩ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٩ « فأما ما جاء على ثلاثة أخرى لازيادة فيها فإن كان يكون فعلا فهو بمنزلة وهو فعل وذلك قولك في فعل : صب : زعم الخليل أنها فعل لأنك تقول : صببت صبابة كما تقول : قمعت قناعة وقنع ومثله رجل طب وطبيب ... ويدل على أن فعلا منبعا أنك لم تجد في الكلام مثل طب على أصله » .

(٣) رجل خاف ، ومال يحتمل أن يكون فعلا والأصل خوف ومول فقلبت العين ألفاً ،

ويحتمل أن يكون في الأصل خاوف وماول فحذفت العين فالوزن فال ، وفي مثل قولهم : رجل خاف ومال يتعين فيه القلب المكاني قدمت اللام على العين خافو ماول ثم قلبت الواو ياء وأعلل إعلال قاض فالوزن فال . انظر المعنى في تصريف الأفعال ص ٤٢ .

فَأَمَّا الَّذِي اسْتَشْنِيَتْهُ فَإِنَّهُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا عَلَى (فَعَلٍ) فَإِنَّهُ صَحِيحٌ .

وذلك نحو ذلك : جَلَل ، وَشَرَر ، وَضَرَر ، وَكَلَّ مَا كَانَ مثله . وَإِنَّمَا صَحَّحُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ ؛ لِخَفَةِ الْفَتْحَةِ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَصَحَّحُ فِيمَا لَا يَصَحَّحُ (فَعَلْتُ) مِنْهُ ، نَحْوُ : الْقَوْدُ ، وَالصَّيْدُ ، وَالْخَوْنَةُ ، وَالْحَوَاكَةُ^(١) .

فَلَمَّا كَانَتْ فِيمَا لَا يَكُونُ (فَعَلْتُ) مِنْهُ إِلَّا صَحِيحًا لَزِمَ أَنْ يَصَحَّحُ .

/ هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ ، وَسَيَبُويهِ ، وَكَلَّ نَحْوَيَّ بَصَرِيَّ عَلِمْنَاهُ .

١
٢٠٠

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الصَّدْرِ : قَصَّ ، وَقَصَّصَ فَلَيْسَ قَصَّ مَدْغَمًا مِنْ قَوْلِكَ : قَصَّصَ وَلَكِنَّهُمَا لَغْتَانِ^(٢) تَعْتَوِرَانِ الْأَسْمَ كَثِيرًا . فَيَكُونُ عَلَى (فَعَلٍ) ، وَ (فَعَلٍ) وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : شَعَر ، وَشَعَّرَ ، وَنَهَرَ وَنَهَّرَ ، وَصَخَّرَ وَصَخَّرَ .

وَحَدَّثَنِي أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِيُّ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ أَعْرَابِيًّا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرَهُ زَهِيرٌ فِي قَوْلِهِ :

ثُمَّ اسْتَمَرُّوا ، وَقَالُوا إِنَّ مَشْرَبَكُمْ مَاءٌ مَشْرِقٌ سَلَمَى فَيَدُ أَوْرَكَكُ^(٣)

(١) فِي سَيَبُويهِ ج ٢ ص ٣٩٩ « أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ أَجْرُوا فَعَلًا اسْمًا مِنَ التَّضْعِيفِ عَلَى الْأَصْلِ وَأَزْمَوْهُ ذَلِكَ إِذْ كَانُوا يَجْرُونَهُ عَلَى الْأَصْلِ فِيمَا لَا يَصَحُّ فَعَلُهُ فِي فَعَلْتُ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ وَلَا فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ كَمَا لَا يَصَحُّ الْمَضَاعِفُ وَذَلِكَ ، نَحْوُ الْخَوْنَةِ ، وَالْحَوَاكَةِ ، وَالْقَوْدِ وَذَلِكَ ، نَحْوُ شَرَرٍ وَمَدَدٍ . . . » .

(٢) فِي الْكَامِلِ ج ٥ ص ١٢٠ « يَقَالُ بَعْرٌ وَبَعْرٌ ، وَشَعْرٌ وَشَعْرٌ ، وَشَعَعٌ وَشَعَعٌ . وَيُقَالُ لِلصَّدْرِ قَصٌّ وَقَصَصٌ ، وَكَذَلِكَ نَهْرٌ وَنَهْرٌ . » .

فِي تَصْرِيفِ الْمَازِنِيِّ ج ٢ ص ٣٠٥ قَالَ أَبُو عَثْمَانَ : أَمَّا قَوْلُهُمْ : قَصَّصَ وَقَصَّ وَهُمْ يَمْنُونُ لِلصَّدْرِ فَإِنَّمَا هِيَ إِسْمَانِ أَحَدُهُمَا مَحْرُكٌ الْعَيْنُ وَالْآخَرُ مَسْكُونٌ الْعَيْنُ فَجَاءُوا بِهِمَا عَلَى أَصُولِهِمَا « وَانْظُرْ تَمْلِيْقُ أَبِي الْفَتْحِ فِي الْمُنْتَصَفِ . »

(٣) حَدِيثُ الْأَصْمَعِيِّ فِي تَصْرِيفِ الْمَازِنِيِّ ج ٢ ص ٣٠٩ وَهَلْ عَلَيْهِ أَبُو الْفَتْحِ بِقَوْلِهِ : « يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَسْأَلَةُ الْأَصْمَعِيِّ عَنْ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَيُّ مَوْضِعٍ رَكَ ؟ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ هَلْ رَكَكَ لُغَةً فِي رَكَ إِنْ كَانَ قَدْ سَمِعَ رَكَكَ قَبْلَ ذَلِكَ ، أَوْ أَنْ يَعْلَمَ هَلْ هَذِهِ ضَرْبٌ مِنْ زَهْرٍ أَوْ لَا . . . ؟ » .

فَإِنْ قِيلَ مَا تَنْكَرُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ لَغْتَانِ فَعَلٌ وَفَعِلٌ جَمِيعًا دُونَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ ضَرْبًا ، قِيلَ : لَوْ كَانَ رَكَكَ لُغَةً فِي رَكَ مِثْلَ نَشْرٍ مِنْ نَشْرٍ لَجَاءَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ كَمَا جَاءَ نَشْرٌ ، وَنَشْرٌ جَمِيعًا ، وَلَوْ جَاءَ لَمَّْا خَفِيَ عَلَى أَبِي عَثْمَانَ ، هَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ مِنْ أَمْرِهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَخْفَى عَلَى بَعْضِ النَّاسِ كَثِيرٌ مِمَّا جَاءَ فَإِنَّ أَبَا عَثْمَانَ قُوَّةً وَحِجَّةً . . . » وَانْظُرْ الْكَامِلَ ج ٥ ص ١٢٠ - ١٢١ .
وَفِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ : رَكَكَ : هُوَ فَكُ رَكَ وَهِيَ مَحَلَّةٌ مِنْ مَحَالِّ سَلَمَى أَحَدِ جِبَلِي طَبِيعٍ ، وَقَدْ جَاءَ فِي شَعْرِ عُبَيْدِ بْنِ الْأَبْرَصِ دِيَوَانُهُ ص ١٦ .

فقلت : أين رَكَكَ ؟ قال : هذا رَكَ فاعلم . هذا بمنزلة ما وصفنا . فإن لم يكن شيء من هذا على مثال الفعل من الثلاثة فالإظهار ليس غير^(١) وذلك قولك فيما كان على مثال فَعَلَ : شَرَر ، ودُرَرَ ، وقُدَذ ، كما قلت في الواو : سُوْر .

وما كان منه على (فَعَلٍ) فكذلك تقول : قَدَد ، وشَدَد ، وسِرَر ، كما كنت تقول في الثاء والواو : ثَوْرَة ، وبيع ، وقِيم ، وعودَة .

وكذلك (فُعِلَ) تقول فيه حَضَضُ وسرر ، كما كنت تقول صُبِد .

و :

سُوك الإِسْجَلِ^(٢)

ولو بنيت / - منه شيئا على مثال (فَعِل) مثل إِبِل لصحته ، وكنت تقول : رِدِد فاعلم ، $\frac{3}{201}$ ، لأنّه إنما يعتلّ من هذا ما كان فعلا ، أو على مثاله .

هذه ذوات الثلاثة . فإن زدت على الثلاثة شيئا فالتقى فيه حرفان على لفظ لا تريد بهما الإلحاق لم يكن إلّا مدغما ، إما كان أو فعلا^(٣) .

وذلك قولك فيما كان فعلا إذا كان على (أَفْعَل) من المضعف : أَمَد ، وأَعَد ، وأَجَد في أمره .

فيه : نجد قريب من أبا وسلمى . استمروا : استقاموا واستقام أمرهم ، أى اجتمعت كلمتهم فماروا . وانظر ديوان زهير ص ١٦٧ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٩ : وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلا فعل الأصل . فمن ذلك قولك في فعل درر ، وقلد وكلل ، وشدد وفي فعل سرد ، وخزر ، وقذ السهم ، وسدد ، وظلل ، وقلل وفي فعل سرر ، وحضض ، ومدد وبلة وشدد وسنن « قذ السهم : جمع قذ : وهى ديش السهم . المحضض : بضم العين وفتحها سغ أو دوام أو كحل . . . (٢) قطعة من بيت شعر :

أَغْرُ الشَّابَا أَحَمَّ اللَّثَاتِ تَمْنَحُهُ سُوْكُ الإِسْجَلِ .

وتقدم في ص ١١٢ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ : واعلم أن كل شيء من الأسماء حاور ثلاثة أحرف فإنه يجرى مجرى الفعل الذى يكون على أربعة أحرف إن كان يكون ذلك اللفظ فعلا أو كان على مثال الفعل ولا يكون فعلا أو كان على غير واحد من هذين ، لأن فيه من الاشتغال مثل ما في الفعل فإن كان الذى قبل ما سكن ساكناً حركته وألقيت عليه حركة المسكن ذلك قولك : مسترد ، ومستمد ، ومدد ، ومد ، . . . وكذلك مدق والأصل مدقق ، ومرد وأصله مردد ، وإن كان الذى قبل المسكن متحركاً تركته على حركته وذلك قولك : مرتد وأصله مرتدد . . . وأما ما يكون أملاً فتحرر الد ، وأشد وإنما الأصل ألد ، وأشد وأكثم ألقوا عليها حركة المسكن وأجريت هذه الأسماء مجرى الأفعال . . .

وكذلك إن كان إسما ؛ نحو رجل ألدّ ، ورجل أغرّ ، وهذا أبرّ من هذا ، وكان الأصل «أبرّر» فأسكنت موضع العين ، وألقيت حركته على ما قبله ؛ لأنّ الذي قبله كان ساكنا ، فلما أسكنته حوّلت حركته ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، كما فعلت في الفعل المضاعف ، وذوات الواو والياء في قولك : أقام ، وأراد . وقد مضى تفسير هذا .

وما كان منه على (فَاعِلٍ) فكذلك ؛ نحو قولك : عَادَ عبدُ الله زيدا ، وسارَه ، ومادّ يا فتى ؛ ألا ترى أنّك إذا غنيت به نفسك ظهر التضعيف والوزن ، فقلت : عادت زيدا ، وماددته ؛ كما كنت تقول فيما كان على أَفْعَلٍ : أعددت / - ؛ وأصممت زيدا ، وأجرتَه رَسَنَه^(١) .

فأما ما كان من هذا على (فَعَلٍ) فإنّه لا تغيير فيه . وذلك قولك : ردّد عبد الله زيدا ، وبدّد معبزه . وذلك لأنّهم لو ألقوا الحركة على ما قبلها ، لم يخرجهم ذلك من إدغام واحد^(٢) وتضعيف آخر ، فلما كانت العلّة واحدة امتنع تحريك العين التي لم تقع في الكلام قطّ إلّا ساكنة .

وإن أردت بناء (انْفَعَلَ) أدغمت ، وكذلك (افْتَعَلَ) ؛ نحو قولك : انقَدّ ، وارتدّ ، وما كان مثلهما .

وكلّ ما كان من هذه الأفعال فأساؤها مدغمة مثلها ؛ نحو قولك : منقَدّ ، ومرتدّ . وكذلك رادّ ، ومادّ ، وموادّ ، ومغارّ .

فإن قال قائل : فهلا ألقوا على الألف حركة ما بعدها إذا سكّنه ؟

قيل : ؛ لأنّ الألف مدّة^(٣) ، فما فيها عوض من الحركة على ما تقدّم به قوانا من إحتمالها ،

(١) أجبرت فلاناً رسته : تركته وشأنه .

(٢) في شرح العزى للسعد ص ٢٢ ؛ ولكن ليس للإدغام إليه سبيل ، نحو مدد ويمدد في التفعيل ، وتمدد يتمدد في التثنية ، وذلك ، لأن العين وهو الذي يندغم فيه متحرك أبداً للإدغام حرف آخر فيه فهو لا يندغم في حرف آخر لاستتاع إسكانه . وشرح الكيلاني ص ٢٠ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ ؛ وإن كان قبل المسكنة ألف لم تغير الأنف ، واحتلت ذلك الألف ، لأنها حرف مد وذلك قولك : راد ، وماد والمجادة فصارت بمنزلة متحرك .

واحتمال ما كان مثلها الساكن المدغم ؛ لما فيها من المدة ، وفيما بعدها من الاعتماد . ولو أَلْقَيْتَ عليها حركة / لزمك أن تهز ؛ لأنَّ الألف متى تحركت صارت همزة .

وتقول فيما كان من هذا على (استفعل) : استَرَدَّ ، واستَعَدَّ ، ومستَعَدَّ ؛ وفيما ذكرنا من هذه الأفعال دليل موضح لما لم نذكره .

وما كان من الأربعة فصاعدا على غير مثال الفعل فمدغم ؛ إلا أن يكون مُلَحَقًا . وذلك نحو : مُدَّقٌ^(١) .

فأما مثل (مَعَدَّ) فليس بمسكن من شيء ، وإنما هو فَعَلَّ في الأصل . ويدلُّك على أن الميم أصل قوهم : تمعددوا .

وفي وزن مَعَدَّ هَبَيَّ ، وَهَبِيَّةٌ ، والشرية^(٢) .

واو كان (فَعَلَّ) لم يعجز فيه الإدغام ؛ لأنَّه ملحق بجعسر وما أشبهه .

ولذلك لم يدغم قَرَدَدٌ^(٣) ، ومَهْدَدٌ^(٤) ، ونحوهما .

فَفَعَلَّ من فَعَّلَ بمنزلة جُبِّنَ^(٥) من قَعُدَّ ، إِنَّمَا جُبِّنَ فَعَّلَ ، واو كان فَعَّلًا لم يدغم ؛ لأنَّه ملحق بجُلْجُلٍ .

وكذلك (طِمْيرٌ) ، إِنَّمَا هو فِيعَلَّ في الأصل ؛ لأنَّه لو كان فِيعِلَّ لم يدغم ؛ نحو قولك : رَمِيدٌ ، لأنَّه ملحق بِخِمِيمٍ^(٦) .

(١) المدق : آلة الدق ما جاء اسم آلة مخالفا للقياس . شرح الرضى الشافعية ج ١ ص ١٨٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « ويكون على فعل وهو قليل قالوا : شربة وهو اسم ، والهبي وهو صفة » . وقال في ص ٣٤٤ « ومعد مثله للمعدد ، لقلة تمفعّل » ؛ كذلك قال المازني ج ١ ص ١٢٩ .

ويرى غيرهم أن معدا على وزن مفعّل فاليم زائدة انظر شرح الشافعية للرضى ج ٢ ص ٣٣٥ - ٣٣٦ والجاريدى ص ٢٠٢ والروض الأنف ج ١ ص ٨ والاشتقاق ٣٠ - ٣١ .

للشربة : موضع بنجد وانظر معجم البلدان . الهبي : الصبر الصغير .

(٣) للتردد ، الأرض الصلبة .

(٤) مهدد : اسم امرأة . ذكرت في شعر الأعشى في قصيدته :

ألم تغتمض عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدًا .

(٥) في اللسان : الجبن ، والجبن الذي يؤكل وتجن اللب صار كالجب .

(٦) رماد رمدد : كثير . والمخمم كسمم : الضرع الكثير اللبن ، ونبت له شوك .

أمثلة الإلحاق كثيرة مثورة في كتب الصرف ، وقد تيسر لي بعون الله أن أجمل له ضوابط عامة تيسر أمره ، وتكشف غرضه ، خلاصتها :

وكذلك الأفعال ما كان منها ملحقا لم يدغم ؛ نحو قولك : جَلَبَبَ يُجَلَبِبُ ؛ لأنه ملحق
بدحرج . وكذلك اقْعَنْسَسَ ؛ لأنه ملحق / - بقولك : اخرْنَجَمَ . ١
٢٠٤

فالملحق يبلغ به الذى هو ملحق به .

وما كان على غير ذلك فقد أوضحته لك فى الثلاثة ، وما فوقها فى العدة .

= (أ) كل كلمة (إسم) كانت أم فعلا (فيها زيادة وهذه الزيادة لا تطرد فى إفادة معنى وساوت الكلمة بهذه الزيادة وزناً من أوزان
المجرد فى عدد حروفه وحركاته وسكناته فهى ملحقة بهذا الأصل إلا إذا كانت الزيادة حرف مد (حروف المد لا تكون للالحاق
إلا آخراً) .

فتحو أكرم ، وقاتل ، وقدم ليس ملحقا بدحرج وإن ساوت هذه الكلمات دحرج فى عدد الحروف والحركات والسكنات ،
لأن هذه الزيادات تطرد فى إفادة معانى كذلك نحو مفعل مصدراً ، أو زماناً ، أو مكاناً ومبرد ليس ملحقا بدهم لذلك .

(ب) كل كلمتين فهما زيادة واتفقتا فى عدد الحروف والحركات والسكنات ، وكانت احدهما أكثر زوائد من الثانية فالكلمة
الكثيرة الزوائد ملحقة بالكلمة القليلة الزوائد . اقمنس ملحق باحرنجيم ، وهلول ملحق بعصفور ، ورديد ملحق بقنديل . .
وفك الإدغام ولحاق التاء والتثنية لأنهما المقصورة والممدودة دليل الإلحاق ، وعلى ذلك فقتل ، وجبن ، وفلز ، وطمر ليس
ملحقاً ببرثن وزبرج ، لعدم فك الأدغام . وانظر المعنى فى تصريف الأفعال ص ٥٩ - ٧٨ .

هذَابَاب

الإدغام في المثليات في الانفصال

إعلم أنه إذا التقى حرفان من كلمتين وقبل الأول منهما حرف متحرك ، فإن الإدغام وتركه جائزان .

فإن أردت الإدغام أسكنت الأول . وإنما تفعل ذلك استخفافا ؛ لترفع لسانك رفعة واحدة . كلما كثرت الحركات في الكلمتين ازداد الإدغام حسنا^(١) . وذلك قولك : جعلك وإن شئت قلت : جعل لك . وإنما كان ترك الإدغام جائزا في المنفصلين ، ولم يجوز فيما سواهما لما ذكرت لك ؛ لأن الكلمة الثانية لا تلزم الأولى .

وإنما وجب في المتصلين للزوم الحرفين . وكذلك تقول : قَدِ مُحَمَّدٌ ، وقَدِمَ / مُحَمَّدٌ $\frac{1}{200}$ و (أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ لِلَّذِينَ)^(٢) هذا على ما وصفت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٧ هـ فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا . . وما يدل على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا تتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك ، نحو قولك : جعل لك ، وفعل لييد ، والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي .

(٢) الماعون : ١ .

هذَاب الإدغام في المقاربة وما يجوز منه ، وما يمتنع

ونبدأ بحروف الحلق . أمّا الهمزة ، والألف فقد قلنا فيهما .

وأمّا الهاء فتدغم في الحاء^(١) ، نحو قولك : اجْبَحْمِيدا [تريد : اجبه حميدا]^(٢) ؛ لأنّهما متقاربتان ، وليس بينهما إلا أنّ الحاء من وسط الحلق ، والهاء من أوله ؛ وهما مهموستان رخوتان .

ولا تدغم الحاء في الهاء^(٣) ؛ لأنّ الحاء أقرب إلى اللسان ، ولأنّ حروف الحاق ليست بأصل للإدغام ؛ لبعدها من مخرج الحروف وقلتها . ولكن إن شئت قلبت الهاء حاء إذا كانت بعد الحاء وأدغمت ؛ ليكون الإدغام فيما قرب من الفم . وذلك قولك : أَصْلِحْ حَيْثَمَا تريد : أَصْلِحْ حَيْثَا . فأمّا أن تدعها من غير أن تقلبها فلا .

وكذلك العين لا تدغم في الهاء^(٤) ، ولا تدغم الهاء فيها .

فأمّا ترك إدغامها في الهاء ؛ فلقرب العين من الفم .

وأمّا ترك إدغام الهاء فيها ؛ فلمخالفتها إيّاها في الهمس / والرخاوة .

٢٠٦

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « الهاء مع الحاء كقولك : أجبه حملا البيان أحسن ، لاختلاف المخرجين ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها ، والإدغام فيها عرب حسن ، اقرب المخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوان فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين ، والهمس » .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « ولا تدغم الحاء في الهاء ، كما لم تدغم الفاء في الباء ، لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام ومثل ذلك المنح هلالا فلا تدغم » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ - ٤١٣ « فلا تدغم العين مع الهاء كقولك : اقطع هلالا البيان أحسن فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حاء ، والعين حاء ثم أدغمت الحاء في الهاء ، لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذي قبله . . . ولم يدغموها في العين إذ كانتا من حروف الحلق ، لأنها خالفتها في الهمس ، والرخاوة . . . » .

وقد تقدّم قولنا في ذلك .

فإن قلبت العين حاء لقرب العين من الحاء جاز الإدغام . وذلك قولك : مُحَمَّ تريد : معهم وهي كثيرة في كلام بني تميم .

وكذلك العين والحاء ، إذا أدغمت واحدة منهما في الأخرى فقلبت [العين حاء]^(١) جاز . تقول : أَضْلِحْ مِرَا تريد : أَضْلِحْ عامرا .

وكذلك : اذْفَحَاتِمَا . تريد : ادفع حاتما . أدغمت العين في الحاء ، وهذا حسن .

فأما قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز ، وليس في حسن هذا ؛ لَأَنَّ حَقَّ الإدغام أَن يدغم الأَوَّل في الثاني ، ويحوّل على لفظه .

والمخرج الثالث من الحاق مخرج الغين والحاء^(٢) . وإدغام كلّ واحدة منهما في أختها جيّد ، وإدغام العين والحاء فيهما يجوز في قول بعض الناس . ولم يذكر ذلك سيبويه ، ولكنه مستقيم في اللغة ، معروفٌ جائز في القياس ؛ لَأَنَّ الغين والحاء أدنى حروف الحلق إلى الفم . فإذا كانت الهاء تدغم في الحاء ، والهاء من المخرج الأَوَّل / من الحلق ، والحاء من الثاني ، وليس حروف الحلق بأصل للإدغام ، فالمخرج الثالث أحرى أَن يدغم فيما كان معه في الحلق ، وهو متّصل بحروف الفم ، كما تدغم الباء في الفاء ، والباء من الشفة محضة ، والفاء من الشفة السفلى وأطرافِ الثنايا العليا .

تقول : اذْهَبْ ذلك . تريد : اذهب في ذلك ، واضْرِبْ قَرْجَا تريد : اضرب قَرْجَا ، لقرب الفاء من حروف الفم .

فكذلك تقول : امدَّغَالِيَا . تريد : امدحْ غَالِيَا ، وَامدَّخَلْفَا . تريد : امدحْ خَلْفَا .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٣ - ٤١٤ « الغين مع الحاء البيان أحسن ، والإدغام حسن وذلك قولك : أدخلف كما فعلت ذلك في العين مع الحاء والحاء مع الغين البيان أحسن ، لأن الغين مجهورة وهما من حروف الحلق وقد خالفت الحاء في الخمس والرخاوة فشبهت بالحاء مع الغين وقد جاز الإدغام فيها ، لأنه المخرج الثالث وهو أدنى الخارج من مخارج الحلق إلى اللسان . . . وذلك قولك في أسلخ غنمك : أسلفنك ويدلّك على حسن البيان . . . »

وكذلك العين نحو اسْمَخَلَفَا . تريد : اسْمَعْ خَلَفَا ، واسْمَعَالِيَا ، تريد : اسْمَعْ غَالِيَا .
وسيبويه يأبى هذا التراخي بينهما ، وَأَنَّ الغين والخاء أقرب إلى الفم في المخرج منهما إليه

وَأَمَّا مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ فَإِنَّكَ تَدْغَمُ الْغَيْنَ فِي الْخَاءِ ؛ لاشتراكهما في الرخاوة ، وأنه ليس
بينهما إِلَّا الهمس والجهر ، فتقول في قولك : اصْبَغْ خَلَفَا : اصْبِغْ خَلَفَا ، وهو أحسن من البيان .

وكذلك / اذْمَخَلَدَا تريد : اذْمَغْ خَالِدَا ، والبيان جائز حسن .

$\frac{1}{208}$

وتدغم الخاء في الغين فنقول : اسْلَخْنَمَكَ . تريد : اسْلَخْ غَنَمَكَ . والبيان أحسن ؛ لِأَنَّ
الغين مجهورة ، والتقاء المهموسين أخفُّ من التقاء المجهورين ، وكلُّ جائز حسن .

ويحتج سيبويه بأنه قد يجوز لك أن تخفى النون معهما ؛ كما تفعل بها مع حروف الفم .
وذلك قولك : مُنْغَلْ ، وَمُنْخُلْ^(١) ؛ لِأَنَّهما وإن قربتا من الفم فأَصْلهما الحلق .

ثُمَّ نَذَكُرُ حُرُوفَ الْفَمِ . وهى حِيَزٌ عَلَى حِدَةٍ .

تدغم القاف في الكاف^(٢) . والقاف أدنى حروف الفم إلى الحلق ، والكاف تليها . وذلك
قولك : الْحَكْلَدَةُ ، تريد : الْحَقُّ كِلْدَةُ . فتدغم لقرب المخرجين . والإدغام أحسن ؛ لِأَنَّ
الكاف أدنى إلى سائر حروف الفم من القاف ، وهى مهموسة . والبيان حسن .

وتدغم الكاف فيها^(٣) . والبيان أحسن ؛ لِأَنَّ القاف أدنى إلى حروف الحلق . وهو قولك
أَنْهَقَطْنَا ؛ تريد : أَنْهَكْ قَطْنَا . والإدغام حسن .

(١) سيبويه ج ٢ ص ٤١٣ .

« في اللسان (نخل) : المنخل ، والنخل : ما ينخل به ولا نظير له إلا في قولهم : متصل ، ومتصل وهذا أحد ما جاء من
الأدوات على مفعول بالضم . وأما قولهم فيه منغل فعل البذل للمصارعة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « القاف مع الكاف كقولك : الحق كِلْدَةُ الإدغام حسن ، والبيان حسن وإنما أدغمت
أقرب المخرجين ، وأنها من حروف اللسان وهما متفقان في الشدة » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والكاف مع القاف أنهك قطننا . والبيان أحسن ، والإدغام حسن . وإنما كان البيان
أحسن ، لأن مخرجهما أقرب مخارج اللسان إلى الحلق فشبهت بالخاء مع الغين ، كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بمخارج
اللسان » .

/ ثم نذكر الشين ، وأختيها : الجيم ، والياء .

$\frac{1}{109}$

اعلم أنَّ الياء لا تدغم في الجيم ولا في الشين ؛ لأنَّها حرف لين ، وحروف اللين تمتنع من الإدغام^(١) لعلل . منها :

أنَّ الألف التي هي أمكن حروف اللين لا تدغم في شيء ، ولا يدغم فيها شيء : لأنَّها لا تكون إلَّا ساكنة ، وفي الياء والواو الشبه بها ، فيجب أن تمتنعا كامتناعها .

وبعد هذا ، فإنَّ حروف المدِّ واللين لا يلائمها في القوافي غيرها ؛ ألا ترى أنَّك تقول :
عَمرو ، وبَكَر وما أشبه ذلك في القوافي ، فتعادل الحروف بعضها بعضا .

واو وقعت واو أو ياء بحذاء حرف من هذه الحروف نحو : جَوْر أو خَيْر ، مع بكر ونصر لم يجز .

وكذلك تكون القافية على سعيد ، وقعود ، ولو وقع مكان الياء والواو غيرهما لم يصلح .
فهذه علل لازمة .

ومنها أنَّ في الياء والواو مدًّا أوليًّا ؛ فلو أدغمت الياء في الشين أو الجيم ، أو أدغمت /
 $\frac{1}{210}$ الواو في الباء والميم ، لذهب ما كان فيهما من المدِّ واللين .

وهي حروف بائنة من جميع الحروف ؛ لأنَّها لا يمدُّ صوت إلَّا بها ، والإعراب منها ،
وتحذف لالتقاء الساكنين في المواضع التي تحرك فيها غيرها ؛ نحو قولك : هذا الغلام ، وأنت
تغزو القوم ، وترى الغلام .

واو كان غيرها من السواكن لحرك لالتقاء الساكنين ؛ نحو اضرب الغلام ، وقل الحق .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١١ « الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه ، لأن الألف لا تدغم في الألف
ولا تدغم الياء وإن كانت قبلها فتحة ، ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة ، لأن فيهما لينًا ومدًا فم
تقو عليهما الجيم والياء ، ولا ما لا يكون فيه مد ولا لين من الحروف أن تجعلهما مدغمتين ، لأنهما يخرجان ما فيه لين ومد إلى
ما ليس فيه مد ولا لين

ألا ترى أنه إذا كانت واحدة منهما في انقوائ لم يجز في ذلك الموضع غيرها

ولا تدغم الشين ولا الجيم فيها ؛ لثلاً يدخل في حروف المد ما ليس بمد ، فالياء بائنة منهما للمد واللين الذي فيها . فهي منهما بمنزلة حرف بعيد المخرج من مخرجهما ، وإن كانت من ذلك الموضع ، كما أنها والواو بمنزلة ما تدانت مخرجيه وإن كانت بعيدة المخرج منها . وذلك لما يجمعهما من المد ، واللين ، والكثرة في الكلام ، لأنه ليس كلمة تخلو منهما ، ومن الألف ، أو من بعضهن . وبعضهن حركاتهن .

فحروف المد حيزٌ على حدة ؛ ألا ترى أنك تذكرهن في مواضع الحركات ، فيدُلُّن من الإعراب - على / ما تدلّ عليه الحركات ؛ نحو : مسلمين ، ومسلمون ، ورجلين ، ورجلان .
وكذلك ، أخوك ، وأخاك ، وأخيك .

ويبدل بعضهن من بعض ، وليس هكذا شيء من الحروف .
تقول : ميزان ، وميعاد ، فتقلب الواو ياء . وتقول : مؤبر ، ومؤقن . فتقلب الياء واوا .
ورمي وغزا ، إنما هي واو غزوت وياء رميت . وكذلك ما أشبه هذا .

والجيم تدغم في الشين لقرب المخرجين^(١) وذلك قولك : أخر شيبا . تريد : أخرج شيبا .
والإدغام حسن ، والبيان حسن .

ولا تدغم الشين في الجيم^(٢) البتة ؛ لأن الشين من حروف التفشى ، فإها استطالة من مخرجها ، حتى تتصل بمخرج الطاء ، والإدغام لا يبيخس الحروف ولا ينقصها .
أفرش جبلة . تظهر وتخفى ولا تدغم . والإخفاء في وزن المتحرك ؛ إلا أنه خفض صوت .
وإنما يحكمها المشافهة ؛ نحو قولك : أراك متعقفاً ، إنما هو كالاختلاس .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والجيم مع الشين كقولك : أبعج شيبا ، الإدغام والبيان حسان ، لأنهما من مخرج واحد وهما من حروف وسط اللسان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « والشين لا تدغم في الجيم ، لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء فصارت منزلتها منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هذا فيها والتفشى ، فكروها أن يدغموها في الجيم ، كما كروها أن يدغموا الراء فيها ذكرت لك ذلك قولك : أفرش جبلة ، وقد تدغم الجيم فيها . . وذلك أخرج شيبا . »

فهذه حالة الشين مع الجيم / . ولها أخوات نصل ذكرها بها ، يدغم فيهن ما جاورهن ، $\frac{1}{212}$ ولا يدغمن في شيء من تلك الحروف . منها الضاد ، والميم ، والفاء ، والراء .

تدغم الطاء وأختها في الضاد ، ولا تدغم الضاد في شيء منها ؛ لانحرافها^(١) .

والباء والنون تدغمان في الميم ، ولا تدغم الميم في واحدة منهما^(٢) .

وتدغم الباء في الفاء ، ولا تدغم الفاء فيها^(٣) .

وتدغم اللام ، والنون في الراء ، ولا تدغم الراء في واحدة منهما^(٤) ؛ لأن فيها تكرارا . فيذهب ذلك التكرير .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٠ « وقد تدغم الطاء والتاء والدال في الضاد ، لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها ، وتلك الحروف : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين ، فالميم لا تدغم في الباء ، وذلك قولك : أكرم به ، لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم : العنبر ، ومن بدا لك . فلما وقع موقع الباء الحرف الذي يقرون إليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرفي غنة . وأما الادغام في الميم فنحو قولهم : اصح مطرا تريد : اصحب مطرا . » وقال في ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « الفاء لا تدغم في الباء ، لأنها من باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا ، وانحدرت إلى الفم ، وقد قاربت من الثنايا بمخرج التاء . وإنما أصل الادغام في حروف الفم واللسان ، لأنها أكثر الحروف ، فلما صارت مضاعفة للتاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين ، كما أن التاء لا تدغم فيه وذلك قولك : أعرف بدرا . والباء قد تدغم في الفاء للتقارب ، ولأنها قد ضارعت التاء فقويت على ذلك لكثرة الادغام في حروف الفم وذلك قولك : إذخني ذلك فقلبت الباء فاء ، كما قلبت الباء ميما في قولك اصح مطرا » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « اللام مع الراء ، نحو أشغل رجلة لقرب المخرجين ، ولأن فيهما انحرافا نحو اللام قليلا وقاربتهما في طرف اللسان وهما في الشدة وجري الصوت سواء وليس بين مخوجيهما مخرج والادغام أحسن . النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها في الشدة وذلك قولك : من راشد ومن رأيت وتدغم بفتة وبلا غنة » . وقال في ص ٤١٢ « والراء لا تدغم في اللام ، ولا في النون ، لأنها مكررة وهي تنفث إذا كان معها غيرها فكروها أن يحذفوا بها فتدغم مع ما ليس يتنفث في الفم مثلها ولا يكرر » .

مامنه سيبويه والمبرد هنا من إدغام الراء في اللام جاء في قراءة سبعة لأبي عمرو في قوله تعالى (فيفقر لمن يشاء) (أنظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ والأتحاف ص ١٦٧ وغيث النفع ص ٥٨) .

ثم كان من الزمخشري أن تناول ولحن هذه القراءة ، قال في الكشف ج ١ ص ١٧١ : ومدغم الراء في اللام لاحن مخطيء خطأ فاحشا وراويها عن أبي عمرو مخطيء مرتين ، لأنه يلحن ، وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم . والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الدراية ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو .

وقد رد على الزمخشري وفند كلامه أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٣ .

ألا ترى أنك تقول في الوقف : هذا عمرو ، فينبو اللسان نبوة ثم يعود إلى موضعه وإذا
تفطنت لذلك وجدته بيّنا ، وإذا صرنا إلى موضع هذه الحروف ذكرنا العلة في ذلك إن
شاء الله .

ثم نذكر الحرف المنحرف^(١) . وهو أكثر في الكلام من غيره ، وله اتصال بأكثر الحروف
وهو اللام .

ومخرجه من حرف اللسان متصلا بما يحاذيه من الضاحك والثنائيا والرباعيات .

وهو يدغم إذا كان للمعرفة / في ثلاثة عشر حرفا^(٢) . لا يجوز في اللام معهنّ إلا الإدغام .
فمنها أحد عشر حرفا تجاور اللام ، وحرفان يتصلان بها .

١
٢١٣

وإنما كان ذلك لازما في لام المعرفة ؛ لعلتين : إحداهما كثرة لام المعرفة ، وأنه لا يعرى
منكور منها إذا أردت تعريفه ، والأخرى : أن هذه اللام لازم لها السكون ، فليست بمنزلة
ما يتحرك في بعض المواضع .

فإن كانت اللام غير لام المعرفة جاز إدغامها في جميع ذلك ، وكان في بعض أحسن منه
في بعض . ونحن ذاكروها مستقصاة إن شاء الله .

فهذه الحروف منها أحد عشر حرفا مجاورة للام وهى : الراء ، والنون ، والطاء ، وأختاها :
الدال ، والتاء ، والظاء ، وأختاها : الدال ، والثاء ، والزاي ، [وأختاها : الصاد ، والسين]^(٣) .

والحرفان اللذان يبعدان من مخرجها ويتصلان بها في التفشى الذى فيهما : الشين ،
والضاد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ « ومنها المنحرف وهو شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ، ولم يعترض
على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٦ « ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفا لا يجوز فيها مهنّ إلا الادغام لكثرة لام المعرفة
في الكلام وكثرة موافقتها لهذه الحروف واللام من طرف اللسان وهذه الحروف أحد عشر حرفا منها حروف طرف اللسان وحرفان
يخالطان طرف اللسان فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز إلا الادغام . . . » .

(٣) تصحيح السيرافى .

فَأَمَّا الشَّيْنُ فَيُخْرَجُ مِنْ وَسْطٍ / اللِّسَانِ مِنْ مَخْرَجِ الْمِيمِ ، وَالْيَاءِ ، ثُمَّ تَتَفَشَّى حَتَّى تَتَّصِلَ ^١/_{٢١٤} بِمَخْرَجِ اللَّامِ .

فَلَامُ الْمَعْرِفَةِ مَدْغَمَةٌ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ لَا يَجُوزُ إِلَّا ذَلِكَ ؛ لِكَثَرَتِهَا وَازْوَمِهَا ؛ نَحْوُ : التَّمَرِ ، وَالرَّسُولِ ، وَالطَّرْفَاءِ ، وَالنَّمْرِ . فَكُلُّ هَذِهِ الْحُرُوفِ فِي هَذَا سِوَاءٍ .

فَإِنْ كَانَ اللَّامُ لَغَيْرِ الْمَعْرِفَةِ ، جَازَ الْإِدْغَامُ وَالْإِظْهَارُ ^(١) . وَالْإِدْغَامُ فِي بَعْضٍ أَحْسَنُ مِنْهُ فِي بَعْضٍ . إِذَا قُلْتَ : هَلْ رَأَيْتَ زَيْدًا وَجَعَلَ رَاشِدًا ، جَازَ أَنْ تَسْكُنَ فَتَقُولَ : جَعَرَاشِدٌ ؛ كَمَا تَسْكُنُ فِي الْمَثَلِينَ . وَالْإِدْغَامُ هَهُنَا أَحْسَنُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ سَاكِنًا .

فَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّكًا اعْتَدِلَ الْبَيَانُ وَالْإِدْغَامُ .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلْ طَرَقَكَ ؟ ، أَوْ هَلْ دَفَعَكَ ؟ أَوْ هَلْ تَمَّ لَكَ ؟ فَالْإِدْغَامُ حَسَنٌ ، وَالْبَيَانُ حَسَنٌ . وَهُوَ عِنْدِي أَحْسَنُ ؛ لِتَرَاخِي الْمَخْرَجِينَ .

وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو (بِتَوْثِيرُونَ) ^(٢) فَأَدْغَمَ وَقَرَأَ (هَثُوبَ الْكُفَّارِ) ^(٣) .

/ وَالْإِدْغَامُ فِي الضَّادِ ، وَالشَّيْنِ أَبْعَدُ ؛ لِمَا ذَكَرْتَ لَكَ مِنْ تَرَاخِي مَخَارِجِهِمَا . وَهُوَ جَائِزٌ . ^١/_{٢١٥}

وَهُوَ فِي النَّونِ قَبِيحٌ ؛ نَحْوُ : هَنَرَى . هَنَحْنُ ، إِذَا أَرَدْتَ : هَلْ نَرَى ، وَهَلْ نَحْنُ . وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّونَ تَدْغَمُ : فِي خَمْسَةِ أَحْرَفٍ لَيْسَ مِنْهُنَّ شَيْءٌ يَدْغَمُ فِيهَا . وَاللَّامُ أَحَدُ تِلْكَ الْحُرُوفِ . فَاسْتَوْحِشُوا مِنْ إِدْغَامِهَا فِيهَا ؛ إِذْ كُنْتَ النَّونَ لَا يَدْغَمُ فِيهَا غَيْرَهَا . وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى قَبِيحِهِ وَإِنَّمَا جَازٌ ؛ لِقُرْبِ الْمَخْرَجِينَ .

فَإِنْ كُنْتَ الْحُرُوفَ غَيْرَ هَذِهِ فَتَبَاعَدَتْ عَنْ مَخْرَجِهَا لَمْ يَجْزِ الْإِدْغَامُ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : الْكَرَمِ . الْقَوْمِ . الْعَيْنِ . الْهَادِي .

(١) فِي سِيبَوِيهِ ج ٢ ص ٤١٦ « فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ لَامِ الْمَعْرِفَةِ ، نَحْوُ لَامِ هَلْ ، وَبَلْ فَإِنْ الْإِدْغَامُ فِي بَعْضِهَا أَحْسَنُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَرَأَيْتَ ، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ الْحُرُوفِ إِلَى اللَّامِ ، وَأَشَبَّهَا بِهَا فُضِّصَتْ عَنِ الْحَرْفَيْنِ الَّذِينَ يَكُونَانِ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ . . . » .
وَقَالَ فِي ص ٤١٧ « وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو (هَثُوبَ الْكُفَّارِ) يُرِيدُ هَلْ ثُوبُ الْكُفَّارِ فَأَدْغَمَ فِي الشَّاءِ . . . وَقَدْ قَرِئَ (بِتَوْثِيرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) فَأَدْغَمَ اللَّامَ فِي التَّاءِ . » .

(٢) الْأَعْلَى : ١٦ ، وَقِرَاءَةُ الْإِدْغَامِ سَبْعِيَّةٌ (الْإِتْحَافُ ص ٤٣٧) .

(٣) الْمُطَفُّونُ : ٣٦ وَقِرَاءَةُ الْإِدْغَامِ سَبْعِيَّةٌ (الْإِتْحَافُ ص ٤٣٥) .

وكذلك حروف الشفة ، وما اتصل بها ؛ نحو : الفرج ، والمثل ، والبأس ، والوعد .
فهذا سبيل اللام .

وأما النون فإن لها مخرجين^(١) كما وصفت لك : مخرج الساكنة من الخياشيم محضاً .
لا يَشْرَكها في ذلك الموضع شيء بكماله .

ولكنَّ النون المتحرّكة ومخرجها ممّا يلي مخرج الراء / واللام .

والميم مخرجها من الشفة تتناولان الخياشيم بما فيها من الغنة .

وللنونات أحكام نذكرها ، ثمَّ نعود إلى سائر الحروف .

اعلم أنَّ النون إذا وليها حرف من حروف الفم فإنَّ مخرجها معه من الخياشيم^(٢) ، لا يصلح
غير ذلك .

وذلك لأنَّهم كرهوا أن يجاوروا بها خالاً يمكن أن يدغم معه إذا وجدوا عن ذلك مندوحة .
وكان العلم بها أنَّها نون كالعلم بها وهي من الفم . وذلك قولك : مَنْ قال ، ومَنْ جاء ؟

ولا تقول : مَنْ قال ، ومَنْ جاء ؟ فتبيّن ، وكذلك مَنْ سلبان ؟

(وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)^(٣) ولا تقول : مَنْ سلبان ؟ ولا (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) فتبيّن .

فإن كان معها حرف من حروف الحلق أمِنَ عليها القلب ، فكان مخرجها من الفم لا من
الخياشيم^(٤) لتباعد ما بينهما . وذلك قولك : مَنْ هو ؟ فتظهر مع الهاء وكذلك مَنْ حاتم ؟ / ،
ولا تقول : مَنْ حاتم ؟ فتخفى ، وكذلك مَنْ على ؟ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن طرف اللسان بينه ، وبين ما فوق الشنايا مخرج النون » . وقال أيضاً : « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم وذلك أنها من حروف الفم واصل الادغام لحروف الفم ، لأنها أكثر الحروف قلماً وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم ألا يستعملوا السنتهم إلا مرة واحدة ، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم » .

(٣) المطففون : ١٠ ، والمرسلات .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وتكون مع الهزمة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ، والحاء بينة موضعها من الفم وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون وليست من قبيلها فلم تخف ههنا ، كما لم تدغم في هذا الموضع وكما أن حروف اللسان لا تدغم في حروف الحلق » .

وأجود القراءتين (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ) ^(١) فتبيين .

وإنما قلت : أجود القراءتين ؛ لأنَّ قوما يُجيزون إخفاءها مع الخاء والغين خاصة ^(٢) ؛ لأنَّهما أقرب حروف الحلق إلى الفم . فيقولون : مُنْخَل ، وَمُنْغَل ^(٣) . وهذا عندي لا يجوز . ولا يكون أبدا مع حروف الحلق إلا الأظهار .

فأما حجة سيبويه في أنها تخرج مع حروف الفم إلى الغياشيم فإنما ذلك عنده لأنَّها إن أدغمت مع ما تخفى معه لم يستنكر ذلك ، ولا يصلح الإدغام لتباعد المخارج . فلما وجدوا عن ذلك مندوحة صاروا إليها .

وأنا أرى تقوية لهذا القول أنَّ امتناعهم من تبيينها مع حروف تتفرق في الفم ، ويتباعد بعضها من بعض فكرهوا أن يبينوها في حيز ما يدغم في نظيره .

ألا ترى أنها تدغم في الميم في قولك : تَمَثَّلْ ؟ ^(٤) .

وتقلب مع الباء ميا إذا كانت ساكنة ؛ وذلك عَمَبَرٌ ، وَشَمْبَاءٌ ، وَمِمْبَرٌ ^(٥) . فهي في كل هذا ميم في اللفظ .

وتدغم / في اللام والراء ؛ نحو : مَنْ رَأَيْتَ ؟ وَمَنْ لَكَ ^(٦) ؟ فهذا مخرج آخر .

(١) الملك : ١٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وبعض العرب يجرى النين ، والحاء مجرى القاف . . » .

(٣) المنخل : هو المنخل أبدلت الحاء غينا وانظر اللسان (نخل) .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتهما واحد وهما مجهوران وقد خالف سائر الحروف التي في الصوت حتى أنك تسمع النون كالميم ، والميم كالنون حتى تتبين . . . » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتقلب النون مع الباء ميا ، لأنهن من موضع تعتل فيه النون فأرادوا أن تدغم هنا إذا كانت الباء في موضع الميم ، كما أدغوها فيما قرب من الراء في الموضع . . . وذلك قولهم : ميمك يريدون من بك ، وشمباء ، وعمبر ، يريدون : شمباء ، وعمبرا » .

في القاموس (شنب) « وهي شنباء ، وشمباء عن سيبويه » قد يشر هذا بأن شمباء كلمة أخرى وليست عن طريق الإدغام في شنباء .

(٦) سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والنون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها في الشدة وذلك قولك من راشد ، ومن رأيت ، وتدغم بغنة ، وبلاغة .

وتدغم في اللام ، لأنها قريبة منها على طرف اللسان وذلك قولك : من لك فإن شئت كان ادغاما بلاغة فتكون بمنزلة حروف اللسان ، وإن شئت أدغمت بغنة ، لأن لها صوتا من الغياشيم فترك على حاله . . . » .

وتدغم في الواو ؛ نحو مَنْ وَلِيَّ إِذَا قُلْتَ : مَوَّلِيَّ . فهذا مخرج الميم والياء .

وتدغم في الياء^(١) ؛ نحو : مَنْ يَرِيدُ ؟ مَنْ يَقُومُ ؟

فلما كانت تدغم في حروف بأعيانها من جميع المخارج استنكر إظهارها مع ما جاور هذه الحروف وسنذكر بعقب هذا من أين جاز إدغامها في هذه الحروف على تباعد بعضها من بعض إن شاء الله ؟

أما إدغامها في اللام والراء ، فَلَاَنْ مخرجها بينهما . تقول : أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَخْبِرُكَ تَرِيدُ : أَحْسَنُ رَأْيِكَ ، وَمُحَمَّدُكَ .

وإدغامها فيهما على وجهين : بِغُنَّةٍ ، وبغَيْرِ غُنَّةٍ . وإظهار الغنة أحسن ؛ إظهاراً تبطل . وإن شئت أذهبت الغنة ؛ كما تخلص ما تدغمه في لفظ الحرف الذي يدغم فيه .

وأما إدغامها في الميم^(٢) ، وإن خرجت من الشفة فهي تجاورها ؛ لما في الميم من الغنة ، وتشاركها في الخياشيم / ، والنون تسمع كالميم . وكذلك الميم كالنون ، وتقعان في القوافي المكناة ، فتكون إحدى القافيتين نونا ، والأخرى ميمًا ، فلا يكون عيبًا ؛ كما قال :

بُنِيَ إِنَّ الْبَسْرَ شَيْءٌ هَيَّسُنْ الْمَنْطَقُ اللَّيْسُنْ وَالطُّعْمُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الياء بغنة ، وبلاغته ، لأن الياء اخت الواو وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد . . . » .

وذكر المبرد فيما سبق ص ٢١٠ أن الياء لا تدغم في الجيم ، ولا في الشين ، لأنها حرف لين ثم قال هنا : أن النون تدغم في الياء فقد وافق سيبويه في الموضعين وكان في نقده لكتاب سيبويه اعتراض على سيبويه بقوله ص ٣٣٠ من الانتصار « قال لا تدغم في هذه الياء الجيم وإن كانت لا تحرك ، لأنك تدخل اللين في غير ما يكون فيه اللين ثم قال في هذا الباب وتدغم النون في الياء الواو بغنة وبلاغة ، وقد زعم أولاً أنه لا يدخل غير اللين في اللين » .

وقد رد على المبرد ابن ولاد في الانتصار ولو وقف ابن ولاد على المقتضب لعرف أن المبرد رجع عن نقده في هذه المسألة ، ووافق سيبويه .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتها واحد وهما مجهوران قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت حتى أنك تسمع النون كالميم والميم كالنون حتى تتبين » .

(٣) في الكامل ج ٦ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ « واستجاز الشعراء أن تجمع بين الميم والنون في القوافي لما ذكرت لك من اجتماعها في اللفظة قال الراجز . . . » .

وانظر آمالي الشجري ج ١ ص ٢٧٦ والمغني ج ٢ ص ١٩١ ونوادر أبي زيد ص ١٣٤ .

تكلم البغدادي عن الأكفاء ، وهل يقاس ؟ وذكر شواهد كثيرة له في الخزانة ج ٤ ص ٥٣٣ - ٥٣٤ .

وقال آخر :

مانتقم الحرب العوان مني بازل عمليمن حديث سين

لمثلي هذا ولدتني أُمِّي^(١)

وقال الآخر :

يطعنهما بخنجر من لحم بين الذنابي في مكان سخن^(٢)

ولا يصلح مثل هذا إلا في حروف متقاربة المخارج : لأن القوافي نسق واحد ، فالتقارب يلحق ما كان من لفظه . وذلك قوله :

إذا ركبْتُ فاجعلاني وسطاً إنني كبيرٌ لا أُطيقُ العُنداً^(٣)

ولا تدغم الميم فيها ، لأن الميم تنفرد بالشفة ، وإنما تُشرب غنة من الخياشيم . فالميم داخله عليها ، وهي بائنة من الميم .

والراء لا تدغم فيها ولا شيء مما تدغم فيه / يدغم فيها إلا اللام وذلك قبيح وقد ذكرته لك^(٤) وأما قلبها ميماً مع الباء^(٥) ؛ فلأن الكلام لا يقع في شيء منه ميم ساكنة قبل الباء ، فأمنوا

(١) في المغني ج ١ ص ٤٤ « أن ثعلباً كان يأتي الرياشي فقال له الرياشي يوماً : كيف تروى بازل من قوله : ما تنقم الحرب العوان مني بازل ؟ فقال ثعلب : أثلث تقول هذا ؟ إنما السير إليك هذه المقطعات والخرافات . روى البيت بالرفع على الاستئناف ، والخفض على الاتباع ، والنصب على الحال » .

تنقم : تكره . العوان من الحروب : التي قوتل فيها مرة كأنهم جعلوا الأولى بكرة . البازل : اسم فاعل من بزل البعير : انشق ثابه وذلك في السنة التاسعة . يصف نفسه بالقوة ، والجلادة تشبيهاً بالبعير البازل ، لأنه يكون في هذه السن كامل القوة شديد الصلابة .

ونسب الرجز إلى أبي جهل ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٢٧٦ وكذلك السيوطي ص ٥٤ وانظر الدماميني على المغني ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) لم أنف على قائله . والذناب : الذنب ، وانظر شواهد الشافية ص ٤٥٦ .

(٣) في أمالي الشجري ج ١ ص ٧٦ « وقال آخر فجمع بين الطاء ، والدال لتقاربهما : إذا ركب . وهذا يسمى في عيوب القوافي الأكفاء » العند : جمع عنود وهي الناقة التي لا تستقيم في سيرها . وسط الدابة خير من طرفها لتمكن الراكب ووسط يفتح السين المفعول الثاني لجعل وأما وسط بسكون السين فهو ظرف لا يتصرف وسيأتي حديثهما في الجزء الرابع . ولو كان المفرد عاند كان الجمع عندا ولم ينسب هذا الرجز لقائل معين ابن الشجري وابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٩١ واللسان والخزانة ٤ - ٥٣٣ .

(٤) أنظر ص ٢١٢ - ٢١٣ .

(٥) أنظر تمليق ص ٢١٦ .

الالبتاس ، وقلبوها ميما ، لشبهها الميم في الغنة ؛ ليكون العمل من وجه واحد في تقريب الحرف إلى الباء .

وأما إدغامها في الواو^(١) فلعل غير واحدة :

منها مضارعة النون للياء والواو ؛ لأنها تزداد في موضع زيادتهما . فتزداد ثانية ، وثالثة ، ورابعة .

فأما زيادتها ثانية فنحو : عَنَسِل ، وَعَنْبَس ؛ لأنه من العُسل ، والعُبوس ، وَجُنْدَب ، وَعُنْطَب وجميع ما كان على هذا الوزن . وهذا موضع زيادة حروف اللين ؛ نحو : كَوْنَر ، وَيِيْطَر ، وَتَابِل ، وَضَارِب ، وما أشبه ذلك وتزداد ثالثة في حَبْنَطَى ، وَجَحْنَقَل . وهو موضع زيادة الألف في قَائِل / ، وَحِبَارَى ، والواو في جَدُول ، وعجوز ، والياء في عَثِير ، وَقَضِيب .

وكذلك [تزداد] النون رابعة في رَعَشَن ، وَضَيْفَن ، بحذاء الواو والياء والألف في مثل قولك : سَلَقْنِت ، وَحَبَلِي ، وَتَرْقُوة ، وَعَرْقُوة . وهذا أكثر من أن يحصى^(٢) .

وتكون النون علامة إعراب في مثل قولك يفعلان .

والتنوين الذي يدخل الأسماء ، والنون الثقيلة والخفيفة في الأفعال ، وتبدل من الألف ، وتبدل الألف منها . تقول : رأيت زيدا يافقي فإذا وقفت قلت : رأيت زيدا .

وأما بلها من الألف فقولك في بهراء : بهرائي ، وفي صنعاء : صنعائي ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتلغم النون مع الواو بغنة ، وبلا غنة ، لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون وإنما منها أن تقلب مع الواو ميما أن الواو حرف لين يتجانى عنه الشفتان والميم كالباء في الشدة والزام الشفتين . . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جندب ، وعنصل ، وعنظب زائدة ، لأنه لا يجيء على مثال فعلل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه . . . » .

وأما جندب فالنون فيه زائدة ، لأنك تقول : جندب . . وإنما جعلت جندبا ، وعنصلا ، وخنفسا نونائهن زائدة ، لأن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة » .

وقال في ص ٣٥١ « واعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النون زائدة وذلك ، نحو جحنفل ، وشرئث ، وحبنطى . . . لأن هذه النون في موضع الزوائد وذلك نحو ألف عذافر ، وواو فدر كس ، وياء سديد . . » .
الجندب : ذكر الجراد . والعنظب : الجراد الضخم ، الترقوة : عظم بين ثغرة النحر والعاتق . العنسل : الناقة السريعة ، والعنيس : من أسماء الأسد . الحبنطى : القصير البطن الجحنفل : عظيم الشفة .

وكذلك فَعَلان الذى له فَعَلِي إِنَّمَا نونه بدل من الألف التى هى آخر حمراء ، وقد مضى تفسير هذا فى الكتاب^(١) .

فهى تصرف معها فى الزيادات والعلامات . وقد أدغمت فيما جاورها فى المخرج ، فأشبهتها - لفظاً/ ومعنى .

1
٢٢٢

وكذلك الياء فى باب الزيادات والشبه .

ومع ذلك فَإِنَّ النون تدغم فى الراء^(٢) ، والياء على طريق الراء ، وإن يعد مخرجها منها . وكذلك اللام على طريقها ؛ ألا ترى أَنَّ الأَلثغ بالراء يجعلها ياءً . وكذلك الأَشغ باللام ؛ لأنَّ هذه الحروف بعضها يقع على سَنَن بعض ، وبعضٌ ينحرف عن ذلك السَنَنِ ، فأدغمت فى الياء لذلك^(٣) .

فإذا كانت فى كلمة واحدة مع ياء ، أو واو ، أو ميم ظهرت ؛ لثلاً ياتبس بالمضاعف من غيره ؛ نحو : كنية ، وزَنَماء ، وقَنَواء .

وزعم سيبويه أَنَّ النون إِنَّمَا أدغمت فى الواو ؛ لأنَّ الواو من موضع تعتل فيه النون ، لأنَّ الواو والميم من الشفة ، ولذلك تقلب النون الساكنة مع الباء ميمًا ، لتعتل مع الباء كما اعتلت مع ماهو من مخرجها ، ولم تدغمها فيها / ؛ لأنها لاتجانسها ، ولأنَّ الياء لا يدغم فيها ما هو من مخرجها ؛ لتصرف الميم والواو ، وذلك قولك : العَنبرُ والشَّنبَاءُ يافتي ، وتمن أنت ؟ وأمن الالتباس ؛ لأنه ليس فى الكلام ميم ساكنة قبل باء .

وأدغم النون فى الياء لأنَّ الياء والواو عنده بمنزلة ما تقاربت مخارجهما .

ألا ترى أَنَّهُما إذا التقيا والأولى ساكنة لزم الإدغام ؛ نحو : سَيِّد ، وأَيَّام ، ولويت يده لَيًّا ، وشويته شيئًا . وهذا يبيِّن بعد فراغنا من أمر النون إن شاء الله .

(١) أنظر ص ٦٤ .

(٢) أنظر ص ٢١٧ .

(٣) أنظر ص ٢١٧ .

النون تدغم في خمسة أحرف : الراء ، واللام ، والياء والواو ، والميم . وتقلب مع الباء كما وصفت لك .

وزعم سيبويه أنها مع ما تدغم فيه مخرجها من الفم^(١) ، لا من الخياشيم ؛ لأنها لو كانت تدغم في حروف الفم وهي من الخياشيم مع تباعد ما بينهما لجاز أن يدغم الأبعد في الأبعد . وهذا نقض الباب ، والخروج من المعقول .

والقول عندى كما قال / في جميع هذه الحروف إلا حروف الشفة ؛ فإن النون أو كانت من مخرج الراء واللام ، لبعدت من الميم ، ولكن مخرجها مع الميم من الخياشيم ؛ لأن الميم تخرج من الشفة ، وتصير إلى الخياشيم للغنة التي فيها ، فتدغم فيها الميم لتلك المجاورة . فهذه قصة النون .

* * *

واعلم أن الياء والواو بمنزلة ما تدانت مخارجهما . وذلك لأنهما مشتركتان في المد واللين ، وأنهما يخرجان جميعاً منهما إذا تحركتا ، وكان قبل كل واحد منهما فتحة .

والواو تخرج من الشفة ، ثم تهوى في الفم حتى تنقطع عند مخرج الألف .

والياء تخرج من وسط اللسان من مخرج الشين والجيم حتى تنقطع عند مخرج الألف . فهما متجاورتان .

فإذا التقتا في كلمة والأولى منهما ساكنة أدغمت إحداهما في الأخرى^(٢) .

فما كانت الأولى واوا ، والثانية ياء هو نحو قولك : أويت يده لية ، وشويته شياً . وأصله لوية / ، وشوياً .

وإن كانت الثانية واوا قلبتها ياء ثم أدغمت الياء فيها ؛ لأن الواو تقلب إلى الياء ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وهي مع الراء ، واللام ، والياء ، والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم ولكن صوت الفم أشرب غنة ، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في الواو والياء والراء واللام حتى تصير مثلهن في كل شيء » .

(٢) أنظر ص ١٢٤ .

ولانتقلب الياء إليها ؛ لأنَّ الواو من الشفة ، وليست من مجمع الحروف ، وإنَّما الإدغام نقلُ
الآنثقل إلى الأنحف ، والياء من موضع الحروف . وذلك قولك : أيام في جمع يوم ، وإنَّما الأصل
أيَّوام .

ومثله سيّد ، وميّت ، وأصلهما سيّود ، وميّت .
وكذلك قيّام ، وقَيُّوم ، وإنَّما هو قَيَّعَال ، وقَيَّعُول .

واعلم أنَّ مثل سيّد ، وميّت يجوز فيه التخفيف^(١) فتقول : سيّد ، وميّت ، لأنَّه اجتمع
تثقيبُ الياء والكسرة ؛ فحذفوا لذلك ، وقالوا : ميّت ، وهَيْن ، وَلَيْن . وقد فسّرنا حال
(فَيَعْلُول) من هذا فيما تقدم ؛ نحو : كَيُّونَة ، وقَيِّدُود . وذكرنا ما يكون بدلا من الألف
أو غيرها ، فلا يجوز إدغامه ؛ نحو : سُورٍ ، وقُورُول .

وزعم الخليل أنَّ (يَوْمَ) كأنَّه من يُمْتُ ، وكذا يجب أن يكون لو كان فعلا ؛ لأنَّ ذوات
الواو إذا كانت (فعَلْتُ) فهي منقولة إلى (فعَلْتُ) ، مثل القول والحوّل ، ولكن اجتمع فيها
حرفا علّة ، وكان يجب أن يقعا في (يفْعَل) ضمة مع ياء واو ، وتكون / الضمة في الياء^(٢) .
وهذا كلُّه مطّرح من الكلام . فلذلك لم يكن منها فَعْل ؛ كما لم يكن في ويل ، وويج ، وويّس ،
وويّيب ومعناها المصادر ؛ لما يجتمع فيها من العلّة .

ولا يكون فَعْل في مثل آءة ؛ لأنَّها حروف كلّها معتلة ؛ لأنَّ الألف من حروف العلّة . وكذلك
الهمزتان .

ومثل ذلك (أَوَّل) ؛ لأنَّ الفاء والعين واوان ، ومعناه أَفْعَل ؛ ألا ترى أنَّك تقول : هو أوَّل
منه ، والأوَّل ، والأوّل^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٢ « وأما قولهم : ميت ، وهين فإنهم يحذفون العين ، كما يحذفون الهمزة من هائر ، لاستثقالهم
الياءات » .

(٢) إنما تكون الضمة على الياء بعد نقل حركة العين إليها نحو يوم كما في يقول .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « مما جاء على فعل لايتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول ، والواو ، وآءة ، وويج
وويّس » . آلاء ثمر شجر واحدته باغاه جاء في شعر زهير . ديوانه ص ٦٤ . وانظر ص ١٢٦ ، ١٥٢ ، وسيبويه ج ٢ ص ٤٥ -
٤٦ ، والمقتضب ج ٣ ص ٣٠٠ .

فهذه أشياء لها مواقع من الفعل . وكان يجب في (أفعل) أن يكون أصله الفعل كقولك : هو أفضل من زيد ، إنما معناه يحسن فوق حُسن زيد . فكذلك كان يجب في (أول) ، لولا ما ذكرت لك .

وقال الخليل : أو قلت (أفعلت) من اليوم على قول من قال : أجودت ، وأطيمت لقلت : أيمت ، وهذا لا اختلاف فيه ، لأنه كان أيومت ، فلزمك الإدغام ؛ لسكون الياء كما قلت : أيام . وقد مضى تفسيرها^(١) .

وكان يقول - وهو الذي يخالفه فيه كثير من النحويين - : أو قلت : أفعل من اليوم لقلت : / أووم^(٢) ، فقبلت الياء واوا ، لانضمام ما قبلها ؛ كما تقول : أوقن من أيقنت ، ولا تدغم ؛ لأن الأولى حرف لين ؛ لأنها منقلبة كانهقلاب واو سوير ، وإن كانت أصلية . ألا ترى إلى قولك : أوقن ، وبوطر من البيطرة ؛ لأننا لما قبلنا ذلك جرى مجرى الزائد .

وكان يرى الملحق والأصل إذا كان منقلبا كحروف اللين ، لا يفصل بين بعض ذلك وبعض .

والنحويون أجمعون على خلافه يقوون في (أفعل) من اليوم : أيم ؛ لأن العين تلزم الفاء كلزوم العينين إحداهما في الأخرى في قول ، وبئع ، ويصرفون هذا على هذا .

فأما ظلموا واقدا^(٣) ، فلا يلزم الخليل ؛ لأن الواو قبلها ضمة ، وهي بمنزلة الألف في ظلما ؛ لأنها تحل من الجمع محل الألف من التثنية فيضارع سوير من سائر .

فإن قال قائل : فأنت تطرح عليها حركة الهزة إذا خففت ، فتقول : ظلمو أخاك . فإن كان حرف لين فلا ينبغي أن / تحوّل عليها الحركة ؛ كما لا تحوّلها في النبي ، وخطيئة ، وبريئة .

(١) أنظر ص ١٧٨ وسيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « فإذا قلت افعل ، ومفعل ، ويفعل ، قلت ، أووم ، ومووم . . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ « وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك : ظلمو واقدا ، واطللى ياسرا ، ويفزو واقدا ، وهذا قاضي ياسر . لا تدغم وإنما تركوا المد على حاله في الانفصال كما قالوا : قد قول حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قائل فكذلك هذه إذ لم تكن الواو لازمة لها أرادوا أن تكون ظلما على زنة ظلما واقدا ، وقضى ياسرا ولم تقو هذه الواو عليها . . . »

قيل : هذا لا يلزم ؛ لأنها حرف لين في اللفظ ، ودخلت لمعنى ، فليست كما لا تدخل إلا للبدء ؛ نحو ياء فَعِيل ، وواو فَعُول .

ألا ترى أن هذه إذا كانت قبلها فتحة حركت لالتقاء الساكنين ؛ نحو : اخشَوْا الرجل .
و (لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ) (١) .

وكذلك الياء في قولك : اخشَى الرجل . فهذا هكذا .

واو قال رجل : هو يَغْزُوْياه للزمه مثل هذا والواو لام الفعل .

وتقول : زيد يَغْزُوْهُ . فنضم الواو ؛ لأنَّ الضمة في الحقيقة للهمزة .

وكذلك هو يَغْزُوْ خوانه . فتكسر هذه العلة ، وهى لام الفعل ولفظها لفظ اللين ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها .

وكذلك ياء (يقضى) . فإن دخل عليها ما ينصب نصبتهما جميعاً . وأنت تقول : هو يقضى ياسر ويغزو واقد ، فلا تدغم ؛ لما ذكرناه من لفظ اللين .

فإن كانت قبل كل واحدة منهما فتحة لم يكن إلا الإدغام ؛ نحو : اخشَوْا واقدًا ، واخشَى ياسرا ؛ لأنَّ لفظ / اللين قد ذهب .

وفي هذا دليل على جميع هذا الباب .

(١) آل عمران : ١٨٦ .

هَذَا بَاب

مَا نُقَلِّبُ فِيهِ السِّينَ صَادًا وَتَرْكُهَا عَلَى لَفْظِهَا أَجُودُ

وذلك لأنها الأصل ، وإنما تقلب للتقريب مما بعدها ، ، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه ليكون تناولهما من وجه واحد .

والحروف المستعلية^(١) . الصاد ، والضاد والطاء ، والظاء ، والخاء ، والغين ، والقاف .

وإنما قيل : مستعلية ؛ لأنها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى . وهي الحروف التي تمنع الإمالة .

ألا ترى أنك تقول : عابد ، وحابر ، وسالم ولا تقول : قاسم ، ولا صاعد ، ولا خازم وهذا مبين في باب الإمالة .

فإذا كانت السين مع حرف من هذه الحروف في كلمة جاز قلبها صادًا ، وكلما قرب منها كان أوجب .

ويجوز القلب على التراخي بينهما . وكلما تراخى فترك القلب أجود . وذلك قولك : سطر ، وصطر ، وسقر وصقّر ، / وسلخت ، وصلخت ، ومسايلخ ومصاليخ .

فإن كان حرف من هذه الحروف قبل السين لم يعجز قلبها ؛ نحو : قست ، وقسوت ، وطست فاعلم ؛ لأنهم إنما قلبوها وهذه الحروف بعدها ، اثلا يكونوا في انحدار ثم يرتفعوا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٧ « باب ما تقلب فيه السين صادًا تقلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة وذلك ، نحو صقت ، وصبقت ، وانصلمت وذلك أنها من أقصى اللسان فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم ، وتصدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى » .

وقال في ص ٤٢٨ « والغين والخاء بمنزلة القاف . . . » .

وقالوا صاطع في صاطع ، لأنها في التصمد مثل القاف . . .

وإذا كانت قبلها فإنما ينحدر إليها انحداراً . ووجب ذلك في السين ؛ لأنها والصاد من مخرج ، وهما مهموسان جميعاً ، وكلاهما من حروف الصغير .

ولم تكن الزاي ههنا ؛ لأنها ليست بمستعلية^(١) .

ولا تبدل الصاد من الزاي مع هذه الحروف ؛ لأن الزاي مجهورة ، والصاد مهموسة فهي مخالفة لها .

ولم يكن ذلك في الظاء مع التاء والذال ، ولا في الطاء مع التاء والذال ؛ لأن لحروف الصغير في السمع والتصريف ما ليس هن . وقد تقدم قولنا في هذه الحروف^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٨ (فإذا قلت زقا ، أو زلق لم تغيرها ، لأنها حرف مجهور ولا تتصعد كما تصعدت الصاد من السين وهي مهموسة مثلها فلم يلبثوا هذا إذ كان الأعراب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها وإنما يقولها من العرب بنو النضر وقالوا صاطع في ساطع ، لأنها في التصعد مثل القاف . . . ولا يكون هذا في التاء إذا قلت نثق ، ولا في التاء إذا قلت ثقب . . . » .

(٢) أنظر ص ١٧٣ - ١٧٦ .

هذَابَاب

الْأَسْمَاءُ الَّتِي وَقَعَتْ عَلَى حَرْفَيْنِ

١/ اعلم أنَّ الأسماء أصولها تكون على ثلاثة أحرف بغير زيادة، وعلى أربعة، وتكون على خمسة. فما نقص من الأسماء عن الأفعال فمعاوم نقصه، ومذكورة علته إن شاء الله (١).

فما كان من الأسماء على حرفين فنحو: يد، ودم، وإست، وابن، واسم، وأخ، وأب، ومالم نذكر فتحكمه حكم هذا. وهذه الأسماء المحذوف منها لا يكون ما حذف إلا حرف لين، أو حرفاً خفياً كحرف اللين؛ نحو الهاء، والنون. أو يكون مضاعفاً فيستثقل فيه التضعيف فيحذف.

فما لم يكن على هذا الشرط الذي ذكرناه لم يحذف منه شيء؛ لأنه لا سبيل إلى حذفه. فما ذهب منه الياء والواو فنحو: ابن، واسم، وأخ، وأب، وهن في بعض الأقاويل. يدلُّك على ما ذهب من أب، وأخ التثنية، والجمع، والتصغير. تقول: أخوان، وأبوان، وأخوك، وأبوك.

وتقول: آباء، وآخاء يافى. وكذلك أبى، وأخى، وبني، وسنى.

١/ أمَّا أب، وأخ فلم يسكنوا أوائلها؛ لئلا تدخل ألف الوصل وهي همزة على الهمزة التي في أوائلها فيصير إلى اعتلال ثان.

وأمَّا ابن واسم واست، فبنيت على سكون أوائلها، فدخلها ألف الوصل لسكون ما بعدها. وألف الوصل ليست بأصل في الأسماء، وإنما حقها الأفعال؛ لتصرف الأفعال، وأنها تقع مسكنة الأوائل في مواضع إسكان ضرورة لامحالة. وهذه تذكر عند ذكرنا الأفعال إن شاء الله. فأمَّا الأسماء فلا يلحقها ذلك، إلا أن تكون منقوصة، فتكون قد زالت عن أصل بذاتها، فدخلها لذلك ما يدخل الأفعال؛ لأنها قد أشبهتها في النقص والانتقال.

(١) انظر ص ٨٢، سيتحدث عن الأسماء المحذوفة اللام بتفصيل قريباً.

فإن قلت : (امرؤ) لم ينقص منه شيء . فما بال ألف الوصل لحقته ؟ .

فإنما ذلك ؛ لتغيره في اتباع ما قبل آخره من أجل الهمزة التي يجوز تخفيفها .

والدليل على ذلك انتقاله من حال إلى حال ألا ترى أنك تقول : هذا امرؤ فاعلم ، وهذا
مرء فاعلم ، كما قال عز وجل (يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ)^(١) .

وتقول في مؤنثه : امرأة ، ومراة . فإنما لحقت ألف الوصل هذا الاسم ؛ لهذا الانتقال والتغير اللذين ذكرتهما لك .

فجميع ما جاءت فيه ألف الوصل من الأسماء : ابن ، واسم ، واست وامرؤ ، ومؤنث ذلك على قياسه ؛ نحو : ابنة ، وامرأة . وكذلك ، اثنان واثنان ، وأيمن في القسم ؛ لأنه اسم يقع بدلا من الفعل في القسم .

تقول : أيم الله ، وأيمن الله ، فألفه موصولة كما قال :

• وقال فريق ليؤمن الله ما نذرى^(٢) •

وتحذف النون فتقول : أيم الله ما كن ذلك ، فيلحقه من التغير مع ازومه موضعاً واحداً ويلحق امرأ .

فلا تكون ألف الوصل إلا فيما ذكرت لك من الأسماء ؛ إلا الألف التي مع اللام للتعريف ؛ فإنها داخلة على حرف لا يكون إلا ساكناً .

/ فأنما المصادر التي أفعالها موصولة الألفات فهي كالأفعال ، نحو : انطلاق ، واستخراج ،
واقترار .

فإن كانت أفعالها مقطوعة الألفات فهي كذلك ؛ نحو : إكرام ، وإحسان . فهذا معنى ألفات الوصل .

(١) تقدم هذا الكلام ص ٨٢ .

(٢) صدره : (فقال فريق القوم لما نشدتهم) وسعيد ذكره المبرد في موضعين من الجزء الثاني وقد استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٤٧ ، ٢٧٣ على حذف ألف الوصل من أيمن . نشدتهم : سألتهم . وصف أنه تعرض لزيارة من يحب فجعل ينشد فودا من الأبل ضلت له بخافة أن ينكر عليه بجيئه وإلمائه . وبين البصريين والكوفيين خلاف في كلمة (أيمن) وهل هي مفردة أو جمع ؟ وقد عقد الأنباري في الأنصاف مسألة لهذا ص ٢٤٦ - ٢٤٩ . البيت نسه الأعم إلى نصيب .

وذكرنا مذهب منه الباء والواو .

فابن ، واسم من ذلك ؛ لقولك : بُنِيَ ، وَسُمِّيَ ، وَأَبْنَاءُ ، وَأَسْمَاءُ ؛ كما قلنا في الأب ، والأخ .

فأما المذهب من الأب ، والأخ فقد بان لك أنَّهما واوان . وقلنا كذلك في ابن .

فإن قال قائل : فما الدليل عليه وليس براجع في تثنية ولا جمع ما دلَّ على أحدهما دون الآخر ؟ .

قلنا : نستدلُّ بالنظائر .

أما (ابن) فإنك تقول في مؤنثه : ابنة ، وتقول : بنت من حيث قلت : أخت ، ومن حيث قلت : هُنْتُ . ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكَّره محذوف الواو . يدلُّك على ذلك أخوان ، ومن ردَّ في (هن) قال : هنوات .

/ فأما (الاسم) فقد اختلف فيه^(١) :

١
٢٣٥

فقال بعضهم : هو (فِعْل) : [وقال بعضهم : هو (فُعْل)] وأسماء تكون جمعاً لهذا وهذا .
تقول في جذع : أجذاع ؛ كما تقول في قُفْل : أقفال .
ولا يدرك صيغة الأسماء إلا بالسمع . فمأكثرهم أنشد :
باسم الذي في كلِّ سورة سُمِّه^(٢)

(١) في المصنف ج ١ ص ٦٠ « واسم محذوف اللام لقولهم : سميت وأسماء ، فهذا بمنزلة دميت ودماء ، والمحذوف منه واو ، لأنه من السمو والرفعة وفيه لغات اسم ، كرم ، وسم . . . » .
وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٦٦ « وفي الاسم لغات أعلاها اسم ، لأن التنزيل جاء به ، والثانية سم مكسور السين ، والثالثة سم بضمها والرابعة سما كهدي . . . » .
وعقد الانبارى في الانصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم ص ١ - ١٠ وفي كتابه أسرار العربية ص ٤ - ٩ .

(٢) بقية هذا الرجز :

أرسل فيها بازلا يقرمه فهو بها ينحو طريقا يعلمه

وهذا الرجز أورده أبو زيد في نوادره ص ١٦٦ . والضمير المستتر في أرسل الراعى .
يقرمه : يتركه عن الاستعمال ليتقوى للفحلة . والمثني أرسل هذا الراعى باسم الذي في كل سورة يذكر اسمه هذا الفحل في هذه الابل فهو يقصد بالابل المذكورة طريقاً يعلمه لاعتياده على هذا الأمر . =

فضم وجاء به على فُعْل. وأنشد بعضهم: (سُمُه) وهو أَقْلٌ، وأنشد أبو زيد الوجهين جميعاً، وأنشد:

فَدَعُ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهِوِ وَاَعْمِدْ لِمَدْحِهِ لَخَيْرِ مَعَدٍّ كُلِّهَا حَيْثَمَا انْتَمَى^(١)
لِأَعْظَمِهَا قَدْرًا، وَأَكْرَمِهَا أَبَا وَأَحْسَنِهَا وَجْهًا وَأَعْلَنِيهَا سُبَا

فَأَمَّا (ابن) فتقديره: (فَعَلْ)^(٢). وذلك أَنَّكَ تقول في جمعه: أَبْنَاءٌ؛ كما تقول جمل وأجمال، وجبل وأجبال.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلَعَلَّهُ (فِعْلٌ) أَوْ (فُعْلٌ)، فَإِنْ جَمَعَهُمَا عَلَى أَفْعَالٍ، قِيلَ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ تقول: بَنُونَ فِي الْجَمْعِ فَتَحَرَّكَ بِالْفَتْحِ.

/ فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ عَلَى (فَعْلٍ) سَاكِنَ الْعَيْنِ؟

قِيلَ: لِأَنَّ الْبَابَ فِي جَمْعِ (فَعْلٍ) أَفْعُلٌ؛ نَحْوُ: كَلْبٌ وَأَكْلُبُ، وَكُعْبٌ وَأَكْعُبُ. فَلَوْ كَانَ فَعْلًا لَمْ يَجْمَعْ إِلَّا عَلَى بَابِهِ لِيَدُلَّ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَخْرُجُ الشَّيْءُ إِلَى غَيْرِ بَابِهِ إِذَا أَمِنَتْ اللَّبْسُ فِي مِثْلِ (أَزْنَادٍ)، وَبَابِهِ.

= والرجز لرجل من كلب، ونسب إلى روضة ولكنه لا يوجد في ديوانه. وانظر شواهد الشافعية ص ١٧٦ - ١٧٧، والانصاف ص ١٠ والمنصف ج ١ ص ٦٠.

(١) مما أنشده أبو زيد في نوادره وانظر شواهد الشافعية ص ١٧٧ وأمال الشجرى ج ٢ ص ٦٦.

وقال أبو الفتح في المنصف ج ١ - ٦١ «فن كسر السين فالألف عنده للوصل. ولا يجوز أن تكون لام الفعل، لانا لم نعلمهم قالوا: هذا سما بوزن رضا. وأما من ضم السين فقوله عندي يحتمل أمرين: أحدهما ما عليه الناس وهو أن تكون الألف للوصل بمنزلة قول من كسر السين، والوجه الآخر أن تكون لام الفعل» ورد عليه البغدادى بقوله: «وأقول: يرد على الوجه الأول أنه يبق الشعر بلا روى وهو فاسد».

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ «وزعم أن أصل بنت، وابنة فعل، كما أن أصل أخت فعل يدل على ذلك أخوك، وأخاك، وأخيك... وقولهم ابن ثم قالوا: بنون ففتحوا بذلك أيضاً».

وفي المنصف ج ١ ص ٥٨ «يدل على ذلك أن ابنا من البنوة واللام فيه واو، لأن مؤنثة بنت والتاء إنما تبدل من الواو دون الياء في غالب الأمر».

وفي أمال الشجرى ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ «وأما ابن فأصله بنو مفتوح العين بدلالة جمعه على أفعال كأجبال فلا يجوز أن يقال إن أصله بكسر أوله وسكون ثانيه بدلالة كسر بانه في بنت فيكون كقنو وجمع على أبناء كاختناء، لأن هذا يطل بفتح الياء في بنين، وبنات، وبنوى وأكثر التحوين حكوا بأن المحذوف منه واو واستدلوا بظهور الواو في البنوة، وقال آخرون...» وانظر المختصص ج ١٣ ص ١٩٢ - ١٩٥ وشرح الشافعية للرضي ج ٢ ص ٢٥٥.

فهذا لو كان (فَعَلًا) لم يجز فيه أفعال مثل أزناد ؛ لأنَّ أزنادا لا لبس فيه ، وهذا يلتبس ، فكان يلزم الباب .

فأما (دم) فهو (فَعَلَ) ^(١) . يدلُّك على ذلك أنَّك تقول : دمي يدْمى فهو دَمٌ . فهذا مثل فرق فرقا وهو فرق ، وحلر حلرا فهو حلر . فدم إنما هو مصدر ؛ مثل البطر ، والطر . ومما يدلُّك على أنه (فَعَلَ) أنَّ الشاعر لما اضطرَّ فأخرجه على أصله وردَّ ما ذهب منه جاء به متحرِّكا ، فقال :

فلو أنما على حَجَرٍ ذُبَحْنَا جرى الدميان بالخبر اليقين ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٠ « وأما ما كان أصله فعلا فانه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على أفعال وذلك ، نحو يد وأيد وإن كسر على بناء أكثر العدد كسر على فعال ، وفعل وذلك قولهم دماء ودمى . »
وقى المنصف ج ٢ ص ١٤٨ « وقد أجمعوا على سكون العين من يد وقد تراه قال يديان فتحركها عند الرد . . والقول فيه مثله في الدميان .

وغيره من أفعالنا وهو أبو العباس يذهب إلى تحريك العين من دم ، لأنه مصدر دمت دى مثل هويت هوى ، قال أبو بكر : وليس ذلك بشيء ، لأن دما جوهرا والمصدر حدث فهذا غير ذاك .

وانظر أسألى الشجرى ج ٢ ص ٣٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٦٣ .

وهذه مسألة ما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه قال ص ٢٤٦ « قال محمد : وهذا خطأ من وجهين : أما أحدها فلذهابه إلى أن دما فعل وإنما هو فعل والدليل على ذلك أن الشاعر لما ردَّ ما ذهب قال :

فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وتقول دمت وأنا دم والمصدر من هذا إنما يكون على فعل ، نحو برمت برما ، وجزعت جزعا .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله : « قال أحمد : أما حكه على دم أنه فعل متحرك العين من أجل أن المصدر من دى يأك على فعل ، نحو برمت برما فدم ليس بمصدر فتحمله على فعل وإنما هو اسم ليس في ذلك خلاف . وأما دليله الآخر في قول الشاعر : — جرى الدميان — فكقولهم دميان كقولهم دموى ، وتحريكه في الثانية كتحرريكه في النسب ، لأن التعويض من حركة الإعراب التي كانت في الميم إذا قلت دم قد وجب لها في الموضعين جميعا وكذلك لو أردنا في شعر أن نشي دما على الأصول لقلنا يديان كما تقول يدوى بالتحريك وقد قال سيبويه ...

فالخرف الأوسط ساكن على ذلك يبنى إلا أن يستبدل على حركته بشيء وصار الاسكان أول ، لأن الحركة زائدة فلم يكونوا يمحركوا إلا بثبت . . . »

(٢) في الخزانة ج ٣ ص ٣٥١ : البحر بضم الجيم وسكون الحاء المهملة : الشق في الأرض . . وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يترج دم المتباغضين . وقال ابن الأعرابي معناه : لم يختلط دى ودمه من بغضى له وبغضى لى ، بل يجرى دى ينة ودمه يسرة ، ويوضحه قول المتنمى :

أحارث إنا لو تساط دماؤنا نزائين حتى لا يمس دم دما =

/ - فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَإِنَّكَ تَجْمَعُهُ عَلَى فِعَالٍ ؛ كَمَا تَقُولُ : كَلْبٌ وَكِلَابٌ ، وَفِعْلٌ وَفِعَالٌ ، ١
٢٣٧

فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ أَنَّ (فِعَالًا) جَمَعَ لَفْعَلُ المتحرِّكِ العَيْنِ ؛ كَمَا يَكُونُ لَفْعَلُ الساكنِ العَيْنِ ؛
نَحْوُ قَوْلِكَ جَمَلَ وَجَمَالَ وَجَبَلَ وَجَبَالَ . فِهَذَا غَيْرُ خَارِجٍ مِنْ ذَلِكَ .

وَأَمَّا (يَدُ) فَتَقْدِيرُهَا (فَعَلٌ) سَاكِنِ العَيْنِ (١) ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : أَيْدٍ فِي الْجَمْعِ وَهَذَا جَمَعَ
(فَعْلٌ) .

وَأَوْ جَاءَ شَيْءٌ مِنْهُ لَا يَعْلَمُ مَا أَصْلُهُ مِنْ هَذِهِ الْمُنْقُوصَاتِ ، لَكَانَ الْحُكْمُ فِيهِ أَنَّ يَكُونُ فَعْلًا
سَاكِنِ العَيْنِ ؛ لِأَنَّ الحَرَكَةَ زِيَادَةً ، وَالزِّيَادَةُ لَا تَثْبُتُ .

* * *

فَأَمَّا (اِسْتَدَ) فَفَعْلٌ مَتَحَرِّكَةُ العَيْنِ . يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ اِسْتِثْنَاءُ (٢) . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَلَعَلَّهَا
فَعْلٌ أَوْ فُعْلٌ فَإِنَّ الدَّلِيلَ عَلَى مَا قُلْنَا (سَهُ) فَاعِلٌ ، فَتَرَدُّ الْهَاءُ الَّتِي هِيَ لَامٌ ، وَتَحْذِفُ العَيْنُ ،
وَيَفْتَحُ السِّينُ . كَمَا قَالَ الرَّاجِزُ :

= وَقَدْ عَرَضَ الْجَاهِظُ فِي الْبَيَانِ ج ٣ ص ٦٠ - ٦١ لِهَذَا الْمَعْنَى وَذَكَرَ لَهُ الشَّوَاهِدَ وَالْقَصَصَ نَسَبَ الشَّاهِدِ مَعَ أَبِياتِ ابْنِ دُرَيْدٍ
لَعَلَّ بِنَ بَدَالٍ وَأَدْخَلَهَا ابْنُ الشَّجَرِيِّ وَصَاحِبُ الْخَمَاسَةِ الْبَصْرِيَّةِ فِي قَصِيدَةِ الْمُثَقَّبِ الْمُبْدَى وَتَبِعَهُ ابْنُ هِشَامٍ وَالْعَيْنِيُّ وَلَيْسَتْ فِي
دِيَوَانِهِ . وَقَصِيدَةُ الْمُثَقَّبِ فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ ص ٢٨٨ - ٢٩٢ وَلَيْسَ فِيهَا هَذَا الشَّاهِدُ .

وَقَدْ نَسَبَ إِلَى الْفَرَزْدَقِ وَإِلَى الْأَخْطَلِ وَإِلَى غَيْرِهِمَا . . . وَيَقُولُ الْبَغْدَادِيُّ : ابْنُ دُرَيْدٍ هُوَ الْمَرْجِعُ فِي هَذَا الْأَمْرِ فَيَنْبَغِي أَنْ
يُؤْخَذَ بِقَوْلِهِ . وَانْظُرْ شَوَاهِدَ الشَّافِيَّةِ ص ١١٢ - ١١٣ ، وَالْمَشْهُورُ فِي الرَّوَايَةِ حَجَرٌ بِالْجَاءِ ثُمَّ الْجِيمُ ، وَانْظُرْ الْمُخَصَّصَ ج ٦
ص ٩٢ ، ج ١٥ ص ١٦٨ وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٣٤٤ وَنَسَبَ أَبُو تَمَامٍ فِي الْوَحْشِيَّاتِ الشَّاهِدَ مَعَ يَتِيمِينَ إِلَى مُرْدَاسِ بْنِ عَمْرٍو
ص ٨٤ - ٨٥ .

(١) فِي سَبْيُوِيَّةِ ج ٢ ص ٨٠ « وَقَوْلُهُمْ : أَيْدٍ وَإِنَّمَا هِيَ أَفْعَلُ جَمَاعَ فَعْلٍ . . . »
وَقَالَ فِي ص ١٩٠ « أَمَّا مَا كَانَ أَصْلُهُ فَعْلًا فَانْهَذَا إِذَا كَسَرَ عَلَى بِنَاءِ أَذْنَى الْعَدَدِ كَسَرَ عَلَى أَفْعَلٍ وَذَلِكَ ، نَحْوُ يَدٍ وَأَيْدٍ . . . »
وَفِي أَمَالِي الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٣٥ « يَدٌ أَصْلُهَا يَدِي لظَهْوَرِ الْيَاءِ فِي تَقْنِيئِهَا وَلَقَوْلُهُمْ يَدِيَّتْ إِلَيْهِ يَدَا . . . وَيَدُلُّ عَلَى سَكُونِ عَيْنِهَا
جَمْعُهَا عَلَى أَيْدٍ . . . وَفَتْحُ الدَّالِّ فِي التَّثْنِيَةِ كَقَوْلِهِ :

يَدِيانِ يَبْضَاوَانِ عِنْدَ عَجَلٍ قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تَذُلَّ وَتَقَهَّرَا

لَا يَدُلُّ عَلَى فَتْحِهَا فِي الْوَاحِدِ لَمَّا ذَكَرْتَهُ لَكَ مِنْ إِجْرَاءِ هَذِهِ الْمُنْقُوصَاتِ عَلَى الْحَرَكَةِ إِذَا أُعِيدَتْ لِأَمَاتِهَا .

وَانْظُرِ الْمُخَصَّصَ ج ١٣ ص ١٩٧ وَمُفْرَدَاتِ الرَّاقِبِ ص ٥٧٢ وَالْخَزَائِنَةَ ج ٣ ص ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٢) فِي سَبْيُوِيَّةِ ج ٢ ص ٨٢ « وَكَأَنَّ اسْتَ فَعْلٌ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ اِسْتِثْنَاءُ فَإِنْ قِيلَ لِمَ فَعْلٌ أَوْ فَعْلٌ فَانْهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ
الرَّبِّ سَهُ لَمْ يَقُولُوا سَهُ وَلَا سَهُ . » وَانْظُرِ الْمُتَصِفَ ج ١ ص ٦١ - ٦٢ وَأَمَالِي الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٦٨ وَمَجَالِسَ ثَلْبٍ ص ٤٧١
وَشَرْحَ الشَّافِيَّةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ٢٥٩ .

أَدْعُ أَحْيَا بِاسْمِهِ لَا تَنْسَهُ إِنَّ أَحْيَا هِيَ صِثْبَانُ السَّهْ^(١)

١
٢٣٨
وفي الحديث « الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهْ » . معناه : أَنَّ الْإِنْسَانَ / إِذَا كَانَ مُتَنَبِّهَا عِلْمٌ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ
من الريح .

فَأَمَّا (جِر) المِرْأَةُ فَتَقْدِيرُهُ : (فِعْلٌ)^(٢) ، وَقَوْلُهُمْ : أَفْعَالٌ فِي جَمْعِهِ ، بِمَنْزِلَةِ جِذْعٍ وَأَجْذَاعٍ ،
وَدَلِيلُهُ بَيِّنٌ ، لِأَنَّ أَوَّلَهُ مَكْسُورٌ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَا يُدْرَى مَا أَصْلُهُ الَّذِي حُذِفَ مِنْهُ ؟ ، فَإِنَّ حِكْمَهُ فِي التَّصْغِيرِ
وَالْجَمْعِ أَنَّ تَثْبُتَ فِيهِ الْيَاءُ ، لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحُذَفُ مِنْ هَذَا الْيَاءُ وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ أَغْلَبُ عَلَى الْوَاوِ
عَلَيْهَا ، فَإِنَّمَا الْقِيَاسُ عَلَى الْأَكْثَرِ .

فَلَوْ سَمَّيْنَا رَجُلًا (بِيَانٌ) الَّتِي لِلْجَزَاءِ ثُمَّ صَغَّرْنَاهَا لَقَلْنَا : أُنَى .

وَكَذَلِكَ (أَنْ) الَّتِي تَنْصَبُ الْأَفْعَالُ .

فَإِنْ سَمَّيْنَا (إِنْ) الْمَخْفَفَةَ قَلْنَا : أُنَيْنُ فاعلم^(٣) .

لَأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَصْلَهَا نُونٌ أُخْرَى حُذِفَتْ مِنْهَا .

وَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْنَا (بِرُبٍّ) الْمَخْفَفَةَ مِنْ (رَبٍّ) لَقَلْنَا : رَبِيبٌ ؛ لِأَنَّا قَدْ عَلِمْنَا مَا حُذِفَ مِنْهُ .

(١) تقدم في ص ٣٣ والحديث وتخرجه ص ٣٤

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٠ « تقول في حر حرى وحرى ، لأن اللام الحاء . . . »

وقال في ص ١٢٢ « ومن ذلك حر ، تقول : حريج ، يدلك أن الذى ذهب لام وأن اللام حاء قولهم : أحراج » ، وانظر

أمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٨ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٣ - ١٢٤ « وأما (إن) الجزاء ، و (إن) التي تنصب الفعل فبمنزلة (عن) وأشباهها
وكذلك (أن) التي تثنى في قولك ما أن يفعل و (أن) التي في معنى (ما) فتقول في تصغيرها : هذا ، عنى وأنى وذلك أن هذه
الحروف قد نقصت حرفا وليس على نقصانها دليل من أى الحروف هو فتحمله على الأكثر والأكثر أن يكون النقصان ياء ألا
ترى أن ابن ؛ واسم ، ويد ، وما أشبه هذا إنما نقصانه ياء » .

وكذلك (بخ) المخففة من (بخ) ترد فيها الخاء المحنوفة ؛ لأنّ - الأصل التثقيب^(١) ؛
كما قال :

في حَسَبِ بَخٍ وَعِزُّ أَقْعَسَا^(٢)

واو سَمِينَا رجلا (ذو) لقلنا : هذا ذوا^(٣) . قد جاء ؛ لأنّه لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ لأنّ التنوين يُنحِبُه فيبقى على حرف ، فإنّما رددت ما ذهب ، وأصله (فعل) ، يدلُّك على ذلك (ذَوَاتَا أَفْنَانٍ)^(٤) و (ذَوَاتِي أَكُلِي خَمَطٍ)^(٥) .

وإنّما قلت : هذا ذو مال فجئت به على حرفين ؛ لأنّ الإضافة لازمة له ، وممانعة من التنوين ؛

كما تقول : هذا فو زيد ، ورأيت فا زيد ، فإذا أفردت قلت : هذا فم فاعلم ؛ لأنّ الاسم قد يكون على حرفين إذا لم يكن أحدهما حرف لين كما تقلّم ، من نحو : زيد ، ودم ، وما أشبه ذلك .

فإذا سميت رجلا به (هو) فإنّ الصواب أن تقول : هذا هو كما ترى فتثقل^(٦) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ « ولو حقرت (رب) مخففة لقلت : ربيب ، لأنها من التضعيف يدلك على ذلك رب الثقيلة .

وكذلك (بخ) الخفيفة يدلك على ذلك قول للمعاج :

(في حسب بخ وعز أقعسا) ، فردّه إلى أصله حيث اضطر .

(٢) قال الأعمى « معنى بخ : التعجب والتفخيم . العز الأقس : هو الثابت المنتصب الذى لا يتضعف ولا يذل وأصل القس دخول الظهر وخروج الصدر ومن كان كذا كان منتصب الرأس غير مطأطأة فجعل ذلك في العز فقليل عزة قعسا ، وعز أقس .

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٩٠ « ما حذفوا منه أحد المثلين قولهم : بخ ساكن الحاء وهى كلمة يقولونها للشيء إذا أرادوا مدحه وتفخيمه ، ويكررونها في أكثر الاستعمال وربما نونوه . . . وقد صرفوا منه فعلا فقالوا : بخبخ يبخبخ إذا لفظ به كما قالوا هلل هلل إذا قال لا إله إلا الله . . . » .

والرجز للمعاج ، وانظر ديوانه ص ٣١ - ٣٣ وبين الروايين خلاف .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣ « ولو سميت رجلا (ذو) لقلت : هذا ذما ، لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول ، هاتان ذواتا مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل ، كما أن أبوان دليل على أن أبا فعل . وكان الخليل يقول : هذا ذو بفتح الدال ، لأن أصلها الفتح . (ذو) فعل عند الخليل ، بفتح الفاء وسكون العين .

(٤) الرحمن : ٤٨ .

(٥) سبأ : ١٦ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ (فما جاء فيه الواو وقبله مضموم هو فلو سميت به ثقلت فقلت : هذا هو وتدع الحاء مضمومة لأن أصلها الضم تقول : هما ، وهم ، وهه . » .

وإن سَمِيَتْه بِـ (ف) من قولك : في الدار زيد ، زدت على الياء ياءً وقلت : هذا في فاعلم^(١) .
وإن سَمِيَتْه (لا) زدت على الألف ألفاً ثم همزت^(٢) ؛ لأنك تحرك الثانية / ، والألف
إذا حركت كانت همزة . فتقول : هذا لاء فاعلم . وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف
من حروف اللين ما هو مثله ؛ لأن هذه حروف لادليل على ثوالثها ، ولم تكن اسماً فيعلم ماسقط
منها .

و(هو) و (هي) اسمان مضموران . فمجرهما مجرى الحروف في جميع محالهما وإن دللاً على
الظاهر بما تقدم من ذكره ، فإنما جعلت ما ظهر في كل واحد منهما متبعا لمثله ، حتى يتم
اسماً ، ولم تجعل الشاهد غائباً .

وكذلك قالت العرب في (لؤ) حيث جعلته اسماً . قال الشاعر :

ليت شعري وأين مِثِّيَ لَيْتُ إِنَّ لَيْتًا وَإِنْ لَوْ عَنَاءُ^(٣)

فزاد على الواو واوا ؛ لتلحق الأسماء ، وقال الآخر :

أَلَا مٌ عَلَى لَوْ وَلَسَوْ كُنْتَ عَالِمًا بِأَعْقَابِ لَوْ لَمْ تَفْتَنِي أَوَائِلُهُ^(٤)

وقال الآخر :

حَاوَلْتُ لَسَوْ أَفْقَلْتُ لَهَا : إِنَّ لَسَوْ دَاكُ أَغْيَانَا^(٥)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « وأما (في) فتثقل ياؤها لأنها لو نونت أجحف بها اسماً » وقال في ص ٣٠٤ : « ألا ترى أنك لو جعلت (في) و (لو) ، ونحوها اسماً ثقلت » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « ومن ثم ملوا (لا) و (في) و (لا) في الانصراف ، وغير الانحراف ، والتأنيث ، والتذكير ككي ولو » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٢ على تضعيف (لو) لما جعلها اسماً على لفظها وأخبر عنها .

ليت شعري : التزم فيه حذف خبر ليت إذا أردف باستفهام . . وانظر الخزائنة ج ٣ ص ٢٢٩ وسيبويه ج ٢ ص ٢٢٩ .
والبيت لأبي زبيد الطائي وسعيد المبرد ذكره في موضعين من الجزء الرابع .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٣ ولم ينسبه وكذلك الأعم .

(٥) استشهد به ابن سيده في المخصص في موضعين ج ١٧ ص ٥٠ ، ٥١ ، استشهد به في الموضع الأول على تضعيف (لو) وفي الموضع الثاني على تذكيره وروى صدره :

(علقت لوا تردده) . ونسب في الأشباه والنظائر إلى النمر بن تولب ج ٣ ص ٧٩ وهو كذلك في المخصص .

وإن سميت رجلا (كى) قلت : هذا كى^(١) فاعلم .

/ وكذلك كل ما كان [على] حرفين ثانيه ياء ، أو واو ، أو ألف ، ألا ترى أن حروف التهجى موضوعة على الوقف ؛ نحو : با . تا . ثا . وكذلك أروها ، إنما هي موقوفات غير مزدونات ؛ لأنهن علامات ، فهن على الوقف .

ألا ترى أنك تقول : واو . زائ . صاذ ، فتسكن أواخرها ؛ لأنك تريد الوقف ، ولولا الوقف لم يجمع بين ساكنين ؛ كما تقول في الوقف : هذا زيد ، وهذا عمرو^(٢) .

فإذا جعلتهن أسماء قلت : باء ، وتاء فزدت على كل حرف مثله على ما وصفت لك . قال رجل من الأعراب يذم النحويين إذ سمع خصوصتهم فيه :

إذا اجتمعوا على ألف ، وباء ، وتاء . هاج بينهم قتال^(٣)

فأعربها على ما ذكرت لك حين جعلها اسما .

(١) في سيويه ج ٢ ص ٢٢ « وأما (كى) فتثقل ياؤها لأنه ليس في الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح وقصبتها كقصة لو » .

• • •

يتضح من مقارنة نصوص سيويه بنصوص المقتضب ، أن المبرد على وفاق مع سيويه في أنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما لين ولا على حرف واحد وفي خزانة الأدب ج ٢ ص ٢٦١ : « وقال أبو علي في البنداديات : أجاز المبرد في غير هذا الموضع أن يكون الاسم المظهر على حرف مفرد » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٤ : « واعلم أن هذه الحروف إذا تهجيت مقصورة ، لأنها ليست بأسماء وإنما جاءت في التهجى على الوقف ، وبذلك على ذلك أن القاف والصاد والذال موقوفة الأواخر ، فلولا أنها على الوقف حركت أواخرهن . ونظير الوقف ههنا الحذف في الياء وأخواتها ، وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت . لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء ، ولما كنت أردت أن تقطع حروف الاسم فجاءت كأنها أصوات يصوت بها إلا أنك تقف عندها . »

(٣) رواية الخزانة وغيرها :

إذا اجتمعوا على ألف وواو وياء هاج بينهم جدال

ويقصد حروف العلة وإعلاها والشاهد إعراب حروف المعجم إذا وكبت وإن كان بناؤها أصليا ، والبيت ليزيد بن الحكم كما نسب إليه الزجاج في أول تفسيره ، وابن الأنباري ، وأبو علي القالي . وروى الحريري في درة النواص عن الأصمعي أنه قال : أنشدني عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين . . أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٣ - ٥٤ ورواه المبرد في الجزء الرابع على ألف وباء أنشدني عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين . . أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٣ - ٥٤ ورواه المبرد في الجزء الرابع على ألف وباء وتاء أيضا كما روى كذلك في المختص ج ١٤ - ص ٩٥ .

وحكاها أبو النجم إذ جعلها في مواضعها فقال :

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْبٍ...إِدِ كَالْخَرِيفِ نَحْطُ رِجْلَيَّ بِخَطِّ مُخْتَلِفِ

/ تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ^(١)

١
٢٤٢

فَإِنْ كَانَتْ لِمَا فَلَا عَرَابَ كَمَا قَالَ :

كَمَا بَيَّنَّتْ كَافٌ تَلَوَّحٌ وَمِمْهَا^(٢)

فَأَعْرَبَ وَأَضَافَ ، وَكَمَا قَالَ :

كَأَنَّ أَخَا الْيَهُودِ يُجَسِّدُ خَطًّا بِكَافٍ فِي مَنَازِلِهَا وَلَامَ^(٣)

وفواتح السور كذلك على الوقف^(٤) ؛ لأنها حروف نهج ، نحو (الم) ، (المر) ، (حم) ، (طس) . وأولا أنها على الوقف لم يجتمع ساكنان .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤ « واعلم أن الخليل كان يقول : إذا تهجيت فالحروف حالها كحالها في المعجم والمقطع ، تقول لام ألف ، قاف لام قال : تكتبان في الطريق لام ألف » . وفي الخزانة ج ١ ص ٤٨ ، « مقصود الشاعر اللام والهمزة لاصورة (لا) فيكون معناه : أنه تارة يمشي مستقيماً فتخط رجلاه خطاً شبيهاً بالألف ، وتارة يمشي معوجاً فتخط رجلاه خطاً شبيهاً باللام وعليه فالظاهر أن يقول لأم وألفاً ووجهه أنه حذف التنوين من الأول من باب الوصل بنية الوقف وحذف العاطف ووقف على الثاني على لغة ربيعة . . . ووجه هذا البيت ابن جني في سر الصناعة بوجهين آخرين فقال : إنما أراد كأنهما إنما تخطان حروف المعجم لا يريد بعضها دون بعض وقد يمكن أنه أراد بقوله لام ألف شكل (لا) فإنه تلقاه من أفواه العامة ، لأن الخط ليس له تعلق بالعرب ولا عنهم يؤخذ . . . وصواب النطق به (لا) ثم رد على ابن جني كلامه هذا » .

نقل حركة همزة ألف إلى لام . الحرف صفة مشبهة من غرغ الرجل من باب تعب : فمد عقله لكبره . وخط على الأرض خطاً : أعلم علامة ، وخط بيده خطأ : كتب .

والرجز لأبي النجم المعجلى وانظر شواهد الشافية ص ١٥٦ والمغني ج ٢ ص ٣٩ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩ والمجم ج ٢ ص ٦٩ والدرر اللوامع ج ٢ ص ٨٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١ على تأنيث كاف حملا على معنى اللفظة والكلمة . وصدده كما ذكر الأعمى : (أهاجتك آيات أبان قديمها (ورواية اللسان) أشاقتك أطلال تعفت رسومها) .

شبه آثار الديار بحروف الكلمة على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم — والبيت للرأعي — انظر المختص ج ١٧ ص ٤٩ وسيأتي في الجزء الرابع وابن يعيش ج ٦ ص ٢٩ .

(٣) في اللسان أجد فلان أمره : أحكمه والبيت لجرير من قصيدة في ديوانه ص ٤٩٨ — ٥٠٢ من شواهد النحاة :

كا خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ « أما كهيمص ، والمر فلا يكون إلا حكاية وإن جعلتها بمنزلة طس لم يجر ، لأنهم لم يميلوا طس كحضر موت ولكنهم جعلوها بمنزلة هابيل ، وقابيل ، وهارون » .

وفي أصل المقتضب على (الفتح) مكان : على (الوقف) .

فإذا جعلت شيئاً منها اسماً أعربت ؛ كما قال الكُمَيْت :

وجدنا لكم في آلِ حَامِمٍ آيَةً تَأَوَّلُوا مِنَّا تَقْبِيٌ وَمُغْرِبٌ^(١)

فحرّك ، ولم يصرف للعجمة . وقال :

أَوْ كُتِبَا بُيِّنٍ مِنْ حَامِمَا قَدْ عَلِمْتَ أَبْنَاءَ إِبْرَاهِيمَا^(٢)

قال :

يُذَكِّرُنِي حَامِمٌ وَالرَّمْحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِمٌ قَبْلَ التَّقْدِمِ^(٣)

فأما قراءة الحسن (صَادِ وَالْقُرْآنِ) فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهَا حَرْفًا وَلَكِنَّهُ / فِعْلٌ ، إِنَّمَا أَرَادَ : صَادِ $\frac{1}{٢٤٣}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ « وأما (حم) فلا ينصرف جعلته اسماً للسورة أو أضفته ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو هابيل ، وقابيل . . . » .

وقال في ص ٣١ « وما يدل على أن (حاميم) ليس من كلام العرب أن العرب لاتدري ما معنى حاميم ؟ وإن قلت إن لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي فإنه قد يحكى الاسم هكذا وهو أعجمي قالوا قابوس ونحوه » .

والعرب : الذي يفصح عما في نفسه ، ويعرب عن مذهبه . وأراد بآل حاميم السور التي في أولها (حم) فجعل حاميم اسماً للكلمة ثم أضاف السور إليها كما تقول : آل فلان . والآية التي عنها الكيت هي قوله تعالى (قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القرب) (فيقول من تأول هذه الآية لم يسه إلا التشيع في آل النبي صلى الله عليه وسلم من بني هاشم . والبيت من قصيدة طويلة في الماشقيات ص ٣٦ - ٥٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠ على ترك صرف حاميم .

والرجز للحاني الراجز ، يقول : إن القرآن الكريم وماتضته من أمر النبي صلى الله عليه وسلم معلوم عند أهل الكتاب . وخص حور حاميم لكثرة ما فيها من قصص الأنبياء . وأراد كبابناء إبراهيم أهل الكتاب من بني إسرائيل فإنهم من ولد يعقوب . وتذكير الفعل (بين) لضرورة الشعر وأجازه ابن كيسان في النشر .

(٣) في شواهد الكشاف ص ٢٦١ - ٢٦٢ قائل الشعر شريح ابن أوفى قاتل محمد ابن طلحة يوم الجمل . شاجر : طاعن وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٤٦ واللسان (حم) . وستأتى هذه الشواهد في الجزء الثالث أيضاً .

(٤) في الاتخاف ص ٧١ « وعن الحسن صاد بكسر الدال لالتقاء الساكنين » .

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٣٨٣ « قرأ أبو الحسن . . صاد بكسر الدال والظاهر أنه كسر لالتقاء الساكنين وهو حرف حروف المجمع نحو ق ، ون وقال الحسن هو أمر من صادى بمعنى عارض ومنه الصدى وهو ما يعارض الصوت . . أى عارض بعملك القرآن وعنه أيضاً صاديت حادثت وهو قريب من القول الأول » .

بالقرآن عملك . وهذا تفسير الحسن ، أيّ عارض بالقرآن عملك ، من قولك : صاديت الرجل : أيّ عارضته : ومنه (فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى)^(١) أيّ تعرض .

وأما قولك : هذا فوزيد - ثمّ تبدل فتقول : فم^(٢) فهذا بمنزلة تثقيلك لو ثقّلت ، لأنّه إذا كان على حرفين ليس أحدهما حرف لين كان على مثال تكون الأسماء المنقوصة عليه ، وإنّما أصله فَوْه فاعلم ، وجمعه أفواه ؛ كقولك : ثوب وأثواب ، وحوض وأحواض . على ذلك : ماتفوهت بكلمة .

فإذا كان في الإضافة لم تحتج إلى تغييره ؛ لأنّك تأمن عليه التنوين . فتقول : رأيت فوزيد ، ومررت بنى زيد ، وهذا فوزيد ؛ كما تقول : هذا ذومال ، ورأيت ذا مال ؛ لأنّ أصل هذه الأسماء الإضافة ، فإن أفردتها أخرجتها إلى باب الأسماء .

وما ذكرت لك غيرها من نحو (أو) و (في) إنّما تلحق بجملته الأسماء المفردة ، ثمّ تضاف ^١/_{٢٤٤} إذا حدث ذلك فيها ، كما / يضاف رجل ، و غلام ، وما أشبهه . فهذا باب الأسماء . تقول : هذا في زيد ، ولو عبد الله .

فإن قال قائل : أجعل ذلك غير مثقل إذا سميت به مؤنثا ؛ لأنّني عليه التنوين .

قيل : المؤنث قد يكون نكرة فتنوّن ؛ كقولك : هذه هندُ أخرى ، وتنوّن زيدا إذا سميت به امرأة في قول جماعة من النحويّين ، فيستوى المؤنث والمذكر إذا لم تكن فيها هاء التانيث ، فلا يكون فيه التنوين ، نحو رجل سمّيته بقلَم ، أو دُعْد ، أو هند .

فليس هذا الاعتراض بشيء . وإيس من كلامهم أن يكون الاسم على هيئة فإذا سمّي به غير من هو له خرج إلى هيئة أخرى . فكذلك المفرد لا ينتقل إذا أضفته .

فأما فَوْ زِيد ، وذو مال ، فإنّما غيرا من الأصل الذي هو لهما ؛ لأنّهما ألزما الإضافة فكان

(١) عبس : ٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٣ « وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنّه كان أصله فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ليضبه الأسماء المفردة من كلامهم » وقال في ص ١٢٣ : ومن ذلك فم تقول فويه يدك حل أن الذي ذهب لام وإنّها الهاء قولهم : أفواه .

وفي شرح الكافية ج ١ ص ٢٧٣ « أصله فوه بفتح الفاء ، وسكون العين أما فتح الفاء ، فلأن فم بفتح الفاء أكثر وأنصح من الضم والكسر ، وأما سكون العين فلائنه لا دليل على الحركة والأصل السكون » ، وانظر أمال الشجرى ج ٢ ص ٣٩-٤٠ .

حرف إعرابهما / منتقلا على غير ما عليه جملة الأسماء ، إنما يكون ذلك في أسماء بعينها معتلة ؛
 نحو قولك : أخوك ، وأخاك ، وأبوك ، وفوزيد ، وحموك ، وهنوك في بعض اللغات ؛ لأنها
 في الأفراد أب ، وأخ ، وهن ، وحَم . فهذه أسماء كان أصلها الإضافة ؛ لأنَّ راجعها فيه خاصَّة .
 فأنما فوك فإنما حذفوا لامه لموضع الإضافة ، ثمَّ أبدوا منها في الأفراد الميم لقرب المخرجين ،
 فقالوا : فم كما ترى ، لا يكون في الأفراد غيره . وقد لَحَن كثير من الناس العجَّاج في قوله :
 خالَطَ من سلَمَى خياشِمَ وَقَا^(١)

وايس عندى بلاحن ؛ لأنَّه حيث اضطرَّ أتى به في قافية لا ياحقه معها التنوين في مذهبه .
 ومن كان يرى تنوين القوافي فيقول :

أَقْلَى اللُّومَ عاذِلَ والعِتَابَ^(٢)

لم ينوِّن هذا ؛ لأنَّ ترك التنوين هو الأكثر الأغلب ، / لما في هذا الاسم من الاعتلال .

(١) في الخزانة ج ٢ ص ٢٦١ « قال أبو علي في البغداديات : فأما قول المبرد : ومن كان يرى تنوين القوافي . . .
 فليس في هذا عنده شيء منع من تنوينه عند من ينون . ويفسد ما ذكره . . إن من ينون القوافي يلزمه تنوين هذا الاسم لكونه
 في موضع النصب .

وقد خرج أبو علي الرجز على أحد وجهين :

(أ) حذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله للضرورة والأصل وقافها .

(ب) جاء على لغة ربيعة التي تقف على الإسم المنون بالسكون ، ولا تبدل من التنوين ألفاً فالألف في (وفا) هي عين الكلمة .
 والرجز للعجاج ، وتماه : (صباه خرطوماً عقاراً قرقفاً) والأرجوزة في الديوان ص ٨٢ - ٨٤ .

والصباه : الخمر . الخرطوم : السلافة . العقار : الخمر أيضاً وكذلك القرقف . الخياشيم : جمع غيشوم وهو أقصى الأنف
 وجمع باعتبار أجزائه وأطرافه . يصف طيب نكهتها كأن فيها خمرا .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٦٢ - ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٧٣ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٨ « باب وجوه القوافي في الإنشاد أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف ، والياء ، والواو
 مايونون ، وما لايونون ، لأنهم أرادوا مد الصوت . . وما لايونون فيه قولهم لجرير : أقل اللوم عاذل والعتاب » وقال في ص ٢٩٩
 « سمعناهم يقولون لجرير : أقل اللوم عاذل والعتاب » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٣٤ « ولحاق هذا التنوين إنما هو عند بني تميم ، وقيس » . أقل : فعل أمر يقال : أقلته وقلته بمعنى
 جعلته قليلا بتعدية قل بالهمزة وبالتضعيف ، والمقصود أترك اللوم ، والقللة يعبر بها عن النعم .

عاذل : منادى مرخم عاذلة حذف منه حرف النداء وتنته وقول إن أصبت لقد أصابا :

والبيت مطلع قصيدة لجرير تجاوزت أبياتها مائة بيت في هجاء الراعي . ديوانه ص ٦٤ - ٨٠ والخزانة ج ١ ص ٣٤ - ٣٧

واعلم أنَّ ما جاء من الأسماء على حرفين قليل ؛ لأنَّ الثلاثة أَقلُّ الأصول ، فيكروهون الحذف منها إِلَّا فيما آخره حرف خفيّ أو حرف لين ، فإنَّهم يستثقلون في ذلك الحركات .

فأمَّا مثل : قُلْ ، وبعِ فإنَّما حذفت لالتقاء الساكنين ماهو في نيتك ، وحذفت من عِدْ ، وزنُ الواوات التي ذهبت ؛ لأنَّها وقعت في يعد ويزن^(١) . ويعود جميع ذلك في تصرف الفعل إذا قلت : وعد ، ووزن ، وقال ، وباع ، ويقول ، ويبيع .

وكذلك إذا قلت : فِهْ لزيد ، وعِهْ كلاما ، وشِهْ^(٢) . ثوبا .

إنَّما لحقها ذلك لذهاب الواو من أولها التي تذهب في عِدْ ، وذهاب الياء من آخرها التي تذهب في اِزِم . ولا يلزم ذلك في تصرف الفعل إذا قلت : وعَيْت ، ووايت ، ووشَيْت .

* * *

فأمَّا ما جاء على حرفين ثَمَا فيه هاءُ التَّأْنِيثُ فهو أكثر / من ذا ؛ نحو : سَنَة^(٣) ، وشِيَة ، وعدَة ، وثُبَّة^(٤) ، وقَلَّة^(٥) . وريَّة^(٦) . وذلك ؛ لأنَّ الهاء لَمَّا اتَّصَلَتْ به قوى فضارع ما كان على

١
٢٤٧

(١) يظهر أنَّ في الكلام سقطا نستدل عليه بما قاله في الجزء الثاني ص ٤١١ : فإذا قلت : يد ، ويجد وقمت الواو بين ياء وكسرة فحذفت لذلك .

ويمحور أن يريد بقوله : وقمت سقطت وحذفت فلا يكون في الكلام سقط .

(٢) هاء السكت إنما تزداد في الوقت لا في الوصل .

(٣) ذكر في الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل أن لام سنة هاء ، أو واو وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٥٤ .

(٤) الشِّبَّة : الجماعة من الناس وأصلها ثبوة فعلة من ثبا يثبو ، إذا اجتمع وقضام ، وقيل للجماعة ثبة الانضمام بعضها إلى بعض واستدل ابن جني على أن المحنوف الواو بأن أكثر ما حذفت لاه إنما هو من الواو ، نحو أب ، وأخ ، وسنة ، وعضة .

وثبة الحوض : وسطه . جعلها الأخفش والزجاج ما حذفت عينه من ثاب الماء يثوب . بدليل تضعيفها على ثوبية يقال ابن يعيش : والصواب : أن يكون المحنوف منها اللام لكثرة ما حذفت لاه من الأسماء وقلة المحنوف منه العين فلم يأت بما حذفت عينه إلا كلمتان : مذ ، سة انظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٥٨ والمصانص ج ١ ص ٢٢٦ والمخصص ج ١٠ ص ٥١ وابن يعيش ج ٥ ص ٤ - ٥ بمفردات الراغب ص ٧٦ .

(٥) أصلها قلوة من قلوت ، أى لعبت بالقللة ، وهى خشبة . جمعها قلون بضم الفاء وكسرهما انظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٥٧ - ٥٨ - ابن يعيش ج ٥ ص ٥ شرح الكافية ج ٢ ص ١٧١ واللسان .

(٦) لام الرثة ياء لقولهم : رأيته ، إذا أصبت رثته وجمعها رثات ورثون ، والرثة تهمز ولا تهمز . أمالي الشجرى ج ٢ ص ٦٥ واللسان .

ثلاثة ، وكان بالهاء أثبت من ابن ، واست ، واثنين ؛ لأنَّ ألف الوصل يحذفها الوصل ،
ويحذفها تحرك ما بعدها . وذلك في التصغير [كبنى] وتخفيف الهمز كقولك في أسأل : سأل ،
وفي التشديد وهو قولك : أردد ، ثم تقول : رد إن شئت . فأما ردًا أو ردوا فحذفها لازم
للزوم الإدغام .

وهاء التانيث إنما تنهب في الترخيم ، وفي النسب ؛ لأنه عوض منها . وقد يرد في النسب
بعض ما ينهب منه الهاء لعلّه تلحق . وإنما قصدنا أن نخبر أن ما فيه الهاء من ذوات الحرفين
أكثر مما لا هاء فيه .

* * *

وهذا شيء اتصل بالتصريف والإدغام لما يقع في مثله . وهو ما أذكره لك .

/ اعلم أن الحرفين المثليين إذا كانا ملتقيين في كلمة ، وكلاهما متحرك ، وقبل المتحرك الأول
ساكن ، طرحت حركة المتحرك الأول على ذلك الساكن ، وأدغمت كنهو ما ذكرت لك .
اقتتلوا^(١) .

فإذا التقيا وهما سواء أو متقاربان ، والأول منهما أول الكلمة أدخلت ألف الوصل وأدغمت
وذلك : اطرير زيد^(٢) إنما كانت تطير ، فأسكنت التاء ، فلم يجر أن تبتدى بساكن ،
فأدخلت ألف الوصل ، ثم أدغمت التاء في الطاء .
وكذلك اترس زيد إذا أردته تترس .

(١) في ماضي نحو اقتتل ومضارع لفتان عند الإدغام : تحريك الفاء بالكسرة على الأصل في التخلص من الساكنين فتقول
قتلوا يقتلون ، أو نقل حركة المثل الأول إلى الفاء فتقول قتلوا يقتلون ولم يتقدم عن اقتتلوا .
أنظر سيبويه ج ٢ ص ٤١٠ و شرح الشافعية للرعي ج ٣ ص ٢٨٥ وقد قرئ في السبعة بالتثنية في قوله تمالى (يخلصون) ،
(يهدى) .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٥ : فإن وقع حرف ما هو من مخرجه ، أو قريب من مخرجه مبتدأ أدغم وألحقوا الألف الخفيفة
لأنهم لا يستطيعون أن يبتدئوا بساكن وذلك قولهم في فعل من تطوع أطوع ، ومن تذكر اذكر . دعاهم إلى إدغامه أنهما في حرف
وقد كان يقع في الإدغام فهما في الانفصال ودعاهم إلى إلحاق الألف في اذكروا واطوعوا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حركوا الحاء
في خلقت والقاف في قتلوا . وتصديق ذلك قوله عز وجل (فادارأتم فيها) يريد فادارأتم (وازيفت) إنما هي تزيفت . ومن
ذلك قوله عز وجل (اطريرنا) .

وينبى على هذا أن نقول في تترس اترس فإن بينت فحسن البيان كعنه فيها قبله .

فدخول الألف هاهنا كسقوطها من اقتتلوا إذا قلت : قَتَلُوا . فالتحريك يسقطها ؛ كما أن الإسكان يجلبها .

ومن ذلك قوله (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا)^(١) وإنما كان (تدارأتم) فيها ، فأدغمت التاء في الدال ، فاحتجت إلى ألف الوصل لاستحالة الابتداء بساكن . ومثله (قَالُوا اعْيُرْنَا بِكَ وَيَمْنُ مَعَكَ)^(٢) .

١ / فإن قلت : تتكلمون ، وتدعون ، لم يجز الإدغام وإدخال ألف الوصل ؛ لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع^(٣) ؛ لأن الأفعال إذا كانت على (يَفْعَل) وما أشبهه فهي مضارعة للأسماء ؛ نحو فاعِل وما أشبهه ، فكما لا تكون ألف الوصل في اسم الفاعل كذلك لا تكون فيها ضارعه . إنما تكون في الأفعال الماضية ؛ نحو : انطلق ، واقتدر ، واحمررت ، واستخرج ، واغلوذن ، واحرنجم . أو في الأمر : اضرب ، اقتل ، استخرج ؛ لأنها تضارع أسماء الفاعلين فتمتنع ، فهذا موضعها من الكلام . فقد شرحت لك أمرها في الأفعال وتصرفها ، وأمر وقوعها في الأسماء ، والعلّة في ذلك إذ كان بابها الأفعال .

١ / فإذا قلت في المنفصلين : هذا اسم موسى^(٤) لم يجز أن تطرح حركة الميم على السين ، وتحتف ألف الوصل ، كما فعلت في الأفعال ؛ لأن المنفصل بائن مما قبله ، وإنما الإدغام على مقدار لزومه . ولكنك تخفى إن شئت ، وإن شئت حققت ، والمخفى بزنة المحقق ، ألا أنك تختلس اختلاسا كقولك : أراك متعقفا . فتختلس ولا يجوز الإدغام ؛ لأن الذي قبل الفاء الومطى ساكن^(٥) .

(١) البقرة : ٧٢ .

(٢) النمل : ٤٧ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٦ « ولا يكون هذه التاء في تتكلمون ، ونحوها ويلحقون ألف الوصل ، لأن الألف إنما لحقت فاختص بها ما كان في معنى فعل وفعل في الأمر فأما الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين فإنها لا تلحقها كما لا تلحق أسماء الفاعلين . . . »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٠ « ما يجري مجرى المنفصلين قوله : اقتتلوا ويقتلون ، إن شئت أظهرت وبينت وإن شئت أخفيت وكانت الزنة على حالها كما تفعل في المنفصلين في قولك اسم موسى وقوم مالك ، لا تدغم . »

(٥) فعل ، وتفعل من المضاعف لا يجوز فيها ولا فيما تصرف منها الإدغام لاجتماع الساكنين عند الإدغام .

وأما الملحقات من الأساء فلا إدغام فيها^(١) ؛ لأنها تنقص عن مقادير ما ألحقت به .
وذلك قولك : قرَّدد ، ومَهَّد وما أشبهه ، لأنه ملحق بجعفر . وكذلك الجمع ؛ نحو قولك :
قرَّاد ، ومهادد ؛ ليكون مثل جعفر^(٢) .

فإن لم يكن ملحقاً لزم الإدغام ؛ نحو قولك : رجل ألد ، وأصم ؛ لأنَّ (أفعل) ليس بملحق
بفعل .

ألا ترى أنَّ مصادرهما مختلفة إذا كان فعَّالين تقول : دحرج دحرجة ، وأكرم إكراما .
وكذلك (فعَّل) ليس بملحق بدحرج ؛ لأنَّ مصدره التفعيل .

ولكن مثل جذول ملحق بجعفر وكذلك كثر .

/ وإن كانا فعلين فهما ملحقان بدحرج . تقول : حَوَّلَ يحوِّل حوِّلة^(٣) ، وَبَيَّطَرُ بيطرة^(٤) $\frac{1}{٢٥١}$
وسَهَّوك سَهْوكة^(٥) . وكذلك ساقى يساقى ساقاة^(٦) .

وفيما ذكرته لك ما يدلُّ على ما يرد عليك منه إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠١ « إذا ضاعفت . . . وذلك قولك : قردد ، لأنك أردت أن تلحقه لأنك إنما أردت أن
تضاعف لتلحقه بما زدت بدحرجت . . . وذلك قولك جلبه فهو مجلب . » .

وقال أيضاً : « هذا باب تضعيف اللام . . . وذلك قولك قردد ، لأنك أردت أن تلحقه بجعفر . . . » .

(٢) المناسب أن يقول : مثل جعفر .

(٣) حوِّلَ الرجل ضعف وأما حوِّلَ بمعنى قال لا حول ولا قوة إلا بالله فوزنه فعلل .

(٤) بيطر الدابة : شق جلدها ليذاورها .

(٥) في اللسان : السهوك : الصرع . وفي القاموس : سهوك : مشى رويداً .

في سيبويه ج ٢ ص ٣٤ « باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة .

وذلك فعلت ألحقوا الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت والدليل على ذلك أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة نحو
جلبته جلبية ، وشلته شللة ومثل ذلك فوعلت ، نحو حوِّلت ، وصومت صومة ومثل ذلك فيعلت ، نحو بيطرت بيطرة ، وهيمت
هيمنة ومثل ذلك فموت ، نحو جهورت ، وهرولت هرولة ومثل ذلك فعليته نحو سلقته سلقاه ، وجعبت جباه وقلسيته قلسة .

وانظر ص ٢٠٤ رقم ٥ في تلخيص قواعد الإلحاق .

(٦) سلقاه : ألقاه على قفاه .

هَذَا بَاب

ما شيه من المضاعف بالمعتل محذوف في موضع حذفه

وذلك قولك في أَحَسَّتْ : أَحَسْتُ^(١) ، وفي مَسَّتْ : مَسْتُ ، وتطرح حركته على ما قبله ،
وتحذفها ، تشبيها بقولك : أردت ، وأقمت ، وكَلْتُ ، وبِغْتُ ؛ كما استويا في باب رَدُّ وقام
في الإسكان .

واستويا في التصحيح في باب (فُعِلَ) و (فَعَلَ) تقول : صُور كما تقول : دُرر ، ويربع كما
تقول : قَدَد .

وإنما تفعل هذا في الموضع الذي لاتصل إليه فيه الحركة بوجه من الوجوه . وذلك في فِعِلْتُ
١ / وفِعِلْنَ . ٢٥٢

فإنما لم أَحَسَّ وقولك : أَحَسَّسْ ، وَاَمَسَّسْ ، وَمَسَّسْ وَحَسَّسْ فلا تحذف ؛ لأنَّ هذا تدخله
الحركة إذا ثَنَيْتْ ، أو جمعت ، أو أَنْثَتْ ؛ نحو : أَحَسُّوا ، وَأَحَسَّا ، وَأَحَسَّى . وكذلك مَسَّى
وَمَسَّا .

وإنما جاز في ذلك الموضع للزوم السكون . وليس ذلك بجيد ولا حسن ، وإنما هو تشبيه .
قال الشاعر :

خَلَا أَنَّ الْعِثَاقَ مِنَ الْمَطْشَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهِنَّ إِيَّاهُ شُؤْسُ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٠ « باب ما شذ من المضاعف فشبه بباب أقت . . . وذلك قولهم : أحست يرينون أحست ،
وأحسن يرينون أحسن . وكذلك تبني اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة شبهوها بأقت . . . »

فإذا قلت لم أحس لم تحذف ، لأن اللام في موضع قد تدخله الحركة ولم يبن على سكون لا تناله الحركة . . . »

(٢) رواية أحسن به كما هنا ذكرت في موضعين من أمال الشجري ج ١ ص ٩٧ ، ٣٨٨ وفي الاقتضاب ص ٢٩٩ .

وروى ثعلب في مجاله ص ٤٨٦ حسين به وكذلك القائل في أماليه ج ١ ص ١٧٦ وفي السط ص ٤٣٨ .

ومن قال : مَسَتْ ففتح الميم فإنَّما شَبَّهها بِمَسَتْ ؛ لِأَنَّ أَصلها كان لاس يليس . وقد فسّرنا (١)
امتناعها من ذلك ؛ لما يلزمها في المضارع وغيره من تصرف الفعل .

فهذا الذي فتح الميم حذف لما ذكرت لك . وترك الميم على أصلها للتغيير .

واعلم أَنَّ التضعيف مستثقل وَأَنَّ رَفَعَ اللسان عنه [مرّة واحدة ثُمَّ العودة إليه ليس كرفع
اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما فلذلك وجب] (٢) وقوم من العرب
إذا وقع / التضعيف أبدوا الياء من الثاني لثلاً يلتقي حرفان من جنس واحد ؛ لِأَنَّ الكسرة بعض
الياء ، وَأَنَّ الياء تَغْلِبُ على الواو رابعةً فما فوقها حتّى تصيرها ياءً ؛ لا يكون إلّا ذلك . وقد
مضى هذا .

وذلك قولهم في تَقَضَّضَتْ : تَقَضَّضَتْ (٣) ، وفي أَمَلَتْ : أَمَلَيْتَ . وكذلك تَسَرَّيْتُ في تَسَرَّرت
والدليل على أَنَّ هذا إنّما أبدل لاستثقل التضعيف قولك : دينار ، وقيراط . والأصل دَنَّار
وقِرَّاط ، فأبدلت الياء للكسرة ، فلمّا فَرَّقَتْ بين المضاعفين رجع الأصل فقلت : دَنانير ،
وقراريط ، وقُرَيْرِيط .

واعلم أَنَّ الشعراء إذا اضطرُّوا إلى إسكان حرفٍ مَّا هو متحرّك فلم يصابوا إلى ذلك أبدوا منه
الياء إذا كانت قبله كسرة ؛ لِأَنَّ الياء إذا كانت كذلك لم تحرك ، فيسلم الإعراب ، ويصحّ
الوزن . وذلك قوله :

الأشوس : الذي ينظر بأحد شق عينيه تغيظاً وقيل هو الذي يصغر عينه ، ويضم أجفانه ، والفسير في به وإليه يعود على
الأسد .

ولأبي زيد الطائي منه قصة مذكورة في الاقتضاب ص ٢٩٩ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ص ١٣٥ مع بقية الأبيات .

(١) لم يفسر ذلك فيما مضى .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠١ « باب ما شذ فأبدل مكان اللام ياء لكرامية التضعيف وليس بمطرد . . . وذلك قولك :
تسريت ، وتظنيت ، وتقضيت : من القصة ، وأمليت . . . » .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٩٦ « والعرب تبدل كثيراً الياء من أحد التضعيفين فيقولون تظنيت والأصل تظننت ، لأنه تفعلت
من الظن وكذلك تقضيت من الانقضااض وكذلك تسريت . . . » .

وانظر ص ٦٢ من هذا الجزء .

لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَرُّهُ مِنْ الشَّعْسَالِي وَوَحْشَرٌ مِنْ أَرَائِيهَا^(١)

١ / لم يجز أن يذكر الباء في الشعالب ، ويحركها فينكسر الشعر ، فأبدل الياء لا ذكرت لك . ومثله :

ومنهل ليس له حَسَـوَازِقٌ وَلِضَفَادِي جَمَّـهِ نَقَانِقُ^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٤ على إبدال الياء من الباء في الشعالب ، والأرانب .

وقال ابن عصفور في كتابه الضرائر : وقد يمكن أن يكون الثمال جمع ثمالة فيكون الأصل الثمائل « ثم قلبا مكانيا » .

الأشارير : جمع إشرايرة بكسر الهمزة وهي القطعة من اللحم تجفف للدخار . تتمره : تجففه يريد بقاءه في وكرها حتى يجف . الوحز : القلع من اللحم وأصل الوحز الطعن الخفيف ، كأنه يريد ما تقطعه من اللحم بسرعة . وروى : متمرة على صيغة اسم المفعول بالجر صفة لأشارير وبالنصب حال منها . وقال النحاس في شرح أبيات سيبويه ويقال إن المبرد صحفه بالثاء المثلثة وتوجب منه ثعلب فقال إنما كان ينمر اللحم بالبصرة فكيف غلط في هذا .

البيت من قصيدة لأبي كامل اليشكري في وصف عقاب . انظر شواهد الشافية ص ٤٤٣ - ٤٤٤ ومجالس ثعلب ص ٢٢٩ ، والضرائر للألوسي ص ١٥٣ .

في الأصل « تتمره » بالثاء ، فلم يصحفه المبرد .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٤ على إبدال الياء من العين في الضفادى للضرورة .

المنهل : المورد . الحوازق : الجماعات مقردها حازقة وقيل حزيفة وجمع فعيلة جمع فاعلة ، الجم : معظم الماء . والنقائق : أصوات الضفادع مقردها نقنقة .

منهل : مجرور برب المحذوف ، بعد الواو ، جمه مضاف إليه . والنقائق مبتدأ خبره الجار والمجرور والجملة صفة ثانية للمنهل .

وصف المنهل بالبعد والحاقة فلا يقدر أحد أن يرده لبعده وهوله ، فليس به إلا الضفادع النقاقة ولكن لإقحام وشجاعتى قد وردته ، وقال الأعمى : ويةال إن البيت مصنوع صنعه خلف الأحمر .

وانظر شواهد الشافية ص ٤٤١ - ٤٤٣ ، الضرائر للألوسي ص ١٥٢ .

هَذَا بَابُ مَا يَحذفُ اسْتِخْفافًا لِأَنَّ اللَّيْسَ فِيهِ مَأْمُونٌ

وذلك أَنَّ للأشياء أصولًا ، ثُمَّ يَحذفُ منها ما يخرُجُها عن أصولها .

فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشئ أصله .

ومنه ما يَحذفُ لِأَنَّ ما بقى دالٌّ عليه وإن يكن ذلك أصله .

فأما ما يبلغ به أصله فَإِنَّ كناية المجرور في الكلام ككناية المنصوب ، وذلك لِأَنَّ الأصل

الرفع ، وهو الذي لا يتمُّ الكلام إِلَّا به ؛ كالأبتداء والخبر ، والفعل والفاعل .

وإنما المنصوب والمخفوض لِمَا خرجا إليه عن هذا المرفوع .

فلذلك اشتركا في التثنية والجمع ؛ نحو : مسلمين ، ومسلمين ، ومسلمات .

/ ولذلك كان مالا ينصرف إذا كان مخفوضًا فتح ، وحمل على ما هو نظير النخض ؛ $\frac{1}{200}$

نحو : مررت بعمان ، وأحمرًا يا فتى .

وذلك قولك في الكناية : ضربتك ، ومررت بك ، وضربته ، ومررت به ، وضربتهم ،

وعاينهم واحد^(١) .

وتقول : هذا غلامى ، وهذا الضاربى فيستويان ، فإذا قلت : ضربنى ، زدت نونا على

المخفوض ، ليسم الفعل ؛ لِأَنَّ الفعل لا يدخله جرٌّ ولا كسر .

فإنما زدت هذه النون ليسم ؛ لِأَنَّ هذه الياء تكسر ما وقعت عليه . فإن قلت : قد قلت :

الضاربى والياء منصوبة ، فإنما ذلك ؛ لِأَنَّ الضارب اسم فلم يكره الكسر فيه .

والدليل على أَنَّ الياء منصوبة قولك : الضارب زيدًا .

(١) أنظر ص ٧ .

فإن قلت : فقد يدخل الفعل الكسرة في قولك : اضرب الرجل ، فإنما ذلك لالتقاء الساكنين وليس بلازم . وإنما كسروا ليُعلموا أنه عارض في الفعل ؛ إذ لم يكن من إعرابه^(١) .

ونظير زيادة هذه النون في المنصوب قوطم في / المجرور : منى ، وعنى ، وقذنى^(٢) .

زادوا النون ؛ ليسلم ما قبلها على سكونه ، كما سلم الفعل على فتحه . فقد زيدت في المجرور كما زيدت في المنصوب .

ولو كان آخر الاسم متصرفاً بالحركة لم تزد ؛ نحو قولك : هذا هنى ، ودنى .

فالذى ذكرنا مما يحذف قولك : إننى ، وكأننى ، ولعلنى ، لأن هذه الحروف مشبهة للفعل مفتوحة الآخر ، فزدت فيها النون ، كما زدتها في الفعل لتسلم حركاتها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ « وأعلم أن علامة إضمار المنصوب المتكلم (في) وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء . . . وسألت من الضارب فقال : هذا اسم ويدخله الجر وإنما قالوا في الفعل ضربنى ، كراهية أن يدخله الكسر ، كما منع الجر فإن قلت : قد نقول اضرب الرجل فتكسر فإنك لم تكسرها كسرًا يكون للأسماء إنما يكون هذا لالتقاء الساكنين » .

كلام المبرد صريح في أن الضمير المتصل باسم الفاعل المحل بآل في موضع نصب كما صرح هنا بقوله « الياء منصوبة في الضارب والدليل على أن الياء منصوبة قولك : الضارب زيدا » .

وقال في ص ٤٥ من الأصل . « وتقع في النصب ، نحو ضربنى والضارب » .

وقال في ص ٢٧٨ : « وكذلك تقول هذا الضارب الياء في موضع نصب » .

وقال في الجزء الرابع ص ٤٦٢ من الأصل في الحديث عن اسم الفاعل « ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه كما لم يحز ذلك في الغلام » .

وفي الأشموني ج ٢ ص ١٣٦ وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض .

وفي التصريح ج ٢ ص ٣٠ وذهب الجرمي والمساوي والمبرد إلى أن الضمير فيهما في محل خفض . . . وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٦٢ « وقال الرماني والمبرد في أحد قوليه « فجعل للمبرد قولين في هذا . وأجاز المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٦١ أن يكون الضمير في الضاربك في موضع نصب أو جر ورد على الأخفش الذي جعله في موضع نصب فقط وسيبويه يراه في محل جر أو نصب فالمبرد في المقتضب عدل عما قاله في نقده سيبويه ج ١ ص ٩٤ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ - ٣٨٧ « وسألت عن قولهم ، عنى ، وقذى ، وقطى ، ومنى ، ولبنى فقلت : ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ههنا كعلامة إضمار المنصوب ، فقال : إنه ليس في الدنيا حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً ولم يرينوا أن يحركوا الطاء التي في قط ، ولا النون التي في من فلم يكن لهم بد من أن يجيشوا بحرف لياء الإضافة متحرك إذ لم يرينوا أن يحركوا الطاء ، ولا النونات ، لأنها لا تذكر أبداً إلا قبلها حرف متحرك مكسور وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة للمتكلم » .

ويجوز فيهن الحذف فتقول : إني ، وكأني ، ولكني .

وإنما جاز ، لأنَّ النون في (إنَّ) و (كأنَّ) ثقيلة ، وهي مع ذلك مُشَبَّهة بالفعل وليست بأفعال . فحذفت كراهية التضعيف ، وإنَّ أثبت فلما وصفته .

فإن قال قائل : فأنت تقول : لعلِّي ، وليس في لعلَّ نون ، فإنَّما ذلك لأنَّ (لعلَّ) مضعَّفة^(١) : ، وهي أقرب الحروف من النون ، وتعاقبها ، وتدغم كلَّ واحدة / منهما في صاحبتهما . وقد مضى القول في هذا .

فأما (ليتني) فلا يجوز حذف النون منها إلا أن يضطرَّ شاعر فيحذفها ؛ لأنَّ الضرورة تردُّ الأشياء إلى أصولها ، والأصل الياء وحدها ، وإيست (ليت) بفعل إنما هي مشبهة . فمن ذلك قوله :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَسَلَّاقِي أَنَا ثِقَّةٌ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْسِي أَصَادِفُهُ وَيَهْلِكُ جُلٌّ مَالِي^(٢)

فهذا من المحذوف المني يُلغ به الأصل .

(١) يريد مضعفة اللام .

في سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ « فإن قلت : ما بال العرب قد قالت ، إني ، وكأني ، ولعلِّي ، ولكني ، فإنه زعم أن هذه الحروف اجتمع فيها أنها كثيرة في كلامهم ، وأنهم يستقلون في كلامهم التضعيف فلما اجتمع كثرة استعمالهم إياها ، وتضعيف الحروف حذفوا التي قل الياء . قلت : لعلِّي ليس فيها نون فإنه زعم أن اللام قريبة من النون وهي أقرب الحروف من النون ألا ترى أن النون قد تلغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام وذلك لقربها منها فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم إياه » . وانظر الروض الأنف ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ٢١٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ على حذف نون الوقاية من ليتي للضرورة . والشعر لزيد الخليل رضي الله عنه . مزيد رجل من بني أسد كان يسمى أن يلقى زيد الخليل فلقبه زيد الخليل فطمعه فهرب منه . العوالي : جمع عالية : وهي من الريح ما يلي الموضع الذي يركب فيه السنان . يمي وقت اختلاف الرماح بجيئها وذهابها للطلعان . جابر : رجل من غطفان تمي أن يلقى زيدا فالتقيا فاختلعا طعنين وهما دارعان فاندق رمح جابر ولم يخن شيئا ، وانكسر ظهره .

كنية في موضع المفعول المطلق أي تمي مزيد تمنيّا كتمني جابر ، وإذ ظرف عامله منية وهي اسم مصدر تمني . ويهلك : مضارع منصوب بأن مضرة بعد واو المعية الواقعة في جواب التمي . انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٤٦ - ٤٤٧ . .

وتما حذف استخفافاً لأنَّ ما ظهر داليل عليه قولهم في كلِّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ؛ مثل
بنى الحارث ، وبنى الهُجيم ، وبنى العنبر : هو بِلْعَنبر ، وِبِلْهُجيم . فيحذفون النون لقربها
من اللام ؛ لأنَّهم يكرهون التضعيف . فإن كان مثل بنى النجَّار ، والنمر ، والتميم لم يحذفوا ؛
لأنَّهم يجمعوا عليه علَّتين : الإدغام ، والحذف .

ويقولون : علَّماء بنو فلان ، يريدون : على الماء فيحذفون لام على ؛ كما قال :

/ وما سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفٍ حِيلَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عِلْمَاءُ قُلْفَةٍ خَالِدٍ^(١)

٢٥٨

واعلم أنَّ كلَّ مدغم فيما بعده إذا كانا من كلمتين فإظهار الأوَّل جائز ؛ لأنَّه غير لازم
للثاني ، إلَّا أنَّه في بعض أحسن منه في بعض على قدر تداني المخارج وبعدها .

فإذا لقيت التاء دالاً أو طاءً ، كان الإدغام أحسن^(٢) ؛ لأنَّ مخرج الثلاثة واحد ، وإنَّما
يفصل بينها أعراض فيها . وذلك قولك : ذهب طَّلحة ، الإدغام أحسن . وكذلك هُذَّ مدَّارُ زيد^(٣)
ومثل ذلك : لم يعد تميم ، ولم يعد طاهر .

فإن قلت : انقط داود كان الإدغام بأن تطبق موضع الطاء أحسن لأن في الطاء إطباقاً
فيكرهون ذهابه . تقول : انقطَّ داود .

ولو قلت : انقطَّ داود كان حسناً . ولكنَّ الاختيار ما ذكرت لك . وإن لم تدغم / فجائز .

٢٥٩

(١) في الكامل ج ٧ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ « فإن العرب إذا التقت في مثل هذا الموضع لأمان استجازوا حذف إحداهما استقلا
للتضعيف ، لأن ما بقى دليل على ما حذف فيقولون علماء بنو فلان كما قال الفرزدق : وما سبق القيسى . . . »
وكذلك كل اسم من أسماء القبائل تظهر فيه لام المعرفة فإنهم يميزون معه حذف النون التي في قولك : بنو لقرب مخرج النون
من اللام وذلك قولك : فلان من بلحارث ، وبلعنبر ، وبلهجم . . . وأما هذا في ج ٨ ص ٦٥ .
والبيت مفرد في ديوان الفرزدق ص ٢١٦ وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ٤ .

وقال سيويه ج ٢ ص ٤٣٠ « ومن الشاذ قولهم في بنى العنبر ، وبنى الحارث : بلعنبر ، وبلحارث يحذف النون وكذلك
يشملون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة . فأما إذا لم تظهر اللام فيها فلا يكون ذلك ، لأنها لما كانت ما أكثر في كلامهم وكانت
لللام والنون قريبي المخارج حذفوها وشبهوها بمست ومثل هذا قول بعضهم : علماء بنو فلان فحذف اللام يريد : على الماء
بنو فلان وهي عربية » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٤١٨ « وكذلك الطاء ، مع التاء . . . »
وكذلك التاء مع الدال ، والدال مع التاء لأنه ليس بينهما إلا الخمس والجهر . . .
(٣) الأصل : هلمت دار زيد .

والظاء ، والطاء ، والذال هذا أمر بعضهم مع بعض في تبقية الإطباق وحذفه ، وحسن الإدغام وجواز التبيين .

وفما ذكرت لك من قرب المخارج وبعدها كفاية .

فأما قراءة أبي عمرو (هَثُوبَ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) فَإِنَّ التبيين أحسن مما قرأ ؛ لِأَنَّ التاء لا تقرب من اللام كقرب التاء وأختيها . وكذلك التاء في قراءته (بِتَثْوِيرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) (١) .

وليست هذه اللام كلام المعرفة لازمة لكل اسم تريد تعريفه . فليس يجوز فيها مع هذه الحروف التي ذكرت لك وهي ثلاثة عشر حرفاً إلا الإدغام . وقد ذكرناها بتفسيرها (٢) .

وإنما يلزم الإدغام على قدر لزوم الحرف ؛ ألا ترى / أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَجْزِ الْإِظْهَارُ : إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ الشَّاعِرُ فَيَرُدُّ الشَّيْءَ إِلَى أَصْلِهِ ؛ نَحْوُ : رَدَّ ، وَفَرَّ ، وَدَابَّةً ، وَشَابَّةً ، لِأَنَّ الْبَاءَ الْأُولَى تَلْزِمُ الثَّانِيَةَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَنَّمَا تَكَلَّمَانِي ، وَتَكَلَّمَانِي ، وَقَوْلُهُ : (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي) (٣) وَفِي الْقُرْآنِ : (لِمَ تُوذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ) (٤) فَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ مَنْفَصِلَةٌ مِنَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ الْمَفْعُولِ . تَقُولُ : أَنَّمَا تَظْلِمَانِ زَيْدًا ، وَأَنْتُمْ تَظْلِمُونَ عَمْرًا .

وَأَمَّا (دَابَّةً) فَهِيَ فَاعِلَةٌ ، وَكَذَلِكَ (رَدَّ) فَعَلٌ . فَهُمَا لَازِمَةٌ إِحْدَاهُمَا لِلْأُخْرَى لَا تَنْفَصِلُ مِنْهَا . فَإِذَا اضْطَرَّ شَاعِرٌ جَازَ رَدُّهُ ، وَضَمُّهُ كَمَا قَالَ :

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ (٥)

(١) قراءة الأدغام من السبعة وانظر ص ٢١٤ وسيبويه ج ٢ ص ٢١٧ .

(٢) تقدم في ص ٢١٣ .

(٣) الزمر : ٦٤ .

(٤) الصف ٥٥ :

(٥) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٦١ على إظهار التضعيف في أظلل للضرورة . الوجى : الخفاء . الأظلل : باطن خف البعير . والمعنى أنه حمل عليه حتى اشتكى خفيه ، وبعده :

من طول إملال وظهر ممل

الأمال : السفر ، وممل شاذ أيضاً والقياس مل .

وهو من رجز لأبي النجم العجل في وصف الإبل ، أوله : الحمد لله على الأجل . . انظر شواهد الشافية ص ٤٩١ وانظر أرائف الأدبية للأستاذ الميني ص ٥٧ - ٧١ .

وقال :

مَهْلًا أَعَادِلُ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا^(١)

وقال :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجْلَلِ^(٢)

١ / واعلم أَنَّ أَلْفَ الوصل التي تكون مع اللام للتعريف تخالف سائر أَلِفَاتِ الوصل ، وإن كانت في الوصل مثلهنَّ .

وذلك أَنَّها مفتوحة ؛ لَأَنَّها لم تلحق اسما ولا فعلا ؛ نحو : اضْرِبْ ، واقتُلْ ، وابن ، واسم ، وإنما لحقت حرفا ، فلذلك فتحت وخولف بلفظها لمخالفة ما وقعت عليه الأسماء والأفعال .

فإذا كانت في درج الكلام سقطت كسقوط سائر أَلِفَاتِ الوصل . وذلك قولك : لقيت القوم فتسقط ، وتقول : والقوم ذاهبون ، وكذلك جميع ما صرّفت فيه ، إِلَّا أَنْ تلحقها أَلْفُ الاستفهام فتجعلها مَمَّةً ، ولا تحذفها ، فيلتبس الخبر بالاستفهام ؛ لَأَنَّها مفتوحة ، فلو حذفتها لاستوى اللفظان . وذلك قولك في الاستفهام : آرجل لقيك ؟ وقوله : (آلله خير أم ما يُشركون)^(٣) .

وكذلك أَلْفُ (أَيْم) ؛ لَأَنَّها لزمت اسما لا يستعمل إِلَّا في القسم ، فهو مضارع لَأَلْفِ اللام : تقول : آيم الله لقد كان / ذاك ، آيم الله لقد كان ذاك . ولذلك قالوا : يا آلله اغفر لنا^(٤) ، لما كنت في اسم لاتفارقه وثبتت في الاستفهام فعلوا بها ذلك . وكذلك : أَلْفُ اللَّهِ لتفعلن ، لما وصفت لك .

فإذا كانت مستأنفة وتحركت اللام بعدها بحركة الهمزة فَإِنَّ النحويين يختلفون فيها . فيقول قوم : أَلَحْمَرِ جاعى فيثبتونها وإن تحركت اللام ، ولا يجعلونها مثل قولك : (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) ؛ لَأَنَّها كانت اسْمًا ، فلما تحركت السين سقطت أَلْفُ الوصل . فهو لاءٌ يحتجّون بشبّانها في الاستفهام ، وأنَّ ما بعدها ساكن الأصل ، لا يكون إِلَّا على ذلك

(١) تقدم في ص ١٤٢ .

(٢) تقدم في ص ١٤٢ .

(٣) النمل : ٥٩ .

وحديث همزة الوصل تقدم في ص ٣٠ ، ٦٣ - ٦٤ .

(٤) الشاهد في قطع همزة لفظ الجلالة وهذا من خصائص هذا اللفظ الشريف ومثله : أَلَّله . وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢

ص ٣١٠ ، وسيبويه ج ٢ ص ١٤٥ ، ٤١٠ .

وهؤلاء لا يدغمون ما قبل اللام في اللام تما قرب جواره منها ، لأنَّ حكم اللام عندهم حكم السكون . فلذلك ثبتت ألف الوصل .

ومنهم من يقول : لَحمر جاعلى ، فيحذف الألف / لتحرك اللام . وعلى هذا قرأ أبو عمرو $\frac{1}{263}$ (وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَ لُؤَى) (١) .

وكان الأخفض يجيز : اسَلَّ زيدا ، لأنَّ السين عنده ساكنة لأنَّ الحركة للهمزة . وهذا غلط شديد ؛ لأنَّ السين متصرفة كسائر الحروف ؛ وألف الوصل لا أصل لها ، فمضى وُجد السبيل إلى إسقاطها سقطت ، واللام مبنية على السكون لا موضع لها غيره . فأمرهما مختلف . ولذلك لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفة لسائر الألفات .

نَمَّ الإدغام

قال أبو العباس : كنَّا قدّمنا في أوّل كتابنا وبعد ذلك أشياء جرى ذكرها لما يشاكلها في مواضعها ، ولم يكن موضع تفسيرها ، فوعدنا أن نفسرها إذا قضينا القول فيما قصدنا له عند ذكرها .

فمن ذلك لام الخفض التي يسميها النحويّون لام المِلْك / فقلنا : هي مكسورة مع الأسماء $\frac{1}{264}$ الظاهرة ، ومفتوحة مع الأسماء المضمرة (٢) ؛ لعلّة نذكرها . وهذا أوان ذكرها (٣) .

أصلها عندنا الفتح كما يقع مع المضمّر ؛ نحو قولك : المال لك ، والمال لنا ، والدرهم لكم ، ولهم . وكذلك كلّ مضمّر .

فإذا قلت : المال ليزيد كسرتها ؛ لئلاّ تلتبس بلام الابتداء ، ولم تكن الحركة فيها إعرابا فيسلمها على ما خيلت .

(١) النجم : ٥٠ ؛ وفي الأتحاف ص ٤٠٣ « بادغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب » وانظر شرح الشافية ج ٣ ص ٥١ - ٥٢ .

(٢) في الأصل (المظهرة) وهو سهو .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٩ « باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله فن ذلك قولك لعبد الله مال ثم تقول لك مال ، وله مال ، ففتح اللام وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالتبست بلام الابتداء إذا قال : أن هذا لفلان ، ولهذا أنزل منك فأرادوا أن يميزوا بينهما فلما أضمرُوا لم يخافوا أن تلتبس بها ، لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر . . . » وقد كرو المبرّد هذه اللمة في المقتضب كما ذكرها في الكامل ج ٤ ص ٤٦ وسيعيده في الجزء الرابع ص ٥٣٤ .

وموضع الالتباس أنك لو قلت : إن زيدا لهذا ، وإن عمرا لذلك ، وأنت تريد لام الملك ،
لم يدر السامع أيهما أردت : إن زيدا في ملكك ذاك ، أو إن زيدا ذاك ؟
فإذا كسرت فقلت : إن زيدا لذلك ، علم أنه في ملكه ، وإذا قلت : إن زيدا لذلك ، علم
أن زيدا ذاك .

وكذلك الأسماء العربية إذا وقفت عليها فقلت : إن هذا لزيد لم يدر أهو زيد أم هو له ؟
فإن قال قائل : فلم لا يكون / ذلك في الباء ؟
قيل : لأن الباء لا يشركها مثلها فتخاف لبسا ؛ فبنيتها أبدا الكسر مع الظاهر والمضمر .
تقول : مررت بزيد ، وبك ، وبه ، وبهم .

كما أن بنية الكاف الفتح إذا قلت : أنت كزيد ، ولست كه^(١) يا فتى .
فإن قال : فما بالك تكسرها إذا قلت : لست كى ؟
فإنما ذاك ؛ لأن باء الإضافة تحوّل كل حركة إلى كسرة . تقول : هذا غلامي ، وضربت
غلامي ، والمال لى .

فأما أمثلك الالتباس في اللام مع المضمر ؛ فإنما ذاك لأن ضمير الرفع لا يلتبس بضمير
الجر . تقول : إن هذا لك ، وإن هذا لأنت ، وإن هؤلاء لنحن . فلاختلاف اللفظين أمن
الالتباس .

قال : وكنا ذكرنا في صدر هذا الكتاب أمر الأفعال ، والأسماء ، ووعدنا أن نخبر لم
كانت الأسماء على ثلاثة أنحاء لا زيادة فيها : على ثلاثة أحرف ، وأربعة ، وخمسة ؟
وكانت الأفعال على ضربين : على ثلاثة ، وأربعة . ولم يكن في الأفعال شيء على خمسة
أحرف كلها أصلي . فهذا وقت تفسيره وموضعه .

/ للنحويين في هذا أقاويل يقارب بعضها بعضا .

(١) جر الكاف للضمير المتصل مختص بالضرورة عند سيبويه قال : في ج ١ ص ٣٩٢ هـ إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر
في الكاف فيجرونها على القياس . . .

يقولون : الأسماء أمكن من الأفعال ؛ فلذلك كان لها على الأفعال فضيلة نكبتها^(١) ، وأن الأفعال تبع لها .

فقلنا في تفسير قول هؤلاء : الدليل على صحة ما قالوا أن الأسماء الثلاثية تكون على ضروب من الأبنية تلحقها أبنية الأفعال ؛ لأن أبنية الأفعال إنما هي فَعْل ، وفَعِل ، وفَعُل ومضارعاتها : يَفْعُل ، وَيَفْعِل ، وَيَفْعَل .

والأسماء تكون على (فَعْل) ؛ نحو : جَمَلَ وَجَبَلَ ، وعلى (فَعِل) ؛ نحو : فَخِذَ وَكِتِفَ ، وعلى (فَعُل) ؛ نحو : رَجُلَ وَعَضَدَ .

وتكون الأسماء مفردة (بِفَعْل) ؛ نحو : ضِلَعَ وَعَوَّضَ ، و (بِفَعُل) نحو : خُضَّضَ ، وعُنُقَ .

وتكون سواكن الأوساط ؛ نحو : فَهْدَ ، وَكَلَبَ ، ونحو : جَذَعَ ، وَعِذَلَ ، ونحو : بُرِدَ ، وَخُرَجَ .

ويكون في المتحركة ، نحو : إِبِلَ ، وإِطِلَ .

فإذا صرت إلى الأربعة لم تكن الأفعال / بغير زائدة إلا على (فَعَلَل) ؛ نحو : دَحْرَجَ ، ^١/_{٢٦٧} وَسَرَهَفَ^(٢) وَهَمَلَجَ^(٣) . فهذا نظيره في الأسماء جعفر ، وصندل ، وفرقد .

وتكون في الأسماء على (فِعْلَل) ؛ نحو : درهم ، وهجرع .

وفُعْلَل نحو : حُبْرَجَ وَتُرْتِمَ^(٤) ، و (فِعْلِل) نحو : زَبْرَجَ ، وَزَبِيرَ^(٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٠ « وليس لبنات الخمسة فعل ، كما أنها لا تكسر للجمع ، لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيه زيادة فاستقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها ، لأنها إذا كانت فعلا فلا بد من لزوم الزيادات فاستقلوا ذلك أن يكون لازماً لهم إذا كان عدده أكثر عدد مالا زيادة فيه . . »

وقال المازني في تصريفه ج ١ ص ٢٨ « وتكون الأسماء على خمسة أمر لازيادة فيها ولا يكون ذلك في الأفعال ، لأن الأسماء أقوى من الأفعال فجعلوا لها على الأفعال فضيلة ، لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة . »

(٢) سرهفه : نعمة وأحسن غذاءه .

(٣) هملجت الدابة هملجة وهملجا : حسن سيرها في سرعة .

(٤) الحبرج : ذكر الحبارى . ذكرنا فيما سبق ص ٦٦ أن الترم من أمثلة سيبويه والمنصف ولم تذكره كتب اللغة .

(٥) الزبهر : ما يعلو الثوب الجديد . ٢٢٢

فلذلك كان في الأسماء مثل سفرجل ، وجنمَرش ، وجردخل ، وقُدغَمِل^(١) .
فزادت هذه الأبنية كما زاد ما ذكرت لك . وإنما ذكرت لك رسماً وبقيت أشياء ؛
لأننى إنما أردت بما بينت الإيضاح لهذا الأصل الذى ذكرته .

وقال قوم : الأفعال تلزمها الزوائد ، وتتصرف بها ، فيلزمها حروف المضارعة وغير ذلك
من الزوائد ؛ كما لحق الأربعة التاء في تدرج ، وألف الوصل والنون ، في احرنجم ، ونحوه ،
وتضعيف اللام في قولك : اقشعر ، واطمأن ، فكهوأن يبلغوا بها الخمسة ، فتلزمها الزوائد
فتخرج عن المقدار ، وتصير إلى ما يستقل . والأسماء لا يكره ذلك فيها ؛ لأن / الزوائد غير
لازمة لها ، وإن كانت قد تدخل في بعضها وليس بمنزلة اللازم للمعالي .

ألا ترى أن قولك : اقتدر ، واستخرج ، وقاتل ، واغدودن ، واغلوط^(٢) قد خرجت هذه
الأفعال إلى معانٍ بالزوائد ، لولا هذه الزوائد لم تعلم .
إذا قلت : استخرج فمعناه : أنه طلب أن يخرج إليه .
وإذا قلت : (فاعِل) وجب أن يكون الفعل من اثنين .
وإذا قلت : (فَعَل) فقد كثرت الفعل .
والأسماء لا يكون فيها شيء من هذا إلا التى تُبنى على أفعالها ؛ نحو : مستخرج ، ومنطلق ،
فإنها بعد راجعة إلى الأفعال .

وقال قوم : لما كانت الأسماء هى التى يخبر عنها ، وإنما الأفعال آلة لها ، جعلت لها على
الأفعال فضيلة تبيّن بها حال تمكّنها .

وكلّ الأقاويل حسن / جميل . وهذا الأخير قول المازنى .

١
٢٦٩

(١) انظر ص ٦٦ ، ٦٨ فقد ذكر أبنية الإسم الرباعى والخماسى هناك .

(٢) اغدودن التبت : طال . اغلوط المهر : ركه عربيا وانظر النصف ٣ ص ١٣ .

بَابُ مَصْطَفِينَ

قال أبو العباس : وهذا أيضا مما لم يفسر .

إذا كان الاسم مقصوراً^(١) فإنما تأويل قصره أن يكون آخره ألفا ، والألف لا تدخلها الحركات ، ولا تكون أصلا ، وإنما هي منقلبة من ياء أو واو ، أو تكون زائدة .
فأما المنقلبة ؛ فذو ألف قفا ، وإنما هي واو قفوت ، وحصى إنما هي منقلبة عن ياء .
تقول إذا جمعت : حصيات ؛ كما أنها في الفعل كذلك .

تقول : رميت ، وغزوت . وتقول لغيرك : رمى ، وغزا .

والزائدة مثل ألف حُبلى ؛ لأنه من الحبل . وكذلك معزى^(٢) ، وحَبْنَطَى^(٣) من قولك : معز ، وحَبِطَ بطنه .

فهذه الألف لا يدخلها إعراب ، ولكنها تنون إذا كان الاسم منصرفا ، ويترك / تنوينها ^١/_{٢٧٠} إذا كان مما لا ينصرف .

فإذا ثنيت اسما هي فيه والاسم على ثلاثة أحرف ، أبدلت منها ما كان أصلها ، فتظهر الواو الياء^(٤) ؛ لأنها في موضع حركة ، والألف لا تتحرك .

(١) المبرد عنون للمقصور هنا بباب مصطفين وعنون له في الجزء الثالث ص ٦٣ بقوله هذا باب المقصور والمملود فقد استعمل اللفظة المشهورة ، (المقصور) أما سيويه فيسمى المقصور منقوصا قال في ج ٢ ص ٩٢ هذا باب ثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف . هذا باب ثنية ما كان من المنقوص على أربعة أحرف وقال في ص ٩٤ هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون .

وابن ولاد في كتابه المقصور والمملود ص ٤ يقول : فأما المقصور الذي يسمى منقوصا . .

وانظر ص ١٢٤ ، ١٢٥ منه ، والقراء سمى كتابه : المنقوص والمملود .

(٢) ألف معزى زائدة للالحاق بدمهم بدليل قولهم معزة وبدليل تنوينها .

(٣) رجل حنبلى : غليظ قصير بطين والنون والألف زائدان للالحاق بسفرجل بدليل التنوين وقولهم حنبطاة .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ٩٢ « اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل وليست بزيادة كزيادة ألف حبل فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في الثنية لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو فالذي من الأصل أول وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء . . . »

تقول في ثنية قفا : قَفَوَان ، وفي ثنية رَحَى : رَحْيَان ؛ كما كنت قائلًا في الفعل : غَزَوَا
إذا ثُنَّيت ؛ لَأَنَّهُ من غَزوت ، وَرَمِيَا ؛ لَأَنَّهُ من رَمَيْت .

وإذا كانت الألف رابعة فصاعدا رجعت إلى الياء على كُلِّ حال . تقول : غَزَوْتَ ثمَّ تقول :
أَغْزَيْت ، واستغريت .

وكذلك الاسم ، تقول في ثنية ملهى ، مُسْتَغْرَى : ملهيَّان ، مُسْتَغْرِيَان^(١) .

فأما الياءات فلا يحتاج إلى تفسيرها ؛ لَأَنَّ الواو إليها تصير ، فيصير اللفظ بهما واحدا .

فإذا أردت الجمع على جهة التثنية - وذلك لا يكون إِلَّا لما يعقل - تقول : مسلمان .

ومسلمون ، وصالحان /- ، وصالحون .

^١
٢٧١

فعلى هذا تقول : في جمع مصطفى مُصْطَفَوْنَ^(٢) . وكان الأصل على ما أعطيتك مصْطَفِيُونَ ،
وقبل أن تنقلب : مصْطَفَوُونَ ، ولكنها لما صارت ألفا ، لم يجز أن تردَّ إلى ضمة ولا إلى
كسرة لعلتين .

إحداهما : استثقال الضمة والكسرة في الموضع الذي تنقلب الواو والياء فيه ألفين للفتحة
قبلهما .

والثانية : أَنَّهُ لا نظير له فيخرج عن حدة الأسماء والأفعال .

فإن كان في موضع فتح ثبت ؛ لَأَنَّ الفتحة أخفُّ ، ولَأَنَّ له نظيرا في الأسماء والأفعال .

فأما في الأفعال فَإِنَّكَ تقول لواحد : غَزَا ، وللإثنين : غَزَوَا ؛ لثلا ياتبس الواحد
بالإثنين . وكذلك رمى ، ورميا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٣ « باب ثنية ما كان منقوصاً وكانت عدة حروفه أربعة . . أما ما كانت الألف فيه بدلا
من حرف من نفس الحرف ، فنحو أعشى ، ومغزى ، وملهى ، ومرمى ، ومجرى تنى ما كان من ذا من بنات الواو
كثنية ما كان من بنات الياء » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ « باب جمع المنقوص بالواو والنون . . . »
اعلم أنك تحذف الألف ، وتدع الفتحة التي كانت قبل على حالها وإنما حذفت ؛ لأنه لا يلتص ساكان . . . »

وَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ فَقُولُكَ : النَّزَوَان ، وَالغَنَيَان^(١) ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ لَا لَتَبَسَ بِفَعَالٍ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ .

وقولنا : الْفَتْحَةُ أَخْفٌ . قَدْ بَانَ لَكَ أَمْرُهَا .

تقول : هَذَا زَيْدٌ / ، وَمررت بِزَيْدٍ ، فَلَا تَعَوِّضْ عَنِ التَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ كَسْرَةٌ أَوْ ضَمَّةٌ .
وتقول : رَأَيْتُ زَيْدًا ، فَتَبَدَّلَ مِنْهُ أَلْفًا مِنْ أَجْلِ الْفَتْحَةِ .

وتقول : رَأَيْتُ قَاضِيًا ، وَتَسَكَّنَ الْبَاءَ فِي الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ ، فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ ، ثُمَّ تَذْهَبُ ، لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَهُوَ التَّنْوِينُ الَّذِي يَلْحَقُهَا وَهِيَ سَاكِنَةٌ .

وتقول فِي فَخِذٍ - إِنْ شِئْتَ - : فَخِذٌ ؛ وَفِي عِلْمٍ : عِلْمٌ .

وكذلك فِي عَضُدٍ ، وَرَجُلٍ : عَضُدٌ وَرَجُلٌ . وَلَا يَجُوزُ الْإِسْكَانُ فِي جَمَلٍ^(٢) ، وَمَا كَانَ مِثْلَهُ .

فَعَلَى هَذَا تَقُولُ : هُمَا مُصْطَفَيَانِ ، وَهُمَا الْأَشَقْيَانِ ، وَأَعْجَبَنِي قَفَوَاهُمَا ، وَرَأَيْتُ قَفَوَيْهِمَا وَالْمُصْطَفِيَيْنِ .

فَإِذَا كَانَ الْجَمْعُ لَحِقَتْ الْوَائِ هَذِهِ الْأَلْفُ الَّتِي كَانَتْ فِي مَعْرَى ، وَمُصْطَفَى وَالْوَاوِ سَاكِنَةً .

وَكذلك هَذِهِ الْأَلْفُ فَحَذَفْتَ الْأَلْفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَبَقِيَتْ وَائِ الْجَمْعِ ، أَوْ يَاءُ الْجَمْعِ ، وَمَا قَبْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مُفْتَوَحٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُفْتَوَحًا قَبْلَ الْأَلْفِ فَحَذَفْتَ الْأَلْفَ وَبَقِيَ الشَّيْءُ عَلَى حَالِهِ

(١) يُرِيدُ الْمُبْرَدُ التَّعْلِيلَ لَصِحَّةِ الْوَائِ وَالْبَاءِ فِي النَّزَوَانِ وَالْغَنَيَانِ ، فَإِنَّهُ لَوْ قَلَبْنَا أَلْفًا اجْتَمَعَ أَلْفَانِ فَحَذَفَ إِحْدَاهُمَا لِلْسَّاكِنِينَ فَتَصِيرُ الْكَلِمَةُ نَزَانٌ ؛ غَثَانٌ فَيَلْتَبَسُ بِنَاءِ فَعَالٍ وَانْظُرْ ص ١٨٩ .

وَفِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٣٧٠ « وَأَمَّا فَعْلَانُ فَيَجْرِي عَلَى الْأَصْلِ وَفَعْلٌ ، نَحْوُ جَوْلَانِ ، وَحِيدَانِ ، وَصُورَى ، وَحِيدَى جَعْلُوهُ بِالزِّيَادَةِ حِينَ لَحِقَتْهُ بِمَزَلَةٍ مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ مَا لَا يَجِيءُ عَلَى مِثَالِ الْفَعْلِ ، نَحْوُ الْحَوْلِ ، وَالْغَيْرِ وَالْوَمَةِ . . . » .
(٢) انْظُرْ ص ١١٧ .

(٣) صَفَحَتَا ٢٧٣ ، ٢٧٤ وَضَعْنَا هُنَا خَطَأً وَمَكَانَهُمَا بَعْدَ ص ١٥ مِنَ الْجُزْءِ الثَّلَاثِ وَبَنَقْلُهُمَا إِلَى هُنَاكَ التَّحْمِ الْكَلَامِ وَفِي صَدْرِ ص ٢٧٥ هَذِهِ الْمُبَارَاةُ : (إِلَّا نَوْعًا وَاحِدًا لَا يَكُونُ اثْنَانِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ كَمَا يَقَعُ جَمْعُ أَكْثَرٍ مِنْ جَمْعٍ » .

هذَابَاب

المضمر المتصل

١
٢٧٥

اعلم أنَّ كلَّ موضع تقدر فيه على المضمر متصلاً فالمنفصل لا يقع فيه :

تقول : قمت ، ولا يصلح : قام أنا . وكذلك ضربتك ، لا يصلح : ضربت إِيَّاكَ^(١) .

وكذلك ، ظننتك قائماً ، ورأيتني ، ولا يصلح : رأيت إِيَّاي .

فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل . هذا جملة هذا .

تقول : أنت قمت ، فتظهر أنت ؛ لأنَّ التاء التي تكون في فعلت لا تقع هاهنا . وتقول : ما جاءك إلَّا أنا . وما جاءني إلَّا أنت ، وما ضربت إلَّا إِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ ضربت ؛ لأنَّ الكاف التي في ضربتك لا تقع هاهنا ؛ لا تقول كضربت ، وكذلك جميع هذا^(٢) .

واعلم أنَّ ضمير المرفوع التاء . يقول المتكلم إذا غنى نفسه ذكراً كان أو أنثى : قمتُ ، وذهبتُ .

وإن غنى غيره / كانت التاء على حالها إلَّا أنَّها مفتوحة للذكر ، ومكسورة للمؤنث . تقول : فعلتَ يا رجل ، وفعلتِ يا امرأة . فإن ثنى المتكلم نفسه ، أو جمعها بأن يكون معه واحد أو أكثر قال : فعلنا ، ولم يجز فعل نحن^(٣) ؛ لما ذكرت لك .

١
٢٧٦

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٢ « واعلم أنه قبيح أن تقول : « رأيت فيها إِيَّاكَ ورأيت اليوم إِيَّاه من قبل أنك قد تجدا لإظهار الذي هو سوى إِيَّاكَ وذلك الكاف التي في إِيَّاكَ فيها وإِياه التي في رأيتك اليوم فلما قدروا على هذا الإظهار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بإِيَّاكَ استغنوا بهذا عن إِيَّاكَ ، وإِيَّاه . . . » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٠ « باب استعمالهم إِيَّا إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا فن ذلك قولهم إِيَّاكَ رأيت ، وإِيَّاكَ أغنى فإنما استعملت إِيَّاكَ ههنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف وقال الله عز وجل (وأنا أو إِيَّاكم لعل هدى أو في ضلالمين) من قبل أنك لا تقدر على كم ههنا وتقول : أنا وإِيَّاكَ متعلقان ، لأنك لا تقدر على الكاف ونظير ذلك قوله عز وجل (ضل من تلعون إلا إِيَّاه) » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٨ « واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت ، ولا أنتما في موضع تما التي في فعلتيا =

وإن ثُنِّي المخاطب قال : فعلتُما ، ذكرين كنا أو أنثيين . وقد تقدّم تفسير هذا . ولا يجوز : فعلَ أنهما .

فإن جمع فكان المخاطبون ذكورا قال : فعلتم ، ولا يقول : فعل أنتم وإذا كنّ إنا قال : فعلتنّ ، ولا يجوز فعل أنتنّ .

فإن خبر عن ذكر كانت علامته في النية^(١) ، ودلّ عليها ما تقدّم من ذكره فقال : زيد قام ، وزيد ذهب .

فإن ثُنِّي ألحق الألف فقال : أخواك قاما .

وإن جمع ألحق واوا مكان الألف وقال : إخوانك قاموا ، فإذا كان للغائب مؤنثاً فكذلك . تقول في الواحد : هذ قامت . التاء علامة التأنيث والضمير في النية ، كما كان في المذكر وإن ثُنِّي ألحق الألف^(٢) .

= ألا ترى أنك لا تقول : فعل أنما ولا يقع أنتم في موضع تم التي في فعلتم لو قلت : فعل أنتم لم يجوز ولا يقع أنت في موضع التاء في فعلت ، ولا يقع أنتن في موضع تن التي في فعلتن لو قلت : فعل أنتن لم يجوز .

المبرد في هذا الفصل موافق لسيبويه في أنه إذا أمكن أن يؤق بالضمير متصلاً لا يجوز أن يؤق به منفصلاً فقله : تقول : قت ولا يصلح قام أنا وكذلك ضربتك ولا يصلح ضربت إياك ، ورأيتي ولا يصلح رأيت إياي . .

وقوله : ولا يجوز فعل أنما ، ولم يجوز فعل نحن ، ولا يجوز فعل أنتن صريح في أنه لا يعدل إلى الانفصال مع إمكان الاتصال .

والسيوطي في الجمع ينقل عن شرح التسهيل لأبي حيان أن المبرد يميز وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل مع إمكان الاتصال في الشعر وفي النثر مخالفاً لسيبويه وهذا هو نص كلامه ج ١ ص ٦٠ .

« في شرح التسهيل لأبي حيان : قال سيبويه نصاً : لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن يقال فعل أنا ، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا . وأجاز غير سيبويه فعل أنا واختلف يميزوه فهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من أجازاه في الشعر وغيره وعليه المبرد وادعى أن إجازته على سبيل ليس في المتصل . لأنه يدخله معنى التثنية والإيجاب ومعناه ماقام إلا أنا وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك . »

أصرمت حبل الوصل أم صرموا يا صاح بل صرم الحبال همر
ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٨ « أما المضمر المحدث عنه فعلامته هو وإن كان مؤنثاً فعلامته هي وإن حدثت عن اثنين فعلا متبهما وإن حدثت عن جميع فعلا متبهما هم وإن كان الجميع جمع مؤنث فعلامته هن ولا يقع هو في موضع الضمير الذي في فعل ولو قلت فعل هو لم يجوز إلا أن يكون صفة . . »

(٢) هي ص ١٣٧ كررت هنا وأخذت رقم - ٢٧٧ .

/ (بِكَ) للمخاطب وتكسر الكاف للمؤنث^(١) .

وتقول في الغائب : رأيتُه ، ومررت به . ورأيتها ، ومررت بها للمؤنث ، ورأيتهما ، ومررت بهما للمذكر والمؤنث ، ورأيتهم ، ومررت بهم للمذكر ، ورأيتهن ، ومررت بهن للمؤنث ، ورأيتكن ، ومررت بكن للمخاطبات ، وللمذكر رأيتكم ، ومررت بكم . وكذلك تقول : هذا الضارب ، الياء في موضع نصب . وهذا المارئي ، الياء في موضع خفض .

فأما قولك : ضربني ، وأكرمني فإنما الاسم الياء ، وهذه النون زائدة . زادوها عمادا للفعل ، لأن الأفعال لا يدخلها كسر ولا جر^(٢) . وهذه الياء تكسر ما قبلها . تقول : هذا غلامي ، ورأيت غلامي ، فتكسر الميم التي موضعها مرفوع ومنصوب ، فزيدت هذه النون ، لتسلم فتحة الفعل في الماضي ، وإعرابه في إعرابه .

وذلك ضربني ، ويضربني ، كما تفعل في الخفض إذا أردت سلامة ما قبل الياء . تقول : مني وعنّي ؛ لأنّ (ون) ، و (عن) لا تحرك نونهما ؛ لأنّهما حروف مبنية . وكذلك قطني ، / وقدّني وما كان كمثّل ذلك .

وإنما زيدت النون ؛ لأنّها تزداد في الآخر ؛ كالتنوين الذي يلحق الأسماء ، والنون الخفيفة والثقيلة التي تلحق الأفعال ، والنون التي تزداد مع الألف في فعلان ، والنون حرف أغن مضارع حروف المد واللين .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٥ « باب الكاف التي هي علامة المضمر اعلم أنها في التأنيث مكسورة ، وفي المذكر مفتوحة وذلك قولك : رأيتك لمرأة ، ورأيتك لرجل ، والتاء التي هي علامة الإظهار كذلك » .
(٢) تقدم حديث نون الوقاية ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

هذاب

الإضمار الذى يلحق الواحد الغائب

وتفسير أصله ، وأين يجوز أن يبدل من الواو

التي تلحقها الياء والعلة في ذلك ؟

فالأصل في هذا الضمير أن تتبع هاء واو . فالاسم الهاء وحدها ، والواو تلحقها لخفض الهاء . فإذا وقفت وقفت بالهاء وحدها ؛ لئلا يكون الواو بمنزلة الجروف الأصلية . وذلك قولك : رأيت ، وأعطيت إذا وقفت .

فإذا وصلت قلت : أعطيت هو يارجل ، وجاعلى غلامه فاعلم ، ورأيت غلامه يا فتي ، ومررت بغلامه ، ومررت به ، و (فَخَسَفْنَا بِهِ وَبَدَارَهُ الْأَرْضُ)^(١) ، وعليه مال ، وهذه عصاه يا فتي ، وهذا أخوه فاعلم . هذا الأصل في هذا كله .

فإن كان قبل هذه الهاء ياء / أو كسرة ، كان الأحسن أن تبدل من ضممتها كسرة^(٢) ؛ $\frac{1}{280}$ لاستثقالهم الضمة بعد الياء ، والكسرة ، ومن الواو ياء .

وإن جئت بها على الأصل كما بدأنا به فعرني جيد .

فأما ما كانت قبلها كسرة فنحو : مررت بهى يا فتي ، ونزلت في دارهى يا هذا ، ونحو ذلك .

وأما ما كان بالياء فإنما يصلح إذا كانت الياء ساكنة ؛ نحو نزلت عليهى يا فتي ، وذهبت إليهى يا رجل .

(١) انظر ص ٣ - ٢٧ .

(٢) انظر ص ٣٦ - ٢٧ .

وإن شئت حذفتم التي بعد الهاء ؛ لسكونها وسكون الياء ؛ لأنَّ الهاء التي بينهما حاجز ليس بحصين . فتقول : نزلت عليه يا فتى ، وذهبت إليه فاعلم .

وكذلك تفعل بما كان مثله نحو قوله عز وجل (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ)^(١) ؛ لأنَّ هذا يشبه بالتقاء الساكنين ؛ لخفاء الهاء .

فإن كانت الياء متحركة لم يكن ذلك ، لأنَّ الحركة حاجزة بينهما . تقول : رأيت قاضيَهُ يا فتى ، وكلمت غازيَهُ فاعلم .

١ / فإن كانت هذه الهاء لمؤنث لزمتهما الألف^(٢) والفتحة ؛ للفصل بين المؤنث والمذكر ،
٢٨١
وجرى ذلك في الوقف مجراه في الوصل ؛ لخفة الفتحة والألف ؛ كما أنك تقول : وأيت زيدا في النصب ، وتقف في الرفع والخفض بغير واو ولا ياء . وذلك قولك : رأيتها ، وضربتها ، وهذا غازيها ، ورأيت قاضيها .

(١) انظر ص ٣٧ .

(٢) وفي سيبويه ٢ ص ٢٩١ « فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا كما تجب الألف في التانيث » .

هذاباب

مايخنا وفيه حذف الواو، والياء من هذه الهاءات

اعلم أنه إذا كان قبل هاء المذكر ياء ساكنة ، أو واو ساكنة ، أو ألف كان الذي يختار حذف الواو والياء بعدها .

وذلك ؛ لأن قبلها حرف لين ، وهي خفية ، وبعدها حرف لين ، فكهوا اجتماع حرفين ساكنين كلاهما حرف لين ليس بينهما إلا حرف خفي ، مخرجه مخرج الألف وهي إحدى / -
٢٨٢ هذه الثلاث .

وذلك قوله (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ) ^(١) (وَعَلَيْهِ مَا حُمِّلَ) ^(٢) وفيه بصائر ورأيت قفاه يافتي . وإن أتممت فعربي حسن ، وهو الأصل ، وهو الاختيار ؛ لما ذكرت لك . فإن كان قبل الهاء حرف ساكن ليس من هذه الحروف ، فإن سيبويه والخليل يختاران الإتمام .

والحذف عندي أحسن . وذلك قوله (بِنَتْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) ، ومن لدنه يافتي ، في إلا ^(٣) ... وسيبويه ، والخليل يختازان [إتمام] الواو ، لما ذكرت لك . فالإتمام [عندهما أجود] ، لأنها قد خرجت من حروف اللين تقول رأيت ... يافتي .

واعلم أن الشعراء يضطرون [فيحذفون] هذه الياء والواو ، ويبقون الحركة ؛ لأنها ليست بأصل [كما يحذفون] سائر الزوائد . فمن ذلك قول الشاعر :

فإن يك غثاً أو سميناً فإنسني ساء جعل عيني يهي لنفسه مقنعا ^(٤)

وقال الآخر :

/ - وماله من مجيد قديم ولا له من الريح حظ لا الجنوب ، ولا الصبا ^(٥)
٢٨٣

(١) انظر ص ٣٧ .

(٢) النور : ٥٤ .

(٣) هكذا بالأصل وما بين المربعات كان بياضاً في الأصل .

(٤) انظر ص ٣٨ .

(٥) انظر ص ٣٨ .

وقال :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرٌ^(١)

وهذا كثير في الشعر جدا .

وقد اضطرَّ الشاعر أشدَّ من هذه الضرورة ، فحذف الحركة مع الحرف ، وكان ذلك جائزا ؛ لأنها زيادة . وهو قوله :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِغُهُ وَمِطْوَائِ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١ على حذف الواو من كَأَنَّهُ للضرورة .

الوسيقية : أنثى الخمار التي يضمها ويجمعها ، من وسقت الشيء جمعه . الزجل : صوت فيه حنين وترنم . يصف حمار وحش هائجا فيقول : إذا طلب أنشاء صوت بها ، وكان صوته من حسن الترجيع والتطريب ، صوت حاد بابل ، أو صوت مزمار .

والبيت للشماخ وانظر ديوانه ص ٣٦ والخصائص ج ١ ص ١٢٧ ، ج ٢ ص ١٧ ، ٣٥٨ .

(٢) أنظر : ص ٣٩ .

هذَابَاب اضمار جمع المذكر

اعلم أنَّ حدَّ الإضمار أن يكون كافا ، وميا ، وواوا إذا كان المخاطبون مذكرين .
فتقول : ضربتكمو ياقوم ، ورأيتكمو المنطلقين .

وإنما كانت الواو لهذا لازمة ؛ لأنَّ التثنية رأيتكما . وإذا لزمت التثنية الألف لزمت الجمع الواو كقولك : مسلمان ، ومسلمون .

/ولكنَّكَ تحذف إن شئت هذه الواو استخفافا^(١)— فتقول : رأيتكم ، وضربتكم .

وإنما كان ذلك ؛ لأنَّ التثنية تلزمها الألف ، فلا يكون ها هنا التباس .

فإن قال قائل : فلم لم تحذف الألف من الاثنين ، وتبقى الواو في الجمع ؟
قيل : لما تقدّم ذكره من خفة الفتحة والألف .

ألا ترى أنك تقول في المؤنث : مررت بها ، فلا تقف إلّا بالألف ، وفي وقف المذكر :
مررت به ، ورأيتّه ، بغير ياء ولا واو ، كما وصفت لك في قولك : مررت بزيد ، ورأيت
زيدا .

فإن قال قائل : فما بالك إذا قلت : رأيتكم حذفتم الواو ، ولم تثبتوا الحركة ؟

قيل : لأنَّ الضمة في الاستثقال مع هذا كالواو . وإنما بقيت الحركة في الواحد في قوله :
(مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) و (عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ) ؛ لأنَّ ما قبل الهاء ساكن فلم يعجز إسكانها ، فيلتقى
ساكنان .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ « وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار : إن شئت حلفت ، وإن شئت أثبت . فإن حذفت أسكنت الميم فالإثبات عليكو ، وأنتمو ذاهبون ، ولديهم مال فأثبتوا ، كما تثبت الألف في التثنية إذا قلت : عليكا ، وأنثيا ، ولديهما .

وأما الحذف والإسكان فقولهم : عليكم مال ، وأنتم ذاهبون ، ولديهم مال لما كثر استعمالهم هذا في الكلام . . .

وإن خبرت عن جماعة مخاطبين أنهم فعلوا فحقه أن يقال : فعلتمو ، وذهبتمو ؛ كما يقال للثنين : فعلتما .

وَأَمَّا الْكَافُ فِي ضَرْبَتِكُمْ فَإِنَّمَا جَاءَتْ لِأَنَّهَا ضَمِيرُ / الْمُتَصَوَّبِ وَالْمَخْفُوضِ ثُمَّ لِحَقِّهَا زِيَادَةُ ١
٢٨٥ لِلْجَمْعِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ ضَرْبَتَكَ ، وَضَرْبَتَكُمَا ، وَضَرْبَتِكُمُو .

وَتَقُولُ : إِذَا كَانُوا فَاعِلِينَ : ضَرَبْتَ ، ضَرَبْتُمَا ، وَضَرَبْتُمُو .

وَتَقُولُ : ضَرَبْتُمْ بِغَيْرِ وَאו لَمَّا أَخْبَرْتَكَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ . فَهَذَا ذَاكَ بَعِينُهُ .

فَإِنْ كَانَ الْمَذْكُورُونَ غُيَابًا وَضَعْتَ الْهَاءَ مَكَانَ الْكَافِ إِذَا كَانُوا مَنْصُوبِينَ ، أَوْ مَخْفُوضِينَ .

تَقُولُ : رَأَيْتَهُمُو يَا فَتَى ، وَمَرَرْتَ بِهِمُو فَاعِلِمُ .

وَيَجُوزُ الْحَذْفُ ، وَيَكُونُ حَسَنًا يَخْتَارُهُ أَكْثَرُ النَّاسِ ؛ كَمَا كَانَ فِي الْمَخَاطِبِينَ . إِلَّا أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْهَاءِ أَنْ تَكْسَرَ إِذَا كَانَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ ، أَوْ يَاءٌ .

فَتَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِمِي ، وَنَزَلْتُ عَلَيْهِمِي .

وَمَنْ حَذَفَ قَالَ : مَرَرْتُ بِهِمْ ، وَنَزَلْتُ عَلَيْهِمْ .

وَلِئِنْ جَازَ هَذَا فِي الْهَاءِ ، لَخَفَائِهَا كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ فِي الْوَاحِدِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ الْهَاءَ لَخَفَائِهَا ، وَيُدْعَى مَا بَعْدَهَا مَضْمُومًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحُرُوفِ الْخَفِيَّةِ . فَيَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِمُو ، وَالْإِتِّبَاعُ أَحْسَنُ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : مَرَرْتُ بِهِمِي ، وَنَزَلْتُ عَلَيْهِمِي .

وَنَاسٌ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ يُجَرُّونَ الْكَافَ مَجْرَى الْهَاءِ^(١) ، إِذْ كَانَتْ مَهْمُوسَةً مِثْلَهَا / وَكَانَتْ ١
٢٨٦ عَلَامَةً لِضَمَارِ كَالْهَاءِ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٢٩٤ « وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْمًا مِنْ رِبِيْعَةٍ يَقُولُونَ مِنْهُمْ أَتَبِعُوهَا الْكِسْرَةَ وَلَمْ يَكُنِ الْمَسْكَنُ حَاجِزًا حَصِينًا عَنْهُمْ وَهَذِهِ لَفَةٌ رَدِيئَةٌ »

وَقَالَ نَاسٌ مِنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ مِنْ أَهْلِكُمْ وَبِكُمْ شَبَّهًا بِالْهَاءِ ؛ لِأَنَّهَا عَلَمٌ لِضَمَارٍ وَقَدْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْكِسْرَةِ فَاتَّبَعَ الْكِسْرَةَ الْكِسْرَةَ حَيْثُ كَانَتْ حَذْفُ أَضْمَارٍ وَكَانَ أَخْفَى مِنْ أَنْ يَضْمَرَ بَعْدَ أَنْ يَكْسَرَ ، وَهِيَ رَدِيئَةٌ جَدًّا .

وذلك غلط منهم فاحش ؛ لأنها لم تشبهها في الخفاء الذى من أجله جاز ذلك في الهاء .
 وإنما ينبغى أن يجرى الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته ، فيتواون : مررت بكم ،
 وينشدون هذا البيت :

وإن قال مولاهم على جُلِّ حداثٍ من الدهر رُدُّوا فَضْلَ أَحْلَامِكُمْ رَدُّوا^(١)
 وهذا خطأ عند أهل النظر مردود .

واعلم أنَّ المذكَّر الواحد لا تظهر له علامة في الفعل . وذلك قولك : زيد قام ، وإنما
 ضميره في النية .

وإنما كان للمخاطب علامة الجهة حرف المخاطبة .

فإن ثنيت الغائب ألحقته ألفا فقلت : فعلا ، وإن جمعته ألحقته واوا فقلت : فعَلُوا ؛
 لأنَّ الألف إذا لحقت في التثنية لحقت الواو في الجمع .

فأما (يفعلون) وما كان مثله فإننا أخرنا ذكره حتى نذكره في إعراب الأفعال^(٢) .

واعلم أنَّ المؤنث يجرى فيما ذكرنا مجرى المذكَّر ؛ إلا أنَّ علامة المؤنث المخاطب أن يلحقه
 الكسرة ؛ لأنَّ الكسرة / تما تؤنث^(٣) .

وجمع المؤنث بالنون مكان الميم .

فكل موضع (لا تكون علامة المذكر) فيه واوا في الأصل فالنون للمؤنث فيه مضاعفة .
 ليكون الحرفان بإزاء الحرفين .

وكل موضع [علامة] المذكَّر [فيه] الواو وحدها فنون المؤنث فيه مفردة .

(١) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٢ على كسر الكاف في أحلامكم قال : سمنا أهل هذه اللغة يقولون قال الحطية .
 البيت للحطية في مدح آل قريع وهو حى من تميم .

المول : ابن العم . أى إذا عتبوا على ابن عمهم ، وأحوج الزمان إليهم عادوا عليه بفضل حلمهم . وانظر الديوان ص ٣٠ .

(٢) سيذكر أعرباها في الجزء الرابع ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٣) انظر سيبويه ج ٢ ص ٣٧ - ٢٧٠ ، والمقتضب ج ٣ ص ٣٢٩ من الأصل .

وتقول فيما كان المؤنث : ضربتَ وقلتن وقلت للمذكرين : ضربتمو وقلتمو ، وفي المفعول :
(ضربتكن) كما تقول : ضربتكمو ، وأكرمتكمو .

والموضع الذى تكون فيه مفردة ضربتَ كما تقول للمذكرين : ضربتوا ، وأكرموا فلا تلحق
إلا واوا واحدة^(١) .

فإن قلت : فما بال الواو ساكنة ، ونون جمع المؤنث متحركة ؟

قيل : نون التانيث أصلها السكون ، ولكنها حركت لا لتقاء الساكنين ؛ لأن ما قبلها
لا يكون إلا ساكناً .

فإن قيل : فلم فتحت ؟ فالجواب فى ذلك أنها نون جمع فحملت على نظيرها .

ومن قال : قمتم ، وضربتم لم يحذف إحدى التونين ؛ لأنها إنما تحذف هاهنا استئقلا
للضمة ، والواو ، ولولا ذلك لكان / الأصل إثباتها ، وإنما هى فى المؤنث نون مدغمة ، فإذا
أدغمت الحرف فى الحرف رفعت لسانك رفعة واحدة .

(١) فى صيبويه ج ٢ ص ٢٩٦ - ٢٩٧ - « قلت ما بالك تقول ذهبن ؛ واذهبن ولا تضاعف النون فإذا قلت أنتن ، وضربكن
ضاعفت . قال : أراهم ضاعفوا النون ههنا ، كما ألحقوا الألف والواو مع الميم وقالوا ذهبن ، لأنك لو ذكرت لم تزد إلا حرفاً
واحداً على فعل ، فذلك لم يضاعف ومع هذا أيضاً أنهم كرموا أن يتوالى فى كلامهم فى كلمة واحدة أربع متحركات ، أو خمس
ليس فيهن ساكن ، نحو ضربكن ، ويدكن . . . » .

تمّ الجزء الأوّل حسب تجزئة الأصل

ويليه الجزء الثاني وأوّلّه : هذا باب إعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الإعراب فيها
دون سائر الأفعال ؟

(الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وسلّم تسليما) .
كتبه مهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلاثمائة .

مرغت من مقابلة هذا الجزء وتصحيحه في سنة سبع وأربعين وثلاثمائة

وكتبه الحسن بن عبد الله السيرافي

حسبنا الله ونعم الوكيل

فهرس مقدمة المقتضب

الصفحة	الموضوع
١١	ترجمة حياة أبي العباس المبرد
١١	نسبه
١١	أسرته
١٢	ولادته ووفاته
١٢	راء المبرد
١٥	نشأته وحياته
١٦	صفاته
١٧	براعته في الجدل والمناقشة
١٩	توثيقه
٢١	شعره
٢٤	شيوخه
٢٩	الخصومة بين ثعلب والمبرد
٣١	هدوء المنافسة بينهما
٣٢	عليها
٣٤	نحو ثعلب كما تصوره مجالسه
٣٧	تلاميذ المبرد
٣٧	هل كان المبرد متعصبا لقومه أو لذهب
٤٣	ثناء العلماء والشعراء على المبرد
٤٤	مدح ابن الرومي للمبرد
٥١	المبرد ونقد الشعر
٥٤	المبرد والشعراء المحدثون
٥٤	المبرد والطائيين
٥٦	أثر المبرد في فقه اللغة
٥٨	آثار المبرد

الموضوع	الصفحة
الكامل	٥٨
التنبهات على أغاليط الرواة	٦١
رغبة الأمل	٦٢
نحو الكامل	٦٤
ادب الكامل	٦٤
بلاغة الكامل	٦٥
الفاضل	٦٦
ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد	٦٧
نسب عدنان وقحطان	٦٧
اعجاز أبيات	٦٨
شرح لامية العرب	٦٨
كتب لم تنشر	٦٩
المذكر والمؤنث	٦٩
التعازي والمرائي	٦٩
الروضة	٦٩
كتب أشارت إليها المراجع	٦٩
المقتضب	٧٠
هذا باب المخاطبة	٧١
زمن تأليف المقتضب	٧٥
نسخة أصل المقتضب	٧٧
الاضطراب في النسخة ومعالجته	٧٨
هل في النسخة نقص ؟	٧٩
النقل عن المقتضب والإشارة إليه	٨١
شراح المقتضب	٨٨
تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب	٨٨
صلة المقتضب وغيره بكتاب سيوييه	٩٢
شواهد المقتضب	٩٣
هل استشهد بالحديث النبوي ؟	٩٤
الشواهد القرآنية	٩٥
رد المبرد على سيوييه أو مسائل الفلظ	٩٦
الانتصار لابن ولاد	١٠٢

الصفحة	الموضوع
١٠٣	كتب للمبرد لا نعرف عنها سوى أسمائها
١٠٤	أسلوب المبرد وخصائصه
١١٣	لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته
١١٣	مذهب المبرد بين القياس والسمع
١١٧	إسراف المبرد في رد الروايات
١١٩	بين المبرد والقراء
١٢٣	موقف المبرد من الكوفيين
١٢٤	اصطلاحات المبرد
١٢٦	منهجى في الشرح والتعليق

فهرس أبواب الجزء الأول من المقتضب

الموضوع	الصفحة
هذا تفسير وجوه العربية واعراب الاسماء والانعال	١٤١
هذا باب الفامل	١٤٦
هذا باب حروف العطف بمعانيها	١٤٨
هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول	١٥١
هذا باب ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون	١٦٠
هذا باب ما كان لفظه مقلوبا الخ	١٦٧
هذا باب اللفظ بالحروف	١٧٠
هذا باب ما يسمى به من الأفعال المخوفة والموقوفة	١٧٣
هذا باب ما يكون عليه الكلم بمعانيه	١٧٤
هذا باب ما جاء من الكلم على حرفين	١٧٩
هذا باب الابنية ومعرفة حروف الزوائد	١٩١
هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها	١٩٤
هذا باب حروف البديل	١٩٩
هذا باب معرفة بنات الاربعة التي لا زيادة فيها	٢٠٤
هذا باب معرفة بنات الخمسة من غير زيادة	٢٠٦
هذا باب معرفة الابنية وتقطيعها بالانواع الخ	٢٠٧
هذا باب معرفة الاعمال : أصولها وزوائدها	٢٠٩
هذا باب معرفة الفات القطع والفات الوصل الخ	٢١٨
هذا باب تفسير بنات الاربعة من الاسماء الخ	٢٢٤
هذا باب ما كان فاؤه واوا من الثلاثة	٢٢٦
هذا باب مالحقته الزوائد من هذا الباب	٢٢٩
هذا باب ما كانت الواو أو الياء منه في موضع العين من الفعل	٢٣٤
هذا باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل	٢٣٧

٢٤٢	هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال
٢٤٥	هذا باب الأسماء المأخوذة من الأفعال
٢٤٩	هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما عينه واو أو ياء
٢٥٣	هذا باب ما اعتلت عينه مما لامه همزة
٢٥٥	هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة الخ ...
٢٥٦	هذا باب جمع الأسماء المعتلة عيناتها الخ ...
٢٦٠	هذا باب جمع ما كان على أربعة أحرف وثلاثة واو ، أو ياء ، أو الف
٢٦٢	هذا باب ما كانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حرف لين
٢٦٦	هذا باب ما كان من الجمع على وزن فعل وفعل مما اعتلت عينه
٢٦٨	هذا باب ما كان من الجمع على فعلة
٢٦٩	هذا باب جمع ما كان على فعل من ذوات الياء والواو اللتين هما عينا
٢٧١	هذا باب ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ما قبله وما بعده
٢٧٢	هذا باب ما اعتل منه موضع اللام
٢٧٤	هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال
٢٧٥	هذا باب بناء الأسماء على هذه الأفعال
٢٧٦	هذا باب ما بنى من هذه الأفعال أسما الخ ...
٢٨٦	هذا باب ذوات الياء التي عيناتها ولاماتها ياءات
٢٨٧	هذا باب ما كانت عينه ولامه واوين
٢٨٩	هذا باب ما جاء على أن فعله على مثال حييت وإن لم يستعمل
٢٩٢	باب الهمز
٣٠٤	هذا باب ما كان على فعلى مما موضع العين منه ياء
٣٠٦	هذا باب ما كان على فعلى وفعل على من ذوات : الواو ، والياء اللتين هما لامان
٣٠٨	هذا باب المسائل في التصرف مما اعتل منه موضع العين
٣١٧	هذا باب تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة
٣٢٨	أبواب الإدغام
٣٢٨	هذا باب مخارج الحروف الخ ...
٣٣٣	هذا باب إدغام المثليين
٣٣٤	هذا باب إدغام المثليين في الفعل الخ ...
٣٤١	هذا باب الإدغام في المثليين في الانفصال
٣٤٢	هذا باب الإدغام في المقاربة وما يجوز منه ، وما يمتنع
٣٦٠	هذا باب ما تقلب فيه السين صادًا وتركها على لفظها أجود

٣٦٢	هذا باب الأسماء التي وقعت على حرفين
٣٨٠	هذا باب ما شبه من المضاعف بالمعتل محذوف في موضع حذفه
٣٨٣	هذا باب ما يحذف استخفافا لأن اللبس فيه مأمون
٣٩٣	باب مصطفىين
٣٩٦	هذا باب المضمر المتصل
٣٩٩	هذا باب الاضمار الذي يلحق الواحد الغائب وتفسير أصله الخ
٤٠١	هذا باب ما يختار فيه حذف الواو ، والياء من هذه الهاءات
٤٠٣	هذا باب اضمار جمع المذكر

رقم الايداع ٤٦٩٥ / ١٩٧٩
الترقيم الدولي ٩٧٧-٢٤١-٩٨-٢ ISBN

مطابع الأهرام التجارية - قلوب - مصر



المُنْصَب

صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد الليري

٩١ - ٥٢٨٥

تتقيق

محمد عبد الخالق عصفورية

الأستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الثاني

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب المفتضب

صنعة

أبى العباس محمد بن يزيد المبرد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الثانى

تحقيق

محمد عبد الخالق عضيمة

الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم



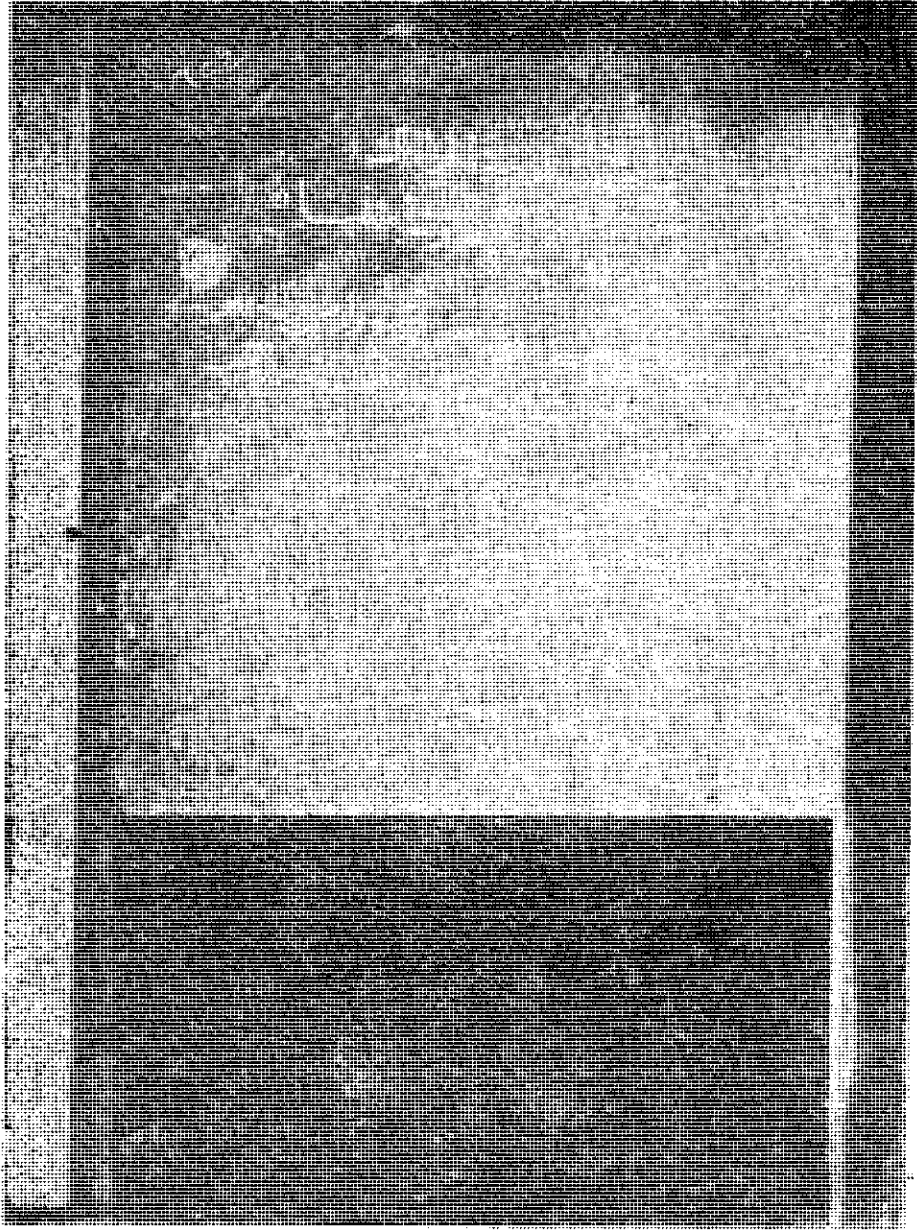
نموذج الصفحة الاولى من الجزء الاول

★ كان حق هذه اللوحات أن تلحق بمقدمة الجزء الاول ..
ولكن تأخر تصويرها اضطرنا أن نضعها في هذا الجزء ..





نموذج صفحة العنوان من الجزء الثالث



نموذج الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني

/ الجزء الثاني

من كتاب المقتضب

تصنيف

أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد

كتبه مهلهل بن أحمد لأبي الحسن محمد بن حسين العلويّ

قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره ، وأصلحت ما فيه ، وصحّحته
فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خطّ الكتاب فهو بخطي
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافيّ

عارض به نسخته داعياً لمقيّده محمد بن عبد الله بن بركة

الناصرى عفا الله عنه

المفتضيب

الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب

/ إعراب الأفعال المضارعة

وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟

اعلم أَنَّ الأفعالَ إِنَّمَا دخلَهَا الإعراب لمضارعَتها الأسماء ، وأولا ذلك لم يجب أَنْ يُعرب منها شيء .

وذلك أَنَّ الأسماء هي المعربة . وما كان غيرَ الأسماء فمآله لها ، وهي الأفعال ، والحروف^(١) .
وإِنَّمَا ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلتْ عليه زائدةٌ من الزوائد الأربع التي تُوجب الفعل غير ماضٍ ، ولكنه يصلحُ لوقتَين : لما أنت فيه ، ولما لم يقع .
والزوائد^(٢) : الألف ، وهي علامة المتكلم ، وحقُّها أَنْ يقال : همزة .

والياء : وهي علامة الغائب .

والتاء : وهي علامة المخاطب ، وعلامة الأنثى الغائبة^(٣) .

/ والنون ، وهي للمتكلِّم إذا كان معه غيره^(٤) . وذلك قولك : أَفْعُلُ أَنَا ، وَتَفْعُلُ أَنْتِ أَوْ
هي ، وَتَفْعُلُ نَحْنُ ، وَيَفْعُلُ هُوَ .

وإِنَّمَا قيل لها مضارعة ؛ لأنَّها تقع مواقعَ الأسماء في المعنى . تقول : زيد يقوم ، وزيد قائم ، فيكون المعنى فيهما واحداً ؛ كما قال عزَّ وجلَّ : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ) أَيِ إلهائِهِمْ .

(١) يريد عند التسمية بها

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣ « وحروف الإعراب للأسماء المتكئة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون ، وذلك قولك : أَفْعُلُ أَنَا وَتَفْعُلُ أَنْتِ أَوْ هي وَيَفْعُلُ هُوَ وَتَفْعُلُ نَحْنُ » .

(٣) لمفرد الغائبة ولشأنها .

(٤) وللواحد المعظم نفسه .

وتقول : زيد يأكل ، فيصلح أن يكون في حال أكل ، وأن يأكل فيما يُستقبل ؛ كما تقول : زيد أكل . أى في حال أكل ، وزيد آكل غدا . وتلحقها الزوائد لمعنى ؛ كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف ؛ وذلك قولك : سيفعل ، وسوف يفعل ، وتلحقها اللام في (إن زيدا ليفعل) في معنى لفاعل^(١) .

فالأفعال ثلاثة أصناف : منها هذا المضارع الذى ذكرناه ، و(فعل) وما كان في معناه لما مضى ، وقولك : (افعل) في الأمر . وهذان الصنفان لا يقعان في معاني الأسماء ، ولا تلحقهما الزوائد كما تلحق الأسماء .

فأما ما كان من ذلك على (فعل) حقلت حروفه أو كثرت - إذا أحاط/ به معنى (فعل) ، نحو : ضرب ، وعلم ، وكرم ، وحمد ، ودحرج ، وانطلق ، وقتدر ، وكلم ، واستخرج ، واغذون ، واغلوط ، وقاتل ، وتقاتل ، وكل ما كان في هذا المعنى ، وكذلك إن بنيته بناء ما لم يُسم فاعله ، نحو : ضرب ، ودحرج ، واستخرج - فهذا كله مبنى على الفتح .

وكان حق كل مبنى أن يسكن آخره ، فحرك آخر هذا المضارعة العربية ، وذلك أنه ينعت به كما ينعت بها .

تقول : جاعلى رجل ضربينا ، كما تقول : هذا رجل يضربنا ، وضاربنا .

وتقع موقع المضارعة في الجزاء في قولك : إن فعلت فعلت ، فالمعنى : إن تفعل أفعل . فلم يسكنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ، ولا ما جُعِل من المتمكن في موضع بمنزلة غير المتمكن .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣ « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك الفاعل ، حتى كأنك قلت : أن زيدا لفاعل فيما تريد من المعنى . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الإسم ولا تلحق (فعل) اللام . وتقول : سيفعل ذلك ، وسوف يفعل ذلك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة . ويبين لك أنها ليست بأسماء أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يميز ذلك ؛ ألا ترى أنك لو قلت : أن (بتشديد النون) يضرب يأتينا أشباه هذا لم يكن كلاما إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعها في المعنى . وللخول اللام قال الله تعالى (وأن ربك ليحكم بينهم) أى لحاكم ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الألف واللام الاسم للمعرفة » .

والآية في النحل : ١٢٤ .

فالمضارع من الأسماء : مِنْ عَلٍ يَا فَتَى لَمْ يُسْكَنْوا اللام ، لَأَنَّهُ فِي / النكرة من عَلٍ يَا فَتَى ^(١) . ٢
٢٩٣

والمُتَمَكِّن الذي جعل في موضع بمنزلة غير المتمكن قولهم : ابدأ بهذا أَوَّلُ وَيَا حَكَمٌ .

وَأَمَّا الْأَفْعَالُ الَّتِي تَقَعُ لِلأَمْرِ فَلَا تَضَارِعُ الْمُتَمَكِّنُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ مَوْقِعَ الْمُضَارِعِ ، وَلَا يُنْعَتُ
بِهَا ؛ فَلِذَلِكَ سَكَنَ آخِرُهَا ^(٢) .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هِيَ مُعَرَبَةٌ مَجْزُومَةٌ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْأَمْرُ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : اضْرِبْ بِمَنْزِلَةِ
قَوْلِكَ : لِيَضْرِبَ زَيْدٌ فِي الْأَمْرِ - فَقَوْلُهُ ذَلِكَ يَبْطُلُ مِنْ وَجْهِهِ :

مِنْهَا قَوْلُكَ : ضَرْبُهُ ، وَمَعْنَاهُ ، وَقَدْ كَانَ فِي مَوْضِعِ الْأَمْرِ ، وَكَذَلِكَ حَذَارٍ ، وَنَزَالٍ ، وَنَحْوَهُمَا ،
فَقَدْ يَقَعُ الشَّيْءُ فِي مَعْنَى الشَّيْءِ وَلَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ .

وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةَ فِي الْإِعْرَابِ كَالْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ . وَالْأَسْمَاءُ
إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْعَوَامِلُ لَمْ تُغَيَّرْ أَبْنِيَّتُهَا ، إِنَّمَا تُحْدِثُ فِيهَا الْإِعْرَابَ . وَكَذَلِكَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ
تُلْحَقُهَا الْعَوَامِلُ فَتُحْدِثُ لَهَا الْإِعْرَابَ بِالزَّوَائِدِ الَّتِي لَحِقَتْهَا ، وَهِيَ التَّاءُ ، وَالْهَمْزَةُ ، وَالنُّونُ ،
وَالْيَاءُ اللَّوَاوِيُّ فِي يَفْعَلُ ، وَتَفْعَلُ ، وَنَفْعَلُ ، وَأَفْعَلُ .

فَإِذَا قُلْتَ (افْعَلْ) فِي الْأَمْرِ لَمْ تُلْحَقْهَا عَامِلًا ، وَلَمْ تُقَرِّرْهَا / عَلَى لَفْظِهَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَوَازِمَ
إِذَا لَحِقَتْهَا لَمْ تُغَيَّرِ اللَّفْظُ نَحْوَ قَوْلِكَ : لَمْ يَضْرِبْ زَيْدٌ وَإِنْ تَذَهَبَ أَذْهَبَ ، وَكَذَلِكَ لِيَذْهَبَ
زَيْدٌ ، وَلَا يَذْهَبَ عَبْدُ اللَّهِ ، فَإِنَّمَا يُلْحَقُهَا الْعَامِلُ وَحُرُوفُ الْمُضَارِعَةِ فِيهَا .

(١) فِي سِيَوِيهِ ج ١ ص ٤ « وَالْفَتْحُ فِي الْأَفْعَالِ الَّتِي لَمْ تَجْرِ بِمَجْرَى الْمُضَارِعَةِ قَوْلُهُمْ ضَرْبٌ وَكَذَلِكَ كُلُّ بِنَاءٍ مِنَ الْفِعْلِ كَانَ
مَعْنَاهُ (فَعْلٌ) وَلَمْ يُسْكَنْوا آخِرَ (فَعْلٌ) لِأَنَّ فِيهَا بَعْضُ مَا فِي الْمُضَارِعَةِ . تَقُولُ : هَذَا رَجُلٌ ضَرْبِنَا فَتَصِفُ بِهَا النُّكْرَةَ ، وَتَكُونُ
فِي مَوْضِعِ ضَارِبٍ إِذَا قُلْتَ : هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ . وَتَقُولُ : إِنْ فَعْلٌ قُلْتَ فَيَكُونُ فِي مَعْنَى إِنْ يَفْعَلُ أَفْعَلُ ، فَهِيَ فَعْلٌ كَمَا أَنَّ الْمُضَارِعَ
فَعْلٌ وَقَدْ وَقَعَتْ مَوْقِعُهَا فِي أَنَّ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْأَسْمَاءِ فِي الْوَصْفِ كَمَا تَقَعُ الْمُضَارِعَةُ فِي الْوَصْفِ فَلَمْ يَسْكُنُوا كَمَا لَمْ يَسْكُنُوا مِنَ الْأَسْمَاءِ
مَا ضَارِعَ الْمُتَمَكِّنَ وَلَا مَا صِيرَ مِنَ الْمُتَمَكِّنِ فِي مَوْضِعٍ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ فَالْمُضَارِعُ مِنَ عَلٍ حُرُوكُهُ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَقُولُونَ : مِنْ عَلٍ
فَيَجْرُونَهُ وَأَمَّا الْمُتَمَكِّنُ الَّذِي جَعَلَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ فِي مَوْضِعِ قَوْلِكَ : ابدأ بهذا أَوَّلُ وَيَا حَكَمٌ . »

وَانْظُرْ أَسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) فِي سِيَوِيهِ ج ١ ص ٤ « وَالْوَقْفُ قَوْلُهُمْ : اضْرِبْ فِي الْأَمْرِ لَمْ يَحْرُوكُهَا ، لِأَنَّهَا لَا يَوْصَفُ بِهَا ، وَلَا تَقَعُ مَوْقِعَ الْمُضَارِعَةِ
فَبَعْدَتْ مِنَ الْمُضَارِعَةِ بَعْدَ (كَمْ) وَ (إِذْ) مِنَ الْمُتَمَكِّنَةِ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ بِنَاءٍ مِنَ الْفِعْلِ كَانَ مَعْنَاهُ : أَفْعَلُ . »

وَأَنْتِ إِذَا قُلْتَ : (اذهبْ) فليس فيها عامل ، ولا فيها شيء من حروف المضارعة .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : الإِضْمَارُ يَعْمَلُ فِيهَا . قِيلَ : هَذَا فَاسِدٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ الإِضْمَارُ إِلَّا أَنْ يُعَوِّضَ مِنَ الْعَامِلِ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ أَوْ كَانَ يَنْجُزُ بِجَازِمٍ مُضْمَرٍ لَكَانَ حَرْفُ الْمِضَارَعَةِ فِيهِ الَّذِي بِهِ يَجِبُ الإِعْرَابُ ، لِأَنَّ الْمُضْمَرَ كَالظَّاهِرِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ أَوْ أَرَدْتَ إِضْمَارَ (لَمْ) - وَكَانَ هَذَا مِمَّا يَجُوزُ - مِنْ قَوْلِكَ : لَمْ يَضْرِبْ ، فَحُذِفَتْ لَمْ ، لِبَقِيَّتِ (يَضْرِبُ) عَلَى لَفْظِهَا وَمَعَهَا (لَمْ) .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَلَمْ يَبْنَاهُ عَلَى مَقْدَارِ الْمِضَارَعَةِ ؛ نَحْوِ : اضْرِبْ ، وَانْطَلِقْ فَقَدْ كَسَرْتَ كَمَا تَقُولُ : يَضْرِبُ وَيَنْطَلِقُ . وَكَذَلِكَ أَقْتُلُ كَمَا تَقُولُ : يَقْتُلُ ؟

قِيلَ : إِنَّمَا لَحِقَتْ هَذِهِ / الْبَنِيَّةُ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا ^(١) لَمْ يَقْعْ ، وَكَذَلِكَ صُورَةُ مَا لَمْ يَقْعْ . فَهَذَا احْتِجَاجٌ مُعْنٍ ^(٢) ، وَفِيهِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا .

٢
٢٩٥

(١) فِي الْأَصْلِ لَمَّا بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ .

(٢) الْمُبَرَّدُ يَرُدُّ عَلَى الْكُوفِيِّينَ فِي قَوْلِهِمْ : إِنْ فَعَلَ الْأَمْرَ مَعْرَبٌ لَا مَبْنِيٍّ ؛ وَسَيَكْرُرُ هَذَا الرَّدُّ فِي ص ٤١٣ مِنَ الْأَصْلِ وَقد عَقَدَ الْإِنْبَارِيُّ مَسْأَلَةً لِهَذَا فِي الْإِنْصَافِ ص ٣٠٣ - ٣١٧ وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ص ٣١٧ - ٣٢٤ كَمَا بَسَطَ فِيهَا الْقَوْلَ الرَّغْشَرِيَّ فِي أَوَّلِ شَرْحِهِ لِلَامِيَةِ الْعَرَبِ .

هذا باب

تجريد إعراب الأفعال

اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء ، مرفوعة كانت الأسماء أو منصوبة أو مخفوضة . فوقوعها مواقع الأسماء هو الذى يرفعها . ولا تنتصب إذا كانت الأسماء فى موضع نصب ، ولا تنخفض على كل حال ، وإن كانت الأسماء فى موضع خفض ^(١) .

فلها الرفع ؛ لأن ما يعمل فى الاسم لا يعمل فى الفعل . فهى مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها ، أو يجزمها . وتلك عوامل لها خاصة ولا تدخل على الأسماء ، كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها . فكل على حياله .

فأما ما كان منها فى موضع رفع فقولك : يقوم زيد . (يقوم) فى موضع المبتدأ ، وكذلك : زيد يقوم / (يقوم) فى موضع الخبر . وإن زيدا يقوم . (يقوم) فى موضع خبر (إن) .

وما كان منها فى موضع المنصوب ، فنحو : كان زيد يقوم يا فتى ، وظننت زيدا يقوم .

وما كان فى موضع المجرور فنحو : مررت برجل يقوم ، ومررت برجل يقوم أبوه .

فإذا أدخلت على هذه الأفعال (السين) أو (سوف) فقد منعتهما بها من كل عامل ^(٢) . وسنأتيك هذا مبيناً فى هذا الباب إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « باب وجه دخول الرفع فى هذه الأفعال المضارعة . اعلم أنها إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب - فإنها مرتفعة ، وكيثوتها فى هذا الموضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها . . . وكيثوتها فى موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كيثوته مبتدأ ، فأما ما كان فى موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذلك ، وأما ما كان فى موضع المبنى على المبتدأ فقولك زيد يقول ذلك ، وأما ما كان فى موضع غير المبتدأ ولا المبنى عليه فقولك : مررت برجل يقول ذلك ، وهذا يوم آتيك ، وهذا زيد يقول ذلك ، وهذا رجل يقول ذلك ، وحسبه ينطلق ، فهكذا هذا وما أشبهه . ومن ذلك أيضاً : هلا يقول زيد ذلك ، ف (يقول) فى موضع ابتداء ، و (هلا) لاتعمل فى اسم ولا فعل » .

وقال فى ص ٤١٠ « من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت فى موضع ينتصب فيه الاسم ، ويجزمها إذا كانت فى موضع ينجر فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكيثوتها فى موضع الاسم . . . » .

وانظر الانصاف ص ٣١٩ - ٣٢٣ وأسرار العربية ص ٢٨ - ٢٩ والأشياء ج ١ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٢) الفعل المقترن بالسين أو سوف ان وقع بعد (أن) كانت مخففة من الثقيلة و (لن) لنفى سيفعل ، « لم » فى الجوازم لنفى الماضى ، ولا يصلح الفعل المقرون بالسين أو سوف أن يقع شرطاً ؛ ولذلك وجب اقترانه بالفاء إذا وقع جواباً للشرط .

هذا باب

الحروف التي تنصب الأفعال

فمن هذه الحروف (أَنْ) ، وهي والفعلُ بمنزلة مصدره ، إلا أنه مصدرٌ لا يقع في الحال^(١) .
إنما يكون لما يقع إن وقعت على مضارع ، ولا مضى إن وقعت على ماضٍ .

فأما وقوعها على المضارع ؛ فنحو : يسرُّني أَنْ تقومَ . المعنى : يسرُّني قيامك ؛ لأنَّ القيام لم يقع . والماضي : يسرُّني أَنْ قمتَ . (فَأَنْ) هي أَمْكَنُ / الحروف في نصب الأفعال . وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعلُ البتَّةِ إلا بَأَنْ مُضمرةً أو مُظهرةً . وليس القول كما قال لما ذكره إن شاء الله .

ومن هذه الحروف (لَنْ) وهي نفي قولك : سيفعل . تقول : لن يقومَ زيد ، ولن يذهب عبد الله .

ولا تتصل بالقسم^(٢) كما لم يتصل به (سيفعل) .

ومن هذه الحروف (كَيَّ) ، تقول : جئت كي تكرمني ، وكى يسرك زيد .

ومنها (إِذَنْ) ، تقول : إذن يضربك زيد . فهذه تعمل في الأفعال عملَ عوامل الأسماء في الأسماء إذا قلت : ضربت زيدا ، وأشتم عمرا .

واعلم أنَّ هاهنا حروفاً تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبة ، وإنَّما (أَنْ) بعدها مُضمرةٌ .
فالفعل منتصب بـ(أَنْ) وهذه الحروف عَوَّضٌ منها ، ودالةٌ عليها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٧ « باب الأفعال المضارعة . اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتتصبها لاتعمل في الأسماء كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لاتعمل في الأفعال وهي (أَنْ) ، وذلك قولك : أريد أن تفعل . . . » .

وقال في ص ٤٧٥ « فأن مفتوحة تكون على وجوه ، فأحدها : أن تكون فيه أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها »
(٢) في المفتي ج ١ ص ٢٢١ « وتلقى القسم بها ولم نادر جدا كقول أبي طالب :

والله لئن يصلوا إليك يجتمعهم
حتى أوسد في التراب دفيناً

فمن هذه الحروف الفاء ، والواو ، وأو ، وحتى ، واللام المكسورة .

فأما (اللام) فلها موضعان : أحدهما نفي ، والآخر إيجاب . وذلك قوله : جئتُكَ لأكرمَكَ^(١)
وقوله عز وجل : (لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ / مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ)^(٢) . فهذا موضع الإيجاب .
٢
٢٩٨

وموضع النفي : ما كان زيد ليقوم . وكذلك قوله تبارك وتعالى : (مَا كَانَ اللَّهُ لِيُنْذِرَ
الْمُؤْمِنِينَ)^(٣) (وما كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)^(٤) .

فإنَّ) بعد هذه اللام مضمرة : وذلك لأنَّ اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لاتعمل
في الأفعال . ف(أَنْ) بعدها مضمرة ، فإذا أضمرت (أَنْ) نصبت بها الفعل ودخلت عليها اللام ؛
لأنَّ (أَنْ) والفعل اسم واحد ، كما أنَّها والفعل مصدر . فالمعنى : جئتُ لَأَنْ أَكرهَكَ ، أى : جئتُ
لأكرامك . كقولك : جئتُ لزيد .

فإن قلت : ما كنتُ لأضربكَ - فمعناه : ما كنتُ لهذا الفعل^(٥) .

وأما (الفاء) . و(أو) ففيهما معانٍ تُفسَّر على حيالها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .
وكذا (حتى) ، و(إذن) .

وكان الخليل يقول : إنَّ (أَنْ) بعد (إذن) مضمرة^(٦) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « وأما اللام في قولك : جئتُكَ لتفعل - فيمنزلة (إن) في قولك : إن خيراً فخير وإن شراً
فشر . إن شئت أظهرت الفعل ههنا وإن شئت خزلته وأضمرته ، وكذلك (أن) بعد اللام إن شئت أظهرته ، وإن شئت أضمرته »

(٢) الفتح : ٢

(٣) آل عمران : ١٧٩

(٤) الأنفال : ٢٣

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن اللام قد تبيء في موضع لا يجوز فيها الإظهار وذلك ما كان ليفعل فصارت
(أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك : إياك وزيداً ، وكأنك إذا مثلت قلت : ما كان زيد لأن يفعل أى ما كان زيد لهذا الفعل .
فهذا بمنزلة ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل فإذا قلت هذا قلت : ما كان ليفعل كما كان لن يفعل لسيفعل وصارت بدلاً من اللفظ
بأن » .

(٦) في سيبويه ١ : ٤١٢ : « وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : (أن) بعد إذن مضمرة » .

وكذلك (لن) وإِنَّمَا هِيَ (لَا أَنْ) وَلَكِنَّكَ حَذَقْتَ الْأَلْفَ مِنْ لَا . وَالْهَمْزَةُ / مِنْ (أَنْ) وَجَعَلْتُهَا حرفاً واحداً .

وليس القول عندى كما قال ؛ وذلك أَنَّكَ تقول : زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ ؛ كما تقول : زَيْدًا سَأُضْرِبُ^(١) . فإِذَا كَانَ هَذَا كَمَا قَالَ الْخَالِيلُ لِفَسَادِ هَذَا الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّ (زَيْدًا) كَانَ يَنْتَضِبُ بِمَا فِي صَلَةِ (أَنْ) . وَلَكِنْ (لَنْ) حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ (أَنْ)^(٢) .

وَأَمَّا (كَي) فَفِيهَا قَوْلَانِ : أَمَّا مِنْ أَدْخَلَ اللَّامَ فَقَالَ : لِكَيْ تَقُومَ يَا فُتَى - فَهِيَ عِنْدَهُ وَالْفِعْلُ مُصَدَّرٌ ؛ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي (أَنْ) .

(١) السِّينُ وَسَوْفَ يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهُمَا ، فَلَيْسَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَأَنْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضَى ج ١ ص ١٥٠ .
وَقَدْ اسْتَقْبَحَ السَّهِيلُ فِي الرُّوضِ الْأَنْفِ ج ١ ص ٢٨٦ أَنَّ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الْفِعْلِ عَلَى السِّينِ فَقَالَ : قَبِيحٌ أَنْ تَقُولَ : غَدًا سَأَتِيكَ .
وَابْنُ الْقَيْمِ يَجْعَلُ السِّينَ وَسَوْفَ مِمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ . قَالَ فِي بَدَائِعِ الْفَوَائِدِ ج ١ ص ٨٩ - ٩٠ : « لَا تَقُولَ : غَدًا سَيَقُومُ زَيْدٌ لَوْجُوهَ :

مِنْهَا أَنَّ السِّينَ تَنْبِئُ عَنْ مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ وَالِاسْتِقْبَالِ لِلْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُسْتَقْبَلًا بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا قَبْلَهُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُ ظَرْفٌ أَخْرَجْتَهُ السِّينَ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الظَّرْفِ فَبَقِيَ الظَّرْفُ لِعَامَلٍ فِيهِ فَيَبْطُلُ الْكَلَامُ . فَإِذَا قُلْتَ : سَيَقُومُ غَدًا دَلَّتِ السِّينُ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُسْتَقْبَلٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا قَبْلَهُ وَلَيْسَ قَبْلَهُ إِلَّا حَالَةُ التَّكَلُّمِ وَدَلَّ لَفْظُ غَدًا عَلَى اسْتِقْبَالِ الْيَوْمِ فَتَطَابَقَا . .

الثَّانِي أَنَّ السِّينَ وَسَوْفَ مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي الدَّاخِلَةِ عَلَى الْجُمْلِ وَمَعْنَاهَا فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ وَإِلَيْهِ يَسْتَدِلُّ إِلَى الْأَسْمِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ كَحُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ ، وَالنَّهْيِ .

وَفِي كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ تَحْجِيرٌ لِادَّاعِي لَهُ فَالسِّينُ وَسَوْفَ نَزَلَتَا مَعَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مَنزِلَةً أَحَدِ حُرُوفِهِ كَمَا تَنَزَّلُ كَذَلِكَ (لَمْ) ، وَ (لَنْ) ، وَ (لَا) النَّاهِيَةَ .

(٢) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ٤٠٧ :

« فَأَمَّا الْخَالِيلُ فِزَعَمَ أَنَّهَا (لَا أَنْ) وَلَكِنْهُمْ حَنَفُوا لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ كَمَا قَالُوا : وَيَلِمُهُ يَرِيدُونَ وَيَ لَأْمُهُ وَكَأَقَالُوا : يَوْمَئِذٍ وَجَعَلْتَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ كَمَا جَعَلُوا (هَلَا) بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ فَإِنَّمَا هِيَ : هَلْ ، وَلَا

وَأَمَّا غَيْرُهُ فِزَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي (لَنْ) زِيَادَةٌ وَلَيْسَتْ مِنْ كَلِمَتَيْنِ وَلَكِنَّهَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ عَلَى حَرْفَيْنِ لَيْسَتْ فِيهِ زِيَادَةٌ وَأَنَّهَا فِي حُرُوفِ النَّصْبِ بِمَنْزِلَةِ (لَمْ) فِي حُرُوفِ الْجَزْمِ فِي أَنَّهُ لَيْسَ وَاحِدٌ مِنَ الْحَرْفَيْنِ زَائِدًا . وَلَوْ كَانَتْ عَلَى مَا يَقُولُ الْخَالِيلُ لَمَا قُلْتَ : أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ لِأَنَّ هَذَا اسْمُ الْفِعْلِ صَلَةٌ فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَمَّا زَيْدًا فَلَا الضَّرْبَ لَهُ » .

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا اللَّامَ فَقَالَ : كَيْمَهُ كَمَا تَقُولُ : لِمَهُ - فَوَ(أَنَّ) عِنْدَهُ بَعْدَهَا مَضْمُورَةٌ ؛
لَأَنَّهَا مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ كَاللَّامِ (١) .

(١) فِي سَبْيُوِيَه ج ١ ص ٤٠٧ « (كَى) وَذَلِكَ جِئْتُكَ لِكَى تَفْعَل » .

وَقَالَ فِي ص ٤٠٨ « وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُ (كَى) بِمَنْزِلَةِ حَقٍّ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : كَيْمَهُ فِي الْاسْتِفْهَامِ فَيَعْمَلُونَهَا فِي الْأَسْمَاءِ كَمَا قَالُوا : حَتَامُهُ وَحَقِّي مَتَّى وَلَهُ فَنَ قَالَ : كَيْمَهُ فَإِنَّهُ يَضْمُرُ أَنَّ بَعْدَهَا وَأَمَّا مَنْ أَدْخَلَ عَلَيْهَا اللَّامَ وَلَمْ يَكُنْ مِنْ كَلَامِهِ كَيْمَهُ فَإِنَّهُ عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ (أَنَّ) وَتَدْخُلُ عَلَيْهَا اللَّامُ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى أَنَّ ، وَمَنْ قَالَ : كَيْمَهُ جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ » .

هذا باب

إذن

اعلم أنَّ (إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء^(١)، لأنها تعمل وتُلغى كظننت؛ ألا ترى أنَّك تقول: ظننت زيدا قائما؛ وزيدٌ ظننت قائمٌ. إذا أردت زيدٌ قائمٌ في ظننى، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نُصب بها. وإن كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عاملٌ أُلغيت / ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع، كما تعمل (ظننت) إذا قلت: زيدا ظننت قائما؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تُصرف.

فأما الموضع الذى تكون فيه مبتدأة وذلك^(٢) قولك إذا قال لك قائل: أنا أكرمك قلت: إذن أجزيك. وكذلك إن قال: انطلق زيد - قلت: إذن ينطلق عمرو، ومثله قول الضبي:

أردد حمارك لا تُنتزع سريتسه إذن يُردد وقيد العير مكروب^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٠ «باب إذن - اعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة علت في الفعل عمل أرى في الإسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك إذن أجيتك . . .»

(٢) هكذا بالأصل وصوابه: فذلك

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١١ على نصب ما بعد إذن لأنها مبتدأة.

السوية: شيء يجعل تحت البرذعة للحمار كالجلس للبعير. والنزع: السلب. وقيد العير مكروب: أى مضيق حتى لا يقدر على الخطو

قال المرزوقي في قوله: (أزجر حمارك): «هذا مثل، والمعنى: انقبض عن التعرض لنا والدخول في حريمنا فإنك إن لم تفعل ذلك ذمت عاقبة أمرك. وجعل ارسال الحمار في حياهم كناية عن التحكك بهم، والتعرض لمساءتهم.

«لا تنزع»: جزم في جواب الأمر على مذهب الكسائي أو بدل.

البيت من أبيات ستة لعبد الله بن عتبة الضبي أوردها المفضل في المفضليات وأبو تمام في الحامسة والأصمعي في الأصمعيات.

المفضليات ص ٣٨٢ الأصمعيات ص ٢٦٧ ديوان الحامسة ج ٢ ص ١٤٨ - ١٤٩ الخزانة ج ٣ ص ٥٧٦ وروى: «لا يرتع بروضتنا» - وانظر في اعرابه شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٢٢ والخزانة.

والموضع الذى لا تكون فيه عاملة البتة قولك : إِنْ تَأْتِنِ إِذْنَ آتِكَ ، لَأَنَّهُ دَاخِلَةٌ بَيْنَ
عَامِلٍ وَمَعْمُولٍ فِيهِ .

وكذلك أَنَا إِذْنَ أَكْرَمُكَ ^(١) .

وكذلك إِنْ كَانَتْ فِي الْقِسْمِ بَيْنَ الْمُقْسَمِ بِهِ وَالْمُقْسَمِ عَلَيْهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : وَاللَّهِ إِذْنَ لَا
أَكْرَمُكَ . لَأَنَّ الْكَلَامَ مُعْتَمِدٌ عَلَى الْقِسْمِ . فَإِنْ قَدِّمْتَهَا كَانَ الْكَلَامُ مُعْتَمِداً عَلَيْهَا . فَكَانَ الْقِسْمُ
لِغَوَا ؛ نَحْوُ : إِذْنَ وَاللَّهِ أَضْرَبُكَ ؛ لِأَنَّكَ تَرِيدُ : إِذْنَ أَضْرَبُكَ وَاللَّهُ .

فَالَّذِى تُلْغِيهِ / لَا يَكُونُ مُقَدِّمًا ، إِنَّمَا يَكُونُ فِي أَضْعَافِ الْكَلَامِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : $\frac{٢}{٣٠١}$
ظَنَنْتَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قَدِّمْتَ الظَّنَّ فَإِنَّمَا تَبْنِيْ كَلَامَكَ عَلَى الشَّكِّ .

وإِنَّمَا جَازَ أَنْ تَفْصَلَ بِالْقِسْمِ بَيْنَ (إِذْنَ) وَمَا عَمِلْتَ فِيهِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ حُرُوفِ الْأَفْعَالِ
لِتَصْرِفُهَا ، وَأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ وَتُلْغَى ، وَتَدْخُلُ لِلْإِبْتِدَاءِ ، وَلِذَلِكَ شَبَّهْتَ بِظَنَنْتَ مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ ^(٢)

وَأَعْلَمُ أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ وَاوٍ أَوْ فَاءٍ ، صَلَحَ الْإِعْمَالُ فِيهَا وَالْإِلْغَاءُ ، لَمَّا أَذْكَرَهُ لَكَ
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : إِنْ تَأْتِنِ آتِكَ وَإِذْنَ أَكْرَمُكَ . إِنْ شَتَّتَ رَفَعْتَ ، وَإِنْ شَتَّتَ نَصَبْتَ . وَإِنْ
شَتَّتَ جَزَمْتَ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤١١ « وَأَعْلَمُ أَنَّ (إِذْنَ) إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ شَيْءٍ الْفِعْلُ مُعْتَمِدٌ عَلَيْهِ فَإِنَّهَا مَلْغَاةٌ لَا تَنْصَبُ
الْبَيْتَ ، كَمَا لَا تَنْصَبُ أَرَى (يَضُمُّ الْأَلْفَ) إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْإِسْمِ فِي قَوْلِكَ : كَانَ أَرَى زَيْدٌ ذَاهِبًا ، وَكَأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي قَوْلِكَ :
أَتَى أَرَى ذَاهِبًا . ف (إِذْنَ) لَا تَصِلُ فِي ذَا الْمَوْضِعِ إِلَى أَنْ تَنْصَبَ كَمَا لَا تَصِلُ أَرَى هُنَا إِلَى أَنْ تَنْصَبَ ؛ فَهَذَا تَفْسِيرُ الْخَلِيلِ .
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنَا إِذْنَ آتِيكَ ، هِيَ هُنَا بِمَنْزِلَةِ أَرَى حَيْثُ لَا تَكُونُ إِلَّا مَلْغَاةٌ . وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ : إِنْ تَأْتِنِ إِذْنَ آتِكَ ، لِأَنَّ
الْفِعْلَ هُنَا مُعْتَمِدٌ عَلَى مَا قَبْلَ إِذْنَ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤١١ - ٤١٢ « وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا وَاللَّهُ إِذْنَ لَا أَفْعَلُ مِنْ قَبْلِ أَنْ (أَفْعَلُ) مُعْتَمِدٌ عَلَى الْيَمِينِ وَ(إِذْنَ)
لِغَوٍ وَلَيْسَ الْكَلَامُ هُنَا بِمَنْزِلَةِ إِذَا كَانَتْ إِذْنَ فِي أَوَّلِهِ ، لِأَنَّ الْيَمِينَ هَا هُنَا الْغَالِبَةُ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ - إِذَا كَانَتْ إِذْنَ مُبْتَدَأَةً - :
إِذْنَ وَاللَّهُ لَا أَفْعَلُ ، لِأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى إِذْنَ (وَاللَّهُ) لَا يَعْمَلُ شَيْئًا » .

وَقَالَ فِي ص ٤١٠ « وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُكَ : إِذْنَ وَاللَّهُ أَجِيبُكَ وَالْقِسْمُ هُنَا بِمَنْزِلَةِ أَرَى إِذَا قُلْتَ : أَرَى وَاللَّهُ زَيْدًا فَاعْلَا »

أما الجزم فعلى العطف على آتلك وإلغاء (إذن) . والنصب على إعمال (إذن) . والرفع على قولك : وأنا أكرمك ، ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئا^(١) .

وهذه الآية في مصحف ابن مسعود (وَإِذْ لَا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ)^(٢) [الفعل فيها] منصوب بإذن والتقدير - والله أعلم - الانصال / بإذن ، وإن رفع فعلى أَنَّ الثاني محمول على الأول كما قال الله عز وجل : (فَأِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا)^(٣) أى فهم إذن كذلك .

فالفاء والواو يصلح بعدهما هذا الإضمار على ما وصفت لك من التقدير : وأن تنقطع (إذن) بعدهما مما قبلهما . ثم يدخلان للعطف بعد أن عملت (إذن) . ونظير ذلك قولك : إن تعطى أشكرُك وإذن أدعو الله لك . كأنه قال : إذن أدعو الله لك ثم عطف هذه الجملة على ما قبلها ؛ لأن الذى قبلها كلامٌ مُستغنٍ .

وقد يجوز أن تقول : إذن أكرمك إذا أخبرت أنك فى حال إكرام^(٤) ، لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب ؛ لأن حروف النصب إنما معناه مالم يقع . فهذه حال (إذن) إلى أن نفرد بابا^(٥) لمسائلها إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤١١ « واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار ، ان شئت أعملتها كأعمالك (أرى) و (حسب) إذا كانت واحدة منهما بين اسمين وذلك قولك : زيدا حسبت أخاك ، وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت : زيد حسبت أخوك . . . وبلغنا أن هذا الحرف فى بعض المصاحف (وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلا) ومعنا بعض العرب قرأها فقال (وإذن لا يلبثوا) وأما الإلغاء فقوله إذن لا أجيبك وقال تعالى (فإذا لا يؤتون الناس نقيرا) »
(٢) الإسراء : ٧٦ - وقراءة خلفك سبعة (الالتخاف ص ٢٨٥) وقراءة (يلبثوا) شاذة (شواذ ابن خالوية ص ٧٧)
(٣) النساء : ٥٣

(إذن) - الواقعة فى ابتداء الكلام والناصية للمضارع لم تقع فى القرآن الكريم ، وما جاء منها كان بعد الواو والفاء . جاءت بعد الفاء فى آية واحدة وهى المذكورة هنا ، وجاءت بعد الواو فى آيتين الثانية قوله تعالى (قل لن ينفعكم الفرار إن فررتم من الموت أو القتل وإذن لا تمتعون إلا قليلا) الأحزاب ١٦ .

وقد قرئ بنصب المضارع فى الشواذ فى آيتين : فإذا لا يؤتون الناس ، وإذن لا يلبثون (البحر المحيط ج ٣ ص ٢٧٣ ج ٦ ص ٦٦ وشواذ ابن خالوية ص ٧٧) وفى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٤٤ ألفاؤها أجود وهو لغة القرآن التى قرأ بها السبعة وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ١٦ ج ٩ ص ١٢ والمغنى ج ١ ص ٢١ وشرح الكافية للرى ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٢ ولوقلت : والله إذن أفعل تريد أن تخبر أنك فاعل لم يجوز كما لا يجوز والله أذهب إذن إذا أخبرت أنك فاعل .

(٥) لم يفرد بابا لمسائل إذن كما وعد وإنما استعرض النواصب فى الجزء الرابع ص ٤١٣ من الأصل .

هذا باب

الفاء وما / ينتصب بعدها

وما يكون معطوفا بها على ما قبله

اعلم أنَّ الفاء عاطفةٌ في الفعل ؛ كما تعطف في الأسماء . تقول : أنت تاتيني فتكرمني ، وأنا أزورك فأحسنُ إليك ؛ كما تقول : أنا آتيك ثمَّ أكرمك ، وأنا أزورك وأحسنُ إليك . هذا إذا كان الثاني داخلا فيما يدخل فيه الأول . كما تكون الأسماء في قولك : رأيت زيدا فعمرًا ، وأنتيت الكوفة فالبصرة . فإن خالف الأول الثاني لم يجز أن يُحمَلَ عليه فَحْمَلُ الأول على معناه فانتصب الثاني بإضمار (أن) ، وذلك قولك : ما تاتيني فتكرمني ، وما أزورك فتحدثني .

إن أراد : ما أزورك ، وما تحدثني — كان الرفع ^(١) لا غير ؛ لأنَّ الثاني معطوف على الأول .

وإن أراد : ما أزورك فكيف تحدثني ؟ وما أزورك إلَّا لم تحدثني ، على معنى : كلَّما زرتك لم تحدثني — كان النصب ؛ لأنَّ الثاني على خلاف الأول . وتمثيل نصبه أن / يكون المعنى : ما تكون مني زيارة فيكون حديثُ منك . فلمَّا ذهبت بالأول إلى الاسم أضمرت (أن) إذا كنت قد عطفت إسمًا على اسم ، لأن (أن) وما عملت فيه اسم ، فالمعنى : لم تكن زيارة فإكرام ، وكذلك كلَّ ما كان غير واجب . وهو الأمر ، والنهي ، والاستفهام .

فالأمر : ائتني فأكرمك ، وزرني فأعطيك ، كما قال الشاعر :

يا نائق سيري عنقًا فسيحًا إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا ^(٢)

(١) رفع الفعل (فتحدثني) له وجهان وكذلك نصبه وسيذكرها قريباً .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢١ على نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جراب الأمر .

العتق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع .

والبيت لأبي النجم العجلي ، وأراد سليمان بن عبد الملك .

وانظر سر الصناعة ج ١ ص ٢٧٢ واللسان « عتق » وشرح ديوان المتنبي ج ٤ ص ٢٠٤

والنهي مثل لا تأتيني فأكرمك ، كقوله عز وجل : (لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ)^(١) وكقوله عز وجل : (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)^(٢) .

والاستفهام : أأتيتني فأعطيك ؟ لأنه استفهم عن الاتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء .

وإنما يكون إضمار (أَنْ) إذا خالف الأول الثاني . او قلت : لا تقم فتضرب زيدا لجزمت إذا أردت : لا تقم ، ولا تضرب زيدا . فإذا أردت : لا تقم فتضرب زيدا ، أى فإنك إن قمت ضربه^(٣) لم يكن / إلا النصب ؛ لأنك لم ترد بـ «تضرب» النهى . فصار المعنى : لا يكن منك قيام فيكون منك ضربٌ لزيد .

وذلك أأتيتني فأكرمك ؟ المعنى : أ يكون هذا منك ؟ فإنه متى كان منك كان منى إكرام .

(١) طه ٦١

(٢) طه : ٨١

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٠ :

« وذلك لأن فاء الجزاء قياسه أن يجعل الفعل المتقدم عليه الذى هو غير موجب موجباً ويدخل عليه كلمة أن ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) : أى أن تطغوا فحلول الغضب حاصل .

هذا باب

مسائل هذا الباب

وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً
وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطرّ شاعر

تقول : ما تأتيني فتحدثني . فالنصب يشتمل على معنيين^(١) يجمعهما أنَّ الثاني مخالف
للأول .

فأحد المعنيين : ما تأتيني إلا لم تحدثني : أي قد يكون منك [إتيان] ولكن لست
تحدثني .

والمعنى الثاني : لا يكون منك إتيان ولا حديث فاعتباره ما تأتيني مُحَدَّثًا ، وكلّما أتيتني
لم تحدثني .

والوجه الآخر : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي لو أتيتني لحدثني .

وأما الرفع فعلى وجهين^(٢) :

أحدهما : ما تأتيني ، وما تُحدثني ، والآخر شريك الأول داخل معه في المعنى .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وتقول : ما تأتيني فتحدثني فالنصب على وجهين من المعاني :

أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي لو أتيتني لحدثني .

وأما الآخر : فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني ، أي : منك إتيان كثير ولا حديث منك » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول : ما تأتيني

فتحدثني كأنك قلت : ما تأتيني ، وما تحدثني . . .

وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت : فأنت تحدثنا . . . وتقول : ما أتيتنا فتحدثنا فالنصب فيه كالنصب في الأول

وإن شئت رفعت على فأنت تحدثنا الساعة والرفع فيه يجوز على (ما) . . . » .

والوجه الثاني أن تقول : ما تأتيني فتحدثني / أى ما تأتيني وأنت تحدثني وتكرمنى .

وكذلك ما تعطيني فأشكرُك ، أى : ما تعطيني وأنا أشكرُك على حال . ومنزل ذلك في الجزم ألم أعطك فتشكرنى ؟ جزم (تشكرنى) بلم ودخلا معا في الاستفهام . والرفع على قولك : فأنت تشكرنى .

ولو قلت : ما أنت بصاحبى فأكرمك - لكان النصب على قولك : فكيف أكرمك ؟ ولم يجز الرفع على الشركة ، لأنَّ الأول اسم فلا يُشرك الفعلُ معه . ولكن لو حملته على فأنا أكرمك على حال ثم تعطف جملة على جملة لجاز . وعلى هذا قوله :

فما أنت من قيس فتنبج دونها ولا من تميم في الرؤوس الأعظم^(١)

ولو رفع على (أنت تنبج على حال) جاز .

= خلاصة ما ذكره سيبويه والمبرد في (ما تأتيني فتحدثني) أن نصب الفعل (فتحدثني) : يخرج على وجهين :
(أ) يكون المعنى نبي الحديث لانتفاء شرطه وسببه وهو الإتيان وقد أشارا إلى هذا الوجه بقولها : ماتأتيني فكيف تحدثني ولو أتيتني لحدثني .

(ب) يكون المعنى نبي الحديث أى ما يكون منك إتيان يعقبه حديث وإنما كان منك إتيان لاحديث بعده . يقول الرضى في شرح الكافية عن هذا التوجيه : « ليس في الفاء معنى السببية في هذا الوجه ، وإنما انتصب الفعل على تشبيه هذه الفاء بفاء السببية وإن كان معناها معنى فاء العطف » والمعنيان في كلام المبرد معنى واحد في الواقع .

ورفع الفعل فتحدثني يخرج على وجهين أيضاً :

الأول : العطف ، كأنك قلت : ما تأتيني وما تحدثني ، فهما جملتان منفيتان .

الثاني : يكون المعنى على نبي الإتيان أى ما تأتينا فأنت تجهل أمرى وتحدثني بما يحدث به الجاهل بحال .

(وانظر في هذه المسألة ابن يعيش ج ٧ ص ٢٧ - ٢٦ شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٠ المعنى ج ٢ ص ٩٨ ، ١٣٩ - الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٥٣ - ٥٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٠ : « وتقول : ما أنت منا فتحدثنا لا يكون الفعل محمولا على (ما) لأن الذى قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكله . قال الفرزدق :

ما أنت من قيس فتنبج دونها ولا من تميم في اللهيا والفلاصم »

والبيت من قصيدة كبيرة للفرزدق ديوانه ص ٨٥١ - ٨٦١ .

وروايته في الديوان كرواية المقتضب وعلى رواية سيبويه يكون دخله الحرم . كان جرير يكافح عن قيس لمثولته فيهم ، فجعله الفرزدق نباحاً على طريق الاستعارة ونفى عنه الشرف في تميم .

وَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)^(١) فهو على قولك : لا تأتيني ، فأعطيتك ، أى لو أتيتنى لأعطيتك . وهو الذى ذكرناه فى أحد الوجهين / من قولك : $\frac{2}{3.7}$ ما تأتيني فتحديثنى إذا أردت : لو أتيتنى لتحديثنى .

وتقول : كأنك لا تأتينا فتحديثنا إذا أردت الوجه فى قولك : محدثا وهو الذى ذكرناه فى ما تأتيني فتحديثنى ، أى : كلما أتيتنى لا تحديثنى ، فهو ما تأتيني محدثا . أى قد يكون منك إتيان ولا تحديث ، كما قال :

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْمَةً فَيُضَيِّحُ مَلَقَى بِالْفَنَاءِ إِهَابَهَا^(٢)

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)^(٣) . النصب هاهنا محال ، لَأَنَّهُ لَمْ يجعل (فيكون) جوابا . هذا خلاف المعنى ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ ههنا شرط . إِنَّمَا المعنى : فَإِنَّهُ يَقُولُ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ ، و (كُنْ) حكاية^(٤) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ)^(٥) فالنصب والرفع .

فَأَمَّا النصب فعلى أَنْ تقول : فيكون يا فتى : والرفع على هو يقول فيكون .

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ^(٦)

(١) فاطر : ٣٦ - وفى سبويه ج ١ ص ١٩ « قتل النصب قوله - عز وجل - (لا يقضى عليهم فيموتوا) » .

(٢) فى سبويه ج ١ ص ٢١ « وتقول : كأنك لم تأتينا فتحديثنا ، إن حملته على الأول جزمتم قال رجل من بنى دارم :

كأنك لم تذبح لأهلك نعمة فيصبح ملق بالفناء إهابها

وقال الأعم « الشاهد فيه نصب ما بعد اللقاء على الجواب وإن كان معنى الكلام الإيجاب ، لأنه كان قبل دخول كأن متفياً على تقدير لم تذبح نعمة فيصبح إهابها ملق ثم دخلت عليه كان فأوجب فتى على لفظه منصوباً » . الإهاب : الجلد .

(٣) البقرة : ١١٧ - آل عمران : ٤٧ - مريم : ٣٥ - غافر : ٦٨ .

(٤) فى سبويه ج ١ ص ٤٣ « ومثله (كن فيكون) كأنه قال : إنما أمرنا ذاك فيكون » .

(٥) النحل : ٤٠ ، القراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٠٤ الأتحاف ص ٢٧٨ .

(٦) فى سبويه ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ « وسمنا من ينشد هذا البيت من العرب . . . والرفع أيضاً جائز حسن . .

ويغضب معطوف على الشيء ويجوز رفعه على أن يكون داخلاً فى صلة الذى » .

/ فَإِنَّ الرِّفْعَ الْوَجْهَ ؛ لِأَنَّ (يَغْضِبُ) فِي صِلَةِ الَّذِي ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الَّذِي يَغْضِبُ مِنْهُ صَاحِبِي .

وكان سيبويه يقدم النصب ويُسْنِي بالرفع . وليس القول عندي كما قال ، لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يَصِحُّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَنَّ يَقَعُ (يَغْضِبُ) فِي الصِّلَةِ كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ .

ومن أجاز النصب فإنَّما يجعل (يَغْضِبُ) معطوفاً على الشيء ، وذلك جائز ، ولكنه بعيد . وإنَّما جاز لِأَنَّ الشَّيْءَ مَنَعُوتٌ ، فكان تقديره : وما أنا للشيء الذي هذه حاله ، ولأنَّ يُغْضِبُ صَاحِبِي وَهُوَ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَقُولُ الْغَضَبُ إِنَّمَا يَقُولُ مَا يُوجِبُ الْغَضَبَ . ومثل هذا يجوز .

تقول : إِنَّمَا جَاءَ بِهِ طَعَامُ زَيْدٍ ، وَالْمَعْنَى إِنَّمَا جِئْتُ مِنْ أَجْلِهِ . وكذلك قولك : إِنَّمَا شَفَاءُ زَيْدٍ السَّيْفُ ، وَإِنَّمَا تَحِيَّتُهُ الشَّتْمُ ، أَيْ هَذَا الَّذِي قَدْ أَقَامَهُ مُقَامَ التَّحِيَّةِ وَمُقَامَ الشَّفَاءِ ؛ كَمَا قَالَ :

/ وَخَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ^(١)

= وقال الأعم : « الشاهد في نصب يغضب حملاً على معنى ولأن يغضب والتقدير : وما أنا بقول للشيء غير النافع ، ولأن يغضب منه صاحبي أي لست بقول للسبب المؤدى إلى غضبه ، ويجوز ويغضب بالرفع حملاً على صلة الذي وهو أبين وأحسن . وقد رد المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع ، ولم يقدمه سيبويه لأنه عنده أحسن من الرفع وإنما قدمه لمابنى عليه الباب من النصب بأضمار أن » مانسبه الأعم هنا للمبرد يوافق ما في المقتضب ، وكذلك ما قاله ابن يعيش ج ٧ ص ٣٦ .

أما الرضى فقد نسب إلى المبرد كلاماً آخر ثم رد عليه .

قال في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٣٢ : « وإذا نصبته فهو على الصرف . قال المبرد : لا يجوز ذلك ، لأن فيه نفي النفع والغضب معاً وهو عكس المقصود به لأن مراد الشاعر : الذي يغضب منه صاحبي لا أقوله . قلت : الذي قاله إنما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله : ليس نافعي ، لأنه يكون المعنى إذن : لا أقول قولاً لا يجمع نفى وغضب صاحبي منه . وهذا عكس ما ينبغي . . وأما إذا جعلناه في سياق النفي الذي هو ما أنا فلا يفقد المعنى ، لأنه يكون المعنى إذن : لا يكون القول الذي لا ينفعى مع غضب صاحبي منه . وذلك أما بانتفاءهما معاً أو بانتفاء أحدهما . . »

ولم يقل المبرد في توجيه نصب الفعل إلا هذا وهو العطف على الشيء .

والبيت الكعبى الغنوى من قصيدة في الأصمعيات ص ٧١ - ٧٤ والخزانة ج ٣ ص ٦١٩ - ٦٢١ وبعضها في الكامل ورغبة الأمل ج ٦ ص ١٠١ والأمانى ج ٢ ص ١٥٣ - ٢٠٤ وحجاسة البحرى ص ٢٦٥ ، ٢٧٠ .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين من كتابه ج ١ ص ٣٦٥ ، ٤٢٩ على أنه جعل الضرب تحية على الاتساع .

فهذا كلام مفهوم وتحقيق لفظه ما ذكرت لك .

وأما قول الله عز وجل : (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً)^(١) فهذا هو الوجه ؛ لأنه ليس بجواب ؛ لأن المعنى في قوله : (أَلَمْ تَرَ) إنما هو : انتبه وانظر . أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا .

وليس كقولك : ألم تأت زيدا فيكرمك ؛ لأن الإكرام يقع بالإتيان . وليس اخضرار الأرض واقعا من أجل رؤيتك .

وكذلك قوله عز وجل : (وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ)^(٢) لأنه لم يجعل سبب تعليمهم قوله (لَا تَكْفُرْ) ؛ كما تقول : لا تأتني فأضربك ؛ لأنه يقول : إنك إن أتيتني ضربتك . وقوله : (فَلَا تَكْفُرْ) حكاية عنهم ، وقوله : (فَيَتَعَلَّمُونَ) ليس متصلا به . واو كان كذلك كان لا تكفر فتتعلم يا فتي ، ولكن هو محمول على قوله : (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحَرَ) فيتعلمون منهم . لا يصح المعنى إلا على / هذا أو على القطع $\frac{2}{310}$ أى : منهم يتعلمون .

وأما قول النابتة^(٣) :

فلا زال قَبْرُ بَيْنٍ بُصْرَى وَجَاسِمٍ عليه مِنَ الْوَسْمِ سَحٌّ وَوَابِلٌ
فِيَنْبِتُ حَوْذَانَا وَعَوْفَا مُنَوَّرَا سَأَتْبِعُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَالَ قَائِلٌ

= دلفت : زحفت . والبيت لعمرو بن معديكرب وسيأتي في الجزء الرابع أيضاً - والواو . واو رب وخيل مبتدأ . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٣ - ٥٦ وشروح سقط الزند ص ١٧٦ ، ٣٠٥ .

(١) الحج : ٦٣ - وفي سيويه ج ١ ص ٤٢٤ « وسألت عن (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً) فقال : هذا واجب وهو تنبيه كأنك قلت أسمع أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا » .

(٢) البقرة : ١٠٢ - وفي سيويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقال - عز وجل - (فلا تكفر فيتعلمون) فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا لا تكفر فيتعلمون ليكمل كفره سبباً لتعليم غيره ، ولكنه على كفروا فيتعلمون ومثله كن فيكون » .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٤٢٢ « واعلم أنك إن شئت قلت : اتنى فأحدثك ترفع . وزعم الخليل أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سبباً لحديث ولكنك كأنك قلت : اتنى فأنا من يحدثك البتة جئت أو لم تجيء . قال النابتة الذيباني . . ولا زال قبر . . =

فإن الرفع الوجه ، لَأَنَّهُ ليس بجواب . إِنَّمَا هُوَ فُذَاكَ يُنْبِت حَوْذَانَا . ولو جعله جواباً لقوله : « فلا زال » كان وجهاً جيداً .

وتقول : لا تَمْدُدْهَا فَتَشَقُّقَهَا عَلَى العطف ، فَإِن أردت الجواب قلت : فَتَشَقُّقَهَا^(١) عَلَى ما فُسِّرَتْ لك .

وتقول : أَيْنَ بَيْتِكَ فَأَزُورُكَ ؟ فَإِن أردت أَن تجعله جواباً [نصبت] ، و [إِن]^(٢) أردت أَن تجعل الزيارة واقعة على حال قلت : أَيْنَ بَيْتِكَ فَأَنَا أَزُورُكَ على حال .

وتقول في الجزاء : مَنْ يَأْتِنِي فَيَكْرِمُنِي أُعْطِيهِ ، لا يَكُونُ إِلَّا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الكلام معطوف على ما قبله .

/ فَإِن قلت : مَنْ يَأْتِنِي آتَهُ فَأَكْرَمُهُ كَانَ العِزُّمُ الوجه ، والرفع جائز على القطع على قولك : فَأَنَا أَكْرَمُهُ . . . ٢
٣١١

= وذلك أَنه لم يرد أَن يجعل النبات جواباً لقوله ولا زال أَن يكون متعلقاً به ولكنه دعا ثم أخبر بقصة السحاب كأنه قال : فُذَاكَ يُنْبِت حَوْذَانَا قال الخليل : ولو نصب هذا البيت لجاز ولكن قبلناه رفعاً .

في معجم البلدان : بصرى : في موضعين ، إحداها بالشام من أعمال دمشق وهي قصبة كورة حوران .
وجاسم : قرية بينها وبين دمشق ثمانية فراسخ .

والخوذان : نبت طيب الرائحة قال الأزهري عن الخوذانة : رأيتها في رياض الصبان وقيعائها ولها نور أصفر رائحته طيبة وتجمع الخوذان وكذلك العوف والجود والوابل : أغزر المطر .

والبيتان من قصيدة للنايفة في رثاء النعمان بن الحارث الغساني - الديوان ص ٨٤٤٦١ وبين رواية سيويه والمقتضب خلاف يسير في بعض الألفاظ ، أما رواية الديوان في طبعته فخالفة لما في سيويه والمقتضب . البيتان مجموعان من ثلاثة أبيات ، ورواية الديوان

سقى الفيث قبراً بين بصرى وجاسم بغيث من الوسمى قطر ووابل

ولا زال ريحمان وميسك وعنبر على منتهاء ديمة ثم هاطل

وينبت حوذانا وعوفاً منوراً سأتبعه من غير ما قال قائل

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٢١ « وتقول : لا تملوها فتشقها (بالنصب) إذا لم تحمل الآخر على الأول . . . وتقول لا تملوها فتشقها (بالجزم) إذا أشركت بين الآخر والأول » .

(٢) زيادة يقتضيا استقامة الكلام .

ويجوز النصب وإن كان قبيحاً ؛ لَأَنَّ الْأَوَّلَ ليس بواجب إلا بوقوع غيره .

وقد قُرئ هذا الحرف على ثلاثة أَضْرُبَ (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) بالجزم والرفع والنصب (١) .

وينشد هذا البيت رفعاً ونصباً ؛ لَأَنَّ الْجَزْمَ يكسر الشعر وإن كان الْوَجْهَ ، وهو قوله :

وَمَنْ يَغْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى مَصَارِعَ مَظْأَومٍ مَجْرَؤُهُمْ سَحَابًا
وَتُذْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَىءْ يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا (٢)
والواو والفاء في هذا سواء .

فَأَمَّا قَوْلُهُ :

فَقُلْتُ لَهُ : قَرَّبْ وَلَا تَجْهَسْهُنَّ فَيُذْرِكُ مِنْ أُخْرَى الْقَطَاةِ فَتَرْلَقُ (٣)

(١) البقرة : ٢٨٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ - ٤٤٨ « . . . إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو ، وبلغنا أن بعضهم قرأ (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير) » .

قراءة الرفع في الفعلين (فيغفر - ويعذب) سبعية ، وكذلك قراءة الجزم فهما أما نصب الفعلين فهو قراءة شاذة . وانظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ شرح الشاطبية ص ١٧٠ والأتحاف ص ١٦٧ وخرج أبو حيان قراءة الرفع على وجهين : أن يحمل الفعل خبر مبتدأ محذوف أو بالمطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدم .

وقراءة الجزم عطف على جواب الشرط والنصب بإضمار أن (البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٠) .

(٢) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٤٤٩ على نصب الفعل تدفن بإضمار أن وعلى ذلك الأعلم بقوله : لأن جواب الشرط قبله وإن كان خبراً فإنه لا يقع إلا بوقوع الفعل الأول فصار غير الواجب .

المسحوب : مصدر ميمي من سحبت الشيء إذا جررته .

كبكب : جبل قال عنه ياقوت : هو خلف جبل عرفات مشرف عليها .

يقول : من يغترب عن قومه يجرى عليه الظلم لعدم ناصره ، فتختفي حسناته ، وتظهر سيئاته فتكون مشهورة كئار في رأس جبل .

والبيتان للأعشى من قصيدة طويلة هجا فيها عمرو بن المنذر .

الديوان ص ١١٣ - ١١٧ والرواية هناك تخالف ما هنا وما في سيبويه فقد أضيف إلى البيتين ما جعلهما ثلاثة .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ٤٥٢ على جزم الفعل يذرك بعد الفاء عطفاً على النهي .

فإنما هو على العطف فدخل كله في النفي^(١). أراد : ولا يدنك ، ولا تزاقر .

وتقول : إلا تأتني فتكرمني أقعد عنك .

فالعزم الوجه في فتكرمني ، والنصب يجوز من أجل النفي ؛ لأن معناه إلا تأتني مكرما ؛
كما قال : ما تأتيني فتحدني . أي ما تأتني محدثا . وعلى هذا ينشد / هذا البيت :

ومن لا يُقدِّم رجله مطمئنة فيثبتها في مُستوى الأرض يزاق^(٢)

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ جاز له أن ينصب في الواجب والنصب على إضمار (أن)^(٣) .
يذهب بالأول إلى الاسم على المعنى فيقول : أنت تأتيني فتكرمني . تريد : أنت يكون منك
إتيان فإكرام فهذا لا يجوز في الكلام ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة ؛ كما يجوز صرف
ما لا ينصرف ، وتضعيف ما لا يضعف في الكلام . قال :

سأترك منزلي لبسني تميم وألحق بالعراق فاستريح^(٤)

= القطاة : مقعد الردف . أذراه عن الفرس : رى به . ورواية سيويه فيذكر . يقول هذا لغلامه وقد حمله على فرسه ليصيد
له ، أي أرفق بالفرس ولا تجهده حتى لا يرى بك .

نسب البيت في سيويه إلى عمرو بن عمار الطائي وكذلك نسبة الأعم ونسب في اللسان (ذرى) إلى إسرء القيس .
وهو بديوانه من قصيدة عدتها ٣٧ بيتاً ص ٩١ جمع حسن السنوبي وليست هذه القصيدة في شرح الوزير أبي بكر عاصم بن
أيوب .

(١) ذكرنا في المقدمة ص ١١٨ أن المبرد قد يعبر عن النفي بالنفي .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٤٤٧ « وسأته عن قول ابن زهير : ومن لا يقدم . فقال النصب في هذا جيد ، لأنه أراد هنا من
المعنى ما أراد في قولك : لا تأتينا إلا لم تحدثنا فكأنه قال : من لا يقدم إلا لم يثبت زلق » .
ونسب البيت أيضاً الأعم إلى كعب بن زهير وليس في ديوانه بشرح السكري ولا في فوائده .

(٣) في سيويه ١ : ٤٢٣ : « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب الشعر ، ونصب في الاضطراب من حيث انتصب
في غير الواجب » .

(٤) في سيويه ج ١ ص ٤٢٣ « وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب الشعر ونصبه في الاضطراب من حيث انتصب في
غير الواجب .. فما نصب اضطراباً قول الشاعر : سأترك منزلي .. » .

وقال الأعم : ويروى لأستريحاً فلا ضرورة فيه على هذا .

وفي الخزائن ج ٣ ص ٦٠٠ « وقال السامني في الحاشية الهندية : « لقاتل أن يقول : لا نل أن أستريح منصوب بل هو
مرفوع مؤكد بالنون الحفيفة موقوفاً عليها بالألف وتأكيد مثل هذا جائز في الضرورة » .

وقال الشاعر :

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطَهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا^(١)

هذا إنشاد بعضهم ، وهو في الردادة على ما ذكرت لك . وأكثرهم ينشد : «لِيُعْصَمَا»
وهو الوجه الجيد .

= قال البغدادى : وهو من باب غسل الدم بالدم ثم قال :

والبيت لم يعزه أحد من خدمة كلام سيويه إلى قائل معين ونسبه العيني وتبعه السيوطى فى أبيات المغنى إلى المنيرة بن حبناء .
وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه .

وانظر الثمى على المغنى ج ٢ ص ١١ والسيوطى ص ١٦٩ والأبيات المشكلة للفارقى ص ١١٠ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٧٩ ولم ينسب أيضاً وروايته فى غير المقتضب : والحق بالحجاز .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢٣ على نصب فيعصما للضرورة وقال الأعلام ويروى ليعصما فلا ضرورة فيه .

كنى بالحضبة عن عزة قومه ومنعتهم .

ونسب البيت سيويه إلى طرفة وليس فى ديوانه وقد يكون ساقطاً من قصيدته فى هجاء صهره ص ١١٧ فإنها على روى هذا
الشاهد ومن البحر الطويل وهو فى الأبيات المشكلة ص ١١١ غير منسوب .

هذا باب

الواو

٢ / اعلم أنَّ الواو في الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك كلُّ موضع يُعطف فيه ما بعدها على ما قبلها
٣١٣ فيدخل فيما دخل فيه . وذلك قولك : أنت تأتيني وتكرمني ، وأنا أزورك ، وأعطيك ، ولم
أتك وأكرمك ، وهل يذهب زيد ، ويحيى عمرو ؟ إذا استفهمت عنهما جميعا ، وكذلك :
أين يذهب عمرو ، وينطلق عبد الله ؟ ولا تضربن زيدا ، وتشتن عمرا ؛ لأنَّ النهي عنهما
جميعا .

فإن جعلت الثاني جوابا فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد ، وهو الجمع بين الشيئين .
وذلك قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن^(١) . أى لا يكون منك جمع بين هذين .

فإن نهاه عن كل واحد منهما على حال : قال لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ لأنه أراد :
لا تأكل السمك على حال ولا تشرب اللبن على حال .

فتمثيله في الوجه الأول لا يكن منك أكل للسمك ، وأن تشرب اللبن .

وعلى هذا القول (لا يسعني شيء ويعجز عنك)^(٢) لا معنى للرفع في (يعجز) ، لأنه ليس

٢ يخبر / أنَّ الأشياء كلها لا تسعه ، وأنَّ الأشياء كلها لا تعجز عنه ؛ كما قال :
٣١٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٤ « باب الواو . اعلم أنَّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء
وأنها قد تشرك بين الأول ، والآخر ، كما تشرك الفاء . . وأنها يحيى ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء » .
وقال في ص ٤٢٥ : « وما يدلك أيضاً على أنَّ الفاء ليست كالواو قولك : مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد فعمرو تريد
أن تعلم بالفاء أنَّ الآخر مر به بعد الأول وتقول : لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى وإن شئت
جزمت على النهي في غير هذا الموضع . . ومنعك أن تجزم في الأول ، لأنه إنما أراد أن يقول له : لا تجمع بين اللبن والسمك
ولا ينهاء أن يأكل السمك على حدة ، ويشرب اللبن على حدة فإذا جزم فكانه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن
على كل حال » وانظر المعنى ج ٢ ص ٩٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٥ « وتقول : لا يسعني شيء ويعجز عنك فانتصاب الفعل ههنا من الوجه الذي انتصب به في
الفاء إلا أنَّ الواو لا يكون موضعها في الكلام موضع الفاء » .

لا تَنْسَهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيْ مِثْلُهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ^(١)

أى لا يجتمع أن تنهى وتأتى مثله . ولو جزم كان المعنى فاسداً .

ولو قلت بالفاء : لا يَسْعَى شَيْءٌ فَيَعْجَزُ عَنْكَ كَانَ جَيِّداً ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : لا يَسْعَى شَيْءٌ إِلَّا لَمْ يَعْجَزْ عَنْكَ ، وَلا يَسْعَى عَاجِزاً عَنْكَ هَذَا تَمْثِيلٌ هَذَا ؛ كَمَا قُلْتَ لَكَ فِي (مَا تَأْتِيْنِي فَتَحَدِّثْنِي) أَيْ إِلَّا لَمْ تَحَدِّثْنِي ، وَمَا تَأْتِيْنِي مُحَدِّثًا .

فمعنى الواو الجمع بين الشيئين . ونصبها على إضمار (أن) ؛ كما كان في الفاء . وتنصب في كل موضع تنصب فيه الفاء ؛ ألا ترى أن قولك : زُرْنِي وَأَزُورْكَ ، إِنَّمَا هُوَ اِتَّكَنَ مِنْكَ زِيَارَةً ، وَزِيَارَةً مِنْي .

ولو أراد الأمر في الثاني لقال : زُرْنِي وَلَا زُرْكَ . حَتَّى يَكُونَ الْأَمْرُ جَارِيَا عَلَيْهِمَا .

وَالنَّحْوِيُّونَ يَنْشُدُونَ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

/ لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تَقْضَى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ سَائِمٌ^(٢)

٢
٣١٥٠

فيرفع (يسام) لأنه عطفه على فعل وهو تُقْضَى فلا يكون إلا رفعا .

ومن قال : تَقْضَى لُبَانَاتٌ قَالَ : وَيَسَامُ سَائِمٌ ؛ لِأَنَّ (تَقْضَى) اسْمٌ ، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ تَعْطَفَ عَلَيْهِ فِعْلاً . فَأَضْمِرَ (أَنَّ) لِيَجْرِيَ الْمَصْدَرُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، فَصَارَ : تَقْضَى لُبَانَاتٌ وَأَنَّ يَسَامُ سَائِمٌ : أَيْ وَسَامَةٌ سَائِمٌ . وَعَلَى هَذَا يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ :

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٤٢٤ على نصب تأتى بإضمار أن بعد واو المية والتقدير : لا يَكُنْ مِنْكَ نَهْيٌ وَإِتْيَانٌ .

وفي الخزائنة ج ٣ ص ٦١٧ « يجوز الرفع على أن الجملة خبر المبتدأ محذوف أى وأنت تأتى وعار خبر مبتدأ محذوف وعظيم صفته والتقدير : وهو عار عليك عظيم وهذه الجملة دليل جواب إذا » .

وهذا البيت وجد في قصائد كثيرة - نسبة أبو عبيد القاسم بن سلام في أمثاله إلى المتوكل الكنانى وكذلك الأمدى في الموثلف والمختلف والزحشرى في المستقصى والبحترى في الحباصة ونسبه سيويه إلى الأخطل ونسبه الحاتمى لسابق البربرى ونسبه الحمى إلى أبى الأسود الدؤلى . انظر الخزائنة ج ٣ ص ٦١٨ - ٦١٩ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩ وحماصة البحرى ص ١٧٤ والسيوطى ص ٢٦٤ ، وديوان أبى الأسود الدؤلى ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٧ .

لَلْبَيْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(١)

أى : وأن تقر عيني .

فأما قوله :

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ^(٢)

فإنه أراد : ألم يجتمع كَوْنُ هذا منكم ، وَكَوْنُ هذا مني ؟ !

ولو أراد الأفراد فيهما لم يكن إلا مجزوما . كأنه قال : ألم يكن بيني وبينكم .

والآية تُقرأ على وجهين (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ^(٣)) على

ما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٢٦ « لما لم يستقم أن تحمل وتقر وهو فعل على لبس وهو اسم لما ضمته إلى الاسم وجملت أحب لهما ، ولم ترد قطعة لم يكن بد من إضمار (أن) » .

العبادة : جبة من صوف . الشفوف : ثياب رفاق تصف البدن واحدها شف بكسر الشين وفتحها .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٦٢١ « فإن قلت : ما الفرق بين واو الجمع وواو العطف ؟ وهل هما إلا شيء واحد ؟ قلت : واو الجمع في الأصل للعطف لكنه يخص ببعض أحواله وذلك أن المعطوف قد يكون قبل المعطوف عليه في الوجود ، وقد يكون بعده ، وقد يكون معه . فخص واو الجمع بما يكون بمعنى « مع » فهو باعتبار أصل معنى العطف احتاج إلى تقدير مصدر متزع من الأول وباعتبار اختصاصه العارض بحال المعية صار كأنه قسم للعطف المطلق . والبيت ليسون بنت بجذل الكلية زوج معاوية وأم يزيد .

وفي الخزانة ج ٣ ص ٥٩٣ : في غالب كتب النحو للبس بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة (ولبس) وانظر حياة الحيوان للدميري ج ٢ ص ٢٠٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٥ على نصب الفعل تكون بإضمار أن بعد واو المعية الواقعة بعد الاستفهام والتقدير : ألم يقع أن أكون جاركم ، وتكون بيني وبينكم المودة .

والبيت للحطيفة يقوله لآل الزبير قان بن بدر وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم ، وهجاءهم . انظر المني ج ٤ ص ٤١٧ والسيوطي ص ٣٢١ والديوان ص ٤٠ .

(٣) آل عمران : ١٤٢ - وقراءة الجزم من الشواذ قال ابن خالويه ص ٢٢ بكسر الميم الحسن ، والاتحاف ص ١٧٩ .

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٦ « ومن النصب في هذا الباب قوله عز وجل (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقد قرأها بعضهم ويعلم الصابرين (بكسر الميم) .

هذا باب

أو

/ وهى تكون للعطف فتجربى ما بعدها على ما قبلها ؛ كما كان ذلك فى الاسم إذا قلت : $\frac{2}{316}$ ضربت زيدا أو عمرا .

ويكون مضمرا بعدها (أن) إذا كان المعنى : إلا أن يكون ، وحتى يكون ، وذلك قولك : أنت تضرب زيدا ، أو تكرم عمرا على العطف . وقال الله عز وجل : (سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ^(١)) أى يكون هذا ، أو يكون هذا .

فأما الموضع الذى تنصب فيه بإضمار (أن) فقولك : لا أُرْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي ؛ أى ؛ إلا أن تقضىنى ، وحتى تقضىنى^(٢) .

وفى مصحف أبى (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا)^(٣) على معنى إلا أن يُسلموا ، وحتى يُسلموا .

وقال امرؤ القيس :

فقلتُ له : لا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرُ^(٤)

(١) الفتح : ١٦ . وفى سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ « وقال جل وعز (ستدعون إلى قوم أول بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون) إن شئت كان على الإشراك وإن شئت كان على أو هم يسلمون » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ « واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على ألا أن ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول : لأرزمك أو تقضىنى ، ولأضربك أو تسبقنى فالمنى لأرزمك إلا أن تقضىنى ، ولأضربك إلا أن تسبقنى . هذا معنى النصب » .

(٣) فى شواذ ابن خالويه ص ١٤٢ : (أو يسلموا) أبى وعبد الله .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢٧ على نصب المضارع بأن المضرة بعد أو والمعنى على ألا أن نموت . . ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين :

على أن تشرك بين الأول والآخر وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعنى أو نحن من نموت » .

وفى الخزائن ج ٣ ص ٦٠٩ : قال صاحب التكميل : ويحتمل أن تكون (أو) هنا للغاية أى نحاول الملك إلى أن نموت » . =

أى : إِلَّا أَنْ نَمُوتَ .

وقال زياد الأَعْجَمَ :

وكنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَسَومٍ كسرتُ كُعُوبَهَا أَوْ نَسْتَقِيمًا^(١)

/ ويقال : أَتَجْلِسُ أَوْ تَقُومُ يَا فُتَى ؟ كالمعنى : أَيْكُونُ مِنْكَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَمْرَيْنِ .

٢
٣١٧

وتقول : هَلْ تُكَلِّمُنَا أَوْ تَنْبَسِطُ إِلَيْنَا . لا معنى للنصب ها هنا . قال الله عز وجل : (هَلْ يَسْمَعُونَكُمُ إِذْ تَدْعُونَ . أَوْ يَنْفَعُونَكُمُ أَوْ يَضُرُّونَ)^(٢) .

فجملة هذا : أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَصْلُحُ فِيهِ (حَتَّى) ، و (إِلَّا أَنْ) فالنصبُ فيه جائزٌ جيّدٌ إذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعملٌ في كُلِّ مَوْضِعٍ .

= وأما نصب قوله : فنعذر فبالعطف على نموت على رواية النصب وأما على رواية الرفع فحق . ووجه نصب الكرماني في شرح أبيات الموشح بأن الفاء للسببية وبعدها أن مضرة في جواب النفي الضمني بتأويل نموت بلا نبي .

والبيت لامرئ القيس قاله لعمرو بن قيس الشكري حين استصحبه في مسيره إلى قيصر وانظر الديوان ص ٩١ وأمالى الشجرى

ج ١ ص ٣١٩ .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ٢٨ على نصب الفعل (تستقيما) بإضمار أن بعد أو على معنى : أَلَا أَنْ نَسْتَقِيمَ .

غزرت : لينت ، وهذا مثل ، والمعنى : إِذَا اشْتَدَّ عَلَى جَانِبِ قَوْمٍ رَمَتْ تَلْبِيهِمْ حَتَّى يَسْتَقِيمُوا .

وكعوبها جمع كعب وكعوب الرمح : النواشر في أطراف الأنايب . انظر العيني ج ٤ ص ٣٨٥ وأمالى الشجرى ج ٢

ص ٣١٩ .

وفي اللسان (غز) قال ابن برى هكذا ذكر سيويه هذا البيت بنصب تستقيم بأو وجميع البصريين ، وهو في شمر-تستقيم بالرفع ، والأبيات كلها ثلاثة لا غير .

وقال السيوطي ص ٧٤ قال الشارح أبيات الإيضاح ؛ كذا نسب في كتاب سيويه وكذا رواه منصوباً فتبعه عليه الناس واستشهدوا به على النصب بإضمار (أن) بعد (أو) وقد وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم مرفوعة القوافي وفيها أبيات مجرورة ثم ذكر أربعة أبيات .

(٢) الشعراء : ٧٣ : وفي سيويه ج ١ ص ٤٨٦ « وتقول : ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا وليت شرى هل تأتينا أو تحدثنا ؟ (فهل) ههنا بمنزلة (هل) في الاستفهام إذا قلت : هل تأتينا وإنما أدخلت (هل) ههنا لأنك إنما تقول : أعلمنى كما أردت ذلك حين قلت : هل أو تحدثنا فجرى هذا مجرى قوله عز وجل : (هل يسمعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو يضرون) » .

هذا باب

أن

اعلم أنَّ (أَنَّ) والفِعْل بمنزلة المصدر^(١). وهى تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهى صلاتها . ولا تقع مع الفعل حالا ، لأنها لما لا يقع فى الحال ، ولكن لما يُستقبل .

فإن وقعت على الماضى ؛ نحو : سرّنى أنَّ قمت ، وساعنى أنَّ خرجت - كان جيّدا . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ أَنَّ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) ^(٢) : أى لأنَّ كان هذا فيما مضى .

فهذا كله لا يَلْحَقُ الحال ؛ لأنَّ الحال لما أنت فيه .

واعلم أنَّ هذه لا تَلْحَقُ بعد كلِّ فِعْل ، إِنَّمَا تَلْحَقُ / إذا كانت لما لم يقع بعد ما يكون
٣١٨ توقعًا لا يقينًا ؛ لأنَّ اليقين ثابت^(٣) . وذلك قولك : أرجو أن تقوم يافتى ، وأخاف أن تذهب يافتى . كما قال : عزَّ وجلَّ : (نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ) ^(٤) .

واو قلت : أعلم أنَّ تقوم يافتى لم يجز ؛ لأنَّ هذا شىء ثابت فى علمك ، فهذا من مواضع (أَنَّ) الثَّقِيلَة ؛ نحو : أعلم أنَّك تقوم يافتى .

وتقول : أظنُّ أنَّك ستقوم ؛ لأنَّه شىء قد استقرَّ فى ظنِّك ؛ كما استقرَّ الآخر فى علمك ، كما قال الله تبارك اسمه : (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) ^(٥) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « أحدها : أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها . . . » .

(٢) الأحزاب : ٥٠ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « وليس (أن) التى تنصب الأفعال تقع فى هذا الموضع لأن ذا موضع يقين وإيجاب . . . فأما ظننت وحسبت ورايت فإن (أن) تكون فيها على وجهين : على أنها تكون (أن) التى تنصب الفعل ، وتكون الثقيلة وإن شئت نصبت فجعلت بمنزلة خشيت ، وخفت فنقول : ظننت أن لا تفعل ذاك ونظير ذلك (تظن أن يفعل بها فاقرة) و (إن ظنا أن يقبلا حدود الله) » .

(٤) المائدة : ٥٢ .

(٥) البقرة : ٤٦ قال عن الآية فى كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٨ : فهذا يقين لأنهم لو لم يكونوا مستيقنين

لكانوا ضلالا شكاكاً فى توحيد الله . .

فإن قيل : إنَّ (يظنون) ما هدايقنون . فهكذا هو ، ولكنها في الثبات في الظن وفي إعمالها على الوجه الآخر . إلاَّ أنَّها إذا أُريد بها العلم لم تكن إلاَّ مثقلة . فإن أُريد بها الشك جاز الأمران جميعاً . والتثقيل في الشك أكثر استعمالاً ؛ لثباته في الظن كثبات الأخرى في العلم .

فأما الوجه الذي يجوز فيه الخفيفة فإنه مُتَوَقَّع غير ثابت / المعرفة . قال الله عز وجل :
 (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) (١) .

٢
٣١٩

وأما (إن ظننا أن يُقَيِّمًا حُدُودَ اللَّهِ) (٢) وقولهم : معناه : أيقننا - فإنَّما هو شيء مُتَوَقَّع ، الأغلب فيه ذا ، إلاَّ أنه علم ثابت ؛ ألا تراه قال : (فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا) (٣) . لَمَّا كَانَ أَيْقَنُوا .

واعلم أنَّ (لا) إذا دخلت على (أَنَّ) جاز أن تريد بـ (أَنَّ) الثقيلة ، وأن تريد الخفيفة (٤) .
 فإن أردت الثقيلة رفعت ما بعدها ؛ لأنه لا يُحذف منها التثقيل إلاَّ مع الإضمار . وهذا لك في باب (إنَّ وأَنَّ) . وإنَّما تقع الخفيفة والثقيلة على ما قبلها من الأفعال ولا يجوز الإضمار إلاَّ أن تأتي بعوض .

والعوض : (لا) ، أو السين ، أو سوف ، أو نحو ذلك ثم يلحق الأفعال (٥) .

فأما (لا) وحدها فإنه يجوز أن تريد بـ (أَنَّ) التي قبلها الخفيفة ، وتنصب ما بعدها ؛ لأنَّ (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول به (٦) ، تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ؛ كما

(١) القيامة : ٢٥ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨١

(٣) الكهف : ٥٣ . وقال في كتابه ما اتفق لفظه ص ٩ أي أيقنوا .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « فلا — إذا أدخلت ههنا — لم تغير الكلام عن حاله » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعل ذلك ، وقد علمت أن فعل ذلك حتى تقول : سيفعل ، أو قد فعل أو تنى فتدخل (لا) وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً ما حذفوا من أنه فكرهوا أن يدعوا السين أو قد . إذ قدروا على أن تكون عوضاً ولا تنقض ما يريدون » .

(٦) يريد : لا تكون حاجزاً أو مانعاً من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها فهي كحروف النصب والجزم فليس لها صدر الكلام .

تقول : مررت برجل قائم ، وقاعد . وذلك قولك : أَخَافُ أَلَّا تَذْهَبَ يَافَتَى ، وَأَظُنُّ أَلَّا تَقُومَ / ٢٢٠

يا فتى ، كما قال : (إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ) (١) .

وفي «ظننت» وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك . قال الله عز وجل : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ) (٢) و (أَنْ لَا يَكُونَ) فالرفع على : أَنَّهَا لَا تَكُونُ فِتْنَةٌ . وكذلك (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا) (٣) : أى أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا . (لا يَرَوْنَ) فى معنى يعلمون ، فهو واقع ثابت .

فَأَمَّا السَّيْنُ وسوف ، فلا يكون قبلهما إِلَّا الْمُثَقَّلَةُ . تقول : علمت أَنْ سَيَقُومُونَ ، وظننت أَنْ سَيَذْهَبُونَ ، وَأَنْ سَوْفَ تَقُومُونَ ؛ كما قال : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) (٤) . ولا يجوز أَنْ تُلغَى مِنَ الْعَمَلِ وَالْعَمَلِ كما وصفت لك .

ولا يجوز ذلك فى السَّيْنِ وسوف ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يَلْحَقَانِ عَلَى مَعْنَى (لا) ، فَإِنَّمَا الْكَلَامُ بَعْدَ (لا) عَلَى قَدْرِ الْفَصْلِ . قال : (إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) (٥) . ف (يَعْلَمُ) منصوبة ، ولا يكون إِلَّا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ (لا) زائدة . وَإِنَّمَا هُوَ لِأَنْ يَعْلَمَ . وقوله : (أَنْ لَا يَقْدِرُونَ) إِنَّمَا هُوَ : أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ . وهى فى بعض المصاحف (أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ) .

(١) البقرة : ٢٢٩ .

(٢) المسائدة : ٧١ . والقراءتان برفع الفعل وبتصبه من السبعة (غيث النفع ص ٨٦ النشر ج ٢ ص ٢٥٥) .

(٣) طه : ٨٩ . قراءة نصب الفعل من الشواذ (ابن خالويه ص ٨٩) .

وقال أبو حيان الرؤية من الإبصار (البحر المحيط ج ٦ ص ٢٦٩) .

(٤) المزمل : ٢٠ . واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها .

(٥) الحديد : ٢٩ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٨١ « وقال أيضاً (لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرُونَ على شيء) وزعموا أنها

فى مصحف أبى (أنهم لا يقدرُونَ) وفى البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢٩ قرأ عبد الله يقدرُوا بحذف النون فإن ناسبة المضارع .

هذا باب

الفعل بعد (أن) / وانقطاع الآخر من الأول

اعلم أنك إذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف لم يكن إلا منسوقاً عليه . تقول : أريد أن تقوم فتضرب زيدا ، وأريد أن تأتيني وتكرمني ، وأريد أن تجلس ثم تتحدث يا فتى .

فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً ، وذلك قولك : أريد أن تأتيني فتقعد عني ؟ وأريد أن تكرم زيدا فتُهيئهُ ؟ ! فالمعنى : أنه لم يرد الإهانة^(١) . إنما أراد الإكرام . فكأنه في التمثيل : أريد أن تكرم زيدا فإذا أنت تُهيئهُ ، وأريد أن تأتيني فإذا أنت تقعد عني ، كما قال :

والشعرُ لا يضبطهُ مَنْ يظلمهُ

إذا ارتقى فيه لا يعلمهُ

[زَلْتُ بِهِ إِلَى الْحَضِيضِ قَسَدُهُ]

يُرِيدُ أَنْ يُعْرِبَهُ فَيُعْجِمُهُ^(٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « باب اشترك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول فالحروف التي تشترك الواو ، والفاء وثم ، واو ، وذلك قولك أريد أن تأتيني ثم تحدثني ، وأريد أن تفعل ذلك وتحسن ، وأريد أن تأتينا فتباينا ، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت ولو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدثني ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشترك على هذا المثال . . .

• تقول : أريد أن تأتيني فتشتني لم يرد الشتيمة ولكنه قال : كلما أردت إتيانك شتنتي هذا معنى كلامه فن ثم انقطع من أن »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ على رفع الفعل من فيعجمه على إرادة القطع ولا يجوز نصبه لفساد المعنى لأنه لا يريد إعجابه .

ونسب الرجز سيبويه إلى رؤية وكذلك نسبة الأعم ثم قال ويروى للحطيئة . ويوجد هذا الرجز في ختام ديوان الحطيئة ص ١٨٤ وانظر السيوطي ص ١٦٢ - ١٦٣ فقد ذكر وصية الحطيئة في مرضه الأخير عن الأغاني وغيره وفيها هذا الرجز ويوجد أيضاً في أرجوزة لرؤبة . انظر ديوانه ص ١٨٦ .

أى : فإذا هو يُعجمه . أى : فإذا هو هذه حاله . فعلى هذا يجرى في هذا الباب .
ولو قال قائل : أريد أن تأتيني وأنت تكرمنى ، أى : أريد أن / تأتيني وهذه حالك $\frac{2}{322}$
[إجاز] .

وتقول : أريد أن تتكلم بخير أو تسكت يافتي^(١) . فالنصب على وجهين :

أحدهما : أريد ذا أو ذا .

والوجه الآخر : أن يكون حتى تسكت ، كما تقول : لأجلنّ معك أو تنصرف يا فتى .
على قولك : حتى تنصرف .

فأما قوله عز وجل : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(٢) فَإِنَّ النحويين يزعمون أن الكلام ليس محمولاً على أن يكلمه الله ، وأو كان (يرسل) محمولاً على ذلك لبطل المعنى ؛ لأنه كان يكون ما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل ، أى ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولا . فهذا لا يكون . ولكن المعنى - والله أعلم - ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ، أى : إلا أن يُوحى ، أو يرسل ، فهو محمول على قوله (وحياً) ، أى : إلا وحياً ، أو إرسالاً .

وأهل المدينة يقرءون (أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا)^(٣) يُريدون : أو هو يرسل رسولا ، أى فهذا كلامه إيّاهم على ما يؤدّيه الوحي والرسول .

(١) أنظر سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ وتقدم قريباً ص ٣٣ .

(٢) الشورى : ٥١ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٢٨ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى بإذنه ما يشاء) فزعم أن النصب محمول على (أن) سوى هذه التي قبلها ولو كانت هذه الكلمة على (أن) هذه لم يكن للكلام وجه ولكنه لما قال (إلا وحياً) في معنى إلا أن يوحى وكان أو يرسل فعلاً لا يجرى على إلا فأجرى على (أن) هذه كأنه قال : إلا أن يوحى أو يرسل لأنه لو قال : إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً وكان أن يرسل بمنزلة الإرسال فحملوه على (أن) إذ لم يميز أن يقولوا أو لا يرسل فكانه قال : إلا وحياً أو أن يرسل » .

(٣) قراءة رفع الفعل في « يرسل » وتسكين الياء من « فيوحى » سبعة ، وهي قراءة نافع (شرح الشاطبية ص ٢٧٧ - النشر ج ٢ ص ٣٦٨) .

وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٥٢٧ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ / وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ) ^(١) . عَلَى ^(٢) مَا قَبْلَهُ ، وَتَمْثِيلُهُ : وَنَحْنُ نَقْرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ (وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ) فَيَقْرَأُ رَفْعًا وَنَصْبًا .

فَأَمَّا النَّصْبُ فَعَلَى قَوْلِهِ (مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ) ^(٣) أَيْ مَا كَانَ لَهُ أَنْ يَقُولَ لِلنَّاسِ وَلَا أَنْ يَأْمُرَهُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ .

وَمَنْ قَرَأَ (يَأْمُرُكُمْ) فَإِنَّمَا أَرَادَ : وَلَا يَأْمُرُكُمْ اللَّهُ ، وَقَطَعَهُ مِنَ الْأَوَّلِ .

فَالْمَعْنِيَانِ جَمِيعًا جَيِّدَانِ يَرْجِعَانِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ إِذَا حُصِّلَا .

وَأَوْ قَالَ قَائِلٌ : أَرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَسِّنُ إِلَيَّ ^(٤) ، لَكَانَ مَعْنَاهُ : أَرِيدُ إِتْيَانَكَ ثُمَّ قَدْ اسْتَقَرَّ عِنْدِي أَنَّكَ تُحَسِّنُ إِلَيَّ . أَيْ فَهَذَا مِنْكَ مَعْلُومٌ عِنْدِي . وَالتَّقْدِيرُ فِي الْعَرَبِيَّةِ : أَرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ أَنْتَ تُحَسِّنُ إِلَيَّ .

* * *

وَتَقُولُ : أَمْرُهُ أَنْ [يَقُومَ] ^(٥) يَافَتِي . فَالْمَعْنَى : أَمْرُهُ بِأَنْ يَقُومَ ، إِلَّا أَنَّكَ حَذَفْتَ حَرْفَ الْخَفْضِ . وَحَذَفَهُ مَعَ أَنْ جَيِّدٌ .

وَإِذَا كَانَ الْمَصْدَرُ عَلَى وَجْهِهِ جَازَ الْخَذْفُ ، وَلَمْ يَكُنْ كَحُسْنِهِ مَعَ (أَنْ) ؛ لِأَنَّهَا وَصَلَتْهَا

(١) الْحَجَّ : ٥ . وَفِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٤٣٠ « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ) أَيْ وَنَحْنُ نَقْرُ فِي الْأَرْحَامِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْحَدِيثَ لِلْبَيَانِ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ لِلْإِقْرَارِ » .

(٢) حَذَفَ الْفَاءَ فِي جَوَابِ أَمَّا وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي الْمَقْدَمَةِ .

(٣) آلِ عِمْرَانَ : ٨٠ . وَفِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٤٣٠ « وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ) ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ (وَلَا يَأْمُرُكُمْ) فَجَاءَتْ مَنْقُطَةً مِنَ الْأَوَّلِ : لِأَنَّهُ أَرَادَ وَلَا يَأْمُرُكُمْ اللَّهُ وَقَدْ نَصَبَهَا بَعْضُهُمْ عَلَى قَوْلِهِ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا » .

وَقَرَأَتْهُ الرِّفْعَ وَالنَّصْبَ فِي الْفِعْلِ مِنْ « وَلَا يَأْمُرُكُمْ » سَبْعِينَ (غَيْثُ النَّفْعِ ص ٦٧ النُّشْرُ ج ٢ ص ٢٤٠) .

(٤) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٤٣٠ « وَلَوْ قُلْتُ : أَرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تَحْدِثَنِي جَاز ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَرِيدُ إِتْيَانَكَ ثُمَّ تَحْدِثَنِي » .

(٥) تَصْحِيحُ السِّيرَاقِيِّ .

اسم . فقد / صار الحرف والفعل والفاعل اسما . وإن اتصل به شيء صار معه في الصلة . فإذا $\frac{2}{224}$ طال الكلام احتتمل الحذف .

فأما المصدر غير (أن) فنحو : أمرتك الخير يا فتى ؛ كما قال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتكَ ذا مال وإذا نشب^(١)

فهذا يصلح على المجاز . وأما (أن) فالأحسن فيها الحذف ؛ كما قال الله عز وجل : (وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ)^(٢) ومعنى قضى ها هنا : أمر .

وأما قوله : (وَأُمِرْتُ لِأَن أَكُونَ)^(٣) فإنما حُمل الفعل على المصدر ، فالمعنى - والله أعلم - : أوقع إلى هذا الأمر لذا .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ١٧ على حذف حرف الجر ونصب الخير .

النشَب : المال الثابت كالفضياع ونحوها ، من نشب الشيء إذا ثبت في موضع ولزمه ، وكأنه أراد بالمال هنا الإبل خاصة وقيل : النشَب جميع المال ، فيكون عطفه على الأول مبالغة وتوكيداً ، وسوغ ذلك اختلاف اللغتين .

وفي أمالي الشجري ج ١ ص ٣٦٥ « وما حذفوا منه الباء فاعقبا النصب قولهم : أمرتك الخير ، يريدون : بالخير . والباء كثير ما تحذف في قولهم : أمرتك أن تفعل كذا ، فإذا صرحوا بالمصدر قالوا : أمرتك بفعل كذا . وإنما استحسنوا حذف الباء مع (أن) لطول (أن) بصلتها فن حذفها في التزليل قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات) ومن إثباتها مع المصدر الصريح إثباتها في قوله تعالى (إن الله لا يأمر بالفحشاء) « وانظر ج ٢ ص ٢٤٠ .

وقال الأعمى : فإن قلت أمرتك بزيد لم يجوز أن تقول : أمرتك زيدا .

وفي الخزانة : الفاء الأولى جواب شرط مقدر أى أن تمثل فافعل .

وقال النحوى جواب لما في الجملة من معنى الأمر - والفاء الثانية جواب الأمر . وهي ظاهرة في إفادة التعليل .

تركتك : إن كانت بمعنى صيرتك كان ذا مال مفعولاً ثانياً .

وإن كانت بمعنى خلفتك كان حالا وقد للتحقيق .

وقد ورد هذا البيت في شعرين : أحدهما في شعر أعشى طرود والثاني في شعر اختلف في قائله - نسب إلى عمرو بن معد يكرب والعباس بن مرداس ، ولزوجة بن سائب ، ولجفلف بن نديبة .

أنظر الخزانة ج ١ ص ١٦٤ - ١٦٦ والمؤتلف والمختلف ص ١٧ ورغبة الآمل ج ١ ص ١٣٦ ج ٨ ص ١٩٢ والسيوطى ص ٢٤٧ - ٢٤٨ وشواهد الكشاف ص ٢١ .

(٢) الإسراء : ٢٣ .

(٣) الزمر : ١٢ . في سيويه ج ١ ص ٤٧٩ « كما قال عز وجل : (وأمرت لأن أكون أول المسلمين) إنما هو أمرت لهذا » .

وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغيّر معناه ؛ لأنّها لام إضافة ، والفعل معها يجرى مجرى مصدره كما يجرى المصدر مجراه في الرفع والنصب لما بعده ؛ لأنّ المصدر اسم الفِعل . قال الله عزّ وجلّ : (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)^(١) .

/ وقال بعض المفسّرين في قوله : (قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ)^(٢) معناه : رَدِفَكُمْ .

٢
٣٢٥

وتقول : ليزيد ضربت ، ولعمرو أكرمت إذا قدّمت المفعول ؛ لتشغّل اللام ما وقعت عليه . فإنّ أخرته فالأحسن ألاّ تدخلها ، إلّا أنّ يكون المعنى ما قال المفسّرون فيكون حسناً ، وحذفه أحسن ؛ لأنّ جميع القرآن عليه .

(١) يوسف : ٤٣ .

(٢) النمل : ٧٢ . في البحر المحيط - ٧ ص ٩٥ « أصل ردف التعدي بمعنى تبع ولاحق ، فاحتمل أن يكون مضمناً معنى اللّازم ، ولذلك فسرّه ابن عباس وغيره بأزف وقرب ، لما كان يحىء بعد الشئ قريباً منه ضمن معناه ، أو مزيداً اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه ، كما زيدت الباء في (ولا تلقوا بأيديكم) قاله الزمخشري وقد عدى بمن عل سبيل التضمين . . . وقيل ردفه وردف له لفتان . . . » .

هذا باب

(حَتَّى)

اعلم أَنَّ الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أَنْ) ؛ وذلك لِأَنَّ (حَتَّى) من عوامل الأسماء الخافضة لها . تقول : ضربت القومَ حَتَّى زيد ، ودخلت البلادَ حَتَّى الكوفة ، وأكلت السمكة حَتَّى رأسها ؛ أى لم أبقِ منها شيئاً . فعملُها الخفضُ . وتُدخِلُ الثانى فيما دخل فيه الأول من المعنى ؛ لِأَنَّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا نُسِقَ بها ؛ فلذلك خالفت (إلى) . قال الله عزَّ وجلَّ : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ) (١) .

فإذا وقعت عواملُ / الأسماء على الأفعال ، لم يستقيم وصلُّها بها إلَّا على إضمار (أَنْ) ؛ لِأَنَّ $\frac{2}{326}$ (أَنْ) والفعل اسمٌ مصدر ، فتكون واقعةً على الأسماء . وذلك قولك : أنا أسير حَتَّى تمنعنى ، وأنا أقف حَتَّى تطلعَ الشمسُ . فإذا نصبت بها على ما وصفت لك كان ذلك على أحد معنيين (٢) على (كى) ، وعلى (إلى أَنْ) ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) بمنزلة (إلى) .

فأما التى بمعنى (إلى أَنْ) فقولك : أنا أسير حَتَّى تطلعَ الشمسُ ، وأنا أنام حَتَّى يُسمعَ الأذان .

وأما الوجه الذى تكون فيه بمنزلة (كى) فقولك : أطع الله حَتَّى يُدخلَكَ الجنةَ وأنا أكلمُ زيدا حَتَّى يأمرَ لى بشئٍ .

لكلِّ ما اعتوره واحد من هذين المعنيين ، فالنصب له لازمٌ على ما ذكرت لك .

(١) القدر : ٥٥ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤١٣ « اعلم أن حتى تنصب على وجهين : فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك وذلك قولك : سرت حتى أدخلها كأنك قلت : سرت إلى أن أدخلها فالنائب للفعل ههنا هو الجار فى الاسم إذا كان غاية فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم إذا كان غاية جر وهذا قول الخليل وأما الوجه الآخر : فإن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل كى التى فيها إضمار (أَنْ) وفى معناها وذلك قولك : كلمتك حتى تأمر لى بشئٍ » .

واعلم أن (حتى) يرتفع الفعل بعدها . وهي (حتى) التي تقع في الاسم ناسقة . نحو : ضربت القوم حتى زيدا ضربته^(١) ومررت بالقوم حتى زيد مررت به ، وجاءني القوم حتى زيد جاءني . وقد مضى تفسير هذا في باب الأسماء^(٢) .

٢ / فالتى تنسّق ثم تنسّق هاهنا ؛ كما كان ذلك في الواو والفاء وثم ، وجميع حروف العطف . ٣٢٧

فالرفع يقع بعدها على وجهين^(٣) يرجعان إلى وجه واحد وإن اختلف موضعاهما^(٤) :
وذلك قولك : سرت حتى أدخلها ، أى : كان منى سير فدخل . فأنت تنبئ أنك في حال دخول اتصل به سيرك ؛ كما قال الشاعر :

* فَإِنَّ الْمُنْدَى رِحْلَةً فَرُكُوبٌ^(٥) .

فليس في هذا معنى (كى) ، ولا (إلى أن) ، إنما خبرت بأن هذا كذا وقع منك .

(١) يجوز في نحو : (ضربت القوم حتى زيدا ضربته) نصب زيد ورفعه . فالنصب من وجهين : بالعطف على المفعول ، والثاني بإضمار فعل يفسره الفعل بعده أما الرفع فعل الابتداء والخبر .

أنظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٥٧ والمفنى ج ١ ص ١١٦ والدمامي ٢٦٦ والخزانة ج ١ ص ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٢) تقدم في ص ١٢ من الجزء الأول قال : ومنها حتى ولها باب على حياله .

والجمهور على أن حتى العاطفة لا تعطف الجمل . أنظر المفنى ج ١ ص ١١٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤١٣ : « واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين ، تقول سرت حتى أدخلها ، تعني أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت : سرت فأدخلها ، و(أدخلها) ههنا على قولك : هو يدخل وهو يضرب إذا كنت تنبئ أنه في عمله وأن عمله لم ينقطع فإذا قال حتى أدخلها فكأنه يقول : سرت فإذا أنا في حال دخول فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء فتحي صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الابتداء ، لأنها لم تحي على معنى (إلى أن) ولا معنى (كى) فخرجت من حروف النصب كما خرجت إذن منها في قولك : إذن أظنك .

وأما الوجه الآخر فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن فن ذلك : لقد سرت حتى أدخلها ماأمنع أى : حتى إلى الآن أدخلها كيف شئت . . . ولقد مرض حتى لا يرجونه . . . » .

(٤) قال السيراني : وأما وجه رفع الفعل بعد حتى فأصلهما وجه واحد . . .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤١٤ « ومثل ذلك مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه ، وصرت حتى يعلم الله أنى كال والفعل ههنا منقطع من الأول وهو في الوجه الأول الذى ارتفع به متصل كاتصاله به بالفاء كأنه قيل : سير فدخل كما قال علقمة بن عبدة : =

والوجه الآخر : أن يكون السبب مُتَقَدِّمًا غير مُتَّصِل بما تُخبر عنه ، ثمَّ يكون مُؤَدِّيًا إلى هذا ، كقولك : مرض حتى لا يرجونه ، أى : هو الآن كذلك ، فهو منقطع من الأول ، ووجوده إنما هو في الحال كما ذكرت لك فيما قبله .

فذلك قولى : يرجعان إلى شئ واحد . ومثل ذلك مرض حتى يمرُّ به الطائر فيرحمه . أى هو الآن كذلك .

فمثل / النصب قوله :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١)

أى : (إلى أن) . ومثل الرفع تمام البيت ، وهو : (حتى الجياد) .

ونظير الرفع في الأسماء قوله :

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْبٌ تَسْبِسُنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِيعُ^(٢)

= ترادى على دمن الحياض فإن تعف فإن المندى رحلة فركوب

لم يحمل ركوبه الآن ورحلته فيما مضى ولم يحمل الدخول الآن وسيره فيما مضى ولكن الآخر متصل بالأول ولم يقع واحد دون الآخر .

ترادى : مقلوب تراود قا ابن سيده : راديت : مقابوب راودته . الدمن والدمنة : البحر ، والتراب يسقط في الماء فيسمى الماء دمنًا أيضًا . المندى : مصدر ميمى وهو أن ترعى الإبل قليلا حول الماء ثم ترد ثانية للشرب . يقول : يمرض عليها بقايا المساء في الحوض وهى الدمن فإن عافت الشرب وكهرته فليس إلا الرحلة فالركوب .

البيت للمعلقة بن عتبة من قصيدة طويلة في ديوانه ص ٣ وفي المفضليات ص ٣٩١ - ٣٩٦ وهو في المخصص ج ٧ ص ١٠٠ والسمط ص ٢٥٤ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٧ على أن حتى الثانية ابتدائية وقعت بعدها الجملة .

الارسان : جمع رسن وهو الجبل وقال السيوطى حتى هنا غاية تقع بعدها الجمل المستأنفة لا عاطفة لمصاحبها لو او العطف ولا جارة لرفع الجياد بعدها وزعم الجرى أنها في البيت عاطفة وإن قرنت بالواو كما يقتزن لكن بالواو وهى عاطفة .

يريد أنه سرى بأصحابه غازياً حتى تكل المطى وتجهد فلا تحتاج إلى قود .

والبيت لإمرئى الفيس من قصيدة في ديوانه ص ١٤١ - ١٤٣ وفي شرحه ص ١١٧ وانظر أسرار العربية ص ٢٦٧ والمخصص ج ١٤ ص ٦١ والسيوطى ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤١٣ على دخول حتى على الجملة . وقال الأندلسى في شرح المفصل : يقع بعد حتى الجملة الإسمية والفعلية ، وتسمى حرف ابتداء وتفيد معناها الذى هو الغاية إما في التحقير ، أو في التعظيم .

ولو خفض هنا كليب لجاز ويكون (تسبى) حالا ، أو مستأنفة وقال ابن المستوفى : وقوله : (ولو خفض هنا كليب =

أى : وحتى كليب هذه حالها ؛ كما أن نظير النصب : ضربت القوم حتى زيد فى الأسماء
لأن المعنى : ضربت القوم حتى انتهيت إلى هذا الموضع .

= (جاء) محال ، لأن الحذف بعد حتى إما أن يكون بالعطف على المجرور قبلها أو تكون بمعنى إلى ولا مجرور قبلها فتعطف عليه
وليست بمعنى الغاية إذ ليس ما قبلها مفرداً من جنس ما بعدها فبقى الرفع لا غير .
وقال البغدادي : « تقول : هي جارة والمغنيا غير مذكور والتقدير : فواعجباً الناس تمنى حتى كليب وهذا المقدر
لا بد منه في الابتدائية أيضاً » . وكذا ابن هشام في المعنى .

فيا عجباً روى بثنتين عجباً فيحتمل أن يكون منادى منكراً ويحتمل أن تكون (يا) حرف تنبيه وعجباً مصدر منصوب بفعل
محذوف والتقدير تعجبوا عجباً ، ويحتمل أن تكون يا حرف نداء والمنادى محذوف أى يا قوم تعجبوا عجباً وروى عجباً بدون
تنوين فالأصل يا عجبى ثم قلبت ياء المتكلم ألفاً وهي لغة وروى (فواعجباً) بواو الندبة للتوجع .

والبيت للفرزدق من قصيدة في الديوان ص ٥١٦ - ٥٢٢ أنظر الخزانة ج ٤ ص ١٤١ والسيوطى ص ٤ والمغنى ج ١ ص ١١٤

هذا باب

مسائل (حتى) في البابين : النصب ، والرفع

تقول : سرت حتى أدخلها ، وتطلع الشمس . إذا أردت معنى (إلى أن) أدخلها .

فإن أردت وجه الرفع لم يجز في قولك : حتى تطلع الشمس ، لأن طلوع الشمس لم يؤدّه فعلك. والصواب أن تقول إذا أردت الرفع : سرت حتى أدخلها ، وحتى تطلع الشمس ؛ /
 $\frac{2}{329}$ لأن الدخول كان بعملك ، وطلوع الشمس لا يكون بعملك . فالمعنى : سرت حتى أنا في حال دخول ، وكان ذلك السير إلى أن تطلع الشمس .

وتقول : سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها ، وإن شئت أدخلها .

واو قلت : ما سرت حتى أدخلها لم يجز ؛ لأنك لم تخبر بشئ يكون معه الدخول^(١) .

فإن قلت : أقول : ما سرت حتى أدخلها^(٢) : أي ما سرت وأنا الساعة أدخلها . قيل : ليس هذا معنى (حتى) . إنما معناها أن يتصل ما بعدها بما قبلها ؛ كما تقول : أكلت السمكة حتى

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « واعلم أنه لا يجوز سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس يقول إذا رفعت طلوع الشمس لم يجز وإن نصبت وقد رفعت فمك فهو محال حتى تنصب فمك من قبل العطف فهذا محال أن ترفع ولم يكن الرفع لأن طلوع الشمس لا يكون أن يؤديه سيرك فترفع تطلع وقد حلت بينه وبين الناصبة ، ويحسن أن تقول سرت حتى تطلع الشمس ، وحتى أدخلها ، كما يجوز أن تقول سرت إلى يوم الجمعة وحتى أدخلها » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٦ « واعلم أن الفعل إذا كان غير واجب لم يكن إلا النصب من قبل أنه إذا لم يكن واجبا رجعت حتى إلى أن وكى ولم تصر من حروف الابتداء » .

* * *

هذا وأرى أن أنقل هنا طرفاً مما قاله ابن هشام ليوضح هذه المسألة - في المنى ج ١ ص ١١٣ : « واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : أحدها : أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال والثاني أن يكون مسبباً عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما برت حتى أدخلها وهل سرت حتى تدخلها ؟ أما الأول فلا نطلع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلا نالدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلا نالسبب لم يتحقق وجوده ويجوز أنهم سار حتى يدخلها ؟ ومتى سرت حتى تدخلها لأن السبب محقق وإنما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان . . . والثالث أن يكون فضلة فلا يصح في نحو : سيري حتى أدخلها لكلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو : كان سيري حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة فإن قدرتها تامة أو قلت : سيري أسس حتى أدخلها جاز الرفع إلا أن علقته أسس بنفس السير لا باستقرار محذوف » .

رأسها . فالرأس قد دخل في الأكل ؛ لأن معناها عاملة ومعناها عاطفة واحد وإن اختلف اللفظان .

وأما قوله عز وجل : (وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ^(١) فَإِنَّهَا تَقْرَأُ بِالنَّصَبِ وَالرَّفْعِ .
فالرفع على قوله فإذا الرسول في حال قوله .

والنصب على معنى إلى أن يقول الرسول .

ولو قلت : كان سيرى حتى أدخلها - لم يجز إلا النصب ^(٢) ، لأن (حتى) في موضع خبر .
كأنك قلت : كان سيرى إلى هذا الفعل .

ولو قلت : كان سيرى سيرا متعبا حتى أدخلها جاز / الرفع والنصب ، لأن الخبر قولك : ٢
٣٣٠
سيرا متعبا .

وكذلك كان سيرى أمس حتى أدخلها . إن جعلت الخبر حتى وما بعدها لم يكن إلا
النصب ، وإن جعلت الخبر في قولك : أمس ، كان النصب والرفع على ما وصفت لك .

(١) البقرة : ٢١٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤١٧ « وبلغنا أن مجاهداً قرأ هذه الآية (وزلزلوا حتى يقول الرسول) وهي قراءة أهل الحجاز . .

وقد يجوز أن تقول سرت حتى يدخلها عمرو إذا كان أداه سيرك ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز (وزلزلوا حتى يقول الرسول)
قراءة الرفع في هذه الآية سبعة أيضاً لتأني . (غيث النفع ص ٥١ ، النشر ج ٢ ص ٢٢٧ . وانظر البحر المحيط ج ٢
ص ١٤٠) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤١٥ « وتقول : كان سيرى أمس حتى أدخلها ليس إلا لأنك لو قلت : كان سيرى أمس فإذا
أنا أدخلها لم يجز لأنك لم تجعل لكان خبراً وتقول : كان سيرى أمس سيرا متعباً حتى أدخلها لأنك تقول هنا فأدخلها وإذا
أنا أدخلها لأنك جئت لكان بخبر وهو قولك : سيرا متعباً » وانظر ما نقلناه من المغني وما صرح به المبرد من قوله : وإن جعلت
الخبر في قولك أمس كان النصب والرفع .

هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال

وهي (لم) و (لما) ، و (لا) في النهي ، و (اللام) في الأمر ، وحروف المجازاة وما اتصل بها على معناها . وذلك قولك : لم يقيم عبدُ الله ، ولم يذهب أخوك ، ولا تذهب يا زيد ، ولما يقيم عبدُ الله ، وليقيم زيد^(١) .

والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي . وإنما سُمي هذا أمراً ونهياً ، وقيل للآخر طلبٌ للمعنى ، فأما اللفظ فواحد . وذلك قولك في الطلب : اللهم اغفر لي ، ولا يقطع الله يدَ زيد . ولا يغفر لخالده . فإنما تقول : سألت^(٢) الله . ولا تقل : أمرت الله . وكذلك لو قلت للخائفة : انظري في أمري ، أنصفني / لقلت : سألته ، ولم تقل : أمرته .

فأما قولك : اضرب واقتل فمبني غير مجزوم لما قد تقدم من شرحنا له^(٣) ، ومن أنه ليس فيه حرف من حروف المضارعة التي يجب بها الإعراب .

فاللام في الأمر للغائب واكمل من كان غير مخاطب ، نحو قول القائل : قم ولا أقم معك . فاللام جازمة لفعل المتكلم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها وذلك لم ، ولما ، واللام التي في الأمر وذلك قولك : لي فعل و (لا) في النهي وذلك قولك : لا تفعل فإنما هما بمنزلة لم » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ « واعلم أن هذه اللام و (لا) في الدعاء بمنزلة لهما في الأمر ، والنهي وذلك قولك : لا يقطع الله يمينك وليجزيك الله خيراً » .

(٣) تقدم في ص ٤ من هذا الجزء وسيعيده في ص ٤١٣ - ٤١٤ من الأصل .

واو كانت للمخاطب لكان جيّداً على الأصل^(١) ، وإن كان في ذلك أكثر ، لاستغنائهم
بقولهم : (افْعَلْ) عن لِتَفْعُلْ . وروى أَنَّ رسول الله قرأ : (فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا)^(٢) بالثاء .

(١) وقال الرضى ج ٢ ص ٢٣٤ : ويجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب . . وانظر المغنى ج ١ ص ١٨٦ .
(٢) يونس : ٥٨ . وهذه القراءة عشرية . في النشر ج ٢ ص ٢٨٥ « روى رويس بالمخاطب وهي قراءة أبي ورويناها
مستندة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي لغة لبعض العرب أخبرنا شيخنا . . عن أبي بن كعب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه
وسلم قرأ (قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون) يعنى بالمخاطب فيهما حديث حسن أخرجه أبو داود
وانظر الاتحاف ص ٢٥٢ والبحر المحيط ج ٥ ص ١٧٢ وانظر ص ٤١٤ من هذا الجزء .

هذا باب المجازاة وحروفها

وهي تدخل للشرط . ومعنى الشرط : وقوع الشيء أوقوع غيره .

فمن عواملها من الظروف : أين ، متى ، وأنى ، وحيثما .

ومن الأسماء : من ، وما ، وأى ، ومهما .

ومن الحروف التي جاءت لمعنى : إن ، وإذا^(١) .

وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتغال هذا المعنى على جميعها .

فحرفها في الأصل « إن^(٢) » وهذه كلها / دواخل عليها لاجتماعها .

وكلُّ بابٍ فأصله شيء واحد ، ثم تدخل عليه دواخل ، لاجتماعها في المعنى . (سنذكر إن) كيف صارت أحقَّ بالجزاء ؟ كما أنَّ الألف أحقُّ بالاستفهام : (إلا) أحقُّ بالاستثناء ، (والواو) أحقُّ بالعطف - مفسراً إن شاء الله في هذا الباب الذي نحن فيه .

فأما (إن) فقولك : إن تأتني آتاك ، وجب الإتيان الثاني بالأول ، وإن تُكرمني أُكرمك ، وإن تُطع الله يغفر لك ، كقوله عز وجل : (إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ)^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢ « باب الجزاء فما يجازى به من الأسماء غير الظروف من ، وما ، وأهم . وما يجازى به من الظروف أي حين ، ومتى وأين ، وأنى ، وحيثما . ومن غيرهما : أن ، وإذا ما . »

ظاهر كلام المبرد أن (إذا ما) حرف كما يراه سيبويه . ويقول ابن مالك في شرح كافيته ج ٢ ص ٢٨٣ : ومذهب سيبويه أن (إذ) ركبت مع (ما) ففارقها الإسمية وصارت حرف شرط مثل (إن) ، ومذهب المبرد وابن السراج وأبي علي ومن تابعهم أن إسميتها باقية مع التركيب ، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلا بعد أن كان ماضياً ، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء فسألته لم قلت ذلك ؟ فقال : من قبل أنى أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء وهذه على حالة واحدة أبداً لا تفارق المجازاة . »

(٣) الأنفال : ٣٨ .

(وَأِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ) ^(١) (وَأِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ) ^(٢).

والمجازاة بـ (إذما) قولك : إذما تأتني آتاك ؛ كما قال الشاعر :

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ ^(٣)

ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) ؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال .

وإذا زدت على كل واحد منهما (ما) منعنا / الإضافة فعملتنا . وهذا في آخر الباب يشرح بأكثر من هذا الشرح إن شاء الله ^(٤) .

وأما المجازاة بـ (مَنْ) فقوله عز وجل : (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا) ^(٥) وقوله : « فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا » ^(٦) .

وبـ (ما) قوله : (مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا) ^(٧) .

وبـ (أين) قوله جل وعز : (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) ^(٨) . وقال الشاعر :

(٢) الحجرات : ١٤

(١) محمد : ٣٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة باذما وقال الأعمى ودل على ذلك آتيانه بالفاء جواباً لها .

ورواه ابن هشام في سيرته « أما أتيت » وعليه لاشاهد عليه في إذ ما .

اطمأن : سكن . المجلس : قيل يريد أهل المجلس فحذف المضاف ويجوز أن يكون مصدرًا ميميًا . وحققاً - منصوب على المصدر المؤكدة به أو هو نعت لمصدر محذوف .

والبيت من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي قالها في غزوة حنين يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم . انظر الخزانة ج ٣ ص ٦٣٦ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٨ وروية الآمل ج ٣ ص ١٥٨ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ - ٤٣٣ « ولا يكون الجزاء في (حيث) ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما) . . وإنما منع حيث أن يجازى بها أنك تقول : حيث تكون أكون فتكون وصل لها كأنك قلت : المكان الذي تكون فيه أكون وبين هذا أنها في الخبر بمنزلة إنما وكأنا ، وإذا أنه يبتدأ بعدها الاسماء أنك تقول : حيث عبد الله قائم زيد ، وأكون حيث زيد قائم . فحيث كهذه الحروف التي تبتدأ بعدها الأسماء في الخبر ولا يكون هذا من حروف الجزاء فإذا ضمنت إليها (ما) صارت بمنزلة (أن) وما أشبهها ولم يميز فيها ما جاز فيها قبل أن تجيء بما وصارت بمنزلة أما » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٧ .

(٥) الطلاق : ٢

(٦) الجن : ١٣

(٧) فاطر : ٢

(٨) النساء : ٧٨

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا نَضْرِبُ الْعَيْسَ نَحُومَهَا لِلتَّلَاقِ^(١)

و(بَانِي) قوله :

فَأَضْبَحْتَ أَنِّي تَأْتِيهَا تَلْتَبِسُ بِهَا كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرٌ^(٢)

ومن حروف المجازاة (مهما) . وَإِنَّمَا أَخْرَجْنَا ذِكْرَهَا ؛ لِأَنَّ الْخَالِيلَ زَعَمَ أَنَّهَا (مَا) مَكْرَرَةٌ ، وَأُبْدِلَتْ مِنَ الْأَلْفِ الْهَاءَ . و(مَا) الثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ عَلَى (مَا) الْأُولَى ؛ كَمَا تَقُولُ : أَيْنَ وَأَيْنَا ، وَمَتَى وَمَتَى مَا ، وَإِنْ وَإِنَّمَا ، وَكَذَلِكَ حُرُوفُ الْمَجَازَاةِ^(٣) إِلَّا مَا كَانَ مِنْ (حَيْثَا) وَ(إِذْمَا) . فَإِنَّ (مَا) فِيهِمَا لَازِمَةٌ . لَا يَكُونَانِ لِلْمَجَازَاةِ إِلَّا بِهَا ، كَمَا لَا تَقَعُ (رُبُّ) عَلَى الْأَفْعَالِ إِلَّا بِ(مَا) فِي قَوْلِهِ : (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا^(٤)) ، وَلَوْ حُذِفَتْ مِنْهَا (مَا) لَمْ تَقَعْ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ التَّنْكِرَاتِ ، نَحْوُ : رُبُّ رَجُلٍ يَا فَتَى .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأَيْنَ وجزم ما بعدها .

العيس : الإبل البيض المفرد أعيس وعيساء - كانوا يرحلون على الإبل فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل ، ولم يرد أنهم يلقون العدو على الإبل .

والبيت لابن همام السلولي .

في الأصل « العداة » بدل « العداة » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٢ على المجازاة بأَنِي وفي طبعة كتاب سيبويه « رَجَلِك » بدلا من « رَجْلِيك » .

تلتبس : تنشب . شاجر : مضطرب . قال ابن السيد في شرحه : العرب نشبه التنشب في العظام بالركوب على المراكب الصعبة فيقولون : ركبته مني أمرا عظيما ولقد ركبته مركبا صعبا .

وكان لليد جار قد لجأ إليه واعتصم به فضربه عمه بالسيف ففضب لبيد لذلك وقال هذه القصيدة مخاطبا عمه فيقول له : إنك ركبته أمرا لاخلص لك منه فأنت بمنزلة من ركب ناقه صعبة لايقدر على النزول عنها سالما لأن رجليه قد اشتهكتا بركائنها وكلا مركبها لا يستقر عليه ان ركب على مركبها المتقدم وهو الرجل وجده مركبا صعبا وان ركب على مركبها المؤخر وهو الكفل مال به وصرعه . وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩٣ وديوان لبيد ص ٢١٥ - ٢٢٤ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسألت الخليل عن (مها) فقال : هي (ما) أدخلت معها (ما) لقوا بمنزلتها مع (متى) إذا قلت : متى ماتتني أهلك وبمنزلتها مع (أن) إذا قلت : أما تأتني أهلك وبمنزلتها مع (أين) كما قال سبحانه (أينما تكونوا يدرككم الموت) وبمنزلتها مع (أى) إذا قلت (أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنى) ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا : (ماما) فأبدلوا الهاء من الألف التي في الأولى وقد يجوز أن يكون (مه) كاذم إليها (ما) . »

(٤) الحجر : ٢ وفي سيبويه ١ : ٤٥٩ : « وصيرت للفعل ، كما صيرت للفعل (ربما) » .

/ والمجازاة ب(أى) قوله : (أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) (١) .

وب « متى » قول طرفة :

مَتَى تَأْتِنِي أَصْبَحُكَ كَأَسَا رَوِيَّةً وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنِ وَازْدِدِ (٢)

وهذه الحروف كلها هذا مجازها .

فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ؛ لأنه يُعربها . ولا يُعرب إلا المضارع . فإذا قلت :
إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ . ف(تأتني) مجزومة بإن ، و(آتكَ) مجزومة بإن وتأتني (٣) - ونظير ذلك من
الأسماء قولك : زيد منطلق . فزيد مرفوع بالابتداء . والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ .

ولا تكون المجازاة إلا بفعل ؛ لأنَّ الجزاء إنما يقع بالفعل ، أو بالفاء لأنَّ معنى الفعل
فيها (٤) .

فأما الفعل فقولك : إِنْ تَأْتِنِي أَكْرَمَكَ ، وَإِنْ تَزُرْنِي أَرْزَكَ .

(١) الامراء : ١١٠

(٢) عد سيويه (متى) في أدوات المجازاة ج ١ ص ٣٢ ولم يمثل لها . ثم ذكر بيت طرفة متى تأتينا نصبحك . . في ج ٢
ص ٣٠٣ شاهدا على تحريك فعل الأمر ازدد بالكسرة .

أصبحك : أسقك صبوحة وهو شرب الغداة . روية : مروية فعيلة بمعنى مفعلة . الغاني المستغنى .

والبيت من معلقة طرفة وهو في شرح التبريزي وليس في شرح الزوزني وانظر جمهرة أشعار العرب ص ١٣٨ وشرح القصائد
السبع لابن الانباري ص ١٨٧ .

(٣) في الأنصاف في المسألة ٨٤ شرح مذهب المبرد بقوله : « وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان
في جواب الشرط فقال : إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط فلا ينفك أحدهما عن صاحبه فلما
اقتضياهما وجب أن يعمل فيهما كما قالوا في الابتداء والمبتدأ » ثم قال :

غير أن هذا القول ، وإن اعتمد عليه كثير من البصريين ، لا ينفك من ضعف وذلك لأن فعل الشرط وفعل الأصل في الفعل
ألا يعمل في الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير في أن يعمل في الفعل وأداة الشرط لها تأثير في الفعل فاضافة
ملا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له والتحقيق عندي أن يقال : إن (أن) هو العامل في جواب الشرط بواسطة فعل الشرط . . «
وانظر أسرار العربية ص ٣٣٦ - ٣٤٠ وايضاح علل النحو ص ١٤٠ والخصائص ج ٢ ص ٣٨٨ .

(٤) في سيويه ج ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء . فأما الجواب بالفعل فتحق قولك :
إن تأتني آتكَ ، وإن تضرب اضرب ونحو ذلك . وأما الجواب بالفاء فقولك : إن تأتني فأنا صاحبك ولا يكون الجواب في هذا
الموضع بالواو ولا ثم » .

وَأَمَّا الْفَاءُ فَقَوْلُكَ : إِنْ ثَابَتْنِي فَأَنَا لَكَ شَاكِرٌ ، وَإِنْ تَقُومَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ .

وقد يجوز أن تقع الأفعال الماضية في الجزاء على معنى المستقبلية ؛ لأنَّ الشرط لا يقع إلا على فعل لم يقع . فتكون مواضعها مجزومة ، وإن لم يشيَّن فيها الإعراب ؛ كما أنك إذا قلت : جاعني خمسة عشر رجلا كان موضعه موضع / رفع وإن لم يشيَّن فيه البناء . وكذلك جاعني من ^٢ ٣٣٥ عندك ، ومرت بالذي في الدار ؛ كل ذلك غير معرب في اللفظ وموضعه موضع الإعراب . وذلك قولك : إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ ، وَإِنْ جِئْتَنِي جَذَلْتُكَ .

فإن قال قائل : فكيف أزالته الحروف هذه الأفعال عن مواضعها وإنما هي لا مضي في الأصل ؟

قيل له : الحروف تفعل ذلك لما تدخل له من المعاني ؛ ألا ترى أنك تقول : زيد يذهب يا فتى فيكون لغير الماضي . فإن قلت : لم يذهب زيد كان بـ (لم) نفيًا لا مضي ، وصار معناد ؛ لم يذهب زيد أمين ، واستحال لم يذهب زيد غدا .

وإنما قلنا : إِنْ (إِنْ) أَضَلَّ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّكَ تُجَاوِزُهَا فِي كُلِّ ضَرْبٍ مِنْهُ . تقول : إِنْ ثَابَتْنِي آتِكَ ، وَإِنْ تَرَكْبُ حَمَارًا أَرْكَبُهُ ، ثُمَّ تَصْرِفُهَا مِنْهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ . وليس هكذا سائرهما . وسندكر ذلك أجمع .

تقول في (مَنْ) : مَنْ يَأْتِنِي آتِهِ ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِمَا يَعْقِلُ . فَإِنْ أَرَدْتَ بِهَا غَيْرَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ .

فإن قال قائل : فقد قال / الله عز وجل : (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ ^(١)) فهذا لغير الآدميين ، وكذلك « وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ ^(٢) » .

قيل : إنما جاز هذا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَلَطَ مَعَ الْآدَمِيِّينَ غَيْرَهُمْ بقوله (وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ

(١) التور : ٤٥

(٢) التور : ٤٥

ماء) ، وإذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في مثل معناه ، لأنَّ التكلمَ بيِّن به ما في الآخر وإن كان لفظه مخالفا . فمن ذلك قول الشاعر :

« شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمَرٍ وَإِقْطٌ ^(١) »

فالتمر والإقط لا يقال فيهما : شَرِبَا ، ولكن أدخلهما مع ما يُشرب فجرى اللفظ واحدا ، والمعنى أَنَّ ذلك يصير إلى بطونهم . ومثله :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَسَّدا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا ^(٢)

لأنَّ معنى المتقلِّد : حامل ، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظ واحد . وعلى هذا أنشدوا بيت الحَصِيَّة :

سَقَوْا جَارَكَ الْعِيْمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
/ سَنَامًا وَمَخْضًا أَنْبَتَا اللَّحْمَ فَاكْتَسَتْ عِظَامُ امْرِئٍ مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ ^(٣)

٢
٣٣٧

(١) الشاهد في عطف تمر على ألبان وإن كان التمر لا يشرب .
في اللسان : الاقط والاقط : بثلاث الفاء شيء يتخذ من اللبن الخفيض يطبخ ثم يترك حتى يعسل . وقال ابن الإعرابي : هو من الإنسان الإبل خاصة .

وانظر الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ والانصاف ص ٣٥٧ ولم ينسب الرجز إلى قائل معين .
(٢) في الخصائص ج ٢ ص ٤٣١ : أي وحاملا رمحا فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه .
وفي أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٢١ : « إن هذا الفن متسع في كلام العرب يقدرون للثاني ما يصلح حمله عليه ، ولا يخرج به عن المراد بالأول فيقدرون هنا : وحاملا رمحا . »
ونسب البيت في الكامل ج ٣ ص ٢٣٤ إلى عبد الله بن الزبيري .
وانظر تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ والانصاف ص ٣٥٧ والمخصص ج ٤ ص ١٣٦ وشواهد الكشاف ص ٦٨ وشرح ديوان المتنبي ج ١ ص ٣١٦ ، ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) الطائر : البطن . في المخصص ج ٤ ص ١٣٦ : ذهب بعضهم إلى أنه على حد قوله : متقلدا سيفاً ورمحا ، وأبو الحسن لا يطرده . وذهب بعضهم إلى أنهم كانوا يذوبون السنام في الخض ثم يشربونه .
وروى في المخصص ج ١٢ ص ١٨١ قروا جارك . . وكذلك في تأويل مشكل القرآن ص ١١٧ وفي الديوان . والبيتان للحطيفة من قصيدة طويلة في الديوان ص ١٧ - ٢١ .

ويقول السكري : المعنى أنه لا لم يقدر على شرب الماء من شدة البرد قروه سناما وابنا مخضا . وأن الحطيفة كان وقتئذ من الهزال بحيث لو وقع عليه طائر ما شبع من لحمه من شدة ما كان به من الهزال . وعلى تفسير المخصص الطائر البطن يكون المعنى : ما كان يعرف الشبع . وروى في شرح الحاشية ج ١ ص ٣٦٢ : سقوا جارك . .

وليس هذا بشيء . إنما الرواية : قرؤا . والدليل على ذلك أنه بدأ بالسنام فلا يقع إلى جانب (سَقُوا) .

وقال قوم : بلى كان السنام يُذاب في المحض فيشرب . فإن كان كذلك فلا حجة في البيت .

و«ما» تكون لغير الآدميين ؛ نحو ما تركبُ أركبُ ، وما تصنعُ أصنعُ . فإن قلت : ما يأتيني آتِه - تريد : الناس - لم يصلح .

فإن قيل : فقد قال الله عز وجل : (والسَّمَاءُ وما بَنَاهَا)^(١) . ومعناه : ومن بناها ، وكذلك (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ)^(٢) .

قيل : قد قيل ذلك . والوجه الذي عليه النحويون غيره ، إنما هو السماء وبناؤها ، وإلا على أزواجهم أو ملك أيمانهم . فهي مصادر وإن دلت على غيرها بمن يملك . كقولك : هذا ملك يمينك ، وهذا الثوب نسج اليمن وهذا الدرهم ضرب الأمير . ولو كان على ما قالوا لكان

على وضع النعت في موضع المنعوت / لأن «ما» إنما تكون لنوات غير الآدميين . واصفات
الآدميين . تقول : مَنْ عندك؟ فيقول : زيد . فتقول : ما زيد؟ فيقول : جواد أو بخيل

أو نحو ذلك ، فإنما هو لسؤال عن نعت الآدميين^(٣) . والسؤال عن كل ما يعقل به مَنْ كما قال عز وجل : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ)^(٤) . فَمَنْ؟ لله عز وجل ؛ كما قال : (أَمِنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ)^(٥) وهذا في القرآن أكثر . وقال تبارك اسمه : (وَمَنْ

(١) الشمس : ٥

(٢) المؤمنون ٦ والمآرج ٣٠

(٣) تقدم هذا الحديث في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ص ٤٨ مع الآيتين .

(٤) الملك : ١٦

(٥) النمل : ٦٢

عِنْدَهُ لَا يَشْكُرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ^(١)، يَعْنِي الْمَلَائِكَةُ. وَكَذَلِكَ فِي الْجَنِّ فِي قَوْلِهِ : (فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا)^(٢) فِهَذَا قَوْلِي لَكَ : إِنَّهَا لَمَّا يُخَاطَبُ وَيُعْقَلُ .

وَمِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ « مَنَى » وَلَا تَقَعُ إِلَّا لِلزَّمَانِ ، نَحَرُ : مَنَى ثَانِي آتِيكَ ، وَمَنَى خَرَجَ زَيْدٌ ؟ فِي الْاسْتِفْهَامِ . فَجَوَابُ هَذَا يَوْمُ الْجُمُعَةِ وَمَا أَشْبَهَهُ .

وَكَذَلِكَ « آيِن » لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْمَكَانِ ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مَخْطُورٌ مَعْرُوفٌ / فِي الْجَزَاءِ وَالْاسْتِفْهَامِ .
وَحَيْثُ وَقَعَ حَرْفٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ .

فَأَمَّا « إِنْ » فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ ، إِنَّمَا هِيَ حَرْفٌ ، تَقَعُ عَلَى كُلِّ مَا وَصِلَتْهُ بِهِ ، زَمَانًا كَانَ أَوْ مَكَانًا أَوْ آدَمِيًّا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ . تَقُولُ : إِنْ يَأْتِي زَيْدٌ آتَهُ ، وَإِنْ يَقُمْ فِي مَكَانٍ كَذَا وَكَذَا أَقُمْ فِيهِ ، وَإِنْ ثَانِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ آتِيكَ فِيهِ .

وَكَذَلِكَ الْأَلْفُ فِي الْاسْتِفْهَامِ . تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ ضَرْبٍ مِنْهُ ، وَتَمُخِّطُ ذَلِكَ إِلَى التَّقْرِيرِ وَالتَّسْوِيَةِ :

فَالْتَقْرِيرُ : قَوْلُكَ : أَمَّا جِئْتَنِي فَأَكْرَمْتَكِ . وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ)^(٣) .

وَالْتَّسْوِيَةُ : لَيْتَ شِعْرِي قَامَ زَيْدٌ أَمْ قَعَدَ^(٤) . وَقَدْ عَلِمْتَ أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو^(٥) .
فَأَمَّا قَوْلَانَا فِي « إِذْ » وَ« حَيْثُ » : إِنَّ الْجَزَاءَ لَا يَكُونُ فِيهِمَا إِلَّا بِمَا وَ[مَا]^(٦) ذَكَرْنَا مِنْ أَنَا سَتُفْسِرُهُ فِهَذَا مَوْضِعٌ تَفْسِيرُهُ .

(١) الْأَنْبِيَاءُ : ١٩

(٢) الْجِنِّ : ١٣

(٣) الزَّمَرُ : ٦٠

(٤) تَكُونُ هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ بَعْدَ سَوَاءٍ ، وَمَا أَدْرَى ، وَمَا أَبَالُ ، وَلَيْتَ شِعْرِي وَانْظُرْ سَبْيُوهُ ج ١ ص ٤٨٣ وَسَيَأْتِي هَذَا الْحَدِيثُ فِي الْجَزْءِ الثَّالِثِ .

(٥) الْهَمْزَةُ يَطْلُبُ هُنَا جَاءَ وَبِأَمِّ التَّعْيِينِ . وَانْظُرْ ص ٢٥٧ مِنَ الْجَزْءِ الثَّالِثِ .

(٦) تَصْحِيحُ السِّيرَاقِ .

أما «إِذَا» فتنبئ عن زمان ماضٍ ، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال^(١) فإذا أُضِيفَتْ إليها كانت معها كالشيء الواحد ، وفقى جزئتها فصلت / منها ، ألا ترى أَنَّكَ تقول : جئتكَ $\frac{٢}{٣٤٠}$ يومَ خرج زيدٌ ، وهذا يومٌ يخرج زيدٌ ، و (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)^(٢) - فلَمَّا وصلتْها بـ «ما» جعلتهما شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملت .

و«حيثُ» اسم من أسماء المكان مُبْهَمٌ يفسره ما يضاف إليه . فحيثُ في المكان كحيثُ في الزمان فلَمَّا ضارعتها أُضِيفَتْ إلى الجمل ، وهي الابتداء والخبر ، أو الفعل والفاعل . فلَمَّا وصلتْها بـ «ما» امتنعت من الإضافة فصارت كـ «إِذَا» إذا وصلتْها بـ «ما» .

فأما سائر الحروف التي ذكرنا سواهما فأنَّت في زيادة «ما» وتركها مُخَيَّرٌ . تقول : إن تَأْتِيَنِي آتِيكَ ، وإِنَّمَا تَأْتِيَنِي آتِيكَ^(٣) ، وأَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ ، وأَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ ، وَأَيَّامًا تُكْرِمُ بُكْرَمَكَ ، وَأَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى^(٤) .

ف«ما» تدخل على ضربين : أحدهما : أن تكون زائدة للتوكيد / فلا يتغير الكلام بها عن عمل ولا معنى . فالتوكيد ما ذكرته في هذه الحروف سوى حيثما وإذما . واللازم . ما وقع فيهما . ونظيرهما قولك : إِنَّمَا زيد أخوك . منعت «ما» «إِنَّ» عملها ، وكذلك جئتكَ بعد ما عبد الله قائم ، فهذا خلاف قولك : بعد عبد الله ، وكذلك :

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بَعْدَنَا أَفَنَانَ رَأْمِكِ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ^(٥)

(١) قال في الجزء الرابع ص ٦٢٧ = ٦٢٨ : اعلم أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إِذَا) فإنه يضاف إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر كما يكون ذلك في (إِذَا) . .

(٢) المائدة : ١١٩

(٣) الصحيح أن المبرد لا يرى وجوب توكيد الفعل مع أما كما سيأتي تحقيقه في الجزء الثالث .

(٤) الإسراء : ١١٠

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ على زيادة ما كما ذكره المبرد هنا وجعلها كافة ليعد عن الإضافة .

واستشهد به في ص ٦٠ على نصب أم الوليد بعلاقة فإنه اسم مصدر لتعلق وعمل عمل المصدر .

وذكر ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٤٢ أن (ما) كافة ليعد عن الإضافة وقال ابن هشام في المعنى ج ٢ ص ١٠ : «وقيل =

وكذلك (رب) ، تقول : رب رجلي ، ولا تقول : رب يقوم زيد . فإذا ألحقت «ما» هيئتها للأفعال فقلت : ربما يقوم زيد ، (وَرُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ^(١)) .

وكذلك «قل» تقول : قل رجلاً يقول ذلك ، فإن أدخلت «ما» امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال ، فقلت : قلماً يقوم زيد . ومثل هذا كثير .

فأما «إذا» فتحتاج إلى الابتداء^(٢) والجواب . تقول : إذا / جاعني زيد أكرمه . وإذا يجي زيد أعطيته . ٢
٣٤٢

وإنما منع «إذا» من أن يُجازى بها ؛ لأنها مُوقَّته وحروف الجزاء مُبْهَمة ، ألا ترى أنك إذا قلت : إن تأتيني آتيك - فأنت لا تدري أيقع منه إتيان أم لا ؟ وكذلك مَنْ أتاني أتيت . إنما معناه : إن يأتني واحد من الناس أتته .

فإذا قلت : إذا أتيتني وجب أن يكون الإتيان معلوماً ؛ ألا ترى إلى قول الله عز وجل :

= ما مصدرية وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء (بعد) على أصلها من الإضافة ، لأنها لو لم تكن مضافة لنوت « وكذلك يرى الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٩ قال :

« وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيويه لإفعلية وجوز غيره أن تكون اسمية أيضاً وهو الحق وإن كان ذلك قليلاً . . »
العلقة : الحب ، الافنان : جمع فن وهو النصف وأراد بها ذوائب الشعر على سبيل الاستمارة . الثغام : قال أبو حنيفة : أخبرني بعض الأعراب قال تثبت الثغامة خيوطاً طويلاً دقاقاً من أصل واحد وإذا جفت ابيضت كلها . . وإذا أحل الثغام كان أشد ما يكون بياضاً ويشبه به الشيب . المجلس : ما اختلط فيه البياض بالسواد . صغر الوليد ليدل على شباب المرأة .

والبيت للمرار الفقعي . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٩٣ - اصلاح المنطق ص ٤٥ - وتهذيب ج ١ ص ٧٧ والسيوطي ص ٢٤٦
(١) انظر ص ٤٨ من هذا الجزء .

(٢) يريد أول الكلام .

(٣) في سيويه ج ١ ص ٤٣٣ « وسأله عن (إذا) ما منعهم أن يجاوزوا بها ، فقال القمل في إذا بمنزلة في إذ إذا قلت : أتذكر إذ تقول فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى وبين هذا أن (إذا) تحيى وقتاً معلوماً ألا ترى أنك لو قلت : آتيك إذا احمر البسر كان حسناً ولو قلت آتيك ان احمر البسر كان قبيحاً (فان) أبداً مبهمة وكذلك حروف الجزاء (وإذا) توصل بالفعل فالقمل في إذا بمنزلة في حين كأنك قلت : الحين الذي تأتيني فيه آتيك فيه » .
وانظر آمال الشجرى ج ١ ص ٣٣٣ .

(إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ^(١)) ، و(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ^(٢)) و(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ^(٣)) أُنْ هَذَا واقع لا محالة .

ولا يجوز أن يكون في موضع هذا «إِنْ» ، لأن الله عز وجل - يعلم ، وإِنْ» إِنَّمَا مَخْرَجُهَا الظَّنُّ والتَّوَقُّعُ فيما يخبر به المخبر . وليس هذا مِثْلَ قوله (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ^(٤)) لأنَّ هذا راجع إليهم .

وتقول : آتيك إذا احمرَّ البُسر ، واو قالت : آتيك إن احمرَّ البُسر - كان محالاً ؛ لأنَّه واقع لا محالة .

فإن اضطرَّ الشاعر جاز أن يُجَازَى بها^(٥) لضارعتها حروف الجزاء / ؛ لأنَّها داخلة على الفِعْل ٢
٣٤٣ وجوابه . ولابدَّ للفعل الذي يدخل عليه من جواب . فمما جاء ضرورة قوله :

تَرْفَعُ لِي خَنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا خَبَتْ زَيْرَانُهُمْ تَقْدِرُ^(٦)

وقال الآخر :

إِذَا قَصُرْتُ أَسْيَافُنَا كَانَ وَضْلُهَا خُطَانَا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبُ^(٧)

(٢) التكوير : ١

(١) الانفطار : ١

(٤) الانفال : ٣٨

(٣) الانشقاق : ١

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ « وقد أجازوا بها في الشعر مضطرين شبهوا بأن حيث رأوها لما يستقبل وأنه لابد لها من جواب . . فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ »

وفي مجالس ثعلب ص ٩١ - ٩٢ قال أبو العباس : إذا تررن أزرعك يحوز في الشعر . .

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذا في الضرورة .

خندف : أم الياس . وافتخر بها الفرزدق لأنه تميمي ، وبنو تميم ينسبون إليها ، ونوت للضرورة ، والله يرفع لي : أي الرفع في الحقيقة هو الله . خبت النار ، من باب نصر : لم يبق منها شيء ، وقيل : سكن لها وبقى جمرها (رواية سيبويه إذا خمدت) . تقد : تشتمل . وروى مرفوعاً فلا شاهد فيه حينئذ .

يقول : ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقدة إذا قعدت بغيري قبيلته .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ١٦٢ - ١٦٣ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٣٣ وهو في ديوان الفرزدق ص ٢١٦ مفرداً .

(٧) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على الجزم بإذا للضرورة بدليل عطف ضمائر المخزوم وحرك بالكسرة على الجواب

(كان وصلها) .

الجيد ما قال كعب بن زهير :

وإذا ما تشاء تبعتُ منها مَعْرِبَ الشمسِ ناشِطاً مَدْعُوراً^(١)

وهذه «إذا» التي تحتاج إلى الجواب .

ولـ«إذا» موضع آخر وهي التي يقال لها : حرف المفاجأة^(٢) . وذلك قولك : خرجت فإذا زيدٌ ، وبيننا أسير فإذا الأسد . فهذه لا تكون ابتداء . وتكون جواباً للجزء كالفاء . قال الله

= وقال اللخمي في شرح أبيات الجمل : المعنى إذا ضاقت الحرب عن مجال الخيل واستعمال الرماح نزلنا للمضاربة بالسيوف فإن قصرت عن إدراك الأقران خطونا إليهم اقباماً عليهم فالحقناهم بهم .
إلى : متعلقة بخطانا ، والمعنى فنخطو إلى أعدائنا . ولو تملقت (بوصلها) كان في الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غيره لأن خيطاناً خبر كان .

وهذا البيت جاء في شعر رويه مجرور وفي شعر رويه مرفوع .

أما الشعر المجرور الروي فهو لقيس بن الخطيم وانظر ديوانه ص ٣٣ - ٤٧ .

وأما الشعر المرفوع فقد وقع في شعرين ، أحدهما في قصيدة للأخضر بن شهاب التميمي وهي في المفضليات ص ٢٠٣ - ٢٠٨ وفي حاشية أبي تمام ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٨ . والشعر الثاني لرقم أخى بني الصادرة المحارب .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٤٤ ج ٣ ص ٢٤ والشعر والشعراء ص ٢٨٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٤ على أن الجيد رفع الفعل بعد إذا كما صنع كعب بن زهير .

تبعث : تثير . الناشط : الثور . المذعور : الفزع .

وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله . شبهها في انبعاثها بسرعة بثور قد دعر من صائد أو سبع .

وانظر ديوان كعب ص ١٥٣ - ١٨٤ .

(٢) ماذا يرى المبرد في (إذا) المفاجئة ؟ أيراه حرقاً أم يراها ظرفاً ؟

ظاهر كلامه هنا أنها حرف يدل على المفاجأة وتكون رابطة للجواب كالفاء . ولكن ما سيذكره بعد يقطع بأنها ظرف . قال في

الجزء الثالث ص ١٥٨ - ١٥٩ من الأصل :

« فأما (إذا) التي للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والإسم بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : جئتكَ فإذا زيد وكلمتكَ فإذا أخوك ، وتأويل هذه جئت ففاجأني زيد ، وكلمتكَ ففاجأني أخوك وهذه تعني عن الفاء وتكون جواباً للجزء ، نحو إن تأتي إذا أنا أفرج على حد قولك فأنا أفرج قال الله عز وجل (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقطنون) فقلوه (إذا هم يقطنون) في موضع يقطنوا . وقوله إن تأتي فلك درهم في موضع أن تأتي أعطك درهماً ، كما أن قوله عز وجل (سواء عليكم أذعنتموهم أم أنتم صامتون) في موضع أم صمتم » .

وقال في ص ٢٤١ :

« وتقول خرجت من الدار فإذا زيد فمضى إذا ههنا المفاجأة فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائماً كان جيداً لأن معنى فإذا زيد أي فإذا زيد قد وافقني فإذا زيد موافق » .

عز وجل : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ^(١)) ، لَأَنَّ معناها :
قنطوا ؛ كما أَنَّ قولك : إن تأتني فلك درهم - إنما معناها : أعطك درهما .

فكلامه في هذين الموضعين يفيد أن (إذا) الفجائية ظرف فإنه جعلها تسبب مسد غير المتبدأ ، وأن الكلام معها جملة اسمية
في معنى جملة فعلية ، لذلك أرى أن نجعل ما هنا على ما يوافق ما هناك فنحمل لفظة (حرف) على الكلمة لا على الحرف الذي هو قسم
الاسم والفعل . وهذا استعمال شائع عند سيويه وغيره .

في شرح الكافية ج ١ ص ٩٣ وفي المنهجي ج ١ ص ٨٠ وغيرهما أن إذا الفجائية ظرف مكان عند المبرد .

(١) الروم : ٣٦ . في سيويه ج ١ ص ٤٣٥ « وأسألت الخليل عن قوله عز وجل (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ
إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) فقال : هذا كلام مطلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول وهذا هنا في موضع قنطوا كان
الجواب بالفاء في موضع الفعل . قال ونظير ذلك قوله (سلام عليكم أذعنتموه أم أنتم صامتون) بمنزلة أم صمتم وبما يجعلها بمنزلة
الفاء أنها لا تنجي مبتدأة ، كما أن الفاء لا تنجي مبتدأة . . » .

من هذا نرى أن حديث المبرد عن الآية إنما هو تريد لكلام سيويه . والعجب بعد هذا أن يقول أبو علي الفارسي : قرأت
المقتضب فأنقضت منه بشي إلا بمسألة واحدة ، وهي وقوع إذا جواباً للشرط في قوله تعالى (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ
إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

فهل نقول : إنه قد خفي على أبي علي مكان الآية في كتاب سيويه ؟

أرد نقول بعدم صحة نسبة هذا الحديث إليه ؟

هذا باب

مسائل المجازاة

وما يجوز فيها ، وما يمتنع منها

تقول : إن تَأْتِنِي آتِيكَ ، وإن تَأْتِنِي فَلَكَ دِرْهَمٌ . هذا وجه الجزاء وموضعه . كما قال عَزَّ وَجَلَّ (إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ^(١)) .

فالأصل الفِعْلُ ، والفَاءُ داخلةٌ عليه ؛ لأنها تُودِي معناه ؛ لأنها لا تقع إلَّا ومعنى الجزاء فيها موجود ، يقول الرجل : قد أعطيتك درهما ، فتقول : فقد أعطيتك دينارا . أى من أجل ذلك . ويقول : لم أَغْثُ أَمْسِ فتقول : فقد أَتَاكَ الْغَوْثُ اليوم^(٢) . ونقول : إِنْ أَتَيْتَنِي فَلَكَ دِرْهَمٌ ، لأنَّ معناه : إِنْ تَأْتِنِي . ولو قلت : إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ لَصَلَحَ ؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ : (مَنْ كَانَ يَرْيِدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ^(٣)) ، لأنَّ معناه : مَنْ يَكُنْ . وكذلك أو قال : مَنْ يَأْتِنِي أَتَيْتَهُ لَجَازٌ : وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ ؛ لِتَبَاعُدِ هَذَا / عَنْ حَرْفِ الْجَزَاءِ . وهو جائز ؛ كما قال الشاعر :

مَنْ يَكِدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ^(٤)

وَأَعْدَلَ الْكَلَامِ : مَنْ أَتَانِي أَتَيْتَهُ ، كما أَنَّ وَجْهَ الْكَلَامِ : مَنْ يَأْتِنِي آتَيْتَهُ^(٥) .

(١) الأنفال : ٣٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلَّا بفعل أو بالفاء فأما الجواب بالفعل . . وأما الجواب بالفاء فنقول إِنْ تَأْتِنِي فَأَنَا صَاحِبُكَ . ولا يكون الجواب في هذا الموضع بالواو ولا بـ أَتَيْتُكَ إِلَّا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ : أَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا فتقول : فَإِذَنْ يَكُونُ كَذَا وَكَذَا ويقول : لَمْ أَغْثُ أَمْسِ فيقول فقد أَتَاكَ الْغَوْثُ اليوم » .

(٣) هود : ١٥ .

(٤) كاده : خدعة ومكر به . والشجاء : ما يمترض في الحلق كالعظم . الوريد : عرق ، قيل هو الودج ، وقيل بجنبه . والبيت شاهد على مجيئ الشرط مضارعاً مجزوماً والجزاء ماضياً . وسعيد حديثه مرة أخرى قريباً .

البيت لأبي زيد الطائي أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٥٤ - ٦٥٥ والعيى ج ٤ ص ٤٢٧ - ٤٢٨ .

(٥) في سيبويه ١ : ٤٤٨ : « فإذا قلت : إِنْ تَفْعَلْ فَأَحْسَنُ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ أَفْعَلْ ؛ لِأَنَّهُ نَظِيرُهُ مِنَ الْفِعْلِ ، وَإِذَا قَالَ : إِنْ فَعَلْتَ فَأَحْسَنُ الْكَلَامِ أَنْ تَقُولَ : فَعَلْتُ ، لِأَنَّهُ مِثْلُهُ » .

وتقول : من أتاني وتبسطَ إلى أكرمته ؛ لأنَّ (من أتاني) في موضع (من يأتي) . لا تقع بعد الجزاء إلا ومعناها الاستقبال . والأحسن من أتاني وأكرمني . آتيته : كما أنَّ الأحسن : من يأتيني ويكرمني آتية . فهذه أصولٌ ، ثمَّ نذكر بعدها العطف مُنسقا ، ونُكثِر في ذلك من المسائل لنوضح أمره إن شاء الله .

فإذا قلت : مَنْ يَأْتِيَنِي آتِيَه . فـ«مَنْ» هي لهذا الفعل ؛ لأنَّها اسم فلم يدخل معها اسم آخر ولو قلت : إن يَأْتِيَنِي آتِيَه على غير مذكور قَبْلُ كان محالا ؛ لأنَّ الفِعْلَ لا فاعِلَ فيه ، لأنَّ «إن» إنما هي حرف جزاء وليست باسم . وكذلك جميع الحروف .

وتقول في الاستفهام : مَنْ جاءك / وأيُّهم ضربك ؟ وما حبَّسك ؟ لأنَّها أساء .
فإن قلت : أَحَبَّسَكَ ؟ أو هل حبَّسك ؟ لم يكن بدُّ من ذكرِ الفاعل ؛ لأنَّ هذه حروفٌ .
فليس في الأفعال فاعلون .

وكذلك الظروف التي لا تكون فاعلة إذا ذكرتها لم يكن بدُّ من ذكرِ الفاعل معها . ولو قلت :
أَيْنَ يَكُنْ أَكُنْ ، لم يكن كلاما حتى تقول : أَيْنَ يَكُنْ زَيْدٌ أَكُنْ .

وكذلك في الاستفهام إذا قلت : أَيْنَ يَكُونُ زَيْدٌ ؟ ومتى يخرجُ زَيْدٌ ؟ تعني المذكور .
فعلى هذا يجري ما ذكرت لك .

ولو قلت : مَنْ مَنْ يَأْتِيَنِي آتِيَه . إذا جعلت «مَنْ» الأولى استفهاما وجعلت الثانية جزاء كان جيِّدا . فتكون الهاء في آتِه ترجع إلى «مَنْ» التي هي استفهام . وتقديرها : أَيُّهم مَنْ أَتَانِي من الناس آتيته ، أي : من أَتَانِي آتِ هذا الذي أسأل عنه .

ونظيره : هَنْدَ مَنْ ضَرَبَنِي ضَرَبْتَهَا . أي إن ضَرَبَنِي أَحَدُ ضَرَبْتِ هَذَا .

وتقول : مَا مَنْ يَأْتِيَنِي آتِيَه ؛ لأنَّ «مَا» حرف نفي (١) / والحروف لا يرجع إليها شيء ولا إلى الأفعال ، إنما نفيت بهذا هذه الجملة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ « ولا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين ، أحدهما : أن يتصل بتلك الكلمات بلا فصل ، والثاني : أن يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني . وذلك كان وكأن وظن وأخواتها وما لئني . لا تقول : ما من يضرب أضرب . . . »

فإن جعلت «ما» أمّا وجعلتها استفهاماً أو جزءاً أو في معنى الذي - لم يكن بدءاً من راجع إليها .
فأمّا الجزء فقوله : ما تركبُ أركبُ . والأحسن ما تركبُ أركبُه - نصبت «ما»
بتركب وأضمرت هاء في تركب .

واو قلت : ما تركبُ أركبُ لجاز . ولا يكون ذلك إلا على إرادة الهاء ؛ لأنّه معلق بما
قبله ، وذلك في المعنى موجود .

وفي الاستفهام ما حبسك ؟ والمعنى : أى شيء حبسك ؟
وكذلك : ما أكلته ؟ أى : أى شيء أكلته ؟ فإن حذفنا الهاء نصبت «ما» لأنها مفعول
بها كقولك : أيهم ضربت ؟ كما تقول : زيدا ضربت .

وفي موضع «الذي» قوله : ما يسرني يسرك .

وتقول : من يأتينا نأتيه مكرمين له ، نصبت مكرمين على الحال والعامل فيها «نأتيه» .
واو أردت أن يكون الفعل الأول / عاملاً في الحال لقلت : من يأتينا مكرمين له نأتيه . تريد من
من يأتينا في حال إكرامنا إيّاه نأتيه . واو أردت أن يكون مكرمين عاملاً فيها «نأتيه» وقد
قدمتها جاز ؛ كما تقول : مسرعاً جاء زيد^(١) .

= يرى المبرد أن (ما) التسمية يجوز أن تدخل على أدوات الشرط بخلاف (ما) الحجازية - ذكر ذلك في نقده على سيبويه
ص ١٩٨ ورد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله : قال احمد : « جملة القول في هذا كله أن الجملة المستفهم عنها والمجازي بها
إذا جاءت بعد حرف عامل أو غير عامل لم تقم إلا جملة . في موضع واحد كأنهما يكونان في موضع خبر ولا تقمان . بعد
ما ذكر في موضع لا يكون فيه إلا جملة ، وبيان ذلك أن كان وأن لا تقع بعدهما إلا جملة وكذلك إذ وإذا وما ولكن فلم يجوز
وقوع الجزاء والاستفهام بعدهما فإن جعلتهما في موضع الخبر جاز لأن الخبر قد يكون واحداً فنقول : إن زيدا من يأتى يعطه لأنك
تقول : إن زيدا أخوك فقد وقعت الجملة أعني جملة المجازاة في موضع الأخ وهو واحد وكذلك (ما) .

تقول : إن زيدا أخوك وما زيد من يأتى يعطه فإن قلت : ما من يأتى يعطه لم يجوز ، لأنك جعلتها في موضع لا يكون فيه إلا جملة
وعرضها لأن يدخل عليها ما يفسد معناها . وأما تفريقه بين ما التسمية والحجازية في هذا الموضع فليس بشيء لأن ما يعمل من الحروف
وما لا يعمل ههنا سواء . . . الانتصار ص ٢٠٤ = ٢٠٥ .

(١) تقديم معمول جواب الشرط عليه جائز عند البصريين وقد عقد الانباري مسألة في الأنصاف لهذا ص ٢٦٢ = ٢٦٧
درج مذهب البصريين وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٨ .

ونقول في مسائل طوال يُنتَحَنُ بها المتعلِّمون

« من يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِيْنَا نَأْتِيهِ عَامِدِينَ تَأْتِ يَكْرُمُكَ » .

إن رفعت (يَكْرُمُكَ) فالمسألة جيِّدة . لأنَّ تقديرها : من يَأْتِيهِ زَيْدٌ يَأْتِ في حال إكرامه لك . والأجودُ أَنْ تقول : تَأْتِيهِ يَكْرُمُكَ ، لتشغل الفعل بالمفعول إذ كان خبراً . والحذف جائز وليس بجيِّد^(١) . وقولك : « مَنْ إِنْ يَأْتِيْنَا نَأْتِيهِ » اسم واحد بمنزلة « زيد » .

ولو جرمت (يَكْرُمُكَ) على البذل لم يصلح إِنْ أبدلته من تَأْتِ ، لأنَّ (يَكْرُمُكَ) لغيرك . فَإِنْ جعلته بدلاً من شيء في الصلة لم يصلح ، لخروجه عنها . ولكن لو قلت : إِنْ تَأْتِيْنَا أُعْطِكَ أَخْسِنَ إِلَيْكَ - جاز وكان حسناً ، لأنَّ العطية إحسان . فلذلك أبدلته منه . ومثل ذلك قوله عز وجل : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ^(٢)) ؛ لأنَّ لُقِيَّ الأثام هو تضعيف العذاب . وكذلك قول الشاعر :

مَنْ تَأْتِيْنَا تُلْهِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجِجُ^(٣)

(١) في حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر الذي يعود على المبتدأ خلاف بين البصريين والكوفيين = أجزأه الكوفيون وقرئ في الشواذ (وكل وعد الله الحسنى) أنظر سيبويه ١ : ٣٧ : ٤٤٤ ، ٤٤٤ ، ٤٤٤ ، ٤٤٤ ، ٤٤٤ .

(٢) الفرقان : ٦٨ - في سيبويه ج ١ ص ٤٤٩ وسألت عن قوله عز وجل : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) فقال : هذا كالأول لأن مضاعفة العذاب هو لِقَى الأثام ومثل ذلك من الكلام أن تأتينا نحسن إليك ثم نطعك ونحملك تفسير الإحسان بشيء هو هو وتجعل الآخر بدلاً من الأول .

وفي الكامل ج ٦ ص ١٤٢ « قال الله عز ذكره (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا) ثم فسر فقال (يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً) فجزم يضاعف لأنه بدل من قوله (يلق أثاماً) إذ كان إياه في المعنى .

وفي الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ : « الآية من بدل الكل من الكل وهو الظاهر من كلام سيبويه وقد جوز المتأخرون الإبدال الأربعة في الفعل » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ على جزم الفعل (تلهم) لأنه بدل من تأتينا . وفي الخزانة : الخطب الجزل : الغليظ منه ، يريد أنهم يوقدون الجزل من الخطب لتقوى نارهم فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصونها . والتأجج : توقد النار . وتأججاً في البيت ماض والألف للإطلاق وقاعله ضمير النار . وقال أبو حنيفة في كتاب (النبات) : النار تذكر وهو قليل وأنشد هذا البيت وبيتاً آخر للشمرذل . وقال بعضهم : النار مؤنثة لا غير وإنما رد الضمير مذكراً لأنه أراد بها الشهاب وهو مذكر وقيل لأن تأنيث النار غير حقيق فيكون على طريقة (ولا أرض أبقل أبقالها) وقيل الضمير راجع للخطب لأنه أهم إذ النار إنما تكون به وقيل ليست الألف للإطلاق وإنما هي ضمير الإثنتين : الخطب والنار وذكر لتغليب الخطب على النار .

والبيت من قصيدة لعبد الله ابن الحر أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٩٠ = ٦٩٤ .

لأنَّ الإتيانَ للمام ؛ كما قال :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُوْخِذَ كُرْهًا أَوْ تَحِيءَ طَائِعًا^(١)

لأنَّ قوله : (تُوْخِذَ أَوْ تَحِيءَ) بتأويل المبايعة .

ولو قلت : من يأتنا يسألنا نعطه على البذل لم يجز^(٢) إلا أن يكون بدل الغلط . كأنك أردت : من يسألنا نعطه فقلت : من يأتنا غاليًا أو ناسيًا ثم ذكرت فاستدركت فوضعت هذا الفعل في موضع ذلك . ونظيره من الأسماء مررت برجل حمار .

وتقول : مَنْ يَأْتِنِي مَنْ إِنْ يَأْتِيَهُ الَّذِي هُنْدُ أُخْتُهُ يَأْتِيَهُ / أُعْطِيَهُ فالمعنى : إِنْ يَأْتِنِي زَيْدُ أُعْطِيَهُ ، لأنَّ هذا الكلام كله في صلة « مَنْ » .

وتقول : أَيْ الْقَوْمِ الْمُنْطَلِقِ آبَاؤُهُمْ إِنْ يَأْتِيكَ الْكَاسِيهِ ثَوْبًا تُكْرِمُهُ . فتقدير المسألة : أَيْ الْقَوْمِ إِنْ يَأْتِيكَ أَبُوهُ تُكْرِمُهُ ، و« أَيْ » هنا استفهام .

وتقول : أَيُّهُمْ يَأْتِيهِ الشَّاتِمُ أَخَاهُ الْمَعْطِيَهُ دَرَاهِمًا يَنْطَلِقُ إِلَيْهِ . فمعناه : أَيُّهُمْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يَنْطَلِقُ إِلَيْهِ . فما ورد عليك من المسائل فقسه على هذا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٧٨ على ابدال تُوْخِذَ من تَبَايَعَ ، لأنه مع قوله أَوْ تَحِيءَ طَائِعًا تفسيراً للمبايعة إذ هي لا تكون إلا على أحد الوجهين : إكراه أو طاعة .

وفي الخزانة « والبذل في الحقيقة إنما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهو كقولهم : الرمان حلوا حامض وإن كان يقال في اللفظ أن يحى معطوف على تُوْخِذَ وظاهر كلام سيبويه أنه بدل اشتغال وإبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد من مفرد » .

أراد بقوله : الله القسم ، والأصل (والله) فحذف حرف القسم ونصب المقسم به .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف لها قائل . الخزانة ج ٢ ص ٣٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ « وسألته هل يكون : إِنْ تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نَمُتُكَ ؟ فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل والآخر تفسير له وهو هو ، والسؤال لا يكون الإتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه ، ونظير ذلك في الأسماء مررت برجل حمار ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه » .

هذا باب

ما يرتفع بين المجزومين وما يمنع من ذلك^(١)

تقول : إن تأتينا تسألنا نعطيك . تريد : إن تأتينا سائلا ، كما قال :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مُوقِدٍ^(٢)

أراد : متى تأتیه عاشيا إلى ضوء ناره تجد . وقال الآخر :

/ وَمَنْ لَا يَزَلْ يَسْحِمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسَامُ^(٣)

٢
٣٥١

فقواه : (يستحمل الناس نفسه) إنما هو خير (يزال) كآذنه قال : من لا يزل مستحملا . ولو قلت : مَنْ يَأْتِنَا وَيَسْأَلُنَا نَعْطِيهِ عَلَى هَذَا كَانَ مُحَالًا ، لَأَنْتَ لَا تَقُول : مَتَى تَأْتِيهِ وَعَاشِيَا^(٤) ولا جاءني زيد وراكبا . ولكن إن أضمرت جاز ققلت : إن تأتينا وتسألنا نعطيك . تريد : إن تأتينا وهذه حالك نعطيك . والوجه الجيد إن تأتينا وتسألنا نعطيك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ « هذا باب ما يرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما فأما ما يرتفع بينهما فقولك : إن تأتني تسألني أعطك وإن تأتني تمشي أمش ملك ؛ وذلك لأنك أردت . إن تأتني سائلا يكن ذلك » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (تعشو) لوقوعه موقع الحال . في المقصور والمملود لابن ولاد ص ٧١ : عشا يمشو إذا استضاء ببصر ضعيف في ظلمة ، وقال الأعمى : متى تأته عاشيا أي في الظلام وهو العشاء .

والبيت للحطيئة من قصيدة في الديوان ص ٣٢ - ٣٨ وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٧٨ والمعنى ج ٤ ص ٤٣٩ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٥ على رفع الفعل (يستحمل) لأنه ليس بشرط ولا جزاء وإنما هو خبر لا يزال . والبيت من معلقة زهير ، وروى في شرح التبريزي ص ١٢٦ هكذا .

من لا يزل يسترحل الناس نفسه ولا يغنيها يوما من الذل يندم

فن روى يسترحل أراد أن يحمل نفسه كالراحلة الناس يركبونه ويذمونه . ومن روى يستحمل الناس أراد يحمل الناس على عيه . وقد يكون المعنى : أن يكون عالة على الناس .

وقال المازني : قال لي أبو زيد : قرأت هذه القصيدة على أبي عمرو بن العلاء فقال لي : قرأت هذه القصيدة منذ خمسين سنة فلم أسمع هذا البيت إلا منك . وانظر ديوان زهير ص ٣٢ وشرح المملقات لابن الأنباري ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٤) لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت المجرد من قد .

وتقول : إن تأتينا ثم تسألنا نُعطِكَ . لم يجر إلا جزم (تسألنا) ، لأنَّ (ثم) من حروف العطف . ولا يستقيم الإضمار ها هنا بعدها^(١) . ولو قلت : إن تأتينا ثم تسألنا ، تريد : ثم أنت تسألنا تريد الحال لم يصلح ؛ لأنَّ «ثم» لما بعدُ ، ألا ترى أنَّك تقول : لقيت زيدا وعمرو بشكركم أى : لقيت زيدا وعمرو هذه حالة ؛ كما قال الله عز وجل : (يُعْطَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (٢) . أى إذ طائفة في هذه الحالة . ولو وضعت «ثم» ها هنا لم يستقيم .

* * *

وتقول : مَنْ إن يأتني زيد يكرمه / يُعطيك في الدار . «مَنْ» في موضع الذي ، و«إن» للجزاء و(يكرمه) حال معناها مكرما له . و«يعطيه» جواب الجزاء ، وفي «الدار» خبر «مَنْ» .

ولو قلت : مَنْ يأتني آتِه أحسن إليه كان جيذا ، يكون «أحسن إليه» حالا ويكون منقطعا من الأول : كذا لك لما ثم الكلام قلت : أنا أحسن إليه .

وتقول : مَنْ يأتني آتِه . وأكرمه ، ومن يأتني آتِه فأكرمه ، ومن يأتني آتِه أكرمه . وكذلك جميع حروف العطف التي تقع ها هنا ، وإن شئت قلت : من يأتني آتِه وأكرمه ، أى وأنا أكرمه ، وإن شئت على الحال ، وإن شئت فضيلته مما قبله ، وجعلتها جملة معطوفة معلقة بجملة .

وتقول في الفاء : مَنْ يأتني آتِه فأكرمه على القطع من الأول وعطف جملة على جملة ؛ وكذلك «ثم» (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٩ «وأما ما يجزم بين الجزوين فتقول إن تأتي ثم تسألني أعطك ، وإن تأتي فتسألني أعطك ، وإن تأتي وتسألني أعطك ، وإن تأتي وتسألني أعطك .

وذلك لأن هذه الحروف يشركن الآخر فيما دخل فيه الأول . ولا يجوز في ذا الفعل الرفع . . .

وقال في ص ٤٤٧ «واعلم أن (ثم) لا ينصب بها ، كما ينصب بالواو والفاء ولم يجعلوها ما يضمم بعده (أن) وليس يدخلها من المعاني ما يدخل في الفاء وليس معناها معنى الواو ولكنها تشرك ويبتدأ بها واعلم أن (ثم) إذا أدخلته على الفعل الذي بين الجزوين لم يكن إلا جزما لأنه ليس ما ينصب ، ولا يحسن الابتداء . . .

(٢) آل عمران : ١٥٤ - في سيبويه ج ١ ص ٤٧ «وأما قوله عز وجل (يُعْطَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) فإنما وجهه على أن يعطى طائفة منكم ، وطائفة في هذه الحال . كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال فإنما جعله وقتا ولم يرد أن يجعلها وأو عطفت إنجاءى وأو الابتداء . . .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٤٧ «فإذا انقضى الكلام ثم جئت بـ (ثم) ، فإن شئت جزمت ، وإن شئت رفعت وكذلك الواو

ولمّا جاز الإضمار هاهنا ، ولم يجر حيث كانا متوسطين بين الجزاء وجوابه ؛ لأنّ الكلام قد تمّ فاحتمل / الاستثناف ، ولا تكون الحال في «ثم» ولا الفاء ؛ لأنّهما لا تكونان إلّا بعد .
 ٢٥٣
 إلّا أنّ الفاء ، والواو يجوز بعدهما النصب على إضمار «أن» ؛ لأنّ الجزاء غير واجب آخره إلّا بوجوب أوّله . وقد تقدّم ذكرنا لهذا في باب الفاء والواو .

وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أوجه : (يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) بالجزم وهو أجودها ، ويليّه الرفع ، ثمّ النصب . والأمر فيه على ما ذكرت لك (١) .

ولو قلت : من لا يأتني فيكرمني آتته كان النصب جيّدا من أجل النفي . وصار كقولك : ما تأتيني فتكرمني : أي كلّما أتيتني لم تكرمني . فموضعه لم تأتني مكرما ، وما هنا - أغنى في الجزاء - إلى ذا يرجع إذا قلت : من لا يأتني فيكرمني آتته ، لأنّ معناه : من لا يأتني مكرما .

وقال :

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلَّتْ (٢)

/ كأنّه قال : من لا يقدم رجله مطمئنا .

٢
 ٢٥٤

والفاء قال الله تعالى (وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون) وقال تعالى (وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم)
 إلّا أنّه قد يجوز النصب بالفاء والواو . . .

(١) أنظر ص ٢٢ من هذا الجزء وأنظر التعليق وسيبويه ج ١ ص ٤٤٨ .

(٢) تقدم في ص ٢٣ من هذا الجزء .

هذا باب

ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه
وما لا يجوز إلا في الشعر اضطراراً

أما ما يجوز في الكلام فنحو : أتيتك إن أتيتني ، وأزورك إن زرتني . ويقول القائل :
أتعطيني درهماً ؟ فأقول : إن جاء زيد . وتقول : أنت ظالم إن فعلت . فإن قلت : آتى من
أنا ، وأصنع ما تصنع لم يكن ما هنا جزاء ؛ وذلك أن حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها .

ولو قلت : آتى من أنا ، للزمك أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبلها . وهذا لا يكون ؛
لأن الجزاء منفصل كالاستفهام^(١) ، ولو قلت : أتيتك متى أتيتني ، أو أقوم أين قمت - على
أن تجعل «متى» و«أين» ظرفين لما بعدهما - كان جيّداً ، وكانتا منقطعتين من الفعل الأول ،
إلا أنك لما ذكرته مسدّ مسدّ جواب الجزاء . فإن أردت أن يكونا ظرفين لما قبلهما / استحال ؛
لأن الجزاء لا يعمل فيه ما قبله ؛ كما لا يعمل هو فيما قبله ؛ ألا ترى أنك لا تقول : زيدا
إن تأت يكرمك^(٢) ، ولا زيدا متى تأت تحبّه . فإذا كان الفعل ماضياً بعد حرف الجزاء جاز
أن يتقدّم الجواب ؛ لأن «إن» لا تعمل في لفظه شيئاً ، وإنما هو في موضع الجزاء ، فكذلك
جوابه يسدّ مسدّ جواب الجزاء .

ويحسن في الكلام : إن أتيتني لأقومن ، وإن لم تأتني لأغضبن .

(١) أنظر تحليل ذلك في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٨ « ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على أداة الشرط ، نحو : زيدا
إن تضرب يضربك . وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا إن جئتني أضرب بالجزم بل إنما تقول : أضرب مرفوعاً ليكون الشرط
متوسطاً وزيداً أضرب دالا على جزائه أي إن جئتني فزيداً أضرب وعلة ذلك كله إن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا
يجوز أيضاً زيدا إن جاءك فأكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير أن ما لا ينصب بنفسه لا يفسر » .

فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير ، كأنه قال : لأغضبَن إن لم تأتني ولا أقوم إن أتيتني^(١) .

والذي قال لا يصلح عندي ، لأنَّ الجواب في موضعه فلا يجب أن يقدر لغيره ، ألا ترى أنك تقول : يضرب غلامه زيد ، لأنَّ «زيد» في المعنى مُقَدَّم ؛ لأنَّ حق الفاعل أن يكون قبل المفعول . واو قلت : ضرب غلامه زيدا - لم يعجز ، لأنَّ الفاعل في موضعه فلا يجوز أن يُقَدَّر لغيره^(٢) .

ولكن القول عندي أن يكون الكلام إذا لم يعجز في موضع الجواب مبتدأ على معنى ما يقع بعد الفاء ، فكأنَّك/ قدرته وأنت تريد الفاء^(٣) ؛ كما أدرك تقول : أعجبنى الذي ضرب زيدا ، فإن جعلت الألف واللام في موضع الذي كان صلتها على معنى صلة الذي لا على لفظها .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ : « وزعم أنه لا يحسن في الكلام أن تأتني لأفعلن من قبل أن (لأفعلن) تجيء مبتدأة ، ألا ترى أن الرجل يقول : لأفعلن كذا وكذا فلو قلت : إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتني لأغمنك جاز » .

صريح كلام سيبويه أن هذا ما اجتمع فيه القسم والشرط ، وتقدم القسم فالجواب له ولام التوطئة محذوفة . قال ج ١ ص ٤٣٦ : « فلو قلت : إن أتيتني لأكرمك ، وإن لم تأتني لأغمنك جاز ، لأنه في معنى : لن أتيتني لأكرمك ، ولن لم تأتني لأغمنك ، ولابد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنها للبين » .

والسيرافي رد كلام المبرد فقال : فيه وجهان : أحدهما : تقدير الفاء ، أى : إن أتيتني فلأفعلن ، والآخر نية التقديم كأنه قال : لأفعلن إن لم تأتني . . وانظر المعنى لابن هشام ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) كلام المبرد هنا صريح لا يحتمل تأويلا في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول وقد أعاد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٤٢٤ من الأصل وجعله من المحال قال : « ألا ترى أنك تقول : ضرب غلامه زيد ؛ لأن الغلام في المعنى مؤخر والفاعل في الحقيقة قبل المفعول ولو قلت ضرب غلامه زيدا كان محالا ، لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع » .

والرضي ينسب إلى المبرد أنه أجاز ذلك مع الأخفش . وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٥ : « ما أجازاه المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامه زيدا أعنى اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية . . » والمرزبانى في الموشح ص ٦١ ينقل عن المبرد أن مثل ذلك ردى عند أهل العربية وربما جاز في الضرورة .

(٣) في المنى ج ٢ ص ٤٨ : « أقوم من نحو قولك : إن قام زيد أقوم : المبرد يرى أنه على إضمار الفاء ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم وأن الأصل أقوم أن قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا ينبنى على هذا مسألان ، إحداهما : أنه هل يجوز زيدا أن أتاني أكرمه بنصب زيد فسيبويه يجيزه ، كما يجيز زيدا أكرمه إن أتاني والقياس المنع عند المبرد ، لأنه في سياق أداة الشرط ، فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه .

تقول : أعجبنى الضاربُ زيدا ، لأنَّ الألف واللام للأسماء ، فلا يليان «ضرب» ، لامتناع ما يكون للأسماء من الأفعال .

فمن ذلك قول زهير :

وإنَّ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ : لا غائبٌ مالى ولا حريمٌ^(١)

فقلوه : «يقول» على إرادة الفاء على ما ذكرت لك .

ومن ذلك قول الله عز وجل : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ . فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ^(٢)) الفاء لابد منها في جواب «أما» ، فقد صارت ها هنا جوابا لها ، والفاء وما بعدها يسدّان مسدّ جواب «إِنْ» .

ولو كان هذا في الكلام : أما إن كان زيد عندك فله درهم ، لكان تقديره : مهما يكن من

= الثانية : أنه إذا جىء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم أو لا ؟ فعل قول سيبويه لا يجوز الجزم ، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالمطف على لفظ الفعل والجزم بالمطف على محل الفاء وما بعدها والتقدير فأنأ أقوم » .

وانظر المغنى أيضاً في ج ٢ ص ٦٩ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٢٨ - ٤٢٩ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٦ على رفع الفعل (يقول) على نية التقديم والتأخير . الخليل : من الخلة وهى الفقر .

البيت من قصيدة لزهير فى ملح هرم بن سنان . الديوان ص ١٤٥ - ١٦٣ والسيوطى ص ٢٨٣ - ٢٨٤ ، والكامل ج ٢

ص ١٠٩ .

(٢) الواقعة : ٩٠ - ٩١ . فى سيبويه ج ١ ص ٤٤٢ وأما قوله عز وجل : (وأما إن كان من أصحاب اليمين . فسلام لك من أصحاب اليمين) ، فإنما هو كقولك : أما غداً فلك ذاك وحسنت (إن كان) لأنه لم يجزم بها ، كما حسنت فى كقوله : «أنت ظالم إن فعلت» .

وفى شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٢ « وأما (أما) فإن كان بعدها (من) أو (ما) أو (أى) وبعدها فعل مضارع فإنه يقبح جعلها شرطية ، لأن الجواب لا ما دون كلمة الشرط التى بعدها ، ويقبح جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهراً كما قلنا فى آتيك إن تأتى فالأولى جعلها موصولة نحو أما من يأتينى فأنى أكرمه .

وإن كان بعدها ماضٍ جاز جعلها شرطية وموصولة نحو أما من أتانى فأنى أكرمه قال تعالى : (فأما إن كان من المقربين . فروح وريحان) » .

فى البحر المحيط ج ٨ ص ٢١٦ : (وإذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما وجواب الثانى محذوف ، ولذلك كان فعل الشرط ماضى اللفظ أو مصحوباً بلم ، وأغنى عنه جواب أما . هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو على الفارسى إلى أن الفاء جواب (إن) وجواب أما محذوف وله قول موافق للمذهب سيبويه ، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأما والشرط معاً (وانظر أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٥٦ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦٩ .

شيء فلزيد درهم إن كان عندك ؛ لأن «أما» فيها معنى الجزاء / واقع ولابد من الفاء . $\frac{2}{307}$
وتقديرها ما ذكرت لك .

ألا ترى أنك تقول : أما زيد فمنطلق ، (فأما اليتيم فلا تقهر) فالمعنى : مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم .

ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريد ما لجاز ؛ كما قال :

أما القتال لا قتال لذئبكم^(١) ولكن سيرا في عراض المواكب^(٢)

وأما مالا يجوز إلا في الشعر فهو : إن تأتني آتيك ، وأنت ظالم إن تأتني ؛ لأنها قد جزمت^(٣) ، ولأن الجزاء في موضعه ، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلا أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء ؛ إلا في الشعر .

فأما إن تأتني آتيك ، فإن بعضهم قد يجيزه في غير الشعر^(٤) ؛ كما أجازوا إن آتيتني آتيك . وقد مضى قولنا في الفصل بينهما .

قال الشاعر على إرادة الفاء :

وإني متى أشرف على الجانِبِ الذي به أنت من بينِ الجَوَانِبِ ناظِرٌ^(٥)

(١) العراض : جمع عرض بضم العين وسكون الراء بمعنى الناحية .

المواكب : الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل ركاب الإبل للزينة .

حذف اسم (لكن) . وسيراً مفعول مطلق حذف عامله . في عراض متعلق بالفعل المحذوف والبيت للبارث بن خالد الخزومي وانظر الخزانة ج ١ ص ٢١٧ .

(٢) في سيبويه ١ : ٤٣٦ : « وقبح في الكلام أن تعمل (إن) أو شيء من حروف الجزاء في الأفعال ، حتى تجزئه في اللفظ ، ثم لا يكون لها جواب ينجزم بما قبله ، ألا ترى أنك تقول : آتيك إن آتيتني ، ولا تقول : آتيك إن تأتني إلا في شعر »

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٣٢ « ومثله قليل لم يأت في الكتاب العزيز وقال بعضهم : « لا يجيء إلا في ضرورة الشعر » .

ويرى ابن مالك جوازه في الاختيار قال في كتابه التوضيح والتصحيح ص ١٥ - ١٦ : « والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً لثبوته في كلام أنصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء » ثم ذكر هذه الأحاديث :

« من يتم ليلة القدر غفر له ، وقول عائشة رضي الله عنها : « إن أبا بكر رجل أسيء متى يتم مقامك رق » ثم ذكر شواهد من الشعر .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧ وتقديره عنده : وإني ناظر متى أشرف ، على التقديم والتأخير . والمبرد يرى أنه على حذف الفاء وسيبويه يقول في ص ٤٣٨ ولو أريد به حذف الفاء جاز . يقول : لكلني بك لا أنظر إلى سواك .

/ وهو عندي على إرادة الفاء . والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم ؛ أي : وإني ناظر متى أشرف .

وكذلك قول الشاعر :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنك إن يضرع أخوك تُضرع^(١)

وقال آخر :

فقلتُ : تحمّل فوق طوقك، إنَّها مُطبعةٌ من يأتها لا يضرها^(٢)

يريد : لا يضرها من يأتها .

وأما قولُ عبد الرحمن بن حسان :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان^(٣)

فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفاء ؛ لأنَّ التقديم فيه لا يصلح .

= والبيت للذي الرمة وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٥ - ٦٤٦ والديوان ص ٣٧ - ٤٠ (طبع بيروت) .

وهو من قصيدة طويلة في ديوانه طبعة كبريج ص ٢٣٩ - ٢٥٧ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على التقديم والتأخير والتقدير عنده : أنك تصرع ان يصرع أخوك والجواب محذوف .

والرجز لعمر بن خثارم البجلي وله قصة طويلة أنظر الخزانة ج ٣ ص ٣٩٦ - ٤٠٠ وذكر في ج ٣ ص ٦٤٣ ، ج ٤ ص ٥٤١ والكامل ج ٢ ص ١٠٩ ، والروض الأنف ج ١ ص ٦٠ ، ص ٢٨٦ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٨ على أن التقدير : لا يضرها من يأتها . ثم قال أيضاً عنه : ولو أريد به حذف الفاء جاز .

مطبعة : ملئت وطبع عليها . يصف قرية كثيرة الطعام .

والبيت لأبي ذؤيب وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٧ وديوان الهذليين ج ١ ص ١٥٤ وشرح الحاشية ج ٣ ص ٦٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ على حذف الفاء لضرورة الشعر وقال « وسألت عن قوله : إن تأتني أنا كريم فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » .

وقال في ص ٤٣٧ « وكما قالوا في اضطرار ان تأتني أنا صاحبك يريد معنى الفاء » .

والبيت نسب سيبويه لحسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه .

ونسب في الخزانة لابنه عبد الرحمن بن حسان كما صنع المبرد هنا . ورواه جماعة لكعب ابن مالك الأنصاري وانظر السيوطي

ص ٦٥ وشواهد الكشاف ص ٣١٠ ، والروض الأنف ج ١ ص ٢٨٦ .

== المبرد مع سيبويه في أن هذا البيت على تقدير الفاء ولا يصلح فيه غير ذلك . وابن هشام والبيهقي والسيوطي ينسبون إلى المبرد أنه منع حذف الفاء حتى في الشعر في المعنى ج ١ ص ١٤١ « الفاء قد تحذف للضرورة كقوله : « من يفعل الحسنات الله يشكرها » وعن المبرد أنه منع من ذلك حتى في الشعر ، وزعم أن الرواية : من يفعل الخير فالرحمن يشكره »

وكذلك قال السيوطي ص ٦٥ والبيهقي ج ٤ ص ٤٣٣ .

المبرد لم يمنع حذف الفاء في الشعر ، واختار أن تخرج الأبيات التي قال عنها سيبويه أنها على التقديم والتأخير- على حذف الفاء كما تقدم ذلك .

نعم ان المبرد في نقده لكتاب سيبويه قال : ان حذف الفاء إنما يجوز في الشعر على ضعف . قال ذلك نقداً على قول سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : « وإن شئت قلت : أيها تشاء لك فتضم الفاء فقال المبرد : وهذا خطأ وإنما يجوز في الشعر على ضعف كما ذكر في باب الجزاء وهو قوله : من يفعل الحسنات الله يشكرها . . على أن الأصمعي ذكر أن البيت : من يفعل الخير فالرحمن يشكره . وهذا في الشعر كما وصفت لك أيضاً من الضعف .

هذا هو نقد المبرد على عبارة سيبويه وكرر نقده في مسألة أخرى لما قال سيبويه : « وسألت عن (ان تأتني أنا كريم) فقال : « لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر » فقال المبرد : هذا نقض أجازته : (أيها تشاء لك) .

وانظر الانتصار ص ١٩٠ - ١٩٧ .

(ملاحظة : عبارة سيبويه التي نقدها المبرد أيها تشاء ساقطة من النسخة المطبوعة في بولاق ج ١ ص ٣٩٧ ولو خلت منها نسخ الكتاب لنبه على ذلك ابن ولاد كما فعل ذلك مراراً في رده على المبرد) .

هذا باب

ما تحتمل حرف الجزاء من الفصل

بينها وبين ما عملت فيه

أما «إن» إذا لم تجزم: فالفصل بينها وبين ما عملت فيه في الظاهر جائز^(١) بالاسم. وذلك قوله: $\frac{2}{359}$ إن الله أمكنني من فلان فعلتُ ، / وإن زيد أتاني أكرمتُهُ ، كما قال الشاعر:

« عَاوِذُ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُهَا خَرِبًا^(٢) »

وإنما تفسير هذا: أنك أضمرت الفعل بينها وبين الاسم ، فتقديره: إن أمكنني الله من زيد ، وإن خرب معمورها . ولكنه أضمر هذا ، وجاء بالفعل الظاهر تفسيراً ما أضمر ، ولو لم يُضمر لم يجز؛ لأنَّ الجزاء لا يكون إلاَّ بالفعل . وإنما احتملت «إن» هذا في الكلام ، لأنَّها أضلُّ الجزاء ، كما تحتمل الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو قولك: أزيدُ قامَ ؟ لأنَّها أضلُّ الاستفهام . لو قلت: هل زيد قام ؟ لم يصلح إلا في الشعر^(٣)؛ لأنَّ السؤال إنما هو عن الفعل ، وكذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ «واعلم أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم ما ذكرنا إلا أن حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر ، لأن حروف الجزاء يدخلها (فعل) و (يفعل) ويكون فيها الاستفهام فترفع فيها الأسماء وتكون بمنزلة الذي فلما كانت تصرف هذا التصرف وتنفارق الجزم ضارعت ما يجزم من الأسماء التي إن شئت استعملتها غير مضافة نحو ضارب عبد الله ، لأنك إن شئت نونت ونصبت ، وإن شئت لم تجاوز الاسم العامل في الآخر يعني ضارب فلذلك لم تكن مثل (لم) و (لا) في النهي و (اللام) في الأمر لأنهن لا يفارقن الجزم ويجوز الفرق في الكلام في (إن) إذا لم تجزم في اللفظ . فإن جزمت في الشعر لأنه يشبه بلم . »

وعقد في الانصاف مسألة لهذا ص ٣٥٩ - ٣٦١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٧ كما فعل المبرد والفصل هنا جائز في الاختيار لأن الفعل ماض . وقال ياقوت: هراة: مدينة عظيمة من أمهات مدن خراسان زارها سنة ٦٠٧ وانظر شرح الحاشية ج ١ ص ١٧٠ وبقية: وأسمد اليوم مشغوقاً إذا طربا . وهي أبيات أربعة ذكرها اللسان (هراة) قالها شاعر من أهل هراة لما افتتحها عبد الله بن خازم سنة ٦٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٢ «واعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الإسم إذا كان الفعل بعد الإسم . لو قلت: هل زيد قام ، وأين زيد ضربته ؟ لم يجز إلا في الشعر ، فإذا جاء في الشعر نصبت إلا الألف فإنه يجوز فيها الرفع . » وانظر ص ٥١ من سيبويه أيضاً .

متى زيدٌ خرج ؟ وأين زيدٌ قام ؟ وجميع حروف الاستفهام - غير ألفِ الاستفهام - لا يصلحُ فيهنَّ إذا اجتمع اسم وفعل إلاّ تقديمُ الفعل ، إلاّ أن يضطرّ الشاعر .

والفعل في الجزاء أَوْجَبُ ؛ لأنّ الجزاء لا يكون إلاّ بالفعل ، والاستفهام قد يكون عن الأسماء بلا فعل / ، تقول : أزيدُ أخوك ؟ ؟ أزيدُ في الدار ؟ ولا يكون مثلاً هذا في الجزاء وسائر حروف الجزاء سوى «إن» . لا يجوز فيها هذا في الكلام ولا في «إن» إذا جزمت . لا تقول : مَنْ زيدٌ يأتِيه يُكرِّمه ، ولا إن زيدٌ يأتيني آتِيه ، ولا أين زيدٌ آتاني آتِيته ، ولا مَنْ زيدٌ أتاه أكرمه . فإن اضطرّ شاعر جاز فيهنّ الفصل ، جزمَنْ أو لم يجزَمْ .

وجاز ذلك في حروف الجزاء دونَ سائر عوامل الأفعال ؛ لأنّه يقع بعدهنّ المستقبل والماضى . ولا يكون ذلك في غيرهنّ من العوامل . فلما تَمَكَّنَ هذا التَّمَكُّنَ احتملنَ الإضمار والفصل . فمما جاء في الشعر قوله :

صَفْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِيسٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ^(١)

وقال الآخر :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَسِّ مِنَّا مُفَرَّعًا^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على تقديم الاسم على الفعل مع أيّنا للضرورة .

الصعدة : القناة التي تبت مستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل . الحائر : المكان المظنّ الوسط المرتفع الحروف ، وإنما قيل له حائر لأن المياه تتحير فيه .

وصف امرأة فشبه قدمها بقناة وجعلها في حائر ، لأن ذلك أنعم لها وأشدّ لشفها إذا اختلقت الريح .

والبيت من قصيدة لابن جعيل ، أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٧ - ٤٥٨ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والإنصاف ص ٣٦٠ ونسب الجوهري والأعلم إلى الحسام بن صداد الكلبي .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٥٨ على ما تقدم قبله .

وفي المتن ج ٢ ص ٥٨ « قولنا : ان الجملة المفصلة لا محل لها من الإعراب - خالف فيه الثلوثين فزعم أنها بحسب ما قفسره ، فهي في نحو : زيدا ضربته لا محل لها ، وفي نحو : (انا كل شيء خلقناه بقدر) . . في محل رفع . وقال : فمن نحن نُؤْمِنُهُ . . فظهر الجزم ، وكان الجملة المفصلة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة » . وفي البغداديات لأنّ على أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة .

والبيت لهشام المرى ، ونسب إلى مرة بن كعب بن لؤى .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤٠ - ٦٤١ والإنصاف ص ٣٦٠ .

وقال الآخر :

فمَنِيْ وَاعِثُ يَنْبُهُمْ يُحْيُو ۝ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ^(١)

٢
٣٦١ / واعلم أنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شُغِلَ الفعل عنه انتصب بالفعل المضمَر ، لأنَّ الذي بعده تفسير له ؛ كما كان في الاستفهام في قولك : أزيداً ضربته ، (أَبْشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ)^(٢) . وذلك قولك : إنَّ زيدا تَرَهُ تُكْرِمُهُ ، ومنَّ زيدا يَأْتِيهِ يُعْطِيهِ ، وإنَّ زيدا لَقِيْتَهُ أَكْرَمْتُهُ ، وكذلك «إذا» لأنها لا تقع إلَّا على فِعْلٍ . تقول : إذا زيدا لَقِيْتَهُ فَأَكْرَمْتَهُ ، قال : لا تَجْزَعِي إنَّ مُنْزِسًا أَهْلَسَكْتُهُ وإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلك فَاجْزَعِي^(٣)

وقال الآخر :

إذا ابنَ أبى مُوسَى بِإِلَّا بَلَّغْتَهُ فقام بفامٍ بينَ وضميكَ جازر^(٤)

(١) من شواهد سيبويه أيضاً على ما تقدم .

الواغل : الداغل على الشرب من غير دعوة وهو بمنزلة الوارش في الطعام . ينهم : ينزل بهم .

والبيت من قصيدة لعدي بن زيد العبادي ، أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٦ - ٤٥٧ .

وأما الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والانصاف ص ٣٦٠ وحاسة البحترى ص ١٤٠ .

(٢) القمر : ٢٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٥١ « فأما الألف فتقديم الإسم فيها قبل الفعل جائز . . وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه وليس للاستفهام في الأصل غيره » وقال في ج ١ ص ٥٢ « باب ما ينتصب في الألف تقول : أعبد الله ضربته ، وأزيداً مررت به . . ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والإسم فعلاً . . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٧ على نصب (منفسا) باضمار فعل يدل عليه المذكور .

شيء نفيس ومنفوس ومنفس بالضم : يتنافس فيه ويرغب .

« فعند ذلك فاجزعي » ، قال أبو علي : الفاء الأولى زائدة ، والثانية فاء الجزاء ثم قال : اجعل الزائدة أيما شئت .

البيت آخر قصيدة للنمر بن تولب يصف نفسه فيها بالكرم ويماتب زوجته على لومها فيه وكان أضافه قوم في الجاهلية فقهر لهم أربع قلائص واشترى لهم زق خر ، وانظر الخزانة ج ١ ص ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ج ٣ ص ٦٤٢ ، ج ٤ ص ٤١٠ وأما الشجرى ج ١ ص ٣٣٢ والمنفى ج ١ ص ١٤٢ ، ج ٢ ص ٥٨ واليعنى ج ٢ ص ٥٣٥ والكامل ج ٧ ص ٢٥٠ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٢ برفع ابن وبلال .

وقال الأعمى : « و (إذا) مما يكون الاسم فيه ميبني على الفعل خاصة . فأما أن يكون سيبويه رحمه الله - يعتقد فيها هذا ويذكر النصب هنا بعدها وإن كان الباب مما يجوز فيه الرفع والنصب . . وأما أن يكون مذهبه جواز الرفع والنصب بعد (إذا) وإن كان فيها معنى الشرط لأنها غير عاملة ، ولأن تقديم الإسم فيها على الفعل حسن ويكتفى بما في جملة الإبتداء من ذكر الفعل فستغنى بذلك عن أن يليها الفعل وكلا المذهبين حسن صحيح » .

ولو رفع هذا رافعٌ على غير الفعل لكان خطأ ، لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال .
ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أن يُضمر « بُلِّغ » ، فيكون إذا بُلِّغ ابن أبي
موسى . وقوله : « بَلَّغْتِهِ » إظهارٌ للفعل وتفسيرٌ للفعل .

= وأقول : إن سيبويه صرح بجواز رفع الإسم بعد (إذا) الشرطية في ج ١ : ص ٥٤ وسيتمرض عليه المبرد في هذا .

الوصل - بكسر الواو : الفصل ، وهو ملحق كل عظيم ، والمراد بوصلها المفصلان اللذان عند موضع نحرها .
وفي الخزانة : « يقدر على مذهب المبرد في رواية رفع (ابن) إذا بلغ ابن أبي موسى بالبناء للمفعول فيكون ابن نائب فاعل
لهذا الفعل المحذوف ، و (بلال) يبنى أن يكون بالرفع لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له . وقد رأيت مرفوعاً في نسختين
مصححتين من إيضاح الشعر لأبي على الفارسي إحداهما بخط أبي الفتح عثمان بن جني - « وفي نسخ المعنى وغيره نصب (بلال) مع
رفع (ابن) قال الدماميني : « بلالا » منصوب بفعل محذوف آخره يفسره بلفته . وقد روى بنصب ابن وبلال وهو كذلك في
الكامل ج ٧ ص ٢٥١ وجعل سيبويه المرفوع مبتدأ قال النحاس : وغلطه المبرد ، لأن (إذا) بمنزلة حروف المجازة فلا يجوز
أن يرتفع ما بعدها بالابتداء .

فقام بفأس جواب إذا ودخلت الفاء على الفعل الماضي لأنه دعاء .

والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة في مدح بلال بن أبي بردة . وقد عيب عليه قوله هذا في مجازاة ناقته ، وقد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم للأَنْصَارِيَّة التي فُتِرَتْ نَحْرُ نَاقَتِهَا إِنَّ نَجَّتْ عَلَيْهَا مِنَ الْأَسْرِ : لبئسما جزيتها .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٤٥٠ - ٤٥١ الخصائص ج ٢ ص ٣٨٠ أمالي الشجري ج ١ ص ٣٤ السيوطي ص ٢٢٦ والديوان
ص ٣٧ - ٤٠ وفي طبعة كبردج ص ٢٥٣ برفع ابن وبلال .

• • •

المبرد كان اعترض على سيبويه في تجويزه رفع الإسم بالابتداء بعد (إذا) الشرطية وبقى على رأيه في المقتضب ونقل هنا
نقد المبرد ورد ابن ولاد عليه في الانتصار ص ٣٤ - ٣٧

ومن ذلك قوله : والرفع بعد (إذا) و (حيث) جائز (سيبويه ج ١ ص ٥٤) في مثل حيث زيد لقيته فأكرمه وإذا زيد
تلقاه فأكرمه .

قال محمد : أما (حيث) فلا بأس بابتداء الإسم بعدها ، لأنك قد تقول : جلست حيث عبد الله جالس ، وأما (إذا) هذه
فابتداء الإسم بعدها محال . وذلك أنك لا تقول ، اجلس إذا عبد الله جالس وقد نقض هذا قوله : إذا كانت ظروف الزمان في
معنى الماضي فأضفها إلى الفعل إن شئت وإن شئت فإلى الإبتداء والخبر لأنها في معنى إذ - وإذا تصاف إلى ما ذكرت وإذا كانت
جمعي إذا فلا تضيفها إلا إلى الفعل لأن إذا لا تصاف إلا إليه . (أنظر سيبويه ج ١ ص ٤٦١) . . . وقد أجاز في غير هذا الباب
الرفع في هذا البيت (ج ١ ص ٤٢) .

إذا ابن أبي موسى بلال بلفته فقام بفأس بين وصليك جازر

ولا يجوز الرفع على ما ذكر ، لأنه يرفعه بالابتداء ، ولكن يجوز على أن يضمر « بلغ » وتعبيره بقوله بلفته ومثل إجازة
الرفع في أن قوله (ص ٦٧) .

وكذلك : « لا تجزعى إن منفس أهلكته » على أن يكون المضمر « هلك » .

وكذلك هذه الآيات كلها ، وهى : (إِذَا / السَّمَاءُ انشَقَّتْ)^(١) و (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ)^(٢) وإنما المعنى - والله أعلم - إذا كُوِّرَتْ الشمس ، وإذا انشَقَّت السماء .

والجواب فى جميع هذا موجود ، لأنَّ هذه لا تكون إلَّا بأجوبة . فالجواب فى قوله :

لا تجزعى أن منفساً أهلكته فإذا هلك فتد ذلك فاجزعى

والقول فيه متى رفع : أن يكون على إضمارك (هلك) أى : أن هلك منفس وتفسيره بقوله هلكته وهذا التفسير فى البيتين قول أبى عثمان .

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

قال أحمد : « قوله : ابتداء الإسم بعد (إذا) محال ، لا نقول : اجلس إذا عبد الله جالس - فهذا لا يجوز بهذا اللفظ ولا هو الذى أجازة سيويه وإنما يميز مثل قولك : اجلس إذا عبد الله جالس فتكون الجملة بعد (إذا) مبنية من إسم وفعل إلا أن تقدم الإسم على الفعل يتبع من جهة الترتيب فأما أن يكون محالاً فلا ، ولكنه عند سيويه من باب المستقيم القبيح واستقامته من جهة معناه ولفظه ، وتبعه من جهة ترتيبه ، لأنه أولاً قدم الإسم وأخر الفعل وهذا مثل قوله :

سددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يلوم

وحكم (قلما) أن ينها الفعل .

فأما قوله : أنه ناقض ، لأنه ذكر أن ظروف الزمان إذا كانت فى معنى الاستقبال لم تصفها إلا إلى الفعل ، لأن الفعل لا يضاف فل يصف إذا إلى الفعل فى المسألة التى ردها وهى قوله : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه ، لأن الإضافة إلى الفعل إنما هى إضافة إلى الجملة والمعنى سواء قدمت الإسم على الفعل أو الفعل على الإسم فالمعنى فى ذلك واحد غير متغير ولا متقضى وإنما يتبع تقدم الإسم من جهة الترتيب لأن المعنى مختلف فهو إذا قدم الإسم أو آخر إنما يضيف إلى تلك الجملة بعينها ، لأنه لا فرق بين قولنا فى المعنى زيد قام ، وقام زيد وكذلك إذا زيد تلقاه ، وإذا تلقى زيد فهو واحد فى المعنى ولو كانت (إذا) مضافة إلى الفعل دون الفاعل لكنا إذا قدمنا الإسم وأضفنا إليه دون الفعل أيضاً خفضنا الإسم ولما لم يكن ذلك كذلك كانت الإضافة إلى الجملة المبنية من إسم وفعل ، وكان المعنى واحداً فى الوجهين أعنى تقديم الإسم وتقديم الفعل ، لأنهما قبل دخول (إذا) متساويان فى جودة المعنى والترتيب وبعد دخول (إذا) متساويان فى المعنى غير متساويين فى جودة الترتيب فأما ما حكاه عن أبى عثمان فى تأويل البيتين على قول من رفعهما (إذا ابن أبى موسى بلال بلفته) (ولا تجزعى أن منفس أهلكته) من أنه يضرر إذا بلغ ابن أبى موسى . وإن هلك منفس فهذا الذى تأويله قبيح ، لأنه أضمر ما يرفع ، وفسر بما ينصب وإنما يضرر مثل ما يظهر ليكون ما ظهر مفسراً لما أضمر ، وهذا قول جسيمهم ولو جاز ما ذكره لزمه أن يضرر فعلاً ناصباً ، ويفسره بفعل رافع فيقول : أزيده ضرب أبوه على معنى أمنت زيدا ضرب أبوه فان أجاز لك فهو نقض لجميع مذنبهم . . . » .

وأقول فبالرغم من دفاع ابن ولاد عن رأى سيويه فما زال رأى المازنى والمبرد قويا .

(١) الانشقاق : ١

(٢) التكوير : ١

(إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ) (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا أُخْضِرَتْ) ^(١) . والجواب في قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) ^(٢) (عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ) .

فَأَمَّا قوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) فقد قيل فيه أقاويل ^(٣) :

فقوم يقولون : (فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ) هو الجواب ، لَأَنَّ الفاء وما بعدها جواب ، كما تكون جوابا في الجزاء ، لَأَنَّ «إِذَا» في معنى الجزاء . وهو كقولك : إذا جاء زيد فإن كلمك فكلّمه . فهذا قول حسن جميل .

وقال قوم : الخبر محذوف ؛ لعلم المخاطب . كقول القائل عند تشديد الأمر : إذا جاء زيد ، أي إذا جاء زيد علمت ؛ وكقوله : إن عشت ، ويكل ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب . كقول القائل : لو رأيت فلانا وفي / يده السيف .

وقال قوم آخرون : الواو في مثل هذا تكون زائدة . فقوله : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ . وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ) يجوز أن يكون (إِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ) والواو زائدة . كقولك : حين يقوم زيد حين يأتي عمرو .

وقالوا أيضا : إذا السماء انشقت أذنت أربها وحقت . وهو أبعد الأقاويل . أعنى زيادة الواو ^(٤) .

(١) أنظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣٤ .

(٢) الانفطار : ١٠

(٣) ذكر المبرد في جواب (إذا) هنا ثلاثة أقوال وضمف منها واحدا وليس من بينها أن يكون الجواب قوله (فملاقيه) على تقدير فانت ملاقيه كما نسب إليه ذلك أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٤٦ .

(٤) عقد الأنباري في الإنصاف مسألة لخلاف في زيادة الواو ص ٢٦٨ - ٢٧٢ وصنيع المبرد هنا يشعر بأنه مع البصريين في القول بعدم زيادة الواو وقد خرج الشواهد التي احتج بها الكوفيون لزيادة الواو على حذف الجواب ويقول : إن حذف الجواب معروف جيد كما قال عن زيادة الواو : إنها أبعد الأقاويل ونسب إليه الأنباري بأنه يرى زيادة الواو مع الكوفيين قال : ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد .

ومن قول هؤلاء : إِنَّ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى ذَلِكَ (فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْحَبِشِينَ . وَنَادَيْنَاهُ^(١)) -
قالوا : المعنى : ناديناه أن يا إبراهيم . قالوا : ومثل ذلك في قوله : (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ
أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا^(٢)) . المعنى عندهم : حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا ، كما كان في
الآية التي قبلها . في مواضع من القرآن كثيرة من هذا الضَرْبِ قولهم واحد ، وينشدون في ذلك .

حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ بِطُغْيَانِكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا
وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجَنُّ لَنَا إِنَّ الْعَدُوَّ الْفَاحِشَ الْخَبِثُ^(٣)

قال : وإنما هو : قلبتم ظهر المجن .

/ وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين ، والله أعلم بالتأويل . فأما حذف الخبر فمعروف جيد
من ذلك قوله (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلَّ اللَّهُ
الْأَمْرُ جَمِيعًا)^(٤) .

٢
٣٦٤

وقال المبرد هنا في قوله تعالى (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ) المعنى عندهم حتى إذا جاءوها فتحت هو حكاية لاستشهاد الكوفيين
ثم أبطل هذا التقدير في الآيات والشعر بقوله : وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين فأما حذف الخبر فمعروف جيد فتكون
الآية عند المبرد مما حذف فيه جواب (إذا) والواو عاطفة على الجواب المحذوف . وينسب إلى المبرد ابن هشام في المغني ج ٢
ص ٣٦ أنه يرى أن الواو واو الحال ، ويبطل ما نسب ابن هشام إلى المبرد لا يرى أن تقع الجملة المصدرة بماض
حالاً من غير (قد) وجعل الجملة من قوله تعالى (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ) جملة دعائية لا حالية وقال : فأما القراءة
الصحيحة فأما هي : أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَةَ صُدُورِهِمْ (أنظر ص ٤٤١ من الجزء الرابع) .

(١) الصفات : ١٠٣

(٢) الزمر : ٧٣ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ : « وسألت الحليل عن قوله عز وجل (حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)
أين جوابها ؟ وعن قول الله عز وجل (وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْمَذَابَ) (ولو ترى إذ وقفوا على النار) فقال : إن
العرب قد تركت في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لم الخبر لأى شيء وضع هذا الكلام ؟ »

(٣) استشهد بالبيتين الفراء في كتابه (معاني القرآن) ج ١ ص ١٠٧ ، ٢٣٨ على زيادة الواو في جواب إذا وكذلك
في مجالس ثعلب ص ٧٤ .

الخب بكسر الخاء وفتحها : الخداع . ولم ينسب لقائل . وانظر مشكل القرآن ص ١٩٨ والإنصاف ص ٢٦٩ وأمالى
الشجرى ج ١ ص ٣٥٨ والخزانة ج ٤ ص ٤١٤ والضرائر ص ٢٩٨ وشرح المعلقات لابن الأنبارى ص ٥٥ .

(٤) الرعد : ٣١ . ويقول في كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه) ص ٣٠ عن هذه الآية : خبره عند المفسرين :

لكان هذا القرآن .

قال الراجز :

لَوْ قَدْ حَدَّاهُنَّ أَبُو الْجُسُودِيَّ
بِرَجَزٍ مُسْتَحْفِيزٍ الرَّوِّيَّ
مُسْتَوِيَّاتٍ كَنَسَوَى الْبَسْرَنِيَّ^(١)

لم يأتِ بخبرٍ لِعَلِّمِ المخاطب . ومثل هذا الكلام كثير . ولا يجوز الحذف حتَّى يكون
المحذوف معلوماً بما يدلُّ عليه من متقدِّم خبر أو مشاهدة حال .

= . والمبرد يعبر عن حذف الجواب بحذف الخبر فقل ذلك هنا وفي كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد)
ص ٣٠ وذكر هذا الرجز هناك أيضاً .

ونجد مثل هذا التعبير في كلام أبي عبيدة والاصمعي أنظر الأصمعي ص ٢٧٣ .

(١) هذا الرجز منسوب إلى أبي الجودي في الخزائن ج ٣ ص ١٧١ وهو غير منسوب في الإقتضاب ص ٣٧٧ ، ٤٠٢
وفي الضرائر ص ٢٠٣ وفي كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٠ ، وفي اللسان . استغفر في خطبته : إذا مضى واتسع في كلامه .
والبرقي : ضرب من التمر أصفر ملود وهو أجود التمر .

هذا باب

الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها

وتلك الأفعال جواب ما كان أمراً أو نهياً أو استخباراً ، وذلك / قولك : ائت زيدا بكرمك ،
ولا تأت زيدا يكن خيراً لك ، وأين بيتك أزرك ؟ .

وإنما انجزمت بمعنى الجزاء^(١) ، لأنك إذا قلت : ائتني أكرمك ، فإنما المعنى : ائتني . فإن
تأتني أكرمك ، لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان . وكذلك : لانتقم يكن خيراً لك ، لأن المعنى :
فإن لم تقم يكن خيراً لك . وأين بيتك أزرك ؟ إنما معناه : إن تعلمني أزرك .

وقال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم)
ثم ذكرها فقال : (تؤمنون بالله) فلما انقضى ذكرها قال : (يغفر لكم)^(٢) ، لأنه جواب هل .

(١) هناك رأيان في جازم جواب الطلب : الجازم (ان) الشرطية المقدرة وهو مذهب سيويه الجازم هو الطلب نفسه
لما قام مقام أداة الشرط ، وهو مذهب الخليل ، وهذا هو نص كلام سيويه ج ١ ص ٤٤٩ « وإنما انجزم هذا الجواب
كما انجزم جواب ان تأتي بأن تأتي لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذ أرادوا الجزاء ، كما أن ان تأتي غير مستغنية عن
آتك ، وزعم الخليل : أن هذه الأوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب لأنه إذا قال : ائتني آتك فان معنى كلامه : ان
يكن منك إتيان آتك وإذا قال : أين بيتك أزرك ؟ فكانه قال : ان أعلم مكان بيتك أزرك لأن قوله : أين بيتك ؟ يريد به
أعلمني ، وإذا قال ليته عندنا يحدثنا فان معنى هذا الكلام : ان يكن عندنا يحدثنا . . وإذا قال لو نزلت فكانه قال : أنزل
وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤٧ فقد حكى ذلك أيضاً ، أما ابن هشام في المعنى ج ١ ص ١٨٧ وأبو حيان في البحر
ج ١ ص ١٧٥ فقد حكيا مذهب سيويه ومذهب الخليل على أنهما مذهب واحد وهو انجزم بنفس الطلب والظاهر أن المبرد يرى
رأى الخليل ويوضح هذا ما يقوله في ص ٤١٨ - ٤١٩ من الأصل واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي كما
ينجزم جواب الجزاء بالجزاء وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحاً . .

وإنما انجزم جواب الاستفهام لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي وذلك قولك : أين بيتك أزرك ؟
لأن المعنى بأن أعرفه أزرك .

(٢) الصف : ١٠ ، ١١ - أعرب المبرد هذه الآية هنا بأن جعل تؤمنون بياناً للتجارة ، ويفسر مجزوم لأنه جواب
الاستفهام وأعاد هذا الاعراب في هذه الآية في ص ٤١٩ من الأصل ؟ .

وإن الشجرى وأبو حيان ينسبان إلى المبرد أنه أعرب يفغر جواباً لقوله (تؤمنون) لأنه خبر في معنى الأمر

وكذلك أعطني أكبرمك . وتقول : إِنْتِنِي أَشْكُرْكَ ، والتفسير واحد . واو قلت : لَا تَعْرِضَ اللَّهُ يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ - كان جيّداً ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا أَضْمَرْتَ مِثْلَ مَا أَظْهَرْتَ . فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَنْصِبْهُ يُدْخِلَكَ الْجَنَّةَ ، واعتبره بالفعل الذي يظهر في معناه ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ أَوْ وَضَعْتَ / فِعْلاً ^٢ _{٣٦٦} بغير نهى في موضع (لَا تَعْرِضَ اللَّهُ) لكان (أَطِيعَ اللَّهُ) .

واو قلت : لَا تَعْرِضَ اللَّهُ يُدْخِلَكَ النَّارَ - كان محالاً ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ : أَطِيعَ اللَّهُ . وَقَوْلُكَ : أَطِيعَ اللَّهُ يُدْخِلَكَ النَّارَ محالٌ .

وكذلك : لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : « لَا تَذْنُ » فَإِنَّمَا تَرِيدُ : تَبَاعُدَ ، واو قلت : تَبَاعُدَ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ - كان محالاً ؛ لِأَنَّ تَبَاعُدَهُ مِنْهُ لَا يَجُوبُ أَكْلَهُ إِيَّاهُ . ولكن لو رفعت كان جيّداً . تَرِيدُ فَإِنَّهُ تَمَّا يَأْكُلُكَ ^(١) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : (وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ^(٢)) وَمَا أَشْبَهَهُ ، فَلَيْسَ (يَقُولُوا) جَوَاباً (لَقُلْ) . ولكن المعنى - والله أعلم - : قُلْ لِعِبَادِي : قُولُوا يَقُولُوا .

في أمال الشجرى ج ١ ص ٢٥٩ : قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ : تَوَمَّنُونَ بِاللهِ وَتَجَاهِدُونَ خَيْرَ مَعْنَاهُ الْأَمْرُ : أَيْ آمَنُوا بِدَلِيلِ الْجَزْمِ فِي يَغْفِرُ وَقَالَ غَيْرُ الْمُبَرِّدِ عَطَفَ بَيَانٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَيَغْفِرُ جَوَابُ الِاسْتِفْهَامِ .

وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ج ٨ ص ٢٦٣ .

والمبرد في إعرابه موافق لسيبويه قال في ج ١ ص ٤٤٩ :

« وَمَا جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (هَلْ أَدْلَيْكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تَوَمَّنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ) ، فَلَمَّا انْقَضَتْ الْآيَةُ قَالَ (يَغْفِرُ لَكُمْ) » .

والزجاج هو الذي جعل يغفر جواباً للتوَمَّنُونَ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى آمَنُوا (ابْنُ يَعِيشَ ج ٧ ص ٤٨) .

(١) فِي سِبْوِيهِ ج ١ ص ٤٥١ « وَتَقُولُ : لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ فَإِنْ قُلْتَ : لَا تَذْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ فَهُوَ قَبِيحٌ إِنْ جَزَمْتَ وَلَيْسَ وَجْهٌ كَلَامِ النَّاسِ ، لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ تَبَاعُدَهُ مِنَ الْأَسَدِ سَبَبًا لِأَكْلِهِ فَإِنْ رَفَعْتَ فَالْكَلَامُ حَسَنٌ كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا تَذْنُ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَأْكُلُكَ وَإِنْ أَدْخَلْتَ الْفَاءَ فَهُوَ حَسَنٌ وَذَلِكَ قَوْلُكَ لَا تَذْنُ مِنْهُ فَإِذَا كَلَّمَكَ وَلَيْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ تَدْخُلُ فِيهِ الْفَاءُ يَحْسَنُ فِيهِ الْجَزَاءُ . . . » .

وَانْظُرِ الْمُنْفَى ج ٢ ص ١٥٠ وَابْنَ يَعِيشَ ج ٧ ص ٤٨ وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ ج ١ ص ١٧٥ - ١٧٧ .

(٢) الْإِسْرَاءُ : ٥٣ .

وكذلك (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ)^(١) وإنما هو : قل لهم يفعلوا يفعلوا .

وتقول : مُرَّةٌ يَحْضُرُهَا ، ومره يحضرها^(٢) . فالرفع على ثلاثة أوجه / ، والجزم على وجه واحد ، وهو أجود من الرفع ؛ لأنه على الجواب كأنه إن أمرته حضرها .

وأما الرفع فأحد وجوهه : أن يكون (يحضرها) على قولك : فإنه ممن يحضرها ، كما كان لاؤذن من الأسد يأكلك .

ويكون على الحال ، كأنه قال : مره في حال حضره . فلو كان اسما لكان مره حافرا لها .
ويكون على شيء هو قليل في الكلام ، وذلك أن تريد : مره أن يحضرها ، فتحذف « أن » وترفع الفعل ؛ لأن عامله لا يضر .

وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار « أن » . والبصريون يأتون ذلك إلا أن يكون منها عوض ؛ نحو : الفاء والواو وما ذكرناه معهما . ونظير هذا الوجه قول طرفة :

(١) إبراهيم : ٣١ وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول : مره يحضرها وقل له يقل ذلك وقال الله عز وجل قل لعباد الذين آمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا ما رزقناهم » .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ١٩٢ « قوله تعالى (وقل لعباد يقولوا التي هي أحسن) وقوله (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم) وقوله (قل للذين آمنوا يغفروا للذين لا يرجون أيام الله) اختلف في جزم (يقولوا) و (يغضوا) و (يغفروا) فذهب الأخفش إلى أنهن أجوبة (قل) وذهب غيره إلى أنهن أجوبة أمر آخر مضمرة تقديره : قل لعباد يقولوا التي هي أحسن يقولوا وقل للمؤمنين غضوا من أبصاركم يغضوا . . . وهذا أوجه القولين ومن ذلك قوله تعالى (قل لعباد الذين آمنوا يقيموا الصلاة) والذي يوضح إضمار أمر آخر أن (قل) لابد له من جملة تحكى به فالجملة المحكية هي التي ذكرناها ، لأن أمر الله لنبيه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبي : أقيموا الصلاة فلا يجوز أن تكون هذه المجزومات أجوبة لقل . »

وأبو حيان والرضي وابن هشام من ضعف رأى المبرد (البحر ج ٥ ص ٤٢٦ المثنى ج ١ ص ١٨٩ ، شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٨) .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٥١ - ٤٥٢ « وتقول له : مره يحضرها وقل له يقل . . . ولو قلت مره يحضرها على الابتداء كان جيدا وقد جاء رفعه على شيء قليل في الكلام على مره أن يحضرها فإذا لم يذكرها (أن) جملوا المعنى بمنزلة في عسنا نفعل وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به » .

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي^(١)

ومن رأى النصب هناك رأى نصب (أحضر).

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ/ عَزَّ وَجَلَّ : (قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)^(٢) فتقديره - والله $\frac{2}{368}$

أعلم - : قل أفغير الله أعبد فيما تأمروني . فـ «غير» منصوب بـ «أعبد» .

وقد يجوز وهو بعيد على قولك : أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيِ ، فكأنَّ التقدير : قل

أفغير الله تأمروني أعبد . فتنصب (غير) بـ «تأمروني» . وقد أجازہ سیبویہ علی هذا ، وهذا قول

آخر وهو حذف الباء ، كما قال :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٣)

وأنا أكره هذا الوجه الثاني لبُعْده . ولا يجوز على هذا القول أن ينصب «غيرا» بأعبد ؛

لأن «أعبد» على هذا في صلة «أن» .

(١) استشهد سيبويه ج ١ ص ٤٥٤ على رفع الفعل بعد حذف «أن»

الوعْي : الحرب ، وأصله الأصوات التي تكون فيها ، الشهود ، الحضور .

وفي الخزانة ج ١ ص ٥٨ : «بالرفع فقال سيبويه أصله أن أحضر ، فلما حذفت «أن» ارتفع . و«أن أحضر» مجرور بن مقدره . و«أن أشهد» معطوف عليه . وقال المبرد : جملة تحضر حال من الياء ، و«أن أشهد» معطوف على المعنى ، لأنه لما قال : أحضر دل على الحضور . كما تقول : من كذب كان شراله . كذا نقلوا عنه .

وأقول : إن المبرد ذكر شيئا من ذلك فيما يأتي ص ٤١٩ - ٤٢٠ من الأصل . قال : «ألا ترى أنهم يقولون : من كذب كان شراله . يريدون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : (لا تحسبن الذين ييخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) لأن المعنى : البخل هو خير لهم : فدل عليه بقوله : ييخلون . وقال الشاعر : «ألا أيها الزاجري ..» فالعنى من أن أحضر الوعى ، كقولك حضور الوعى .

هذا ما ذكره المبرد ، ولكنه لم يصرح بأن جملة أحضر حالية .

والبيت من معلقة طرفة ، انظر الخزانة أيضا ج ٣ ص ٥٩٤ ، ٦٢٥ . وشرح الأنباري ص ١٩٢ - ١٩٣ .

(٢) الزمر : ٦٤ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٥٢ «وسأته عن قوله عز وجل (قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون) فقال : تأمروني كقولك : هو يقول ذاك بلغني فبلغني لغو فكذلك تأمروني كأنه قال فيما تأمروني كأنه قال فيما بلغني وإن شئت كان بمنزلة : ألا أيذا الزاجري أحضر الوعى» .

وفي النهر لأبي حيان ج ٧ ص ٤٣٨ «أفغير منصوب بقوله أعبد وتأمروني جملة اعتراضية بين الفعل ومفعوله كأنه قيل أعبد غير الله تأمروني .. ويجوز أن تكون تأمروني في موضع الحال .

(٣) البيت تقدم في ص ٣٦ من هذا الجزء .

وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا)^(١) فعلى الجواب .

فإن قال قائل : أفاُمَرَ اللهُ بذلك ليخوضوا ويلعبوا ؟

قيل : مَخْرَجُهُ مِنَ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - عَلَى الْوَعِيدِ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : / (اَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ)^(٢) (وَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ)^(٣) .

أَمَّا قَوْلُهُ : (ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ)^(٤) فَإِنَّهُ لَيْسَ بِجَوَابٍ ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى : ذَرَهُمْ لَاعِبِينَ ، أَيْ ذَرَهُمْ فِي حَالِ لَعِبِهِمْ .

(١) الحجر : ٣ - في سيبويه ج ١ ص ٤٥١ « وتقول : ذره يقل ذاك وذره يقول ذاك . فالرفع من وجهين : أحدهما الابتداء والآخر على قولك : ذره قائلا ذاك فتجمل يقول في موضع قائل فثلل الجزم قوله عز وجل (ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلعبهم الأمل) ومثل الرفع قوله : (ذرهم في خوضهم يلعبون) .

(٢) فصلت : ٤٠

(٣) الكهف : ٢٩

(٤) الأنعام : ٩١ . في البحر المحیط ج ٤ ص ١٧٨ (يلعبون) حال من مفعول ذرهم أو من ضمير خوضهم وفي خوضهم متعلق بذرهم .. وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

هذا باب ألفات الوصل والقطع

وهنّ همزات على الحقيقة . فأما ألف القطع فهي التي تكون في أول الاسم أصلاً أو زائدة كالأصل . يُبنى عليها الاسم بناءً ، كما يُبنى على الميم الزائدة وغيرها من حروف الزوائد . فاستثنافها ووصلها بما قبلها سواء ، وذلك نحو : هذا أبٌ فاعلم ، وهذا أخٌ يافقي . فهذه الأصلية . وكذلك همزة في إبل ، وفي أمر .

فأما الزائدة فنحو أحمر ، وأصفر ، وهذا أفضل من ذا ؛ لأنه من الفضل والجمرة والصفرة

وأما ألف الوصل فإنما هي همزة^(١) . كان الكلام بعدها لا يصلح ابتداءه ؛ لأن أوله ساكن ولا يُقدر على ابتداء الساكن . فزيدت / هذه همزة ليوصل بها إلى الكلام بما بعدها^(٢) . فإن كان قبلها كلام سقطت ؛ لأن الذي قبلها مُعتمد للساكن مُعني ، فلا وجه لدخولها .

وكذلك إن تحرك الحرف الذي بعدها لعلّه توجب ذلك سقطت الألف للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها ؛ لأن ابتداءه ممكن ، فإنما تدخل في الكلام للضرورة إليها . وسنذكر موضعها من الأفعال وما تدخله من الأسماء إن شاء الله .

(١) في ص ٨٠ من الجزء الأول عقد باباً عنوانه بقوله : هذا باب معرفة ألفات القطع . وألفات الوصل .. وما هذا تكرير لما ذكره هناك .

(٢) انظر ص ٨٠ من الجزء الأول .

هذا باب

الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال الممتنعة من ذلك

أما ما تدخله ألف الوصل فهو كلُّ فعلٍ كانت الياء ومائت حروف المضارعة تنفتح فيه إذا قلتَ يَفْعَلْ ، قلتَ حروفه أو كثرت ، إلا أن يتحرك ما بعد الفاء فيستغنى عن الألف كما ذكرت لك .

فمن تلك الأفعال : ضرب وعلم / وكُرِّم ، وتقول إذا أمرت : إضربْ زيداً ، إعلم ذلك ، أكرِّمْ يازيد ؛ لأنَّك تقول : يَضْرِبُ وَيَعْلَمُ وَيَكْرُمُ ، فالياء من جميع هذا مفتوحة . ٢
٣٧١

وتقول : يازيد اضربْ عمراً فتسقط الألف ؛ كما قال عز وجل : (قُلِ ادْعُوا اللَّهَ ^(١)) ، وكما قال : (وَاَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ^(٢)) لَأَنَّ الْوَاوَ لحقت فسقطت الألف .

وكذلك تقول : انطلقْ يازيد ، وقد انطلقت يازيد ؛ لَأَنَّ الألف موصولة ؛ لأنَّك تقول في للضارع : يَنْطَلِقُ فتنتفتح الياء ، وكذلك إذا قال : استخرجت مالاً ، واستخرج إذا أمرت ؛ لأنَّك تقول : يَسْتَخْرِجُ . وكلُّ فعلٍ لم نذكره تلحقه هذه العلة فهذا مجراه .

فأما تفاعلٌ يتفاعلٌ ، وتفعّلٌ يتفعّلٌ : نحو : تَقَاعَسَ الرجلُ ، وتقدّمَ الرجلُ - فإنَّ ألفَ الوصل لا تَلْحَقُهُ وإن كانت الياء مفتوحة في يتقدّم ، وفي يتقاعس ؛ لَأَنَّ الحرف الذي بعدها متحرك وإنما تلحق الألف لسكون ما بعدها .

فإن كان (يَفْعَلُ) مضموم الياء لم تكن / الألف إلا مقطوعة ، لأنَّها تثبت كثيات الأصل ^(٣) . ٢
٣٧٢

(١) الإسراء : ١١٠

(٢) الأتفال : ٤١ .

(٣) انظر ص ٨٠ من الأول .

إذ كان ضمُّ الياء من (يفعل) إنما يكون لما وليه حرفٌ من الأصل ؛ وذلك ما كان على (أفعل) ؛
 نحو : أكرم ، وأحسن ، وأعطى ؛ لأنك تقول : يكرم ، ويحسن ، ويعطي ، فتنضم الياء ؛
 كما تنضم في يُدحرج ويُهملج . فإنما تثبت الألف من أكرم ؛ كما تثبت الدال من دحرج .
 تقول : يا زيد أكرم عمرا ، كما تقول : دحرج . قال الله عز وجل : (فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا)^(١)
 وقال : (وَأَخْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ)^(٢) بالقطع .

وكان حقّ هذا أن يقال في المضارع : يُؤكِّرم - مثل يُدحرج - ويؤخسن . ولكن أطرحت
 الهمزة لما أذكره لك في موضعه^(٣) إن شاء الله .

* * *

وكلُّ (فعل) كانت ألفه موصولةً فليحقت الألفُ مصدره فهي ألفُ وصل ، وإن كان (الفعل)
 فيه ألفٌ مقطوعة فهي في مصدره كذلك^(٤) .

فأما الموصولات فنحو : الانطلاق ، والاستخراج ، والاقتداء .

وأما المقطوعة فنحو : الإكرام ، والإحسان ، والإعطاء .

واعلم أن ألف الوصل تُستأنف مكسورة ، إلا أن يكون ثالث الحروف مضموماً^(٥) في جميع
 الأفعال والأسماء .

فأما الفعل فقولك : اذهب . استخرج . اقتدر . وما لم نذكره فهذه حاله .

وأما الأسماء فقولك : ابن ، اسم ، انطلاق ، استخراج اقتدار ، امرؤ فاعلم .

فأما ما ثالثه مضموم فإن ألف الوصل تُبتدأ فيه مضمومة ، والعلة في ذلك أنه لا يوجد ضمٌ
 بعد كسر . إلا أن يكون ضم إعراب ؛ نحو فخذ فاعلم .

(١) الأعراف : ٢٠٤

(٢) القصص : ٧٧

(٣) سيأتي في ص ٣٨١ من هذا الجزء

(٤) انظر ص ٨١ ، ص ٢٢٨ من الجزء الأول

(٥) انظر ص ٨١ من الجزء الأول .

ولا يكون امم على (فعل) ولا غير امم . فلما كان الثالث مضموماً ، ولم يكن بينه وبين الألف إلا حرف ساكن - لم يكن حاجزاً ، واستؤنفت مضمومة ، تقول : استضعف زيد ، وانطلق بعبد الله ، وكذلك في الأمر . تقول : ادخل . أقعد . (ارخص برجلك)^(١) .

وللمرأة مثل ذلك : ارخصي . ادخلي - وتقول : أغري يا امرأة ؛ لأن أصل الزاي الضم وأن يكون بعدها واو . ولكن الواو ذهبت لالتقاء الساكنين ، وأبدلت الضمة كسرة من أجل الياء التي للتأنيث ؛ ألا ترى أنك تقول للرجل : أنت تضرب / زيداً ، والمرأة أنت تضربين . فإنما تزيد الياء والنون بعد انفصال الفعل لتمامه . وتقول للرجل : أنت تغزو ، والمرأة أنت تغزين ، فتذهب الواو لالتقاء الساكنين على ما ذكرت لك .

فإنما الألف التي تلتحق مع اللام للتعريف فمفتوحة^(٢) ؛ نحو : الرجل ، الغلام ؛ لأنها ليست باسم ولا فعل . وإنما هي بمنزلة (قد) وإنما ألحقت لام التعريف لسكون اللام . فخولف بحركتها لذلك .

وكذلك ألف (آيمن) التي تدخل للقسم مفتوحة^(٣) . لأنه اسم غير متمكن ، وليس بواقع إلا في القسم ، فخولف به . تقول : آيمن الله لأفعلن ، آيمن الكعبة لأفعلن . ويدللك على أنها ألف وصل سقوطها في الإدراج ، تقول : وآيمن الله لأفعلن ؛ كما قال في أخسرى :

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندرى^(٤)

واعلم أن ألف الوصل إذا لحقتها ألف الاستفهام سقطت^(٥) ؛ لأنه قد صار في الكلام ما يستغنى به عنها ، كما ذكرت / لك أنه إذا كان ما بعدها موصولاً ما قبلها سقطت ؛ لأنه

(١) سورة ص : ٤٢

(٢) انظر ص ٨٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٣) تقدم في ص ١٦٤ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

(٤) تقدم في ص ٢٢٨ من الجزء الأول .

(٥) انظر ص ٨٤ ، ٨٥ ، ١٦٣ ، ٢٥٣ من الجزء الأول .

قد استغنى عنها إذ لم يكن لها معنى إلا التوصل إلى الكلام بما بعدها . وذلك قولك : أنطلقت
يارجلُ ؟ بالفتح ؛ لأنها ألف الاستفهام ، وكذلك أستخرجت شيئاً ؟ فهى الألف التى فى قولك :
أضربت زيدا ؟ ومثل ذلك (اتَّخَذْنَاهُمْ سِحْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ^(١)) .

إلا ألف أَيْمَنُ وألف الرجل فإنك إذا استفهمت مددت ؛ لثلاً يلتبس الاستفهام بالخبر ؛
لأنهما مفتوحتان وألفُ الاستفهام مفتوحةٌ . تقول : آل رجل قال ذاك ؟ أَلْغلام جاءك ؟ أَيْمَنُ اللهُ
لأفعلن ؟

هذا باب

دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر

اعلم أنَّها تدخل في أسماء معلومة^(١) - وتلك الأسماء اختلَّت وأزيلت عن وجهها فسكنت أوائلها فدخلتها ألف الوصل لذلك . فإن اتصل بها شيء قبلها سقطت الألفات ؛ / لأنَّ ألفات الوصل لا حظَّ لها في الكلام أكثر من التوصل إلى التكلم بما بعدها . فإذا وصل إلى ذلك بغيرها فلا وجه لذكرها .

ولم يكن حقَّ الألف أن تدخل على الأسماء ، كما لم يكن حقَّ الأفعال أن تعرب ، ولكنَّ أغرب منها ما ضارع الأسماء . وأدخلت هذه الألف على الأسماء التي اختلَّت فنقصت عن تمكُّن غيرها من الأسماء .

فمن ذلك (ابن وابنة) ؛ لأنَّه اسم منقوص قد سقط منه حرف ، وذلك الحرف ياء أو واو فتقول : هذا ابن زيد ، وهذه ابنة زيد ، فتسقط ألف الوصل . وكذلك إن صغرت سقطت ؛ لأنَّ فاء الفعل تتحرك وتبتدأ ، وتستغنى عن ألف الوصل . تقول : بُنِيَ وَبُنْيَةٌ ، وكذلك بَنُونَ ؛ لما حرَّكت الباء سقطت الألف . وبنات بمنزلتها .

ومن هذه الأسماء : (اسم) . تقول : بدأت باسم الله . وإذا صغرت قلت : سُمِيَّ .
و (إثنان) كذلك . واو كان يفرد لكان يجب أن يكون في الواحد (إثن) ، ولكنه لا يفرد في العدد فيبطل / معناه .

ومن العرب من يجعله اسماً لليوم على غير معنى العدد فيقول : اليوم الاثن كما يقول : الابن ، واليوم الثَّني . وليس ذلك بالعجَب ؛ لأنَّ معنى التثنية أنَّ الواحد كان عندهم الأوَّل ثم

(١) انظر ص ٨٢ ، ٢٢٨ من الجزء الأول . هي لفظة سيوية ، وفي غلبها أنها (ملولة) .

بنوا الاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس على ذلك ؛ كما تقول : اليوم يومان من الشهر ،
أى تمام يومين .

ومن ذلك (إِسْت) إنما هى على ثلاثة أحرف ، فالسين موضع الفاء ، والتاء موضع العين ،
والهاء فى موضع اللام . وهى الساقطة ، يدلُّك على ذلك قولك فى التصغير : (سَتِيَه) وفى الجمع :
(أَسْتَاه) فاعلم .

ومنها (امرؤ) فاعلم ، واعتلاله لإتباع عينه للامه ، وهذا لا يوجد فى غير ما يعتلُّ من الأسماء .

ومن ذلك « ابنم » . وإنما هو ابن والميم زائدة ، فزادت فى هذا الاسم المعتلُّ كما ذكرت
لك ، فاتبعت النون ما وقع فى موضع اللام ؛ كما أتبعت العين اللام فيما ذكرت لك . ومعناها
بزيادة الميم وطرحها واحد . / قال الْمُتَلَمِّسُ :

وهل لي أم غيرها إن تركتها أبى الله إلا أن أكون لها ابنم^(١)

وقال الكُمَيْت بن زيد الأسدي :

ومنا لقيط وابنمأه وحاجب مؤرث نيران المكارم لا المغني^(٢)

أى وابناه . فألف الوصل فى هذه الأسماء على ما ذكرت .

(١) البيت من قصيدة المتلمس فى الأصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ يماثب فيها خاله وهى فى الخزائن أيضا ج ٤
ص ٢١٥ - ٢١٦ وانظر المعنى ج ٤ ص ٥٦٨ .

(٢) فى اللسان : غبت النار والحرب تخبر خبرا : سكنت وطفنت وخمد لميها . وأخيبتها أنا .. قال الكيت :

ومنا ضرار وابناه وحاجب مؤرث نيران المكارم لا المغني

وفى شرح ديوان المتلمس : (ابنم) لا يثنى ولا يجمع إلا أن الكيت قد ثناء وهو شاذ فقال :

ومنا ضرار وابناه وحاجب مؤرث نيران العداوة لا المغني

من تعليق الأصمعيات ص ٢٨٦ وأظن أن رواية نيران المكارم أنسب للمع . وانظر شروح سقط الزند ص

ومن ألفات الوصل الألفُ التي تلتحق مع اللام للتعريف . وإنما زيدت على اللام ، لأنَّ اللام منفصلةٌ ثَمَّا بعدها ، فجعلت معها اسمًا واحدًا بمنزلة « قَدْ » ، ألا ترى أنَّ المتذكَّر يقول : « قد » فيقف عليها إلى أن يذكر ما بعدها ، فإن توهم شيئاً فيه ألف الوصل قال : « قدى » يقدر قد انطلقت . قد استخرجت ، ونحو ذلك .

و كذلك في الألف واللام تقول : جاعى « ال » وربَّما قال : « إلى » يريد الابن ، الإنسان ، على تخفيف الهمزة فيفصلها كما يفصل البائن من الحروف . قال الراجز :

• دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَالْحَقُّنَا بِذَلِّ •

فوقف عليها ، ثمَّ قال متذكِّراً لها ولحرف الخفض الذى معها :

• بالشُّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَّلْنَاهُ بِجَلٍّ^(١) •

(١) تقدم في ص ٨٤ من الجزء الأول .

/ هذا باب

مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة
صحيحها ومعتلها . والاحتجاج لذلك . وذكر أبنيتها

أما ما كان من ذوات الأربعة فإن الفعل منه يكون على (فَعْلَل) ماضياً ، ويكون مستقبله على (يُفَعِّل) .

ومصدره على (فَعَّلَل) و (فَعْلَل)^(١) ؛ نحو : (دحرجته دحرجة) ، وهملج الدابة هملجة^(٢) وسرّهفته سرّهفة ، وسرّ عنته سرّعة ، وزنزل الله بهم زلزلة .

والمضارع يُدَحرج ويُسرّهُف ويُهملِج .

والفعلال ؛ نحو السّراف والسّراف والزّزال .

والمصدر اللازم هو (الفَعَّلَل) . والهاء لازمة له لأنها بدل من الألف التي تلحق هذا الضرب من المصادر قبل أواخرها نحو ما ذكرنا من السراف والززال . قال العجاج :
« سرّهفته ما شئت من سرّاهف^(٣) » .

(١) في ميبويه ج ٢ ص ٣٤٥ « باب مصادر بنات الأربعة فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجي على مثال فعلة .. وذلك نحو : دحرجته دحرجة وزلزله زلزلة .. وقد قالوا الزلزال والقلقال ففتحوا » .
قال في ص ٣٤٦ « والفعلة هاهنا بمنزلة المفاعلة في فاعلت والفعلال بمنزلة الفيعل في فاعلت » .
وقال في ص ٣٤٥ : « وإنما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف وذلك ألف زلزال ، وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٢ » .

(٢) الهملجة والهملاج : حسن سير الدابة .

(٣) سرهفته : أحسن غذاء يريد أنه جهد في تربيته .

وروى في الخصائص ج ١ ص ٢٧ ، ج ٢ ص ١٥٨ وفي السط ص ٧٨٨ :

سرعهته ماشئت من سراف

وهذا الرجز للعجاج يعاتب ابنه رؤبة ، وقد رد رؤبة على أبيه برجز آخر ، انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٥ - ٢٤٦ والخصائص ج ١ ص ٢٢٢ وأما الشجرى ج ٢ ص ٢٩٤ والسيوطي ص ٣٢٣ والأرجوزة في ديوان العجاج ص ٤٠ - ٣٨ .

وما كان من ذوات الثلاثة المزبدة الواقعة على هذا الوزن من الأربعة فتحكمه حكم هذه التي وصفناها إذا كانت زيادته للإلحاق^(١) ، وذلك نحو : حوقلت حوقلة^(٢) ، وببيطرت ببيطرة^(٣) ، $\frac{٢}{٣٨}$ وجهور بكلامه جهورة^(٤) . وكذلك : شملت شملة^(٥) ، وصغررت / صغررة^(٦) ، وسلقته سلقاة^(٧) ، يافتي ، وجعبيته جعباة^(٨) يافتي .

والمضارع على مثال يُدْخِرُج ؛ نحو : يُخَبِّي وَيُخَوِّل وَيُشْمَلِل ، وكذلك جميعها . فأمّا مثل الزئزال والسرهاد فالحيقال والسلقاء ؛ كما قال :

يَا قَوْمُ قَدْ حَوَّقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ
وَبَعْضُ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ^(٩)

فإن كان الشيء من ذوات الثلاثة على وزن ذوات الأربعة التي وصفنا من زوائد غير حروف الإلحاق - فإن المضارع كمضارع ذوات الأربعة ؛ لأنّ الوزن واحد ، ولا يكون المصدر

(١) في الأصل : كالحاق .

(٢) كبر وضعف .

(٣) يبطر البيطار الدابة : شق جلدها ليداويها ويقال بطر الجرح يبطره ويبطره بطرا . بضم العين وكسرها .

(٤) جهور في كلامه جهورة : علاصوته .

(٥) شملل : أسرع .

(٦) صرر الشيء فتصرر : دحرجه فتدحرج واستدار .

(٧) سلقاه : ألقاه على قفاه وكذلك سلقه .

(٨) جعباه جعباة : صرعه .

(٩) في المنصف ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ «ريجور عندي أن يكون اشتقاق حوقل من الحلقة وهي ما بق من نفايات القمر لأن قولم : قد حوقل الرجل معناه : كبر وضعف فصار كأنه لم يبق منه إلا نفايته وقال الراجز : يا قوم قد حوقلت ... وهو قريب في المعنى من قولم : شيخ قاحل إذا كبر ويبس وليس على نظمه لأجل التقديم والتأخير في الحروف ولكنه قريب من لفظه وقريب من معناه » ، وانظر ج ٣ ص ٧ أيضا .

وروي في المختص ج ١ ص ١٤ : وبعد حيقال الرجال الموت . وكذلك في اللسان ثم قال ويروي : وبعد حوقال وأراد المصدر فلما استوحش من أن تصير الواو باء فتحه .

نسب الراجز إلى رؤية وانظر ديوانه ص ١٧٠-١٧١ في الزيادات والبيت مفرد هناك .

كمصادرهما ، لأنه غير مُلَحَق بها ، وذلك ما كان على (فَعَلْتُ) و (فاعلت) و (أَفَعَلْتُ) فالوزن على وزن دحرجت^(١) ، تقول : قَطَعَ يَقْطَعُ ، وكَسَرَ يُكْسِرُ على مثال يُدْخِرُج . فهذا فَعَلْتُ . وأما (فاعلت) فنحو : قاتل يُقَاتِلُ ، وضارب يُضَارِبُ .

وأما (أَفَعَلْتُ) فنحو : أَكْرَمَ يُكْرِمُ ، وأَحْسَنَ يُحْسِنُ . وكان الأَصْلُ يُؤَكْرِمُ / وَيُؤَحْسِنُ ^٢/_{٣٨١} حتى يكونَ على مثال يُدْخِرُج ؛ لأنَّ همزة أَكْرَمَ مزيدة بحذاء دال دحرج ، وحقُّ المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف . ولكنْ حُدِثت هذه الهمزة ؛ لأنها زائدة ، وتلحقها الهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ، فتجتمع همزتان ، فكهروا ذلك ، وحذفوها إذ كانت زائدة ، وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعنى بها المتكلم نفسه ؛ كما حذفت الواو التي في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة وصارت حروف المضارعة تابعة للياء^(٢) .

ومع هذا فإنَّهم قد حذفوا الهمزة الأصلية لالتقاء الهمزتين في قولك : كُلْ ، وخُذْ^(٣) ، فراراً من أوْكُل ومن أوْخُذ ، وأمنوا الاتباس .

فإن اضطرَّ شاعر فقال : يُؤَكْرِمُ وَيُؤَحْسِنُ جاز ذلك ، كما قال :

وَصَالِيَات كَكَمَا يُؤَثْفِقِينَ^(٤)

(١) يريد من الوزن المماثلة في عدد الحروف والسكنات ، ولا يريد الوزن الصرفي إذ هو مختلف كما هو معروف .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ (وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويفعل وأخواتهما كما تثبت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب افعل من هذا الموضع فاطرده الحذف فيه . لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذفوا ذلك الذي من نفس الحرف لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستقل وأن له عوضاً إذا ذهب » .

(٣) الأصل فيهما أأكُل . الأخذ . فلو جاء على القياس لكان الأمر منهما أوكُل . أوخذ . بقلب الهمزة الثانية واوا .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٣ في باب ما يحتمل الشعر واستشهد به في ص ٢٠٣ على أن الكاف اسم بمعنى مثل ، كما استشهد به في ج ٢ ص ٣٣١ على بقاء الهمزة في المضارع للضرورة .

/وكما قال :

كُرَاتُ غُلَامٍ فِي كِسَاءٍ مُؤَرَّنَبٍ^(١)

وكما قال :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَّأَنْ يُؤَكْرَمًا^(٢)

وقد ينجى* في الباب الحرف والحرفان على أصولهما وإن كان الاستعمال على غير ذلك ليدلّ على أصل الباب .

فمن ذلك (اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)^(٣) ، وأُغِيلَتِ الْمَرْأَةُ^(٤) . المستعمل في هذا الإغتيال على ما يجده في كتاب التصريف نحو : استجاز وأقام واستقام .

= الصاليات : أراد بها الأثافي لأنها صليت بالنار : أى أحرقت حتى اسودت . والأثافي : جمع أثفية وهي الحجارة التي ينصب عليها القدر .

وفي المنصف ج ١ ص ١٩٢-١٩٣ « يؤثفين تحتل وجهين : أحدهما : أن تكون مثل يؤكرم .. وتكون (أثفية) عند أفعولة . والوجه الآخر : أن يكون يؤثفين يفعلين بمنزلة يسلقين ويجمين فتكون أثفية على هذا فملية .. » وانظر تصريف الممازى ج ٢ ص ١٨٤ والمنصف ج ٢ ص ١٨٥ و ج ٣ ص ٨٢ .

الواو عاطفة وليست واو رب . و(ما) في ككأ قال الفارسي : يجوز أن تكون مصدرية كأنه قال مثل الأثفاء ، ويجوز أن تكون موصولة بمنزلة الذي ، وقال ابن السيد : الكافان لا يتعلقان بشئ* فإن الأولى زائدة والثانية أجريت مجرى الأسماء لدخول الجار عليها .

أى لم يبق من هذه الديار التي خلت من أهلها غير رماد القدر وغير حجارة القدر ، وقال البغدادي هو من بحر السريع وربما حسب من لم يحسن العروض أنه من الرجز (جعل رجزاً في كتاب سيبويه) وهو لخطام المجاشعي - انظر الخزانة ج ١ ص ٣٦٧-٣٦٨ وشواهد الشافية ص ٥٩ والخصائص ج ٢ ص ٣٦٨ وسيمعده المبرد في الجزأين الثالث والرابع . (١) استشهد سيبويه على بقاء همزة اقل في اسم المفعول مؤرنب للضرورة وصدده كما في المنصف ج ١ ص ١٩٢ .

تَدَلَّتْ عَلَى حُصٍّ ظِمَاءٍ كَأَنَّهَا

وحص : جمع أحص وحصاء ، أى لا ريش عليها . وكساء مؤرنب : متخذ من جلود الأرناب ، والشعر لليل الأخيلية تصف قطاة تدلت على فراخ لها لا ريش عليها .

وهو في اللسان (رنب) وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٣١ وشرح الخاسة ج ١ ص ٣٧٤ .

(٢) الشاهد فيه كسابقة وقال البغدادي في شواهد الشافية ص ٥٨ : « وقد بالغت في مراجعة المواد والمطاب فلم أجد قائله ولا تتمته » ، وانظر الانصاف ص ٧ ، ١٤٨ ، ٤٦١ .

(٣) المجادلة : ١٩ .

(٤) أغيلت المرأة وأغالت : إذا أرضعت ولدها وهي حامل . انظر المنصف ج ٣ ص ٤٥ .

وكذلك لِحِجَّتْ عينه^(١) . ونحو ذلك :

قد علمت ذاك بنات ألبب^(٢)

فمما جاء على أصله فيما الهمزة فيه قولهم : أومر^(٣) فهذا كنهو ما وصفت لك في الكلام . ولم يجز في الزائدة مثل هذا في غير الشعر ، لأن الأصلية أمكن . فإذا كان إثباتها ممتنعاً فهو من الزيادة أبعد .

فالمصدر في (أفعلت) على مثال الزلزال^(٤) . ولم يكن فيه مصدر جاء ليزلزاله لأنه نقص في المضارع فجعل هذا عوضاً ، وذلك نحو : أكرمت إكراماً ، وأعطيته إعطاءً / ، وأسأمت إسلاماً $\frac{2}{383}$ فهذا غير منكسر ولا ممتنع في (أفعلت) من الصحيح .

أما (فاعلت) فمصدره اللازم مُفاعلة^(٥) . ما كن فيه لاثنين أو لواحد ، وذلك نحو :

(١) لحجت عينه : لصقت « ومنه قولهم : هو ابن عمي لما . أى لاصق النسب .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦١ فقال : إذا سميت رجلاً بألبب من قولك : قد علمت ذاك بنات ألبب - تركته على حاله .

واستشهد به في ص ٤٠٣ على فك الإدغام شاذاً - ولم يتكلم عليه الأعل في الموضعين ، ويقول البغدادي : « ولم يورد أبو جعفر النحاس ولا الأعل الشتمى هذا البيت في شواهد سيبويه وكأنهما لم يتنبها لكونه شعراً » .

بنات ألبب : عروق في القلب تكون فيها الرقة . وقيل لأعرابية تعاتب ابنها : مالك لا تدعين عليه ؟ فقالت : تأتي له ذاك بنات ألبب . وتقدم في ج ١ ص ١٧١ .

(٣) الأمر من أمر إن كان في أول الكلام فالكثير حذف فائه نحو (مره) وإذا كان في حشو الكلام فالكثير إثبات الهمزة كقوله تعالى (وأمر أهالك بالصلاة) انظر شرح الشافية للأرضي ج ٣ ص ٥٠ وشرح المراح ص ٩٩ . وتصريف الغزى ص ٤٣ . وفي أمالك الشجرى ج ٢ ص ١٧ : إذا دخل على (مر) حرف عطف أجمعوا على إعادة هزته إليه - وفي شرح الغزى أحاديث حذف فيها الهمزة مع حرف العطف نحو : فر ، ومر .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فالمصدر على أفعلت أقملاً أبداً ، وذلك قولك ، أعطيت إعطاءً ، وأخرجت إخراجاً » . وانظر الجزء الأول من المقتضب ص ٧٢ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً مفاعلة جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف وذلك قولك : جالسته مجالسة وقاعدته مقاعدة وشاربته مشاربة » .

قاتلت مُقاتلة ، وشانت مُشائمة ، وضاربت مُضاربة ، فهذا على مثال دحرجت مُدحرجة يافى .
ولم يكن فيه شيء على مثال الدحرجة ؛ لأنه ليس بملحق بفعلت . ويجىء فيه (الفِعال) ؛ نحو :
قاتلته قِتالا ، وراميته رِماء . وكان الأَصْلُ (فِيعالا) ؛ لأنَّ فاعلت على وزن أَفعلت وفعللت ،
والإِكرام ، ولكنَّ الياء محذوفة من فِيعال استخفافاً ، وإن جاء بها جاء فمصيبٌ .

وأما قولنا : ما يكون لاثنتين فنحو : شانت ، وضاربت . لا يكون هذا من واحد ، ولكن
من اثنتين فصاعداً .

وأما ما يكون واحد من هذا الباب فنحو : عاقبت اللص ، وطارقت النعل ، وعافاه الله .
ولهذا موضع يميز^(١) فيه إن شاء الله .

ومن هذا الوزن (فعلت) ومصدره التفعيل^(٢) ؛ لأنه ليس بملحق/ . فالتاء الزائدة عِوَضُ
من تشقيـل العين ، والياء بدلُ من الألف التى تلحق قبل أواخر المصادر ، وذلك قولك : قطعته
تقطيعاً ، وكسرتـه تكسيراً ، وشمرت تشميراً .

٢
٢٨٤

وقال فى ص ٢٤٤ « وقد قالوا : ماريته مرأ ، وقاتلته قتالا وجاء فعال على فاعلت كثيرا كأنهم حذفوا الياء
التي جاء بها أولئك في قتال ونحوها . وأما المفاعلة فهي التي تلزم ولا تنكسر كلزوم الاستفعال استفعلت » . وانظر
المقتضب ج ١ ص ٧٣ .

والمراد في نقده لكتاب سيبويه اعتراض على قول سيبويه : جعلوا الميم عوضاً عن الألف التي بعد أول حرف منه .
فقال :

قال محمد : الاعتلال خطأ من قبل أن الألف الزائدة بعد الفاء في فاعلت قد جاءت بعد الفاء في مفاعلة . ورد عليه
ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠٤ وكذلك عرض أبو الفتح لنقد المبرد ورد عليه في الخصائص ج ٢ ص ٣٠٤ .
والسيرافي نقد سيبويه في هذا أيضاً وردد كلام المبرد من غير أن ينسب إليه .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٧٢-٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما (فعلت) فالمصدر منه على التفعيل جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين
الزائدة في (فعلت) وجعلوا الياء بمنزلة ألف الأفعال فغيروا أوله كما غيروا آخره وذلك قولك : كسرت تكسيراً ،
وعذبتـه تعذيباً وقد قال ناس : كلمته كلاماً وحملته حملاً أرادوا أن يجيئوا به على الأفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف
قبل آخر حرف فيه .. وقد قال الله عز وجل (وكذبوا بآياتنا كذابا) » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٤ .

وكان أصل هذا المصدر ان يكون فعلا كما قلت : أفعلت : إفعلاً وزلزلت زلزلاً ولكنه غير لبيان أنه ليس بملحق .

ولو جاء به جاء على الأصل لكان مصيباً . كما قال الله عز وجل : (وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَاباً)^(١) فهذا على وزن واحد . أعني (فعللت) و (فاعلت) و (أفعلت) و (فَعَلَّت) ، والمملحات بفعللت .

ويُسَكَّنُ أَوَّلُ الْفِعْلِ من قبيل غير هذا فتلحقها ألف الوصل وتكون على مثال (انْفَعَلَ) وذلك نحو : انطأ ، والمصدر على (الانفعال) . تقول : انطأ انطأً ، وانكسر انكساراً ، وانفتح انفتاحاً . ولا تلحق النون زائدة ثانية لألف الوصل إلا هذا المثال .

وفي وزنه ما كان على (افْتَعَلَ) / والفاء تُسَكَّنُ فتلحقها ألف الوصل فيكون المصدر (الافتعال)^(٢) وذلك نحو : اقتدر اقتداراً ، واقتحم اقتحاماً ، واكتسب اكتساباً . ولا تلحق التاء شيئاً من الأفعال زائدة بعد حرف أصلي إلا هذا المثال .

وَيُضَاعَفُ آخِرُ الْفِعْلِ وَيُسَكَّنُ أَوَّلُهُ فتلحقه ألف الوصل ويكون على هذا الوزن ، إلا أن الإدغام يُدْرِكُهُ لا ائقاء الحرفين من جنس واحد ، وذلك نحو : احمررت واسوددت ، واخضررت . فإذا قلت : احمررت يافتي وما أشبهه ، لحقه الإدغام . فهذا قبيل آخر .

ومن الأفعال ما يقع على مثال (استفعلت) . وذلك أن السين والتاء زائدتان ، إلا أن السين ساكنة تلحقها ألف الوصل ، وذلك نحو : استخرجت ، واستكرمت ، واستعطيت . فالمصدر من ذا (استفعلاً) . تقول : استخرجت استخراجاً ، واستنطقت استنطقاً .

(١) النبأ : ٢٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « وأما (افْتَعَلَ) فصدره عليه (افتعلا) وألفه موصولة كما كانت موصولة في الفعل وكذلك ما كان على مثاله ولزوم الوصل هنا كلزوم القطع في أعطيت وذلك قولك : احتبست احتباساً ، وانطأقت انطأقا ، لأنه على مثاله ووزنه ، وانظر المختضب ج ١ ص ٧٥ .

ويكون على هذا الوزن إلا / أن آخره مضاعف فيدرُّه الإدغام . وذلك المثال نحو :
احْمَارَرْتُ ، وَاثْيَاضَضْتُ . على معنى احمررتُ ، وَاثْيَاضَضْتُ . إِلَّا أَنَّ الْأَصْلَ (اَفْعَالَلْتُ) .
و (اَفْعَالَلْتُ) محذوف منه . والمصدر على وزن مصدر استفعلت ، وتقديره : (افعيلا) وذلك :
اشتهب الفرس شهيبابا ، واذهَامَ ادهيَاما^(١) ، وَاثْيَاضَ ابيضا^{ضاً} .

ويكون على هذا الوزن ويسكن أوله فتلحقه ألف الوصل ، إلا أن الواو فيه مضاعفة . وذلك
(اَفْعَوَلْتُ) ومصدره (اَفْعَوَالًا) ، وذلك : اَجْلَوَذَ اَجْلَوَاذا ، وَاَعْلَوَطَ اَعْلَوَاطا^(٢) .

ومن هذا الوزن ما زيدت فيه الواو بين العينين ، فكان على مثال (اَفْعَوَعَلْ) وذلك نحو :
اَعْلَوَدَن ، وَاَعشَوْشَبَتِ الْأَرْضُ وَاخْلَوَقَ للخير . والمصدر (اَفْعِيَعَالًا) على وزن استخراجاً في السكون
والحركة ، / وكذلك كلُّ شيءٍ وَاَزَنَ شيئاً فهو يجرى مجراه : في سكونه وحركته ، في المضارع
والمصدر ، إلا ما ذكرت لك من مخالفة (فَعَلْ) و (اَفْعَلْ) في المصدر للأربعة ؛ لتفصل بين
المُذَحَّقِ وغيره .

ويقع في الوزن (اَفْعَنَلَلْ) من الأربعة والثلاثة ملحقة بالأربعة فذلك نذكره بعد هذا الباب .

وقولنا : إِنَّ الْأَفْعَالَ إِذَا وَقَعَتْ عَلَى وَزْنٍ وَاحِدٍ بغير إلحاق في الثلاثة التي تلحقها الزوائد
استوت مصادرها فيه بيان كل ما يرد في هذا الباب .

(١) الشبهة : لون بياض يصدعه سواد في خلاله . والدها : السواد .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ « فأما استفعلت فالمصدر عليه الاستفعال وكذلك ما كان على زنته ومثاله يخرج
على هذا الوزن وهذا المثال . كما خرج ما كان على مثال افتعلت . وذلك قواك : استخراجت استخراجاً ، واستعصبت
استعصايا ، واشتهبت إشهبابا ، واقمنست اقمنساسا ، واجلودت اجلواذا » وانظر المقتضب ج ١ ص ٧٦ - ٧٧ .

وقول المبرد : فالمصدر من ذا استفعلا .. ومصدره افعوالا إنما هو حكاية لحال النصب كما هو قول سيبويه في ج ٢
ص ٢٤٣ فصدره عليه افتعالا .

اجلوز : أسرع - اعلوط المهر : ركبه عريا .

وأعلم أنَّ التاء تلحق (فاعل) ، و (فَعَّلَ) فيكون الفعل على (تفاعل) و (تفعَّلَ) ، كما تلحق (فَعَّلَل) الذي أضله الأربعة ، وذلك نحو : دحرج ، إذا ذكرت المطاوعة قلت : تَدَحْرُج فيكون المصدر تَدَحْرُجًا . فكذلك تقول : تَقْطَعُ تَقْطَعًا ، وتكسِّرُ تكسِّرًا .

وفي / (فَاعِل) تقول : تَغَاوَلُ تَغَاوُلًا ، وتناول تناوُلًا^(١) ، لأنَّك تقول : ناولته فتناول ؛ $\frac{2}{388}$ كما تقول : دحرجته فتدحرج ، وكذلك كسَّرتَه فتكسِّرُ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « وأما (تفاعلت) فالمصدر التفاعل . كما أن التفاعل مصدر (تفعلت) لأن الزنة وعده الحروف واحدة وتفاعلت من فاعلت بمنزلة تفعلت من فعلت وضموا العين لثلاث يشبه الجمع ، ولم يفتحوا لأنه ليس في الكلام تفاعل الأسماء » .

وقال في ص ٢٤٣ « وأما مصدر تفعلت فإنه التفاعل جاءوا فيه بجميع ما جاء في تفعل وضموا العين لأنه ليس في الكلام اسم على تفعل ولم يلحقوا الياء فيلتبس بمصدر فعلت » .

هذا باب

أفعال المطاوعة

من الأفعال التى فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التى لا زوائد فيها منها

وأفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول ؛ لأنها إخبار عما تريده من فاعلها .

فإذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعه يقع على (انفعَل) . وقد يدخل عليه (افتعل) إلا أن الباب (انفعَل)^(١) ؛ وذلك قولك : كسرتك فانكسر . فإن المعنى : ألى أردت كسره فبلغت منه إرادتى . وكذلك قطعتك فانقطع ، وشويت اللحم فانشوى ، ودفعته فاندفع .

وقد يقع اشتوى فى معنى انشوى ؛ لأن (افتعل) و (انفعَل) على وزن .

فأما الأجود فى قولك : اشتوى ، فأن / يكون متعدياً على غير معنى الانفعال . تقول اشتوى القوم ، أى : اتخذوا شواءً . فتقول على هذا : اشتوى القوم لحماً .

ولا يكون (انفعَل) من هذا ولا من غيره إلا غير متعد إلى مفعول .

وإن كان الفعل على (أفعل) فبابه أفعلته ففعل^(٢) . ويكون (فعل) متعدياً وغير متعد . وذلك أخرجه فخرج ؛ لأنك كنت تقول ؛ خرج زيد . فإذا فعل به ذلك غيره قلت : أخرجه عبد الله ، أى : جعله يخرج . وكذلك : أدخلته الدار فدخلها ؛ أى : جعلته يدخلها .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « باب مطاوع الذى فعله على فعل وهو يكون على انفعَل وافتعل وذلك قولك : كسرتك فانكسر ، وحطمتك فانحطم ، وشويتك فانشوى وبعضهم يقول اشتوى ، وغمته فاغتم ، وانغم عربة ، وصرفت فانصرف ، وقطعت فانقطع » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير فعلته فانفعل وافتعل أفعلته ففعل ، نحو أدخلته فدخل ، وأخرجه فخرج ، ونحو ذلك » .

فإنما (أفعلته) داخلته على (فعل). تقول: عطا يعطو: إذا تناول، وأعطيته أنا: ناولته فالأصل ذا، وما كان من سواه فداخل عليه. تقول: ألبسته فلبس، وأطعمته فطعم.

فإنما طرحت البثر وطرحتها، وغاز الماء وغضته^(١)، وكسب زيد درهماً وكسبه - فهو على هذا بحذف الزوائد. وكذلك إن كان من غير هذا اللفظ؛ / نحو: أعطيته فأخذه، إنمأ أخذ $\frac{2}{390}$ في معنى عطا: أى تناول.

فإن كان الفعل على (فاعل) مما يقع لواحد فالفاعل الذي يقع فيه على أنه كان فاعلاً يكون على متفاعل، وفعله على تفاعل.

تقول: ناولته فتناول^(٢)، وقاعسته فتقاعس. هذا إنمأ يصلح إذا كان (فاعل) للفاعل وحده؛ نحو: عافاه الله، وناولت زيدا. فأنما إذا كان من اثنين فهو خارج من هذا. وذلك نحو شامت زيدا، أى: كان منه إلى مثل ما كان منى إليه، وقتلت زيدا، وضاربت عمرا.

فالغالب من ذا يقع على فعل يفعل من الصحيح. تقول: شاتنى فشتمته وحق لي أن أشتمه، وضاربتى فضربتته فأنما أضربته. لا يكون الفعل من هذا إلا على مثال قتل يقتل، وليس من باب ضرب يضرب ولا علم يعلم^(٣).

فإن كان الفعل على مثال (فعلت) ^(٤) أو (فاعلت) فقد قلنا: إنه يكون على تفاعل وتفاعل

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٤ «وتقول: فتن الرجل وفتنته، وحزن وحزنته، ورجع ورجعته...».

وعقد في الخصائص ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٣ فصلاً لذلك عنوانه بقوله: «باب في ورود الوفاق مع وجود الخلاف».

وانظر شرح الشافية ج ١ ص ٨٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٣٩ المزهر ج ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ «وفي فاعلته فتفاعل وذلك نحو ناولته فتناول وفتحت التاء، لأن معناه معنى الانفعال والافتعال...»

(٣) يريد أن المغالبة يكون فعلها من باب نصر ينصر في الفعل الصحيح وتأني المغالبة من باب ضرب يضرب إذا كان الفعل مثلاً أو أجوف يائي أو ناقصاً يائياً فإن هذه الثلاثة إطردها في باب ضرب فالتحول عنه ولا أريد منها المغالبة. تقول: واعظني فوعظته أعظه، وسأيرني فسأيرته أسيره، وساعاني فسميته أسعيه وانظر الشرح الرضى للشافية ج ١ ص ٧٠ - ٧١.

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ «ونظير هذا فعلته فتفاعل نحو كسرتة فتكسر، وعشيتة فتعشى، وغذيتة فتغذى».

و (استَفْعَل) يكون المطاوع فيه / على مثاله قبل أن تلحقه الزيادة إذا كان المطلوب من فعله وذلك : استنطقته فنطق ، واستكتمته فكتم ، واستخرجته فخرج .

فإن كان من غير فعله جاء على لفظ آخر ، نحو : استخبرته فأخبر ، لأنك تريد : سأله أن يخبرني وكان فعله أخبر بالالف الثانية . فجاء على مقدار ما كان عليه ، وكذلك : استعلمته فأعلمني^(١) ، فعلى هذا يجرى ما ذكرناه من هذه الأفعال .

(١) في المخصص ج ٣ ص ١٤٠ استخدمته فأخدمني .

وفي ج ٤ ص ١١٢ استحدثاني فأحدثني : أي أعطيته حذاء .

وفي ج ١٢ ص ١٦٦ استعديته فأعداني ، واستأديته فأدني : أي استنصرته فنصرني .

وفي ج ١٢ ص ٢٩٨ استغثته فأغاثني .

وقال ابن هشام في المعنى ج ٢ ص ١١٦ : « المطاوع ينقص درجة عن المطاوع كألبيته الثوب فلبسه ، وأقته فقام .

زعم ابن دري أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدى لاثنتين نحو : استخبرته الخبر فأخبرني الخبر ، واستفهمته الحديث فأفهمني الحديث ، واستعطيته درهما فأعطاني درهما .

وفي التعدى الواحد ، نحو : استفتيته فأفتاني ، واستنصحتته فنصحتني . والصواب ما قدمته لك وهو قول النحويين وما ذكره نيس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة ، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله نذلك التأثير » .

هذا باب

ما كان من بنات الأربعة
وَأَلْحَقَ بِهِ مِنَ الثَّلَاثَةِ

فمثال بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (فَعَلَّ) وذلك ؛ نحو : دحرج وهملج ، وسرَّهف .
وقد مضى قواننا في مصدره .

وَتَلَحَّقْ بِهِ الثَّلَاثَةُ بِالْوَاوِ ثَانِيَةً^(١) فَيَكُونُ عَلَى (فَوَعَلَ) ؛ وذلك نحو : حَوَّلَ ؛ كما تلحق
اسما ؛ نحو : كَوْنَر وَجَوْرَب ، والمصدر كالمصدر .

وَتَلَحَّقْ الْوَاوُ ثَالِثَةً فَيَكُونُ عَلَى (فَعَوَّلَ) ؛ / نحو : جَهَوَّرَ كَلَامَهُ جَهَوَّرَةً ؛ كما يلحقه اسما $\frac{٢}{٣٩٢}$
وذلك قولك : جَدُول ، والمصدر كالمصدر .

وَتَلَحِّقْهُ الْيَاءُ ثَانِيَةً فَيَكُونُ الْفِعْلُ عَلَى (فَيَعَّلَ) ؛ وذلك نحو : بَيَطِر . كما يلحقه اسما إذا
قلت : رَجُلٌ جَيَّئَرٌ وَصَيَّرَفَ . والمصدر كالمصدر تقول : بَيَطِرُ بَيَطْرَةً .

وتلحقه الياء رابعة ؛ نحو : سَلَّقَى وَجَعَبَى^(٢) . والمصدر كالمصدر .

ونظيره من الأسماء أَرْطَى ، وَعَلَّقَى . ويدلُّك على أَنَّ الْأَلْفَ لَيْسَتْ لِلتَّانِيثِ أَنَّكَ تَقُولُ فِي
الوَاحِدَةِ : أَرْطَاةٌ وَعَلَقَاةٌ ، وهذا مَبَيَّنٌ فِي بَابِ التَّصْرِيفِ^(٣) . وَإِنَّمَا نَذَكُرُ هَاهُنَا شَيْئًا لِلْبَابِ
الَّذِي ذَكَرْنَاهُ .

وَكُلُّ مَا كَانَ مُلْحَقًا بِشَيْءٍ مِنَ الْفِعْلِ فَمَصْدَرُهُ كَمَصْدَرِهِ .

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤٤ .

(٢) سلقاه : ألقاه على قفاه ، وجعباه : صرعه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٠٤ - ٢٤٤ .

وليس في الأفعال شيء على (فَعِيل) ولكن (فَعِيل) ملحق بهجرع وذلك هِرْيَع وحيثل^(١) .
 فالفعل من بنات الأربعة بغير زيادة لا يكون إلا على (فَعَّلَ) فالأسماء تكون على (فَعَّلَ) ؛
 نحو : جعفر. و (فَعَّلَ) نحو التَّرْتُم ، والجُلْجُل^(٢) . ويكون على فَعَّلَ / نحو : زَهْلِق ، وخَمْنِمْ^(٣)
 ويكون على (فَعَّلَ) نحو : هَجَرَ ، وِدْرَهَم ؛ لتمكُّن الأسماء وتقدمها الأفعال .
 وتكون الأسماء على فَعَّلَ ؛ نحو : قَمَطَر ، وسَبَطَر^(٤) .

فأما الأفعال فتلحقها الزيادة ، فيكون الفعل على (تَفَعَّلَ) ؛ وهو الفعل الذى يقع على
 (فَعَّلَ) ، وذلك ؛ نحو : تَدَحْرَج وتَسْرَهف ؛ لأنَّ التقدير : دَحْرَجته فتدَحْرَج . والمصدر (التَفَعَّلَ) .
 ومصدر (تَفَعَّلَ) (التَفَعَّلَ) كقولك : تَكَسَّر تكسُّرا .
 ومصدر (تفاعل) إنما هو (التَّفَاعُل) ؛ نحو : تَغَاغَلَ تغافلاً ، فاستوت مصادر هذه في
 السكون والحركة ؛ كما استوت أفعالها .
 وتلحق النون الأفعال ثالثة ، وتُسَكَّن أوائلها ، وتلحقها ألف الوصل ، فيكون على
 (افْعَنْلَل) وذلك نحو : اَحْرَنْجِم ، واخْرَنْطَم^(٥) .
 والملحق به من بنات الثلاثة يكون على ضربين^(٦) :

أحدهما : أن تضاعف اللام فيكون الوزن (افْعَنْلَل) وإحدى اللامين زائدة ، وذلك نحو : اقْعَنْسَس .

-
- (١) الخليل : القصير وأما المريع فلم أقف عليه في كتب اللغة وكذلك لم يذكره سيبويه فيما جاء على فعيل ٣٢٥/٢ .
 (٢) الترم من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ ولم يذكر في المعاجم اللغوية وانظر الجزء الأول من المختضب ص ٦٦ والجلجل :
 الجرس الصغير .
 (٣) الزهلق : الأملس وهو من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ . والخمشم : ثبت له شك .
 (٤) تقدمت أبنية الإسم الرباعي المحرد في الجزء الأول ص ٦٦ - ٦٧ .
 (٥) اخر نظم : غضب . وانظر الجزء الأول ص ٧٧ ، ٨٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ .
 (٦) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٤ « وقد تلحق النون ثالثة من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام وما كانت زيادته ياء آخرة
 ويسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل في الابتداء ويكون الحرف على افْعَنْلَل وافْعَنْلَت . فافْعَنْلَل نحو : اقْعَنْسَس وافْعَنْجَج ،
 وافْعَنْلَت نحو اسْلَنْقَت . واخرنبي فكما لحقتا ببنات الأربعة وليس فيهما إلا زيادة واحدة كذلك زيد فيهما ما يزداد في بنات الأربعة
 نحو اَحْرَنْجِم واخْرَنْطَم » .

والوجه الآخر : أن تُزاد ياءٌ بعد اللام فيكون (افْعَلْنِي) وذلك ؛ نحو : اسلُنِي / ولا يكون $\frac{2}{398}$ الإلحاق به من بنات الثلاثة غير احْرَنْجَم^(١) ، لأنَّ النون إنَّما تقع بين حرفين من الأصل فلا يكون فيها ألحق به إلا كذلك .

وتلحق بنات الأربعة الزيادة آخرًا ، ويُسَكَّن أولُها فتلحقها ألف الوصل ، فيكون بناء الفعل على افْعَلْتِ وافْعَلَلْ ، إلا أنَّ الإدغام يُدرِّكه ؛ وذلك نحو : اقشعرت ، واقشعرت . وكان أصلُه اقشَعَرَر . فنظيره من الثلاثة احماررت ، واشهابت ، واشهابت الفرس . ومصدره كمصدره لأنَّ الوزن واحد .

* * *

وكذلك (استفعلت) الذي لا يكون إلا من الثلاثة ، وذلك قولك : اشهابت الفرس اشهبابا ؛ كما تقول استخرج استخرجا ، واغْدُوذَن اغْدِيدانا ، واعلوط اعلوطا . وقد مضى قولنا في استواء المصادر في السكون والحركة إذا استوت أفعالها^(٢) .

ولا يكون الفعل من بنات الخمسة البتة ، إنَّما يكون من الثلاثة والأربعة . ومثال الخمسة للأسماء خاصَّة ؛ لقوَّة الأسماء وتمكُّنها^(٣) .

وأكثرُ ما يبلُغ / العددُ في الأسماء بالزيادة سبعة أحرف ، ولا يكون ذلك إلا في المصادر $\frac{2}{390}$ من الثلاثة والأربعة ، وهما : اشهباب واحرنجام ، وما وقع على هذا الوزن من الثلاثة . فأما الخمسة فلا تبلُغ بالزيادة إلا ستة أحرف ؛ لأنَّه ليس منها فعلٌ فيكون لها مصدر كهذه المصادر ، ولكن تلحقها الزوائد كما تلحق سائر الأسماء ، وذلك نحو : عضر فوط ، وعندليب ، وقبعثرى ، وهذا مبين في باب التصريف^(٤) .

(١) في النصف ٨٩/١ : « ولم يأت شيء من الأفعال ألحق بلفوات الأربع غير هذه الأمثلة المذكورة إلا أنهم قد قالوا : اكوال ، فألحقوه باطمان » .

(٢) انظر ص ١٠٢ . اغدونوذنت : طال واسترخى .

اعلوط المهر : ركبته عريا هذا قول أبي عبيدة وقال الأصمعي اعتقه .

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ - ٣٤٢ « باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة فالياء تلحق خامسة فيكون الحرف عل مثال

== في الصفة والإسم . فالإسم : سلسيل ، وخندريس ، وعندليب ، والصفة : دردييس ، وعلطيس ، وحنبريت ، وعرطيس .

ويكون على مثال فعليل في الإسم والصفة فالإسم خزعبيل ، والصفة نحو قذعبيل ، وخبمبيل ، وبلعيس ، ودرخيل .
وتلحق الواو خامسة فيكون الحرف على مثال فعلول نحو عضرفوط وهو اسم ، وقرطبوس وهو اسم ، ويستمر وهو اسم .
وتلحق الألف سادسة لغير التأنيث فيكون الحرف على مثال فعلل وهو قليل قالوا قبعثرى وهو صفة ، وضبغطرى وهو صفة .
ويكون على مثل فعلول (بكسر الفاء) وهو قليل وهو صفة قالوا قرطبوس .»

ومن هذا نعلم أن زوائد الخماسي لا تكون إلا من بين حروف اللمة آخرها أو قبل الآخر ، عضرفوط : ذكر المعطاء — قبعثرى :
جمل غليظ شديد .

تقدمت أبنية الخماسي المجرد في ج ١ ص ٦٨ .

هذا باب

ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة

فالأفعال منها تكون على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) لما كان متعلّياً و غير مُتَعَدٍّ .

فأما المتعلّى فنحو : ضرب يضرب ، وحبس يحبس ، وشتم يشتم .

وأما غير المتعلّى فنحو : جلس يجلس ، وحرص يحرص ، وشهق يشهق .

وتكون على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) فيكون للمتعلّى وغيره .

فأما المتعلّى فنحو : قتل يقتل ، وسجن يسجن ، / وعتل يعتل .

وأما غير المتعلّى فنحو : قعد يقعد ، ونظر ينظر من العين ، وعطس يعطس^(١) .

وتكون على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) لما يتعلّى ولما لا يتعلّى .

فالمتعلّى : شرب يشرب ، ولقيم يلقم ، وحذر يحذر .

وأما غير المتعلّى فنحو : بطر يبطر ، وفقه يفقه ، ولحج يلحج ، وشتر يشتر .

ويكون على (فَعَلَ يَفْعُلُ) ولا يكون إلا لما لا يتعلّى . وذلك نحو : كرم يكرم ، وشرف ،

وظرف . فهذه أبنية الثلاثة^(٢) .

(١) في اللسان والقاموس : عطس من بابي ضرب وقتل .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ » باب بناء الأفعال . فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية على فعل يفعل وفعل

يفعل »

عتله بمعنى ساقه بجفاه وغلظة جاء من بابي ضرب ونصر وقرى بهما في السبعة (غيث النفع ص ٢٣٦ النشر ج ٢ ص ٣٧١) .
لححت عينه : لصقت . وشترت العين : انقلب جفنها . ويأتى (فقه) متعدياً أيضاً .

واعلم أنَّ حروفَ الحَلْقِ إذا وَقَعَتْ من (فَعَلَ) المفتوح في موضع العين أو اللام جاء فيه (يَفْعَلُ) بالفتح ؛ وذلك لأنَّ حروفَ الحلق من حيز الألف ، والفتحة منها^(١) .

وإن كان حرف الحلق في موضع العين من الفعل انفتحت العين [ليكون العمل من وجه واحد] .

فأما ما كانت منه في موضع اللام فسنذكره بعد ذكرنا حروفَ الحلق إن شاء الله .

وهذه الحروف الستة : فأقصاها همزة والهاء ، والمخرج / الثاني العين والحاء ، وأدنى مخارج الحلق إلى الفم الغين والحاء .

فما كان من ذلك في موضع اللام فنحو : قرأ يقرأ ، وبسأ به^(٢) يبسأ ، وجبه يجبه ، وصنع يصنع ، ونطح ينطح ، وسنح يسنح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ^(٣) ، ونبغ ينبغ ، ورقأ يرقأ

وما كان في موضع العين فنحو : ذهب يذهب ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونهش ينهش ، وجأر يجأر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٢ « باب ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الخاء أو النين أو الخاء لاما أو عينا وذلك قولك : قرأ يقرأ ، وبسأ يبسأ ، وجبه يجبه ، وقلع يقلع ، ونفع ينفع ، وفرغ يفرغ ، وسبع يسبع ، وضع يضبع ، وصنع يصنع ، وذبح يذبح ، ومنح يمنح ، وسلخ يسلخ ، ونسخ ينسخ . هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات .

وأما ما كانت فيه عينات فهي كقولك : سأل يسأل ، وثأر يثأر ، وذأل يذأل ، وذهب يذهب (والذالان المر الخفيف) ، وقهر يقهر ، ومهر يمهر ، وبعث يبعث ، وفعل يفعل ، ونحل ينحل ، ونحر ينحر ، وشحج يشحج ، ومغث يمغث . .

وإنما فتحو هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق فكروها أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف وإنما الحركات من الألف والياء والواو وكذلك حركوهن إذ كن عينات . . . »

(٢) بسأ به : أنس .

(٣) سلخ من باب نصر ومنع كما في القاموس واللسان واقتصر سيبويه والمبرد على باب منع .

وإن كان حرف الحلق في موضع الفاء لم يُفتح له شيء^(١) ، وذلك أنَّ الفاء لا تكون إلا ساكنة في (يفعل) . وإنما تتحرك في المعتل بحركة غيرها ، نحو : يقول ويبيع .

واعلم أنَّ الأصل مستعمل فيما كانت حروف الحلق في موضع عينه أو لामه ؛ نحو : زار الأسديزير ، ونأَم ينثم^(٢) ؛ لأنَّ هذا هو الأصل ، والفتح عارض . لما ذكرت لك هاهنا من أجل مصادره^(٣) ليجرى الفعل عليها . ونحن ذاكروها بعد ذكر أسماء الفاعلين / في هذه الأفعال إن شاء الله .

٢
٣٩٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٤ « باب ما هذه الحروف فيه فاءات . . . وكرهوا أن يفتحوا هنا حرفاً لو كان في موضع الهزة لم يحرك أبداً ولزمه السكون فعالها في الفاء واحدة) .

وفي شرح الشافية للرضي ١ ج ١ ص ١١٩ « ولم يفعلوا ذلك إذا كان الفاء حلقياً ، إما لأن الفاء في المضارع ساكنة فهي ضعيفة بالسكون ميتة ، وإما لأن فتحة العين أذن تبعد من الفاء لأن الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء » .

(٢) نأَم : أن ، أو صوت صوتاً ضعيفاً .

(٣) تقدم قوله في ص ١١١ من هذا الجزء : لأن حروف الحلق من حيز الألف والفتحة منها .

هذا باب

معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة

اعلم أن الاسم (من) (فعل) على (فاعل) ؛ نحو قولك : ضرب فهو ضارب ، وشتَم فهو شاتم وكذلك (فعل) نحو : عليم فهو عالم ، وشرب فهو شارب .

فإن أردت أن تُكثِّرَ الفعل كان للتكثير أبنية :

فمن ذلك (فَعَّال) (١) تقول : رجل قَتَّال ، إذا كان يُكثِّرُ القَتْلَ . فَأَمَّا قَاتِلٌ فيكون للقليل والكثير ؛ لأنه الأصلُ . وعلى هذا تقول : رجل ضَرَّابٌ وشتَّامٌ ، كما قال :

أنا الحربِ لبَّاسًا إليها جلالها وليس بولَّاجِ الخوَالِفِ أعقلا (٢)

فهذا ينصب المفعول كما ينصبه (فاعل) ؛ لأنك إنما تريد به ما تريد بفاعِلٍ ، إلا أن هذا أكثرُ مبالغةً ؛ ألا تراه يقول : « لبَّاسا إليها جلالها » . ومن كلام العرب : أَمَّا العسلُ فأنْتَ شرَّاب (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٦ « وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة . فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى (فعل) (فعال) و(مفعال) و(فعال) و(فعل) . وقد جاء فَعِل كرحيم وعلیم وقدير وسمیع وبصیر يجوز فين ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على أعماله (لباسا) لأنه تكثير لابس فعمل عمله . الولاج : الكثير الولوج في البيوت المتردد فيها لضعف هـه .

والخوالف : جمع خالفة وهي عمود في مؤخر البيت .

الأعقل : الذي تصطك ركبته عند المشي خلقة أو ضعفاً . وصف رجلاً بالشجاعة والإعداد للحرب .

ونسب البيت سيبويه إلى القلاخ بن حزن المقرئ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٧ « وسمنا من يقول : أَمَّا العسلُ فأنَا شراب » .

/ من هذه الأبينية (فَمُول) ؛ نحو : ضروب ، وقتول ، وركوب : تقول : هو ضروب $\frac{2}{399}$ زيدا ، إذا كان يضربه مرة بعد مرة . كما قال :

ضُرُوبٌ بِنَصْلِ السِّيفِ سَوَّقَ سِمَانَهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ^(١)
ومن كلام العرب : إِنَّهُ ضُرُوبٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ .

ومن هذه الأبينية (مِفْعَال) ؛ نحو : رجل مِضْرَاب ، ورجل مِقْتَال . ومن كلام العرب : إِنَّهُ لَمِنْ حَارِ بَوَائِكِهَا^(٢) .

فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى (فَعِيل) نحو : رَحِمَ وعَلِمَ ، فقد أجاز سيبويه النصب فيه ، ولا أراه جائزا .

وذلك أَنَّ (فَعِيلًا) إِنَّمَا هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى . فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له مُلْحَقٌ بِهِ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٧ على عمل ضروب .

سوق : جمع ساق . عقر البعير بالسيف : ضرب قوائمها ، وكانوا يعقرون الناقة إذا أرادوا ذبحها أما لتبرك فيكون أسهل لنحرها أو ليحاجل الرجل ذلك .

وقال ابن ولاد : سألت أبا اسحق الزجاج لم صار ضروب ونحوه يعمل ، وهو بمنزلة ما استقر وثبت ، وضارب لا يعمل إذا كان كذلك ، فقال : لأنك تريد حالة ملازمة هو فيها ولست تريد أنه فعل مرة واحدة وانقضى الفعل ، كما تريد في ضارب فإذا قلت : هذا ضروب رؤوس الرجال فإنما هي حال كان فيها فنحن نحكيها .

قال ابن عصفور : هذا هو الصحيح ، والدليل على صحته قول أبي طالب : هـ ضروب بنصل السيف هـ لأنه مدح به أمية بن المغيرة بما ثبت له واستقر وحكى الحال التي كان فيها من عقر الإبل إذا عدم الزاد ولو أراد المضي المحض ولم يرد حكاية حاله لما ساغ الإتيان بإذا لأنها للمستقبل .

ضروب : خبر مبتدأ محذوف أى هو ضروب . وقوله : فإنك عاقره : التفات .

وذكر ابن الجبلى فى أماليه ج ٢ ص ١٠٦ أن أبا طالب مدح بهذه القصيدة النبى - صلى الله عليه وسلم - ورد عليه البغدادى . والقصيدة فى الخزائن ج ٢ ص ١٧٥ - ١٧٦ ، ج ٣ ص ٤٤٦ وهى فى ديوان أبي طالب ص ٧٧ - ٨٠ - وانظر المعنى ج ٣ ص ٥٣٩ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٥٨ « وقال : إنه لمنحار بوائكها » .

البوائك : جمع بائكة وهى الناقة السميكة ، من بك البعير إذا سمن .

والفعل الذى هو لفعل في الأصل إنما هو ما كان على (فعل) : نحو : كرم فهو كريم ،
وشرف فهو شريف ، وظرف فهو ظريف . فما خرج إليه من باب علم وشهد ورحم فهو ملحق به .
فإن قلت : راحم وعالم وشاهد ، فهذا اسم الفاعل الذى يراد به الفعل . واحتج سيبويه بقول
الشاعر :

٢
٤٠٠ / حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ^(١)

فجعل البيت موضوعا من (فعل) (وفعل) بقوله : عمل ، وكليل .

وليس هذا بحجة في واحد منهما ؛ لأن «مَوْهِنًا» ظرف وليس بمفعول ، والظرف إنما يعمل
فيه معنى الفاعل كعمل الفاعل ، كان الفعل متعديا أو غير متعد .

وكذلك ما ذكر في (فعل) . أكثر النحويين على رده ، و (فعل) في قول النحويين
بمنزاته . فما كان على (فعل) فنحو : فرق ، وبطر ، وحذر .

والحجة في أن هذا لا يعمل أنه لما تنتقل إليه الهيئة . تقول : فلان حذر . أى : ذو حذر ،

(١) هو في سيبويه ج ١ ص ٥٨ : ظاهر السياق يدل على أنه استشهد به على عمل فعل (الذى هو من صيغ المبالغة) التنب
في المفعول به فإن الشواهد التي قبله والتي بعده سقت لهذا .

و (كليل) عند سيبويه فعل بمعنى مفعول كسبح بمعنى مسبح . وموهنا مفعول به على المجاز ، كما يقال : أتمت يومك .
والمعنى : أن البرق يكل أوقات الليل بنوامه وتوالى لمعانه ففعل مبالغة مفعول وليس بمبالغة فاعل ويعد أن يكون كليل وصفا بمعنى
ضعيف وموهنا ظرف لوصف البرق في البيت بقوله : عمل ويقول : وبات الليل لم يمْ ثم أن البرق لو كان ضعيفا لمعانه ماشاق
البقر ، لأنه لا يدل على المطر ولكن البرق إذا تكرر لمعانه واشتد ودام دل على المطر وشاق البقر ، وأتمب الموهن في ظلمته ،
لأنه كلما حضر ذهب الظلمة ولمعانه وهكذا .

ويشهد لسيبويه ما رواه اللحياني في نوادره من أن بعض العرب يقول في صفة الله هو سميع قولك وقول غيرك بتنوين سميع
ونصب ما بعده .

شآها : شاقها كما في شرح السكري وقال الأعم : ساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذى كان منه البرق .
الموهن : وقت من الليل .

والسكري يرى أن كليها بمعنى ضعيف كما يراه المبرد .

والبيت من قصيدة لساعدة بن جؤية وهي في ديوان المهذلين ج ١ ص ١٩١ - ٢٠٧ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٠ - ٤٥٦
والمنفى ج ٢ ص ٧٥ .

وفلان بَطِرٌ ، كقولك : ما كان ذا بَطَرٍ ولقد بَطِرَ ، وما كان ذا حَذَرٍ ولقد حَذِرَ . فإنَّما هو كقولك : ما كان ذا شَرَفٍ ولقد شَرُفَ . وما كان ذا كَرَمٍ ولقد كَرُمَ .

(فَعِلٌ) مضارعة (لَفَعِيل) . وكذلك يقع (فَعِلٌ) و (فَعِيلٌ) في معنى ، كقولك : رجل طَبَّ وطبيب ، ومَذِلٌ ومَذِيلٌ^(١) ، وهذا كثير جداً .

واحتج سيبويه بهذا البيت :

حَذِرُ أُمُورًا لَا تَحْصِيْرُ ، وَأَمِنُ مَا لَيْسَ مُنْجِيْرُ مِنَ الْأَقْدَرِ^(٢)

(١) ضجر وقلق .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٥٨ على إعمال (فعل) وهو حذر مبالغة (حاذر) وقال الأعمى : « وقد خولف سيبويه في تعدى فعل وفعل ، لأنها بناءان لما لا يتعدى كبطر وأثر وكريم ولثم . وسيبويه - رحمه الله - لا يراعى موافقته بناء ما لا يتعدى إذا كان متقولاً عن فاعل المتعدى للكثير وهو القياس مع إثباته بالشاهد وإن كان قد رد استشهاده بالبيت وجعله مصنوعاً ونسب إلى أبي الحسن الأخفش . . وإن كان هذا صحيحاً فلا يضر ذلك سيبويه لأن القياس يعضده . . ولزيد الخيل :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزَقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكَرْمَلِينَ لَهَا قَدِيدُ

فقال مزقون عرضي . . وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل » .

وفي الخزانة « أما ما روى عن اللاحق في البيت فقد حكاه المازني قال : أخبرني أبو يحيى اللاحق قال : سألت سيبويه عن (فعل) يتعدى فوضعت له هذا البيت وإذا حكى أبو يحيى مثل هذا عن نفسه ورضى بأن يخبر أنه قليل الأمانة ، لم يكن مثله يقبل قوله وبعرض به على ما قد أثبتته سيبويه وهذا الرجل أحب أن يتجمل بأن سيبويه سأله عن شيء فخير عن نفسه بأنه فعل ما يبطل الجمل . .

قال ابن السيد : معنى البيت يحتمل أمرين : أحدهما : أنه يصف إنساناً بالجهل وقلة المعرفة فيأمن من لا ينبغي أن يؤمن ، ويحذر من لا ينبغي أن يحذر . والوجه الثاني وهو الأشبه عندى أن يكون أراد أن الإنسان جاهل بمواقب الأمور يدبر فيخونه القياس والتدبير . . . » .

انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٥٦ - ٤٥٨ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٧ .

وخلاف المبرد لسيبويه في عمل فَعِلٌ وفعل مما تناوله نقده لكتاب سيبويه ورد عليه ابن ولاد ، في الانتصار وهذا نصه ص

٣٨ - ٤٣ :

« احتج في تعدى فعل بقوله :

أَوْ مَسْحَلٍ شَنَجَ عَضَادَةَ سَمَحِجٍ بِسِرَاتِهِ نَسَدَبَ لَهَا وَكُلُومُ

وعضادة سمحج إنما هي منتصبة انتصاب هو حسن وجه عبد . وكان أبو عمرو بن العلاء يزعم أن عضادة سمحج ظرف . =

/ وهذا بيت موضوع مُجَدِّث . وإِنَّمَا القِيَّاسُ الحَاكِمُ عَلَى مَا يَجِيءُ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ وَغَيْرِهِ .

فإن ذكرت (فَعُولًا) مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ لَمْ يَجْزِ مَجْرَى الفِعْلِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذَا رَسُولٌ .
وَأَيْسَ بِمَنْزِلَةِ ضَرْبٍ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : رَجُلٌ ضَارِبٌ وَضَرْبٌ لِمَنْ يَكْثُرُ الضَرْبُ مِنْهُ . فَإِذَا قُلْتَ :
رَسُولٌ لَمْ تَرُدَّ بِهِ مَعْنَى فِعْلٍ ، إِنَّمَا تَرِيدُ أَنَّ غَيْرَهُ أَرْسَلَهُ . وَالْفِعْلُ مِنْهُ أَرْسَلَ يُرْسَلُ . وَالْمَفْعُولُ
مُرْسَلٌ .

وَأَيْسَ رَسُولٌ مَكْثَرًا مِنْ مَرْسَلٍ ؛ لِأَنَّ رَسُولًا قَدْ يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ أَرْسَلَ مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَلَيْسَ
لِلْمِبَالِغَةِ .

وَأَمَّا « ضَرْبٌ » فَمَعْنَاهُ كَثْرَةُ الضَّرْبِ .

= واحتج بقوله :

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ

وَأَمَّا مَوْهِنٌ فَظَرْفٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي هَذَا الْبَابِ فَعِيلٌ يَتَعَدَّى مِثْلَ رَحِيمٍ وَعَلِيمٍ ، فَيَجِزُ هَذَا رَحِيمٌ زَيْدًا وَسَمِيعٌ كَلَامُهُ وَيَذَكَّرُ أَنَّهُ إِنَّمَا وَضَعَ لِلْمِبَالِغَةِ
وَلَمْ يَأْتِ فِيهِ بِحُجَّةٍ فِي شَعْرٍ وَلَا غَيْرِهِ . وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ أَنَّ بَابَ فَعِيلٍ فِي الْأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ لِلْفِعْلِ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي ، نَحْوُ كَرَمٍ وَمَلَحٍ
وِظْرَفٍ ، فَلَمَّا بَنَوْهُ هَذَا الْبِنَاءَ ضَارَعُوا بِهِ مَا لَا يَتَعَدَّى . فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ أَنْتَ لَا تَقُولُ : رَحِيمٌ إِلَّا لِمَنْ كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ وَكَذَلِكَ عَلِيمٌ؟ قِيلَ
لَهُ : نَظِيرُهُ كَرِيمٌ لَا يَقَالُ إِلَّا لِمَنْ اسْتَكْثَرَ ذَلِكَ فِيهِ - وَقَدْ يُوْجِبُ الْأَسْمُ تَكْثِيرَ الْفِعْلِ وَلَا يَجْزِي مَجْرَى الْفَاعِلِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمِهِ وَلَكِنَّهُ
مَشْتَقٌّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلًا : رَجُلٌ صَدِيقٌ وَشَرِيبٌ وَفَسِيقٌ وَأَنْتَ لَا تَقُولُ : هُوَ شَرِيبٌ الْحَمَرُ وَلَكِنَّكَ تَقُولُ لِلْحَمَرِ كَمَا تَقُولُ عَلِيمٌ بِالنَّاسِ
رُحُوفٌ بِهِمْ فَمِنْ أَجَازِ تَعَدِّي فَعِيلٍ فَلْيَجِزْ تَعَدِّي فَعِيلٍ (مَضْعُفَةُ الْعَيْنِ) وَإِنَّمَا لَمْ يَتَعَدَّ هَذَا أَجْمَعُ ، لِأَنَّهُ مُسْتَقَرِّ فِيهِ فَعْنَاهُ مَا قَدْ مَضَى مِنْ
دُنِ الْأَفْعَالِ وَصَارَ اسْمًا لَا زِمًا كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ وَبَابِ فَعِيلٍ أَجْمَعُ إِنَّمَا هُوَ لِلْكَثْرَةِ وَالْمِبَالِغَةِ .

وَقَدْ ذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ بَعِيْنَهُ : أَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ لَهُ عَدِيلٌ وَأَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ لَهُ جَلِيسٌ (ص ٦٠) وَيَقُولُ : لِأَنَّ جَلِيسًا وَعَدِيلًا
إِسْمَانِ وَلَوْ أَرَادَ اسْمَ الْفَاعِلِ لَقَالَ جَالِسٌ . فَيَقَالُ لَهُ : وَكَذَلِكَ اسْمُ الْفَاعِلِ إِنَّمَا هُوَ فِي بَابِ فَعْلٍ إِنَّمَا هُوَ عَالِمٌ وَرَاحِمٌ وَفَعِيلٌ فِي بَابِ
فَاعِلٍ أَيْضًا كَثِيرٌ عَادِلُهُ فَأَنَا عَدِيلٌ ، وَجَالِسُهُ فَأَنَا جَلِيسٌ ، وَعَاشِرُهُ فَأَنَا عَشِيرٌ ، وَخَالِطُهُ فَأَنَا خَلِيطٌ ، وَشَارِكُهُ فَأَنَا شَرِيكٌ ،
وَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يَحْصَى ، وَإِذَا لَمْ يَجْزِهِ مَعَ هَذَا الْإِطْرَادِ فِي فِعْلِ فَتَنْحُو رَحِمَ أَوَّلِ الْأَجْزَاءِ .

قَالَ أَحْمَدُ : أَمَا قَوْلُ مُحَمَّدٍ : إِنْ (عَضَادَةُ سَمِج) مُتَنَصِّبٌ انْتَصَابٌ هُوَ حَسَنٌ وَجْهٌ عَبْدٌ فَلَيْسَ مِثْلُهُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ إِنَّمَا
يَعْمَلُ فِيْمَا كَانَ مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ نَكْرَةً أَوْ مَعْرَفًا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَقَوْلِكَ : هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا وَحَسَنُ الْوَجْهِ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ الْوَجْهَ لِلأَوَّلِ
وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : هُوَ فَارُهُ عَبْدًا عَلِمَ أَنَّ الْعَبْدَ لَهُ فَإِذَا قُلْتَ هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا عَلِمَ أَنَّ هَذَا جَازٍ وَلَوْ قُلْتَ : هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا رَجُلٌ لَمْ يَجْزِ
أَوْ حَسَنٌ رَجُلًا وَأَنْتَ تَرِيدُ رَجُلًا مِنَ الرِّجَالِ لَمْ يَجْزِ وَكَذَلِكَ شَنْجُ عَضَادَةِ سَمِجٍ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ ... هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا طَوِيلَةً لِأَنَّ السَّمِجَ
الطَوِيلَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ فَلَوْ جَازَ هَذَا لَقُلْتَ هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا طَرِيفَهُ أَوْ طَوِيلَهُ وَمَعَ هَذَا فَهُوَ فِي النَّعْتِ أَقْبَحُ .

فإن كانت الأسماء جارية على أفعالها في الفاعلين والمفعولين عملت عمل أفعالها . لا اختلاف في ذلك بين أحد . ونحن ذاكروها مع ما ذكرنا إن شاء الله .

وذلك أنك إذا أردت التكثير من ذا قلت : مُضْرَبٌ أغناق القوم ، لأن الاسم على ضَرْبٍ مُضْرَبٍ . وإنما ذكرنا النصب في ضَرْابٍ ، لأنه في معنى مُضْرَبٍ ؛ ألا ترى أنك لا تقول لمن ضرب ضربة واحدة : ضَرْابٌ ، ولا لمن خاط / خَيْطَةً واحدة : خَيْطٌ ، ولا خِيوطٌ $\frac{2}{4.2}$ فإنما مُضْرَبٌ من ضربت ، ومستخرج من استخرجت ، ومنطق من انطلقت .

فاسم الفاعل - قلت حروفه أو كثرت - بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه (يفعل) . واسم

= وأما ما قاله في (موهن) فإنه بعد ساعة من الليل فهو ظرف فإن العرب استعملته استعمال الأسماء وليس كل ما كان من أسماء الأوقات فهو مستعمل ظرفا ، كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن فهو مستعمل ظرفا كالجبل لا تقول : زيد الجبل وإن كان مكانا ولا تقول : زيد مكة وإن كانت مكانا وكذلك الأوقات : منها ما لم يستعمل ظرفا ولو لم يأت بشاهد في (فعل) لم يحتج إلى ذلك لأن (فعل) اسم جار على فعل ؛ نحو : حذر فهو حذره وهو مع ذلك للمبالغة فقد اجتمع فيه العلتان اللتان هما أصل الباب في التعدي ولو انفردت إحداها لعدى بسببها فكيف إذا اجتمعتا ؟ ، ألا ترى أن مفعلا ليس بجار على فعل وهو يتعدى ، لأنه للمبالغة قالوا : إنه لمنحار بوائكها . ولما وجد سببويه العرب قد عدت ما هو للمبالغة من أسماء الفاعلين وإن لم يكن جاريا على الفعل وعدت ما هو جار على الفعل حمل الفعل على النحوين اللذين وجدتهما في كلام العرب وإن كان محمد وغيره قد وافقه على هذا في أصل الباب .

وأما قوله : إن فعلا ما لا يتعدى ، نحو ظرف وكرم فلو سلم هذا إليه لكان في المبالغة التي عدى من أجلها كفاية فكيف وقد اجتمع إلى ذلك أنه اسم لفعل جار عليه نحو : رحم وعلم فهو رحيمة وعلم وإذا كان فعيل من فعل (نحو) كرم فهو كريم لم يتعد كما (لا) يتعدى وإذا كان من فعل متعد تعدى اسم الفاعل ، كما يتعدى الفعل ألا ترى أن ضاربا يتعدى تعدى ضرب ، وجالسا لا يتعدى كما لا يتعدى جلس ففاعل مجرى فعله الذي أجرى عليه وكذلك (فعيل) مجرى مجرى فعله الذي أجرى عليه فتقول : هو رحيمة زيدا ، كما تقول : رحم زيدا ولا تقول له في كريم وظريف وذلك لأن كرم وظرف لا يتعديان فلم يتعد ما جرى عليهما مشتقا منهما .

وأما قوله : إن إدخال اللام في قوله رحيمة لزيد دليل على أنه لا يتعدى فليس بشيء ، لأن اللام قد تدخل مع ضارب فتقول : هو ضارب لزيد بل أنها قد أدخلت مع الفعل في قوله سبحانه (إن كنتم لارؤيا تعبرون) فليس دخول اللام ههنا بحجة على أن فعلا لا يتعدى .

وأما إلزامه من عدى فعلا من أجل المبالغة أن يعدى فعلا ، نحو : شريب الحمر فهو لازم وشريب متعد إذا كان للمبالغة وكان اسم الفاعل مشتقا من فعل متعد وإن لم يكن جازيا كما لم يكن متحار بوائكها .

وأما احتجاجه بقوله : أزيد أنت له عدل فعديل ليس للمبالغة ولا هو الأصل فيه فاعل ولا اسم الجارى عليه فليس فيه واحدة من العلتين . وأما قوله فاعل فهو فعيل ؛ نحو : عادل فهو عدل ، وجالس فهو جليس فليس هذا بالاسم الجارى على (فاعل) وإنما جاء في حروف محفوفة وليس ذلك بأغرب من فعل فهو فاعل ، نحو فره العبه فهو فاره ونضر الثبت فهو ناضر فهي شواذ كلها وليس يعول على شاذ على أننا قد قلنا أن فعلا وفعلا لو لم يكونا جارين على الفعل لكانت المبالغة فيهما موجبة لتعديتهما .

المفعول جار على الفعل المضارع المذى معناه (يُفْعَلُ). تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً ؛ كما تقول :
زيدٌ يضربُ عمراً . وزيدٌ مضروبٌ سوطاً ، كما تقول : زيدٌ يُضْرَبُ سوطاً .
فهذه جملة هذا الباب .

* * *

واعلم أنَّ المصادر تنصب الأفعال التي هي منها ، وقد مضى قولنا في هذا وفي مصادر ما جاوز
عدده الثلاثة^(١) . ونحن ذاكرو المصادر التي تجرى على الأفعال من ذوات الثلاثة على كثيرها
واختلافها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاء الله .

* * *

اعلم أنَّ المصادر تلحقها الميم في أولها زائدة ؛ لأنَّ المصدر مفعولٌ . فإذا كان كذلك جرى
مَجْرَى المصدر / الذي لا ميم فيه في الإعمال وغيره ، وذلك قولك : ضربته مَضْرَباً : أى ضرباً ،
وغزوته غزواً ومَغْزَى ، وشتمته شتماً ومَشْتَمًا^(٢) .
وتقول : يا عمرو مَشْتَمٌ زيدا .

فإن كان المصدر ليفعل على أكثر من ثلاثة كان على مثال المفعول ؛ لأنَّ المصدر مفعول .
وكذلك إن بنيت من الفعل اسماً لمكان أو زمان ، كان كل واحد منهما على مثال المفعول^(٣) .
لأنَّ الزمان والمكان مفعول فيهما . وذلك قولك في المصادر : أدخلته مُدْخِلاً ، كما قال عز وجل :
(أَنْزَلْنِي مُنْزَلاً مُبَارَكًا)^(٤) و (بِأَسْمِ اللَّهِ مُجْرِبَهَا وَمُرْسَاهَا)^(٥) .

(١) مصادر غير الثلاثي تقدم حديثها ص ٩٩ - ١٠٣ وعمل المصدر في مسائل الفارق التي نقلناها إلى الجزء الأول .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٦ « باب اشتقاقك الأسماء . أما ما كان من فعل يفعل (بكسر العين) فإن موضع الفعل مفعول ..
فإذا أردت المصدر بنيت على مفعول وذلك قولك : أن في ألف درهم مضرباً أى لضرباً ، قال الله تبارك وتعالى : (أين المفر) يريد
أين الفرار » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ « باب نظائر ما ذكرنا ما جاوز بنات الثلاثة .. فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء
المفعول وكان بناء المفعول أولى به لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه فيضمون أوله ، كما يضمون المفعول ، لأنه قد خرج
من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بأول مفعوله ، كما أن أول ما ذكرت لك من بنات الثلاثة كأول مفعوله مفتوح وإنما منعك
أن تجعل قبل آخر حرف من مفعوله واوا كواو مضروب أن ذلك ليس من كلامهم ولا ما بنوا عليه . . . » .

(٤) المؤمنون : ٢٩

(٥) هود : ٤١ - قراءة ضم الميم وفتحها في مجراها من السبعة ، واتفق السبعة على ضم ميم مرساها وقرىء في الشواذ
(غيث النفع ص ١٢٨ شرح الشاطبية ص ٢٢٢ النشر ج ٢ ص ٢٨٨ شواذ ابن خالوية ص ٦٠) .
ويرى أبو حيان أن مجراها ومرساها يحتلان المصدرية واسم الزمان واسم المكان . البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

وكذلك : سَرَّحْتَهُ مُسَرَّحًا ، وهذا مُسَرَّحُنَا ؛ أى فى موضع تَهْرِيحِنَا ، وهذا مُقَامُنَا ؛ لِأَنَّكَ تريد به المصدر والمكان من أقمت . وعلى ذلك قال الله عز وجل : (إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا)^(١) لأنها من أقمت . وقال : « يَأْخُلُ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَنَا »^(٢) لأنها من قمت . موضع قيام ومن قرأ (لا مُقَامَ) إنما يريد : لا إقامة .

(٣)

.

.

/ قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحَى الْقَسَوَاتِ فَلَا عَيْسًا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا^(٤)

أى تسريحى . وقال الآخر :

(١) الفرقان : ٦٦

(٢) الأحزاب : ١٣ والقراءتان سبعيتان . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .

(٣) الصفحة التى تحمل رقم ٤٠٤ ليست موجودة ويبدو لى أن هذا اضطراب فى كتابة الأرقام فالكلام متصل ومتسق ولا يشعر بنقص ونستدل أيضاً بما ذكره المبرد فى الكامل فقد عرض لهذا الموضوع وهذا نصه ج ٢ ص ٢٥٨ - ٢٦٠ .
« وكل مصدر زيدت الميم فى أوله إذا جاوزت الفعل من ذوات الثلاثة فهو على وزن المفعول ، وكذلك إذا أردت الزمان واسم المكان تقول أدخلت زيدا مدخلا كريما ، وسرحته مسرحا حسنا واستخرجت الشيء مستخرجا . قال جرير :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحَى الْقَسَوَاتِ فَلَا عَيْسًا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابًا

أى تسريحى وقال عز وجل (وقل رب أنزلنى منزلا مباركا) ويقال أقمت مقاما وقال عز وجل (إنها ساءت مستقرا ومقاما)
أى موضع إقامة ، وقال الشاعر :

تطول القصار والطوال يَظْلَنُهَا

فمن يرها لا ينسها ما تكلمها

وما هى إلا فى إزارٍ وعلقةٍ

مُغَارَ بنِ هَمَامٍ على حى خشمها

يريد زمن إغارة ابن همام .

فآليات والشواهد والأمثلة تكاد تتحد فى المقتضب والكامل .

وسبق هذا الحديث فى ص ٦١ من الأصل مع الآيات والشواهد . ويبدو أن تكون هناك صفحة تالفة فى أثناء هذا التمثيل .

(٤) تقدم فى الجزء الأول ص ٧٥ .

وما هي إلا في إزار وعلقة مغاز بن همام على حى خثعم^(١)

أى وقت إغارة ابن همام .

وهذا أوضح من أن يُكثَر فيه الاحتجاج ؛ لأن المصدر هو المفعول الصحيح ؛ ألا ترى أنك

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٠ فقال « فصيّر مغاراً وقتاً وهو ظرف » والمبرد يقول : أى وقت إغارة وقال فى الكامل : يريد زمن إغارة ابن همام فظاهر عبارة سيبويه أن (مغاراً) اسم زمان مشتق ويحتمل تفسير المبرد هنا أن يكون جملة اسم زمان مشتقاً كسيبويه ويحتمل أن يكون جملة مصدراً ميميا ثم قام المصدر الميى مقام الظرف على تقدير مضاف كجنتك خفوق النجم ويعين هذا الاحتمال الأخير ما سيذكره المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٢٥ قال : ما كان من المصادر حيناً فإن تقديره حذف المضاف إليه وذلك قولك : موعذك مقدم الحاج وخفوق النجم كان ذلك خلافة فلان فالملعى فى كل ذلك وقت خفوق النجم وزمن مقدم الحاج وزمن خلافة فلان وعلى هذا قال الشاعر : وما هي إلا فى إزار وعلقة مغار بن همام . . أى فى هذا الوقت .

وأبو الفتح فى الخصائص ج ٢ ص ٢٠٨ جملة مصدراً ميميا ناب عن الظرف بتقدير مضاف لأن قوله : على حى خثمما يتعلق به واسم الزمان لا يعمل فى الظرف .

ويقول الأعمى : وقد غلط سيبويه فى جملة المغار ظرفاً وقد تعدى إلى حى خثعم بعل .

وقد وقفت على نصوص كثيرة تمنع من أن يعمل اسم المكان أو اسم الزمان فى الظرف . انظر إعراب القرآن للكبرى ج ١ ص ٨٣ ، ٩١ والبحر المحييط ج ١ ص ١٦٤ وشرح الجار بردى الشافية ص ٧٠ .

وفى حاشية الصبان ج ٢ ص ١٨٠ إجازة أن يعمل اسم المكان واسم الزمان فى الظرف لأنه يكتفى برائحة الفعل .

فالملعى فى البيت على أن مغار اسم زمان والذى دعا إلى جملة مصدراً ميميا عند بعضهم هو تعلق الجار والمجرور به ولو جعل اسم زمان لم يكن هناك داع لتقدير مضاف ويقول أبو حيان فى البحر ج ٨ ص ٤٨ :

« محيا ومات ، ومقدم تستعمل بالوضع مصدراً واسم زمان واسم مكان . فإذا استعملت اسم مكان أو اسم زمان لم يكن ذلك على حذف مضاف قامت هذه مقامه لأنها موضوعة للزمان والمكان كما وضعت للمصدر فهى مشتركة بين هذه المدلولات الثلاثة بخلاف خفوق النجم فإنه وضع للمصدر فقط » .

ولكن المبرد يقدر المضاف مطلقاً وهذا مما لا داعى له عند جملة اسم زمان مشتقاً لأنه يلغى الفرق بين اسم الزمان المشتق والمصدر الميى فى المعنى .

العلقة : بكسر العين : ثوب قصير بلا كمين تلبسه الصبية تلعب فيه . وصف امرأة وأرخ لسنها بأنها كانت تلبس هذا الثوب القصير فى وقت إغارة ابن همام على هذا الحى .

ونسبه الأعمى كما نسب فى كتاب سيبويه وفى الاقتضاب وفى الكامل إلى حميد بن ثور ويقول الشيخ المرسى : نسبة ابن السيراقى فيما كتبه على شواهد سيبويه إلى حميد بن ثور وقد انتقده أبو محمد الأعرابى فى كتابه (فرحة الأديب) قال : غر بن السيراقى قصيدة حميد الميية ، فتوهم أن هذا البيت منها والبيت للطاح بن عامر - وليس فى ديوان حميد .

رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٦٠ الاقتضاب ص ١٠٢ والمخصص ج ٤ ص ٣٥ لم ينسبه وشرح الحامسة ج ٢ ص ٣٠٠ ، وشروح سقط الزند ص ٥٥٦ .

إذا قلت : ضربت زيدا ، أنك لم تفعل زيدا^(١) وإنما فعلت الضرب ، فأوصلته إلى زيد ، وأوقعته به ، لأنك إما أوقعته به فعلك . فأما قول الله عز وجل : (وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا^(٢)) فمعناه : عيشًا ، ثم قال : (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ^(٣)) أى الحيض . فكان أحد المصدرين على (مفعّل) والآخر على (مفعّل) .

وقوله عز وجل : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ^(٤)) .

ومطلع الفجر وما أشبه هذا فله باب^(٥) يذكر فيه إن شاء الله .

(١) هذه العبارة (ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا أنك لم تفعل) . كررت أن الثانية تأكيداً كما في الآية الكريمة (أيعلمكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) وسيأتى إعرابها فيما بعد .

(٢) النبأ : ١١ - في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « وجعلنا النهار معاشاً » أى جعلناه عيشاً .

يظهر ل أن معاشاً في الآية اسم زمان قال أبو حيان : « معاشاً وقت عيش وهو الحياة تتصرفون فيه في حوائجكم وكان القياس أن يأتي على مفعّل بكسر العين » .

وينقل الجمل عن الشهاب قوله : وقتاً للمعاش أى تتصرفون فيه في حوائجكم يعنى أنه مصدر ميمي بمعنى المعيشة وهى الحياة وقع هنا ظرفاً كما يقال آتاك طلوع الفجر لأنه يثبت مجيء في اللغة اسم زمان ، إذ لو ثبت لم يحتاج لتقدير مضاف (الجمل ج ٤ ص ٤٦٣ - ٤٦٤) وهذا كلام لا تحقيق فيه فصيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي قياس مطرد والمعنى هو الذى يحدد نوع الصيغة أى مصدر أم زمان أم مكان ؟ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣٧ .

(٣) البقرة : ٢٢٢ - وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٥٦ ، ١٦٧ وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧ « وقال (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) أى في الحيض » .

(٤) القدر : ٥ - وانظر البحر ج ٨ ص ٩٧

(٥) ربما يريد أن يشير إلى استعمال اسم الزمان ظرفاً فهو الذى سيأتى . أما صياغة اسم الزمان والمكان فقد تكلم عنها هنا وفيما مضى .

هذا باب

مصادر / ذوات الثلاثة على اختلافها
وتبيين الأصل فيها

اعلم أنَّ هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد ؛ وذلك أنَّ مجازها مجازُ الأسماء ، والأسماء لاتقع بقياس .

وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد ، لأنَّ الفعل منها لا يختلف . والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة ؛ فلذلك اختلفت مصادرهما ، وجرت مجرى سائر الأسماء .

فمنها ما يجيء على « فعل » مفتوح الأول ساكن الثاني وهو الأصل ، وسنبيِّن الأصل إن شاء الله .

فما جاء منها على (فَعَلَ)^(١) فقولك : ضربت ضرباً ، وقتلت قتلاً ، وشربت شرباً ، ومكثت مكثاً^(٢) . فهذا قد جاء فيما كان على فَعَلَ يَقَعِل ؛ نحو : ضرب يضرب ، وعلى فَعَلَ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ « ويكون المصدر فعلا والاسم فاعلا وأما فعل يفعل ومصدره فقتل يقتل قتلا وخلفه يخلفه خلفا ودقه يدقه دقا . . وأما فعل يفعل ومصدره فتحو ضرب يضرب ضربا . . وحبس يحبس حبسا وأما فعل يفعل فلحسه يلحسه لحسا ولقمه يلقمه لقما . . وشربه يشربه شربا ويلجه يملجه ملجا » .

وقال في ص ٢١٦ « سكت يسكت سكتا وهذا الليل بهذا وعجز عجزا وحرد يحرد حردا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : مكث يمكث مكوثا كما قالوا قعد يقعد قعودا وقال بعضهم مكث (بضم الكاف) شبهوه بظرف لأنه فعل لا يتعدى كما أن هذا فعل لا يتعدى وقالوا : المكث ، كما قالوا الشغل ، وكما قالوا القبح » .
وفي اللسان : المكث : الأناة واللبث والانتظار مكث يمكث مكثا ومكثا ومكوثا ومكاثا ومكائة ومكثى .

وفي القاموس المكث مثلث الميم وفعله كنصر وكرم .

يَفْعُلْ نحو : قتل يقتل ، وعلى فِعْل يَفْعُلْ ، نحو : شرب يشرب ولقم يلقم ، وعلى فَعْل يَفْعُلْ ؛
نحو : مكث يَمْكُث .

$\frac{2}{406}$

ويقع على (فعل) و (فعل) بإسكان الشافى وكسر الأول / أو ضمّه .

فأما الكسر فنحو : عليم علماً ، ، وحليم حلماً ، وفقه فقهاً ، وكذلك فقه .

وأما ما كان مضموم الأول فنحو : الشغل تقول : شغلته شُغْلًا ، وشربته شُرْبًا^(١) ، وسقيم
الرجل سُقْمًا .

ويكون على (فعل)^(٢) ؛ نحو جلبته جلباً ، وطربت طرباً ، وحلب الرجل الشاة حلباً .

ويكون على (فعل)^(٣) ؛ نحو : سمين سِمْنًا ، وعظم عِظْمًا ، وكبير كِبَرًا ، وصغير صِغَرًا .

ويكون على (فعل)^(٤) ؛ نحو ضحكك ضَحِكًا ، وحلف حَلْفًا ، وخنقه خَنْقًا .

هذه المصادر بغير زيادة .

وتكون الزيادة فيكون على (فعل)^(٥) و (فعل) ، نحو : جلس جلوسًا ، وقعد قُعودًا ،
ووقدت النار وقودًا ، وشكرته شكورًا ، وكفرتة كفورًا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء من مصادر ما ذكرنا على (فعل) وذلك ، نحو الشرب ، والشغل .

وقد جاء على (فعل) ، نحو فله فعلا . ونظيره قاله قتيلا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء مصدر فعل يفعل وفعل يفعل على (فعل) وذلك حلبها يحلبها حلبا ، وطردها

يطردها طردا ، وسرق يسرق سرقا » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٤ « وقد يحى المصدر على (فعل) وذلك قولك : الصفر ، والكبر ، والقدم ، والمظم ،

والضخم » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : لعب يلعب لعبا ، وضحك يضحك ضحكا . كما قالوا الحلف » .

وقال في ص ٢١٥ « وقد جاء المصدر على فعل وذلك خنقه يخنقه خنقا ، وكذب يكذب كذبا ، وقالوا كذابا » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٤ - ٢١٥ « وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على (فعل) وذلك لزمه يلزمه

لزوما ، ونهكه نهوكا ، ووردت ورودا ، وجحدته جحودا شبهه بجلس جلوسا ، وقعد قعودا ، وركن ركونا لأن بنى

الفعل واحد » .

و (الفعال) (١) ، نحو : قُمت قِياما ، وُضمت صِياما ، ولقيته لِقاء .

ويكون على (فعال) (٢) ؛ نحو : ذهب ذهاباً ، وخفيت خفاءً ، وشربت شرباً . يقول بعضهم . هو مصدر . وأما أكثر النحويين فالشراب عنده المشروب . وهذا لاخلاف فيه . وإنما تزعم طائفة أنه يكون للمصدر .

/ وتقول : جُمِلَ جمالاً ، وخُجِلَ خيالاً ، وكُمِلَ كمالاً .

٢
٤٠٧

ويكون على هذا الوزن بالهاء نحو : سَفِهَ سَفاهة ، وضمِلَ ضلالة ، وجهِلَ جهالة ، وسَقَمَ سَقامة (٣) .

ويكون في المعتلّ منه بناءً لا يُوجد مثله في الصحيح . وذلك أنك لاتجد مصدراً على (فِعْلُولَة) إلا في المعتلّ ؛ وذلك شاخ شَيْخوخة ، وصار صَيْرورة ، وكان كينونة . إنما كان الأصل كَيْنُونَة (٤) ، وصَيْرورة ، وشَيْخوخة . وكان قبل الإدغام كَيْنُونَة . ولكن لما كثر العدد ألزموه التخفيف كراهية للتضعيف .

ومثل ذلك قولهم في هَيْن : هَيْن ، وفي سَيْد : سَيْد ، وكذلك مَيْت ، ومَيْت ، ولَيْن ولَيْن .

= وقال في ص ٢١٦ « وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فانه يكون فعله على ما ذكرنا في الذي يتعدى ويكون الإسم فاعلا والمصدر يكون فعولا وذلك نحو : قد قمودا وهو قاعد ، وجلس جلوسا وهو جالس ، وسكت سكوتا وهو ساكت ، وثبت ثبوتا وهو ثابت ، وذهب ذهبيا وهو ذاهب . »

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعال كما جاء على فعمل وذلك نحو كذبت كذابا ، وكتبته كتابا ، وحجبت حجابا وبعض العرب يقول كتبنا على القياس ونظيرها سقته سيقا ، ونكحها نكاحا ، وسفدها سفادا . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٥ « وقد قالوا : سمته سماعا فجاء على (فعال) ، كما جاء على فعمل في لزمت لزوما . »

وقال في ص ٢١٦ « وقالوا : الذهاب والثبات فبنوه على فعال ، كما بنوه على فعمل والفعل فيه أكثر . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ « وقالوا : نصح نصاحة . »

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ وسيكرره مرارا .

وجميع ما كان على هذا الوزن . فلما كان التخفيف في العدد الأقل جائزا كان في العدد الأكثر لازما .

ولا يوجد مصدر على (فَعْلُولَة) في غير المعتل ؛ لأن من كلامهم اختصاص المعتل بأبئية لا تكون في غيره . والدليل على أنه (فَعْلُول) أنه لا يكون اسم على (فَعْلُول) بفتح أوله ، ولم يوجد ذلك إلا في قولهم : صَعْفُوقٌ / ويقال : إنه اسم أعجمي أعرب^(١) .

ومن الدليل على ذلك أن كَيْنُونَة او كان (فَعْلُولَة) لكان كَوْنُونَة ، لأنه من الواو ، فهذا واضح جدا .

* * *

والدليل على أن أصل المصادر في الثلاثة (فَعْل)^(٢) مسكن الأوسط مفتوح الأول أنك إذا أردت رد جميع هذه المصادر إلى المرة الواحدة فإنما ترجع إلى (فَعْلَة) على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة . وذلك قولهم : ذهب ذهاباً ثم تقول : ذهب ذُهْبَةً واحدة . وتقول في القعود : قعدت قَعْدَةً واحدة ، وحلفت حَلْفَةً واحدة ، وحلبته حَلْبَةً واحدة . لا يكون في جميع ذلك إلا هكذا .

و (الفَعْل) أقل الأصول والفتحة أخف الحركات . ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلا بثبت وتصحيح .

وزعم سيبويه أن الأكثر في الفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول أن يأتي على (فَعْلُول)^(٣) وإن كان (الفعل) هو الأصل : فكان الواو إنما زيدت / وغير للفصل بين المتعدى وغيره ؛ وذلك

(١) في إصلاح المنطق ص ٢١٩ « كل ما جاء على فعلول فهو مضموم الأول نحو زنبور . . . إلا حرفا واحدا جاء نادرا وهم بنو صنفوق لحول بالجماعة » .

وقال الجواليقي في المغرب : صنفوق اسم أعجمي وقد تكلمت به العرب . أنظر شواهد الشافية ص ٤ - ٧ - وشرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٠ ومعجم البلدان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٩ « وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدا على فعله على الأصل لأن الأصل (فعل) » .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ .

نحو : جلست جُلوساً ، ووقدت النار وقوداً ، وإن كان الأصل ما ذكرنا . وقد يجيء هذا فيما لا يتعدى أكثر .

* * *

وجاءت مصادرُ على (فَعُول) ^(١) مفتوحة الأوائِل ؛ وذلك قولك : توضأتُ وضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً ، وأولعتُ به ولوعاً ، ووقدت النار وقوداً ، وإنَّ عليه لقبولا . على أنَّ الضمَّ في الوقود أكثر إذا كان مصدرأً وأحسن .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ « باب ما جاء من المصادر على (فَعُول) وذلك قولك : توضأت وضوءاً حسناً ، وتطهرت طهوراً حسناً ، وأولعت به ولوعاً ، وسمعت من العرب من يقول : وقدت النار وقوداً غالباً ، وقبله قبولا والوقود أكثر والوقود (بفتح الواو) : الحطب ، وتقول : إن على فلان لقبولا فهذا مفتوح » .

هذا باب

ما كان من المعتلّ فيما جاوز فعله الثلاثة
فلزمه الحذف لا اعتلاله والإتمام لسلامته

اعلم أنّ المعتلّ يقع على ضربين : محذوفاً ، ومُتمّماً .

فما لزمه الحذف لعلة تكون تلك العلة راجعة في مصدره فمصدره معتلّ كاعتلاله . وما سلم
من الحذف فعله كان مصدره تاماً ..

فمن ذلك ما يكون من الثلاثة ممّا فاؤه واو ، وذلك نحو : وعد / ووجد . فإذا قلت : يعد^(١) $\frac{٢}{١١٠}$
ويجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحذفت لذلك ، فكان يعد ويجد . وكان الأصل : يُوْعِد
ويُوجِد . ولو لم تكن الكسرة بعد الياء لصحّت ؛ كما تصحّ في يُوَجِّل ، أو أبدلت ولم تحذف :
كما تقول : يَبْجَل ويَبْجَل ، ويأجل ويأجل .

فإذا قلت : وعداً ، ووزناً صحّ المصدر ؛ لأنّه لم تلحقه علة .

فإن قلت : عدة وزنة أعللت فحذفت^(٢) ؛ لأنّ الكسرة في الواو .

فالعلة في المصدر من جهتين : إحداهما : علة فعله ، والثانية : وقوعها فيه ؛ ألا ترى أنّها
لو كانت علة الفعل وحدها لصحّ المصدر كما ذكرت لك في الوعد والوزن .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٢ تقول : وعدته فأنا أعدّه وعدا ، ووزنته فأنا أزنه وزنا ، ووادته فأنا أئده وأدا ،
كما قالوا : كسرتة فأنا أكسره كسرا ولا يجيء في ذا الباب يفعل . . . واعلم أن ذا أصله على قتل يقتل وضرب يضرب فلما كان
من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا : يأجل وييجل كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب إلى يفعل فلما
صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها . ه أنظر ص ٨٨ من الجزء الأول .

(٢) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

ولو بنيت اسماً على (فِعْلَةٌ) لاتريد به مصدراً لصحّت الواو^(١) - وذلك مثل الوجهة ،
فكذلك كلُّ مصدر من المعتلّ . وهذا الذى قدّمت ما اعتلّت فاؤه .

والذى تعتلّ عينه من باب قال وباع هذا مجراه ، تقول : قُمْتُ قِياماً^(٢) . فإنما حذف
موضع العين من قمت ؛ لاجتماع الساكنين . ولم يلتق في المصدر ساكنان ، ولكن / يلزمك لاعتلال
الفعل أن تقلب الواو ياءً ، لأنّ قبلها كسرة . فقد اجتمع فيها شيان : الكسرة قبلها ، وإعتلالُ
الفعل . فلذلك قلت : لُذْتُ لِيَاذا ، وَنِمْتُ نِيَاماً ، وَقُمْتُ قِيَاماً .

واو كان المصدر (تقاومت) لَصَحَّ فَقُلْتُ : قاومته قِوَاماً ، ولاوذته لِيَاذا .

وكان اصماً غير مصدر نحو : خِيَان .

فإن كان المصدر لَاعِلَّةً فيه صَحَّ على ما ذكرت لك . وذلك قولك : قُلْتُ قَوْلًا ، وَجَلْتُ جَوْلًا ،
وكذلك بَعْتُ بَيْعًا ، وَكَلْتُ كَيْلًا . لا نَقْصُ في شيء من ذلك .

وكذلك إن اعتلّت اللام فلحققت المصدر تلك العلة والفعل بزيادة أو غير زيادة .

(١) أنظر تعليق رقم ٢ من ص ٨٩ من الجزء الأول .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٦٩ « باب تقلب فيه الواو ياء . وذلك قولك : حلت حِيَالاً ، وقمت قِيَاماً . وإنما قلبوها
حيث كانت معتلة في الفعل فأرادوا أن تعتل إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم
يقروها وكان العمل من وجه واحد أخف عليهم وجسروا على ذلك للاعتلال ومثل ذلك سوط وسياط » .

• • •

نرى العنوان لما جاوز فعله الثلاثة من المعتل ولم يتكلم إلا عن الفعل المثلث الثلاثي الواوى الفاء وإعلاله وإعلال مصدره وعن
الفعل الأجوف وقد سبق له الحديث عن هذا في الجزء الأول ص ٨٨ - ٨٩ .

هذا باب الأمر والنهي

فما كان منهما مجزوماً فإنما جزمه بعامل مُدْخِلٍ عليه . فاللزام له اللام . وذلك قولك :
لِيَقُمْ زيد . لِيَذْهَبْ عبدُ الله . وتقول : زُرْنِي وَلَازِرْكَ ، فتُدْخِلُ اللامَ ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لك .

$\frac{2}{412}$

فأما إذا كان / المأمور مخاطباً ففِعْلُهُ مَبْنِيٌّ غَيْرُ مجزوم وذلك قولك : اذهب . انطلق .
وقد كان قوم من النحويين ^(١) يزعمون أَنَّ هذا مجزوم ، وذلك خطأ فاحش ؛ وذلك لِأَنَّ الإِعْرَابَ لَا يَدْخُلُ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا فِيمَا كَانَ مُضَارِعاً لِلْأَسْمَاءِ .

والأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ هِيَ الَّتِي فِي أَوَائِلِهَا الزَوَائِدُ الْأَرْبَعُ : : الياء ، والتاء ، والهمزة ، والنون .
وذلك قولك : أَفْعَلُ أَنَا ، وَتَفْعَلُ أَنْتَ ، وَيَفْعَلُ هُوَ ، وَنَفْعَلُ نَحْنُ . فَإِنَّمَا تُدْخِلُ عَلَيْهَا الْعَوَامِلَ
وهي عَلَى هَذَا اللَّفْظِ .

وقولك : اضرب ، وقم ايس فيه شيء من حروف المضارعة ، ولو كانت فيه لم يجز جزمه
إِلَّا بِحَرْفٍ يَدْخُلُ عَلَيْهِ فَيَجْزِمُهُ . فهذا بَيِّنٌ جَدًّا .

ويروى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أَنَّهُ قَرَأَ (فَبَذَلِكْ فَلْتَفْرَحُوا^(٢)) فهذا مجزوم
جزمته اللام وجاءت هذه القراءة عَلَى أَصْلِ الأَمْرِ ، فإذا لم يكن الأَمْرُ لِلْحَاضِرِ الْمُخَاطَبِ فَلَا بُدَّ مِنْ
إِدْخَالِ اللام ، تقول : لِيَقُمْ زيد ، وتقول : زُرْ زيداً / وَايْزُرْكَ . إِذَا كَانَ الأَمْرُ لِمَا ؛ لِأَنَّ زَيْدًا
غَائِبٌ ، وَلَا يَكُونُ الأَمْرُ لَهُ إِلَّا بِإِدْخَالِ اللام .

$\frac{2}{413}$

وكذلك إِن قُلْتَ : ضَرْبَ زيد فَأَرَدْتَ الأَمْرَ مِنْ هَذَا : لِيُضْرَبَ زيد ، لِأَنَّ المأمور ليس
بِمُوجَّهٍ .

(١) يقصد المبرد بقوم من النحويين - الكوفيين وقد عقد الأنباري مسألة في الإنصاف لهذا الخلاف ص ٣٠٣ - ٣١٧
كما عرض له في أسرار العربية ص ٣١٦ - ٣٢١ .
(٢) يونس : ٥٨ . قراءة فلتفرحوا بقاء الخطاب من العشرة وانظر تعليق ٢ من ص ٤٥ من هذا الجزء .

واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهى فى الجزم والحذف عند المخاطبة ، وإنَّما قيل : دعاء وطلبٌ للمعنى ؛ لأنَّك تأمر مَنْ هو دونك ، وتطلب إلى من أنت دونه . وذلك قولك : ليغفر الله لزيد وتقول : اللهم اغفر لى ؛ كما تقول : اضرب عمراً .

فأمَّا قولك : غفر الله لزيد ، ورحم الله زيدا ، ونحو ذلك - فإنَّ لفظه لفظ الخبر ومعناه الطلب ؛ وإنَّما كان كذلك لِعلم السامع أنَّك لا تخبر عن الله - عزَّ وجلَّ - وإنَّما تسأله . كما أنَّ قولك : عليم الله لأقومن . إنَّما لفظه لفظ رزق الله ومعناه القسم ؛ لأنَّك فى قولك : (عليم) مُستشهدٌ .

وتقول : يا زيد ليقيمُ إليك عمرو ، ويازيد لتدعُ بنى عمرو .

والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام ^(١) للشاعر إذا اضطرَّ ، ويستشهدون على ذلك / بقول متمم بن نويرة .

على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاخميْ - لك الويلُ - حرَّ الوجهِ أُوَيْبِكَ مَنْ بَكَى ^(٢)

يريد : أَوْ لِيَبْنِكَ مَنْ بَكَى . وقول الآخر :

محمَّدُ تَفَدِّ نَفْسِكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا ^(٣)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ «واعلم أنَّ هذه اللام و (لا) فى الدعاء بمنزلة فى الأمر والنهى . وذلك قولك : لا يقطع الله يميناك ، وليجزيك الله خيرا . واعلم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر وتعمل مضمره وكأنهم شبهوها بأن إذا عملت مضمره » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ على حذف لام الأمر للضرورة .

فى معجم البلدان : البعوضة : ماء لى أسد بنجد قرية القمر ، وهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة . وانظر السيوطى ص ٢٠٤ - ٢٠٥ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٧٥ . وشروح سقط الزند ص ١١٢٤ .

خش وجهه : خدشه ولطمه ، وضربه وقطع عضوا منه . من باب نصر ، وضرب .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ على حذف لام الأمر للضرورة .

التبال : سوء المآلة وهو بمعنى الوبال فكان التاء بدل من الواو . قال النحاس : سمعت على بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد ينشد هذا البيت ويلحن قائله وقال : أنشده الكوفيون ، ولا يعرف قائله ولا يحتاج به ، ولا يجوز مثله فى شعر ولا غيره .

فلا أرى ذلك على ما قالوا ؛ لأنَّ عوامل الأفعال لا تُضمَر^(١) ، وأضعفها الجازمة ؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء . ولكن بيت متمم حُيل على المعنى ؛ لأنَّه إذا قال : فاختشى فهو في موضع فلتخمشي ، فعطف الثاني على المعنى .

وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف ، على أنَّه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك .

وتقول : ليقيم زيد ، ويقعد خالد ، وينطلق عبد الله ؛ لأنَّك عطفت على اللام .

ولو قلت : قم ويقعد زيد لم يعجز الجزم في الكلام . ولكن لو اضطرَّ شاعر فحملة على موضع الأوَّل - لأنَّه لما كان حقُّ اللام - كان على ما وصفت لك .

/ واعلم أنَّ هذه اللام مكسورة إذا ابتدئت - فإذا كان قبلها فاء أو واو فهي على حالها في $\frac{2}{410}$ الكسر . وقد يجوز إسكانها ، وهو أكثر على الأسن . تقول : قم وليقم زيد (فلتنقم طائفة منهم معك)^(٢) (ولتكن منكم أمة)^(٣) . وإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّ الواو والفاء لا ينفصلان ، لأنَّه لا يتكلم بحرف واحد . فصارتا بمنزلة ما هو في الكامة ، فأسكنت اللام هرباً من الكسرة . كقولك في علم : علم ، وفي فخذ : فخذ .

= نسب البيت الرضى إلى حسان وليس في ديوانه ، ونسبه ابن هشام في شرح الثور إلى أبي طالب ، ونسبه بعض شراح أبيات المفصل إلى الأعشى . وليس في ديوان أبي طالب ولا في ديوان الأعشى .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٣٧٥ والسيوطي ص ٢٠٤ وشواهد الكشاف ص ٢٥٣ والإنصاف ٣٠٦ والمغني ج ١ ص ١٨٦ ، الخزائن ج ٣ ص ٦٣٠ ، شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤٩ وشروح سقط الزند ص ١١٢٥ .

ويرى الزنجشري في شرحه للامية العرب أن الأصل في البيت تغدى على الخبر وإنما حذف الياء للضرورة (ص ٤) ولكنه في المفصل ج ٢ ص ٢٢٠ جعل لام الأمر محذوفة للضرورة في البيت وانظر ابن يعيش ج ٩ ص ٢٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٩ « والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء . . فمن ثم لم يضمروا الجازم ، كما لم يضمروا الجار ، وقد أضمره الشاعر . شبه بأضمارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم » .

(٢) النساء : ١٠٢ وقراءة كسر اللام في « فلتنقم » من الشواذ (ابن خالويه ص ٢٨ الاتحاف ١٩٤ البحر المحيط ج ٣ ص ٣٤٠) .

(٣) آل عمران : ١٠٤ وبكسر اللام في الشواذ أيضاً (البحر المحيط ج ٣ ص ٢٠) .

وَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ (ثُمَّ لَيَقْطَعَنَّ فَلْيَنْظُرْ) . فَإِنَّ الْإِسْكَانَ فِي لَامٍ (فَلْيَنْظُرْ) جَيِّدٌ وَفِي لَامٍ (لَيَقْطَعَنَّ) لَحْنٌ^(١) ؛ لِأَنَّ (ثُمَّ) مُنْغَصِدَةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ . وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ

فَأَمَّا حَرْفُ النَّهْيِ فَهُوَ (لَا)^(٢) . وَهُوَ يَقَعُ عَلَى فِعْلِ الشَّاهِدِ وَالْغَائِبِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَا تَقُمْ يَا رَجُلُ ، وَلَا تَقُومِي يَا امْرَأَةٌ . فَالْفِعْلُ بَعْدَهُ مَجْزُومٌ بِهِ .

وَتَقُولُ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ وَلَا يَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ ، إِنْ عَطَفْتَ نَهْيًا عَلَى نَهْيٍ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ ، وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ . وَهُوَ / بِإِعَادَتِكَ (لَا) أَوْضَحُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ ، وَلَا يَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ - تَبَيَّنَ لَكَ أَنَّكَ قَدْ نَهَيْتَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى حَيَالِهِ^(٣) .

وَإِذَا قُلْتَ : وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ بِغَيْرِ (لَا) فَهَذَا وَجْهٌ .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَقَعَ عِنْدَ السَّامِعِ أَنَّكَ أَرَدْتَ : لَا يَجْتَمِعُ هَذَانِ . فَإِنْ قَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ ، وَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ - لَمْ يَكُنِ الْمَأْمُورُ مُخَالَفًا . وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ، وَقَعَدَ عَبْدُ اللَّهِ .

وَوَجْهُ الْاجْتِمَاعِ إِذَا قَصَدْتَهُ أَنْ تَقُولَ : لَا يَقُمْ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ عَبْدُ اللَّهِ ، أَيْ : لَا يَجْتَمِعُ قِيَامُ زَيْدٍ ، وَأَنْ يَقْعُدَ عَبْدُ اللَّهِ .

و (لَا) الْمُؤَكَّدَةُ تَدْخُلُ فِي النَّهْيِ لِمَعْنَى^(٤) . تَقُولُ : مَا جِئْتَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو إِذَا أَرَدْتَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِكَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، عَلَى انْفِرَادٍ وَلَا مَعَ صَاحِبِهِ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : لَمْ يَأْتَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو وَقَدْ أَتَاكَ أَحَدُهُمَا

(١) الْحَجَّ : ١٥ - وَالْقِرَاءَةُ بِتَسْكِينِ لَامِ الْأَمْرِ فِي لَيَقْطَعَنَّ الَّتِي قَالَ عَنْهَا الْمُبَرِّدُ : إِنَّهَا لَحْنٌ مِنَ السَّبْعَةِ فَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ أَرْبَعَةٌ مِنَ السَّبْعَةِ وَقَرَأَ ثَلَاثَةٌ بِتَحْرِيكِ اللَّامِ بِالْكَسْرِ .

كَمَا قَرِئَ فِي السَّبْعَةِ أَيْضًا بِتَسْكِينِ لَامِ الْأَمْرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفْتَهُمَ) وَقَوْلُ الْمُبَرِّدِ : (وَقَدْ قَرَأَ بِذَلِكَ يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ) قَدْ يُوْهَمُ أَنَّ ذَلِكَ مَا انْفَرَدَ بِهِ يَعْقُوبٌ وَهُوَ مِنَ الْعَشْرِ .

(وَانْظُرْ غَيْثَ النِّفْعِ ص ١٧٣ شَرْحَ الشَّاطِئِيَّةِ ص ٢٥١ النَّشْرُ ج ٢ ص ٣٢٦ - الْإِتْحَافُ ص ٣١٤) وَلَيْسَتْ هَذِهِ أَوَّلُ مَرَّةٍ يَلْحَنُ فِيهَا الْمُبَرِّدُ بَعْضَ الْقُرَاءَةِ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤٠٨ « وَلَا فِي النَّهْيِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا تَفْعَلْ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ لَمْ » .

(٣) أَنْظُرْ تَعْلِيْقَ ص ٢ مِنْ هَذَا الْجُزْءِ .

(٤) فِي الْمَعْنَى ج ١ ص ١٩٧ « إِذَا قُلْتَ مَا جِئْتَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو فَالْمَاطِفُ الْوَاوُ ، وَ (لَا) تَوْكِيدُ النَّهْيِ » .

لم تكن كاذباً . ف (لا) في قولك : لا يقم زيد ، ولا يقم عمرو - يجوز أن تكون التي للنهي ، وتكون المؤكدة التي تقع لما ذكرت لك في كل نفى .

واعلم / أن الطلب من النهي بمنزلة من الأمر ، يجرى على لفظه كما جرى على لفظ الأمر ؛ $\frac{2}{417}$ ألا ترى أنك لا تقول : نهيت من فوقى ولكن طلبت إليه . وذلك قولك : لا يقطع الله يد فلان ، ولا يصنع الله لعمرو . فالمرج واحد ، والمعنى مختلف .

واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي^(١) ؛ كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ؛ وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاءً صحيحاً . وذلك قولك : ائتنى أكرمك ، لأن المعنى : فإنك إن تأتيتني أكرمك ؛ ألا ترى أن الإكرام إنما يستحق بالإتيان . وكذلك : لئن زيدا يكن خيراً لك ؛ لأن المعنى : فإنك إلا تأتته يكن خيراً لك .

ولو قال على هذا : لا تدن من الأسد يأكلك كان محالاً ؛ لأنه إذا قال : « لا تدن » فإنما هو : تباعد ، فتباعدته منه لا يكون سبباً لأكله إياه . ولكن إن رفع جاز ، فيكون المعنى : لا تدن من الأسد ثم قال : إنه مما يأكلك^(٢) .

وإنما انجزم جواب الاستفهام ؛ لأنه يرجع من الجزاء إلى ما يرجع إليه جواب الأمر والنهي وذلك قولك : أين / بيتك أزرَكَ ؟ لأن المعنى . بيان أعرفه أزرَكَ وكذلك هل تأتيتني أعطك ، $\frac{2}{418}$ وأحسن إليك ؛ لأن المعنى : فإنك إن تفعل أفعل .

فأما قول الله عز وجل : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) ثم قال : (تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ) فإن هذا ليس بجواب ، ولكنه شرح ما دُعوا إليه ، والجواب : (يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ)^(٣) .

(١) انظر ص ٨٢ من هذا الجزء .

(٢) في سبويه ١ : ٤٥١ : « فإن قلت : لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح إن جزمت ، وليس وجه كلام الناس ، فإن رفعت فالكلام حسن ، وإن أدخلت الفاء فهو حسن » .

(٣) تقدمت في ص ٨٢ من هذا الجزء .

فإن قال قائل : فهلاً كان الشرح (أن تؤمنوا) ، لأنه بذل من تجارة ؟

فالجواب في ذلك أن الفعل يكون دليلاً على مصدره ، فإذا ذكرت ما يدل على الشيء فهو كذكر إياه ؛ ألا ترى أنهم يقولون : من كذب كان شراً ، يريدون : كان الكذب . وقال الله عز وجل : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ)^(١) لَأَنَّ المعنى : البخل هو خيرا لهم ، فدل عليه بقوله (يبخلون) . وقال الشاعر :

أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي^(٢)

فالمعنى : عن أن أحضر الوعى ، كقولك : عن حضور الوعى . فلما ذكر / أحضر الوعى دل على الحضور . وقد نصبه قوم على إضمار « أن » [وقدموا الرفع]^(٣) .

وسنذكر ذلك باستقصاء العلة فيه إن شاء الله .

فأما الرفع فلأن الأفعال لا تُضمَرُ عواملها ، فإذا حذفت رُفع الفعل وكان دالاً على مصدره بمنزلة الآية وهي (هَلْ أَذْذُكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ) ثم قال : (تَوْمِنُونَ) . وكذلك أو قال قائل : ماذا يصنع زيد ؟ فقلت : يأكل أو يصلي – لأغناك عن أن تقول : الأكل أو الصلاة . ألا ترى أن الفعل إنما مفعوله اللازم له إنما هو المصدر ، لأن قولك : قد قام زيد بمنزلة قولك : قد كان منه قيام ، والقيام هو النوع الذى تعرفه وتفهمه وأوقلت : ضرب زيد لعلمت أنه قد فعل ضرباً واضلاً إلى مضروب ، إلا أنك لا تعرف المضروب بقوله : ضرب وتعرف المصدر .

وأما الذين نصبوا فلم يأتوا الرفع ، ولكنهم أجازوا معه النصب ؛ لأن المعنى إنما حقه « بأن » ، وقد أبان ذلك فيما بعده بقوله : وأن أشهد اللذات هل أنت مُخْلِدِي ؟ . فجعله بمنزلة الأسماء التى يجىء بعضها محذوفاً للدلالة عليه .

(١) آل عمران : ١٨٠ : « وَلَا يَحْسَبَنَّ بِالْيَاءِ وَالتَّاءِ سَبْعِينَ . انظر الإتحاف ص ١٨٣ .

(٢) تقدم في ص ٨٥ من هذا الجزء .

(٣) تصحيح السيرافى .

وفي كتاب الله عز وجل : (يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ^(١) فالقول عندنا أن (مَنْ) / $\frac{2}{420}$ مشتملة على الجميع ؛ لأنها تقع للجميع على لفظ الواحد .

وقد ذهب هؤلاء القوم إلى أن المعنى : ومن في الأرض . وليس المعنى عندي كما قالوا ^(٢) وقالوا في بيت حسان :

فَمَنْ يَهْجُوا رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحْهُ وَيَنْصُرْهُ سَوَاءٌ ^(٣)

إنما المعنى : ومن يمدحه وينصره . وليس الأمر عند أهل النظر كذلك ؛ ولكنه جعل (مَنْ) نكرة ، وجعل الفعل وصفا لها ، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف . فكأنه قال : وواحد يمدحه وينصره ، لأن الوصف يقع في موضع الموصوف ، إذ كان دالاً عليه .

وعلى هذا قول الله عز وجل : (وَأَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ) ^(٤) .

(١) الرحمن : ٢٩

(٢) حذف الموصول الإسني أجازة الكوفيون قال ثعلب في مجالسه ص ٤٦٥ :

« اختصم عندي من يقوم ويقعد قال : أجازة الفراء في الاستواء وهو مثله في الحذف والإقرار » .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٥٧ « وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللام من الموصولات الإسنية خلافا للبصريين . . ولا وجه لمنع البصريين من حيث القياس . إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاء أو عينا . . وليس الموصول بأنزق منها » .

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة على حذف الموصول الإسني البحر ج ١ ص ٤٦٥ - ٤٦٦ ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ - ج ٥ ص ٣٧٠ ، ٥١٠ ، ج ٧ ص ١٤٧ ، ٢٩٧ ، ج ٨ ص ٢٢٣ ، ٣٩٩ .

وانظر المعنى ج ٢ ص ١٦٥ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٠ ، ٥٦٢ .

(٣) البيت من قصيدة لحسان في أول ديوانه وقد شرح هذه القصيدة عبد الله فكري في الآثار الفكرية ص ٣٥٦ - ٣٩٣ . وهي في كتاب حسن الصحابة ص ١٧ - ٢٨ ومثل بيت حسان قول الأحوص :

إِنِّي لَأَمْدَحُكُمْ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَّانٍ عِنْدَكَ مَنْ يَغْشَى وَيَنْصَحُ

(٤) النساء ١٥٩ - في سيبويه ج ١ ص ٣٨٥ « وسعدنا بعض العرب الموثوق بهم يقولون : ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا ، وإنما يريد ما منهما واحد مات ومثل ذلك قول الله عز وجل (وَأَنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ) » وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٦ .

وفي الكشف ج ١ ص ٣١٢ « جملة ليؤمنن به جملة قسمية واقعة صفة لموصوف مخوف تقديره وإن من أهل الكتاب أحد إلا ليؤمنن به نحوه (وما منا إلا له مقام معلوم) (وإن منكم إلا واردها) والمعنى : وما من اليهود والنصارى أحد إلا ليؤمنن قبل موته ببيسى وبأنه عبد الله ورسوله يعني إذا عاين قبل أن تزهد روحه حين لا ينفعه إيمانه لانقطاع وقت التكليف » . =

وقال الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَتَسَارُهُ
أَمُوتُ وَأُخْرَى أَبْتغِي الْعِيشَ أَكْجِدُ^(١)

يريد : وتارة أخرى :

وقال :

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقْيَشٍ يَقَعَّقُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنٍّ^(٢)

= وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٣٩٢ « قال الزجاج : وحذف أحد لأنه مطلوب في كل نفي يدخله الاستثناء نحو ما قام إلا زيد مناه ما قام أحد إلا زيد . . ثم قال مقبلا على كلام الزمخشري : وهو غلط فاحش . . صفة (أحد) الجار والمجرور وهو : من أهل الكتاب . وجملة ليؤمن به جواب القسم المحذوف ، القسم وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف . وانظر المعنى ج ١ ص ١٦٦

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ على حذف الموصوف . والتقدير فمهما تارة أموت وأخرى . وروايته : وما الدهر إلا تارتان فمهما وكذلك في الكامل بوضع (هل) مكان (وما) ، وعلى رواية المقتضب لا يكون فيه شاهد سوى حذف موصوف (أخرى) .

وفي الخزانة : المعنى : فمهما تارة أموت فيها فعلى تارة وأقام الجملة التي هي صفتها نائبة عنها فصار أموت فيها ، ثم حذف حرف الجر فصار التقدير : أموتها ، ثم حذف الضمير فصار أموت .

وتارة المحذوفة مبتدأ - ومنها خبر مقدم - وأخرى : صفة مبتدأ محذوف . والخبر جملة أبتغي العيش . والعائد محذوف تقديره فيها . وجملة أكبح ، حال مؤكدة لعاملها وهو أبتغي .

البيت من قصيدة تميم بن مقبل يقول : لا راحة في الدنيا : لأن وقتها قسبان : إما موت وهو مكروه عند النفس ، وإما حياة وكلها سعى في الميعة - انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٠٨ - ٣٠٩ - الكامل ورغبة الآمل ج ٧ ص ٩٦ وديوان تميم بن مقبل ص ٢٤ وهو من قصيدة في الديوان ص ٢٢ - ٣٩ وروايته هناك كرواية سيبويه .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ على حذف الموصوف .

القصيدة : تحريك الشيء اليابس الصلب . الشن : القرية البالية وقصعتها تكون بوضع الحصى فيها وتحريكها فيسمع منها صوت ، وهذا مما يزيد في نفورها . ومنه المثل : لا يقيم على بالشنان : يضرب الرجل الشرس الصعب أي لا يهدد . بنو أقيش : حتى من عكل وقال الأصمعي : جمال بني أقيش حوشية لا ينتفع بها فيضرب بنفاراها المثل (انظر جمهرة أنساب العرب ص ١٩٩) .

والبيت من قصيدة للناطقة قالها لما قتلت عبس رجلا من أسد فقتلت أسد به اثنين من عبس فأراد عيينه بن حصن الفزاري أن يعين عبسا وينقض الحلف الذي بين ذبيان وأسد فقال له الناطقة : كأنك لمرعة غضبك وشدة نفورك جميل من جمال بني أقيش . وجملة يقيم صفة ثانية أو حال .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٣ والمعنى ج ٤ ص ٦٧ وديوان الناطقة ص ٧٧

يريد : كَأَنَّكَ جَمَلٌ ، وكذلك قال : يُقَعَّقُ خَلْفَ رَجُلَيْهِ .

وقال آخر :

/ وما مِنْهُمَا إِلَّا يُسَرُّ بِنِسْبَةٍ تُقَرِّبُهُ مِنِّي وَإِنْ كَانَ ذَا نَقَرٍ^(١)

يريد : وما منهما أحد :

وقالوا في أشد من ذا :

مالك عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَسَرٌ وَغَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرِ

جَادَتْ بِكَفِّيَّ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ^(٢)

فهذا ما ذكرت لك من اختلافهم واختيار أحد القولين .

(١) البيت لعمران بن حطان الخارجي من قصيدة قالها لما ارتحل هارباً حتى أتى قوماً من الأزد فلم يزل فيهم حتى مات وذكرها المبرد في الكامل ج ٧ ص ٨٧ - ٨٨ وقال في ص ٩٦ عن هذا البيت : الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : وما منهما أحد فحذف لعل المخاطب - ورواية الكامل : تقرّبني منه وما في المقتضب أنسب لمقام المدح .

(٢) الشاهد فيه حذف الموصوف والتقدير : بكفى رجل أو إنسان وقال البغدادى : الأول تقدير رام للقرينة . وفي مجالس ثعلب ص ٥١٣ « منهم ضرب زيداً محال إلا أن يقول منهم من ضرب زيداً وقال : لم تقع (من) في موضع الاسم إلا في ثلاثة مواضع :

جادت بكفى كان من أرمى البشر وقوله : ألا رب منهم من يقوم بمالكا . . » وقال البغدادى معلقاً على كلام ثعلب : لأن كان فعل ورب حرف ولا يلحهما إلا الأسماء ويظهر لى أن ثعلباً يرى زيادة (كان) هنا فالجار والمجرور صفة لمخووف هو المضاف إليه فلما حذف الموصوف قامت الصفة مقامه فان وقوع الجار والمجرور بعد كان قد يكون خبراً عنها أو متعلقاً بها أو غير ذلك فلا يلزم أن يقوم مقام الاسم ، قوس كبداء : يملأ الكف مقبضها . جادت : أى أحسنت .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٣٦٧ . . روى غير هذه الرواية روى « بكفى كان من أرمى البشر » بفتح ميم (من) أى بكفى من هو أرمى البشر وكان على هذا زائدة .

بكفى - متعلق بمحذوف حال ، و (غير) فاعل للجار والمجرور لاعتماده على نفي أو مبتدأ وعندى متعلق بلك أو خبر آخر .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٣١٢ - والإنصاف ص ٧٥ - السيوطى ص ١٥٧ شواهد الكشاف ص ١٣٧ والرجز لا يعرف قائله .

هذا باب

ما وقع من الأفعال للجنس على معناه
وتلك الأفعال : نعم ، وبئس وما وقع في معناهما

اعلم أنَّ «نِعَمَ» و «بِئْسَ» كان أصلهما نِعَمَ وبِئْسَ^(١) ، إِلَّا أَنَّهُ ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحَلْقِ كما هو على (فَعِلَ) جازت فيه أربعة أوجه اسماً كان أو فِعْلاً . وذلك قولك : نِعَمَ وبِئْسَ على التمام وفَخِذَ ، ويجوز أن تكسر الأول لكسرة الشاذ فتقول : نِعَمَ وبِئْسَ وفَخِذَ . ويجوز الإسكان ، كما تُسَكَّنُ المضمومات والمكسورات إذ كنَّ غيرَ أوَّل . وقد تقدم قولنا في ذلك^(٢) . فيقول / من قولك فَخِذَ : فَخِذَ ، وعِلِمَ : عِلْمَ ومن نِعَمَ : نَعَمَ ومن قولك : فَخِذَ فَخِذَ ، ونِعَمَ وبِئْسَ .

وحروف الحَلْقِ ستة : الهمزة والهَاءُ وهما أَقْصاهُ ، والعَيْنُ والحاءُ وهما من أَوْسَطِهِ ، والغَيْنُ والخاءُ وهما من أَوَّلِهِ كما يلي اللسان . فكانَ أَصْلُ نِعَمَ وبِئْسَ ما ذكرت لك . إِلَّا أَنَّهُما الأَصْلُ في المدح والذمِّ . فلَمَّا كَثُرَ استعمالهما أُلْزِمَا التَّخْفِيفَ ، وَجْزِيًّا فيه وفي الكسرة كالْمَثَلِ الذي يلزم طريقةً واحدة .

وقد يقول بعضهم نِعَمَ . وكلُّ ذلك جائزٌ حَسَنٌ إذا أثرت استعماله ، أعنى الوجوه الأربعة .

قال الشاعر :

فَفِيْدَاءُ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى ما أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَضُرٍّ
ما أَقَلَّتْ قَمَلَمِي أَنَّهُمْ نِعَمَ السَّاعُونَ فِي الأَمْرِ الْمُبِيرِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « وأصل نعم وبئس نعم وبئس . . » وقال في ص ٢٥٥ « إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات مطرد فيه فعل وفعل وفعل إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفة فهو سواء . . » .

(٢) نظر الجزء الأول ص ١١٧ ، ٢٦٠ .

(٣) استشهد به سيبويه على استعمال نعم على الأصل نعم ج ٢ ص ٤٠٨ .

قرئ بهذا الأصل في الشواذ : قرأ يحيى بن وثاب (فنعمة عقبي الدار) (نعم العبد) على الأصل نعم (شواذ ابن خالويه ص ٦٦ - ٦٧ البحر المحيط ج ٥ ص ٢٨٧) .

وأما ما ذكرت لك أنه يقع في معناهما مقاربا / لهما فنحو : (فَعَلَ) نحو: لَكْرُمَ زيد ، $\frac{2}{233}$ ولظُرْفَ زيد . وكذلك (حَبَّذا) . ونحن ذاكروا كلَّ باب من هذا على حياله إن شاء الله .

* * *

أما «نِعَم» و «بِئْسَ» فلا يقعان إلَّا [على مضمَر يفسره ما بعده والتفسير لازم] ^(١) .
أو على معرفة بالألف واللام ^(٢) على معنى الجنس ، ثم يُذكر بعدها المحمود والمذموم .
فأما ما كان معرفة بالألف واللام فنحو قولك : نِعَمَ الرجلُ زيدٌ ، وبِئْسَ الرجلُ عبدُ الله ،
ونعم الدارُ دارُك . وإن شئت قلت : نِعِمَّت الدارُ . لما أذكره لك إن شاء الله ، وبِئْسَت الدابةُ
دابَّتُك .

وأما قولك : الرجلُ ، والدابةُ ، والدار . فمرتفعات بنعم وبئس ؛ لأنَّهما فِعْلان يرتفع
بهما فاعلاهما .

وأما قولك : زيد ، وما أشبهه - فإنَّ رفعه على ضربين ^(٣) :

أحدهما : أُنْكِ لَمَّا قلت : نعم الرجلُ فكأنَّ معناه محمود في الرجال قلت : زيد على
التفسير كأنَّه قيل : مَنْ هذا المحمود ؟ فقلت : هو زيد .

= الإقلال : الرفع وقدمى : فاعل وروى قدمى بالثنية وعليهما ففعول أقلت محذوف أى أقلتني ، المبر : اسم فاعل من أبر فلان
على أصحابه : أى غلبهم . أى هم نعم الساعون في الأمر الغالب الذي عجز الناس عن دفعه - فداء : خبر لمبتدأ محذوف أى أنا فداء -
أنهم : يجوز فتح الهمزة وكسرها لأنها تعليل . البيت من قصيدة طويلة لطرفة بن العبد وهي في دبوانه ص ٦٨ - ٨٣ .
وانظر الخزانة ج ٤ ص ١٠١ - ١٠٢ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٥٥ وشرح الحماسة ج ٢ ص ١٧٣ .
(١) تصحيح السيراقى .

(٢) فاعل نعم وبئس إما أن يكون إسماً ظاهراً محل بال ، أو مضافاً لمسا فيه (أل) وإما أن يكون ضميراً مستتراً مفسراً
بشكرة بعده فهما موضعان .

والمبرد نقد سيبويه في قوله : (ج ١ ص ٣٠٠ هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً (فقال المبرد : نقض جميع
ذلك بقوله في هذا الباب وأما قولهم نعم الرجل عبد الله . . عمل (نعم) في الرجل ولم يعمل في عبد الله . .
أطال المبرد في نقده على خلاف عادته وهو نقد تحامل فيه وقد رد عليه ابن ولاد في الانتصار (انظر ص ١٤٤ - ١٤٨) .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وأما قولهم : نعم الرجل عبد الله فهو بمنزلة ذهب أخوه عبد الله عمل نعم في الرجل ولم
يعمل في عبد الله وإذا قال : عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب أخوه أو كأنه قال : نعم الرجل فليل له من هو ؟ =

والوجه الآخر : أن تكون أردت بزيد التقديم فأخرته ، وكان موضعه أن تقول : زيد

نعم / الرجل . ٢ / ٤٢٤

فإن زعم زاعم أن قولك : نعم الرجلُ زيدٌ إنما (زيد) بدلٌ من (الرجل) مرتفع بما ارتفع به ، كقولك : مررت بأخيك زيد ، وجاعني الرجل عبدُ الله . قيل له : إن قولك : جاعني الرجل عبدُ الله ، إنما تقديره - إذا طرحت الرجل - : جاعني عبدُ الله . فقل : نعم زيد ؛ لأنك تزعم أنه بنعم مرتفع . وهذا محال ؛ لأن الرجل ليس يقصد به إلى واحد بعينه^(١) ؛ كما تقول : جاعني الرجل ، أي : جاعني الرجل الذي تعرف . وإنما هو واحد من الرجال على غير معهود تريد به هذا الجنس . ويؤول (نعم الرجل) في التقدير إلى أنك تريد معنى محمودا في الرجال ، ثم تعرّف المخاطب من هذا الم محمود ؟ .

وإذا قلت : بثس الرجل ، فمعناه : مذموم في الرجال . ثم تفسر من هذا المذموم ؟ بقولك : زيد .

٢ / ٤٢٥ فالرجل وما ذكرت لك مما فيه الألف واللام / دالٌّ على الجنس ، والمذكور بعد هو المختص بالحمد والذم . وهذا هاهنا بمنزلة قولك : فلان يفرق الأسد ، إنما تريد هذا الجنس^(٢) ، ولست تعني أسدا معهودا وكذلك : فلان يحب الدينار والدرهم ، وأهلك الناس الدينار

= فقال عبد الله . وإذا قال عبد الله . فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل . « (١) بعينه : الباء زائدة في التوكيد . وقد جاء في أسلوبه توكيد النكرة . وهو مذهب كوفي . أو هو جار ومجرور صفة لواحد .

(٢) ظاهر كلام سيويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ - أن أل في فاعل نعم وبثس للمهد . قال : واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله كما أنه محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره . وفي التصريح ج ٢ ص ٩٥ نسب إلى سيويه أنها للجنس حقيقة .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٩٠ واعلم أن اللام في نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه . . . - ٢٩٢ .

وابن الحاجب في شرحه للكافية ص ١١٦ يرى أنها لتعريف المهد الذهني .

وكذلك الجاي في شرح الكافية ص ٢٣٢ .

وابن يعيش يرى أنها لتعريف الجنس وليست للمهد ج ٧ ص ١٣٠ . والمبرد صرح بأنها للجنس ، في ص ١٤١ أيضاً وجوز الأمرين المصام في شرح الكافية ص ٢٧٩ وانظر الجمع ج ٢ ص ٨٤ وشرح الأشموني .

والدرهم ، وأهلك الناس الشاة والبعير . وقال الله عز وجل : (وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)^(١)
فهو واقع على الجنس ؛ ألا تراه يقول : (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) وقال : (إِنَّ
الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا)^(٢) . وقال : (إِلَّا الْمُصَلِّينَ)^(٣) .

* * *

واعلم أنَّ ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة الألف واللام^(٤) ، وذلك قولك : نعم أخو القوم
أنت ، وبئس صاحب الرجل عبد الله .

ولو قلت : نعم الذي في الدار أنت لم يجز ، لأنَّ الذي بصلته مقصود إليه بعينه . فقد
خرج من موضع الاسم الذي لا يكون للجنس وتقول : نعم القائم أنت . ونعم الداخل الدار
أنت . والدار بالنصب والخفض ، والنصب أجود على ما ذكرت لك . لأنَّ تعريفك يقع
كتعريف / الغلام وإن كان معناه الذي .

فإن قلت : قد جاء (وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ)^(٥) فمعناه الجنس . فإنَّ الذي إذا
كانت على هذا المذهب صلحت بعد نعم وبئس . وإنَّما يُكره بعد هذا تلك المخصوصة .

(١) المص : ١

(٢) المارج : ١٩

(٣) المارج : ٢٢

(٤) في سيبويه - ١ ص ٣٠١ « فالاسم الذي يظهر بعد نعم إذا كانت نعم عاملة في الاسم الذي فيه الألف واللام نحو الرجل
وما أضيف إليه وما أشبهه نحو غلام الرجل إذا لم ترد شيئاً بعينه » .

(٥) الزمر : ٣٣ - في البحر المحيط - ٧ ص ٤٢٨ « والذي جنس كانه قال : والفريق الذي جاء بالصدق ويدل عليه
أولئك هم المتقون فجمع وفي قراءة عبد الله والذي جاءوا بالصدق وصدقوا به .

وقيل أراد والذين فحذفت النون وهذا ليس بصحيح إذ لو أريد الذين بلفظ الذي لكان الضمير مجموعاً . « ثم ذكر أقوالاً
أخرى .

وقد خرج أبو حيان آيات كثيرة يراد بالموصول فيها الجنس انظر البحر ج ٤ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ ج ٥ ص ٦٩ وحاشية
الجل ج ٤ ص ١٢٧ .

وكذلك لو قلت : نعم القائم في الدار أنت . وأنت تريد به واحدا على معنى الذى المخصوصة لم يعجز^(١) ؛ لما ذكرت لك من تعريف الجنس . فهذا تفسير ما يقع عليه من المعارف التى بالألف واللام .

* * *

وأما وقوعها على المضممر الذى يفسره ما بعده فهو قوله : نعم رجلاً أنت^(٢) ، وبئس في الدار رجلاً أنت ، ونعم دابةً دابَّتكَ . فالمعنى في ذلك : أن في نعم مضمراً يفسره ما بعده وهو هذا المذكور المنصوب ؛ لأن المبهمة من الأعداد وغيرها إنما يفسرها التبيين . كقولك : عندى عشرون رجلاً ، وهو خير منك عبداً ؛ لأنك لما قلت : عشرون أبهمت فلم يدر على أى شيء هذا العدد / وقع ؟ ، فقلت : رجلاً ونحوه ، لتبين نوع هذا العدد ، وهو خير منك عبداً ؛ لأنك إذا قلت : هو خير منك لم يدر فيم فضاته عليه ؟ ، فإذا قلت : أباً ، أو عبداً ، أو نحوه - فإنما تفضله في ذلك النوع . فكذلك «نعم» .

٢
٢٧

والإضافة نحو قولك : هو أفضلهم عبداً ، وعلى التمرة مثلها زُبداً . فإن قال قائل : فهل يكون المضممر مقدماً ؟ . قيل : يكون ذلك إذا كان التفسير له لازماً . فمن ذلك قولك : إنه عبدُ الله منطلق . وكان زيدٌ خيراً منك ؛ لأن المعنى : إن الحديث أو إن الأمر عبدُ الله منطلق ، وكان الحديث زيد «خير» منك^(٣) ، ولهذا باب^(٤) يفرد بنفسيره . قال الله عز وجل : (إنه

(١) هكذا حكى الرضى مذهب المبرد في شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩٥ والسيوطى في الجمع ج ٢ ص ٨٦ ولم يفصل الأشموني هذا التفصيل فيما نسبته إلى المبرد ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما انتصب في هذا الباب فإنه ينتصب كانتصاب ما انتصب في باب حبسك به وذلك قولهم : نعم رجلاً عبد الله كأنك قلت : حبسك به رجلاً عبد الله لأن المعنى واحد ومثل ذلك ربه رجلاً . . . وحسبك به رجلاً مثل نعم رجلاً في العمل وفي المعنى وذلك لأنها ثناء في استيجابها المنزلة الرفيعة ، ولا يجوز لك أن تقول نعم ولا ربه وتسكت لأنهم إنما بدأوا بالإضمار على شريطة التفسير ، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ « وما يضممر لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب : إنه كرام قومك وإنه ذاهبة أمتك ، فالهاء إضمار الحديث الذى ذكرت بعد الهاء كأنه في التقدير وإن كان لا يتكلم به قال : إن الأمر ذاهبة أمتك »

(٤) لم يفرد باباً لضمير الشأن ، وإنما تحدث عن ضمير الشأن في ليس وكان في باب : « من مسائل كان وأخواتها » . في الجزء الرابع .

مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ^(١) أَى : إِنَّ الخبر .

ومنها قولك فى إعمال الأول والثانى : ضربونى ، وضربت إخوتك ، لأن الذى بعده من ذكره الأخوة يفسره فكذلك هذا . قال الله جل وعز : (بِشْسٍ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا) ^(٢) وقال : (نِعْمَ / ٤٢٨) الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ) ^(٣) ، لأنه ذكر قبل فكذلك جميع هذا .

وَأَمَّا « حَبْدًا » فَإِنَّمَا كَانَتْ فى الأَصْل : حَبْدًا الشَّيْءُ ، لِأَنَّ (ذَا) اسم مبهم يقع على كلِّ شَيْءٍ . فَإِنَّمَا هو حَبٌّ هذا ، مثل قولك : كَرَّمُ هذا . ثُمَّ جعلت (حَبٌّ) و (ذَا) اسمًا واحدًا ، فصار متبدلاً ^(٤) ، ولزم طريقة واحدة على ما وصفت لك فى «نِعْمَ» فتقول : حَبْدًا عَبْدُ اللَّهِ ، وَحَبْدًا أَمَةٌ اللَّهِ .

ولا يجوز : حَبْدُهُ ، لِأَنَّهُمَا جُعِلَا اسْمًا واحدًا فى معنى المدح ، فانتقلا عما كانا عليه قبل التسمية ، كما يكون ذلك فى الأمثال ؛ نحو : «أَطْرَى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ» ^(٥) ونحو «الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ» ^(٦) ؛ لِأَنَّ أَصْلَ المَثَلِ إِنَّمَا كَانَ لَامرأة ، فَإِنَّمَا يُضْرَبُ لكلِّ واحد على ما جرى فى الأصل . فإذا قلته للرجل فَإِنَّمَا معناه : أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ التى قيل لها هذا .

(١) طه : ٧٤ - وفى سبويه ج ١ ص ٤٣٩ «فإن شغلت هذه الحروف بشيء جازيت بها فن ذلك قولك : إنه من يأتنا نأته وقال عز وجل (إنه من يأت ربه مجرمًا فإن له)» .

وانظر الحديث عن ضمير الشأن فى المغنى ج ٢ ص ١٠٠ وابن يعيش ج ٣ ص ١١٤ وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٥ - ٢٧ والأشباه ج ٢ ص ١٧٢ .

(٢) الكهف : ٥٠

(٣) سورة ص : ٣٠ - وهذه الآية لم يعد فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة كالتى قبلها .

(٤) فى سبويه ج ١ ص ٣٠٢ «وزعم الخليل : أن حبداً بمنزلة حب الشيء ولكن ذا وجب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع كما تقول يابن عم فالعم مجرور ألا ترى أنك تقول للمؤنث : حبداً ولا تقول حبده لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك وصار المذكور هو اللازم لأنه كالمثل» . وذه اسم إشارة للمؤنث .

(٥) فى اللسان «هذا المثل يقال فى جلادة الرجل ومعناه أى اركب الأمر الشديد فإنك قوى عليه وأصل هذا أن رجلاً قاله لراعية له كانت ترعى فى السهولة وتترك الحزونة فقال لها : أطرى ، أى خذى فى إطارار الوادى وهى نواحيه فإنك ناعلة ، أى فإن عليك تعلين . . .» وروى : أطرى بالظاء المعجمة : أى اركبى الظرر وهو الحجر المحدد وانظر أمثال الميدانى ج ١ ص ٤٣٠ .

(٦) يضرب مثلاً لترك الشيء وهو ممكن وطلبه وهو متعذر وأول من قاله عمرو بن عمرو لدختنوس بنت لقيط وكانت تحتها ففركته وكان موسراً فتروجها عمرو بن معبد وهو ابن عمها وكان شاباً مقترراً فمرت به إبل عمرو فسأته اللبن فقال لها ذلك ، وانظر أمثال الميدانى ج ٢ ص ٦٨ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : نِعِمْتُ وَبِشْتِ^(١) إِذَا عَنِيتَ الْمُؤَنَّثَ ؛ فَلَا نَهْمَا فِعْلَانِ لَمْ يَخْرُجَا مِنْ بَابِ
الْأَفْعَالِ إِلَى التَّسْمِيَةِ ؛ كَمَا فُعِلَ بِحَبٍّ وَ (ذَا) وَكَأَنَّهُمَا عَلَى مِنْهَاجِ الْأَفْعَالِ .

وَمِنْ قَالَ : نِعِمَّ الْمَرْأَةُ وَمَا أَشْبَهَهُ فَلَا نَهْمَا فِعْلَانِ / قَدْ كَثُرَا ، وَصَارَا فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ أَصْلًا ؛
وَالْحَذْفُ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ مَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهُ .

فَأَمَّا ضَرْبُ جَارِيَتِكَ زَيْدَا ، وَجَاءَ أَمْتُكَ ، وَقَامَ هُنْدٌ - فَغَيْرُ جَائِزٍ ؛ لِأَنَّ تَأْنِيثَ هَذَا
تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ . وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْحَيَوَانِ لَصَلَحَ وَكَانَ جَيِّدًا ؛ نَحْوُ : هُدَيْمٌ دَارُكَ ، وَغُمَيْرٌ
بِلَدَّتِكَ ؛ لِأَنَّهُ تَأْنِيثٌ لَفْظٌ لَا حَقِيقَةٌ تَحْتَهُ ، كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا
الصَّيْحَةَ)^(٢) وَقَالَ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)^(٣) . وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٠١ « وَاعْلَمْ أَنَّ (نِعِمَ) تَوْثُّ وَتَذَكُرُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ نِعِمْتُ الْمَرْأَةُ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : نِعِمَ الْمَرْأَةُ ،
كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ وَالْحَذْفُ فِي نِعِمْتُ أَكْثَرُ » .

وَقَالَ فِي ص ٣٠٢ « وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هَذِهِ الدَّارُ نِعِمْتُ الْبَلَدُ فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْبَلَدُ الدَّارَ أَقْحَمُوا التَّاءَ فَصَارَ كَقَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ
أَمُّكَ ، وَمَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ ؟ وَمَنْ قَالَ نِعِمَ الْمَرْأَةُ قَالَ : نِعِمَ الْبَلَدُ وَكَذَلِكَ : هَذَا الْبَلَدُ نِعِمَ الدَّارُ . . . » .

(٢) هُودُ : ٦٧ .

(٣) الْبَقَرَةُ : ٢٧٥ - وَفِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وَإِنَّمَا جَاءُوا بِالتَّاءِ لِتَأْنِيثِ ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْإِضْمَارِ كَالْوَاوِ
وَالْأَلِفِ وَإِنَّمَا هِيَ كِتَابَةُ التَّائِيثِ فِي طَلْحَةٍ ، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ وَقَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : قَالَ فَلَانَةٌ وَكَلِمَا طَالَ الْكَلَامُ فَهُوَ أَحْسَنُ نَحْوُ قَوْلِكَ
حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأَةً ، لِأَنَّهُ إِذَا طَالَ الْكَلَامُ كَانَ الْحَذْفُ أَجْمَلَ . . . » .

وَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْمَوَاتِ قَدْ حُذِفَتْ فِيهِ التَّاءُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وَقَوْلُهُ (مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمْ
الْبَيِّنَاتُ) وَهَذَا النَّحْوُ كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ فِي الْوَاحِدَةِ إِذَا كَانَتْ مِنَ الْآدَمِيِّينَ أَقْلَ مِنْهُ فِي سَائِرِ الْحَيَوَانِ . . . » .
وَقَالَ فِي ص ٣٠١ « كَمَا قَالُوا : ذَهَبَ الْمَرْأَةُ . » .

* * *

تَمَرُّضُ الْمَبْرَدِ لِنَقْدِ كَلَامِ سَبْيُوهِ هُنَا فَقَالَ :

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ : وَهَذَا خَطَأٌ لَمْ يَوْجَدْ فِي قُرْآنٍ ، وَلَا كَلَامٍ فَصِيحٍ ، وَلَا شِعْرٍ وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْمَرْأَةِ أَنْ تَقُولَ :
عَمْرُ دَارِكَ ، لِأَنَّ الدَّارَ لَيْسَ تَحْتَهَا مَعْنَى تَأْنِيثٍ ، وَلَا تَذَكِيرٍ ، وَإِنَّمَا تَجْرِي عَلَى اسْمِهَا ، وَلَا فَصْلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ قَوْلِكَ مَنْزِلٍ . فَمِنْ ذَلِكَ
قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) ، لِأَنَّ الْمَوْعِظَةَ وَالْوَعْظَ وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ « (وَقَالَ نِسَاءُ) » ، لِأَنَّ تَأْنِيثَ الْجَمَاعَةِ
وَالْجَمِيعِ سَوَاءٌ ، وَلَمْ يَجْزِ هَذَا فِي الْحَيَوَانِ ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ التَّائِيثُ . وَلَوْ سَمِيتُ امْرَأَةً ، أَوْ شَاةً ، أَوْ كَلْبَةً بِاسْمٍ مَذْكَرٍ بَيْنَتْهُ فِي التَّائِيثِ
لَمَعْنَاهُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمِيتُ امْرَأَةً بِقَاسِمٍ ، وَجَعَفَرٍ لَقُلْتَ : جَاءَتْنِي قَاسِمٌ ، وَجَعَفَرٌ وَكَذَلِكَ جَمِيعُ الْحَيَوَانِ لِتَأْنِيثِ الْمَعْنَى .

وَقَالَ جَرِيرٌ : ... لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيطَلُ أُمَّ سَوْءٍ

لِأَنَّ (أُمَّ) فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ .

لثيم يَحْكُ قَمَّا مُقْسِرِفٍ لثيم مآثرُهُ قُعْدِدِ^(١)

وقال الآخر :

بَعِيدُ الْغَزَاةِ فَمَا إِنَّ يَسْزَا لُ مُضْطَمِرًا طُرَتَاهُ طَلِيحًا^(٢)

وأما :

* لَقَدْ وَلَدَ الْأُخَيْطَلُ أُمَّ سَوْءٍ^(٣) *

= ورد عليه ابن ولاد فقال :

قال أحمد بن محمد : هذا الكلام ظاهر الفساد ، بين الاختلال ، وذلك أنه حكى عن سيبويه أنه روى عن العرب : قال فلانة ثم خطأ في ذلك . وهذا موضع التكذيب فيه أشبه من التخطئة ، لأنه ليس بقياس قاسه فيرد عليه ، ويخطأ فيه وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك . فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أضلا وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله ، وذكر عن سيبويه أن قال فلانة قليل ثم قال : وهذا لا يجوز لأنه لم يوجد في قرآن ولا شعر ، ولا كلام فصيح لما نسبته إلى الضعف . فأما الشعر فهو قد أنشد بيت جرير . وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مذهب من أجاز ذلك في أحسن تمثيل وهو الذي للنحو أن يفعله وهو أن يمثل ، ويعتل لما جاء عن العرب فأما أن يرده فليس ذلك له ، وزعم أن حذفهم التاء من فعل المؤنث كحذفهم علامة التثنية من فعل الاثنين وكذلك الجمع إذا قلت : قام أخواك ، وقام إخوتك . فلما كان ذكر اسم الاثنين يغني عن الحاق علامة التثنية كذلك كان ذكره اسم مؤنث يغني عن إلحاق علامة التأنيث في الفعل . فإن قال قائل : إن العرب قد تسمى المذكر باسم المؤنث ، والمؤنث بالمذكر قيل له : وقد تسمى الواحد باسم الاثنين واسم الجمع ، كقولهم : أبانان وعرفات .

أنظر الانتصار ص ١١٩ - ١٢١ . وسيكرر المبرد ما قاله هنا في الجزأين الثالث والرابع ص ٢٢١ - ٢٤٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من لثيمة لأن الفاعل مؤنث مجازي . وقال : « وكان أبو عمرو يقرأ (خاشعاً أبصارهم) » رواية سيبويه : قرئى يحك .

المعرف : الذي أمه عربية وأبوه غير عربي . فالأقرف من جهة الفحل ، والهجنة من جهة الأم . « مآثر » فاعل للثيم وهو موضع الاستشهاد . القعدد : الجبان . وهو بضم الدال ملحق ببرثن ، وبفتحتها ملحق بمجذب ، ولذلك فك إدغامه .

والبيت للفرزدق في هجاء جرير . الديوان ص ٢٠٢ - ٢٠٧ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٨ على حذف التاء من «مضطمرأ» في المخصص ج ٢ ص ٢٧ الاضطمار : استحكام الضمور وأنشد البيت وفي شرح الديوان : خميص البطن ، من هزال . طرته : كشحاه . طليحا : معيبا .

والبيت لأبي ذؤيب وروايته في الديوان ج ١ ص ١٣٥

تريع الغزاة وما أن يريع مضطمرأ . أي يرجع الغزاة وهو مقيم بالغزو .

والبيت وما بعده مما يوصى به الشاعر صاحبه إذا هجرته وأرادت خلفاً له أن تختار ما هو متصف بهذه الصفات والأعلم يقول

أنه مدح للزبير رضى الله عنه وانظر الخصائص والتعليق عليها ج ٢ ص ٤١٣ .

(٣) تسماه :

على باب استنها صُلْبُ وشامُ

فإنما جاز للضرورة في الشعر جوازاً حسناً . ولو كان مثله في الكلام لكان عند النحويين جائزاً على بُعد . وجوازه للتفرقة بين الامم والفعل بكلام . فتقديرهم أن ذلك الكلام صار عوضاً من علامة / التانيث ؛ نحو : حضر القاضي اليوم امرأة ، ونزل دارك ودار زيد جارية .
٤٣٠ ٢ والوجه ما ذكرت لك .

ومن أولى الفعل مؤنثاً حقيقياً لم يجز عندى حذف علامة التانيث فأما قوله :

فكان مجنئ دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ^(١)

فإنما أنث (الشخص) على المعنى ؛ لأنه قصد إلى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومُعْصِرٌ .

ومثل ذلك :

فإنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ^(٢)

= الأخطيل : تصغير الأخطل الشاعر المعروف وصلب : جمع صليب - شام : اسم جمع شامة وهي الخالة ، وأراد بذلك أنه عارف بذلك الموضع .

والبيت لجريز في هجاء الأخطل الديوان ص ٥١٢ - ٥١٥

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤١٤ والمعنى ج ٢ ص ٤٦٨ - ٤٦٩

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٥ على تأنيث الشخص مراعاة لمثناه لأنه أراد به المرأة وذكره المبرد في الكامل أيضاً ج ٥ ص ٢٧١ .

وقال ابن السكيت : أنث الشخص لأنها شخص وإنث فلو قلت : ثلاثة شخص كان أجود لأن الشخص ذكر وإن كان لأنثي .

الحجن : الترس . الكاعب : الجارية حين يبدو ثديها للهود .

المعصر : الجارية أول ما أدركت وحاضت يقال : قد أعصرت ، كأنها دخلت عصر شبابها أو بلغت . دون : بمعنى قدام . كاعبان خبر مبتدأ محذوف على قطع البدل وثلاث خبر كان . والبيت من رائية عمر بن أبي ربيعة الديوان ص ٨٤ - ٩٥ بشرح الشيخ محي الدين وانظر الخزائن ج ٣ ص ٣١٣ والخصائص ج ٢ ص ٤١٧ .

(٢) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٧٤ على تأنيث البطن وحذف الهاء من العدد المضاف إليها حملا على معنى القبائل ، لأنه أراد من البطن القبيلة .

هجا رجلا ادعى نسبة في بني كلاب . نسب في سيويه إلى رجل من بني كلاب وانظر الكامل ج ٥ ص ٢٧٠ والمخصص ج ١٧ ص ١١٧ والمعنى ج ٤ ص ٤٨٤

وقال الله عز وجل : « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ^(١) » والتقدير - والله أعلم - :
فله عشر حسنات أمثالها .

فيقول على هذا : هذه الدار نعمت البلد ؛ لأنك إنما عنيت بالبلد دارا . وكذلك هذا
البلد نعم الدار ؛ لأنك إنما قصدت إلى البلد .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : قومك نعموا رجالاً ^(٢) ، كما تقول : قومك قاموا . ولا قومك
بشسوا رجالا ، ولا أخواك بشسا رجلين ، كما تقول : أخواك قاما ؛ لأن «نعم» / و «بشس» ^٧/_{٤٣١}
إنما تقعان مضمراً فيهما فاعلاهما قبل الذكر يفسرهما ما بعدهما من التمييز . ولو كانا مما
يضمّر فيه لخرجا إلى منهاج سائر الأفعال ، ولم يكن فيهما من المعاني ما شرحناه في صدر
الباب . فإنما موضعهما أن يقعا على مضمّر يفسره ما بعده ، أو على مرفوع بالالف واللام
تعريف الجنس لما ذكرت لك .

واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيد نعم الرجل ، والرجل غير زيد ؛ لأن نعم الرجل خبر
عن زيد ^(٣) . وليس بمنزلة قولك : زيد قام الرجل ؛ لأن نعم الرجل محمود في الرجال ؛ كما
أنك إذا قلت : زيد فاره العبد - لم يكن الفاره من العبيد إلا ما كان له ، أولا ذلك لم يكن
(فاره) خبراً له .

* * *

واعلم أنه ما كان مثل كرم زيد ، وشرف عمرو فإنما معناه في المدح معنى ما تعجبت
منه نحو : ما أشرفه ، ونحو ذلك أشرف به . وكذلك معنى «نعم» إذا أردت المدح ، ومعنى

(١) الأنعام : ١٦٠ - وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٣٩ « وإن كان الممدود صفة نائية عن الموصوف اعتبر حال
الموصوف لا حال الصفة قال الله تعالى (فله عشر أمثاله) وإن كان المثل مذكراً إذ المراد بالأمثال الحسنات : أى عشر حسنات
أمثاله » وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٧٥

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠١ « واعلم أنك لا تظهر علامة المضميرين في (نعم) ، لا تقول : نعموا رجالا . يكتفون
بالذي يفسره كما قالوا : مررت بكل . وقال الله عز وجل (وكل أتوه داخرين) فحذفوا علامة الإضمار وألزموا الحذف ،
كما ألزموا نعم بشس الإسكان وكما ألزموا (خذ) الحذف » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ « واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل والرجل غير عبد الله ، كما أنه
محال أن تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره » .

«بئس» إذا أردت الذم . ومن ذلك قوله عز وجل : (سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ)^(١) ؛ كما نقول : نعم رجلاً أخوك ، وكرم رجلاً / عبد الله .

واعلم أنك إذا قلت : نعم الرجل رجلاً زيد ، فقولك : (رجلاً) تأكيد : لأنه مُستغنى عنه بذكر الرجل أولاً . وإنما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهما . إنما ذكرت الدرهم تأكيداً ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه . وعلى هذا قول الشاعر :

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَاداً^(٢)

(١) الأعراف : ١٧٧ - وفي البحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٩ « اختلفوا في (فعل) المراد به الملح والذم فذهب الفارسي وأكثر النحويين إلى جواز الحاقه بباب نعم وبئس فقط فلا يكون فاعله إلا بما يكون فاعلاً لهما .

وذهب الأخفش والمبرد إلى جواز الحاقه بباب نعم وبئس فيجعل فاعله كفاعلهما ، وذلك إذا لم يدخله معنى التعجب وإلى جواز إلحاقه بفعل التعجب ، فلا يجري مجرى نعم وبئس في الفاعل ولا في بقية أحكامهما بل يكون فاعله ما يكون مفعولاً لفعل التعجب » .

وقال في ج ٤ ص ٤٢٥ عن الآية : « ساء بمعنى بئس لما استعملت استعمال بئس بنيت على (فعل) وجرت عليها أحكام بئس و (مثلاً) تمييز للضمير المستكن في ساء فاعلاً وهو مفسر بهذا التمييز . . .

ولا بد أن يكون المخصوص بالذم من جنس التمييز فاحتج إلى تقدير حذف أما في التمييز أى ساء أصحاب مثل القوم وأما في المخصوص أى ساء مثلاً مثل القوم » .

وانظر شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٧٧ والروض الأنف ج ٢ ص ١٦٦ والمغنى ج ٢ ص ١١٥ .

(٢) شرح ابن يعيش مذهب سيويه وبين وجهة نظره كما شرح مذهب المبرد فقال ج ٧ ص ١٣٢ - ١٣٣ « منع سيويه (من الجمع بين فاعل نعم وتمييزها) واحتج في ذلك بأن المقصود من المنصوب الدلالة على الجنس وأحدهما كاف عن الآخر .

وأيضاً فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك .

وحجة المبرد في الجواز الغلو في البيان والتوكيد والأول أظهر وهو الذي أراه فأما بيت جرير (تزود . .) فإنه أنشده شاعراً على ما ادعى من جواز ذلك فإنه رفع الزاد المعروف بالألف واللام بأنه فاعل نعم وزاد أبيك هو المخصوص بالملح وزادا تمييز وتفسير .

والقول عليه أنا لا نسل أن (زادا) منصوب بنعم وإنما هو مفعول به لتزود والتقدير : تزود زادا مثل زاد أبيك فينا ، فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال ويجوز أن يكون مصدرأ مؤكداً مخلوف الزوائد والمراد تزود وهو قول الفراء ويجوز أن يكون زادا تمييزاً لقوله : مثل زاد أبيك فينا ، كما يقال : لي مثله رجلاً .

وعلى تقدير أن يكون العامل فيه نعم فإن ذلك من ضرورة الشعر ، هكذا قال أبو بكر بن السراج ، وما ثبت للضرورة يتقدر بقدر الضرورة ولا يجعل قياساً » .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : حَسْبُكَ بِهِ رَجُلًا ، وَوَيْحَهُ رَجُلًا ، وَمَا أَشْبَهَهُ - فَإِنَّ هَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى
مَذْكُورٍ قَدْ تَقَدَّمَ . وَكَذَلِكَ : كَفَى بِهِ فَارِسًا ، وَأَبْرَحْتَ فَارِسًا . قَالَ الشَّاعِرُ :

وَمُرَّةُ يَرْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَسَّدُوا وَيَطْعُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحْتَ فَارِسًا^(١)

عَلَى مَعْنَى التَّعَجُّبِ :

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا ، فَالْمَعْنَى : مَا رَأَيْتُ مِثْلَ رَجُلٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ رَجُلًا ، أَيْ :
مَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ فِي الرِّجَالِ . وَلَكِنَّهُ . حَذَفَ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهُ ، وَأَنَّ فِيهِ دَلِيلًا ؛ كَمَا قَالُوا :

لَا عَلَيْكَ ؛ أَيْ : لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَكَمَا / قَالُوا : أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا^(٢) ، أَيْ : إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ .
٢/٤٣٣

== وَفِي الْخَزَانَةِ ج ٤ ص ١١٠ شَوَاهِدُ كَثِيرَةٌ مِثْلُ بَيْتِ جَرِير .

وَانْظُرِ الْخَصَائِصَ ج ١ ص ٨٣ ، ٣٩٥ - ٣٩٦ ، وَسَيَبُوه ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

وَالْبَيْتُ لَجَرِيرٍ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي مَدْحِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الدِّيَّانِ ص ١٣٤ - ١٣٧ وَالْخَزَانَةُ ج ٤ ص ١٠٨ - ١١١

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَيَبُوه ج ١ ص ٢٩٩ عَلَى نَصَبِ فَارِسٍ عَلَى التَّمْيِيزِ قَالَ : فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَكُنَى بِكَ فَارِسًا .

الشَّزْرُ : : الطَّلْعُ فِي جَانِبٍ - وَأَصْلُ أَبْرَحْتَ مِنَ الْبَرَّاحِ وَهُوَ الْمَتَسِّعُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُنْكَشِفُ أَيْ تَبَيَّنَ فَضْلُكَ تَبَيَّنَ الْبَرَّاحُ مِنَ
الْأَرْضِ وَمَا ثَبَتَ فِيهِ .

وَالْبَيْتُ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ الصَّحَابِيِّ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ إِسْلَامِهِ وَهِيَ فِي الْأَصْمِيعِيَّاتِ ص ٢٣٧ - ٢٤٠ وَالْأَغَانِي ج ١٤

ص ٣١٥ وَبَعْضُهَا فِي الْحَمَاسَةِ ج ٢ ص ١٥ - ١٧ وَالْخَزَانَةُ ج ٣ ص ٥١٨

وَالْبَيْتُ فِي السَّمَطِ ص ٣٨٨ وَرَوَاتُهُ كِرَوَايَةُ الْأَصْمِيعِيَّاتِ : وَقُرَّةٌ بِحَمِيمٍ .

وَقَالَ الْأَسْنَاذُ الْمِجَنِّي : « فِي الْمَغْرِبِيَّةِ فَوْقَ قُرَّةٍ أَحْسَبَهُ مَرَّةً - وَهَذَا الْحِسَابُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ » .

وَأَقُولُ : إِنَّ هَذِهِ رَوَايَةُ سَيَبُوهِ وَالْمُبَرَّدِ ، وَانْظُرِ شُرُوحَ سَقَطِ الزَّنَدِ ص ٢٤٨

(٢) جَاءَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ :

أَمَرَعْتَ الْأَرْضَ لَوْ أَنَّ مَالًا لَوْ أَنَّ نَوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا

أَوْ ثَلَّةً مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

الْهَمْعُ ج ١ ص ١٢٢ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ج ١ ص ٣٠٠

وَفِي سَيَبُوهِ ج ١ ص ١٤٨ « وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : إِمَّا لَا فَكَأَنَّهُ يَقُولُ : أَفْعَلْ هَذَا إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ وَلَكِنْهُمْ حَذَفُوا ذَا
لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ وَتَصَرَّفُوا حَتَّى اسْتَفْنَوْا عَنْ هَذَا » .

وَقَالَ فِي ص ١١٤ « تَا اللَّهُ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا أَيْ : كَرَجُلٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ رَجُلًا وَإِنَّمَا أَضْمَرُ مَا كَانَ يَقَعُ مَظْهَرًا اسْتِخْفَافًا
وَلِأَنَّ الْمُخَاطَبَ يَعْلَمُ مَا يَعْنِي فَجَرَى بِمَنْزِلَةِ الْمَثَلِ كَمَا تَقُولُ : لَا عَلَيْكَ وَقَدْ عَرَفَ الْمُخَاطَبُ مَا تَعْنِي أَنَّهُ لَا بَأْسَ عَلَيْكَ ، وَلَا ضَرَّ عَلَيْكَ
وَلَكِنَّهُ حَذَفَ لِكثْرَةِ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ وَلَا يَكُونُ هَذَا فِي غَيْرِ لَا عَلَيْكَ » .

فما زائدة ، والتقدير : إن لاتفعل غير هذا فافعل هذا . وكذلك قوطم : عندي درهم ليس غير وليس إلا^(١) .

وأما قوله :

يا صاحبي دنا المسير فسيـسـرا لا كالعشيـة زائرا ومزورا^(٢)

فعلى إضمار فعل كآنه قال : لا أرى كالعشيـة أى كواحد أراه العشيـة ؛ لأن الزائر والمزور ليسا بالعشيـة فيكون بمنزلة : لا كزيد رجلا^(٣) .

(١) سيمقد باباً لهذا يحتم به الكتاب .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ « وأما قول الشاعر (يا صاحبي . .) فلا يكون إلا نصباً ، من قبل أن العشيـة ليست بالزائر وإنما أراد لا أرى كالعشيـة زائراً كما تقول : ما رأيت كاليوم رجلاً ، فكاليوم كقولك في اليوم ، لأن الكاف ليست باسم وفيه معنى التعجب ، كما قال : تا الله رجلاً ، وصبحان الله رجلاً ، وإنما أراد : تا الله ما رأيت رجلاً ولكنه يترك إظهار الفعل استثناء ، لأن المخاطب يعلم أن هذا الموضع إنما يضم فيه هذا الفعل لكثرة استعمالهم إياه » .

وفي مجالس ثعلب ص ٣٢١ « وكذا يقولون : لا كاليوم رجلاً ولا كالعشيـة رجلاً ولا كالساعة رجلاً فيحذفون مع الأوقات التي هم فيها » .

وفي الخزانة ج ٢ ص ١١٤ « وإنما لم يجعل الكاف اسماً إلا مضافاً إلى العشيـة ويكون (زائراً) عطفاً بيان للكاف تبعه على اللفظ لأن الزائر غير العشيـة فلما كان الثاني غير الأول لعدم صحة الحمل جعلت (لا) نافية للفعل المقدّر دون كونها نافية للجنس » . وقد جوز الرضى أن يكون (زائراً) تابياً بتقدير مضاف فالأصل كزائر العشيـة .

العشي : قيل ما بين الزوال إلى الغروب ، وقيل هو آخر الليل ، وقيل من صلاة المغرب إلى العتمة . وأراد الشاعر بالزائر نفسه ، وبالمزور من يهواه .

والبيت لجرير ، من قصيدة في هجاء الأخطل ، الديوان ص ٢٨٨ - ٢٩٣

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٣ - ٣٥٤ « وتقول : لا كالعشيـة عشيـة ، ولا كزيد رجل لأن الآخر هو الأول ولأن زيدا رجل وصار لا كزيد كأنك قلت : لا أحد كزيد ، ثم قلت : رجل ، كما تقول : لا مال له قليل ولا كثير على الموضع . . وإن شئت نصبت . . كأنه قال : لا أحد كزيد رجلاً حمل الرجل على زيد وإن شئت نصبت على ما نصبت عليه لا مال له قليلاً ولا كثيراً » .

وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٤٣ « لا كزيد رجل » بالرفع (رجل) بدل من الكاف التي هي اسم بمعنى مثل المضاف إلى زيد أو صفة على الحمل ولا كزيد رجلاً بالنصب تمييز أو صفة على اللفظ » أنظر الخزانة ج ٢ ص ١١٢

ويظهر أن المبرد يسوي بين الأسلوبين : لا كالعشيـة رجلاً ولا كزيد رجلاً وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٢٥

هذا باب

العدد وتفسير وجوهه والعلة فيما وقع منه مختلفاً

اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقيقته زائدتان :

الأولى منهما : حرف اللين والمدّ ، وهى الألف فى الرفع ، والياء فى الجر والنصب .

والزائدة الثانية : النون ، وحركتها الكسر ، وكان حقها أن تكون ساكنة ولكنها حُرِّكَت
لالتقاء الساكنين ، وكُسِّرَتْ على حقيقة ما يقع فى الساكنين إذا التقيا . وذلك قولك : هما
المسلمان ، ورأيت / المسلمين .

فأما سيبويه^(١) فيزعم أن الألف حرف الإعراب ، وكذلك الياء فى الخفض والنصب .

وكان الجرّمى^(٢) يزعم أن الألف حرف الإعراب ، كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن
انقلابها هو الإعراب .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤ : « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقيقته زائدتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف
الإعراب غير متحرك ولا منون ، وتكون فى الرفع ألفاً ولم تكن وأو ، ليفصل بين الثنية والجمع الذى على حد الثنية ، وتكون
فى الجر ياء مفتوحاً ما قبلها ولم يكسر ليفصل بين الثنية والجمع الذى على حد الثنية . وتكون فى النصب كذلك » .

* * *

والمبرّد فى نقده لكتاب سيبويه اعترض على هذا بقوله : ص ٦ - ٧ من الانتصار : قال محمد بن يزيد : « فزعم أن الألف
والياء فى الاثنين ، والواو والياء فى الجمع . حروف الإعراب . وهذا محال ، لأنها لو كانت حروف الإعراب كان الإعراب
لأزماً لها وهو غيرها ، نحو : دال زيد لمسا كانت حروف الإعراب هى وما أشبهها كان ما يمتورها من الضم والكسر والفتح
هو الإعراب ، وليست الألف فى الثنية وما ذكرنا معها إعراباً ، لأن الإعراب حركة فى حرف إعراب ولكنها دلائل على الإعراب
وهذا قول أبى الحسن الأخفش وأبى عثمان المسازنى . . » .

فى النسخة خرم يقدره الناسخ بعشرة أسطر .

(٢) فى الإنصاف ص ٢٢ : « وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى الكلام .

وكان غيرهما يزعم أنَّ الألف والياء هما الإعراب . فإذا قيل له : فأين حرف الإعراب ؟ قال : إنما يكون الإعراب في الحرف إذا كان حركة . فأمّا إذا كان حرفاً قام بنفسه .

والقول الذي نختاره ، ونزعم أنَّه لا يجوز غيره - قول أبي الحسن الأنخفش^(١) ؛ وذلك أنَّه يزعم أنَّ الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ؛ كما كان في الدال من زيد ، ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنَّه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف .

ويقال لأبي عمر : إذا زعمت أنَّ الألف حرف إعراب ، وأنَّ انقلابها هو الإعراب - فقد لزمك في ذلك شيان :

أحدهما / : أنَّك تزعم أنَّ الإعراب معنى ، وليس بلفظ ، فهذا خلاف ما أعطيته في الواحد .

٢
٤٣٥

والشيء الآخر : أنَّك تعلم أنَّ أول أحوال الاسم الرفع . فأول ما وقعت التثنية وقعت والألف فيها ، فقد وجب ألا يكون فيها في موضع الرفع إعراب ؛ لأنَّه لا انقلاب معها .

== والوجه الثاني : أن هذا يؤدي إلى أن تكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنيين ، لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين لانقلابهما ، وليس من مذهب أبي عمر الجري أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٦ .

(١) في الإنصاف ص ٢١ « وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعراباً لما اختلف معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك : قام زيد وما أشبه ذلك .

ولو أنها حرف إعراب كالدال من زيد لما كان فيها دلالة على الإعراب ، كما لو قلت : قام زيد من غير حركة ، وهي تدل على الإعراب ، لأنك إذا قلت : رجلان علم أنه رفع فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب .

وهذا القول فاسد وذلك لأن قولهم إن هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخاف إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبينة وليس من مذهب أبي الحسن الأنخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المسازني أن التثنية والجمع مبنيان » وانظر شرح الكافية ج ١ / ٢٥ - ٢٦ والجمع

ج ١ ص ٤٧ - ٤٨

وقولنا : دليل على الإعراب ، إنما هو أنك تعلم أن الموضع موضع رفع إذا رأيت الألف ، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء ، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت : مسلمون ، ومسلمين . وكذلك ما كان المفهم لموضعه حرفاً نحو قولك : أخوك وأخاك وأخيك ، وأبوك وأباك وأبيك ، وذو مال وذا مال ، وذى مال ، وجميع هذه التي يسميها الكوفيون^(١) مُعَرَّبَةً من مكانين . لا يصلح في القياس إلا ما ذكرنا .

والزائدة الثانية النون إنما هي بدل مما كان في الواحد من الحركة والتنوين وقد مضى القول في هذا^(٢) .

* * *

واعلم أنك إذا ذكرت الواحد فقلت : رجل أو فرس أو نحو ذلك ، فقد اجتمع / لك فيه $\frac{2}{436}$ معرفة العدد ومعرفة النوع .

إذا ثنيت فقلت : رجلان أو فرسان ، فقد جمعت العدد والنوع . وإذا قلت : ثلاثة أفراس لم يجتمع لك في ثلاثة العدد والنوع ، ولكنك ذكرت العدة ثم أضفتها إلى ما تريد من الأنواع . وكان قياس هذا أن تقول : واحد رجال ، واثنان رجال . ولكنك أمكنك أن تذكر الرجل باسمه فيجتمع لك فيه الأمران . ولما كانت التثنية التي هي لضرب واحد من العدد أمكنك ذلك من لفظ الواحد فقلت : رجلان ، وغلامان ، ولم يحسن ذلك في الجمع ، لأنه غير مخطور ، ولا موقوف على عدة ، ولا يفصل بعضه من بعض .

ولو أراد مريد في التثنية ما يريد في الجمع لجاز ذلك في الشعر ؛ لأنه كان الأصل ، لأن التثنية جمع . وإنما معنى قولك : جمع : أنه ضم شيء إلى شيء . فمن ذلك قول الشاعر :

كَأَنَّ خُصْيِيَهُ مِنْ التَّدَلُّدِ ظَرْفُ جَرَابٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ^(٣)

* * *

(١) عقد في الإنصاف مسألة الخلاف في إعراب الأسماء الستة ص ١٠ - ١٩ وانظر سيبويه ج ٢ ص ٨٠ ، شرح الكافية ج ١ ص ٢٣ - ٢٤ والمجموع ج ١ ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ٥ ، ٦ .

(٣) استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة ثنتا إل حنظل .

٢ / فإذا جمعت الواحد فكان مذكراً ذكرت العدة ، ثم أضفتها إلى الجمع ؛ لتخبر أن هذه
٤٣٧ العدة مقتطعة لما أردت من الجنس الذي ذكرت .

فإن كان المذكر من ذوات الثلاثة كانت له أبنية تدلُّ على أقل العدد^(١) . فمن ذلك ما كان على (أفعل) ؛ نحو : أكلب ، وأفرخ ، وأكبش . وما كان على (أفعال) ؛ نحو : أجمال ، وأقتاب ، وأمثال . وما كان على (أفعلّة) نحو : أحمرة ، وأقنزة ، وأجربة . وما كان على (فعلة) نحو : صبية ، وغلّمة ، وفتيّة .

وما كان من المذكر مجموعاً بالواو والنون ، نحو : مسلمون وصالحون ، فهو أدنى العدد ؛ لأنه على منهاج التشنية .

ونظير ذلك من المؤنث ما كان بالالف والتاء^(٢) ؛ نحو : مسلمات ، وصالحات ، وكرينات . وما كان بعد ما وصفنا فهو لأكثر العدد ، وسنفسر هذا أجمع حتى يُعلم على حقيقته إن شاء الله .

٢ / اعلم أنك إذا صغرت بناءً من العدد يقع في ذلك / البناء أدنى العدد - فإنك تردّه إلى
٤٣٨

وفي إصلاح المنطق ص ١٦٧ - ١٦٨ تقول : ما أعظم خصيته ، وخصيته ولا تكسر الحاء . . الواحد خصى وخصية .
وفي تهذيبه ج ٢ ص ٢٥ : التدلّل : تحرك الشيء المعلق واضطرابه . وظرف العجوز : خلق متقبض قد تشنج لقدمه .
وفي الخزانة : ظرف العجوز : مزودها الذي تخزن فيه متاعها .
الرجز لخطام لجاشى في هجاء شيخ كبير .

أنظر الخزانة ج ٣ ص ٣١٤ - ٣١٧ والمخصص ج ١٢ ص ١١٠ - ج ١٣ ص ١٩٦ ج ١٦ ص ٩٨ ج ١٧ ص ٨٩ ،
١٠٠ والحماسة ج ٤ ص ٣٣٨ وإصلاح المنطق ص ١٦٨ والرواية في كل ما ذكر ظرف عجوز إلا في الحماسة فإن روايتها :
بحق جراب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وما أجرى هذا المجرى أسماء العدد تقول فيما كان لأدنى العدة بالإضافة إلى ما بيني لجمع أدنى
العدد إلى أدنى المقود » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير . . » .

أدنى العدد فتُصغَّره . وذلك أنك إذا صغَّرت (كلاباً) فقلت : أَكْيَلِبُ ؛ لأنَّك إنما تُخبر
أنَّ العدد قليل . فإنَّما تردّه إلى ما هو للقليل .

فلو صغَّرت ما هو للعدد الأكثر كنت قد أخبرت أنه قليل كثير في حال . وهذا هو الحال
ونذكر هذا في باب التصغير^(١) ، ولكنَّا ذكرنا منه هاهنا شيئاً لما يجرى في الباب .

فإذا أردت أن تجمع المذكَّر ألحقته اسماً من العدة فيه علامة التانيث . وذلك نحو :
ثلاثة أثواب ، وأربعة رجال . فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في ضاربة وقائمة ،
ولكن كدخلوها في علامة ، ونسابة ، ورجل ربعة ، وغلام يَفْعَة^(٢) .

فإذا أوقعت العدة على مؤنث أوقعته بغير هاء فقلت : ثلاث نسوة ، وأربع جوار ، وخمس
بَعَلات^(٣) . وكانت هذه الأسماء مؤنثة بالبنية ، كتانيث عَقْرَب / ، وعناق ، وشمس ، وقدر .

٢
٤٣٩

وإن سميت رجلاً بـ (ثلاث) التي تقع على عدة المؤنث لم تصرفه ؛ لأنَّه اسم مؤنث بمنزلة
عناق .

وإن سمَّيته بـ (ثلاث) من قولك : ثلاثة التي تقع على المذكَّر صرفته .

فكذلك يجرى العدد في المؤنث والمذكَّر بَيْنَ الثلاثة إلى العشرة في المذكَّر . وفيما بين
الثلاث إلى العشر في المؤنث . قال الله عزَّ وجلَّ : (سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ^(٤))
وقال : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ^(٥)) وقال : (هَلَى أَن تَسْأَلَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ فَإِنْ

(١) سياق حديثه في هذا الجزء .

(٢) رجل ربه : بين الطويل والقصير . غلام يفعَة : مراهق .

(٣) في سيبويه ٢ ص ١٧١ « اعلم أن ما جاوز الإثنين إلى العشرة مما واحد مذكر فإن الأسماء التي تبين بها عدته مؤنثة
فيها الهاء التي هي علامة التانيث وذلك قولك : ثلاثة بنين ، وأربعة أجمال . . وكذلك جميع هذا ثبت فيه الهاء حتى تبلغ العشرة ،
وإن كان الواحد مؤنثاً فإنك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء وتكون مؤنثة ليست فيها علامة التانيث وذلك قولك : ثلاث بنات ،
وخمس أيتق ، وسبع ثمرات . . وكذلك جميع هذا حتى تبلغ العشر » .

(٤) الحاقة : ٧

(٥) فصلت : ١٠

أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ ^(١) ؛ لَأَنَّ الْوَاحِدَةَ حِجَّةٌ . وقال : (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ^(٢)) .

فإذا كان في الشيء ما يقع لأدنى العدد أضفت هذه الأسماء إليه فقلت : ثلاثة أغلمة ، وأربعة أخميرة ، وثلاثة أفليس ، وخمسة أعداد .

فإن قلت : ثلاثة حمير ، وخمسة كلاب - جاز ذلك ^(٣) . على أنك أردت : ثلاثة من

(١) القصص : ٢٧

(٢) البقرة : ١٩٦

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ - ١٧٧ « وقد تجيء خمسة كلاب يراد به خمسة من الكلاب ، كما تقول : هذا صوت كلاب أى : هذا من هذا الجنس ، وكما تقول : « هذا حب رمان » وقال في ص ٢٠٢ : « سألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال : يجوز في الشعر شبهه بثلاثة قروود ونحوها ، ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله : ثلاثة من الكلاب كأنك قلت : ثلاثة عبدي الله وإن نوت قلت : ثلاثة كلاب على معنى كأنك قلت : ثلاثة ثم قلت كلاب » .

المبرد في نقده لكتاب سيبويه عرض لهذه المسألة فقال : قال : « سألت الخليل عن قولهم ثلاثة كلاب فقال يجوز في الشعر على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب كما قال ثنثا حنظل .

قال محمد : والعرب تقول في أقل العدد في قرء المرأة أقراء قال الله جل وعلا « ثلاثة قروء » فهذا ينقض قوله ؛ إنما يجوز في الشعر .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال أحمد : نص سيبويه عن الخليل غير ما حكاه وذلك أنه قال : « سألت الخليل عن ثلاثة كلاب فقال : يجوز في الشعر شبهه بثلاثة قروود ويكون ثلاثة كلاب على غير وجه ثلاثة أكلب ولكن على قوله ثلاثة من الكلاب .

فهذا وجهان : الأول منهما يجوز في الشعر وهو أن يكون ثلاثة كلاب على معنى ثلاثة أكلب ، وكما قالوا : ثلاثة قروود ، إلا أنهم لم يستعملوا الجمع القليل في قروود فيقولوا أقراء واستعملوا الكثير القليل والكثير فجاز في الكلام وشبهوا كلاباً به فجاز في الشعر لاستعمال الجمع القليل فيه وهو قولهم : أكلب .

وأما الوجه الثاني الذي على معنى الإضافة إلى الجنس فهو جائز في الكلام والشعر وقد زعم سيبويه في أول الباب أنه يجيء خمسة كلاب ولم يقل في الشعر ، وقال : كقولك : خمسة من الكلاب وحذفت من وأضفته إلى الجنس وقال هذا كما تقول صوت كلاب أى صوت هذا الجنس . وهذا حب رمان والحب ليس برمان وإنما هو منه وكذلك الصوت من الكلاب فكانه يريد أن هذه العدة من الكلاب وليست بجميع الكلاب وإذا قلت : ثلاثة أكلب فالثلاثة هي الأكلب وإذا لم تستعمل العرب الجمع القليل في مثل هذا استغنت عنه بالكثير فجعلته القليل والكثير . فن ذلك قولهم : ثلاثة شيوخ استغنوا عن أشماع وثلاثة قروود استغنوا عن أقراء وثلاثة قروء استغنوا بها عن أقرؤ فلما جعلوا الجمع الكثير ههنا ينوب عن القليل والكثير حسنت إضافة العشرة وما دونها إليه ، لأنه قد قام مقام القليل لتركهم استعمالهم إياه وجعلهم الكثير ينوب منابه فأما كلاب فإنما ضعف فيه خمسة كلاب لأنهم قد قالوا =

الكلاب : وخمسة^(١) من الحمير ؛ كما قال الله عز وجل / « يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ »^(٢) .
وقال الشاعر :

قَدْ جَعَلْتُ مَيَّ عَلَى الظُّرَرِ خَمْسَ بَنَانٍ قَانِي الْأَطْفَارِ^(٣)

يريد : خمسا من البنان .

واعلم أنه ما لم يكن فيه أدنى العدد فالعدد الذى يكون للكثير جارٍ عليه ما يكون للقليل ؛ كما أنه إذا كان مجموعاً على بعض أبنية العدد ولم يكن له جمع غيره دخل معه الكثير ؛ وذلك نحو قولك : يد وأيد ، ورجل وأرجل . فهذا من أبنية أدنى العدد ولم يكن له جمع غيره فالكثير من العدد يُلقَّب أيضاً بهذا . وكذلك ثلاثة أُرسان^(٤) . وتقول ذلك للكثير ؛ لأنه لا جمع له إلا ذلك .

= أكلب فكان الأول أن يضاف العدد إليه إذ كان فيه مستعملاً لم يستغن عنه بكلاب ولو ترك استعمال أكلب واستغنى عنه بكلاب لحسن ثلاثة كلاب كما حسن ثلاثة شعور .

وأما قوله : إن العرب تقول في القليل أقراء فليس ذلك الأصل في جمع فعل القليل إنما هو شاذ فيه فشبهه بغيره وإنما الأصل في قليل فعل أفل وقد ترك استعماله ألبت في قرء واستغنوا عنه بفعل . وإذا لم يستعملوا أقل الجمعين على الأصل أجازوا أن يضيفوا إلى الأكثر لأنهم قد صبروه يقوم مقام الأقل وإن كان قوياً إذ كانوا قد أجازوا على ضعف استعمال إضافة العدد إلى أكثر الجمعين المستعمل منه القليل على الأصل نحو خمسة كلاب فلما أجازوا هذا على ضعف كان ما لم يستعمل له القليل على الأصل قوياً جيداً وهو قولهم ثلاثة قروء وبه جاء القرآن .

أنظر الانحصار ص ٢٩٤ - ٢٩٨

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٢٥ - وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ والبحر المحيط ج ٢ ص ١٨٦

(١) هكذا بالأصل والمناسب لتمثيله أن يقول : خمسة من الكلاب وثلاثة من الحمير .

(٢) البقرة : ٢٢٨

(٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٧ ، ٢٠٢ على إضافة خمس إلى البنان على تقدير خمس من البنان .

الطرار : جمع طرر وهى حجارة مستديرة محدة يقال أرض مطرة : إذا كانت كثيرة الطرار . ويروى على الطرار بالطاء المهملة ، وهى جمع طرة وهى عقيصة من مقدم الناصية ترسل تحت التاج فى صدغ الجارية . والقائى : الشديد الحرارة .

وفى المخصص ج ٢ ص ٧ فإنما أضاف إلى المفرد بحسب إضافة الجنس (فى الأصل : الخمس والتصحيح من اللسان) وليس معنى بالمفرد أن البنان واحد إنما يعنى أنه لم يكسر عليه واحد للجمع إنها هو كسرة وسدر .

والبيت فى اللسان (بنان) وهو غير منسوب لقائل .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذى هو الأكثر العدد فيعنى به ما يعنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو قتب وأقتاب ورسن وأرسان « الرسن : الحبل .

وأما ما يقع للكثير ولا يجمع على أدنى العدد فنحو قولك : شُوع^(١) فتقول : ثلاثة شُوع ، فيشترك فيه الأقل والأكثر .

فإذا جاوزت ذوات الثلاثة استوى البناءان . وذلك قولك : عندي ثلاثة دراهم ، ورأيت ثلاثة مساجد^(٢) .

فإن حُوت / الدراهم قلت : دريهمات . تردّه في التحقير إلى بناء يكون لأدنى العدد وجمعت بالألف والتاء ؛ لأنّ كلّ جماعة من غير الآدميين ترجع إلى التانيث . وهذا يُبين لك في باب الجمع^(٣) إن شاء الله .

وتقول : عندي ثلاثة محمّدين وخمسة جعفرين^(٤) ؛ لأنّ هذا ممّا يجمع بالواو والنون . فإن قلت : محامد وجعافر ، على أنّك أردت ثلاثة من الجعافر وثلاثة من المحامد ، كان جيّداً على ما فسّرت لك .

= وقال في ص ١٧٩ ، وذلك قولهم : ثلاثة رجلة ، استغنوا بها عن أرجال .

وقال في ص ١٨٠ « رجل وأرجل إلا أنهم لم يجاوزوا الأقل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف - لم يقولوا : أجراح كما لم يقولوا أفراد » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنوا بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة شُوع فاستغنوا بها عن أشعاع » .

وفي المفصل : وقد روى عن الأخفش أنه أثبت أشعاعاً قال ابن يعيش ج ٢ ص ٢٥ « فأما ما حكاه عن أبي الحسن من أشع فهو شاذ قياساً واستعمالاً فأما الاستعمال فما أقله وأما القياس فإن الباب في فعل بكسر الفاء أن يجمع على أفعال نحو : عدل وأعدل فجئته على أقل على خلاف القياس » .

وقال أبو حيان : لقلة أشعاع وإن لم يكن شاذاً استعماله . البحر ج ٢ ص ١٨٧

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل وذلك قولك : ضفدع ، وضفادع . فإن عنيت الأقل لم تجاوز ذلك . . » .

(٣) باب تصغير ما كان من الجمع سيأتي في هذا الجزء إن شاء الله .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تضيف إليه . . » .

وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالاسم إلا أن يضطر شاعر . . . =

فإذا خرجت عن العقد الأول ضمنت إليه اسمها مما كان في أصل العدد إلى أن تتسعه . وذلك قولك : عندي أحد عشر رجلاً ، وخمسة عشر رجلاً^(١) . بنيت (أحد) مع (عشر) ، وغيّرت اللفظ للبناء ، وذلك أنك جعلتهما اسماً واحداً . وكان الأصلُ أحداً وعشرة ، وخمسةً وعشرة ، فلما كان أصلُ العدد أن يكون اسماً واحداً يدلُّ على جميع ؛ نحو : ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة - بنوا هذين الاسمين فجعلوهما اسماً واحداً ، وأزموهما الفتح ؛ لأنه أخف الحركات ؛ كما قالوا : هو جاري بيّت بيّت ، ولقيته كفة كفة يافقي ، والقوم فيها شجرَ شجرَ^(٢) .

فإن قال قائل : فهلاً أعربوه ؛ كما قالوا : حضرموت / ، وبعلبك ، وما ، أشبههما^(٣) ؟ قيل
 إن (حضرموت) بنوا الاسمين فجعلوا اسماً واحداً ، كما فعلوا بما فيه هاء التانيث ، وجعلوا لذلك

= وقد فصل القول في ذلك الرضى فقال في شرح الكافية ج ٢ ص ١٣٩

« وأما الجمع السالم فلا يقع ميزاً للعدد عند سيويه إن كان وصفاً إلا نادراً . . . إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة إذ أكثرها للعموم فلذا لا نقول في الجمع المكسر وصفاً : ثلاثة ظرفاء .

وأما غير الوصف فإن كان علماً قل وقوعه ميزاً لأن جميع العلم لابد فيه من الألف واللام ، والفرض الأهم من تمييز العدد بيان الجنس لا التمييز فميزه منكراً في الأغلب وإن كان مجروراً فلذا قل ثلاثة الزيديين وثلاث الزينيات . وإن لم يكن علماً فإن جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الأغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل نقول : ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى : (سبع سنبلات) مع وجود سنابل .

وإن لم يأت له مكسر ميز بالسالم كقوله تعالى : (ثلاث عورات) . . . » .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٧١ « فإذا جاوز المذكر العشرة فزاد عليها واحداً قلت : أحد عشر كأنك قلت : أحد جمل وليست في عشر ألف وهما حرفان جملاً اسماً واحداً ضموا أحد إلى عشر ولم يغيروا أحد عن بنائه الذي كان عليه مفرداً حين قلت له أحد وعشرون علماً وجاء الآخر على غير بنائه حين كان منفرداً والعدد لم يجاوز عشرة » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٥٣ « ولا يحملون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في الحال أو الظرف » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٨٥

وفي اللسان « لقيته كفة كفة : أى كفاحاً وذلك إذا استقبلته مواجهة .

وفي حديث الزبير : فتلقاه رسول الله صلى الله عليه وسلم كفة كفة ، أى مواجهة ، كأن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزته إلى غيره ، أى منعه » .

وسعيد حديث تركيب الظروف والأحوال في الجزأين الثالث والرابع .

(٣) باب الإسمين اللذين يحملان اسماً واحداً نحو : حضرموت وبعلبك ومعد يكرب سيأتي في الجزء الثالث إن شاء الله

ص ٣٥٨ - ٣٥٩

عَلَمًا ، ولم يكن له حدٌّ صُرِفَ عنه ، والعدد الذى ذكرت كان له حدٌّ صُرِفَ عنه كما ذكرت لك
فلَمَّا عُدِلَ عن وجهه عُدِلَ عن الإعراب .

وَأَمَّا (اثنا عشر) فليست هذه سبيله ؛ لَأَنَّهُ مِمَّا فِيهِ دَائِلُ الإِعْرَابِ نقول : جاعلي اثنا عشر ،
ورأيت اثني عشر . فلَمَّا كَانَ إِعْرَابُهُ كإِعْرَابِ رَجُلَيْنِ وَمُسْلِمِينَ لَمْ يَجْزَ أَنْ يُجْعَلَ مَعَ غَيْرِهِ اسْمًا
وَاحِدًا^(١) . ولا تجد ذلك في بناءِ حضرموت ، ولا في شيء مما ذكرت لك من : لقيته كَفَّةً كَفَّةً
ونحوه ولكنهم جعوا (عشرة) بمنزلة النون من اثنين ، إِلَّا أَنْ لَهَا الْمَعْنَى الَّتِي أَبَانْتَ عَنْهُ مِنَ الْعَدَدِ .

ولو سَمَّيْتَ رَجُلًا اثْنِي عَشَرَ ثُمَّ رَحَّمْتَهُ لَقُلْتَ : يَا اِثْنًا أَقْبِيلُ ، تحذف الألف مع (عشر) ؛ كما
كنت فاعلا بالنون أو كانت مكان (عشر) .

فَأَمَّا تَغْيِيرُهُمْ (عشر) عَنْ قَوْلِكَ : عَشْرَةٌ^(٢) ؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ لَصَرْفِهَا عَنْ وَجْهِهَا ، وَلَكِنَّكَ أَثْبَتَ
الْهَاءَ لِلْمَذْكُورِ ؛ كَمَا كُنْتَ مُثَبِّتَهَا فِي ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعَةٍ / ، فَتَقُولُ : ثَلَاثَةٌ عَشَرَ رَجُلًا ، وَأَرْبَعَةٌ عَشَرَ
رَجُلًا ، وَخَمْسَةٌ عَشَرَ إِنْسَانًا ، وَلَمْ تُثَبِّتْ فِي (عشر) هَاءً وَهِيَ لِلْمَذْكُورِ ؛ لِأَنَّكَ قَدْ أَثْبَتَ الْهَاءَ فِي
الاسْمِ الْأَوَّلِ ، وَهُمَا اسْمٌ وَاحِدٌ ، فَلَا تَدْخُلُ تَأْنِيثًا عَلَى تَأْنِيثِ ؛ كَمَا لَا تَقُولُ : حَمْرَاءٌ وَلَا صَفْرَاءٌ

فَأَمَّا الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ الَّذِي يُبَيِّنُ بِهِ الْعَدَدُ فَنَحْنُ ذَاكِرُوهُ فِي مَوْضِعِهِ مَشْرُوحًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

فَإِذَا أَرَدْتَ الْمُؤَنَّثَ أَثْبَتَ الْهَاءَ فِي آخِرِ الْاسْمِ ؛ لِأَنَّ (عشرا) مذكَّرٌ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، فَأَنْثَتْهُ
لَمَّا قَصَدْتَ إِلَى مُؤَنَّثٍ فَقُلْتَ : ثَلَاثٌ عَشْرَةٌ امْرَأَةً ، وَخَمْسٌ عَشْرَةٌ جَارِيَةً ؛ لِأَنَّكَ بَنَيْتَهُ بِنَاءً عَلَى

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٥٥ - ٥٦ « وَإِذَا إِثْنَا عَشَرَ فَرَعَمَ الْخَلِيلُ : أَنَّهُ لَا يَغْيَرُ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ خَمْسَةٍ
عَشَرَ وَذَلِكَ أَنَّ الْإِعْرَابَ يَقَعُ عَلَى الصِّدْرِ فَيَصِيرُ إِثْنَا فِي الرِّفْعِ وَإِثْنِي فِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَعَشْرٌ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِضَافَةُ
كَمَا لَا يَجُوزُ فِي مُسْلِمِينَ وَلَا تَحْذَرُ عَشْرٌ خِفَافَةً أَنْ يَلْتَبِسَ بِالْإِثْنَيْنِ وَيَكُونُ عِلْمُ الْعَدَدِ قَدْ ذَهَبَ » .

وَقَالَ فِي ص ١٧١ « فَإِنْ زَادَ الْمَذْكُورَ وَاحِدًا عَلَى أَحَدٍ عَشَرَ قُلْتَ : لَهُ إِثْنَا عَشَرَ ، وَإِنْ لَهُ إِثْنِي عَشَرَ لَمْ تَغْيِرِ الْإِثْنَيْنِ عَنْ
حَالِهِمَا إِذَا ثَبَّتَ الْوَاحِدَ غَيْرَ أَنَّكَ حَذَفْتَ النُّونَ ، لِأَنَّ عَشْرَ بِمَنْزِلَةِ النُّونِ وَالْحَرْفَ الَّذِي قَبْلَ النُّونِ فِي الْإِثْنَيْنِ حَرْفُ إِعْرَابٍ وَلَيْسَ
كَخَمْسَةِ عَشَرَ . . .

وَإِذَا زَادَ الْمُؤَنَّثَ وَاحِدًا عَلَى إِحْدَى عَشْرَةٍ قُلْتَ : لَهُ ثَلَاثَا عَشْرَةً وَاثْنَا عَشْرَةً وَإِنْ لَهُ ثَنِي عَشْرَةً وَاثْنِي عَشْرَةً (بِكسر الشين)
وَبِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ عَشْرَةٌ (بِسكون الشين) » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧١ - ١٧٢ « وَبَنَى الْحَرْفَ الَّذِي بَعْدَ إِحْدَى وَثْنَتَيْنِ عَلَى غَيْرِ بِنَائِهِ وَالْعَدَدُ لَمْ يَجَاوِزِ الْعَشَرَ ، كَمَا
فَعَلَ ذَلِكَ بِالْمَذْكُورِ وَقَدْ يَكُونُ اللَّفْظُ لَهُ بِنَاءٌ فِي حَالِهِ فَإِذَا انْتَقَلَ عَنْ تِلْكَ الْحَالِ تَغْيِيرُ بِنَاؤِهِ . . . » .

جدة ؛ كما فعلت ذلك بالمدكر (فسلِمت الأسماء الأولى ؛ كما سلِمت أسماء المدكر)^(١) وأثبت الهاء في آخره ، وبنيت العشرة على غير بذائها في قولك : عشرٌ نسوة فقلت : إحدى عشرة ، واثننا عشرة ، وإن شئت قلت : عشرة على غير منهاج عشرة ، ولكنك أسكنت الشين^(٢) ؛ كما تسكن فخذاً فتقول : فخذ . وعلم فتقول : علم .

وتنصب الامم الذي تُبين به العدد كما فعلت ذلك في المدكر .

فإن قال قائل : فما بالك قلت ؛ إحدى عشرة . و (إحدى) مؤنثة و (عشرة) فيها هاء التانيث وكذلك اثنتا عشرة^(٣)

فالجواب في ذلك أن تانيث إحدى بالالف ، وليس بالتانيث الذي / على جهة التذكير ، $\frac{2}{444}$ نحو : قائم وقائمة ، وجميل وجميلة . فهما اسمان كانا باثنين ، فوصلاً ، واكلاً واحداً منهما لفظ من التانيث سوى لفظ الآخر ، ولو كان على لفظه لم يجز . فأمّا اثنان واثنان ، فإنما أنت اثنان على اثنتين ولكنه تانيث لا يُفرد له وحد . فالتاء فيه ثابتة ، وإن كان أصلها أن تكون تاء وقفه بالهاء .

ألا ترى أنهم قالوا : (مذروان) ؛ لأنه لا يفرد له واحد ، واو كان تماً ينفرد له واحد لم يكن إلا مذربان^(٤) . وكقوله : عقلته بثنايين^(٥) (واو كان ينفرد منه الواحد لم يكن إلا بثنايين)^(٦)

(١) تصحيح السراي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧١ « وإن جاوز المؤنث العشر فزادوا واحداً قلت إحدى عشرة (مكسورة الشين) بلفظ تميم كأنما قلت إحدى نيقة وبلغه أهل الحجاز عشرة كأنما قلت إحدى تمره . . . »

(٣) في إحدى عشرة جمع بين علامتي تانيث وقد استشكل ذلك أيضاً وأجاب عنه ابن يمش ج ٦ ص ٢٦ والسيوطي في

الأشياء ج ١ ص ٣٢٢ - ٣٢٣

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٩١

(٥) الياء تحصنت من حيث أنه لم يرد له واحد فتطرف ياءه ولو تطرفت لاستحقت الهمز ومعى عقلته بثنايين أن تشد يديه بطرفي جبل فهو جبل واحد تشد بأحد طرفيه يد البعير وبطرف الآخر اليد الأخرى . واتفق البصريون والكوفيون على ألا يهزوه ويقال لذلك الجبل الثنائية . شرح أدب الكاتب للحوالي ص ٤١١

في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ : وسألت الخليل عن قولهم : عقلته بثنايين وهنايين لم لم يهزوا ؟ فقال : تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد ثم بينوا عليه فهذا بمنزلة المماوة وانظر سيبويه أيضاً ص ٣٨٣

(٦) تصحيح السراي .

فأما نضرب الاسم الذي بعد خمسة عشر ، وأحد عشر ، وبعد إحدى عشرة إلى تسع عشرة^(١) ؛ فلأنه عدد فيه نيّة التنوين ولكنه لا ينصرف ؛ كما تقول : هؤلاء ضواري زيدا غدا . إذا أردت التنوين ولم يجز أن يكون هذا مضافاً ؛ لأنّ الإضافة إنّما تكون لما وقع فيه أقلّ العدد ، وذلك ما بين الثلاثة إلى العشرة . فإذا خرجت عن ذلك خرجت إلى ما تحتاج إلى تبين نوعه . فإن كان منزّلاً انتصب ما بعده من ذكر / النوع ، وإن كان غير منوّن أضيف إلى الواحد المفرد الذي يدلّ على النوع .

فإن قال قائل : فهلاً كان هذا مما تجرى عليه الإضافة ؛ كما تقول : مائة درهم ، وألف درهم ؟

قيل له : لما كان هذا اسمين ضمّ أحدهما إلى الآخر ، ولم يكن في الأسماء التي هي من اسمين ضمّ أحدهما إلى الآخر إضافة - كان هذا لاحتياجه إلى النوع بمنزلة ما قد لفظ بتنوينه .

فإن قال [قائل]^(٢) : فأنت قد تقول : هذا حضر موتٌ زيد . إذا سميت رجلاً (حضر موت) ، ثم أضفته ؛ كما تقول : هذا زيدٌ عمرو .

قيل : إن إضافته ليست له لازمة . وإنّما يكون إذا نكرته ، ثم عرفته بما تضيفه إليه . (وخمسة عشر) عدد مبنهم لازم له التفسير ، فكانت تكون^(٣) الإضافة لازمة ، فيكون كأنّ أصله ثلاثة أسماء قد جعلت اسماً واحداً ؛ ومثّل هذا لا يوجد .

فإن قال : فهلاً جعل ما تبين به النوع جمعاً ، فتقول : خمسة عشر رجلاً ، كما تقول : زيدٌ أقره الناس عبداً ، وأقره الناس عبيداً .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيها تبين به من أي صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك وكذلك هو إلى التسعين » .

وانظر تحليل ذلك في أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٠ - ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٣ - ١٤٤

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) (توسط خبر كان إذ لا لبس كان في قوله تعالى : (فلم يك ينفعهم إيمانهم) وقوله : (ألم تك تأتيكم رسلكم) وبعض النحويين يقدر ضمير الشأن في كان والجملة الفعلية خبرها .

قيل : الفصل بينهما أنك / إذا قلت : زيد أفره الناس عبداً جاز أن تكون تغني عبداً واحداً ، ^٢/_{٤٤٦}
وأن تكون تغني جماعة . فإذا قلت : عبداً بيّنت الجماعة ، وأنت إذا قلت : خمسة عشر ونحوه
فقد بيّنت العدد فلم تحتاج إلى النوع فجئت بواحد منكور يدل على جنسه ؛ لأنك قد استغنيت
عن ذكر الجماعة .

فإذا ثبت أدنى العقود اشتقت له من اسمه ما فيه دليل على أنك قد خرجت عنه إلى تضعيفه
والدليل على ذلك ما يلحقه من الزيادة ، وهي الواو والنون في الرفع ، والياء والنون في الخفض
والنصب ، ويجرى مجرى مسلمين . وذلك قولك : عندي عشرون رجلاً ، وعشرون جارية ،
فيستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ لأنه مشتقّ مبهم وليس من العدد الذي هو أصل . والأصل ما بين
الواحد إلى العشرة . فكل عدد فمن هذا مشتقّ في لفظ أو معنى .

فأما قولهم (عشرون) ولم يفتحوا لعشر العين ، فقد قيل فيه أقاويل ^(١) .

قال قوم : إنما كُسرَتْ ؛ ليدلوا على الكسرة التي في / أول اثنين ؛ لأنها ثنائية عشرة وليست ^٢/_{٤٤٧}
بجمع ، وليس هذا القول بشيء .

والكن نقول في هذا : إنه اسم قد صرف على وجود : [فمنها أنك تقول في المذكر : عشرة
وللمؤنث : عشر بالإسكان ^(٢)] وليس على منهاج التذكير ، واو كان على منهاجه لكان حذف الهاء
لازماً للمذكر وإثباتها لازماً للمؤنث كسائر الأسماء ؛ نحو : ظريف ، وظريفة ، ومتكلم
ومتكلمة ، وعلى هذا قالوا : خمسة عشر فغيروه ، وقالوا : خمس عشرة فبنوه على خلاف بناء
التذكير . فلما كان هذا الاسم مغيراً . في جميع حالاته ، ولم يكن في العشرين على منهاج

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا ضاعفت أدنى العقود كان له اسم من لفظه ولا يشي العقد ويجرى ذلك الاسم مجرى
الواحد الذي لحقته الزيادة للجمع ، كما لحقته الزيادة للثنائية ويكون حرف الإعراب الواو والياء وبدهما النون وذلك قولك
عشرون درهماً » .

(٢) تصحيح السيرافي .

سائر العقود غيره - كان دليلا على مجيئه على غير وجهه ؛ ألا ترى أنَّهم لما جمعوا منقوص المؤنث بالواو والنون غيروا أوائله ؛ ليكون التفسير دليلا على خروجه من بابهِ . وذلك قولك : سنة . ثم تقول : سنون ، فتكسر السين ، وكذلك قلة وقلون^(١) .

وأما قوانا : إنه على خلاف العقود ، فإنما هو لأنك اشتقت للثلاثين من الثلاثة ؛ لأنها ثلاثة عقود ، وكذلك فعلت بالأربعين والخمسين وما بعده إلى التسعين ، / فكان الواجب إذ اشتقت للثلاثين من الثلاثة أن تنشق للعشرين من الاثنين .

فإن قال قائل : فهلا فعلوا ذلك ؟

فالجواب^(٢) : أن الاثنين مما إعرابه في وسطه ، فافُعلَ به ما فُعلَ بالثلاثة حيث صُيرت إلى الثلاثين لبطل معناه ، وصير إلى الأفراد ولم يقع مفردا قط فالامتناع منه كالضرورة .

* * *

فإذا زدت على العشرين واحداً فما فوق إلى العقد الثاني أو واحدة فما فوقها - قلت في المذكر : أَحَدٌ وعِشْرُونَ رجلاً ، واثنان وعِشْرُونَ رجلاً ، وواحدٌ وعِشْرُونَ ؛ كما كنت قائلاً قبل أن تصله بالعشرين .

فإن قال قائل : فهلا بُنيَ الأحَدُ مع العشرين وما بعد الأحَدُ من الأعداد ؛ كما فُعلَ ذلك بخمسة عشر ونحوه فيجعلان اسماً واحداً ، كما كان ذلك في كل عدد قبله .

قيل له : لم يكن لهذا نظير فيما فرط من الأسماء كحَضْرَمَوْتَ وَبَعْلَبَكْ ، لا تجد اسمين جُعلا اسماً واحداً مما أحدهما إعرابه كإعراب مسلمين وقد تقدّم قولنا في هذا حيث ذكرنا اثني عشر .

(١) انظر الجزء الأول ص ٢٤١ والتعليق هناك .

(٢) انظر تعليل أسرار العربية ص ٢٢١ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٧ - ٢٨ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤١

فإذا صرت إلى العقد الذى بعد العشرين كان حاله فيما يجمع معه من العدد كحال (عشرين) وكذلك إعرابه ، إِلَّا أَنْ / اشتقاقه من الثلاثة ؛ لِأَنَّ التثليث أدنى العقود . وكذلك لما بعده إلى $\frac{2}{149}$ التسعين^(١) .

* * *

إذا صرت إلى العقد الذى بعدها كان له اسم خارج من هذه الأسماء ، لِأَنَّ محلّه محلّ الثلاثين ممّا قبلها ، والأربعين ممّا قبلها ، ونحو ذلك . ولم يشتق له من العشرة اسمٌ لثلاً يلتبس بالعشرين ، وَلِأَنَّ العقدَ حقّه أَنْ يكونَ فيما فرطَ من الأعداد خارجاً من اسم قبله ، وأضيفته لما بعده معرفةً كان أو نكرةً ؛ كما كنت فاعلاً ذلك بالعقد الأول . وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم التى قد عرفت^(٢) .

ولم يجز أَنْ تقول : عشرون الدرهم^(٣) ، لِأَنَّ (درهما) بعد (عشرين) تمييز منفصل من العشرين ، والمائة مضافة ، والمضاف يكون معرفةً بما يُضاف إليه .

* * *

فإذا أردت تعريفَ (عشرين) وما كان مثلها قلت : العشرون رجلاً ، والثلاثون جاريةً ؛ كما تقول : الضاربون زيداً ؛ لِأَنَّ ما بعد التنوين منفصل ممّا قبله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإن أردت أن تثلث أدنى العقود كان له اسم من لفظ الثلاثة يجرى مجرى الاسم الذى كان للتثنية وذلك قولك ثلاثون عبداً ، وكذلك إلى أن تتسعه وتكون النون لازمة له . كما كان ترك التنوين لازماً للثلاثة إلى العشرة وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء وأزموها وجهاً واحداً ، لأنها ليست كالصفة التى فى معنى الفعل ولا التى شُبّهت بها فلم تقو تلك القوة » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « فإذا بلغت العقد الذى يليه تركت التنوين والنون ، وأضفت ، وجعلت الذى يعمل فيه ، وبين به العدد من أى صنف هو واحداً ، كما فعلت ذلك فيما نونت فيه إلا أنك تدخل الألف واللام ، لأن الأول يكون به معرفة ولا يكون المنون به معرفة وذلك قولك : مائة درهم ومائة الدرهم وذلك أن ضاعفته قلت : مائتا درهم ، ومائتا الدينار » .

وانظر تحليل أسرار العربية ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٦ ص ١٩ - ٢٠ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٤

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أى صنف العدد إلا أن يكون لفظه واحداً ولا يكون فيه الألف واللام لما ذكرت لك ، وكذلك حوالى التسعين فيما يعمل فيه وبين به من أى صنف العدد » .

و(المائة) اسم ليس . التنوين له لازماً ؛ لأنَّ حالَ التنوين ليست حالَ النون ، لأنَّك تقف على النون ولا تقف على التنوين ؛ ولأنَّ النونَ تثبتُ مع الألف واللام ولا يثبت التنوين معهما .
 $\frac{2}{400}$ تقول : المسلمون والصالحون ، ولا تقول : المسلم والصالح ، فتقف / على التنوين . فكانت (مائة) في بابها كثلاثة في بابها . إلا أنَّ الذي تضاف إليه [مائة واحد في معنى جمع^(١)] ، والذي يضاف إليه ثلاثة وما أشبهها جَمْع . تقول : ثلاثة دراهم ، ومائة درهم ، والفصلُ بينهما ما يقع في الثلاثة إلى العشرة من أدنى العدد ، وأنَّ المائة كالعشرين ونحوها وإن كانت مضافة . وكذلك صار لفظها للمذكر والمؤنث على هيئة واحدة . تقول : مائة درهم ومائة جارية ، كما كان ذلك في العشرين ونحوها ، ولم يكن هذا في خمسة عشر ، وخمسة عشرة ؛ لأنَّهما مجموعان كما كان واقعاً لأدنى العدد .

فإن اضطرَّ شاعر فنون ، ونصب ما بعده لم يجز أن يقع إلا نكرة ، لأنَّه تمييز ، كما أنَّه إذا اضطرَّ قال : ثلاثة أثواباً^(٢) . فمن ذلك قولُ الشاعر :

إذا عَاشَ الفتي مائتين عاماً فقد ذهبَ للذاذة والنساءُ

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في مجالس ثعلب ص ٦٥٢ « يقال : ثلاثة أثواب وثلاثة أثواباً وثلاثة أثواب فيقال : عندي أثواب ثلاثة » .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « لو جاز في الكلام أو اضطرَّ شاعر فقال : ثلاثة أثواباً كان معناه معنى ثلاثة أثواب » .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ١٠٦ ، ٣٩٣ على إثبات النون في مائتين ونصب تمييزها للضرورة .

في المقصور والمدود لابن ولاد ص ٨٣ « الفتاء : المصدر من الشباب ممدود يقال : إنه لفتى بين الفتاء كقولك بين الشباب ، والفعل كفتح » .

نسب البيت في الموضع الأول من سيبويه إلى الربيع بن ضبع الفزاري ، وفي الموضع الثاني إلى يزيد بن ضبة . ونسب الأعم في الموضعين إلى الربيع ، ونسب أبو حاتم السجستاني إلى الربيع في كتابه (المعمرين) وذكر القصيدة ص ٧ . وكذلك في شرح أدب الكاتب لجواليقي ص ٢٦٦ . وفي الاقتضاب ص ٣٦٩ وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٦ - ٣١٠

وانظر انحصص ج ١ ص ٣٨ ج ١٥ ص ١٣٢ ومجالس ثعلب ص ٣٣٢ ، وأمال القالي ج ٣ ص ٢١٤ - ٢١٥ وشروح سقط الزند ص ١٥٩١

فإنَّما حَسَنَ هذا في المائتين وإن كان تشنيئة (المائة) ؛ لأنَّه ممَّا يلزمها النون . فقد رجع في اللفظ إلى حال العشرين / وما أشبهها . ولكن المعنى يوجب فيه الإضافة .

فأمَّا قولهم : ثلاثمائة وأربعمئة^(١) ، واختيارهم إيَّاه على مائتين ومئات - فإنَّما ذلك قياس على ما مضى ؛ لأنَّ الماضي من العدد هو الأَصْلُ ، وما بعده فَرْعٌ . فقياسُ هذا قياسُ قولك : عشرون درهما ، وأحد وعشرون درهما إلى قولك : تسعة وعشرون درهما . فالدرهم مفرد ، لأنَّك إذا قلت : ثلاثون [وما بعدها إلى تسعين ثمَّ جاوزته]^(٢) صرت إلى عَقْدٍ ليس لفظه من لفظ ما قبله . فكذلك تقول : ثلاثمائة وأربعمئة ؛ لأنَّك إذا جاوزت تسعمائة صرت إلى عَقْدٍ يخالف لفظه لفظ ما قبله ، وهو قولك : ألف ، ثمَّ تقول : ثلاثة آلاف ؛ لأنَّ العدد الذي بعده غير خارج منه .

تقول : عشرة آلاف ؛ كما تقول : عشرة أثواب ، وأحد عشر ألفا ؛ كما تقول : أحد عشر ثوباً إلى العَقْدِ الآخر . فلو كنت تقول : عشر مئتين ، وإحدى عشرة مائة - لوجب جمعها في التثنية وما بعده .

وإنَّما جاز أن تقول : ثلاث مئتين وثلاث مِئات من أجل أنَّه مضاف ؛ فشبهته / من جهة $\frac{2}{402}$ الإضافة لا غيرُ بقولهم : ثلاثة أثوابٍ وثلاث جوارٍ . قال الشاعر :

ثلاثُ مِئتينٍ للمُلوكِ وَفِي بِهَا رِدائِي وَجَلَّتْ عَنْ وَجوهِ الأَهائِمِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن يكون مئين أو مِئات ولكنهم شبهوه بمئتين وأحد عشر حيث جعلوا ما يبين فيه العدد واحداً ، لأنه اسم لعدد ، كما أن عشرين اسم لعدد . وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحد ، والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » .

وانظر تحليل ذلك في أمرار العربية ص ٢٢٣ وابن يعيش ج ٦ ص ٢١ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٢

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في ابن يعيش ج ٦ ص ٢٣ « وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا ثلاث مئتين وثلاث مِئات لأنَّ الشراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة . . وهذا وإن كان القياس إلا أنه شاذ في الاستعمال » .

وقال الآخر :

ثلاثٌ مِثْنينِ قد مرَّرنَ كَوامٍ - لا وها أنذا أرْتَجِي مرَّ أرْبَعِ.

فَبِمَا قولك : مائةٌ درهم ، ومائةٌ جارية ، وألفٌ غلام ، وألفٌ جارية - فلا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنَّه ليس بمنزلة ثلاثة وما بعدها إلى عشرة ولا ثلاث عشر ؛ لأنَّ الثلاث والثلاثة على مِثْنين وقع ، أو على أَوْف ، أو غير ذلك . ففمِهنَّ أقلُّ العدد ثَمًا وقعن عليه .

ومجاز مائة وألف في أنَّه لا يكون لأدنى العدد مجازٌ أحد عشر درهما فما فوق .
فَبِمَا قوله عزَّ وجل : (وَلِيَتَّبِعُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ) فَإِنَّه على البَدَل لأنَّه لما قال :
(ثَلَاثُمِائَةٍ) ثُمَّ ذَكَرَ السِّنِينَ لِيَعْلَمَ ما ذلك العدد ؟

= وفي الخزانة ج ٣ ص ٣٠٢ « قيل غرم ثلاث ديات فremen بها رداؤه وكانت الدية مائة من الإبل . جلَّت : كشفت تلك المتون المرمون بها ردائي حين أديتها المار عن وجوه الأهاتم يعني بهم الأهم بن سنان . . » .
والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق يملح فيها سليمان بن عبد الملك ويهجو قيساً وجريراً - الديوان ص ٨٥١ - ٨٦١ وروايته هناك ص ٨٥٣ :

فَدَيْ لِسِيوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفَى بِهَا رَدَائِي ، وَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِ الْأَهَاتِمِ .

وكذلك روايته في النقائض ج ٢ ص ٧٦ وعلى هذا فلا شاهد فيه وانظر آمالي الشجري ج ٢ ص ٢٤

(١) البيت في ابن عيش ج ٦ ص ٢٣ غير منسوب .

وفي المعمرين ص ٢٢ « قالوا وعاش ابن حمزة الدوسي واسمه كعب أو عمرو أربعاً مائة سنة غير عشر سنين فقال :

كبرت وطال العمر حتى كَانَنِي سَلِيمٌ أَفَاعٍ لَيْلُهُ غَيْرُ مَوْدَعٍ
فَمَا الْمَوْتُ أَفْنَانِي وَلَكِنْ تَتَابَعْتُ عَلَيَّ سَنُونَ مِنْ مَصْصِيفٍ وَمَرْبَعٍ

ثلاث مِثْنينِ . . .

ثم ذكر بعده بيتين .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وكذلك المقد الذي بعده واحداً كان أو مِثْنينِ وذلك قولك : ألف درهم وألفا درهم » .

وانظر أسرار العربية ص ٢٢٣ وابن عيش ج ٦ ص ٢٠

ولو قال قائل : أقاموا سنين يافى ، ثم قال : مِثْنين أو ثلاثمائة لكان على البدل ، ليبين :

كم مقدار تلك السنين ؟

وقد قرأ بعض القراء / بالإضافة فقال : (ثلاث مائة سنين)^(١) وهذا خطأ في الكلام غير جائز . $\frac{2}{403}$
وإنما يجوز مثله في الشعر [للضرورة ، وجوازُه في الشعر أننا نحمله على المعنى ؛ لأنه في المعنى
جماعة وقد جاز]^(٢) في الشعر أن تُفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل على
الجمع^(٣) فمن ذلك قوله :

(١) الكهف : ٢٥ - قراءة ثلاثمائة سنة بإضافة مائة إلى سنين قراءة سبعة وإن قال عنها المبرد : إنها خطأ في الكلام غير
جائزة - في شرح الشاطبية ص ٢٤٠ قرأ حمزة والكسائي : ثلاثمائة سنين بحذف التنوين على الإضافة وانظر غيث النفع ص ١٥٥
والنشر ج ٢ ص ٣١٠ والاتحاف ص ٢٨٩ وقال أبو حيان « أنحنى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك » وقال أبو علي :
« هذه تضاف في المشهور إلى المفرد وقد تضاف إلى الجمع ؛ » البحر ج ٦ ص ١١٧ ، وانظر الروض الأنف ج ١ ص ١٩٣ -
١٩٤

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٠٧ « وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع حتى قال بعضهم في الشعر
من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » .

• • •

وما جعله سيبويه والمبرد من الضرورة يراه القراء جائزاً في الاحتياط وفي القرآن الكريم آيات كثيرة جداً قرئ فيها بالإفراد
والجمع في السبعة .

(١) قرئ بأفراد الريح وبجمعها في السبعة في هذه الآيات .

(وتصريف الرياح - تذروه الرياح - ومن يرسل الرياح - الله الذي يرسل الرياح - وهو الذي أرسل الرياح - وأرسلنا
الرياح - إن يشأ يسكن الريح - اشتدت به الريح - يرسل الرياح نشرًا) انظر شرح الشاطبية ص ١٥٧ والنشر ج ٢ ص ٢٢٣

(٢) أفراد عبد وجمعه في (واذكر عبادنا إبراهيم وإسماعيل ويعقوب) (أليس الله بكاف عبده) .

(٣) أفراد كتاب وجمعه في هذه الآيات (كل آمن بالله وملائكته وكتبه - كطى السجل للكتب - وصدقت بكلمات ربه
وكتبه) .

(٤) جمع الكافر وإفراده في (وسيعلم الكفار لمن عقبى الدار) .

(٥) جمع جدار وإفراده في (أو من وراء جدر) .

(٦) جمع نصب وإفراده في (كأنهم إلى نصب يوفضون) .

(٧) جمع عظم وإفراده في (فكسونا العظام لحماً) .

(٨) (وجعلنا فيها سراجاً) قرئ في السبعة أيضاً سراجاً .

كُلُوا فِي نِصْفِ بَطْنِكُمْ تَعِيشُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ حَمِيضٌ^(١)

وقال آخر :

إِنْ تُقْتَلُوا الْيَوْمَ فَقَدْ سُبِينَا فِي حَلَقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا^(٢)

وينشد : شربنا .

وقال علقمة بن عبدة :

بِهَا جِيفُ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَزَيْضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبٌ^(٣)

= (٩) (فانظر إلى آثار رحمة الله) أثر .

(١٠) (وأسيغ عليكم نعمة) نعمة

(١١) (فدية طعام مساكين) مسكين وكذلك في (أو كفارة طعام مساكين) .

(١٢) جمع مسجد وإفراده في (أن يعمروا مساجد الله - إنما يعمروا مساجد الله) .

(١٣) (لقد كان لسبأ في مسكنهم) مسكنهم .

(١٤) جمع كبير وإفراده في (يحتنبون كبار الإثم) في آيتين .

(١٥) (إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس) في المجلس .

(١٦) (فلا أقسم بمواقع النجوم) بموقع .

(١٧) إفراد الصلاة وجمعها وذرية وذريات وأمانة وأمانات - وكلمة وكلمات وخطيئة وخطيئات ورسالة ورسالات ومكانة ومكانات وآية وآيات وبينة وبينات . . . وغير ذلك في آيات كثيرة .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠٨ على وضع المفرد وهو (بطن) موضع الجمع (بطون) للضرورة .

الخميص : الجائع . الصفة للزمن والمنى لأهله . وتعيشوا مجزوم في جواب الأمر .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف لها قائل .

انظر الخزانة ج ٣ ص ٣٧٩ - ٣٨١ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣١١ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٢ والمخصص ج ١ ص ٣١ ج ٤ ص ٤١ وشواهد الكشاف ص ١٥٩

(٢) استشهد به أيضاً سيبويه ج ١ ص ١٠٧ ونسبه الأعم إلى المسيب بن زيد مناة الغنوى وانظر المخصص ج ١ ص ٣١ ج ١٠ ص ٣٠ وابن يعيش ج ٦ ص ٢٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٧٩

ورواية المقتضب في الشطر الأول مخالفة لرواية غيره في بعض الألفاظ . وصف أنهم قتلوا من قوم كانوا قد سبوا من قومه في حلوقكم عظم بقتلنا لكم وقد غصصنا نحن أيضاً بسيبك منا .

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ١ ص ١٠٧

وصف طريقاً بعيدة فيها مشقة على من سلكها . فجيف الحسرى : وهى المعية من الإبل يتركها أصحابها فتموت مستقرة فيه وعظامها بيض أكلت السباع والطير ما عليها فتمرت ، وجلدها يابس .

والبيت لعلقمة الفحل من قصيدة له في ديوانه ص ٣ - ٥ وهى في المفضليات ص ٣٩١ - ٣٩٦ والخزانة ج ٣ ص ٣٧٩

وأما قوله عز وجل : (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ)^(١) فليس من هذا ، لأن السمع مصدر ، والمصدر يقع للواحد والجمع .

وكذلك قول الشاعر ، وهو جرير :

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ قَتَلَنَّا ثُمَّ لَمْ يُخَيِّنْ قَتَلَانَا^(٢)

لأن الطرف مصدر . وأما قول الله عز وجل : (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً)^(٣) وقوله : (فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا)^(٤) فإنه أفرد / هذا ، لأن مخرجهما مخرج التمييز ، كما تقول : $\frac{٢}{٤٥٤}$ زيد أحسن الناس ثوباً ، وأفرد الناس مركباً . وإنه ليحسن ثوباً ، ويكثر أمةً وعبدًا . وقد قالوا في قول العباس بن مرداس قولين وهو :

فقلنا : أَسْلِمُوا إِنَّا أَخَوُكُمْ فَقَدْ بَرِئْتَ مِنَ الْإِحْنِ الصُّدُورِ^(٥)

(١) البقرة : ٧

(٢) البيت لجرير من قصيدة طويلة في هجاء الأخطل - الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨

(٣) غافر : ٦٧

في تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩ أنه من وضع المفرد موضع الجمع .

وفي المخصص ج ١ ص ٣١ قد يقع الطفل على الجميع .

وفي إعراب القرآن للكبرى ج ٢ ص ٧٣ هو واحد في معنى الجمع وقيل التقدير يخرج كل واحد منكم طفلاً كما قال تعالى : (فاجلبوهم ثمانين جلدًا) أي كل واحد منهم .

وقيل هو مصدر في الأصل فلذلك لم يجمع .

وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٣٤٦ « يوصف بالطفل المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ويقال أيضاً طفل وطفلان وأطفال .

وقال المبرد هو اسم يستعمل مصدراً كالرضا والعدل يقع على الواحد والجمع ،

وما نسب أبو حيان إلى المبرد لا يوافق ما قاله المبرد هنا .

(٤) النساء : ٤

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٠١ « وسأله عن أب فقال : إن ألحقت به النون والزيادة التي قبلها قلت أبون وكذلك أخ تقول

أخون لا تغير البناء إلا أن تحدث العرب شيئاً » .

ولم يذكر سيبويه البيت وإنما ذكره الأعم للتظهير به .

وذكره ابن قتيبة شاهداً على وضع المفرد موضع الجمع (تأويل مشكل القرآن ص ٢١٩) .

فقال بعضهم : أراد : إِنَّا إِخْوَتُكُمْ ، فوضع الواحد موضعَ الجميع ، كما قال : في خلقكم
أى في خلقكم .

وقال آخرون : لفظه لفظُ الجمع من قولك : أخ وأخون ، ثمّ تحذف النون وأضاف ؛
كما تقول : مسلموكم وصالحوكم . وتقول على ذلك : أب وأبون ، وأخ وأخون ؛ كما قال
الشاعر :

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بَكَيْنَ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْنَا^(١)

وقال الآخر :

وكان لنا فزارةٌ عَمَّ سوءٌ وكنتُ له كشرٌ بنى الأَيْنَا^(٢)

= وذكره المخصص ج ١٣ ص ٢١٨ - ٢١٩ على أنه جمع أخ وكذلك في اللسان (أخ) .

وذكر الوجهين ابن الشجري الأمل ج ٢ ص ٣٨ وفي الروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ والخزانة ج ٢ ص ٢٧٧

والبيت من قصيدة طويلة للعباس بن مرداس ذكرها ابن هشام في السيرة وتكلم عليها السبيل .

(١) من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٠١

وهو لزياد بن واصل شاعر جاهل ومعنى البيت كما يقول ابن الأعرابي : أنه يفخر بآباء قومه وبأمهاتهم من بني عامر وأنهم
قد أبلوا في حروبهم فلما عادوا إلى نساءهم وعرفن أصواتهم فدينهم لأجل أنهم أبلوا في الحروب .

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٧١ ، ج ١٧ ص ٨٦ وأمل الشجري ج ٢ ص ٣٧ والروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٢ والخزانة

ج ٢ ص ٢٧٦

(٢) فزارة : أبوحى من غطفان . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥٥ - ٢٥٩ - السوء بالفتح : المؤذى . يقال : رجل
سوء بالفتح والإضافة . وعمل سوء . فإن عرفت الأول قلت الرجل السوء والعمل السوء (بالضم) على النعت .

والبيت لعقيل بن علفة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٨ ونوادر أبي زيد ص ١١١ - ١٩١ ، والبيان والتبيين ج ١ ص ١٨٥ - ٢٨٦ ،

ج ٢ ص ٢٥٣ ج ٤ ص ٨٥ ، ١٨٦

هذا باب

إضافة العدد واختلاف النحويين فيه

/ اعلم أن قوما يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم يا فتى ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم . $\frac{2}{400}$
وبعضهم يقول : أخذت الخمسة عشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم التي تعرف . وهذا كله خطأ فاحش .

وعلة من يقول هذا الاعتلال بالرواية ؛ لا أنه يُصيب له في قياس العربية نظيراً .

وتما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه . فرواية برواية . والقياس حاكم بعد أنه لا يُضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال . لا يجوز أن تقول : جاءني الغلام زيد ؛ لأن الغلام معرفٌ بالإضافة . وكذلك لا تقول : هذه الدار عبد الله ، ولا أخذت الثوب زيد .

وقد اجتمع النحويون على أن هذا لا يجوز ، وإجماعهم حجة على من خالفه منهم . فعلى هذا تقول : هذه ثلاثة أثواب ؛ كما تقول : هذا صاحب ثوب . فإن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الأثواب ، كما تقول : هذا صاحب الأثواب ؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يضاف إليه^(١) فيستحيل هذه الثلاثة الأثواب ؛ كما يستحيل هذا الصاحب / الأثواب . وهذا محال $\frac{2}{406}$
في كل وجه ، ألا ترى أن ذا الرمة لما أراد التعريف قال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وتدخل في المضاف إليه الألف واللام لأنه يكون الأول به معرفة . . . وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب وستة الأجمال » .

وقد عقد الأنباري مسألة لهذا الخلاف في الإنصاف ص ١٩٥ - ١٩٩ ورجع مذهب البصريين وانظر إصلاح المنطق ص ٣٠٢ ومجالس ثعلب ص ٦٥٨ والمخصص ج ١٧ ص ١٢٥ - ١٢٦ وابن يعيش ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٦ ص ٣٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٥٥ ، ج ٢ ص ١٤٦ والأشباه ج ٢ ص ١٠٥ .

أَمْنَزَلْتَنِي مَيِّ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ سَا هَلِ الْأَزْمَنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وَهَلْ يُرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَذْفَعُ الْبُكَاءَ ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالرَّسُومُ الْبَلَاغِيَعُ^(١)

وقال الفرزدق :

مَا زَالَ مُدُّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِزَارَهُ وَدَنَا فَأَذْرَكَ خُمْسَةَ الْأَشْبَارِ^(٢)

فهذا لا يجوز غيره .

وأما قولهم : الخمسة العشر فيستحيل من غير هذا الوجه ، لأنَّ خمسة عشر بمنزلة حَضْرَمَوْتٍ وبعليكَ وقالى قَلَا وأيدى سِبا ، وما أشبه ذلك من الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا .

فإذا كان شيء من ذلك نكرة فإنَّ تعريفه أن تجعل الألف واللام في أوله . لأنَّ الثاني قد صار في درج الكلام الأول ، فهذا أَقْبَحُ وأَشْنَع .

وأما قولهم : العشرون الدرهم فيستحيل من وجه ثالث ، وهو أنَّ العدد قد أُحْكِمَ وَبُيِّنَ بقولك : عشرون . فإنَّما يحتاج إلى أن يُعْلَمَ النوع ، فإنَّما درهم وما / أشبهه للنوع . فإن كانت العشرون معلومة قلت : أخذت العشرين درهماً ، أى : التي قد عرفت ، وليس الدرهم بواحد معلوم مقصود إليه . ولو كان كذلك كان لامعنى له بعد العشرين . وكذلك كلُّ رجلٍ جاءني فاه

٢
٤٥٧

(١) استشهد بالبيت الأول سيويو ج ٢ ص ١٧٨ على جمع زمن على أزمن .

البلقع : الأرض القفر التي لا شيء فيها ، يقال : منزل بلقع ، ودار بلقع .

والبيتان مطلع قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٥٠ وفي طبعة كبرج ص ٣٣٢ وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٠٠ - ١٢٥ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

وسعيد ذكرهما المبرد في الثاني والرابع .

(٢) يقال للرجل الذي بلغ الغاية في الفضائل : أدرك خسة الأشبار ، وهو مثل : وقيل : أراد طول السيف لأنه منتهى طوله في الأكثر .

وقيل معناه : ارتفع وتجاوز حد الصبا .

والبيت من قصيدة للفرزدق - الديوان ص ٣٧٤ - ٣٨٠ يملح فيها آل المهلب .

وانظر البيهقي ج ٣ ص ٣٢١ والسيوطي ص ٢٥٦ - ٢٥٧ وإصلاح المنطق ص ٣٠٣ .

درهم . إنما المعنى : كلُّ من جاعف من الرجال إذا كانوا واحداً واحداً فله درهم ، ألا تراك
تقول : كلُّ اثنين جاءني أكرمهما ؛ لأَنَّك تريد : الذين يجيئونك اثنين اثنين . فأوقلت :
كلُّ الاثنين أو كلُّ الرجل على هذا - لاستحالة .

ففساد هذا بينٌ جداً . وينبغي لمن تبين فساد ما قاله أن يرجع من قبل إلى حقيقة
القياس ، ولا يَمُضِ على التقليد^(١) .

(١) يريد بهذا الحديث الكوفيين .

هذا باب

ما يضاف من الأعداد المنونة

اعلم أنَّك إذا أضفت عددا حذفت منه النون والتنوين ، أيُّ ذلك كان فيه . فتقول :
هذه عشروك ، وثلاثوك ، وأربعوك ، ورأيت ثلاثيك ، وأربعيك .
وهذه مائتك ، وألفك .

وتقول : هذه ثلاثة وثلاثوك إذا سميت / بها رجلا . وإن كان عددا في مرضعه قلت :
هذه ثلاثتك وثلاثوك ، كما تقول : هذا غلامك وجاريتك ، وكذا سبيل كلِّ معطوف .

وتقول : هذه ثلاثة أثوابك ، وهذه ثلاثة أثوابِ القومِ ، لا يكون إلا ذلك ، لأنَّ المضاف
ينكر حتى يعرفه ما بعده أو ينكره .

وكذلك تقول : هذه مائة درهمك ، وألف دينارك ، وهذه خمسة عشر . تقدّر حذف ما فيه
من التنوين في النية ، كما تقول : هنّ حواج بيت الله إذا نويت التنوين ، وهنّ حواج
بيت الله إذا نويت طَرَحِه ؛ لأنَّ (فواعل) لا ينصرف . فإنَّما يقع التنوين في النية ، ويخرج
مخرج هذا ضاربُ زيدا وضاربُ زيد ، كما قال الشاعر :

إذا أمَّ سرباحٍ غَدَتْ في طَعائِنِ طَوَالَعٍ نَجْدًا فَاصَتْ العَيْنُ تَدَمَعُ^(١)

(١) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٦٧ « وقد استعملوا (في) مكان (مع) كقول الشاعر : إذا أم سرباح . . أي مع
طعائن يقال جلس فلان : إذا أتى نجدا ويقال لنجد : المجلس والبيت في شرح لامية العرب للمبرد ص ٦١ وروى سرباح بالباء
الموحدة هنا وفي شرح اللامية وفي أمالي الشجرى .

وابن منظور يقول : السرباح من الرجال : الطويل وأم سرباح امرأة مشتق منه قال بعض أمراء مكة وقيل هو للدراج
بن زرة : إذا أم سرباح وفي أصل المقتضب : طوالع نجد . ولكن السيرافي صحيح : جوالس نجد وذكر أبو تمام في (الوحشيات)
قصيدة دراج الضباب وفيها هذا الشاهد ص ٣٠ - ٣١ .

وقال آخر :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ^(١)

٢
٤٥٩

ومن لم يرد التنوين خفض في هذين البيتين وما / أشبههما .

واعلم أَنَّ القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر فتدعه مفتوحاً على قولك : هذه أربعة عشر ، وخمسة عشر .

وقوم من العرب يقولون : هذه أربعة عشر ، ومررت بأربعة عشر^(٢) . وهم قليل ، وله وجيه من القياس : وهو أن تردّه بالإضافة إلى الإعراب ، كما أنك تقول : ذهب أميس بما فيه ، وذهب أمسك بما فيه ، وتقول : جئت من قبل يا فتى ، فإذا أضفت قلت : من قبلك فهذا مذهبه .

وإنما كان القياس المذهب الأول ؛ لأنّ (خمسة عشر) نكرة . وما لم تردّه النكرة إلى أصله لم تردّه الإضافة .

(١) الذناب والذنابة بكسر الفاء فيهما والذناي بالضم والقصر : الذنب . والأجب : الجمل المقطوع السنام . والسنام : يستمار كثيراً للز .

والظهر في هذا البيت على ثلاثة أوجه :

الوجه الأول بالنصب وقال ابن الحاجب في أماليه : نصب الظهر كنصب الوجه في مررت برجل حسن الوجه وهي لفظة فصيحة على التشبيه بالمفعول . ومنهم من جعل نصبه على التمييز ولا حاجة إليه .
الثاني رفع الظهر على الفاعلية .

الثالث خفضه بإضافة أجب إليه وقال ابن الحاجب أجب : صفة لذناب أو عيش .
وقيل البيت :

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ ربيعُ النَّاسِ والبلدُ الحرامُ

و (نأخذ) معطوف على جواب الشرط فيجوز فيه الجزم والنصب والرفع .

وللأبيات قصة ذكرها البندادي في الخزائن ج ٤ ص ٩٦ - ٩٨ وانظر ديوان النابغة الذبياني ص ٧٣ والعيني ج ٣ ص ٥٧٩ ج ٤ ص ٤٣٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥١ « واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول : اضرب أيهم أفضل وكالآن وذلك لكثرة تها في الكلام وأنها نكرة فلا تمييز ومن العرب من يقول : خمسة عشر وهي لغة رديئة » .

أَمَّا (أَمْسِ) وَقَبْلُ) ونحوهما فمعارف . ولو جعلتهن نكرات لرجعن إلى الإعراب ؛ كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام .

وعلى هذا قُرِءَ : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ) ^(١) على النكرة ، على مثل قولك : **أَوَّلًا وَآخِرًا** ؛ ألا ترى أَنَّكَ تقول في النداء : يا زَيْدُ أَقْبِلْ . فإذا جعلته نكرة قلت : يا رجلاً أَقْبِلْ ، كما تقول : يا عبدَ اللَّهِ / فتردّه النكرة إلى الإعراب ؛ كما تردّه الإضافة ؛ ألا تراك تقول : جاعني ^٢_{٤٦٠} الخمسة عشر رجلاً ، والخمسة عشر امرأة . فلو كانت الإضافة تردّه إلى الإعراب لرددته الألف واللام . وإنما أجاز سيبويه الضمّ على بُعد .

فَأَمَّا قولك : مررت بالقوم خمسة عشرهم ، كما تقول : مررت بالقوم خَمْسَتِهِمْ . فغير جائز عندنا البتّة ؛ لَأَنَّ ما بعد خمسة عشر إذا كان عددا لم يكن إلّا مفردا ؛ نحو : خمسة عشر رجلاً ، ولم يكن إلّا نكرة ، وليس بمنزلة خمسة وستة وبأيهما إلى العشر ؛ وذلك أَنَّ الثلاثة إلى العشرة مضاف إلى المعرفة والنكرة . وعلى هذا لا نقول : أخذت عشرين درهما وثلاثيه لَأَنَّ الذي تبيّن به النوع لا يكون معرفة مضمرة ولا مظهرة .

(١) الروم : ٤ . القراءة بالكسر والتنوين من الشواذ . في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٢ « وقرأ أبو السّمّال والجحدري .. من قبلي وبعد بالكسر والتنوين فيما قال الزجاجي : على الجذر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه كأنه قيل قبلا وبدا بمعنى أولا وآخرا » .

والحديث عن الغايات سيأتي في الجزء الثالث إن شاء الله .

هذا باب

اشتقاقك للعدد اسم الفاعل^(١) / كقولك

هذا ثانى اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابع أربعة

٢

٤٦١

اعلم أنك إذا قلت : هذا ثانى اثنين ، فمعنى هذا : أحد اثنين ، كما قال الله عز وجل :
(إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا اثْنَيْنِ^(٢)) وقال : عز وجل : (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ
ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ^(٣)) على هذا :

فإن قلت : هذا ثالث اثنين فعلى غير هذا الوجه . إنما معناه : هذا الذى جاء إلى اثنين
فثلاثهما فمعناه الفعل . وكذلك هذا رابع ثلاثة . ورابع ثلاثة يا فتى ، لأن معناه : أنه
ربعمهم ، وثلاثهم . وعلى هذا قوله عز وجل : (مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ
وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ^(٤)) . ومثله قوله عز وجل : (سَيَتُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ^(٥))

(١) عنون سيبويه لهذا بقوله ج ٢ ص ١٧٢ هذا باب ذكرك الاسم الذى تبين به العدة كم هى مع تمامها الذى هو من ذلك
اللفظ .

(٢) التوبة : ٤٠

(٣) المائدة : ٧٣

في سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « فبناء الإثنين وما بعده إلى العشرة فاعل وهو مضاف إلى الاسم الذى به يبين العدد وذلك قولك :
ثانى إثنين قال الله عز وجل (ثانى إثنين إذ هما فى الفار) و (ثالث ثلاثة) وكذلك ما بعد هذا إلى العشرة وتقول فى المؤنث ما تقول
فى المذكر إلا أنك تجيء بعلامة التأنيث فى فاعلة وفى ثنتين وإثنتين ، وترك الهاء فى ثلاث وما فوقها إلى العشر » .

(٤) المجادلة : ٧

(٥) الكهف : ٢٢

فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ « وتقول : هذا خامس أربعة وذلك أنك تريد أن تقول : هذا الذى خمس الأربعة كما تقول
خمسهم وربعمهم .

وتقول فى المؤنث : خامسة أربع وكذلك جميع هذا من الثلاثة إلى العشرة وإنما تريد هذا الذى صير أربعة خسة وقلما تريد
العرب هذا وهو قياس ألا ترى أنك لا تسع أحدا يقول : ثنيت الواحد ولا ثانى واحد » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٤٨ « فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الإثنين إلى العشرة إذ لكل منهما فعل ومصدر نحو
ثنيت الأحذ ثنيا ، وثلث الإثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة إلى عشرت التهمة والمضارع من جميعها بكسر العين إلا ما لامة حرف
خلق كأربع وأربع وأربع وقد يكسر هذا على الأصل » .

وتلك الأولى لا يجوز أن تنصب بها ؛ لأنَّ المعنى : أَحَدُ ثلاثة وأحد أربعة^(١) .

فتقول على هذا القول : هذا رابعٌ أربعة إذا كان هو وثلاثُ نسوة ؛ لأنَّه قد دخل معهنَّ فقلت : (أربعة) بالتذكير ؛ لأنَّه إذا اجتمع مذكَّر ومؤنَّث جُعِلَ الكلامُ على التذكير ؛ لأنَّه الأصل .

وتقول على القول الآخر : هذا رابعٌ ثلاث يا فتى ؛ لأنَّه لم يدخل معهنَّ / وإنَّما مثاله : هذا ضاربٌ ثلاث . فعلى هذا فأجبر هذا الباب .

فإذا جاوزَ العِقْدَ الأوَّلَ فإنَّ القياسَ على المذهب الأوَّل - وهو : هذا ثالثٌ ثلاثة ورابعٌ أربعة ، أى : أَحَدُ ثلاثة وأَحَدُ أربعة - أن تقول : هذا حادى عشرَ أَحَدَ عشرَ ، وخامسَ عشرَ خمسةَ عشرَ . ولكنَّ العربَ تستثقلُ إضافته على التمام لطوله فيقولون : هذا حادى أَحَدَ عشرَ ، وخامسُ خمسةَ عشرَ^(٢) . فيرفعون الأوَّلَ بما يرفعه . وينصبونه بما ينصبه ، ويخفضونه بما يخفضه ؛ لأنَّه معرب .

وإنَّما منعهم من بنائه أنَّ ثلاثة أسماء لا تُجْعَلُ اسما واحدا فى غير الإضافة . وإنَّما شبه خمسةَ عشرَ بحضرموت ، وببى لما ذكرنا من إزائته عن موضعه .

فإن قلت : هذا حادى عشر وخامسَ عشرَ ، كما تقول : هذا خامسَ وسادس - بنيته على الفتح ؛ لأنَّهما اسمان . فحالهما كحال خمسةَ عشرَ ونحوه . فعلى هذا القياسُ يجرى هذا العددُ .

(١) يعبّر عن هذا المتأخرون بأن فاعل بمعنى بعض فلا يعمل والآخر بمعنى مصير فيعمل .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ - ١٧٣ . « ومن قال : خامس خمسة قال : خامس خمسة عشر وحادى أحد عشر وكان القياس أن يقول : حادى عشر أحد عشر لأن حادى عشر وخامس عشر بمنزلة خامس وسادس ولكنه يعنى حادى ضم إلى عشر بمنزلة حضرموت قال : تقول : حادى عشر فتنبه وما أشبهه ، كما قلت : أحد عشر وما أشبهه فإن قلت : حادى أحد عشر فحادى وما أشبهه يرفع ويجر ولا يبنى ، لأن أحد عشر وما أشبهه مبنى ، فإن بنيت حادى وما أشبهه معها صارت ثلاثة أشياء إسما واحدا . وقال بعضهم : تقول : ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حذف استخفافا ، لأن ما أبقوا دليل على ما ألقوا » .

وعقد فى الانصاف ص ١٩٩ مسألة لهذا فقال : ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر وذهب البصريون إلى أنه يجوز . . .

فإن قلت على قياس قول من قال : هذا رابعٌ ثلاثةٌ وخامسٌ أربعةٌ . فإنَّ النحويين كانوا يقولون : هذا خامسٌ أربعةٌ عشر ، وهذه خامسةٌ أربع / عشرة ، ويقيسون هذا أجمع ، $\frac{2}{463}$ ويقولون : هذا رابعٌ ثلاثٌ عشرة ، إذا كنَّ نساءً ، فصرنَ به أربعةٌ عشر ، كما تقول : هذا رابعٌ ثلاث ، وخامسٌ أربع . فهذا قول النحويين المتقدمين^(١) ، وكان أبو الحسن الأخفش لا يراه صواباً ، وذلك لأنَّك إذا قلت : رابعٌ ثلاثةٌ فإنَّما تُجرِّيه مجرى ضاربٍ ونحوه ، لأنَّك كنت تقول : كانوا ثلاثةً فربَّعهم ، وكانوا خمسةً فسدَّسهم ، ولا يجوز أن تبني فاعلاً من خمسة وعشرة جميعاً ؛ لأنَّ الأصل : خامس عشر أربعة عشر .

والقياس عندي ما قال ، وهو قول المازني^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ « وتقول : هو خامس أربع إذا أردت أنه صير أربع نسوة خمسة ولا تكاد العرب تكلم به كما ذكرت لك .

وعلى هذا تقول : رابع ثلاثة عشر ، كما قلت : خامس أربعة عشر » .

• • •

(٢) تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال : ص ٢٨٨ - ٢٩٠ « قال محمد : وهذا خطأ لأنه يريد أن يبنى فاعلاً من فعل نحو ثلث ، وربيع ، وخمس رابع وخامس ونحوه ويلزمه أن يبنى فاعلاً في هذا الموضع من أربعة عشر من الإسمين جميعاً وهذا محال فلا يجوز أن يتكلم بمثل هذا إلا على قول من قال : ثالث ثلاثة فتقول ثالث ثلاثة عشر ، لأنَّ معناه : أحد ثلاثة عشر ، ولا يريد أن يكون فاعلاً من الفعل بمنزلة ضاربٍ من الضرب وترك جواز ما ذكرنا قبل قول الأخفش والمازني » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : هذا الذي حكاه عن الأخفش والمازني من الاعتلال في أنه لا يجوز رابع ثلاثة عشر كما جاز رابع أربعة عشر هو بعينه لازم لهم في رابع أربعة عشر وذلك أنهم زعموا أن هذا إنما يمتنع من أجل أنك تدفعه أن يبنى فاعلاً من كلمتين : أربعة وعشر وهذا لا يجوز فهم أيضاً إنما قدروا أن يبنوا فاعلاً في الوجه الآخر وهم يريدون اللفظين أعني قولهم : رابع أربعة عشر وذلك أنه في الأصل : رابع عشر أربعة عشر وإنما حذفوا (عشر) استخفافاً ، واستغناءً بدلالة الثاني عليه ، وكذلك إذا قالوا : رابع ثلاثة عشر إنما معناه : رابع عشرة ثلاثة عشر ، وحذف (عشر) الأول ودل عليه الثاني وهذا شيء فعلته العرب بنت فاعلاً من الصدر لما لم يحز أن تبنيه من اللفظين وليس الحذف هنا بقياس قاسه النحويون ومثل ذلك في كلامهم النسبة إلى المحكي ، نحو تأبط شراً إنما تقول : تأبطي فتنسب إلى الصدر ولو لزمه أن يبنى فاعلاً من لفظين في رابع ثلاثة عشر للزمه ذلك في رابع أربعة عشر فإن قال : أنه بنى رابعاً من أربعة وحذف عشراً استخفافاً فكذلك هو في رابع ثلاثة عشر بنى رابعاً من أربعة وحذف (عشر) استخفافاً . ولا فرق بينهما غير مخالفة لفظ أربعة للفظ ثلاثة . فأما بناء (فاعل) في الوجهين فن لفظة واحدة ، وحذفت الأخرى ، وكان ، ما أثبتوا دليلاً على ما ألقوا ، واستعملت العرب استعمالاً مطرداً في الوجهين ومنهم من يأتي بعشر فيقول رابع عشر ثلاثة عشر ، والحذف أجود وأكثر .

فإذا بلغت العشرين فما بَعْدَهَا لم تَبْنِ منه فاعِلًا ؛ لَأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِمَا قَبْلَهُ ؛ لَأَنَّهُ يَجِيءُ عَلَى لَفْظِ الْعَشْرِينَ ، وَالثَّلَاثُونَ عَلَى لَفْظِ الثَّلَاثَةِ ، وَهَكَذَا إِلَى التَّسْعِينَ .

فإذا بلغت المائة قلت: كانوا تسعة وتسعين فأمَّا يَتَّهِمُ : إذا جعلتهم مائة . وكانوا تسعمائة فآلَفْتَهُمْ . إذا أردت : (فَعَلْتَهُمْ) ، وآلَفْتُهُمْ . إذا أردت : (أَفْعَلْتَهُمْ) . كلُّ ذلك يقال وجاء في الحديث «أَوَّلُ حَيِّ آلَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ / صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جَهَنَّةُ ، وَقَدْ آلَفَتْ مَعَهُ بَنُو سُلَيْمٍ بَعْدُ» .

قال بُجَيْرُ بْنُ زُهَيْرٍ :

صَبَحْنَاهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَافِي^(١)

وبنو عثمان بن عمرو بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر هم مُزَيْنَةُ .

= فأما قوله : إذا أردت بفعل الإسم جاز بناؤه وكان معناه أحد أربعة عشر فإذا أردت به الفعل لم يجوز فهذا تحكم بنير علة وقد جعلت العرب حكم هذا الباب أن يبنى فاعلا من الأول كما ينسب إلى اللفظة الأولى ولم يرنا الراد علة مانعة من الوجه الآخر الذي على معنى الفعل غير قوله : يلزمك إذا أردت به الفعل أن تبنى فاعلا من لفظين ولا فرق بين فاعل إذا أردت به الفعل وبين فاعل إذا أردت به الإسم في الاشتقاق وإنما يقع الفرق في النية إذا نويت به الإسم ، ولم ترد إيقاع الفعل فأما في لفظ الاشتقاق فهما سواء ألا ترى أن ضارب زيد أمس ، وضارب زيدا غدا اشتقاقهما واحد اللفظ فهما سواء وإن كنت تريد بالمستقبل إيقاع الفعل وبالماضي الإسم .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٣٦ وشرح الكافية ج ٢ ص ١٤٩ .

(١) في نسب عدنان وقحطان للمبرد ص ٦ «ومن قبائل بني طابخة بن إلياس بنو أد بن طابخة وهم بنو مر بن أد وعبد مناة ابن أد وضيبة بن أد وعمرو بن أد وهم مزينة نسبوا إلى أمهم» .

وفي جمهرة أنساب العرب ص ٢٠١ «ولد عمرو بن أد عثمان وأوس وأمهما مزينة بنت كلب فنسب ولدها إليها» وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ ، والاشتقاق ص ١٨٠ .

والبيت من قصيدة لبجير بن زهير قالها في فتح مكة ذكرها ابن هشام في السيرة .

أنظر : الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٢ . ورواية البيت هناك :

صَبَحْنَاهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَأَلْفٍ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَافِي

هذا باب

ما يُضَافُ إليه من العِدَّة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة

اعلم أنه كلُّ ما كان اسماً غير نعت فإضافة العدد إليه جيّدة . وذلك قولك : عندى ثلاثة أجمال ، وأربع أيتني ، وخمسة دراهم ، وثلاثة أنفيس .

فإن كان نعتاً قُبِحَ ذلك فيه ، إلا أن يكون مضارعاً للاسم ، واقعاً مَوْقَعَهُ . وذلك قولك : عندى ثلاثة قرشيين ، وأربعة كرام ، وخمسة ظرفاء^(١) هذا قبيح حتى تقول : ثلاثة رجال قرشيين . وثلاثة رجال كرام ، ونحو ذلك . فلأما المضارع للأسماء فنحو : جاعى ثلاثة أمثالك ، وأربعة أشباه زيد . كما قال الله عز وجل . « مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا » وقد قرئ : (فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) / . فهذه القراءة المختارة^(٢) عند أهل اللغة ، والى بدأنا بها $\frac{٢}{٤٦٥}$ حسنة جميلة .

فإن كان الذى يقع عليه العدد اسماً لجنس من غير الآدميين لم يُلاقَ العدد إلا بحرف الإضافة ، وكان مجازُهُ التَّأْنِيثَ ، لَأَنَّ فِعْلَهُ وَجَمْعَهُ عَلَى ذَلِكَ ، إذ كان معناه الجماعة ، ألا ترى أنك تقول : الجمال تسير ، والجمال يسرن ؛ كما قال الله عز وجل عند ذكر الأصنام : (رَبُّ إِنْهُمْ أَضَلَّلَنَ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ)^(٣) . وعلى هذا يُجمع ؛ كما تقول : حمام وحمامات ، وسرادق وسرادقات .

(١) فى سبويه ج ٢ ص ١٧٥ « باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التى يبين بها العدد . . . وذلك الوصف تقول هؤلاء ثلاثة قرشيون وثلاثة مسلمون وثلاثة صالحون فهذا وجه الكلام كراهية أن يجعل الصفة كالإسم إلا أن يضطر شاعر وهذا يدلك على أن النسابات إذا قلت ثلاثة نسابات إنما يحسن كأنه وصف المذكور ، لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة ، كما يحسن الإسم فلما لم يقع إلا وصفا صار المتكلم كأنه قد لفظ بمذكرين ثم وصفهم بها وقال الله جل ثناؤه (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) » .

(٢) الأنعام : ١٦٠ وانظر تعليق ص ١٤٩ من هذا الجزء . والكامل ج ٥ ص ٢٧٠

وقراءة « عشر أمثالها » بتنوين عشر ورفع أمثالها قراءة عشرية ليعقوب . النشر ج ٢ ص ٢٦٦ - الاتحاف ص ٢٢٠ .

وقرىء فى الشواذ بتنوين عشر ونصب أمثالها قرأ بذلك الأعشى الاتحاف ص ٢٢٠ .

(٣) إبراهيم : ٣٦

فَأَمَّا الْآدَمِيُّونَ فَإِنَّ الْمَذْكَرَ مِنْهُمْ يَجْرَى عَلَى جَمْعِهِ التَّذْكَيرَ ، لِأَنَّهُ فَعَّلَهُ عَلَى ذَلِكَ . تَقُولُ :
هَمْ يَضْرِبُونَ زَيْدًا ، وَيَنْطَلِقُونَ ، فَلِذَلِكَ تَقُولُ : مُسْلِمُونَ وَمَنْطَلِقُونَ ، وَنَحْوَهُ ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ :
هَمْ الرِّجَالُ ، وَلَا يَقَعُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا لِمَا يَعْقِلُ .

فَإِنْ قُلْتَ : هِيَ الرِّجَالُ . صَلَحَ عَلَى إِرَادَتِكَ هِيَ جَمَاعَةُ الرِّجَالِ ، كَمَا تَقُولُ : هِيَ الْجَمَالُ .
فَأَمَّا (هَمْ) فَلَا يَكُونُ إِلَّا لِمَا يَعْقِلُ .

فَإِذَا أَضْفَعْتَ إِلَى اسْمِ جَنْسٍ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ قُلْتَ : عِنْدِي / ثَلَاثٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَثَلَاثٌ مِنَ
الْغَنَمِ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثٌ مِنَ الْغَنَمِ ذَكَورٌ وَثَلَاثٌ مِنَ الشَّاءِ ذَكَورٌ ، وَكَذَلِكَ مَا أَشَبَّهُ هَذَا ^(١) ،
لَأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : ذَكَورٌ بَعْدَ أَنْ أُجْرِيَتْ فِي اسْمِهِ التَّأْنِيثُ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا حَقَرْتَ الْإِبِلَ
وَالْغَنَمَ قُلْتَ : أَبَيْلَةٌ وَغُنَيْمَةٌ . وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةٌ ذَكَورٌ مِنَ الشَّاءِ ، وَثَلَاثَةٌ ذَكَورٌ مِنَ الْإِبِلِ ^(٢)
لَأَنَّكَ إِنَّمَا قُلْتَ : مِنَ الْإِبِلِ ، وَمِنَ الشَّاءِ ، بَعْدَ أَنْ جَرَى فِيهِ التَّذْكَيرُ ؛ كَمَا تَقُولُ : عِنْدِي
ثَلَاثَةٌ أَشْخَصٌ ، ثُمَّ تَقُولُ : مِنَ النِّسَاءِ ^(٣) ، لِأَنَّكَ أُجْرِيْتَ عَلَيْهِ التَّذْكَيرَ أَوَّلًا عَلَى لَفْظِهِ ،
ثُمَّ بَيَّنْتَ بَعْدُ مَا تَعْنَى .

وَتَقُولُ : عِنْدِي ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ ^(٤) ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : ثَلَاثٌ أَنْفُسٍ . أَمَّا التَّذْكَيرَ فَإِذَا عَنَيْتَ

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « فَإِذَا جِثَّتْ بِالْأَسْمَاءِ الَّتِي تَبَيَّنَ بِهَا الْعِدَّةُ أُجْرِيَتْ الْبَابُ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي التَّثْلِيثِ إِلَى تِسْعِ عَشْرَةٍ
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ثَلَاثُ شِيَاءٍ ذَكَورٌ ، وَلَهُ ثَلَاثٌ مِنَ الشَّاءِ فَأُجْرِيَتْ ذَلِكَ عَلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّ الشَّاءَ أَصْلُهُ التَّأْنِيثُ وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى
الْمَذْكَرِ ، كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ : هَذِهِ غَنَمٌ ذَكَورٌ فَالْغَنَمُ مُؤَنَّثَةٌ وَقَدْ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَقَالَ الْخَلِيلُ : هَذَا شَاءٌ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى (هَذَا
رَحْمَةً مِنْ رَبِّي) .

وَتَقُولُ : لَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ذَكَورٌ وَخَمْسٌ مِنَ الْغَنَمِ ذَكَورٌ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ إِسْمَانِ مُؤَنَّثَانِ كَمَا أَنَّ مَا فِيهِ الْهَاءُ مُؤَنَّثٌ
الْأَصْلُ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى الْمَذْكَرِ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : لَهُ ثَلَاثَةٌ ذَكَورٌ مِنَ الْإِبِلِ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَجِءْ بِشَيْءٍ مِنَ التَّأْنِيثِ وَإِنَّمَا ثَلَّثْتَ الْمَذْكَرَ
ثُمَّ جِثَّتْ بِالتَّضْمِيرِ فَمِنْ الْإِبِلِ (لَا تَذْهَبُ الْهَاءُ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَكَ : ذَكَورٌ بَعْدَ قَوْلِكَ : مِنَ الْإِبِلِ لَا تَثْبِيتُ الْهَاءِ) .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَتَقُولُ : ثَلَاثَةٌ أَشْخَصٌ وَإِنْ عَنَيْتَ نِسَاءً لِأَنَّ الشَّخْصَ إِسْمٌ مَذْكَرٌ » .

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٣ « وَقَالُوا : ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ ، لِأَنَّ النَّفْسَ عِنْدَهُمْ إِنْسَانٌ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ : نَفْسٌ وَاحِدَةٌ
فَلَا يَدْخُلُونَ الْهَاءَ » .

وَقَالَ فِي ص ١٧٤ « وَزَعَمَ يُونُسُ عَنْ رُؤْيَا أَنَّهُ قَالَ : ثَلَاثُ أَنْفُسٍ عَلَى تَأْنِيثِ النَّفْسِ ، كَمَا يُقَالُ ثَلَاثُ أَعْيُنٍ لِلْعَيْنِ مِنَ النَّاسِ .
وَقَالَ كَمَا أَنَّ النَّفْسَ فِي الْمَذْكَرِ أَكْثَرُ » .

بالنفس المذكور. وعلى هذا تقول : عندى نفس واحد ، وإن أردت لفظها قلت : عندى ثلاث أنفس ؛ لأنها على اللفظ تصغرُ نَفْسَةً . وعلى هذا قوله عز وجل : (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ^(١)) وقال عز وجل : (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ ^(٢)) ، وقرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : (بَلَى قَدْ جَاءَكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا / وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ ^(٣)) على مخاطبة النفس ، $\frac{٢}{٤٦٧}$ وقال : (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ^(٤)) .

وتقول : ثلاثة أفراس وثلاث أفراس ، لأنَّ الفرس يقع على الذكر والأنثى ^(٥)

فأما قولك : هذه عين ^(٦) القوم وأنت تعنى الرجل بعينه ، فلأنك وضعت موضع العين بعينها ، فأقمت ذلك المقام . ولو سميت رجلاً (عَيْنًا) لقلت فى تصغيره : عَيْنٌ . فإنما هذا بمنزلة قولك للمرأة : ما أنت إلا رَجُلٌ ، وللرجل : ما أنت إلا مُرْثَةٌ ؛ لأنك تقصد قصد الشيء بعينه . فقس ما ورد عليك من هذا تُصَبُّ إن شاء الله .

فأما تسميتهم الرجل عَيْنَةً وأُذَيْنَةً فإنما سموا بهما بعد أن ضحرتا فى موضعهما ؛ ولو سميت الرجل (أُذْنًا) ، ثم صغرته لقلت : أُذَيْنٌ فاعلم .

(١) الفجر : ٢٧ .

(٢) الزمر : ٥٦ .

(٣) الزمر : ٥٩ فى شواذ ابن خالويه ص ١٣١ . . بكسر التاء النبى صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه وفى البحر المحيط ج ٧ ص ١٣٦ بكسر الكاف والتاء خطاب للنفس وهى قراءة أبى بكر الصديق وإبنته عائشة رضى الله عنهما وروتهما أم سلمة عن النبى صلى الله عليه وسلم .

(٤) آل عمران : ١٨٥ .

(٥) فى سيويه ج ٢ ص ١٧٤ « وتقول : ثلاث أفراس إذا أردت المذكور ، لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار فى كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر حتى صار جملة القدم » .

(٦) فى سيويه ج ٢ ص ١٧٣ « ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجلاً لأن العين مؤنثة » .

وقال فى ص ١٣٧ : وإذا سميت رجلاً بعين وأذن فتصغيره بغير هاء وتدع الهاء ها هنا . . ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة .

هذا باب

الجمع لما يكون من الأجناس على (فَعْلَة)

اعلم أنه ما كان من ذلك اسماً فإنك إذا جمعته بالآلف والتاء حرّكت أوسطه^(١)، لتكون
الحركة عَوْضاً من الماء المحذوفة ، وتكون فرقاً / بين الاسم والنعت ؛ وذلك قولك في طلحة :
طَلَحَات ، وفي جَفْنَة : جَفْنَات ، وفي صَحْفَة : صَحَفَات ، وكذلك جميعُ هذا الباب .

قال الشاعر :

لَنَا الْجَفْنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا^(٢)

وقال الآخر :

نَضَّرَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وأما ما كان على فعلة فإنك إذا أردت أدنى العدد جمعها بالتاء وفتحت العين ، وذلك قولك : قصعة وقصعات ، وصحفة وصحفات ، وجفنة وجفنات ، وشفرة وشفرات ، وجرمة وجرات » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨١ على أن جمع التصحيح قد يراد به الكثير فالجفنات مراد بها الجفان .

الغر : البيض ، ويريد بياض الشحم . والأسيايف جمع قلة وأراد به الكثرة .

والبيت لحسان من قصيدة في ديوانه ص ٢٩٦ - ٣٠٢

(٣) روى بجر طلحة وبنصبه - جعل ابن عصفور الجر من الضرورة لأنه حذف المضاف من غير أن يقوم المضاف إليه مقامه . وقال ابن برى : الأشبه عندي أن يخفضه بإضافة سجستان إليه لأنه كان أميرها والنصب بتقدير أغنى أو منصوب على نزع الخافض والأصل دفنوها بطلحة الطلحات قاله ابن خروف والأول قول البطليوسى أو هو بدل مطابق من (أعظما) فتكون أعظما من قبيل ذكر البيض وإرادة الكل .

طلحة الطلحات : أحد الأجناس المشهورين في الإسلام وإسمه طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي وأضيف إلى الطلحات لأنه فاق في الجود خمسة أجناس إسم كل منهم طلحة ، وقيل غير ذلك وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٣٨ والاشتقاق ص ٤٧٥ وشروح سقط الزند ص ٩٥٨ وسجستان : ولاية واسعة .

والبيت أول قصيدة لعبد الله بن قيس بن الرقيات في رثاء طلحة أنظر الخزاعة ج ٣ ص ٣٩٢ - ٣٩٥ ومعجم البلدان ج ٣ ص ١٩٠ - ١٩١ والقصيدة في الديوان ص ٢٠ - ٢٢ .

ويرى الكوفيون جمع نحو طلحة جميع مذكر سالما وفي الإنصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦ - ٣١ . واستدل البصريون لديهم بهذا البيت .

فهذا إنما يكون في المفتوح على هذه الهيئة الواحدة ، لأنَّ الفتح أخفَّ الحركات .

فإن كان الاسم على (فُعْلَة) ففيه ثلاثة أوجه ^(١) :

إن شئت قلت : فُعَلَات ، وأتبعْتَ الضمَّة الضمَّة ؛ كما أتبعْتَ الفتحَ الفتحَ .

وإن شئت جمعته على فُعَلَات ، فأبدلت من الضمَّة الفتحَ لخفتها .

وإن شئت أسكنت فقلت : فُعَلَات ؛ كما تقول في عَضْد : عَضْد ؛ وفي رُسُل : رُسُل . قال

الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ^(٢)) . وواحدُها خُطوة . وقال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكْبَانُنَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجَدَّ بِالْهَزْلِ ^(٣) /

ينشلون : رُكْبَاتُنَا ورُكْبَاتُنَا . وهذه الآية تقرأ على الأوجه الثلاثة . وذلك قوله : (في الظلمات ، والظلمات ، والظلمات ^(٤)) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ - ١٨٢ « وأما ما كان فعلة فإنك إذا كسرتَه على بناء أدنى العدد ألحقت التاء ، وحركت العين بضمة وذلك قولك : رُكبة وركبات وغرفة وغرفات وجفرة وجفرات . . . ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء فيقول : ركبات وغرفات » .

(٢) البقرة : ١٦٨ . قرئ في السبعة خطوات بضم العين وسكونها في جميع القرآن . الإنحاف ص ١٥٢ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ على سماعه الفتح في ركباتنا . ويقول الأعم : زعم بعض النحويين أنه جمع رُكبة على ركب ثم جمع رُكبا على ركبات فهو جمع الجمع وقول سيبويه أصح ، لأنهم يقولون : ثلاث ركبات بالفتح ، كما يقولون ثلاث ركبات بالضم والثلاثة إلى الشرة إنما تصاف إلى أدنى العدد . ركباتنا : فاعل للوصف وذكر لأنه مؤنث مجازي .

يقول : رأونا وقد شمرنا للحرب وكشفنا عن أسوقنا حتى بدت ركباتنا .

ولم ينسب البيت لقائل معين وهو في ابن يعيش ج ٥ ص ٢٩ .

(٤) في الظلمات - بأداة التعريف في ثلاث آيات الأنعام : ٢٩ ، ١٢٢ والأنبياء : ٨٧ .

وقراءة تسكين العين في ظلمات والظلمات في جميع القرآن شاذة قرأ بها الحسن وكذلك قراءة فتح العين أنظر انحاف فضله البشر ص ١٣٠ ، ٢٠٥ ، ٣١١ ، ٣٢٥ وشواذ ابن خالويه ص ٢ ، ٣٦ والبحر المحيط ج ١ ص ٨٠ .

وما كان على (فُعلة) ففيه ثلاثة أوجه^(١).

أحدها : فِعَلات تُتبع الكسرة الكسرة .

وإن شئت قلت : فِعَلات . فتُبَدل الفتحة من الكسرة ، كما أبدلتها من الضمة .

وإن شئت قلت : فِعَلات ، وأسكنت ؛ كما قلت في إِبِلٍ : إِبِلٌ ، وفي فَخِذٍ : فَخِذٌ ، لاستثقال الكسرة ، وذلك قولك سِدْرَةٌ وسِدْرَات ، وقربة وقِرْبَات . فإن استثقلت قلت : سِدْرَات وقِرْبَات ، وفي الإسكان : سِدْرَات ، وقِرْبَات .

وأما النعوت فإنَّها لا تكون إلَّا ساكنة ، للفُضْل بين الاسم والنعته^(٢) ؛ وذلك قولك : ضُخْمة ، وضُخْمَات ، وعَبْةٌ وعِبَلَات ، وَخَدْلَةٌ وَخَدَلَات .

وأما قولهم في بني أُمَيَّة الأصغر : العَبَلَات - فإنَّما قصدوا إلى عِبْلة وهو اسم .

وأما قولهم في جمع رُبْعَةٍ : رُبْعَات - في قولهم : امرأة رُبْعَةٌ ، ورجل رُبْعَةٌ - فلاَّنه يَجْرَى عندهم مَجْرَى الاسم . إذ صار يقع للمؤنَّث / والمذكَّر على لفظ واحد^(٣) . بمنزلة قولك : فرس $\frac{٢}{٤٧٠}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « وما كان فعلة فإنَّك إذا كسرتَه على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة وذلك قولك : قُرْبَات وسِدْرَات وكسرات . ومن العرب من يفتح العين كما فتحت عين فعلة وذلك قولك قُرْبَات وسِدْرَات . . . »

ومن قال غرفات فخفف « قال كسرات » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وجميع هذا إذا لحقته الهاء للتأنيث كسر على فعال وذلك عيلة وعبال . . . وليس شيء من هذا يتمتع من التاء غير أنَّك لا تحرك الحرف الأوسط لأنه صفة وقالوا : شياء لجبات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لجبة فإنَّما جاءوا بالجمع على هذا واتفقوا عليه في الجمع » وانظر مجالس ثعلب ص ٥٩٥ .

ما تقدم يتضح لنا أن المبرد على وفاق مع سيبويه في تحريك عين الاسم دون الصفة ولكن السيوطي في الجمع ينسب إلى المبرد أنه يجيز تحريك عين الصفة قياساً قال في ج ١ ص ٢٣ : وندر كهلات بالفتح كهلة ، وأجاز المبرد القياس عليه . الخدلة : المرأة الغليظة السياق المستديرتها .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وأما رُبْعَةٌ فإنَّهم يقولون : رجال رِبْعَات ونسوة رِبْعَات وذلك لأن أصل رُبْعَةٌ اسم مؤنَّث وقع على المذكر والمؤنَّث ، فوصفاً به ، ووصف المذكر بهذا الاسم المؤنَّث كما يوصف المذكر بخمسة حين يقولون رجال خمسة وخمسة اسم مؤنَّث وصف به المذكر » .

للمذكر والأنثى^(١) كذلك إنسان وبعير ، يقع على المذكر والمؤنث وإن كان في اللفظ مذكرا .
كما أن رُبعة في اللفظ مؤنث وهو يقع على المذكر والمؤنث . فبعير يقع عليهما^(٢) ومجازه
في الإبل مجاز قولك : إنسان . وجمل يعجرى مَجْرَى رجل . وناقاة يعجرى مجرى امرأة .

وأنشدني الزيادي عن الأصمعي لأعرابي :

لَا تَشْتَرِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدُنَا عَرَقُ الزَّجَاجَةِ وَاكْفُ الْمِعْصَارِ^(٣)

وأما قولهم : شاة لُجْبة ، وشاء لُجَبَات - فزعم سيبويه . أنهم يقولون : لُجْبة ولُجْبة ،
وإنما قالوا : لُجَبَات على قولهم لُجْبة^(٤) .

= في مجالس ثعلب ص ٥٩٥ « ولم يحك الفراء ولا الكسائي في ربعة إلا التحريك وقال ابن الأعرابي رجال ربعات وربعات ..
وقال أبو العباس والذي سكن في ربعات جملة مرة على النعت ومرة على الإسم » .
الربعة : المربعة الخلق ليست بالطويلة ولا بالقصيرة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٤ « لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه في المذكر » .

(٢) في إصلاح المنطق ص ٣٢٦ « وقال الأصمعي : البعير بمنزلة الإنسان يكون المذكر والمؤنث .. وكذلك تقول
للجمل : هذا بعير وناقاة هذه بعير ، وحكى عن بعض العرب : صرعتني بعير لى أى ناقاة وتقول : شريت من لبن بعيرى أى من
لبن ناقى » وانظر اللسان أيضا .

(٣) البيت في مبادئ اللغة للأسكافي ص ١٤٣ وروايته : لَا تَشْتَرِي لَبَنَ .. وشرحه بقوله : يقول : لسانا من أهل
البادوة والناسخين للشقاوة فيكون غاية سهوتنا شرب لبن البعير وعندنا من شراب العنب الكثير الذى يفرق فيه القدح وتمتلئ
منه المعصرة حتى تسيل سلاقتها .

المعصار : الذى يحمل فيه الشيء ثم يعصر . وكف . مال وتقاطر - وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤١٨ والرواية هناك :
لَا تَشْرَبُوا . وروى في نهاية الأرب ج ١٠ ص ١٠٣ لَا تَشْتَرِي . وروى في الأغاني ج ٤ ص ٣٧٣ برواية :

لَا نَبْتَغِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدُنَا مَاءُ الزَّبِيبِ وَنَاطِئُ الْمِعْصَارِ

وروى في شروح سقط الزند ص ٢٦ : لَا تَشْرَبِي مَاءَ الْقُلُوصِ وَعِنْدُنَا ..

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : شياه لُجَبَات فحركوا الحرف الأوسط لأن من العرب من يقول : شاة لُجْبة
فإنما جاءوا بالجمع عن هذا ، وانفقوا عليه في الجمع » .

وقال قوم : بل حرّك ، لأنّه لا يلتبس بالمدكّر ؛ لأنّه لا يكون إلّا فى الإناث . ولو أسكنه مسكّن على أنّه صفة كان مصيباً^(١) .

وقد جاء فى الأسماء بالإسكان فى (فَعْلَة) . أنشدوا لذى الرمة :

.. / ورَفَضَاتُ الهَوَى فى المفاصل^(٢)

وهو جمع رَفْضَة .

٢
٤٧١

(١) أجاز المبرد تسكين العين فى لحيات ولم يقل ذلك فى ربعات وأجازه ثعلب كما ذكرنا فى مجالسه وقال السيوطى فى الجمع ج ١ ص ٢٤ : وأجاز المبرد التسكين فيها قياساً وان لم يسمع ووافقه ابن مالك .
(٢) قطعة من البيت :

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خَفُوقًا وَرَفَضَاتُ الهَوَى فى المفاصل

قال ابن عصفور : كان ينبغى أن يقول رفضات بالتحريك إلا أنه لما اضطر إلى التسكين حكم لها بحكم الصفة فسكن وما يبين لك صحة ما ذكرته من الحمل على الصفة أن أكثر ما جاء من ذلك فى الشعر إنما هو مصدر لقوة شبه المصدر باسم الفاعل الذى هو صفة .

الذكر بكسر الذال وفتح الكاف : جمع ذكر والذكر بالكسر والضم : إسم لذكرته بقلبي وبلسانى ذكرى بالكسر والقصر وأنكر الفراء الكسر فى القلب وقال : اجملنى على ذكر منك بالضم لا غير .

الأحشاء : جمع حشى وهو ما فى البطن من موى وكرش وغيرهما .

رفضات الهوى : ما تفرق من هواها فى قلبه .

خفوقاً : مفعول ثان من خفق : إذا اضطرب ، ورفضات الهوى مطوف على ذكر وهو من إضافة المصدر إلى فاعله .

والبيت لذى الرمة من قصيدة فى ديوانه ص ٧٠ - ٧٣ وفى طبعة كبرديج ص ٤٩١ - ٥٠١ وانظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢٣ -

٤٢٤ وشواهد النشافية ص ١٢٨ - ١٣٢

هذا باب

ما جاء من هذا في ذوات الياء والواو
التي ياءتهن ، وواوتهن لامات

وذلك قولك في رَمِيَّة : رَمِيَّات ، وفي غَزْوَة : غَزَوَات ، وفي قَشْوَة : قَشَوَات^(١) ، كما تقول
في (فَعَلَة) ؛ نحو : حَصَاة وَقَتَاة . حَصِيَّات وَقَنَوَات ؛ لِأَنَّكَ لو حذفت لالتقاء الساكنين لالتبس
بِفَعَالٍ من غير المعتل . فَجَرَى ها هنا مَجْرَى غَزَوًا وَرَمِيًا ؛ لِأَنَّكَ لو أَلْحَقْتَ أَلْفَ غَزَا وَأَلْفَ
رَمَى أَلْفَ التثنية - للزمك الحذف لالتقاء الساكنين فالتبس الاثنان بالواحد ، فكنت تقول
للاثنين : غَزَا ، وَرَمَى . فلمَّا كان هذا على ما ذكرت لك لم يُحذف .

فأما ما كانت الياء والواو منه في موضع العين فَإِنَّ فِيهِ اخْتِلَافًا^(٢) .:

أما الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فأن تقول في بَيْضَة : بَيْضَات ، وفي جَوْزَة :
جَوَزَات ، وفي لَوْزَة : لَوَزَات .

وأما هُذَيْلُ بْنُ مُدْرِكَةَ خَاصَّةً فيقولون : جَوَزَات ، وبَيْضَات ، وَلَوَزَات / على منهاج غير $\frac{2}{477}$
المعتل ، ولا يقلبون واحدةً منهما ألفًا .

فيقال : أليس حق الواو والياء - إذا كانت كل واحدة منهما في موضع حركة - أن
تُقلب ألفًا إذا كان ما قبلها مفتوحًا ؟ .

فيقول من يحتجُّ عنهم : إِنَّمَا حُرِّكَتْ هَذِهِ الْيَاءُ وَهَذِهِ الْوَاوُ ، لِأَنَّ الْبَابَ وَقَعَ اسْمًا مُتَحَرِّكًا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « وبنات الياء والواو بتلك المنزلة تقول : ركوة وركاء وركوات وقشوة وقشاء وقشوات
وغلوة وغلاء وغلوات وظبية وظباء وظبيات » .

القشوة : قفة من خوص تجعل المرأة فيها عطرها وحاجتها .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩١ « وغير وعيرات حركوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل لأنهم يقولون بيضات وجوزات » .

أَلْحَقِ الْمَعْتَلَّ بِالصَّحِيحِ ؛ لَثَلَا يَلْتَبِسُ [النَّعْتُ بِالْمَنْعُوتِ أَجْرَى هَذَا الْبَابُ فِي تَرْكِ الْقَلْبِ
مَجْرَى خَوْنَةٍ وَخَوَكَةٍ . لَثَلَا يَلْتَبِسُ] ^(١) بِنَا أَصْلُهُ فَعَلَةٌ ، نَحْوُ : دَارَةٌ : وَقَارَةٌ إِذَا قَلَّتْ : دَارَاتُ ،
وَقَارَاتُ . فَصَحَّ هَذَا لِأَنَّ أَصْلَهُ السَّكُونُ ؛ كَمَا صَحَّ الْعَوْرُ ، وَالصَّيْدُ ، وَعَوْرٌ ، وَصَيْدٌ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ
الْفِعْلِ (أَفْعَلٌ) .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا مَضْمُومَ الْأَوَّلِ ثَمَّا وَاوَهُ أَوْ يَأْوُهُ لَامٌ أَوْ مَكْسُورَ الْأَوَّلِ فَلَهُ أَحْكَامُ
نَذَرُهَا مَفْسَرَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ مَضْمُومَ الْأَوَّلِ ^(٢) : نَحْوُ : غُدُوَّةٌ وَرُشُوَّةٌ - فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ : رُشُوتٌ ،
وُغْدُوتٌ . وَمَنْ قَالَ : ظُلُمَاتٌ قَالَ : رُشُوتٌ وَغُدُوتٌ . وَمَنْ قَالَ : ظُلُمَاتٌ قَالَ : رُشُوتٌ ،
وُغْدُوتٌ .

وَمَنْ كَانَ يَقُولُ : رِشْوَةٌ فَيَكْسِرُ أَوَّلَهُ / وَيَقُولُ : غِدُوَّةٌ ^(٣) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ
مَا قَالَ فِي سِدْرَاتٍ ، وَكِسِرَاتٍ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ ، فَتَلْتَبَسُ بِنَاتُ الْوَاوِ بِنَاتُ الْيَاءِ .
وَلَكِنَّهُ يُسَكِّنُ إِنْ شَاءَ ، وَيَفْتَحُ إِنْ شَاءَ ، فَيَقُولُ : رِشُوتٌ ، وَرِشُوتٌ .

وَكَذَلِكَ غُدُوَّةٌ وَمَا أَشْبَهَهَا . وَمَنْ قَالَ : مُذِيَّةٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ جَمْعُهَا عَلَى مِنْهَاجِ قَوْلِهِ :
ظُلُمَاتٌ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزِمُهُ قَلْبُ الْيَاءِ وَاوًا . وَلَكِنْ يُسَكِّنُ إِنْ شَاءَ فَيَقُولُ : مُذِيَّاتٌ ، وَإِنْ شَاءَ فَتَفْتَحُ ^(٤)
فَهَذَا الْعَارِضُ الَّذِي يَدْخُلُ فِي بِنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ .

وَمَجْرَى الْبَابِ وَأَصْلُهُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « وبنات الواو بهذه المنزلة قالوا : خطوة وخطوات وخطى وعروة وعروات وعرى .
ومن العرب من يدع العين من الضمة في فعلة ويقول عروات وخطوات » .
« وأما بنات الياء إذا كسرت على بناء الأكثر فهي بمنزلة بنات الواو وذلك قولك : كلية وكلى ومدية ومدى وزبية وزبي
كرهوا أن يجمعوا بالياء فيحركوا العين بالضمة فتجىء هذه الياء بعد ضمة فلما ثقل عليهم ذلك تركوه واجتزأوا ببناء الأكثر ،
ومن خفف قال : كليات ومديات » .

(٣) تتبعت غدوة في كلام النحويين واللغويين فلم أجدها ضبطها بكسر الفاء وقد تكون مصحفة عن عدوة فالعدوة بثلاثه
وقرىء في السبعة بالفتن : ضم الفاء وكسرها .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٧٦ « وإن كانت اللام ياء نحو كلية لم يحز الإتيان اتفاقاً للثقل ، وأما الفتح
فاللبرد نص على جوازه ، وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه » .

هذا باب

الجمع لما كان على ثلاثة أحرف

أما ما كان من غير المعتل على (فعل) فإنَّ بابَه في أدنى العدد أن يجمع على (أفعل) ؛ وذلك قولك : كلب وأكلب وفلّس وأفلس . فإنَّ جاوزت إلى الكثير خرج إلى «فَعَال» ، أو (فُعول) : وذلك / قولك : : كلاب ، وكعاب ، وفراخ ، وفروخ ، وفلوس . فهذا هو الباب^(١) .

فأما ما جاء على (أفعال) فنحو : فرد وأفراد ، وفرخ وأفراخ^(٢) ؛ كما قال الشاعر :

ماذا تقول لأفراخٍ بذى طلحٍ حمير الحواصلِ لاماء ولا شجر^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٥ «أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنك إذا ثلثته إلى أن تمشره فإن تكسره أفعل وذلك قولك : كلب وأكلب ، وكعب وأكعب ، وفرخ وأفرخ ، ونسر وأنسر فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجيء على فعال وعلى (فعول) وذلك قولك : كلاب ، وكباش ، وبغال وأما الفعول فنسور ، وبطون وربما كانت فيه اللتان فقالوا : فعول وفعال وذلك قولهم : فروخ وفراخ وكعوب وكعاب ، وفحول وفعال » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ «واعلم أنه قد يجيء في فعل أفعال مكان أفعل . . . وليس ذلك بالباب في كلام العرب ومن ذلك قولهم : افراخ ، وأجداد ، وأفراد ، وأجد عربية وهي الأصل ، ورأد وأرآد والرأد أصل الهجين » .

وانظر الكامل ج ١ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

* * *

وقد تناول نقد على بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة) للكامل هذه المسألة فقال : وقد أساء أبو العباس في هذا القول على أنه إنما اتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه . . . وقد جاء عن العرب الفصحاء غير ما ذكره فن ذلك كهف وأكهاف . وكف وأكفاف ، وثلج وأثلج ، وقالوا : شيء زائد على كذا وزيد على كذا ثم جمعوا زيدا على أزيد . . . وقد جمعوا طرفا على أطراف . . . وجمعوا عينا على أعيان ، وقينا وأقيان وقيون ، وطيرا وأطيوار وطيور ، وسيرا وأسيار وسيور ودينا وأديان ، وبيتا وأبيات وسيفا وأسياف وسيوف والشكل والجمع أشكال والخبر العالم والجمع أحبار وجمع عود أعواد وطود أطواد وبر وأبرار وعير وأعيار . .

وقد خلط ابن حمزة بين الصحيح والمعتل وسيتكلم المبرد عن تكسير المعتل وقياسه كما عقد له سيبويه نابا ج ٢ ص ١٨٤

(٣) ذو طلح : موضع ذكره ياقوت وذكر قصيدة الخطيفة ثم قال ويروى بذى أمر وروى في الكامل بذى مرخ وقال عنه ياقوت هو واد وكذلك روى في مختارات الشجري ج ٣ ص ٨ والبيت مطلع أبيات يخاطب بها الخطيفة سيدنا عمر وكان قد حبسه في هجاء الزبرقان . أنظر الديوان ص ١٣ والخصائص ج ٣ ص ٥٩ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٣٨ ج ٥ ص ١٠٣ .

وزَنَدَ وَأَزْنَادٌ ؛ كما قال الشاعر :

وُجِدَتْ - إِذَا اضْطَلَحُوا - خَيْرَهُمْ وَزَنَدُكَ أَثَقَبُ أَزْنَادِهَا^(١)

فمَشَبَّهٌ بغيره ، خارجٌ عن بابِه .

وكذلك ما كان على (فِعْلَةٌ) ؛ نحو : فَتَقَعَ وَفَقَعَةٌ ، وَجَبَّ وَجِبَاءٌ^(٢) .

وكذلك ما كان على (فِعْلَان) ؛ نحو : حَجَلٌ وَحِجْلَان ، وَرَأَلٌ وَرِئْلَان .

وما كان على (فُعْلَان) ؛ نحو : ظَهَرَ وَظُهُرَان ، وَبَطَنَ وَبُطْنَان^(٣) .

وسنذكر لِمَ جاز أن يجيء على هذه الأبنية الخارجة عن الأصل عند ذكرنا النعوت إن

شاء الله ؟

وما كان على (فِعْلٍ) فَإِنَّ أدنى العدد فيه (أفعال) ؛ نحو : جَذَعَ وَأَجْذَاع ، وَعِذَّلَ وَأَعْدَال ،
وَبَثَّرَ وَأَبَار^(٤) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ على جمع زَنَدَ على أَزْنَاد وقال الأعمى : وهو جمع شاذ لأن باب فعل حكمه أن يكسر في القليل على أفعل . والبيت للأعشى من قصيدة طويلة في المدح الديوان ص ٦٩ - ٧٥ . وضرب ثقوب الزند مثلاً لكثرة خسيره .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٦ « وربما كسروا الفعل على فُعْلَةٍ ، كما كسر على فعال وفعلول وليس ذلك بالأصل وذلك قولهم : جبء - وهو الكأفة الحمراء - وجبأة وفقع وفقعة وقعب وقعبة » .
الفقعة : البيضاء الرخوة من الكأفة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وقد يجيء الفعل فُعْلَاناً وذلك قولك : ثَغِبَ وَثَغْبَان - والثغيب : الغدير وبطن وبطنان وظهر وظهران .

وقد يجيء على فُعْلَان وهو أقلهما - نحو حَجَلٌ وَحِجْلَان ورَأَلٌ وَرِئْلَان وَجَحَشٌ وَجَحْشَان وعِيدٌ وَعِيدَان » .

الحجل : ذكر القبيح . الرأل : ولد النعام . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٦ ، ص ٣٣٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فَنَحَوُ بَثْرَ وَأَبَار » وفي إصلاح المنطق ص ١٤٧ « وهى البثر والجمع القليل أبور وأبار » وفي المختص ج ١٠ ص ٣٤ « ومن العرب من يقلب الهزئة فيقول : آبار » .

فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) ^(١) ؛ نحو : لِيَصَّ وَلُصُوص ، وَجَذَعَ وَجُنُوع ،
وَجَمَلَ وَحُمُول . وقد تجى على (فِعَال) ^(٢) ، لأنها أُنْخِت (فُعُول) ؛ نحو : بشار ، وذئباب .

/وأما ما يجى على (أَفْعُل) ^(٣) ؛ نحو : ذنب وأذؤب ، فداخل على باب (فَعْل) . وهو نظير $\frac{2}{175}$
ما جاء من (فَعْل) على أفعال .

وكذلك ذُؤبان ^(٤) . إنما هو بمنزلة ظُهْران .

وقولك : حِسْلٌ وَحِسْلَةٌ ^(٥) . إنما هو بمنزلة فِقْعَةٌ . كلُّ ذلك خارج عن بابهِ .

وما كان من هذا على (فَعْل) فأدنى العدد فيه (أَفْعَال) ^(٦) ، وذلك نحو : قُفِّلَ وأَقْفَال ،
وَجُنْدٌ وأَجْنَاد ، وَجُحْرٌ وأَجْحَار ؛ كما قال :

كِرَامٌ حِينَ تَنْكَفِتُ الْأَفَاعِي إِلَى أَجْحَارِهِنَّ مِنَ الصَّقِيعِ ^(٧)

فإذا جاوزت أدنى العدد فبابه (فُعُول) ، نحو : جُنُود ، وخُرُوج .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعلا فإنه إذا كسر على ما يكون لأدنى العدد كسر
على أفعال ويمجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسر على فُعُول وفعَال وفُعُول فيه أكثر فن ذلك قولهم : حمل وأحمال وحمول وعدل
وأعدال وعدول وجذع وأجذاع وجذوع وعرق وأعراق وعروق وعذق وأعذاق وعذوق » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وأما الفعَال فنحو بَرَّ وأَبَارَ وبشار وذئب وذئباب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وربما بنى فعل على أفعل من أبنية أدنى العدد وذلك قولهم : ذنب وأذؤب وقطع وأقطع
وجرو وأجر وقالوا جراء ، كما قالوا ذئباب ورجل وأرجل إلا أنهم لا يجاوزون الأفعل ، كما أنهم لم يجاوزوا الأكف » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقالوا في الذئب : ذُؤبان جعلوه ككثف وثغبان » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد يكسر على فعلة نحو قرد وقردة وحمل وحملة » الحسل : ولد الفص حين يخرج
من بيضته وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢١٢ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٨ « وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فانه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعال
وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فُعُول وفعَال وفُعُول أكثر وذلك قولهم : جند وأجناد وجنود ، وبرد وأبراد
وبرود ، وبرج وأبراج وبروج وقالوا جرح وجروح ولم يقولوا أجراح ، كما لم يقولوا أفراد ، وأما الفعَال فقولهم :
جمد وأجماد وجماد ، وقرط وأقراط وقراط » .

(٧) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ على جمع جحر على أجحار .

انكفت القوم إلى منازلهم : انقلبوا وهنا بمعنى تنقبض . الصقيع : الذى يسقط من السماء شبيه بالثلج . يعنى أنهم كرام
إذا أجدب الزمان واشتد البرد .

ولم ينسب لقائل معين .

والمضعف يجئ على (فعل) (١) ؛ لأنهم يكرهون التضعيف والضم ، وذلك قولك : خُفَّ وخِظَف ، وقُفَّ وقِفَف . وأما ما جاء منه مثل جُحِرَ وجِحِرَ ، وحُبَّ وحِبَّة (٢) - فبمنزلة فتحة في بابهِ ، وحِسلة في بابهِ . وسنذكر كل ما خرج من شيء من هذه الأبواب عن أصله إن شاء الله .

أما ما كان من (فعل) من بنات الياء والواو ، فإنه إذا أريد أدنى العدد جمع على (أفعال) (٣) كراهية للضم في الواو والياء أو قلت / (أفعل) وذلك قولك : ثوب وأثواب ، وسوط وأسواط والياء نحو : بيت وأبيات ، وشيخ وأشياخ ، وقيد وأقياد .

فإذا جاوزت أدنى العدد كانت بنات الواو على (فعل) كراهية ل (فُعول) من أجل الضمة والواو (٤) ؛ وذلك قولك : سوط وسياط وخوض وحياض ، وثوب وثيراب .

وكانت بنات الياء على (فُعول) ؛ لثلاثا تلتبس إحداهما بالأخرى ، وكانت الضمة مع الياء أخف ؛ وذلك قولك : بيت وبُيوت ، وشيخ وشُيوخ ، وقيد وقُيود .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « والفعل في المضاعف منه كثير وذلك قولهم : إخصاص وخصاص وأعشاش وعشاش وأقفاف وقفاف وأخفاف وخفاف » . القف : جبل غير أنه ليس بطويل في السماء فيه إشراف على ما حوله وقد يكون فيه رياض وقيعان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٠ « وقد يجيء إذا جاوز بناء أدنى العدد على فعلة نحو جحر وأجحار وجحرة . . ونظيره من المضاعف حب وأحاب وحبة نحو قلب وأقلب وقلبة وخرج وخرجة ولم يقولوا إخراج » . الحب : الحرة أو الضخمة منها .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « باب . . أما ما كان (فعلا) من بنات الياء والواو فأنك إذا كسرتة على بناء أدنى العدد كسرتة على أفعال وذلك سوط وأسواط ، وثوب وأثواب ، وقوس وأقواس .

وإنما منعهم أن يبنوه على (أفعل) كراهية الضمة في الواو ، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال ، وله أيضا في ذلك نظائر من غير المعتل نحو : أفرأخ وأفراد ورفع وأرفاغ . فلما كان غير المعتل يبنى على هذا البناء كان هذا عندهم أولى » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ : « وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على (فعل) ، وذلك قولك : سياط وثيراب وقياس ، تركوا فعولا كراهية الضمة في الواو والضمة التي قبل الواو ، فحملوها على (فعل) . وكانت في هذا الباب أولى إذ كانت متمكنة من غير المعتل .

وأما ما كان من بنات الياء وكان (فعلا) فإنك إذا بنيت بناء أدنى العدد بنيت على (أفعال) وذلك قولك : بيت وأبيات وقيد وأقياد وخيط وأخياط وشيخ وأشياخ وذلك أنهم كرهوا الضمة في الياء » وقال في ص ١٨٦ :

« وإذا أردت بناء أكثر العدد بنيت على (فُعول) وذلك قولك : بيوت وخيوط وشيوخ وعيون وقيود وذلك لأن فعولا وفعلالا كانا شريكين في فعل . . . » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي عَيْنٍ : أَعَيْنُ (١) فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ - مِثْلَ كَلْبٍ وَأَكْلَبَ - وَأَعْيَانٌ عَلَى
البَابِ (٢) كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَكِنَّمَا أَغْسَدُوا عَلَى مُفَاضَةٍ دِلَاصٍ كَأَعْيَانِ الْجَرَادِ الْمُنْظَمِ (٣)

وَقَالَ الْآخَرُ :

فَقَدْ أَرَوْعُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ حَتَّى يَمْلِنَ بِأَجْيَادِ وَأَعْيَانِ (٤)

وَإِذَا اضْطَرَّ شَاعِرٌ جَازٍ أَنْ يَقُولَ فِي جَمِيعِ هَذَا (أَفْعَلُ) لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

/ * لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبَسْتُ أَثُوبًا (٥) *

وَمَا كَانَ مِنَ الصَّحِيحِ عَلَى (فَعَلٍ) فَإِنَّ بَابَ جَمْعِهِ (أَفْعَالٌ) (٦) ؛ نَحْوُ : جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ
وَقَتَبٌ وَأَقْتَابٌ ، وَصَنَمٌ وَأَصْنَامٌ ، وَأَسَدٌ وَأَسَادٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٥ « وَقَدْ بَنَوْهُ عَلَى أَفْعَلٍ عَلَى الْأَصْلِ قَالُوا : « أَعَيْنَ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٦ « وَقَالُوا : « أَعْيَانُ » .

(٣) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٦

الْمُفَاضَةُ : الدَّرَجُ السَّابِقَةُ ، الدِّلَاصُ : الدَّمُوعُ الصَّقِيلَةُ الْبَرَّاقَةُ . شَبَّهَ حَلْقَهَا فِي الدَّقَّةِ وَالزَّرْقَةِ وَتَقَارُبَ السَّرْدِ بِمِیُونِ جَرَادٍ
نَظَّمَ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ .

وَنَسَبَهُ فِي اللِّسَانِ (عَيْنَ) إِلَى يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْمَدَانِ وَلَمْ يَنْسَبْ فِي سَبْيُوهِ وَانْظُرِ الْمُنْصَفَ ج ٣ ص ٢٦ ، ٥١ وَالْمُخَصَّصَ ج ١٦
ص ١٨٥ وَسَبَقَ ذِكْرُهُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ١٣٢ .

(٤) فِي الْمُنْصَفِ ج ٣ ص ٥١ : أَنْشَدَ أَبُو عَلِيٍّ :

إِذَا تَرَى شَمْطًا فِي الرَّأْسِ لَاحٍ بِهِ مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِيِ اللَّوْنِ فَيَنَانِ

فَقَدْ أَرَوْعُ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ يَمْلِنُ بِأَجْيَادِ وَأَعْيَانِ

وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ أَبُو زَيْدٍ فِي النُّوَادِرِ ص ٢٢ وَنَسَبَهُمَا إِلَى رُوَيْ بْنِ شَرِيكَ الضَّبِيِّ .

(٥) تَقَدَّمَ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ٢٩

(٦) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٧ « وَمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ (فَعَلًا) فَإِنَّكَ إِذَا كَسَرْتَهُ لِأَدْنَى الْعَدَدِ بَنَيْتَهُ عَلَى (أَفْعَالٍ)

وَذَلِكَ قَوْلُكَ جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ ، وَجَبَلٌ وَأَجْبَالٌ ، وَأَسَدٌ وَأَسَادٌ . فَإِذَا جَاوَزُوا بِهِ أَدْنَى الْعَدَدِ فَإِنَّهُ يَجِيءُ عَلَى فَعَالٍ وَفَعُولٍ » .

• آسَادُ غَيْلٍ حِينَ لَا مَنَاصَ ^(١) •

فهذا باب جمعه ؛ وقد يعجى على (فُعُول) ؛ نحو : أُسُودَ ، وكذلك فِعَالٌ ؛ نحو : جِمَالٌ ،
ويعجى على (فُعْلَان) ؛ نحو : خَرَبَ وخَرِبَانٌ ^(٢) ؛ وعلى (أَفْعُل) ^(٣) ؛ نحو : أَجْبُلُ وَأَزْمُنُ . قال
الشاعر :

إِنِّي لَا كُنِّي بِأَجْبَالٍ عَنْ أَجْبُلِهَا وَيَا سَمِ أَوْدِيَةٍ عَنْ ذِكْرِ وَادِيهَا ^(٤)
وقال الآخر :

أَمْنَزِلْتِي مِ سَلَامٌ عَلَيْكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ ، رَوَاجِعُ ^(٥)
فيخرج إلى ضُرُوبٍ من الجمع منها (فُعْلَان) كقولك : حَمَلٌ وَحُمْلَانٌ . وكذلك (فُعْلَان)
كقولك : وَرَلٌ وَوَرْلَانٌ ^(٦) .
فَأَمَّا الْبَابُ وَالْأَصْلُ فَمَا صَدَرْنَا بِهِ .

وكذلك (فَعِلٌ) بابه (أَفْعَال) ^(٧) . لَأَنَّهُ كَفَعَلَ فِي الْوِزْنِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي حَرَكَةِ الثَّالِي ؛ نَحْوُ :
كَتِفٌ وَأَكْثَافٌ ، وَفَخِذٌ وَأَفْخَازٌ / وَكَبِدٌ وَأَكْبَادٌ .

(١) نسب إلى سيدنا على كرم الله وجهه في عمرو بن العاص وقبله :

لَأُصْبِحَنَّ الْعَاصُ وَابْنُ الْعَاصِي سَبْعِينَ أَلْفًا عَاقِدِي النَّوَاصِي
مُسْتَحْقِقِينَ حَلَقَ الْهَلَلِ سِلَاحِيسَ قَدْ جَنَّبُوا الْخَيْلَ مَعَ الْقَلَاصِ

أنظر شواهد الكشف الشيخ عليان ص ٦٦ ولحب ص ١٥٩

(٢) الحرب : ذكر الحباري . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٦٣

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وبلغنا أن بعضهم يقول : جبل وأجبل » .

(٤) في الكامل ج ١ ص ٢٠٤ كما شهروا فعلا بفعل في الجمع فقالوا : جبل وأجبل وزمن وأزمن . ثم ذكر البيت .
وقال الشيخ المرصني أن الشعر لأعرابي وذكر بقيته .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٥٩ ، ٣١٦

(٥) ذكره في الكامل أيضاً ج ١ ص ٢٠٤ وتقدم في ص ١٧٦ من هذا الجزء .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « قد يعجى إذا جاوزوا به أدنى العدد على (فُعْلَان) و (فُعْلَان) فأما فُعْلَان فنحو خربان ،
ويرقان ، وورلان . وأما فُعْلَان فنحو حُملَان ، وسَلْقَان ، وانظر الكامل ج ١ ص ١٨٥ . الورل : دابة على خلقة الضب .
أنظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣٢٨ - ٣٢٩ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فلإنما تكسره من أبنية أدنى العدد على (أفعال) ،
وذلك نحو : كَتَفٌ وَأَكْثَافٌ ، وَكَبِدٌ وَأَكْبَادٌ ، وَفَخِذٌ وَأَفْخَازٌ ، وَنَمْرٌ وَأَنْمَارٌ وَقَلْدَا يَجَاوِزُونَ بِهِ لِأَن هَذَا الْبِنَاءُ نَحْوُ كَتَفٍ أَقْلُ
من فَعِلٍ بكَثِيرٍ ، كما أن فعلا أقل من فعل » .

وتخرج إلى (فعل) ^(١) ؛ نحو : كُبود ، وكُروش . وهو أقل من (فعل) فالأصل ألزم .

ويكون كذلك (فعل) ^(٢) ؛ نحو : عضد وأعضاد ، وعجز وأعجاز ، ويخرج إلى (فعل) ؛
نحو رَجُل ورجال وسبع وسباع ^(٣) ؛ كما قالوا : جمال ، ونحوه .

ولم يقولوا : أرجال . لقولهم في أدنى العدد : رَجْلة ^(٤) .

ومن كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطا .

ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول في رَجُل : أرجال ، وفي سبع : أسباع لأنه الأصل .

وقد يكون البناء في الأصل للأقل فيشركه فيه الأكثر ؛ كما تقول : أرسان ، وأقتاب ^(٥) .
فلا يكون جمع غيره .

وقد يكون البناء للأكثر فيشركه الأقل ؛ كما تقول : شُوع ^(٦) ، وسباع ، فيكون لكل
الأعداد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٨ « وقد قالوا : النور ، والوعول ، شبهوها بالأسود ، وهذا النحو قليل » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو كفعل وفعل وهو أقل في الكلام منهما
وذلك قولك : عجز وأعجاز وعضد وأعضاد » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد بنى على فعال قالوا : رجل ورجال وسبع وسباع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وذلك قولهم : ثلاثة رجلة استغنوا بها عن أرجال » في المصباح : وقد جمع قليلا على
رجلة وزان تمرة حتى قالوا : لا يوجد جمع على فعلة بفتح الفاء إلا رجلة وكأة جمع كم .

في اللسان : « وليس في الكلام فعلة جاء جمعا غير رجلة جمع راجل وكأة جمع كم .
وقال : وحكي أبو زيد في جمعه : رجلة (بكسر الجيم) وهو أيضاً اسم جمع لأن فعلة ليست من أبنية الجموع .
وذهب أبو العباس إلى أن رجلة مخفف عنه » .

وإن أراد بآبى العباس المبرد فليس في كلامه هذا التخفيف .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٧ « وربما جاء الأفعال يستغنى به عن أن يكسر الإسم على البناء الذي هو لأكثر العدد فيعنى به
ما عني بذلك البناء من العدد وذلك نحو : قتب وأقتاب ، ورسن وأرسان ونظير ذلك من باب الفعل الأكف والأرآد » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « فأما القردة فاستغنى بها عن أفراد كما قالوا : ثلاثة شُوع فاستغنوا بها عن أشعاع وقالوا :
ثلاثة قروء فاستغنوا بها عن ثلاثة أقروء » .

الشع : أحد سيور النمل ، وهو الذي يدخل بين أصبعين ، ويدخل طرفه في الثقب الذي في صدر النمل المشدود في الزمام
(من اللسان) وانظر المخصص ج ٤ ص ٢١٣ .

وانظر ص ١٦٠ من هذا الجزء والتعليق عليها .

وإنما اختلف الجمعُ لأنَّها أسماءٌ ، فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها ،
 ٢
 ٤٧٩ إِلَّا أَنَا ذَكَرْنَا الْبَابَ لِنَدُلَّ عَلَى مَا يِلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً وَالسَّبَبُ فِي اخْتِلَافِ مَا فَارَقَهَا .

ويكون على (فَعَلٍ) فيلزمه (أَفْعَلُ) ، لأنَّه في الوزن بمنزلة ما قَبْلَه وإن اختلفت الحركات ؛
 وذلك قوله : ضِلَعٌ وَأَضْلَاعٌ ، وَعِنَبٌ وَأَعْنَابٌ . وهذا قليل جداً^(١) .

وقد خرج إلى (فُعُولِ) ، كما قالوا : أَسُودَ ، وَنَمُورَ ؛ وذلك قولك : ضِلَعٌ وَضُلُوعٌ .

ويكون على (أَفْعُلِ) ، كما جاء : أَزْمَنَ ، وَأَجْبَلُ ، وذلك قولك : أَضْلَعُ^(٢) .

فأما ما كان على (فُعُلٍ) فَإِنَّهُ تَمَّا يِلْزَمُهُ (أَفْعَالُ)^(٣) ، ولا يكاد يجاوزها ؛ وذلك قولك :
 عُنُقٌ وَأَعْنَاقٌ ، وَطُنْبٌ وَأَطْنَابٌ ، وَأُذُنٌ وَأَذَانٌ .

وقد يجئ من الأبنية المتحركة والساكنة من الثلاثة جمعٌ على (فُعُلِ) ؛ وذلك قولك : فَرَسٌ
 وَرَدٌ ، وَخَيْلٌ وَرُدٌ ، وَرَجُلٌ ثَطٌّ وَقَوْمٌ ثُطٌّ^(٤) ، وتقول : سَقْفٌ وَسُقُفٌ وَإِنْ شِئْتَ حَرَكْتَ ؛ كما قال
 اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيَبْتَغِيَهُمْ سُقْفًا)^(٥) . وقالوا : رَهْنٌ وَرُهْنٌ^(٦)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل وهو أقل ذلك قولك :
 قع وأقاع ومعى وأماء ، وعنب وأعنان ، وضلع وأضلاع ، وأرم وآرام » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد قالوا : الضلوع والأروم كما قالوا : النحور وقد قال بعضهم : الأضلع شبهها بالأزمن »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان « فعلا » فهو بمنزلة الفعل ، لأنه قليل مثله ، وهو
 قولك : عنق وأعناق ، وطنب وأطناب ، وأذن وأذان » الطنب : حبل .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ : « وقد كسروا فعلا على فعل فقالوا : رجل كثر وقوم كثر وقالوا : ثط وثط وجون
 وجون وقالوا : سهم حشر وأسهم حشر وسمنا من العرب من يقول : قوم صدق اللقاء والواحد صدق اللقاء وقالوا : فرس ورد
 وخيل ورد » .

الورد من الخيل ، بين الكميث والأشقر - والشط : هو البنى لاشعر على عارضيه .

(٥) الزخرف : ٣٣ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « كقولك أسد وأسد ، وهذا قول الخليل ، ومثله رهن ورهن » .

وكان أبو عمرو يقرؤها (فَرَّهْنُ مَقْبُوضَةٌ) ويقول: لا أعرف الرِّهَانُ إِلَّا في الخيل ، وقد قرأ غيره (فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ)^(١) . ومن كلام العرب الماثور : غَلِقْتَ الرَّهَانُ بما فيها^(٢) .

وقالوا : أَسَدٌ وَنُمْرٌ / ، قال الشاعر :

* فيها عِيَانِيْلُ أَسُودَ وَنُمْرٌ^(٣) *

فَأَمَّا (فِعْلٌ) فلم يأت منه إِلَّا القليل . قالوا : إِبِلٌ وَأَبَالٌ ، وإِطْلٌ وآطَالٌ^(٤) .

فهذا حكم المتحرّكة من الثلاثة إِلَّا (فُعلا) فَإِنَّ له نَحْوًا آخر لخروجه عن جميع المتحرّكات^(٥) وأنه ما عدل عن فاعل فإليه يُعَدَل ، فله نَحْو آخر .

فَأَمَّا غير هذا من الأبنية ، نحو : (فِعْلٌ) فَإِنَّه ليس في شيء من الكلام . وكذلك (فُعْلٌ) لا يكون في الأسماء ، إِنَّمَا هو بناء مختصّ به الفِعْلُ الذي لم يُسَمَّ فاعله نحو : ضَرَبَ وَقَتِيلَ . إِلَّا أَنْ تكون ساكن الوسط ؛ نحو : رُدَّ ، وقِيلَ . فهو بمنزلة كُرَّ ، وقِيلَ ، وما أشبه ذلك .

(١) البقرة : ٢٧٨ - قراءة فَرَهْن بضم الراء والماء سبعة قرأ بها أبو عمرو وابن كثير (شرح الشاطبية ص ١٧٠ غيث النفع ص ٥٨ النشر ج ٢ ص ٢٣٧) وقرئ في الشواذ فَرَهْن بضم الراء وسكون الماء (ابن خالوية ص ١٨ - البحر ج ٢ ص ٣٥٥) .

(٢) في الكامل ج ١ ص ٨٩ غلق الرهن : أي لم يوجد له تخلص . وفي اللسان : غلق الرهن يغلُق غلوقاً إذا لم يوجد له تخلص وبقى في يد المرتهن لا يقدر راحته على تخليصه ، وكان هذا من فعل الجاهلية أن الرهن إذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن ، فأبطله الإسلام ، وفي الحديث : لا يغلُق الرهن . وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٦١ : غلق الرهن بما فيه يضرب لمن وقع في أمر لا يبرجو انتياشا منه .

(٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٧٩ على جمع نمر على نمر . واستشهد به الرضى في شرح الشافية ج ٣ ص ١٣٢ على أن عيائيل جمع عيل كسيد ثم أشبعت الكسرة فتولدت ياء والأصل عيائيل فلم يعتد بهذه الياء فاصلة كما اعتد بها في طواويس .

اسود بالجذر بالإضافة ، ورويت بالرفع فتكون بدلا من عيائيل .

والرجز لحكيم بن معية ، راجز إسلامي معاصر للعجاج .

وصف قناة نبتت في موضع مخوف بالجبال والشجر .

وانظر شواهد الشافية ص ٣٧٦ - ٣٨١ .

(٤) لم يثبت عند سيبويه سوى ابل ج ٢ ص ١٧٩ ، ٣١٥ . الاطل : الخاصة .

فَأَمَّا (فُعَلٌ) فَإِنَّ جمعه اللزوم له (فِعْلَان)^(١) ؛ وذلك قولك : صُرِدَ ، وصِرْدَان ، ونُغِرَ ونِغِرَان ، وجُعِلَ وجِعْلَان . هذا بابيه .

وقد جاء منه شيء على (أَفْعَال) . شبه بسائر المتحرّكات من الثلاثة ، وذلك رُبِعٌ وأَرْبَاعٌ ، وَهَبِعٌ وأَهْبِيعٌ^(٢) . فهذا الذى ذكرت لك من اختلاف الجمع بعد لزوم الشيء له لبابه إذ كان مجازاه مجازَ الأسماء ، وكانت الأسماء / على ضروب من الأبنية .

٢
٤٨١

وَأَمَّا ما كان من المعتلّ متحرّكا ، نحو : باب ، ودار ، وقاع ، وتاج - فَإِنَّ أدنى العدد فى ذلك أن تقول فيه : (أَفْعَال)^(٣) نحو : باب وأبواب ، وتاج وأتّواج ، ودار وأجوار ، وقاع وأقواع . فَأَمَّا دار فَإِنَّهم استغنوا بقولهم : أَذُورُ [عن أن يقولوا : أَفْعَال]^(٤) لَأَنَّهُمَا لَأَدْنَى العدد. والمؤنث يقع على هذا الوزن فى الجمع^(٥) ، ألا تراهم قالوا : ذِرَاعٌ وأذُرْع ، وكُرَاعٌ وأكُرْع ، وشِمَالٌ

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإن العرب تكسره على فعلان . وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه واستغنوا به ، كما استغنوا بأفعل وأفعال فيما ذكرنا فلم يجاوزوه فى القليل والكثير وذلك قولك : صرد وصردان ، ونغر ونغران ، وجمل وجعلان ، وخزخز وخزان » .

الصرد طائر فوق العصفور ؛ وقيل هو طائر أبيض نصفه أسود ضخم المنقار . والجمل : دوية . النغر : طائر كالعصفور . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٥٠ ، ص ٣٠٠ ، ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧٩ « وقد أجرت العرب شيئا منه مجرى فعل هو قولهم ربع وأرباع ورطب وأرطاب كقولك : جمل وأجمال » .

الربع : الفصيل تنتج فى الربيع وهو أول النتاج .

الهبج : الفصيل تنتج فى آخر النتاج . وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٣١٢ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « وأما ما كان (فعلا) فإنه يكسر على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد وذلك نحو قاع ، وأقواع ، وتاج ، وأتواج ، ودار وأجوار » .

(٤) تصحيح السيراقى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٨٧ « وما كان مؤنثا من فعل من هذا الباب فإنه يكسر على أفعل إذا أردت بناء أدنى العدد وذلك دار ودور ، وساق وأسواق ، ونار ، وأنوار ، وهذا قول يونس ونظته إنما جاء على نظائره فى الكلام نحو : جمل وأجمال ، وزمن وأزمن ، وعصا وأعص فلو كان هذا هو للتأنيث لما قالوا : رحي وأرحاء وفى قفا وأقفاء من قول من أنت القفا ، وفى قدم أقدام ولما قالوا : غنم وأغنام » .

وَأَشْمَل ، وَلِلسَانِ وَالْأُسْنِ . وَمَنْ ذَكَرَ اللِّسَانَ قَالَ : أَلْسِنَةً ، وَمَنْ أَزْشَاهَا قَالَ : أَلْسُنٌ ^(١) وَكَذَلِكَ نَارٌ وَأَنْزُورٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَمَّا قَمَدَتْ الصَّوْتَ مِنْهُمْ وَأُطْفِئَتْ مَصَابِيحُ شُبَّتْ بِالْعِشَاءِ وَأَنْزُورُ ^(٢)

فَإِذَا جَاوَزْتَ أَدْنَى الْعَدَدِ فَإِنَّ بَابَهُ (فَعْلَان) ^(٣) ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : نَارُوزِيرَان ، وَقَاعٌ وَقِيَعَان ، وَقَاجٌ وَتِيَجَان . فَهَذَا الْأَصْلُ ، وَمَا دَخَلَ بَعْدَ فَعْلَى جِهَةِ التَّشْبِيهِ الَّتِي وَصَفْتَ لَكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : الْفُلُكُ لِلوَاحِدِ وَالْفُلُكُ لِلْجَمِيعِ ^(٤) فَإِنَّهُ أَيْسَ مِنْ قَوْلِهِمْ : شُكَاعَى وَاحِدَةٌ وَشُكَاعَى كَثِيرٌ ^(٥) ، وَبُهِمَى وَاحِدَةٌ وَبُهِمَى كَثِيرٌ ^(٦) . وَلَكِنَّهُمْ يَجْمَعُونَ مَا كَانَ عَلَى (فُعْلٍ) كَمَا يَجْمَعُونَ مَا كَانَ عَلَى (فَعْلٍ) لِكثْرَةِ اشْتِرَاكِهِمَا / أَلَا تَرَاهُمْ يَقَوَّانَ : قُلْفَةً ، وَقَلْفَةً ، وَصُلْعَةً وَصَلْعَةً . وَيَلْتَقِيَانِ فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ .

فَمَنْ قَالَ : فِي أَسَدٍ : آسَادٌ ، قَالَ فِي فُلُكٍ : أَفْلَاكٌ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي قُفْلٍ : أَقْفَالٌ .

(١) فِي سِيَبَوِيهِ ج ٢ ص ١٩٤ « وَأَمَّا مَنْ أَنْتَ اللِّسَانُ فَهُوَ يَقُولُ : السِّنُّ وَمَنْ ذَكَرَ قَالَ أَلْسِنَةً وَقَالُوا : ذِرَاعٌ وَأَذْرَعٌ حَيْثُ كَانَتْ مُؤَنَّثَةً وَلَا يَجَاوِزُ بِهَا هَذَا الْبِنَاءُ وَإِنْ عَنُوا الْأَكْثَرَ ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِالْأَكْفِ وَالْأَرْجَلِ وَقَالُوا شِمَالٌ وَأَشْمَلٌ وَقَدْ كَسَرَتْ عَلَى الزِّيَادَةِ الَّتِي فِيهَا قَالُوا شِمَالٌ ... » .

وَانْظُرِ الْكَامِلَ ج ٢ ص ١٢ - ١٣ ، ج ٨ ص ٢١٣ .

(٢) اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي الْمَخْصَصِ ج ١ ص ٥٣ ، ج ١٧ ص ٣ عَلَى إِبْدَالِ الْوَاوِ الْمُضْمَوَةِ هِزَةً فِي (أَنْزُورِ) .

وَالْبَيْتُ مِنْ رَأْيَةِ عَمْرِو بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَعْرُوفَةِ وَقَدْ ذَكَرْتَ فِي الْخِرَازَةِ فِي مَوَاضِعٍ مُتَفَرِّقَةٍ أَنْظَرَ ج ٢ ص ٤٢١ - ٤٢٤ ج ٣ ص ٣١٢ ج ٤ ص ٥٥٢ وَالْذِيَّانُ ص ٨٤ - ٩٥ .

(٣) فِي سِيَبَوِيهِ ج ٢ ص ١٨٦ « وَإِذَا أُرِدَتْ بِنَاءُ أَكْثَرِ الْعَدَدِ كَسَرْتَهُ عَلَى (فَعْلَانِ) وَذَلِكَ نَحْوُ جِيرَانٍ ، وَقِيَعَانٍ ، وَتِيَجَانٍ وَسَاجٍ وَسِيَجَانٍ وَنَظِيرِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ الْمَعْتَلِّ شَبْتُ وَشَبْتَانٌ ، وَخِرْبَانٌ ، وَمِثْلُهُ قَتَى وَقَتِيَانٌ وَلَمْ يَكُونُوا لِيَقُولُوا : فَعُولٌ كَرَاهِيَةِ الضَّمَّةِ فِي الْوَاوِ مَعَ الْوَاوِ الَّتِي بَعْدَهَا وَالضَّمَّةُ الَّتِي قَبْلَهَا وَجَعَلُوا الْبِنَاءَ عَلَى (فَعْلَانِ) وَقَلَّ فِيهِ (الْفَعَالُ) لِأَنَّهُمْ أَلْزَمُوهُ (فَعْلَانِ) فَجَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ الْفَعَالِ ... » .

(٤) فِي سِيَبَوِيهِ ج ٢ ص ١٨١ « وَقَدْ كَسَرَ حَرْفٌ مِنْهُ عَلَى (فَعْلٍ) ، كَمَا كَسَرَ عَلَيْهِ (فَعْلٌ) وَذَلِكَ قَوْلُكَ لِلوَاحِدَةِ هُوَ الْفُلُكُ فَتَذَكَّرُ وَلِلْجَمِيعِ هِيَ الْفُلُكُ وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (فِي الْفُلُكِ الْمَشْحُونِ) فَلَمَّا جَمَعَ قَالَ (وَالْفُلُكُ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ) » .

(٥) شُكَاعَى : نَبْتُ دَقِيقٍ .

(٦) نَبْتُ تَجَدُّ بِهِ الْغَمُّ وَجَدًا شَدِيدًا مَا دَامَ أَخْضَرَ .

ومن قال في أسد : أسد ، لزمه أن يقول في جمع فُلك : فُلك . ونظير هذا مما عدده أربعة أحرف قولك : دِلاص للمواحد ودِلاص للجمع ، وهِجان للمواحد وهِجان للجمع^(١) وذلك لأنه إذا قال في جمع فعيل : (أَفْعِلَة) قال في جمع فِعَال (أَفْعَلَة) ، نحو : رَغِيف وأَرْغِفَة ، وَجَرِيب وأَجْرِبَة . فيقول على هذا : مِدَاد وأَمْدَة ، وَزِمَام وأَزِمَة ، وَعِقَال وأَعْقِلَة .

فإذا قال في فعيل : (فِعَال) - نحو : كريم وكرام ، وظريف وظراف - لزمه أن يقول في دِلاص : دِلاص ، وفي هِجان ، هِجان ، وإذا أراد الجمع . ويدلُّك على أنه ليس كمثَل شُكاعِي واحدة وشُكاعِي جمع قولهم : دِلاصان ، وهِجانان^(٢) . قال الشاعر :

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفَعُهُمَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْمِي أَخِي مِنْ شِمَالِيَا^(٣)

(١) سيويه ج ٢ ص ٢٠٩ « زعم الخليل أن قولهم : هجان للجماعة بمنزلة ظراف وكسروا عليه فعلا فوافق فعلا هاجنا ، كما يوافق في الأسماء . وزعم أبو الخطاب أنهم يعملون الشمال جميعا فهذا نظيره وقالوا : شمائل كما قالوا : هجائن . وقالوا : درع دلاص وأدرع دلاص كأنه كجواد وجياد وقالوا : دلص كقولهم : هجن . ويدلُّك على أن دلاصا وهجانا جمع لدلاص وهجان وأنه كجواد وجياد وليس كجنب قولهم هجانان ودلاصان فالثنائية دليل في هذا النحو » .

درع دلاص : لينة براقه . الهجان : الإبل البيضاء .

(٢) استدل سيويه بالثنائية على أنه ليس بمصدر ، واستدل بها المبرد على أنه ليس باسم جنس جمعي وفي سيويه ج ٢ ص ٢٠٢ « قالوا : ابلان » وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٢ « وقد يجوز وليس بالوجه رجلان جنبان وامرأة جنبه وقوم أجناب » . (٣) استشهد به المخصص ج ١٦ ص ١٥٣ على أن شماليا جمع شمال وقال سيويه ج ٢ ص ٢٠٩ « وزعم أبو الخطاب : أنهم يعملون الشمال جميعا . . وقالوا شمائل » .

وقال البغدادي : « الشمال بمعنى الطبع يكون واحدا وجمعا والمراد في البيت الجمع . وقال السيرافي : هو في البيت جمع وتبعه ابن جني في سر الصناعة وأما جعلوه جمعا لأجل (من) التبعيضية . وقد ذكر جمهور اللغويين أنه مفرد وجمعه شمائل ، قال ليبيد : هُم قَوْمِي ، وَقَدْ أَنْكَرْتُ مِنْهُمْ شِمَائِلَ بَدَلُوهُمَا مِنْ شِمَالِي وَأجاز أبو علي في الإيضاح أن يكون ما في البيت مفردا وجمعا وغلب الأفراد وقال بعض شراح كتابه : ألا ترى أنه يسوغ أن يكون المعنى وما لومي أخى من طبعي فلذلك لم يجعله نصا في الجمعية .

والبيت من قصيدة لعبد يغوث في المفضليات ص ١٥٥ - ١٥٨ .

والخراتنة ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٧ ، وأمال القلبي ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٣ .

وانظر شواهد الشافية ص ١٣٥ - ١٣٦ وشرح أدب الكاتب ص ١٩١ وشرح سقط الزند ص ٥٤٥ .

هـ أخطأ ابن سيده في نسبة البيت إلى الأسود بن عبد يغوث وقد رد عليه الشنقيطي .

يريد : من شمائل . فجمع فعلا على فعال . وقال الآخر :

أَبَى الشَّتْمُ أَنِّي قَدْ أَصَابُوا كَرِيمِي وَأَنْ لَيْسَ إِهْدَاءُ الْخَنَا مِنْ شِمَالِيَا^(١)

/ فهذا ما ذكرت لك من لواحق الجمع . وإنما الباب ما صدرنا به في جميع ذلك .

واعلم أَنَّ هذه المخلوقات أجناس ، وبابها ألا يكون بين واحدتها وجمعها إلا الهاء^(٢) ؛ وذلك قولك : بُرَّةٌ وَبُرٌّ ، وشَعِيرَةٌ وشَعِيرٌ وَحَصَاةٌ وَحَصَى ، وكذلك سَمَكَةٌ وَسَمَكٌ ، وبَقْرَةٌ وَبَقَرٌ ، وَطَلْحَةٌ وَطَلْحٌ ، وشَجَرَةٌ وشَجَرٌ ، ونَخْلَةٌ ونَخْلٌ .

فإن كان مما يعملها الناس لم يَجْرِ هذا المَجْرَى ، لا يقع مثْلُ هذا في جَفْنَةٍ ، وصَحْفَةٍ ، وقَصْصَةٍ .

وقد يقولون في مثل سِدْرَةٍ وسِدْرٌ ، ودُرَّةٌ ودُرٌّ : سِدْرٌ ودُرٌّ . فالباب ما ذكرت لك . ولكن شبه للوزن بظلمة وظلمٌ ، وكِسْرَةٌ وكِسَرٌ . قال الشاعر :

كَأَنَّهَا دُرَّةٌ مَنَعَمَسَةٌ فِي نِسْوَةٍ كُنَّ قَبْلَهَا دُرَرًا^(٣)

(١) الكريمة : أخرج إخراج المصادر وعلى ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه » ويجوز أن تكون الهاء للمبالغة . الخنا : الفحش من الكلام وفي كتاب المقصور والمدود لابن ولاد ص ٣٥ : « ومن المقصور الخنا : الكلام القبيح واختار الفراء فيه أن يكتب بالياء ولم يذكر الحجة لذلك في كتابه المقصور والمدود ولعل له فيه حجة لا نعلمها وسماعا دله على أن هذه الكلمة من الياء أصلها .

وحكى غير الفراء خناتخنو خنا فلا يكتب على هذا المذهب إلا بالألف » .
والبيت لصخر بن عمرو أخى الخنساء من قصيدة في الحاسة ج ٣ ص ١١٠ - ١١١ ومهذب الأغاني ج ٢ ص ٨٧ وذكرها في موضعين من الكامل ج ٢ ص ٢٣٢ ج ٨ ص ٢٠٠ وشروح سقط الزند ص ٥٤٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٣ « باب ما كان واحدا يقع للجميع . .
فأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فهو نحو طلع والواحدة طلحة ، وتمر والواحدة تمرة ونخل ونخلة وصخر وصخرة فإذا أردت أبدى العدد جمعت الواحد بالياء وإذا أردت الكثير صرت إلى الإسم الذى يقع على الجميع ولم تكسر الواحد على بناء آخر . . » وقال في ص ١٨٤ « ومثل ذلك من المضاعف درة ودرات وقد قالوا درر فكسروا الإسم على فعل ، كما كسروا سدره على سدر » .

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ ج ٧ ص ٢٩ ج ٨ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

(٣) يروى الرواة أن الربيع بن ضبع عاش حتى أدرك الإسلام ، وأنه قدم الشام على معاوية ومعه حفدته ، ودخل حفيده على معاوية فقال له : أقعد يا شيخ فقال له : وكيف يقدم من جده بالياب ، فقال له معاوية : لعلك من ولد الربيع بن ضبع فقال : أجل . فأمره بالدخول فلما دخل سأله معاوية عن سته فقال قصيدة منها هذا البيت .

وكذلك تومة وتوم^(١) ، وإن لم يكن مرثياً محدوداً بالبصر ، قال الشاعر :
وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَ غَابًا فَيَخْبُو سَاعَةً وَيَهْبُ سَاعًا^(٢)

والأربعة في هذا بمنزلة الثلاثة ، زوائد كانت أو بغير زوائد . تقول فيما كان بغير زوائد :
جَعْنَةُ وَجَعْنُ^(٣) ، وَخِمَخِمَةٌ وَخِمَخِمٌ^(٤) ، وَقَلَقِلَةٌ وَقَلَقِلٌ^(٥) .

وفي الزوائد : نحو : شَعِيرَةٌ وَشَعِيرٌ ، وَقَبِيلَةٌ وَقَبِيلٌ ، وما ذكرت لك من قليل هذا يدل
على كثير .

٢
٤٨٤

= وانظر الخزانة ج ٣ ص ٣٠٩ ، والأمال ج ٢ ص ١٨٥ ، والمعرين ص ٦-٧ .

وليس في رواية « المعرين » هذا الشاهد ، وبعض القصيدة في (ألف باء) للبلوى ج ٢ ص ٨٨ ، وحاسة البحري ص ٣٢٢ ، وأمال المرتضى ج ١ ص ١٨٥ وشروح سقط الزند ص ١٢٤ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ « ومثله التوم يقال : تومة وتومات وتوم ويقال توم » وقال في ص ١٨٩ : « وقد قالوا :
تومة وتومات وتوم وقد قالوا : توم ، كما قالوا : درر » .

وفي اللسان : التومة واللوة وقال الجوهري : حبة تعمل من الفضة كالدرة والتومة : بيضة النعام تشبها بتومة اللؤلؤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٩ .

الغاب : الشجر الملتف . يخبو : يسكن لبه . والساعة : جزء من أجزاء الليل والنهار ، يهب مضاعف لازم جاء من باب نصر
على خلاف القياس .

والبيت للقطامي من قصيدة طويلة في الديوان ص ٣١-٤٢ .

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٥ والخزانة ج ١ ص ٣٩١-٣٩٢ ، ج ٤ ص ٢ .

(٣) في اللسان : الجعنة : أرومة كل شجرة تبقى على الشتاء والجمع جعن . ومنهم من يقول للواحد جعن والجمع الجعائن .

(٤) في اللسان : الخمخم بالكسر : نبات تلعف حبه الإبل قال عنترة .

ما راعني إِلَّا حُمُولَةً أَهْلَهَا وَسُطَّ الدِّيَارِ تَسْفَّ حَبَّ الْخِمَخِمِ

ويقال هو بالحاء وقال أبو حنيفة : الخمخم والحمم واحد .

(٥) شجر أو نبت له حب اسود .

هذا باب

ما يُجمع ممّا عدّة حروفه أربعة

أما ما كان من ذلك على (فَعِيل) فَإِنَّ أدنى العدد (أَفْعِلَة) ^(١) وذلك قولك : قَفِيزَ وَأَقْفِرْزَة .
وجريب وأَجْرِبَة ، ورغيف وأَرْغِفَة . فإذا جاوزت أدنى العدد فَإِنَّه يَجِيءُ على (فُعُل) وعلى (فُعْلَان) ^(٢)
نحو : قَضِيب وقُضِب . ورغيف ورُغِف ، وكتيب وكتب ويقال أيضا : رُغْفَان وكُثْبَان
وقُضْبَان فهذا بابيه .

وقد تكون الأسماء من هذا على (أَفْعِلَاء) ؛ نحو : نَصِيب وأنْصِبَاء ، وصَدِيق وأَصْدِقَاء ؛
لأنّه يجرى مَنْجَرَى الأسماء ، وخَمِيس وأَخْمَسَاء .

فإن كان مضاعفا أو معتلا فهو يجرى على (أَفْعِلَاء) ^(٣) أيضا ؛ كراهية أَنْ تَعْتَمَر

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعيلا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال وفعال ، لأن الزيادة التي فيها
مدة لم تجيء الياء التي في فعيل لتلحق بنات الثلاثة بنات الأربعة كما لم تجيء الألف التي في (فعال) و (فعال) لذلك . وهو بعد
في الزنة والتحريك والسكون مثلهما ، فهن أخوات ، وذلك قولك : جريب وجربة وكتيب وأكتبة . . » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « ورغيف وأَرْغِفَة ، ورغفان ، وجربان ، وكتبان ويكسر على فعل أيضا وذلك قولهم :
رغيف ورغف ، وقلب وقلب ، وكتيب وكتب ، وأميل وأمل ، وعصيب وعصب ، وعسيب وعسب وعسبان ، وصيلب
وصلبان وصلب .

وربما كسروا هذا على أفعلاء وذلك نصيب وأنصباء وخميس وأخمساء وربيع وأربعاء » وانظر الكامل ج ٣ ص ٩٤ ج ٤ ص ١٣١

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا : في التضعيف كما قالوا في الجريب وقالوا حزين وأحزة وحزان وقال بعضهم :
حزان ، كما قالوا : ظلمان وقالوا : سرير وأسرة وسرر ، كما قالوا : قلب وأقلبة وقلب . . » .

وقال في ص ٢٠٧ (عن تكسير الصفات) « أما ما كان من هذا مضاعفا فإنه يكسر على فعال كما يكسر غير المضاعف وذلك
شديد وشداد ، وحديد وحداد .

ونظير فعلاء فيه أفعلاء وذلك شديد وأشداء ، ولييب وألباء ، وشحج وأشحاء وإنما دعاهم إلى ذلك إذ كان مما يكسر عليه فعيل
كراهية التقاء المضاعف وقد يكسرون المضاعف على أفعلة نحو أشعة كما كسروه على أفعلاء . . وكما جاز أفعلاء جاز أفعلة . .
نحو أشعة » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٥ .

الحركات حروف اللين ، أو يذهب التشديد فيها فيضعف/ الحرف وإنما وقع الإدغام
٢
٤٨٥ تخفيفاً .

فالمضاعف نحو : شديد وأشداء ، وعزيز وأعزاء ، وحديد وأحذاء ، من قولك : هذا رجل
حديد .

ويكون الوصف في ذلك كالاسم .

وأما ذوات الواو والياء فنحو : نبي وأنبياء ، وشقي وأشقياء ، وغني وأغنياء ، وتقي وأتقياء^(١)
ومن قال : (نبي) فاعلم قال : نبئاء ؛ لأن (فعيل) إذا كان نعتاً فمن أبواب جمعه
فعلاء ، نحو : كريم وكرماء ، وظريف وظرفاء ، وجليس وجلساء . قال الشاعر :

يا خاتم النبئاء إنك مُرسلٌ بالعق كل هدى السبيل هذا كما^(٢)

ويكون من جمعه فعال ، نحو : كريم وكرام ، وظريف وظراف ، وطويل وطوال .

فأما ما جُمِعَ في الأسماء على (فعلان) فنحو : ظليم وظلمان وقضيب وقضبان . فليس من
أصل الباب^(٣) . ولكنه على ما ذكرت لك وأخرجهم إلى ذلك أنه في معنى فعال ، لأنهما يقعان
لشيء واحد . تقول : طويل وطول ، وخفيف وخُفاف ، وسريع وسُراع . / قال الشاعر :

٢
٤٨٦

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ - ١٩٤ « فأما ما كان من بنات الياء والواو فإنه بمنزلة ما ذكرنا وقالوا : قري وأقرية
وقريان حين أرادوا البناء الأكثر كما قالوا : جريب ، وأجربة وجربان ومثله سري وأسرية وسريان وقالوا صبي وصبيان
كظلمان ولم يقولوا : أصبية استغنوا بصبية عنها » وقال عن تكسير الصفات ص ٢٠٧ « وأما ما كان من بنات الياء والواو فإن
نظير فعلاء فيه أفعلاء وذلك نحو : أغنياء ، وأشقياء ، وأغوياء ، وأكرباء ، وأصفياء وذلك أنهم يكرهون تحريك هذه الواوات
والياءات وقبلها حرف مفتوح فلما كان ذلك مما يكرهون ، ووجدوا عنه مندوحة فروا إليها ، كما فروا إليها في المضاعف ولا
نعلمهم كسروا شيئاً من هذا على فعال استغنوا بهذا وبالجمع بالواو والنون . . » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٦٢ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ وقد كسره بعضهم على (فعلان) وهو قليل وذلك قولهم : ظليم وظلمان وعريض وعرضان
وقضيب وقضبان وسعنا بعضهم يقول : فصيل وفصلان شهبوا ذلك بفعال .

أَيْنَ دُرَيْدٌ وَهُوَ ذُو بَرَاعَةٍ تَعْدُو بِهِ سَلْهَةً سُرَاعَةً^(١)

وثوب رقيق ورُقاق ، وهذا أكثر من أن يحصى .

وجمع (فُعَالٍ) في أدنى العدد كجمع «فَعِيلٍ»^(٢) . وكذلك كلُّ ما كان على أربعة أحرف وثلاثة حُرُفٍ لينٍ . غراب وأغربة ، وذباب وأذبة . فإذا أردت الكثير قلت : غُرَبَان ، وعُقْبَان^(٣) .

فَأَمَّا (غَلَامٌ) فيستغنى أن يقال فيه : أَغْلِمَةٌ بقولهم : غِلْمَةٌ^(٤) ، لأنَّهما لأدنى العدد ، ومجازُهما واحدٌ إلا أنَّك حذفْتَ الزيادة ، فإذا حَقَّرْتَ (غِلْمَةً) فالأَجود أن تَرُدَّهُ إلى بنائه فتقول : أَغْيِلْمَةٌ ، وكذلك صَبِيَّةٌ^(٥) . واو قلت : صَبِيَّةٌ ، وَغُلَيْمَةٌ على اللفظ كان جيِّدا حسنا .
كما قال الشاعر :

(١) في اللسان (سر) قال ابن بري : وفرس سريع وسراع ، قال عمر بن معد يكره :

حتى تروه كاشفا قناعه تعدو به سَلْهَةً سُرَاعَةً

والسهب من الخيل : الطويل على وجه الأرض ويقال فرس سهب وسهبة للذكر إذا عظم وطالت عظامه .

وفي كتاب التنبيهات على أغاليظ الرواة (في قسم ما أخذه على فصيح ثعلب) .

يقال طويل وطوال ، وخفيف وخفاف ، وسريع وسراع ، قال الشاعر :

خسني به سلهة سراعة

وروي في المنصف ج ٣ ص ٤٠ :

أَيْنَ دُرَيْدٌ وَهُوَ ذُو بَرَاعَةٍ تَعْدُو بِهِ سَلْهَةً سُرَاعَةً

وفي الأصل : تعدو به . وصححه السيرافي وترك الألف بعد الواو .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وأما ما كان (فعالا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال ، لأنه ليس بينهما شيء إلا الكسر

والضم وذلك قولك : غراب وأغربة ، وخراج وأخرجة ، وبغاث وأبغثة » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « فإذا أردت بناء أكثر العدد كسرته على فعالن وذلك قولك غراب وغربان ، وخراج

وخرجان ، وبغاث وبغثان » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وغلَامٌ وغلَمانٌ ولم يقولوا : أغلِمْ . استغنوا بقولهم : ثلاثة غلِمة ، كما استغنوا بفتية عن

أن يقولوا : افتاء » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « ولم يقولوا : أصبِية استغنوا بصبِية عنها » .

صُبِيَّةٌ عَلَى الدُّخَانِ رُمُكًا مَا إِنَّ عَدَا أَكْبَرَهُمْ أَنْ زَكَّا^(١)

يقال : زكَّ زكيكا : إذا درج .

وقد قيل : زُقَاقٌ وَزُقَاقٌ . ولكن باب جمع (فُعَال) في العدد الكثير (فُعْلَان) ، كما أنَّ باب / جمع (فَعِيل) (فُعْلَان) : نحو : ظَلِمَ وَظُلْمَان ، وَقَضِبَ وَقُضْبَان ، فَأَدْخَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ . فَبَابِ فَعِيلٍ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ^(٢) .

وقد يجي على (فُعْل) ^(٣) ؛ كما ذكرت لك قُضِبَ ، وَرُعِفَ ، وَكُتِبَ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : جُدَّدَ وَسُرَّرَ ، فِي جَمْعٍ جَدِيدٍ وَسَرِيرٍ - فَإِنَّ الْأَصْلَ وَالْبَابَ جُدَّدَ ، وَسُرَّرَ . وَإِنَّمَا فَتَحَ لِكِرَاهَةِ التَّضْعِيفِ مَعَ الضَّمَّةِ^(٤) .

وَأَعْلَمُ أَنَّ فَعَالًا ، وَفَعَالًا ، وَفَعِيلًا ، وَفَعُولًا تَرْجِعُ فِي الْجَمْعِ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، لِأَنَّهَا مُسْتَوِيَّةٌ فِي أَزْهَاهَا مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَأَنَّ ثَالِثَهَا حَرْفُ لَيْنٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : قَذَالٌ

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ على أن من العرب من يقول في تصغير صبية صبية فيصغرها على لفظها ويقول الأعم : الأكثر في كلامهم أصيبية يردونه إلى أفملة لا طرادة في جمع فعيل .

الرمك : جمع ارمك . والرمكة : لون كلون الرماد . عدا : جاوز . الزكيك : الديق ، يقال : زكَّ زكيكا : إذا دب .

ورواية سيبويه ما أن عدا اصغره كما في الديوان والصواب رواية المبرد كما يقول الأعم أي لم يعد كبيرهم أن يدب صغرا وضعفا فكيف صغره .

والرجز لرؤية وانظر العيني ج ٤ ص ٥٣٦ - ٥٣٧ واللسان (صبا) .

والأرجوزة في ديوان رؤية ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ « وقالوا في المضاعف حين أرادوا بناء أدنى العدد كما قالوا في المضاعف في فعال وذلك قولهم ذباب وأذبة وقالوا حين أرادوا الأكثر ذبان ولم يقتصروا على أدنى العدد لأنهم آمنوا بالتضغيف » .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ١٩٣ .

(٤) في الكامل ج ٢ ص ٢٤٥ « جمع جديد جدد وكذلك باب فعيل الذي هو اسم أو مضارع للاسم . . . فما كان من المضاعف جاز فيه خاصة أن تبدل من ضمته فتحة ، لأن التضغيف مستثقل ، والفتحة أخف من الضمة فيجوز أن يمال إليها استخفافاً فيقال : جدد وسرر ولا يجوز هذا في مثل قضيب ، لأنه ليس بمضاعف وقد قرأ بعض القراء (على سرر موضونة) » .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٨٢ « والمضاعف بمنزلة ركية تقول : سرات وسرر وجدة وجدد » .

وأَقْدِلَة ، وَغَزَال ، وَأَغْزِلَة . وتقول : غِزْلَان ؛ كما تقول في غراب : غِزْبَان وتقول : قُذْل ، كما تقول جُرْب ، وَكُتْب . وتقول في عمود : أَغْمِدَة ^(١) ، وَعُمْد ، وفي رسول : رُسُل . فمجرى هذا كله واحد . فَإِنْ تَرِكَ مِنْ شَيْءٍ مَا فَللاستغناء عنه بغيره . فَإِنْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى غَيْرِ الْمُنْهَاجِ الَّذِي وَصَفْتَ لَكَ فَعَلَى تَسْمِيَةِ الْجَمْعِ الَّذِي / ذكرنا .

فمن ذلك قولهم : عمود وعمد ، وأديم وأدم ، وأفيق وأفق ^(٢) .

واعلم أنه ما كان من الجمع على مثال (فعل) أو كان واحداً فَإِنَّ الإسكان جائز ^(٣) ؛ كما جاز إسكان الحركة في عَصْدُ هَرْبًا من الضمة ؛ وذلك قولك : رُسُل ، وَرُغْف ، وما أشبه ذلك .

واعلم أَنَّ قولهم : فَصِيل وفِصال ، وَقَاوص وقِلاص - إِنَّمَا جَاءَ عَلَى وَزْن (فِعال) ^(٤) . و(فِعال) إِنَّمَا يَكُونُ جَمْعٌ مَا كَانَ وَصْفًا ؛ نحو : كَرِيم وكِرَام ، وَظَرِيف وَظِرَاف ، وَنَبِيل وَنِبَال ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ كَانَ نَعْتًا ، وَإِنْ جَرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ ؛ لِأَنَّ الْفَصِيلَ هُوَ حَدَثُ الْمَفْصُولِ مِنْ أُمِّهِ ، وَالْقَلُوصُ مَا حَدَثَ وَلَمْ يُسَنَّ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان (فعولا) فهو بمنزلة فعيل إذا أردت بناء أدنى العدد ، لأنها كفعيل في كل شيء إلا أن زيادتها أو ذلك عمود وأعمدة ، وعمود وأعمدة ، وغروف وأخرقة .

فإن أردت بناء أكثر العدد كسرتة على (فعلان) وذلك خرفان وقندان وعتود وعدان خالفت (فعللا) كما خالفتها (فمال) في أول الحروف وقالوا : عمود وعمد وزبور وزبر ، وقنوم وقدم فهذا بمنزلة قصب وقلب وكتب » .

(٢) في اللسان : والمئينة : الجلد أول ما يدبغ ثم هو أفيق والجمع أفق مثل أديم وأدم والأفق اسم للجمع وليس يجمع لأن فعيل لا يكسر على فعل وقال اللحياني لا يقال في جسمه أفق البتة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ « وإذا تتابعت الضمتان فإن هؤلاء يخففون أيضاً كرهوا ذلك ، كما يكرهون الواوين وإنما الضمتان من الواوين فكأن تكره الواوان ، كذلك تكره الضمتان ، لأن الضمة من الواو وذلك قولك : الرسل والطنب والعتق ويريدون الرسل والطنب » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٤ « وقالوا : فصيل وفصال شبهوه بظريف وظراف ودخل مع الصفة في بنائها . كما دخلت الصفة في بناء الاسم وسأه فقالوا : فصيل حيث قالوا : فصيلة كما قالوا ظريفه وتوهوا الصفة حيث أنشأوا وكان هو المنفصل من أمه . .

واعلم أنَّ قولهم : ظَرِيفٌ وظُرُوفٌ^(١) إنما جُمع على حذف الزائدة وهي الياء ، فجاء على

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٨ « وزعم الخليل أن قولهم : ظريف وظروف لم يكسر على ظريف كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر .
وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف كسر على غير بنائه وليس مثل مذاكير والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت : ظريفون ولا تقول ذلك في مذاكير » .

سبق أن ثبت على أن في كتاب سيبويه زيادة أضيفت إليه وهي هذا النص من قوله : قال عمر
وهذه المسألة بما وجه إليها نقد المبرد وينبغي على ظني أن هذه الزيادة أضيفت إلى الكتاب من نقد المبرد .

وقد تلخص السيراني الخلاف بين الخليل والجري فقال :
الخليل يجعل ظروفًا اسمًا للجمع في ظريف أو يجعله جمعًا لظرف وإن كان لا يستعمل ويكون ظرف في معنى ظريف ، كما يقال
عدل في معنى عادل . . .
وقال أبو عمر الجري : ظروف جمع لظريف وإن كان الباب في ظريف ألا يجمع على ظروف ، كما أن كثيرًا من المجموع
قد خرجت من بابها .

ونسوق هنا نص نقد المبرد لسيبويه ، قال :
قال أبو عمر الجري : ظروف تكسير ظريف على غير الباب وليس بمنزلة مذاكير ، لأنك لو صغرت ظروفًا قلت :
ظريفون فرددته إلى ظريف ، ولو حقرت مذاكير لقلت : مذيكيرات لم تردده إلى ذكر .
ورد ابن ولاد على المبرد فقال :

قول أبي عمر : أن ظروفًا جمع ظريف على غير الباب غلط . وإنما هو على غير الواحد . وبين اللقطين فرقان :
ذلك لأن الذي يجمع على غير الباب مثل قولك : زند وأزناد ، وفرد وأفراد . وكان الباب أن يبنى على أفعل كفلس وأفلس
وكلب وأكلب . وإنما شبه بجذع وأجذاع وففل وأفقال فحمل على غير باب ، لأنه ليس بينهما في البناء اختلاف غير حركة .
وأما ظريف فليس كذلك ، لأنه على وزن (فَعِيل) والذي يجانسه في البناء ويقاربه لفعال كغزال وفعال كحمار وفعل كرسول .
فهذه أفعالاته ، وليس شيء من هذه الأبنية المقاربة يجمع على (فعول) فيكون ظروف شاذًا قد حمل على ما قاربه من الأبنية ،
ولم يحمل على باب كفا فعل ذلك في فعل وفعل ، وفعل وليس يقال في هذا أنه جاء على غير بناء واحد ، كما كانت ملامح ومذاكير على
غير بناء الواحد .

وليس هذا أيضًا بمنزلة ركب ، وجمال وبقر ، لأن هذه المجموع موحدة دالة على معنى الجمع . والدليل على ذلك قولهم :
هذا الركب ، وهذا الجمال . فأما ظروف ومذاكير فجمع لأنك تجمع فتقول : هؤلاء الظروف ، كما تقول : هؤلاء الظرفاء ،
وتؤنث المذاكير .

فأما ظروف فهو جمع على غير لفظ واحد ، وليس هو بموحدة اللفظ كالراكب للدلالة التي ذكرناها . وعلى هذا فهم سيبويه
هذه المجموع وفصل كل نوع منها عن صاحبه .

مثال قُلُوس وأُسود ، وكذلك قُلُو^(٢) وأَقْلَام ، وعدُوّ وأعداء . إنّما جاء على حذف الزيادة ، كقولهم ؛ عَصُد وأَعْصَاد .

/ فهذا ما ذكرت لك من دخول الجمع بعضه على بعض .

٢
٤٨٩

== وإنما لحقه الغلط في ظروف ، لأنه حقره بلفظ ظريف ثم جمعه وحقر مذاكير بلفظ مذكار الذي لم يستعمل ، ولم يحقر بلفظ ذكر . فصار هذا عنده فرقاً . والعلة في ذلك أن واحد مذاكير يأتي أبداً في القياس على طريقته واحدة ووزن واحد ، لأن مفاعيل إنما هو جمع لمفعول أو مفعول وهما واحد وجمعهما يرجع إلى مثال واحد وكذلك تحقيرهما . . وإنما ظروف فهي فمول (فمول) تأتي جمعاً لأبنية مختلفة . فلما لم يلزم طريقة واحدة ، ولا كان له مثال من الواحد هو أحق به من غيره ، كما كان لمفاعيل جمعه على واحدة المستعمل . ومع هذا فليس ذكر من لفظ مذاكير للزوائد التي في لفظ مذاكير ، وليس واحداً من لفظها بمستعمل ، وواحد ظروف من لفظها مستعمل وإن لم يكن مكسراً عليه الجمع . فهذا الفرق بينهما .

وإنما واحد مذاكير من لفظها مستعمل وأن لم يكن مكسراً عليه الجمع مذكاراً ولم يستعملوه . فهو بمنزلة عباديد ، لأنهم لم يقولوا : عبيد ولاعباد . فأنت لو حقرت عباديد لقلت : عبيدون أو عبيديات . وإنما ظراف جمع ظريف على القياس والباب وأما ظروف فجمع لم يكسر عليه ظريف . وإن كان واحداً من لفظه وإنما هو بمنزلة شاهد وشهود ، وجالس وجلوس . ولو صغرت هذا كله لرددته إلى الواحد المستعمل ، لأنه من لفظ الجمع . وإن كان غير مكسر عليه . فقول : شويهدون جويلسون كما قلت : ظريفون . حقرت شاهداً وجالساً ثم جمعت بالواو والنون .

وأما مذاكير كما قلنا فبمنزلة عباديد . لم يستعمل له واحداً من لفظه فلذلك حقرته على واحدة في القياس . إذ لم تجد له واحداً في الاستعمال من لفظه ، ألا ترى أن سبويه قد جمع ظروفًا وعباديد في باب واحد ، لأنه جمع على غير الواحد . فقد اتفقا في هذا المعنى واختلفا بأن هذا له واحد مستعمل من لفظه وليس لهذا واحد مستعمل من لفظه .

الانقصار ص ٢٩٧ - ٣٠٠ .

(١) كَقَتُو ، وعدو ، وسمو : المهر .

هذا باب

جمع ما لحقته الهمزة في أوّله من الثلاثة

وذلك نحو : أَفْكَلٍ وَأَيْدَعٍ ، وإِصْبَحٍ وإِثْمِدٍ وَأُبْلُمُ^(١) . فهذه الأسماء كلّها تُجمع على أفعال ؛ نحو : أَفَاكِلَ ، وَأَصَابِعَ ، وَأَبَالَمَ .

وكذلك (أَفْعَلُ) الذي لا يتمُّ نعتاً إلّا بقولك : من كذا يجرى مَجْرَى الأسماء^(٢) . تقول : الأصاغر والأكابر .

وكلُّ (أَفْعَلٍ) ممّا يكون نعتاً سَمِيَتْ به فإلى هذا يخرج . تقول : الأحامر ، والأحامس ، وما كان من هذا للآدميين لم يتمنع من الواو والنون ، كما قال الله عزَّ وجلَّ : (قَالُوا أَنْزِلْ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ)^(٣) و(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)^(٤) فهذا كلّهُ على هذا .

ومؤنث (أَفْعَلُ) الذي يلزمه (مِنْ) يكون على (فُعْلَى) ؛ نحو : الأصغر والصغرى والأكبر والكبرى ، والأمجّد والمجدى^(٥) .

(١) الأفكل : الرعدة . الأيدع : الزعفران . الأثمّد : حجر يتخذ منه الكحل . الأبلم : الخوص .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفاعل ، ألا ترى أنك لا تصف به كما تصف بأحمر ونحوه لا تقول رجل أصغر ولا رجل أكبر سمعنا العرب تقول : الأصاغر ، كما تقول : القشاعة وصيارفة حيث خرج على هذا المثال فلما لم يتمكن هذا في الصفة كسكن أحمر أجرى مجرى أجدل وأفكل ، كما قالوا : الأباطح ، والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء .

وإن شئت قلت الأصغرون ، والأكبرون فاجتمع الواو والنون والتكسير ههنا .

وانظر الكامل ج ١ ص ١٧٨ ، ج ٦ ص ١٢٢ .

(٣) الشعراء : ١١١ .

(٤) الكهف : ١٠٣ .

(٥) في التصريح ج ٢ ص ١٠٤ : قال أبو سعيد على بن سعيد في كفاية المستوفى ما ملخصه : ولا يستثنى في الجمع والتأنيث عن السماع . فإن الأشرف والأظرف لم يقل فيهما .

الأشارف ، الشرقي ، والأظارف ، الظرفي . كما قيل ذلك في الأطول ، والأفضل . وكذلك الأكرم ، والأمجّد قيل فيهما : الأكارم والأماجد ولم يسمع فيهما الكرمي ، والمجدي .

وجمعه بالألف والثاء . تقول : الصغريات ، والكبريات ، وتكسره على (فُعَل) ^(١) ؛ لأن الألف في آخره للتأنيث فتكسر على (فُعَل) . فتقول : الصغرى والصَّغْر ، والكبرى والكَبْر ، كما/ تقول : ظُلْمَةٌ وظُلَمٌ ، ، وغُرْفَةٌ وغُرْفٌ .

* * *

فإن كان (أَفْعَل) نعتاً مكفياً فإنَّ جمعه على (فُعَل) ^(٢) ساكن الأوسط . وذلك قولك : أحمر وحُمْرٌ ، وأخضرٌ وخُضْرٌ ، وأبيضٌ وبَيْضٌ ، فانكسرت الياء لتصح الياء ؛ ولو كان من الواو لثبت على لفظه نحو : أسودٌ وسُودٌ ، وأحوىٌ وحُوٌّ . وكذلك مؤنثه . تقول : حمراءٌ وحُمْرٌ ، وصفراءٌ وصُفْرٌ .

فإن جعلت (أحمر) اسماً جمعته بالواو والنون فقلت : الأحمرون ، والأصفرون . وقلت في المؤنث : حمروات ، وصفروات ، وجاء عن النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في الخضروات صِدَاقَةٌ ^(٣) لأنه ذهب منهيب الاسم . والخضروات في هذا الموضع : ما أكل رطباً ، ولم يصلح أن يُدْخِر فيؤكل يابساً .

= ويرى الرضى في كتابيه : شرح الكافية وشرح الشافية أن تأنيث أفعل التفضيل المعلن بأل قياسي (شرح الكافية ج ٢ ص ١٥٥ - ١٥٦ ، وشرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٥) .

وصنيع المبرد هنا ثم عده ذلك من المقصور القياسي ص ٦٧ من الجزء الثالث يشعر بأنه يرى قياسيته .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعلٌ أفعل فإنك تكسره على فعل وذلك قولك : الصغرى والصغر ، والكبرى والكبر والأولى والأول وقال تعالى جده (إنها لاحدى الكبر) . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « وأما (أفعل) إذا كان صفة فإنه يكسر على فعل (كما كسروا) فعولا على (فعل) من الثلاثة وفيه رائدة ، كما أن في فعول زيادة عدة حروفه كمدة حروف فعول إلا أنهم لا يثقلون في أفعل الجمع العين إلا أن يضطر شاعر وذلك أحمر وحمر وأخضر وخضر وأبيض وببيض وأسود وسود وهو ما يكسر على (فعلان) وذلك حمران وسودان وببيضان وشيطان وإدمان والمؤنث من هذا يجمع على فعل وذلك حمراء وحمر وصفراء وصفر . »

(٣) ضمه السيوطي في (الجامع الصغير) وقال شارحه المناوى في كتابه (فيض القدير) شرح الجامع الصغير ج ٥ ص ٣٧٤ قال الترياني في مختصر الدارقطني : وفيه الحارث بن نبهان - ضعفوه وعقبه الترمذى بقوله : إسناده غير صحيح وقال الذهبي في المذهب : منقطع وقال عنه أيضاً : طرقة واهية . وانتظر نصب الراية للزيلي ج ٢ ص ٣٨٦ - ٣٨٨

ولو سَمِّيت رجلاً (أَحْمَر) لم يَجْز في جمعه حُمْر ؛ لَأَنَّ هذا إِنَّمَا يَكُونُ جَمْعاً لما كَانَ نَعْتاً ،
ولكن أَحَامِر . فهذا جملة هذا الباب .

/وما كَانَ من الأَسْمَاءِ على (فَاعِلٍ) فَكَانَ نَعْتاً فَإِنَّ جَمْعَهُ (فَاعِلُونَ) ؛ لَأَنَّ مُؤَنَّثَهُ تَلَحُّقُهُ الهَاءُ ،
فَيَكُونُ جَمْعُهُ (فَاعِلَاتٍ) ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَارِبٌ وَضَارِبُونَ ، وَقَائِمٌ وَقَائِمُونَ . وَالْمُؤَنَّثُ : قَائِمَةٌ
وَقَائِمَاتٌ ، وَصَائِمَةٌ وَصَائِمَاتٌ . فَهَكَذَا أَمْرُ هَذَا الْبَابِ .

فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَكْسِرَ الْمَذْكُورَ فَإِنَّ تَكْسِيرَهُ يَكُونُ عَلَى (فُعْلٍ) ، وَعَلَى (فُعَالٍ) ^(١) .

فَأَمَّا (فُعْلٌ) فَنَحْوُ : شَاهِدٌ وَشُهَدٌ ، وَصَائِمٌ وَصُومٌ . وَ(فُعَالٌ) : نَحْوُ : ضَارِبٌ وَضُرَّابٌ ،
وَكَاتِبٌ وَكُتَّابٌ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ عَلَى (فَوَاعِلٍ) ^(٢) ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ ؛ لَأَنَّ «فَاعِلَةً» تُجْمَعُ عَلَى
(فَوَاعِلٍ) . فَكِرْهُوا الْإِتِّبَاسَ الْبِنَائِينَ ؛ وَذَلِكَ نَحْوُ : ضَارِبَةٌ وَضَوَارِبٌ ، وَجَالِسَةٌ وَجَوَالِسٌ ، وَكَذَلِكَ
جَمِيعُ هَذَا الْبَابِ .

وَقَدْ قَالُوا : فَارِسٌ وَفَوَارِسٌ ؛ لَأَنَّ هَذَا لَا يَكُونُ مِنْ نَعَوَاتِ النِّسَاءِ . فَأَمِنُوا الْإِتِّبَاسَ فَجَاءُوا
بِهِ عَلَى الْأَصْلِ .

وَقَدْ قَالُوا : هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ مُسْتَعْمِلٍ ، وَالْأَمْثَالُ تَجْرَى عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ ،
فَلِلذَلِكَ وَقَعُ هَذَا عَلَى أَصْلِهِ :

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٢٠٦ « وَإِذَا مَا كَانَ (فَاعِلًا) فَإِنَّكَ تَكْسِرُهُ عَلَى (فُعْلٍ) وَذَلِكَ قَوْلُكَ : شَاهِدُ الْمَصْرُ وَتَوَمُّ
شُهَدٌ ، وَبَازِلٌ وَبَزَلٌ ، وَشَارِدٌ وَشَرْدٌ ، وَسَابِقٌ وَسَبَقٌ ، وَقَارِجٌ وَقَرَجٌ ، وَمِثْلُهُ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنَاتُ صَائِمٍ وَصُومٍ
وَقَائِمٍ وَتَوَمٍّ ، وَغَائِبٌ وَغَيْبٌ ، وَخَائِضٌ وَخَيْضٌ . وَمِثْلُهُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ الَّتِي هِيَ لَامَاتُ غَزَى وَعُزَى .

وَيَكْسِرُونَهُ أَيْضًا عَلَى فُعَالٍ (وَذَلِكَ قَوْلُكَ : شِهَادٌ وَجِهَالٌ وَرِكَابٌ وَعِرَاسٌ وَزَوَارٌ وَغِيَابٌ وَهَذَا النَّحْوُ كَثِيرٌ .

(٢) تَقْدِمُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ١٢٠ - ١٢١

وإذا اضطرَّ شاعرٌ جاز أن يجمع (فاعلاً) على (فواعل) ؛ لأنَّه الأصل .

قال الشاعر :

٢
٤٩٢ / وإذا الرجالُ رأوا يَزِيدَ رأيتَهُمْ خُضَعَ الرقابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ^(١)

فأما قولهم : علثُ وعُوذُ ، وحائِلُ وحُوْلُ ، وهالكٌ وهَلِكِي ، وشاعرٌ وشعراءُ فمجموعٌ على غيرِ بابِهِ .

فأما ما كان من هذا على (فُعَل) فَإِنَّه جاء على حذف الزيادة كما تقول : ورد ووُرد^(٢) ، وأسَدَ وأسَدَ .

وأما (هَلِكِي) فَإِنما جاء على مثال (فَوَيْل) الذى معناه معنى المفعول ؛ لأنَّ جمع ذلك يكون على (فَعَلِي) ؛ نحو : جريحٌ وجَرْحِي ، وصريعٌ وصَرْعِي ، وكذلك جميع هذا الباب . فلما كان (هالكٌ) إِنما هو بلاءٌ أَصابه كان فى مثل هذا المعنى فجمع على (فَعَلِي) ، لأنَّ معناه معنى (فَعِيل) الذى هو مفعول . وعلى هذا قالوا : مريضٌ ومرَّئِي ؛ لأنَّه شئٌ أَصابه ، وأنتَ لانتقول مُرَضٌ ولا مَرُوضٌ^(٣) .

فأما قولهم : شاعرٌ وشعراءُ^(٤) فَإِنما جاء على المعنى ؛ لأنَّه بمنزلة (فَعِيل) الذى هو فى معنى الفاعل ؛ نحو : كريمٌ وكُرماءُ ، وظريفٌ وظُرفاءُ ، وإِنما يقال ذلك لمن قد استكمل الظرف

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ١٢١

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٠٤ « وقالوا : فرس ورد ، وخيل ورد » .

الوردة : حمرة تضرب إلى صفرة . فى شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ١٥٧ « ويجمع كثيرٌ على فعل بضمتين كَبَزَل وشرف تشبيهاً بفعل لمناسبتة له فى عذد الحروف ثم تخفف عند تميم بإسكان العين » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢١٣ : « وقال الخليل : إِنما قالوا مرضى وهلكى وموق وجرب وأشياء ذلك ، لأن ذلك أمر يتلون به ، وأدخلوا فيه وهم له كارهون ، وأصيبوا به ، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى » .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ . وقد يكسر على (فعلاء) شبه بفعيل من الصفات ، كما شبه فى فعل بفعل وذلك شاعرٌ وشعراءُ ، وجاهلٌ وجهلاءُ ، وعالمٌ وعلماءٌ يقولها من لا يقول إلا عالمٌ وليس من هذا شئٌ إذا كان للآدميين يمتنع من الواو . والثون وليس فعل وفعلاء بالقياس المتصكَّن من ذا الباب . . !

وَعُرِفَ / به . فكذلك جميع هذا الباب . فلما كان (شاعر) لا يقع إلا أن هذه صناعته ، وكان من ذوات الأربعة بالزيادة ، وأصله الثلاثة - كان بمنزلة (فَعِيل) الذي ذكرنا .

ف(فَاعِل) و(فَعِيل) من الثلاثة وفي ...^(١) صنف من هذا زائدة وهي حرف اللين ، كما هي في الباب الذي هو مثله . فلذلك حُمِلَ أحدهما على الآخر .

وقد قالوا في (فَعِيل) : شَرِيف وَأَشْرَاف ، وَيَتِيمٌ وَأَيْتَامٌ على حذف الزيادة ، كما قالوا : أَقَمَّارٌ وَأَصْنَامٌ .

وَأَمَّا قولهم : نَخَادِمٌ وَخَدَمٌ ، وَغَائِبٌ وَغَيْبٌ فَإِنَّ هذا ليس يجمع (فَاعِلٍ) على صحة إِنَّمَا هي أَسْمَاءٌ لِلْجَمْعِ ، وَلَكِنَّهُ فِي بَابِهِ كَقَوْلِكَ : عَمُودٌ وَعَمَدٌ ، وَأَفِيقٌ وَأَفَاقٌ ، وَإِهَابٌ وَأَهْبٌ . ولو قالوا : (فُعَل) لكان من أبواب جمع (فَاعِلٍ)^(٢) ؛ كما أَنَّكَ لو قلت في (فَعِيل) (وَفَعُول) وجميع بابهما : (فُعَل) لكان الباب ، نحو : كِتَابٌ وَكُتُبٌ ، وَإِهَابٌ وَأَهْبٌ ، وَعَمُودٌ وَعُمْدٌ ، وكذلك كاتب وكتيبة ، وعالم وعَلَمَةٌ ، وفاسق وفَسَقَةٌ^(٣) .

فإن كان (فَاعِل) من ذوات الواو والياء التي هما لآمان كان جمعه على (فُعَلَةٍ)^(٤) ؛ لِأَنَّ فيه مُعَاقِبَةً لِفُعَلَةٍ في الصحيح . وذلك قولك : قَاضٍ وَقُضَاةٌ ، وَغَازٍ وَغَزَاةٌ / ، وَرَامٍ وَرُمَاةٌ .

(١) شبه سيبويه فاعلا بفعل في أن كلا منهما يكون صفة ٢ ص ٢٠٦ فيظهر أن الساقط هنا يدور حول هذا المعنى وإن كلا منهما فيه حرف لين زائد ويجوز أن يكون الساقط لفظة « بنائهما » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ « وكسر على (فعل) لأنه مثله في الزيادة والزنة وعدة الحروف ، وذلك بازل وبزل وشارف وشرف ، وعائد وعوذ ، وحائل وحول ، وعائط وعيط » .
وجاء أيضاً في قول الأعشى :

إِنْ تَرْكَبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فِينَا مَعْشَرُ نَزُلٍ

وقد تكلم سيبويه في ج ١ ص ٤٢٩ على رفع تنزلون .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦١٢ - ٦١٣ وديوان الأعشى ص ٦٣ والمغني ج ٢ ص ١٩٧

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ « ويكسرونه على (فعل) وذلك فسقة ، وبررة وجهلة وظلمة وفجرة وكذبة ، وهذا كثير ، ومثله خونة وحوكة وباعة » .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢٥ وسيكرره فيما يأتي أيضاً :

وكلام المبرد في كل هذه المواضع صريح في أن نحو قضاة جمع تكسير لقاض . وابن يعيش والرضي ينسبان إليه القول بأنه اسم جمع .

والمعتلّ قد يختصّ بالنّبا الذي لا يكون في الصحيح مثله .

من ذلك أنّ المعتلّ يكون على مثل «فَيَعْلَ» ، ولا يكون مثل ذلك في الصحيح ؛ نحو :
سَيِّدٌ ، ومَيِّتٌ ، وهَيِّنْ ، وليِّنْ ، ونحو ذلك ، ولا يكون في الصحيح إلّا (فَيَعْلَ) نحو : جَيِّدَر^(١) ،
وصيرَف .

ويجىء المصدر في المعتلّ على (فَيَعْلُوَّة) . ولا يكون مثل هذا في الصحيح ، وذلك نحو :
كَيَّنُونَهُ ، وَقَيَّدُوهُ ، وصيرورة . فهذا ما ذكرت لك من أنّ المعتلّ يختصّ بالبناء الذي لا يكون
مثله في الصحيح .

= في شرح المفصل لابن يمش ج ٥ ص ٤٤ « وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أن ذلك ليس بتشكيل لفاعل على الصحة
إنما هي أسماء للجمع » .

وفي شرح الشافية الرضى ج ٢ ص ١٥٦ « وإذا كسر على فعلة في المعتل اللام يضم الفاء . . وقال الفراء : أصله فعل بتشديد
العين .

وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كقرعة وغزى وليس بجمع لعدم فعلة جمعاً في غير هذا النوع » .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ « ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجيء على (فعلة) نحو : غزاة وقضاة ورماة » .

(١) الجيدر : القصير .

هذا باب

جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة^(١)

اعلم أنك لو سميت رجلا (عَمْرًا) أو (سَعْدًا) فَإِنَّ أَدْنَى الْعَدَدِ فِيهِ أَعْمَرُ ، وَأَسْعَدُ^(٢) .
وتقول في الكثير : عُمور ، وسُعود ، كما كنت قائلا : فَلَسْ وَأَفْلَسْ وفُلوس ، وَكَغَبْ
وَأَكْغَبْ وَكُعُوب . قال الشاعر :

وَشَيْدٌ لِي زُرَّارَةٌ بِإِخْسَاتٍ وَعَمْرُو الْخَيْرِ إِذْ ذُكِرَ الْعُمُورُ^(٣)

/ وقال آخر :

٢
٤٩٥

رَأَيْتُ سَعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرَ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ^(٤)

فَأَمَّا الْجَمْعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَهُوَ لِكُلِّ اسْمٍ مَعْرُوفٍ لَيْسَ فِيهِ هَاءُ التَّائِيثِ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٦ باب جمع أسماء الرجال والنساء .

(٢) في سيبويه : « اعلم إنك إذا جمعت اسم رجل فأنت بالخيار إن شئت الحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب ، وإن شئت كسرتة للجمع على حد ما تكسر عليه الأسماء للجمع . .

فن ذلك إذا سميت رجلا يزيد أو عمرو أو بكر كنت بالخيار إن شئت قلت : زيدون ، وإن شئت قلت : أزياد كما قلت :
أبيات ، وإن شئت قلت : الزيود ، وإن شئت قلت العمور والأعر .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع عمرو على عمور .

شيد : رفع وطول وأصل التشديد تطويل البناء . الباذخ : الشرف العالي ، وزرارة وعمرو من بني دارم .

نسب البيت في سيبويه إلى الفرزدق وليس في المطبوع من ديوانه كما نسب إليه الأعلام والمخصص ج ١٧ ص ٨١ واللسان (عمرو)

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩٧ على جمع سعد على سمود .

الشعوب : جمع شعب وهو فوق القبيلة ، كما أن القبيلة فوق الحى ، وسعد بن مالك : رهط طرفة وانظر بجمهرة أنساب
العرب ص ٣٢٠

والبيت من قصيدة في ديوان طرفة بن العبد غن ٩٩ - ١٠٢ ، وبمضهما في الأسميات ص ١٦٦ - ١٦٧ . وانظر المخصص
ج ١٧ ص ٨١ ، والاشتقاق ص ٥٧

قال الشاعر :

• أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ^(١) •

فَأَمَّا مَا كَانَ مِثْلَ (هِنْد) ^(٢) فَإِنَّ جَمْعَهُ هِنْدَات ، وَهِنِدَات ، وَهِنْدَات ؛ كَمَا قُلْتَ لَكَ فِي مِثْلِ كِسْرَةٍ فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ ، لِأَنَّ (هِنْد) ، اسْمُ مَوْثَنٍ فَجَمَعْتُهَا بِالتَّاءِ وَلَمْ تَكُنْ فِيهَا هَاءٌ ، وَكَذَلِكَ قَدَّرَ وَلَوْ سَمَّيْتُهَا مَوْثَنًا فَأَرَدْتُ تَكْسِيرَهُ قُلْتُ : أَهْنَادُ ، وَهَنُودُ : كَمَا تَقُولُ : جَذَعٌ وَأَجْدَاعٌ وَجَنُوعٌ .
وَفِي (جَمَل) : أَجْمَالٌ وَجُمُولٌ . قَالَ الشَّاعِرُ :

أَخَالِدُ قَدْ عَلِقْتُكَ بَعْدَ هِنْدٍ فَشَيْبَتِي الْخَوَالِدُ وَالْهُنُودُ^(٣)

فَإِنْ سَمَّيْتُهَا (جُمَلًا) وَ(حُسْنًا) قُلْتُ : جُمَلَاتٌ وَحُسْنَاتٌ / كَمَا تَقُولُ : ظُلُمَاتٌ وَغُرَفَاتٌ .
وَتَقُولُ : جُمَلَاتٌ وَحُسْنَاتٌ ؛ كَمَا تَقُولُ : ظُلُمَاتٌ وَغُرَفَاتٌ .

فَإِنْ قِيلَ فِي هِنْدَ : هِنْدٌ مِثْلُ كِسْرٍ - فَكَذَلِكَ جُمَلٌ وَحُسْنٌ ؛ مِثْلُ ظُلَمٌ وَغُرَفٌ فَجَيِّدٌ بِالْع .
وَلَوْ سَمَّيْتُ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا قَدَمًا لَقُلْتُ : أَقْدَامٌ^(٤) ؛ كَمَا تَقُولُ : أَضْنَامٌ وَأَجْمَالٌ ؛ لِأَنَّ التَّكْسِيرَ يَجْرِي فِي الْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثَنِ مَجْرًى وَاحِدًا .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوهِ فِي ج ١ ص ٢٨٩ فَقَالَ : زَعَمَ يُونُسُ : أَنَّهُ سَمِعَ رُوَيْبَةَ يَقُولُ : أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ نَصَبَهُ عَلَى الْفَخْرِ .

وَذَكَرَهُ فِي ج ٢ ص ٩٦ عَلَى جَمْعِ سَعْدٍ مَذَكَّرًا سَالِمًا .

وَالرَّجَزُ لِرُوَيْبَةَ وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٩١

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٩٧ « وَإِنْ سَمَّيْتُهَا هِنْدَ أَوْ جَمَلًا فَجَمَعْتُ بِالتَّاءِ فَقُلْتُ جَمَلَاتٌ ثَقُلْتُ فِي قَوْلٍ مِنْ ثَقُلَ ظُلُمَاتٌ وَهِنْدَاتٌ فَيَمُنُ ثَقُلَ فِي الْكِسْرَةِ فَقَالَ : كَسَرَاتٌ وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : كَسَرَاتٌ .

وَإِنْ شَقَبْتُ كَسَرْتُ كَمَا كَسَرْتُ بَرْدًا وَبَشْرًا فَقُلْتُ : أَهْنَادُ وَأَجْمَالٌ » .

وَقَالَ فِي ص ٩٨ « وَقَالُوا الْهَنُودُ كَمَا قَالُوا الْجَنُوعُ » وَقَالَ فِي ص ٩٦ « وَإِذَا جَمَعْتَ اسْمَ امْرَأَةٍ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شَقَبْتَ جَمَعْتَهُ بِالتَّاءِ ، وَإِنْ شَقَبْتَ كَسَرْتَهُ عَلَى حَدِّ مَا تَكْسِرُ عَلَيْهِ الْأَسْمَاءَ لِجَمْعِ » .

(٣) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٩٨ عَلَى تَكْسِيرِ خَالِدَةٍ عَلَى خَوَالِدٍ ، وَهِنْدَ عَلَى هَنُودٍ وَخَالِدَ مَرْخَمٍ خَالِدَةً .

وَالْبَيْتَ لِمَجْرِيٍّ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٦٠ - ١٩٦ يَهْجُو فِيهَا التَّيْمَ وَانْظُرِ الْمُخَصَّصَ ج ١٧ ص ٨٢

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٩٧ - ٩٨ « وَإِنْ سَمَّيْتُ امْرَأَةً بِقَدَمٍ فَجَمَعْتُ بِالتَّاءِ لَثَقُلْتُ كَمَا تَقُولُ : هِنْدَاتٌ وَجَمَلَاتٌ . . . إِنْ شَقَبْتَ كَسَرْتُ كَمَا كَسَرْتُ حَجْرًا . . . » .

فإن أردت الجمع المسلّم ، وعيّيت مذكراً قلت : قَدَمُونَ : كما تقول : في حَسَن اسم رجل : حَسَنُونَ . وعلى ما بيّنت لك يجرى الجمع في المسلّم المؤنث فكلُّ ما كان يقع على شيءٍ قَبْلَ التسمية فإنَّ تكسيره باقٍ عليه إذا سمّيت به . فأمّا الجمع المسلّم فمنتقل بالتأنيث وللتذكير ولو سمّيت امرأة عبلة أو طلحة لقلت : عِبَالٌ وَطِلَاحٌ^(١) . ولم يجر أن تقول في طلحة : طَلَحَ ؛ لأنَّ الجمع الذي ليس بينه وبين واحدٍ إلّا الهاء إنّما يكون للأَنواع ؛ كقولك : تمرة وتمر ، وسِدرة ، وسِدر ، وشعيرة وشَعير .

واو سمّيت رجلاً بفخذٍ لقلت في / التكسير : أفخاذ ؛ كما كنت قائلًا قبل التسمية به .
فأمّا الجمع المسلّم فَمَخِلُونَ . فقس جميع ما يرد عليك بهذا تُصِبُ إن شاء الله .

٢
٤٩٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٨ « ولو سميت رجلاً أو امرأة بعبلة ثم جمعت بالتاء لقلت ، كما ثقلت تمرة لأنها صارت اسماً وقد قالوا العيلات فثقلوا حيث صارت اسماً وهم حي من قريش » وانظر جمهرة أنساب العرب ص ٧٤ ، ٧٥ .

هذا باب

ما كان اسما على فاعِلٍ غَيْرَ نَفْتٍ مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً

اعلم أنَّ ما كان من ذلك لآدميين فغير ممتنع من الواو والنون . لو سَمَّيت رجلاً (حاتِماً) أو (عاصِماً) لقلت : حَاتِمُونَ ، وعَاصِمُونَ . وإن شئت قلت : حَوَاتِمٌ وَعَوَاصِمٌ ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِنَعْتٍ فتريد أن تفصل بينه وبين مَوْزَنِهِ ، ولكِنَّهُ اسمٌ . فحَكَمُهُ حَكَمُ الْأَسْمَاءِ الَّتِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ . وإن كان لغير الآدميين لم تُلْحَقْهُ الواو والنون . ولكِنَّكَ تقول : قَوَادِمٌ فِي قَادِمِ الذِّقَّةِ ، وتقول : سَوَاعِدٌ فِي جَمْعِ سَاعِدٍ . هكذا جميع هذا الباب (١) .

فإن قال قائل : فقد قال الله عز وجل في غير الآدميين : (إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) وَالشَّمْسُ / وَالْقَمَرُ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ (٢) .

فالجواب عن ذلك : أَنَّهُ لَمَّا أَخْبِرَ عَنْهَا بِالسُّجُودِ - وإيس من أَفْعَالِهَا وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ أَفْعَالِ الْآدَمِيِّينَ - أَجْرَاهَا مُجْرَاهُمْ ؛ لِأَنَّ الْآدَمِيِّينَ إِنَّمَا جَمِعُوا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، لِأَنَّ أَفْعَالَهُمْ عَلَى ذَلِكَ . فَإِذَا ذُكِرَ غَيْرُهُمْ بِذَلِكَ الْفِعْلِ صَارَ فِي قِيَاسِهِمْ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول : الْقَوْمُ يَنْطَلِقُونَ ، وَلَا تقول : الْجَمَالُ يَسِيرُونَ .

وكذلك قوله عز وجل : (كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ) (٣) . لَمَّا أَخْبِرَ عَنْهَا أَنَّهَا تَفْعَلُ - وَإِنَّمَا حَقِيقَتُهَا أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَتَجْرَى - كَانَتْ كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ .

(١) في سيبويه ٢ ص ١٩٨ « وما كان من الأسماء على فاعل أو فاعل فإنه يكسر على بناء فواعل وذلك : تابل وتوابل ، وطابق وطوايق ، وحاجز وحواجز ، وحائط وحوائط وقد يكسرون الفاعل على فعلان نحو حاجر وحجران ، وسال وسلان وحائر وحوران . . . » .

(٢) يوسف : ٤

(٣) الأنبياء : ٣٣

ومن ذلك قوله : (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ)^(١) ، إنما ذلك لدعواهم أَنَّهَا فَعَالَةٌ ، وَأَنَّهَا تُعْبَدُ باستحقاق ، وكذلك (لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ)^(٢) ومثله : (قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ)^(٣) لَمَّا/ جعلها مُخَاطَبَةٌ ومُخَاطَبَةٌ . وكلُّ ما جاء من هذا فهذا قياسه . قال الشاعر :

تَمَرَزْتُهَا وَالِدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُوا نَعِشَ دَنُوًا فَتَصَوَّبُوا^(٤)

لما ذكرت من أَنَّهُ جعل الفِعْلَ لهذه الكواكب ، وعلى هذا قال الشاعر :

(١) الأنبياء : ٦٣

(٢) الأنبياء : ٦٥

(٣) النمل : ١٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٤٠ « وأما (كل في فلك يسبحون) و (رأيتهم لي ساجدين) و (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) فزعم أَنَّهُ بمنزلة ما يعقل ويسمع لما ذكرهم بالسجود ، وصار النمل بتلك المنزلة حين جدت عنه ، كما تحدث عن الأناسي ، (في فلك يسبحون) لأنها جعلت في طاعتها وفي أَنَّهُ لا ينبغي لأحد أن يقول : مطرنا بنوء كذا ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئاً منها بمنزلة من يعقل من المخلوقين ، ويصير الأمور » .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٠ على تذكير بنات نعل لإخباره عنها بالدنو والتصويب كما يخبر عن الآدميين . وقال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ٣٧ « وقد تستعمل (الواو) لغير العقلاء إذا نزلوا منزلهم نحو قوله تعالى (يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم) وذلك لتوجيه الخطاب إليهم وشذ قوله : شربت بها والديك يدعو صباحه . .

والذي جرأه على ذلك قوله بنو لا بنات ، والذي سوغ ذلك أن ما فيه من تغيير نظم الواحد شبه بجميع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولهذا جاز تأنيث فعله نحو (إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) مع امتناع قامت الزيدون » .

التمرز : تهمص الشراب قليلا قليلا ، مزه يمهزه : مصه . ورواية سيبويه : شربت بها .

وبنات نعل : من منازل القمر الثمانية والعشرين .

وتصوب بنات نعل : دنوها من الأفق للغروب .

وصف خمراً بأكرها بالشرب عند صياح الديك .

في الصحاح : اتفق سيبويه والفقهاء على ترك صرف نعل للمعرفة والتأنيث وقال الدماميني : الظاهر أَنَّهُ جائز لا واجب لأنه ساكن الوسط .

والبيت للناطقة الجمدي . انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٢١ - ٤٢٣ والسيوطي ص ٢٦٥

حَتَّى يُقَيِّدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً نَعُشْ وَيَرْهَنْكَ السَّمَاءُ الْفَرْقَدَا^(١)
فقال : من بنيهِ لَمَّا خَبِرَ عَنْهُ هَذَا الْفَعْلُ .

(١) في اللسان (رهن) وشاهد رهنه الشيء قول الأعشى :

حَتَّى يُقَيِّدَكَ مِنْ بَنِيهِ رَهِينَةً . .

وروي يقيدك بالفاء كما روي كذلك في ديوان الأعشى ص ٢٣١

وخطأ الأستاذ الميمى في تعليقه على السسط ج ١ ص ١٥٦ رواية يقيدك بالفاء وقال : الصواب بالقاف وهو في أصل المقتضب بالقاف .

ويظهر أنه من قولهم : أقاده خيلا : أعطاه إياها .

والبيت من قصيدة طويلة للأعشى - الديوان ص ٢٢٧ - ٢٢٣ وقوله :

آلَيْتَ لَا نَعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا رَهْنًا فَيَفْسِدَهُمْ كَمَنْ قَدْ أَفْسَدَا

والمعنى : حلفت على ألا نعطيه الرهائن حتى ترهنه نجوم نعش أبنائها أو يرهنه السماء الفرقدا . . والمعنى : لا يكون ذلك أبداً

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد

اعلم أنَّ جميعها^(١) كلها يكون على مثال مفاعل^(٢) في الوزن ، وإن اختلفت مواضعها
وحرركاتها تقول في جعفر : جعافر ، وفي سلهب : سلاهيب ، وفي جدول : جداول ، وفي عجوز :
عجائز ، وفي أسود - إذا جعلته اسماً : أساود / ؛ كما قال الشاعر :

أسود شري لا قت أسود خفية تساقط على لوح دماء الأساود^(٣)

وقالوا : الأباطح والأبارق في جمع الأبطح والأبرق^(٤) ، لأنهما - وإن كانا نعتين - قد
أجريا مجرى الأسماء في معناها .

(١) جميع وعامة يجوز أن تليها الموامل وهما على حالهما في التوكيد (الأثوني ج ٢ ص ٢٩٤) وقبح المبرد أن يكون
كلهم اسماً ص ٣٣٥ من الثالث .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « أما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال مفاعل وذلك قواك :
ضفدع وضفادع وحبرج وحبارج وخنجر وخناجر وجنجن وجناجن وقطر وقاطر فإن عنت الأقل لم تجاوز ذا . . » .

(٣) ذكره في موضحين من الكامل ج ١ ص ١٧٩ ج ٦ ص ١٢٢ والرواية هناك : تساقوا على حرد - وفسره بقوله :
على حرد : على قصد .

وفي الخزانة : حرد بفتح الحاء وسكون الراء مصدر حرد بمعنى قصد من باب ضرب وبمعنى غضب من باب فرح . اللوح : العطش .
الشري : أرض في جهة اليمن وهي مأسدة .

خفية : اسم غيضة ملتفة وهي مأسدة أيضاً .

الأساود : جمع أسود ، وهو العظيم من الحيات وفيه سواد وهو اسم له ، ولو كان وصفاً لجمع على فعل (بضم
فسكون) .

والبيت للأنثى بن ربيعة .

أنظر الخزانة ج ٢ ص ٥٠٨ - ٥٠٩ - والمقصود والمدود لابن ولاد ص ٥٨ والمخصص ج ١١ ص ٤٨ والمعنى ج ١
ص ٤٨٢ ومعجم البلدان ج ٢ ص ٣٨٠ ، ج ٣ ص ٣٣٠

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢١١ « كما قالوا الأباطح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء » .

الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى .

الأبرق : أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل متسعة وقيل غلظ فيه حجارة ورمل وطن مختلطة .

وكذلك (الأدهم) إذا عَنَيْتَ الحَيَّةَ فهو غير مصروف . ولكنه يجرى مجرى الأسماء في معناه .

وكذلك (الأدهم) إذا عَنَيْتَ القَيْدَ ، قال الشاعر :

هو القَيْنُ وابنُ القَبْنِ لاقَيْنَ مِثْلُهُ لَفَطَحَ المساحي أَوْ لَجَلَّ الأَدهم^(١)

وكذلك ما ذكرت لك في التصغير جاء على مثال واحد أصلياً كان أو زائداً ، اتفقت حركاته أو اختلفت ، إلا في تصغير الترخيم فإنه يحذف منه الزوائد ، ولا تحذف الأصول ، وسنذكره لك في باب التصغير^(٢) إن شاء الله .

(١) في الكامل ج ١ ص ١٧٨ - ١٧٩ : أسود ان عَنَيْتَ به الحية وأدهم إذا عَنَيْتَ به القيد وأبطح إذا عَنَيْتَ به المكان المنبطح وأبرق إذا عَنَيْتَ به المكان مضارعة للأسماء ، لأنها تدل على ذات الشيء وإن كانت في الأصل نعتاً تقول في جمعها : الأباطح والأبارق والأدهم والأسود ثم ذكر البيت

المساحي : واحدها مسحة وهي المجرفة من حديد يحمي بها الطين عن وجه الأرض . وفطحها : جعلها عريضة .
وفي اللسان : فطحت الحديدية : إذا عرضتها وسويتها لمسحة أو معزق أو غيره ثم ذكر البيت . خبر لا (مثله) لأنه لا يتعرف بالإضافة .

والبيت من قصيدة لجريز في هجاء الفرزدق ، الديوان ص ٥٥٣ - ٥٥٩ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٢٧٩

(٢) عقد له باباً هناك .

هذا باب

ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل

اعلم أنك إذا أردت جمعه لم يكن لك بدّ من حذف حرف / ليكون على مثال الجمع .
والحرف الذى تحذفه هو الحرف الأخير ؛ وذلك لأنّ الجمع يَسَلَمُ حتّى ينتهى إليه فلا يكون
له موضع ؛ وذلك قولك فى سفرجل : سَفَارج ، وفى فرزدق : فَرَزْدق ، وفى شمردل^(١) : شَمَارِد
وكذلك جميع هذا .

وقد يقال فى فرزدق : فَرَزْدق ، وإيس ذلك بالجيّد ؛ وذلك لأنّ الدالّ من مخرج التاء .
والتاء من حروف الزيادة . فلما كانت كذلك ، وقُرِبَتْ من الطّرف حذفوها . فمن قال ذلك
لم يقل فى جَحْمَرِش : جَحَارِش ؛ لتباعد الميم من الطّرف . فهذا يجرى مجرى الغلط . والباب
ما ذكرت لك أولاً .

واعلم أنّهم يتنكبّون . جمّع بنات الخمسة^(٢) ؛ لكرهيتهم أنّ يحذفوا من الأصول شيئاً .
فإذا قالوه قالوه على ما ذكرت لك .

(١) الشردل : الفقى السريع من الإبل .

(٢) ذكر سيبويه ج ٢ ص ١١٩ أن تكسير الخامس المجرى مشتركه .

وذكر فى ص ١٠٦ أن تصغيره وتكثيره يحذف لامه وانظر ص ١٢١

هذا باب

ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه

فمن ذلك قولهم : صحراء يا فتى ، فإذا جمعت قلت : صحاري^(١) ؛ وكان / الأصل صحاري^٢ .
وإن شئت أن تقوله قلته^(٢) ، وإن شئت أن تحذفه استخفافاً فعلت . وإنما جاز الإثبات ؛
لأن الألف إذا وقعت رابعةً فيما عدته خمسة أحرف ثبتت في التصغير والتكسير . وإنما تحذف
إذا لم يوجد من الحذف بُدٌّ . فتقول في مفتاح : مَفَاتِيح ، وفي سِرْدَاح : سراديج ، وفي جُرْمُوق :
جراميق^(٣) ، وفي قِنْدِيل : قناديل . فلا تحذف شيئاً .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ - ١٩٦ « وكذلك ما كانت الألفان في آخره للتأنيث وذلك قولك : صحراء وصحاري وعذراء وعذاري وقد قالوا : صحار وعذار وحذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث . . . » .

(٢) جاء هذا الأصل في قول الوليد بن يزيد بن عبد الملك .

وقد أَعْدَوْا على أَشَقَرِ يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا

أنظر شواهد الشافية ص ٩٥

(٣) السراح : الناقة الطويلة أو السينة . الجرْمُوق : ما يلبس فوق الحف .

هذا باب

ما كانت عدته أربعة أحرف وفيه علامة التانيث

أما ما كان من ذلك على (فَعْلَة) فجماعه (فَعَال) ^(١) إذا كان من غير الأنواع التي ذكرنا وذلك قولك : صَخْفة وصِحف . وقَصْعة وقِصاع ، وجَفْنة وجِفان .

وأما قولهم : جَفْنة ، وجِفَن ، وَضِيعَة وَضِيعَ - فليس الباب ، إنما هي أسماء الجمع . وإنما الكلامُ جَفَنَات وجِفَان ، وصَحَفَات وصِحف ، وَضِيعَات وَضِيع .

فإن كان على أربعة أحرف ، والعلامة التي فيه ألف التانيث/ ؛ نحو : حُبَلَى ، وذِفْرَى ، ودُنْيَا - فإنَّ جمعه أن تقول في حُبَلَى : حُبَلَيَات ، وفي دُنْيَا : دُنْيَيَات ، وفي ذِفْرَى : ذِفْرَيَات . وكذلك هذا البابُ أَجْمَعُ .

وأما ما كان منه مؤنثاً من (أَفْعَل) الذي تصف به : نحو : هذا أفضل من زيد ، وهذا أكبر من عمرو - فإنَّ تكسيره على (فُعَل) . تقول : الدنيا والدُنَى . والقُصْيا والقُصَى . وكذلك إن قلت : القصوى ^(٢) ، والكبرى والكُبر ، والصغرى والصُّغَر .

وإن لم يكن مؤنثاً لأَفْعَل فإنه يجمع على (فَعَالَى) في وزن فعالل ، كما قلت في جعفر : جعافر ^(٣) ، وفي جُنْدُب : جنادِب . وذلك قولك في حُبَلَى : حَبَالَى .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨١ « فإذا جاوزت أدنى العدد كثرت الإسم على فعال وذلك قصة وقصاع وجفنة وجفان وشفرة وشفار وجمرة وجمار وقد جاء على فمول وهو قليل وذلك قولك بدرة وبدور . . . »

(٢) أنظر الجزء الأول ص ١٧١ وسيبويه ج ٢ ص ٣٨٤

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٥ « وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان فعل أفعل فإنك تكسره على (فعل) وذلك قولك الصغرى والصغر . . . وأما ما كان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التانيث فإن أردت أن تكسره فإنك تحذف الزيادة التي هي للتانيث ويبني على فعال وتبدل من الياء الألف وذلك نحو قولك في حبل : حبال ، وفي ذفرى ذفارى وقال بعضهم ذفرى وذفار ولم ينونوا ذفرى . »

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في ذَفَرَى : ذَفَارَى^(١) .

وكذلك (فَعَلَى) . تقول في أَرَطَى : أَرَاطَى^(٢) .

(١) ذَفَرَى فيها لغتان : من نونها جعلها ملحقة بدرهم ؛ ومن ينون جعل الألف للتأنيث .

وقد صرح بذلك المبرد في الجزء الثالث ص ٢٩٨ من الأصل .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٨ - ٩ « فأما ذَفَرَى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذَفَرَى أسيلة فنونوا وهي أقلهما وقالوا : ذَفَرَى أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث .

فأما من نون جعلها ملحقة بهجرع » (حذف الفاء في جواب أما وذلك إنما يكون في الضرورة كما صرح بذلك في موضعه) .
الذَفَرَى : الموضع الذي يهرق خلف أذن الناقة .

(٢) جعل المبرد ألف أَرَطَى هنا للتأنيث إنما هو من قبيل السهو فالإجماع على أن الألف زائدة للإلحاق بمجمر بدليل تنوينها ولحاق التاء لها . وقد صرح بذلك المبرد في أربعة مواضع من المفتضب .

قال في الجزء الثاني ص ٣٩٢ من الأصل ونظيره من الأسماء أَرَطَى وعلق ويدلك على أن الألف ليست للتأنيث أنك تقول في الواحدة أَرطاة وعلقات وهذا مبين في باب التصريف .

وقال في ص ٥٢٧ وذلك قولك في أَرَطَى أَرِيط لأن أَرَطَى ملحق بمجمر وليست ألفه للتأنيث ألا ترى أنك تقول في الواحد أَرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وقال في الجزء الثالث ص ٢٩٨ وكذلك أَرَطَى ملحق بمجمر ووزنه فعل ملحق بفعل وعلى ذلك تقول في الواحدة أَرطاة وانظر ج ٣ ص ٧٢ وكذلك جعلها زائدة للإلحاق في الكامل ج ٦ ص ١٩٩

وقال سيبويه ج ٢ ص ٩ : وكذلك الأَرَطَى كلهم يصرف وتذكيره ما يقويك على هذا التفسير وانظر ج ٢ ص ٣٤٤ وتصريف المسازي ج ١ ص ٣٥ - ٣٦ والمنصف ج ٣ ص ٧

هذا باب

ما كان على خمسة أحرف
وفيه زيادتان مُلحقتان أو غير مُلحقتين

٢٠٠٤ اعلم أنه ما كان كذلك مما استوت فيه زيادتان فإنك في / حذف ما نشاء منهما مُخَيَّر
إذا كانتا متساويتين ، إما مُلحقتان وإما غير مُلحقتين ؛ وذلك قولك . حَبَنُطَى ودَلَنُطَى
وسَرَنُدَى^(١) .

فالنون زائدة وكذلك الألف وهما مُلحقتان بباب سفرجل .
فإن شئت قلت : حَبَاطٍ ، ودَلَاظٍ . وسَرَادٍ . وإن شئت قلت : حَبَانِطٍ ، ودَلَانِطٍ . وسَرَانِدٍ ،
لأن الألف في الزيادة كالنون . وكذلك يكون هذا في التصغير .
ومن ذلك قَلَنَسُوءَ^(٢) ؛ لأن الواو والنون زائدتان وهى على مثال قَمَحْدُوءَ . فإن شئت قلت :
قَلَانِسٍ فحذفت الواو ، وإن شئت قلت : قَلَانِسٍ فحذفت النون .
وكذلك فَعْلُهُمَا ، يقال تَقَلَّنَسَ وتَقَلَّنَسَى . والتصغير على هذا جرى .
فأما جَحَنَفَل^(٣) فليس فيه إلا جحافل . وكذلك قَرَنَفَل لا يجوز فيه إلا قرافل ؛ لأنه
ليس هاهنا زيادة إلا النون .

واعلم أن كل شيء حذف منه فالعوض فيه جائز . وهى ياء تلحق قبل آخره .
٢٠٠٥ وكذلك قولك في سفرجل / سفاريج . وإن شئت قلت في حَبَنُطَى : حَبَاطَى إن حذف
النون وعوّضت . وإن حذف الألف وعوّضت قلت : حَبَانِيطٍ . والتصغير على هذا يَجْرَى^(٤)

(١) تكلم سيبويه عن زيادى حبنطى فى التصغير ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى :

الحبنطى : التصغير العظيم البطن ، الدلنطى : الشديد الدفع يقال دلفه بمنكبه : إذا دفعه . السرندى : الجرى . ويقال سرنداء : إذا ركبته .

(٢) تكلم سيبويه عن زيادى قلنسوة فى التصغير أيضاً ج ٢ ص ١١٥ وسيأتى فى ص ٥٢٤ من المقتضب قوله : (لما كانت
قلنسوة) فى وزن قحدوة كانت النون بجذاء الأصل ، والواو بجذاء الواو الزائدة فكان قلنسة أقيس من قليسية) .

(٣) الجحنفل : غليظ الشفة .

(٤) تكلم سيبويه على التعويض عن المحذوف فى ج ٢ ص ١٠٦

وبين الأنبارى فى أسرار العربية ص ٣٥٩ لم كان التعويض بالياء دون غيرها ؟ .

هذا باب

ما تلحقه زائدتان

إحداهما مُلْحَقَةٌ والأخرى غير ملْحَقَة

اعلم أنَّك تُجْرَى الْمُلْحَقُ مُجْرَى الْأَصْلَى فِي الْجَمْعِ وَالتَّصْغِيرِ : وَذَلِكَ أَنَّ الْمُلْحَقَ إِنَّمَا وُضِعَ بِإِزَاءِ الْأَصْلِ لِتُلْحَقَ الثَّلَاثَةُ بِالْأَرْبَعَةِ وَالْأَرْبَعَةُ بِالْخَمْسَةِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي مِثْلِ مُسَحْنُكَ سَحَاكَ ، وَفِي مُقْعَنْسٍ : قَعَايسٌ^(١) ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ وَالنُّونَ لَمْ تَزَادَا لِتُلْحَقَا بِنَاءِ بِنَاءِ .

وَكَانَ سَبَبُوهَ يَقُولُ فِي مُقْعَنْسٍ : مَقَاعِسَ . وَهَذَا غَلَطٌ شَدِيدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ فِي مُحْرَنْجَمٍ : حَرَايِمَ . فَالْسَيْنُ الثَّانِيَةُ فِي مُقْعَنْسٍ بِحَذَاءِ الْمِيمِ فِي مُحْرَنْجَمٍ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : إِنَّهَا زَائِدَةٌ . قِيلَ لَهُ : فَالِيمَ زَائِدَةٌ أَيْضًا ، إِلَّا أَنَّ السَّيْنَ مُلْحَقَةٌ بِالْأَصُولِ وَلَيْسَتْ الْمِيمُ كَذَلِكَ . إِنَّمَا هِيَ الْمِيمُ الَّتِي تُلْحَقُ الْأَسْمَاءُ مِنْ أَعْمَالِهَا / ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ فِي أَسْوَدَ : $\frac{2}{0.6}$ أَسْوَدُ قَالَ فِي جَدُولَ : جُدَيُولَ ، فَأَجْرَى الْمُلْحَقُ مُجْرَى الْأَصْلِ .

(١) اسحكنك الليل : اعظم . اقمنس : قال أبو عمرو : سألت الأصمعي : ما الأقناس ؟ فقال : هكذا وقدم بطنه ، وآخر صدره (أنظر المصنف ج ٣ ص ١٢) .

سيأتي في التصغير نقد المبرد لسبويه ورد ابن ولاد عليه .

هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه

زعم المازني عن الأصمعي [أنه] قال قال الخليل بن أحمد : وضعتُ التصغير على ثلاثة
أُبنية : على فلس ، ودرهم ، ودينار^(١) .

وذلك أنَّ كلَّ تصغير لا يخرج من مثال فُلَيْس ، ودُرَيْهم ، ودُنَيْبِير فإن كانت في آخره
زائدة لم يعتد بها ، وصُغِرَ على أحد هذه الأمثلة ثمَّ جيءَ بالزوائد مُسلِّمةً بعد الفراغ من هذا
التصغير

(١) في ابن يعيش ج ٥ ص ١١٦ « وقيل للخليل : لم بنيت التصغير على هذه الأمثلة الثلاثة ؟ فقال : وجدت معاملة الناس
على فلس ودرهم ودينار . . . »

هذا باب

ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف

اعلم أنَّ تصغيره على مثال (فَمِيل) مُنَحَرُّ كما كان حرفه الثانی أو ساكنًا : وذلك قولك في
 فلس : فُلَيْس ، وفي عمرو : عُمَيْر ، وكذلك تقول في عُمر ، وفي خِذِر : خُدَيْر ، وفي رَطْب / : $\frac{٢}{٥٠٧}$
 رُطَيْب ، وفي جَمَل : جُمَيْل . لا تبالى ما كانت حر كته ؟ ، لأنَّ التصغير يُخرجُه إلى بنائه .
 وحُكِّم التصغير : أن يُضَمَّ أوَّلُه ، ويُفتح الحرف الثانی ، ويلحق بعده ياء التصغير ثالثة ^(١) .
 فإن كان الاسم على أربعة أَحْرَف انكسر الحرف الذى بعد ياء التصغير ، كما ينكسر في
 التكسير ، لأنَّ التكسير والتصغير من واد واحد ^(٢) . إلَّا أنَّ أوَّل التصغير مضموم ، وأوَّل الجمع
 مفتوح ، وعلامة التصغير ياء ثالثة ساكنة ، وعلامة الجمع ألفٌ ثالثة . وهما في تغيير الاسم
 عن بنائه سواء ، وذلك قولك في جعفر : جعيفر وجعافر .

* * *

واعلم أنَّه لا يكون اسم على حرفين إلَّا وأصله الثلاثة ، فإذا صُغِرَ فلا بُدَّ من ردِّ ما ذهب
 منه ؛ لأنَّ التصغير لا يكون في أقلَّ من ثلاثة أَحْرَف ؛ وذلك قولك في دم : دُمِي ، لأنَّ
 لأنَّ الذاهب منه ياء ؛ يدلُّك على ذلك أنَّك إذا أخرجته إلى الفعل قلت : دَمِيتُ . كما تقول :
 خَشِيتُ . وتقول في الجمع : دِمَاءٌ فاعلم فتهمزُ الياء ؛ لأنَّها طرفٌ بعد ألف زائدة ، كما
 تقول : رداء وسقاء .

(١) في أسرار العربية ص ٣٦١ - ٣٦٢ تعليل لتغييرات التصغير لم كان بالزيادة ؟ ولم كان الزائدة ياء ؟ ولم ضم الأول ؟

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « فالتصغير والجمع بمنزلة واحدة في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد
 حرف اللين الثالث وانفتاحه قبل حرف اللين إلَّا أن أوَّل التصغير وحرف لينه كما ذكرت لك فالتصغير والجمع من واد واحد » .
 وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٥٤ وأسرار العربية ص ٣٦٢

فإذا فارقت الألف رجعت إلى أصلها فقلت : أَرْدِيَّة ، وَأَسْقِيَّة . ولَمَّا اضطرَّ الشاعر رَدَّه إلى أصله فقال :

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجِّهِ زَبَحْنَا جَرَى الدَّمْيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ^(١)

وتقول في تصغير (غَد) : غُدًى ، لِأَنَّ أَصْلَهُ غَدُو ، فكان تصغيره غُدْيُو يا فقي . ولكن الواو إذا كانت قبلها ياء ساكنة قلبت ياءً وأدغمت الياء فيها ؛ كما تقول : أَيَّام ، وَأَصْلُهَا : أَيَّوَام لِأَنَّهَا جمع يَوْم . وكذلك سَيِّد ومَيِّت ، إِنَّمَا هو سَيُّود ومَيُّوت ؛ لِأَنَّهُ من يسود ويموت ؛ وكذلك قَيَّام وقَيُّوم ، إِنَّمَا هو قَيَّوَام ، وقَيَّوُوم بواوين . وهذا يُحْكَم في باب التصريف^(٢) .

* * *

والدليل على أَنَّ الذاهب من (غَد) الواو أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِيهِ : غَدُو^(٣) كما يقولون : غَد قال الشاعر :

لَا تَقْلُوْاها وَاذْلُوْاها ذَلُوْا إِنِّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوَا^(٤)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٧٢ - ١٧٣ ، ٢٢١ - ٢٢٢

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « وإنما يد وغد كل واحد منهما فعل يستدل على ذلك بقول ناس من العرب : آتيك غدوا يريدون غداً » .

(٤) في كتاب الفاضل للبرد ص ١٩ « ويقال : قلووت الإبل : إذا سقتها سوتاً شديداً ودلووتها : إذا هونت عليها السير ثم أنشد البيت » .

وفي أخبار النحويين البصريين ص ٥٩ أن المازني لما دخل على الخليفة وأنشد هذا البيت طلب منه أن يفسره فقال : لا تقلوها : لا تمنعها في السير يقال : قلوته إذا سرت به سيراً عتيفاً ، ودلووت : إذا سرت سيراً رقيقاً . ومن أشاعله : إن مع اليوم غداً ، يضربه الراجي للظفر بمراذه في عاقبة الأمر وهو في بدته غير ظافر . وهذا الرجز غير منسوب .

أنظر شواهد الشافية ص ٤٤٩ والمنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ والانتصاب ص ٣٧٣ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٥ والسان (دلو) و (وغدو) وسعيد ذكره في الجزء الثالث .

وقال لبيد بن ربيعة :

/وما الناس إلا كالديارِ وأهلها بها يومَ حَلُّوها وغَدُوا يلاقعُ^(١)

وكلُّ ما لم نذكره من هذا الباب فهذا مجازه .

٢
٥٠٩

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٨٠ على مجيء غدو على الأصل .

اللاقع : الخالية المتغيرة واحدها بلقع .

يقول : الناس في اختلاف أحوالهم ، من خبر وشر ، واجتماع وتفرق ، كالديار : مرة يعمرها أهلها ومرة تقفر منهم .
أهلها : مبتدأ خبره (بها) ، و (يوم) ظرف متعلق بمعلق الخبر ، و (غدوا) ظرف للاقع ، ولاقع خبر لمبتدأ محذوف أي وهي خالية غداً .

والبيت من قصيدة للبيد في رثاء أخيه لأمه أريد ، وهي في الديوان ص ١٦٨ - ١٧٢ والشعر والشعراء ص ٢٣٦ .

وانظر شواهد الشافية ص ٤٥٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٤٨ والنصف ج ١ ص ٦٤ ، ج ٢ ص ١٤٩ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٥ وسعيد ذكره في الجزء الثالث .

هذا باب

ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف

اعلم أنه ما كان من ذلك لا علامة فيه فإنك إذا صغرته ألحقته هاء التانيث^(١) التي هي في الوصل تاء .

وإن كان بهاء التانيث ثلاثة أحرف فقد ذهب منه حرف ؛ لأن الهاء لا يُعتدُّ بها . فيلزمك في التصغير ردُّ ذلك الحرف .

أما ما كان من ذلك لا هاء فيه فنحو قولك في دار : دُويرة ، وفي نعلٍ : نَعِيَاة ، وفي هند : هُنَيْدَة . لا يكون إلا على ذلك .

فأما قولهم في الناب من الإبل : نُيَيْب . فإنما صغروه بغير هاءٍ لأنها به سُميت^(٢) ؛ كما تقول للمرأة : ما أنتِ إلا رُجَيْل ؛ لأنك لست تقصد إلى تصغير الرجل .

وكذا قولهم في تصغير الحرب : حُرَيْب إنما المقصود/ المصدر من قولك : حربته حربا . فلو سُمينا امرأة حربا أو نابا ، لم يجز في تصغيرها إلا حُرَيْبَة^(٣) . ونُيَيْبَة .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٣٦ « باب تحقير المؤنث - اعلم أن كل مؤنث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء وذلك قولك في قدم قديمة وفي يد يديّة وزعم الخليل : أنهم إنما أدخلوا الهاء ليفرقوا بين المؤنث والمذكر قلت : فأبال عناق ؟ قال : استقلوا الهاء حين كثر العدد فصارت القاف بمنزلة الهاء » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٣٧ « وسألت عن الناب من الإبل فقال : إنما قالوا : نَيْب لأنهم جعلوا الناب الذكر اسما لها حين طال نابها على نحو قولك للمرأة : إنما أنت بطين ومثلها أنت عينهم فصار اسما غالبا » .

(٣) قول المبرد هنا : (ولو سُميت امرأة حربا لم يجز في تصغيرها إلا حُرَيْبَة) يشعر بأن حربا عنده مؤنثة فقط . والشئى والبغدادى يتقلدان عن المبرد أن الحرب قد تذكر .

قال الشئى على المعنى ج ٢ ص ٧٣ : قال الخليل : وتصغيرها حُرَيْب بلا هاء رواية عن العرب . قال المازني : لأنه في الأصل مصدر وقال المبرد : الحرب قد تذكر .

وفي الخزائن ج ٣ ص ٤٣٦ وقال المبرد : الحرب قد تذكر وأنشد :

وهو إذا الحرب هفعا عقبه
مرجس حنرب تلتق حنرابه

وفي اللسان وحكى ابن الإعرابي فيها التذكير وأنشد البيت .

وانظر شواهد الشافية ص ٩٨ .

والفرس يقع للمذكر والأنثى . فإن قصدت إلى الذكر قلت : قُرَيْس ، وإن قصدت إلى الأنثى قلت : فُرَيْسَة^(١) .

وأما ما جاء على ثلاثة أحرف أحدها هاء التانيث فنحو : (شاة) تقول في تصغيرها: شُوَيْهَة^(٢) فتردّ الهاء الساقطة .

والدليل على أن الذاهب منه هاء قولك في الجمع : شِيَاهُ فاعلم . وتقول في تحقير (شَفَة) : شَفِيَهَة^(٣) ؛ لأنّ الذاهب كان هاء . يدلّك على ذلك قولك : شافهت الرجل ، وشَفَة وشِفَاهَة فاعلم .

ومن ذلك (سنة) فتقول في تصغيرها : سُنِيَة وسُنِيَهَة^(٤) ، لأنّه يجتذّبها أضلان : الواو ، والهاء . فمن قال : سنوات ، واكثريته مُسَانَاة ، وقرأ : (فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لِمَ يَتَسَنَّوْا وَانْظُرْ^(٥)) فوصل بغير هاء فهو على قول من أذهب الواو . فهذا يقول / سُنِيَة . والأصل سَنَوَة . لا يجوز غيره في قوله . ومن قال : (لِمَ يَتَسَنَّوْا وَانْظُرْ) وقال : اكثريته مسانهة ، فهذا يزعم أن الذاهب الهاء . ولا يجوز على قوله إلّا سُنِيَهَة ، والأصل عنده سنهه .

وكذلك ما لم يكن فيه من ذوات الحرفين هاء وكان مؤنثاً فأمّره مثل ما ذكرت لك ؛ لأنك تردّ الحرف الذاهب ، ثمّ تجريه مجرى هند ، ودعد ، وقدر ، وشمس ، لأنّه ما كان على حرفين فلا بد من ردّ الثالث فيه . فإذا ردّ صار بمنزلة ما كان على ثلاثة أحرف ممّا لم ينقص منه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « ولو سميت امرأة بفرس لقلت : فريسة » .

وقال في ص ١٧٤ « الفرس قد ألزموه التانيث وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر » وانظر المقتضب ص ١٧٣ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ « وأما الشاة فإن العرب تقول فيه شوى وفي شاة شوية » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ « ومن ذلك أيضاً شفة تقول : شفية بذلك على أن اللام هاء شفاه وهى دليل أيضاً على أن ما ذهب من شفة اللام وشافهت » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٢ « ومن قال في سنة : سانيت قال : سنية ، ومن قال سانته قال : سنهية » .

(٥) البقرة : ٢٥٩ - القراءة بحذف الهاء من السبعة ، فقد قرأ حمزة والكسائي ويقوب وخلف بحذف الهاء وصلا وإثباتها وقفاً . والباقون بإثباتها وقفاً ووصلا .

الاتحاف ص ١٦٢ غيث النفع ص ٥٥ .

شيء ؛ وذلك [قولك] (١) في يد : يُدَيَّة ؛ لَأَنَّ الذاهب كان ياء . يدُّك على ذلك قولهم :
يَدَيْتُ إليه يداً ، وكذلك أباد ، وكلُّ ما لم نذكره مما كان على هذا المثال فهذا قياسه .

* * *

واعلم أَنَّك إذا سَمَّيت مذكراً بمؤنث لا علامة فيه أَنَّك لا تلحقه هاء التانيث إذا
صَغَّرته ؛ لِأَنَّك قد نقاته إلى المذكر ؛ وذلك قولك في رجل سَمَّيته هنداً أو شمساً أو عينا :
عُيِّن / ، وشمس ، وهُنَيْد .

فإن قيل : فقد جاء في الأسماء مثلُ عُيَيْنَة ، وأَذَيْنَة (٢) .

قيل : إِنَّمَا سُمِّيَ بهما الرجلان بعد أن صَغَّرتا وهما مؤنثتان . والدليل على ذلك أَنَّك لم تسمَّ
الرجل عينا ولا أذناً ، ثُمَّ تَأْتِي بهذا إذا صَغَّرته . إِنَّمَا أَوَّلُ ما سَمَّيت به عُيَيْنَة وأَذَيْنَة . فهذا
بين جدًّا . وكذلك إن سَمَّيت امرأة أو مؤنثاً غيرها باسم على ثلاثة أحرف مما يكون للمذكر -
فلا بدَّ من إلحاق الهاء إذا صَغَّرتها . وذلك أَنَّك لو سَمَّيت امرأة حَجَرًا (٣) أو عمراً أو عُمر ،
لم تقل في تصغيرها : إِلَّا عُمَيْرَة ، وخَجِيرَة . لا يكون إِلَّا ذلك ؛ كما لم يكن في المذكر إِلَّا
ما وصفت لك إذا سَمَّيته بمؤنث .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « وإذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيقه بغير هاء وتدع الهاء ههنا كما أدخلتها في حجر اسم
امرأة ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة وإنما سمى بمحقّر » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٧ « قلت : فإي بال المرأة إذا سميت بحجر قلت حجيرة ؟ قال : لان حجراً قد صار اسماً لها
علماً وصار خالصاً وليس بصفة ولا اسماً شاركت فيه مذكراً على معنى واحد ولم ترد أن تحقّر الحجر » .

هذا باب

تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف

اعلم أنَّ تصغير ذلك على وزن واحد ، كانت فيه زوائد أو كانت الحروف كلها أصليةً
اختلفت حر كاته أو اتَّفقت / ، كانت الزوائد مُلحقة أو للمد واللين^(١) ؛ وذلك قولك في $\frac{٢}{٥١٣}$
جعفر : جَعْفِر ، وفي قَمَطَر : قَمِيْطَر ، وفي درهم : دَرِيْهِم ، وفي عَلَبَط : عَلَبِيط^(٢) ، وفي جُلْجُل :
جُلَيْجِل^(٣) ، وفي زَهْلِق : زَهْلَيْق^(٤) ، وفي عَجُوز : عَجِيْز ، وفي رَغِيْف : رَغِيْف ، وفي كتاب :
كُتَيْب .

* * *

واعلم أنَّ ما كانت فيه الواو متحركة في التكبير زائدة مُلحقة أو أصلية فأنّت في تصغيره
بالبخيار :

إن شئت أبدلت من الواو في التصغير ياءً للياء التي قبلها ، وهو أجود وأقيس .

وإن شئت أظهرت الواو ؛ كما كانت في التكبير متحركة ؛ وذلك قولك في أسود :
أَسِيد ، وفي أحول : أَحَيْل ، فهذا الأصل . والزائدة تقول في قَسُور : قُسِير ، وفي جدول : جُدَيْل
وإن شئت قلت فيه كله : أَسِيود ، وقُسُيور ، وجُدَيول ، وإنما استجازوا ذلك لما رأوا
التصغير والعجم على منهاج واحد وكان جمْع هذا إنما يكون : قَسَاور ، وجدَاول .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « وأما فاعيل فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني ، وذلك نحو : جعفر ومطير
وقولك في سطر : سيطر وفي غلام غليم فإذا كانت الة أربعة أحرف صار التصغير على مثال فاعيل تحركن جمع أو لم يتحركن
اختلفت حر كاتهن أو لم تختلف كما صار كل بناء عدة حروفه ثلاثة على فاعيل تحركن جمع أو لم يتحركن ، اختلفت حر كاتهن
أو لم تختلف » .

(٢) رجل علبط ، وعلابط : ضخم عظيم .

(٣) غلام جلجل وجلجل : خفيف الروح نشيط في عمله والجلجل : الجرس الصغير أيضاً .

(٤) الزهلق : الحمار السمين المستوى الظهر من الشحم أو الحمار الخفيف .

٢/١٤ فَأَمَّا الْأَوَّلُونَ فَعَلِمُوا أَنَّ الْوَائِئِمَّا تَنْقَلِبُ لِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَهَا ، وَأَنَّ الْأَلْفَ لَا يُوجَدُ فِيهَا / مِثْلُ ذَلِكَ . وَالْوِزْنَ وَاحِدًا . وَالْقَلْبَ لَعَلَّةً تَوَجُّهُ . وَكُلُّ قَدْ ذَهَبَ مَذْمُومًا ، إِلَّا أَنَّ الْقَلْبَ أَقْيَسُ لِمَا ذَكَرْتَ لَكَ^(١)

فَإِنْ كَانَتْ الْوَائِئِمَّا سَاكِنَةً فِي التَّكْبِيرِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْقَلْبُ^(٢) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا تَحَرَّكَتْ وَائِئِمَّا الْوَجْهُ فِيهِ الْقَلْبُ . وَيَجُوزُ الْإِظْهَارُ لِتَحَرُّكِ الْوَائِئِمَّا . فَلَمَّا كَانَتْ الْمُتَحَرِّكَةُ الْوَجْهُ فِيهِ الْقَلْبُ لَمْ يَكُنْ فِي السَّاكِنَةِ غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي عَجُوزَ : عَجِيزَ ، وَفِي عَمُودَ : عُمَيْدَ .

* * *

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ فِي ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ زَائِدَةٌ يَبْلُغُ بِهَا الْخَمْسَةُ فِي الْعَدَدِ بِالْإِحَاقِ أَوْ غَيْرِ الْإِحَاقِ - فَإِنَّ تِلْكَ الزَّائِدَةَ تُحذفُ فِي التَّصْفِيرِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَائِئِمَّا رَابِعَةً أَوْ يَاءً أَوْ أَلْفًا فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ فَإِنَّهَا لَا تُحذفُ^(٣) ، لِأَنَّهَا تُصَوِّرُ عَلَى مِثَالِ دُنْيَيْنِيرَ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فَالْحذفُ لَازِمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى مِثَالِ دُرَيْنِهِمْ . وَذَلِكَ

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ « وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي أَسُودَ : أَسِيدَ وَفِي أَعُورَ : أَعِيرَ وَفِي مَرُودَ : مَرِيدَ . . . وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَظْهَرُ الْوَائِئِمَّا فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا وَهُوَ أَبْعَدُ الْوَجْهِينِ يَدْعَاهَا عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَحْقُرَ . . . وَأَعْلَمُ أَنَّ أَشْيَاءَ تَكُونُ الْوَائِئِمَّا فِيهَا ثَلَاثَةً وَتَكُونُ زِيَادَةً فَيَجُوزُ فِيهَا مَا جَازَ فِي أَسُودَ وَذَلِكَ نَحْوُ : جَدُولَ ، وَقَسُورَ تَقُولُ : جَدِيُولَ ، وَقَسِيُولَ ، كَمَا قُلْتُ : أَسِيدُ . . . وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْوَائِئِمَّا حَيَّةٌ وَإِنَّمَا أُلْحَقْتُ الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ لِأَنَّكَ إِذَا كَسَرْتَ هَذَا النُّحُوَّ لِلْجَمْعِ تَثْبِتَ الْوَائِئِمَّا ، كَمَا تَثْبِتُ فِي أَسُودَ حِينَ قَالُوا : أَسَاوِدَ وَفِي مَرُودَ حِينَ قَالُوا مَرَاوِدَ وَكَذَلِكَ جَدَاوِلَ وَقَسَاوِرَ » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٣١ « وَأَعْلَمُ أَنَّ مَنْ قَالَ : أَسِيدُ فَإِنَّهُ لَا يَقُولُ فِي مَقَامٍ وَمَقَالٍ : مَقِيُولَ وَمَقِيُولَ لِأَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ كَانَ الْوَجْهُ لَا تَرَكَ فَإِذَا لَمْ تَظْهَرْ لَمْ تَظْهَرْ فِي التَّحْقِيرِ وَكَانَ أَبْعَدَ لَهَا . . . » وَقَالَ فِي آخِرِ الصَّفْحَةِ « وَأَمَّا وَائِئِمَّا عَجُوزَ وَجَزُورَ فَإِنَّهَا لَا تَثْبِتُ أَبَدًا وَإِنَّمَا هِيَ مَدَّةٌ تَبْعَتْ الضَّمَّةَ وَلَمْ تَجِبْ لَتَلْحَقْ بِنَاءِ بِنَاءٍ لَا تَرَى أَنَّهَا تَثْبِتُ فِي الْجَمْعِ إِذَا قُلْتُ : عَجَاوِرَ ، فَإِذَا كَانَ الْوَجْهُ فِيهَا يَثْبِتُ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَبْدَلَ فِيهِ الْمَدَّةَ الَّتِي لَا تَثْبِتُ فِي الْجَمْعِ لِأَجْزَازِهَا أَنَّ تَثْبِتَ » .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٠٦ « وَأَمَّا فَعْمِيلُ فَلِكُلِّ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ وَكَانَ الرَّابِعُ مِنْهُ وَائِئِمَّا أَوْ أَلْفًا أَوْ يَاءً وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي مُصْبَاحَ : مُصَيَّبِيعَ وَفِي قَنْدِيلَ : قَنْدِيلِ وَفِي كَرْدُوسَ : كَرِيدَيْسَ وَفِي قَرْبُوسَ : قَرِيْبَيْسَ وَفِي حَمْصِيصَ : حَمِيصِيصَ »

وَقَالَ فِي ص ١١٣ « وَإِذَا حَقَرْتَ الْمَسْرُولَ فَهُوَ مَسِيرِيلُ لَيْسَ إِلَّا هَذَا لِأَنَّ الْوَائِئِمَّا رَابِعَةٌ وَلَوْ كَسَرْتَهُ لِلْجَمْعِ لَمْ تُحذفْ فَكَذَلِكَ لِأَحْذَفْ فِي التَّصْفِيرِ فَإِذَا حَقَرْتَ أَوْ كَسَرْتَ وَافَقَ بَهْلُولًا وَأَشْبَاهَهُ » .

قولك في سُرَادِق : سُرَيْدِق ؛ لَأَنَّ الألف زائدة ، وفي جَحَنَفَل / جُحَيْفِل^(١) ، لَأَنَّ^٢
النون زائدة ، وكذلك ما كان مثل ذلك .

وأما (معاوية) فمن بنات الثلاثة وسنشرح لك أحكامها لتقف عليها إن شاء الله .

اعلم أنَّ ذوات الثلاثة إذا لَحِقَتْهَا زائدتان مُستَوِيدتان ، فأنَّت في الحذف بالخيار ، أيُّهُما
شئتَ حذفت .

فإن كانت إحداهما مُلْحِقَةً لم يَجْزِ حذفها ، وحذفت الأخرى ؛ لَأَنَّ المالحق كالأصل . فإن
كانتا مُلْحِقَتَيْنِ فأنَّت في حذف أيُّهُما شئتَ مُخَيَّر .

وإن كانتا غير مُلْحِقَتَيْنِ وإحداهما للمعنى ، حذفت التي ليست للمعنى ، وأَبْقِيَتِ التي
للمعنى من أجلها يُعْلَم .

فَأَمَّا ما استوت فيه الزيادتان فقولك في (حَبَنَطِي) : حُبَيْطُ فاعلم ، وإن شئتَ حُبَيْزُطُ^(٣) ؛
وذلك ؛ لَأَنَّهُ من الثلاثة ، والنون والألف فيه زائدتان مُلْحِقَتان بسفرجل . فإن حذفت النون
قلت : حُبَيْطُ ، وإن حذفت الألف قلت : حُبَيْزُطُ ، وإن عَوَّضت فيمن حذف النون قلت :
حُبَيْطُ فاعلم ، وفيمن حذف الألف حُبَيْزُطُ .

وكذلك جمعه : تقول : حَبَانِطُ فاعلم ، وإن عَوَّضت قلت : حَبَانِيَطُ .

فإن حذفت النون قلت : حَبَاطُ وإن / عَوَّضت قلت : حَبَاطِي ، فعلى هذا يجرى .

واو حَقَّرَتْ مِثْل (مُغْتَسِل) ^(٣) لقلت : مُغْيَسِلُ . وإن عَوَّضت قلت : مُغْيَسِيلُ . لا يكون إلا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول في جحافل : جحيفل وإن شئت جحيفيل كما كنت قائلاً ذلك لو كسرتَه وإنما
هذه النون زائدة كواو فلو كسرت وهى زائدة في جحافل لأن المعنى العظم والكثرة » .
الجحافل : الغليظ الشفة .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وكذلك حبنطى إن شئت حنطت النون فقلت حبيط وإن شئت حذفت الألف فقلت :
حبيبط ، وذلك لأنهما زائدتان ألحقنا الثلاثة ببنات الخمسة وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف فليس واحدة الحذف ألزم لها منه
للأخرى » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وإذا حقرت مستمعا قلت : مسيع ومسيم تجربه مجرى مغيسل تحذف الزوائد كما كنت
حاذفها في تكسيره للجمع لو كسرتَه » .

ذلك ؛ لأنَّ الميم والتاء زائدتان ، والميم للمعنى ؛ ألا ترى أنَّك لو قلت : مُقْتَسَل كان مؤدِّياً للمعنى . فالميم لا تحذف .

فإذا حُذِرَتْ (مُعَاوِيَة) فَيَمْنُ قَالَ : أَسَيِّدُ قُلْتُ : مُعَيَّة . وكان الأَصْلُ مُعَيَّة . ولكنَّهُمْ إِذَا اجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ فِي بِنَاءِ التَّصْغِيرِ حُذِفَتْ^(١) الْيَاءُ الْمُعْتَلَّةُ لِاجْتِمَاعِ الْيَاءَاتِ .

وَمَنْ قَالَ فِي أَسْوَدَ : أَسَيِّدُ قَالَ فِي تَصْغِيرِ مُعَاوِيَةِ : مُعَيَّوِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْذِفُ الْآلِفَ فِيصِيرُ مُعَيَّوِيَةِ ، وَلَا تَجْتَمِعُ الْيَاءَاتُ فَيُلْزَمُكَ الْحَذْفُ^(٢) .

* * *

فَأَمَّا مَا ذَكَرْتُ لَكَ تَمَّاءُ يُحْذَفُ لِاجْتِمَاعِ الْيَاءَاتِ فَقَوْلُكَ فِي تَصْغِيرِ عَطَاءٍ : عَطِيٌّ فَاعْلَمْ ؛ لِأَنَّكَ حَذَفْتَ يَاءَ وَالْأَصْلُ : عَطِيٌّ فَصَارَ تَصْغِيرُهُ كَتَصْغِيرِ مَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ^(٣) .

فَعَلِي هَذَا نَقُولُ فِي تَصْغِيرِ (أَحْوَى) : أَحْيٍ^(٤) فَاعْلَمْ عَلَى قَوْلِكَ : أَسَيِّدُ ، وَمَنْ قَالَ : أَسَيِّدُ قَالَ : أَحْيَوٍ فَاعْلَمْ .

(١) يَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ : حَذَفُوا لِيَكُونَ هُنَاكَ رَابِطٌ لَجُمْلَةِ الْخَبَرِ أَوْ يُقَالُ : وَلَكِنَّهُ فَيَكُونُ الضَّمِيرُ ضَمِيرَ الشَّأْنِ فَيَسْتَفْنَى عَنِ الرَّابِطِ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٢ « وَأَمَّا (مُعَاوِيَة) فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا مَا جَازَ فِي أَسْوَدَ لِأَنَّ الْوَاوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ وَأَصْلُهَا التَّحْرِيكُ وَهِيَ تَثْبِتُ فِي الْجَمْعِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مُعَاوِ . »

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٢٦ « وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً عَطَاءٌ وَقَضَاءٌ وَرِشَاءٌ تَقُولُ : عَطَى وَقَضَى وَرَشَى لِأَنَّ هَذَا الْبَدَلَ لَا يُلْزَمُ . . » وَقَالَ فِي ص ١٣٢ « وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ يَاءَانِ حُذِفَتِ الَّتِي هِيَ آخِرُ الْحُرُوفِ وَيَصِيرُ الْحَرْفُ عَلَى مِثَالِ فَعِيلٍ وَيَجْرِي عَلَى وَجْهِ الْعَرَبِيَّةِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي عَطَاءٍ : عَطَى وَقَضَاءٍ : قَضَى : وَسَقَايَةٍ : سَقَى : وَإِدَاوَةٍ : أَدَى وَفِي شَاوِيَةِ شَوِيَّة . . » وَانْظُرِ الْكَامِلَ ج ٣ ص ١٩٣ .

(٤) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٣٢ « وَكَذَلِكَ (أَحْوَى) إِلَّا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : أَسَيِّدُ وَلَا تَصْرِفُهُ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ ثَابِتَةٌ فِي أَوَّلِهِ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَلْتِهِ ، كَمَا لَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَلْتِ يَضَعُ وَأَمَّا عَيْسَى فَكَانَ يَقُولُ أَحْيٍ وَيَصْرِفُ وَهَذَا خَطَأٌ لَوْ جَازَ ذَا لَصَرَفْتَ أَصَمَ لِأَنَّهُ أَخْفَ مِنْ أَحْمَرَ وَصَرَفْتَ أَرَأَمَ إِذَا سَمِيتَ بِهِ وَلَمْ تَهْمُزْ فَقُلْتَ : أَرَسَ .

وَأَمَّا أَبُو عَمْرٍو فَكَانَ يَقُولُ : أَحْيٍ وَلَوْ جَازَ ذَا لَقُلْتَ فِي عَطَاءٍ عَطَى . . وَأَمَّا يُونُسُ فَقَوْلُهُ هَذَا أَحْيٍ . وَهُوَ الْقِيَاسُ وَالصَّوَابُ »

انْظُرِ شَرْحَ الرِّضِيِّ لِلشَّافِيَةِ ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤

/ وتقول في تصغير (عِذُولٌ) : عُثِيلٌ فاعلم ؛ لأن فيه زائدتين : الواو وإحدى اللامين . $\frac{2}{0.17}$
والواو أحتق عندنا بالطرح ؛ لأنها من الحروف التي تزداد . واللام مضاعفة من الأصول . وهما
جميعا للإلحاق بمثل جرّدخل .

وكان سيبويه^(١) يختار عُثِيلٌ ، وعُثِيُولٌ فيمن قال : أَسِيْرٌ ، ويقول : هي مُلْحَقَةٌ ، وهي
أَبْعَدُ من الطَّرَفِ . وقد يجوز ما قال . ولكن المختار ما ذكرنا ، للعلّة التي شرحنا .

= وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ١٩٣ - ١٩٤ « وتقول في تصغير أحوى : أحي في قول من قال في أسود : أسيد وهو
الوجه الجيد . . . »

ومن قال في تصغير أسود : أسيد . . قال في تصغير أحوى أحيو .
وصريح كلام المبرد في المقتضب والكامل أنه اختار في تصغير (أحوى) ما اختاره سيبويه وهو أحي يقلب الواو ياء ومنع
الصرف .

والسيراقى ينسب إليه أنه أبطل رد سيبويه بأصم وقال لأن أصم لم يذهب منه شيء لأن حركة الميم الأولى قد أُلقيت على الصاد
ثم أخذ يرد على المبرد نقده . انظر تعليق السيراقى بهامش سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .
(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « وإذا حقرت (عثول) قلت عثيل وعثيل لأنك لو جمعت قلت : عثاول وعثاويل وإنما
صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير لأنهم إنما جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأريمة فصارت عندهم كشين قرشب وصارت
اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قرشب فحذفها كما حذفوا الباء حين قالوا قرشب فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة
الشين وكذلك قول العرب وقول الخليل . »

تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة فقال :

قال محمد : وهذا غلط من قبل أن الواو زائدة واللام مثلها والواو أولى بالحذف لأنها من حروف الزيادة واللام إنما هي من
حروف التضعيف وليس هكذا قرشب وأنت غير في حذف أيهما شئت إلا أن حذف الواو في قوك : عثيل أجود وهذا قول أبي
عثمان .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : وهذا نقض لرده عليه في مقعنس لأنه جعل الميم أولى بالحذف من السين لأن السين عنده ملحقة وهو يقول :
إن الراء في حمر أولى بالحذف من الميم فيقول في محمر محيمير وفي محجار محيمير وكذلك الدال من مقدم فهو يجعل الميم أولى بأن يبق
في الكلمة ويحذف المضاعف ويحذف الملحق للمضاعف ، فينبغي أن يحذف الملحق للميم لأنه يحذف لما هو أولى منه .

وأما قوله : إنه غير في حذف أيهما شاء فليس الأمر كذلك إنما يحذف أيهما شاء إذا استوت الزيادة كزيادتي قلنسوة وأما
إذا كانت إحداها أولى من الأخرى أبقينا التي هي أولى كزيادة توجب في الكلمة معنى وأخرى للحشو فتكون التي توجب المعنى أولى
بالإبقاء والتي للحشو أولى بالإلقاء .

الانتصار ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ومن عَوْض على قول سيبويه قال : عُثِيلٌ وَعُثْيُولٌ ، وعلى قولنا : عُثِيلٌ فهذا وجهٌ هذا .

* * *

واوَحَقَّرَتْ مثال مفتاح، وقنديل، وشِمْلان لم تحذف شيئاً ، وكنيت قائلاً : قُنَيْلِيلٌ ، ومُمَيِّحٌ ، وشُمَيْلِيلٌ^(١) ؛ وذلك لأنَّك كنت قائلاً أو عَوْضت في مثل سفرجل : سُفَيْرِيحٌ . فأنت - إذا أتيت بها فيما لم تكن فيه - أخرى ألا تحذفها فيما هي فيه أو ما تكون بدلاً منه . وإنما ثبتت في هذا الموضع ، لأنَّه موضع تلزمه الكسرة ، والياء إنما هي حرف لين ، فدخلت بدخول ما هو منها / وهو الكسرة ، وكذلك الجمع لذوات الأربعة إنما يجرى مجرى تصغيره ٢
٥١٨ في كلِّ شيء ، فيجريان فيه على قياس واحد فيما جاوز الثلاثة .

= وفي شرح الرضى للشافعية ج ١ ص ٢٥٤ وإذا كان السماع عن العرب على ما ذكر سيبويه مع أنه يعضده قياس ما فلا وجه لما قال المبرد لمجرد القياس .

وأقول : إن سيبويه رجع إلى هذا القياس في تصغير عَفْجَج فقال في ج ٢ ص ١١٢ : « وتقول في تحقير عَفْجَج عَفِجَج وعَفِجِج تحذف النون ولا تحذف من اللامين لأن هذه النون بمنزلة واو غلودن وياه خفيدة وهي من حروف الزيادة والجيم ههنا المزيدة بمنزلة الدال المزيدة في غلودن وخفيدة وهي بمنزلة ما هو من نفس الحرف لأنها ليست من حروف الزيادة إلا أن تضاعف ، العثول : الكثير اللحم الرخو ، وهو أيضاً الكثير شعر الجسد والرأس .

(١) مضى في ص ٢٤٤ .

هذا باب

تحقير بنات الخمسة

اعلم أنَّك إذا صغرت شيئاً على خمسة أحرف كلها أصلٌ فإنَّك لا تحذف من ذلك إلا الحرف الأخير ؛ لأنَّه يجرى على مثال التحقير ، ثمَّ ترتدع عنده . فإنَّما حذفت الذى يخرج من مثال التحقير^(١) ؛ وذلك قولك فى سفرجل : سُفَيْرَج ، وفى شمرذل : شُمَيْرِد ، وفى جحمرش : جُحِيمِر ، وفى جردخل^(٢) : جُرِيدَح . وكذلك إن كانت فى ذوات الخمسة زائدة حذفتها ، ثمَّ حذفت الحرف الأخير من الأصول حتى يصير على هذا المثال ؛ وذلك قولك فى عَضِرْفُوط^(٣) : عَضِيرِف ، وفى عَنَدَلَيْب : عُنَيْدِل ، وفى قَبِعَثْرَى : قُبَيْعَث . / والعوض فى هذا كله جائز ؛ $\frac{2}{519}$ وذلك قولك : قُبَيْعِيث ، وعُضِيرِف . وكذلك كلُّ ما حُذِف منه . فهذا قياس هذا الباب .

ومن العرب من يقول فى الفرزدق : فريزق . وليس ذلك بالقياس ، إنَّما هو شبيهه بالغلط^(٤)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ . باب تصغير ما كان على خمسة أحرف . .

وذلك نحو : سفرجل وفرزدق وقبثرى وشمرذل وجحمرش وصهلحق فتحقير العرب هذه الأسماء سفيرج وفريزق وشيرد وقبيث وصبيصل . .

وقال فى ص ١٢١ « باب تحقير بنات الخمسة - زعم الخليل أنه يقول فى سفرجل سفيرج حتى يصير على مثال فعيعل وإن شئت قلت سفيريج وإنما تحذف آخر الاسم لأن التحقير يسلم حتى ينتهى إليه ويكون على مثال ما يحقرون من الأربعة . . » .

(٢) جردخل : جمل غليظ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢١ « واعلم أن كل زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها فى التحقير فإذا صار الاسم خمسة ليست فيه زيادة أجرته مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة وذلك قولك فى عَضِرْفُوط عَضِيرِف كأنك حقرت عَضِرِف وفى قذعيل قذعيم وقذيل فيمن قال فريزق . . وكذلك الخزعية تقول خزعية ولا يجوز خزيمية لأن الباء ليست من حروف الزيادة » .

المضرفوط : ذكر العطاء . القبثرى : الجمل الضخم .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢١ « وقال بعضهم فريزق لأن الدال تشبه التاء والتاء من حروف الزيادة والدال من موضعها . . وكذلك خدرنق . . ولا يجوز فى جحمرش حذف الميم وإن كانت تزداد . فهذان قولان والأول أقيس » .

الجحمرش : العجوز ، الشمرذل : السريع من الإبل والفتى الحسن الخلق .

وذلك لأنّ التاء من حروف الزيادة ، والدال من موضعها . فلما كانت طرفاً ، وكانت أشبه ما فى الحرف بحروف الزيادة - حذفته .

ومن قال هذا قال فى جمعه : فرازق . والعجيد : فرازد وفريزذ ؛ لأنّ ما كان من حروف الزيادة وما أشبهها إذا وقع أصلياً فهو بمنزلة غيره من الحروف .

ومن قال : فريزق لم يقل فى جَحْمَرِش : جَحِيرِش ، وإن كانت الميم من حروف الزيادة لبعدها من الطرف . ولكنه يقول فى مثل شمرذل : شُميرد . وإن كان هذا أبعد ؛ لأنّ اللام من حروف الزيادة .

هذا باب

تصغير الأسماء المبنية من أفعالها

/ اعلم أنَّك إذا حَقَّرْتَ (مَضْرُوبًا) قلت : مُضَيَّرِيب . لا تحذف منه شيئاً ، لأنَّ الواو رابعة . $\frac{2}{520}$ وقد تقدَّم القول في هذا وأَنَّك لست تحذف إلَّا مضطراً .

فإن حَقَّرْتَ (مُدْحَرِجًا) أو (مُدْحَرَجًا) قلت : دُحَيْرِج ؛ لأنَّ الميم زائدة ، وليس ها هنا من حروف الزيادة غيرها .

فإن حَقَّرْتَ مثل (مُنْطَلِقٍ) قلت : مُطَيِّاق^(١) . تحذف النون ولا تحذف الميم ، وإن كانتا زائدتين ، لأنَّ الميم للمعنى ؛ ألا ترى أَنَّك إذا جاوزت الثلاثة أدخلت الميم على كلِّ فاعل ومفعول ، وتدخل على المفعول من الثلاثة واسم الزمان ، والمكان ، والمصدر ، كقوالك : سرت مَسِيرًا ، وأدخلته مُدْخَلًا كَرِيمًا ، وهذا مَضْرُوبُ زَيْد ، ومَدْخَلُ زَيْد .

فإن حَقَّرْتَ مثل (مُقْتَدِرٍ)^(٢) قلت : مُقَيِّدِر . تحذف التاء من مفتعل ؛ كما حذفنا النون من منفعل ؛ لأنَّ العدة قد خرجت على مثال التصغير . فلا بُدَّ من حذف الزيادة .

والعوض / - في جميع هذا جائز ، لأنَّك قد حذفته منه . تقول في منطلق إذا عَوَّضْتَ : $\frac{2}{521}$ مُطَيِّبِيق ، وفي مقتدر : مُقَيِّدِير .

فإن حَقَّرْتَ مِثْلَ (مُقَاتِلٍ) قلت : مُقَيِّتِل . تحذف الألف ، وإن عَوَّضْتَ قلت : مُقَيِّتِيل .

فإن حَقَّرْتَ مِثْلَ (مُسْتَضْرِبٍ) قلت : مُضَيَّرِيب^(٣) ، تحذف التاء والسين ، ولا تحذف الميم ؛ لما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في منطلق : مطليق ومطليق لأنك لو كسرتة كان بمنزلة منقلع في الحذف والعوض »

(٢) تقدم في ص ٢٤٥ تصغير مقتتل .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وكذلك مستزاد تحويره مزيد لأنه مستعمل فهذه الزيادات تجري على ما ذكرت لك » .

وكذلك ما كان من (مُفْعُولِ) مثل مُغْتَوِّدٍ . تحذف الواو وإحدى الدالين ، فتقول :
مَغِيدٍ^(١) ، ومَغِيدِينَ . ولا تحذف الميم ؛ لأنها للمعنى .

وكل ما كان على شيء من الأبنية فهذا قياسه .

وتقول في مثل (مُخَمَّر) : مُخْمِر^(٢) . تحذف إحدى الراعين .

وكذلك تقول في تصغير (مُخَمَّر) : مُخْمِير . تحذف إحدى الراعين ، ولا تحذف الألف
لأنها رابعة ، ولو حذفتها لم يكن بد من حذف إحدى الراعين ليكون على مثل التصغير والجمع
على ذلك . تقول : مَحَامِر في مُخَمَّر ، ومَحَامِير في مُخَمَّر^(٣) .

وتقول في مثل (مُقَشَّعَر) : قُشَّيْعِر ، وقُشَّيْعِير إن عَوَّضْتَ / تحذف الميم وإحدى الراعين ،
لأن الحرف يبقى على أربعة ، فلو حذف غير الميم كنت حاذفاً من الأصل تاركاً الزيادة ،
فتخرج إلى مثال تصغير مدحرج .

٢
٥٢٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في مغنودن مغيدبن إن حذف الدال الآخرة كأنك حققت مغنودن لأنها تبقى
خمسة أحرف رابعتها الواو فتصير بمنزلة هلول وأشباه ذلك .

وإن حذف الدال الأولى فهي بمنزلة جوائق كأنك حققت مغنودن » .

وأقول : الأولى هنا حذف الدال الثانية ، لأنه كلما قل الحذف لم يصلح غيره . وسينص على ذلك المبرد وسيبويه ، انظر
ص ٢٥٦ من هذا الجزء المطبوع .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمر : محمير ومحمير كما حققت مقدماً لأنك لو كسرت محمراً للجمع اذهبت
إحدى الراعين لأنه ليس في الكلام مفاعل » .

صرح المبرد بجمع محمر ، ومحمار جمع تكسير ويقول سيبويه هنا : لو كسرت محمراً للجمع وقال أيضاً في هذه الصفحة :
لو كسرت (منطلق) . لو كسرت (مستمع) ولكنه في ج ٢ ص ٢١٠ يمنع تكسير الوصف المبدوء بالميم اسم فاعل أو اسم
مفعول .

(٣) المبرد جمع نحو محمر ومحمار جمع تكسير وقال في ص ٥٤٩ من الأصل مياسير ، ومياقين (جمع موسر ، وموقن) .
وترى سيبويه يمنع تكسير الأوصاف المبدوءة بالميم سواء كانت اسم فاعل أو مفعول قال في ج ٢ ص ٢١٠ : « والمفعول نحو
مضروب : مضروبون . . . وكذلك مفعول ، ومفعول . . . » .

وانظر شرح بانث سعاد لابن هشام ص ٤٠ - ٤٦ .

والظاهر أن ابن مالك لا يمنع ذلك بدليل قوله : « والسين والتاء من كستدع أزل » وغير ذلك .

في سيبويه ج ٢ ص ١١١ « وتقول في محمار محمير ولا تقل محمير لأن فيها إذا حذف الراء ألفاً رابعة فكانك حققت محمار »

وكذلك (مُطْمَئِنِّ). تقول : طُمَئِنَّ ، وَطُمَئِينَ^(١) إن عَوَّضْتَ . وتقول في مثال (مُحَرَّنَجِم) حَرَّنَجِم ، وَحَرَّنَجِم إن عَوَّضْتَ . فتحذف الميم والنون لأنهما زائدتان ، ولا تجد من ذلك بُدأً ، لأنه يبقى على أربعة أحرف .

وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقَنَّسِس) : مُقَنَّس ومُقَنَّيس^(٢) . وليس القياس عندى

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٠ « وإذا حقرت مقشعرا أو مطمئنا حذف الميم وإحدى النونين حتى يصير إلى مثال ما ذكرنا ولا بد لك من أن تحذف الزائدين جميعا ، لأنك لو حذفتهما لم يبق ما يبق على مثال فعيمل ولا فعيمل . . . وذلك قولك في مقشع قشيعر وفي مطمئن طمئين » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٢ « فأما مقننسس فلا يبقى منه إذا حذف إحدى السينين زائدة خامسة تثبت في تكسيرك الاسم للجمع والتي تبقى هي النون ألا ترى أنه ليس في الكلام مفاعل » .

* * *

وهذه المسألة مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه :

علق على قول سيبويه : « وإذا حقرت مقننسا قلت : مقنيس تحذف النون وإحدى السينين » بقوله :

قال محمد : وهذا خطأ وهو نقض قوله فيما عليه أصل التنغير عنده وذلك أن الملحق عنده بمنزلة الأصل وعند جميع النحويين وهو يعلم أن سين مقننسس الزائدة ملحقة بميم محرّجيم ولذلك لم تدغم فيها التي قبلها وقد أوجب في تصغير محرّجيم حريّجيم فحذف الميم إذ لم يكن بعدها إلا أصل فكذلك يلزمه فيما كان بمنزلة الأصل أن يقول مقنيس وهو القياس اللازم .

وقد رد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله :

قال أحمد : وقد زعم محمد في مسألة ذكرها هو بعد هذه المسألة ما ينقض ما ذكره ههنا وغلط في المسألتين جميعا وذلك أنه زعم في عثول أن حذف الواو الملحقة أولى من حذف اللام المكررة عن الأصل وقال في تصغيره عثيل وهو مع هذا يزعم أن واو عثول كشين قرشب فترك اللام الزائدة التي هي مكررة عن الأصل وحذف الواو التي في موضع شين قرشب ورأى ذلك أولى بالحذف وقال هي زائدة والزائد أولى بأن يحذف فحصلنا عليه هذا القول ثم رأيناه قد وافق في أن حذف الدال من مقدم وهي مكررة عن الأصل أولى من حذف الميم فقال فيه مقيد ، لأن العرب قالت : مقادم فأثبتت الميم وحذفت الدال ورأت أن إبقاء الميم أولى من إبقاء ما كان مكررا عن الأصل لأن المكرر عن الأصل كالحشو والميم زيدت في الأول لمعنى فكان إبقاء ما زيد لمعنى أولى من إبقاء ما كان حشوا في الكلمة فإذا كان يزعم أنه يحذف الملحق ويبقى المكرر فقد صار المكرر أولى وصارت الميم أولى من المكرر عنده وكذلك هي عند العرب فكيف جاز أن يحذف الميم في مقننسس ويبقى السين ؟ وهو يحذف المكرر الميم ويحذف الملحق للمكرر وهذا كلام متناقض بعيد من الصواب .

والذي عليه كلام العرب مما لا يختلف أن الميم أولى من الملحق لأن فيها معنى وليس في الملحق معنى في البناء والملحق أولى من المضاعف الذي ليس بملحق لأن ذلك جرى مجرى الأصل . . .

ما قال ؛ لأن السين في مقْعَنَسِسْ مُلْحِقَةٌ ، والملحِق كالأصلِ . والميم غير مُلْحِقَةٌ . فالقياس :
قُعْنَسِسْ وقُعْنَسِسِسْ ، حتى يكون مثل خُرَيْجِم وخُرَيْجِيم .

= ليس في كلام المبرد تناقض فهو يؤثر بقاء التكرير الذي للإلحاق سواء كان معه زائد آخر للإلحاق نحو عثول أم زائد دل على المعنى كما في نحو : مقْعَنَسِسْ . أما التكرير الذي ليس للإلحاق فيحذف إن كان معه زائد دل على المعنى نحو : محمر ومقدم .

في الخصائص ج ٢ ص ٧٨ : « في قولهم : خفافق (جمع خنفقيق) تقوية لقول سيبويه في تحوير مقْعَنَسِسْ وتكسيه مقعاس ومقيمس فاعرفه فإنه قوي في بابه » وانظر ج ٢ ص ٦٢ وجه التقوية : إنه حذف الحرف المكرر وهو القاف وأبى النون وهى زائدة غير مكررة وقال الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٩ قول سيبويه أولى لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصل وتضعيف الحرف الأصل لكنها طرف إن كانت الزائدة هى الثانية أو قريبة من الطرف إن كانت هى الأولى والميم لما قوة التصدر مع كونها مطردة في إفادة معنى .

هذا باب

مالحقته زائدتان : إحداهما مُلْحَقَةٌ والأخرى غير مُلْحَقَةٍ

وذلك قولك : ثمانٍ وثمانٍ

اعلم أنَّك إذا حقَّرت ثمانية وعلائية ، فإنَّ أقيس ذلك / - وأجودَه أن تقول : ثُمْنِيَّة ، $\frac{2}{023}$ وَعُلَيْنِيَّة ؛ وذلك لأنَّ الياء فيهما مُلْحَقَةٌ^(١) واقعةٌ في موقع المتحرِّك . والألف غير مُلْحَقَةٍ ولا يقع في موضعها إلَّا حرف مدٍّ ، فإنَّما هي بمنزلة ألف عُدَافِرَةٍ^(٢) ، والياء بمنزلة الراء . فلمَّا لم يجز في عُدَافِرَةٍ إلَّا عُدَيْفِرَةٌ ، فكذلك يجب فيا ذكرت لك .

وقد أجازوا ثُمْنِيَّة ، وعُلَيْنَة ، واحتجَّوا بأنَّهما زائدتان ، وقالوا : الأولى وإن لم تكن مُلْحَقَةٌ فهي بعيدة من الطرف . وهو وجه رديء . كما أنَّ قَلَنْسُوءَ لَمَّا كانت في وزن قَمَحَلُوءَ كانت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٦ « وإذا حقَّرت علائية أو ثمانية أو عفارية فأحسنه أن تقول : عفيرية وثمانية وثمانية من قبل أن الألف ههنا بمنزلة ألف عذافر وصباح وإنما مد بها الاسم وليست تلتحق ببناء بيناء والياء لا تكون في آخر الاسم زيادة إلا وهي تلتحق ببناء بيناء » .

وقد رد الرضى في شرح الشافية ج ١ ص ٢٥٧ هذا الكلام فقال : إن ياء ثمانية وعلائية للإلحاق .

ولست أدري كيف يكون نحو ثمانية وعلائية ملحقا ؟ والمعروف أن بناء فـدالـل وفعالة مختص بالجمع فلا يكون مثله في المفردات .

فليس لنا في مفردات العربية بناء يلحق به نحو ثمانية وعلائية ويقول الرضى : إن الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو ملائكة . وفي كتب الصرفين نصوص كثيرة صريحة في أنه لا بد في الإلحاق من وجود بناء يلحق به وإذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة وليست للإلحاق .

انظر الخصائص ج ١ ص ٣١٨ - ٣١٩ والمنصف ج ١ ص ١٧٨ وابن يمين ج ٦ ص ١٤٠ ، ج ٩ ص ١٤٧ والمختص ج ١ ص ٩٧ والمغنى في تصريف الأفعال ص ٦٩ - ٧١ .

وما أظن أحدا يستسيغ إلحاق المفرد بالجمع وما فائدة الإلحاق حينئذ ؟

(٢) المذافرة : الناقة الشديدة .

النون بحذاء الأَصْلِيِّ والواو بحذاء الواو الزائدة ، فكان قُلَيْبِنَسَة أَقْبَسَ من قُلَيْبِنَسِيَّة (١) . فهذا مَجْرَى هذا .

واعلم أَنَّهُ كُلُّ ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأُخرى ، لم تحذف غيرها ؛ وذلك نحو : عِيْضَمُوز ، وَعِيْطَمُوس . تقول : إذا حَقَّرْتَ : عُضَيْمِيز ، وَعُطَيْمِيس ؛ لأنَّكَ لو حذفت الواو لاحتجت أن تحذف الياء ليكون على مثال التصغير . وأنت إذا حذفت / الياء وَحَدَّهَا لم تحتج إلى حذف الواو ؛ لأنَّهَا تقع رابعةً ، فيصير تحقيره مِثْلَ تحقير سُرحوب ، وقِنْدِيل . فكُلُّما قل من الحذف (٢) لم يصلح غيره ؛ ألا ترى أَنَّكَ لو جمعت لم تقل لإعطاميس ، وعضاميز ، وسراجيب ؟ فعلى هذا فأَجْر هذا الباب (٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وذلك نحو قُلَيْبِنَسَة إن شئت قلت : قُلَيْبِنَسِيَّة وإن شئت قلت قُلَيْبِنَسَة ، كما فعلوا ذلك حين كسروا للجمع فقال بعضهم : قُلَانِس وقال بعضهم : قُلَانِس وهذا قول الخليل » .

وقد سوى المبرد بين الزيادتين ولم يرجح وجهها على آخر في الجزء الأول ص ١١٩ والجزء الثاني ص ٢٣٤ القمحدوة : العظم الناقء فوق القفا خلف الرأس .

(٢) المناسب حذف (من) أو يقول : وكل ما

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٩ « وتقول في عيطموس : عطيميس ، كما قالوا عطاميس ليس إلا لأنها تبقى واوا رابعة إلا أن يضطر شاعر كما قال غيلان :

قد قربت ساداتها الروائيا والبكرات الفسج المطاميا

وكذلك عيضموز عضيْمِيز لأنك لو كسرتة للجمع لقلت : عضاميز » .

العيطموس : النامة الخلق من الإبل والنساء والمرأة الجميلة .

الميضموز : المجوز والناقة الضخمة والصخرة الطويلة العظيمة .

هذا باب

ما يُحَقَّرُ على مثال جمعه

على القياس لا على المستعمل^(١)

وذلك قولك في تحقير دائِق : دُوَيْق ، وطَابِق : وَطُوَيْق ، وخَاتِم : وَخَوَيْم . ولا تلتفت إلى قولهم : خواتيم ، ودَوَانِيق ، وَطَوَابِيق ؛ لأنَّ الجمع على الحقيقة إنما هو دَوَانِق ، وَخَوَاتِم ، وَطَوَابِق ؛ كما تقول في تَابِل^(٢) : تَوَابِل ، وفي فارس : فَوَارِس . وعلى هذا قال الشاعر :

• وَتُتْرَكُ أَمْوَالُ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ^(٣) •

فأما دَوَانِيق فإنَّ الياء زِيدَتْ للمدِّ في تكسيره ؛ كما تُزَادُ حُرُوفُ / المدِّ في الواحد . وكذلك $\frac{٢}{٥٢٥}$ طَوَابِيق .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « باب ما يختار على تكسيرك إياه لو كسرت له الجمع على القياس لا على التفسير للجمع على غيره - وذلك قولك في خاتم : خويتم ، وطابق : طويق ، ودائق دويق والذين قالوا : دوانيق ، وخواتيم ، وطوابيق إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن من كلامهم ؛ كما قالوا : ملامح والمستعمل في الكلام لمحة ، ولا يقال : ملحمة غير أنهم قد قالوا خاتام حدثنا بذلك أبو الخطاب وسمعنا من يقول من يوثق به من العرب : خويتم فاذا جمع قال : خواتيم . . »

(٢) التابل : من أضرار الطعام .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١١٠ « وزعم يونس أن العرب تقول أيضاً : خواتم ودوانق وطوابق على فاعل كما قالوا : تابل وتوابل » .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٩٠ يجوز أن يكون جمع خاتم أى آثار الخواتم ويجوز أن يكون جمع ختم ومثله في المخصص

ج ١٠ ص ١٠٨

والبيت للأعشى من قصيدة يهجو فيها يزيد بن مسهر الشيباني ، وقوله :

فَأَقْسِمُ إِنَّ جَدَّ التَّقَاطُعِ بَيْنَنَا لَتَصْطَفِيقُنْ يَوْمًا عَلَيْكَ الْمَآتِمُ

يَقْبَلْنَ حَرَامٌ مَا أُحِلَّ بَرَبِّنَا وَتُتْرَكُ أَمْوَالُ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ

والمعنى : أن جد التقاطع بيننا لتقتلن خلفا أموالك التي تمتاز بها عليها الخواتم ولتجتمعن عليك النساء في مأتمك يندبكن نائحات يقبلن : حرام ما أحل بسيدنا .

انظر الديوان ص ٧٧ - ٨١

فأما خواتيم فإنه على قياس من قال : خاتام ؛ كما قال الشاعر :

أَعَزُّ ذَاتَ الْمِزْزَرِ الْمُنْشَقُّ أَخَذَتْ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقٍّ^(١)

فإذا احتاج شاعر إلى زيادة حرف المد في هذا الضرب من الجمع جاز له ؛ للزوم الكسرة ذلك الموضع . وإنما الكسرة من الياء . قال الشاعر :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّهَا جِرَّة نَفَى الدِّرَاهِيمَ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ^(٢)

(١) في الكامل ج ٥ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ « ونظيره من الكلام ساباط وخاتام .

قال الراجز :

يامي ذات الجسورب المنشق أخذت خاتامي بنسير حسق

قال أبو الحسن : يقال : خاتم على وزن دائق وخاتم على وزن ضارب وخيتام على وزن ديان وخاتام على وزن ساباط «
وانظر شواهد الشافية ص ١٤١

وفي اللسان (ختم) روى الراجز هكذا :

يا هند ذات الجسورب المنشق أخذت خيتامي بنسير حسق

ويروى خاتامي :

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠ « وربما مدوا مثل مساجد فيقولون : مساجيد ومناير شهوها بما جمع على غير واحد في
الكلام » ثم أنشد البيت :

وفي الخزانة : ذكر أبو الحسن بن كيسان أنه قد قيل في بعض اللغات درهام قال : فيكون على هذا تصحيح الجمع .

وذكر البيت المبرد في الكامل ج ٣ ص ٨٨ وجعل الياء حرف إشباع من الكسرة .

كل ما رددته فقد نفيت . الهاجرة : وقت اشتداد الحر - التنقاد : من نقد الدراهم ، وهو التمييز بين جيدها ورديتها .

وصف ناقته بسرعة السير في الهواجر فيقول : إن يديها لشدة وقعها في الحصى ينفيانه ، فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له
صوت كصوت الدراهم إذا انتقدها الصيرفي . وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٥٥ - ٢٥٦ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٣٧٧ والبيت
في ديوان الفرزدق مفردا ص ٥٧٠ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف مما آخره حرف تأنيث

اعلم أنه ما كان من ذلك فإن ثلثه يُترك مفتوحاً ؛ لئلاً تنقلب ألف التأنيث . وذلك قولك في حُبلى : حُبَيْلى^(١) ؛ لأنه لو قيل فيها كما قيل في جعفر : جُعْفَيْر - لصارت الألف ياء فذهبت علامة التأنيث .

وكذلك تقول في دِفْلَى : دُفَيْلى^(٢) ، وفي دنيا : دُنَيّا .

فإن كانت الألف زائدة لغير التأنيث انكسر ما قبلها / وانقلبت ياءً . وذلك قولك في $\frac{٢}{٥٢٦}$ أَرْطَى : أَرْيَطَ^(٣) ؛ لأنَّ أَرْطَى مُلْحَقٌ بجعفر ، وليست ألفه للتأنيث . ألا ترى أنك تقول في الواحدة : أَرْطاة ؟ فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث ؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وتقول في مِرْمَزَى : مُمَيْرِزَ^(٤) فاعلم ، وهكذا كل ما كانت ألفه للتأنيث .

فأما الهاء فإنها بمنزلة اسم ضم إلى اسم ؛ ألا ترى أنها تدخل على المذكر ، فلا تُغيّر بناءه ؟ فإنما الباب فيها أن يُصغّر الاسم من أى باب كان على ما يجب في مثله ، ثم تأتي بها ؛ وذلك

(١) في سيويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ، ولحقته الزيادة للتأنيث ، فصارت عدته مع الزيادة أربعة أحرف .

وذلك نحو حبل وبشرى وأخرى تقول : حبيلى وبشبرى وأخبرى ، وذلك أن هذه الألف لما كانت ألف تأنيث لم يكسروا الحرف بعد ياء التصغير وجعلوها هاءنا بمنزلة الهاء التى نجيء للتأنيث . . . »

(٢) الدفل : نبت .

(٣) انظر ص ٢٢٣ من هذا الجزء .

(٤) في سيويه ج ٢ ص ١٠٧ « وإن جاءت هذه الألف لغير التأنيث كسرت الحرف بعد ياء التصغير وصارت ياء . . .

وهو قوله في مرمى : مرمى كما ترى ، وفى أرى : أرى كما ترى . »

قولك في حمدة : حُمَيْدَةٌ^(١) ، وفي نخلة : نُخَيْلَةٌ ، وفي قَسُورَةٍ : قُسَيْرَةٌ . ومن قال في أسود : أَسْوَدٌ قال : قُسُورَةٌ ، وفي هِلْبَاجَةٍ : هُلَيْبِيْجَةٌ^(٢) ؛ لِأَنَّكَ أَوْ صَغُرْتَ هِلْبَاجًا لَقَلْتَ : هُلَيْبِيْجَ فَلَمْ تَحْذَفْ مِنْهُ شَيْئًا .

٢ / فَإِنَّمَا يَجْرَى عَلَى الصَّدْرِ مَا يَجْرَى عَلَيْهِ ، ثُمَّ تَأْتِي بِالْهَاءِ . ٥٢٧

وتقول في تصغير سَفَرَجَةٍ : سَفَيْرَجَةٌ ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ قَائِلًا فِي سَفَرَجَلٍ : سَفَيْرِجَ . فهذا حكم الألف والهاء .

فَأَمَّا مَا لِحِقَّتْهُ أَلْفَانِ التَّأْنِيثِ - فَإِنَّكَ قَائِلٌ فِيهِ مَا قَلْتَ فِي الْهَاءِ ، لِأَمَّا قَلْتَ فِي الْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ وَسَنَبَيْتَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

تقول في حَمْرَاءَ : حُمَيْرَاءَ^(٣) يَا فَتَى ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ مَتَحَرَّكَ ، فَهُوَ كَالْهَاءِ . وتقول في خُنْفُسَاءَ : خُنَيْفِسَاءَ^(٤) يَا فَتَى ؛ لِأَنَّكَ كُنْتَ تَقُولُ فِي خُنْفُسٍ : خُنَيْفِسَ . فَإِنَّمَا تُسَلِّمُ الصَّدْرَ ، ثُمَّ تَأْتِي

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « وذلك قولك في طلحة : طليحة وفي سلمة : سليمة وإنما كانت هاء التأنيث بهذه المنزلة لأنها تضم إلى الأسم ، كما يضم (موت) إلى حضر و (بك) إلى بعل » .

(٢) الهلباجة ، بكسر الهاء : الأحمق الضخم والأكل الجامع لكل شر .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث بعد ألف فصار مع الألفين خمسة أحرف - اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التأنيث لا تكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير ولا تغير الألفان عن حالهما قبل التصغير لأنهما بمنزلة الهاء وذلك قولك : حميراء وصفيراء ، وفي طرفاء : طريفاء » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ « باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث . . أما ما لحقته ألفا التأنيث فخفساء وعنصلاء وقرملاء فاذا حقرت قلت : قريملاء وخنيفساء وعنصلاء ولا تحذف كما تحذف ألف التأنيث لأن الألفين لما كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تحذفا هنا حيث حي آخر الإسم وتحرك كتحرك الهاء وإنما حذقت الألف لأنها حرف ميت . . فأما الممدود فإن آخره حي كحياة الهاء وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء فلما اجتمع فيه الأمران جعل بمنزلة ما فيه الهاء واهاء بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلنا إسما واحدا . . » .

بالألفين . ونقول في مَعْيُوراء^(١) : مُعْيِيرَاء . تُسلم الصدر على ما ذكرت لك ؛ لأنَّ الألفين يعجريان مَعْجَرَى الهاء .

فإنَّما الألف المقصورة فإنَّها في الالم كبعضه . وقد ذكرتها لك رابعة بحيث لا يُحذف من التصغير شيء . وسأذكرها خامسة وسادسة .

اعلم أنك إذا صغرت شيئا فيه الألف المقصورة وهو على / خمسة أحرف بها أو أكثر $\frac{2}{528}$ ذلك - فإنَّك تحذفها ، كما تحذف الحرف الخامس^(٢) وما بعده من الأصل والزوائد .

نقول في (قَرَقَرَى) : قُرَيْقِر^(٣) لأنَّك حقَّرت قرقرا ، فانتهى التحقير ، وهذه الألف زائدة . ولم تكن لتكون بأقوى من لام سَفَرَجَل وما أشبهها من الأضول ، ولم تكن متحركة ، فتصير كاسم ضمَّ إلى اسم بمنزلة الهاء والألف الممدودة . فالألف (قَرَقَرَى) للتأنيث وهى محذوفة لما ذكرت لك .

فإن قلت في مثل (حَبَرَكِي)^(٤) وألفه ملحققة بسفرجل قلت : حَبِيرَك لما ذكرت لك . وإن عوضت قلت : حَبِيرِيك ، وقُرَيْقِير .

وإن كانت مع الألف زائدة غيرها حذفَت أَيْتَهما شئت ؛ وذلك قولك في مثل (حُبَارَى)^(٥) : حُبِيرَى ، وهو أَقْيَس ؛ لأنَّ الألف الأولى من حُبَارَى زائدة لغير معنى إلَّا للمد . وألف حُبَارَى الأخيرة للتأنيث . فالآن تَبْقَى اللى للمعنى أَقْيَس .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت معيورا وملوجاء قلت : معيلجاء ومعيراء لا تحذف الواو لأنها ليست كالألف مبارك هي رابعة » .

في اللسان : « الأزهرى : المعيورا : الجدير مقصور وقد يقال المعيورا ممدودة مثل الملوجاء والمشيوخاء والمأتوناء يمد كله ويقصر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ « واعلم أن هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حذفَت وذلك قولك في قرقرى : قريقر وفى حبرى : حبرى وإما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مبارك وجوالق ، لأنها ميتة مثلها ، ولأنها لو كسرت الأسماء للجمع لم تثبت . . . » .

(٣) موضع مخصص بالهامة . انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٣٢٦ .

(٤) القراء الطويل النظم القصير الرجلين وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٢٠٥ .

(٥) الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى والواحد والجمع ، ويقال : حباريات . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص

وقد قالوا : حُبَيْرٌ ، فحذفوا الأخيرة ؛ لأنهما زائدتان . وما دون الطرف أقوى مما كان طرفاً .

/ وكان أبو عمرو بن العلاء يقول في تصغيرها : حُبَيْرَةٌ^(١) ، فيحذفها ، ويبدل منها هاء التانيث ؛ لتكون في الاسم علامة تانيث ، ويفعل ذلك بكل ما فيه ألف التانيث خامسة فضاءً . ويقول : لم يجز إثباتها لأنها ساكنة . فإذا حذفها لم أدخل الاسم من علامة تانيث ثابتة .

ومن قال في حُبَارَى : حُبَيْرَةٌ قال في تحقير (لُغَيْزَى) : لُغَيْزَةٌ^(٢) على مذهب أبي عمرو .

وقول جميع النحويين يُثبتون الياء في لُغَيْزَى ؛ لأنهم أو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف . وقد مضى تفسير هذا^(٣) .

واعلم أنَّ ياء (لُغَيْزَى) ليست بياء التحقير ؛ لأنَّ ياء التحقير لا تكون إلا ثالثة ، وهذه رابعة ؛ كما أنَّ الألف في حُبَارَى لا تكون للجمع ؛ لأنَّ الجمع من هذا الحيز لا يكون إلا مفتوح الأول ، ولا تكون ألفه إلا ثالثة في موضع ياء التصغير .

* * *

واعلم أنَّ سيبويه يقول في تحقير بَرُوكاء ، وبرأكاء ، وخراسان : بُرَيْكاء ، وخرَيْسان ، فيحذف ألف خراسان الأولى / ، وواو بروكاء ؛ كما يحذف ألف مبارك . وليس هذا بصواب

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « وما لا يكون الحذف ألزم لاحدى زائديته منه للأخرى (حبارى) إن شئت قلت : حبرى كما قرئ وإن شئت قلت : حبير وذلك لأن الزائدين لم تيحيا لتلقا الثلاثة بالحمزة وإنما الألف الآخرة ألف تانيث والأولى كواو عجوز فلا بد من حذف إحداها لأنك لو كسرتة للجمع لم يكن لك بد من حذف إحداها كما فعلت ذلك بقلنسوة . . وأما أبو عمرو فكان يقول : حبيرة ويجعل الهاء بدلا من الألف التي كانت علامة للتانيث إذا لم يصل إلى أن تثبت . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت (لغيزى) قلت : لغيز تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ؛ لأنك لو حذفها احتجت أيضاً إلى أن تحذف الألف ، فلما اجتمعت زائدتان إن حذفته إحداها ثبتت الأخرى لأن ما يبق لو كسرتة كان على مثال مفاعيل وكانت الأخرى إن حذفها احتجت إلى حذف الأخرى حين حذفت التي إذا حذفها استغثت . »
الغيزى : ما يعمى به .

(٣) انظر ص ٢٥٦ من هذا الجزء ، وعبارة المبرد أوضح وأخصر من عبارة سيبويه هنا .

ولا قياس . إنما القياسُ ألا يحذف شيئاً ؛ لأنك لست تجعل ألقى التانيث ، ولا الألف والنون بمنزلة ما هو في الاسم . ونحن ذاكرون احتجاجه ، والاحتجاج عليه إن شاء الله .

حُجَّتُهُ أَنَّهُ يَقُولُ : إِذَا وَقَعَتِ الْأَلْفُ ثَالِثَةً فِي مَوْضِعِ أَلْفٍ مُبَارَكٍ حُذِفَتِ الْكَثْرَةُ الْعِدَدُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ لَيْسَتَا تَمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُمَا ، وَهُمَا كِهَاءُ التَّانِيثِ فِي اللَّزُومِ ، وَلَيْسَتَا بِمَنْزِلَتَهُمَا فِي أَنَّهَا كَاسِمٌ ضَمٌّ إِلَى اسْمٍ . فَتَحَقَّرَ الصَّدْرُ وَتَتَرَكَّ مَا بَعْدَهُ وَلَكِنَهُمَا بِمَنْزِلَةِ ، هُوَ مِنَ الْأَسْمِ .

فَيُقَالُ لَهُ : إِنْ كَانَتَا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ بِالْأَسْمِ وَجِبَ عَلَيْكَ إِلَّا تُحَقَّرَ مَا فِيهِ ؛ إِذَا كَانَ عَلَى سِتَّةٍ أَخْرُفَ بِهِمَا .

وَإِنْ كَانَتَا بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ ضُمَّ إِلَى الصَّدْرِ وَجِبَ أَنْ يَحَقَّرَ مَا قَبْلَهُمَا ؛ كَمَا تَفْعَلُ ذَلِكَ بِمَا قَبْلَ الْهَاءِ ، ثُمَّ تَأْتِي بِهِمَا ؛ كَمَا تَأْتِي بِالْأَسْمِ الْأَخِيرِ بَعْدَ الْأَوَّلِ فِي مِثْلِ حَضْرَمُوتٍ وَمَعْدٍ يَكْرِبُ . وَكَذَلِكَ حُكْمُ أَلْفِ التَّانِيثِ ، وَيَاءُ النَّسَبِ كِهَاءُ التَّانِيثِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي زَعْفَرَانَ : زُعَيْفِرَانُ ؟ فَلَوْ كَانَتْ / الْأَلْفُ وَالنُّونُ كَاللَّامِ فِي سَفَرَجَلٍ لَكَانَ هَذَا التَّحْقِيرُ مُحَالًا ، وَلَكِنَّكَ $\frac{2}{31}$ تَقُولُ فِي خُنْفُسَاءَ : خُنْفُسَاءَ ، وَفِي مَدَائِنِي : مُدَيِّنِي^(١) . فَإِنَّمَا حَقُّ هَذَا مَا ذَكَرْتَ لَكَ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ فِي التَّحْقِيرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُلْحَقَ الْجَمْعِ مَفْتُوحٌ ، وَمَا قَبْلَ أَلْقَى التَّانِيثِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْتُوحًا ؛ كَمَا يَكُونُ مَا قَبْلَ الْهَاءِ . فَهَذَا بَيِّنٌ جَدًّا^(٢) .

(١) فِي الْأَصْلِ : مَدَيِّنِي بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ الثَّالِثَةِ وَتَصْنِيرِ نَحْوِ قِبَائِلِ عِلْمَا سَيِّاقٍ فِي ص ٢٨٦ .

(٢) تَصْنِيرِ نَحْوِ بَرُوكَاءَ وَبِرَاكَاءَ مَا تَنَاوَلَهُ نَقْدُ الْمُبَرَّدِ لِكِتَابِ سَيَبَوِيهِ وَنَسَقَ أَوَّلًا كَلَامَ سَيَبَوِيهِ ، ثُمَّ تَتَبَعَهُ نَقْدُ الْمُبَرَّدِ ، ثُمَّ رَدَّ ابْنَ وَلاَدٍ .

فِي سَيَبَوِيهِ ج ٢ ص ١١٧ « وَإِذَا حَقَرْتَ بَرُوكَاءَ وَجُلُولَاءَ قُلْتَ : بَرِيكَاءَ وَجُلِيلَاءَ ، لِأَنَّكَ لَا تَحْدَفُ هَذِهِ الزَّوَادِ ، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ وَهِيَ زِيَادَةٌ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ كَأَلْفِ التَّانِيثِ . فَلَمَّا لَمْ يَجِدُوا سَبِيلًا إِلَى حَذْفِهَا ، لِأَنَّهَا كَالْهَاءِ فِي لَا تَحْدَفُ خَامِسَةً وَكَانَتْ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ كَافِ مُبَارَكٍ وَرَاءَ عَذَافِرَ ، وَصَارَتِ الْوَاوُ كَالْأَلْفِ الَّتِي تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْوَاوِ وَالْيَاءُ الَّتِي تَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْوَاوِ إِذَا كُنَ سَوَاكُنَ بِمَنْزِلَةِ أَلْفِ عَذَافِرَ وَمُبَارَكٍ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تَتَّبِعُ مَعَ الْأَسْمِ وَلَيْسَتْ كِهَاءُ التَّانِيثِ » .

وَقَالَ فِي ص ١١٨ « وَلَوْ جَاءَ فِي الْكَلَامِ فَعُولَاءَ مَمْدُودَةٌ لَمْ تَحْدَفِ الْوَاوُ ، لِأَنَّهَا تَلْحَقُ الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ وَذَلِكَ حِينَ تَظْهَرُ الْوَاوُ فِيمَنْ قَالَ : أَسْيُودُ فَهَذِهِ الْوَاوُ بِمَنْزِلَةِ وَאוْ أَسْيُودُ .

وَلَوْ كَانَ فِي الْكَلَامِ أَفْعَلَاءُ الْعَيْنِ مِنْهَا وَلَوْ لَمْ تَحْدَفِهَا ، فَإِنَّمَا هَذِهِ الْوَاوُ كَتُونُ عَرْضَةٍ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ كُنْتَ لَا تَحْدَفُهَا لَوْ كَانَ آخِرَ الْأَسْمِ أَلْفُ التَّانِيثِ وَلَمْ يَكُنْ لِيَلْزِمَهَا حَذْفُ ، كَمَا لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ نُونُ عَرْضِيٍّ لَوْ مَدَدْتَ .

وكان سيبويه يقول في تحقير (جدارين) إذا أردت التشنية : جُدَيْرَان ، فيحَقَّر جدارا ،
ثُمَّ يُلْحَق الألف والنون .

= ومن قال في أسود أسيد وفي جدول جديل قال في فعولاء إن جاءت فعولاء مخفف لأنها صارت بمنزلة السواكن لأنها تغيرها وهي في مواضعها فلما سارتها وخرجت إلى بابها صارت مثلهن في الحذف وهذا قول يونس .

وهذا هو نقد المبرد :

« قال محمد : وقوله هذا غلط بين يلزمه أن يقول : بريكاء ، كما كان لو حقر بروكة (قال) بريكة واحتجاجة بألف مبارك ليس بحجة لأن كاف مبارك من الكلمة فلذلك حذف الألف لأنه لا يصغر خمسة أحرف وزعم تحقيقاً لهذا القول أن من قال في أسود أسيد وبني منه أفعلاء فإنه يقول : أسوداء فاعلم ومن قال أسيد فجعلها في اللفظ (ك) واو عجوز قال : أسيداء فخفف إذ أشبهت السواكن وصارت عنده بمنزلة ألف مبارك وهذا تأكيد لذلك الخطأ لا يجوز على حال إلا أسيداء وأسوداء ولو كان مثل عجوز تلحقه ألف التأنيث الممدودة لم يجر إلا التشكيل كما قال في بروكاء وهو مثله وفي وزنه . »

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : أما إلزامه أن يحمل بروكاء في التحقير كبروكة ، فيثقل ، ويقول بريكاء ، كما يقول : بريكة فليس بصحيح ، لأنه وإن جعل الألف الممدودة للتأنيث بمنزلة الهاء في حال فليست بمنزلة في كل حال .

ألا ترى أنه قد فرق بينهما في غير موضع وفي هذا الموضع بعينه فقال : إن الهمزة بمنزلة ما من الكلمة وليست كالهاء لأن الهاء كاسم ضم إلى اسم تقول : ضارب ثم تقول : ضاربة فتدخل التأنيث بعد أن تتكلم بالاسم مذكراً ، وليست الألف في حمراء كذلك إنما هي مبنية مع الاسم وليست داخلة عليه بعد بنائه واستعماله خالياً منها فجعلها بمنزلة كاف مبارك هذه العلة فهي كهاء التأنيث لأنها للتأنيث كالهاء ومتحركة كالهاء فثبت في الاسم الخامس مصنرا كما ثبتت فيه الهاء لمشابهتها إياها في هذا المعنى ، ولذلك زعم أنهم أجروها مجرى الهاء يريد أنها تثبت في الخامس ، كما تثبت الهاء في التحقير . وإنما فارقها في أنها مبنية مع الاسم لا تفارقه ، فشابهت بذلك كاف مبارك وراء عذافر فحذف معها الزائد الثالث الذي في موضع ألف مبارك ، كما حذف ألف مبارك ، وخالفت الهاء في هذا الموضع وأجروها مجرى الهاء في الموضع الذي أشبهتها فأعطوها حقها في الموضعين وإنما قالوا بريكة بالثقل ولم يحذفوا الساكن مع الهاء لأن الهاء لا يعتد بها مع الاسم فكأنك قلت : بروك ثم حقرته والهاء غير معتد بها وكذلك عجوز وليست همزة التأنيث كذلك لأنها من بناء الكلمة فحذف معها الزائد لهذا الفرق الذي بينهما ، ولأنه قد تحذف زوائد الكلمة في ترخيم التصغير لغير علة فكيف إذا وقعت علة توجب الحذف .

فأما إذا وقع في موضع هذا الزائد حرف ملحق أو أصيل كقولك فعولاء فلو جاءت ملحقة في أسود لتكلم بها والواو فيها أصلية لم تحذف في التحقير وقالوا فعولاء وأسوداء ، ولم يجر هذا مجرى المدة الزائدة وهذا في لغة من قال : أسود في تحقير أسود وجريول في تحقير جريول .

ثم نظر فوجد بعض العرب يجرى هذه الحروف مجرى الحروف السواكن في مثل عجوز فيقول : أسيد ، كما يقول عجيز فلما أجروها مجرى السواكن في التثنية والقلب في هذه اللغة لزم الحذف في الموضع الذي تحذف فيه هذه السواكن للخفض التي ذكرناها في الهمزة التي للتأنيث وأنها من بناء الكلمة فوجب حذف السواكن معها ، كما تحذف من الخامس فجاء سيبويه بقياس اللتين فن غيرهما وأجراها مجرى الزائد الساكن حذفهما في الموضع الذي يحذف فيه الساكن ومن لم يغيرها وجعلها كالأصل أبقاها ، ولم يحذفها . =

فإذا سُميَهما رجل لم يقل: إِلَّا جُدَيْرَانِ عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ وَهَذَا نَقْضٌ لِجَمِيعِ أَصُولِهِ .
ويقول في تصغير دَجَاجَتَيْنِ اسم رجل : دُجَجَيْتَانِ ، فلا يحذف من أجل هاء التانيث .
ويقول: دجاجة بمنزلة دَرَابِجَرْدٍ في أَنَّهُ اسم ضم إلى اسم ، ودجاجتان بمنزلة دَرَابِجَرْدَيْنِ^(١) .
والقياس في هذا كُلُّهُ واحد .

= وأما قوله : إن الكاف من مباركة أصلية والهمزة من بروكاه زائدة فالأصل والزائد إن كان من بناء الكلمة يحذف في الخماسي ، ويثبت الزائد والأصل جميعاً إذا لم يخرج عن المثال فنون وعشرون ثابتة في التحقير كثبات واء جعفر ، ويحذف الأصل في الخماسي فتقول سفيرج في سفرجل فليس لذكر الزائد والأصل إذا وقع طرفاً في الخماسي معنى إلا أنها يستويان في الحذف (الانتصار ص ٢٦٠ - ٢٦٤) .

البروكاه : الثبات في الحرب والجد وساحة القتال أيضاً .

جلولاء : ناحية من سواد العراق ومدينة مشهورة بأفريقيا .

وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٥٦ .

(١) في سيويه ج ٢ ص ١١٨ « ولو سميت رجلاً جدارين ثم حقرته لقلت : جديران ولم تثقل ، لأنك لست تريد معنى الثنية وإنما هو اسم واحد كما أنك لم ترد بثلاثين أن تضعف الثلاث .

وكذلك لو سميته بدجاجات أو ظرفين أو ظرفات خففت .

فإن سميت رجلاً بدجاجة أو دجاجتين ثقلت في التحقير لأنه حينئذ بمنزلة دراب جرد والهاء بمنزلة الاسم بمنزلة دراب وإنما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف فدجاجة كدراب جرد ودجاجتين كدراب جردين » .

دراب جرد : كورة بفارس عمرها دراب بن فارس معناه دراب كرد . دراب اسم رجل وكرد معناه عمل فعرب بنقل الكاف إلى الجيم . . - معجم البلدان ج ٢ ص ٤٤٦ .

وقد اعترض المبرد في نقده لكتاب سيويه على هذا بما اعترض به على تصغير بروكاه ، ورد عليه ابن ولاد بقوله :

جداران وظريفون إذا سميت بهما ثم حقرت يحريان هذا المجزئ تحذف منهما حرف اللين ، ولا تثقله ، كما فعلت ذلك في بروكاه ، لأنك قد أجريت الزيادة في مجرى ما هو من الاسم ومبني معه ولم يكن كهاء التانيث التي هي مضمومة إلى الاسم الذي (ألحقت به) بعد تمامه (الالة صار ص ٢٦٥) .

هذا باب

ما لحقته الألف والنون زائدتين

٢
٥٣٢

/ اعلم أنك إذا حُفِرت غَضَبَان ، وسُكِرَان ، ونحوهما قلت : غَضِبَان ، وسُكِرَان^(١) .

وكذلك إذا حُفِرت (عُمَان) ، أو (عُريَان) قلت : عُمِيْمَان ، وعُريَان ؛ لأنَّ حقَّ الألف والنون أن يَسْلَمَا على هَيْئتهما بعدَ تحقير الصدر ، إلَّا أن يكون الجمع ملحقًا بالأصول . فتفعل ذلك بتصغير الواحد ، فيجري الواحد في التصغير مَجْرَى الجمع .

فأما الملحق فمثل قولك : (سِرْحَان) تقول في تصغيره : سُرِيْحِين ، لأنَّك تقول في الجمع : سِرَاحِين . وتقول في (سُلْطَان) : سُلَيْطِين . كقولك في الجمع : سَلَاطِين ، وتقول في (ضِبْعَان) : ضُبَيْعِين . كقولك : ضَبَاعِين . وكذلك قُرْبَان^(٢) .

واو كنت تقول في (عُمَان) : عُمَامِين في الجمع . اقللت في التصغير : عُمِيْمِين ؛ ألا ترى أنَّ (فَعْلَان) الذي له (فَعْلَى) ؛ نحو : عطشان ، وسُكِرَان ، وغَضِبَان ، وظَمَان - لا يكون في جمع شيء منه (فَعَالِين) ؛ لأنَّه لا يكون مُلْحَقًا ؟

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٧ - ١٠٨ « وكذلك فعلان الذي له فعل عندهم لأن هذه النون لما كانت بعد ألف ، وكانت بدلا من ألف التأنيث حين أرادوا المذكر صار بمنزلة الهنزة التي في حراء لأنها بدل من الألف ، ألا تراهم أجروا على هذه النون ما كان يجرى على الألف كما يجرى على الهنزة ما كان يجرى على التي هي بدل منها . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ « واعلم أن كل اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدة حروفه كلمة حروف فعلان كسر للجمع على مفاعيل فإن تحقيره كتحقير سربال شبهوه به حيث كسر للجمع كما يكسر سربال وفعل به ما ليس لبابه في الأصل فكما كسر للجمع هذا التوكيس حقر هذا التحقير وذلك قولك : سريحين في سرحان لأنك تقول سراحين وضبعان ضبيعين ، لأنك تقول : ضباعين ، وحومان : حوميين لأنهم يقولون : حواميين ، وسلطان : سليطين لأنهم يقولون سلاطين ويقولون في فرزان : فريزين لأنهم يقولون : فرازين . . . »

السرحان : الذئب . الضبعان : ذكر الضباع .

فكذلك جميع هذا الباب^(١). ما كان ملحق الجمع / وجب في تصغير واحده الإلحاق . $\frac{2}{532}$
وما كان غير ملحق الجمع لم يكن تصغيره إلا كتصغير (فَعْلَان) الذي له (فَعَّلَ) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٩ « وإذا جاء شيء على عدة حروف سرحان وآخره كآخر سرحان ولم تعلم العرب كسوته للجمع فتحقيقه كتحقيق فعلان الذي له فعل إذا لم تعلم فالذي هو مثله في الزيادتين والذي يصير في المعرفة بمنزلة أولى به حتى تعلم ولو سميت رجلا بسرحان فتحقيقه لقلت : سريحين . »

والررضى طريقة أخرى ، انظر شرح الشافية ج ١ ص ١٩٦ - ٢٠٠ .

هذا باب

ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التانيث
وذلك نحو: عِلْبَاءٌ، وَجِرْبَاءٌ، وَزِيْرَاءٌ ونحوه

اعلم أَنَّكَ لَا تَقُولُ فِي تَحْقِيرِهِ : إِلَّا عُلَيْبِيٌّ ، وَحُرَيْبِيٌّ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَيْنِ لَيْسْنَا لِلتَّانِيثِ .
إِنَّمَا هُمَا مُدْحِقَتَانِ بِمِثْلِ سِرْدَاحٍ ، لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ فِيهِ : إِلَّا سُرَيْدِيْعٍ ، كَمَا لَا تَقُولُ فِي شِمْلَالٍ :
إِلَّا شُمَيْلِيلٍ .

وكذلك (قُوبَاءٌ) فاعلم ؛ لِأَنَّ مَنْ قَالَ كَذَا إِنَّمَا أَلْحَقَهُ بِطُومَارٍ . فَلَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : إِلَّا
قُوبِيٌّ ؛ كَمَا تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ طُومَارٍ : طُومِيمٍ . وَلَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا التَّذْكِيرُ وَالصَّرْفُ لِمَا ذَكَرْتُ
لَكَ^(١) . وَمَنْ قَالَ : هِيَ الْقُوبَاءُ فَانْثَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : عُشْرَاءُ ، وَرُحْضَاءُ . فَلَا يَكُونُ تَصْغِيرُهَا
عَلَى هَذَا إِلَّا قُوبِيَاءُ . وَلَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ . وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ مَا لَا
يَجْرِي / وَمَا لَا يَجْرِي^(٢) .

وكذلك (غَوْغَاءٌ) . مَنْ ذَكَرَ صَرْفَ وَهُوَ عِنْدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَضْقَاضِ وَالْخَضْخَاضِ . وَكَانَ حَدِّه
أَنْ يَقُولَ : غَوْغَاوٍ . وَلَكِنَّكَ هَمْزَتِ الْوَاوَ لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ . فَمَنْ قَالَ هَذَا قَالَ فِي
التَّصْغِيرِ : غُؤْيَغِي ، وَصَرْفَ . وَمَنْ أَنْثَ وَجَعَلَهَا كَعُورَاءَ لَمْ يَضَرْفْ ، وَقَالَ فِي التَّصْغِيرِ :
غُؤْيَغَاءُ^(٣) فاعلم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٨ « واعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته زائدتان فكان ممدوداً منصرفاً فإن تحقيره
كتحقير الممدود الذي هو بعدة حروفه بما فيه الهزمة بدلا من ياء من نفس الحرف وإنما صار كذلك لأن همزته بدل من ياء بمنزلة
الياء التي من نفس الحرف وذلك نحو علباء وحرباء ، تقول عليبي وحريبي كما تقول في سقاء : سقيبي وفي مقلأ : مقيلي » .

العلباء : عرق في العنق . الحرباء : ذكر أم حيين . الزيزاء : ما غلظ من الأرض . القوباء : المرض الجلدي المعروف .
وقوباء ، وطومار ملحقان بقرطاس بضم القاف . السرداح : الضخم من كل شيء . الطومار : الصحيفة .

(٢) لم يمض القول كما ذكر وإنما سيتكلم على ذلك في آخر الجزء الثالث ص ٣٤٠ .

ثم يعيد الحديث أول الجزء الرابع ص ٣٤١ من الأصل . العشراء : الناقة مضى على حملها عشرة أشهر . الرحضاء : العرق .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٠ « وأما غوغاء فمن العرب من يجعلها بمنزلة عوراء فيؤنث ولا يصرّف ، ومنهم من يجعلها بمنزلة
قضقاض فيذكر ويصرّف ويجعل النون والواو مضاعفتين بمنزلة القاف والضاد » .

= وقال في ص ١٠٨ « واعلم أن من قال غوغاء فجعلها بمنزلة قضاض وصرف قال غوينى ، ومن لم يصرف وأنت فإنها عنده بمنزلة عوراء يقول : غويناء كما يقول : عوراء .

ومن قال : قوباء فصرف قال قوبي كما تقول : على .

ومن قال : هذه قوباء فأنت ولم يصرف قال قوباء كما قال حميراء .

وانظر ص ٣٨٦ من سيبويه أيضاً . الغوغاء : الجراد ورعاع الناس .

أسد قضاض : يحطم كل شيء ، ويقضض فريسته .

الحضخاض : ضرب من القطران تها به الإبل .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف
مما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف

اعلم أن تصغير ما كان من ذلك بحذف ما زيد فيه ورد ما ذهب منه .
فأما ما كان في أوله ألف الوصل من هذا الباب فإنها تسقط منه اعلتين :
إحداهما : لتحرك ما بعدها ؛ لأنها إنما دخلت لسكونه .
والعلة الأخرى : أنها زائدة على ما ذكرت لك في أصل الباب .

وذلك / : ابن ، وامم ، واست ، واثنان ، واثنان ، وابنة تأنيث ابن . تقول في تصغير
ابن : بُنْي ؛ لأن الذهاب منه ياء أو واو ، يدلك على ذلك قولهم : أبناء فاعلم . وكذلك امم
وأسماء ، تقول في تصغيره : سُمِي .

واثنان بهذه المنزلة : تقول في تصغيره : ثُنَيَّان ، لأن الألف والنون زائدتان للتثنية .
وتقول في تصغير ابنة : بُنْيَة . وفي تصغير است : سُنْيَة ؛ لأن الذهاب منه هاء . يدلك
على ذلك قولهم : أستاذ^(١) فاعلم . فهذا مجرى هذا ؛ كما قال في سنة : سُنْيَة ، وسُنْيَة . فسُنْيَة
فيمن قال : سنوات ، وسُنْيَة فيمن قال : سنهات . وقد مضى تفسير هذا^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفا موصولة .

فن ذلك اسم وابن تقول : سمي وبني حذفت الألف حين حركت الفاء فاستغنيت عنها وإنما تحتاج إليها في حال السكون ويدلك
على أنه إنما ذهب من اسم وابن اللام وأنها الواو أو الياء قولهم : أسماء وأبناء ومن ذلك أيضاً است تقول : سنية يدلك على ذهاب اللام
وأنها هاء قولك : أستاذ » .

(٢) المحذوف من سنة الهاء أو الواو فقدم في ص ٢٤١ وسيكرره في الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل وتكلم من المحذوف
من ابن وابنة وامم واست في ص ٩٢ ، ٩٣ من هذا الجزء كما يتحدث عن ذلك في الجزء الأول ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

وأما ما لم تكن فيه ألف الوصل فنحو قولك : أخت . تقول في تصغيرها : أُخِيَّة ، فتحذف التاء ، وترد الواو التي كانت في قولك : أخوات ، وإخوة ، وأخوان .

وكذلك بنت ، وهنت . تقول : هُنِيَّة ، وَبُنْيَّة ؛ لأنَّ المحذوف من هذه الواو ؛ لأنه يقال : هَنَوَاتُ^(١) / قال الشاعر :

٢
٥٣٦

أَرَى ابْنَ نِزَارٍ قَدْ جَفَانِي وَمَلَّنِي عَلَى هَنَوَاتٍ كُلِّهَا مُتَتَابِعُ^(٢)
وكذلك تقول في تصغير (هن) : هُنِيَّة .

وقد قال قوم : المحذوف منه هاء ، فقالوا في تصغير هن : هُنِيَّة وفي تصغير هنة : هُنِيَّةة ، وهُنِيَّةة . إِلَّا أَنَّ جُمْلَةَ هذا الباب أَنَّهُ لَا يَكُونُ المحذوف من الثلاثة إِلَّا حَرْفَ لين ياء أو واو أو حرفاً خفياً وهو الهاء أو يكون مُضَاعَفًا ، فتحذف منه استئثالا ؛ كما حذف هذا لخفائه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٤ « باب تحقير ما كانت فيه تاء التأنيث .

اعلم أنهم يردون ما كانت فيه تاء التأنيث إلى الأصل كما يردون ما كانت فيه الهاء . . .

وذلك قولك في أخت أخية وفي بنت بنية وذيت ذية وفي هنت : هنية . ومن العرب من يقول في هنت : هنيةة ، وفي (هن) هنيةة ، يجعلها بدلا من الياء كما جعلوا الهاء بدلا من الياء في ذه » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٨١ على أن من العرب من يقول في جمع هنت هنوات .

الهنوات : الأفعال القبيحة .

وقال الأعمى وروى التابع بالياء وقال هو بمعنى التابع .

ورواه التابع بالياء ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ٣٨ وقال التابع : التهافت في الشر : قيل هو اللجاج ولا يكون إلا في الشر وانظر سر الصناعة ج ١ ص ١٦٧ والمنصف ج ٣ ص ١٣٩ واللسان (هنو) ولم ينسب لقائل معين .

هذا باب

ما يصغر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها

اعلم أنَّ أسماء الأماكن كسائر الأسماء خاصَّها وعامَّها . تقول في دار : دَوْرَة ، كما تقول في هند : هُنَيْدَة . وكذلك (مكان) . تقول فيه : مُكَيَّن ، وفي بيت : بُيَيْت / وبُيَيْت^(١) .

فأما الأسماء المبهمة فنحو : خَلْف ، ودُون ، وفَوْق . تقول : خُلَيْف ذاك ، ودُوَيْنَ ذاك ، وفُويَقَ ذاك ؛ لأنَّك أردت أن تقرب ما بينهما وتقلَّله^(٢) .

فإن قلت : هو عند زيد لم يجز أن تصغر (عند) ؛ وذلك أنه قد يكون خلفه بكثير وبقليل ، وكذلك دُونه ، وفوقه . فإذا صغرتَهما قلَّلت المسافة بينهما . وإذا قلت : (عندى) فقد بلغت إلى غاية التقريب . فلا معنى للتصغير^(٣) .

وجُمْلَةُ باب الأماكن التذكيرُ إلَّا ما خصَّه التثنية منها نحو قولك : غرفة . وعُليَّه . ومَشْرِقة^(٤) ، ومَشْرِبة^(٥) .

(١) كسر الحرف الأول في تصغير نحو : بيت وشيخ من الأجوف الياثي لغة لبعض العرب كما أن ذلك لغة في جمع التكسير أيضاً الذي عل وزن فعول وقد قرئ في السبعة (في بيوتكم) بكسر الباء .

انظر غيث النفع ص ٦٤ ، الإتحاف ص ١٧٥ .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٣٨ «واعلم أنك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحين ولكنك تريد أن تقرب حيناً من حين وتقلل ما بينهما ، كما أنك إذا قلت : دوين ذاك وفويق ذاك فإنما تقرب الشيء من الشيء وتقلل الذي بينهما وليس المكان بالذي يحقر ومثل ذلك قبيل وبعيد» .

(٣) في المخصص ج ١٤ ص ١١٠ «ولا تصغر (عند) لأن تصغيرها إذا صغرت إنما هو تقريب كما تقول : فويق وهي في نهاية التقريب لأن (عند زيد) لا يكون شيء أقرب إليه مما عنده فلما كانت موضوعة لما يوجه التصغير في غيرها من الظروف إذا صغرت - لم تصغر» .

(٤) المشرقة : موضع القعود للشمس في الشتاء وحكى ابن سيده فيه ثلاث لغات : فتح الراء وضما وكسرها المخصص

ج ١٤ ص ٢٠٢ .

(٥) المشربة - يفتح الراء وضما : أرض لينة دائمة النبات والغرفة والعملية والصفة . العلية : بالضم والكسر :

الغرفة .

وكذلك تأنيث البناء نحو : دار ، إنما هي في بابها بمنزلة نار ، وقدر ، وشمس . وكذلك تقول في تصغيرها : دؤيرة وقد بينت لك في باب الظروف^(١) أن هذه المخصوصة لا يتعدى الفعل إليها ، لأنه لا دليل فيه عليها . فإنما يتصل بها ؛ كما تتصل بسائر الأسماء ، / وذلك قولك : $\frac{٧}{٥٣٨}$ قمت في دار زيد ، وذهبت إلى زيد ، ووضعت في يد زيد ، ورأيت أثرًا في رجل زيد . ولا يصلح أن تقول : قمت دار زيد ، ولا قمت المسجد الجامع يا فتى ؛ لأن (قمت) لا يدل على مكان مخصوص . وإنما يتعدى إلى ما يفتور الأسماء . فلا يخلو منه شيء أو من بعضه . نحو قمت خلف زيد ، وسرت أمام عبد الله ، وقمت مكانًا . وقد مضى تفسير هذا في باب^(٢) .

فالظروف إنما هي هذه على الحقيقة . فما جاء منها مؤنثًا بغير علامة : قدام ووراء ، وتصغيرهما : قديمة وورثة^(٣) .

فإن قلت : فما لهاتين لحقت كل واحدة منهما الهاء ، وليست من الثلاثة ؟
 قيل : لأن الباب على التذكير . فلو لم يُلحقوهما الهاء لم يكن على تأنيث واحد منهما دليل . قال القطامي :

(١) سيأت في الجزء الرابع .

(٢) لم يتقدم ذلك وإنما سيأت حديث الظروف في الجزء الرابع ص ٦٢٠ من الأصل .

(٣) في الخصائص ج ٣ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ « ومن البدل الجارى مجرى الزائد ، عندى لا عند أبي . على - همزة (وراء) ويجب أن تكون مبدلة من حرف علة لقولهم : تواريت عنك إلا أن اللام لما أبدلت همزة أشبهت الزائدة التي في ضبيعة فكأنك لو حققت ضبيعة لقلت : ضبيعة فأفترت الهمزة فكذلك قالوا في تحقير وراء : وريثة ويؤكد ذلك قول بعضهم فيها : ورية كما قالوا في صلاة : صلية فهذا ما أراه أنا وأعتقد في وراء هذه وأما أبو على - رحمه الله - فكان يذهب إلى أن لامها في الأصل همزة وأنها من تركيب ورأ وأنها ليست من تركيب وري واستدل على ذلك بثبات الهمزة في التحقير على ما ذكرنا وهذا - لعمري - وجه من أقول إلا أنك تدع معه الظاهر والقياس جميعا أما الظاهر فلأنها في معنى تواريت وهذه اللام حرف علة لا همزة وأن تكون ياء واجب لكون الفاء واوا .

وأما القياس فاقدمناه من تشبيه البدل بالزائد » .

وفى شرح الرضى للشافعية ج ١ ص ٢٤٤ « وقال بعضهم بل لاه واو أو ياء مثل كساء من وريت بكذا وهو الأشهر فتصغيره على هذا وريه لا غير بحذف الياء الثالثة » .

ولا يصلح أن تكون اللام واو لأن الفاء واو .

قُدَيْدِيْمَةُ التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ ، إِنْسَنِي . أَرَى غَفْلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ^(١)

/ وقال الآخر : يَوْمُ قُدَيْدِيْمَةِ الْجُزَاءِ مَسْمُومٌ^(٢) .

فكلُّ ما وردَ عليك من هذه الظروف ليست فيه علامةُ التَّأْنِيْثِ فهو على التذكير . تقول في تصغير خَلْفٍ : خُلَيْفٌ ، وَأَمَامٍ : أُمَيْمٌ ؛ كما تقول في قَدَالٍ : قُدَيْلٌ^(٣) .

وكلُّ شَيْءٍ يَجْرِي مجرًى (عند) فَغَيْرِ مَصْعَرٍ لما ذكرت لك من امتناعه في المعنى . فكَذَلِكَ سَوَى وَسَوَاءٍ يَا فَتَى ، إِذَا أَرَدْتَ بهما معنى المكان ؛ لِأَنَّ قولك : عِنْدِي رَجُلٌ سِوَاكَ ، إِنَّمَا هُوَ : عِنْدِي رَجُلٌ مَكَانَكَ يَحِلُّ مَحَلَّكَ ، وَيُغْنِي غَنَاءَكَ . لَا يُصْغَرَانِ^(٤) لِقَلَّةِ تَمَكُّنِهِمَا .

فإِنْ أَرَدْتَ بقولك (سواء) : الْوَسْطَ^(٥) مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَرَّادُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ)^(٦)

وكما قال الشاعر :

(١) قديمة تصنيف قدام ولحقت التاء في التصغير شلوذا لأنه زاد عن ثلاثة أحرف وليس في ظروف المكان مؤنث سوى قدام ووراء .

وهزة (إني يجوز فيها الفتح على تقدير لام العلة والكسر على الاستئناف .
والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٤٣ - ٥٠ ، وذكر في اللسان (قدم) وفي كتاب (المذكر والمؤنث) للبرد ص ١٥ .

وسعيد حديث تأنيث قدام ووراء وذكر الشواهد في الجزء الرابع ص ٣٧٥

(٢) في المحصص ج ٩ ص ٩٠ ابن السكيت . اسم يومنا ومسموم ، وأنشد أبو علي :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُدُودَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمُ قُدَيْدِيْمَةِ الْجُزَاءِ مَسْمُومٌ

ثم ذكره في ج ١٦ ص ٨٣ شاهدا على إلحاق تاء التأنيث في التصغير شلوذا .

وانظر اللسان (سم) . الجوزاء : برج من أبراج السماء .

قتود الرحل : جمع قتل أو قتل وهو خشب الرحل . سفعه السموم : لفعه . والبيت من قصيدة مقضلية لعلامة بن عبدة

برواية :

وقد علوت قتود الرحل يسفعنني يوم تجيء به الجوزاء مسموم

أنظر شرح المفضليات لابن الأنباري ص ٨١٩ ودار المعارف ص ٤٠٣ وهي في ختام ديوانه .

(٣) القذال : جماع مؤخر الرأس .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ «سواك لا يحقر لأنه ليس اسما متكاملا وإنما هو كقولك : مررت برجل ليس بك ،

فكما قبح تحقير (ليس) قبح تحقير سوى» .

وقال في ج ١ ص ٢٠٣ «ويدلك على أن سواك وكزيد بمنزلة الظروف أنك تقول : مررت بمن سواك والذي كزيد

فحسن هذا كحسن من فيها والذي فيها ولا تحسن الأساء ههنا» .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ١١٢ «وكذلك نصف النهار لأنك قد تقول : بعد نصف النهار وموعده نصف النهار وكذلك

سواء النهار لأنك تقول : هذا سواء النهار إذا أردت وسطه ، كما تقول : هذا نصف النهار» .

(٦) الصفات : ٥٥

يَا وَبِحَ أَنْصَارِ النَّبِيِّ وَرَهْطِهِ ۖ بَعْدَ الْمُغَيْبِ فِي سَوَاءِ الْمُلْحَدِ^(١)

صَغَرْتَهُ ، فَقُلْتُ : سَوَى فاعلم . تحذف الياء لاجتماع / الياءات . وكذلك إن أردت بسواء $\frac{٧}{٥٤٠}$ معنى الاستواء - كقولك هذا درهم سواء ، أى تمام - صَغَرْتَهُ ؛ كما يلزمك فى كل متمكّن .
فإن قال قائل : ما معنى قولك : لقلّة تمكّنها ؟

فإنما قلّة تمكّنها : أنّهما داخلتان فى معنى (غير) . تقول : عندى رجل سوى زيد ، أى : غير زيد . (وغير) ليس بما يصغر^(٢) ؛ لأنّك إذا قلت : جاعلى غيرك - لم تخصّص واحداً من الناس ، إنّما زعمت أنّه ليس به ، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيراً . ولو قلت : عندى مثلك فحقّرت المثل كان جيّداً^(٣) ؛ لأنّك إذا حقّرت الذى هو مثله زعمت أنّه هو حقير ؛ لأنّك حقّرت الآخر من حيث زعمت أنّه مثله .

وكذلك تحقير شبيهه ، ونحوه ، وشبيهه ؛ لأنّ الشئ لا يشبه الشئ فى جميع حالاته ، وإنّما يشبهه من حيث تشبّهه به ، ولا يكون إلّا على مقلّعة : تقول : كان خالد القسرى^(٤) مثل حاتم الطائي . لم تُرد / الزمان والقديم ، ولم تُرد الجاهليّة والإسلام ، ولم تُرد أن القبيلة تجتمع عليهما ، $\frac{٢}{٥٤١}$ ولكنك ذكرت جود خالد ، فقرنته بحاتم لما سبق له .

وكذلك لو قلت : كان جرير كامريّ القيس بعد أن تذكر الشعر والمرتبة فيه ، فهذا دليل التشبيه . فإن قلت : هذا مُثَبِّل هذا ، وقد قدّمت نحوه ما ذكرنا - علم أنّك حقّرتَه من حيث حقّرت المشبه به . فبالمعنى يصلح اللفظ ويفسد .

(١) البيت لحسان يبكى النبى - صلى الله عليه وسلم . من قصيدة فى الديوان ص ٨٧ - ٨٩ وهى فى سيرة ابن هشام - انظر الروض الأنف ج ٢ ص ٣٧٩ وأشعار الصحابة ص ٢٦٨ - ٢٧١ والكامل ج ٨ ص ١٣٧ استشهد بالآية وبالبيت على أن سواء بمعنى وسط .

الملحد : بفتح الميم وبضمها لأنه يقال : لحدّه وألحدّه .

(٢) فى سيويه ج ٢ ص ١٣٥ « ولا يحقر (غير) » لأنها ليست بمنزلة مثل وليس كل شئ يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله كما لا يكون كل شئ مثل الحقير حقيراً . . (غير) أيضاً ليس باسم متمكّن . ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ولا تجب ، ولا تدخلها الألف واللام .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٩ .

(٣) فى سيويه ج ٢ ص ١٣٥ « وأما قول الرب : هو مثل هذا وأمثال هذا فإنما أرادوا أن يخبروا أن المشبه حقير كما أن المشبه به حقير » .

انظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٩ .

(٤) انظر نسيه فى الروض الأنف ج ١ ص ١٩ .

هذا باب

تحقير الظروف من الأزمنة

والزمان خاصه وعامه يتصل به الفعل . وذلك أَنَّ الفعلَ إِنَّمَا بُنِيَ لما مضى من الزمان ولما لم يمض .

فإذا قلت : ذهب - عُلِمَ أَنَّ هذا فيما مضى من الزمان .

وإذا قلت : سيذهب - عُلِمَ أَنَّهُ لَمَّا لم يأتِ من الزمان .

وإذا قلت : هو يأكل - جاز أَن تعنى ما هو فيه ، وجاز أَن تريد هو يأكل غداً .

والمكان لا يكون / فيه مثلُ ذلك . فالفعل ينقضى كالزمان ، لأنَّ الزمان مرورُ الأيام والليالي ، فالفعل على سنينه يمضى بمضيه . وليست الأمكنة كذلك ، إِنَّمَا هي جُثَث ثابتة ، تفصل بينها^(١) بالعين ، وتعرف بعضها من بعض ، كما تعرف زيداً من عمرو^(٢) .

فكلُّ متمكِّن من الزمان يُصَغَّر . تقول : يُؤَيِّمُ^(٣) في تصغير يوم ، وعَوَّيم في تصغير عام . وإِنَّمَا صَغَّرته بالواو دون الياء ؛ لأنَّ أَلْفه منقابلة من واو . يدلُّك على ذلك أعوام ، وقولك : عاوَمَتِ النخلة^(٤) . وهذا يشرح في باب على حياله بجميع علله^(٥) . إن شاء الله .

وكذلك كلُّ ما كان مثله يُرَدُّ في التصغير إلى أصله ؛ تقول في لَيْل : لُيَيْلٌ ، فأما لُيَيْلِيَّة فلها علَّة نذكرها في بابها^(٦) . إن شاء الله .

(١) في الأصل : بينهما .

(٢) سيكرر هذا الحديث في الجزئين الثالث والرابع وهو في سيبويه ج ١ ص ١٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « واعلم أن اليوم والشهر والساعة يحقرن » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٠ فقد نقل عن السيرافي كلاماً قيماً في معنى تصغير اليوم والليلة والشهر مع أنها محذرة لا تزيد

ولا تنقص .

(٤) عاوَمَتِ النخلة : حلت سنة ، ولم تحمل سنة كمومت .

(٥) سيأتى في ص ٢٨٠ من المطبوع .

(٦) سيأتى في ص ٢٧٨ من المطبوع .

وتقول فيما كان علماً^(١) في الأيام كذلك ، في تصغير سبت : سُبَيْتٌ ، وفي تصغير أحد :

(١) سيبويه يمنع تصغير أيام الأسبوع ج ٢ ص ١٢٦ .

وقد رد عليه المبرد في نقده لكتابه فقال : ص ٢٧٥ - ٢٧٦

« زعم أنه لا يحقر الثلاثاء والأرباء لأنها وما أشبههما أعلام وإنما يحقر من أسماء الزمان ما كان نكرة .

قال محمد : وهذا خطأ فاحش لأنه إذا جاز تحقير يوم وليلة لأن ذلك بمنزلة رجل وامرأة فكذلك يلزمه أن يكون السبت والأحد كزيد وعمر ، ولا اختلاف بين النحويين في إجازة تحقير إسم المكان معرفة كان أو نكرة .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما إدعاؤه الإجماع في مسألة خالف فيها سيبويه فمخالفته تبطل الإجماع الذي ذكره ولو كان كل من سواه يوافق محمداً فكيف والأمر على خلاف ما ذكر ؟

ولكننا نبين حجة سيبويه ، ونبطل الاعتلال في تحفظته فنقول :

إنما منع تحقير الأعلام من أسماء الزمان لأنها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع اليوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات ، ألا ترى أن يوماً يكون جواباً لكم يقول القائل : كم مررت ؟ فيقول الحبيب : يوماً أو يومين فإذا كان مقدارا أجاز تحقيره وتقليله . فأما السبت والأحد وما جرى مجراها فلم يوضع للمقادير وإنما هي أعلام وسماوات لأوقات لا يراد بها المقدار وهي تكون في جواب متى سرت ؟ فيقول الحبيب : السبت فلما أريد بها ذلك لم يحز فيها التقليل لأن التحقير في المقادير إنما هو كتقصير الشيء أو تقليل عدده .

وأما زيد وما أشبهه فهو وإن كان علماً فقد يسمى به غير واحد ، ولم يحز السبب في كلامهم هذا المجزى ولا سموا به غيره من الأيام .

وأما قوله إن المكان يجري مجرى الزمان فهو كذلك ، ألا ترى أنه لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علماً كمكة وعمان ، لأنه ليست هناك مكة أخرى تكون هذه أصغر منها ، لأن المصغر والمكبر من باب الإضافة تقول : هذا صغير بالإضافة إلى ما هو أكبر منه فإن لم يكن ثم أكبر منه لم يحز أن تنسبه إلى الصغر ولكن يجوز ذلك في التكرات من الأماكن كما جاز في التكرات من الزمان ، فتقول : فريسخ تصغير فرسخ لأنه قد يكون فرسخ أطول من فرسخ على حسب الوضع والتقدير .

فإذا قلت : إن السبت يتكرر كما يتكرر يوم فلو كان يجري هذا مجرى يوم لكان نكرة كيوم ولكنهم جعلوه اسماً لأول كل جمعة فصار كأنه اسم لشيء واحد ولم يوضع على التكرير ولو وضع على التكرير لكان نكرة كما قلنا في يوم .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١١ فقد نقل أن المازني والجزمي يجيزان التصغير .

وكلام المبرد هنا صريح في أن أسماء أيام الأسبوع أعلام بدليل قوله :

وتقول فيما كان علماً في الأيام في تصغير سبت . .

ونسب إليه السيوطي في المصحح أنه خالف سيبويه في علميتها قال ج ١ ص ٧٤ :

« وخالف المبرد فقال إنها غير أعلام ولأماها للتعريف فإذا زالت صارت تكرات .

أَحْيَد ، في الاثنين : ثُنَيَان ؛ لِأَنَّ الألف ألف وصل فهي / بمنزلة قولك في ابن : بُنَى ، وفي اسم : سُمِيَ ، وفي الثلاثاء : ثُلَيْثَاء في قول سيبويه ، وفي قولنا : ثُلَيْثَاء ؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا صَغَرْتَ ثَلَاثًا فَتُسَلِّمُ الصدر ، ثُمَّ تَأْتِي بَعْدَهُ بِأَلْفِي الثَّانِيَةِ ، وفي الأربعاء : الأَرْبِعَاء ، وفي الخميس : الخُمَيْس ، وفي الجمعة : جُمُعَة .

وكذلك الشهور^(١) . تقول في المحرم : مُحِيرِم . تحذف إحدى الراءين حتى تصير على مثال جعفر . فَإِنْ عَوَّضْتَ قلت : مُحِيرِم ، وفي صفر : صُفَيْر ، وفي ربيع : رَبِيع .

وفي جُمَادَى أَنْتَ مُخَيَّر : إِنْ شِئْتَ قلت : جُمَيْدَى وهي أجود ، وَإِنْ شِئْتَ قلت : جُمَيْدٍ وتفسيره كتفسير^(٢) حَبَارَى ، وفي رجب : رُجَيْب ، وفي شعبان : شُعَيْبَان . وكذلك رَمَضَان : رُمَيْضَان ، وفي شَوَّال ، شَوَّوِيل ، لِأَنَّهُ فَعَالٌ مِثْلَ حَمَاد ، وفي ذِي الْقَعْدَةِ : ذُوَّى الْقَعْدَةِ ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ إِنَّمَا يَقَعُ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْأَوَّلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ صَغَّرْتَ غَلَامَ زَيْدٍ لَقُلْتَ : غُلَيْمٌ زَيْدٌ ؟ فَكَذَلِكَ هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ .

وتقول في أسماء الأوقات من الليل والنهار كذلك . تقول في تصغير ساعة : سَوَيْعَة ، وفي غُدْوَة : غُدْيَة ، وفي بُكْرَة : بُكْيَرَة / وفي صَحْوَة : صُحْيَة : وفي ضُحَى ضُحَى . وكذلك تصغير

= وينسب إليه الرضى أنه قال ذلك في الاثنين .

انظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٧ .

والمبرد إنما خالف سيبويه في أن أجاز تصغيرها ولم يخالفه في علميتها .

قال المبرد في الجزء الثالث ص ٣٣٦ « وأما قولهم الثلاثاء والأربعاء يريدون الثالث والرابع فليس بمعقول لأن المعنى واحد وليس فيه تكثير ولكنه مشتق بمعنى اليوم كالعدل والعدل ما كان من الناس والعدل ما كان من غير ذلك والمعنى في المعادلة سواء ألا ترى أن الخميس مصروف فهذان دليلان وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام كما يلزم النجم والدبران لأنهما معرفة وقد أبان ذلك الأحد والإثنين لأنه عل وجهه » .

وقال في الجزء الرابع ص ٦٠٨ فأما قولهم : النجم إذا أردت الثريا فإنه معرفة بالألف واللام مجعول بهما علما فإن فارقتاه رجع إلى أنه نجم من النجوم والدليل على أنه علم . . . » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٦ « ولا تحقر أسماء شهور السنة فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر ، إنما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته ، نحو : رجل وامرأة وأشباههما » وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١١ .

(٢) انظر ص ٢٦١ .

الضحاء ، لأنك تحذف الياء . فيصير مثل تصغير ضحى ؛ كما تقول في تحقير عطاء .
عُطَى . وقد مضى القول في هذا (١) .

وتقول في عشيّة : عُشِيَّة . فأما قولهم : عُشِيْشِيَّة ، وعُشِيَّانَات . ومُعِيرِيَان . وأَصِيلَان ،
وأَصِيلَان ، وأَصِيلَانَات (٢) ، ومُعِيرِيَانَات - فنذكره في موضعه - مع ذكرنا اللَّيْلِيَّة ، والأَنْبِيَّيَان
وما أشبه ذلك (٣) . مما يخالف تصغيره مكبرة إن شاء الله .

وكلّ متمكّن من أسماء الدهر فتصغيره كتصغير نظائره من سائر الأسماء . فعلى هذا
فأَجْرُهُ ؛ ألا ترى أنهم قالوا : آتيك بُعِيدَاتٍ بَيْنٍ (٤) ، وأَجْرُوهُ مصغراً على تصغير مثله .

(١) تقدم في ص ٢٤٦ من هذا الجزء .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٣٧ « فن ذلك قول العرب في مغرب الشمس مغير بان الشمس وفي العشي آتيك عشياناً رسمنا من
العرب من يقول في عشيّة : عشيّشة فكانهم حقروا مغيران وعشيان وعشاة .

وسألت الخليل عن قولك : آتيك أصيلاً فقال : إنما هو أصيلان أبدلوا اللام منها وتصدّق ذلك قول العرب : آتيك أصيلاً »

وفي شرح الشافية ج ١ ص ٢٦٧ - ٢٦٨ « ولم يصغر شيء من جموع الكثرة على لفظه إلا أصلان جمع أصيل تشبيهاً بعمّان
فيقال : أصيلان ، وقد يعوض من تونه اللام فيقال : أصيلاً ، وهو شاذ على شاذ » .

وقال الرضى أيضاً ص ٢٧٤ « قياس إنسان أنيسين كسريجين في سرحان فزادوا الياء في التصغير شاذاً . . ومن قال إنسان
أفمان من نسي فأنيسين قياس عنده . .

وقالوا في تصغير ليلة ليلية بزيادة الياء ، كما في أنيسان وكأنه تصغير ليلة . . » .

وانظر المخصص ج ١٤ ص ١١٢ - ١١٤ .

(٣) لم يتكلم المبرد في المقتضب عن التصغير الشاذ في غير هذا الموضع .

(٤) في اللسان : « أبو عبيد : يقال : لقيته بعيدات بين : إذا لقيته بعد حين . وقيل : بعيدات بين أى بعيد فراق . وذلك
إذا كان الرجل يمسك عن اتیان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يأتيه .

قال : وهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولا تستعمل إلا ظرفاً . . . ويقال : انك لتضحك بعيدات بين أى بين المرة ثم
المرة في الحين » .

هذا باب

تصغير ما كان من الجمع

اعلم أنك إذا صغرت جمعا على بناء من أبنية أدنى العدد أقررت اللفظ على حاله . فإن صغرتة وهو بناء للكثير / رددته إلى أدنى العدد إن كان ذلك فيه . [فإن لم يكن فيه أدنى العدد رددته إلى الواحد ، وصغرتة ^(١)] إن كان مذكرا آدميا وجمعتة بالواو والنون . وإن كان من غيرهم أو مؤنثا منهم فبالألف والتاء . وقد مضى تفسير هذا ^(٢) . وإنما أعدناه لما بعده .

اعلم أنك إذا سميت رجلا بجماعة فإنك تصغر ذلك الاسم كما تصغر الواحد . تقول في رجل اسمه أكلب : أكئلب ، وكذلك أخيرة تقول فيها : أخيمرة ، وفي غلمة : أغيلمة . لا يكون إلا كذلك .

فإن سميت به غلمان أو غربان أو قُضبان أو رُغفان كان تصغيره كتصغير غلمان ونحوه . تقول : غليمان ، وغُربان ، وقُضيبان ولا تقول : غُربيين ، كما تقول في سرحان : سُرَّحِين ؛ لأنك إنما قلت : سُرَّحِين لقولك : سراحين ؛ لأنَّ (سرحانًا) واحد في الأصل . فإن قلت : فأننا أقول : مَصِير ومُضْران للجميع ثم أقول في جمع الجمع : مَصَارِين ^(٣) ، فكيف أصغر مُضْرانًا ؟

فإن مُضْرانًا تصغيره لا يكون إلا مُصِيرانًا ، لأنه إنما ألحقته الألف والنون للجمع ، فلا تغير علامة الجمع ؛ ألا ترى أنه ما كان على (أفعال) نحو : / أبيات : وأجمال ، وأقتاب لم تقل فيه إلا أُجَيْمَال ، وأقْتَيْتَاب ، وأبْيَات ، فإن كان جمعا لجمع قلت : أبيات وأبَابِيَت ؛ كما تقول : أظْفار وأظْفِير ولكنَّ العلة فيما ذكرت لك .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) تقدم في ص ١٥٧ من هذا الجزء وانظر سيويه ج ٢ ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) في اللسان : « المصير : المي وهو فاعل والجمع أمصرة ومصران مثل رغيف ورغفان ومصارين جمع الجمع عند سيويه . قال الأزهرى : المصارين جمع المصران جمعتة العرب على توهم النون أنها أصلية » . وكان قياس التصغير أن يرد إلى جمع القلة ثم يصغر .

هذا باب

ما كان على فَعَلٍ من ذوات الياء والواو

نحو: باب وناب ودار وما أشبهه

اعلم أنَّ هذا الجمع^(١) ينقلب ياءه وواوه ألفا ، لا نفتاح ما قبل كلِّ واحدة منهما؛ نحو: دار ، وغار ، وباب ، إلَّا أنَّ يجرىء حرف على أصله لعلَّة مذكورة في باب التصريف^(٢)؛ نحو: القود ، والصيد ، والخونة ، والحوكة . فأما مجرَى الباب فعلى ما ذكرت لك .

فإن صغرت شيئا من ذلك أظهرت فيه حرف الأصل^(٣) ، وذلك أنَّ ياء التصغير تقع بَعْدَه ساكنة ، فلا يجوز أن تُسكَّنه ، فتجتمع بين ساكنين . فإذا حركته عاد إلى أصله ، وذلك قولك في تحقير نار: نُؤيرة ، وباب: بُؤيب . يدلُّك على أنَّ الواو الأصل - قولك : أنوار ؛ لأنَّها من النور ، وقولك : بُؤيت له بابا . وكذلك غار . تقول : غوير ؛ لأنَّه من غار يغور .

فأما (ناب) فتصغيره نُيب . فإن قلت : زيب فإنَّ ذلك يجوز في كلِّ ما كان ثانيه ياء في التصغير^(٤) / لأنَّه من نيب .

وكذلك (غار) : تقول فيه : غِير ، وغِيرير ؛ لأنَّه من غيرت^(٥) ونيب .

(١) لا يريد الجمع الاصطلاحي .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٣ - ١١٤ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « باب تحقير ما كانت الألف بدلا من عينه .

إن كانت بدلا من واو ثم حقرته رددت الواو ، وإن كانت بدلا من ياء رددت الياء ، كما أنك لو كسرته رددت الواو إن كانت عينه واوا والياء إن كانت عينه ياء وذلك قولك في باب : بوب . كما قلت : أبواب ، وناب : نيب كما قلت . أنياب وأنيب . فإن حقرت ناب الإبل فكذلك . . . » .

(٤) ذكرنا فيما سبق ص ٢٧١ أن ذلك لغة لبعض العرب .

(٥) قال السيرافي : كقولك في ناب نيب ، وفي غار غير إذا أردت الغيرة .

(هامش سيبويه ج ٢ ص ١٢٧) .

وفي القاموس : غار على امرأته وهي عليه تغار غيرة وغيرا وغارا .

وفي النهاية لابن الأثير ج ٣ ص ١٧٥ « وفي حديث علي قال يوم الجمل : ما ظنك بامرئ جمع بين هذين الغارين أي الجيشين والغار : الجماعة . هكذا أخرجه أبو موسى في الغين والواو وذكره الهروي في الغين والياء . . . » .

وتقول في تصغير (تاج) : تَوِيج ؛ لَأَنَّهُ من تَوَجَّت . وكلُّ ما لم أذكره لك فهذا مَجْرَاه ، وكذلك سائر ما كان على ثلاثة أحرف ، تقول في عين : عُبَيْنة وَعَبِينة ، وفي شَيْء : شُيْءٌ ، وشَيْءٌ ، وكذلك كلُّ ما عَلِمَ أصله من هذا الباب ، فإن لم يُعلم أصله رُدَّ إلى واحده في التكبير أو إلى فعله فإنَّ دليله يظهر ، فإن لم يكن مشتقا نُظر هل تقع فيه الإمالة ؟ فإن كانت ألفه مالة فهو من الياء . وإن كانت مُتَنَصِّبَةً لا يجوز فيها الإمالة فهو من الواو^(١) .

واعلم أنَّ كلَّ حرف كان مكسورا أو مضموما بعده^(٢) ياءٌ أو واو فليس بدليل ، لأنَّ الواو الساكنة تَقْلِبُهَا الكسرة ياءً ، والياء الساكنة تَقْلِبُهَا الضمة واوا . فمن ذلك قولك : ميزان وميعاد ، وميقات . تقول في تحقيره : مُوزِنين ، ومُؤَيِّقين ، ومُؤَيِّعين ؛ لَأَنَّهُ من الوقت ، والوعد $\frac{2}{548}$ والوزن . فإنَّما قَلَبْتَ الواو الكسرة . /

وما كان منقلبا لعلَّة ، ففارقته العِلَّةُ فارقهُ ما أحدثته ؛ ألا ترى أنَّك تقول في الجمع : موازين ، ومواعيد ، ومواقيت ؛ كما تقول : وزنت ، ووعدت ، ووقَّت ؟

ومثل ذلك في الياء مُوسِر ، ومُوقِن . لا يكون في التحقير إلَّا بالياء ؛ لأنَّ الواو إنَّما جاءت بها الضمة^(٣) ؛ لَأَنَّهُا من أَيْمَنْت ، وأَيْسَرْت ، وكذلك : مَيَاسِر ، ومَيَاقِين . فإن حَقَّرْتَ قلت : مُيَيسِر ، ومُيَيِّقِينَ ، تردَّها الحركة إلى أصلها .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « وإن جاء اسم نحو الناب لاتدرى أمن الياء هو أم من الواو ، فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء لأنها مبدلة من الواو أكثر . فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك ومن العرب من يقول في ناب : نوب ، فيجيء بالواو ، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم » .

(٢) في الأصل : بعد .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٥ « باب تحقير كل حرف فيه بدل . .

فن ذلك ميزان وميقات وميعاد تقول : موزين ومويقت ومويقت وإنما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذه الواو بعد الكسرة فلما ذهب ما يستقلون رد الحرف إلى أصله وكذلك فعلوا حين كسروه للجمع . .

ومما يحذف منه البدل ويرد الذي من نفس الحرف موقن وموسر وإنما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمة ، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة فإذا تحركت ذهب ما يستقلون وذلك ميقن وميسر . . . » .

وكذلك (ريح) . لو حَقَرْتَهَا لَقُلْتُ : رُؤْيِيحة ؛ لَأَنَّهَا مِنْ رَوْحَتِ ، وَإِنَّمَا انْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً
لِلْكسرة قبلها ، وَأَنَّهَا سَاكِنَةٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي الْجَمْعِ : أَزْوَاح . وكذلك ثِيَابٌ ، وَحِيَاضُ
تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِمَا : أَثْيَابٌ ، وَأَحْيَاضُ ؛ لِأَنَّكَ تَرُدُّهَا إِلَى أَقْلٍ الْعَدَدِ . وَإِنَّمَا تَنْقَلِبُ الْوَاوُ يَاءً
لِيَاءِ التَّصْغِيرِ قَبْلَهَا . وَلَوْلَا يَاءُ التَّصْغِيرِ لَظَهَرَتْ لِمَفَارِقَةِ الْكسرة إِيَّاهَا ، فَكُنْتُ قَائِلًا : أَثْوَابٌ ،
وَأَخْوَاضُ ، وَأَسْوَاطُ . كَمَا تَقُولُ : ثُوبٌ ...^(١) .

/ وَحَوْضٌ ، وَسَوَاطُ . وَكَذَلِكَ دِيمَةٌ تَحْقِيرُهَا دُوَيْمَةٌ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ دَامٍ يَدُومُ . فَهَذَا وَجْهٌ هَذَا $\frac{2}{449}$

(١) وَضَعْتُ فِي النِّسْخَةِ ص ٥٩٠ مَكَانَ ص ٥٥٠ كُلَّ مِثْلٍ مِنْهَا مَكَانَ الْآخَرِ خَطَأً . فَبِجَاءِ الْاضْطِرَابِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ . وَبِثَقَلِ
ص ٥٩٠ إِلَى هُنَا يَسْتَقِيمُ الْكَلَامُ ، كَذَلِكَ يَوْضَعُ ص ٥٥٠ هُنَاكَ اسْتِقَامَ الْكَلَامِ .

هذا باب

ما كانت الواو فيه الثالثة في موضع العين

اعلم أنّها إذا كانت ظاهرة في موضع العين فأنّت فيها بالخيار : إن شئت قلبتها لياء التصغير التي تقع قبلها - وهو الوجه الجيد - فقلت في أسود : أُسَيْدٌ ، وفي أخول : أُخِيلٌ وفي مقود : مُقَيْدٌ . فهذا الأصل .

وأما الملحق فنحو : قَسُور^(١) ، وجدول ، نقول فيهما : قُسَيْرٌ ، وجُدَيْلٌ ؛ وذلك أنّ الياء الساكنة إذا وقعت قبل الواو المتحركة قلبت الواو لهما لياء ، ثمّ أدغمت فيها . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . وذلك قولك : مَيْتٌ ، وسَيْدٌ ، وهَيْنٌ . إنّما كنّ في الأصل : مَيُّوتًا ، وسَيُّودًا ، وهَيُّونًا ؛ وكذلك قَيَّامٌ وقَيُّومٌ ، إنّما هو قَيُّوَامٌ وقَيُّوومٌ ، وكذلك أَيَّامٌ ، وفيما ذكرنا دليل على ما يرد منه . فإن شئت / قلت في هذا أجمع بإظهار الواو ، أى في باب أسود ، وجدول ، وقسور ، فقلت : أُسَيُّودٌ ، وجُدَيْيُولٌ ، وقُسَيُّورٌ . وإنما جاز ذلك لأنّ الواو ظاهرة حيّة ، أى متحركة . وهى تظهر في التكسير^(٣) في قولك : جَدَاوِلٌ ، وقساوِرٌ . فشبهوا هذا التصغير به والوجه ما ذكرت لك أولاً .

فإن كانت الواو ساكنةً ، أو كانت مُبدلةً ، لم تظهر في التصغير . فأما الساكنة فنحو واو عَجُوزٍ ، وعمود . لاتقول إلا عَجِيزٌ وعَمِيدٌ ؛ لأنّ الواو مدّة ، وليست بأصلية ، ولا مُلحقة . ألا ترى أنّك لو جئت بالفعل من جدول ، وقسور اقلت : قَسُورتُ ، وجدولتُ ، فكانت كالأصل . واو قلت : ذلك في عجز لم يجز ؛ لأنها ليست بِمُلحقة .

(١) القسور ، والقسورة : الأسد .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١١٨ وفي هذا الجزء ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

(٣) في الأصل : التكبير .

وأما الاصلية المنقلبة فهو مقام ، ومَقَال . لا تقول فيهما إلا مُقِيم ، ومُقِيل ؛ لأنك كنت تختار في الظاهرة المتحركة القَدْبَ للياء التي قبلها . فلم يكن في الساكنة / والمبدلة إلا ما ذكرت $\frac{2}{100}$ لك .

واعلم أنه من قال في أسود : أسود قال في معاوية : مُعَيُوية ؛ لان الواو في موضع العين . ومن قال : أسيد على اختيار الوجه الجيد قال : مُعَيَّة^(١) فيحذف الياء التي حذفها في تصغير عطاء ونحوه ، لاجتماع الياءات .

ومن كانت (أرؤى) عنده (أفعل) قال في تصغيره : أُرِيَّة مثل قولك : أسيد . ومن قال : أسود قال : أُرِيوية . ومن كانت عنده (فعل) لم يقل في أُرِيوية : إلا أُرِيَّة ؛ لان الواو في موضع اللام على هذا القول ، وإليه كان يذهب الأخفش ، والأول قول سيبويه^(٢) .

(١) تقدم تصغير معاوية في ص ٢٤٦ من هذا الجزء وقد جاء معية في قول الصفة :

وقاء ما مُعِيَّة من أبيه لمن أوفى بعهد أو بعقد

أنظر شواهد الشافية ص ٩٧ وشرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ « وذلك قولك في أسود : أسيد ، وفي أعور : أعير ، وفي مرود : مرید ، وفي أحوى : أحي وفي مهوى : مهى ، وفي (أروية) ، أرية ، وفي مروية ، مرية » .

وفي شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ « وكذا تحذف الياء المشددة المتطرفة الواقعة بعد ياء مشددة إذا لم تكن الثانية للنسبة كما إذا صغرت (مروية) إسم مفعول من روى قلت مرية والأصل مربية وكذا تصغر أروية فيمن قال : أنها أفعولة وأما من قال فعلية والياء للنسبة فإنه يقول في تصغيرها أربية بيائين مشدتين » .

الأروية : الأنثى من الوعول وانظر اللسان فقد عرض لهذا الخلاف .

وفي المخصص ج ٨ ص ٢٩ « أبو عبيد : الأروية : الأنثى من الوعول » .

ابن السكيت : يقولون أروية للذكر والأنثى » .

هذا باب

ما كانت الواو منه في موضع اللام

اعلم أنّها إذا كانت في موضع اللام فلا سبيل إلى إقرارها على لفظها ؛ لأنّه كان يُختار فيها القلبُ وهي في موضع العين . / فلما صارت في الموضع الذي يحتلُّ فيه ما يصحّ في موضع العين لم يكن فيها إلّا القلب^(١) . وذلك قولك في غَزَوْ : غَزَيْ ، وفي جَرَوْ : جَرَيْ ، وفي عُرَوْ : عُرَيْ ، وفي تَقَوَى : تُقَيَّ ، وفي عُرَوَاء^(٢) : عُرَيَاء [يا فتى]^(٣) . لا يكون إلّا ذلك .

ومن قال في (أُرْوِيَّة) : إنّها فُعْلِيَّة قال في أُرْوَى : أَرَيَّا . ليس غَيْرُ ؛ لأنَّ أَرَوَى عنده على هذا القول (فَعْلَى) .

ومن جعل أُرْوَى (أَفْعَل) لم يقل إلّا أَرَى فاعلم ؛ فيحذف ياء لاجتماع الياءات . ومن قال في أَسْوَد : أَسْنُوْد على المجاز قال : أَرِيو فاعلم^(٤) . فهذا مَجْرَى هذا الباب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٢ « باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتهن ياءات وواوات .

اعلم أن كل شيء منها كان على ثلاثة أحرف فان تحقيره يكون على مثال فَعِيل ويجرى على وجوه العربية ، لأن كل ياء أو واو كانت لا ما وكان قبلها حرف ساكن جرى مجرى غير المعتل وتكون ياء التصغير مدغمة ، لأنهما حرفان من موضع والأول منهما ساكن وذلك قولك في قفا : قَفَى وفي قَفَى : قَفَى وفي جَرَوْ : جَرَى وفي ظَبَى : ظَبَى » .

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٩٤

(٢) العرواء : الحمى .

(٣) تصحيح السيرافي وفي الأصل : عريا من غير همزة .

(٤) ذكر المبرد في الموضعين وزن أَرَوَى وأرؤية عند سيبويه والأخفش وبين ما يترتب على هذا الخلاف في التصغير ولم يرجع رأيا على آخر .

وفي اللسان نقل عن ابن سيدة بأن المبرد يرى أن وزن أَرَوَى فعل ثم يبطله فقال :

« قال ابن سيدة : وذهب أبو العباس إلى أنها فعل ، والصحيح أنها أفعل ؛ لكون أَرْوِيَة أفمولة » .

هذا باب

ما يسمّى به من الجماعة

اعلم أنّك إذا سميت رجلاً بمسجد ، ثم أردت تحقيره قلت : مُسْجِدٌ ، فحذفت الألف الزائدة ؛ / لأنّك لاتصغر شيئاً على خمسة أحرف . فإن عوضت قلت : مُسْجِيدٌ .

فإن سميت بمفاتيح قلت : مُفْتِيحٌ ، فتحذف الزائدة الثالثة ، وتقرّ الياء ؛ لأنها رابعة في الاسم .

فإن سميت قبائل أو رسائل قلت : قُبَيْلٌ ، ورُسَيْلٌ في قول جميع النحويين إلا يونس ابن حبيب^(١) ، فإنه كان يقول : قُبَيْلٌ ، ورُسَيْلٌ . وذلك ردىء في القياس .

أمّا النحويون فأقرّوا الهمزة ، وحذفوا الألف ، لأنّ الهمزة متحركة والألف ساكنة . والمتحرك حرف حيّ ، وهو في مواضع الملحقة بالأصول ؛ ألا ترى أنّ الهمزة من قبائل في موضع الفاء من عذافر^(٢) ، والألف لا تقع من هذا البناء في موضعها إلا زائدة . فكانت أحق بالحذف . وأمّا يونس فكان يقول : لما كانتا زائدتين كانت التي هي أقرب إلى الطرف أولى بالحذف وليس هذا القول بشيء لما ذكرت لك .

فأمّا تحقير هذا الضرب وهو الجمع فلا يجوز فيه إلا قُبَيْلات ، ورُسَيْلات ؛ / لأنّك إنّما حقّرت الواحد نحو : قبيلة ورسالة ، ثم جمعته جمع أدنى العدد . وقد مضى القول في هذا^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١١٧ « وإذا حقرت رجلاً إسمه قبائل قلت : قبيل وإن شئت قلت : قبيل عوضاً عما حذف والألف أولى بال طرح من الهمزة لأنها كلمة حية لم تجيء المد وإنما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل وهي في ذلك الموضع والمثال والألف بمنزلة ألف عذافر وهذا قول الخليل وأما يونس فيقول قبيل يحذف الهمزة إذ كانت زائدة ، كما حذفوا ياء قراسية وياء عفارية وقول الخليل أحسن ، كما أن عفيرية أحسن » .

(٢) العذافر : الأسد والعظيم الشديد من الإبل والأنثى عذافرة .

(٣) أنظر ص ٢٧٩ من هذا الجزء .

هذا باب

تحقير الأسماء المبهمة

اعلم أنَّ هذه الأسماء مخالفةٌ لغيرها في معناها ، وكثيرٍ من لفظها ، وقد تقدّم قولنا فيها .
وإنّما نذكر منه بعضًا استغناءً بما مضى^(١) .

فمن مخالفتها في المعنى وقوعها على كلّ ما أومأت إليه ، وأمّا مخالفتها في اللفظ فإن يكون
الاسم منها على حرفين أحدهما حرفٌ لين : نحو : ذا ، وتا .

فإذا صُغِرَت هذه الأسماء خُولف بها جهةُ التصغير ، فتركت أوائلها على حالها^(٢) ، وألحقت
ياءُ التصغير لأنّها علامة ، فلا يُعرى المصغّر منها . ولو عُرِيَ منها لم يكن على التصغير دليل .
وألحقت أَلَفٌ في آخرها تدلُّ على ما كانت تدلُّ عليه الضمّة / في غير المبهمة ؛ ألا ترى أنَّ
كلَّ اسم تصغّره من غير المبهمة تضمّ أوله ؛ نحو : فليس ، ودُرَيْهم ، ودُنَيْنير ؟

وذلك قولك في تصغير (ذا) : ذَيّا ، فإن ألحقت التنبيه قلت : هاذيّا . وفي تصغير (ذاك) :
ذَيّاك ، فإن ألحقت التنبيه ققلت : هاذاك - قلت : هاذيّاك .

فإن قال قائل : ما بال ياء التصغير لحقت ثانيةً ، وإنّما حتّها أن تلحق الثالثة ؟
قيل : إنّما لحقت الثالثة ، ولكنك حذف ياء لاجتماع الياءات ، فصارت ياءُ التصغير ثانيةً .

(١) الحديث عن أسماء الإشارة سيأتي في الجزء الثالث .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ « باب تحقير الأسماء المبهمة » .

اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك لأنها لما نحووا في الكلام ليس لغيرها . . فأرادوا أن يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها وذلك قولك في هذا : هذيا وذلك : ذياك وفي الأولى : أليا وإنما ألحقوا هذه الألفات في آخرها لتكون آخرها على غير حال أو آخر غيرها كما صارت أوائلها على ذلك . قلت : فما بال ياء التصغير ثانية في ذا حين حقرت ؟ قال : هي في الأصل ثالثة ولكنهم حذفوا الياء حين اجتمعت الياءات وإنما حذفوها من ذيا وأما (تيا) فإنما هي تحقير (تا) وقد استعمل ذلك في الكلام .

وكان الأصل : ذَيَّيَا إِذَا قُلْتَ (ذَا) ، فالألف بدل من ياء ، ولا يكون اسم على حرفين في الأصل فقد ذهبت ياء أخرى .

فإن حَقَّرْتَ (ذِه) أَوْ (ذِي) قُلْتَ : تَيَّيَا . وَإِنَّمَا مَنَعَكَ أَنْ تَقُولَ : ذَيَّيَا كَرَاهَةُ التَّبَاسِ الْمَذْكُورِ بِالْمَوْثُوثِ^(١) ، فَقُلْتَ : تَيَّيَا ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : (تَا) فِي مَعْنَى (ذِه) ، وَتَيَّيَا . كَمَا تَقُولُ : ذِي . فَصَغَّرْتَ (تَا) لَثَلًا يَقَعُ لِبُسْ ، فَاسْتَغْنَيْتَ بِهِ عَنْ تَصْغِيرِ (ذِه) أَوْ (ذِي) عَلَى لَفْظِهَا . قَالَ الشَّاعِرُ :

/ وَخَبِرْتُ مَانِي أَنَّمَا الْمَسُوتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةً وَقَلِيبٌ^(٢)

ويروى : روضة وكثيب ، أى وهذه . وقال عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ :

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ وَلَيْسَ دَارُنَا هَاتَا بِسَدَارٍ^(٣)

فإن حَقَّرْتَ (ذَاكَ) قُلْتَ : ذَيَّاكَ . فَإِنْ حَقَّرْتَ (ذَلِكَ) قُلْتَ : ذَيَّاكَ .

وإن حَقَّرْتَ (أُولَئِكَ) قُلْتَ : أُولَيَّاكَ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ «وكرهوا أن يحقروا الموث على هذه ، فيلبس الأمر .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٣٩ على أنه هاتا بمعنى هذه .

المضبة : الجبل . وأراد بالقلب القبر وأصله البئر كأنه حذر من وباء الأمصار وهي القرى فخرج إلى البادية فرأى قبراً فلم أن الموت لا منجى منه فقال هذا منكراً على من حذره الإقامة في القرى .

والبيت لكعب النخعي في رثاء أخيه أبي المنوار والقصيدة في الأصمعيات ص ٩٧ - ١٠٠ وجمهرة أشعار العرب ،

ص ٢٧٤ - ٢٧٩ وأمالى القالي ج ١ ص ١٤٨ - ١٥١ والسط ص ٧٧١ والخزانة ج ٤ ص ٣٧٠ - ٣٧٥

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ٢ ص ١٣٩ كالبيت السابق .

المهاة : الصفاء والرقعة وقال الأعمى هو بالهاء وروايته بالثاء تصحيف وقال السيوطي ص ٣١٣ مهاه وزنها فعال ولامهاه هاء أى صفاء ورونتق ومنظر جميل يقال : وجه له مهاه هذا قول النحويين وقال الأصمعي : مهاة بالثاء بوزن فعلة كحصاة والمهاة : البلق والبقرة الوحشية وقيل إنه أيضاً بمعنى الصفاء والرونتق وفي اللسان : قال ابن برى : الأصمعي يرويه مهاة وهو مقلوب من الماء .

وقال في الكامل ج ٧ ص ١٧ : «وقال أبو العباس : النحويون يشبتون الهاء في الوصل فيقولون : مهاه وتقديره فعال ومعناه اللعق والبهاء يقال : وجه له مهاه يا فتى والأصمعي يقول : مهاة تقديرها حصاة يجعل الهاء زائدة وتقديرها في قوله فعلة والمهاة : البلورة والبقرة الوحشية » .

وسياتى مرة أخرى في الجزء الرابع وانظر رغبة الأمل ج ٧ ص ١٧ ففيها بقية الشعر .

والبيت لعمران بن حطان الحارثي .

وإن حَقَّرتْ أُولَى المقصور قلت : أُولَيَا يا فتى .

وإن حَقَّرتْ هؤلاء الممدود قلت : هاؤْلِيَاءُ^(١) .

وإن حَقَّرتْ هؤلاء المقصور قلت : هاؤْلِيَا يا فتى .

وإنما زدت الألف قبل آخرها لئلا يتحوَّل الممدود عن لفظه فقلبوا لذلك . وكان حقيقتها هؤْلِيَا ؛ لأنَّ أَلَاءَ في وزن غراب . وتحقير غراب غرَّب . وتحقير أُولَى أو كان غير مبهم أُولَى فاعلم . فإن زدت الألف أُولِيَاءُ^(٢) .

وتقول في تحقير الذى : اللَّذَيَا ، وفي / تحقير التى : التَّيَا . قال الشاعر :

بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَسَا وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ قَرَدَتْ^(٣)

٢
٥٥٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وأما من مد أولاء فيقول : أولياء وألقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المجه من الأسماء كما فعلوا ذلك في آخر (ذا) وأوله » .

(٢) في عبارة المقتضب سقط ونستطيع أن نتعرفه من كلام ابن سيدة في المختص فقد وفاه حقه من الشرح قال في ،

ج ١٤ ص ١٠٤ - ١٠٥ :

« فقال أبو العباس المبرد أدخلوا الألف التي تزداد في تصغير المجه قبل آخره ضرورة وذلك أنهم لو أدخلوها في آخر المصغر لوقع اللبس بين أولى المقصورة التي تقديره هذى وتصغيره أوليا يا فتى وذلك أنهم إذا صغروا الممدود لزمهم أن يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ويقلبوا الألف التي قبل الهزة ويكسروها فتقلب الهزة ياء فتصير أولي كما تقول في غراب : غريب ثم تحذف إحدى الياءات كما حذف من تصغير عطاء ثم تدخل الألف فتصير أوليا على لفظ المقصور فترك هذا وأدخل الألف قبل آخره بين الياء المشددة والياء المنقلبة إلى الهزة فصار أولياء لأن ألاء وزنه فعال ، فإذا أدخلت الألف التي تدخل في تصغير المجه طرفا صارت فعالي وإذا صغرت سقطت الألف لأنها خامسة كما تسقط في جبارى وإذا قدمناها صارت رابعة ولم تسقط لأن ما كان على خمسة أحرف إذا كان رابعة من حروف المد واللين لم يسقط وما يحتاج به لأبي العباس أنه إذا أدخلت الألف قبل آخره صارت بمنزلة حمراء لأن الألف تدخل بعد ثلاثة أحرف قبل الهزة للطرف وحمراء إذا صغر لم يحذف منه شيء » .

وانظر كلام المبرد في نقده لكتاب سيبويه الذي سيأتى فيما بعد .

(٣) استشهد سيبويه ج ١ ص ٢٧٦ على حذف الصلة اختصارا لمع السامع واقتصر على الشطر الأول واستشهد به ج ٢

ص ١٤٠ على تصغير التي على التيا .

وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٢٤ « أنشد أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب » :

بعد اللتيا واللتيسا والتي إذا علتهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ

لم يأت للموصولين الأولين بصلة لأن صلة الموصول الثالث دلت على ما أراد » .

ولو حَقَّرَت (اللاتي) لَغت في قول سيبويه : اللَّتِيَّاتُ^(١) . تصَغَّر (التي) ، وتجمعها ؛ كما تفعل بالجمع من غير المبهمة الذي يحقَّر واحده .

وكان الأَخفش يقول : اللَّوَيَّا ؛ لأنه ليس جَمَعَ (التي) على لفظها ، فإنَّما هو اسم للجمع ؛ كقولك : قوم ونَفَرٌ ، وهذا هو القياس .

* * *

واعلم أنَّك إذا ثَنَّيت أو جمعت شيئاً من هذه الأسماء - لم تُلَحِّقه ألفاً في آخره ؛ من أجل الزيادة التي لحقته ، وذلك قولك في تصغير اللذان : اللذيان ، وفي الذين : اللذيين . ومن قال : اللذون قال : اللذيون^(٢) .

وكان الأَخفش يقول : اللذيين . يذهب إلى أنَّ الزيادة كانت في الواحد ، ثمَّ ذهبت لما جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين ، فيجعله بمنزلة مُضْمَطَفَيْن . وليس هذا القول بِمَرْضِيٍّ ؛ لأنَّ زيادة / التثنية والجمع ملحقة .

٢
٥٥٨

* * *

واعلم أنَّ (مَنْ) و (ما) ، و (أَيَّا) لا يُحَقَّرَنَّ^(٣) ؛ كما لا تُحَقَّر الحروف التي دخلن عليها . وكذلك (كَمْ) ، و (كَيْفَ) ، و (أَيَّنَ) لا يُحَقَّرَنَّ لما ذكرت لك ، وكذلك (مَتَى) ، وهنَّ كلُّهنَّ أسماءٌ .

= وقال البندادي بعد أن نقل كلام ابن الشجري : « أراد التيا والتي تأتي على النفوس لأن تأنيث التيا والتي ههنا إنما هو تأنيث الداهية .

وتردت : ففعلت من الردى مصدر ردى يردى : إذا هلك . أو من التردى الذى هو السقوط من علو » .

الخرانة ج ٢ ص ٥٦٠ نسبة الرجز في سيبويه للمعاج والأرجوزة في ديوانه ص ٥ - ٧ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « واللاتي لا تحقر استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه وهو قولهم : اللتيات فلما استغنوا عنه صار مسقطاً » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « وإذا ثنيت حذف هذه الألفات كما تحذف ألف ذا وتا لكثرة في الكلام إذا ثنيت . . . وكذلك اللذا إذا قلت اللذين والتي إذا قلت : اللتيات والتثنية إذا قلت اللذيان والتيان وذيان » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٠ « ولا تحقر (من) ولا (أى) إذا صاراً بمنزلة الذى لأيهما من حروف الاستفهام . . . فـ (من) لم يلزمه تحقير كما يلزم (الذى) لأنه إنما يريد به معنى (الذى) وقد استغنى عنه بتحقيق (الذى) » .

و (كُلُّ) لا يُحَقَّرُ ؛ لِأَنَّهُ عَمُومٌ فَلَيْسَ لِلتَّحْقِيرِ فِيهِ مَعْنَى ؛ لِأَنَّ (كُلًّا) إِنَّمَا أَكْثَرُ بِهِ .
وكذلك (كِلَا) . وكلُّ ما كان من هذا النحو ممَّا لم نذكره فهذه سبيله ، فَأَجْرِهِ عَلَى هَذَا الْبَابِ .

= تناول نقد المبرد لكتاب سيبويه طرفاً من تصغير المبهمة فقال ص ٢٧٦ :

ومن ذلك قوله في باب تحقير المبهمة ذكر أن الألف تلتحق في أواخرها .

« قال محمد : وليس كما وصف ، ولكن الألف تلتحق في أواخر بعضها وقبل أواخر بعض فالحققة الألف قبل : أولاء فيمن مد الياء .

وتصغيره لو زدتها في آخر الياء فتدغم ياء التصغير في ألف آلاء ثم تأتى بالهمزة بعدها ثم تزيد الألف بعد ذلك ولكنهم كرهوا وقوع هذه الألف هاهنا لأن الألف تحذف خامسة من نحو حنبطى وقرقرى فزادوها قبل آخره لأن يكون على مثال التصغير وأرادوا أن يسلّم آخره على الكسر .

وقال في هذا الباب : لا يصغر اللاتى لاستثناهم بتصغير التى وجمعها في قولهم : اللاتيات وكان الأخفش يقول في تصغير (اللاتى) (الويا) (وفى) (اللاتى) (الويا) وهو القياس .

• • •

ورد ابن ولاد على المبرد بقوله :

« قال أحمد : في هذه المسألة أربعة أجوبة :

منها : أنه لو كان قول سيبويه على ما ذكر عنه لكان إلزامه صحيحاً ، وذلك أنه إذا تكلم على معظم الباب جاز أن يجعل الكلام عاماً وإن شذ الحرف ، فهذا وجه .

والثاني : أنه ليس الأمر على ما حكاه عنه البيت وذلك أن سيبويه جعل الكلام عاماً في أوائل الأسماء المبهمة لا في أواخرها فزعم أن أوائلها لا تغير ثم ذكر الأسماء التى تلتحق أواخرها ألف خاصة لا عامة ثم ذكر أولاء الممدودة مفردة بعد ذلك منها وإذا كان هذا هكذا فليس يلزمه ما ذكر وإذا قرئ نص كلامه من الباب علم أن الأمر على خلاف ما ذكر وأنها حكاية ظن .

والوجه الثالث : أن هذه الألف لما كانت تلتحق آخر أولى المنقوصة وصار موضعاً لها ودخلت الكاف عليها إذا قلت أولياء الحقوها أيضاً هذه الهمزة في المد كما الحقوها الكاف وكانت الألف كأنها في الطرف .

والوجه الرابع ، وهو الذى أختاره : أن تكون الهمزة هى ألف التصغير وذلك أن الياء أدغمت في ألف آلاء فلما انقلبت الألف ياء صارت الهمزة ألفاً وأدغمت عليها ألف التحقير فهزمت لاجتماع ألفين .

وأما قوله : كان ينبغي أن يكون على قياسه أولياء ، فخطأ : لأن الألف لما انقلبت ياء تغيرت الهمزة فصارت ألفاً .

وأما ما حكاه عن الأخفش إنما أجازته قياساً لا سماعاً وسيبويه يذكر أن العرب استغنت فيه باللاتيات ولم يسمع في كلامها تحقيراً في هذين وقياسه سهل عليه وعلى من هو دونه .

أنظر الإختصار ص ٢٧٦ - ٢٧٩ .

• • •

في شرح الشافية للرضى ج ١ ص ٣٨٧ : الزجاج يزيد ألف الموضع في آخر أولاء كما في أخواته لكنه يقدر همزة أولاء في الأصل ألفاً ولا دليل عليه .

هذا باب

أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها^(١)

اعلم أنَّ مَجْرَاهَا فِي التَّحْقِيرِ مَجْرَى الْوَاحِدِ ؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ أَسْمَاءٌ ، كُلُّ اسْمٍ مِنْهَا لَجْمَاعَةٍ ،
كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : جَمَاعَةٌ - فَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ وَإِنْ كُنَ الْمُسَمَّى بِهِ جَمْعًا .

وَكَذَلِكَ أَوْ سَمِيتَ رَجُلًا بِمُسْلِمِينَ لَكُنْ اسْمًا مُجْمُوعًا وَإِنْ وَقَعَ عَلَى وَاحِدٍ . كَمَا قَالُوا :
كِلَابُ بَنِ رَبِيعَةٍ ، وَالضُّبَابُ / بَنِ كِلَابٍ ، وَكَذَلِكَ أَنْمَارٌ ، وَكَذَلِكَ يَحَابِرُ : إِنَّمَا هُوَ جَمْعٌ $\frac{٢}{٥٥٩}$
الْيَحْبُورُ وَهُوَ ظَائِرٌ^(٢) .

وَتِلْكَ الْأَسْمَاءُ : نَفَرٌ ، وَقَوْمٌ ، وَرَهْطٌ ، وَبَشَرٌ . تَقُولُ : بُشَيْرٌ ، وَقُوَيْمٌ ، وَرُهَيْطٌ .
فَإِنْ كَانَ اسْمًا لَجْمَعٍ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُؤَنَّثًا ؛ وَقَدْ مَضَتْ الْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ . وَذَلِكَ
قَوْلُكَ : غَنَمٌ ، وَإِبِلٌ . تَقُولُ : غُنَيْمَةٌ ، وَأُبَيْلَةٌ^(٣) ، وَكَذَلِكَ نِسْوَةٌ^(٤) ، تَقُولُ : نُسَيْيَةٌ ؛ لِأَنَّ
(نِسْوَةً) مِنْ امْرَأَةٍ بِمَنْزِلَةِ نَفَرٍ مِنْ رَجُلٍ . فَعَلِيَ هَذَا فَاجِرٌ هَذَا الْبَابِ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٤٢ « بَابُ تَحْقِيرِ مَا لَمْ يَكْسِرْ عَلَيْهِ وَاحِدٌ لِلْجَمْعِ . . . وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي قَوْمٍ : قَوْمٌ ، وَفِي رَجُلٍ
(بِسُكُونِ الْجِيمِ) : رَجِيلٌ ، وَكَذَلِكَ النَّفَرُ وَالرَّهْطُ وَالنِّسْوَةُ وَإِنْ غَنِيَ بِهَا أَدْنَى الْعَدَدِ وَكَذَلِكَ الرَّجُلَةُ وَالصَّحْبَةُ هُمَا بِمَنْزِلَةِ
النِّسْوَةِ » .

(٢) وَانْظُرْ نَسَبَ يَحَابِرٍ وَغَيْرِهَا فِي جُمُوهَةِ الْأَنْسَابِ ص ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٤٠٦ - ٤٠٧ وَفِي الْإِشْتِقَاقِ ص ٤١٢ :
يَحَابِرُ جَمْعٌ بِجَوْرَةٍ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الطَّيْرِ .

(٣) سَيَتَحَدَّثُ عَنْ ذَلِكَ فِي الْبُحْرَانِ الثَّلَاثِ ص ٣٠٧ مِنَ الْأَصْلِ وَانْظُرْ ص ١٨٦ مِنْ هَذَا الْبُحْرَانِ .

(٤) النِّسْوَةُ اسْمٌ جَمْعٌ عِنْدَ سَبْيُوهِ أَيْضًا قَالَ فِي ج ٢ ص ٨٩ : « وَلَيْسَ نِسْوَةٌ بِجَمْعٍ كَسَرَ لَهُ الْوَاحِدُ » وَانْظُرْ ص ١٤٢

مِنْهُ .

وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ : هُوَ جَمْعٌ تَكْسِيرٌ لِلْقَلَّةِ (الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ج ٥ ص ٢٩٩) .

هذا باب

التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترخيم^(١)

وهو أن تصغر الاسم على حذف الزوائد التي فيه . فإن لم تكن فيه زائدة صغرت به بحال ؛ وذلك قولك في حارث : حَرِيث ، وفي محمد : حَمِيد ، وكذلك أحمد ، وفي تصغير سُرْحُوب^(٢) . سُرَيْحِب ؛ لأنّ الواو فيه زائدة . وكذلك او حَقَّرْت عَجُوزاً لقلت : عَجِيزَة ؛ لأنّك إذا حذف الواو بقيت على ثلاثة أحرف / فسميت بها المؤنث ، والمؤنث إذا كان اسماً علماً على ثلاثة أحرف لحقته الهاء في التصغير كما ذكرت لك . وذلك قولك في هند : هُنَيْذَة ، وفي شمس : شُمَيْسَة .

فإن لم تسم بعجوز ، وتركتها نعتاً قلت : عَجِيز . كما تقول في (خَلَقَ) إذا نعت به المؤنث : خَلِيق .

تمّ التصغير

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣٤ « باب الترخيم في التصغير » .

أعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أن تحذفه في التصغير حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف . . وذلك قولك في حارث حريث وفي أسود سويد . وزعم الخليل أنه يجوز أيضاً في ضفدند ضفيد . وفي مقمنس قميس . وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة . وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة الثلاثة تحذف الزوائد حتى يصير الحرف على أربعة لا زائدة فيه .

(٢) السرحوب : الطويل .

هذا باب

الحروف التي تكون استفهاماً وخبراً
وسنذكرها مفسرة في أبوابها إن شاء الله

هذا باب

(أَيُّ) مضافة ومفردة في الاستفهام

اعلم أَنَّ (أَيًّا) تقع على شيء هي بعضه ، لا تكون إلا على ذلك في الاستفهام . وذلك قولك :
أَيُّ إخوتك زيدٌ ؟ فقد علمت أَنَّ زيدا أحدها ، ولم تدّر أيُّهما هو . وتقول : أَيُّ زيدٍ أَحسنُ ؟
فيكون الجواب : رأسه أم رجله أم يده / ، وما أشبه ذلك .

واعلم أَنَّ كلَّ ما وقعت عليه أَيُّ (فتفسيره بألف الاستفهام و (أم) ، لا تكون إلا على
ذلك ؛ لأنَّك إذا قلت : أزيد في الدار (أم) عمرو ؟ فعبارة : أيُّهما في الدار ؟ وأو قلت :
هل زيد منطلق ؟ أو : مَنْ زيد ؟ أو : ما زيد ؟ لم يكن لأَيٍّ ها هنا محل ؛ ف(أَيُّ) واقعة على
كلِّ جماعة مما كانت إذا كانت (أَيُّ) بعضها لها .

واعلم أَنَّ حروف الاستفهام مختلفة المعاني ، مستوية في المسألة . وسنذكر من مسائل (أَيُّ)
ما يوضح لك جملته إن شاء الله .

تقول : أَيُّ أصحابك زيدٌ ضربه ؟ ، فالتقدير : أَيُّ أصحابك واحد ضربه زيد ؟ (١) ؛
لأنَّ قولك : (زيد ضربه) في موضع الذمت . وإن شئت كان قولك : «زيد ضربه» خبراً لأَيٍّ ،
وهو أوضح وأحسن في العربية .

(١) فيه حذف الموصوف بالجملة من غير شرطه .

ولو قلت : أَيْ الرجلَيْنِ هَذَا ضَارِبُهَا أَبُوها ، لم يكن كلامًا ؛ لَأَنَّ (أَيًّا) ابتداءً ولم تأتِ له بخبر .

فإن قلت : « هند / ضاربها أبوها » في موضع خبره لم يجز ؛ لَأَنَّ الخبر إذا كان غير الابتداء فلا بد من راجع إليه . ٢
٥٦٢

ولو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدارِ إِنْ يَأْتِيَا نَأْتِيَهُ ، كَانَ جَيِّدًا^(١) . كَأَنَّكَ قلت : أَيْ القومِ إِنْ يَأْتِيَا نَأْتِيَهُ ؛ لَأَنَّ « مَنْ » تكون جمعاً على لفظ الواحد وكذلك الاثنان . قال الله عز وجل : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ)^(٢) وقال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)^(٣) وقال : (وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ)^(٤) فحمل على اللفظ . وقال : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٥) فحمل مرة على اللفظ ، ومرة على المعنى . وقال الشاعر ، فحمل على المعنى :

تَعَشَّ ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ^(٦)

فهذا مجاز هذه الحروف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٠ « وتقول في شيء منه (أَيْ مَنْ أَنْ يَأْتِيَا نَعْمُهُ وَنَكْرَمُهُ) فهذا إن جملته استقهما فأعرا به الرفع ، فهو كلام صحيح من قبل أن (ان يأتيا نعطه) صلة لمن ، فكل إسما . ألا ترى أنك تقول : (من ان يأتيا نعطه بنو فلان) كأنك قلت : القوم بنو فلان ، ثم أضفت أيا إليه فكأنك قلت : أَيْ القوم نكرمهم وأبهم نكرمهم . فإن لم تدخل الهاء في نكرم نصبت كأنك قلت أبهم نكرم . فإن جملت الكلام خبراً فهو محال لأنه لا يحسن أن تقول في الخبر أبهم نكرم . وفي المطبوعة : نكرمهم والبصريون يمنعون حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ وأجاز ذلك الكوفيون محتجين بقراءة (وكل وعد الله الحسن) .

(٢) الأنعام : ٢٥

(٣) يونس : ٤٢ وفي سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ : « باب إجرائهم صلة من وخبره إذا عنيت إثنين . . فن ذلك قوله عز وجل (ومنهم من يستمعون إليك) » .

(٤) يونس : ٤٠

(٥) البقرة : ١١٢

(٦) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٤ على تثنية يصطحبان حملاً على مراعاة معنى (من) لأنها كناية عن إثنين . وصف أنه أوقد ناراً ، وطرقه الذئب ، فدعاه إلى العشاء والصحبة .

فَأَمَّا «مَنْ» فَإِنَّهُ لَا يُعْنَى بِهَا فِي خَبَرٍ وَلَا اسْتِفْهَامٍ وَلَا جَزَاءٍ إِلَّا مَا يَعْقِلُ . لَا تَقُولُ فِي جَوَابِ مَنْ عِنْدَكَ ؟ : فَرَسٌ وَلَا مَتَاعٌ ، إِنَّمَا تَقُولُ : زَيْدٌ أَوْ هِنْدٌ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : «فَمَنْ كَانَ ^٢ _{٥٦٣} يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ^(١)» وَقَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - يَعْنِي الْمَلَائِكَةُ : (وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ)^(٢) وَقَالَ جَلَّ اسْمُهُ : (أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ)^(٣) .

* * *

فَأَمَّا «مَا» فَتَكُونُ لِلذَّوَاتِ غَيْرِ الْآدَمِيِّينَ ، وَلِنَعَوَاتِ الْآدَمِيِّينَ . إِذَا قَالَ : مَا عِنْدَكَ ؟ قُلْتَ : فَرَسٌ ، أَوْ بَعِيرٌ ، أَوْ مَتَاعٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ . وَلَا يَكُونُ جَوَابَهُ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو . وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَقُولَ : مَا زَيْدٌ ؟ فَتَقُولَ : طَوِيلٌ أَوْ قَصِيرٌ أَوْ عَاقِلٌ أَوْ جَاهِلٌ .

فَإِنْ جَعَلْتَ الصِّفَةَ فِي مَوْضِعِ الْمَوْصُوفِ عَلَى الْعُمُومِ جَازَ أَنْ تَقَعَ عَلَى مَا يَعْقِلُ .

وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ : سَبَّحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ، وَسَبَّحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا^(٤)

وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) . فَقَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : وَمَنْ بَنَاهَا . وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّمَا هُوَ : وَالسَّمَاءَ وَبَنَائِهَا . كَمَا تَقُولُ : بَلَعْنِي مَا صَنَعْتَ ، أَيْ صَنِيعُكَ ؛ لِأَنَّ (م) إِذَا وُصِّلَتْ بِالْفِعْلِ كَانَتْ مُصَدَّرًا .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) قَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ : أَوْ مِلْكُ أَيْمَانِهِمْ . وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ هُوَ : أَوْ مَنْ^(٥) .

/ فَأَمَّا (أَيَّ) وَ(الَّذِي) فَعَامَّتَانِ ، تَقَعَانِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ عَلَى مَا شَرَحْتَهُ لَكَ فِي (أَيَّ) خَاصَّةً . ^٢ _{٥٦٤}

= فصل بين الصلة والموصول بالنداء وهو فصل جائز . وقال الأعم : يصح أن تكون (من) نكرة موصوفة .

« لا تخونني » : قال البطليوسي : جملة حالية . وقال غيره : هي جواب القسم الذي تضمنه « عاهدتني » .

والبيت للفرزدق من قصيدة في ديوانه ص ٨٧٠ - ٨٧٢

وانظر العيني ج ١ ص ٤٦١ والسيوطي ص ١٨٢ وسعيد ذكره المبرد في الجزء الثالث .

(١) الكهف : ١١٠

(٢) الأنبياء : ١٩

(٣) الملك : ١٦

(٤) أنظر ابن عيش ج ٤ ص ٥ - ٦ فقد ردد هذا الحديث وذكر شواهدا كما هنا .

(٥) تقدم هذا الحديث والآيات في الجزء الأول ص ٤١ - ٤٢ ، ٤٨ ، والجزء الثاني ص ٥٢

هذا باب

مسائل (أى) فى الاستفهام

نقول : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا يَأْتِيهِ عَبْدُ اللَّهِ . فالتقدير : أَيْ الَّذِينَ إِنْ يَأْتُونَا يَأْتِهِمْ عَبْدُ اللَّهِ .
ولو قلت : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِ زَيْدًا قَائِمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَخُوكَ - لم يعجز ؛ لَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِ
للجزاء بجواب . ولكن لو قلت : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطُهُ يَأْتِ صَاحِبُكَ^(١) - كان
الكلام جيّدًا ، وكانت (أَيْ) مرفوعةً بالابتداء . وتَأْوِيلُ هذا : أَيْ الَّذِينَ إِنْ يَأْتِهِمْ مَنْ يَأْتِنَا
نُعْطُهُ يَأْتِ صَاحِبُكَ . فقولك : «يَأْتِ» جوابُ الجزء الأول ، و«صاحبك» ؛ خبرُ الابتداء .
وتقدير هذا بلا صلة : أَيْ الَّذِينَ إِنْ يَأْتِهِمْ زَيْدٌ يَأْتِ صَاحِبُكَ ؛ لِأَنَّ «مَنْ» الثانية وصلتَها
فى موضع زيد .

٢ / ٥٦٥ / ولو قلت : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِيكَ تَأْتِيهِ تَكْرُمُهُ نَأْتِي - كان إعراب (أَيْ)
النصب ، وكان التقدير : أَيُّهُمْ نَأْتِي .

واعلم أَنَّ (أَيًّا) مضافةً ومفردةً فى الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواء ؛ لِأَنَّ المعنى واحد ؛
كَمَا أَنَّ زَيْدًا وَزَيْدًا مَنَاءً سَوَاءٌ فى الاحتياج والاستغناء^(٢) ؛ لِأَنَّ المعنى التسمية والإيانة عن
الشخص .

ولو قلت : أَيْ الثَلَاثَةُ صَاحِبَاكَ - كان جيّدًا ؛ لِأَنَّ المعنى : أَزِيدُ وَعَمَرُو ؟ أَمْ عَمْرُو وَخَالِدُ .
أَمْ زَيْدُ وَخَالِدُ ؟ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠٠ - ٤٠١ « وتقول : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطُهُ يَأْتِ صَاحِبُكَ وَذَلِكَ أَنَّ (مَنْ) الثانية صلّتها إِنْ يَأْتِنَا نُعْطُهُ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : أَيْ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ زَيْدٌ يَأْتِيهِ تَكْرُمُهُ نَأْتِي .
لَمْ يَأْتِ صَاحِبُكَ قُلْتَ : أَيُّهُمْ تَأْتِ يَكْرُمُهُ فَجَمَعَ مَا جَازَ وَحَسَنَ فِى أَيِّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطُهُ
يُعْطُهُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَيُّهُمْ » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ « واعلم أَنَّ (أَيًّا) مضافًا وغير مضاف بمَنْزِلَةِ (مَنْ) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَيْ أَفْضَلُ
وَأَيْ الْقَوْمِ أَفْضَلُ فَصَارَ الْمُضَافُ وَغَيْرُ الْمُضَافِ يَجْرِيانِ مَجْرَى (مَنْ) كَمَا إِنْ زَيْدًا وَزَيْدًا مَنَاءً يَجْرِيانِ مَجْرَى عَمْرُو ، فَحَالُ الْمُضَافِ
فِى الْإِعْرَابِ وَالْحَسَنُ وَالْقَبِيحُ كَحَالِ الْمَفْرَدِ » .

واو قلت : أَى الثلاثة ضرباها - كان فاسداً ، لأنك إذا قلت : «ضربا» لم يصلح أن يوصل فعلهما إلا إلى واحد ، وإلا زدت في العدد .

ولو قلت : أَى الثلاثة ضربا عمرا ؟ وعمرو غير الثلاثة - لم يكن في إجازته شك . فإن كان عمرو أحد الثلاثة لم يجز . وذلك إن كنت تعرف عمراً ؛ لأنه قد خرج من المسألة . فإنما ينبغي أن تقول : أَى الرجلين ؟ فإن كنت لا تعرف عمراً ، إلا أنك تعلم أنه من الثلاثة - فالقصة فيه كالقصة فيما قبله ؛ لأنك إنما تسأل عن أحد اثنين ، وتحتاج إلى أن تعرف عمرا .

واو قلت : أَى الثلاثة أحدهما عمرو ؟ كان عند بعض النحويين جائزاً ، وليس يجوز عدائى لما أشرحه لك ؛ وذلك أنك إذا قلت : أَى الرجال أحدهما عمرو ، والرجال زيد وعمرو وخالد - فكأنك قلت : أهذا وهذا ؟ تعنى زيداً وخالداً ، أم هذا وهذا ؟ تعنى عمرا وخالداً . فليس في هذا بيان لتخليص خالد إذا كان مع عمرو من زيد ؛ لأن قصتهما فيه واحدة ، ولا فيه دليل على عمرو بعينه . وليس معنى (أَى) إلا التبيين ، ولا تبين في هذا .

ومن أجازه قال : قد وقع فيه ضرب من التبيين ؛ لأننا نعلم أن الثالث المخلف ليس بعمرو . فيقال له : (أَى) إنما خبرها هو المطلوب تفسيره ، والذي بينت أنه ليس بعمرو ليس منهما .

وتقول : أَى إخوانك زيد وعمرو خالد يكلمه فيه عنده ؟ كما تقول : أخوك زيد عمرو خالد يكلمه فيه عنده ، لأنه ابتداء بعد ابتداء .

واو قلت : أَى الذين في الدار هذ ضاربتهم ؟ جاز أن تكون اقتطعت بَأَى جماعة من جماعة والوجه ضاربتهم . وليس الحمل / على المعنى ببعيد ، بل هو وجه جيد . قال الله عز وجل : (وَكُلُّ ٢ آتَوْهُ دَاخِرِينَ^(١)) وقال : (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا^(٢)) فهذا على اللفظ ، والأول على المعنى .

(١) النمل : ٨٧ - تكلم سيويه عن (كل) في جملة مواضع ، فقال في ج ١ ص ٢٧٤ : « قومك كلهم ذاهب » . وقال في ص ٣٠١ : « من أم كلهم صالح » .

وذكر هذه الآية في ج ١ ص ٢٧٣ ، ٣٠١

(٢) مريم : ٩٥

واو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدار يَكْرُمُكَ ؟ كان جيِّداً ؛ لِأَنَّ المعنى : أَيْ القوم يَكْرُمُكَ ؟

واو قلت : أَيْ مَنْ فِي الدار يَكْرُمُكَ تَكْرُمُهُ ، فَإِنْ شئت جعلت (يَكْرُمُكَ) الأولى من الصلة ، فكان المعنى : أَيْ مَنْ يَكْرُمُكَ فِي الدار ، فَيَكُونُ الْإِكْرَامُ وَقَعَ لَكَ فِي الدار . وَإِنْ شئت كان في الصلة ، وَإِنْ شئت أَخْرَجْتَهُ مِنَ الصلة ، وجعلته خبراً ، وجعلت (تَكْرُمُهُ) حالا . هذا في الرفع وَإِنْ شئت جَزَمْتُهُمَا ، وَإِنْ شئت جعلت (أَيْ) جزاءً ، وَإِنْ شئت رفعت الأول . وجزمت الثاني ، وجعلت (أَيَّا) استفهاماً . فَأَمَّا (مَنْ) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي ، وَ«فِي الدار» صلتهَا . فكَأَنَّكَ قلت : أَيْ القوم تَكْرُمُهُ يَكْرُمُكَ إِذَا كَانَ جِزَاءً ، وَتَكْرُمُهُ يَكْرُمُكَ إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامًا .

وتقول : أَيَّا تَضْرِبُ ؟ وتقول : أَيْ تَضْرِبُهُ ؟ : كما تقول : زَيْدٌ تَضْرِبُهُ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا بِالْ نَصَبٍ لَا يَخْتَارُ هَاهُنَا كَقَوْلِكَ / : أَزِيدَا تَضْرِبُهُ ؟ لِأَنَّهُ اسْتِفْهَامُ

٢
٥٦٧

فَإِنَّ الْجَوَابَ فِي ذَلِكَ : : أَنْ (أَيَّا) هِيَ الْاسْمُ وَهِيَ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ ، فَلَا يَكُونُ قَبْلَهَا ضَمِيرٌ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَزِيدَا ضَرْبَتَهُ ، إِنَّمَا أَوْقَعْتَ الضَّمِيرَ بَعْدَ أَلْفِ الاسْتِفْهَامِ ، فَنَصَبْتَ زَيْدًا .

ولكن لو اجتمع بعدها اسم وفعل كان المختار فيها تقديم الفعل . فَإِنْ قُدِّمَتِ الْاسْمُ كَانَ عَلَى فِعْلٍ مُضْمَرٍ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَيُّهُمْ أَخَاهُ تَضْرِبُهُ . واو قلت : أَيُّهُمْ يَضْرِبُ أَخَاهُ كَانَ عَلَى قَوْلِكَ : زَيْدَا تَضْرِبُهُ .

ولو قلت : أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَارِبُهُ - إِذَا كَانَ (زَيْدًا) مَفْعُولًا - كَانَ النَّصَبُ فِي زَيْدِ الْوَجْهَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ (ضَارِبًا) فِي مَعْنَى الْمَاضِي .

فَإِنْ رَفَعْتَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : أَزِيدُ أَنْتَ ضَارِبُهُ^(١) قلت : أَيُّهُمْ زَيْدٌ ضَارِبُهُ هُوَ . وَإِنْ شئت جعلت (ضَارِبُهُ) خبراً لَزَيْدٍ فَكَانَ (هُوَ) إِظْهَارُ الْفَاعِلِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ جَرَى عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهِ . وَإِنْ شئت جعلت (هُوَ) مَقْدَمًا وَمُؤَخَّرًا عَلَى قَوْلِكَ : هُوَ ضَارِبُهُ أَوْ ضَارِبُهُ هُوَ كَانَ حَسَنًا جَمِيلًا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٥ « باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل . . . وذلك قولك : أَزِيدَا أَنْتَ ضَارِبُهُ ، وَأَزِيدَا أَنْتَ مَكْرَمُ أَخَاهُ ، وَأَزِيدَا أَنْتَ نَازِلٌ عَلَيْهِ . . . » .

وتقول : أيُّهم أمةُ الله / المتكلِّم فيها هو . لا يكون في « أمة الله » إلَّا الرفع ، لأنَّ الفعل في $\frac{2}{568}$ الصلة ، فلا يجوز أن تضمّر إلَّا على جهة ما ظهر .

وتقول : أيُّ يومٍ سار زيدٌ إلى عمرو ؟ كأنَّك قلت : أيُّومَ الجمعة سار زيد إلى عمرو ؟
فإن قلت : أيُّ يومٍ سار فيه زيد إلى عمرو - رفعت ، إلَّا في قول من قال : يومَ الجمعة سرت فيه .

وتقول : أيُّ أصحابك مَنْ إن يأتينا مَنْ يضربُه أخوه يكرمه ؛ لأنَّك جعلت الجزاء خبراً عن أيٍّ (١) .

واو قلت : أيُّ مَنْ يأتيني آتِه - كان محالاً ؛ لأنَّك إذا أضفت (آتَا) إلى (مَنْ) لم تكن (مَنْ) إلَّا بمنزلة (الذي) . فإن قلت : أجعل (يَا) استفهاماً ، وأجعل (مَنْ) جزاءً - فقد أحلت ؛

(١) ظاهر كلام المبرد هنا أن (مَنْ) شرطية في قوله : مَنْ إن يأتينا . والمعروف أن أدوات الشرط لها صدر الكلام ومقتضى هذا ألا تدخل أداة شرط على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط .

ونحو قوله تعالى (فأما إن كان من المقربين . .) « أما » نائية فيه عن أداة الشرط وفعلها .

عرض سيويي للمحدث عن صدارة أدوات الشرط في ج ١ ص ٤٤٠ - ٤٤٢ فقال لا تقع بعد إذ ولا بعد التواسخ ولا بعد (ما) النافية وأجاز وقوعها بعد إذا الفجائية وبعد لكن المحففة .

والمبرد في نقده لكتاب سيويي وافقه على أن إن وكان وليس وما المجازية وجميع العوامل لا تدخل على أدوات الشرط وخالفه في ما الصيغية فأجاز وقوع أدوات الشرط بعدها لأنها لا تنبرها عن حالها كما لم تنبر الابتداء والخبر وخالفه أيضاً في (إذ) فقال : يجوز أن تقول في الاختيار : أتذكر إذ من يأتنا نأته كما أجاز وقوع أدوات الشرط بعد هل ، ورد عليه ابن ولاد في هذا .

ويبدو لي أن ما ذكره المبرد هنا من جعل (مَنْ) شرطية في قوله : مَنْ إن يأتنا من قبيل الوهم فقد تقدم له أن جعل (مَنْ) شرطية في مثل هذا الأسلوب فقد قال في ص ٣٤٨ من الأصل ما نصه :

من يأت من أن يأتنا نأته عامدين تأت يكرمك . إن رفعت يكرمك فالسألة جيدة لأن تقديرها من يأت زيد تأت في حال إكرامه لك . . وقولك : من إن يأتنا نأته اسم واحد بمنزلة زيد . وقال في ص ٣٤٩ : وتقول : إن يأتيني من إن يأت . ثم جعل (مَنْ) موصولة .

وقال في ص ٣٥١ - ٣٥٢ : وتقول : من إن يأت زيد يكرمك . . فن في موضع الذي وإن للجزاء . وانظر ص ٢٩٧ من هذا الجزء المطبوع .

وانظر في صدارة أدوات الشرط وفي اعتراض الشرط على الشرط شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٤ ، ٣٦٧ ورسالة لابن هشام في الأشباه والنظائر ج ٤ ص ٣٢ - ٤٠ وأمال الشجري ج ١ ص ٢٣٤ ، ٣٥٦ والخزانة ج ٤ ص ٥٤٨

وقد عجبت من أبي سعيد السيرافي فقد مر على كلام المبرد هنا وأحدث فيه بعض تصحيحات طفيفة فرفع (عل) ووضع مكانها (عن) في هذه الجملة (جعلت الجزاء خبراً عن أي ولم يتعرض بقلمه لنير ذلك هنا .

لأنَّكَ إذا أضفت إلى الجزاء اسماً دخله الجزاء ؛ ألا ترى أنَّكَ تقول : غلامٌ مَنْ يأنَّكَ تأنُّه ،
فيصير الجزاء للغلام صلة (١) .

فإن قلت : فأجعل (أيًا) بمنزلة غلام . قيل : لا يكون كذلك إلا أن توصل ؛ لأنها إذا
لم تكن جزاءً أو استفهاماً لم تكن إلا موصولة .

فإن قلت : أجعلها استفهاماً . قيل : قد أحلت ؛ لأنَّكَ قد جعلتها جزاءً واستفهاماً في
حال ، ومتى كانت في أحدهما بطل الآخر .

فإن قلت : أرفع فأقول / : أيُّ مَنْ يأتيني آتيه ؟ - فذلك جيّد ؛ لأنَّكَ جعلت (يأتيني)
صلةً ، و(آتيه) خبراً ، و(أيًا) استفهاماً . فكأنَّكَ قلت : أيُّ القوم آتيه . واو فصلت (أيًا)
مِنْ (مَنْ) لجاز فقلت : أيُّ مَنْ يأتيني آته ؛ فكانت (أيُّ) استفهاماً ، و(مَنْ) للجزاء .

وكذلك لو قلت : مَنْ مَنْ يأتينا نكرمه ؟ لكان جيّداً . تجعل الهاء في نكرمه راجعة إلى
(مَنْ) الأولى ، فيكون التقدير : مَنْ الرجل الذي مَنْ أَتانا من الناس أَتيناها ؟

(١) اكتسب ذلك من الإضافة إلى اسم الشرط .

هذا باب

(أَيَّ) إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا مُسْتَثْبِتًا^(١)

إِذَا قَالَ لَكَ رَجُلٌ : رَأَيْتَ رَجُلًا - قُلْتَ أَيًّا ؟ وَذَلِكَ أَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِيَ كَلَامَهُ .

فَإِنْ قَالَ : جَاءَنِي رَجُلٌ . قُلْتَ : أَيٌّ ؟ مُوقُوفَةٌ . فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : أَيُّ يَا فَتَى ؟ لِأَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ كَالَّذِي اسْتَفْهِمْتَ عَنْهُ .

فَإِنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ . قُلْتَ فِي الْوَقْفِ : أَيٌّ ؟ مُوقُوفٌ . كَمَا تَقُولُ فِي الْمَخْفُوضِ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ . فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : أَيٌّ ؟ / يَا فَتَى ؟

فَإِنْ قَالَ : جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ - قُلْتَ : أَيَّةٌ ؟ فَإِنْ وَصَلْتَ قُلْتَ : أَيَّةٌ يَا فَتَى ؟

وَكَذَلِكَ النِّصْبُ وَالْخَفْضُ . تَنْصِبُ إِذَا نَصَبَ ، وَتَخْفِضُ إِذَا خَفَضَ حِكَايَةً لِقَوْلِهِ ،
وَتَقِفُ بِلا حَرَكَةٍ وَلَا تَنْوِينٍ .

فَإِنْ ثَنَيْتَ فَقَالَ : جَاءَنِي رَجُلَانِ - قُلْتَ : أَيَّانُ ؟ .

فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ أَوْ مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ - قُلْتَ : أَيَّيْنِ ؟ عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِهِ .

وَإِنْ قَالَ : جَاءَتْنِي امْرَأَتَانِ - قُلْتَ : أَيَّتَانِ ؟ . وَفِي النِّصْبِ وَالْخَفْضِ : أَيَّتَيْنِ ؟ وَتَكْسِرُ
النُّونَ فِي الْوَصْلِ ، لِأَنَّهَا نُونُ الْاِثْنَيْنِ .

فَإِنْ قَالَ : جَاءَنِي رَجَالٌ - قُلْتَ : أَيُّونُ ؟ . فَإِنْ وَصَلْتَ فَتَحْتَ النُّونَ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤٠١ « بَابُ أَيَّ إِذَا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا بِهَا عَنْ فِكْرَةٍ .

وَذَلِكَ لِوَأَنْ رَجُلًا قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتَ : أَيَّا ، فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ قُلْتَ : أَيَّيْنِ ، وَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلًا قُلْتَ : أَيُّيْنِ ، فَإِنْ أَلْحَقْتَ (يَا فَتَى) فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَهِيَ عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تَلْحَقَ (يَا فَتَى) .

وَإِذَا قَالَ : رَأَيْتَ امْرَأَةً قُلْتَ : أَيَّةَ يَا فَتَى - فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ امْرَأَتَيْنِ قُلْتَ : أَيَّتَيْنِ يَا فَتَى - فَإِنْ قَالَ : رَأَيْتَ نِسَاءً قُلْتَ : أَيَّاتِ يَا فَتَى فَإِنْ تَكَلَّمَ بِجَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مَجْرُورًا جَرَرْتَ (أَيَّا) وَإِنْ تَكَلَّمَ بِهِ مَرْفُوعًا رَفَعْتَ (أَيَّا) لِأَنَّكَ إِذَا تَسْتَفْهِمْتَ عَلَى مَا وَضَعَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهِ كَلَامَهُ » .

وإن قال : مررت برجال أو رأيت رجالا - قلت أيبين ؟ .

وإن قال : جاعني نساء - قلت : آيات ؟ . فإن وصلت قلت : آيات يا فتى ؟

وإن قال : مررت بنساء أو رأيت نساء - قلت : آيات يا فتى ؟ إذا وصلت ، فإن وقفت فبغير حركة ولا تنوين . على ما وصفت لك .

وإن شئت قلت في جميع هذا ، ذكرنا كان أو أنثى ، جمعا كان أو واحدا ، أي يا فتى إذا كان مرفوعا ، وأيآ ، وأي / ، ، إذا كان منصوبا أو مخفوضا ؛ لأن (أيآ) يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد ، وللمؤنث على لفظ المذكر ، وكذلك التثنية ؛ لأنّها بمنزلة (من) و(ما) ؛ لأنّهما في جميع ما وقعتا عليه على لفظ واحد .

وإنما جاز في (أي) التثنية والجمع دون أخواتها ؛ لأنّها تضاف ، وتفرد ، ويالحقها التنوين بدلا من الإضافة ؛ فلذلك خالفت أخواتها .

وإن شئت تركت الحكاية في جميع هذا ، واستأنفت . فرفعت على الابتداء والخبر ، فقلت : أي يا فتى ؟ لأنك لو أظهرت الخبر لم تكن (أي) إلا مرفوعة ؛ نحو قولك : أي من ذكرت ، وأي هؤلاء ؟ .

هذا باب

(أَيَّ) إذا كنت مستثبناً بها عن معرفة

إذا قال رجل : رأيت عبد الله . فَإِنَّ الاستفهام أَيُّ عبد الله ؟ لا يكون إِلَّا ذَلِكَ^(١) ؛ لِأَنَّ (أَيَّاً) ابتداء ، وعبدُ الله خبره .

ولو قلت : أَيُّ يا فتى لم يكن إِلَّا للنكرة ؛ لِأَنَّكَ جعلتها شائعة ، إذا لم تخصص / بها اسماً . $\frac{2}{572}$

واو قال قائل : أَيُّ يا فتى ؟ على أَنه أراد أَن عبد الله هذا مَن يَنكِّره فهو عنده شائع بمنزلة رجل لجاز . وليس بالوجه . فَمَا «مَنْ عبد الله ونحوه» ، فبإبه ظاهر .

وإذا قلت : رأيت أَخَوَيْكَ - فَإِنَّ الوجه أَن يقول : أَيُّ أَخَوَاكَ ؟ على اللفظ أو المعنى ؛ والحمل على المعنى حَسَنٌ . وهو الذى يختاره مَن بَعْدَ سيبويه أَن يقول : مَنْ أَخَوَايَ ؟ لِأَنَّهُ قد فهم القصة فعنها يجيب ، وكذلك رأيت الرجل ، ومررت بالرجل .

فإن قال : رأيت الرجلَيْنِ أو أَخَوَيْكَ فقلت : أَيَّانِ الرجلان ، وَأَيَّانِ أَخَوَايَ ؟ فهذه الذى يختاره الذحويون .

والإفراد فى (أَيَّ) الذى بدأنا به حَسَنٌ ؛ لما ذكرنا فى الباب الذى قَبْلَهُ .

ولو قلت : رأيت الرجالَ ، أو مررت بالرجالَ ، أو جاعى الرجالَ - لقلت : أَيُّونَ الرجالُ ؟ وأَيُّ الرجالُ ؟ على ما وصفت لك .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٠١ « فإذا قلت : رأيت عبد الله ومررت بعبد الله قال : فإن الكلام الا تقول : أيا ولكن تقول : من عبد الله وأى عبد الله لا يكون إذا جئت بأى إلا الرفع كما أنه لا يجوز إذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : منا . وكذلك لا يجوز إذا قال : رأيت عبد الله أن تقول : أيا ولا تجوز الحكاية فيما بعد أى كما جاز فيما بعد من ، وذلك إنه إذا قال : رأيت عبد الله قلت : أى عبد الله وإذا قال : مررت بعبد الله قلت : أى عبد الله » .

واعلم أنه إذا ذكر شيء من غير الآدميين - وقعت عليه (أي) كما تقع على الآدميين ؛
لأنها عامة ، وليست ك(من) .

وذلك أنه لو قال : ركبت حماراً - لكان الجواب : أيّا ؟ أو قال : مررت بحمار - لقلت .
أي يا فتى ؟ . فإن وقعت قلت : أي ، على ما شرحت لك .

وإن قال : هذا الحمار - قلت : أي الحمار ؟ كما كنت قائلًا في الآدميين .

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مستفهما بها عن نكرة^(١)

إذا قال لك رجل : رأيت رجلاً ، فإنَّ الجواب أن تقول : مَنْ ؟ . أو قال : جاعني رجل ، فإنَّك تقول : مَنْ ؟ . أو قال : مررت برجل ، قلت : مَنْ ؟ وليست هذه الواو والياء والألف اللواحق في (مَنْ) إعراباً ، ولكنَّهنَّ لِحَقْنِ في الوقف للحكاية . فهنَّ دايِل ، ولسنَّ بإعراب .

فإن قال : جاعني رجلان ، قلت : مَنْ ؟ . وإن قال : مررت برجلين أو رأيت رجلين ، قلت : مَنْ ؟ . وإن قال : رأيت امرأة أو هذه امرأة أو مررت بامرأة قلت : مَنْ ؟ .

فإن قال : جاعني امرأتان . قلت : مَنْ ؟ . تسكَّن النون ، كما كانت في (مَنْ) ساكنة . وإنَّما حرَّكتها فيما قبلُ من أجل ما بعدها ، لأنَّ هاء التانيث لا تقع إلا بعد حرف متحرك ، وكذلك حروف التثنية ، أعني : الياء ، والألف لسكونهما /

فأمَّا قولك : مَنْ ، وَمَنْى - فإنَّما حرَّكت معها النون لعلتين .

إحداهما : قولك في النصب ، مَنْ ؛ لأنَّ الألف لا تقع إلا بعد مفتوح . فلما حرَّكت في النصب حرَّكت في الخفض والرفع ؛ ليكون المجزى واحداً .

والعلة الأخرى : أنَّ الياء والواو خفيتان . فإن جعلت قبل كل واحدة منهما الحركة التي هي منها ظهرتا ، وتبيَّنتا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠١ « بأن » من إذا كنت مستفهماً بها عن نكرة .

اعلم انك تنى (مَنْ) إذا قلت : رأيت رجلين كما تنى أبا وذلك قولك : رأيت رجلين فتقول : منين كما تقول : أين وأتاني رجلان فتقول : منان وأتاني رجال فتقول : منون وإذا قلت : رأيت رجلاً قلت : منين كما تقول : أين وإن قال : رأيت امرأة قلت : منة كما تقول : أية فإن وصل قال : من يا فتي الواحد وللثنتين ولجميع وإن قال : رأيت امرأتين قلت : منتين كما قلت : أينين إلا أن النون مجزومة فإن قال : رأيت نساء قلت : منات كما قلت آيات .

فإن قال لك : جاعني رجال - قلت : مَنْون ؟ .

وإن قال : مررت برجال ، أو رأيت رجالا - قلت : مَنِين ؟ .

وإن قال : رأيت نساء ، أو مررت بنساء ، أو جاعتنى نساء - قلت : مَنَات ؟ .

فإن وصلت قلت في جميع هذا : مَنْ يا فتى ؟ لأنها الأصل ، وإنما ألحقت تلك الدلائل في الوقف ، فصرن بمنزلة ما يلحق في الوقف مما لا يثبت في الوصل .

فأما الوصل فليس فيه إلا ما ذكرت لك ؟ [لأنَّ (مَنْ) في النصب والرفع ، والخفض، والمؤنث ، والمذكر] (١) والتثنية ، والجمع - على لفظ واحد . تقول : رأيت مَنْ في الدار ، وجاعني مَنْ في الدار . وقد شرحنا العلة في ذلك .

فإن اضطرَّ شاعر جاز أن يصل بالعلامة . وإيس ذلك بحسن . قال الشاعر :

/ أتوا نارى فقلت : مَنْون أنتم ؟ فقالوا : الجِنُّ . قلت : عَمُوا ظلما (٢)

٢
٥٧٤

(١) تصحيح السيراني .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٠٢ على جمع منون في الوصل للضرورة وإنما يجمع في الوقف .

وفي الخصائص ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « فأما قوله .

أتوا نارى فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت عمو ظلما

ويروى :

أتوا نارى فقلت منون قالوا .

من رواه هكذا فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف .

فإن قلت : فإنه في الوقف إنما يكون منون الساكن النون وأنت في البيت قد حركته فهذا إذن ليس على نية الوقف ولا على نية الوصل .

فالجواب : أنه لما أجراه في الوصل على حده في الوقف فثبت الواو والنون التقيا ساكنين ، فاضطر حينئذ إلى أن حرك النون لإقامة الوزن . فهذه الحركة إذن إنما هي حركة مستحدثة لم تكن في الوقف وإنما اضطر إليها الوصل .

وأما من رواه : « منون أنتم » فأمره مشكل وذلك أنه شبه (من) بأى فقال : منون أنتم على قوله : أيون أنتم » .

* قال ابن السيراني : وإنما قال لهم : عمو ظلما لأنهم جن وانتشارهم بالليل ، فناسب أن يذكر الظلام كما يقال لبي آدم إذا أصبحوا : عمو صباحا . وقال ابن السيد : معنى عمو : أنعموا . يقال : عم صباحا بكسر العين وفتحها ويقال : وعم يعم من باب وعد يعد ، وورث يرث .

ولو قال قائل - إذا قيل له : جاءني رجال - مَنْ؟ وإن قيل له : رأيت رجالا قال : منا ؟
أو مررت برجال فقال : مَنْ؟ يالحق العلامة ، ولا يُشْنَى؟ (مَنْ) ولا يجمعها - كان جائزاً .
والأكثر ما بدأنا به . وقياس (مَنْ) فيها ما ذكرت لك ما تقدم شرحه من أنها مفردة تقع
للجميع وللإثنين وغير ذلك ، ولا تظهر فيها علامة .

= وذهب قوم إلى أن يعم محذوفه من ينعم فإذا قيل : (عم) بفتح العين فهو محذوف من أنعم وإذا قيل : عم فهو محذوف من ينعم المكسور العين .

= الفاء من (فقلت) عطفت جملة : (قلت) على أتوا وهي للترتيب الذكرى وهو عطف مفصل على مجمل ، ومنون أنتم : جملة محكية بالقول و (منون) مبتدأ أو خبر ، والفاء من (فقالوا) عطفت مدخولها على قلت : والجن خبر مبتدأ محذوف أى نحن الجن والجملة محكية بقالوا ، و (ظلاما) تمييز .

والبيت من أبيات أربعة رواها أبو زيد في نوادره ص ١٢٤ ونسبها لشير بن الحارث . وجاء في قصيدة حائية منسوبة لجذع ابن سنان انظر الخزائن ج ٣ ص ٢ - ٧ وشواهد الشافية ص ٢٩٥ .

هذا باب

(مَنْ) إذا كنت مسترشداً بها عن إثبات معرفة

إذا قال لك رجل : جاءني عبد الله - فإنَّ السؤال إذا كنت تعرف جماعة كلَّهم عبدُ الله : مَنْ عبدُ الله ؟ .

وإذا قال : رأيت عبد الله - قلت : مَنْ عبدُ الله ؟

وإن قال : مررت بعبد الله - قلت : مَنْ عبدُ الله ؟

فهذا سبيل كلِّ اسم علمٍ مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر .

ولو قلت : في جميع / هذا : مَنْ عبدُ الله ؟ . كان حسنًا جيّدًا . وإنّما حكيت ، ليعلم السامع أنّك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه ، ولم تبدئ السؤال عن آخر له مثل اسمه . والدليل على ذلك أنّك أو قلت : «مَنْ» أو «فمن» لم يكن ما بعدهما إلّا رفعًا ؛ لأنّك عطفت على كلامه ، فاستغنيت عن الحكاية ؛ لأنّ العطف لا يكون مبتدئًا^(١) .

فإن قال : رأيت أخاك ، أو مررت بأخيك - كان الاستفهام : مَنْ أخوك ، أو : مَنْ أخى ؟ ولا تحكى ؛ لأنّ الحكاية إنّما تصلح في الأسماء الأعلام خاصّة ، لما أذكره لك من أنّها على غير منهاج سائر الأسماء .

وكذلك إن قال : رأيت الرجل يا فتى فقلت : مَنْ الرجل ؟

وكان يونس يُجرى الحكاية في جميع المعارف . ويرى بابها وباب الأعلام واحدا .

وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه . وإنّما هو على قول من قيل له : عندي تمرتان فقال : دغني من تمرتان . وقيل له : رأيت قرشيًا فقال : ليس بقرشيًا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ « وأن أدخلت الواو والفاء في (من) فقلت : فن أو ومن لم يكن فيما بعده إلا الرفع ،

فهذا جائز وليس هو على الباب^(١) . إِنَّمَا تُحَكِّي الْجُمْلَ ؛ نحو : قلت : زيدٌ منطلقٌ ؛
لأنَّه كلامٌ قد عملَ بعضُهُ في بعض . وكذلك قرأت : الحمدُ لله ربَّ العالمين ، ورأيت على
خاتمه : الله أكبرُ .

ولا يصلحُ أن / تقول إذا قلت : رأيت زيدا ، ولقيت أخاك : ؟ لأنَّ ذلك إنما هو سؤال $\frac{2}{571}$
شائع في النكرة .

والكنى التي هي أعلام بمنزلة الأسماء . فهذا جملة هذا الباب .

وتشنيةُ الأعلام وجمعها يَرَدُّها إلى النكرة ، فتعرَّف بالألف واللام . فتصير بمنزلة رجل ،
والرجل ؛ نحو : رأيت زَيْدَيْن ، ورأيت الزَيْدَيْن إلّا ما كان مضافاً إلى معرفة ، فإنَّ تعريفه
بالإضافة ؛ فتعريفه باقٍ ؛ لأنَّ الذي أضيف إليه باقٍ ، وقد ذكرنا هذا في باب المعرفة والنكرة^(٢)

ولو قال رجل في جميع الجواب عن (مَنْ) - رفعاً تكلم به المتكلم أو نصبا أو خفضاً - فقال
المجيب : مَنْ عبَدُ الله ؟ على الابتداء والخبر ، كان جيّداً بالغاً ، وهو الذي يختاره سيبويه .
كما كان ذلك في (أَيِّ) وهو قول بني تميم ، وهو أقيس .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ « اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل : رأيت زيدا : من زيدا وإذا قال :
مرت بزيد قالوا : من زيد وإذا قال : هذا زيد قالوا : من زيد .

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين .

فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول كما قال بعض العرب : دعنا من تمرتان على الحكاية
لقوله : ماعنده تمرتان . وسمعت أعرابياً مرة وسأله رجل فقال : أليس قرشياً فقال : ليس بقرشياً حكاية لقوله فجاز هذا في
الإسم الذي يكون علماً غالباً على ذا الوجه ولا يجوز في غير الإسم الغالب كما جازفيه وذلك لأنه الأكثر في كلامهم وهو العلم
الأول الذي به يتعارفون » .

(٢) سيأتي حديث ذلك في الجزء الثالث ، باب تشنية الأسماء ص ٦٠٧ من الأصل .

وانظر قوله في ص ١٦١ من هذا الجزء : وتقول : عندي ثلاثة محمدين وخمسة جعفرين .

هذا باب

(مَنْ) إذا أردت أن يُضاف لك الذى تسأل عنه^(١)

اعلم أن رجلاً أو قال : رأيت زيدا ، فلم تدر أى الزيود هو ؟ - لكان الجواب على كلامه أن تبتدى فتقول : القرشى / أم الثقى أم الطويل أم القصير ؟ ٢
٥٧٧

وكذلك يرد عليك الجواب فيقول : القصير يافى ونحو ذلك . لأن الكلام يرجع إلى أوله . ألا ترى لو أن قائلاً قال : كيف أصبحت ، أو كيف كنت ؟ لكان الجواب أن تقول : صالحاً ؛ لأن (كيف) فى موضع الخبر^(٢) . كأنه قال : أصالها أصبحت أم طالها ؟ فأجيبته على مقدار ذلك .

واو قلت : صالح ونحوه لجاز ، تدع كلامه ، وتبتدىء كأنك قلت : أنا صالح . وكذلك يجوز : القرشى أم الثقى ؟ تركت كلامه ، وابتدأت فقلت : أهذا الذى ذكرت زيد القرشى أم زيد الثقى .

وكذلك أو قال لك : القرشى على (هو) لكان جائزاً حسناً ، لأنه غير خارج من المعنى .

(١) فى سيويه ج ١ ص ٤٠٤ « باب من إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه .

وذلك قولك : رأيت زيدا فتقول : متى فإذا قال : رأيت زيدا وعمراً قلت المنين فإذا ذكر ثلاثة قلت : المنين وتحمل الكلام على ما حمل عليه المستول إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً كأنك قلت القرشى أم الثقى فإن قال : القرشى نصب وإن شاء رفع على هو كما قال : صالح فى كيف أنت .

(٢) (كيف) اسم أو ظرف انظر الخلاف فى ذلك فى المعنى ج ١ ص ١٧٤ .

هذا باب

الصفة التي تُجَعَل وما قبلها بمنزلة شيء واحد
فيحذف التنوين من الموصوف

وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عبد الله ، وهذا عمروُ بنُ زيد . والكنية كالاسم . تقول :
هذا أبو عمرو بن العلاء يا فتى ، وهذا زيدُ بنُ أبي زيد . فهذا الباب والوجه^(١) .

فإنما أكثر التحويين فيذهبون إلى أنَّ التنوين / إنما حُذِفَ لالتقاء الساكنين ، وكان في $\frac{2}{578}$
هذا لازماً ؛ لأنهما بمنزلة شيء واحد .

فإن كان في غير هذا الموضع فالمختار والوجه في التنوين التحريك لالتقاء الساكنين ؛
لأنَّ الحذف إنما يكون في حروف المد واللين خاصة . وإنما جاز في التنوين لمضارعة إيَّاه .
وأنه يقع كثيراً بدلاً منها ، وتزاد في الموضع الذي تزداد فيه . لا تنفك من ذلك . فلما أشبهها
وجرى معها - أجرى مجراها معها في اضطراب الشاعر وفيما ذكرت من هذا الاسم والصفة .

فإنما ما جاء من هذا في الشعر فقوله :

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٧ « باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء . . . وذلك كل اسم غالب وصف بـ « بن » ثم أضيف إلى
اسم غالب أو كنية أو أم وذلك قولك : هذا زيد بن عمرو وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم لأن التنوين
حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن .

ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان وذلك قولك : اضرب ابن زيد وأنت تريد الخفيفة وقولهم : لد الصلاة في لندن
حيث كثر في كلامهم » .

(٢) روى المبرد هذا البيت في هذا الفصل بروايتين : عمرو الذي هشم الثريد وعمرو العلاء واقتصر في الكامل ج ٣ ص ٨٦
على الرواية الأولى ، فنقده على بن حمزة في كتابه التنبيهات على أغاليط الرواة بقوله :

« والرواية : عمرو العلاء ، وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جداً . وعمرو العلاء هاشم ، وما ينبغي لما قل من المسلمين أن يجهل
هذا البيت ، وفيه قيل ؟ وكيف روايته ؟ »

وقال الآخر :

حُمَيْدٌ الَّذِي أَمْسَجَ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ (١)

وَنُشْدِي بِبَيْتِ أَبِي الْأَسْوَدِ :

فَالْفَيْئُتُهُ غَيْرَ مُسْتَمْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا (٢)

= وهذا تحامل من ابن حمزة فالمراد لم يجهل الرواية الأخرى وقد ذكرها في المقتضب .

وفي المنصف ج ٢ ص ٢٣١ « ومن روى عمرو العلاء فلاحجة في إنشاده لأنه مضاف »

وفي الروض الأنف ج ١ ص ٩٤ « ذكر أصحاب الأخبار أن هاشماً كان يستعين على طعام الحاج بقريش فيرفدونه بأموالهم ، ويعينونه ، ثم جاءت أزمة شديدة ، فكره أن يكلف قريشا أمر الرفادة ، فاحتل إلى الشام بجميع ماله ، واشترى به أجمع كمكاً ودقيقاً ، ثم أتى الموسم ، فهشم ذلك الكمك هشياً ، ودقه دقا ، وصنع للحاج طعاماً مثل الثريد وبذلك سى هاشماً لأن الكمك اليابس لا يترد وإنما يهشم هشاً ، فبذلك مدح حتى قال شاعرهم فيه وهو عبد الله بن الزبرى :

كانت قريش بيضة فتفقت فالح خالصة لعبد مناف
الخالطين فقيسهم بغنيهم والظاعنين لرحلة الأضياف

ثم روى الشاهد هكذا :

عمرو العلاء هشم الثريد لقومه قوم بمكة مستنين عجاف

فعل مارواه السهيل تكون القوافي مجرورة .

أستو : أصابهم قحط وجذب .

وانظر نوادر أبي زيد ص ١٧٦ وفي الاشتقاق ص ١٣ نسبة لطرود بن كعب الخزاعي ونسب في اللسان لابنة هاشم في (هشم) ولابن الزبرى في (سنت ، مج) .

(١) ذكره في الكامل أيضاً ج ٣ ص ٨٦ .

وفي معجم البلدان : « أمج : بالجيم وفتح أوله وثانيه بلد من أعراض المدينة مها حميد الأحمي ، دخل على عمرو بن عبد

العزيز وهو القائل :

شَرِبْتُ الْمَدَامَ فَلَمْ أَفْلَحْ وَعُوتِيتُ فِيهَا فَلَمْ أَسْمَعْ

حُمَيْدُ الَّذِي أَمْسَجَ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ

علاه المَشِيبُ عَلَى جُبِّهَا وَكَانَ كَرِيماً فَلَمْ يَنْزِعْ »

وانظر آمالي الشعري ج ١ ص ٣٨٢ والخزانة ج ٤ ص ٥٥٥ واللسان (أمج) .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٥ على حذف التنوين من ذاكر ونصب لفظ الجلالة وقال الأعلم : في حذف التنوين

لالتقاء الساكنين وجهان :

على أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين .

وقرأ بعض القراء (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ)^(١) وأما الوجهُ فإثبات التنوين / وإنما

هذا مجاز .

فمن ذهب إلى أنَّ حذفَ التنوين لالتقاء الساكنين قال : « هذه هندُ بنتُ عبد الله » فيمن صرفَ هنداً ؛ لأنَّه لم ياتن ساكنان فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى أنَّ الحذفَ جائز ، لأنَّهما بمنزلة اسم واحد لالتقاء الساكنين ، ويحتجُّ بما ذكرته لك في النداء^(٢) من قولهم : يا زيدُ بنَ عبدِ الله ، وقال : هذا هو بمنزلة قولك : هذا امرؤ ، ومررت بامرئ ، ورأيت امرأ . تكون زيدُ بنُ عبد الله ، ومررت بزيد بن عبد الله ، ورأيت بن عبد الله . فيقول : « هذه هندُ بنتُ عبد الله » فيمن صرفَ هنداً .

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ رده إلى حكم النعت والمنعوت فقال : هذا زيدُ بنُ عبد الله ؛ لأنَّه وقف على زيد ، ثمَّ نعته . وهذا في الكلام عندنا جائز حسن . فمن ذلك قوله :

« جاريةٌ من قَيْسِ ابنِ ثَعْلَبَةٍ »^(٣) *

= أحدهما : أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن كقولك : اضرب الرجل تريد : اضربن .
والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الأعلام إذا وصف بآبن مضاف إل علم .

قال أبو الحسن : سمعت محمد بن يزيد المبرد يقول : سمعت عمارة يقرأ : « لا الليل سابق النهار » (بنصب النهار دون تنوين سابق) قال أبو الحسن : والأول « سابق النهار (تنوين سابق) » .
ولا ذاكر الله . إنما الضرورة قوله : عمرو الذي هشم الثريد وهو في في النعت أسهل منه في الخبر - وجعل ابن هشام في المعنى حذف التنوين لالتقاء الساكنين من القلة .

أثنى : بمعنى وجد ينصب مفعولين ، استعجب : طلب العتاب . والمعنى : ذكرته ما كان بيننا من اليهود وعاتبته على تركها فوجدته غير طالب رضائي .

والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، وله قصة في الخزائن ج ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧ والسيوطي ص ٣١٦ ودلائل الإعجاز ص ٣٦٩

تقدم في ج ١ ص ١٩

(١) الإخلاص : ١ - وقراءة حذف التنوين من الشواذ . انظر شواذ ابن خالويه ص ١٨٢ .

(٢) سيأتي ذلك في الجزء الرابع ص ٥٥٩ من الأصل .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٨ على إثبات تنوين قيس الموصوف بآبن للضرورة . قال ابن الحاجب في الإيضاح : وزعم قوم إن (ابن ثعلبة) بدل ليخرج البيت عن الشذوذ وهو بعيد لأن المعنى على الوصف أيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلا .

فإن كان الثاني غير نعت لم يكن في الأول إلا التنوين . تقول : رأيت زيدا ابن عمرو ؛ لأنك وقفت على زيد ، ثم أبدلت منه ما بعده .

ولو قلت : هذا زيدُ ابنُ أخيك - لم يكن في (زيد) إلا التنوين ؛ لأن قولك : «ابن أخيك» ليس بعلم ، ولأنك / إنما تحذف التنوين من العلم إذا كان منسوباً إلى علمٍ مثله . وكذلك : هذا رجلُ ابنُ رجلٍ نعرفه ، وهذا زيدُ ابنُ زيدك ؛ لأنك جعلت (زيداً) الثاني زكرة ، ثم عرّفته بالإضافة .

ولو قلت : هذا زيدُ بُني عمرو - لم يكن إلا التنوين ؛ لأنه ليس مما كثر ، فحذف ، ولا اتقى ما كنان .

ولو قلت : هذا زيدُ ابن أبي عمرو ، و(أبو عمرو) غير كُنية ، واكنك أردت أن أباه أبو آخر يقال له عمرو - لم يكن في (زيد) إلا التنوين ، إلا في قول من قرأ (قل هو الله أحد الله الصمد) وقد مضى تفسيره^(١) . ومن قال بالبدل قال : يا زيدُ ابن عبد الله ؛ لأنه دعا زيدا ، ثم أبدل منه . فهذا كقوله : يا زيدُ أنا عبد الله . فعلى هذا يعبرى هذا الباب .

فأما القراءة فعلى ضربين :

قرأ قوم (وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ) ؛ لأنه ابتداء وخبر ، فلا يكون في (عزير) إلا التنوين .

= وأبو الفتح جعل البيت ضرورة في الخصائص ج ٢ ص ٤٩١

وجعل في سر الصناعة (ابن) بدلا . جارية : خبر مبتدأ محذوف ، أى هذه جارية ، (من قيس) صفة لها . والبيت مطلع أرجوزة للأغلب العجلي وبعده :

كريمةُ أخوالها والعصبة

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٣٢ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٨٢

(١) انظر الصفحة السابقة .

ومن قرأ (عزيرُ ابنُ الله) فإنما أراد خبر ابتداء^(١) كأنهم قالوا : هو عزير بن الله ، ونحو $\frac{٧}{٥٨١}$ هذا مما يُضمر . ويكون حذف التنوين لالتقاء الساكنين وهو يريد الابتداء والخبر . فيصير كقولك : زيد الذي في الدار . فهذا وجه ضعيف جداً ؛ لأنَّ حقَّ التنوين أن يُحرَّك لالتقاء الساكنين إلا أن يضطرَّ شاعر على ما ذكرت لك فيكون كقوله :

عمرو الملا هَـنَمَ الثريدَ لقومِهِ ورجالُ مكة مُسنِتُونَ عِجَافُ^(٢)

(١) التوبة : ٣٠ - القراءتان بتنوين عزير وبجذف تنويه من السبعة . قال في الأتحاف ص ٢٤١ « فما صم والكسائي ويعقوب بالتنوين مكسوراً وصلا على الأصل وهو عربى من التعزيز وهو التعظيم فهو اسم أمكن فخير عنه بابين وقيل عبرانى . والباقيون بغير تنوين إما لكونه غير منصرف للعجمة والتعريف أو لالتقاء الساكنين » .

وقال أبو حيان : « وعلى كلتا القراءتين فابن خبر ومن زعم أن حذف التنوين من عزير لالتقاء الساكنين كقراءة (قل هو الله أحد الله الصمد) ، أو لأن ابنا صفة لعزير وقع بين علمين فحذف تنوينه والخبر محذوف ، أى الهنا ومعبودنا - فقله متحمل ؛ لأن الذى أنكر عليهم إنما هو نسبة النبوة إلى الله تعالى » .

وانظر الكشف ج ٢ ص ١٤٨ وذلائل الإعجاز للشيخ عبد القاهر ص ٢٦٩

(٢) نقلنا عن المصنف أن رواية : عمرو الملا . لاشاهد فيها إذ حذف التنوين للإضافة ويجوز أن يكون (الملا) صفة على حذف مضاف والأصل عمرو صاحب الملا وقد يكون المبرد لحظ هذا فاستشهد به على الروايتين لحذف التنوين .

هذا باب

ما يلحق الاسم والفعل وغيرهما
ممّا يكون آخر الكلام في الاستفهام

إذا أردت علامة الإنكار لأن يكون الأمر على ما ذكر أو على خلاف ما ذكر .
وهي واو تلحق المرفوع والمضموم ، وياء تلحق المخفوض والمكسور ، وألف تلحق المفتوح
والمندسوب ، وتلحقها بعد كل حرف من هذه الحروف ؛ لأن حروف اللين خفية . فإنما تلحق
الهاء لتوضح الحرف ، كما تلحق في الذئبة ونحوها .

وُجد هذا الباب هكذا وهو ترجمة باب / لم نذكر شرحه والباب معروف في كتاب
سيبويه وكذا وقع هذا .

٢
٥٨٢

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠٦ « باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام .

إذا أنكرت أن تثبت رأيي على ما ذكر أو أنكرت أن يكون رأيي على خلاف ما ذكر فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها
الذي ليس بينه وبينها شيء فإن كان مضموماً فهي واو وإن كان مكسوراً فهي ياء وإن كان مفتوحاً فهي ألف وإن كان ساكناً
تحرك ثلثا يسكن حرفان فيتحرك كما يتحرك في الألف » .

والباب طويل في سيبويه ٤٠٦ - ٤٠٧

هذا باب

القَسَمُ^(١)

اعلم أن للقَسَمَ أدوات تُوصِّل الحَلِف إلى المُقَسِّم به ؛ لأنَّ الحَلِف مضمَر مَطْرَحٌ لعلم السامع به ؛ كما كان قولك : يا عبد الله محدوقاً منه الفِعْلُ لما ذكرت لك .

وكذلك كلُّ مُسْتَغْنَى عنه فإن شئت أظهرت الفعل ؛ كما أنك تقول : يا زيدُ عمرا ، أيُّ عليك عمرا : وتقول : الطريقُ يا فتى ، أيُّ ظلُّ الطريق ، وترى الراعي قد رمى ، فنسجم صوتا فتقول : القرطاسُ والله ، أيُّ : أَصَبْتَ .

وإن شئت قلت : خلَّ الطريق ، ويا زيدُ عليك عمرا ، وَأَصَبْتَ القرطاسُ يافتي^(٢) .

وكذلك قوله عزَّ وجلَّ : (بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ^(٣)) إِنَّمَا هو : اتَّبِعُوا ؛ وذلك لأنَّه جوابُ قوله : (كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى) .

فهكذا القَسَمُ في إضمار الفعل وإظهاره . وذلك قوله : أحلف بالله لأفعلن . وإن شئت قلت : بالله لأفعلن . والباءُ موصَّلة ؛ كما كانت موصَّلة في قولك : مررت بزيد . فهي والواو تدخلان على كلِّ مُقَسِّم به^(٤) ؛ لأنَّ الواو / في معنى الباء ؛ وإِنَّمَا جُعِلَتْ مكانَ الباء ، والباءُ هي الأصل ؛

٢
٩٨٣

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٣ باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٩ - ١٣٠ « باب ما يضمَر فيه الفعل . . . وذلك إذا رأيت رجلا متوجهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئة الحاج فقلت : مكة ورب الكعبة حيث ذكرت أنه يريد مكة كأنك قلت : يريد مكة والله : ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله كأنك أخبرت بهذه الصفة عنه . . . ومن ذلك قوله عز وجل (بل ملة إبراهيم حنيفاً) أي بل اتبع ملة إبراهيم حنيفاً كأنه قيل لهم : اتبعوا حين قيل لهم (كونوا هوداً أو نصارى) .

أو رأيت رجلاً يسد سبهاً قبل القرطاس فقلت : القرطاس والله أي يصيب القرطاس وإذا سمت وقع سهم في القرطاس قلت : القرطاس والله أي أصاب القرطاس . . . »

(٣) البقرة : ١٣٥

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٣ « والقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر أكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل محلوف به ثم التاء ولا تدخل إلا في واحد وذلك قولك : والله لأفعلن ، والله لأفعلن (وتالله لأكيدن أصنامكم) . . . »

كما كان في مررت بزيد ، وضربت بالسيف يافتي ؛ لأنَّ الواو من مخرج الباء ، ومخرجُهما جميعاً من الشقة ، فلذلك أبدلت منها ؛ كما أبدلت من (رُب) في قوله :

« وَبَكَدَ لَيْسَ بِهِ أُنَيْسٌ ^(١) » .

لأنَّها لما أبدلت من الباء دخلت على رُب لما أشرحه لك في بابها ^(٢) ؛ كما تدخل الإضافة بعضها على بعض . فمن ذلك قوله عز وجل : (يَخْمُظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) ^(٣) أى : بأمر الله . وقال : (وَلَا تُصَلِّبُنَا فِي جُنُوعِ النَّخْلِ) ^(٤) أى : على . وقال : (أَمْ لَهُمْ سُلُمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ) ^(٥) أى : يستمعون عليه . وقال الشاعر :

هُمْ صَلَّبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا ^(٦)

وقال الآخر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَى بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا ^(٧)

(١) سيأتي الحديث عنه في الاستثناء .

(٢) تكلم عن معنى (رب) وهو التقليل في الجزء الرابع ص ٤٥٥ من الأصل وذكر أنها حرف وليست باسم في الجزء الثالث ص ٥٠ ، ٥١ من الأصل وقال عنها أنها مختصة بالاسم ولا تدخل على الفعل إلا إذا اتصلت بها (ما) في ص ٤٨ ، ٥٥ من هذا الجزء .

(٣) الرعد : ١١

(٤) طه : ٧١

(٥) الطور : ٢٨

(٦) العبدى نسبة إلى عبد القيس . الأجدع : الأنف المقطوع ، والتقدير : فلا عطست شيبان إلا بأنف أجدع فحذف الموصوف ودعا عليهم بجحد الأنوف لصلبهم العبدى .

عطس : جاء من بابي ضرب ونصر .

ذكر البيت في الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ غير منسوب ، ونسبة أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٣١٣ إلى امرأة من العرب ، ونسبه الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٦٧ إلى سويد بن بكاهل وكذلك السيوطي ص ١٦٤ وذكر قصيدته .

والشاهد فيه استعمال (في) مكان (على) وانظر الاقتضاب ص ٤٣١ والجواليق ص ٣٥٢ والمخصص ج ١٤ ص ٦٤

(٧) ذكره في الكامل ج ٦ ص ٢٤٥ وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٣١١ : « وما جاء من الحروف في موضع غيره . . . قوله : إذا رضى على بنو قشير . . . أراد عني وجهه : أنه إذا رضى عنه أحبه وأقبلت عليه فلذلك استعمل على بمعنى عن » وانظر أيضاً ص ٣٨٩

أَيُّ عَنِ . وَقَالَ الْآخَرُ :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الظِّلَ بَعْدَ مَا رَأَتْ حَاجِبِيَّ الشَّمْسِ اسْتَوَى فِتْرَةً^(١)

وسنفرد باباً لما يصلح فيه الإبدال وما يمتنع منه إن شاء الله .

٢
٥٨٤ - تقول / وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ ، وَتَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ وَتُبْدَلُ التَّاءُ مِنَ الْوَاوِ ، وَلَا تَدْخُلُ مِنَ الْمُقْسَمِ بِهِ إِلَّا فِي
(اللَّهُ) وَحَذَاهُ . وَذَلِكَ قَوَاهُ (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ^(٢)) ؛ وَإِنَّمَا امْتَنَعْتَ مِنَ الدَّخُولِ فِي جَمِيعِ
مَا دَخَلَتْ فِيهِ الْبَاءُ ، وَالْوَاوِ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْبَاءِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ
عَلَى الْوَاوِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْبَاءِ ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ تَتَصَرَّفْ .

فَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْوَاوِ فَنَحْنُ نَذْكُرُهُ مَفْسُورًا فِي التَّصْرِيفِ^(٣) . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : هَذَا
أَتَقَى مِنْ هَذَا ، وَالْأَصْلُ أَوَقَى ، لِأَنَّهُ مِنْ وَقَيْتَ . وَكَذَلِكَ تُرَاثُ . إِنَّمَا هُوَ وَرَاثُ ، لِأَنَّهُ مِنْ
وَرِثَتْ . وَتُجَاهُ فُعَالٍ مِنَ الْوَجْهِ . وَكَذَلِكَ تُخَمَّةٌ مِنَ الْوُخَامَةِ . وَهَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى أَوْ
يُؤْتَى بِجَمِيعِهِ ، وَنَحْنُ نَسْتَقْصِي شَرْحَهُ فِي بَابِ التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

= وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ : « يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَمْنُ رَضَى مَعْنَى عَطَفَ وَقَدْ عَدَّ ابْنُ عَصْفُورٍ هَذَا مِنَ الضَّرَائِرِ الشَّرْعِيَّةِ فَقَالَ : وَمِنْهُ إِنَابَةٌ
حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ آخَرَ وَلَمْ أَرَهُ لغيره كَيْفَ وَقَدْ وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ » .

وقد أفرد له أبو الفتح باباً في الخصائص ج ٢ ص ٣٠٦

البيت للقحيف العقيل من قصيدة يمدح بها حكيم بن المسيب .

جواب إذا قوله : أعجبتني وجواب القسم مخلوف يدل عليه جواب إذا . انظر الخزائنة ج ٤ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ والسيوطي

ص ١٤٢ والمفني ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ١٨٩

(١) ذكره في الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ ونسبه لابن الظَّيْرِيَّةِ (وهو يزيد) والشاهد فيه استعمال علي إسماعيل بمعنى فوق .

حاجب الشمس : قرنبا ، وهو ناحية من قرصها حين تبدأ في الطلوع وانظر أمالي الشجزي ج ٢ ص ٢٢٩ وأسرار العربية

ص ٢٥٦

(٢) الأنبياء : ٥٧ - وهذه الآيات والشواهد المذكورة في الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ - ٢٤٥

(٣) ذكر في الجزء الأول ص ٦٣ ، ص ٩١ ثم كرر هنا لثالث مرة .

واعلم أنك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبت^(١) ؛ لأن الفعل يصل / فيعمل ، فتقول : الله لأفعلن ؛ لأنك أردت أحلف الله لأفعلن . وكذلك كل خافض في موضع نصب إذا حذفته وصل الفعل ، فعمل فيما بعده ؛ كما قال الله عز وجل : (واختار موسى قومه سبعين رجلاً^(٢)) أى من قومه . وقال الشاعر :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصِّصَهُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ^(٣)

أى من ذنب . وقال الشاعر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٤)

فتقول : الله لأفعلن . وكذلك كل مقسم به .

واعلم أن للقسم تعويضات من أدواته^(٥) تحل محلها ، فيكون فيها ما يكون في أدوات القسم وتعتبر ذلك بأنك لا تجمع بينها وبين ما هي عوض منه . فإن جاز الجمع بين شيئين فليس

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ : « واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبت كما تنصب حقاً إذا قلت : إنك ذاهب حقاً فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكد بالحق ويجر بحروف الإضافة ، كما يجر حق إذا قلت : إنك ذاهب بحق وذلك قولك : الله لأفعلن . . . »

فأما تأ الله فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب والله مثلها إذا تعجبت ليس إلا ومن العرب مزيقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه توى .

(٢) الأعراف : ١٥٥

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧ على أن الأصل من ذنب فحذف (من) واستغفر يتعدى إلى المفعول الثاني بمن . أراد بالذهب جميع ذنوبه بدليل « ليست محصية » والنكرة قد تم في الإثبات . الوجه : المقصد .

والبيت من الأبيات الخمسين في سيبويه التي لا يعرف قائلها وانظر الخزائن ج ١ ص ٤٨٦ .

(٤) تقدم في ص ٣٦ ، ٨٦

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو وذلك قولك : أى ها الله ذا تثبت ألف (ها) لأن الذى بعدها مدغم ومن العرب من يقول : أى هله ذا فيحذف الألف التي بعد الهاء ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر لأن قولهم : (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو فحذفت تخفيفاً على اللسان ألا ترى أن الواو لا تظهر ههنا ، كما تظهر في قولك : والله - فتركهم الواو ههنا ألبتة يدلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان وعوضت منها (ها) ولو كانت تذهب من هنا ، كما كانت تذهب من قولهم : الله لأفعلن إذن لأدخلت الواو . »

أحدهما عوضاً ن الآخر ؛ ألا ترى أنك تقول : عليك زيداً ، وإنما المعنى : خذ زيداً ، وما أشبهه من الفعل . فإن قلت : « عليك » لم تجمع بينها وبين فعل آخر / لأنها بدل من ذلك $\frac{2}{586}$ الفعل .

فمن هذه الحروف (هائه) التي تكون للتنبيه . تقول : لاها الله ذا ، وإن شئت قلت : لاهلله ذا . فتكون في موضع الواو إذا قلت : لا والله .

فأما قولك : (ذا) فهو الشيء الذي تقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به . فحذفت الخبر لعلم السامع به^(١) .

فأما مدتها وإجراء المدغم بعدها في قولك : لا هالله ذا - فإنك أتيت بـ «ها» التي للتنبيه ، وثبتت الألف ؛ لأن حروف المذيقع وبعدها الساكن المدغم . وتكون المدة عوضاً من الحركة ؛ لأنك ترفع لسانك عن المدغم رفعة واحدة . وقد مضى تفسير هذا^(٢) . فيكون كقولك : دابة ، وشابة ، ورادة وما أشبهه .

وأما قولك : لاهلله ذا - فإنك حذفت الألف من هاء التنبيه لما وصلتها ، وجعلتها عوضاً من الواو ؛ كما فعلت ذلك بها في هلم . و (ها) هذه^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « وأما قولهم : ذا - فزعم الخليل أنه المحلوف عليه كأنه قال : أي والله للأمر هذا فحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم وقدم (ها) كما قدم قوم (ها) في قولهم : ها هو ذا وها أنذا وهذا قول الخليل .
وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣١٢ « وقال الخليل (ذا) من جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف أي الأمر ذا أو فاعل أي ليكون ذا أو لا يكون ذا والجواب الذي يأتي بعده نفيًا أو إثباتًا . بدل من الأول ولا يقاس عليه فلا يقال : ها الله أخوك أي لأنا أخوك ونحوه .

وقال الأخفش ذا من تمام القسم أما صفة لله أي الله الحاضر الناظر أو مبتدأ محذوف الخبر أي ذا تسمى فبعد هذا إما أن يحى الجواب أو يحذف مع القرينة .

ومن هنا نرى أن المبرد اختار مذهب الأخفش وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ وسيرة ابن هشام ج ١ ص ٢١٢ ج ٢ ص ٨١ ، ١٢٦ من الروض الأنف وشرح الشافية ج ٢ ص ٢١٣ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٨٣ - ٢٠٣

(٣) نقلنا ص ٥٥٠ مكان ص ٥٩٠ كما فعلنا العكس واستقام الكلام في الموضعين

/ هي التي تلحق في قولك : هذا . قلنا المعنى : لا والله هذا ما أقسم به لأنها للتنبيه ،
فالتنبيه يقع قَبْلَ كُلِّ مَا نَبَّهَتْ عَلَيْهِ ، كما قل الشاعر :

تَعْلَمَنَّ هـَا لِعَمْرِ اللَّهِ ذَا قَسَمٍ... هـَا فَأَقْدِرْ بِذِرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ^(١)

أراد : تعلمن لعمر الله هذا قسما ، فقدّم (ها) . وقال الآخر :

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نَصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا وَذَا لِيَا^(٢)

يريد : وهذا ليا .

ومن هذه الحروف ألف الاستفهام إذا وقعت على الله وحدها ؛ لأنه الاسم الواقع على الذات .
وسائر أسماء الله - عز وجل - إنما تجرى في العربية مجرى النعوت . وذلك قولك : الله
لتفعلن .

وكذلك ألف أيم إذا ألحقته ألف الاستفهام لم تحذف ، وثبتت ؛ كما ثبتت مع الألف
واللام اللتين للتعريف في قولك : الرجل^(٣) قال ذاك ؟

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٤٥ على الفصل بين (ها) التنبيه و (ذا) بالقسم واستشهد به في ص ١٥٠ على التوكيد
بالنون الخفيفة .

ذرع الإنسان : طاقته - وأقصد بذرعك : مثل أورده الميداى وقال عنه : يضرب لمن يتوعد أى كلف نفسك ما تطيق .
والذرع عبارة عن الاستطاعة كأنه قال : أقصد الأمر بما تملكه أنت لا بما يملكه غيرك أى توعد بما تسعه قدرتك (مجمع الأمثال
ج ٢ ص ٩٢) .

والبيت روى بروايتين : أقدر من باي ضرب وقتل بمعنى قدر ، وأقصد بذراعتك - والباء بمعنى فى .

قسما ، مصدر مؤكّد لما قبله لأن معناه : أقسم - تعلمن : بمعنى أعلم ملازم للأمر .

والشاهد لزهير من قصيدة هدّد بها الحارث بن ورقاء . الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . الخزانة ج ٤ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ ،
ج ٢ ص ٤٧٥ - ٤٧٦ .

(٢) استشهد به سيويه ج ١ ص ٣٧٩ على الفصل بالواو بين (ها) وذا والأصل وهذا لى .

وفى الخزانة - إنما جاز تقديم ها على الواو لأن (ها) تنبيه والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطف جملة على أخرى كقولك :
ألا ان زيدا خارج وألا أن عمرا مقيم .

ونسب الأعم البيت إلى لبيد ، وكذلك نسبه إليه الأندلسى فى شرح المفضل . قال البغدادى : وأنا لم أره فى ديوانه وكذلك
قال قبل ابن المستوفى فى شرح أبيات المفضل - الخزانة ج ٢ ص ٤٧٩ - ٤٨٠ وانظر ديوان لبيد ص ٣٦٠ فقد نقل محققه
كلام الخزانة .

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣

وكذلك ألف الوصل إذا لحقتها الفاء جعلت / عوضا ، فثبتت ، ولم تحذف ؛ كما ثبتت $\frac{2}{88}$ مع ألف الاستفهام . وذلك قولك : أفأفعل لتفعلن^(١) .

ومن حروف القسم - إلا أنها تقع على معنى التعجب - اللام . وذلك قولك : لله ما رأيت كالיום قط ، كما قال :

لله يَبْقَى على الأيامُ ذو حَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الطَّيَّانُ والآسُ^(٢)

وقد تقع التاء في معنى التعجب ، ولم نذكرها ها هنا لأن ذكرها قد تقدم^(٣) . فهذا جملة لهذه الحروف .

وسنبين لم دخل بعضها على بعض ؟ ؛ كما شرحنا دخول الواو على التاء إن شاء الله .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٠٩ - ٣١٠ : « أعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياسا إلا في (الله) قسما عند البصريين ، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على (الله) ؛ نحو : المصحف لأفعلن ، وذلك غير جائز عند البصريين ، لاختصاص لفظة (الله) بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص ميمها بخصائص . فمنها : اجتماع (يا) واللام في يا الله ، ومنها قطع الهزة في (يا الله) ، وأنا لله ، وها الله ، ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التثنية .. »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٤ على دخول اللام على اسم الله تعالى في القسم بمعنى التعجب . وفي الخزانة : روى المبرد : « الحيد » بفتح الحاء المهملة والمثناة التحتية وجمله مصدرا وهو اعوجاج يكون في قرن الوعل . ورواه ثعلب بكسر المهملة وكذا السكري وفسره بجمع حيدة وهي العقدة في قرن الوعل وقال بعضهم هو مصدر حاد يحيد حينما بالسكون فحركة للضرورة ومعناه الروغان .

وروى : « ذو جيد » بالجيم ، وهو جناح مائل من الجبل ، وقيل : يريد به الطي .

الوعل : التيس الجلي . المشمخر : الجلي الشامخ العالي والباء بمعنى في ، والطيان : ياسمين البر . الآس : الریحان وإنما ذكرها إشارة إلى أن الوعل في خصب فلا يحتاج إلى الإمهال فيصاد ، وقيل : الآس نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة .

(لا) النافية حذفت من يبق وهو حذف قياسي لأن المضارع وقع جوابا للقسم .

وهذا البيت من قصيدة نسبها السكري إلى أبي ذؤيب الهذلي وعزاها الحلواني إلى مالك ابن خالد الحناني وأنشده الزمخشري في المفصل لعبد مناف الهزلي (في ابن عيمش ٩٨/٩ لعبد مناة الهذلي وكذلك في المفصل ج ٢ ص ٢٣٨) ونسبه سيبويه إلى أمية ابن أبي عائذ وقال ابن السيد هو لأبي زيد الطائي .

وهو في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٢ للمالك بن خالد الحناني .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢ ، ج ٤ ص ٢٣١ - ٢٣٣ ، والمخصص ج ١٣ ص ١١١ ، واللسان (حيد - طيان) .

(٣) انظر ص ٣٢٠

هذا باب

الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم

اعلم أنَّ هذه الأسماء التي نذكرها لك ، إنما دخلها معنى القسم لمعانٍ تشتمل عليها ؛ كما أنك تقول : علم الله لأفعلن . فـ «عَلِمَ» فعل ماضٍ ، والله - عزَّ وجلَّ - فاعله ، فأعرابه كإعراب / رزق الله إلَّا أنك إذا قلت : علم الله - فقد استشهدت . فلذلك صار فيه معنى القسم^(١) . ألا ترى أنك تقول : غفر الله لزيد ، فلفظه لفظ ماقد وقع ، ومعناه : أسأل الله أن يغفر له . فلمَّا علم السامع أنك غير مخبر عن الله بأنَّه فعَل - جاز أن يقع على ما ذكرناه ، ولم يُفهم عن قائله إلَّا على ذلك . فإن أخبر عن خبر صادق كان مجازة مجاز سائر الأخبار فقال : (لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ)^(٢) ، وغفر الله لأصحاب محمد - صَلَّى الله عليه وسلَّم - فهذا مجازة . وكذلك : شهد الله لأفعلن ؛ لأنَّه بمنزلة : علم الله .

فمن تلك الأسماء قولك : لعمرُك لأفعلن ، وعلى عهد الله لأفعلن ، وعلى يمين الله لأفعلن^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤١٩ « كما أن يلم الله يرتفع كما يرتفع . يذهب زيد ، وعلم الله ينتصب . كما ينتصب ذهب زيد ، وفيها معنى اليمين » .

وقال في ج ٢ ص ١٤٧ « ومثل ذلك يعلم الله لأفعلن وعلم الله لأفعلن فأعرابه كإعراب يذهب زيد وذهب زيد ، والمعنى : والله لأفعلن وإذا بمنزلة يرحمك الله وفيه معنى الدعاء ، وبمنزلة : اتق الله امرؤ عمل خيرا وإعرابه إعراب (فعل) ومعناه معنى (ايفعل) ، و (ليعمل) » .

(٢) الفتح : ١٨

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٦ « باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم .

وذلك قولك : لعمر الله لأفعلن وأيم الله لأفعلن وبعض العرب يقول : أيمن الكعبة لأفعلن كأنه قال : لعمر الله المقسم به وكذلك أيم الله وأيمن الله إلَّا أن ذا أكثر في كلامهم فحذفوه . . فهذه الأشياء فيها معنى القسم ومعناها كمنى الإسم المجرور بالواو وتصديق هذا قول العرب : على عهد الله لأفعلن فمعناه مرتفعة وعلى مستقر لها وفيها معنى اليمين » .

وعهد الله : غير صريح في القسم فيجوز التصريح منه بالخبر أما يمين الله فهو نص في القسم فلا يذكر معه الخبر وقد ذكره

المبرد .

فهذا مثل قولك : عَلَى زَيْدٍ دَرَهْمَانِ ، وَلِزَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَقَعَ قَسَمًا لِقَوْلِهِ .
لِعَمْرِ اللَّهِ مَا أَقْسَمَ بِهِ . وَإِذَا قُلْتَ : عَلَى عَهْدِ اللَّهِ - فَقَدْ أَعْطَيْتَهُ عَهْدَكَ بِمَا ضَمِنْتَهُ لَهُ . وَبَعْضُ
العَرَبِ يَنْشُدُ هَذَا الْبَيْتَ ، فَيَرْفَعُ الْقَسَمَ ، فَيَقُولُ :

فَقُلْتُ يَمْسِينُ اللَّهُ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ ضَرَبُوا رَأْيِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(١)

/ يَرِيدُ : يَمِينُ اللَّهِ عَلَى .

* * *

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصَادِرَ وَمَا يَجْرَى مَجْرَاهَا إِنَّمَا تَقَعُ فِي الْقَسَمِ مَنْصُوبَةً بِأَفْعَالِهَا^(٢) ؛ لِأَنَّ فِيهَا الْمَعْنَى
الَّتِي وَصَفْنَاهَا . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : عَمَرَكُ اللَّهُ لَا تَقُمْ ، وَقَعْدَكَ اللَّهُ لَا تَقُمْ . وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : قَعِيدَكَ
اللَّهُ ، وَكَذَلِكَ : يَمِينُ اللَّهِ وَعَهْدُهُ .

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٤٧ عَلَى رَفْعِ يَمِينِ اللَّهِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَحَذْفِ الْخَبَرِ .

وَفِي الْخُرَازَنَةِ : رَوَى يَمِينُ اللَّهِ مَرْفُوعًا وَمَنْصُوبًا ، أَمَّا الرُّفْعُ فَعَلِيَ الْإِبْتِدَاءَ وَالْخَبَرُ مَحْلُوفٌ ، وَأَمَّا النِّصْبُ فَعَلِيَ أَنْ أَصْلَهُ :
أَحْلَفَ يَمِينِ اللَّهِ . فَلَمَّا حُذِفَ الْبَاءُ وَصَلَ فَعَلَ الْقَسَمَ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ ثُمَّ حُذِفَ فَعَلَ الْقَسَمَ وَبَقِيَ مَنْصُوبًا .
وَأَجَازَ إِنَّمَا خُرُوفٌ وَعَصْفُورٌ أَنْ يَنْصَبَ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ يَصِلُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ تَقْدِيرُهُ : أَلْزَمَ نَفْسِي يَمِينِ اللَّهِ ، وَرَدَّ بِأَنْ (أَلْزَمَ)
لَيْسَ بِفَعْلٍ قَسَمَ ، وَتَضْمِينُ الْفَعْلِ مَعْنَى الْقَسَمِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ .

وَأَبْرَحُ : فَعْلٌ نَاقِصٌ وَحُذِفَتْ لَا النَّافِيَةُ عَلَى الْقِيَاسِ كَمَا قَدَّمْنَا .

الْأَوْصَالُ : الْمَفَاصِلُ وَقِيلَ يَجْتَمِعُ الْعِظَامُ . الْمَفْرَدُ وَصَلَ بِكَسْرِ الْوَاوِ وَضَمِّهَا : كُلُّ عَظْمٍ لَا يَنْكَسِرُ وَلَا يَخْتَلِطُ بغيرِهِ -
الْخُرَازَنَةُ ج ٤ ص ٢٠٩ .

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لَامِرِيِّ الْقَيْسِ فِي الدِّيَّانِ ص ١٠٥ - ١١٣ - وَشَرَحَهُ ج ٤٥ - ٦٥ .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ١٦٢ «بَابُ مِنَ الْمَصَادِرِ يَنْتَصِبُ بِأَصْحَارِ الْفِعْلِ الْمَتْرُوكِ إِظْهَارُهُ وَلَكِنهَا مَصَادِرُ وَضَعْتُ مَوْضِعًا
وَاحِدًا لَا تَتَصَرَّفُ فِي الْكَلَامِ . . وَتَصَرَّفُهَا أَنَّمَا تَقَعُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالرُّفْعِ وَيَدْخُلُهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : سُبْحَانَ اللَّهِ . .
وَعَمْرَكَ اللَّهُ لَا فَعَلْتُ وَقَعْدَكَ اللَّهُ لَا فَعَلْتُ . .

وَكَأَنَّهُ حَيْثُ قَالَ : عَمَرَكَ اللَّهُ وَقَعْدَكَ اللَّهُ قَالَ : عَمَرْتُكَ اللَّهُ ، بِمَنْزِلَةِ نَشْدَتِكَ اللَّهُ ، فَصَارَتْ عَمَرَكَ اللَّهُ مَنْصُوبَةً بِعَمَرْتُكَ اللَّهُ
كَأَنَّكَ قُلْتَ : عَمَرْتُكَ عَمْرًا وَنَشْدَتَكَ نَشْدًا وَلَكِنَّهُمْ خَزَلُوا الْفِعْلَ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ . . »

وَقَالَ فِي ص ١٦٣ «فَقَعْدَكَ اللَّهُ يَجْرَى هَذَا الْمَجْرَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فَعْلٌ وَكَأَنَّ قَوْلَهُ : عَمَرَكَ اللَّهُ وَقَعْدَكَ اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ نَشْدِكَ اللَّهُ
وَإِنْ لَمْ يَتَكَلَّمْ بِنَشْدِكَ اللَّهُ ، وَلَكِنْ زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ تَمْثِيلٌ يُمَثِّلُ بِهِ » .

وإن شئت كان على قولك : يمين الله وما أشبهه ، فلما حذف حرف الإضافة وصل الفعل ،
فعمل^(١) على ما وصفناه في أول الباب وكذلك ويمين الله .

(١) في أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٤٩ « وذكر أبو العباس محمد بن يزيد في قولهم : عمرك الله أن انتصابه على المصدر بتقدير عمرتك الله تعميماً على ما قرره سيويه وأجاز فيه أبو العباس أن ينتصب بتقدير حذف الجار لأنه ذكره مع قولهم : يمين الله وعهد الله في قول من نصبها وإنما نصب فيما بتقدير أقسم يمين الله وبمهد الله فلما حذفوا الباء وصل الفعل فعمل وعلى هذا يكون قولهم : عمرك الله تقديره : أقسم بممرك الله فيكون عمرك الله قسماً محذوف الجواب والمراد بالمراد التعمير فالمرنى أقسم بتعميرك الله أى باقراارك له بالدوام والبقاء .

وذكر أبو العباس بعد عمرك الله : قعدك الله لا تقم — فنزل عمرك الله منزلة قعدك الله . قال : وإن شئت قلت : قعيدك الله . وهذا دليل قاطع على نصبه عنده بتقدير أقسم بممرك الله .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ « والأصل عند سيويه : عمرتك الله تعميماً ، فحذف الزوائد من المصدر وأقيم مقام الفعل مضافاً إلى المفعول به الأول . ومعنى عمرتك : أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعدى إلى المفعول الثانى أعنى الله .

وكذا . . قعدتك الله ، وإن لم يستعمل ، أى : جعلتك قاعداً متمكناً بالسؤال من الله تعالى . . .

ويجوز ألا يكون انتصابها على المصدر ، ويكون التقدير أسأل الله عمرك ، أى : أسأل الله تعميرك وأسأل الله قعدك أى قعيدك وتمكينك على حذف الزوائد . وأسأل متعد إلى مفعولين أو يكون المعنى . أسأل بحق تعميرك الله أى اعتقادك بقاءه وأبديته وبتقيدك الله أى نسبتك إياه إلى القعود أى الدوام والتمكن ، فيكون انتصابها بحذف حرف القسم ، نحو الله لأفعلن ، وهما مصدران محذوفان الزوائد مضافان إلى الفاعل ، و (الله) مفعول به للمصدرين .

ويجوز أن يكون معنى قعدك الله بكسر القاف : بحق قعدك أى قعيدك أى ملازمك العالم بأحوالك وهو الله فالله عطف ببيان لقعدك .

وفى أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٥٢ - ٣٥٣ : « وأما قولهم : قعدك ألا تفعل كذا وقعيدك ألا تقوم وقعدك الله وقعيدك الله ففيهما قولان :

أحدهما : أنهما مصدران جاءا على الفعل والفعل كالحس والحسيس ، ومعناها المراقبة فانتصابهما بتقدير أقسم فكأنك قلت : أقسم بمراقبتك الله ، ولما أضمرت (أقسم) عديته بنفسه .

والقول الآخر : أن معنى التعمد والقعيد الرقيب الحفيظ من قوله تعالى (عن اليمين وعن الشمال قعيد) أى رقيب حفيظ فبعد وقعيد في هذا القول كخل وند ونديد وشبه وشبه ، وإذا كانا كذلك فهما من صفات القديم سبحانه وتعالى فهو الرقيب الحفيظ فإذا قلت : قعدك الله وقعيدك الله على هذا المعنى نصبت إسم الله على البدل . .

وفى الخزانة ج ٤ ص ٢١٣ ضعف هذا بقوله : لم يسمع أنهما من أسماء الله تعالى وفى الشجرية أيضاً - ج ١ ص ٣٥٢ « وذهب أبو العلاء المعرى في قولهم : عمرك الله إلى خلاف ما أجمع عليه أئمة النحو : فزعم أن العمر مأخوذ من قولهم : عمرت البيت الحرام : إذا زرته قال ومنه اشتقاق الاعمار والعمر .

وإن شئت كان على قولك : عمرك الله تعميراً ، ونشدتك الله نشداً ، ثم وضعت عمرك في موضع التعمير . وكذلك أخواته . قال الشاعر :

= ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله ، قال : كأنك قلت : اذكرك خدمتك الله ، قال : ويحتمل أن يكون قولهم عمرك الله مأخوذاً من عمر الديار من العمار أي بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته . فخالف فحول النحويين المتقدمين والمتأخرين فراراً من غموض معنى أقوالهم فيه لأنه لم يتجه له حقيقة ما قالوه فتحمل اشتقاقاً محالاً .

(خلاصة النصوص السابقة)

(أ) عمرك الله :

انتصب (عمرك) على المصدرية بتقدير : عمرك الله تعميراً أي أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يعمرك فالله مفعول ثان على تضمين (عمر) معنى سال .

وأجاز المبرد أن يكون منصوباً على نزع الخافض . التقدير : أقسم بعمرك الله ، والمراد بالعمر التعمير والمعنى : أقسم بتعميرك الله ، أي باقراك نه بالدوام والبقاء .

(ب) يكون التقدير : أسأل الله عمرك ، أي أسأله تعميرك .

(ج) يكون التقدير : أسأل بحق تعميرك الله ، أي اعتقادك بقاءه وأبديته فعمرك منصوب على نزع الخافض وهو مضاف للفاعل و (الله) مفعول به .

(د) أبو العلاء : مأخوذ من قولهم : عمرك البيت الحرام : إذا زرتَه ونصب عمرك بتقدير اذكرك عمرك الله أي زيارتك .

(هـ) أو من العمار أي بعمرك المنازل المشرفة بذكر الله وعبادته .

قعدك الله ، وقصيدك الله :

١ - منصوبان على المصدرية وأن لم يستعمل فعلهما ، والمعنى : جعلتك قاعدة متمكناً بالسؤال من الله تعالى .

٢ - منصوبان على المفعول به والتقدير : أسأل الله تقصيدك وتمكينك .

٣ - منصوبان بنزع الخافض والتقدير : أسأل بتقصيدك الله أي نسبتك إياه إلى القعود ، أي الدوام والتمكن وهما مصدران محذوران الزوائد مضافان إلى الفاعل ، ولفظ الجلالة مفعول به .

٤ - مصدران جاءا على الفعل والفعليل معناهما المراقبة فانصاهما بنزع الخافض والتقدير : أقسم بمراقبتك الله .

٥ - اسمان بمعنى الرقيب والحفيظ فهما من صفات الله ولفظ الجلالة بعدهما بدل منهما وضعت ذلك بأنهما لم يسمعا من أسماء الله تعالى .

اسم الجلالة منصوب لأنه مفعول للمصدر : عمرك ، قعدك ، قصيدك . وأجاز الأخفش فيه الرفع وحكى المازني أنه سمع فيه الرفع .

= فيكون المعنى : عمرك الله تعميراً ، فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى المفعول وذكر الفاعل بعده مرفوعاً .

عَمَرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتَ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ (١)

يريد : ذَكَرْتَكَ اللَّهُ . وقال الآخر :

عَمَرْتُكَ اللَّهُ الْعَلِيَّ فَإِنِّي أُلَوِي عَلَيْكَ لَوَانَ لُبِّكَ يَهْتَدِي (٢)

ولذلك جعل المصدر في موضعه فقال :

أَيُّهَا الْمُنَكِّحُ الثَّرِيَا سُهَيْلًا عَمَرَكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ ؟ (٣)

= أنظر أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٣٤٧ - ٣٥٣ - ابن يعيش ج ١ ص ١٢٠ ج ٩ ص ٩١ شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٧ - ١٠٨ - الخزائنة ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٤ ، ج ٤ ص ٢١٢ - ٢١٣ الفحص ج ١٧ ص ١٦٤ - ١٦٥ والكامل ج ٨ ص ٢٢٩ - والجمع ج ٢ ص ٤٥ - ٤٦ .

(١) استشهد به سيويه ج ١ ص ١٦٣ على وضع « عمرتك الله » موضع « عرك الله » .

وذكره المبرد في الكامل ج ٨ ص ٢٢٩ .

ضبط أبو عل (الا) بفتح الهمزة فيكون أصله هلا ونقل ذلك عن الكسائي وعلى رواية كسر الهمزة فهي إلا الاستثنائية والاستثناء مفرغ والفعل - وإن كان مثبتاً في اللفظ - فهو منفى في المعنى والمعنى ما أسألك إلا كذا ، ومثله : نشدتك الله ألا فمات ولما فعلت ، والفعل مؤول بمصدر بدون سابق .

و(ما) في البيت زائدة ، وجملة : (هل كنت جارتنا) في «وضع المفعول لذكرت معلق بالاستفهام .

وذو سلم : موضع بالحجاز معجم البلدان ج ٣ ص ٢٤٠ .

والشعر للأحوص - الخزائنة ج ١ ص ٢٣١ .

(٢) استشهد به سيويه أيضاً كالبيت السابق ج ١ ص ١٦٣ .

ألوى : أعطى - أسند الهداية إلى اللب لأنه سبب الاهتداء ، أو أراد قلبك وعبر عنه باللب لأنه محله .

وهو لعمر بن أحمد الباهل - الخزائنة ج ١ ص ٢٣٢ ، أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٤٩ .

(٣) أكثر استعمال عمرك الله وقدمك الله في قسم السؤال وقد يستعملان في غير القسم كما في قوله : « عرك الله كيف يلتقيان »

فاللهي : سألت الله أن يطيل عمرك ولم يرد القسم ذكر ذلك الجوهري وابن يعيش ج ٩ ص ٩٢ .

وقال البغدادي : هو هنا قسم سؤال ، وجوابه : كيف يلتقيان .

الثريا : بنت عبد الله بن الحارث .

والشعر لعمر بن أبي ربيعة انظر الديوان ص ٤٩٥ والخزائنة ج ١ ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .

قَعِيدَكَ أَنْ لَا تُسْمِعَنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَبِي قَرْحَ الْفَوَادِ فَيَسْبِجَا^(١)

فكلُّ ما كان من ابتداء أو خبر أو فعل وفاعل فيه معنى القسم فهذا مجازه .

واعلم أنَّ من هذه الحروف ايمُ ، [وايمن]^(٢) وألفها ألف وصل ، وتام الاسم النون تقول ايمُ الله لأفعلن . ايمنُ الله لأفعلن .

وليس بجمع يمين . ولكنه اسم موضوع للقسم . ولو كان جمع يمين لكانت ألفه ألف قطع . فوصلهم إيّاها يدلُّك على أنّها زائدة ، وأنّها ليست من هذا الاشتقاق . وقال الشاعر :

فقال فريقُ القومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ : نَعَمْ ، وفريقُ : لَيَمْنُ الله ما نَدْرِي^(٣)

فمن قال : ايمُ الله قال : لَيَمُ الله لأفعلن . فإن وقع عليها ألف الاستفهام مددت ، ولم تحذف ألف الوصل فيلتبس الاستفهام بالخبر ؛ كما كنت فاعلا بالألف التي مع اللام في قولك : الرجل قال ذاك ؟ . فيقول : ايمُ الله لقد كان ذاك^(٤) .

وزعم يونس أنَّ من العرب من يقول : ايمُ الله في موضع / ايمُ الله فهي عند هؤلاء بمنزلة ^٢/_{٥٩٢} ابن واسم . تقول في الاستفهام : ايمُ الله لقد كان ذاك ؟ لأنّها تسقط للوصل ، وتحدث ألف

(١) أكثر استعمال قعيدك في قسم السؤال فيكون جوابها ما فيه الطلب كالأمر والنهي وعليها مضر تستعملها في قسم غير السؤال تقول : قعيدك لتفعلن كذا و (أن) في البيت زائدة و (لا) ناهية والمفعول الثاني محذوف ، أى قعيدك الله . تكأت القرحة قسرتها . فيسبجا : مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب النهي .

وأصل الفعل يوجب قلبت الواو ياء على لغة بني تميم ويصح فتح ياء المضارعة وكسرهما .

والبيت لنتم بن نويرة من قصيدة ذكرت في الكامل ج ٨ ص ٢٢٣ - ٢٢٤ والمفضليات ص ٢٦٥ - ٢٧٠ وشرح الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٣ . والخزانة ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٨ ، ج ٤ ص ٢١٤ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٢٨ ، الجزء الثاني ص ٩٠ وكذلك حديث هزلة الوصل .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ٨٥ ، ١٦٤ ، ٢٥٣ ، والجزء الثاني ص ٩١ .

الاستفهام ومنهم من يحذف ألف الاسم حتى يصير على حرف علما بأنه لا ينفصل بنفسه فيقول : م الله لأفعلن .

ويقال : من الله لأفعلن ، ومن ربي لأفعلن . أبدل (من) من الباء التي في قولك : بالله لأفعلن ، وبربي لأفعلن ؛ كما تقول : فلان في الموضع وبالموضع فيدخل الباء على « في » ، وكذلك دخلت (من) على الباء ، والاحتجاج يأتيك في موضعه ^(١) إن شاء الله .

* * *

واعلم أنك إذا دلت على القسم بما تضعه في موضعه ، فما بعد ذلك الدليل بمنزلة ما بعد القسم . تقول : أقسمت لأقومن ، واستحلفته ليخرجن ، أى قال له : والله لتخرجن ، فدل هذا على القسم .

ولا يلحق هذه اللام ما النون في آخره خفيفة أو ثقيلة إلا والمعنى معنى القسم . لا تقول : زيد يقومن ، ولا زيد ليقومن إلا أن تريد القسم في هذه الأخيرة / خاصة ، فكأنك قلت : زيد والله ليقومن . وتفسير هذا في إثر هذا الباب إن شاء الله .

* * *

وتقول : إى والله لأفعلن . وإن شئت قلت : إى الله لأفعلن ، إنما تريد : (إى) التي في معنى (نعم) ^(٢) ؛ كما قال : (قُلْ إى وَرَبِّى إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ) ^(٣) . فتصل القسم به ؛ لأن (إى) جواب ، والقسم بعدها مستأنف . ولو كانت بدلاً من حروف القسم لم تجتمع هى وهو ؛ ألا ترى أنك تقول : إى والله لأفعلن ^(٤) .

* * *

(١) عرض لنيابة بعض الحروف عن بعض فيما سبق ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ « وتقول : نعم الله لأفعلن وأى الله لأفعلن لأنها ليسا بيد ألا ترى أنك تقول : أى الله ونعم والله » .

(٣) يونس : ٥٣ .

(٤) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٥٦ « و(إى) إثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر أيضاً وذكره ابن مالك . . . ولا يستعمل بعد (أى) قبل القسم ، فلا يقال : أى أقسمت برى ، ولا يكون القسم به بعدها إلا الرب ، والله ، ولعمري . . . »

وفى ياء (أى) من (أى الله) ثلاثة أوجه : حذفها للساكنين وفنحها تبييناً لحرف الإيجاب وإبقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين وانظر ابن عيش ج ٨ ص ١٢٤ - ١٢٥ والمعنى ج ١ ص ٧١ .

وإنما الفضل بين (بلى) و (نعم) أن (نعم) تكون جواباً لكل كلام لا نفى فيه، و (بلى) لا تكون جواباً إلا لكلام فيه نفى^(١).

لو قال لك قائل : أنت زيد ؟ كان الجواب (نعم) . وكذلك هل جاءك زيد ؟ وكذلك مَنْ يأتك تأتته فتقول : نعم ، ولا يصح هاهنا (بلى) .

فإن نفي فقال : أما لقيت زيدا ؟ كان الجواب : بلى . وكذلك : ألسنت قد ذهبت إلى زيد ؟ وما أخذت منه درهما ؟ وأنت لا تعطى شيئاً . فجواب هذا كله (بلى) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما (بلى) فتوجب به بعد النفي ، وأما (نعم) فعدة وتصديق . تقول : قد كان كذا وكذا فيقول : نعم ، وليسا اسمين » .
وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٥ والخزانة ج ٤ ص ٤٨٤ - ٤٨٥ والمغنى ج ١ ص ١٠٤ ، ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ .

هذا باب

ما يُقسَم عليه من الأفعال^(١)

وما بال النون في كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها
إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها؟

اعلم أنك إذا أقسمت على فعل لم يقع لزمته اللام ولزم اللام النون ، ولم يجز إلا ذلك .
وذلك قولك : والله لأقومن ، والله لأضربن ، والله لتنطلقن .

فإن قال قائل : فما بال هذا لا يكون كقولك في الأمر والنهي إذا قال : اضربن زيدا ،
ولا تشتمن عمرا . وإن شئت قلت : اضرب زيدا ، ولا تشتم عمرا . وكذلك : هل تنطلقن ؟
وإن شئت قلت : هل تنطلقن ؟

فإنما ذلك لأن القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال ، فكروا أن يلتبس بما يقع
في الحال .

فأما الأمر والنهي فيفصل بينه وبينهما باللام ؛ لأن اللام لا تكون في الأمر والنهي .
وكذلك لا تكون في الاستفهام .

وإنما تفصل بالنون بين القسم وبين / هذه الأخبار التي قد تقع في الحال ؛ نحو قولك :
إن زيدا لمنطلق ، لأن حد هذا أن يكون في حال انطلاق . وكذلك إن زيدا ليأكل . فإذا قلت :
والله ليأكلن ، علم أن الفعل لم يقع .

فإن قلت : قد جاء : (إنما جعل السبب على الذين اختلفوا فيه وإن ربك ليحكم بينهم)^(٢)
أي لحاكم .

(١) في سيويه ج ١ ص ٤٥٤ باب الأفعال في القسم .

(٢) النحل : ١٢٤ .

قيل : قد يكون هذا ، ولكن ليس فيه دليلٌ على ما يقع في الحال أو يقع بَعْدُ ، على أن أكثر الاستعمال أن يكون للحال . فإذا دخلت النون عَلِمَ أن الفعل لا يكون في الحال البتة .
 فلذلك لزمت اللام^(١) ؛ لأنك قد تذكر الأفعال ، ولا تذكر المقسم به فتقول : لَأَنْطَلِقَنَّ ، فيعلم أن هذا على تقدير اليمين وأنه ليس للحال . فلهذا أُجِرى ما ذكرت لك .

فأما اللام فهي وَضْعَةٌ للقسم ؛ لأنَّ للقسم أدواتٍ تصله بالمقسم به ، ولا يتصل إلا ببعضها .
 فمن ذلك : اللام ، تقول : وَاللَّهِ لَأَقُومَنَّ ، وَاللَّهِ لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو . ولو لا اللام لم تتصل .
 وكذلك (إِنَّ) . تقول : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقٌ . وإن شئت قلت : وَاللَّهِ إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقٌ . /

$\frac{2}{596}$

وكذلك (لَا) في النفي ، و (مَا) . تقول : وَاللَّهِ لَا أَضْرِبُكَ ، وَاللَّهِ مَا أَكْرَمُكَ^(٢) ، ولا تحتاج إلى النون لأنَّ (مَا) يدلّ على الحال ؛ كما تدلُّ (إِنَّ) إذا قلت : وَاللَّهِ إِنِّي لَأَكْرَمُكَ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٥ « فقلت : فلم ألزمت النون آخر الكلمة ؟ فقال : لكي لا يشبه قوله : إنه ليفعل لأن الرجل إذا قال هذا فإنما يجبر بفعل واقع فيه الفاعل كما ألزموا اللام أن كان ليقول مخافة أن يلتبس بما كان يقول ذلك لأن (إن) تكون بمنزلة (ما) » .

وقال في ص ٤٥٦ « فن ثم ألزموا النون في اليمين لئلا يلتبس بما هو واقع قال الله عز وجل (إنما جعل السبت على الذين اختلفوا فيه وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) .

وسيبويه صرح أيضاً بوجوب توكيد المضارع المثبت الواقع في جواب القسم في غير هذين الموضعين فقال في ج ٢ ص ١٤٩ « ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم فذلك لاتفارقة الخفيفة والثقيلة ، لزمه ذلك كما لزمته اللام للقسم » .

وقال في ج ١ ص ٤٥٤ « فإذا حلفت على فعل غير منى لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة ؛

والمعجب بعد هذا أن ينقل ابن يعيش عن أبي علي أن التوكيد هنا غير لازم وأن ذلك رأى سيبويه ، قال في ج ٩ ص ٣٩ :

« ذهب أبو علي إلى أن النون هنا غير لازمة وحكاها عن سيبويه » وقال في ص ٤٣ « وذهب أبو علي أنه يجوز ألا تلتحق هذه النون الفعل قال : ولحقها أكثر وزعم أنه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٥٥ « ومثل هذه اللام . . أن إذا قلت والله أن لو فعلت فعلت » .

وقال في ص ٤٥٦ « قال عز وجل (ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك) وقال سبحانه (ولئن زالنا ان أسكنهما من أحد من بعده) » .

وقال في ص ٤٧٣ « والله انه لذهاب » .

أمرٌ قد وقع ، ولا يقال هذا إلا على شيء متقدّم ، فالأمر فيهما واحد ، إلا أن هذا على الحذف والتعجب ، والذي به (قد) على استقصاء الكلام^(١) . فعلى هذا فأجبرهما .

واعلم أن من العرب من يقول : الله لأفعلن^(٢) ، يريد الواو ، فيحذفها . وليس هذا بجيد في القياس ، ولا معروف في اللغة ، ولا جائز عند كثير من النحويين . وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل ، وليس بجائز عندى ؛ لأن حرف الجر / لا يحذف ويعمل إلا بوضوح لما تقدّم من الشرح .

واعلم أن القسم لا يقع إلا على مقسم به ، ومقسم عليه ، وأن قوله عز وجل : (وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى . وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى . وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى)^(٣) . أن الواو الأولى واو قسم ، وما بعدها من الواوات للعطف لا للقسم . واو كانت للقسم لكان بعض هذا الكلام منقطعاً من بعض ،

(١) في المعنى ج ١ ص ١٤٩ « ذكره ابن عصفور : وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريباً من الحال جى باللام (قد) جيباً ، نحو : (تالله لقد أثرك الله علينا) وإن كان بعيداً جى باللام وحدها كقوله :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجْبِرْ لَنَا مَا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

وقال في ج ٢ ص ١٧٠ - ١٧١ « وقال الجميع : حق الماضي المثبت المحاب به القسم أن يقرن باللام وقد . . . » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ١٤٤ « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه يرى فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف رب . . وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه أبوك . . » .

(٣) الليل : ١ - ٣ . وفي سيويه ج ٢ ص ١٤٥ - ١٤٦ « وقال الخليل في قوله عز وجل (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى وما خلق الذكر والأنثى) الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى ولكنهما الواوان اللتان تضمنان الأسماء إلى الأسماء في قولك : مررت بزيد وعمر والأولى بمنزلة الباء والتاء ألا ترى أنك تقول والله لأفعلن والله لأفعلن فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء . قلت للخليل : فلم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى ؟ فقال : إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر فيكون كقولك : بالله لأفعلن بالله لأخرجن اليوم ولا يقوى أن تقول : وحقك وحق زيد لأفعلن والواو الآخرة واو القسم لا يجوز إلا مستكرها لأنه لا يجوز هذا في محلوف عليه إلا أن تضم الآخر إلى الأول وتحلف بهما على المحلوف عليه » .

وفي أعراب ثلاثين سورة لابن خالوية - ص ١٠٨ جواب القسم : إن سعيكم لشيئ وانظر التبيان لابن القيم ص ٥٥ .

وتدلُّ (لا) على ما لم يقع^(١)؛ كما تدلُّ النون عليه إذا قلت : والله لأفعلن ، ثم نفيت ، فقلت : والله لا أفعل . فهذا مبين بأنفس الحروف مُستغنٍ فيه عن غيرها ؛ لأنَّ النون إنما دخلت لتفصل بين معنيين ، فإذا كان الفصل بغيرها لم تحتاج إليها .

واعلم أنَّ قولك : أقسمت لأفعلن ، وأقسمت لا تفعل - بمنزلة قولك : قلت : والله لا تفعل ، وقلت : والله لتفعلن .

واعلم أنَّك إذا أقسمت على فعل ماضٍ ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون ؛ لأنَّ الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح غير متغيرة لأمه ، وإنما تدخل النون على ما لم يقع كما ذكرت . فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد . وذلك قولك : والله لرايت زيدا يضرب عمرا ، فأنكرت ذلك .

وإن وصلت اللام بـ (قَدْ) فجيد بالغ . تقول : والله / لقد رأيت زيدا ، والله لقد انطلق في حاجتك.. وسنفسر الفصل بين الفعل بـ (قد) وبين الفعل إذا لم تدخله .

أما (قَدْ) فأصلها أن تكون مخاطبة لقوم يتوقعون الخبر^(٢) . فإذا قلت : قد جاء زيد - لم تضع هذا الكلام ابتداء على غير أمرٍ كان بينك وبينه ، أو أمرٍ تعلم أنه لا يتوقعه . فإن أدخلت اللام على (قد) فإنما تدخلها على هذا الوجه .

فأما قولك : والله لكذب زيد كذبا ما أحسبُ الله يغفره له - فإنما تقديره : لقد ؛ لأنه

(١) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٦ « وتكون (لا) نفيًا لقوله : يفعل ولم يقع الفعل فتقول لا يفعل » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٢٦٢ : « فإن (لا) ليست للاستقبال على الصحيح ، والمضارع المنق بها يقع حالا ؛ نحو : (ما لكم لاترجون لله وقارا) » .

(٢) في سيويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لا يفعل فتقول : قد فعل . وزعم الخليل : أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر » .

الأول إلى آخر القسم على غير محلوف عليه ، فكان التقدير : (والليل إذا يغشى) ، ثم ترك هذا ، وابتدأ (والنهار إذا تجلّى) . ولكنه بمنزلة قولك : والله ثم الله لأفعلن ، وإنما مثلت لك بثم^(١) ؛ لأنها ليست من حروف القسم .

واعلم أن القسم قد يؤكّد بما يصدّق الخبر قبل ذكر المقسم عليه ، ثم يذكر ما يقع عليه القسم . فمن ذلك قوله عز وجل : (وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ، وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ . وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ^(٢)) ثم ذكر قصّة أصحاب الأخدود توكيدا .

وإنما وقع القسم / على قوله : (إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ) وقد قال قوم : إنما وقع على قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ) ، وحذفت اللام لطول الكلام . وليس القول عندنا إلا الأول ؛ لأن هذه الاعتراضات توكيد .

فإنما قوله : (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا^(٣)) فإنما وقع القسم على قوله : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَاها) وحذفت اللام لطول القصّة ، لأنّ الكلام إذا طال كان الحذف أجمل .

(١) تمثيل سبويه كما ذكرناه كان بالواو .

(٢) البروج : ١ - ١٢ . في الكشف ج ٤ ص ١٩٩ « جواب القسم محذوف يدل عليه قوله (قتل أصحاب الأخدود) كأنه قيل : أقسم بهذه الأشياء أنهم ملعونون يعني كفار قريش ، كما لعن أصحاب الأخدود . وذلك أن السورة وردت في تثبيت المؤمنين وتصييرهم على أذى أهل مكة وتذكيرهم بما جرى على من تقدمهم من التعذيب على الإيمان وإلحاق أنواع الأذى .

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٠ « وجواب القسم قيل محذوف فقيل : لتبين ونحوه وقيل الجواب مذكور فقيل : (إن الذين فتنوا) وقال المبرد : (إن بطش ربك لشديد) وقيل : (قتل) وهذا نختاره وحذفت اللام أى لقتل وحسن حذفها ، كما حسن في قوله (والشمس وضحاها) ثم قال (قد أفلح من زكاه) أى لقد أفلح ويكون الجواب دليلا على لعنة الله على من فعل ذلك وطرده من رحمة الله وتنبيها لكفار قريش الذين يؤذون المؤمنين ليقتلهم عن دينهم على أنهم ملعونون . وانظر التبيان لابن القيم ص ٩١ وإذا كان (قتل) جواباً للقسم فهي جملة خبرية ، وقيل دعاء ، فيكون الجواب غيرها .

(٣) الشمس : ١ - ٩ . في إعراب ثلاثين سورة ص ١٠٠ « (قد أفلح) ها هنا لام مضمرة هي جواب القسم والأصل لقد أفلح » وانظر التبيان لابن القيم ص ١٨ .

وفي الكشف ج ٤ ص ١١٦ « جواب القسم محذوف تقديره ليلمدن الله عليهم كما دلم على ثمود ، وأما (قد أفلح من زكاه) فكلام تابع لقوله (فأطعها فجورها وتقواها) على سبيل الاستطراد وليس من جواب القسم في شيء .

ألا ترى أنَّ الذَّحْوِيَّيْنَ لَا يَقُولُونَ : قَامَ هُنْدٌ ، وَذَهَبَ جَارِيَّتُكَ ، وَيُجِيزُونَ : حَضَرَ الْقَاضِي
الْيَوْمَ امْرَأَةً يَا فُتًى ، فَيُجِيزُونَ الْحَذَفَ مَعَ طُولِ الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ مَا زَادَ عِوَضًا ثَمًا حَذِفَ .
وَتَقُولُ : وَحَقَّ اللَّهُ ثُمَّ حَقَّكَ لِأَفْعَلْنَ ثُمَّ حَقَّكَ تَحْمِلُهُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، كَانَ جَائِزًا
كَمَا قَالَ :

• فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (١) •

وَعَلَى هَذَا قَرِئَ (فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ) (٢) ؛ لِأَنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ .

= وفي البحر ج ٨ ص ٤٨١ (قد أفلح) قال الزجاج وغيره : هذا جواب القسم ، وحذفت اللام لطول الكلام ، والتقدير :
لقد أفلح ، وقيل : الجواب مخدوف تقديره : لتبشَّن .

(١) صدره :

مَعَاوِيَتِي إِنَّنَا بَشَرٌ فَاسْجَحْ

استشهد به سيبويه على العطف على الموضع في أربعة مواضع من كتابه ج ١ ص ٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ واستشهد به
المبرد على العطف على الموضع أيضاً في ثلاثة مواضع من المقتضب : هذا الموضع ، وفي موضعين من الجزء الرابع .

ولم يتعرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا البيت في مواضعه الأربعة ، ثم بعد هذا كله نرى البغدادى ينسب إلى المبرد أنه
رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب . قال في الخزانة ج ١ ص ٣٤٣ .

« وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيح ، قال : وما غلط فيه
النحويون من الشعر ورووه موافقاً لما أرادوا ما روى عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض . وقد غلط
على الشاعر ، لأن هذه القصيدة مشهورة ، وهي مخفوضة كلها ، وهذا البيت أولها ، وبعده :

فَهِيَهَا أُمَّةٌ ذَهَبَتْ ضَمِياعاً يَزِيدُ أَمْرُهَا وَأَبُو يَزِيدَ

وأجاب الزمخشري تباعاً لما قاله الانباري في الانصاف بأن هذا البيت روى مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة ، فن رواه
بالجر روى معه الأبيات المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أَذِ يَرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ وَلَا تَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَرِيدَا

وانظر الانصاف ص ٢٠٧ وشرح المتنبي ج ١ ص ٢٢١ ، ج ٢ ص ٢٩٠ .

أسجح بمعنى أرفق . والشعر لعقبة بن هيرة الأسدي جاهلي إسلامي وفد على معاوية فدفع إليه رقعة بهذه الأبيات - الخزانة ج ١
ص ٣٤٣ - ٣٤٥ .

(٢) المناقبون : ١٠ . في سيبويه ج ١ ص ٤٥٢ « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (فأصدق وأكن من الصالحين)
فقال هذا كقول زهير :

وتقول : والله لأضربنك ، ثم والله لأحبسنك ، لأنك عطفت قسما على قسم .

ولو قلت : والله لأضربنك ثم لأحبسنك / الله ، لم يكن في الثاني إلا النصب ؛ لأنك عطفت فعلا على فعل ، ثم جئت بالقسم بعد غير معطوف . كأنك قلت : الله لأفعلن . فأوصلت إليه الفعل .

فهذه جملة هذا الباب .

بَدَأَ إِلَى أَنَّى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا مَسَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله فعل هذا توهموا هذا .

هذا باب

الفرق بين (إنَّ) و (أَنَّ)

اعلم أنَّ (إنَّ) مكسورةٌ مشبهةٌ بالفعل بانغمظها ، فعملُها عملُ الفعلِ المتعلِّى إلى مفعول وقد مضى تفسيرها في بابها^(١) .

فإذا قلت : (أَنَّ) مفتوحةٌ فهي وصلتها في موضع المصدر . ولا تكون إلا في موضع الأسماء دون الأفعال ؛ لأنها مصدر ، والمصدر إنما هو اسم . وذلك قولك : باغني انطلاقتك ، وتقول : علمت أنك منطلق ، أى : علمت انطلاقتك . وكذلك أشهد أنك منطلق ، وأشهد بأنك قائم ، أى : أشهد على انطلاقتك وبقيامك . فهذا جملة هذا .

واعلم أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، أو علمت زيدا ذا مال - أنه لا يجوز الاختصار على / المفعول الأول^(٢) لأن الشك والعلم إنما وقعَا في الثانى ، ولم يكن بد من ذكر الأول $\frac{٢}{١٠١}$ ليُعلم من الذى عُلِمَ هذا منه أو شك فيه من أمره ؟ .

فإذا قلت : ظننت زيدا فأننت لم تشك في ذاته ، فإذا قلت : (منظلةً) ففيه وقع الشك ، فذكرت (زيداً) ؛ لتعلم أنك إنما شككت في انطلاقه لا في انطلاق غيره .

فإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق . لم تحتاج إلى مفعول ثانٍ ؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ؛ لأن المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ؛ فلذلك استغنييت^(٣) .

(١) باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال سيأتي في الجزء الرابع ص ٤٢٧ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ « باب الفاعل . . . وإنما منك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً وذكرنا الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو ؟ فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً . . . » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦١ - ٤٦٢ « تقول : ظننت أنه منطلق فظننت عاملة كأنك قلت : ظننت ذلك . وكذلك : وددت أنه ذاهب ؛ لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت : وددت ذلك » .

= كلام المبرد هنا صريح في أنه لا يستغنى عن المفعول الأول ولا عن المفعول الثاني في باب ظن وأخواتها وإذا قلت : ظننت أن زيدا منطلق لم تحتج إلى المفعول الثاني واستغنيت عنه ويمثل الاستغناء بقوله : لأن المعنى ظننت انطلافاً من زيد وقد ذكر زيد والانطلاق ، فالمبرد لم يخالف سيبويه في أن المصدر المؤول يسد مسد المفعولين .

وقد نسب إليه السيوطي في الجمع وكذلك الصبان القول بأن (أن) ومعمولها لا تغنى عن المفعول الثاني في باب ظننت فهو يقدره خلافاً لسيبويه .

في الجمع ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢ « تسد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولها نحو : ظننت أن زيدا قائم . اعلم أن الله على كل شيء قدير وان كانت بتقدير اسم مفرد للطول ولجريان الخبر والخبر عنه بالذكر في الصلة ثم لاحذف فيه عند سيبويه وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر مخوف والتقدير : أظن قيام زيد ثابتاً أو مستقراً . » وانظر حاشية الصبان ج ١ ص ٣٦٧ .

هذا باب

من أبواب (أَنْ) المفتوحة

نقول : قصّة زيد: أنه منطلق، وخبر زيد : أنه يُحبّ عبد الله ؛ لأنّ هذا موضع ابتداء
وخبر ، فالتقدير: خبر زيد محبته عبد الله ، وبلغني أمرك أنك تُحبّ الخير ، فالمعنى معنى البدل
كأنك قلت : بلغني أمرك ، ثم قلت : محبتك الخير ؛ لأنّ المحبة هي الأمر -/ ، كما تقول : $\frac{2}{602}$
جاعني أخوك زيد ؛ لأنّ الأخ هو زيد^(١) .

وتقول : أشهد أنّ محمداً رسول الله . فكانّ التقدير : أشهد على أنّ محمداً رسول الله ؛
أى : أشهد على ذلك ، أو أشهد بأنّ محمداً رسول الله ، أى : أشهد بذلك .

فإذا حذفت حروف الجرّ وصل الفعل فعيل^(٢) ، وكان حذفها حسناً لطول الصلة ؛ كما
قال عز وجل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ)^(٣) أى : من قومه ، فهو مع الصلة والموصول حسن جداً .
وإن شئت جئت به ؛ كما تقول : الذى ضربت زيد ، فتحذف الهاء من الصلة . ويحسن إثباتها ؛
لأنّها الأصل .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٦ « باب ما تكون فيه أن بدلا من شيء هو الأول .

وذلك قولك : بلغتني قصتك أنك فاعل وقد بلغني الحديث أنهم منطلقون وكذلك القصة وما أشبهها » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « تقول : جئتكم أنك تريد المعروف إنما تريد : لأنك تريد المعروف ولكنك حذفت

اللام ههنا . . فإن حذفت اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذفت اللام من (لايلاف قريش) كان نصبا ، هذا قول الخليل
وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٩ .

(٣) الأعراف : ١٥٥ . وفى سيبويه ج ١ ص ١٦ « ومن ذلك اختبرت الرجال عبد الله ومثل ذلك قوله عز وجل (واختار

موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا) » وانظر الكامل ج ١ ص ١٣٦ ، ج ٨ ص ١٩٢ . تقدمت الآية ص ٣٢١ .

واعلم أنه لا يحسن أن يلي (إن) (أن) ؛ لأنّ المعنى واحد^(١) ؛ كما لا تقول إثن زيدا منطق ؛ لأنّ اللام في معنى (إن) ، فإن فصلت بينهما بشيء حسن واستقام ، فقلت : إن في الدار لزيدا .

ولا تقول : إن لزيدا في الدار [بل تقول]^(٢) كما قال عز وجل : (إن في ذلك لآية)^(٣) . وعلى هذا لا تقول : إن أن زيدا منطق بلغنى . ولكن لو قلت : إن في الدار أنك منطق ، وإن في الدار أن لك ثوباً - حسن ؛ كما قال الله عز وجل : (إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى . وأنتك / - لا تظمأ فيها ولا تضحى)^(٤) ويجوز (وإنك لا تظمأ فيها) على القطع ، $\frac{٢}{٦٠٣}$ والابتداء .

فالأولى على قولك : ضربت زيدا وعمراً قائماً . والقطع على قولك : ضربت زيدا وعمرو قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « واعلم أنه ليس يحسن لـ (إن) أن تلي (أن) ولا (أن) ؛ كما قبح ابتداءك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداء الخفيفة لأن الخفيفة لا تزول عن الأسماء .

واعلم أنه ليس يحسن أن تلي إن أن ولا أن إن ألا ترى أنك لا تقول : إن أنك ذاهب في الكتاب ولا تقول : قد عرفت أن إنك منطق في الكتاب وإنما قبح هذا هنا كما قبح في الابتداء ألا ترى أنه قبيح أن تقول : أنك منطق بلغنى أو عرفت . . . » .
(٢) زيادة يقتضيها المعنى .

(٣) البقرة : ٢٤٨ وفي غيرها أيضاً .

(٤) طه : ١١٨ - ١١٩ - في سيبويه ج ١ ص ٤٦٣ « ونقول : أن لك هذا على وأنتك لا تؤذى كأنك قلت : وإن لك ألا تؤذى ، وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على أن لك ، وقد قرئ هذا الحرف على وجهين قال بعضهم (وإنك لا تظمأ فيها) وقال بعضهم (وأنتك) » .

القرأتان بفتح همزة أنك وكسرها سبعيتان .

الفتح بالمطف على ألا تجوع والكسر بالمطف على جملة أن الأول أو على الاستثناف - غيث النفع ص ١٦٩ شرح الشاطبية ص ٢٤٩ النشر ج ٢ ص ٣٢٢ الاتحاف ص ٣٠٨ الكشف ج ٢ ص ٤٤٩ الكبرى ج ٢ ص ٦٧ البحر المحيط ج ٦ ص ٢٨٤

هذا باب

(إِنْ) إذا دخلت اللام في خبرها

اعلم أَنَّ هذه اللام تقطع ما دخلت عليه [تَمَّا قبلها] ^(١). وكان حَدُّها أَنْ تكون أَوَّلَ الكلام ؛ كما تكون في غير هذا الموضع . وذلك قولك : قد علمت زيدا منطلقاً . فإذا أدخلت اللام قلت : علمت لزيداً منطلقاً ، فتقطع بها ما بعدها تَمَّا قبلها ، فيصير ابتداء مستأنفاً . فكان حَدُّها في قولك : إِنَّ زيدا منطلقاً - أَنْ تكون قبل (إِنْ) ؛ كما تكون في قولك : لزيدٌ خيرٌ منك . فلمَّا كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إِنْ) لم يحز الجمع بينهما ؛ فجعلت اللام في الخبر ^(٢) ، وحَدُّها : أَنْ تكون مُقَدِّمة ؛ لأنَّ الخبر هو الأَوَّل في الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأَوَّل / ، $\frac{2}{104}$ فيصير هو وما فيه الأَوَّل . فلذلك قلت : إِنَّ زيدا لمنطلق ؛ لأنَّ المنطلق هو زيد .

وكذلك لو قلت : إِنَّ زيدا لني داره عمرو ، أو : لعمرو يضربه ؛ لأنَّ الذي عمرو يضربه هو زيد . فهذا عبرة هذا .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « باب آخر من أبواب إن .

تقول : أشهد أنه لمنطلق فأشهد بمنزلة قوله : والله انه لذهاب و (أن) غير عاملة فيها أشهد لأن هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء ألا ترى أنك تقول : أشهد لعبد الله خير من زيد كأنك قلت والله لعبد الله خير من زيد فصارت (أن) مبتدأة حين ذكرت اللام ، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام فإذا ذكرت اللام ههنا لم تكن إلا مكسورة كما أن عبد الله ، لا يكون ههنا إلا مبتدأ . »

المبرد موافق لسيبويه في أن لام الابتداء توجب كسر همزة إن إذا دخلت في خبرها وكرر هذا في الباب الآتي فقال : والموضع الآخر للمكسورة أن تدخل اللام في الخبر .

وابن هشام والعيني والسيوطي والأشثوني ينسبون إلى المبرد أنه يقول بجواز دخول اللام في خبر أن المفتوحة قياساً .

في المفتوح ج ١ ص ١٩٢ « وليس دخول اللام مقيماً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وفي الجمع ج ١ ص ١٤٠ « ولا تدخل اللام على خبر أن المفتوحة وجوز المبرد » . وفي العيني ج ٢ ص ٢٤٨ « واعلم أنه ليس دخول اللام مقيماً بعد أن المفتوحة خلافاً للمبرد » . وانظر الأشثوني ج ١ ص ٣٣٤ .

ألا ترى أنَّك إذا فصلت بين (إنَّ) وبين اسمها بشيءٍ جاز إدخال اللام فقلت : إن في الدار زيدا ، وإنَّ من القوم لأخاك . فهذا يبيِّن لك ما ذكرت .

وذلك قولك : أشهد أنَّ زيدا منطلق ، وأعلم أنَّ زيدا خيرٌ منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أشهد إنَّ زيدا لخيرٌ منك ، وأعلم إنَّ زيدا لمنطلق . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)^(١) . فلو لا اللام لم يكن إلَّا (أنَّ) ؛ كما تقول : أعلم زيدا خيرا منك . فإذا أدخلت اللام قلت : أعلم زيدا خيرا منك . وقال : (أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ . إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ)^(٢) . فهذا مجاز اللام .

ولو قال قائل : أشهد بأنَّك منطلق - لم يكن - / إلَّا الفتح : لأنَّها اسم مخفوض ، وعبرَها أبداً بـ (ذاك) فيكون (ذاك) في أنَّها اسم تامٌّ في موضع (أنَّ) وصاتها . فإذا قلت : علمت أنَّ زيدا منطلق - فهو كقولك : علمت ذاك . وإذا قلت : بلغني أنَّ زيدا منطلق - فهو في موضع : بلغني ذاك . وإذا قلت : أشهد بأنَّك منطلق - فمعناه : أشهد بذاك .

فإن قال قائل : فكيف أقول : أشهد بأنَّك لمنطلق؟

قيل له : هذا محالٌ كسرت أو فتحت ؛ لأنَّ حدَّ الكلام التقديم ، فلو أدخلت حرف الخفض على اللام كان محالاً ؛ لأنَّ عوامل الأسماء لا تدخل على غيرها . لو قلت هذا لقلت : أشهد يذاك^(٣) .

وكذلك بلغني أنَّك منطلق ، لا يجوز أن تدخل اللام فتقول : بلغني أنَّك لمنطلق : لأنَّ

(١) المنافقون : ١

(٢) العاديات : ٩ - ١١

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ : « ولو جاز أن تقول : أشهد أنك لذهاب لقلت : أشهد بلذاك فهذه اللام لا تكون إلا في الابتداء وتكون أشهد بمنزلة والله ونظير ذلك قوله عز وجل (والله يشهد أن المنافقين لكاذبون) وقال عز وجل (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين) لأن هذه توكيد كأنه قال ؛ يحلف بالله أنه لمن الصادقين .

وقال الخليل : أشهد بأنك لذهاب غير جائز من قبل أن حروف الجر لا تعلق وقال : أقول . أشهد أنه لذهاب . . . »

(إِنَّ) وصلتها الفاعل ، واللام تقطع ما بعدها . فلو جاز هذا لقلت : بلغني لذلك . فهذا واضح بين جداً .

فأما قوله عز وجل : (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)^(١) فمعناه :
إلا وهذا شأنهم . وهو - والله أعلم - جواب لقولهم : (ما لهذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق) .

/- وأما قوله عز وجل : (وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا)^(٢) . فـ (أَنَّهُمْ)
وصلتها في موضع الفاعل . والتقدير - والله أعلم - : وما منعهم إلا كفرهم .

ونظير التفسير الأول قول الشاعر :

ما أعطيتي ولا سأئتُهما إلا وإني لحاجزى كرمي^(٣)

يقول : إلا وهذه حالي . فعلى هذا وضعه سيبويه . وغيره ينشده :

• ألا وإني لحاجزى كرمى •

فهذه الرواية بخارجة من ذلك التفسير ، ومعناه : أن (ألا) تنبيه ، وأراد : أنا حاجزى كرمى من أن أسأل ، أو أقبل .

(١) الفرقان : ٢٠ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ « ودخول اللام ههنا يدل على أنه موضع ابتداء قال سبحانه (وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) » .

(٢) التوبة : ٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ « وأما قوله عز وجل (وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ) فَإِنَّمَا حمله على (منعهم) .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ على كسر همزة إن وقال الأعمى : « الشاهد فيه كسر إن لدخول اللام في خبرها ولأنها واقعة موقع الجملة النائية مناب الحال ولو حذفت اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك وكان المبرد يزعم أن الرواية : ألا وإني وقوله يوجب أن كثيراً لم يسألها ولا أعطاها لأن كرمه حجزه عن السؤال والصحيح قول سيبويه لأنه ذكر عبد الملك وعبد العزيز ابني مروان بن الحكم ومشهور سؤاله إياهما وإعطاؤهما إياه وإنما يريد : إذا سألهما وأعطاها حجزه كرمه عن الإلحاف بالسؤال وعن كسر النعمة » .

والمبرد لم يرد رواية سيبويه وإنما ذكر الرواية الأخرى وقال عنها إنها خارجة من ذلك التفسير .
والبيت لكثير وقبلة :

دَعُ عَنْكَ سَلَمَى إِذْ قَاتَ مَطْلُبُهَا وَادَّكَرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنَى الْحَكَمِ

انظر مذهب الأغاني ج ٣ ص ١٥٤ والمعنى ج ٢ ص ٣٠٨

هذا باب

(إنَّ) المكسورة ومواقعها

اعلم أنَّ مكانها في الكلام في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد وهو الابتداء ؛ لأنَّه موضع لا يخلص للاسم دون الفعل .

وإنَّما تكون المفتوحة في الموضع الذي لا يجوز أن يقع فيه إلا الاسم^(١) . وذلك قولك : إنَّ زيدا منطلق- / ، وإنَّ عمرا قائم ، لا يكون في هذا الموضع إلا الكسر . فأنما قوله : (وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً)^(٢) فإنَّما المعنى معنى اللام ، والتقدير : ولأنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدة ، وأنا ربُّكم فاعبدُون .

وكذلك قوله عند الخليل : (وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا)^(٣) أى : ولأنَّ . وأما المفسِّرون فقالوا : هو على (أوحى) . وهذا وجه حسن جميل وزعم قوم من النحويين موضع (أَنَّ) خفض في هاتين الآيتين وما أشبههما ، وأن اللام مضمره وليس هذا بشيء . واحتجوا بإضمار ربِّ في قوله :

« وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسٌ »^(٤)

(١) قال أبو علي : كل موضع يصاح للإسم والفعل فالكسر ، وكل موضع يتعين لأحدهما فالفتح . وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٢٧ « الفتح في مواضع المفردات والكسر في مطلق الجمل أولى من تعريف أبي علي لأن ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والإسم كقوله تعالى (ومن عاد فينتقم الله منه) ولا يتعين الكسرة فيه . وأيضاً ما بعد (إذا) المفاجأة يتعين للإسم ولم يتعين فيه الفتح » .

(٢) المؤمنون : ٥٢ - وفي البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٨ - ٤٠٩ : « قرأ الكوفيون بكسر الهزرة والتشديد على الاستئناف والحريمان وأبو عمرو بالفتح والتشديد ، أى ولأن . وابن عامر بالفتح والتخفيف » . وانظر النشر ج ٢ ص ٣٢٨ والأتحاف ص ٣١٩ وفي أصل المقتضب : أن هذه أُمَّتُكُمْ من غير واو وهي آية الأنبياء وليست فيها قراءة الفتح باتفاق القراء .

(٣) الجن : ١٨ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « وقال أيضاً (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً) بمنزلة (وإن هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدة) والمعنى ولأن هذه أُمَّتُكُمْ فاتقون ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً . وأما المفسِّرون فقالوا : على أوحى ولو قرئت (وإن المساجد لله) كان جيداً » .

(٤) سيأتي في الاستثناء .

وليس كما قالوا ؛ لأنَّ الواو بدل من (رُب) كما ذكرت لك ، والواو في قوله تبارك وتعالى :
(وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ) واو عطف . ومحالٌ أن يُحذف حرفُ الخفض ولا يأتى منه بدلٌ .

واحْتِجَّ هؤلاء بأنك لا تقول : أنَّك منطلق بلغنى أو علمت .

فَقِيلَ لهم : : هي لا تتقدَّم إلَّا مكسورة ، وإنَّما كانت ها هنا بعد الواو منصوبة لأنَّ المعنى
معنى اللام ؛ كما تقول / : جنتك ابتغاء الخير ، فتُنصب والمعنى معنى اللام ، وكذلك قال $\frac{2}{608}$
الشاعر :

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا^(١)

فإذا قلت : جنتك أنَّك تُحبُّ المعروف^(٢) - فالمعنى معنى اللام ، فعلى هذا قدِّمت ، وهذا
قد مرَّ^(٣) . فهذا قول الخليل .

والموضع الآخر للمكسورة : أن تدخل اللام في الخبر . وقد مضى قولنا في هذا ، لأنَّ اللام
تقطعها ممَّا قبلها ، فتكون مبتدأة . فهذا ممَّا ذكرت لك أنَّها ترجع إلى الابتداء .

والموضع الثالث : أن تقع بعد القول حكاية^(٤) فتكون مبتدأة . كما تقول : « قال زيد :
عمرو منطلق » ، و« قلت : الله أكبر » . وقد مضى هذا في باب الحكاية^(٥) .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٨٤ ، ٤٦٤ على نصب (ادخاره) و (تكروما) على المفعول لأجله والأصل لادخاره
ولتكروم فحذف حرف الجر ووصل الفعل فعمل .

العوراء : الكلمة القبيحة أو الفعلة .

البيت من قصيدة لحاتم ، الديوان ص ١١٥ - ١٢١ والخزانة ج ١ ص ٤٩٢ - ٤٩٣ . وشروح سقط الزند ص ٦١٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٤ « تقول : جئت أنك تريد المعروف إنما تريد : لأنك تريد المعروف ولكنك حذف اللام
هنا » .

(٣) انظر ص ٣٤١

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « باب من أبواب إن » .

تقول : قال عمرو : إن زيدا خير الناس وذلك لأنك أردت أن تحكى قوله ولا يجوز أن تعمل (قال) في (إن) ، كما
لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا قلت : قال زيد : عمرو خير الناس فإن لا تعمل فيها (قال) : كما لا تعمل (قال)
فيما تعمل فيه (أن) لأن (أن) تجعل الكلام شائنا وأنت لا تقول : قال الشأن متفاناً كما تقول زعم الشأن متفاناً فهذه الأشياء بعد
(قال) حكاية مثل قوله عز وجل : (وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم) وقال أيضاً (قال الله إني منزلها عليكم) وكذا جميع
ما جاء في القرآن من ذا » .

(٥) باب الحكاية في الجزء الرابع ص ٣٥٠ من الأصل .

فعلی هذا تقول : « قال زيد : إنَّ عمرا منطلق » ، وقال عبد الله : إنَّك خير منه .
من ذلك قوله عز وجل : (قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ)^(١) . وقال : (وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ)^(٢) وقال : (قَالَ يَاقَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ)^(٣) .

فأما (أَتَقُولُ) التي في معنى الظنِّ فإنَّها تعمل في (إنَّ) عملها في الاسم ، كما قال :
أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا بِبَيْتِكَ أُمُّ مُتَنَاقِضِينَ^(٤)
وكما قال :

أَمَّا الرَّحِيلُ فَذُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا^(٥)

لأنَّه يريد الظنَّ . فعلى هذا تقول : متى تقول . أن زيدا منطلق^(٦) ، وأتقول أن عمرا خارج .
فإن لم ترد بها معنى (تظن) وأردت بها الحكاية كسرت ، كما أنك تقول : زيد منطلق ،
تريد اللفظ ، ولا تريد الظن .

(١) المائدة : ١١٥

(٢) آل عمران : ٤٢

(٣) نوح : ٢

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٦٣ على إعمال (تقول) عمل (تظن) لأنها بمعنى ما فلم يرد قول اللسان وإنما أراد اعتقاد القلب .

بني لؤي . المفعول الأول ، و (أجهاً) المفعول الثاني .

وقال ابن المستوفى : أنشده سيبويه للكيت ولم أره في ديوانه والذي فيه :

أَنُؤَامًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُؤُا بِبَيْتِكَ أُمُّ مُتَنَاقِضِينَ

ولعمري أياك مبتدأ حذف خبره وجوبا أي قسمي وجواب القسم محذوف أيضاً .

والبيت للكيت من قصيدة تبلغ ثلاثمائة بيت . الخزائن ج ١ ص ٨٦ - ج ٤ ص ٢٤

(٥) استشهد به سيبويه أيضاً كالبيت السابق ج ١ ص ٦٣

المفعولان : (الدار) وجملة (تجمعا) .

والبيت لعمري بن أبي ربيعة من قصيدة في الديوان ص ٤٩٣ - ٤٩٤

وانظر العيني ج ٢ ص ٤٣٥

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « وسألت يونس عن قوله : متى تقول أنه منطلق فقال : إذا لم ترد الحكاية وجعلت (تقول)

مثل تظن قلت : متى تقول أنك ذاهب ، وإن أردت الحكاية قلت متى تقول : إنك ذاهب ، كما أنه يجوز لك أن تحكي فتقول : متى تقول : زيد منطلق وتقول : قال عمرو : إنه منطلق » .

هذا باب

من أبواب (إن) المكسورة

تقول : قد قاله القوم حتى إن زيدا يقول ، وقد شربوا حتى إن أحدهم يجز بطنه ،
لأنه موضع ابتداء . ألا ترى أنك / تقول : قد قاله القوم حتى زيد يقول :

ولو قلت في هذا الموضع : (أن) كان محالا ؛ لأن (أن) مصدر ينبئ عن قصة ، فلو كان :
قد قاله القوم حتى قول زيد - كان محالا (١) .

ولكن لو قلت : بلغني حديثك حتى أنك تظلم الناس - كان من مواضع (أن) المفتوحة ؛
لأن المعنى : بلغني أمرك حتى ظلمك الناس (٢) وإنما يصلح هذا ويفسد بالمعنى .

وتقول : ظننت زيدا إنه منطلق (٣) لا تكون إلا المكسورة ؛ لأن المعنى : ظننت زيدا هو
منطلق ؛ كما تقول : ظننت زيدا أبوه منطلق . واو قلت : ظننت زيدا أنه منطلق ، ففتحت
- لكان المعنى : ظننت زيدا الانطلاق ، وهذا محال .

ولكن لو قلت : ظننت أمرك أنك تظلم الناس - كان جيذا ، لأن المعنى : ظننت أمرك
ظلمك الناس .

وكذلك ظننت زيدا عاقلا فإذا إنه أحمق (٤) ، إنما تريد : فإذا هو أحمق ، كما قال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ « باب آخر من أبواب (إن) - وذلك قولك : قد قاله القوم حتى أن زيدا يقول ، وانطلق
القوم حتى أن زيدا لمنطلق (فحتى) هنا معلقة لا تعمل شيئا في (إن) كما لا تعمل إذا قلت : حتى زيد ذاهب فهذا موضع ابتداء
(حتى) بمنزلة (إذا) ولو أردت أن تقول : حتى أن في هذا الموضع كنت محيلا لأن (أن) وصلتها بمنزلة الانطلاق ولو
قلت : انطلق القوم حتى الانطلاق أو حتى الخبر كان محالا لأن (أن) تصير الكلام خبرا ، فلم يجوز ذا وجاز على الابتداء » .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ : « وتقول : عرفت أمورك حتى أنك أحمق كأنك قلت : عرفت أمورك حتى حمقك ،
ثم وضعت (أن) في هذا الموضع . هذا قول الخليل » .

(٣) يجب كسر همزة إن إذا وقعت خبراً عن إسم ذات في الحال أو في الأصل .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧١ - ٤٧٢ « وكذلك إذا قلت : مررت فإذا أنه يقول : إن زيدا خير منك . . . فحال (إذا)
ها هنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللاهزم وإنما جاءت أن ههنا لأنك هذا المعنى أردت ، كما أردت في حتى معنى : حتى
هو منطلق .

وكنْتُ أَرَى زَيْدًا - كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ^(١)

٢
٦١١

وتقول / : عَهْدِي بِهِ شَابًا وَإِنَّهُ يَوْمُئِذٍ يَفْخَرُ^(٢) ، أَي : وهذه حاله . ولو قلت : أَنَّهُ جاز على بُعْد . كَأَنَّكَ قلت : عَهْدِي بِهِ شَابًا وَبِفَخْرِهِ . وكذلك لو قلت : رَأَيْتُ زَيْدًا عَاقِلًا فَإِذَا إِنَّهُ أَحَقُّ ، وكنْتُ أَرَاهُ حَرًّا فَإِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ ، ولو قلت : أَنَّهُ جاز . كَأَنَّكَ قلت : ظَنَنْتُهُ حَرًّا فَإِذَا الْعَبودية أَمْرُهُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : (لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ)^(٣) . (فَإِنَّ) مَرْتَفَعَةً بِجَرَمٍ ، ومعناها : والله أعلم .

= ولو قلت : مررت فإذا أنه عبد تريد : مررت به فإذا العبودية واللؤم كأنك قلت مررت فإذا أمره العبودية واللؤم ثم وضعت (أن) في هذا الموضع جاز .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٢ على وقوع (إن) بعد إذا الفجائية فقال : سمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به (يريد كسر الهزمة) .

أرى : بضم الهزمة بمعنى أظن متعدد لثلاثة مقاعيل أولها نائب الفاعل وثانيها زيدا وثالثها سيداً وهو ملازم للبناء للمجهول وقيل ينصب مفعولين . واللهازم : جمع لهزمة بكسر الأول والثالث وهما عظامان ناتتان في الحيين تحت الأذنين وجمعهما الشاعر بما حولهما .

من جعل إذا الفجائية ظرفاً كانت هي خبر المبتدأ ومن جعلها حرفاً كان الخبر محذوفاً والتقدير : فإذا العبودية حاصلة ويجوز أن يكون المحذوف هو المبتدأ أي فإذا أمره العبودية .

والمعنى : كنت أظن زيدا سيداً شريفاً كما قيل فيه فظهر أنه لثمي .

وهذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف لها قائل .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٩٩ وابن يمين ج ٨ ص ٦١ فقد فرق في المعنى بين كسر همزة أن وفتحها في البيت . والصبان

ج ١ ص ٣٣٠

(٢) على كسر همزة أن تكون الجملة حالية معطوفة على (شاباً) الواقع حالا أغنى عن خبر المبتدأ المحذوف وجوباً والتقدير إذ كان شاباً . وعلى فتح همزة (إن) يكون المصدر المؤول من أن وممولها معطوفاً على الضمير المجرور بالباء (به) ووجه البعد حينئذ عدم إعادة الجار مع المعطوف والذي خفف هذا الشذوذ أن حذف الجار مع أن مطرد .

والمبرد في هذا المثال إنما حاكى مثالا لسيبويه قال في ج ١ ص ٤٦٢ « وتقول : رأيته شاباً وإنه يفخر يومئذ كأنك قلت : رأيته شاباً وهذه حالة تقول هذا ابتداء ولم تحمل (إن) على رأيته ، وإن شئت حملت الكلام على الفعل ففتحت » .

(٣) النحل : ٦٢ - في سيبويه ج ١ ص ٤٦٩ « وأما قوله عز وجل (لا جرم أن لهم النار) ف (أن) جرم عملت فيها ، لأنها فعل ومعناها : لقد حق عليهم أن لهم النار ولقد استحق أن لهم النار .

وقول المفسرين : معناها : حقاً أن لهم النار يدلل أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت فجرم قد عملت في أن . . . » .

• • •

سيبويه والمبرد على أن فتح همزة أن واجب بعد (لا جرم) وهو ما جاء في القرآن الكريم في الآيات الخمس في القراءات السبعة ، وغيرهما يميز كسر الهزمة بعد (لا جرم) وقد قرئ في الشواذ بالكسر في قوله تعالى (لا جرم أن لهم النار) (لا جرم أن الله يعلم ما يسرون وما يعلنون) شواذ ابن خالويه ص ٧٢ البحر المحيط ج ٥ ص ٤٨٣ ، ٥٠٦ =

حَقَّ أَنَّ لَهْمَ النَّارِ ؛ كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ : (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ) ^(١) أَيْ : لَا يُحَقِّنْكُمْ
قال الشاعر :

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عُمَيْيَةَ طَعْنَةً جَرَمَتْ فَرَارَةً بَعْدَهَا أَنْ يَعْصِبُوا ^(٢)

وتقول : أَلَا إِنَّهُ مَنْطِقٌ . (فَالْأَلَا) تنبيه ، و (إِنَّهُ) مبتدأه . وتقول : أَمَّا إِنَّهُ مَنْطِقٌ عَلَى
ذلك المذهب .

ولو قلت : أَمَّا أَنَّهُ مَنْطِقٌ ، جاز على معنى : حَقًّا أَنَّهُ مَنْطِقٌ . إذا أردت بها من التحقيق
والتوكيد ما أردت بقولك : (حَقًّا) ؛ لِأَنَّهُمْ يَضَعُونَهَا / فِي مَوْضِعِهَا ، فهذا قياس مطَّرد فيما
ذكرت لك ^(٣) .

= وخلاصة توجيه فتح همزة إن وكسرها بعد لا جرم كما يأتي :

(أ) (لا) رد لكلام سابق أو زائدة وجرم فعل ماضٍ بمعنى وجب وحق عند سيبويه والمبرد والمصدر المؤول فاعل للفعل .

وقيل جرم بمعنى كسب والفاعل مستر والمصدر المؤول مفعول به أى كسب فعلهم أو قولهم أن لهم النار .

(ب) جرم مصدر بمعنى القطع فـ (لا جرم) نظير (لا بد) والمعنى أنهم يستحقون النار لا انقطاع لاستحقاقهم والمصدر المؤول
خبر للأنافية للجنس على تقدير (من) الجارة المحذوفة .

(ج) ركبت (لا) مع (جرم) فكانت بمعنى حقاً والمصدر المؤول فاعل وهو رأى القراء .

أما توجيه كسر همزة فعل أن لا جرم بمنزلة القسم فـ (إن) مكسورة همزة لأنها وقعت في جواب القسم .

وفي الفاضل للمبرد ص ٩٣ قال يزيد بن معاوية : لا جرم لأقامته الجائزة ، فهي قسم هنا .

انظر شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ وأمالى القالى ج ٣ ص ٢١٠ . والكشاف ج ٣ ص ٣٧٣ والبحر المحيط

ج ٥ ص ٤٨٣ . والمخصص ج ١٣ ص ١١٧ وشرح أدب الكاتب للجوالقي ص ١٦٣ - ١٦٤ والخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢

(١) المسألة : ٨ ، ٢

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٦٩ على أن (جرم) فعل يرفع الفاعل وجرم في البيت فعل متعدٍ وهى في الآية فعل لازم .

والفاعل لجرم في البيت ضمير مستتر يعود على طعنة .

البيت لأبى أسماء بن الضريبة ، وقيل بل هو لعطية بن عفيف في رثاء كرز العقيل وكان طعن أبى عيينة وهو حصن بن حذيفة

ابن بدر الفزارى يوم الحاجر .

الخزانة ج ٤ ص ٣١٠ - ٣١٢ والجوالقي ص ١٦٣ - ١٦٤ - الاقتضاب ص ٣١٣ - شواهد الكشاف ص ٣٢ . واللسان

(جرم) .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٢ « وتقول : أما إنه ذاهب وأما أنه منطلق فبألت الخليل عن ذلك فقال : إذا قال : أما إنه

منطلق فإنه يجعله كقولك : حقاً أنه منطلق وإذا قال : إنه منطلق فإنه بمنزلة قوله : إلا كأنك قلت : إلا إنه ذاهب وتقول :

أما والله إنه ذاهب كأنك قلت : قد علمت والله أنه ذاهب وإذا قلت : أما والله أنه ذاهب فكأنك قلت : إلا والله إنك لأحق »

هذا باب

الظروف و (أما)

إذا اتصلت بشيءٍ منهنَّ (أنَّ)

نقول : يومَ الجمعة أنَّك خارج ، واليومَ أنَّك راحل ، ولك على أنَّك لا تُؤدِّي ؛ لأنَّه أراد :
يومَ الجمعة خروجك ، وفي يوم الجمعة رحلتك ، ولك على ترك الأذى ؛ ألا ترى أنَّك
لو وضعت ، (ذاك) في هذا الموضع لصلح فكنت تقول : في يوم الجمعة ذاك ، ولك على ذاك .

فإن قال قائل : هل يجوز : اليومَ إنَّك منطلق ، ولك على إنَّك لا تُؤدِّي ؟

فإنَّ ذلك غير جائز ؛ لأنَّك تريد التقديم والتأخير ، فيكون على قولك : إنَّك منطلق اليوم
وإنَّك لا تُؤدِّي لك على^(١) . وإنَّ رحلتك يومَ الجمعة . وإنَّما فسد لأنَّ (إنَّ) لا يصلحُ فيها /
التقديم والتأخير ، كما لم يصلح ذلك فيما تعمل فيه من الأسماء إذا كانت مكسورة . فإذا
كانت مفتوحة جاز فيها التقديم والتأخير ، أعني تقديم الخبر وتأخيره ، لأنَّها موضوعة موضع
المصدر .

وتقول : أما يومَ الجمعة فإنَّك مرتحل ؛ لأنَّ معنى (أما) : مهما يكن من شيء^(٢) فإنَّك
مرتحل يومَ الجمعة . فما بعد الفاء يقع مبتدأ ، ألا ترى أنَّك تقول : أما زيداً فضربت ، فإنَّما

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٨ « وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا : أحقاً إنَّك منطلق على القلب كأنك قلت :
إنَّك ذاهب حقاً وإنَّك ذاهب الحق وإنَّك منطلق حقاً فقال : ليس هذا من مواضع (إن) لأن (إن) لا يبتدأ بها في كل موضع
ولو جاز هذا لجاز يوم الجمعة إنَّك ذاهب تريد : إنَّك ذاهب يوم الجمعة ولقلت أيضاً لا محالة إنَّك ذاهب تريد : إنَّك لا محالة
ذاهب » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ : « وأما (إما) ففيها معنى الجزاء ، كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فنطلق ؛
ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً » .

هو على التقديم والتأخير . لا يكون إلا ذلك ، لأنَّ المعنى : مهما يكن من شيء فزيدا ضربت ،
أو فضربت زيда .

ولو قال قائل : أمّا يومَ الجمعة فإنَّك مرتحل لجاز^(١) ، فيكون التقديم : مهما يكن من
شيء ففي يوم الجمعة رحلتك . فهذا تقدير ما يقع في (أمّا) .

والدليل على أنَّها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها ، نحو : أمّا زيد فمنطلق ، (فأمّا اليتيمَ
فَلَا تَقْهَرْ)^(٢) ، (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)^(٣) و (أَمَّا مَنْ اسْتَغْنَى . فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى)^(٤) فالمعنى / :
مهما يكن من شيء فهذا الأمر فيه . فإنَّما تقديرها في الكلام كلّ التقديم والتأخير ، لا يكون
إلا على ذلك .

(١) في سيبويه ١ : ٤٧٠ : « ويقول الرجل : ما اليوم ؟ فتقول : اليوم أنك مرتحل ، كأنه قال : في اليوم رحيلك
وعلى هذا الحد تقول : أما اليوم فأنت مرتحل . »

(٢) الضحى : ٩

(٣) فصلت : ١٧ - في سيبويه ١ ص ٤١ : « ومثل ذلك قوله عز وجل : (وأما ثمود فهديناهم) وإنما حسن أن
يبين الفعل على الإسم حيث كان معملا في المضمر وشغله به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء . »

وقال في ص ٤٢ : « وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) » .

وانظر ص ٧٤ . وقراءة (وأما ثمود) بالفتح من الشواذ .

الأنحاف ص ٣٨١ ، ابن خالويه ص ١٣٣

(٤) عبس : ٦٠٥

هذا باب

من أبواب (أن) مكررة

وذلك قولك : قد علمت أن زيدا - إذا أتاك - أنه سيكرمك ، وذلك أنك قد أردت :
قد علمت أن زيدا - إذا أتاك - سيكرمك ، فكررت الثانية توكيدا ، ولست تريد بها
إلا ما أردت بالأولى . فمن ذلك قوله عز وجل : (أَيْمِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا
وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ)^(١) فهذا أحسن الأقاويل عندى فى هذه الآية ، وقد قيل فيها غير هذا .
ونحن ذا كروه فى آخر الباب إن شاء الله .

ونظير تكرير (أن) ها هنا قوله تبارك وتعالى : (وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ)^(٢) وقوله
عز وجل : (فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٣) . وكذلك قوله عز وجل :
(وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٤) .

ومن هذا الباب عندنا وهو قول أبي عمر الجرجى / (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ)^(٥) . فالتقدير : والله أعلم - فله نار جهنم ، ورُدَّتْ (أن) توكيدا . وإن
كسرها كاسر جعلها مبتدأة بعد الفاء ، لأن ما بعد فاء المجازاة ابتداء ، كقوله عز وجل : (قُلْ

(١) المؤمنون : ٣٥

فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وما جاء ميلا من هذا الباب (أيمدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) ،
فكانه على : أيمدكم أنكم مخرجون إذا متم ، وذلك أريد بها ، ولكنها إنما قدمت (أن) الأولى ليعلم بعد أى شئ الإخراج . ومثل
ذلك قولهم ، زعم أنه إذا أتاك أنه سيفعل ، وقد علمت أنه إذا فعل أنه سيمضى » .

(٢) هود : ١٦

(٣) الحشر : ١٧

(٤) هود : ١٠٨

(٥) التوبة : ٦٣ - فى سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ : « وزعم الخليل أن مثل ذلك قوله تبارك وتعالى : (ألم يعلموا أنه من
يحاد الله ورسوله فإن له نار جهنم) ولو قال : فإن - كانت عربية جيدة » .

والقراءة بكسر الهزة من (فإن) من الشواذ . البحر ج ٥ ص ٦٥

إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ^(١) (فَلِإِنَّ) في هذا الموضع يجوز أن تكون الأولى التي وقعت بعد الحكاية كُرِّرَتْ ، ويجوز أن تكون وقعت مبتدأة بعد الفاء ، كقولك : من يأتي فلأني سأكرمه .

وأما أبو الحسن الأخفش فقال في قوله تبارك وتعالى : (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) قال : المعنى : فوجوب النار له ، ثم وضع (أَنَّ) في موضع المصدر . فهذا قول ليس بالقوى ، لأنه يفتحها مبتدأة ، ويضمر الخبر .

وكذلك قال في قوله : (كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ^(٢)) ، أى فوجوب الرحمة له . والقول فيه عندنا التكرير على ما ذكرت لك .

فأما ما قيل في الآية / التي ذكرنا قيل سيوى القول الذى اخترناه وهى (أَيْعِدُكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) فَإِنَّ يَكُون (أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) مرتفعاً بالظرف . كأنه في التقدير : أيعدكم أنكم إذا مِتُّمْ إخراجكم . فهذا قول حسن جميل^(٣) .

(١) الجمعة : ٨

(٢) الأنعام : ٥٤ . وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٦٧ - ٤٦٨ وقراءة الفتح والكسر في أنه وفي فأنه من السبعة : غيث النفع ص ٩٠ - شرح الشاطبية ص ١٩٤ النشر ج ٢ ص ٢٥٨ وانظر العكبرى ج ١ ص ١٣٧ والبحر المحيط ج ٤ ص ١٤١ .

• • •

(٣) خلاف المبرد مع سيبويه في إعراب الآية (أيعدكم أنكم إذا مِتُّمْ . .) كان مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه فقال : قال محمد : وأما الآية - والله أعلم - فإن تكرار (أن) فيها على وجهين :

أحدها : أيعدكم أنكم إذا مِتُّم إخراجكم فإنكم مخرجون هو الإخراج وعمل الظرف وهو (إذا) فن ثم لم يجز الكسر كما لا يجوز يوم الجمعة إنك ذاهب لأن منتهى : ذهابك وهذا خلاف قوله في الظروف وهو يقول أيضاً لا يجوز أيضاً يوم الجمعة إنك ذاهب وحجته قوله : لأن (أن) لا تبدأ في كل موضع . هذا كلام لا وجه له متى لم تحدد تلك المواضع بالعلل والمعنى فيها ما قلنا من الظروف عاملة .

والوجه الآخر : أن يكون إنما هو أيعدكم أنكم إذا مِتُّم . كُتِبَ تُرَابًا وَعِظَامًا مخرجون فلما تبعه (مخرجون) عن (أن) ردها توكيدا ومثل هذا في القرآن كثير من ذلك (قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم رد) (أن) ثانية والمعنى والله أعلم قل إن الموت الذى تفرون منه ملاقيكم .

وأما سيبويه فكان يقول : للمعنى : أن (يَعْد) وقعت على (أن) الثانية وذكر (أن) الأولى لِيُعْلَمَ بَعْدَ أَى شَيْءٍ يكون الإخراج ؟ .

= ومثله (أفان مت فهم الخالدون) رد الفاء والمعنى - والله أعلم - أفهم الخالدون إن مت . وهذا أكثر من أن يحصى وحكى عن الخليل أن مثل ذلك قوله (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) ولم يقل صواباً لأن ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ ولكنه إنما فتح على معنى فوجوب النار . هذا قول الأخفش والصواب عنى أن (أن) الأولى زيدت كما ذكرت لك من قبل وكذلك قول الجرمي .

ورد على المبرد ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال أحمد : أما قوله : أن (إذا) علمت في (أن) فقد مضى وده في القول في أن الظروف لا ترفع وأتينا في ذلك بما أغنى عن الإعادة إذ كانت فيه كفاية ولكننا نخص هذه المواضع من الرد بما يشاكله .

لو كان الأمر على ما ذهب إليه لجاز أن يكون الكلام مكشفاً باذا والاسم الذى فى تأويل المصدر فتقول : إذا تم الإخراج ، وإذا تم أنكم تخرجون وهذا لا يجوز لأن الإخراج من صلة الكلام الأول الذى قبل (إذا) وهو جواب (إذا) لأنها فى تأويل الجزاء ومن العرب من يجزم بها ومنهم من لا يجزم وهى بمعنى الجزاء فى الوجهين وأما استغنيا عن الفاء والفعل ههنا لأن الفعل الذى يليها ماض فحسن تقديم الجواب وهذا كقولك : أنا إن شاء الله أزورك .

وأما تمثيله هذا بيوم الجمعة فليس كذلك لأن يوم الجمعة ليس فيه جزاء وإنما فتحت (أن) ولم تكسر إذا قلت : يوم الجمعة أنك ذاهب لأن يوم الجمعة من صلة الخبر فلا يجوز أن تقدم ههنا صلة الخبر على أن . كما لا يجوز أن تقدم الخبر عليها فلما لم يجز ذلك جعلت مصدراً وجعلت اليوم خبراً مقدماً .

وأما قوله : أنه جعل حجته فى ذلك قوله : ان (أن) لا تبتدأ فى كل موضع فالذى أنكره أنه لم يصحب هذه الدعوى تحرير المواضع وذكر اللعل التى توجب فتحها أو كسرها وقد ذكر ذلك وخطب به فى أبواب كثيرة ومواضع بين فيها ما يوجب الفتح أو الكسر وليس تصلح إعادتها عند كل دعوى فيطول بذلك الكتاب ولا هى علة واحدة فىأتى بها فى لفظة أو لفظات يسيرة ولا كل قول يمكن فيه ذلك فإن كان هذا ممكناً فقد كان بذكره أولى وبشرحه أحق من الطعن عليه لأن هذا يدخل فى باب الشرح لما قصر فى كشفه والدلالة عليه لا فى باب الرد فيها غلط فيه إذ كانت دعواه صحيحة .

وأما الوجه الآخر الذى ذكره فى التكرار فهو الوجه الذى ذكره سيبويه فى البديل ، وهل البديل إلا تكرار الاسم الأول مؤكداً بتكرره ؟ ألا ترى إلى قول سيبويه فى باب البديل : أن الاسم الثانى يشئ توكيداً فقد جعله مثنى وإنما سماه هذا مكرراً لأنه يأتى على نوعين : منه ما يرد بلفظ الأول وهو واحد وهو أقل الوجهين ، ومنه ما يأتى بغير لفظ الأول كقولك : قام أخوك زيد وهو أكثر الوجهين ، فسمى ما كان مثنى بلفظ الأول مكرراً وهو بدل بأى اسم سماه .

الأمر أنه لا بد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الإعراب ولا بد له من رده من أن يقول : انه يعرب الثانية بإعراب الأول وإلا جعل هذا الاسم فى الكلام لاموضع له من الإعراب ولو قلت قام زيد زيد لكان إعرابه كإعراب قام أخوك زيد كأنك ظننت أن المخاطب لم يفهم عنك فأعدت الاسم ، وكررت توكيداً .

وأما الآيات التى استشهد فيها بالتكرار فليس ينكر أن يكون التكرار جائزاً فى الكلام وقد أصاب فى تأويل بعضها ، وأخطأ فى بعض .

وهذا قول ليس بالقوى^(١)

= فأما ما أخطأ فيه فتأويل قوله (أفان مت فهم الخالدون) فجعل الفاء ههنا مكررة ، وليس كما ذكر لأن الفاء الأولى عاطفة على كلام المتكلم ، والثانية جواب المجازاة ، ألا ترى أن الثانية لا يصلح الكلام إلا بها ولا يتم دونها والأولى ليست كذلك لأن المجيء بها في الكلام لا يلزم ، ألا ترى لو أن قائلنا قال لك : ما قام زيد فأردت أن تعطف على كلامه لقلت : أفتقام عمرو وإن شئت لم تأت بالفاء ومن العجب أنه في هذا الكلام يجعل التكرار بالحرف الأول لا بالثاني لأن الأول لا يجوز حذفه والثاني جائز حذفه من الكلام .

وأما تأويله في قوله تعالى (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فأن له نار جهنم) وقوله : أن ما بعد الفاء لا يكون إلا مبتدأ ، فهذا رد على القراء في قراءتهم بالفتح ثم ناقض بعد ذلك بأن قال : وإنما فتح على معنى فوجوب النار لهم وهي إذا كانت مبتدأة فلا يجوز أن تكون مفتوحة وحكى هذا القول عن الأخفش ثم رغب عنه وعدل إلى غيره ولو لزم أن يفتح على معنى ما قال الأخفش فوجوب النار له كأنه يجعلها مصدرا في موضع الابتداء فيفتحها ويضمر الخبر لوجب أن يفتحها مبتدأة وينوى ذلك فيقول : أن لزيد مالا بالفتح وهذا لا يميزه أحد ولا سمع في كلام عربي (ينظر كلام المبرد في المقتضب عن الآية) .

وأما الذي رآه صحابياً وعدل عن قول الأخفش إليه وهو التكرار الذي ذكره في المسألة الأولى فهو قول سيبويه في البذل وإنما غير الكلام بقوله : التكرار وإلا فلا بد من أن يجعل لأن الثانية موضعاً من الإعراب وذلك يلزمه أن يعربها بإعراب الأولى لا غير وإنما التبس عليه ذلك من أجل أن الهاء الأولى كتابة عن جملة وهي الجملة التي بعدها (يريد ضمير شأن) فإذا أراد أن يضع أن الثانية موضع الأولى صار البذل على المعنى وتغير اللفظ لأنك تقول إذا وضعت الثانية موضع الأولى : (ألم يعلموا أن لن يحادد الله ورسوله نار جهنم) فيقل الجزاء من اللفظ ومعناه موجود في (من) في هذه التي صارت بمعنى الذي ولم يتغير من المعنى شيء ولما كانت اللام التي في (له) عاملة في الهاء العائدة على (من) التي للمجازاة جعلناها عاملة بعد أن في (من) التي قامت مقام حرف الجزاء لأن الهاء هي في المعنى (الانتصار ص ٢١٥ - ٢٢١) .

وإعراب هذه الآية جملة أبو نزار الملقب بملك النحاة في (المسائل العشر المتعبدات إلى الحشر) وقد ذكر هذه المسائل السخاوى في كتابه سفر السعادة وكان إعراب هذه الآية أول هذه المسائل انظر مخطوطة دار الكتب ص ١٥٠ وقد نقلها أيضاً السيوطى في الأشباه والنظائر ج ٣ ص ١٥٨ - ١٨٣ .

وإعراب الآية استغرق ص ١٥٨ - ١٦٢ .

وانظر في إعرابها الكشف ج ٣ ص ٤٧ والمكبرى ج ٢ ص ٧٨ والبحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٣٣ .

(١) أجاز المبرد في نحو : في الدار عبد الله أن يكون عبد الله مرتفعاً بالطرف وهو مذهب الأخفش ورد عليه ابن ولاد في الانتصار ص ١٢٤ - ١٣٢ .

هذا باب

(أَنْ) و (إِنْ) الخفيفتين

إعلم أَنَّ «أَنْ» تكون في الكلام على أربعة أوجه^(١) :

فوجه : أَنْ تكون هي والفِعْلُ الذي تنصبه مصدرًا ، نحو قولك : أريد أن تقوم يافتي ؛
 ٢
 ٦١٧ أى : أريد قيامك ، وأرجو أن تذهب يافتي ، أى : أرجو ذهابك . فمن ذلك قول الله / : (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ)^(٢) أى والصيام خير لكم . ومثله : (وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُنَّ)^(٣) .

ووجه آخر : أَنْ تكون مخففة من الثقيلة . وذلك قوله عز وجل : (وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)^(٤) . لو نصبت بها وهي مخففة لجاز . فإذا رفعت ما بعدها فعلى حذف التثقيل والمضمر في النية ، فكأنه قال : أنه الحمد لله رب العالمين . وقد مضى تفسير هذا في موضع عملها خفيفة^(٥) .

والوجه الثالث أَنْ تكون في معنى (أَيُّ) التي تقع للبيان والتفسير ، وذلك قوله عز وجل :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « في (أَنْ) مفتوحة تكون على وجوه :

فأحدها أَنْ تكون (أَنْ) وما عملت فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها .

والآخر : أَنْ تكون فيه بمنزلة (أَيُّ) .

ووجه آخر : هي مخففة محذوفة .

ووجه آخر تكون فيه لنوا ، وذلك نحو قولك : لما أن جاء ذهب ، وأما والله أن لو فعلت لأكرمك » وانظر ج ٢ ص ٣٠٦

(٢) البقرة : ١٨٤ .

(٣) النور : ٦٠ .

(٤) يونس : ١٠ . وفي سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « وأما قوله عز وجل (وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وآخر قولهم : أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فعل قوله : أنه لا إله إلا الله وعلى أنه الحمد لله » .

(٥) باب (أَنْ) في هذا الجزء ص ٣٠ وانظر الأول ص ٤٨ .

(وَإِنْ طَلَّقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهِتِكُمْ)^(١) . ومثله : بيّنت له الحديث أن قد كان كذا وكذا . تريد : أى امشوا ، وأى قد كان كذا وكذا .

ووجه رابع : أن تكون زائدة مؤكّدة ؛ وذلك قولك : لما أن جاء زيد قمّت ، والله أن لو فعلت لأكرمتك^(٢) .

* * *

وأما (إن) المكسورة فإن لها أربعة أوجه مخالفة لهذه الوجوه^(٣) .

فمن ذلك / (إن) الجزاء ؛ وذلك قولك : إن تأتني آتتك ، وهى أصل الجزاء ؛ كما أن $\frac{٢}{٦١٨}$ الألف أصل الاستفهام^(٤) .

وتكون فى معنى (ما)^(٥) . تقول : إن زيد منطلق ، أى : ما زيد منطلق .

وكان سببويه لا يرى فيها إلّا رفع الخبر ؛ لأنّها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره ؛ كما تدخل ألف الاستفهام فلا تُغيّره . وذلك كمذهب بنى تميم فى (ما) .

وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بإيس ؛ كما فعل ذلك فى (ما) . وهذا هو القول ،

لأنّه لا فضلَ بينها وبين (ما) فى المعنى ، وذلك قوله عز وجل : (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ)^(٦) وقال : (إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا)^(٧) . فهذان موضعان .

(١) سورة ص : ٦ . فى سببويه ج ١ ص ٤٧٩ « باب ما تكون أن فيه بمنزلة أى وذلك قوله عز وجل (وانطلق الملائمهم أن امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة أى لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشى » . وانظر المقتضب الجزء الأول ص ٤٩ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٤٩

(٣) انظر الجزء الأول ص ٤٩ - ٥٠ .

(٤) فى سببويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما (ان) فتكون للمجازاة .

(٥) فى سببويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتكون فى معنى (ما) ، قال الله عز وجل (إن الكافرون إلا فى غرور) أى ما الكافرون إلا فى غرور » .

(٦) الملك : ٢٠

(٧) الكهف : ٥

والموضع الثالث : أن تكون (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة^(١) ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك ؛ لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما) ، وإذا دخلت اللام علم أنها الموجبة لا النافية ، وذلك قولك : إن زيدا منطلق . وعلى هذا قوله عز وجل : / (إن كل نفس لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (٢) (وإن كانوا ليَقُولُونَ) (٣).

وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيدا ، كما تقول : إن زيدا منطلق .

والموضع الرابع : أن تدخل زائدة مع (ما) ، فتردها إلى الابتداء ، كما تدخل (ما) على (إن) الثقيلة ، فتمنعها عملها ، وتردها إلى الابتداء في قولك : إنما زيد أخوك^(٤) ، و(إنما يخشى الله من عباده العلماء) (٥) وذلك قولك : ما إن يقوم زيد ، وما إن زيد منطلق . لا يكون الخبر إلا مرفوعا لما ذكرت لك . قال زهير :

مَا إِنْ يَكَادُ يُخَلِّيهِمْ لَوِجْهَتِهِمْ تَخَالِجُ الْأَمْرُ إِنَّ الْأَمْرَ مُشْتَرِكُ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهب ، وإن عمرو لخبر منك . لا تخففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها ، وألزمها اللام لئلا تلبس بأن التي هي بمنزلة (ما) التي ينق بها . ومثل ذلك (إن كل نفس لما عليها حافظ) إنما هي لعلها حافظ . وقال تعالى (إن كل لما جميع لدينا محضرون) إنما هي : لجميع ، و(ما) لغو . وقال تعالى (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) (وإن نظنك لمن الكاذبين) ، وحدثنا من نقى به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمرا لمنطلق ؛ وأهل المدينة يقرأون (وإن كلا لما ليوهينهم ربك أعمالهم) يخففون وينصبون . وانظر ج ١ ص ٤٧٥ وانظر المقتضب ج ١ ص ٥٠ .

(٢) قرئ في السبعة بتخفيف الميم في ما وبتشديدها ، وعلى التخفيف فإ زائدة وأن مخففة . وعلى التشديد فلما بمعنى (إلا) و (إن) نافية .

الأنحاف ص ٤٣٦ غيث النفع ص ٢٧٥ وانظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٤ .

(٣) الصافات : ١٦٧ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وتصرف الكلام إلى الابتداء كما صرفتها (ما) إلى الابتداء في قولك : إنما . وذلك قولك : ما إن زيد ذاهب ، وقال الشاعر :

وَمَا إِنْ طَبْنَا جُبْنَ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةُ آخَسِرِينَا

وانظر المقتضب ج ١ ص ٥١ في الحديث عن (إن) الزائدة .

(٥) فاطر : ٢٨

(٦) لوجهتهم : لطريقتهم تخالج الأمر : اختلافهم في الرأي ، يقول بعضهم نصنع كذا وبعضهم نصنع كذا . الأمر مشترك . معناه : لا يجتمعون على رأي واحد .

والبيت من قصيدة لزهير : الديوان ص ١٦٤ - ١٨٣ . وانظر الخصائص ج ١ ص ١١٠ ج ٢ ص ٢٨٣ - ج ٣ ص ١٠٨

وقال الآخر :

ومسا إن طيئنا جُبْنٌ ولكن مزيانا ودولة آخرينا^(١)

فإن قال قائل : فما بالها لما خُفِّت من الثقيلة المكسورة اختير بعدها الرفع ، ولم يصلح ذلك في المخففة من المفتوحة إلا أن ترفع على أن يضم فيها ؟

قيل : لأنَّ المفتوحة وما بعدها مصدرٌ ، فلا معنى لها في الابتداء ، والمكسورة ، إنما دخلت على الابتداء ونحوه ، فلما نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله .

ومن رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال : هما بمنزلة الفعل ، فإذا خُفِّتا كانتا بمنزلة فعلٍ محذوف منه ، فالفعل يعمل محذوفاً عملاً تاماً^(٢) . فذلك قولك : لم يكُ زيد منطلقاً ، فعمل عملاً والنون فيه . والأقيس الرفع فيما بعدها ، لأنَّ (إنَّ) إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه . ولذلك الوجه الآخر وجه من القياس كما ذكرت لك .

وكان البخليل / يقرأ (إنَّ هذانٍ لساحران)^(٣) ، فيؤدى خطأ المصحف ومعنى (إنَّ) الثقيلة $\frac{2}{120}$ في قراءة ابن مسعود (إنَّ..ذانٍ لساحران) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٥١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله ، كما لم يغير عمل (لم يك) و (لم أبل) حين حذف .

وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما) » .

(٣) في الأتحاف ص ٣٠٤ « فنافع وابن عامر وأبو بكر وحزمة والكماني وأبو جعفر ويلقبوب وخلف بتشديد (إن) . و (هذان) بالألِف وتخفيف النون .

« وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف (أن) و (هذان) بالألِف مع تشديد النون .

وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون هذان .

وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنى ولفظاً وخطأً ، وذلك أن (إن) المخففة أهملت ، و (هذان) مبتدأ ، و (ساحران) الخبر ، واللام للفرق بين النافية والمخففة .

وقرأ أبو عمرو (إن) بتشديد النون ، و (هذين) بالياء مع تخفيف النون ، وهذه القراءة واضحة من حيث الإعراب . لكن استشكلت من حيث خطأ المصحف ، وذلك أن هذين رسم بغير ألِف ولا ياء ، ولا يرد بهذا على أبي عمرو ، وكما جاء في الرسم مما هو خارج عن القياس مع صحة القراءة وتواترها » .

وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٢٥٥ .

تَمَّ الجزء الثَّالثُ والحمد لله ربَّ العالمين

يتلوه في الجزء الثالث : هذا باب (أَنْ) المفتوحة وتصرّفها

$\frac{2}{621}$

/ كتب مهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلاثمائة
وهو يسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة له ولأصحابه

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحّحته في سنة سبع وأربعين وثلاثمائة
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافي

$\frac{2}{622}$

/ مسألة ميراث والجواب عنها أضيفت إلى النسخة ،
وأخذت رقم ٦٢٥

فهرس أبواب الجزء الثاني من المختص

صفحة	
١	هذا باب إعراب الأفعال المضارعة ، وكيف صار الإعراب فيها دون سائر الأفعال ؟
٥	هذا باب تجريد إعراب الأفعال
٦	هذا باب الحروف التي تنصب الأفعال
١٠	هذا باب (إذن)
١٣	هذا باب الفاء وما ينتصب بعدها وما يكون معطوفاً بها على ما قبله
١٥	هذا باب مسائل هذا الباب وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً ، وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطر شاعر
٢٤	هذا باب الواو
٢٧	هذا باب (أو)
٢٩	هذا باب (أن)
٣٢	هذا باب الفعل بعد (أن) وانقطاع الآخر من الأول
٣٧	هذا باب (حتى)
٤١	هذا باب مسائل (حتى) في البابين : النصب والرفع
٤٣	هذا باب الحروف التي تجزم الأفعال
٤٥	هذا باب المجازاة وحروفها
٥٨	هذا باب مسائل المجازاة ، وما يجوز فيها وما يمتنع منها
٦٣	هذا باب ما يرتفع بين المجزومين ، وما يمتنع من ذلك
٦٦	هذا باب ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشر اضطراراً
٧٢	هذا باب ما تحتل حروف الجزاء من الفصل بينها وبين ما عملت فيه
٨٠	هذا باب الأفعال التي تنجز لدخول معنى الجزاء فيها
٨٥	هذا باب ألفات الوصل والقطع
٨٦	هذا باب الأفعال التي تدخلها ألف الوصل والأفعال الممتنعة من ذلك
٩٠	هذا باب دخول ألف الوصل في الأسماء غير المصادر
٩٣	هذا باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة صحيحها ومعتلها ، والاحتجاج لذلك وذكر أبياتها
١٠٢	هذا باب أفعال المطاوعة من الأفعال التي فيها الزوائد من الثلاثة ، والأفعال التي لازوائد فيها منها
١٠٥	هذا باب ما كان من بنات الأربعة . وألحق به من الثلاثة
١٠٩	هذا باب ذوات الثلاثة من الأفعال بغير زيادة
١١٢	هذا باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة
١٢٢	هذا باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها

١٢٧	...	هذا باب ما كان من المعتل فيما جاوز فعله الثلاثة فلزمه الحذف لاعتلاله والإتمام لسلامته
١٢٩	...	هذا باب الأمر والنهي
١٣٨	...	هذا باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه ، وتلك الأفعال : نعم وبئس وما وقع في معناها
١٥١	...	هذا باب العدد وتفسير وجوهه والملة فيما وقع منه مختلفا
١٧٣	...	هذا باب إضافة العدد واختلاف التحوين فيه
١٧٦	...	هذا باب ما يضاف من الأعداد المنونة
١٧٩	...	هذا باب اشتقاقك للمدد اسم الفاعل ، كقولك : هذا ثاني اثنين وثالث ثلاثة ورابع أربعة
١٨٣	...	هذا باب ما يضاف إليه من العدة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة
١٨٦	...	هذا باب الجمع لما يكون من الأجناس على فعلة
١٩١	...	هذا باب ما جاء من هذا في ذوات الياء والواو التي ياءاتهن وواواتهن لامات
١٩٣	...	هذا باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف
٢٠٧	...	هذا باب ما يجمع مما عدة حروفه أربعة
٢١٤	...	هذا باب جمع ما لحقته الهزرة في أوله من الثلاثة
٢٢٠	...	هذا باب جمع الأسماء التي هي أعلام من الثلاثة
٢٢٣	...	هذا باب ما كان اسمها على فاعل غير نعت معرفة أو نكرة
٢٢٦	...	هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية أو فيها حرف زائد
٢٢٨	...	هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل
٢٢٩	...	هذا باب ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه
٢٣٠	...	هذا باب ما كان عدته أربعة أحرف وفيه علامة التأنيث
٢٣٢	...	هذا باب ما كان على خمسة أحرف وفيه زيادتان ملحقتان أو غير ملحقتين
٢٣٣	...	هذا باب ما تلحقه زائدتان : إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة
٢٣٤	...	هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه
٢٣٥	...	هذا باب ما كان من المذكر على ثلاثة أحرف
٢٣٨	...	هذا باب ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف
٢٤١	...	هذا باب تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف
٢٤٧	...	هذا باب تحقير بنات الخمسة
٣٤٩	...	هذا باب تصغير الأسماء المبنية من أفعالها
٢٥٣	...	هذا باب ما لحقته زائدتان : إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة ، وذلك قولك : ثمان وثمان
٢٥٥	...	هذا باب ما يحقر على مثال جمعه على القياس لا على المستعمل
٢٥٧	...	هذا باب ما كان على أربعة أحرف ما آخره حرف تأنيث
٢٦٤	...	هذا باب ما لحقته الألف والنون زائدتين
٢٦٦	...	هذا باب ما كانت في آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث وذلك نحو : علياء وحرباء وزيزاء ونحوه
٢٦٨	...	هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف ما حذف منه حرف وجعل مكانه حرف

٢٧٠	هذا باب ما يصغر من الأماكن وما يمتنع من التصغير منها
٢٧٤	هذا باب تحقير الظروف من الأزمنة
٢٧٨	هذا باب تصغير ما كان من الجمع
٢٧٩	هذا باب ما كان على فعل من ذوات الياء والواو نحو : باب وناب ودار وما أشبهه
٢٨٢	هذا باب ما كانت الواو فيه ثالثة في موضع العين
٢٨٤	هذا باب ما كانت الواو منه في موضع اللام
٢٨٥	هذا باب ما يسمى به من الجماعة
٢٨٦	هذا باب تحقير الأسماء المهمة
٢٩١	هذا باب أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها
٢٩٢	هذا باب التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترخيم
٢٩٣	هذا باب الحروف التي تكون استفهاما وخبرا وستذكرها مقصرة في أبوابها إن شاء الله
٢٩٣	هذا باب (أي) مضافة ومفردة في الاستفهام
٢٩٦	هذا باب مسائل (أي) في الاستفهام
٣٠١	هذا باب (أي) إذا كانت مستفهما مستثبنا
٣٠٣	هذا باب (أي) إذا كنت مستثبنا بها عن معرفة
٣٠٥	هذا باب (من) إذا كنت مستفهما بها عن فكرة
٣٠٨	هذا باب (من) إذا كنت مسترشدا بها عن إثبات معرفة
٣١٠	هذا باب (من) إذا أردت أن يضاف لك الذي تسأل عنه
٣١١	هذا باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد فيحذف التنوين من الموصوف
٣١٦	هذا باب ما يلحق الاسم والفعل وغيرها مما يكون آخر الكلام في الاستفهام
٣١٧	هذا باب القسم
٣٢٤	هذا باب الأسماء التي يعمل بعضها في بعض وفيها معنى القسم
٣٣٢	هذا باب ما يدرم عليه من الأفعال وما بال تنوين في كل ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز حذفها ؟
٣٣٩	هذا باب الفرق بين إن وأن
٣٤١	هذا باب من أبواب أن المفتوحة
٣٤٣	هذا باب إن إذا دخلت اللام في خبرها
٣٤٦	هذا باب إن المكسورة ومراقبها
٣٤٩	هذا باب من أبواب (إن) المكسورة
٣٥٢	هذا باب الظروف و (أما) إذا اتصلت بشيء منهن (أن)
٣٥٤	هذا باب من أبواب (أن) مكسورة
٣٥٨	هذا باب (أن) و (إن) الخفيفتين

رقم الايداع ٤٦٩٦ / ١٩٧٩
الترقيم الدولي . ٩٩-٠٢٤١-٩٧٧ ISBN

المُنْضَب

صفحة

أبي العباس محمد بن يزيد البغدادي

٢٩٠ - ٤٨٥ هـ

تأليف

محمد عبد الخالق مصطفى

الأستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الثالث

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامى

كتاب
المقنن
صنعة

أبى العباس محمد بن يزيد المبرّد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الثالث

تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

1

2

3

4

5

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية للمقتضب

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وبعد :

فقد بذلت أقصى الجهد في تحقيق المقتضب وإخراجه ، وقد أثلج صدرى إقبال القراء عليه . لقد كان السؤال عنه والطلب له يأتي من المشرق والمغرب . وكانت الأجزاء تنفذ بعد ظهورها بقليل .

ويحق لي الآن أن أتحدث عما يأتي :

١- لقد كانت النسخة الوحيدة لأصل المقتضب يشيع فيها الاضطراب من جراء وضع أوراق في غير موضعها ، وكان هذا الاضطراب يمثل بصفحتيه في مواجهة القارئ في صدر النسخة وفي أضعافها ، فأرجعت الأوراق الضالة إلى موضعها فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب وأصبح قارئ المقتضب لا يتعثر في قراءته في الكتاب كله . ومن يدرى فلعل هذا الاضطراب من أسباب تأخير نشر المقتضب إلى عصرنا . هذا .

٢- ربط المقتضب بكتاب سيبويه كلفني كثيرا من الجهد ، وفي الحق أن ذكر نصوص سيبويه كان يغني عن كل شرح وتعليق في أحيان كثيرة ؛ إذ أن نصوص سيبويه والمقتضب يفسر بعضها بعضا .

٣- لم أعلق على مسألة في المقتضب إلا بعد مراجعتها في كتب كثيرة من أصول كتب النحو . يكنى أن تكون المسألة في المقتضب يعرف القارئ مواضعها في كثير من كتب النحو .

٤- إذا كان نشر المقتضب قد حقق لي أمنية من أعز آماني فقد انشرح صدرى إلى أني جعلت مسائل المقتضب على جبل الذراع بما صنعته من الفهارس . إن فهارس المقتضب خطوة

في سبيل تيسير النحو . لقد كانت هناك فواصل وحواجز تمنع كثيرا من المثقفين وتحول بينهم وبين الرجوع إلى كتب النحو ، فرفعت فهارس المقتضب هذه الحواجز ، وجعلت قواعد النحو مطروحة في الطريق وعلى طرف التمام لكل قارئ مهما كانت ثقافته ، وهذا ما استهدفته في وضع هذه الفهارس .

ومن الله العون والتوفيق . .

محمد عبد الخالق عسيبة

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب

(أَنْ) المفتوحة وَتَصَرُّفُهَا

إِعلم أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَعَ الْفِعْلِ مُضَدًّا جَازَ تَقْدِيمُهَا وَتَأْخِيرُهَا ، وَوَقَعَتْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ تَقَعُ فِيهِ الْأَسْمَاءُ إِلَّا أَنْ مَعْنَاهَا - إِذَا وَقَعَتْ عَلَى فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ - أَنَّهَا تَنْصِبُهُ ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ لِمَا لَمْ يَقَعْ ، وَلَا يَكُونُ لِلْحَالِ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَنْ تَأْتِيَنِي خَيْرٌ لَكَ ، وَيَسَّرَنِي أَنْ تَقُومَ يَا فَتَى ، وَأَكْرَهُ أَنْ تَذْهَبَ إِلَى زَيْدٍ . فَهَذَا هَكَذَا .

وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ كَانَتْ مُضَدًّا لِمَاضٍ . نَقُولُ : سَرَرَنِي أَنْ قُمْتَ ، وَسَاعَنِي أَنْ كَلَّمَكْ زَيْدٌ وَأَنْتَ غَضَبَانُ ، عَلَى : أَنْ كَلَّمْتَ (١) زَيْدًا ، أَيْ : لِهَذِهِ الْعِلَّةِ (٢) .

• • •

وَإِعلم أَنَّهَا إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا الْأَفْعَالُ الْمُسْتَقْبَلَةُ ، وَكَانَتْ بَيْنَهَا وَبَيْنَهَا (لَا) ، فَإِنَّ عَمَلَهَا عَلَى حَالِهِ (٣) . نَقُولُ : أَحِبُّ أَلَّا / تَذْهَبَ يَا فَتَى ، وَأَكْرَهُ أَلَّا تُكَلِّمَ زَيْدًا . وَالْمَعْنَى : أَكْرَهُ تَرْكَكَ كَلَامَ زَيْدٍ .

فَإِنْ أَرَدْتَ بِهَا الثَّقِيلَةَ لَمْ يَجْزَ أَنْ يَلِيَهَا الْفِعْلُ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِعَرَضٍ ثَمَّ حَذَفْتَ مِنَ الْمَضْمَرِ وَالثَّقِيلَ . وَنَحْنُ ذَاكِرُو ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَذَلِكَ قَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ الثَّقِيلَةَ - : قَدْ عَلِمْتَ أَنْ لَا تَقُومُ ، تَرِيدُ : أَنْتَ لَا تَقُومُ . (لَا) عَرَضٌ . وَهِيَ - إِذَا أَرَدْتَ الْخَفِيفَةَ - غَيْرُ فَاصِلَةٍ بَيْنَ (أَنْ) وَالْفِعْلِ .

(١) الْمُنَاسِبُ : كَلَّمَكْ زَيْدٌ .

(٢) تَقْدِيمُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ٤٨ ، وَالْجُزْءِ الثَّانِي ص ٦ ، ٣٠ .

(٣) تَقْدِيمُ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣١ .

فأما السين وسوف فلا يكون (أن) قبلهما إلا على التثقيب والإضمار ، لأنَّهما ليستا كـ (لا) ،
 ألا نرى أنَّك تقول : مررت برجل لا قائم ولا قاعد ، فيكون بمنزلة قولك : مررت برجل
 قائم وقاعد في الإعراب ، وإن كان الأول منفيًا . وكذلك : كان عبد الله لا شجاعا ولا بطلا .
 ولا تقع السين وسوف هذا الموضع ، فعلى هذا تقول : علمت أن سيقومون ، وأن سوف
 يقومون . لا يكون إلا على ذلك (١) .

• • •

وللثقيلة أفعالٌ ، وللخفيفة أفعالٌ سواها ، وذلك مذكور على إثر هذا الباب إن شاء الله .
 فإن أردت الثقيلة / مع الفعل الماضي - دخل من العوض (قَدْ) ، فقلت : قد علمت أن قَدْ
 ذهب زيد ، أى : أنه قد ذهب زيد .

$\frac{3}{3}$

هذا باب

الأفعال [التي] لا تكون (أَنْ) معها إلا ثقيلة

والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة

والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة

أما ما كان من العلم فإن (أَنْ) لا تكون بعده إلا ثقيلة ؛ لأنه شيء قد ثبت واستقر ،
وذلك قولك : قد علمت أَنْ زيدا منطلق ، فإن خففت فعلى إرادة التثقيل والإضمار . تقول :
قد علمت أَنْ سيقوم زيد ، تريد : أنه سيقوم زيد . قال الله عز وجل : (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ
مِنْكُمْ مَرَضَى) (١) ؛ لأنه شيء قد استقر .

ألا ترى أنه لا يصلح : علمت أَنْ يقوم زيد ؛ لأن (أَنْ) الخفيفة إنما تكون لما لم يثبت ؛
نحو : خفت أَنْ تقوم يا فتى ، وأرجو أَنْ تذهب إلى زيد ؛ لأنه شيء لم يستقر . فكل ما كان
من الرجاء والخوف فهذا مجازه .

فأما الأفعال / التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة فما كان من الظن (٢)

فأما وقوع الثقيلة فعلى أنه قد استقر في ظنك : كما استقر الأول في علمك . وذلك قولك :
ظننت أنك تقوم ، وحسبت أنك منطلق .

فإذا أدخلت على المحذوفة العوض قلت : حسبت أَنْ سيقومون ، وكذلك تقول : ظننت
أَنْ لا تقول خيرا ، تريد : أنك لا تقول خيرا .

وأما النصب فعلى أنه شيء لم يستقر ، فقد دخل في باب رجوت وخفت بهذا المعنى .
وهذه الآية تقرأ على وجهين : (وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) و (أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةً) (٣) ، فانتصب
ما بعد (لا) وهي عوض ؛ كما أوقعت الخفيفة الناصبة بعد (ظننت) بغير عوض . وذلك

(١) الزمل : ٢٠

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٤٩ ، والجزء الثاني ص ٣١ ، ٣٢ .

(٣) المائدة : ٧١ ، والقراءتان من السبعة . النشر ج ٢ ص ٢٥٥ نحيث النفع ص ٨٦ شرح

الشاطبية ص ١٩٠

هَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) (١) ، لَأَنَّ معناها معنى ما لم يستقر . وكذلك : (إنَّ ظَنًّا أَنْ يُقِيمَا حُلُودَ اللَّهِ) (٢)

وزعم سيبويه / أَنَّهُ يجوز : خِضْتُ أَنْ لَا تَقُومَ يَا فُتًى ، إذا خاف شيئا كالمستقرِّ عنده ، وهذا بعيد (٣)

وأجاز أن تقول : مَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنْ تَقُومَ ، إذا لم يُرِدْ عِلْمًا واقعا ، وكان هذا القول جاريا على باب الإشارة ؛ أَيْ : أرى من الرأى ؛ وهذا فى البُعْد كالذى ذكرنا قبله (٤) وجُمْلَةُ الباب تدور على ما شرحت لك من التبيين والتوقع .

فَأَمَّا قول الله عزَّ وجلَّ : (أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ) (٥) فَإِنَّ الوجْهَ فيه الرفعُ ، والمعنى : أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قولا ؛ لَأَنَّهُ عِلْمٌ واقع . والوجهُ فى قول الشاعر :

أَفْنَى عَرَائِكُهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا أَنْ لَا تَذُوقُ مَعَ الشَّكَاكِمِ عُودَا (٦)

الرفعُ ، لَأَنَّهُ يريد : إِنَّ الذى أَفْنَى عَرَائِكُهَا هذا . فهذا على المنهاج الذى ذكرت لك .

(١) القيامة : ٢٥ .

(٢) البقرة : ٢٣٠ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « ولذلك ضعف أرجو أنك تفعل ، وإطمع أنك فاعل ، ولو قال رجل : أخشى أن لا تفعل يريد أن يخبر أنه يخشى أمرا قد استقر عنده أنه كائن جاز ، وليس وجه الكلام » .

ويشهد لسيبويه قول أبى محجن :

وَلَا تَدْفِنْنِي فِي الْقَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أَذُوقُهَا

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وتقول : ما علمت إلا أن تقوم ، وما أعلم إلا أن تأتية إذا لم ترد أن تخبر أنك علمت شيئا كائنا البتة ، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة ، كما تقول : أرى - من الرأى - أن تقوم ، فانت لا تخبر أن قياما قد ثبت كائنا ، أو يكون فيما تستقبل البتة ، فكأنه قال : لو قتلت ، فلو أراد غير هذا المعنى لقال : ما علمت إلا أن سيقومون » .

(٥) طه : ٨٩ قرأ أبو حيوه بنصب يرجع وهى من الشواذ . شواذ ابن خالويه ص ٨٩ والبحر ج ٦ ص ٢٦٩ .

(٦) التخديد : هزال ونقص اللحم . والعرائك : جمع عريكة وهى السنام ، والقوة والشدة . والبيت لجريز فى وصف خيل هزلت وروايته فى الديوان ص ١٧١ وفى اللسان مادة (خدد) ؛

أَجْرَى فَلَانْدَهَا وَخَدَّدَ لَحْمَهَا أَنْ لَا يَذُوقَنَّ مَعَ الشَّكَاكِمِ عُودَا

ولا يظهر لى وجه اختيار المبرد الرفع فى البيت ولو نصب الفعل لكانت (أن) خفيفة ناصبة والمصدر المؤول فاعل لأحد الفاعلين المتنازعين والتقدير : علم الذوق .

هذا باب

$\frac{3}{6}$

ما لحِقْتَهُ / (إِنْ) و (أَنْ) الخفيفتان

في الدعاء وما جرى مجراه .

تقول : أَمَا إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ، وَإِنْ شِئْتَ : أَمَا أَنْ ، عَلَى مَا فَسَّرْتَ لَكَ فِي (أَمَا) أَنَّهَا تَقَعُ لِلتَّنْبِيهِ ، وَتَقَعُ فِي مَعْنَى قَوْلِكَ : حَقًّا ؛ فَالْتَقْدِيرُ : أَمَا إِنَّهُ ، وَأَمَا أَنَّهُ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ^(١) فَإِنْ قُلْتَ : فَكَيْفَ جَازَ الْإِضْمَارَ وَالْحَذْفَ بِغَيْرِ عَوَضٍ ؟

فإِنَّمَا ذَلِكَ لِأَنَّكَ لَا تَصِلُ إِلَى (قَدْ) ؛ لِأَنَّكَ دَاعٍ ، وَلَسْتَ مُخْبِرًا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْإِضْمَارَ قَدْ دَخَلَ فِي الْمَكْسُورَةِ لِهَذَا الْمَعْنَى ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ .

وَتَقُولُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى هَذَا الْمِنْهَاجِ : أَمَا أَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ ، تَرِيدُ : أَمَا أَنَّهُ ، وَإِنْ شِئْتَ : أَمَا إِنْ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَدْخَلْتَ السِّينَ أَوْ سَوِّفَ لَتَغَيَّرَ الْمَعْنَى ، وَكُنْتَ مُخْبِرًا ، وَلَوْ أَدْخَلْتَ (لَا) لَا نَقْلَبَ الْمَعْنَى ، وَصَرْتَ دَاعِيًا عَلَيْهِ ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ بِغَيْرِ عَوَضٍ .

$\frac{3}{7}$

وَلَمَّا كَانَتْ الْمَكْسُورَةُ / تُحَذَفُ بِتَثْقِيلِهَا مَعَ الضَّمِيرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِيُوصَلَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى ، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ فِيهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ غَيْرَ هَذَا الْمَوْضِعِ - كَانَتْ الْمَفْتُوحَةُ أَوَّلَى ^(٢) ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِيهَا مَعَ الْعَوَضِ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا فَمَعْنَاهُ : أَنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى عَوَضٍ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

فِي فِتْنَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ ^(٣)

(١) عرض لفتح هزة ان وكسرها بعد اما في الجزء الثاني ص ٣٥٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ « ومن ذلك (والخامسة ان غضب » بفتح الضاد وضم الباء « الله عليها) فكانه قال : انه غضب الله عليها . لا تخففها في الكلام ابدا وبعدها الاسماء الا وانت تريد الثقيلة مضمرها فيها الاسم .. » .

(٣) استشهد به سيبويه على حذف اسم (ان) المخففة في هذه المواضع : ج ١ ص ٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٨٠ ، ج ٢ ص ١٢٣ .

وإنما امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عَوْض ، لأنَّ الفعل لم يكن لِيَقَعَ بعدها لو ثَقُلَتْ ، وأَعْمِلْتُ كما يكون الاسم . فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحَذْفَ بغير عَوْض ، وأن يوقعوا بعدها ما لا تنفع عليه لو ثَقُلَتْ ، وأَعْمِلْتُ ، لأنها بمنزلة الفعل ، ولا يقع فِعْلٌ على فِعْلٍ .

= و (هالك) خبر مقدم ، و (كل) مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل رفع خبر (ان المخففة) والمصدر المؤول سد مسد مفعولى (علموا) .

وكسيوف : صفة لفتية وكذلك جملة (قد علموا) .
يريد أنهم كالسيوف فى المضاء والعزم أو فى صباحة الوجوه تبرق كالسيوف ، وخص سيوف الهند لحسن صقاتها .

ويحفى من الحفاء : وهو المشى بلا نعل ولا خف ، وأراد به الفقير .
وينتعل : يلبس النعل وأراد به الفنى . يريد : قد علم هؤلاء الفتيان أن الموت يعم غنيهم وفقيرهم ، فهم يبادرون الى اللذات قبل أن يحول الموت بينها وبينهم .
والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى ورواية الديوان ص ٥٩ :

فى فتية كسيوف الهند قد علموا أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل

وقال السيرافى : الصراع « أن هالك كل من يحفى ، وينتعل » مصنوع ، والثابت المروى : أن ليس يدفع عن ذى الحيلة الحيل . قال : والشاهد فى كلتا الروايتين واحد لأنه فى اضممار الهاء فى (أن) .

وقال ابن المستوفى : والذى ذكره السيرافى صحيح ، ولا شك أن النحويين غيروا ليقع الاسم بعد (أن) المخففة مرفوعا وحكمه أن يقع بعد أن المنقلة منصوبا ، فلما تغير اللفظ تغير الحكم .

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٥٤٧ - ٥٥٠ والعينى ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٩٣ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢ .

وأقول : دعوى أن النحويين غيروا البيت ليكون شاهدا على وقوع الجملة الاسمية بعد (أن) المخففة ليست بمقبولة اذ وقوع الجملة الاسمية بعد أن المخففة جاء فى قوله تعالى : (وآخر دعواهم أن الحمد لله) وفى قوله : (وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه) وفى آيات أخرى .

هذا باب

النونين : الثقيلة والخفيفة

ومعرفة مواقعها (١) من الأفعال

/ إعلم أنهما لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل $\frac{3}{8}$ الذى يؤكد ليَقْع . وذلك ما لم يكن خبراً فيما ضارع القسم .
فأما القسم فإحداهما فيه واجبة لامحالة .
وأما ما ضارعه فأنت فيه مخير .

وذلك قولك فى القسم : والله لأَقُومَنَّ ، وحقُّ زيد لأَقْضِيَنَّ ، فيلحق النون إما خفيفة وإما ثقيلة ، لا يكون القسم إلا كذلك . وقد شرحنا ذلك فى باب القسم (٢) : لِمَ كانت فيه واجبة ؟
وأما الثقيلة فكقولها عز وجل : (لِيُسْجَنَنَّ وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ) .
وأما الخفيفة فعلى (٣) قراءة من قرأ : (وَلِيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاغِرِينَ) (٤) ، وكقولها : (كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَنْسِفَنَّ بِالْأَنفِثَةِ) (٥) ، وقال الشاعر :

* وفى ذِمَّتِي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلَنَّ (٦) *

-
- (١) كذا فى الأصل والأنسب : مواقعهما .
 - (٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٢٣ .
 - (٣) فى الأصل : فقوله فعلى قراءة .
 - (٤) يوسف : ٢٢ وتشديد نون «ليكونن» قراءة شاذة ، وتخفيفها متفق عليه فى العشرة (انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٠٦) .
 - العلق : ١٥ - وقرئ فى الشواذ بالنون الشديدة (شواذ ابن خالويه ص ١٧٦) .
 - (٦) صدره كما فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ :

* تُساورُ سواراً إلى المجدِّ والعلا *

تساور ، أى : ترفع نفسك على سوار ، وتغالبه فى المفاخرة .
و (فى ذمى) خبر لمبتدأ محذوف وجوبا ، لأن الخبر أشعر بالقسم .
والبيت لليلى الاخيلية من قصيدة فى هجاء النابغة الجعدي وقد كانت بينها وبين سوار ابن أوفى القشيري مودة وهجاؤها للنابغة الجعدي مشهور وانظر العينى ج ١ ص ٥٦٩ - ٥٧٠ .

فمن مواضعها (١): الأمر ، والنهى ، لأنَّهُما غير واجبين . وذلك قولك - إذا لم تأت بهما - :
اضرب ، ولا تضرب ، فإذا أثبت بها قلت / : اضربن زيدا ، ولا تضربن زيدا ، وإن شئت ثقلت
النون ، وإن شئت خففتها . وهى - إذا خففت - وكدة ، وإذا ثقلت فهى أشد توكيدا ،
وإن شئت لم تأت بها (٢) فقلت : اضرب ، ولا تضرب . قال الله عز وجل : (وَلَا تَقُولَنَّ
لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا) (٣) ، وقال : (وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (٤) ، وقال :
(فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) (٥) .

وقال الشاعر فى الخفيفة :

فِيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَفْصِدَا (٦)

(١) كذا فى الأصل ، والأنسب (مواضعهما) .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ « فاما الامر والنهى فان شئت ادخلت فيه النون ، وان شئت
لم تدخل ، لانه ليس فيهما ما فى ذا » .

(٣) الكهف : ٢٣ .

(٤) يونس : ٨٩ .

(٥) البقرة : ١٣٢ .

(٦) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٤٩ وروايته هناك :

فِيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

ورويته فى ديوان الأعشى ص ١٣٧ :

فَيَاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَأْخُذْنَ سَهْمًا حَدِيدًا لِتَفْصِدَا

وذا النصب المنسوب لا تنسكنه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

الفصد : شق الجلد لاستخراج الدم .

وقول الأعشى : والله فاعبدا تقدم فيه معمول الفعل المؤكد بالنون . وقد ذكر الرضى فى
شرح الكافية ج ١ ص ١١٦ ، ١٥٣ أن الفصل المؤكد بالنون لا يجوز تقديم معموله عليه ، فان
كان ذلك متققا عليه كان قبول الأعشى ضرورة شعرية أو تكون فى الكلام (اما مقدرة كما قالوا
فى قوله تعالى (وربك فاعبد) . وانظر الصبان ج ١ ص ٩٤ والعينى ج ٤ ص ٣٤٠ - ٣٤١
ومعجم المقاييس ج ٤ ص ٥٠٧ . وفى الروض الأنف ج ١ ص ٢٣٧ « وقوله : والله فاعبدا ،
وقف على النون الخفيفة بالالف » . وقد قيل فى مثل هذا : انه لم يرد النون الخفيفة وإنما خاطب
الواحد بخطاب الاثنين .. » .

وقال الآخر :

فَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا (١) .

والطلب يَجْرَى مجرَى الأمر والنهى ، وقد مضى القول فى هذا .

ومن مواضعهما : الاستفهام ؛ لأنه غير واجب . وذلك قولك : هل تضربن زيدا ، وهل يقومن

زيد يا قتي .

وتدخل الخفيفة كما دخلت الثقيلة ؛ لأنهما فى التوكيد على ما ذكرت لك (٢)

ومن مواضعها : الجزاء إذا لحقت (ما) زائدة فى حرف الجزاء ؛ لأنها تكون / كاللام التى تلحق فى القسم فى قولك : لأفعلن (٣) ، وذلك قولك : إِمَّا تَأْتِيَنِي آتِكُ ، وَمَنَّى مَا تَقْعَدَنَّ أَقْعُدُ .

(١) . استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ، ونسبه الى كعب ابن مالك ، وقال الأعمش : أو لعبد الله بن رواحة .

وفى صحيح البخارى (غزوة خيبر ج ٥ ص ١٣٠-١٣١) : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر ، فسرنا ليلا ، فقال رجل من القوم لعامر (عامر بن الاكوع) يا عامر ، الا تسمعن من هنيهاتك ، وكان عامر رجلا شاعرا ، فنزل يحدو بالقوم يقول :

لَا هُمْ لَوْلَا أَنْتَ مَا افْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَاغْفِرْ فِدَاءَ لَكَ مَا اتَّقَيْنَا وَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَأَقَيْنَا
وَأَلْقَيْنُ سَكِينَةً عَلَيْنَا

وانظر هذا الرجز فى سيرة ابن هشام وفى الروض الأنف ج ٢ ص ٢٣٥-٢٣٦ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥١ « ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التى تكون بعد حروف الاستفهام ، وذلك لأنك تريد : أعلمنى إذا استفهمت . وهى أفعال غير واجبة ، فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهى ، فان شئت افحمت النون ، وان شئت تركت ، كما فعلت ذلك فى الأمر والنهى .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ « ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد ، وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام التى فى لتفعلن لما وقع التوكيد قبل الفعل الزموا النون آخره ، كما الزموا هذه اللام ، وان شئت لم تقم النون ، كما أنك ان شئت لم تجيء بهاء فاما اللام فهى لازمة فى اليمين فشبهوا (ما) هذه اذ جاءت توكيدا قبل الفعل بهذه اللام التى جاءت لاثبات النون . فمن ذلك قولك : اما تأتيني آتك ، وإيهم ما يقولن ذلك تجزه ، وتصديق ذلك قوله عز وجل (واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك) وقال عز وجل (فاما ترين من البشر أحدا) . »

ظاهر كلام المبرد هنا انه موافق لسيبويه فى ان التوكيد بعد اما غير واجب فلم يختلف معه وردد تعليقه ويتضح ذلك ايضا بالرجوع الى كلامه فى الكامل فقد قال فى ج ٣ ص ١٥٦ -

١٥٧ :

فمن ذلك قول الله عز وجل : (فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) ، وقال : (وَإِنَّمَا تَعْرِضْنَ عَنْهُمْ) .
فإن كان الجزاء بغير (ما) فَبُحِ دُخُولُهَا فِيهِ ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ يَجِبُ آخِرُهُ بِوُجُوبِ أَوَّلِهِ . وَإِنَّمَا
يجوز دخولها الجزاء بغير (ما) في الشعر للضرورة ، كما يجوز ذلك في الخبر (١)
فمن ذلك قوله :

مَنْ تَشَقَّقْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِآئِبٍ أَبَدًا ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي (٢)

= « ولكن (ما) لا تكون لازمة ولكن تكون زائدة في (ان) التي هي للجزاء كما تزداد في
سائر الكلام ، نحو : أين تكن أكن ، وأينما تكن أكن ، وكذلك : متى تأتني آتك ، ومتى ما تأتني
آتك ، فقول : إن تأتني آتك وأما تأتني آتك ، تلغم النون في الميم ، لاجتماعهما في الغنة ،
كما قال امرؤ القيس :

فَلَمَّا تَرَيْتَنِي لَا أَغْمُضُ سَاعَةً مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكْبَّ فَأَنْهَسَا

وفي القرآن (فَمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا) وقال (وأما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك
ترجوها) .

فقوله في الكامل : وأما تأتني آتك وكذلك في المقتضب ص ٢٩ من هذا الجزء
واستشهاده بشعر امرئ القيس الخالي من التوكيد بعد (اما) صريح في أنه لا يرى وجوب
توكيد المضارع بعد (ان) المدغمة في (ما) الزائدة .

ويشهد لذلك أيضا قوله في ص ١٢ من الأصل : « لأن الأفعال أنت في ادخال النون عليها
مخير إلا ما وقع منها في المستقبل في القسم »

وقوله في الجزء الثاني ص ٣٣٣ : (هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال وما بال النون
في كل ما دخلت عليه يجوز حذفها واستعمالها إلا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنه لا يجوز
حذفها ...) .

وقال في ص ١٢ من هذا الجزء : « لأن الأفعال أنت في ادخال النون عليها مخير

وقال في ص ٢٩ من هذا الجزء ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .

وقال في ص ٢٣٥ ، أما تأتني آتك ، وأما تقم أقم معك .

وأبو حيان في البحر المحيط والسيوطي في الهمع ينسبان إلى المبرد أنه يرى وجوب
توكيد المضارع هنا . قال في الهمع ج ٢ ص ٧٨ : « وتدخل كثيرا ، وقيل لزوما المضارع التالي
(اما) الشرطية نحو : (فاما نذهب بك) (وأما ينزفك) ولم يقع في القرآن إلا مؤكدا بالنون ،
ومن ثم قال المبرد والزجاج : أنها لازمة لا يجوز حذفها إلا في الضرورة كقوله :

إِنَّمَا تَرَى رَأْسِي تَغْيَرُ لَوْنُهُ

ولكثر حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام . وكذلك نسب

إليه أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٤٧٧ . (فَمَا تَرَيْنَ) مريم : ٣٦ ، (وأما تعرضن) :
الاسراء : ٢٨ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ ، ١٥٣ . وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل
في الشعر شبهوه بالنهي حين كان مجزوما غير واجب . وهذا لا يجوز إلا في اضطرار .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٢ على توكيد فعل الشرط في الضرورة لأن أداة
الشرط ليس معها (ما) .

فهذا يجوز ، كما قال في الخبر :

رُبَمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنِ ثَوْبِي شِمَالَاتُ (١)

ومن أمثال العرب : «بَعَيْنِ مَا أَرَيْنَكَ (٢)» و«بِأَلَمٍ مَا تُحْتَنِنُهُ (٣)» . فَإِنَّمَا أَذْخَلَ النُّونَ مِنْ أَجْلِ (مَا) الزائدة كاللام كما ذكرت لك .

== يقال ثقفت الرجل في الحرب : أدركته ، وثقفته : ظفرت به ، وثقفته : أخذته . ثقفت الحديث : فهمته ، والجميع من باب فرح ، وآثب : راجع . أى من تظفر به من باهلة ، لا تدعه يرجع الى اهله سالما .

وروى من تثقفن منا بالناء ، من يتقفوا منا ولا تناسب هاتان الروايتان ما بعدهما ، ولا المقام .

والبيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٥٦٥-٥٦٦ والعيني ج ٤ ص ٣٣٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ على توكيد المضارع للضرورة ثم قال : وزعم يونس : أنهم يقولون : ربما تقولن ذلك وكثر ما تقولن ذلك .. » .

أوفيت على الشيء : أشرفت عليه ، و (فى) بمعنى على : ويجوز أن تكون بمعناها على تقدير أوفيت على مكان عال فى جبل ، وقال ابن الاعرابي : يقال : أوفيت رأس الجبل . قال ابن يسمون : فعلى هذا فى البيت حذف مفعول تقديره : ربما أوفيت مرقبة أو شرفا فى رأس علم . والعلم : الجبل . والشمال بالفتح ويجوز الكسر بقله وهى الريح التى تهب من ناحية القطب وفيها لغات ..

وجملة (ترفعن ثوبى شمالات) حال من تاء أوفيت ، أو صفة لعلم والعائد محذوف أى فيه .

وتشير هذه الجملة الى أن قميصه لا يلصق بجلده لخمسه ، وهذا مدح عندهم . واستشهد بالبيت الفارسي فى الإيضاح على وقوع الماضى بعد (رب) المكفوفة بما فقال : رب موضوعه للاخبار عما مضى وهذا موضع التكرير به أولى من التقليل ، لانه المناسب للمدح ، وقال شارح الإيضاح : يحتمل بقاء (رب) على معناها من التقليل ، لان جذيمة ملك جليل لا يحتاج مثله الى أن يتبدل فى الطلائع لكنه قد يطرا على الملوك خلاف العادة ، فيفخرون بما ظهر منهم عند ذلك من الصبر والجلادة .

وروى البيت فى الأغاني : ترفع اثوابى شمالات .

والبيت لجذيمة الأبرش من أبيات يصف فيها سرية أسرى بها أو انقطاعا عرض له من جيشه فى بعض مغازيه ، فكان ريشة لهم ، ولم يكل ذلك الى أحد أخذا بالحزم .

وانظر الخزائنة ج ٤ ص ٥٦٧-٥٦٨ والمفسنى ج ١ ص ١١٩-١٢٠ ، ج ٢ ص ٩ والسيوطى ص ١٣٤-١٣٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٤٣ والعيني ج ٣ ص ٢٤٤ والتمام ص ٢١٠ .

(٢) فى مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ١٠٠ « أى اعلم كائن أنظر اليك . يضرب فى الحث على ترك البطء .

و (ما) صلة دخلت للتوكيد ولاجلها دخلت النون فى الفعل » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣ ، وإنما كان ترك النون فى هذا أجود لان (ما) و (رب)

= بمنزلة حرف واحد ، نحو : قد وسوف و (ما) وحيث بمنزلة أين واللام ليست مع المقسم
به بمنزلة حرف واحد وليست كالتى فى (بالم ما تختننه) ، لأنها ليست مع ما قبلها بمنزلة
حرف واحد .

وفى مجمع الامثال ج ١ ص ١٠٧ «بالم ما تختنن ، أى : لا يكون الختان الا بالم
ومعناه : انه لا يدرك الخير ولا يفعل المعروف الا باحتمال مشقة ويروى بالم ما تختننه . وهذه
على خطاب المرأة والهاء للسكت ودخلت النون فى الروايتين لدخول (ما) » .

هذا باب

الوقوف على النونين :

الخفيفة والثقيلة

٣
١١ اعلم أنك إذا وقفت على الثقيلة كان الوقف عليها / كالوقف على غيرها من الحروف المبنيّة على الحركة . فإن شئت كان وقفها كوصلها ، وإن شئت ألحقتها ببيان الحركة ، كما تقول : ارمه ، واغزه ، واخشه . فهذا وجهها .

وإن شئت قلت على قولك : ارم ، اغز ، اخش ، فقلت : اضربن ، وارمين ، وقولن . فهذا أمر الثقيلة .

فأما الخفيفة فإنها في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم . فإذا كان ما قبلها مفتوحا أبدلت منها الألف ، وذلك قولك : اضربن زيدا . فإذا وقفت : قلت : اضربا ، وكذلك : والله ليضربن زيدا . فإن وقفت قلت : لتضربا (١) ؛ كما قال : (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) .

فإذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا ، كان الوقف بغير نون ولا بدل منها ؛ لأنك تقول في الأسماء في النصب : رأيت زيدا ، فتبدل من التنوين ألفا ، وتقول في الرفع : هذا زيد ، وفي الخفض : مررت بزيد ، فلا يكون الوقف كالوصل .

٣
١٢ وكذلك هذه الأفعال (٢) ، تقول للجماعة - إذا أردت النون الخفيفة - اضربن زيدا / : فإن وقفت قلت : اضربوا ، واضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : اضربي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤-١٥٥ « اعلم انه اذا كان الحرف الذي قبلها مفتوحا ، ثم وقفت جعلت مكانها ألفا ، كما فعلت ذلك في الاسماء المنصرفه حين وقفت ، وذلك لان النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد ، وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنة ، كما ان التنوين ساكن ، وهى علامة توكيد ، كما ان التنوين علامة التمكن ، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥ « واذا وقفت عند النون الخفيفة في فعل مرتفع لجميع رددت النون التي تثبت في الرفع ، وذلك قولك - وانت تريد الخفيفة - : هل تضربين ، وهل تضربون ، وهل تضربان .. » .

وفي نسخة أخرى^(١) : وكذلك هذه الأفعال . تقول : والله لتضربن زيدا فإن وقفت قلت : لتضربون ، وتقول : هل تضربن زيدا يا امرأة ، فإن وقفت قلت : هل تضربين فهذا نظير ما ذكرت لك . ولا فصل بين النون الخفيفة في الأفعال وبين التنوين في الأسماء ، إلا أن النون تحذف إذا لقيها ساكن ، والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين .

وقد يجوز حذفه في الشعر وفي ضعف من الكلام ، فتقول - إذا أردت النون الخفيفة - : اضرب الرجل . حذفت النون لالتقاء الساكنين ، فهذا أمرها . وإنما حذفت وخالفت التنوين ؛ لأن ما يلحق الأفعال أضعف مما يلحق الأسماء ؛ لأن الأفعال أنت في إدخال النون عليها مخير ، إلما وقع منها في المستقبل في القسم ، والأسماء كل ما ينصرف منها فالنون التي تسمى التنوين لازمة فيه ، والأسماء هي الأول ، والأفعال فروع ودواخل عليها .

وإذا وقفت / على النون الخفيفة في فعل لجميع مرتفع - حذفت النون .

٣
١٣

هذا باب

تغيير الأفعال للنونين :

الخفيفة . والثقيلة

إِعلم أَنَّ الأفعال - مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة - فَإِنَّهَا تُبنى مع دخول النون على الفتحة ؛ وذلك أَنَّهَا والنونَ كشئ واحد ، فُبْنِيَتْ مع النون بناءً خمسة عشر . ولم تُسَكَّنْ لعلتين :

إحداهما : أَنَّ النون الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الأولى منهما ساكنة ، فلو أَسَكَنْت ما قبلها لجمعت بين ساكنين .

والعلة الأخرى : أَنَّكَ حَرَكْتَهَا ؛ لتجعلها مع النون كالشئ الذى يُضمُّ إليه غيره ، فيُجعلان شيئاً واحداً ؛ نحو : بَيَّتَ بَيَّتَ ، وخمسة عشر .

وإنما اختاروا الفتحة ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ الحركات (١) . وذلك قولك للرجل : هل تضربنَّ زيدا ؟ والله لتضربنَّ زيدا . فالفعلان مرفوعان .

وتقول فى الموقوف ، والمجزوم : اضربنَّ زيدا ، ولا تضربنَّ عمرا ، وإِما تغزونَّ زيدا أغزود . كما / قال عز وجل : (وَإِما تُعْرِضُنَّ عَنْهُمْ ابْتَغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ) (٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٥٣-١٥٤ « اعلم ان فعل الواحد اذا كان مجزوما ، فلحقته الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الحرف الذى أسكنت للجزم ، لان الخفيفة ساكنة ، والثقيلة نونان : الاولى منهما ساكنة ، والحركة فتحة . لم يكرروا ، فيلتبس المذكر بال مؤنث ، ولم يضموا ، فيلتبس الواحد بالجمع . وذلك قولك : اعلمن ذلك ، واكرمن زيدا ، واما تكرمته اكرمه .

واذا كان فعل الواحد مرفوعا ، ثم لحقته النون صيرت الحرف المرفوع مفتوحا ، لئلا يلتبس الواحد بالجميع ، وذلك قولك : هل تفعلن ذلك ، وهل تخرجن يا زيد .

وانظر تعليل ذلك ايضا فى امالى الشجرى ج ٢ ص ١٩٨ وابن يعيش ج ٩ ص ٣٧ ، وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٧٦ والاشباه والنظائر ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الاسراء : ٢٨ .

فإذا ثنيت ، أو جمعت ، أو خاطبت مؤنثاً فإن نظير الفتح في الواحد حذف النون (١) كما ذكرت

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « وإذا كان فعل الاثنين مرفوعاً ، وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين ، لاجتماع النونات ، ولم تحذف الألف ، لسكون النون ، لان الألف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو أذهبت لم يعلم أنك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفة ههنا ، لانها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف فيلن بالواحد .

وإذا كان فعل الجمع مرفوعاً ، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع وذلك قولك : لتفعلن ذلك ولتذهبن ، لانه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقلاً . وأعلم أن الخفيفة والثقيلة اذا جاءت بعد علامة أضمار تسقط . .

وكذلك قولك للمرأة : اضربن زيدا ، واكرمن عمراً ، تحذف الياء لما ذكرت لك ، ولتضربن زيدا ولتكرمن عمراً . . .

ومن ذلك قولهم للجميع : اضربن زيدا ، واكرمن عمراً ، ولتكرمن بشراً . . » .

نقد المبرد كلام سيبويه السابق بقوله :

قال محمد : « وهذا اعتلال فاسد ، لان الجمع بين نونين في تضربوننى وثلاث نونات في قولهم : اننى - غير مستنكر ، ولكن القبول في هذا أنهم بنوا الفعل (في الاصل الاسم) المذكور مع النون على الفتح فقالوا : هل تخشين زيدا ، واضربن زيدا وسقوط النون من الجمع والمؤنث نظير الفتحة في الواحد ، كما كان ذلك في نصبها ، فهذا القياس ، وهو قول أبى عثمان »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

قال أحمد : « أقول سيبويه : أنهم كرهوا اجتماع النونين - كلام صحيح ، من أجل أن تضعيف الحرف وتكريره ثقيل على اللسان .

وزعم الخليل - رحمه الله - أن اللسان اذا انتقل من حرف الى غيره فهو سهل كسهولة الرجل اذا انتقلت من موضع الى سواه ، فاذا نطق اللسان بعرف ثم رجع اليه كان كمشى المقيد .

وهذا اعتلال يستدل على صحته بما يجرى في طباعنا من استثقال ما استثقلت العرب ، وهذا النحو من العلل صحيح لا يدفع ، لان وجودنا اياه في انفسنا شاهد عدل على ما ادعى . . . والبراد غير مخالف لنا في هذا الاصل الذى قدمناه لبنى الكلام عليه .

ومن الدلالة على صحته ما قاله سيبويه من كراهة اجتماع النونات قولهم في الامر لجماعة النساء : اضربن ، وأدخلت الألف ، لتفصل بين النونين : الاولى والمدغمة التى للتوكيد .

وليس قولنا : أنهم يستثقلون التضعيف . . . أنهم لا يقدرون على التكلم به ، فيكون ما عارض به البراد من قولهم : اننى ويضربوننى ، ولكن الاستثقال صحيح ، وقد يتحملونه في مواضع من الكلام لمعان تعرض فيه ، فلا يجوز غيره ، واقد يدعونه في مواضع لا يجيزونه البتة وفى مواضع يجيزون الوجهين : التضعيف ، والترك .

فمما الزموه الادغام كراهية التضعيف قولهم في الفعل : رد وما أشبهه ، ولا يقولون :

ردد الا ان يسكن الحرف الآخر .

لك . نقول للمرأة : هل تضربين زيدا ؟ ولا تضربين عمرا ؛ فتكون النون محذوفة التي كانت في تضربين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : لن تضرب يا فتى ، قلت للمرأة - إذا خاطبتها - : لن تضربي ،

= وما ضاعفوه ، ولم يدغموه قولهم في الاسم : سرر ، وظلل .
ولم يكن تحملهم للثقل في مثل هذا لما ذهبوا اليه في الاسم والفعل بمبطل ثقله ، ولا بمانع لنا أن نعتل به في رد فنقول : انهم ادغموه استثقالا للتضعيف ، كما أن قولهم : اننى ، ويضربونى لا يجب أن يكون مانعا لنا من أن نقول : انهم استثقلوا اجتماع النونات في موضع آخر من الكلام ، إذ ليس كل مستثقل متروكا البتة في جميع المواضع .

والنون التي تدخل للتوكيد - فهي وإن كانت زائدة في حروف الكلمة ، وليست بمنزلة شيء منفصل كالنون ، والياء التي هي كناية المفعول في قولك : اننى ، ويضربونى ، لانك قد أتيت بالظاهر كقولك : ان زيدا فاعل ، وبكناية ليست فيها نون كقولك : انه ، وأنها - فليست هذه النون بحرف مزيد في الكلمة ، ولا يغير لها آخر الفعل ، كما يغير لنون التوكيد ، ويبنى معها ، ومع هذا فقد تلزم نون التوكيد الفعل في بعض المواضع في مثل قوله : والله ليفعلن ، فكان الحرف مع ما يبنى من الفعل ، ويغير له آخره ، ويصير كأحد حروفه ، ويلزم في بعض مواضعه أولى . ومع هذا كله فقد حذفوا النون من اننى فقالوا : انى وقرأ بعضهم (اتحاجونى) فاذا حذفوا هذه النون استثقلا مع ما وصفنا من أنها لا تلزم ، وليست مبنية مع الفعل [كان الحذف لنون التوكيد أولى] لتغييرهم آخر الفعل لها .

والعلة التي أتت بها للاستثقال بالنونات علة قاطعة على أصل متفق عليه تشهد فطرة الانسان (في الأصل : اللسان) بضعته ، والعلة التي أتت بها المازنى خليقة حسنة غير ناقضة للآخرى .

وقد يكون للمسألة علتان ، وعلل ، وليس ما كان خليقا من العلل لانه أشبه بعض كلامهم ، فاستحسن لذلك ، وظن أنه مرادهم ، إذ لم يوجد أقرب منه ، ولا أشبه مثل ما قامت الدلالة على أنه مقصدها وإرادتها .

وإذا عدنا في الشيء هذا النوع من الاعتلال : اعنى ما علمت علته من الاستدلال رجعا الى باب الاستحسان .

وانما أثر محمد هذا الطريق ، واستحسنه ، لانه طريق يتبين فيه لطف الصانع ، وحسن حيلته ، وتشبيهه لانه عديم الدلالة ، فاحتاج الى المائلة ، والمقارنة .

والمعنى الذي حكاه عن المازنى أنه قال : لما كان آخر فعل الواحد مع نون التوكيد مفتوحا كقولك : هل تفعلن ، وضارع هذا المنصوب اذا قلت : لن يفعلن ، فحذفت النون في التثنية والجمع مما فيه النون ، كما حذفت في تثنية المنصوب وجمعه ، فقالوا : هل تفعلن فحذفوا نون الجميع ، كما حذفوا من قولك : لم تفعلوا .

وفى هذه المسألة علة في حذف النون هي أحسن مما حكاه محمد عن المازنى مستخرجة من قول سيبويه ، منتزعة من مذهبه ، وذلك أنه زعم في الرسالة التي صدر بها كتابه أن العرب فعلت بلام (يفعلن) كما فعلت بلام (فعل) في البناء على السكون في قولك : فعلن ، ويفعلن ، وعلى الفتحة في قولك : فعل ، ويفعلن . فاذا كانت مع نون التوكيد مبنية على الفتح فضارعها الفعل الماضي - وجب حذف النون في التثنية والجمع ، لانها إنما تدخل الاعراب ، فاذا نيت في واحدها زال الاعراب من تثنيتهما ومن جمعها ، كما لم يدخلوا النون في ضربا ، وضربوا وفى قولهم في الامر : اضربا ، واضربوا ، لان فصل الواحد مبنى على الوقف . وكل موضع بنيت فيه الفعل ، فانك تحذف النون من تثنيته ومن جمعه .

وكذلك لن تضربا ، ولن تضربوا للإثنين والجماعة . فحذف النون نظير الفتحة في الواحد ، وذهبت الياء في قولك : اضربن زيدا لا لتقاء الساكنين . وكذلك تذهب الواو في الجماعة إذا قلت : اضربن زيدا ، وهل تخرجن إلى زيد ، فهذا نظير ما ذكرت لك .

فإن كان قبل الواو والياء فتحة ، لم تحذفهما لالتقاء الساكنين ، وحركتا ، لأنه إنما تحذف الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، لأنهما إذا كانتا كذلك كانتا حرفي لين كالآلف . ألا ترى أنك تقول : ارم الرجل ، وارموا الرجل ، فتحذف لالتقاء الساكنين .

/وتقول : اخشوا الرجل ، واخشى الرجل ، فتحرك ، ولا تحذف ، لأنهما بمنزلة الحروف التي هي غير معتلة^(١) . ومع ذلك فإنك لو حذف ما قبله الفتحة لالتقاء الساكنين ، لخرج اللفظ إلى لفظ الواحد المذكور ، وذهبت علامة التانيث وعلامة الجمع ، فكنت تقول : اخش الرجل .

فتقول على هذا للجماعة : اخشون الرجل ، وللمرأة : اخشين زيدا . وكل ما جرى مما قبله مفتوح فهذه سبيله^(٢) .

= فهذا الاستخراج على مذهبه وهو أصح مما أتى به الراد ، لأنه شبه هو المبني بالمعرب وهذا إنما حمل المبني على المبني ، فحمله على نظيره أولى .
انظر الانتصار ص ٢٨٠-٢٨٥ .

(١) القاعدة العامة في التخلص من اجتماع الساكنين هي :
إذا اجتمع ساكنان والأول حرف مد حذف الساكن الأول لاجتماع الساكنين .
وإذا اجتمع ساكنان والأول غير حرف مد حرك الساكن الأول لاجتماع الساكنين .
وحرف المد هو حرف العلة الساكن الواقع بعد حركة مطانة : الألف لا تكون إلا حرف مد ، والواو تكون حرف مد إذا وقعت ساكنة بعد ضمة ، والياء تكون حرف مد : إذا وقعت ساكنة بعد كسرة .

ولذلك حركت الواو في نحو : اخشوا الله ، واخشون ، وحركت الياء في نحو : اخشي الله ، واخشين .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٤ « فإذا جاءت بعد علامة مضمر تتحرك للالف الخفيفة أو للالف واللام حركت لهما ، وكانت الحركة هي الحركة التي تكون إذا جاءت الألف الخفيفة أو الألف واللام ، لأن علة حركتها هنا هي العلة التي ذكرتها ثم ، والعلة لتقاء الساكنين وذلك قولك : أرضون زيدا ، تريد الجميع ، واخشون زيدا ، واخشين زيدا ، وأرضين زيدا ، فصار التحريك هو التحريك الذي يكون إذا جاءت الألف واللام أو الألف الخفيفة » .

هذا باب

فِعْلُ الْاِثْنَيْنِ وَالْجَمَاعَةِ مِنَ النِّسَاءِ

فِي النُّونِ الثَّقِيلَةِ وَامْتِنَاعِهَا مِنَ النُّونِ الْخَفِيفَةِ

اعلم أنَّك إذا أمرت الاثنين ، وأردت النون الثقيلة قلت : اضربان زيدا . تكسر النون لأنها بعد ألف ، فهي كنون الاثنين ، والنون الساكنة المدغمة فيها ليس بحاجة حصين لسكونها . وكذلك : والله لتضربان زيدا ، وجميع ما تصرفت فيه ، فهذا سبيلها في الاثنين . قال الله عز وجل : (وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ) (١) .

فإذا أوقعتها في جمع النساء قلت : / (٢) اضربنَّان زيدا . زدت ألفا ؛ لاجتماع النونات ، ففصلت بها بينهما ، كما زدت في قول من قال : آأنت فعلت ذاك ، فتجعلها بين الهمزتين ؛ إذ كان التقاؤهما مكروهاً ، وكذلك : لتضربنَّان زيدا ، وكسرت هذه النون بعد هذه الألف ؛ لأنها أشبهت ألف الاثنين . تفعل بالنون بعدها ما تفعل بها بعد ألف التثنية ، فلا تحذف ؛ لأنها علامة ، ولأنك كنت إن حذفتها لا تفرق بين الاثنين والواحد .

وأما الألف التي أدخلتها للفصل بين النونات فلم تكن لتحذفها (٣) ؛ لأن الخفيفة إنما تقع

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٥-١٥٦ « باب النون الثقيلة والخفيفة في فعل الاثنين وفعل جمع النساء » .

فإذا أدخلت الثقيلة في فصل الاثنين ثبتت الألف التي قبلها ، وذلك قولك : لا تفعلان ذلك (ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون) وتقول : افعلان ذلك ، وهل تفعلان ذلك ، فنون الرفع تذهب ههنا ، كما ذهبت في فعل الجميع ، وإنما ثبتت الألف ههنا في كلامهم .. » . ثم أخذ يبين امتناع الخفيفة وعلّة ذلك ... الآية في يونس : ٨٩ .

(٢) وضعت الصفحتان خطأ في الجزء الأول ، فنقلناهما إلى موضعهما هنا . وانظر كيف استقام الكلام وارتفع الاضطراب ، واطرد الحديث ، حتى الجملة الواحدة استكملت متعلقاتها بوضع هاتين الصفحتين هنا ، والاتصال كان مع قبلهما ومع ما بعدهما أتم اتصال ؟

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ « وإذا أدخلت الثقيلة في فعل جميع الإناث قلت : اضربن ، وهل تضربن ، ولتضربن ، فأنما ألحقت هذه الألف كراهية النونات ، فأرادوا أن يفضلوا لالتقاءها ، كما حذفوا نون الجميع للنونات ، ولم يحذفوا نون النساء كراهية أن يلتبس فعلهن وفعل الواحد ، وكسرت الثقيلة ههنا ، لأنها بعد ألف زائدة ، فجعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك وهي فيما سوى ذلك مفتوحة ، لأنهما حرفان : الأول منهما ساكن ففتحت ، كما فتحت نون أين .. » .

في موقع الثقيلة . فإن قلت : فأجىء بها ، وأحرّك النون لالتقاء الساكنين ، كان ذلك غير جائز ؛ لأنّ النون ليست بواجبة ، وأنت إذا جئت بها زائدة ، وأحدثت لها حركة ، فهذا ممتنع . وإن تركتها على سكونها جمعت بين ساكنين / ومع هذا فإنّها كانت في الاستفهام وفي القسم وفي المواضع التي يكون فيها الفعل مرفوعاً تلتبس بنون الاثنين ، ولا سبيل إلى اجتماعهما لما ذكرت لك من أنّ الفعل يُبنى معها على الفتح .

وإنما حُذفت النون في التثنية والجمع وفعل المرأة - إذا خوطبت - لأنّها كالفتح في الواحد ؛ ألا ترى أنّك تقول للمرأة : هل تضربين زيدا إذا أردت النون الخفيفة ، وللجماعة من الرجال : هل تضربين زيدا ؛ فهذا ما ذكرت لك .

وكان يونس بن حبيب^(١) يرى إثباتهما في فعل الاثنين وجماعة النسوة ، فيقول : اضربان زيدا ، وللنساء : اضربتان زيدا ، فيجمع بين ساكنين ، ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلّا أنّ يكون الساكن الثاني مُدْغَمًا والأول حرف لين ، وقد مضى تفسير هذا^(٢) .

فإذا وقف يونس ومن يقول بقوله قال للاثنين : اضربا ، وللجماعة من النساء : اضربنا ، وإذا وصل فعل الاثنين قال : / اضربان الرجل . وهذا خطأ على قوله ، إنّما ينبغي على قياس قوله أن يقول : اضرب الرجل . فيحذف النون ؛ لأنّها تحذف لالتقاء الساكنين ، كما ذكرت لك في أول الباب ، ثمّ تحذف الألف التي في اضربا لعلامة التثنية ؛ لأنّها أيضاً ساكنة ، فيصير لفظه لفظ الواحد إذا أردت به النون الخفيفة ، ولفظ الاثنين بغير نون إذا حذفت ألفها لالتقاء الساكنين .

(١) وفي سيبويه أيضا ج ٢ ص ١٥٧ :

« وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربان زيد ، واضربتان زيدا ، فهذا لم يقله العرب ، وليس له نظير في كلامها لا يقع بعده الألف ساكن إلا أن يدغم . ويقولون في الوقف : اضربا ، واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم ، لأنها تصير الفسا فإذا اجتمعت الفان مد الحرف .

وإذا وقع بعدها الف ولام أو الف موصولة جعلوها همزة مخففة وفتحوها ، وإنما القياس في قولهم أن يقولوا : اضرب الرجل ، كما تقول بغير الخفيفة إذا كان بعدها الف وصل أو الف ولام ذهبت ، فينبغي لهم أن يذهبوها لذا ، ثم تذهب الألف ، كما تذهب الألف وانت تريد النون في الواحدة إذا وقفت فقلت : اضربا ، ثم قلت اضرب الرجل ، لأنهم إذا قالوا : اضربان زيدا ، فقد جعلوها بمنزلتها في اضربان زيدا ، فينبغي لهم أن يجرّوا عليها هناك ما يجري عليها في الواحد » .

(٢) أنظر الجزء الأول ص ١٦١ ، ١٨٣ .

هذا باب

مالا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة

وذلك ما كان مما يوضع موضع الفعل وليس بفعل

فمن ذلك قوله : (صة) و (مه) ، و (إيه) يا فتى : إذا أردت أن يزيدك من الحديث ، و (إيه) يا فتى ، إذا كففته ، و (وئها) يا فتى : إذا أغريته . وكذلك (عليك) زيدا ، و (دونك) زيدا ، و (وراءك أوسع لك) (١) ، و (عندك) يا فتى : إذا حذرت شيئا بقربه . فكل هذه لا تدخلها نون ؛ لأنها ليست بأفعال ، وإنما هي أسماء للفعل .

ومن ذلك (هلم) في لغة أهل الحجاز ؛ / لأنهم يقولون : هلم للواحد ، وللاثنين ، والجماعة على لفظ واحد .

وأما على مذهب بني تميم فإن النون تدخلها ؛ لأنهم يقولون للواحد : هلم ، وللاثنين : هلمما ، وللجماعة : هلموا ، وللجماعة النسوة : هلممن ، وللواحدة : هلمى ، وإنما هي (لم) لحقتها الهاء ؛ فعلى هذا تقول : هلمن يا رجال ، وهلمن يا امرأة ، وهلممنان يا نسوة ، فيكون بمنزلة سائر الأفعال (٢) .

(١) هو مثل في مجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٧٠ « أى : تأخر تجد مكانا أوسع لك » ويقال في ضده (أمامك) ، أى : تقدم .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة . وذلك الحروف التى للامر والنهى وليست بفعل وذلك نحو (إيه) و (صه) و (مه) واشباهها و (هلم) في لغة الحجاز كذلك ، الاتراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والاثنى .

وزعم أنها (لم) لحقتها هاء للتنبيه في اللفتين .
واقدر تدخل الخفيفة والثقيلة في لغة بني تميم ، لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وارردن ، كما تقول : هلم وهلمى وهلممن .»

هذا باب

حروف التضعيف في الأفعال والمعتلة

من ذوات الياء والواو في النونين

اعلم أنك تلزمهن في النونين ما تلزم الأفعال الصحيحة من بناء الفعل على الفتح ، تقول :
رُدُّنَّ يا زيدُ ، ولا تقول : أرْدُدَنَّ على قول من قال : (أرْدُدْ) ؛ لأنَّ الدال الثانية تلزمها الحركة
على ما ذكرت لك .

وكذلك تقول : اِرْقَيْنِ زيدا ، وهل تَغْزُونُ / عمرا ، وارْمِينِ خالدا ، فتلزم الفعلين ما يلزم
سائر الأفعال (١) .

٣
١٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨ ، باب ثبات الخفيفة والثقيلة في بنات الياء والواو
التي الواوات والياءات لاماتهن .

اعلم أن الياء التي هي لام والواو التي هي بمنزلتها إذا حذفنا في الجزم ، ثم الحقت
الخفيفة أو الثقيلة أخرجتها ، كما تخرجها إذا جئت بالالف للانين ، لأن الحرف يبنى عليها ،
كما يبنى على تلك الالف وما قبلها مفتوح ، كما يفتح ما قبل الالف وذلك قولك : ارمين زيدا ،
واخشين زيدا ، واغزون ...

وان كانت الواو والياء غير محذوفتين ساكنتين ، ثم الحقت الخفيفة أو الثقيلة حركتها ،
كما تحركها لالف الاثنين ، والتفسير في ذلك كالتفسير في المحذوف وذلك قولك : لأدعون ؛
ولأرضين ، ولأرمين ، وهل ترضين ، وترمين ، وهل تلعون ... » .

هذا باب

(أَمَّا) و (إِمَّا)

أَمَّا المفتوحة فَإِنَّ فِيهَا معنى المجازاة . وذلك قولك : أَمَّا زَيْدٌ فَلَهُ دِرْهَمٌ ، وَأَمَّا زَيْدٌ فَأَعْطِهِ دِرْهَمًا . فالتقدير : مهما يكن من شيء فَأَعْطِ . زيدا درهما ، فلزمت الفاء الجواب ؛ لما فيه من معنى الجزاء^(١) . وهو كلام معناه التقديم والتأخير .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : أَمَّا زَيْدًا فَاضْرِبْ ؛ فَإِنْ قَدِمْتَ الْفِعْلَ لَمْ يَجْزْ ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) فِي مَعْنَى : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ؛ فَهَذَا لَا يَتَّصِلُ بِهِ فِعْلٌ ؛ وَإِنَّمَا حُدِّثَ الْفِعْلُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَاءِ . وَلَكِنَّكَ تَقْدِّمُ الْاسْمَ ؛ لِيُسَدَّ مَسَدُ الْمَحْذُوفِ الَّذِي هَذَا مَعْنَاهُ ، وَيَعْمَلُ فِيهِ مَا بَعْدَهُ .

وَجُمْلَةُ هَذَا الْبَابِ : أَنَّ الْكَلَامَ بَعْدَ (أَمَّا) عَلَى حَالَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ إِلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُ الْجَزَاءِ ؛ أَلَا تَرَاهُ قَالَ - عَزَّ وَجَلَّ - (وَأَمَّا ثُمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ^(٢)) / كَقَوْلِكَ : ثُمُودُ هَدَيْنَاهُمْ .

وَمَنْ رَأَى أَنَّ يَقُولُ : زَيْدًا ضَرْبَتَهُ نَصَبَ هَذَا^(٣) فَقَالَ : أَمَّا زَيْدًا^(٤) فَاضْرِبْهُ . وَقَالَ : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ)^(٥) فَعَلِيَ هَذَا فَنَقَسَ هَذَا الْبَابَ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وأما (أما) ففيها معنى الجزاء كأنه يقول : عبد الله مهما يكن من أمره فمنطق ، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبدا » .

(٢) فصلت : ١٧ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٧٤ : « وقد قرأ بعضهم (وأما ثمود فهديناهم) إلا أن القراءة لا تخالف لأنها السنة » .

وقراءة نصب ثمود من الشواذ . شواذ ابن خالوية ص ١٣٣ والاحتاف ص ٣٨١ والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٩١ .

(٤) صريح قول المبرد هنا : (وجملة هذا الباب : أن الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل) يفيد أنه مع النحويين في عدم جواز نحو : أما زيدا فاني ضارب ، وقد نسب الشجري الجواز إليه قال في أماليه ج ٢ ص ٣٤٩ : « وإن قلت : أما زيدا فاني ضارب فهذه غير جائزة عند النحويين إلا أبا العباس المبرد فإنه أجاز نصب زيد بضارب » .

وقال السيوطي في الهمع ج ٢ ص ٦٨ « قال أبو حيان : وهذا لم يرد به سماع ، ولا يقتضيه قياس صحيح . قال : وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج : رجوعه مكتوب عندي بخطه » .

(٥) الضحى : ٩

وَأَمَّا (إِمَّا) المكسورة فإنَّها تكون في موضع (أَوْ) ، وذلك قولك : ضربت إِمَّا زيدا ، وإِمَّا عمرا ؛ لأنَّ المعنى : ضربت زيدا أو عمرا ، وقال الله عزَّ وجلَّ : (إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ) (١) وقال : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (٢) .

فإذا ذكرت (إِمَّا) فلا بُدَّ من تكريرها ، وإذا ذكرت المفتوحة فانت مُخَيَّرٌ : إن شئت وقفت عليها إذا تمَّ خبرها . تقول : أَمَّا زيد فقائم ، وأَمَّا قوله : (أَمَّا مَنْ اسْتَفْغَى . فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى . وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزْكِي . وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى . وَهُوَ يَخْشَى . فَأَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى) (٣) فإنَّ الكلام مُسْتَعْفٍ من قبْلِ التكرير ، ولو قلت : ضربت إِمَّا زيدا ، وسكت - لم يجز ؛ لأنَّ المعنى : هذا أو هذا ؛ ألا ترى أنَّ ما بعد (إِمَّا) لا يكون كلاما مُسْتَعْفِيَا .

وزعم الخليل أنَّ الفصلَ بين (إِمَّا) / و (أَوْ) أنَّك إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا فقد مضى صَدْرُ كلامك وأنت مُتَيَقِّنٌ عند السامع ، ثمَّ حدث الشكُّ بأو (٤) .

فإذا قلت : ضربت إِمَّا زيدا فقد بنيت كلامك على الشكِّ ، وزعم أنَّ (إِمَّا) هذه إنما هي (إِنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) لهذا المعنى ، ولا يجوز حَذْفُ (ما) منها إِلَّا أَنْ يضطرَّ إلى ذلك شاعر ، فإنَّ اضطرَّ جاز الحذف ؛ لأنَّ ضرورة الشعر تردُّ الأشياء إلى أصولها ، قال :
لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرَ (٥)

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) الانسان : ٣ .

(٣) عبس : ٥ - ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢١٩ « ومن البديل ايضا قولك : قد مرت برجل أو امرأة انما ابتدا بيقين ، ثم جعل مكانه شكاً أبده منه ، فصار الاول والاخر الادعاء فيهما سواء » وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ .

(٥) استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة على حذف (ما) من اما للضرورة في ج ١ ص ١٣٤ و ٤٧١ و ج ٢ ص ٦٧ .

ووافقه المبرد هنا وفي الكامل ج ٣ ص ١٥٥ اما في نقده للكتاب فقد وافقه في هذا البيت ، ولم يتعرض له بالنقد ، وخالفه في البيت الآخر وهو قول النمر بن تولب :

سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا

فقال : ان فيه شرطية .

وقال أبو علي في الايضاح : تقديره فاما جزعت جزعا ، واما أجملت صبرا . يدل على ذلك انه لا يخلو من أن تكون (ان) للجزاء أو غيرها ، فلو كانت للجزاء والحقت الفاء في قولك : فاما جزعت جزعا للزمك أن تذكر الجواب .

فهذا لا يكون إلا على إِمَّا .

فأَمَّا في المجازاة إذا قلت : إن تَأْتَنِي آتَكَ ، وإن تَقِمَ أَقِمَ - فَإِنَّكَ إن شئت زدت (ما) ، كما
تزيدها في سائر حروف الجزاء ؛ نحو : أينما تكن أَكُنْ ، ومتى ما تَأْتَنِي آتَكَ ؛ لأنها : إن تَأْتَنِي
آتَكَ ، ومتى تَقِمَ أَقِمَ . فتقول على هذا - إن شئت - : إِمَّا تَأْتَنِي آتَكَ ، وإِمَّا تَقِمَ أَقِمَ معك . وقد
مضى تفسير هذا في باب الجزاء (١) .

= ألا ترى أنك لو قلت : أنت ظالم إن فعلت لسد ما تقدم مسد الجواب ، ولو الحققت
الفاء فقلت أنت ظالم فإن فعلت لزمك أن تذكر للشرط جوابا ، ولا يجزىء ما تقدم عما يقتضيه
الشرط من الجزاء .

والبيت لدريد بن الصمة من قصيدة يخاطب فيها امراته ويرثى معاوية أخا الخنساء
والرواية الصحيحة كسر الكاف في كذبتك وقوله فاكذبها بياء المخاطبة .

وانظر الخزائن ج ٤ ص ٤٤٢-٤٤٧ ورغبة الأمل ج ٣ ص ١٥٦ والعيني ج ٤

ص ١٤٨ .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٥٤ .

هذا باب /

مُدْ ، وَمُنْدُ

أما (مُدْ) فيقع الاسم بعدها مرفوعا على معنى : ومخفضا على معنى :
فلما رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره ، غير أنها لا تقع إلّا في الابتداء لقلّة تمكّنها
وأنّها لا معنى لها في غيره ، وذلك قولك : لم آتِه مُدْ يومان ، وأنا أعرفه مُدْ ثلاثون سنة ، وكلّمتك
مُدْ خمسة أيّام . والمعنى - إذا قلت : لم آتِه مُدْ يومان - : أنّك قلت : لم أره : ثمّ خبرتَ
بالمقدار والحقيقة والغاية . فكأنّك قلت : مدة ذلك يومان .

والتفسير : بينى وبين رؤيته هذا المقدار ، فكلّ موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه .
وأما الموضع الذى ينخفض ما بعدها فإنّ تقع في معنى (فى) ونحوها ؛ فيكون حرف خفض
وذلك قولك : أنت عندى مُدّ اليوم ، ومُدّ الليلة ، وأنا أراك مُدّ اليوم يا فتى ، لأنّ المعنى
في اليوم وفى الليلة . وليس المعنى أنّ بينى وبين رؤيتك مسافة ، وكذلك : رأيت زيدا مُدّ يوم
الجمعة يمدحك ، وأنا / أراك مُدّ سنة تتكلّم في حاجة زيد ؛ لأنّك تريد أنا في حال رؤيتك مُدّ
سنة (١) فإن أردت : رأيتك مُدّ سنة . أى : غاية المسافة إلى هذه الرؤية سنة - رفعت ؛ لأنّك
قلت : رأيتك ، ثمّ قلت : بينى وبين ذلك سنة ، فالمعنى : أنّك رأيته ، ثمّ غيّرتَ سنة لا تراه .
وإذا قال : أنا أراك مُدّ سنة ، فإنّما المعنى أنّك في حال رؤية لم تنقُص وأنّ أولها مُدّ سنة ؛
فلذلك قلت : أراك ؛ لأنّك تُخبر عن حال لم تنقطع . فهذا شرط (مذ) وتفسيرها .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وسالت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ومذ عام أول
فقال : أول ههنا صفة ... » .

وقال فى ج ٢ ص ٣٠٨ « وأما مذ فتكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت
(من) فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبها ، وذلك قولك : ما لقيته مذ يوم
الجمعة الى اليوم ومذ غدوة الى الساعة ، وما لقيته منذ اليوم الى ساعتك هذه ، فجعلت اليوم
أول غايته ، فأجريت فى بابها ، كما جرت من حيث أقلت : من مكان كذا الى مكان كذا ، وتقول :
ما رأيته منذ يومين ، فجعلتها غاية كما قلت : أخذته من ذلك المكان ، فجعلته غاية ، ولم ترد
منتهى » .

فإن قال قائل : فما بالي أقول : لم أرك مُذ يوم الجمعة ، وقد رآه يوم الجمعة ؟ قيل : إن النفي إنما وقع على ما بعد الجمعة ، والتقدير : لم أرك منذ وقت رؤيتي لك يوم الجمعة ، فقد أثبت الرؤية ، وجعلتها الحد الذي منه لم أره . فهذا تفسيرها ومجرى ما كان هذا لفظه ، واتصل به معناه .

فأما (مُنْذُ) فمعناها - جررت بها أو رفعت - واحد^(١) . وبابها الجر ؛ لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية بمنزلة (مِنْ) في سائر / الأسماء . تقول : لم أرك مُنْذُ يوم الجمعة ، أى : هذا ابتداء الغاية ؛ كما تقول : مِنْ عبد الله إلى زيد ، ومن الكوفة سرت .

فإن رفعت فعلى أَنَّك جعلت (مُنْذُ) اسماً ، وذهبت إلى أَنَّها (مُذ) في الحقيقة . وذلك قليل ؛ لأنها في الأزمنة بمنزلة (مِنْ) في الأيام .

فأما (مُذ) فدل على أَنَّها اسم : أَنَّها محذوفة مِنْ (مُنْذُ)^(٢) التي هي اسم ؛ لأنَّ الحذف لا يكون في الحروف ؛ إنما يكون في الأسماء والأفعال ، نحو : يد ، ودم ، وما أشبهه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٥ « وأما (منذ) فضمت : لأنها للغاية . . » .

وقال في ج ١ ص ٤٦٠ « ومما يضاف الى الفعل أيضا قولك : ما رأيته منذ كان عندي ومنذ جاءني » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٢ باب ما ذهبت عينه « فمن ذلك (مذ) يدل على أن العين ذهبت منه قولهم : منذ ، فان حقرته قلت : منيذ » .

وفي الانصاف مسألة في اعراب الاسم بعد مذ ومنذ ص ٢٣٣-٢٣٩

هذا باب

التبيين والتمييز

اعلم أنَّ التمييز يعمل فيه الفعل وما يُشبهه في تقديره؛ ومعناه في الانتصاب واحد^(١) وإن اختلفت عوامله .

فمعناه : أن يأتي مُبينًا عن نوعه ، وذلك قولك : عندي عشرون درهما ، وثلاثون ثوبا .
لما قلت : عندي عشرون ، وثلاثون - ذكرت عددا مُبينًا يقع على كلٍّ معدود ، فلما قلت درهما عرّفت الشيء الذي إليه قصدت بأن ذكرت واحدا منه يدلُّ على / سائرده ، ولم يجز أن تذكر جمعا؛ لأنَّ الذي قبله قد تبين أنَّه جمع ، وأنَّه مقدارُ منه معلوم .

ولم يجز أن يكون الواحد الدالُّ على النوع معرفة ؛ لأنَّه إذا كان معروفا كان مخصوصا ، وإذا كان منكورا كان شائعا في نوعه .

فأما النصب فإنَّما كان فيه ؛ لأنَّ النون منعت الإضافة^(٢) ، كما تمنعها إذا قلت : هولاء ضاربون زيدا . ولولا النون لأضفت فقلت : هولاء ضاربوزيد ؛ كما تقول : هذه عشرو زيدا ، إلا أن الضاربين وما أشبهه أسماء مأخوذة من الفعل تُضاف كما تُضاف الأسماء ، فإذا منعت النون

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٨ « وذلك أنك أردت أن تقول : لى مثله من العبيد ، ولي ملؤه من العسل ، وما فى السماء موضع كف من السحاب ، فحذف ذلك تخفيفا ، كما حذفه فى عشرين حين قال : عشرون درهما ، وصارت الاسماء المضاف اليها المجرورة بمنزلة التنوين ، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب بملء كف ومثله ، كما انتصب الدرهم بالعشرين لأن (مثل) بمنزلة عشرين والمجرور بمنزلة التنوين ، لانه قد منع الإضافة ، كما منع التنوين ، وزعم الخليل أن المجرور بدل من التنوين .. » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « وتقول فيما لا يقع الا منونا عاملا فى نكرة وانما وقع منونا ، لانه فصل فيه بين العامل والمعمول فالفصل لازم له أبدا مظهرا أو مضمرا وذلك قولك: هو خير منك أبا، وهو أحسن منك وجهها، ولا يكون المعمول الا من سبيه ، وان شئت قلت : هو خير عملا وانت تنوى منك .. ولا يعمل الا فى نكرة » .

الإضافة عَمِلَتْ هذه الأسماء فيما بعدها بما فيها من معنى الفِعْل (١) ، وكان المنصوب مفعولا صحيحا ؛
لأنَّها أسماء الفاعلين في الحقيقة وفيها كنايةهم : فإذا قلت : عشرون رجلا فإنَّما انتصب
بإدخالك النون ما بعدها تشبيها بذلك ؛ كما أنَّ قولك : إنَّ زيدا منطلق ، ولعلَّ زيدا أخوك
مُشَبَّهٌ بالفِعْل في اللفظ ، ولا يكون منه (فعل) ، ولا (يفعل) ولا شيء من أمثلة الفِعْل ؛ وكما أنَّ (كان)
في وزن الفِعْل / وتصرفه ، وليست فعلا على الحقيقة (٢) . تقول : ضرب زيد عمرا ، فتخبر
بأنَّ فعلا وصل من زيد إلى عمرو . فإذا قلت : كان زيد أخاك لم تُخبر أنَّ زيدا أوصل إلى الأخ
شيئا ، ولكن زعمت أنَّ زيدا أخوه فيما خلا من الدهر
والتشبيه يكون للفظ ، وللتصرف ، والمعنى .

فأمَّا المعنى فتشبيهك (ما) بليس . و(ليس) فِعْل و(ما) حرف . والمعنى واحد .
فهذا سبيلُ كلِّ ما كانت النون فيه عاملة من التبيين .
فإن قلت : هل يجوز عندي عشرو رجل ؟ .

فإنَّ ذلك غير جائز ؛ لأنَّ الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت : عشرو زيد ، فلو أدخلت
التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قَصْدُكَ إلى تعريف النوع بتعريفك إيَّاه صاحب
العشرين ، ولم يكن إلى النصب سبيل ؛ لأنَّه في باب الإضافة . كقولك : ثوب زيد ، ودرهم
عبد الله . والتبيين في بابيه من النصب وإثبات النون ؛ فامتنع من إدخاله في غير بابيه مخافة
اللتبس .

وَمَا يُنْصَبُ قَوْلُكَ : هذا أفضلهم رجلا ، وأقرُّه الناس عبدا / . وذلك أنَّك كنت تقول في
المصادر : أعجبنى ضربُ زيدِ عمرا ، فتضيف إلى زيد المصدر ؛ لأنَّه فِعْلُهُ ، فتشغَلُ الإضافة
بالفعل ، فتنصب عمرا ؛ لأنَّه مفعول . ولولا أنَّك أضفت إلى زيد لكان (عمرو) مخفوضا بوقوع
المضاف عليه ؛ كما أنَّك لو لم تنوِّن في قولك : ضاربون زيدا لحلَّ (زيد) محلَّ التنوين ، وانخفض
بالإضافة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٦ « وذلك قولك : ثلاثون عبدا ، وكذلك إلى أن تسبِّحه وتكون
النون لازمة له ، كما كان ترك النون لازما للثلاثة إلى العشرة ، وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء ،
والزموها وجها واحدا ، لأنها ليست كالصفة التي في معنى الفعل ، ولا التي شُبِّهت بها ،
فلم تقو تلك القوة ، ولم يجز حين جاوزت أدنى العقود فيما تبين به من أي صنف العدد إلا أن
يكون لفظه واحدا ، ولا يكون فيه الالف واللام لما ذكرت لك » .
(٢) سيأتي في ص ٨٠ ، ١٦٩ من الأصل .

فلما كان عشرون رجلاً بمنزلة ضاربين زيدا - كان قولك : لى مثله رجلاً ، وأنت أفرههم عبداً بمنزلة : أعجبنى ضربُ زيد عمراً ، وشتمك خالداً .

وكما امتنعت من أن تقول : عشرو درهمٍ للفَضْل بين التفسير والميلك إذا قلت : عشرو زيد - امتنعت في قولك : أنت أفرههم عبداً من الإضافة ؛ لأنك إذا قلت : أنت أفرههم عبداً فإنما عيّنت مالك العبد .

وإذا قلت : أنت أفره عبداً في الناس فإنما عيّنت العبد نفسه . إلا أنك إذا قلت : أنت أفره العبيد فقد قدّمته عليهم في الجملة .

وإذا قلت : أفره عبداً في الناس ، فإنما معناه : أنت أفره من كلِّ عبد إذا أفرّدوا عبداً عبداً ؛ كما تقول : هذا خير اثنين / في الناس ، إذا كان الناس اثنين اثنين .

ويجوز أن تقول - وهو حسن جداً - : أنت أفره الناس عبيداً . (١) وأجود الناس دُورا . ولا يجوز عندي عشرون دراهم يا فتى .

والفَضْل بينهما : أنك إذا قلت : (عشرون) ، فقد أتيت على العدد ، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدلُّ على الجنس ، فإذا قلت : هو أفره الناس عبداً - جاز أن تعني عبداً واحداً ، فمن ثمَّ حُسِّن ، واختير - إذا أردت الجماعة - أن تقول : عبيداً . قال الله عزَّ وجلَّ : (قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً) (٢) ، وقد يجوز أن تقول : أفره الناس عبداً فتعني جماعة العبيد نحو التمييز . والجمع أَيْبُنْ إذا كان الأول غير مخطور العدد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٤ « ولا يعمل إلا في نكرة ، كما أنه لا يكون إلا نكرة ، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة ، فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجهها واحداً ، وتقول في الجمع خير منك أعمالا » .

وقال في ص ١٠٥ « وتقول : هو خير رجل في الناس ، وأفره عبد فيهم ، لأن الفاره هو العبد ، ولم تلق أفره ولا خيراً على غيره ، ثم تختص شيئاً فالمعنى مختلف .. وتقول : هو أشجع الناس رجلاً ، وهما خير الناس اثنين فالمرور ههنا بمنزلة التنوين ، وانتصب الرجل والاثنان ، كما انتصب الوجه في قولك : هو أحسن منه وجهاً ، ولا يكون إلا نكرة ، كما لم يكن ثم الا نكرة ، والرجل هو الاسم المبتدأ والاثنان كذلك إنما معناه : هو خير رجل في الناس ، وهما خير اثنين في الناس ، وإن شئت لم تجعله الأول فقلت : هو أكثر الناس مالا » .

(٢) الكهف : ١٠٣ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٣ .

ومن التمييز ويحه رجلا ، والله دره فارسا ، وحسبك به شجاعا (١) ، إلا أنه إذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل (من) توكيدا لذلك الذكر ، فتقول : ويحه من رجل . والله دره من فارس ، وحسبك به من شجاع ، ولا يجوز : عشرون من / درهم . ولا هو أفهمهم من عبد ؛ لأنه لم يذكره في الأول .

وأنا أرى قوله عز وجل : (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) (٢) على هذا ؛ كما تقول : مَنْ جاعني مِنْ طويل أعطيته ، وَمَنْ جاعني مِنْ قصير منعت ، لأنك قدمت ذكره بقولك : (مَنْ) .

* * *

= عرض أبو حيان لجمع تمييز النسبة ، وافراده فقال في البحر المحيط ج ٣ ص ١٦٧ : « إذا جاء التمييز بعد جمع ، وكان منتصبا عن تمام الجملة فاما أن يكون موافقا لما قبله في المعنى أو مخالفا : فان كان موافقا طابقه في الجمعية ، نحو : كرم الزيدون رجلا ، كما يطابق لو كان خيرا ، وان كان مخالفا : فاما ان يكون مفرد المدلول أو مختلفه . ان كان مفرد المدلول لزم افراد اللفظ الدال كقولك في أبناء رجل واحد : كرم بنو فلان أصلا وأبا ، وجاء الأذكىاء وعيا ، وذلك اذا لم تقصد بالمصدر اختلاف الانواع لاختلاف محاله . وان كان مختلف المدلول : فاما ان يلبس افراده لو أفرد أو لا يلبس . فان اليبس وجبت المطابقة ، نحو : كرم الزيدون آباء ، أى كرم آباء الزيدون ، ولو قلت كرم الزيدون أبا لأوهم أن أباهم واحد موصوف بالكرم . وان لم يلبس جاز الافراد والجمع والافراد أولى كقوله (فان طبن لكم عن شيء منه نفسا) اذ معلوم أن لكل نفسا وأنهن لسن مشتركات في نفس واحدة ، وقر الزيدون عينا ، ويجوز أنفسا وأعيننا .. » .

وانظر أيضا البحر ج ٦ ص ١٦٧ وحاشية الصبان ج ٢ ص ٨٣ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير .

وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا ، وما أشبه ذلك ، وان شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل (من) ههنا ، كدخولها في (كم) توكيدا .

وانتصب الرجل لانه ليس من الكلام الاول ، وعمل فيه الكلام الاول ، فصارت الهاء بمنزلة التنوين .

ومع هذا أيضا انك اذا قلت : ويحه ، فقد تعجبت ، وأبهمت من أي أمور الرجل تعجب ؟ وأي الأنواع تعجبت منه ؟ فاذا قلت : فارسا وحافظا - فقد اقتصت ولم تبهم ، وبينت في أي نوع هو ؟ » .

(٢) النحل : ٥٣ .

وفى البحر المحيط ج ٥ ص ٥٠٢ « (ما) موصولة ، وصلتها (بكم) ، والعامل فعل الاستقرار ، أي وما استقر بكم من نعمة و (من نعمة) تفسير لما والخبر (فمن الله) .. وأجاز الفراء والحوافي أن تكون (ما) شرطية ، وحذف فعل الشرط قال الفراء : التقدير وما يكن بكم من نعمة ، وهذا ضعيف جدا ، لانه لا يجوز حذفه الا بعد ان وحدها ... » .

واعلم أنَّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه : لتصرف الفعل . فقلت : تَفَقَّأتْ
شَحْمًا . وتَصَبَّبت عرقًا . فإن شئت قدَّمت : فقلت : شَحْمًا تَفَقَّأتْ . وعرقًا تَصَبَّبت .
وهذا لا يُجيزه سيبويه (١) ؛ لأنَّه يراه كقولك : عشرون درهمًا . وهذا أفرُّهُم عبداً ، وليس
هذا بمنزلة ذلك ؛ لأنَّ (عشرين درهماً) إنّما يعمل في الدرهم ما لم يُؤخَّذ من الفعل .
ألا ترى أنَّه يقول : هذا زيد قائماً . ولا يُجيز : قائماً هذا زيد ؛ لأنَّ العامل غير فعل .
وتقول : راكباً جاء زيد ؛ لأنَّ العامل فعل ؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً .
وهذا رأى أبي عثمان المازني (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ « وقد جاء من الفعل ما انفذ الى مفعول ، ولم يقو قوة غيره
مما قد تعدى الى مفعول ، وذلك قولك : امتلأت ماءً ، وتفقأت شحماً . ولا تقول : امتلأته ولا تفقأته
ولا يعمل في غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه
في الصفات المشبهة ، ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل ، وذلك لانه فعل لا يتعدى الى
مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، وإنما أصابه امتلأت من الماء ، وتفقأت من الشحم » .

(٢) تناول نقد المبرد للكتاب مسألة تقديم التمييز على عامله فقال المبرد :
« زعم أنه لا يقول : شحماً تفقأت ، ولا عرقاً تصببت . . . وأنه لا يجيء التقديم في شيء
من التمييز البتة ، وقد أجاز في الحال التقديم إذا كان العامل فعلاً ، وإنما الحال عنده وعند
غيره بمنزلة التمييز ، فيلزمه هذا أن يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، والا ترك
قوله في الحال » .

وأبو عثمان يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً ، وجاء في الشعر تصديق هذا
القياس وهو قوله :

أتهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : إنما منع سيبويه تقديم التمييز في هذه المسألة وأشباهها ، لأن بعضها
جاء على غير معناه : وذلك أن اللفظ لفظ المفعول ، وهو في المعنى فاعل ، لذلك إذا قلت : زيد
حسن وجهها فالحسن في المعنى الوجه ، وكذلك تصبب عرقاً ، إنما التصبب في المعنى للعرق ،
فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه ، وكان أصعب مما لفظه على معناه ، ولم يمنع
سيبويه من إجازة ذلك في الشعر ، فيكون هذا البيت حجة عليه ، بل ليس يوجد كثيراً في
الشعر » .

وأما قوله : ترك هيأته في الحال لأنه شبه الحال بالتمييز فليست الحال مشبهة
للتمييز في كل حال وإنما شبهها به في أن الحال لا تكون إلا نكرة ، كما أن التمييز لا يكون إلا نكرة ،
والأ فالحال مخالف للتمييز في معان كثيرة » ثم ذكر واحداً منها فقال :

وقال الشاعر ، فقدم التمييز لما كان العامل فعلا :

/ أَتَهَجَّرُ لَيْلَىَ لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ (١)

واعلم أنَّ مِنَ التَّمْيِيزِ مَا يَكُونُ خَفْضًا ، وَلَكِنْ يَكُونُ عَلَى مَعْنَى أَذْكَرَهُ لَكَ : وَذَلِكَ قَوْلُكَ :

« أَحَدُهَا : مَا ذَكَرْنَاهُ فِي أَنْ مَعْنَاهَا عَلَى لَفْظِهَا ، وَالْفِعْلُ الْعَامِلُ فِيهَا لِفَاعِلِهِ لَا لَهَا ، وَلَيْسَ هُوَ فِي التَّمْيِيزِ كَذَلِكَ ، فَفِعْلُ الْفِعْلِ فِيهَا أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ ، فَجَازَ تَقْدِيمُهَا ، وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ الْمُتَعَدِّ إِلَى التَّمْيِيزِ يَجْرِي مَجْرَى الْأَفْعَالِ الَّتِي تَمْتَلِكُ فِي الْحَالِ وَالْمَفْعُولِينَ فِي الْقُوَّةِ وَالتَّضَرُّفِ لِحِيزِ أَنْ تَقْدِمَهُ مَعَ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ مِنْهَا وَهِيَ الصِّفَاتُ ، كَمَا قَدِمْنَا الْمَفْعُولَ مَعَ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ فِي الْبَابِ الْآخِرِ فَتَقُولُ : هُوَ وَجْهًا حَسَنًا ، وَهُوَ عِرْقًا تَصْبِيبًا ، إِذْ كُنَّا نَقُولُ : هُوَ زَيْدًا ضَارِبًا وَهُوَ مَسْرَعًا رَاكِبًا » .

انظر الانتصار ص ٦٢-٦٣ .

فِي تَفْسِيرِ الْمَسَائِلِ الْمَشْكَلَةِ ص ١٦ : « فَأَمَّا قَوْلُكَ : تَفَقَّاتَ شَحْمًا ، وَتَصْبِيبَ عِرْقًا . فَإِنْ هَذَا وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مِنْهُ يَتَصَرَّفُ فِي لَفْظِهِ عَلَى طَرِيقَةِ فِعْلِ يَفْعُلُ ، وَسَيَفْعُلُ فَإِنَّهُ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ فِي مَعْنَاهُ ، إِذْ هُوَ مُنْقُولٌ مِنْ فَاعِلِهِ الْمَذْكُورِ مَعَهُ إِلَى غَيْرِ فَاعِلِهِ ، وَأَخْرَجَ فَاعِلُهُ فِيهِ مَخْرَجَ الْمَفْعُولِ عَلَى جِهَةِ التَّمْيِيزِ ، فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ . لَا نَقُولُ : عِرْقًا تَصْبِيبًا ، وَلَا شَحْمًا تَفَقَّاتَ ، لِأَنَّ بَيْنَا مِنْ أَنَّهُ مُنْقُولٌ عَنْ فَاعِلِهِ الْمَذْكُورِ مَعَهُ إِلَى غَيْرِهِ ، وَأَصْلُهُ : تَفَقَّاتَ شَحْمِي ، وَتَصْبِيبَ عِرْقِي ، وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ أَبُو عِثْمَانَ الْمَازِنِيُّ وَانْشَدَ :

أَتَهَجَّرُ لَيْلَىَ لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا

وهذا عند أكثر أصحابنا شاذ مع صحة الرواية ، ولا يقاس على مثله والرواية المشهورة عندهم :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فيؤيد ما رواه أصحابنا من هذه الرواية صحتها في القياس .

فلو تكافأت الروايتان إلا بمقدار أن أحدهما فيها ترجيح القياس الصحيح لكفى في إبطال الرواية الأخرى التي لا قياس معها . وهذا قد تفحصناه في كتابنا : شرح أبيات كتاب سيبويه وكذلك في كتابنا : الموسوم باستدراك الغلط على بعض المتأخرين في شرح كتاب سيبويه » .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٣٨٤ « فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول

المخيل [السعدي] :

أَتَهَجَّرُ لَيْلَىَ لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وما كان نفسا بالفراق تطيب

فنقله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم ... » .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا - الانصاف ص ٤٩٣-٤٩٦ .

وانظر المعنى ج ٣ ص ٢٤٥-٢٣٩ والأشباه ج ٢ ص ٢٤٣-٢٤٢ وشرح الكافية للرضي

ج ١ ص ٢٠٤ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٣ والغارقي ص ١٦ .

كل رجل جاءني فله درهم . فهذا شائع في الرجال . ولكن معناه : كلُّ الرجال إذا كانوا رجلاً رجلاً ، كقولك : كلُّ اثنين أتياي فلهما درهمان

ومن ذلك قوله : مائة درهم . وألف درهم . وإنما معناه معنى عشرين درهماً ، ولكنك أضفت إلى المميز ، لأنَّ التثنية غير لازم . والنون في عشرين لازمة ؛ لأنها تثبت في الوقف ، وتثبت مع الألف واللام . وقد مضى تفسير هذا في باب العدد (١) .

فأما قولك : زيد الحسن وجهاً (٢) . والكريم أباً - فإنه خارج في التقدير من باب الضارب زيدا ؛ لأنَّك تقول : هو الحسن الوجهة يا فتى ، وإن كان الخفض أحسن . وكذلك : هو حسن الوجهة . فهذا لا يكون فيه إلاَّ النصب : لأنَّ التثنية مانع ، وقد ذكرنا هذا في باب (٣) ؛ فلذلك لم نذكر استقصاءه في هذا الموضع .

فأما قولك : أنت أفره عبد في الناس - فإنما معناه : أنت أحد هؤلاء الذين فضلتهم . ولا يُضاف (أفعل) إلى شيء إلاَّ وهو بعضه ؛ كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم . ولو قلت : الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً ؛ لأنه ليس منهم . وكذلك : هذا خير ثوب في الثياب إذا عنيت ثوباً . وهذا خير منك ثوباً إذا عنيت رجلاً . وكذلك تقول : الخليفة أفضل من بني تميم ؛ لأنَّ (مِنْ) دخلت للتفضيل ، وأخرجتهم من الإضافة . فهذا وجهٌ ذا . ولو قلت : ما أنت بأحسن وجهاً مني . ولا أفره عبداً - كان جيّداً . فإن قصدت قصد الوجه بعينه قلت : هذا أحسن وجه رأيت . إنما تعني الوجه إذا ميزت وجهها وجهها . فعلى هذه الأصول فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله .

(١) انظر الجزء الثاني ص ١٦٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٣ : « فاما التكرار فلا يكون فيها الا الحسن وجهاً تكون

الالف واللام بدلا من التثنية . »

وانظر تعليق السيراني .

(٣) ذكره ص ٢٧٤ من الجزء الرابع .

هذا باب

التثنية على استقصائها

صحيحها ، ومُعْتَلِّها

أما ما كان صحيحا فإنك إذا أردت تثنيتَه سلّمت بناءه ، وزدت ألفا / ونونا في الرفع ،
وياء ونونا في الخفض ، ودخل النصب على الخفض ؛ كما ذكرت لك في أوّل الكتاب (١) ؛
وذلك قولك في الرفع : زيدان ، وعمران ، وجعفران ، وعطشانان ، وعنكبوتان .

* * *

فإن كان الاسم ممدودا وكان مُنْصَرِفًا ، وهمزته أصليّة - فهو على هذا
تقول في تثنية قُرَاء : قُرَاءَان ، وفي تثنية خَطَاء : خَطَاءَان ، وفي الخفض والنصب : خَطَاءَيْن .
وزيدَيْن ، وعمرَيْن ، وقُرَاءَيْن .

وقد يكون قراوان على بُعْد ، لعلّه أذكرها إن شاء الله .
وإن كان ممدودا مُنْصَرِفًا وهمزته بَدَلٌ من ياء أو واو ، فكذلك .
تقول : رِداءان ، وكساءان ، وغِطاءان . والقَلْبُ إلى الواو في هذا يجوز . وليس بجيد .
وهو أَحْسَنُ منه فيما كانت همزته أصلا . وذلك قولك : كساوان ، وغِطاوان .
وإن كان الممدود إنمّا مدّته للتأنيث لم يكن في التثنية إلّا بالواو ، نحو قولك : حمروان ،
وخنفساوان ، وصحراوان ، ورأيت خنفساوين ، وصحراوين (٢)

* * *

- (١) في ص ١ ، ٢ من الجزء الاول .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ « باب تثنية الممدود .
اعلم ان كل ممدود كان منصرفا فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع
وبالياء والنون في النصب والجر بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سوى ذلك . وذلك نحو
قولك : رداءان وكساءان وعلباءان ، فهذا الاجود الاكثر .
فان كان الممدود لا ينصرف ، وآخره زيادة جاءت علامة للتأنيث فانك اذا تثنيتَه ابدلت
واوا ، كما تفعل ذلك في خنفساوي ، وكذلك اذا جمعتَه بالتاء .
واعلم ان ناسا كثيرا من العرب يقولون : علباوان وحرباوان شيهوها ونحوهما بحمراء
حيث كان زنة هذا النحو كزنته ، وكان الآخر زائدا ، كما كان آخر حمراء زائدا ، وحيث مدت
كما مدت حمراء .
وقال ناس : كساوان وغطاوان .. » .

وإن كان المثني مقصورا فكان على ثلاثة أحرف نظرت في أصله : فإن كان من الواو / أظهرت الواو ، وإن كان من الياء أظهرت الياء ، وذلك قولك في تشنية قَفَا : قَفَوَان ، وعَصَا : عَصَوَان ، ورَأَيْت قَفَوَيْن ، وعَصَوَيْن .

وأما ما كان من الياء فقولك في رَحَى : رَحَيَان . وَحَصَى : حَصَيَان . وإنما فعلت ذلك ؛ لأنَّ ألف التشنية تَلَحُّقُ الألف التي كانت في موضع اللام ، وكذلك ياء التشنية ، وهما ساكنان . فلا يجوز أن يلتقيا ؛ فلا بُدَّ من حذف أو تحريك ؛ فلو حذفت لذهبت اللام ، فحرَّكت . فردَدْتُ كُلَّ حَيْزٍ إلى أصله ؛ كما كنت فاعلا ذلك إذا ثَنَيْتَ الفاعل في الفعل ، وذلك قولك : غزا الرجل . ودعا ، ثم تقول : غَزَوْا . ودعوا ؛ لأنَّك لو حذفت لالتقاء الساكنين لبقِيَ الاثنان على لفظ الواحد .

وتقول : رمى ، وقضى ، فإذا ثَنَيْتَ قلت : رميا . وقَضَيَا .

فكذلك هذا المقصور في التشنية .

فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا كانت تشنيته بالياء من أيَّ أصل كان ، وقد مضى تفسير هذا (١) . وكذلك إن كانت ألفه زائدة للتأنيث أو للإلحاق

تقول : مَلْهَيَان ، وَمُغْزَيَان ، وَحُبَارَيَان ، وَحَبْنَطَيَان ؛ كما تقول في الفعل : أَغْزَا ، وَغَازَا ، وَرَامَا ، وَاسْتَغْزَا ، وَاسْتَحْيَا ، ونحوه ؛ فعلى هذا مَجْرَى جميع المقصور .

واعلم أنَّ التشنية لا تُخْطِئُ الواحد . فإذا قيل لك : ثَنِّه - وجب عليك أن تأتي بالواحد ، ثم تزيد في الرفع ألفا ونونا ، وفي الخفض والنصب ياء ونونا

فأما قولهم : جاء يَنْفُضُ مِذْرُوئِهِ (٢) ؛ فإنما ظهرت فيه الواو ؛ لأنَّه لا يُفْرَدُ له واحدٌ وكذلك : عقلته بِثْنَيْنِ (٣) ولو كان يُفْرَدُ له واحدٌ لكان : عقلته بِثْنَيْنِ ؛ لأنَّ الواحد ثناء فاعلم ، وكنت تقول : مِذْرَيَان ؛ كما تقول : مَلْهَيَان ، ولكنه بمنزلة قولك : الشقاوة ، والعباية . بَنَيْتَ على هذا التأنيث ، وصارت الهاء حرف الإعراب ؛ فظهرت الواو والياء .

(١) تقدم الحديث عن تشنية المقصور في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ وسيميده مرة ثالثة في هذا الجزء ص ٧ . كما سيكرر حديث تشنية الممدود .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٩١ والجزء الثاني ص ١٦٣-١٦٤ .

(٣) تقدم أيضا في الجزء الثاني ص ١٦٤ وانظر سيبويه ج ٢ ص ٩٤-٩٥ ، ٣٨٣ .

ولو بنيت على التذكير لم يكن إلا صلاة ، وعبادة ؛ كما تقول : امرأة غزاة ؛ لأنك
جئت إلى غزاة / - وقد انقلبت الواو فيه همزة - فأنثته على تذكيره ، ولو كنت بنيت على
التأنيث لكانت الهاء مظهرة للياء وللواو قبلها .

فأما قولهم : (خُصيان^(١)) فَإِنَّمَا بَنُوهُ عَلَى قَوْلِهِمْ : خُصِي فاعلم . ومن ثنى على قولهم : خُصية
لم يقل إلا : خُصيتان .

وكذلك يقولون : أَلِيَّة وَأَلَى فِي مَعْنَى . فمن قال : أَلِيَّة قال : أَلَيْتَان ، ومن قال : أَلَى
قال : أَلَيَان . قال الراجز :

« تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ^(٢) »

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨٣ : « وأما من قال : صلاة وعبادة فانه لم يجيء بالواحد على
الصلاة والعبادة ، كما انه اذا قال : خصيان لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام ، ولو اراد
ذلك لقال : خصيتان » .

الصلاة : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه . والمباية والعبادة : ضرب من
الاكسية واسع فيه خطوط سود كبار .

(٢) قبله كما في الاقتصاب ص ٣٩٣ والجواليقي ص ٣٠٠ :

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بَنٍ كَغَبٍ ظَعِينَةٌ واقفة في ركب

وصفه بان كفه عظيم رخو فهو يرتج لمظلمه ورخاوته ارتجاج الوطب وهو زق اللبن .
وهذا الرجز - مع كثرة الاستشهاد به - لم يعلم قائله . الخزائنة ج ٣ ص ٣٦٦-٣٦٧ .

هذا باب

الإمالة

وهو أن تنحو بالالف نحو الياء . ولا يكون ذلك إلا لعلّة تدعو إليه
اعلم أن كل ألف زائدة أو أصلية فنصبها جائز .

وليس كل ألف تمال لعلّة إلا نحن ذاكروها إن شاء الله .

فمما يمال ما كان ألفه زائدة في فاعل ، وذلك نحو قولك : / رجل عابد ، وعالم ، وسالم ؛ فإنما
أملت الألف . للكسرة اللازمة لما بعدها . وهو موضع العين من فاعل . وإن نصبت في كل هذا
فجيد بالغ على الأصل^(١) وذلك قولك : عالم وعابد .

وكذلك إذا كانت قبلها كسرة أو ياء . نحو قولك : عباد ، وجبال ، وجبال . كل هذا إمالة
جائزة . فأما عيال فالإمالة له ألزم ؛ لأن مع الكسرة ياء .

فكل ما كانت الياء أقرب إلى ألفه أو الكسرة فالإمالة له ألزم . والنصب فيه جائز .

وكل ما كثرت فيه الياءات أو الكسرات فالإمالة فيه أحسن من النصب^(٢) .

واعلم أنه ما كان من فعل إمالة ألفه جائزة حسنة ، وذلك نحو : صار بمكان كذا ، وباع
زيد مالا ؛ فإنما أملت ؛ لتدل على أن أصل العين الكسر ؛ لأنه من بعث . وصرت . والعين
أصلها الكسر وألفها / منقلبة من واو^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٩ « فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك :
عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعدافر وهابيل ، وإنما أمالوها ، للكسرة التي بعدها . أرادوا أن
يقربوها منها ، كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا : صخر فجعلوه سنا بين الزاي
والصاد .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦١ « ومما تمال الفه قولهم : كيال وبيع ، وسمعنا بعض من
يوثق بعربيته يقول : كيال كما ترى ، فيميسل ، وإنما فعلوا هذا ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة
الكسرة التي تكون قبلها : نحو سراج وجمال .

وكثير من العرب وأهل الحجاز لا يميلون هذه الألف .. »

(٣) هكذا بالأصل ، والصواب أن يمثل بنحو : خاف وهاب ، لأن ألف صار وباع منقلبة عن ياء ،
وعينهما مفتوحة في الفعل الماضي .

إِلَّا أَنَّهُ فِيمَا كَانَتْ أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ أَحْسَنُ . فَأَمَّا الْوَاوُ فَهُوَ فِيهَا جَيِّدٌ ، وَلَيْسَ كَحُسْنِهِ فِي الْيَاءِ ، لِأَنَّ فِيهِ عِلَّتَيْنِ ، وَإِنَّمَا فِي ذَوَاتِ الْوَاوِ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهُوَ أَنَّهُ مِنْ (فَعِلَ) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : خَافَ زَيْدٌ كَذَا ، وَمَاتَ زَيْدٌ فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : مِتَّ عَلَى وَزْنِ خِفْتُ . وَمِنْ قَالَ : مِتَّ (١) لَمْ تَجْزِ الْإِمَالَةُ فِي قَوْلِهِ . وَقَدْ قَرَأَ الْقَرَاءُ : (ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي) (٢)

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَلْفَ إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً مِنْ يَاءٍ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ ، فَأِمَالَتُهَا حَسَنَةٌ ، وَأَحْسَنُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ . وَسَنَفَسَرُّ لَمْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَمَى ، وَسَعَى ، وَقَضَى ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي يُوقِفُ عَلَيْهَا . وَالْإِمَالَةُ أَبَيْنُ ، وَهِيَ الَّتِي تَنْتَقِلُ عَلَى الثَّلَاثَةِ . فَتَكُونُ رَابِعَةً ، وَخَامِسَةً ، وَأَكْثَرَ . فَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ رَجَعَتْ ذَوَاتُ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ ؛ نَحْوُ : مَغْزِيَانِ . وَمُلْهِيَانِ . وَقَوْلُكَ فِي الْفِعْلِ : أَغْزَيْتَ (٣) وَقَدْ فَسَّرْنَا هَذَا فِي بَابِهِ (٤) / مُسْتَقْصًى . فَلَمَّا كَانَتْ الْيَاءُ أَمَكْنَ كَانَتْ الْإِمَالَةُ أَثْبَتَ .

(١) فِي مَاتَ لَفْتَانِ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (بِضْمِ الْمِيمِ) مِثْلُ أَقَالَ يَقُولُ .
وَاللُّغَةُ الثَّانِيَّةُ : مَاتَ يَمُوتُ مِنْ بَابِ فَرَحَ يَفْرَحُ وَهَذِهِ يُقَالُ فِيهَا : مَاتَ ، وَمَتْنَا (بِكَسْرِ الْمِيمِ) كَخَافَ يَخَافُ .
وَجَاءَتْ هَذِهِ اللَّفَّةُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

بُنَيْتِي سَيِّدَةُ الْبَنَاتِ عَيْشِي ، وَلَا نَأْمَنُ أَنْ تَمَانِي

وَقَدْ قَرِئَ فِي السَّبْعِ بِاللَّفْتَيْنِ فِي قَوْلِهِ نَعَالِي :

« يَا لَيْتَنِي مِتُّ » . « أَثَذَا مَا مِتُّ » ، « أَوْ مِتُّمُ » . « أَثَذَا مِتْنَا »

وَهَذِهِ الْآيَاتُ عَلَى التَّوَالِي : مَرِيَمُ : ٢٣ ، مَرِيَمُ : ٦٦ ، آلُ عِمْرَانَ : ١٥٧ ، الْمُؤْمِنُونَ : ٨٢ .
(٢) فِي سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٢٦١ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ أَلْفَهُ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ مِمَّا هُمَا فِيهِ عَيْنٌ إِذَا كَانَ أَوَّلُ فِعْلٍ مَكْسُورًا ، نَحَوًا نَحْوَ الْكُسْرَةِ ، كَمَا نَحَوًا نَحْوَ الْيَاءِ فِيمَا كَانَتْ أَلْفُهُ فِي مَوْضِعِ الْيَاءِ ، وَهِيَ لَفَةٌ لِبَعْضِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، فَأَمَّا الْعَامَّةُ فَلَا يَمِيلُونَ ، وَلَا يَمِيلُونَ مَا كَانَتْ الْوَاوُ فِيهِ عَيْنًا إِلَّا مَا كَانَ مُنْكَسِرًا أَوَّلًا ، وَذَلِكَ : خَافَ وَطَلَبَ وَهَابَ ، وَبَلَّغْنَا عَنْ ابْنِ أَبِي اسْحَاقٍ أَنَّهُ سَمِعَ كَثِيرَ عَزَّةَ يَقُولُ : صَارَ بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا ، وَقَرَأَهَا بَعْضُهُمْ خَافَ ، وَلَا يَمِيلُونَ بَنَاتِ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ عَيْنًا إِلَّا مَا كَانَ عَلَى فِعْلٍ مَكْسُورٍ أَوَّلًا لَيْسَ غَيْرُهُ .. » .

ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي . إِبْرَاهِيمُ : ١٤ . وَالْإِمَالَةُ سَبْعِيَّةٌ ، الْإِنْخَافُ ص ٢٧١ .

(٣) سَبِيحِهِ ج ٢ ص ٢٦٠ « وَمِمَّا يَمِيلُونَ أَلْفَهُ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ كَانَتْ عَيْنُهُ مُفْتُوحَةً . أَمَّا مَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ فَتَمَالُ أَلْفُهُ ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ يَاءٍ وَبَدَلَ مِنْهَا فَنَحَوًا نَحَوًا ..
وَأَمَّا بَنَاتِ الْوَاوِ فَأَمَالُوا أَلْفَهَا ، لِغَلْبَةِ الْيَاءِ عَلَى هَذِهِ اللَّامِ ، لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ الَّتِي هِيَ وَاوُ إِذَا جَاوَزَتْ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ قَلَبَتْ يَاءَ وَالْيَاءَ لَا تَقْلِبُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَاوُ ، فَأَمِيلَتْ ، لَتَمَكَّنَ الْيَاءُ فِي بَنَاتِ الْوَاوِ .. » .

(٤) الْجُزْءُ الْأَوَّلُ ص ١٣٦ .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّ الْإِمَالََةَ فِيهِ قَبِيحَةٌ ؛ نَحْوُ : دَعَا ، وَغَزَا ،
وَعَدَا (١) وَقَدْ يَجُوزُ عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ هِيَ الَّتِي تَمَالُ فِي أَغْزَى ، وَنَحْوِهِ .

فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِمَالََةُ إِذَا كَانَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْتَقِلُ انْتِقَالَ
الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ تَكُونُ عَلَى فَعَلَ ، وَأَفْعَلَ ، وَنَحْوِهِ ؛ وَالْأَسْمَاءُ لَا تَتَصَرَّفُ . وَذَلِكَ هَوَافُكُ :
قَفَا ، وَعَصَا . لَا يَكُونُ فِيهِمَا ، وَلَا فِي بَابِهِمَا إِمَالََةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَاوِ . وَلَكِنْ رَحَى ، وَحَصَى ، وَنَوَى
هَذَا كُلُّهُ تَصْلَحُ إِمَالَتُهُ .

وَلَا تَصْلَحُ الْإِمَالََةُ فِيهَا أَلْفُهُ فِي مَوْضِعِ الْعَيْنِ إِذَا كَانَتْ وَاوًا ؛ نَحْوُ : قَالَ ، وَطَالَ ، وَجَالَ ؛
لِأَنَّهَا مِنْ وَاوٍ ، وَلَيْسَتْ بِفِعْلٍ كَخِضْتُ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : قُلْتُ ، وَطُلْتُ ، وَجُلْتُ .

(١) سيبويه ج ٢ ص ٢٦٦، ٢٦٧ .

هذا باب

ما كان على أربعة أحرف

أصلية أو زائدة

٣
٣٨

/ إعلم أن ما كانت ألفه من ذلك طرفاً فالإمالة فيه جائزة ، وهى التى نختار ، وذلك أنه لا يخلو من أحد ثلاثة أوجه :

إما أن تكون ألفه منقلبة من ياء ، نحو : مَرْمَى ، وَمُسْعَى ؛ لأنه من سَعِيت ، ورميت ، وملتهى .
ومعزى من غزوت ولهوت ، فإنها إذا كانت كذا ترجع إلى الياء فى قولك : ملهيان ، ومعزيان .
وكلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد ، وقد فسرنا لم ذلك فى التصريف فى باب أغزيت ، واستغريت (١) ؟

أو تكون الألف زائدة للتأنيث . فحق الزوائد أن تُحْمَلَ على الأصول . فإذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء فالزائد أولى ؛ وذلك قولك فى حُبلى : حُبليان ، وحُبليات . وكذلك سَكْرَى وشكاعى (٢) ونحوه . فأما الملاحقة فنحو : حَبْنَطَى ، وأرْطَى : ومعزى تقول : أرْطيان ، ومعزيان . وحَبْنَطيان . فكل هذا يرجع إلى الياء . فكذا فافعل به إذا كانت الألف رابعة مقصورة أو على أكثر من ذلك ، اسما كان أو فعلاً .

(١) الجزء الاول ص ١٢٦ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٠-٢٦١ « ومما يميلون الفه كل اسم كانت فى آخره الف زائدة للتأنيث أو لغير ذلك ، لأنها بمنزلة ما هو من بنات الياء .

الا ترى أنك لو قلت فى معزى وحبلى فعلت على عدة الحروف لم يجرى واحتمد من الحرفين إلا من بنات الياء ، فكذا كل شيء كان مثلها مما يصير فى تشية أو فعل ياء ، فلما كانت فى حروف لا تكون من بنات الواو أبداً صارت عندهم بمنزلة الف رمى ونحوها ، وناس كثير لا يميلون الألف ، ويفتحونها يقولون حبلى ومعزى » .

الشكلى : نبت دقيق الميدان صغير اخضر له زهرة حمراء .

هذا باب

الحروف التي تمنع الإمالة

وهي حروف الاستعلاء، وهي سبعة أحرف : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف ، والخاء ، والغين .

وذلك أَنَّها حروف اتَّصلت من اللسان بالحنك الأعلى : وإِنَّمَا مَعْنَى الإِمالة : أَنْ تَقَرَّبَ الحرف مِمَّا يَشَاكِلُه من كسرة أو ياء .

فإن كان الذي يُشاكل الحرف غير ذلك مِلَّتْ بالحرف إليه ، فهذه الحروف منفتحةُ المخارج ؛ فلذلك وجب الفَتْح .

تقول : هذا عابِدٌ ، وعالِمٌ ، وعانِدٌ . فإذا جاءت هذه الحروف عيْنَاتٍ ولا مات في (فاعِل) منعت الإِمالة (١) لما فيها ، فقلت : هذا ناقِدٌ ، ولم يجز ناقد من أَجْلِ القاف ، وكذلك ضابطٌ ، وضابطٌ .

فإن كانت هذه الحروف في موضع الفاءات من فاعِلٍ منعت الإِمالة لقُرْبِها . وهي بعد الألف أَمْنٌ ؛ لئلا يتصعَّد المتكلم بعد الانحدار .

وذلك قولك : هذا قاسِمٌ ، وصالحٌ ، وطالِعٌ ، ولا تجوز الإِمالة في شيء من ذلك .

فإن كان الحرف المُستعَلِي بينه وبين الألف / حرفٌ ، والمستعَلِي متقدِّمٌ مكسورٌ - فإنَّ الإِمالة

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما يمنع من الإمالة .. فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة : الضاد والضاد والطاء والظاء والغين والقاف والخاء ، إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه ، وذلك قولك : اقاعد وغائب وخامد وصاعد وطائف وضابن وظالم ، وإنما منعت هذه الحروف الإمالة ، لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من موضوعها استعلت إلى الحنك الأعلى ، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها ، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعلية ، وكانت الألف تستعلي ، وقربت من الألف كان العمل من وجه واحد أخف عليهم .. » .

حسنة (١) . وذلك قولك : صِفاف ، وقِفاف ؛ لأنَّ الكسرة أدنى إلى الألف من المستعلي ، والنَّضْبُ ها هنا حسن جداً ، والإمالة أَحْسَنَ لما ذكرت لك ، وحُسْنُ النَّضْبِ من أَجْلِ المستعلي . ولو كان المستعلي بعد حرف مكسور لم تجز الإمالة فيه ؛ لأنَّ المستعلي أقرب إلى الألف فهو مفتوح . وذلك قولك : رِقَاب ، وحِقَاف ، وكذلك رِصاص فيمن كسر الراء ، لا يكون إلَّا النَّضْبُ فإن كان المستعلي في كلمة مع الألف وكان بعدها بحرف أو حرفين لم تكن إمالة . وذلك قولك مسالِخ ، وصناديق (٢)

فإن قلت : فما قبل المستعلي مكسور ، فهلَّا كان هذا بمنزلة قِفَاف وصِفَاف (٣) ؟
فمن أَجْلِ أَنَّ المستعلي إِنَّمَا انحدرت عنه ، وأنت ها هنا لو كسرت كنت مُضْعِداً إليه

* * *

واعلم أَنَّك تقول : مررت بـمال لك ، ومررت بـباب لك ، وليس بالحسن ؛ لأنَّ الألفين منقلبَتان من / واو ين ، من : مؤلت ، وبوَّبت ، وليست الحركة بلازمة . إِنَّمَا تُحذف في الخفض في الوصل ، ولا تكون في الوقف ، ولا في غير الخفض ، فليست كعين (فاعِل) ؛ لأنَّ الكسرة لازمة لها ، والألف زائدة . ولكن لو قلت : هذا ناب ، وهذا عابٌ صلَّحت الإمالة ؛ لأنَّ الألفين منقلبَتان من ياء ؛ لأنَّه من العيب ، ومن قولك : نَيَّبت في الأمر : وناب وأنياب ، والنَّضْبُ أَحْسَنُ (٤) ؛ لأنَّ اللفظ . أولى وليس في اللفظ . كسرة ، وإِنَّمَا صلَّحت الإمالة ؛ لأنَّ الألف ياء في المعنى .

فجُملة الباب : أَنَّهُ كُلُّ ما كان في الياء ، أو الكسرة فيه أثبت - فالإمالة له ألْزَمُ ، وإلَّا أن يمنع مانع من المستعلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ : « فاذا كان حرف من هذه الحروف قبل الالف بحرف ، وكان مكسوراً فإنه لا يمنع الالف من الإمالة ، وليس بمنزلة ما يكون بعد الالف ، لانهم يضعون السنتهم في موضع المستعلية ، ثم يصوبون السنتهم ، فالانحدار أخف عليهم من الاصعاد »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٥ « وكذلك ان كان شيء منها بعد-الألف بحرفين وذلك قولك : مناشيط ومنافخ ومعاليق ومقاريض ومواعيظ ومبالغ » . المسلاخ : التخله ينتشر بسرها وهو أخضر .

(٣) القفاف : جمع قف ، ما غلظ وارتفع من الارض . الحفاف : جمع حقف ، ما اعوج من الرمل . الصفاف : جمع صفوف ، الناقة تجمع بين محلبين في حلبه .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « وقال ناس يوثق بعريتهم : هذا باب ، وهذا مال ، وهذا عاب لما كانت بدلاً من الياء ، كما كانت في (رميت) شبهت بها ، وشبهوها في باب ومال بالالف التي تكون بدلاً من واو غزوت ، فتبعت الواو الياء في العين ، كما تبعتها في اللام . . » .

هذا باب

الراء في الإمالة

إعلم أنَّ الراء مُكرَّرةٌ في اللسان . ينبو فيها بين أولها وآخرها نبوةٌ : فكأنَّها حرفان . فإذا جاءت بعد الألف مكسورةً مالت الألف من أجلها . وذلك قولك : هذا عارِمٌ : وعارِفٌ . فكانت الإمالة هاهنا ألزَمَ منها في عايدٍ ، ونحوه .

فإن وقع / قبل الألف حرف من المستعلية ، وبعد الألف الراء المكسورة - حُسنت الإمالة التي كانت تمتنع في قاسم ونحوه ؛ من أجل الراء ، وذلك قولك : هذا قاربٌ ، وكذلك إن كان بين الراء وبين الألف حرف مكسور إذا كانت مكسورة . تقول : مررت بقادرٍ ^(١) يا فتى ، وتركُ الإمالة أحسنُ ؛ لقُرب المُستعلية من الألف ، وتراخى الراء عنها ، ويُشَدُّ هذا البيتُ على الإمالة ، والنصبُ أحسنُ لما ذكرت لك وهو :

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِنْتُهُمِرُ جَوْنِ الرِّبَابِ سَكُوبٌ ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « باب الراء . والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة ، والوقف يريدونها ايضاحا . . فلم يميلوا ، لأنهم كأنهم قد تكلموا براءين مفتوحين ، فلما كانت كذلك أقويت على نصب الالفات . . وإذا كانت الراء بعد الف تمال لو كان بعدها غير الراء لم تمل في الرفع والنصب ، وذلك قولك : هذا حمار . كأنك قلت : هذا فعالل ، وكذلك في النصب كأنك قلت : فعاللا ، فغلبت هنا فنصبت .

وأما في الجذر فتميل الألف ، كان أول الحرف مكسورا أو مفتوحا أو مضموما ، لأنها كأنها حرفان مكسوران . . »

وقال في ص ٢٦٨-٢٦٩ « وأعلم أن الذين يقولون : هذا قارب يقولون : مرت بقادر ينصبون الألف ، ولم يجعلوها حيث بعدت تقوى . . وقال قوم ترتضى عربيتهم : مررت بقادر قبل للراء حيث كانت مكسورة . . »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٩ على إمالة الألف من قادر وأن كان قبلها الحرف المستعلى وهو القاف المانع من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة . واستشهد به في ج ١ ص ٤٧٨ على تجريد خبر عسى من (أن) وسيأتي قريباً في المقتضب شاهداً على ذلك أيضاً كما استشهد به في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ .
التهنير : السائل . الجون : الأسود . الرباب : ما تدلى من السحاب دون سحاب فوته . السكوب : المنصب .

والبيت منسوب في سيبويه إلى هذبة بن الخشرم ونسبه الشيخ المرفعي إلى سماعة ابن أشول النعماني .

ولهذبة قصيدة على هذا الروي في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٧٦ وحماسة البحتری ص ٧ ولم يذكر فيها البيت .

وانظر رغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٤ ، وابن يعيش ج ٧ ص ١١٧ .

فإن لم يكن قَبْلَ الألف حرف من المستعلية ، وكانت بعدها الراء على ما وصفت لك اختير
إِمَالَةُ الألف . وذلك قولك : من الكافرين . وإن قلت : من الكافرياً فتي - فالإمالة حسنة ، وليس
كحُسْنِهَا في الكافرين ؛ لأنَّ الكسر في الكافرين لازم للراء وبعدها ياء ، و(الكافر) لا ياء فيه ،
وليس الكسرة بلازمة للراء إِلَّا في الخفض ، وهي / في الجماعة تلزم في الخفض والنصب
والوقف والإدراج ، ولا تكون في الكافر في الوقف (١) .

فإن قلت : جاعى الكافر ، فاعلم - استوت الإمالة والنَّصْبُ . فَأَمَّا الإمالة فمن جهة كسرة
الفاء .

وَأَمَّا النَّصْبُ فَإِنَّ الراء بعدها كحرفين بضمومين ، وكذلك هي في النصب إذا قلت : رأيت
الكافر يا فتي .

ولو قلت : فلان باسِطٌ يده ، أو ناعق يا فتي - لم تصلح الإمالة من أَجْلِ المستعليين ؛ لأنَّ
الراء - وإن كان قبلها التكرير - لا تحلُّ محلَّ المستعلية .

ولو قلت : هذا قِراب سيفك لصلحت الإمالة وإن كانت الراء مفتوحة ؛ لأنها في الحقيقة
في وزن حرف .

• • •

واعلم أَنَّ بنى نعيم يختارون فيما كان على وزن (فعَالٍ) (٢) من المؤنث إذا سَمِيَ به أن يكون
بمنزلة سائر مالا ينصرف ، فيقولون : هذه حذامُ ، ومررت بحذامُ يا فتي ، ورأيت حذامَ .
وأهل الحجاز يقولون : هذه حذامِ ، ومررت بحذامِ . وقد بيَّنا ذلك فيما ينصرف وما
لا ينصرف .

فلماذا كان اسم من هذه الأسماء / في آخره الراء اختارت بنو نعيم مذهب أهل الحجاز ؛ ليميلوا
الألف ؛ لأنَّ إِنْجَاحَهَا أَخَفُّ عَلَيْهِمْ ، ولا سبيلَ إليه إِلَّا أن يكسروا الراء . فيقولون : هذه

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم أن قوما من العرب يقولون : الكافرون ، ورأيت
الكافرين ، والكافر ، وهي المنابر . لما بعدت وصار بينها وبين الألف حرف لم تقو قوة المستعلية،
لأنها من موضع اللام وقريبة من الياء .. وأما قوم آخرون فنصبوا الألف في الرفع والنصب،
وجعلوها بمنزلتها إذا لم يحل بينها وبين الألف كسر ، وجعلوا ذلك لا يمنع النصب ، كما لم
يمنع في القاف وأخواتها ، وأمالوا في الجر ، كما أمالوا حيث لم يكن بينها وبين الألف شيء ،
وكان ذلك عندهم أولى حيث كان قبلها حرف تمال له لو لم يكن بعدها راء .. » .

(٢) سيأتى حديث (فعال) مفصلاً في هذا الجزء فنرجى التعليق عليه الآن .

حَضَارِ فاعلم ، وطلعت حضارٍ - (والوزن) (١) ، ومررت بسَفَارٍ يافقي . ويُنشِدون هذا البيت للفرزدق :

مَنْ مَاتَرِدْ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدْ بِهَا أَدْيِهِمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَا (٢)

ومنهم من يمضى على لغته في الرأ ؛ كما يفعل في غيرها . قال الشاعر :

وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتُ عَنْوَةً وَبَارُ (٣)

والقوافي مرفوعة .

وَمَا تُمَالُ أَلْفُهُ مَا كَانَ قَبْلُهَا فَتَحَةً وَفِي ذَلِكَ الْحَرْفِ يَاءٌ . وذلك قولك : نَعِمَ اللَّهُ بِكَ عَيْنًا ، وَرَأَيْتُ زَيْنًا ، فالإمالة في هذا حَسَنَةٌ فِي الْوَقْفِ مِنْ أَجْلِ الْيَاءِ (٤) .

فَأَمَّا إِذَا وَصَلَتْ فَلَا إِمَالَةَ فِيهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْأَلْفَ تَذْهَبُ ، وَيَصِيرُ مَكَانُهَا التَّنْوِينُ .

ولوقلت : هذا عِمْرَانُ لَكَانَتِ الْإِمَالَةُ حَسَنَةً مِنْ أَجْلِ كَسْرَةِ الْعَيْنِ (٥) .

(١) هكذا بالأصل وهي زيادة هنا . حضار : جبل باليمن والحمر من الإبل .

(٢) سفار وزن قطام : منهل قبل ذى قار بين البصرة والمدينة وهو لبنى مازن بن مالك . أدْيِهِمْ : تصغير أدهم وهو ابن مرداس أحد بني كعب وكان شاعرا خبيثا . المستجير : الذى يطلب الماء . التعوير : الرد ، يقال عورته عن حاجته : رددته عنها . فالمعور الذى لا يسقى . استشهد بالبيت ابن هشام فى المغنى ج ١ ص ٩٠ على أن (يوما) ظرف لترد ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبى (ترد - وسفار) ، ويمتنع أن يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط .

والبيت للفرزدق من قصيدة فى ديوانه ص ٣٥٤-٣٥٩ .

وروى فى المغنى : متى تردن وانظر الدمامينى ج ١ ص ٢٠٥ والسيوطى ص ٩٩ . ومعجم البلدان ج ٣ ص ٢٢٣ واللسان (عور - سفر) .

(٣) نرجى الحديث عنه الى باب ما لا يتصرف .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ : « وقالوا : فينا وعلينا ، فأمالوا للياء حيث قربت من الالف ، ولهذا قالوا : بينى وبينها » .

وقال فى ص ٢٦٣ : « ومن قال : رأيت يدا ، قال : رأيت زينا (بكسر الزاى) . فقوله : ينا ، بمنزلة يدا . وقال هؤلاء : كسرت يدنا فصارت الياء ها هنا بمنزلة الكسرة فى قولك : رأيت عنبا » .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٧٠ : « وقالوا : النفران حيث كسرت أول الحرف ، وكانت الالف بعد ما هو من نفس الحرف ، فشبها بما بينى على الكلمة نحو الف جبل ، وقالوا : عمران ، ولم يقولوا : برقان جمع برق ولا حمقان ، لأنها من الحروف المستعملة » .

فإن كان مكانَ الراءِ حرفٌ من المستعلية / لم تصلح الإمامة ؛ لأنَّ المستعلى أقرب إلى الألف ^٣
 وهو مفتوح . فإن قلت : فهذان مُسلمان ، فأملت من أجل كسرة [اللام] (١) صلح ، ويزيده حسنا
 علمك بأنَّ النون مكسورة في الوصل ، فإن قلت : مُصلحان ، أو مُكرَّمان - لم تحسن الإمامة ؛
 لأنَّه لا كسر ولا ياء . فإن وصلت حسنت وهى بعيدة ؛ لأنَّ النون لاتلزمها الحركة في الوقف ؛
 كما أنك لو قلت : رأيت عنباً لم تكن إِمالة ؛ لأنَّه لا كسرة ولا ياء .

وتقول : نعوذ بالله من النار ، للتكرير الذى فى الراء ؛ لأنَّ الحركة تلحق فى الوصل .
 فإن قلت : وُعِدَ الكافرون النارَ ، أو قلت : أحرقتهم النارُ - لم تكن إِمالة لما ذكرت لك (٢) .
 فأما قولهم : هذا رجل حجاج فلم تجز الإمامة ؛ لأنَّه لاشئ يُوجبها ، ثم قالوا فى الاسم
 الحجاج فإنما أمالوا للفضل بين المعرفة والنكرة ؛ والاسم والنعته ؛ لأنَّ الإمامة أكثرُ ، وليس
 بالحسن . النَّصْبُ أَحْسَنُ وَأَقْيَسُ (٣) .

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٨ « واعلم ان قوما من العرب يقولون الكافرون ، ورأيت
 الكافرين .. واما قوم آخرون فنصبوا الالف فى الرفع والنصب » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦٤ « باب ما أميل على غير قياس .. وذلك الحجاج اذا كان
 اسما لرجل ، وذلك لانه كثر فى كلامهم ، فحملوه على الاكثر ، لان الامالة أكثر فى كلامهم ،
 وأكثر العرب ينصبه ، ولا يميل الف حجاج اذا كان صفة يجرونها على القياس .. » .

هذا باب

مايُمال / وَيُنْصَب من الأسماء

غير المتمكنة ، والحروف

إِعلم أَنَّهُم قالوا : ذا عبد الله : وهذا عبدُ الله (١) ، وقالوا في التهجِّي : باء ، وناء ، وراء ؛ ليدلُّوا على أَنَّها أسماء (٢) .

فلو أُلزِمَت النصب لا لتبست بالحروف ؛ لأنَّ الحروف لا تصلحُ فيها الإمالة
فإن قلت : فهل فعلوا ذلك في (ما) التي هي اسم لمضارعها للحروف (٣) ؛ لأنها لا تكون
اسما إلا بصلة ، إلا في الاستفهام أو الجزاء ، فهي في هذين مضارعة للحروف التي هي للاستفهام
والجزاء .

فأما في النفي فهي حرف وليس باسم ، وكذلك هي زائدة في قولك (فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ) (٤)
ونحوه .

فأما (إِما) ، و (حتي) ، وسائر الحروف التي ليست بأسماء - فإنَّ الإمالة فيه خطأ (٥)
ولكن (مئ) تُمال ؛ لأنها اسم ، وإِنما هي من أسماء الزمان ، ولا يستفهم بها إلا عن وقت (٦)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٢ « وقالوا في رجل اسمه ذه : رأيت ذها املت الالف ... » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : باوتا في حروف المعجم ، لأنها أسماء ما يلفظ
به ، وليس فيها ما في قد ولا ، وإنما جاءت كسائر الأسماء لا لمعنى آخر » .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا : (ما) فلم يميلوا ، لأنها لم تكن تمكن (ذا) ،
ولأنها لم تتم اسما الا بصلة مع أنها لم تكن تمكن البهمة فرقوا بين البهمين اذ كان ذا
حالهما » .

(٤) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « وقالوا (لا) فلم يميلوا لما لم يكن اسما » . وقال ايضا :
« ومما لا يميلون الفه (حتى) و (إما) و (الا) فرقوا بينها وبين الفات الأسماء ، نحو : حبلى
وعطشى ، وقال الخليل لو سميت بها رجلا أو امرأة جازت فيها الإمالة » .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٧ « ولكنهم يميلون (اني) ، لأن (اني) تكون مثل (اين)
و (اين) كخلفك ، وإنما هو اسم صار ظرفا ، فقرب من عطشى » .

فَأَمَّا (عَسَى) فَأَمَّا لَتُهَا جَيِّدَةٌ ؛ لِأَنَّهَا فِعْلٌ ، وَأَلْفُهَا مُنْقَلِبَةٌ مِنْ يَاءٍ . تقول : عَسَيْتَ ؛ كَمَا تقول : رَمَى وَرَمَيْتَ .

فَأَمَّا (على) ، و(إلى) فلا تصلح إمامتهما ؛ لِأَنَّ (على) من علوت ، وهى اسم ، يدلُّك على ذلك قولهم : جثت مِنْ عليه ، أى : من فوقه .

قال الشاعر :

/ غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الظِّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا (١)

وقال الآخر :

غَدَتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا تَصِلُ وَعَنْ قَبْضِ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ (٢)

(١) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٢٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ على اسمية (على) بدليل دخول حرف الجر عليها وصريح كلام سيبويه يدل على أن استعمال (على) اسما ليس مختصا بالضرورة فقد قال : ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب : نهض من عليه . وذهب ابن عصفور الى أن استعمال (على) اسما مختص بالضرورة .

وقال أبو حيان : ومن قال : ان (على) لا تكون الا اسما - يقول انها معربة ، ومن يجوز ان تنتقل الى الاسمى بدخول من عليها - فقول انها معربة اذ ذاك ، وقيل : مبنية .

غدت من عليه : قال القالى : غدا بمعنى صار ، أى : انصرفت القطاة من فوقه فهو غير مخصوص بوقت دون وقت بخلاف ما اذا استعمل فى غير معنى صار فانه يختص بوقت الغداة .

وعن أبى حاتم انه قال للصمعى كيف قال : غدت من عليه والقطاة انما تذهب الى الماء ليلا لا غدوة ؟ . فقال : لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتمجيل والعرب تقول : بكر الى العشية ولا بكور هناك .

الخمس : ظمء من اظمائها وهو ان ترد الماء ، ثم تغب ثلاثا ، ثم ترد فيعتد بيومى وردها مع ظمئها . هذا ما قاله المبرد فى الكامل ، وقال ابن السيد فى الاقتضاب : الخمس : ورود الماء فى كل خمسة أيام ، ولم يرد انها تصبر عن الماء خمسة أيام انما هذا للابل لا للطير ولكنه ضربه مثلا هذا قول أبى حاتم ، ولأجل هذا كانت رواية : (بعد ما تم ظمؤها) احسن ، واصح معنى ، والظمء بالكسر ، ما بين الشربين والوردين .

تصل : أى يسمع لاحشائها صليل من يبس العطش .

القيض : قشر البيضة الاعلى الذى يلبس البيضة ، فيكون بينها وبين قشرها الأعلى ، ويقال له الفرقى ايضا .

المجهل : الصحراء التى يجهل فيها اذ لا علامة فيها .

يريد ان القطاة اقامت مع فرخها حتى احتاجت الى ورود الماء ، وعطشت ، فطارت تطلب الماء عند تمام ظمئها ، وأراد بذكر الفرخ سرعة طيرانها ، لتمود اليه بسرعة ، لانها كانت تحتضنه .

= روى البيت ببداء مجهل فى سيبويه والمقتضب والمخصص ج ١٤ ص ٥٧ والاقتضاب ص ٤٢٨ .

وروى يزراء مجهل فى الكامل ج ٦ ص ٢٤٤ وفى شرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٣٤٩ والمخصص ج ١٦ ص ٦٥ .

وقال الجواليقى : ومن روى يزراء مجهل فلا وجه لترك الصرف الا أن يجعل اسم بقعة بعينها ، ولو روى يزراء مجهل مضافا لكان جائزا ..

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٣٩ : يزراء الهمزة للالحاق ، ولغة هذيل بفتح الزاى كالقلقال . ومن روى يزراء أضافه الى مجهل وقد حذف الموصوف أى مكان مجهل . وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤث ص ١٣٤ : همزة يزراء للالحاق .

وفى الخزانة : أجاز الكوفيون ترك صرف فعلاء بالكسر على أن تكون الفها للتانيث ، واحتجوا بقوله تعالى (تخرج من طور سيناء) بكسر السين وقال البصريون منع الصرف على هذه القراءة العلمية والتانيث ...

والبيت من قصيدة طويلة لمزاحم العقيلي فى وصف قطاة .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٥٣-٢٥٨ والعينى ج ٣ ص ٣٠١-٣٠٦ والكامل ج ٦ ص ٢٤٤-٢٤٧ والسيوطى ص ١٤٥-١٤٦ والاقتضاب ص ٤٢٨ واللسان (علا ، صل) ومعجم القاييس ج ٤ ص ١١٦ وشرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٣٤٩ .

هذا باب

كم

اعلم أن (كم) اسم يقع على العدد ، ولها موضعان :

تكون خبرا ، وتكون استفهاما (١) فمَجْرَاهَا مَجْرَى عَدَدٍ مُنَوَّنٍ . وذلك قولك : كم رجلا عندك؟ وكم غلاما لك ؟ تريد : أعشرون غلاما أم ثلاثون ، وما أشبه ذلك ؛ كما أنك إذا قلت : أين عبدُ الله؟ فمعناه : أَى موضع كذا أو فى موضع كذا ؟

وإذا قلت : متى تخرج ؟ فإنما معناه : لوقت كذا أم وقت كذا ؟ إلا أنه يجوز لك فى (كم) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظرف (٢) فتقول : كم لك غلاما ؟ وكم عندك جارية ؟ وإنما جاز ذلك فيها ؛ لأنه جُعلَ عَوْضًا لما مُنِعَتْهُ مِنَ التَّمَكُّنِ .

وأما (عشرون) ونحوها فلا يجوز أن تقول فيها : عشرون لك جارية ، ولا خمسة عشر لك غلاما إلا أن يضطرّ شاعر ؛ كما قال حين اضطرّ :

عَلَى أَنَّنَى بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا (٣)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩١ « اعلم ان (كم) موضعين :

فأحدهما : الاستفهام وهو الحرف المستفهم عنه بمنزلة كيف وأين .

والموضع الآخر : الخبر : ومعناها معنى رب ، وهى تكون فى الموضعين اسما .. »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩١ : « وزعم أن كم درهما لك ، أقوى من : كم لك درهما ، وإن كانت عربية جيدة ، وذلك أن قولك : العشرون لك درهما فيها قبح ، ولكنها جازت فى (كم) جوازا حسنا ، لأنه كأنه صار عوضا من المتكمن فى الكلام ، لأنها لا تكون الا مبتدأة ، ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة . لا تقول : رأيت كم رجلا ، وإنما تقول : كم رأيت رجلا ، وتقول : كم رجل اتانى ، ولا تقول : اتانى كم رجل ، ولو قال : اتاك ثلاثون اليوم درهما كان قبيحا فى الكلام . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ على الفصل بين العدد وتمييزه بالجاء والمجرور للضرورة ، وذكر بعده هذا البيت :

يَذْكُرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ وَيَنُوحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَلِيلًا

الكميل : الكامل . العجول من الابل : الواله التى فقدت ولدها بدبح او موت او هبة ، وقيل : الناقة التى اُقت ولدها قبل أن يتم بشهر أو شهرين .
ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها ، لأن أصل النوح التقابل =

في خمس عشرة من جمادى ليلة لا أستطيع على الفرائض رفاذي (١)

وتقول : كم درهم لك ؟ لأن التمييز وقع على غيره . فكان التقدير : كم دانقا درهم لك ،
وكم قيراطا ، وما أشبه ذلك ؟ ، كما أنك إذا قلت : كم غلمانك ؟ فإنما المعنى : كم غلاما
غلمانك ؟

ولا يكون في قولك : كم غلمانك ؟ إلا الرفع ، لأنه معرفة ، ولا يكون التمييز بالمعرفة .
فإذا قلت : كم غلمانك ؟ فتقديره من العدد الواضح : أعشرون غلاما غلمانك ؟ فإن قلت :
أعشرون غلمانك ؟ فذلك معناه ، لأن ما أظهرت دليل على ما حذفته (٢) .

وتقول : بكم ثوبك مصبوغ ؟ لأن التقدير : بكم من ثوبك مصبوغ ؟ أو بكم درهما ؟
وتقول : على كم جذعا بيتك مبنى ؟ إذا جعلت (على كم) ظرفا لمبنى رفعت البيت بالابتداء ،
وجعلت (المبنى) خبرا عنه ، وجعلت (على كم) ظرفا لمبنى . فهذا على قول من قال : في الدار
زيد قائم ، ومن قال : في الدار زيد قائما ، فجعل (في الدار) خبرا . قال : على كم جذعا بيتك
مبنيا ؟ / إذا نصب مبنيا جعل (على كم) ظرفا للبيت ، لأنه لو قال لك على المذهب : على كم جذعا
بيتك ؟ لاكتفى ، كما أنه لو قال : في الدار زيد لاكتفى .

ولو قال : بكم رجل زيد مأخوذ ؟ لم يجز إلا الرفع في مأخوذ ، كما تقول : بعبد الله زيد
مأخوذ ، لأن الظرف هاهنا إنما هو معلق بالخبر .

والبصريون يجيزون على قبح : على كم جذع ، وبكم رجل ؟ يجعلون ما دخل على (كم)
من حروف الخفض دليلا على (من) ، ويحذفونها ، ويريدون : على كم من جذع ، وبكم من

= الهديل : تجعله العرب مرة فرخا ومرة الطائر نفسه ومرة الصوت ، فيكون مفعولا مطلقا
على الأخير .

ومعنى البيتين : لم انس عهدك على بعده ، وكلما حنت عجول ، أو صاححت حمامة - رقت .
نفسى ، فذكرتك . وخبر (أننى) جملة يذكرك .

ونسب الشعر للعباس بن مرداس ، (الخزنة ج ١ ص ٥٧٣ - ٥٧٥ والعينى ج ٤
ص ٤٨٩-٤٩١ والسيوطى ٣٠٧) .

(١) الشاهد فيه الفصل بين العدد وتمييزه بالجار والمجرور للضرورة - ولم أقف على قائله .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣ « فإذا قلت : كم جريبا أرضك ؟ فأرضك مرتفعة بكم ،
لأنها مبتدأة ، والأرض مبنية عليها ، وانتصب الجريب ، لأنه ليس بمبنى على مبتدأ ولا مبتدأ
ولا وصف ، فكانك قلت : عشرون درهما خير من عشرة ، وإن شئت قلت : كم غلمان لك ، فتجعل
(غلمان) فى موضع خبر (كم) وتجعل لك صفة لهم » .

رجل^(١) ؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار .
وليس إضمار (مِنْ) مع حروف الخفض بحسن ولا قوى ، وإنما إجازته على بُعد^(٢)
وما ذكرت لك حجة من إجازته . فهذه (كَمْ) التي تكون للاستفهام .

فأما (كَمْ) التي تقع خبرا فمعناها : معنى (رُب) إلا أنها اسم ، و (رب) حرفٌ وذلك
قولك : كم رجلٍ قد رأيته أفضل من زيد . إن جعلت (قد رأيته) الخبر ، وإن جعلت (قد رأيته)
من نعت الرجل قلت : أفضل من زيد / رفعت (أفضل) ؛ لأنك جعلت (أفضل) خبرا عن (كم) ؛
لأن (كم) اسم مبتدأ .

فأما (رُب) إذا قلت : رُب رجل أفضل منك فلا يكون له الخبر ؛ لأنها حرف خفض و (كم)
لا تكون إلا اسما^(٣) .

ألا ترى أن حروف الخفض تدخل عليها ، وأنها تكون فاعلة ومفعولة . تقول : كم رجلٍ
ضربك - فهي هاهنا فاعلة . فإذا قلت : كم رجلٍ قد رأيت - فهي مفعولة^(٤) ، وكذلك لو قلت :
كم رجلٍ قد رأيته لكانت مرفوعة ؛ لأنها ابتداء ؛ لتُغْلِكَ الفِعلَ عنها ، وكذلك تقول : إلى كم
رجلي قد ذهبت فلم أره .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وسألته عن : على كم جلع بيتك مبنى ، فقال : القياس
التنصب ، وهو قول عامة الناس . فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من) ، ولكنهم حذفوها
ههنا تخفيفا على اللسان ، وصارت (على) عوضا منها ، ومثل ذلك آله لا أفعل .. »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٤ « وليس كل جار يضم لان المجرور داخل في الجار فصارا
عندهم بمنزلة حرف واحد فمن ثم قبح .. »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وأعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام
غير ممنون يجر ما بعده إذا أسقط التنوين ، وذلك الاسم نحو مائتي درهم ، فأنجر الدرهم ، لأن
التنوين ذهب ، ودخل فيما قبله والمعنى : معنى (رب) وذلك قولك : كم غلام لك قد ذهب .. »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ « وكم رجلا تارك أقوى من كم اناك رجلا ، و (كم) ههنا فاعلة ،
وكم رجلا ضربت أقوى من كم ضربت رجلا و (كم) ههنا مفعولة .. »

ولا يريد سيبويه والمبرد بالفاعل الفاعل الاصطلاحي ، لأن الفاعل لا يتقدم على فعله
مندهما (فكم) مبتدأ فهما يريدان الفاعل اللغوي .

واعلم أنَّ هذا البيت يُنشَد على ثلاثة أوجه ، وهو :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَهٗ قَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي (١)

فإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ فعلى معنى : رَبٌّ عَمَّةٌ .

وإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ ؟ فعلى الاستفهام .

وإن قلت : كَمْ عَمَّةٌ أوقعت (كم) على الزمان فقلت : كَمْ يوما عَمَّةٌ لَكَ وَخَالَهٗ قَدْ حَلَبَتْ

عَلَى عِشَارِي ، وَكَمْ مَرَّةً ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

فإذا قلت : كَمْ عَمَّةٌ فَلست تقصد إلى واحدة / وكذلك إذا نصبت ، وإن رفعت لم تكن إلا

واحدة ؛ لَأَنَّ التمييز يقع واحدة في موضع الجميع ، وكذلك ما كان في معنى (رَبٌّ) ؛ لَأَنَّكَ

٣
٥١

(١) استشهد به سيبويه في موضعين من الجزء الأول : في ص ٢٥٣ ذكره لأعراب البيت بعده وفي ص ٢٩٣ استشهد به على أن من العرب من ينصب تمييز (كم) الخبرية تشبيها بالاستفهامية .

وتوجيه الأعراب على الروايات الثلاث كما يأتي :

(أ) نصب عممة وخالة على أن (كم) خبرية على لغة من ينصب تمييز (كم) الخبرية كما ذكر سيبويه .

والمبرد يرى أن (كم) استفهامية في البيت وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي ، ولكنسه على سبيل التهكم والسخرية . فكانه يقول لجرير : أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشاري ، فقد ذهب عني عددها . و (كم) مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) وأفرد الضمير مراعاة للفظ كم .

(ب) جر عممة وخالة على أن (كم) خبرية ، وهي مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت) كما ذكرنا في رواية النصب .

(ج) رفع عممة وخالة على الابتداء و(كم) منصوبة المحل مفعول مطلق أو ظرف . والظاهر أنها خبرية . وإجاز الرضى أن تكون خبرية أو استفهامية على التهكم فيقدر كم حلبة بجر حلبة على أن كم خبرية وينصب حلبة على أن كم استفهامية ويقدر كذلك كم مرة بالجر وبالنصب على أنها ظرفية .

ورواية الجر والنصب أبلغ في الهجاء من رواية الرفع ، لأنها تفيدان أن لجرير عمات وخالات أجيرات ممتهنتات .

ورواية الرفع تدل على أنه لجرير عممة واحدة وخالة واحدة حلبتا عليه عشاره في أوقات كثيرة .

وفي النقاظ ج ٢ ص ٣٩ : الفدع : هو خروج مفصل الإبهام مع ميل في القدم قليل وفي الخزائنة : قال ابن الأعرابي : الأفع : الذي يمشى على ظهور قدميه والعشار : جمع عشاء ، الناقة التي مضت لها عشرة أشهر من حملها وعدى حلبت بعلى ، لان المعنى على كره منى كما يقال : باع القاضي عليه داره ، يريد : خدمتني على كره منى ، لأننى لم أكن راضيا بذلك لخستهن ولؤمهن ، وحذف صفة عممة وهي فدعاء لذكرها في صفة خالة .

إذا قلت : رَبُّ رجلٍ رأيته لم تَعْنِ واحدا ، وإذا قلت : كم رجلا عندك ؟ فإنما تسأل : أعشرون أم ثلاثون أو نحو ذلك ؟ .

فإذا قلت : كم درهمٌ عندك ؟ فإنما تَعْنِي : كم دانقا هذا الدرهم الذي أسألك عنه ؟ فالدرهم واحد مقصود قَصْدُه بعينه ؛ لأنَّه خبر ، وليس بتمييز ، وكذلك : كم جاعني صاحبك ؟ إنما تريد : كم مرَّة جاعني صاحبك .

* * *

فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى (رب) ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد ؟

فإن في هذا قولين : (١)

أحدهما : أنَّ التي للخبر لما ضارعت (رب) في معناها اخير فيها ترك التنوين ؛ ليكون ما بعدها بمنزلة ما بعد (رب) ، وتكون تشبه من العدد ثلاثة أثواب ، ومائة درهم ، فتكون غير

= والبيت من قصيدة طويلة للفرزدق في هجاء جرير الديوان ص ٤٤٨-٤٥٢ والنقائض ج ٢ ص ٣١-٤٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٦-١٣١ والعينى ج ١ ص ٥٥٠ ج ٤ ص ٤٨٩ والسيوطى ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٣-٩٤ .
(١) ذكر أحد القولين ، ولم يذكر الآخر فهل سها ؟ أو هنا سقط ؟ .

ونستطيع أن نتعرف القول الثاني مما ذكره الانبارى وغيره فقد ذكروا أن (كم) الخبرية حملت على (رب) فجر تمييزها والاستفهامية حملت على العدد المتوسط من أحد عشر الى تسعة وتسعين فكان تمييزها مفردا منصوبا .

في أسرار العربية ص ٢١٥ « فان قيل فلم كان ما بعد الاستفهام منصوبا وفي الخبر مجرورا ؟ .

قيل : للفرق بينهما ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، وفي الخبر بمنزلة عدد يجر ما بعده .

وانما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، لأنها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير ، لأن المستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل ، ولا يعلم مقدار ما يستفهم عنه ، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير ، وهو من أحد عشر الى تسعة وتسعين ، وهو ينصب ما بعده ، فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوبا .

وأما في الخبر فلا تكون الا للتكثير ، فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو يجر ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر ، لأنها نقيضة (رب) .

وفي كتاب سيبويه اشارة الى هذا التعليل ج ١ ص ٢٩١-٢٩٣ وانظر ص ٥٥ من هذا الجزء ، وابن يعيش ج ٤ ص ١٢٧ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٩٠ .

خارجة من العدد ، وقد أصبت بها ما ضارعته ؛ كما أن المضاف إليه إنما خص بالخفض ؛ لأنه على / معنى اللام .

ألا ترى أن قولك : هذا غلامٌ زيدٍ إنما معناه : هذا غلامٌ لزيد ، وقد يجوز أن تكون منونة في الخبر ، فينتصب ما بعدها فتقول : كم رجلا قد أتاني . إلا أن الأجود ما ذكرنا ؛ ليكون بينها وبين المستفهم بها فصل (١) .

فإن فصلت بينها وبين ما تعمل فيه بشيء اختير التنوين (٢) ؛ لأن الخافض لا يعمل فيما فصل منه ، والناصب والرافع يعملان في ذلك الموضع وذلك قولك : كم يوم الجمعة رجلا قد أتاني ، وكم عندك رجلا قد لقيت ، ويختار النصب في قوله :

كم نالني منهم فضلا على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٣ « وأعلم أن ناسا من العرب يعملونها فيما بعدها في الخبر ، كما يعملونها في الاستفهام ، فينصبون بها كأنها اسم منون ، ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رب) إلا أنها تنصب ، لأنها منونة ، ومعناها منونة وغير منونة سواء . »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ « إذا فصلت بين (كم) وبين الاسم بشيء ، استغنى عليه السكوت أو لم يستغن ، فأحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون ، لأنه قبيح أن يفصل بين الجار والمجرور ، لأن المجرور داخل في الجار فصارا كأنهما كلمة واحدة والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه . . . »

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على نصب تمييز (كم) الخبرية للفصل بينهما ، وأجاز في (فضلا) الرفع على الفاعلية ، فتكون (كم) ظرفا على هذا فقال :
« وأن شاء رفع ، فجعل (كم) المرات التي ناله فيها الفضل فالرفع (الفضل) بنالني ، كقولك : كم قد أتاني زيد ، فزيد فاعل و (كم) مفعول فيها وهي المرات التي أتاه فيها ، وليس زيد من المرات . »

(ومنهم) : متعلق بنالني . (وعلى عدم) : حال من الياء في نالني ، والعدم بمعنى الفقر والاحتياج .

(إذ لا أكاد) : إذ ظرف لنالني ، وجملة (احتمل) في محل نصب خبر كاد .
أي ، لم يكن لي حمولة احتمل عليها . والحمولة بالفتح : البعير ، وقد يستعمل في الفرس والبغل والحمار . فمعنى (احتمل) : اتخذ حمولة ، وقال الأعلم : يروى : اجتمل بالجمع المعجمة ، أي أجمع العظام لأخرج ودكها ، وأتعلل به .

الاقتار : مصدر اقتار الرجل : إذا افتقر . والجار والمجرور متعلق بالنفي ، قال ابن الحاجب في أماليه : لا يصح تعلق (من الاقتار) باحتمل لفساد المعنى ، إذا احتمال لم يكن من أجل اقتار ، فيخصصه بالنفي ، وإنما يصح مثل ذلك لو كان قصد إلى شيء يصح أن يكون معللا بمثل ذلك ، ثم ينفيه مخصصا له كقولك : ما جئتكم طمعا في برك ، فإن المجيء قد يكون طمعا في البر ، فينفي المجيء المقيد بعله الطمع ، ولذلك لا يلزم منه نفي المجيء لغير ذلك ، لأنه لا يتعرض

وقد زعم قوم أنها على كل حال منوثة، وأن ما انخفض بعدها ينخفض على إضمار (من) .
وهذا بعيد؛ لأن الخافض لا يُضمر؛ إذ كان وما بعده بمنزلة شيء واحد، وقد ذكرناه بحججه موكدًا (١).
ومن فصل للضرورة بين الخافض والمخفوض فعل مثل ذلك في (كم) في الخبر .
وذلك قوله :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعَلَا وَشَرِيفٍ بُوْخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ (٢)

له بل قد يفهم منه اثبات مجيء لغير ذلك عند من يقول بالمفهوم . أما لو قال : ما كلفتك بشيء للتخفيف عليك فلا يستقيم أن يكون تعليلًا لكلفتك ، فانه لا يصح أن يكون (للتخفيف) علة للتكليف ، وإنما علل به نفى التكليف من أجل غرض التخفيف وسر ذلك هو انه اذا تعلق الفعل بشيء فلا بد أن يعقل مثبتا في نفسه ، ثم يتعلق النفي به ، واذا تعلق النفي به انتفى المقيد بما تعلق ، ولا ينتفى مطلقا ، اذ لم ينهه الا مقيدا . ومن أجل ذلك امتنع تعلق من الاقتار بأحتمل ، ويمتنع أيضا تعلقه بأكاد اذ لا يتصور تعليل مقاربة الاحتمال بالاقتار، لانه عكس المعنى على ما تقدم في احتمل ، فوجب أن يكون متعلقا بالنفي اذ هو المسبب في المعنى ، لأن المعنى : انتفت مقاربة الاحتمال من أجل الاقتار ...

والبيت للقطامي من قصيدة مدح في صدر ديوانه ص ٢٣-٣٠ وانظر الخزانة ج ٣ ص ١٢٢-١٢٦ والعينى ج ٤ ص ٤٩٤ .

(١) انظر الجزء الثانى ص ٣٣٦ ، ٢٤٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ وقال الأعمام : الشاهد فيه : جواز الرفع والنصب والجر في مقرف : فالرفع على أن يجعل (كم) ظرفا ، ويكون لتكثير المرات ، وترفع المقرف بالابتداء وما بعده خبر والتقدير : كم مرة مقرف نال العلا .

والنصب على التمييز ، لقبح الفصل بينه وبين (كم) في الجر .
وأما الجر فعلى انه اجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمجرور ضرورة وموضع (كم) في الموضعين موضع رفع بالابتداء والتقدير: كثير من المقرفين نال العلا بجوده .

وقال الأنبارى فى الانصاف ص ١٩٢ : « أما ما احتج به الكوفيون من قوله :
(كم يوجد مقرف نال العلا) فالكلام عليه من وجهين :

احدهما : ان الرواية الصحيحة : مقرف بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله :
نال العلا .

والثانى : أن هذا جاء فى الشعر شاذا ، فلا يكون فيه حجة » .
المقرف : النذل اللثيم الأب . يريد قد يرفع اللثيم بجوده ، ويتضع الكريم الأب ببخله .
يجود : متعلق بنال ، والباء سببية ، وكريم بالجر عطف على مقرف على رواية جسره
وجملة (بخله قد وضعه) خبر لكم المقدرة .

والبيت من أبيات نسبها صاحب الأغاني لانس بن زعيم ونسبها غيره لعبد الله بن كرز
ورويت لأبى الاسود الدؤلى (الخزانة ج ٣ ص ١١٩-١٢٢ والعينى ج ٤ ص ٤٩٣-٤٩٤) .

/ وقال الآخر :

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعٍ (١)

والقوافي مجرورة . وقال الآخر :

كَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطْلٌ كَبِيرٌ وَيَاسِرٌ فَتِيَةٌ سَمَحٌ هَضُومٌ (٢)

ولا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض ؛ كما تقول : إنَّ اليومَ زيداً منطلقٌ . ولو كان مكان (اليوم) ما تعمل فيه (إن) لم يقع إلى جانبها إلا معمولاً فيه . ولولا أنَّ هذه القوافي مخفوضة لاختير في هذين البيتين الرفع ، وتوقع (كَمْ) على مرار من الدهر ، فتكون (كم) ظرفاً منصوباً ؛ لأنَّ (كَمْ) اسم للعدد ، فهي واقعة على كلٍّ معدود .

وتقول : كم رجلاً جاءك ؟ فإنما تسأل بها عن عدد الرجال .

وتقول : كم يوماً لقيت زيداً ؟ فتنصبها ؛ لأنها واقعة على عدد الأيام واللقاء العامل فيها ، فكذا كلُّ مُبْهَم .

ولو قلت : كم يوماً لقيت فيه زيداً ؟ لكانت (كم) في موضع رفع ، كأنك قلت : أعشرون يوماً لقيت فيها زيداً ؟ إلا أنَّ (كَمْ) في هذا الموضع استفهام / . فهي في أنَّها اسم وأنَّها [الحرف] (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ على جر (سيد) مع الفصل للضرورة .
الدسيعة : العطية ويقال هي الجفنة . والماجد : الشريف . يصف كثرة السادات في هذه القبيلة .

والجار والمجرور (في بنى) خبر لكم . وضخم وماجد ونفاع صفات مجرورة .
والبيت غير منسوب في سيبويه والخزانة ، ونسبه العيني إلى الفرزدق وليس في ديوانه (الخزانة ج ٣ ص ١٢٢ . العيني ج ٤ ص ٤٩٢ والانصاف ص ١٩١) .

(٢) استشهد سيبويه ج ١ ص ٢٩٥ على الفصل بين كم وتمييزها . وضبط في نسخة سيبويه المطبوعة برفع بطل وصفته وما عطف عليه ، والصواب كسرهما فان القوافي مجرورة كما يقول المبرد ، وعلى رفع بطل وما بعده لا يكون في البيت فصل بين كم وتمييزها ، وإنما تمييزها محذوف تقديره : مرة ونحوها .

الكمى : الشجاع ومعنى فاتنى : أفقديه الموت ورزئت به .
والياسر : الداخل في الميسر : لكرمه وسماحته . الهضوم : الذى يهضم ماله للصديق والجار والسائل . والهضم : الظلم والنقصان .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه : كم قد فاتنى . فيكون البيت على هذه الرواية قد دخله الخرم (حذف أول الوجد المجموع) ومعه العصب (تسكين الخامس) وإذا دخل الخرم مع العصب في مفاعلتن سمى قصماً ، وتحول الصيغة الى مفعولن (انظر حاشية الدمنهورى الكبرى ص ٣٨ - مطبعة المعاهد سنة ١٣٥٣) والبيت من الوافر ، ولم ينسب الى قائل في سيبويه .

(٣) تصحيح السيرافى .

المستفهم به بمنزلة (مَنْ) ، و(ما) ، و(أَيْنَ) ، و(مَتَى) ، و(كَيْفَ) وإن كانت المعاني مختلفة ؛
لأنَّ (مَنْ) إنما هي لما يعقل خاصَّةً حيث وقعت : من خير ، أو استفهام ، أو جزاء ، أو نكرة
و(ما) لذات غير الآدميين ، ولصفات الآدميين .

و(أَيْنَ) للمكان ، و(مَتَى) للزمان ، و(كَيْفَ) للحال ، و(كَمْ) للعدد ، فهي داخلة على جميع
هذا إذا سألت عن عددٍ نوع منها ؛ نحو : كم مكانا قمت ؟ وكم يوما صمت ؟ وكم حالا تصرفت
عليها ؟ ونحو ذلك (١) .

(١) مرض سيبويه لبيان اعراب كم في انها تكون ظرفا وغير ظرف في ج ١ ص ١٠٨ ،
ص ٢٩٢ - ٢٩٣ وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩٢ « وليس بمعروف اتضاها الا مفعولا
بها أو ظرفا أو مصدرا أو خبر كان أو مفعولا ثانيا » .

هذا باب

مسائل (كم) في الخبر والاستفهام

تقول : كم ثلاثة ستة إلا ثلاثان نصبت ثلاثة ؛ لأنها تميز ، و (ستة) خبر (كم) ، و (ثلاثان) بدل من (كم) (١) .

فالتقدير : أى شيء من العدد ستة إلا ثلاثان ؟ .

ولو قلت : كم لك درهم ؟ وأنت تريد : كم دانقا درهم ؟ لم يكن الدرهم إلا رفعا ، ولم ترد به إلا واحدا .

ولو قلت : كم لك درهما ؟ لكان (لك) خبرا ، وكان الدرهم في موضع جماعة / ، لأنك تريد : كم من درهم لك ؟

٣
٥٥

(١) في الاشباه والنظائر ج ٢ ص ٢٢٦-٢٢٧ : ذكر ما افرق فيه (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية نقل عن البسيط ما يأتي :

« (الا) اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حدة اعراب (كم) من رفع او نصب او جر ، لانه بدل منها ، لان الاستفهام يبدل منه ، ويستفاد من (الا) معنى التحقير والتقليل ، نحو : كم عطاؤك الا الفان ، وكم اعطيتنى الا الفين ، وبكم اخذت ثوبك الا درهم ، وكم مالك درهما الا عشرون ، ولا يجوز أن يكون ما بعد (الا) بدلا من خبر (كم) ولا من مفسرها لبيانها بل يبدل من (كم) ، لابهامها ، لارادة ايضاحها بالبدل ، ولافادته معنى التقليل كان الاستفهام بمنزلة النفي كقولك : هل الدنيا الاشياء فان ، أى : ما الدنيا .

واما الخبرية فان المستثنى بعدها منصوب ، لانه استثناء من موجب ، ولا يجوز البدل في الموجب فيقال : كم غلمان جاءوني الا زيدا » .

البسيط : لضياء الدين بن العلي قال عنه السيوطي في الاشباه ج ٢ ص ١٦٦ وهو كتاب نفيس في عدة مجلدات وقال في فهرس بغية الوعاة : لم أقف له على ترجمة . وعرف به ابو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٧ فقال : وقال بعض أصحابنا وهو الامام العالم ضياء الدين ابو عبد الله محمد بن علي الاشبيلي ويعرف بابن العلي وكان ممن اقام باليمن وصنف بها . وصرح ابن عقيل باسمه في مواضع من كتابه ج ١ ص ٤٨ - ج ٢ ص ٣٦ وأخطأ الشمني في قوله : صاحب البسيط هو ابن ابي الربيع السبتي ج ٢ ص ٧٢ .

وتقول : كم دنائيرٌ عندك ؟ ولا يجوز النصب في تمييزها بجماعة ، كما لا تقول : إلا عشرون
[درهما ، ولا يجوز عشرون دراهم] (١)

فإن ذكرت (كم) التي تقع في الخبر جاز أن تقول : كم غلمانٍ قد رأيت ، وكم أثواب
قد لبست ؛ لأنها بمنزلة ثلاثة أثواب ونحوه من العدد ، ولأنها مضارعة (رُب) وهما يقعان على
الجماعة ، ووقوعها على الواحد في معنى الجماعة لمضارعتهما (رُب) ، وتشبه من العدد مائة درهم ،
وآلف درهم .

...

واعلم أن (كم) لا بد لها من الخبر ، لأنها اسم فهي مخالفة لرُب في هذا ، موافقة لها
في المعنى (٢) . تقول : كم رجلٍ قد رأيت أفضل منك ، و (رُب) إنما تُضيف بها إلى ما وقعت
عليه مابعد ؛ نحو : رُب رجلٍ في الدار ، و رُب رجلٍ قد كَلَّمْتَهُ . فهذا معناها .

...

ولو قلت : كم رجلٍ قد أتاني لا رجلٌ ، ولا رجلاً - كان جيِّداً ، لأنك تعطف على (كم) (٣)
ولا يجوز مثل هذا في باب (رُب) ؛ لأنها حرف . فأمَّا قوله :

(١) تصحيح السيرافي .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٩٢ : « ولم يجز يونس والخليل : كم غلمانا لك ، لأنك لا تقول :
عشرون ثيابا لك إلا على وجه لك مائة يبيضا ، وعليك راقود خلا ، فإن أردت هذا المعنى قلت :
كم لك غلمانا ، ويقبح أن تقول : كم غلمانا لك » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٣ : « واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُب) ؛
لان المعنى واحد ، إلا أن (كم) اسم و (رُب) غير اسم بمنزلة (من) ، والدليل عليه : أن العرب
تقول : كم رجل أفضل منك . تجعله خبر (كم) أخبرناه يونس عن أبي عمرو . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٦ : « وتقول : كم قد أتاني لا رجل ولا رجلاً ، وكم عبد لك لا عبد
ولا عبدان ، فهذا محمول على ما حمل عليه (كم) لا على ما عمل فيه (كم) كأنك قلت : لا رجل
أتاني ولا رجلاً ، ولا عبد لك ولا عبدان وذلك لأن (كم) تفسر ما وقعت عليه من العدد بالواحد
المتكور ، كما قلت : عشرون درهما ، أو بجمع منكور نحو : ثلاثة أثواب ، وهذا جائز في التي
تقع في الخبر . فاما التي تقع في الاستفهام فلا يجوز فيها إلا ما جاز في العشرين » .

وفي الأشباه والنظائر عن البسيط ج ٢ ص ٢٢٧ : « وأن الخبرية يعطف عليها بلا فيقال :
كم مالك لا مائة ولا مئتان ، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهمان ، لان المعنى كثير من المال
وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه ، ولا يجوز في الاستفهامية : كم درهما عندك
لا ثلاثة ولا أربعة ، لان (لا) لا يعطف بها إلا بعد موجب لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ،
ولم يثبت شيء في الاستفهام » .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ . وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ (١)

/ فعلى إضمار (هو) . لا يكون إلا على ذلك . فهذا إنشاد بعضهم : وأكثرهم يُنشده :

وبعض قتل عار

فأما قوله : كم من رجل قد رأيته ؟ فتدخل (من) وأنت لا تقول : عشرون من رجل ؛ فإنما ذلك لأن (كم) استفهام ، والاستفهام يدخل فيما وقع عليه (من) توكيدا وإعلاما أنه واحد في معنى الجميع ، وذلك : هل أذاك من أحد ؟ كما تقول في المنق : ما أتانى من رجل . ولو قلت : ما أتانى رجل ، وهل أتانى رجل - لجاز أن تعني واحدا ؛ والدليل على ذلك وقوع المعرفة في هذا الموضع نحو : ما أتانى زيد . وهل أذاك زيد ؟ .

ومعنى قولك : عشرون درهما : إنما هو عشرون من الدراهم ؛ لأن (عشرون) وما أشبهه اسم عدد .

فإذا قلت : هذا العدد . فمعناه : من ذا النوع .

فلما قلت : درهما . جئت بواحد يدل على النوع . لاستغنائك عن ذكر العدد . فلما اجتمع في (كم) الاستفهام وأنها تقع سؤالا عن واحد ؛ كما تقع سؤالا عن جمع ؛ ولا تخص عددا دون عدد لإبهامها . ولأنها لو خصت لم تكن استفهاما ؛ لأنها كانت تكون معلومة عند السائل - دخلت (من) على الأصل . ودخلت في التي هي خبر ؛ لأنها في العدد / والإبهام كهذه (٢) .

(١) نقل ابن السيد فيما كتبه على الكامل قول المبرد : هكذا أنشده النحويون : (ورب قتل عار) على إضمار هو عار ، وأنشدني المازني : (وبعض قتل عار) وهو الوجه . استدل الأخفش والكوفيون على اسمية (رب) بهذا البيت ، جعلوها مبتدأ خبره عار .

والجمهور على أن (رب) حرف جر شبيه بالزائد و (قتل) الجرور في موضع رفع مبتدأ و (عار) خبر محذوف أي : هو عار والجملة صفة لقتل والخبر محذوف . ومن جعل رب حرف جر زائد لا يتعلق بشيء قال : قتل مبتدأ وعار خبره وما في رب من معنى التكثير هو المخصص لابتدائية قتل .

والبيت من أبيات ثابت بن قننة رثى بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة (الخزاعة ج ٤ ص ٣٠١ السيوطي ص ٣٣) . والبيان والتبيين ج ١ ص ٢٩٣ والأغاني ج ٤ ص ٢٧٩) ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٣٧ وفي الانصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في (رب) ص ٤٩٧ - ٤٩٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٩١ « وتدخل (من) في مميزهما ، أما في الخبرية فكثير نحو (وكم من ملك في السموات - وكم من قرية) وذلك لموافقته جرا للمميز المضاف إليه (كم) .

واعلم أن كل تمييز ليس فيه ذكر للمقصود فإن (من) لا تدخله إذا كان مفردا ، لأنك لو أدخلتها لوجب الجمع ، وذلك قولك : عشرون درهما ، ومائة درهم ، وكل رجل جائع فله درهم ، وهو خير منك عبدا ، وأقره منك دابة ، وعندى ملء قدح عسلا ، وعلى التمرة مثلها زبدا . إلا أن تقول : عشرون من الدراهم ، وهو خير منك من العلمان ، وعليها مثلها من الزبد . فإن كان فيها ذكر الأول دخلت (من) في المخصوص فقلت : ويحه رجلا ، ويحه من رجل : والله دره فارسا ، ومن فارس ، وحسبك به رجلا ، ومن رجل (١) . ولا يكون هذا في المضمرة الذي يُقدّم على شريطة التفسير ، لأنه مجمل ، نحو : ربه رجلا فد رأيته ، ونعم رجلا عبد الله ، وقد مضى بابها مُفسراً (٢) .

= وأما مميز (كم) الاستفهامية فلم أشر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نشر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا أدري ما صحته ؟ . ويرد على ما قاله الرضى قوله تعالى (سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) قال أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ١٢٧ « من آية تمييز لكم ويجوز دخول (من) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليها م فصل عنها ، والفصل بينهما بجملته وبظرف وبمجرور جائز على ما قرر في النحو » . وأجاز الزمخشري أن تكون (كم) في الآية خبرية أو استفهامية ، ورد عليه أبو حيان بقوله : وهو ليس بجيد ، لأن جعلها خبرية هو اقتطاع الجملة التي هي فيها من جملة السؤال ، لأنه يصير المعنى : سل بنى إسرائيل وما ذكر المستؤل عنه ، ثم قال : كثيرا من الآيات آتيناهم ، فيصير هذا الكلام مغلطا مما قبله ، لأن جملة (كم آتيناهم) صار خبرا صرفا لا يتعلق به (سل) وأنت ترى معنى الكلام ومصب السؤال على هذه الجملة ، فهذا لا يكون إلا في الاستفهامية ، ويحتاج في تقدير الخبرية إلى تقدير حذف وهو المفعول الثاني لسل .. » . وكم استفهامية عند العكبري أيضا ج ١ ص ٥١ وانظر المغنى ج ٢ ص ١٠٩-١١٠ والشمى ج ٢ ص ١٩١ والكشاف ج ١ ص ١٢٨ . وقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ٢٦٤ : « ولم يأت تمييز (كم) الخبرية في القرآن إلا مجرورا بمن » .

والظاهر من كلام سيبويه أن (من) تدخل بعد كم الخبرية والاستفهامية كما سيأتى نص كلامه فيما يلي هذا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٩٩ « باب ما ينتصب انتصاب الاسم بعد المقادير . وذلك قولك : ويحه رجلا ، والله دره رجلا ، وحسبك به رجلا وما أشبه ذلك ، وإن شئت قلت : ويحه من رجل ، وحسبك به من رجل ، والله دره من رجل ، فتدخل (من) هاهنا لدخولها في (كم) توكيدا .. » . وانظر ص ٣٥ من هذا الجزء .
(٢) تقدم في باب نعم وبئس ، الجزء الثاني ص ١٤٤ .

لم يتكلم المبرد عن (كاي) هنا وتحدث عنها في الكامل ج ٨ ص ٢٢-٢٣ ولم يتكلم عن (كذا) أيضا .

هذا باب

الأفعال التي تُسمى أفعال المقاربة

وهي مُختلفة المذاهب والتقدير، مُجتمعة في المقاربة

فمن تلك الأفعال (عسى) وهي لمقاربة الفعل : وقد تكون إيجابا ، ونحن نذكر بعد فراغنا منها شيئا إن شاء الله .

إعلم (أنه) لا بد لها من فاعل ؛ لأنه لا / يكون فعلٌ إلّا وله فاعل . وخبرها مصدر ؛ لأنها لمقاربتة . والمصدر اسم الفعل (١) . وذلك قولك : عسى زيد أن ينطلق . وعسى أن أقوم ، أى : دنوت من ذلك ؛ وقاربته بالنية (٢) . (و أن أقوم) في معنى القيام .

(١) يريد من الفعل الحدث ، وقد وقع مثل ذلك في كتاب سيبويه .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « وتقول : عسى أن تفعل ، ف (أن) ههنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تفعل ، أى : قاربت ذلك ، وبمنزلة دنوت أن تفعل » .

قول المبرد هنا وخبرها مصدر ؛ لأنها لمقاربتة . . كقولك : عسى زيد أن ينطلق . وقوله : لأن عسى إنما خبرها الفعل مع أن أو الفعل مجردا موافق لما قاله سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ « فالفعل ههنا بمنزلة الفعل في كان إذا قلت : كان يقول ، وهو في موضع اسم منصوب ، كما أن هذا في موضع اسم منصوب وهو ثم خبر ، كما أنه ههنا خبر . . » .
فقد اتفقا في الاعراب وفي تفسير المعنى أيضا .

وابن هشام والسيوطي ينسبان إلى المبرد القول بأن الفعل المقترب بأن في نحو : عسى زيد أن يقوم - مفعول به .

ويقول ابن هشام في موضع آخر : مفعول به عند المبرد أو على حذف حرف الجر توسعا .

في المغنى ج ١ ص ٢٦-٢٧ « واختلف في المحل من نحو عسى زيد أن يقوم : فالمشهور أنه نصب على الخبرية ، وقيل على المفعولية وأن معنى عسى أن تفعل : قاربت أن تفعل ، ونقل عن المبرد ، وقيل نصب باسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب . نقله ابن مالك عن سيبويه وأن المعنى دنوت من أن تفعل ، أو قاربت أن تفعل » .

وفي المغنى ج ١ ص ١٣٢-١٣٣ « وتستعمل على أوجه : أحدها : أن يقال : عسى زيد أن يقوم ، واختلف في اعرابه على أقوال :

أحدها : وهو قول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم

والقول الثاني : أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من أن

=

يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد » .

ولا تقل : عسيت القيام^(١) ، وإنما ذلك لأنَّ القيام مصدر ، لا دليل فيه يَخُصُّ وقتاً من وقت ، و(أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع ، فمن ثَمَّ لم يقع القيام بَعْدَهَا ، ووقع المستقبل . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ)^(٢) وقال : (فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ)^(٣)

ولو احتاج شاعر إلى الفعل فوضعه في موضع المصدر جاز ؛ لأنَّه دالٌّ عليه^(٤) . فمن ذلك قوله :

عَسَى اللَّهُ يُخْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَجِرِ جَوْنِ الرِّبَابِ سَكُوبِ^(٥)

= وفي الهمع ج ١ ص ١٣٠ « فافعال هذا الباب تعمل عمل كان ، فترفع المبتدأ اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً لها .. ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن . أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه يدل من الأول ... وزعم المبرد أنه مفعول به ، لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الإخبار بالمصدر عن الجثة » .

والذي أراه أن سيويوه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) وأخواتها ، فالرفع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها وكذلك الجملة بعدها . وتفسيرهما هذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير اعراب ، كذلك إطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولاً فقد عبر بذلك في باب كان أيضاً . قال في الجزء الرابع ص ٤١٥ « وكان فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر » . وعنون لها بقوله : هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعول .

كما أطلق سيويوه على اسمها بأنه فاعل في ج ١ ص ٢١ فقال : « ولا يجوز الاختصار فيه على الفاعل » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤٠ - ٢٤٢ .

(١) في سيويوه ج ١ ص ٤٧٧ « واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعملك . استغنوا بأن تفعل عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسوا وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه . ومعنى هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب ، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد ، فترك هذا ، لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء » .

(٢) المائدة : ٥٢ .

(٣) التوبة : ١٨ .

(٤) في سيويوه ج ١ ص ٤٧٧ - ٤٧٨ « واعلم أن من العرب من يقول : عسى زيد يفعل يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنسوب » . وانظر ص ٥٢ منه .

(٥) تقدم في ص ٤٨ من هذا الجزء .

وقال الآخر :

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْنَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (١)

وأما قولهم في المثل : (عَسَى الْفَوِيرُ أَبُوسًا) (٢) فلأنما كان التقدير : عَسَى الْفَوِيرُ أَنْ يَكُونَ أَبُوسًا ؛ لِأَنَّ (عَسَى) إِنَّمَا خَبَرَهَا الْفِعْلُ مَعَ (أَنْ) أَوْ الْفِعْلُ / مَجْرَدًا ، وَلَكِنْ لَمَّا وَضِعَ الْقَائِلُ الْأِسْمَ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ كَانَ حَقُّهُ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ (عَسَى) فِعْلٌ ، وَاسْمُهَا فَاعِلُهَا ، وَخَبَرُهَا مَفْعُولُهَا ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ يَنْطَلِقُ . فَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ . فَإِنْ قُلْتَ : مِنْطَلَقًا لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ . وَعَسَى أَنْ يَقُومَ أَبُوكَ . وَعَسَى أَنْ تَقُومَ جَوَارِيكَ فَقَوْلُكَ : (أَنْ يَقُومَ) رَفْعٌ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ عَسَى (٣) . فَعَسَى فِعْلٌ وَمَجَازُهَا مَا ذَكَرْتَ لَكَ .

* * *

(١) استشهد به سيبويه أيضا ج ١ ص ٤٧٨ كالبيت السابق .
الكرْب : الهم ، وروى أمسييت بفتح التاء وضمها ، قاله ابن المستوفى . والنحويون إنما يرونه بالضم ، والفتح أولى ، لأنه يخاطب ابن عمه ، وكان معه في السجن .
واسم يكون : مستتر والخبر جملة (وراءه فرج) ، ويصح أن يكون فرج فاعلا للظرف الواقع خبرا ، كما يجوز أن يجعل (يكون) فعلا تاما والجملة حالية .
ولا يجوز أن يكون (فرج) اسم يكون ، لأن فاعل الفعل الواقع خبرا لأفعال المقاربة لا يكون إلا ضميرا راجعا لاسمها .
والبيت من قصيدة لهدبة بن خشرم قالها في الحبس .
انظر الخزائن ج ٤ ص ٨١ - ٨٧ وأما القالي ج ١ ص ٧١ - ٧٢ ورغبة الأمل ج ٢ ص ٢٤٣ والعيني ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٧ والسيوطي ص ١٥٢ .
وظاهر كلام سيبويه يفيد أن تجريد خبر (عَسَى) من (أن) ليس مقصورا على الضرورة ، وإنما يجوز في النشر على قلة . وجعله الأعلام من الضرورة .
وفي الكامل ج ٢ ص ٢٤٢ « عَسَى الْإِجُودُ فِيهَا أَنْ تَسْتَحِلَّ بَأَنَ وَيَجُوزُ طَرَحُ (أَنْ) وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ الْجَيِّدِ » .

(٢) هذا المثل مما استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ .
وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٧ « الْفَوِيرُ : تَصْغِيرُ غَارٍ ، وَالْأَبُوسُ : جَمْعُ بُؤْسٍ وَهُوَ الشَّدَّةُ » وأصل هذا المثل ، فيما يقال ، من قول الزباء - حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال ، وبات بالفوير على طريقة - : عَسَى الْفَوِيرُ أَبُوسًا ، أَيْ لَعَلَّ الشَّرَّ يَأْتِيكُمْ مِنْ قَبْلِ الْفَسَارِ . . .

يضرب للرجل يقال له : لَعَلَّ الشَّرَّ جَاءَ مِنْ قَبْلِكَ .
وقال الأصمعي : أصله : أَنَّهُ كَانَ غَارَ فِيهِ نَاسٌ فَانْهَارَ عَلَيْهِمْ ، أَوْ أَتَاهُمْ فِيهِ عَدُوٌّ ، فَقَتَلَهُمْ ، فَصَارَ مَثَلًا لِكُلِّ شَيْءٍ يَخَافُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ شَرٌّ

وانظر الخزائن ج ٤ ص ٧٨ - ٧٩ ومعجم البلدان ج ٤ ص ٢٢٠ .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ « وَتَقُولُ : عَسَى أَنْ تَفْعَلَ ، وَعَسَى أَنْ تَفْعَلُوا ، وَعَسَى أَنْ تَفْعَلَا ، وَعَسَى مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا (أَنْ) كَمَا تَقُولُ : دَنَا أَنْ يَفْعَلُوا . . . »

فَأَمَّا قَوْلُ سَبِيوِيَّةٍ : إِنَّهَا تَقَعُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ (لَعْلُ) مَعَ الْمَضْمَرِ فَتَقُولُ : عَسَاكَ
وعَسَايَ - فَهُوَ غَلَطٌ مِنْهُ ، لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَضْمَرِ إِلَّا كَمَا تَعْمَلُ فِي الْمَظْهَرِ
فَأَمَّا قَوْلُهُ :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَتَى إِيَّاكَ يَا أَبَتِي عِلُّكَ أَوْ عَسَاكَ (١)

= وكيونه عسى للواحد والجميع والمؤنث تدلك على ذلك ، ومن العرب من يقول : عسى ،
وعساي ، وعسوا ، وعست ، وعستا ، وعسين . فمن قال ذلك كانت (أن) فيهن بمنزلة عساك
عسيت في أنها منصوبة .

من هذا يتبين أن المبرد اقتصر على القول بأن عسى تامة ولو جعلت ناقصة كان الاسم
المرفوع بعد الفعل اسما لها وفاعل الفعل ضمير مستتر يظهر في التثنية والجمع .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٢ والدماميني على المفتي ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ .

(١) استشهد به سبويه ج ١ ص ٣٨٨ على أن عسى هنا محمولة على لعل فالضمير بعدها
منصوب ، واستشهد به في ج ٢ ص ٢٩٩ فقال : سمعناهم يقولون : يا أبنا علك أو عساكن .

قال أبو علي : وجه ذلك : أن عسى لما كانت في المعنى بمنزلة (لعل) ولعل وعسى طمع
واشفاق ، فتقاربا - أجرى (عسى) مجرى (لعل) إذ كانت غير متصرفة ، كما أن (لعل) كذلك ،
فوافقتها في العمل حيث أشبهتها في المعنى والامتناع من التصرف . فان قلت : إذا صارت
بمنزلة لهذا الشبه فما المرفوع بها ؟ وهي إذا صارت بمنزلة لعل تقتضي مرفوعا لامحالة ، لأنه
لا يكون المنصوب في هذا النحو بلا مرفوع ؟

قيل : أن ذلك المرفوع الذي تقتضيه محذوف ، ولم يمتنع أن تحذفه وإن كان الفاعل
لا يحذف ، لأنها إذا أشبهت (لعل) جاز أن تحذف ، كما جاز حذف خبر هذه الحروف من
حيث كان الكلام في الأصل الابتداء والخبر .

في يا أبنا جمع بين عوضين ، فإن التاء عوض من ياء المتكلم ، وإنما جاز الألف دون ياء
المتكلم ، لأن التاء عوض من ياء المتكلم ، فيمتنع الجمع بين العوض والم عوض عنه بخلاف الألف ،
فإن غايته أن يذكر عوضان وهو غير ممتنع .

أني بمعنى قرب . الانى بكسر الهمزة والقصر : الوقت . أي : حان رحيلك إلى من
تلتصق منه شيئا تنفقه علينا .

والأكثر على أن الرجز لرؤية بن العجاج وذكر في ديوانه ص ١٨١ على أنه مما نسب
إليه . وبعده :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ . فعليك ذاكا

انظر الخزائن ج ٢ ص ٤٤١ - ٤٤٣ ، والخصائص ج ٢ ص ٩٦ ، والسيوطي ص ١٥١ ،
وشواهد الشافية ص ٢٤٣ والمعيني ج ٤ ص ٢٥٢ ، وأمالى الشجري ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ،
وشروح سقط الزند ص ٧١٤ .
في كل هذه المراجع (يا أبنا) بالالف .

وَلِي نَفْسُ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تُخَالِفُنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي (١)

فأما تقديره عندنا : أن (٢) المفعول مُقَدَّم ، والفاعل مضمَر ، كأنه قال : عساك الخير أو الشر ، وكذلك : عساني الحديث ، ولكنه حذف ؛ لعلم المخاطب به ، وجعل الخبر اسما (٣) على قولهم : (عسى الغوير / أبؤسا) .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٨ على أن الضمير منصوب بعد (عسى) بدليل دخول نون الوقاية . قال النحاس : لو كانت الكاف مجرورة لقال : عساي . وخبر لعل محذوف . والتقدير : إذا نازعتني نفسي في حملها على ما هو أصلح لها أقول لها : طاويعني لعلى أجد المراد والظفر ، أو قلت لها : لعلى أفعل هذا الذي تدعونني إليه .
والبيت لعمران بن حطان الخارجي - (الخزائن ج ٢ ص ٤٣٥-٤٤١) ، العيني ج ٢ ص ٢٢٩ ، الخصائص ج ٣ ص ٢٥ .

(٢) هكذا بالأصل بحذف الفاء من جواب (أما) .
(٣) الذي يبدو لي أن للمبرد رأيا واحدا في نحو عساك ، وعساني . فالضمير خبرها ، والاسم مستتر بدليل قوله : فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمَر .
وأما قوله بعد ذلك : ولكنه حذف لعلم المخاطب به ، فلا يريد منه إلا معنى الاضمار ، لأنه لا يجوز حذف الفاعل ، ومنع من حذفه في مواضع من المقتضب .
قال في الجزء الثاني ص ٦٠ : « لم يكن بد من ذكر الفاعل » .
وقال في ص ١٠٠ من الجزء الثالث « ولا حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » .
وقال في ص ٦٧ من المطبوع : لا يكون فعل إلا وله فاعل .
وقال في الجزء الرابع ص ٣٨٧ « ولم يجوز حذف الفاعل ، إذ كان الفعل لا يكون إلا منه » .
وجعل ابن يعيش والرضي للمبرد قولين في هذه المسألة :
في ابن يعيش ج ٧ ص ١٢٣ : « والقول الثالث قول أبي العباس المبرد أن الكاف والياء في عساك وعساني في موضع نصب بأنه خبر عسى واسمها مضمَر فيها مرفوع ، وجعله من الشاذ الذي جاء الخبر منه اسما غير فعل كقولهم : عسى الغوير أبؤسا .
وحكى عنه أيضا أنه قدم الخبر ، لأنه فعل ، وحذف الفاعل ، لعلم المخاطب . كما قالوا : ليس إلا » .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٢٠ : « ونقل عن المبرد وجهان في نحو : يا أبتا علك أو عساكا : أحدهما : أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمَر فيها مرفوع .
وثاني الوجهين المنقولين عنه : أن الضمير المنصوب خبر قدم إلى جانب الفعل ، فاتصل به .
كما في ضربك زيد ، والاسم أما محذوف كما في قوله : يا أبتا علك أو عساكا على حسب دلالة الكلام عليه ، كما حذف في قولهم : جاءني زيد ليس إلا .
وأما مذكور كما في قولك : عساك أن تفعل . » .

أقول : إن أراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر في (ليس) فهو الوجه الأول ، والظاهر أنه قصد الحذف الصريح ، فيكون ذهب مذهب النكسائي في جواز حذف الفاعل .

وكذلك قول الأَخْفَش : وافق ضميرُ الخفضِ ضميرَ الرفعِ في (لولاي) ، فليس هذا القول بشيء (١) ، ولا قوله : أنا كَأَنْتَ ، ولا أَنْتَ كَأَنَا - بشيء ، ولا يجوز هذا ، إِنَّمَا يَتَّفَقُ ضميرُ النصب . وضميرُ الخفضِ كاستوائيهما في التثنية والجمع ، وفي حَمَلِ المخفضِ الذي لايجرى على لفظِ النصب ؛ مثل قولك : مررت بَعُمَرَ . استوى فيه الخفض ، والنصب وأدخلت الخفضَ على النصب . كما أدخلت النصبَ على الخفضِ ، فهذان مُتَوَاخِيَان . والرفعُ بآئِنُ منهما .

وَأَمَّا (لولاي) فنذكر أمرها في بابها (٢) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ومن هذه الحروف (لعل) تقول : لعلَّ زيدا يقوم . و(لعل) حرف جاء لمعنى مُشَبَّه بالفعل كَأَنَّ معناه التوقُّعُ لمحبوب أو مكروه (٣) .
وَأَصْلُهُ (عل) واللام زائدة (٤) فإذا قلت : لعلَّ زيدا يَأْتِينَا بخير . ولعلَّ عَمْرًا يزورنا - فَإِنَّمَا مجازُ هذا الكلام من القائل . أَنَّهُ لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ هذا كذا .
والخبر يكون السَّما ؛ لَأَنَّهَا بمنزلة (إِنَّ) . ويكون فِعْلًا . وظرفًا ؛ كما يكون في (إِنَّ)
تقول : لعلَّ زيدا صديق لك . ولعلَّ زيدا في الدار . ولعلَّ زيدا إِنْ أَتَيْتَهُ أعطاك .

(١) في الكامل ج ٨ ص ٤٨ - ٤٩ « أما قوله : لولاي فان سيبويه يزعم أن (لولاي) تخفض المضمر ، ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء . فيقال : إذا قلت : لولاي فمسا الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ؟ »

وضمير النصب كضمير الخفض فتقول : انك تقول لنفسك : لولاي ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء كقولك : رمانى وأعطانى ، قال يزيد بن الحكم الثقفى :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَّتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

فيقال له : انضمير في موضع ظاهره فكيف يكون مختلفا ؟ وان كان هذا جائزا فلم لا يكون في الفعل وما أشبهه نحو ان وما كان معها في الباب ؟

وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع ولكن وافق ضمير الخفض ، كما يستوى الخفض والنصب فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضع ؟

قال أبو العباس : والذي أقوله : ان هذا خطأ لا يصلح الا أن تقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل « لولا أنتم لمكنوا مؤمنين » .

ومن خالفنا يزعم أن الذى قلناه أجود ، ويدعى الوجه الآخر ، فيجيزه على بعده « (٢) تكلم عنها في باب يلى هذا .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « و (لعل) و (عسى) طمع واشفاق .

(٤) عقد فى الانصاف مسألة لخلاف البصريين والكوفيين فى (الام) لعل الاولى ص ١٣٥ - ١٣٩ . وقد رجح مذهب الكوفيين فى أصالة اللام .

إذا ذكرت الفعل فهو بغير (أن) أحسن ؛ لأنه خبر ابتداء ، وقال الله عز وجل / : (لعل الله يُحدثُ بعد ذلك أمراً) (١) وقال : (فقولاً له قولاً لئنا لعله يتذكر أو يخشى) (٢) .

فإن قال قائل في الشعر : لعل زيدا أن يقوم - جاز (٣) ؛ لأن المصدر يدل على الفعل - فمجاز المصدر هاهنا كمجاز الفعل في باب (عسى) . قال الشاعر :

لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللائي يدعنك أجداً (٤)

ومن هذه الحروف (كاد) ، وهي للمقاربة ، وهي فعل . تقول : (كاد العروس يكون أميراً) (٥) ، و (كاد النعام يطير) (٦) .

(١) الطلاق : ١ .

(٢) طه : ٤٤ .

(٣) جعل المبرد هنا اقتران خبر لعل بأن انما يكون في الشعر .

وقال في الكامل ان تجريد خبر لعل من أن هو الجيد والاقتران غير الجيد ، قال في ج ٢ ص ٢٤٢ « وكذا الماضي منه (أوشك) ووقعت بأن وهو أجود وبغير (أن) ، كما كان ذلك في (لعل) تقول : لعل زيدا يقوم فهذه الجيدة ، قال الله عز وجل (لعل الساعة تكون قريباً) ، و (لعله يتذكر أو يخشى) ، و (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وقال متمم بن نويرة :

لعلك يوماً أن تلم ملمة عليك من اللائي يدعنك أجداً

وفي المفصل للزمخشري ج ٢ ص ١٩٦ وقد جاء في الشعر :

لعلك يوماً أن تلم ملمة

قياساً على عسى

وقال ابن يعيش ج ٨ ص ٨٧ وفيه بعد من حيث ان (لعل) داخلة على المبتدأ والخبر والخبر إذا كان مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى والاسم ههنا جثة ، لانه ضمير المخاطب ، وأن والفعل حدث ، فلا يصح أن يكون خبراً عنه ، وإنما ساغ ههنا ، لأنها بمعنى عسى ، إذ كان معناها الطمع والاشفاق ، فلذلك جاز دخول (أن) في خبرها .

وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ « وقد يجوز في الشعر أيضاً لعل أن افعل بمنزلة عسيت ان افعل » .

وقال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢٢٣ « ويقترن خبرها بأن كثيراً حملاً على عسى .. وبحرف التنفيس قليلاً » .

(٧٤) قال التبريزي : خبر لعل محذوف مع حرف الجر والتقدير لعلك لا الزوجك ، لأن تلم بك ملمة .

والبيت لتمام بن نويرة من قصيدة رثى بها أخاه وهي في المفضليات ص ٤٦٥ - ٢٧٠ ، وفي شرحها لابن الأنباري ص ٥٢٦ - ٥٤٤ . وجمهرة أشعار العرب ص ٢٩٢ - ٢٩٥ . وانظر الخزاعة ج ٢ ص ٤٣٣ - ٤٣٥ ، والكامل ج ٢ ص ٢٤٢ ، ونسب في شروح سقط الزند ص ٥٥٧ الى عنترة وليس في ديوانه .

(٥) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٥٨ « كاد العروس يكون ملكاً » .

العرب تقول للرجل : عروس وللمرأة أيضاً ويراد ههنا الرجل ، أي : كاد يكون ملكاً لعزته في نفسه وأهله .

(٦) في مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٦٢ « كاد النعام يطير : يضرب لقرب الشيء مما يتوقع منه ، لظهور بعض أماراته » .

وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٤١

فَأَمَّا قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ رَأَاهَا) (١) فَمَعْنَاهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : لَمْ يَرَهَا .
ولم يكذب ، أى : لم يدن من رؤيتها . وكذلك : (مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ) (٢) .
فلا تذكر خبرها إِلَّا فِعْلًا (٣) ، لَأَنَّهَا لِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ فِي ذَاتِهِ . .

فهى بمنزلة قولك : جَعَلَ يَقُولُ . وَأَخَذَ يَقُولُ . وَكَرَبَ يَقُولُ . إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ شَاعِرٌ ، فَإِنْ
اضْطَرَّ جَازَ لَهُ فِيهَا مَا جَازَ فِي (لَعَلَّ) . قَالَ الشَّاعِرُ :

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا (٤)

(١) النور : ٤٠ - وانظر ما قيل في نفي كاد في المغنى ج ٢ ص ١٨٢ - ١٨٣ ، وابن عيش
ج ٧ ص ١٢٤ - ١٢٦ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ، ومجسالس نعلب
ص ١٧٠ .

(٢) التوبة : ١١٧ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ ، وأما (كَادَ) فانهم لا يذكرون فيها (أَنْ) وكذلك : كَرَبَ
يفعل ، ومعناها واحد . . .
وقد جاء في الشعر كَادَ أَنْ يفعل شبهوه بمعنى « . »

وأجاز الرضى اقتران خبر كاد بأن . . . شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٤ .
وقال ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٩٩ بعد أن ذكر جملة
أحاديث اقترن فيها خبر كاد بأن : « والصحيح جواز وقوعه إلا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر
وأشهر من وقوعه مقرونا بأن ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن . . »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٨ على اقتران خبر كاد بأن للضرورة وفي الاقتضاب
لابن السيد ص ٣٩٦ « هذا البيت يروى لرؤبة بن العجاج ولم أجده في ديوان شعره . . »
يصف منزلا بللى حتى كاد لا يتبين له أثر ويقال مصح الشيء يمصح ، إذا ذهب وانظر
الجوالبقى ص ٣٠٤ .
وقبله :

« رُبْعُ عَفَا مِنْ بَعْدِ مَا قَدْ أَنْمَحَى »

قال ابن عيش قبله :

« رُبْعُ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا فَاْمَحَى »

وهو في ديوانه ص ١٧٢ على أنه مما نسب إليه ، ولرؤبة أرجوزة أخرى على هذا
الروى ، ديوانه ص ٣٣ - ٣٦ جاء فيها هذا البيت ص ٢٤ :

وَقُلْتُ نَصَحًا مِنْ أَخٍ تَنْصَحَا قَدْ كَادَ يَخْشَى قَلْبُهُ أَنْ يَفْرَحَا

اسم كاد : ضمير مستتر راجع الى ربع ، و (مِنْ) تعليلية متعلقة بكاد لا ييمصح ، لانه
صلة أن .

والبللى : مصدر بللى المنزل : إذا درس . ومصح من باب فتح : قال الجوهري : مصح
الشيء مصوحا : ذهب وانقطع . وهو فعل لازم فى الغالب .

الخزانة ج ٤ ص ٩٠ - ٩٢ - العيني ج ٢ ص ٢١٥ - ٢١٦ . ابن عيش ج ٧ ص ١٢١
والكامل ج ٢ ص ٢٤١ وديوان رؤبة ص ١٧٢ .

هذا باب

المبتدأ المحذوف / الخبر استغناء عنه

وهو باب (لولا)

اعلم أن الاسم الذى بعد (لولا) يرتفع بالابتداء . وخبره محذوف لما يدل عليه . وذلك قولك : لولا عبد الله لأكرمته . ف(عبد الله) ارتفع بالابتداء ، وخبره محذوف . والتقدير : لولا عبد الله بالحضرة ، أو لسبب كذا لأكرمته .

فقولك : (لأكرمته) ، خبر معلق بحديث (لولا) (١) .

و(لولا) حرف يوجب امتناع الفعل لو قوع اسم (٢) .

تقول : لولا زيد لكان كذا وكذا . فقوله : لكان كذا وكذا ، إنما هو شيء لم يكن من

أجل ما قبله .

و(لولا) إنما هي (لو) و(لا) ، جعلتا شيئا واحدا ، وأوقعنا على هذا المعنى (٣) .

فإن حذف (لا) من قولك : (لولا) انقلب المعنى : فصار الشيء في (لو) يجب لو قوع

ما قبله . وذلك قولك : لو جاعني زيد لأعطيتك ، ولو كان زيد لحرمتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب من الابتداء يضم فيه ما بنى على الابتداء » .

وذلك قولك : لولا عبد الله لكان كذا وكذا ، أما (لكان كذا وكذا) فحديث معلق بحديث (لولا) وأما عبد الله فإنه من حديث (لولا) ، وارتفع بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام ، كقولك : أزيد أخوك . إنما رفعته على ما رفعت عليه : زيد أخوك غير أن ذلك استخبار ، وهذا خبر ، وكان المبنى عليه الذى في الإضمار كان في مكان كذا وكذا ، فكانه قال : ولولا عبد الله كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا . ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام ، كما حذف الكلام من أمالا » .

وفى الانصاف مسألة الخلاف فى رافع الاسم بعد لولا الامتناعية ص ٥٢ - ٥٦ ، وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١٢ والكامل ج ٣ ص ١٣٨ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « وكذلك (لوما) و (لولا) فهما لابتداء وجواب ، فالاول سبب ما وقع وما لم يقع » .

(٣) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٧٦ « ومن الحروف المركبة (لولا) فلو معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، و(لا) معناها : النفي ، فلما ركبهما بطل معنيهما ، ودلت (لولا) على امتناع الشيء لوجود غيره ، واختصت بالاسم » .

ف (لولا) في الأصل لاتفع إلا على اسم . و (لَوْ) لاتقع إلا على فِعْلٍ (١) . فإن قدمت الاسم قبل الفِعْل فيهما كان على فِعْلٍ مُضَمَّر ، وذلك كقوله عز وجل : (قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي) (٢) . إِنَّمَا (أَنْتُمْ) رفع بفعل يفسره ما بعده . وكذلك .

٣
٦٣

/ فَلَوْ غَيْرُ أَخْوَالِي أَرَادُوا نَقِيصَتِي جَعَلْتُ لَهُمْ فَوْقَ الْعَرَانِينَ مِيسَمًا (٣)

ومثل ذلك قول العرب : (لو ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) (٤) إِنَّمَا أَرَادَ : لو لطمتني ذاتُ سِوَارٍ ، والصحيح من روايتهم : (لو غَيْرُ ذاتِ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي) وفيه خبر لحاتم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة (لولا) ولا تبدأ بعدها الاسماء سوى ان ، نحو : لو انك ذاهب ، ولولا تبدأ بعدها الاسماء .
و (لو) بمنزلة لولا وان لم يجر فيها ما يجوز فيما يشبهها تقول : لو انه ذهب لفعلت وقال عز وجل (لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى) ، وقال في ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره » . وانظر الكامل ج ٣ ص ١٤٠ .
(٢) الاسراء : ١٠٠

(٣) استشهد به في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ على أن غير مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور العرنيين : اول الانف . الميسم : اسم الآلة التى يوسم بها .
يريد : هجوتهم هجاء يلزمهم لزوم الميسم للانف .

والبيت للمتلمس من قصيدة في الاصمعيات ص ٢٨٦ - ٢٨٨ ومختارات ابن الشجرى ج ١ ص ٢٨ والخزانة ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦ ، وانظر شواهد الكشف ص ٢٨٥ .
(٤) رواه في كتابه الفاضل ص ٤٢ : لو غيرت ذات سوار لطمتني ، ثم قال : أى لو لطمتني رجل . . . وحدثنى المازنى قال : سمعت العرب تقول : لو غير ذات سوار لطمتني ، ويقول النحويون لطمتني . . .

ورواه في الكامل ج ٣ ص ٤٤٠ لو ذات سوار لطمتني . . .
وفى مجمع الامثال ج ٢ ص ١٧٤ « لو ذات سوار لطمتني ، ورواه في ج ٢ ص ٢٠٢ برواية : لو غير ذات سوار لطمتني ، والمعنى لو ظلمنى من كان كفاء لهان على ، ولكن ظلمنى من هو دونى ، وقيل : أراد لو لطمتني حرة فجعل السوار علامة للحرية ، ولان العرب قلما تلبس الاماء السوار . . .

وفى الامير على المغنى ج ١ ص ٢١٢ « أصله لحاتم الطائي . أسر فى حى من العرب ، فقالت له امرأة رب المنزل : افسد ناقة ، وكان من عادة العرب اكل دم الفصاد فى المجاعة ، فنحرها ، وقال : هذا فصدى ، فلطمته جارية فقال ذلك . . . » .
وانظر مقدمة ديوان حاتم ص ٢٦ ، ومجمع الامثال .

لَوْ غَيَّرَكُمُ عِلْقَ الزُّبَيْرِ بِحَبْلِهِ أَدَّى الْجَوَارِ إِلَى بَنَى الْعَوَامِ (١)

(فغيركم) يختار فيها النصب، لأن سببها في موضع نصب . وقولهم : لو أنك جئت لأكرمك ، (٢) وقد مرّ تفسيره في باب (إن) و(أن) .

(١) قال عنه في الكامل ج ٣ ص ١٤٠ - ١٤١ : « فنصب بفعل مضمر يفسره ما بعده ، لانه للفعل ، وهو في التمثيل : لو علق الزبير غيركم ، وكذلك كل شيء للفعل نحو : الاستفهام والامر والنهي » .

ورواه ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٢١٢ برفع غير . وانظر السيوطى ص ٢٢٥ والدرر اللوامع ج ٢ ص ٨١ .

والبيت من قصيدة لجريز في ديوانه ص ٥٥١ - ٥٥٣ .

وفي عبث الوليد ص ١٩٨ « فغير يرتفع بفعل مضمر يفسره قوله : علق الزبير والنصب في (غير) أشبه ، على اضممار فعل أيضا » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٠ « و (لو) بمنزلة لولا ولا تبتدا بعدها الاسماء سوى ان نحو لو أنك ذاهب » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٢٥ ، ٣٦٣ وعبث الوليد ص ١٩٨ ، والمغنى ج ١ ص ٢١٣ والكامل ج ٣ ص ١٤٠ .

ولم يتكلم المبرد في باب ان وان عن فتح الهمة . وانظر الجزء الثاني ص ٢٤٠ - ٢٤٣ .

هذا باب

المقصور والمدود

فأما المقصور فكلُّ واو أو ياء وقعت بعد فتحة (١) . وذلك ، نحو : مغزى ، لأنه (مفعَل) . فلما كانت الواو بعد فتحة ، وكانت في موضع حركة انقلبت ألفا ؛ كما تقول : غزا ، ورعى فتقلب (الواو) والياء ألفا ، ولا تنقلب واحدة منهما في هذا الموضع / إلا والفتح قبلها إذا كانت في موضع حركة .

فإن كانت ساكنة الأضل قبلها فتحة لم تنقلب . وذلك ، نحو : قول ، وبيع ، ولا تنقلب ألفا ؛ لأجل سكونها .

فإذا أردت أن تعرف المقصور من المدود فانظر إلى نظير الحرف من غير المعتل . فإن كان آخره متحركا قبله فتحة علمت أن نظيره مقصور . فمن ذلك : معطى ، ومغزى ؛ لأنه مفعَل . فهو بمنزلة مُخرج ومُكْرَم . وكذلك : مُستعْطى ، ومُستغزى ؛ لأنه بمنزلة مُستخرج (٢) . فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك .

ومن المقصور أن ترى الفعل على (فَعَلَ يَفْعَلُ) ، والفاعل على فَعِلٍ ، وذلك قولك : فِرَق يَفْرِق فرقًا ، وحلير يحلر حلرًا . وبطر يبطر بطرًا وهو بَطِرٌ ، وحليرٌ .

(١) سبق أن عرفه في الجزء الأول ص ٢٥٨ . وانظر تعريفه في المقصور والمدود لابن ولاد ص ٤ ، ١٢١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « فالمنقوص كل حرف من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واؤه بعد حرف مفتوح ، وإنما نقصانه أن تبدل الألف مكان الياء والواو ، فلا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر ، » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦١ « وأشياء يعلم أنها منقوصة ، لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرها بعد حرف مفتوح . وذلك نحو : معطى ومشترى ، وأشياء ذلك ، لأن معطى مفعَل ، وهو مثل مخرج . فالياء بمنزلة الجيم ، والراء بمنزلة الطاء ، فنظائر ذا تدل على أنه منقوص ، وكذلك مشترى إنما هو مفعَل ، وهو مثل معترك ، فالراء بمنزلة الراء ، والياء بمنزلة الكاف ، ومثل هذا مغزى وملهى إنما هو مفعَل ، وإنما هما بمنزلة مخرج ، » .

ونظير هذا من المعتل : هوى يهوى هوى ، لأن المصدر يقع على فعل ، ألا ترى أنك تقول :
الفرق ، والحلر ، والبطر . وهو بمنزلة هوى يهوى وهو هو ، وطوى يطوى وطوى وهو طو^(١) .

وما كان مصدرا لفعل يفعل الذى الاسم منه أفعل أو فعّال - فهو كذلك .

أما ما كان الاسم منه (أفعل) فهو أعشى / ، لأنك تقول : عشى الرجل فهو أعشى . والعشى ؛
لأنك تقول : عشى الرجل وهو أعشى ، وكذلك القنا من قنا الأنف ، لأن الرجل أقنى^(٢) .

وأما (فعّال) فنحو الصدى ، والطوى ؛ لأنك تقول : صدى الرجل فهو صديان ، وطوى
فهو طيان . فنظير ذلك : عطش فهو عطشان ، والمصدر هو العطش ، وظمى فهو ظمآن والمصدر
الظمأ ، وعليه فهو علهان . والمصدر العله^(٣) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص أن ترى الفعل فعل يفعل والاسم منه
فعل ، فإذا كان الشيء كذلك عرفت أن مصدره منقوص ، لانه فعل . يدلك على ذلك نظائره من
غير المعتل ، وذلك قولك : فرق يفرق فرقا وهو فرق ، وبطر يبطر بطرا وهو بطر ، وكسل
يكسل كسلا وهو كسل ، ولحج يلحج لحجا وهو لحج ، وأشر يأشر أشرا وهو أشر ، وذلك أكثر
من أن اذكره لك .

فمصدر ذا من بنات الياء والواو على فعل وإذا كان فعل فهو واو أو ياء وقعت بعد فتحة
وذلك قولك : هوى يهوى هوى وهو هو ، ورديت تردى ردى وهو رد وهو الردى ، وصديت
تصدى صدى وهو صد وهو الصدى وهو العطش ، ولوى يلوى لوى وهو لو وهو اللوى .
وكرت تكرى كرى وهو كر وهو الكرى وهو النعاس ، وغوى الصبى يغوى غوى وهو غو وهو
الغوى . »

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦١-١٦٢ « وما تعلم أنه منقوص كل شيء كان مصدرا لفعل
يفعل ، وكان الاسم منه على (أفعل) ، لان ذلك فى غير بنات الياء والواو انما يجيء على مثال
فعل وذلك قولك للأحول : به حول ، وللأعور : به عور ، وللأدر : به در ، وللأشتر : به شتر ،
وللأقرع : به قرع ، وللأصلع : به صلع ، وهذا أكثر من أن احصيه لك .
فهذا يدلك على أن الذى من بنات الياء والواو منقوص ، لانه فعل وذلك قولك للأعشى : به
عشى ، وللأعمى : به عمى ، وللأقنى : به قنى . فهذا يدلك على أنه منقوص . . . »
القنا : احديداب الأنف ويكتب بالالف ، لأنك تقول : امرأة قنواء (من المقصور والمدود
لابن ولاد ص ٨٧ - ٨٨) . وكتب فى سيبويه بالياء .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « وإذا كان فعل يفعل والاسم (فعّال) فهو أيضا منقوص ،
ألا ترى أن نظائره من غير المعتل تكون فعلا وذلك قولك للمعطشان : عطش يعطش عطشا وهو
عطشان ، وغوث يفرث غرثا وهو غرثان ، وظمى يظمأ ظمأ وهو ظمآن ، فكذلك مصدر نظير ذا
من بنات الياء والواو ، لانه فعل ، كما أن ذا فعل حيث كان فعّال له فعل ، وكان فعل يفعل ،
وذلك قولك : طوى يطوى طوى ، وصدى يصدى صدى وهو صديان ، وقالوا غرى يغرى
غرى وهو غرى والغراء شاذ ممدود : كما قالوا الظماء ،
عله : خبث نفسا .

ونظير الأول : عور فهو أعور ، والمصدر العور . وكذلك الحول ، والشتّر (١) ، والصِّلَع ، ونحو ذلك .

* * *

ومن المقصور كل اسم جمعه (أفعال) مما أوله مفتوح ، أو مضموم ، أو مكسور وذلك نحو قولك : أقفاء ، وأرجاء يا فتى ؛ لأنَّ الجَمْع إذا كان على (أفعال) وجب أن يكون واحده من المفتوح على فعل ؛ نحو : جَمَل ، وأجَمال وقَتَب وأقتاب ، وصَنَم وأصنام .

فإن كان مكسورا فنحو قولك في معنى : أمعاء ؛ لأنه بمنزلة ضِلَع وأضلاع . وقد وجب أن يكون واحد الأمعاء معنى (٢) مقصور .

فأما (ندى) فهو فعلٌ ، وجمعه الصحيح أنداء فاعلم ؛ وعلى ذلك قال الشاعر :

/ إذا سَقَطَ الأنداء صِينَتْ ، وأشْعِرَتْ حَبِيرًا ولم تُدرَج عليها المعاوِزُ (٣)

فأما قول مرة بن محكان .

في ليلةٍ من جمادى ذاتِ أنديّة ما يُبْصِرُ الكلبُ مِنْ ظِلْمائِها الطُّبَا (٤)

(١) الشتر : انقلاب فى جفن العين الأسفل ، وهو مصدر فعله من باب فرح .

(٢) عقد ابن ولاد فى كتابه المقصور والمدود بابا للمقصور القياسى عنون له بقوله : باب التحديد والعلامات فيما يعلم أنه منقوص ص ١٢٤-١٣٠ ولم يذكر هذا النوع الذى ذكره المبرد هنا كما لم يذكره سيبويه .

(٣) ذكره فى الكامل ج ١ ص ٢١٧ فقال : المعاوِز : الثياب التى يتبذل فيها الرجل ، وهى دون الثياب التى يتجمل بها واحدها : معوز .

وقال ابن ولاد ص ١٢٤ « ندى جمعه على القياس أنداء كما قال الشماخ .. »

وفى المخصص ج ٤ ص ٦٧ ثوب حبير : موشى وأنشد .. البيت .

قال أبو على : وهو من التعبير .

والبيت من زائفة الشماخ المشهورة فى صفة قوس . يريد : أن هذه القوس تغطى بالثياب النفيسة إذا سقطت الانداء خوفا عليها أن تفسد أوتارها . الديوان ص ٤٣-٥٣ ، وهو فى معجم مقاييس اللغة ج ٤ ص ١٨٧ واللسان (حبر) وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٢٤ ، وشرح سقط الزند ص ٤١٩ ، ص ١٥١٤ .

(٤) فى الخصائص ج ٣ ص ٥٢-٥٣ « ويدلك على أن فتحة العين قد أجروها فى بعض الأحوال مجرى حرف اللين قول مرة بن محكان ... البيت فتكسیرهم ندى على أنديّة يشهد بأنهم أجروا ندى - وهو فعل - مجرى فصال فصار لذلك ندى وأنديّة كفداء واغدية .. » =

فقد قيل في تفسيره قولان :

قال بعضهم . هو جمع على غير واحد ، مجازُهُ مجازُ الاسم الموضوع على غير الجمع ، نحو :
• لامح ، وهذا كير ، وليالي ؛ لأنَّ ليلة : فَعْلَةٌ ، ولا تجمع على ليالي ، ولمحة وذَكَرَ لا يُجْمَعان
على مفاعِل ومفاعيل .

وقال بعضهم : إِنَّمَا أَرَادَ جَمْعَ نَدَى ، أَيْ : نَدَى الْقَوْمِ الَّذِي يُقِيمُونَ فِيهِ ، فَيُضَيِّفُونَ
وَيَفْخَرُونَ ؛ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

بَوْمَانِ يَوْمُ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةٍ وَيَوْمُ سَيْرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيلُ (١)
فَإِنَّمَا تَسْتَدِلُّ عَلَى الْمَقْصُورِ بِنِظَائِرِهِ .

* * *

= وقال في ص ٢٣٧ « وأجاز أبو الحسن أن يكون ندى على نداء كجبل وجبال ، ثم
كسر نداء على أندية كرداء وأردية » .

وفي المقصور لابن ولاد ص ١٣٤ « فلما قالوا : أندية علمنا أن حق أندية أن تكون جمعاً
لممدود فتقديره أنه جمع على فعال كأنه ندى ونداء كقولهم في جبل : جبال وفي جبل جمال
ثم جمع الجمع على أفعله .. » .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ « جمع ندى على غير قياس ، وقد قيل :
إنه جمع الجمع كأنه جمع ندى على نداء مثل جمل وجمال ، ثم جمع الجمع على أفعله وهذا بعيد
في القياس ، لأن الجمع الكثير لا يجمع و (فعال) من أبنية الجمع الكثير ، وقد قيل هو جمع
ندى ، والندى : المجلس وهذا لا يشبه معنى البيت .. وأقرب من ذلك أنه في معنى الرذاذ
والرشاش وهما يجمعان على أفعله » .

وقال البغدادي في شواهد الشافية ص ٢٧٨ : « وقول السهيلي : لا يشبه معنى البيت قد
يمنع ويكون معناه في ليلة من ليالي الشتاء ذات مجالس يجلس فيها الأشراف والأغنياء لأطعام
الفقراء .. »

وفي سيوييه ج ٢ ص ١٦٣ « وقالوا ندى وأندية فهذا شاذ » .
قال السهيلي : أراد بجمادى : الشهر ، وكان هذا الاسم قد وقع على الشهر في زمن جمود
الماء ، ثم انتقل بالأهله ، وبقي الاسم عليه وإن كان في الصيف والقيظ .
وقال ابن الأنباري : أسماء الشهور كلها مذكرة إلا جمادى .
الطنب : الحبل الذي تشد به الخيمة .

والبيت من قصيدة لمرة بن محكان في الحماسة ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٩ وبعضها في
الشعر والشعراء ص ٦٦٧ .

ووقع الشطر الأول في قصيدة هبيرة بن أبي وهب يوم أحد .
أنظر سيرة ابن هشام . والروض الأنف ج ٢ ص ١٥٥ ، وشروح سقط الزند ص ١٩١٢ ،
وشواهد الشافية ص ٢٧٧ - ٢٨٣ ، والمخصص ج ٢ ص ٥٥ ، ج ١٥ ص ١٠٩ ، ٢٠٢ ، والعيني
ج ٤ ص ٥١٠ - ٥١١ ، وسر الصناعة حرف الواو ، شرح القصائد السبع لابن الأنباري
ص ٤٩٩ .

(١) يريد باليومين : يوما في المجالس خطيبا ، ويوم سير إلى الأعداء .
= والمقامة : بالفتح : المجلس ، وروى بالضم بمعنى الإقامة .

ومن المقصور ما كان جَمْعًا لَفْعَلَة أو فِعْلَة ؛ نحو : رُقِيَة ورُقَى ، وَلِحْيَة وَلِحَى ، ورِشْوَة ورُشَى ، ومُدْيَة ومُدَى . وقد قالوا : مِدْيَة ومِدَى ؛ لَأَنَّ نظيره من غير المعتل : كِشْرَة وكِسر ، وقِطْعَة وقِطع ، وظُلْمَة وظَلَم . فإنما تستدلُّ على المقصور بهذا وما أشبهه (١) .

٣
٦٧ ومن المقصور كلُّ ما كان مؤنَّثًا لَفْعَلَان ؛ نحو : غضبان / ، وعطشان ، وسكران ؛ لَأَنَّ مؤنَّثه سَكْرَى ، وَغَضَبَى ، وَعَطَشَى (٢) .

ومنه ما كان جَمْعًا لَفْعَلَى ؛ لَأَنَّهُ يَقَعُ على مثال (فُعَل) ، وذلك قولك : الدنيا والدُّنَا ، والقُصَا والقُصَى .

ومنه ما كان مُؤنَّثًا في (أَفْعَل) الذى معه مِنْ كَذَا ؛ لَأَنَّهُ يكون على مثال (فُعَلَى) . وذلك

= والأندية : الأفنية ، والندى والنادى : المجلس .
وتاويب : صفة سير ، وهو السرعة فى السير والامعان فيه . وقيل أوب : وصل الليل بالنهار مع الامعان .
والبيت لسلامة بن جندل السعدى من قصيدة فى المفضليات ص ١١٩ - ١٢٤ ، وفى شرحها للأنبارى ص ٢٢٤ - ٢٤٥ ، وفى رغبة الأمل ج ١ ص ١١ - ١٢ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٨٥ - ٨٦ وشواهد الشافية ص ٢٧٧ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ١٥٣ ، اللسان (أوب) .
(١) فى المقصور لابن ولاد ص ١٢٨ - ١٢٩ : وكل ما كان جمعا لفعلة بكسر الفاء أو لفعلة بضمها فهو منقوص ، كقولك : عروة وعرى ، ونظيره من غير المعتل ظلمة وظلم . وفرية وفرى ، ونظيره من غير المعتل كسرة وكسر .
فان كانت فعلة المكسورة الفاء من ذوات الواو فانك تضم فى الجمع فتقول : كسوة وكسى ورشوة ورشى وربما كسر أوله فى الجمع فيقال : كسى ورشى يجعل الجمع مكسور الأول ، كما كان الواحد

فأما (فعلة) اذا كانت من ذوات الياء مضمومة كانت أو مكسورة فانك تجريها فى الجمع على مجراها فى الواحد ، فان كان مكسور الأول كسرت الأول فى الجمع ، وان كان مضموما ضمنت ، فمن ذلك قولهم : مديه ومدى ورقية ورقى وزبية وزبى .
والمكسور فيه كقولهم : لحية ولحى ، وحلية وحلى ، فهذا الأكثر الإعراف ، وقد حكى الضم فى هذين الحرفين خاصة فقالوا : حلى ولحى ، ولا يقاس على ذلك « .
وفى سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ : « وكل جماعة واحدا فعلة (بكسر الفاء) أو فعلة (بضم الفاء) فهى مقصورة ، نحو : عروة وعرى ، وفرية وفرى » .

(٢) فى المقصور لابن ولاد ص ١٣٠ . ومما يعلم أنه مقصور أن ترى المؤنث على (فعلى) والمذكر على (فعلان) كقولك : غضبان وغضبى وعطشان وعطشى ووسنان ووسنى « .

قُولك : هذا الأكبر ، وهذه الكبرى ، والأصغر والصغرى ، والأول والأولى ؛ لأنك تقول : هذا أصغر منك ، وهذا أكبر منك ، وهذا أول منك .

ومن المقصور ما لا يقال له : قَصِرَ لكذا ؛ كما لا يقال : إِنَّمَا سُمِّيتَ قَدَمَ لكذا ، وَقَدَّالَ لكذا (١) . ولكنك تستدلُّ على قَصْرِهِ بما هو على خِلَافِهِ بنحو ما ذكرناه .

فأما الممدود فإنه ياءٌ أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتانيث فتبدلُ الثانيةُ همزةً ؛ لأنه إذا التقت ألفان فلا بُدَّ من حذفٍ أو تحريك ؛ لثلاث يلتقي ساكنان ، فالحذف لو وقع ما هنا لعاد الممدود مقصوراً ، فحركَ لما ذكرت لك (٢) .

فأما ما كان غير مؤنث ، فهمزته أصلية أو منقلبة / من ياءٍ أو واو بعد ألف زائدة . فمن ذلك ما بَيَّنَّته على (فعال) ؛ نحو : شَرَّابٌ ، وَقَتَّالٌ ، وَحَسَنٌ ، وَكَرَّامٌ ؛ لأنَّ موضع اللام بعد ألف زائدة .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ما همزته أصلية ؛ نحو : سَقَاءٌ ، وَغَزَاءٌ [يا فتى (٣)] ؛ لأنه من سقيت وغزوت ، وقولك : قُرَّاءٌ يا فتى ؛ لأنه من قرأت ، فهذا كهذا (٤) .

ومما يُعَلِّمُ منه أنه ممدود ما كان من هذا الباب مصدراً لأفعلت ؛ لأنها تأتي على وزن الإفعال ؛ نحو : أَخْطَأْتُ إِخْطَاءً ، وَأَقْرَأْتُهُ إِقْرَاءً . هذا مما همزته أصلية .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ « ومن الكلام ما لا يدري أنه منقوص حتى تعلم أن العرب تكلم به ، فإذا تكلموا به منقوصاً علمت أنها ياء وقعت بعد فتحة أو واو . لا تستطيع أن تقول : ذا لكذا ، كما لا تستطيع أن تقول : قالوا قدم لكذا ، ولا قالوا : جمل لكذا ، فكذلك نحوهما . فمن ذلك : قفا ورعى ورجا البشر وأشبهاء ذلك . لا يفرق بينها وبين سماء ، كما لا يفرق بين قدم وقَدَّالَ إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فعل وهذا فعال » .

(٢) في المذكر والمؤنث للمبرد الورقة ١٣٥ : « وأعلم أن ألف حمراء وأخوتها التي أبدلت منها الهمزة هي الألف التي في حبلى وسكرى إلا أن قبل تلك ألفا ، فلو حذفها لالتقاء الساكنين لذهبت العلامة ، وصار الممدود مقصوراً ، ولكنك لما حركتها صارت همزة ، ولست تقدر في الألف إذا حركتها على غير ذلك » .

(٣) تصحيح السيرافي .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٣ « وأما الممدود فكل شيء وقعت ياءه أو واوه بعد الف » .

وانظر تعريف ابن ولاد ص ١٢٠ - ١٢١ .

ومن ذوات الياء الواو : أعطيته إعطاءً ، وأغزيتته إغزاةً (١)

* * *

وكذلك كلُّ ما كان مصدراً لاستفعلت ؛ نحو : استقصيت استقصاءً ، واستذنت استذناءً
لأنَّه بمنزلة الاستخراج ، والاستضراب (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان مصدراً لقولك : انفعِل ، وافتعِل (٣) ؛ لأنَّه يأتى بمنزلة الانطلاق والافتقار ؛
لأنَّ ما قبل اللام ألفٌ زائدة ؛ نحو : اختفى اختفاءً . وانقضى انقضاءً . وكلُّ ما لم نسّمه فقسه
على نظيره من الصحيح .

* * *

وكلُّ جمع من هذا الباب على (أفعلة) فواحدُه ممدود (٤) . نحو : رداء وأردية ، وكساء / وأكسية ،
وإناء وآنية ، ووعاء وأوعية ؛ لأنَّ نظيره جِمار وأخيرة ، وقَبال وأقبلة (٥) .

* * *

ومن الممدود ما كان جمعاً لفَعْلَةٍ من ذوات الواو والياء ؛ وذلك نحو : قَروة وفراء . ومن
قال : جَروة قال : جراء فاعلم ؛ وكذلك كَوّة (٦) وكواء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وكذلك الاعطاء ، لأن أعطيت : أفعلت ، كما أنك إذا أردت
المصدر من أخرجت لم يكن بد للجيم من أن تجيء بعد ألف إذا أردت المصدر . فعلى هذا فقس
هذا النحو » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « فأشياء يعلم أنها ممدودة وذلك نحو : استسقاء ، لأن
استسقيت : استفعلت مثل استخرجت ، فإذا أردت المصدر علمت أنه لا بد من أن تقع ياءه
بعد ألف ، كما أنه لا بد للجيم من أن تجيء في المصدر بعد ألف ، فانت تستدل على الممدود ،
كما يستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل ... » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومثل ذلك الاشتراء ، لأن اشتريت : افتعلت بمنزلة
احتقرت ، فلا بد من أن تقع الياء بعد ألف ، كما أن الراء لا بد لها من أن تقع بعد ألف إذا أردت
المصدر » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومما يعرف به الممدود : الجمع الذي يكون على مثال
أفعلة فواحد ممدود أبداً ، نحو أفنية فواحدتها : فناء ، وأرشية ، فواحدتها : رشاء » .

(٥) في اللسان : قبالة النعل بالكسر : زمامها وقيل : هو مثل الزمام الذي يكون في الأصبع
الوسطى والتي تليها ، وانظر اللسان أيضاً في (شسع) .

(٦) الكورة - بالفتح ويضم - : الخرق في الحائط . والجروة : الصغير من كل شيء .

فَأَمَّا قَرْيَةٌ وَتُرى فليس من هذا الباب ؛ لأنَّ قُرَى (فعل) وليس على فَعْلَةٍ وفعالي ؛ لأنَّ (فعالا) في فَعْلَةٍ هو الباب ؛ نحو : صَحْفَةٌ وصِحَاف ؛ وقَصْصَةٌ وقِصَاص ؛ وجَفْنَةٌ وجِفَان (١)

ومن الممدود كلُّ مصدر مضموم الأول في معنى الصوت . فمن ذلك الدُّعَاءُ ، والعَوَاءُ ، والرُّغَاءُ . هذا ممدود ؛ لأنَّ نظيره من غير المعتلِّ النُّبَاحُ ، والصُّرَاخُ ، والشُّجَاعُ .
فَأَمَّا البُكَاءُ ، فَإِنَّهُ يُمدَّد وَيُقَصَّر . فمن مَدَّ فَإِنَّمَا أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الصوت ؛ ومن قصره أَخْرَجَهُ مُخْرَجَ الحُزْنِ (٢) .

وكذلك كلُّ ما كان في معنى الحركة على هذا الوزن ؛ لأنَّه بمنزلة النُّقَاز ، والنُّفَاض (٣) .
وقَلَّمَا تجد المصدر مضموم الأول مقصورا ؛ لأنَّ (فَعْلًا) قَلَّمَا يقع في المصادر (٤) .

(١) في المقصور لابن ولاد ص ١٣٤ - ١٣٥ « وما كان جمعا لفعلية من ذوات الياء والواو فهو ممدود ، كقولك : ركوة وركاء ، وقشوة وقشاء ، وشكوة وشكاء . ونظيره من الصحيح : صحفة وصحاف وجفنة وجفان إلا أنهم جمعوا الكوة كوى ، فزعم الفراء أن منهم من يقول : كوة بالضم ، فكان القصر إنما أتى على هذه اللغة وهي بمنزلة قوة وقوى . فأما قرية وقرى فهو شاذ على القياس المطرد » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « ومما تعلم أنه ممدود : أن تجد المصدر مضموم الأول يكون للصوت ، نحو : العواء والدعاء والزقاء ، وكذلك نظيره من غير المعتل نحو : الصراخ والنباح والبغاسم » .

ومن ذلك أيضا البكاء ، قال الخليل : الذين قصره جعلوه كالحنن » .
في المقصور والممدود لابن ولاد ص ١٣٣ : « فأما البكاء فيمد ويقصر ، فمن مده ذهب به إلى الصوت ، ومن قصره جعله كالحنن » . هذا قول الخليل . وقال حسان بن ثابت :

بَكَتْ عَيْنِي وَحَقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ وَلَا العَوِيلُ

فقصر الأول ، ومد الثاني لما قرنه بالعويل ذهب به إلى الصوت » .

الرغاء : صوت البعير والشجاع : صوت البغل .

(٣) مثل للنظير ولم يمثل للمدود ، وفي سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ : « ويكون العلاج كذلك نحو النزاء ، ونظيره من غير المعتل القماص » .

وفي المخصص ج ١٥ ص ١٠٨ : « ويكون فعال أيضا للعلاج ، فما كان منه معتلا فهو ممدود ، نحو : النزاء والقياء والهراء . ونظيره من غير المعتل : القماص والنفاض » وانظر فيه ص ١٠٩ - ١١٠ في مقاييس المقصور والممدود .

النقاز كفراب : داء للماشية شبيهة بالطاعون تنفخ منه حتى تموت .

النفاض : ما سقط من الشيء إذا نفض .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وقلما يكون ما ضم أوله من المصدر منقوصا ، لأن (فعلا) لا تكاد تراه مصدرا من غير بنات الياء والواو » .

وفي المخصص ج ١٥ ص ١٠٨ : « بل لأعرف غير الهدى والسرى والبكا المقصور » .

واعلم أنَّ من الممدود مالا يُقال له : مُدَّ لكذا ، كما لا تقول : / وَقَعَ حمار لكذا إِلَّا أَنْتَ
تَسْتَدِلُّ بالنظائر (١) .

واعلم أنَّ كلَّ ممدود تُثَنِّيهِ وكان منصرفاً - فَإِنَّ إقرار الهمزة فيه أَجُود ، نحو : كَسَاءَان ،
ورداءَان ، وقد يجوز أن تُبَدِّل الواو من الهمزة فتقول : كَسَاوَان ، ورداوان ، وليس بالجيد .
فإن قلت : قُرَاوَان فهو أَقْبَح ؛ لِأَنَّ الهمزة أَصْل ، وليست مُنْقَلِبَةٌ من ياء أو واو . وهذا
جائز .

فإن كان مُلْحَقاً كان أَحْسَن ، على أَنَّ الهمزة أَجُود . وذلك : عِلْبَاوَان ، وَحِرْبَاوَان ؛ لِأَنَّ
الهمزة مُلْحِقَةٌ ، وليست بِأَصْل ، ولا مُنْقَلِبَةٌ من شيء من الأَصْل .
وكذلك النَّسَبُ : من قال : كَسَاءَان قال : كَسَائِي ، ومن قال : كَسَاوَان قال : كَسَاوِي .
فإن كانت الهمزة لِلتَّأْنِيثِ لم يكن إِلَّا بِالْوَاو ؛ نحو : حَمْرَاوَان ، وَحَمْرَاوِي (٢)

والمقصود إذا كان على ثلاثة أَحرف رُدَّت الواو والياء في التثنية ، تقول : قَفَّوَان .
فإن كان من ذوات الياء قلت : رَحِيَان ، فَرُدَّت الياء .

فإن زاد على الثلاثة شيئاً - منصرفاً كان أو غير منصرف - لم تقل في تثنيته إِلَّا بالياء ؛
نحو : حُبْلَيَان ، وَمَغْزَيَان ، وَحُبَارِيَان . وكذلك الجمع بالتاء نحو : حَبَارِيَات ، وَحُبْلِيَّات (٣) .
فَأَمَّا فِي النَّسَبِ فما كان منه على ثلاثة انقلبت / أَلْفُهُ وَاوَا مِنْ أَيْ الْبَابِيْنَ كَانَ ؛ نحو : رَحَوِيْ ،
وَقَفَّوِيْ . فَإِنْ زَادَ فَلَهُ حَكْمُ نَذَرِهِ فِي بَابِ النِّسْبَةِ (٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

ونذكر بعد هذا مَجَازَ وَقُوعِ الْمَدُودِ وَالْمَقْصُورِ ، لِيُعْلَمَ مَا سَبِيلُ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ فِيهِمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؟ .
أَمَّا الْمَقْصُورُ فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦٣ « ومن الكلام ما لا يقال له : مد لكذا ، كما أنك لا تقول :
جراب وغراب لكذا ، وإنما تعرفه بالسمع ، فإذا سمعته علمت أنها ياء أو واو وقعت بعد ألف
نحو : السماء والرشاء والالاء والمقلاء .

(٢) تقدم في هذا الجزء ص ٣٩ ، وانظر ابن ولاد ص ١٤٥ وسيبويه ج ٢ ص ٩٤ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٨-٢٥٩ ، والجزء الثالث ص ٤٠ ، وانظر ابن ولاد ص ١٣٦
١٣٨ ، وسيبويه ج ٢ ص ٩٣ .

(٤) سيأتي في باب النسب ص ١٣٤ من الأصل .

إِذَا أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَلْفُهُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ؛ نَحْوُ : قَفَا ، وَعَصَا ، وَمَلَّهَى ، وَمَرَمَى ، وَمُسْتَعَطَى ، فَهَذَا كُلُّهُ انْقَلَبَتْ يَاوَهُ أَوْ وَاوَهُ أَلْفًا لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ .

وَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ زَائِدَةٌ لِلْإِلْحَاقِ أَوْ تَأْنِيثٌ :

فَالْإِلْحَاقُ ؛ نَحْوُ : حَبْنَطَى ، وَعَفْرَنْتَى ، وَأَرْطَى .

وَالتَّأْنِيثُ نَحْوُ : حُبْلَى ، وَبُشْرَى ، وَقَرْقَرَى . فَهَذِهِ صَيَغٌ وَقَعَتْ كَمَا تَقَعُ الْأَسْمَاءُ الَّتِي لَا يَقَالُ لَهَا مَقْصُورَةٌ وَلَا مَمْدُودَةٌ .

فَمَا كَانَ مِثْلَ قَفَا وَعَصَا ، فَنَحْوُ جَمَلٍ . وَمِثْلُ مَغْزَى ، وَمَلَّهَى ، مَخْرَجٍ ، وَمَذْخَلٍ .

وَمَا كَانَ نَحْوُ : حَبْنَطَى فَلَا مُمْ أَصْلُ ؛ لِأَنَّ أَلْفَ حَبْنَطَى مُلْحَقَةٌ بِهِ ؛ نَحْوُ : جَحْنَفَلٍ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَكَأَرْطَى الَّذِي هُوَ فَعْلَى ، / فَأَلْفُهُ مُلْحَقَةٌ بِجَعْفَرٍ وَسَلْهَبٍ ، فَأَلْفَاتُ هَذَا الضَّرْبِ أَصْلِيَّةٌ ، وَتِلْكَ مُلْحَقَةٌ بِهَا (١) .

وَأَمَّا الْمَمْدُودُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا وَقَبْلَ آخِرِهِ أَلْفٌ زَائِدَةٌ ، وَيَقَعُ بَعْدَهَا أَلْفٌ مُبَدَّلَةٌ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ، لِلتَّأْنِيثِ أَوْ لِلْإِلْحَاقِ .

فَأَمَّا سَقَاءٌ وَغَزَاءٌ ، فَبِمَنْزِلَةِ ضَرَابٍ وَقِتَالٍ .

وَأَمَّا الْمُلْحَقَةُ فَنَحْوُ : حَرْبَاءٍ ، وَعِلْبَاءٍ . وَفِعْلَاءٌ - فَاعِلٌ - تُلْحَقُ بِسَرْدَاحٍ ، وَشَمْلَالٍ .

وَفِعْلَاءٌ تُلْحَقُ ؛ نَحْوُ : قُوبَاءٍ فَاعِلٌ فِيمَنْ أَسْكَنَ الْوَاوَ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ فُسْطَاطٍ (٢) .

وَأَمَّا مَا كَانَ لِلتَّأْنِيثِ فَنَحْوُ : حَمْرَاءَ ، وَصَفْرَاءَ ، وَخُنْفُسَاءَ .

إِنَّمَا هِيَ زَائِدَةٌ بَعْدَ زَائِدَةٍ . فَهَذَا تَأْوِيلُ الْمَقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ .

(١) تقدم لنا حديث الإلحاق في الجزء الأول ص ٢٠٤-٢٠٥ .

وقرقري : أرض باليمامة (البلدان ج ٤ ص ٣٢٦) . والعفري : الشديد .

(٢) تقدم حديث الإلحاق في الألف الممدودة وسيبيده أيضا في الجزء الرابع ، وذكره أيضا في كتابه المذكر والمؤنث الورقة ٨ فقال :

« كل ما كان من هذا الوزن مكسوره أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا ، وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا . فالمضموم الأول نحو قولك قوباء وخشاء فاعلم فهذا ملحق بقسطاس وقرطاط من الثلاثة ، وما كان بكسور الأول نحو علباء وإخواته فملحق بسرحان وسرداح ، والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وضفت لك لنحو حمراء وصفراء وصحراء . »
وشملا كعلباء ، وحرباء ملحقة بسرداح لأن اللام الثانية زائدة . وحبنطى وجحنفل ملحقان بسفرجل .

هذا باب

الابتداء

وهو الذى يُسميه النحويون (الألف واللام) (١)

اعلم أنَّ هذا الباب عبرة لكلِّ كلام ، وهو خبر ، والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب .
فإذا قلت : قام زيد / ، فقليل لك : أخبر عن (زيد) ، فإنما يقول لك : ابن من قام فاعلاً ،
والحقه الألف واللام على معنى الذى ، واجعل زيدا خبرا عنه ، وضع المضمر موضعه الذى كان
فيه فى الفعل .

فالجواب فى ذلك أن تقول : القائمُ زيدٌ ، فتجعل الألف واللام فى معنى الذى ، وصلتهما
على معنى صلة الذى ، وفى القائم ضمير يرجع إلى الألف واللام ، وذلك الضمير فاعلٌ ؛ لأنَّك
وضعتَه موضعَ زيد فى الفعل ، و(زيد) خبر الابتداء .

وإن شئت قلته بـ (الذى) ، فقلت : الذى قام زيدٌ .

فـ (الذى) لا يمنع منه كلام يُخبر عنه أليته .

وقولك : الفاعل لا يكون إلا من فعلٍ خاصَّة (٢) .

(١) أطال المبرد القول فى هذا الباب حتى أمل ، ولم أجد فيما بين يدي من كتب النحو مثل
هذه الإطالة سوى ما فى شرح الكافية للرضى ، وقد لام العصام الرضى على هذا فقال فى شرحه
للكافية ص ٢٠١ : « أكثر الرضى البحث عنه لاسيما فى الاخبار عن المتنازع فيه وفيه املال
لا يتبعه مزيد نفع » .

ومسائل الرضى هناك نقلها من كتاب الاصول لابن السراج كما يقول البغدادى فى
الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٢ : « لا تخبر بالألف واللام الا عن اسم فى الجملة
الفعلية خاصة ... ويشترط فى الفعل أن يكون متصرفا ، اذ غير المتصرف ، نحو : نعم وبش
وعسى وليس ، لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول ... »

ويجب الا يكون فى أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل واسم المفعول معناه
كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام ، .

وانظر ايضا حاشية يس على الألفية ج ٢ ص ٣١١-٣١٢ والهمع ج ٢ ص ١٤٦ .

ولو قلت : زيد في الدار فقال : أخبر عن (زيد) بالآلف واللام - لم يجز؛ لأنك لم تذكر فعلاً .

فإن قيل لك : أخبر عنه بالذي قلت : الذي هو في الدار زيد ، فجعلت (هو) ضمير زيد ، ورفعت (هو) في صلة الذي بالابتداء ، (وفي الدار) خبره ، كما كان حيث قلت : زيد في الدار ، وجعلت (هو) ترجع إلى الذي .

فإن قال لك : أخبر عن (الدار)^(١) في قولك : / زيد في الدار ، قلت : التي زيد فيها الدار . فالحاء في قولك (فيها) مخفوض في موضع الدار؛ لأن الدار في المسألة هاهنا خبر التي ، فهذا وجه الإخبار .

٣
٧٤

(١) يجوز الإخبار عن المجرور وحده بشرط ألا يلزم الجار طريقة واحدة ، فلا يخبر عن مجرور مذ ومنذ وحتى ورب ، كما يجوز الإخبار عن الجار والمجرور معاً (حاشية يس ج ٢ ص ٣٠٩) .

وقال الرضی ج ٢ ص ٤٣ : لا يخبر عن الجار والمجرور ، اذ لا يضم .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى الفاعل إلى المفعول

وذلك نحو : ضرب عبدُ الله أخاك : وقتل عبدُ الله زيدا .

فإن قيل لك : أخبر عن الفاعل في قولك : ضرب عبدُ الله أخاك .

قلت : الضاربُ أخاك عبدُ الله ، وإن شئت قلت : الذى ضرب أخاك عبدُ الله ، وفي (ضرب)

اسم عبد الله فاعل ، كما كان ذلك في قولك : ضرب عبدُ الله : وهو العائد إلى (الذى) حتى صلحت الصلة : و (عبدُ الله) خبرُ الابتداء .

فإن قال لك : أخبر عن المفعول . قلت ، الضَّارِبُ عبدُ الله أَخوك . ف (الهاء) ضميرُ الأخ ،

وهي مفعول كما كان مفعولا و (عبد الله) فاعل كما كان في المسألة ، و (أخوك) خبر الابتداء . وهو الألف واللام في الحقيقة : لأنَّ كلَّ ما تخبر عنه ف (الذى) تقدّمه له ، وهو خبر الابتداء ، / وكلاهما تقصد به الذى تخبر عنه في الحقيقة .

فإن قلت : ضرب زيد أخاك في الدار ، فقليل لك : أخبر عن (الدار) قلت : الضاربُ زيدا

أخاك فيها الدار .

وتأويله بالذى : التى ضرب عبدُ الله أخاك فيها الدار . وقولك : (فيها) هو قولك : (في الدار)

في المسألة . وقد مضى من التفسير ما يدلُّ على ما يرد من هذا الباب .

فإن قلت : ضرب عبدُ الله أخاك قائما ، فقليل : أخبر عن (قائم) - فقد سألك محالاً ؛ لأنَّ

الحال لا تكون إلَّا نكرة ، والمضمر لا يكون إلَّا معرفة ، وكلُّ ما أخبرت عنه فإضماره لابد منه ؛ فالإخبار عن الحال لا يكون .

ولا يُخبر عن النعت ؛ لأنَّ النعت تحلية ، والمضمر لا يكون نعتا ؛ لأنَّه لا يكون تحلية (١) .

ولا يُخبر عن التبيين ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا نكرة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٤ « كالمضاف دون المضاف إليه اذ المضمر لا يضاف ، وكالموصوف بدون الصفة ، وكالصفة بدونها » .

ولا يُخْبَرُ عن الظروف التي لا تُستعمل اسما : لأنَّ الرفع لا يدخلها . وخبرُ الابتداء لا يكون إلا رفعا .

ولا يُخْبَرُ عن الأفعال . ولا عن الحروف (٢) التي تقع لمعانٍ : لأنها لا يكون لها ضمير .

فكلُّ ما كان مّا / ذكرته فقد أثبتُّ لك العلة فيه . وكلُّ اسمٍ سوى ذلك فمخبرٌ عنه .

ولا يُخْبَرُ عن (كيف) ، و (أين) ، وما أشبهه : لأنَّ ذلك لا يكون إلا في أول الكلام ؛

لأنَّها للاستفهام (٣) .

ولا يُخْبَرُ عن أحدٍ وأخواته (٣) .

٣
٧٦

(١) وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٣ « وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور والظرف ، اذ لا تضمّر هذه الأشياء » .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٥ : « وبالشرط الثالث وهو تأخير المخبر عنه يخرج كل ما لا يصح تأخيره كضمير الشأن .. »

ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام ، كمن وما وأيهم وكذاكم الخبرية وكأين - لتصدرهما .

(٣) وفي شرح الكافية أيضا « وكذا كل اسم يلزمه النفي ، نحو : لا أحد ، ولا عريب ... »
وقد جمعها وشرحها البغدادى في الخزانة ج ٣ ص ٢٩٥ - ٢٩٩ .

هذا باب

الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ

ولك أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا إِنْ شِئْتَ (١)

وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وما أشبهه ؛ لأنك إِنْ شِئْتَ قلت : كسوت زيدا ، وأعطيت زيدا ، ولم تذكر المفعول الثاني .

فإذا قلت : أعطيت زيدا درهما ، فقال لك : أخبر عن (زيد) - قلت : المعطية أنا درهما ، زيد . فإن قال لك : أخبر عن (الدرهم) قلت : المعطى أنا زيدا لإياه درهم ، فهذا أحسن الإخبار أَنْ تجعل ضمير الدرهم في موضعه ؛ لئلا يدخل الكلام لبس وإن لم يكن ذلك في الدرهم . ولكن قد يقع في موضعه : أعطيت / زيدا عمرا ، فالوجه أَنْ تقدّم الذي أخذ ، وقد يجوز : المعطية أنا زيدا درهم ؛ لأنّ هذا لا يلبس ؛ لأنّ الدرهم ليس بما يأخذ .

فإذا دخل الكلام لبس ، فينبغي أَنْ يُوضَعَ كُلُّ شَيْءٍ فِي مَوْضِعِهِ .

فإن قال لك : أخبر عن نفسك ، قلت : المعطى زيدا درهما أنا .

واعلم أنّ الفعل يتضمّن الضمير ، واسم الفاعل لا يتبيّن ذلك فيه ، فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فيه ضمير

وإن جرى لمن ليس هو له خيرا ، أو نعنا ، أو حالا ، أو صلة - لم يكن بُدًّا من إظهار الفاعل ؛ ألا ترى أنّك تقول : زيد أضربه ، وعمرو تضربه (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين : فان شئت اقتصرت على المفعول الاول ، وان شئت تعدى الى الثاني ، كما تعدى الاول وذلك قولك . اعطى عبد الله زيدا درهما ٠٠٠٠ .

(٢) في أمالي الشجرى ج ١ ص ٣١٤ : « اسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له خيرا أو وصفا لزمك ابراز ضمير المتكلم والمخاطب والغائب مخافة اللبس ، وليس كذلك الفاعل ، لأن ما في أوائل الأفعال المضارعة من الزوائد الدالة على التكلمين والمخاطبين والغائبين وما يتصل =

فإن وضعت في موضع (تضربه) (ضاربه) - قلت : زيد ضاربه أنا ، وعمرو ضاربه أنت ؛ لأنَّ الفعل الذي أظهرت قد جرى خبرا على غير نفسه .

فلذلك لما قال لك في قوله « أعطيت زيدا درهما » أخبر عن نفسك - قلت : المعطى زيدا درهما أنا ، فلم تظهر بعد المعطى مضمرا ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لك فجرى على نفسه . وإن أخبرت عن الدرهم ، أو زيدا - أظهرت (أنا) فقلت : المعطى أنا درهما زيد ؛ لأنَّ / الفعل لك ، والألف واللام لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، وكذلك المعطى أنا زيدا إياه درهم ؛ لأنَّ الألف واللام للدرهم ، والفعل لك . فإن كان الذي ظهر الفعل ، فلم تحتج إلى المضمر المنفصل . وذلك قولك - إن أخبرت عن (زيد) - : الذي أعطيته درهما زيد .

فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذي أعطيته زيدا درهم ، وإن وضعت ضمير الدرهم موضعه قلت : الذي أعطيت زيدا إياه درهم .

= بأواخر الأفعال الماضية من الضمائر الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من النبس ، كقولك في المضارع - إذا عني نفسك أو مخاطبا - : زيد أكرمه ، وجعفر تكاتبه . وفي الماضي : زيد أكرمته وجعفر كاتبتك .

ألا ترى أن هذا كلام غير مفتقر إلى إبراز الضمير الذي هو أنا وأنت . ولو قلت : زيد أكرمه ، وجعفر مكاتبه لم يدل (مكرمه) (مكاتبه) على ما دل عليه أكرمه وتكاتبه وأكرمته وكاتبته فلزمك أن تقول : مكرمه أنا ، ومكاتبه أنت .

وانظر الانصاف ص ٤٥ - ٤٨ والخزانة ج ٢ ص ٤١٠ ، وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٨٧ ، ج ٢ ص ١٦ ، والخصائص ج ١ ص ١٨٦ والأشباه ج ١ ص ٢٣٣ ، ٢٦١ - ٢٦٣ ، ج ٢ ص ١٩٨ .

هذا باب

الفعل المتعدى إلى مفعولين

وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر (١)

وتلك الأفعال هي أفعال الشك واليقين ؛ نحو : علمت زيدا أخاك ، وظننت زيدا ذا مال ، وحسبت زيدا داخلا دارك ، وخِلْتُ بكرا أبا عبد الله ، وما كان من نحوهن .
وإنما امتنع : ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وخبر (٢) .

فإذا قلت : ظننت زيدا منطلقا فإنما معناه : زيد منطلق في ظني ، فكما لا بد للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني ؛ لأنه خبر الابتداء ، وهو الذي تعتمد عليه بالعلم والشك .
/ إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فقال لك : أخبر عن نفسك - قلت : الظان زيدا أخاك نفسك .
فإن قال : أخبر عن (زيد) - قلت : الظان أنا أخاك زيد .

فإن قال : أخبر عن (الأخ) - قلت : الظان أنا زيدا إياه أخوك . تضع الضمير في موضع الذي تخبر عنه .

فإن قيل لك : أخبر به (الذي) عن نفسك قلت : الذي ظن زيدا أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي ظننته أخاك زيد .

فإن قيل : أخبر عن (الأخ) - قلت : الذي ظننت زيدا إياه أخوك ، ويقبح أن تقول :

الذي ظننته زيدا أخوك ؛ لما يدخل الكلام من اللبس .

ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فإنما يقع الشك في الأخوة . فإن قلت : ظننت

أخاك زيدا - أوقعت الشك في التسمية . وإنما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، وليس

لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر . وذلك قولك : حسب عبد الله زيدا بكرا . » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا دون الآخر

أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً ، وذكرت الأول ،

لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك . » .

عن المعنى ؛ نحو : ضرب زيدا عمرو ؛ لأنك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ، فإن كان المفعول الثاني مما يصح موضعه / إن قدمته فتقديمه حسن ؛ نحو قولك : ظننت في الدار زيدا ، وعلمت خلفك زيدا .

فإن قال : أخبر عن (الدار) - قلت : الظانُّ أنا فيها زيدا الدار .

ويد (الذي) تقول : التي ظننت فيها زيدا الدار .

وكذلك الخلف . تقول : الظانُّ أنا فيه زيدا خلفك .

وإن كان المفعول الثاني فعلا ، نحو : ظننت زيدا يقوم - لم يجز الإخبار عنه لما ذكرت لك .

وكذلك إن كان من الظروف التي لا تحل محلَّ الأسماء .

هذا باب

الفعل الذى يتعدى إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد (١)

وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهن

إعلم أنَّ هذا الباب إنما معناه : الابتداء والخبر ، وإنما دخلت (كان) ، لتخبر أنَّ ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك .
وإنما صُرِّفَت الأفعال لقَوَّهِنَّ ، وأَنَّكَ تقول فيهنَّ : يفعل ، وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتى فيهنَّ جميع أمثلة الفعل .

فإذا قلت : كان زيد أخاك فخبرت عن (زيد) قلت : الكائن / أخاك زيد ، كما كنت تقول في ضرب .

فإن أخبرت عن (الأخ) فإن بعض التحويين لا يُجيز الإخبار عنه (٢) ، ويقول : إنما معناه : كان زيد من أمره كذا وكذا ، فكما لا يجوز أن تخبر عن قولنا : من أمره كذا وكذا ، كذلك لا يجوز أن تخبر عما وُضِعَ موضعه .

وهذا قول فاسد مردود لا وجه له ، لأنَّك إذا قلت : زيد منطلق - فمعناه : زيد من أمره كذا وكذا . فلو كان يفسد الإخبار هناك لفسد هاهنا .

(١) سيأتى فى الجزء الرابع حديث كان وأخواتها وعنون لبابها هناك بقوله : هذا باب الفعل المتعدى الى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ص ٤١٤ من الأصل .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ : « ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان ، والأصل جوازه ، لأنه كخبر المبتدأ » ، وانظر الأشمونى ج ٣ ص ٩٩ .

وقال السيوطى فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ : « والأصح جوازه فى خبر كان الجامد ، كما يجوز فى خبر المبتدأ وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف » .

وقال فى ص ١٤٨ : « والأصح منعه فى كل خبر مشتق لمبتدأ أو كان أو ان أو ظن وقيل :

يجوز » .

وكذلك باب ظننت وعلمت ، وإنَّ وأخواتها ؛ لأنَّ معنى : (ظننت زيدا أخاك) إنما هو :
ظننت زيدا من أمره كذا وكذا ، وكذلك : (إنَّ زيدا أخوك) إنما هو : إنَّ زيدا من أمره كذا
وكذا .

فمن زعم أنَّه لا يجوز الإخبار عن ذلك لزمه ألاَّ يُجيز الإخبار عن شيء من هذا ، فإن كان
يُخبر عن هذا أجمع ، ويمتنع لعلَّة موجودة في هذا - فقد ناقض .

فالإخبار عن المفعول في كان - إذا قلت : كان زيد أخاك - أن تقول : الكائن زيد إياه أخوك .
فهذا الأحسن .

وإن قلت : الكائن زيد أخوك - فحسن ، والأوَّل أجود ؛ لما قد ذكرته لك في باب (كان) (١)
من أنَّ الذي يقع بعدها ابتداءً وخبر . فإذا قال : الكائن ، فوصل الضمير بـ (كان) - فقد ذهب
في اللفظ ما يقوم مقام الابتداء ، وهو في المعنى موجود فاخترنا الأوَّل ؛ لأنَّ له اللفظ والمعنى ،
وقد قال الشاعر :

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْها فإنَّه أخوها عَدَتْهُ أمُّه بِلِبانِها (٢)

فهذا جائز ، والأحسن ما قال الشاعر :

لَيْتَ هذا الليلَ شَهْرٌ لا نَرى فيه عَرِيبا

ليس إِيَّاي وإِيَّاكَ ولا نَخْشَى رَقِيبا (٣)

-
- (١) عقد لكان باباً في الجزء الرابع سيأتي حديثه ، كما عقد باباً في ص ٩٦ من هذا الجزء .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١ على أن (كان) تجرى مجرى الأفعال الحقيقية في
عملها ، فيتصل بها خبرها الضمير اتصال ضمير المفعول بالفعل الحقيقي في نحو : ضربته .
والبيت لأبي الأسود الدؤلي يخاطب به مولى له كان حمل له تجارة إلى الأهواز ، وكان
إذا مضى إليها يتناول شيئاً من الشراب ، فاضطرب أمر البضاعة ، فقال له أبو الأسود :

دَعِ الخمرَ يَشْرِبْها الغَواةُ فإنَّني رأيتُ أخاها مُغْنِياً بمكانِها

يريد : نبذ الزبيب .

- واللبان : بكسر اللام تقول : هو أخوه بلبان أمه . قال ابن السكيت : ولا يقال : بلبن أمه .
انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٦ - ٤٢٨ ، والعيني ج ١ ص ١ ص ٣١٠ - ٣١٢ ، وتفسير
المسائل المشككة للفارقي ص ٧٠ .

- (٣) استشهد بهما سيبويه في ج ١ ص ٣٨١ على اتیان الضمير بعد ليس منفصلاً ، لوقوعه
موقع خبرها ، واتصاله بليس جائز ، لانه فعل وإن لم يقو قوة الفعل الصحيح . =

فإن قلت : كان زيد ضارباً عمراً ، فقليل : خبر عن (ضارب) وخذّه - لم يجرز (١) ؛ لأنّه عامل في عمرو ، وإن قيل : خبر عن (عمرو) جاز فقلت : الكائن زيد ضاربه عمرو .
فإن قيل : خبر عن (ضارب عمراً) (٢) قلت : الكائن زيد ضارباً عمراً ، ولك / أن تقول :
إيّاه ضارب عمراً فتقول : الكائن زيد إيّاه ضارباً عمراً .

فإن قلت ذلك بـ (الذي) قلت : الذي كان زيد إيّاه ضارباً عمراً .
فإن قلته بالهاء قلت : الذي كان زيد ضارباً عمراً ، وتحذف الهاء لطول الاسم ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي كانه .

فأما إذا قلت : الذي كان زيد إيّاه - فإن (إيّاه) لا يجوز حذفها ؛ لأنّ المتصل يحذف ، كما يحذف ما كان من الاسم في مواضع ، و (إيّاه) منفصلة فلا تحذف ؛ لأنّ هذا لا يشبه ذلك .

= وقال الفارقي في كتابه ص ٧٠ : « وقد روى في (شهر) الرفع والنصب جميعاً ، وهو عندي أشبه بمعنى البيت ، وكلاهما حسن ، وقد تقصينا هذا في كتابنا : تفسير أبيات كتساب سيبويه » .

ويقول البغدادي في الخزانة : ولم يظهر لي وجه النصب .
وتوجيه ذلك على لغة من ينصب الجزأين أو على تقدير أن الخبر محذوف .
نرى : من رؤية المين .
عريب : من اللفاظ الملازمة للنفي ، واسم ليس ضمير مستتر راجع الى عريب . وإيّاى : خبرها بتقدير مضاف أى : ليس عريب غيرى وغيرك ، فحذف غير ، وانفصل الضمير وقام مقامه فى النصب .
وجملة (لا نخشى رقبيا) معطوفة على جملة (لا نرى فيه) الواقعة خبراً ثانياً والرابط محذوف أى فيه .

ويجوز أن تكون جملة (لا نرى) صفة لشهر .
تمنى أن تطول ليلته بمقدار شهر .
ونسب الأعم الشعر لعمر بن أبى ربيعة ونسبه صاحب الاغانى الى العرجى .

وقد ذكر البيّتان فى قصيدة لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ص ٤٣٠ - ٤٣٢ ، كما ذكرت القصيدة فى ديوان العرجى ص ٦١ - ٦٣ مع خلاف فى الترتيب وفى بعض اللفاظ ورواية البيت الثانى فى ديوان العرجى هكذا :

غير أسماء وجُمُل ثم لا نخشى رقبيا
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٤٢٤ - ٤٢٥ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ د وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة فى الظاهر .

(٢) فى التصريح ج ٢ ص ٢٦٧ « يخبر عن العامل ومعموله » .

ألا ترى أنك تقول : الذى ضربتُ زيد ، ولا تقول : الذى مرتت زيد ؛ لأنَّ الضمير قد فصلته بالباء .

• • •

فأما (ليس) فلا يجوز أن تُخبر عما عملت فيه بالألف واللام ؛ لأنها ليس فيها (يفعل) ، ولا يُبنى منها (فاعِل) ، ولكن يخبر بالذى ، وذلك قولك : ليس زيد منطلقا ، وليس زيد إلا قائما . فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد منطلقا - قلت : الذى ليس منطلقا زيد . وإن قال : أخبر عن (منطلق) قلت : / الذى ليس زيد إتياء منطلق . وإن قيل : أخبر عن (زيد) فى قولك : ليس زيد إلا قائما - قلت : الذى ليس إلا قائما زيد .

٣
٨٤

وإن قال : أخبر عن (قائم) قلت : الذى ليس زيد إلا إتياء قائم (١) .

• • •

وكلُّ شيء ليس فيه فعل فالإخبار عنه لا يكون إلا بالذى ، تقول : زيد أخوك . فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو أخوك زيد . وإن قيل : أخبر عن (الأخ) قلت : الذى زيد هو أخوك . وتقول : إن زيدا منطلق . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى إن زيدا هو منطلق ، فعلى هذا تجرى الأخبار . تقول : زيد فى الدار . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الذى هو فى الدار زيد . وإن قال : أخبر عن (الدار) قلت : التى زيد فيها الدار . وتقول : كان زيد حسنا وجهه . فإن قال : أخبر عن (زيد) قلت : الكائن [حسنا وجهه زيد] . فإن قال : أخبر عن (حسنا وجهه) قلت : الكائن زيد (٢) إتياء حسن وجهه . فإن قيل : أخبر عن (وجهه) لم يجز ذلك ؛ وذلك لأنه يضع فى / موضع (وجهه) ضميرا . فإن رجع ذلك الضمير إلى الذى لم يرجع إلى زيد شيء فبطل الكلام . وإن رجع إلى زيد لم يرجع إلى الذى فى صلته شيء .

٣
٨٥

(١) فى الهمع ج ٢ ص ١٤٧ صرح بأنه لا يخبر عن اسم الفعل الناسخ المنفى ، كليس وما زال وأخواتها .
(٢) ما بين الموقوفين تصحيح السيرافى .

وكذلك : كان زيد أبوه منطلق . إن قيل : أخبر عن (أبيه) لم يجز للعلة التي ذكرت لك ،
وبيّن هذا أنك إذا قلت : الذي كان زيد هو منطلق أبوه ، فرددت (هو) إلى زيد فسد من
جهتين :

إحدهما : أن (هو) للآب ، وقد جعلتها لزيد .

والآخر : أنك لم تجعل في صلة الذي شيئا يرجع إليه .

فإن قال : أرد (هو) إلى الذي - لم يكن في خبر زيد ما يرجع إليه .

ولكن لو قال : أخبر عن (منطلق) لقلت : الذي كان زيد أبوه هو منطلق . فكانت الهاء
في أبيه لزيد ، وهو الذي به يصح الكلام .

واعتبر هذا بواحدة : وهو أن تضع في موضع الضمير أجنبياً ، فإن صلح جاز الإخبار عنه ،
وإن امتنع لم يجز ؛ ألا ترى أنك لو قلت : كان زيد حسناً / عمرو ، وكذلك : كان زيد عمرو
منطلق - لم يجز .

فإن قلت : كان زيد أبوه في داره جاز الإخبار عن (أبيه) ؛ لأنك لو قلت : كان زيد
عمرو في داره لصلح .

وإن أخبرت عن (أبيه) قلت : الكائن زيد هو في داره أبوه . جعلت (هو) يرجع إلى
الذي ؛ لأنه المخبر عنه ، وجعلت الهاء التي في داره ترجع إلى زيد . فكل ما كان من هذا
فاعتبره بالأجنبي كما وصفت لك . فهذا باب^(١) ، وسنفرد باباً لمساألة بعد فراغنا منه
إن شاء الله .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٤-٤٥ : « وكذا كل ضمير مستحق لغيره . كالضمير
في زيد ضربته ، وفي زيد ضرب ، وفي زيد قائم ، إذ المبتدأ استحق الضمير من هذه الأخبار ،
فلو قلت : الذي زيد ضربته هو : فإن بقي الضمير كما كان راجعاً إلى زيد لم يجز ، لانا
قلنا : يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول ، وأيضاً تبقى الصلة خالية من عائد
إلى الموصول وقولك : (هو) في الأخير ليس في الصلة بل هو خبر للموصول ، وإن جعلناه
عائداً إلى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خالية من عائد إلى المبتدأ وقولك : (هو) في الأخير ليس
في حيز خبر زيد ... وأن استغنى بضمير جاز الأخبار عن ضمير آخر ، وإن رجع إلى ذلك المبتدأ ،
وذلك كما في نحو : زيد ضاربه أخوه جاز لك الأخبار عن أي ضمير شئت منهما . »

وقال الاندلسي : لا يجوز ذلك ... » .

وانظر الفارقي ص ٤٧ وحاشية يس ج ٢ ص ٣٠٨ .

هذا باب

الإخبار عن الظروف والمصادر

فأما الظروف فهي : أسماء الزمان والأمكنة .

وأما المصادر فهي : أسماء الأفعال .

إعلم أَنَّ كلَّ ظرفٍ متمكِّنٍ فالإخبارُ عنه جائزٌ ، وذلك قولك - إذا قال قائل : (زيد خلفك) - :
أخبر عن (خلف) قلت : الذي زيد فيه خلفك ، فترفعه ؛ لأنَّه اسم ، / وقد خرج من أن يكون
ظرفا . وإنَّما يكون ظرفا إذا تضمَّن شيئا ؛ نحو : زيد خلفك ؛ لأنَّ المعنى : زيد مستقرٌّ في هذا
الموضع ، و (الخلف) مفعول فيه .

فإن قلت : خلفك واسعٌ - لم يكن ظرفا ، ورفعت ؛ لأنَّك عنه تخبر .

وكذلك : سرت يوم الجمعة . فيوم الجمعة ظرف لسيرك .

فإن قلت : يوم الجمعة مُباركٌ - أخبرت عن اليوم ؛ كما تخبر عن سائر الأسماء ؛ لأنَّه ليس
بظرف . فهو كقولك : زيد حسنٌ ، .

وعلى هذا قال الشاعر :

فَغَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ على الاتساع في خلفها وأمامها برفعهما .

الفرج : موضع المخافة كالنغر والثغرة والعودة .

المولى : قال ثعلب : هو بمعنى الأولى بالشئ كقوله تعالى (ما واكم النار هي مولاكم)

أى : أولى بكم .

والضمير في (فغدت) للبقرة الوحشية ، ويروى : (فعدت) بالعين المهملة من العدو .

وكلا : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، لأنها مضافة الى الظاهر .

وجملة (تحسب أنه) خبرها ، والعائد الى المبتدأ الضمير في أنه ، وعاد مفردا مراعاة

للفظ (كلا) .

وجملة المبتدأ وخبره (كلا الفرجين تحسب أنه) خبر (غدا) ، لأنها من أخوات صار

أو حالية على أن (غدا) تامة ، ومن رواه بالعين فالجملة حالية لا غير .

وقال ابن السجري : « (خلفها) رفع على البذل من (كلا) والتقدير : فغدت وخلفها وأمامها

تحسب أنه يل المخافة .

فكلُّ ظرف يُستعمل اسما فهذا مجازه ، وما كان لا يقع إلا ظرفا فلا يجوز الإخبار عنه ؛
لأنَّه لا يرتفع .

وكلُّ ما خُبرت عنه فلا بُدَّ من رفعه ؛ لأنَّه خبر ابتداء .

فمن ذلك (عند) ، لو قلت : زيد عندك ، فقال قائل : أخبر عن قولك (عندك) لم يجوز ؛
لأنَّه كان يلزمك أن تقول : الذى زيد فيه عندك ؛ فترقع ما لا يجوز أن يقع مرفوعا أبدا .

وكذلك ذات مرّة ، وسوى ، وسواء ، وبعيدات بيّن ، / وسحر إذا أردت به سحر يومك (١)
وقد مرّت العلة في هذه الظروف في مواضعها (٢) .

وكلُّ ما نصبته نصبَ الظروف لم تُخبر عنه ؛ لأنَّ ناصبه قائم ، وإنما تُخبر عنه إذا حوّلته
إلى الأسماء .

وكذلك المصادر . كلُّ ما تنصب منها نصبَ المصدر لم تُخبر عنه (٣) فإن نصبته نصبَ الأسماء ،
فقد حكمت له بالرفع ، والخفض في موضعهما ، وجعلته كسائر الأسماء ، وذلك قولك : سرت

= وان رفعته بتقدير هو خلفها وامامها فجاء .

وبعض النحويين أبدله من مولى المخافة وذلك فاسد من طريق المعنى ، لأن البدل يقدر إيقاعه
في مكان المبدل منه ، وإن منع من ذلك موجب اللفظ في بعض الأماكن ، ولو قلت : كلا الفرجين
تحسب أنه خلفها وامامها لم تحصل بذلك فائدة ، لأن الفرجين هما خلفها وامامها ، فليس في
إيقاع الحسينان على ذلك فائدة .

والبيت من معلقة لبید ، وانظر شرح المعلقات للزوزنى ص ١٠٤ - ١٠٥ ولابن الأنبارى

ص ٥٦٥ - ٥٦٦ ، والتبريزى ص ١٥٥ - ١٥٦ وديوان لبید ص ٣١١ ، ومعجم المقاييس ج ١

ص ٢٩ ، ج ٢ ص ١١٢ ، وشرح الفضليات للأنبارى ص ٦٩ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١٠ ،

ج ٢ ص ٢٥٢ ، وسعيد المبرد ذكر هذا البيت في الجزء الرابع .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ٢ ص ٤٥ : (ويخرج أيضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف

غير المتكئة ، نحو : عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين كذا سحر وعشاء ومساء معينات .

» وان أخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في

قولك : سرت يوم الجمعة فتقول : الذى سرت فيه يوم الجمعة الا أن يكون الظرف متوسعا

فيه . . .

(٢) الحديث عن الظروف متصرفها وغير متصرفها سيأتى في الجزء الرابع .

وتقدم في الجزء الثانى ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٢٧٨ الحديث عن سوى ، سواء ، وبعيدات بين .

وانظر سيبويه ج ١ ص ١١٥ .

(٣) فى الفارقى ص ١٨ : « فان قال قائل : فهل كل مصدر حاله فهذه فى صحة الاخبار

عنه .

قيل : ليس المصادر واحدة فى ذلك . بل هى ثلاثة أقسام :

بزيد سيرا . ليس في قولك (سيرا) إلا ما كان في قولك : سرت إلا أن تمنعته ، أو نصيره معرفة ، أو تفرد ، أو تشني فتقول : سرت بزيد سيرا شديدا ، أو سيرة واحدة ، أو سيرتين ، أو السير الذي تعلم . فإذا أوقعت فيه الفائدة فالباب فيه التصرف .
وتقول : سير بزيد سير شديد ، وسير بزيد سير تان .

فإن قلت : سير بزيد سيرا فالنصب الوجه ، والرفع بعيد ؛ لأنه توكيد ، وقد خرج من معاني الأسماء . قال الله - عز وجل - : (فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ) (١) فرفع لما نعت .
فإذا أخبرت عن (الصور) / قلت : المنفوخ فيه نفخة واحدة الصور .
وإن أخبرت عن النفخة قلت : المنفوخة في الصور نفخة واحدة .
وتقول : سير بزيد فرسخ إذا أقمته مقام الفاعل .
فإن قيل : أخبر عنه ، قلت : المسير بزيد فرسخ .
فإن قيل : أخبر عن (زيد) قلت : المسير به فرسخ زيد .
وإن قلت : سير بزيد فرسخا ، فنصبته نصب الظروف ، ولم تقمه مقام الفاعل لم يجز الإخبار عنه .

وكذلك سير بزيد يوما ، وسير بزيد سيرا .

= منها ما لا خلاف أنه يخبر عنه ، وهو ما تقدم بيانه ، ويلحق به على قبح المصدر المؤكد نحو : ضربت ضربا ، وإنما قبحه أنه ليس فيه إلا ما في الفعل من التكرير .
وقسم لا خلاف في أنه لا يخبر عنه ، نحو : وردت العراك ، وما وقع موقع الحال ، لأنه خلف مما لا يصح أن يخبر عنه ...

وقسم ثالث فيه خلاف وهو على ثلاثة أضرب من المصادر :

الأول : المصدر الواقع موقع الدعاء ، نحو : ويحه رجلا ، وييله رجلا . المازني يجيزه ، لأنه قد قوى في الخبر ، وأبو بكر بن السراج لا يجيزه ، لأنه واقع موقع الدعاء ، والدعاء لا يخبر عنه ، فكذلك ما وقع موقعه ومن هذا القسم أيضا سقيا له ..

والثاني : المصدر الواقع موقع ما هو في معناه من غير لفظه نحو : تبسمت وميض البرق . المازني يجيزه على قبح ، لكثرة على هذا الوجه حتى صار كالأصل ، وأبو بكر لا يجيزه ، لأنه مغير عن الأصل ، فحذف كأنه قال : تبسمت تبسما كوميض البرق ...

والثالث من ذلك : المصدر الواقع موقع الفعل في الخبر من نحو : إنما أنت ضربا ، وإنما أنت سيرا . أبو بكر يمنع منه ، والمازني يجيزه لوقوعه في الخبر وكثرته على هذا الوجه .

وأبو بكر يرى أنه بلفظه بدل فمتى جعل ضميره موضعه بطلت دلالة .

والذي عندي في ذلك أن الصواب مذهب أبي بكر ... ،

وانظر الرضي ج ٢ ص ٤٣ - ٤٥ والهمع ج ٢ ص ١٤٧ .

(١) الحاقة : ١٣ .

كُلُّ ما لم تجعله من مصدر ، أو ظرف اسما فاعلا أو مفعولا على السَّعة لم يجز الإخبار عنه ؛
لأنَّ ناصبه معه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : سير بزيد سيرا ، فجعلت قولك (بزيد) تماما فإنما
هو على قولك : يسرون سيرا .

وإنما يكون الرفع على مثل قولك : سير بزيد يومان ، ووُلِدَ له ستون عاما . فالمعنى : ولد
لزيد الولد ستين عاما ، وسير به في يومين ، وهذا الرفع الذى ذكرناه / اتساع ، وحقيقة اللغة
غير ذلك . قال الله عزَّ وجلَّ : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) (١) ، وقال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السَّرَى وَنِسْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطَى بِنَائِمٍ (٢)

وقال :

• فَنَامَ لَيْلِي وَتَقَضَّى هَمِّي (٣) •

وقد استقصينا هذا في بابهِ (٤) ، وإنما نذكر منه شيئا للإخبار .

فمن جعل اليوم ونحوه ظرفا قال : اليوم سرت فيه ؛ لأنه قد شغل الفعل عنه ، فرد إليه
ضميره على معناه .

ومن جعله اسما على الاتساع قال : اليوم سِرْتُهُ ؛ كما تقول : زيد ضربته . فمن ذلك قوله :

ويومٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلٍ سَوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٥)

(١) سبأ : ٣٣ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على الاخبار عن الليل بالنوم اتساعا ومجازا . والمعنى :
وما المطى بنائم في الليل •

أم غيلان : هي بنت جرير • السرى : سير الليل •
والمطى : اسم جمع مطية وهي الراحلة التي يركب ظهرها ، أى يمتطى •
والبيت لجرير من قصيدة طويلة يجيب بها الفرزدق - ديوانه ص ٥٥٣ - ٥٥٩ •
وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ •

(٣) الرجز لرؤبة من أرجوزة يمدح فيها الحارث بن سليم ديوانه ص ١٤٢ - ١٤٣ ، وانظر
الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ • وبعده : وقد تجلى كرب المحتم •

(٤) تكلم عن ذلك وأعاد هذه الشواهد في الجزء الرابع ص ٦١٥ - ٦١٦ من الاصل •

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٠ على نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به
اتساعا ومجازا والمعنى : شهدنا فيه

وسليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل : الفنائم •
النهال : المروية بالدم ، واصل النهل أول الشرب ، والعلل : الشرب بعد الشرب •
ويوم مجرور برب المحنوفة ، وقليل : صفة له ، ونوافله : فاعل قليل •

فقال : شهدناه ، وإنما أراد : شهدنا فيه على ما ذكرت لك .

* * *

فإن قيل : سير بزيد فرسخان يومين فأنت مخير^(١) : إن نصبتهما نصب الظروف قلت :
فرسخين يومين .

والاختيار : أن تُقيم أحدهما مقامَ الفاعل ، وإن نصبت اليومين نصب الظروف قلت : سير
بزيد / فرسخان يومين .

فإن أخبرت عن (الفرسخين) قلت : المسيران بزيد يومين فرسخان^(٢) .

وقال الشجرى فى أماليه ج ١ ص ٦ : وإنما جاز حذف الجار من ضمير الظروف ، كما جاز
حذفه من مظهره إذ كنت تقول : قمت فى اليوم ، وقمت اليوم ، فكذلك قلت : اليوم قمت فيه ،
واليوم قمته .

نسبه سيبويه الى رجل من بنى عامر .

وانظر المغنى ج ٢ ص ٢٠٨ وشواهد الكشف ص ٢٣٢-٢٣٣ والكامل ج ١ ص ١٢٩
والتبريزى ج ٤ ص ١٣٢ والفارقى ص ٧٣ ، وروى فى الكامل بنصب (يوما) .

(١) هذه هى المسألة التى استطرد اليها الفارقى فقال عنها ص ٧٣ : « ونظيرها فى التقدير
والتزيل مسألة يذكرها أصحابنا فى كتبهم على ضرب من البيان غير مستقصى ، وقد كنا نقصينا
القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها فى هذا الموضع ، وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظير
ما ذكرت فيه ... ثم قال :

ففى هذه المسألة على ما فيها من الترتيب مائة وستة وستون وجها .

ففى الأصل سبعة أوجه : منها ستة أوجه جائزة ، ووجه ممتنع .

بيان ذلك : أن تجعل (بزيد) فى موضع الفاعل ، فترفعه ، ولك أن تجعله فى موضعه مفعولا
بحرف الجر فى تقدير النصب . ولك أيضا فى فرسخين الرقع والنصب .

ولك فى يومين أيضا الرفع والنصب .

فهذه ستة أوجه ، ولا يجوز رفع أكثر من واحد ، لأن الفعل الواحد لا يكون له أكثر من

فاعل واحد .

هذا حكم الأصل فى المسألة .

فإن أخبرت عن أسماء المسألة فمنه ما يجوز ، ومنه ما يمتنع .

ولو قيل لك : أخبر عن (بزيد) . قلت : ذلك لا يجوز ، لأن معه حرفا ، والحرف

لا يخبر عنه .

(٢) فى الفارقى ص ٧٣ : « فإن أخبرت عن (الفرسخين) قلت : اللذان سير بزيد فيهما

يومين فرسخان . على أن تجعل الفرسخين ظرفا . وأنت إذا أخبرت عن الظروف لم يكن بد من

أن يذكر مع ضميره حرف الجر .

وإنما وجب ذلك ، ليدل على أنه ظرف ، إذ كان بلفظه وصيغته يدل على الظرفية . فمتى

عدمت صورته ، وجئت بضميره - والضمير لا يدل على الظرفية - وجب أن تجيء بحرف يدل

على أنه ظرف ، فإن جعلته مفعولا على السمع جازان تحذف حينئذ حرف الجر ، لأنه قد بطل . =

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : المسير بزيد فيهما فرسخان يومان^(١) .
وإن جعلتهما اسمين على السعة قلت : المسير هما بزيد فرسخان يومان .

فإن جعلت الإخبار عن الذي ، وأخبرت عن الفرسخين قلت : اللذان سيرا بزيد يومين فرسخان .

فإن أخبرت عن (اليومين) ، وجعلتهما ظرفا قلت : اللذان سير بزيد فيهما فرسخان يومان
وإن جعلتهما مفعولين قلت : اللذان سيرهما بزيد فرسخان يومان ، وإنما توحد الفعل لتقدمه .
وتقول في الألف واللام : المسيران - إذا أخبرت عن الفرسخين - لأنَّ الفعل لهما ، وهو
مردود إلى الألف واللام .

وفي اليومين توحيد ؛ لأنَّ الألف واللام لهما ، والفعل للفرسخين ، وأفردته لظهور فاعله
بعده . ومثل ذلك قولك : القائمان أخواك ؛ لأنَّك تريد : اللذان قاما ، ثم تقول : القائمان أبواهما
أخواك ؛ لأنَّك تريد : اللذان قام أبواهما ، فتوحد الفعل / ؛ لظهور فاعله بعده .

عنه حال الظرف ، فوجب لذلك حذفه ، كما تحذفه من سائر المفعولات ، وليس كونه
مفعولا على السعة مما يخرج به عن معنى الظرف ، ويقلبه الى حقيقة المفعول ، وليس ذلك الا على
السعة دون الحقيقة ، فتقول : اللذان سيرهما بزيد يومين فرسخان .
فرسخان : خبر اللذان . و (هما) ضمير لهما يعود الى اللذين ، وعلى هذا وجه
قول الشاعر :

ويوم شهدناه سُلَيْمًا وعاورا
قليل سوى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

أراد : شهدنا فيه ، ولكنه جعله مفعولا على السعة ، فحذف حرف الجر ، واضمره
كاضمار الأسماء المفعولات .

ولك أن تحذف الضمير ، فتقول : اللذان سير بزيد يومين فرسخان .
تريد : سيرهما ، وحذفت ، كما تقول : الذي ضربت زيد . تريد ضربته . فان نقلته
الى الألف واللام جاز فيه الوجهان الاولان بلا خلاف .
فاما الحذف مع الالف واللام فانه ممتنع على مذهب أكثر النحويين ، وقد أباحه قوم
وليس بالجيد ...

واللفظ بذلك اذا أخبرت عن الفرسخين بالالف واللام على أنه ظرف . تقول : المسير
بزيد فيهما يومين فرسخان

(١) في الفارقي ص ٧٣ « فان أخبرت عن (اليومين) وجب فيهما مثل ماوجب في الفرسخين ،
واللفظ بهما واحد ، وكذلك تقديرهما اذا استوى اللفظان والتقديران ، فلا وجه لتكريره واعادته
فصار ذلك أربعة عشر وجها : عشرة منها جائزة على حسن باجماع . ووجهان على خلاف
من أجل حذف الضمير مع الالف واللام . ووجهان ممتنعان وهما الإخبار عن (بزيد) ، » .

فإن قُدِّمت الفرسخين على ما شرطنا في أصل المسألة قلت : الفرسخان المسيران بزيد يومين (١)
وإن قُدِّمت اليومين قلت : اليومان المسير بزيد فيهما فرسخان . إن جعلتهما ظرفا ، وإن
جعلتهما مفعولين قلت : المسيرُ هما بزيد فرسخان (٢) .

فإن قُدِّمت الفرسخين ، واليومين ، وجعلت اليومين مفعولين قلت الفرسخان اليومان
المسيرا هما بزيدهما (٣) . بجعل (الفرسخين) ابتداء ، و (اليومان) ابتداء ثانيا ، و (المسيرا هما)

(١) في الفارقي ص ٧٣ - ٧٤ : « فان قدمت الفرسخين على (سير) وهما طرفان قلت :
الفرسخان اللذان سير بزيد فيهما يومين .
على أن يكون بينك وبين من تخاطبه عهد في فرسخين .
فان جعلت اللذان وصفا للفرسخين لم يكن بد لهما من خبر فتقول :
الفرسخان اللذان سير بزيد فيهما يومان صعبان أو سهلان ، فتجعل صعبان أو
سهلان الخبر .

فان قدمته (الفرسخين) على أنه مفعول على السعة قلت :
الفرسخان اللذان سيرهما بزيد يومين .
إذا جعلت اللذان خبرا .
فان جعلتهما وصفا قلت : الفرسخان اللذان سيرهما بزيد يومين طويلان .
جعلت (طويلان) خبر الفرسخين .
فان حذفت الضمير من الصلة على قولك : الذي ضربت زيد قلت :
الفرسخان اللذان سير بزيد يومين طويلان .

تريد : سيرهما ، وحذف على ما بينا أولا .
فان قدمتهما والخبر عنهما بالالف واللام دون الذي قلت :
الفرسخان المسير بزيد فيهما يومين طويلان .
هذا على أنهما مفعولان على السعة ،
وعلى أنهما ظرفان قلت : الفرسخان المسير هما بزيد يومين طويلان ، ولك الحذف على
مذهب من يحذف ، وهو قبيح لما بينا وأكثر أصحابنا لا يجيزونه .
وانما ذكرت (طويلان) ، لأن المسير وصف ، ولو جعلته خبرا لم تحتج إلى ذكر
(طويلان) . . . »

(٢) في الفارقي ص ٧٤ : « وان قدمت اليومين على سير ، وقد آخرت (الفرسخان) لوجب
فيه مثل ما وجب في تقديم الفرسخين واللفظ والتفسير واحد فلا وجه لاعادته .
فجميع هذه الوجوه ثمانية عشر وجهها » .

(٣) في الفارقي ص ٧٤ « فان قدمتهما وهو مفعولان على السعة قلت على جعلك (اللذان)
ليومين أيضا :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما .
هذا إذا جعلت (اللذان) خبر اليومين . فان جعلتهما صفة قلت :
الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما شديدان ، فان حاولت حذف الضمير من
سلة الذي على حد قولهم : الذي ضربت زيد فليس يجوز لك حذف أحدهما البتة .

ابتداء ثالثا ؛ لأنَّ الألف واللام للفرسخين ؛ فلا يكون خبرا عن اليومين ، وقولك (هما) ضمير اليومين على أنَّهما مفعولان .

فإن جعلتهما ظرفين قلت ^(١) : المسيران فيهما ، وقولك (هما) خبر الألف واللام ، والألف ، واللام ، وخبرها خبر اليومين ، واليومان وما بعدهما خبر الفرسخين .

= أما الاول المتصل وهو ضمير الفرسخين ، فلان ضميرهما ليس بعائد الى اللذين وانما يعود اليهما ضمير اليومين . وانما تحذف ما عاد الى الذي دون ما عاد الى غيره .
واما حذف الضمير الثاني وهو ضمير اليومين العائد الى اللذان فلانه منفصل ... ، .

(١) في الفارقي ص ٧٤ ، فان قدمتهما جميعا ظرفين والذان لليومين قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيد فيهما فيهما .

وتفسيره : أن تجعل (اللذان) خبر اليومين ، لأنهما يرجعان الى مدلول واحد ، ويكون اليومان وخبرهما جملة في موضع خبر الفرسخين .

فان جعلت اللذان صفة لليومين لم يكن بد من خبر اليومين فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان فيهما فيهما شديدان .

فيكون اللذان وصفا لليومين ، واليومان : مبتدا ، وشديدان خبرهما ، والجملة خبر الفرسخان .

وعائد (اللذين) في المسألتين جميعا فيهما الأخير الذي هو لليومين ، وعائد الفرسخان من الجملة فيهما الاول ، وهو متصل بصفة المبتدا ، .

وقال في ص ٧٥ فان جعلت (اللذين) للفرسخين ، وقدمتهما وهما طرفان على ترتيب الفعل في المسألة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيد فيهما فيهما هما .

لا بد ذكر (هما) ، ليكون خبرا لقولك : (اللذان) ويكون (اللذان) مبتدا ثالثا و(هما) خبره وعائده فيهما الاول ، لانه ضمير الفرسخين والذان للفرسخين .

وانما لزم ذكرهما ، لان اللذان للفرسخين ، وقد وقع بعد اليومين ، ولا يصح أن يجرى المفرد خبرا على غير من هو له ، فلم يكن بد من خبر فيصير (هما) لهذا المعنى خبرا له ، ويكون اللذان وخبرهما خبر اليومين وعائدهما من الجملة قولك : (فيهما) الثاني .

واليومان وخبرهما خبر الفرسخين ، وعائد الفرسخين من الجملة قولك : (هما) ، ولذلك لا يجوز أن يقع (شديدان) أو ما جرى مجراه من ظاهر موقعه ، لانه يبقى بلا عائد ...

فان جعلت اللذين للفرسخين وقدمتهما وهما مفعولان على السعة قلت :

الفرسخان اليومان اللذان سيرهما بزيد اياهما هما .

ولك على هذا التقدير حذف الضمير لا محالة ، لان المتصل على الوجوه كلها هو ضمير الفرسخين وهو العائد الى اللذان فتقول :

الفرسخان اليومان اللذان سير بزيد اياهما هما .

وهكذا أخذ الفارقي يستعرض جميع الصور التي ذكرها وهي (١٦٦) صورة .

ولا نستطيع متابعتها الى النهاية ، وقد ختم كتابه بهذه المسألة ص ٧٣ - ٧٨ .

وهذا إذا تأملت في الفاعل ، والمفعول مثل قولك : الرجلان الجارية الضارباها هما / والتقدير :
اللذان ضرباها هما .

فإن جعلت الألف واللام في معنى التي قلت : الضاربها هما ؛ لأنك أردت : التي ضربها
الرجلان . ف(التي) خبر عنها ، وقولك (هما) إظهار الفاعلين ؛ لأنَّ الفعل جرى على غير من
هو له . فعلى هذا تجرى المسألة في الفرسخين .

...

ونقول : زيد الضاربك أبوه ، فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذي هو الضاربك أبوه زيد .
وإن أخبرت عن (الضارب) بغير أبيه فقلت : الذي زيد هو أبوه الضاربك لم يصلح ؛
لأنك كنت ترفع أباه بالضرب والضمير لامعنى لفعل فيه ؛ فمن هاهنا بطل . ولكن لو قلت :
زيد صاحبه أبوه ، على أن تجعل (صاحبه) ابتداءً ، و(أباه) خبراً جاز فقلت : الذي زيد هو أبوه
صاحبه ؛ ألا ترى أنك لو قلت : زيد صاحبه عمرو أو زيد عمرو ، أبوه صالح فاعتبر هذا
بالأجنبي ؛ كما وصفت لك .

هذا باب

الإخبار عن البدل

٣ / وذلك قولك : مررت برجلٍ زيدٍ . فإن قال لك قائل : أخبر عن (زيد) فإن فيه اختلافاً (١)
٩٤ يقول قوم : الإخبارُ عنه : أن تُخبر عن الرجل ، ثم تجعله بدلاً منه ، فتقول : المارُّ به أنا رجل
«زيد» ، فتجعله بدلاً ؛ كما كان في المسألة .

وقال آخرون : إنما الشرط الإخبار عن البدل لا عن المبدل منه ، فإنما يُبدل منه في موضعه ،
فتقول : المارُّ أنا برجل به زيدٌ . تردُّ الباء ؛ لأنَّ ضمير المخفوض لا ينفصل ، وردّها فيما يجوز
انفصاله جائز حسن . قال الله تبارك وتعالى - : (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ
اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) (٢) ، فوقع البدلُ بردَّ حرف الجرِّ . وقال الله - عزَّ وجلَّ في موضع
آخر : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٣) . فجاء البدلُ بلا حرف ؛ لأنَّه
ينفصل . فهكذا طريق البدل .

٣ / فإن قلت : رأيت رجلاً زيدا ، فخبرت عن (زيد) قلت : الراى أنا رجلاً إياه زيدٌ ،
٩٥ على هذا القول ، وعلى القول الأول : الراى أنا رجلٌ زيدٌ / فعلى هذا فأجر البدل .

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٤ : « وأما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يجيز
الإخبار عن أحدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف .
قال : لأن البدل مبين كالصفة ، فلا يفرد من المبدل منه ، وأيضا تخلو الصلة من العائد
في نحو جاءني زيد أبوك ان أخبر عن البدل عند من يجعل البدل في حكم تكرير العامل .
وبعضهم أجاز الإخبار عن كل واحد منهما .
فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما : الذي مررت به رجل زيد .
والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه : الذي مررت به زيد رجل .
ومخبرا عن البدل : الذي مررت برجل به زيد بإعادة الجار ، لأن المجرور لا منفصل له ،
ويجوز أن يقال : برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور .
والمجسوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتغال ، فأجازوه الأخفش اذ الضمير نفس
ما بعده .

ومنه الزيدى ، اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتغال قبل ان يذكر خبر الموصول ،
وانظر الهمع ج ٢ ص ١٤٨ .

(٢) الأعراف : ٧٥

(٣) آل عمران : ٩٧

هذا باب

الإخبار في باب الفعلين

المعطوف أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت ، وضربني زيد . إذا أعملت الآخر فاللفظ. مُعْرَى من المفعول في الفعل الأول ، وهو في المعنى عامل ، وكان في التقدير : ضربت زيدا ، وضربني زيد ، فحذف ، وجعل ما بعده دالاً عليه . وقد مضى تفسير هذا في بابه (١) .

فالعرب تختار إعمال الآخر ، لأنه أقرب ، وتحذف إذا كان فيما أبقوا دليل على ما ألقوا . قال الله عز وجل : (وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) (٢) ، وقال : (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ) (٣) .

فالفعلان فارغان في اللفظ . مُعْمَلَان في المعنى . قال الشاعر :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ (٤)

(١) لم يعض حديث التنازع ، وإنما سيأتي في الجزء الرابع في ص ٤٠١ من الاصل .

(٢) الاحزاب : ٣٥

(٣) الاحزاب : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل : (والذاكرين الله كثيرا والذاكرات والحافظين فروجهم والحافظات) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الاول استغناء عنه » .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨ على حذف خبر المبتدأ الاول الذي هو محتاج اليه لا يتم الكلام الا به ، وجاز هذا الحذف ، لان خبر المبتدأ الثاني دال عليه ، والتقدير : نحن راضون وانت راض .

نسب البيت سيبويه وتبعه الاعلام الى قيس بن الخطيم وكذلك فعل العيني ج ١ ص ٥٥٧ ومؤلف معاهد التنصيص ج ١ ص ١٨٩ .

ولقيس بن الخطيم قصيدة على هذا الروي في ديوانه ص ٥٣-٦٦ طبعة مصر ، ص ٣٨-٤٣ طبع العراق ، وهي في الاصبعيات ص ٢٢٦-٢٢٩ ، وليس فيها هذا الشاهد .

وذكر البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١٨٩-١٩٠ قصيدة لعمر بن امرئ القيس وفيها هذا الشاهد ، ثم قال في ص ١٩٣ :

أراد : نحن راضون بما عندنا .

$\frac{3}{96}$ فإذا أعملت الأول قلت : ضربت / وضربني زيدا ، فإن قدّمت (ضربني) قلت في إعمال الآخر : ضربني ، وضربت زيدا قدّمت الفعل مضمراً فيه الفاعل ؛ لأنّ الفعل لا يخلو من من فاعل ، والذي بعده تفسير له ، وهو من المضمّر المتقدّم على شريطة التفسير . وقد قلنا في هذا في موضعه ما يغني عن إعادته (١) .

وتقول : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أعملت الأخير . فإن أعملت الأول قلت : أعطيت وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه .

وإعمال الأول في المسألة الأولى : ضربني ، وضربته زيد . تريد : ضربني زيد ، وضربته . وتقول : ظنّني ، وظنّنت زيدا منطلقا إيّاه . لا يكون إلّا ذلك ؛ لأنّ (ظنّنت) إذا تعدّى إلى مفعول لم يكن من الثاني بُدْ ، فهكذا إعمال الأخير ، ولم يجز أن تقول : إيّاه قبل أن تعطف ؛ لأنّك لا تضمّر المفعول قبل ذكره . وإنّما أضمرت الفاعل قبل فعله اضطرارا ؛ لأنّه لا يخلو فعل من فاعل . فمن ثمّ وضعت (إيّاه) مؤخرا لما تقدّم ما يردّ الضمير إليه ، وهو قولك : / منطلق .

$\frac{3}{97}$

فإن أعملت الأول ، وقدّمت (ظنّنت) - قلت : ظنّنت وظنّنيّيه زيدا منطلقا . أردت : ظنّنت زيدا منطلقا ، وظنّنيّه ، وإن شئت وظنّني إيّاه .

وتقول : ظنّنت ، وظنّاني منطلقا أخويك منطلقين ، على إعمال الأول . والتقدير : ظنّنت أخويك منطلقين ، وظنّاني منطلقا ، والضمير لا يكون هاهنا ؛ لأنّ خبر الأخوين مخالف لما يكون للواحد .

وإن أعملت الآخر قلت : ظنّنت وظنّني أخواك منطلقا . أعملت الآخر ، والأول فارغٌ في اللفظ . وهو في المعنى مُعْمَلٌ لدلالة ما بعده عليه .

وإنّما يجب إذا تعدّى الظنّ إلى المفعول الأول أن يتّصل بالثاني ؛ لأنّ الأول والثاني في محلّ الابتداء ، وخبره . فالأول مذكور ليردّ إليه ما استقرّ له عند القائل من يقين أو شك .

« وعرف من إيرادنا لهذه القصائد ما وقع من التخليط بين هذه القصائد ، كما فعل ابن السيد واللخمي في شرح أبيات الجمل وتبهما العيني والعباسي في شرح أبيات التلخيص ، فانهم جعلوا ما نقلناه من شعر قيس بن الخطيم مطلع قصيدة ، ثم أوردوا فيها البيت الشاهد ... » وانظر الأغاني ج ٣ ص ١٨ - ٢٤ وتطبيق معاهد التنصيص ، والمذكّر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٩٢ .

(١) عرض له في الجزء الثاني في باب نعم وبئس ص ١٤٥ .

ألا ترى أن قولك: طست زيدا منطلقاً وإنما وقع الشك في الانطلاق ، والتقدير : زيد منطلق في ظني . وقد مضى هذا مفسراً في أول الكتاب (١) . وإنما ذكرنا / هاهنا منه شيئاً ليصل به الإخبار عنه إن شاء الله .

إذا قال القائل : ضربت وضربني زيدا . يريد : ضربت زيدا وضربني - فإن الإخبار عن التاء في قول جميع النحويين ، إلا أن أبا عثمان المازني يقول في هذا الباب قولاً لم يقله قبله أحد ، وقوله صحيح يتبينه من سمعه ، ويعلم أن ما كان اصطلاحاً -

يقول النحويون (٢) - إذا أخبروا عن التاء في ضربت وضربني زيدا - : الضارب زيدا والضاربة هو أنا ؛ لأنَّ التقدير : ضربت زيدا ، وضربني . فلما قلت : الضارب زيدا - كانت الألف واللام لك ، والفعل لك ، فجرى الفعل صلة لنفسه ، فلم يحتاج إلى إظهار ما بعده ، وقلت : والضاربة هو ؛ لأنَّ الألف واللام لك ، والفعل لزيد ، فجرى الفعل على غير من هو له ، فأظهرت الفاعل .

(١) تقدم في هذا الجزء ص ٩٤ وليس في أول الكتاب .
(٢) في حاشية الصبان ج ٣ ص ٩٦ - ٩٧ : قال في التسهيل : وإن كانت الجملة ذات تنازع في العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الألف واللام والمخير عنه غير المتنازع فيه . فان كان ذلك ، أي : وجد الأمران قدم المتنازع فيه معمولاً لأول المتنازعين وإن كان قبل معمولاً للثاني .

قال الدماميني : فتقول في الإخبار عن التاء من ضربت وضربني زيد : الضارب زيدا والضاربة هو أنا . قدمت زيدا ، وجعلته معمولاً لأول ، لأنه كان يطلب منه منصوباً ، واضمرت في الوصف الأول ضمير غائب عوضاً عن ضمير المتكلم ، ليصح أن يكون عائداً على (أنا) مستتراً لجريان الوصف على من هو له ، لأن (أنا) نفس (أنا) وفاعل الضرب في المعنى (أنا) ، ثم جئت بموصول ثان ، لأن (أنا) لا تفصل من صلتها ، فلا يصح أن تعطف وصفاً على وصف هو صلة (أنا) ، وأتيت بدل ياء المتكلم بياء غائب ، لتعود على (أنا) ، وفصلت ضمير الفاعل ، فقلت : (هو) لجريان الوصف الثاني على غير صاحبه ، لأن (أنا) نفس (أنا) والذي فعل الضرب الثاني زيد . ثم قال في التسهيل : وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أول الموصولين غير خبر الثاني .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ « وتقول في ضربني وضربت زيدا عند أعمال الثاني مخبراً عن الياء والتاء بالذي : الذي ضربه وضرب زيدا أنا ... »
وتقول بالألف واللام : الضاربة هو ، وضرب زيدا أنا . أبرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق .

وعلى مذهب الاخفش : الضاربة هو والضارب زيدا أنا ،
والأولى أن يقال : الضاربة زيد ، لأن الاضمار قبل الذكر إنما جاز في الأصل ، لكونه من باب التنازع .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الضاربه أنا ، والضاربى زيد (١) . أظهرت نفسك : لأنَّ الفِعْلَ لك ، والألف واللام لزيد .

فإن قلت : ضربت وضربنى زيد ، فإن أخبرت عن نفسك قلت : الضارب زيدا ، والضاربهُ هو أنا ، فذكرت زيدا مع الفعل الأوّل ولم يكن / الفِعْلُ من قبل الإخبار عنه متعدّيا في اللفظ . فجعلته بمنزلة في المسألة الأولى .

نإن أخبرت عن (يد) فإن بين النحويّين فيه اختلافا :

يقول قوم : الضاربهُ أنا ، والضاربى زيد ، ويقولون : ذكرنا الفعل غير متعدّ ، ولا بُدَّ أن نعدّيه في الإخبار عنه ؛ ليرجع الضمير إلى الألف واللام ، وإلّا لم يكن في صلة الذى ما يرجع إليه .

وقال آخرون : تقول : الضاربُ أنا ، والضاربى زيد ، فلا تذكر في الضارب شيئا فيقال لهم إن لم تريدوا الهاء فالكلام مُحالٌ ؛ لأنّه لا يرجع إلى الألف واللام اللتين في معنى الذى شئ .

فيقولون : نريدها ، ونحن نحذفها .

ولا اختلاف في أن حذفها من صلة الألف واللام رىء جدا ، وإن كان يحذف من الذى فقد آل إلى القول الأوّل ، إلّا أنّهم حذفوا ما إثباته أجود .

فإنما كان حذفها جيّدا في الذى إذا قلت : الذى ضربت زيد ، والذى ضرب عبدُ الله زيد ، لأنّ (الذى) اسم بنفسه والفعل / والفاعل والمفعول ، فصار أربعة أشياء اسما واحدا ، فلم يجز حذف (الذى) وهو الموصول والمقصود ، ولا حذف الفِعْل وهو الصلة . ولا حذف لفاعل ؛ إذ كان الفِعْل لا يكون إلّا منه ، فحذف المفعول استخفافا ؛ لأنّ الفِعْل قد يخلو منه وهو في النية ، ولولا ذلك لم يكن في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

والألف واللام في معنى (الذى) ، وليس محلّهما محلّه ؛ لأنّهما دخلا على ضارب ؛ كما يدخلان على الرجل ، إلّا أن ضاربا وما أشبهه في معنى الفعل ، فصارتا في معنى ما يوصل

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٨ : « وان أخبرت عن زيد بالذى قلت : الذى ضربنى وضربته زيد ، لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل .

وبالألف واللام : الضاربى وضربته زيد .

وعند الاحفش : الضاربى والضاربة انا زيد بابرّاز (أنا) لجرى ضمّاره على غير من

هو له . »

بالفعل وهذا مذهب النحويين (١) . وهؤلاء الذين قد حذفوا الهاء قد صاروا إلى حال من أثبتوها ، إلا أن إثباتها أجود ، وليس محلها في الصلة كمحلها في الفعل ؛ لأن الموصول لا بُدَّ من أن يكون في صلته ما يرجع إليه ، والفعل المطلق يُستغنى فيه عن ذلك ، فيكون المفعول فيه فضلة : كالحال والظرف والمصدر ونحو ذلك ، مما إذا ذكرته زدت في الفائدة ، وإذا حذفته لم / تُخلل بالكلام ؛ لأنك بحذفه مُستغنى ؛ ألا ترى أنك تقول : قام زيد ، فلولا الفاعل لم يستغنِ الفعل ، ولولا الفعل لم يكن للاسم وَحْدَهُ معنى إلا أن يأتى في مكان الفعل بخبر .

فإذا قلت : ضرب عبدُ الله زيدا ، فإن شئت قلت : ضرب عبدُ الله ، فعرفتني أنه قد كان منه ضَرْبٌ ، فصار بمنزلة : قام عبدُ الله ، إلا أنك تعلم أن الضَرْبَ قد تعدى إلى مضروب ، وأن قولك : (قام) لم يتعدَّ فاعله ، فإن قلت : ضرب عبدُ الله زيدا - أعلمتني مَنْ ذلك المفعول ؟ ، وقد علمت أن ذلك الضَرْبَ لا بُدَّ من أن يكون وقع في مكان وزمان ، فإن قلت : (عندك) أوضحت المكان ، فإن قلت : (يومَ الجمعة) بيّنت الوقت ، وقد علمت أن لك حالا ، وللمفعول حالا . فإن قلت : (قائما) عرفتني الحال منك أو منه ، فإن قلت : (قاعدا) أبنت عن حالك أو حاله . وقد علمت أن ذلك الضَرْبَ إما أن يكون كثيرا وإما قليلا ، وإما شديدا ، وإما يسيرا .

فإن قلت : ضَرْبًا شديدا ، أو بيّنت / فقلت : عشرين ضَرْبَةً - زدت في الفائدة . فإن قلت : لكذا أو من أجل كذا أفدت العلة التي بسببها وقع الضَرْبُ . فكلُّ هذا زيادة في الفوائد ، وإن حذف استغنى الكلام ، وليس الفاعل كذلك . ولو قلت : وعمرو حاضر - لزدت في الفائدة كنعو ما ذكرنا .

(١) قال الفارقي ص ٦ : « وانما ضعفه (الحذف) مع الالف واللام وقواه مع الذى باجماع (الذى) لما طال الكلام فيه باجماع أربعة أشياء فعل وفاعل ومفعول وموصول خففوه بأن حذفوا المفعول منه ، وكان أولى بالحذف ، اذ لا يجوز حذف الفعل ، لان به تتم الصلة ولا حذف الفاعل لان به يصح الفصل ، ولا حذف الموصول لان الغرض في اجتلابه كبير عظيم ، ولئلا يبطل المعنى الذى دعا الى الاتيان به ، فلم يبق الا المفعول فحذف . وليس كذلك الالف واللام ، لانه لم تجتمع فيها هذه الاسباب من الثقل ، فيوجب تخفيفها ، فلم يجز الحذف . »

هذا مذهب شيخنا أبى الحسن على بن عيسى - أيده الله - . واليه أذهب وعليه أكثر أصحابنا من المتقدمين .

وجه من أجازوه : أنه لما كان الدليل عليه قائما ، كما هو عليه في صلة الذى ، وكان المعنى في الالف واللام وفي الذى واحدا - شبهها بالذى ، فحذف ضمير المفعول من صلتها ، كما يحذفه من صلة الذى . »

وسنأتى على مسائل من هذا الباب على ما أصّله النحويّون ، ثمّ نخبر عن فساد الباب في قولهم ، وصحّة مذهب أبي عثمان المازنى إخبارا شافيا إن شاء الله .

فإن قلت : أعطيت ، وأعطانيه زيدا درهما . تريد : أعطيت زيدا درهما ، وأعطانيه قلت : - إذا أخبرت عن نفسك - : المعطى زيدا درهما ، والمعطيه هو إيّاه أنا^(١) . تريد : الذى أعطى زيدا درهما ، والذى أعطاه زيد إيّاه أنا .

فقولك (والمعطيه) الألف واللام لك ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت الفاعل ، ولم تظهره في الأوّل ؛ لأنّه مبنى من (أعطيت) فالألف واللام لك ، والفعل لك .

ولو أخبرت بـ (الذى) لم تحتج إلى إعادته مرتين ؛ لأنّك / تجعل الفعلين في صلته ، ولا يستقيم ذلك في الألف واللام ، فكنت تقول : الذى أعطى زيدا درهما ، وأعطاه إيّاه أنا ؛ فلم تحتج إلى (هو) ؛ لأنّك ذكرت الفعل ، وإنّما تحتاج إليه في اسم الفاعل ؛ ألا ترى أنّك تقول : زيد أضربّه فلا يحتاج إلى شيء ، فإن وضعت موضعه (ضاربه) قلت : زيد ضاربه أنا ، لأنّ الفعل يحتمل الضمير المتصل ، واسم الفاعل لا يحتمل ذلك إلّا أن يجرى على صاحبه ، فتقول : زيد ضاربك ، فلا تحتاج إلى (هو) ؛ لأنّه خبر عن صاحب الفعل .

فإن أخبرت في المسألة التى ذكرنا عن (زيد)^(٢) قلت : المعطيه أنا درهما ، والمعطيه زيد ،

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٨ : « وتقول في أعطيت وأعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء والياء بالذى : الذى أعطى وأعطاه زيد درهما أنا .

وباللام : المعطى وأعطاه زيد درهما أنا . والتنازع باق في الصورتين .

وعند الأخفش : المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .

وأما المازنى فإنه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الأول نحو : المعطى زيدا درهما والمعطيه هو اياه أنا .

وليس بوجه لمخالفته الأصل في الفعل الأول يرد مفعولى ، وفى الثانى باقامة الضميرين مقام مفعولى الظاهرين بلا ضرورة » .

(٢) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن (زيد) قلت :

الذى أعطيت ، وأعطاني درهما زيد .

والمعطيه أنا ، وأعطاني درهما زيد ، بابرار عائد اللام :

وعند الأخفش : المعطيه أنا والمعطى - بالاضافة - أو المعطى إياى درهما زيد ، ويجوز

المعطى أنا مراعاة للأصل . فان رددنا مفعولى الأول كما هو مذهب المازنى قلنا :

المعطيه أنا درهما والمعطيه أو المعطى اياه زيد ، .

وإن شئت قلت : والمعطى إياه .

وإن أخبرت عن (الدرهم) فإن الصواب المختار في ذلك أن تقول : المعطى أنا زيدا إياه ، والمعطى هو إياه درهم^(١) .

والنحويون يجيزون : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه هو درهم . وهذا في الدرهم يبين لعلم السامع بأنه لا يدفع إليك زيدا ولكن قديقع في مثل هذه المسألة : (أعطيت / زيدا عمرا) فيكون (عمرو) المدفوع . فإن قدمت ضميره صار هو القابض والدافع عند السامع . فالوجه في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقر الشيء في موضعه ، ليزول اللبس . وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل . تقول : ضرب زيد عمرا ، وضرب زيدا عمرو ، لأن الإعراب مبين .

فإن قلت : ضرب هذا هذا ، أو ضربت الجبلى الجبلى - لم يكن الفاعل إلا المتقدم . وإنما قلت في الإخبار عن (الدرهم) : المعطى أنا زيدا إياه ، والمعطى هو إياه درهم ، فأظهرت ضميرك ، وضمير زيد ، لأن الألف واللام الأوليين للدرهم .

وكذلك كل ما أخبرت عنه فالألف واللام له ، لأنه خبر ، والابتداء شيء هو هو ، والفعل لك . فجرى على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل والألف واللام الأخيرتان له ، لأنهما معطوفتان على الابتداء ، ليكون خبرا عنهما جميعا ، والفعل لزيد ، فلذلك أظهرت ضميره ، إذ جرى على غير نفسه . وعطف الابتداء على الابتداء كقولك : القائم والقاعد زيد ، وأخوك / وصاحبك عبد الله .

فإن أخبرت بـ (الذى) لم تحتج إلى إعادتها مرتين ، لأن الأفعال يعطف بعضها على بعض في صلة الذى .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الذى أعطى وأعطاه إياه زيدا درهما أنا^(٢) . جئت بالفعل في الصلة ، كما كان قبل الإخبار عنه . يعنى من التقديم والتأخير

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن الدرهم قلت : أنذى أعطيت ، وأعطانيه زيد درهم ، وصلت الضمير إذ لا موجب للفصل واللام : المعطيه أنا وأعطانيه زيد درهم .

وعند الاخفش : المعطيه أنا أو المعطى أنا بحذف الضمير .
والمعطيه أو المعطى إياه زيد درهم كضربك وضربى إياك .
والمالزنى يرد المحذوف . نحو : المعطيه أنا زيدا ، والمعطيه أو المعطى إياه هو درهم .
(٢) انظر ما نقلناه عن الرضى في الصفحة السابقة .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الذى أعطيته درهما ، وأعطانيه زيد . هذا الأحسن أن تقدم الدرهم ، لأنه لا بد من تقديم ضمير زيد ؛ لأنك إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتى بمنفصل . تقول : ضرب زيد عمرا .

فإن كنيت عن عمرو قلت : ضربه زيد ، ولم تقل : ضرب زيد إياه .
فإن أخبرت عن (الدرهم) قلت : الذى أعطيته زيدا ، وأعطانيه درهم . وإن شئت قلت : الذى أعطيت زيدا إياه درهم^(١) . والتقدير على ما ذكرت لك فيما يلبس . وفيما لا يلبس .
وتقول : كسوت ، وكسوانى إياهما أخويك جبتين .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الكاسى أخويك جبتين . والكاسيه هما إياهما أنا . فالمسألة كالمسألة الأولى ، إلا أنك أفردت الفعل / فى الكاسى ؛ لأن الألف واللام لك . والفعل للأخوين . فهو فعل متقدم ، وأظهرت (هما) ، لأنه اسم الفاعلين ، ولهذا ذكرنا هذه المسألة .
فإن قلت : أعطيت وأعطاني أخواك درهمين . وكسوت وكسانى زيد جبة . فأعملت الأخير فى هذه المسألة ، إذا أخبرت عن نفسك قلت : المعطى ، والمعطيه أخواك درهمين أنا .
فإن أخبرت عن (الأخوين) فقد مضى القول فى حذف الضمير وإثباته ؛ إذ كان من حذف يقدر فيه تقدير من أثبته فيقول : المعطيهما أنا درهما . والمعطيانى إياه أخواك . فيصيران فى الإخبار فى إعمال الثانى فى منزلتهما فى إعمال الأول . فهذا الذى أخبرتك به من قول النحويين وكذلك الإخبار عن (الدرهم) . تقول : المعطيه أنا أخويك . والمعطيانى إياه درهم . وإن شئت : المعطيانيه . فهذا كما وصفنا .

* * *

وتقول فى باب المفعولين اللذين لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر . وهو باب ظننت وعلمت ، كقولك فى هذين المفعولين فى إعمال الأول والثانى ، وذلك نحو : ظننت ، وظننى إياه زيدا ذا مال .

فإن أخبرت عن نفسك قلت : الظان زيدا ذا / مال . والظان هو إياه أنا^(٢) ؛ فلا بد من (هو) ؛ لأن الألف واللام لك ، والفعل له .

(١) انظر ما نقلناه عن الرضى فى ص ١١٧ . ١١٨ .

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ : وتقول فى ظننت وظننى زيد أخاك مخبرا عن التاء أو الياء بالذى : الذى ظن وظنه زيد أخاك أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا ذا مال ، والظانيُّ زيد^(١) ، وإن شئت قلت :
والظانُّ إياه .

فإن أخبرت عن (ذی المال) قلت^(٢) : الظانُّ أنا زيدا إياه ، والظانُّ هو إياه ذو المال ؛
فيظهر ضميرك ؛ لأنَّ الفعل لك ، والألف واللام الأولى لذی المال ، والألف واللام الثانية لذی
المال أيضا ، والفعل لزيد ؛ فلذلك أظهرت ضمير زيد .

فإن أخبرت عن (المال) لم يجز في اللفظ . لأنَّ قولك (ذو) لا يضاف إلى المضمَر . تقول :
هذا ذو مال ، ولا تقول : المال هذا ذوه . فإن جعلت مكانه ما يكون مثله في المعنى نحو قولك :
(صاحبه) و(مالكه) صلح^(٣) . فقلت - إذا أخبرت عن المال - : الظانُّ أنا زيدا صاحبه ، والظانيُّ
هو إياه المال .

= وباللام : الظان وظنه زيد أخاك أنا بحذف مفعولى الاول ، كما كان في الأصل .
وعند الاخفش : الظان والظانه زيدا أخاك أنا .
والمأزني لو جعله جمليتين ورد المحذوف قال :
الظان زيدا أخاك أنا والظانه هو اياه أنا .
فالتصل ضمير اللام ، والمنفصل ضمير أخاك ، وهو ضمير زيد أبرزته لجرى الصفة على
غير صاحبها .

(١) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن زيد قلت : الذى ظننت وظننى أخاك
زيد ، والظانه أنا أخاك وظننى اياه أو ظننيه زيد نحو خاتكة ، وختلك اياه .
أظهرت ضمير المفعول في الظانه ، لكونه ضمير اللام ، فلا يحذف . . . وأظهرت ثانى مفعولى
الظانه لأن أفعال القلوب يجب في الأغلب بذكر أحد مفعوليهما ذكر الآخر ، وأبرزت (أنا) لجرى
الصفة على غير صاحبها .

وعند الاخفش : الظانه أنا أخاك ، والظانيه أو الظانى اياه زيد .

(٢) في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٩ : « وإن أخبرت عن (أخاك) قلت :
الذى ظننت وظننيه زيد أو ظننى اياه أخوك .
والظان أنا زيدا اياه وظننيه أو ظننى اياه أخوك .
وأجاز بعضهم الظانه أنا زيدا ، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا من أن ثانى المفعولين
يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما .

وعند الاخفش : الظان أنا زيدا اياه ، والظانى هو اياه أخوك أو الظانيه هو أخوك . . .
وأبرز الضمير في الظانيه هو والظانى هو اياه ، لكون الصفة للألف واللام التى هي الاخ
والضمير لزيد ، وزيد وإن كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب .

(٣) فى ابن عيش ج ٣ ص ١٥٨ : « نحو : (غلام زيد) يجوز الاخبار عن المضاف مفردا وعن
المضاف اليه مفردا ، ولا يجوز الاخبار عنهما معا ، لان المضمَر لا يدل على أكثر من واحد » .
وقال الرضى ج ٢ ص ٤٤ : « لا يخبر عن المضاف اليه اذ المضمَر لا يضاف » .

فإن أعملت الثاني فقلت : ظننت ، وظننى زيد منطلقا . فأخبرت عن نفسك قلت :
الظان ، والظانُّ زيد منطلقا أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانُّ أنا / منطلقا ، والظاننى إياه زيد . فلم تحتج إلى (هو) ،
لأنَّ الألف واللام الثانية والفعل لزيد .

فإن أخبرت عن (منطلق) قلت : الظانُّ أنا زيدا إياه ، والظاننى هو إياه منطلق . فهذا
على المنهاج الذى ذكرنا فى باب أعطيت .

فإن قدّمت فقلت : ظننى ، وظننت زيدا منطلقا إياه ، على إعمال الأخير - خالف باب أعطيت ؛
وذلك أنك تقول : أعطانى ، وأعطانى زيد درهما ، فلم تعدّ بضمير الدرهم ، وفى قولك : ظننى ،
وظننت زيدا منطلقا - لا بدّ من إياه ، وذلك لأنك تقول : أعطيت زيدا ، ولا تذكر المفعول
الثانى فيجوز ، ولا يجوز ظننت زيدا ، لأنَّ الشكَّ إنّما هو فى المفعول الثانى ، لأنَّ الثانى خبر
الأوّل ، ولا يكون أبدا إلا بخبر ، وأضمرت الفاعل مضطرا فى قولك : ظننى قبل ذكره ، لأنّه
لا يخلو فعل من فاعل ، ولا يضمّر المفعول قبل ذكره مضطرا فى قولك : ظننى ، لأنّه مستغنى عنه ،
فتذكره بعد أن ذكرت الاسم مظهرا حتى يرجع هذا الضمير إليه ؛ فمن ثم قلنا فى باب الظنّ
والشكّ / هما المفعولان اللذان لا يقتصر على أحدهما دون صاحبه .

وكذلك : علمت ، وعلمنى زيد أخاك . فإن قلت : علمنى وعلمت ، فلا بدّ من (إياه) .
تقول : علمنى ، وعلمت زيدا أخاك إياه . فهذا باب واحد .

وكذلك الفعل الذى يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يكون فى الأفعال ما يتعدّى إلى أكثر
من ذلك إلا ما كان من ظرف ، أو حال ، أو فضلة من الكلام نحوهما . فإنّه فى الأفعال كلّها
ما يتعدّى منها وما لم يتعدّ على طريقة واحدة .

والفعل المتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل قولك : أعلم الله زيدا عمرا خيرَ النَّاسِ ، فلمّا أعلمه ذلك
غيره صار مفعولا بالإعلام ، وما بعده على حاله ، فاعتبره بأن تقول : علم زيد أنّ عمرا خيرُ
النَّاسِ ، وأعلم الله زيدا أنّ عمرا خيرُ الناس .

وكذلك تقول : رأى عمرو زيدا الظريف . إذا أردت برأيت معنى علمت : لارؤية العين .
فإن أراه ذلك غيره قلت : أرى عبد الله عمرا / زيدا خيرا الناس .
وكذلك نبأت زيدا عمرا أخاك . فكذا هذه الأفعال .

ولا يجوز الاختصار على بعض مفعولاتها دون بعض ؛ لأنَّ المعنى يُبطل العبارة عنه ؛ لأنَّ
المفعولين ابتداء وخبر . والمفعول الأوَّل كان فاعلا ؛ فالزَّمه ذلك الفعل غيره . وصار كقوالك :
دخل زيد في الدار ، وأدخلته إياها أنا .

فإذا أخبرت عن الفاعل في قولك : أعلم زيد عمرا خالدا أخاك قلت : المعلمُ عمرا خالدا
أخاك زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) لم يجوز عندي إلا أن تقول : المعلمُ زيدا إياه خالدا أخاك عمرو .
فإن أخبرت عن (خالد) قلت : المعلمُ زيد عمرا إياه أخاك خالد . فإن أخبرت عن (الأخ)
قلت : المعلمُ زيد عمرا خالدا إياه أخوك . فإن لم تفعل هذا . وقلت : المعلمه في بعض دولاء
المفعولين - التيسر للكلام ، إلا أن يكون الذي تقول فيه (المعلمه) المفعول الأوَّل .
فإن كان كذلك جاز ، وإلا لم يفهم . وقد أجازته كثير من البصريين في المفعولات كلها .
وليس قولهم في هذا شيئا .

فإن أخبرت بـ (الذي) في قولك : أعلم زيد عمرا / خالدا خيرا الناس قلت - إذا أخبرت عن
الفاعل - : الذي أعلم خالدا عمرا خيرا الناس زيد .

وإن أخبرت عن (عمرو) في قول من وصل الضمير قلت : الذي أعلم زيدا خالدا خيرا
الناس عمرو . تريد : الذي أعلمه ، فحذفت الهاء لطول الاسم ؛ كقولك : الذي ضربتُ
زيداً ، وإن شئت جئت بها فقلت : الذي أعلمه .

وإن فصلت الضمير قلت : الذي أعلم زيدا إياه خالدا خيرا الناس عمرو ، ولا يجوز الحذف
على هذا ؛ لأنَّ الحذف يصلح في صلة (الذي) إذا وصلتها بالمفعول الذي لا ينفصل بنفسه ،
فيحذف منه ، كما يحذف الاسم إذا طال . نحو قولك في اشهباب : اشهباب . وفي مَيْت : مَيْت ،
وكذلك صَيْرُورَة ، وقِيدُودَة . إنما أضلُّ هذه المصادر (١) : (فيَعْلُول) ، فالزَّمت التخفيف .

(١) انظر الجزء الاول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ والجزء الثاني ص ١٢٦-١٢٧ ، ٢٢١ .

وإذا انفصل المضمر تم بنفسه ، فلم يجوز حذفه ؛ ألا ترى أنك تقول : الذى ضربت زيد ، ولا تقول : الذى مررت / زيد ، لانفصال الكناية فى الثانى .

ولو قلت : الذى ضربت إياه زيد - لم يجوز حذف (إياه) لانفصاله . فعلى هذا يجرى ما ذكرنا .

ثم نعود إلى تكثير المسائل فى باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر فى قول النحويين المتقدمين ، فإذا انقضى أخبرنا بفساده ، وبالصواب الذى رآه أبو عثمان وأخبر عنه ، ولا يجوز غيره إن شاء الله .

إذا قلت : ضربنى وضربت زيدا أضمرت الفاعل فى ضربنى مضطراً قبل ذكره ؛ لأنه لا يخلو فعل من فاعل ، فأخبرت عن (زيد) على قول النحويين قلت (١) : الضارب والضاربة أنا زيد ؛ ليكون الفعل غير متعدي ؛ كما كان فى الفعل قبل الإخبار .

فإن أخبرت عن المفعول ، وهو أنت أيها المتكلم قلت : الضارب هو ، والضارب زيدا أنا ، فخرج من هذا الشرط ؛ لأنك عدت الضارب ، ولم يكن متعدياً فى الفعل ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت ، وضربنى زيد ، فأخبرت عن نفسك تقول : الضارب زيدا ، والضاربة هو أنا ، فتعدى (ضربت) فى الإخبار ولم يكن متعدياً فى الفعل ؛ فهذا الذى ذكرت لك من أن النحويين جروا فيه على الاصطلاح . وإنما / الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، فحق الكلام أن يؤدى فى الإخبار كما كان قبل ؛ فإن زاد أو نقص فسد الشرط .

ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، فقبل لك : أخبر عن (زيد) قلت : القائم زيد .

وإذا قيل لك : أخبر عن (الدار) فى قولك : زيد فى الدار - قلت : التى زيد فيها الدار ، فجعلت ضمير كل شئ تخبر عنه فى موضعه ، وجعلته خبراً .

وتقول فى قول النحويين : أعطيت وأعطاني زيد درهما ، إذا أخبرت عن نفسك قلت (٢) المعطى والمعطيه زيد درهما أنا .

(١) انظر ص ١١٤ .

(٢) انظر ص ١١٧ - ١١٨ .

وإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعطية أنا درهما ، والمعطية زيد ، وإن شئت والمعطى إياه ،
فهذا على خلاف الشرط ؛ لأنك عديت (أعطيت) ، ولم يكن متعلّيا في الفعل .
فإن قلت : أعطاني وأعطيت زيدا درهما - قلت - إذا أخبرت عن (زيد) :
المعطى ، والمعطية أنا درهما زيد .
فإن أخبرت عن نفسك قلت : المعطية هو درهما ، والمعطية زيدا أنا ، وإن شئت : والمعطى
زيدا إياه أنا ؛ فهذا على ما ذكرت لك .

وتقول على هذا الشرط / في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ولا يقتصر على أحدهما كما
قلت في هذا ، لا فصلَ بينهما إلا أنك في ذلك إذا عديت إلى واحد فلا بُدَّ أن تعدى إلى آخر .
فإن أخبرت عن (زيد) قلت : الظانّ منطلقا ، والظانّ أنا إياه زيد (١) .
وإن أخبرت عن نفسك قلت : الظانّ هو منطلقا ، والظانّ زيدا إياه أنا .
وإن أخبرت عن (منطلق) على هذه الشريطة التي جرت في قولهم - قلت : الظانّ هو إياه ،
والظانّ أنا زيدا إياه منطلق . فهكذا مجرى هذا في كلامهم .

وهذه المسائل تدل على ما بعدها ، وتجري على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى
إلى مفعول وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، وذلك قولك فيما تعلّى إلى ثلاثة مفعولين في إعمال الأول :
أعلمت وأعلمني إياه إياه زيدا عمرا خير الناس ، وإن شئت : أعلمت ، وأعلمنيه إياه زيدا عمرا
خير الناس .

فإن أعلمت الآخر قلت : أعلمت ، وأعلمني زيد عمرا خير الناس .
/ وإن أخبرت على إعمال الأول عن نفسك قلت : المعلمُ زيدا عمرا خير الناس والمعلمه ،
هو إياه إياه أنا ؛ فأظهرت (هو) ؛ لأنّ الألف واللام لك ، والفعل لزيد (٢) .

(١) أنظر ص ١١٩ - ١٢١

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٩ « وتقول في أعلمت وأعلمني زيد عمرا متطلقا
مخبرا عن التاء أو الياء بالذي :

الذي أعلم وأعلمه زيد عمرا منطلقا أنا .
وباللام : المعلمه وأعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .
وعند الانخفص : المعلم والمعلمه زيد عمرا متطلقا أنا .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت : المعلمة أنا عمرا خيرا الناس ، والمعلمى هو إياه إياه زيد ، وإن شئت قلت : والمعلمية هو إياه زيد (١) . كل ذلك حسن ، لأنَّ المفعول الأول في موضعه .
فإن أخبرت عن (عمرو) قلت : المعلم أنا زيدا إياه خيرا الناس والمعلمى هو إياه عمرو (٢) ، فأظهرت (أنا) و (هو) ؛ لأنَّ الألف واللام لعمرو ، والفعل الأول لك ، والثاني لزيد . فلما جرى على غير نفسه أظهرت الفاعل .

فإن أخبرت عن (خير الناس) قلت : المعلم أنا زيدا عمرا إياه والمعلمى هو إياه إياه خيرا (٣)

(١) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ « وإن أخبرت عن زيد بالذى قلت : الذى أعلمت وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

وباللام : المعلمة أنا وأعلمنى عمرا منطلقا زيد .

هذا عند من يجيز الاقتصار على المفعول الأول .

وعند سيبويه : المعلمة أنا عمرا منطلقا وأعلمنيه إياه زيد .

وعند الأخفش : المعلمة أنا والمعلمى عمرا منطلقا زيد .

إذا اقتصر على أول المفاعيل . وإن لم يقتصر :

فالمعلمة أنا عمرا منطلقا والمعلمى إياه إياه زيد .

فإياه الأول لعمرو والثاني لمنطلقا .

ويجوز المعلمية إياه زيد نحو ضربيك وضربى إياك » .

(٢) قال الرضى ج ٢ ص ٥٠ : « وإن أخبرت عن عمرو بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقا عمرو .

وباللام : المعلم أنا زيدا إياه منطلقا وأعلمنيه إياه زيد عمرو .

أبرزت أنا لجرى الصفة على غير صاحبها وإياه ضمير اللام لم يجز حذفه ، لأنَّ عائدا للام

لا يحذف على الأصح ، وجعلته منفصلا ، إذ لو قدمته ، ووصلته بالمعلم فقلت : المعلمة أنا

لا لتلبس بالمفعول ... وإنما ذكرت منطلقا ، لأن ذكر الثانى فى هذا الباب يوجب ذكر الثالث .

قيل : ووجب هنا ذكر المفعول الأول أعنى زيدا لئلا يلتبس الثانى بالأول .

ولقائل أن يقول : إذا ذكرت فى هذا السبب مفعولين فقط لم يجز أن يكون أحدهما الأول

والثانى أحد الباقيين ، لأن ذكر أحد الباقيين يوجب ذكر الثانى ، فيتمين أن المفعولين هما الثانى

والثالث .

بلى يمكن أن يقال : وجب ههنا ذكر الأول ، ليتبين من أول الأمر أن الضمير ليس بالمفعول

الأول .

وتقول عن مذهب الأخفش :

المعلم أنا زيدا إياه منطلقا والمعلم هو إياه عمرو .

فإياه الذى بعد هو ضمير اللام وهو القاسم مقام عمرو المخبر عنه والثانى ضمير منطلق .

(٣) قال الرضى أيضا : « وإن أخبرت عن منطلقا بالذى قلت :

الذى أعلمت وأعلمنى زيد عمرا إياه منطلق .

الناس ، وإن شئت قلت : و (المعلمية) إلا أن الثاني من المنصوبات إياه . وهو ضمير خير الناس
ليقع كل واحد من هذه المفعولات في موضعه . فإن وصلته وهو متباعد التيسر ولم يبين موضعه :
ألا ترى أن قولك : أعلمت زيدا أن (زيدا) هو الذي عرفتته ، فإذا قلت / (عمرا خير الناس) .
فإنما عرفتته أن عمرا خير الناس .

ولو قدمت لصار المعنى : أن خير الناس المعروف بذلك هو عمرو . وكان ذلك معلوما .
وصار (عمرو) الفائدة ، ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا - أن (عمرا) المدفوع (وزيدا)
هو المدفوع إليه . فضع هذه الأشياء مواضعها لتعرف معانيها .

وإن أعلمت الآخر على قول النحويين قلت : أعلمت ، وأعلمني زيد عمرا خير الناس ،
فخبرت عن نفسك قلت : المعلم والمعلمه زيد عمرا خير الناس أنا . فقلت (المعلم) فلم تعده
كما كان في الفعل .

فإن أخبرت عن (زيد) قلت على قولهم : المعلمه أنا عمرا خير الناس ، والمعلمي إياه
إياه زيد ، وإن شئت : والمعلمية إياه زيد ، فصار إعمال الآخر كإعمال الأول في قولهم وفيما
ذكرنا (١) دليل على جميع الباب .

= والمعلم أنا زيدا عمرا إياه وأعلمني إياه منطلق .
أبرزت (أنا) لجرى الصفة على غير صاحبها ، وفصلت الضمير العائد إلى اللام ، أعني
إياه الذي بعد عمرا ، لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الأول ، وذكرت اثنائي أعني عمرا لذكر
الثالث ، أعني ضمير اللام .

وأما ذكر الأول أعني زيدا ففيه النظر المذكور ، ويجوز : أعلمني إياه .
وعند الأخفش : المعلم أنا زيدا عمرا إياه ، والمعلمي هو إياه منطلق أو المعلمية إياه هو .
وانما أبرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها ، . .

(١) عقد ابن الشجري في أمالية ج ٢ ص ٢٠٩ مجلسا لقوله :

المعلم والمعلمه زيد خير الناس إياه أنا .

وانظر الاشباه والنظائر أيضا ج ٣ ص ٧٢ .

هذا باب

الإخبار في قول أبي عثمان المازني

عن هذا الباب الذي مضى

٣
١١٧ إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد ، فأعملت الآخر فإن الإخبار / عنك أن تقول (١) : الضارب أنا ، والضاربني زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، وتجعل (أنا) خبره (فيكون الخبر هاهنا كالفاعل هناك ؛ لأن نظير الفعل والفاعل الابتداء والخبر ، ويصير قولك (الضاربني زيد متعلّيا ؛ كما كان في الفعل ، ويكون جملة معطوفة على جملة كما كانت هنالك . فاعتبر هذا فإنه لا يجوز غيره .

فإن قلت : ضربني ، وضربت زيدا ، فأعملت الآخر أضمرت الفاعل قبل ذكره على شريطة التفسير ، فأخبرت عن زيد قلت : الضاربني هو ، والضاربه أنا زيد . جعلت (الضاربني) مبتدأ وعديته ؛ كما عديته في قولك : ضربني ، وجعلت الخبر (هو) ؛ لأنك احتجت إلى أن يكون مضمرا على شريطة التفسير ؛ كما كان في الفعل .

٣
١١٨ وما يصحح هذا الباب : أنه ليس شيء يمتنع من أن يخبر عنه ، وليس هكذا يقع في قول النحويين ؛ لأنك لو قلت : ظناني منطلقا ، وظننت أخويك منطلقين ، فأخبرت عن المضمر في قولك : (ظناني) لم يجز ؛ لأنك كنت تقول في / التقدير : الظناني منطلقا ، والظان أنا أخويك منطلقين هما ، فلا يقع في قولك : والظان أنا أخويك منطلقين شيء يرجع إلى الألف واللام فيبطل ؛ لأنه ليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول .

وفي قول أبي عثمان إذا أخبرت عنهما قلت : الظناني منطلقا هما ، فتجعل الخبر (هما) وهو مضمر ، ثم تقول : والظان أخويك منطلقين أنا ، فتعطف الجملة على الجملة ، وفي صلة كل واحد منهما ضمير يرجع إليه ، وسنذكر من المسائل ما يوضح صحة هذا المذهب ويبطل ما سواه إن شاء الله .

وفي قول النحويين أنك إذا قلت : ضربت ، وضربني زيد - فإن الإخبار عن (الناء) في ضربت ، وعن الياء في ضربني واحد ؛ لأنهما يرجعان إلى شيء واحد . وذلك قولك على مذهب النحويين : الضارب ، والضاربة زيد أنا . وهذان - وإن كانا راجعين إلى شيء واحد - فإنما ذلك في المعنى . فأما اللفظ . والموضع فمخالفاً له .

وفي قول أبي عثمان إن أخبرت عن (الناء) قلت : الضارب أنا والضاربة زيد ، فتجعل (الضارب) مبتدأ ، / و(أنا) خبره ، ولا تُعَدُّ ؛ كما لم يكن في الفعل متعدياً ، وتأتى بالفعل ، والفاعل في الإخبار وهو : والضارب زيد ؛ لأنَّ الكلام إنما كان : ضربت وضربني زيد ، فجعلت الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ، وجعلت المتعدي متعدياً ، والممتنع ممتنعاً .

٣
١١٩

فإن أخبرت عن (الياء) في ضربني قلت : الضارب أنا ، والضاربة زيد أنا ؛ كما كنت قائلاً إذا أخبرت عن نفسك في قولك : ضربني زيد : الضارب زيد أنا^(١) ، لأنَّ قولك : وضربني زيد هو هذا الذي وصفنا ؛ أفلا ترى إلى بيان هذا ، واشتماله على كل اسم ، وامتناع قول النحويين من بعض الأسماء ؛ لامتناع الصلات من راجع إلى الموصولات .

ويقول النحويون : إذا قلت : ظننت ، وظننت أخواك منطلقاً - فالتقدير في المعنى : أن يكون ظننيهما كظننهما بي .

فإن أخبرت في قول النحويين عن (الأخوين) فقلت : الظان أنا ، والظانان منطلقاً أخواله كان محالاً ؛ لأنَّ قولك : (الظان أنا) الألف واللام للأخوين ؛ لأنَّهما الخبر ، وليس في الصلة ما يرجع إلى الموصول فهذا عندهم محال / وكذلك هو على تقديرهم ، ويجيزون في الذي ؛ لأنَّهم لا يحتاجون إلى تكريرها مرتين ، ولكنهم يذكرونها مرة ، ويعطفون أحد الفعلين على الآخر ، فيرجع الذكر في أحدهما ، فيكون كلاماً . والتقدير : اللذان ظننت ، وظناني منطلقاً أخواله فيصير الضمير في ظناني يرجع إلى اللذين .

٣
١٢٠

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٤٨ : « وعند المازني في الإخبار عن الياء : الضارب هو أنا والضارب زيد أنا » .

والأولى أن يقال : الضارب زيد أنا .

وفي الإخبار عن الناء : الضارب هو - مبتدأ وخبر - والضارب زيد أنا . والأولى : والضارب زيد » .

والقول في هذه المسألة على قول أبي عثمان (١) وهي : ظننت ، وظنني أخواك منطلقا أن تقول -
 إذا أخبرت عن نفسك - : الظانُّ أنا ، والظانَّان منطلقا أخواك ، فيصير الألف واللام في (الظانَّان)
 لك ، وتجعل (أنا) خبر الابتداء ، كما كان في المسألة فاعلا ، ولا تُعَدُّ ؛ لأنَّه كان هناك
 غير مُتَعَدٍّ ، ثمَّ تعطف عليه الجملة على ما كانت في الفعل . فهذا لا يمتنع منه شيء .
 فكلُّ ما ورد عليك من هذا الباب فقهه على ما ذكرت لك تجده مستقيما إن شاء الله .

(١) قال الرضي ج ٢ ص ٤٩ : « وتقول في ظننت وظنني زيد أخاك مخبرا عن التماسه أو
 الياء ٠٠ باللام :

الظان وظنه زيد أخاك أنا .

بحذف مفعول الأول ، كما كان في الأصل .

وعند الإخفص : الظان والظاننه زيد أخاك أنا .

والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال :

الظان زيدا أخاك أنا والظاننه هو إياه أنا .

فالتصل ضمير اللام والمتصل ضمير أخاك وهو : ضمير زيد أبرزته ، لجرى الصفة على

غير صاحبها .

هذا باب

من الذى والتى

ألفه النحويون فأدخلوا (الذى) فى صلة (الذى)

وأكثرها فى ذلك

/ وإنما قياسه قياس قولك : الذى زيد أخوه أبوك ، فتصل (الذى) بالابتداء والخبر ، وقولك : (أبوك) خبر الذى ؛ لأنه ابتداء فتقول - إذا كان (الذى) غير مبتدأ - : رأيت الذى أخوه أبوك ، فكأنك قلت : رأيت زيدا . وقد أعلمتك أن (الذى) يوصل بالفعل والفاعل ، وبالابتداء والخبر ، والظرف ، ولا بُدَّ فى صلة الذى من راجع إليه يوضحه . فإذا قلت : رأيت الذى قام ، فاسمه فى قام ، وكذلك : رأيت الذى فى الدار .

فإن كان الاستقرار والقيام لغيره - قلت : رأيت الذى فى الدار أبوه ، ورأيت الذى قام صاحبه . على ذلك يجرى ، كذلك : رأيت الذى إن يأتى آتاه ؛ لأنَّ المجازاة جملة ، وفيها ما يرجع إليه .

وإذا وصلت (الذى) بالذى فلا بُدَّ للثانى من صلة وخبر ، حتى يكون فى صلة الأول ابتداء ، وخبرها (١) .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « ويتعذر أيضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدر بالذى ، لأنهم يابون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظا . أما قوله :

مِنَ النَّفَرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّشَامُ حَلْقَةُ الْبَابِ قَعَقَعُوا

فيروونه : من نفر الشم الذين .

والأولى : تجويز الرواية الأولى ، لأنها من باب التكرير اللفظى كأنه قال : من نفر اللائى

اللائى . فان تغايروا نحو الذى من فصل كان أسهل عندهم .

قال ابن السراج : دخول الموصول على الموصول لم يجرى فى كلامهم ، وإنما وضعه النحاة

رياضة للمتعلمين وتدريباً لهم .

وفى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ : قال أبو على : « قد جاء فى التنزيل وصل الموصول بالموصول

على ما يحمل عليه النحويون مسائل هذا الباب .

زعموا أن بعض القراء قرأ : (فاستغاثه الذى من شيعته) « بفتح ميم من » .

نقول : الذى الذى فى داره زيد أخوك . فقولك (الذى) ابتداءً ، والثانى مبتدأً فى صلته ، وقولك (فى داره) فيه ضميران : مرفوع بالاستقرار ، ومخفوض بالإضافة . فالمرفوع يرجع إلى الذى الثانى ، والمخفوض يرجع إلى الأول (زيد) خبر الذى / الثانى ، و (أخوك) خبر الذى الأول ؛ لأن الثانى صار بصلته ، وخبره صلة للأول (١) . فهذا مجزئ هذا الباب .

وتقول : الذى التى اللذان ضربا جاريتها أخواك عنده عبد الله . (فالذى) ابتداءً ، و (التى) ابتداءً فى صلة التى ، و (اللذان) ابتداءً فى صلة التى ، وقولك (ضربا) جاريتها صلة اللذين ،

= وفى البحر المحيط ج ١ ص ٩٥ : « وقرا زيد بن على : (والذين من قبلكم) بفتح ميم (من) قال الزمخشري : وهى قراءة مشككة ، ووجهها على اشكالها أن يقال : أقحم الموصول الثانى بين الأول وصلته تأكيداً » .

وهذا التخريج الذى خرج الزمخشري قراءة زيد عليه هو مذهب لبعض النحويين . زعموا أنك إذا أتيت بعد الموصول بموصول آخر فى معناه مؤكد له ، لم يحتج الموصول الثانى إلى صلة نحو قوله :

من نفر اللاتى الذين إذا هم يهاب اللثام حلقة الباب قعقعوا

فاذا وجوابها صلة اللاتى ، ولا صلة للذين ، لأنه إنما أتى به للتوكيد .

قال أصحابنا : وهذا الذى ذهب إليه باطل ، لأن القياس إذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته ، لأنها من كماله ، وإذا كانوا أكدوا حرف الجر أعادوه مع ما يدخل عليه ، لافتقاره إليه ولا يعيدونه وحده إلا فى ضرورة فالأحرى أن يفعل مثل ذلك بالموصول الذى الصلة بمنزلة جزء منه .

وخرج أصحابنا البيت على أن الصلة للموصول الثانى وهو خبر مبتدأ محذوف ذلك المبتدأ والموصول فى موضع الصلة للأول .

تقديره : من نفر اللاتى هم الذين إذا وجاز حذف المبتدأ واضماره ، لطول خبره . فعلى هذا تخرج قراءة زيد

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ - ٥٣١ .

وقد جاء ادخال الموصول على الموصول فى قول الأحوص :

إن الشباب وعيشنا اللذ الذى كنّا به زمناً نُسَرُّ ونُجذَلُ

انظر مذهب الاغانى ج ٣ ص ١٨٧ .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤٣ : « الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك : (فى داره) صلة الذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف و (عمرو) خبر الذى الاخير و (الذى) الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعائده الاول الهاء المجرور فى داره . و (زيد) خبر الذى الاول كأنك قلته : الذى ساكن داره عمرو زيد . »

من هذا يتبين لنا الاتفاق فى التمثيل والتوجيه وكلام الرضى هنا إنما اخذه من أصول ابن السراج كما يقول البغدادى فى الخزانة ج ٢ ص ٥٣٠ وابن السراج أصغر تلامذة المبرد كما قدمنا .

والهاء في جاريتهما ترجع إلى التي ، و (أخوك) خبر اللذين فتمت صلة الذي (١) ، وقولك (عبدالله) خبر الذي .

فإن أدخلت على هذا (كان) فالكلام على حاله إلا الذي ، وعبد الله فإنك جاعل أحدهما اسم (كان) ، والآخر خبره .

وتقول : اللذان التي في الدار صاحبتهما أخوك على ما شرحت لك .

فإن قلت الذي التي اللذان الذين التي في الدار جاريتهما منطلقون إليهما صاحبها أخيه . زيد - كان جيذا بالغاً .

تجعل (الذي) مبتدأ ، و (التي ابتداءً في صلة الذي ، و (اللذان) ابتداءً في صلة التي ، و (الذين) ابتداءً في صلة الذين ، و (التي) ابتداءً في صلة الذين ، وقولك (في الدار) صلة التي و (جاريتهما) خبر التي ، والضمير يرجع إلى الذين ، وقد تمت صلتهم ؛ لأن (التي) وصلتها ابتداءً ، و (جاريتهما) خبر ذلك الابتداء . فقد / تمت صلة الذين ، وقولك (منطلقون إليهما) خبر (الذين) ، فقد تمت صلة اللذين ، وقولك (صاحبها) خبر (الذين) فقد تمت صلة (التي) الأولى ، و (أخيه) خبر التي الأولى ، والهاء ترجع إلى الذي . فقد تمت صلة الذي ، و (زيد) خبر الذي فقد صحّ الكلام .

٣
١٢٢

(١) في الرضى أيضاً : « وتقول : الذي التي اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن .

تبتدىء بالموصول الأخير ، فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر ، لاستغنائه بما في حيزه عما قبله ، واحتياج كل ما قبله إليه لكونه من صلته .
فنقول : (أبواهما قاعدان) صلة اللذان ، وعائده الضمير المجرور في أبواهما وخبره كريمان . وهذه الجملة أعنى اللذان مع صلته وخبره صلة التي ، والعائد إلى التي من صلته الضمير المجرور في لديها . فالتى مبتدأ مع صلتها المذكورة وعزيزة عنده خبره .
والجملة أعنى التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة إليه الهاء المجرورة في عنده .

والذى مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن
وهكذا العمل ان زادت الموصولات ... »

ويريد المبرد بقوله : فتمت صلة الذي أن جملة اللذان مع الصلة والخبر صلة التي الواقع مبتدأ في صلة الذي ، وجملة التي والصلة والخبر وهو عندي صلة الذي .

هذا باب

الإضافة

وهو باب النسب

اعلم أنَّك إذا نسبت رجلاً إلى حيٍّ أو بلدٍ أو غير ذلك - ألحقت الاسم الذى نسبته إليه ياءً شديدة؛ ولم تُخفِّفها لئلاً يلتبس بياء الإضافة التى هى اسم المتكلم^(١). وذلك قولك : هذا رجل قبيى ، وبكرى ، وكذلك كل ما نسبته إليه .

واعلم أنَّ الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره ، وكانت الياء ساكنة ، فحذفها جائز ؛ لأَنَّها حرف ميت ، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، فحذفوا الياء الساكنة لذلك .

وسبويه وأصحابه يقولون : إثباتها هو الوجه^(٢) . وذلك قولك فى النسب إلى سليم : سلمى ، وإلى ثقيف : ثقفى ، وإلى قریش : قرئى .

(١) فى سبويه ج ٢ ص ٦٩ « باب الإضافة وهو باب النسب ، اعلم انك اذا أضفت رجلاً الى رجل ، فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءى الإضافة .
فان أضفته الى بلد ، فجعلته من أهله ألحقت ياءى الإضافة . . . »

ويعتبر المبرد تخفيف ياء النسبة فى حشو الشعر من اللحن ، وقد احن أبا نواس فى ذلك وقال : انما يجوز ذلك فى القوافى .

انظر الموشح ص ٢٦٧ ، والخصائص ج ٣ ص ٣٢٧ .

(٢) فى سبويه ج ٢ ص ٦٩ « قال الخليل : كل شئ من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه ، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهم على القياس .
فمن المعدول الذى هو على غير القياس قولهم فى هذيل : هذلى ، وفى فقيم كنانة : فقى وفى مليح خزاعة : ملهى ، وفى ثقيف : ثقفى . . . »

وفى الخصائص ج ١ ص ١١٦ « وأما ما هو أكثر من باب شنئى ، ولا يجوز القياس عليه ، لانه لم يكن هو على قياس ، فقولهم فى ثقيف : ثقفى . وفى قریش : قرشى . وفى سليم : سلمى .

فهذا - وان كان أكثر من شنئى - فانه عند سبويه ضعيف فى القياس ، فلا يجوز على هذا فى سعيد : سعدى ولا فى كريم : كرمى . . . »

وإثباتها كقولك في نَمِير : نَمِيرِي ، وَقَشِير : قَشِيرِي / ، وَعَقِيل : عَقِيلِي ، وَتَمِيم : تَمِيمِي .
فإن كانت هاء التانيث في الاسم فالوجه حذف الياء ؛ لما يدخل الهاء من الحذف
والتغيير . وذلك قولك في ربعة : رَبْعِي ، وفي حنيفة : حَنْفِي ، وفي جذيمة : جَذْمِي ، وفي ضبيعة :
ضَبْعِي (١) .

فأما قولهم في الخريبة : خُرَيْبِي ، وفي السليقة : سَلِيقِي (٢) فهذا بمنزلة الذي يُبْلَغ به
الأصل ؛ نحو : لِحَحَت (٣) عينه ، و (اسْتَحَوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ) (٤) . والوجه ما ذكرت لك .
فإن كانت الياء متحركة لم تحذف . وذلك قولك في حمير : حَمِيرِي ، وفي عثير : عَثِيرِي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ - ٧١ « باب ما حذف الياء والواو فيه القياس » .
وذلك قولك في ربعة : رباعي ، وفي حنيفة : حنفي ، وفي جذيمة : جذمي ، وفي جهينة :
جهني ، وفي قتيبة : قتبني . . .
وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء ، لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى
الاسم ، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف ، إذ كان من
كلامهم أن يحذف لأمر واحد ، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم . . .
جذيمة : بفتح الجيم ، ضبيعة : بضم الصاد . انظر جمهرة الأنساب ص ٢٥١ ، ٢٩٢ .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧١ « وقالوا في خريبة : خريبي وقالوا : سليقي للرجل يكون من
أهل السليقة » جاء ذلك في قول الشاعر :

ولستُ بنحوي يُلوكُ لسانه ولكن سلقِي أقول فأعربُ

شواهد الشافية ص ١١٢

(٣) لححت عينه : التصقت .

(٤) المجادلة : ١٩ .

هذا باب

النسب إلى كل اسم قبل آخره ياءً مشددة

واعلم أنه لا بُد من حذف إحدى الياءين ؛ لاجتماع الياءات والكسرة . والتي تحذفها المتحركة ؛ لأنها لو بقيت للزمها القلب والتغيير .

فأما القلب فلانفتاح ما قبلها ، وأما التغيير فلاجتماع الحركات مع الحروف المعتلة .
فلو شئت لأسكنت . وذلك قولك في النسب / إلى أسيد : أسيدى ، وإلى هين : هينى ، وإلى
ميت : ميتى . لا يكون إلا ذلك (١) . وقد كان يجوز التخفيف من قبل ياء النسب استغناء
للإدغام في حروف اللين ، فلما توالى الياءات والكسرة لم يكن إلا التخفيف .
فأما التخفيف الأول فهو قولك في ميت : ميت ، وكذلك في سيد : سيد ، وفى هين :
هين ، ولين : لين .

ويلزم التخفيف باب صيرورة ، وقيدودة ، وكينونة ، لكثرة العدد . ولولا التخفيف لكان
كينونة ، وصيرورة ؛ لأنها فيعلولة .

فإن قال قائل : فما أنكرت أن يكون فعلولة ؟

قيل له : لو كانت فعلولة لخالفت ؛ لأن هذا البناء لا يكون إلا مضموم الأول ، وكنت .
تقول : كونونة ، وقودودة ؛ لأنها من القوم ، والكون ؛ ألا ترى أن (ميت) لو كان (فعل) لكان
موت ؛ لأنه من الواو ، ولكنه محذوف من فيعل . فهذا أمر واضح (٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٥ - باب الإضافة الى كل اسم ولى آخره ياءان مدغمة احدهما
فى الاخرى .

وذلك نحو : أسيد وحميز وليبد : فإذا أضفت الى شيء من هذا تركت الياء الساكنة ،
وحذفت المتحركة ، لتقارب الياءات مع الكسرة التى فى آخر الياء التى فى آخر الاسم ، فلما
كثرت الياءات وتقاربت وتوالى الكسرات التى فى الياء والذال استغلوها فحذفوا ، وكان
حذف المتحرك هو الذى يخففه عليهم ، لانهم لو حذفوا الساكن لساكن ما يتسوالى فيه من
الحركات التى لا يكون حرف عليها مع تقارب الياءات والكسرتين مثل أسيد ، لكرهيتهم هذه
المتحركات ، فلم يكونوا ليغروا من النقل الى شيء هو فى النقل مثله .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٣٢ ، وأسرار العربية ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٢) تقدم شرح ذلك فى الجزء الأول ص ١٢٥ ، ٢٢٢ ، والجزء الثانى ص ١٢٦ - ١٢٧ ،
٢٢١ وهذا الجزء ص ١٢١ .

هذا باب

ما كان على ثلاثة أحرف

مما آخره حرف لين

٣
١٣٦

/ اعلم أنَّ ما كان من ذلك على فَعَلٍ فَإِنَّ الألفَ مُبَدَّلَةٌ من يائه أو واوه . وذلك قولك : رَحًا ، وقفا ، وعصا .

واعلم أنَّ النسبَ إلى ما كان من الياء كالنسب إلى ما كان من الواو . وذلك أَنَّك تَقَلِّبُ هذه الألفَ واوا مِنْ أَىِّ البابين كانت . تقول في قَفَا : قَفَوِي ، وفي عَسَا : عَصَوِي ، وكذلك حَصِي ، ورَحِي . تقول : حَصَوِي ، ورَحَوِي .

وإنَّما قَلِّبْتَ الألفَ المنقلبة من الياء واوا ؛ لِكراهيتك اجتماعَ الياءات والكَسرات (١) ، فصار اللفظ في النسب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحدا .

• • •

وكذلك إن كان على فَعِلٍ ؛ نحو : عَمٍ ، وشَقِي . ذهبَ به في النسب إلى (فَعَلٍ) فقلت : عَمَوِي ، وشَقَوِي ، وفي النسب إلى الشجِي : شَجَوِي ؛ فإنَّما فعلت ذلك كراهيةً لاجتماع الياءات والكَسرات . وأنت في غير المعتلِّ كنت تفعل ذلك كراهيةً لتوالي الكسرتين والياءين . فهذا ما هنا أَوْجَبَ (٢) .

• • •

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والسواو التي الياءات والواوات لاماتهم إذا كان على ثلاثة أحرف ، وكان منقوصا للفتحة التي قبل اللام . تقول في هدى : هَدَوِي ، وفي رجل اسمه حصي : حَصَوِي ، وفي رجل اسمه رحي : رَحَوِي ، فإنما منعهم من الياء إذا كانت مبدلة استتقالا لإظهارها أنهم لم يكونوا ليظهروها إلى ما يستخفون إنما كانوا يظهرونها إلى توالي الياءات والحركات وكسرتها ، فيصير قريبا من أميي ، فلم يكونوا ليردوا الياء إلى ما يستثقلون ، إذ كانت معتلة مبدلة فرارا مما يستثقلون • • • » وانظر أسرار العربية ص ٢٧٤ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٢ « وإذا كانت الياء ثالثة ، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسورا فإن الإضافة إلى ذلك الاسم تصيره كالإضافة إليه في السبب الذي فوقه • وذلك قولهم في عم : عَمَوِي ، وفي رد : رَدَوِي ، وقالوا كلهم في الشجِي : شَجَوِي • »

فَأَمَّا غَيْرُ الْمُعْتَلِّ فَنَحْوُ قَوْلِكَ فِي النَّمْرِ : نَمَرِي ، وَفِي شَقِيرَةٍ : شَقِيرِي ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ قَدْ
سَوَّيْتَ بَيْنَ (فَعِل) ، / وَ (فَعَل) . فَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْكُسْرَةِ ضَمَّةٌ لَمْ تُغَيِّرْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَوَالَ مَا نَكَرَهُ .
وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي سَمُرَةٍ : سَمُرِي لَا غَيْرُ (١) .

فَإِنْ كَانَ عَلَى (فَعَل) وَ (فَعِل) جَرَى مُجَرَّى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ أَنَّهُ يُسَكَّنُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ ، فَيَقَعُ عَلَيْهِ
الْإِعْرَابُ كَمَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذَا ظَبْيِي ، وَدَلُو ، وَنَحْيِي ، وَجَرَّوْ فَاعْلَمُ .
عَلَى هَذَا يَجْرِي جَمِيعُ هَذَا . فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ قُلْتَ : ظَبْيِي ، وَنَحْيِي ، وَكَذَلِكَ إِنْ لَحَقْتَ
شَيْئًا مِنْهُ الْهَاءُ ؛ لِأَنَّ يَاءَ النِّسْبِ تُعَاقِبُ هَاءَ التَّأْنِيثِ (٢) . فَكُلُّ مَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ فَالْهَاءُ مُلْغَاةٌ مِنْهُ ،
فَكَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ هَاءُ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى طَلْحَةَ : طَلْحِي ، وَإِلَى حُمْدَةَ : حُمْدِي .
فَأَمَّا قَوْلُ يُونُسَ فِي النِّسْبِ إِلَى ظَبْيَةٍ : ظَبْيَوِي فَلَيْسَ بِشَيْءٍ . إِنَّمَا الْقَوْلُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ (٣) .

== وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا (فَعِل) بِمَنْزِلَةِ (فَعَل) فِي غَيْرِ الْمُعْتَلِّ كَرَاهِيَةً لِلْكَسْرِ تَيْنِ مَعَ الْيَاءِ وَمَعَ
تَوَالِي الْحَرَكَاتِ . . .

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٧٣ . وَإِنْ أَضِفْتَ إِلَى (فَعِل) لَمْ تُغَيِّرْهُ ، لِأَنَّهُ أُنْمَا هِيَ كُسْرَةٌ
وَاحِدَةٌ . كُلُّهُمْ يَقُولُونَ : سَمُرِي .

(٢) عَرَضَ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثُوثِ لِمِشَابَهَةِ يَاءِ النِّسْبَةِ لِهَاءِ التَّأْنِيثِ فَقَالَ : « الْهَاءُ كِيَاءُ
النِّسْبِ . تَقُولُ : بَطَّةٌ وَبِطٌ وَتَمْرَةٌ وَتَمَرٌ ، وَشَمِيرَةٌ وَشَمِيرٌ ، فَلَا يَكُونُ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ
إِلَّا الْهَاءُ ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : زَنْجِي وَزَنْجٌ وَسَنْدِي وَسَنْدٌ ، وَرُومِي وَرُومٌ ، وَيَهُودِي وَيَهُودٌ . فَلَا يَكُونُ
بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ إِلَّا الْيَاءُ الْمَشْدُودَةُ . وَكَذَلِكَ التَّصْفِيرُ ، أُنْمَا تَصْفُرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ ثُمَّ تَأْتِي بِهَا
فِي آيٍ وَزَنْ كَانَ . وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ بِالْهَاءِ . . » الْوَرَقَةُ ١٢٤ .

(٣) فِي سَبِيحِيهِ ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ « بَابُ الْإِضَافَةِ إِلَى كُلِّ اسْمٍ كَانَ آخِرُهُ يَاءٌ ، وَكَانَ الْحَرْفُ
الَّذِي قَبْلَ الْيَاءِ سَاكِنًا ، وَمَا كَانَ آخِرُهُ وَآوَا وَكَانَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الْوَآوِ سَاكِنًا .

وَذَلِكَ نَحْوُ : ظَبْيِي وَرَمِي وَغَزَوِي وَنَحْوِي . تَقُولُ : ظَبْيِي وَرَمِي وَغَزَوِي وَنَحْوِي ، وَلَا تُغَيِّرُ
الْيَاءَ وَالْوَآوِ فِي هَذَا الْبَابِ ، لِأَنَّهُ حَرْفٌ جَرَى مُجَرَّى غَيْرِ الْمُعْتَلِّ . تَقُولُ : غَزَوِي فَلَا تُغَيِّرُ الْوَآوِ ،
كَمَا تُغَيِّرُ فِي غَدٍّ ، وَكَذَلِكَ الْإِضَافَةُ إِلَى نَحْيٍ وَإِلَى الْعَرَى .
فَإِذَا كَانَتْ هَاءُ التَّأْنِيثِ بَعْدَ هَذِهِ الْيَاءَاتِ فَانْ فِيهِ اخْتِلَافٌ :

فَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَقُولُ فِي رَمِيَةٍ : رَمِي . وَفِي ظَبْيَةٍ : ظَبْيِي . وَفِي دَمِيَةٍ : دَمِي . وَفِي فَتِيَةٍ :
فَتِي . وَهُوَ الْقِيَاسُ مِنْ قَبْلِ أَنَّكَ تَقُولُ : رَمِي وَنَحْيِي ، فَتَجْرِي مُجَرَّى مَا لَا يَعْتَلُّ ، نَحْوُ : دَرَعٌ
وَتَرَسٌ وَمَتْنٌ ، فَلَا يَخَالِفُ هَذَا النِّحْوُ . كَأَنَّكَ أَضِفْتَ إِلَى شَيْءٍ وَلَيْسَ فِيهِ يَاءٌ . .
وَحَدَّثَنَا يُونُسُ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يَقُولُ فِي ظَبْيَةٍ : ظَبْيِي ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْقِيَاسِ

إِلَّا هَذَا . .

فإن كانت الياء شديدة أصليّة فإنّ النسب على ضربين :

الأحسن في النسب إلى حيّة : حيويّ . تحرك ما قبل الياء الثانية ؛ لتقلبها ألفا ، فإنّها إذا كانت كذلك انقلبت واوا / في النسب ، وإن تركت على حالها جاز ، وفيه قُبُحٌ ، لاجتماع أربع ياءات مع الكسرة . وذلك قولك : حييّ .

٣
١٢٨

ومن قال : حيويّ قال في النسب إلى لية - وهو المصدر من لويت - : لوويّ ؛ لأنها لوية في الأصل . فلما زال الإدغام أظهرت الواو (١) .

فإن كانت الياء زائدة مُثَقَّلة فلا اختلاف في حذفها لياء النسب . وذلك قولك في النسب إلى بُخْتى : بُخْتى فاعلم ، وإلى بخاتي : بخاتي فتصرف (٢) ؛ لأنّ الياء الظاهرة ياء النسب . فإنما وجب حذف هاتين الياءين ليأى الإضافة ؛ لأنّ ياءى الإضافة تُعاقب هاء التانيث ، فتقول في النسب إلى طُلحة : طُلحيّ ، وإلى حنظلة : حنظليّ .

وإنما عاقبتها ؛ لأنه يُوقى بها زائدة في الاسم بعد الفراغ من تمامه ، فإنّهما يحلّان محلاً واحداً . ألا ترى أنّك تقول تمرة ، وتمر ، وبرّة وبرّ ، فلا يكون بين الواحد والجمع إلّا الهاء .

= وأما يونس فكان يقول في طيبة : طبوي وفي دمية : دموي ، وفي فتية : فتوي . فقال الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفعلة . . هذا قول الخليل وزعم أن الأول أقسما وأعربهما .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « وسألته عن الإضافة إلى حية ، فقال : حيوي كراهية أن تجتمع الياءات ، والدليل على ذلك قول العرب في حية بن بهدلة : حيوي ، وحركت الياء ، لأنه لا تكون واو ثابتة وقبلها ياء ساكنة .

فان أضفت إلى لية قلت : لووي ، لأنك احتجت إلى تحرك هذه الياء ، كما احتجت إلى أن تحرك ياء حية ، فلما حركتها رددتها إلى الأصل ، كما تردّها إذا حركتها في التصغير .

ومن قال : أميي قال : حيي ، وكان أبو عمرو يقول : حيي وليي وليسة من لويت يده لية . . وانظر الأشباه ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٧ « وأما بخاتي فليس بمنزلة مدائني ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للإضافة ، ولكنها التي كانت في الواحد إذا كسرتة للجمع ، فصارت بمنزلة الياء في حذيرة إذا قلت : حذار .

وفي اللسان : جمل بختي وناقة بختية : وهي جمال طوال الأعناق ، ويجمع على بخت وبخات وقيل : الجمع بخاتي غير مصروف .

وتقول على هذا : زَنْجِيٌّ وَزَنْجٍ وَرُومِيٌّ ، وَرُومٌ ، فلا يكون بينهما إِلَّا الياء المشددة ؛
فلذلك حَلَّتْنا محلاً واحداً .

فلما كانت الهاء تُحذف لياء النسب / كان حذف الياء لها أوجب ؛ لأنك لو أقررتها كنت
تجمع بين أربع ياءات مع العلة التي ذكرنا من مضارعة الهاء . فعلى هذا فأَجْرُ هذا الباب (١) .

$\frac{3}{129}$

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ١٣٧ .

هذا باب

الإضافة إلى الاسم الذى يكون آخره

ياءً مُشدَّدةً ، والأخيرةُ لامُ الفعل

إعلم أنَّك إذا نسبت إلى شيءٍ من ذلك فإنَّ الوجه أن تحذف من الاسم الياءَ الخفيفة التي كنت تحذفها من حنيفة ، وثقيف ، فإذا فعلت ذلك انقلبت الياءُ فيها ألفاً ، ثمَّ انقلبت واواً ليأتى النسبة ؛ كما تعجب في لاماتِ الفعل .

فمن ذلك قولك في عَدَى : عَدَوَى ؛ لأنَّك لما حذفت الياءَ التي تزيد في (فَعِيل) صارت (عَدَ) . فاعلم على وزن عمٍ ، فذهبت بفَعِلَ إلى فَعَلَ لما ذكرت لك قبل هذا الباب ، فقلت : عَدَوَى ؛ كما قلت : عَمَوَى .

ومثْلُ ذلك النَّسَبُ إلى أُمَيَّةَ . تقول : أُمَوَى . تحذف ياءَ التصغير ، فيصير كأنَّكَ نسبت إلى (فَعَلٍ) .

وكذلك قُصَى . تقول في النسب إليه : قُصَوَى .

/ فعلى ما ذكرت لك فأجر هذا الباب (١) .

٣
١٣٠

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٣ « باب الإضافة إلى فعيل أو فعيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لامتهن .

وذلك قولك في عدى : عدوى . وفى غنى : غنوى . وفى قصى : قصوى . وفى أمية : أموى . وذلك أنهم كرهوا أن توالى في الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة ، لأنك إذا حذفت الزائد فأنما تبقى التي تصير ألفاً . كأنه أضاف إلى فعل أو فعل .
وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون : أميى ، فلا يغيرون . . . »

هذا باب

النسب إلى المضاف من الأسماء

اعلم أن الإضافة على ضربين :

أحدهما : ما يكون الأول معروفاً بالثاني ؛ نحو قولك : هذه دارُ عبد الله ، و غلام زيد ، فإن نسبت إلى شيء من هذا فالوجه أن تنسب إلى الثاني ، لأن الأول إنما صار معرفة به .

وذلك قولك في ابن الزبير : زُبَيْرِي^(١) ، وفي غلام زيد^(٢) : زَيْدِي .

والوجه الآخر في الإضافة : أن يكون المضاف وقع علماً ، وانضاف إليه من تمامه ، فالباب النسب إلى الأول ، وذلك قولك في عبد القيس : عَيْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى رجل من عبد الدار : عَيْدِي ، وكذلك إن نسبت إلى أبي عبد الله بن دارم^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ - ٨٨ « فاما ما يحذف منه الاول فنحسو : ابن كراع وابن الزبير تقول : زُبَيْرِي وكراعي . تجعل ياء الإضافة في الاسم الذي صار به الاول معرفة ، فهو أبين وأشهر اذ كان به صار معرفة . »

ومن ثم قالوا في أبي مسلم : مسلمي ، لأنهم جعلوه معرفة بالآخر ، كما فعلوا ذلك بابن كراع غير أنه لا يكون غالباً حتى يصير كزيد وعمرو ، كما صار به كراع غالباً . وأبو فلان عند العرب كابن فلان .

ألا تراهم قالوا في أبي بكر بن كلاب : بكري ، كما قالوا في ابن دعلج : دعلجي ، فوقت الكنية عندهم موقع ابن فلان .

(٢) في شرح الأشافيه للرضي ج ٢ ص ٧٣ : « لا ينسب الى المركب الاضافي الا مع العلمية كابن الزبير وامريء القيس » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يعرف بالمضاف إليه ، ولكنه معرفة ، كما صار معرفة بزيد ، وصار الاول بمنزلة لو كان علماً مفرداً ، لأن المجزور لم يصير الاسم الاول به معرفة ، لأنك لو جعلت المفرد اسمه صار به معرفة ، كما يصير معرفة اذا سميته بالمضاف . فمن ذلك عبد القيس وامرؤ القيس فهذه الاسماء علامات كزيد وعمرو ، فاذا أضفت قلت : عَيْدِي وامرئي وامرئي . فذلك هذا واشباهه .

وسالت الخليل عن قولهم في عبد مناف : منافى فقال : أما القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنهم قالوا : منافى مخافة الالتباس ، ولو فعل ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز لكراهية الالتباس .

وانظر نسب عبد الله بن دارم في جمهرة الأنساب ص ٢٢٩ ، ٤٦٧ والاشتقاق ص ٢٣٤ .

وقد تشتقُّ العربُ من الاسمين اما واحدا لاجتناب اللبس؛ وذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسمائهم مضافا ، فيقولون في النسب إلى عبد القيس : عَبْقَسِيَّ ، وإلى عبد الدر : عَبْدَرِيَّ ، وإلى عبد شمس / : عَبْشَمِيَّ (١) . والوجهُ ما ذكرت لك أولا . وإنما فُعِلَ هذا لعلَّ اللبس .

٣
١٣١

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ : « وقد يجعلون للنسب في الاضافة اسما بمنزلة جعفر ، ويجعلون فيه من حروف الاول والآخر ، ولا يخرجونه من حروفهما ، ليصرف ، كما قالوا : السبط فجعلوا فيه حروف السبط اذ كان المعنى واحدا . . فمن ذلك عبشمي وعبدري ، وليس هذا بالقياس انما قالوا هذا ، كما قالوا : علوي وزباني . فذا ليس بقياس ، كما أن علوي ونحو علوي ليس بقياس » .

هذا باب

الإضافة إلى الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا

إعلم أنك إذا نسبت إلى اسمين قد جُعلا اسما واحدا فإنما النسب إلى الصدر منهما . وذلك قولك في النسب إلى بَعْلَبِكَ : بَعْلِي ، وإلى حَضْرَمَوْتَ : حَضْرِي ، وإلى رَامَ هَرْمَزَ : رَامِي^(١) . وقد يجوز أن نشقّ منهما اسما يكون فيه من حروف الاسمين ؛ كما فعلت ذلك في الإضافة . والوجه ما بدأت به لك . وذلك قولك في النسب إلى حَضْرَمَوْتَ : حَضْرَمِي^(٢) ؛ كما قلت . [في عيد شمس ، وعبد الدار^(٣) : عَنَشَمِي ، وعَبْدَرِي .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ : باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر ، فجعلا اسما واحدا .
كان الخليل يقول : تلقى الآخر منهما ، كما تلقى الهاء من حمزة وطلحة ، لأن طلحة بمنزلة حضرموت .

ومن ذلك خمسة عشر ومعد يكرب في قول من لم يضيف ، فإذا أضفت قلت : معدى وخمسي فهكذا سبيل هذا الباب ، وصار بمنزلة المضاف في القاء أحدهما حيث كان من شيئين ضم أحدهما إلى الآخر . . .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٧ : وقالوا : حضرمي ، كما قالوا : عبدري ، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف .

وانظر في النسب إلى المركب الكامل ج ٨ ص ٢ - ٥ .
والمخصص ج ١٣ ص ٢٤٢ - ٢٤٥ وشرح الشافية ج ٢ ص ٧١ - ٧٧ .

(٣) تصحيح السيرافي .

هذا باب

ما يقع في النسب بزيادة

لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب

وذلك قولك في الرجل تنسبه إلى أنه طويل اللحية : لِحْيَانِي ، وفي [طويل الجُمَّة] (١) : جُمَانِي ، وفي طويل الرقبة : رَقَبَانِي ، وفي كثير الشعر : شَعْرَانِي ؛ فإنما زدت لما أخبرتك به من المعنى فإن نسبت رجلا إلى رقبة ، أو شعر ، أو جُمَّة / قلت : جُمِي ، وشَعْرِي ، ورَقَبِي : لأنك تزيد فيه ما تزيد في النسب إلى زيد ، وعمرو (٢) .

(١) تصحيح السيرافي .

والجمة : مجتمع شعر الرأس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ « باب ما يصير إذا كان عاما في الإضافة على غير طريقته . فمن ذلك قولهم في الطويل الجمة : جماني . وفي الطويل اللحية : لحياني . وفي الغليظ الرقبة : رقباني .

فان سميت برقبة أو جمة أو لحية قلت : رقبى ولحيى وجمى ولحوى ، وذلك أن المعنى قد تحول انما اردت حيث قلت جماني : الطويل الجمة . وحيث قلت اللحياني : الطويل اللحية . فلما لم تكن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى . وقال في ص ٧٠ : « فهذا كبحراني واشباهه . . وزعم أبو الخطاب انه سمع من العرب من يقول في الإضافة الى الملائكة والجن : روحاني . . » .

- وفي المخصص أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب نذكر طرفا منها :
- رجل أشعر وشعراني كثير الشعر في رأسه وجسمه . المخصص ج ١ ص ٦٢ .
 - سبلاني : ضخم السبلة ج ١ ص ٦٥ .
 - رجل شعثعاني : طويل خفيف اللحم مشبه بالخمير المشعثعة ج ٢ ص ٧٠ .
 - رجل كلماني : جيد الكلام ، فصيح ج ٢ ص ١١٢ .
 - رجل منظراني : حسن المنظر ج ٢ ص ١٥٤ ، وكذلك مخبراني ج ٤ ص ٨٠ .
 - كساء منبجاني : منسوب الى منبج ج ٤ ص ٨٠ .
 - وسيف هندواني منسوب الى الهند ج ٦ ص ٢٥ . وانظر ج ١٣ ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

واعلم أنَّ أشياء قد نُسب إليها على غير القياس للبس مرة ، وللاستثقال أخرى ، وللعلاقة أخرى . والنسبُ إليها على القياس هو الباب .

فمن تلك الأشياء قولهم في النسب إلى زينة : زباني^(١) .

وإنما الوجه زبني ؛ كقولك في حنيفة : حنفي ، وفي ربيعة : ربعي ، ولكنهم أبدلوا الألف من الياء ؛ كما قالوا في بقي : بقا ، وفي رضى : رضا^(٢) . والبذل كثير في الكلام ، وهو مشروح في باب التصريف .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الشام ، واليمن : يمان يا فتى ، وشآم يا فتى ، فجعلوا الألف بدلا من إحدى الياءين . والوجه يمني ، وشامي .

ومن قال : يمانى فهو كالنسب إلى منسوب ، وليس بالوجه .

وقالوا في النسب إلى تهامة : تهاى فاعلم ، ومن أراد العوض غير ، ففتح التاء ، وجعل تهامة على وزن يَمَن فتقديره : تهم فاعلم ، ويقال في النسب إليه تهاى فاعلم . ففتحة التاء تبين لك أنَّ الاسم قد / غُيِّر عن حده^(٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ وفي زينة زباني ، . زينة : قبيلة (الاشتقاق ص ٢٠٣)

(٢) من لغة طيء تقلب الكسرة فتحة والياء ألفا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ . ومما جاء محدودا عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين ياءى الإضافة قولك في الشام : شآم ، وفي تهامة : تهاى ، ومن كسر التاء قال : تهاى . وفي اليمن : يمان .

وزعم الخليل أنهم الحقوا هذه الألفات عوضا من ذهاب إحدى الياءين .

فقلت : أرايت تهامة . اليس فيها الألف ؟ فقال : أنهم كسروا الاسم على أن يجعلوه فطيا أو فمليا ، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الألف كأنهم بنوه تهمى أو تهمى . فكان الذين قالوا : تهاى هذا البناء كان عندهم في الأصل ، وفتحهم التاء في تهامة حيث قالوا : تهاى بذلك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه .

ومنهم من يقول : تهاى ويماى وشامى فهذا كبحراني مما غير بناؤه في الإضافة ، وإن شئت قلت : يمنى .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول : شامى ، .

وفي الخصائص ج ٢ ص ١١١ - ١١٢ : فإن قلت : فإن في تهامة ألفا فلم ذهب إلى أن الألف في تهاى عوض من إحدى الياءين للإضافة ؟ .

قيل : قال الخليل في هذا : أنهم كأنهم نسبوه إلى فعل أو فعل وكانهم فكوا صيغة تهامة ، فأصاروها إلى تهم أو تهم ، ثم أضفوا إليه فقالوا : تهاى .

وكلُّ شيءٍ سَمِيَتْه باسم من هذه ، فنسبت إليه لم يكن إلّا على القياس (١) .
 ألا ترى أنك تقول : نَقِيَّةٌ ، وتُكَاءُ فتبدل التاء من الواو ، ولو بنيت من هذا شيئاً اسماً
 لحذفت التاء ورُدَّت الواو ؛ لأنّها الأَصْلُ .

فالبَدَل يقع لمعانٍ في أشياء تُردّ إلى أصولها . فهذا ما ذكرت لك .

وقد قالوا في النسب إلى البَصْرَةِ : بَصْرِيٌّ ، فالكسر من أجل الياء ، والوجهُ : بَصْرِيٌّ ،
 ولو سَمِيَتْ شيئاً البَصْرَةِ فنسبت إليه لم تقل إلّا : بَصْرِيٌّ وهو أجود القولين في النسب قبل
 التسمية (٢) .

وكذلك قولهم في الذي قد أتى عليه الدهر : دَهْرِيٌّ ، ليفصلوا بينه وبين مَنْ يرجو الدهرَ ،
 ويخافه ، والقياس : دَهْرِيٌّ (٣) في جميعها . فكلُّ ما كان على نحوِّ ما ذكرت لك فالتسمية تردّه
 إلى القياس .

= وإنما ميل الخليل بين فعل وفعل ، ولم يقطع بأحدهما ، لانه قد جاء هذا العمل في هذين
 المثالين جميعاً ، وهما : الشَّامُ واليمن .
 وهذا الترجيم الذي أشرف عليه الخليل ظناً قد جاء به السماع نصاً . اتشدنا أبو علي .
 قال أنشد أحمد بن يحيى :

أَرْقَنِي اللَّيْلَةَ بَرَقٌ بِالتَّهَمِ يَا لَكَ بَرَقًا مَنْ يَشْقُهُ لَا يَنْمُ

فانظر الى قوة تصور الخليل الى ان هجم به الظن على اليقين .
 وانظر ص ٣٠٥ منه والخزانة ج ١ ص ٧٤ والمخصص ج ١٣ ص ٢٣٨ والروض الأنف
 ج ١ ص ١١٦ والكامل ج ٨ ص ٩ .
 (١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٠ وجميع هذا اذا صار اسماً في غير هذا الموضع ، فاضفت
 اليه جرى على القياس

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي البصرة بصرى » .
 « وفي شرح الشافعية ج ٢ ص ٨١ - ٨٢ » وقالوا في البصرة بصرى بكسر الباء ، لان البصرة
 في اللغة حجارة بيضاء ، وبها سميت البصرة .
 والبصر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البصرة ، فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع
 حذف التاء ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب .
 وقيل : كسر الباء في النسب اتباعاً لكسر الراء ، ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس .
 (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦٩ « وفي الدهر دهري » وقال في ص ٨٩ « ومن ذلك قولهم في
 القديم السن دهري » .
 في المخصص ج ٩ ص ٦٢ « رجل دهري - بضم الدال - : قديم وبفتحها لا يؤمن بالآخرة .
 من العين » . وانظر شرح الشافعية ج ٢ ص ٨٢ .

هذا باب

النسب فيما كان على أربعة أحرف

ورابعه ألف مقصورة

٣ / أمّا ما كانت ألفه أصلاً ، أو مُلحقة بالأصلِ منصرفةً في النكرة فإنَّ الوجه فيه ، والحدُّ إثباتُ
١٣٤ الألف ، وقلبُها واوا ، للتحرك الذي يلزمها ، وذلك قولك في النسب إلى مَلْهُى : مَلْهُوى ، وإلى
مِعْزَى : مِعْزوى ، وإلى أَرْطَى : أَرْطوى (١) .

فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل :

أجودُها ، وأحقُّها بالاختيار ، وأكثرُها ، وأصحُّها ، وأشكَلُها لمنهاج القياس حذف الألف .
فتقول في النسب إلى حُبْلَى : حُبْلَى ، وإلى دُنْيَا : دُنْيَى ، وكذلك بُشْرَى ، وسُكْرَى ، ودِفْلَى (٢) ،
وما أشبه ذلك .

ويجوز أن تلحق واوا زائدة ، لأنَّك إذا فعلت ذلك فإنَّما تُخرجه إلى علامة التأنيث اللازمة له .
وذلك قولك : دُنْيَاوى ، ودِفْلَاوى حتَّى يصير بمنزلة حَمْرَاوى ، وصَحْرَاوى . فهذا مذهب
وليس على الحدِّ ، ولكنَّك وكنته ؛ لتحقق منهاج التأنيث .
والقول الثالث : أن تقلب الألف واوا ؛ لأنَّ الألف رابعة ، فقد صارت في الوزن بمنزلة ما الألفُ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف .

وذلك نحو ملهى ومرمى وأعشى وأعمى وأعيى . فهذا يعجز مجرى ما كان على ثلاثة أحرف، وكان آخره ألفا مبدلة من حرف من نفس الكلمة، نحو : حصى ورحى .

وسألت يونس عن معزى وذفرى فيمن نون فقال : هما بمنزلة ما كان من نفس الكلمة .

وسمنا من العرب من يقول في أعيى : أعيوى .

قال : فإن قلت في ملهى : ملهى لم أر بذلك بأسا .

والحنف في معزى أجود إذ جاء في ملهى ، لأنها زائدة ، .

(٢) الدفلى : شجر مر أخضر وقيل نبت وإن نون كانت ألفه للإلحاق بدرهم وإن لم ينون

كانت ألفه للتأنيث كالف ذكرى (انظر اللسان) .

من أصله . تقول : حُبْلَوِيٌّ ، ودِفْلَوِيٌّ . فمن قال هذا فشبهه بحُبْلَوِيٍّ / ومِعْزَى أجاز في النسب إلى ما الألف فيه أصلية الحذف يُشَبِّهُهَا بِالْألف التانيث ؛ كما شبه الألف به . تقول : مَلْهِيٌّ ، ومِعْزَى في النسب إلى مَلْهِيٍّ ، ومِعْزَى . وهو أَرْدَأُ الأَقَاوِيل (١) ؛ لأنَّ الفضل هاهنا لازم ؛ إذ كان أحد الألفين أصلاً ، والاخر زائداً .

فإن كانت الألف خامسة مقصورة فليس فيها إلا الحذف منصرفة كانت أو غير منصرفة . وذلك نحو : مُرَامِي ، وَحِبَارِي ، وَشُكَاكِي . تقول : مُرَامِي ، وَحِبَارِي . وذلك لأنها كانت تُحذف رابعة إذا كانت للتانيث ، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصلية ، فلما زاد العدد لم يكن إلا الحذف ، وكلما ازداد كثرة كان الحذف أحرى (٢) .

وكذلك إن كان على أربعة أحرف ثلاثة منها متحركة لم يكن إلا الحذف ، ولم تكن الألف إلا للتانيث . وذلك نحو : جَمَزَى . لا يكون فيها مثل لُغَةٍ من قال : حُبْلَوِيٌّ ؛ لأنَّ الحركة أخرجته

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٧ د باب الاضافة الى كل اسم كان آخره الفا زائدة لا تنون وكان على أربعة أحرف .

وذلك نحو : حبلى ودفلى ، فأحسن القول فيه أن تقول : حبلى ودفلى ، لأنها زائدة لم تجيء لتلحق بنات الثلاثة بينات الأربعة ، فكروها أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف . وقالوا في سلى : سلى .

ومنهم من يقول : دفلاوى فيفرق بينها وبين التى من نفس الحرف بأن يلحق هذه الألف؛ فيجعله كآخر ما لا يكون آخره الا زائدا غير منون نحو : حراوى وضهياوى . فقالوا فى دهنأى : دهنأى وقالوا فى دنيا : دنياوى .

وان شئت قلت : دنى على قولهم : سلى .

ومنهم من يقول : حبلى ، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف . . « .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٧٨ د باب الاضافة الى كل اسم كان آخره ألفا وكان على خمسة أحرف .

تقول فى حبارى : حبارى وفى جمادى : جمادى وفى قرقرى : قرقرى . وكذلك كل اسم كان آخره ألفا ، وكان على خمسة أحرف .

وسألت يونس عن مرأى فقال : مرأى جعلها بمنزلة الزيادة .

وقال : ولو قلت : مرأوى لقلت : حباروى ، كما أجازوا فى حبلى : حبلى ، ولو قلت ذا

لقلت فى مقلولى : مقلولوى . وهذا لا يقوله أحد . . .

وانما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعدا الحذف ، لأنه حين كان رابعا فى الاسم بزنة ما ألفه منه كان الحذف فيه جيدا ، وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه ، فلما كثر العدد كان الحذف لازما ، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا فى المنزلة الأولى ، وإذا ازداد الاسم ثقلا كان الحذف ألزم . . .

الحبارى : طائر يقع على الذكر والأنثى على شكل الاوزة .

الشكاعى : نبت دقيق العيدان صغير أخضر له زهرة حمراء .

عن ذلك ، كما أخرجت قداما عن أن تنصرف / اسم امرأة ، كما تنصرف هند ، ودعد ، لأنها زادت عليها حركة (١) .

فإن كان الاسم ممدودا لم يحذف منه شيء ، وانقلبت المدة واوا لأنها حرف حى فلا يحذف ، ولأنها للتأنيث تنقلب ، ولا تكون كحرف الأصل . وذلك قولك فى حمراء : حمراوى ، وفى خنفساء : خنفساوى (٢) .

فإن كان منصرفا وحروفه أصل فالوجه إقرار الهمزة وذلك قولك فى النسب إلى قرأ : قرائى . فالهمزة أصل ، وفى رداء : رداى . فالهمزة منقلبة ، وحالها كحال تلك .

وكذلك الملحقه نحو : علباء ، وجرباء ، وقد يجوز القلب فى هذا المنصرف ، نحو : علباوى ، وجرباوى . فهو فى هذا الحيز أصلح ، لأن الهمزة زائدة .

ويجوز أيضا فى رداء ، وكساء وهو فيهما أجود منه فى قرأ لأن الهمزة فى رداء ، وكساء منقلبة وهو فيه أبعد أن تقول : قرأوى (٣) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٧ « وأما جمزى فلا يكون جمزوى ولا جمزاوى ولكن جمزى ، لأنها ثقلت ، وجاوزت زنة ملهى ، فصارت بمنزلة حبارى لتتابع الحركات .
ويقوى ذلك أنك لو سميت امرأة قداما لم تصرفها ، كما لم تصرف عناق » .
وقال فى ص ٧٩ : (وسترى للمتحرك قوة ليست للساكن فى مواضع كثيرة » .
جمزى : سريع المدود .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة الى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليلا » .

فالإضافة اليه ألا يحذف منه شيء ، وتبدل الواو مكان الهمزة ، ليفرقوا بينه وبين المنون الذى هو من نفس الحرف ، وما جعل بمنزلة وذلك قولك فى زكرياء : زكرياوى . وفى بروكاه بروكاوى .

وقال فى ص ٧٨ « وأما الممدود مصروفا كان أو غير مصروف كثر عدده أو قل فإنه لا يحذف وذلك قولك فى خنفساء : خنفساوى . . . » .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٧٦ « واعلم أنك اذا أضفت الى ممدود منصرف فإن القياس والوجه أن تقره على حاله ، لأن الياءات لم تبلغ غماية الاستثقال ، ولأن الهمزة تجرى على وجوه العربية غير معتلة مبدلة » .

وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسرنا يجعل مكان الهمزة واوا .
وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالأبدال فيها جائز ، كما كان فيما كان بدلا من واو أو ياء ، وقد يجوز إذا كان أصلها الهمز مثل قرأ ونحوه » .

وقال فى ص ٧٩ « فاما المصروف نحو حراء فمن العرب من يقول : حراوى ، ومنهم من يقول : حرائى لا يحذف الهمزة » .

علباء : عصب العنق . حرباء : دويبة . القراء : الناسك المتعبد .

هذا باب

النسب إلى الجماعة

إِعلم أَنَّكَ إذا نسبت إلى جماعة فَإِنَّمَا تُوقع النسب / على واحدها . وذلك قولك في رجل ينسب إلى الفرائض : فَرَضِي ؛ لأنَّكَ رددته إلى فَرِيضة ، فصار كقولك في النسب إلى حنيفة : حَنَفِي . فهذا هو الباب في النسب إليها .

والتَّسَبُّ إلى مساجد : مُسْجِدِي ، وإلى أَكْثَب : كَلْبِي .
وإِنَّمَا فُعِلَ ذلك ؛ لِتُفَصِّلَ بينها وهي جَمْعٌ وبينها إذا كانت اسما لشيء واحد^(١) ؛ لأنَّها إذا سُمِّيَ واحدٌ بشيء منها كان النسبُ على اللفظ ؛ لأنَّه قد صار واحدا . وذلك قولك في رجل من بني كلاب : كِلَابِي .

فإن نسبته إلى الضباب قلت : ضِبَابِي .

وتقول : رجل مَعَاظِرِي (ومَعَاظِرُ بن مرٍّ أخو تميم) (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ : « باب الإضافة إلى الجمع » .

أعلم أنك إذا أضفت إلى جمع أبدا فانك توقع الإضافة إلى واحد الذي كسر عليه ، ليفرق بينه إذا كان اسما لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلا الجمع . فمن ذلك قول العرب في رجل من القبائل : قبل وقبيلية للمرأة .

ومن ذلك أيضا قولهم في أبناء فارس : بنوي . وقالوا في الرباب : ربي : وإنما الرباب جماع واحد ربة ، فنسب إلى الواحد وهو كالطوائف .
وكذلك لو أضفت إلى المساجد قلت : مسجدي . . .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٩ : « وإذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحد اسما لشيء واحد تركته في الإضافة على حاله ، ألا تراهم قالوا في أنمار : أنماري : لأن أنمارا اسم رجل وقالوا في كلاب : كلابي . »

ولو سميت رجلا ضربات لقلت : ضربى لا تغيير المتحركة ، لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد .

وسألته عن قولهم : مدائننى ، فقال : صار هذا البناء عندهم اسما لبلد ، ومن ثم قالت بنو سعد في الأبناء : أبناؤى . كأنهم جعلوه اسم الحى والحى كالبلد . . .

وتقول في النسب إلى أكلب من خنم (١) : أكلبي ، وكذلك هذا أجمع .

ونظير ذلك قولك في النسب إلى المدائن : مدائني ، لأنها اسم لبلد واحد .

وتقول في رجل من أبناء سعد . أبناوي ؛ لأنه قد صار اسماً لهم ، ولو قلت أبنائني كان جيذاً ؛

كما تقول : كسائي وكساوي .

فإن نسبته إليه وأنت تقدر أن كل واحد منهم ابن على حياله ، ثم تجمعهم / قلت : $\frac{3}{138}$

ابني وبنوي . أي ذلك قلته فصواب : لأنه النسب إلى (ابن) .

= وقالوا في الضباب - إذا كان اسم رجل - : ضبابي . وفي معافر : معافري ، وهو فيما يزعمون : معافر بن مرة أخو تميم بن مر وقالوا في الانتصار : انصاري ، . وانظر الكامل ج ٨ ص ٣ - ٤ .

وفي الباب ج ٣ ص ١٥٤ : المعافري بفتح الميم والعين وبعد الالف مكسورة وراء هذه النسبة إلى المعافر بن مالك بن الحارث بن مرة بن أدد . .

وفي اصلاح المنطق ص ١٦٢ : « وتقول : هذا ثوب معافري وهو منسوب إلى معافر حتى من

اليمن ، ولا تقل : معافري - بضم الميم - » وانظر تهذيبه ج ٢ ص ٢٠ .

وانظر جمهرة انساب العرب ص ٤١٨ ، ٤٨٥ .

(١) انظر جمهرة الانساب ص ٢٩٢ ، ٣٩١ .

هذا باب

النَّسَبُ إِلَى كُلِّ اسْمٍ عَلَى حَرْفَيْنِ

اعلم أنه ما كان من الأسماء على حرفين فإن رُدَّ الحرفُ الثالث إليه في الجَمْعُ بالتاء ، أو التثنية فالتَّسْبِيَةُ تَرُدُّهُ . لا يكون إلَّا ذلك . وذلك قولك في النَّسَبِ إلى أُخْتٍ : أَخَوِي ، لقولك : أَخَوَاتِ ، وإلى سَنَةٍ : سَنَوِيَّ فيمن قال : سَنَوَاتِ . ومن قال : سَنَاهُ ، وَسُنْيَاهُ في التحقير قال : سَنَيْهِ .

وفي النَّسَبِ إلى أَبٍ ، وَأَخٍ : أَبَوِي ، وَأَخَوِي ، لقولك : أَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ ، وكذلك هذا الجَمْعُ لا يكون غيرُ ما ذكرت لك .

وإن لم تَرُدَّ الحرفُ الثالث في تثنية ، ولا جمع بالتاء فَأَنْتَ في النَّسَبِ مُخَيَّرٌ : إن شئت رددته ، وإن شئت لم تردده (١) . وذلك قولك في النَّسَبِ إلى دَمٍ : دَمِي ، وَدَمَوِي ، وفي النَّسَبِ إلى يَدٍ : يَدِي ، وَيَدَوِي في قول سيبويه .

فأَمَّا الْأَخْفِيشُ فيقول : يَدِي ، وَيَدَيَّ ، ويقول : أَصْلُ (يَدٍ) فَعَلَ ، فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أَصْلِهِ . فهذا قوله في كلِّ هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٩ « باب الإضافة إلى بنات الحرفين »

اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لأمه ، ولم يرد في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء كان أصله فعل أو فعل فأنك فيه بالخيار : أن شئت تركته على بناءه قبل أن تضيف إليه ، وأن شئت غيرته ، فرددت إليه ما حذف منه ٠٠ »

وقال في ص ٨٠ (باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد »

وذلك قولك في أَبٍ : أَبَوِي وفي أَخٍ : أَخَوِي وفي حَمٍ : حَمَوِي .

ولا يجوز إلا إذا من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية ولا في الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة أن تخرج الأصل ، إذ كانت تقوى على الرد فيما لا يخرج لأمه في تثنيته ولا في جمعه بالتاء ، فإن رد في الأضعف في شيء كان في الأقوى أرد .

واعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ٠٠ ويقول هنوان ٠٠ ،

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦٣ « فإن كان المحذوف رد في الإضافة وجب رده في التثنية أيضا وهو أب وأخ وحَم وهن لا غير » . وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٦٣ .

وسيبويه وأصحابه يقولون: رددنا إلى حرف قد لزمه / الإعراب لجهد الاسم؛ فلا يُحذف ما كان يلزمه قبل الرد^(١).

وسيبويه يزعم أن (دما) (فعل) في الأصل، وهذا خطأ؛ لأنك تقول: دى يدى فهو دم. فمصدر هذا لا يكون إلا (فعل)؛ كما تقول: فرق يفرق، والمصدر الفرق، والاسم فرق؛ وكذلك الحذر، والبطر، وجميع هذا الباب.

ومن الدليل أنه (فعل) أن الشاعر لما اضطرَّ جاء به على (فعل) (٢) قال:

جَرَى اللَّيْمَانِ بِالْعَبْرِ الْيَقِينِ (٣)

فأما (يد) ففعل ساكنة لا اختلاف في ذلك؛ لأنَّ جمعها أيد (وأفعل) إنما هو جمع (فعل)؛ نحو: أكلب، وأفلس، وأفرخ.

و(غد) (فعل)؛ لأنَّ أصله غَدُو (٤).

وحقُّ هذه الأسماء المحذوفة أن يُحكم عليها بسكون الأوسط. إلا أن تثبت الحركة؛ لأنَّ الحركة زيادة؛ فلا تثبت إلا بحجة؛ ألا ترى أن الشاعر لما اضطرَّ إلى الردَّ ردَّ على الإسكان فقال:

إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا (٥)

وقال الشاعر:

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقيع (٦)

/ وإنما كانت الإضافة رادة ما رجع في التثنية والجمع بالتاء وما لم ترده تثنية ولا جمع؛

(١) في أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٥ - ٣٦: «وكذلك إذا نسبت إليها أعدت المحذوف، وفتحت الدال، وأبدلت من الياء واوا، فقلت: يدوى. هذا قول الخليل وسيبويه في النسب إلى هذا الضرب».

وأبو الحسن الاخفش ينسب إليه على زنته الأصلية فيقول: يدوى. وفي غد: غدوى وفي حر: حرحى. والخليل وسيبويه يقولان: غدوى وحرحى».

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٨

(٤) تقدم مع الشواهد في الجزء الثاني ص ٢٣٨-٢٣٩

(٥) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٨

(٦) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٣٩

لأن الإضافة أرد ؛ وذلك أنها مُقَيَّرَةٌ أواخر الأسماء لا محالة ؛ لأن الإعراب عليها يَقَعُ ، ولأنه يلزمها الحذف من قولك : أُسَيْدِي ، وَأُمُوِي ، وَحَنَفِي ، ونحو ذلك .

والتغيير في مثل بَصْرِي وما ذكرنا يَدُلُّ على ما بعده ؛ فلذلك كنت راداً في الإضافة ما يرجع في تشنية أو جَمْع بالتاء لا محالة ، ومخيراً فيما لم يرجع في تشنية ولا جَمْع .

واعلم أن كل ما كان من بنات الحرفين فحذفت منه حرفاً مزيداً تجعل عدته ثلاثة فلا بد من الرد ؛ لأنك لما حذفت ما ليس منه لزمك أن ترد ما هو منه ؛ إذ كنت قد ترد فيما لا تحذف منه شيئاً ؛ لأنه له في الحقيقة . وذلك قولك في النسب إلى ابن : ابني إذا اتبعت اللفظ . فإن حذفت ألف الوصل رددت موضع اللام فقلت : بنوي (١) .

ولا تقول في أخت إلا أخوي ؛ لأن التاء تحذف كما تحذف الهاء في النسب ؛ لأنها تلك في الحقيقة . وذلك قولك في طَلْحَةَ : طَلْحِي ، وفي عَمْرَةَ : عَمْرِي ، فإذا حذفت التاء من أخت لم تقل إلا أخوي ، وكذلك بنت : بنوي (٢) ؛ لأن التاء تذهب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨١ « باب الإضافة الى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين .
فان شئت تركته في الإضافة على حاله قبل ان تضيف ،
وان شئت حذفت الزوائد ، ورددت ما كان له في الأصل .
وذلك ابن واسم واست وائنان وائنتان وابنة .
فاذا تركته على حاله قلت : اسمي واستي وابني وائني في اثنتين وائنتين .
وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقوله . وان شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ، ورددته الى اصله ، فقلت سموي وستموي وستمهي . . . »
وقال في ص ٨٢ « وسألت الخليل عن الإضافة الى ابنم فقال : ان شئت حذفت الزوائد فقلت : بنوي . كأنك أضفت الى ابن ، وان شئت تركته على حاله ، فقلت : ابنمي ، كما قلت : ابنمي واستي .

واعلم أنك اذا حذفت فلا بد لك من أن ترد ، لانه عوض وانما هي معاقبة . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ « وأما (بنت) فانك تقول : بنوي من قبل أن هذه التاء التي للتانيث لا تثبت في الإضافة ، كما لا تثبت في الجمع بالتاء ، وذلك لانهم شبهوها بهاء التانيث ، فلما حذفوا ، وكانت زيادة في الاسم كماء سببة وتاء عفريت ، ولم تكن مضمومة الى الاسم كالهاء ، يدلك على ذلك سكون ما قبلها جعلناها بمنزلة ابن ، فان قلت : بني جائز . . . »

ومن قال : ابنة / قال : ابني على قولك : ابني في ابن .

ومن قال في ابن : بَنَوِيَّ قال في مؤنثه : بَنَوِيَّ .

وذلك أنَّ النسب إلى كلِّ مؤنث كالنسب إلى مذكَّره . تقول في النسب إلى ضارب : ضاربي ،

وكذلك هو إلى ضاربة .

وقال في ص ٨١ : « وإذا أضفت إلى أخت ، قلت : أخوي هكذا ينبغي أن يكون على القياس
وإذا القياس قول الخليل ٠٠ وأما يونس فيقول : أختي وليس بقياس » .

هذا باب

ما كان على حرفين ممّا ذهب منه

مَوْضِعُ الْفَاءِ

وذلك قولك : عِدَّةٌ ، وَزِنَةٌ ، لَأَنَّ الْأَصْلَ كَانَ وَغِدَةً ، وَوَزِنَةً ، لَأَنَّهُ مِنْ وَعَدْتِ ، وَوَزَنْتِ ، وكذلك رِثَةٌ مِنْ قَوْلِكَ : وَرِثْتَهُ رِثَةً ، وَجِدَّةٌ .

وكلُّ مصدرٍ على (فِعْلَةٍ) مِمَّا فَاوَهُ وَاوَ فَهَذِهِ سَبِيلُهُ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي حَذْفِ هَذِهِ الْوَاوِ فِي مَوْضِعِهِ (١) فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ لَمْ تُغَيِّرْهُ ؛ لِبَعْدِهِ مِنْ يَاءِ النَّسَبِ . نَقُولُ : عِدَىٌّ ، وَزِنَىٌّ (٢) . فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى شَيْءٍ فَلَا بَدَأَ مِنَ الرَّدِّ ؛ لَأَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدُهُمَا حَرْفُ لَيْنٍ ، وَلَا تَكُونُ الْأَسْمَاءُ عَلَى ذَلِكَ . فَإِنَّمَا صَلَحَ قَبْلَ النَّسَبِ مِنْ أَجْلِ هَاءِ التَّأْنِيثِ . فَإِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ حَذَفْتَ الْهَاءَ . وَكَانَ سَبِيحِيَّةٌ يَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِ : وَشَوِيٌّ عَلَى أَصْلِهِ ؛ لَأَنَّهُ إِذَا رَدَّ لَمْ يَغَيِّرِ الْحَرْفَ عَنْ حَرَكَتِهِ . هَذَا مَلْبُوبُهُ ، وَمَلْبُوبُ الْخَلِيلِ عَلَى مَا تَقَلَّمَ مِنْ قَوْلِنَا حَيْثُ ذَكَرْنَا (يَدَا) وَقَوْلُهُ فِيهَا : / يَدَوِيٌّ فَيَمْنُ رَدٌّ ، وَخَلَوِيٌّ فِي غَدٍ فَيَمْنُ رَدٌّ .

وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ يَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهَا : وَشَيْبَىٌّ ؛ لَأَنَّهُ يَقُولُ : إِذَا رَدَدْتَ مَا ذَهَبَ

٣
١٤٢

(١) تقدم في الجزء الأول من ٨٨ - ٨٩ ، والجزء الثاني من ١٢٩ .
(٢) في سيبويه ج ٢ من ٨٥ ، باب الإضافة إلى ما ذهب فَاوَهُ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ . وَذَلِكَ عِدَّةٌ وَزِنَةٌ .

فَإِذَا أَضَفْتَ قُلْتَ : عِدَىٌّ وَزِنَىٌّ ، وَلَا تَرُدُّهُ الْإِضَافَةُ إِلَى أَصْلِهِ ، لِبَعْدِهَا مِنْ يَاءِ الْإِضَافَةِ لَأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ لَمْ يَلْزِمَ اللَّامُ لَوْ ظَهَرَ مِنَ التَّغْيِيرِ ، لَوْ قَوِيَ الْبَاءُ عَلَيْهِمَا ، وَلَا تَقُولُ : عِدَوِيٌّ فَتَلْحَقَ بَعْدَ اللَّامِ شَيْئًا لَيْسَ مِنَ الْحَرْفِ .

من الحرف رددته إلى أصله ، وثبتت الياء لسكون ما قبلها ؛ كما تقول في النسب إلى ظبي : ظبي (١) .
وقد مضى ذكر القولين في موضعه (٢) .

واعلم أنه من رد في الاسم من ذوات الحرفين الذي لا يرجع منه في تثنية ولا جمع بالناء نحو :
دموى ، ويدوى فإنه لا يرد في عدة ؛ لأن الذهاب منه ليس مما تغيره الإضافة .
وكذلك ما ذهب منه موضع العين فغير مردود ، نحو : (مذ) لو سميت بها رجلا لم تقل :
مئذى ولكن مئذى فاعلم .
فقد شرحت لك أن ياء الإضافة لا يرد لها ما كان على حرفين إلا موضع اللام ؛ لأنها لا تغير
غير اللام .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٥ : وتقول في الإضافة إلى شية وشوى . لم تسكن العين ، كما لم
تسكن الميم إذا قال : دموى فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجوى ، وإنما ألحقت
الواو ههنا ، كما ألحقتها في (عه) حين جعلتها اسما يشبه الاسماء ، لأنك جعلت الحرف على
مثال الاسماء في كلام العرب .

وإنما شية وعدة فعلة . لو كان شيء من هذه الاسماء فعلة لم يحدفوا الواو ، كما لم
يحدفوا في الوجبة والوثبة والوحدة وأشباهها . . فأنما القوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على
المينيات ، وحدفوا الفاء . . .

قال المبرد في نقده لكتاب سيبويه ص ٢٤٧ معلقا على قول سيبويه : لم تسكن الشين كما
لم تسكن الميم إذا قلت : دموى : « وليست شية كذلك ، لأن الشين إنما تحركت بحركة الواو ،
وحذفت الواو ، ولم يجوز أن يبتدأ بشين ساكنة ، فلما رجعت الواو ردت الشين إلى السكون وهذا
قول أبي الحسن الأخفش »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« وأما قوله في شية أنه إذا رد الواو إليها أسكن الشين ، فتحريك الشين أولى من تحريك
الدال في يد ، لأننا إنما حركنا في يد إذا قلنا : يدوى تعويضا من حركة الأعراب التي كانت في
الدال ، وحركة الأعراب ليست بلازمة على كل حال إنما تدخل في الوصل وتحذف في الوقف .
وشية حركتها حركة بناء لازمة للحرف والتعويض من اللازم أولى ، وليس كونها في الأصل
للاو بمانع لأن يعوض منها إذا لزمت الشين وجبت لها بعلة من العلل . .

ولما لم يكن تركنا الأعراب في الوقف يوجب ترك التعويض في النسب إلى يد لم يكن
رد حركة الواو إليها من شية في النسب يوجب ترك التعويض . .

انظر الانتصار ص ٢٤٦ - ٢٤٨ .

(٢) تقدم في ص ١٣٧ من هذا الجزء .

تقول : هذا زيد فاعلم فإذا نسبت إليه قلت : زِيدِي ، فكسرت الدال من أجل الياء ، ولم تُقرأ على الإعراب ؛ لأنَّ الإعراب في الياء ، ولا يكون في اسم إعرابان .
فأما قوله :

هُمَا نَفَثَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامٍ (١)

فإنَّما (فم) أصله : فَوْه ؛ لأنَّه من تَفَوَّهت بكذا ، وَجَمَعَهُ أَفْوَاهُ عَلَى / الْأَصْل ، فإذا قلت : هذا فَوْ زِيد ، فقد حذفت موضع اللام ، ولولا الإضافة لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين . ولكن ثبتت في الإضافة ؛ لأنها تمنعه التنوين .

وكذلك قولك : هذا ذو مال ، فأنَّت تقول : رأيت فَا زِيد ، ومررت بِنِي زِيد ، فإن أفردت لم يصلح اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ [لأنَّ التنوين يُذهب حرف اللين فيبقى الاسم على حرف] (٢) فتقول في الأفراد (فم) فاعلم ، فتبدل الميم من الواو ؛ لأنَّهما من مخرج واحد . وإنَّما الميم والباء والواو من الشفة ، وكانت الميم أولى بالبدل من الباء ؛ لأنَّ الواو من الشفة ، ثم تهوى إلى الفم ؛ لما فيها من المد واللين ، حتَّى تنقطع عند مخرج الألف . والميم تهوى في الفم حتَّى تتصل بالخياشيم ؛ لما فيها من الغنة . والباء لازمة لموضعها .

فأما قوله : (فَمَوِيَّهِمَا) فإنَّه جعل الواو بدلا من الهاء اخفائها للين وأنَّ الهاء خفية .

فمن قال (فمان) قال في النسب : فَمِيٌّ ، وفَمَوِيٌّ .

(١) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٨٢ على أن الفرزدق رد العين فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ، ثم ذكره في ص ٢٠٢ .

نفثا : ألقيا على لسانى ، من : نفث الله الشئ في القلب : ألقاه .

وروى في الديوان تفلا ، وألف الاثنين لا بليس وابنه .

وأراد بالنابج هنا من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله في الكلب .

الرجام : مصدر راجمه بالحجارة ، أى : رماه .

وراجم فلان عن قومه : دافع عنهم . جعل الهجاء كالمراجعة لجعله الهاجى كالكلب النابج .

والبيت آخر قصيدة للفرزدق قالها في آخر عمره تائبا الى الله عز وجل مما فرط من من مهاجاته الناس وقذف المحصنات ، وذم ابليس لاغوائه اياه في شبابه .

انظر الخزائنة ج ٢ ص ٢٦٩ - ٢٧٢ ، ج ٣ ص ٣٤٦ وشواهد الشبسية ص ١١٥ ،

شروح سقط الزند ص ١٤١٩ ، والديوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ .

(٢) تصحيح السيرافى

ومن قال (فموان) لم يجز في النسب إلا فَمَوَى (١) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٣ وأما (فم) فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليثبته الأسماء المفردة من كلامهم . فهذه الميم بمنزلة العين نحو ميم دم . ثبتت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والاضافة والتثنية ، فمن ترك (دم) على حاله اذا اُضاف ترك (فم) على حاله ، ومن رد الى (دم) اللام رد الى (فم) العين فجعلها مكان اللام ...

وقالوا : فموان فانما ترد في الاضافة ، كما ترد في التثنية وفي الجمع بالتاء ، وتبنى الاسم ، كما تبنى به الا ان الاضافة أقوى على الرد .

فان قال : فموان فهو بالخيار ان شاء قال : فموى ، وان شاء قال : فمى ، ومن قال : فموان قال : فموى على كل حال ، .

هذا باب

النسبة إلى التثنية والجمع

اعلم أنك إذا نسبت إلى مثني حذفته منه الألف / والنون ، وحذفهما لأمرين :
أحدهما : أنهما زيدا معا ، وقد مضى هذا في باب عطشان وحمراء (١) .
والوجه الثاني : أنه يستحيل النسب إليه وألف التثنية أو ياءها فيه ؛ لأنه يجمع في الاسم
رفعان ، أو نصبان ، أو خفضان .
فإن أضفت إلى جمع مذكّر فهو كذلك . تقول في النسب إلى مسلمين أو مسلمين : مُسْلِمِيّ ،
وإلى رَجُلَيْنِ : رَجُلِيّ ؛ كما يُنسب إلى الواحد ، وكما ذكرت لك قبل الجماعة ؛ لتفصل بينها وبين
الواحد المسمّى بجماعة (٢) .
وتقول في النسب إلى مسلمات : مُسْلِمِيّ ، فتحذف الألف والتاء ؛ كما حذف الألف والنون ،
والواو والنون ؛ وكما تحذف هاء التانيث إذا قلت في طَلْحَة : طَلْحِيّ (٣) .

(١) باب عطشان ، وحمراء سيأتى في ص ٢٩٤ وأشار الى ذلك في الجزء الأول ص ٦٤ ،
ص ٢٢٠ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب ما لحقته الزائدتان للجمع والتثنية »
وذلك قولك : مسلمون ورجلان ونحوهما ، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل ، فاضفت
إليه حذف الزائدتين الواو والنون والألف والنون والياء ، لأنه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان
وجران ، فتذهب الياء ، لأنها حرف اعراب ، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها ، لأنهما
زيدا معا ، ولا تثبتان الا معا وذلك قولك : رجل ومسلمي . . .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٨٦ « باب الإضافة الى كل اسم لحقته التاء للجمع »
وذلك مسلمات وتمرات ونحوهما ، فإذا سميت شيئا بهذا النحو ، ثم أضفت إليه قلت :
مسلمى وتمرى ، وتحذف ، كما حذف الهاء ، وصارت كالهاء في الإضافة . . .

هذا باب

ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة
لتدلّ من النسب على ما تدلّ عليه الياء

وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوَّاب ، ولصاحب العطر : عَطَّار ، ولصاحب البز : بَزَّاز .
وإنما أضلُّ هذا لتكرير الفعل كقولك / : هذا رجل ضَرَّاب ، ورجل قَتَّال ، أى : يكثر هذا
منه ، وكذلك خيَّاط ، فلما كانت الصناعة كثيرة المعانة للصَّنْف فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه
فِعْلٌ ؛ نحو : بَزَّاز ، وعَطَّار .

فإن كان ذا شئ ، أى : صاحب شئٍ بُنى على (فاعِل) ؛ كما بُنى الأوّل على (فَعَّال) (١) ، فقلت :

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩٠ . باب من الاضافة تحذف فيه ياءى الاضافة وذلك اذا جعلته
صاحب شئ يزاوله أو ذا شئ .
أما ما يكون صاحب شئ يعالجه فانه مما يكون (فعلا) وذلك قولك لصاحب الثياب :
ثواب ولصاحب العاج : عواج ولصاحب الجمال التى ينقل عليها : جمال . ولصاحب الحمر
التي يعمل عليها : حمار .
وللذى يعالج الصرف : صراف ، وذا أكثر من أن يحصى .
وأما ما يكون ذا شئ ، وليس بصنعة يعالجها فانه مما يكون (فاعلا) وذلك قولك لذى
الدرع : دارع ، ولذى النبيل : نابل ، ولذى النشاب : ناشب ، ولذى التمر : تامر ، ولذى
اللبن : لابن .

قال سيبويه عن (فعال) : وذا أكثر من أن يحصى ، ثم منع القياس فقال :
« وليس فى كل شئ من هذا قيل هذا ، ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر : برار ، ولا
لصاحب الفاكة : فكاه ، ولا لصاحب الشعير : شعار ، ولا لصاحب الدقيق : دقاق » .

ونقد المبرد كلام سيبويه هذا بقوله ص ٢٥١ :
« قال محمد : وكل من رأيناه ممن ترضى عربيته يقول لصاحب البر : برار حتى صار لكثرة
استعماله لا يحتاج فيه الى حجة من شعر ولا غيره » .

ورد ابن ولاد المبرد بقوله :
« قال أحمد : ليس فى هذه المسألة غير الدعوى ، وليست ههنا حجة : وذلك أنه رد دعوى

رجل فارس ، أى : صاحب فرس ، ورجل دارع . ونابيل ، وناشب ، أى : هذا آله . قال الشاعر :

وَعَرَّرْتَنِي ، وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ بِالصَّيْفِ تَامِرٌ (١)

فأما قوله :

وليس بذى رُمحٍ فيطعننى به وليس بذى سيفٍ وليس بنبالٍ (٢)

فإنه كان حقه أن يقول : وليس بنابيل ، ولكنه كثر ذلك منه ومعه .

بدعوى ، لأن سيبويه قال : لا يقال هذا . كانه لم يسمعه من العرب ، فادعى محمد أنه يقال ، ولم يأت بحجة ، وادعى ذلك في زمن لا ترضى لغته ، ولا يحتج بقوله ، وأنكره سيبويه في زمن يؤخذ بلغته ، ويرجع الى قوله ، ويستشهد بلفظه ويمتنع من التكلم بما امتنع منه .
فالنفس الى الدعوى الاولى أسكن ، وبها أوثق . لا سيما اذا أضفنا ذلك الى أنا لم نسمعه من عالم ولا من عربى .

قال أحمد : ما سمعت أحدا مردود القول فضلا عن متبوع القول نسب بائع البر فيقول : برار ولو سمعته في هذا الوقت لما كان سماعه حجة ..

ولعله أن يكون قد سمعه من عوام أهل مصر من الأمصار لا يؤخذ بلغتهم ، وهذا نوع من الكلام لا فائدة فيه أكثر من أن تتلقى عن عالم موثوق بقوله ، فننقل ذلك منه تقليدا .
وقد حكى سيبويه في هذا الباب أنه لا يقال لصاحب الفاكهة : فكاك . وهذا مستعمل في أكثر الأمصار التي شاهدها ، وليس ذلك بحجة

الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢ .

(١) البيت للحطيئة في هجاء الزبرقان بن بدر وكان الزبرقان ضمن له أن يحسن جواره ، فحجته امرأة الزبرقان في غيبته ، فتحول عنه الى بنى أنفا الناقة . والمعنى : أنك وعدتني بأن توسع على النمر والمبني وأن عندك منهما ما فيه كفايتي ، فلم أجد ذلك كما وصفت .

وزوى أن الأصمعي صحفه فأنشد . لا تنى بالصيف تامر .

وانظر الخصائص ج ٣ ص ٢٨٢ والاقتضاب ص ٣٧٣ وشرح أدب الكاتب للجسواليقي ص ٢٧٢ ، ومعجم المقاييس ج ١ ص ٣٥٤ ، ج ٥ ص ٢٣٢ .

والقصيدة في ديوان الحطيئة ص ٢٣ - ٢٨ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٩١ على أنه استعمل نبالا لذى النبل ، والكثير فيه نابيل . يريد أنه ليس من أهل السلاح في الحرب ، فلا أبالي وعيده .

والبيت من قصيدة امرئ القيس المشهورة وفيها شواهد نحوية كثيرة .
انظر الديوان ص ١٠٥ - ١١٢ ، وشرح الديوان ص ٤٥ - ٦٦ ، وشروح سقط الزند ص ١٦٤٠ .

واعلم أَنَّ قولهم : (عَيْشَةٌ رَاضِيَةٌ) (١) ، ورجل طاعِمٌ كَاسٍ (٢) . إِنَّمَا هو على ذا . معناه :
عيشة فيها رِضًا ، ورجل له طعام وكسوة .
وكذلك هم ناصِبٌ . إِنَّمَا هو : فيه نَصَبٌ .

• • •

وكذلك كلُّ مؤنَّث نعت بغير هاء ؛ نحو : طامِثٌ (٣) ، وحائِضٌ ، ومُثْتَمٌ ، وطالِقٌ .
فما كان من هذا مبنياً على فِعْلٍ فهو كقولك : ضربتُ / فهي ضاربةٌ ، وجلستُ فهي جالسةٌ .
قال الله - عزَّ وجلَّ - : (يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) (٤) ، لِأَنَّهُ جاءَ مبنياً على
(أَرْضَعَتْ) .

(١) في عيشة راضية ، آيتان . الحاقة : ٢١ - القارة : ٧ . وانظر المخصص ج ١٥ ص ٧٠
(٢) يشير الى قول الحطيئة :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِيُغَيِّرَهَا واقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

على ان الكاسي يراد منه المكسو . وفي اللسان : ان كسى تكون بمعنى اكسى ، فعلى هذا
لا مجاز في شعر الحطيئة والكاسي اسم فاعل من كسى اللازم .
قال ابن بري : يقال : كسى يكسى ضد عرى يعرى . قال سعيد الشيباني :

وَأَنْ يَغْرَيْنَ إِنْ كَسَى الْجَوَارِي فتنبو العين عن كَرَمٍ عِجَافٍ

(٣) الطامث : الحائض فعله كنصر وسمع .

(٤) الحج : ٢

ذكر ابن سيده في المخصص كثيراً من الفاظ النسب التي جاءت على (فاعل) والتي جاءت
على (فعال) أذكر طرفاً منها :

أرسته لمحا باصراً . المخصص ج ١ ص ١١٤ - الاقتضاب ص ١١٩ - اصلاح المنطوق
ص ٣٦٢ .

- أمسى فؤادي به فاتنا . المخصص ج ٤ ص ٦٢ .
- رجل ناعل ٤ : ١١١ شاحم ٤ : ٥ . مكان عاسل ٥ : ١٤ .
- رجل لاء ولآل : صاحب لؤلؤ ٤ : ٥١ ، ١٢ : ٣٦٢ .
- قطن حليج : محلوج وصانمه العلاج ٤ : ٧٠ .
- رجل نجاد : الذي يعالج الفرش والوسائد بحشوها ويخيطها ٤ : ٧٥ .
- لحام : بائع اللحم ٤ : ١٤٠ . رأس : بائع الرؤس ٤ : ١٤٣ .
- شحام : يبيع الشحم ٥ : ٤ . الخباز ٥ : ٦ .
- قواس وتراس ٦ : ٣٧ ، ٧٤ .
- معاز . بقار . فيال . فهاد ٧٠ : ١٧٦ ، ٨ : ٣٦ ، ٥٧ : ٧٢ .
- الكلاب : الذي يعلم الكلاب . الصقار : معلم الصقور ٨ : ٨٠ ، ١٤٨ .
- رجل بياض : يبيع البيض ٨ : ١٢٥ .
- السفان : ملاح السفينة ١٠ : ٣٣ .

وما كان على غير فعل فعلى معنى النسب الذى ذكرت لك . وذلك أنك تريد : لها حيض ،
ومعها طلاق . وتأويله : هى ذات كذا .

فأما قول بعض النحويين : إنما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر ، فيحتاج إلى
الفصل فليس بشئ (١) ؛ لأنك تقول : رجل عاقر ، وامرأة عاقر ، وناقاة ضامر ، وبكر ضامر .

الطيان : صانع الطين وحرفته الطيانة ١٠ : ٥٨ .
الخشاب : بائع الخشب . الحنط : بائع الحنطة ١١ : ١٨ ، ٦٠ .
الخلال : بائع الخل ، وصانعه . الزجاج : صانع الخوص ١١ : ٧٩ ، ١٠٦ ، ٨٦ .
الطساس : بائع الطسوس وحرفته الطساسة ١٢ : ٢٥ .
رجل زراد ، سراد ١٢ : ٢٥٨ ، ألا : يبيع الآلية ١٢ : ٣٦٢ .
رجل تمار ، لبان ، سمان ، فكاه ١٢ : ٢٦٢ .
الطحان وحرفته الطحانة : الذى يلى الطحين ١٣ : ٥٠ .
(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٩١ : « باب ما يكون مذكرا يوصف به المؤنث .
وذلك قولك : امرأة حائض ؛ وهذه طامث ، كما قالوا : ناقة ضامر . يوصف به المؤنث
وهو مذكر .
فانما الحائض واشباهه فى كلامهم على أنه صفة شئ ، والشئ مذكر ، فكانهم قالوا : هذا
شئ حائض ، ثم وصفوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل نكحة .
فزعم الخليل أنهم اذا قالوا : حائض فانه لم يخرج على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع
لم يخرج على فعل ، وكأنه قال : درعى .
فانما أراد ذات حيض ، ولم يجىء على الفعل .
وكذلك قوله : مرضع - اذا أردت ذات رضاع - ولم يجزها على أرضعت ، ولا ترضع .
فان أراد ذلك قال : مرضعة .
وتقول : هى حائضة غدا . لا يكون الا ذلك ؛ لأنك انما أجريتها على الفصل ، على هى
تحيض غدا . هذا وجه ما لم يجز على فعله فيما زعم الخليل .
وقال المبرد فى كتابه المذكر والمؤنث : « اما ما كان من المذكر نعتا لمؤنث فهو قولك :
امرأة طالق ، وبكر ضامر ؛ وامرأة متمم : اذا جاءت باثنين ، وكذلك طيبة مطلق ومشدن وممثل
وامرأة مرضع . . . وانما جاء هذا بغير تاء ، لأنه ليس على فعل فمجازة النسب . . . فان كان
شئ من هذا الذى وصفناه من نعت المؤنث على فعل لم يكن الا بالهاء ، لأنه مضارع لفعله ، وذلك
قولك : أشدنت الطيبة فهى مشدنة ، وأثلت فهى متلية ، وطلقت المرأة فهى طالقة . من ذلك
قول الله عز وجل : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت) لأنه جاء على الفعل المذكور أرضعت
وعلى ذلك قال الاعشى :

يا جارنى بينى فإنك طالقة كذاك أمور الناس غادر وطارقه

وقال الخليل فى قول الله تعالى : (السما منفطر به) قال : هو كقولك للدجاجة : معضل .

المعضل : التى قد نشبت بيضتها فى جوفها ٠٠ « الورقة ١٣٧ ، ١٣٨ .

انظر تفصيل الخلاف فى ذلك فى الانصاف ص ٤٥٢ - ٤٥٨ .

وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٥٤ ، وابن يعيش ج ٥ ص ١٠٠ - ١٠١ والمخصص

ج ١٦ ص ١٢٠ - ١٢١

وكذلك امرأة قَتُول ، ورجل قَتُول (١) ، وامرأة مِعْطَار ، ورجل مِعْطَار فهذا على ما وصفت لك .
فأما قولهم : بعير عاضه (٢) ، وبعير حامض فهو على هذا إنما معناه : أنه معتاد للأكل
الحمض (٣) ولأكل العضاء . فوقع النسب على معنى قولك : هو كذا ، فهذا بآيه .

= ضعف مذهب البصريين ودافع عن مذهب الكوفيين أبو بكر بن الانباري في كتابه (المذكر
والمؤنث) فقال :

« قال سيبويه في قولهم : امرأة حائض وطالق وطامث : هي ثعبوت مذكرة وصف بهن
الاناث ، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون الا لمذكر ، كقولهم : رجل نكحة ، وكان يذهب الى أنهم
ذكروا هذه الثعبوت ، لأنها نعت لشخص وشيء ؛ فاذا قالوا : هذه حائض ، ارادوا . هند شخص
حائض ... واذا قالوا زيد نكحة ؛ فهو في معنى : زيد نسمة نكحة . هذه ترجمة محمد بن
يزيد البصري . »

قال ابو بكر : وهذا كله عندي خطأ ، لانا لو قلنا : هند حائض ، ونحن نريد : هند شخص
حائض ، وشيء حائض - للزمن ان نقول : هند قائم ، وجمل جالس ، على معنى : هند شخص
قائم ، وجمل شيء جالس ، وفي اجازة هذا خروج عن العربية .
قال الفراء : يلزم من قال : حائض وصف لشيء ان يقول : هذه امرأة جالس ، ولا يقول :
هذه ، بل يقول : هذا ، وقال الفراء : يلزمه ان يقول : الحائض يحيض على معنى : الشخص
يحيض ، وقال : لم نجد لهذا القول مذهباً .

وقال الاخفش وغيره من البصريين : انما قالت العرب : هند حائض ، فذكروا حائضاً ؛
لانهم ارادوا : هند ذات حيض ، ولم يريدوا : هند حاضت أمس أو تحيض غدا . قالوا : ولو أردت
هذا المعنى لأدخلت عليه علامة التانيث ؛ كما تدخلها في قائمة وقاعدة ... وهذا القول عندي
غلط لأنه يلزم قائله أن يقولوا : هند قائم ، وجمل امرأة جالس على معنى : هي ذات قيسام
وجلوس ، فيكون في قائم عندهم وجهان ؛ كما كان في حائض وجهان ... ومما يدل على صحة
قول الفراء وعلى فساد القولين الآخرين أنهم يقولون : امرأة قاعدة بالهاء ، اذا ارادوا
الجلوس ، فيدخلون الهاء في هذا النعت لأنه يشترك فيه الرجال والنساء ؛
ويقولون : امرأة قاعد للتي قعدت عن الحيض ، فلا يدخلون الهاء في هذا النعت ، لأنه لا حظ
للرجال فيه .. » وانظر ص ٤٦ - ٥٠

(١) فعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث .

(٢) العضاء من الشجر : كل شجر له شوك ، وقيل : أعظم الشجر .
الواحد : عضاة ، وعضة وعضة ، وعضة وينسب اليها ، فيقال : بعير عضه :

الذي يرعاها ، وبمعير عضاهي ، ويقال : ناقة عضاه ، وعضاه ، ترعى العضاه .

(٣) الحمض : ما ملح ، وأمر من النبات وهي كفاكة الابل .

هذا باب

المحذوف والمزید فيه

وتفسير ما أوجب ذلك فيهما

فمن المحذوف ما يكون حذفه قياسا ؛ لأنَّ العلةَ جارية فيه وذلك ما كان من باب وعد ، ووزن ، وقد مضى قولنا في ذلك (١) .

ومن ذلك / ما كان آخره ألفا أو ياء أو واوا من الأفعال فإنَّ الجزم يُذهب هذه الحروف ؛ لأنَّ الجزم حذفُ الأواخر ، فإذا صادفت الحرف متحركا حذفت الحركة ، وإن صادفته ساكنا كان الحرف هو المحذوف ، وبقي ما قبله على حركته وذلك قولك : لم يغز ، ولم يخش ، ولم يرم ؛ فإذا وصلت قلت : لم يخش يا فتى ، ولم يرم يا فتى ، ولم يغز يا فتى . تدعُ الحركة على ما كانت عليه ، لأنَّك حذفت الحرف للجزم فلم يكن لك على الحركة سبيل ؛ كما أنَّك لما حذفت الحركة من يضرب ونحوه لم يكن لك على الحرف سبيل ، فبقي كهيئته . فما كان من حذف لعلَّة تشمله فذلك جامع لبابه (٢) .

ومن المحذوف ما يُحذف استخفافا من الشيء ؛ لأنَّه لا يكون أصلا في بابه ، ويكون الحرف الذى فى آخره من الحروف التى أمرها الحذف ، أو مضارعا لها .

(١) الجزء الأول ص ٨٣ ، ٨٨ ، ٢٤١ والجزء الثانى ص ١٢٨
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٧ « واعلم أن الآخر اذا كان يسكن فى الرفع حذف فى الجزم ، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا ، كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع وذلك قولك : لم يرم ، ولم يغز ، ولم يخش ، وهو فى الرفع ساكن الآخر . تقول : هو يرمى ، ويفرزو ، ويخشى . »

فمن ذلك قولهم : لم أَبْلُ ، ولم يَكْ ، ولا أَدْر (١) .

أما قولهم : (لم يَكْ) فَإِنَّ الحَذَّ (لم يَكُنْ) وهو الوجهُ ، أسكنت النون للجزم ، فحذفت الواو

لالتقاء الساكنين ، كما تقول : لم أَقْلُ ، ولم أَبِغ .

فأما من قال : لم أَكْ فَإِنَّهُ لَمْ رَأَى النون ساكنة ، وكانت مضارعةً للياء والواو بآئها ؛
تُدْغَمُ فيهما ، وتُزَادُ حيث تَزَادَانِ ، فتكون للصرْف ، كما تكونان للإعراب ، وتُبْدَلُ الألف منهما ،
كما تُبْدَلُ منها في قولك : اضربا . إذا أردت النون الخفيفة ، وفي قولك : رأيت زيدا ، وتَحُلُّ
مَحَلَّ الواو في قولك : بهرائي ، وصنعائي ، وتُحَذَفُ النون الخفيفة ، كما تُحَذَفُ الياء والواو
لالتقاء الساكنين .

وكانت تكون الأَصْلَ فيما مضى وما لم يقع . وذلك قولك : أقام زيد؟ فتقول : قد كان ذلك .
وتقول : يقوم زيد ، فتقول : يكون . فكانت العبارة تُونَ غيرها من الأفعال . فقد بانَتْ بعلة
ليست في غيرها من أَنَّها عبارة وترجمة ، فحُذِفَتْ لسكونها استخفافا ، فَإِنْ تحركت النون
لم يَحْزَ حَذْفُهَا . تقول : لم يَكْ زيد منطلقا ، ولا تقول : لم يَكْ الرجل ؛ لِأَنَّها تتحرك هاهنا لالتقاء
الساكنين إذا قلت : لم يكن الرجل (٢) .

وأما (لم أَبْلَ) فَإِنَّهُ كَثُرَ في كلامهم ، وكان الأَصْلُ في كلِّ مُطْرَح ، وكان يقول في الوقف :
لم أَبال . فيلتقي ساكنان : الألفُ . واللامُ ، فحُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين ؛ لكثرة هذه
الحروف . ولولا كَثْرَتُهُ لَمْ يُحَذَفْ ؛ لِأَنَّهُ يَلْتَقِي ساكنان في الوقف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨ « فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : لم يك ولا أدر ، واشتباه
ذلك كثيرة » .

وقال في ص ٣١٠ : « ألا ترى أنك تقول : لم أك ، ولا تقول : لم أقي إذا أردت أقل .
وتقول : لا أدر ، كصا تقول : هذا قاض . »

وتقول : لم أبل ولا تقول : لم أرم ، تريد : لم أرام .
فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره .
وانظر ص ١٣٤ منه .

(٢) وحذف النون من مضارع (كان) له شروط أخرى :

أن يكون المضارع مجزوما بالسكون لم يتصل به ضمير نصب .
وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٩ وشرح الألفية .

وخالف يونس النحويين فأجاز حذف النون ولو وقع بعدها ساكن متمسكا بقول الشاعر :

فإن لم تَكُ المرأةُ أَبَدَتْ وَسَامَةٌ فقد أَبَدَتْ المرأةُ جِبَّةً ضَيْغَمَ

تحدث المبرد عن مشابهة النون للواو والياء في الجزء الأول ص ٢٦٩

/ومنهم من يقول : لم أَبْلِهْ ، فيحذف الألف ؛ لأنها زائدة لما ذكرت لك من كثرة هذه الحروف .
فأما قولهم :

وَبِهَآ فِدَاءُ لَكَ يَافَضَالَهُ أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَهُ (١)

فإنه حرك اللام لالتقاء الساكنين ؛ لأنه قد علم أنه لا بُدَّ من حذف ، أو تحريك ، فكان الباب هاهنا الحذف . فيقول : لَا تُهَلْ ، ولكن للقافية حرك ؛ لأنَّ الحدَّ لَا تُهَالْ ، فتُسَكَّن اللام للجزم ، ثمَّ تُحذف الألف لالتقاء الساكنين . فهذا حرك اللام من أجل القافية حركة اعتلال ، وحركها

(١) في كتاب شرح الإبيات المشككة الاعراب ص ٢٢٤ ، ٢٣٦ :

رواه : نفسى فداء لك يا فضاله . . ثم قال :

« فداء مصدر فديته فداء ، فان رفعته فعلى ظاهر الكلام تجعل نفسى ابتداء وفداء خبره .
وأما من كسر فداء فانه أراد الأمر (يريد اسم فعل أمر) ، ولحق التنوين بعد الكسر علما
على التنكير يريد : افد فداء . ولو كسر بلا تنوين لتقصد المعرفة كأنه قال : افد الفداء . »

أجره الرمح ، يريد : اطعنه في فيه ، لأن الاجراء : الطعن في الفم

تهاله : نهى وهو مجزوم بلا ، وكان القياس (تهله) بسكون اللام للجزم ، وحذف الألف قبلها لالتقاء الساكنين ، فأنبت الألف ، وفتح اللام على أحد وجهين :

أما أن يكون أراد النون الخفيفة ، ثم حذفها .

وأما أن يكون حرك اللام لالتقاء الساكنين هي والألف ، ولم يحذف الألف ، لأنه جعل التحريك بدلا من حذفها ، واستحب الفتحة اتباعا للألف ، وهذا قول كثير من النحويين ؛ وكلاهما جيد والوجه الأول أشبه . »

وفي المقصور والمدود لابن ولاد ص ٨٤ : « ومما يمد ويقصر ، ومعناه واحد الفدى يمد يقصر ، وأوله مكسور ، ومن قصره كتبه بالياء . . . وقال آخر فى مده . »

مهلا فداء لك يا فضاله أَجْرَهُ الرُّمَحَ وَلَا تُهَالَهُ

وحكى الفراء انه سجع بعض العرب يفتح أوله ويقصره . »

وأنشده أبو الفتح فى كتابه : التمام فى تفسير أشعار هذيل ص ١٤ ، ٦١ شاهدا على بناء فداء على الكسر ، وأنشده ابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ شاهدا لبناء فداء على الكسر . الهاء فى تهاله للسكت - هالنى الأمر يهولنى هولا : أفزعنى .

وذكره اللسان فى (هول ، فدى ، ويه) كما ذكره أبو زيد فى نوادره ص ١٣ ، والاشتقاق ص ٢٣١ ، وشروح سقط الزند ص ٩٦٩ . ولم ينسب لقائل معين فى كل ما سبق . وانظر شرح المفضليات للأنبارى ص ٥٧ ، ٣١٣ ، ٦٣٨ ، ٧١٦ .

وفى سيبويه ج ٢ ص ٥٣ « وسألت الخليل عن قوله: فداء لك ؛ فقال : بمنزلة أمس ، لأنها كثرت فى كلامهم ، والجر كان أخف عليهم من الرفع ، إذ أكثر استعمالهم إياه ، وشبهوه بأمس ، ونون لانه نكرة . فمن كلامهم ان يشبهوا الشيء بالشيء وان كان ليس مثله فى جميع الأشياء ، »

بافتح ، لفتح ما قبلها ولا منه الفتح وهى الألف ؛ كما تقول : عَضُ (١) يا فتى ، وانطلق (٢)
يا فتى فيمن أسكن ، وأدخل الهاء لبيان الحركة .

وقولهم : (لا أدري) رَدِي . وإنما كان يقف عليه ، فوصله على وقفه ، وقياسه قياس سبباً ،
وكلاً ، ونحوهما . وقد مضى القول فى هذا مفسراً فى موضع الوقف (٣) .

فأما ما يُزاد فى مثل قولهم : أمّهات وهى فى الأفراد : أمٌ ، وكذلك قولهم : يا أمّت ، ويا أبت
[فى النداء] (٤) فإنّ الهاء فى يا أمّت ، ويا أبت بدل من ياء الإضافة ؛ لأنّه من قال : يا أبى لا تفعل ،
ويا أمّى لا تفعل ، لم يقل : يا أمّ ، ويا أب ، ولكن يقول : يا أبة لا تفعل ، فيجعل الهاء بدلا
من الياء ، ويُلزِمُها الكسر ؛ لتدلّ على الياء ؛ لأنّ هاء التانيث لا تكون ساكنة ؛ لأنّها كاسم ضمّ
إلى اسم .

فأما (أمّهات) فالهاء زائدة ؛ لأنّها من حروف الزوائد (٥) . تُزاد لبيان الحركة فى غير
هذا الموضع فزيدت .

ولو قلت : أمات لكان هذا على الأصل ، ولكن أكثر ما يُستعمل (أمّهات) فى الإنس ، و (أمّات)
فى البهائم . فكأنّها زيدت للفرق ، ولو وضع كل واحد فى موضع الأخرى لجاز . ولكن الوجه
ما ذكرت لك .

والآخر إنّما يجوز فى شعر . نَرَدُهُ إلى الأصل فنقول : كل واحد منهما أم (٦)

فما جاز من زيادة فى هذا أو حمل على الأصل فهو فى الآخر جائز

(١) تقدم فى الجزء الأول ص ١٨٤ - ١٨٥

(٢) أصله : انطلق : أمر من الانطلاق . فشبه (طلق) بكتف فى لغة تميم فسكن اللام ،
فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض فحرك الثانى
بالتفتحة . وانظر شرح الرضى للشافعية ج ٢ ص ٢٣٨ .

(٣) لم يتقدم شيء من هذا ، ولم يعقد المبرد بابا للوقف فى المقتضب . وفى الكلمتين الوقف
بالتضعيف . (٤) تصحيح السيرافى .

(٥) انظر الجزء الاول ص ٦٠ وما نسب الى المبرد من أنه أخرج الهاء من حروف الزيادة .

(٦) استعمل (أمات) فى الانسان مروان بن الحكم فى قوله :

إذا الأمّهاتُ قَبِحْنَ الوجوهُ فرجّت الظلامُ بأَمَاتِكا

شواهد الشافعية ص ٣٠٨ .

قال الشاعر :

قَوَالٍ مَعْرُوفٍ ، وَقَعَالِهِ عَقَارٍ مَشْنَى أُمَهَاتِ الرُّبَاعِ (١)
واعلم أن (لا أدري) ، و (لم يكن) ، و (لم أبال) يافتى الوجهُ ، والحَدُّ والاختيار : الإتمام ؛
وإنما ذكرنا الحذف لما فيه من العلل .
فلَمَّا باب عِدَّةِ وزنَةٍ ، فحذف ذلك الحَدُّ والقياس .

والأسماء التي تنقص من الثلاثة لا يجوز أن ينقص منها/ شيء إلا ما كانت لأُمه ياء أو واو ؛
لأنَّها تعتلُّ ، أو تكون من المضاعف ، فتُحذف للاستثقال ، أو يكون خفيًّا ؛ فيُحذف لخفائه .
وحرف الخفاء هو الهاء .

فلَمَّا ما حُلِفَتْ منه الياء والواو فنحو : (يد) ، وأصله : يَدِي . والمحذوف ياء . يَدُكَ
على ذلك قولهم : يَدَيْتِ إليه يدا . وتقول في الجمع : أيدي .
وكذلك (دَم) من كَيْمِت .

فلَمَّا ما حُلِفَتْ الهاء منه (فشفة) ؛ لأنَّها من شافهت . وكذلك (سنة) فيمن قال سُنَيْهَة ،
وسانِهت ، ومن قال : سُنِيَّة جَعَلَ المحذوف واو من قولك : سَنَوَات . فاعتبر هذا بهذا الضرب .
فلَمَّا قلت : (مُدُّ) قد حُلِفَتْ التون منه (٢) ؛ فإنَّما ذلك لمضارعَتها حُرُوفَ اللَّيْن ؛ وقد ذكرنا
دخولها في مَدَاخِلِهِنَّ ، وبيناه تبيينًا واضحًا ، وذكرنا حُرُوفَ الزوائد : ومواقع زيادتهنَّ ، وبيناه
تبيينًا يُغْنِي عن إعادته (٣) .

(١) قوال معروف وفعاله . . عقار : الأوصاف الثلاثة بالجر على الوصفية لسيد أو فارس في
البيت قلبه . وضبطت في أصل المقتضب بالرفع على قطع النعت .
والرباع بالكسر : جمع ربع بضم ففتح وهو ما ينتج في أول نتاج الأبل ، وخص أمهات
الرباع ، لأنها أصبر الأبل .
ومشنى : أى واحدة بعد أخرى .
والبيت للسفاح بن بكير اليربوعي من قصيدة في المفضليات ص ٣٢٢ - ٣٢٣ وشرحها
للانباري ص ٦٣٠ - ٦٣٢ .
والغزاة ج ٢ ص ٥٣٧ ، وانظر شواهد الشافية ص ٣٠٨ .
(٢) انظر الجزء الأول ص ٣٣ وهذا الجزء ص ١٥٧
(٣) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٥٦ - ٦٠ وتكلم عن المحذوف من (يد) في الجزء الأول
ص ٢٣٢ والجزء الثاني ص ٢٤٢ والثالث ص ١٥٣
وعن المحذوف من (دم) في الجزء الأول ص ٢٣١ والجزء الثاني ص ٢٣٧ والثالث ص ١٥٣
وعن المحذوف من (شفة) في الجزء الثاني ص ٢٤١
وعن المحذوف من (سنة) في الجزء الثاني ص ٢٤١ ، ص ٢٦٩ ، والثالث ص ١٥٢

هذا باب

ما يُعَرَّب من الأسماء وما يُبْنَى

اعلم أنَّ حَقَّ الأسماء أن تُعَرَّب جُمَع وتُصَرَّف . فما امتنع منها / من الصَّرف فلمضارعتة ^٣
١٥٢ الأفعال ؛ لأنَّ الصَّرف إنَّما هو التنوين ، والأفعال لاتنوين فيها ولا خَفَضَ ، فمن ثَمَّ لا يُخَفَضُ
ما لا ينصرف إلَّا أنَّ تَضْيِيفَهُ أو تُدْخِلَ عَلَيْهِ ألفا ولما ، فتُذْهِبَ بذلك عنه شَبَهَ الأفعال ، فتردُّه
إلى أصله ؛ لأنَّ الذى كان يُوجب فيه تَرْكُ الصَّرفِ قد زال (١) .
وكلُّ ما لا يُعَرَّب من الأسماء فمضارعُ به الحُرُوفُ ؛ لأنَّه لا إعرابَ فيها .
وسنذكر من هذه الأسماء جُمْلَةً تدلُّ على جميعها ، ونذكر ما ضارعت فيه الحروف ؛ لأنَّنا قد
أحكمتنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف اذا ادخل عليه الالف واللام او
اضيف انجر ، لانها اسماء ادخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وادخل فيها المجرور ، كما يدخل فى
المنصرف ، ولا يكون ذلك فى الأفعال ، وأمنوا التنوين . فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ،
لانه إنما فعل ذلك به ، لانه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .

وصريح كلام المبرد هنا يفيد أن المنوع من الصرف معرب فى كل أحواله ، لانه أشبه
الفعل ، فمنع انصرف ، ولم يشبه الحرف فيبنى .
ويشهد لذلك أيضا قوله : لا يدخله خفض . فقد أطلق عليه فى حالة الجر لقبا من القاب
الاعراب . والمبرد كما تقدم فى أول كتابه يمنع من أن تطلق القاب الاعراب على القاب البناء والعكس
أيضا .
والرضى وابن يعيش ينسبان الى المبرد القول بأن ما لا ينصرف مبنى فى حالة الجر على
الفتح .

فى شرح الكافية ج ١ ص ٣٣ : « وقال الأخفش والمبرد والزجاج : غير المنصرف فى حال
الجر مبنى على الفتح ، لخفته وذلك لأن مشابهته للمبنى أى الفعل ضميعة ، فحذف علامة
الاعراب مطلقا ، والتنوين ، وبني فى حالة واحدة فقط ، واختص بالبناء فى حالة الجر ، ليكون
كالفعل المشابهة فى التعرى من الجر » .

وقال ابن يعيش ج ١ ص ٥٨ . « على أن أبا الحسن وأبا العباس - رحمهما الله - ذهبا
الى أن غير المنصرف مبنى فى حالة فتحه اذا دخله الجار ، والمحققون على خلاف ذلك ، وهو رأى
سيبويه » .

فمن تلك الأسماء : «كَمْ» ، و«أَيْنَ» و«كَيْفَ» ، و«مَا» ، و«مَنْ» ، وهذا ، وهؤلاء ، وجميع المبهمة .

ومنها : الذى والذى ، ومنها : «حَيْثُ» .
واعلم أن الدليل على أن ما ذكرنا أسماء - وقوعها في مواضع الأسماء ، وتلذذيتها ما يؤدّيه سائر الأسماء .

• • •

أما (مَنْ) فتكون فاعلة ، ومفعولة ، وغير ذلك . تقول : جاءنى مَنْ فى الدار ، وضربت مَنْ فى الدار . وضربت مَنْ عندك ، ومررت بمن أكرمك .
وموقعها فى الكلام فى ثلاثة مواضع :

تكون خبراً فتكون معرفة إذا وُجِدت : ونكرة / إذا نَحِيت ، وتكون استفهاماً ، وجزاء .
وتقول فى الاستفهام : مَنْ ضربك ؟ ؛ كما تقول : أزيدُ ضربك ؟ وتقول : مَنْ ضربت ؟ ،
وبمن مررت ؟ كما تقول فى زيد .

٣
١٥٣

وكذلك الجزاء . تقول : مَنْ يأتيك تأتبه . ف«مَنْ» مرفوعة على تقدير : إن يأتك زيد تأتبه ،
وتقول : مَنْ تُعطي يكرمك على تقدير : زيدا تُضرب ، وكذلك بمن تَمُرُّ أَمُرُّ به . فهذا قد أوضح
لك أنها اسم .

فأما ما بُيِّنَتْ من أجْله ، ومُنِعَتْ الإعراب لمضارعتها - فإنها ضارعت فى الجزاء (إن) التى هى
حرف الجزاء ، وفى الاستفهام الألف و(هل) .
فأما فى الخبر فلا يجب أن تُعرب ، لعل منها :

وقوعها فى الاستفهام والجزاء ، ومنها أنها فى الخبر لا تَمُّ إِلَّا بصلة فإنما تمامها صلتها ،
والإعراب بأواخر الأسماء (١) .

• • •

(١) فى أسرار العربية ص ٣٠ «فأما (من) فإنها بنيت ، لأنها لا تخلو أما أن تكون استفهامية
أو شرطية أو اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة .

فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام .
وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط .

وإن كانت اسماً موصولاً فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبنى .
وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصولة .

وتكلم المبرد عن معانى (من) فى الجزء الأول ص ٤١ ، ص ٤٧ والجزء الثانى ص ٥٠ ،
ص ٢٩٦ والجزء الثالث ص ٦٣

ومن هذه الأسماء (أَيْنَ) ، و (كَيْفَ) ، ومضارعها لحروف الاستفهام والجزاء قد وضعت لك ، وتحريك آخرها ؛ لالتقاء الساكنين ، حُرِّكَتْ بالفتح للياء التي قبل أواخرها .

٣
١٥٤

فكذلك : (حَيْثُ) / في قول من فتح . فأما من ضمَّ آخرها فإنما أجراها مُجَرِّى الغايات ؛

إذ كانت غاية . وتفسير هذا في موضعه من هذا الباب إن شاء الله .

وكلُّ مبنى مُسَكَّنٌ آخره إن وليَ حرفاً متحرِّكاً ؛ لأنَّ الحركات إنما هي في الأصل للإعراب ، فإن سَكَّنَ ما قبلَ آخره فلا بُدَّ من تحريك آخره ؛ لئلا يلتقي ساكنان . فهذه حالُ المبنيةِ إلَّا ما ضارِع منها المُتَمَكِّنَة ، أو جُيِّلَ في موضع لعلَّ بمنزلة غير المتمكِّنة ، وقد ذكرناه في الكتاب (١) وسنُعِيده في هذا الباب ، لأنَّه موضعه .

ومن المبنيات (أَمْسِ) . تقول : مضى أَمْسٍ بما فيه ، ولقيتكَ أَمْسٍ يا فتى .

وإنما بُنِيَ ؛ لأنَّه اسم لا يَخُصُّ يوماً بعينه ، وقد ضارِع الحروف .

وذلك أنك إذا قلت : فعلت هذا أَمْسٍ يا فتى فإنما تَعْنِي اليوم الذي يلي يومك ، فإذا انتقلت :

عن يومك انتقل اسم (أَمْسٍ) عن ذلك اليوم ؛ فإنما هي بمنزلة (مِنْ) التي لايتداه الغاية فيما وقعت عليه . وتنتقل من شَيْءٍ إلى شَيْءٍ ، وليس حَدُّ الأسماء إلَّا لزوم ما وُضِعَتْ علامات عليه .

٣
١٥٥

وحيث زيدٌ جالسٌ . فحيث انتقل زيد/ (فحيث) مُتَقِلٌّ معه . فأما كسر آخر (أَمْسٍ)

فلالتقاء الساكنين : الميم . والسين (٢) .

(١) انظر الجزء الثاني ص ٢٠٢

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٣ « واعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع :

ذهب أَمْسٍ بما فيه ، وما رأيتَه مذ أَمْسٍ ، فلا يصرفون في الرفع ، لأنهم عدلوه عن الأصل

الذي هو عليه في الكلام لا عما ينبغى له أن يكون عليه في القياس .

الا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه في كل المواضع ، وبني تميم يكسرونه في أكثر المواضع

في النصب والجر

وفي أسرار العربية ص ٣٢ « وأما (أَمْسٍ) فأنما بنيت ، لأنها تضمنت معنى لام التعريف ،

لان الأصل في أَمْسٍ : الأَمْسُ ، فلما تضمنت معنى السلام تضمنت معنى الحرف ، فوجب

أن تبني .

وأنما بنيت على حركة ، لالتقاء الساكنين ، وأنما كانت الحركة كسرة ، لأنها الأصل في

التحريك لالتقاء الساكنين

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١١٧ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ وأمالى الشجرى ج ٢

ص ٢٦٠ .

وإنما كان الحذف الكسر لما أذكره لك : وهو أنه إذا كان الساكن الذى تحركه فى الفعل كسرتة ؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب ، ولو ضمته لالتبس بالفعل المرفوع ، فإذا كسرتة علم أنه عارض فى الفعل ؛ لأن الكسر ليس من إعرابه .

وإن كان الساكن الذى تحركه فى اسم كسرتة ؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف ، وإن ضممت التيس بالمرفوع غير المنصرف ، فكسرتة لئلا يلتبس بالمخفوض ؛ إذ كان المخفوض العرب يلحقه التنوين لا محالة ؛ فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين .

* * *

فأما الغايات فمصرفية عن وجهها ؛ وذلك أنها مما تقديره الإضافة ؛ [لأن الإضافة] (١) تعرفها وتحقق أوقاتها ، فإذا حذفت منها . وتركت نياتها فيها - كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة ، فصرفت عن وجوهها . وكان محلها من الكلام أن يكون نصبا أو خفضا .
فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم . وكان ذلك دليلا على تحويلها ، وأن موضعها معرفة (٢)

(١) تصحيح السيرافى .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٤ « فأما ما كان غاية ، نحو : قبل وبعد وحيث ، فانهم يحركونه بالضمة . وقد قال بعضهم حيث . شبهوه بأين .
ويدل على أن قبل وبعد غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردين ما يكون فيهما مضافين .
لا تقول : قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاما ، ولا تقول : هذا قبل ، كما تقول : هذا قبل العتمة ، فلما كانت لا تمكن ، وكانت تقع على كل حين شبهت بالأصوات .
يريد سيبويه بقوله : « لا تقول : هذا قبل » : أن الظروف المقطوعة عن الإضافة المبنية لا تقع خبرا . كما لا تقع حالا ولا صفة .

فى أسرار العربية ص ٣١ « وأما قبل وبعد فانما بنيا ، لأن الأصل فيهما أن يستعلا مضافين الى ما بعدهما ، فلما اقتطعا عن الإضافة - والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة - تنزلا منزلة بعض الكلمة ، وبعض الكلمة مبنى ، قال الله تعالى (لله الأمر من قبل ومن بعد) .

وانما بنيا على حركة ، لأن كل واحد منهما كان له حالة اعراب قبل البناء ، فوجب أن يبنيا على حركة تمييزا لهما على ما بنى وليس له حالة اعراب نحو من وكم .
وقيل : انما بنيا على حركة ، لالتقاء الساكنين والقول الصحيح هو الأول .
فإن قيل : فلم كانت الحركة ضمة ، قيل : لوجهين : أحدهما : أنه لما حذف المضاف اليه بنيا على أقوى الحركات وهى الضمة تعريضا عن المحذوف وتقوية لهما .

والوجه الثانى : انما بنوهما على الضمة ، لأن النصب والجر يدخلهما ، نحو : جئت قبلك ومن قبلك . وأما الرفع فلا يدخلهما البتة ، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبس حركة الاعراب بحركة البناء .

وأنظر شرح الكافية ج ٢ ص ٩٥ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٨٨ ، أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٠

وإن كانت نكرة أو مضافة، لزمها الإعراب / وذلك قولك : جئت قبلك ، وبَعْدَكَ ، ومن قبلك ^٣
 ١٥٦ ومن بعْدِكَ ، وجئت قبلاً وبَعْدًا ، ؛ كما تقول أولاً وآخراً .

فإن أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت : جئت قبلُ وبَعْدُ ، وجئت من قبلُ
 ومن بَعْدُ . قال الله عز وجل : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (١) وقال : (وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْنَا
 فِي يُوسُفَ) (٢) .

وقال في الإضافة : (وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ) (٣) و (مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ) (٤)
 وكذلك جئت من علُو ، وصَبَّ عليهم من فوق ، ومن تحتُ يا فتى إذا أردت المعرفة .
 وكذلك من دُونُ يا فتى .

و (حيثُ) فيمن ضمَّ وهى اللغة الفاشية (٥) . والقراءة المختارة (سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ
 لَا يَعْلَمُونَ) (٦) . فهى غاية ، والذي يُعَرَّفُها ما وقعت عليه من الابتداء والخبر .
 وإنما حقُّ هذا وبابه للظروف من الزمان ، و (حيثُ) ظرف من المكان (٧) . ولكنَّ ظروف الزمان
 دلائل على الأفعال ، والأفعال توضح معانيها .

ولو أفردت (حيثُ) لم يصحَّ معناها . فأضفتها إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛
 كما تفعل بظروف الزمان ؛ لمضارعتها ، ومشاركتها إياها بالإيهام ؛ فلذلك تقول : قمت حيثُ

(١) الروم : ٤

(٢) يوسف : ٨٠

(٣) آل عمران : ١١

(٤) الفتح : ٢٤

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٤ (وقد قال بعضهم : حيث . شبهوه بأين)

(٦) الاعراف : ١٨٢

(٧) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١١ « وأما حيث فمكان بمنزلة قولك : هو فى المكان الذى فيه
 زيد ، وهذه الأسماء تكون ظروفًا » .

قمت ، / وقمت حيثُ زيد قائم (١) ؛ كما تقول : قمت يومَ قام زيد ، وحينَ زيدُ أميرٌ ، والغاياتُ كُلُّها بمنزلة ما ذكرناه .

وأما ظروف الزمان فإنما كانت بالفعلِ أولى ؛ لأنها إِنَّمَا بُنِيَتْ لما مضى منه ، ولما لم يأت .
تقول : جئت وذهبت ، فيُعْلَمُ أَنَّ هذا فيما مضى من الدهر ، وإذا قلت : سَأَجِيءُ وسَأُذْهَبُ ،
عُلِمَ أَنَّهُ فيما يستقبل من الدهر ، وليس للمكان ما يقع هذا الموقع ؛ لأنه ثابت لا يزول ، ومرئى
مُمَيَّز : كزيد ، وعمرو .

والزمان كالْفِعْلِ : إِنَّمَا هو مُضَيٌّ الليل والنهار . فإذا قلت : هذا يومُ زيد . فمعناه :
الذي فَعَلَ فيه ، أو عُرِفَ فيه ، أو حَدَّثَ له فيه حَدِثٌ ، أو حَدَّثَ (٢) به .

فإذا قلت : هذا يومُ يخرج زيد ، فقد أَصَفْتَهُ إلى هذه الجملة ، فاتَّصَلَ بالفعلِ لما فيه من
شبهه ، وأتبعه الفاعلُ ؛ لأنه لا يخلو منه . وهو معرفة ؛ لَأَنَّ قولك : هذا يومُ يخرج زيد : هذا
يوم خروج زيد في المعنى ، و (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٣) : هذا يومٌ مَنَعَهُمُ من التُّطُقِ . واتَّصَلَ
بالابتداء والخبر ، والفِعْلُ والفاعل ؛ كما يكون ذلك في (إِذْ) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ، ويكون الاسم بعده اذا
أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس : (اذا) و (حيث) » . تقول : اذا عبد الله تلقاه
فاكرمه ، وحيث زيدا تجلده فاكرمه ، لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة ، ويقبح ابتداء
الاسم بعدهما اذا كان بعده الفعل لو قلت : اجلس حيث زيد جلس ، أو اجلس حيث زيد
يجلس . والرفع بعدهما جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس حيث عبد الله
جالس ، واجلس اذا عبد الله جلس

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : « وانما جعل في الزمان أقوى ، لأن الفعل بني لما مضى منه
وما لم يمض ، ففيه بيان الفعل متى وقع ، كما ان فيه بيان أنه قد وقع المصدر وهو الحدث ،
والأماكن لم يبين لها فعل ، وليست الأماكن بمصادر أخذ منها الأمثلة ، فالأماكن الى الاناسي
ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يختصونها بأسماء كزيد وعمرو في قولهم : مكة وعمان ونحوهما ،
ويكون فيها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادي والبحر ، والدهر ليس كذلك ،
والأماكن لها جثة ، وانما الدهر مضى الليل والنهار فهو الى الفعل أقرب » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٥٠٢ : « وأسماء الزمان لا يضاف شيء منها الا الى مصدر ، أو
جملة تكون في معناه ، نحو : هذا يوم قدوم زيد ، وقولهم : يوم الجمل ، ويوم حليلة هو على
حذف مضاف ، اي يوم حرب الجمل ونحوه » . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٥ .

(٣) الرسائل : ٣٥

و (إِذْ) يقع بعدها الفعل والفاعل ، والابتداء والخبر (١) .

و (إِذَا) لا يقع بعدها إِلَّا الفعل ، نحو : آتيتك / إذا جاء زيد . وكنت في (إِذْ) تقول :
٣
١٥٨
أتيتك إذ زيد أمير ، وأتيتك إذ جاء زيد .

فلما جواز الوجهين في (إِذْ) ؛ فلأن الابتداء والخبر كالفعل والفاعل ؛ لأنهما جملتان .

فلما امتناع الابتداء والخبر من (إِذَا) فلأن (إِذَا) في معنى الجزاء ، والجزاء لا يكون إِلَّا

بالفعل .

ألا تراها تحتاج إلى الجواب ؛ كما تحتاج حروف الجزاء (٢) .

تقول : إذا جاء زيد فأعطه ، وإذا جئتني أكرمتك .

فإن قلت : أكرمك إذا جئتني : (فأكرمك) في موضع الجواب ؛ كما تقول في حروف

الجزاء : أكرمك إن جئتني .

فكل ما كان من أسماء الزمان في معنى (إِذْ) فهو مضاف إلى ما يضاف إليه (إِذْ) من الابتداء

والخبر ، والفعل والفاعل .

وما كان في معنى (إِذَا) وهو الذي لم يأت فلا يضاف إِلَّا إلى الفعل إذا كان كذلك . تقول :

جئتك يوم زيد أمير ، وأتيتك يوم قام زيد .

وتقول في المستقبل : أتيتك يوم يقوم زيد ، ولا يجوز : يوم زيد أمير لما ذكرت لك (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ - ٥٥ : « وأما (إذ) فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول :
جئت إذ عبد الله قائم ، وجئت إذ عبد الله يقوم ، إلا أنها في (فعل) قبيحة نحو قولك : جئت إذ
عبد الله قام » .

(٢) سيبويه يرى أن (إذا) الشرطية يجوز اضافتها إلى الجملة الاسمية إذا كان خبر
المبتدأ بعدها جملة فعلية ؛ قال في ج ١ ص ٥٤ :

« والرفع بعدهما (إذا وحيث) جائز ، لأنك قد تبتدىء الأسماء بعدهما ، فتقول : اجلس
حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس » .

والمبرد يرى أن المرفوع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور وقد اعترض على سيبويه في
ذلك وقدمنا كلامه في الجزء الثاني ص ٧٧ - ٧٨ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٠ « باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء » .

يضاف إليها أسماء الدهر . وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيتك يوم يقوم ذاك ،

وقال الله عز وجل - (هذا يوم لا ينطقون) ، و (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) .

وجاز هذا في الأزمنة ، واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسّعوا بذلك في

الدهر ، لكثرة في كلامهم ، فلم يخرجوا الفاعل من هذا ، كما لم يخرجوا الأسماء من ألف

الوصل نحو : ابن ، وإنما أصله للفعل وتصريفه » .

وسيكّر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع ص ٦٢٨ من الأصل .

قال الله عز وجل : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (١) . وقال : (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٢) .

فَأَمَّا (إِذَا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تُسَدُّ مَسَدَ الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ / وذلك قولك : جئتكَ فإذا زيد ، وكلمتك فإذا أخوك . وتأويلُ هذا : جئت ، ففاجأني زيد ، وكلمتك ، ففاجأني أخوك ، وهذه تُغْنِي عن الفاء ، وتكون جواباً للجزاء ؛ نحو : إن تأتني إذا أنا أفرح على حَدِّ قولك : فَأَنَا أفرح (٣) . قال الله عز وجل : (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ مُّسِيئَةٌ بِمَا قَلَمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَنْتَقُونَ) (٤) [فقوله : (إِذَا هُمْ يَنْتَقُونَ)] (٥) في موضع : يَقْنَطُوا .

وقوله : إن تأتني فلك درهم في موضع إن تأتني أعطيك درهما ؛ كما أن قوله عز وجل : (سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) (٦) في موضع : (أم صمتم) .

فمن جعل (حَيْثُ) مضمومة - وهو أجود القولين - فإنما ألحقها بالغايات ؛ نحو : مِنْ قَبْلُ ، وَمِنْ بَعْدُ ، وَمَنْ عَلَ يَا فَتَى ، وابدأ بهذا أولُ يا فَتَى ، ونحوه .

ومن فتح فللباء التي قبل آخره ، وأنه ظرف بمنزلة (أَيْنَ) و (كَيْفَ) (٧) .

(١) المائة : ١١٩

(٢) المرسلات : ٣٥

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٥٤ « ولذا موضع آخر يحسن فيه ابتداء الاسماء بعدها . تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو ، لأنك لو قلت : نظرت إذا زيد يذهب لحسن » . وقال في ص ٤٣٥ : « وسألت الخليل عن قوله عز وجل (وإن تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول ، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول ، وهذا ما هنا في موضع قنطوا ، كما أن الجواب بالفاء في موضع الفعل » وانظر المقتضب ٥٨ : ٢ .

(٤) الروم : ٣٦

(٥) تصحيح السيراق .

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٤٣٥ قال : « ونظير ذلك قوله (سواء عليكم ادعوتموهم أم انتم صامتون) بمنزلة أم صمتم » .

والآية في سورة الاعراف : ١٩٣

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ : « فأما ما كان غاية نحو قبل وبعد وحيث فانهم يحركونه بالضم » . وقد قال بعضهم : حيث شبهوه بأين ، . . .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَا زَيْدُ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي النَّدَاءِ ، فَقَدْ مَضَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ (١) فِي مَوْضِعِهَا ، وَالْمَبْنِيَّاتُ كَثِيرَةٌ .
وَفِيهَا ذَكَرْنَا دَلِيلَ عَلَى مَا تَرَكْنَا .

وَبَابِ (حَدَامِ) ، وَتَرَكَ ، وَحَلَّاقٍ ، / وَبَدَادٍ ، وَنَزَالٍ ، قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيهَا يَجْرِي وَمَلَا يَجْرِي .
٣
١٦٠

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ سَوَى ذَلِكَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ ، نَحْوُ: صَهْ ، وَمَهْ ، وَإِيهْ ، وَإِيهَا ،
وَمَهْلًا يَا فَتَى ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَنَحْنُ ذَاكِرُوهُ :

أَمَّا (صَهْ) ، وَ(مَهْ) ، وَ(قَدْ) الَّتِي بِمَعْنَى حَسْبُ ، فَمَبْنِيَّاتٌ عَلَى السَّكُونِ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَ
أَوَاخِرِهَا ، وَأَنْتَاهَا فِي مَعْنَى (أَفْعَلْ) .

وَأَمَّا (إِيهْ) يَا فَتَى فَحَرَّكَتِ الْهَاءُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَتَرَكَ التَّنْوِينَ ، لِأَنَّ الْأَصْوَاتَ إِذَا
كَانَتْ مَعْرِفَةً لَمْ تَنْوُنْ (٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيهْ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الْبَلَّاقِ (٣)

(١) أَشَارَ إِلَى عِلَّتِهِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي ص ٣ وَسَيَتَكَلَّمُ عَنْهُ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ ص ٥١٣ مِنَ الْأَصْلِ
(٢) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ٢ ص ٥٣ : « زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الَّذِينَ يَقُولُونَ : غَاقُ غَاقٍ وَعَاءُ وَحَاءُ ، فَلَا
يَنْوُنُونَ فِيهَا وَلَا فِي أَشْبَاهِهَا أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ ..
وَكَانَهُ قَالَ : قَالَ الْغَرَابُ هَذَا النَّحْوُ . وَإِنَّ الَّذِينَ قَالُوا : عَاءُ وَحَاءُ وَغَاقُ جَعَلُوهَا نَكْرَةً
وَزَعَمَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : صَهْ ذَلِكَ بِالتَّنْوِينِ أَرَادُوا النُّكْرَةَ كَانَهُمْ قَالُوا : سَكُوتًا .
وَكَذَلِكَ إِيهْ وَوِيهْ وَوِيهَا .. »

(٣) فِي أَصْلَاحِ الْمَنْطِقِ ص ٢٩١ : وَقَوْلُ الرَّجُلِ إِذَا اسْتَزَدْتَهُ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ عَمَلٍ : إِيهْ فَإِنْ
وَصَلَتْ قُلْتَ : إِيهْ حَدَّثْنَا .

وَقَوْلُ ذِي الرِّمَةِ : وَقَفْنَا فَقُلْنَا : إِيهْ .. فَلَمْ يَنْوُنْ وَقَدْ وَصَلَ ، لِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ ، وَكَذَلِكَ
قَالَ ثَعْلَبُ فِي مَجَالِسِهِ ص ٢٧٥

وَقَالَ ابْنُ جَنَى : « فَإِذَا نَوَيْتَ وَقُلْتَ : إِيهْ فَكَانَكَ قُلْتَ : اسْتِزَادَةً ، وَلِذَا قُلْتَ : إِيهْ فَكَانَكَ
قُلْتَ : الاسْتِزَادَةَ فَصَارَ التَّنْوِينُ عِلْمَ التَّنْكِيرِ وَتَرَكَهُ عِلْمُ التَّعْرِيفِ .. وَأَمَّا مَنْ أَنْكَرَ هَذَا الْبَيْتَ
عَلَى ذِي الرِّمَةِ فَإِنَّمَا خَفِيَ عَلَيْهِ هَذَا الْمَوْضِعُ » .

فِي الْمَخْصَصِ ج ١٤ ص ٨١ « وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَخْطِئُ ذَا الرِّمَةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَيَزْعَمُ أَنَّ
الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا إِيهْ بِالتَّنْوِينِ وَالنَّحْوِيِّونَ الْبَصَرِيُّونَ صَوَّبُوا ذَا الرِّمَةِ .. » .
الْبَالُ : الشَّانُ وَالْحَالُ . (مَا) اسْتِفْهَامُ انْكَارٍ أَيْ لَيْسَ مِنْ شَأْنِهَا الْكَلَامُ .
وَالْدِيَارُ الْبَلَّاقُ : الَّتِي ارْتَحَلَ سَكَانُهَا فَهِيَ خَالِيَةٌ .

ولو جعله نكرة لقال : إِيَّيْ يَا فُتَى ؛ كما يقول : إِيَّهَا يَا فُتَى : إذا أمرته بالكفِّ ، وَوَيْهَا : إذا أغريته (١) .

قال الشاعر :

وَيْهَا فِدَاءُ لَكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدْتُ حَامُوا عَلَى مَجْدِكُمْ وَانْكُفُوا مِنْ انْكَالَا (٢)
وكذلك قولهم : قال الغراب : غَاقِي يَا فُتَى ، فإن جعلته نكرة نوّنت ، وكذلك ما كان مثله .

= طلب الحديث من الطفل أولا ليخبره عن محبوبته أم سالم ، وهذا من فرط تحيره وتدلّيه في استخباره مما لا يعقل ، ثم أخاف ، وأنكر من نفسه بأنه ليس من شأن الأماكن الاخبار عن السواكن .

انظر الخزانة ج ٣ ص ١٩ وشروح سقط الزند ص ٩٨٠ .

والبيت لدى الرمة من قصيدة له في ديوانه ص ٣٥٥ - ٣٧١ .

(١) في اصلاح المنطق ص ٢٩١ فاذا أغريته بالشئ قلت : ويها يا فلان . ومثله في مجالس نعلب ص ٢٧٥ .

(٢) البيت لحاتم الطائي وروايته في طبعتي ديوانه ص ١٩ ، ١٠٨ ويها فِدَاؤُكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدْتُ

وروى في اللسان (ويه) يَهَا فِدَى لَكُمْ أُمِّي وَمَا وَلَدْتُ

وفي كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٣ وسألت الخليل عن قوله: فداء لك فقال : بمنزلة امس .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٦٧ وابن يعيش ج ٤ ص ٧٢ .

هنا باب

/ الاسم الذى تُلحِقُه صوتاً أعجمياً

نحو : عَمْرُوِيه ، وَحَمْدُوِيه ، وما أشبهه ، والاختلاف فى هيهات ، وذِيَّة وذِيْت ، وكِيَّة وكِيْت

إِعلم أَنَّ الاسمَ الأعجميَّ الذى يُلحَقُ الصَّدرَ مَجْزَاهُ مَجْزَى الأصواتِ : فحقُّه أَنْ يكونَ مكسوراً بغير تنوينٍ ما كان معرفةً .

فإن جعلته نكرة نَوْنَتْه على لفظه ؛ كما تفعل ذلك بالأصوات ، نحو قولك : إِيه يا فتى فى المعرفة ، وإِيه ، إذا أردت النكرة ، وقال الغراب : غاقٍ . وغاقٍ^(١) فى النكرة .

وتأويلُ تَرْكِ التنوينِ فيه : أَنَّهُ قالَ الشَّيْءُ الذى كنت تعرفه به ؛ والنكرة إنما هو . قال صوتاً هذا مثاله .

فَأَمَّا الصَّدرُ فلا يكون إلا مفتوحاً ؛ كقولك : حَضْرَمَوْتُ يا فتى ، وخمسة عشر ؛ وما يفتح قَبْلَ هاءِ التانيث ؛ نحو : حمدة ، وما أشبهها . وذلك الاسم ما كان نحو : عَمْرُوِيه ، وَحَمْدُوِيه^(٢) ؛ كما قال الشاعر :

/ يا عَمْرُوِيه انطلق الرِّفاقُ مَالِك لا تَبْكِي ولا تَشْتاقُ^(٣)

(١) غاق غاق : حكاية صوت الغراب .

(٢) فى سيبويه ج ٢ : ٥٢-٥٣ : د واما عمرويه فانه زعم انه اعجمي وانه ضرب من الاسماء الاعجمية ، والزموا آخره شيئاً لم يلزم الاعجمية ، فكما تركوا صرف الاعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوت ، لانهم قد راوه قد جمع امرين فحطسوه بدرجة عن اسماعيل واشباهه ، وجعلوه فى النكرة بمنزلة غاق منونة مكسورة فى كل المواضع . وعمرويه عندهم بمنزلة حضرموت فى انه ضم الاخر الى الاول . . وعمرويه فى المعرفة مكسور فى حال الجر والرفع والنصب غير منون وفى النكرة تقول : هذا عمرويه آخر ورايت عمرويه آخر (بكسر الهاء وتنوينها) « .

وسيعيد المبرد حديثه فى الجزء الرابع .

(٣) لم اعثر على قائله ، ومعناه واضح .

وزعم سيبويه مع التفسير الذي فسرناه أَنَّ العرب إذا ضَمَّت عربيًّا إلى عربيٍّ مَّا يَلْزِمُه البناء ألزَمته أَخَفَّ الحركات ، وهى الفتحة ، فقالوا : خمسةَ عشرَ يا فتى ، وهو جارى بَيْتَ بَيْتَ يا فتى ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً ، و(يا ابنَ أُمٍّ لَا تَأْخُذْ) (١) وإذا بَنَوْا أَعْجَمِيًّا مع ما قَبْلَه حَطَّوه عن ذلك ، فألزموه الكسر ، وهذا مُطَرَّدٌ فى كلامهم .

فَأَمَّا (هَيْهَاتَ) فتأويلها : فى البُعد ، وهى ظَرْفٌ غير مُتَمَكِّن ؛ لإيهامها (٢) ، ولأنَّها بمنزلة الأصوات .

فمنهم من يجعلها واحدا كقولك : (عَلَقَاة) فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٣) فمن قال ذلك فالوقف عنده هيهاه وترك التنوين للبناء .

ومنهم من يجعلها جمعا كَبَيِّضَاتٍ فيقول : (هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ) (٤) وإذا وقف على هذا القول وقف بالتاء ، والكسرة إذا أردت الجمع للبناء كالفتحة إذا أردت الواحد .

(١) سورة طه : ٩٤ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٧ « وسانته عن هيهات اسم رجل وهيهاه فقال : أما من قال : هيهاه فهى عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل على ذلك أنهم يقولون فى السكوت : هيهاه . ومن قال : هيهات ، فهى عنده كبيضات ، ونظير المفتحة فى الهاء الكسرة فى التاء . فإذا لم يكن هيهات ولا هيهاه علما لشيء فهما على حالهما لا يغيران عن الفتح والكسر ، لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن » .

وفى الخصائص ج ١ ص ٢٠٦ « وكان أبو على - رحمه الله - يقول فى هيهات : أنا أفتى مرة بكونها اسما سمي به الفعل كصه ومه ، وأفتى مرة أخرى بكونها ظرفا على قدر ما يحضرني فى الحال . وقال مرة أخرى : أنها وإن كانت ظرفا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسما سمي به الفعل ، كعندك ودونك » .

وقال فى ج ٣ ص ٤١ - ٤٣ « ومنها هيهات : وهى عندنا من مضاعف الفاء فى ذوات الأربعة ووزنها : فعلله وأصلها هيهية ٠٠٠ ، فانقلبت اللام ألفا ، فصارت هيهاة ، والتاء فيها للتانيث ٠٠ والوقوف عليها بالهاء وهى مفتوحة فتحة المينيات .

ومن كسر التاء فقال : هيهات فان التاء تاء جماعة التانيث ، والكسرة فيها كالفتحة فى الواحد ، واللام عندنا محذوفة ، لالتقاء الساكنين ، ولو جاءت غير محذوفة لكانت : هيهيات . لكنها حذفت ، لأنها فى آخر اسم غير متمكن ، فجاء جمعه مخالفا لجمع المتمكن ٠٠ ، ثم أخذ يذكر لفاتها .

(٣) المؤمنون : ٣٦

(٤) وقرا أبو جعفر بكسر التاء فيهما - النشر ج ٢ ص ٣٢٨ ، الاتحاف ص ٣١٨ وفيها من الشواذ قراءات كثيرة . انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٤٠٤ - ٤٠٥ وابن خالويه ص ٩٧ - ٩٨ .

ومن جعلها نكرة في الجميع نون فقال : هيهات يا فتى . وقال / قوم : بل نون وهى معرفة ؛ لأنَّ التنوين في تاء الجمع في موضع النون من مسليين . قال : والدليل على ذلك أنَّ معناه في البُعْدِ كمعناه ، فلو جاز أن تنكره وهو جمع لجاز أن تنكره وهو واحد ، وهذا قول قوى .

ويُنشد هذا البيت على وجهين ، قال :

ها أَذْداَ آمَلُ الحَيَاةَ وَقَدْ أَذْرَكَ عَقْلِي وَمَوْلِدِي حُجْراً

أَبَا امرئ القَيْسِ ، هَلْ سَمِعْتَ بِهِ ؟ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ طَالَ ذَا عُمْرَا (١)

بعض يفتح ، وبعض يكسر .

فَأَمَّا ذَيْتَ وَذَيْتَ ، وَذِيَّةٌ فَإِنَّمَا هِيَ كُنَايَاتٌ عَنِ الْخَبَرِ ، كَمَا يُكْنَى عَنِ الْاسْمِ الْمَعْرُوفِ بِفُلَانٍ ، وَعَنِ الْعَدَدِ بِأَنْ يَقُولَ : كَذَا وَكَذَا .

ولم يُوضَعْ عَلَى الْإِفْرَادِ ، فَلِذَلِكَ بُنِيَتْ ، وَالتَّاءُ مَتَحَرِّكَةٌ بِالْفَتْحِ ؛ لِالتَّعَاوُفِ السَّاكِنِينَ مِنْ حَيْثُ حَرَّكَتْ آخِرَ (أَيْنَ) ، وَ(كَيْفَ) ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ (٢) .

(١) البيتان من قصيدة للربيع بن ضبع الفزاري من المصمرين ، عاش كما قيل ، أربعين وثلاثمائة سنة ، والقصيدة في كتاب المصمرين لأبي حاتم ص ٦ - ٧ ، وأمالى القالى ج ٢ ص ١٨٥ ، وحماسة البحترى ص ٣٢٢ ، وأمالى الشريف المرتضى ج ١ ص ٦٨٥ ، والاقتضاب ص ١٠٢ والف بالبلوى ج ٢ ص ٨٨ .

وعمر : مثقل عمر ، وذلك لغة فصيحجة جاءت في القراءات السبعية في الفاظ كثيرة .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٧ - ٤٨ ، ومثل هيهات ذية إذا لم يكن اسماً ، وذلك قولك : كان من الأمر ذية وذية ، فهذه فتحة كفتحه الهاء ثم ، وذلك أنها ليست أسماءً متمكنات ، فصارت بمنزلة الصوت .

فان قلت : لم لم تسكن الهاء في ذية وقبلها حرف متحرك ؟ .

فان الهاء ليست ها هنا كسائر الحروف ، الا ترى أنها تبدل في الصلة تاء ، وليست زيادة في الاسم ، فكروا أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومن الاسم ، وصارت الفتحة أولى بها ، لان ما قبل هاء التانيث مفتوح أبداً ، فجعلوا حرفتها كحركة ما قبلها ، لقربها منها ، ولزوم الفتح ، وامتنعت أن يكون ساكنة ، كما امتنعت عشر في خمسة عشر ، لأنها مثلها . . .

وكل اسمين أزيلا فحكمهما إذا بُنِيا كذلك ؛ نحو : لقيته كَفَّةً كَفَّةً (١) ، وَبَيَّتَ بَيْتَ (٢) .
فقد تجوز فيهما الإضافة وترك / البناء للمعنى .

وذلك أَنَّ معنى كَفَّةً كَفَّةً : كَفَّةً لِكَفَّةً ، أَيْ : قابلت صفحة صفحة . فيجوز أن تقول : لقيته
كَفَّةً كَفَّةً يا فتى .

وكذلك هو جارِ بَيَّتَ بَيْتَ يا فتى ؛ لِأَنَّ المعنى : بَيَّتهُ إلى بَيْتِي . فعلى ما ذكرت لك تَصْلُحُ
الإضافة . وتَمْنَعُ .

فَأَمَّا (شَغَرَ بَغَرَ) فإسمان ليس في أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر ؛ فلذلك لم يكن فيهما
وفيما أشبههما إِلَّا البناء (٣) . وفيما ذكرت لك من المَبْنِيَّات ما يَدُلُّ على جميعها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « وزعم يونس أن كفة كفة كذلك تقول : لقيته كفة كفة وكفة
كفة .

والدليل على أن الآخر مجرور ، وليس كشر من خمسة عشر أن يونس زعم أن رؤية
كان يقول : لقيته كفة عن كفة يا فتى .
وانما جعل هذا هكذا في الظرف والحال ، ، ،
وفي اللسان : وقولهم : لقيته كفة كفة بفتح الكاف ، أى كفاحا وذلك إذا استقبلته مواجهة .
ولقيته كفة كفة وكفة كفة على الإضافة ، أى فجأة ومواجهة .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ « باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ،
ولا هو هو .

وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا وهو جارِ بيت بيت فهذه أحوال ، ، ،
وقال في ج ٢ ص ٥٣ « وأما يوم يوم ، وصباح مساء ، وبيت بيت ، وبين بين ، فإن العرب
تختلف في ذلك : يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد ، وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ، ولا يجعله
اسما واحدا ، ولا يجعلون شيئا من هذه الأسماء بمنزلة اسم واحد إلا في الحال أو الظرف » .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٤ « ومثل أيادي سبا وبأدى بدا قوله : ذهب شجر بقر ، ولا بد
من أن يحرك آخره ، كما ألزموا التحريك الهاء في ذية ونحوها ، لشبه الهاء بالشئ الذي ضم
إلى الشئ » .

وقال في ص ٥١ « ونحو هذا في كلامهم . حيض بيض مفتوحة ، لأنها ليست متمكنة ،
في اللسان : تفرق القوم شجر بقر ، وشذر مذر ، أى في كل وجه .
وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٦١ .

هذا باب

الأسماء واختلاف مخارجها

إِعلم أَنَّ الأسماء تقع على ضروب :

فمنها ما يقع للفصل غير مشتق ، وذلك نحو : حجر ، وجبل ، وكل ما كان مثل هذا فهذا سبيله ، وهو نكرة لا يُعرف بالاسم منه إلا أنه واحد من جنس .
ومن الأسماء ما يكون مشتقاً نعتاً ، ومشتقاً غير نعت .

فأما النعت فمثل : الطويل ، والقصير ، والصغير ، والعامل ، والأحمق ، فهذه كلها نعوت جارية على أفعالها : / لأنَّ معنى الجاهل : المعروف بأنه يجهل ، والطويل : المعروف بأنه طال .
فكل ما كان من هذا فعلاً له أو فعلاً فيه فقد صار حلية له .

والأسماء المشتقة غير النعوت مثل : حنيفة ، وإنما اشتقاقه من الحنيف ، وأصله المخالف في هيئته . يقال : رجل أخف لما في رجليه ، ودين حنيف أى : مخالف لخطأ الأديان .
ولو كان على الفعل فكان من تحذف لكان الفاعل متحذفاً .
وكذلك (مُضر) إنما هو مشتق من قولك : مضر اللبن ، إذا حمض (١) .
كما أن (عيلان) من العيلة (٢) ، و (قحطان) من القحط (٣) ، وليست على أفعالها .

(١) في الاشتقاق لابن دريد ص ٣٠ « اشتقاق مضر من اللبن المضير وهو الحامض وبه سميت المضيرة » .

(٢) في الاشتقاق لابن دريد ص ٢٦٥ « عيلان : فعلان من قولهم : عال يعيل : اذا افتقر .
وقال قوم : بل كان عيلان فقيراً ، فكان يسأل أخاه الياس فقال له : انما انت عيسال على ، فسمى عيلان » .

وقال قوم : حزنه عبد أسود يقال له : عيلان » .
(٣) في الاشتقاق أيضاً ص ٣٦١ « قحطان : فعلان من قولهم : شئ قحيط ، أى شديد .. » .

ومن الأسماء المبهمة ، وهى التى تقع للإشارة ، ولا تَخْصُ شيئاً دُونَ شَيْءٍ ، وهى :
هذا ، وهناك ، وأولئك ، وهؤلاء ونحوه .

ومن الأسماء الأعلام ، وإنما هى ألقاب مُحدَّثة ؛ نحو : زيد ، وعمر .

ومن الأسماء المضمرة ، وهى التى لا تكون إلا بعد ذِكرٍ ، نحو : الهاء فى به ، والواو فى فعلوا ،
والألف فى فعلاً .

فأنكرُ الأسماء قول القائل : شَيْءٌ ؛ لَأَنَّهُ مُبْهَمٌ فى الأَشْيَاءِ كُلِّهَا . فإن قلتَ جِسْمٌ فهو نكرة ،
وهو أَخْصَصَ من شَيْءٍ ؛ / كما أَنَّ حيواناً أَخْصَصَ من جِسْمٍ ، وإنساناً أَخْصَصَ من حيوانٍ ، ورجلاً
أَخْصَصَ من إنسانٍ .

$\frac{3}{166}$

والعرفة : ما وُضِعَ عَلَى شَيْءٍ دُونَ ما كان مِثْلَهُ ، نحو : زيد وعبد الله فإن أَشْكَلَ زيد من زيد
فرَقْتُ بينهما الصفة . وقد ذكرنا هذا مُفَسَّراً فى باب المعرفة والنكرة (١) .

هذا باب

مَخَارِجُ الْأَفْعَالِ وَاخْتِلَافُ أَحْوَالِهَا

وهي عشرة أنحاء

فمنها : الْفِعْلُ الْحَقِيقُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ إِلَى مَفْعُولٍ ، وهو قولك : قام زيد ، وجلس عمرو ، وتكلم خالد . فكلُّ هذا وما كان مثله غير مُتَعَدٍّ .

وكلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ فَهُوَ مُتَعَدٍّ إِلَى اسْمِ الزَّمَانِ ، واسم المكان والمصدر ، والحال (١) ، وذلك قولك : قام عبد الله ضاحكا يوم الجمعة عندك قياما حسنا ؛ وذلك أَنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ . فقولك : قام زيد بمنزلة قولك : أحدث قياما ، وتَعَلَّمَ أَنَّ ذَلِكَ فِيَامُضِي مِنَ الدَّهْرِ ، وَأَنَّ لِلْحَدَثِ مَكَانًا ، وَأَنَّهُ كَانَ عَلَى هَيْئَةٍ .

وكذلك إن قلت : قام عبدُ الله ابتغاءَ الخير ، فجئت بالعلَّة التي لها وقع القيامُ .

وكلُّ ما كان / فِعْلُهُ عَلَى (فَعْلٍ) فَغَيْرُ مُتَعَدٍّ ، لِأَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ الْفَاعِلُ إِلَى حَالٍ عَنْ حَالٍ ؛ فَلَا مَعْنَى

٣
١٦٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ : «واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ، لأنه إنما يذكر ، ليدل على الحدث ، ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب ..»

لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرة وما يكون ضربا منه .
فمن ذلك : قعد القرقصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقري ، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه .

ويتعدى إلى الزمان .. وذلك قولك : قعد شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتقول : ذهبت أمس ، وسأذهب غدا ..

ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال : ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهابا ، وذلك قولك : ذهبت المذهب البعيد ، وجلست مجلسا حسنا ، وقعدت مقعدا كريما ، وقعدت المكان الذي رأيت .. ، وانظر ص ١٩ منه . وهذا الجزء ص ١١٦ .

للتعلّى ؛ وذلك قولك : كَرُمَ زيد ، وشَرُفَ عبد الله . والتقدير : ما كان كريماً ولقد كَرُمَ ، وما كان شريفاً ولقد شَرُفَ . فهذا نَحْوُ من الفعل .

ونَحْوُ آخر لا يتعدّى الفعل فيه الفاعل ، وهو للفاعل على وجه الاستعارة : ويقع على ضربين : أحدهما : سقط الحائط ، وطال عبد الله ، وأنت تعلمُ أنّهما لم يفعل على الحقيقة شيئاً . فلهذا ضَرَبُ .

والضَرْبُ الثاني الذي يُسمّيه النحويّون فعل المطاوعة . وذلك قولك : كَسَرْتَهُ فانكسر ، وشَوَيْتَهُ فانشوى ، وقطعته فانقطع ، وإنما هذا وما أشبهه على أنّك بلغت فيه ما أرَدْتَ ، وانتهيت منه إلى ما أحببت ؛ لا أن له فعلاً^(١) .

ومن الأفعال ما يتعدّى الفاعل إلى مفعول واحد وفعله واصل مؤثّر ، كقولك : ضربت زيدا ، وكسرت الشيء يا فتى^(٢) .

فإنما المصدر ، والحالات ، والظروف - فلا يمتنع منها فعل البتة .

ومن هذه المتعدّية إلى مفعول ما يكون غير واصل ، نحو : ذكرت زيدا ، وشتت عمرا ، وأضحكت

/ خالدا . فهذا نوع آخر .

٣
١٦٨

ومن الأفعال ما يتعدّى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما . وذلك قولك : أعطيت زيدا درهما ، وكسوت زيدا ثوبا ، وألبست زيدا جبّة^(٣) .

ومنها ما يتعدّى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما^(٤) وذلك نحو : ظننت زيدا أخاك ، وحسبت زيدا ذا الحفاظ . وخِلْتُ عبد الله يقوم في حاجتك .

(١) عقد بابا لأفعال المطاوعة في الجزء الثاني ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٤ : باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول .. ، وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦ : باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين ، فان شئت اقتصر على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثاني .. ، وانظر هذا الجزء ص ٩٠ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ١٨ : باب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك ان تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر .. ، وانظر هذا الجزء ص ٩٤ .

والفصل بين هذا والأول أَنَّ الأول فعل حقيقى يقع مفعولاه مُختلفَيْن . نقول : أعطيت زيدا ، فتحبر أنه كان منك عطاءً ، وإن شئت أن تذكره بعد ذكرته .

فأما قولك : ظننت زيدا فلا يستقيم ؛ لأنَّ الشكَّ إنما وقع في المفعول الثانى (١) . فالثانى خبر عن الأول ، والتقدير : زيد منطلق فى ظنى ، إلا أن تريد بظننت : اتهمت . فهذا من غير هذا الباب ، وكذلك : إذا أردت بعلمت : عرفت . فهو من باب ما يتعدى إلى مفعول ؛ كما قال عز وجل : (لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ) (٢) إنما هو : لانعرفونهم الله يعرفهم . وكذلك : (وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ) (٣) .

٣ / ومن هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وهو من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ،
١٦٩ ولكنك جعلت الفاعل فى ذلك الفعل مفعولا بأنه كان يعلم ، فجعل غيره أعلمه ، فيقول : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس ، ونبأتك عبد الله صاحب ذلك . فما كان من هذا فهذا سبيله (٤) .
ومنها ما يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد ، وليست أفعالا حقيقية ، ولكنها فى وزن الأفعال ، ودخلت لمعان على الابتداء والخبر ؛ كما أن مفعولى ظننت إنما هنا ابتداء وخبر . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وأمسى عبد الله ظريفا يا فتى (٥) .
وكذلك ليس ، وما زال ، ومادام . فهذه ثمانية أفعال متصرفة .

- (١) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣٤٠ والثالث ص ١١٣ .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٢١ « وكما قال عز وجل (لاتعلمونهم الله يعلمهم) كقولك : لا تعرفونهم الله يعرفهم » والآية فى الانفال : ٦٠ .
(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٨ : « وقد يكون علمت بمنزلة عرفت . لا تريد الا علم الاول ، فمن ذلك قوله تعالى (ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم فى السبت) وقال سبحانه (وآخرين من دونهم لاتعلمونهم الله يعلمهم) فهى هاهنا بمنزلة عرفت » ، وانظر ص ١٢١ منه .
والآية الاولى فى البقرة : ٦٥ .
(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣٩ « باب الفاعل الذى يتعداه فعلة الى ثلاثة مفعولين هاهنا . وذلك قولك : أرى الله زيدا بشرا اباك ، ونبأت عمرا زيدا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك » . وانظر هذا الجزء ص ١٢١ .
وللمبرد مناقشة من سيبويه فى قوله ج ١ ص ١٧ « ونبئت زيدا ، أى عن زيد » تكتفى بالإشارة إليها .
(٥) انظر هذا الجزء ص ٩٦ .

ومنها فعل التعجب وهو غير متصرف ؛ لأنه وقع لمعنى ، فمضى صرف زال المعنى . وكذلك كل شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ . فهو يلزم ذلك اللفظ . لذلك المعنى ، وهو قولك : ما أحسن زيدا ، وما أظرف أخاك . وقد مضى تفسيره (١) في بابيه وهو فعل صحيح .

* * *

والعاشر : ما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ، ولكنه يشبه الفعل بلفظ . / ، أو معنى .
فأما ما أشبه الفعل فدل على معناه مثل دلالة (ما) النافية ، وما أشبهها . تقول : ما زيد منطلقا ، لأن المعنى : ليس زيد منطلقا ، وما أشبهه في اللفظ . ودخل على الابتداء والخبر دخول (كان) ، و (إن) وأخواتهما . وقد ذكرنا الحجج فيها في بابها (٢) .

(١) لم يتقدم ذكره ، وسيدكره في الجزء الرابع ص ٤٨٤ من الأصل .
(٢) سيأتى بابها في الجزء الرابع ص ٤٩٩ .

هذا باب

الصلة والموصول في مسائله

فأما أصوله فقد ذكرناها

تقول : رأيت الذى أبوه منطلق . فـ (الذى) مرئى ، و (أبوه منطلق) صلته .

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان - لم يجز ، لأن قولك : أبواهما منطلقان صلة للذين ، واللذان فى صلة الذى . وهما ابتداء لا خبر له . فلم تتم الصلة .

فإن قلت : رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى الدار - لم يجز أيضا وإن كنت قد جئت بخبر ، لأنه ليس فى صلة الذى ما يرجع إليه .

فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان فى داره أو عنده أو ما أشبه ذلك - فقد صحّت المسألة ، وصار التقدير : رأيت الذى أخواك عنده .

فإن قلت : / رأيت الذى اللذان أبواهما منطلقان إليه لم يجز ، لأن (منطلقان) خبر الأبوين ، و (إليه) متصل بمنطلقين ، فكأنك قلت : رأيت الذى أخواه . فهذا ابتداء لا خبر له . فعلى هذا فقمس .

فإن قلت : رأيت اللذين الذى قاما إليه - فهو غير جائز ، لأن قولك : (الذى قاما إليه) ابتداء لا خبر له .

وتصحیح المسألة : رأيت اللذين الذى قاما إليه أخوك^(١) . فترجع الألف فى (قاما) إلى اللذين والهاء فى (إليه) إلى الذى ، و (أخوك) خبر الذى ، فتمت صلة اللذين ، وصحّ الكلام .

ولو قلت : ظننت الذى التى تكرمه يضربها - لم يجز ، وإن تمت الصلة ، لأن (التى) ابتداء

(١) عقد فيما سبق ص ١٣٠ - ١٣١ بابا لادخال الموصول على الموصول عنوانه بقوله : (هذا باب من الذى والتى الفه النحويون فادخلوا الذى فى صلة الذى) واكثروا فى ذلك . . .

و(نكرمه) صلتها ، و(يضرِبها) خبر الابتداء . فقد تمّ الذي بصلته ؛ وإنما فسد الكلام ؛ لأنّك لم تأتِ بفعول (ظننت) الثاني . فإن أثبت به فقلت (أخاك) أو ما أشبهه صَحَّ الكلام .

وتقول : ضرب اللذان القائمان إلى زيد أخوهما الذي المكرمه عبدُ الله (١) .

فتجعل (الذي) منصوبا ، وإن جعلته مرفوعا نصبت للذين .

/وتقول : رأيت الراكبَ الشاتِمةَ فرسك . والتقدير : رأيت الرجل الذي ركب الرجل الذي شتمه فرسك .

٣
١٧٢

وتقول : مررت بالدار الهادِمةِ المصلحُ داره عبدُ الله .

فقولك : (الهادِمةِ) في معنى التي هدمها الرجلُ الذي أصلح داره عبدُ الله .

وتقول : رأيت الحاملَ المطعمَ طعامك غلامك . أردت : رأيت الرجل الذي حمل الرجل الذي أطعمه طعامك غلامك ، فغلامك هو الحامل ، والهاءُ في (المطعمه) ترجع إلى الألف واللام الأولى .

ولو قلت : وافق ضربك صاحبك أخوك غلامك - كان جيّدا . رفعت الضربَ بانهُ الموافق غلامك ، و(ضربك) تقديره : أن ضربك ، وصاحبك هو الفاعل ، وأخوك نعت أو بدل . فهذا جيّد .

وإنما يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان في معنى (أن فعل) أو يفعل . فأما إذا قلت : ضربت ضربا - فليس المصدر كما يحتاج إلى الصلة (٢) .

فإذا قلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا - فمعناه : أعجبنى أن ضرب زيد عمرا وكذلك إذا قلت : ضربُ زيدٍ عمرو فمعناه : أن ضرب زيد عمرو .

(١) صلة اللذان جملة القائمان إلى زيد أخوهما ، وعبد الله فاعل المكرمه

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٨١ «واعلم أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل . وذلك إذا لم يكن مفعولا مطلقا ، وذلك لأنه لا يصح إذن تقديره بأن والفعل ، إذ ليس معنى ضربت ضربا أو ضربة أو ضربا شديدا : ضربت أن ضربت . . . »

وإذا قلت : قيام القائم إليه زيد / مُعْجِبُ الشاربِ ماءه الأكل طعمك - صار معناه : أن قام $\frac{3}{173}$ الذي قام إليه زيد معجب الذي شرب ماءه الرجل الذي أكل طعمك .

* * *

وتقول : أعجبَ حُسْنُ حذاءِ نعلِكَ حذاءُها لا يسَ نعلُ أخيك ، وإن شئت قلت : لا بسا نعلُ أخيك .

* * *

وهذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها إن شاء الله من مسائل طويلة أو قصيرة معمة الاستخراج .

* * *

تقول : أعجب المدخلُ السجنَ المدخلُ الضاربُ الشاتمَ المكرمَ أخاه عبدَ الله زيدا .

أردت : أعجب زيدا المدخلُ السجنَ المدخلُ الرجلَ الذي ضرب الرجلَ الذي شتم الرجلَ الذي أكرمَ أخاه عبدَ الله (١) إن شئت نصبت (عبد الله) بأنه الأخ فبيّنته به ، وإن شئت جعلته بدلاً ، وأبدلته من بعض المنصوبات (٢) التي لم تذكر أسماءها إذا كان إلى جانبه من الصلة ، فإن فصلت بين ما في الصلة وبين ما تبدله منها لم يجز ، لأنك إذا أبدلت شيئاً مما في الصلة أو نعت به ما في الصلة صار / في الصلة (٣) ، ولا تفرق بين الصلة والموصول ؛ لأنه اسم واحد .

$\frac{3}{174}$

(١) بيان هذه المسألة وكشف أعرابها :

المدخل : فاعل أعجب ، وزيدا مفعوله .

والسجن : مفعول به للمدخل ، و (المدخله) : نعت للسجن و (الضارب) فاعله .

والشاتم : مفعول للضارب ، والمكرم : مفعول للشاتم .

(٢) لو جعل عبد الله بدلاً من الشاتم أو المكرم لجاز ولا يضر الفصل ، لأن المكرم مفعول للشاتم

وأخاه مفعول للمكرم .

فالمكرم ومفعوله من صلة الشاتم ، وتقدير بعض أجزاء الصلة على بعض جائز .

(٣) في الفارقي ص ٢ « صفة ما في الصلة من الصلة » .

إذا قلت : القائم أبوه الحسن زيد ، فالحسن من صفة الأب والأب في الصلة فصفته في الصلة

أيضاً .

وكذلك المعطف على ما في الصلة من الصلة إذا قلت : القائم أبوه وعمرو زيد ، أو قلت :

الضارب بكراً وخالداً زيد ، فمعطفت بصرو على الأب فصار من الصلة ، وكذلك خالداً المعطوف على

بكراً ، فصارا من الصلة ، لأنك عطفتها على ما في الصلة . كأنك قلت : الضارب البكرين زيد .

والضارب الخالدين زيد .

لو قلت : رأيت الذى ضرب أخاك يخاطب زيدا عمرا ، فجعلت عمرا بدلا من الأخ ، ويخاطب حالا للذى أو مفعولا ثانيا لرأيت وهى فى معنى علمت - لم يجز (١) . فإن جعلت (يخاطب زيدا) حالا لأخيك دخل فى الصلة ، فأبدلت عمرا - فهو جيد حينئذ ، لأنه كله فى الصلة .

وتقول : سرّ ما إن زيدا يحبه من هند جاريتيه . فوصالت (ما) وهى فى معنى الذى بلان ، وما عملت فيه لأن (إن) إنما دخلت على الابتداء والخبر ، والمعنى كذلك ، وكذلك أخواتها . قال الله عز وجل : (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ) (٢) . وتقول على هذا : جاعنى الذى كأن زيدا أخوه ، ورأيت الذى لينه عندنا (٣) وكذلك كل شئ يكون جملة .

== فكذلك البديل مما فى الصلة من الصلة اذا قلت : الضارب أخاك زيدا عمرو ، وجعلت زيدا بدلا من الأخ ، فصار من الصلة ، لأنه بدل مما فى الصلة . كأنك قلت : الضارب زيدا عمرو ، وكذلك التأكيد لما فى الصلة من الصلة . وانظر ص ١٩٨ من هذا الجزء . (١) نقل أبو حيان فى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٧ ان الفصل بين البديل والبديل منه بالخبر جائز ، كما هو جائز بين الصفة والموصوف ، ولا يجوز مثل هذا الفصل فى مسألتنا ، لما يلزم عليه من الاخبار عن الموصول قبل ان تتم صلته ، فان البديل من الصلة صلة كما قدمنا ، فعلى قياس ما قاله أبو حيان يجوز أن يكون عمرا بدلا من أخاك جملة يخاطب هى المفعول الثانى فأصلها خبر المبتدأ . (٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٧٣ . وقال الله عز وجل (وأتيناه من الكنوز ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة أولى القوة) ف (ان) صلة ل (ما) . وتكرر همزة أن الواقعة فى بدء جملة الصلة .

الآية فى القصص : ٧٦ .

(٣) جعل المبرد صلة الذى جملة انشائية مصدرة بليت فهل يجوز ذلك فى جملة الصلة ؟ قال الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥٦ فى قول الشاعر :

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا اننى لك عاشق

« قيل : ذا فيه زائدة لا موصولة . اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر ، وهذا يلزمهم فى خبر المبتدأ ايضا .

فان قيل : خبر المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى (بل انتم لا مرحبا بكم) وزيد اضربه قيل : الصلة ايضا جاءت لعل مع جزئها كقوله :

وإننى لراج نظرة قبل التى لعلنى - وإن شططت نواها - أزورها

وعسى ولعل متقاربان . فان قدر القول ها هنا جاز للنزاع أن يقدره فى خبر المبتدأ ، =

تقول : الذى إن تأتته يأتك زيد ، ورأيت الذى من يأتته يكرمه .

فإن قلت : رأيت الذى من يأتته يكرمه - جاز . تجعل (من) فى موضع الذى . فكأنك

قلت : رأيت الذى زيد يكرمه ؛ لأن (من) صلتها : يأتته ، وخبرها : يكرمه .

فأما قول الله / عز وجل : (فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ) (١) فإن (من)

الأولى فى معنى الذى . ولا يكون الفعل بعدها إلا مرفوعا .

فأما الثانية فوجهها الجزم بالجزاء . ولو رفع رافع على معنى الذى كان جيذا ؛ لأن تصييرها

على معنى الذى لا يخرجها من الجزاء .

ألا ترى أنك تقول : الذى يأتيك فله درهم . فلو لا أن الدرهم يجب بالإتيان لم يجر

دخول الفاء ؛ كما لا يجوز : زيد فله درهم ، وعبد الله فمنطلق (٢) . وقال الله عز وجل :

= وفى الخزانة ج ٢ ص ٤٨١ « قال أبو على فى التذكرة القصيرة : قول الفرزدق :

وانى لراج نظرة قبل التى .. هو على غير الظاهر وتأويله : الحكاية .

كانه قال : التى أقول فيها هذا القول ، واضمار القول شائع كثير والحكاية مستعملة إذا

كان عليها دليل ، والدلالة هنا قائمة وهى أن الصلة ايضاح ، وما عدا الخبر لا يوضح .

وقال أبو على فى الايضاح أيضا : جاء فى هذا البيت الصلة غير خبر والصلة لا تكون الا

خبرا ، كما أن الصلة كذلك .

فإن قلت : فقد جاء من الموصولة ما وصل بخبر نحو ما قالوه :

كتبت إليه أن قم وبأن قم .

قلت : ذلك وإن جاء فى (أن) لا يستقيم فى الذى ونحوه من الأسماء ، لأن (الذى) يقتضى

الايضاح بصلته ، وليست (أن) كذلك ، ألا ترى أنها حرف وأنها لا يرجع إليها ذكر من الصلة .

وهذا وإن جاء فى هذا البيت فإن النحويين يجعلون لعل كليت فى أن الفاء لا تدخل على

خبرها ، فلا يجيزون : لعل الذى فى الدار فمنطلق ، كما لا يجيزون ذلك فى ليت .

فإن قلت : أحمل لعل على المعنى ، لأنه طمع كأنه قال : أطمع فى زيارتها .

قيل لك : فصله أيضا بالتمنى بليت وقل : المعنى : الذى أتمنى ، وصله بالاستفهام والنداء

وجميع ما لم يكن خبرا ، وقل : المعنى : الذى أنادى ، والذى استفهم . فهذا لا يستقيم .. .

جعل ابن هشام فى المفنى ج ٢ ص ٥٠ الصلة فى البيت جملة (أزوروها) وما قبلها

اعتراض بين الصلة والموصول .

وقال فى ج ٢ ص ١٤٦ باضممار القول أو أن الصلة جملة : أزورها .

(١) سورة محمد : ٣٨

(٢) لاقتران خبر المبتدأ بالفاء شروط . انظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٩١ - ٩٢ ،

ابن يمشى ج ١ ص ٩٩ ، أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣٦ وسيبويه ج ١ ص ٤٥٣ .

(الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ) (١) .

فقد علمت أَنَّ الْأَجْرَ إِنَّمَا وَجِبَ بِالْإِنْفَاقِ . فإذا قلت : الذى يأتىك له درهم لم تجعل الدرهم له بالإتيان .

فإذا كانت فى معنى الجزاء جاز أن تُفرد لها وأنت تريد الجماعة ؛ كما يكون (مَنْ) و (ما) ، قال الله عزَّ وجلَّ : (وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ) (٢) . فهذا لكلِّ من فعل ، ولذلك قال : (فأولئك هم المتَّقُونَ) . فهذه / أصول ، ونرجع إلى المسائل إن شاء الله .

٣
١٧٦

* * *

تقول : محبتك شهوة زيد طعام عبد الله وافقت أخاك ، أردت فى ذلك : أن أحبيت أن اشتهى زيد طعام عبد الله وافقت هذه المحبة أخاك (٣) .

ولو قلت : أعجبت إرادتك قيام زيد إلى المعجبة ضرب أخيه أخاك زيدا - كان (زيد) مفعولا بأعجبت ، والكلام ماض على ما كان عليه مما شرحت لك .

فالأسماء الموصولة المصادر إذا كانت فى معنى : (أن فعلت) ، والألف واللام إذا كانت فى معنى الذى ، والتى ، ومن ، وما ، وأى فى الخبر ، وألى التى فى معنى الذين .

* * *

فأما ما كان من النكرات ؛ نحو : هذا ضارب زيدا - فليس قول من يقول من النحويين

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٥٣ « وسألته عن قوله : الذى يأتينى فله درهمان : لم جاز دخول الفاء ها هنا ؟ ، والذى يأتينى بمنزلة عبد الله ، وأنت لا يجوز لك أن تقول : عبد الله فله درهمان فقال : إنما يحسن فى الذى ، لأنه جعل الآخر جوابا للأول ، وجعل الأول به يجب له الدرهمان ، فدخلت الفاء ههنا ، كما دخلت فى الجزاء إذا قال : أن يأتنى فله درهمان ، وإن شاء قال : الذى يأتينى له درهمان . كما تقول : عبد الله له درهمان ، غير أنه إنما أدخل الفاء لتكون العطية مع وقوع الاتيان ..

ومثل ذلك (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلم أجرحهم عند ربهم) «

البقرة : ٢٧٤ .

(٢) الزمر : ٣٣ .

فى البحر المحيطة ج ٧ ص ٤٢٨ و (الذى) جنس كانه قال : والفريق الذى جاء بالصدق ، ويدل عليه : أولئك هم المتقون فجمع ، كما أن المراد بقوله : فمن أظلم يراد به جمع ولذلك قال : مثوى الكافرين وفى قراءة عبد الله والذى جاءوا بالصدق وصدقوا به) .

وقيل : أراد : والذين ، فحذف النون ، وهذا ليس بصحيح .. ،

(٣) محبتك : مبتدا خبره جملة وافقت أخاك . (شهوة) مفعول به لمحبة وهى مصدر اضعيف الى فاعله ومفعوله قوله : طعام .

إِنَّ زَيْدًا مِنْ صَلَةِ الضَّارِبِ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ ضَارِبًا فِي مَعْنَى (يَضْرِبُ) . يَتَقَدَّمُ زَيْدٌ فِيهِ وَيَتَأَخَّرُ^(١) .
فَتَقُولُ : هَذَا زَيْدًا ضَارِبٌ ، وَزَيْدًا عَبْدَ اللَّهِ شَاتِمٌ .

فَإِنَّمَا الصَّلَةُ وَالْمَوْصُولُ كَاسْمٍ وَاحِدٍ لَا يَتَقَدَّمُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، فَهَذَا الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ غَيْرُهُ .

^٣/_{١٧٧} واعلم أَنَّ الصَّلَةَ مُوضَّحَةٌ لِلْإِسْمِ ؛ فَلِذَلِكَ كَانَتْ فِي / هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ ، وَمَا شَاكَلَهَا فِي الْمَعْنَى ؛
أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : جَاعِلِي الَّذِي ، أَوْ مَرَرْتُ بِالَّذِي لَمْ يَذَلُّكَ ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تَقُولَ :
مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ ، أَوْ مَرَرْتُ بِالَّذِي مِنْ حَالِهِ [كَذَا وَكَذَا] ، أَوْ بِالَّذِي أَبَوْهُ مِنْطَلَقٌ . فَلِذَا قُلْتَ :
هَذَا وَمَا أَشْبَهَهُ وَضَعْتَ الْيَدَ عَلَيْهِ .

فَلِذَا قُلْتَ : أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ يَا فَتَى ، (فَتَقُومُ) مِنْ صَلَةِ (أَنْ) حَتَّى تَمَّ مَصْدَرًا ، فَصَارَ الْمَعْنَى :
أُرِيدُ قِيَامَكَ ، وَكَذَلِكَ يَسْرَتْنِي أَنْ تَقُومَ يَا فَتَى . (تَقُومُ) مِنْ صَلَةِ (أَنْ) حَتَّى تَمَّ مَصْدَرًا ، فَصَارَ
الْمَعْنَى : يَسْرَتْنِي قِيَامُكَ . قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُنَّ)^(٢) ، (وَأَنْ تَصُومُوا
خَيْرٌ لَكُمْ)^(٣) فَهَذَا عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ .

وَكَذَلِكَ (أَنْ) الثَّقِيلَةُ . تَكُونُ مَعَ صَلَاتِهَا مَصْدَرًا . تَقُولُ : بَلِّغْنِي أَنْتُمْ مِنْطَلِقُونَ ، أَيْ :
بَلِّغْنِي انْطِلَاقَكُمْ .

وَكَذَلِكَ (مَا) بِصِلَاتِهَا تَكُونُ مَصْدَرًا . تَقُولُ : سَرَنِي مَا صَنَعْتَ ، أَيْ : سَرَنِي صَنِيعُكَ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَنَا مُقِيمٌ مَا أَقَمْتُ ، وَجَالِسٌ مَا جَلَسْتُ - فَهُوَ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنَ الْمَصْدَرِ ؛
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : آتَيْكَ مُقَدِّمَ الْحَاجِّ ، وَأَتَيْتَكَ إِمْرَةً فَلَانَ . إِنَّمَا تُرِيدُ / : وَقْتُ إِمْرَةِ فَلَانَ ،
وَوَقْتُ قُدُومِ الْحَاجِّ^(٤) .

(١) لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مُحَلًى بِالِانْتِظَارِ لِشَيْءٍ ج . ٣

ص ١٩٥

(٢) النور : ٦٠

(٣) البقرة : ١٨٤

(٤) آتَيْكَ إِمْرَةً فَلَانَ : مَصْدَرٌ نَابَ عَنْ ظَرْفِ الزَّمَانِ بِتَقْدِيرِ مَضَافٍ مَحْذُوفٍ .

وَأَمَّا آتَيْكَ مُقَدِّمَ الْحَاجِّ فَمُقَدِّمُ اسْمِ زَمَانٍ فَلَادَاعِي لِتَقْدِيرِ مَضَافٍ

هَذَا هُوَ الرَّاجِعُ ، وَإِنْ ذَهَبَ سَبْيُوهُ وَالْمَبْرَدُ إِلَى تَقْدِيرِ الْمَضَافِ .

وَانْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ ج ٨ ص ٤٨ ، وَالْمُقْتَضِبَ ج ٢ ص ١٢٢ .

فإذا قلت : أقيم ما أقمت - فإنما تقديره : أقيم وقت مقامك ، ومقدار مقامك .

واعلم أنك إذا أدخلت شيئا في الصلة - فنحته وفعله والبدل منه داخلات في الصلة^(١) .

ولو قلت : جاءني الذي ضرب عبد الله زيدا الظريف يوم الجمعة قائما في داره - لكان هذا أجمع في صلة الذي ، ويعلق بها الهاء التي في قولك : داره ، ودخل الظريف في الصلة ؛ لأنه نعت لزيد وهو في الصلة . فعلى هذا تجرى هذه الأشياء .

تقول : رأيت المطعمه المكرمه المعطيه درهما عبد الله .

فهذه مسألة صحيحة ، وتأويلها : رأيت الرجل الذي أطعمه الرجل الذي أكرمه الرجل الذي أعطاه درهما عبد الله .

فعبد الله هو المعطى ، والمعطى هو المكرم ، والمكرم هو المطعم .

* * *

ولو قلت : طعاما طيبا عند قولك : رأيت المطعمه أو بعد عبد الله - جاز ، فإن جعلته بين شيء من هذا وبين صلته لم يجوز أن تفصل بين الصلة والموصول .

* * *

ولو قلت : رأيت المعطى أخاك الشاتمه ، درهما زيدا / لم يجوز ، لأنك فصلت بين زيد وبين شاتمه ، وقلت (درهما) بعد الشاتمه ، ففصلت بالشاتمه بينه وبين المعطى^(٢) .

ولكن رأيت المعطى أخاك درهما الشاتمه زيد ، إذا نصبت الشاتمه بالنعته للمعطى ، أو جعلت (رأيت) من رؤية القلب ، فجعلت الشاتمه مفعولا ثانيا .

فإن أردت أن ترفع الشاتم لأنه المعطى لم يكن بد من أن تجعل فيه كناية ترجع إلى الألف واللام في المعطى .

فتقول : رأيت المعطى أخاك درهما الشاتمه أخوه ، تجعل الهاء من أخيه ترجع إلى الألف واللام ، فتصير بمنزلة قولك : رأيت الضارب زيدا أخوه ، فإنما رأيت رجلا ضرب أخوه زيدا

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣ ، ٢٣ والثالث ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) في الفارقي ص ١١ « ولا يدخل شيء من صلة موصول في صلة موصول آخر ، لما قدمناه من تداخل الكلام وتخليطه » .

ولن ترى أنت الضارب ، لأنَّ الضارب هو الأخ ، وإنَّما رأيت واحدا الضارب زيدا أخوه . فعلى هذا قلت : رأيت المعطى أخاك درهما الرجل الذى شتمه أخوه ؛ لأنَّ المعنى : رأيت الذى أعطى الرجل الذى شتمه أخوه أخاك درهما .

* * *

وتقول : رأيت الذى اللذان التى قامت إليهما عنده أخواك . فهذا كلام جيّد ؛ لأنَّ قولك : اللذان مبتدأ/ فى صلة الذى ، والتى مبتدأة فى صلة اللذين ، وقامت إليهما صلة التى ، وعنده ظرف داخل فى الصلة [وحقّه أن يقال : وعنده خبر التى] (١) وقولك : أخواك خبر اللذين . فتمت صلة الذى فصار تقدير هذا : رأيت الذى أخواه قائمان .

ولو قلت : جاءنى الذى التى اللتان اللذان الذى يحبهما عندهما فى دارهما عنده جاريتك كان جيّدا ؛ لأنَّ الكلام الذى فى صلة الذى الأخير . فكل ما زدت من هذا فهذا قياسه (٢) .

* * *

واعلم أنَّ (أنَّ) الخفيفة إذا وصلت بفعل لم يكن فى الفعل راجع إليها . وكذلك (أنَّ) الثقيلة ؛ لأنَّهما حرفان ، وليسا باسمين . وإنَّما يستحقُّ الواحد منهما أن يكون اسما بما بعده (٣) ، والذى و(مَنْ) و(أَيُّ) أسماء ، فلا بُدَّ فى صلاتها أن يرجع إليها ؛ ألا ترى أنَّك تقول : جاءنى اللذان فى الدار ، فيعرف .

وتقول : أيُّهم يأتيتك تضربه ، وأيُّهم يأتيتك فاضرب .

* * *

(١) تصحيح السيرافى

(٢) عدّ لمسائل ادخال الموصول على الموصول للمرة الثالثة

(٣) فى الفارقى ص ٤ « والفرق بين صلة الألف واللام وصلة أن : ان صلة (ان) لا يعود اليها شيء من الصلة ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم ، ولا يرجع اليه ضمير » .

وكذلك (ما) اذا كانت بمعنى المصدر لا تحتاج الى ضمير ، لأنها حرف ، وقد جعل قوم فيها ضميرا يرجع اليها ، وذلك باطل ، لأنها حرف ، والحرف لا يضم .

والدليل على أنها حرف أنها تدخل على الفعل كدخول (أن) ولا خلاف أن (أن) لا تضم ، ولا يعود اليها ضمير من صلتها . كذلك يلزم فى (ما) ، لأنها بمنزلتها فى دخولها على الفعل وكونها فى تأويل المصدر ، .

و (ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة (أن) (١) / والأخفش يراها بمنزلة الذى مصدرا كانت أو غير مصدر. وسنشرح ما ذكرنا شرحا بيّنا شافيا إن شاء الله .

وتقول : أن تاتينى خير لك ، فليس فى تاتينى ذكر لأن ، ولو قلت : رأيت الذى تقوم لم يجز ؛ لأنك لم تردّد إلى الذى شيئا وهو اسم حتى تقول : رأيت الذى تقوم إليه .
ولو قلت : بلغنى أنك منطلق لم تردد إلى (أن) شيئا . ولو قلت : جاعنى من أنك منطلق لم يجز حتى تقول : إنك منطلق إليه أو عنده .

فهذا أمر الحروف ، وهذه صفات الأسماء .

فأما اختلاف الأخفش ، وسيبويه فى (ما) إذا كانت والفعل مصدرا فإن سيبويه كان يقول : إذا قلت : أعجبني ما صنعت فهو بمنزلة قولك : أعجبني أن قمت . فعلى هذا يلزمه : أعجبني ما ضربت زيدا ؛ كما تقول : أعجبني أن ضربت زيدا ، وكان يقوله .

والأخفش يقول : أعجبني ما صنعت ، أى : ما صنعته ؛ كما تقول : أعجبني الذى صنعته ، ولا يُجيز : أعجبني ما قمت ؛ لأنه لا يتعدى ، وقد خلط ، فأجاز مثله ، والقياس والصواب قول سيبويه (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ « ومثل ذلك أيضا من الكلام فيما حدثنا أبو الخطاب ما زاد الا ما نقص ، وما نفع الا ما ضر . فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو : النقصان والضرر ، كما أنك اذا قلت : ما أحسن ما كلم زيدا فهو ما أحسن كلامه زيدا ، ولولا (ما) لم يجز الفعل بعد (الا) فى ذا الموضع ، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير (ما) .
وقال فى ج ١ ص ٤١٠ : ومن ذلك قولهم : اثنتى بعد ما تفرغ فـ (ما) وتفرغ بمنزلة الفراغ ، وتفرغ صلة .»

وقال فى ص ٣٧٧ : وتقول : أتانى القوم ما عدا زيدا ، وأتوتى ما خلا زيدا فـ (ما) هنا اسم ، وخلا ، وعدا صلة له .»

ويريد سيبويه بقوله : و (ما) هنا اسم انها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر فهو حرف عنده وكذلك قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨ ، « لان (ما) اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلغنى ما صنعت ، أى : صنعك .»

(٢) رأى المبرد هنا صريح وواضح كل الوضوح فى انه يرى أن (ما) المصدرية حصر فى لا اسم ، فقد ارتضى مذهب سيبويه ، وجعله الصواب ، وضعف مذهب الأخفش ، ثم رماه بالتخليط .

والعجيب بعد هذا أن ينسب الرضى والسيوطى الى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم ، كما يراه الأخفش .

فإن أردت ب (ما) معنى الذى ، فذاك ما ليس فيه كلام ؛ لأنه الباب الأكثر ، وهو الأضل ،
ولأنما خرُوجُها إلى المصدر فَرَعَ .

= فى شرح الكافية ج ٢ ص ٥١ « وما المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الأخفش
والرمانى والمبرد »

وفى الهمع ج ١ ص ٤٨ « الخامس : (ما) خلافا لقوم منهم المبرد والمازنى والسهيل وابن
السراج والأخفش فى قولهم : انها اسم مفتقرة الى ضمير ، نعم قال المبرد فى الجزء الرابع ص ٦٧٨
فاذا قلت : ماعدا ، وما خلا لم يكن الا النصب وذاك لأن ما اسم فلا توصل الا بالفعل نحو : بلفنى ما
صنعت أى صنيعك . وظاهر أنه يريد أنها تؤول مع ما بعدها باسم هو مصدر كما قال بذلك
سيبويه فى ج ١ ص ٣٦٧ ، ص ٣٧٧ .

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ

وليس بفِعْل ولا مُصَدَّر

ولكنها أسماءٌ وُضِعَتْ لِلْفِعْلِ تَدُلُّ عَلَيْهِ ، فَأُجْرِيَتْ مُجْرَاهُ مَا كَانَتْ فِي مَوَاضِعِهَا ؛ وَلَا يَجُوزُ فِيهَا التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَصَرَّفُ تَصَرَّفَ الْفِعْلِ ؛ كَمَا لَمْ تَصَرَّفْ (إِنَّ) تَصَرَّفَ الْفِعْلُ ، فَأُزِمَتْ مَوْضِعًا وَاحِدًا ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : صَهْ وَمَهْ ، فَهَذَا إِنَّمَا مَعْنَاهُ : اسْكُتْ ، وَاكْثُفْ ، فَلَيْسَ بِمَتَعَدٍّ ، وَكَذَلِكَ : وَرَاءَكَ وَإِلَيْكَ ، إِذَا حَذَّرْتَهُ شَيْئًا مُقْبِلًا عَلَيْهِ ، وَأَمَرْتَهُ أَنْ يَتَأَخَّرَ ، فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَهُوَ غَيْرُ مَتَعَدٍّ .

ومنها ما يَتَعَدَّى ^(١) وهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، إِذَا أَغْرَبْتَهُ .
وكذلك : هَلُمَّ زيدا ، إِذَا أَرَدْتَ : هَاتِ زيدا فهذه اللغة الحجازية : / يَقَع (هَلُمَّ) فِيهَا مَوْقِعَ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحُرُوفِ ، فَيَكُونُ لِلوَاحِدِ وَاللَّائِنِينَ وَالْجَمْعِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ ، كَأَخَوَاتِهَا الْمُتَقَدِّمَاتِ ^(٢) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا) ^(٣) .

(١) فِي سَبْيُوِيَه ج ١ ص ١٢٢ . بَابُ مِنَ الْفِعْلِ سَمِيَ الْفِعْلُ فِيهِ بِأَسْمَاءٍ لَمْ تَوْضَحْ مِنْ أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ الْحَادِثِ .
وموضحها من الكلام : الأمر والنهي ، فمنها ما يَتَعَدَّى الْمَأْمُورَ إِلَى مَأْمُورٍ بِهِ ، وَمِنْهَا مَا لَا يَتَعَدَّى الْمَأْمُورَ .

ومنها ما يَتَعَدَّى الْمَنْهَى إِلَى مَنْهَى عَنْهُ ، وَمِنْهَا مَا لَا يَتَعَدَّى الْمَنْهَى .
أما ما يَتَعَدَّى فَقَوْلُكَ : رويد زيدا ، فإِنَّمَا هُوَ اسْمُ أَرُودٍ زيدا .
ومنها (هَلُم) زيدا ومنها قول العرب : حيَّهْ الثريد ..
وأما ما لَا يَتَعَدَّى الْمَأْمُورَ وَلَا الْمَنْهَى إِلَى مَأْمُورٍ بِهِ وَلَا إِلَى مَنْهَى عَنْهُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : مَهْ وَصَهْ وَآهْ وَآيَهْ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

(٢) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ١٥٨ . بَابُ مَا لَا تَجُوزُ فِيهِ نُونٌ خَفِيفَةٌ وَلَا ثَقِيلَةٌ .
وَذَلِكَ الْحُرُوفُ الَّتِي لِلأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَلَيْسَتْ بِفِعْلٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ آيَهْ وَصَهْ وَمَهْ وَأَشْبَاهِهَا وَهَلُمَّ فِي لُغَةِ الْحِجَازِ كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَاهُمْ جَعَلُوهَا لِلوَاحِدِ وَاللَّائِنِينَ وَالْجَمْعِ وَالذَّكَرَ وَالْإُنْثَى ، وَقَدْ تَدْخُلُ الْخَفِيفَةُ وَالثَقِيلَةُ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ، لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ بِمَنْزِلَةِ رَدٍّ وَارْدَدْنِ ، كَمَا تَقُولُ : هَلُمَّا وَهَلُمِّي وَهَلُمْنَ ..

والهاء فَضْلٌ وَإِنَّمَا هِيَ هَا الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ ، وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوا الْآلِفَ ، لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ هَذَا فِي كَلَامِهِمْ ، وَانْظُرْ ص ٦٧ : ج ١ ص ١٢٧ ، وَهَذَا الْجُزْءُ ص ٢٥
(٣) الْأَحْزَابُ ١٨

فَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيَجْعَلُونَهَا فِعْلًا صَحِيحًا ، وَيَجْعَلُونَ الْهَاءَ زَائِدَةً ، فَيَقُولُونَ : هَلُمَّ يَا رَجُلٌ ،
وَالْاِثْنَيْنِ : هَلُمَّا ، وَلِلْجَمَاعَةِ : هَلُمُّوا ، وَالنِّسَاءَ : هَلُمُنَّ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى : الْمُئْنُ ، وَالْهَاءُ زَائِدَةٌ .

* * *

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(١) ، فَلَمْ يَنْتَصِبْ (كِتَابَ) بِقَوْلِهِ (عَلَيْكُمْ) ،
وَلَكِنْ لَمَّا قَالَ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) أَعْلَمَ أَنَّ هَذَا مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ ، فَنَصَبَ (كِتَابَ اللَّهِ)
لِلْمَصْدَرِ ، لِأَنَّ هَذَا بَدَلٌ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ، إِذْ كَانَ الْأَوَّلُ فِي مَعْنَى : كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ، وَكُتِبَ
عَلَيْكُمْ .

وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُهُ : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ)^(٢) ؛
لَأَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَكَ بِقَوْلِهِ : (وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ) أَنَّ تَمَّ فِعْلًا ، فَنَصَبَ مَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَى
مَجْرَى : صُنْعَ اللَّهِ .

وَكَذَلِكَ : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ)^(٣) . قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) النساء : ٢٤

وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ٣ ص ٢١٤ « كِتَابَ اللَّهِ : انْتَصَبَ بِاضْمَارِ فِعْلٍ ، وَهُوَ فِعْلٌ مُؤَكَّدٌ
لِضْمُونِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ مِنْ قَوْلِهِ (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ) ، وَكَانَ قِيلَ : كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ تَحْرِيمَ
ذَلِكَ كِتَابًا . . . »

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكِسَائِيُّ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ فِي بَابِ الْأَغْرَاءِ بِالظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ
مُسْتَدْلًا بِهَذِهِ الْآيَةِ ، إِذْ تَقْدِيرُ ذَلِكَ عِنْدَهُ : عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ ، أَيْ : « الزَّمُوا كِتَابَ اللَّهِ لَا يَتِمُّ
دَلِيلُهُ ، لِاحْتِمَالِهِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا ، وَيُؤَكَّدُ هَذَا التَّأْوِيلُ قِرَاءَةُ ابْنِ حَيَّوَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ
السَّمِيعِ الْيَمَانِيِّ : (كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ) . جَعَلَهُ فِعْلًا مَاضِيًا رَافِعًا مَا بَعْدَهُ . »

(٢) النمل : ٨٨

(٣) السجدة : ٧ : وَفِي صَيْبُوهِ ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ « بَابٌ مَا يَكُونُ الْمَصْدَرُ فِيهِ تَوْكِيدًا
لِنَفْسِهِ نَصْبًا . »

فَأَمَّا الْمُضَافُ فَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ)
صُنْعَ اللَّهِ) وَقَالَ : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ .
وَعَدَ اللَّهُ) وَقَالَ : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ) وَقَالَ تَعَالَى (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا
مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) . . . لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : (مَرَّ السَّحَابِ) وَقَالَ (أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ)
عَلِمَ أَنَّهُ خَلَقَ ، وَصَنَعَ ، وَلَكِنَّهُ وَكَسَدَ وَثَبْتَ لِلْعِبَادِ .

وَلَمَّا قَالَ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) حَتَّى انْقَضَى الْكَلَامُ عَلِمَ الْمُخَاطَبُونَ أَنَّ هَذَا مَكْتُوبٌ
عَلَيْهِمْ مُثَبَّتٌ ، فَقَالَ اللَّهُ (كِتَابَ اللَّهِ) تَوْكِيدًا ، كَمَا قَالَ صُنْعَ اللَّهِ . . .

وَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ نَصَبَ عَلَى قَوْلِهِ : عَلَيْكُمْ كِتَابَ اللَّهِ . . .

وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ٧ ص ١٩٩ « قَرَأَ الْجُمْهُورُ خَلْقَهُ بِفَتْحِ اللَّامِ فِعْلًا مَاضِيًا صِفَةً لِكُلِّ
شَيْءٍ وَقَرَأَ الْعَرَبِيُّانَ وَابْنُ كَثِيرٍ بِسُكُونِ اللَّامِ . »

/ ما إن يمس الأرض إلا منكبٌ منه وحرف الساق طى المحمل (١)

لأنه ذكر ما يدل على أنه طيان من الطى ، فكان بدلا من قوله (طوى) ، وكذلك قوله :

إذا رأنتى سقطت أبصارها دأب بكارٍ شايحت بكارها (٢)

لأن قوله : (إذا رأنتى) معناه : كلما رأنتى ، فقد خبر أن ذلك دأبها ، فكأنه قال : تدأب دأب بكار ، لأنه يدل منه .

ومثل هذا - إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر ، ولكنهما يشتبهان فى الدلالة - قوله عز وجل : (وتبتل إليه تبتيلا) على : وتبتل إليه ، ولو كان على تبتل لكان تبتلا .

وكذلك : (والله أنبتكم من الأرض نباتا) . لو كان على أنبت لكان إنباتا . ولكن المعنى - والله أعلم - : أنه إذا أنبتكم نبت نباتا .

وقال الشاعر :

= والظاهر أنه بدل اشتمال والمبدل منه كل أى : أحسن خلق كل شئ فالضمير فى خلقه عائد على كل .

وقيل الضمير فى خلقه عائد على الله فيكون انتصابه نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، كقوله (صبغة الله) وهو قول سيبويه أى خلقه خلقا ، ورجع على بدل الاشتمال بأن فيه إضافة المصدر الى الفاعل ، وهو أكثر من اضافته الى المفعول وبأنه ابلغ فى الامتنان . . » وانظر النشر ج ٢ ص ٣٤٧ ، والاتحاف ص ٣٥١ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٠ على حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة والتقدير : طوى طى المحمل .

يقول : اذا اضطلع لم يمس الأرض الا منكبه وحرف ساقه ، لأنه خميص البطن : فلا يصيب بطنه الأرض .

والمحمل : محمل السيف شبهه فى طى كشحه بحمالة السيف .

والبيت من قصيدة لأبى كبير الهذلى فى ديوان الهذليين ج ٢ ص ٨٨ - ١٠٠

وفى ديوان الحماسة ج ١ ص ٨٣ - ٨٩ وفى الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ٢ ص ٦٥٣ - ٦٥٤ والخزانة ج ٣ ص ٤٦٦ - ٤٧٣ وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ والعينى ج ٣ ص ٥٥٨ وسعيد المبرد ذكره فى هذا الجزء .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٩ على حذف فعل المصدر التشبيهى .

البكار : جمع بكرة من الابل . شايحت : جدت والمشيح من الرجال : الجاد الماضى . والمعنى : كلما رأنتى سقطت أبصارها ، وخشعت هيبه لى ، كما تفعل البكار من الابل اذا وجدت فحولها فى اعتراضها .

وقيل معنى شايحت : حاذرت ، ولم ينسب الرجز لقائل معين .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد . وقال الله تبارك وتعالى (والله أنبتكم من الأرض نباتا) لأنه اذا قال أنبت فكأنه قال : قد نبت

وقال عز وجل (وتبتل إليه تبتيلا) لأنه اذا قال : تبتل فكأنه قال : بتل .

ومن هنا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه وان نسب اليه غير ذلك

انظر الجزء الأول ص ٢٥ من المقتضب .

وَحَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بَأْنُ تَتَبَعَهُ اتِّبَاعًا (١)
وهذا كثير جدًا .

٣
١٨٥

ومن الحروف التي تَجْرَى مَجْرَى الْفِعْلِ ما يكون / أَشَدُّ تَمَكُّنًا من غيره ، وذلك أَنَّكَ تقول
للرجل-إذا أردت تباعده- : (إليك) فيقول : (إلى) . كَأَنَّكَ قلت : تَبَاعَدْ ، فقال : اتَّبَاعِدْ .
وتقول : على زيداً ، فمعناه : أولئني زيدا ، وتقول : عليك زيدا ، أى : خُذْ زيدا . (٢)
فإن سأل سائل عن اختلافها قيل : هي بمنزلة الأفعال التي منها ما يتعدى ، ومنها ما لا يتعدى ،
ومنها ما يتعدى إلى مفعولين .

ومن هذه الحروف : (حَيْهَلْ) فَإِنَّمَا هِيَ اسْمَانِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا ، وفيه أقاويل :
فأجودها : حَيْهَلْ بِعُمَرَ . فإذا وقفت قلت : حَيْهَلَا ، فجعلت الألف لبيان الحركة .
وجائزٌ أَنْ تجعله نكرة فتقول : حَيْهَلَا يَا فَتَى ، وجائزٌ أَنْ تُثَبِّتَ الألف ، وتجعلها معرفة ، فلا
تَنَوِّنَ والألف زيادة ، ومعناه : قَرِيبُهُ ، وتقديره في العربية : بَادِرٌ بَذِكْرِهِ ، وإِنَّمَا (حَى) في معنى :
(هَلُمَّ) (٣) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ على وقوع (اتباعا) وهو مصدر اتبع بعد تتبع
ومصدره التتبع .

والمعنى : وخير الأمر ما قد تدبرت أوله ، فعرفت الأم تعود عاقبته ؟
وشره ما ترك النظر في أوله وتتبعته أواخره بالنظر .

والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٣١-٤٢ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٢ وانظر
الخصائص ج ٢ ص ٣٠٩ وشواهد الكشف ص ١٦٧ ، وشرح المفصليات للأنباري ص ٣٥٢
والفائق ج ٣ ص ١٨٩ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ « باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة . »

أما ما يتعدى المأمور به إلى مأمور به فهو قولك : عليك زيدا ، ودونك زيدا ، وعندك
زيدا . تأمره به حدثنا بذلك أبو الخطاب .

وأما ما لا يتعدى المأمور ولا المنهى فقولك : مكانك وبعدك إذا قلت : تأخر ، وحدوته شيئا
خلفه ، وكذلك عندك إذا كنت تحذره من بين يديه شيئا . . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥٢ « وأما حيهل التي للأمر فمن شيتين يدل ذلك على : حى
على الصلاة . »

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : حى هل الصلاة .
والدليل على أنهما جعلتا اسما واحدا قول الشاعر :

وَهَيَّجَ الْحَيَّ مِنْ دَارِ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

والقوافي مرفوعة . وأنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس ، وزعم أنه شعر أبيه . . . =

ومن ذلك قولهم : حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ . قال الشاعر :
وَهَيَّجَ الْقَوْمَ مِنْ دَارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّيْلُهُ (١)

/ وقال فيما أثبت فيه الألف :

بَحْيِيهَا يَزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا مُتَقَاذِفٌ (٢)
وأدخل الباء عليه ؛ لأنه اسم في موضع المصدر .

* * *

ومن أسماء الفعل (رُوِيْدَ) ولها باب تُفْرَدُ به نذكره بعد هذا الباب إن شاء الله .
ومن المصادر ويح ، وويل ، ووَيْبٌ ، وإِنَّمَا هِيَ إِذَا قُلْتُ : وَيْلٌ لَزِيدٍ فِي مَوْضِعٍ : قُبُوحٌ

= ومن العرب من يقول : حييلا ، ومن العرب من يقول : حييل إذا وصل ،
وقال في ج ١ ص ١٢٣ « ومنها قول العرب : حييل الثريد ، وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب
يقول : حييل الصلاة فهذا اسم : ات الصلاة ، أى : اتوا الثريد ، واتوا الصلاة » .
وانظر لغاتها في المخصص ج ١٤ ص ٨٩

(١) استشهد به سيبويه كما ذكرنا قبل على أنه جعله اسما واحدا وأعربه .
هيح : فرق . دار : واد قريب من هجر . ظل : استمر قيل فاعل هيح ضمير غراب البين
وقد ذكر قبل .

ويجوز أن يكون هيح وظل متوجهين إلى يوم وتنازعا فيه
وظل لهم يوم . من باب قولهم نهاره صائم .
والتنادى مصدر تنادى أى نادى القوم بعضهم بعضا ولم يعرف له قائل وانظر الخزانة ج ٣
ص ٤٢ - ٤٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٢ على حكاية حييلا وتركه على لفظه

الازجاء السوق . المطية : الدابة

المتقاذف : الذى يتبع بعضه بعضا كان كل سير تسيره هذه المطية يقذف بها إلى سائر آخر .
وقيل : القذاف : سرعة السير ، وفرس متقاذف : سريع العدو ويجوز أن يكون المتقاذف
الذى يرمى بعضه بعضا لسرعته .

يريد أنهم مسرعون فى السير ، فهم يسوقون بهذا الصوت ، لتسرع فى سيرها وقال : أمام
المطايا ، لأنه إذا سبقت الأولى تبعها ما بعدها .

ورواية سيبويه وغيره ، سيرها المتقاذف . فيجوز أن يكون جملة من مبتدأ وخبر صفة لمطية
وأن يكون سيرها فاعلا للظرف ، لاعتماده على موصوف و (المتقاذف) صفة لسيرها ،

ويجوز أن يكون سيرها المتقاذف مبتدأ موصوفا خبره الظرف قبله ونسب البيت فى سيبويه
إلى النابتة الجعدى .

ونسبة ابن المستوفى لمزاحم بن الحارث العقيلي وكذلك فى اللسان (حى) .

انظر الخزانة ج ٣ ص ٤٣ - ٤٤ ، والمخصص ج ٧ ص ١٢٧ ، ج ١٤ ص ٨٩

لزيد (١) . ولكن لم يجز أن يكون منها أفعال لعلَّ مشروحة في التصريف (٢) .
وكذلك أفعَّةٌ ودفعَّةٌ ، وإنَّما هي في موضع : نَتْنَا ودَفْرَا (٣) .
ومنها : سبحان الله ، وربَّحانَه ، ومعاذَ الله ، وعمركَ الله ، وقعدك الله في النداء (٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ : « وأما قوله سبحانه (ويل يومئذ للمكذبين)
(ويل للمطففين) فإنه لا ينبغي أن يقول : إنه دعاء ههنا ، لأن الكلام بذلك ، واللفظ به
قبيح ، ولكن العباد كلموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لفتهم فكأنه : - والله أعلم - قيل لهم : ويل
للمطففين ، ويل للمكذبين . أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم . .
واعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ،

(٢) تقدم في الأول ص ٢٢٢

(٣) سيأتي في ص ١٩٨ من الأصل .

(٤) تقدمت في الجزء الثاني ص ٣٢٦ - ٣٢٩

هذا باب

تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء
الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء

المدعو بها من غير المصادر ؛ نحو : تُربيا وجندلا ، وما أشبه ذلك .

٣
١٨٧

أما (رؤيد) زيدا ، فاسم للفعل^(١) ، وليس بمصدر ، وبني على الفتح ؛ لأنه غير متصرف / كما فعلت بأخواته المبنيات ، نحو : صه ، ومه ، ولم يسكن آخره ؛ لأن قبله حرفا ساكنا ، واخترت له الفتح للياء التي قبله ؛ كما فعلت في (أين) ، و (كيف) وما أشبه ذلك . قال الشاعر :

رُؤَيْدٌ عَلِيًّا جُدَّ مَا تَدَى أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدَّهِمْ مُتَمَائِنٌ^(٢)

فإن قلت : أرودته كان المصدر إروادا ، وتصرف تصرف جميع المصادر ؛ فإن حذف الزوائد على هذه الشريطة صرفت (رؤيد) فقلت : رؤيدا يا فتى .

(١) - في سيبويه ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٤ « باب متصرف رؤيد .

تقول : رؤيدا زيدا ؛ وإنما تريد : أرود زيدا . قال الهنلي :

رُؤَيْدٌ عَلِيًّا جُدَّ مَا تَدَى أُمِّهِمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغْضُهُمْ مُتَمَائِنٌ

وسمعنا من العرب من يقول : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك رؤيد ما الشعر . يريد : أرود الشعر ، كقول القائل : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، فدع الشعر . فقد تبين لك أن (رؤيد) في موضع الفعل ، .

(٢) استشهد به سيبويه كما ذكرنا .

جد : قطع . المين : الكذب .

ويقول الأعلام في معناه : أمهلم حتى يؤوبوا إلينا يودهم ، ويرجعوا عما هم عليه من قطعهم وبغضهم ، فقضيتهم لنا على غير أصل ، وبغضهم إيانا لا حقيقة له .

والبيت من قصيدة للمعطل الهنلي وهي في ديوان الهذليين ج ٣ ص ٤٣ - ٤٩ والبيت في المخصص ج ١٤ ص ٨٩ واللسان (رود)

ورواه في (مان) برواية : متمان وقال : معناه قديم وهو من قولهم : جاءني الأمر وما مانت فيه مائة ؛ أي ما طلبته ولا أطلت هيهاه فهي عنده اسم بمنزلة علقاة ، والدليل وهذا معنى القدم وقد روى : متمان بغير همز . فهو حينئذ من المين وهو الكذب ويروى متمان أي مائل إلى اليمين .

والعجب من الصبان في قوله : لم أر من تكلم على هذا البيت . الاشموني ج ٢ ص ٤٢٤

وإن نَعَتَ به قلت : ضَعُهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ، وتُفَرِّدُهُ وتُضَيِّفُهُ ؛ لِأَنَّهُ كَسَائِرُ الْمَصَادِر .
وتقول : رُوَيْدَ زَيْدٍ (١) ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : (قَضَرَبُ الرَّقَابِ) (٢) ، وَرُوَيْدًا
زَيْدًا ، كَمَا تَقُولُ : ضَرَبًا زَيْدًا فِي الْأَمْرِ .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : رُوَيْدَكَ زَيْدًا - فَإِنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ لِلْمَخَاطَبَةِ ، وَلَيْسَتْ بِاسْمٍ (٣) ،
وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : النَّجَاءُكَ (٤) يَا فُتًى ، وَأَرَيْتَكَ (٥) زَيْدًا مَا فَعَلَ ؟ ، وَكَقَوْلِكَ :

(١) - فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٢٥ « وَحَدَّثَنَا مَنْ لَانْتَهَم أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : رُوَيْدَ
نَفْسِهِ جَعَلَهُ مَصْدَرًا كَقَوْلِهِ (فَضْرَبِ الرَّقَابِ) » وَقَالَ فِي ص ١٢٤ « وَيَكُونُ (رُوَيْدًا) أَيْضًا
صِفَةً كَقَوْلِكَ : سَارُوا صِيرًا رُوَيْدًا وَيَقُولُونَ أَيْضًا : سَارُوا رُوَيْدًا فَيَحْنَفُونَ السَّيْرَ ، وَيَجْطَلُونَهُ
حَالًا . . . »

(٢) سورة محمد : ٤

(٣) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٢٤ « وَأَعْلَمُ أَنَّ (رُوَيْدًا) تَلَحُّقُهَا الْكَافُ ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ (افْعَلْ)
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رُوَيْدَكَ زَيْدًا ، وَرُوَيْدَكُمْ زَيْدًا . »

وهذه الكاف التي لحقت إنما لحقت ، لتبيين المخاطب المخصوص ، لأن (رويدا) تقع للواحد
والجمع والذكر والأنثى ، فانما أدخل الكاف حين خاف التباس من يضي بمن لا يضي ، وانما
حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعنى غيره .

فلحاق الكاف كقولك : يا فلان للرجل حتى يقبل عليك ، وتركها كقولك للرجل : أنت تفعل
إذا كان مقبلا عليك بوجهه ، منصتا لك ، فتركت يا فلان حين قلت : أنت تفعل استغناء باقباله
عليه .

وقد تقول أيضا : رويدك لمن يخاف أن يلتبس بسواه توكيدا ، كما تقول للمقبل عليك ،
المنصت لك : أنت تفعل ذاك يا فلان توكيدا . . . »

(٤) - فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٢٤ « وَكَقَوْلِهِمْ : النَّجَاءُكَ فَهَذِهِ الْكَافُ لَمْ تَجِءْ عِلْمًا لِلْمَأْمُورِينَ
وَالْمُنْهَيِّينَ الْمُضْمَرِينَ ، وَلَوْ كَانَتْ عِلْمًا لِلْمُضْمَرِينَ لَكَانَ خَطَا ، لِأَنَّ الْمُضْمَرِينَ هَاهُنَا فَاعِلُونَ ، وَعِلَامَةُ
الْمُضْمَرِينَ الْفَاعِلِينَ الْوَاوُ كَقَوْلِكَ : افْعَلُوا ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ هَذِهِ الْكَافُ تَوْكِيدًا وَتَخْصِيصًا ، وَلَوْ
كَانَتْ اسْمًا لَكَانَ النَّجَاءُكَ مُحَالًا ، لِأَنَّهُ لَا يُضَافُ الْاسْمُ الَّذِي فِيهِ الْآلِفُ وَالْلامُ ؛ وَيَنْبَغِي لِمَنْ زَعَمَ
أَنَّهُنَّ أَسْمَاءُ أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ كَافَ ذَلِكَ اسْمٌ »

وفي اللسان : وقالوا : النجاءك ، فأدخلوا الكاف للتخصيص بالمخاطب ولا موضع لها من
الاعراب لأن الألف واللام مقابلة للإضافة .

وفي ابن يعيش ج ٣ ص ٩٢ « نحو قولهم : النجاءك الكاف حرف لمجرد الخطاب ، ولا يجوز
أن يكون اسما ، لأنه لو كان اسما لكان له موضع من الاعراب ، وليس له موضع من الاعراب ،
لأنه لو كان له موضع من الاعراب لم يخل إما أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا .
لا يجوز أن يكون مرفوعا ، لأنه لا رافع هناك ، ولا يجوز أن يكون منصوبا لعدم الناصب أيضا ،
ولا يجوز أن يكون مخفوضا ، لأن ما فيه الألف واللام لا يجوز أن يضاف إلا في باب الحسن الوجه ،
وليس ذلك منه » وقال في ص ١٣٤ هو بمعنى انج وانظر ج ٨ ص ١٢٦ ، وشرح الكافية ج ٢
ص ٢٦٢

(٥) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٢٥ « وَمَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ قَوْلُ أَتَرَبُ : أَرَأَيْتَكَ فَلَانًا مَا
حَالُهُ ؟ فَالْتَا عِلَامَةُ الْمُضْمَرِ الْمَخَاطَبِ الْمَرْفُوعِ ، وَلَوْ لَمْ تَلْحَقِ الْكَافُ كُنْتَ مُسْتَفْنِيًا كَأَسْتَفْنَاكَ =

أَبْصِرْكَ (١) زيدا . إِنَّمَا الْكَافُ زَائِدَةٌ لِلْمَخَاطَبَةِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَكَانَ النَّجَاءُكَ مُحَالًا ، لِأَنَّكَ لَا تُضَيِّفُ
الاسم وفيه / الألف واللام . وقوله عَزَّ وَجَلَّ : (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ) (٢) قَدْ أَوْضَحَ
لَكَ أَنَّ الْكَافَ زَائِدَةٌ .

ولو كانت في رُوَيْدِكَ علامةً للفاعلين لكان خطأ إذا قلت : (رويدكم) ؛ لِأَنَّ علامةَ الفاعلين
الواو ؛ كقولك : أَرُوْهُوا .

* * *

واعلم أَنَّ هذه الأسماء ما كان منها مصدرا ، أو موضوعا موضع المصدر - فَإِنَّ فِيهِ الْفَاعِلَ مُضْمَرًا ؛
لِأَنَّهُ كَالْفِعْلِ الْمَأْمُورِ بِهِ . تقول : رُوَيْدَكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ زيدا ، وَعَلَيْكَ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ .
فإن حذف التوكيد قُبِحَ ، وإعرابه الرفع على كُلِّ حال ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : قُمْ وَعَبْدُ اللَّهِ
كَانَ جَائِزًا عَلَى قُبْحٍ حَتَّى تَقُولَ : قُمْ أَنْتَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، وَ(فَادْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا) (٣)
وَ(اسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْجُكَ الْجَنَّةَ) (٤) .

فإن طال الكلام حَسُنَ حَذْفُ التوكيد ؛ كما قال الله عَزَّ وَجَلَّ : (لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا
وَلَا آبَاؤُنَا) (٥) وَقَدْ مَضَى هَذَا مُفَسَّرًا فِي مَوْضِعِهِ (٦) .

وكذلك ما نَعْنَتْهُ (٧) بِالنَّفْسِ فِي الْمَرْفُوعِ . إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى توكيد فإن لم تُؤَكِّدْ جاز على قُبْحٍ .
وهو قولك : قُمْ أَنْتَ نَفْسُكَ . فإن قلت : قُمْ نَفْسُكَ جاز . وذلك قولك : رُوَيْدَكَ أَنْتَ نَفْسُكَ

= حين كان المخاطب مقبلا عليك عن قولك : يا زيد ، ولحاق الكاف كقولك : يا زيد لمن لو لم تقل
له : يا زيد استغنيت ، فانما جاءت الكاف في أرايت والنداء في هذا الموضع توكيدا . وما يجيء
في الكلام توكيدا لو طرح كان مستغنى عنه كثير .

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ « وكذلك قولهم : أنظر ك زيدا الكاف حرف خطاب ، لأن
هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور المتصل . وقال في ج ٨ ص ١٢٦ ومثله : أنظر ك زيدا ،
لأنك لا تقول : أضربك زيدا » .

وفي الشنن على المغنى ج ٢ ص ١٥ وقد تلحق الفاظ أخرى شذوذا كقولك : أبصر ك زيدا
وليس ك زيد قائما ونعمك الرجل زيد .

وفي شرح الكافية ج ٢ ص ٣١ وقد تلحق الكاف الحرفية بل وأبصر وانظر وكلا وليس
ونعم وبئس (٢) الاسراء : ٦٢ .

بسط القول في أرايتك . أرايتكم أبو حيان في البحر المحيط ج ٤ ص ١٢٣ - ١٢٧ ،
ص ١٣١ - ١٣٢ ، ج ٦ ص ٥٧

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ ومجالس نعلب ص ٢٥٩ - ٢٦٠
وسعيد المبرد حديث الكاف الحرفية مرة أخرى في هذا الجزء .

(٣) المائدة : ٢٤ (٤) البقرة : ٣٥ (٥) الأنعام : ١٤٨

(٦) لم يتقدم هذا الحديث وسيذكره في الجزء الرابع ص ٤٣٤
(٧) في سيبويه ج ١ ص ١٢٥ « وتقول فيما يكون معطوفا على الاسم المضمر في النية =

زيدا ، وعليك أنت نفسك زيدا ، ودونك أنت نفسك زيدا ، والمحذوف جائز قبيح إذا قلت :
 رُوَيْدَكَ نَفْسُكَ زيدا .

واعلم أنك إذا قلت : عليك زيدا ففي (عليك) اسمان : أحدهما : المرفوع الفاعل ، والآخر :
 هذه الكاف المخفوضة . تقول : عليكم أنفسكم أجمعون زيدا ، فتجعل قولك (أجمعون) للفاعل :
 وتجعل قولك : (أنفسكم) للكاف .

وإن شئت أجرىتهما جميعا على الكاف فخفضته ، وإن شئت أكّدت ، ورفعتهما لما ذكرت
 لك من قُبْح مَجْرَى النفس في المرفوع إِلَّا بتوكيد . وإن شئت رفعت بغير توكيد . على قُبْح (١)
 وإن قلت : رُوَيْدَ نَفْسِكَ ، أو رويدك - جعلت النفس مفعولة بمنزلة زيد : كما قال الله
 عز وجل : (عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ) (٢)

= وما يكون صفة له في النية ، كما تقول في المظهر .
 أما المعطوف فكقولك : رويدكم أنتم وعبد الله . كأنك قلت : افعلوا أنتم وعبد الله ، لأن
 المضمر في النية مرفوع ، فهو يجرى مجرى المضمر الذي ثنيت علامته في الفعل .
 فان قلت : رويدكم فعبد الله فهو أيضا رفع ، وفيه قبح ، لأنك لو قلت : اذهب وعبد الله
 كان فيه قبح ، فاذا قلت : اذهب أنت وعبد الله حسن ، ومثل ذلك في القرآن (فاذهب أنت
 وربك فقاتلا) و (اسكن أنت وزوجك) .
 وتقول : رويدكم أنتم أنفسكم . كأنك قلت : افعلوا أنتم وأنفسكم .
 فان قلت : رويدكم أنفسكم رفعت ، وفيها قبح ، لأن قولك : افعلوا أنفسكم فيها
 قبح ، فاذا قلت : أنتم أنفسكم حسن الكلام .
 وتقول : رويدكم أجمعون ورويدكم أنتم أجمعون كل حسن . . .
 والمبرد هنا أطلق على التوكيد نعتا وسيبويه أطلق عليه صفة هنا وفي مواضع من كتابه .
 انظر ج ١ ص ٢٧٤ ، ٣٧٨ ، ١٤٠ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ - ١٢٧ « واعلم أن هذه الأسماء المضافة بمنزلة الأسماء
 المفردة في العطف والصفات وفيما قبح فيها وحسن ، لأن الفاعل المأمور والفاعل المنهى في
 هذا الباب مضمران في النية ، ولا يجوز أن تقول رويده زيدا . . .
 وقد يجوز أن تقول : عليكم أنفسكم ، وأجمعين ، فتحمله على الضمير المجرور الذي
 ذكرته للمخاطبة . . .

ويدلك على أنك إذا قلت : عليك فقد اضممرت فاعلا في النية ، وإنما الكاف للمخاطبة
 قولك : على زيدا . . .

وإذا قال : عليك زيدا فكانه قال له : أنت زيدا ، ألا ترى أن للمأمور اسمين ، اسما
 للمخاطبة مجرورا ، واسمه الفاعل المضمر في النية . . .
 فاذا قلت : عليك فله اسمان مجرور ومرفوع ، ولا يحسن أن تقول : عليك وأخيك ، كما
 لا يحسن أن تقول : هلم لك وأخيك . . .

(٢) المائدة : ١٠٥

هذا باب

إِيَّاكَ فِي الْأَمْرِ

اعلم أنَّ (إِيَّاكَ) اسم المكنى عنه في النصب ؛ كما أنَّ (أَنْتَ) اسمه في الرفع ، وهما منفصلان .
لا تقول : إِيَّاكَ إِذَا قَدَّرْتَ عَلَى الْكَافِ فِي رَأْيِكَ وَأَخَوَاتِهَا ؛ نَحْوُ : ضَرَبْتَهُ ، وَضَرَبْنِي . وَكَذَلِكَ
(أَنْتَ) لَا تَقَعُ / مَوْقِعَ النَّاءِ وَأَخَوَاتِهَا فِي ضَرَبْتَ وَضَرَبْنَا ، وَزَيْدٌ قَامَ يَا فَتَى ، فَيَقَعُ الضَّمِيرُ
فِي النِّبَةِ ، وَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِي هَذَا (١) .

٣
١٩٠

فَلَمَّا كَانَتْ (إِيَّاكَ) لَا تَقَعُ إِلَّا اسْمًا لِمَنْصُوبٍ كَانَتْ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ ، دَالَّةً عَلَيْهِ ، وَلَمْ تَقَعُ
هَذِهِ الْهَيْئَةُ إِلَّا فِي الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِفِعْلٍ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : إِيَّاكَ وَالْأَسَدُ يَا فَتَى
وإِنَّمَا التَّأْوِيلُ : اتَّقِ نَفْسَكَ وَالْأَسَدُ . وَ (إِيَّاكَ) مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ وَالْأَسَدُ مُتَقَيَّانِ . وَكَذَلِكَ :
إِيَّاكَ وَالصَّبِيَّ ، وَإِيَّاكَ وَمَكْرُوهَ عَبْدِ اللَّهِ (٢) ، وَإِنْ أَكَّدْتَ رَفَعْتَ إِنْ شِئْتَ ، فَقَامَتْ : إِيَّاكَ أَنْتَ
وَزَيْدٌ ؛ لِأَنَّ مَعَ (إِيَّاكَ) ضَمِيرًا ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي الْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَهَا .

أَلَا تَرَى أَنَّ مَعْنَى (إِيَّاكَ) إِنَّمَا هُوَ : احْذَرْ ، وَاتَّقِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِيَّاكَ
أَنْتَ وَزَيْدًا ، فَجَعَلْتَ (أَنْتَ) تَوْكِيدًا لِلذَلِكَ الْمَضْمَرِ ، فَإِنْ قَامَتْ : إِيَّاكَ وَزَيْدٌ فَهُوَ قَبِيحٌ وَدُو
عَلَى قُبْحِهِ جَائِزٌ كَجَرَّازِهِ فِي قُمْ وَزَيْدٌ (٣)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٦١ ، وهذا الجزء ص ١١٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٣٨ « ومن ذلك أيضا قولك : إياك والأسد ، وإياي والشر .
كأنه قال : إياك فاتقين والأسد .
وكأنه قال : إياي لاتقين والشر . فإياك متقى ، والأسد واتشر متقيان فكلاهما مفعول
ومفعول منه » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤٠ « باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر
في النية ، ويكون معطوفا على المفعول ، وما يكون عنيفة المرفوع المضمر في النية .
وذلك قولك : إياك أنت نفسك أن تفعل ، وإياك نفسك أن تفعل ، فان عنيت الفاعل
المضمر في النية قلت : إياك أنت نفسك .

كأنك قلت : إياك نَحْ أَنْتَ نَفْسَكَ ، وَحَمَلْتَهُ عَلَى الْاسْمِ الْمَضْمَرِ فِي نَحْ .
فان قلت : إياك نفسك . تريد الاسم المضمر الفاعل فهو قبيح ، وهو على قبحه رفع ،
ويدللك على قبحه أنك لو قلت : اذهب نفسك كان قبيحا حتى تقول : أنت ، فمن ثم كان
النصب أحسن ، لأنك إذا وصفت بنفسك المضمر المنصوب بغير أنت جاز

والبيت يستوى فيه الوجهان ؛ لأنه فيه تأكيد وهو قوله :

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبَدَ الْمَسِيحَ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ (١)

٣
١٩١

ولا يجوز أن تقول : إِيَّاكَ زيدا ؛ كما لا يجوز أن تقول : زيدا اضربُ عمرا/حتى تقول (وعمرا) .
وأما قوله : إِيَّاكَ أَنْ تَقْرَبَ الْأَسَدَ فَجَيْدٌ ؛ لَأَنَّ (أَنْ) تُحَذَفُ معها اللامُ لطولها بالصلة .
نقول : أكرمته أَنْ اجتَرَّ مودَّةَ زيد . فالمعنى : إِيَّاكَ احذر من أَجْلِ كذا ، فهذا جائز ، وإن
أدخلت الواو فجَيْدٌ ؛ لَأَنَّ (أَنْ) وصلتها مصدر .

فَأَمَّا (إِيَّاكَ الضَّرْبَ) فلا يجوز في الكلام ؛ كما لا يجوز : إِيَّاكَ زيدا (٢) .

فإن اضطرَّ شاعر جاز ؛ لَأَنَّهُ يُشَبِّهُهُ للضرورة بقوله : «أَنْ تقربا» . وعلى هذا :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ (٣)

فأضمر بعد قوله : إِيَّاكَ فعلا آخر على كلامين ؛ لَأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : إِيَّاكَ أعلمه أَنَّهُ يزجره ،
فأضمر فعلا . يريد : اتَّقِ الْمِرَاءَ يَا فُتًى .

• • •

= تقول : رأيتك نفسك ، ولا تقول : انطلقت نفسك .

وإذا عطف قلت : اياك وزيدا والأسد ..

فإن حملت الشانئ على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ، لأنك لو قلت : اذهب وزيد

كان قبيحا حتى تقول : اذهب أنت وزيد .

فإن قلت : اياك أنت وزيد فأنت بالخيار : إن شئت حملته على المنصوب ، وإن شئت على

المضمر المرفوع • • • • •

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٠ على أنه عطف عبد المسيح على اياك فقد أنشده

بنصب المطفوف .

البيت لجريز يخاطب الفرزدق ليلة مع الاخطل ، فيقول له : لا تقرب المسجد ، فلست على

الملة لميلك الى النصارى ومداخلتك لهم .

وفى ديوان جريز قصيدة من بحر الشاهد ورويه ص ١٢٧ - ١٣٢ وليس فيها الشاهد

ويظهر أنه سقط منها . ورواية سيبويه : اياك ايضا ، فيكون قد دخله الخرم .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١ « واعلم أنه لا يجوز أن تقول : اياك زيدا ؛ كما أنه

لا يجوز أن تقول : رأسك الجدار حتى تقول من الجدار والجدار .

وكذلك أن تفعل إذا أردت اياك والفعل .

فاذا قلت : اياك أن تفعل تريد : اياك أعظ مخافة أن تفعل أو من أجل أن تفعل جاز ،

لأنك لا تريد أن تفضيه الى الاسم الاول كأنك قلت : اياك نج لمكان كذا وكذا .

ولو قلت : اياك الأسد تريد من الأسد لم يجز ، كما جاز في أن « .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٤١ « زعموا أن ابن أبي اسحق أجاز هذا البيت في شمس :

اياك اياك المراء .. كأنه قلت : اياك ، ثم اضمر بعد « اياك » فعلا آخر فقال : اتق المراء . =

والفصلُ بين المصدر نحو : الضرب والقتل : وبين (أن يضرب) ، و(أن يقتل) في المعنى -
أن الضرب اسم للفعل يقع على أحواله الثلاثة : الماضي ، والموجود ، والمنتظر . وقولك : أن
تفعل لا يكون إلا لما يأتي (١) . فإن قلت : أن فعلت ، فلا يكون إلا للماضي ولا يقع للحال البتة .
وقراءة من قرأ : (وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) (٢) معناه : المضى .

وإن قرأ : (إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ) فمعناه : متى كان ذا ؛ لأنها / (إن) التي للجزاء
والحذف مع (أن) وصلتها مُستعمل في الكلام لما ذكرت لك من أنها علّة لوقوع الشيء

فعل هذا يكون ، وهذا بين واضح .

وأما قول الله عز وجل : (وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ
فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) (٣) .

= المراء : مصدر ماريته مارة ومراء ، أى : جادلته .
ويقال : ماريته أيضا : إذا طعنت في قوله تزييفا للقول وتصغيرا للقاتل ، ولا يكون المراء
اعتراضا بخلاف الجدال فإنه يكون ابتداء واعتراضا .
ونسب البيت الى الفضل بن عبد الرحمن القرشي .
ورأى المبرد في أحزاب البيت صريح فى أن المراء منصوب باضمار فعل بعد اياك على كلامين ،
كما يراه سيبويه .
والبغدادى فى الخزاعة ج ١ ص ٤٦٥ ينسب الى المبرد رأيا مخالفا لسيبويه ، قال : « وسيبويه
يقدر فيه : اتق المراء ، كما يقدر فعلا آخر ينصب اياك » .
وعند المبرد المراء بتقدير أن تمارى كما تقول : اياك أن تمارى ، أى : مخافة أن تمارى » .
(١) عقد السبوطى فى الأشباه بابا للفرق بين المصدر الصريح والمصدر القول ج ٢ ص
١٩٤ - ١٩٨ ، وما ذكره من الفروق :
أن المصدر القول لا ينعى ، ولا يقع مؤكدا ، ولا ينوب عن حرف الزمان . .

(٢) الأحزاب : ٥٠ - القراءة بفتح همزة أن من الشواذ - ابن خالويه ص ١٢٠ والاعتاف
ص ٣٥٦ وفى البحر المحيط ج ٧ ص ٢٤٢ وعن الحسن أن بفتح الهمزة بدل اشتغال
من امرأة أو على حذف لام الطة .

(٣) البقرة : ٢٨٢ . القراءة بفتح همزة أن وكسرها من السبعة .
انظر غيث النفع ص ٥٧ شرح الشاطبية ص ١٦٩ النشر ج ٢ ص ٢٣٦ والاعتاف
ص ١٦٦ وفى البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤٩ « وأما (أن تفضل) بفتح الهمزة فهو فى موضع
المفعول من أجله ، أى : لأن تفضل على تنزيل السبب وهو الضلال منزلة المسبب عنه وهو
الإذكار ، كما ينزل المسبب منزلة السبب لالتباسهما واتصالهما ، فهو كلام محمول على
المعنى ، أى : لأن تذكر أحدهما الأخرى ان ضلت ، ونظيره : أعددت الخشبة أن يبيل
الحائط فادعه ، وأعددت السلاح أن يطرق العدو ، فادفعه .

ليس أعداد الخشبة لأجل الميل إنما أعدادها لإدعام الحائط إذا مال ، ولا يجوز أن يكون
التقدير : مخافة أن تفضل لأجل عطف فتذكر عليه .

فإن قال قائل : قوله : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا) لما ذكر . وهو لم يُعِدِّد الإِشهاد ؛ لِأَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا .

فالجواب في ذلك : أَنَّهُ إِنَّمَا أَعَدَّ الإِشهاد للتذكير ، ولكن تقدّمت (أَنْ تَضِلَّ) ؛ لتوقع سبب التذكرة . ونظيره من الكلام : أعددت هذا أَنْ يَمِيلَ الحائط . فَأَدْعَمَهُ ، ولم يُعِدِّده طلباً لِأَنْ يَمِيلَ الحائط ، ولكنه أخبر بعلة الدعم ، فاستقصاء المعنى : إِنَّمَا هو : أعددت هذا لِأَنْ إِنَّ مَالِ الحائط . دَعَمْتَهُ ، فإن الأولى هي الثانية .

وقد يحذف الفعل في التكرير [وفي العطف] وذلك قولك : رَأْسُكَ والحائط ، ورَأْسُهُ والنَّيْفُ بافتى . فَإِنَّمَا حُذِفَ الفِعْلُ لِلإِطَالَةِ / والتكرير ، ودلَّ على الفعل المحذوف بما يُشَاهِدُ من الحال ^(١) . ومن أمثال العرب : « رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ » ، ومن أمثالهم : « أَهْلُكَ وَاللَّيْلُ » ^(٢) . وقد دلَّ هذا على أَنَّهُ يريد : بادر أَهْلُكَ وَاللَّيْلُ .

والأول على أَنَّهُ : نَحَّ رَأْسُكَ من السيف . وتقديره في الفعل : اتَّقِ رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ .
= وقال النحاس : سمعت علي بن سليمان يحكي عن أبي العباس أن التقدير : كراهه أن تضل . قال أبو جعفر : وهذا غلط ، إذ يصير المعنى كراهة أن تذكر .
وما نقله النحاس عن الأخفش عن المبرد لا يتفق مع كلام المبرد هنا .

وفي كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٠ « وقال عز وجل : (أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى) فانتصب ، لأنه أمره بالإشهاد ، لأن تذكر أحدهما الأخرى ومن أجل أن تذكر . فان قال انسان : كيف جاز أن تقول : أن تضل ولم يعد هذا للضلال وللاستبساس ؟ فإنما ذكر أن تضل ، لأنه سبب الإذكار ، كما يقول الرجل : أعددت أن يمیل الحائط فادعّمه ، وهو لا يطلب باعداد ذلك ميلان الحائط ، ولكنه أخبر بعلة الدعم وبسببه » وانظر ص ٤٧٦ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٢٨ « ومن ذلك رأسه والحائط . كأنه قال : خيل . أو دع رأسه مع الحائط » فالرأس مفعول والحائط مفعول معه فانتصبا جميعا

(٢) في مجمع الأمثال ج ١ ص ٥٢ « أي : اذكر أهلك وبعدهم عنك ، واحذر الليل وظلمته ، فهما منصوبان باضمار فعل .
يضرب في التحذير والأمر بالحزم . »

وفي الخصائص ج ١ ص ٢٧٩ باب في الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى . . .
وذلك كقولهم في تفسير قولنا (اهلك والليل) معناه : الحق أهلك قبل الليل ، وربما دعا ذلك من لادربة له الى أن يقول : اهلك والليل فيجره ، وإنما تقديره : الحق أهلك وسابق الليل »

وفي سيبويه ج ١ ص ١٢٨ « ومثل ذلك : اهلك والليل ، كأنه قال : بادر أهلك قبل الليل ، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل والليل محذر منه . . .

ومن ذلك قولهم : ماز رأسك والسيف ، كما تقول : رأسك والحائط وهو يحذره .
وقال أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢ في الحديث عن تقدير سيبويه =

فلو أفردت لم يجر حذف الفعل إلا وعليه دليل . نحو : زيدا . لو قلت ذلك لم يدري ما الفعل المحذوف (١) ؟ .

فإن رأيت رجلا قد أشار بسيف فقلت : زيدا أو ذكرت أنه يضرب أو نحو ذلك [جاز ، لأن المعنى : أوقع ضربك بزيدا] (٢) .

فإن كان مصدرا فقد دل على فعل ، فمن ذلك : ضرباً ضرباً ، إذا كنت تأمر .
وإنما كان الحذف في الأمر جائزا ، لأن الأمر لا يكون إلا بفعل . قال الله عز وجل :
(فَأَمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِنَّمَا فِدَاءُ) وقال : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) . فالمصدر المأمور به يكون نكرة ، وبالألف واللام ، ومضافا . كل ذلك مطرد في الأمر ، وكل شيء كان في معنى المصدر فمجره مجرى المصدر ، ومنبئ ذلك (٣) إن شاء الله .

فأما قولك : الحمد لله في الخير ، وسقيا / لزيد ، ورعيا له . - فله باب يفرد به إن شاء الله

٣
١٩٤

= : « وسبويه كثيرا ما يمثل في كتابه على المعنى ، فيتخيل من لا خبرة له انه قد جاء بتقدير الاعراب ، فيحمله في الاعراب عليه ، وهو لا يدري ، فيكون مخطئا ، وعنده انه مصيب فاذا نوزع في ذلك قال : هكذا قال سبويه وغيره . واذا تفتنت لهذا في الكتاب وجدته كثيرا ، واكثر ما يستعمل في المنصوبات في صدر الكتاب لانه موضع مشكل ، ولما يهتدى له ، وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ٢٧٩ : ماز رأسك والسيف .

قال الأصمعي : أصل ذلك : أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا ، وكان يطلب المأسور بذحل فقال له : ماز أي يا مازن رأسك والسيف فنحى رأسه فضرب الرجل عنق الأسير .

(١) في سبويه ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣٠ د باب ما يضم فيه الفعل المستعمل اظهاره من غير الأمر والنهي .

وذلك اذا رايت رجلا متوجها وجهه الحاج قاصدا في هيئة الحاج ، فقلت : مكة ورب الكعبة حيث زكنت أنه يريد مكة . كأنك قلت : يريد مكة والله ، ويجوز أن تقول : مكة والله على قولك : أراد مكة والله ، كأنك اخبرت بهذه الصفة عنه .

أو رأيت رجلا يسدد سهما قبل القرطاس ، فقلت : القرطاس والله ، أي : أصاب القرطاس

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) سيأتي ذلك قريبا في هذا الجزء فترجى التعليق الى موضعه .

هذا باب

ما جَرَى مَجْرَى المصادر

وليس بمنصرف من فعل

فمن ذلك : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ، وقولهم : أَفَّةٌ ، وَتَفَّةٌ ، وَوَيْلًا لزيد ، وَوَيْحًا له ، وسلامٌ على زيد ، ووَيْلٌ لزيد ، ووَيْحٌ له ، وَتُرْبًا له .
كلُّ هذا معناه في النَّصْبِ واحدٌ ، ومعناه في الرفع واحد .

ومنه مالا يلزمه إِلَّا النَّصْبُ^(١) ، ومنه مالا يجوز فيه إِلَّا الرفع لِغَلَلِ نَذْرِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .
ومنه قولك : مَرْحَبًا ، وَأَهْلًا وَسَهْلًا ، وَوَيْلَةً ، وَغَوْلَةً .
فَأَمَّا قولهم : سُبْحَانَ اللَّهِ فتأويله : بَرَاءَةُ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ ، وهو في موضع المصدر ، وليس منه فِعْلٌ . فَإِنَّمَا حَذَّاءُ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - وهو معرفة . وتقديره - إِذَا مَثَلَتْهُ فِعْلًا : تَسْبِيحًا لِلَّهِ .

فإن حذفت المضاف إليه من سبحان لم ينصرف ؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ^(٢) ، وَإِنَّمَا نَكَّرْتَهُ بِالْإِضَافَةِ ؛ لِيَكُونَ مَعْرِفَةٌ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ . فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

/ سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَا نَعُوذُ بِهِ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الْجُودِيُّ وَالْجُمُودُ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ ، باب من المصادر ينتصب باضمار الفعل المتروك اظهره ، ولكنها مصادر وضعت وضعا واحدا لا تنصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر - وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام .
وذلك قولك : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحاته وعمره الله .
كانك حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحا ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى اريحان الرزق ، فنصب هذا على أسبج الله تسبيحا .
وخزل الفعل ههنا لأنه بدل من اللفظ بقولك : أسبحك . . .

(٢) اسم مصدر علم جنس .
(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٤ على تنوين سبحانا لضرورة الشعر ، لأنه علم جنس يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .
الجودي : جبل بالموصل عليه استوت سفينة نوح عليه السلام . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٧٩ .

الجبد : بضمين : جبل بنجد . وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ .
نعوذ به ، يريد كلما رأينا أحدا يعبد غير الله عذنا بعظمته ، وسبحنا حتى يعصمنا من الضلال .
وروي نعوذ له بالبدال المهملة وباللام ، أى نعاوده مرة بعد مرة ، ومفعول سبح محذوف تقديره : سبحه .

ونسب البيت الأعم لامية بن الصلت ، وهو في ديوانه مفردا ص ٣٠ ، ونسبه السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ إلى ورقة بن نوفل ، وذكر قصيدته . وذكر ياقوت في معجم البلدان ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢ القصيدة ونسبها إلى زيد بن عمرو أو إلى ورقة بن نوفل .
وانظر الخزاعة ج ٢ ص ٣٧ - ٤١ ، ج ٣ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ .

أى رواية : « نعوذ به » . فإنما نون مضطرا ، ولو لم يضطر لكان كقول الآخر :

أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخْرُهُ : مُبْحَنَ مِنْ عِلْقَمَةِ الْفَاحِرِ (١)

فهذا فى موضع : براءة منه .

و(مَعَاذَ اللَّهِ) كذلك لا يكون إلا مضافا . وتقديره تقدير : عِاذَ اللَّهِ ، أى : عُدْتُ بِاللَّهِ

عِذا . فهذا موضع هذا .

ومِثْلُ ذَلِكَ : حِجْرًا ، إنما معناه : حراما . فهو فى موضعه لو تكلّمت به . فمن ذلك قولُ

اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (حِجْرًا مَحْجُورًا) (٢) أى : حراما مُحَرَّمًا .

وأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَرْحَبًا وَأَهْلًا - فهو فى موضع قولهم : رَحَبْتُ بِلَادُكَ رُحْبًا ، وَأَهْلَيْتُ أَهْلًا ،

ومعناه : الدِّعَاءُ . يقول : صادفت هذا (٣) .

ولو قلت : حِجْرٌ ، وَمَرْحَبٌ - لصلح ، تريد : أَمْرُكَ هذا .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٣ على منع صرف سبحان للعلية وزيادة الالف

والنون .

وسبحان فى البيت للتعجب و (من) داخله على المتعجب منه ، والاصل فيه ان يسبح الله

تعالى عند رؤية العجيب من صناعته ، ثم كثر حتى استعمل فى كل متعجب منه .

والمعنى : أعجب من علقمة ، اذ فاخر عاسر بن الطفيل .

والبيت من قصيدة للاعشى . وانظر الخزاعة ج ٢ ص ٤١ - ٤٤ ، ج ٣ ص ٢٥١ - ٢٥٢

وهى فى ديوانه ص ١٣٩ - ١٤٧ .

وللراغب الاصفهاني رأى فى توجيه البيت انظره فى مفرداته ص ٢٢٠ ومعجم المقاييس

ج ٣ ص ١٢٥ واللسان (سبح) .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٤ ومثل هذا قوله (ويقولون حجرا محجورا) ، أى :

حراما محرما . يريد البراءة من الأمر ، ويبعد عن نفسه أمرا . فكانه قال : أحرم ذلك حراما

محرما .

ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل : اتفعل كذا وكذا فيقول : حجرا ، أى سترا وبراءة من

هذا ، فهذا ينتصب على اضمار الفعل ، ولم يرد أن يجعله مبتدا لخبر بعده ولا مبنيا على اسم

مضمر .

وانظر المخصص ج ١٧ ص ١٦٦ .

والآية فى الفرقان : ٢٢

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩ : « ومن ذلك قولهم : مرحبا وأهلا ... فانما

رايت رجلا قاصدا الى مكان أو طالبا أمرا ، فقلت : مرحبا وأهلا ، أى : أدركت ذلك ، وأصبحت .

فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه . فكانه صار بدلا من رحبت ببلادك ، وأهلت ، كما كان

الحذر بدلا من احذر .

ويقول الراد : وبك وأهلا وسهلا ... وانظر ص ١٥٧ منه

وَأَمَّا (مُبْحَان) وما كان مثله مما لا يكون إلا مضافا - فلا يصلح فيه إلا النصب. وهذا البيت

يُنشَد على وجهين : على الرفع والنصب وهو :

وَبِالسَّهْبِ مَيْمُونُ النَّقِيبَةِ قَوْلُهُ لَمُتَمِيمِ الْمَعْرُوفِ : أَهْلٌ وَمَرْحَبٌ^(١)

وقال الآخر :

إِذَا جِئْتُ بَوَابًا لَهُ قَالَ : مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مُضْبِقٍ^(٢)

٣ / فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : سلاما ، وسلام يا فتى - فإن معناه : المبارأة والمشاركة . فمن قال : لا تكن من
١٩٦ فلان إلا سلاما بسلام فمعناه : لا تكن إلا وأمرُك وأمرُه المشاركة والمبارأة . وإنما رفعت ،
لأنك جعلته ابتداء وخبرا في موضع خبر (كان) .

ولو نصبته كان جيذا بالغا . فمن ذلك قوله عز وجل : (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) تأويله : المشاركة ، أى : لا خير بيننا وبينكم ولا شر^(٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٩ على رفع أهل ومرحب .
السهب : بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره باموحدة : الفلاة الواسعة ، وسبخة بين الحميتين ،
والمضياعة تبيض بها النعام

قال طفيل الغنوى : وبالسهب ميمون الخليفة . . من معجم البلدان ج ٣ ص ٢٨٨ .
ونسب البيت لطفيل أيضا في سيبويه وقال الأعلام ، يرثي رجلا دفن بهذا المكان .
وأهل خبر لمبتدا محذوف التقدير : هذا أهل ، أو مبتدا والخبر محذوف ، أى لك أهل .
القصيدة في الوحشيات لأبي تمام ص ١٢٥ - ١٢٦ لطفيل .

(٢) استشهد به سيبويه أيضا على رفع مرحب في قوله : ألا مرحب .
وقال الأعلام : المعنى : أن بوابه قد اعتاد الأضياف ، فيتلقاهم مستبشرا بهم ، لما عرف من
حرص صاحبه عليهم . ثم قال : ألا مرحب : أى عندك الرحب والسعة فلا يضيق واديك بمن
حله .

ونسبه سيبويه إلى أبي الأسود . وهو في شرح القصائد السبع لابن الأنبارى ص ١٨٩ غير
منسوب .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٣ - ١٦٤ ، وزعم أبو الخطاب أن مثل قولك للرجل : سلاما
تريد : تسلمنا منك ، كما قلت : براءة منك تريد : لا التمس بشئ من أمرك ، وزعم أن أبا
ربيعه كان يقول : إذا لقيت فلانا فقل له : سلاما فزعم أنه سأل ، ففسره له بمعنى براءة منك .
وزعم أن هذه الآية مفعول بها (وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما) بمنزلة ذلك ، لأن الآية
فيما زعم مكية ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة
منكم وتسلمنا . لا خير بيننا وبينكم ولا شر . . .

واعلم أن من العرب من يرفع سلام إذا أراد معنى المبارأة كما رفعوا حنان .
سمعنا بعض العرب يقول لرجل : لا تكونن منى في شئ إلا سلام بسلام ، أى : أمرى
وأمرُك المشاركة ، وتركوا لفظ ما يرفع ، كما تركوا فيه لفظ ما ينصب لأن فيه ذلك المعنى ، ولأنه
بمنزلة لفظك بالفعل . .

والآية في الفرقان : ٦٣ ، وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥١٢ - ٥١٣ .

ومن كلامهم : سبحانه الله ، ورَّيْحَانَهُ . فتأويلُ (ريحانَ) في هذا الموضع : الرزق . وتقديره في المصادر : تسبيحا ، واسترزاقا (١) وتصديقُ هذا في قوله عز وجل : (وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ (٢) .

فأما قولهم : ويلٌ لزيد ، وويحُ لزيد ، وتبُّ لزيد ، وويئسَ له . فإن أضفت لم يكن إلا النصبُ فقلت : وبيحه ، وويله (٣) . فإنما ذلك لأن هذه مصادر .

فإن أفردت فلم تُضِفْ - فأنت مُخَيَّر بين النصب والرفع . تقول : ويلٌ لزيد ، وويلاً لزيد فأما النصبُ فعلى الدعاء ، وأما الرفع فعلى قولك : ثبت ويل له ، لأنه شيءٌ مستقرٌ . فويلٌ مبتدأ ، و(له) خبره . وهذا البيت يُنشَد على وجهين ، وهو :

/ كسا اللؤمَ تيمًا خُضرةً في جُلودِها فويلٌ لَتِيمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضِرِ (٤)

٣
١٩٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٢ : « وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاقا ، لأن معنى الريحان الرزق » فنصب هذا على أصبح الله تسبيحا ، وأسترزق الله استرزاقا
وانظر المخصص ج ١٢ ص ٢٧٥ ، ج ١٧ ص ١٦٤ .

(٢) الرحمن : ١٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ : « باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها .

وأما أضيفت ليكون المضاف فيها بمنزلته في اللام إذا قلت : سقيا لك ، لتبين من تعنى ، وذلك ويلك وويحك وويسك وويبك . . . » .

وقال في ص ١٦٦ : « باب من النكرة تجرى مجرى ما فيه الألف من المصادر وذلك قولك : سلام عليك . . . ويلٌ لك وويحٌ لك وويسٌ لك . . . » .

فهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها ، والمعنى فيهن : أنك ابتدأت شيئا قد ثبت عندك ، ولست في حال حديثك . . . » .

وقال في ص ١٦٧ : « وأعلم أن بعض العرب يقول : ويلا له ؛ وويلة له ، يجريها مجرى خيبة »

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٧ على نصب ويل له ، والكثير ويل له .

سرابيل : جمع سرايل : وهو القميص .

وفى اللسان : والخضرة فى ألوان الناس السمرة ، قال اللهبي :

وأنا الأخضر من يعرفنى . . .

وقال الأعلام : جعل لهم سرايل سودا من اللؤم على طريق المثل ، لأنهم يقولون فى الكريم

النقى العرض : فلان طاهر الثوب ، أبيض السرايل .

ولم ينسب الأعلام . وهو من قصيدة لجرير فى هجاء التيم فى ديوانه ص ٢١٠ - ٢١٤ وروايته

هناك :

كسا اللؤم تيمًا خضرة فى جلودها فيا خزى تيم من سرايلها الخضر .

انظر شرح الحماسة ج ٢ ص ١٣٤

فَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ)^(١) وقوله : (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ)^(٢) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرِّفْعُ ؛ إِذْ كَانَ لَا يَقَالُ : دَعَاءٌ عَلَيْهِمْ ، وَلَكِنَّهُ إِخْبَارٌ بِأَنَّ هَذَا قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ . فَإِنْ أَضَفْتُ فَقُلْتُ : وَيْلَهُ ، وَوَيْحَهُ - لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا ؛ لِأَنَّ وَجْهَ الرِّفْعِ قَدْ بَطَلَ بِأَنَّهُ لَا خَيْرَ لَهُ ، فَكَذَا هَذِهِ الَّتِي فِي مَعْنَى الْمَصَادِرِ .

فَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا صَحِيحًا يَجْرَى عَلَى فِعْلِهِ فَالْوَجْهُ النَّصْبُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : تَبًّا لَزَيْدٍ ، وَجَوْعًا لَزَيْدٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ قَوْلِكَ : جَاعَ يَجْرَعُ ، وَتَبَّ يَتَبَّبُ^(٣) . وَكَذَلِكَ سَقِيًا ، وَرَغِيًا . وَالرِّفْعُ يَجْرُزُ عَلَى بُعْدٍ ؛ لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُ بِنَكْرَةٍ ، وَتَجْعَلُ مَا بَعْدَهَا خَبَرَهَا . فَأَمَّا سَلَامٌ عَلَيْكَ فَاسْمٌ فِي مَعْنَى الْمَصْدَرِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى سَلَمٍ لَكَانَ تَسْلِيمًا .

• • •

فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَصَادِرُ مَعَارِفَ فَالْوَجْهُ الرِّفْعُ ، وَمَعْنَاهُ كَمَعْنَى الْمَنْصُوبِ ، وَلَكِنْ يُخْتَارُ الرِّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَعْرِفَةِ . وَحَقُّ الْمَعْرِفَةِ الْإِبْتِدَاءُ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وَ (لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) . وَالنَّصْبُ / يَجُوزُ^(٤) . وَإِنَّمَا تَنْظُرُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ إِلَى مَعَانِيهَا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَوْضِعُ بَعْدَهَا أَمْرًا أَوْ دَعَاءً لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا .

٣
١٩٨

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ • وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) وَ (وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ) فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : أَنَّهُ دَعَاءٌ هَاهُنَا ، لِأَنَّ الْكَلَامَ بِذَلِكَ وَاللَّفْظَ بِهِ قَبِيحٌ ، وَلَكِنْ الْعِبَادُ كَلَّمُوا بِكَلَامِهِمْ • وَجَاءَ الْقُرْآنُ عَلَى لَفْظِهِمْ عَلَى مَا يَعْنُونَ • فَكَأَنَّهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - قِيلَ لَهُمْ : وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ، وَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ ، أَيْ : هَؤُلَاءِ مِمَّنْ وَجِبَ هَذَا الْقَوْلُ لَهُمْ • لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِنَّمَا يَقَالُ لِصَاحِبِ الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ ، فَقِيلَ : هَؤُلَاءِ مِمَّنْ دَخَلَ فِي الشَّرِّ وَالْهَلَكَةِ وَوَجِبَ لَهُمْ هَذَا • وَالآيَةُ أَوَّلُ الْمُطَفِّفِينَ •

(٢) فِي آيَاتٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الْمُرْسَلَاتِ •

(٣) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ١٦٧ - ١٦٨ • بَابُ اسْتِكْرَاهِ النَّحْوِيِّينَ وَهُوَ قَبِيحٌ ، فَوَضَعُوا الْكَلَامَ فِيهِ عَلَى غَيْرِ مَا وَضَعَتِ الْعَرَبُ •

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَيْحَ لَهُ ، وَتَبَّ ، وَتَبَّا لَكَ ، وَوَيْحًا • فَجَعَلُوا التَّبَّ بِمَنْزِلَةِ الْوَيْحِ ، وَجَعَلُوا وَيْحَ بِمَنْزِلَةِ التَّبَّ ، فَوَضَعُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي غَيْرِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَضَعَتْهُ الْعَرَبُ • فَإِذَا قُلْتَ : وَيْحَ لَهُ ، ثُمَّ أَحَقَّقْتَ التَّبَّ فَإِنَّ النَّصْبَ فِيهِ أَحْسَنُ ، لِأَنَّ تَبًّا إِذَا نَصَبْتَهَا فِيهِ مُسْتَفْنِيَةٌ عَنْ لَكَ •

وَلَا يَخْتَلِفُ النَّحْوِيُّونَ فِي نَصْبِ التَّبَّ إِذَا قُلْتَ : وَيْحَ لَهُ وَتَبَّا لَهُ فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ فِي تَبَّا فِيمَا ذَكَرْنَا أَحْسَنُ • • •

(٤) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ١٦٥ • بَابُ يُخْتَارُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْمَصَادِرُ مُبْتَدَأَاتٍ مُبْنِيَا عَلَيْهَا مَا بَعْدَهَا • • •

وإن كان لما قد استقر لم يكن إلا رفعا .

وإن كان يقع لهما جميعا كان النصب والرفع

* * *

فمما يدعى به أسماء ليست من الفعل ، ولكنها مفعولات . وذلك قولك : تَرَبًّا ، وَجَنَدَلًا (١)

إنما نريد : أطعمه الله . ولقاه الله . ونحو ذلك .

فإن أخبرت أنه مما قد ثبت رفعت . قال الشاعر :

لَقَدْ أَلَبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِبَيْنِهِمْ فَتَرَبُّ لَأَقْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنَدَلُ (٢)

* * *

فأما قوله : أَفَّةٌ وَكُفَّةٌ فَإِنَّمَا تقديره من المصادر : نَتْنَا ، وَدَقَّرَا (٣) فإن أفردت (أف) =

وذلك قولك : الحمد لله ، والعجب لك ، والويل لك ، والتراب لك ، والخيبة لك ، وانما استحجوا الرفع فيه لأنه صار معرفة وهو خبر ، فقوى في الابتداء بمنزلة عبيد الله والرجل والذي تعلم ، لأن الابتداء انما هو خبر ، واحسنه اذا اجتمع معرفة ونكرة إن تبدأ بالاعرف ، وهو أصل الكلام .

فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبرا حسن الابتداء
وقال في ص ١٦٦ « واعلم أن الحمد لله ، وإن ابتدأت به ففيه معنى المنسوب ، وهو يدل من اللفظ بقولك : أحمد الله »

لعنة الله على الظالمين : الأعراف : ٤٤ ، هود : ١٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥٨ « باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها .
وذلك قولك : تربا وجندلا وما أشبه هذا ، فإن أدخلت لك فقلت : تربا لك ، فإن تفسيرها ما هنا كتفسيرها في الباب الأول . كانه قال : ألزمك الله ، وأطعمك الله تربا وجندلا وما أشبه هذا من الفعل ، فاخترزل الفعل هاهنا ، لانهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يداك وجندلت .
وقد رفعه بعض العرب ، فجعله مبتدأ مبنيا عليه ما بعده
وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٨٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٥٨ على رفع ترب بالابتداء وهو نكرة ، لما فيه من معنى المنسوب .

الترب والجندل : كناية عن الخيبة ، لأن من ظفر من حاجته بهما لم يظفر بشيء ينتفع به .
ألب الواشون : جمعوا الى جمعهم متعاونين على افساد ما بينه وبين من يحب فخيبتهم الله .

والبيت غير منسوب في سيبويه والاعلم وكذلك في المخصص ج ١٢ ص ١٨٥ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٢٧٢ وشروح سقط الزند ص ١١٦٦

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ « باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير المستعمل اظهاره .

بغير هاء فهو مبني ، لأنه في موضع المصدر وليس بمصدر ، وإنما قوى حيث عطف عليه ،
لأنك أجرته مجرى الأسماء المتمكنة في العطف . فإذا أفردته بني على الفتح والكسر والضم ،
وتنونه إن جعلته نكرة (١) .

وفي كتاب الله عز وجل - : (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرُهُمَا) .

وقال : (أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ) (٢) كل هذا جائز جيد .

وهذه المبنيات إذا جعلت شيئا منها نكرة نونت ، نحو : إيه يا فتى ، وقال الغراب : غاق

غاق يا فتى / كذا تأويلها

٣
١٩٩

• • •

واعلم أن من المصادر التي لا أفعال لها تجرى عليها وإنما يوضع موضع المصادر ما يكون مثني
لمبالغة . وذلك قولك : لبئسك وسعتيك ، وحنائيك - إنما أراد : حنانا بعد حنان ، أى : كلما

وذلك قولك : سقيا ورعيا ونحو قولك : خيبة ودفرا وجدعا وعقرا وبؤسا . وافة وثفة
وبعدا وسحقا . . .

وانما اختزل الفعل ما هنا ، لانهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من
احذر وكذلك هذا . . .

وفى اللسان : التف : وسخ الاظفار . . وقيل : هو ما يجتمع تحت الظفر من الوسخ .
والاف : وسخ الاذن .

قولهم : اف وافة وثف وثفة . . فكان ذلك يقال عند الشيء يستقذر ، ثم كثر حتى صاروا
يستعملونه عند كل ما يتأذون .

وقيل : اف معناه قلة له : وثف اتباع ما خوذ من الاف وهو الشيء القليل .

(١) فى المخصص ج ١٤ ص ٨٦ : ومنها ما يستعمل نكرة ومعرفة نحو غاق وغاق وايه
وايه وكنحو قولهم : اف واف واف وهى كلمة للضجر غير مثونة فى المعرفة .
وفى النكرة : اف وافا واف .

فمن قال : اف فضم اتبع الحركة الحركة ، كما تقول : مد ،

ومن قال : اف كسر لالتقاء الساكنين .

ومن قال : اف ففتح استثقلا لثضعيف وضمة الهمزة كما تقول : مد يا هذا ، .

وفى الخصائص ج ٣ ص ٣٧ - ٣٨ وفيها ثمانى لغات . . . وانظر اللسان فقد جعلها
عشرا . . .

(٢) الاسراء : ٢٣ - والانبياء : ٦٧ .

وفى ثلاث قراءات سبعية : (اف) بفتح الفاء من غير تنوين ، و(اف) بكسر الفاء مع التنوين

واف بكسر الفاء من غير تنوين . .

انظر النشر ج ٢ ص ٣٠٧ والاتحاف ص ٢٨٣ .

وانظر القراءات الاخرى فى البحر ج ٦ ص ٢٧ وشواذ ابن خالويه ص ٧٦ .

كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى . وتأويل حَنَانِيكَ : إنما هو رحمة بعد رحمة .
يقال : تحنن فلان على فلان : إذا رَحِمَهُ (١) . قال الشاعر :

تَحْنَنُ عَلَى هَذَاكَ الْمَلِيكَ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا (٢)

وقال الآخر :

أَبَا مُثَلِّبٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَيْتَ بَعْضَنَا حَنَانِيكَ بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ (٣)
فهذا مما يجوز إفراده ، فإذا أفردت فأنْتَ مُخَيَّرٌ : إن شئت نصبت بالفعل ، وإن شئت ابتدأت .
فإذا ثَنَيْتَ لم يكن إلا منصوبا ، لأنه وَضِعَ مَوْضِعَ مَا لَا يَتِمُّكَ ؛ نحو : لَبِيكَ وَسَعْدِيكَ .
وقال الشاعر فيها أفرد فيه :

وَيَمْنَحُهَا بَنُو شَمْعَى بْنِ جَرْمٍ مَعِيزُهُمْ حَنَانُكَ ذَا الْحَنَانِ (٤)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٥ « باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبا على أضمار
الفعل المتروك إظهاره » .

وذلك قولك : حنانيك . كأنه قال : تحننا بعد تحنن . كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم
حذفوا الفعل ، لأنه صار بدلا منه ، ولا يكون هنا مثنى إلا في حال الإضافة ، كما لم يكن
سبحان الله ، ومعاذ الله إلا مضافين .

فحنانيك لا يتصرف ، كما لم يتصرف سبحان الله وما أشبه ذلك .
وزعم الخليل أن معنى التثنية أنه أراد تحننا بعد تحنن . كأنه قال : كلما كنت في
رحمة وخير منك ، فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك .
ومثل ذلك لبيك ، وسعديك . وسمعنا من العرب من يقول : سبحان الله ، وحنانيه .
وأما قولك : لبيك ، وسعديك فانتصب هذا كما انتصب سبحان الله ، وهو أيضا بمنزلة
قولك - إذا أخبرت - : سمعا وطاعة إلا أن لبيك لا يتصرف .
والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل ، كما أن الذي ينصب لبيك ، وسبحان
الله غير مستعمل .

(٢) تحنن عليه : ترحم ، ونسبه في اللسان (حن) إلى الحطيئة
وللحطيئة في ديوانه قصيدة من بحر هذا الشاهد ورويه يمدح قبيها سيدنا عمر ص ٥٠ -
٥٤ ويظهر أن هذا البيت ساقط منها .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٤ على أن حنانيك مصدر لا يتصرف ، وثنى لقصد
المبالغة والتكثير .

والبيت لطره بن العبد من قصيدة يخاطب بها عمرو بن هند وكنيته أبو المنذر وهو في
السجن . الديوان ص ٩٢ - ٩٤ .

وانظر معجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ ، واللسان (حنن) .

(٤) شمعى بن جرم : بطن ضخ من طي . انظر جمهرة الأنساب ص ٤٠٣ والاشتقاق
ص ٣٩٤ .

وقال الآخر ، فرفع :

فقلت : حَنَانٌ ما أتى بك هَهُنًا ؟ أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ (١)

والفصل بين الرفع والنصب أَنَّ الناصِب دعا له . كأنه قال : رحمتك يا ذا الرحمة

وقوله :

• حَنَانٌ ما أتى بك هَاهُنَا ؟ •

إِنَّمَا أَرَادَ : أَمَرْنَا حَنَانٌ ؛ كقوله عز وجل : (مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ) (٢) فالتقدير :

فَمَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ مَثَلُ الْجَنَّةِ ، ثُمَّ قَالَ : فِيهَا ، وَفِيهَا .

ومن قال : إِنَّمَا معناه : صِفَةُ الْجَنَّةِ فَقَدْ أَخْطَأَ ؛ لِأَنَّ (مَثَل) لَا يُوضَعُ فِي مَوْضِعِ صِفَةٍ .

إِنَّمَا يُقَالُ : صِفَةُ زَيْدٍ أَنَّهُ ظَرِيفٌ ، وَأَنَّهُ عَاقِلٌ . وَيُقَالُ : مَثَلُ زَيْدٍ مَثَلُ فُلَانٍ . وَإِنَّمَا الْمَثَلُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَثَالِ وَالْحَلْوِ ، وَالصِّفَةِ تَحْلِيَةٍ وَنَعْتٍ .

• • •

فَأَمَّا تَأْوِيلُ قَوْلِهِمْ : لَبَّيْكَ فَإِنَّمَا يُقَالُ : أَلَبَّ فُلَانٌ عَلَى الْأَمْرِ : إِذَا لَزِمَهُ وَدَامَ عَلَيْهِ

فمعناه : مُدَاوِمَةٌ عَلَى إِجَابَتِكَ ، وَمُحَافَظَةٌ عَلَى حَقِّكَ . فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ لِرَبِّهِ : لَبَّيْكَ فمعناه : مُلَازِمَةٌ لَطَاعَتِكَ ، وَمُحَافَظَةٌ عَلَى أَمْرِكَ .

= والبيت لامرئ القيس قال شارحه الوزير أبو بكر ص ١٥٦

وجدته في النسخة الصحيحة : (ويمنعها) وهو أشبه بالبيت

وانظر الديوان ص ١٤٨ ، ومعجم المقاييس ج ٢ ص ٢٥ اذ رواه برواية أخرى •

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٦١ ، ١٧٥ على رفع حنان خبرا لمبتدأ

محذوف • قال : سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه : فقلت حنان •••

لم ترد تحنن ، ولكنها قانت : أمرنا حنان ، أو ما يصيبنا حنان ، وفي هذا المعنى كله

معنى النصب •

والبيت لمنذر بن درهم الكلبى وذكر ياقوت قصيدته في معجم البلدان ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥

وانظر الخزائن ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨

(٢) الرعد : ٣٥

وفي سيبويه ج ١ ص ٧١ • وأما قوله عز وجل (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد

منهما مائة جلدة) وقوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فان هذا لم يبين على

الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى (مثل الجنة التي وعد المتقون) ثم قال بعد : فيها

كذا وكذا ، فانما وضع المثل للحديث الذى بعده ذكر بعد أخبار واحاديث فكانه على قوله : ومن

القصص مثل الجنة أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، فهو محمول على هذا الاضمار ونحوه

والله أعلم •

وقولك : سَعْدَيْكَ . إِنَّمَا معناه من قولك : قد أَسْعَدَ فلان فلانا على أمره . وساعده / عليه .
فإذا قال : اللَّهُمَّ لِيَبِكْ وَسَعْدَيْكَ ، فَإِنَّمَا معناه : اللَّهُمَّ ملازمةً لأَمْرِكَ ، وَمُسَاعَدَةً لأَوْلِيائِكَ ،
وَمُتَابَعَةً على طاعتك .

فلو كان الباب واسعا لكان مُتَصَرِّفاً ؛ لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الضَّرْبِ من ضربت ، ولكنهما مشتقان
للمبالغة من الفعل كسبحانَ الله ، ومعاذَ الله ؛ فلذلك أُلْزِمَا طريقةً واحدة .

فَأَمَّا (حَنَانٌ) فمَنْفَرَدٌ ؛ لَأَنَّهُ من حننت ، مثل قولك : ذهبْتَ ذهاباً ، ويتصرفُ في الكلام
في غير الدعاء (وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا) ^(١) وتقول : تَحَنَّنْ عَلَيَّ . فهذا وجهُ ما جاء على فِعْلِهِ ، ومالم
يأت عليه فعل .

فَأَمَّا قولهم : شُكْرَانِكَ لا كُفْرَانِكَ - فهما مصدران لَحِقَّتْهُمَا الزيادة . وإِنَّمَا التقدير : شُكْرَا
لا كُفْرَا . ولكن وقعت الزيادة للمبالغة ^(٢)

* * *

واعلم أَنَّ المصدر كسائر الأسماء إِلَّا أَنَّهُ اسم للفِعْل . فإذا نصبت فعلى إضمار الفِعْل .

فمن المصادر ما يَكْثُر استعمالُه ، فيكون بدلاً من فِعْلِهِ
ومنها ما لا يكون له حقُّ الاسم .

فَأَمَّا ما كَثُرَ استعمالُه حَتَّى صارَ بَدَلًا من الفِعْلِ فقولك : حَمْدًا وشُكْرًا . لا كُفْرًا . وَعَجَبًا ^(٣)
إِنَّمَا أردت : أَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا . فلو لا / الاستعمالُ الذي أَبَانَ عن ضميرك لم يَجُزْ أَنْ تُضْمِرَ ؛
لَأَنَّهُ موضع خبر ، وإِنَّمَا يَحْسُنُ الإضمار ويَطْرُدُ في موضع الأَمْرِ ؛ لِأَنَّ الأَمْرَ لا يكون
إِلَّا بفِعْلٍ . نحو قولك : ضَرَبَ زيداً . إِنَّمَا أردت : إضرب ضَرْبًا . وكذلك ضَرَبَ زيداً .

(١) مريم : ١٣

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٤ :

« ونظير سبحانه الله في البناء من المصادر والمجرى لا في المعنى : غفران ، لأن بعض
العرب يقول : غفرانك لا كفرانك ، يريد : استغفارا لا كفرا » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٦٠ « باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك اظهارة من
المصادر في غير الدعاء » .

من ذلك قولك : حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا ، وأفعل ذلك وكرامة ..

فإنما ينتصب هذا على اضممار الفعل . كأنك قلت : أحمد الله حمداً ، وأشكر الله شكرا ،
وكانك قلت : أعجب عجباً ..

وإنما اختزل الفعل ها هنا ، لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما فعلوا ذلك في
باب الدعاء : كأن قولهم : (حمداً) في موضع : أحمد الله ، وقوله : عجباً منك في موضع : أعجب
منه

نصبت الضرب باضرب ، ثم أضفته إلى زيد لما حذفت التنوين ؛ كما تقول : هذا ضاربُ زيد غدا . والأصل إثبات التنوين ، وحذفه استخاف لِعَلِّمَ المخاطب .

ألا ترى أنَّ الاسم المضاف إلى معرفة على نية التنوين لا يكون إلا نكرة ؛ لأنَّ التنوين في النية ، نحو قوله عزَّ وجلَّ : (هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا) (١) و (هَذَا بَالِغٌ الْكَعْبَةِ) (٢) . هو وصف للنكرة ، وتدخل عليه (رُبَّ) كما تدخل على النكرة . وقد مضى تفسير هذا في بابه (٣) .

قال الشاعر :

يا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَا قَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا (٤)
يريد : غابط لنا . ومن ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) (٥)
وإنما التقدير -- والله أعلم -- : فضرباً الرقاب . فهذا يدلُّ على ما بعده ، وما يرد من جنسه ونظائره .

(١) الأحقاف : ٢٤ وانظر سيبويه ج ١ ص ٢١١ ، ص ٨٤ .

(٢) المائدة : ٩٥ وانظر سيبويه ج ١ ص ٨٤ .

(٣) لم يتقدم وإنما سيأتي في الجزء الرابع ص ٤٦٣ - ٤٦٤

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٢ على أن إضافة غابطنا لا تفيد تعريفاً بدليل دخول

رب ، لأنها لا تجر إلا النكرة .

قال الزمخشري في شرحه للبيت : رب انسان يقبطني بحبتي لك ، ويظن أنك تجازيني .

بها ، ولو كان مكانى للاقى ما لاقيته من المباعدة والحرمان . وانظر شرح الأعلام له .

والبيت من قصيدة طويلة لجرير في هجاء الأخطل في الديوان ص ٥٩٣ - ٥٩٨

وانظر السيوطي ص ٢٤٢ - ٢٤٣

(٥) سورة محمد - عليه الصلاة والسلام - : ٤

وانظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ والكامل ج ٢ ص ٢٢٢

هذا باب

المصادر في الاستفهام على جهة

التقدير وعلى المسألة

لِوَذَلِكَ قَوْلِكَ : أَقِيَامًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ^(١) . لَمْ تَقُلْ هَذَا سَائِلًا ، وَلَكِنْ قُلْتَهُ مُؤَبِّحًا مُنْكَرًا
لَا هُوَ عَلَيْهِ ، وَلَوْلَا دَلَالَةُ الْحَالِ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ الْإِضْمَارُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِنَّمَا يُضَمَّرُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ
ذَالٌ ، كَمَا أَنَّ الْأِسْمَ لَا يُضَمَّرُ حَتَّى يَذْكَرَ ، وَإِنَّمَا رَأَيْتَهُ فِي حَالِ قِيَامٍ فِي وَقْتٍ يَجِبُ فِيهِ غَيْرُهُ ،
فَقُلْتَ لَهُ مُنْكَرًا .

ومثله : أَقْعُودًا وَقَدْ سَارَ النَّاسُ ، كَمَا قَالَ :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرَى ^(٢) .

فَإِنَّمَا قَالَ إِنْكَارًا عَلَى نَفْسِهِ الطَّرَبَ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ حِينِهِ .

(١) فِي سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٦٩ = وَأَمَّا مَا يَنْتَصِبُ فِي الْاِسْتِفْهَامِ فِي هَذَا الْبَابِ فَقَوْلُكَ :
أَقِيَامًا يَا فُلَانُ وَالنَّاسُ قَعُودٌ ، وَاجْلُوسَا وَالنَّاسُ يَفْرُونَ • لَا يَرِيدُ أَنْ يُخْبِرَ أَنَّهُ يَجْلِسُ وَلَا أَنَّهُ
قَدْ جَلَسَ وَانْقَضَى جُلُوسُهُ ، وَلَكِنَّهُ يُخْبِرُ أَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالِ فِي جُلُوسٍ وَفِي قِيَامٍ •

(٢) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ١٧٠ عَلَى حَذْفِ الْفِعْلِ قَالَ :
فَإِنَّمَا أَرَادَ : أَطْرَبَ ، أَيْ أَنْتَ فِي حَالِ طَرَبٍ ، وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يُخْبِرَ عَمَّا مَضَى وَلَا عَمَّا يَسْتَقْبِلُ •
وَبَعْدَهُ : وَالْدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي
الطَّرَبُ : خَفَهُ مِنْ حُزْنٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ • وَبَخَ نَفْسَهُ عَلَى وَقُوعِ الْحُزْنِ مِنْهُ مَعَ حَالِ
الشَّيْخُوخَةِ عَلَى دِيَارِ أَحِبَّتِهِ الْخَالِيَةِ •

وَالْهَمْزَةُ لِلْاِسْتِفْهَامِ الْاِنْكَارِيِّ التَّوْبِيخِيِّ ، فَتَقْضَى أَنْ مَا بَعْدَهَا وَاقِعٌ وَأَنْ فَاعِلُهُ مَلُومٌ ، كَمَا
قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنَى ج ١ ص ١٦ •

وَانْتَصَبَ طَرَبًا بِفِعْلِ مُضَمَّرٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْاِسْتِفْهَامُ ، لِأَنَّهُ بَاتَّفَعَلَ أَوَّلَى •
الْقِنْسَرَى : الْكَبِيرُ الْمُسْنُ • قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : لَمْ أَسْمَعْ بِالْقِنْسَرَى إِلَّا فِي شَعْرِ الْعَجَسَاجِ ••
(الْمَخْصَصُ ج ١ ص ٤٥) وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَعْلَمُ •

الدَّوَارِي : مِبَالِغَةٌ دَائِرُ الْإِبَاءِ لِتَاكِيدِ الْمِبَالِغَةِ ، وَيَرِيدُ بِهِ الدَّهْرُ يَدُورُ بِالْإِنْسَانِ أَحْوَالًا •
وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لِلْعَجَاجِ مِنْ مَشْطُورِ السَّرِيعِ وَفِي كِتَابِ سَبْيُوِيهِ أَنَّهُ رَجَزٌ وَكَذَلِكَ فِي
السِّيُوطِيِّ ص ١٨ وَسَيَكْرُ الْمَبْرَدِ هَذَا الْبَيْتُ قَرِيبًا •

وَانْظُرِ الْخَزَانَةَ ج ٤ ص ٥١١ - ٥١٣ وَدِيَوَانَهُ ص ٦٦ - ٦٧ ، وَالتَّمَامُ ص ١٢١ •

وكذلك إن خبرت على هذا المعنى فقلت : قياما - علم الله - وقد قعد الناس ، وجلوسا والناس يسكرون .

وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر فقلت : أقائمنا وقد قعد الناس . فإنما جاز ذلك ؛ لأنه حال . والتقدير : أثبت قائما (١) ، فهذا يدلُّك على ذلك المعنى .

• • •

وتقول في باب منه آخر : ما أنت إلا سيرا ، وما أنت إلا ضربا (٢) ، وكذلك : زيد سيرا ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ د باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال . .
وذلك قولك : أقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب . . وذلك أنه رأى رجلا في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه فكانه لفظ بقوله : أقوم قائما ؛ وأتقصد قاعدا ، ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع ، .

* * *

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن نحو أقائمنا وقد قعد الناس حال حذف عاملها ، والخلاف بينهما في تقدير العامل : فسيبويه يقدر العامل من لفظ الوصف ، أي : أقوم قائما ، والمبرد يقدر العامل : أثبت . وفي تعليق السيرافي : قال المبرد : والقول عندي ما قاله سيبويه ، لأنه قد تكون الحال توكيدا ، كما يكون المصدر توكيدا .
والرضي في شرح الكافية ينسب إلى سيبويه والمبرد أن الوصف عندهمسا مفعول مطلق ، والصفة قائمة مقام المصدر ، والتقدير : أقوم قياما .

السيوطي ينسب إلى المبرد أن الوصف مصدر جاء على وزن فاعل .
قال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦ د ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على مالا ينبغي في الحال مع الهمة وبدونها ، نحو قولهم : أقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب .

فهو عند السيرافي حال مؤكدة .

وأما عند سيبويه والمبرد والمخشي فالصفة قائمة مقام المصدر ، أي : أقوم قياما . .
وفي الهمع ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ د أنابوا عن المصدر اللزم اضممار ناصبه صفات كماثدا بك وهنيئا لك ، وأقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب . رأى الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها المنتزم اضمماره والتقدير : أعوذ ، وأتقوم ، وأتقعد . . وذهب المبرد إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل . .
وانظر ابن يعيش ج ١ ص ١٢٣ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ د باب ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن على اضممار الفعل المتروك اظهاره . .
وذلك قولك : ما أنت إلا سيرا ، وإنما أنت سيرا سيرا ، وما أنت إلا الضرب الضرب ، وما أنت إلا قتلا قتلا . .

وزيد أبدا قياما . وإنما جاز الإضمار ؛ لأنَّ المخاطب يعلم أنَّ هذا/ لا يكون إلَّا بالفعل ، وأنَّ المصدر
إنَّما يدلُّ على فعله ، فكأنَّك قلت : زيد يسير سيرا ، وما أنت إلَّا تقوم قياما ، وإن شئت
قلت : زيد سَيرٌ يا فتى . فهذا يجوز على وجهين :

أحدهما : أن يكون : زيدٌ صاحبُ سيرٍ ، فأقامت المضاف إليه مقامَ المضاف ؛ لما يدلُّ عليه :
كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا) ^(١) إِنَّمَا هِيَ : أهل القرية
كما قال الشاعر :

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا ادَّكَّرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ ^(٢)

أى ذات إقبال وإدبار ، ويكون على أنَّه جعلها الإقبال والإدبار لكثرة ذاك منها . وكذلك

= فكانه قال في هذا كله : ما أنت إلا تفعلُ فعلا ، وما أنت إلا تفعل الفعل ، ولكنهم حذفوا
الفعل لما ذكرت لك ، وصار في الاستفهام والخبر بمنزلة الأمر والنهى ، لأنَّ الفعل يقع ههنا كما
يقع فيهما وإن كان الأمر والنهى أقوى . . .

(١) يوسف : ٨٢ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ١٠٨ ، ج ٢ ص ٢٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٦٩ على جعل المصدر خبرا على السعة ، كقولك :
نهارك صائم ، وليلك قائم .

وفى الكامل ج ٣ ص ١٥٣ « يكون سماها بالمصدر ، كما قالت الخنساء .
فانما هي اقبال وادبار ، ويجوز أن يكون نعتها بالمصدر ، لكثرة منها ، ويجوز أن يكون
أرادت ذات اقبال وادبار ، فحذفت المضاف ، وأقامت المضاف إليه مقامه ، كما قال عز وجل
(ولكن البر من آمن بالله) فجائز أن يكون : بر من آمن بالله ، وجائز أن يكون : ولكن ذا البر
من آمن بالله . والمعنى يؤول الى شيء واحد .

فظاهر كلام المبرد فى الكامل أن البيت يجوز فيه ثلاثة توجيهات : أن يكون من المجاز
العقلى أو المصدر فى تأويل اسم فاعل أو على تقدير حذف المضاف والمبرد ذكر هنا الوجهين
وقال بتأويل المصدر باسم فاعل فى الجزء الرابع ص ٥٩٤ من الأصل .

وللشيخ عبد القاهر كلام جيد فى هذا البيت . ذكره فى دلائل الإعجاز ص ٢١٧ - ٢١٨
وهذا نصه : « ومما طريق المجاز فيه الحكم قول الخنساء :

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار

وذلك أنها لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما فتكون قد تجوزت فى نفس الكلمة ،
وانما تجوزت فى أن جعلتها - لكثرة ما تقبل ، وتدبر لغلبة ذاك عليها واتصاله بها ، وأنه لم
يكن لها حال غيرهما - كأنها قد تجسمت من الاقبال والادبار . وانما يكون المجاز فى نفس
الكلمة لو أنها قد استعارت الاقبال والادبار لمعنى غير معناهما الذى وضعها له فى اللغة .

يقال : رتعت الابل وأرتعتها : تركتها ترعى .

ادكرت : تذكرت ، أى : تذكرت ولدها .

=

قوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ) (١) . الوجه : ولكن البر من آمن بالله .

ويجوز أن يوضع البر في موضع البار على ما ذكرت لك .

فإذا قلت : ما أنت إلا شرب الإبل - فالتقدير : ما أنت إلا تشرب شرب الإبل ، والرفع في هذا أبعد ؛ لأنه إذا قال : ما أنت إلا سير . فالمعنى : ما أنت إلا صاحب سير ؛ لأن السير له .

فإذا قال : ما أنت إلا شرب الإبل ففيه فعل ؛ لأن الشرب ليس له . وإنما التقدير : إلا تشرب شرباً مثل شرب الإبل ، فإذا أراد / الضمير في الرفع كثر ، فصار المعنى : ما أنت إلا صاحب

شرب كشرب الإبل ، فهذا ضعيف خبيث (٢) .

ومثل الأول قوله :

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَنِّي مَرْحَبٍ (٣)

يريد : كخلالة أبي مرحب . فهذا كقوله عز وجل : (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ)

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ خِفْتُ حَتَّى مَا تَزِيدُ مَخَافَتِي عَلَى وَعَلٍ فِي ذِي الْفَقَارَةِ عَاقِلٍ (٤)

* * *

= والبيت من قصيدة للخنساء في رثاء أخيها .
أنظر الخزانة ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١١ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٧١ والديوان
ص ٥٧ - ٥٩ .

(١) البقرة : ١٧٧ ، وانظر كتاب ما اتفق لفظه ص ٣٢ ، الكامل ج ٣ ص ١٥٣
وفي سيبويه ج ١ ص ١٠٨ « وقال تعالى : (ولكن البر من آمن بالله) وما هو : ولكن البر
من آمن بالله » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ومن ذلك قولك : ما أنت إلا شرب الإبل ، وما أنت إلا
ضرب الناس ، وما أنت إلا ضربا الناس ، وأما شرب الإبل فلا ينون ، لأنه لم يشبهه بشرب الإبل
ولأن الشرب ليس بفعل وقع منك على الإبل » .

استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٠ على حذف المضاف ، والتقدير : كخلالة أبي مرحب .
الخلافة : الصداقة مصدر .

يقول : وصل هذه المرأة لا يثبت ، كما لا تثبت صداقة هذا الرجل .
وفي اللسان : الخلافة مثلثة ، وقال : أبو مرحب : كنية الظل أو كنية عرقوب .
والبيت للناطقة الجعدى .

انظر الانصاف ص ٤٧ وكتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه للمبرد ص ٣٣ وأمالى القائل
ج ١ ص ١٩٢ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وحماسة البحتري ص ٢٤١ فيها أبيات من
القصيدة ، واللسان (خل) وشرح القصائد السبع لابن الأنباري ص ٤٥١ .

(٤) استشهد به في كتابه ما اتفق لفظه ص ٣٢ على حذف المضاف ، أي : على مخافة وعل
وفي أمالي الشجرى ج ١ ص ٥٢ ودل على ذلك تقدم ذكر المخافة وأنه قصد إلى تشبيهه =

واعلم أنَّ المصادر لا تمنع من إضمار أفعالها إذا ذكرت ما يدلُّ عليها ، أو كان بالحضرة ما يدلُّ على ذلك . وقياسها^(١) قياس سائر الأسماء في رفعها ونصبها وخفضها ، إلاَّ أنَّها تُبدلُ من أفعالها .

ألا ترى قوله عزَّ وجلَّ : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلْمِائِيلِينَ)^(٢) أنَّ قوله (أربعة) قد دلَّ على أنَّها قد تمت . فكأنَّه قال : استوت استواء . ومثله : (الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ)^(٣) ؛ [لِأَنَّ فِعْلَهُ خَلَقَ]^(٤) فقوله (أحسن) ؛ أى خلق حسنا خلقا ، ثم أضافه .

ومثل ذلك : (وَعَدَ اللَّهُ)^(٥) ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ) عُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ وَعْدٌ مِنْهُ ، / فصار بمنزلة : وعدهم وعدا ، ثم أضافه . وكذلك : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ)^(٦) . لَمَّا قَالَ : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ) أعلمهم أَنَّ ذلك مكتوب عليهم ، فكأنَّه قال : كَتَبَ اللَّهُ ذَلِكَ .

ومن زعم أنَّ قوله : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) نصب بقوله : عليكم كتاب الله - فليس يدرى ما العربية ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَوْضُوعَةَ مَوْضِعَ الْأَفْعَالِ لَا تَنْصَرِفُ تَصْرِفَ الْأَفْعَالِ ، فَتَنْصَبُ مَا قَبْلَهَا . فمن ذلك قوله :

مَا إِنْ يَسَسُ الْأَرْضُ إِلَّا مَنْكِبٌ مِنْهُ وَحَرَفُ السَّاقِ طَىَّ الْمَحْمَلِ^(٧)
وذلك أَنَّهُ دَلَّ بِهَذَا الْوَصْفِ عَلَى أَنَّهُ مَنْطَرٌ فَأَرَادَ : طَوَى طَىَّ الْمَحْمَلِ . فهذه أوصاف تُبدلُ من الفعل ، لدلالاتها عليه .

== حدث بحدث . وانظر ص ٢٢٤ من الامالى أيضا .
وذكره ياقوت فى معجم البلدان ج ٥ ص ١٤٧ برواية : ذى المطارة ، وقال :
مطارة : يجوز أن تكون الميم زائدة فيكون من طار يطير : أى البقعة التى يطار منها وهو اسم جبل ويضاف اليه ذو .

قال الأصمى : يقول : قد خفت حتى ما تزيد مخافة الوعل على مخافتى ، فلم يمكنه فقلب الوعل : تيس الجبل . عاقل : متحصن بوزره عن الصياد .

والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني ، الديوان ص ٨٥ - ٨٩
وانظر الانصاف ٢٣٠ ، وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٤٤ ، وشرح الفضليات للانباري ص ٦٩٣

(١) فى الأصل : وقياسه .

(٢) فى اعراب العكبرى ج ٢ ص ١١٥ « سواء بالنصب مصدر ، أى : فاستوت استواء . ويكون فى موضع الحال من الضمير فى أقواتها أو فيها أو من الأرض . »

وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٨٦ - والآية فى فصلت : ١٠

(٣) تقدمت فى ص ٢٠٣

(٥) الروم : ٦

(٤) تصحيح السيرافى

(٧) تقدم فى ص ٢٠٣ .

(٦) تقدمت فى ص ٢٠٣

هذا باب

ما يكون من المصادر توكيذا

وذلك قولك : لا إله إلا الله قَوْلًا حَقًّا . كأنك قلت : أقول قولًا حَقًّا ؛ لأنَّ قولك : لا إله إلا الله هو حقٌّ ، وكذلك : لأضربنك قَسَمًا حَقًّا ؛ لأنَّه بَدَلٌ من قولك : أقسم ، وكذلك : لأقومنَّ قَسَمًا / لأنَّ قولك : لأقومنَّ فيه لام القسم (١) . ومثله .

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لِأَمِيلُ (٢)

فإن قال قائل : قد تقع اللام فيما لا قسم فيه .

قيل : تقع على تقدير القسم ؛ لأنَّ قولك : والله لأفعلن مُتَّصِلٌ ، ولو أقسم مُقَسِّمٌ على فعل لم يقع - لم يكن ليتَّصلَ به إلا اللام والنون ، فإنَّما حقُّه القسمُ ذِكْرٌ أو حَذِيفٌ ، وكذلك ما كان مِثْلَ الكُمَيْتِ يعنى البلبل ، والجميل - إنَّما هو مُصَغَّرٌ ، وإن كان تكبيره غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ لعلَّة قد ذكرناها في باب التصغير (٣) . ألا ترى أنه يُرَدُّ إلى الأصل في جَمْعِهِ ، فيُجْمَعُ على تكبيره ، وذلك قولك في جمع كُئِيت : كُئِيتُ ؛ كما تقول : أَشَقَرُ وشُقَرٌ ؛ لأنَّ الأصلَ أَكَمْتُ ، وإنَّما هو مُصَغَّرٌ تصغيرَ الترخيم .

وكذلك تقول : كِفْئَانٌ ، وَجِئْلَانٌ ؛ لأنَّ تكبيره : فُعَلٌ ، كما تقول في النُفَرِ ، والصُرَدِ ، والجُئَلِ : جِئْلَانٌ ، ونِئْرَانٌ ، وصِرْدَانٌ (٤) ..

(١) مثل له سيبويه بقوله : له على ألف درهم عرفا ج ١ ص ١٩٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٩٠ على نصب قوله (قسما) على المصدر المؤكد لما قبله فقال : « وحين قال : لأميل علم أنه بعد حلف » .

وجمل ابن السراج في الأصول التوكيد من جهة الاعتراض

وقال ابن جني : « انتصاب (قسما) لا يخلو أن يكون بما تقدم من قوله: انى لأمنحك الصدود أو من جملة : اننى اليك لاميل » .

ولا يجوز الأول من حيث كان في ذلك الحكم بجواز الفصل بين اسم ان وخبرها بمعمول جملة أخرى اجنبى عنهما ، فثبت بذلك أنه من الجملة اثنائية وأنه منصوب بفعل محذوف دل عليه قوله : واننى اليك لاميل ، أى : أقسم قسما ، وأضمر هذا الفعل ، .

والبيت من قصيدة مشهورة للأحوص يمدح بها عمر بن عبد العزيز وهى معارضة لقصيدة أخرى بائية . انظر الخزاعة ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٥١ ومهذب الأغاني ج ٣ ص ١٨٧ .

(٣) لم يذكر عنه شيئا هناك .

(٤) النفر : طير كالمصافير . الجمل : دويبة . والجميل : البلبل . وانظر حياة الحيوان

ج ١ ص ١١٧ ، ١٨٤ ، ج ٢ ص ٣٠٠ .

فمثل ذلك كرسى ، وقمرى . إنما هو فعل ، والياء ياء النسب / وإن لم يستعمل غير منسوب ،
وليس فيه نسب إلى أرض ولا رجل ولا غير ذلك .

ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسُدُّ مسدَّه ، فيكون حالا ، لأنه قد ناب عن اسم
الفاعل ، وأغنى غناه ، وذلك قولهم : قتلته صبِراً . إنما تأويله : صابراً أو مُصْبِراً : وكذلك :
جئته مشياً ؛ لأنَّ المعنى : جئته ما شياً . فالتقدير : أمشى مشياً ، لأنَّ المجيء على حالات : والمصدر
قد دلَّ على فعله من تلك الحال .

ولو قلت : جئته إعطاءً لم يجز ؛ لأنَّ الإعطاء ليس من المجيء . ولكن جئته سعيًا . فهذا
جيد ؛ لأنَّ المجيء يكون سعيًا ^(١) . قال الله عزَّ وجلَّ : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا) ^(٢) .
فهذا اختصار يدلُّ على ما يردُّ مما يشاكلها . ويجرى مع كلِّ صنف منها .

(١) في سيميويه ج ١ ص ١٨٦ « باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال . . .
وذلك قولك : قتلته صبِراً ، ولقيته فجاءة ، ومفاجأة ، وكفاحاً ومكافحة ولقيته عياناً ،
وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدوا ومشياً ، وأخذت ذلك عنه سمعاً وسماعاً .
وليس كل مصدر - وإن كان في القياس مثل ماضى من هذا الباب - يوضع هذا الموضع
لأن المصدر ما هنا في موضع فاعل إذا كان حالا ، ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سرعة . . . »
(٢) البقرة : ٣٦٠

كلام المبرد هنا صريح في أن المصدر المنكر يقع بقياس حالا إذا كان نوعاً من فعله وكرر
هذا في ص ٢٣٦ من الأصل في هذا الجزء كما ذكره في الجزء الرابع ص ٥٩٩ .
وكذلك نسبه إليه الزمخشري في المفصل والرضى في شرح الكافية وابن هشام في التوضيح .
ولكن الخضرى في تعليقه على شرح ابن عقيل ينسب إلى المبرد أنه يقيس وقوع المصدر
المنكر حالا مطلقاً .

أما السيوطى في الهمع فيقول : اختلف النقل عن المبرد : هل أجازة مطلقاً ؟ أو فيما كان
نوعاً لعامله . وكذلك فى الأشمونى .
فى حاشية الخضرى ج ١ ص ٣٣٠ « لكن استظهر ابن هشام إطراده مطلقاً ، كما نقل
عن المبرد أى سواء كان نوعاً كجاء زيد سرعة أم لا ، كإطراده خبراً فإن الحال أشبه به من
النعمة . . . »

فى الهمع ج ١ ص ٢٣٨ « وشذ المبرد فقال : يجوز القياس واختلف النقل عنه : فنقل
عنه قوم أنه أجاز ذلك مطلقاً ، ونقل عنه آخرون أنه أجازة فيما هو نوع من الفعل » .
وانظر الأشمونى ج ٢ ص ٦١

بقى أن نبين اعتراب هذا المصدر عند المبرد :
ظاهر ما هنا يدل على أنه يعرب المصدر حالا على تأويل المصدر بوصف يشهد لذلك
قوله : قتلته صبرا إنما تأويله صابرا ٠٠ وكذلك جثته مشيا ، لأن المعنى : جثته ماشيا .
وقوله فيما يأتي ص ٢٣٥ : واعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال ، وتغنى
غناه ، فلا يجوز أن تكون معرفة ، لأن الحال لا تكون معرفة ، وذلك قولك : جثتك مشيا وقد
أدى عن معنى قولك : جثتك ماشيا ٠٠ والفاعل يحمل على المصدر ، كما حمل المصدر عليه .
تقول : قم قائما فالمعنى : قم قياما .

وقوله في الجزء الرابع ص ٥٩٨ - ٥٩٩ باب ما يكون من المصادر حالا لموافقته الحال
وذلك قولك : جاء زيد مشيا إنما معناه : ماشيا .

كل هذه النصوص تشير إلى أن المبرد يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف .
وقد جاء في كلامه عبارتان قد يفهم منهما أنه يعرب المصدر مفعولا مطلقا لفعل محذوف
قال هنا :

وكذلك جثته مشيا ، لأن المعنى : جثته ماشيا فالتقدير : أمشى مشيا ، وقال في الجزء
الرابع ص ٥٩٩ : جاء زيد مشيا إنما معناه ماشيا ، لأن تقديره : جاء زيد يمشى مشيا .
فالعبارتان صدهما يفيد أنه يعرب المصدر حالا بتأويله بوصف وعجزهما يفيد أن المصدر
مفعول مطلق لفعل محذوف .

ونرى الرضى وابن يعيش وابن عقيل والسيوطي وغيرهم ينسبون إلى المبرد أنه يعرب
المصدر مفعولا مطلقا .

انظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥٩ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٩٢ .
وابن عقيل ج ١ ص ٣٣٠ والهمع ج ١ ص ٢٣٨ والتصريح ج ١ ص ٣٧٤ والمخصص
ج ١٤ ص ٢٢٦ .

هذا باب الأسماء التي توضع موضع المصادر

التي تكون حالا

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد . فإنما انتصب ، لأنه أراد : كلمته
مُشافهةً ، وبايعته نقداً ، فوضع قوله : (فاه إلى في) / موضع مُشافهةً ، ووضع قوله : (يدا بيد)
في موضع نقداً . فلو قلت : كلمته فوه إلى في لجاز ؛ لأنك تريد : كلمته وفوه إلى في .
وأما بايعته يدا بيد فلا يجوز غيره ؛ لأن المعنى : بايعته نقداً ، أي : أخذتُ منه ، وأعطيت ،
ولست تخبر أنك بايعته ويد بيد ؛ كما أنك كلمته وفوه إلى فيك . ولكن تقول : بايعته يده
فوق رأسه ، أردت : ويده فوق رأسه ، أي : وهذه حاله ؛ لأن هذا ليس من نعت المبايعه ؛
كما كان قولك : مشافهة ونقداً من نعت الفعل ، فكذلك بايعته ويده في يدي^(١) .

* * *

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٥ - ٢٩٦ . باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة
ولا مصادر لأنه حال . . .

وذلك قولك : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يدا بيد كأنه قال : كلمته مشافهة وبايعته
نقداً ، أي كلمته في هذه الحال .

وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى في . كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في ، أي : كلمته
وهذه حاله ، فالرفع على قوله : كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه الحال ،
فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل .

وأما يدا بيد فليس فيه إلا النصب ، لأنه لا يحسن أن تقول : بايعته ويد بيد ، ولم
يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده ، ولكنه أراد أن يقول : بايعته بالتعجيل ، ولا يبالي أقریباً
كان أم بعيداً ؟ وإذا قال : كلمته فوه إلى في فأنما يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافهه ،
ولم يكن بينهما أحد .

وفي أمالي الشجري ج ١ ص ١٥٤ : فان قلت : فقد قالوا : كلمته فاه إلى في فنصبوا
المضاف إلى المعرفة على الحال ، وليس بمصدر . . .

فالجواب : أن فاه عند النحويين منتصب بمحذوف مقدر وذلك المحذوف كان هو الحال
في الحقيقة ، وهذا المنصوب المعرفة قائم مقامه وتقديره : جاعلاً فاه إلى في . . .

وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ : (فاه) نصب على الحال ، وجعلوه نائباً عن مشافهة ،
ومعناه : مشافهاً ، فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل .

والنائب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته ، وتقديره : كلمته مشافهاً ، وليس ثم
ضار عامل آخر ، فيكون من الشاذ لأنه معرفة . . .

واعلم أن من المصادر ما يدل على الحال وإن كان معرفة وليس بحال ، ولكن ذلك على موضعه ،
 وصلح للموافقة ، فنصب ، لأنه في موضع ما لا يكون إلا نصبا . وذلك قولك : أرسلها العراق (١) .
 وفعل ذلك جهده وطاقته (١) ، لأنه في موضع : فعله مجتهدا ، وأرسلها معتركة ؛ لأن المعنى :
 أرسلها وهي تعترك ، وليس المعنى أرسلها ؛ / لتعترك قال الشاعر :

٣
٢١٠

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَلَمْ يَدْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدُّخَالِ (٢)

= هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين ، والكوفيين ينصبون فاه الى في باضممار جاعلا او
 ملامضا . والمذهب الاول ، وهو رأى سيبويه ، اذ لو كان باضممار (جاعلا) لما كان من الشاذ .
 وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٠ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والخزانة ج ١
 ص ٥٢٧ .

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦٢ « جعل العراق في موضع الحال ، وهو معرفة ، اذ كان
 في تاويل معتركة ، وذلك شاذ لا يقاس عليه ، وانما جاز هذا الاتساع في المصادر ، لأن
 لفظها ليس بلفظ الحال ، اذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات ، ولو صرحت بالصفة لم يجز
 دخول الالف واللام لم تقل العرب أرسلها المعتركة ، ولا جاء زيد القائم ، لوجود لفظ الحال .
 والتحقيق : أن هذا نائب عن الحال ، وليس بها ، وانما التقدير : أرسلها معتركة ،
 ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشاكبته له ، فصار تعترك ، ثم جعل المصدر موضع الفعل ،
 لدلالته عليه .

يقال : أورد ابله العراق : اذا أوردتها جميعا الماء ، من قولهم : اعترك القوم ، أى :
 ازدحموا في المعترك .

= وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٤ وشرح الكافية ج ١ ص ١٨٤ والمخصص ج ١٤
 ص ٢٢٧ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « وهذا ما جاء منه مضافا معرفة .
 وذلك قولك : طلبته جهدا . كأنه قال اجتهدا ، وكذلك طلبته طاقتك . . .
 وفي المخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ (وأما ما جاء منه مضافا معرفة ، فقولك : طلبته جهدا
 وطاقتك ، وفعلته جهدي وطاقتي ، وهى في موضع الحال ، لأن معناه : مجتهدا ، ولا يستعمل
 هذا الا مضافا . لا تقل : فعلته طاقة ولا جهدا . .
 (٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨٧ على وقوع العراق - وهو مصدر معرف بال -
 حالا . .

يقال : أورد ابله العراق : اذا أورها جميعا الماء كما فى قولهم : اعترك القوم ، أى :
 ازدحموا في المعركة . والارسال : بمعنى التخلية والاطلاق . الذود : الطرد .
 الدخال : أن يدخل بعير قد شرب بين بعيرين لم يشربا . يفعل به ذلك لضعفه كان
 ضعفه من الرى في الشرب الاول ، فينفص عليهما شربهما بادخاله بينهما .

وروى على نفص بالضاد المعجمة ، ذكره ابن الشجرى في أماليه ج ٢ ص ٢٨٤ .
 وانظر في تفسير الدخال أيضا شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ .
 البيت للبيد من قصيدة وصف فيها حمر وحش تعدو الى الماء يقول :

واعلم أنَّ هذه المنتهبات عن المصادر في موضع الأحوال ، وليست بأحوال ، ولكنها موافقة ، وموضوعة في مواضع غيرها ، لوقوعها معه في المعنى .
وكذلك : جاعن القوم قاطبةً ، وطراً .

إنما معناه : جاعن القوم جميعا ، ولكن وقع (طراً) في معنى المصدر ؛ كما تقول : جاعن القوم جميعا إذا أخذته من قولك : جُمِعوا جمعا .

وقد يكون الجمع اسما للجماعة . قال الله عز وجل : (سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ) (١) .
فأما قولك : (طراً) فقد كان يونس يزعم أنه اسم نكرة للجماعة وإن لم يقع إلأحالا . ويقال : طَرَزْتُ القومَ ، أى : مررت بهم جميعا . وقال النحويون سوى يونس : إنه في موضع المصدر الذى يكون حالا (٢) .

أورد العير أثنه الماء دفعة واحدة مزدحمة ، ولم يشفق على بعضها أن يتنفس عند الشرب ، ولم يذدها ، لأنه يخاف الصياد بخلاف الرعاء الذين يدبرون أمر الابل فانهم اذا أوردوا الابل جعلوها قطعاً قطعاً حتى تروى .

والقصيدة فى الديوان ص ٧٢ - ٩٤ . وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٤ - ٥٢٥ .
والمخصص ج ١٤ ص ٢٢٧ ، معجم المقاييس ج ٤ ص ٢٩٢ ، واللسان (عرك ، نفس ، دخل) .

(١) القمر ٤٥

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٩ « وجعلوا قاطبة وطرا اذا لم يكونا اسمين بمنزله الجميع وعامة ، وكقولك : كفاحا ومكافحة .

وكذلك طرا وقاطبة (عند يونس) بمنزلة وحده وجعل المضاف بمنزلة : كلمته فاه الى فى .
وأما طرا وقاطبة فاشبه بذلك ، لأنه جيد أن يكون حالا غير المصدر نكرة ، ولا يجوز أن يكون حالا غير المصادر الا نكرة ، والذى نأخذ به الأول . »

وفى المخصص ج ١٧ ص ١٣٣ - ١٣٤ « وأما قولهم : مررت بهم قاطبة ، ومررت بهم طرا فعلى مذهب سيبويه والخليل هما فى موضع مصدرين وان كانا اسمين ، وذلك أن قاطبة وان كان لفظها لفظ الصفات ، كقولنا : ذاهبة وقائمة وما أشبه ذلك (وطرا) وان كان لفظها لفظ صفرا وشهبا وما أشبه ذلك فانه لا يجوز حملهما الا على المصدر . »

وقال فى ج ٣ ص ١٢٥ « سيبويه : جاءوا طرا ومررت بهم طرا ومنه انه لا يستعمل الا حالا ، وقد حكى عن خصيب المتطبيب النصرالى وكان من أفصح النساس أن أبا عمرو بن العلاء قال له : كيف حالك ؟

فقال : أحمد الله الى ظر خلقه ، فاستعمله غير حالة . »

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٩٧ : « وقد يلزم بعض الاسماء الحالية ، نحو كافة وقاطبة ، ولا تضافان ، وتقع كافة فى كلام من لا يوثق بعريته مضافة غير حال وقد خطئوا فيه ، »

وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ١٠٩ ، ١٢٠ وكمليات أبى البقاء ص ٢٩٤ .

هذا باب

٣
٢١١

الاسماء الموضوعة في مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك/

أو أريد بها التوكيد جرت على ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين

وذلك قولك : مررت بزيد وحده ، ومررت بأخويك وحدهما ، ومررت بالقوم خمستهم ، ومررت بهم ثلاثتهم ، وأناه القوم قضهم بقضيتهم .

أما قولك : مررت بزيد وحده فتأويله : أوحده بمرورى لإيحادا ؛ كقولك : أفردته بمرورى إفرادا . وقولك : (وحده) في معنى المصدر ، فلا سبيل إلى تغييره عن النصب (١) .

وأما قولك : مررت بالقوم خمستهم فجاز أن تُجرى على الأول فتقول : مررت بالقوم خمستهم ، وما أشبه الخمسة من قولك : ثلاثتهم ، وأربعتهم ، والمعنى مختلف لأنك إذا قلت : مررت بالقوم خمستهم - فمعناه : هؤلاء خميسا ؛ كقولك : مررت به وحده ؛ أى : لم أخلط معه أحدا .

فكذلك قولك في الجماعة إنما هو خصصتهم .

وإذا قلت : مررت بالقوم خمستهم - فهو على أنه قد علم أنهم خمسة ، وإنما أجرى مجرى

كل . أراد : مررت بالقوم كلهم ؛ أى : لم أبق من هؤلاء الخمسة أحدا . فالمعنى يحتمل أن تكون قد مررت بغيرهم ؛ كما أنك إذا قلت : مررت بإخوتك كلهم جاز أن تكون قد مررت بغيرهم أيضا (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « باب ما جعل من الاسماء مصدرا .. وذلك قولك : مررت به وحده ، ومررت بهم وحدهم ، ومررت برجل وحده » .

وفي المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجحيش وحده ، وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الرأي » .

وانظر ابن يعنيس ج ٢ ص ٦٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ ؛ وشرح ادب الكاتب للجواليقي ص ١٥٩ .

وللسبكي رسالة سماها : الرفدة في معنى وحده انظرها في الاشباه ج ٤ ص ٦٣ - ٦٨ .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٨٧ « ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك الى العشرة » .

وزعم الخليل انه اذا نصب ثلاثتهم فكانه يقول : مررت بهؤلاء فقط ، ولم أجاوز هؤلاء ، كما أنه اذا قال : (وحده) فانما يريد مررت به فقط لم أجازه .

وأما قولك : مررت بالقوم قَضُّهم بقضيتهم فلهذا . كأنك قلت : مررت بالقوم كلهم

وجماعتهم .

ومن قال : قَضُّهم بقضيتهم أراد : انقضاضا ، أى : انقضَّ أولهم على آخرهم (١) .

= وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول : ان كان جرا فجرا ، وان كان نصبا فنصبا ، وان كان رفعا فرفعا .

وزعم الخليل أن الذين يجرونه كأنهم يريدون أن يعموا ، كقولك : مررت بهم كلهم ، أى لم

ادع منهم أحدا .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٦ « وأما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلاثتهم وأربعتهم وخمستهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا أضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبه عند أهل الحجاز على الحال ، لوقوعها موقع النكرة ، أى مجتمعين فى المجيء ، وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على أنها توكيده ، وربما عومل بالمعاملتين العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم » . وانظر ص ٣٠٦ من شرح الكافية أيضا .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٨٨ « ومثل خمستهم قول الشاعر :

أَتَتْنِي سُلَيْمٌ قَضًّا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ مِبَالِهَا

كانه قال : انقضاضهم - أى انقضاضا - ومررت بهم قضهم بقضيتهم .

كانه يقول : مررت بهم انقضاضا . فهذا تمثيل وان لم يتكلم به ، كما كان أفرادا تمثيلا ، وانما ذكرنا الافراد فى وحده والانقضااض فى قضهم ، لأنه اذا قال : قضهم فهو مشتق من معنى الانقضااض ، لأنه كانه يقول : انقضَّ آخرهم على أولهم » .

وفى ابن يعيش ج ٢ ص ٦٣ « وأما قولهم : جاءوا قضهم بقضيتهم ، أى جميعا ، فلما كان معناه التنكير جاز أن يقع حالا قال الشاعر . . فقضاها منصوب على انحال وقد استعمل على ضربين : منهم من ينصبه على كل حال ، فيكون بمنزلة المصدر المضاف المفعول فى موضع الحال ، كقولك : مررت به وحده .

ومنهم من يجعل قضا تابعا مؤكدا لما قبله ، فيجريه مجرى كلهم ، فيقول : أتتني سليم قضاها بقضيتها ، ورايت سليما قضاها بقضيتها ، ومررت بسليم قضاها بقضيتها ، ومعناه اجمعين . وهو مأخوذ من انقض وهو الكسر ، وقد يستعمل فى موضع الوقوع على الشيء بسرعة » .

وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٥ « أما قولهم : جاءوا قضهم بقضيتهم فالاولى أن نقول : ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل ، أى قاضهم بقضيتهم ، أى مع مقضوضهم ، أى كاسرهم مع مكسورهم ، لأن مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا ، والأصل فيه أن يكون قضيتهم مبتدأ وبقضيتهم خبره ، مثل قولهم : كلمته فوه الى فى . .

ثم انمحي عن الجملتين أعنى قضهم بقضيتهم ، وفوه الى فى معنى الجملة ، والكلام لما فهم منهما معنى المفرد ، لأن معنى فوه الى فى صار مشافها ، ومعنى قضهم بقضيتهم : كافة ، فلما قامت الجملة مقام المفرد : وأدت مؤداه أعرب ما قبل الاعراب منها وهو انجزه الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه . .

وقد يستعمل قضهم تابعا لما قبله . .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٥٢٥

ولا يجوز مررت بزید كله (١) ؛ لأنَّ (كَلًّا) لا يقوم في هذا الموضع ، ولا يجوز : مررت بأخويك اثنيهما ؛ لأنَّ الاثنين هما الهاء والميم ، والشيء لا يُضاف إلى نفسه .
وإنما قلت : خَسَمْتَهُمْ ، لأنَّ (هم) لكلُّ جَمْع ، فاقتطعت من الجمع شيئا ، فأضفته إلى جميعه ، فصار مختصا به .

و(هما) لا يكون إلا تثنية .

فإن قلت : فأنت تقول : كلاهما منطلق فـ (كلا) لا يكون إلا لاتنين ، فلم أضفته إلى ضميرهما؟
فالجواب في ذلك : أنَّ (كَلًّا) اسم واحد فيه معنى التثنية ، فإنما أضفت واحدا إلى اثنين . ألا ترى أنك تقول : الاثنين منطلقان ، وكلاهما منطلق ، وكِلانا كفيل ضامن عن صاحبه . فإنما تأويله : كُلُّ واحدٍ مِنَّا (٢) ؛ كما قال الشاعر :

أَكْثَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كِلَانَا عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبِهِ حَرِيصُ (٣)

٣
٢١٣

(١) في ابن يعيش ج ٣ ص ٤٤ : ولو قلت : جاء زيد ، أو أقبل محمد كله أو أجمع لم يصح ، لأن المجيء والاقبال لا يصح من أجزائهما ، فإن أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيء نحو اليدين ، والرجلين لم يبعد جوازه .
وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠٩

(٢) في ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ « اعلم أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى التثنية ، كما أن (كلا) اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة . هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم مثنى لفظا ومعنى .

والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردا .
وما يدل على أفرادها من جهة اللفظ جواز اضافتها إلى المثنى كقولك : جاءني كلا أخويك ، وكلا الرجلين ، ومررت بهما كليهما ، ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك ، ولكن من قبيل اضافة الشيء إلى نفسه ، وذلك ممتنع . ألا ترى أنه لا يقال : مررت بهما اثنيهما ، كما تقول : مررت بهما كليهما .

وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٦٠ - ٢٦٥ ، كما عرض له في أسرار العربية ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ١٨٨ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩ والخزانة ج ١ ص ٦٣ والمغنى ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٤٠ على أن (أن) المخففة اسمها ضمير الشأن ، والجملة الاسمية بعدها خبرها .

واستشهد به الشجري في أماليه ج ١ ص ١٨٨ على وقوع خبر كِلانا اسما مفردا وهو حريص مما يدل على أن كلا اسم مفرد لفظا ، وكذلك ابن يعيش ج ١ ص ٥٤ وانظر الانصاف ص ٢٦٦ ، ١٢٦ .

ومع هذا إنَّ التثنية إنما تَخْرُجُ عن الواحد . تقول : رجلٌ ورجلان ، وامرأة امرأتان . فمن هذا الوجه أيضا إذا قلت للواحد : مررت به وحده ، قلت للاثنتين : مررت بهما وحدهما فذا بَيَّنَّ جدا .

فأما قولهم : هذا نَسِيجٌ وحده فلا معنى له إِلَّا الإضافة ، لأنه يُخبر أنه ليس في مثاله أحد ، فلو لم يُضف إليه لقال : هذا نَسِيجٌ أفرادا . فالإضافة في الحقيقة إلى المصدر . وكذلك غَيْرٌ وحده ، وَجَحِشٌ وحده . ولو قال : جَحِشٌ نفسه . وَغَيْرٌ نفسه وحدها لصلح ، لأنه الرجل الذي يَخْدُم نفسه وحدها (١) . فهذا بَيَّنَّ جدا .

وكان أبو الحسن الأَخْفَشُ لا يجيز : اختصم أخوك كلاهما ، ولا اقتتل أخوك كلاهما (٢) ،

= أكاشرة : أضاحكه . وما مصدرية و (حر يص) خبر كلا .

ولم ينسب البيت الى قائل معين :

اجتمع الاخبار عن (كلا) مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى في قول الفرزدق :

كلاهما حين جد السير بينهما قد أقلعا وكلا انفيهما رابى

(١) في المخصص ج ١٧ ص ٩٨ « مررت به وحده مصدر لا يثنى ، ولا يجمع ، ولا يغير عن المصدر الا أنهم قد قالوا : نسيج وحده ، وجحش وحده وزاد صاحب العين قريع وحده للمصيب الراى » .

في ابن يعيش ج ٢ ص ١١ « قالوا : هو نسيج وحده ، عيبر وحده وجحش وحده وأما نسيج وحده فهو مدح وأصله أن الثوب إذا كان رفيعا ، فلا ينسج على منواله معه غيره . فكانه قال : نسيج أفراده ، يقال هذا للرجل : إذا أفرد بالفضل .

وأما عيبر وحده وجحش وحده فهو تصغير عيبر وهو الحمار ، يقال للوحش والأهلى ، وجحش وحده وهو ولد الحمار فهو ذم . يقال : للرجل المعجب برأيه لا يخالط أحدا في رأى ، ولا يدخل في معونة أحد ومعناه أنه ينفرد بخدمة نفسه » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ ، والجواليقي ص ١٥٩

وفي مجمع الأمثال ج ٢ ص ١٣ « عيبر وحده : يضرب لمن لا يخالط الناس ، وقال بعضهم : أى يعاير الناس والأمور ويقيسها بنفسه من غير أن يشاور ، وكذلك : جحش وحده ويقال جحش نفسه » .

(٢) نسب أيضا الى الأَخْفَش أنه لا يجيز نحو : اختصم الزيدان كلاهما الصبيان في تعليقه على الأشموني ج ٣ ص ٢٨٦ فقال : هذا مذهب الأَخْفَش والفراء وهشام وأبى على وذهب الجمهور الى الجواز ، كما قال الدماميني .

ولكن الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٠٩ ينسب الى الأَخْفَش الجواز قال : « لا يقال : اختصم الزيدان كلاهما ، لأن الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص ، اذ هو لا يكون الا بين اثنين أو أكثر ، فلا يصح أن يقال : اختصم زيد وحده ، وأجاز الأَخْفَش : اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع » .

ويقول : (اختصم) لا يكون إلا من اثنين أو أكثر ، وإنما أقول : جاعني أخواك كلاهما ؛ لأعلم السامع أنه لم يأت واحد ، وكذلك : جاعني إخوانك كلهم ؛ لأعلم أنني لم أبق منهم واحدا ، فقليل له : فقل : اختصم أخواك كلاهما ؛ لأنه لا يلتبس بما بعد التثنية ، فذهب إلى أن (كلاهما) يكثر به ، ولا يُقلل به . وهذا قول كثير من النحويين وليس كما قال إذا حدّد . وذلك أن (كُلًّا) عموم ؛ لأنّ الأعداد قد يُقتصر على الشيء منها ، فيكون كلاما ، فنقول : جاءني بنو فلان ، فيجوز أن تعني بعضا دون الكل^(١) فإذا قلت : كلهم دخلت لتدلّ على العموم . و (كِلَا) ليس كذلك . إنما تقع على الاثنين وأنت تريد كُلاً واحدا منهما . فهذا لا يقع إلا على ما وصفنا لأنّ جماعة أكثر من جماعة ، ولا يكون اثنان أكثر عددا من اثنين فنقول : تكثير أو تقليل . ومن قول الأخفش أنه لا يجوز : استوى زيد وعمرو كلاهما : لأنّ الاستواء لا يكون من واحد ، إذا أراد : ساوى فلان فلانا ، بل يدخل في باب اقتتل ، واختصم ، ونحوه . وإنما تستخرج هذه المسائل بالتفتيش والقياس .

واعلم أن من الأسماء أسماء مَحْمُولَة لا تنفصل بأنفسها . فمضى ما سَمِعَ منها شيء علم أن صوابه أن يكون محمولا على غيره ، وذلك قولك : / جاءني رجل آخر^(٢) لا يجوز هذا إلا أن

(١) يرى الأصمعي أن دخول الـ على كل وبعض لحن ، وقد جاء في شعر مجنون بنى عامر :
لا يعرف البعض من ديني فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضييني
انظر الأغصاني ج ٢ ص ٤٢ ، وعبد الوليد ص ١٩٥ - ١٩٦ فقد استشهد بشعر سحيم عبد بنى الحساس قال :

« كان المتقدمون من أهل العلم ينكرون ادخال الألف واللام على كل وبعض . ويروى عن الأصمعي أنه قال كلاما معناه : قرأت آداب ابن المقفع فلم أر فيه لحنًا إلا في موضع واحد وهو قوله : العلم أكثر من أن يحاط بـ فخذوا البعض . وكان أبو علي الفارسي يزعم أن سيبويه يجيز ادخال الألف واللام على كل لا أنه لفظ بذلك ولكنه يستدل عليه بغيره . والقياس يوجب دخول الألف واللام على كل وبعض وقد أنشد بعض الناس قول سحيم عبد بنى الحساس :

رَأَيْتُ الْغَنِيَّ وَالْفَقِيرَ كِلَيْهِمَا إِلَى الْمَوْتِ ، يَأْتِي الْمَوْتُ لِلْكَُلِّ مَعْدًا »

وانظر ديوان سحيم ص ٤١ ففيه رواية أخرى . وانظر البحر المحيط ج ١ ص ١٠١ والجزء الأول من المقتضب ص ٣١ ففيه ادخال الـ على بعض .
(٢) في اللسان : « والآخر بمعنى غير كقولك : رجل آخر ، وثوب آخر .
وأصله : أفعل من التأخر ، فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استقلتا فأبدلت الثانية ألفا ، لسكونها وانفتاح الأولى قبلها » .

تكون قد ذكرت قبْلَه رجلا ، فتقول : جاعني فلان ورجل آخر ، أو يقول القائل : هل جاءك فلان ؟ فتقول : جاعني رجل آخر .

وكذلك : سائر كذا وكذا^(١) . لا يكون إلا مضافا إلى شيء قد ذكر بعْضُه . تقول : رأيت الأمير دون سائر الأمراء ، وجاعني عبد الله . وتأخر عني سائر إخواني ، إذا كان عند الله أخاك ، فإن لم يكن أخاك لم تجز المسألة إذا لم يكن بعضا أضفت السائر إليه .

ولو قلت : أتتني جاريتك وامرأة أخرى [كان جائزا ، ولو قلت : أتتني جاريتك ورجل آخر لم يجوز ، وكذلك لو قلت : أتاني إخوانك ، وامرأة أخرى كان]^(٢) غير جائز .
فإن قلت : أتاني أخوك ، وإنسان آخر جاز وإن عيّنت بالإنسان امرأة ؛ لأن الباب الذي ذكرتها به يجمعها .

وكذلك : جاعني جاريتك وإنسان آخر . وأنت تعني بالإنسان رجلا فهو جيد بالغ .
فأما قوله :

صَلِّ عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنِ وَابْنَتِهَا لَيْلَى وَصَلِّ عَلَى جَارَاتِهَا الْآخَرِ^(٣)
فإنه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجوز . ألا ترى إلى قول الله عز وجل : (فَعِدَّةٌ

(١) في النهاية لابن الأثير ج ٢ ص ١٣٨ الحديث : فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام أي باقيه . والسائر مهموز : الباقي والناس يستعملونه في معنى الجميع وليس بصحيح .

وفي المزهر ج ١ ص ٨١ - ٨٢ « قال الجوهري في الصحاح : سائر الناس : جميعهم » قال ابن الصلاح في شرح مشكلات الوسيط قال الأزهري في تهذيبه : أهل اللغة اتفقوا على أن معنى سائر : الباقي ، ولا التفات إلى قول الجوهري فإنه ممن لا يقبل ما ينفرد به .

وقد انتصر للجوهري بأنه لم ينفرد به فقد قال الجواليقي في شرح أدب الكاتب : أن سائر الناس بمعنى الجميع .

وقال ابن دريد : سائر الناس يقع على معظمه وجله .

وقال ابن بري : يدل على صحة قول الجوهري قول مضرس :

فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَعْذِرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرٌ

وانظر شرح أدب الكاتب للجواليقي ص ٤٨

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في الخزانة ج ٣ ص ٦٦٧ - ٦٦٨ قطعتان للراعي النميري وللقائل الكلابي فيهما

بيتان مشتركان وهما :

صَلِّ عَلَى عَزَّةَ الرَّحْمَنِ وَابْنَتِهَا لَيْلَى وَصَلِّ عَلَى جَارَاتِهَا الْآخَرِ

هِنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَاتٍ أَحْمَرَةَ سَوْدَ الْحَاجِرِ لَا يَقْرَأُ بِالسُّورِ

وفي بيت القتال مكان عزة (عمرة) وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٥٣ .

مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (١) لما قَدِّم من ذكر الأَيَّام . وكذلك : (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ) (٢) . فهذا بابٌ هذا .

وكان حَدُّ (أُخَرَ) أن يكون معه (من كذا ، وكذا) / (أَفْعَل) يقع على وجهين :

أحدهما : أن يكون نعتاً قائماً في المنعوت ، نحو : أَخْمَر ، وَأَصْفَر ، وَأَعْوَر .

والوجه الآخر : أن يكون للتمييز ، نحو : هذا أَفْضَل من زيد ، وَأَكْبَر من عبد الله فإن أردت هذا الِوَجْهَ لم يكن إِلا أن تقول : مِنْ كَذَا وَكَذَا ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَالْإِلَام ، نحو : هذا الْأَصْفَر ، وَالْأَكْبَر .

فأما قوله في الآذان : الله أَكْبَر - فتأويله : كبير ، كما قال عز وجل : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) (٣) . فإنما تأويله : وهو عليه هَيِّن ، لَأَنَّهُ لا يقال : شيء أَهْوَن عليه من شيء . ونظيره ذلك قوله :

= والصلاة من الله بمعنى الرحمة ، وانظر اللسان (صلى) فقد ذكر البيت ونسبه للراعي وفي البحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ « وآخر الذي مفردة أخرى مؤنثة آخر التي لا تنصرف بمعنى غير . لا يجوز أن يكون ما اتصل به الآمن جنس ما قبله ، تقول : مررت بك وبرجل آخر ، ولا يجوز : اشتريت هذا الفرس ، وحمارة آخر لأن الحمارة ليس من جنس الفرس . فأما قوله : صلى على عزة الرحمن وابنتها ليلي وصلى على جاراتها الآخر فإنه جعل ابنتها جارة لها ، ولولا ذلك لم يجوز . . »

وفي البحر المحيط أيضا ج ٤ ص ٤١ « وقال أبو جعفر النحاس : « هذا ينبغي على معنى غامض في العربية وذلك أن معنى آخر في العربية من جنس الأول . تقول : مررت بكريم وكريم آخر ، فقوله : آخر يدل على أنه من جنس الأول ، ولا يجوز عند أهل العربية مررت بكريم وخيس آخر ولا مررت برجل وحمارة آخر ، فوجب من هذا أن يكون معنى قوله (أو آخران من غيركم) ، أي : عدلان ، والكفار لا يكونون عدولا . وما ذكره في المثل صحيح إلا أن الذي في الآية مخالف للمثل التي ذكرها النحاس في التركيب ، لأنه مثل بآخر وجعله صفة لغير جنس الأول . »

وأما الآية فمن قبيل ما تقدم فيه آخر على الوصف ، واندرج آخر في الجنس الذي قبله ، ولا يعتبر جنس وصف الأول . تقول : جاءني رجل مسلم وآخر كافر ، ومررت برجل قائم وآخر قاعد ، واشتريت فرسا سابقا وآخر مبطنا ، فلو آخرت (آخر) في هذه المثل لم تجز المسألة لو قلت : جاءني رجل مسلم وكافر آخر ، ومررت برجل قائم وقاعد آخر . . »

(١) في آيتين من البقرة : ١٨٤ ، ١٥٨

(٢) آل عمران : ٧

(٣) الروم : ٢٧

في البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٩ « وليست (أهون) أفعل تفضيل ، لأنه لا تقاوت عند الله في النسأتين : الإبداء والاعادة ، فلذلك تأوله ابن عباس والربيع بن خيثم على أنه بمعنى هين ، وكذا هو في مصحف عبد الله . »

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى - وَإِنِّي لَأَوْجَلُ - عَلَى آيَاتِنَا تَعْدُو الْمَيِّتَةُ أَوَّلُ (١) ؟
 أى : إِنِّي لَأَوْجَلُ .

فَأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ مِنْ كَذَا وَكَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ (مِنْهُ) أَوِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ؛ كَقَوْلِكَ : جَاعَتْنِي زَيْدٌ وَرَجُلٌ آخَرُ ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ : آخِرُ مِنْهُ . وَلَكِنْ عُلِمَ أَنَّ الْآخَرَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ مَذْكُورٍ أَوْ بَعْدَ أَوَّلٍ ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى (مِنْهُ) .

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هَذَا قَوْلُهُمْ فِي مَوْنَتِهِ : أُخْرَى ؛ كَمَا تَقُولُ : هَذَا أَوَّلُ مِنْكَ ، وَهَذِهِ الْأَوَّلَى ، وَالْأَوْسَطُ ، وَالْوُسْطَى ، وَالْأَكْبَرُ وَالْكُبْرَى .

فَلَوْلَا أَنَّ (آخَرَ) قَدْ اسْتَعْنَى فِيهِ عَنْ ذِكْرِ (مِنْ كَذَا) لَكَانَ لَازِمًا ؛ كَمَا يَلْزِمُ قَوْلُكَ : / هَذِهِ أَوَّلُ مِنْ ذَاكَ ؛ وَلِلذَلِكَ قُلْتُ فِي آخِرِ بَغِيرِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهَا مَحْدُودَةٌ عَنْ وَجْهَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْبَابَ لَا يُسْتَعْمَلُ

٣
٢١٧

= وَقِيلَ : (أَهْوَنُ) أَفْضَلُ تَقْضِيْلٍ وَذَلِكَ بِحَسَبِ مَعْتَقَدِ الْبَشَرِ وَمَا يُعْطِيهِمْ النَّظَرُ فِي الْمَشَاهِدِ مِنْ أَنْ الْإِعَادَةَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ أَهْوَنُ مِنَ الْبِدَاءِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الرُّوْيَةِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْبِدَاءِ ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ الْإِثْنَانُ عِنْدَهُ تَعَالَى مِنَ الْيَسْرِ فِي حِيزٍ وَاحِدٍ . . .
 وَفِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ :

« فَأَمَّا قَوْلُهُ - جَلُ تَنَاوُهُ - : (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) فَفِيهِ قَوْلَانُ :
 أَحَدُهُمَا : وَهُوَ الْمَرْضَى عِنْدَنَا إِنَّمَا هُوَ : وَهُوَ عَلَيْهِ هِينٌ ، لِأَنَّ اللَّهَ - جَلُ وَعِزُّ - لَا يَكُونُ عَلَيْهِ شَيْءٌ أَهْوَنَ مِنْ شَيْءٍ آخَرَ . . .
 وَالْقَوْلُ الثَّانِي فِي الْآيَةِ : وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ عِنْدَكُمْ ، لِأَنَّ إِعَادَةَ الشَّيْءِ عِنْدَ النَّاسِ أَهْوَنُ مِنْ ابْتِدَائِهِ . . . »

(١) اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٧ عَلَى أَنَّ (أَوْجَلُ) بِمَعْنَى وَجَلُ ، كَمَا أَنَّ أَكْبَرَ فِي الْأَذَانِ بِمَعْنَى كَبِيرُ ، وَاسْتَشْهَدَ بِهِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي أَمَالِيهِ ج ١ ص ٣٢٨ ، ج ٢ ص ٢٦٣ عَلَى بِنَاءِ أَوَّلٍ عَلَى الْضَمِّ .

وَعَمْرُكَ مَبْتَدَأُ خَبْرِهِ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا أَيْ : قَسَمِي ، وَالْكَافُ مِضَافٌ إِلَيْهِ .
 وَجُمْلَةُ (مَا أَدْرَى) جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَجُمْلَةُ (وَإِنِّي لَأَوْجَلُ) مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ أَدْرَى وَبَيْنَ السَّادَةِ عَنْ مَفْعُولِيهَا . أَوْجَلُ : خَائِفٌ .

وَتَعْدُو : بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ مِنْ عَدَا عَلَيْهِ بِمَعْنَى ظَلَمَ ، وَتَجَاوَزَ الْحَدَّ .
 وَرَى بِالْفَيْنِ الْمَعْجَمَةُ مِنْ غَدَا غَدَوْا أَيْ : ذَهَبَ غَدَوَةٌ وَهِيَ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الصَّبْحِ وَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَهَذَا أَصْلُهُ ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى اسْتَعْمِلَ فِي الذَّهَابِ وَالْإِنْطِلَاقِ أَيْ وَقْتُ كَانَ .

وَأَوَّلُ : بَنَى عَلَى الضَّمِّ لِحَذْفِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ وَنِيَّةِ مَعْنَاهُ ، وَالْأَصْلُ : أَوَّلُ أَوْقَاتِ عُدُوهَا .
 الْمَعْنَى : أَقْسَمُ بِبِقَائِكَ مَا أَعْلَمُ آيُنَا يَكُونُ الْمَقْدَمُ فِي عَدُوِّ الْمَوْتِ عَلَيْهِ .
 وَالْبَيْتُ مَطْلَعُ قَصِيدَةِ لَمْعِنَ بْنِ أَوْسٍ وَهِيَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٥٧ - ٦٠ .
 وَفِي الْحِمَاسَةِ ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٦ ، وَالْخَزَانَةِ ج ٣ ص ٥٠٥ - ٥٠٧ .
 وَحِمَاسَةُ الْبَحْتَرِيِّ ص ٨٥ - ٩٠ .

إِلَّا بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ مِنْ كَذَا (١) . فَلَمَّا سَقَطَ . (مِنْ كَذَا) سَقَطَ . مَا يَعَاقِبُهُ ، فَلَمْ يَصْرَفْ .
 قَالَ اللَّهُ عَزَّ ذِكْرَهُ (وَأَخْرَجَ مُتَشَابِهَاتٌ) . (٢) فَلَمْ يَصْرَفْ . وَقَالَ : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) ،
 فَلَمْ يَصْرَفْ . فَهَذَانِ دَلِيلَانِ بَيِّنَانِ مَعَ الْمَعْنَى الَّتِي يَجْمَعُهُ .

* * *

وَأَعْلَمُ أَنَّ (أَفْعَلَ) إِذَا أُرِدَتْ أَنْ تَضَعَهُ مُوَضِّعُ الْفَاعِلِ فَمَطْرَدٌ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :

قُبِّحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا الْأُمُّ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا (٤)

يُرِيدُ : صَغِيرًا وَكَبِيرًا . فَهَذَا سَبِيلُ هَذَا الْبَابِ

(١) سَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ أُخْرٍ فِي الْمَنْعُوعِ مِنَ الصَّرْفِ فَنَرْجُو التَّعْلِيلَ عَلَيْهِ .

(٢) آلُ عِمْرَانَ : ٧

(٣) الْبَقَرَةُ : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) اسْتَشْهَدُ بِهِ فِي الْكَامِلِ ج ٦ ص ٩٧ عَلَى أَنَّ أَصْغَرَ وَأَكْبَرَ بِمَعْنَى صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ .

وَالْتَفْضِيلُ فِي الْبَيْتِ غَيْرُ مُرَادٍ ، فَإِنَّ أَصْغَرَ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي الْأُمِّ ، وَالْمَعْنَى نَسَبَتُهُمْ
 إِلَى أَشَدِّ اللَّؤْمِ فِي حَالِ صَغَرِهِمْ وَفِي حَالِ كِبَرِهِمْ ، وَالتَّفْضِيلُ لَا وَجْهَ لَهُ إِلَّا بِتَكْلُفٍ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ
 التَّقْدِيرُ : أَصْغَرَ مِنْ غَيْرِهِ وَأَكْبَرَ مِنْهُ ، وَفِيهِ تَكْلُفٌ .

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَصْغَرَ صِفَةً لِلْأُمِّ لِلتَّعْمِيمِ فَيَرْجِعُ إِلَى مَعْنَى الْحَالِيَةِ .

وَالْأُمُّ : مَنْصُوبٌ عَلَى الذَّمِّ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِقَوْلِهِ نَفَرًا ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ
 مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَنْتُمْ الْأُمُّ قَوْمٍ وَالْقَطْعُ لِلذَّمِّ أَيْضًا .

اللَّؤْمُ : ضِدُّ الْكَرَمِ . يُقَالُ : قُبِّحَهُ اللَّهُ ، أَيْ نَحَاهُ عَنِ الْخَيْرِ . وَالْجُمْلَةُ دَعَائِيَّةٌ .

نَفَرًا : تَمْيِيزٌ مَحْوُولٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَالتَّقْدِيرُ : قُبِّحَ نَفَرُكُمْ .

النَّفَرُ : جَمَاعَةُ الرِّجَالِ مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرَةٍ وَقِيلَ إِلَى سَبْعَةٍ ، وَلَا يُقَالُ نَفَرٌ فِيمَا زَادَ عَلَى
 الْعَشْرَةِ .

وَلَمْ يَعْرِفْ قَائِلُ الْبَيْتِ . أَنْظِرِ الْخَزَانَةَ ج ٣ ص ٥٠٠ - ٥٠٢ .

وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ج ١ ص ١٤٤ « وَأَجَازَ مَكِّي بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالْمَهْدَوِيُّ وَغَيْرُهُمَا أَنْ يَكُونَ

(أَعْلَمُ) هُنَا اسْمًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ . . . وَمَا أَجَازَهُ مَكِّيُّ مَبْنًى عَلَى أَمْرَيْنِ غَيْرِ صَحِيحَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : ادْعَاءُ أَنْ (أَفْعَلَ) يَأْتِي بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَهَذَا قَالَ بِهِ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ .

وَاخْلَفَهُ النُّحَوِيُّونَ ، وَرَدُّوهُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ، وَقَالُوا : لَا يَخْلُو (أَفْعَلَ) مِنَ التَّفْضِيلِ وَإِنْ كَانَ يَوْجَدُ

فِي كَلَامِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنْ (أَفْعَلَ) قَدْ يَخْلُو مِنَ التَّفْضِيلِ . . . حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ ذَكَرَ فِي جَوَازِ

اِقْتِيَاسِهِ خِلَافًا تَسْلِيمًا مِنْهُ أَنَّ ذَلِكَ مَسْمُوعٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَقَالَ : وَاسْتِعْمَالُهُ عَارِيًا دُونَ (مِنْ)

مَجْرَدًا عَنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ مَوْجُودًا بِاسْمِ فَاعِلٍ أَوْ صِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ مَطْرَدٍ عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ ، وَالْأَصَحُّ

قَصْرُهُ عَلَى السَّمَاعِ .

الْأَمْرُ الثَّانِي : أَنَّهُ إِذَا سَلِمَ وَجُودُ (أَفْعَلَ) عَارِيًا مِنْ مَعْنَى التَّفْضِيلِ فَهَلْ يَعْمَلُ عَمَلُ اسْمِ

الْفَاعِلِ أَمْ لَا ؟ وَالْقَائِلُونَ بِوُجُودِ ذَلِكَ لَا يَقُولُونَ بِاعْمَالِهِ عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ إِلَّا بِبَعْضِهِمْ فَاجَازَ ذَلِكَ .

وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النُّحَوِيُّونَ الْمُتَقَدِّمُونَ مِنْ كَوْنِ (أَفْعَلَ) لَا يَخْلُو مِنَ التَّفْضِيلِ وَلَا

مِبَالَةً بِخِلَافِ أَبِي عُبَيْدَةَ لِأَنَّهُ كَانَ يَضَعُ فِي النُّحُو . . . »

وَأَنْظِرِ ابْنَ يَعِيشَ ج ٦ ص ١٠٣ وَشَرْحَ الرِّضِيِّ لِلْكَافِيَةِ ج ٢ ص ٢٠٢ وَالرُّوْضَ الْأَنْفَ

ج ١ ص ٣١ - ٣٢ وَالْكَامِلَ ج ٦ ص ٩٦ - ٩٨ .

هذا باب

مسائل (أفعل) مُسْتَقْصَاةٌ

بَعْدَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَصُولِهِ

تقول : مررت برجل خَيْرٌ منك أبوه ، وجاءني رجل خَيْرٌ منك أخوه ، ورأيت رجلا أَفْضَلُ منك أخوه . يُخْتَارُ فِي هَذَا الرِّفْعِ وَالْإِنْقِطَاعِ مِنَ الْأَوَّلِ (١) ، لِأَنَّهُ لَيْسَ اسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْفِعْلِ ، نَحْوُ : فَاعِلٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ : مررت برجل حَسَنٍ أبوه ، لِأَنَّهُ اسْمٌ مِنْ حَسَنٍ يَحْسُنُ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبوه / لِأَنَّهُ مِنْ كَرِيمٍ كَضَارِبٍ مِنْ ضَرْبٍ .

٣
٢١٨

و (أَفْضَلُ) فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ ، فَإِنْ أَجْرِيته عَلَى الْأَوَّلِ فَبِذَلِكَ الْمَعْنَى ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَفْضُلُهُ أَبوه . وَإِنْ لَمْ تُجَرِّهِ فَلِمَا ذَكَرْتَ لَكَ ، وَهُوَ الْبَابُ .

فَإِنْ جَرَى عَلَى الْأَوَّلِ أَتْبَعْتَهُ ؛ لِأَنَّهُ نَعَتْ لَهُ خَاصَّةً ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مررت برجل خَيْرٍ منك ، وَمَرَرْتُ بِدِرْهَمٍ سَوَاءٍ يَا فَتَى ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ دِرْهَمُهُ .

فَإِنْ قُلْتَ : بِرَجُلٍ سَوَاءٍ هُوَ وَالْعَدَمُ خَفَضْتَ ؛ لِأَنَّ (سَوَاءً) لَهُ خَاصَّةٌ . فَعَلِ هَذَا يَجْرِي هَذَا الْبَابُ (٢) .

• • •

ثُمَّ نَذَكِرُ الْمَسَائِلَ ، وَنَقُولُ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ عِنْدَهُ زَيْدٌ مِنْ عَمْرُو . فَأَجْرَنْتُ (أَحْسَنَ) عَلَى الْأَوَّلِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرْتَ أَنَّهُ الْمُخْتَارُ . وَلَمْ يَجْزِ هَاهُنَا غَيْرُهُ ؛ وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ ، فَأَرَدْتَ أَنْ تَرْفَعَ (أَحْسَنَ) كُنْتَ قَدْ أَضْمَرْتَ قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَاءَ فِي قَوْلِكَ (مِنْهُ) إِنَّمَا هِيَ الْكُحْلُ .

وَلَوْ قُلْتَ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ - كُنْتَ قَدْ فَصَلْتَ

(١) فِي التَّصْرِيحِ ج ٢ ص ١٠٦ « مررت برجل أفضل منه أبوه . أكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل » .

(٢) فِي سَيْبُوه ج ١ ص ٢٣٢ « لا ترى أنك لا تقول : مررت بخير منه أبوه . . . وأما مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم ، لأن في سواء اسما مضمرًا مرفوعا . . . » .

بين الكحل وما هو له بما ليس من الكلام ، ووضعه في / غير موضعه . فإن أخرت الكحل ،
 فقلت : ما وأيت رجلا أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل وأنت تُقَدِّرُ أن (أحسن) هو
 الابتداء - كان خطأ لما قدمت من ضمير الكحل قبل ذكره (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٣٢ «وتقول : ما رأيت رجلا أبغض اليه الشر منه اليك ،
 وما رأيت أحدا أحسن في عينيه الكحل منه في عينه ؛ ليس هذا بمنزلة خير منه أبوه ، لأنه
 مفضل الأب على الاسم في (من) وأنت في قولك أحسن في عينه الكحل منه في عينه لا تريد أن
 تفضل الكحل على الاسم الذي في من ، ولا تزعم أنه قد نقص عن أن يكون مثله ، ولكنك زعمت
 أن للكحل ههنا عملا وهيئة ليست له في غيره من المواضع ، فكانك قلت : ما رأيت رجلا عاملا
 في عينه الكحل فعمله في عين زيد ، وما رأيت رجلا مبغضا اليه الشر كما بغض الي زيد .
 ويدل على أنه ليس بمنزلة خير منه أبوه أن الهاء التي تكون في من هي الكحل والشر ،
 كما أن الاضمار الذي في عمله وبغض هو الكحل والشر .

ومما يدل على أنه على أوله ينبغي أن يكون أن الابتداء فيه محال أنك لو قلت : أبغض اليه
 منه الشر - لم يجز ، ولو قلت : خير منه أبوه جاز .
 في كلام سيبويه وتعليقه شيء من الغموض ، وأستعين على توضيحه بما ذكره بعض
 النحويين :

علل ابن الحاجب في كافيته وشرحها ص ١٠٠ جعل الكحل فاعلا بأنه لو رفع (أحسن)
 على أن يكون خيرا للكحل للزم على ذلك الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي فإن منه متعلقة
 بأحسن ، وفصل بينهما الكحل الواقع مبتدأ .
 وقد بسط الرضى هذا التعليل ، وقال عنه :

انه تعليل سيبويه ، كما قال أيضا : أن الفصل بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي
 لا يجوز ، وانما يجوز ذلك في العامل القوي ، نحو : زيدا كان عمرو ضاربا .
 ثم قال ابن الحاجب : لو قدمت منه لرجع الضمير الى غير المذكور .
 وكذلك قال الرضى .

وعلق العصام على كلام الرضى بقوله :
 فيه أن المرجع وان آخر لفظا يقدم محكما ثم قال : فالجواب أنهم لم يرضوا بالتزام خلاف
 الأصل من تقديم الضمير على المرجع لفظا .
 انظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٠٦ وشرح الجامي ص ٢٠٠ وشرح العصام
 ص ٢٤٩ .

وفي الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨١ .
 الثاني من تعليل الجمهور لرفع أفعال الظاهر : أنه لو لم يرفع الظاهر ، ورفع اما على أنه
 مبتدأ مخبر عنه بالكحل أو خبر الكحل تقدم عليه لزم منه أمر متنع وهو الفصل بين أفعلي
 ومعموله بأجنبي منه .

ومعنى الأجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه .
 والفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي لا يجوز ، لأنهما كالكلمة الواحدة . قيل : ولان أفعلي
 مع من كالتضايقين ، ولا يفصل بينهما بأجنبي على قول الجمهور ولا بغيره الا لتضرورة .
 وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدم (أحسن) ، ويتأخر
 (منه) أما على تقدير أن يتقدم (الكحل) أو يتأخر (منه) بأن يقال : ما رأيت رجلا الكحل
 أحسن في عينه منه ، أو ما رأيت رجلا أحسن في عينه منه الكحل فلا يلزم ذلك المحذور .
 وأجاب بدر الدين بن مالك بأن في تقديم الكحل تقديم غير الأهم ، . . .

وإن قَدَّرْتَ أن يكون (الكحل) هو الابتداء فيجيدُ بالغ ، وتأخيرُهُ كتقديمه . فكأنك قلت :
ما رأيت رجلا الكحل في عينه أحسنُ منه في عين زيد .

وكذلك لو قلت : ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذى الحجة ^(١) [كان
هو الوجه إلا أن تقدّم فتقول : ما من أيام الصوم أحبَّ إلى الله فيها منه في عشر ذى الحجة] ^(٢)
أو تؤخر الصوم ، ومعناه التقديم ، فيكون كتأخيرك الكحل في المسألة الأولى .

وتقول : زيد أفضلُ منه عبدُ الله ، ورأيت زيدا أفضلُ منه عبدُ الله . أردت : رأيت زيدا
عبدُ الله أفضلُ منه ، فتجعله ابتداء وخبرا في موضع المفعول الثاني ..

وأما قولهم : مررت برجلٍ أُنخبث ما يكونُ أُنخبثَ منك أُنخبثَ ما تكون . ومررت برجل
خيرَ ما يكونُ خيرَ منك خيرَ ما تكون .

فهذا على إضمار إذ كان ، وإذا كان ^(٣) ، واحتمل / الضمير ؛ لأنَّ المعنى يدل عليه . والتقدير :
مررت برجلٍ خيرَ منك إذا كان خيرا ما يكون إذا كنت خيرا ما تكون .

٣
٢٢٠

(١) الأشموني في شرحه على الالفية ج ٢ ص ٢٦٤ جعله حديثا فقال :

ومثله قوله عليه الصلاة والسلام : (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر) .
والرواية في كتب الحديث : (البخاري والترمذي وسنن ابن ماجه وسنن النسائي)
ليس فيها (أحب) واقعا للاسم الظاهر .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في الأشباه ج ٤ ص ١٧٤ مسألة قريبة مما ذكره المبرد وهي : زيد شر ما يكون خيرا
منك خيرا ما تكون . يرى المازني أن خيرا ما تكون منصوب بخير منك .

وفي سيبويه ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ باب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال .
وذلك قولك : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، فان شئت جعلته حينئذ مضي ، وان شئت
جعلته حينئذ مستقبلا .

وانما قال الناس : هذا منصوب على اضممار اذا كان فيما يستقبل ، واذا كان فيما مضى .
لأنَّ ذا لما كان معناه ذا أشبه عندهم أن ينتصب على اذا كان واذا كان ، ولو كان على اضممار (كان)
لقلت : هذا التمر أطيب منه البسر ، لان (كان) قد ينصب المعرفة ، كما ينصب النكرة .
فليس هو على (كان) ولكنه حال .

ومنه مررت برجلٍ أُنخبث ما يكونُ أُنخبثَ منك أُنخبثَ ما تكون وبرجلٍ خيرا ما يكون خيرا
منك خيرا ما تكون . . وهو أُنخبث ما يكون أُنخبثَ منك أُنخبثَ ما تكون .
فهذا كله محمول على مثل ما حملت عليه ما قبله .

وان شئت قلت : مررت برجلٍ خيرا ما يكون خيرا منك .

كأنه يريد برجلٍ خيرا أحواله خيرا منك ، أى : خيرا من أحوالك ، وجاز أن يقول خيرا
منك وهو يريد من أحوالك ، كما جاز أن تقول : نهارك صائم ، وليلك قائم .

ومثل هذا قولك : هذا بُسْرٌ أَطِيبٌ منه تَمْرٌ . فإن أومأت إليه وهو بُسْرٌ ، تريد : هذا إذ صار بُسْرًا أَطِيبٌ منه إذا صار تَمْرًا ، وإن أومأت إليه وهو تَمْرٌ قلت : هذا بُسْرًا أَطِيبٌ منه تَمْرًا ، أي هذا إذ كان بُسْرًا أَطِيبٌ منه إذ صار تَمْرًا ، فإنما على هذا يُوَجَّه ؛ لأنَّ الانتقال فيه موجود .

فإن أومأت إلى عِنْبٍ قلت : هذا عِنْبٌ أَطِيبٌ منه بُسْرٌ ، ولم يجز إلا الرفع ؛ لأنَّه لا يَنْتَقِلُ فتقول : هذا عِنْبٌ أَطِيبٌ منه بُسْرٌ ، تريد : هذا عِنْبٌ البسر أَطِيبٌ منه ^(١) فأما هذا البيت فيُنشَد على ضروب :

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتْيَةٌ تَسْعَى بِزَيْنَتِهَا لِكُلِّ جُهُولٍ ^(٢)

(١) في ابن يعين ج ٢ ص ٦٠ - ٦١ . وبسرا وتَمْرًا حالان من المشار اليه لكن في زمنين ، لأن فيه تفضيل الشيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمن آخر ، ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ، ويجوز أن يكون مستقبلا ، ولا بد من اضممار ما يدل على المضي فيه أو على الاستقبال على حسب ما يراد ، فإن كان زمانا ماضيا اضممرت اذ ، وإن كان زمانا مستقبلا اضمرت اذا . والعامل في الحال (كان) المضمر ، وفيها ضمير من المبتدأ ، وهذه كان التامة ، وليست الناقصة ، اذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة ، وكنت تقول : هذا البسر أطيب منه التمر ، لأن (كان) تعمل في المعرفة عملها في النكرة ، فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر ، والعامل في الطرفين ما تضمنه معنى (أفعل) وجاز أن تعمل في الطرفين ، لأنها تضمنت شيئين معنى فعل ومصدر .

إلا ترى أنك اذا قلت : زيد أفضل من عمرو فمعناه : يزيد فضله عليه ، وكل واحد من الفعل والمصدر يجوز أن يعمل .
وذهب أبو علي إلى أن العامل في الحال الأول ما في (هذا) من معنى الإشارة والتنبيه والعامل في الحال الثاني (أفعل) .

وهذا انما يكون فيما يتحول من نوع إلى نوع آخر ، نحو : هذا عنباً أطيب منه زبيباً ، لأن العنب يتحول زبيباً ، ولو قلت : هذا عنباً أطيب منه تَمْرًا لم يجز ، لأن العنب لا يتحول تَمْرًا ، وإذا كان كذلك لم يجز فيه إلا الرفع فتقول : هذا عنباً أطيب منه تمر ، فيكون (هذا) مبتدأ و (عنب) الخبر و (أطيب) مبتدأ آخر و (تمر) الخبر والجملة الثانية في موضع صفة لعنب .
وللسيوطي رسالة ختم بها الأشياء سماها تحفة النجباء في قولهم : هذا بسراً أطيب منه رطباً ج ٤ ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية للرقصى ج ١ ص ١٩٠ - ١٩١ .

(٢) ذكر فيه سيبويه ثلاث روايات ج ١ ص ٢٠٠ :

(١) أول ما تكون فتية . برفع أول ورفع فتية على أن يكونا مبتدأ وخبراً ، وأنت الخبر لاكتساب أول التانيث باضافته إلى مؤنث ، والتقدير : أول أحوالها فتية . قال سيبويه : ولكنه أنت الأول كما تقول : ذهبت بعض أصابعه .

والجملة من المبدأ وخبره خبر الحرب ، وأجاز الأعلام أن يكون (أول) بدلاً من الحرب .
(ب) بنصب أول ورفع فتية . فأول منصوب على الظرفية ، وأجاز سيبويه والفارسي أن =

منهم من يُنشد : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً يجعلُ (أول) ابتداءً ثانياً ، ويجعلُ الحالَ يَسُدُّ مَسدَّ الخبرِ وهو فتيةٌ / فيكونُ هذا كقولك : الأميرُ أخطَبُ ما يكونُ قائماً ، وقد بيَّنا نَصَبَ هذا في قولِ سيبويه ، ودللتنا على موضعِ الغلطِ في مذاهبهم^(١) وما كان الأَخفش يختارُ ، وهو الذي لا يجوزُ غيرُهُ .

فأمَّا تصديره (فتية) حالا لأول ، أولُ مذكر ، وفتية مؤنثة فلأنَّ المعنى مُشتملٌ عليها . فخرج هذا مخرَج قول الله عزَّ وجلَّ : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ)^(٢) ، لأنَّ (مَنْ) وإن كان مُوحِّدَ اللفظ فإنَّ معناه هاهنا الجمعُ ، وكذلك : (فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ)^(٣) ،

= يكونُ حالا ، ويضعفه أنه مضاف إلى المصدر المؤول وهو معرفة والحال نكرة ، وفتية خبر الحرب .

ج (برفع أول ونصب فتية (الحرب) مبتداً و (أول) مبتداً ثان و (فتية) حال سد مسد الخبر والجملة خبر المبتدا الأول وهو الحرب . وزاد الأعلام والفارقي نصبهما فأول طرف وفتية حال والتقدير : الحرب في أول أحوالها إذا كانت فتية .

وجعل الأعلام جملة تسعى خبر الحرب ، وجعل المبرد والفارقي الحال سد مسد الخبر . والبيت لعمري بن معد يكرب . وصف أن الحرب في أول وقوعها تفر من لم يجربها حتى يدخل فيها فتهلكه .

انظر تفسير المسائل المشككة ص ٢٣٠ - ٢٣١ والتمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني ص ٦٧ .

رواية سيبويه : تسعى بجزئها لكل جهول . ورواية الفارقي تبدو بجزئها . ورواية العقد الفريد كرواية المقتضب . وروى (فتية) بفتح الفاء وكسر التاء .

البيت مطلع قطعة في وصف الحرب قالها جواباً لسؤال سيدنا عمر له : صف لنا الحرب . وانظر العقد الفريد ج ١ ص ٩٣ - ٩٤ والروض الأنف ج ١ ص ١٨١ ، وعيون الأخبار ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ . والتمام ص ٦٧ .

(١) للمبرد مناقشة مع سيبويه في هذا ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ص ١٠٠ - ١٠٤ .
(٢) يونس : ٤٢ .

(٣) في البحر المحيط ج ٨ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ . " والظاهر في حاجزين أن يكون خبراً ل (ما) على لغة الحجاز ، لأن (حاجزين) هو محط الفائدة ، ويكون (منكم) لو تأخر لكان صفة لاحد ، فلما تقدم صار حالا ، وفي جواز هذا نظر ، أو يكون للبيان ، أو تتعلق بحاجزين ، ولا يمنع هذا الفصل من انتصاب خبر (ما) وقال الحوفي والزمخشري : (حاجزين) نعت لاحد على اللفظ ، وجمع على المعنى لأنه في معنى الجماعة . يقسح في النفي العام للواحد والجمع والمذكر والمؤنث . وإذا كان (حاجزين) نعتاً فمن أحد مبتدأ والخبر (منكم) .

ويضيف هذا القول أن النفي يتسلط على الخبر وهو كينونته منكم ، فلا يتسلط على المحجز ، وإذا كان (حاجزين) خبراً تسلط عليه النفي ، وصار المعنى : ما أحد منكم يحجزه عما يريد به من ذلك ، .

وانظر اعراب العكبري ج ٢ ص ١٤٢ .

وهذا كثير جداً . ومنه قول الشاعر :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَذْنُبُ يَضْطَعِحَانُ^(١)

أراد مثل اثنين ومثل اللذين . وقرأ القراء : (وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا) .
وأما أبو عمرو فقرأ : (وَمَنْ يَغْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا)^(٢) ، فحمل مايلي
على اللفظ . وما تباعد منها على المعنى ، ونظير ذلك قوله عز وجل : (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ
وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ) فهذا على لفظ (مَنْ) ، ثم قال : / (وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٣) على المعنى . وهذا كثير جداً .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً - يريد : الحرب فتيةً في هذا الوقت .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أولُ ما تكونُ فتيةً . على غير هذا التفسير الأول ولكن على قوله :

أول ما تكون نسعى يزينتها فتيةً ، فقدّم الحال .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أولُ ما تكون فتيةً . أراد : الحرب فتيةً وهي أولُ ما تكون .

ومنهم من يُنْشِدُ : الحربُ أولُ ما تكون فتيةً . فخبّر أنها أولُ شيء في هذه الحال . فهذه
الوجه تدل على ما بعدها .

ولو قال قائل : معناه : أنها أول ما تكون إذا كانت فتية ، على قياس : هذا بُسْرًا أطيب منه
تمرا - كان مُجيداً .

فأما قولهم : البرُّ أرخص ما يكون قفيزاً بدرهم ، والزيت أرخص ما يكون منوين بدرهم^(٤)
فعلى هذا .

(١) البيت تقدم في الجزء الثاني ص ٢٩٥

(٢) القراء السبعة اتفقوا على قراءة (ومن يقنت منكن) بالياء واختلفوا في (وتعمل صالِحًا) : فقرأ حمزة والكسائي وخلف بالياء وقرأ الباقون بالتاء . النشر ج ٢ ص ٣٤٨ .
وفي شواذ ابن خالويه ص ١١٩ « قال ابن خالويه : سمعت ابن مجاهد يقول : ما يصح
ان احدا يقرأ (ومن يقنت) الا بالياء » .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٢٨ : « وقرأ الجحدري والاساواري
ويعقوب في رواية (ومن تقنت) بالتاء حملا على المعنى » .

(٣) تقدمت في الجزء الثاني ص ٢٩٥ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٠ « تقول : البر أرخص ما يكون قفيزان ، أي : البر أرخص
أحواله التي يكون عليها قفيزان . كأنك قلت : البر أرخصه قفيزان » .

وقولهم : أرخص ما يكون البر بستين ، تأويله : الكر بستين^(١) ولكنهم حذفوا (الكر) لعلمهم بأن التسعير عليه يقع .

فكل ما كان معلوما في القول جاريا عند الناس فحذفه جائز / لعلم المخاطب .

فعلى هذا فأجره .

٣
٢٢٣

= ومن رفع الفتية ونصب الاول على الحال قال : البر أرخص ما يكون قفيزان ، ومن نصب الفتية ، ورفع الاول قال : البر أرخص ما يكون قفيزين .

و (قفيزا) في كلام المبرد حال وجاء اسما جامدا في مسألة التسعير ، ويجوز رفعه على أن يكون مبتدا خبره الجار والمجرور ، والرابط لجملة الخبر محذوف ، أى : منه .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٦ كما يقولون : البر بستين وتركوا ذكر الكر استغناء بما في صدورهم من علمه ، ويعلم المخاطب لأن المخاطب قد علم ما يعنى فكانه انما سئل ما هنا عن ثمن الكر .

قال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٨٢ « عن البر الكر بستين :

» الضمير الرابط (للخبر) يجوز حذفه قياسا وسماعا .

فالقياص : في موضع : وهو أن يكون الضمير مجرورا بمن ، والجملة الخبرية ابتدائية ، والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول ، نحو : البر الكر بستين ، أى : الكر منه ، لأن جزئيته تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور معا .

فان كان المبتدا الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن متوان بدرهم ، وكذا ان كان معرfa باللام كما في البر الكر منه بستين ، لأن التعريف غير مقصود . . . ويجوز أن يكون حالا من الضمير الذى في الخبر والعامل فيه الخبر ، أى البر الكر كائن بستين كائنا منه .

هذا باب

من التسعير

نقول : أخذت هذا بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهمين فزائدا .
لم تُرد : أنك أخذته بدرهم وبصاعد ، فجعلتهما ثَمَنًا ، ولكنَّ التقدير : أنك أخذته
بدرهم ، ثمَّ زدت صاعداً ، فمن ثَمَّ دخلت الفاء ، ولو أدخلت (ثُمَّ) لكان جائزا ؛ نحو :
أخذته بدرهم ثمَّ صاعداً ، ولكنَّ الفاء أجود ، لأنَّ معناه الاتصال ، وشرُّه على الحقيقة : أخذته
بدرهم فزاد الثمن صاعداً (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٤٦ - ١٤٧ * باب ما ينتصب على اضممار الفعل المتروك اظهاره
وذلك قولك : أخذته بدرهم فصاعداً ، وأخذته بدرهم فزائدا .
حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه ، ولا نهم آمنوا أن يكون على الباء .
لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحا ، لانه صفة ، ولا يكون في موضع الاسم . . . كانه
قال : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعداً ، أو ذهب صاعداً ، ولا يجوز أن تقول : وصاعداً ،
لأنك لا تريد أن تخبر أن الدرهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك : بدرهم وزيادة ، ولكنك أخبرت
بأدنى الثمن ، فجعلته أولا ، ثم قررت شيئا بعد شيء لانثام شتى . قالوا ولم ترد فيها هذا
المعنى ، ولم تلزم الواو الشيثيين أن يكون أحدهما بعد الآخر . ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد
وعمر لم يكن في هذا دليل على أنك مررت بعمر بعد زيد ، وصاعد بدل من زاد ويزيد .
وتم بمنزلة الفاء تقول : ثم صاعداً ، الا أن الفاء أكثر في كلامهم .
في الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ * ومنه (الحال المؤكدة) قولهم : أخذته بدرهم فصاعداً .
هذه أيضا حال مؤكدة . ألا ترى أن تقديره : فزاد الثمن صاعداً ، ومعلوم أنه إذا زاد الثمن
لم يكن الا صاعداً . . . وصاعداً ناب في اللفظ عن الفعل الذي هو زاد .
وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ٢٨٣ * ولا بد من الفاء لهذا المعنى ، ولو جئت مكانها بثم
لجاز ولو جئت بالواو لم يجز ، لأنك كنت توجب أنك أخذته بدرهم وزيادة من أول شيء .
وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ * وقد حذف صاحب الحال والعامل فيه تخفيفا
والتقدير : أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعداً . . . كانه ابتاع متاعا بأثمان مختلفة ، فأخبر
بأدنى الأثمان ، ثم جعل بعضها يتلو بعضها في الزيادة والصعود ، وصار بعضها مثلا بدرهم
وقيراط ، وبعضها بدرهم ودانق ، وحسن حذف الفعل لآمن اللبس ، ولا يحسن عطف على
الباء في قولك بدرهم لوجوه :

منها أن صاعدا وزائدا صفة ، ولا يحسن عطفه على الدرهم الموصوف .
والوجه الثاني : أن الثمن لا يعطف بعضه على بعض بالفاء ، لانه لا يتقدم بعضه على
بعض ، انما يقع دفعة واحدة ، فلا تقول : اشتريت الثوب بدرهم فدانق . انما ذلك بالواو ،
لأنها للجمع بين الشيثيين من غير ترتيب .

ومن ذلك قولك : بَعْتُ الشَّاءَ شَاةً ودرهما (١) : إِنَّمَا تَأْوِيلُهُ عَلَى الْحَقِيقَةِ : بَعْتُ الشَّاءَ مَسْعَرًا شَاةً بَدْرَهْمَ .

فإن قلت : لك الشَّاءُ شَاةً ودرها - كنت بالخيار : إن شئت رفعت ، لأن لك ظرف . فهو بمنزلة قولك : عبد الله في الدار قائم ، وقائما .

إن قلت : (قائم) فَإِنَّمَا خَبَّرْتُ عَنْ قِيَامِهِ .

وإن قلت (قائما) فَإِنَّمَا خَبَّرْتُ عَنْ كَوْنِهِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ ، فاستغنى الكلام / به .

ومن قال : في الدار عبد الله - وهو يريد أن يرفع القائم - ، فليس بكلام تام ، لأنه لم يأت بخبر . وَإِنَّمَا (قائم) هو الخبر ، ف(في الدار) ظرف للقائم لا للزيد .

= والوجه الثالث : أن صاعدا صفة ، فلا يحسن أن تجعل ثمنا في موضع الاسم الموصوف « . وفي شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٦ « يقال هذا في ذى أجزاء بيع بعضها بدرهم ، والبواقي بأكثر ، وتقول في غير الثمن : قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا أو ثم زائدا ، أى : ذهبت القراءة زائدة ، أى : كانت كل يوم في الزيادة » .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٦ - ١٩٧ « وما ينتصب لأنه حال وقع فيه انفصل قولك : بعت الشاء شاة ودرهما ٠٠٠ »

واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده ٠٠ ولا يجوز أن تقول : بعت شائي شاة شاة وأنت تريد بدرهم ٠٠٠

وزعم الخليل أنه يجوز بعت الشاء شاة ودرهم إنما يريد شاة بدرهم ، ويجعل بدرهم هو خبر الشاة ، وصارت الواو بمنزلة الباء في المعنى ، كما كانت في قولك : كل رجل وضيعته في معنى مع ٠٠

وإذا قال : شاة بدرهم فإن (بدرهم) ليس بمبنى على اسم قبله وإنما جاء ليبين به السعر ، فالباء ههنا بمنزلة إلى « .

في ابن يعيش ج ٢ ص ٦١ - ٦٢ « وأما قولهم : بعت الشاء شاة ودرهما فشاة نصب على الحال ، وصاحب الحال انشاء ، والمعامل الفعل الذي هو بعت ، وإنشاء وإن كان اسما جامدا فهو نائب عن الصفة ، لأنه وقع موقع مسعرا ، فإذا قلت : بعت الشاء شاة ودرهما ، فمعناه : بعت الشاء مسعرا على شاة بدرهم ، وجعلت الواو في معنى الباء ، فبطل الخفض ، وجعل معطوفا على شاة ، فاقترن الدرهم والشاة ، فالشاة مثنى والدرهم ثمنه » .

وأجاز الخليل : بعت الشاء شاة ودرهم بالرفع والمراد : شاة بدرهم ، فشاة بدرهم ابتداء وخبر ، والجملة في موضع الحال . فأما إذا قال : شاة ودرهم فتقديره : شاة ودرهم مقرونان فالخبر محذوف ، كما تقول : كل رجل وضيعته بمعنى مع ضيعته ، لأن الواو بمعنى مع ، فصح معنى الكلام بذلك .

وكذلك بعت الشاء شاة ودرهم لما رفع الدرهم وعطفه على الشاة قدر خبرا لا يخرج عن معنى مع وهو مقرونان « .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٨٥ والأشباه ج ٤ ص ١٧ والمفني ج ٢ ص ١٦٨ .

وإذا كان (في الدار) خبراً فهو لزيد لا لقائم . وقد مضى تفسير هذا (١) .
وتقدير قولك : الشاء شاةً ودرهما : وجب لك الشاء مُسَعَّرًا شاةً بدرهم ؛ كما أنه إذا قال :
زيد في الدار قائماً - فمعناه : استقرَّ زيد في الدار قائماً ، وإذا قال : لك الشاء شاةً ودرهم (٢)
فإنما المعنى : الشاء شاةً بدرهم ، ثمَّ خبر أنَّه له بهذا السَّعرِ ، فعلى هذا يجرى هذا الباب .

-
- (١) مضى في ص ٥٦ وكان حديثاً موجزاً وسيكرره مرتين في الجزء الرابع بتفصيل .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٩٧ - ١٩٨ « باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السعر »
وان كنت لم تلفظ بفعل ولكنه حال يقع فيه السعر .
وذلك قولك : لك الشاء شاةً بدرهم شاةً بدرهم وان شئت ألفت لك فقلت : لك الشاء
شاةً بدرهم شاةً بدرهم ، كما قلت : فيها زيد ثم رفعت ، وإذا قلت : الشاء لك ، فان شئت
رفعت ، وان شئت نصبت ، وصار لك الشاء إذا نصبت بمنزلة وجب الشاء ، كما كان فيهما
زيد قائماً بمنزلة استقرَّ زيد قائماً » .

هذا باب

مايقع في التسعير من أسماء

الجواهر التي لا تكون نعوتا

تقول : مررت ببر قفيز بدرهم ؛ لأنك لو قلت : مررت ببر قفيز كنت ناعنا بالجواهر .
وهذا لا يكون ؛ لأن النعوت تحلية ، والجواهر هي المنعوتات .
وتقول : العجب من بر مررنا به قفيزا بدرهم .

فإن قلت : فكيف أجعله حالا للمعرفة ، ولا أجعله / صفة للنكرة ؟
فإن سيبويه اعتل في ذلك بأن النعت تحلية وأن الحال مفعول فيها ، وهذا على مذهبه صحيح
بين الصحة .

وشرحه وإن لم يذكره سيبويه (١) : إنما هو موضوع في موضع قولك : مسعرا . فالتقدير :
العجب من بر مررنا به مسعرا على هذه الحال .

وإذا قال : مررت ببر قفيز بدرهم فتأويله : قفيز منه بدرهم ، ولولا ذلك لم يجز أن يتصل
بالأول (٢) ويكون في موضع نعت ولا راجع إليه منه . وإنما هذا كقولك : مررت برجل غلام له
قائم .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ ، باب يختار فيه الرفع والنصب لقبحه أن يكون صفة .
وذلك قولك : مررت ببر قبل قفيز بدرهم ، وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه . . .
سمعناهم يقولون : العجب من بر مررنا به قبل قفيزا بدرهم ، فحملوه على المعرفة ، وتركوا
النكرة ، لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة ، وإنما هو اسم كالدرهم والحديد .
ألا ترى أنك تقول : هذا مائة درهم ، وهذا خاتمك حديدا ، ولا يحسن أن تجعله صفة .
فقد يكون الشيء حسنا إذا كان خيرا وقبيحا إذا كان صفة .
وأما الذين دفعوه ، فقالوا : مررت ببر قبل قفيز بدرهم ، فجعلوا القفيز مبتدأ ، وقولك
بدرهم مبني عليه .

سبويه يسمى الحال خبرا كما هنا وانظر ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٣ و ٢٤١ .

(٢) يقصد خلو جملة الخبر من الرابط ، وقد ذكرنا كلام الرضي في أن حذف الرابط هنا مقيس
مطرد . انظر تعليق ١ ص ٢٥٤ .

وقد أجاز قوم كثير أن يُنعت به فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، ولهذا خاتمٌ حديدٌ (١) . وسنشرح ما ذهبوا إليه ، ونبيّن فسادَه على النعت ، وجوازه في الإتيان لما قبله إن شاء الله .

ويقال للذي أجاز هذا على النعت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً فإن رَفَعَهُ غيرُ مدفوع ، وتأويلُهُ : البَدَلُ ؛ لأنَّ معناه : خاتمٌ حديدٌ ، وخاتمٌ من حديد . فيكون رَفَعَهُ على البَدَل / والإيضاح .

فأمّا ادّعاؤُك أَنَّهُ نَعْتُ ، وقد ذكرت أَنَّ النعتَ إنما هو تحلية ، فقد نقضت ما أعطيت ، والعلّة أنت ذكرتها ، وإِنَّمَا حَقُّ هذا أَن تقول : راقودٌ خلٌّ ، أو راقودٌ خلّاً على التبيين . فهذا حَقُّ هذا .

فإن اعتلّ بقوله : مررت برجل فضّة خاتمهُ ، ومررت برجل أسد أبوه ، على قُبْحِهِ فيما ذكره وبُعْدِهِ - فإنَّ هذا في قولك : فضّة خاتمهُ غير جائز ، إلّا أن تريد : شبهه بالفضّة ، ويكون الخاتم غير فضّة . فهذا ما ذكرت لك أَنَّ النعت تحلية .

وعلى هذا : مررت برجل أسد أبوه ؛ لأنّه وضعه في موضع شديد أبوه . ألا ترى أَنَّ سيبويه لم يُجز : مررت بدابة أسد أبوها إذا أراد السبع بعينه ، فإذا أراد الشدة جاز على ما وصفت (٢) ،

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ (باب ما ينتصب لانه قبيح أن يكون صفة . وذلك قولك : هذا راقود خلا ، وعليه نحى سمنّا ؛ وإن شئت شئت قلت : راقودخل . وراقود من خل . وإنما فررت الى النصيب في هذا الباب ، كما فررت الى الرفع في قولك : بصحيفة طين خاتمها ، لأن الطين اسم ، وليس مما يوصف به ، ولكنه جوهر يضاف إليه ما كان منه : فهكذا مجرى هذا وما أشبهه ، ومن قال : مررت بصحيفة طين خاتمها قال : هذا راقود خل : وهذه صفة خز وهذا قبيح أجرى على غير وجهه ، ولكنه حسن أن يبنى على المبتدأ ، ويكون حالا ، فالحال قولك : هذه جبتك خز أو المبنى على المبتدأ قولك : جبتك خز ، ولا يكون صفة ، فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٣١ : وبعض العرب يجره ، كما يجز الخز حين يقول : مررت برجل خز صفته .

ومعهم من يجره وهو قليل ، كما تقول : مررت برجل أسد أبوه إذا كنت تريد أن تجعله شديداً ، ومررت برجل مثل الأسود أبوه إذا كنت تشبهه .
فإن قلت : مررت بدابة أسد أبوها فهو رفع ، لأنك إنما تخبر أن أباهما هذا السبع . . . »

يتبين لنا من هذا أن سيبويه والمبرد على وفاق في أن الذي سوغ الوصف بالاسم الجامد تأويله بوصف مناسب فتحو مررت برجل أسد على معنى شديد .
وكرر المبرد هذا المعنى في هذا الجزء ص ٣٠٠ - ٣٠١ فقال :

وليس كجواز : مررت برجل قائم أبوه ، لأنَّ لهذا اللفظ والمعنى ، وذلك محمول على معناه .
فحقُّ الجواهر أن تكون منعوتة ؛ ليعرف بعضها من بعض . وحقُّ الأسماء المأخوذة من الأفعال
أن تكون /نعوتا لما وصفت لك .

فإن قلت : مررت ببرٍّ قفيزٍ بدرهم - جاز على البدل ، ويُجيزه على النعت مَنْ عُبنا قوله ،
وأوضحنا فساده .

فإن قيل : معناه مُسعر - فحقُّ هذا النصب ؛ لأنَّ التسعير يعمل فيه . فعلى هذا فاجر هذا

الباب .

فأما قولهم : هذا خاتمٌ حديد على الحال^(١) فتأويله : أنك نبَّهت له في هذه الحال .

وإن قلت : الحال بابُها الإنتقال ؛ نحو : مررت بزيد قائما .

قيل : الحال على ضربين :

فأحدهما : التَّنْقُلُ ، والآخر : الحال اللازمة . وإِنما هي مفعول فاللزوم يقع لما في اسمها ،

لا لما عمل فيها .

فمن اللازم قوله عزَّ وجلَّ : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٢) فالخلود معناه :

البَقَاءُ . وكذلك : (وَأَمَّا الَّذِينَ سُئِلُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا)^(٣) فهذا الاسم لا لما عمل فيه .

وكذلك أربع انما هو اسم للعدد ، وإن نعت به في قولك : هؤلاء نسوة أربع .. وانما
جاز أن يقع نعتا ، وأصله الاسم ، لأن معناه معدودات ، كما تقول : مررت برجل أسد ، لأن
معناه شديد ..

ونسب اليه الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٢ بأن الذى سوغ الوصف فى نحو مررت
برجل أسد تقدير مثل وهذا نصه :

« كقولك : مررت برجل أسد قال المبرد : هو بتقدير مثل أى مثل أسد ، ويقوى تأويله :
قولهم : مررت برجل أسد شدة ، أى : يشابه الأسد شدة ، فانتصاب شدة على التمييز ..
وقال غير المبرد بل بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الأوصاف فمعنى برجل أسد ،
أى : جرى وبرجل حمار ، أى : بليد : ولا معنى للتمييز فى نحو مررت برجل أسد شدة على هذا
التأويل » .

نعم ان المبرد قال فى ٣٠١ من الأصل : « ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه : مثل أسد
فقد حذفت المثل وأنت تريده ، ولولا تقدير كالمثل لم يكن كلاما » . فعلى هذا يكون للمبرد فى
المسألة رأيان .

(١) سيأتى قريبا أنه يختار فى نحو هذا خاتمك حديدا أن يكون تمييزا لا حالا .

(٢) الحشر : ١٧

(٣) هود : ١٠٨ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ .

هذا باب

مايجوز لك فيه النعت والحال

ولا يكون مجازهما واحدا ، ولما تحمل كل واحد منهما عليه

وذلك قولك : مررت بامرأة معها رجل قائمة يافى ، إذا حملت ذلك على مررت بامرأة ،
وإن حملته على الهاء فى (معها) قلت : رجل قائمة . والمعنى - إذا نصبت - : أنك مررت به معها
فى حال قيامها ، فكانت المقارنة فى هذه الحال .

ومن ذلك : هذه دابة تشتد مكسورا سرجها . إن حملته على الضمير فى تشتد ، وإن حملته
على دابة رفعت ، فيكون نعتا كأنك قلت : هذه دابة مكسور سرجها ، وفى الباب الآخر أنها
تشتد فى هذه الحال .

وتقول : نحن قوم نطلق عامدين بلكد كذا ، وكذا فتنصب (عامدين) لما فى قولك (نطلق)
فإن أردت أن تحجيه على قوم رفعت (١) . وقد قرأوا هذه الآية (ويُخرجُ له يومَ القيامةِ
كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا) (٢) ، أى يُخرج له طائره كتابا .
ومن هذا الباب : مررت برجل معه صقر صائد به ، وصائدا به (٣) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « باب اجراء الصفة على الاسم فيه فى بعض المواضع أحسن ،
ومثله نحن قوم نطلق عامدون الى بلد كذا ان جعلته وصفا ، وان لم تجعله وصفا نصبت .
كانه قال : نحن نطلق عامدين » .

(٢) الاسراء : ١٣ . وفى النشر ج ٢ ص ٣٠٦ « واختلفوا فى (ونخرج له) : فقرأ أبو جعفر
بالياء وضمها وفتح الراء .

وقرأ يعقوب بالياء وفتحها وضم الراء ، وقرأ الباكون بالنون وضمها وكسر الراء .
اتفقوا على نصب كتابا . ووجه نصبه على قراءة أبى جعفر : يخرج مبنيا للمفعول ، قيل :
ان الجار والمجرور - وهو (له) قام مقام الفاعل ، وقيل المصدر . فهو مفعول به والأحسن أن
يكون حالا أى ويخرج الطائر كتابا ، وكذا وجه النصب على قراءة يعقوب أيضا ، فتنفق القراءتان
فى التوجيه على الصحيح الفصيح الذى لا يختلف فيه « انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٥ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤١ « فاما ما استويا فيه فقوله : مررت برجل معه صقر صائد
به . ان جعلته وصفا ، وان لم تحمله على الرجل ، وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته ،
فقلت : مررت برجل معه صقر صائدا به . كانه قال : معه باز صائدا به حين لم يرد أن يحمله على
الاول » .

فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها ضاربتُه كان جيّداً ، وأجودُ منه أن تقول :
مررت برجل معه امرأة ضاربتُه ضاربها ، فيجربى نعت المرأة وهو إلى جنبها ، وإن شئت قلت :
ضاربها للهاء في معه .

وتقول : مررت برجل معه فرس راكبا برذونا ، وراكب على ما وصفت لك (١) .
وتقول : مررت برجل معه امرأة ضاربها هو (٢) لا يكون إلا كذلك ؛ لأنك أجريت النعت
عليها ، والفعل له .

وكذلك لو قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربته هي . لم يكن من إظهار الفاعل بد (٣) ؟
لأنه الفعل جرى على غير من هو له وإنما يكون هذا الإظهار في اسم الفاعل ؛ لأنه تبين فيه
الإضمار ، وأنه محمول على الفعل .

فإن كان فعلا لم تحتج فيه إلى إظهار (٤) . تقول : مررت برجل معه امرأة يضربها ومعه
امرأة تضربه .

وكذلك تقول : زيد هند ضاربتُه ؛ لأن الفعل لها .

فإن قلت : زيد هند ضاربها - قلت (هو) ، ويجرى على وجهين :

إن شئت جعلت زيدا ابتداءً ، و (هندا) ابتداءً ثانياً ، و (ضاربها) خبر عن هند ، والهاء
والراجعة إليها ، و (هو) إظهار فاعل ، ورجوعه إلى زيد .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٢ « وكذلك مررت برجل معه الفرس راكبا برذونا . أن لم
ترد الصفة نصبت . كأنك قلت : معه الفرس راكبا برذونا ، فهذا لا يكون فيه وصف ٧ ولا
يكون إلا خبراً ، ولو كان هذا على القلب ، كما يقول النحويون لفسد كلام كثير . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ « فإن قلت : مررت برجل معه امرأة ضاربها جررت ،
ونصبت على ما فسرته لك : وإن شئت قلت : ضاربها بها هو فنصبت ، وإن شئت جررت ،
ويكون (هو) وصف المضمر ضاربها حتى يكون كأنك لم تذكرها ، وإن شئت جعلت (هو)
منفصلاً ، فيصير بمنزلة اسم ليس من علامات الأضمار ، فتقول : مررت برجل معه امرأة
ضاربها هو ، فكأنك قلت : معه امرأة ضاربها زيد . »

(٣) الكوفيون لا يوجبون إبراز الضمير في نحو هذه المسألة لأمن اللبس وانظر الانصاف
ص ٤٥ - ٤٨ .

وصريح كلام المبرد أن الضمير الذي أبرز فاعل ، وسيبويه يراها توكيدا للفاعل حيث
قال : « ويكون هو وصف المضمر في ضاربها » .
وكثيراً ما يعبر سيبويه عن التوكيد بالوصف .

(٤) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٦ : « وأما الفصل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب
توكيد ضميره البس أو لم يلبس » . وانظر تعليق ص ٩٣ - ٩٤ من هذا الجزء .

وإن شئت جعلت قولك (ضاربها) ابتداءً ثالثاً ، وجعلت/ هو خبره ، وجعلتهما خبراً عن هند ، وجعلت هنداً وما بعدها خبراً عن زيد .

وتقول : مررت بزيد وهند الضاربتة ، أي وهند التي تضربه ، فموضعها موضع الحال بمنزلة قولك : كلمت زيدا ، وعمرو عنده .

فتقدير الواو : تقدير (إذ) ، كما قال الله عز وجل : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (١) أي : إذ طائفة في هذه الحال .

وتقول : أنت زيد ضاربه أنت ، لأنك ابتدأت (أنت) ، وجعلت زيدا مبتدأ بعده ، وضاربه لك ، فكان مبتدأ ثالثاً ، وأنت خبره ، وإن شئت كان خبراً عن زيد ، وأنت فاعله .

ولو أدخلت على هذا (كان) لم تغيّره عن لفظه ، إلا أنك تجعل (زيداً) مرفوعاً بكان . ولو أدخلت عليه (ظننت) أو (إن) لنصبت زيدا ، وتركت سائر الكلام على حاله ، لأنه قد عمل بعضه في بعض . فصار كقولك : كان زيد أبوه منطلق ، وإن زيدا أبوه منطلق .

واعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق / أن أباه ومنطلقاً في موضع نصب ، والجعل لا يعمل فيها ما قبلها ، وكذلك : كان زيد يقوم يا فتى ؛ لأنه فعل وفاعل ، فهو كالابتداء والخبر ، فهذا مما يؤكد عندك أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

ولا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئاً مما لا يعمل فيه ، نحو : أنت زيد ضاربه . إذا جعلت (ضاربه) جارياً على زيد ، والمسائل كثيرة ، والأصل ما وقفناك عليه [ففس] نصب إن شاء الله .

(١) آل عمران : ١٥٤ - وفي سيبويه ج ١ ص ٤٧ « وأما قوله - عز وجل - : « يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ » فانما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كانه قال : إذ طائفة في هذه الحال . » .

هذا باب

المصادر التي تَشْرِكُهَا أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ ، ولاتكون واقعة

هذا الموقعَ إِلَّا ومعها دليل من مُشَاهَدَةٍ ، فهي منصوبة

على ذلك ، خبرا كانت أو استفهاماً

وذلك قولك : أَقَائِمَا يَا فُلَانٌ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ^(١) ، وذلك أَنَّهُ رآه في حال قيام ، فَوَبَّخَهُ بذلك . فالتقدير : أَتَشُبُّتَ قَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ^(٢) ، وليس يُخْبِرُ عن قيامٍ مُنْقَضٍ ، ولا عَنْ قيام تستأنفه .

وكذلك لو قال : أَقِيَامًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَجْلُوسًا وَالنَّاسُ يَسِيرُونَ ، ومثله : أَتَخْلُفَا عَنْ زَيْدٍ مَعَ بَرٍّ بِكَ وَفَضْلِهِ . ومن ذلك قول الشاعر :

• أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْشَرِيٌّ ^(٣) •

إِنَّمَا رَأَى نَفْسَهُ فِي حَالِ طَرَبٍ / مَعَ سِنِّهِ ، فَوَبَّخَهَا بِذَلِكَ .

ولو لم تستفهم لقلت مُنْكَرًا : قَاعِدَا عِلْمَ اللَّهِ - وَقَدْ سَارَ النَّاسُ ، قائما كما يري والناس قعودٌ . فهذا لا يكون إِلَّا لما تُشَاهَدُ مِنَ الْحَالِ ؛ فَلِذَلِكَ اسْتَغْنَيْتُ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ .

• • •

واعلم أَنَّ الْأَسْمَاءَ الَّتِي لَمْ تُؤْخَذْ مِنَ الْأَفْعَالِ تَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى . وذلك أَنَّ تَرَى الرَّجُلَ فِي حَالِ تَلَوْنٍ وَتَقْلُ ، فَنَقُولُ : أَتَمِيمًا مَرَّةً ، وَقَيْسِيًّا أُخْرَى ، تَرِيدُ : أَتَتَحَوَّلُ وَتَتَلَوَّنُ ، وَأَغْنَاهُ عَنْ ذِكْرِ الْفِعْلِ مَا شَاهَدَ مِنَ الْحَالِ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧١ « باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل استفهمت أو لم تستفهم » .

وذلك قولك : أَقَائِمَا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَقَاعِدَا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ • وكذلك ان أردت هذا المعنى ، ولم تستفهم • تقول : قَاعِدَا عِلْمَ اللَّهِ وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ ، وَقَائِمَا قَدْ عِلْمَ اللَّهِ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ • وذلك أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا فِي حَالِ قِيَامٍ أَوْ حَالِ قُعُودٍ ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْبِئَهُ ، فَكَانَ لَفْظُ بَقُولِهِ : أَتَقُومُ قَائِمًا ، وَأَتَقَعِدُ قَاعِدًا ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ اسْتَغْنَاءَ بِمَا يَرَى مِنَ الْحَالِ ، وَصَارَ الْاسْمُ بِدَلَالَةٍ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ ، فَجَرَى مَجْرَى الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ •

(٢) تقدم في ص ٢٢٩

(٣) تقدم في ص ٢٢٨

وكذلك إن لم تستفهم قلت : تميمياً مرة - علم الله - وقيسياً أخرى (١) .
ومن ذلك قول الشاعر :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ (٢)
وقال الآخر :

أَفِي الْوَلَانِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً وفي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّاتٍ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٧٢ « باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل » .

وذلك قولك : أتميميا مرة ، وقيسياً أخرى ، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل ، فقلت : أتميميا مرة ، وقيسياً أخرى . كأنك قلت : أتحوّل تميمياً مرة وقيسياً أخرى ، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ، وليس يسأله عن أمر هو جاهل به ، ليفهمه إياه ويخبره عنه ، ولكنه وبخه بذلك . . . » .
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٧٢ على نصب أعياراً على الحال بفعل محذوف ، كما ذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .
نسبه ابن هشام في السيرة إلى هند بنت عتبة (والدة معاوية) قالت له للمنهزمين من قريش يوم بدر .

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٨٣ يقال : عركت المرأة ودرست وطمشت : إذا حاضت . . .

ونصب أعياراً على الحال والعامل فيه فعل مختزل ، لأنه أقام الأعيار مقام اسم مشتق فكانه قال : أفي السلم بلداء جفأة مثل الأعيار .

ونصب جفأً وغِلْظَةً نصب المصدر الموضوع موضع الحال . . .
وتعلق حرف الجر من قولها أفي السلم بما أدته الأعيار من معنى الفعل : فكانها قالت : أفي السلم تتبلدون ، وهذا الفعل المختزل الناصب للأعيار لا يجوز إظهاره .

الهمزة للاستفهام التوبيخي . السلم : بكسر السين وفتحها : الصلح يذكر ويؤنث .
الأعيار : جمع غير بالفتح : الحمار أهلياً كان أم وحشياً .

وبختهم قائلة لهم : أتجفون الناس ، وتغلظون عليهم في السلم فإذا أقبلت الحرب ضعفتكم كالنساء الحيض .

أنظر الخزانة ج ١ ص ٥٥٦ والعيني ج ٣ ص ١٤٢ .

(٣) استشهد به سيبويه أيضاً ج ١ ص ١٧٢ وذكره في الكامل ج ٧ ص ٩٠ .
العلات : الأمهات الشتى ، والواحدة علة .

يقول لهم : تتعاونون على شهود الطعام ، وتتخاذلون عند عيادة المريض .
ولم ينسب البيت في سيبويه ولا في الكامل ولا في اللسان (علل) :

هذا باب

ما وقع من المصادر توكيدا (١)

وذلك قولك : هذا زيد حقا ؛ لأنك لما قلت : هذا زيد فخبرت - إنما / خبرت بما هو عندك حق ، فاستغنيت عن قولك : أحق ذلك ، وكذلك هذا زيد الحق لا الباطل ؛ لأن ما قبله صار بدلا من الفعل

ولو قلت : هذا زيد الحق - لكان رفعه على وجهين ، وليس على ذلك المعنى ، ولكن على أن نجعل (زيدا) هو الحق ، وعلى أنك قلت : هذا زيد ، ثم قلت : الحق ، تريد : قولي هو الحق ، لأن (هذا زيد) إنما هو (قولك) .

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين ، وهو قوله عز وجل : (ذَلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ) ، و(قول الحق) (٢) .

وتقول : هذا القول لا قولك ، أى : ولا أقول قولك .

فتأويل هذا : أن قولك بمنزلة هذا القول حقا ، وهذا القول غير قيل باطل ؛ لأنه توكيد للأول .

(١) سبق في ص ٢٣٣ أن عقد بابا لهذا عنوانه بقوله :

هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا ذكر فيه أمثلة أخرى .

(٢) مريم : ٣٤ - والقراءتان بنصب قول ورفع من السبعة .

انظر شرح الشاطبية ص ٢٤٥ ، وغيث النفع ص ١٦١ والنشر ج ٢ ص ٣١٨ والاتحاف ص ٢٩٩ .

وقال أبو حيان في البحر ج ٦ ص ١٨٩ : وانتصابه على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ، أى : هذه الأخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق ، وليس منسوبا لغيرها . . . كما تقول : هذا عبد الله الحق لا الباطل ، أى : أقول الحق ، وأقول قول الحق ، فيكون الحق هنا الصدق وهو من إضافة الموصوف إلى صفته ، أى أقول الحق كما قال : (وعد الصدق) ، أى : الوعد الصدق .

وان معنى به الله تعالى كان القول مرادا به الكلمة كما قالوا : كلمة الله ، وكان انتصابه على المدح . . .

وقرأ الجمهور برفع « قول » على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى : هو أى نسبته إلى أمه فقط قول الحق ، فتتفق إذ ذاك قراءة النصب وقراءة الرفع في المعنى ، وقال الزمخشري ارتفاعه على أنه خبر بعد خبر أو بدل . وهذا الذي ذكر لا يكون إلا على المجاز في قول وهو أن يراد به كلمة الله لأن اللفظ لا يكون الذات ، .

ولو قلت : هذا القول لا قولاً لم يكن لهذا الكلام معنى ؛ لأنك إنما تؤكد الأول بشيء تحقُّقه ، فإذا قلت : غَيْرَ قِيلَ باطل ، فقد أوجبته أنه حق [فإذا قلت : لا قولك - فقد دلت على أنه قول باطل ، فعلى (١) هذا تؤكد .

ومن ذلك : لأضربن زيدا قسماً حقاً . ومن ذلك قوله :

لَمَّا قَالَ : إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لِأَمِيلُ (٢)
لَمَّا قَالَ : إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ ، وَإِنِّي إِلَيْكَ لِأَمِيلُ - عُلِمَ أَنَّهُ مُقْسِمٌ ، فَكَانَ هَذَا بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ : أَقْسِمُ قَسَمًا .

واعلم أَنَّ المصادر كسائر الأسماء ، إِلَّا أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَفْعَالِهَا فَأَمَّا فِي الْإِضْمَارِ وَالْإِظْهَارِ وَالْإِخْبَارِ عَنْهَا وَالِاسْتِفْهَامِ ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهَا .

تقول إذا رأيت رجلاً في ذكر ضَرْبٍ : زيدا . تريد : زيدا ضاربٌ ، واستغنيت عن قولك :

(إضرب) بما كان فيه من الدَّكْرِ ، فعلى هذا إذا ذكر فِعْلاً . فقال : لَأَضْرِبَنَّ ،

قلت : نعم ، ضَرْبًا شديداً .

فإن لم يكن ذِكْرٌ ، ولا حالٌ دالَّةٌ - لم يكن من الإظهار بُدٌّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ أَمْرٍ ، فَتُضْمِرُ ، وَتُصَيِّرُ الْمَصْدَرَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ . بِالْفِعْلِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ خَاصَّةً ، لِأَنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِفِعْلٍ ، فَتَأْمُرُ بِالْمَصْدَرِ نَكْرَةً ، وَمَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَالْإِضَافَةِ ، وَلِذَلِكَ مَوْضِعُ آخِرٍ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ قَدْ اسْتَعْمَلَ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ حَتَّى عُلِمَ مَا يُرَادُ بِهِ .

/ ومن ذلك سَقِيًا لزيد ؛ لِأَنَّ الدَّعَاءَ كَالْأَمْرِ ، وَالنَّهْيَ وَإِنَّمَا أَرَدْتُ : سَقَى اللَّهُ زيدا سَقِيًا .

فإن قلت ذلك لم تحجج إلى قولك : لزيد .

وإن قلت : سَقِيًا قلت بعده : لفلان ؛ لِتُبَيِّنَ مَا تَعْنِي ، وَإِنْ عُلِمَ مَنْ تَعْنِي . فإن شئت

أَنْ تَحْدِثَهُ حَلْفَتَهُ (٣) .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) تقدم في ص ٢٣٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٥٦ - ١٥٧ و باب ما ينصب من المصادر على اضممار الفعل غير

المستعمل اظهاره وذلك قولك : سقيا ورعيا .

وانما ينتصب هذا وما أشبهه اذا ذكر مذكور ، فدعوت له أو عليه على اضممار الفعل .

كانك قلت : سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا .

ومن ذلك قوله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ) إِنَّمَا هُوَ : فَاضْرِبُوا الرِّقَابَ ضَرْبًا ، ثُمَّ أَضَافَ .

وكذلك قوله - تبارك وتعالى : (فَإِمَّا مِّنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) إِنَّمَا تقديره : فَإِمَّا مِنْتُمْ مِّنَّا ، وَإِمَّا فَادَيْتُمْ فِدَاءً (١) .

وكذلك (وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا) (٢) و (صُنِعَ اللَّهُ) (٣) .

* * *

واعلم أَنَّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال ، وتُغْنِي غِنَاءَهُ ، فلا يجوز أَنْ تكون معرفة ؛ لأنَّ الحال لا تكون معرفة .

= فكل هذا وما أشبهه على هذا ينتصب . وانما اختزل الفعل هاهنا ، لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جعل الحذر بدلا من احذر وكذلك هذا كانه بدل من سقاك الله ، ورعاك الله ...

وأما ذكرهم (لك) بعد سقيا فانما هو ليبينوا المعنى بالدعاء ، وربما تركوه استغناء اذا عرف الداعي أنه قد علم من يعنى ، وربما جاء به على العلم توكيدا .
وانظر الكامل ج ٢ ص ٢٢٢

ويعرب النحويون لام التبيين مع مجرورها خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا . قال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨٤ :

مثال المبنية للمفعول سقيا لزيد وجدعا له فهذه ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هي مقوية للعامل لضعفة بالفرعية . . . لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط . لا يقال : سقيا زيدا . . . ولا وهى ومخفوضها صفة للمصدر فتعلق بالاستقرار ، لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه .

وانما هى لام مبنية للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف أعنى كما زعم ابن عصفور ، لأنه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادنى لزيد . . .

وانظر الصبان ج ١ ص ٤٧٦ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٥ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٨ « ونظير ما انتصب قول الله - عز وجل - : (فاما منا بعد واما فداء) فانما انتصب على : فاما تمنون منا ، واما تفادون فداء ، ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك » .

والآية من سورة محمد رقم ٤

(٢) النساء : ١٢٢ ، ويونس : ٤

فى البحر المحيط ج ٣ ص ٣٥٥ وعد الله مؤكدا لقوله : سيدخلهم (مصدر مؤكد لغيره) وحقا مؤكدا اوعد الله .

(٣) النحل : ٨٨

وذلك قولك : جئتكَ مَشِيًّا ، وقد أدَّى عن معنى قولك : جئتكَ ماشيا ، وكذلك قوله عز وجل : (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ^(١)) .

ومنه : قتلته صَبْرًا . وإنما الفصل بين المصدر وبين اسم الفاعل أنك إذا قلت : عجبت من ضَرْبٍ زيدٍ عمرا - أن ضربا في معنى : (أن ضَرْبَ) فيحتاج ما / بعدها إلى الفاعل والمفعول .
٣
٢٣٦ فإذا قلت : عجبت من ضاربٍ عمرا - فقد جئت بالفاعل ، وإنما بقي المفعول ، والفاعل يُحْمَلُ على المصدر ؛ كما حُمِلَ المصدر عليه . تقول : قم قائما ^(٢) فالمعنى : قم قياما . فمن ذلك قوله :

على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهرَ مُسْلِمًا ولا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ
 إِنَّمَا أَرَادَ : لا أَشْتُمُ ، ولا يَخْرِجُ مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ ؛ فَأَرَادَ : ولا خروجا فوضع (خارجا) في موضعه ، وهذا قول عامة النحويين .

وكان عيسى بن عمر يَأْبَى ما فسرنا ويقول : إِنَّمَا قَالَ :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيِّنٌ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ
 على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدهرَ مُسْلِمًا ولا خارجا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ ^(٣)

(١) تقدمت الآية وحديث هذا المصدر الواقع حالا في ص ٢٣٤ .

(٢) في الكامل ج ٢ ص ٨٢ « فعلى هذا المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر يقال : قم قائما ، فيوضع في موضع قولك : قم قياما ، وجاء من المصدر على لفظ فاعل حروف منها فالجا وعوفى عافية وأحرف سوى ذلك يسيرة » .
 وقال في ج ٤ ص ٣٨ « وقلما يجيء المصدر على فاعل ... »

(٣) استشهد بهما سيبويه ج ١ ص ١٧٣ على أن قوله (خارجا) مصدر حذف عامله : أي لا يخرج خروجا ، وعند عيسى بن عمر حال معطوف على الجملة الحالية وهي (لا أَشْتُمُ) .
 وقد تحدث عنهما المبرد في الكامل ج ٢ ص ٨٠ - ٨٢ ، ج ٤ ص ٣٨ .
 وعند سيبويه والمبرد جملة (لا أَشْتُمُ) جواب القسم لقوله : عاهدت وقوله (ولا خارجا) بتقدير : ولا يخرج خروجا معطوف على جواب القسم .
 وفسر المبرد في الكامل قول عيسى بن عمر كما ذكره هنا ، وزاد قوله : ولم يذكر الذي عاهد عليه .

قال السيرافي : وكلام سيبويه الذي حكاه عن عيسى يخالفه وهو قوله : لأنه لم يكن يحمله على عاهدت ، وإذا لم يكن العامل في الحال عاهدت كان عاملها (ألم ترني) كأنه قال : ألم ترني لا شاتما مسلما ولا خارجا من في زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر بن مبرمان ، وهذا يعجبني ، لأن عاهدت في موضع المفعول الثاني ، فقد تم المفعولان بعاهدت .

يريد : عاهدت ربِّي على أمور وأنا في هاتين الحالتين : لأشأما ، ولاخارجا من في
مكروه .

= وذهب الفراء في تفسيره الى أنهما حالان والعامل (عاهدت) .
ورجح ابن هشام في المغني ج ٢ ص ٥٩ قول سيبويه بقوله : والذي عليه المحققون أن
خارجا مفعول مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجا ، ثم حذف الفعل ، وأتاب الوصف عن المصدر
لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما في المستقبل ، ولا
يتكلم بزور لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر .
(واننى لبين رتاج) كسرت همزة ان ، لأنها في صدر الجملة الحالية واقتران خبرها
باللام وخبر ان الظرف .
(قائما) حال من الضمير المستقر في الظرف وروى بالرفع فهو خبر ثان لان .
الرتاج : غلق الباب يقال : باب مرتج ، أى : مفلق .
والبيتان من قصيدة للفرزدق قال عنها المبرد أنه قالها في آخر عمره حين تعلق باستار
الكعبة ، وعاهد الله ألا يكذب ولا يشتم مسلما وكذلك في أمالي المرتضى ج ١ ص ٤٦ وانظر
شواهد الشافية ص ٧٢ - ٧٩ . والقصيدة في الديسوان ص ٧٦٩ - ٧٧١ . وذكر في سبب
انشادها كلام آخر .
ولمبلى بن حمزة في التنبيهات مناقشة للمبرد في قصة هذه القصيدة

هذا باب

ما يكون حالا وفيه الألف / واللام

على خلاف ما تجرى به الحال لعل دخلت

وذلك قولك : ادخلوا الأول فالأول ، وادخلوا رجلا رجلا . تأويله : ادخلوا واحدا بعد واحد .

فأما الأول فإنما انتصب على الحال وفيه الألف واللام ؛ لأنه على غير معهود ، فجريا

مجرى سائر الزوائد .

ألا ترى أنك لو قلت : الأول فالأول أتونا - لم يجز ؛ لأنك لست تقصيد إلى شيء بعينه ،

ولو قلت : الرجال أتونا - كان جيدا .

وإن شئت قلت : دخلوا الأول فالأول^(١) على البدل . كأنك قلت : دخل الأول فالأول .

وكذلك لو قلت : دخلوا رجل فرجل ، فابدلت النكرة من المعرفة ؛ كما قال الله « عز وجل :

(بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩٨ - ١٩٩ : « باب ما ينتصب فيه الصفة لانه حال وقع فيه

الألف واللام . . .

وهو قولك : دخلوا الأول فالأول . جرى على قولك : واحد فواحدا ، ودخلوا رجلا رجلا ،

وان شئت رفعت ، فقلت : دخلوا الأول فالأول جعلته بدلا ، وحملته على الفصل . كأنه قال :

دخل الأول فالأول ، وان شئت قلت : دخلوا رجل فرجل تجعله بدلا ، كما قال - عز وجل -

(بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) .

فان قلت : ادخلوا فامرت فالنصب الوجه ، ولا يكون بدلا ، لأنك لو قلت : ادخل

الأول فالأول ورجل رجل لم يجز ، ولا يكون صفة ، لأنه ليس معنى الأول فالأول أنك تريد

أن تعرفه بشيء تحليه به . لو قلت : قومك الأول فالأول أتونا لم يستقم ، وليس معناه معنى

كلهم . . . وكان عيسى يقول : ادخلوا الأول فالأول ، لأن معناه ليدخل ، فحمله على المعنى

وليس بأبعد من :

لييك يزيد ضارح لخصومة

فان قلت : ادخلوا الأول والآخر والصغير والكبير فالرفع ، لأن معناه معنى كلهم . كأنه

قال : ليدخلوا كلهم .

وإذا أردت بالكلام أن تجريه على الاسم ، كما تجرى النعت لم يجز أن تدخل الفاء ، لأنك

لو قلت : مررت بزيد أخيك وصاحبك كان حسنا .

ولو قلت : مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز . . .

(٢) الملق : ١٥ ، ١٦ وانظر سيبويه ج ٢ ص ١٤٩

فإذا قلت : ادخلوا الأول فالأول ، فلا سبيلَ عند أكثر النحويين إلى الرفع ؛ لأنَّ البدلَ لا يكون من المخاطب ؛ لأنَّك لو قدرته بحذف الضمير لم يعجز . فأما عيسى بن عمر فكان يُجيزه ، ويقول : معناه : ليدخل الأول فالأول ، ولا أراه إلَّا جائزا على المعنى ؛ لأنَّ قولك : / (ادخل) إنما هو : (ليدخل) في المعنى .

وقرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا) (١) فإذا قلت : ادخلوا الأول والآخر ، والصغير ، والكبير - فالرفع ؛ لأنَّ معناه : ادخلوا كلُّكم . فهذا لا يكون إلَّا مرفوعا ، ولا يكون إلَّا بالواو ؛ لأنَّ الفاء تجعل شيئا بعد شيء ، والواو تتصل على معنى قولك : كلُّكم . ألا ترى أنَّك تقول : مررت بزيد أخيك ، وصاحبك ، فتدخل الواو على حدِّ قولك : زيد العاقل الكريم ، وكذلك زيد العاقل ، والكريم . ولو قلت : العاقل فالكريم ، أو العاقل ثمَّ الكريم - لخبَّرت أنَّه استوجب شيئا بعد شيء .

وكان سيبويه يقول : جيّد أن تقول : هذا خاتمك حديدا ، وهذا سرجك خزّا (٢) ، ولا تقول على النعت : هذا خاتم حديد إلَّا مُستكرها - إلَّا أن تريد البدل ، وذلك لأنَّ حديدا وفضة وما أشبه ذلك جواهر ، فلا يُنعت بها ؛ لأنَّ النعت تحلية . وإنَّما يكون هذا نعتا مُستكرها إذا أردت التمثيل .

وتقول : هذا خاتم مثل الحديد ، أي في لونه وصلابته ، وهذا رجل أسد / أي : شديد . فإنَّ أردت السبع بعينه لم تقل : مررت برجل أسد أبوه . هذا خطأ ، وإنَّما أجاز سيبويه : هذا خاتمك حديدا ، وهو يريد الجوهر بعينه ؛ لأنَّ الحال مفعول فيها ، والأسماء تكون مفعولة ، ولا تكون نعتا حتّى تكون تحلية .

وهذا في تقدير العربية كما قال ، ولكن لا أرى المعنى يصحّ إلَّا بما اشتقّ من الفعل ، نحو : هذا زيد قائما ؛ لأنَّ المعنى أنبّهك له في حال قيام .

وإذا قال : هذا خاتمك حديدا ، فالحديد لازم . فليس للحال هاهنا موضع بيّن ، ولا أرى نصبَ هذا إلَّا على التبيين ؛ لأنَّ التبيين إنّما هو بالأسماء . فهذا الذي أراه ، وقد قال سيبويه ما حكّيت لك .

(١) انظر الجزء الثاني ٤٥ ، ١٣١ .

(٢) انظر ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

ولو قلت : مررت بزید رجلاً صالحاً^(١) لصلحت الحال لقولك (صالحاً) إلا أن يكون
عُلم أنك مررت بزید وهو بالغ فتقول : مررت بزید رجلاً ، أى فى حال بلوغه . فقد دلتك
بهذا على معنى الحال .

* * *

ومن الحالات قولك : ماشأناك قائماً^(٢) / والتقدير : ما أمرُك فى هذه الحال . فهذا التقدير ،
والمعنى : لِمَ قمت؟ كما أنك تقول : غفر الله لزيد ، واللفظ : لفظ الإخبار ، والمعنى معنى
الدعاء ، وقولك : يعلم الله لأقومن . اللفظ : لفظ : (يذهب زيد) والمعنى القسم .

ومثل هذا : مالك قائماً؟ والتقدير : أى شئ لك فى حال قيامك؟ والمعنى : لِمَ قمت؟ قال الله
جلّ ذكره : (فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ)^(٣) . والمعنى : - والله أعلم - ما لهم يُعرضون؟
أى : لِمَ أعرضوا؟ .

ولو قلت : مَنْ زید قائماً؟ لم يجز ، لأن قولك : مَنْ زید؟ سؤال يقتضى أن تعرف : ابنُ
عمرو هو أم ابنُ خالد؟ التميمي هو أم القيسي؟ فالسؤال قد وقع عن تعريف الذات ، فليس
للحال هاهنا موضع .

(١) فى الخصائص ج ١ ص ١٦٥ « ومن علل الجواز أن تقع النكرة بعد المعرفة التى يتم
الكلام بها وتلك النكرة هى المعرفة فى المعنى فتكون حينئذ مخيراً فى جعل تلك النكرة - ان
شئت حالا وان شئت بدلاً فتقول على هذا : مررت بزید رجلاً صالحاً . على البديل ، وان شئت
قلت : مررت بزید رجلاً صالحاً ، على الحال » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٤٨ « باب ما ينتصب لانه حال صار فيها المستنول
والمستنول عنه » .

وذلك قولك : ما شأنك قائماً ، وما شأن زيد قائماً؟ وما لأخيك قائماً .. فهذا حال
قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك ، كما ينتصب قائماً فى قولك : هذا عبد الله قائماً
بما قبله ..

وفيه معنى لم قمت؟ فى ما شأنك . ومالك؟ قال الله تعالى (فما لهم عن التذكرة
معرضين) ، ومثل ذلك من ذا قائماً .. والعامل فى الحال المصدر .
والاستفهام لا يعمل فى الحال . انظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ وشرح الكافية ج ٢
ص ١٨٤ .

(٣) المدثر : ٤٩ .

ولوقلت : زيدٌ أخوك قائما (١) وأنت تريد النسب فهو مُحال لأنَّ النسب لازم فليس له في القيام معنى ، ويستحيل في تقدير العربية مع اسحالة في المعنى ؛ لأنَّ المفعَل ينصب الحال .
ولوقلت : زيدٌ أخوك قائما ، تريد الصداقة - لكان جيِّدا . المعنى : يُصادقك في هذه الحال .
وكلُّ شَيْءٍ كان فيه فِعْلٌ مجردٌ أو معنى فِعْلٍ ، فالحال فيه صحيحة ؛ نحو : المال لك / قائما ، أى : تملكه في هذه الحال ، وكذلك : المال لك يومَ الجمعة ، ولا يصلح : زيدٌ أخوك يومَ الجمعة إذا كان من النسب ؛ لأنَّه لا فِعْلٌ فيه .
وظروف الزمان لا تضمَّنُ الجُثْثَ . وكلُّ ما كان فِعْلا أو في معنى الفِعْلِ فعملُه في ظروف الزمان كعمله في الحال .
فأمَّا قولُهم : الليلةُ الهلالُ ، فمعناه : الحُدُوثُ ، ولولا ذلك لم يجز ؛ كما لا تقول : الليلةُ زيدٌ .

* * *

وتقول : خرجت من الدار فإذا زيدٌ (٢) . فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة . فلو قلت على هذا : خرجت فإذا زيد قائما - كان جيِّدا ؛ لأنَّ معنى فإذا زيد ، أى : فإذا زيد قد وافقنى .

(١) سيكرر هذا الكلام مرتين في الجزء الرابع .

(٢) انظر الجزء الثانى ص ٥٧-٥٨ ، وهذا الجزء ص ١٧٨ .

هذا باب

المخاطبة

فأول كلامك لما تسأل عنه ، وآخره لمن تسأله ، وذلك قولك - إذا سألت رجلاً عن رجل - :
كيف ذاك الرجل ؟ فتحت الكاف ؛ لأنها للذي تُكَلِّم . وقولك (ذاك) إنما زدت الكاف على
(ذا) ، وكانت لما تُؤمِّي إليه بالقُرْب .

$\frac{3}{242}$ فإن قلت (هذا) ف(ها) للتنبيه ، و(ذا) هي/الاسم ، فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تُكَلِّمهُ
ودلّ الكلامُ بوقوعها على أن الذي تُؤمِّي إليه بعيدٌ ، وكذلك جميعُ الأسماءِ المبهمة إذا أردت
التراخي زدت كافاً للمخاطبة ؛ لأنك تحتاج إلى أن تنبّه بها المخاطب على بُعد ما تُؤمِّي إليه .
فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل ؟ تكسر الكاف ؛ لأنها لمؤنث . قال
الله عز وجل : (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) ^(١) .

وتقول - إذا سألت رجلاً عن امرأة - : كيف تلك المرأة ؟ بفتح الكاف ؛ لأنها لمذكر .
فإن سألت امرأة عن امرأة قلت : كيف تلك المرأة ، بكسر الكاف من أجل المخاطبة .

فإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟ .

وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟ .

[وإن سألت رجلين عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأة ؟ .

وإن سألت] ^(٢) امرأتين عن رجل قلت : كيف ذاكما الرجل ؟ .

وإن شئت قلت : ذلكما ، تدخل اللام زائدة ، فمن قال في الرجل (ذاك) قال في الاثنين
(ذانك) .

$\frac{3}{243}$ ومن قال في الرجل (ذلك) قال في الاثنين (ذانك) بتشديد النون . / تُبدل من اللام نونا ،
وتُدغم إحدى النونين في الأخرى ، كما قال عز وجل : (فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ) ^(٣) .

(١) آل عمران : ٤٧ .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) القصص : ٢٢ ، وقراءة تشديد النون من « فذانك » سبعية .

النشر ج ٢ ص ٣٤١ ، الاتحاف ص ٣٤٢ ، غيث النفع ص ١٩٥ .

وإن سألت رجالا عن نساء قلت : كيف أولئكم النساء ؟
وإن سألت نساء عن رجال قلت : كيف أولئكن الرجال ؟
وإن سألت نساء عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاكن الرجل ؟
وباللام : كيف ذلكن الرجل ؟ كما قال الله عز وجل : (فَذَلِكِنَّ الَّذِي لُمْتُنْنِي فِيهِ) (١)

• • •

وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس ؛ إذ كان يجوز أن تُخاطب واحدا
عن الجماعة ، فيكون الكلام له ، والمعنى يرجع إليهم (٢) ؛ كما قال الله تبارك وتعالى :
(ذَلِكَ أَذْنَى أَنْ لَا تَعُولُوا) (٣) . ولم يقل (ذلكن) ؛ لأنَّ المخاطب النبي ﷺ
فما ورد من هذا الباب فقصه على ما ذكرت لك تُصِبُّ إن شاء الله .

(١) يوسف : ٣٢ .

(٢) في ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٥ « وفيها لغة أخرى نقلها الثقات وهي أفراد علامة الخطاب
وفتحها على كل حال تغليباً لجانب الواحد المذكور . وفي التنزيل : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً)
وقياس اللغة الأخرى : وكذلك ، لأن الخطاب لجماعة . . . » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢ والخزانة ج ١ ص ٤٣ .

(٣) النساء : ٣ .

هذا باب

تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل

/نحو : رويدك وأرايتك زيدا محالاً؟ ، وقولك : أبصرك زيدا^(١)

٣
٢٤٤

اعلم أن هذه الكاف زائدة زيدت لمعنى المخاطبة . والدليل على ذلك أنك إذا قلت : أرايتك زيدا فإنما هي أرايت زيدا ؛ لأن الكاف لو كانت اسماً استحال أن تُعدى (أرايت) إلى مفعولين : الأول والثاني هو الأول .

وإن أردت رؤية العين لم يتعد إلا إلى مفعول واحد ، ومع ذلك أن فعل الرجل لا يتعدى إلى نفسه ، فيتصل ضميره إلا في باب ظننت وعلمت ، لما قد ذكرنا في موضعه .
فأما (ضربتني) ، و(ضربتك) يا رجل فلا يكون .

وكذلك (أبصرك) زيدا يا فلان ، إنما هو : أبصر زيدا ، ودخلت الكاف للإغراء توكيداً

للمخاطبة .

وكذلك (رؤيد) . يدلُّك أنك إذا قلت : رويدك زيدا ، إنما تريد : أرؤد زيدا ، والكاف

للمخاطبة .

ألا ترى أنها لو كانت اسم الفاعل كان خطأ ؛ لأن الواحد المرفوع لا تظهر علامته في الفعل .
وإن كان الفعل لاثنتين أو ثلاثة قلت : رؤيدكما ، ورؤيدكم . فلو كان اسم الفاعل لكان ألفاً في التثنية ، وواو في الجمع ؛ كما تقول : اذهبوا ، واذهبوا .

وقد تقول : رؤيد زيدا إذا لم ترد أن تبين المخاطبة ؛ كما تقول : أرايت زيدا ، وأبصر

زيدا .

٣
٢٤٥

وزعم سيبويه أن قولك : رؤيدك زيدا إذا أدخلت الكاف كقولك : يا فلان لمن هو مقبل عليك توكيداً للتنبيه ولمن هو غير مقبل عليك لتعطفه بالنداء . فكذلك تنبه بالمخاطبة ، وتركها كتركك (يا فلان^(٢)) استغناءً بإقبالك عليه ، وإنما القول بغير الكاف : رؤيد زيدا ؛ لأن رؤيد في موضع المصدر وهو غير متمكن ؛ لأن المصدر من أرودت إنما هو الإرواد .

(١) الحديث عن رويدك ، وأرايتك ، وأبصرك تقدم ص ٢٠٨-٢٠٩ وهذا الباب يعتبر تكريراً لما هناك بأسلوب آخر .

(٢) في الأصل : يا بافلان .

ومن أراد أن يجعل (رُوَيْدًا) مصدرا محذوف الزوائد جاز له ذلك فقال : رويدًا زيدا .
فنظير الأول قوله :

رُوَيْدًا عَلِيًّا جَدًّا مَا تَذِي أُمَّهُمْ إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدَّهْمُ مُتَمَائِنٌ (١)

ومن جعله مصدرا صحيحا قال : رويدًا زيدا ، ورويدَ زيدٍ ؛ كما تقول : (ضَرَبَ الرَّقَابِ) .
وإن كان نعتا فهو مصروف مُنَوَّن على كلِّ حال ، وذلك قولك : ضَعَهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ؛ كما
قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمْهَلُهُمْ رُوَيْدًا (٢)) . وإنما صرفنا هذا المصدر عند ما
جرى من ذكره مع كاف المخاطبة .

(١) تقدم في ص ٢٠٨ .

(٢) الطارق : ١٧

هذا باب

مسائل من هذه المصادر التي جرت

٣ / اعلم أنك إذا قلت : رُوَيْدَكَ وعبدُ الله فهو جائز وفيه قُبْحٌ حتى تقول : رُوَيْدَكَ أَنْتَ وعبدُ الله
٢٤٦ وقد تقدّم تفسير هذا في باب عطف الظاهر على المضمر (١) .

فإن جعلت (رُوَيْدَكَ) متصرفاً قلت : رويدَ عبدِ الله ، وزيدٌ ، ولا تقول : رويدك ، ورويدَ زيدٍ إذا جعلت (رُوَيْدَكَ) غير متصرفٍ والكاف للمخاطبة ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم ، و (رويد) اسم ، ولا يقع العطف على استواءٍ إِلَّا أَنْ تجعل الكلام الثاني على غير معنى الكلام الأول ، فذلك جائز متى أردته .

وكلُّ جُمْلَةٍ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ فعطفها عليها جائز وإن لم يكن منها ؛ نحو : جاعلُ زيد ، وانطلق عبد الله ، وأخوك قائم ، وإن تأتني آتكَ . فهذا على ذا .

ولو قلت : ضَعُّهُ وَضَعًا رُوَيْدًا ، لم تَقَعْ (رويد) المحذوفة التنوين هذا الموضع ؛ لأنَّ تلك لا تقع إِلَّا في الأمر على معنى : أَرُوْذُ زيدا .

واعلم أَنَّ الكَافَ في قولك : (النَّجَاءَكَ) إِنَّمَا هي للمخاطبة بمنزلة كافِ رُوَيْدَكَ والدليل على ذلك (٢) لحاقها مع الألف واللام ، ولو كانت اسماً كان هذا محالاً ؛ لأنَّك لاتضيف ما فيه الألف واللام . فهذا بيّن جداً .

* * *

وفي هذه المصادر في الأمر والنهي من الضمير ما في الفعل ، تقول : النَّجَاءَكَ نَفْسُكَ ، والنَّجَاءُكُمْ كُلُّكُمْ / والخفض خطأ ؛ لأنَّ الكاف ليست باسم .

فأما عليك ، ودونك ، وما أشبه ذلك - فإنَّ الكاف في موضع خفض وله ضمير المرفوع الذي يكون به فاعلاً ، وإن شئت أتبعته التوكيد مرفوعاً ، وإن شئت كان مخفوضاً .
تقول : عليك نفسك زيدا ، وإن شئت نفسك ، لأنك تريد : أنظر نفسك .

(١) تقدم في باب رويد ص ٢٠٩ وسيمعده في الجزء الرابع .

(٢) تقدم في ص ٢٠٩ .

والدليل على أَنَّ الكاف لها موضع^(١) أَنَّ حروف الإضافة لا تُعَلَّقُ^(٢) ولا تنفرد فهي واقعة على الأسماء .

* * *

وكلُّ شيء كان في موضع الفعل ولم يكن فعلاً فلا يجوز أن تأمر به غائباً ، ولا يجوز أن تقول : على زيدٍ عمرا ، ولا يجوز أن تقدم فيه ولا تؤخّر ، فنقول : زيدا عليك ، وزيدا دونك .

ومن زعم أَنَّ قول الله عزَّ وجلَّ : (كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ) إنما نصبه بعلينكم فهذا خطأ ، وقد مضى تفسير هذا .

وإنما قالوا : عليه رجلا ليسنئ^(٣) ، لأنَّ هذا مثل ، والأمثال تجري في الكلام على الأصول كثيرا^(٤) .

(١) تقدم في ص ٢٠٢ والحديث عن الآية أيضا في ص ٢٠٣ ، ص ٢٣٢ .

(٢) في الاصل : لا تتعلق .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٢٦ : وحدثنى من سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلا ليسنئ . وهذا قليل شبهوه بالفعل .

(٤) يريد أنه يكون فيها مراجعة الأصول كما في الضرائر الشعرية .

/ هذا باب

ما يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ، وَحَمْلُهُ عَلَى اللَّفْظِ أَجُود

إِعلم أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى إِلَّا بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ اللَّفْظِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي
غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو . حُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : (غَيْرُ زَيْدٍ) إِنَّمَا هُوَ : إِلَّا زَيْدٌ ،
فَحُمِلَ (عَمْرُو) عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ (١) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ عَاقِلٌ . رَفَعْتَ الْعَاقِلَ ، وَلَوْ خَفَضْتَهُ كَانَ أَحْسَنَ .

وَإِنَّمَا جَازَ الرِّفْعَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا جَاءَنِي أَحَدٌ .

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ بَعْضِ النَّاسِ : (زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ) (٢) .

لَمَّا قَالَ : قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ - تَمَّ الْكَلَامُ ، فَقَالَ : شُرَكَاءَهُمْ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ لِهَذَا التَّنْزِيهِ
مُزَيْنًا فَالْمَعْنَى : زَيْنُهُ شُرَكَاءَهُمْ .

(١) فِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ٣٧٥ « بَابُ مَا أُجْرِيَ عَلَى مَوْضِعٍ غَيْرِ لَا عَلَى مَا بَعْدَ غَيْرِ »
زَعَمَ الْخَلِيلُ وَيُونُسُ جَمِيعًا أَنَّهُ يَجُوزُ مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَعَمْرُو ، الْوَجْهُ الْجَرُّ ، وَذَلِكَ أَنَّ
غَيْرَ زَيْدٍ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ وَفِي مَعْنَاهُ ، فَحَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ كَمَا قَالَ :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

فَلَمَّا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْإِزِيدِ ، وَكَانَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ حَمَلُوهُ عَلَى الْمَوْضِعِ .

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : غَيْرُ زَيْدٍ فَكَأَنَّكَ قَدْ قُلْتَ : الْإِزِيدُ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَا أَتَانِي غَيْرُ زَيْدٍ وَالْإِزِيدُ ، فَلَا يَقْبَحُ الْكَلَامُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَتَانِي

الْإِزِيدُ وَالْإِزِيدُ .

(٢) الْإِنْعَامُ : ١٣٧ « وَقِرَاءَةُ زَيْنٍ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَرَفْعُ قَتَلَ وَرَفْعُ شُرَكَاءَهُمْ مِنَ الشُّوَاذِ

(ابن خالويه ص ٤٠ - ٤١ - البحر المحيط ج ٤ ص ٢٢٩) .

قَالَ أَبُو حَيَّانَ : « وَقُرَأَتْ فِرْقَةٌ مِنْهُمْ السَّلَامِيُّ وَالْحَسَنُ وَأَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ قَاضِي الْجَنْدِ صَاحِبُ ابْنِ

عَامِرٍ زَيْنٌ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ . قَتَلَ مَرْفُوعًا مَضَافًا إِلَى أَوْلَادِهِمْ . شُرَكَاءَهُمْ . مَرْفُوعًا عَلَى أَضْمَارِ

فَعْلٍ ، أَيْ زَيْنُهُ شُرَكَاءَهُمْ . هَكَذَا أَخْرَجَهُ سَبِيحِيَّةُ .

أَوْ فَاعِلًا بِالْمَصْدَرِ أَيْ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ ، كَمَا تَقُولُ : حَبَبَ إِلَى رُكُوبِ الْفَرَسِ زَيْدٌ

هَكَذَا . . أَخْرَجَهُ قَطْرِبُ .

فَعَلَى تَوْجِيهِ سَبِيحِيَّةِ الشُّرَكَاءَ مَزِينُونَ لَا قَاتِلُونَ كَمَا فِي الْقِرَاءَةِ الْأُولَى وَعَلَى تَوْجِيهِ قَطْرِبِ

الشُّرَكَاءَ قَاتِلُونَ . وَمَجَازُهُ أَنَّهُمْ لَمَّا كَانُوا مَزِينِينَ لِقَتْلِ جَعَلُوا هُمُ الْقَاتِلِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مُبَاشِرِي

الْقَتْلِ . .

وَفِي سَبِيحِيَّةِ ج ١ ص ١٤٦ « وَمِثْلُ لَيْكُ يَزِيدُ قِرَاءَةُ بَعْضُهُمْ (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنْ

الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ) رَفَعَ الشُّرَكَاءَ عَلَى مِثْلِ مَا رَفَعَ عَلَيْهِ ضَارِعٌ » .

وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ جَمِيلٍ :

سَبَتْنِي بِعَيْنِي جُوْدُرٌ وَسَطٌ رَبْرَبٍ وَصَدْرٌ كَفَاثُورٌ اللَّجْبَيْنُ وَجِيدٌ

التَّقْدِيرُ : وَسَبَانِي جِيدَهَا .

ومثل ذلك قول الشاعر :

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِعُ^(١)

لَمَّا قَالَ : (لِيُبِكَ يَزِيدُ) عُلِمَ أَنَّ لَهُ بَاكِيًا . فَكَأَنَّهُ قَالَ : لِيُبِكَ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ .

(١) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ١٤٥ و ١٨٣ و ١٩٩ ، على رفع ضارع بفعل محذوف . وهذا على رواية لِيُبِكَ بالبناء للمفعول ، وقد روى بالبناء للفاعل فيكون يَزِيدُ مفعولا به ، وضارع الفاعل ولا حذف في الكلام واعتبر العسكري هذه الرواية هي الصحيحة ، والرواية الأولى من تغيير النحويين فقال في كتابه التصحيف : ومما قلبوه ، وخالفهم الرواة قول الشاعر لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ ٠٠ البيت .

وقد رواه الأصمعي وغيره بالبناء للفاعل ومثله في كتاب فعلت وأفعلت للسجستاني . وزعم بعضهم أنه لا حذف في البيت على الرواية الأولى لجواز أن يكون (يَزِيدُ) منادى ، وضارع نائب الفاعل .

بكيتة : أى بكيت عليه بحذف حرف الجر ، لكثرة الاستعمال .
الضارع : الدليل جاء فعله من باب فتح وعلم وكرم .

المختبط : الذى يأتيك للمعروف من غير وسيلة . وأصله من خبطت الشجرة : إذا ضربتها بالعصا ، ليسقط ورقها .

والفعل متعد للواحد يقال : اختبطني فلان . وقيل هو بمعنى السؤال ، فيتعدى لاثنتين يقال : اختبطني معروفى .

فعلى الأول المحذوف مفعول واحد ، وعلى الثانى المحذوف مفعولان والتقدير : ومختبط الناس أموالهم .

تطيح : تذهب وتهلك يقال فى ثلاثية : طاح يطوح ، وطاح يطيح .
وعلى أن العين واو يكون طاح يطيح من باب حسب يحسب عند الخليل أو من تداخل اللغات عند غيره .

الطوائج : بمعنى المطيحات . يقال : طوحته الطوائج ، أطاحت به ، أى : ذهبت به ، ولا يقال : المطوحات ولا المطيحات ، فهى جمع على حذف الزوائد أو صيغة نسب .

وحكى الأصمعي أن العرب تقول : طاح الشيء فى نفسه وطاحه غيره بمعنى طوحه وأبعده فعلى هذا - إن ثبت - تكون الطوائج جمع طائحة من المتعدى قياسا لا شذوذا .

لخصومة : متعلق بضارع . واللام للتعليل أو بمعنى عند .
ومما تطيح : متعلق بمختبط أى : يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله .

و (ما) مصدرية أو موصولة على معنى لأجل خلال الكرم التى طوحتها الطوائج .
وقيل صفة لمختبط أوله وضارع بدليل رواية ممن تطيح ، من للسببية .
والبيت من قصيدة لنهشل بن حري . ونسبت للبيد (وليست فى ديوانه) ، ونسبت لمزرد بن ضرار (وليست فى ديوانه) ، ونسبت فى معاهد التنصيص الى ضرار بن نهشل ونسبها سيبويه وغيره للحارث بن نهيك .

انظر الخزاعة ج ١ ص ١٤٧ - ١٥٢ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٦٧ - ٦٨ .
ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ والعينى ج ٢ ص ٤٥٤ والخصائص ج ٢ ص ٣٥٣ وشواهد الكشاف ص ٦٥ والتنبيهات على أغاليط الرواة فيما أخذه على الكامل .

ومن هذا قولهم :

/ قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا (١)

فنصب الأفعوان ؛ لأنك تعلم أن القدم مسألة ؛ كما أنها مسألة ، فكانه قال : قد سالت القدم الأفعوان والشجاع .

ومن ذلك قول الله عز وجل : (انتهوا خيرا لكم) (٢) .

زعم الخليل أنه لما قال : «انتهوا» علم أنه يدفعهم عن أمر ، ويغريهم بأمر يزجرهم عن خلافه ، فكان التقدير : انتوا خيرا لكم . وقد قال قوم : إنما هو على قوله : يكن خيرا لكم . وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنه يضمن الجواب ولا دليل عليه ، وإذا أضمر (ابتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلا منه ، وكذلك انته يا فلان أمرا قاصدا . وقد مر من ذكر المضمرات ما يغني عن إعادته .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٥ على حذف الفعل الناصب للأفعوان .. فقال : « فأنما نصب الأفعوان والشجاع ، لانه قد علم أن القدم ها هنا مسألة ، كما أنها مسألة ، فحمل الكلام على أنها مسألة » .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٤٣ « رواها الكوفيون بنصب الحيات وذهبوا الى أنه أراد القدمان ، فحذف النون » . رواية ابن الأثير في المذكر والمؤث ص ٦ كرواية سيبويه والبرد . الشجاع : ضرب من الحيات . الشجعم : الطويل . الأفعوان : الذكر من الحيات .

قال ابن السيد : كان القياس رفع الأفعوان وما بعده على البدل من الحيات لكنه حمله على فعل مضمر يدل عليه سالم ، لأن المسألة إنما تكون من اثنين فصاعدا ، فلما اضطر الى نصب حمل الكلام على المعنى .

وصف راعيا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما حتى لا تستطيع الحيات ان تؤثر فيهما .. ونسب هذا الرجز في سيبويه الى عبيد بن عيسى ونسبه الأعلام للمعاج وهو في ديوانه ص ٨٩ فيما نسب اليه ونسبه ابن السيد الى مساور العيسى .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٦٩ - ٥٧٤ والعيني ج ٤ ص ٨٠ - ٨٣ وتاويل مشكل القرآن ص ١٤٩ والسيوطي ص ٣٢٩ والروض الأنف ج ٢ ص ١٨٣ ، وشرح التبريزي للحماسة ج ٢ ص ٣٢٩ واللسان (شجع ، شجعم) والتمام ص ٢٣ .

(٢) النساء : ١٧١ .

وفي سيبويه ج ١ ص ١٤٣ « ومما ينتصب في هذا الباب على اضمار الفعل المتروك اظهاره انتهوا خيرا لكم » .

وقال في ص ١٤٦ : « ولا يجوز أن تقول : ينتهى خيرا له ولا أنتهى خيرا لى ، لانك اذا نهيت ، فانت ترجيه الى أمر ، واذا أخبرت ، أو استفهمت فانت لست تريد شيئا من ذلك إنما تعلم خيرا أو تسترشد مخبرا » .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً وَجَنَاتٍ وَعَيْنًا سَلْسِيلًا^(١)

فنصبهما ؛ لأنَّ الوجدان في المعنى واقعٌ عليهما . ومثْلُ ذلك :

لَنْ تَرَاهَا وَإِنْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيْبًا^(٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٦ على حذف الفعل الناصب لجنات وما بعده ، والتقدير : وجدنا لهم جنات .. قال : « لان الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء ، فحمل الآخر على المعنى ، ولو نصب الجزاء .. لجاز » .

وكان الظاهر والمتبادر رفع جنات وما بعده عطفا على جزاء .
السلسيل : قال الراغب : السهل العذب وقيل هو اسم عين في الجنة ، وذكر بعضهم أن ذلك مركب من قولهم : سل سبيلا .. وقيل بل هو اسم لكل عين سريع الجرية .
ونسب البيت في سيبويه الى عبد العزيز الكلابي .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٤٤ على حذف الفعل الناصب لطيبا ، وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٥٧ « قال بعض العلماء : ان ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لثلا يقتضى كون الموصوفة مكشوفة الرأس وانما تملح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل ورأى المذكورة بصرية » .

وقال أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٩ « ولعمري ان الرؤية اذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ففي ذلك شيان :

أحدهما : أن الرؤية وان كانت مشتملة عليها فليس لها طريق الى الطيب في مفارقتها ، اللهم الا أن تكون حاسرة غير مقنعة وهذه بذلة وتطرح لا توصف به الخفريات ولا المشقات ..
وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقتها وجب أن يكون الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية نفسها ، فكأنه قال : لن تراها الا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس طيبا غير أن سيبويه حمله على الرؤية وينبغي أن يكون أراد ما تدل عليه الرؤية من الفعل الذي قدرناه .

والآخر : أن هذه الواو في قوله : ولها هي واو الحال وصارفة للكلام الى معنى الابتداء فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها الا وأنت تعلم أو تتحقق أو تشم ، فتأتي بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدر خبرا عنه » .

وفي الابيات المشكلة ص ٣٤ « حمله على المعنى قبل تمام الكلام ، وما يحمل على المعنى فبابه أن يأتي بعد التمام ، لانه حمل على التأويل وذلك نحو قولك : رأيت زيدا له مال وحسبا .
الا ترى أن قوله : لن تراها ولو تأملت ليس بكلام تام . أراد بمفارق مفرق قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٨ :

ومثل ذلك قولك : المفارق في مفرق جعلوا المفرق مواضع ثم قالوا المفارق كأنهم سمو كل موضع مفرقا قال جرير :

قال العواذل ما لجهلك بعد ما شاب المفارق واكتسبن قتيبرا

والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات وهو في ديوانه ص ١٧٦ مفردا وهو من فوائت الديوان - وفي الديوان قصيدة من بحر الشاهد وعلى روية ص ١٠٧ - ١١٠ قد يكون الشاهد منها ..

وانظر - رهاك الله - كيف يدقق النحويون في تقدير العامل ، لكى يناسب المعنى عصر الشاعر ..

لأنَّ الرؤية قد اشتملت على الطيب . وهذا البيت أبعد ما مرَّ ؛ / لأنَّ ذكره من قبل الاستغناء . وإنما جاز نصبه على رأيْت ؛ لأنَّ المعنى : لَنْ تراها إلَّا وأنت ترى لها في مفارق الرأس طيبا . فهذا على الإضمار .
فأما قوله :

« تَوَاهِقُ رِجْلَاهَا يَدَيْهِ وَرَأْسَهُ » (١)

فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ (٢) ؛ لأنَّ الكلام لم يَسْتَفْنِ ، ولو جاز لجاز : ضارب عبدُ الله زيد (٣) ؛ لأنَّ من كلِّ واحد منهما ضَرْبًا .

(١) تمامه : * لها قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيْبَةِ رَادْفُ .

ورواه سيبويه برفع يداها على المعنى ج ١ ص ١٤٥ وقد ردد الأعلام كلام المبرد فقال : وقد غلط سيبويه في جواز هذا ، لأنَّ الكلام غير تام دون اليدين ، فيحملان على المعنى .
ورواه أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٤٢٥ ، ٤٢٨ برواية سيبويه ، ثم قال : * أراد تَوَاهِقَ رِجْلَاهَا يَدَيْهَا فَحَذَفَ الْمَفْعُولَ ، وقد علم أنَّ المواهقة لا تكون من الرجلين دون اليدين وأنَّ اليدين مواهقتان ، كما أنَّهما مواهقتان ، فأضمر لليدين فعلا دلَّ عليه الأول . فكانه قال : تَوَاهِقَ يَدَاهَا رِجْلَيْهَا ، ثم حذف المفعول في هذا ، كما حذفه في الأول ، فصار على ما ترى تَوَاهِقَ رِجْلَاهَا يَدَاهَا ، فعلى هذه الصنعة التي وصفت لك تقول : ضارب زيد عمرو على أن ترفع عمرا بفعل غير الظاهر ، ولا يجوز أن يرتفعا جميعا بهذا الظاهر
التسواحق : الموافقة في السير والتباري فيه .

يصف حمارا من حمر الوحش يجري وراء أتان فرجلاها : أى مؤخرتا قوائمه .
يداه أى متقدمتى قوائمه ، يريد : أن هذا الحمار يضع رأسه خلفها في سيره ، فرأسه كأنه قتب لها خلف حقيبتها ، أى : عجزها .

وقد روى في سيبويه يداها بضمير الغائبة وكذلك في الخصائص وفي الروض الأنف ج ٢ ص ١٨٢ والأجود . يداها بضمير الغائب كما يقول أستاذنا الشيخ النجار في تعليقه على الخصائص .

وكذلك روى في المقتضب وفي اللسان (وهق) والديوان .
والبيت من قصيدة طويلة لأوس بن حجر في الديوان ص ٦٣-٧٤ ورواية الديوان كرواية المقتضب يديه بالنصب وروى كذلك أيضا في الأمالي ج ٢ ص ٦٥ والسلمط ص ٧٠٠ مع خلاف يسير في بعض الألفاظ .

وفي المخصص ج ٧ ص ١١٣ « وكذلك المواهقة . قال أبو علي ولذلك جاز الرفع في الاسمين من قول أوس بن حجر : تَوَاهِقَ رِجْلَاهَا يَدَاهُ وَرَأْسَهُ » .

(٢) كثيرا ما يرد المبرد رواية بعض الأبيات التي فيها مخالفة للقياس .
(٣) في مجالس ثعلب ص ٤٨٥ « إذا كان الفعل من الاثنين جاز رفعهما . يقال : خاصم زيد عمرو » .

وقد ذكرت كلام ابن جنى في أن رقع الثاني بفعل محذوف .

هذا باب

أَم ، وَأَوْ (١)

فَأَمَّا (أَم) فلا تكون إِلَّا استفهاما ، وتقع من الاستفهام في موضعين :
أحدهما : أن تقع عَدِيلَةٌ لِلْألف على معنى (أَيْ) : وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو؟
وكذلك : أأعطيت زيدا أم حرمة (٢) ؟ .
فليس جواب هذا (لا) ، ولا (نَعَمْ) ؛ كما أنه إذا قال : أيهما لقيت ؟ أو : أي الأمرين فعلت ؟ لم يكن جواب هذا (لا) ولا (نَعَمْ) ؛ لأنَّ المتكلم مُدْعٍ أَنَّ أحد الأمرين قد وقع ، لا يدرى أيهما هو .
فالجواب أن تقول : زيد أم عمرو (٣) .

فإن كان الأمر على غير دَعَوَاهُ [فالجواب] أن تقول : لم أَلْقَ واحدا ، أو كليهما .
فمن ذلك قولُ الله / عزَّ وجلَّ : (اتَّخَذْنَاَهُمْ سَخِرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ) (٤) . وقوله :

٣
٢٥١

- (١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « وهذا باب أم ، وأو » .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ « أما (أم) فلا يكون انكلام بها الا استفهاما ، ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين :
على معنى أيهم ، وأيها .. » .
وفي أصل المقتضب : أأعطيت زيدا أم حملته .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ « هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما ، وأيهم » .

وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ، وأزيدا لقيت أم بشرأ فأنت الآن مسدع أن عنده أحدهما ، لأنك إذا قلت : أيهما عندك ؟ وأيها لقيت ؟ فأنت مدع أن المسؤل قد لقي أحدهما ، أو أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري : أيهما هو ؟
والدليل على أن قولك : أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك : أيهما عندك ؟ : أنك لو قلت : أزيد عندك أم بشر ، فقال المسؤل : لا ، كان محالا ، كما أنه إذا قال : أيهما عندك فقال : لا ، فقد أحال .
(٤) سورة ص : ٦٣ قرئ في السبعة (اتَّخَذْنَاَهُمْ) بهمزة الاستفهام وبدونها ، فتكون همزة وصل مكسورة . انظر النشر ج ٢ ، ص ٣٦٢ ، والاتحاف ص ٣٧٣ . وقال أبوحيان في البحر ج ٧ ص ٤٠٧ ، و « أم » ، أن كان اتَّخَذْنَاَهُمْ استفهاما مصرحا بهمزته كقراءة من قرأ كذلك أو مؤولا بالاستفهام ، وحذفت الهمزة للدلالة ، فالظاهر أنها متصلة لتقدم الهمزة ، والمعنى : أي الفعلين فعلنا بهم : الاستسغار منهم ، أم ازدراؤهم وتحقيرهم ، وإن أبصارنا كانت تعلق عنهم ، وتقتحم ..

(أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا) (١) ومثله: (أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَعِّ) (٢) ، فخرج هذا مَخْرَجَ التوقيف والتوبيخ ، ومَخْرَجُهُ من الناس يكون استفهاما ، ويكون توبيخا .
فهذا أَحَدُ وَجْهَيْهَا .

ويدخل في باب التسوية مِثْلُ قولك : سواءَ عَلَى أَذْهَبْتَ أَمْ جِئْتَ ، وما أَبَالَى أَقْبَلْتَ أَمْ أَذْبَرْتَ ، وليتِ شِعْرَى أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو (٣) ؟ .
فقولك : (سواءَ عَلَى) تُخْبِرُ أَنَّ الْأَمْرَيْنِ عِنْدَكَ وَاحِدٌ ، فَأَدْخَلْتَ حُرُوفَ الاسْتِفْهَامِ هَاهُنَا ؛ لِإِجَابِهَا التَّسْوِيَةَ .

= ويكون استفهاما على معنى الإنكار على أنفسهم للاستسخار والزيف جميعا ..
وان كان (اتخذناهم) ليس استفهاما فام منقطعة ، ويجوز أن تكون منقطعة أيضا مع تقديم الاستفهام يكون كقولك : أزيد عندك أم عندك عمرو . استفهمت عن زيد ، ثم أضربت عن ذلك ، واستفهمت عن عمرو .. فالتقدير : بل أزاغت عنهم الأبصار ..
وانظر الكشف ج ٣ ص ٣٣٣ ومعاني القرآن للفراء ج ١ ص ٧١ - ٧٢ .
(١) النازعات : ٢٧

(٢) الدخان : ٣٧ - في ابن يعيش ج ٨ ص ٩٨ قال عن الآية : « فهو من الناس استفهام ومن القديم - سبحانه - توقيف ، وتوبيخ للمشركين خرج مخرج الاستفهام ولا خير في واحد منهم انما هو على ادعائهم أن هناك خيرا ، فقرعوا بهذا على هذه الطريقة فاعلم » .
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ : « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيذا لقيت أم عمرا ، وسواء على : أبشرا كلمت أم زيذا ، كما تقول : ما أبالي : أيهما لقيت ، وانما جاز حرف الاستفهام ها هنا ، لأنك سويت الأمرين عليك كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيها العصابة .

وانما لزمتم (أم) هاهنا ، لأنك تريد معنى أيهما .
الا ترى أنك تقول : ما أبالي أي ذلك كان ، وسواء على أي ذلك كان فالعنى واحد (أي) ها هنا تحسن ، وتجاوز كما جازت في المسألة .
ومثل ذلك ما أدرى : أزيد ثم أم عمرو ؟ وليت شعري : أزيد عندك أم عمرو ؟ فانما أوقمت (أم) ها هنا كما أوقمته في الذي قبله ، لأن ذا يجرى على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما ، كما جرى الأول . الا ترى أنك تقول : ليت شعري : أيهما ثم ؟ وما أدرى ؟ أيهما ثم ؟ فيجوز أيهما ويحسن ..

وانظر في ذلك أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٣٣ - ٣٣٤ . المسكبري ج ١ ص ٧ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ والمفنى ج ١ ص ١٥ - ١٦ .

ألا ترى أنك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو ، أنهما في علمك مُستويان ، فهذه مضارعة ، ولهذا تقول : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو ؛ لأنهما قد استويا عند السامع ؛ كما استوى الأولان في علمك .

و (أى) داخله في كل موضع تدخل فيه (أم) مع الألف . تقول : قد علمت أيهما في الدار؟ تريد : إذا أم ذا . قال الله عز وجل : (فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا) (١) .

وقال : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) (٢) ؛ لأن المعنى : إذا أم ذا ؟

وعلى ذلك / قول الشاعر :

سواء عليه أى حين أتيتُه أساعة نحس جئتُه أم بأسعد (٣)

ففس (أيا) بالألف وأم ؛ كما تقول : أى الرجلين أفضل أزيد أم عمرو ؟ وسنفرد بابا للمسائل بعد فراغنا من الأصول ، فهذا أحد موضعها .

* * *

والموضع الثاني : أن تكون منقطة مما قبلها خبرا كان أو استفهاما ، وذلك قولك فيما كان

خبرا : إن هذا لزيد أم عمرو (٤) يا فتى .

(١) الكهف : ١٩

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البيت لزهير من قصيدة في مدح هرم بن سنان وهى فى الديوان ص ٢١٩ - ٢٣٦ وروايته : أساعة نحس جئتُه أم بأسعد .

وفى شرح الديوان ص ٢٣٢ « أى ليس يتشاءم بشيء ان أتيتُه بنحس أو بسعد . قال أبو العباس : سواء يرفعها ما بعدها من الاستفهام مرفوعا كان الاستفهام أو منصوبا ، أو مخفوضا . والنحويون يجيزون فى اعراب (سواء) فى مثل هذا وجوها كثيرة :

١ - (سواء) خبر مقدم والجملة بعدها مؤولة بمصدر بدون سابق مبتدأ ، والتقدير : مجيئك فى ساعة نحس ومجيئك فى ساعة سعد مستويان .

ب - سواء مبتدأ والجملة بعدها خبرها ولا تحتاج الى رابط لانها نفس المبتدأ فى المعنى

ج - سواء مبتدأ وما بعدها فاعل أغنى عن الخبر ويحسن ذلك عند الاعتماد .

د - سواء خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : الامر ان سواء ، ثم بينهما بقوله أساعة نحس

جئتُه أم بأسعد .

وانظر فى اعراب سواء شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٤٨ - ٣٤٩ ، وسيبويه ج ١

ص ٤٩٠ ، الكشف ج ١ ص ٢٥ - ٢٦ ، العبرى ج ١ ص ٨ ، البحر المحيط ج ١ ص ٤٦

- ٤٧ ، المغنى ج ١ ص ١٢٤ .

(٤) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٤٧ « (المتصلة) يليها المفرد والجملة بخلاف

المنقطعة ، فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزأين نحو : أزيد عندك أم عندك عمرو أو مقسدا =

وذلك أَنَّكَ نظرت إلى شخص ، فتوهمته زيدا ، فقلت على ما سبق إليك ، ثم أدركك الظنُّ أَنَّهُ عمرو ، فانصرفت عن الأوَّل ، فقلت : أم عمرو مستفهما . فَإِنَّمَا هو إضراب عن الأوَّل على معنى (بَلْ) ، إِلَّا أَنَّ ما يقع بعد (بَلْ) يقين ، وما يقع بعد (أَمْ) مظنون مشكوك فيه ، وذلك أَنَّكَ تقول : ضربت زيدا ناسيا أو غالطا ، ثم تذكر أو تنبه ، فتقول : بل عمرا مُستدركا مُثبتا للثاني ، تاركا للأوَّل . ف (بَلْ) تخرج من غلط إلى استنبات ، ومن نسيان إلى ذكر . و (أَمْ) معها ظنُّ أو استفهام ، وإضراب / عما كان قبله .

٣
٢٥٣

ومن ذلك : هل زيدٌ منطلق أم عمرو يا فتى قائما . أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد ، وجعل السؤال عن عمرو . فهذا مجزئ هذا ، وليس على منهاج قولك : أزيد في الدار أم عمرو وأنت تريد : أيهما في الدار ؟ لأنَّ (أَمْ) عديلة الألف ، و (هل) إِنَّمَا تقع مُستأنفة . ألا ترى أَنَّكَ تقول : أما زيد في الدار على التقرير ، وتقول : يا زيد ، أسكوتا والناس يتكلمون . توبخه بذلك وقد وقع منه السكوت ، ولا تقع (هل) في هذا الموضع (١) .
ألا ترى إلى قوله :

* أَطَرَبَا وَأَنْتَ قِنْسِرِي (٢) *

وإِنَّمَا هو : أَتَطَرَب وهو في حالٍ طَرَب ؟ .
وذلك لأنَّ الألف و (أَمْ) حرفا الاستفهام اللذان يُستفهم بهما عن جميعه ، ولا يخرجان منه ، وليس كذا سائر حُرُوف الاستفهام ؛ لأنَّ كلَّ حرف منها لضرب لا يتعدى ذلك إلى غيره ، ألا ترى أَنَّ (أَيْنَ) إِنَّمَا هي سؤال عن المكان لا يقع إلا عليه .

٣
٢٥٤

و (مَتَى) سؤال عن زمان ، و (كَيْفَ) سؤال عن حال ، و (كَمْ) / سؤال عن عدد .
و (هَلْ) تخرج من حدِّ المسألة فتصير بمنزلة (قَدْ) (٣) نحو : قوله عز وجل - : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا) .

فالألف (وَأَمْ) لا يُنْقَلان عن الاستفهام كما تُنْقَل هذه الحروف . فتكون جزاء . ويكون

= أحدهما نحو : انها لابل أم شاء ، اى أم هي شاء . قال جار الله : لا يجوز حذف أحد جزئى الجملة بعد المتقطعة فى الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة ، ويجوز فى الخبر اذ لا يلتبس .
أقول : اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة .

ويؤيد كلام الرضى ما يمثل به المبرد بعد من قوله : هل زيد منطلق أم عمرو ؟

(١) الهمزة أصل أدوات الاستفهام ولها خصائص انفردت بها وانظر المبنى ج ١ ص ١٦ .

(٢) تقدم فى ص ٢٢٨ : ٢٦٤ .

(٣) تقدم فى الجزء الأول ص ٤٣ كما تقدم ذكر الآية .

ما كان منها يقع للناس وغيرهم ، نحو : (مَنْ) ، و (ما) ، و (أَيْ) كذلك ، ويكون في معنى الذى .

وحرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه : الألف و (أم) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها .

ألا ترى أن القائل يقول : هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ؟

وتقول : كيف صنعت أم كيف صنع أخوك ؟ . فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام

لتمكّنهما وانتقالهما . فمن ذلك قوله :

هل ما علمت وما استودعت مكتوم
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته
أم حبّلها إذ نأتك اليوم مضروم
إثر الأجيّة يوم البين مشكوم^(١)

(١) استشهد سيبويه بالبيتين ج ١ ص ٤٨٧ على دخول (أم) المنقطة على (هل) .
و (أم) المتصلة لا تدخل على أدوات الاستفهام أما (أم) المنقطة فتدخل عليها الألف
الاستفهام ، وقد عقد سيبويه فصلا عنونه بقوله : هذا باب بيان (أم) لم دخلت على
حروف الاستفهام ، ولم تدخل على الألف ؟ ج ١ ص ٤٩١ .
وفى الخزانة ج ٤ ص ٥١٦ : يجوز أن تأتي (هل) بعد (أم) وليس فيه جمع بين
استفهامين . فان (أم) مجردة عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام حرفا كانت
أم اسما . . .

قال المرادى فى الجنى الدانى : ان قلت : (أم) المنقطة هل هى عاطفة ، أو ليست بعاطفة .
قلت : المغاربة يقولون : انها ليست بعاطفة لا فى مفرد ولا فى جملة .
وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد كقول العرب : انها لأبل أم شاء قال : ف (أم) هنا
لمجرد الاضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون ما بعد (بل) فانها بمعناها .
وقال ابن هشام فى المغنى : ح ١ ص ٤٤-٤٥ لا تدخل (أم) المنقطة على مفرد : ولهذا قدرها فى :
انها لأبل أم شاء ، وخرق ابن مالك فى بعض كتبه اجماع النحويين فقال : لا حاجة لتقدير
مبتدا . . وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، واستدل بقول بعضهم : ان هناك لا بلا أم شاء
بالنصب ، فان صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أى : أم أرى شاء . .

وممن ذهب الى أن (أم) عاطفة ابن يعيش ، ثم اضطرب كلامه فى البيت .
وفى الخزانة أيضا ص ٥١٩ : (أم) إذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها (هل) ويجوز
ألا يعاد بخلاف (أم) إذا جاءت بعد اسم استفهام فأنه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم ، وقد
اجتمع فى البيتين إعادة (هل) وتركها ، فان (أم) الأولى جاءت بعد (هل) ولم تعد (هل)
معه . وقد أعادها مع (أم) الثانية فى البيت الثانى « وفى القرآن الكريم : « هل يستوى
الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور » .

مكتوم خبر (ما) الموصولة والعلان بالخطاب الاول بالبناء للمعلوم ، والثانى بالبناء للمجهول

- والمكتوم : المستور .

وجملة : (حبّلها مضروم) استثنائية ، و (إذ) تعليلية متعلقة بمضروم بمعنى مقطوع .

والحبل : استعارة للوصل والمحبة .

نأتك : أصله : نأت عنك ، فحذف (عن) ووصل الضمير بالفعل .

فَادْخُلْ (أَمْ) عَلَى (هَلْ) ، وَقَالَ :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْثُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَاوْنَا يَسْفَحُ الْقَفَّ ذِي الْأَكِمِ (١)

/ وقال :

كَيْفَ الْقَرَارُ بِيَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا هَمَّ الدِّينَ تُحِبُّ بِالْإِنْجَادِ
أَمْ كَيْفَ صَبْرُكَ إِذْ ثَوَيْتَ مُعَالِجَا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَسُقْمَكَ بَادِي (٢)

وتدخل حروف الاستفهام على (مَنْ) ، و (مَا) ، و (أَيُّ) إِذَا صِرْنَ فِي مَعْنَى الَّذِي بِصَلَاتِهِمْ .
وكذلك (أَمْ) ، كقول الله عز وجل : (أَمْ مَنْ يُجِيبُ الْمُسْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ) (٣) ، وكقوله : (أَقَمْنِ
يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤) ، فقد أوضحت لك حالهما .

= والمعنى : هل تكتم الحبيبة وتحفظ ما علمت من ودعها لك وما استودعته منها من
قولها : أنا على العهد أم انصرم حبلا منك لبعدها عنك .

وتقدر (أَمْ) هنا ببل ، والهمزة ، لأن المعنى على ذلك .

أم هل كبير بكى (أَمْ) منقطعة بمعنى (بل) ومجردة من الاستفهام لدخولها على هل .
و (كبير) مبتدأ ، و (بكى) جملة صفة المبتدأ . والخبر مشكوم ؛ ولو كانت جملة
(بكى) خبر المبتدأ لكان ذلك من ضرورة الشعر ، إذ لا يتقدم الاسم على الفعل بعد (هل) في
الاختيار .

المشكوم : المجزى وقال الشجري : مشكوم : مثاب مجازى .

أثر الأجابة : بكسر الهمزة وسكون المثلثة وفتحها لغة .

البيين : الفراق ، وأثر ، ويوم متعلقان ببكى .
لم يقض عسرته : صفة ثانية لكبير . العبرة : الدفعة ، أي لم يشتف من البكاء ، لأن
في ذلك راحة كما قال امرؤ القيس :

وان شفائي حبرة لو صبيتها

البيتان مطلع قصيدة لعلقمة بن عبدة في ختام ديوانه ص ١٢ - ١٠

وفي المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وشرحها للأنباري ص ٧٨٦ - ٨٢٢ والخزانة ج ٤ ص

٥١٦ - ٥١٩ - ٥٢١ ، وانظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٣٤ - ٣٣٥ . وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٣

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٤٤ .

(٢) البيتان من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٠٣ - ٣٠٤ ورواية الديوان

كَيْفَ النَّوَاءِ بِيَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا هَمَّ الدِّينَ تُحِبُّ بِالْإِنْجَادِ

هَمُّوا يَبْغِدُ عَنْكَ غَيْرَ تَقَرُّبٍ شَتَانٌ بَيْنَ الْقُرْبِ وَالْإِبْعَادِ

لَا كَيْفَ قَلْبِكَ إِنْ ثَوَيْتَ مُخَايَرًا سَقَمًا خِلَافَهُمْ وَحَزْنُكَ بَادِي

وهي في طبعة الميمنية ص ٧٣

(٣) النمل : ٦٢

(٤) فصلت : ٤٠ ، وانظر سيبويه ج ١ ص ٥١

فَأَمَّا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (أَلَمْ تَنْزِلُ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ) (١) وقوله : (أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا) (٢) ، وما كان مثله ؛ نحو قوله عَزَّ وَجَلَّ : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) (٣) فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الاستفهام ؛ لَأَنَّ المستخبر غير عالم ، إِنَّمَا يتوقع الجواب فيعلم به . والله - عَزَّ وَجَلَّ - مني عنه ذلك . وَإِنَّمَا تَخْرُجُ هَذِهِ الْحُرُوفُ فِي الْقُرْآنِ مَخْرَجَ التوبيخ والتقرير ، ولكنها لتكرير توبيخ بعد توبيخ عليهم .

أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ : (أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ) (٤) / - وقد علم المستمعون كيف ذلك - لِيُزَجِّرَهُمْ عَنْ رُكُوبِ مَا يُؤَدِّي إِلَى النَّارِ ، كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ : السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ ؛ لِتُوقِفَهُ أَنَّهُ عَلَى خَطَأٍ وَعَلَى مَا يُصِيرُهُ إِلَى الشَّقَاءِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : (أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْمُتَكَبِّرِينَ) (٥) . كما قال :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْذَى الْعَالَمِينَ بُطُونَ رَاحٍ (٦)

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَفْهِم ، وَلَكِنْ قَرَّرَهُم بِأَنَّهُمْ كَذَلِكَ وَأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ لَهُمْ ؛ فَمَجَازُ هَذِهِ الْآيَاتِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَيْقُولُونَ افْتَرَاهُ ؟ عَلَى التوبيخ لهم ، وَأَنَّهُمْ قَالُوا ، فَنَبِّهِ الرُّسُولَ وَالْمُسْلِمِينَ عَلَى إِفْكِهِمْ ، وَتَرَكْ خَبَرَ إِلَى خَبَرٍ لَا عَلَى جِهَةِ الإِضْرَابِ ، وَلَكِنْ عَلَى جِهَةِ تَكْرِيرِ خَبَرٍ بَعْدَ خَبَرٍ : كَمَا يَقَعُ أَمْرٌ بَعْدَ زَجْرٍ ، وَأَمْرٌ بَعْدَ أَمْرٍ لِلتَّرْغِيبِ ، وَالتَّرْهيبِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) السجدة : ١ ، ٢ وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ .

(٢) القلم : ٤٦

(٣) الزخرف : ١٦

فِي سِبْوَيه ج ١ ص ٤٨٤ " وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ) . فَقَدْ عَلِمَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَالْمُسْلِمُونَ أَنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَلَى حَرْفِ الاستفهام ، لِيُبْصِرُوا ضَلَالَتَهُمْ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَقُولُ لِلرَّجُلِ : السَّعَادَةُ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ الشَّقَاءُ وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ السَّعَادَةَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنَ الشَّقَاءِ ، وَأَنَّ الْمُسْتَوْدَعَ يَقُولُ : السَّعَادَةُ وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبْصُرَ صَاحِبَهُ وَأَنْ يَعْلَمَهُ ، .

وانظر البرهان ج ٤ ص ١٨١ - ١٨٥ .

(٤) فصلت : ٤٠

(٥) الزمر : ٦٠

(٦) الهمزة فِي قَوْلِهِ : (أَلَسْتُمْ) لِلانكار الإبطالي ، فَتَقْتَضِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا غَيْرُ وَاقِعٍ ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا مُنْفِيًا لَزِمَ ثَبُوتُهُ ، لِأَنَّ نَفْيَ النَفْيِ اثْبَاتٌ .

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ : وَلِهَذَا كَانَ قَوْلُ جَرِيرٍ : أَلَسْتُمْ . . . مَدْحًا بَلْ قِيلَ إِنَّهُ أَمْدَحُ بَيْتَ قَالَتِهِ الْعَرَبُ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى الاستفهام الحقيقي لَمْ يَكُنْ مَدْحًا الْبَتَّةَ .

الراح : اسم جمع لراحة وهي الكف .

وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لَجَرِيرٍ فِي مَدْحِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ وَهُوَ فِي الدِّيْوَانِ ص ٩٦ - ٩٩

وانظر السيوطي ص ١٥ - ١٨ ، وَالْمَفْنَى ج ١ ص ١٦

هذا باب

من مسائل (أم) في البابيين المتقدمين

لنوضح كل باب على حiale ، ونبينه من صاحبه إن شاء الله

^٣
٢٥٧ تقول : أعندك / زيد أم عمرو ، فإذا أردت : أيهما عندك - فهذا عربي حسن : والأجود :
أزيد عندك أم عمرو ؛ لأنك عدلت زيدا بعمره ، فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف
الاستفهام ، وجعلت الذي لاتسأل عنه بينهما ، وهو قولك : عندك .
وكذلك : أزيدا ضربت أم عمرا : أزيد قام أم عمرو (١) .
ولو قلت : أقام زيد أم عمرو ؟ وأزيد أم عمرو قام ؟ وأزيد أم عمرو عندك ؟ : وأزيدا
أم عمرا ضربت ؟ كان ذلك جائزا حسنا ، والوجه ما وصفت لك : وكل هذا غير بعيد .
فإن أردت أن تجربيه على استفهامين قالت : أزيد عندك ، أم عندك عمرو يا فتى . استفهم
أولا عن زيد ، ثم أدركه الشك في عمرو ، فأضرب عن زيد ، ورجع إلى عمرو . فكأنه قال :
أزيد عندك بل أعندك عمرو ؟ . فهذا تمثيل ذلك : ومثله قول كثير :

الينس أبي بالنضر أم لينس والدي لكل نجيب من خزاعة أزهرا (٢)

^٣
٢٥٨ /ترك استفهام الأول ، وما ل إلى الثاني ، وإنما أخرجه مخرج التقرير في اللفظ ، كالأستخبار .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٣ « واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ،
لأنك لا تسأله عن اللقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين ، لا تدري أيهما هو فبدأت بالاسم ،
لأنك تقصد قصد أن يبين لك : أي الاسمين عنده ، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول ، وصار
الذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو قلت : أقيت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ، ولو قلت : أعندك زيد أم عمرو كان
كذلك .

وإنما كان تقديم الاسم ها هنا أحسن ، ولم يجز للأخسر إلا أن يكون مؤخرا ؛ لأنه قصد
قصد أحد الاسمين ، فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما ، فبدأ به مع القصة التي لايسأل عنها ،
لأنه إنما سأل عن أحدهما من أجلها ، فانما يفرغ مما يقصد قصده بقصته ، ثم يعدله بالثاني .

(٢) استشهد به سيبويه لام المنقطعة ج ١ ص ٤٨٥ .

الأزهر من الرجال : الأبيض العتيق البياض النير الحسن وهو أحسن البياض كان له
بريقا ونورا يزهر ، كما يزهر النجم ، والسراج . من اللسان .

و (أم) المنقطعة تقع بعد الاستفهام كموقعها بعد الخبر ، ومن ذلك قولك : أزيد في الدار أم لا (١) ؟ ليس معنى هذا : معنى (أيهما) ، ولكنك استفهمت على أنك ظننت أنه في الدار ، ثم أدركك الشك في أنه ليس فيها ، فأضربت عن السؤال عن كونه فيها ، وسألت عن إصغارها منه . فأمّا قول ابن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريًا - بسبع رمين الجمر أم بثمان (٢)
فليس على الإضراب ، ولكنه أراد : أبسبع ؟ فاضطر ، فحذف الألف ، وجعل (أم)
دليلا على إرادته إياه ، إذ كان المعنى على ذلك ، كما قال الشاعر :

لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريًا - شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر (٣)
يريد : أشعيت ؟ .

النضر : أبو قريش وهو النضر بن كنانة .
وفي جهمرة أنساب العرب ص ١٢ « فولد مالك بن النضر بن كنانة فهر بن مالك .
والصلت بن مالك وان ولد الصلت هذا دخل في بني مليح . من خزاعة رهط كثير بن عبد
الرحمن الشاعر . ولذلك كان ينتسب في قريش » وفي كتاب نسب قريش ص ١١ : « فأما الصلت
ابن النضر فان من بني مليح بن خزاعة من يزعم أنه من ولده وقد قال كثير بن عبد الرحمن الشاعر
يذكر ذلك (وقال مصعب : بثس الرجل كثير)

ليس أبي بالصلت أم ليس اسرتي بكل هجان من بني النضر أزهرا
وانظر بقية الشعر ومعارضته هناك .
(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ « ومن ذلك أيضا : عندك زيد أم لا . كانه حيث قال :
عندك زيد كان يظن أنه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال : أم لا .
وقال الرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٤٨ : « وانما عدها منقطعة ، لانه لو سكت على
قوله : أزيد عندك لعلم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقوله :
(أم لا) فائدة مجددة ، وهي تغير ظن كونه عنده الى ظن أنه ليس عنده ، وهذا معنى الانقطاع
والإضراب » .
(٢) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : بسبع ج ١ ص ٤٨٥
و (أم) متصلة .

والبيت من قطعة لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٧ - ٢٥٨ والرواية في الديوان:
فوالله ما أدرى - واني لحاسب - بسبع رميت الجمر أم بثمان
وهي رواية الزبير بن بكار .

ورواية المقتضب كرواية سيبويه . وانظر الخزاعة ج ٤ ص ٤٤٧ - ٤٥٠ .
والكامل ج ٧ ص ٩٤ ، اصلاح المنطق ص ٥ ، تهذيبه ج ١ ص ٨ .
(٣) استشهد به سيبويه على حذف همزة الاستفهام من قوله : شعيت ابن سهم ج ١
ص ٤٨٥ ، واستشهد به الجرد على ذلك أيضا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٢٤٧ ، ج ٧
ص ٩٥ .

فَأَمَّا قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطَ . غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرِّيَابِ خَيْالًا (١)

/ فيكون على ضربين :

يجوز أن يكون : أكذبتك عينك ، فحذف الألف .

ويجوز أن يكون ابتداءً (كذبتك عينك) مخبراً ، ثم أدركه الشك في أنه قد رأى ، فاستفهم
مُستثبناً .

وأما ما حكى الله عن فرعون من قوله : (أَلَيْسَ لِي مُلْكٌ مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي
أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ) (٢) - فلنما تأويله - والله أعلم - : أنه قال :
أفلا تبصرون . أم أنا خير ؟ على أنهم لو قالوا له : أنت خير لكانوا عنده بَصَرَاء ، فكأنه قال
- والله أعلم - : أفلا تبصرون ، أم تبصرون .

= وشيخ : اسم رجل ، وحذف تنوينه للضرورة في الموضعين و (ابن) خبره .
والعنى : ما أدري أى النسبين هو الصحيح ؟

وحذف همزة الاستفهام قبل (أم) بابه الشعر عند سيبويه والمبرد ، وجوزه غيرهما
في الاختيار .

وانظر نسب بنى منقر في جمهرة الانساب ص ٢١٦ - ٢١٧ ، الخزائن ج ٤ ص ٤٥١ .
ونسب البيت في سيبويه للأسود بن يعفر التميمي ، ونسب في الكامل الى اللعين المنقرى
التميمي ، وانظر المغنى ج ١ ص ٤٠ . والسيوطى ص ٥١

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٨٤ على أن الخليل يرى أن (أم) منقطعة بعد الخبر ،
ثم أجاز سيبويه أن تكون أم متصلة وهمزة الاستفهام محذوفة .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٢٤٨ .

كذبتك عينك : قال ابن الأثير في النهاية ج ٤ ص ١٣ وقد استعملت العرب الكذب
في موضع الخطأ . قال الأخطل : كذبتك عينك .

الغلس (بفتح تين) : ظلمة آخر الليل .

والرياب : اسم امرأة . الخيال : الطيف .

واسط . موضع بالجزيرة وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٨ ، والخزائن ج ٤
ص ٤٥٣ .

والبيت مطلع قصيدة للأخطل في هجاء جرير ، في ديوانه ص ٤١

انظر الخزائن ج ٤ ص ٤٥٢ - ٤٥٥ ، والمغنى ج ١ ص ٤٣ والسيوطى ص ٥٢ - ٥٣

(٢) الزخرف : ٥١ - ٥٢

سبويه جعل (أم) في الآية منقطعة . فقد ذكرها في باب (أم) المنقطعة ج ١ ص ٤٨٤
ويصدد أن مثل بجملة أمثلة للمنقطعة قال : « ومثل ذلك : « أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار
تجري من تحتي أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذي هو مهين » .

وهذه (أم) المنقطعة ؛ لأنه أدركه الشك في بصّره ، كالمسألة في قولك : أزيد في الدار
أم لا ، وقد مضى تفسير هذا .

فهذا في قول جميع النحويين لا نعلم بينهم اختلافا فيه .

فأما أبو زيد وحده فكان يذهب إلى خلاف مذاهبهم ، فيقول : (أم) زائدة ، ومعناه :
أفلا تبصرون أنا خير ، وكان يفسر هذا البيت :

= كان فرعون قال : أفلا تبصرون أم أنتم بصراء فقلوه : (أم أنا خير من هذا) بمنزلة :
أم أنتم بصراء ، لأنهم لو قالوا : أنت خير منه كان بمنزلة قولهم : نحن بصراء ، وكذلك أم أنا
خير بمنزلة لو قال : أنتم بصراء .

وكذلك جعل (أم) منقطعة ، الفراء في معاني القرآن ج ١ ص ٧٢ .
وينسب أبو حيان إلى سيبويه أنه جعل (أم) في الآية متصلة . قال في البحر المحيط
ج ٨ ص ٢٢ :

« وقال سيبويه : (أم) هذه المعادلة ، أي أم يبصرون الأمر الذي هو حقيقى أن يبصر
عنده ، وهو أنه خير من موسى ، وهذا القول بدا به الزمخشري فقال : أم متصلة ، لأن المعنى
أفلا تبصرون أم تبصرون إلا أنه وضع قوله : (أنا خير) موضع تبصرون ، لأنهم إذا قالوا :
أنت خير ، فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة السبب » .

ثم أخذ أبو حيان يضعف القول بأن (أم) متصلة .
وقد أخذ ابن هشام في المعنى ج ١ ص ٤٢ كلام الزمخشري وجعل (أم) متصلة ثم قال :
وهذا معنى كلام سيبويه .

وقد رد على ابن هشام الدماميني ج ١ ص ٩٥ ساق نص كلام سيبويه ثم قال : فانت
تراه كيف حكم بأن أم في الآية منقطعة وقدر انقطاعها بما رأيت ؟ فكيف يحكم بأن ما ذكره
المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بأن (أم) متصلة .
قال السيرافى في تقرير كلام سيبويه مامعناه :

« انه اذا كان بعد (أم) نقيض ما قبلها فهي منقطعة وذلك لان السائل لو اقتصر فى
ذلك المثال على قوله : عندك زيد لاقتضى استفهامه هذا ان يجاب بنعم أو لا ، فقولوه : أم لا
يستغنى عنه فى تكميل الاستفهام الأول ، وانما يذكره الذاكر ، ليبين أنه عرض له الظن فى نفى
أنه عنده كما كان قد عرض له فى ثبوت كونه عنده ، وكذا فى الآية لو اقتصر على قوله :
(أفلا تبصرون) لاستدعى أن يقال له : تبصروا أولا تبصروا ، فكان فى غنية عن ذكر ما بعده لكنه
افاد بقوله : (أم أنا خير) عروض الظن له فى أنهم يبصرون بعد ما ظن أولا أنهم لا يبصرون »
ويبعد أن تكون (أم) متصلة على هذا التقدير : أفلا تبصرون أم تبصرون ما قالوه من
تقديم مثبت على المنفى مع (أم) المعادلة .

فى البرهان ج ٤ ص ١٨٥ قال الصفار : اذا كانت الجملتان موجبتين قدمت إيهما
شئت ؟ وان كانت احدهما منفية آخرتها ، فقلت : أقام زيد أم لم يقم ؟ ولا يجوز : أم لم
يقم أم لا ، ولا سواء على ألم تقيم أم قمت .. وانظر الهمع ج ٢ ص ١٣٢ والكشاف ج ٣
ص ٤٢٣ والعكبرى ج ٢ ص ١١٩ والبحر المحيط ج ٨ ص ٢٢ - ٢٣ - الدماميني ج ١
ص ٩٤ - ١٠٣ والبرهان ج ٤ ص ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٥ . الخزانة ج ٤ ص ٤٢٢ .

يا دَهْرُ أُمِّ مَا كَانَ مَشْيِي رَقْصًا بَلْ قَدْ تَكُونُ مِشْيَتِي تَوْقُصًا^(١)

/ يريد : يا دهر ، ما كان مَشْيِي رَقْصًا . وهذا لا يَعْرِفُهُ المفسِّرون ، ولا النحويُّون ، لا يعرفون (أُم) زائدة ولكن إذا عرض الشيء في الباب ذكرناه ، وبَيَّنَّا عنه .

وتقول : ليت شِعْرِي أزيد في الدار أم عمرو؟ وما بألى : أقمت أم قعدت : وسواء على : أذهبت أم جثت : وقد ذكرنا هذا قَبْلُ ، ولكن رددناه لاستقصاء تفسيره ؛ لأنَّ هذا ليس باستفهام ، ولا قولك : قد علمت أزيد في الدار أم عمرو . إنما هو أَنَّك قد علمت أَنَّ أحدهما في الدار . لا تدرى أيُّهما هو ؟ فقد استويا عندك ، فهذه الأشياء التي وصفنا مُستوية : وإن لم تكن استفهاما .

فالتسوية أَجَرَتْ عليه هذه الحروف ؛ إذ كانت لا تكون إِلَّا للتسوية .

والدليل على ذلك أَنَّ (أَيَّا) لا تكون إِلَّا لهذا المعنى داخلة على جميعها .

ألا ترى أَنَّك إذا قلت : أزيد في الدار أم عمرو فمعناه : أيُّهما في الدار : وإذا قلت : سواء على أذهبت أم جثت - فمعناه : سواء على أيُّ ذلك كان ، كما تقول : ما بألى : أقمت أم قعدت ، أي ما بألى أيُّ ذلك كان ، وليت شِعْرِي ! أيُّ ذلك كان .

ألا ترى أَنَّهُ / لا يَدْخُلُ على الاستفهام من الأفعال إِلَّا ما يجوز أن يُلغَى ؛ لأنَّ الاستفهام لا يَعْمَلُ فيه ما قَبْلَهُ . وهذه الأفعال هي التي يجوز أَلَّا تعمل خاصَّةً ، وهي ما كان من العلم والشكَّ فعلى هذا : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزْبَيْنِ)^(٢) (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ)^(٣) ؛ لأنَّ هذه اللام تفصل^(٤) ما بعدها مَّا قَبْلُهَا . تقول : علمت لزيد خير منك . وعلى ذلك قوله :

(١) استشهد به ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٦ على زيادة (أُم) ، وانسده : يا دهن (بالنون مكان الراء) وقال : دهن ترخيم دهناء .
والرقص : الخبب عن ابن فارس وقال ابن دريد : الرقص : شبيه بالنقران من النشاط ، والقولان متقاربان .

التوقص : تقارب الخطو وقيل : شدة الوط وكلاهما من فعل الهرم ، وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٢١ - ٤٢٣ واللسان (أُم) .

ولم يعرف قائله

(٢) الكهف : ١٢

(٣) البقرة : ١٠٢

(٤) في الأصل : لا تفصل .

لا أبالي أنتب بالحزن تيس أم لحاني بظهر غيب لثيم^(١)

وقول الشاعر :

ليت شعري وأين منى لبت أعلى العهد يلبن فبرام^(٢)

وقال الشاعر :

سواء عليك اليوم أنصاعت النوى بخرقاء أم أنحى لك السيف ذابح^(٣)

ونظير إدخالهم التسوية على الاستفهام لاشمال التسوية عليها قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة^(٤) ، فأجروا حرف النداء على العصابة وليست مدعوة ، لأن فيها الاختصاص الذى فى النداء ، وإنما حق النداء أن تعطف به المخاطب عليك ، ثم / تخبره ، أو تأمره ، أو تسأله ، أو غير ذلك مما توقعه إليه ، فهو مختص من غيره فى قولك : يا زيد ، يا رجال .

٣
٢٦٢

فلذا قلت : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة . فانت لم تدع العصابة ، ولكنك اختصاصتها

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ على أن (ام) معادلة لالف الاستفهام . ولا يجوز أن يؤتى بأو مكان (ام) .

وقال ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ٣٣٤ « النيب : صوت التيس عند النزو » .
والبيت لحسان من قصيدة قالها يوم أحد ، فخر فيها على ابن الزبيرى .
وهى فى ديوانه ص ٣٠٦ - ٣١٠ وذكرها ابن هشام فى السيرة . انظر الروض الانف ج ٢ ص ١٦١ ، والخزانة ج ٤ ص ٤٦١ - ٤٦٤ .

(٢) فى معجم البلدان ج ٥ ص ٤٤٠ ، يلبن (بفتح أوله وسكون ثانيه وباء موحدة مفتوحة ونون) : جبل قرب المدينة . قيل هو غدير للمدينة وفيه يقول أبو قطيفة :
ليت شعري ...

وقال فى ج ١ ص ٣٦٦ : برام : يروى بكسر أوله وفتحه ، والفتح أكثر قال نصر : جبل فى بلاد بنى سليم عند الحرة من ناحية البقيع وقيل : هو على عشرين فرسخا من المدينة ..
ثم ذكر قصيدة أبى قطيفة وانظر مهذب الأغاني ج ٧ ص ٢٧ - ٢٨ ، والفائق ٢ : ٢٢٣
(٣) أنصاعت النوى : انشقت ، وذهبت بها المنية الى مكان بعيد ، وأنصاعت بهمزة مفتوحة لأنها للاستفهام .

والنوى : مؤنثة لا غير .

خرقاء امرأة شبيب بها ذو الرمة كثيرا فى شعره لقب مية وروى بصيذاء .
أنحى : قصد نحوك . ذابح : اسم فاعل من الذبح .

والبيت من قصيدة طويلة لذى الرمة فى ديوانه ص ٩٣ - ١١١ .
وانظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٤ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣٨٣ « ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيذا لقيت أم عمرا »
وسواء على أبشرا كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما أبالي أيهما لقيت ، وإنما جاز حرف الاستفهام هاهنا لأنك سويت الأمرين عليك ، كما استوى علمك حين قلت : أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .

من غيرها ؛ كما تختص المدعو ، فجرى عليها اسم النداء ، أغنى (أيتها) ، مساواتها إياه في الاختصاص ؛ كما أنك إذا قلت : ما أدري أزيد في الدار أم عمرو ، فقد استويا عندك في المعرفة وإن لم يكن هذا مستفهما عنه ، ولكن معطه من الاستفهام كمحل ما ذكرت لك من النداء .

وعلى هذا تقول : عَلَى الْمَضَارِبِ الْوَضِيعَةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ^(١) ، ولا يجوز أن تقول : يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، ولا يا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ ؛ لَأَنَّكَ لَا تُنَبِّهَ إِنْسَانًا إِنَّمَا تَخْتَصُّ وَ(يا) إِنَّمَا هِيَ زَجْرٌ وَتَنْبِيهٌ .
وتقول : أزيد في الدار أم في البيت عمرو . لا تريد معنى (أيهما) ولكنك أضربت عن الأول ، واستفهمت عن الثاني على ما شرحت .

وكل ما كان من الإخبار ، ومن حروف الاستفهام غير الألف فليست تقع (أم) بعده /
إلا مُسْتَأْنَفَةً ، وتكون مع الألف مُسْتَأْنَفَةً إِذَا جَرَّيْتَهَا عَلَى مَا وَصَفْتَ لَكَ^(٢) [فإذا أردت معنى (أيهما) عدلتها بالألف ، وتدخل عليها ما كان للتسوية على ما وصفنا]^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ « باب ما جرى على حرف النداء وصفه له ، وليس بمنادي ينبه غيره ، ولكنه اختص . كما أن المنادى مختص من بين أمته لامرك أو نهيك أو خبرك . فالاختصاص أجرى هذا على حرف النداء ، كما أن التسوية أجرت ما ليس باستخبار ، ولا استفهام على حرف الاستفهام لأنك تسوى فيه ، كما تسوى في الاستفهام ، فالتسوية أجرته على حرف النداء والاختصاص أجرى هذا على حرف النداء وذلك قولك : ما أدري أفصل أم لم يفعل ، فجرى هذا كقولك : أزيد عندك أم عمرو وأزيد أفضل أم خالد إذا استفهمت ، لأن علمك قد استوى فيهما ، كما استوى عليك الأمران في الأول ، فهذا نظير الذي جرى على حرف النداء وذلك قولك : أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرجل ..
وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع ، واللهم اغفر لنا أيها العصاة وإنما أردت أن تختص ولا تبهم حين قلت : أيها العصاة ، وأيها الرجل .. ولا تدخل (يا) ها هنا . لأنك لست تنبه غيره » .

وفي الهمع ج ١ ص ١٧١ « قل وقول الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو : بك الله نرجو الفضل ، وسبحانك الله العظيم ، وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو : على المضارب الوضيعة أيها الرجل . فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ولكنه في معنى على أو عليك ، ومنع الصغار ذلك البتة ؛ لأن الاختصاص مشبه بالنداء فكما لا ينادى الغائب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص » .

وتقدم في ص ٢٨٠ أن التحذير بأيا لا يكون للغائب .

(٢) يقصد أن (أم) المتصلة ، والمنقطعة يتعان بعد همزة الاستفهام . و (أم) المنقطعة وحدها تقع بعد الخبر وبعد أدوات الاستفهام غير الهمزة .

(٣) تصحيح السيرافي .

وكان الخليل يُجيز : لأُضربنه أذهب أم مكث . يريد : لأُضربنه أى ذلك كان^(١) ،
 وإنما عبارة الألف وأم بـ (أى) فحيث صلحت (أى) ، صلحتنا ، وكان يُجيز على هذا : كلُّ حقٍّ
 لها سميناه أم لم نسّمه ، على معنى قوله : أى ذلك كان ، والوجه في هذا (أو)^(٢) ، وتفسيره في بابها
 إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ - ٤٩٠ ، وتقول : لأُضربنه ذهب أو مكث . كانه قال :
 لأُضربنه ذاهبا أو ماكثا ، ولأُضربنه ان ذهب أو مكث ...

وزعم الخليل أنه يجوز : لأُضربنه أذهب أم مكث وقال : الدليل على ذلك أنك تقول :
 لأُضربنك أى ذلك كان ... ولو قلت : لأُضربنه أذهب أو مكث لم يجز لأنك لو أردت معنى
 أيهما قلت : أم مكث ولا يجوز : لأُضربنه أمكث ؟ ، فلهذا لا يجوز : لأُضربنه أذهب أو مكث ،
 كما يجوز : ما أدري أقام زيد أو قعد ؟ ألا ترى أنك تقول : ما أدري أقام ؟ .

وفى شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ وجوز الخليل في غير سواء ، ولا أبالي أن
 يجرى مجراهما فيذكر بعده (أم) والهمزة نحو : لأُضربنه أقام أم قعد مستدلا بصحة قولك :
 لأُضربنه أى ذلك كان ؟ وهو بمعنى : أقام أم قعد ؟ .

وليس ما قال ببيد .. لأن معنى التسوية مع غيرهما أيضا ظاهر ، أى قيامه وقعوده
 مستويان عندي لا يمتنع أحدهما من ضربه .

ولا تجيء بالهمزة قبل (أو) فلا تقول : لا أبالي أقمت أو قعدت ؟ ولأُضربنه أقام أو قعد
 لأنك إنما جئت بالهمزة مع (أم) وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام لما فيها من معنى التسوية
 المطلوبة هاهنا .. وليس في الهمزة مع (أو) معنى التسوية .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ ، وتقول : كلُّ حق لها سميناه في كتابنا ، أو لم نسّمه
 كانه قال : وكل حق لها علمناه أو جهلناه ، وكذلك : كل حق لها داخل فيها أو خارج منها كانه
 قال : ان كان داخلا أو خارجا ، وان شاء أدخل الواو ، كما قال : بما عز وهان وقد تدخل
 (أم) في علمناه ، أو جهلناه وسميناه أو لم نسّمه ..

هذا باب

أو (١)

وحقها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشيئين ، ثم يتسع بها الباب ، فيدخلها المعنى الذى فى الواو من الإشراك على أنها تخصّ مالا تخصّه الواو .

فأمّا الذى يكون فيه لأحد الأمرين يقينا أو شكّا فقولك : ضربت زيدا أو عمرا ، علمت أنّ الضرب قد وقع بأحدهما . وذهب عنك أيهما هو ؟ وكذلك : جاءنى زيد أو أخوك .

فأمّا اليقين فقولك : إيت زيدا أو عمرا ، أى : قد جعلتك فى ذلك مُخيّرا ، وكذلك : لأعطين زيدا أو عمرا درهما . لم تنس شيئا ، ولكنك جعلت نفسك فيه مُخيّرة .

والباب الذى يتسع فيه قولك : ائت زيدا أو عمرا أو خالدا . لم ترد : ائت واحدا من هؤلاء ، ولكنك أردت : إذا أتيت فأت هذا الضرب من الناس ؛ كقولك : إذا ذكرت فاذكر زيدا أو عمرا أو خالدا .

فإذا نهيت (٢) عن هذا قلت : لاتأ زيدا أو عمرا أو خالدا ، أى لاتأت هذا الضرب من الناس ؛ كما قال الله عز وجل : (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُورًا) (٣) .

والفصل بين (أو) وبين الواو أنك إذا قلت : اضرب زيدا وعمرا ، فإن ضرب أحدهما فقد عصاك ، وإذا قال : (أو) فهو مُطيع لك فى ضرب أحدهما أو كليهما .

وكذلك إذا قال : لاتأ زيدا وعمرا . فأتى أحدهما فليس بعاص . وإذا قال : لاتأت

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « باب (أو) فى غير الاستفهام
تقول : جالس عمرا أو خالدا أو بشرا كأنك قلت : جالس أحد هؤلاء ، ولم ترد انسانا
بمعينه ؛ ففى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت : جالس هذا الضرب .
وتقول كل لحما أو خبزا أو تمرا كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء ، فهذا بمنزلة
الذى قبله » .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « وان نقيت هذا قلت : لا تأكل خبزا أو لحما أو تمرا .
كأنه قال : لا تأكل شيئا من هذه الأشياء .
ونظير ذلك قوله - عز وجل - : (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُورًا) ، أى لا تطعم أحدا من
هؤلاء » وانظر ص ٤٩١ منه .

(٣) الآية فى سورة الانسان ٢٤ .

زيداً أو عمراً فليس له أن يأتي واحداً منهما ، فتقديرها في النهي : لاتأت زيدا ولا عمراً ،
وتقديرها في الإيجاب : أتت زيدا ؛ وإن شئت فأتت عمراً معه .
وتقول : لأضربنه / ذهب أو مكث ؛ أي : لأضربنه في هذه الحال كان أو في هذه الحال (١) .
وعلى هذا تقول : وكلُّ حقٍّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ منها ، وإن شئت داخلٍ فيها وخارجٍ
منها .

أما الواو فعلى قولك : كلُّ حقٍّ لها من الداخل ، والخارج . وأما (أو) فعلى قولك : إن كان
ذلك الحقُّ داخلاً أو كان خارجاً .

وهذا البيت يُنشد على وجهين :

إذا ما انتهى علمي تنانيت عنده أطال فأملي أو تناهي فاقصر (٢)
ويُنشد : أم تناهي .

أما (أو) فعلى قولك : إن طال ، وإن قصر .

وأما (أم) فعلى قولك : أي ذلك كان ؟

والألف في (أطال) ألف استفهام ، والأحسن في هذا (أو) ؛ لأنَّ التقدير : إن كان كذا .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ « قال المصنف : كل موضع قدر الجملتان
أي العطوفة أحدهما على الأخرى بالحال فأو نحو : لأضربنه قام أو قعد ، إذ المعنى قائماً كان
أو قاعداً ، وإن قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام قام ، نحو : ما أبالي أقمت أم قعدت .
هذا كلامه ولقائل أن يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو ٠٠ » وانظر سيبويه ج ١ ص ٤٨٩
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ على دخول (أو) لأحد الأمرين على حد قولك :
لأضربنه ذهب أو مكث .

وعلى رواية (أو) تكون الهمزة في (أطال) للصيرورة من الاطالة ،
وعلى رواية (أم) تكون الهمزة في (أطال) للاستفهام ، ويكون البيت شاهداً للخليل
في تجويزه في غير سواء ، ولا أبالي أن يجري مجراهما فيذكر بعده (أم) والهمزة .
والبيت لزياد بن زيد من بني عذرة ، شاعر إسلامي كان في زمن معاوية وهو مطلع
أبيات أربعة في الحكم . قال أبو جعفر محمد بن موسى المنجم :
كنت أحب أن أرى شاعرين ، فأؤدب أحدهما وهو عدى بن الرقاع لقوله :
وعلمت حتى ما أسائل عالماً عن علم واحدة لكى أزدادها
ثم أسأله عن جميع العلوم ، فإذا لم يجب أدبته على قوله ، وأقبل رأس الآخر وهو زياد بن
زيد لقوله :

إذا ما انتهى علمي تنانيت عنده أطال فأملي أم تناهي فاقصر

أمل : من الملى وهو الزمن الطويل .

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٦٩ - ٤٧١ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٥٠ .

وإن كان كذا ، وكذلك كل موضع لا يقع فيه استفهام على معنى أيهما ، وأنيهم ، ونسق به على هذا التقدير .

وكل موضع يقع فيه (أي) كائنا ما كان (١) - فألف الاستفهام و (أم) تدخلانه ، وإن كان الأحسن فيهما ما قصصنا .

وتقول : ما أدري أزيذا / أو عمرا ضربت أم خالدا . لم ترد أن تغدِلَ بين زيد ، وعمرو ، ولكنك جعلتهما جميعا عدلا لخالد في التقدير ، والمعنى : ما أدري أحد هذين ضربت أم خالدا . وتقول : قد علمت أربعمي أم مضري أنت أم تميمي كأنه قال : قد علمت أم من أحد هذين الشُعْبَيْن أنت أم تميمي (٢) .

وعلى هذا يُنشَد قولُ صفية بنت عبد المطلب :

• كَيْفَ رَأَيْتَ زَبْرًا •

• أَأَقْطَا أُمَ تَمْرًا •

• أُمَ قُرَشِيًّا صَقْرًا (٣) •

(١) جاءت هذه العبارة في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٩٠ قال :

كما قلت : لأضربه ذهب أو مكث : أي لأضربه كائنا ما كان وانظر ج ٢ ص ١٣ من سيبويه أيضا .

وفى شعر ابن الرومي :

يفعل الله ما يشاء كما شا
واعراب السيراني لها هو :

كائنا حال ؛ و (ما) فاعل لكائنا وهي اسم موصول وكان صلتها .

أما الرضي فجعل (ما) نكرة موصوفة خبرا لكائنا والضمير الراجع إليها محذوف في التقدير : كانه .

وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٠ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٩٠

(٢) في الأصل : تميمي ثم شطب عليها وكتب يمني .

(٣) في الكامل ج ٧ ص ٩٦ « ويروى - وحدثنني المازني : أن صفية بنت عبد المطلب أتتها رجل ، فسال لها : أين الزبير ؟ قالت : وما تريد إليه ؟ قال : أريد أن أباطشه .

فقلت : ها هو ذاك ، فصار إلى الزبير فباطشه فغلبه الزبير ، فمر بها مفلولا ، فقالت صفية :

كيف رأيت زبرا

أقطا أو تمرا

أم قرشيا صقرا

لم تشكك بين الاقط والتمر فتقول : أيهما هو ، ولكنها أرادت رأيته طعاما أم قرشيا صقرا ، أي : أحد هذين رأيته أم صقرا ، ولو قالت : أقطا أم تمرا كان محالا على هذا الوجه . ورواية المقتضب والكامل مثل الرواية المثبتة في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٨٨ فيكون كلام صفية سجما لا رجزا ، ورواية الأعم .

لم ترد أن تجعل الأقط. عذلاً للتمر فتقول : أهذا ، أم هذا ولكن أرادت : أطعما رأيت أم قرشياً . لا يصلح في المعنى إلا هذا .

فأما قول الله عز وجل : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) (١) فإن قوما من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة « بل » . وهذا فاسد عندنا من وجهين : أحدهما : أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع ، وكنت تقول : ضربت زيدا أو عمرا ، وما ضربت زيدا أو عمرا على غير / الشك ، ولكن على معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم .

كيف رأيت زبرا
أقطا أو تمسرا
أم قرشيا صارما هزبرا

فيكون رجزا وكذلك رواية ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٣٧ .
الزبر : قال ابن الشجري : مكبر الزبير . ويحتمل أن يكون مصدر زبرت الكتاب : اذا كتبه وأن يكون مصدر زبرت الرجل : اذا انتهزته وأن يكون مصدر زبرت البئر : اذا طويتها .
وأن يكون الزبر الذي هو العقل .
الاقط : اللين الرائب يطبخ حتى ينمقد ، ثم يجعل اقراصا ، ثم يجفف في الشمس .
والصارم : السيف . الهزير : الأسد .
والمعنى : أرايته في الضعف واللين كطعام يسوغ لك أم قرشيا ماضيا في الرجال كالصارم شجاعا كالأسد .
(١) الصافات : ١٤٧

في الخصائص ج ٢ ص ٤٦١ « فأما قول الله - سبحانه - : (وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى بل ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو . لكنها عندنا على بابها في كونها شكا ، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله - عز وجل - لقول المخلوقين وتأويله عند أهل النظر : وأرسلناه الى جمع لو رأيتموهم لقلتم انتم فيهم : هؤلاء مائة ألف أو يزيدون » .
وفي مجالس ثعلب ص ١٣٥ « (الى مائة ألف أو يزيدون) قال : الفراء يقول : بل يزيدون ، وغيره يقول : ويزيدن عندكم » .
وعقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ٢٨١ - ٢٨٤ ورجع مذهب البصريين وقال عن الآية :
أما احتجاجهم بقوله تعالى (وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون) فلا حجة لهم فيه وذلك من وجهين :

أحدهما : أن يكون للتخيير والمعنى : انهم اذا رأهم الرائي تخير في ان يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك .

والوجه الثاني : أن يكون بمعنى الشك والمعنى : أن الرائي اذا رأهم شك في عدتهم لكثرتهم . فالشك يرجع الى الرائي لا الى الحق - تعالى - .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٤٣ والخزانة ج ٤ ص ٢٢٣ والبحر المحيطة ج ٧ ص ٣٧٦ والمعنى ج ١ ص ٦٣ : ومضاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٣٩٣ .

والوجه الآخر : أَنَّ (بَلَّ) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط. أو نسيان ، وهذا منفي عن الله عز وجل ؛ لأنَّ القائل إذا قال : مررت بزيد غايظا فاستدرك ، أو ناسيا فذكر ، قال : بل عمرو ؛ ليضرب عن ذلك ، ويثبت ذا .

وتقول : عندي عشرة بَلَّ خمسة عشر على مثل هذا ، فإن أتى بعد كلام قد سبق من غيره فالخطأ إنما لحق كلام الأول ؛ كما قال الله عز وجل : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا) ^(١) فعلم السامع أنهم عنوا الملائكة بما تقدم من قوله : (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) ^(٢) وقال : (أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ) ^(٣) وقال : (وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ) وقال : (بَلَّ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ) ^(٤) ، أي : بل هؤلاء الذين ذكرتهم أنهم ولد عباد مكرمون .

ونظير ذلك أن تقول للرجل : قد جاءك زيد ، فيقول : بل عمرو .

ولكن مجاز هذه الآية عندنا مجاز ما ذكرنا قبل في قولك : ائت / زيدا أو عمرا أو خالدا ، تريد : ائت هذا الضرب من الناس ، فكأنه قال - والله أعلم - : إلى مائة ألف أو زيادة . وهذا قول كل من نشق بعلمه .

وتقول : وكل حق لها علمناه أو جهلناه ^(٥) . تريد تأكيد قولك : كل حق لها ، فكأنك قلت : إن كان معلوما ، أو مجهولاً فقد دخل في هذا البيع جميع حقوقها .

ولها في الفعل خاصة أخرى تذكرها في إعراب الأفعال إن شاء الله .

وجملتها أنك تقول : زيد يقعد أو يقوم يا فتى ، وإنما أكلم لك زيدا ، أو أكلم عمرا . تريد : أفعل أحد هذين ، كما قلت في الاسم : لقيت زيدا أو عمرا ، وأنا ألقى زيدا أو عمرا ، أي : أحد هذين .

وعلى القول الثاني : أنا أمضي إلى زيد ، أو أقعد إلى عمرو ، أو أتحدث ، أي : أفعل هذا الضرب من الأفعال .

(١) مريم : ٨٨

(٢) الزخرف : ١٩

(٣) الزخرف : ١٦ وانظر ص ٢٩٢ .

(٤) الأنبياء : ٢٦

(٥) انظر تعليق ٢ من ص ٣٠٠

وعلى هذا القول الذي بدأت به قولُ الله عزَّ وجلَّ : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ) ، أى :
يقع / أحد هذين .

٣
٢٦٩

فأما الخاصَّة في الفعل فأن تقع على معنى : إلَّا أن ، وحتَّى ، وذلك قولك : - الزَّمَّه أَوْ يَقْضِيكَ
حَقَّكَ ، واضربه أَوْ يَسْتَقِيمَ . وفي قراءة أبي : (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) ، أى : إلَّا أن يُسْلِمُوا ،
وحتَّى يُسْلِمُوا . وهذا تفسير مُستقصى في بابه (١) إن شاء الله .

(١) باب (أو) تقدم حديثه في الجزء الثاني ص ٢٨ وذكر الآية هناك أيضا .

هذا باب

الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام (١)

وذلك قولك - إذا قال القائل : رأيت زيدا عند عمرو - : أَوْهُوَ مَنْ يُجَالِسُهُ ؟ استفهمت على حَدِّ ما كنت تعطف . كَأَنَّ قَائِلًا قال : وهو مَنْ يُجَالِسُهُ ، فقال : أَوْ هذا كذا ؟ وهذه الألف لتمكُّنُها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام ، إنما الواو تدخل عليهن في قولك : وهل هو عندك ؟ فتكون الواو قَبْلَ (هل) .

وتقول : وكيف صنعت ؟ ومتى تخرج ؟ وأَيْنَ عبد الله ؟ وكذلك جميعها إِلَّا الألف (٢) .

ولا تدخل الواو على (أَمْ) ، ولا (أَمْ) عليها ، لِأَنَّ (أَمْ) للعطف والواو للعطف .

ونظير هذه الواو ، والفاء ، / وسائر حروف العطف قول الله عز وجل : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) (٣) (أَوْ آمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يُلْعَبُونَ) (٤) .

فالواو هاهنا بمنزلة الفاء في قولك (أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ) (٥) .

وإنما أجاز هذه الآيات - والله أعلم - إيجاب الشيء . والتقدير كما شرحت لك أولا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩١ هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٩١ : وذلك قولك : هل وجدت فلانا عند فلان ؟ فيقول : أو هو ممن يكون عند فلان ، فادخلت ألف الاستفهام . وهذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام ، وتدخل الألف عليها فانما هذا استفهام مستقبل بالألف ، ولا تدخل الواو على الألف ، كما أن (هل) لا تدخل على الواو .

(٣) الأعراف : ٩٧

(٤) الأعراف : ٩٨

وفي سيبويه ج ١ ص ٩١ : وهذه الواو التي دخلت عليها ألف الاستفهام كثيرة في كتاب الله - عز وجل - قال : (أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ) أو امن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا ضحى وهم يلعبون) فهذه الواو بمنزلة الفاء في قوله تعالى (فأمنوا مكر الله) وقال - عز وجل - : (أَتُنَاجِوْنَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلِينَ) وقال : (أو كلما عاهدوا عهدا) .

(٥) الأعراف : ٩٩

وهذه الواو ، وواو العطف مجازهما واحد في الإعراب .
وتكون في الاستفهام والتقرير كما ذكرنا في الألف ، وللتعجب ، وللإنكار .
فأما الاستفهام المخض فنحو قولك - إذا قال الرجل : رأيت زيدا - فتقول : أويوصل
إليه ، فأنت مُسترشِد أو مُنكِّر ما قال ؟ فيقول : أو أدركته ؟ تستبعد ذلك .
فأما التعجب والإنكار فقول المشركين (أَيْنَا لَمَبْعُوثُونَ أَوْ أَبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ) (١) .
والتقرير ما ذكرت لك في الآيات في الفاء والواو في قوله عز وجل : (أَوَ أَيْنَ أَهْلُ الْقُرَى)

(١) آيتان : الصافات ١٦ ، ١٧ ، الواقعة: ٤٧ ، ٤٨ .

هذا باب

ما يَجْرِي وما لا يَجْرِي / بتفصيل أبوابه

وشرح معانيه واختلاف الأسماء : وما الأَصْلُ فيها ؟

اعلم أنَّ التنوين في الأَصْلِ للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها ، وأنه ليس للسائل أن يسأل : لِمَ انصرف الاسم ؟

فإنَّما المسألة عما لم ينصرف : ما المانع له من الصرف ؟ وما الذي أزاله عن منهاج ما هو اسمٌ مثله ؛ إذ كانا في الاسمِية سواء ؟
ونفسر ذلك بجميع معانيه إن شاء الله .

اعلم أنَّ كلَّ ما لا ينصرف مُضَارَعٌ به الفِعْلُ ، وإنَّما تأويلُ قولنا : لا ينصرف ، أى : لا يدخله خفض ولا تنوين ^(١) ؛ لأنَّ الأفعال لا تُخفض ولا تُنَوَّن ، فلما أشبهها جَرى مجراها في ذلك وشبهه بها يكون في اللفظ . ، ويكون في المعنى ، بأى ذين أشبهها وجب أن يُترك صَرْفُهُ ^(٢) .
كما أنَّه ما أشبه الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء فمُتْرُوكٌ إعرابه ؛ إذ كانت الحروف لا إعرابَ فيها وهو الذي يسميه النحويون / المبنى .

فمما لا ينصرف : كلُّ اسم في أوَّلِهِ زيادة من زوائد الأفعال يكون بها على مثال الفِعْل . فمن ذلك أَكَلَبُ ، وَأَحْمَدُ ، وإِسْمِدُ ، وإِصْبِعُ ؛ لأنَّ ما كان من هذا على أَفْعَل فهو بمنزلة : أَذْهَبُ وأَعْلَمُ ، وما كان منها على أَفْعِل فهو بمنزلة : أَضْرِبُ ، وأَجْلِسُ ، وما كان منها على مثال إِثْمَد

(١) غير المنصرف هو ما لا يدخله الخفض والتنوين هذا تعريفه عند النحويين وعرفه ابن الحاجب بأنه ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما .

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٠-٣١ ، والاشباه ج ١ ص ٣٠١ ، ج ٢ ص ١٥٠

(٢) في سبويه ج ١ ص ٦ « واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ، ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ؛ ومنعوه ما يكون لما يستخفون ، فيكون في موضع الجر مفتوحاً . »

فهو بمنزلة إضرب في الأمر ، وكل ما لم نذكر في هذا الباب فعلى هذا منهجه .
فمن ذلك تَنْضُب ، وتَتَفَّل (١) ؛ لأنهما على مثال تقعد ، وتقتل .
وسنفسر ما يلحق هذه الحروف زوائد وما يكون منه من نفس الحرف إن شاء الله .

استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ، ووافق في البناء .
وقال في ص ٧ « فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل ذلك به ،
لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم » .
(١) تنضب : شجر . تتفل : ولد الثعلب ويمنع ذلك من الصر في التسمية به وكذلك
أكلب انهد واصبع .

هذا باب

(أَفْعَلَ)

اعلم أنَّ ما كان من (أَفْعَلَ) نعتاً فغير مُنصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك : أحمر .
وأخضر ، وأسود^(١) .

ولأنما امتنع هذا الضَرْبُ من الصَرْفِ في النكرة ؛ لآَنَّهُ أشبه الفِعْلَ من وَجْهَيْنِ :
أحدهما : أَنَّهُ على وزنه / .

والثاني : أَنَّهُ نعت ؛ كما أَنَّ الفِعْلَ نعت .

ألا ترى أَنَّكَ تقول : مررت برجل يقوم . ومع هذا أَنَّ النعت تابع للمنعوت كاتِّباعِ الفعل
الاسم .

فإن كان اسماً انصرف في النكرة ؛ لآَنَّهُ شَبَّهَ بالفِعْلِ من جهة واحدة ، وذلك نحو : أَفْكَلَ ،
وأَحْمَدَ ، تقول : مررت بأَحْمَدَ ، وأَحْمَدٍ آخِرَ^(٢) .

فإن قال قائل : ما بال أَحْمَدَ مخالفاً لِأَحْمَرِ ؟

قيل : من قَبِلَ أَنَّ أَحْمَدَ ، وما كان مِثْلَهُ لا يكون نعتاً إِلَّا أَن يكون معه (من كذا) فإِن
أَلْحَقْتَ بِهِ (من كذا) لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ؛ لآَنَّهُ قد صار نعتاً كَأَحْمَرِ . وذلك
قولك : مررت برجل أَحْمَدَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ، وَأَكْرَمَ مِنْ زَيْدٍ^(٣) . وَكُلُّ ما سَمَّيْتُ بِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢ « هذا باب أفعل » .

اعلم أن (أفعل) إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة وذلك لأنها أشبهت
الأفعال نحو : اذهب ، وأعلم .

قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفة وهو نكرة ؟

فقال : « لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستثقلوا التنوين فيه ، كما استثقلوه في الأفعال
وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ، إذ كان مثله في البناء ؛ والزيادة ، وضارعه وذلك نحو :
أخضر وأحمر وأسود وأبيض وأدر » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢ - ٣ « هذا باب (أفعل) إذا كان اسماً ..

فما كان من الأسماء أفعل فتحو : أفكل ، وأزمل وأيدع وأربع ، لا تنصرف في المعرفة .
لأن المعارف أثقل وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال .. » .
الأفكل : الرعدة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٥ « هذا باب أفعل منك .

اعلم أنك إنما تركت صرف أفعل منك ، لأنه صفة .

لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة ، نحو : يزيد ، ويشكر ، ويضرب ، ونحوه او كان اسما . تقول : مررت بيزيد ، ويزيد آخر .

فإن قال قائل : ما باله انصرف في النكرة ، وهو فعل في الأصل ، وقد ذكرت أنَّ ما لا ينصرف إنما امتنع بشبهه بالفعل ، وأحمر / وما كان مثله لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وهى أسماء ؟ قيل له : إنَّ (أحمر) أشبه الفعل وهو نكرة ، فلما سميت به كان على تلك الحال ، فلما رددته إلى النكرة رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف ؛ فلذلك خالفه .

هذا قول النحويين (١) ، ولست أراه كما قالوا .

أرى إذا سمى بأحمر ، وما أشبهه . ثم نكر أن ينصرف ؛ لأنه امتنع من الصرف في النكرة ؛ لأنه نعت ، فإذا سمى به فقد أزيل عنه باب النعت ، فصار بمنزلة (أفعل) الذى لا يكون نعتا . وهذا قول أبى الحسن الأخفش . ولا أراه يجوز في القياس غيره (٢) .

= فان سميت رجلا بأفعل هذا بغير منك صرفته في النكرة ؛ وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر ، لأنك لا تقول : هذا رجل أصغر ولا هذا رجل أفضل ، وإنما يكون هذا صفة بمنك . فان سميت أفضل منك لم تصرفه على حال .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤ : « وإذا سميت رجلا بفعل في أوله زائدة لم تصرفه نحو : يزيد ويشكر وتقلب ويعمر وهذا النحو أخرى ألا تصرفه .. »
وجميع ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة قال : من قبل أن أحمر كان وهو صفة قبل أن يكون اسما بمنزلة الفعل فاذا كان اسما ثم جعلته نكرة فانما تصيره الى حاله اذا كان صفة . وأما يزيد فانك لما جعلته اسما في حال يستثقل فيها التنوين استثقل فيه ما كان استثقل فيه قبل أن يكون اسما ، فلما صيرته نكرة لم يرجع الى حاله قبل أن يكون اسما وأحمر لم يزل اسما .

(٢) اختار المبرد أيضا مذهب الأخفش في نقده لكتاب سيبويه ، فقال عن سيبويه : « زعم أنه اذا سمى رجلا أمس ؛ وسحر وهو يريد المعدول عن الالف واللام الذى لا ينصرف وهو ظرف . واذا سمى بهما أو رباع أو ثلاث أو ما أشبه جميع هذا انه يصرفه في المعرفة والنكرة وكذلك يلزمه في آخر .

قال محمد : وهذا صواب ، لأنه نقله عن الموضع الذى عدل فيه ، وزالت عنه العلل التى لها منع الصرف والتمكن ، فصار أمس كعمرو ، وسحر كجبل ، ورباع كقراب ، وآخر كصرد كما أنه حيث سمى الرجل ضرب الذى هو فعل أعربه ، فصار كحجر ..

وهذا نقض قوله في أحمر وما أشبهه أنه اذا سمى به لم ينصرف في النكرة ، ويلزمه ان يصرفه في النكرة ، كما قال أبو الحسن الأخفش . وذلك أن المانع له من الصرف في النكرة أنه وصف ، فاذا سمى به ، فقد أزال عنه ذلك المعنى وادخله في باب أفعل وذابت دلالاته على معنى الحمرة .

فان قال قائل : انك قد تقول : مررت بنسوة أربع ، فينبى الا تصرف أربعا ، لأنك قد

وكل ما لا ينصرف إذا أدخلت فيه ألفا ولاما ، أو أضفته انخفض في موضع الخفض ؛
لأنها أسماء امتنعت من التنوين والخفض ؛ لشبهها بالأفعال ، فلما أضيفت وأدخل عليها
الألف واللام باينت الأفعال ، وذهب شبهها / بها ؛ إذ دخل فيها ما لا يكون في الفعل ، فرجعت
إلى الاسمية الخالصة ، وذلك قولك : مررت بالأحمر يا فتى ، ومررت بأسودكم (١) .

= أخرجته من باب الاسماء ووصفت به ، كما أخرجت أحمر من باب الوصف وسميت به .
فهذا لا يلزم من قبل أن (أربع) كان في الأصل اسما للعدد ، ثم توسعت ، فوصفت به ،
ولم تخرج من أن يكون اسما للعدد ولا مفارقا لشي من معناه ؛ و (أحمر) حيث سميت به
أخرجته من باب الحمرة ومن الشيء الذي كان يدل عليه ، وصار بمنازلة زيد وما أشبهه » .

ورد على المبرد ابن ولاد بقوله :
« قال أحمد : حجة سيبويه في ترك صرف أحمر إذا سمي به - ما وجد عليه اجتماع
العرب في ذلك .
الا ترى الى قوله في باب ما كان من أفعال صفة في بعض اللغات واسما في أكثر
الكلام قال :

فأما أدهم - إذا عنيت به القيد ، وأسود ، إذا عنيت به الحية - وأرقم - إذا عنيت به
الحية أيضا لم تصرف في معرفة ولا نكرة لم تختلف العرب في ذلك .
فهذا نص قوله وسيله سبيل التحوين اتباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون الى التكلم
بلفظهم .

فأما أن يعملوا قياسا - وإن حسن - يؤدي الى غير لغتها فليس لهم ذلك ، وهو غير
ما بنوا عليه صناعتهم ، وقياس هذه الأشياء سهل كما قال سيبويه لو وافق كلامهم .
وأما اعتلاله بصرف المعدول إذا سمي به لأن العدل قد زال عنه بالتسمية - فهذا الذي
قاس عليه باب أحمر أوقعه في مخالفة العرب فيما لم تختلف فيه .
ولعمري لو لم يسمع من العرب ترك الصرف في أدهم ، وأرقم وأسود وما أشبه ذلك
إذا سموا بها - لكان ما ذكر قياسا سهلا ، ولكن لا بد من متابعتهم إذ كانوا يريدون التكلم بلفظهم
دون ما يطرد لنا ، ويحسن من مقاييسنا .

واذ وجدنا العرب تجعل الفعل المستقبل ماضيا من لفظه كقولهم : من ضرب يضرب ومن
يضرب ضرب ، وهذا مطرد في أكثر الكلام ، ثم اتبعناهم في يدع ، فلم نبين عليه ودع ونهمل
منه ماضيا على حسب ما جاء مستقبلا ، وكان قياس هذا سهلا ، ولكننا اتبعناهم ، فتركنا من
ذلك ما تركوا ، وتكلمنا بما تكلموا .

وقالوا : عسى فجاءوا بالماضي ، ولم يقولوا : يعسى ، فيأتوا بالمستقبل فتنبهنا
تنبهوا .

قال المبرد في ص ٣١٩ : ان أفعال إذا كان صفة لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، نحو أخضر
وأحمر وهذا منه رجوع عن قوله في نقد سيبويه ؛ وقال مثل ذلك في ص ٣١١ .
وقد يكون في هذا معبرا عن وجهة نظر التحوين .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٧ « وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف
انجر ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها الجرور كما يدخل في
المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال وأمنوا التنوين » .

وقال في ج ٢ ص ١٣ : « واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته ،
أو أدخلت عليه الألف واللام . وذلك أنهم أمنوا التنوين وأجروه مجرى الأسماء » .

هذا باب

ما يُسمَّى به من الأفعال وما كان على وزنها

اعلم [أنك] إذا سميت رجلاً بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء ، فهو منصرف في المعرفة ، والنكرة .

فمن ذلك : ضَرَبَ ، وما كان مثله ، وكذلك : عَلِمَ ، وَكَرَّمَ ، وبأيهما ؛ لأنَّ (ضَرَبَ) على مثال : جَمَلَ ، وَحَجَرَ ، و(عَلِمَ) على مثال : فَخِذَ ، وَكَرَّمَ على مثال : رَجُلَ ، وَعَصَدَ . وكذلك ما كَثُرَ عِدَّتُهُ ، وكان فيه هذا الشرط الذي ذكرنا .

فمن ذلك : [دَحْرَجَ ؛ لأنَّ مثاله] : (١) جَعْفَرَ ، وَحَوَّلَ ؛ لأنَّ مثاله كَوَثَّرَ ، وَالْمَلْحَقُ بِالْأَصْلِ بِمَنْزِلَةِ الْأَصْلِ (٢) .

فإن سميت بفعل لم تُسم فاعله - لم تصرفه ؛ لأنَّه على مثال ليست عليه الأسماء ، وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَدُخِرَجَ ، وَبُرْطِرَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًّا أَوْ مُدْعَمًا ؛ فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ / كَذَلِكَ خَرَجَ إِلَى بَابِ الْأَسْمَاءِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : قِيلَ ، وَبِيعَ ، وَرُدَّ ، وَمَا كَانَ مِثْلَهَا ؛ لِأَنَّ (رُدَّ) بِمَنْزِلَةِ كَرَّ ، وَبُرُدَ ، وَنَحْوَهُمَا ، وَقِيلَ بِمَنْزِلَةِ قِيلَ ، وَدِيكَ (٣) .

وكذلك إِنْ سَمِيتَ بِمِثْلِ قَطَعَ ، وَكَسَرَ - لم ينصرف في المعرفة ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا تَكُونُ عَلَى (فَعْلٍ) .

(١) تصحيح السيرافي

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ - ٧ * باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً .
زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً ب (ضارب) من قولك : ضارب ، وانت تأمر فهو مصروف ، وكذلك ان سميت ضارب وكذلك ضرب وهو قول الخليل وأبي عمرو ، وذلك لأنها حيث صارت اسماً ، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ، ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أشبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي الأصل للأسماء فصارت بمنزلة ضارب الذي هو اسم وبمنزلة حجر ، وتابل ..

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك ، وهو خلاف قول العرب ..

(٣) سيعقد له باباً في ص ٢٨٤ - ٢٨٥ ومن المطبوع ص ٣٢٤ .

فإن قلت : قد جاء مثلُ (بَقَمَ) ، فإنه أعجمي . وليست الأسماء الأعجمية بأصول .
إنما داخلة على العربية .

فأما قولهم : (خَضَمَ) للعنبر بن عمرو بن تميم - فإنما هو لقب لكثرة أكلهم . وخَضَمَ بَعْدُ
إنما هو فِعْلٌ (١) .

ولو سُمِّيَتْ رجلاً ضَارِبَ ، أو ضَارِبُ من قولهم : ضَارِبُ زيدا إذا أمرته انصرف ؛ لأنَّ
ضَارِبُ بمنزلة ضَارِبٍ الذي هو اسم ، وضَارِبُ بمنزلة خاتَمَ ، فعلى هذا يجري ما ينصرف
وما لا ينصرف (٢) .

* * *

فأما ما كان فيه زيادةٌ من زوائد الأفعال الأربع : الهمزة ، والياء ، والتاء ، والنون ، فكان
بها على مثال الفعل - فقد قلنا فيه ، وسنقول في شرحه ، وما يُحْكَمُ عليه منها بالزيادة ،
وإن لم يكن له فِعْلٌ ، وما يُحْكَمُ بآئِه أَصْلِيٌّ حَتَّى يَتَبَيَّنَ .

أما ما كانت الهمزة/ في أوله ، والياء - فحُكْمُهُ أن تكونا فيه زائدتين إذا كانت حروفه
الثلاثة أَصْلِيَّةً ؛ لأنَّك لم تشتقْ من هذا شيئاً إِلَّا أَوْضَحَ لك أَنَّهُما فيه زائدتان ، فحكمت بما
شاهدت منه على ما غاب عنك . وذلك نحو : أَفْكَلْ (٣) ، وَأَيْدِعْ (٤) ، وَيَرْمَعْ (٥) ؛ لأنَّك لم
ترها في مثل أحمر ، وأصفر ، وأخضر ، ولا فيها كان له فِعْلٌ إِلَّا زائدة ، وكذلك الياء ؛ لأنَّك

(١) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٥ وسيكرره في ص ٢٨٥ وانظر جمهرة الأنساب
ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من الصفحة السابقة .

(٣) أفكل على وزن أفعّل اسماً عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف
المازني ج ١ ص ٩٩ . والأفكل : الرعدة .

(٤) أيدع على وزن أفعّل اسماً عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ وانظر ص ٢ وانظر تصريف
المازني ج ١ ص ٩٩ وابن يعيش ج ٩ ص ١٤٤ والنصف ج ٣ ص ١٦ .
الأيدع : الزعفران .

(٥) (يرمع) على وزن يفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣٢٥ .
وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٠١ وقال أبو الفتح : في النصف ج ١ ص ١٠٢ « فأما
(يرمع) فيجوز أن يكون عندي من قولهم : ترمع انف فلان : إذا اضطرب ، وتحرك . واليرمع
حجارة خوارة ليس لها ثبات ولا صلابة وهي هشة ، وللهشاشة ، والخور قريب من الاختلاج
والاضطراب » .

وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ ، ج ٩ ص ١٤٨ .

لم ترها في مثل اليعملة (١) وما كان نحوها إلا زائدة ؛ لأنَّ أخطر من الحمزة ، وكذلك أخضر ، وأسود ، ويعملة من العمل .

فأما (أولق) (٢) فإنَّ فيه حرفين من حروف الزيادة : الهمزة والواو ، فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق ؛ ليُعلم أيهما الزائدة ؟

نقول فيه : أُلِقَ الرجلُ فهو مألوق ، فقد وضع لك أنَّ الهمزة أصل الواو زائدة ؛ لأنَّ الهمزة في موضع الفاء من الفعل ؛ فقد وضع لك أنَّها فوعل .

وكذلك (أَيَصَّرُ) (٣) ؛ لأنَّ فيه ياءً ، وهمزة . فكلاهما من الحروف الزوائد ، فجُمعه على إصاَر ؛ فقد بان لك أنَّ / (أَيَصَّرَ) فيَعْل . قال الأعشى :

٣
٢٧٨

(١) في المنصف ج ١ ص ١٠٢ « وأما اليعملة فهي الناقه التي يحمل عليها في السير ، فقد تبين أيضا بالاشتقاق زيادة الياء .. » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « وأما (أولق) فالألف من نفس الحرف يدل على ذلك قولهم ، ألق الرجل وإنما أولق فوعل ولولا هذا ثبت لحمل على الأكثر . وانظر ص ٣ منه . وفي تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « فأما أولق ، وأيصر ، وائمة فان الهمز فيهن غير زائدة ، لأنهم قد قالوا : ألق فهو مألوق » .

وقال أبو الفتح : « استدلل على أن الهمزة في أولق من نفس الكلمة بقولهم : ألق الرجل فهو مألوق يقول : فالهمزة في ألق فاء الفعل ، فينبغي أن تكون في أولق كذلك وهذا استدلال صحيح .

ولمترض بعد أن يعترض فيقول : ما تنكر أن يكون أولق أفعلًا ؛ دون فوعل ... فان قلت : فقد قالوا : ألق ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في ألق منقلبة عن الواو المضمومة . كانه كان أولا : ولق ، ثم قلبت همزة ، كما تقول : أعد ، وأزن في وعد ، ووزن ، فلا يكون لأبي عثمان حجة في قولهم : ألق .

فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مألوق . فلو كانت الهمزة في ألق إنما هي منقلبة عن الواو في ولق ، كما يدعى الخصم لزالت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب ، وكانوا يقولون : مولوق .. » .

وانظر الخصائص ج ١ ص ٩ ، ج ٣ ص ٢٩١ ، وابن يعيش ج ٩ ص ١٥٤ وشرح الرضى للشافية ج ٢ ص ٣٤٣ .
الأولق : الجنون .

(٣) في تصريف المازني ج ١ ص ١١٣ « و (أَيَصَّرَ) أيضا من نفس الحرف ؛ لقولهم في جمعه اصار وقال الشاعر :

ويجمع ذا بينهن الاصارا

وفي المنصف ج ٣ ص ١٨ أيصر : هو الحشيش ويقال في جمعه : إياصر ... ويجمع أيضا على اصار قال الأعشى :

فهذا يُعَدُّ لَهُنَّ الْخَلَى وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا
فَأَمَّا النُّونُ وَالْتَاءُ ، فَيُحْكَمُ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ حَتَّى يَجِيءَ أَمْرٌ يُبَيِّنُ زِيَادَتَهَا
فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُكَ : نَهْشَل . وَنَهْشَرُ (١) الذَّئْبُ . يَدُلُّكَ عَلَى أَصْلِيهِمَا أَنَّكَ تَقُولُ : نَهْشَلْتَ
الْمَرْأَةَ وَنَهْشَلَ الرَّجُلَ : إِذَا أَسْنَأَ ، وَقَدْ وَضَحَ لَكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دَحْرَجٍ ؛ لِأَنَّ النُّونَ أَصْلِيَّةٌ .
وَكَذَلِكَ تَوَّأَمُ (٢) إِنَّمَا هُوَ فَوْعَلٌ مِنْ أَتَأَمَّتِ الْمَرْأَةُ كَمَا تَقُولُ : أَكْرَمْتُ .

دفعن إلى اثنين عند الخصوص خيا : أى حبسا ويروى :
وقد حبسا عندهن الإصارا

فهذا يعدلهن الخلا ويجمع ذا بينهن الإصارا
فى المقصور والممدود لابن ولاد ص ٣٣ « الخلا : على وجهين : فأما ما اختلته من البقل
والرطب (فهو) مقصور يكتب بالياء ويقال : إن مخلاة الدابة مشتقة منه ؛ لأن الخلا يجعل
فيها ، وهو جمع خلاة . ويدل على أن أصله الياء قولهم : خلّيت الرطب أخليه خليا .. »
وفى تحفة المودود فى المقصور والممدود لابن مالك ص ٢٥٠ « الخلى : الرطب . الواحدة :
خلاة ولأمله ياء لقولهم : خلّيت البقل ، إذا قطعته ، وخلّيت الفرس : إذا أتيته بخلي يأكله .. »
البيت من قصيدة طويلة للأعشى وهى فى ديوانه ص ٤٥ - ٥٣ والرواية فى الديوان :
دفعن إلى اثنين عند الخصو ص قد حبسا بينهن الإصارا
فعاد اليهن ورازا لهن واشتركا عملا وائتمارا
فهذا يعد لهن الخلى ويجمع ذا بينهن الخضارا
الخصوص : جمع خض وهو بيت يتخذ من عيدان القصب وأغصان الشجر .
رازا الرجل الشيء : قام عليه وأصلحه .

يقول : دفعت ناقته مع غيرها إلى رجلين عند الخصوص قد حبسا عليهما الحشيش ،
ووقفنا على خدمتها مشتركين هذا يعد لها رطب النبات والبقول ، ويجمع ذلك لها الخضار .
وانظر شرح المفضليات للأنبارى ص ٦١٠ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣ « وأما ما جاء مثل تولب ، ونهشل ، فهو عندنا من نفس
الحروف مصروف حتى يجيء أمر بينه ، وكذلك فعلت به العرب ، لأن حال التاء ، والنون فى
الزيادة ليس كحال الألف . والياء لأنهما لم تكثر فى الكلام زائدتين ككثرتهما . فإن لم تقل
ذلك دخل عليك ألا تصرف نهشلا ونهشرا فهذا قول الخليل ويونس ، والعرب » .

وقال فى ص ٣٤٩ - ٣٥٠ : « ومما يقوى أن النون كالتاء وفيما ذكرت لك أنك لو سميت
رجلا نهشلا ، أو نهضلا ، أو نهشرا صرفته ، ولم تجعله زائدا كالألف فى أفكل ، ولا كالياء فى
يرمع ، لأنها لم تكن فى الابنية والأفعال كالهزة أولا ، ولا كالياء ، وأختيها فى كلام لأنهن
أمهات الزوائد .. » .

وفى تصريف المازنى ج ١ ص ١٠٢ : « قال أبو عثمان : فأما النون ، والتاء إذا كانتا
أولا ، وكانتا على مثال الأسماء مع ما هما فيه - فلا تجعلهما زائدتين إلا بثبت ، نحو : نهشل .
ونهصر . ونهسر » وقال أبو الفتح : الاشتقاق يدل على أن النون فى نهشل والتاء فى توأم
أصلان . وذلك قولهم : نهشلت المرأة : إذا أسست . ونهشلت : فعلت فالنون فى نهشل
فاء بمنزلتها فى نهشلت ، وليس فى كلامهم فعلت .. » .

(٢) توأم : التاء بدل من الواو . أصله : وؤام مأخوذ من الوؤام وهو الوفاق . انظر الروض
الأنف ج ٢ ص ١١٨ واللسان (تام ، وأم) .

فَأَمَّا (تَنْفُلُ) (١) ، و (نَرْجِسُ) (٢) فقد وضع لك أن فيهما زائدتين ؛ لأنهما على مثال لا تكون الأسماء عليه . ألا ترى أنه ليس في الأسماء مثل جَعْفَرُ ، ولا جَعْفِرُ ، فقد وضع لك أن تَنْفُلًا مثل تَقْتُلُ فلو سُميت به رجلاً لم تصرفه .

وكذلك نرجس بمنزلة نضرب . فهذا حكمه .

فَأَمَّا من قال : تَنْفُلُ (٣) فإنه يصرف إن سُمي به ؛ وذلك لأنه على مثال لا يكون الفعل عليه ليس في الأفعال تُفْعَلُ .

ألا ترى أن الزيادة لا تمنع الصرف / من الأسماء إلا ما كان منها على وزن الأفعال .
فما كان في أوله زيادة ليس هو بها على وزن الأفعال فهو مصروف . وذلك نحو : يَرْبُوعُ ، وتَعْضُوضُ ، وطريق أسلوب (٤) ؛ لأن الأفعال لا تكون عليه ، وكذلك إسكاف (٥) ، وفيما قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله .

(١) تنفل على وزن تفعل عند سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ وقال في ص ٣٤٨ وكذلك التتفلة ، لأنها سميت بذلك ، لسرعتها ، كما قيل ذلك للشعلب . وقال في ص ٣ .
« وكذلك التتفل وبذلك على ذلك قول بعض العرب : التتفل وأنه ليس في الكلام كجعفر » .

(٢) في التصريح على التوضيح ج ٢ ص ٣٦٧ : « فان قيل : هذه الكلمة (نرجس) اعجمية فكيف حكمتم بالزيادة ؟ »

قلنا : تكلمت بها العرب ؛ وتصرفوا فيها بالثنائية ، والجمع ، والتصغير وغير ذلك ، فأجروها مجرى العربى ولهذا حكمنا على اجام بأن الفه زائدة وكذا واو نوروز ، وباء ابراهيم » .

(٣) فيه أربع لغات : كبرثن : وجخذب وجعفر وتنفل ابن يعيش ج ٦ ص ١١٧ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤ : « واعلم ان كل اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فانه مصروف . وذلك نحو : اصليت واسلوب ، ونبوت ، وتعضوض ، وكذا هذا المثال اذا اشتقته من الفعل نحو : يضروب ، واضريب ، وتضرب ، لان ذا ليس بفعل ، وليس باسم على مثال الفعل . الا ترى أنك تصرف يربوعا فلو كان يضروب بمنزلة يضرب لم تصرفه » وانظر ص ٣٢٧ منه .

تعضوض : ضرب من التمر أسود شديد الحلاوة .

في اللسان : كل طريق ممتد فهو أسلوب .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٦ فيما جاء على افعال قال : « واما الصفة فنحو الاسكاف

وهو في الصفة قليل ولا نعلمه جاء غير هذا » .

وفي ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣ : « الاسكاف : النجار وكل صانع عند العرب اسكاف » .

هذا باب

ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به
مذكراً من الأسماء الغريبة

اعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث ، عربى أو أعجمى ، قلت حروفه أو كثرت
فى المعرفة - فإنه ينصرف فى النكرة ، إلا خمسة أشياء فإنها لا تنصرف فى معرفة ، ولا نكرة فمنها :

ما كان من (أفعل) صفة ، نحو : أخضر ، وأحمر .

وما كان من (فعلان) الذى له (فعلى) ، نحو : سكران ، وسكرى ، وعطشان وعطشى ،
وغضبان وغضبي ، وسنذكر علته فى موضعه إن شاء الله .

وما كان فيه ألف التانيث مقصورا كان أو ممدودا .

/ فالمقصور : نحو : سكرى وغضبي .

والممدود : نحو : حمراء ، وصفراء ، وصحراء .

وما كان من الجمع على مثال لا يكون عليه الواحد : نحو : مساجد ، وقناديل ، ورسائل .

وما كان معدولا فى حال النكرة : نحو : مثنى ، وثلاث ، ورباع .

فإذا سميت مذكراً باسم عربى فهو مصروف إلا أن يمنعه أحد هذه الموانع التى وصفت ،
أو ما أذكره لك مما يوجب ترك الصرف فى المعرفة ، إلا المعدول فإن له حكماً آخر إذا سُمى به
نذكره إن شاء الله .

فمن ذلك أن تسميه بمؤنث فيها هاء التانيث فإنه لا ينصرف فى المعرفة . وينصرف فى النكرة .

وإنما منعه من الصرف فى المعرفة علم التانيث الذى فيه . وذلك نحو رجل سميت حمدة .
أو طلحة ، أو نحو ذلك .

وقد تقدم قولنا : إن كل ما كان فيه الهاء مؤنثاً كان أو مذكراً . عربياً كان أو أعجمياً

لم ينصرف فى المعرفة ، وانصرف فى النكرة .

فإن قال قائل : ما باله ينصرف في النكرة وما كانت فيه ألف التانيث لا ينصرف في معرفة ، ولا نكرة ؟ (١) .

قيل : إنَّ الفصل بينهما أنَّ ما كان فيه الهاء فإنَّما لحقته / وبناءه بناء المذكر ؛ نحو قولك : جالسٌ ؛ كما تقول : جالسة ، وقائمٌ ثم تقول : قائمة . فإنَّما تخرج إلى التانيث من التذكير ، والأصلُ التذكير .

وما كانت فيه الألف فإنَّما هو موضوع للتانيث على غير تذكير خرج منه فامتنع من الصرف في الموضعين ؛ لبُعده من الأصل .

ألا تر أن حمراء على غير بناء أحمر ، وكذلك عطشى على غير بناء عطشان .

* * *

وما كان مؤنثا لا علامة فيه سميت به مذكرا ، وعدد حروفه ثلاثة أحرف فإنه ينصرف إذا لم تكن فيه هاء التانيث ، تحركت حروفه أو سكن ثانيها . وذلك نحو : دَعْد . وشمس ، وقدم ، وقفأ (٢) فيمن أثَّها . إن سميت بشيء من هذا رجلا انصرف . وكذلك كلُّ مذكر سوى الرجل .

فإن كان على أربعة أحرف فصاعدا ومعناه التانيث لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النكرة . وذلك نحو رجل سمَّيته عَقْرِبَا أو عَنَّاَقَا / أو عَقَابَا فإنه ينصرف في النكرة ، ولا ينصرف في المعرفة (٣) .

وإنَّما انصرف في الثلاثة لخفَّته ؛ لأنَّ الثلاثة أقلُّ أصول الأسماء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢ : « اعلم أن كل هاء كانت في اسم للتانيث فإن ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة . قلت : فما باله انصرف في النكرة وإنما هذه للتانيث هلا ترك صرفه في النكرة ، كما ترك صرف ما فيه ألف التانيث ؟ »

قال : من قبل أن الهاء ليست عندهم في الاسم ، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فجعلنا اسما واحدا ، نحو : حضرموت . ألا ترى أن العرب تقول في جباري : خبير وفي جحجبي : جحجيب ولا تقول في دجاجة الإديجة .. » .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وتقول : هو القفا ، وهي القفا . من ذلك قوله : وما المولى وإن عظمت قفاه بأحمل للملاوم من حمار » ورواية اللسان : وإن عرضت قفاه .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث . اعلم أن كل مذكر سمَّيته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدا لم ينصرف . وذلك أن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر ؛ وهو شكله والذي يلائمه ؛ فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل =

وكذلك إن كان الاسم أعجمياً (١) .

ألا ترى أنَّ نوحا ، ولوطا مصروفان في كتاب الله - تبارك وتعالى - وهما اسمان أعجميان ، (٢)
وأنَّ قارون ، وفرعون غير مصروفين للعجمة ، وكذلك إسحق ، ويعقوب ، ونحوهما ، ونذكر
هذا في باب الأعجمية إن شاء الله .

فأما صالح وشُعَيْب ، فاسمان عربيان (٣) ، وكذلك محمد صلى الله عليهم أجمعين .
فكلُّ ما اشتققته ، فرأيت له فعلا ، أو كانت عليه دلالة بآنة عربي ، ولم يمنع من الصرف
تأنيث ، ولا عجمة ، ولا زيادة من زوائد الفعل تكون بها على مثاله ، ولا أن يكون على مثال
الأفعال ، ولا عدل - فهو مصروف في المعرفة ، والنكرة .

= ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم آباء بالمذكر ،
وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي . فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب . وعنكبوت واشباه
ذلك .. » انظر الكامل ج ٦ ص ١٩٦ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣ : « باب ما ينصرف في المذكر البتة .. »
كل اسم مذكر سمي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كائنا ما كان
أعجميا أو عربيا أو مؤنثا إلا فعل مشتقا من الفعل ، أو يكون في أوله زيادة فيكون كيجد ،
ويضع . أو يكون كضرب لا يشبه الأسماء . وذلك أن المذكر أشد تمكنا ، فلذلك كان أحمل للتثنية ،
فاحتمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف ، لانه ليس شيء من الإبنية أقل حروفا منه ، فاحتمل
التثنية لخفته ولتمكنه في الكلام .. » .

وانظر الكامل ج ٨ ص ٤٩ .

(٢) سيتكلم عن الأعجمي في ص ٢٨٦ - ٢٨٧ ولم يعقد له بابا مختصا به .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما صالح فعربي وكذلك شعيب » .

هذا باب

ما كان من أسماء المذكر أو سُمي به

ما هو على ثلاثة أحرف

/ أعلم أنَّ جميع ذلك منصرف إلا ما استثنيناه ممَّا فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وشية .
أو تكون فيه زائدة يكون بها على مثال الفعل ؛ نحو : يَضَعُ ، ويزن .
أو يكون معدولا ؛ نحو : عُمَرُ ، وزُفَرُ .
أو يكون على مثال لا يكون إلا للأفعال نحو : ضَرَبَ ، وَقَتَلَ .
فأمَّا غير ذلك فمصرف (١) .

$\frac{3}{283}$

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وأعلم أنَّ جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميته بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف إلا أنَّ تكون فيه علامة التانيث ، نحو شاة وثبة أو يكون من باب فعل المعدول ، نحو عمر وقتل أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو ضرب وقتل أو يكون في أوله زيادة ؛ نحو : يضع ويزن فإن ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة .
الورقة : ١٤٥ .

وانظر تعليق رقم ١ من الصفحة السابقة .

هذا باب

ما كان من هذه الأسماء على مثال فعل^(١)

وإنما ذكرناه لنبيّن المعدول منه من غيره .
فأما ما كان منه نكرة ، ويعرّف بالألف واللام - فهو مصروف ، واحدا كان أو جمعا .
فالواحد ؛ نحو : صُرد ، ونُغر ، وجُعِل ، ينصرف في المعرفة والنكرة والجمع . نحو : ثَقَب .
وحُفِر ، وعُمِر : إذا أردت جمع عُمره ، وكذلك إن كان نعتا نحو : سُكِع . وختَم^(٢) . وخطَم .
كما قال :

« قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَم^(٣) » .

وُلِبِد (وهو الكثير) من قول / الله عز وجل : (أَهْلَكْتُ مَالًا لُبِدًا) .
فأما ما كان منه لم يقع إلّا معرفة ؛ نحو : عُمِر . وقُتِم ، ولُكِم - فإنه غير مصروف في المعرفة .
لأنّه الموضع الذي عُيِل فيه .
ألا ترى أنّك لاتقول : هذا القُتَم ، ولا هذا العُمر ؛ كما تقول : هذا الجُعَل ، وهذا النُغر .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٣-١٤ « باب فعل » .
اعلم ان كل فعل كان اسما معروفا في الكلام أو صفة فهو مصروف ، فالاسماء ، نحو :
صرد . وجعل . وثقب . وحفر اذا أردت جماع الحفرة ، والثقبه .
وأما الصفات فنحو قولك : هذا رجل حطم . .
فانما صرفت ما ذكرت لك ؛ لانه ليس باسم يشبه الفعل الذي في أوله زيادة ، وليست في
آخره زيادة تائيث وليس بفعل لا نظير له في الأسماء ، فصار ما كان منه اسما ، ولم يكن
جمعا بمنزلة حجر ونحوه ؛ .
وصار ما كان منه جمعا بمنزلة كسر ، وأبر .
وأما ما كان صفة ، فصار بمنزلة قولك : هذا رجل عمل اذا أردت معنى كثير العمل .
وأما عمر ، وزفر فانما منعهم من صرفهما . وأشباههما أنهما ليسا كشيء مما ذكرنا وانما
هما محدودان عن البناء الذي هو أولى بهما ، وهو بناؤهما في الأصل ، فلما خالفا بناءهما في
الأصل تركوا صرفهما وذلك نحو : عامر ، وزافر . . » .
الصرد : طائر . النغر : البلبل . جعل دويبة . وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٧٧ ،
ج ٢ ص ٥٠ ، ٣٠٠ .
وقد عقد المبرد في الكامل بابا لفعل ج ٧ ص ٢٥١-٢٥٣ كرر فيه ما في المقتضب ، ولم
يشر اليه .

(٢) في اللسان : رجل ختَم ، وختَم ، وخوتَم : حاذق بالدلالة ماهر بها .

وقال : رجل سكع : متحير مثل به سيبويه وفسره السيرافي .

وقال : هو ضد الختَم وهو الماهر بالدلالة .

(٣) تقدم في الجزء الاول ص ٥٥ وكذلك الآية .

هذا باب

ما كان من فعل

إعلم أنه ما كان على فعل غير مُعتل لم يكن إلا فعلاً . وكذلك كل بناء من الفعل معناه فعل إذا كان غير مُعتل ؛ نحو : دُخِرَج ، واستُخِرَج ، وضُورِبَ .
فإن سميت من هذا رجلاً لم تصرفه في المعرفة ؛ لأنه مثال لا يكون للأسماء . وإنما هو فيها مُدخل .

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو ممّا يلزمه الإدغام ، فكان ذلك مُخرجاً له إلى مثال الأسماء - انصرف في المعرفة (١) ، لأنّ المانع له قد فارقهُ . / وذلك قولك : قد قيل ، وبيع ، ورد ، وشُدَّ إذا أردتَ مثلَ فعل ؛ لأنه قد خرج إلى مثال فيل ، وديك ؛ كما خرج المدغم إلى مثال البر ، والكر .

وإن كان على مثال : أطيع ، واستطيع ، وقول لم ينصرف في المعرفة ، وكذلك : اخمور في هذا المكان ؛ لأنه لم يخرج إلى مثال من أمثلة الأسماء . فهذا جملة هذا .

٣
٢٨٥

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧ : « فان سميت رجلاً ضرب ، أو ضرب لم تصرف .. ودخرج لا تصرفه ، لانه لا يشبه الاسماء » .

وقال في ص ١٥ : « وان سميت رجلاً ضرب ؛ ثم خففته ، فأسكنت الراء صرفته ، لانك قد أخرجته الى مثال ما يتصرف ، كما صرفت قيل .. » .

هذا باب

ما اشتق للمذكر من الفعل

فمن ذلك ما كان اسما للفاعل ؛ نحو : مُجَاهِد ، وَمُقَاتِل ، وَضَارِب ، وَمُكْرِم ، وَمُسْتَطِيع ، وَمُدْحَرَج . فكلُّ هذا منصَرِف ؛ لَأَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهُ مِنَ الصَّرْف ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ مَفْعُولًا ؛ نَحْو : مُخْرَج ، وَمَضْرُوب ، وَمُسْتَطَاع ؛ لَأَنَّهَا أَسْمَاءٌ مُشْتَقَّةٌ .

وما كان من الأعجمية مُعَرَّبًا فهذا سبيله .

والمُعَرَّب منها ما كان نكرة في بابهِ ؛ لِأَنَّكَ تَعْرِفُهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْعَرَبِيَّةِ . لَا يَمْنَعُهُ مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا مَا يَمْنَعُهَا . فَمِنْ ذَلِكَ : رَاقُود ، وَجَامُوس ، وَفَرِنْد ؛ لِأَنَّكَ تَعْرِفُهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ (١) .

٣
٢٨٦

فإِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فِي كَلَامِ الْعَجَمِ فَغَيْرُ مَنْصَرِفٍ لِامْتِنَاعِهِ بِالْتَعْرِيفِ الَّذِي فِيهِ مِنْ إِدْخَالِ الْحُرُوفِ الْعَرَبِيَّةِ عَلَيْهِ . وَذَلِكَ نَحْو : إِسْحَق ، وَيَعْقُوب ، وَفِرْعَوْن ، وَقَارُون ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُول : الْفِرْعَوْن (٢) وَلَوْ سَمِيَتْهُ بِيَعْقُوب - تَعْنِي ذَكَرَ الْقَبِيحِ (٣) - لِانْصَرَفَ ؛ لِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ عَلَى مِثَالِ يَرْبُوع . (٤)

(١) فِي سَبِيوِيهِ ج ٢ ص ١٩ : « بَابُ الْأَسْمَاءِ الْأَعْجَمِيَّةِ .

أَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ أَعْجَمِيٍّ أَعْرَبَ ، وَتَمَكَّنَ فِي الْكَلَامِ ، فَدَخَلَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، وَصَارَ نَكْرَةً ، فَإِذَا سَمِيَتْ بِهِ رَجُلًا صَرَفَتْهُ إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْعَرَبِيَّ . وَذَلِكَ نَحْو : اللَّجَامُ ، وَالْدِيْبَاجُ ، وَالْبِرَنْدَجُ ، وَالنَّبِيرُوزُ ، وَالْفَرَنْدُ . وَالزَنْجِيلُ . وَالْأَرَنْدَجُ . وَالْيَاسْمِينُ فَيَمْنُ قَالَ : يَاسْمِينُ كَمَا تَرَى ، وَالسَّهْرِيْزُ وَالْأَجْرُ » .
وَانْظُرِ الْكَامِلَ ج ٧ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

(٢) فِي سَبِيوِيهِ ج ٢ ص ١٩ : « وَأَمَّا إِبْرَاهِيمُ . وَاسْمَاعِيلُ . وَاسْحَاقُ . وَيَعْقُوبُ . وَهَرَمُزُ . وَفِيرُوزُ . وَقَارُونُ . وَفِرْعَوْنُ وَأَشْبَاهُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَأَنَّهُمَا لَمْ تَقَعْ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا مَعْرِفَةً عَلَى حِدٍّ مَا كَانَتْ فِي كَلَامِ الْعَجَمِ ، وَلَمْ تَمَكَّنْ فِي كَلَامِهِمْ ، كَمَا تَمَكَّنُ الْأَوَّلُ ؛ وَلَكِنَّمَا وَقَعَتْ مَعْرِفَةً ، وَلَمْ تَكُنْ مِنْ أَسْمَائِهِمُ الْعَرَبِيَّةِ فَاسْتَنَكْرُوهَا ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ أَسْمَائِهِمُ الْعَرَبِيَّةِ ، كَنَهْشَلٍ ، وَشَعْنَمٍ ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ اسْمًا يَكُونُ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ أُمَّةٍ ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ اسْتَنَكْرُوهَا فِي كَلَامِهِمْ » .

(٣) انْظُرْ حَيَاةَ الْحَيَوَانِ ج ٢ ص ٣٤٠ .

(٤) حَيَوَانٌ طَوِيلُ الرِّجْلَيْنِ قَصِيرُ الْيَدَيْنِ (حَيَاةُ الْحَيَوَانِ ج ٢ ص ٣٣٩) .

والزوائد التي في أوله لا تمنعه من الصرف ؛ لأنها لا تبلغ به مثال الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يكون على يَنْفَعُول .

وكذلك (إسحاق) إذا أردت به المصدر من قولك : أسحقه الله إسحاقا ، وتعرف هذا من ذلك بأنَّ إسحاق ويعقوب الأعجميين على غير هذه الحروف ، وإنَّما لاءمت هذه الحروف العرب . ونظير إسحق في القصد إلى العربي والعجمي ما قلت لك في عمر من أنك إذا أردت به جمع عمرة صرفته .

وإن أردت به المعدول عن عامر امتنع من الصرف .
وإن كان الأعجمي قد أعرب ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها ، صُرف وصار كعربي لا ثاني له ؛ لأنَّه إذا أعرب فهو كالعربية الأصلية . فمن ذلك آجر^(١) / مصروف لدخوله في التعريف ؛ إذ كان نكرة . فهو بمنزلة عربي منفرد ببنائه نحو : إبل ، وإطل ، وصعقوق .
فأما (بقم)^(٢) فلا ينصرف في المعرفة وإن كان قد أعرب ؛ لأنَّه قد وقع من أمثلة العرب على ما لا يكون إلا فعلا . نحو : ضرب . وقطع فمنعه الصرف ما منع ضرب لو سميت به رجلا .
وكذلك سراويل لا ينصرف^(٣) عند النحويين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف . نحو : قناديل ، ودهاليز . فكانت لما دخلها الإعراب كالعربية .
فهذا جملة القول في الأعجمي الواقع على الجنس ، والمخصوص به الواحد للعلامة .

٣
٢٨٧

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « فان قلت : ادع صرف الآجر ، لانه لا يشبه شيئا من كلام العرب ، فانه قد أعرب ، وتمكن في الكلام ، وليس بمنزلة شيء ترك صرفه من كلام العرب ، لانه لا يشبه الفعل ، وليس في آخره زيادة ، وليس من نحو : عمر ، وليس بمؤنث ، وإنما هو بمنزلة عربي ليس له ثان في كلام العرب ، نحو : إبل ، وكدت تكاد واشباه ذلك » .
وذكر المبرد أنه ليس في الكلام (فعلول) وصعقوق قيل إنه أعجمي أعرب ج ١ : ١٢٥ ، ج ٢ : ١٢٧ ، ج ٣ : ١٣٥ .
(٢) تقدم في ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « وأما سراويل فشيء واحد وهو أعجمي أعرب كما أعرب الآجر ، الا أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ، ولا معرفة ، كما أشبه بقم الفعل ، ولم يكن له نظير في الأسماء . فان حققتها اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل » .

وسيكرد المبرد حديثها في ص ٣٠٥-٣٠٦ . وانظر شرح الكافية ج ١ ص ٥٠ ، والخزانة ج ١ ص ١١١ .

هذا باب

الجمع

المزید فيه ، وغير المزید

أما ما كان من الجَمْع على مثال مَفَاعِل ، وَمَفَاعِيل ؛ نحو : مَصَاحِف ، وَمَحَارِيب ، وما كان على هذا الوزن ؛ نحو : فَعَالِل ، وفَوَاعِل ، / وَأَفَاعِل ، وَأَفَاعِيل وكلُّ ما كان مما لم نذكره على سكون هذا وحركته وعدده ، فغير منصرف في معرفة ولا نكرة .

وإنما امتنع من الصَّرْف فيهما ؛ لأنَّه على مثال لا يكون عليه الواحد ، والواحد هو الأَصْل ، فلما بآيته هذه المبانيّة ، وتباعد هذا التباعد في النكرة - امتنع من الصرف فيها ، وإذا امتنع من الصرف فيها فهو من الصرف في المعرفة أبعد (١) ، ويدلُّك على ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (مِنْ مَّحَارِيبَ وَتَمَائِيلَ) (٢) وقوله : (لَهْدَمْتُ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصُلُواتٍ وَمَسَاجِدَ) (٣) . كلُّ هذا هذه علته . فإن لحقته الهاء للتأنيث انصرف في النكرة على ما وصفت لك في الهاء أولاً ؛ لأنَّ كلَّ ما كانت فيه فمصرف في النكرة ، وممتنع من الصرف في المعرفة ؛ لأنَّ الهاء علم تأنيث ، فقد خرجت بما كان من هذا الجَمْع إلى باب طلحة ، وحمدة ؛ وذلك ؛ نحو : صياقلة (٤) ، وبطارقة .

فإن قال قائل : فما باله انصرف في النكرة . وقد كان قبل الهاء لا ينصرف فيها ؟

فالجواب في ذلك : أنه قد خرج إلى مثال / يكون للواحد .

ألا ترى أنك تقول : رجل عباقيّة . وحمار حزايبية ، فالهاء أخرجته إلى هذا المثال ؛ كما أن

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ - ١٦ : « باب ما كان على مثال مفاعل ، ومفاعيل »

اعلم أنه ليس شيء يكون على هذا المثال إلا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء ، والواحد أشد تمكناً ، وهو الأول ، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشد تمكناً ، وهو الأول تركوا صرفه ، إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكناً ، وإنما صرفت مقاطلاً ، وعذافراً ، لأن هذا المثال يكون للواحد

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٣٤ ، ٤٨ .

(٢) سبا : ١٢ .

(٣) الحج : ٤٠ .

(٤) قال في المذكر والمؤنث : « وما لحق منه الجمع فانما يلحقه توكيداً لتأنيث الجمع وذلك قولك الصياقلة والمهالبة » .

والصياقلة : جمع صيقل وهو شحاذ السيوف .

والبطارقة : جمع بطريق وهو للقائد من قواد الروم تحت يده عشرة آلاف رجل .

يأتى النسب يُخرجانه إلى باب تيمى ، وقيسى . وذلك قولك : مدائنى ونحوه ، ينصرف في المعرفة والنكرة ؛ ألا ترى أن مدائنياً إنما هو للواحد ، فبالياء خرج إليه ؛ كما أخرجته الهاء إلا أن ما كانت فيه الهاء لا ينصرف في المعرفة من أجل التثنية ؛ وما كانت فيه ياء النسب فمصرف في المعرفة ، والنكرة (١) .

فأما سرارى ، وبخاتى (٢) ، وكراسى فغير مصروف في معرفة ولا نكرة ؛ لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هي الياء التي كانت في الواحد في بختية وكرسى .

فأما قولك : حوالى (٣) ، وحوارى (٤) فهو حوال ، وحوار ، فنسب إليه ، فإنما على هذا تعتبر ماوصفت لك .

فأما قولهم : رباع ، ويمان فنذكره في باب : ما اعتل من هذا الجمع (٥) إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٦ : « قلت : أرايت صياقلة واشباهها لم صرفت ؟ »
قال : من قبل أن هذه الهاء انما ضمت الى صياقل ، كما ضمت (موت) الى (حضر) ، و (كرب) الى (معدى) فى قول من قال : معد يكرب ، وليست الهاء من الحسروف التي تكون زيادة فى هذا البناء ، كالياء والألف فى صياقلة ، وكالياء والألف اللتين يبنى بهما الجميع اذا كسرت الواحد ، ولكنها انما تجيء مضمومة الى هذا البناء ، كما تضم ياء الاضافة الى مدائن ، ومساجد بعد ما يفرغ من البناء ، فتلحق ما فيه الهاء من نحو صياقلة بيباب طلحة ، وتمره ، كما تلحق هذا بيباب تيمى ، وقيسى يعنى قولك : مدائنى ؛ ومساجدى ، فقد أخرجت هذه الياء مفاعيل ومفاعيل الى باب تيمى ، كما أخرجته الهاء الى باب طلحة .
ألا ترى أن الواحد تقول له : مدائنى ؛ فقد صار يقع للواحد ، ويكون من أسمائه .
وقد يكون هذا المثال للواحد ، نحو : رجل عباقية ، فلما لحقت هذه الهاء ، لم يكن عند العرب مثل البناء الذى ليس فى الأصل للواحد ، ولكنه صار عندهم بمنزلة اسم ضم الى اسم ، فجعل معه اسماً واحداً ، فقد تغير بهذا عن حاله ، كما تغير بياء الاضافة » .
فى اللسان : العباقية : اللص الخارب الذى لا يحجم عن شيء .
وشجر له شوك يؤذى من علق به .

رجل حزاب ، وحزابية ، وزواز ، وزوازية : اذا كان غليظا الى القصر .
(٢) البخاتى : جمع بختى ككرسى وفى اللسان : البخت ، والبختية دخيل فى العربية أعجمى معرب وهى الابل الخراسانية تنتج من عربية ...
وفى سيبويه ج ٢ ص ١٧ : « وأما بخاتى فليس بمنزلة مدائنى ، لأنك لم تلحق هذه الياء بخات للاضافة ، ولكنها التي كانت فى الواحد . »

(٣) فى اللسان : ورجل حول ، وحولة مثل حمزة ، وحولة ، وحوالى وحوالى . وحولول : محتال شديد الاحتيال .

وفيه أيضا : أبو زيد : سمعت أعرابيا يقول : جمل حولى : اذا أتى عليه حول ، وجمال حوالى بغير تنوين ؛ ويقصد المبسرد المعنى الأول .

(٤) فى اللسان : كل مبالغ فى نصره آخر حوارى ، وخص بعضهم به أنصار الانبياء ... والحوارى : الناصح وأصله الشيء الخالص ؛ وكل شيء خلص لونه فهو حوارى .

(٥) لم يعقد هذا الباب الذى وعد به وقد تكلم عن التسمية بنحو قاض فى الجزء الاول ص ١٤٣ .

وتكلم عن يمان ، وتهام ، وشام فى ص ١٤٥ من هذا الجزء .

فأما ما كان من الجَمْع على مثال (أفعال) ، و (فُعُول) / ، نحو : أجمال ، وفلوس فمنصرف في المعرفة والنكرة ؛ لأنه على مثال يكون للواحد . وهو جَمْع مُضَارِع للواحد ؛ لأنه لأدنى العدد . أعني أفعالا .

وفُعُول وإن كان لأكْثَر العدد فمضارعته للواحد ؛ لأنه يُجمع كما يُجمع الواحد . فأما (أفعال) فما يكون منه على مثال الواحد قولهم : بُرْمَة أعْشار وحَبْل أرْهام ، وأَقْطاع . وثوب أكْباش : متمزَّق ، ويُجمَع كما يُجمَع الواحد . وذلك قولك : أنعام وأناعيم ، وأعراب وأعاريب .

وما كان على (فُعُول) للواحد فقولك : سُدوس للطيلسان الأخضر . وما يكون من هذ مصدرًا أَكْثَر من أَنْ يُخَصَّى (١) ؛ نحو : قعدت قُودًا ، وجلست جُلوسًا ، وسكت سُكوتا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦ - ١٧ : « وأما أجمال ، وفلوس فانها تنصرف وما أشبهها ، لانها ضارعت الواحد .

ألا ترى أنك تقول : أقوال ، وأقاول ، وأعراب ، وأعاريب . وأيد ، وأياد . فهذه الأحرف تخرج الى مثال مفاعل ، ومفاعيل اذا كسر للجمع ، كما يخرج اليه الواحد اذا كسر للجمع . وأما مفاعل ، ومفاعيل فلا يكسر ، فيخرج الجمع الى بناء غير هذا ، لان هذا البناء هو الغاية ، فلما ضارعت الواحد صرفت ..

فكذلك الفُعُول : لو كسرت مثل الفلوس لان تجمع جمعا لاخرج الى فعائل ، كما تقول : جدود ، وجدائد . وركوب وركائب . ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل لم تجاوز هذا . ولو فعلت ذلك بمفاعل ، ومفاعيل لم تجاوز هذا .

ويقوى ذلك أن بعض العرب يقول : أتى للواحد فيضم الألف . وأما (أفعال) فقد يقع للواحد من العرب من يقول : هو الأنعام . وقال الله - عز وجل - (نسقيكم مما في بطونه) . وقال ابو الخطاب : سمعت العرب يقولون : هذا ثوب أكباش . ويقال : سدوس لضرب من الثياب .. » . وانظر سيبويه أيضا ج ٢ ص ٢٠٠ .

برمة أعشار : البرمة : قدر من حجارة وفي القاموس : وقدر أعشار ، وقدر أعشار . مكسرة على عشر قطع أو عظمة لا يحملها الا عشرة .

حبل أرمام : بال . وحبل أقطاع : مقطوع .

ثوب أكباش في سيبويه أكباش بالباء الموحدة كما ذكرنا .

وفي اللسان : وثوب أكباش وهي من يرود اليمن . وقد صغ الآن أكباش . وقال في (كيش) : ثوب أكباش ، وجبة أسناد ، وثوب أفواف قال : الأكباش : من يرود

اليمن .

وفي القاموس : الثوب الأكباش الذي أعيد غزله مثل الخز والصوف ، أو هو الردي .

وفي الخصائص ج ٢ ص ٨٢ : ثوب أكباش بالباء الموحدة .

ويُجمع كما يُجمع الواحد، تقول: بُيوت وبُيوتات^(١). فهما ينصرفان في المعرفة والنكرة على كل حال: أغنى أفعالا، وفُعولا إلا أن تسمى بهما مؤنثا فيمنعهما التانيث الصَّرف؛ لأنَّ كلَّ مؤنث، على ثلاثة أحرف متحرّكات غير منصرف، وكلّما زاد في عدد الحروف كان ذلك أوكدَ لتترك صرفه، ولهذا موضع نذكره فيه إن شاء الله.

وأما ما كان من الجَمْع على مثال (أَفْعَل) نحو: أَكْلُبُ وَأَكْعُبُ، فغير منصرف في المعرفة؛ وإنما منعه الصرف أنه على مثال الفِعْل؛ نحو: أَعْبُدُ، وَأَقْتُلُ، وينصرفان في النكرة كما ذكرت لك فيما يكون على مثال الفِعْل.

وما كان من الجمع على مثال (فُعْلَان) و(فُعْلَان)؛ نحو: قَضِيان وظَلِمان، فغير منصرف في المعرفة لزيادة الألف والنون، وخروجه إلى باب عثمان وسِرْحان، وينصرفان في النكرة؛ لأنَّ الممتنع من الصرف في المعرفة والنكرة من هذا الباب (فُعْلَان) الذي له (فُعْلِي) على ما ذكرت لك؛ نحو: غضبان، وسكران.

كما أنَّ الممتنع من باب ما كان على مثال (أَفْعَل) من أن يصرف في المعرفة والنكرة - (فَأَفْعَل) الذي هو نعت؛ نحو: أحمر، وأصفر.

وما كان من الجمع على مثال (فِعَال) فمصرف، وذلك نحو: كِعَاب، وكِلَاب؛ لأنَّه بمنزلة الواحد/ نحو: حِمَار، وكتاب^(٢). وفي هذه الجملة دلالة على كلِّ ما يرد عليك من الجَمْع إن شاء الله.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٠: «هذا باب جمع الجمع». أما أبنية أدنى العدد فتكسر منها أفعلة وأفعل على أفاعل، لان (أفعلا) بزنة (أفعل)، و (أفعلة) بزنة أفعلة، كما أن (أفعلا) بزنة أفعال، وذلك نحو: أيد وأياد وأوطب وأواطب، وأما ما كان (أفعلا) فانه يكسر على (أفاعيل) لأن أفعلا بمنزلة أفعال، ذلك نحسو: أنعام وأنعيم وأقوال وأقاويل. وقد جمعوا (أفعلة) بآباء، كما كسروها على (أفاعل) ٠٠ وذلك قولهم: أعطيات وأسقيات... ومثل ذلك: الحمرات والطرقات والجزرات ٠٠٠ وكذلك: الطرق والبيوت ٠٠».

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث: «والجمع يجمع اذا اختلفت أنواعه ٠٠ وكذلك تقول: طريق وطرق وطرقات ٠٠ وأوطب وأواطب ٠٠٠ وما لم أذكره لك من الجمع فجمعه جائز الا ما كان على مثال مفاعيل أو مفاعل فانه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية.

وقد بينا ذلك في المقتضب فيما يجرى ولا يجرى باستقصاء علته «الورقة ١٤١. وهذا النص يثبت لنا أن المبرد يجعل المقتضب قمة كتبه في النحو فيحيل عليه في كتبه الأخرى.

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢١: «واعلم أنك اذا سميت رجلا خروقا أو كلابا أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة، وكذلك الجماع كله ٠ ألا تراهم صرفوا أنمارا وكلابا ٠٠٠».

هذا باب

ما كان من جَمْع المؤنث بالآلف والتاء

فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر ؛ لأنَّك فيه تُسَلِّم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية .

والتاء دليل التانيث ، والضممة علمُ الرفع ، واستوى خفضه ونصبه . كما استوى ذلك في مسلمين^(١) .

والتنوين في مُسلماتٍ عَوْضٍ من النون في قولك : مُسلمين .

فإن سَمَّيت بمسلمات رجلا أو امرأة لحقه التنوين ؛ لأنَّه عَوْضٌ فلذلك كان لازما . وعلى ذلك قوله عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ)^(٢) و (عرفات) معرفة ؛ لأنَّه اسمُ موضع بعينه .

هذا في قول من قال : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين يا فتى ، وكلُّ ما كان على وزن المسلمين فالوجه فيه أن يَجْزَى هذا المَجْزَى وإن لم يكن في الأصل جَمْعاً ، كما / أَنَّ كُرْمِيّاً وَيُخْتِئاً كالمنسوب وإن لم يكن فيه معنى نسبٍ إلى حيٍّ ، ولا إلى أرض ، ولا غير ذلك .

(١) تحدث المبرد في غير موضع من المقتضب عن اعراب جمع المؤنث السالم ، وكان حديثاً صريحاً في أنه معرب في كل أحواله فيقول هنا : واستوى خفضه ونصبه ، كما استوى ذلك في مسلمين كما قال في الجزء الأول ص ٧ : فإذا أردت رفعه قلت مسلمات فاعلم ونصبه وجره مسلمات يستوي الجر والنصب ، كما استويا في مسلمين . . وانظر ص ٣٧٠-٣٧١ من الجزء الرابع .

فقد اطلق على جمع المؤنث في حالة النصب لقبا من القاب الاعراب ، كما فعل في حالتى الرفع والجر وقد سبق لنا ان المبرد يمنع من اطلاق حركات الاعراب على حركات البناء والعكس .

وينسب ابن جنى في سير الصناعة الى المبرد ان جمع المؤنث مبنى عنده في حالة النصب قال ص ٤٢٨ :

« لا ترى ان ابا الحسن و ابا العباس ومن قال بقولهما ذهبنا الى ان كسرة تاء التانيث في موضع النصب انما هي حركة بناء لا حركة اعراب ، ولم يقولوا في كسرتها في موضع الجر انها حركة بناء بل قالوا بما قال به سيبويه والجماعة من انها حركة اعراب . . . وهذا الزعم نظير ما نسب اليه فيما سبق من أن الممنوع من الصرف مبنى في حالة الجر .

(٢) البقرة : ١٩٨ .

فمن ذلك عشرون ، وثلاثون . قال الله عز وجل : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّنَ . وَمَا أَذْرَاكَ مَا عَلَيْنَا) (١) .

وتقول على هذا : قَنَسْرُونَ (٢) ، ومررت بقَنَسْرِينَ ، وهذه يَبْرُونَ (٣) ، ومررت ببَيْرِينَ .

ومن لم يقل هذا ، وقال : قَنَسْرِينَ كما ترى ، وجعل الإعراب في النون ، وقال : هذه سنون فاعلم فإنه يفعل مثل هذا بالموثث إذا كان واحدا ، ويُجيزه في الجمع كما تقول : هؤلاء مسلمين فاعلم ، كما قال الشاعر :

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ (٤)

(١) سورة المطففين : ١٨-١٩ .

(٢) قنسرين : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديد يده وقد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة . انظر معجم البلدان ج ٤ ص ٤٠٣-٤٠٤ .

(٣) يبرين : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون : بأعلى بلاد بني سعد ، وقرية من قرى حلب . انظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٢٧ . وانظر الكامل ج ٥ ص ٣٣-٣٤ .

(٤) استشهد به المبرد في الكامل على اعراب جمع المذكر والمالحق به بالحركات . فقال ج ٥ ص ٣١-٣٢-٣٣ معلقا على قول الفرزدق : لا الخلائف من بعد النبيين : « فخفض هذه النون وهي نون الجمع ، وانما فعل ذلك ، لانه جعل الاعراب فيها لا فيما قبلها ، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع ، نحو : أفلس ، ومساجد ، وكلاب ، فان اعراب هذا كأعراب الواحد ؛ وانما جاز ذلك ، لأن الجمع يكون على ابنية شتى ، وانما يلحق منه بمنهاج التثنية ما كان على حد التثنية لا يكسر الواحد عن بنائه والا فان الجمع كالواحد لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد ، والتثنية ليست كذلك ، لانها ضرب واحد ، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عددا ، كما يكون الجمع أكثر من الجمع ، ثم ذكر البيهقي ... » .

وسيكرر المبرد هذا الحديث في الجزء الرابع .

فالمبرد في كتابيه يرى ان هذا من اعراب الجمع بالحركات ونسب اليه ابن جنى في كتابه سر الصناعة غير هذا فقال :

كان أبو العباس يذهب في قول سحيم : وقد جاوزت حد الأربعين الى أنه أخرجه على اصل التقاء الساكنين وهو الكسر ضرورة .. وقال البغدادي في الخزانة : أراد بابي العباس المبرد وليس في كلامه ما نقله عنه .

يقال : ادراه يدرية : اذا ختله وخدعه . يقول : كيف يطعم الشعراء في خديعتي واقصد جاوزت أربعين سنة .

البيت من قصيدة مشهورة لسحيم بن وثيل الرياحي .

وهي في الاصمعيات ص ٢-٧ وحماسة البحتري ص ٧ ، والخزانة ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٣ ص ٤١٤-٤١٦ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٣٣٩-٣٤٠ .

وقال الآخر :

إِنِّي أَبِي أَبِي ذُو مَحَافِظَةٍ وابنُ أَبِي أَبِي مِنْ أَبِييْنِ (١)

يقال الله عز وجل فيما كان واحدا : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينِ) (٢) فمن رأى هذا قال :

هذه عرفاتُ مباركاً فيها ، وعلى هذا يُنشدُ / هذا البيت :

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلُهَا يَشْرِبُ أَذْنَى دَارِهَا نَظْرٌ عَلَيَّ (٣)

وقال الآخر :

• تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ دَهْرًا (٥)

(١) استشهد به في الكامل أيضا ج ٥ ص ٣٣ والبيت من قصيدة مشهورة لذي الأصبع العدواني .

وهي في الأمل ج ١ ص ٢٥٥ - ٢٥٧ . والمفضليات ص ١٦٠-١٦٤ وشرحها للأنباري ص ٣٢١ - ٣٢٧ والشعر والشعراء ج ٢ ص ٦٨٩ - ٦٩٠ .
والأغاني ج ٣ ص ١٠٤-١٠٦ . وأمالى المرتضى ج ١ ص ١٨١-١٨٣ . والخزانة ج ٢ ص ٢٢٦-٢٢٨ . والسيوطي ص ١٤٧-١٤٨ . والعيني ج ٣ ص ٢٨٧ .
(٢) الحاقة : ٣٦ .

(٣) استشهد به المبرد هنا على حذف تنوين أذرعَات كما ذكر ذلك في ص ٣٧١-٣٧٢ من الجزء الرابع ، ثم قال : لأن أذرعَات اسم موضع بعينه والأجود ما بدأنا به من اثبات التنوين في أذرعَات ونحوها .

واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨ على تنوين أذرعَات قال :

» ومثل ذلك أذرعَات : سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس :

تنورتها من أذرعَات . . . ومن العرب من لا ينون أذرعَات » .

وذكر ابن جني في سر الصناعة أن من العرب من يمنع صرف أذرعَات ، فيجرها بالفتحة دون تنوين .

المتنور : الناظر الى النار من بعد اراد قصدها أو لم يرد ، وقد نظر امرؤ القيس بقلبه تشوقا اليها .

أذنى دارها : مبدأ و (نظر عال) خبره بتقدير مضاف ، أى : ذو .

يريد أن أقرب مكان من دارها بعيد فكيف بها ؟ .

الجملتان الاسميّتان حالان من ضمير المؤنث في تنورتها .

أذرعَات : بلد في اطراف الشام وانظر معجم البلدان ج ١ ص ١٣٠-١٣١ .

يشرب : مدينه الرسول صلى الله عليه وسلم وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٤٣٠-٤٣١ والبيت من قصيدة مشهورة لامرئ القيس وفيها شواهد نحوية كثيرة .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٦ - ٣٣ ، ١٥٩ - ١٦٠ والديوان ص ١٠٥ - ١١٣ .

(٤) بقيته كما في ديوان الأعشى ص ١٩٧ :

• وَرَجَى أَوْلَهَا عَامًا فَعَامًا •

وروايته في الخزانة ج ١ ص ٢٧ .

فخيرها أخو عانات شهرا . ورجى خيرها عاما فعاما .

ورواية اللسان (بر) : ورجى برها عاما فعاما من برت سلعته ، اذا نفقت .

والشاهد حذف التنوين من عانات ، ويجوز أن تكسر التاء وأن تفتح فيكون ممنوعا من الصرف .

ولوجه المختار في الجمع ما بدأت به . وأما الواحد ؛ نحو : غسيلين ، وعليين - فالوجهان
مقولان معتدلان .

« وفي معجم البلدان ج ٤ ص ٧٢ » قرى عانات سميت بثلاثة أخوة من قوم عاد خرجوا
هرايا فنزلوا تلك الجزائر .

فلما نظرت العرب اليها قالت كأنها عانات أى قطع من الظباء وهى بالشام » .

والبيت من قصيدة للأعشى فى الديوان ص ١٩٥-١٩٩ .

وأولها : ما يعود عليه من ربحها . يريد : أن تاجر هذه الخمر ظل فى عانات شـهـرا

بختارها ، وينتقيها ، ثم حبسها عنده مرجى ما يعود عليه فيها عاما بعد عام .

هذا باب

مالِحَقَّتْهُ أَلْفٌ وَنُونٌ زَائِدَتَانِ

أَمَّا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى (فَعْلَانِ) الَّذِي لَهُ (فَعَلَى) فَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِيهِ أَنَّهُ غَيْرُ مَصْرُوفٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ (١).

وإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ النُّونَ اللاحِقَةَ بَعْدَ الأَلْفِ بِمَنْزِلَةِ الأَلْفِ اللاحِقَةِ بَعْدَ الأَلْفِ لِلتَّائِيثِ فِي قَوْلِكَ : حَمْرَاءُ وَصَفْرَاءُ . وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ فِي السَّكُونِ ، وَالْحَرَكَةِ . وَعَدَدَ الْحُرُوفِ ، وَالزِّيَادَةِ .

وَأَنَّ النُّونَ ، وَالْأَلْفَ تُبَدِّلُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِنْ صَاحِبَتِهَا .

فَأَمَّا بِدَلِّ النُّونِ مِنَ الأَلْفِ فَقَوْلُكَ فِي صَنْعَاءَ ، وَبِهْرَاءَ : صَنْعَانِيَّ ، وَبِهْرَانِيَّ .

وَأَمَّا بِدَلِّ الأَلْفِ مِنْهَا فَقَوْلُكَ - إِذَا أَرَدْتَ / ضَرَبْتَ زَيْدًا فَوْقَفْتَ - قُلْتَ : ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَفِي قَوْلِكَ : اضْرِبْ زَيْدًا وَ (لِنُسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ) إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ : اضْرِبْ زَيْدًا ، وَلِنُسْفَعًا .

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ مُؤَنَّثٍ تَلَحُّقُهُ عَلَامَةُ التَّائِيثِ بَعْدَ التَّذْكِيرِ فَإِنَّمَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ إِلَّا مَا كَانَ مُضَارِعًا لِتَّائِيثٍ أَوْ بَدَلًا فِي أَنَّ عَلَامَةَ التَّائِيثِ لَا تَلَحُّقُهُ عَلَى لَفْظِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَّائِيثٌ عَلَى تَّائِيثٍ ، وَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : حَمْرَاءَةً ، وَلَا صَفْرَاءَةً .

فَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ : غَضْبَانَةً ، وَلَا سَكْرَانَةً ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : غَضْبَنِي ، وَسَكْرَنِي .

فَإِنْ كَانَ (فَعْلَانِ) لَيْسَ لَهُ (فَعَلَى) ، أَوْ كَانَ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوِزْنِ تَمَّا الأَلْفُ وَالنُّونُ فِيهِ

زَائِدَتَانِ - انصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ ، وَلَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ ؛ نَحْوُ : عُمَانٌ ، وَعُزْرِيَانِ ، وَسِرْحَانِ .

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ فِي الْمَعْرِفَةِ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِهِ (٢) ؛ لِأَنَّهَا كَالزِّيَادَةِ الَّتِي فِي آخِرِ سَكْرَانِ

وَانصَرَفَ فِي النُّكْرَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ مُؤَنَّثَةٌ (فَعَلَى) ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : فِي مُؤَنَّثَةٍ : عُزْرِيَانَةٌ ،

(١) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٦٤ من الجزء الأول .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١١ « وإنما دعاهم إلى إلا يصرفوا هذا في المعرفة إن آخره كآخر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فجعلوه بمنزلته في المعرفة ، كما جعلوا أفكلا بمنزلة =

وَحَصَانَةٌ ، فقد وجبت فيه حقيقة التذكير/ فمنزلة هذا من باب غضبان كمنزلة أَفْكَلٍ من باب أَحْمَرٌ ، وكمنزلة حَبْنَطَى من باب حُبْلَى وَسَكْرَى .

وسنذكرها بعقب هذا الباب إن شاء الله .

فَأَمَّا حَسَّانٌ (١) ، وَسَمَّانٌ (٢) ، وَتَبَّانٌ (٣) فَأَنْتَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مُخَيَّرٌ :

إِنْ أَخَذْتَ ذَلِكَ مِنَ السَّمَنِ ، وَالتَّبَنِ ، وَالْحُسْنِ ، فَإِنَّمَا وَزْنُهَا (فَعَّالٌ) .

وَإِنْ أَخَذْتَ حَسَّانَ مِنَ الْحَسِّ (٤) ، وَسَمَّانَ مِنَ السَّمِّ ، وَتَبَّانَ مِنَ التَّبِّ - لَمْ تَصْرِفْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ

لِزِيَادَةِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَصَرَفْتَهُ فِي النِّكَرَةِ .

فَأَمَّا فَيِّنَانٌ (٥) فَالْنُّونُ فِيهِ أَصْلٌ بِمَنْزِلَةِ الدَّالِ مِنْ حَمَادٍ ، وَذَلِكَ مَنْصَرَفٌ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنِّكَرَةِ ؛

لِأَنَّ مَعْنَاهُ : كَثِيرُ الْفَنُونِ ، كَأَفْتَانِ الشَّجَرِ ، فَهُوَ مَنْصَرَفٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَتَقْدِيرُهُ مِنَ الْفِعْلِ (فَيَعَالٌ)

عَلَى وَزْنِ بَيْطَارٍ .

= مَا لَا يَدْخُلُهُ التَّنْوِينُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نِكَرَةٍ ، وَذَلِكَ (أَفْعَلٌ) صِفَةٌ ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ ، وَكَانَ هَذِهِ النُّونُ بَعْدَ الْأَلْفِ فِي الْأَصْلِ لِبَابِ (فَعْلَانِ) الَّذِي لَهُ (فَعْلَى) ، كَمَا كَانَ بِنَاءُ أَفْعَلٍ فِي الْأَصْلِ لِلْأَفْعَالِ .. » .

(١) فِي ابْنِ يَعِيشٍ ج ٩ ص ١٥٥ : « الْقِيَاسُ يَقْتَضِي زِيَادَةَ النُّونِ وَالْأَلْفِ يَنْصَرَفُ حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ الْحُسْنِ » .

وَفِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ٢ ص ٢٤٤ : « يَرْجِعُ إِلَى الْحُسْنِ أَوْ إِلَى الْحَسِّ وَهُمَا اسْتِثْقَا قَانٍ وَاضِحَانٌ ، لِحُجُوزِ صَرْفِهِ وَمَنْعِ صَرْفِهِ » .

وَفِي الْكَامِلِ ج ١ ص ١٠٩ : « مِنْ أَخَذَ حَسَّانًا مِنَ الْحُسْنِ صَرْفَهُ ، لِأَنَّهُ وَزْنُهُ فَعَّالٌ فَالْنُّونُ فِيهِ مِنْ مَوْضِعِ الدَّالِ مِنْ حَمَادٍ وَمِنْ أَخْذِهِ مِنَ الْحَسِّ لَمْ يَصْرِفْهُ ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ فَعْلَانٌ فَلَا يَنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ » .

(٢) فِي اللِّسَانِ : السَّمَانُ : بَائِعُ السَّمَنِ . الْجَوْهَرِيُّ : السَّمَانُ أَنْ جَعَلْتَهُ بَائِعَ السَّمَنِ أَنْصَرَفَ ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ مِنَ السَّمِّ لَمْ يَنْصَرَفْ فِي الْمَعْرِفَةِ .

(٣) التَّبَّانُ (بِالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ) : سُرْوَالٌ صَغِيرٌ مِقْدَارَ شَبْرِ يَسْتُرُ الْعُورَةَ الْمَفْلُظَةَ فَقَطْ يَكُونُ لِلْمَلَا حِينَ .

جَاءَ جَمْعُهُ فِي شِعْرِ الْفَرَزْدَقِ : (الديوان ص ٨٥٦) .

وَإِنَّكَ إِذْ تَهْجُو تَمِيمًا وَتَرْتَشِي تَبَابِينَ قَيْسٍ أَوْ سُحُوقَ الْعَمَائِمِ

وَفِي اللِّسَانِ أَيْضًا : وَرَجُلٌ تَبَانٌ : يَبِيعُ التَّبْنَ وَإِنْ جَعَلْتَهُ فَعْلَانًا مِنَ التَّبِّ لَمْ تَصْرِفْهُ .

وَفِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١١ : « وَإِذَا سَمِيتَ رَجُلًا طَعَانًا أَوْ سَمَانًا مِنَ السَّمَنِ أَوْ تَبَانًا مِنَ التَّبَنِ صَرَفْتَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ ، وَالنِّكَرَةِ ، لِأَنَّهُمَا نُونٌ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ دَالِ حَمَادٍ »

(٤) فِي حَوَاشِي الْجَارِيدِيِّ ص ٢٠٧ - ٢٠٨ (الْحَسُّ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ بِالْكَسْرِ وَمَعْنَاهُ حِينَئِذٍ

الْحَرَكَةُ وَأَنْ يَمُرَّ بِكَ قَرِيبًا فَتَسْمَعُهُ وَلَا تَرَاهُ وَالصَّوْتُ . أَمَّا بِالْفَتْحِ فَمَعْنَاهُ : الْقَتْلُ .

(٥) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١١ : « وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يَسْمَى فَيِّنَانًا فَقَالَ : مَصْرُوفٌ ، لِأَنَّهُ

(فَيَعَالٌ) وَأَمَّا يُرِيدُ أَنْ يَقُولَ لَشِعْرِهِ فَنُونٌ كَأَفْتَانِ الشَّجَرِ » .

وكذلك مُرَّان (١) لَأَنَّهُ فُعَالٌ ، ومعناه : المرانة ، أَى : اللين .

فعلى هذا تصريف ما ينصرف وما لا ينصرف من هذا الباب .
فأَمَّا ما كانت نُونُهُ زائدةً وليست فيها أَلَفٌ فمنصرف فى المعرفة والنكرة ؛ لَأَنَّهُ لَا يُشَبِّه (فُعْلَانُ فُعْلَى) المنقلبة/نونه من أَلَفِهِ .

فمن ذلك : رَعَشْنُ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْارْتِعَاشِ (٢) قال :

« مِنْ كُلِّ رَعَشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشْنٍ »

وكذلك سِرْحَانُ لو صَغُرَتْ فَقَلَّتْ سُرَيْحِينَ لَصَرَفَتْ سُرَيْحِينَ فى المعرفة والنكرة ، وما كان مثله نحو تصغيرك سُلْطَانًا ، وَضُبْعَانَا إِذَا قَلَّتْ : سُلَيْطِينَ ، وَضُبَيْعِينَ (٣) .

وكذلك (ضَيْفَنَ) النون زائدة ؛ لَأَنَّهُ الَّذِى يَجِىءُ مَعَ الضَّيْفِ ، فَتَقْدَرُهُ : فَعْلَنُ (٤) .

= وفى شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٢٣٩ : « يقال : رجل فينسان ، أَى : حسن الشعر طويله وهو منصرف ... والواجب الحكم بزيادة الياء بشهادة الاشتقاق ، لأن الفنن : الفصنن والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زيادة الياء ، وقال الجوهري : هو فعلان من الفين وهو مدفوع بما ذكرناه » .

وفى اللسان : وان أخذته من الفينة - وهو الوقت من الزمان - الحقته بباب فعلان وفعلانة ، فصرفته فى النكرة ، ولم تصرفه فى المعرفة ..

وانظر ابن يعيش ج ٩ ص ١٥٥ ، وعيىث الوليد ص ١٥٣ .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « وسألت الخليل عن رجل يسمى مرانا فقال : أصرفه ، لان المران انما سمي للينه فهو فعال ، كما يسمى الحماض لحموضته ، وانما المرانة اللين » .
فى اللسان : المران بالضم : الرماح الصلبة اللدنة واحدها : مرانة .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ : « فيكون على فعلى فى الصفة . قالوا : رعشن وضيفن ؛ وعلجن ولا نعلمه جاء اسما » .

وقال فى ص ٣٥٠ : « وكذلك الرعشن لانه من الارتعاش . والضيفن لانه من الضيف . والعلجن لانه من الغلظ » .

وفى اللسان : جمل رعشن سريع لاهتزازة فى السير وناقة رعشنة ورعشاء كذلك .

وانشد البيت :

والبيت لرؤبة وروايته فى الديوان ص ١٦٢ :

اليك بالمنتحيات الذقن ... بكل رعشاء وناجٍ رَعَشْنِ .

وانظر المنصف ج ٣ ص ٢٦ .

ناج : سريع .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١١ : « فاذا حقرت سرحان اسم رجل ، فقلت سريحين صرفته ، لان آخره الآن لا يشبه آخر عضبان ، لانك تقول فى تصغير غضبان : غضيبان ، ويصير بمنزلة غسيلين ... » .

(٤) انظر تعليق رقم ٢ من هذه الصفحة .

هذا باب

ما كانت آخره ألف مقصورة

للتأنيث ، وللإلحاق

أما ما كانت ألفه للتأنيث ؛ نحو : حُبْلَى ، وَسَكْرَى فقد تقدّم قولنا فيه أنّه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة (١).

وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصرف في النكرة ؛ لأنّه مُلْحَق بالأصول ؛ ومنوع من الصرف في المعرفة ؛ لأنّ ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث ، فموضعه من حُبْلَى وأخواتها كموضع أَفْكَلٍ من أحمر وكموضع عثمان من عطشان .

فمن ذلك / حَبْنَطَى إنما هو من حَبِطَ . بَطْنُهُ ، فالنون والألف زائدتان ؛ لتبلغ بهما بناء سَفَرَجَل ، وعلى هذا تقول للمرأة : حَبْنَطَاء . ولو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها الهاء ؛ لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث .

وكذلك أَرْطَى ملحق بجعفر ، ووزنه (فَعْلَى) ملحق بفعلل ، وعلى ذلك نقول في الواحدة : أَرْطَاة .

ومثله مِعْزَى ملحق بهجرع . ودرهم .
فأما ما كان مثل ذِفْرَى . وتَتْرَى (٢) الذي يكون فيه الأمران : الإلحاق والتأنيث ، وما كان من بابيه فسنذكره في موضعه إن شاء الله .

(١) تقدم في ص ٣١٩ .

(٢) ذكر في الجزء الثاني ص ٢٣٣ أن ألف ذِفْرَى للتأنيث وكسرها على ذِفَارَى وسيذكر في ص ٢٣٩ أن ألف تَتْرَى للإلحاق أو للتأنيث .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٨ - ٩ : « فأما ذِفْرَى فقد اختلفت العرب فقالوا : هذه ذِفْرَى أسيلة ، فنونوا وهي أقلها ، وقالوا : ذِفْرَى أسيلة وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها الف تأنيث .

فأما من نون جعلها (هكذا) ملحقة بهجرع ، كما أن واو جدول بتلك المنزلة . وكذلك تَتْرَى فيها لفتان .. » .

فرى في السبعة بتوين تَتْرَى ومنع صرفها في قوله تعالى (ثم أرسلنا رسلنا تَتْرَى) النشر ج ٢ ص ٢٢٨ والاتحاف ص ٣١٩ .

هذا باب

ما كان من أَفْعَلْ نَعْتاً

يصلح فيه التأويلان جميعاً

فمن ذلك أَجْدَل ، وَأَخِيل^(١) الأَجَوْدُ فيهما أن يكونا اسمين ؛ لأنَّ الأَجْدَلْ إِنَّمَا يَدُلُّ على الصقر بعينه ، والأَخِيلُ أيضاً : اسم طائر .

٣

٢٩٩

فإن قال قائل : إنَّ (أَجْدَلْ) إِنَّمَا هو مأخوذ من الجَدَلْ وهي شدة الخلق/وأَخِيلْ إِنَّمَا هو هو أَفْعَلْ مأخوذ من الخيلان ، وكذلك أَفْعَى إِنَّمَا هو (أَفْعَلْ) مأخوذ من النكادة^(٢) .

قيل له : فَإِنَّهُ كذلك ، وإلى هذا كان يذهب من يراه نعتاً ، ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وليس بأَجَوْدِ القولين .

أجودهما : أن تكون أسماء منصرفة في النكرة ؛ لأنها - وإن كان أصلها ما ذكرنا - فَإِنَّمَا تدلُّ على ذات شيء بعينه .

ألا ترى أن أَجْدَلْ لا يدلُّ إلا على الصقر ، تقول : أَجْدَلْ بمنزلة قولنا : صقر .

وكذلك أَفْعَى لا يدلُّ إلا على هذا الضرب من الحيات .

ومثل ذلك أَخِيل ؛ لأنه يدلُّ على طائر بعينه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « باب ما كان من (أفعل) صفة في بعض اللغات واسما في أكثر الكلام .

وذلك أجدل ، وأخيل وأفعى . فأجود ذلك : أن يكون هذا النحو اسما ، وقد جعله بعضهم صفة ، وذلك لان الجدل شدة الخلق ، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد .
وأما أخيل فجعلوه من أخيل من الخيلان للونه ، وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه .

وعلى هذا المثال جاء أفعى كأنه صار عندهم صفة وإن لم يكن له فعل ، ولا مصدر » .
وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٦٨-٢٧٩ .

(٢) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٤٢ : « توهم أنها موضوعة للصفة لما رأوا أنها للحيية الخبيثة الشديدة من قولهم : فوعة السم ، أى : شدته » .
وفي الهمع ج ١ ص ٣١ فلحظ (في أفعى) معنى خبيث منكر وقيل : انه مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله : أفوع ثم قلب فصار أفعى .
وانظر مقاييس اللغة ج ٤ ص ٥١٢ .

وهو الذى يلزم عندى فى أَبْغَثَ لطائر (١) .

فَأَمَّا الْأَسْوَدُ - إذا عنيت الحية ، والأَدهم - إذا أَرَدْتَ القيد ، والأَرْقَم - إذا عنيت الحية -
فنعوتٌ غير منصرفة فى معرفة ولا نكرة ؛ لأنها تحلية لكل ما نُعِتَ بها غير دالَّة على لون بعينه (٢) .

فَأَمَّا (أَوَّلُ) فهو يكون على ضربين : يكون اسماً ، ويكون نعناً موصولاً به من كذا .
وأما / كَوْنُهُ نَعْنًا فقولُه : هذا رجلٌ أَوَّلُ منك ، وجاءنى هذا أَوَّلُ من مجيئك ، وجئتكَ أَوَّلُ
من أَمْس .

وأما كَوْنُهُ اسماً فقولُه : ما تركت له أولاً ولا آخرًا كما تقول : ما تركت له قديماً ولا حديثاً .
وعلى أى الوجهين سُمِّيَتْ به رجلاً انصرف فى النكرة ؛ لأنه على باب الأسماء بمنزلة أَفْكَلَ ،
وعلى باب النعوت بمنزلة أَحْمَرُ (٣) .

وفى اللسان : وفوعة السم حدثه وحرارته قال ابن سيده : وقد قيل : الـافـعـوان منه
على هذا : أفلعان .

فى اللسان : كل شيء جر على صاحبه شرافه نكد ، وصاحبه أنكد .
ولم أجد فى كتب اللغة النكادة .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ولكن الصفة ربما كثرت فى كلامهم ، واستعملت ، وأوقعت
مواقع الأسماء حتى يستغنوا بها عن الأسماء ، كما تقول : الأَبْغَثُ وانما هو من البَغْثَةِ وهو
لون » .

فى اللسان : « قال أبو منصور : جعل الليث البغاث والأبغث شيئاً واحداً ، وجعلهما معا
من طير الماء قال : والبغاث عندى غير الأبغث ، فأما الأبغث فهو من طير الماء ، وسمى أبغث لبغثته
وهى بياض الى الخضرة ، وأما البغاث فكل طائر ليس من جوارح الطير » .
وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٥ .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما أدهم - إذا عنيت القييد - والأسود - إذا عنيت
الحية - الأرقم - إذا عنيت الحية - فانك لا تصرفه فى معرفة ولا نكرة ، ولم تختلف فى
ذلك العرب » .

فان قال قائل : اصرف هذا ، لأنى أقول : أدهم ، وأراقم فانت تقول : الأبطح والأباطح ،
وأجارح : وأبارق » .

(٣) سيبويه ج ٢ ص ٤٥-٤٦ : « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ، ومذ عام أول
فقال : (أول) ها هنا صفة ، وهو أفعـل من عامك ، ولكنهم الزموا هنا الحذف استخفافاً ،
فجعلوا هذا الحرف بمنزلة أفضل منك » .

وقد جعلوه اسماً بمنزلة أفكل وذلك قول العرب : ما تركت له أولاً ، ولا آخرًا ، وأنا أول
منه ؛ ولم يقل : رجل أول منه ، فلما جاز فيه هذان الوجهان أجازوا أن يكون صفة ، وأن يكون
اسماً .

فَأَمَّا أَرْمَلٌ فَإِنَّهُ اسْمٌ تُبِعَتْ بِهِ . والدليل على ذلك أَنَّ مؤنثه على لفظه . تقول للمرأة : أَرْمَلَةٌ ، ولو كان نعتاً في الأصل لكان مؤنثه فَعْلَاءً ؛ كما تقول : أحمر ، وحمراء . فقولهم : أَرْمَلَةٌ دليل على أَنَّهُ اسم .

وكذلك أَرْبَعٌ إِنَّمَا هُوَ اسْمٌ لِلْعَدَدِ وَإِنْ تُبِعَتْ بِهِ فِي قَوْلِكَ : هُوَ لاءِ نِسْوةِ أَرْبَعٍ . لا اختلاف في ذلك (١) .

وإِنَّمَا جاز أن يقع نعتاً وأصله الاسم ؛ لأن معناه : معدودات ؛ كما تقول : مررت برجل أسدٍ ؛ لأنه معناه : شديد .

= وعلى أي الوجهين جعلته اسماً لرجل صرفته في النكرة .
واذا قلت : عام أول فانما جاز هذا الكلام لانك تعلم به انك تعنى العام الذى يليه عامك ، كما أنك اذا قلت : أول من أمس أو بعد غد فانما تعنى الذى يليه أمس ، والذى يليه غد .
وأما قولهم : ابدأ به أول ؛ وابدأ بها أول فانما تريد أيضاً أول من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل ، وأنت تريد من غيرك ، الا أن الحذف لزم صفة عام ، لكثرة استعمالهم اياه حتى استغنوا عنه .
ومثل هذا في الكلام كثير . والحذف يستعمل في قولهم : ابدأ به أول أكثر وقد يجوز أن يظهره الا أنهم اذا أظهره لم يكن الا الفتح .
وسألته عن قول بعض العرب - وهو قليل - : مذ عام أول فقال : جعلوه ظرفاً في هذا الموضع ، فكانه قال : مذ عام قبل عامك «
جاء عام أول في قول الحماسي :

يا أيها العام الذى قد رابني أنت الفداء لذكرٍ عامٍ أولاً

والخلاصة أن (أول) لها استعمالات ثلاثة :
تكون أفعال تفضيل ذكرت معها من أو حذفت على أن تقدرها في الكلام فتمنع من الصرف .

وتكون اسماً منصرفاً وذلك عند حذف من وعدم تقديرها .
وتكون ظرفاً منصوباً أو مبنياً على الضم كالفراغات .
وانظر ابن يعيش ج ٦ ص ٣٤-٩٧-٩٨ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ :
وشرح الشافعية ج ٢ ص ٣٤٠ ، والخزانة ج ٢ ص ٣٤٢ ، ج ٣ ص ٥٠٥ وكتابات أبي البقاء ص ٨٣-٨٤ .

(١) في شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٩٨ - ١٩٩ .
« واحترزت بقولي : تاء انثى به لم توصلا ٠٠٠ من نحو أرملة وهو الفقير ؛ وأباتر : وهو القاطع رحمه وأدابر : وهو الذي لا يقبل النصح ومن يعمل : وهو الجمل السريع ، فكل واحد من هذه الأمثلة وصف أصيل الوصفية ، وعلى وزن فعل مضارع لكنها تلحقها تاء التانيث فيقال امرأة أرملة ، وأباترة ، وأدابرة ؛ ونافعة يعملة فانصرفت لذلك .
وانما بطل حكم الوزن بلحاق التاء ، لأن لحاقها مزيل لشبه المضارع اذ لا تلحقه تاء التانيث .

و (أربع) أحق بالصرف من أرملة ، لأن فيه ما في أرملة من لحاق التاء ويزيد عليه أن وصفيته عارضة » .

فإن قال قائل : فالرجل ليس بأسد ولكن معناه : مثل أسد ، والأربع حقيقة عدد .
 قيل : إنما يخرج هذا وشبهه على تأويل الفعل وصحته إذا جاز في التمثيل ، ومثل الشيء
 غيره ؛ إذا / كان المثل مضافا إليه ولكنه الأول الذي هو نعت .
 فالشيء الذي يخرج على أنه الأول على غير حذف أجود .
 ألا ترى أن قولك : زيد أسد معناه مثل أسد ، فقد حذفت المثل وأنت تريد . ولولا تقدير
 المثل لم يكن كلاما . وقولك : جواريك أربع حقيقة على غير حذف ، ولكن لما أردت النعت
 قدرت تقدير الفعل ؛ لأن النعت تحلية ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل مثلك ، فإنما
 أردت مثله لك ، ولولا ذلك لم يكن نعتا .
 وكان الأخفش لا يصرف أرمل ، ويزعم أنه نعت في الأصل ، وله احتجاج نذكره في موضعه (١)
 إن شاء الله .

وليس على هذا القول أحد من النحويين علمناه .

فأما أجمع وأكع ، فمعرفة ولا يكون إلا نعتا . فإن سميت بواحد منهما رجلا صرفته
 في النكرة .

والفضل بينه وبين أخمر وجميع بابيه ، أن (أحمر) كان نعتا وهو نكرة ، فلما سميت به
 ازداد ثقلا ، و (أجمع) لم يكن نكرة ، وإنما هو معرفة ونعت ، فإذا سميت به صرفته في النكرة
 لأنك لست تردده إلى حال كان فيها لا ينصرف (٢) .

فأما أولق (٣) ، وأيصر (٤) فإن في كل واحد منهما حرفين من حروف الزيادة . ففي (أولق)

= وفي سيبويه ج ٢ ص ٢ : « باب أفعال إذا كان اسما ...
 فما كان من الاسماء أفعال فنحو افكل ، وأزمل ، وأيدع . وأربع لا تنصرف في المعرفة ،
 لأن المعارف أثقل ، وانصرفت في النكرة ، لبعدها من الأفعال ... »
 (١) لم يذكر شيئا فيما سيأتي عن أرمل وعن خلاف الاخفش .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « وأما اجمع ؛ وأكع فإذا سميت رجلا بواحد منهما لم تصرفه
 في المعرفة ، وصرفته في النكرة ، وليس واحد منهما في قولك : مررت به اجمع أكع بمنزلة
 أحمر ، لأن أحمر صفة للنكرة ؛ وأجمع وأكع انما وصفت به معرفة ، فلم ينصرفا ، لانهما
 معرفة ، فاجمع ها هنا بمنزلة كلهم » .

يريد سيبويه بقوله : وصفت به معرفة التوكيد وكثيرا ما يطلق الصفة على التوكيد
 وكذلك صنع المبرد .

(٤) تقدم الحديث عنها ص ٣١٦ .

(٣) تقدم حديثها ص ٣١٦ .

الهمزة والواو ، فلا بُدَّ من الاشتقاق حتَّى يُعْلَمَ أَيُّهُمَا الْأَصْلُ ؟ فنظرت إلى أَوَّلَقِ فإذا الفِعْلُ منه أَلِيقَ الرجلُ فهو مَالِقٌ : إذا أَصابه لَمَمٌ من الجنون ، فعلمنا أَنَّ الهمزة أَصْلٌ . وَأَنَّ الواو زائدة ؛ فتقديره : فَوَعَلَ مثل كَوَثَرَ ، فهو مصروف في المعرفة والنكرة .

وكذلك (أَيَّصَرَ) يجمع على فِعَالٍ فيقال في جَمْعِهِ : إِصَارٌ ، فتثبت الهمزة . وتسقط الياء

كما قال الأعشى :

فهذا يُعِدُّ لَهُنَّ الْخَلَى وَيَنْقُلُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْإِصَارَا (١)

(١) تقدم في ص ٣١٧ .

هذا باب

تسمية الواحد / مؤنثا كان أو مذكرا

٣
٣٠٣

بأسماء الجمع

قد تقدّم قولنا في جمع التكسير إنّه بمنزلة الواحد . يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد ، فإذا نقلت منه شيئا ، فسميت به مذكرا فهو على تلك الحال ، وذلك أنك إن سميت مذكرا أنمارا ، أو كلابا انصرف ، كما ذكرت لك في (أفعال) ؛ لأنّ هذا المثال ينصرف في المعرفة والنكرة (١) . فإن سمّيته أكلب ، وأكّتب - لم ينصرف في المعرفة لزيادة الهمزة في أوله ؛ لأنّها على مثال أعبد ، وأقتل .

وينصرف هذا المثال في النكرة ؛ لأنّه ليس بنث ، وإنّما المتنع من الصرف من هذا المثال في النكرة (أفعل) الذي يكون نعنا ؛ لأنّه لا يقع شيء مما على وزن الأفعال نعنا إلّا ما كان على أفعل . فإن سمّيته بغلمان لم ينصرف وكان كسرّحان الذي هو واحد .

فإن سمّيته بقضبان فعاله كحال عثمان في الامتناع من الصرف في المعرفة ، وأنّه ينصرف في النكرة لأنّه ليس شيء من هذا المثال يكون له (فعل) إلّا ما كان على (فعلان) الذي هو في / السكون والحركة ، والزيادتين على مثال حمراء . فهذا يجمع هذا الضرب من الجمع .

٣
٣٠٤

فأمّا ما كانت فيه هاء التانيث ، جمعا كان أو واحدا ، نحو : طلحة ، ونسابة ، وأجربة ، وصياقلة - فقد أجمعنا (٢) القول فيه أنّه لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ، واحدا كان أو جمعا ، قليل العدد كان أو كثيرا ، عربيا كان أو أعجميا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١ : « وأعلم أنك إذا سميت رجلا خروقا أو كلابا ، أو جمالا صرفته في النكرة والمعرفة وكذلك الجماع كله .

الا تراهم صرفوا أنمارا ، وكلابا وذلك أن هذه تقع على المذكرة وليس يختص به واحد المؤنث فيكون مثله . الا ترى أنك تقول : هم رجال ، فتذكر كما ذكرت في الواحد ، فلما لم تكن فيه علامة التانيث ، وكان يخرج اليه المذكر ضارع المذكر الذي يوصف به المؤنث ، وكان هذا مستوجبا للصرف ... » .

وانظر ص ٢٢٩ ، ٢٣٠ من هذا الجزء .

(٢) انظر ص ٢٢٧ .

فلان سَمِيَتْ رجلاً بمساجد ، وقناديل فلان النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ؛ ويجعلون حاله وهو اسم لواحد كحالته في الجمع (١) .

وعلى هذا لم يصرفوا سراويل (٢) وإن كانت قد أُعْرِبَتْ ؛ لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

فأما العُجْمَةُ فقد زالت عنها بأنّها قد أُعْرِبَتْ ، إلا أبا الحسن الأَخْضَش فإنه كان إذا سَمِيَ بشيء من هذا رجلاً أو امرأة صرفه في النكرة ، فهذا عندي هو القياس ، وكان يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد ، فلما نقلته فسميتُ به / الواحد خرج من ذلك المانع . وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في مدائني وبابه أنه مصروف في المعرفة والنكرة .

وصياقلة أنه مصروف في النكرة ممتنع بالهاء من الصرف في المعرفة ؛ لأنهما قد خرجا إلى مثال الواحد .

قيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسم الرجل في المعرفة ؟

فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال [ما] لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فهو عنده في هذا المثال بمنزلة الملحق بالألف لما فيه ألف التانيث ، وبمنزلة أفكَل وبابه . من أحمر وبابه ، وبمنزلة عثمان وسِرْحان ، من باب غضبان وسكران .

فأما سراويل فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحدا ، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب .

ومن العرب من يراها جمعا واحدا سراولة (٣) ويُنْثِلُون :

(١) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٥ ، ص ٢٠٠ .

(٢) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ١٥١ : « قال السجستاني : السراويل مؤنثة لا نعلم أحدا ذكرها » قال : وبعض العرب يظن السراويل جماعة ، لأن وزنها وزن الجماعة . قال : وسمعت من الأعراب من يقول سراويل بالشين معجمة كأنه سمعه بالفارسية وهو لا يعرفه . »

(٣) سراويل أعجمية معربة ، ومنعت الصرف ، لأنها وقعت على مثال العربية لا يدخله الصرف — هكذا قال المبرد في ص ٣٢٦ ثم أعاد ذلك هنا مرة أخرى وهو ما يراه سيبويه ثم ذكر رأيا آخر الذي يقول أنها عربية جمع سراولة وبين وجهته ؛ ولم يصرح باختيار هذا الرأي أو بترجيحه .

والسيرافي وابن يعيش والرضي ينسبون إلى المبرد أنه خالف سيبويه في منع صرف سراويل .

قال السيرافي في تعليقه على سيبويه ج ٢ ص ١٦ :

« ومن الناس من يجعله جمعا لسراولة ، فيكون جمعا لقطع الخرق ، واعتمد هذا المذهب أبو العباس » .

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٤ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٥٠ .

• عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالُهُ (١)

أفمن رآها جَمْعاً يقال له : إِنَّمَا هِيَ اسمٌ لشيءٍ واحد ، فيقول : جعلوه أجزاءً ؛ كما نقول : دخاريص القميص والواحد دِخْرَصَة (٢) فعلى هذا كان يرى أَنَّها بمنزلة قناديل ؛ لِأَنَّها جَمْعٌ لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، ولكن إن سُمِّيَ بها صرفها في النكرة كما وصفت لك في غيرها .

واعلم أَنَّ كُلَّ جَمْعٍ ليس بينه وبين واحده إِلَّا الهاءُ فَإِنَّه جَارٍ على سُنَّةِ الواحد وإن غنيت به جَمْعُ الشيء ؛ لِأَنَّهُ جنس .

من أَنَّه فليس إلى الاسمِ يقصد ، ولكنَّه يُؤنَّثُها على معناه ؛ كما قال عز وجل : (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ) (٣) ؛ لِأَنَّ النخل جنس . وقال : (فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) (٤) ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ نَخْلَةٍ فهو على المعنى جماعة .

(١) تمامه : فليس يَرُقُّ لِمُسْتَعْطَفٍ .

في الخزانة ج ١ ص ١١٣ : قيل : البيت مصنوع ، وقيل : قائله مجهول ، والذي ابتشه قال : ان سروالة واحدة السراويل وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقه مع الحكم بانها واحدة السراويل ؟ هذا لا يكون .

وقال السيراقي : سروالة لفة في السراويل اذ ليس مراد الشاعر : عليه من اللؤم قطعة من جزء السراويل .

من اللؤم : حال من سروالة .

وسروالة : مبتدأ خبره عليه . والفاء للتعليل في (فليس) .

انظر شواهد الشافية ص ١٠٠ والعيني ج ٤ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ واللسان (سرل) .

(٢) في اللسان : واحد الدخاريص دخرص ، ودخْرَصَة والدخريص (من الثوب) وهو ما يوصل به البدن ليوسعه .

(٣) القمر : ٢٠ .

(٤) الحاقة : ٧ .

اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه لفتان :

التأنيث وهو لغة الحجاز ، والتذكير وهو لغة تميم ، وقد جاءت اللفتان في القرآن الكريم كما مثل المبرد هنا وكقوله تعالى (والسحاب المسخر : البقرة : ١٦٤) . (سحاب مركوم - الطور : ٤٤) . (من الشجر الاخضر - يس : ٨٠) . (ومنه شجر فيه تسيمون - النحل : ١٠) هذا في التذكير وفي التأنيث قوله تعالى (وينشئ السحاب الثقال - الرعد : ١٢) . (لاكلون من شجر من زقوم فمائلون منها البطون - الواقعة : ٥٢) .

انظر أمالي الشجري ج ١ ص ٨٣ ، ج ٢ ص ٢٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٥٢ والبحر المحيط ج ١ ص ٨٣ ، ج ٣ ص ٣٨٠ .

عرض المبرد لهذا في كتابه المذكر والمؤنث فقال :

فأما ما يكون لأجناس فأنما يقع واحده ، من جنس : نحو قولك : تمره وبرة وشعميرة =

ألا ترى أَنَّ (القوم) اسم مذكّر ! وقال عز وجل : (كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ) (١)
لأنّ التقدير - والله أعلم - : إنّما هو جماعة قوم نوح .

وذلك الجَمْع ؛ نحو : حصاة وحصى ، وقناة وقنّاء ، وشعييرة وشعير ، وكل ما/ كان مِثْلَ
هذا فهذا مجازُهُ .

ومن الجَمْع ما يكون اسماً للجَمْع ، ولا واحد له من لفظه ، فمجاز ذلك أن يكون مؤنثاً كالواحد
الذى يُعنى به الشيء المؤنث ، إلّا ما كان لجماعة الآدميين ، وذلك نحو : غنم ، وإبل (٢) فإنّك
تقول في تصغيره : غُنيمة ، وأبيلة ؛ كما تقول في تصغير دار : دُويرة ، وتصغير هند : هُنيدة .
وأما ما كان من الآدميين من ذلك فنحو : رهط ونفر وقوم ، لا تقول في تصغير شيء
من ذلك إلّا كما تقول في تصغير الواحد المذكّر : قُويم ، ورُهَيْط ، ونُفَيْر .
فإن سميت بشيء من جميع هذا المؤنث الذى ليس فيه علامة تأنيث ، ولا مانع ممّا ذكرت

= وبقرة . فحق هذا اذا خرجت منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير ؛ فتقول : هو التمر ،
وهو البر ، وهو العنب ، وكذلك كل ما كان فى منهاجه . قال الله تعالى : (تنزع الناس كأنهم
أعجاز نخل منقعر) فهذا لمن جعل هذه الأشياء اجناساً ، ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة
انث ، فقال : هى التمر ، وهى الشعير ، وكذلك ما كان مثلها . قال الله عز وجل : (كأنهم أعجاز
نخل خاوية) وقرئ هذا الحرف على وجهين : (ان البقر تشابه علينا) فهذا قول من قال :
هو البقر ، ومن قال : هى البقر على معنى جماعة قال : (تشابه علينا) أى تشابهه ، ولهذا باب
من العربية .

وعلى معنى الجماعة جاء قول الله عز وجل : (كذبت قوم نوح المرسلين) فقال : كذبت : لأنهم
جماعة . فتقديره : كذبت جماعة قوم نوح أو جماعة نوح . كل ذلك جيد ، وكذلك : (كذبت
قبلهم قوم نوح المرسلين) . الورقة ١٣٢ ١٣٣ وكرره فى الورقة ١٤٠ .

(١) الحج : ٤٢ . وسورة ص : ١٢ . غافر : ٥٠ ق : ١٢ ، والقمر : ٩ . وانظر شرح الكافية
للرضى ج ٢ ص ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) قال فى كتابه المذكر والمؤنث : « ألا ترى انك تقول فى تصغير غنم : غنيمة ولا واحد له ،
وفى ابل : أبيلة . وكذلك خيل بمنزلة هند ودعدو قدر وشمس » الورقة ١٣٧ .
وقال فى الورقة ١٣٩ : « وتقول فى باب منه آخر : هذه ابل . وهذه غنم . وهذه خيل .
لانه اسم واقع فى الاصل للجماعة من غير الآدميين . فإذا صغرت شيئاً من هذا قلت :
خبيلة وغنيمة وأبيلة ، فتأنيثه كتنائث الواحد . »

وانظر المقتضب الجزء الثانى ص ١٨٦ وكتاب سيبويه ج ٢ ص ١٧٣ وشرح الكافية للرضى
ج ٢ ص ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ والخزانة ج ٣ ص ٣٨١ .

رجلا - فهو مصروف في المعرفة والنكرة ، وذلك نحو : عُنُق : جَمْعُ عُنُق (١) .
وكذلك كُلُّ ما كان جَمْعُهُ لمؤنث أو مذكر ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد فهو
مصروف إذا سميت به مذكرا .

فإن قال قائل : فكيف انصرف في المعرفة وأصله التانيث ؟
فإنما ذلك / لأنَّ تانيثه ليس بحقيقي ، إنما قلت : هي الجمال ، وهي الرجال على معنى
هي جماعة الرجال ، وجماعة الجمال .

ألا ترى أنَّ المؤنث والمذكر يخرجان إلى اسم واحد ، فنقول : هي أَيْنُق ؛ كما تقول :
هي الجمال ؛ فإنما تريد بها جميعا : جماعة (٢) . فأما الواحد فتانيثه وتذكيره واقعان له .

والتانيث ، والتذكير في الواحد على ضربين :
أحدهما : حقيقة ، والآخر : لفظ . فهما في تركب الصرف سواء ، لأنَّ الصرف إنما هو
لللفظ ، وليس في الإخبار عنهما سواء .

فأما الحقيقي فما كان في الرجل والمرأة ، وجميع الحيوان ؛ لأنك لو سميت رجلا طلحة
لخبرت عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكرا .

ولو سميت امرأة ، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكر لخبرت عنها كما كنت تُخبر
عنها واسمها مؤنث . وذلك نحو امرأة سميتها جعفرا فتقول : جاءني جعفر ؛ كما تقول :
جاءني حمدة ، ولا يجوز أن تقول : جاءني ؛ لأنَّ التانيث حقيقة ، / كما لا يجوز أن تقول :
جاءني طلحة وأنت تعني رجلا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١-٢٢ : « فإن قلت : ما تقول في رجل يسمى بعنوق ؟ فإن
عنوقا بمنزلة خروق ؛ لأن هذا التانيث هو التانيث الذي يجمع به المذكر وليس كتانيث
عناق . ولكن تانيثه تانيث الذي يجمع المذكورين وهذا التانيث الذي في عنوق تانيث حادث . »
العناق : دويبة طويلة الظهر انظر حياة الحيوان ج ٢ ص ١٢٩
والأنثى من أولاد المعيز .

(٢) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : (فإن كان سمي بجمع قد كسر عليه واحده نحو
قولك : جمال وجبال وبيوت وقيود . وما كان كذلك مما لم نسمة لم تمنعه من الصرف اذا
صار اسما للمذكر الا أن يحدث فيه ما يمنع الواحد ، كقولك : غلمان وقضبان وأحمره وفتية ؛ فإن
الهاء والنون بعد الألف يمنعان الصرف في المعرفة ، فهو كقولك : بقرة وتمره وسرحان
وعثمان لأن تانيث التكسير لا يعتد به ، إذ كان يخرج اليه المؤنث والمذكر كقولك : بيوت
وشيوخ كقولك عنوق . فهذا جمع مؤنث ، وذلك جمع مذكر فليس له تحقيق تانيث ، ألا ترى أنك
تقول : جاءت الرجال و (كذبت قبلهم قوم نوح) لانه ليس تانيث حقيقة . » الورقة (١٣٧) .

والتأنيث الثاني ، والتذكير نحو قولك : يوم ، وليلة ، وبلدة ، ودار ومنزل ، فليس في هذا أكثر من اللفظ .

فلو قلت : قَصُرَ ليلتُك ، وعَمَرَ دارُك لجاز ؛ لأنَّ الدار والمنزل شيء واحد . ليس في الدار حقيقة تَصَرِّفُهَا عن ذلك ، وكذلك البلد والبلدة (١) . قال الله عزَّ وجلَّ : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) وقال : (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) .

وقال في تأنيث الجمع : (وَقَالَتْ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) (٢) ؛ لأنَّ الإخبار ليس عن واحد . فإن قال : قام جواريك صلح ، ولو قال : قام جاريتُك لم يجز ، وكذلك لا يجوز : قام مسلماتُك ، وجاراتك ولكن قامت ؛ لأنَّ هذا جَمْعٌ حقيقٌ . لا يغيّر الواحد عن بناءه (٣) إِلَّا أَنْ يضطرَّ شاعر كما قال :

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيظَلُ أُمُّ نِسْوَةٍ (٤) .

ولو قال في الشعر : قام جاريتُك لصلح ، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلأما ، فتقول : قام يوم كذا وكذا جاريتُك ، ولا يجوز/ مِثْلُ هذا عندنا في الكلام . وهذا الجمع إنما هو على حدِّ التشنية . فالألف والتاء في المؤنث كالواو والنون في المذكر .

(١) قال المبرد في المذكر والمؤنث : (اعلم أنه (ما) كان مؤنثا في نفسه بحق التأنيث الذي لا يكون إلا في الحيوان فكل اسم يقع عليه فحقه ألا تخبر عنه إلا كما يخبر عما يؤكد التأنيث لفظا ومعنى . والمذكر مما ذكرنا لا يخبر عنه إلا كما يخبر عما تذكيره لفظا ومعنى ، لأن الخبر عن المسمى ، وليس عن الاسم . تقول : قال الخليفة كذا ، وقال الراوية ، وجاء النسابة ، لأنك تخبر عن الذات ، ولست تريد أن الاسم هو الذي جاء وقال : وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم إذا كان ذلك اسما لمؤنثة الذات ، وإنما صلح أن تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة و (وأخذ الذين ظلموا الصيحة) : لأنه ليس تحت ذا معنى له حقيقة التأنيث ، وكل شيء كان مؤنثا من غير الحيوان فإنما تأنيثه للفظه ؛ ولك أن تذكره على معناه « الورقة (١٣٨ ، ١٣٩) » .

(٢) النسوة اسم جمع عند سيبويه قال ج ٢ ص ٨٩ : « وليست نسوة جمع كسر له لواحد » وانظر ص ١٤٢ منه وكذلك عند المبرد المقتضب الجزء الثاني ص ٢٩٢ ويرى أبو حيان أنها جمع تكسير للقلة لا واحد له من لفظه البحر المحيط ج ٥ ص ٢٩٩ .

ولم أجد هذه القراءة : « وقالت نسوة » فيما رجعت إليه من كتب القراءات والتفسير .

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٦ .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ١٤٧ ، ١٤٨ .

هذا باب تسمية المؤنث

اعلم أن كل أنثى سميتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد فغير مصروف ، كانت فيه علامة التانيث أو لم تكن ، مذكرا كان الاسم أو مؤنثا ، وذلك نحو امرأة سميتها قدما أو قمرا أو فخذًا أو رجلا .

فإن سميتها بثلاثة أحرف أو سطها ساكن ، فكان ذلك الاسم مؤنثا أو مستعملا للتانيث خاصة ، فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم علم التانيث نحو : شاة ، فإن ذلك قد تقدم قولنا (١) فيه . وذلك نحو امرأة سميتها بشمس أو قدم ، فهذه الأسماء المؤنثة .

وأما المستعملة للتانيث فنحو : جمل ، ودعد ، وهند . فانت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس .

فأما من صرف فقال : رأيت دعدا ، وجاءتني هند ، فيقول : خفت هذه الأسماء ؛ لأنها على أقل الأصول ، فكان / ما فيها من الخفة معادلا ثقل التانيث .

ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته ؛ نحو : عقرب وعناق ، موجود فيما قل عدده ؛ كما كان ما فيه علامة تانيث في الكثير العدد والقليل سواء (٢) .

(١) ص ٣٢٢ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢ : « باب تسمية المؤنث » .

اعلم أن كل مؤنث سميتها بثلاثة أحرف متوال منها حرفان بالتحرك لا ينصرف . فإن سميتها بثلاثة أحرف ، فكان الأوسط منها ساكنا ، وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد فانت بالخيار : أن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه ، وترك الصرف أجود .

وتلك الأسماء نحو : قدر ، وعنز ، ودعد ، وجمل ، ونعم ، وهند قال الشاعر فصرف ذلك ولم يصرفه :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدُ ، وَلَمْ تُغْدَ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

فصرف ، ولم يصرف .

وانما كان المؤنث بهذه المنزلة ، ولم يكن كالذكر ، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ، ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشد تمكنا ، كما أن النكرة هي أشد تمكنا من المعرفة ، لأن الأشياء انما تكون نكرة ، ثم تعرف ، فالتذكير قبل وهو أشد تمكنا عندهم ... » .

فإن سُمِّيت مؤنثاً باسم على هذا المثال أعجمي ، فإنه لا اختلاف فيه أنه لا ينصرف [في المعرفة] (١) وذلك نحو امرأة سُمِّيتها بخش ، أو بدل ، أو بجاز ، لأنه جَمَعَ مع التأنيث عجمة ، فاجتمع فيه مانعان (٢) .

فإن سُمِّيت مؤنثاً بمذكر على هذا الوزن عربي فإن فيه اختلافاً :
فأما سيبويه والخليل والأخفش والمأزني ، فيرون أن صرفه لا يجوز ؛ لأنه أُخْرِجَ من بابه إلى باب يثقل صرفه ، فكان بمنزلة المعدول . وذلك نحو امرأة سُمِّيتها زيدا أو عمرا .
ويحتجُّون بأن مضر غير مصروفة في القرآن ؛ لأن اسمها مذكر عنيث به البلدة . وذلك قوله عز وجل : (أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ) (٣) / فأما قوله عز وجل : (اهْبِطُوا مِصْرًا) (٤)

٣
٣١٢

= وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « مما هو على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن لا علامة فيه ، نحو : قدر وشمس وجمل ودعد يجوز صرفه في المعرفة والنكرة وترك الصرف أجود » .

ومن هنا يتبين لنا أن سيبويه والمبرد رايا أن منع الصرف في الثلاثي الساكن الوسط أجود من صرفه .

والرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٤٤ ينسب اليهما أنهما جزما بامتناع الصرف .
وعبارة سيبويه : « فانت بالخيار » وقول المبرد : « فانت في جميع هذا بالخيار » مما يرد على الرضي قوله .

قال الرضي : « فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف ، لكونه مؤنثاً بالوضعين اللغوي ، والعلمي ، فظهر فيه أمر التأنيث ، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه »
وانظر تعليق السيرافي على سيبويه .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فمن الاعجمية حمص ، وجور ، وماه فلو سُمِّيت امرأه بشيء من هذه الاسماء لم تصرفها » .

وفي الكامل ج ٨ ص ٤٩ : « اذا سمي باسم أعجمي على ثلاثة أحرف لم ينصرف اذا كان مؤنثاً وان كان أوسطه ساكناً نحو جور ، وحمص وما كان مثل ذلك » وقال في المذكر والمؤنث : (واذا كان اسماً للمؤنث فان كان أعجمياً من هذا القبيل لم ينصرف في المعرفة ، نحو : جور وحمص وماه وما كان نحو ذلك .

وبخش بمعنى طيب وجاز أو كاز بمعنى أرجوحة في اللسان دل بالفارسية وقد تكلمت به العرب وسمت المرأة فقالوا دل ففتحوه لأنهم لما أمجدوا في كلامهم دلا بالكسر أخرجوه الى ما في كلامهم وهو الدل الذي هو الدلال . (٣) الزخرف : ٥١ .

(٤) البقرة : ٦١ . وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « وبلغنا عن بعض المفسرين أن قوله :

عز وجل - (اهْبِطُوا مِصْرَ) إنما أراد مصر بعينها » .

فليس بحجة عليه ؛ لأنه مِضْرٌ من الأمصار ، وليس مِضْرٌ بعينها . هكذا جاء في التفسير -
والله أعلم .

وأما عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب (١) ، وأبو عمر الجرمي وأخسبه قول أبي عمرو
ابن العلاء (٢) فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثا مذكراً على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً ، ويقولون :
نحن نُجيزُ صرفَ المؤنث إذا سَمِيناهُ بمؤنثٍ على ما ذكرنا . وإنما أخرجناه من ثقلٍ إلى ثِقَلٍ ،
فالذي إحدى حالتيه حالٌ خِفَةٌ أَحَقُّ بالصرف ؛ كما أننا لو سَمِينا رجلاً ، أو غيره من المذكر
باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف . وذلك أنك لو سَمِيتَ
رجلاً قَدْماً أو فخذاً أو عَصْداً ، لم يكن فيه إلا الصرف ؛ لخفة التذكير (٣) .

وكذلك لو سَمِيتَه باسم أعجميٍّ على ثلاثة أحرف متحرّكات جُمِعَ ، أو ساكنة الحرف
الأوسط . لكان مصروفاً . لا يجوز إلا ذلك ؛ / لأنَّ الثلاثة أقلُّ الأصول ، والتذكير أخفُّ الأبواب .

٣
٣١٢

فكلُّ مذكّر بثلاثة أحرف فمصروف إلا أن تكون فيه هاء التانيث ؛ نحو : شاة ، وثُبة
فقد قلنا في الهاء ، أو تكون فيه زيادة فعل نحو : يَعد ، ويَضَع ، أو يكون من المعدول : كعَمَر ،
وقُتِم ، أو يكون على ما لا تكون عليه الأسماء ؛ نحو : ضَرَبَ ، وقُتِلَ ، وقد تقدّم قولنا في هذا (٤) .

== وقراءة مصر بغير تنوين هنا من الشواذ (ابن خالويه ص ٦) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣ : « فان سميت المؤنث بعمرو ، أو زيد لم يجز الصرف
هذا قول أبي اسحق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس ، لأن المؤنث أشد ملائمة
للمؤنث ، والاصل عندهم ان يسمى المؤنث المؤنث ، كما ان اصل تسمية المذكر بالمذكر .
وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو لانه على أخف الابنية » .

وقال المبرد في المذكر والمؤنث : « فان كان شيء من ذلك مذكر الاصل ، فاوقعته على مؤنث ،
نحو امرأة سميتها يزيد أو عمرو فان أكثر النحويين وهم سيبويه والخليل ومن كان من
قبلهما وهو القول الفاشي الا يصرفوا شيئاً من ذلك في المعرفة » .

(٢) جعل سيبويه أبا عمرو ممن يوجب منع الصرف .

(٣) المبرد ذكر القولين وبين وجهة نظر كل فريق ولم يرجح رأياً على آخر هنا .

وابن مالك وابن هشام وغيرهما ينسبون الى المبرد القول بالرأى الثاني وهو المجوز للصرف
وتركه ، والمبرد قال عن مذهب سيبويه والخليل : هو القول الفاشي في كتابه المذكر والمؤنث .

في شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ٢٢٠ : وأما نحو زيد اسم امرأة فلدو وجهين عند
أبي زيد والجرمي والمبرد ويتعين المنع عند الخليل وسيبويه وأبي عمرو ويونس وابن أبي
اسحق ...

وانظر الاشمونى ج ٢ ص ٤٧٤ والهمع ج ١ ص ٣٤ والتوضيح وشرحه التصريح

ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٤) أنظر ص ٣٢٢ .

فأما ما كان من المذكر المسمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعداً ، أوبأعجمي على هذه العدة فغير منصرف في المعرفة ؛ وذلك لأنه إنما انصرف فيما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف مما ذكرت لك ، لأنها الغاية في قلة العدد ، فلما خرج عن ذلك الحد منعه ثقل المؤنث من الانصراف (١) .

والأعجمي المذكر يجرى مجرى العربي المؤنث في جميع ما صُرف فيه .

ألا ترى أن نوحاً ولوطاً اسمان أعجميان وهما مصروفان (٢) في كتاب الله عز وجل !

فأما قوله عز وجل : (وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) (٣) وقوله : (أَلَا إِنَّ ثَمُودَ / كَفَرُوا رَبَّهُمْ) (٤) (وَأِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا) (٥) فإن (ثمود) اسم عربي ، وإنما هو فعول من التمدد ، فمن جعله

٣

٣١٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « باب تسمية المذكر بالمؤنث .

اعلم أن كل مذكر سميت بمؤنث على أربعة أحرف فصاعداً لم ينصرف ، وذلك إن أصل المذكر عندهم أن يسمى بالمذكر وهو شكله والذي يلائمه ، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل ، وجاءوا بما لا يلائمه ، ولم يكن منه فعلوا ذلك به ، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إياه بالمذكر ، وتركوا صرفه ، كما تركوا صرف الأعجمي ، فمن ذلك عناق ، وعقرب ، وعقاب ، وعنكبوت .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وأما هود ، ونوح فتصرف على كل حال لخفتها » .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « واعلم أن جميع ذلك مؤنثا كان أو أعجميا سميت به مذكرا فهو منصرف ، نحو رجل سميت بهند أو دعد أو قدر أو لوط أو نوح أو سقر كل ذلك ينصرف إلا أن تكون فيه علامة التأنيث ، نحو شاة وثبة ، أو يكون من باب فصل المفعول ، نحو عمر وقثم ، أو يكون على مثال ما لم يسم فاعله ، نحو : ضرب وقتل أو يكون في أوله زيادة ، نحو : يزن ويضع ، فإن ذلك الذي استثنيناه غير منصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة » .

(٤) هود : ٦٨ .

(٣) الفرقان : ٣٨ .

(٥) هود : ٦١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٨ : « فأما ثمود وسبا فهما مرة للقبيلتين ومرة للحيين ، وكثرتهما سواء وقال تعالى : (وعادا وثمود) . وقال تعالى : (ألا إن عادا كفروا ربهم) . وقال : (وآتينا ثمود الناقة مبصرة) . وقال : (وأما ثمود فهديناهم) ... » .

في بعض الآيات جاء تنوين ثمود وترك تنوينه في السبعة .

في النشر ج ٢ ص ٢٨٩ واختلفوا في (ألا إن ثمود) في هود وفي الفرقان ، وعادا وثمود في الفرقان وفي عنكبوت (وثمود وقدتين لكم) وفي النجم (وثمود فما أبقي) . فقرأ يعقوب وحمرزة وحفص ثمود في الأربعة بغير تنوين (وغيرهم بالتنوين) . واختلفوا في (ألا بعدا لثمود) فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقر

بغير تنوين مع فتحها وانظر ص ٢٢٤ ، ص ٢٤٣ .

الاتحاف ص ٢٥٨ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٤٠٤ .

وغيث النفع ص ١٢٩-١٨٤ ، ١٩٨ ، ٢٥٠ ، وشرح الشاطبية ص ٢٢٣ .

انظر نسب ثمود في جمهرة الأنساب ٩ ، ٤٨٦ .

اسماً لأب أوحى صرفه . ومن جعله اسماً لقبيلة أو جماعة لم يصرفه . ومكانهم من العرب معروف ؛ فلذلك كان لهم هذا الاسم . وعلى ذلك اسم صالح .

فأما الأسماء المشتقة غير المغيرة فهي تبين لك عن أنفسها .

* * *

واعلم أن الشاعر إذا اضطرَّ صرف مالا ينصرف . جاز له ذلك ؛ لأنه إنما يردُّ الأسماء إلى أصولها .

وإن اضطرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يَجْزْ له ذلك (١) ؛ وذلك لأنَّ الضرورة لا تُجْوزُ اللُّحْنَ ، وإنما يُجْوزُ فيها أن تردَّ الشيء إلى ما كان له قَبْلَ دخول العلة ، نحو قولك في «رأد» إذا اضطررت إليه : هذا رأد ؛ لأنه فاعِل في وزن ضارب ، فلحقه الإدغام ، كما قال :
مَهْلًا أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينَا (٢)
لأنَّ (ضنَّ) إنما هو ضنين ، فلحقه الإدغام وذلك قوله :

* يَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ (٣) *

/ وعلى هذا قال الشاعر :

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلِيَرْكَبَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ (٤)

ونحو ذلك .

ألا ترى أنه ما كان من ذوات الباء فإنَّ الرفع والخفض لا يدخلانه ؛ نحو : هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ ، فلما احتاج إليه الشاعر رده إلى أصله فقال :

لا بَارَكَ اللهُ فِي الْغَوَافِرِ هَلْ يُضْبِحُنْ إِلَّا لَهُنَّ مُطَلَّبُ (٥)

وقال الشاعر مثله :

فِيَوْمَا يُجَازِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمًا تُرَى مِنْهُنَّ غُولٌ تَغُولُ (٦)

فعلى هذا إجراء ما لا يجرى لما وصفت لك .

(١) من مسائل الخلاف بين البصريين

وانظر الانصاف ص ٢٩٠ - ٢٩٩ ، وعبث الوليد ص ١٥٣ ، ١٨٧ ، والكمال ج ٣ ص ٩٢ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٣٤ ، والخزانة ج ١ ص ٧١ ، والروض الانف ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ ، ٢٥٣ (٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٢ .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٣ . (٥) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٢ .

(٦) تقدم في الجزء الأول ص ١٤٤ .

هذا باب

تَسْمِيَةِ السُّورِ وَالْبُلْدَانِ

أَمَّا قَوْلُكَ : هَذِهِ هُودٌ ، وَهَذِهِ نُوحٌ ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ :

إِنْ أَرَدْتَ هَذِهِ سُورَةَ نُوحٍ ، وَهَذِهِ سُورَةَ هُودٍ : فَحَذَفْتَ سُورَةَ عَلَى مِثَالِ مَا حُذِفَ مِنْ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) (١) فَمَصْرُوفٌ . تَقُولُ : هَذِهِ هُودٌ ، وَهَذِهِ نُوحٌ .

وَإِنْ جَعَلْتَ وَاحِدًا مِنْهُمَا / اسْمًا لِلسُّورَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ فِي قَوْلٍ مِنْ رَأْيٍ إِلَّا يَصْرِفُ زَيْدًا إِذَا كَانَ اسْمًا لَامْرَأَةٍ . هَذَا فِي هُودٍ خَاصَّةً (٢) .

وَأَمَّا نُوحٌ فَإِنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ لَا يَنْصَرَفُ إِذَا كَانَ اسْمًا لِلْمُؤَنَّثِ ، كَمَا ذَكَرْتَ لَكَ قَبْلَ هَذَا (٣) . فَأَمَّا يُونُسُ ، وَإِبْرَاهِيمُ فَغَيْرُ مَصْرُوفَيْنِ ، لِلسُّورَةِ جَعَلْتَهُمَا أَوْ لِلرَّجُلَيْنِ ؛ لِلْعَجَمَةِ . وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هَذِهِ يُونُسُ أَنَّكَ تَرِيدُ : هَذِهِ سُورَةُ يُونُسَ ، فَحَذَفْتَ ؛ كَمَا أَنَّكَ تَقُولُ : هَذِهِ الرَّحْمَنُ .

وَأَمَّا (حَامِيمٌ) فَإِنَّهُ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ لَا يَنْصَرَفُ ، لِلسُّورَةِ جَعَلْتَهُ أَوْ لِلْحَرْفِ ؛ وَلَا يَقَعُ مِثْلُهُ فِي أَمَثَلَةٍ

(١) يُونُسُ : ٨٢ .

(٢) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٣٠ : « بَابُ أَسْمَاءِ السُّورِ :

تَقُولُ : هَذِهِ هُودٌ كَمَا تَرَى ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْذِفَ سُورَةَ مِنْ قَوْلِكَ : هَذِهِ سُورَةُ هُودٍ ، فَيَصِيرُ هَذَا كَقَوْلِكَ : هَذِهِ تَمِيمٌ كَمَا تَرَى .
وَأَنْ جَعَلْتَ هُودًا اسْمًا لِلسُّورَةِ لَمْ تَصْرِفْهَا ، لِأَنَّهَا تَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ سَمِيَّتْهَا بِعَمْرٍو ، وَالسُّورَةُ بِمَنْزِلَةِ النِّسَاءِ وَالْأَرْضَيْنِ » .

(٣) فِي سَبْيُوِيهِ ج ٢ ص ٣٠ : « فَأَمَّا نُوحٌ فَبِمَنْزِلَةِ هُودٍ . تَقُولُ : هَذِهِ نُوحٌ : إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْذِفَ سُورَةَ مِنْ قَوْلِكَ : هَذِهِ سُورَةُ نُوحٍ .
وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّكَ حَذَفْتَ سُورَةَ قَوْلَهُمْ : هَذِهِ الرَّحْمَنُ ، وَلَا يَكُونُ هَذَا أَبَدًا إِلَّا وَأَنْتَ تَرِيدُ : سُورَةَ الرَّحْمَنِ .

وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ نُوحَ اسْمًا ، يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ سَمِيَّتْهَا بِعَمْرٍو .
وَأَنْ جَعَلْتَ نُوحَ اسْمًا لَهَا لَمْ تَصْرِفْهُ » .

وَقَالَ الْمَبْرَدُ فِي كِتَابِهِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ : « هَذَا بَابُ أَسْمَاءِ السُّورِ ...
أَمَّا السُّورُ فَإِذَا قَصِدْتَ لَهَا فِي أَنْفُسِهَا فَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ ، لِأَنَّكَ تَرِيدُ السُّورَةَ بَعَيْنِهَا وَذَلِكَ قَوْلُكَ : هَذِهِ هُودٌ يَأْتِي إِذَا جَعَلْتَ (هُودًا) اسْمًا لِلسُّورَةِ ، فَأَمَّا هِيَ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ سَمِيَّتْهَا زَيْدًا أَوْ عَمْرًا وَقَدْ خَبَرْتَكَ أَنَّ الْمُؤَنَّثَ إِذَا سَمِيَ بِمَذْكُورٍ سَاكِنِ الْأَوْسَطِ عَلَى مِثَالِ الْأَسْمَاءِ =

العَرَب . لا يكون اسم على فاعيل . فإنما تقديره تقدير : هابيل^(١) .

وكذلك طس ، ويس فيمن جعلهما اسما ؛ كما قال لما جعله اسما للسورة :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمَحُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِيمِ^(٢)

وقال الكميت :

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً تَأْوَلُّهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعَرَّبُ^(٣)

وأما فوائح السور فعلى الوقف ؛ لأنها حروف مُقَطَّعة ؛ فعلى / هذا تقول :

(الْمَ ذَلِكَ) و (حَمَّ وَالْكِتَابِ) ؛ لَأَنَّ حَقَّ الحروف في التهجى التقطيع^(٤) ؛ كما قال :

= لم ينصرف عند الخليل وسيبويه وجملة النحويين ؛ الا عيسى بن عمر ومن قال بقوله فانه يصرف امرأة سميتها زيدا أو عمرا .

وكذلك تقول : هذه نوح يا فتى ، فاذا جعلت نوحا اسما للسورة لم تصرفها باجماع ، لأن نوحا اسم أعجمي ، فهو ينصرف اذا كان اسما للمذكر وما كان مثله ، ولا يصرف اسما المؤنث باجماع ، لأنه تجتمع فيه العجمة والتأنيث .

وتقول - ان أردت اسم السورة - : هذه اقتربه تقطع الف الوصل ، وتقف على الهاء ، لأنك أخرجتها الى الاسماء .

فان قلت : هذه هود ، وهذه نوح تريد هذه سورة نوح ، وهذه سورة هود صرفت ، لأنك انما أردت الاضافة الى مذكر ، فحذفته : كقوله (واسأل القرية) انما هو أهل القرية . . . ويدلك على ما ذكرنا أنك تقول : هذه الرحمن ، أى سورة الرحمن . فعلى ما ذكرنا فأجر السور .

واعلم أنك اذا سميت السورة بجملة أو حكيتها ، وحذفت المضاف أن الجملة تؤدي على ما كانت .

تقول : قرأت سورة اقتربت الساعة ، وقرأت سورة الحمد لله رب العالمين ، وكذلك ان لم تذكر سورة ... » . الورقة (١٤٥ - ١٤٦) . وانظر باب أسماء السور في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(١) نى سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما حم فلا ينصرف ؛ جعلته اسما للسورة أو أضفت اليه ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو : هابيل ، وقابيل . . . وكذلك طا سين ، وياسين .

واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء حاميم ، وياسين .

وان أردت في هذا الحكاية تركته وقفا على حاله . . .

ويجوز أيضا أن يكون ياسين ، وصاداسمين غير متمكنين ، فيلزمان الفتح ، كما ألزمت الأسماء غير المتمكنة الحركات ، نحو : كيف وأين ، وحيث . . .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٨ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠-٣١ : « وأما طسم فان جعلته اسما لم يكن بد أن تحرك النون ، وتصير ميمًا كأنك وصلتها الى طاسين ، فجعلتها اسما بمنزلة دارب جرد ، وبعل بك . وان شئت حكيت ، وتركت السواكن على حالها .

وأما كهيعص ، والمر فلا يكن الا حكاية ، وان جعلتها بمنزلة طا سين لم يجز . . . » .

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرْفِ تَخُطُّ رِجْلَايَ بِخَطِّ مُخْتَلِفٍ

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامٌ الْفِ (١)

فهذا مجاز الحروف .

فَأَمَّا (نون) في قولك : قرأت نونا يا فتى ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ : إن أردت سورة نون ، وجعلته

اسما للسورة - جاز فيه الصرف فيمن صرف هنداء ، وتَدَعُ ذلك في قول من لم يصرفها (٢) .

وكذلك صاد (٣) ، وقاف .

وهذه الأسماء التي على ثلاثة أحرف أَوْسَطُهَا ساكن إنما هي بمنزلة امرأة سَمِيَتْهَا داراء .

• • •

فَأَمَّا البلاد فإِنَّمَا تَأْنِيثُهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ، وتذكيرها على ذلك ، تقول : هذا بلد ، وهي بلدة ،
وليس بتأنيث الحقيقة ، وتذكيره كالرجل والمرأة .

فَكُلُّ مَا عُنِيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بِلَدًا ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الرجل فاصرفه .

وَكُلُّ مَا عُنِيَتْ بِهِ مِنْ هَذَا بِلَدَةٍ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ مَا يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ ، وصرفه ما يصرف اسم المؤنث
على أَنَّ مِنْهَا مَا يَغْلِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْمَذْهَبَيْنِ / وَالْوَجْهُ الْآخِرُ فِيهِ جَائِزٌ ، وَالْأَصْلُ مَا ذَكَرْتُ لَكَ .

وذلك نحو : فُلُج (٤) . وَحَجَر (٥) ، وَقُبَاء . وَحِرَاء (٦) .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٧ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ : « أما نون فيجوز صرفها في قول من صرف هنداء ، لأن
النون تكون انثى فترفع وتنصب » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : « وأما صاد فلا تحتاج إلى أن تجعله اسما أعجميا ،
لأن هذا البناء والوزن من كلامهم ، ولكنه يجوز أن يكون اسما للسورة ، فلا تصرفه » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون إلا على التذكير ، نحو : فُلج » .
في معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ : « فُلج بفتح أوله وسكون ثانيه وآخره جيم اسم بلد ..

وقيل واد » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤-٢٣ : « وأما حجر اليمامة فيذكر ، ويصرف .

ومنهم من يؤنث ، فيجري مجرى امرأة سميت بعمرو : لأن حجرا سىء مذكر سمي به
المذكر » .

في معجم البلدان ج ٢ ص ٢٢١ : حجر بالفتح مدينة باليمامة وام قراها ..

وفي الروض الأنف ج ١ ص ١٤ : فلما أكل الثمر قال : إن هذا لطعام وحجر بمصاء على
موضع قبة اليمامة ، فسميت حجرا .

في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٤ . فُلج وحجر اليمامة الغالب عليهما التذكير ،

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « أما قولهم : قباء ، وحراء فقد اختلفت العرب فيهما » .

فأما المدينة . والبصرة . والكوفة . ومكة . فحرف التأنيث يمنعها .
وأما بغداد^(١) ونحوها . فالتحجيم تمنعها .

وعُمان^(٢) . ودمشق^(٣) فالأكثر فيهما التأنيث ، يُراد البلدتان والتذكير جائز ، يُراد :
البلدان .

كما أنَّ واسط^(٤) الأغلب عليه التذكير ؛ لأنه اسم مكان وسط البصرة والكوفة ، فإنما
هو نعت سمي به . ومن أراد البلدة لم يصرفها ؛ وجعلها كامرأة سُميت ضارباً .

= فمنهم من يذكر : ويصرف وذلك أنهم جعلوها اسمين لمكانين .
ومنهم من أنث . ولم يصرف ؛ وجعلها اسمين لبلعتين من الأرض . .
وسألت الخليل فقلت : أرايت من قال : هذه قباء يا هذا كيف ينبغي له أن يقول اذا
سمى به رجلاً ؟

قال : يصرفه . وغير الصرف خطأ ، لانه ليس بمؤنث معروف في الكلام ، ولكنه مشتق
كجلاس ، وليس شيئاً قد غلب عندهم عليه التأنيث كسعاد وزينب ، ولكنه مشتق يحتمله
المذكر . ولا يصرف في المؤنث . . «

في معجم البلدان ج ٤ ص ٣٠١ : « قباء بالضم » واصله اسم بشر هناك والفه واو ويمد
ويقصر ، ويصرف ولا يصرف . قال عياض : وانكر البكري فيه القصر ، ولم يحك فيه القالي
سوى المدة . قال الخليل : هو مقصور . . «

وقال في ج ٢ ص ٢٣٣ : « حراء (بالكسر والتخفيف) : جبل من جبال مكة . .
ومنهم من يؤنثه ، فلا يصرفه قال جرير :

السناء أكرم الثقلين طراً
وأعظمهم بهطن حراء ناراً

فلا يصرفه ، لأنه ذهب به الى البلدة التي حراء بها .

وقال بعضهم : للناس فيه ثلاث لغات : يفتحون حاء وهي مكسورة ويقصرون ألفه وهي
مدودة ، ويميلونها وهي لا تسوغ فيها الإمالة . . «

(١) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٢٤٧ « بغداد : تذكر وتؤنث وفيها ثلاث لغات »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « ومنها ما لا يكون الا على التأنيث نحو : عمان » وقال في ص ٢٨
كما أن عمان لم يقع الا اسماً لمؤنث .

في الروض الانف ج ١ ص ٢٤١ : « واما عمان بضم العين وتخفيف الميم فهو باليمن
سميت بعمان بن سنان ، وهو من ولد ابراهيم »

وانظر معجم البلدان ج ٤ ص ١٥٠ .

(٣) في معجم البلدان ج ٢ ص ٤٦٣ : « دمشق الشام (بكسر اوله وفتح ثانيه) هكذا
رواه الجمهور والكسر لغة فيه ، وشين معجمة وآخره قاف . . «

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : « منها ما لا يكون الا على التذكير ، نحو : فلج وما وقع
صفة كواسط ، ثم صار بمنزلة زيد وعمرو . . «

في معجم البلدان ج ٥ ص ٣٤٧ : « فأول ما تذكر لم سميت واسطاً ؟ ولم صرفت

فأما تسميتها فلانها متوسطة بين البصرة والكوفة . .

قال أبو حاتم : واسط التي بنجد والجزيرة يصرف ، ولا يصرف .

ألا ترى أنه لما جعل حراء اسماً لبُقعة لم يصرفه وقال :
 ستعلمُ أينما خيرٌ قديماً وأَعْظُمنا ببطنٍ حراءِ ناراً (١)
 فأصلُ هذا ما تقصِد به إليه .
 ألا ترى أنه يقول :

مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فَهَذَا فَلَجٌ ماءً رَوَاءَ ، وطريقٌ نَهْجٌ (٢)
 فقال : فهذا ، ولم يقل : فهذه ؛ لأنه أراد بلداً .

= وأما واسط البلد المعروف فمذكر ، لأنهم أرادوا بلداً واسطاً أو مكاناً واسطاً فهو منصرف على كل حال ..

وقد يذهب به مذهب البقعة والمدينة ، فيترك صرفه ، وإنشد سيبويه في ترك الصرف :

مَنْهُنَّ أَيَّامٌ صِدْقٌ قَدْ عَرَفْتَ بِهَا أَيَّامَ واسِطَ والأَيَّامِ مِنْ هَجَرٍ

ولقائل أن يقول : لم يرد واسط هذه ، فيرجع إلى ما قاله أبو حاتم ... » .

رواية سيبويه : « أيام فارس » . ج ٢ ص ٢٣ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على ترك صرف حراء حملاً على معنى البقعة .

وروى صدره الجوهري : ألسنا أكرم الثقلين طراً . وكذلك في المذكر والمؤنث للأنباري

ص ٢٤٩ .

وهي أيضاً في النقائض ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

والبيت لجريز وليس في ديوانه ويظهر أنه ساقط من القصيدة ص ٢٨٠ - ٢٨٣

وهي أيضاً في النقائض ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٤١ وليس فيها هذا البيت أيضاً .

وقال الأنباري « حراء الغالب عليه التذكير والاجراء » .

(٢) في اللسان (روى) : ماء زواء ممدود مفتوح الراء ، أى : عذب .

وأنشد ابن بري لشاعر : من يك ذا شك فهذا فلج ...

هذا باب

أسماء الأحياء والقبائل

/ فمجازُ هذا مجازُ ما ذكرنا قَبْلُ في البلدان . نقول : هذه تميمٌ ، وهذه أسدٌ ، إذا أردت
هذه قبيلة تميم ، أو جماعة تميم ، فتصرف ، لأنك تقصِدُ قصْدَ تميم نفسه .

وكذلك لو قلت : أنا أحبُّ تميما ، أو أنت تهجو أسدا . إذا أردت ما ذكرنا ، أو جعلت كلَّ
واحد منهما اسما للحي .

فإن جعلت شيئا من ذلك اسما للقبيلة لم تصرفه على ما ذكرنا قَبْلُ . نقول : هذه تميمٌ فاعلم ،
وهذه عامرٌ قد أقبلت .

وعلى هذا نقول : هذه تميمُ بنتُ مرٍّ (١) ، وإنما تريد القبيلة ، كما قال :
لولا فوارسُ تغلبَ بنتِ وائلٍ نزلَ العدوُّ عليك كُلِّ مكانٍ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥ - ٢٦ : « باب أسماء القبائل . والأحياء ..
أما ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك : هذه تميم ، وهذه بنو سلول ونحو ذلك ،
فإذا قلت : هذه تميم ، وهذه أسد ، وهذه سلول ، فإنما تريد ذلك المعنى غير أنك حذفْتَ
المضاف تخفيفا ... ، فلما حذفْتَ المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف ، لأنه صار
في مكانه ، فجري مجراه ، فصرفت تميما ، وأسدا ، لأنك لم تجعل واحدا اسما
للقبيلة ..

وإن شئت قلت : هؤلاء تميم ، وأسد ، (مصروفتين) لأنك تقول : هؤلاء بنو أسد ،
وبنو تميم ...

وإن شئت جعلت تميما وأسدا اسم قبيلة في الموضعين جميعا فلم تصرفه ..
ومما يقوى ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعتهم
يقولون : قيس بنت عيلان ...

ومثل ذلك تغلب بنت وائل ، وانظر باب ما يذكر من أسماء القبائل والأمم ، وما يجري
منهن وما لا يجري في المذكر والمؤنث للأنباري ص ٢٧٨ - ٢٨٤ .
وانظر نسب تميم بن مر في جمهرة : لنساب ص ٤٦٦ - ٤٦٧ ونسب قريش ص ٢٧٥ - ٢٩٦
والاشتقاق .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها الأختل ويهجو جريرا الديوان ص ٨٨٢ - ٨٨٥
وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « ونقول : هذه تميم بنت مر إذا أزدت الجماعة ، وهذه
تغلب بنت وائل كما قال الفرزدق : لولا فوارس تغلب بنت وائل ... ،

وجاء مثل ذلك في شعر تميم بن مقبل (ديوانه ص ١٠٧) .

فنحن تركنا تغلب بنت وائل كمضروبة رجلاه منقطع الظهر

إذا ما لقينا تغلب بنت وائل بكينا باطراف الرماح على عمرو

وكما قال الله عز وجل : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ)^(١) ؛ لأنَّ المعنى : الجماعة ، وعلى هذا (كَذَّبَتْ عَادُ)^(٢) و (كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ)^(٣) ؛ لأنَّه عنى القبيلة والجماعة .

• • •

فأما ما كان من هذا اسما لا يقع عليه بنو كذا ، فإنَّ التذكير فيه على وجهين :

على أن تقصد قصداً الحي ، أو نعوذ للأب الذي سمي به / القبيل ، وذلك نحو : قُرَيْشٌ ، وثَقِيفٌ . تقول : جاء قُرَيْشٌ يا فتى ، إنما تريد : حَيَّ قُرَيْشٌ ، وجماعة قُرَيْشٍ . فهي بمنزلة ما قبلها إلا فيما ذكرنا من أنك لا تقول : بنو قُرَيْشٍ ؛ كما تقول : بنو تميم ؛ لأنَّه اسم للجماعة^(٤) وإن كانوا إنما سُموا بذلك لرجل منهم .

وقد اختلف الناس في هذه التسمية لأى معنى وقعت ؟ إلا أنَّ الثبوت عندنا أنَّها إنما وقعت لقُصَيِّ بن كِلَابٍ^(٥) ولذلك قال اللُّهَبِيُّ :

(١) الشعراء : ١٠٥ .

(٢) الشعراء : ١٢٣ .

(٣) القمر : ٢٣ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « وأما أسماء الأحياء فنحو : معد ، وقريش ، وثقيف ، وكل شيء لا يجوز لك أن تقول فيه : من بنى فلان ، ولا هؤلاء بنو فلان فانما جعله اسم حي . »

فان قلت : لم تقول : هذه ثقيف ؟ فانهم انما أرادوا هذه جماعة ثقيف ، أو هذه جماعة من ثقيف ، ثم حذفوها ها هنا ، كما حذفوا فى تميم ، ومن قال : هؤلاء جماعة ثقيف قال : هؤلاء ثقيف .

وان أردت الحى ، ولم ترد الحذف قلت : هؤلاء ثقيف ، كما تقول : هؤلاء قومك . والحى حينئذ بمنزلة القوم ، وكنونة هذه الأشياء للأحياء أكثر ..

وان جعلتها اسما للقبائل فجائز حسن .. » .

وانظر ما قاله البرد فى كتابه المذكر والمؤنت فيما سياتى .

(٥) فى الروض الأنف ج ١ ص ٧١ : « رأيت لغيره (الزبير) ان قريشا تصغير القرش وهو حوت فى البحر ياكل حيتان البحر سميت به القبيلة أو سمي به أبو القبيلة . »

ورد الزبير على ابن اسحاق فى انها سميت قريشا لتجمعها وأنه لا يعرف قريش الا فى بنى فهر رد لا يلزم ، لأن ابن اسحق لم يقل انهم بنو قصى خاصة وانما اراد انهم سموا بهذا الاسم منذ جمعهم قصى وكذا قال البرد فى المقتضب : ان هذه التسمية انما وقعت لقصى والله اعلم ... » .

وفى شرح ادب الكاتب للجوالقى ص ١٧٢ « وقريش قيل سميت قريشا ، لتقرشها ، أى =

وَبِنَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا (١) .

وثقيف كذلك إنما هو تلقيب القبيلة أو الحى ، المقصود في ذلك أبوها قَتِيْبُ بن مُنْبَه
ابن بكر بن هوازن (٢) .

ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل أو جماعات ، لم يصرفه ، كما قال :
غَلَبَ السَّامِيعَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً ، وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُغْضَلَاتِ وَسَادَهَا (٣)
جعله اسما للقبيلة ؛ كما قال الأعشى :

= لتجمعها الى مكة من حواليتها حين غلب عليها قصي بن كلاب ، قيل : سميت قريشا ، لانهم
كانوا أهل تجارة ولم يكونوا أصحاب ضرع وزرع .

وفى الخزانة ج ١ ص ٩٨ : « وقال قوم : سميت قريشا لان قصيا قريشا ، أى : جمعها
فلذلك سمى قصي مجمعا قال الفضل بن العباس

أَبُونَا قُصَيٌّ كَانَ يُدْعَى مُجْمَعًا بِهِ جَمَعَ اللَّهُ الْقَبَائِلَ مِنْ فِئَرِ

ثم ذكر سبعة اقوال فى اشتقاق قريش .

وانظر المعارف ص ٢١-٢٢ والاشتقاق .

(١) رواية البيت هي :

وقُرَيْشٌ هِيَ الَّتِي تَسْكُنُ الْبَحْرَ ، بِهَا سُمِّيَتْ قُرَيْشٌ قُرَيْشًا

كما فى شرح أدب الكاتب للجوالقي ص ١٧٢ .

والكشف ج ٤ ص ٢٣٥ والبحر المحيط ج ٨ ص ٥١٣ ونسبه لتبع .

والخزانة ج ١ ص ٩٨ ونسبه الى المشمرخ بن عمرو الحميرى واللسان (قرش)

وشواهد الكشف ص ١٥٨ - ١٥٩ ، والفائق ج ٢ ص ٣٣٦ .

(٢) انظر نسب ثقيف فى جمهرة الانساب ص ٢٢٦ والاشتقاق ص ٣٠١ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦ على منع صرف قريش حملا على معنى القبيلة ،

والصرف فيها اكثر ، لانهم قصدوا بها قصد الحى .

الساميع : جمع سمع على غير القياس .

المغضلات : الشدائد . سماعة : تمييز . وكفى متعددة لاثنتين .

البيت لعدي بن الرقاع العاملى من قصيدة فى مدح الوليد بن عبد الملك وبعض أبيات هذه

القصيدة فى الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٦٠١-٦٠٢ .

وفى مذهب الاغانى ج ٢ ص ١٠٢-١٠٣ وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٨ ، والتمام ص ٥١ ،

والمذكر والمؤنت للانبارى ص ٢٨١ .

عرض المبرد لتأنيث أسماء القبائل فى كتابه المذكر والمؤنت فقال :

واما القبائل فاعرابها على هذا المنهاج ، الا ان لك أن تضع الاسم على القبيلة فيكون مؤنثا ،

وان تضعه على الحى فيكون مذكرا ، ويكون فيه الاضافة كالاضافة فى السورة ، وذلك قواك :

هذه تميم (بالتثنية) اذا أردت قبيلة تميم ، وهذه قيس . تصرف حينئذ تميما وقيسا .

فان جعلت تميما او قيسا اسما للقبيلة نفسها ، كما قلت لك فى السورة قلت : هذه

تميم (غير مصروف) فاعلم . وهذه تميم بنت مروقيس بنت عيلان ، ويصرف عيسى قيسا اذا جعله

اسما للقبيلة على ما شرحت لك .

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ الْحَصَى بِأَقْلَةٍ وَإِنْ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودَ ذَلِيلُهَا (١)

جعل (مَعَدَّ) اسما للقبيلة يدلُّك على ذلك قوله : / مُودَ ذَلِيلُهَا .

على أَنَّهُ قد يجوز أَنْ يقول (مُودَ ذَلِيلُهَا) - لو أراد أبا القبيلة لَأَنَّهُ يريد : جماعة مَعَدَّ ، ولكنَّ ترك الصرْف قد أعلمك أَنَّهُ يريد القبيلة ، وَأَنَّ ذَلِيلُهَا على ذلك جاء .

فَإِذَا قُلْتَ : وَلَدَ كَلَابٌ كَذَا : وولد تميمٌ كذا - فالتذكير والصرْف لا غيرُ ، لَأَنَّكَ الْآنَ إِنَّمَا تَقْضِدُ الْآبَاءَ (٢) . وَأَمَّا قَوْلُهُ (٣) :

= وتقول : هذه تغلب بنت وائل . تجعل نازب اسما للقبيلة تسميها باسم أبيها . وتقول : هذه باهلة على ذلك ، لأنك لست تومئ الى المراه التي ولدتهم ، كما أنك اذا قلت : هذه تميم فليست تومئ الى أبيهم ، وانما تريد الحي . العرب تجنبت مثل هذا لئلا يلتبس الحي بالرجل ، ولا القبيلة بالمرأة ولكن يقولون ذلك مفردا مستحسنا في كل ما يبين فيه القبول ، فيقولون : هذه تميم ، لأن هذا لا يلبس ، كما قال الشماخ :

وَجَاءَتْ سُلَيْمٌ قَضَا بِقَضِيضِهَا تُمُوحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِهَا
وكما قال امرؤ القيس :

تَمِيمُ بْنُ مُرٍّ وَأَشْيَاعُهَا وَكَنْدَةُ حَوْلِي جَمِيعَا صُبُرٍ

وكذلك يقولون فيما وقعت سمته على الجماعة ولم تقل فيه : بنو فلان ولكنه اسم للقبيلة او للحي ، نحو قولك : قريش وثقيف ومعد وقحطان واليمن اذا لم يرد البلدة ولا الاب ، وسيبويه يختار في جميع هذا التذكير ، ويستبعد التانيث . قال ابن الرقاع :

غلب المساميح الوليد سماحة وكنى قريش العضلات وسادها

فجعل (قريش) اسما للقبيلة ، وانشد :

عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَّارِ

الورقة (١٤٦-١٤٧) .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٧ على منع صرف معد .

الحصى : مثل في كثرة العدد . المودى : الهالك .

والمعنى كما يقول لاعلم : اذا كثر عدد من حصل من الاشراف وأهل الثروة لم يقل عددها ، فنهلك ، ونذهب قلة وذلا .

ومعد على وزن (فعل) عند سيبويه والمبرد وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ ، ص ٣٤٤ . ولم ينسب البيت لقائل في سيبويه ، وليس في ديوان الأعشى ، وله قصيدة من بحر الشاهد ورويه في الديوان ص ١٧٥ - ١٧٧ ويظهر انه ساقط منها .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦ : « فاذا قلت ولد سدوس كذا وكذا ، او ولد جذام كذا وكذا ، صرفوه » .

(٣) في الاصل : قولك .

بَكَى الْخَزُّ مِنْ عَوْفٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ (١)
فإنه جعله اسماً للقبيلة .

وأما قولك : هذه رَقَاشٌ يا فتى على مذهب بنى تميم ، وهذه رَقَاشٌ فى قول أهل الحجاز ،
فلهذا موضع سنبينه فى عَقِبِ هذا الباب (٢) إن شاء الله .
ورقاش امرأة ، وأبو القبيل عمرو بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة (٣)
وكذلك سَلُولُ (٤) ، وسَدُوسُ (٥) فليس من هذا مصروفاً إلا فى النكرة ، وإنما ذلك
بمنزلة باهلة (٦) ، وَخِنْدِفُ (٧) وإن كان فى باهلة علامة التأنيث .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥ على منع صرف جذام على معنى القبيلة .

للمطارف : جمع مطرف وهو ثوب معلم الطرف .

ورواية سيبويه : نَبَأُ الْخَزِّ عَنْ رُوحٍ - ورواية التبريزى فى شرح الحماسة ج ٤ ص ٩٦

كرواية المقتضب . ورواية المخصص والسمط والاقتضاب وجمهرة الأنساب : بكى الخز من روح .

والبيت لحميدة بنت النعمان بن بشير الانصارى أو لاختها هند وكانت تزوجت روح بن

زنباع ، ثم فرگته .

وانظر قصة ذلك فى السمط ص ١٧٩ - ١٨٠ والاقتضاب ص ١١٧ ، ص ٣٠٦ والمخصص

ج ١٧ ص ٤٠ .

ونسب الشعر الى حميدة فى جمهرة انساب العرب ، وذكر قصتها ص ٣٦٤ .

(٢) عقد بابا لفعال كما سياتى .

(٣) فى نسب عدنان للمبرد ص ١٦ ومن بطون ذهل بن ثعلبة سدوس .. وبنو رقاش ..

وبنو عمرو بن شيبان بن ذهل .

وانظر جمهرة انساب العرب ص ٣١٤ - ٣١٧ ، ٣٢٣ والاشتقاق ص ٢٨٢ ، ٣٥٠ .

(٤) سلول : بفتح السين وانظر جمهرة الانساب ص ٢٧١ - ٢٣٥ .

(٥) سدوس : فى جمهرة الانساب ص ٣١٧ بفتح السين وكذلك هى فى جميع العرب حاشا

طوى وحدها فانهم سدوس بالضم .

(٦) انظر نسب باهلة فى الجمهرة ص ٢٤٥ - ٢٤٧ .

(٧) ونسب خندف فى الجمهرة ج ٤٧٩ - ٤٨٠ والاشتقاق ص ٤٢ .

هذا باب

تسمية الرجال / والنساء بأسماء السور

والأحياء والبلدان

اعلم أنك إذا سميت رجلا باسم شيء من ذلك على ثلاثة أحرف ليس فيه مانع مما قدمنا ذكره فهو مصروف وإن وقع في الأصل مؤنثا ، كما ذكرت لك في رجل يسمى هنداً أو قدماً أو فخذاً .

فإن سُمي بشيء على أربعة أحرف أو أكثر ، وكان عربياً مذكراً ، فهو مصروف . وإن كان أعجمياً أو مؤنثاً لم ينصرف . وذلك قولك في رجل يسمى حاميم : هذا حاميمٌ مُقبِلٌ ، لأنه أعجميٌ على ما وصفت لك .

فإن سميت صالِحاً أو شُعيباً ، وذلك الاسم اسمٌ لسورة - انصرف ؛ لأنه في الأصل مذكّر ، وإن علّقته على مؤنث فإنما ذلك بمنزلة غزال وسحاب ، سميت بواحد منهما امرأة ، ثم سميت بذلك الاسم رجلاً فإنما تردّه إلى أصله .

وإنما ذكرنا أن هنداً وعدداً وجُملاً أسماء مؤنثة ؛ لأنها وقعت مشتقةً للتأنيث ، فكانت بمنزلة ما أصله التأنيث / إذ كان المؤنث المختص بها .

ومن ثم لا يُصرف عند أكثر النحويين (أسماء) بن خارجة ؛ لأنّ (أسماء) قد اختصّ به النساء حتى كأن لم يكن جمعاً قط^(١) ، والأجود فيه الصرف وإن ترك إلى حالته التي كان فيها

(١) في شرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٧٩ « و (أسماء) اسم امرأة فعلاء من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ، لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع » .

وأسماء عند سيبويه (فعلاء) ، لأنه ذكرها في الترخيم مع ما في آخره زيادتان كعثمان ، ومروان قال في ج ٢ ص ٣٣٧ « وفي مروان يامرو وفي أسماء يا اسم أقبلي » .

وقال الاعلم : أسماء عند سيبويه فعلاء ، لأنه جعل في آخرها زيادتين زيدتا معاً ، فحذفتا في الترخيم ، ولا نعرف في الكلام اسماً بهذا التأليف ، فتكون أسماء فعلاء منه . والظاهر أن أسماء أفعال على أنه جمع اسم ، فسمى به .

وقد رجح أبو بكر بن السراج مذهب سيبويه انظر اللسان (وسم) وعلى مذهب المبرد يصرف أسماء اسم رجل ، وعلى مذهب سيبويه يمنع الصرف معرفة ونكرة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وكان لا يصرف رجلاً اسمه أسماء لكثرة تسمية النساء به . فهذا قياس ذلك ، والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها ، فتصرف أسماء اسم رجل ، لأنه جمع اسم » .

جَمْعًا لِلْإِسْمِ ، وعلى ذلك صرف هؤلاء النحويّون ذِرَاعًا اسم رجل ؛ لكثرة تسمية الرجال به ،
وأنّه وصف للمذكّر في قولك : هذا حائط. ذراعٌ ، والأجود ألاّ يصرف اسم رجل ؛ لأنّ الذراع
في الأصل مؤنثة (١) .

فإن سميت السورة أو الرجل أو غير ذلك بفعل ، أجرّيته مُجرى الأسماء ، وذلك أنّك
تقول إذا أضفت إلى (اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ) : قرأت سورة إقتربه ؛ لأنّك إذا
سميت بفعل فيه تاء تأنّث صارت في الوقف هاء ؛ لأنّك نقلته إلى اسم ، فصار آخره كآخر
حمدة ؛ لأنّه في الأصل مُدرَج بالتاء ، والتاء علامة التأنّث ، وإنّما تُبدل منها في الوقف هاء ،
وتقطع ألف الوصل ؛ / كما أنّك لو سميت رجلاً بقولك : (اضرب) في الأمر قطعت الألف حتى
تصير كالألفات الأسماء فتقول : هذا إضرب قد جاء ، فتصيره بمنزلة إثم . فعلى هذا قلت :
هذه سورة إقتربه (٢) فإن وصلت قلت : هذه سورة اقتربت الساعة ؛ لأنّها الآن فعل رفعت بها

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩ : « وسألته عن ذراع ، فقال : ذراع أكثر تسميتهم به الذكر ،
وتمكن في الذكر ، وصار من أسمائه خاصة عندهم .
ومع هذا أنهم يصفون به الذكر ، فيقولون : هذا ثوب ذراع ، فقد تمكن هذا الاسم في الذكر »
وانظر ص ٢١ منه .

قال المبرد في كتابه الذكر والمؤنث : « فأما الذراع والكراع فأمرهما بين في أشعارهم
وسائر كلامهم . يقولون : هذا الثوب سبع في ثمانية . يريدون سبع أذرع في ثمانية أشبار .
والكراع من الحرة ما سال منها فتقدم . قال الأنصاري :

أَضَحَّتْ كِرَاعُ الْعَمِيمِ مُوحِشَةً بعد الذي قد مضى من الحَقَبِ

وقال آخر :

فَطَلَّتْ تَكْوُسٌ عَلَى أَكْرُعٍ ثلاث وكان لها أربعُ

وذكر سيبويه واتبعه قوم كثير أنه لو سمي رجلاً ذراعاً لصرفه في المعرفة ، وحجته
أنه قال : كثرت تسمية الرجال به ، فكانه اسم صيغ للمذكر ، قال : وبعضهم يصرف كراعاً ،
وترك الصرف فيه أجود ، لأنه لم يكثر التسمية به ، وقد سموا به . فمن صرفه فالحجة فيه
من باب الحجة في ذراع . . والصواب والحق أن تجرى الفروع على أصولها فتصرف أسماء
اسم رجل ، لأنه جمع اسم ، ولا تصرف ذراعاً ولا كراعاً في المعرفة .

الورقة (١٣٨) وفي المذكر والمؤنث للأنباري ص ٣٦ : « وقال الفراء : قال الكسائي :
أنه وجده مجرى في كل اللغات إذا سمي به رجلاً ، وقال : شبه بالمصدر لكثرة ما تقول العرب :
زرعت الثوب ذراعين وذرعاً . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ : وإذا أردت أن تجعل (اقتربت) اسماً قطعت الألف ، كما
قطعت ألف (اضرب) حين سميت به الرجل حتى يصير بمنزلة نفاثه من الأسماء ، نحو :
أصبع . وانظر ص ٤ منه .

وقال في ص ١٣ ولو سميت رجلاً (ضربت) قلت : هذا ضربه لا تحرك ما قبل هذه =

الساعة ، وسميت بهما جميعا ؛ كما أنك لو سميت رجلا : قام زيد لقلت : هذا قام زيد ؛
لأنك سميت بفعل وفاعل .
ولهذا موضع^(١) نذكره فيه على حدته إن شاء الله .

= التاء ، فتوالى أربع حركات ، وليس هذا في الاسماء ، فتجعلها هاء وتحملها على ما فيه
هاء التانيث وانظر ص ٨ وانظر تعليق ٢ من ص ٣٥٥ .
(١) عقد بابا لما يحكى ص ٣٥٠-٣٥٢ الجزء الرابع .

هذا باب

ما كان من الأسماء المعدولة

على (فَعَالٍ)

اعلم أن الأسماء [التي] تكون على هذا الوزن على خمسة أَضْرُبٍ : فأربعة منها معدولة .
وضرب على وجهه .
فذلك الضرب هو ما كان مذكراً ، أو مؤنثاً غير مشتقٍّ ، ويجمع ذلك أن تكون مما أضله
النكرة .

فأما المذكر فنحو قولك : رباب ، وسحاب ، وجمال .

وأما المؤنث / فنحو قولك : عناق ، وأتان ، وصناع .

فما كان من هذا مذكراً فمصرف إذا سميت به رجلاً ، أو غيره من المذكر .

وما كان منه مؤنثاً فغير مصرف في المعرفة ، ومصرف في النكرة ، للمذكر كان أو لمؤنث .

وأما ما كان معدولاً فمجره واحد في العدل وإن اختلفت أنواعه .

فمن ذلك ما يقع في معنى الفعل نحو قولك : حذار يا فتي ، ونظار يا فتي ، ومعناه : احذر .

وانظر . فهذا نوع .

ومنه ما يقع في موضع المصدر نحو قولك : الخيل تغلُو بَدَادٍ يا فتي ومعناه : يَدَدَا . ومثله :

لامسأيس يا فتي ، أي : لا مُمَاسَّة . فهذا نوع ثان .

وتكون صفة غالبية حالة محلَّ الاسم ؛ كتسميتهم المنيةَ حَلَاقٍ يا فتي فهذا نوع ثالث .

والنوع الرابع ما كان معدولاً للنساء ؛ نحو : حَذَامٍ وَقَطَامٍ ، إِلَّا أَنْ جُمْلَةً هَذَا أَنَّهُ لَا يَكُونُ شَيْءٌ

من هذه الأنواع الأربعة إِلَّا مؤنثة معرفة . فأما ما لم يكن كذلك فغير داخل في هذا الباب .

ونحن بادئون في تفسيره / نوعاً نوعاً .

أما ما كان في معنى الأمر فإنما كان حقّه أن يكون موقوفاً ؛ لأنّه معدول عن مصدر فِعْلٍ

موقوف موضوع في موضعه ، فإنما مجازُهُ مجازُ المصادر ، إِلَّا أَنَّهَا المصادر التي يُؤْمَرُ بِهَا (١) ؛ نحو :

(١) عن أي شيء عدل فعال في الأمر ؟

ظاهر كلام المبرد هنا أنه معدول عن مصدر يدل على الأمر ، وكلامه في الكامل ج ٤

ص ٢٠٦ يشهد لذلك أيضاً قال :

ضَرْبًا زِيدًا ؛ كما قال الله عز وجل : (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ)^(١) إِلَّا أَنْ
المصدر مقدر مؤنثا علما لهذا المعنى : وذلك نحو قوله :

• تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا^(٢) •

إنما المعنى : اتركها إلا أنه اسم مؤنث موقوف الآخر محرك بالكسر ، لالتقاء الساكنين ؛
وحركته الكسر لما أذكره لك إن شاء الله ، ومن ذلك قوله :

= « نحو نزال يا فتى ومعناه : انزل ، وكذلك تراك زيدا ، أى : اتركه فهما معدولان عن
المشاركة ، والمنازلة » •

وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن لفظ فعل الأمر قال ج ٢ ص ٣٧ : « فالحذ فى جميع
هذا افعل ، ولكنه معدول عن حده ٠٠ »

وفى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٧١ - ٧٢ : « واعلم أن مذهب النحاة أن فـمـاـلـ هذه
معدولة عن الأمر الفعلى المبالغة ، وهذه الصيغة للمبالغة فى الأمر كفعال وفعول مبالغة فاعل ٠٠
والذى أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والأصل
فى كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه أخذًا من استقراء كلامهم • فكيف خرج الفعل
بالمعدل من الفعلية الى الاسمية ؟ ٠٠٠ »

وفى أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ « كنزال ، ونظار ، ومناع ، وحذار ، وتراك ، ودراك
هذه معدولة عن انزل ، وانظر ، وامنع واحذر ، واترك ، وادرك » •
(١) سورة محمد عليه السلام : ٤ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ١٣٧ على أن (تراك) اسم فعل أمر
متعد ، كما استشهد به المبرد فى الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على ذلك أيضا •
وتماهه : ألا ترى الموت لدى أوراكها

كانوا فى الجاهلية اذا غنموا الغنيمة ، فلحقها أربابها قالوا للسابقين :

تراكها من ابل تراكها ، أى : خلوا عنها ، فيقول السابقون :

أما ترى الموت على أوراكها ، أى ماخيرها : أى انا نحميها وبعضهم يقول :

مناعها من ابل مناعها •

فيجاب بقولهم : أما ترى الموت لدى أرباعها • يعنون أفناءها •

وقال يعقوب بن السكيت : أغير على ابل قوم من العرب ، فلحق أصحاب الابل ، فجمعوا لا
يدنو منهم أحد الا قتلوه ، فقال الذين أغاروا على الابل :

تراكها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها
فقال أصحاب الابل :

مناعها من ابل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها

ولابن الشجرى تفسير آخر انظره فى أماليه ج ٢ ص ١١١ •

ونسب البيت الى طفيل بن يزيد الحارثى انظر الخزاعة ج ٢ ص ٣٥٤ والضمير فى تراكها
مفسر بالتمييز المجزور بمن بعده •

مَنَاعِيهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِيهَا أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا (١)

وقال آخر :

• حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ (٢) •

وقال آخر :

• نَظَارَكِي أَرْكَبُهُ نَظَارَ (٣) •

وبدلك على تأنيثه قول زهير :

وَلَكِنَّمْ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ (٤)

(١) استشهد به سيبويه أيضا لما من ج ١ ص ١٢٣ ، ج ٢ ص ٣٦

الأرباع : جمع ربع وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع • وأولاد الإبل تتبعها ، ويجوز أن يريد بالأرباع جمع ربع وهو المنزول يعني : اقتتلوا في المواضع التي فيها الإبل انظر الخزانة ج ٢ ص ٣٥٤ - ٣٥٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١١١ •

(٢) استشهد به سيبويه ج ٣٧ على أن حذار اسم فعل أمر •

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ •

والمعنى : احذروا من رماحنا عند اللقاء •

ونسب البيت الى أبي النجم سيبويه والأعلام وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ ، ومجالس

ثعلب ص ٥٦١ وبعده :

حتى يصبر الليل كالنهار أو تجعلوا دونكم وبار

ونسب في اللسان (حذر) الى أبي النجم وذكر بعده :

وهو في معجم المقاييس ج ٢ ص ٣٧ غير منسوب •

(٣) استشهد به سيبويه أيضا ج ٢ ص ٣٧ وكذلك المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ •

ورواية المقتضب والكامل : أركبه بهاء الغائب ورواية سيبويه : أركبها وكذلك في المخصص

٦٣/١٧ •

والبيت لرؤبة وليس في ديوانه •

ومن نسب الشعر في الكامل جعل هذا لأبي النجم وذاك لرؤبة •

وفي أمالى الشجرى ج ٢ ص ١١٠ : أراد بقوله : نظار أنظر بفتح الهمزة وكسر الظاء ،

وليس من نظر العين ، وإنما المراد به الانتظار •

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٧ ثم قال : وحرك آخره ، لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ،

وحرك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤنث به تقول : أنك ذاهبة ، وأنت ذاهبة ، وتقول : هاتى هذا

للجارية ، وتقول : هذى أمة الله ، واضربى إذا أردت المؤنث وأنا الكسرة من الباء •

كذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٤ ص ٤٠٦ على تأنيث فعال المعدول •

جعل لايس الدرع حشوا لها ، لاشتغالها عليه ، كما يشتمل الاناء على ما فيه وهو العامل

فى اذا ، لأنه بمعنى لايس ، وقيل : متعلق بنعم لما فيه من معنى الثناء •

ومعنى دعاء الأبطال بعضهم بعضا بنزال : أن الحرب اذا اشتدت بهم ، وتزاحموا ، فلم

يمكنهم التطاعن بالرماح تداعسوا بالنزول عن الخيل والتضارب بالسيوف •

ومعنى لج في الذعر : تتابع الناس فى الفرع وهو من اللجاج ، وهو التماذى فيه •

/ فقال : دُعِيَتْ . وقال زيد الخيل :

وَقَدْ عَلِمْتُ سَلَامَةً أَنَّ سَيِّفِي كَرِيَهُ كَلِّمَا دُعِيَتْ نَزَالِ (١)

وأما ما كان اسماً لمصدر غير مأمور به فنحو قوله :

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمَحْلَقِ شُرْبَةً وَالْخَيْلُ تَعْلُو بِالصَّعِيدِ بَدَادِ (٢)

وقرأ القراء : (فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ (٣))

= والبيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان وهي في ديوانه ص ٨٦ - ٩٥ ، ومختارات ابن الشجري ج ٢ ص ٩ - ١٠

وانظر الخزانة ج ٣ ص ٦٤ - ٦٥ وشواهد الشافعية ص ٢٣٠ وأمالى الشجري ج ٢ ص ١١١ ، وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ ، وإصلاح المنطق ص ٣٣٦ .

(١) استشهد به في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ على تانيث (نزال) ، كما ذكره مع بيت آخر في

ج ٣ ص ٩ .

ويريد أبناء سلامة بن سعد بن مالك من بنى أسد وكان زيد يكثر الاغارة عليهم وانظر أمالى الشجري ج ٢ ص ١١١ والشعر لزيد الخيل

وجاء تانيث (نزال) أيضا في قول الشاعر :

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَمْ تُضِرْهُ غَدَاةَ الرُّوعِ اذْ دُعِيَتْ نَزَالِ

يريد فرسا أثرها على عياله ونفسه ، فوجده فيها يوم الروع ، أى أعطته قوة ونشاطا بما أعطاهها وأثرها .

وانظر شرح الأنباري للمفضليات ص ٣٤٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٩ على أن (بداد) مصدر معدول مؤنث ، وقال الأعلام : (بداد) اسم للتبديد معدول عن مؤنث كأنه سعى التبديد بدة ، ثم عدلها الى بداد .

وفى ابن يعيش ج ٤ ص ٥٤ ، أى : بددا بمعنى متبذدة فهو مصدر فى معنى اسم الفاعل كقولهم : عدل بمعنى عادل .

واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبذدة ، أى : متفرقة فهو حال .

قال البغدادي فى الخزانة : وصنيع الشارح أحسن فان الحال نادر وقوعها معرفة .

المحلق (بتشديد اللام المفتوحة) سعة ابل بنى زرارة .

وقال ابن السيد : المحلق : ابل موسومة بالحلق على وجهها .

وقال ابن الشجري فى أماليه ج ٢ ص ١١٣ : أى من لبن النعم الذى عليه وسوم كأمثال الحلق

الصعيد : وجه الأرض ، وروى بالصفاح بالكسر : موضع .

ونسب البيت فى سيبويه للنسابة الجعدى .

ونسبه الأعلام للجعدى ثم قال : ويروى لابن الخرع .

وقال البغدادي « عوف بن الخرع (بفتح الخاء وكسر الراء) شاعر جاهلى وهو عوف بن

عطية بن الخرع . . . وله ديوان صغير وهو عندى » .

وانظر قصة هذا الشعر فى الخزانة ج ٣ ص ٨٠ - ٨٣ .

واللسان (بدد ، وحلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٣) فى البحر المحيط ج ٦ ص ٢٧٥ : قرأ الجمهور : لا مَسَاسَ بفتح السين والميم المكسورة . ومساس مصدر ماس كقتال من قاتل ، وهو منفى بلا التى لنفى الجنس ، وهو نفى أريد به النهى ، أى : لا تمسنى ، ولا أمسك .

فإن قال قائل : ما بالنا لا نجد أكثر المصادر إلا مُدَكَّرًا . وهذا إنما هو معدول عما لا نجد التانيث في لفظه .

قيل له : قد وجدتم في المصادر مؤنثا كثيرا ، كقولك : أردت إرادة ، واستخرت استخارة ؛ وقائلت مقاتلة .

وكل مصدر تريد به المرة الواحدة فلا بد من دخول الهاء فيه ، نحو : جلست جلسة واحدة وركبت ركبة ، وإنما هذا معدول عن مصدر مؤنث كنحو ما ذكرت لك .
والدليل على ذلك أن المذكر من المصادر ، وغيرها الذي هو على هذا الوزن مصروف مُتَصَرِّفٌ ؛
نحو : ذهبت ذهابا ، ولقيته لقاء / وأنه لما أراد المكسور قال : دُعَيْتُ نَزَالِ .

٣
٣٢٨

وأما ما كان نعتا غالبا فمنه قوله :
لَحِقَتْ حَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَائِهِمْ ضَرَبَ الرِّقَابِ ، وَلَا يَبْهَمُ الْمَغْمُ (٢)
يريد : المنية ؛ كما قال مُهَلِّهْلُ :

= وقرأ الحسن ، وأبو حيوة وابن أبي عبلة وقعنب بفتح اليم وكسر السين ، فقال صاحب اللوامع هو على صورة نزال ، ونظار من أسماء الأفعال بمعنى انزل ، وانظر ، فهذه الأسماء التي بهذه الصيغة معارف ، ولا تدخل عليها (لا) النافية التي تنصب التكرات ، نحو : لا مال لك لكنه فيه نفى الفعل فتقديره : لا يكن منك مساس ، ولا أقول مساس ومعناه : النهي .

وظاهر هذا أن مساس اسم فعل .

وقال الزمخشري : لا مساس بوزن فجار . . . وهي أعلام للمسة . . .

وقال ابن عطية : هو معدول عن المصدر كفجار ونحوه .

وهذه القراءة من الشواذ انظر ابن خالويه ص ٨٩ .

(١) وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٩ « تقول العرب : أنت لا مساس ومعشاه : لا تمسني ، ولا أمسك ، فهذا معدول عن مؤنث وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه بداد وأخواتها ونحو ذا في كلامهم .

ألا تراهم قالوا : ملامح ومشابه وليال ، فجاء جمعه على حد ما لم يستعمل في الكلام . لا يقولون ملامحة ولا ليلة ونحو ذا كثير .

وفي الأصل للمقتضب : في التانيث .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن (حلاق) معدولة عن الوصف وهو الحالقة . قال : وإنما يريد بذلك المنية ، لأنها تحلق

وقال المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٠٧ : ومنها أن يكون صفة غالبية تحل محل الاسم ، نحو قولهم للضبع : جعار يا فتى وللمنية : حسلاق يا فتى ، لأنها حالقة ، والدليل على التانيث بعد ما ذكرنا قوله : لحقت حلاق . . .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ١١٤ : الأكساء جمع كساء : وهو آخر الشيء وعقبه =

مَا أَرْجَى الْعَيْشَ بَعْدَ نَدَامَى كُلُّهُمْ قَدْ سَقُوا بِكَأْسِ خَلَقٍ (١)

وإنما هذا نعت غالب نظير قوله :

وَنَابِغَةُ الْجَعْدَى بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تُرَابٍ مُنْضَدٍ (٢)

وإنما النابغة نعت في الأصل ، ولكنه غلب حتى صار اسما

وأما ما كان اسما علما نحو : حَذَام ، وقطام ، ورقاش - فإن العرب تختلف فيه :

فأما أهل الحجاز (٣) فيجرونه مجرى ما ذكرنا قبل ؛ لأنه مؤنث معدول . وإنما أضله

حاذمة ، وراقشة ، وقاطمة .

ففعال في المؤنث نظير (فعل) في المذكر .

- ولا يهم المغنم : أراد أنهم إنما قصدوا الأنفس دون الأموال
- وضرب الرقاب : من إضافة المصدر إلى المفعول
- ونسب البيت ابن برى للأخزم بن قارب الطائي
- وقيل : هو للمقعد بن عمرو ، انظر اللسان (خلق)
- وابن يعيش ج ٤ ص ٥٩ والمخصص ج ١٧ ص ٦٤

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٨ على أن حلاق معدول عن حالقة .
وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ١١٤ « الحالقة نعت غالب ، أى : غلب على الاسمية ،
فاختص بالنية » .

والبيت للمهلل بن ربيعة من قصيدة ذكرها العيني ج ٤ ص ٢١٢ وذكر قصتها وهو في
اللسان (خلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٤ على أن النابغة اسم علم لم يقصد به قصد الصفة
الفأية ، فتلزمه الألف واللام ، وإنما قصد به قصد الاعلام المختصة ، نحو : زيد وعمرو .

- ورواية العجز في سيبويه : عليه تراب من صفيح موضع .
- وقال الأعلام : ويروي : عليه صفيح من تراب وجندل
- يصف موت النابغة الجعدي ودفنه بالرمل ووضع التراب والحجارة عليه .
- والصفيح : الحجارة العريضة .

والبيت غير منسوب وانظر اللسان (نبغ) وروايته كرواية سيبويه ورواية أمالي الشجري
ج ٢ ص ١١٤ : كرواية المقتضب .

والصحيح أن البيت من قصيدة عينية لمسكين الدارمي ذكرها البغدادى في الخزانة ج ٢
ص ١١٦ - ١١٧ وسيأتى منها بيت آخر ذكره المبرد في المقتضب والكامل وجعل قافيته
دالية أيضا .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ : « وأما أهل الحجاز فلما رأوه اسما لمؤنث ، ورأوا ذلك البناء
على حاله لم يفيروه ، لأن البناء واحد ، وهوها هنا اسم لمؤنث ، كما كان ثم اسما لمؤنث
وهوها هنا معرفة ، كما كان ثم . ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في
جميع الأشياء » .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٠٩ - ٢١١ .

ألا ترى أنك تقول للرجل : يا فُسْقُ . يا لُكْعُ ، وللمرأة : يا فَسَاقٍ . يالْكَاعِ . فلما كان المذكور معدولا عما ينصرف عُذِلَ إلى ما لا ينصرف .

ولما كان المؤنث معدولا / عما لا ينصرف عُذِلَ إلى ما لا يُعَرَّبُ ؛ لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصا منه التنوينُ إلّا ما يَنْزِعُ منه الإعراب^(١) ؛ لأنَّ الحركة والتنوين حَقُّ الأسماء ، فإذا أذهب العَدْلُ التنوينَ لعلَّه أذهبَ الحركةَ لعلَّتَيْنِ .

واختير له الكسر ؛ لأنه كان معدولا عما فيه علامة التانيث ، فعُدِلَ إلى ما فيه تلك العلامة ؛ لأنَّ الكسر من علامات التانيث . ألا ترى أنك تقول للمؤنث : إِنَّكِ فاعلة ، وَأَنْتِ فاعلتِ ، وَأَنْتِ تفعلين ؛ لأنَّ الكسرة من نوع الباء ؛ فلذلك أزمته الكسرة^(٢) .

فإن نكّرت شيئا من هذا أعربتَه وصرفته ، فقالت : رأيت قطام . وقَطَامًا أُخرى^(٣) .

ولو سميت به مذكرا أعربتَه ولم تصرفه ؛ لأنَّك لا تصرف المذكور إذا سميتَه بمؤنث على أربعة فصاعدا^(٤) فإنما هو بمنزلة رجل سميتَه عَقْرَبًا ، وعَنَاقًا . تقول : هذا حَدَامٌ قد جاء ، وقَطَامٌ يا فتى ، وهذا حَدَامٌ آخر .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنه لم يلزم الكسر للتانيث ، ولو كان للتانيث لكان هذا في عقرب وعَنَاقٍ ، ولكنه للمعنى ، فإذا نقلته إلى المذكور زال المانع منه ، / وجري مَجْرَي مؤنث سميت به مذكرا كما لم يُعْدَل .

(١) مما انفرد به المبرد في أسباب البناء قوله : ليس وراء منع الصرف الا البناء ، فتوالى أهل يوجب البناء عنده . وقد رد عليه ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١١٥ والرضي في شرح الكافية ج ٢ ص ٧٣ - ٧٤ وابن جنى في الخصائص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٢) انظر تعليق رقم ٤ من ص ٣٧٠ والكامل ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وإذا كان جميع هذا نكرة انصرف ، كما ينصرف عمر في النكرة ، لأن هذا لا يجيء معدولا عن نكرة » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسما لم يذكر لم ينجر أبدا ، وكان المذكر في هذا بمنزلة إذا سمى بعناق ، لأن هذا البناء لا يجيء معدولا عن مذكر ، فيشبه به . تقول : هذا حَدَامٌ ورايت حَدَامٌ قبل ، ومررت بحَدَامٍ قبل . سمعت ذلك ممن يوثق بعلمه » .

ومن العرب من يصرف رقاش ، وغلاب فإذا سمى به مذكرا لا يضعه على التانيث بل يجعله اسما مذكرا كأنه سمى رجلا بصباح .

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١١ .

وأما بنو تميم (١) فلا يكسرون اسم امرأة ، ولكنهم يُجرونه مُجرى غيره من المؤنث ؛ لأنهم لا يذهبون به إلى العَدْل ، والدليل على ذلك أنهم إذا أرادوا العَدْل قالوا : يافَساقِ أَقْبِلِي ويا خَبَاثِ أَقْبِلِي ، لأنَّ هذا لا يكون إلَّا معدولا .

وما كان في آخره راءٌ من هذا الباب فإنَّ بنى تميم يَتَّبِعُونَ فيه لغة أهل الحجاز . وذلك أنهم يريدون إجنّاح الألف ، ولا يكون ذلك إلَّا والراء مكسورة (٢) وهذا مبينٌ في باب الإمالة .

فتقول للضُّبع : هذه جَعَارٍ فاعلم . وإنما جَعَارٍ نَعْتُ غالب ، فصار اسما للضُّبع . فمن ذلك قوله :

فقلتُ لها عَيْثِي جَعَارٍ وجَرَّيْ بِلَحْمِ امرئٍ لَمْ يَشْهَدْ اليَوْمَ نَاصِرُهُ (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ « فان بنى تميم ترفعه وتنصبه ، وتجريه مجرى اسم لا ينصرف ، وهو القياس ، لأن هذا لم يكن اسما علما ، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذى يكون فعال محدودا عنه وذلك الفعل (افعل) لأن فعال لا يتغير عن الكسر ، كما أن افعل لا يتغير عن حالة واحدة ، فإذا جعلت (افعل) اسما للرجل أو امرأة تغير ، وصار في الأسماء فينبغى لفعال التى هى معدولة عن افعل أن تكون بمنزلة بل هى أقوى ، وذلك أن (فعال) اسم للفعل ، فإذا نقلته الى الاسم نقلته الى شيء هو مثله والفعل إذا نقلته الى الاسم نقلته الى شيء هو منه أبعد . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠ - ٤١ « فأما ما كان آخره راء فان أهل الحجاز وبنى تميم فيه متفقون ، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز ، كما اتفقوا فى يرى . والحجازية هى اللغة الأولى القدمى ، فزعم الخليل أن اجنّاح الألف أخف عليهم يعنى الامالة ليكون العمل من وجه واحد ، فكهروا ترك الخفة ، وعلموا أنهم ان كسروا الراء وصلوا الى ذلك وأنهم ان رفعوا لم يصلوا » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٨ على أن جعار اسم للضبع المعدول عن الجاعرة . وفى أمال الشجرى ج ٢ ص ١١٣ (جعار) اسم لها خاصة مأخوذ من الجعر وهو ذو بطنها وبطن الذئب والكلب ، وخصوها بهذا الاسم دونها لكثرة جعرها . وفى مقاييس اللغة ج ١ ص ٤٦٣ (جعر) الجيم والعين والراء أصلان . فالأول ذو البطن . ومعنى « عيشى » : أفسدى ، والحيث : أشد الفساد ، وفى اللسان : يقال للضبع : تيسى أو غيشى .

وهو يضرب مثلا لمن ظفر به عدوه ، ولم يكن يطمع فيه قبل ونسب البيت فى سيبويه الى النابتة الجعدى وكذلك نسبة الأعلام والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ .

ويقول الشيخ الشنقيطى : الصواب أن قائله أبو صالح عبد الله بن خازم الصحابى . وهو فى اللسان (جعر) غير منسوب .

ومنهم من يُجْرى الرءاء مُجْرى غيرها ، وَيَمْضَى على قياسه الأول (١) . فمن ذلك قوله :

ومرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ عَنُوءٌ وَبَارُ (٢)

والقوافي مرفوعة .

ومن المعدول : آخر . وسحر ، وعدلها / مختلف .

فأما (آخر) فلولا العدل انصرفت ؛ لأنها جَمْعُ أُخْرَى . فإنما هي بمنزلة الظلم ، والنقَب ،
والخُفَر ، ومثلها مما هو على وزنها : الكُبْرَى والكُبَر ، والصُفْرَى والصُّفَر . فباب فُعْلَى في الجمع
كباب فُعْلَة نحو : الظلمة والظلم ، والعُرْفَة والعُرْف .

وإنما استويا في الجمع ؛ لاستواء الوزن ، وأن آخر كل واحد منهما علامة التانيث ، فإنما
عُدلت أُخْر عن الألف واللام من حيث أذكره لك :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ « وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الرءاء » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٤١ على منع صرف وبار عند بني تميم في المختوم

بالرءاء .

البيت للأعشي وهو من بني قيس ومنزله باليمامة وبها بنو تميم .
قال الأعمش : وبار : اسم أمة قديمة من العرب أعاربة هلكت وانقطعت كهلاك عاد وثمود
وقال ابن السجري في أماليه ج ٢ ص ١١٥ : وبار : اسم إقليم تسكنه الجن مسخ أهله
وقال ابن يعيش ج ٤ ص ٦٥ وبار : موضع

وقال السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ١٤ وبار : أمة هلكت في الرمل ..
وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٣٥٦ = ٣٥٨ واللسان (وبار) وجمهرة أنساب العرب

ص ٤٦٢ .

وفي المعنى ج ٤ ص ٣٥٩ « جمع فيه بين اللفتين :

أحدهما هي البناء على الكسر وذلك في قوله : على وبار

والأخرى هي الاعراب كاعراب ما لا ينصرف وذلك في قوله : جهرة وبار

وقال أبو حيان : ويحتمل وجها آخر من الاعراب فلا يكون جمعا بين اللفتين بل يكون بناء
ويكون (وباروا) فعلا ماضيا ، لأن المعنى أن الدهر أهلك أهل وبار ، ولا يريد بذلك المكان إنما المراد
أهله فأعاد الضمير في هلكت مؤثرا على وبار مراعاة للفظ وبار ، ثم أعاد الضمير جمعا على
الأهل المحذوف ، أي : وبار أهلها أي هلكوا على جهة التأكيد من حيث المعنى ، .

وعنوة : نصب على الحال .

والبيت من قصيدة للأعشي في ديوانه ص ٢٨١ - ٢٨٣

وهو في المخصص ج ١٧ ص ٦٧

وذلك أَنَّ (أَفْعَلَ) الذى معه من كذا وكذا ، لا يكون إلا موصولا بمن ، أو تلمحه الألف واللام ؛ نحو قولك : هذا أَفْضَلُ منك ، وهذا الأَفْضَلُ ، وهذه الفُضْلَى ، وهذه الأولى ، وهذه الكبرى . فتأنيث الأَفْعَلِ الفُعْلَى من هذا الباب ، فكان حَدُّ (آخِر) أن يكون معه (من) نحو قولك جاعنى زيد ورجل آخر . وإنما كان أَصْلُهُ آخر منه ؛ كما تقول : أكبر منه ، وأصغر منه . فلما كان لفظ آخر يُغْنَى عن (من) لما فيه من البيان أنه رجل معه .

وكذلك : ضربت رجلا آخر : قد بيّنت أنه ليس بالأول استغناء عن (من) بمعناه .

٣
٣٣٢ / فكان معدولا عن الألف واللام خارجا عن بابهِ ، فكان مؤنثه كذلك فقلت : جاتنى امرأة أخرى ، ولا يجوز جاتنى امرأة صُغْرَى ولا كُبْرَى ، إلا أن يقول : الصغرى أو الكبرى ، أو تقول : أصغر منك أو أكبر ، فلما جمعناها فقلنا : (آخر) كانت معدولة عن الألف واللام (١) ؛ فذلك الذى منعها الضرف . قال الله عز وجل : (وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ) (٢) وقال : (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (٣) .

فإن سميت به (٤) رجلا فهى منصرفة فى قول الأَخْفَش ومن قال به . لأنه يصرف أحمر إذا كان زكرة اسم رجل ؛ لأنه قد زال عنه الوصف ، وكذلك هذا قد زال عنه العَدْل ، وصار بمنزلة أصغر لو يسمى به رجلا .

وسيبيويه يرى أنه على عدله (٥) ولكل مذهب قوى يطول الكلام بشرحه ، وفيما ذكرنا كفاية إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ « قلت : فما بال آخر لا ينصرف فى معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأهلها ، وإنما هى بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة . ألا ترى أنك لا تقول : نسوة صفر ، ولا هؤلاء نسوة وسط ، ولا تقول : هؤلاء قوم أصاغر ، فلما خالفت الأصل ، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها كما تركوا صرف لكع حين أرادوا : يالكع ، وفسق حين أرادوا : يا فسق » .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٦-٣٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٩٩ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ١٠٨ والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٤ والأشباه ج ٤ ص ١٥٥ .

(٢) آل عمران : ٧ .

(٣) البقرة : ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) هكذا بالأصل . راعى اللفظ ثم المعنى .

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ١٤ - ١٥ : « فإن حقرت آخر اسم رجل صرفته ، لأن فعيلا لا يكون بناء لمحدود عن وجهه ، فلما حقرت غير البناء الذى جاء محدودا عن وجهه » .

فَأَمَّا (سَحَرَ) فَإِنَّهُ مَعْدُول - إِذَا أَرَدْتَ بِهِ يَوْمَكَ - عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ (١) ، فَإِنْ أَرَدْتَ سَحَرًا مِنْ الْأَسْحَارِ صَرَفْتَهُ لِأَنَّهُ [غَيْرُ] مَعْدُول .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَيْلَةَ سَحَرًا . وَقَمْتُ مَرَّةً سَحَرًا . وَكُلُّ سَحَرٍ طَيِّبٌ . فَهَذَا مَنْصَرَفٌ / فَتَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ : هَذَا السَّحَرُ خَيْرٌ لَكَ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ . وَجِئْتُكَ فِي أَعْلَى السَّحَرِ وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) (٢) .

فَأَمَّا فِي يَوْمِكَ فَإِنَّهُ غَلِبَ عَلَيْهِ التَّعْرِيفُ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ ؛ كَمَا غَلِبَ ابْنُ الزَّبِيرِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ بَنِيهِ . وَكَمَا غَلِبَ الْوَصْفُ فِي قَوْلِكَ : النَّابِغَةُ فَصَارَ كَالِاسْمِ الْإِلَازِمِ . فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ أَمْتَنَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ كَمَا أَمْتَنَ أُخْرَ فَقُلْتُ : سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ يَا فَتَى ، وَلَمْ يَكُنْ مَتَمَكِّنًا فَتَرْفَعُهُ ، وَتَجْرِيهِ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ ؛ كَمَا تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَسِيرَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ . فَامْتَنَعَ مِنَ التَّصَرُّفِ ؛ كَمَا أَمْتَنَ مِنَ الصَّرْفِ .

فَإِنْ عَنَيْتَ الَّذِي هُوَ نَكْرَةٌ صَرَفْتَهُ وَصَرَفْتَهُ .

وَإِنْ صَغُرَتْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَعْرِفَةٌ صَرَفْتَهُ ؛ لِأَنَّ فُعِيلًا لَا يَكُونُ مَعْدُولًا . وَصَارَ كَتَصْغِيرِ عُمَرُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ مِنْ بَابِ الْعَدْلِ (٣) ، وَلَكِنَّكَ لَا تَصْرِفُهُ فِي الرِّفْعِ . فَتَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ سُحَيْرٌ (٤) يَا فَتَى إِذَا عَنَيْتَ الْمَعْرِفَةَ .

وَلَمْ يَنْصَرَفْ إِذَا كَانَ مُكَبَّرًا مَعْدُولًا .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٤٣ « وَكَمَا تَرَكُوا صَرْفَ (سَحَرَ) طَرَفًا ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُجْرورًا ، أَوْ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا غَيْرَ ظَرْفٍ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفَةً إِلَّا وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ يَكُونُ نَكْرَةً إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْهُ ، فَلَمَّا صَارَ مَعْرِفَةً فِي الظَّرْفِ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَامٍ خَالَفَ التَّعْرِيفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ، وَصَارَ مَعْدُولًا عِنْدَهُمْ ، كَمَا عَدَلْتَ أُخْرَ عِنْدَهُمْ ، فَتَرَكُوا صَرْفَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ، كَمَا تَرَكُوا صَرْفَ أَمْسٍ فِي الرِّفْعِ » .

وَانْظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ٢ ص ٢٥٠ وَابْنُ يَعِيشَ ج ٢ ص ٤١ وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣

(٢) الْقَمَرُ : ٣٤ .

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٤ « وَإِنْ حَقَرْتَهُ (عَمَرُ) صَرَفْتَهُ ، لِأَنَّهُ فُعِيلًا لَا يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ مَحْدُودًا عَنْ فَوَيْعِلٍ وَأَشْبَاهِهِ ، كَمَا لَمْ يَقَعِ فَعْلُ نَكْرَةٍ مَحْدُودًا عَنْ عَامِرٍ » .

(٤) فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ج ١ ص ١٧١ « وَمِنْ الْمَعْرِبَاتِ غَيْرِ الْمُنْصَرَفَةِ .. سَحَرَ ، وَسَحِيرٌ » .

فإن سُمِّيَتْ به رجلا فلا / اختلاف في صرفه (١) .

فيقال لسيبويه : ما بالك صرفت هذا اسم رجل ، ولم تفعل مثل ذلك في باب آخر ؟
فمن حجة من يحتج عنه أن يقول : إن آخر على وزن المعدول ، وعدل في باب النكرة ،
فلما امتنع في النكرة كان في المعرفة أولى .
وأما أنا فلا أرى الأمر فيهما إلا واحدا ، ينصرفان جميعا إذا كانا للمذكر ، وترجع آخر إذا
فارق العذل إلى باب صرد ونعر .

فأما غُدوة فليست من هذا الباب ؛ لأنها بُنِيَتْ اسما للوقت علما على خلاف بنائها وهي
نكرة .

تقول : هذه غداة طيبة ، وجئتكَ غداة يوم الأحد .
فإذا أردت الوقت بعينه قلت : جئتكَ اليوم غُدوة يا فتى ، فهي ترفع وتنصب ، ولا تُصرف
لأنها معرفة (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٤ « وكذلك سحر اسم رجل تصرفه وهو في الرجل اقوى
لانه لا يرفع ظرفا » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ باب « باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف » .
اعلم أن غُدوة ، وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين ، كما جعلوا أم حبين اسما
لدابة معرفة ، فمثل ذلك قول العرب : هذا يوم اثنين مباركا فيه ، وأنتك يوم اثنين مباركا
فيه . جعل اثنين اسما له معرفة ، كما تجعله اسما لرجل .

وزعم يونس عن أبي عمرو - وهو قوله أيضا وهو القياس - أنك إذا قلت : لقيته العام
الأول أو يوما من الأيام ، ثم قلت : غُدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر
العام الأول ، ولم تذكر الا المعرفة ، ولم تقل : يوما من الأيام . كأنك قلت : هذا الحين في
جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسما لهذا المعنى لم تنون ، وكذلك تقول العرب ..
وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك اليوم غُدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة ، وزعم
أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيك بكرة وهو يريد الاثنان في يومه أو
في غده . ومثل ذلك قول الله - عز وجل - (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا) وهذا قول الخليل ،
وانظر ج ١ ص ١١٢ .

وانظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٣٤ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، ج ٢
ص ٢٥١ . والبحر المحيط ج ٤ ص ١٣٦ وشرح الكافية للمرصى ج ١ ص ١٧١ ، ١٧٣ .

فَأَمَّا (بُكْرَة) ففيها قولان :

قال قوم : نصرفها ؛ لأننا إذا أردنا بها يوما بعينه فهي نكرة ؛ لأن لفظها في هذا اليوم وفي غيره واحد .

وقال قوم : لا نصرفها ؛ لأنها في معنى غدوة ؛ كما أنك تجرى كلهم مجرى أجمعين فتجربه على المضمر وإن كان (كلهم) قد يكون اسما وإن لم يكن جيّدا^(١) نحو قولك : رأيت كلهم ، / ومررت بكلهم . ولكن لما أشبهتها في العموم ، وأجريت مجراها على المضمر ، فقلت : إن قولك في الدار كلهم ، كما تقول : أجمعون : وكما فتحت « يذر » وليس فيها حرف من حروف الحلق ؛ لأنها في معنى يدع . وكلا القولين مذهب ، والقائل فيها مُخَيَّر ، أغنى في جعل بكرة إذا أردت يومك - نكرة إن شئت ، ومعرفة إن شئت .

ومن المعدول قولهم : مثنى ، وثلاث ، ورباع^(٢) ، وكذلك ما بعده^(٣) .

وإن شئت جعلت مكان مثنى ثناء يا فتى حتى يكون على وزن رباع وثلاث . وكذلك

(١) في شرح الأشموني للالفية ج ٢ ص ٢٩٤ : « لا يلى العامل شيء من الفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الا جميعا وعامة مطلقا ، فتقول :

القوم قام جميعهم وعامتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجميعهم وعامتهم والا كلا وكلا وكلنا مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ « وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة آخر انما حده : واحدا واحدا ، واثنين اثنين ، فجاء محدودا عن وجهه ، فتركه صرفه .

قلت : افتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ، لأنه نكرة يوصف به نكرة . . . » .

(٣) ظاهر هذه العبارة يفيد أن المبرد يقيس فعال ومفعل الى العشرة .

وكذلك نسب اليه الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣٦ قال :

« وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى أربعة اتفاقا وجاء فعال من العشرة في قول الكميت :

ولم يَسْتَرْ بِثَوِكَ حَتَّى رَمَيْتَ فَوْقَ الرِّجَالِ خِصَالًا عُشَارًا

والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة ، نحو : خماس وخمسة ، وسداس ومسدس والسماع مفقود . . . بلى ، يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يائى النسب نحو : الخماسي والسداسي . . . » .

وفي الخصائص ج ٣ ص ١٨١ : « الا ترى ان فعلا أيضا مثال قد يؤلف العدل نحو :

أحاد وثناء وثلاث ورباع وكذلك الى عشائر ، والمذكر والمؤنث للانبارى ص ٣٦٠ - ٣٢٦ باب ذكر المعدول عن جهته من عدد المذكر والمؤنث .

وانظر ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والخزانة ج ١ ص ٨٢ .

أحاد ، وإن شئت قلت : مَوْحَد ؛ كما قلت مثنى . قال الله عز وجل : (أُولُو أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(١) وقال عز وجل : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)^(٢) .
قال الشاعر :

مَنْتَ لَكَ أَنْ تُلَاقِيَنِ الْمُنَايَا أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرٍ حَلَالٍ^(٣)

وقال الآخر :

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أُنَيْسُهُ ذُنَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدُ^(٤)

وتأويل العَدْلُ في هذا : أنه أراد واحدا واحدا ، واثنين اثنين .

ألا تراه يقول : (أُولُو أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ) والعَدْلُ يُوجِبُ التَّكْثِيرَ ؛ كما أن
يَا فُسْقُ مبالغة في قولك : يَا فَاسِقُ وكذلك يَا لُكَم ، وبالكع^(٥) .

(١) فاطر : ١ .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٥ . وقال لي : قال أبو عمرو (أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع)
صفة كانك قلت أولى أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة .
وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٨ .

(٢) النساء ٣ والفاظ العدد أحوال في الآية . وانظر البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٣) منت بمعنى : قدرت واستشهد بالبيت ابن يعيش ج ١ ص ٦٢ وروايته كرواية
المقتضب .

وذكر في اللسان (منى) برواية ... في الشهر الحلال وكذلك في المقصور والمسود
ص ١٠٢ .

وذكر في المخصص ج ١٧ ص ١٢٤ برواية :

أَحَمَّ اللَّهُ ذَلِكَ مِنْ لِقَاءِ أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرِ حَلَالٍ

ونقده الشنقيطي بقوله : لقد أخطأ علي بن سيده خطأ كبيرا في هذا البيت ، فبدل وغير
أوله ، ونكر المعرفين آخره ، ثم رواه برواية اللسان .
والبيت غير منسوب .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥ على أن مثنى وموحد صفة لذناب كالاية المتقدمة .

والبيت لمساعدة بن جؤية الهذلي من قصيدة رثاء في الديوان ص ٢٣٦ - ٢٤٢ وقبلة :

ولو أنه إذ كان ما حم واقعا بجانب من يحفى ومن يتودد

يقول : لو أصابني هذا الرزء بجانب من يهتم لحالي لهان على وقعه ، ولكن الذي يعظم
مصائبى أن أهلى بواد لا أنيس به إلا السباع التى تطلب الناس لتاكلهم اثنين اثنين . وواحدا
واحدا . حذف جواب لو للعلم به .

وانظر الاقتضاب ص ٤٦٧ وشرح أدب الكاتب للجوالقي ص ٣٩٥ والمخصص ج ١٧

ص ١٢١ . وابن يعيش ج ١ ص ٦٢ والمعنى ج ٤ ص ٣٥٠ - ٣٥١ والسيوطى ص ٣١٨ .

(٥) أقام الدليل على العدل في الفاظ العدد المحقق الرضى بقوله ج ١ ص ٣٦ :

وأما قولهم : الثلاثاء والأربعاء يريدون : الثالث والرابع . فليس بمعدول ؛ لأنَّ المعنى واحد ، وليس فيه تكثير ، ولكنه مشتق بمعنى اليوم كالعديل والعِدْل . والعديل : ما كان من الناس ، والعِدْل : ما كان من غير ذلك ، والمعنى في المعادلة سواء .
ألا ترى أنَّ الخميس مصروف فهذان دليلان ، وكذلك لزوم الألف واللام لهذه الأيام ؛ كما يلزم النجم ، والدبران ^(١) ؛ لأنَّهما معرفة . وقد أبان ذلك الأحَد والاثنان ؛ لأنَّه على وجهه .

وقد فسرت لك باب العِدْل لتتناول القياس من قُرْب ، وتميَّز بعضه من بعض إن شاء الله . ونظير العِدْل والعديل ^(٢) قولهم : امرأة ثَقَال : ورزان . وتقول لما ثَقُل / وزنه : ثَقِيل ، ورزين . إنَّما تريد في المرأة أنَّها متوقِّرة لازمة لموضعها ؛ فعلى هذا بناؤه إن شاء الله .

٣
٣٣١

« وأما ثلاث ، ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة .
وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعين .

ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءني القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا . فكان القياس في باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء ، والحاقا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد ثلاث غير مكررة لفظاً حكم بأن أصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا ثلاثة ثلاثة فقليل انه أصله » .

وانظر المذاهب في ذلك في البحر المحيط ج ٣ ص ١٥١ - ١٥٢ ، ج ٧ ص ٢٩٨ .
(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « وقولهم النجم صار علما للشمس . فان أخرجت الألف واللام من النجم والصق لم يصير معرفة » .

وأما الدبران ، والسماك ، والعيوق .. فانما يلزم الألف واللام .
وأسماء أيام الأسبوع أعلام وتقدم حديثها ج ٢ ص ٢٧٦ - ٢٧٧ .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ « ولكن هذا بمنزلة العدل ، والعديل .
فالعديل : ما عادلك من الناس ، والعدل لا يكون الا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البناءين ليفصلوا بين المتاع وغيره .

ومثل ذلك بناء حصين ، وامرأة حصان فرقوا بين البناء والمرأة ، فانما أرادوا أن يخبروا أن البناء محرز لمن لجأ اليه ، والمرأة محرزة لفرجها .

ومثل ذلك الرزين من الحجارة والحديد . والمرأة رزان .
فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل في مجلسه ، فلم يخف . وهذا أكثر من أن أصفه لك في كلام العرب . فقد يكون الاسمان مشتقين من شيء والمعنى فيهما واحد ، وبنائهما مختلف فيكون أحد البناءين مختصا به شيء دون شيء ليفرقوا بينهما » .

هذا باب الأمثلة التي يُمثَّل بها أوزانُ الأسماء والأفعال

تقول : كلُّ (أَفْعَلٍ) في الكلام يكون نعتا فغير مصروف ، وإن كان اسما انصرف .
فإن قال قائل : لم قلت ، كلُّ (أَفْعَلٍ) يكون وصفا لا ينصرف ، وأنت قد صرفت (أفعلا)
هذه التي ذكرت أنها تكون وصفا ؟

قيل له : [أَفْعَل] ^(١) ليس وصفا في الكلام مُستعملا وإنما هو مثال يُمثَّل به .
فإنما قلت : إذا كان هذا المثال وصفا لم ينصرف ، ولو كان هذا شيئا قد عَلِم وصفا لم
تصرفه ، ولم تقل : إذا كان وصفا، ولكن تقول : لَأَنَّهُ وصف ؛ كما تقول : كلُّ آدَمٍ في
الكلام لا ينصرف ؛ لَأَنَّ (آدم) نعت مفهوم ^(٢) / وعلى هذا تقول : كلُّ أَفْعَلٍ في الكلام تريد به

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٥ د باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف تقول : كل « أفعَل »
يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل (أفعَل) يكون اسما تصرفه في النكرة .
قلت : فكيف تصرفه وقد قلت : لا أصرفه ؟

قال : لأن هذا بناء يمثل به ، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجز ، فإن
كان اسما وليس بوصف جرى ، .

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٥ د وقد أجرى النحاة في اصطلاحهم من غير أن
يقع ذلك في كلام العرب الأمثلة التي يوزن بها إذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الأعلام إذا
لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ، ورب . فقالوا : (فعَلان) الذي مؤنثه فصلانة
منصرف ، فوصفوه بالمعرفة ، وتصبوا عنها الحال ، كقولهم : لا ينصرف أفعَل صسفة ، ومنعوا
الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب آخر كتاء التانيث نحو فاعلة ، ووزن الفعل المعتبر
كافعل ، أو الألف والنون المزيدين كفعلان ..

وان نكرت هذه كلها بدخول كل ، أو رب ، أو من الاستغراقية ، أو غيرها من علامات
التنكير انصرفت ، نحو قولك : كل فعَلان حاله كذا .

وان كان على وزن أقصى الجموع ، أو مع ألف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة .. ،

وانظر الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، وابن يعيش ج ١ ص ٣٩ .

الفعل فهو مفتوح ؛ لأنَّ (أَفْعَلًا) مثال ، وليس بفعل معروف ، وموقعه بعد كلِّ وهو مفرد يدلُّك على أنَّه اسم (١) .

ولكن لو قلت : كلُّ أَفْعَلٍ زيدٌ مفتوح ، لم يكن إلَّا هكذا ؛ لأنَّك قد رفعت به زيدا ، فأخلصته فعلا ، ووقعت (كلُّ) عليه ؛ لأنَّه عامل ومعمول فيه ، فهو حكاية .

ونظير ذلك قولك : هذا رجل أَفْعَلٌ فاعلم ؛ فلا تصرف (أَفْعَلٌ) ؛ لأنَّك وضعتَه موضعَ النعت ؛ كما وَضَعْتَ الأوَّلَ موضعَ الفعل . هذا قول الخليل وسيبويه (٢) .

وكان المازني يقول : هذا رجل أَفْعَلٌ ، فيصرف أَفْعَلًا هذا ، ويقول : لأنَّه ليس بنعت معلوم . وأما أَفْعَلٌ زيدٌ فيجعله فعلا ؛ لأنَّه قد رفع زيدا به ، وهو مذهب .

وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا .

فإذا قلت (أَفْعَلٌ) إذا كان نعتا لم ينصرف (أَفْعَلٌ) لأنَّه معرفة وإنما بدأت به لذلك . فكأنَّك قلت : هذا البناء إذا كان نعتا (٣) .

وتقول : كلُّ فَعْلَانٍ له فَعْلَى لا ينصرف وإن لم تكن له فَعْلَى فمصرف .

وإنما صرفت (فَعْلَانًا) هاهنا ؛ لأنَّه ليس بشيء معروف له (فَعْلَى) والقول فيه القول في الأوَّل (٤) وعلى ذلك تقول : فَعْلَانٌ إذا كانت له فَعْلَى لم ينصرف ، فلا تصرف (فَعْلَانٌ) لأنَّه معرفة (٥) ؛ كما قلنا فيما قبله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥ : « ونظير ذلك قولك : كل فعل أردت به الفاعل نصب أبدا فانما زعمت أن هذا البناء يكون في الكلام على وجوه وكان أفعل اسما » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « وتقول إذا قلت : هذا رجل أفعل لم ينصرف على حال ، وذلك لأنك مثلت به الوصف خاصة ، فصار كقولك : كل أفعل زيد نصب أبدا ، لأنك مثلت به الفعل خاصة » .

(٣) في ابن يعيش ج ١ ص ٣٩ : « وتقول : أفعل إذا كان اسما نكرة فانه ينصرف ، فلا يتصرف (أفعل) هذا لأنه في موضع معرفة ، وقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل وإن كان المثل منصوبا نحو أفعل وأبدع » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦ : « ومثله كل فعلان كان صفة ، وكانت له فعل لم ينصرف ، وقولك : كانت له فعل ، وكان صفة يدلُّك على أنه مثال » .

(٥) في الخصائص ج ٢ ص ١٩٩ : « وتقول : (فعلان) إذا كانت له (فعلى) فانه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف (فعلان) هذا ، لأنه علم لهذا الوزن بمنزلة حمدان ، وقحطان » .

وتقول : كلُّ فَعَلَى في الكلام فاصرفه ؛ لأنَّ هذا مثال ما ينصرف في النكرة . و (كلُّ) لا يقع بعدها إلا نكرة ، وإنما هو مثال جَبَنْطَى ، وسَرَنْدَى ، وَسَبَنْدَى ، ونحوه (١) .

وتقول : كلُّ فِعْلَى في الكلام ، وفَعْلَى فلا ينصرف ؛ لأنَّ الألف للتأنيث ، وإن شئت قلت : كلُّ فِعْلَى في الكلام وفَعْلَى يا فتى ، فتصرفه ، لأنَّ هذا المثال للإلحاق يكون وللتأنيث . وإنما تمنعه أَلْفُهُ لا معناه ، فإن قُدْرَتَهُما تقدير المِلْحَق انصرفنا ، وكانت كَمِعْزَى وأَرْطَى .

فإن قُدْرَتَهُما تقدير التأنيث كانتا كَدَفْلَى ، وتَتَرَى تكون للأمريين جميعا ، والأَجْوَدُ التأنيث (٢)

وتقول : كلُّ (فُعْلَى) في الكلام لا ينصرف لأنَّ هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث / وهو باب جَبَلَى ، وبُهْمَى .

وكذلك كلُّ فَعْلَاءَ في الكلام لا ينصرف . هذا المثال لا يكون إلا للتأنيث نحو : حمراء ، وصحراء (٣) .

(١) صرفت لأن ألف هذه الصيغة لا تكون الا للإلحاق والقاعدة : اذا تمينت الألف للتأنيث منسج الصرف ، واذا تمينت للإلحاق وجب الصرف .
واذا صلحت الألف للأمريين جاز الصرف وتركه وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ١٢٥ .
السرندي والسبندي : الجريء . والجبنطي : الغليظ البطن مع قصر .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦ ، وتقول : كل (فعل) في الكلام أو فعل كانت الفها لغير التأنيث انصرف ، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف .
وإن شئت صرفت وجعلت الألف لغير التأنيث .
قرئ في السبعة بتنوين (تترى) ومنع صرفها كما تقدم ص ٣٢٨ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٦ ، وتقول : كل (فُعْلَى) في الكلام لا ينصرف في الكلام البتة .

وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث عن الألف الممدودة : « ما كان مكسور الأول أو مضمومه فهو بناء لا يكون للتأنيث أبدا .

وما كان مفتوح الأول فهو بناء لا يكون للتذكير أبدا .
فالمضموم الأول : نحو قولك : قوباء فاعلم وخشاء فاعلم ، فهذا ملحق بقسطنطاس وقرطاط من الثلاثة .

وما كان مكسور الأول ، نحو : علباء وأخواته فملحق بسرحان وسرداح .
والمفتوح الأول لا يكون مذكرا كما وصفت لك كنحو حمراء وصغراء وصحراء . . ثم قال :
وما كان على فعل (بضم الفاء) فلم تكن ألفه أبدا الا للتأنيث . .
الورقة (١٣٥) .

البهي : نبت

ونقول : كلُّ فُعْلَاءٍ ، وفُعْلَاءٍ فمَصْرُوفٌ لَّأنَّه مِثَالٌ لَا يَكُونُ إِلَّا مُلْحَقًا مَصْرُوفًا فِي الْمَعْرِفَةِ
النَّكَرَةِ . وَذَلِكَ نَحْوُ عِلْبَاءٍ (١) ، وَحَرْبَاءٍ (٢) .
وَأَمَّا فُعْلَاءٌ فَنَحْوُ قَوْلِكَ : قُوبَاءٌ (٣) فاعِلٌ : لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِفَسْطَاطٍ ، كَمَا أَنَّ عِلْبَاءً مُلْحَقٌ
بِسِرْدَاحٍ . فَهَذَا يُبَيِّنُ لَكَ جَمِيعَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

(١) العلباء : عرق في العنق •

(٢) الحرباء : ذكر أم حبين •

(٣) القوباء : بشر يظهر في الجسد •

تمَّ الجزء الثالث والحمد لله ربَّ العالمين ويتلوه في الجزء الرابع

من كتاب المقتضب :

هذا باب إيضاح الملحقة وتبيين الفصل بينها وبين غيرها .

• • •

قابلت هذا الجزء إلى آخره وصحَّحته في سنة سبع وأربعين وثلثمائة وكتب الحسن

بن عبد الله السيرافي

• • •

كتب المهلهل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثمائة .

فهرس أبواب الجزء الثالث من المقتضب

ص	
٥	هذا باب أن المفتوحة وتصرفها
٦	هذا باب الأفعال لا تكون (أن) معها إلا ثقيلة ، والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة .
٧	والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة
٩	هذا باب ما لحقته (إن) و(أن) الخفيفتان في الدعاء وما جرى مجراه
١١	هذا باب النونين : الثقيلة والخفيفة ، ومعرفة مواقعها من الأفعال
١٧	هذا باب الوقوف على النونين : الخفيفة والثقيلة
١٩	هذا باب تغيير الأفعال للنونين : الخفيفة والثقيلة
٢٣	هذا باب فعل الاثنين والجماعة من النساء في النون الثقيلة ، وامتناعهما من النون الخفيفة
٢٥	هذا باب ما لا يجوز أن تدخله النون خفيفة ولا ثقيلة وذلك ما كان يوضع موضع الفعل ،
٢٥	وليس بفعل
٢٦	هذا باب حروف التضعيف في الأفعال ، والمعتلة من ذوات الياء والواو في النونين
٢٧	هذا باب (أما) و (إما)
٣٠	هذا باب مذ ، ومنذ
٣٢	هذا باب التبيين والتمييز
٣٩	هذا باب التثنية على استقصائها صحيحها ومعتلها
٤٢	هذا باب الإمالة
٤٥	هذا باب ما كان على أربعة أحرف أصلية ، أو زائدة
٤٦	هذا باب الحروف التي تمنع الإمالة
٤٨	هذا باب الراء في الإمالة
٥٢	هذا باب ما يمال وينصب من الأسماء غير المتمكنة والحروف
٥٥	هذا باب (كم)

- هذا باب مسائل (كم) في الخبر والاستفهام ٦٤
 هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة ، وهي مختلفة المذاهب والتقدير ، مجتمعة
 في المقاربة ٦٨
 هذا باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب (لولا) ٧٦
 هذا باب المقصور ، والممدود ٧٩
 هذا باب الابتداء ، وهو الذي يسميه النحويون (الألف واللام) ٨٩
 هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول ٩١
 هذا باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى مفعولين ، ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت ٩٣
 هذا باب الفعل المتعدي إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ٩٥
 هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، ولإسم الفاعل والمفعول فيه شيء واحد ٩٧
 هذا باب الإخبار عن الظروف والمصادر ١٠٢
 هذا باب الإخبار عن البدل ١١١
 هذا باب الإخبار في باب الفعلين المحطوف أحدهما على الآخر ١١٢
 هذا باب الإخبار في قول أبي عثمان المازني عن هذا الباب الذي مضى ١٢٧
 هذا باب من (الذي ، والتي) ألّفه النحويون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي) وأكثروا
 في ذلك ١٣٠
 هذا باب الإضافة ، وهو باب النسب ١٣٣
 هذا باب النسب إلى كل اسم قبل آخره ياء مشددة ١٣٥
 هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف مما آخره حرف لين ١٣٦
 هذا باب الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخره ياء مشددة ، والأخيرة لام الفعل ١٤٠
 هذا باب النسب إلى المضاف من الأسماء ١٤١
 هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين يجعلان اسما واحدا ١٤٣
 هذا باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب ١٤٤
 هذا باب النسب فيما كان على أربعة أحرف ، والرابعة ألف مقصورة ١٤٧

١٥٠	هذا باب النسب إلى الجماعة
١٥٢	هذا باب النسب إلى كل اسم على حرفين
١٥٦	هذا باب ما كان على حرفين مما ذهب منه موضع الفاء
١٦٠	هذا باب النسبة إلى التثنية والجمع
١٦١	هذا باب ما يبنى عليه الاسم لعنى الصناعة ؛ لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء
١٦٦	هذا باب المحذوف والمزيد فيه ، وتفسير ما أوجب ذلك فيهما
١٧١	هذا باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى
	هذا باب الاسم الذى تلحقه صوتا أعجميا ؛ نحو : عمرويه ، وحمرويه ، وما أشبهه ،
١٨١	والاختلاف فى هيهات ، وذية وذيت ، وكية وكيت
١٨٥	هذا باب الأسماء واختلاف مخارجها
١٨٧	هذا باب مخارج الأفعال ، واختلاف أحوالها وهى عشرة أسماء
١٩١	هذا باب الصلة والموصول فى مسائله فأمّا أصوله فقد ذكرناها
٢٠٢	هذا باب ما جرى مجرى الفعل ، وليس بفعل ولا مصدر
	هذا باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء
٢٠٨	المدعوى بها من غير المصادر ؛ نحو : تربا وجندلا وما أشبه ذلك
٢١٢	هذا باب (إيّاك) فى الأمر
٢١٧	هذا باب ما جرى مجرى المصادر ، وليس بمتصرف من فعل
٢٢٨	هذا باب المصادر فى الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة
٢٣٣	هذا باب ما يكون من المصادر توكيدا
٢٣٦	هذا باب الأسماء التى توضع موضع المصادر التى تكون حالا
	هذا باب الأسماء الموضوعة فى مواضع المصادر إذا أريد بها ذلك أو أريد بها التوكيد جرت على
٢٣٩	ما قبلها مجرى كلهم وأجمعين
٢٤٨	هذا باب مسائل (أفعل) مستقصاة بعد ما ذكرنا من أصوله
٢٥٥	هذا باب من التسمير

- هذا باب ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتا ... ٢٥٨
- هذا باب ما يجوز لك فيه النعت والحال ... ٢٦١
- هذا باب المصادر التي تشتركها أسماء الفاعلين ، ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا ومعها دليل من مشاهدة ، فهي منصوبة على ذلك خبرا كانت أو استفهاما ... ٢٦٤
- هذا باب ما وقع من المصادر توكيدا ... ٢٦٦
- هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّ دخلت ... ٢٧١
- هذا باب المخاطبة ... ٢٧٥
- هذا باب تأويل هذه الكاف التي تقع للمخاطبة إذا اتصلت بالفعل ؛ نحو أرايتك زيدا ما حاله ؟ وقولك : أبصرك ... ٢٧٧
- هذا باب مسائل من هذه المصادر التي جرت ... ٢٧٩
- هذا باب ما يحمل على المعنى ، وحمله على اللفظ. أجود ... ٢٨١
- هذا باب أم ، وأو ... ٢٨٦
- هذا باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين ... ٢٩٣
- هذا باب (أو) ... ٣٠١
- هذا باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام ... ٣٠٧
- هذا باب ما يجرى ، وما لا يجرى بتفصيل أبوابه وشرح معانيه ، واختلاف الأسماء ، وما الأصل فيها ؟ ... ٣٠٩
- هذا باب أفعل ... ٣١١
- هذا باب ما يسمى به من الأفعال ، وما كان على وزنها ... ٣١٤
- هذا باب ما ينصرف ، وما لا ينصرف مما سميت به مذكرا من الأسماء العربية ... ٣١٩
- هذا باب ما كان من أسماء المذكر أو سمى به ما هو على ثلاثة أحرف ... ٣٢٢
- هذا باب ما كان من هذه الأسماء على مثال فُعَل ... ٣٢٣
- هذا باب ما كان من فُعِل ... ٣٢٤
- هذا باب ما اشتق للمذكر من الفعل ... ٣٢٥

٣١	هذا باب الجمع المزيد فيه وغير المزيد
٣٣١	هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالالف والتاء
٣٣٥	هذا باب ما لحقته ألف وثون زائدتان
٣٣٨	هذا باب ما كان آخره ألف مقصورة للتأنيث والإحاق
٣٣٩	هذا باب ما كان من أفعل نعتا يصلح فيه التأويلان جميعا
٣٤٤	هذا باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكرا بأسماء الجمع
٣٥٠	هذا باب تسمية المؤنث
٣٥٥	هذا باب تسمية السور والبلدان
٣٦٠	هذا باب أسماء الأحياء والقبائل
٣٦٥	هذا باب تسمية الرجال والنساء بأسماء السور ، والأحياء ، والبلدان
٣٦٨	هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على فعال
٣٨٣	هذا باب الأمثلة التي يمثل بها أوزان الأسماء الأفعال

المقضب

صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد الليري

٢١٠ - ٢٢٨٥ هـ

تأليف

محمد عبد الحالق عطية

الأستاذ بجامعة الأزهر

الجزء الرابع

جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

كتاب
المقنضب
صنعة

أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد

٢١٠ - ٢٨٥ هـ

الجزء الرابع

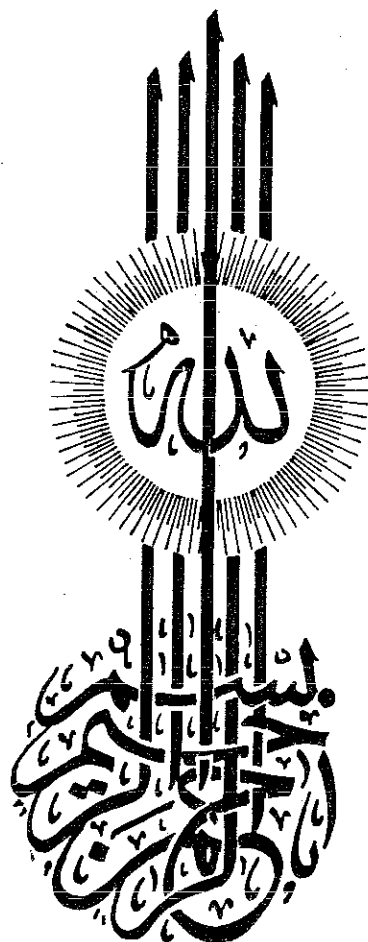
تحقيق
محمد عبد الخالق عضيمة
الأستاذ بجامعة الأزهر

القاهرة

١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

الطبعة الثانية

١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م



الجزء الرابع من كتاب المقتضب

تصنيف

أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

كتبه مهلهل بن أحمد

نظرت في هذا الجزء وأصلحت جميع ما فيه وصححته . فما كان فيه من إصلاح وتخريج
بغير خط الكتاب فهو بخطي .
وكتب الحسن بن عبد الله السيرافي .

بسم الله الرحمن الرحيم

/ هذا باب

إيضاح الملحقة^(١) وتبيين

الفصل بينها وبين غيرها

تقول فيما كان على أربعة أحرف كلها أصلًا، نحو: جعفر، وجُلجل، وقمطر، وسبطر، وخبرج^(٢)، ودرهم، وغير ذلك إذا أردت أن تُبلغَ وزنه ما أصله الثلاثة، فقلت في مثل جعفر: جدول فالواو زائدة ألحقت الثلاثة ببناء الأربعة، فصار جدول في وزن جعفر^(٣)، وإنما هو من الجُلجل، فهذه الواو زائدة ألحقته بهذا المثال، فالواو مُلحقة.

فإن قلت: عجوز، أو رغيغ، أو رسالة - فإلياء والواو والألف زوائد، ولسنّ بملحقات^(٤)؛ لأنهن لم يبلغن بالثلاثة مثالا من أمثلة الأربعة. فهذا الملحق، وما كان مثله.

وما كان من الزوائد لا يبلغن بالثلاثة مثالا من أمثلة الأربعة والخمسة، ولا يبلغن الأربعة مثال الخمسة - فليس بملحق.

فيسرّحان مُلحق بِسِرّاح، وإذنا / امتنع من الصرف في المعرفة؛ لأنّ في آخره الزائدين اللتين ٣٤٦ في آخر غضبان، وقد أشبهه من هذه الجهة.

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ١٠٧ باب ما كان من بنات الأربعة وما ألحق به من الثلاثة

(٢) الحبرج بالضم من طير الماء وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ٥١

الجلجل: الجرس • السبطر: الطويل • القمطر: ما يصان فيه الكتب (شرح الشافية ج ١ ص ٥١)
(٣) وزن جدول فعول فلا يريد الوزن الصرفي، وإنما يريد المماثلة في عدد الحروف والحركة والسكون

(٤) حروف المد لا تكون لللاحق حشوا ذكر ذلك سيبويه في ج ٢ ص ١٣١، ١٦٦، ١٩٣، ٢١٦

وانظر الخصائص ١: ٢٣٢، ٢٤: ٤٨١ - ٤٨٤

وَحَبْنَطَى مُلْحَقَ بَسْفَرَجَل بالنون والألف ، وإِثْمًا منعه من الصرف في المعرفة أَنَّ آخره
كآخر حُبْلَى في الزيادة ، فَأَشْبَهَهَا من هذه الجهة ، ولكنَّ الزوائد يَكُنَّ كزوائد حُبْلَى ؛ فلذلك لم
ينصرف في المعرفة .

فإن قلت : ما بال حِرْبَاء ، وعلباء ، وقُوبَاء ينصرفن في المعرفة والنكرة ، والزائدتان
في آخرِ كُلِّ واحد منها كالزائدتين في آخر حمراء . هَلَّا تُرِكَ صرفهنَّ في المعرفة ؛ كما تُرِكَ
صَرْف ما ذكرنا من الملحقات ؟ .

فالفصل بينهما أَنَّ الأوائل التي وصفنا ، أَلْفَاتُهَا غيرُ منقلبة ، وأَلْفَاتُ هذه منقلبة من
ياءات قد باينت أَلْفَاتِ التثنية ؛ لِأَنَّ تلك لا تكون إِلَّا منقلبة من شيء ، فقد باينتُها .
والدليل على ذلك قولهم دِرْحَايَة ، إِثْمًا هي فِعْلَايَة . فلو ذُكِّرَتْ قلت دِرْحَاء كما ترى ؛
كقولك : سَقَاء ، وغَزَاء يا فتى (١) .

ألا ترى أَنَّ النحويين لَا يُجِيزُونَ ترخيم رجل في النداء يسمَّى حُبَاوَى في قول من قال :
يا حَارُّ فَرَفَع (٢) ؛ لِأَنَّ الذي يقول : يا حَارُّ لَا يَعْتَدُّ بما ذهب ، ويجعله اسماً على حياله .

٤
٣٤٧

- (١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠ : « فإن قلت : ما بال علباء ، وحرباء ؟
فان هذه الهمزة التي بعد الألف إنما هي بدل من ياء كالياء التي في درجاته ، وأشباهاها ، فإما
جاءت هاتان الزيادتان هنا لتلحق علباء وحرباء بسرداح وسربال ، ألا ترى أن هذه الألف والياء لا
تلتحقان اسماً فيكون أوله مفتوحاً ، لأنه ليس في الكلام مثل سرداح ، ولا سربال : وإنما تلتحقان ،
لتجعلان بنات الثلاثة على هذا المثال ، والبناء » وانظر ص ١٠٨ منه .
وقال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : (فأما علباء وحرباء وقيقاء وزيزاء فانهن مذكرات
ومداتهن من الياءات أو الواوات ، وهن زوائد ولكن حكمهن حكم ما انقلبن منه . .
اعلم أن علباء وما كان مثله لا يكون إلا مذكراً ، وذلك أنه ما كان على هذا الوزن فهو ملحق بسرداح
وسربال ، ويدلك على ذلك قولهم : درحاية ، فتظهر الياء ، فلولا الياء لصارت الياء همزة كياء رداء
وكساء » وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٦٦ - ٦٧ ، ١٤٨ - ١٤٩ .
الدرحاية : (بكسر فسكون) الرجل الكثير اللحم القصير ، العلباء : عرق في العنق . القوباء :
بشر يظهر في الجسد . الحرباء : دويبة . السرداح : الناقة الطويلة ، والضخم من كل شيء .
(٢) استعمل لقبا من القاب الاعراب مكان لقب من القاب البناء وقد تشدد في صدر كتابه
في منع ذلك وذكرنا أن سيبويه استعمل ذلك في كتابه .

فإذا رَحِمَ (حَبْلَوِي) لزمه أن يقول : يا حُبْلَى أَقْبِلْ ؛ لأنّ الواو تنقلب ألفاً لفتحها ما قبلها ،
ومِثَالُ (فُعْلَى) لا يكون إلاّ للتأنيث ، ومُحَالٌ أن تكون ألف التأنيث منقلبةً ، فقد صار مُوَنَّثًا
مُذَكَّرًا في حال ؛ فلهذا ذكرت لك أنّه محال^(١) .

(١) في أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٩٨-٩٩: « أن سميت بحبلوى لم يجر ترخيمه على لغة من
قال : يا حار بالضم ، لأنه يلزمك إذا حذفت ياء النسب أن تضم الواو ، فتقلب ألفا ، لتحركها
وانفتاح ما قبلها ، فتقول : يا حبلَى ، فتصير ألف (فعل) منقلبة . وألف فعل لم تكن قط الا
زائدة للتأنيث لا أصل لها .

قال أبو العباس المبرد : فان قال قائل : فيكون الف حبل هذه لغير التأنيث ، لأنها ترخيم
حبلوى . قيل : هذا محال ، لأن (فعل) لم تستعمل لغير التأنيث . وقوله هذا محتاج الى
تفسير . وذلك ان هذا المثال مخالف لمثال فعلى وفعلى ، لأن هذين المثالين قد جاءت الفاهما
للتأنيث ، وللاحاق . . .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٤١ : (ان أدت هذه اللفة ، أى القلى الى قلب ما لا يكون منقلبا
كما يرخم حبلان ، وحبلوى - فقد ذكر المبرد أنها لا تجوز اذن ، لأنها تؤدى الى كون الف فعل
منقلبا عن ياء ، أو واو ، ولم يعهد الا للتأنيث غير منقلبة عن شيء ، وقياس قول الاخفش جوازها ،
لأنه يكون اذن ملحقا بجذب بفتح الدال ، وأما السيرافى فأجازها وان لم يثبت فعلا ، لأن هذا
شيء عرض وليس ببنية أصلية)

وقال المبرد فى كتابه المذكر المؤنث : (وما كان على فعلى (بضم الفاء) فلم تكن الفاء أبدا الا
للتأنيث مثل حبل وأنثى وخنثى ودنيا ، لأنه ليس حق الكلام أن يكون فيه وزن على مثال جعفر -
بضم الفاء ، فقد امتنع من اللاحاق)

هذا باب

جَمْعُ الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ بِعَلَامَةِ التَّائِيثِ

إذا وقعت للمذكر أو مؤنث ، فعلامات التائيث الألف فيها مقصورة كان أو ممدودا
فالمقصور ؛ نحو سَكْرَى ، وَغَضَبِي ، وَحُبْلَى .

والممدود ؛ نحو : حَمْرَاء ، وَصَفْرَاء ، وَصَحْرَاء .

وما كان بالهاء في الوقف ؛ كَحَمْدَةٍ ، وَطَلْحَةٍ .

فما كان من هذا اسما لامرأة فغير ممتنع من الألف والتاء ؛ نحو : حُبَلِيَّات ، وَسَكْرِيَّات (١)
وَحَمْرَاوَات ، وَصَفْرَاوَات . تُبَدَّلُ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ طَرَفٌ وَاوَا ؛ كَمَا تَفْعَلُ فِي التَّثْنِيَةِ إِذَا
قُلْتَ : حَمْرَاوَان .

ولو كانت أصلا لكان الأجود أن تُبدل منها همزة ، كما / كان في الواحد قَبْلَ أَنْ يُثْنَى ،
فيكون ما كان منه مُبَدَّلًا مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ، بِمَنْزِلَةِ الْهَمْزَةِ الْأَصْلِيَّةِ ، فَتَقُولُ فِي كِسَاءٍ : كِسَاءَانِ ،
وَفِي قُرَاءٍ : قُرَاءَانِ . فَالْهَمْزَةُ فِي قُرَاءٍ أَصْلٌ ، وَفِي كِسَاءٍ مُبَدَّلَةٌ ، وَكَذَلِكَ سَقَاءٌ ، وَمَا كَانَ
مِثْلَهُ يَجُوزُ فِي هَذَا أَجْمَعَ بَلَدُ الْوَاوِ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مِثْلَ عِلْبَاءٍ ، وَحِرْبَاءٍ فَبَلَدُ الْوَاوِ فِيهِ أَجُودٌ ؛ لِأَنَّ أَلْفِيهِ زَائِدَتَانِ ، فَهُمَا
يُشَبَّهَانِ أَلْفِي التَّائِيثِ مِنْ جِهَةِ الزِّيَادَةِ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مِثْلَ غَزَاءٍ ، وَسَقَاءٍ فَالْإِبْدَالُ فِيهِ جَائِزٌ ، وَلَيْسَ كَجَوَازِهِ فِي الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ
الْهَمْزَتَيْنِ مُبْتَلَتَانِ مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ ، وَهُمَا أَصْلَانِ .

وَأَمَّا مَا كَانَ مِثْلَ قُرَاءٍ ، فَقَدْ يَجُوزُ هَذَا فِيهِ عَلَى قُبْحٍ ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ أَصْلٌ ، وَلَيْسَتْ بِمَبْدَلَةٍ مِنْ

شَيْءٍ .

(١) قال المبرد في كتابه المذكر والمؤنث : « وكل ما كانت فيه هاء التائيث من أي باب كان فغير
ممتنع جمعه من الألف والتاء لحيوان أو غيره . للمذكر أو مؤنث ، قلت حروفه أو كثرت » ص ٥

والأصل في هذا أجمع : أنه كل ما كان مذكراً من هذا الباب فالوجه فيه ثبات الهمزة في التثنية .

وما كانت ألفاء للتأنيث لم يَجْزُ إلَّا القلب إلى الواو .^(١)

وما كانت فيه هاء التأنيث التي وصفنا ، فسميت به امرأة ، أدخلت عليها في الجمع الألف والتاء ، فتقول : حَمَدَات ، وطلحات .

أما تحريك وسطه فللفصل بين الاسم والنعت ، وهذا يذكر مفسراً في باب التصريف^(٢) .

وَأَمَّا حَذْفُ التَّاءِ / التي كانت في الواحد ، فَلأنَّ الألف والتاء إنما دخلتا في الجمع للتأنيث ؛ فلا يدخل تأنيث على تأنيث ؛ لأنَّ هذه العلامات إنما تدخل في المذكر لتؤنثه ، فحذفت التاء التي في حَمَدَةٍ وأخواتها لدخول الألف والتاء اللتين هما علامة الجمع^(٣) .

فإن سميت رجلاً بشيء فيه أَلِفُ التأنيث ، فأردت جمعه جمعته بالواو والنون ، فقلت في حمراء - اسم رجل - إذا جمعته : حمراوون ، وصفراوون ، وفيما كان مثل حُبْلَى : حُبْلَوْن ، وسَكْرَوْن .

وما كان بالهاء فإنك تجمعها بالألف والتاء ، فتقول : طَلَحَات ، وحمَدَات على ما قلت في المؤنث .

وعلى هذا قلت : طَلَحَةُ الطَّلَحَات^(٤) .

والفصل بينهما أن ما كان فيه أَلِفُ التأنيث مقصورة أو ممدودة ، فهي لازمة له ؛ لأنها لم تدخل على بناء مذكر .

فإن قال قائل : كيف يجوز دخول الواو والنون على ما فيه علامة التأنيث ، وهما علامتا التذكير ، أفيمكن مؤنثاً مذكراً في حال ؟

(١) تكلم عن تثنية الممدود الجزء الثالث ص ٣٩ ، ص ٨٧

(٢) عرض لذلك في الجزء الثاني ص ١٨٨ باب الجمع لما يكون من الأجناس على فعلة

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٦

(٤) جزء من بيت شعر تقدم في الجزء الثاني ص ١٨٨

قيل له : هذا مُحال ، ولكنَّ الألف لا تَثْبُت ، وإنَّما يَثْبُتُ ما / هو بَدَلُ منها .

ألا ترى أنَّكَ تقول في جمع حُبلى : حُبَلِيَّات . فلو كانت الألف ثابتة لم يَدْخُل عليها عِلْمُ التَّأْنِيثِ الذى هو للجمع ؛ كما لا تقول : حَمْدَنَات ، ولكنَّكَ تُبَدِّلُ من الألف - إذا كانت ممدودة - واوا ، فإنَّما تَدْخُلُ علامة التَّأْنِيثِ وعلامة التذكير على شيء لا تَأْنِيثَ فيه .

فإنَّما طَلَحَةٌ فلو قلت في جمعها طَلَحَتُونَ للزمك أن تكون أنثته وذكرته في حال ، وهذا هو المُحَالُ^(١) .

فإن قلت : أَحْذِفِ التَّاء . فإنَّ هذا غير جائز ، وإنَّما جاز في الجمع في المؤنث ؛ لأنَّكَ لما حذفتها جئت بما قام مقامها في اللفظ . والتأنيث . فعلى هذا يجرى جميع ما وصفنا في المذكور والمؤنث .

(١) فى سيبويه ج٢ ص ٩٥-٩٦ « باب جمع الاسم الذى فى آخره هاء التأنيث .

زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً طلحة أو امرأة ، أو سلمة ، أو جبلة ، ثم أردت أن تجمع جمعته بالتاء ، كما كنت جامعهم قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأة على الأصل . ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث . قالوا : رجل ربعة وجمعوها بالتاء فقالوا : ربعات ولم يقولوا : ربعون وقالوا : طلحة الطلحات ، ولم يقولوا : طلحة الطلحين

فأما حبلى فلو سميت بها رجلاً ، أو حمراء ، أو خنفساء لم تجمعهم بالتاء . وذلك لأن تاء التأنيث تدخل على هذه الألفات ، فلا تحذفها . وذلك قولك : حبيبات ، وجباريات ، وخنفساوات فلما صارت تدخل ، فلا تحذف شيئاً أشبهت هذه عندهم أرضات ، ودرهيمات . فأنتم لو سميت رجلاً بارض لقلت : أرضون ، ولم تقل أرضات : لانه ليس هاهنا حرف تأنيث يحذف ، فغلب على حبلى التذكير حيث صارت الألف لا تحذف ، وصارت بمنزلة ألف حبنطى التى لا تجيء للتأنيث ، الا تراهم قالوا : زكرياؤون فيمن مد وقالوا زكريون فيمن قصر »

وانظر الانصاف ص ٢٦-٣١

هذا باب

ما يُحْكِي من الأسماء وما يُعَرَّب (١)

فمن الحكاية أن تسمى رجلاً ، أو امرأة بشيء قد عمل بَعْضُهُ في بعض ؛ نحو تسميتهم : تَابَطَ شَرًّا ، وَذَرَى حَبًّا ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ .

فما كان من ذلك فإعرابه في كلِّ موضع أن يَسْلَمَ على هيئة واحدة ؛ لأنَّه قد عمل بَعْضُهُ في بعض ، فتقول : رَأَيْتَ تَابَطَ شَرًّا ، وَجَاعَنِي تَابَطَ شَرًّا / فمن ذلك قوله :

كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنَى شَابَ قَرْنَاهَا تَصْرُ وَتَحْلُبُ (٢)

وقوله أيضاً :

إِنَّ لَهَا مُرْكَنًا إِرْزِيَا كَانَهُ جَبْهَةً ذَرَى حَبًّا (٣)

(١) في سيبويه ج٢ ص٦٤ « باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام وذلك قول العرب في رجل يسمى تابط شرا : هذا تابط شرا ، وهذا برق نحره ، ورأيت برق نحره ، فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسما . وقالوا أيضا في رجل اسمه ذرى حبا : هذا ذرى حبا »

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج١ ص٢٥٩ ، ج٢ ص٦٥ على الحكاية فقد سمي بالفعل والفاعل (شاب قرناها) ، فحكى .

قرنان ، أى صغيرتان .

صررت الناقة : شددت عليها الصرار وهو خيط يشد فوق الخلف ، لئلا يرضعها ولدها . ومن عادة العرب أن تصر ضروع الحلويات إذا أرسلوها إلى المرعى سارحة ، فإذا راحت عشيما حلت تلك الأصرة وحلبت .

بنى : منادى حذف منه حرف النداء وهو مضاف إلى ما بعده المحكى . والبيب غير منسوب في سيبويه وفي ابن يعيش ج١ ص٢٨ وفي الكامل ج٤ ص٨٠ ونسب في اللسان (قرن) إلى الأسدى وانظر تعليل الخصائص ج٢ ص٣٦٧

(٣) استشهد به سيبويه ج٢ ص٦٤ على حكاية ذرى حبا فهو علم منقول من جملة المكن من الضروع : العظيم كأنه ذوالأركان ، وضرع مكن : إذا انتفخ في موضعه . وقال الأعلام : المركب ، والركب : أعلى الفرج ويروى مركنا . الارزب : الغليظ

ذرى حبا : اسم رجل كما صرح سيبويه ونسبه سيبويه إلى شاعر من بني طهية وانظر ابن يعيش ج١ ص٢٨ واللسان (حب)

وقال الآخر :

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ : أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرُّكُضِ الْمُعَارِ^(١)

فلم يَجْزِ في هذا إلا الحكاية ؛ لأنه لا يَدْخُلُ عامل على عامل .

ف (أحقُّ الخيل) رفع بالابتداء ، و (المعار) خبره . فهذا بمنزلة الفِعلِ والفاعل .
وعلى هذا يُنشَد هذا البيت لدى الرُّمَّة :

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا فَقُلْتُ أَصِيدُحَ : انْتَجِعِي بِلَالًا^(٢)

لأنَّ التَّوِيلَ : سَمِعْتُ مَنْ يَقُولُ : النَّاسُ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا ، فَحَكِّي مَا قَالَ ذَاكَ ، فَقَالَ :
سَمِعْتُ هَذَا الْكَلَامَ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦٥ على حكاية الجملة (أحق الخيل بالركض المعار) . وهذه الجملة من أمثال العرب قال الميداني ج ١ ص ٢٠٣ : قالوا : المعار من العارية والمعنى : لا شفقة لك على العارية ، لأنها ليست لك ، واحتجوا بالبيت الذي قبله .

وقيل : المعار : المسمن ومنه قول الشاعر :

اعبروا خيكم ، ثم اركضوها أحق الخيل بالركض المعار ٠٠

وقال الأعلام : المعار السمين كذا فسروه وهو غير معروف

والأشبه عندي أن يكون المستعار ويكون المعنى : أنهم جائرون في وصيتهم ، لأنهم يرون العارية أحق بالابتدال .

ويحتمل أن يريد أن العارية أحق بالاستعجال فيها لترد سريعاً من غيرها ٠٠ ويروى : المعار (بالعين المعجمة) وهو الشديد الخلق

والبيت لم ينسب في سيبويه وهو من قصيدة لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٦١-٧٩ وفي المفضليات ص ٣٣٨-٣٤٥ وفي شرحها ص ٦٥٩-١٧٦ وانظر رغبة الأمل ج ٤ ص ١٨٠-١٨٢ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٣٦ والمخصص ج ٦ ص ١٨٥ واللسان (عبر) والخزانة : ١٧/٤

وفي شرح المفضليات للأنباري ص ٦٧٦ «قال الضبي : قال أبو عبيدة : هذا البيت للطرماح ، ولم يروه الطوسي لبشر ورواه الضبي ، وقرأته على أحمد بن عبيد ، فلم ينكره »

(٢) في الكامل ج ٤ ص ١٨٠ - ١٨٢ (قوله : سمعت الناس ينتجعون حكاية والمعنى - إذا حقق - : إنما هو سمعت هذه اللفظة أي قائلاً يقول : الناس ينتجعون غيثاً ٠٠

(الناس) ابتداء و (ينتجعون) خبره ومثل هذا في الكلام : قرأت : الحمد لله رب العالمين . إنما حكيت ما قرأت وكذلك قرأت على خاتمه : الله أكبر يافتي . فهذا لا يجوز سواه »

ويقول البغدادي : روى نصب (الناس) جماعة ثقات منهم ابن السيد في أبيات المعاني ومنهم الفارقي في شرح أبيات الإيضاح ومنهم الزمخشري وغيره وقد أورده بالرفع في الكشف الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء .

وعلى هذا تقول : قرأت : الحمد لله رب العالمين . لا يجوز إلا ذلك ؛ لأنه حكى كيف قرأ
وكلُّ عامل ، ومعمول فيه هذا سبيلهما . وتقول : قرأت على خاتمه : الحمد لله ، وقرأت
على قصه : زيد منطلق .

وتقول : رأيت على قصه الأسد رابضاً ؛ لأنك لم تر هذا مكتوباً ، إنما رأيت صورة ؛
فأعملت فيها الفعل ؛ كما تقول : رأيت الأسد يا فتى .
فأما قول : عز وجل : (قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ) ^(١) فإن المفسرين يقولون في هذا قولين -
أغنى المنصوب .

أما المرفوع فلا اختلاف في أن معناه - والله أعلم - قولي سلام ، وأمرى سلام كما قال :
(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) ^(٢) وكما قال : (وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازدَجِر) ^(٣) على الحكاية .
وأما المنصوب فبإضمار فعل . كأنهم قالوا : سلمنا سلاماً .
وقال بعضهم : لم يكن هذا هو اللفظ ، ولكنه معنى ما قالوا . فإنما هو بمنزلة : قلت حقاً .

واعلم أن هذه الحكاية لا يجوز أن تُثنى وتُجمع ، ولا تُضاف ؛ لأنه تزول معانيها
باختلاف ألفاظها .

= صيدح : اسم ناقة ذى الرمة .

بسط القول في استعمالات سمع ومعانيها البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ١٧-١٩ .
والبيت من قصيدة طويلة لذي الرمة في الديوان ص ٤٢٩-٤٥١ . والخزانة القصيدة مائة
بيت . وقد أشار أبو العلاء المعري إلى قصد ذى الرمة بلالاً بقوله :

أَنْبِئُكُمْ أَنِّي عَلَى الْعَهْدِ سَالِمٌ وَوَجْهِي لَمَّا يُبْتَذَلُ بِسَوَالِ
وَأَنِّي تَيْمَمْتُ الْعِرَاقَ لِغَيْرِ مَا تَيْمَمَهُ غِيْلَانُ عِنْدَ بِلَالِ

انظر شروح سقط الزند ص ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، والعقد الفريد ج ٥ ص ٣٣٣ ، وشواهد الكشف

ص ٢١٢

(١) الذاريات : ٢٥ - وفي البحر المحيط ج ٨ ص ١٣٨-١٣٩ « قرأ الجمهور

قالوا سلاماً بالنصب على المصدر الساسد مسد فعله المستغنى به .

قال سلام بالرفع وهو مبتدأ محذوف الخبر تقديره : عليكم سلام

قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه ، أخذاً بأدب الله تعالى إذ سلاماً دعاء وجوز أن يكون

خبر مبتدأ محذوف ، أى : أمرى سلام قال ابن عطية : ويتجه أن يعمل فى (سلاماً) قالوا على أن

يجعل (سلاماً) فى معنى قولاً ، ويكون المعنى حينئذ : أنهم قالوا تحية وقولاً معناه سلاماً وهذا

قول مجاهد » .

(٢) محمد (عليه السلام) : ٢١

(٣) القمر : ٩

ألا ترى أنك لو رأيت : (أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ) في مكانين مكتوباً لم يجز أن
تثنيته ، كما تقول : رأيت زيدَيْن (١) . فإنما حقُّ هذه الأسماء التأدية (٢) .
فإن سميت رجلاً (زيدُ الطويلُ) و (الطويلُ) خبر قلت : رأيت زيدُ الطويلُ ، ومررت
بزيدُ الطويلُ .

فإن جعلت (الطويلُ) نعتاً صرفته ، فقلت : مررت بزيدِ الطويل ، ورأيت زيدا الطويل ،
لأنَّ الطويل تابع ، وعلى هذا الشرط / وقع في التسمية .

وأما حيث كان خبراً فإنه وقع مرفوعاً بالمبتدأ ، كما كان المبتدأ رفعاً بالابتداء . (٣) .

ولو سميت رجلاً (عاقلةٌ لبيبةٌ) لكان الوجهُ فيه أن تقول : مررت بعاقلةٍ لبيبة ، وجاءني
عاقلةٌ لبيبةٌ ، لأنك سميت باسمين كلاهما نكرة ، فجعلت الثاني تابعاً للأول كحالهما كانت
في النكرة .

ولو سميت بـ (عاقلة) وَاخْذَهَا لكان الأخودُ أن تقول : هذه عاقلةٌ قد جاءت ؛ لأنه معرفة ،
فيصير بمنزلة حمدة غير منصرف ، والحكاية تجوز ، وليس بالوجه ، لأنه على مثال الأسماء (٤) .

(١) إذا ثنى العلم أو جمع على حله وجب ادخال (أل) عليه وتقدم للبرد قوله خمسة
جعفرين وانظر الجزء الثاني ص ٣١٠

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٥ « واعلم أن الاسم إذا كان محكياً لم يثن ، ولم يجمع إلا أن تقول :
كلهم تابط شراً ، وكلاهما ذرى حبا . لم تفيده عن حاله قبل أن يكون اسماً ، ولو ثبت هذا ، أو
جمعه لثبت : (أحق الخيل بالركض المعار) إذا رأيته في موضعين ، ولا تضيفه إلى شيء إلا أن
تقول : هذا تابط شراً صاحبك . ومملوكك » .

(٣) صرح في موضعين بأن العامل في المبتدأ هو الابتداء والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ
الثاني ص ٤٩ وسيكره في الجزء الرابع

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦٦ « وإذا سميت رجلاً بعاقلة لبيبة أو عاقل لبيب صرفته ،
وأجريته مجراه قبل أن يكون اسماً » .

وذلك قولك : رأيت عاقلة لبيبة يا هذا ، ورأيت عاقلاً لبيباً يا هذا ، وكذلك في الجر ، والرفع
منون ، لأنه ليس بشيء عمل بعضه في بعض .

فإن قلت : ما بالي أن سميته بعاقلة لم أقول ؟

فإنك إن أردت حكاية النكرة جاز ، ولكن الوجه ترك الصرف .

وَأَمَّا (تَضْرِبَانِ) إِذَا سَمِيتَ بِهِ رَجُلًا قُلْتَ فِيهِ : لَقِيتَ تَضْرِبَانِ ، حَكَيْتَهُ . وَلَكَ أَنْ تُنْثِيَهُ
وَتُنْصِبَهُ ، فَتَقُولُ : تَضْرِبَيْنِ . وَلَكَ أَنْ تُلْحِقَهُ بَعْمَانِ ، فَتَقُولُ : كَلَّمْنِي تَضْرِبَانِ ، فَإِذَا صَغُرَتْهُ
قُلْتَ : تَضْرِبِيَانُ لَا غَيْرَ^(١) .

و(شَيْطَان) يَكُونُ (فِعْعَالٌ) مِنَ الشَّيْطَانِ : وَهُوَ الْحَبْلُ الْمَتَدُّ فِي صَلَابَةِ ، فَتَصْرِفُهُ
وَيَكُونُ مِنْ شَاطِئِ شَيْطَانٍ : إِذَا ذَهَبَ بِاطِلَا ؛ فَلَا يَنْصَرِفُ^(٢) .
و(إِنْسَانٌ) فِعْعَالٌ مِنَ الْإِنْسِ^(٣) .

و(طَحَّانٌ) فِعْعَالٌ مِنَ الطَّحْنِ ، وَيَكُونُ (فِعْعَالٌ) مِنَ الطَّحِّ وَهُوَ الطَّحَاءُ وَهُوَ / الْمَتَدُّ مِنَ الْأَرْضِ^(٤)

٤
٣٥٤

= والوجه في ذلك الأول الحكاية ، وهو القياس ، لانهما شيئان ، ولانهما ليس واحد منهما
الاسم دون صاحبه فإنما هي حكاية » .

(١) في سيبويه ج٢ ص٨ « وان سميت رجلا ضربوا فيمن قال : أكلوني البراغيث قلت : هذا
ضربون قد أقبل تلحق النون ، كما تلحقها في أولى لو سميت بها رجلا ٠٠ ومن قال : هذا مسلمون
في اسم رجل قال : هذا ضربون ، ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول ، فان جعلت النون
حرف الاعراب فيمن قال : مسلمين قلت : هذا ضربين قد جاء »

وفي شرح الكافية ج٢ ص١٣٤ (ولوسميت بنحو ضربا ، وضربوا على أن الألف والواو حرفان
زيدا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في نحو : ضربت ، نحو : أكلوني البراغيث وجب الحاق
النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لوسمى به ، فتقول : ضربان ، وضربون ، ثم بعد
ذلك يجوز أن يمربا بأعراب المثني والمجموع ، وان يجعل النون معتقب الاعراب .

وكذلك لو سميت بيضربان ، ويضربون على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة أما لو جعلت الألف
والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمع .

(٢) في سيبويه ج٢ ص١١ وكذلك شيطان ان اخذته من التشيطن والنون عندنا في مثل هذا من
نفس الحرف ٠٠

وان جعلت دهقان من الدهق وشيطان من شيط لم تصرفه »

منع الصرف انما يكون عند التسمية به

(٣) تقدم في الجزء الأول ص٣٣

(٤) في سيبويه ج٢ ص١١ (اذا سميت رجلا طحان أو سمان من السمن أو تبان من التبن صرفته

في المعرفة والنكرة ، لأنها نون من نفس الحرف وهي بمنزلة دال حماد)

في اللسان : الطح : أن تضع عقبك على شيء ، ثم تسحجه (تقشره) . قال الكسائي : طحان :
فعلان من الطح ملحق بباب فعلان وفعل وهو السحج وانظره في (طحن)

و(عَبْدُون) : إذا فُتِحَتْ لَمْ تُعْجَرْه ، وإذا ضُمَّتْهُ أَجْرِيَتْهُ وَلَمْ تُعْجَرْه ، وَلَكِ أَنْ تَحْكِيَه ،
فَتَجْعَلْهُ جَمْعاً ، فَيَكُونُ فِي الرِّفْعِ بِالْوَاوِ ، وَفِي النِّصْبِ بِالْيَاءِ ، وَفِي الْأَوَّلِ بِالْوَاوِ لَا غَيْرُ^(١) .

وإذا دعوت رجلاً اسمه (زيدٌ منطلقٌ) قلت : يا زيدُ منطلقُ أَقْبِلْ . لَا تَعْمَلْ فِيهِ النِّدَاءَ ،
كَمَا لَمْ تَعْمَلْ غَيْرَهُ

وإن سَمَّيْتَهُ بِـ (زيد الطويل) فيمن جعل الطويل نعتاً قلت : يا زيدُ الطويلِ أَقْبِلْ .
تَنْصِبُ لَطَوَاهُ ؛ كَمَا تَنْصِبُ عَشْرِينَ رَجُلًا . [وَهَذَا مُفَسَّرٌ فِي بَابِ النِّدَاءِ ^(٢)] .

فإذا سَمَّيْتَ رجلاً (وزيد) وَأَنْتَ تَرِيدُ الْقَسَمَ قلت : رَأَيْتَ وَزِيدَ ، وَجَاعَنِي وَزِيدٌ ؛
لَأَنَّ الْوَاوَ عَامِلَةٌ فِي زَيْدٍ فَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَهُ (بَزِيدَ) لَقُلْتَ : جَاعَنِي
بَزِيدٌ .

فإن كَانَتْ الْوَاوُ لِلنَّسَقِ فَإِنَّ حُكْمَهَا أَنْ تَقَرَّرَهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ تَحْذَفَ الَّذِي
قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ فِي النَّسَقِ وَزِيدٌ إِلَّا وَقَبْلَهُ مَرْفُوعٌ ، أَوْ مَنْصُوبٌ ، أَوْ مَخْفُوضٌ فَأَيُّ
ذَلِكَ كَانَ فَالْوَاوُ جَارِيَةٌ عَلَيْهِ غَيْرُ مُغْيِرَةٍ ^(٣) .

(١) فِي عِبَثِ الْوَلِيدِ ص ١٤٢ : « قَوْلُهُ (عَبْدُون) هَذَا اسْمٌ لَيْسَ بِعَرَبِيٍّ وَكَذَلِكَ حَمْدُونُ
وَحَرْثُونُ ٠٠ وَمَا جَرَى هَذَا الْمَجْرَى وَإِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءٌ يَغْيِرُهَا مِنْ لَيْسَ لِسَانُهُ بِعَرَبِيٍّ ، وَكَانَ كَثِيرًا مِنْ
أَصْحَابِ الْأَلْسِنِ يَنْطِقُونَ بِالْحَرْفِ بَيْنَ الْوَاوِ وَبَيْنَ الْأَلْفِ كَنَحْوِ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْعَرَبِ فِي الصَّلَاةِ
وَالزَّكَاةِ ، فَلِذَلِكَ زَعَمَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ عَبْدُونُ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُ لَا يَنْصَرَفُ ، لِأَنَّهُ يَرَاهُ مِثْلَ عَبْدَانَ
وَإِذَا قُلْنَا إِنَّ (عَبْدُونُ) عَرَبِيٌّ ٠٠ فَاصْحَحْ مَا قِيلَ فِيهِ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ عَبْدٍ كَمَا يَقَالُ الزَّيْدُونَ » .

(٢) تَصْحِيحُ السِّيَرَاتِي

(٣) فِي سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٦٧ (لَوْ سَمَّيْتَهُ لِلْحَةِ وَزِيدًا ، أَوْ عَبْدَ اللَّهِ وَزِيدًا وَنَادَيْتَ نَصَبْتَ
وَنَوْنَتِ الْآخِرَ وَنَصَبْتَهُ لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَتَنْوِينٍ)

وصريح كلام المبرد هنا الحكاية في المسمى بجاز ومجرور .

تقول إن كان منصوباً : جاعف وزيدا ، ومررت بوزيدا ، وكذلك الرفع ، والخفض .

= والسيوطي في الهمع ينقل بأن المبرد خالف الجمهور في المسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد وأجاز فيه الاعراب .

قال في الهمع ج ٢ ص ١٥٥ « والمسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد يحكى وجوبا عند الجمهور ، وأجاز المبرد والزجاج اعراهما ويكمل الأول كما لو سمى به مستقلا » .

ونقل الصبان في حاشيته كلام الهمع ج ١ ص ١٧٢

باب الألقاب

/ إذا لُقِّبَ مفرداً بمفرد أضفته إليه ، لا يجوز إلا ذلك ، فتقول : هذا قيسُ قُفَّةٍ يا فتى ، وهذا سعيدُ كُرْزٍ (١) .

فإن لُقِّبَ بمضاف جرى اللقب على الاسم كالنعت فقلت : هذا زيد وزُنُ سبعة ، وهذا زيد حارس الدار (٢) .

فإن لُقِّبَ مضافاً بمفرد أو مضافاً بمضاف فكذلك (٣) . تقول : هذا عبد الله وزُنُ سبعة ، وهذا عبد الله كُرْزُ يا فتى .

وإنما كان هذا كهذا لأنَّ أَصْلَ الألقاب أن تَجْرَى على أَصْلِ التسمية ، وليس حقَّ الرجل أن يُسَمَّى باسمين مفردين ، ولكن مفرد ومضاف (٤) ، نحو قولك : زيد أبو فلان ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ : « باب الألقاب »

إذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمرو ، ويونس ، والخليل ، وذلك قولك : هذا سعيد كرز ، وهذا قيس قفة قد جاء ، وهذا زيد بطة ، فإنما جعلت قفة معرفة ، لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت : هذا قيس ، فلو نونت قفة صار الاسم نكرة ، لأن المضاف إنما يكون معرفة ونكرة بالمضاف إليه ،

الكرز : الجوالق أو الخرج في الأصل

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ : « فإن لقبك المفرد بمضاف ، والمضاف بمفرد جرى أحدهما على الآخر كالوصف ، وهو قول أبي عمرو ، ويونس والخليل ، وذلك قولك : هذا زيد وزن سبعة ، وهذا عبد الله بطة يافتي »

(٣) في سيبويه « وكذلك إن لقبك المضاف بالمضاف »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ : « وإنما جاء هذا متفرقا هو والأول ، لأن أصل التسمية ، والذي وقع عليه الأسماء أن يكون للرجل اسمان أحدهما مضاف ، والآخر مفرد أو مضاف ، ويكون أحدهما وصفا للآخر ، وذلك الاسم والكنية ، وهو قولك : زيد أبو عمرو ، وأبو عمرو زيد ، فهذا أصل التسمية وحدها وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مفردان ، فإنما أجروا الألقاب على أصل التسمية ، فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم ، ولا يجاوزوا ذلك الحد » .

أو بمضافين نحو : عبد الله أبى فلان ، فعلى هذا تجرى الألقاب والكنية فى المفرد كالاسم واللقب كذلك ؛ لأنَّ الأسماء التى هى أعلام ؛ نحو : زيد وعبد الله - إنما من الألقاب تفصيل الواحد من جميع جنسه .

ولوقوع اللقب الواحد على اثنين احتيج إلى الصفات .

ألا ترى أنك تقول : جاعنى زيد . فإذا خضت أن يلتبس عليه بزيد آخر تعرفه قلت : الطويل ونحوه ؛ لتفصيل بينهما .

هذا باب /

ما ينتقل بتصغيره

تقول في رجل سمّيته بـ (مساجد) - إذا صغرت - : مُسَجِدٌ ، فتصرفه ؛ لأنّه قد عاد إلى مثل تصغير جعفر .

وكذلك رجل يسمّى قناديل تقول : هذا قُنْدِيلٌ فاعلم ؛ لأنّ المانع قد زال عنه .
ولو سمّيته أجادل ، فصغرت لقلت : أَجْدِلٌ قد جاء لا تصرفه ؛ لأنّه تصغير (أفعل)
فالمانع للصرف فيه (١) .

فإن قال قائل : إنّما منع (أفعل) من الصرف ؛ لأنّه على مثالِ الفعل ؛ نحو : أذهب ، وأعلم . فإذا قلت : أَحْيِر ، وأَحْيِد فقد زال عنه شبه الفعل ، فما بالك لا تردّه إلى الصرف ، كما تصرف تنفلاً لأنّ زوائد الفعل المضارع لا تكون مضمومة (٢) ، وكما تصرف يربّوعاً ؛ لأنّ زيادته لا تبلغ به مثال الأفعال ؟

قيل له : إنّّه قد صرف الفعل مُصَغِّراً . فكما أشبه أحمر أذهب ، أشبه أَحْيِر قولهم : ما أميلح زيدا ، وما أحيسنه ، والمانع قائم بعدّ معه .
فجُمِلَ هذا : أنّه كلّ ما صُغِّر ، فخرج تصغيره من المانع فهو مصروف ، وما كانت العلّة قائمة فيه فتركّ الصرف له لازم .

ومن هذا الباب ما كانت فيه هاء التانيث ، أو ألف التانيث الممدودة ؛ لأنّ الحكم

/ أن تصغر ، فتُصَغَّر فيه ما تُقَرَّر فيه لو لم تكن هاء ولا ألف ممدودة ، وتحذف ما تحذف لو لم تكونا فيه ؛ ثُمَّ يُؤَنَّى بهما .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١ : « وكذلك أجادل اسم رجل إذا حقرت ، لأنه يصير أجيدل مثل أميلح » .
(٢) يريد أن حروف المضارعة لا تكون مضمومة في مضارع الثلاثي فليس في أوزان مضارع الثلاثي مثل تنفل .

وكذلك الألف والتون الزائدتان ، وذلك قولك في خنفساء : خَنِيفَسَاءُ يا فتى .
صَغُرَتْ (خنفس) ؛ كما تصغر جعفر ، ثم أتيت بالآلفين مسلمتين .

وكذلك سفرجلة ، تقول : سُفَيْرَجَةٌ تحذف منها ما تحذف قبل الهاء ، ثم تأتي بالهاء بعد ؛
لأنها كاسم ضم إلى اسم .

وتقول في زعفران : زُعَيْرَان ، فلو كنت معتدا بهذه الزوائد كان التصغير محالا ؛
لأنك لا تصغر اسما على خمسة أحرف إلا ما كان رابعه حرف لين ، وهذا مبين في باب التصغير (١).
وإنما ذكرنا منه ما هنا ما يدخل في الباب الذي قصصنا له .

هذا باب

الاسمين اللذين يُجعلان اسماً واحداً ؛ نحو :

حَضْرَمَوْتُ ، وبَعْلَبِكَ ، ومَعْدِيكَرَب

إِعلم أَنَّ كُلَّ اسمين جُعِلَا اسماً واحداً على غير جهة / الإضافة فَإِنَّ حُكْمَهُمَا أَنْ يَكُونَ آخِرُ الاسمِ
الأَوَّلِ مِنْهُمَا مَفْتُوحاً ، وَأَنْ يَكُونَ الإعرابُ في الثاني ، فتقول : هذا حَضْرَمَوْتُ يا فتي ، وبَعْلَبِكَ
فاعلم وكذلك رَامَهْرَمُزُ (١) .

ولا يُصرف ، لأنَّهُما جُعِلَا بِمَنْزِلَةِ الاسمِ الذي فيه هاءُ التَّأْنِيثِ ؛ لِأَنَّ الهاءَ ضُمَّتْ إلى اسمِ كان
مذكراً قبلَ لحاقِها ، فتركَّ آخِرُهُ مَفْتُوحاً ؛ نحو : حَمْدَةٌ ، وَطَلْحَةٌ .

ألا ترى أَنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ واحداً من هذين النوعين قلت : حُمَيْدَةٌ يا فتي . وَحُضَيْرَمَوْتُ
يا فتي ، فَسَلَّمْتَ الصَّدرَ .

والدليلُ على ما وصفنا صَرْفُكَ هذين الاسمين في النكرة وهي أَصُولُ الأَسْمَاءِ . وعلى هذا
يجرى الترخيم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٩ « باب الشئين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلوا
بمنزلة اسم واحد كـمِضْمُوزٍ » .

وذلك نحو : حضرموت : وبعلبك .

ومن العرب من يضيف (بعل) إلى (بك) . كما اختلفوا في رام هرمز فجعله
بعضهم اسماً واحداً ، وأضاف بعضهم رام إلى هرمز » .

في معجم البلدان ج ٣ ص ١٧ « رامهرمز : معنى رام بالفارسية : المراد والمقصود ،
وهرمز أحد الأكاسرة . فكان هذه اللفظة مركبة معناها : مقصود هرمز أو مراد هرمز . وقل
حمزة : رامهرمز : اسم مختصر من رامهرمز أردشير وهي مدينة مشهورة » .

وقال في ج ٢ ص ٢٦٩ عن حضرموت « بالفتح ثم السكون وفتح الراء والميم اسمان
مركبان » ثم تكلم عما يجوز فيها من وجوه الإعراب .

وقال في ج ١ ص ٤٥٣ : « بعلبك بالفتح ثم السكون وفتح اللام ، والباء الموحدة ، والكاف
مشددة : مدينة قديمة » .

تقول - إذا ناديت - : يا حَضْرَ أَقْبِلْ ، كما تقول : يا حَمْدَ أَقْبِلْ .

• • •

فأما ما كان من هذه الأسماء منتهى الاسم الأول منه ياء كقولك : قَالِي قَلَا ، وأيادي سبا ، وبأدي بدا ، ومَعْدِيْكَرْب (١) فَإِنَّ الْيَاءَاتِ تُسَكَّنُ ؛ لِأَنَّهُنَّ فِي حَشْوِ الْأَسْمَاءِ ، وَلِأَنَّ حُكْمَهَا لَوْ كَانَتْ حُرُوفُ الْإِعْرَابِ أَنَّ تُسَكَّنُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ وَالرَّفْعِ ، تقول : هذا قَاضٍ فاعلم ومررت بالقَاضِي فاعلم .

ويضطر الشاعر إلى إسكانها في النصب ، / فيكون ذلك جائزا له ؛ إذ كانت تُسَكَّنُ في $\frac{3}{359}$ الموضعين ؛ نحو قوله :

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَتْ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَاةِ فِي النَّادِ (٢)

وكما قال :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠ : وأما معديكرب ففيه لغات :

منهم من يقول معديكرب فيضيف . ومنهم من يقول : معد يكرب ، فيضيف ، ولا يصرف . يجعل كرب اسما مؤنثا .

ومنهم من يقول : معد يكرب ، فيجمله اسما واحدا .

نقلت ليونس : هلا صرفوه حيث جعلوه اسما واحدا وهو عربي ؟

قال : ليس شيء يجتمع من شيئين ، فيجمل اسما سمي به واحد الا لم يصرف . وانما استثقلوا صرف هذا ، لأنه ليس أصل بناء الأسماء بذلك على هذا قلته في كلامهم . . . وانظر المخصص ج ١٤ ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢) استشهد به في الكامل أيضا ج ٦ ص ١٢٦ على تسكين المنصوب (أقاصيه) .

وقال التبريزي في شرح المعلقات ص ٣١ : ويروى : ردت عليه أقاصيه (بالبناء للمجهول)

وهذه الرواية أجود ، لأنه إذا قال : ردت عليه أقاصيه (فأقاصيه) في موضع رفع ،

فأسكن الياء ، لأن الضمة فيها ثقيلة .

وإذا روى ردت فأقاصيه في موضع نصب ، والفتحة لا تستثقل ، فكان يجب أن

تفتح الياء الا أنه يجوز إسكانها في الضرورة . . .

وأيضا فانه إذا روى ردت . فقد أضمر مالم يجبر ذكره أراد ردت عليه الأمة الا أن

هذا جائز كثيرا إذا عرف معناه »

الأقاصي : الأطراف وما بعد منه . لبده : سكنه .

النَّاد : الموضع الندي التراب - الوليدة : الخادمة الشابة .

المعنى : ردت الأمة ما تفرق من تراب هذا النوى لثلا يصل الماء اليهم ، والصقت بعضه

ببعض حتى لا تذهب به الريح ، ولا يجترفه السيل .

والبيت من قصيدة مشهورة للنايفة الذبياني من المعلقات العشر .

وانظر الخزائن ج ٢ ص ٧٦-٧٨ والديوان ص ١٧-٢٤ وشرح المفضليات للأنباري ص ٤٨٥ .

وكما قال :

كُنَى بِالنَّائِي مِنْ أَسْمَاءِ كَافٍ وَلَيْسَ لِجُبَّهَا مَا عِشْتُ شَافِي (٢)

وهذا كثير جداً . فعلى هذا تقول فى الحشو بالإسكان .

تقول : هَذَا مَعْدِيكَرَبُ فَاعِلٌ ، وَمَرَرْتُ بِمَعْدِيكَرَبٍ ، وفعلت هذا بَادِيً بَدَأَ يَأْفِي ،
ونزلت قَالِي قَلَا .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٥ على تسكين المنقوص فى حالة النصب حملاً على
حالتى الرفع والجعر للضرورة .

أراد بالمساحى : حوافر الاتن .

تقطيط الحقيق : منصوب على المصدر التشبيهي . لان معنى سوى ، وقطط واحد
والقط ، والتقطيط : قطع الشيء وتسويته ،
وفاعل سوى فى البيت بعده :

تقليل ما قارعن من سمر الطرق

والحجارة السمرأ أصلب من غيرها . الحقيق : جمع حقة الطيب :

والبيت من قافية رُوبَةِ المشهورة وهى فى أراجيز العرب ص ٢٢-٢٨ : فى الديوان ص

١٠٤-١٠٨

وفى المينى ج ١ ص ٣٨-٨٠ بتمامها .

وشرح البغدادي فى الخزانة كثيراً منها ج ١ ص ٢٨-٤٣ ، ج ٤ ص ٢٦٦-٢٧٠ .

وانظر المخصص ج ١٢ ص ١٣٣

(٢) استشهد به فى الكامل ج ٦ ص ١٤٨ على تسكين المنقوص فى حالة النصب
للضرورة والأصل كافياً .

وجعل أبو الفتح فى الخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ (كافياً) حالاً مؤكدة

وجعلها الزمخشري فى المفصل مصدراً مؤكداً لفعله جاء على وزن فاعل .

ابن يعيش ج ٦ ص ٥١ والمفصل ج ٢ ص ١١٣ وتبعه الرضى .

بالنأى : الباء زائدة فى فاعل كفى . ومن أسماء متعلق بالنأى .

وروايات العجز مختلفة : فرواية المقتضب والكامل واحدة .

ورواية ابن يعيش : وليس لحبها اذ طال شافى ، وكذلك رواية الديوان .

وفى الخزانة روايات : وليس لنايها اذ طال شافى .

وليس لسقمها اذ طال شافى ، وليس لحبها اذ طال شافى .

والبيت مطلع قصيدة لبشر بن أبى خازم الاسدى وهى فى ديوانه ص ١٤٢-١٥٠ .

وفى مختارات ابن الشجرى ج ٢ ص ٢٦-٢٨

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٦١-٢٦٤ .

وشرح التبريزى للحماسة ج ١ ص ٢٨٣ ج ٣ ص ٢٠ وشروح سقط الزند ص ١٢٥

وإن شئت أضفت في جميع هذا الأول إلى الثاني ، والأجود ما قلّمناه ، فقلت : هذا
حضر موت ، وبعلبك فاعلم .

وينشد هذا البيت لامرئ القيس على وجهين :

لَقَدْ أَنْكَرْتَنِي بِعَلْبِكَ وَأَهْلُهَا (١)

وبعضهم يقول : بعلمك وأهلها .

وكذلك بيت رؤبة ينشده بعضهم :

أَخْضَرْتَ أَهْلَ حَضْرَمَوْتَ مَوْتًا (٢)

وبعضهم يقول : حَضْرَمَوْتَ .

وكذلك بيت جرير ينشده بعضهم :

لَقَيْتُمُ بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقُلْتُمْ مَارَ سَرَجُسَ لَا قِتَالًا (٣)

(١) تمامه : وَلَابَنُ جُرَيْجٍ فِي فُرَى حِمَصٍ أَنْكَرَا

ويروى أيضا : ولابن جريج كان في حمص انكرا

يقول : انكرتني بعلمك ، لأنها لم توافقني ، وانكرني أهلها انكار من لا يعرف .

والبيت من قصيدة امرئ القيس التي قالها حين توجه الى قيسر وهي في الديوان

ص ٤٤ - ٥٢ وفي شرحه ص ٨٢ - ٩٧

وقال ابن الأنباري في كتابه المذكر والمؤث ص ٢٤٢ - ٢٤٣ : « وقال الفراء : انشدني

المفضل :

لَقَدْ أَنْكَرْتَنِي بِعَلْبِكَ وَأَهْلُهَا وَلَابَنُ جُرَيْجٍ كَانَ فِي حِمَصٍ أَنْكَرَا

وقال الفراء : انشدني رجل فصيح : لقد انكرتني بعلمك . فلم يجر الشاعر حمص .

وانت بعلمك ، وفيها ثلاثة أوجه :

أعجبتنني بعلمك ، وبعلمك

وأجاز جماعة من النحويين : أعجبتنني بعلمك .

(٢) ليس في المطبوع من ديوان رؤبة ولا في فوائده . احضر : ينصب مفعولين بدخول

همزة التعمية .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠ على أن بعضهم اضاف مار الى سرجس ، ومنع صرف

سرجس لأنه أعجمي ، وبعضهم رفع (مارسرجس) فجعل الثاني من تمام الأول .

وما رسرجس اسم نبطي سمى به جرير تغلب نفيا لها عن العرب وهو منسادي حذف

منه حرف النداء وخبر لا النافية للجنس محذوف ، أي : لا قتال منا ويجوز أن يكون (قتالا)

مفعولا به لفعل محذوف تقديره : لا نريد قتالا ، كما صرح بذلك فيما يأتي .

والبيت من قصيدة لجرير في هجاء الأخطل : الديوان ص ٤١٢ - ٤١٥

وقد هجا جرير الأخطل في قصيدة أخرى لامية وأعاد هذا المعنى في قوله (ص ٤٥١) :

فهذا الأجود . وبعضهم يُنشد :
مار سرجس لا قتالا

على الإضافة .

وإنما كان غير الإضافة أجود ، لأن الإضافة إنما حقها التملك ؛ نحو قولك : هذا غلام زيد ، ومولى زيد ، فيكون موصولا بزيد ببعض ما ذكرنا ، أو تضيف بغضا إلى كل ؛ نحو قولك : هذا ثوب خز ، وخاتم حديد ، ونحو ذلك . وأنت إذا قلت : حضر موت فليس (حضر) شيئا تضيفه إلى (موت) على شيء من هذه الجهات .
وإنما صلحت فيه الإضافة على بُعد ؛ لأنه في وزن المضاف ؛ لأنك ضمنت اسما إلى اسم ؛ كما تفعل ذلك في الإضافة .

فإنما ما منتهى أوائله الياءات في الإضافة فإن حكمه أن تُسكن ياءاته في الرفع والخفض ؛ كما أن ذلك جائز فيه في غير هذا الموضع ، وتسكن الياءات في النصب أيضا ؛ لأنه منقول عن موضع كان يجب هذا فيه ؛ كما قلت في جمع أرض : أرضون : فحركت ؛ لتدل على أنها تُجمع / بالالف والتاء ، فلزمها الحركة ؛ لأنها اسم غير نعت بمنزلة نمرات ، وحصيات ونحو ذلك ، فنقول : رأيت قالي قلا على هذا .

٤
٣٦١

ولو حرك محرك في الشعر مضطرا لجاز فيه فيمن رأى أن يجعلها اسما واحدا
أنشد هذا البيت :

سَيُضْبِحُ فَوْقَ أَقْتَمِ الرِّيشِ واقفاً بقالي قلا أو من وراء دبيل^(١)

أنسيت يوما بالجزيرة بعدما كانت عواقبه عليك وبالا
قال الأخطيل إذ رأى راياتهم يا مارَسرجس لا تريد قتالا

الديوان ص ٤٥١ .

وذكر البيت الشاهد في اللسان (سرجس) ؛ وقال : مارَسرجس : موضع وهو غير مناسب للمعنى ولما قاله جرير في البيت الثاني .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤

أقتم الريش : أغبره ويريد به النسر
حدث الأصمعي أن هذا الشاعر كان عليه دين لرجل من بحصب ، فلما حان قضاؤه فر
وترك رقعة مكتوبا فيها :

إذا حان دين البخعي فقل له نزود بزاد واستعن بدليل
سَيُضْبِحُ فَوْقَ أَقْتَمِ الرِّيشِ واقعا بقالي قلا أو من وراء ذليل

ومن أضاف ، فجعل (قلا) امها المذكور قال : بقالى قلا أو من وراء دبيل
 وإن جعل (قلا) امها لمؤنث لم يصرفه ، وكان موضعه موضع خفض .
 وكذلك أيادى سبا^(١) إلا أن هذه نكرة .

= قال الأصمى : فأخبرني من رآه بقالى قلا مصلوبا وعليه نسر أقيم الريش .
 قالى قلا : بأرمينية العظمى ، وانظر معجم البلدان ج ٤ ص ٢٩٩ وقد ذكر الشاهد
 هناك .

دبيل : رمل بين اليمامة واليمن ، وانظر معجم البلدان ج ٢ ص ٤٣٩ وذكر الشاهد
 أيضا والشاهد فى اللسان أيضا (قلى . دبل) .
 وكلام سيبويه صريح فى أن قالى قلا مركب مزجى بمنزلة حضرموت .
 قال فى ج ٢ ص ٥٤ : وأما قالى قلا فمنزلة حضرموت قال الشاعر .
 سيصبح فوقى .

والرضى فى شرح الكافية ج ٢ ص ٨٤ يقول :
 وأما قال قلا فعدها سيبويه من أخوات أيدي سبا وجار الله من أخوات مصد يركب
 ولا دليل فيها على مذهب سيبويه ...
 وسيبويه قال أولا : وأما أيادى سبا ، وقالى قلا ، وبأيدى بدا فانما هى بمنزلة خمسة
 عشر ..

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٨٥ : « ومنها أيدي سبا فى قولهم : تفرقوا أيدي
 سبا ، وأيادى سبا ، أى مثل تفرق أولاد سبا بن يشجب حين أرسل عليهم سيل العرم . والأيدى
 كناية عن الأبناء والأسرة ، لأنهم فى التقوى والبطش بهم بمنزلة الأيدى ، ويجوز أن يكون
 فى الأصل انتصابه على الحال على حذف مضاف وهو مثل ، ويجوز أن يكون على المصدر
 والمعنى مثل تفرق أيدي سبا .. فلذا ألزم ياء أيدي السكون .
 وسكن همزة سبا ، ثم قلبت الفا وقد يقال : أيدي سبا بالتثنية فيكون أيدي ، وأيادى
 مضافين . »

وقال ابن يعيش ج ٤ ص ١٢٣ : « يقال : ذهبوا أيدي سبا ، وفيه لفتان : أيدي سبا ،
 وأيادى سبا . فأيدى جمع يد وهو جمع قلة ، وأصله أيدي على زنة أفعول ، نحو كعب واكعب ...
 وأيادى جمع الجمع . قالوا أيد وإيد .
 وفيه لفتان : أحدهما أن تركيبها اسما واحدا ، وتبنيهما لتضمن حرف العطف ، كما
 فعل بخمسة عشر وبابه .

الثانية : أن تضيف الأول الى الثانى كما تقدم فى بيت بيت وصباح مساء من جواز
 التركيب والبناء والاضافة .

وموضعهما نصب على الحال ، والمراد : ذهبوا متفرقين ومتبددين ونحوهما .
 فان قيل : فكيف جاز أن يكون حالا ، وهو معرفة ، لان سبا اسم رجل معرفة ؟
 قيل : اما اذا ركبتها فقد زال بالتركيب معنى العلمية ، وصار اسما واحدا . فسيبا
 حينئذ كيمض الاسم وهو نكرة .

وَبَادِي بَدَا مِثْلُهُ ..

وَيُنْتَشَدُ هَذَا الْبَيْتَ عَلَى وَجْهَيْنِ ، أَمَّا مِنْ أَضَافٍ فَيَقُولُ :

فِيَالِكِ مِنْ دَارٍ تَحْمَلُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَاً بَعْدِي وَطَالَ اخْتِيَالُهَا^(١)

ومن لم يضيف وأراد المعرفة لم ينون . وهذا إذا أريد به المعرفة موضوع في غير موضعه ؛
لأنَّ الأوَّل لا يكون إلَّا نكرة ؛ لأنَّه في موضع حال ، وليس من باب قَيْدٍ / الأوابد . فالتنوين
عندي واجب ، أردت الإضافة أو غيرها ؛ لأنَّه لا يكون إلَّا حالا^(٢) .

٤
٣٦٢

= واما اذا أضفت ففيه وجهان :

أحدهما : أنه معرفة ، ووقع موقع الحال ، وليس بالحال على الحقيقة ، وإنما هو معمول
الحال ، والمراد : ذهبوا مشبهين أيادي سبأ ، ثم حذفت الحال ، وأقيم معمولها مقامها على
حد : (أرسلها العراق) أي معتركة العراق ، ورجع عوده على بدنه ، أي عائداً عوده .
والوجه الثاني : أن تجعل (سبأ) في موضع منكور ، وإذا كان كذلك فلا يمنع كونه
حالا ، وطريقة تنكيره أن تريد مثل سبأ فتكون الإضافة في الحقيقة الى مثل ، ومثل نكرة وان
أضيف الى معرفة ..

وسبأ أصله الهمزة ، وإنما ترك الهمزة تخفيفاً لطول الاسم وكثرة الاستعمال مع ثقل

الهمزة ..

فإذا اعتقد فيه التركيب والبناء كانت الألف في تقدير مفتوح ..

وإذا أضفت كان في موضع خفض .

وانظر مجمع الأمثال للميداني ج ١ ص ٢٧٥ - ٢٧٧ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤ على أن من العرب من يضيف وينون سبأ .

طال اختيالها ، أي : طال مرور الأحوال عليها فتغيرت .

والبيت من قصيدة طويلة لدى الرمة في الديوان ص ٥٢٢ - ٥٤٤ ، ورواية سيبويه

والمخصص ج ١٢ ص ١٣٢ واللسان (يدى) كرواية المقتضب ، ورواية الديوان هكذا .

أَمِنْ أَجْلِ دَارٍ صَبَّرَ الْبَيْنُ أَهْلَهَا أَيَادِي سَبَاً بَعْدِي وَطَالَ اخْتِيَالُهَا

وقد أطال الشيخ الشنقيطي فيما كتبه على المخصص في تفضيل هذه الرواية .

(٢) في المخصص ج ١٢ ص ١٣٢ : « قال أبو العباس : من قال : أيادي سبأ فأضاف

أيادي الى سبأ كان واضعاً الكلمة في غير موضعها والقول في ذلك كما قل ، لانه في موضع

حال . ألا ترى أن قولك : (ذهبوا أيادي سبأ) بمنزلة قولك : ذهبوا متفرقين . فإذا كان

كذلك لم تصلح إضافته ، لأنك إذا أضفت الى سبأ وهو معرفة كان المضاف معرفة وإذا كان

معرفة وجب ألا يكون حالا ... » .

وكذلك بادى بدا (١) ، لأنه في موضع قولك أولا .

ومنهم من يقول : بادى بد في هذا الموضع ، قال أبو نخيلة :

وقد علّنى ذرأة بادى بدى ورئية تنهض في تشددي (٢)

ويروى : كبرة .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٨٤ » ومن المركبات قولهم بادى بدى ، وفيه لغات :

أحداها هذه : وهي سكون يادى الأول والثاني ، تقول : أعطه بادى بدى والأصل بادى بدى فالاول فاعل من بدأت الشيء : أى فعلته ابتداء ، والثنى فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله ، وانتصابه على الحال ، أى : أعطه فاعلا ابتداء لما يجب أن يفعل ابتداء ، والمراد بالبدى مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء فى مثالنا . فعلى هذا هو فى الأصل مضاف ومضاف اليه ، فينبغى أن يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلية واحدة ، اذ معنى بادى بدى : مبتدئا .. فشبه المضاف والمضاف اليه لانمحاء معناهما الأصل وافادتهما معنى المفرد بالمركب فى نحو خمسة عشر

وقال سيبويه ج ٢ ص ٥٤ : » وأما قوله : كان ذلك بادى بدا فانهم جعلوها بمنزلة خمسة عشر ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يستنكر أن تضيفها ، ولكن لم اسمعه من العرب . ومن العرب من يقول : بادى بدى » .

وقال ابن عيش ج ٤ ص ١٢٢ - ١٢٣ : » العرب تقول : افعل هذا بادى بدا ببناء خاصة واللف خاصة ، والمعنى : أول كل شيء ، فبادى بدا اسمان ركبا وبنا على تقدير واو العطف ، وهو منكور بمنزلة خمسة عشر ولذلك كان حالا .

وأصله : بادى بداء على زنة فعال مهموزا ، لأنه من الابتداء . فخففت الهمزة من بادى بقلبها ياء .. خالصة .. ولما صارت ياء اسكنت على حد اسكانها فى قاليلها ومعد يكر ب ..

وأما (بدا) فاصله بداء فخففوه بأن قصروه بحذف ألفه فبقى بدا ، فخففت الهمزة بقلبها الفا .. وقالوا : بادى بد بالاضافة من غير بناء وأصله بدى على وزن فعيل ، فقصر بحذف الياء ثم أبدلت الهمزة ياء على حد قلبها فى بدىء أو حذفت الهمزة حذفا لكثرة الاستعمال .. وفيه لغات أخر : قالوا : بادى بدى على وزن فعل بالهمزة فى الثانى دون الاول ، وبادى بدى على زنة فعيل على الأصل ، وبادى بدى بالهمزة فيهما وعليه حديث زيد بن ثابت : أما بادى بدى ..

وقال بعضهم معنى بادى بدا : ظاهرا ، مأخوذ من بدا يبدو : اذا ظهر . والوجه هو الاول لمجيئه مهموزا فى حديث زيد .. »

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٤ على أن من العرب من يقول : بادى بدى . =

= فى اصلاح المنطق ص ١٧٢ : « والذراة : البياض . ويقال : قد ذرى الرجل ، اذا شاب فى مقدم رأسه ، وبه ذراة من شيب . . . » ثم أنشد الرجز .
وفى تهذيب اصلاح المنطق ج ٢ ص ٣٢ : الرثية : وجع فى الركبتين يعترى الكبير من الناس ويروى : ريثة وهو البطء عند القيام .
وقوله : تنهض فى تشددى اى : اذا نهضت اعترضت هذه الرثية عند قيامى ،
واذا فعلت سكنت .
والرجز لأبى نخيلة السعدي . وانظر الامالى للقال ج ١ ص ٢٠٠ والسمط ص ٤٨٠ ، ١٦٧
واللسان (ذرا - رثا - بدا -) والخزانة ج ١ ص ٧٩ والخصائص ج ٢ ص ٣٦٤ .

باب

ثم نقول في خمسة عشر وما أشبهها ، وعَمَرَوِيه وبابه إن شاء الله .
أما ما كان مثل خمسة عشر مما يلزم فيه ألا يكون مُعَرِّباً فبناؤه على الفتح .
أما فتح أوله فعلى ما ذكرت لك من أنه ليس منتهى الاسم ، وأنه كالدال من حملة ،
والحاء من طلحة .

وأما فتح آخره فللبناء ، واختير له الفتح ، لأنه أخف الحركات وهو عربى^(١) ضمته إلى

ومن ذلك شَغَرٌ بَغَرِيَا فَي . إنما معناه : الافتراق . تقول : جاء القوم شَغَرِيَا فَي .

وتقول : هو جَارِي يَبْتَ يَبْتَ ، ولقيته كَفَّةً كَفَّةً^(٢) .

وتساقطوا أَخُولَ أَخُولَ ، أى : شيئاً / بعد شيء .

فأما خمسة عشر فإن حَدَّهَا أن تكون خمسة ، وعشرة ، فلما جعلت الاسمين اسماً واحداً
حذفت واو العطف مُعَرِّباً له عن جهته ، فألزمته البناء لذلك .

وأما هذه الحروف مثل شَغَرٌ بَغَرٌ^(٣) ، وَأَخُولَ أَخُولَ^(٤) فبتلك المنزلة ، لأنك جعلت

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ١٦١ - ١٦٢

(٢) تقدم في الجزء الثالث ص ١٨٤ وفي الثاني أيضاً ص ١٦١

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ١٦١ وفي الثالث ص ١٨٤ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٥٦ : « وأما أخول أخول فلا يخلو من أن يكون كشفر بفسر
وكيوم يوم » .

وفي اللسان (خول) : وتطايير الشرر أخول أخول ، أى متفرقا وهو الشرر الذى يتطايير
من الحديد الحار إذا ضرب .

وذهب القوم أخول أخول ، أى : متفرقين واحدا بعد واحد ..

قال ضابئى البرجمي يصف الكلاب والثور :

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقَهُ ضَارِبَاتُهَا سِقَاطَ حَدِيدِ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولًا

الاسمين اسماً واحداً ، واو أفردت أحدهما من صاحبه لم تُؤدَّ المعنى .

وأما بَيْتَ بَيْتَ^(١) ، وَكَفَّةً كَفَّةً^(٢) فكأنَّك - إذا قلت : لقيته كَفَّةً كَفَّةً - قلت : لقيته كِفاحاً .

وإذا قلت : هو جارى بَيْتَ بَيْتَ قلت : هو جارى دُنُوًّا ، وإن شئت أضفته وهو فى مذهب الاسمين أجود .

وذلك لأنَّك تضيف بيتاً إلى بيت فمعنى الإضافة فيه صحيح .

وكذلك كَفَّةً كَفَّةً إنما هو وجها لوجه .

ألا تراك تقول فى هذا المعنى : لقيته كَفَّةً لكَفَّةً ، وَكَنَّةً عن كَفَّةً .

فما صحَّ معناه فبابه الإضافة . وإن كان على جهة اللام لم يجز إلا الإضافة .

ألا ترى أنَّ قولك : هذا أخو زيد ، وغلّامُ زيدٍ - إنما هو فى المعنى أخ لزيد ، وغلّام لزيد .

وخمسة عشر / وبابها إذا سميت بشئٍ منها رجلاً جاز فيه الأمران .

وكان الأخصّس يُجيزُ فيه الإضافة وهو عدد ، ويعربه . . .

فأما الإضافة فجيدة ، وأما الإعراب فيه فردى ؛ لأنَّ ما أعرب مُضافاً أعربَ نكرةً ،

فترك الإعراب له نكرةً مُخرجٌ له من الإعراب مُضافاً .

فأما قوله : خمسة عشر درهماً فلأنَّه عدد فيه معنى التنوين نحو : عشرين ، وما أشبهها .

فإذا قلت : هذه خمسة عشرَ كرم - ذهب منه معنى التنوين ، وصار فى الوجهين بمنزلة

قولك : هذه عشرون درهماً ، وهذه عشروك ، وعشرو عبد الله . فهو بالنية هكذا ؛ كما تقول :

هؤلاء ضواربُ زيدٍ إذا أردت الماضى ، وإسقاط التنوين من المستقبل ، وهؤلاء ضواربُ زيدٍ

إذا أردت معنى التنوين .

(١) تقدم فى الجزء الثالث ص ١٨٤

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٦١ - ١٦٢ ، والثالث ص ١٨٢

واعلم أنَّ (مَعْدِيكَرْبَ) فيه ثلاثة أقاويل : (١)

يقول بعضهم : مَعْدِيكَرْبٌ على الإضافة ، ويجعل بعضهم (كرب) اسماً مؤنثاً فلا
فلا يُجرِّيه . فيقول : هذا مَعْدِيكَرْبٌ يا فتى

ويجعله بعضهم اسماً واحداً كما ذكرت لك ، فيقول : مَعْد يَكْرِبُ / فاعلم .

$\frac{4}{365}$

• • •

وأما قولهم : (عَمْرَوَيْهِ) وما كان مثله فهو بمنزلة خمسة عشر في البناء ، إلا أنَّ آخره
مكسور - فأما فتحة أوله فكالفتحة هناك .

وأما كسرة آخره فلاَّته أعجميٌّ ، فبنى على الكسرة ، وحُطَّ عن حال العربيِّ . وكذلك
ما كان مثله في هذا المعنى (٢) .

وتثنى وتجمع ، فتقول فيه اسم رجل : عَمْرَوَيْهَان ، وَعَمْرَوَيْهَوْن (٣) ، لأنَّ الهاء ليست
للتأنيث ، ولو كانت كذلك لكانت في الأصل تاء .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٥٠ : « وأما (معد يكرّب) ففيه لغات :

منهم من يقول : معد يكرّب ، فيضيف

ومنهم من يقول : مَعْدِيكَرْبَ ، فيضيف : ولا يصرف - يجعل كرب اسماً مؤنثاً

ومنهم من يقول : مَعْدِيكَرْبَ ، فيجعله اسماً واحداً .

فقلت ليونس : هلا صرفوه حيث جعلوه اسماً واحداً وهو عربي ؟

قال : ليس شيء يجتمع من شيئين ، فيجعل اسماً سمى به واحد إلا لم يصرف ، وإنما

استثقلوا صرف هذا ، لأنه ليس أصل بناء الأسماء . يدلّك على هذا قلته في كلامهم . »

(٢) تقدم في الجزء الثالث ص ١٨١-١٨٢

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٧٣ « والمبرد يجيز في نحو سيبويه : السيبويهان ،

والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني ، وكذا يلزم تجويزه في نحو : خمسة عشر علماً .

وأما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعد يكرّب »

هذا باب

الشيئين المَجْعُولَيْنِ اسما واحدا

وَأَحَدُهُمَا بِحَرْفٍ أَوْ كِلَاهُمَا

فإذا سَمِيتَ رجلاً أو شيئاً غيره بحرفين أَحَدُهُمَا مضموم إلى الآخر - لم يكن في ذلك إلا الحكاية . تقول في رجل سَمِيتَه (إنما) ^(١) : هذا إنما قد جاء ، وكذلك إن سَمِيتَه (لعلما) أو (لعل) وحدها ؛ لأنَّ (عل) ضَمَّتْ إليها اللام .

وإنما كان هكذا ؛ لأنَّ أَحَدَ الحرفين ضَمَّ إلى الآخر ، فإن غيَّرتَه ذهب المعنى .

ولو سَمِيتَه بـ (إن) وَحَدَّهَا ^(٢) / أو بـ (عل) ، أو بحرف غير ذلك واحد لأعربتَه . وغيَّرت ؛ لأنَّه بمنزلة الأسماء ، إلا أن تريد الحكاية ، فإن أردت ذلك جاز ، وذلك نحو قولك : هذا إن فاعلم وكذلك عل ، وما كان مثله .

فإن سَمِيتَه (إن زيدا) فالحكاية ، لأنَّ (إن) بمنزلة الأفعال ، فالتقول فيها كالقول في تَابَطَ شَرًّا .

ونظير ما قلت لك في الحرف إذا كان مُفْرَدا قوله :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ إِنَّ لَبِئْسَ وَإِنَّ لَوْأَ عَنَاءَ ^(٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦٧ : « وسألت الخليل عن انما ، وانما ، وكانما ، وحيثما ، وإن ما في قولك : أما أن تفعل وإما أن لا تفعل . فقال : هن حكايات ، لأن (ما) هذه لم تجعل بمنزلة موت في حضرموت . »

ألا ترى أنها لم تغير (حيث) عن أن يكون فيها اللغتان : الضم ، والفتح ، وانما تدخل ، لتمنع (أن) من النصب ، ولتدخل حيث في الجزاء ، فجاءت مفسرة ، ولم تجيء كموت في حضرموت ، ولا لقوا ، . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٢ : « وسألت الخليل عن رجل سَمِيتَه (أن) فقال : هو أن لا اكسره ، و (أن) غير (أن) »

(٣) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٥

لَمَّا جَعَلَهُ اسْمًا أَعْرَبَهُ ، وَمِثْلُهُ :

[أَلَا] يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ وَمَا يُغْنِي عَنِ الْحَدَثَانِ لَيْتُ (١)

فَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (مِنْ زَيْدٍ) و (عَنْ زَيْدٍ) فَإِنَّ أَجُودَ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا مِنْ زَيْدٍ ،
وَعَنْ زَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : يَدُ زَيْدٍ (٢) .

وَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ هَكَذَا ، وَلَمْ يَكُنْ كَالَّذِي قَبْلَهُ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ حُرُوفَ إِضَافَةٍ
تُوصَلُ مَا قَبْلَهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا . تَقُولُ : الْغُلَامُ لَزَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : غُلَامُ زَيْدٍ ، وَتَقُولُ :
مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، فَالْبَاءُ وَمَا بَعْدَهَا / فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ .

فَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ فِي (مِنْ) وَهِيَ اسْمٌ لَمْ تَكُنْ إِلَّا مُعْرَبَةً ، فَأَضَفْتَهَا عَلَى ذَلِكَ ، فَكَانَ قَوْلُكَ :
(مِنْ زَيْدٍ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ فِي الْإِفْرَادِ : هَذَا مِنْ فَاعِلٍ .

وَإِنْ أَرَدْتَ الْحِكَايَةَ جَازٍ ، كَمَا كُنْتَ فِي الْأَفْعَالِ مُخَيَّرًا .

فَإِنْ سَمَّيْتَهُ (عَمَّ) فِي الْإِسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ : عَمَّ تَسْأَلُ ؟ وَمِمَّ أَنْتَ ؟ فَأَرَدْتَ الْحِكَايَةَ - جَازٍ .
وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِعْرَابَ قُلْتَ : هَذَا عَنْ مَاءٍ ، وَمِنْ مَاءٍ ، فَأَعْرَبْتَ ، وَأَضَفْتَ ، وَمَدَدْتَ (مَا) ،
لِأَنَّهَا اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تُسَمِّي بِحَرْفَيْنِ أَحَدَهُمَا حَرْفَ لَيْنٍ ، لِأَنَّ التَّنْوِينَ يُدْهِبُهُ ، فَيَبْقَى الْاسْمُ عَلَى
حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُنَا فِي هَذَا (٣)

(١) البيت بتمامه في الاقتضاب ص ٤٩ :

أَلَا يَا لَيْتَنِي وَالْمَرْءُ مَيِّتٌ وَمَا يُغْنِي عَنِ الْحَدَثَانِ لَيْتُ

ونسبه ال ابن قنعاس الاسدي

والبيت من قصيدة طويلة لعمرو بن قعاس (بكسر القاف) ويقال له أيضا : ابن قنعاس

بعضها في الخزائن ج ١ ص ٤٥٩ - ٤٦١ ورغبة الأمل ج ٢ ص ٨٥ والسيوطي ص ٧٧

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٦٦ « وسألت الخليل عن رجل يسمى (عن زيد) ، و (عن زيد)

فقال : أقول : هذا من زيد ، وعن زيد

وقال : أغيره في ذا الموضع ، وأصيره بمنزلة الأسماء كما فعل ذلك به مفردا يعنى

عن ، ومن . »

(٣) انظر الجزء الأول ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

فإن سُميت رجلا (أما) من قولك : أما زيد فمنطلق - كان اسما بحياله مُعربا مقصورا بمنزلة علقى ، ولا تصرف لأن ألفه للتأنيث .

وكذلك (إلا) بمنزلة دُفلى . إذا أردت (إلا) التى تقع فى الاستثناء .

وإن أردت (إلا) التى تقع فى المجازاة ، نحو قول الله عز وجل : (إلا تنصروه فقد نصره الله^(١)) لم تكن إلا الحكاية / لأنها (إن) ضُمَّت إليها (لا) .

وكذلك (إما) التى فى الجزاء^(٢) فى مثل قوله عز وجل : (فإما ترين من البشر أحداً)^(٣) الحكاية لا غير ؛ لأنها (إن) ، و (ما) .

ومثل ذلك (إما) التى فى معنى قولك : إما كُنتَ منطلقاً انطلقت^(٤) فهذا يُفصح لك عن جميع ما يأتى من هذا الباب .

فإن سُميت رجلا بفعل ، نحو : ضَرَبَ وقَتَلَ ، ولا فاعل فيه - فالإعراب والصرف ، وقد تقدّم قولنا فى هذا^(٥) .

وإن سُميته هما أو بشئ من الفعل وفيه الفاعل - فالحكاية لا غير .

تقول : هذا ضرب قد جاء ؛ لأنَّ الفاعل مُضمرا بمنزلة مظهرها .

ألا ترى أنك لو سُميته (قام زيد) قلت : هذا قام زيد لا غير .

وإن سُميته (ضربا) والألف ضمير الفاعلين ، أو (ضربوا) على هذا الشرط حكّيته .

وإن سُميته (ضربا) ، أو (ضربوا) من قولك : ضربوا إخوتك زيدا ، أو ضربا أخواك

(١) التوبة : ٤٠ .

(٢) انظر تعليق ١ ص ٣٢

(٣) مريم : ٢٦ .

(٤) أما كنت منطلقا بكسر همزة أما هى (ان) الشرطية ضمت إليها (ما) الزائدة ولا خلاف بين النحويين فى اظهار (كان) فى نحو هذا قال سيبويه ج ١ ص ١٤٨ : « فان أظهرت الفعل قلت : أما كنت منطلقا انطلقت : أما تريد : ان كنت منطلقا انطلقت ، فحذف الفعل لا يجوز هاهنا » .

ويفتح همزة (أما) يجب عند جمهور النحويين حذف كان لأن (ما) نوض عنها ، وخالف المبرد فى ذلك فجعل (ما) زائدة ، وأجاز اظهار كان . انظر نقده لسيبويه ص ٨٠ - ٨٤ وشرح الرضى ج ١ ص ٢٣٣ والهمع ج ١ ص ١٢٢ .

(٥) تقدم فى الجزء الاول ص ٣٥ ، والجزء الثالث ص ٣١٤

زيدا ، فكانت الألف والواو علامة لا ضميرا - قلت : هذا ضربان قد جاء ، وهذا ضربون قد جاء ، لأنَّ النون في الاثنين والجمع من الأفعال كالضمة في الواحد .

ألا ترى أنك تقول : هذا يضربُ يا فتى ، وهما يضربان ، وهم يضربون . فالنون في مكان الضمة / من يضرب (١) .

٤
٣٦٩

فإذا قلت : لن تضرب يا فتى قلت : لن تضربا ، ولن تضربوا فعلى هذا قلت : ضربا ، وضربوا ؛ كما قلت في الواحد : ضرب يا فتى .

فلما أدخلت في الواحد الإعراب فقلت : هذا ضربُ يا فتى أدخلت في التثنية والجمع النون ، إلا أنك تصرفه تصريف رجل سمّيته رجلين ، فيكون نصبه وخفضه بالياء ، ورفع بالالف في التثنية ، وبالواو في الجمع ، ونفسر هذا في الباب الذي يليه إن شاء الله .

ولو سمّيته (أولو) من قوله عز وجل : (أولو قوّة) ، أو (دوؤ) من قولك : هؤلاء ذوو مال لقلت : جاءني ألون ، ودوون ، لأنَّ النون نون الجمع ، وإنما ذهب للإضافة (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨ : « وان سميت رجلا (ضربوا) فيمن قال : أكلوني البراغيث قلت : هذا ضربون قد أقبل تلحق النون ، كما تلحقها في أولى ... »

ومن قال : هذا مسلمون في اسم رجل قال : هذا ضربون ، ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون في هذا القول .

فان جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال : هذا مسلمين قلت : هذا ضربين قد جاء ... » وللبرد في نقده لسيبويه مناقشة له في تنظيره بيبيرين انظر ص ٢٢٥ - ٢٢٨ من النقد .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣ « وسألت عن رجل سمى بأول من قوله (نحن أولو قوّة وأولو بأس شديد) .

وبنوى فقال : أقول : هذا ذوون ، وهذا ألون ، لأنى لم أضف ، وإنما ذهب النون في الإضافة ... »

قلت : فإذا سميت رجلا بنى مال هل تغيره ؟

قال : لا . ألا تراهم قالوا : ذو وزن منصرف ... »

الآية في النمل : ٣٣ .

هذا باب

تسمية الرجال بالثنية والجمع من الأسماء

إذا سميت رجلا (رَجُلَيْنِ) فإنَّ أحسنَ ذلك أن تحكى حاله (التى) كانت فى الثنية فتقول : هذا رجلاَن قد جاء ، ورأيت رَجُلَيْنِ . وتقول فى هذا البلد : هذا البحرانِ يا فتى ، وأتيت البحرَيْنِ (١) ، وإنما اخترت ذلك لأنَّ القَصْدَ إنما كان فى الثنية .

وكذلك إن سميت به بقولك / مُسلمونَ قلت : هذا مسلمونَ قد جاء ، ومررت بمسلمينَ . والقولُ فى هذا القولُ فى الثنية .

وكذلك كلُّ ما كان جمعا بالآلف والتاء . تقول : هذا مسلماتُ ، ومررت بمسلماتٍ ؛ لأنَّ الآلف والتاء فى الموثث ، بمنزلة الواو والنون فى المذكر .

وإن شئت قلت فى الثنية هذا مسلماَن قد جاء ، فتجمله بمنزلة زعفران . وإنما جاز ذلك ؛ لأنَّ الثنية قد زالت عنه ، والآلف والنون فيه زائدتان ، فصار بمنزلة قولك : غضبان ، وعطشان ، وعُزبان ، وكأَنَّ الأوَّل أقيس ، لأنَّ هذا بُنى فى الأَصْل على فَعْلان ، وفُعْلان ونحو ذلك ، وهذا نقل عن الثنية .

ومن قال : هذا رجلاَن فاعلم قال فى رجل يسمى بقولك مسلمون : هذا مسلمينَ فاعلم ، فجعل الإعراب فى النون ؛ كما فعل هناك ، ولم يجز أن تقول : هذا رَجُلَيْنِ قد جاء ، لأنَّ هذا مثال لا تكون الأسماء عليه (٢) .

(١) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٣١ : « فاذا أعربت النون ألزم المثنى الألف دون الياء ، لأنها أخف منها ، ولأنه ليس فى المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان . وقبل الياء فتحة . . وقد جاء البحرين فى المثنى على خلاف القياس يقال : هذه البحرين بضم النون ، ودخلت البحرين قال الأزهري ومنهم من يقول : البحران على القياس . »

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ١٧ - ١٨ « باب تسمية المذكر بلفظ الاثنين والجمع . فاذا سميت رجلا رجلين فان أقيسه وأجوده أن تقول : هذا رجلاَن ، ورأيت رجلين ، ومررت برجلين ، كما تقول : هذا مسلمون ، ورأيت مسلمين ، ومررت بمسلمين . »

ومثْلُ قولك مسلمينُ فاعلم غُسلينُ فاعلم ، ويَبْرينُ^(١) ، وقَنْسرينُ^(٢) ، ونحو ذلك ، والأجود ما ذكرت لك . والوجهُ الآخر يجوز .

ألا ترى أنه يجوز فيه وهو جَمْعٌ أن تُجرِّيه مُجرى الواحد ، فيصير إعرابه/ في آخره ، فتقول : هذه عشرينُ فاعلم ، وليس بالوجه .

على هذا قال :

وماذا بدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين^(٣) -

وجاز ذلك لاختلاف الجمع وأن إعرابه كإعراب الواحد إلا ما كان على حد الثنية . وهو هذا الذي ذكرنا .

ولم يجز أن يكون إعراب المثني كإعراب الواحد ، لأنَّ الثنية لا تأتي مُختلفة ، وقد دللنا على هذا في أول الكتاب^(٤) .

ومن قال : هذا مسلمينُ كما ترى قال في مسلمات - إذا سُمي به رجلا - : هذا مسلماتُ فاعلم ، أجراها مُجرى الواحد ، فلم يصرف ، لأنَّ فيها علامة التأنيث ، وتقول : مررت بمسلماتٍ يا فتى فلا تنونَ لأنها لا تُصرف^(٥) ، ولا يجوز فتحها^(٦) ، لأنَّ الكسرة ها هنا كالياء في مُسلمينَ .

وعلى هذا يُنشدون بيت امرئ القيس :

-
- ومن النحويين من يقول : هذا رجلان كما ترى يجعله بمنزلة عثمان . . .
فان قلت : هلا تقول : هذا رجلين تدع الياء كما تركتها في مسلمين . فانه انما منعهم من ذلك ان هذه لا تشبه شيئا من الاسماء في كلامهم . .
في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٣١ : فاذا أعربت النون . . والزم الجمع الياء دون الواو لكونها أخف منها . وانظر الجزء الثالث من المقتضب في التسمية بجمع المذكر ص ٣٣٢ .
(١) يبرين : بالفتح ثم السكون وكسر الراء وياء ثم نون : رمل أو مدينة .
(٢) قنسرين : بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده وقد كسره قوم ثم سين مهملة : مدينة وانظر معجم البلدان .
(٣) تقدم في الجزء الثالث ص ٣٣٢ .
(٤) انظر الجزء الأول ص ٥ - ٦ والجزء الثاني ص ٢١٠ .
(٥) التسمية بجمع المؤنث تقدمت في الجزء الثالث ص ٣٣١ - ٣٣٣ .
(٦) نقل ابن جني عن بعض العرب منع صرف السمي بجمع المؤنث فيجر بالفتحة وروى كذلك بيت امرئ القيس الخزاعة ج ١ ص ٢٦ - ٢٧

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلُهَا بِيَثْرَبَ أَذْنَى دَارِهَا نَظَرُ عَلَى^(١)
/الآن (أذرعَات) اسم موضع بعينه ، والأجود ما بدأنا به من إثبات التنوين في أذرعَات
ونحوها ؛ لأنها بمنزلة النون في مُسْلِمِينَ إذا قلت : هؤلاء مسلمون ، ومررت بمسلمين .
ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ)^(٢) بالتنوين .
ونظير هذا قولُهم : هذه قِنْسَرُونَ ، وَيَبْرُونَ .
فمن ذهب إلى أَنَّهَا جَمْعٌ فِي الْأَصْلِ ، أو شبهها به ، فَيُصَيِّرُهَا جَمْعًا . وقد تقدَّم باب
الحكاية ، والتسمية بالجمع يعتدل فيه الأمران . قد جاء القرآن بهما جميعًا . قال الله
عزَّ وجلَّ : (وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينٍ)^(٣) وقال : (كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَرِ لَنُفِ عِلِّيَّينَ ،
وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ)^(٤) .
فالقِيَاسُ في جميع هذا ما ذكرت لك .

ومن قال : هذه قِنْسَرُونَ ، وهذا مسلمون ، فنسب إلى واحد منهما رجلاً أو غيره ،
قال : مُسْلِمِي ، وقِنْسَرِي بحذف الواو ، والنون لأنَّهما زائدتان لمجيء ياء النسب^(٥) .
ومن قال : قِنْسَرِيْنُ ، ومسلمين فاعلم ، وجعل الإعراب في النون قال : قِنْسَرِيْنِيْ ،
ومسلميني فاعلم .

واعلم أنَّ من سَمَّى رجلاً بقولك : رجلان ، أو مسلمون ، / فأجراه مُجَرِّى التثنية ،
والجمع - لم يَجْزْ أَنْ يَثْنِيَهُ وَلَا يَجْمَعُهُ ، فيقول : هذا مسلمَانان ، ولا رأيت مُسْلِمَيْنَيْنِ ؛
لأنَّه يُثْبِتُ فِي الْأَسْمِ رَفْعَانِ ، ونصبان ، وخفضان . ولكن من قال : مسلمين فاعلم ومسلمان
فاعلم جاز أن يَثْنِيَهُ ويجمعه ؛ لأنَّه الْآنَ بمنزلة زعفران وقِنْسَرَيْنِ فيمن جعل الإعراب في
نونها^(٦) .

(١) تقدم في الجزء الثالث ص ٣٣٣ .

(٢) انظر الجزء الثالث ص ٣٣١ .

(٣) انظر الجزء الثالث والكامل ج ٥ ص ٣٢ .

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٣٣٢ .

(٥) باب النسبة الى التثنية والجمع في الجزء الثالث ص ١٦٠ .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ « باب ما لا يجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون » .
وذلك نحو : عشرين ، وثلاثين والأثنين . لو سميت رجلاً بمسلمين قلت : هذا مسلمون ، ولو
سميته برجلين قلت : هذا رجلان لم تثنه أبداً ، ولم تجمعه كما وصفت لك ، من قبل أنه لا يكون في
اسم واحد رفعان ، وجران ، ونصبان ، ولكنك تقول : كلهم مسلمون ، واسمهم مسلمون ، وكلهم
رجلان واسمهم رجلان » .

ولكن أذرعاتٌ ومسلماتٌ اسمٌ رجل يجوز أن تُثنَّيه ، وأن تجمعهُ ؛ لأنَّه لا يجتمع فيه شيءٌ ممَّا ذكرنا^(١) . فتقول : هذان مسلمتان ، ورأيت مسلمتين ، وهؤلاء مسلماتٌ فاعلم بحذف الألف والتاء اللتين كانتا في الواحد وتُثبت مكانها ألفاً ، وتاءٌ للجمع ، كما فعات في طلحة حيث قلت : طلحات ، فحذفت عَلم التانيث من الواحد ، وأثبتته في الجمع ؛ لأنَّه لا يدخل تأنيث على تأنيث . وهذا مُحكمٌ في باب الجمع ، وليس هذا موضعه ، وإنما ذكرنا منه ما احتجنا إليه فيما قصدنا له .

فإذا أردت تثنَّيه قولك مسلمان اسم رجل فيمن/ حكي ، أو مسلمون قلت : هذا ذوا مسلمين ، وهؤلاء ذوو مسلمين وما أشبهه ، مثل أن تقول : كُلُّ واحد منهما يسمَّى مسلمين ، أو كُلُّ واحد منهما مسلمان حتى تدلُّ عليه بهذا وما أشبهه ، كما ذكرت لك من التقاء إعرابين في حرف .

فأمَّا مسلماتٌ فتثنَّيه وتجمعه لأنَّه لا يباحق شيءٌ ممَّا ذكرنا .
والفِعْلُ والفَاعِلُ ، وجميع الحكايات إذا كانت أسماء لا تُثنَّيه ؛ لثلاثٍ تنتقص الحكاية ، وتزول دلائل المعاني^(٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٥ « وأما مقبلات فيجوز فيها التثنية إذا صارت اسم رجل ، لأنه لا يكون فيه رفعان ، ولا نصبان ، ولا جران .
فهو بمنزلة ما في آخره هاء التانيث في التثنية والجمع بالتاء . وذلك قولك في أذرعات : أذرعاتان وفي تمرات اسم رجل : تمراتان ، فإذا جمعت بالتاء قلت : تمرات تحذف ، وتجيء بتاء أخرى ، كما تفعل ذلك بالهاء إذا قلت : تمر ، وتمرات » .

(٢) انظر ص ١١ ، ١٢

هذا باب

تسمية الحروف والكلم (١)

تقول - إذا نظرت إلى ميم ، أو باء ، أو تاء ، أو غير ذلك من الحروف ، إذا جعلت الميم ، وما أشبهها اسما لحرف - قلت : هذا ميمٌ حسنٌ ، وهذا باءٌ حسنٌ يا فتى .
وإن جعلتها مؤنثةً صلح ذلك فقلت : هذه ميمٌ ، وهذه باءٌ . فالذي أومأت إليه مؤنثٌ ، والاسم مؤنثٌ - قال الشاعر :

كما بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحُ وَمِنْهُمَا (٢)

فأنثٌ ، ومن لم يصرف هذا اسمَ امرأةٍ لم يصرف شيئا من هذا/ إذا جعله اسما للكلمة معرفةً ، وإن أجراه نكرةً على حدٍّ مجراه في الكلام صرفه .
وتما جاء في التذكير قوله :

مِينًا ، وَمِيمَيْنِ وَيَاءٌ طَائِمًا (٣)

ولم يقل طائمة .

وإن جعلت الاسمَ مذكرا ، والذي تسمى إليه مؤنثا على معنى قولك اسم الكلمة قلت :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ « باب تسمية الحروف والكلم » . فالعرب تختلف فيها : يؤنثها بعض ، ويذكرها بعض . . .

وفي كتاب التذكير والثانيث لأبي حاتم السجستاني ص ٢٥ : « حروف المعجم مثل باوتا تذكر وتؤنث » .

وقال ابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٢٢٢ - ٢٢٣ : (وأما حروف المعجم فإن أبي حذني عن ابن العنكم عن النخعي قال : قال الكسائي : حروف المعجم كلها مؤنثة هكذا كلام العرب : قال : وإن ذكرت جاز » .

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٧ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١ على تذكير طاسما الواقع نمنا على ارادة الحرف .
الطاسم : الدارس .

شبه آثار الديار بحروف الكتاب على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بالكتاب .

ورواية سيبويه : كافا ، وميمين وسينا طاسما وكذلك نقله ابن سيده في المخصص ج ١٧ ص ٤٩ وابن الأنباري في المذكر والمؤنث ص ٢٢٣ وقال الأعلام : ويروى : وسينا طاسما .

هذه ميمٌ يا فتى ، ولا تصرف ، كما لا تصرف امرأة سَمِيَتْها زيدا . ومن رأى صرف ذلك صرف هذا . فقد قلنا فى ذلك ما يُغنى عن إعادته (١) .

• • •

فأما ما كان من الظروف ، والأفعال ، والحروف المشبهة بها وغير ذلك من الكَلَم - فنحن ذاكره إن شاء الله .

وتقول إذا نظرت إلى (خَلَف) مكتوبة ، فأردت الحرف قلت : هذا خَلَفٌ فاعلم ؛ لأنَّ خَلَفًا مدكَّر (٢) وتصغيره خُلَيْف .
ولو كان مؤنثًا لحقته الهاء .

ألا تراها قد لحقت فى الظروف ما جاوز الثلاثة للدلالة على التأنيث ، فقلت فى قدام : قُدَيْدِيمة ، وفى وراء : وُريثة ، وتقديرها : وُريثة ، كما قال :

قُدَيْدِيمة التجريب والحلم ، إننى أرى غفلات العيش قبل التجارب (٣)

/ وكما قال :

يَوْمٌ قُدَيْدِيمة الجوزاء مَسْمُومٌ (٤)

فإن أردت بالمكتوبة الكلمة ، فجعلت خلفا اسما لها لم تصرف إلأى قول من رأى أن يصرف زيدا اسمَ امرأة .

(١) انظر الجزء الثالث ص ٣٥١

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٥ : « باب تسميتك الحروف بالظروف » .

اعلم أنك إذا سميت كلمة بخلف ، أو فوق ، أو تحت لم تصرفها ، لأنها مذكرات . ألا ترى أنك تقول : تحيت ذلك ، وخليف ذلك ، ودوين ذلك ، ولو كن مؤنثات لدخلت فيهن الهاء ، كما دخلت فى قديديمة ، وورثة ، وكذلك قبل ، وبعد . . . وكذلك أين ، وكيف ، ومتى عندنا ، لأنها ظروف . وهى عندنا على التذكير . . .

(٣) تقدم فى الجزء الثانى ص ٢٧٣ وانظر كتاب « التذكير والتأنيث » لأبى حاتم السجستاني ص ٢٥ وكتاب « المذكر والمؤنث » للمبرد : قال فى ص ١٣٨ : « فالعرب تقول فى تصغير قدام ووراء : قديديمة وورثة ، ولم يكن حق هذا أن تدخله الهاء : لأنها لا تدخل فيما جاوز الثلاثة ، ولكن لما كانت الظروف بابها التذكير ، وكانت هاتين مؤنثتين اضطروا الى ابانة ذلك فيها . قال القطامي :

قد يديمة التجريب والحلم اننى أرى غفلات العيش قبل التجارب ،

(٤) تقدم فى الجزء الثانى ص ٢٧٣ .

فإن سميت رجلاً ، أو حرفاً (كَمْ) فالإعرابُ والصرف ، تقول : هذا كَمْ فاعلم ، ورأيت كَمَا .

فأما (متى) فلا ينصرف اسمُ كلمةٍ يوجه من الوجوه ، وينصرف اسمُ حرفٍ ؛ لأنه مثل جَمَلٍ وقَدَمٍ ، لا ينصرفان اسمين لامرأتين في قول من الأقاويل البتة .

وحد (متى) وهذه الظروف كلها أن تكون مذكرات^(١) ، لأنها أسماءُ الأمكنة ، وأوقاتٍ إلا ما دخل عليه منها حرفُ تانيث : كالليلة ، والساعة ، والغداة ، والعشيّة كما قلت لك في قُدَيْدِيمة ، وورِيثة .

* *

وكذلك (ضَرَبَ) إن رأيته قلت : هذا ضَرَبٌ مكتوباً فاعلم إذا جعلت المكتوب حرفاً .
فإن جعلته اسماً مكتوباً لكلمة لم تصرف .

و(ضَرَبَ) لا يكون إلا مذكراً ؛ لأنَّ (ضَرَبَ) نعتٌ ؛ كما تنعت بضارب . تقول :
مررت برجل ضَرَبْنَا ، ويضربنا ، كما تقول : مررت برجل ضاربٍ لنا ، وضاربنا ، وأنت تريد النكرة .

وكذلك ما ضارع الفعل/ نحو/ إِنَّ ، وليت ، ولعلَّ ؛ لأنها مُضارعة للأفعال التي قد صحَّ
تذكيرها .

٤
٣٧٧

فما جعلته منها اسماً لحرفٍ فمصرف ، وما علّقته على كلمةٍ فغير مصرف في المعرفة إلا
ما كان منها ساكنَ الوسط . وسمّيت به مؤنثاً فإنه كزبدٍ سميت به امرأة .

* * *

واعلم أن الأفعال والحروف التي جاءت لمعنى ، نحو : إِنَّ ، وليت ، ولعلَّ ، ولو ، و(لا)
حقهنَّ أن يكنَّ معارف لما أذكره لك .

(١) المبرد موافق لسيبويه في أن الظروف التي ليست بها علامة التانيث مذكورة الاقدام ،
ووراء .

وللمبرد مناقشة لسيبويه في نقده لكتابه في أسلوب استدلاله على تذكير أين بأن جوابها
يكون مذكراً . انظر النقد ص ٢٣٠ - ٢٣٣ .

وأما با ، وتا ، وجميع حروف المعجم فبإيهن أن يكن نكرات ، وسنفسر ذلك بما يوضح أمره إن شاء الله .

تقول : (إن) و(ليت) أشياء معروفة . قد عرفت مواضعها ، وأثبتت حقائقها ، ولهذا اعتنعت من دخول حروف التعريف عليها . وذلك أنك إذا رأيت شيئاً منها مكتوباً لم تعبر عنه بالألف واللام وإن كانت أسماء .

وأما حروف المعجم فإنها عبارات تكون نكرة بغير ألف ولام ومعرفة/ بهما . كقولك : الألف والباء والتاء .

وأما في التهجى فقولك : با وتا وقف لا يدخله إعراب ؛ لأن التهجى على الوقف . فإن جعلتها أسماء عطفت بعضها على بعض وقلت : ألف ، وباء ، وتاء تعرب وتُمد ؛ لأنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين .

فإن كان شيء من هذا قبيل التسمية زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ، وزدت إلى الألف ألفاً ، فتحركها ، فتصير همزة . تقول - إذا سميت رجلاً (في) : هذا في ، و(لو) : هذا لو فاعلم كما قال :

إِنْ لَوْا وَإِنْ لَيْتَا عَنَاءُ(١)

وإن سمّيته (لا) قلت : هذا لاء فاعلم ، وكذلك باء ، وتاء كما قال :

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى أَلِفٍ وَبَاءٍ وَتَاءٍ هَاجَ بَيْنَهُمْ جِدَالٌ(٢)

وكما قال :

رَقٌّ تُبَيِّنُ فِيهِ اللَّامُ وَالْأَلِفُ(٣)

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٥ وهذا الجزء ص ٣٢

(٢) تقدم في الجزء الأول ص ٢٣٦ وقافيته هناك : قتال .

(٣) الرق (بالفتح) : ما يكتب فيه وهو جلد رقيق .

ولم أعثر على قائله ولا على بقيته .

هذا باب

ما كان معرفةً بجنسه لايواحد

وليمَ جاز أن يكون كذلك (١) ؟

٤
٣٧٩

وذلك قولك للأسد : أبو الحارث ، وأسامة يا فتى ، وللدؤببة : / أم حُبَيْن . وكذلك
للتعلب : أبو الحُصَيْن . وللدئب : أبو جَعْدَة يا فتى غير مصروف ، لأنه معرفة (٢) .
ومن ذلك قولهم لضرب من الكمأة : بنات أوبر يافتي (٣) .
ولضرب من الحيات : ابن قِترَة (٤) ومن هذا قولهم : حِمَارُ قَبَان (٥) ،

(١) المبرد عقد لأعلام الأجناس بابين في هذا الجزء كرر فيهما كثيرا من الأمثلة والشواهد
ولولا اختلاف الصياغة اقلت : انها أوراق كررت خطأ .

عنون الباب الآتي بقوله ص ٦٠٣ : هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ : « باب من المعرفة يكون فيه الاسم الخاص شائعا في الامة
ليس واحد منها أولى به من الآخر » .

نحو قولك للأسد : أبو الحارث ، وأسامة ، وللتعلب : ثعالة ، وأبو الحُصَيْن ، ومسمم ،
وللدئب : ذالان ، وأبو جعدة » .

وقال في ص ٢٦٤ : ومثل ذلك ابن عرس ، وأم حُبَيْن » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « كما أن بنات أوبر : ضرب من الكمأة وهي معرفة » . وإذا
قالوا : بنات أوبر ، فكانهم قالوا : هذا الضرب الذي من أمره كذا ، وكذا من الكمأة » .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « ومن ذلك ابن قترَة وهو ضرب من الحيات ، فكانهم إذا
قالوا : هذا ابن قترَة فقد قالوا : هذا الحية الذي من أمره كذا ، وكذا » .

في حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٠٠ : ابن قترَة ضرب من الحيات لا يسلم من لدغته وقيل :
هو ذكر الأفعى » .

(٥) هو من أمثلة سيبويه وقال الدميري في حياة الحيوان ج ١ ص ٢٣٢ : دويبة مستديرة
بقر الدينار ضامرة البطن متولدة من الأماكن الندية » .

ووزن قبان فعالن بدليل منع صرفه في قول الشاعر :

يا عجباً لقد رأيت عجيباً حمار قبان يسوق أرنباً

وقد تكلم على هذا الرجز بافاضة البغدادى في شرح شواهد الشافية ص ١٦٧ - ١٧٤ .

وابن عرس^(١) وسام أبرص^(٢) ، وابن آوى^(٣) .

فهذه كلها معارف . فأما ما كان منها مضافاً فقد تبين لك أنه معرفة بترك صرف ما أضيف إليه مما لا ينصرف في المعرفة .

فأما غير ذلك فيبين لك أنها معارف امتناعها من الألف واللام التي للتعريف

فإن قال قائل : كيف صارت معارف واسم الواحد منها يلحق كل ما كان مثله ؟

فالجواب فيه : أن هذه أشياء ليست مقيمة مع الناس ، ولا مما يتخلون ويقتنون ، كالخيل والشاء ، ونحو ذلك ، فيحتاجوا^(٤) إلى الفصل بين بعضها وبعض ، وإنما يريدون أن ينصلوا بين جنس وجنس . ولو كانت مما يقيم معهم لفصلوا بين بعضها وبعض ، وكان مجراها كمجرى الناس^(٥) .

ألا ترى أن ابن مخاض ، وابن لبون ، وابن ماء نكرات ، وأنتك إذا أردت أن تعرف شيئاً منها أدخلت فيما أضفت إليه ألفاً ولاماً ، فقلت : / هذا ابن اللبون ، ونحو ذلك ، لتعرف شيئاً من شيء ، كما تفعل في الخيل ، والكلاب ، ونحوها .

٣٨٠

(١) في كتاب عجائب المخلوقات للقرظيني ج ٢ ص ١٨١ : ابن عرس : حيوان دقيق طويل . . هو عدو الفار يدخل جحرها ويخرجها ويحب الحل والجواهر يسرقها . .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « وسام أبرص وبعض العرب يقول : أبو بريص »

في عجائب المخلوقات ج ٢ ص ٢٧٦ : سام أبرص : هو الوزغ الصغير الرأس الطويل الذنب .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ « ومثل ذلك ابن آوى . . ويدل على أنه معرفة أن (آوى) غير مصروف وليس بصفة » .

في حياة الحيوان ج ١ ص ٩٨ : « ابن آوى جمعه بنات آوى . . ولا ينصرف وكنيته أبو

أيوب ، وأبو كعب ، وأبو وائل وسمى ابن آوى لأنه يأوى إلى عواء أبناء جنسه . . »

وانظر عجائب المخلوقات ج ٢ ص ١٨٠ .

(٤) الفاء فاء السببية وفي الأصل : فيحتاجون

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٤ : « إنما منع الأسد ، وما أشبهه أن يكون له اسم منه معنى زيد : أن الأسد ، وما أشبهها ليست بأشياء ثابتة مقيمة مع الناس ، فيحتاجوا إلى أسماء يعرفون بها بعضها من بعض ، ولا تحفظ حلالها كحفظ ما يثبت مع الناس ، ويقتنونه ، ويتخذونه . . ألا تراهم قد اختصوا الخيل ، والابل ، والغنم ، والكلاب وما ثبت معهم ، واتخذوه بأسماء كزيد ، وعمرو ، . . »

وانظر الكامل ج ٨ ص ٢٦٥ - ٢٦٧ .

قال جرير :

وَابْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُرُفِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيْسِ (١)

وقال أيضاً :

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُؤَيْمًا كَفَضَلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ (٢)

وقال :

مُقَدَّمَةٌ قَزًا كَانَ رِقَابُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرِّغْدُ (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٥ على أن (ابن لبون) نكرة بدليل دخول الألف واللام عليه في قول جرير .

ابن اللبون : ما له ثلاث سنين .

لذ : شد . القرن : الحبل يشد به البعيران فيقرنان معا .

الصولة : الوثوب .

البزل : جمع بازل وهو من الأبل ما طلع نابه .

القناعيس : جمع قنعاس بمعنى الشديد .

ضرب هذا مثلاً لنفسه ، ولمن أراد مقاومته في الشعر ، والفخر .

البيت من قصيدة لجرير في هجاء التيم الديوان ص ٣٢١ - ٣٢٥ وانظر السيوطي ص ٦١ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٦ على أن (ابن مخاض) نكرة بدلالة دخول (ال) عليه في البيت .

ابن المخاض : هو الذي حملت أمه . الفصيل : ما كان في الحول وما اتصل به .

هجا الفرزدق نهشلاً ، وفقياً وهما حيان من مضر فجعل فضل أحدهما على الآخر كفضل ابن المخاض على الفصيل ، وكلاهما لا فضل له ولاخير عنده .

ونسب البيت في سيبويه الى الفرزدق وهو في ديوانه ص ٦٥٢ مطلع أبيات ثلاثة :

وقال الأعلام : البيت منسوب الى الفرزدق وهو لغيره ، لأن نهشلاً أعمامه . وهو يفخر بنهشل ، كما يفخر بمجاشع وقال :

كان أباه نهشل أو مجاشع

وفي اللسان (مخض) : قال جرير ونسبه ابن برى في أماليه للفرزدق .

لجرير قصيدة في هجاء التيم والفرزدق من بحر الشاهد ورويه ديوان جرير ص ٤٣٦ - ٤٣٩ ويظهر أن الشاهد ساقط منها .

وصنيع المبرد يدل على أنه لجرير اذ قال : وقال أيضاً بعد تقدم ذكر جرير .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٥ على أن (بنات الماء) معرفة بدخول ال .

وذكره المبرد في الكامل ج ٦ ص ١٦٢ في التشبيهات المستحسنة .

فدم الأبريق يقدمه فلما : شد عليه الغدام وهي خرقة تشد على فم الإناء ، لتكون مصفاة =

وقال :

وَرَدْتُ اغْتِسَافًا وَالثَّرْيَا كَانَتْهَا
عَلَى قِمَّةِ الرَّأْسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٌ (١)
فجعل (محلق) نعتاً له لآنه نكرة .

وهذا يَفْتَحُ لك ما يَرِدُ عليك من هذا الباب ، فتقدير قولك للأسد : هذا أسامة يا فتى ،
أى : هذا الضرب الذى سمعت به أو رأيته من السباع (٢) .

= بنات الماء : ما يألف الماء وهى الغرائيق وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٤٢ - ١٤٣ .
قال أبو حنيفة الدينورى : شبه أعناق الطير اذا نصبتها بأعناق الأباريق فلذلك قال : أفزعها
الرعد .

وخطاه بعضهم فى هذا التفسير فقال : هذا غلط ، لأن الطائر اذا سمع صوت الرعد لم ينصب
عنقه ولكن يلويه ، وكذلك أيضا الأباريق عوج ولذلك شبهت بأعناق الطير العوج .
انظر المخصص ج ١١ ص ٨٤ - ٨٥ .

البيت نسب فى سيبويه لأبى عطاء السندى ونسبه المبرد فى الكامل الى ابن الهندى ، وكذلك
نسبه ابن السيد فى الاقتضاب ص ٣٤٨ .

وقصيدة أبى الهندى مجرورة القوافى ورواية البيت فيها . . تفزع للرعد .

وانظر الشعر والشعراء ص ٦٦٤ والجواليقى على أدب الكاتب ص ٢٣٤ - ٢٣٥ .

ومذهب الأغاني ج ٥ ص ١٠٥ ونسب فى المخصص الى الأفيشر الأسدى .

ويرد هذه النسبة أن مطلع القصيدة :

سيفنى أبا الهندى عن وطب سالم أباريق لم يعلق بها وضر الزبد

وانظر رغبة الأمل ج ٦ ص ١٦٣ ، ولأبى الهندى شعر آخر كرر فيه هذه المعانى قال :

سيفنى أبا الهندى عن وطب سالم أباريق كالفضلان بيض نحورها

مقدمة قرا كان رقابها رقاب كراك أفزعتهما صقورها

انظر العقد انفريد ج ٦ ص ٣٤٢ .

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٦٦ على أن (ابن ماء) نكرة بدليل وصفه بالنكرة .

وذكره المبرد فى الكامل ج ٦ ص ١٤٧ على أنه من عجيب التشبيه .

الاعتساف : الأخذ على غير هدى . قمة الرأس : أعلاه .

ابن ماء : طائر الماء الغرائيق وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٧٥ .

محلق : مرتفع فى جو السماء فاذا رأى سمكة غاص عليها .

البيت من قصيدة لذى الرمة فى ديوانه ص ٣٨٠ - ٤٠٣ .

وانظر الاقتضاب ص ٣٥٤ والجواليقى ص ٢٤٤ والمخصص ج ٨ ص ١٥٣ ، ج ٩ ص ١١ ،

ج ١٥ ص ٢٠٤ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٣ : « واذا قلت هذا أبو الحارث ، فانت تريد : هذا الأسد ،

أى : هذا الذى سمعت بلسمه ، وهذا الذى عرفت أشباهه ، ولا تريد أن تشير الى شيء قد
عرفه بعينه قبل ذلك . . »

وكذلك قولك للضُّبُع : أُمٌ عَامِرٌ يَا فَتَى ، وهذه حَضَاجِرٌ ، وهذه قَتَامٌ يَا فَتَى ، وهذه جَعَارٌ ، وهذه جَيَّالٌ .

وللذكر : هذا قُتْمٌ^(١) ، كما تقول : يَا فُسْقُ ، وَيَا فَسَاقٍ .

واعلم أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ جَاعِئِي عُثْمَانُ ، وَعُثْمَانُ آخِرٌ ، فَجَعَلْتَهُ / نَكْرَةً قُلْتَ فِي هَذَا أَجْمَعَ مِثْلَ ذَلِكَ . قُلْتَ : هَذَا قُتْمٌ ، وَقُتْمٌ آخِرٌ ، كَمَا تَقُولُ : هَذِهِ جَيَّالٌ ، وَجَيَّالٌ أُخْرَى . فَأَمَّا قَوْلُهُ : وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا ، وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ^(٢)

(١) فِي سَبْيُوِيَه ج ١ ص ٢٦٣ : وَلِلضُّبُعِ أُمٌ عَامِرٌ ، وَحَضَاجِرٌ ، وَجَعَارٌ ، وَجَيَّالٌ ، وَأُمٌ عَشَلٌ ، وَقَتَامٌ ، وَيُقَالُ لِلضُّبُعَانِ : قُتْمٌ .
(٢) جَنَيْتُكَ : الْأَصْلُ : جَنَيْتَ لَكَ أَوْ ضَمَنْ مَعْنَى أَعْطَيْتَ وَرَوَى فِي الْمَخْصَصِ ج ١١ ص ١٢٦ : نَجْوَتُكَ .

الْأَكْمُو : مُفْرَدَةٌ كَمْءٌ وَهُوَ وَاحِدٌ كِمَاءٌ عَلَى الْعَكْسِ مِنْ بَابِ تَعْمَرُ وَتَمَرُ . انْظُرْ سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ٢٠٣ .
عَسَاقِلًا : جَمْعُ عَسَقُولٍ : نَوْعٌ مِنَ الْكِمَاءِ وَالْأَصْلُ عَسَاقِيلًا . فَحُذِفَتِ الْمُدَّةُ لِلضَّرُورَةِ (الْكِبَارِ الْبَيْضِ) .

بَنَاتِ الْأَوْبِرِ : كِمَاءٌ صَفَارٌ مَرْغَبَةٌ فِي لَوْنِ التُّرَابِ .



صَرَحَ الْمُبْرَدُ فِي هَذَا الْبَابِ بِأَنَّ بَنَاتِ أَوْبِرٍ عِلْمُ جَنْسٍ ، ثُمَّ خَرَجَ دُخُولُ آلٍ عَلَيْهَا فِي الْبَيْتِ بِأَنَّهَا لِلْمَلْحِ الْأَصْلُ أَوْ لِلتَّعْرِيفِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ .
وَصَرَحَ فِي الْبَابِ الْآتِي أَيْضًا بِعِلْمِيَّةِ بَنَاتِ أَوْبِرٍ فَهُوَ عَلَى وِفَاقٍ مَعَ سَبْيُوِيَه هُنَا .
أَمَّا فِي تَقْدِيمِهِ لِلْكِتَابِ فَقَدْ نَاقَشَ سَبْيُوِيَه فِي اسْتِدْلَالِهِ لِعِلْمِيَّةِ بَنَاتِ أَوْبِرٍ ، ثُمَّ اخْتَارَ رَأْيَ الْأَصْمَعِيِّ بِأَنَّ آلَ فِي الْبَيْتِ لِلْمَلْحِ الْأَصْلُ قَالَ :

وَزَعِمَ أَنَّ قَوْلَهُمْ لَضَرْبٍ مِنَ الْكِمَاءِ : هَذَا بَنَاتِ أَوْبِرٍ مَعْرِفَةٌ وَأَمَّا حُجَّتُهُ فِي تَعْرِيفِ هَذَا الضَّرْبِ وَتَنْكِيرِهِ تَرَكَ صَرْفَ مَا يَنْصَرَفُ مِنْهُ فِي النِّكَرَةِ ، وَلَا يَنْصَرَفُ فِي الْمَعْرِفَةِ . فَإِذَا رَأَى لَا يَنْصَرَفُ عِلْمُ أَنَّهُ الْمَعْرِفَةُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَكْرَةً لَنْصَرَفَ ، أَوْ يَرَاهُ مُنْبَعٌ مِنْ حَرْفِي التَّعْرِيفِ عِلْمُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ نَكْرَةً دَخَلَ عَلَيْهِ ، كَمَا دَخَلَ عَلَى ابْنِ الْمَخَاضِ ، وَابْنِ اللَّيُونِ .

فَأَمَّا بَنَاتِ أَوْبِرٍ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ بِتَرَكِ صَرْفِهِ ، لِأَنَّ (أَوْبِرَ) أَفْعَلُ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ ، وَلَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ ، وَلَا نَكْرَةٍ ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ دُخُولِهَا نَكْرَةً قَالَ :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبِرِ

وَأَمَّا الْأَصْمَعِيُّ فَزَعِمَ أَنَّهُمْ أَدْخَلُوا الْأَنْفَ وَاللَّامَ مُضْطَرِينَ ، وَذَهَبَ إِلَى مِثْلِ مَا قَالَ سَبْيُوِيَه أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ ، وَلَكِنَّهُمْ اضْطَرُّوا اضْطِرَارَ الَّذِي قَالَ :

بَاعِدَ أُمُّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا

فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ يَجْرِيهِ كَمَا كَانَ صِفَةً ، وَلَا أَرَى بِهَذَا بَأْسًا .
انْظُرِ الْإِنْتِصَارَ ص ١٣٣ - ١٣٤ .

فإن دخول الألف واللام على وجهين :

أحدهما : أن يكون دخولهما كدخولهما في الفضل والعباس على ما وصفت لك ؛
لأن (أوبر) نعت نكرة في الأصل .

والآخر : على قولك : هذا ابن عريس آخر تجعله نكرة ؛ كما تقول : هذا زيد من
الزيدين ، أى : هذا واحد ممن له هذا الاسم . فأنت - وإن كنت لم تذكر قبله شيئاً تقول
بعده آخر - فإنما أردت ضرباً مما يقع له هذا الاسم ، كما قال :

باعد أم العَمْرُ مِنْ أَسِيرِهَا (١)

٤
٣٩١

(٢) .

= من هذا نرى أن المبرد كان يرى زيادة ال في البيت كما هو رأى الأصمعيّ وأنه قد استقر
على هذا الرأى فى المقتضب ، وحزم فى الموضوعين بعلمية بنات أوبر .
فهل نقول : أن المبرد كان فى نقده للكتاب يرى أن بنات أوبر نكرة ، ثم قال بعمليتها فى
المقتضب .

يبدولى أنه كان مترددا بين القولين فى نقده للكتاب ، ثم استقر على العلمية فى المقتضب .

وقد نسب ابن هشام فى المغنى ج ١ ص ٥١ الى المبرد أنه يرى أن ال فى البيت معرفة وأن
(ابن أوبر) نكرة .

وقال الشمني ج ١ ص ١١٤ المبرد لا يرى أن أوبر علم فى وقت من الأوقات .
وانظر الدماميني والسيوطي وغيرها .

والبيت غير منسوب وانظر العينى ج ١ ص ٤٩٨ - ٤٩٩ ، والسيوطى ص ٦١ ومجالس
ثعلب ص ٦٢٤ والمخصص ج ١ ص ١٦٨ ، ج ١١ ص ١٢٦ ، ٢٢٠ ، ج ١٣ ص ٢١٥ = ٢١٦ ،
ج ١٤ ص ١٢٠ ، والتمام فى تفسير أشعاره ذيل ص ٢٥٥ .

(١) تمامه : حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا .

استشهدوا بالبيت على زيادة ال فى الضرورة وعلى أن عمسرا اذا دخلته اللام للضرورة لا
تلحقه الواو المميزة بينه وبين عمر والبيت لأبى النجم العجل .

وانظر شواهد الشافية ص ٥٠٦ والسيرطى ص ٦٠ والمغنى ج ١ ص ٥٠ .

(٢) نقلنا بقية ص ٣٨١ من الأصل والصفحات : ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و

و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ ، وشي من ص ٣٩١ الى الجزء الأول ص ١٣ - ٢٩ .

هذا باب

المفعول الذي لا يذكّر فاعله

وهو رفع ، نحو قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ ، وظَلِمَ عَبْدُ اللَّهِ .

وإنما كان رفعا ، وحده المفعول أن يكون نَصْبًا ؛ لأنك حذفت الفاعل . ولا بُدَّ لكلِّ فعلٍ من فاعل ؛ لأنه لا يكون فعلٌ ولا فاعلٌ ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد ؛ إذ كان لا يستغنى كلُّ واحد منهما عن صاحبه ؛ كالاتداء والخبر .

٤
٣٩٢

والفعل قد يقع مُستغنياً عن المفعول البتة حتى لا يكون / فيه مُضمرًا ، ولا مُظهرًا .
وذلك نحو قولك : تكلمَ زيدٌ ، وقعد عمرو ، وجلس خالد ، وما أشبهه من الأفعال غير المتعدية ، ولا يكون مثلُ هذا في الفاعل . فلما لم يكن للفعل من الفاعل بُدٌّ ، وكنت هاهنا قد حذفته - أقمت المفعول مقامه ، ليصح الفعل بما قام مقام فاعله .

فإن جئت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الذي قام مقامَ الفاعل فهو منصوب ؛ كما يجب في المفعول . وذلك قولك : أعطى زيدٌ درهماً ، وكُتِبَ أخوك ثوباً (١) ، وظنَّ عبدُ الله أخاك .

وتقول : ظننتَ زيدا . فالتاء هاهنا في موضعها إذا كانت فاعلة ؛ نحو : ضَرَبْتُ زيدا ، وكذلك ظننتي زيد . إذا كان ضميرك مفعولا ؛ كقولك : ضربني زيد .
وتقول : زيدٌ ظنَّ منطلقاً ، فضمير زيد فاعل في ظنٍّ ؛ كما تقول : زيدٌ ضَرَبَ عمرا ، فتضمير زيدا في (ضرب) .

وتقول : رُفِعَ إلى زيد درهم ، فيرفع درهم ؛ لأنك جرت زيدا ، فقام الدرهم مقامَ الفاعل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٩ : « وذلك قولك : كُتِبَ عبد الله الثوب ، وأعطى عبد الله المال . رفعت (عبد الله) هاهنا ، كما رفعت في ضرب حين قلت : ضرب عبد الله ، وشغلت به كُتِبَ ، وأعطى ، كما شغلت به ضرب ، وانتصب الثوب ، والمال ، لأنها مفعولان ، تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل » .

فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت : أعطى زيد درهماً ، وكُئِيَ زيد ثوباً . فهذا الكلام الجيد .

٤
٣٩٣ وقد يجوز أن تقول : أعطى زيدا درهماً ، وكُئِيَ زيدا/ ثوباً . لما كان الدرهم والثوب مفعولين كزيد جاز أن تُقيمهما مقامَ الفاعل ، وتنصب زيدا ؛ لأنه مفعول . فهذا مجاز والأول الوجه (١) . ومن قال هذا قال : أدخل القبر زيدا ، وألست الجبة أخاك .

فإن قال قائل : هل يجوز على هذا ضرب زيدا سوطاً ؟

قيل له : لا يجوز ذلك ؛ وذلك أن السوط إذا قلت : ضربت زيدا سوطاً - مصدر ، ومعناه ضربت زيدا ضربة بالسوط .

ويدلُّك على ذلك قولك : ضربت زيدا مائة سوط . لست تعنى أنك ضربته بمائة سوط ، ولكنك تعنى أنك ضربته مائة ضربة بسوط ، أو بأكثر من ذلك من هذا الجنس .

وأنت إذا قلت : أعطيت زيدا مائة درهم ، أو كسوته ثوبين - فإنما أوصلت إليه هذا القدر بعينه من الدراهم ، والثياب ؛ فلذلك لم يجوز أن تُقيم المصدر مقامَ الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة ، ولكنه قد يجوز أن تُقيم المصادر ، والظروف من الأمكنة والأزمنة /متمام الفاعل إذا دخل المفعول من حروف الجر ما يمنعه أن يقوم مقامَ الفاعل ، وذلك نحو قولك : سير بزيد سيراً شديداً ، وضرب بزيد عشرون سوطاً . المعنى : بسبب زيد ، ومن أجله ، وسير بزيد يوم الجمعة ، واختلف به شهران ، ومضى به فرسخان ، ومضى به ميلان . أقمت هذه الأشياء مقامَ الفاعل ، وقد يجوز نصبها في هذا الموضع وإن كان المفعول مجروراً على ما أصف لك .

فمن ذلك أنك إذا قلت : سير بزيد فرسخاً - أضمرت السير ؛ لأنَّ (سير) يدلُّ على السير ، فلم تحتج إلى ذكره معه ؛ كما تقول : من كذب كان شراً له ، تريد : كان الكذب شراً له ، فلم تذكر الكذب ؛ لأنَّ (كذب) قد دلَّ عليه .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٧٤ - ٧٥ : « والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقاً .. »

وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت إذا التبست مخالفتها نحو : أعطيت زيدا أخاك .
فإن لم تلبس لقينة جاز العدول ..
وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ٧٦ - ٧٧ .

ونظيره قولُ الله عزَّ وجلَّ : (وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا) فلم يذكر البخلَ لِذِكْرِهِ (يبخلون) (١).

وجاز أن يكون المضمَر الطريق . فكأنه قال : سير عليه الطريق فرسخاً ، فحُذِفَ لِعِلْمِ المخاطب بما يعنى .

وجائز أن تُقيمَ المجرور مع المصدر والظروف مُقَامَ الفاعل ، فنقول : سير بزيد فرسخاً ، فلا يمنعُه حرف الجرِّ من أن / يكون فاعلاً ؛ كما قال : ما من أحد ، ف (أحد) فاعل وإن كان مجروراً بمن . وكذلك قوله : (أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ) (٢) إنما هو خير من ربكم . ف (من) لم تُغيِّر المعنى وإن غيَّرت اللفظ . فهذا الذى ذكرته مُشَبَّهٌ بذلك فى هذا الموضع إذا نصبت المصادر والظروف على مواضعها ، فلم تجعلها مفعولات على السَّعة .

فإن جعلتها مفعولاتٍ على السَّعة فالوجهُ فيها الرفعُ ، لشُغْلِكَ الأسماء بحروف الجرِّ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : د ومن ذلك قوله - عز وجل - : (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم) ، كأنه قال : ولا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم ، ولم يذكر البخل اجتزاء بعلم المخاطب بأنه البخل لِذِكْرِهِ يبخلون .
ومثل ذلك قول العرب : من كذب كان شراً له ، يريد : كان الكذب شراً له إلا أنه استغنى بأن المخاطب قد علم أنه الكذب لقوله : كذب فى أول حديثه .

الضمير عاد على المصدر المفهوم من الفصل السابق .

والآية فى آل عمران : ١٨٠ .

(٢) البقرة : ١٠٥ .

فى البحر المحيط ج ١ ص ٣٤٠ : د من خير : (من) زائدة والتقدير : خير من ربكم ، وحسن زيادتها هنا وإن كان ينزل لم يباشره حرف النفى ، فليس نظير ما يكرم من رجل ، لانسحاب النفى عليه من حيث المعنى ، لأنه إذا نقيت الودادة كانا كأنه نفى متعلقها وهو الانزال . وله نظائر فى لسان العرب .

من ذلك قوله تعالى (أو لم يروا أن الله أنزى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر) فلما تقدم النفى حسن دخول الباء ، وكذلك قول العرب : ما ظننت أحداً يقول ذلك إلا زيد بالرفع على البدل من الضمير المستكن فى يقول .

(من ربكم) : من لا ابتداء الغاية ، كما تقول : هذا الخير من زيد .

ويجوز أن تكون للتبويض . المعنى : من خير كائن من خيول ربكم .

فاذا كانت لا ابتداء الغاية تعلقَت بالفعل ينزل .

وأذا كانت للتبويض تعلقَت بمحذوف وكان ذلك على حذف مضاف .

واعلم أنك إذا قلت : سيرَ يزيد سيرا - فالوجهُ النصبُ ؛ لأنك لم تُفِدْ بقولك : (سيرا) شيئا لم يكن في سيرٍ أكثر من التوكيد .

فإن وصفته فقلت : سيرا شديدا ، أو هيئا - فالوجهُ الرفعُ ؛ لأنك لما نعتته قرْبته من الأسماء ، وحدثت به فائدة لم تكن في سير .

والظروف هذه المنزلة . لو قلت : سيرَ يزيد مكاناً أو يوماً - لكان الوجهُ النصب .

فإن قلت : يوم كذا ، أو يوماً طيباً ، أو مكاناً / بعيداً - اختيار الرفع لما ذكرت لك (١) .

٣٩٦

واعلم أنَّ التقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار في هذا الباب ، مثله في الفاعل . يجوز فيه ما جاز في ذلك . .

تقول : أعطى زيد درهماً ، وأعطى درهماً زيد ، ودرهماً أعطى زيد ، وزيد أعطى درهماً (٢) . تجرّيه مُجرى ذلك الباب .

وتقول : سيرَ بالمُعْطَى درهمين فرسخان . أقمت الضمير الذي في المُعْطَى مقامَ الفاعل ، ونصبت الدرهمين ، وجرت المعطى بالباء فارتفع الفرسخان .

وتقول : أعطى المسيرُ به فرسخان درهمين . رفعت الفرسخين لقولك به .

وتقول : أعطى المسيرُ فرسخين درهمين . قام الضمير في المسير مقامَ الفاعل ، فنصبت الفرسخين .

وتقول : دُفِعَ المسيرُ به فرسخان درهمان ، لأنك أدخلت على كلّ واحد منهما حرف الجر .

(١) في شرح الرضى للكافية ج ١ ص ٧٦ : « ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كان المصدر مفعولاً به نحو قولك : قمت فاستحسن ، أى : استحسن قيامى » .

ويشترط في المفعول المطلق أيضاً ألا يكون لمجرد التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ، ليصيراً معاً كلاماً . فلو قلت : ضرب ضرب لم يجز ، لأن ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك : ضرب . بل يقال ضرب ضربة ، أو الضرب الفلاني

ويشترط في الظرف النائب أن يكون متصرفاً ملفوظاً به . . .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٩ : « وإن شئت قلت ، وأخرت ، فقلت : كسى الثوب زيد ، وأعطى المال عبد الله كما قلت : ضرب زيداً عبد الله فالامر في هذا كالامر في الفاعل » .

وتقول : ظُنَّ المعطى درهمين قائماً .

وتقول : أَخَذَ من المعطى أخوه درهماً ديناراً / لَأَنَّكَ أَدَخَلْتَ (من) على المعطى فقام الدينار مقام الفاعل .

٤
٣٩٧

* * *

وتقول : ذُهِبَ بالملسوب ثوبه مرتين يومان ، إذا أَقَمْتَ (الثوب) مُقَامَ الفاعل . فإن جعلت في الملسوب ضميراً يقوم مقامَ الفاعل نصبت الثوب وسائر الكلام على حاله .

فإن ثُنِيَتْ على المسألة الأولى قلت : ذُهِبَ بالملسوب ثوباهما مرتين يومان .

وعلى المسألة الثانية تقول : ذُهِبَ بالملسوبيْنِ ثوبيهما ، وبالملسوبيْنِ ثيابهم ، وبالملسوبة ثوبها ، والملسوباتِ ثيابهن .

وعلى القول الأول بالملسوب ثوبها . ففي هذا دليل على ما يرد عليك إِنْ شَاءَ اللهُ (١) .

[ويجوز منه وجه ثالث ، وهو أَنْ تُضْمَرَ في الملسوب اسماً ، وتجعل الثوب بدلاً منه فتقول :

(١) هذه المسألة مما تكلم عليه الفارقي قال في ص ٥٣ :

« ينبغي أَنْ تقدم لهذه المسألة أصلاً يرجع إليه ، وعقداً يعتمد فيها عليه ، ليقرب علمها ، ويسهل فهمها :

وهو أَنْ كل صفة عملت في فاعل ظاهر لم يجز أَنْ تُثْنَى ولا تجمع جمع سلامة لأنها في ذلك تجرى مجرى الفعل وكما أَنْ الفعل إذا عمل في فاعل ظاهر لم يجز أَنْ يُثْنَى ولا يجمع لأنها ليس مما تجب له التثنية والجمع في نفسه ، وإنما يجب ذلك لفاعله . فإذا ظهر الفاعل بعده لم يبق فيه ما يُثْنَى ويجمع . وكان الظاهر أحق بذلك ، فوجب توحيد لفظه .
والعلة في ذلك أمران :

أحدهما : أَنْ الفعل لما كان لا يختلف معناه مِنْ حيث هو فعـل لأنه جنس ، والجنس لا يختلف ، وكانت التثنية والجمع إنما هي لمختلف وجب لذلك ألا يُثْنَى الفعل ولا يجمع ، لأنه مِنْ شرط المختلف لا مِنْ شرط المؤنث . فهذا وجه .

والمصدر يتفق معه فيه .

والوجه الثاني : أَنه لزمه مِنْ فاعله ما يغني تثنيتَه ، وجمعه عَنْ تثنية الفعل ، وجمعه ، وهذا وجه يختص الفعل به دون المصدر .

فلما اجتمع الأمران للفعل منعاً مِنْ ذلك فيه ، اذ كل وجه يجوز الحكم ، ويقتضيه ، فإذا اجتمعا أوجباً الحكم ، ولذلك جاز تثنية المصدر ، وجمعه إذا قلر تقدير المختلف ، ولم يجز مثله في الفعل لما بينا .

= ونظيره ما لا ينصرف لاجتماع علتين . فمضى اجتماعا لزم الحكم ، ومتى انفرد باحدهما لم يلزم حكم المنع من الصرف ، بل كان ينصرف .

فهذه علة امتناع الفعل من الجمع اذا تقدم على فاعله ، وبنى عليه فاعل ظاهر .
ثم ان الصفة لما عملت عمل الفعل ، ووقعت موقعه وجب لها حكمه فى ترك التثنية ، والجمع اذا تقدمت على ظاهر تعمل فيه الرفع عمل الفعل فى فاعله ، وذلك فيها بحق شبه الفعل لا بعلة الاصل .

واذا كان ذلك كذلك فكل صفة تقدمت على الظاهر كما بينا لم تكن ولم تجمع .
واذا تأخرت ، وعملت فى مضمرة ثنى ضميرها ، وجمع .

فاما جمع التكسير فليس يجب ذلك فى الصفة بل قد يجوز ان تعمل الصفة فى فاعل ظاهر ، وتجمع جمع التكسير . وهو لبعض الصفات لازم الا على ضعف وهو ما منع جمع السلامة من نحو : باب احمر ، وحمراء ، وسكران ، وسكرى .

والعلة فى ذلك ان الفعل ليس مما يجمع جمع تكسير فلذلك تجب الصفة وان تقدمت جمع التكسير ، لانه ليس مما يجب للفعل ، وهو يجب للاسم ، فيجمع بحق الاسماء .

ووجب لزومه فى افعال ، وقعلاء ، وما جرى مجراها ، لانه لما منع جمع السلامة ، فلم يجز فيه عوض منها الزام جمع التكسير . فاذا أفردت كان ضعيفا . . هذا حكم الصفات فى التثنية ، والجمع ، وقد يجوز فيها على قولهم : اكلونى البراغيث ان تلحقها علامة التثنية ، والجمع . وليس ذلك تثنية ، ولا جمعا لها ، كما انه ليس بتثنية ولا جمع للفعل ولكن علامة تشعرك بان المذكور بعدها مثنى او مجموع ، كما تأتى بعلامة التانيث ، لتدل على ان المذكور مؤنث فى قامت هند بدليل انك لا تقول : ضربونى زيد . فلو كان جمعا للفعل لجاز فهذا اصل دائر فى هذه المسألة ، وغيرها مما جرى مجراها ينفع استصحابه لكل متأمل .

واصل آخر وهو ان المفعول الذى تقيمه مقام فاعله يجرى مجرى الفاعل فى تثنيته ، وجمعه واحكامه .

وكذلك الصفة الماخوذة للمفعول الذى لم يسم فاعله تجرى مجرى الصفة الماخوذة للفاعل فى تثنيته ، وجمعه على ما بيننا .

فعلى هذه الاصول التى قدمناها اذا رددت هذه المسألة الى اصلها فى التقدير قلت : ذهب برجل مسلوب ثوبه مرتين يومان .
ففى مسلوب ثوبه ثلاثة اوجه :

أحدها : ان ترفع الثوب بمسلوب ، فيكون الثوب هو اسم ما لم يسم فاعله ولا يكون فى مسلوب ضمير ، ويجرى ذلك مجرى قولك : مررت برجل مضروب أبوه فى انه لا يكون فى الصفة ضمير ، وانما عملت فى سببيه الظاهر لا غير .

.....
= والآخر : ان تنصب الثوب على انه مفعول ثان ، ويكون فى مسلوب ضمير فاعل يرجع الى الموصوف وهو قولك برجل ، فيجرى مجرى قولك : مررت برجل معطى درهما . فلهما المفعول الثانى ، وفى معطى ضمير مفعول اول قد قام مقام الفاعل ، وهو اسم ما لم يسم فاعله .

والآخر ان ترفع ثوبه ، وتجعل فى الصفة ضمير فاعل يرجع الى الموصوف ، ويكون هذا الظاهر بدلا من ذلك الضمير ، ويكون منقولا من قولك : سلبت زيدا ثوبه ، وقطعت اللص يده . فاذا رددته الى ما لم يسم فاعله قلت : سلب زيد ثوبه ، وقطع اللص يده .
واذا نقلته على هذا الحد الى الصفة ابدلت الظاهر ايضا من المضمرة على حد ما كان مع الفعل .. وهذا هو البديل الذى يشتمل عليه المعنى .

فاذا ثبتت على التقدير الاول قلت : مررت برجلين مسلوب ثوباهما ان كان كل واحد منهما سلب ثوبا .

ومررت برجلين مسلوب ثوبهما ان كان الثوب لهما جميعا ، فافردت الصفة ، لانه ليس فيها ضمير ، وثبتت الظاهر ، كما تقول : مررت برجلين قائم ابواهما ، فلا تجمع الصفة ، ولا تثنيها ، كما تفعل بالفعل اذا وقع هذا الموقع ، فقلت : مررت برجلين يقوم ابواهما ، وبرجلين يسلب ثوباهما .

ومن قال : اكلونى البراغيث جاز له ان يقول هنا : مررت برجلين مسلوبين ثوباهما ، فلا يكون قوله مسلوبين تثنية لضمير فى الصفة وانما هو علامة تؤذن بان المذكور بعدها مثنى . وكذلك ان جمعت قلت : مررت برجال مسلوبه ثيابهم ، وثوبهم على ما بينا .
وان قلت على حدى اكلونى البراغيث قلت : مررت برجال مسلوبات ثيابهم ، وانما قلت : مسلوبات ، ولم تقل مسلوبين لان الفعل لا يعقل وهى الثياب ، لانها هى القائمة مقام ما لم يسم فاعله

وتقول على التقدير الثانى - وهو مررت برجل مسلوب ثوبه اذا نصبت الثوب ، وجعلت فى مساوب ضمير ما لم يسم فاعله ، فاذا ثبتت على هذا قلت : مررت برجلين مسلوبين ثوبيهما ، فثبتت مسلوبا ، لان فيه ضميرا يعود الى ما قبله ، ولم يعمل الآن فى ظاهر
وان جمعت الصفة لجماعة جمعت على هذا الحد فقلت : مررت برجال مسلوبين ثيابهم . وانما قلت الآن مساوبين ، ولم تقل مسلوبات ، كما كنت قائلا فى المسألة التى قبل هذه ، لان الصفة حينئذ فيها ضمير من الرجال وهو الذى قام مقام الفاعل ، وهو مما يعقل ، فجمعت ضميرهم جمع ما يعقل بالواو ، والتون .
=

• • • • •
= وان ثنيت على التقدير الأخير وهو مررت برجل مسلوب ثوبه ترفع الثوب على أن تجعله بدلا من الضمير الذي في الصفة قلت :

مررت برجلين مسلوبين ثوباهما • ثنيت مسلوبا ، لأن فيه ضميرا قام مقام الفاعل ، وثنيت الثوبين ، لأنك جعلتهما بدلا من الضمير الذي في الصفة • وكذلك ان جمعت على هذا قلت : مررت برجال مسلوبين ثيابهم ، ترفع الثياب على البدل من الضمير في مسلوب •

فهذا بيان عن حكم المسألة في أصلها قبل نقلها الى الألف واللام فقياسها ذلك القياس لا تغير حكمه تجعل الألف واللام هناك بمنزلة الموصوف ها هنا في رد الضمير وتعلقه به ، والتثنية ، والجمع ، لا فرق بينهما •

وذلك قولك على التقدير الأول : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان :
فقولك : بالمسلوب ثوبه مرتين اسم موصول في موضع قولك زيد و (يومان) اسم ما لم يسم فاعله (كما) في ذهب بزيد • كانك قلت :

ذهب بزيد يومان • والمسلوب الآن عامل في ظاهر وهو ثوبه فإلهاء منه عائدة الى الألف ، واللام ، وليس فيه ضمير ، ومرتين ظرف للسلب كانك قلت زمانين •

فان ثنيت على هذا قلت : ذهب بالمسلوب ثوباهما مرتين يومان ، فلم تكن المسلوب ، لأنه عمل في ظاهر ، فخلا من ضمير ، وجرى مجرى قولك : ذهب برجلين سلب ثوباهما مرتين يومان . لا يثنى الفعل ، لأنه لا ضمير فيه •

وان جمعت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوب ثيابهم مرتين يومان فيومان اسم ما لم يسم فاعله في ذهب •

وان عرفت المسلوب على التقدير الثاني قلت : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان • ففي المسلوب ضمير ما لم يسم فاعله ، وهو العائد الى الألف واللام ، كما كان عائدا الى الموصوف في نظيرها ، وثوبه نصب بأنه مفعول •

فان ثنيت على هذا الوجه قلت : ذهب بالمسلوبين ثوبيهما مرتين يومان ، فثنيت الصفة ، لأن فيها ضميرا يعود الى الألف واللام ، فصار بمنزلة الصفة اذا تأخرت عن الموصوف ، والفعل اذا تقدمه الفاعل في انه يثنى ضميره ويجمع •

وان جمعت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوبين ثيابهم مرتين يومان • وكذلك ان أنثت قلت : ذهب بالمسلوبة ثوبها ، وبالمسلوبتين ثوبيهما ، وبالمسلوبات ثيابهن •

مررت بالملسوب ثوبه ، وبالمسلوبين ثوباهما ، وبالمسلوبين أثوابهم ؛ لأنك لو قلت : مُسَلَّب
زيد ثوبه - جاز رفع الثوب على البدل من زيد ، وجاز نصبه على أنه مفعول ثان (١) .

* *

وتقول : أَدْخِلَ الْمُدْخِلُ الدَّارَ السُّجْنَ . تقديرها : الذى أدخل الدار أدخل السجن .
فإن أردت أن تدخل حرف الجر - لم تقل أدخل ، ولكن تقول : دَخِلَ بِالْمُدْخُولِ بِهِ الدَّارَ
السُّجْنَ ، ودُخِلَ بِالْمُدْخُولِ الدَّارَ السُّجْنَ ، وأدخل المدخول به الدار السجن ؛ لأن المدخول قام
مقام الفاعل .

٤
٣٩٨

وتقول : دُخِلَ بِالْمُدْخُولِ الدَّارَ السُّجْنَ ، فهذا على غير ذلك المعنى ولكن ليس هذا موضعه (٢).
ولكن ذكرنا منه شيئا لنصله بما قبله ، ثم نذكره في موضعه مبيناً إن شاء الله .
فمعنى المدخول الدار : الذى دُخِلَتْ دَارُهُ ؛ كما تقول المضروب الوجه ، أى : الذى ضُرِبَ
وَجْهُهُ .

ويجوز نصب الدار في قول من قال : الْحَسَنُ الْوَجْهَ ، وتفسيره في ذلك الموضع .
وتقول : قِيلَ فِي زَيْدٍ خَيْرٌ ، وَعُلِمَ مِنْ زَيْدٍ خَيْرٌ ، وَسِيرَ بِزَيْدٍ فَرَسَخَانٌ ، وَسِيرَ بِهِ يَوْمَانٌ ،

= وان عرفت المسلوب على الوجه الأخير قلت : ذهب بالمسلوب ثوبه مرتين يومان . ان
جعلت في المسلوب ضمير فاعل عائدا الى الالف واللام وثوبه بدل منه .
فان نيت على هذا الحد قلت : ذهب بالمسلوبين ثوباهما مرتين يومان .
نيت المسلوب ، لان فيه ضميرا يقوم مقام الفاعل ، ولم يعمل في ظاهر اول عمله ،
ونيت التوبين مع رفعهما ، لانهما بدل من مرفوع مثني .

وان جمعت على ذلك قلت : ذهب بالمسلوبين ثيابهم مرتين يومان والتفسير على ما مضى ،
وكذلك ان انثت قلت : ذهب بالمسلوبة ثوبها ، وبالمسلوبتين ثوباهما ، وبالمسلوبات
ثيابهن .

فهذا بيان هذه المسألة على الوجوه الثلاثة وعقد أصولها وتشعب فروعها .. ثم تكلم عن
الابدال في المسألة والاخبار فيها .

وانظر الفارقى ص ٥٣ - ٥٥

(١) الزيادة من الفارقى .

(٢) سيتكلم الفارقى عن هذه المسألة في المسألة الآتية قريبا .

وسير به سيرٌ شديد ، على ما فسّرت لك من تصيير المصادر والظروف مفعولاتٍ .

ويجوز نصب هذا إذا جعلت المصادر والظروف في مواضعها ، ولم تحمل شيئاً منها على المفعول به ، وقد بينّا تفسير هذا فيما مضى .

ولو قلت : ضُربَ هند ، وثُمَّ جاريتُك - لم يصاح حتى تقول : ضُربتَ هند ، وشُتِمَتَ جاريتُك ؛ لأنَّ هندا ، والجارية / مؤنّثات على الحقيقة ، فلا بدّ من علامة التانيث .

٤
٣٩٩

ولو كان مؤنّث الاسم ، لا معنى لتانيث ، ولا تذكير تحته ، كالدار والنار وما كان غير ذلك مما ليست له حقيقة التانيث - إجاز أن تُذكّر الفعل إن شئت فتقول : أُطْفِئْ نارُك ، وجيء نسأوك ؛ لأنَّ هذا إنّما هو تانيث الجمع ؛ كما قال الله جلّ ثناؤه : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) وقال (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ) (١) .

وتقول في قول من قال : أدخِلَ القبرُ زيدا ، وأعطى درهمَ عمرا ، وما أشبهه : أدخِلَ المدخلة السجنُ الدارُ . تُقيم الدار والسجن مقامَ الفاعل .

وكذلك تقول : ظنَّ المعطاء درهمَ زيدا ، وحسِبَ المكسوته جبةَ أخاك .

ونقول في مسائل طَوَالٍ يُمتحن بها المتعلّمون

٤
٤٠٠

عَلِمَ الْمُدْخِلُ الْمُدْخِلَةَ السَّجْنَ زَيْدٌ أَخُوهُ غُلَامُهُ الْمَظْنُونُ الْآخِذَ دِرَاهِمَهُ زَيْدٌ . نصبت / (الْمُدْخِلَةُ) بالمدخِل ، ونصبت (السجن) ؛ لأنَّه مفعول ، ورفعت (زيدا) بأنَّه أدخله ، ورفعت (أخاه) بالابتداء ، وجعلت (غلامه) خبره ، وهما جميعاً في موضع المفعول الثاني لعلِم

(١) كرر هذا الحديث مع الآيات في الجزء الثاني ص ١٤٦ ، والجزء الثالث ص ٣٤٩ كما ذكره في كتابه (المذكر والمؤنث) قال في ص ١٣٩ :

« وتقول : قالت جعفر ، وجاءت قاسم إذا كان ذلك اسماً لمؤنثة الذات .

وانما صلح أن تقول : طاب البلدة ، وجاءنا موعظة (واخذ الذين ظلموا الصيحة) : لأنه ليس تحت ذا معنى له حقيقة تانيث .

وكل شيء كان مؤنثاً من غير الحيوان فانما تانيثه للفظه ، ولك أن تذكره على معناه »

وقال في ص ١٣٣ : « فالحيوان نحو قولك : جارية ونحو قولك : امرأة فاعلم . فان هذا

القبيل هو الذي يقال له : تانيث الحقيقة كانت فيه علامة أم لم تكن ومن ذلك قولك : ناقة وبختية » .

و (المظنون) صفة للغلام ، وفيه ضميره ، و (الآخذ) المفعول الثاني لمظنون وهو منصوب ،
و (زيد) هو الفاعل الذى أخذ ، والدرهم منصوبة بالآخذ^(١) .

* * *

(١) « قال سعيد بن سعيد الفارقى ص ٥٦ ... : هذه المسألة متى حملت على ظاهر
قوله كانت فاسدة ، ولم تصح ، وهو عندى مما اعتمده أبو العباس فيها ، وقصد إيرادها على
ذلك ، لأنه أراد الامتحان ... »

وينبغى أن نقدم فى المسألة مقدمات • تكشف بها حكمها ، ونسهل معها عامها • وهو
أن فى المسألة شيئين ينبغى أن تقدم الكلام فيهما ..
فأحد الشيئين : حكم (دخلت) فى التعدى ، وخلافه .
والآخر : حكم علمت ، وظننت فى بابها ...

فأما (دخلت) فإنها عند سيبويه لا تعدى ، وإن قولهم : دخلت البيت إنما هو على حذف
حرف الجر .. كأنه أراد : دخلت الى البيت أو فى البيت ، وحذف حرف الجر ، ولما كان معنى
يكثّر استعماله ، ودوره فى الكلام اطرده به الحذف ، واستغنوا عن ذكر حرف الجر تخفيفا
لما كثر استعماله ، إذ كان كثرة استعمال الشيء توجب تخفيفه ، إذا لم يؤد التخفيف الى لبس ،
واشكال ...

وليس ذلك فيه مع هذه الكثرة بأبعد من الحذف فى لا أدر •

وليس حذف الشيء يوجب الا يقلر • بل حذف الشيء مع الدليل عليه يجرى مجرى
ذكره .

وإذا كان كذلك فقولهم : دخلت البيت إنما هو دخلت فى البيت ، أو الى البيت ، وحذفت
حرف الجر وإياه تريد

فجميع ما مضى رأى سيبويه ومن وافقه ..

وخالف فى ذلك أبو الحسن الاخفش ، وأبو عمر الجرمى والشبهة فى ذلك اطراد التعدى
فيه بغير حرف ، حتى لم يقبح ذلك فى الكلام ، ولم يقصر على ضرورة • بل منزلته فى النظم ،
والنثر واحدة فى القوة ، والجواز ..

وهذا عندى يكفى فى افساده ما قلنا من أنه يطرده فى الكلمة الحذف فى الكلام ، والشعر
فلا يخرجها ذلك من قولنا ، وقوله أن يكون أصلها غير ما هى عليه بل أصلها التمام من نحو
لا أدر وكذلك لم يكن إذا قلت : لم يك ، ولم تبطل يطرده ذلك فى الكلام على قوة ، ومخالفة
لحال النظر ، ولا يخرجها ذلك من أن يكون الأصل ، لا أدرى ، ولا تبطل ، ولم يكن • فكذلك
قولهم : دخلت البيت أصله دخلت فى البيت أو الى البيت ، ولزمه الحذف للعملة التى بينا ،
واطرده فى الكلام وفى الشعر ، ولا يخرجها ذلك مع اطراده على مخالفة نظائره من أن يكون أصله
دخلت الى البيت أو فى البيت • فهذا كاف عندى فى افساد ما اعتمد عليه أهل هذه المقالة
من أبى الحسن ، وأبى عمر ، وأبى العباس ومن كان على رأيهم فى ذلك •

= وفيه دليل آخر : وهو أنا نقول : دخلت في الامر ، ودخلت في السام وما جرى مجراه ، ولا يجوز بحذف حرف الجر . وإنما يحذف في الظروف .
فلو كان متعديا لجاز أن يتعدى الى هذا بغير حرف

وكان شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي - أيده الله - يحكي لنا عن أبي بكر ابن السراج - رحمه الله - احتجاجه لصحة مذهب سيبويه ، وأنه كان يستدل على ذلك بالنقيض ، والنظير قال : فنظيره : غرت في الغور ، ولا يكادون يقولونه الا بحرف الجر .
ونقيضه : خرجت من البيت . ولا يكادون يقولونه الا بحرف الجر .
والنقيض يجري مجرى نقيضه ، والنظير يجري مجرى نظيره ، فيجب بهذا أن يكون دخلت أيضا بحرف جر ، كما كان النقيض ، والنظير .
وهذا عندي احتجاج فيه نظر

فهذا القول على (دخلت) في أصلها ، وقد اطرده الحذف فيها ، وتصرف فيه كتصرف المتعدي ، وعلى ذلك حملة أبو العباس ، وأخرجه الى باب الحسن الوجه في قوله :
وتقول : دخل المدخول الدار السجن . وفي هذه المسألة فعلان : فعل متعد بالباء وهو دخل الأول . كأنك قلت : دخل يزيد السجن . فالسجن اسم ما لم يسم فاعله ، و (يزيد) هو المفعول الثاني بحرف الجر .

وفعل متعد وهو المدخول الدار مثل الضارب الرجل . فهذا مما صرف تصرف المتعدي ، لانه من قولك : (دخلت) داره اذا جرى ذكر انسان ، ثم نقلته الى ما لم يسم فاعله فقلت : دخلت داره مثل ضربت جاريتي ، ثم نقلته الى باب الألف واللام فقلت المدخول داره مثل الحسنة جاريتي . اذا عملت الصفة في ظاهر ، ثم تنقل الضمير الى الصفة ، فتكون عاملة للرفع في مضمون فتقول : المدخول الدار ، ولو شئت نصبت على حد قولك : الحسن الوجه : ومثله الضارب الرجل ، والمضروب الرجل ، وان شئت النصب فهو جائز في جميعه . .

الحسن الوجه : ومثله الضارب الرجل ، والمضروب الرجل ، وان شئت النصب فهو جائز في جميعه . .

الا أنهم تصرفوا في دخلت تصرف المتعدي لقوة الحذف وكثرة استعماله بغير الحرف . .
وعلى هذا الحد من التصرف قالوا : أدخل السجن زيدا ، وأدخل القبر بكرا . فأقام المفعول بحرف جر . . مقام الفاعل ، والمفعول المطلق بغير حرف منصوبا . . ولا يجوز ذلك في غير (دخلت) الا على مذهب أبي الحسن الأخفش فانه أجاز أن تقول : ضرب في الدار زيدا ، فتقيم ما اتصل بحرف الجر مقام الفاعل مع وجود فاعل مفعول مطلق . . وليس بصحيح الا أن الإجماع واقع منا على جواز ذلك في دخل اذا قلت : أدخل القبر زيدا ، وهو عندنا لقوة الحذف فيه واطراده ، وعند الخصم على مثل : أعطى درهم زيدا . .

وعلى هذا بنى أبو العباس مسأله في قوله :
ادخل المدخلة السجن الدار . نصب المدخلة ، لأنه مفعول على هذا وهو المفعول المطلق ، والدار
هو المفعول بحرف الجر .

وكذلك الهاء في المدخلة تعود الى مفعول مطلق من حرف الجر و (السجن) مفعول
بحرف جر ، وقد أقام المفعول بحرف جر مقام الفاعل والمفعول المطلق من حرف الجر على حكمه
في النصب

ثم لا خلاف بين أحد أنها إنما تتعدى الى الأماكن دون زيد وعمرو فإذا أردت أن تعديها الى
غيرها من الأناسي كان لك طريقتان :

أحدهما : الهمزة ، والآخر الباء فتقول : أدخلت زيدا الدار والسجن فتعديه بالهمزة .
وتقول : دخلت بزيد الدار ، فتعديه بحرف الجر .

فإذا اشتقت الفاعل ، والمفعول صفة على طريقة التعدى بهمزة قلت في الفاعل : مدخل
مثل مكرم ، وفي المفعول : مدخل مثل مكرم .

وان اشتقت الفاعل ، والمفعول على طريقة دخلت به قلت في الفاعل : داخل ، وفي المفعول :
مدخول به . . ثم تعامل الصفات هنا بعد هذا معاملة ما تقدم ذكره من الصفات في تثنيته ،
وجمعه ، وتانيته . . .

فأما الحكم في الأصل الآخر وهو باب علمت ، وظننت فإنه يتعدى الى مفعولين ، لأن معناه
في الجملة التي هي مبتدأ ، وخبر ، ولا يجوز لذلك أن يقتصر فيها على أحد مفعوليهما دون
الآخر .

فإذا نقلت الفعل الى ما لم يسم فاعله صار متعديا الى واحد في اللفظ ، وقد أقيمت الآخر
مقام الفاعل في المعنى على ما كان عليه ، وأنه لم ينقلب عن المفعول في معناه ، وذلك قولك : علم
زيد قائما ، والأصل علم عمرو زيدا قائما .

ويجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الثاني ، ولا يجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الأول .
فتقول : علم عمرو زيدا أبوه قائم لأن مفعولها الثاني هو خبر الأول والخبر قد يكون
جملة ، ومفردا من حيث كان فيه الفائدة ، والجملة تكون بنفسها الفائدة ، فلذلك وقعت
خبرا ، والمفرد يكمل الفائدة ، فلذلك كان خبرا ، وليس كذلك سبيل مفعولها الأول ، لأنه في موقع
المبتدأ ، والمبتدأ لا يكون الا للبيان ، كما يكون الفاعل ، فامتنع لذلك أن يكون مفعولها الأول
جملة ، وهذه نكتة من أسرار الصناعة لا تكاد تجدها في كتاب . .

فعلى هذا إذا أخذت من مصدر علمت صفة للفاعل قلت : عالم ، وان
أخذت للمفعول قلت معلوم .

وان أخذت للفاعل من ظننت قلت : ظان وللمفعول قلت : مظنون .

وكذلك حال المفعول إذا أقيمت مقام الفاعل في فعل ما لم يسم فاعله لم تتغير صفة عن
حالتها وهو مفعول محض .

والعلة في ذلك الدلالة على أنه وإن قام مقام الفاعل فإنه حكم لفظي لم يتغير فيه المعنى عن المفعول إلى معنى الفاعل وإن وقع موقعه ، وأعرب بإعرابه وحكم هذه الصفة في التثنية والجمع حكم غيرها .

فهذا بيان ما يقتضيه هذا الأصل الثاني .

ثم أنا بعد ذلك نرجع إلى شرح هذه المسألة على مقتضى الأصول التي تقدمت ، وبيان اللفظ فيها وذلك قوله :

علم المدخل المدخلة السجى زيد الدار أخوه غلامه المظنون الآخذ دراهمه زيد .

ووجه الغلط فيها أنه جعل فاعل المدخل وهو الموصول الأول قوله : (المدخلة) وهو الموصول الثاني ، فبطل أن يكون فيه عائد فاعل ثم جعل فاعل الموصول الثاني قوله (زيد) ، ورفعت زيدا ، لأنه أدخله .

فلا يبقى في الكلام على هذا التقدير خير عائد واحد وهو الهاء في المدخلة فإن جعلتها تعود إلى المدخل الثاني بقيت الألف واللام التي في المدخل الأول بلا عائد .

وإن جعلتها للأول بقي الثاني بلا عائد ومحال أن يعود الضمير إليهما . فلا يكون لهذه المسألة ، على هذا التقدير وجه إلا الفساد من قبل أنه يبقى أحد الموصولين بلا عائد .

وقد كان بعضهم يذهب إلى أنه غلط وقع في النسخ . وهذا عندي لا يصح لبعد اتفاق مثله حتى تجمع عليه النسخ كلها من غير أن يكون المحل قاله .

ولو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ، ويكون بعضها على الخطأ ، وبعضها على الصواب ، فلما اتفقت على هذا الوجه الواحد علمنا بطلان هذا القول ، وثبت أن صاحب الكتاب أملاها كذلك .

وقد كان تقدم من قولنا أن أبا العباس - رحمه الله - اعتمد بناء المسألة الأولى على ذلك الغلط ليكون المتعلم هو الذي يبين عنهما ، ويكشف فسادها فكذلك بناء هذه المسألة على مثل ذلك الوجه من الغلط .

على أن هذه المسألة غلطها لا يكاد يشكل مثله لا سيما على من ابتداء بناءها ، وليس هو مما يخفى على أبي العباس وهي أسهل من الأولى لشدة التداخل فيها ، وكثرة التعقيد لها ، وليس كذلك هذه . فهذا أدل على اعتماد بنائها على الغلط ، ووضعها على الفساد .

وتصحیح هذه المسألة أن يحمل قوله في زيد : أنه مرتفع بأنه أدخله على أنه جعل في المدخلة ضمير فاعل يعود إلى الألف واللام ، وجعل (زيد) بدلا منه ، فيكون هو فاعل الدخول ، لأنه بدل من الضمير الذي هو الفاعل وهما جميعا لشيء واحد .

وإذا كان ذلك كذلك حسن أن يقال في كل واحد منهما أنه فاعل ، وأنه ارتفع بأنه هو الفاعل .

.....
= وتكون الهاء فى المدخلة على هذا تعود الى الالف واللام فى المدخل الاول . فتصح حينئذ المسألة ، والى هذا القول رأيت شيوخنا أبا الحسن على بن عيسى - ايده الله - يذهب وهو وجه جيد .

وأجود منه عندي أن يقدر هذا التأويل بعينه فى المدخل اذ قال :
ورفعت المدخلة بالمدخل ، فيكون المعنى فيه أن تجعل فى المدخل ضمير فاعل ، وتجعل المدخلة بدلا منه . وإذا فعلت ذلك ، فلم تنقض القول ، ولا أبعدت التأويل ، لأنه قال : ترفعه به وأنت قد ترفع صفة الفاعل وبديل الفاعل وسائر أتباع الفاعل بالفعل الذى عمل فى الفاعل فهو أحسن من أن تتأول قوله فى زيدانك رفعتنه لأنه أدخله ، لأن هذا فيه تصريح بإبقائه ، وليس كذلك إذا قلت : رفعتنه بالفعل . وهذه مصارفة دقيقة ، فتفطن لها ..

وفيه أيضا وجه آخر يقوى هذا التأويل الذى تأولناه أخيرا وهو : أنه الإعلام اذا ذكرت بعد فعل مرفوعة ، أو منصوبة ، ولم يكن قبلها اسم ظاهر يحسن أن تتبعه على بعض وجوه التبع كانت هى بالحمل على الفعل أولى من أن تطلب أمرا آخر ، لأنها أسماء لا توضع لتتبع غيرها وإنما نقلت لتدل على المسميات ، وتلزمها العوامل الدالة على تغيير مدلولاتها من فاعل أو مفعول أو مضاف أو ما يشبه قسما منها .

وإذا كانت هذه حالها فمتى وقعت بعد عامل يصح تعلقه فيه قبح توجيهها الى غيره ، وصرفها عنه ، لأنها لم توضع ليتطلب لها أمر تعلق به غير ما هو موجود لها .

وليس كذلك الصفة ، لأنها انما أخذت لتتبع الموصوف على وجه من وجوه التخصيص ، فحيث وجدت بعد عامل مذكور ، أو مقدر فالنفس لا بد أن تتطلب شيئا قبلها تكون الصفة محمولة عليه لا بد من ذلك فيها .

وإذا كان الأمر على هذا الذى ذكرناه قال أبو العباس : أنك ترفع المدخلة بالمدخل والمدخلة صفة لا يصح ألا يكون قبلها ما يتأول عليه من موصوف يتبعه . فقد تطرق عليها أن تجعل متعلقة بالعامل قبلها على جهة الوسيطة ، وإذا تطرق عليها ذلك أنس بتأويل آخر وهو أن يكون فى الفعل ضمير تتبعه على جهة البدل وما تغير من وجه أنس بتغييره من وجه آخر ، وكذلك حكم التأويل .

وليس كذلك قول أبى العباس فى المدخلة السسجن زيد : رفعت زيدا بأنه أدخله ، لأن زيدا متى وجد بعد عامل لم يتوجه القول الا اليه دون غيره لو أطلق اللفظ فكيف وقد صرح بأنه فعل الدخول ؟ فهذا وجه ثان يبين حسن ما نراه فى ذلك .

فمن الوجهين جميعا لا ينبغي أن نعدل عنه ، وأن يكون فى المدخل الاول ضمير هو عائد الالف واللام منه ، والمدخله بدل منه ، والهاء من المدخلة للالف واللام منه ، وزيد فاعله على ما قال أبو العباس . فهذا وجه التأويل له والاول جائز ، لأن طلب العائد قد أحوج الى طلب التأويل فسهل ذلك فى زيد ، وغير زيد فاما الاولى فى ذلك فقد بيناه ..
=

.....
= فهذا وجه قريب فى علم صحتها يخرج المسألة عن حيز الخطأ ، وقبيل الغلط على تفسيره لها ، وكلامه عليها ، وان ترك كلامه على حاله وحمل على مقتضى ظاهره فهى غلط ، وقد دللنا على براءته من الخطأ فيها ، والغلط بها ، وانما يعتمد ذلك امتحانا لغيره .

ورأيت فى تعليق لبعض من أثق به عن أبى سعيد السيرافى - رحمه الله - قال : يجوز فى المسألة أن يكون المدخل الأول ، والثانى فى معنى الفاعل بكسر الخاء قال : وجهه : أن تقدر فى المدخل الثانى هاء أخرى تعود الى الأول ، وقد حذفت ، وتكون هذه الموجودة ترجع الى الألف واللام من الثانى .

وهذا عندى غلط من قبل أن الدخول لا يتعدى الى أكثر من الهاء التى فيه ، ولا يجوز تعديها الى مفعول آخر على هذا الحد .

وأىضا فلا يجوز من وجه آخر وهو أن علمت يقتضى مفعولين وعلى هذا رأى لا يكون هنا الا مفعول واحد وهو المدخل الأول ، فتبقى علمت مقصورة على واحد وهذا لا يجوز (الا) فى التى بمعنى عرفت .

ثم عقد باباً للتفريع على المسألة ص ٦٠ ،
ثم قال : ثم انا بعد هذا نرجع الى تفسير هذه المسألة ، وبيانها على طريقتنا فى غيرها فاقول : وبالله التوفيق .

ان فى المسألة أربع موصولات فاذا بدأنا بالبيان عن الموصول الاخير وهو قولك : الآخذ دراهمه زيد . فـ (زيد) رفع بانه فاعل الآخذ ، و (دراهمه) نصب بانه مفعول الآخذ ، والهاء فى دراهمه تعود الى الألف واللام فى الآخذ . فقد تم الآخذ اسما بتمامه وهو فى موضع نصب بانه المفعول الثانى للمظنون . وفى (المظنون) ضمير مفعول قام مقام الفاعل وهو عائد الى الألف واللام منه . فكانك قلت : المظنون هو زيدا . وانما قلنا هو لنريك أن فيه ضميرا قد ناب عن الفاعل و (المظنون) منقول من قولك : ظن زيد آخذ درهما ، فزيد اسم مالم يسم فاعله نقل عن ظننت زيدا آخذا درهما ، فأزلت الفاعل ، وأقمت المفعول مقامه ، فصرت الى قولك : ظن زيد آخذا درهما . فاذا أخذت للمفعول وصفا من هذا قلت : هو مظنون آخذا درهما فى مظنون ضمير لما لم يسم فاعله ولو عرفته لقلت : هو المظنون زيدا ، فقد صار المظنون اسما بكماله وآخر صيلته قولك (زيد) . وصار المظنون بعد حصوله اسما على ما بينا صفة للفلام ، والفلام خبر لقولك أخوه ، وأخوه مبتدأ كأنك قلت أخوه غلامه الطريف ، وهذه الجملة بأسرها فى موضع الخبر لعلم ، ومفعول علم هو المدخل بأسره وآخر صلتته قولك الدار .

وتقول : أعطى المأخوذ منه درهمان المعطاه الآخذ من زيد دينارا درهماً .

رفعت (المأخوذ) بالمعطى ، ورفعت (الدرهمان) لأنك شغلت الضمير بمن و (المعطاه) هو المفعول الثاني لأعطى ، وهو (درهم) فكأنك قلت : الدرهم المعطاه الآخذ من زيد ، فقام الآخذ من زيد مقامَ الفاعل ؛ لأنَّ الضمير مفعول ثانٍ ، ودرهما بدل من المعطاه^(١) .

= والمدخل السجن اسم ما لم يسم فاعله فى المدخل الأول (الدار) مفعوله الثانى على حذف حرف الجر عندنا والعائد اليه هى الهاء فى المدخلة . كأنك قلت : علم المدخل غلامه الدار أبوه ذاهب (الدار) آخر صلة المدخل ، و (السجن) آخر صلة المدخلة ، وأما (المدخلة) فهو الذى قام مقام الفاعل فى المدخل وفيه ضمير فاعل ، و (زيد) بدل منه و (السجن) مفعوله فقد صحت المسألة على هذا الذى أبناه وانكشف وجهها . فعائد الآخذ الهاء فى دراهمه وعائد المظنون الضمير المستتر فيه وعائد المدخلة ضمير فيه أيضاً على ما حكيناه عن شيخنا أبى الحسن على بن عيسى - أيدى الله - وعائد المدخل الهاء فى المدخلة فقد تمت الصلات بعوائدها وما ذهبنا اليه نحن فى هذه العوائد التى تأولنا عليها كلام أبى العباس فقد قدمنا القول عليه

ثم اخذ يثنى الفاظ المسألة لفظاً لفظاً ويبين عوائدها .

ثم عقد باباً للابدال فيها ص ٦١ وباباً لتقصير المسألة .

وباباً لذكر الاخبار عنها وبالجمله فحديث هذه المسألة استغرق الصفحات ٥٥ - ٦٣ .

وهذه المسألة تختلف ألفاظها فى الفارقى عن الفاظ نسختنا وقد رجع الفارقى الى نسخ كما يقول ولكنه لم يقف على نسختنا .

(١) وهذه أيضاً من مسائل الفارقى قال ص ٦٣ :

قال سعيد بن سعيد الفارقى : فى تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

ان فيها ثلاثة موصولات ، وأذا بدأت ببيان الموصول الأخير وهو الآخذ جعلت (الدينار) مفعول الآخذ وهو آخر صلته ، وجعلت فى الآخذ عائداً ضميراً يرجع الى الالف واللام منه ، فصار بكماله اسماً فى موضع اسم موصول آخر صلته (دينارا) ، وهو المفعول الثانى لأعطى وهو وصف لاسم محذوف . كأنك قلت : الدرهم المعطاه الآخذ وليس بينه وبين صلة المأخوذ حمل ، فالمأخوذ وهو الموصول الثالث فى ترتيب التفسير وان كان أولاً فى ترتيب اللفظ ، وآخر صلته درهمان .

و (درهمان) مرتفع بانه اسم لما لم يسم فاعله فى المأخوذ وعائده الهاء فى منه . كأنك قلت : الذى أخذ منه درهمان ، وآخر صلة المأخوذ قولك درهمان .

تقول : جُعِلَ للمعطى أخوه درهمين ليعمرو ديناران (١) .

= و (درهما) الذى هو آخر المسألة بدل من المعطاه . كانك قلت : أعطى زيد الشيء الذى أعطيه بكر درهما ، فتجعل الشيء الذى أعطيه بكر هو الدرهم ، ثم تجيء به آخر الكلام ، فتبدله منه .

فلو رفعت من مكانه ، وأوقعت موقعه كان تقديره : أعطى زيد درهما أعطيه عمرو .
فلو قيل لك : فهل يجوز نصب المأخوذ ، ورفع المعطاه ؟

فان ذلك جائز على قياس : أعطى درهم زيدا ، ونصب الدرهم أولى ، فتقول : أعطى المأخوذ منه درهما المعطاه الأخذ من زيد دينارا درهما .

فان قيل لك : فهل يجوز أن تنصب الآخذ فيكون مفعول أعطى ؟

قلت : ذلك جائز ، وقياسه أن تجعل بدل الهاء فى المعطاه ضمير فاعل ، فتقول : أعطى المأخوذ منه درهما المعطى الأخذ من زيد دينارا درهما .

تقدير أصل المسألة : أعطى رجل أخذ منه درهما شيئا أعطيه رجل أخذ من زيد دينارا درهما . فهذا أصل المسألة ثم دخل التعريف فصار الى ما ترى .. »

ثم عقد أبوابا للتفرع على المسألة والابتدال فيها والاخبار عنها ص ٦٣ - ٦٤ .

(١) قال سعيد بن سعيد الفارقى ص ٦٤ ... :

« يحتاج فى تفسير هذه المسألة الى أصول متقدمة غير ما سلف منها ، لتكشف وجهها وتظهر قياسها ، ويسهل التفرع عليها ..

اعلم أن (جعلت) له تصرف فى الكلام ، ودور فى الأحكام وهو على أربعة أوجه يجمعها أصلا :

أحدهما : أن تكون بمعنى صيرت ، فلا بد أن تتعدى الى مفعولين .

والآخر : أن تكون بمعنى عملت ، وخلقت . فلا تتعدى الا الى واحد .

فاذا كانت بمعنى صيرت فاحد وجهها فى التعدى الى مفعولين أن تكون باثرة تصل الى المجمعول : كقولك : جعلت الطين خزفا ، والخشب بابا ، والورق كتابا .. وهى فى هذا نظير أعطيت ويجوز فيها الاقتصار .

والآخر من التعدى الى مفعولين أن يكون بغير اثره بل الحكم على الشيء أنه صير كذلك ، أو القول أنه كذلك ، نحو قولك : جعلت الرجل فاسقا ، وجعلت زيدا مؤمنا ، وجعلت بكرا أميرا وعمرا وزيرا . فانما ذلك بالقول أنه كذلك ، والحكم أنه كذلك .

ونظير الأول قوله - عز وجل - : (وجعلنا نومكم سباتا . وجعلنا الليل لباسا . وجعلنا النهار معاشا) وكذلك قوله - عز وجل - : (وجعلنا السماء سقفا رفوعا) ، فهذا لم يكن كذلك الا بعمل .

= وعلى هذا الوجه لا يجوز : جعلت متاعك بعضه فوق بعض الا بالنصب فى متاع ،
وبالنصب فى بعضه ، ولا يجوز رفع بعضه ، لانه مفعول لا يصح وقوع الجملة موقعه .

الا ترى أنك لا تقول : أعطيت زيدا أبوه قائم على أن تجعل أبوه قائم جملة فى موضع
المفعول الثانى ، وذلك لأنه يقتضى معنى المفرد ، فلا تعلق له بالجملة .

ونظيرهما : ضربت زيدا . لا يجوز وقوع الجملة فى موضع هذا المفعول . لا تقول :
ضربت أبوه قائم . ذلك محال لما بينا . وكذلك ذكره أبو الحسن الاخفش فى باب أعطيت .
وانما تقع الجمل موقع مفرد هو خبر عن الاول لانه مما فيه الفائدة أعنى موقع الخبر ، والجملة
تكون الفائدة ، فلذلك وقعت موقعه .

فأما ما سوى هذا المفرد فلا تقع الجملة موقعه لما بينا .

ونظير الوجه الثانى قوله - عز وجل - فى الحكاية لقول الكافرين (اجعل الآلة الهيا
واحداً ان هذا لشيء عجاب) وكذلك قوله - عز وجل - (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد
الرحمن اناثا أشهدوا خلقهم سكتب شهادتهم ويسألون) ، أى حكموا بذلك ، وقالوه . فهذا
لا أثره فيه .

وعلى هذا الوجه أيضا لا يجوز فى جعلت متاعك بعضه فوق بعض الرفع ، لانه مما يطلب
المفردات دون الجمل .

واذا كانت بمعنى عملت فأحد وجهيها فى التعدى الى مفعول واحد أن تكون بمعنى
اللام كقولك : جعلت لزيد مالا ، أى : أعطيته مالا ، فملكه ، أو سببت له أسبابا صار له
بها المال ، فلا بد من عمل تحدته يقع به ملكه المال . وكذلك جعلت لزيد بابا فانت لم تعمل
زيدا ، ولا سببا فيه ، وانما عملت الباب له ، ومن أجله . ويجوز فى هذا الوجه أن تلحق (من)
أيضا للبيان فتكون مصاحبة للام فتقول : جعلت لزيد من الخشب بابا ، وجعلت لزيد مالا من
مالى ، وجعلت له من مائى شربا .

ونظيره قوله - عز وجل - (وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين) .

وعلى هذا الوجه أيضا لا تقول : جعلت لزيد متاعك بعضه فوق بعض الا بالنصب ان
حاولت المفعول ، ويجوز على معنى الحال . كأنك تقول : جعلت متاعك لزيد فى حال ما بعضه
فوق بعض ، أى ملكته اياه فى هذه الحال .

والوجه الآخر من وجهى التعدى الى مفعول واحد أن تكون مجردة فى اقتضاها من حرف
جر فتكون مطلقة على معنى عملت كقولك : جعلت المتاع ، وجعلت الدار ، وجعلت البناء ، أى :
عملت ولا تحتاج الى غير ذلك . وهذا الوجه هو الوجه الآخر الا بمقدار التصرف فيه بأن يذكر
مفعولا بحرف جر ، وأن يحذفه استغناء عنه ولا ثريده ولا تقدره . ولولا هذا لم يحسن أن تجعله
وجها قائما بنفسه ، كما لا تجعل الاختصار فى أعطيت على أحد مفعوليها وجها آخر . ولكن اذا
قلت : أعطيت زيدا فانت ان لم يكن هنالك مفعول آخر مقدر بطل المعنى ، وفسد .

تقديره : جعل لعمر و ديناران الذى أعطى أخوه درهمين .

ولو قلت : الدرهمين ظنَّ المعطى منطلقاً - كان محالاً ، سواء إذا أردت : ظنَّ المعطى درهمين منطلقاً ؛ لأنَّ الدرهمين من صلة المعطى ، فإذا قدَّمتها فقد بدأت / بالصلة قبل الموصول ، وإنَّما هو تمام اسمه فكأنَّك جعلت دال زيد قبل يائه ، أو يائه من قبل زايه .

وتقول : جعل الشاربُ الشاربُ ماعك لبنك شرابك ؛ لأنَّ المعنى : جعل الشارب الذى شربَ الرجل الذى شربَ ماعك لبنك ؛ أى : جعل هذا الشيء الذى شرب ماعك الشارب لبنك ، و (شرابك) بدل من قولك (لبنك) ؛ لأنَّ اللبن هو المفعول الثانى فى جعل^(١) .

= وإذا قلت : عملت البناء فقد لا تريد أنك عملته لأحد البتة ، ولا يخل ذلك بلفظ ولا معنى . فهذا فرق الإقتصار فى أعطيت ، و (جعلت) التى بمعناها وبين (جعلت) وهى بمعنى حملت فتأمله تجد حسنه ، ولا تكاد تجده على البيان والشرح فى كتاب كذلك .

فعل هذا الوجه يجوز النصب أو الرفع فى : جعلت متاعك بعضه فوق بعض . أما النصب فعلى البدل ، وأما الرفع فعلى الحال . فهذا أصل فى تصرف جعلت ، ومعناها وحكمها فى التعدى .

فأما باقى المسألة فنحن نفنى عن تكريره بما تقدم من نظيره ان شاء الله . فعلى هذه الأصول يكون (جعلت) هنا على لفظ المسألة من باب التعدى الى مفعول واحد ، اذ تقديرها تقدير : جعل لزيد ديناران ، وفيها موصول واحد وهو المعطى . آخر صلتها قولك درهمين ، وعائده الهاء فى أخوه .

و (أخوه) هو الذى قام مقام الفاعل فى المعطى . و (درهمين) نصب على أنها مفعول أعطى الثانى كقولك : أعطى عمرو بثوبه درهمين ، وذلك على سبيل التثمين .

ولا عمرو (المجرور خارج عن صلة المعطى ، لانه بدل منه . كأنك قلت : جميل لعمر و ديناران ديناران ، اسم ما لم يسم فاعله فى جعل كأنك قلت جعل لعمر و دينارين . ثم نقلته الى مالم يسم فاعله ، فقلت : جعل لعمر و ديناران ، فأقيمت ديناران مقام مالم يسم فاعله » .

ثم عقد أبواباً للتفريع على المسألة والاختبار عنها وانظر ص ٦٤ - ٦٧ .

(١) قال سعيد بن سعيد الفارفى ص ٦٧ فى تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

« ان فى المسألة موصولين : وهما قولك الشارب ، والشاربه » .

= فأخر صلة (الشاربه) وهو الموصول الثانى على قول أبى العباس الهاء فى قولك (الشاربه) ضمير فاعل يعود الى الألف واللام منه .

ومفعوله الهاء فى (الشاربه) وهى عائده الى الألف واللام من الشارب الاول و (ماءك) مفعول الشارب الاول وهو آخر صلتة .

وفاعله الشاربه ، والألف واللام من الشارب هى فى معنى شراب وهى وصف لشراب محذوف . كأنك قلت : جعل الشراب الذى شرب شاربه ماءك . فالهاء تعود الى الألف واللام الاول التى فى معنى شراب شربه رجل شرب الماء فشارب الماء هو شارب الشراب فى المعنى .

و (لبنك) مفعول جعل الثانى . كأنك قلت : جعل الشارب البارد لبنك ، ثم أبدلت شراك الاخير من لبنك ، لأن اللبن شراب كأنك قلت : جعل هذا الشراب الذى شربه شارب الماء لبنك . ثم تبدل منه الشراب .

وفى المسألة تجوز من أبى العباس ان حمل على ظاهر القول كان خطأ على تفسيره . وذلك أنه قال : ورفعت الشاربه بفعله ، وفعله شربه الماء والشراب وهذا لا يصح ، لأن شارب الماء هو الشاربه لعمري ، وفعله الشرب الاول فى قولك : جعل الشراب الذى شرب والضمير للشراب . انما فاعله الضمير المستتر فى الشاربه يرتفع به الشاربه انما يرتفع به الضمير المستتر فاذا جعل (الشاربه) يرتفع بأنه فاعل شرب الماء ، وشرب الشراب الذى ضميره الهاء فسد على التحقيق لقوله :

ولكن وجه هذا الذى يتخلص به عندى من الغلط تجوز يسوغ مثله مع قيام الدليل على القصد . وذلك أنه بمنزلة قولك : قام زيد وقعد . رفعت زيدا بأنه فاعل على القيام والقعود .

فالمنى على التحقيق أنك رفعتة بالقيام ، ثم أتيت بذكر القعود فضلة فى العلة . لتبين أنه مع فعله القيام هو فاعل القعود وساغ ذلك ، لأنه فاعل لهما جميعا .

ونظيره قولك : ضرب زيد عمرا رفعت زيدا بأنه ضرب عمرا وانت انما رفعتيه على التحقيق بالضرب وذكر عمرو فضلة ، لأنه لو ضرب غير عمرو لم يمنعه ذلك من الرفع .

فكذلك قول أبى العباس - رحمه الله - : رفعت الشاربه بفعله وفعله شربه الماء والشراب . وانما فعله الذى أوجب وقوعه شرب الماء ، وذكر الشراب هنا فضلة دخولها وخروجها فى ايجاب الرفع واحد الا بمقتدار البيان أنه مع شربه الماء هو شارب الشراب فى المعنى . وذلك سائغ جائز .

وفيه عندى وجه آخر وهو أن يكون معنى قوله : وفعله شرب الماء والشراب يريد بالشراب الهاء المتصلة به ، لأنها ترجع الى الشراب فى المعنى ، فهو فاعل ذلك الشراب الذى ضميره الهاء ، وفاعل الماء بأنه بدل من الماء فتصح المسألة على ذلك .

وقد رأيت أقواما يتسرعون الى تخطئته فى ذلك بما بينا . ووجه الصواب فى المسألة ما تأولناه ، ولا يخفى مثله على متأمل ، وليس ذلك من أبى العباس الا على سبيل الامتحان . فيأتى بلفظ مشترك يحتمل التأويل .

= ونظيره ما يفعله أهل الروايات والأخبار من التدليس بذكر جد الرجل وترك أبيه ونسبته إلى جده ، فليس يخرج ذلك من الصواب والصحة فكذلك ما ذكره أبو العباس وإن كان يرفعه بأنه فاعل أحدهما فليس يخرج عن أن يكون الآخر فى المعنى على ما بينا .

تقدير أصل المسألة : جعل شراب شرب رجل شربه ماءك لبنك شرابك ، أى جعل شراب هذا وصفه لبنك . ثم تجعل الشراب بدلا منه . فهذا كلام ما يقتضيه كلام أبى العباس .
وقد كان شيخنا أبو الحسن على بن عيسى - أيده الله - يرى فيها تقديرا آخر

ثم عقد أبوابا للتفريغ على المسألة ، والبديل فيها ، والأخبار عنها .
وانظر ص ٦٧ - ٦٩ .

هذا باب

من إعمال الأول والثاني

وهما الفعلان اللذان يَغْطِفُ أحدهما على الآخر

وذلك قولك : ضربت وضربني زيدٌ ، ومررت ومررتني عبدُ الله ، وجلست وجلستني إلى أخواك ، وقمت وقامتني قومك .

فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون ، وهو إعمال الفعل الآخر في اللفظ .

وأما في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل ؛ كما عمل الثاني ، فحذف لعلم المخاطب ،

ونظير ذلك في الحذف قول الله عز وجل : (وَالْحَافِظِينَ / فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) ، فقد يعلم المخاطبون أن الذاكرات متعديات في المعنى ، وكذلك الحافظات ؛ لأن المعنى : والحافظات ، والذاكرات (١) .

وقال الشاعر ، فحذف أكثر من هذا (٢) :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ « باب الفاعلين ، والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله ... وهو قولك : ضربت ، وضربني زيد ، وضربني ؛ وضربت زيدا . تحمل الاسم على الفعل الذي يليه . فالعامل في اللفظ أحد الفعلين .

وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد رفع ، ونصب وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره ، وأنه لا ينقض معنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد . .

ومما يقسوى ترك هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل - (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ) ، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه

الآية في الأحزاب : ٣٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « وجاء في الشعر من الاستغناء أشد من هذا ، وذلك قول قيس بن الخطيم ، . . . »

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(١)

أراد : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض ، فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع .
وإنما اختاروا إعمال الآخر ؛ لأنه أقرب من الأول . ألا ترى أن الوجه أن تقول :
خَشِنْتُ بِصَدْرِكَ ، وصدر زيد ، فتعمل الباء ؛ لأنها أقرب^(٢) .
وقد حملهم قُرب العامل على أن قال بعضهم : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ ، وإنما الصفة
للجُحْرِ . فكيف بما يصح معناه^(٣) ؟

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨ على وقوع الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ،
فقد حذف خبر المبتدأ الأول وهو عمدة ، لدلالة خبر الثاني عليه والتقدير : نحن بمـ عندنا
راضون ...

والبيت نسبه الى قيس بن الخطيم سيبويه وكذلك نسبه اليه الأعلام وصاحب معاهد التنصيص
ج ١ ص ١٨٩ وذكر قصيدته *

وصحح البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١٨٩ - ١٩٣ نسبة الشعر الى عمرو بن امرئ
القيس الخزرجي وكذلك نسبه الى عمرو القرشي في جمهرة أنساب العرب ص ٢٦١-٢٦٢ .
والقصيدة التي فيها هذا الشاهد في ديوان قيس بن الخطيم طبع ببغداد ص ٨١ وذكر
القصيدة على أنها من الزيادات التي أضيفت الى الديوان نشر دار المبرورة ص ١٧٢ - ١٧٣
وانظر ص ٥٣ ، ٦٣ ، ٦٧ والعيني ج ١ ص ٥٧٧ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ « وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينقض
معنى . وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد ، كما كان خشنت بصدريه ، وصدريه وجه
الكلام حيث كان الجر في الأول ، وكانت الباء أقرب الى الاسم من الفعل ، ولا ينقض معنى
سوا بينهما في الجر كما يستويان في النصب » .

معنى خشنت بصدريه : أوغرت صدره وأغضبته وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ .
وسيكور المبرد المثال في ٤٣١ ، ٤٦٦ ، ٦٢١ .

في شفاء الغليل ص ٨٨ « الباء زائدة عند سيبويه » . وهذا ليس صحيحا

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٧ : (ومما جرى نعتنا على غير وجه الكلام هذا جحر ضب خرب ،
فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر
رفع .

ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذي أضيف الى الضب ،
فجروه لأنه نكرة كالضب ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ولأنه صار هو والضب بمنزلة
اسم واحد . .)

ولابن جني رأى طريق في الجر على الجوار عبر عنه بقوله في الخصائص ج ١ ص ١٩١-١٩٢ :
(فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدى هذا العلم ، وإلى آخر هذا الوقت ، مارأيت أنا في
قولهم : هذا جحر ضب خرب .

ولو أعملت الأول كان جائزا حسنا .

فمما جاء من إعمال الآخر في الشعر قول الفرزدق :

وإنَّ حَرَامًا أَنَّ أَسْبَ مُقَاعِسًا بَابَائِي الشَّمَّ الكَرَامِ الخَضَارِمِ
ولكنَّ نِصْفًا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمٍ (١)

= فهذا يتناوله آخر عن أول ، وتال عن ماض على انه غلط من العرب ، لا يختلفون فيه ، ولا يتوقفون عنه ، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ، ولا يجوز رد غيره اليه .

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفا على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لاغير . فاذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن ، والشعر سباع ، وسلس ، وشاع وقبل .

وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضب خرب حجره ، فيجري (خرب) وصفا على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه فتجري (قائما) وصفا على (رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل . فلما كان أصله كذلك حذف (الجحر) المضاف الى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه ، فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجري وصفا على ضب . وإن كان الخراب للجحر لا للضب . على تقدير حذف المضاف .

وانظر التعليق على كلام ابن جني .

(١) استشهد بالبيت الثاني سيبويه ج١ ص ٣٩ على أعمال الثاني ولو عمل الاول لقال : سببت وسبونى بنى عبد شمس وكذلك استشهد به صاحب الانصاف ص ٦٣ .
واستشهد بالبيت الاول أبو حيان في البحر المحيط ج ٤ ص ٤٤٦ على وقوع اسم (أن) تكررة محضة والخبر معرفة وذكر مجاشعا مكان مقاعسا وهو تصحيف فان الفرزدق كان يفتخر بمجاشع كما تقدم .

وروى التبريزي في تهذيب اصلاح المنطق ج ١ ص ٢١ البيتين كرواية المقتضب وكذلك في الاقتضاب ص ٣٦٥

ثم رواها التبريزي في ص ٨٨ هكذا :

وليس بعدلٍ أَنَّ أَسْبَ مُقَاعِسًا بَابَائِي الشَّمَّ الكَرَامِ الخَضَارِمِ
ولكنَّ عدلا لَوْ سَبَّيْتُ وَسَبَّي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وَهَاشِمِ

ثم زاد عليهما بيتا ثالثا

وهذه هي رواية الديوان ص ٨٤٤ وفيه : ان سببت .
والبيتان في ديوان الفرزدق مفردين لا ثالث معهما ، وانظر شروح سقط الزند ص ٢٠١
الخضارم : جمع خضرم بكسر الخاء والراء : الجواد الكثير العطاء .
النصف : بمعنى الانصاف كما في اللسان والمسلسل ص ٢٨١

يقول : قد حرمت على نفسي مهاجاة مقاعس لضعفهم ولشرفي وإنما اسب من كان نظيرا لي ، وقد عبر عن هذا المعنى حسان بقوله :

لا تُسَبِّحْنِي فَلَسْتُ بِسَبِّ إِنَّ سَبِّي مِنَ الرِّجَالِ الْكَرِيمِ

وقال الآخر :

٤
٤٠٣

وَلَقَدْ نَرَى تَغْنَمَ بِهِ سَيْفَانَةٌ تُضَيِّ الحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَضْبَاهُ^(١)

وقال :

وَكُتْمًا مُدْمَاءَةً كَانَ مُتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مُذْهَبٍ^(٢)

ومن أعمل الأول قال : ضربت وضربني زيدا ، وضدت ، وضرباني أخذك ، لأن الله أراد
ضربت زيدا وضربني ، وضربت أخوك وضرباني

وعلى هذا نقول : مررت ، ومُرَّني بزید ، وقصدت . وقُصِدَ إلى إلى زيد^(٣) تريد :
قصدت إلى زيد ، وقصد إلى ، ومررت بزید ، ومُرَّني .

ومن ذلك قول الشاعر :

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩ على أعمال الثاني ولو أعمل الأول لنصب سيفانة .

قال الأعمش « وصف منزلا خاليا ، فيقول : قد كنت أرى قبل اليوم امرأة سيفانة تغني به ،
أى تقيم ومنه قيل للمرأة غانية وللمنزل مغنى . والسيفانة : المشوقة اللحم المهففة . شبهت
بالسيف فى ارهاقه ولطافته . »

ومعنى : تصبى الحليم ، أى تدعوه الى الصبا بحسنها ، وجمالها . . . ونسب فى سيبويه الى
رجل من باهلة وكذلك فى الانصاف ص ٦٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩ على أعمال الثاني .

نصب اللون باستشعرت ، وأضمر فى جرى فاعلا دل عليه لون مذهب .
ولو كان أعمل الأول لرفع اللون بالفصل الأول ، وأظهر ضمير المفعول فى استشعرت فقال :
واستشعرتة .

يصف خيلا وأن ألوانها كمت مشوبة بحمرة كان عليها شعار الذهب ، والشعار : ما يل الجسد
من الثياب والمذهب هاهنا : من أسماء الذهب .

والبيت لطيف الغنوى وانظر قصيدته فى العينى ج ٣ ص ٢٤ - ٣١ وهو فى ابن يعيش
ج ١ ص ٧٨ والانصاف ص ٦٣ .

(٣) القاعدة العاملة فى التنازع : اذا أعمل الأول أضمر فى الثانى ما يطلبه ، مرفوعا كان أو
منصوبا أو مجرورا .

وإذا أعمل الثانى لم يضم فى الأول غير المرفوع ، والمنصوب العمدة .

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة كفاي ولم أطلب قليل من المال^(١)
فجعل القليل كافياً لو طلبه أو سعى له ، وإنما المطلوب في الحقيقة الملك ، وعليه معنى
الشعر .

وقال آخر :

فردّ على القوادى هوى عميداً وسوئل لَو يُبين لنا السؤال

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٤١ « وأما قول امرئ القيس : فلو أن ما أسمى ... فانما رفع ،
لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد
ذلك ، ونصب - فسد المعنى »

استدل الكوفيون بهذا البيت على اختيار أعمال الأول وقد بسط القول في ذلك الرضى في
شرح الكافية ج ١ ص ٧٣ فقال عن استدلال الكوفيين والرد عليهم :

قالوا : مع الشاعر فصيح ، وقد أعمل الأول بلا ضرورة إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر
عليه الوزن ، ولا غيره وأيضاً لو أعمل الثاني لم يلزمه محذر إذ كان يكون الفاعل مضمرأ
في كفاي ، فاختر أعمال الأول مع أنه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من
الثاني ، وفيه دليل على أن أعمال الأول مختار عند الفصحاء ، إذ العاقل لا يختار أحد
الأمرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في
الحسن على الآخر .

أجاب البصرية بأن هذا الاستدلال إنما يصح إذا كان هذا البيت من باب التنازع ، وليس
منه لفساد المعنى .

وبيانه مبنى على مقدمة وهي : أن (لو) تنفي شرطها وجزاءها ، سواء كانا مثبتين أو منفيين .
فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو : لو كان لي مال لحججت . فالحج ، ووجود المال منفيان
وان كانا منفيين وجب ثبوتهما ، لأن نفي النفي اثبات نحو :
لو لم تزرني لم أكرمك . فالزيارة والاكرام مثبتان .

وان كان أحدهما مثبتاً دون الآخر وجب ثبوت المنفى ، وانتفاء المثبت نحو : لو لم تشمتني
أكرمك ، ولو شتمتني لم أكرمك .

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من التنازع فنقول : أوله : فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة
وقوله : ان ما أسمى لأدنى معيشة شرط لو ، أي لو ثبت أن سعياً لأدنى معيشة ، فيكون المعنى : لم
يثبت ان سعياً لأدنى معيشة ، أي أن طلبى لقليل من المال وقوله : كفاي جزء (لو) ، وقوله
لم أطلب قليل من المال عطف عليه ، فيكون حكمه حكم الجواب ، فيكون عدم طلب قليل من المال
منفياً ، أي : ثبت أن طلبى لقليل من المال ، وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول ، فيكون
تناقضاً ، فيفسد المعنى ...»

وقد عرض لبيان ذلك أيضاً ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١١١ والانصاف ص ٦٦-٦٦ ،
وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٨٧ والعينى ج ٣ ص ٢٥ - ٣٧ وابن يعيش ج ١ ص ٧٩ .
والبيت لأمريء القيس من قصيدة في الديوان ص ١٠٥ - ١١٣ ، وشرحه ص ٤٥ - ٦٦
وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٨ ، ٣٤ ، ١٥٨ - ١٦٢ .

وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا بِهَا يَقْتَدُنَا الْخُرْدُ الْخِدَالُ (١)

معناه : ونرى الخُرْدُ الْخِدَالُ يَقْتَدُنَا . ولو أراد إعمال / الآخر لقال : بها يقتادنا الخُرْدُ الْخِدَالُ .

٤
٤٠٤

فقد بينت لك أصل هذا الباب ، وسنزيد من المسائل ما يزداد به وضوحاً إن شاء الله .

تقول - إذا سُئِلْتُ - كيف تقول : قام وقعد أخواك على إعمال الأول ؟

فإن الجواب : قام وقعدا أخواك . أردت قام أخواك وقعدا .

فإن أعملت الثانى قلت : قاما ، وقعد أخواك .

فإن قيل لك : ما بالك أضمرت فى قاما الأخوين من قَبْلِ أَنْ تذكُرهما ، والإضمار لا لا يكون قَبْلَ المذكور ؟

فإنما جاز الإضمار ها هنا من قَبْلِ أَنْ الأخوين ارتفعوا بقعد ، فخلا (قام) من الفاعل ، ومحال أن يخلو فعل من فاعل ، فأضمرت فيه ليصحَّ الفعل على ما ذكرت لك من اتصال الفعل بالفاعل ، وأضمر على شريطة التفسير ، وتفسير المضمر أخواك ، وما يضمّر على شريطة التفسير أكثر من ذلك ، وسنذكره فى أبوابه (٢) إن شاء الله .

(١) ذكر البيهقي سيبويه ج ١ ص ٤٠ مستدلاً على إعمال الأول فى البيت الثانى وكذلك استدل صاحب الانصاف ص ٦٢

وقال الأعلام : الشاهد فى البيت الأخير وأنشد الأول ليرى أن القوافى منصوبة ، فلذلك اضطر إلى إعمال الأول وهو نرى ، فنصب به الخرد الخدال .

العميد : الشديد البالغ . يقتدنا : يملن بنا إلى الصبا .

الخرد : جمع خريدة وهى الخفرة الحية . الخدال : جمع خدلة وهى الفليضة الساق الناعمة .

وصف داراً ألم بها ، فذكرته بما كان قد سلا عنه من الهوى والشباب

والبيت للمرار الأسدى وانظر الانصاف ص ٦٢

(٢) فى باب نعم وبئس الجزء الثانى ص ١٤٥ ذكر مواضع عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ثم قال : ومنها قولك فى إعمال الأول والثانى : ضربونى وضربت اخوتك .

إن كان المبدوء به مفعولاً لم تُضمَره ؛ لأنَّ المفعول يستغنى الفِعْلُ عنه كما ذكرت لك .

فمن ذلك ضربت فأوجعته زيدا . إذا أعملت الأول ؛ لأنَّك أردت : ضربت زيدا / فأوجعته . ٤٠٥

فإن أعملت الثاني قلت : ضربت فأوجعت زيدا ؛ لأنَّك أردت ضربت زيدا ، فأوجعت زيدا ، فلم تُضمَر الهاء في ضربت ؛ لأنَّها مفعولة ، ولولا أنَّ الفِعْلُ لا بُدَّ له من الفاعل ما أضمرت في المسألة الأولى .

وتقول : ضرباني وضربت أخويك ، إذا أعملت الآخر على ما شرحت لك ، وضربوني وضربت قومك .

فإن أعملت الأول قلت : ضربني ، وضربتكما أخواك ، وضربني وضربتكم قومك (١) .
وتقول : ظننت زيدا منطلقاً ، فتعديّه إلى مفعولين ، وكذلك جميع بابهِ ، من علمت وحسبت وما أشبهه ، فإذا عطف شياً من هذه الأفعال قلت في إعمال الأول : ظنَّ ، أو علِّم إياه زيد منطلقاً ؛ لأنَّك أردت : ظنَّ زيد منطلقاً ، أو علِّم إياه . (فإياه) ضمير منطلق وفي (علِّم) ضمير الذي يقوم مقامَ الفاعل مرفوع .

وإن شئت قلت : أو علِّمه . تجعل الهاء مكان (إياه) في هذا الباب (٢) .

وتقول : ظننت ، أو قلت : زيدٌ منطلقٌ ، إذا أعملت الآخر ؛ / لأنَّ (قلت) إنما يقع بعدها الحكاية إذا كانت جملة ؛ نحو الابتداء والخبر ، وما أشبه ذلك (٣) . ٤٠٦

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٠ « وكذلك تقول : ضربوني ، وضربت قومك إذا أعملت الآخر ، فلا بد في الأول من ضمير الفاعل ، لأن الفعل لا يخلو من فاعل ، وإنما قلت : ضربت ، وضربني قومك ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل » (٢) سيبويه يختار فصل الضمير هنا .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٦٢ (وإعلم أن قلت في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها . وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً نحو : قلت : زيد منطلق .

الا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق ، فلما وقعت (قلت) على ألا يحكى بها إلا ما يحسن أن يكون كلاماً وذلك قولك : قال زيد عمرو خير الناس . وتصديق ذلك قوله - عز وجل - (إذا قالت الملائكة : يا مريم ، إن الله يبشرك) ولولا ذلك لقال إن الله . وكذلك جميع ما تصرف من فعله »

فإن أعملت الأول قلت : ظننت ، أو قلت هو هو زيدا منطلقاً . تجعل (هو) ابتداء ، وخبره (هو) الثاني ، وهما ضمير زيد منطلق ، إلا أنك رفعتهما ؛ لأنهما بعد (قلت) ، فصارت حكاية .

ألا ترى أنك تقول : قال زيد : عمرو أخوك ، وقلت : قام عبد الله .

ولو كان فعل لا يقع بعده الحكاية لم يجوز أن يكون إلى جانب (قام) .

لو قلت : ضربت قام زيد ، وما أشبهه - لم يجوز في معنى ولا لفظ .

نحو ذلك قول الله عز وجل : (إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجْنُونٌ)^(١) وقال : (أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبِّصُ بِهِ)^(٢) و (وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ)^(٣) فهذا كله على الحكاية ، والابتداء (هو) ولكنها محذوفة في القرآن لعلم المخاطب .

أما قوله (وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا) فإنما انتصب ؛ لأنه مصدر عمل فيه فعله لا القول . والمعنى - والله أعلم - : وقالوا : سلمنا سلاماً^(٤) ، وتفسيره : تسلمنا منكم تسلياً ، وبرئنا براءة ؛ لأنهم لم يؤمروا أن يسلموا على المشركين إذ ذاك ، والآية مكية .

ونظيرها : لا تكن من فلان إلا سلاماً بسلام ، أي : متاركةً مبارئاً^(٥) .

ولو قلت : قلت حقاً ، أو قال زيد باطلاً - لأعملت القول ؛ لأنك لم تحك شيئاً . إنما أعملت القول في ترجمة كلامه

ألا ترى أنه إذا قال : لا إله إلا الله . قيل له : قلت حقاً ، وهو لم يلفظ . بالحاء والقاف . إنما هذا معنى ما قال^(٦) .

ومثل ذلك قول الله (إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا)^(٧) .

(١) الذاريات ٥٢ . حذف المبتدأ جواز وحذفه بعد القول كثير

(٢) الطور : ٣٠

(٣) القمر : ٩

(٤) تقدم الحديث عن الآية الجزء الثالث ص ٢١٩ وانظر سيبويه ج ١ ص ١٦٣

(٥) انظر الجزء الثالث ص ٢١٩

(٦) يريد أن القول ينصب جملة ، أو مفرداني معنى الجملة .

(٧) النبا : ٣٨

هذا باب

إعراب ما يُعَرَّب من الأفعال
وذكر عواملها ، والإنخبار عما بُني منها

اعلم أن الأفعال أدوات للأسماء تعملُ فيها ؛ كما تعمل / فيها الحروفُ الناصبة والجارّة ،
وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك .

٤
٤٠٨

وكان حدّها ألا يُعَرَّب شيءٌ منها ؛ لأنّ الإعراب لا يكون إلاّ بعامل . فإذا جُعِلَتْ لها
عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية .
فهذا كان حدّها في الأصل .

والأفعال ثلاثة أَضْرَبُ : فَضْرَبُ منها يُعَرَّب لعلّة سأذكرها لك أوجبت له الإعراب .
وضربان لا يُعَرَّبان . بل يَجْزِيان على ما يجب في الفعل قَبْلَ أن تلحق النوع الثالث العلة
التي أوجبت له الإعراب .

فأما ما كان ماضياً من الفعل فنحو : ضَرَبَ يافتي ، وذهب ، وانطلق ، وحمد ، ومكث (١)
وما كان معناه (فَعَلَ) من غير هذه الأبنية فهذا النوع مبنيٌ على الفتح .

والضرب الثاني : وهو المُعَرَّبُ : ما لِحِقَّتْهُ في / أوله زائدة من الزوائد الأربع : الهمزة ،
والياء ، والنون ، والتاء . وذلك قولك : أَفْعَلُ أنا ، وَتَفَعَّلُ أنت أو هي ، وَنَفَعَلُ نحن ،
ويفعل هو .

٤
٤٠٩

وإنما أُعَرِّبْتُ هذه الأفعال بعد أن كان حدّها على ما وصفت لك ؛ لمضارعتها الأسماء .
ومعنى المضارعة : أنّها تقع في مواقعها ، وتودّي معانيها . فمن ذلك قولك : زيد يضرب .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٦ : (وقالوا مكث يمكث مكوثاً ، كما قالوا قعد يقعد قعوداً ،
وقال بعضهم : مكث شبهوه بظرف ، لأنه فعل لا يعتمد ، كما أن هذا فعل لا يعتمد)

فيجوز أن تريد أنه يضرب فيما يُستقبل ، ولم يقع منه ضَرْبٌ في حالِ خَبَرِكَ ، كما تقول :
زيد ضاربُ الساعة ، وضاربُ غدا . قال الله عزَّ وجلَّ : (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ^(١)) ؛
أى : حاكم ، فدخلتها اللام على معنى دخولها في الاسم .

والأسماء تكون معرفة ونكرة . وهذه الأفعال المُعَرَّبَةُ تقع لا يُعرف وقتها ما كان منه
في الحال ، وما يكون منه لما يُستقبل .

فلما أدخلت على الأسماء الألف واللام صارت معرفة .

وإن أدخلت على هذه الأفعال السين / أو سوف صارت لما يُستقبل ، وخرجت من معنى
الحال ، وذلك قولك : سأضرب ، وسوف أضرب ؛ فلما وقعت موقع الأسماء في المعنى ، ودخلت
عليها الزوائد للفضل ، كما دخلت الزوائد على الأسماء - أعربتها كما تُعرب الأسماء ^(٢) .
وغيرها من الأفعال لا علة فيه مما يُوجب له الإعراب .

والنوع الثالث من الأفعال : ما كان يقع من الأمر للشاهد المخاطب ؛ نحو : اضرب ،
واذهب ، وانطلق . فهذا مبنيٌّ على الوقف .

وكذلك كلُّ فعلٍ كان في معنى (افعل) من غير هذه الأبنية .

فلما قلت : ما بالك بنيت هذا على الوقف ، وبنيت ما كان معناه (فَعَلَ) على الفتح ،
هلاً حرَّكت ذاك وأسكنت ذاك ؟

فالفضل بينهما : أنك إذا قلت : ضَرْبٌ وما أشبهها ، فقد تصِف بها الأسماء ؛ كما
تصف بالمضاربة ، نحو قولك : مروت برجل ضاربنا .

(١) في صدر الجزء الثاني : باب اعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الإعراب فيها دون
سائر الأفعال ؟

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣ ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين
التي في أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء ، والنون وذلك قولك : افعل أنا ، وتفعل
أنت أو هي ، ويفعل هو ، وتفعل نحن .

وانما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : ان عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك (لفاعل) حتى
كانك قلت : ان زيد الفاعل فيما تريد من المعنى وتلحقه هذه اللام ، كما لحقت الاسم ، ولا تلحق
(فعل) اللام .

وتقول : « سيفعل ذلك » وسوف يفعل ذاك ، فتلحقها هذين الحرفين لمعنى ، كما تلحق الألف
واللام الأسماء للمعرفة .

وتقع موقع المضارعة في الجزاء ، نحو قولك : من أتاني أتيت ، وإن أعطيتني أكرمتك .
فقد وقع في موقع : من يأتي / آت ، وإن تعطيني أكرمك .

فلما ضارعت المضارعة بُنيت على الحركة ، وجُعِلت لها مزيةٌ على ما لم يقع هذا الموقع^(١)
ألا ترى أنَّ كُلَّ ما كان معناه (افْعَلْ) لم يُوصف به ، ولم يقع في موقع المضارعة . فلما
لم يُجاوز لم يزد على السكون . وسنبيِّن ما يُبنى على الحركة لتصرفه ، وما يلزمه السكون لامتناعه
من التصرف في موضع المبنيات^(٢) إن شاء الله .

فإعراب المضارع الرفع ، والنصب ، والجزم :
فالرفع بضمة حرف الإعراب ، والنصب بفتحة ، والجزم بحذف الحركة منه .
وذلك قولك في الرفع : هو يذهبُ يا فتى ، وفي النصب : لن يذهبَ ، وفي الجزم :
لم يذهبَ .

فإذا ثَنِّيت الفاعل في الفعل المضارع ألحقته ألفاً ونوناً في الرفع ، ولم تكن هذه الألف
كالألف في تثنية الاسم / لأنَّها علامة للإضمار والتثنية ، والنون علامة الرفع .
فإذا أردت جَزَمه حذفْتَ هذه النون ، والنصبُ داخلٌ هنا على الجَزْم ؛ كما دخل في تثنية
الاسم على الجرِّ ؛ لأنَّ الجَزْم في الفعل نظيرُ الجرِّ في الاسم .
وكانت النون مكسورة كحالها في الاسم ، والعلة واحدة فيهما .
وذاك قولك : هما يضربان ، وفي الجزم : لم يضربا ، والنصب : لن يضربا .
فإن جمعت لاسم في الفعل ألحقته واوا ونوناً في الرفع ، وكانت الواو علامة الإضمار
والجمع ، كالألف في التثنية .
وكانت النون مفتوحة كحالها في الاسم .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٢-٣

(٢) باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى تقدم الجزء الثالث ص ١٧١ - ١٨٠

قال فيه : إن حق المبنى أن يسكن آخره ثم عرض لبيان علة ما يبنى على حركة من الأسماء

فإن أردت جزمه حذفت النون ، وكان النصب كالجزم ، كما كان النصب كالجر في جمع الأسماء (١) .

وذلك قولك في الرفع : هم يضربون ، وفي الجزم : لم يضربوا ، وفي النصب : لن يضربوا . وكذلك المؤنث الواحدة في المخاطبة . تقول : أنتِ تَضْرِبِينَ ، أثبت النون في الرفع ، وحذفتها في الجزم والنصب ، كما وصفت لك من اجتماعهما في المعنى .

وفتحت النون لأنها بمنزلة الأسماء المجموعة في النصب ، والجر نحو : مسلمين ، والعلة واحدة (٢) .

• • •

٤
٤١٣ / فإن جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم (٣) نوناً فقلت : أنتنَّ تفعلنَّ ، وهنَّ يفعلنَّ .

(١) في سبويه ج ١ ص ٥ (واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ، ونون ، ولم تكن الألف حرف الاعراب ، لأنك لم ترد أن تثني (يفعل) هذا البناء ، فتضم إليه (يفعلا) آخر ولكنك إنما ألحقته هذاعلامه للفاعلين . .

فلما كان حال (يفعل) في الواحد غير حال الاسم ، وفي التثنية لم يكن بمنزلة اسم ، فجعلوا اعرابه في الرفع ثبات النون ، لتكون له في التثنية علامة الرفع ، كما كان في الواحد إذ منع حرف الاعراب .

وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف اعراب إذ كانت متحركة ، لا تثبت في الجزم ، ولم يكونوا ليحذفوا الألف ، لأنها علامة الاضمار ، والتثنية في قول من قال : أكلوني البراغيث وبمنزلة التاء في قلت ، وقالت ، فأثبتوها في الرفع ، وحذفوها في الجزم ، كما حذفوا الحركة في الواحد ، ووافق النصب الجزم في الحذف ، كما وافق النصب الجر في الأسماء ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء . . وذلك قولك هما يفعلان ولم يفعلا ، ولن يفعلا (

(٢) في سبويه ج ١ ص ٥ : (وكذلك إذا لحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان إلا أن الأولى أو مضموم ما قبلها ، لثلاث يكون الجمع كالتثنية ونونها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء ، كما فعلت ذلك في التثنية ، لأنها وقعتا في التثنية ، والجمع هاهنا ، كما أنهما في الأسماء كذلك وهو قولك : هم يفعلون ولم يفعلوا ، ولن يفعلوا .

وكذلك إذا ألحقت التانيث في المخاطبة الآن الأولى يا ، وفتحت النون ، لأن الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع وهي تكون في الأسماء في الجر والنصب . وذلك قولك : انت تفعلن ولم تفعل ، ولن تفعل (

(٣) استعمل لقبا من القاب الاعراب مكان لقب من القاب البناء كما تقدم نظيره

فتحت هذه النون ؛ لأنها نون جمع ، ولم تحذفها في الجزم والنصب ؛ لأنها علامة إضمار وجَمْع^(١) .

ألا ترى أنك لو قلت : (يفعل) في الجزم لزال علامة الجَمْع ، وصار كالواحد المذكر .
ولو قلت في التثنية ، أو جَمْع المذكر : لم يقوموا ، ولم يقوموا لَعَلِّم بالالف وبالواو
المعنى ، ولم تحتج إلى النون .
فهذه الأفعال مرفوعة لمضارعها الأسماء ، ووقوعها مواقعها ، ولها عوامل تعمل فيها ؛
كما كان ذلك للأسماء^(٢) .

فمن عواملها التي تنصبها (أن) و (لن) و (كى) ، واللام المكسورة و (حتى) و (أو)
و (إذن) ، وما كان من الجواب بالفاء والواو فإنه يُذكر في موضعه ، وكذلك إذن ، وحتى .
فأما (أن) و (لن) و (كى) و (إذن) فيعملن فيها .
وأما سائر ما ذكرنا لك فإنما ينتصب ما بعدها من الأفعال بإضمار (أن) ، وسنفسر ما وقع
فيه الضمير بتمثيله وحججه في موضعه^(٣) إن شاء الله .

/وأما ما يجزمها فلم ، ولما ، ولام الأمر ؛ نحو : لِيَقُمْ زيد ، و (لا) في النفي^(٤) ، نحو :

٤
٤١٤

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥ - ٦ : « وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع الحقته للعلامة
نونا ، وكانت علامة للاضمار ، والجمع فيمن قال: أكلوني البراغيث ، واسكنت ماكان في الواحد
حرف الاعراب ، كما فعلت ذلك في فعل حين قلت: فعلت ، وفعلن ، فاسكن هذا هاهنا ، وبنى على
هذه العلامة ، كما اسكن (فعل) لانه فعل كما انه فعل ، وهو متحرك كما انه متحرك ، وليس هذا
بأبعد فيها اذ كانت هي وفعل شيئا واحدا من يفعل . . وذلك قولك : هن يفعلن ولن يفعلن ،
ولم يفعلن . وفتحت النون ، لأنها نون جمع ولا تحذف ، لأنها علامة اضممار وجمع في قول من قال :
أكلوني البراغيث . . »

(٢) تقدم في الجزء الثاني باب تجريد اعراب الأفعال ص ٥

(٣) باب الحروف التي تنصب الأفعال الجزء الثاني ص ٦ . وباب حتى الجزء الثاني ص ٢٨

(٤) عبر عن النفي بالنفي في موضعين الثاني في ج ٢ ص ٢٣ وهذا ان لم يكن تصحيحا فهو
اصطلاح له وقد عبر بالنفي في مواضع أخرى .

انظر المقدمة ص ١١٨

لا يقيم زيد ، وحروف المجازاة ، وما صار معناه إليها من جواب الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، ونحو ذلك .

فهذا ما يجزمها وينصبها .

تقول : أردت أن تقوم يا فتى ، وأن تقوموا ، وأن تقوموا ، وأن تقوى يا امرأة ، وإن تضربا ، وجئتك كي تضرب زيدا .

وفي الجزم لم يقم ، ولم يقوموا ، ولم تقوى يا امرأة ، وليقم عبد الله ، ولا يقعد زيد . إذا أردت الأمر والنهي (١) .

(١) باب الحروف التي تجزم الأفعال في الجزء الثاني ص ٤٤ ، وباب المجازاة وحروفها في الجزء الثاني ص ٤٦

هذا باب

الفعل المتعدي إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد^(١)

وذلك الفعل : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وظلّ ، وبات ، وأضحى ، وما دام ، وما زال ، وليس ، وما كان في معانهم .

وهذه أفعال صحيحة كضرب ، ولكننا أفردنا لها باباً ، إذ كان فاعلها ومفعولها يَرْجِعَانِ إلى معنى واحد.

وذلك أنك إذا قلت : كان عبدُ الله أخاك . فالأخ هو / عبد الله في المعنى

٤
٤١٥

وإنما مجاز هذه الأفعال ، ومجاز الأفعال التي تقع للعلم والشك ، وباب (إن) - مجاز الابتداء والخبر .

وذلك أنك تقول : ظننت زيدا أخاك ، فإنما أدخلت (ظن) على قولك . زيد أخوك ، وكذلك علمت ، وحسبت ، وجميع هذا الباب^(٢) .

وكذلك قولك : إن زيدا منطلق ، ولكن عبد الله أخوك .

و(كان) بهذه المنزلة ، إنما دخلت على قولك : زيد منطلق ، لتوجب أن هذا فيما مضى . والأصل الابتداء والخبر ، ثم تلحقها معانٍ بهذه الحروف .

(١) في الجزء الثالث ص ٩٧ : هذا باب الفعل الذي يتعدى الى مفعول واسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد وفي سيبويه ج ١ ص ٢١ : « هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١ : « تقول : كان عبد الله أخاك فانما أردت ان تخبر عن الأخوة ، وإدخلت (كان) لتجعل ذلك فيما مضى ، ، وذكرت الأول ، كما ذكرت المفعول الأول في ظننت » .

و(كان) فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ يَتَقَدَّمُ مَفْعُولُهُ وَيَتَأَخَّرُ^(١) ، ويكون معرفةً ونكرةً . أَيْ ذَلِكَ فَعَلَتْ صَلَحَ . وذلك قولك : كان زيد أخاك ، وكان أخاك زيد ، وأخاك كان زيد ، وكذلك جميع بابها في المعرفة والنكرة .

وتقول : كان القائم في الدار عبد الله ، وكان الذي ضرب أخاه أخاك ، وكذلك : ليس منطلقاً زيد .

فإن قال قائل : أما / (كان) فقد عَلِمَ أَنَّهَا فِعْلٌ بِقَوْلِكَ : كان ، ويكون وهو كائن ، وكذلك أصبح ، وأمسى ، و (ليس) لا يُوجَدُ فِيهَا هَذَا التَّصَرُّفُ ، فمن أين قلتَ إِنَّهَا فِعْلٌ ؟
قيل له : ليس كُلُّ فِعْلٍ مُتَصَرِّفًا . وإنَّما علينا أَنْ نُوجِدَ أَنَّهَا فِعْلٌ بِالْأَدِلَّةِ الَّتِي لَا يُوجَدُ مِثْلُهُ إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ ، ثُمَّ نُوجِدَ الْعِلَّةَ الَّتِي مَنَعَتْهَا مِنَ التَّصَرُّفِ .

أما الدليل على أَنَّهَا فِعْلٌ فَرُفِعَ الضَّمِيرُ الَّذِي لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَفْعَالِ فِيهَا ، نحو : لست منطلقاً ، ولست ، ولستما ، ولستم ، ولستن ، وليست أمة الله ذاهبة كقولك : ضربوا ، وضربا ، وضربت . فهذا وَجْهٌ تَصَرُّفُهَا .

وأما امتناعها من التصرفِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : ضرب ، وكان - دَلَّتْ عَلَى ماضِي ، فَإِذَا قُلْتَ : «يضرب» و «يكون» - دَلَّتْ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ ، وما لم يقع .

وأنت إِذَا قُلْتَ : إيس زيد قائماً غداً ، أو الآن - أردت ذلك المعنى الذي في يكون فلماً كانت تدلُّ على ما يدلُّ عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها ، ولذلك لم يُبَيَّنْ بِنَاءُ الْأَفْعَالِ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ مِثْلَ بَاعِ^(١) وسنذكر علَّتْهَا مَعَ أَخَوَاتِهَا فِي الْفِعْلِ / الَّذِي لَا يَتَصَرَّفُ نَحْوَ «نِعَم» ، و «بَشْس» فِي بَابِ التَّصْرِيفِ^(٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١ : « وان شئت قلت : « كان أخاك عبد الله ، فقدمت ، واخرت ، كما فعلت ذلك في ضرب ، لأنه فعل مثله . »

وحال التقديم ، والتأخير فيه كحاله في ضرب إلا أن اسم الفاعل ، والمفعول فيه لشيء واحد . »

(١) يريد أن أصلها ليس على وزن فعل مثل باع فلم تقلب العين ألفاً ، والزميت التخفيف ، وكذلك فتحت الفاء في لست ولست واستم . . . فخالفت باع في الأمرين .

(٢) تقدم باب نعم وبشس في الجزء الثاني ص ١٤٠ وعرض لهذا المعنى في فعل التعجب في الجزء الثالث ص ١٩٠ وسيكرره في باب التعجب الجزء الرابع ص ٤٨٦

وإنما هذا موضعُ جَمَل ، ثم نذكر بعده المسائل .

إِعلم أَنَّهُ إذا اجتمع في هذا الباب معرفةً ونكرة فالذى يُجْعَلُ اسمَ (كان) المعرفة ؛ لأنَّ المعنى على ذلك ؛ لَأَنَّهُ بمنزلة الابتداء والخبر كما وصفت لك .

ألا ترى أَنَّكَ لو قلت : كان رجل قائماً ، وكان إنسان ظريفاً - لم تُفِذْ بهذا معنىً ، لأنَّ هذا مما يَعْلَمُ الناسُ أَنَّهُ قد كان ، وَأَنَّهُ ممَّا يكون ، وَإِنَّمَا وُضِعَ الخبرُ للفائدة (١) .

فإذا قلت : كان عبد الله ، فقد أَلْقَيْتَ إلى السامع اسماً يعرفه ، فهو يتوقَّع ما تُخبره عنه .

وكذلك لو قُرِبت النكرة من المعرفة بما تُحْمَلُها من الأوصاف - لجاز أن تُخْبِرَ عنها ، وكان

فيها حينئذ فائدة ؛ نحو قولك : كان رجل من بنى فلان فارساً ، وكان رجل من / أهل البصرة شجاعاً (٢) . وذلك لأنَّ هذا يجوز ألا يكون ، أو يكون فلا يَعْلَمُ . فلذلك ذكرنا أن الاسم المعروف هو الذى له هذا الموضع .

تقول : كان متطلقاً عبدُ الله ، وكان متطلقاً اليوم عبدُ الله وكان أخاك صاحبنا ، وزيدٌ كان قائماً غلامه .

وكذلك أخوات (كان) (٣) فمن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢ : « وأعلم انه اذا وقع في هذا الباب نكرة ، ومعرفة فالذى تشغل به (كان) المعرفة ، لانه حد الكلام ، لانها شيء واحد وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا ، لانها شيان مختلفان ، وهما في (كان) بمنزلةتهما في الابتداء اذا قلت : عبد الله متطلق . تبديء بالاعرف ، ثم تذكر الخبر وذلك قولك : كان زيد حليماً وكان حليماً زيد . لا عليك اقدمت ام اخرت ؟ الا انه على ما وصفت لك في قولك : ضرب زيدا عبد الله .

فاذا قلت : كان زيد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فانما ينتظر الخبر ، فاذا قلت : حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت .

واذا قلت : كان حليماً فانما ينتظر ان تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل ، وان كان مؤخراً في اللفظ .

فان قلت : كان حليم ، أو رجل فقد بدأت بنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور

ألا ترى أنك لو : قلت : كان رجل متطلقاً ، أو كان إنسان حليماً كنت تلبس ، لانه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكهوا ان يبدؤا بما فيه اللبس . . .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦-٢٧ : « ولوقلت : كان رجل من آل فلان فارساً حسن ، لانه قد يحتاج الى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد يجهله » أجاز أبو حيان أن يقع اسم (ان) نكرة

محضة دون اسم (كان) . انظر البحر المحيط ج ٤ ص ٤٦ ، والخزانة ج ٤ ص ٥٩ - ٦١

(٣) توسط خبر كان واخواتها جائز كما قال الناطم :

وفى جميعها توسط الخبر : أجز .

وقد يجب التوسط أو التقدم ، نحو . كان في الدار صاحبها حتى لا يعود الضمير على متأخر

لفظاً ورتبة .

المؤمنين^(١) وقال : (أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا^(٢)) ، لِأَنَّ قَوْلَهُ : (أَنْ أَوْحَيْنَا) إِنَّمَا هُوَ وَحْيُنَا .

فإن كان الاسم والخبر معرفتين - فأنت فيها بالخيار ، تقول : كان أخوك المنطلق ، وكان أخاك المنطلق^(٣) .

وتقول : مَنْ كان أخاك ؟ إذا كانت (مَنْ) مرفوعة ، ومن كان أخوك ؟ إذا كانت (مَنْ) منصوبة .

وكذلك مَنْ ضرب أخاك ، وَمَنْ ضرب أخوك^(٤) ؟

والآيات كلها تقرأ على هذا (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ/ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ^(٥) وما كَانَ حُجَّتُهُمْ

$\frac{4}{419}$

(١) الروم : ٤٧ .

(٢) يونس : ٢ - وفي البحر المحيط ج ٥ ص ١٢٢ : « اسم (كان) أن أو حيناً ، و (عجبا) الخبر و (للناس) ف قيل هو في موضع الحال من عجبا ، لأنه لو تأخر لكان صفة ، فلما تقدم كان حالا .

وقيل : يتعلق بقوله عجبا وليس مصدرا بل هو بمعنى معجب والمصدر إذا كان بمعنى المفعول جاز تقدم معموله عليه كاسم المفعول : وقيل : هو تبیین ، أى : أعنى للناس .
وقيل يتعلق بكان وإن كانت ناقصة وهذا لا يتم إلا إذا قدرت دالة على الحدث .. » وانظر المعنى ج ٢ ص ٧٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٤ : « وإذا كانا معرفة فانت بالخيار : أيها ما جعلته فاعلا رفعته ، ونصبت الآخر ، كما فعلت ذلك في ضرب . وذلك قولك : كان أخوك زيدا ، وكان زيد صاحبك ، وكان هذا زيدا ، وكان المتكلم أخاك » .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٤ : « وتقول : مَنْ كان أخاك ، ومن كان أخوك ، كما تقول : من ضرب أباك ؟ إذا جعلت (من) الفاعل ، ومن ضرب أبوك ؟ إذا جعلت الأب الفاعل » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ : وقال تعالى : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) ، (فان) محولة على (كان) كأنه قال : فما كان جواب قومه إلا أقول كذا ، وكذا ، وإن شئت رفعت الجواب ، فكان (أن) منصوبة وانظر ص ٢٤ من سيبويه أيضا .

وقوله تعالى (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) جاء في ثلاث آيات :

النمل : ٥٦ والمنكوت : ٢٤ ، ٢٩ .

وقراءة رفع جواب من الشواذ وهي قراءة الحسن . انظر الاتحاف ص ٣٣٨ والبحر المحيط

ج ٧ ص ٨٦ ، ١٤٨ .

إِلَّا أَنْ قَالُوا (١) كَأَنَّهُ قَوْلُهُمْ . وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ الْأَوَّلَ .

وهذا البيت يُنشد على وجهين :

فَقَدْ شَهِدْتُ قَيْسٌ فَمَا كَانَ نَصْرُهَا قُتَيْبَةَ إِلَّا عَضُّهَا بِالْأَبَاهِمِ (٢)

فإن قلت : فقد تقول في النفي : ما كان أحدٌ مثلك ، وما كان أحدٌ مُجترئاً عليك ، فقد خبرت عن النكرة .

فإنما جاز ذلك لأنَّ (أحدًا) في موضع الناس ، فإنما أردت أن تعلمه أنه ليس في الناس واحد فما فوقه يَجترئُ عليه ، فقد صار فيه معنى بما دخله من هذا العموم .

ومن ذلك قول الله : عزَّ وجلَّ (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ) (٣) فلم يكن الخبرُ إِلَّا نكرة كما وصفت لك .

(١) الجاثية : ٢٥ ، وقرأ الحسن أيضا برفع (حجتهم) .

انظر النشر ج ٢ ص ٣٧٢ ، غيث النفع ص ٢٢٧ . الاتحاف ص ٢٩٠ البحر ج ٨ ص ٤٩ وابن خالويه ص ١٢٨ .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة طويلة قالها في قتل قتيبة بن مسلم ويمدح سليمان بن عبد الملك ، ويهجو قيسا وجبريا .

وهي في الديوان ص ٨٥ - ٨٦ وفي سيرة ابن هشام بعض منه . انظر الروض الانف ج ١ ص ٥٠ . واعراب القرآن للزجاج . مفعول شهدت محذوف أي المعركة قتيبة : مفعول به للمصدر (نصرها) .

الابهام : من الاصابع العظمى مؤنثة وحذف الياء في الجمع والاصل : الاباهيم وانظر اللسان بهم) .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦ - ٢٧ : « باب ما تخبر فيه عن النكرة بنكرة » .

وذلك قولك : ما كان أحدٌ مثلك ، وليس أحدٌ خيرا منك ، وما كان أحدٌ مجترئاً عليك ، وانما حسن الاخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء ، أو فوقه ، لأن المخاطب قد يحتاج الى أن تعلمه مثل هذا ، وإذا قلت : كان رجل ذاهبا ، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله ، ولو قلت : كان رجل من آل فلان فارسا حسن ، لأنه قد يحتاج الى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان ، وقد يجعله . . .

والآية تكلم عنها سيبويه أيضا ص ٢٧ فقال : « وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والالغاء والاستقرار عربي جيد كثير فمن ذلك قوله عز وجل : (ولم يكن له كفوا أحد) وأهل الجفاء من العرب يقولون : ولم يكن كفوا له أحد . كأنهم آخروها حيث كانت غير مستقر » .

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٥٢٨ - ٥٢٩ : « وقال مكي : سيبويه يختار أن يكون الظرف خيرا إذا قدمه وقد خطاه المبرد بهذه الآية ، لأنه قدم الظرف ، ولم يجعله خيرا » .

وقال الرجز :

لَتَقْرَيْنَ قَرَبًا جُلْنِيَا مَا دَامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا (١)

فقد أفادك معنى بقوله (فيهن) . ولو حذف (فيهن) لكان/ هاهنا معنى آخر ، وهو معنى
٤٢٠ (الأبد) كقولك : لا أكلمك ما طار طائر .

واعلم أن الشعراء يضطرون ، فيجعلون الاسم نكرة ، والخبر معرفة .

وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد . فمن ذلك
قول حسان بن ثابت :

= والجواب : ان سيبويه لم يمنع الغاء الظرف اذا تقدم وإنما اجاز ان يكون خبرا ، والا
يكون خبرا .

ويجوز أن يكون (كفوا) حالا من النكرة وهي أحد لما تقدم نعمتها عليها نصب على الحال فيكون
(له) الخبر على مذهب سيبويه واختياره ، ولا يكون للمبرد حجة على هذا القول ، ثم قال :
ليس الجار والمجرور فيه تأميا وإنما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبرا لكان بل هو متعلق بكفوا .
وقدم عليه وعلى هذا الذي قررناه يبطل اعراب مكى وغيره . . .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧ وقال الأعمش : استشهد به على تقديم (فيهن) على
فصيل ، وجعله لغوا مع التقديم ، وسوغ ذلك أنك لو جذفت انقلب المعنى الى معنى آخر وهو
الأبد ، فلما لم تتم الفائدة ألا به حسن تقديمه لمضارعة الخبر في الفائدة .

لتقرين : جواب قسم محذوف وهو بضم الراء وكسر الباء قال الجوهري : قربت أقرب
قربة مثل كتبت اكتب كتابة : اذا سرت الى الماء وبينك وبينه ليلة والاسم القرب بفتحتين .

وقال الأصمعي : قلت لأعرابي : ما القرب ؟ قال : سير الليل لورد الغد .
الجلدى : بضم الجيم ، وسكون اللام بعدها ذال معجمة . معناه : السريع الشديد فهو
وصف القرب .

وقيل : منادى مرخم جلدية اسم ناقته .

والضمير في فيهن عائد الى الابل ، ودل على ذلك سياق الكلام وذكر الناقة ، فاضمر وان
لم يجر لها ذكر .

الفصيل : ولد الناقة .

يخاطب ناقته فيقول : لتسيرن الى الماء سيرا حثيثا ولا أعذرلك مادام فيهن فصيل يطبق
السير . نسب هذا الرجز الى ابن ميادة . انظر الخزائن ج ٤ ص ٥٩ - ٦٠ وشرح أدب
الكاتب للجواليقي ص ٦٥ .

كَانَ سُلَافَةً مِنْ بَيْتِ رَاسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ (١)

وكان المازني يروى : يكون مزاجها عسلا وماء . يريد : وفيه ماء .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على وقوع اسم يكون نكرة محضة وخبرها معرفة للضرورة .

وجعله الزمخشري في المفصل ج ٢ ص ١٥٧ من القلب الذي يشجع عليه أمن الالباس وتبعه ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٩٩ .

وجعل الفارسي مزاجها منصوبا على الظرفية المجازية .

وروى البيت برفع مزاجها فاسم يكون على هذه الرواية ضمير الشأن وجملة (مزاجها عسل) خبرها .

ويجوز أن (يكون) زائدة ، وجاءت زيادتها بلفظ المضارع على القليل فيها .
وروى تكون بالتاء فاسمها ضمير سلافة ، وجملة (مزاجها عسل) خبرها أو خبرها (من بيت رأس) مقدم عليها .

وجملة (تكون من بيت رأس) صفة لسلافة وكذلك جملة (مزاجها عسل) صفة ثانية لها .
ورواية المازني يجوز أن يكون ماء بالرفع فاعلا لفعل محذوف والتقدير : مازجها ماء .
ويقول السهيلي في الروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٠ : و خبر كان في البيت محذوف تقديره : كان فيها خبيثة ومثل هذا المحذوف في التكرات حسن كقوله :

ان محلا وان مرتحلا

وزعم بعضهم أن بعد هذا البيت بيتا فيه الخبر وهو قوله :

على أنيابها أو طعم غص من التفاح عصره اجتنساء

وهذا البيت موضوع لا يشبه شعر حسان ، ولا لفظه .

ورد عليه البغدادي في الخزانة ج ٤ ص ٤١ فقال : البيت الثاني ثابت في ديوان حسان وهو عندي نسخة قديمة تأريخ كتابته سنة أربع وثلاثين وثلثمائة ، وكذا رواه من تكلم في شعره .
والمبرد في الكامل ج ٢ ص ٩٠ ذكر البيت الشاهد مع أبيات أخرى من القصيدة ولم يذكر البيت : على أنيابها . .

ورواية سيبويه : كان سبيئة وكذلك في الكامل وروى أيضا : كان خبيثة .
والسلافة : الخمر وقيل خلاصة الخمر وقيل : ما سأل من العنب قبل العصر وذلك أخلصها .

وانما اشترط أن يمزجها ، لأنها خمر شامية صليبة فإن لم تمزج قتلت شاربها ، وخص العسل والماء ، لأن العسل أحل ما يخالطها وأنه يذهب بمرارتها .
وأما الماء فيبردها ويلينها .

بيت رأس : في معجم البلدان ج ١ ص ٥٢٠ : و اسم لقريتين في كل واحدة منهما كروم كثيرة يتسبب اليها الخمر أحدهما بالبيت المقدس وقيل : بيت كسوة بالأردن والأخرى من نواحي حلب ، ثم ذكر شعر حسان .

قال الفرزدق :

أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أُمُّ مُتْسَاكِرٍ^(١)

= وفى الخزانة : وقيل : بيت موضع الخمر ، ورأس اسم للخمار وقصد الى بيت هذا الخمار ، لأن خمره أطيّب الخمر وقيل : الرأس هنا بمعنى الرئيس : أى من بيت رئيس ، لأن الرؤساء إنما تشرب الخمر ممزوجة .

والبيت من قصيدة لحسان فى صدر ديوانه ص ٨ - ١٩ وفى سيرة ابن هشام والروض الأنف ج ٢ ص ٢٨٠ والخزانة ج ٤ ص ٤٠ - ٤٥ ، ص ٦٣ .

وفى الآثار الفكرية ص ٣٥٦ - ٣٩٣ ، وحسن الصحابة ص ١٧ - ٢٤ والهاشميات ص ١٠٠ - ١٠٤ والسيوطى ص ٢٨٧ - ٢٨٨ وبعضها فى الكامل ج ٢ ص ٩٠ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على أن وقوع اسم كان نكرة وخبرها معرفة إنما يكون فى ضرورة الشعر .

وسيبويه والمبرد يريان أن ضمير الفاعل العائد على نكرة هو نكرة .

فاسم كان ضمير مستتر يعود على (سكران) النكرة ، فكان نكرة لذلك .

وخبرها (ابن المراغة) المعرفة بالاضافة وانظر الخلاف فى ذلك فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٢٠ ، ص ٢٧٩ .

وعلى هذه الرواية يرتفع سكران بكان محذوفة ، ومتساكر معطوف عليه عطف مفردات وأم متصلة وخبر كان المحذوفة محذوف أيضا .

وفى الخصائص ج ٢ ص ٣٧٥ :

« ألا ترى أن تقديره : أكان سكران ابن المراغة ، فلما حذف الفعل الراجع فسرّه بالثانى فقال : كان ابن المراغة . »

وابن المراغة هذا الظاهر خبر (كان) الظاهرة وخبر (كان) المضمر محذوف معها ، لأن (كان) الثانية دلت على الأولى وكذلك الخبر الثانى الظاهر دل على الخبر الأول المحذوف . وقيل : سكران مبتدأ .

وقال سيبويه : وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطع وابتناء .

يرينا : أن أكثرهم ينصب السكران ويرفع ابن المراغة على أنه اسم كان ويكون الخبر مقدما وهو سكران وعلى هذا لا قبح .

ويريد بقوله : ويرفع الآخر ، أى : متساكر ويكون رفعه على القطع يجعله خبر مبتدأ محذوف والتقدير : أم هو متساكر وأم منقطعة .

وقد روى برفع سكران وابن المراغة فعلى هذه الرواية يكون ابن المراغة مبتدأ خبره سكران وكان زائدة .

وجوز ابن السيرافى وابن خلف أن يكون اسمها ضمير الشأن ورد عليهما ابن هشام فى المغنى ج ٢ ص ١٠٣ بأنه لا يجوز للجملة المفسرة لضمير الشأن ان تتقدم هى ، ولاشئ منها عليه ، والبيت للفرزدق وذكر فى ديوانه مفردا ص ٤٨١ على أنه من فوائت السديوان وانظر الخزانة ج ٤ ص ٦٥ - ٦٧ .

وقال القطامي :

فَني قَبَلُ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعًا ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعُ^(١)

وقال خِداش بن زُهَيْر :

فَإِنَّكَ لا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلِ أَظْيُ كَانِ أُمِّكَ أَمِ حِمَارُ^(٢)

...

(١) استشهد بالشطر الأول سيبويه ج ١ ص ٣٣١ على ترخيم ضباعة والوقف على الألف بدلا من الهاء .

واستشهد بالشطر الثاني ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٨٤ على جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة للضرورة .

أراد بضبَاعا ضباعة بنت زفر بن الحارث .

(ولا يك موقف) يحتل وجيهين :

أحدهما : أن يكون على الطلب والرغبة . كانه قال : لا تجعلى هذا الموقف آخر وداعى منك .

والوجه الآخر : أن يكون على الدعاء . كانه قال : لا جعل الله موقفك هذا آخر الوداع ، وفيه حذف مضاف أى موقف .

البيت مطلع قصيدة للقطامي فى مدح زفر بن الحارث وكان بنو أسد أحاطوا به ، وأسروه يوم الخابور ، وأرادوا قتله ، فحال زفر بينه وبينهم ، وحماه ، وحمله ، وكساه ، وأعطاه مائة ناقة ، فمدحه بهذه القصيدة وغيرها .

انظر الخزانة ج ١ ص ٣٩١ - ٣٩٤ ومعاهد التنخيص ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٠ والسيوطى ص ٢٨٧ والعينى ج ٤ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ والقصيدة فى الديوان ص ٣١ - ٤٢ وفيها شواهد نحوية كثيرة .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣ على أن وقوع اسم كان نكرة محض ، وخبرها معرفة من ضرورات الشعر ، فاسم كان ضمير عائد على ظبي النكرة فهو نكرة ، والاعراب كما قلنا فى بيت الفرزدق السابق .

وروى الصدر أبو عبيدة : فانك لا يضرك .

ورواه مؤرج السدوسي فى أمثاله : فانك لا يضورك .

يقال : ضاره يضوره ، ويضبیره بمعنى ورويا حول بقل عام .

وقال البغدادي : ولم أر رواية : فانك لا تبالي لأحد الا للنحويين .

والأم هنا معناها : الأصل وهذا معنى شائع فان الأم فى اللغة تطلق على أصل كل شئ . سواء كان فى الحيوان أو فى غيره .

وعلى هذا يسقط رد ابن الأعرابي على ابن السيرافى فى قسوله : كيف يكون الظبي ، والحمار أمين وهما ذكر الحيوان ؟

/وا(كان) موضع آخر لا يحتاج فيه إلى الخبر . وذلك قولك :

أنا أعرفه مذ كان زيد ، أى : مذ خلق . وتقول : قد كان الأمر ، أى وقع (١) .

فمن ذلك قول الله عز وجل : (إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً) (٢) . فيمن رفع . قال

الشاعر :

= وصف في البيت تغير الزمان واطراح مراعاة الأنساب ، فيقول : لا تبالي بعد قيامك بنفسك ، واستغنائك عن أبويك من انتسبت إليه من شريف ، أو ضيع ، وضرب المثل بالظبي والحمار .

والبيت من قطعة ذكرها البغدادي في الخزائن ج ٣ ص ٢٣٠ ونسبها أبو تمام في كتابه مختار أشعار القبائل إلى ثروان بن فزارة بن عبد يغوث بن زهير الصتم (بفتح الصاد) وسكون التاء المثناة الفوقية) لقب زهير .

ونسبه سيبويه والمبرد لخداش بن زهير وزهير هذا هو زهير الصتم وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٨١ في نسب زهير وقد وقع تعريف في لقبه الصتم فذكر على أنه الصتم بالنون .

ونسبه العسكري في التصحيف إلى زارة بن فزوان من بني عامر انظر الخزائن ج ٣ ص ٢٣٠ - ٢٣٢ ، ج ٤ ص ٦٧ - ٦٨ والسيوطي ص ٣١٠ والمغني ج ٢ ص ١٤٩ وابن يعيش ج ٧ ص ٩٤ - ٩٥ .

من هذا يتضح لنا أن المبرد موافق لسيبويه في أن الضمير المائد على نكرة هو نكرة وأنهما جملا البيتين :

اسكران كان ابن المراه ، وأطبي كان أمك من ضرورات الشعر .

ولكن ابن يعيش والرضي نسبا إلى المبرد مخالفتهم لسيبويه وأنه رد عليه استشهاده بالبيتين السابقين فقال :

إن اسم كان ضمير والضمير معرفة .

في ابن يعيش ج ٧ ص ٩٥ : (وقد رد أبو العباس المبرد على سيبويه الاستشهاد بهذا البيت وقال : اسم كان هنا مضمرة في كان يعود إلى الظبي ، والمضمرات كلها معارف ، وأمك الخبر ، فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز .)

وفي شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٧٩ بعد أن ذكر البيتين قال :

(ورد عليه المبرد بأن اسم كان هو الضمير وهو معرفة .)

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يتعرض لهذا بالرد أيضا

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١ : (وقد يكون (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه . تقول قد كان عبد الله ، أى : قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر ، أى وقع الأمر)

(٢) البقرة : ٢٨٢ - وقراءة رفع تجارة ونصبها من السبعة فعاصم وحده نصب تجارة حاضرة فكان ناقصة واسمها مستتر أى المبيعة والباقون بالرفع . النشر ج ٢ ص ٢٣٧ ، الاتحاف ص ١٦٦ وانظر البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٣

فَدَى لَبْنِي دُهْلَ بْنَ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبَ أَشْهَبُ (١)
وكذلك أصبح ، وأمسى : تكون مرة بمنزلة (كان) التي لها خبر .
ومرة تكون بمنزلة استيقظ . ، ونام (٢) فلإنما هي أفعال .

وقد يكون لفظ الفعل واحدا وله معنيان أو ثلاثة معانٍ ، فمن ذلك : وجدت عليه ، من
من الموجدة ، ووجدت تريد : وجدت الضالة ، ويكون من وجدت في معنى علمت . وذلك
قولك : وجدت زيدا كريماً (٣) .

وكذلك رأيت : تكون من رؤية العين ، وتكون من العلم (٣) كقوله عز وجل :
(أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ (٤))

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١ على أن (كان) تامة بمعنى وقع وأراد باليوم يوما من أيام
الحرب وصفه بالشدة ، فجعله كالليل تبدو فيه الكواكب ، ونسبه إلى الشبهة أما لكثرة السلاح
المستول فيه وأما لما ذكره من النجوم قاله الأعلام
وفي اللسان (شهب) : يجوز أن يكون أشهب لبياض السلاح ، وأن يكون أشهب لمكان
القباز .

فدى : يمد ويقصر .

والبيت لمفاس المائدى وانظر الأبيات المشككة ص ٢٣٥

وروى التبريزي في شرح الحماسة ج ١ ص ٣٦٢ البيت هكذا :

فدى لبنى دهل به شيبان ناقتي إذا كان يوما ذا كواكب اشعنا

فركب بيتا من البيتين وهما في سيبويه ج ١ ص ٢١-٢٢ والبيت الثانى :

بنى أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوما ذا كواكب اشعنا

وانظر ابن يعيش ج ٧ ص ٩٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١ (وكما يكون أصبح ، وأمسى مرة بمنزلة كان ، ومرة بمنزلة
قولك : استيقظوا ، وناموا)

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١ (كما تقول : رأيت زيدا تريد رؤية العين وكما تقول : أنا وجدته تريد
وجدان الضالة)

وقال في ص ٨ : « واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ، ووجدت
إذا أردت وجدان الضالة وأشباه هذا كثير »

وانظر الجزء الأول ص ٤٦ من المقتضب فقد ذكر ذلك هناك أيضا

(٤) الفرقان : ٤٥ وانظر البحر المحيط ج ٦ ص ٥٠٢-٥٠٤

وقال الشاعر :

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَافَظَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُوداً^(١)

وهذا التصرف في الأفعال أكثر من أن يُخصى ، ولكن يُؤق منه / ببعض ما يُستدل به على
سائرته إن شاء الله .

٤
٤٤٢

(١) البيت لخداش بن زهير من قصيدة ذكرها العيني ج ٢ ص ٣٧١-٣٧٢ وروى : محاولة
مكان (محافظة) بمعنى قدرة وطاقة وهي تمييز
وانظر المسلسل ص ٣٠٥

هذا باب

من مسائل (كان) وأخواتها

تقول : كان القائمُ إليه أخوه أخاك . وإن شئت نصبت الأول ورفعت الثاني .

وتقول : كان ثوبك المزيّنه علّمه عبد الله مُعجِباً^(١) .

وتقول : كان غلامه زيد ضارباً . فهو على وجه خطأ ، وعلى وجه صواب :

(١) هذه المسألة من المسائل التي تناولها تفسير الفارقي واليك حديثه ص ٦٩ : « قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون ثوبك اسم كان ، والمزيّنه صلة وموصولا وصفا له والهاء في المزيّنه للآلف واللام ، وفاعله (علمه) وهو رفع بأنه فاعل التزيين ، والهاء من قولك علمه تعود الى الآلف واللام أيضا ، ولكن عود مالا يخل بالكلام اسقاطه . لو قلت : المزيّنه علم عمرو لاكتفى الآلف واللام بالعائد الأول . »

و(عبدالله) مفعول (معجبا) ، و (معجبا) هو الخبر لكان . كأنك قلت : كان ثوبك الحسن معجبا عبد الله ، فيجوز تقديم عبد الله على معجب ، لأنه مفعوله ، ولم يفرق بينه وبين عامل ومعمول بما ليس منه أو من سببه .

ولا يجوز تقديمه على المزيّنه ، لأنه فصل بين الصفة والموصوف ولو أتيت بصفة الأول بعد تمام خبره لم يمتنع

فإذا جاز ذلك فليس بمنكر تقديمه على الصفة ، ولكن فيه عندي قبح بما فيه من التعقيد ، لأنه لو قدمت الخبر بأسره لم يقبح

وانما قبح ذلك ، لأنه فرق بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر .
وبما هو بعض الخبر لاجملته .

ولو قدمت معجبا وحده على الصفة كان أسهل من تقديم معموله عليها وتقديم الجميع أحسن .
ويجوز تقديم عبد الله على (كان) ، لأنه تقديم على عامل متصرف من غير فصل بين عامل ومعمول بما لايجوز مثله .

فأما تقديمه على ثوبك فلا يجوز ، لأنه فصل بين كان وما عملت فيه بما ليس في مسؤولاتها ، وجرى مجرى كانت زيدا الحمى تأخذ هذا على (مذهب) من جعل الفعل كالصفة ، فلم يفرق بين أخذة وتأخذ ، وبين ضاربة وتضرب في الفصل .

ورأيت بعضهم يفرق بين (أخذة) و(تأخذ) فكان يجيز الفصل بين كان وبين خبرها واسمها بمعمول الخبر إذا كان الخبر اسما لا فعلا على ما بينا ، فيجيز كان زيدا عبد الله ضارباً ، ولايجيز كان زيدا عبد الله يضرب وعلى المذهبين جميعا فلايجوز أن تقول :

كان عبد الله ثوبك علمه معجبا ، لأنه فصل بعبد الله بين (كان) وبين ثوبك ولم يعمل فيه واحد منهما ، وانما الخلاف مع الفصل بما قد عمل فيه الثاني على ما بينا .

فأما الوجه الفاسد فأن تجعل (زيدا) مرتفعاً بكان ، وتجعل (الغلام) منتصباً بضارب . فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام ، وليس هو لها باسم ولا خبر ، إنما هو مفعول مفعولها . وكذلك لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ^(١) .

والوجه الذى يصح فيه أن تُضمَر في (كان) الخبر أو الحديث ، أو ما أشبهه^(٢) على شريطة التفسير ، ويكون ما بعده تفسيراً له . فيكون مثل الهاء التى تظهر في (إن) إلا أنه ضمير مرفوع ، فلا يظهر ، فيصير الذى بعده مرفوعاً بالابتداء / والخبر . فتقول على صحة المسألة : كان غلامه زيد ضارب .

٤
٤٢٣

وجه ذلك القول أنه لما كان فصلاً بين (كان) وما عملت فيه بما يصلح أن يلى (كان) وقد عملت فيه أيضاً ، ولم يتباعد بين المقدم وما عمل فيه جاز ذلك فيه للتصرف فى الكلام . ولما كان قولك : كانت زيدا الحمى تأخذ فصلاً بينهما بما لا يصح أن يلى كان أصلاً امتنع ذلك البتة .

فأما تقديم عبد الله على (كان) فلا خلاف فيه .

ولكن لو قلت : عبد الله كان ثوبك المزينه علمه ناسجه معجب على أن عبد الله نصب بمعجب وهو خبر الأول والجملة خبر (كان) لكان هذا لا أن (فيه) خلافاً :

منهم من يجيزه ، ومنهم من ياباه ، وإياه ذلك مذهب من مذاهب الكوفيين ، ورأيت أبا العباس يجيزه فى باب من مسائل الفاعل ووجه من أباه أنه تفريق بين بعض الجملة ، وبعضها بامر طويل وكلام كثير ، وفيه لبس ، واشتباه .

وكان أبو العباس - رحمه الله - يوجه لجوازه وجهاً معناه :

أنه إذا كان يجوز بلا خلاف تقديم الجملة على كان وهى فى موضع الخبر ولا يضر ذلك مع البعد فليس بممتنع تقديم بعضها أيضاً والاعتماد فى ذلك على عامل متصرف ، و(كان) متصرفه ، فلا يمتنع تقديم شيء مما تعلق بها أو بمتعلقها عليها .

وعندى أنه لا يمتنع ذلك ولكن فيه ضعف ، لأن تقديم جميع الجملة لا يوقع لبساً ، ولا يخل بلفظه ، وليس كذلك تقديم البعض ويسهله قليلاً طلب ما تقدم لتامه بما تأخر . ثم عقد فصلاً لذكر التنبيه وآخر لذكر البديل وثالثاً لذكر الأخبار .

انظر ص ٦٩-٧٠

(١) المبرد يمنع أن يلى كان معمول خبرها سواء كان الخبر مفرداً أم جملة وقد ذكر الفارقى أن منهم من يجيز ذلك إذا كان الخبر مفرداً (انظر كلامه فى الصفحة السابقة)

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦ : (ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد تقدمت ، فجعلت الذى يعمل فيه الفعل الآخر يلى الأول وهذا لا يحسن لو قلت : كانت زيدا الحمى تأخذ ، أو تأخذ الحمى لم يجز وكان قبيحاً)

وقد أشار الناظم الى ذلك بقوله : ولا يلى العامل معمول الخبر . . .

وقد فصل الصبان القول فى ذلك فقال ج ١ ص ٢٩٢-٢٩٣

فما جاء من الضمير في هذا الباب قوله :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَلَى مُعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقَى الْمَسَاكِينَ^(١)

أضمر في ليس .

= (واعلم ان نحو : كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة ، لأن التركيب مشتمل على أربعة ألفاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف في الألفاظ الثلاثة بعده .

مثلا اذا قدمت (كان) فان ذكر بعده زيد فاما ان يتقدم الخبر أو معموله ، وان ذكر بعده آكلا فاما أن يتقدم الاسم أو المفعول .

وان ذكر بعده طعامك فاما أن يتقدم الاسم أو الخبر

وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد ، وآكلا كان طعامك زيد)

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٧٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥ ، ص ٧٣ على تقدير ضمير الشأن في (ليس) حتى لا يلى لعامل معمول خبره

وفي أمالي الشجري (٢ ص ٢٠٣-٢٠٤ : (ذكر أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب هذا البيت :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَلَى مُعْرَسِهِمْ ...

ذكره شاهدا على اضممار الشأن والحديث في (ليس) فنصب كل النوى بيلقى ، فخلت لذلك الجملة من ضمير ظاهر ، أو مقدر يعود على مرفوع (ليس) لأن ضمير الشأن لا يعود عليه من الجملة المخبر بها عنه ضمير ، لأن هذا المخبر عنه هو الخبر في المعنى وانما يلزم أن يعود على المخبر عنه ضمير من الجملة المخبر بها عنه اذا كان الخبر غير المخبر عنه كقولك : ليس زيد بكرمه أخوك ، فقولك : يكرمه أخوك حديث عن زيد ، والحديث غير المحدث عنه ، ولو رفعت كل النوى بليس لزمك أن تقدر ضميرا يعود اليه من الجملة تريد : وليس كل النوى يلقيه المساكين ، وحذف الضمير العائد من الخبر الى المخبر عنه ضعيف مبين لحذف العائد من الصفة الى الموصوف (

وهذا البيت لحמיד بن مالك الأرقط وكان معدودا في بخلاء العرب ، ونزل به قوم ، فأطعمهم

تمرا وقال :

باتوا وجلتنا البرنى بينهم كان أنيابهم فيها السكاكين
فأصبحوا والنوى على معرسهم وليس كل النوى يلقي المساكين

المعرس : المنزل الذي ينزله المسافر آخر الليل والتعريس النزول في ذلك الوقت .
يقول : أصبحوا وقد غطى النوى لكثرتة على منزلهم ، ولا يلقي المساكين أكثر النوى ، ولكنهم يأكلونه من الجهد والجوع

وانظر العيني ج ٢ ص ٨٢-٨٤ والخزانة ج ٤ ص ٥٨ وشرح المتنبي ج ٢ ص ٢٤٤

وقال الآخر :

هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي إِنْ ظَفِرْتُ بِهَا وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْدُولُ^(١)

وقال الفرزدق :

قَنَافِذُ هَدَاجُونَ حَوْلَ بَيُوتِهِمْ بَمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا^(٢)

فهذا وَجَهٌ ما ذكرت لك .

وتقول : الكائن أخاه غلامك كان زيدا يضرب ؛ كما تقول : عمرو كان زيدا يضرب^(٣) .

ولو قلت : غلامه كان زيد يضرب - كان جيذا أن تنصب الغلام بـيضرب ؛ لأنه كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٣٦ ، ص ٧٣ على تقدير ضمير الشأن في (ليس) والجملة بعده خبر عن (ليس) ولو لم يقدر الشاعر ضمير الشأن لرفع شفاء ونصب مبدول وصف امرأة يحبها وهي تهجره .

والبيت لهشام أخى ذى الرقة وانظر السيوطى ص ٢٤٠ وشرح القصائد السبع ص ٤٧٤

(٢) اسم كان ضمير الشأن ، و (عطية) مبتدأ (عودا) فعل ماضى والفه للإطلاق وفاعله ضمير عطية ومفعوله (اياهم) المتقدم وجملة (عودهم) خبر المبتدأ والجملة الكبرى (عطية عودهم) فى محل نصب خبر كان

وقال ابن هشام : يجوز أن يكون اسم كان ضميراً مستترا عائداً على ما الموصولة أى بسبب الأمر الذى كان هو عطية عودهم اياه وحذف العائد، لأنه ضمير منصوب .

القنافة : جمع قنفذ حيوان معروف يضرب به المثل فى سري الليل يقال : أسرى من قنفذ وهو خبر مبتدأ محذوف : أى هم قنافة .

هداجون : فعالون من الهدج بالاسكان ، والهدجان بالتحريك وهو السير السريع وفعله كضرب .

ويروى دراجون من درج الصبى والشيخ وفعله كدخل ومعناه : تقارب الخطو بمنزلة مشى الصبى . وعطية هو أبو جرير .

يقول : ان رعط جرير كالقنافة لمشيههم فى الليل للسرقة والفجور وان أبا جرير هو الذى عودهم ذلك .

البيت من قصيدة للفرزدق فى هجاء جرير فى ديوانه ص ٢١٢-٢١٥ وروايته هناك :

قنافة درامون خلف جحاشهم لما كان اياهم عطية عودا

وانظر الخزاعة ج ٤ ص ٥٧ ٤٨ والمغنى ٢ : ١٥٩

(٣) اسم كان ضمير مستتر فلم يلها معمول خبرها .

وكذلك لو قلت : غلامه كان زيد ضرب لكان جيّداً^(١) ؛ لأنّ (كان) بمنزلة ضرب .
ألا ترى أنّك تقول : ضارباً أخاك ضربت ، ورجلاً قائماً أكرمت . فهذا بمنزلة ذلك ،
ولو رفعت / الغلام لكان غير جائز ، لأنّه إضمار قبل الدّخّر^(٢) .

فإن قال قائل : فأنت إذا نصبت فقد ذكرته قبل الاسم .

قيل له : إذا قدّم ومعناه التأخير - فإنما تقديره والنية فيه أن يكون مؤخراً . فإذا كان
في موضعه لم يجوز أن يُنَوَّى به غير موضعه .

ألا ترى أنّك تقول : ضرب غلامه زيد ؛ لأنّ الغلام في المعنى مؤخّر ، والفاعل في الحقيقة
قبل المفعول^(٣) .

ولو قلت : ضرب غلامه زيدا كان محالاً ؛ لأنّ الغلام في موضعه . لا يجوز أن يُنَوَّى به
غير ذلك الموضع .

وعلى هذا المعنى تقول : « في بيته يؤتى الحكم^(٤) » ، لأنّ الظرف حدّه أن يكون بعد الفاعل .

وما لم يُسمَّ فاعله بمنزلة الفاعل ، وعلى هذا تقول : ضربته زيد ، وفي داره عبد الله ؛ لأنّ
هذا إخبار ، وحدّ المبتدأ أن يكون قبلهما .

[وحدّ الظرف أن يكون بعد المفعول به ، ومن ثمة جاز : لقيت في داره زيدا^(٥)] .

(١) تقديم خبر المتصرف من هذه الأفعال عليها جائز وكذلك تقديم مفعول أخبارها عليها إلا في
المنفى بما لأن (ما) لها صدر الكلام وجاء في القرآن قوله تعالى (أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون) (وانفسهم
كانوا يظلمون) فتقدم مفعول الخبر يؤذن بجواز تقدم الخبر

(٢) عاد على متأخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز

(٣) عاد على متأخر لفظاً لارتبة وهذا جائز

(٤) هذا مما زعمت العرب على السن البهائم قالوا : ان الأوبب التقطت ثمرة ، فاخترلسها
الشعلب ، فاكلها ، فانطلقا يختصمان الى الضب ، فقالت الأرنب : يا أبا الحسل فقال : سيمعا دعوت
قالت : أتيناك لنختصم اليك قال : عادلا حكمتما . قالت : فاخرج اليينا . قال : في بيته يؤتى الحكم ،
قالت : اني وجدت ثمرة قال : حلوة فكليها . قالت : فاخترلسها الشعلب . قال : لنفسه بغى
الخير . قالت : فلطمته . قال : بحق أخذت . قالت : فلطمني قال : حر انتصر . قالت فاقض
بيننا . قال : قد قضيت فذهبت أقواله كلها أمثالا . وانظر أمثال الميداني ج ٢ ص ٧٢

(٥) هذه الزيادة من شرح الخوارزمي لسقط الزند ص ١١٢ نقلا عن المقتضب من باب : مسائل
كان وأخواتها

قال الشاعر :

إِنْ تَلَقَّ يَوْمًا عَلَى عِلَّيْهِ هَرَمًا تَلَقَّ السَّاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا^(١)

ولو قلت : كان الكائن أخواه قائمين منطلقاً أبواه - كان جيّدا . أفردت الانطلاق بأبويه .

ويجوز في هذه المسألة : كان الكائن أخواه قائمان منطلقاً أبواه . إذا جعلت اسمه مستكناً في الكائن ، فـ (أخواه قائمان) / وإن كان ابتداء وخيرا - فموضعهما خبر ، كأنك قلت ؛ كان الكائن هو أخواه قائمان منطلقاً أبواه . يكون في الكائن اسمها . ولو قلت : منطلقان أبواه جاز ؛ لأنك أردت : كان هذا الرجل أبواه منطلقان ، فجعلت المنطلقين خبراً مقدماً^(٢) .

وتقول : كان زيد هو العاقل . تجعل (هو) ابتداء ، والعاقل خبره . وإن شئت قلت : كان زيد هو العاقل يا فتى ، فتجعل (هو) زائدة . فكأنك قلت : كان زيد العاقل .

ولأنما يكون هو ، وهما ، وهم ، وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات ؛ نحو : خير منه ، وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام .

(١) في أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٥٨-٥٩ : (اضممار الغائب مستعمل في الكلام على أربعة أوجه : ..

الثاني : توجيه الضمير الى مذكور بعده ورد في سياقة الكلام مؤخرا ورتبته التقسيم كقولك : ضرب غلامه زيد ، وأكرمتها اخسواك وكقولهم (في بيته يؤتى الحكم) وكقول زهير : ان تلق يوما على علته هرما (...)

البيت من قصيدة لزهير في مدح هرم بن سنان في الديوان ص ٣٣-٥٥ يريد : ان تلقه على قلة مال او عدم تلقه سمحا كريما ،

ويروى : من يلق يوما ...

(٢) جعل خبر كان جملة اسمية

وإنما زيدت في هذا الموضع ؛ لأنها معرفة ، فلا يجوز أن تؤكد إلا المعرفة (١) .
ولا تكون زائدة إلا بين اسمين لا يستغنى أحدهما عن الآخر ؛ نحو اسم كان وخبرها ،
أو مفعول ظننت وعلمت وما أشبه ذلك ، والابتداء والخبر ، وباب (إن) (٢) .
فمما جاء من توكيدها في القرآن قوله (وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) (٣) / وقال :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : (واعلم أن (هو) لا تحسن أن تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة
أو ما أشبه المعرفة مما طال ، ولم تدخله الألف واللام ، فصارع زيدا ، وعمرا نحو : خير منك ،
ومثلك وأفضل منك ، وشر منك .

كما أنها لا تكون في الفصل الا وقبلها معرفة أو ماضارعها .

كذلك لا يكون ما بعدها الا معرفة ، أو ماضارعها . لو قلت : كان زيد هو منطلقا كان قبيحا
حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة ، أو ماضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام (

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٤ (باب ما يكون فيه هو وأنت ، وأنا ونحن وأخوانهن فصلا .
اعلم أنهن لا يكن فصلا الا في الفعل ، ولا تكون كذلك الا في كل فعل الاسم بعده بمنزلة
في حال الابتداء ، واحتياجه الى ما بعده كاحتياجه اليه في الابتداء فجاز هذا في هذه الأفعال التي
الأسماء بعدها بمنزلة في الابتداء اعلاما بأنه قد فصل الاسم ، وأنه فيما ينتظر المحدث ، ويتوقعه
منه ما لا بد له أن يذكره للمحدث ، لأنك اذا ابتدأت الاسم فانما تبتدئه لما بعده . فاذا ابتدأت
فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لا بما منه والا فسد الكلام .

فمن تلك الأفعال : حسبت ، وخلصت ، وظننت ورأيت اذا لم ترد رؤية العين ، ووجدت اذا لم
ترد وجدان الضالة ، وأرى ، وجعلت اذا لم ترد أن تجعلها بمنزلة عملته ، ولكن تجعلها بمنزلة
صيرته خيرا منك وكان ، وليس ، وأصبح ، وأمسى (

وقال في ص ٣٩٥ ، واعلم أنها تكون في ان وأخواتها فصلا وفي الابتداء ولكن ما بعدها مرفوع
لأنه مرفوع قبل أن تذكر الفصل (

وانظر الحديث عن ضمير الفصل والخلاف فيه وشروطه في الانصاف ص ٤١٥-٤١٦ وأمال
الشجري ج ١ ص ١٠٧-١٠٨ وابن يعيش ج ٣ ص ١٠٩ وشرح الكافية للريضي ج ٢ ص ٢٢ والمغنى ج ٢
ص ١٠٤-١٠٦

(٣) الزخرف : ٧٦ وقريء في الشواذ (ولكن كانوا هم الظالمون) وذكر الجرمي ان
لغة تميم تجعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ، ويرفعون ما بعده على الخبر ، وقال أبو زيد :
سمعتهم يقرءون (تجلوه عند الله هو خير وأعظم أجرا بالرفع)

انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٧ وابن خالويه ص ١٣٦

وقال سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : « وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا
الباب اسما مبتدأ وما بعده مبنى عليه فكأنه يقول : أظن زيدا أبوه خير منه ، ووجدت عمرا
أخوه خير منه .

فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول : أظن زيدا هو خير منك وناس كثير من العرب
يقولون (وما ظلمناهم ولكن هم الظالمون) .

(إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ) (١) وقال : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا) (٢)
وقد يجوز أن تكون هذه التي بعد (تجدوه) صفة (٣) للهاء المضمرة ، وسندكرها في موضع
صفات المضمر مشروحاً إن شاء الله .

وقرأ بعضهم : (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ) جعل (هم) ابتداء و (الظالمون) خبره .

وَيُنشِدُ هذا البيت لقيس بن ذريح :

تَبْكِي عَلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ (٤)

والقوافي مرفوعة .

ولو قلت : كان زيد أنت خير منه ، أو : كان زيد أنت صاحبه - لم يجز إلا الرفع (٥) ،
لأن (أنت) لو حذفته فسد الكلام . وفي المسائل الأول يصلح الكلام بحذف هؤلاء الزوائد .
أما قراءة أهل المدينة (هؤلاء بناتى هن أطهر لكم) (٦) فهو نحن فاحش ، وإنما هي
قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربية (٧) .

(١) الأعراف : ١١٣ .

(٢) المزمل : ٢٠ - وقرئ في الشواذ بالرفع (ابن خالويه ص ١٦٤)

(٣) عبر عن التوكيد بالصفة وقد سبق له مثل هذا واستعمله سيبويه في كتابه كثير
وقد تكلم على توكيد الضمير المرفوع في الجزء الثالث ص ٢١٢ .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ على اللفظة التي تجعل كل ما كان فصلاً اسماً مبتدأ
وترفع ما بعده ، ولو جعله الشاعر فصلاً لنصب ما بعده

ورواية سيبويه : تبكى على لبنى وكذلك في مذهب الأغاني ج ٦ ص ٦٤
في معجم البلدان ج ٥ ص ١٨٨ : الملا : - بانفتح والقصر - هو المتسع من الأرض .
والبصريون يكتبونه بالالف وغيرهم بالياء . (انظر المقصور لابن ولاد ص ١٠١ وابن مالك
ص ٢٤٧ (تحفة المودود) وقد ذكر بعضهم أن الملا موضع بعينه .

والبيت لقيس بن ذريح من قصيدة في الأغاني
(٥) لم يصلح الضمير هنا لأن يكون ضمير فصل ، لأن من شرط ضمير الفصل أن يطابق
ما قبله في الخطاب والغيبة والتكلم
كذلك لا يصلح الضمير أن يكون توكيداً ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، فتعين
للابتداء لذلك

(٦) هود : ٧٨ بنصب أطهر من الشواذ (ابن خالويه ص ٦٠)

(٧) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : د وأما أهل المدينة فينزلون (هو) هاهنا بمنزلته بين
المعرفتين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع .

وإنما فسد ؛ لأنَّ الأول غير محتاج إلى الثاني .

ألا ترى أنَّكَ تقول : هؤلاء بناتى ، فيستغنى الكلام ، وفيما تقدّم إنما تأتى قبْل الاستغناء
لتوكيد المعرفتين / وتدلُّ على ما يجىء بعدها .

٤
٤٢٧

= وزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا وقال : احتبى ابن مروان فى هذه فى اللحن ،
فى البحر المحيط ج ٥ ص ٢٤٧ « وقرا الحسن ، وزيد بن على ، وعيسى بن عمر ،
وسعيد بن جبير ، ومحمد بن مروان (أظهر) بالنصب وقال سيبويه : هو لحن ، وقال أبو
عمرو بن العلاء : احتبى فيه ابن مروان فى لحنه . يعنى : تربيع ورويت هذه القراءة عن
مروان بن الحكم ، وخرجت هذه القراءة على أن نصب أظهر على الحال .
ف قيل : هؤلاء مبتدأ ، وبناتى هن مبتدأ وخبر فى موضع خبر هؤلاء وروى هذا عن المبرد .
وقيل : هؤلاء بناتى مبتدأ وخبر وهن مبتدأ ، ولكم خبره
والعامل قيل : المضمّر وقيل : هو لكم بما فيه من معنى الاستقرار ، وقيل : هؤلاء بناتى
مبتدأ وخبر و (هن) فصل و (أظهر) حال ، ورد بأن الفصل لا يقع الا بين جزئى الجملة ، ولا يقع
بين الحال وذى الحال «
وتأمل ما نسبته أبو حيان الى المبرد من الاعراب

هذا باب

الأخرف الخمسة المشبهة بالأفعال^(١)

وهي : **إِنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنْ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ .**

و(**إِنَّ**) و(**أَنَّ**) مجازهما واحد ؛ فلذلك عددناهما حرفاً واحداً .

والفرق بينهما يقع في باب مُفْرَد^(٢) لهما **إِنْ شَاءَ اللَّهُ** .

ف(**إِنَّ**) إنما معناها الابتداء ؛ **لَأَنَّكَ** إذا قلت : **إِنْ زيدا منطلق كان بمنزلة قولك : زيد**

منطلق في المعنى ، وإن غيَّرت اللفظ .

وكذلك **لَكِنْ** ، ولكنَّهما دخلتا لما أخبرك به .

أما (**إِنَّ**) فتكون صلة للقسم ؛ **لَأَنَّكَ** لا تقول : **والله زيد منطلق** ؛ لانقطاع المحلوف

عليه من القسم . فإن قلت : **والله إِنَّ زيدا منطلق اتصل بالقسم** ، وصارت (**إِنَّ**) بمنزلة اللام التي تدخل في قولك : **والله لزيد خير منك** (٣) .

و(**لَكِنْ**) للاستدراك وإن كانت ثقبلة عاملة بمنزلتها ، وهي مُخَفَّفة كما ذكرت لك

في باب العطف^(٤) . وإنما يُسْتَدْرَكُ / بها بَعْدَ النفي ، نحو قولك : ما جاءني زيد لكن عمرو .

ويقول القائل : ما ذهب زيد ، فتقول : لكن عمرا قد ذهب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ « باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء ٠٠ »

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٤٠

(٣) كلام المبرد صريح في أنه إذا وقعت (ان) في جواب القسم وجب كسر همزتها وإن لم يكن في خبرها اللام ونسب إليه الرضى في شرح الكافية أنه يجيز الفتح مع الكوفيين قال ج ٢ ص ٣٢٥ :

« وكذا كسرت في جواب القسم ، لأنه جملة لا محالة نحو : بالله أنك قائم ، وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين إذا لم يكن في خبرها اللام ، ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد » .

(٤) تقدم في الجزء الأول ص ١٢

ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يُستدرك بهما بعد الإيجاب ما كان مستغنياً ، نحو قولك : جاء زيد ، فأقول : لكنَّ عمراً لم يأت ، وتكلم عمرو لكنَّ خالد سكت .
فأمَّا الخفيفة إذا كانت عاطفة اسماً على اسم لم يحز أن يُستدرك بها إلا بعد النفي . لا يجوز أن تقول : جاءني عمرو لكنَّ زيداً ، ولكن : ما جاءني عمرو لكنَّ زيد .
فإن عطفت بها جملة - وهي الكلام المستغنى - جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب ؛ كما ذكرت لك . تقول : قد جاءني زيد لكنَّ عمرو لم يأتني .

وَأَمَّا (كَانَ) فمعناها التشبيه : تقول : كَانَ زيداً عمرو ، وَكَانَ أَخَاكَ الْأَسَدُ (١) .

و(لَعَلَّ) معناها التَّوَقُّعُ لِمَرْجُوٍّ أَوْ مَخُوفٍ ، نحو : لَعَلَّ زيدا يأتني ، وَلَعَلَّ العدوَّ يُدْرِكُنَا (٢) و(ليت) . معناها : التَّمَنَّى ؛ نحو : ليت زيدا أتانا (٣) .

فهذه الحروف مُشَبَّهَةٌ بِالْأَفْعَالِ . وَإِنَّمَا أَشَبَّهْتُهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ ، وَفِيهَا الْمَعْنَى مِنَ التَّرَجُّيِّ ، وَالتَّمَنَّى ، وَالتَّشْبِيهِ الَّتِي عِبَارَاتُهَا الْأَفْعَالُ ، وَهِيَ فِي الْقُوَّةِ دُونَ الْأَفْعَالِ ؛ وَلِذَلِكَ بُنِيَتْ أَوَاخِرُهَا عَلَى الْفَتْحِ كِبْنَاءِ الْوَاجِبِ الْمَاضِي .

٤
٤٢٩

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٤ . « وسألت الخليل عن (كان) فزعم أنها (ان) لحقتها الكاف للتشبيه ، ولكنها صارت مع ان كلمة واحدة . . » وانظر الخصائص ج ١ ص ٣١٧ وبين النحويين خلاف : هل تفيده (كان) تشبيه في كل كلام أو تفيده فيما إذا كان خبرها اسماً جامداً ؟ .

انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٢١ والاشباه ج ٣ ص ١٢٨ والمغنى ج ١ ص ١٦٢

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « ولعل وعسى طمع واشفاق »

ولام لعل الأولى زائدة عند البصريين أصلية عند الكوفيين

وانظر الخلاف في ذلك في الانصاف ص ١٣٥ - ١٣٩

وانظر في معانيها الرضى ج ٢ ص ٣٢١ - ٣٣٥ والمغنى ج ١ ص ٢٢٢ - ٢٢٣ وابن

يعيش ج ٨ ص ٨٥

في سيبويه ج ٢ ص ٣١١ : « وليت تمن » .

وهي تنصب الأسماء ، وترفع الأخبار ، فتشبه من الفعل ما قُدمَ مفعوله ؛ نحو : ضَرَبَ زيدا عمرو .

ولا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تنصرف^(١) . فيكون منها (يَفْعَل) ، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة ، والمصادر ؛ فلذلك لزمّت طريقة ؛ إذ لم تبلُغ أن تكون في القوة كما شبهت به . وذلك قولك : إن زيدا منطلق ، وإن أخاك قائم ، وكان القائم أخوك ، وليت عبد الله صاحبك .

فإن اجتمعت في هذه الحروف معرفة ، ونكرة فالذى يُختار أن يكون منهما اسمها المعرفة ؛ لأنها دخلت على الابتداء والخبر ، وقصّتها قصّة (كان) في ذلك^(٢) .

فأمّا التقديم والتأخير ، نحو : إن منطلق زيدا - فلا يجوز ؛ لأنها حرف جامد . لا تقول فيه : فَعَلَ ، ولا فاعِل ؛ كما كنت تقول في (كان) : يكون ، وهو كائن ، وغير هذا من الأمثلة . ولكن / إن كان الذى يليها ظرفاً فكان خبراً ، أو غير خبر جاز . وذلك : إن في الدار زيدا ، وإن في الدار زيدا قائم^(٣) .

٤
٤٣٠

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ « وزعم الخليل انها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيد الا أنه ليس لك أن تقول : كان أخوك عبد الله تريد : كان عبد الله أخوك ، لانها لاتصرف تصرف الافعال ، ولا يضم فيها المرفوع ، كما يضم في (كان) فمن ثم فرقوا بينهما ، كما فرقوا بين (ليس) و (ما) فلم يجروها مجراها .. »

وانظر الانصاف ص ١١٥ - ١١٩

(٢) انظر ص ٨٨-٨٩ من هذا الجزء

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ : « وتقول : ان بك زيدا مأخوذ ، وان لك زيدا واقف من قبل انك - اذا اردت الوقوف والاخذ لم يكن بك ، ولا لك مستقرين لعبد الله ، ولا موضعين . الا ترى أن السكوت لا يستغنى على عبد الله اذا قلت : لك زيد وانت تريد الوقوف ومثل ذلك : ان فيك زيدا لراغب .. »

وإنما جاز ذلك لأن الظروف ليس مما تعمل فيه (إن) لوقوع غيرها فيه .
 وإن قال قائل فقل : إن يقوم زيدا ؛ لأن (يقوم) ليس مما تعمل فيه (إن) - فإن هذا
 محال من وجهين :

أحدهما : أن (إن) مشبهة بالفعل ، فلا يجوز أن تلي الفعل ؛ كما لا يلي فعل فعلا ،
 وليس فيها ضمير فيكون بمنزلة : كاد يقوم زيد^(٢) ؛ لأن في (كاد) ضميرا حائلا بينها
 وبين الفعل .

والجهة الأخرى : أن (يقوم) في موضع قائم ، فلا يجوز أن يفصل بها بين (إن)
 واسمها ؛ كما لا يجوز أن يفصل بقائم .

فإن قال قائل : فقل : إن قام زيدا .

قيل له : هذا أبعد ، وذلك أن موضع الإخبار إنما هو للأسماء ؛ لأن الخبر إنما هو الابتداء
 في المعنى .

وإنما دخلت (قام) ها هنا كما دخلت على الصفات في مثل قولك : مررت برجل
 قائم ، ومررت برجل صالح . فتقول : مررت برجل قام ، وبرجل صالح .

وتقول : إن زيدا الظريف عاقل . فإن حذفنا عاقلا رفعت الظريف ، وذلك أن الخبر
 لا بُد منه^(٣) ، وله وضع الكلام / والصفة تبين ، وتركها جائز .

٤

٤٣١

(١) علل الرضى لقولهم : يتوسع في الظروف ما لا يتوسع في غيرها بقوله ج ١
 ص ١٠٠ : « لأن كل شيء من المحدثات فلا بد أن يكون في زمان ، أو مكان ، فصارت مع
 كل شيء كقريبه ، ولم تكن اجنبية منه ، فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالمحارم يدخلون
 حيث لا يدخل الاجنبى ، وأجرى الجار مجراه لمناسبة بينهما إذ كل ظرف في التقدير جار
 ومجرور والجار محتاج الى الفعل ، أو معناه كما احتياج الظرف »

(٢) في هذا المثال يجوز أن يكون (زيد) اسم كاد ويجوز أن يكون فاعلا ليقوم واسم كاد
 ضمير الشأن ويتعين تقدير ضمير الشأن في مثل قوله تعالى (من بعد ما كاد يزيغ قلوب
 فريق منهم) على قراءة يزيغ بالياء .

(٣) سيتكلم عن حذف خبر ان في ص ٤٤٨

وتقول : إِنَّ زيدا منطلق وعمره ، وإن شئت : وعمره .
فأما الرفع فمن وجهين ، والنصب من وجه واحد ، وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب ،
كما قال :

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(١)

وهذا على وجه الكلام ، ومجرّاه ؛ لأنك إذا عطفت شيئا على شيء كان مثله .
وأحد وجهي الرفع - وهو الأجود منهما - : أن تحمله على موضع (إن) ؛ لأن موضعها
الابتداء . فإذا قلت : إِنَّ زيدا منطلق ، فمعناه : زيد منطلق .

ومثل (إن) في هذا الباب (لكن) الثقيلة^(٢) .

ونظير هذا قولك : ليس زيد بقائم ولا قاعدا ، على الموضع . ومثله : خشت بصنره
وصدّر زيد^(٣) .

وعلى هذا قراءة من قرأ (فَاصْدَقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ)^(٤) حمله على موضع الفاء ، ولم
يحملة على ما عملت فيه .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٥ على العطف على اسم أن بالنصب

الجود - بفتح الجيم وسكون الواو : المطر الغزير .

قائل الرجز روبة في مدح عبد الله السفاح وأراد بالربيع ، والخريف ، والصيوف أمطار من
وفى البيت عكس التشبيه والأصل : أن يدى أبى العباس الربيع والخريف والصيوف
وانظر العيني ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٣ وديوانه ص ١٧٩ وذكر هناك على أنه مما نسب إليه مع
يبتين آخرين

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ « ولكن الثقلة في جميع الكلام بنزلة ان » .



وقد اعترض المبرد في نقده لسيبويه على عبارة سيبويه فقال :

قال محمد : فلو قال في العطف ، والابتداء والقطع لم ينكر ولكن قال في جميع
الكلام ، وليس كما قال ، لأن اللام تدخل في خبر ان ، ولا تدخل في خبر لكن . وذلك
قولك : ان زيدا لمنطلق ، ولا يجوز : لكن زيدا لمنطلق .

وقد رد ابن ولاد على المبرد انظر الانتصار ص ١٤١ - ١٤٢

(٣) تقدمت هذه الجملة وشرحها (انظر تعليق ص ٧٣)

(٤) سورة المنافقين تقدمت هذه الآية في الجزء الثاني ص ٣٣٩ وسيكررها مرتين في هذا
الجزء .

وقرئت هذه الآية على وجهين : (إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)^(١) بالنصب ، والرفع في الرسول .

ومثل ما يُحمل على الموضع قوله :

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِجْ فَلَمْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَ^(٢)

وقال الآخر :

أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا^(٣)

والوجه الآخر في (الرفع إن زيدا منطلق ، وعمرو : أن يكون محمولا على المضمر في منطلق . وهذا أبعد الوجهين ، إلا أن تؤكد فيكون وجها جيدا مختارا ؛ نحو : إن زيدا منطلق هو وعمرو^(٤) .

* * *

(١) التوبة : ٣ - والقراءة بنصب (ورسوله) من الشواذ في الاتحاف ص ٢٤٠ : وروى زيد عن يعقوب النصب عطا على اسم ان وليس من طرفنا .

وفي البحر المحيط ج ٥ ص ٦ : وقرأ ابن أبي اسحق ، وعيسى بن عمر ، وزيد بن علي (ورسوله) بالنصب عطا على لفظ اسم ان ، وأجاز الزمخشري ان ينتصب على أنه مفعول معه ،

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٣٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥ على العطف على الموضع حمل غدا على موضع اليوم ، لأن معنى تلاقيننا من اليوم ، وتلاقينا اليوم واحد والبيت لكعب بن جعيل على ما في سيبويه وانظر الأبيات المشككة ص ٩١

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٥ : « فاماما حمل على الابتداء فقولك :

ان زيدا ظريف وعمرو ، وان زيدا منطلق وسعيد . فعمرو ، وسعيد يرتفعان على وجهين : فأحد الوجهين حسن والآخر ضعيف

فاما الوجه الحسن : فان يكون محمولا على الابتداء ، لأن معنى ان زيدا منطلق : زيد منطلق و (ان) دخلت تأكيدا كأنه قال : زيد منطلق وعمرو . وفي القرآن مثله (ان الله برىء من المشركين رسوله)

واما الوجه الآخر الضعيف : فان يكون محمولا على الاسم المضمر في المنطلق ، والظريف فاذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وان زيدا ظريف هو وعمرو ، ونريد أن نبين المعطوف عليه في أول وجهي الرفع عند سيبويه والمبرد وهل العطف من عطف المفردات أو من عطف الجمل ؟

ونقول : إنَّ زيدا منطلق الظريف ، وإنَّ زيدا يقوم العاقل ، الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان .

فالرفع من وجهين :

أحدهما : أن تجعله بدلا من المضمرة في الخبر .

والوجه الآخر : أن تحمله على قطع وابتداء .

والنصب من وجهين :

أحدهما : أن تتبعه زيدا .

الذي يظهر لي أنه من عطف المفردات وأن المعطوف عليه هو محل اسم أن قبل دخولها وكلام المبرد هنا : أن تحمله على موضع (ان) لا يمكن حمله على ظاهره لأن (ان) وحدها ليس لها محل فيحمل عليه ويؤيد ذلك أنه عبر عن هذا في الكامل بقوله : ج ٣ ص ٢٠٢ : « أن تحمل عمرا على الموضع لأنك إذا قلت : ان زيدا منطلق فمعناه : زيد منطلق ، فرددته على الموضع ومثل هذا : لست بقائم ولا قاعدا ٠٠ » فجعل المبرد هذا العطف مثل قوله لست بقائم ولا قاعدا وقول الشاعر :

فلسنا بالجبال ولا الحديد

يقطع بأنه معطوف على محل اسم (ان) وأنه من عطف المفردات ويقول ابن يعيش ج ٨ ص ٦٧ . « ويجوز الرفع بالعطف على موضع (ان) لأنها في موضع ابتداء . وتحقيق ذلك أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر لتحقيق مؤداه وتأكيده من غير أن تغير معنى الابتداء صار المبتدأ كالملفوظ به ، وصار ان زيدا قائم ، وزيد قائم في المعنى واحدا فجاز لذلك الأمران : النصب ، والرفع

فالنصب على اللفظ والرفع على المعنى وقول صاحب الكتاب : ولأن محل المكسورة ، وما عملت فيه الرفع جاز في قولك : ان زيدا ظريف وعمرا أن ترفع المعطوف ليس بسديد لأن (ان) وما عملت فيه ليس للجميع موضع من الاعراب ، لأنه لم يقع موقع المفرد وإنما المراد موضع (ان) قبل دخولها على تقدير سقوط (ان) وارتفاع ما بعدها بالابتداء . »

وقال الرضى ج ٢ ص ٣٢٨ : « فالأولى أن يقال : العطف بالرفع على اسمها وحده » . وفي الخزائن ج ٤ ص ٣١٨ - ٣١٩ : « وكون هذا عند سيبويه من عطف الجمل لا من عطف المفردات هو صريح كلامه . قال الشاطبي : والذي عليه الأكثر أن الرفع في المعطوف على الابتداء هو استئناف جملة معطوفة على أخرى هو الأظهر من كلام سيبويه ونقل عن الأخفش ، والفراء ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي في غير الإيضاح وابن أبي العافية والشلوبين في آخر قوله ، وجماعة من أصحابه .

ومنهم من جعل ذلك عطف حقيقة من باب عطف المفردات وان قولك : ان زيدا قائم . وعمرو عطف فيه عمرو على موضع زيد وهو الرفع ، كما عطف على موضع خبر ليس في نحو قوله : فلسنا بالجبال ولا الحديد ٠٠٠ وتأول بعضهم عليه كلام سيبويه ٠٠ »

والآخر : أن تنصبه بفعل مضمر على جهة المدح . وهذا الفعل يُذكر إضماره في موضعه (١) إن شاء الله.

والآية تُقرأ على وجهين : (قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَافُ الْغُيُوبِ) بالنصب والرفع (٢) .
فَأَمَّا (كَأَنَّ) و (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) إذا قلت : كَأَنَّ زيدا منطلق وعمرو ، ولَيْتَ زيدا يقوم وعبدُ الله - فكلُّ ما كان جائزا في (إِنَّ) و (لَكِنَّ) من رفع أو نصب - فهو جائز في هذه الأحرف إِلَّا الْحَمْلَ على موضع الابتداء . فإنَّ هذه الحروف خارجة من معنى الابتداء ؛ لَأَنَّكَ إذا قلت : (لَيْتَ) ، فَإِنَّمَا تَتَمَنَّى ، و (كَأَنَّ) للتشبيه ، و (لَعَلَّ) للتوقع . فقد زال الابتداء ، ولم يجز الحَمْلُ عليه (٣) .

٤
٤٣٣

(١) سيأتي في ص ٦٠١ .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ « باب ما ماتستوي فيه الحروف الخمسة » . وذلك قولك :
ان زيدا منطلق العاقل اللبيب .

فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين .
على الاسم المضمر في منطلق كأنه بدل منه ، فيصير كقولك : مررت به زيد اذا أردت جواب بمن مررت ؟ فكانه قيل له من ينطلق ؟ فقال العاقل اللبيب وان شاء رفعه على مررت به زيد اذا كان جواب من هو ؟ فتقول زيد كأنه قيل له من هو ؟ فقال العاقل وان شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب .

وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين (قل ان ربى يقذف بالحق ع لام الغيوب) وعسلام الغيوب » وانظر الكامل ج ٣ ص ٢٠٣ - ٢٠٤

وفى ابن يعشى ج ٨ ص ٦٨ : « وقد أجرى الزجاج الصفة مجرى المعطوف يريد صفة الاسم المنصوب بأن . وذلك أن سيبويه ومن يرى رأيه كان يجوز العطف على موضعه بالرفع ولا يجوز ذلك فى الصفة .. » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٢٩

وقراءة علام الغيوب بالنصب من الشواذ (ابن خالويه ص ١٢٢)
والآية فى سبأ : ٤٨ -

فى البحر المحيط ج ٧ ص ٢٩٢ : « قرأ الجمهور علام الغيوب بالرفع فالظاهر أنه خبر ثان وهو ظاهر قول الزجاج .. وقال الزمخشري رفع محمول على محل (ان) واسمها أو على المستكن فى يقذف أو هو خبر مبتدأ محذوف -

أما الحمل على محل ان واسمها فهو غير مذهب سيبويه وليس بصحيح عند اصحابنا .. وقرأ عيسى ، وابن أبى اسحق ، وزيد بن على ، وابن أبى عتبة وأبو حيوة ، وحرب عن طلحة علام الغيوب بالنصب فقال الزمخشري صفة لربى وقال أبو الفضل الرازى وابن عطية بدل وقال الحوفى : بدل أوصفة وقيل : نصب على المدح » .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٨٦ : « واعلم أن (لعل) و (كان) و (ليت) ثلاثهن يجوز فيهن جميع ماجاز فى (ان) الا أنه لا يرفع بعدهن شئ على الابتداء . ومن ثم اختار الناس لَيْتَ زيدا منطلق ، وعمرا ، وقبح عندهم أن يحملوا (عمرا) على المضمر حتى يقولوا هو . ولم تكن (ليت) واجبة ، ولا (لعل) ، ولا (كان) ، فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب فى موضع التمنى فيصيروا قد ضموا الى الأول ما ليس على معناه بمنزلة (ان) و (لكن) بمنزلة (ان) » .

هذا باب

من مسائل باب (كان) وباب (إن)

في الجمع والتفرقة

تقول : إنَّ القائم أبوه منطلقاً جاريته . نصبت القائم بـ (إنَّ) ، ورفعت الأب بفعله وهو القياس ، ورفعت (منطلقاً) لأنها خبر (إنَّ) ، ورفعت (الجارية) بالانطلاق . ويجوز أن تكون (الجارية) مرفوعة بالابتداء ، وخبرها (منطلقاً) ، فيكون التقدير : إنَّ القائم أبوه جاريته منطلقاً ، إلا أنَّك قدّمت وأخّرت .

فإن جعلت هذه المسألة في باب (كان) قلت على القول الأول : كان القائم أبوه منطلقاً جاريته .

وعلى القول الثاني : منطلقاً جاريته ؛ لأنك تريد : كان القائم أبوه جاريته منطلقاً .

وتقول : إنَّ القائم وأخوه قاعدٌ . فترفع (الأخ) بعطفك إياه على / المضمر في قائم فهذا جائز . والوجه - إذا أردت أن تعطفه على مضمر مرفوع :- أن تؤكد ذلك المضمر فتقول : إنَّ القائم هو وأخوه قاعدٌ . وإنما قلت (قاعد) لأنَّ الأخ لم يدخل في (إنَّ) . وإنما دخل في صلة القائم فصار بمنزلة قولك : إنَّ الذي قام مع أخيه قاعد .

ونظير هذا قولك : إنَّ المتروك هو وأخوه مريضين صحيح^(١) ، وإنَّ المختصم هو وزيد جالس .

(١) من مسائل الفارقي - قال في ص ٧٠ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة : أن يكون المتروك اسم (ان) . وفيه ضمير قام مقام الفاعل ، وقوله (هو) تأكيد للمضمر ، وأخوه عطف على انضمير بعد تأكيده ، لأن ضمير الفاعل إذا استتر ، وعطف عليه كان أحسنه أن تأتي بالتأكيد أولاً ، ثم تعطف عليه لشدة اتصاله بالفعل والا كنت كأنك عطفت على الفعل والضمير . فإذا أكدت بأن ذلك ، فلم يتوجه القول إلى أنك عاطف عليهما . »

ولو أردت أن تدخل في (إن) الأخ لقلت : إن المتروك مريضاً وأخاه صحيحان . وإن
المخاصم عمرا ، وأخاه قائمان .
فعلى هذا تلخيص هذه المسائل . وإنما حالها في (كان) و(إن) . في الاحتياج والاستغناء :
حال الابتداء .

ونقول : إن زيدا كان (منطلقاً) . نصبت (زيدا) بإن . وجعلت ضميره في . (كان) ،
و(كان) وما عملت فيه في موضع خبر (إن) .

وإن شئت رفعت منطلقاً . فيكون رفعه على وجهين :

أحدهما : أن تجعل (كان) زائدة مؤكدة للكلام : نحو قول العرب :

ولدت فاطمة بنت الخرشب^(١) الكلمة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم : على إلغاء (كان) .
ومثله قول الفرزدق :

/ فكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيران لنا كانوا كرام^(٢)

٤
٤٣٥

= و (مريضين) حال منهما ، و (صحيح) خبران ، و (مريضين) هو آخر صلة المتروك فهذا
بيان الوجه الذي حمله أبو العباس عليه .

ويجوز فيه حذف (هو) على ضعف ، لأنه ضمير مرفوع ، فيسوغ العطف عليه وإن لم يؤكد ، وفي
ذلك قبح ، وأحسنه إذا تباعد ما بينهما .

ويجوز أن تنصب الأخ على معنى مع فتقول :

إن المتروك وأخاه مريضين صحيح . على نحو قولك : ما صنعت وأخاك ؟

فإن جعلت الأخ مشاركا في أن قلت : إن المتروك وأخاه صحيحين مريضان (في الأصل
مريض) . كأنك قلت : إن اللذين تركا في حال الصحة هما الآن مريضان » ثم ذكر نظيرا لهذه
المسألة وطرفا من الاخبار عن ألفاظ المسألة .

(١) هي فاطمة بنت الخرشب الانمارية التي ولدت الكلمة وهم :

الربيع الكامل ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاط ، وأنس انقوارس ، انظر جمهرة الأنساب
ص ٢٥٠ ، والمعارف لابن قتيبة ص ٣٧ وابن يعيش ج ٧ ص ١٠٠ وشرح المفضليات للأنباري
ص ٢٩ ، ص ٣٦٢ .

(٢) البيت في سيبويه ج ١ ص ٢٨٩ .

وفي نقد المبرد لسيبويه رأى أيضا أن (كان) في بيت الفرزدق غير زائدة

والقوافي مجرورة . وتأويلُ هذا سقوط (كان) على (وجيران لنا كرام) في قول النحويين
أجمعين .

وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان) . وذلك أنَّ خبر (كان) (لنا) ، فتقديره :
وجيران كرام كانوا لنا .

وقوله (كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) ، إنما معنى (كان) هاهنا التوكيد . فكأنَّ
التقدير - والله أعلم : كيف نكلِّم من هو في المهد صبيًّا . ونصب صبيًّا على الحال . ولولا

= فقال : « قال محمد : ولا حجة له في هذا البيت ، لانه يجوز ان يكون (لنا) خبر (كان) .
كانه قال : وجيران كانوا لنا كرام » .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار فقال :

قال احمد : اذا كانت (لنا) من صلة جيران معلقة بها ، فليس يجوز ان يكون خبرا لكان .
مثال ذلك أنك لو قلت : مررت برجل راغب فينا كان لم يجر أن تجعل (فينا) وهو معلق براغب
خبرا عن (كان) وكذلك مررت برجل نازل علينا كان .

فان جعلت علينا ، وفينا ، ولنا خبرا عن (كان) فهو سوى ذلك المعنى ولم تكن الرغبة ،
ولا النزول علينا ، ولا المجاورة لنا . وكأنك قلت : مررت برجل راغب ، ولا تذكر فيمن رغب ؟ ثم
قلت : كان فينا ، كما تقول : كان معنا ، وكذلك نازل وما أشبهه مما يقتضى حرفا من الحروف ،
وكانه قال في البيت : وجيران ولم يبين لمن هم جيران ؟

ثم قال : كانوا لنا : أى كانوا نملكهم . وهذا المعنى غير ماذهب اليه الشاعر ، وهو متكلف .
انظر الانتصار ص ١٤٣ - ١٤٤ - وقد ردد الأعلام كلام ابن ولاد ورد عليه البغدادى بأن اللام
للاختصاص لا للملك .

فهذا ما يراه المبرد في كتابيه ولكن الزجاج ينقل عن المبرد زيادة (كان) في بيت الفرزدق
كما ذكره البغدادى في الخزائن ج ٤ ص ٣٨ فقال « وقد نسب الزجاج في تفسيره زيادة
(كان) في البيت الى المبرد ونقل عنه غلطة لم يغلظها أصاغر الطلبة قال - عند قوله تعالى
(انه كان فاحشة ومقتا) - : قال محمد بن يزيد جائز أن تكون (كان) زائدة ، فالمعنى على هذا :
انه فاحشة ومقت ، وأنشد في ذلك قول الشاعر

فكيف اذا حللت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام

وهذا غلط من أبى العباس ، لأن (كان) او كانت زائدة لم تنصب خبرها . انتهى
وهذا نقل شاذ وكلهم أجمعوا على أن زيادة (كان) في البيت إنما قال بها سيبويه لكن
الزجاج تلميذ المبرد وهو أدري بمذهب شيخه - والله أعلم -

ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس ، ولا دلّ الكلام على أنّه تكلم في المهدي ؛ لأنّك تقول للرجل : كان فلان في المهدي صبيّاً . فهذا ما لا ينفكّ منه أحد أنّه قد كان كذا ثمّ انتقل ، وإنّما المعنى : كيف نكلّمه وهو الساعة كذا (١) .

والوجه الآخر في جواز الرفع في قولك : (إنّ زيدا كان منطلقاً) على أنّ تضرر المفعول في (كان) وهو قبيح (٢) / كأنّك قلت : إنّ زيدا كأنه منطلق . وقبحه من وجهين :

= وتجوز المبرد زيادة (كان) في الآية مع نصب خبرها خطأ ظاهر قال ابن السيد في أبيات المعاني : كان أبو العباس محمد بن يزيد المبرد يمتنع من زيادة (كان) في البيت ، ويقول : إنما تلغى إذا كانت مجردة لا اسم لها ولا خبر ٠٠٠ . كيف : استفهام وفيه معنى التعجب وعاملها فعل محذوف يقدر بعدها : على أي حال أكون إذا مررت ٠٠

وجواب (إذا) محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتاء في مررت أورأت للمتكمم بدليل قوله : لنا . البيت من قصيدة للفرزدق في مدح هشام بن عبد الملك في الديوان ص ٨٣٥ - ٨٤٠ وانظر الخزائن ج ٤ ص ٣٧ - ٤٠ والعيني ج ٢ ص ٤٢ - ٤٧ والمفني ج ١ ص ٢٢٢ والثسيوطي ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(١) في ابن يعيش ج ٧ ص ١٠٠ « ومنه قوله تعالى (كيف تكلم من كان في المهدي صبيّاً) والمراد : كيف تكلم من في المهدي . ولو أريد بها معنى المضى لم يكن لعيسى - عليه السلام - في ذلك معجزة ، لأنه لا اختصاص له بهذا الحكم دون سائر الناس » وانظر شرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٣ والروض الأنف ج ١ ص ٢٢٧ - ٢٢٨ . وفي البحر المحيط ج ٦ ص ١٨٧ « كان : قال أبو عبيدة زائدة وقيل تامة وينتصب صبيّاً على الحال في هذين القولين . وانظروا أنها ناقصة ، فتكون بمعنى صار ، أو تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي ، ولا يدل ذلك على الانقطاع ، كما لم يدل في قوله (وكان الله غفوراً رحيماً) وفي قوله (ولا تقرّبوا الزنا انه كان فاحشة) والمعنى : كان وهو الآن على ما كان ، ولذلك عبر ببعض أصحابنا عن (كان) هذه بأنها ترادف لم يزل) .

الآية في سورة مريم : ٢٩ في أصل المقتضب : معنى كان هنا التوحيد في الأضداد لابن الأنباري ص ٥٠ : معناه : من يكون في المهدي ، فكيف نكلّمه ، فصلح الماضي في موضع المستقبل لبيان معناه

(٢) في الأشباه ج ١ ص ٢٩٦ : « نقض الغرض قال ابن جنى : حذف خبر (كان) ضعيف في القياس وقلما يوجد في الاستعمال .

فان قلت : خبر (كان) يتجاوزه شيثان : أحدهما : خبر المبتدأ لأنه أصله . والثاني : المفعول به ، لأنه منصوب بعد مرفوع . وكل واحد من خبر المبتدأ ، والمفعول به يجوز حذفه .

قيل : إلا أنه قد وجد فيه مانع من ذلك وهو كونه عوضاً عن المصدر ، فلو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت من أجله وكان نحواً من ادغام الملحق ، وحذف المؤكد
وباب نقض الغرض في الخصائص ج ٣ ص ٢٣١ وليس فيه هذا النص الذي ذكر هنا ونقل ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٣٢١ - ٣٢٢ جواز حذف خبر (كان) وحده وانظر البحر

أحدهما : حذفُ هذه الهاء . كقولك : إن زيدا ضرب عمرو ، وليس هذا من مواضع حذفها ، وسنذكر ما حذفها فيه أحسن من إثباتها ، وما يجوز من الحذف وليس بالوجه ، في موضعه^(١) إن شاء الله .

وقُبْحُها من الجهة الأخرى : أنك تجعل (منطلقاً) هو الاسم وهو نكرة ، وتجعل الخبر الضمير وهو معرفة ، فلو كان : (إن زيدا كان أخوك) كان أسهل ، وهو مع ذلك قبيح لحذف الهاء .

فأما قولهم : كاني أخوك ، وكنت زيدا - فمحال إن أردت به الانتقال ، وأنت تعني أخاه في النسب . ولكن لو قلت : كنت أخاك ، أي : صديقك ، وأنا اليوم عدوك ، وكنت زيدا ، وأنا الساعة عمرو ، أي : غيرت اسمي - كان جائزا .

$\frac{4}{437}$

وجائز أن تقول : كنت أخاك وإن كان أخاه/ الساعة ، تريد أن تعلمه ما كان ، ولا تُخبر عن وقته الذي هو فيه لعلَّ المخاطب ذاك ، ولأنَّ للقاتل - إذا كانت الأخبار حقاً - أن يخبر عنها بما أراد ، ويترك غيره . فمن ذلك قول الله (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا) ^(٢) (وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا) ^(٣) . فقَوْلُ النحويِّينَ والمفسِّرينَ في هذا واحد ، إنَّ معناه - والله أعلم - : أنَّه خبرنا بمثل ما يُعرف من فضله ، وطوله ، ورحمته ، وغفرانه ، وأنَّه علام الغيوب قبل أن نكون . فعلمنا ذلك ، ودلَّنا عليه بهذا وغيره .

ومثل ذلك قوله : (وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ) ^(٤) ونحن نعلم أنَّ الأمر أبداً لله .

= المحيط ج ٦ ص ١٤٣ - ١٤٤ والرضى ج ٢ ص ٢٧٢ والمغنى ج ٢ ص ١٥٩ والهمع ج ١ ص ١١٦ .

ومن حذف خبر كان وحده الحديث : عن عائشة رضي الله عنها إنها قالت : فربما قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : كان لم يكن في الدنيا امرأة الا خديجة ، فيقول : انها كانت وكانت ، وكان لي منها ولد .

- (١) تقدم حديث عنه في الجزء الثاني ص ٣٤٢ الجزء الثالث ص ١١٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ .
- (٢) النساء : ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢ - الفرقان : ٧٠ - الأحزاب : ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣ - الفتح : ١٤ .
- (٣) النساء : ١٤٨ .
- (٤) الانفطار : ١٩ .

ذكر أبو حيان في البحر المحيط أن (كان) تفيد الاستمرار في آيات كثيرة :

وتقول : كان القائمُ القاعدُ أبواه إليه منطلقاً جاريته .

٤
٤٣٨

رفعت انقائم بـ (كان) . ورفعت (القاعد) بالقائم ، ورفعت (أبويه) بالقاعد ، ولولا قولك إليه لم تجز المسألة ؛ وذلك أنَّ تقديرها : كان الذي قام الرجل/ الذي قعد إليه أبواه . فلا بُدَّ من ضميرين يرجع أحدهما إلى الألف واللام في قاعد ، والآخر إلى الألف واللام في القائم .

وتقول : إنَّ الراغب فيه أبواه كان زيدا . وإنَّ زيدا كان الراغب فيه أبواه ضاربه .

ولو قلت : كان عبدُ الله زيدٌ يضربه - جعلت أيَّهما شئت فاعلا .

ولو قلت : كان عبدُ الله زيدٌ ضاربه ، فجعلت الضارب زيدا كان جيِّدا . فإنَّ جعلت الضارب عبد الله قلت : ضاربه هو ؛ لأنَّ ضاربا اسم ، فإذا جرى صفة أو حالا أو خبراً لغير من هو له - فلا بُدَّ من إظهار الفاعل والخبر فيه .

والفعل يحتمل أن يجرى على غير من هو له ؛ لما يدخله من الضمير المبين عمَّن هو له .

ألا ترى أنَّك تقول : زيد تكرمه فيكون جيِّدا ، ولو قلت : زيد مكرمه ، فتضعه في موضع تكرمه لم يجز حتى تقول : (أنت) وكذلك : عبد الله زائرنا أنا . وتفسير هذا ، وإجراء المسائل / مستقصى في باب الابتداء (١) إن شاء الله .

٤
٤٣٩

وتقول : إنَّ أَفْضَلَهُمُ الضاربَ أخاه كان زيدا (٢) .

= (كنتم خير أمة أخرجت للناس) البحر ج ٣ ص ٢٨ .

(ان الله كان عليكم رقيبا) البحر ج ٣ ص ١٥٩ .

(ان الله كان عليهما حكيمًا) البحر ج ٣ ص ١٨٧ .

(انه كان فاحشة ومقتا) البحر ج ٣ ص ٢٠٩ .

(ان كيد الشيطان كان ضعيفا) البحر ج ٣ ص ٢٩٦ .

(وكانوا بآياتنا يجهلون) البحر ج ٧ ص ٤٩٠ .

(وكان الله غفورا رحيما) البحر ج ٦ ص ١٨٧ .

(١) باب الابتداء وهو باب الاخبار بالالف واللام تقدم في الثالث ص ٨٩ وذكر مسألة

ابرار الضمير في ص ٩٣ ، وأعاد ذلك في ص ٢٦٢ وسيكرره في هذا الجزء ص ٤٥٠ ويحيل على باب الاخبار .

(٢) من مسائل الفارقي قال في ص ٧١ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : في تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة :

أن يكون في أفضلهم النصب ، والرفع ، وفي الضارب النصب والرفع وفي أخاه النصب والرفع وفي زيدا النصب ، والرفع .

فنصب (أفضل) على وجهين ، ورفع على وجه واحد .

- = ونصب الضارب على ثلاثة أوجه ، ورفع على أربعة أوجه .
 • ونصب أخاه على ثلاثة أوجه ، ورفع على ثلاثة أوجه .
 • ونصب زيدا على ثلاثة أوجه ، ورفع على أربعة أوجه .
 فقد صار في المسألة اثنان وعشرون وجها :

بيان الوجوه التي تقدمت

إذا نصبت (أفضلهم) فأحد وجوه النصب : أن يكون اسم (ن) وهو الأظهر فيها والوجه الآخر : أن يكون خبر (كان) تقدم عليها ويكون في أن ضمير المجهول وإذا رفعته فعلى أنه مبتدأ وخبره (كان) وما بعدها ، وفي (أن) مجهول مضمّر

وإذا نصبت الضارب فأحد وجوهها : أن تجعله وصفا لأفضلهم .
 والثاني : أن تجعله خبرا لكان تقدم عليها ، وترفع (زيدا) على هذا الوجه .
 والثالث : أن تجعله بدلا من أفضلهم . وكل ذلك جائز . وهذا الوجه كان بعضهم ياباه ، ويأبى أن يبدل مبتدأ من مبتدأ ، وما أرى بالبدل من ذلك بأسا ، كما لا بأس بذلك في الخبر . فتبدل خبرا من خبر . وذلك مجمع على جوازه .

وإذا رفعته فعلى أن أحد الوجهين : يكون وصفا لأفضل في الحال الذي ترفع أفضلهم .
 والوجه الآخر : البدل منه (والثالث : أن يكون خبرا لأفضلهم على أن يكون (كان) زائدة .
 و (زيد) بدلا من أفضلهم ، أو عطف بيان ، ولا يجوز أن يكون (كان) وصفا للآخ ، ولا الضارب ، لأن الفعل لا يكون وصفا لمعرفة إذ هو نكرة .
 وعندى أن العامل حينئذ يكون في الحال ضارب لأنه لا يعمل فيها إلا فعل ، أو معنى فعل ولا يعمل (أن) في الحال ، كما يعمل هذا .

وقد سأل أبو العباس - رحمه الله - نفسه : هل يكون (كان) على هذا الوجه حالا ، فيكون (أفضل) اسم أن و (الضارب) الخبر ، و (كان) حالا ، فمنع من ذلك على رايه ، وأجازه على رأى أبى الحسن الأخفش ، لأنه يرى أن يجعل الماضي حالا ، وضعفه من قبل أن الحال تكون بلفظ الفعل المضارع . تقول : مررت بزید يقوم ، أى : قائما ، ولا تقول : مررت بزید قام .
 وهذا هو عندى كما ذكر في ضعف وقسوع الماضي في موضع الحال .

فأما أن يمتنع من ذلك البتة ، فلا ينبغي أن يقال به ، لأن له وجها يجوزه وهو أن يقدر معه (قد) كأنك قلت : مررت بزید قد قام ، كما قال - عز وجل - (أو جاءوكم حصرت صدورهم) وهو تقديره : قد حصرت صدورهم فإذا قدر معه (قد) قلبته الى الحال عن الماضي . وكان نظير لم يقم فى أن (لم) تدخل على المضارع ، فتقلبه الى الماضي ، وكذلك أن قمت قمت ، دخلت (أن) على الماضي فقلبته الى المستقبل وقد زعم أبو العباس أنه ليس كون الماضي حالا ككون أن قمت قمت وكذلك لم يقم ، لأن (أن) و (لم) حرفان يغيران وليس في الماضي حرف بغيره .

وهذا عندى فاسد بما بينا من أن مع الماضي أيضا حرفا مقدرا يقلبه والمقدر كالمذكور مع قيام الدليل عليه ، فلا فرق بينهما إلا بمقدار أن أحدهما مقدر محذوف قد دل عليه .
 ومنع من الحال في حصرت صدورهم ، وقال : هو على الدعاء مثل : قطع الله يده .

وهذا عندى وجه لا يمنع من التأويل عليه ، وليس جواز هذا مما يمنع من الآخر الذى نصرناه .
وليس سبيل من صح عنده فى المسألة وجه أن يقطع على فساد غيره ، وأن لا وجه سواء .
ونظير هذا قولك . مررت برجل معه صقر صائدا به غدا .

فنحن نعلم أن فعل غدا لا يكون حالا لفعل واقع اليوم من أجل أن الحال ظرف للفعل ، ولكننا
جوزنا ذلك لحسن تأويله . كأنه قال : مررت برجل معه صقر مقدرًا به الصيد غدا ، فيكون
قوله مقدرًا هو الحال . ولكن وقع (صائدا) موقعه ، فصرنا ننصبه بأنه حال على هذا الوجه
الذى ذكرنا . فكذلك مررت بزيد قام . يتوجه أن يكون معناه : قد قام فقلبته (قد) إلى الحال .
ويتوجه أن يكون مقدر كأنك قلت : مررت بزيد مختصا بالوصف أنه قام فى الماضى ، فيكون
مختصا هو الحال التى وقع فيها هذا الفعل ، ويكون الماضى مذكورا ، ليبدل به على هذا الغرض
وهذا كاف فى نصرته هذا المذهب ، وافساد غيره مما خالفه .

وإذا رفعت (الأخ) فأحد وجوهه : أن يكون فاعل الضرب .
والآخر : أن يكون مبتدأ خارجا عن صلة الضارب (والضارب) حينئذ وصف لأفضلهم ،
ويكون (أخوه) مبتدأ ، (وكان) خبره ، والجملة خبر أفضلهم .
والثالث : أن يكون خبر (أن) ، وتجصل (زيدا) بدلا منه ، و (كان) زائدة .
والرابع : أن يكون بدلا من الضارب إذا رفعت الضارب على الوصف أو الخبر فان أبدلته منه
والضارب وصف كان زيد عطف بيان .
وان أبدلته منه وهو خبر « كان » الأخ هو خبر أيضا .

وإذا نصبته فأحد وجوهه فى النصب : أن يكون مفعول الضارب ، فيكون فى صلته .
والثانى : أن يكون خبر (كان) تقدم عليها وذلك مع رفع زيد . والجملة خبر (أفضل)
والثالث : أن يكون بدلا من الضارب ، فلا يكون من صلته .

وإذا رفعت (زيدا) فأحد الوجوه : أن يكون اسم (كان) .
والثانى : أنه يكون (زيد) بدلا من الأخ و (كان) ملغاة .
والثالث : أن يكون خبر (أن) و (كان) ملغاة .
الرابع : أن يكون خبر الأخ ، و (كان) زائدة ملغاة ، والجملة خبر أفضلهم ويجوز لك فى أحد
هذه الوجوه أن تقدر فى كان هاء مضمرة ، وترفع زيد بأنه اسم (كان) كأنك قلت : كأنه زيد .

وإذا نصبته فأحد الوجوه : أن يكون خبر (كان) وهو أظهرها .
الثانى : أن يكون مفعول الضارب ، وأخوه فاعله ، و (كان) ملغاة في صلة الضارب .
الثالث : أن يكون بدلا من أخاه ، و (كان) ملغاة أيضا .
وجميع هذه الأوجه إنما ذكر أبو العباس - رحمه الله - منها خمسة أوجه وما سوى ذلك
تفريع فرعنائه .

بنصب الضارب ، ففي هذا وجوه :

إن شئت أجريتها على هذا اللفظ ، فجعلت (الضارب) نصيباً صفة ، وجعلت (كان) وما عملت فيه الخبر .

وإن شئت رفعت (الضارب) ، فجعلته خبراً ، وجعلت (زيداً) بدلاً منه فرفعت ، وجعلت (كان) زائدة على ما كنت شرحت لك .

وإن شئت رفعت (زيداً) على هذه الشريطة ، وجعلته هو الضارب للأخ ، وكأنك قلت : إن أفضّلهم الذي ضرب أخاه زيد .

وإن شئت رفعت الأخ ، ونصبت زيدا ، وترفع (الضارب) .

ولو قلت : إن أفضّلهم الضارب أخاه كان زيدا . ترفع (الضارب) على أن تجعل (كان) صفة للأخ - لم يجز ؛ لأنّ الأخ معرفة ، والأفعال مع فاعليها جُمَل ، وإنما تكون الجُمَل صفات للنكرة ، وحالات للمعرفة ؛ لأنّ (يفعل) إنما هو مضارع (فاعل) ، فهو نكرة مثله . ألا ترى أنّك تقول : مررت برجل يضرب زيدا ؛ كما تقول : مررت برجل ضارب زيدا .

وتقول : مررت بعبد الله يبني داره ، فيصير (يبني) في موضع نصب لأنّه حال ؛ كما تقول : مررت بعبد الله بانياً داره .

ولكن لو قلت في هذه المسألة : إن أفضّلهم الضارب أخاه له ، كان جيّداً أن تصفه بـ (كان) إذا جعلته نكرة .

فإن قلت : فأجر (كان) بعد المعرفة ، وأجعلها حالا لها فإنّ ذلك قبيح ، وهو على قبحه جائز في قول الأخفش ، وإنما قبحه أنّ الحال لما أنت فيه ، و (فعل) لما مضى ، فلا يقع في معنى الحال .

= وجملة الوجوه التي ذكرها أبو العباس أن يكون (الضارب) نصبا على الوصف لأفضلهم ، ويكون رفعا على الخبر ، و (زيد) بدل منه ، و (كان) زائدة .

ورفع (زيد) على أنه فاعل الضرب ، ثم قال : وإن شئت رفعت الأخ ونصبت زيدا على خبر (كان) بعد هذه الوجوه .

فهذا بيان مافي المسألة ، وما سوى ذلك من التفريع فقد تقدم ما يفتى عن اعادته في هذا الموضع وإنما نذكر الآن ما لم يمسّ ، إذ كان غرضنا الافادة لا الاعادة » . (ص ٧١-٧٢)

ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل يأكل - قلت على هذا : مررت بزريد يأكل ، فكان
معناه : مررت بزريد آكلًا .

وإذا قلت : (أكل) فليس يجوز أن تُخبر بها عن الحال ؛ كما تقول : هو يأكل ، أى
هو فى حال أكلٍ . فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه فى موضع / الحال امتنع فى هذا الموضع .
وقد أجاز قوم أن يضعوا (فعل) فى موضعها . كما تقول : إن ضربتنى ضربتك ،
والمعنى : إن تضربتني أضربك .

٤٤١

وهذا التشبيه بعيد ؛ لأن الحروف إذا دخلت حدثت معها معانٍ تُزيل الأفعال عن مواضعها .
ألا ترى أنك تقول : زيد يضرب غدا ، فإذا أدخلت (لم) قات لم يضرب أمس . فبدخول
(لم) صارت (يضرب) فى معنى الماضى . وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول ،
وهى قوله : (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) (١) .

وليس الأمرُ عندنا كما قالوا . ولكن مخرجُها - والله أعلم إذا قرئت كذا - الدعاء ؛
كما تقول : لُعِنُوا قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ . وهو من الله إيجابٌ عليهم .

(١) النساء : ٩٠

وقوع الفعل الماضى حالا من غير تقدير (قد) هو مذهب الكوفيين ، والآخرش . وقد
عقد لذلك الأنبارى مسألة فى الانصاف ص ١٦٠ - ١٦٤ .
وقد جهد الأنبارى فى تضعيف مذهب الكوفيين وإن كان مرتكزا على أساس متين من
القياس والسمع .

والتابع لأبى حيان فى البحر المحيط يجده فى مواضع كثيرة يرجح مذهب الكوفيين ،
ولا يقدر (قد) مع الماضى . فيقول ج ٣ ص ٣١٧ :
« جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير (قد) » .

ويقول ج ٦ ص ٣٥٥ : (ولا يحتاج الى اضمار (قد) ، لأنه قد كثر وقوع الماضى حالا
فى لسان العرب بغير (قد) ، فساغ القياس عليه » .

ويقول ج ٦ ص ٣٥٥ : (ولا يحتاج الى اضمار (قد) فقد كثر وقوع الماضى حالا بغير
قد كثرة ينبغى القياس عليها » .

ويقول ج ٧ ص ٤٩٣ : وقد أجاز الآخرش من البصريين وقوع الماضى حالا بغير
(قد) وهو الصحيح ، إذ كثر ذلك فى لسان العرب كثرة توجب القياس ، ويبعد فيها
التأويل » .

وكرر ذلك فى ج ٨ ص ٤٢٣

فَأَمَّا الْقَرَأَةُ الصَّحِيحَةُ فَإِنَّمَا هِيَ (أَوْ جَاءُوكُمُ حَصْرَةٌ صُدُّوهُمْ) (١).

ومثلُ هذا من الجُمْلِ قولك : مررت برجل أبوه منطلق ، ولو وضعت في موضع رجل معرفة لكانت الجملة في موضع حال . فعلى هذا تجزى الجُمْل .

٤
٤٤٢ / وإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأول جاز ألا تعلقه به بحرف العطف ، وإن علقته به فجيّد .

وإذا كان الثاني لا شيء فيه يرجع إلى الأول فلا بُدَّ من حرف العطف (٢) وذلك قولك : مررت برجل زيد خير منه ، وجاعني عبد الله أبوه يكلمه .

وإن شئت قلت : وزيد خير منه ، وأبوه يكلمه بالواو ، وهي حرف عطف .

فأما إذا قلت : مررت بزيد عمرو في الدار - فهو محال إلا على قطع خبر واستئناف آخر . فإن جملة كلاماً واحداً قلت : مررت بزيد وعمرو في الدار .

وهذه الواو التي يسميها النحويون واو الابتداء ، ومعناها : (إذ) . ومثل ذلك قوله : (يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ) (٣) والمعنى : والله أعلم - : إذ طائفة في هذه الحال ، وكذلك قولُ المفسرين .

(١) هذه جراءة من المبرد فصنعه هذا يشعر بأن قراءة (حصرت) بالناء المفتوحة ليست بصحيحة مع أن القراء السبعة اتفقوا عليها ، ولم يقرأ (حصرة) إلا يعقوب من العشرة .

انظر النشر ج ٢ ص ٢٥١ والاتحاف ص ١٩٣ .

وليست هذه أول مرة يهجم فيها المبرد على القراءات المتواترة .

(٢) يريد واو الحال وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩٣ - ١٩٤ وابن يعيش ج ٢ ص ٦٥ - ٦٦ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧ : « وأما قوله - عز وجل - (يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فأنما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال . كأنه قال : إذ طائفة في هذه الحال فأنما جعله وقتاً ، ولم يرد أن يجعلها واو عطف . إنما هي واو الابتداء » .

الآية في آل عمران : ١٥٤ وقد تقدمت في الجزء الثاني ص ٦٦ والثالث ص ٢٦٣ .

هذا باب

/المسند والمسند إليه

وهما ما لا يستغنى كل واحد من (١) صاحبه (٢)

فمن ذلك : قام زيد ، والابتداء وخبره ، وما دخل عليه نحو (كان) (٣) و(إن) وأفعال الشك والعلم والمجازاة .

فالابتداء نحو قولك : زيد . فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع ؛ ليتوقع ما تُخبر به عنه فإذا قلت (منطلق) أو ما أشبهه - صح معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر ؛ لأنه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه ، ولولا ذلك لم تقل له زيد ، ولكنت قائلاً له : رجل يُقال له زيد فلما كان يعرف زيدا ، ويجعل ما تُخبر به عنه - أفدته الخبر ، فصح الكلام ؛ لأن اللفظة الواحدة من الاعم والفعل لا تُفيد شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى ، واستغنى الكلام .

• • •

فأما /رفع المبتدأ فبالابتداء . ومعنى الابتداء : التنبيه والتعريف عن العوامل غيره ، وهو أول الكلام وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ . والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر وسبب هذا بالاحتجاج في موضعه (٤) إن شاء الله .

(١) استعمال (عن) هنا أنسب .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٧ « باب المسند والمسند إليه »

وهما ما لا يستغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا .

فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك .

ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٧ : « ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقاً ، وليت زيدا منطلق ، لأن هذا يحتاج الى ما بعده ، كاحتياج المبتدأ الى ما بعده » .

(٤) تقدم في الجزء الثاني ص ٤٩ وهذا الجزء ص ١٢

فلماذا قلت : عبد الله أخوك ، وعبد الله صالح لم تُبَلِّ (١) أكان الخبر معرفة أو نكرة ؟ لكل لفظة منهما معناها .

فإنما للبندأ فلا يكون إلا معرفة ، أو ما قارب المعرفة من النكرات .

ألا ترى أنك لو قلت : رجل قائم ، أو رجل ظريف - لم تُفد السامع شيئا (٢) ، لأن هذا لا يُستنكر أن يكون مثله كثيرا ، وقد فسرنا هذا في باب « إن » وباب « كان » (٣) . ولو قلت : خير منك جاءني ، أو صاحب لزيد عندي جاز وإن كانا نكرتين ، وصار/ فيهما فائدة لتقريبك إليهما من المعارف .

٤
٤٤٥

وتقول : منطلق زيد ، فيجوز إذا أردت بمنطلق التأخير ، لأن (زيدا) هو المبتدأ (٤) .
وتقول على هذا : غلام لك عبد الله ، وظريفان أخواك ، وحسان قومك .

واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئا هو الابتداء في المعنى (٥) ؛ نحو : زيد أخوك ، وزيد قائم .

(١) الأصل تبالي وتقدم شرحه في الجزء الثالث ص ١٦٧-١٦٨

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٦٥ « ولو قلت : رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول : راكب من بنى فلان سائر .. » .

(٣) انظر ص ٨٨ ، ص ١٠٩ من هذا الجزء

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ : « وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول : قائم زيد ، وذلك إذا لم تجعل (قائما) مقدما مبنيا على المبتدأ ، كما تؤخر وتقدم ، فتقول : ضرب زيدا عمرو ، وعمرو على ضرب مرتفع ، وكان الحد أن يكون مقدما ، ويكون (زيد) مؤخرا . وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدما وهذا عربي جيد وذلك قولك : تميمي أنا ، ومشنوء من يشنؤك ، ورجل عبد الله .. » .

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان جملة ، نحو : قائم زيد ، وذاهب عمرو . والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وذهب البصريون إلى جواز التقديم وقد عقد الأنباري مسألة لهذا الخلاف في الانصاف ص ٤٨-٥٢ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٨ : « واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو ، أو يكون في مكان أو زمان .. » .

وللمبرد مناقشة لعبارة سيبويه في نقده لكتابه . الانتصار ص ١٣٩ - ١٤١ .

فالخبر هو الابتداء في المعنى ، أو يكون الخبر غير الأول ، فيكون له فيه ذكر . فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو مُحال .

ونظير ذلك : زيد يذهب غلامه ، وزيد أبوه قائم ، وزيد قام عمرو إليه ، ولو قلت : زيد قام عمرو - لم يجز (١) ؛ لأنك ذكرت اسماً ، ولم تُخبر عنه بشيء ، وإنما خبرت عن غيره .

* * *

فإذا قلت : عبد الله قام ، ف(عبد الله) رفع بالابتداء ، و(قام) في موضع الخبر ، وضميره الذي في قام فاعل .

فإن زعم / زاعم أنه إنما يرفع (عبد الله) بفعله فقد أحوال من جهات (٢) :

٤
٤٤٦

منها أن (قام) فعل ، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك ؛ نحو : قام عبد الله وزيد ، فكيف يرفع عبد الله ، وضميره ؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بأن لك ، وذلك قولك : عبد الله قام أخوه فإنما ضميره في موضع أخيه .

ومن فساد قولهم أنك تقول : رأيت عبد الله قام ، فيدخل على الابتداء ما يُزيله ، ويبقى الضمير على حاله .

ومن ذلك أنك تقول : عبد الله هل قام ؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله .

ومن ذلك أنك تقول : ذهب أخواك ثم تقول : أخواك ذهاباً . فلو كان الفعل عاملاً كعمله مقدماً لكان موحداً ، وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعاً للضمير كان ، أو خافضاً أو ناصباً . فقولك : عبد الله قائم بمنزلة قولك : عبد الله ضربته ، وزيدت مررت به .

* * *

(١) لخلو الجملة عن الرابط الذي يعود إلى المبتدأ .

(٢) انظر أسرار العربية ص ٧٩-٨٤ والمفنى ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥ والمبرد انما يرد على الكوفيين والآخرين الذين أجازوا هذا

ولو قلت على كلام متقدم عبد الله ، أو منطلق ، أو صاحبك ، أو ما أشبهه / هذا - لجاز أن
تضمّر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع .

فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال ، فقال قائل منهم : الهلال والله ، أى :
هذا الهلال^(١) .

وكذلك لو كنت منتظرا رجلا فقلت : زيد جاز على ما وصفت لك .

ونظير هذا الفعل الذى يضمّر - إذا علمت أن السامع مُستغْنٍ عن ذكره - نحو قولك
- إذا رأيت رجلا قد سدّد سَهْمًا فسمعت صوتاً - : القِرطاس والله ، أى : أصاب القِرطاس ،^(٢)
أو رأيت قوماً يتوقعون هلالاً ، ثُمَّ سمعت تكبيراً قلت : الهلال والله ، أى : رأوا الهلال .
ومثّل هذا مررت برجل زيد ، لما قلت : مررت برجل أردت أن تبين مَنْ هو ؟ فكأنك قلت :
هو زيد . وعلى هذا قول الله عز وجل (بِشْرٌ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ)^(٣) وتقول : البرُّ بخمسين ،
والسمن مَنَوَان ، فتحذف الكُرَّ والدرهم لِعِلْمِ السامع ، فَإِنَّهُمَا اللَّذَانِ يُسَعَّرُ عَلَيْهِمَا^(٤) .

ومما يُحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم : لا عليك^(٥) إِنَّمَا يريدون : لا بئس عليك .
وقولهم / ليس إلّا ، وليس غير^(٦) . إِنَّمَا يريدون ليس إلّا ذلك .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبنى عليه مظهرا .
وذلك انك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص ، فقلت : عبد الله
وربى . كأنك قلت : ذاك عبد الله ، أو هذا عبد الله ، أو سمعت صوتا ، فعرفت صاحب الصوت
فصار آية لك على معرفته ، فقلت : زيد وربى ... » .

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ٣١٨ ، والثالث ص ٢١٦ ، وص ٢٦٧

(٣) الحج : ٧٢ ، وفى البحر المحيط ج ٦ ص ٣٨٩ « قرأ الجمهور النار رفعا على اضممار
مبتدا . كان قائل يقول : وما هو ؟ قال النار .

وأجاز الزمخشري أن تكون النار مبتدا ، ووعدها الخبر وأن يكون وعدها حالا على
الاعراب الاول .. وأجيز أن تكون خبرا بعده خبر ... » .

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٢٥٤

(٥) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٥١

(٦) سيعقد له بابا يختص به الكتاب وذكر فى الجزء الثانى ص ١٥٢ .

ويقول القائل : أَمَا بَقِيَ لَكُمْ أَحَدٌ فَإِنَّ النَّاسَ أَلْبٌ عَلَيْكُمْ ، فتقول : إِنَّ زَيْدًا ، وَإِنَّ عَمْرًا (١) ،
أَيُّ : لَنَا . قَالَ الْأَعَشَى :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا (٢)
ويروى : إِذْ مَضَوْا .

والعرفة ، والنكرة ها هنا واحد . وَإِنَّمَا تَحْذَفُ إِذَا عَلِمَ الْمُخَاطَبُ مَا تَعْنَى بِأَنْ تُقَدِّمَ لَهُ
خَبْرًا ، أَوْ يَجْرَى الْقَوْلُ عَلَى لِسَانِهِ كَمَا وَصَفْتَ لَكَ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٨٤ : « ويقول الرجل للرجل : هل لكم أحد ؟ ان الناس البعليكم .
فيقول : ان زيدا وان عمرا ، اى لنا » .

فى النهاية لابن الاثير ج ١ ص ٣٨ « الحديث : ان الناس كانوا علينا ألبا واحدا .
اللب بالفتح والكسر : القوم يجتمعون على عداوة انسان وقد تألبوا اى تجمعوا » وفى اللسان :
الفتح فى ألْب أعرف .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ : ٢٨٤ : على حذف خبر « ان » للمعلم به .
وفى الخصائص ج ٢ ٣٧٣ - ٣٧٤ : « وقد حذف خبر (ان) مع النكرة خاصة ،
نحو قول الاعشى : ان محلا وان مرتحلا .. اى ان لنا محلا ، وان لنا مرتحلا .
واصحابنا يجيزون حذف خبر (ان) مع المعرفة ، ويحكون عنهم أنهم اذا قيل لهم :
ان الناس الب عليكم فمن لكم ؟ قالوا : ان زيدا وان عمرا ، اى ان لنا زيدا ، وان لنا عمرا .
والكوفيون يأبون حذف خبرها الا مع النكرة .
فأما احتجاج أبى العباس عليهم بقوله :

خلا أن حيا من قريش تفضلوا على الناس أو أن الاكارم نهشلا

اى أو أن الاكارم نهشلا تفضلوا . قال ابو على : وهذا لا يلزمهم ، لأن لهم أن يقولوا :
انما منعنا حذف خبر المعرفة مع ان المكسورة فاما مع (ان) المفتوحة فلن نمنعه . . . »

المحل ، والمرتل : مصدران ميميان بمعنى الحلول ، والارتحال ، أو اسما زمان ، اى أن
لنا فى الدنيا حولا ، وان لنا عنها ارتحالا .

السفر : اسم جمع مسافر وقيل جمع سافر .

المهل : السبق وقال ابن الحاجب هو بمعنى الامهال ورده البغدادي .

ويجوز أن يكون بمعنى عبرة .

و (اذ) ظرف عامله ما بعده وظاهر كلام ابن الحاجب انها بدل من السفر ، وقيل
للتعليل .

البيت مطلع قصيدة للأعشى فى مدح سلامة ذى فائش الديوان ص ٢٣٣ - ٢٣٥ .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٣٨١ - ٣٨٥ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٢٢ المغنى ج ٢ ص

١٦٨ ومعاهد التنصيص ج ١ ص ١٩٤ - ١٩٥

فمن المعرفة قول الأخطل .

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشُوا^(١)

والبيت آخر القصيدة .

وتقول : النازل في داره أخواك غلامك ، والضارب أبواه أخويه عبد الله .

ولو قلت : أنا الذي قمت ، وأنت الذي ذهبت - لكان جائزا ولم يكن الوجه - . وإنما وجه الكلام : أنا الذي قام ، وأنت الذي ذهب^(٢) ؛ ليكون الضمير في الفعل راجعا إلى الذي .
وإنما جاز بالتاء إذا كان قبله أنا وأنت ؛ لأنك تحمله على المعنى .

(١) في هذا البيت رد على الكوفيين في اشتراطهم لحذف الخبر تنكير الاسم وعلى الفراء في اشتراطه تكرير أن فانه حذف خبر (أن) المفتوحة الهمزة الثانية بدلالة ما قبله واسمها معرفة وهي غير مكررة .

(أر) بمعنى الواو ، و (خلا) أداة استثناء .

الحى : القبيلة . تفضلوا : رجحوا على الناس بالفضل والمزية .

و (نهشل) : يدل من الأكارم .

والبيت نسبة أيضا ابن الشجرى في اماليه ج ١ ص ٣٢٢ الى الاخطل كما نسبته اليه ابن يعيش ج ١ ص ١٠٤

ويقول البغدادى : وللأخطل في ديوانه قصيدة على هذا الوزن والروى ولم أجده فيها . وانظر الخزائن ج ٤ ص ٣٨٥ - ٣٨٦ ، وديوان الاخطل ص ٣٩٢ فقد ذكر هناك على أنه مما نسب الى الاخطل ونسبه الى الاخطل أيضا ابن الأنبارى في شرح القصائد السبع ص ٥٦ مستشهدا به على حذف خبر أن وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٧٤

واقول : مما ينصر مذهب البصريين أن خبر (أن) جاء مطدوفا في القرآن في قوله تعالى (أن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذى جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد) .

وذلك باتفاق المربين والمفسرين .

انظر الكشف ج ٣ ص ٣٠ واعراب القرآن للعكبرى ج ٢ ص ٧٥ والبحر المحيط ج ٦ ص ٣٦٢ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٣٧ والمغنى ج ٢ ص ١٦٨ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٤١ ، ج ٤ ص ٣٨٢ .

واختلفوا في قوله تعالى (أن الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وانه لكتاب عزيز) .

انظر الكشف ج ٣ ص ٣٩٣ . العكبرى ج ٢ ص ١٢٩ ، ١٦٨ الهمع ج ١ ص ١٣٦ . البحر المحيط ج ٧ ص ٥٠٠ . المغنى ج ٢ ص ١٢٩ ، ص ١٦٨ .

(٢) في شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٤١ ضبط لهذه المسألة قال : « واعلم أنه اذا كان الموصول أو موصوفه خبرا عن متكلم جاز أن يكون العائد اليه غائبا وهو الأكثر ، لأن المظهرات كلها غيب ، نحو : أنا الذى قال كذا .

ولو قلت : الذى قمت أنا - لم يجز . وهذا قبيح . وإنما امتنع أن تحمل على المعنى :
لأنه ليس فى جملة (الذى) ما يرجع إليه

/ فمما جاء من هذا المعنى قولُ مُهْلَهْل :
٤
٤٤٩

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بِكَرًّا بِالْقَنَّا وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَاتِ سَنَامٍ (١)

وقال أبو التَّجَم :

يَا أَيُّهَا الذَّكَرُ الَّذِي قَدْ سُوتَنِي وَفَضَحْتَنِي ، وَطَرَدْتَ أُمَّ عِيَالِيَا (٢)
فإنما يصلح هذا بالمقدمات التى وصفت لك .

وتقول : زيد فى الدار قائم . إذا جعلت قولك (قائم) مبنياً على زيد . فإن جعلت فى
الدار مبنياً على زيد نصبت قائماً على الحال .

وتقول : زيد يوم الجمعة قائم . لا يكون إلا ذلك ؛ لأن ظروف الزمان لا تضمن الجُثْثَ .
ألا ترى أنك تقول : زيد فى الدار ، فيصلح وتقييد به معنى ، ولو قلت : زيد يوم الجمعة
لم يصلح ؛ لأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره ، ولكن إن كان اسم فيه معنى الفعل جاز

= وجاز أن يكون متكلماً حملاً على المعنى . قال على - كرم الله وجهه - :

أنا الذى سمتنى أمى حيدرة .

قال المازنى لو لم اسمعه لم أجوزه .

وكذا إذا كان الموصول ، أو موصوفه خيراً عن مخاطب ، نحو : أنت الرجل الذى قال كذا
وهو الأكثر ، أو قلت كذا حملاً على المعنى .

هذا كله إذا لم يكن للتشبيه . أما معه فليس إلا الغيبة ، كقولك : أنا حاتم الذى وهب
المئين ... » وانظر حل ٤٦ منه والمفنى ج ٢ ص ١٠٩ ، والخزانة ج ٢ ص ٥٢٣ .

(١) الشاهد فى قوله : قتلْتُ والكثير قتل وانظر الأبيات المشككة ص ٢٣٨

وفى المقصور لابن ولاد ص ٨٨ : القنا ، جمع قناة يكتب بالالف ، لأنك تقول فى جمعه
قنوات ، والبيت لمهلل كما نسبته المبرد والفارقى فى الأبيات المشككة
السنام يستعار كثيراً للغز .

(٢) الشاهد فيه كالببيت السابق وانظر المسائل المشككة أيضاً ص ٢٣٨ ، أمالى الشجرى

ج ١ ص ٢٩٢ ، والاشباه ج ٤ ص ١٣٧

والبيت لابی النجم كما نسبته المبرد والفارقى فى الأبيات المشككة

أن تكون أسماء الزمان ظروفًا له ، نحو قولك : القتال يوم الجمعة ، ومقدم الحاج ، والمحرم
يا فتى ؛ لأنك تخبر أنه في هذا الوقت يقع . فها هنا فعل قد كان يجوز / أن يخلو منه هذا
الوقت . فعلى هذا تجرى الظروف من الأزمنة . والأمكنة في الإخبار (١)

وتقول : عبد الله زيد الضاربة (٢) . إذا كانت الألف واللام والفعل لزيد . ف (عبد الله)
ابتداء ، و (زيد) ابتداء ثان ، و (الضارب) خبر عن زيد ، وهما خبر عن عبد الله ، والهاء التي
في الضاربة راجعة إلى عبد الله .

(١) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٧٤ وسيكر ذلك في ص ٤٨٣ ، ص ٦١٣

(٢) من مسائل الفارقي قال في ص ٧٢ :

« قال سعيد بن سعيد الفارقي : هذه المسألة على صفرها لها شعب مشكلة ، وفروع
ملبسة ، فينبغي أن نحدد لها عقدا يكون مسهلا لعرفتها ومقربا لفائدتها فمن ذلك :

ان كل اسم فاعل جرى على غير من هو له لم يجز أن يتضمن الضمير ، ولا بد فيه من
اظهاره لما بينا أولا ، وقد مضى ذكر علته ، ونكتتها انهم جعلوا للفعل مزية على اسم الفاعل
في الوجه الذي يضعف فيه اسم الفاعل دون الوجه الذي يقوى . . . فهذا وجه مما يحتاج
اليه في علم المسألة .

ومن ذلك ايضا ان الخبر المفرد لا يجري على المبتدأ الا اذا كان هو هو ، وأن كان غيره لم
يجر عليه ، لأن أصل المبتدأ وخبره ان يكونا اسمين مدلولهما واحد ، ليجرى على طريقة :
هذا هذا ، وذلك ذاك ، وهو هو .

وعلى ذلك مبنى الجملة من مفردين . فمتى لم يكن مدلولهما واحدا كان باب الجملة
أحق به ، واحتاج حينئذ الى ضمير يعود اليه من الجملة التي صارت خبرا عنه لينعقد به ،
ولولا الضمير ما انعقدت ، لان الجملة كلام تام قائم بنفسه غير محتاج الى غيره . فمتى لم
يكن فيها ذكر يتعلق بما قبله ، فيدعو الى تأمله وتعليقه به من حيث اقتضاه الضمير لم يكن
بينه وبين الأول تعلق ، وانقطع عنه .

الا ترى انك لا تقول : زيد عمرو ، وعمرو غير زيد ، ولا تقول : زيد قائم بكر ، ولا زيد
قام بكر . كل ذلك لانه لا تعلق للمفرد ، ولا للجملة بالأول .

فعلى هذه الاصول في المسألة أربع تقديرات :

الأولى منها : أن تكون الألف واللام في الضارب والفعل جميعا لزيد فلفظ المسألة على
ما تقدم لا يحتاج الى زيادة . تقول : عبد الله زيد الضاربة . فالضاربة خبر زيد لانه هو هو ،
و (زيد) مبتدأ ، والجملة التي هي زيد الضاربة خبر عن (عبد الله) الذي هو مبتدأ

== أول والعائد من الجملة الى عبد الله الهاء في الضاربه ، وصار ذلك بمنزلة قولك : هند عمرو ضربها ، وفي الضارب ضمير فاعل يعود الى الألف واللام فهذا بيان التقدير .

الثانية منها : أن تكون الألف واللام والفعل جميعا لعبد الله ، فلا بد في ذلك من (هو) ليكون خبرا للضاربه ، ويكون (الضاربه) مبتدأ ثالثا ، ويكون الضاربه وخبره جملة هي خبر (زيد) ويكون عائد الهاء ويكون زيد وخبره خبر (عبدالله) ، ويكون عائد قولك هو . ومنزلة ذلك منزلة قولك : عبد الله هند ضربها أبوه .

ويكون العائد الى الألف واللام الضمير الذي فيها ، ولذلك قلنا : لا بد من (هو) في المسألة . ولو جعلت موضع قولك (هو) شديدا أو ما جرى مجراه لم يجز ، لأنه كان يبقى (عبد الله) بلا عائد . واللفظ بهذا أن تقول : عبد الله زيد الضاربه هو .

فان قيل لك : فهل (هو) في هذا الكلام اظهار الضمير الذي في الضارب أم غيره ؟

قلت : هذا لا يجوز أن يكون اظهارا للضمير ، لأنه قد جرى على من هو له ، وأيضا فكان يجيء منه أن تبقى الألف واللام بلا عائد ، أو يبقى المبتدأ بلا عائد . من أجل أنه لا يكون في الكلام ضمير لهما غير هذا ، ومحال أن يعود ضمير الى شيئين . فليس الضمير إلا مجتليا ليكون خبرا للضاربه ، وعائدا الى عبد الله ، لأنه لما وقع الضارب وهو مفرد بعد زيد ، وليس إياه - وجب أن يجاء له بخبر ليصير به جملة يحسن أن يرجع الى الأول منها ضمير ، ويكون خبرا عن (زيد) ، وقد مضى البيان عن أن المفرد لا يكون خبرا لمبتدأ ليس به ، ولا بسببه .

الثالثة منها : أن يكون الألف واللام لزيد ، و (ضارب) لعبد الله . فلا بد في هذا الوجه أيضا من اظهار (هو) مرة واحدة ، لأن (ضاربا) حينئذ جار على غير من هو له من أجل أن الألف واللام لزيد ، والفعل لعبد الله فهو غيره . واللفظ بها : عبد الله زيد الضاربه هو .

فاللفظ فيها وفي التي قبلها واحد . والتقدير يختلف ، لأن (هو) في هذه اظهار للضمير المستتر في الضارب من أجل أنه جرى على غير من هو له .

وفي الأولى (هو) خبر للألف واللام مجتاب فيبينهما هذان الفرقان .

وبيانها أن يكون (عبد الله) مبتدأ أول ، و (زيد) مبتدأ ثانيا ، و (الضاربه) خبر زيد ، لأن الألف واللام هي له فقد صار الخير مفردا هو هو ، فجرى عليه خبرا والجملة خبر عبد الله ..

الرابعة منها : أن يكون الألف واللام لعبد الله والفعل لزيد ، فلا بد على هذا من أن تذكر (هو) مرتين :

أحدهما : يكون اظهارا للضمير الفاعل من أجل جريانه على غير من هو له ، إذ الألف واللام لعبد الله ، والفعل لزيد ، فقد جرى على غير من هو له على ما بينا .

و (هو) الثاني لا بد منه أيضا ، ليكون خبرا للضارب من أجل أن الألف واللام لعبد

فإن جعلت الألف واللام والفعل لعبد الله قلت : عبد الله زيد الضاربة هو.. تجعل (الضارب) ابتداء ثانياً ؛ لأنه لا يكون خبراً عن زيد ؛ لأنه غيره ، وتجعل (هو) خبر الضاربة ، والهاء المنصوبة ترجع إلى زيد ، وهما جميعاً خبر عن (زيد) ، و(زيد) وما بعده خبر عن عبد الله. فإن جعلت الألف واللام لزيد والفعل لعبد الله قلت : عبد الله زيد الضاربة هو. ف(هو) ها هنا إظهار الفاعل ؛ لأن الألف واللام لزيد ، فقد صار خبراً عنه ؛ وصار الفعل جارياً على على غير نفسه ، فأظهرت الفاعل كإظهارك إياه / أو كان غير الأول ؛ نحو قولك : عبد الله هند الضاربة أبوه.

ف(هو) في موضع أبيه هذا ، والألف واللام في الضارب في معنى التي ؛ لأنها لهند. فإن كانت الألف واللام لعبد الله والفعل لزيد قلت : عبد الله زيد الضاربة هو هو. وذلك لأن الألف واللام لعبد الله ، فقد صار ابتداء ثانياً ، وجرى الفعل على غير من هو له ، فجعلت (هو) الأولى إظهار الفاعل ، والثانية خبر الابتداء . وسنأتي على بقيّة هذا الباب في باب الألف واللام^(١).

= الله ، وقد وقعت بعد زيد ، ولا يصح أن يكون خبراً له ، لأنه مفرد ، والمفرد لا يكون خبراً إلا لمن هو له ، ولسببه من نحو : زيد قائم أبوه ، فلا بد على هذا من ذكر (هو) الثاني ، ليكون خبراً عن الألف واللام ، ويصير الضارب وخبره خبراً عن (زيد) ، وزيد وخبره خبراً عن (عبد الله) ، وعائد زيد (هو) الأول ، وعائد عبد الله (هو) الثاني ولا تحتاج الألف واللام إلى عائد من خبر لأنه مفرد هو هو ، وعائد الألف واللام من الصلة الهاء في الضاربة .

ولا يجوز في شيء من التقديرات أن تجعل الهاء والفعل جميعاً لواحد ، لأن ذلك يوجب تعدى فعل الشيء إلى نفسه في غير باب علمت وهذا محال إلا في علمت وقد مضى بيانه . فهذا بيان ما في هذه الأوجه الأربعة ، والآخر منها أشكلها وأصعبها ، وقد اجتهدنا في إبانته للنظر فيه

انظر ص ٧٢-٧٣

(١) باب الألف واللام تقدم في الجزء الثالث ص ٨٩-١٣٢ ، مع أبوابه الكثيرة وسيعيد طرفاً منه ص ٦٣٢

هذا باب

الإضافة^(١)

وهي في الكلام على ضربين :
 فمن المضاف إليه ما تُضيف إليه بحرف جر .
 ومنها ما تُضيف إليه اسما مثله .
 وأما حروف الإضافة التي تُضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها فمن ، وإلى ، ورُبَّ ،
 وفي ، والكاف الزائدة ، والباء الزائدة ، واللام الزائدة . فهذه الحروف الصحيحة وما كان مثلها .
 فأما ما / وضعه النحويون نحو : على^(٢) ، وعن ، وقَبْلَ ، وبعْدَ ، وبيْنَ ، وما كان مثل
 ذلك ، فإنما هي أسماء - وسنخبر عن ذلك بما يوضحه إن شاء الله .

٤
٤٥٢

أما (مِنْ) فمعناها ابتداء الغاية ، وتكون للتبويض ، وتكون زائدة لتدل على أن الذي
 بعدها واحد في موضع جميع ، ويكون دخولها كسقوطها .
 فأما ابتداء الغاية فقولك : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فقد أعلمته أن ابتداء السير كان
 من البصرة .
 ومثله ما يجزى في الكتب : نحو : من عبد الله إلى زيد . إنما المعنى أن ابتداء الكتاب من
 عبد الله^(٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٩ : « هذا باب الجر .

والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه واعلم ان المضاف اليه ينجر بثلاثة اشياء :
 بشئ ليس باسم ولا ظرف ، وبشئ يكون ظرفا وباسم لا يكون ظرفا .

فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك : مرت بعبد الله » .

(٢) قال في الجزء الأول ص ٤٦ : (وقد يكون اللفظ واحدا ويدل على اسم وفعل ، نحو
 قولك : زيد على الجبل يافتى ، وزيد علا الجبل ، فيكون (على) فعلا ، ويكون حرفا خافضا ، والمعنى
 قريب

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ : « وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن . وذلك
 قولك : من مكان كذا ، وكذا الى مكان كذا ، وكذا ، وتقول : اذا كتبت كتابا من فلان الى
 فلان . فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها . »

يرى الكوفيون أن (من) تكون للابتداء في الزمان أيضا . انظر الانصاف ص ٢٢٨ - ٢٣٠ .

وكذلك : أخذت منه درهماً ، وسمعت منه حديثاً ، أى : هو أول الحديث ، وأول مُخرج الدرهم .

وأما التى تقع للتبعيض^(١) فنحو قولك : أخذت مال زيد ، فيقع هذا الكلام على الجميع . فإن قلت : أخذت من ماله : وأكلت من طعامه ، أو لبست من ثيابه / دلّت (من) على البعض .

٤
٤٥٣

وأما الزائدة^(٢) التى دخولها فى الكلام كسقوطها فقولك :

ما جاءنى من أحد ، وما كلّمت من أحد .

وكقول الله عز وجل : (أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ)^(٣) إنما هو « خيرٌ » ولكنها توكيد . ومثل ذلك قول الشاعر :

جَزَيْتُكَ ضِعْفَ الْوُدِّ لَمَّا اسْتَشْبَيْتِهِ وما إن جزاك الضُّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي^(٤)

فهذا موضع زيادتها . إلا أنك دالت فيه على أنه للكرات دون المعارف .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وتكون أيضاً للتبعيض . تقول هذا من الثوب ، وهذا منهم كأنك قلت بعضه » .

والمبرد فى الجزء الأول ص ٤٤ قال : كون (من) فى التبعيض راجع الى ابتداء الغاية ..

(٢) انظر ما قاله المبرد عن معنى زيادة (من) فى الجزء الأول ص ٤٥ .

(٣) فى البحر المحیط ج ١ ص ٣٤٠ : « (من) زائدة والتقدير : خير من ربكم ، وحسن زيادتها هنا . وان كان (ينزل) لم يباشره حرف النفى فليس نظير : ما يكرم من رجل - : لانسحاب النفى عليه من حيث المعنى ، لأنه اذا نفيت الودادة كان : كأنه نفى متعلقها وهو الانزال وله نظائر فى لسان العرب . من ذلك قوله تعالى (أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ولم يعمى بخلقهن بقادر) فلما تقدم النفى حسن دخول الباء ..

و (من) فى (من ربكم) لابتداء الغاية كما تقول : هذا الخير من زيد ، ويجوز أن تكون للتبعيض . المعنى : من خير كائن من خيور ربكم فاذا كانت لابتداء الغاية تعلقت بقوله (ينزل)

واذا كانت للتبعيض تعلقت بمحذوف وكان ذلك على حذف مضاف ... » .

والآية فى البقرة : ١٠٥

(٤) فى الخزانة ج ٤ ص ٥٠٠ : الضعف هنا : بمعنى المضاعف كقوله تعالى (فأتهم عذاباً ضعفاً من النار) ، أى : مضاعفاً .

وفى مفردات الراغب ص ٢٩٨ - ٢٩٩ : « نضعف الشيء هو الذى تشنيه ومتى أضيف الى عدد اقتضى ذلك العدد ومثله نحو أن يقال :

=

ألا ترى أنَّك تقول : ما جاعني من رجل ، ولا تقول : ما جاعني من زيد ؛ لأنَّ رجلاً في موضع الجميع ، ولا يقع المعروف هذا الموضع ؛ لأنَّه شيء قد عرفته بعينه .

ألا ترى أنَّك تقول : عشرون درهماً ، ولا تقول : عشرون الدرهم ؛ لأنَّ درهماً في موضع جميع . إنما تريد به من الدراهم .

وكذلك : هذا أول رجل جاعني ، إنما هو أول الرجال إذا عُدُّوا رجلاً رجلاً ، وكلَّ رجل يأتيك فله درهم / فهذا موضع هذا .

٤
٤٥٤

وأما قولهم : أهلك الناس الدينار والدرهم ، وذهب الناس بالشاء والبعير فليس من هذا الباب . إنما هو تعريف الجنس . ألا ترى أنَّ الرجل يُعطيك ديناراً واحداً فتقول : أنا لا أقبل منك الدينار .

وكذلك لو أعطاك ثوباً قلت . فلان يبرئني بالثياب . إنما تريد الواحد من هذا الجنس المعروف .

ونظير قولك : أهلك الناس الدينار والدرهم - وأنت تريد الجميع - قولُ الله عزَّ وجلَّ

= ضعف العشرة ، وضعف المائة ، فذلك عشرون ومائتان بلا خلاف .

وعلى هذا قول الشاعر : جزيتك ضعف الود ٠٠ » وانظر. اللسان (ضعف) .

و (أن) زائدة بعد (ما) . ذكر الأصمعي أن أبا ذؤيب لم يصب في قوله « ضعف الود » وإنما كان ينبغي أن يقول : ضعف الود .

البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في الديوان ج ١ ص ٣٤ - ٤٥ .

ورواية الديوان « لما شكيت » وكذلك الخزانة والعيني ومفردات الراغب . شكيت لغة في شكوت كما في القاموس .

ورواية اللسان كرواية المقتضب . والخطاب لامرأة ، اذ مطلع القصيدة السابق للبيت :

ألا زعمت أسماءاً ألا أحبها فقلت : بلى لولا يُتَنَازَعُنِي شُعْلِي

انظر الخزانة ج ٤ ص ٤٩٩ - ٥٠٢ والعيني ج ١ ص ٤٥٥ - ٤٥٩ ، ج ٢ ص ٣٨٨

- ٣٩١ -

(إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَىٰ خُسْرًا) (١) فَإِنَّمَا معناه - والله أعلم : - الناس . ألا تراه قال (إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا) ، ولا يُسْتثنى من الشيء إِلَّا بَعْضُهُ .

وأما (إلى) فَإِنَّمَا هي للمنتهى (٢) ألا ترى أَنَّكَ تقول : ذهبت إلى زيد ، وسرت إلى عبد الله ، ووكلتك إلى الله .
(وحتى) مِثْلُهَا ، ولكن تركنا ذكرها ها هنا لنفرد لها باباً (٣) .

وأما (في) فَإِنَّمَا هي للوعاء (٤) ؛ نحو : زيد في الدار ، واللص في الحبس ، فهذا أصله .
وقد يتسع القول في هذه الحروف ، وإن كان ما بدأنا به الأُصْل ؛ نحو قولك : زيد ينظر في العلم ، فصيرت العلم بمنزلة المتضمن . وإِنَّمَا هذا كقولك : قد دخل عبد الله في العلم ، وخرج فما يملك .
ومِثْلُ ذلك : في يد زيد الضيعة (٥) النفيسة . وإِنَّمَا قيل ذلك ؛ لأنَّ ما كان مُحِيطاً به مِلْكُهُ بمنزلة ما أُحِيطت به يده .

و (رُبَّ) معناها الشيء يقع قليلاً ، ولا يكون ذلك الشيء إِلَّا منكوراً ؛ لأنَّه واحد يدلُّ

(١) سورة العصر - وآل في الانسان لاستغراق الجنس .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٠ : « وأما (إلى) فمنتهاى لابتداء الغاية ، تقول : من كذا إلى كذا ، وكذلك حتى .. ولها في الفعل نحو ليس لالى . ويقول الرجل : انما أنا اليك ، أى انما أنت غايتى ، ولا تكون (حتى) ها هنا . فهذا أمر (إلى) وأصله وان اتسعت ، وهى أعم فى الكلام من حتى ... » .

(٣) باب حتى فى الجزء الثانى ص ٣٨-٤٢

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٨ : « وأما (فى) فهى للوعاء . تقول هو فى الجراب ، وفى الكيس ، وهو فى بطن أمه ، وكذلك هو فى الفل ، لأنه جعله اذ أدخله فيه كالوعاء له وكذلك هو فى القبة ، وفى الدار . وان اتسعت فى الكلام فهى على هذا . وانما تكون كالمثلل يجاء به يقارب الشيء ، وليس مثله » .

(٥) معناها : الصنعة ، وسميت كذلك لأن صاحبها يضيع بتركها .
والضيعة والضياع عند الحاضرة : مال الرجل من النخل والكرم والأرض ، والعرب لاتعرف الضيعة الا الحرفة والصناعة . من اللسان

على أكثر منه كما وصفت لك ، ولا تكون (رب) (١) إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها .

وذلك قولك : رب رجل قد جاءني ، ورب إنسان خير منك .

وأما الكاف الزائدة (٢) فمعناها التشبيه ؛ نحو : عبد الله كزيد ، وإنما معناه : مثل زيد ، وما أنت كخالد .

فلذلك إذا اضطر الشاعر جعلها بمنزلة مثل ، وأدخل عليها الحروف ؛ كما تدخل على الأسماء . فمن ذلك قوله :

• وصاليات ككما يؤثفين (٣) •

أدخلت الكاف على الكاف ؛ كما تدخل على (مثل) في قوله عز وجل : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٤) . وقال الآخر :

٤
٤٥٦

(١) انظر الجزء الثالث ص ٦٥،٥٧

(٢) لعله يريد بالزائدة أنها ليست حرفا من بنية الكلمة ، لأنها أفادت معنى وهو التشبيه وكذلك عبر في اللام فقال : واللام الزائدة معناها الملك ، وقال : الباء الزائدة وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٠٩ • ص ٣٩٢

(٣) تقدم في الجزء الثاني ص ٩٧ وسيأتي أيضا •

(٤) الشورى : ١١ في الروض الأنف ج ١ ص ٤٧ : « الكاف تكون حرف جسر وتكون اسما بمعنى مثل • ويدل على أنها حرف وقوعها صلة للذي ... وتكون اسما بمعنى مثل ويدل على أنها تكون اسما دخول حرف الجر عليها ... وإذا دخلت على مثل كقوله تعالى (ليس كمثله شيء) فهي اذن حرف اذ لا يستقيم أن يقال : مثل مثله » .

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٥١٠ : « تقول العرب : مثلك لا يفعل كذا ، يريدون به المخاطب • كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفيا عن الشخص وهو من باب المبالغة • فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من اطلاق المثل على نفس الشيء • وما ذهب اليه الطبري وغيره من أن مثلا زائدة للتوكيد • ليس بجيد ، لأن مثلا اسم والأسماء لا تزداد بخلاف الكاف فانها حرف ، فتصلح للزيادة •

ويحتمل أيضا أن يراد بالمثل الصفة وذلك سائغ • فيكون المعنى : ليس مثل صفته تعالى شيء من الصفات التي لغيره وهذا محتمل سهل والوجه الاول أغوص ... » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣١٩ ، والمغني ج ١ ص ١٥٣ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٩١ - ٢٩٢ والخزانة ج ٤ ص ٢٧٣ • ومفردات الراغب ص ٤٧٨

« فَصِيرُوا مِثْلَ كَعَصِفٍ مَا كُولُ » (١)

ووقعت فاعلة ، ومفعولة على هذا المعنى ، وذلك قوله :

أَتَنْتَهُونَ - وَلَنْ يَنْهَى ذَوَى شَطَطٍ . كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقُتْلُ (٢)

فالكاف هنا في معنى مِثْل . إنما أراد : شيء مثل الطعن .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٣ . على أن الكاف اسم بمعنى مثل .

وقال الأعلام « وجاز الجمع بين مثل والكاف جوازا حسنا ، لاختلاف لفظهما مع ما قصده من المبالغة في التشبيه ، ولو كرر المشعل لم يحسن » .

وقال أبو الفتح في سر الصناعة ج ١ ص ٢٩٦ : « فلا بد فيه من زيادة الكاف فكانه قال : فصيروا مثل عصفٍ ما كُول فأكّد التشبيه بزيادة الكاف ، كما أكد التشبيه بزيادة الكاف في قوله تعالى (ليس كمثله شيء) إلا أنه في الآية أدخل الحرف على الاسم ، وهذا شائع وفي البيت أدخل الاسم وهو مثل على الحرف وهو الكاف » .

العصف : قال الغراء هو بقل الزرع . وقال الحسن البصري : الزرع الذي أكل جبهه وبقي تبنة .

نسب الرجز في سيبويه إلى حميد الأرقط ونسبه العيني إلى رؤبة .

وانظر الخزانة ج ٤ ص ٢٧٠ - ٢٧٢ والعيني ج ٢ ص ٤٠٢ والسنيوطي ص ١٧١ والروض الأنف ج ١ ص ٤٧ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٩٦ - ٣٠٠ وشرح الكافية ج ٢ ص ٣١٩ وانظر ديوان رؤبة ص ١٨١ ذكر هناك على أنه مما نسب إليه وقبله :

ولعبت بهم طير أبابيل

(٢) وقوع الكاف اسما يجيء في الاختيار عند أبي الفتح وهو عند سيبويه مخصوص بالضرورة قال ج ١ ص ٢٠٣ : « إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل » وكذلك ابن هصفور

في سر الصناعة ج ١ ص ٢٨٥ : « فأما قوله : (ولن ينهى ذوى شطط كالطعن)

فلو حملته على إقامة الصفة مقام الموصوف لكان أقبح ..

لأن الكاف في بيت الأعشى هي الفاعلة في المعنى ...

والفاعل لا يكون إلا اسما صريحا محضاً وهم على أمحاضه اسماً أشد محافظة من جميع

الاسماء ... » .

اتنتهون . استفهام انكاري وروى : لا تنتهون ، هل تنتهون .

وتنتهون : بمعنى : تنزعجون .

ولن ينهى ذوى شطط : جملة معترضة بين الفعل ومتعلقه في البيت الثاني .

الشطط : الجور والظلم ، فعله كضرب وقتل .

والكاف من كالطعن فاعل ينهى اسم مضاف إلى الطعن .

وفعل الطعن من باب نصر ، وجملة (يهلك) صفة للطعن لأن اللام فيه للجنس .

القتل : جمع فتيلة أراد فتيلة الجراحة .

والمعنى : لا ينهى أصحاب الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت ، والقتل =

وقال الأخطل :

قَلِيلُ غِرَارِ النَّوْمِ حَتَّى تَقْلَصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِيِّ أَفْرَعَهَا الزَّجْرُ (١)
أراد مِثْلَ الْقَطَا .

وأما الباء فمعناه الإصاق بالشيء ، وذلك قولك : مررت بزيد . فالباء ألصقت مرورك بزيد ، وكذلك : لصقت به ، وأشمت الناس به (٢) .

= البيت من قصيدة مشهورة للأعشى في ديوانه ص ٥٥ - ٦٣ وفي شرح المعلقات العشر للتبريزي ص ٢٨٨ - ٣٠٧ ، وانظر الخزانة ج ٤ ص ١٣٢ - ١٣٥ ، ص ٣٦٣ - ٢٦٦ والكمال ج ١ ص ٢٣٢ وسر الصناعة ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٥ والعيني ج ٢ ص ٢٨٩ - ٢٩٥ وابن يمش ج ٨ ص ٤٣ وأمال الشجري ج ٢ ص ٢٢٩ ، ٢٨٦ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٩٨ .

(١) استشهد به أبو الفتح في سر الصناعة ج ١ ص ٢٨٧ على أن الكاف اسم بمعنى مثل وذكر الشطر الثاني في الخصائص ج ٢ ص ٣٦٨ ولم ينسبه فيهما .
وذكر الشطر الثاني في المخصص ج ١٤ ص ٤٩ ونسبه إلى الأخطل وقطعة منه في الخزانة ج ٤ ص ٢٦٦ ، وهو في ديوان الأخطل ص ١٩٦ وروايته هناك :

قَلِيلُ غِرَارِ الْعَيْنِ حَتَّى يُقْلَصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجُونِيِّ أَفْرَعَهُ الْقَطْرُ

في المقصور والمدود ص ٨٨ : قطا ، جمع قطاة وكتابه بالالف لانك تقول في الجمع قطوات ، وقد قطا يقطو .

وفي اللسان : القطا : طائر معروف سمي بذلك لثقل مشيه واحدته قطاة والجمع قطوا وقطيأت ، وانظر حياة الحيوان ج ٢ ص ٢٠٨ - ٢١٠ ، وعجائب المخلوقات ج ٢ ص ٢٤٢ .
والقطا نوعان : كدرى اسود منقط ببياض ، وجونى اسود ، والجونى اكبر من الكدرى .
تقلصوا : أسرعوا وشمروا ، وفي أصل المقتضب (يقلصوا) .
يريد أنه تنبه لهم بالليل وما زال يرقبهم حتى ذهبوا مسرعين .

والرواية في غير المقتضب : أفزعه الزجر .
وانظر وصف القطا وأنواعه في المخصص ج ٨ ص ١٥٦ - ١٥٧ والحيوان للجاحظ ج ٥ ص ١٦٦ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ : « وباء الجر إنما هي للالزاق والاختلاط وذلك قولك : خرجت بزيد ، ودخلت به ، وضربته بالسوط . ألزقت ضربه إياه بالسوط » .

و (مُنْذُ) في الأيام والليالي لابتداء الغايات بمنزلة (مِنْ) في سائر الأسماء . وذلك قولك
لم أَره مُنْذُ يومين ، فالغاية في الرؤية مما يلي أول اليومين (١) .

* * *

٤
٤٥٧

واللام الزائدة معناها / الملك ، والتحقيق (٢) .

* * *

وأما الأسماء المضافة إلى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام ، وذلك قولك : المال لزيد .
كقولك : مال زيد ، وكما تقول : هذا أَخُ لزيد ، وجارُ لزيد ، وصاحبُ له ، فهذا بمنزلة قوله :
جاره ، وصاحبه (٣) .

فلا فصلَ بينهما إلا أن اللام إذا حالت بين الاسمين لم يكن الأول معرفة بالثاني من أجل
الحائل .

فإذا أضفت الاسم إلى الاسم بعده بغير حرف كان الأول نكرة ومعرفة بالذي بعده .
فإذا أضفت اسماً مفرداً إلى اسم مثله مفرد أو مضاف - صار الثاني من تمام الأول ، وصارا
جميعاً اسماً واحداً ، وانجرَّ الآخر بإضافة الأول إليه ، وذلك قولك : هذا عبد الله ، وهذا
غلام زيد ، وصاحب عمرو .

ولا تدخل في الأول ألفاً ولا ماً ، وتحذف منه التنوين .

وذلك أن التنوين زائد في الاسم ، وكذلك الإضافة والألف واللام ، فلا يحتمل الاسم
زيادتين .

٤
٤٥٨

ألا ترى أنك تقول : هذا غلامٌ فاعلم . فإن زادت / الألف واللام قلت : هذا الغلامُ يا فتى ،
وكذلك إن أدخلت الإضافة قلت : هذا غلامُ زيد ، وهذه ثلاثة دراهم .
فإن أردت تعريف الأول عرفت الثاني ؛ لأنه إنما يكون الأول معرفة بما أضفته إليه .

(١) عقد باباً لمذ ، ومنذ في الجزء الثالث ص ٣٠-٣١

(٢) تكلم عنها وعن حركتها في الجزء الأول ص ٣٩ ، ص ٢٥٤ والثاني ص ٣٧

(٣) الاضافة تكون بمعنى اللام ، وبمعنى من باتفاق النحويين وزاد ابن السراج أنها تكون
بمعنى في .

انظر الخصائص ج ٣ ص ٢٦ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣ والأشباه ج ٢
ص ١٩٢ .

ألا ترى أنك تقول : هذا غلامٌ رجلٍ ، فيكون نكرة . فإذا أردت تعريفه قلت : هذا غلامُ الرجل ، وهذا صاحبُ المال .

وكذلك هذه ثلاثة الأثواب ، وخمسة الدراهم . ويثُل ذلك قول الشاعر :

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَدْفَعُ الْبُكَاءَ ثَلَاثُ الْأَثافي وَالديارُ الْبَلَّاقِعُ^(١)

* * *

فإذا ثنيت الواحد ، ثم أردت إضافته حذفت النون من الاثنين النون^(٢) والألف واللام فقلت : هذان غلاما زيد ، وصاحبا عمرو ، وحذفت الألف واللام والنون ؛ كما فعلت في الواحد . وكذلك الجمع ؛ نحو : هؤلاء مسامو زيد وصالحو قومهم .

* * *

فإن كان الاسم الذي تضيفه مشتقا من الفعل عاملا فيما بعده . فإن الثاني يدخل في صاة الأول . وذلك قولك : هذا ضارب زيد ، وهذان ضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربو زيد .

فإن أدخلت الألف / واللام في الأول فهو جيد ؛ لأنَّ معناها معنى الذي ؛ فلذلك دخلنا .

٤
٤٥٩

فإذا قلت في الواحد : هذا الضاربُ زيدا ، وهو القاتلُ الرجلَ فمعناه : الذي ضَرَبَ زيدا ، والذي قَتَلَ الرجل ، فتنصب ما بعده ؛ لأنَّ فيه معنى الفعل ، ولا معنى للأسماء غير المشتقة في ذلك .

ألا ترى أنك لو قلت : هذا الغلامُ زيدا كان مُحالا .

فإن ثنيت الاسم المشتق من الفعل لم تعاقب الإضافة الألف واللام ؛ كما لا تعاقبها النون ، ولكن تكون الإضافة معاقبة للنون . وذلك قولك : هذان الضاربان ، فثنيت النون مع الألف واللام ؛ لأنها أقوى من التنوين ؛ وذلك أَنَّها بَدَل من التنوين والحركة في الواحد ؛ كما قلت : هذان الغلامان .

(١) سبق في الجزء الثاني ص ١٧٦

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٩٤ : « فان كفت النون جررت ، وصار الاسم داخلا في الجار ، وبدا من النون ، لأن النون لا تعاقب الألف واللام ، ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام » .

وتقول : هذان الضاريان زيدا ، والشاتمان عمرا ، والمكرمون أحاك والنازلون دارك . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ، وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (١) وقال القطامي :
الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ دِيَارِهِمْ بِالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَالِمٍ عَادِي (٢)

٤
٤٦٠

فإذا أسقطت النون ، أضفت وجررت ، فقلت : هم الضاربو / زيد ، وهما الشاتمان عمرو ، كما قال الشاعر :

الْفَارِجُ بِأَبِ الْأَمِيرِ الْمُبْهِمِ (٣)

وقال الأنصاري ، وأنشد هذا البيت منصوباً عنه ، وهو :

الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ ، لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ (٤)

فهذا لم يرد الإضافة ، فحذف النون بغير معنى فيه . ولو أراد غير ذلك لكان غير الجر خطأ ، ولكنه حذف النون لطول الاسم ؛ إذ صار ما بعد الاسم صلة له . والدليل على ذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩٤ : « فإذا ثبت ، أو جمعت فأنبت النون قلت : هذان الضاريان زيدا ، وهم الضاربون الرجل . لا يكون فيه غير هذا ، لأن النون ثابتة . فمن ذلك قوله - عز وجل - (والمقيمِينَ الصلاة والمؤْتُونَ الزكاة) .

الآية في النساء : ١٦٢

(٢) استشهد به ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ١٣٢ على إضافة يوم إلى الجملة الاسمية والبيت من قصيدة للقطامي في ديوانه ص ٨٦-٩١ .

ورواية ابن الشجري : الضاربين عميراً من بيوتهم ، وروى في الديوان في بيوتهم . وانظر ديوان المتنبي ج ٤ ص ١٥٩ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على إضافة الفارجي إلى ما بعده ونسبه إلى رجل من بني ضبة

وصف أقواماً أشرفاً لا يحجبون عن الأمراء ، ولا تفلق الأبواب دونهم .
المبهم : المغلق . الفارج : الفاتح .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على حذف النون للتخفيف ونصب عورة .
والنطف : الذنب ، وروى « وكف » : وهو العيب

ونسبه سيبويه إلى رجل من الأنصار وقال الأعلام : ويقال : هو قيس بن الخطيم .
والبيت مطلع قصيدة في ديوان قيس بن الخطيم طبع بفداد ص ٨١ ونشر دار العروبة ص ١٧٢ .

وذكرنا أن التحقيق نسبة هذه القصيدة إلى عمر بن أمية القيس ، انظر الثالث ص ١١٢ - ١١٣ وهذا الجزء ص ٧٣ ونسب في شروح سقط الزند ص ١٣٠٧ إلى الحارث بن ظالم المري ، وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٨٨ ، ٣٢٧ ، ٤٨٣ ، ج ٣ ص ٤٠٠ ، ٤٧٣ .

حَذَفُهم النونَ تَمَّا لَمْ يُشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ ، وَلَا تَجُوزُ فِيهِ الْإِضَافَةُ (١) فَيَحْذِفُونَ لَطُولَ الصَّلَةِ . فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

أَبْنَى كُلِّبٍ إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَعْلَالَ (٢)

فحذف النون من اللذين . وقال الأشهبُ بن رُمَيْلة :

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ (٣)

فإن قال قائل : ما بالك لا تقول في الاسم غير المشتق إذا ثنيتهُ أو جمعتهُ بالإضافة مع الألف واللام فتقول : هما الغلاما زيد ، كما تقول : هما الضاربان زيد ؟

(١) الأسماء المهمة لا تضاف : لأنها لا تكون نكرة قال سيبويه ج ٢ ص ١٠٤ :

« وإعلم أن هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول : هذا زيدك ، لأنها لا تكون نكرة ، فصارت لا تضاف ، كما لا يضاف ما فيه الألف واللام » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٥ على حذف النون من اللذان للتخفيف .

وقال ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٣٠٦ : « فإن ثنيت الذي ففيه ثلاث لفات : اللذان بتخفيف النون ، واللذان بتشديدها ، واللذان بحذف النون ، قال الأخطل ٠٠٠ هذا قول الكوفيين ، وقال البصريون : إنما حذف النون لطول الاسم بالصلة » .

البيت للأخطل يفتخر بقومه ويهجو جريرا

الهمزة للنداء وبنو كليب بن يربوع هم رهط جرير ، وانظر جمهرة الأنساب ص ٢٢٥ - ٢٢٦ ، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٩ - ٥٠٢ وديوان الأخطل ص ٤٤ وشرح الفضليات للأنباري ص ٤٣٨ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٦ على حذف النون تخفيفا لطول الاسم بالصلة من الذين . قال الأعلام : والدليل على أنه أراد الجمع قوله دماؤهم ، ويجوز أن يكون الذي واحدا يؤدي معنى الجمع ..

وهكذا روى في الموثلف والمختلف ص ٣٣ وروى في البيان والتبيين ج ٤ ص ٥٥ وإن الآلى حانت بفلج دماؤهم .

وفى معجم البلدان ج ٤ ص ٢٧٢ قال أبو منصور : فلج اسم بلد ثم أنشد البيت .. وقال غيره : فلج واد بين البصرة وحمى ضربة

وتقدم في الجزء الثالث ص ٣٥٧ أن فلجاً يغلب عليه التذكير فيصرف ..

الحين الهلاك ، ومعنى حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص .

كل القوم : صفة لقوم دلالة على كمالهم

قال الواحدى : يا أم خالد ، ويا ابنة القوم هو من عادة العرب بهذا الخطاب للنساء لحنهن على البكاء .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٠٧-٥١١ ودخل البيت الحزم على هذه الرواية

والبيت للأشهب بن رُمَيْلة ، ونسبه أبو تمام في كتاب مختار القبائل إلى حريش بن محفض وانظر السيوطى ص ١٧٥ والمفصل ج ٢ ص ٣٧

قيل له : إنما يقع الحذفُ في المشتقِّ ؛ لأنه يجوز أن تقول : هما الضاريان زيدا ،
والضاريون عمرا ، ولا يكون هذا في الغلام إذا ثنيته ، فلما كففت النون عاقبها ما كان
مُستعملا بَعْدَهَا .

وما لم يشتقَّ من الفعل لا معنى للاسم الثاني بَعْدَ النون فيه .
ألا ترى أنك لا تقول : هذان الغلامان زيدا ، ولا هؤلاء الصاحبون محمّدا .

هذا باب

اسم الفاعل الذى مع الفعل المضارع

وذلك نحو قولك : هذا ضارب زيد . فهذا الاسم إن أردت به معنى ما مضى فهو بمنزلة قولك : غلام زيد .

تقول : هذا ضارب زيد أمس . وهما ضاربا زيد . وهم ضاربو عبد الله . وهن ضاربات أخيك . كل ذلك إذا أردت به معنى الماضى لم يجر فيه إلا هذا ؛ لأنه اسم بمنزلة قولك : غلام زيد . وأخو عبد الله .

ألا ترى أنك لو قلت : هذا غلام زيد كان محالا .

فكذلك/ اسمُ الفاعل إذا كان ماضياً لا تُنَوِّنُهُ ؛ لأنه اسم . وليست فيه مُضارعةُ الفعل (١) .

٤
٤٦٢

ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتُضَيِّفَهُ ؛ كما لم يجر ذلك فى الغلام . فهو كالأسماء التى لا معنى للفعل فيها .

وتقول : هؤلاء حواج بيت الله أمس ، ومررت برجل ضارب الزيدان ، ومررت بقوم ملأزمهم إخوانهم . فتثنى وتجميع ؛ لأنه اسم ؛ كما تقول : مررت برجل أخواه الزيدان ، وأصحابه إخوانك .

* * *

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٨٧ : « فإذا أخبر أن الفعل قد وقسع ، وانقضى فهو بغير تنوين البتة ، لأنه إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له ، كما أشبهه الفعل المضارع فى الأعراب . فكل واحد منهما داخل على صاحبه ، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التى من غير ذلك الفعل ، لأنه إنما شبه بما ضارعه من الفعل ، كما شبه به فى الأعراب ، وذلك قولك : هذا ضارب عبد الله ، وأخيه .

وجه الكلام ، وحده الجر ، لأنه ليس موضعاً للتنوين ، وكذلك قولك : هذا ضارب زيد فيها وأخيه .. »

فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع ، أو ما تفعله بعد ، ولم يقع -
جَرى مَجْرَى الفِعْل المضارع في عمله وتقديره ؛ لَأَنَّهُ في معناه (١) وقد مضى تفسير هذا (٢) .
وذلك قولك : زيد أَكَلُ طعامك الساعة - إذا كان في حال أَكَلٍ ، وزيد أَكَلُ طعاما غدا ؛ كما
تقول : زيد يَأْكُل الساعة - إذا كان في حال أَكَلٍ ، وزيد يَأْكُلُ غدا .

وتقول على هذا : أخواك أَكَلان طعاماً ، وقومك ضاربون زيدا ، وأخوانك ضارباتُ عمرو .
وتقول : مررت برجل ضاربٍ زيدا ، فتصفه به ؛ لَأَنَّهُ نكرةٌ مِثْلُهُ ؛ كما تقول : مررت
برجل يضرب زيدا .

٤
٤٦٣

ولو قلت ذلك في اسم الفاعل - إذا أردت ما مضى - لم يقع ذا الموقع ، وذلك أنك لا تقول :
مررت برجلٍ ضاربٍ زيدٍ إِلَّا على البَدَل ؛ كما لا تقول : مررت برجلٍ غلامٍ زيد .
وتقول : مررت بزيد ضارباً عمرا . إذا أردت التي تجرى مَجْرَى الفِعْل . فإن أردت
الأخرى قلت : مررت بزيد ضاربٍ عمرو ؛ كما تقول : مررت بزيد غلامٍ عمرو .

واعلم أَنَّهُ قد يجوز لك أن تحذف النون والتنوين من التي تجرى مَجْرَى الفعل ؛ ولا
يكون الاسم إِلَّا نكرةً وإن كانا مضافاً إلى معرفة ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا تحذف النون استخفافاً . فلما
ذهب النون عاقبتها الإضافة ، والمعنى معنى ثَبَات النون (٣) . فمن ذلك قول الله عزَّ
وجلَّ : (هَدِيًّا بِأَلِغِ الكَعْبَةَ) (٤) فلو لم ترد التنوين لم يكن صفةً لَهْدَى وهو نكرة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٨٢ : « بابي من اسم الفاعل الذي يجري مجرى الفعل المضارع
في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان منونا نكرة .
وذلك قولك : هذا ضارب زيدا غدا فمعناه وعمله : هذا يضرب زيدا غدا . »

وإذا حدث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وذلك قولك : هذا ضارب
عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثل هذا يضرب زيدا الساعة ، وكان زيد ضارباً أباه ،
فإنما يحدث أيضاً عن اتصال فعل في حين وقوعه .. فمعناه وعمله كقولك : كان زيد يضرب
أباه »

(٢) انظر الجزء الثاني ص ١١٩

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٨٤ : « ويزيد هذا عندك بياناً قوله - عز وجل - (هَدِيًّا بِأَلِغِ الكَعْبَةَ) و (عارضٍ ممطرنا) فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة . »

(٤) المائدة : ٩٥

ومن ذلك قوله تعالى : (هَذَا عَارِضٌ مُّطَرِّئًا) (١) و (ثَانِي عِطْفِيهِ) (٢) ؛ لَأَنَّهُ نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ . ولا تكون الحال إِلَّا نكرة .

/ ومن ذلك قولُ الله عزَّ وجلَّ : (إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ) (٣) فَإِنَّمَا هَذَا حِكَايَةُ قولِ الله عزَّ وجلَّ قَبْلَ إرسَالِهَا .

وكذلك (إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا) (٤) و (كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (٥) ومن نَوْنٌ قال : (آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا) (٦) ، و (ذَائِقَةُ الْمَوْتِ) (٧) ؛ كما قال عزَّ وجلَّ : (وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ) (٨) . وهذا هو الْأَصْلُ ، وذلك أَخْفُ وَأَكْثَرُ ، إذْ لم يكن ناقضاً لمعنى ، وكلاهما في الجَوْدَةِ سواءً . قال جرير :

يَا رَبَّ غَابِطَنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمُ لَأَتَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمُ وَحَرَمَانَا (٩)

فـ (رَبٌّ) لا تقم إِلَّا على نكرة ، وَإِنَّمَا حَذَفَ التَّنْوِينَ استخفافاً وهو يريد : رَبٌّ غَابِطٌ لَنَا . ومثله :

(١) الاحقاف : ٢٤ .

(٢) الحج : ٩ .

(٣) القمر : ٢٧ .

(٤) مريم : ٩٣ .

(٥) في آل عمران : ١٨٥ ، والانبياء : ٣٥ ، والعنكبوت : ٥٧ .

(٦) في البحر المحيط ج ٦ ص ٢٢٠ : « وقرأ عبد الله وابن الزبير وأبو حيوه ، وطلحه (الآت) بالتثنية ، و (الرحمن) بالنصب ، والجمهور بالاضافة » وانظر شواذ ابن خالوية ص ٨٦ .

(٧) هي من الشواذ أيضا الاتحاف ص ١٨٣ ، ص ٣١٠ وابن خالوية ص ٢٣ .

(٨) المائدة : ٢ .

وفي سيبويه ج ١ ص ٨٣ - ٨٤ : « وأعلم أن العرب يستخفون فيحذفون النون والتثنية ، ولا يتغير من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكف التثنية من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقبا للتثنية ، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ ، لأنه اسم ، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل ، وليس يغير كف التثنية إذا حذفته مستخفا من المعنى شيئا ، ولا يجعله معرفة .

فمن ذلك قوله - عز وجل - (كل نفس ذائقة الموت) و (أنا مرسلو الناقة) .

فالمعنى معنى (ولا آمين البيت الحرام)

(٩) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٢٧

هَلْ أَنْتَ بَاعْتُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدٌ رَبُّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ (١)

أراد : باعْتُ ديناراً ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَفْهِمُهُ عَمَّا سَيَقْعُ .

ونصب الثاني لِأَنَّهُ أَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ . كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ بَاعْتُ عَبْدٌ رَبُّ . ولو جرّه على ما قَبْلَهُ كَانَ عَرَبِيًّا جَيِّدًا مِثْلَ النَّصْبِ .

٤
٤٦٥

وذلك لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِمْ أَنْ يَحْمِلُوا الْمُعْطُوفَ عَلَى مَا غُطِفَ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ ، وَعَمْرُو غَدَا ، وَيَنْصُبُونَ عَمْرًا . إِلَّا أَنَّ الثَّانِيَّ كُلَّمَا تَبَاعَدَ مِنَ الْأَوَّلِ قَوِيَ النَّصْبُ ، وَاخْتِيرَ . نَحْوُ قَوْلِكَ : هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ الدَّرَاهِمَ ، وَعَمْرُو الدَّنَانِيرَ ، وَالْجَرُّ جَيِّدٌ بِالْفِعْلِ .

ولو قلت : هَذَا مُعْطَى زَيْدٍ الْيَوْمَ الدَّرَاهِمَ ، وَغَدَا عَمْرًا الدَّنَانِيرَ - لَمْ يَصَاحِبْ [فِي عَمْرُو] (٢) إِلَّا النَّصْبُ ، لِأَنَّكَ لَمْ تَعْطِفَ الْأَسْمَ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، وَإِنَّمَا أَوْقَعْتَ الْعُطْفَ عَلَى الظَّرْفِ ، فَلَمْ يَقْوِ الْجَرُّ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرُو ، وَلَا تَقُولُ : مَرَرْتُ أَمْسَ بِزَيْدٍ ، وَالْيَوْمَ عَمْرُو . فَإِذَا أَعْمَلْتَهُ عَمَلَ الْفِعْلِ جَازَ ؛ لِأَنَّ النَّاصِبَ يَنْصَبُ مَا تَبَاعَدَ مِنْهُ .

(١) ظاهر كلام المبرد أن عبد رب منصوب بالعطف على محل دينار ، لأن (باعث) اسم فاعل بمعنى الاستقبال .

واستشهد بالبيت سيبويه ج ١ ص ٨٧ فقال ابن خلف :

الشاهد فيه نصب عبد رب باضمار فعل كأنه قال : أو تبعث عبد رب ، ولا يجوز أن يضم إلا الفعل المستقبل ، لأنه مستفهم عنه بدليل قوله : هل .

ويجوز أن ينتصب عبد رب بالعطف على موضع دينار ، لأنه مجرور في اللفظ منصوب في المعنى .

وقال الأعلام : الشاهد فيه نصب عبد رب حملا على موضع دينار .

ورد عليه البغدادي في الخزائن بأن الكلام السابق في سيبويه يفيد تقدير فعل ناصب . كأنه قال : أوقف ديناراً ، أو عبد رب وهمسارجلان ، أخا عون : صفة أو بدل ، أو عطف بيان .

قال البغدادي : البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها . وقيل هو لجابر النسبي أو لجريز أو لتأبط شرا وقيل بمصنوع هو ليس في ديوان جريز .

وانظر الخزائن ج ٣ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ ، والمعنى ج ٣ ص ٥٦٣ - ٥٦٧ وشواهد الكشف

(٢) تصحيح السيرافي

ص ٢٠٦ .

ألا ترى أنَّك تقول : هذا ضاربُ اليوم زيدا ، وغدا عمرا ؛ كما تقول : هذا يضربُ
اليوم زيدا ، وغدا عمرا .

وكذلك تقول : هذا ضاربك وزيدا غدا . لئلا لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمحل المجرور (١) .

حملته على الفعل ؛ كقول الله عز وجل : (إِنَّا / مُنْجُونَكَ وَأَهْلَكَ) (٢) كأنه قال :
وَمُنْجُونَ أَهْلَكَ ، ولم تعطف على الكاف المجرورة .

٤
٤٦٦

ومِمَّا تُنشده العرب نصباً وجراً لاشتغال المعنى عليهما جميعاً قولُ لبيد :

فإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعْدٍ ، فَلْتَرْعَكَ الْعَوَازِلُ (٣)

ينصبون (دُون) ويجرونها . وقال الفرزدق :

فَعُوْدٌ لَدَى الْأَبْوَابِ طُلَّابٌ حَاجَةٌ عَوَانٍ مِنَ الْحَاجَاتِ أَوْ حَاجَةٌ بِكْرًا (٤)

(١) لا يعطف على الضمير المجرور الا بإعادة الجار اسماً كان أو حرفاً .

(٢) العنكبوت : ٣٣ .

في البحر المحيط ج ٧ ص ١٥١ : « الكاف في مذهب سيبويه في موضع جر ، وأهلك منصوب
على اضممار فعل : أى ونجى أهلك ومن راعى هذا الموضع عطفه على موضع الكاف » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤ على العطف على الموضع فعطف دون المنصوب على محل
دون المجرور بمن ، لأن معنى تجد من دون عدنان ، وتجد دون عدنان واحد .

وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ٩٥ : ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في
اللفظ زائداً . بدليل قوله : « وأنشد البيت » .

وزعه يزعه بالفتح ، ويزعه بالكسر ، وزعا ، ووزوعا : إذا كف .

يقول : لم يبق لك أب حى إلى عدنان ، فكف عن الطمع في الحياة .

البيت من قصيدة للبيد يرثى بها النعمان بن المنذر في ديوانه ص ٢٥٤ - ٢٦٦ .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٣٩ - ٣٤١ ، ج ٣ ص ٦٦٩ ، والعينى ج ١ ص ٧ - ٢٠ ، والسيوطى

ص ٥٦ ، والشعر والشعراء ص ٢٣٧ ، وشواهد الكشف ص ٢٢٣ .

(٤) البيت من قصيدة للفرزدق في ديوانه ص ٢٢٥ - ٢٢٨ قالها لما أراد زياد أن يخدعه ليقيم

في يده .

والشاهد فيه عطف حاجة بكرا على محل حاجة عوان . في الأضداد لابن الانبارى ص

٣٣ . حاجة عوان : طلبت مرة بعد مرة وأنشد البيت .

وذكر البيت في ديوان ذى الرمة ص ٦٦٧ على أنه مما نسب إلى ذى الرمة وروايته :

وقوفا لدى الأبواب .

وقال جرير :

جِئْتُ بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةٍ مَنْظُورٍ بِنِ سَيَّارٍ (١)

يَجْرُونَ (مِثْل) ، وينصبونها . فمن جرَّ فعلى الأول ، ومن نصب فعلى : أو هاتوا مِثْلَ أُسْرَةٍ ؛ لأنَّ هذا إذا أضمر لم يخرج من معنى الأول . ومن قال هذا قال : خَشْنَتْ بِصَدْرِكَ ، وصدرَ زيد ، على الموضع (٢) .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٤٨ ، ص ٨٦ على العطف على المحل .
وقال الأعلام : استشهد به لحمل الاسم المعطوف على موضع الباء وما علمت فيه ، لأن معنى قوله : جئني بمثل بني بدر : هاتني مثلهم ، فكانه قال : هات مثل بني بدر أو مثل أسرة منظور .
والذي يظهر لي أن الذي سوغ العطف على المحل في قول جرير : جئني بمثل بني بدر أن الفعل (جاء) يتعدى بنفسه وبحرف الجر وقد جاء الاستعمالان كثيرا في القرآن الكريم وقد صرح بذلك أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ فقال : وجئت زيدا وجئت إليه .
ولو كان مجيء الفعل المتعدى بحرف الجر بمعنى فعل متعد بنفسه مما يسوغ العطف على المحل في الاختيار لم يكن نحو مررت بزيد وعمرا من القليل .

قال ابن هشام في المغني ج ٢ ص ٩٥ : « العطف على المحل وله عند المحققين ثلاثة شروط : أحدها : إمكان ظهوره في الفصح ٠٠ فعلى هذا لا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني ٠٠ »
وأبو الفتح عرض لذلك في الخصائص ج ٦ ص ١٠٢ فقال : « ألا ترى أنك تحكم عليها (الباء) وعلى ما جرته بأنهما جميعا في موضع نصب بالفعل حتى أنك لتجيز العطف عليهما جميعا بالنصب ، نحو قولك : مررت بك وزيدا ، ونزلت عليهما وجعفرًا » .

وقال في ص ١٠٦ : فتقول : مررت بزيد وعمرا وانظر ص ٣٤١ .
وفي كلام سيبويه ما يفيد جواز ذلك قال في ج ١ ص ٤٨ : « ولو قلت : مررت بعمر وزيدا لكان عريبا » .

وكذلك قول المبرد بعد : وعلى نحو من هذا أجازوا مررت بزيد وعمرا لأن معناه : أتيت ، فحملة على المعنى . وانظر ص ٣٣ من هذا الجزء .

والبيت من قصيدة لجرير في ديوانه ص ٣١٠ - ٣١٣ وروايته : جئني كرواية سيبويه .
يخاطب الفرزدق ، فيفخر عليه بسادات قيس ، لأنهم أخواله وبنو بدر من فزارة وفيهم شرف قيس بن عيلان .

وبنو سيار من سادات فزارة ، (انظر جمهرة الانساب ص ٥٨)
أسرة الرجل : رهطه الأدنون اليه واشتقاقه من أسرت الشيء : إذا شدته وقويته ، لأن الإنسان يقوى برهطه على العدو .

(٢) جعل أبو الفتح في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ خشن مما يتعدى بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى مثل جاء .

معناه : أوغر صدره وأغضبه وانظر ص ٧٣ ، ص ١١١ من هذا الجزء .

وعلى نَحْوٍ من هذا أجازوا : مررت بزيد وعمرا ؛ لَأَنَّ معناه : أتيت ، فحمله على المعنى ؛
إذ كان قولك (بزيد) بعد مررت في موضع نصب . وقال الشاعر :

/ أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدًا (١)
كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ تَلَقَيْنَا غَدًا .

٤
٤٦٧

* * *

واعلم أَنَّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت : هذا ضاربُ زيد أُمِّسْ وعَمِّرُو ، وهذا
مُعْطَى الدرهم أُمِّسْ وعَمِّرُو - جاز لك أَنْ تنصبَ عمرا على المعنى لبُعْده من الجار . فكأنَّكَ
قلت : وأعطى عمرا (٢) فمن ذلك قول الله عزَّ وجلَّ : (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ
وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) (٣) على معنى : وجعل ، فنصب .

(١) تقدم في ص ١١٢ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٨٧ : « فإذا أخبرت أن الفعل قد وقع وانقطع - فهو بغير تنوين
البتة ... »

ولو قلت : هذا ضارب عبد الله وزيدا جاز على اضممار فعل ؛ أى : وضرب زيدا .
وانما جاز هذا الاضممار ، لأن معنى الحديث في قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضرب زيدا
وان كان لا يعمل عمله فحمل على المعنى ... »

وقال في ص ٨٩ : « وكلما طال الكلام كان أقوى . وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما
يعمل فيه ، فكذلك صار هذا أقوى . فمن ذلك قوله - عز وجل - (وجاعل الليل سكنا والشمس
والقمر حسبانا) ... »

وانظر ص ١٧٨ من سيبويه أيضا .

(٣) الآية في الانعام : ٩٦ - وقراءة : وجاعل من السبعة أيضا في النشر ج ٢ ص ٣٦ :
« قرأ الكوفيون وجعل بفتح العين من غير ألف وبنصب اللام من الليل .

وقرأ الباكون بالالف وكسر العين ورفع اللام وخفض الليل » .

وانظر الاتحاف ص ٢١٤ والبحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦ .

هذا باب

من مسائل الفاعل

تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فترفع الأب بفعله ، وتجرى (قائماً) على رجل ؛ لأنه نكرة وصفته بنكرة ، فصار كقولك : مررت برجل يقوم أبوه .

فلن قال قائل : قد علمنا أن القيام للأب ، فكيف يجوز أن يجرى على رجل ؟

قيل له : لأن قولك : قائم أبوه - إنما هو صفة للرجل في الحقيقة .

٤
٤٦٨

ألا ترى أنك قد حليت / الرجل بقيام أبيه ، كما تحلّيه بفعله ، وفصلت بهذه الصفة بينه وبين رجل لم يقم أبوه ؛ كما أنك إذا قلت : مررت برجل قائم فصلت بينه وبين من لم يقم . ولو قلت : مررت برجل قائم أبوه . تريد بقائم التأخير ، كأنك قلت : مررت برجل أبوه قائم ، ثم قدّمت على هذه الجهة - كان جيّداً ، وكنت تقول على هذا الشرط : مررت برجل قائمان أبواه ، لأنك تريد : أبواه قائمان .

وعلى القول الأول - وهو الأجود - مررت برجل قائم أبواه ، وقائم أبواه ؛ لأنه بمنزلة الفعل المقدّم (١) .

وتقول : مررت بزيد ضارباً عمراً أخواه ، ومررت بجاريتك قائماً إليها أبواك ، وهذا رجل ملازمه إخوته . أردت : ملازم له إخوته ، فطرح التثنية استخفافاً على ما وصفت لك في الذي قبله (٢) .

* * *

(١) في الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢٧ - ٢٨ مجلس بين ثعلب وابن كيسان في مررت برجل

قائم أبوه .

(٢) يريد أن الإضافة لفظية ، فاسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال .

وتقول : زيدا عمرو ضاربٌ ؛ كما تقول : زيدا عمرو يضرب^(١) .

ولو قلت : زيدا عمرو الضاربُ لم يحز ؛ لأنَّ الفِعْلَ صار في / الصلة^(٢) .

ولو قلت : عبدُ الله جاريتك أبوها ضاربٌ - كان بين النحويين فيها اختلاف . وذلك أنَّ بعضهم يقول :

إذا قلت : عبدُ الله زيدٌ ضاربٌ - فإنَّما نصبت عبدَ الله بضارب الذي هو خبر زيد . فكأنَّك قلت : زيد يضرب عبدَ الله . وزيد ضاربٌ عبدَ الله .

فإذا قلت : عبدُ الله جاريتك أبوها ضاربٌ . فالجارية ابتداء ، و (أبوها) ابتداء ثانٍ ، و (ضارب) خبر أبيها ، وهما جميعاً خبر الجارية ، فقد تباعد آخر الكلام من أوله .

وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء . وذلك لأنَّ (ضارباً) يجري مجرى الفِعْل في جميع أحواله من العَمَل . فالتقديم والتأخير في الفِعْل ، وما كان خبراً للأوَّل - مفرداً أو مع غيره - فمجرهما واحد .

وإنَّما يُكره الفصلُ بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه . نحو قولك : كانت زيدا الحمى تأخذ . فتنصب زيدا بتأخذ ، و (تأخذ) خبر (كان) ، وتفصل بزید بين اسم (كان) وخبرها وليس (زيد) لها باسم ولا خبر . فهذا الذي لا يجوز^(٣) .

أو يكون العامل غير متصرف / فلا يجرى مجرى الفِعْل ، نحو : عندي عشرون اليوم درهماً ، وإنَّ منطلقُ زيدا ، وزيدا إنَّ منطلق . فهذا الذي لا يجوز .

فأما إذا كان العامل متصرفاً ، ولم تفصل بينه وبين المعمول فيه بشيء ليس منه ، ولا بسببه - فعَمَلُه فيه كَعَمَلِه إذا وليه . وقد فسّرنا مثل هذا فيما مضى^(٤) .

(١) تقديم معمول الخبر على المبتدأ جائز سواء كان الخبر مفرداً أو جملة فعلية أو اسمية عند المبرد وقد أشار إلى ذلك الفارقي فيما مضى ما لم يمنع مانع كما سيأتي .

وقال المبرد ١٠١ : كل ما جاز أن يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله .

(٢) زيدا مفعول به لصلة آل ، ولا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول فهذا هو الذي منع من تقديم معمول الخبر على المبتدأ .

(٣) انظر ص ٩٩ .

(٤) انظر ص ٨٧ ، ١٠٩ .

وَمَثَلُ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَادِرِ : أَعْجَبَنِي الْيَوْمَ ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا . إِنْ جَعَلْتَ (الْيَوْمَ) نَصْبًا بِأَعْجَبَنِي فَهُوَ جَيِّدٌ .

وإِنْ نَصَبْتَهُ بِالضَّرْبِ كَانَ مُحَالًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّرْبَ فِي مَعْنَى « أَنْ فَعَلَ » ، وَ « أَنْ يَفْعَلَ » فَمُحَالٌ أَنْ يَنْصَبَ مَا قَبْلَهُ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ فِي صِلَتِهِ وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا فِيهَا كَانَ مِنْ تَمَامِهِ ، فَيَصِيرُ بَعْضُ الْأَسْمِ ، وَلَا يُقَدِّمُ بَعْضُ الْأَسْمِ عَلَى أَوَّلِهِ (١) .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَى أَنْ وَصَلَتْهَا أَعْمَلَتْهُ (٢) عَمَلَ الْفِعْلِ إِذْ كَانَ نَكْرَةً مِثْلَهُ ، فَقَدِّمَتْ فِيهِ وَأَخَّرَتْ . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : ضَرْبًا زَيْدًا ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : زَيْدًا ضَرْبًا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى (أَنْ) ، إِنَّمَا هُوَ أَمْرٌ .

فَقَوْلُكَ : (ضَرْبًا زَيْدًا) يَنْتَصِبُ بِالْأَمْرِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : اضْرِبْ ، إِلَّا أَنَّهُ صَارَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ لَمَّا حَذَفَتْهُ (٣) .

أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ «سَقِيَا» بِمَنْزِلَةِ /سَقَاكَ اللَّهُ، وَ«مَرْحَبًا» (٤) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِكَ : رَحِّبْتَ بِلَادُكَ .
فَعَلَى هَذَا يَجْرِي مَا وَصَفْتَ لَكَ فِي الْأَعْمَالِ ، وَالتَّقْدِيمِ ، وَالتَّأْخِيرِ .

٤
٤٧١

(١) انظر الجزء الأول ص ١٣

(٢) في الأصل : أَعْمَلَتْهَا .

(٣) انظر الجزء الأول ص ١٣

(٤) انظر الجزء الثالث ص ٢١٨ ، ٢٢١

هذا باب

الصفة المُشَبَّهة بالفاعل فيما يَعْمَلُ فيه

وإنما تَعْمَلُ فيما كان من سببها^(١)

وذلك كقولك : هذا حَسَنُ الْوَجْهِ ، وكثير المال .

اعلم أنَّ هذه الصفة إنما حَدُّها أن تقول : هذا رجل حَسَنُ وَجْهِه ، وكثيرُ ماله . فترفع ما بَعْدَ (حَسَن) و (كثير) بفعلهما ؛ لأنَّ الحُسْنَ إنما هو للوَجْهِ ، والكثرة إنما هي للمال فهذا بمنزلة قولك : هذا رجل قائمُ أبوه ، وقاعدُ أخوه .

ويجوز أن تقول : هذا رجل حَسَنُ الْوَجْهِ . فالوَجْهُ لم يجعل (حَسَنًا) معرفة ، وإن كان مضافاً إليه ؛ وذلك لأنَّ التنوين هو الْأَصْلُ . ومعنى هذه الإضافة الانفصال^(٢) ؛ كما كان ذلك في قوله : (هَذَا بِالرِّغِ الْكَعْبَةِ) و (هَذَا عَارِضٌ مُمَطِّرُنَا)^(٣) / لِمَا كان التقدير : إنما هو التنوين ثَبَتَ الاسم نكرة ، وصار بمنزلة ما لَفَظُوا بتنوينه .

٤
٤٧٢

فيجوز في هذا أَوْجُه :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠ : « باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل ، لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه . . . إنما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالالف واللام أو نكرة لا تجاوز هذا . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٠ : « ومع هذا أنهم لو تركوا التنوين أو النون لم يكن أبداً إلا نكرة على حاله منونا . . . »

ونقل الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٦ أن اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها اضافة لفظية وان ذلك من المتفق عليه ومثله في ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٠ وغيرهما وما في كليات أبى البقاء ص ٥٤ من أن اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها معنوية مفيدة للتعريف أو التخصيص غير صحيح مخالف لنقل النحويين .

(٣) انظر ص ١٤٩ ، ١٥٠ فقد ذكر الآيتين هناك .

منها الأَصْلُ ، نحو : حَسَنُ وَجْهَهُ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ ، وَحَسَنُ وَجْهَيْهِ ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ (١) . كُلُّ ذَلِكَ جائز ومعناه واحد في نكرته وأجود ذلك - إذا لم تقل حَسَنُ وَجْهَهُ - : حَسَنُ الْوَجْهِ ، وذلك لِأَنَّ (وَجْهَهُ) كان معرفة وهو الأَصْل . فكان الأحسن أن يُوضع في موضعه معرفة مثله .

لا نَعْرِفُ الْأَوَّلَ ، كما كان ذلك في وجهه ، وأنه لو عَرَفَهُ لم يكن الأول معرفة ، وإنما صار (وجهه) معرفة ، لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ لا يَعْني من الْوُجُوهِ إِلَّا وَجْهَهُ .

وَأَمَّا حَسَنُ وَجْهِهِ (٢) فَإِنَّهُ أَخَفُّ فِي اللَّفْظِ . فحذفوا الألف واللام تخفيفاً ، فمن ذلك قولهم : هو حديث عهد بالوَجَعِ وأنشد :

• لَاحِقِ بَطْنٍ بِقَرَأَ سَمِينِ (٣) •

(١) صور الصفة المشبهة مع معمولها المشهورة ستة وثلاثون صورة وبيانها :

الصفة لها صورتان : تكون بال ومجردة منها •

معمول الصفة : إما أن يكون بال أو مضافاً لما فيه ال أو مضافاً للضمير أو مضافاً لمضاف إلى الضمير أو مجرداً من ال والإضافة أو مضافاً إلى المجرد فهذه ستة أحوال للمعمول •

وعلى كل إما أن يكون المعمول مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فمجموع صور المعمول ١٨ صورة : 6×3 •

وبضرب حالتى الصفة فى أحوال المعمول تكون الصور ٣٦ صورة : 18×2 •

المستع من الجز فى هذه الصور باتفاق النحويين صورتان •

(أ) أن تكون الصفة بال والمعمول مضاف إلى الضمير ، نحو : الحسن وجهه أو وجه غلامه •

(ب) أن تكون الصفة بال مضافة إلى المجرد ، نحو : الحسن وجهه أو وجه غلام •

واختلفوا فيما إذا كانت الصفة مجردة من ال مضافة إلى معمول مضاف للضمير ، نحو : حسن وجهه : فسيبويه والبصريون أجازوها فى الضرورة ، والكوفيون أجازوها فى السعة والاختيار وانظر تفصيل ذلك فى شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٥ - ٩٦ وشرحها للجامى ص ١٩١ - ١٩٢ وشرحها للمصام ص ٢٤٣ - ٢٤٤ وشرحها للرضى ج ٢ ص ١٩٢ - ١٩٥ وابن يعيش ج ٦ ص ٨٤ - ٨٩ والأشمونى وغيره •

(٢) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٩٤ - ١٩٥ : « ومسألة لا قبيلة ولا فى غاية الحسن وهى حسن وجه بالجر اذ كل ما ذكرنا فى حسن الوجه حاصل فيه الا مطابقة المعمول لأصله فى انتصريف : أعنى وجهه » •

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠١ على اضافة لاحق إلى بطن وهو نكرة •

الأصل لا حق بطنه . وقال الآخر :

أولا سَيِّئِي زِيَّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بَزْلًا^(١)

٤
٤٧٣

وإنما جاز حذف الألف واللام لعلم السامع أنك لا تغنى إلا وجهه ، وأن الأول لا يكون به معرفة أبداً .

وقال ابن يعيش ج ٦ ص ٨٥ : « الشاهد فيه اضافة (لاحق) الى (البطن) مع حذف الألف واللام فهو بمنزلة حسن وجه . »

واعلم أن قوله : لاحق بطن وان كان أسله اسم فاعل كضارب ، وخارج فانما ذكره في هذا الباب : لأنه أجرى مجرى الصفة المشبهة ، فقدربلا حق بطنه ، كما قدر حسن وجه بحسن وجهه فالبطن فاعل في المعنى ، كما أن الوجه فاعل في المعنى ، واسم الفاعل لا يضاف الى الفاعل . لا تقول : هذا ضارب زيد وزيد فاعل ، لأن الشيء لا يضاف الى نفسه ، وليس كذلك الصفة ، لأنها نقلت النقل انذى لا يكون في اسم الفاعل ، .

اللاحق : الضامر .

القرأ : الظهر . يكتب بالألف لأنك تقول للطويلة الظهر قرواء انظر ابن ولاد ص ٨٧ وذكر في اللسان أن تثنيه قروان ، وقریان عن المحياني .

وصف فرسا بضموز البطن ، ثم نفى أن يكون ضموره من هزال .

والرجز لحميد الأرقط كما في سيبويه وابن يعيش .

ولحميد الأرقط رجز على هذا الروى في وصف ناقته في السمت ص ٨٨٦ وهو مكسور حرف الروى .

والشاهد في سيبويه وتكلم عليه الأعلام كما هو في الفصل ٢: ١٢٤ وتكلم عليه ابن يعيش كما ذكرنا والصبان يقول ج ٢ ص ٢٢٠ عن هذا الرجز : ولم أر من تكلم على هذا البيت .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠١ على اضافة سىء الى زى وهو نكرة على تقدير اثبات الألف واللام وحذفها للاختصار وذكر قبله البيت :

أَلِكُنِّي إِلَى قَوْمِ السَّلَامِ رِسَالَةً بِأَيَّةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا

الشعر لعمر بن شاش ، وصف أنه تفرب عن قومه بنى أسد ، فحمل رجلا اليهم السلام ، وجعل آية كونه منهم ومعرفة بهم ما وصفهم به من القوة على العدو ، ووفادتهم على الملك بأحسن الزى .

ومعنى تلبسوا : ركبوا ، وغشوا . المخيسة : المذلة وهي صفة تقدمت فأعربت حالا .

البزل المسنة واحدها : بازل وهو جمع غريب .

وانظر العيني ج ٣ ص ٥٩٦ - ٦٠١ والسيوطى ص ٢٨٢ - ٢٨٣ .

ومن قال : هو حَسَنٌ وجهها قال : هو الحسنُ الوجهَ يا فتى ، وهما الحسنان الوجهَ ، فنصب ؛ لأنه أضرَمَ الفاعل في الأول ، فجعل الثاني بمنزلة المفعول به ، فصار كقولك : الضارب الرجل ، والقائل الحق . وقال الحارث بن ظالم :

فما قَوْمِي بِشُعْلَبَةٍ بَنٍ سَعْدٍ ولا بِفَزَارَةٍ الشُّعْرَى رِقَابًا (١)

ويروى : الشُّعْرَى الرَّقَابَا . فمن قال ذا يشبَّهه بالضارب الرجل .

ومن قال : الضارب الرجل يقول تشبيهاً بالحسن الوجه (٢) ، ولا يجوز الضارب زيد ؛ كما لا تقول الحسن وجهه .

وإنما يجوز إذا كان في الثاني ألف ولام ، وذلك لأنك تقول : هذا حسنُ الوجه ، فيكون نكرة . فإذا أردت أن تعرفه أدخلت في الحسن الألف واللام ولم تعاقبا / الإضافة ؛ إذ كانت الإضافة ها هنا على خلاف المضاف ؛ لأنَّ ها هنا نيّة التنوين ، فلذلك لم تعرف الأول وكان كقولك : الحسن وجهه .

فإذا قلت : هو الحسنُ وجهها ، والطيبُ خبرا ، والحسانُ وجوهاً - لم يكن إلّا النصب ؛ لأنك أهتمت الحسن ، وأضمرت في الحسن الفاعل ، فانتصب ما بعده لأنه تمييز إذا كان نكرة .

(١) أنشده سيبويه بروايتين : الأولى : الشعري رقابا فيكون مثل الحسن وجهها .

والثانية الشعر الرقابا فيكون مثل الحسن الوجه . وقال عنها سيبويه : وهي عربية جيدة

ج ١ ص ١٠٣ .

وبهذه الرواية روى في أمالي الشجري ج ٢ ص ١٤٣ وسيرة ابن هشام الروض الأنف

ج ١ ص ٧٣ والبيان للجاحظ ج ٤ ص ٣٨ ، وشرح التبريزي للمحاسة ج ١ ص ١٩٣ ، ج ٢

ص ١١٩ .

وروى الروايتين ابن يعيش ج ٦ ص ٨٩ والانصاف ص ٨٤ .

الشعر : جمع أشعر وهو كثير شعر القفا أراد كل واحد منهم هذه صفته والشعري :

مؤنث الأشعر وأراد القبيلة .

قال الجاحظ في البيان : هجيت فزارة بكثرة شعر القفا .

البيت من قصيدة مفضلية للحارث بن ظالم ص ٣١٤ - ٣١٦ وفي شرحها للأنباري ص ٦١٨

- ٦٢٢ وبعضها في سيرة ابن هشام ثم قال : هذا ما أنشدني أبو عبيدة منها ، الروض الأنف

ج ١ ص ٧٣ - ٧٤ والعيني ج ٣ ص ٦٠٩ - ٦١٢ . والافغانى ١٠ : ٢٧ .

(٢) انظر الخصائص ج ١ ص ٢٨٢

ويستقيم أن يكون انتصابه وهو نكرة كانتصابه إذا كانت الألف واللام على التشبيه بالمفعول به . وذلك قولك : هو الحسن الوجهة ؛ كما تقول : هو الضارب الرجل (١) .

ألا ترى أن الحسن يجرى على ما قبله مؤنثاً كان أو مذكراً ؛ كما يجرى الفاعل . فتقول مررت بامرأة حسنة الوجهة ، ومررت بأخويك الحسنين الوجهة . فعلى هذا تميز إذا حذفتم الألف واللام ، فقامت : مررت بأخويك الحسنين وجوها ؛ كما قال الله عز وجل (هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً) (٢) .

وقال رؤبة :

الْحَزَنُ بَاباً وَالْعَقُورُ كَلْباً (٣)

فهذه الأوجه عربيّة جيّدة . وبيت الأعشى يُنشد جرّاً :

٤
٤٧٥

(١) في ابن يعيش ج ٦ ص ٨٤ : (وأما الثالث وهو : هذا رجل حسن وجهها فيحتمل نصب وجهه أمرين :

أحدهما : أنه منصوب بحسن على حد المفعول ، كما يعمل ضارب في زيد إذا قلت : هذا ضارب زيدا على التشبيه به ..

الثاني : أن يكون منصوباً على التمييز كما تقول : هذا أحسن منك وجهاً) .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٩٤

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٣ : (وإذا ثنيت أو جمعت فائبت النون فليس إلا النصب . وذلك قولهم : هم الطيبون الأخيار وهما الحسنان الوجهه ومن ذلك قوله تعالى (قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً)

والآية تقدم الحديث عنها ج ٢ ص ٢١٦ ، ج ٣ ص ٣٤-٣٥

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠٣ على نصب باباً ، وكلباً على حد الحسن وجهاً .

الحزن : صفة مشبهة ضد السهل .

عقر من باب ضرب : جرح

الرجز لرؤبة وقبله : فذاك وخم لا يبالى السباً وصف رجلاً بشدة الحجاب ومنع الضيف ،

فجعل باباً حزناً لا يستطاع فتحه وكلبه عقوراً لمن حل بفنائه طالباً معروفاً وانظر الخزائن ج ٣ ص ٤٨٠ والعيني ج ٣ ص ٦١٧-٦١٨ والبيت ختام أرجوزة لرؤبة ، ديوانه ص ١١-١٥

الواهب المائة الهجان وعبيدها عودا تزجي خلفها أطفالها (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٤ على أنه يقتصر في التابع مالا يقتصر في المتبوع قال : ومن قال : هذا الضارب الرجل قال : هو الضارب الرجل وعبد الله .
وقال ابن السراج (ومما جاء في العطف لا يجوز في الأول قول العرب : كل شاة وسخلتها بدرهم ، ولو جعلت السخلتة تلى (كل) لم يستقم
ومن كلام العرب : هذا الضارب الرجل زيد ولو كان (زيد) يلى الضارب لم يكن جرا ، وينشدون هذا البيت جرا : الواهب المائة الهجان وعبيدها
وكان أبو العباس المبرد يفرق بين عبيدها وزيد ، ويقول : ان الضمير في عبيدها هو المائة فكأنه قال وعبد المائة ، ولا يستحسن ذلك في زيد ، ولا يجيزه ، وأجازه سيبويه والمازني ، ولا أعلمهم قاسوه الا على هذا البيت .

وقال المازني انه من كلام العرب ، والذي قال ابو العباس أولى وأحسن)
وقال الأعلام : قد غلط سيبويه في استشهاده بهذا البيت ، لأن العبد مضاف لضمير المائة وضميرها بمنزلتها ، وهذا جائز باجماع وليس مثل الضارب الرجل وعبد الله .
ومعنى البيت : أن هذا المدحوح يهب المائة من الابل الكريمة ، ويهب راعيها أيضا وهو المراد من العبد ، وخص الهجان ، لأنها أكرمها .
والهجان : البيض قال الجوهري : يستوى فيه الذكر والمؤنث والجمع وانظر في ذلك الجزء الثاني من المقتضب ص ٢٠٥

وقال الأصمعي : الهجان الكرام وأصل الهجان البياض وهي تكون للواحد وللجمع وربما جمع هجان .

عودا : حال من الهجان وهو جمع عائد وهو جمع غريب .
قال ابن الأثير في النهاية : العائد : الناقة اذا وضعت وبعد ما تضع أياما حتى يقوى ولدها .
وقال شارح ديوان الأعشى : العود : الحديثات النتاج قبل أن توفى خمسة عشرة ليلة ثم هي مطلق بعده .

وعائد صيغة نسب

تزجي : تسوق والتزجية السوق مثل الأزجاء
البيت من قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٢٧-٣٣
وقد كرر الأعشى معنى هذا البيت في قصائده انظر ص ٢١ ، وص ٥١ من الديوان وذكر البغدادي له بيتا آخر وهو :

الواهب المائة الهجان وعبيدها قطناً تشبهها النخيل المكرعا

وليس في ديوانه المطبوع

والأعشى مسبوق في هذا المعنى بما قاله بشر بن أبي خازم انظر ديوانه ص ٣٩ وبما قاله أوس ابن حجر ص ٢٥ من ديوانه

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٨١-١٨٥

فإن قال قائل : ما بالك جررت (عَبدِها) وإنما يُضاف في هذا الباب إلى ما فيه الألف واللام تشبيهاً بالحسن الوجه وأنت لا يجوز لك أن تقول : الواهب المائة ، والواهب عبدها ؟ فإنما جاز هذا في المعطوف على تقدير : واهب عبدها ؛ كما جاز : ربَّ رجل وأخيه . وأنت لا تقول : ربَّ أخيه ولكنه على تقدير : وأخ له .

ومثل ذلك كُلُّ شاةٍ وسَخَلْتِها بدرهم . وأنت لا تقول : كُلُّ سَخَلْتِها . ولكنه على التقدير الذي خبرتك به ، وأخّرت الاحتجاج عنه لنذكره في موضعه ^(١) إن شاء الله .

واعلم أن هذه الصفة لا يجوز أن يتقدمها مفعولها ^(٢) ؛ وذلك أنها ليست كالفاعل في الحقيقة . ألا ترى أنك إذا قلت : زيد ضاربُ عمرا ، وزيدا ضاربُ عمرو ، وزيدا عمرو ضارب - أن الثاني عمل في الأول . وأن (ضارباً) صار بمنزلة يضرب / في المعنى .

٤
٤٧٦

ولو قلت : زيد الحسن وجهها ، أو الحسن الوجه لم يكن الحسن عمل في الوجه شيئاً ، وإنما الحسن في المعنى للوجه ، فمن ثم لم يجوز أن تقول : وجهها زيد حسن ، ولا زيد وجهها حسن .

ولذلك لم يجوز لهذه الصفة أن تعمل إلا فيما كان من سببها .

ألا ترى أنك إذا قلت : زيد حسن وجهه ، أو حسن الوجه ، أو الحسن وجهها أنك لا تغنى من الوجه إلا وجهه ؛ لأنه في الأصل زيد حسن وجهه ، وكذلك كثير المال ، وفاره العبد ، وجيد الدار يجرّين مجرّى واحداً .

(١) سيذكر أيضا في ص ٥٤٢

ومن كلام النحويين يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع - أو يفتقر في الثواني ما لا يفتقر في الأوائل .

وقد عقد السيوطي في الأشباه فصلا خاصا بذلك ج ١ ص ٣٢٦-٣٢٩ وانظر المغنى ج ٢ ص ١٩٧

- ١٩٨ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٠٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٠٥ : (ولا يقدم المفعول فيه فتقول ماء امتلات ، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة ولا في هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل وذلك لأنه فعل لا يتعدى الى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال .)

لو قلت : عمرا زيد الضاربُ - لم يَجْزُ ، وليس امتناعه من حيث امتنعت الصفة المشبهة ، ولكن معناه : زيد الضارب عمرا ، أى : الذى ضرب عمرا . فلما قدّمت عمرا على هذه الصفة لم يَجْزُ ؛ لأنّه بعض الاسم إذ كان من صلتّه . فإنّما امتنع من هذا الوجه .

فإن جعلت ضارباً ، وقائلاً ، وما أشبه ذلك بغير ألف ولام - جاز التقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار ، وجرى مجرى (يضرب) لما ذكرت لك من المضارعة (١) .

(١) انظر ص ١٥٦ من هذا الجزء

هذا باب

من المفعول

ولكننا عزَلناه مَّا قبله ، لَأَنَّهُ مفعول فيه

وهو الذى يسمّيه النحويّون (الحال)

اعلم أنّك إذا قلت : جاعني عبد الله ، وقصد إلى زيد ، فحُفِضَتْ أَنْ يعرف السامع اثنين ، أو جماعة اسم كل واحد منهم عبد الله أو زيد - قامت : الطويل ، أو العاقل ، أو الراكب ، أو ما أشبه ذلك من الصفات ؛ لتفصيل بين مَنْ تَعْنِي ، وبين مَنْ حُفِضَتْ أَنْ يلتبس به . كأنّك قلت : جاعني زيد المعروف بالركوب ، أو المعروف بالطول ، وكذلك جاعني زيد بن عمرو ، وزيد النازل موضع كذا

فإن لم ترد هذا ، وأردت الإخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قامت : جاعني زيد راكباً ، أو ماشياً ، فجُذِمَتْ بغدّه بنكرة لا تكون نعتاً له لَأَنَّهُ معرفة . وذلك أنّك لم تُرد : جاعني زيد المعروف بالركوب ، والمشى ، فيكون تحلية بما قد عرف/ وإنما أردت مجيئه وقع في هذه الحال . وكذلك : رأيت عبد الله جالساً ، ومررت بعبد الله ضاحكاً . خبرت أنّ رؤيتك إياه ، ومرورك به وقعا في هذه الحال منه

وتقول : زيد في الدار قائماً ، فتنصب قائماً بمعنى الفعل الذي وقع في الدار ؛ لأنّ المعنى : استقرّ عبد الله في الدار ؛ ولذلك انتصبمت الظروف .

ألا ترى أنّك تقول : زيد خلّفك ، وزيد دونك ، فتنصب الدون ، والخلّف بفعل زيد . كأنّك تقول : استقرّ زيد خلّفك ، وثبت دونك ونفسر هذا في باب الظروف (٢) إن شاء الله .

(١) عرض لهذا أيضا ابن يعيش ج٢ ص ٥٧ والرضي في شرح الكافية ج١ ص ١٨١ وانظر الاشباه

ج ٢ ص ٢١٣-٢١٤

(٢) سيأتي في ص ٦١١

فإن جعلت (في الدار) للقيام ، ولم تجعله لزيد قلت : زيد في الدار قائم ؛ لأنك إنما أردت : زيد قائم في الدار ، فجعلت (قائماً) خبراً عن زيد ، وجعلت (في الدار) ظرفاً لقائم .

فمن قال هذا قال : إن زيدا في الدار قائم .

ومن قال الأول قال : إن زيدا في الدار قائماً . فيكون (في الدار) الخبر ، ثم خبر على أية حال وقع استقراره / في الدار ، فقال قائماً ، أي : على هذه الحال ولما قال (قائم) إنما قال (في الدار) ليخبر أي موضع وقع قيامه (١) .

فنظير ذلك قوله جلّ وعلا (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ) (٢) ، وقوله عز وجل (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ) (٣) .

وذلك أن قوله (في جَنَّاتٍ) خبر (إِنَّ) ، فنصب (آخِذِينَ) و (فَاكِهِينَ) على الحال ..

ولو كان الظرف هو الخبر لرفع الخبر ، كما قال الله عز وجل (وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ) (٤) لأنّ المعنى : وهم خالدون في النار . فإنما (في النار) ظرف للخلود .

* * *

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦١ (باب ما ينتصب فيه الخبر ..)

وذلك قولك : فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً و (عبد الله) ارتفع لابتداء ، لأن الذي ذكر قبله ، وبعده ليس به ..

الا ترى أنك لو قلت : فيها عبد الله حسن السكوت ، وكان كلاماً مستقيماً ، كما حسن ، واستغنى في قولك : هذا عبد الله ،

وتقول : عبد الله فيها ، فيصير كقولك : عبد الله أخوك ، إلا أن عبد الله يرتفع مقدماً كان أو مؤخراً بالابتداء .

ويدل على ذلك أنك تقول : إن فيها زيدا ، فيصير بمنزلة قولك : إن زيدا فيها ..

وان شئت الغيت (فيها) . فقلت : فيها عبد الله قائم وانظر المقتضب ج ٣ : ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

و ٤ : ١٣٢

(٢) الذاريات : ١٦ ، ١٥

(٣) الطور : ١٧ - ١٨

(٤) التوبة : ١٧

وتقول : هذا زيدٌ راكباً ، وذاك عبدُ الله قائماً .

فإن قال قائل : ما الذى ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلاً ؟

قيل له : (هذا) إنما هو تنبيه . كأنك قلت : انتبه له راكباً .

وإذا قلت : ذاك عبد الله قائماً . (ذاك) للإشارة . كأنك قلت : أشير لك إليه راكباً .

فلا يجوز أن يعمل فى الحال إلا فعلٌ أو شئ فى معنى الفعل ؛ لأنها مفعول فيها (١) .

وفى كتاب الله جلّ وعلا : (وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا) (٢) .

٤
٤٨٠

ولو/ قلت : زيد أخوك قائماً ، وعبد الله أبوك ضاحكاً - كان غير جائز ؛ وذاك أنه ليس ها هنا فعلٌ . ولا معنى فعلٌ . ولا يستقيم أن يكون أباه فى حال ، [ولا يكون أباه فى حال أخرى] ، (٣) ولكنك إن قلت : زيد أخوك قائماً ، فأردت أخوة الصداقة جاز ؛ لأن فيه معنى فعلٌ . كأنك قلت : زيد يؤاخيكَ قائماً . فعلى هذا يستقيم ويتنع (٤) .

واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز فى المفعول به من من التقديم والتأخير ، إلا أنها لا تكون إلا نكرة .

وإنما جاز ذلك فيها ؛ لأنها مفعولة ، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل . تقول : جاء راكباً زيد ؛ كما تقول : ضرب زيدا عمرو ، وراكباً جاء زيد ؛ كما تقول : عمرا

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٥٦ - (باب ما ينتصب لانه خبر للمعروف .

فاما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقا ، وهؤلاء قومك منطلقين ، وذاك عبد الله ذاهبا ، وهذا عبد الله معروفا . (فهذا) اسم مبتدأ لينى عليه ما بعده وهو (عبد الله) ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله .

والمعنى : أنك تريد أن تنبيه له منطلقا . لا تريد أن تعرفه عبد الله ، لأنك ظننت أنه بجهله فكانك قلت : انظر اليه منطلقا (فمنطلق) حال قد صار فيها عبد الله ، وحال بين منطلق وهذا ، كما حال بين راكب والفعل حين قلت : جاء عبد الله راكباً صار (جاء) لعبد الله ، وصار (الراكب) حالا ، فكذلك هذا .

وذاك بمنزلة (هذا) إلا أنك إذا قلت ذاك فانت تنبيه لشيء متراخ ، وهؤلاء بمنزلة هذا . وأولئك بمنزلة ذاك وتلك بمنزلة ذاك .

(٢) هود : ٧٢ وقرئ فى الشواذ شيخ بالرفع - الاتحاف ص ٢٥٩ وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٥٨

(٣) تصحيح السيرافى

(٤) تقدم ذلك فى ج ٣ ص ٢٧٤ ، وسيكرره مرة أخرى فى ص ٥٩٧

ضرب زيدٌ ، وقائماً زيدا رأيت ؛ كما تقول : الدرهم زيدا أعطيتُ ، وضربت قائماً زيدا (١) .

* * *

ومن كلام العرب : رأيت زيدا مُصْعِداً مُنْحَدِراً ، ورأيت زيدا راكباً ماشياً - إذا كان أحدكما راكباً والآخر ماشياً ، وأحدكما مُصْعِداً والآخر مُنْحَدِراً (٢)

* * *

وقول الله - عزَّ وجلَّ - عندنا على / تقديم الحال - والله أعلم - وذلك : (خُشْعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) (٣) .

(١) لايجوز الكوفيون تقدم الحال على الفعل المتصرف ان كان صاحبها اسماً ظاهراً ، نحو : راكباً جاء زيد ، ويجيزونه مع المضمر ، نحو : راكباً جئت وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا الخلاف ص ١٥٨-١٦٠ وانظر أسرار العربية ص ١٩٢ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٨٨ وعرض في الخصائص ج ٢ ص ٣٨٤-٣٨٥ لتعليل جواز تقدم الحال على عاملها المتصرف دون التمييز

(٢) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٢ : (وتقول : لقيت زيدا مصعداً منحدراً ، فتجعل (مصعداً) حالاً من زيد ، لأنه ملاصق له ، و (منحدراً) حالاً من ضميرك ، ليكون في الكلام فصل واحد وهو فصلك بزيد وحاله بين التاء وحاله

ولو جعلت (مصعداً) حالاً من التاء ، ومنحدراً حالاً من زيد كان في الكلام فصلان : فصلك بزيد بين التاء وحاله وهو مصعداً ، وفصلك بمصعداً بين زيد وحاله)

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٢-١٨٣ والمغنى ج ٢ ص ١٣٦ والبحر المحيط ج ١ ص ٧١ والأشباه ج ١ ص ٢٨٦ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٦

(٣) القمر : ٧ - في البحر المحيط ج ٨ ص ١٧٥ : (انتصب خشعاً على الحال من ضمير (يخرجون) والعامل فيه يخرجون ، لأنه فعل متصرف وفي هذا دليل على بطلان مذهب الجرمي ، لأنه لايجوز تقدم الحال على الفعل ، وان كان متصرفاً ، وقد قالت العرب : شتى تؤوب الحلبه . . . وقيل : هو حال من الضمير المجرور في عنهم من قوله (فتول عنهم) وقيل مفعول بيدع وفيه بعد)

وانظر الهمع ج ١ ص ٢٤١-٢٤٢

وكذلك هذا البيت :

مُزِيدًا يَخْطِرُ مَا لَمْ يَرَى وَإِذَا يَخْلُو لَهُ لَحْمِي رَنَعَ^(١)

ولست تحتاج مع ما عرفتكَ من حالها ، وإجرائها مُجَرَى المفعول ، وما لزم من ذلك من الاحتجاج إلى أن نوضح لك بأكثر منه .

وقال الشاعر :

ضاحِكًا مَا قَبَلْتُهَا حِينَ قَالُوا نَقْضُوا صَكَّهَا ، وَرُدَّتْ عَلَيَّ^(٢)

وتقول : ضارباً عمراً رأيت زيدا ، وأنت تريد رؤية العين ، وشأنا أخاه أقبل عبدُ الله .
فإن كان العامل غير فِعْل ولكن شيء في معناه - لم تتقدّم الحال على العامل ؛ لأنّ هذا شيء لا يعمل مثله في المفعول . وذلك قوله : زيد في الدار قائماً ، ولا تقل : زيد قائماً في الدار
وتقول : هذا قائماً حسن ، ولا تقل : قائماً هذا حسن^(٣) .

* * *

(١) مزبدا : من أزيد الجمل : إذا ظهر الزبد على مشافره ساعة هياجه .
يخطر : من الخطر بسكون الطاء : وهو ضرب الفحل بذنبه حين هياجه .
والبيت من قصيدة مفضلية لسويد بن أبي كاهل اليشكري ص ١٩١-٢٠٢ وفي شرحها
للأنباري ص ٣٨١-٤٠٩

أبياتها تبلغ ١٠٨ وبعضها في الشعراء ص ٣٨٥-٣٨٦ والخزانة ج ٢ ص ٥٤٦ - ٥٤٧
والبيت في المقتضب مركب من بيتين وروايتهما :

مزبد يخطر ما لم يرنى فإذا أسمعته صوتي انقمع
ويحييني إذا لاقيته وإذا يخلو له لحمي رنع

وهكذا الرواية برفع مزبد في المفضليات والشعراء ، والخزانة والاصابة ج ٣ ص ١٧٣

(٢) الصك : الكتاب

وما في قوله : ضاحكاً ما قبلها زائدة ولا يجوز أن تكون نافية ، لأن (ما) النافية لها صدر
الكلام فلا يتقدم عليها ما بعدها
ولم أقف له على قائل

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : (وأعلم انه لا يقال : قائماً فيها رجل .

فإن قال قائل : أجمله بمنزلة راكباً من زيد ، وراكباً من الرجل

وتقول : مررت راكباً بزید إذا كان (راكباً) لك . فإن أردت أن يكون ازید لم
لم یجز ، لأنَّ العامل الباء (١) ، فعلى ما ذكرت لك یجرى هذا الباب .

* * *

فإن قال قائل : فما بالك تقدّم / الظروف وهى مفعول فيها والعامل معنى الفعل ، ولا یجوز
أن یعمل فيها التنبيه كما عمل فى الحال ، وكلاهما مفعولٍ فيه ، فمن أين اختلفا ؟

قيل له : الفصل بین الحال والظرف أنَّ الحال هى الاسم الأوّل ، فاعلا كان أو مفعولا
أو غیر ذلك من الابتداء وخبره . والظرف متضمّن الحال و غیرها . لا یقع شیء إلا فى زمان
ومكان . فالحال تقع فى الظروف ، والظرف لا یقال إنّها واقعة فى الحال .

فإذا قلت : يوم الجمعة زید فى الدار . ف (يوم الجمعة) غیر زید ، وقد عمل فيه استقرار
زید .

وإذا قلت : جاءنى زید راكباً . فالراكب هو زید ، وكذلك ضربت زیداً قائماً ، وزید
منطلق راكباً . فالقائم ، والراكب ، وما أشبه ذلك هو زید ، فلمّا كان إياه عمل فيه ما
یعمل فى المفعول به ؛ لأنّه اسم مثله .

ولمّا كان الظرف متضمّناً لهذا و غیره ، وكان غیرهما فى المعنى إنّما هو اسم زمان أو مكان
لا یخلو من كون فيها واستقرار - كان الناصب لهما المعنى الذى جىء بهما من أجله (٢) .

= قيل له : فانه مثله فى القياس ، لان فيها بمنزلة مر ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من
الفعل ، لان فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرف الفعل وليس بفعل ، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به
الاسم من الفعل ، فأجره كما أجرته العرب واستحسننت .

وانظر شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٧ وأمالى الشجرى ج ١ ص ١١٢ والأشباه ج ٤ ص ٢٣ -

٢٥ .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : « ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا یجوز ، لأنه صار قبل
العامل فى الاسم ، وليس بفعل والعامل الباء ، ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل .
فان قال : أقول : مررت بقائماً رجل فهذا أخبث من قبل أنه لا یفصل بین الجار
والمجرور . »

وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٨٠ - ٢٨١ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٨٩ وقال ابن مالك
وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد .

(٢) فى کلیات أبى البقاء ص ٢٣٨ : « وجوزوا عمل اسم الإشارة فى الظرف مع انه أضعف
الأسماء فى العمل دون غیره ، كما فى قوله تعالى (فذلك یومئذ یوم عسیر) فان انتصاب یوم فى
یومئذ بذلك » .

/ فإن قيل : لم لا تقول : هذا زيد يوم الجمعة ، وهذا زيد شهر رمضان فتعمل التنبيه ؟

قيل له : إذا كان الظرف من المكان لم يمتنع من شيء من الأسماء ؛ لأنها تفيد فيه معنى .
وذلك أنك إذا قلت : زيد عندك أو في دارك ، أو بالبصرة ، فقد أفدت فيه ما قد كان يجوز أن يخلو منه .

وإذا قلت : زيد يوم الجمعة فلا معنى لهذا ؛ لأن يوم الجمعة لا يخلو زيد ولا غيره منه ، ولا حتى ولا ميت ، فلما لم تكن فيه فائدة قال النحويون : لا تكون ظروف الزمان المحدث .

وإنما امتنع قولك : هذا زيد يوم الجمعة من الجواز وإن كانت (ها) للتنبيه ، و(ذا) للإشارة ولم يكن مثل قولك : القتال شهر رمضان ، ويوم الجمعة ؛ لأنك إذا قلت : القتال يوم الجمعة ، فقد خبرت بشيء يكون في الجمعة ، قد كان يجوز أن يخلو منه .

وأنت إذا قلت : هذا زيد ، فقد نبهت ، وأعلمت في أي وقت هو ؟ فلا معنى لقولك يوم الجمعة ، ولا لذكر وقت ، لأن السامع في الوقت وأنت سواء (١) .

ألا ترى أنك إذا قلت : أنا آكل يوم الجمعة ، وأنت تخبر / عن أنك تفعل هذا إذا كان يوم الجمعة - كان جيدا .

واو قلت : أنا آكل يوم الجمعة - تخبر عما أنت فيه - لم يكن له معنى ، فإن أردت أن تفيد السامع أن اليوم يوم الجمعة قلت : أنا آكل ، وهذا يوم الجمعة ؛ ليصير خبراً بعد خبر .

فتفهم هذا فإن معرفة الأصول إحكام الباب ، وإذا صحت جرت عليه المسائل على الاستقامة إن شاء الله .

= وهذا نقل غريب فابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ قد عرض لما ينصب الظرف ولم يذكر منها اسم الإشارة وكذلك غيره وذكر أبو حيان في البحر ج ٨ ص ٢٧٢ أن يومئذ متعلق بعسير

وفيه تقدم معمول الصفة على الموصوف ، وأجازه بعضهم محتجا بقوله تعالى (وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً) .

(١) تقدم هذا التعليل في ج ٣ ص ٢٧٤ ، ج ٤ ص ١٣٢ وسيكرره في ص ٦١٤

هذا باب

الفِعْلُ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَفَاعِلُهُ مُبْنِيهِمْ

وَلَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ

وَيُلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَزِمَهُ عَلَى ذَلِكَ

وَهُوَ بَابُ التَّعَجُّبِ

وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَكْرَمَ عَبْدَ اللَّهِ .

ف (ما) اسم مرتفع بالابتداء ، و (أحسن) خبره ، وهو فعل ، و (زيدا) مفعول به ،
فتقديره : شيء أحسن زيدا (١) إِلَّا أَنَّ مَعْنَى التَّعَجُّبِ دَخَلَهُ مَعَ (ما) ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي
شَيْءٍ غَيْرِ (ما) .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلْ رَأَيْتَ (ما) تَكُونُ اسْمًا بِغَيْرِ صِلَةٍ إِلَّا فِي الْجَزَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ ؟

قِيلَ لَهُ : إِنَّمَا كَانَتْ فِي الْجَزَاءِ / وَالِاسْتِفْهَامِ بِغَيْرِ صِلَةٍ إِذَا قُلْتَ مُجَازِيًا : مَا تَصْنَعُ
أَصْنَعُ ، أَوْ مُسْتَفْهَمًا : مَا تَصْنَعُ يَا فُتًى ؟ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْتَفْهَمُ عَمَّا تَنْكَرُ ، وَأَوْ كُنْتَ تَعْرِفُ
كُنْتَ مُخْبِرًا لَا مُسْتَخْبِرًا ، وَالصِّلَةُ تَعْرِفُهُ .

وَكَذَلِكَ الْجَزَاءُ إِذَا قُلْتَ : مَا تَصْنَعُ أَصْنَعُ ؛ لِأَنَّكَ أَهْمْتَهُ ، وَلَمْ تَقْصِدْ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ
بَعِيْنَهُ ، فَالْمَعْنَى مِنَ الْإِبْهَامِ الَّذِي يَكُونُ فِي الْجَزَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ كَذَلِكَ هُوَ التَّعَجُّبُ ، لِأَنَّكَ
إِذَا قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، فَقَدْ أَهْمْتَ ذَاكَ فِيهِ ، وَلَمْ تَخْصُصْ .

(١) فِي سَبِيْوِيَه ج ١ ص ٣٧ : « بَابُ مَا يَمْعَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ وَلَمْ يَجْرِ مَجْرَى الْفِعْلِ » .
وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ . زَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : شَيْءٌ أَحْسَنَ عَبْدَ اللَّهِ
وَدَخَلَهُ مَعْنَى التَّعَجُّبِ وَهَذَا تَمْثِيلٌ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بِهِ »

وَانْظُرِ الْخِلَافَ فِي الْإِنْصَافِ ص ٨١ - ٩٥ وَأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ص ١١٣ - ١٢٥ وَأُمَالِ الشَّجَرِيِّ
ج ٢ ص ١٣١ - ١٣٤ وَالْأَشْبَاهِ ج ٢ ص ١٣١ ج ١ ص ٦٣ وَابْنُ يَمِيْنٍ ج ٧ ص ١٤٨ وَالرُّضَى
ج ٢ ص ٢٨٨

ومما جاء من (ما) بغير صلة في غير الجزاء والاستفهام . لمشاركتها إياهما في الإيهام :
إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ . فالمعنى : إِنِّي مِنَ الْأَمْرِ أَنْ أَفْعَلَ (١) .

وتقول : إِنِّي ثَمَّا أَفْعَلُ على معنى : رُبَّمَا أَفْعَلُ (٢) . كما قال :

وإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقَى اللِّسَانُ مِنَ الْفَمِ (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ . وتقول : اني مما أن افعل ذاك . كأنه قال : اني من الامر او من الشأن أن افعل ذاك فوقعت ما هذا الموقع كما تقول العرب : بثسما له يريدون بثس الشيء ماله وانظر ج ١ ص ٣٧

في المغنى ج ٢ ص ٣ : « قولهم اذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالاكثار من فعل كالكتابة : ان زيدا مما ان يكتب ، أى أنه من أمر كتابة ، أى انه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابة . فما بمعنى شيء ، وأن وصلتها في موضع خفض بدل منها والمعنى بمنزلته في (خلق الانسان من عجل) جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها .

وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لان ، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير » وانظر موصل الطلاب الى قواعد الاعراب ص ١٢١ - ١٢٢

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٦ - ٤٧٧ : « وان شئت قلت : اني مما أفعل فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو : ربما » .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٤٤ : « وقد كفوا (من) بما فقـالوا : اني لما أفعل قال أبو العباس المبرد يريدون : لربما أفعل »

وانظر شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٣٢٠

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٤٧٧ على أن (مما) بمعنى ربما والأصل : (من) زيدت عليها (ما)

وأبو حيان لم يقف على كلام سيبويه هنا ، فقال في الارتشاف : « زعم السيرافي والأعلم وابن طاهر وابن خروف أن (من) اذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى ربما . وزعموا أن سيبويه يشير الى هذا المعنى في كلامه » .

وتبع أبا حيان ابن هشام في المغنى في موضعين ج ٢ ص ١٠ ، ص ١٦ ثم قال : والظاهر أن (من) فيهما ابتدائية و (ما) مصدرية .

ويبدو لى أيضا أن الشجرى لم يقف على كلام سيبويه فقد نسب هذا القول وانشاد البيت الى المبرد الأمالى ج ٢ ص ٢٤٤

قال النحاس : وان شئت جعلت (ما) بمعنى الذى ورفعت الكبش ، وردده البغدادى فقال هذا لا يصح .

الكبش : سيد القوم ، لأنه يقارع دونهم .

البيت لأبى حية النميرى ، وأخذه من بيت للفزدق وهو :

وانا لما نضرب الكبش ضربة على رأسه والحرب قد لاح نارها

انظر الخزانة ج ٤ ص ٢٨٢ - ٢٨٦

وقال الآخر :

أَلَا غَنِيًّا بِالزَّاهِرِيَّةِ إِنِّي عَلَى النَّأْيِ مِمَّا أَنْ أَلِمَّ بِهَا ذِكْرًا^(١)

* * *

/ ومن ذلك قولهم : دققته دَقًّا نِعْمًا ، أى نعم الدق^(٢) .

* * *

فإن قال قائل : فإذا قلت : ما أَحَسَّنَ زيدا فكان بمنزلة : شئٌ حسن زيدا ، فكيف دخله معنى التعجب ، وليس ذلك فى قولك : شئٌ أحسن زيدا ؟

قيل له : قد يدخل المعنى فى اللفظ ، ولا يدخل فى نظيره . فمن ذلك قولهم : عَلِمَ اللهُ لَأَفْعَلَنَّ . لفظه لفظ : رزق الله ، ومعناه القسم .

ومن ذلك قولهم : غفر الله لزيد ، لفظه لفظ : الخبر ، ومعناه الدعاء .

ومن ذلك أنك تقول : تالله لَأَفْعَلَنَّ . فتقسم على معنى التعجب ، ولا تدخل التاء على شئ من أسماء الله غير هذا الاسم ؛ لأنَّ المعنى الذى يُوجب التعجب إنما وقع ها هنا^(٣) .

وكلُّ ما لزمه شئ على معنى لم يتصرَّف ؛ لأنَّه إن تصرَّف بطل ذلك المعنى ، وصار بمنزلة الأفعال التى تجرى على أصولها ، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك .

* * *

(١) الزاهرية : عين فى رأس عين لا ينال قعرها كان المتوكل نزلها وبنى بها بناء

انظر معجم البلدان ج ٣ ص ١٤ ، ص ١٢٨

ذكرنا : حال أو تمييز

ولم أقف على قائل البيت

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « ونظير جعلهم (ما) وحدها اسما قول العرب : انى مما أن أصنع أى من الأمر أن أصنع فجعل ما وحدها اسما ، ومثل ذلك غسلته غسلا نِعْمًا : أى نعم الغسل » .

وفى المغنى ج ٢ ص ٣ « التامة تقع فى ثلاثة أبواب ..

الثانى : باب نعم وبئس ، نحو : غسلته غسلا نِعْمًا ، ودققته دَقًّا نِعْمًا ، أى نعم شيئا (فما) نصب على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشري ، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة » .

(٣) انظر ج ٢ ص ٣٢٠، ٣٢٥

فإن قال قائل : أرأيت قولك : ما أحسن زيدا ، أليس في التقدير والإعمال - لا في التعجب - منزلة قولك : شيء حسن زيدا ، / فكيف تقول هذا في قولك : ما أعظم الله يا فتى ، وما أكبر الله ؟

قيل له : التقدير على ما وصفت لك . والمعنى : شيء عظم الله يا فتى ، وذلك الشيء الناس الذين يصفونه بالعظمة ، كقوالك : كبرت كبيراً ، وعظمت عظيماً (١) .
فإن قال قائل : فينتصب هذا من حيث انتصب زيد .

قيل له : لا شيء من الأفعال ينتصب على معنى الآخر بأكثر من الفاعل والمفعول به .
ألا ترى أنك تقول : شتمت زيدا ، وأكرمت عمراً فالفعل الناصب جنس واحد ، والمعنى مختلف ، وليس شيء يُخبر به عن الله - عز وجل - إلا على خلاف ما تُخبر به عن غيره في المعنى ، وجنس الفعل واحد في الإعمال .
فمن ذلك ما أذكره لك ليدل على سائره إن شاء الله .

(١) في الانصاف ص ٩٤ في الرد على الكوفيين :

وأما قولهم : لو كان التقدير فيه شيء أحسن زيدا لوجب أن يكون التقدير في قولنا ما أعظم الله : شيء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل قلنا : معنى قولهم : شيء أعظم الله ، أي وصفه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الآذان - كبرت كبيراً ، وعظمت عظيماً ، أي وصفته بالكبرياء والعظمة ، لا صيرته كبيراً وعظيماً فكذلك هاهنا * ولذلك الشيء ثلاثة معان :
أحدهما : أن يعنى بالشيء من يعظمه من عباده .
والثاني : أن يعنى بالشيء ما يدل على عظمة الله وقدرته من مصنوعاته .
والثالث : يعنى به نفسه ، أي أنه عظيم لنفسه لا لشيء جعله عظيماً فرقا بينه وبين خلقه .

وحكى أن بعض أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصرة إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر في حلقة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فسئل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة فأنكروا عليه . ثم سحبوه من الحلقة ، وأخرجوه فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك قبح انكارهم عليه وفساد ما ذهبوا إليه .

وقيل يحتمل أن يكون قولنا : شيء أعظم الله بمنزلة الاخبار أنه عظيم لا على معنى شيء أعظمه فان اللفاظ الجارية عليه - سبحانه - يجب حملها على ما يليق بصفاته . . .
وانظر الأشباه ج ٤ ص ٥٩ - ٦٣
وفى أصل المقتضب : كبرت تكبيراً ، وعظمت تعظيماً

وَهُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ : رَحِمَ اللَّهُ النَّاسَ ، وَرَحِمَ زَيْدَ عَمْرًا ، فَالرَّحْمَةُ مِنْ زَيْدٍ رَقَّةٌ / وَتَحَنُّنٌ ،
 وَاللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - يَجِلُّ عَنْهَا .

وَكَذَلِكَ عِلْمُ اللَّهِ ، وَهُوَ الْعَالَمُ بِنَفْسِهِ . وَتَقُولُ : عِلْمُ زَيْدٍ عِلْمًا ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِلْمٌ جُعِلَ فِيهِ ،
 وَأَدَبٌ اكْتَسَبَهُ . وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا تُخْبِرُ بِهِ .

وَإِذَا كَانَ (زَيْدٌ) مَفْعُولًا قُلْتَ : لَقِيتُ زَيْدًا ، وَرَأَيْتُ عَمْرًا ، وَتَقُولُ : ذَكَرْتُ اللَّهَ .
 فَلِئِمَّا تَعْنِي أَنَّ ذِكْرَكَ كَانَ لِهَذَا الْاسْمِ ، وَكَذَلِكَ دَعَوْتُ اللَّهَ .

فَمَخَارِجُ الْأَفْعَالِ وَاحِدَةٌ فِي الْإِعْمَالِ ، وَالْمَعَانِي تَخْتَلِفُ . فَعَلَى هَذَا يَجْرَى التَّقْدِيرُ فِيمَا
 ذَكَرْتُ لَكَ .

وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : إِنَّ (أَحْسَنَ) صَلَةٌ - (مَا) ، وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ .
 وَلَيْسَ كَمَا قَالُوا ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَخْبَارَ إِنَّمَا تُحذفُ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا (١) .
 وَإِنَّمَا هَرَبُوا مِنْ أَنْ تَكُونَ (مَا) وَخَلَّاهَا اسْمًا ، فَتَقْدِيرُهُمُ : الَّذِي حَسَّنَ زَيْدًا شَيْئًا (٢) ، وَالْقَوْلُ
 فِيهَا مَا بَدَأْنَا بِهِ مِنْ أَنَّهَا تَجْرَى بِغَيْرِ صَلَةٍ ، لِمُضَارَعَتِهَا الْاسْتِفْهَامَ وَالْجَزَاءَ فِي الْإِبْهَامِ .

فَإِذَا قُلْتَ : مَا / أَحْسَنَ زَيْدًا - لَمْ يَجْزِ أَنْ تَضَعَ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ هَا هُنَا فَتَقُولُ : مَا يُحْسِنُ
 زَيْدًا ، وَمَا مُحْسِنٌ زَيْدًا (٣) ؛ لِأَنَّ مَعْنَى التَّعَجُّبِ إِنَّمَا دَخَلَهُ عَلَى هَيْئَةٍ إِنْ زَالَ لَفْظُهَا زَالَ
 الْمَعْنَى .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : الْعُمَرُ ، وَالْعُمَرُ ، وَلَا يَقَعُ فِي الْقِسْمِ إِلَّا مُفْتَوِحًا ؛ لِدُخُولِ الْمَعْنَى
 عَلَى هَذِهِ الْهَيْئَةِ .

(١) فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرَّضِيِّ ج ٢ ص ٢٨٨ « وَقَالَ الْأَخْفَشِيُّ : (مَا) مَوْصُولَةٌ وَالْجُمْلَةُ
 بَعْدَهَا صَلَتُهَا وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ ، أَيْ الَّذِي حَسَّنَ زَيْدًا مَوْجُودٌ ، وَفِيهِ بَعْدٌ ، لِأَنَّهُ حَذَفَ الْخَبَرَ
 وَجُوبًا مَعَ عَدَمِ مَا يَسُدُّ مَسَدَهُ ، وَأَيْضًا لَيْسَ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ مَعْنَى الْإِبْهَامِ اللَّاتِقِ فِي التَّعَجُّبِ
 كَمَا كَانَ فِي تَقْدِيرِ سَيَّبُويِهِ « .

(٢) فِي الْأَصْلِ : الَّذِي حَسَّنَ شَيْئًا زَيْدٌ

(٣) فِي سَيَّبُويِهِ ج ١ ص ٣٧ « وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقْدِمَ عَبْدُ اللَّهِ وَتُؤَخِّرَ (مَا) وَلَا تَزِيلَ شَيْئًا
 عَنْ مَوْضِعِهِ ، وَلَا تَقُولَ فِيهِ : مَا يَحْسِنُ ، وَلَا شَيْئًا مِمَّا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ سِوَى هَذَا » .

ولو قلت : ما أحسن عندك زيدا . وما أجمل اليوم عبد الله . لم يجز ، وكذلك لو قلت .
ما أحسن اليوم وجهَ زيد . وما أحسن أمس ثوبَ زيد ، لأنَّ هذا الفعل لما لم يتصرف لزم
طريقة واحدة ، وصار حكمه كحكم الأسماء^(١) .

والدليل على ذلك أنَّك تقول : أقام عبدُ الله زيدا ، فتنقلب الواو ألفاً ، لأنَّه فعل ،
وتقول في الاسم : هذا أقومُ من ذا . فلا يُعلُّ . وتقول في التعجب : ما أقومُ زيدا ، وما
أبيعه . فيكون هذا الفعل لاحقاً بالأسماء لما أخبرتك به من قلة تصرفه^(٢) .

/ واعلم أنَّ بناء فعل التعجب إنَّما يكون من بنات الثلاثة^(٣) ، نحو : ضرب : وعلم
ومكث ، وذلك أنَّك تقول : دخل زيد ، وأدخلته ، وخرج : وأخرجته ، فتلحقه الهمزة ،
إذا جعلته محمولا على (فعل) .

وكذلك تقول : حَسُن زيد ، ثمَّ تقول : ما أَحْسَنَه : لأنَّك تريد : شَيْءٌ أَحْسَنَه .
فإن قيل : فقد قلت : ما أعطاه للدراهم ، وأولاه بالمعروف ، وإنَّما هو مِنْ أعطى ، وأولى .
فهذا - وإن كان قد خرج إلى الأربعة - فإنَّما أَصْلُه الثلاثة والهمزة في أوْلِه زائدة .

(١) في شرح انكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ « وأما الفصل بين الفعلين والمتعجب
منه فإن لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا ، للفصل بين المفعول وعامله الضعيف بالأجنبي ،
فلا يجوز لقيته فما أحسن أمس زيدا على أن يتعلق (أمس) بـلقيت وكذا أن يتعلق بهما وكان
غير ظرف نحو : ما أحسن قائما زيدا ، وذلك لأنه نوع تصرف في علم التعجب
وأما بالظرف فمنعه الأخفش والمبرد وأجازه الفراء والجزمي وأبوعلی والمازني ، نحو
ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وأحسن اليوم يزيد . . . »

وسأتي في ص ١٨٧ من المطبوع ما يفيد الجواز من كلام المبرد فقد مثل بقوله : ما أقبح
بالرجل أن يفعل كذا ، وما أقبح بالرجل أن يشتم الناس وفي الجمع ج ٢ ص ٩١ : قال أبو حيان
ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمفعول ضمير يعود على المجرور ، فإن تعلق به وجب تقديم
المجرور ، كقولهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله :

خليلى ما أخرى بذى اللب أن يرى صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤ ويتم (أفعل) اسماً وذلك قولك : هو أقول الناس ، وأبيع
الناس ، وأقول منك ، وأبيع منك . وإنما أتموا ، ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف ، نحو :
أقال ، وأقام

ويتم في قولك : ما أقوله ، وما أبيعه ، لأن معناه معنى أفعل منك . . .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٧ : « وبنائوه أبداً من فعل ، وفعل ، وفعل (بفتح وكسر وضم
المعين) وأفعل ، هذا ، لأنهم لم يريدوا أن يتصرفوا ، فجعلوا له مثلاً واحداً يجري عليه ، فشبه هذا
بما ليس من الفعل ، نحو (لات) ، و (ما) وإن كان من حسن وكرم وأعطى . . . »

وعلى هذا جاء : (وأرسلنا الرياح لواقح^(١)) ولو كان على لفظه اكان ملاقيح : لأنه يقال :
ألقيحت فهي ملقحة ، ولكنه على حذف الزوائد . ومن ذلك قوله :

يَخْرُجْنَ مِنْ أَجْوَازٍ لَيْلٍ غَاضِي^(٢)

وإنما هو مفض ، واستعمل بحذف زيادته . ومثل ذلك :

تَكْشِفُ عَنْ جَمَاتِهِ دَلُّ الدَّالِ^(٣)

(١) الحجر : ٢٢

وفي المخصص ج ١١ ص ١٠٩ : « فامسا قوله تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) فزعم

أبو العباس محمد بن يزيد أنه على طرح الزوائد كنحو ، يخرجن من أجواز ليل غاضي
قال أبو علي : قال أحمد بن يحيى : ليس على حذف الزائد ، ولكنه يقال : ريع لاقح ، كما
يقال : ريع عقيم » .

(٢) استشهد به في الكامل ج ٢ ص ٣٥ على حذف الزوائد أيضا . في اصلاح المنطق ص
٢٧٥ : « غضى الليل فهو غاض ومفض إذا أظلم » ثم أنشد الرجز .

وفي الاقتضاب ص ٤٧٥ : « أنشده ابن قتيبة على أن غاضيا من أغضى جاء على حذف
الزيادة من الفعل ، وهذا لا يلزم ، لأن الأصمعي وغيره حكوا غضا الليل وأغضى ، ففاض من
غضا ، لا من أغضى ولعل روبة كان من لغته أغضى » .

وفي المخصص ج ٩ ص ٣٩ : « قال الفارسي : قال أبو العباس : أغضى الليل ولا
يقال غضا » . وفي اللسان : ليل مفض لغة قليلة وأكثر ما يقال : ليل غاض .
الأجواز الأوساط . والضمير في يخرجن للابل .

الرجز لرؤية من شعر يمدح به بلال بن أبي بردة وانظره في رغبة الأمل ج ٢ ص ٣٥
الجواليقي ص ٤٠٩ والمخصص ج ٩ ص ٣٩ ، ص ١٦٧ ، ج ١١ ص ١٠٩ والتمام في تفسير
أشعار هذيل ص ١٥٢ والأرجوزة في ديوانه ص ٨١-٨٣
والتمام في تفسير أشعار هذيل ص ١٥٢

(٣) في اللسان (دلا) « قال الجوهري . وقد جاء في الشعر . الدالي بمعنى المدلى وهو
قول العجاج :

يكشف عن جماته دلو الدال عباءة غبراء من أجن طال

يعنى المدلى قال ابن برى ومثله لرؤية : يخرجن من أجواز ليل غاضي . أى مفض قال :
وقال علي بن حمزة : قد غلط جماعة من الرواة في تفسير بيت العجاج آخرهم ثعلب .
قال : يعنى كونهم قدروا الدال بمعنى المدلى . قال ابن حمزة : وإنما المعنى فيه أنه لما كان
المدلى إذا أدلى دلوه عاد ، فدلاها ، أى أخرجها ملأى قال : دلو الدال » .

وروى في المخصص ج ٩ ص ١٦٧ : يكشف عن حماته .
والحماة الطين الأسود وانظر شرح الحماسة ج ٢ ص ٢٨٩ ، والتمام ص ١٥٢
والبيت من أرجوزة نسبت الى العجاج انظر ديوانه ص ٨٦

يريد : المثلي .

ومن ذلك حَذْفُك جميعَ الزوائد إذا احتجت / إلى حذفها في تصغير ، أو جمع ، أو اضطرَّ إليه شاعر ، كما قال العجاج :

ومهمه هالك من تعرجا (١)

إنما هو مُهلك في بعض الأقاويل .

واعلم أنَّ ما جاوز الثلاثة بغير زيادة لم يَجُزْ أن يقال فيه : ما أَفْعَلُهُ . وذلك لأنَّك إن بنيت هذا البناء حذفت من الأضلي حرفاً . وهذا ممَّا لا يجوز ؛ لأنَّ معناه إنما كمل بحروفه ؛ إذ كنَّ كلُّهنَّ أصولاً ، وإنما يُستعمل فيما كان من هذا القبيل ما يدلُّ عليه من فعلٍ غيره وذلك أنَّك إذا قلت : دحرج ، وأحرنجم ، وما أشبه ذلك من الأفعال من غير هذا الجنس قلت : ما أَشَدَّ دَحْرَجْتَهُ ، وما أَشَدَّ أَحْرَنْجَامَهُ . لأنَّك لو أدخلت على هذا الهجزة لخرج من بناء الأفعال ، ولا يجوز الحذف لما وصفت لك .

(١) في الخصائص ج ٢ ص ٢١٠-٢١١ : « وهلك الشيء وهلكته قال العجاج

ومهمه هالك من تعرجا

فيه قولان : أحدهما : أن هالكا بمعنى مهلك ، أي مهلك من تعرج فيه .

والآخر : ومهمه هالك المتعرجين فيه كقولك : هذا رجل حسن الوجه فوضع (من) موضع الألف واللام ، .

وفي الاقتضاب ص ٤٠٣ : « قال أبو عبيدة : هالك بمعنى مهلك وكذلك حكى يونس وقال : كانت لغة روبة بن العجاج هلكنى الله ، وهلكه الله فمن على رأيه فى موضع رفع » .

وفي الجواليقي ص ٣١٠ : « المهمة : القفر .

وهالك من وصف المهمة ومن تعرج فى معنى الذين تعسجروا فيصير المعنى : هالك المتعرجين فيه .

ويجوز أن يكون هالك من فعل المتعرجين والضمير العائد الى المهمة محذوف تقديره : ومهمه هالك متعرجوه ، كما تقول : مكان مهتد سالكوه ، فإذا نقلت الضمير وأدخلت الألف واللام قلت : مكان مهتد السالكين بنصب السالكين وتنوين مهتد ، ويجوز الإضافة فتقول : مهتدى السالكين . . .

وقال الأنبارى فى شرح المفضليات ص ٢١٧ : يريد هو هالك المتعرجين

والبيت من أرجوزة طويلة للعجاج انظرها فى العينى ج ١ ص ٢٩ وإبيات منها فى الاقتضاب ص ٤٠٣ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ وتهذيب اصلاح المنطق ج ١ ص ١٤٠ والمخصص ج ٦ ص ١٢٧ وشرح الحماسة ج ٢ ص ٢٨٩ واللسان (هلك) وديوان العجاج ص ٧ - ١١ .

وكذلك ما كان من الألوان والعيوب ، نحو : الأعور والأحمر ، لا يقال : ما أحمره ، ولا ما أعوره .

ولأنما امتنع هذا لشيئين (١) :

أحدهما : أن أصل فعله أن يكون أفعل ، وأفعال / نحو : أحمر واحمار . ودخول الهمزة على هذا محال (٢) .

٤
٤٩٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ - ٢٥١ : باب مالا يجوز فيه ما أفعله .

وذلك ما كان على (أفعل) وكان لونا أو خلقة . ألا ترى أنك لا تقول : ما أحمره ، ولا ما أبيضه ، ولا تقول في الأعرج : ما أعرجه ولا في الأعشى : ما أعشاه . إنما تقول : ما أشد أحمرته وما أشد عشاه . وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن فيه (أفعل به) ..

إنما دعاهم إلى ذلك أن هذا البناء داخل في الفعل .
ألا ترى قلت في الأسماء وكثرته في الصفة لمضارعته الفعل ، فلما كان مضارعا للفعل موافقا له في البناء كره فيه مالا يكون في فعله أبدا .
وزعم الخليل أنهم إنما منعهم من أن يقولوا في هذه : ما أفعله ، لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد ، والرجل ..

(٢) كلام المبرد فيما مضى (وأعلم أن بناء فعل التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة ، نحو : ضرب ، وعلم ، ومكث) .

وقوله هنا : ودخول الهمزة على هذا محال مما يقطع بأن المبرد لا يجيز بناء التعجب على ما أفعله ، وأفعل به من الصيغ التي جاوزت حروفها ثلاثة ولو كانت فيها زيادة .
بقي أن نبين هل يرى المبرد قياس التعجب من (أفعل) كما يرى سيبويه ذلك ؟

لقد عبر سيبويه بقوله ج ١ ص ٣٧ : وبناءه أبدا من فعل ، وفعل ، وفعل ، وأفعل . أما المبرد فقد عبر عن ذلك بعبارة حاصرة (إنما يكون من بنات الثلاثة) ، ثم أخذ يلتبس وجهها للمسموع من نحو ما أعطاه للدرهم وأولاه بالمعروف ونظر له بما جاء محذوف الزوائد (ليل غاض) (دلو الدال)

ويشهد صنيعه هذا بأن التعجب من (أفعل) يوقف عند المسموع منه .

والعجيب بعد هذا أن ينسب التبريزي في شرحه للحماسة وابن يمشي والرضي إلى المبرد أنه يجيز التعجب بقياس واطراد من صيغ الزوائد جميعا موافقا للاختصاص ومخالفا لسيبويه .

في شرح الحماسة للتبريزي ج ٢ ص ٢٨٩ : « وكان أبو العباس المبرد يقول : ذلك جائز على حذف الزوائد ، يعني بناء التعجب من أفعل ويشبهه بقول الشاعر :
تكشف عن جماته دلو الدال

وبقوله :

ومهمة هالك من تعرجا

ويقول الله تعالى : (وأرسلنا الرياح لواقح) .

ويجوز مثل هذا فيما كان أصله ثلاثيا على أي بناء كان ، وكان يتبع مذهب الأختش في

ذلك ،

والقول الآخر قول الخليل : وهو أنَّ هذا شيء قد ثبت واستقرَّ ، فليس يجوز فيه الزيادة والنقصان . فهو - وإن كان مشتقاً من الفعل - بمنزلة اليد ، والرجل لا تقوله ، كما لا تقول : ما أيداه ، ولا ما أرجلته . وإنما أقول : ما أشدَّ يده . فعلى هذا : ما أشدَّ حُمْرته ، وما أشدَّ عَوْرَه ، وكذلك جميعُ بابها .

ومثل هذا قوله : هذا أحسنُّ من هذا ، وهذا أضربُ من ذا ، وهذا أشدُّ عَوْرًا من ذا ، وأشدُّ حَوْلًا من ذا ، لأنَّ هذا والتعجبُ من باب واحد .

فإن قال قائل : فقد جاء في القرآن : (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ^(١)) .

قيل له : في هذا جوابان ، كلاهما مُقْنِع :

أحدهما : أن يكون من عَمَى القلب ، وإليه يُنسب أكثر الضلال ؛ لأنَّه حقيقته كما قال : (فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) ^(٢) . فعلى هذا تقول ما أعماه ، كما تقول : ما أحمقه .

والوجه الآخر : أن يكون من عَمَى العين ، فيكون (فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى) لا تريد به به أعمى / من كذا ، ولكنه في الآخرة أعمى ، كما كان في الدنيا ، وهو في الآخرة أضلُّ سبيلًا ^(٣) .

٤
٤٩٣

في ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٤ : « وقد قالوا : ما أعطاه للدراهم ، وأولاه للخير فهذا ، ونحوه مقصور على السماع عند سيبويه . لا يجوز منه إلا ما تكلمت به العرب ، فالتعجب من فعل قياس مطرد ، ومن أفعل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب . »

وزعم الأخفش أن ذلك في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد ، كاستفعل ، وأفعل ، وانفعل ، لأن أصلها ثلاثة أحرف ، وقاسه على ما أعطاه ، وما أولاه . كأنه يحذف الزوائد ، ويرده على الثلاثة ، وتابعه أبو العباس المبرد على ذلك وأجازه . . . »

سيبويه يجيز التعجب من أفعل بقياس كما ذكرنا فما نسبته إليه ابن يعيش غير صحيح .

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٦ : « ويبني من باب (أفعل) أفعالا بقياسا عند سيبويه سماعا عند غيره ، نحسو : ما أعطاه للمعروف ، وما أبغضني له . والأخفش ، والمبرد جوزا بناء من جميع الثلاثي المزيد فيه . »

(١) الاسراء : ٧٢

(٢) الحج : ٤٦

(٣) انظر البحر المحيط ج ٦ ص ٦٣-٦٤

وتقول : يا هند أحسن بزيد ، ويا رجلاً أحسن بزيد ؛ لأنك لست تأمرهم أن يصنعوا شيئاً ، وإنما المعنى : ما أحسنه (١) . فإذا كان من الألوان ، والعيوب [قلت] ياهند ، أشدّ بحمرة زيد ، ويا رجال ، أشدّ بحمرة زيد . ومن هذا الباب قول الله عز وجل (أسمع بهم وأبصر) (٢) .

ولا يقال لله - عز وجل - تعجّب . ولكنّه خرج على كلام العباد ، أى هؤلاء من يجب أن يقال لهم : ما أسمعهم ، وأبصرهم في ذلك الوقت .

ومثل هذا قوله : (فقولاً له قولاً لنا لعلّه يتذكّر أو يخشى) و (لعل) إنما هي للترجى ، ولا يقال ذلك لله . ولكن المعنى - والله أعلم - اذهباً أنتما على رجائكما ، وقولاً القول الذى ترجوان به . ويرجو به المخلوقون تذكّر من طالبوه (٣) .

وأما قوله : (فما أصبرهم على النار) (٤) فليس من هذا ، ولكنه - والله / أعلم - التقرير والتوبيخ . وتقديره : أى شئ أصبرهم على النار ؟ أى دعاهم إليها ، واضطرهم إليها ؛ كما تقول : صبرت زيدا على القتل (٥) . ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - أن يضبر الروح .

(١) انظر ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٨ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ والاشياء ج ٢ ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٢) مريم : ٣٨ - انظر البحر المحيط ج ٦ ص ١٩١

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ١٦٧ : « ومثل ذلك قوله تعالى : (فقولاً له قولاً لنا لعلّه يتذكّر أو يخشى) فالعلم قد أوتى من وراء ما يكون ولكن اذهباً أنتما فى رجائكما وطمئنتكما ومبلغكما من العلم وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلم .

ومثله : (قاتلهم الله) فانما أجرى هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن . وانظر تعليق السيرافى والروض الأنف ج ٢ ص ١٩٦ - ١٩٧ والآية فى سورة طه : ٤٤

(٤) البقرة : ١٧٥

(٥) فى البحر المحيط ج ١ ص ٤٩٥ : « وذهب معمر بن المثنى والمبرد الى أن ما استفهامية لا تعجبية وهو استفهام على معنى التوبيخ لهم ، أى شئ صبرهم على النار حتى تركوا الحق ، واتبعوا الباطل وهو قول ابن عباس والسدى يقال : صبره ، وأصبره بمعنى ، أى جعله يصبر . لا أن أصبر هنا بمعنى حبس ، واضطر ، فيكون أفعّل بمعنى فعل خلافاً للمبرد إذ زعم أن أصبر بمعنى صبر ، ولا نعرف ذلك فى اللغة أنما تكون الهزمة للنقل ، أى يحصل إذا صبر » .

ومثل ذلك قوله :

قلتُ له : أَصْبِرْهَا دَائِنًا أَمْثَالُ بِسْطَامَ بْنِ قَيْسٍ قَلِيلٌ^(١)

فهذا مجازه ، ولا يقال لله عز وجل ؛ لأنه إِنَّمَا يَعْجَب مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ ، ولا يُقَدِّرُهُ ، فيتعجب كيف وقع مثله ؟ وعَلَامُ الْغُيُوبِ يَجِلُّ عَنْ هَذَا^(٢) .

ونقول في شيء من مسائل هذا الباب

ما أَحْسَنَ ، وأَجْمَلَ زيدا . إذا نصبت بأجمل . فإن نصبته بأحسن قلت : ما أَحْسَنَ ، وأَجْمَلُهُ زيدا ؛ لِأَنَّكَ تريد : ما أَحْسَنَ زيدا ، وأَجْمَلُهُ^(٣) .
وتقول : ما أَحْسَنَ ما كان زيدٌ . فترفع (زيد) بكان ، وتجعل (ما) مع الفِعْلِ في معنى

(١) في اللسان : صبره عن الشيء . يصبره صبرا حبسه قال الحطيئة :

قلت له أصبرها جاهدا ويحك أمثال طريف قليل

والبيت برواية اللسان مطلع قطعة في ديوان الحطيئة ص ٩٩ يمدح بهسا طريف بن دفاع .

أما بسطام بن قيس فقد ورد في قصيدة للفرزدق في ديوانه ص ٧٦٥ :
وقد مات بسطام بن قيس وعامر

وذكر القصيدة المبرد في الكامل ج ٣ ص ٣٥

وقال في ص ٤٦ - ٤٨ : « هو فارسل بكر بن وائل وابن سيدها ... »

ولما قتل لم يبق في بكر بن وائل بيت الالهجم : اى هدم .

وانظر تعليق على بن حمزة في التنبيهات على كلام المبرد وجمهرة الانساب ص ٣٢٦ ،
وشرح الفضليات للانباري ص ٣٧ ، ٤٩٢ ، ٥٢٧ ، ٨٠٨

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٨٦

(٣) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٧٣ - ٧٤ : « وكذا يتنازع فعلا التمجيد خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التمجيد تقول : ما أحسن وما أكرم زيدا على أعمال الثاني وحذف مفعول الأول ، وما أحسن وأكرمه زيدا على أعمال الأول »

وفى الاشباه ج ٤ ص ١٠٩ : « وشرط هذا العامل امور :

احدهما : عند بعض النحاة وهو أن لا يكون فعل تعجب ، لأنه جرى مجرى المثل ، فلا يتصرف فيه بفصل ، ولا غيره ، وأجازه أبو العباس ومنعه ابن مالك قال : لكن بشرط أعمال الثاني كقولك : ما أحسن وأعقل زيدا بنصب زيدا بأعقل لا بأحسن لئلا يلزم فصل مالا يجوز فصله ، وكذلك أحسن به وأعقل يزيد بأعمال الثاني ، ولا تعمل الأول فتقول : وأعقل به يزيد للفصل . والمبرد لم يشترط أعمال الثاني وأجاز أعمال الأول

المصدر ، وتوقع التعجب على (ما) ، وما بعدها صلة لها . فالتقدير : ما أحسن كَوْنَ زيد .

٤
٤٩٥ وقد يجور - وهو بعيد -/ ما أحسن ما كان زيدا . تجعل (ما) بمنزلة الذى ، فيصير ما أحسن الذى كان زيدا . كأنه كان اسمه زيدا ، ثم انتقل عنه . وإنما قبّح هذا لجعلهم (ما) للآدميين . وإنما هذا من مواضع (مَنْ) ، لأن (ما) إنما هى لذات غير الآدميين ، وصفات الآدميين .

ألا ترى أنك تقول : ما عندك ؟ فتقول : فرس ، أو حمار ، ولو قلت : من عندك لقال : زيد ، أو عمرو .

والصفات للآدميين التى تقع عليها (ما) فهى نحو قولك : عندى زيد ، فأقول : وما زيد ؟ فيكون جوابه : طويل ، أو قصير ، أو شريف ، أو وضيع .
وإنما أجزناه على بُعد ؛ لأنّ الصفة قد تحل محل الموصوف ، تقول : مررت بالعاقل ، وجاتئى الظريف .

وقال بعض المفسرين فى قوله عز وجل : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) قال : ومن بناها .
وكان أبو زيد يروى عن العرب أنها تقول : سُبْحَانَ ما سُبِّحَ الرعد بحمده (١) . فعلى هذا أجزناه .

٤
٤٩٦ وتقول : ما أحسن ما كان زيد وأجمله ، وما أحسن ما / كانت هند وأجمله ؛ لأنك ترد إلى (ما) . ولو قلت : وأجملها جاز على أن تجعل ذلك لها .

وإذا قلت : ما أحسن زيد . فرددت ذلك إلى نفسك قلت : ما أحسننى ؛ لأنّ (أحسن) فعل فظهر المفعول بعده ، كما يظهر بعده (ضرب) ، ولو كان اسما لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه . نحو قولك : هذا غلامى (٢) .

(١) الحديث عن معنى (من) و (ما) والآيات تقدم فى الجزء الأول : ٤٨ ، ٤١ ، الجزء الثانى ٥٢ ، ٢٩٦ والجزء الثالث : ٦٣ وسيكره فى ص ٥٤٨

(٢) من أدلة البصريين على أن صيغة أفعل فعل لحوق نون الوقاية لها .

وتقول في الاستفهام : ما أحسن زيد ؟ إذا أردت : أى أحسن من زيد ؟ (١) .
فإذا جعلت المسألة منك قلت : ما أحسنى (٢) ؛ كما تقول : من غلامى ؟ فإنما يعجزى المضمرة
معجزى الظاهر .

ألا ترى أنك إذا قلت : ما أحسن زيد ، فرددت ذلك إلى نفسك قلت : ما أحسنت .
وتقول : ما أحسن زيدا ، ورجلا معه . ولولا قولك (معه) لم يكن للكلام معنى . وذلك
أنك إذا قلت : ما أحسن رجلا . فليس هذا مما يُفيد به السامع شيئا ، لأنه لا يُستنكر أن
يكون في الناس من هو كذا كثير .

ولو قلت : ما أحسن رجلا من بنى فلان . أو رجلا رأيته عندك حتى تقويه بشيء يوجد فيه (٣) .
معنى يخرج من باب الإشاعة اصلح .

/ وهذا بمنزلة قولك : كان رجل عاقلا ، وإن رجلا عاقل يجوز فيه ما جاز فيهما . ويمتنع
فيه ما امتنع فيهما (٤) .

٤
٤٩٧

(١) هكذا بالأصل وانظر عبارة الاشباه

(٢) في الاشباه ج ٤ ص ١٢٢ : « مسألة من التعجب من القاء أبى بكر بن الانبارى :
تقول ما احسن عبد الله (ما) رفع رفعتها بما فى احسن ونصبت عبد الله على التعجب .
وتقول فى الدم : ما احسن عبد الله . ف (ما) لا موضع لها ، لانها جحد ورفعت
عبد الله بفعله .

وتقول فى الاستفهام : ما احسن عبد الله فما رفع بأحسن وأحسن بها .
والتأويل : أى شيء فيه أحسن ؟ أعيناه أو أنفه ؟

وتقول اذا رددته الى نفسك فى التعجب : ما احسننى فما رفع والنون والياء موضعهما
نصب على التعجب .

وتقول فى الدم اذا رددته الى نفسك ما أحسنت .

وتقول فى الاستفهام : ما احسنى فما رفع بأحسن وأحسن بما والياء فى موضع خفض
بإضافة أحسن اليها »

✽

جربى ابن الانبارى على مذهب الكوفيين فى أن المبتدأ والخبر مترافعان .

سألت ابنة أبى الأسود إياها : ما أحسن السماء فقال لها : نجومها ، فقالت : انى لم ارد
هذا ، وانما تعجبت من حسنها ، فقال لها : اذن نقول : ما أحسن السماء (نزهة الألبا ص ١٢-١٣)

(٣) فى شرح الكافية للرضى ج ٢ ص ٢٨٩ : « ويجب كون التعجب منه مختصا ،
فلا يقال : ما احسن رجلا ، لعدم الفائدة . فان خصصته بوصف ، نحو : رجل حاله كذا جاز »
(٤) انظر ص ٨٨ من هذا الجزء

وتقول : ما أحسن إنساناً قام إليه زيد ، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا^(١) فالرجل الآن شائع ، وليس التعجب منه ، وإنما التعجب من قولك : أن يفعل كذا ، كنحو : ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس ، تقديره : ما أقبح شتم الناس بمن فعله من الرجال .

ولو قلت : ما أحسن رجلاً إذا طُلبَ ما عنده أعطاه - كان هذا الكلام جائزاً ، ولم يكن (أحسن) وإن نصب رجلاً واقعاً عليه إنما هو واقع على فعله . وإنما جاز أن يُوقع التعجب عليه وهو يريد فعله ؛ لأنَّ فعله به كان وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم ، كقولك : رأيت زيدا يضرب عمراً ؛ ثم تقول : رأيت ضَرْبَ زيدٍ عمراً . فالضَرْبُ لا يُرى ، وإنما رأيت الفاعل والمفعول به ، ورأيت الفاعل يتحرَّك وذلك المتحرَّك يدلُّ على نوع الحركة ، فأما الحركة نفسها فلا تُرى ، لأنَّ المرئي لا يكون إلاَّ جسمًا ملونًا .

ولو قلت : ما أكثر/ هبتك الدنانير ، وإطعامك المساكين - كنت قد أوقعت التعجب بالفعل ، واتصل به التعجب من كثرة المفعول ، وهو الطعام والدنانير التي يهبها . فكأنك قلت : ما أكثر الدنانير التي تهبها ، والطعام الذي تطعمه . إن أردت هذا التقدير

وإن أردت أن هبته أو طعامه يفعلها كثيرًا ، إلاَّ أن ذلك يكون نذرًا في كلِّ مرةٍ جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ؛ لأنَّ هذا شبيه بالإفاز ؛ لأنَّ قصد التعجب الكثرة فإذا تووَّل على القلَّة فقد زال معنى التعجب . ولكنَّ بعض الأشياء يدلُّ على بعض .

ألا ترى أنك تقول : ما جاعني غير زيد ، وتريد : ما جاعني إلاَّ زيد .

وقد يجوز ألا يكون زيد جاعك ، ويكون الكلام مستويًا .

وذلك أنك إذا قلت : ما جاعني غير زيد فإنما زعمت أن غيره لم يأتك ، فجائز أن يكون أيضًا ما جاعك إلاَّ أنك أمسكتَ عن الخبر فيه^(٢) . ولهذا مسائل غامضة/ تأتي في موضعها إن شاء الله .

(١) انظر ص ١٧٨ فيما نقلناه عن الرضي من جواز الفصل بين فصل التعجب والتعجب منه فقد نسب المنع الى المبرد وقد جاء ذلك في قول عمرو بن معد يكرب : ما احسن في الهيجاء لقاءها وقول محمد بن بشير :

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للأبواب أن يلجأ وانظر ما قاله أبو حبان في الهمع ج ٢ ص ٩١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ « ألا ترى انه لو قال : أتاني غير عمرو كان قد أخبرك انه لم يات » وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يستغنى به في مواضع من الاستثناء . ولو قال : ما أتاني غير زيد يريد بها منزلة مثل لكان محذورًا من الاستثناء . كأنه قال : ما أتاني الذي هو غير زيد ، فهذا يجزىء من قوله : ما أتاني الا زيد .

هذا باب

ماجرى في بعض اللغات مَجْرَى الفِعْل لوقوعه في معناه

وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى

في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل

وذلك الحرف (ما) النافية

تقول : ما زيد قائماً ، وما هذا أخاك . كذلك يفعل أهل الحجاز .

وذلك أنهم رأوها في معنى (ليس) ، تقع مُبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال ، وما لم يقع . فلما خَلَصَتْ في معنى (ليس) ودلّت على ما تدلّ عليه ، ولم يكن بين نفييهما فصل البتة حتى صارت بكل واحدة تُغنى عن الأخرى - أجزوها مجراها .

فمن ذلك قول الله عز وجل : (ما هذا بشراً)^(١) و (ما هن أمهاتهم)^(٢) .

وأما بنو تميم فيقولون : ما زيد منطلق ، يدعونها حرفاً على حالها بمنزلة (إنما) إذا قلت : إنما زيد منطلق^(٣) .

(١) يوسف : ٣١

(٢) المجادلة : ٢

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٨ : « باب ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلفظة أهل الحجاز .. »

وذلك الحرف (ما) . تقول : ما عبد الله أخاك ، وما زيد منطلقا .

وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما ، وهل ، وهو القياس ، لأنها ليست بفعل ، وليس (ما) كليس ، ولا يكون فيها اضممار .

وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس ، اذ كان معناها كمعناها ، كما شبهوا بها (لات) في بعض المواضع

ومثل ذلك قوله - عز وجل - : (ما هذا بشراً) في لغة أهل الحجاز . وبنو تميم يرفعونها إلا من عرف كيف هي في المصحف .

وانظر الخصائص ج ١ ص ١٢٥ ، ١٦٧ ، ج ٢ ص ٢٦٠ والانصاف ص ١٠٧ - ١١١
واسرار العربية ص ١٤٣ - ١٤٥ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

وأهل / الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها ، أو قدموا خبرها على اسمها - ردوها إلى أصلها فقالوا : ما زيد إلا منطلق ، وما منطلق زيد ؛ لأنها حرف لا يتصرف تصرف الأفعال ، فلم يقو على نقض النفي ، كما لم يقو على تقديم الخبر ، وذلك لما خبرتك به في الأفعال والحروف ، وأن الشيء إنما يتصرف عمله كما يتصرف هو في نفسه . فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة. (١)

وتقول في قول أهل الحجاز : ما زيد منطلقاً أبوه ، ولا خارجاً أبوه ، وما زيد قائماً إليه عبد الله ؛ لأنك تجرى عليه ما كان لشيء من سببه ؛ كما يجرى عليه ما كان له خاصة .

ألا ترى أنك تقول : مررت برجل قائم أبوه ؛ كما تقول : مررت برجل قائم .

وتقول - إن شئت - ما زيد قائماً ، ولا خارجاً أبوه - جعلت أباه بمنزلة الأجنبي ، فصار (خارج) خبراً مقدماً . كأنك قلت : ما زيد منطلقاً ، ولا أبوه خارج (٢) .

وتقول : ما زيد خارجاً غلامه ، ولا منطلقة جاريته . يكون في العطف على حاله .

فأما قول بني تميم فعلى أنهم أدخلوا (ما) على المبتدأ ، وقد عمل في خبره ؛ كما يعمل الفعل في فاعله ، فكان قولهم : ما زيد عاقل ، بمنزلة : ما قام زيد ؛ لأنهم أدخلوها على كلام قد عمل بعضه في بعض ، فلم يغير ؛ لأنه لا يدخل عامل على عامل .

وأما أهل الحجاز فإنهم لما رأوها في معنى (ليس) في جميع مواقعها : تُغنى كل واحدة منهما عن صاحبتهما - أجروها مجراها في العمل ما دام الكلام على وجهه فقالوا : ما زيد منطلقاً ؛

كما يقولون : ليس / زيد منطلقاً . فإن أدخلوا عليها ما يوجبها أو قدموا خبرها رجعت إلى

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٨ - ٢٩ : « فإذا قلت : ما منطلق عبد الله ، أو ما مسيء من اعتب رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : ان أخوك عبد الله على حد قولك : ان عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلت بمنزلة ، فكما لا تصرف (ان) كالفعل كذلك لم يجر فيها كل ما يكون في الفعل ، ولم تقو قوته فكذلك (ما) .

وتقول : ما زيد إلا منطلق تستوي فيه اللغتان ومثله قوله - عز وجل - : (ما انتم إلا بشر مثلنا) لم تقو (ما) حيث نقضت معنى ليس ، كما لم تقو حين قدمت الخبر » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وان شئت قلت : ما زيد ذاهباً ولا كريم أخوه ان ابتدأته ، ولم تجعله على (ما) » .

أنها حرف ، فقالوا : ما منطلق زيد ؛ لأنها ترجع إلى أن الكلام ابتداء وحبر ، فصار بمنزلة قولك : قائم زيد ، وأنت تريد : زيد قائم . لا يكون التقديم إلا على ذلك ؛ لأن (ليس) فعل ، وهذه ليست بفعل . تقول : لست ، ولستنا ، وليسوا ، ولستن ، ولا يكون شيء من هذه الإضمار في (ما) ، ولكن لما أشبهت الفعل جرت مجراه ما كان على مجراه وفي موضعه ، فلما فارقت ذلك لم يعجز النقض فيها والتصرف ؛ لأنها في نفسها غير متصرفة ، ولا محتملة ضميراً (١) .

٤
٥٠٣

ألا ترى أنك تقول : إن زيدا منطلق ، ولو قدمت الخبر لم تقل : إن منطلق زيدا ، لأنك لا تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة ، ولو فعلت ذلك للزمك أن تصرفها في أنفسها ، وهذا محال .

فأما تقديم الخبر فقولك : / ما منطلق زيد ، وما مسيء من أعتب (٢) .

فإنما قدمت على حد قولك : ما زيد منطلق ، ولو أردت التقديم على قولك : ما زيد منطلقاً - لم يعجز ؛ كما لا يجوز : إن منطلق زيدا .

وهذا قول مغل في جميع العربية : كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر ، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ، لأنه مدخل على غيره .

وأما نقض الخبر فقولك : ما زيد إلا منطلق ؛ لأنك نفيت عنه كل شيء إلا الانطلاق . فلم تصلح (ما) أن تكون عاملة في نقض النفي ؛ كما لم تعمل في تقديم الخبر .

قال الله عز وجل : (وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ) (٣) و (مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) (٤) وقال - حيث كانت في موضعها - (مَا هَذَا بَشَرًا) و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ) .

فهذا أصلها الذي شرحنا ، وسنفرد باباً للمسائل ؛ إذ كانت لا تصح إلا بعد الفراغ من الأصول .

(١) يريد ضمير الشأن فيكون اسمها والجملة خبرها .

(٢) في مجمع الامثال ج ٢ ص ٢٨٨ : « وما أساء من أعتب : يضرب لمن يقتلر الى صاحبه ويخبره انه سيقتب » وفي اللسان : فاما الاعتاب والعتبي : فهو رجوع المقتوب عليه الى ما يرضى العاتب

(٣) القمر : ٥٠

(٤) المؤمنون : ٢٤ ، ٣٣

فأما قول الفرزدق :

فأَضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرًا (١)
فأرفع الوجه ، وقد نصبه بعض النحويين ، وذهب إلى أنه خبر مقدم ، وهذا خطأ فاحش .
وغلط بين . ولكن نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً ، وتضمر الخبر : فتنصبه على

(١) تناول نقد المبرد لسيبويه بيت الفرزدق واليك نص ما قاله :

« قال محمد بن يزيد : وليس هنا موضع ضرورة ، والفرزدق لفته الرفع في التأخير ،
ومن نصب الخبر مؤخراً رفعه مقدماً ، ولكنه نصبه على قوله : فيها قائماً رجل وهو قول
أبي عثمان المازني والخبر مضمّر » .

ورد ابن ولاد على المبرد في الانتصار فقال :

« قال أحمد : قول محمد : وليس هنا موضع ضرورة لا حجة فيه على سيبويه . إنما
هي رواية عن العرب ، والحجة في مثل هذا على العرب أن يقول لهم : لم أعربتم الكلام هكذا
من غير ضرورة لحقتكم ؟ » .

أو يكذب سيبويه في روايته . . وإذا كان غير مكذب عنده فيما يرويه ، وكانت العرب
غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن أو غير مضطرة فعلى النحوى أن ينظر في علته وقياسه ،
فإن وافق قياسه وألا رواه على أنه شاذ عن القياس ، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها
معنى إذا كان الناقل ثقة .

فأما قوله : والفرزدق لفته رفع الخبر مؤخراً فكيف ينصب مقدماً ؟

فليس ذلك بحجة ، لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لفظها ،
وترويه على مذاهبها فيما يوافق لغة الشاعر ، ويخالفها ، ولذلك كثرت الروايات في البيت
الواحد .

ألا ترى أن سيبويه قد استشهد ببيت واحد لوجوه شتى . وإنما ذلك على جهة
ما غيرته العرب بلفظها ، لأن لغة الرواة من العرب شاهد ، كما أن قول الشاعر شاهد إذا
كانا فصيحين فمن ذلك ما أنشده سيبويه لزهير :

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

ورواه أيضاً : ولا سابقاً شيئاً في مواضع آخر .

وكذلك أنشد قول الأعور :

فليس بأتيسك منيها ولا قاصر عنك مأمورها

بالرفع ، والجرح . وهذا كثير .

وأما قول أبي عثمان : أنه على الحال المقدمة على النكرة فلا يجوز .
والذي ذهب إليه شرمما ذهب منه ، لأنه ليس بجائز عند النحويين قائماً رجل على
اضمار الخبر ولأن يكون الخبر منصوباً مقدماً ، كما كان مؤخراً أقرب إلى الجواز على ضعفه

الحال . مثل قولك : فيها قائماً رجل (١) ، وذلك أنَّ النعت لا يكون قبل المنعوت ،
والحال مفعول فيها ، والمفعول يكون مقدماً ومؤخراً ، وقد فسرنا (٢) الحال بالعامل إذا كان
فِعْلاً ، وإذا كان على معنى الفِعل بما يستغنى عن إعادة القول فيه .

= مما قال المازني ، لأنه أتى بحال ، ولم يأت بعامل فيها ، واتي بابتداء ولم يأت له بخبر ،
وحذف في موضع لا يعلم المخاطب به ما حذف منه ، ولا دلالة فيه على المحذوف ، وهذا لا يجوز ، لأن
فيه الباسا ، وذلك وإن كان ضعيفاً فلا الباس فيه : أعني تقدم الخبر منصوباً وما كان ولا لبس فيه
فهو أجود مما جمع الضعف والالباس .

انظر الانتصار ص ١٨ - ٢٠

وبيت الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز وهي في الديوان ص ٢١٩ -
٢٢٤ .

وأصبحوا بمعنى صاروا وجملة قد أعاد الله خبرها ، واذ للتعليل وأضيفت للجملة
الاسمية بعدها وضعف ابن هشام في المفتي ج ٢ ص ٣٦ مذهب المبرد بأن حذف عامل الحال
إذا كان معنويًا ممتنع .

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣٣ والعيني ج ٢ ص ٩٦ - ٩٨ والسيوطي ص ٨٤ والمفتي ج ١
ص ٧٦ .

(١) في الاصل : زيد والتصحيح من نقد المبرد لسيبويه .

(٢) في الجزء الثالث ص ٣٦ وهذا الجزء ص ١٧٠ .

هذا باب

من مسائل (ما)

تقول : ما زيد منطلقاً ، ولا قائمٌ عمرو . رفعت (قائماً) لأنه خبر مقدم ، فكأنك قلت : وما قائمٌ عمرو (١) .

وتقول : / ما زيد منطلقاً ، ولا قائماً أبوه ، وإن شئت قلت : ولا قائمٌ أبوه .
أما النصب فلأنك أجريت على (زيد) الخبر ، لأنه لما هو من سببه فهو بمنزلة ما كان له .
ألا ترى أنك تقول : ما زيد قائماً أبوه ، كما تقول : ما زيد قائماً ، وأو قلت : ما زيد قائماً عمرو - كان محالاً (٢) .

وأما الرفع فعلى أنك جعلته خبراً للأب ، ثم قدمته على ذلك . فكأنك قلت : ما زيد أبوه قائم ، فكان بمنزلة الأجنبي في الانقطاع من الأول ، ومبايناً للأجنبي في وقوعه خبر الأول ، رفعت أو نصبت .

أما قولنا : بمنزلة الأجنبي ، فإنك إذا قلت : ما زيد منطلقاً ، ولا قائم أبوه - فهو كقولك : ولا قائم عمرو ؛ لأنك عطفت جملة على جملة ، فاستوى ما له سبب وما لا سبب له .

وأما قولنا : إذا كان خبراً بان من الأجنبي ، رفعت أو نصبت - فذلك قولك : ما زيد منطلقاً أبوه ، وما زيد أبوه منطلق . لا يجوز أن يكون الأجنبي / في هذا الموضع لو .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وتقول : ما زيد ذاهباً ولا عاقل عمرو ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلاً عمرو لم يكن كلاماً ، لأنه ليس من سببه ، فترفعه على الابتداء والقطع من الأول . كأنك ، قلت : وما عاقل عمرو » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠ : « وتقول : ما زيد كريماً ولا عاقلاً أبوه . تجعله كأنه للاول بمنزلة كريم ، لأنه ملتبس به إذا قلت أبوه تجريه عليه ، كما أجريت عليه الكريم ، لأنك لو قلت : ما زيد عاقلاً أبوه نصبت وكان كلاماً » .

قلت : ما زيد منطلقاً عمرو ، أو ما زيد عمرو منطلق - كان خطأ ولم يكن للكلام معنى ، لأنك ذكرت (زيداً) ولم تصل به خبراً^(١).

فإن قلت : ما زيد منطلقاً عمرو إليه ، أو ما زيد منطلقاً رجل يحبّه ، أو نحو ذلك من الرواجع إليه - صحّ الكلام ، وصحّ معناه ، وهذا بين جداً .
وتقول : ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقاً أمّه ، على ما وصفت لك .
ولو قلت : ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقاً أمّها كان خطأ ؛ لأنك لم تردّ إلى (الأب) شيئاً ، وهو الذى عنه تُخبر وإنما جئت بالهاء لغيره .
ألا ترى أنك لا تقول : ما أبو هند منطلقاً أمّها^(٢) .
فأما قول الشاعر :

فليس بمعروفٍ لنا أن نردّها صحاحاً ولا مُستنكر أن تُعقّر^(٣)
فإن هذا البيت إنما جاء فى ليس ، و (ليس) تقديم الخبر وتأخيرها فيها سواء .
ولكنّا نشرحه على ما يصلح مثله فى / (ما) وما يمتنع :

إنما كان فى ذكر الخيل فقال : فليس بمعروف لنا أن نردّها ، أى فليس بمعروف لنا ردّها .
(فردّها) اسم (ليس) ، و (بمعروف لنا) الخبر . ثم قال : ولا مستنكر أن تعقّر ، وتأويله :
ولا مستنكر عقّرّها . فهذا لا يكون إلا منقطعاً عن الأوّل ، لأنّ العقر مضاف إلى ضمير الخيل ،

٤
٥٠٧

- (١) يريد ان ما بعده لا يصنع ان يكون خبراً عنه لخلوه عن الرابط .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣١ : وتقول : « ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمّها » ترفع ، لأنك لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمّها لم يجز لانها ليست من سببه .
(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢ قال :
كانه قال : ليس بمعروف لنا ردها صحاحاً ، ولا مستنكر عقرها والعقر ليس للرد .
وقال الاعلم : « فرد قوله ولا مستنكر على قوله بمعروف ، وجعل الآخر من سبب الاول ، لان الرد ملتبس بالخيل ، وكأنه منها ، والعقر متصل بضميرها فكأنه اتصل بضمير الرد حيث كان من الخيل . فتقدير البيت : فليس بمعروفة خيلنا ردها صحاحاً ولا مستنكر عقرها . لما ذكرنا من التباس الرد بالخيل ، فكأنه من الخيل .
ونسب الشاهد سيبويه الى النافذة الجعدى وهو من قصيدة له قالها حينما وفد على النبى صلى الله عليه وسلم وأنشده اياها . انظر الخزّانة ج ١ ص ٥١٣ - ٥١٤ ج ٣ ص ٣٢٢ وهى فى الهاشميات ص ١٠٦ - ١٠٨ وجمهرة أشعار العرب ص ٣٠١ - ٣٠٧ .
والقصيدة فى ديوان الجعدى ١٢٠ بيتاً وانظره ص ٣٥ - ٥٩ .

وليس يرجع إلى الرد ، والرّد غير الخيل . فهذا بمنزلة قولك : ما أبو زينب قائماً ، ولا ذاهباً
أمها ؛ لأنّ الأم ترجع إلى زينب لا إلى من خبر عنه وهو الأب .

ولو قلت - في (ليس) خاصّة : ولا مستنكراً أن تعقراً ، على الموضع - كان حسناً ؛ لأنّ
(ليس) يُقدّم فيها الخبر ، فكأنّك قلت : ليس بمنطلق عمرو ، ولا قائماً بكر ، على قولك
وليس قائماً بكر (١) .

وأما الخفض فيمتنع ؛ لأنّك تعطف بحرف واحد على عاملين ، وهما الباء و (ليس) .
فكأنّك قلت : زيد في الدار ، والحجرة عمرو . فتعطف على (في) والمبتدأ (٢) .

وكان أبو الحسن / الأخفش يُجيزه . وقد قرأ بعض القراء : (وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ
يَعْتَلُونَ) (٣) فعطف على (إنّ) وعلى (في) . وهذا عندنا غير جائز (٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٣ : « وان شئت نصبت فقلت : ولا مستنكراً أن تعقراً ٠٠٠ على
قولك : ليس ذاهباً ، ولا عمرو منطلقاً أو ولا منطلقاً عمرو »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢ - ٣٣ : « وقد يجوز أن يجر ويحمّله على الرد ، ويؤنث ،
لأنه من الخيل » .

سيبويه ممن يمنع العطف على معمولي عاملين مختلفين ، ويضمّر الجار فيما أوهم
جواز ذلك ، فيقدر الباء في نحو ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ، ويقدر مضافاً محذوفاً في نحو
قول العرب : ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرّة .

والأخفش يجيزه انولى حرف العطف المجزور كالأمثلة التي ذكرها المبرد وان فصل بينهما منعه
وقيل يجيزه مطلقاً وانظر تفصيل الحديث عن ذلك في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٩٩-٣٠١
المغنى ج ٢ ص ١٠١-١٠٣ - ابن يعيش ج ٣ ص ٢٧-٢٨ والأعلام ج ١ ص ٣٢ والمبرد ممن منع العطف
على معمولي عاملين ذكر ذلك في نقده لسيبويه ص ٢٠ - ٢١ وفي موضعين من السكامل ج ٣
ص ١٥٣ - ١٥٤ ج ٦ ص ٢٤٥ - ٢٤٦

(٣) الجائية ه - وهذه القراءة من السبعة

انظر غيث النفع ص ٢٣٦ ، وشرح الشاطبية ص ٢٧٩ والنشر ج ٢ ص ٣٧١ والاتحاف ص ٣٨٩
وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٤٣ (ومن منع العطف على مذهب الأخفش أضمر حرف الجر فقدر : وفي
اختلاف فالعمل للحرف مضمر ، فالواو ثابت مناب عامل واحد ، ويدل على أن (في) مقدرة
قراءة عبد الله (وفي اختلاف) مصرحاً بفي ، وحسن حذف (في) تقدمها في قوله (وفي
خلقكم) وانظر المغنى ج ٢ ص ١٠١ .

(٤) كرر - الحديث عن هذه الآية في موضعين من السكامل وفي نقده لسيبويه .

ومثل البيت المتقدم قوله :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا^(١)

لأنَّ المأمورَ راجع إلى الأمور . ومنهيهَا [بَعْضُهَا]^(٢) .

فالرفع على مثل قولك : ليس زيد قائماً ، ولا عمرو منطلق ، قطعتَه من الأول ، وعطفَت جملة على جملة .

والنصب قد فسرناه على الموضع .

وكان سببونه يُجيزُ الجرَّ^(٣) في هذا وفي الذي قبله ، فيقول : ولا قاصر ، ولا مستنكر ، ويذهب إلى أنَّ الردَّ متصل بالخيل ، وأنَّ المنهى متصل بالأمور ، فإذا رد إلى المنهى : فكأنه قد ردَّ إلى الأمور ، ويحتاج هذه الأبيات التي أذكرها ، وهي قول الشاعر :

(١) استشهد به ، سيبويه ج ١ ص ٣١ والشاهد في البيت الثاني قال : لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ، ولم يجعله من سبب المذكر وهو المنهى .

وقال الأعمى : استشهد بالبيت الأخير على جواز النصب في الخبر المعطوف على خبر (ليس) وإن كان الآخر أجنياً ، لأن (ليس) تعمل في الخبر مقدماً ، ومؤخراً لقوتها .

وقال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٠١-١٠٢ (: وما يشكل على مذهب سيبويه قوله : هون عليك ...

لأن (قاصر) عطف على مجرور الباء فإن كان مأمورها عطفاً على مرفوع (ليس) لزم العطف على معمول عاملين .

وإن كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه ، إذ التقدير حينئذ : فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها .

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في مأمورها عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور (

والبيتان للأعور الثمني وكان سيدنا عمر - رضى الله عنه - كثيراً ما يتمثل بالبيتين وهو على المنبر

وانظر السيوطي ص ١٤٦ ، ٢٩٥ ، والمغنى ج ١ ص ١٢٨ ، ج ٢ ص ١٠١ ، ص ١٢١

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) قال ج ١ ص ٣١-٣٢ : « وقد جره قوم فجعلوا المأمور للمنهى ، والمنهى هو الأمور ، لأنه من الأمور وهو بعضها ، فأجراه ، وأثته » .

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعَتْهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ (١)

٤
٥٠٩

/ فَأَنْتَ ؛ لِأَنَّ الصَّدْرَ مِنَ الْقَنَاةِ . وكذلك قوله :

لَمَّا أَتَى خَبِرُ الزُّبَيْرِ تَوَاضَعَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخُشْعُ (٢)
ومثله :

مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النَّوَاسِمِ (٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف من المضاف اليه التانيث

وكذلك استشهد به في الكامل ج ٥ ص ٨١

شرق بريقه : اذا غص من باب علم

اذعته : أفشيته . صدر القناة : الرمح

البيت من قصيدة للأعشى في هجاء عمير بن عبد الله في الديوان ص ١١٩-١٢٧ وانظر العيني ج ٣ ص ٣٧٩-٣٧٨ والسيوطي ص ٢٩٨ وشرح الحماسة ج ٤ ص ٣٧٥ والمذكر والمؤنت لابن الأنباري ص ٣١٦

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٣

وصف الجبال بالخشية باعتبار ما آلت اليه

وذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى الى أن السور جمع سورة وهي كل ما علا ، وبها سمي سور المدينة سورا وعلى هذا لاشاهد في البيت

البيت من قصيدة تجاوزت أبياتها ١٢٠ لجرير في هجاء الفرزدق الديوان ص ٣٤٠-٣٥١ ، وجعل من معايب الفرزدق أن ابن جرموز المجاشعي وهو من رهن الفرزدق قتل الزبير بن العوام غيلة بعد انصرافه من وقعة الجمل

يقول : لما وافى خبر قتل الزبير الى مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - تواضعت هي وجبالها حزنا له وهذا مثل .

وانظر الخزاعة ج ٢ ص ١٦٦-١٦٧

والمذكر والمؤنت لابن الأنباري ص ٣١٧

(٣) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢٥ ، ج ٣ ص ٣٣ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٣ .

البيت من قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ٦١٢ - ٦٢٦ وروايته هناك :

رويدا كما اهتزت . . .

تسفعت : استخفت . النواسم جمع ناسمة بمعنى الضعيفة .

وصف نساء فيقول : اذا مشين اهتززن في مشيهن ، وتثنين ، فكانهن رماح نصبت ، فمرت عليها الرياح ، فاهتزت ، وتثنت . وخص النواسم لأن الزعازع الشديدة تعصف ما مرت به ، وتقيره

ومثله :

إذا مَرُّ السنينَ تَعَرَّقْنَا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبَى الْيَتِيمَ (١)
وفي كتاب الله عز وجل : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) (٢) ومثل هذا كثير جداً .

= ويروى مرضى الرياح . يريد الفاترة ولا شاهد فيه حينئذ وانظر العيني ج ٣ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ ومعجم المقاييس ج ٣ ص ٧٩ وشرح القوائد السبع ص ٤٢٤ واللسان (سغه) .
والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣١٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٥ على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه .
وأنشد المبرد طرفاً من قصيدة جرير في الكامل ج ٥ ص ٧٧-٧٩ ثم يقال في ص ٨٠-٨٢ :
(وقوله : إذا بعض السنين تَعَرَّقْنَا يفسر على وجهين : أحدهما : أن يكون ذهب الى أن بعض
السنين سنون ..

والأجود : أن يكون الخبر في المعنى عن المضاف اليه ، فأقحم المضاف توكيداً ، لأنه غير
خارج عن المعنى (٠)

وكفى هنا : بمعنى أغنى يتعدى لمفعولين ، أى كفى الإيتام فقد آبائهم لأنه أنفق عليهم ،
واعطاهم ما يحتاجون اليه .

وأراد أن يقول : كفى الإيتام فقد آبائهم ، فلم يمكنه ، فقال فقد أبى اليتيم ، لأنه ذكر الإيتام
أولاً ، ولكنه أفرد حملاً على المعنى ، لأن الإيتام هنا اسم جنس فواحدها يتوب منساب جمعها ،
وكان المقام مقام الاضمار فاتى بالاسم الظاهر .

البيت من قصيدة لجرير في مدح هشام بن عبد الملك الديوان ص ٥٠٦-٥٠٨ وانظر الخزنة
ج ٢ ص ١٦٧-١٦٨ ، والفاق للزمخشري ج ٣ ص ١٣٧ والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣١٨

(٢) الشعراء : ٤ - في الكامل ج ٥ ص ٢ : (وفي كتاب الله - عز وجل - (فظلت أعناقهم
لها خاضعين) انما المعنى : فظلوا لها خاضعين . والخضوع يبين في الأعناق ، فأخبر عنهم ، فأقحم
الأعناق توكيداً .

وكان أبو زيد الأنصاري يقول : أعناقهم : جماعاتهم . تقول : أتانى عنق من الناس)

وانظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ص ٣١٥ - ٣١٦

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٥ - ٦ (قال الزمخشري : فان قلت : كيف صح مجيء خاضعين
خبراً عن الأعناق ؟

قلت : أصل الكلام : فظلوا لها خاضعين ، فأقحمت الأعناق لبيان موضع الخضوع ، وترك
الكلام على أصله ، كقولهم : ذهب أهل اليمامة كأن الأهل غير مذكور .

وقال مجاهد وأبو زيد والأخفش جماعاتهم يقال : جاءني عنق من الناس ، أى جماعة ...
وقيل أعناق الناس رؤسائهم ومقدموهم . شبهوا بالأعناق .

وقيل : أريد الجارحة فقال ابن عيسى : هو على حذف مضاف ، أى أصحاب الأعناق ،
وروعى هذا المحذوف في قوله خاضعين حيث جاء جمعاً للمذكر العاقل ، أو لاحذف ، ولكنه اكتسى
من أضافته للمذكر العاقل وصفه ، فأخبر عنه أخباره ..

وليس القول عندي كما ذهب إليه ، وسنفصل بين هذا وبين ما ذكر إن شاء الله .

أما قوله : (فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ) ففيه قولان :

أحدهما : أنه أراد بأعناقهم جماعاتهم . من قولك : أتاني عنق من الناس ، أى جماعة

والى هذا كان يذهب بعض المفسرين ، وهو رأى أبى زيد الأنصارى .

وأما ما عليه جماعة أهل النحو ، وأكثر أهل التفسير - فيما أعلم - فإنه أضاف

الأعناق إليهم ، يريد الرقاب ، / ثم جعل الخبر عنهم ؛ لأنّ خضوعهم بخضوع الأعناق . ^٤
ومن ذلك قول الناس : ذلّت عنقى لفلان ، وذلّت رقبتي لك . قال عُمارة :

فإني امرؤ من عَصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَذِيخَ رِقَابُهَا^(١)

جعل (للأعدى) تبينياً ، ولم يدخله فى صلة (أن) .

وأما قوله : (كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ) :

فإنّ صدرَ القناة قناة ، وكذلك سور المدينة ؛ لأنها إنما مُدُنَتْ بسورها .

وأما قوله :

* طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي * (٢)

= أولا حذف ولكنه لما وضعت لفعل لا يكون الا مقصودا للعاقل وهو الخضوع جمعت جمعه
كما جاء (اتينا طائعين)

وفى هامش كتاب المذكر والمؤنث للمبرد الورقة (١٤٠) حديث عن هذه الآية ختمه بقوله :

ومنها أن أبا زيد حكى أن العرب تقول : عنق من الناس ، أى جماعة قال الهذلي :

تقول العاذلات أكل يوم لرجلة مالك عنق شحاح
كذلك يقتلون معي ويوما أووب بهم وهم شعث طلاح

والبيتان فى ديوان الهذليين ج ٣ ص ٨١ .

(١) فى اللسان : (وذيخه تذيخا : ذلّه حكاهما أبو عبيدة وحده والصواب الدال وكان

شمر يقول : ديخته ذلته بالدال من داخ يديخ إذا ذل .

وقال : داخ يدوخ دوحا : ذل وخضع »

أراد المبرد بقوله : جعل للأعدى تبيناً أن الجار والمجرور متعلق بفعل محذوف ، ولا يجوز

تعلقه بالفعل تذيخ ، لأنه فى صلة (ان) ، ولا يتقدم ما يتصلق بالصلة على الموصول .

ويظهر أنه يريد بعمارة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير فقد روى له كثيرا فى الكامل .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦ على اكتساب المضاف التانيث من المضاف اليه

فإنَّ الطُّولَ غيرَ منفكَّةٍ اللَّياليَ منه . فتقديره : اللَّياليَ أَسْرَعَتْ في نقْضِ .
وقريب منه قوله :

رَأَتْ مَرَّ السَّنِينَ أَخَذَنْ مِنِّي (١)
لأنَّ السنينَ إِنَّمَا تُعْقَلُ . بمرورها وتصرفها .

والذى قال خارج من هذا ؛ لآثِهِ إِنَّمَا يجوزُ أَنْ تُخْبِرَ عن المضاف إذا ذكرت المضاف
إليه إذا كان الأولُ بَعْضَهُ ، أو كان المعنى مُشْتَمِلًا عليه . فأمَّا قوله :
/ فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا

٤
٥١١

فإنَّ الرَّدَّ غيرُ الخيلِ ، والعَقْرُ راجعٌ إلى الخيلِ في قوله :

ولا مُسْتَنْكَرٌ أَنْ تُعْقِرَا

فليسَ بِمُتَّصِلٍ بشئٍ من الرَّدِّ ، ولا داخلٍ في المعنى .

فأمَّا قوله : فَلَيْسَ بِآتِيكَ مِنْهَئِهَا

فهو أَقْرَبُ قليلا ، وليسَ منه ؛ لأنَّ المأمورَ بَعْضُهَا ، والمنهى بَعْضُهَا ، وقُرْبُهُ أَنَّهما قد
أحاطا بالأُمور .

وليسَ يجوزُ الخفضُ عندنا إِلَّا على عاملين فيمن أَجازه ، وقد ذكرنا ذلك .

* * *

وبعده :

أخذن بعضى وتركن بعضى

وفى هذا البيت شاهد لاكتساب المضاف التأنيث والجمعية من المضاف إليه
ونسب الرجز إلى العجاج سيبويه والأعلم وهو فى ديوان العجاج ص ٨٠ على أنه مما نسب
إليه .

ونسبه للأغلب العجلي أبو حاتم السجستاني فى المعمرين ص ٨٧ وكذلك صاحب الأغاني
ج ١٨ : ٦٤

ورواية المعمرين : ان اللَّياليَ أَسْرَعَتْ فى نقْضِ .

وكذلك رواية الجاحظ فى البيان ج ٤ ص ٦٠ ولا شاهد فى هذه الرواية وانظر الخزانة ج ٣ ص
١٦٩-١٦٨ والعينى ج ٣ ص ٣٩٥-٣٩٦ والسيوطى ص ٢٩٨ .

(١) استشهد به فى الكامل ج ٥ ص ٨٣ على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه وفيه
اكتسابه الجمعية أيضا وتمامه :

كما أخذ السرار من الهلال

والسرار بفتح السين والكسر لفة آخر ليلة من الشهر .

البيت من قصيدة لجرير فى هجاء الفرزدق الديوان ص ٤٢٥-٤٢٩

وتقول : ما زيد قائماً إلا أبوه ، أردت : ما زيد قائماً أحد إلا أبوه ، فجاز ذلك ؛
لأنَّ أحداً منقياً عنه القيام ، وكذلك : ما زيد آكل إلا الخبز ، أردت : ما زيد آكل شيئاً
إلا الخبز^(١) ، وما زيد إلا طعامك آكل . رفعت آكل ؛ لأنه وقع موجباً . فعلى هذا يجرى
أصول هذا الباب ومسائله .

(١) إذا نقض نفى معمول الخبر بقى الخبر منفياً ، فعملت (ما) وانما يبطل عملها إذا نقض
نفى الخبر
وانظر صيبويه ج ١ ص ٢٦٢ فى قوله (ما زيد بشئ الا شئ لا يعبا به)

هذا باب

النداء

٤
٥١٢

إعلم أنك إذا دعوتَ مضافاً منصبته ، وانتصابه / على الفعل المتروك إظهاره . وذلك قولك :
يا عبد الله ؛ لأنَّ (يا) بذل من قولك : أدعو عبد الله ، وأريد ، لا أنك تُخبر أنك تفعل ، ولكن
بها وقع أنك قد أوقعت فعلاً . فإذا قلت : يا عبد الله ، فقد وقع دعاؤك بعبد الله ، فانتصب
على أنه مفعول تعدى إليه فعلك (١) .

وكذلك كل ما كان نكرة ؛ نحو : يا رجلاً صالحاً ، ويا قوماً منطلقين ، والمعنى واحد (٢) .

(١) كلام المبرد صريح في أن ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوباً و (يا) بدل منه

وابن يعيش ينسب إليه أن ناصب المنادى حرف النداء

وقال الرضى : أجاز المبرد : نصب المنادى على حرف النداء ومثله فى الأشمونى وحاشية
الخضرى .

قال ابن يعيش ج ١ ص ٢٢٧ : « وكان أبو العباس المبرد يقول : الناصب نفس (يا) لنيابتها
عن الفعل قال : ولذلك جازت أمالتها »

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١١٩ : (وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول
به ، وناصبه الفعل المقدر ، وأصله عنده ، يا أدعوزيدا ، فحذف الفعل حذفاً لازماً ، لكثرة الاستعمال
وللدلالة حرف النداء عليه ، وأفادته فائدته .

وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل ، وليس ببعيد ، لأنه يمال
إماله الفعل . »

وانظر الأشمونى ج ٢ ص ٣٥٩ وحاشية الخضرى وشرح الكافية للجامى ص ٦٠ وللصام ص ٩٦
وقال سيبويه ج ١ ص ١٤٧ : (وما ينتصب فى غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره
قولك : يا عبد الله والنداء كله . »

حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا فى الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال :
يا أريد عبد الله ، فحذف يريد ، وصار (يا) بدلا منها .)

وانظر ص ٣٠٣ ومن هذا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه فى ناصب المنادى

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : (اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه ، فهو نصب على اضممار
الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو فى موضع اسم منصوب .

وزعم الخليل : أنهم نصبوا المضاف ، نحو : يا عبد الله ، ويا أخانا والنكرة حين قالوا : يا رجلاً
صالحاً حين طال الكلام ، كما نصبوا : هو قبلك وهو بعدك ، ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قبل ،
وبعد .)

وعلى هذا (يا حَسْرَةً على العِيَادِ) (١).

وقال الشاعر :

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ (٢)

وقال الشاعر :

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ تُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا (٣)

(١) يس : ٣٠ وفي البحر ج ٧ ص ٣٢٢ : وقيل المنادى محذوف، وانتصب حسرة على المصدر ،
اي ياهؤلاء تحسروا حسرة)

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١١ على نصب (دارا) لانه منادى متكور في اللفظ لوصفه
بالبجار والمجرور بعده ، فجري لفظه على التنكير، وان كان مقصودا بالنداء .

حزوى : بضم اوله ونسكين ثانيه مقصور . موضع بنجد في ديار تميم وقال الازهرى جبل من
جبال الدهناء . . . وقيل من رمال الدهناء وأنشد لذي الرمة :

خليلي عوجا من صدور الرواحل بجمهور حزوى فابكيا في المنازل
(معجم البلدان ج ٢ ص ٢٥٥)

وجمهور النحويين يعتبر حزوى شاذا في القياس وكان ينبغي ان تقلب لامها ياء ، لانها فعلى
اسما وخالفهم ابن مالك

انظر شرح الشافية للرضى ج ٣ ص ١٧٧ ، وشرحها للجاربردى ص ٣٠٩ والأشمونى وغيره
هاج : هنا متعد ويأتى لازما . يقال : هاج الشيء : اذا ثار .
والعبرة : الدمعة . ماء الهوى : هو الدمع .

يرفض : يسيل بمضه في أثر بعض .
يترقق : يبقى في العين متحيرا يجرى ويذهب . . . وللعين كان صفة لعبرة فقدم عليها
فيجرب حالا .

و (أو) بمعنى الواو .

البيت مطلع قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ٣٨٩-٤٠٣
وقد أخذ ذو الرمة هذا البيت وبيتا آخر في هذه القصيدة من زهير بن جناب وهو شاعر
جاهل وهو القائل :

فيادار سلمى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يتدفق

وانظر الخزاعة ج ١ ص ٣١١-٣١٢ والعينى ج ٣ ص ٢٣٦-٢٣٨

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٢ كالبيت السابق
البيت لتوبة بن الحمير الخفاجى . . . توعده زوج ليلي الأخيلية لمنعه من زيارتها ، فجعله
كالتيس النازى في حبله .

والمريرة : الحبل المحكم القتل وهي ايضا طاقة من طاقات الحبل .

النزو : الوثبان ، ومنه نزو التيس ولا يقال الا للشاء والدواب والبقر في معنى السفاد
التيس : الذكر من المعيز .

وقال الآخر :

فيا راكبا إما عرّضتَ قبلَغنَ ندامى من نجران أن لا تلافيا (١)

* * *

وأما المضاف فكقوله : (يا قومنا أجيئوا داعي الله) (٢) ، وما أشبهه .

* * *

٤
٥١٣

فإن كان المنادى واحدا مفردا / معرفة - بُنى على الضم ، ولم يلحقه تنوين ؛ وإنما فعل ذلك به ؛ لخروجه عن الباب ، ومضارعة ما لا يكون مُعربا . وذلك أنك إذا قلت : يا زيد ، ويا عمرو ، فقد أخرجته من بابيه ؛ لأنَّ حدَّ الأسماء الظاهرة أن تُخبر بها واحد عن واحد غائب ، والمخبر عنه غيرها فتقول : قال زيد ، فزيد غيرك وغير المخاطب ، ولا تقول : قال زيد وأنت تغنيه ، أعني المخاطب . فلما قلت : يا زيد - خاطبته بهذا الاسم ، فأدخلته في باب ما لا يكون إلّا

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٢ قال الأعمش : (الشاهد فيه نصب راكبا ، لأنه منادى منكور ، إذ لم يقصد به قصد راكب بعينه إنما التمس راكبا من الركبان يبلغ قومه خبره وتحيته ، ولو أراد راكبا بعينه لبناء على الضم ، ولم يجز له تنوينه ونصبه ، لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه ٠٠)

الراكب : راكب الإبل ولا تسمى العرب راكبا على الإطلاق إلا راكب البعير والناقة والجمع : ركبان .

عرّضت : بمعنى أتى العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما ، وبمعنى تعرضت وظهرت وبمعنى بلغت العرض وهي جبال نجد .

الندامى : جمع ندمان بمعنى نديم وهو المشارب وإنما قيل له ندمان من الندامة ، لأنه إذا سكر تكلم بما يندم عليه ، وقيل الندامة مقلوبة من المدامة وذلك ادمان الشراب . ويكون الندمان والنديم أيضا : المجالس والمصاحب على غير الشراب .

نجران : مدينة بالحجاز من شق اليمن وانظر معجم البلدان ج ٥ ص ٢٦٦ - ٢٧١ . (أن) مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن و (لا) نافية للجبس وخبرها محذوف . أى (لنا) والجملة خبر أن المخففة ، والمصدر اللؤلؤ مفعول ثان لبلغن و (من نجران) حال من ندامى .

البيت من قصيدة لعبد يغوث الحارثي في المفضليات ص ١٥٥ - ١٥٨ وشرحها للأنباري ص ٣١٥ - ٣٢٠ وفي ذيل الأمل ص ١٣٢ - ١٣٣ والعقد الفريد ج ٥ ص ٢٢٩ - ٢٣١ .

ومهلذب الأغاني ج ١ ص ٥٢ - ٥٣ وانظر الخزائن ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٧ . وفي شرح المفضليات للأنباري ص ٣١٥ : كان الأصمعي ينشده بلا تنوين : يا راكبا ... (٢) الاحقاف : ٣١

مبيناً نحو : أنت ، وإيّاك ، والتاء في قمت ، والكاف في ضربتك ، ومررت بك . فلما أخرج من باب المعرفة ، وأدخل في باب المبنية - لزمه مثل حُكِمَها ، وبنيتها على الضم ، لتُخَالِفَ به جهة ما كان عليه مُعرباً ؛ لأنه دخل في باب الغيات .

ألا ترى أنك تقول : جئت قبلك ، ومن قبلك . فلما صار غاية - لما أذكره في موضعه - قلت : جئت قبلُ يا فتى ، وجئت من قبلُ^(١) / قال الله عز وجل : (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (٢) .

٤
٥١٤

وكذلك تقول : جئت في أول الناس . وتقول : ابدأ بهذا أولُ يا فتى . لما خرج من باب الإعراب ، فصار غايةً خولف به عن جهته ، ولهذا موضع يذكر فيه مستقصى بحججه (٣) إن شاء الله .

* * *

فإن قال قائل : فالمضاف والنكرة مخاطبان ، كما كان في المفرد المعرفة ، وقد كان حقهما أن يُخبر عنهما ، ولا يُخاطبا .

قيل له : قد علمنا أن المضاف معرفة بالمضاف إليه ، كما كان قبل النداء والنكرة في حال النداء ؛ كما كان قبل ذلك .

و(زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة مُنتَقِل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف .

ألا ترى أنك تقول - إذا أردت المعرفة - : يا رجلُ أقبل . فإثما تقديره : يا أيُّها الرجلُ أقبل ، وليس على معنى معهود ، ولكن حدثت فيه إشارة النداء ، فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام ، وصار معرفة بما صارت [به] المبهمة معارف .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب ... ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قبل ، وبعد ، وموضعهما واحد وذلك قولك : يا زيد ويا عمرو ، وتركوا التنوين في المفرد ، كما تركوه في قبل ... »

وانظر مخالفة الكوفيين في الانصاف ص ٢٠٠ - ٢٠٨ .

(٢) الروم : ٤

(٣) تقدم ذكره في ج ٣ ص ١٧٤ - ١٧٥ ، ١٧٨ وسيكرره في الصفحة المقبلة وما بعدها .

والمبهمة مثل: هذا ، وذاك ، وهذه ، وتلك ، وأولئك وذاك ، / وذاكن ، وذلكن . إلا أنك إذا ناديته فهو معرفة بالإشارة ؛ كما كانت هذه الأسماء ، غير أنه مخاطب ، وهي مخبر عنها . فهذا يوضح لك أمر الواحد المفرد .

ومع ذلك أن المضاف تمنعه الإضافة من البناء : كما كان ذلك في قبل ، وبعد ، وأمس ، وما أشبههن .

تقول : ذهب أمس بما فيه ، وقد ذهب أمسنا ، وكذلك تقول : جئت من قبل ، ومن بعد يا فتى . كما قال الله عز وجل : (ومن قبل ما فرطتم في يوسف) (١) فلما أضاف قال : (من بعد أن أظفركم عليهم) (٢) و (من بعد أن نزع الشيطان بيني وبين إخوتي) (٣) .

والفصل بين قولك : يا رجل أقبل إن أردت به المعرفة ، وبين قولك : يا رجلاً أقبل إذا أردت النكرة - أنك إذا ضمنت فإنما تريد رجلاً بعينه تشير إليه دون سائر أمته .

وإذا نصبت ونونت - فإنما تقديره يا واحدا ممن له هذا الاسم ، فكل من أجابك من الرجال فهو الذي عني ، كقولك : لأضربن رجلاً . فمن كان له هذا الاسم بر به (٤) قسمك .

ولو قلت : / لأضربن الرجل - لم يكن إلا واحدا معلوماً بعينه ، إلا أن هذا لا يكون إلا على معهود .

فأعربت النكرة ؛ لأنها في بابها لم تخرجها منه . ومع هذا أن التنوين الذي فيه مانع من البناء ، كما كان ذلك في المضاف (٥) .

(١) يوسف : ٨٠ .

في البحر المحيط ج ٥ ص ٣٣٥ - ٣٣٦ : (ما) زائدة ، أي ومن قبل هذا فرطتم في يوسف ومن قبل متعلق بفرطتم . وقد جوزوا في اعرابه وجوها ٠٠٠ »

(٢) الفتح : ٢٤ .

(٣) يوسف : ١٠٠ .

(٤) ذكر ابن قتيبة في أدب الكاتب ص ١٣٨ أن بر في قسمه من باب فرح والعامية تفتح عينه وقال ابن السيد في الاقتصاب ص ٢١٢ : « حكى ابن الاعرابي صدقت وبررت فوردا بالفتح والكسر فاما بررت والدى فلا اعرف فيه لغة غير الكسر » .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « وزعم الخليل انهم نصبوا المضاف ، نحو : يا عبد الله ، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك .. » .

ومن جعل (قبل) و (بعد) نكرتين نون ، وأجراهما على وجوه الإعراب . وقد قرأ بعض القراء (لله الأمر من قبل ومن بعد) (١) .

فمن جعلهما نكرتين فتقديره - والله أعلم - : لله الأمر أولاً وآخرأ .

ومن جعلهما معرفتين فتقدير ذلك : قبل ما نعلم ، وبعده ، وقبل كل شيء وبعده . تقول : يا زيد وعمرو أقبل ، ويا هند وزيد أقبل . تُجرى كل مفرد معرفة - وإن اختلفت أجناسه - مجرى واحدا ؛ لأن النداء يُخرجه إلى طريقة واحدة .

* * *

فإن نعت مفردا بمفرد فأنت في النعت بالخيار : إن شئت رفعته ، وإن شئت نصبته . تقول : يا زيد العاقل أقبل ، ويا عمرو الظريف هلم . وإن شئت / قلت : العاقل ، والظريف . أما الرفع فلأنك أتبعته مرفوعاً .

٤
٥١٧

فإن قال : فهذا المرفوع في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة قولك : مررت بعثمان الظريف ؟ لم تتبعه الاسم لأن الاسم في موضع مخفوض وأنه منعه أنه لا ينصرف ، فجرت صفة على ما كان ينبغي أن يكون عليه ؟

فالفصل بينهما أطراد البناء في كل متادى مفرد حتى يصير البناء علة لرفعه ، وإن كان ذلك الرفع غير إعراب ، وليس كل اسم ممنوعاً من الصرف .

= وقال في ص ٣١١ : « وقال الخليل : إذا اردت النكرة وصفت أو لم تصف فهذه منصوبة ، لأن التنوين لحقها ، فطالت ، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد الى الأصل كما فعل ذلك بقبل وبعد ، وزعموا ان بعض العرب يصرف قبل ، وبعدا ، فيقول : ابدأ بهذا قبل . فكانه جعلها نكرة .

وانما جعل الخليل المتادى بمنزلة قبل وبعد ، وشبهه بهما مفردين اذا كان مفردا ، فاذا طال ، وأضيف شبهه بهما مضافين اذا كان مضافا ، لان المفرد في النداء في موضع نصب ، كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر ، ولفظهما مرفوع فاذا اُسِفَتَهما رددتَها الى الأصل .

وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين ، وطالت صارت بمنزلة المضاف » .

(١) من الشواذ انظر البحر المحيط ج ٧ ص ١٦٢ .

فمن ذلك قوله :

يا حَكَمُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ (١)

فهو الأكثر في الكلام .

وَأَمَّا النَّصْبُ فعلى الموضع ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ (زيد) منصوب .

فتقدير هذا - إذا رفعت - تقدير قولك : (ليس زيد بقائم ، ولا قاعد) على اللفظ وإن كانت الباء زائدة .

وتقدير المنصوب تقدير قولك : ليس زيد بقائم ، ولا قاعداً (٢) حملت (قاعداً) على الموضع / إِلَّا أَنَّ هَذَا مَعْرَبٌ فِي مَوْضِعِهِ وَ(زيد) مَبْنِيٌّ فِي النَّدَاءِ ، وَلَكِنِّي مَثَّلْتُ لَكَ بِمَا اخْتَلَفَ وَجْهَاهُ كَاخْتِلَافِ نَعْتِ زَيْدِ الْمَفْرُودِ [وَمِمَّا جَاءَ مِنْ نَعْتِ الْمُنَادَى الْمَفْرُودِ] (٣) مَنْصُوباً قَوْلَ جَرِيرٍ :
فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا (٤)

(١) استشهد به ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨ على أن الوارث نعت مرفوع على لفظ المنادى .

والبيت من أرجوزه لرؤية وقد انتحلها لنفسه أبو نخيلة السعدي . انظر حديث ذلك في السيوطي ص ١٩ - ٢٠ .

والأرجوزة في ديوان رؤية ص ١١٧ - ١١٨ والرواية هناك : من عبد الملك .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ : « قلت : أرايت قولهم : يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل ؟ »

قال : نصب ، لانه صفة لمنصوب ، وقال : وان شئت كان نصبا على أعنى .
فقلت : أرايت الرفع على أى شيء هو . إذا قال : يا زيد الطويل ؟

قال : هو صفة لمرفوع . قلت : ألسنت قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب فلم لا يكون كقوله : لقيته أمس الأحداث ؟

قال : من قبل أن كل أسم مفرد في النداء مرفوع أبداً ، وليس كل اسم في موضع أمس يكون مجروراً ، فلما اطرده الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع في الابتداء وبالفعل ، فجعلوا وصفه - إذا كان مفرداً - بمنزلة « .

(٣) نصحيح السيرافي طمست كلماته فلم تظهر ويمكن أن يكون : (ومما جاء من نعت المنادى المفرد) .

(٤) البيت من قصيدة جرير التي يمدح بها عمر بن عبد العزيز . الديوان ص ١٣٤ - ١٣٧ .

وذكر بعضها في الكامل ج ٣ ص ٥٣ وقد ترجم لكعب بن مامة ولابن سعدى وهو أوس بن حارثة انظر ص ٥٢ - ٥٤ ، وجمهرة الانساب ص ١٩٤ ، ص ٣٢٧ ، ص ٣٣٩ ، وانظر الخزائن ج ٤ ص ١١٠ - ١١١ ، والعيني ج ٤ ص ٢٥٤ - ٢٥٦ ، وشرح الفضليات للأنباري ص ٤٤٩ .

وإذا نعت مُفرداً بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوباً تقول : يا زيدُ ذا الجُمَّة ، ويا زيدُ غلامَ عمرو .

والفصل بين هذا وبين المفرد أنك إذا نعت شيئاً بشيء فهو بمنزلة لو كان في موضعه .
فقولك : مررت بزيد الظريف كقولك : مررت بالظريف ، وكذلك مررت بعمرو العاقل .
فأنت إذا قلت : يا زيد الظريف - فتقديره : يا ظريفُ على ما حدّدت لك .
وقولك : يا زيد ذا الجُمَّة ، بمنزلة : يا ذا الجُمَّة . فلذلك لم يكن المضاف - إذا كان نعتاً -
إلا نصباً (١) .

* * *

أما المضاف المنادى فتعته لا يكون إلا نصباً ، مفرداً كان أو مضافاً ، وذلك قولك :
يا عبد الله العاقل ؛ لأنك / إن حملته على اللفظ فهو منصوب ، والموضع موضع نصب (٢) .
فأما قوله :

إني - وأسطارٍ سَطْرُنَ سَطْرًا - لقائِلُ : يا نصرُ نصرُ نصرًا
فإن هذا البيت يُنشَد على ضروب :

فمن قال : يا نصرُ نصرًا نصرًا فإنه جعل المنصوبين تبييناً لمضموم ، وهو الذي يسميه
التحويُّون عطف البيان ، ومجرّاه مَجْرَى الصفة ، فأجرّاه على قولك : يا زيد الظريف
وتقديره تقدير قولك : يا رجلُ زيداً أَقْبِل . جعلت زيدا بياناً للرجل على قول من نصب
الصفة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٣ - ٣٠٤ : « قلت : أفرأيت قول العرب كلهم :

زيد أخا ورقاء أن كنت ثائرا فقد عرضت أحناء حق فخاصم

لاي شيء لم يجز فيه الرفع ، كما جاز في الطويل ؟

قال : لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه . ولو جاز هذا
لقلت : يا أخونا . تريد أن تجعله في موضع المفرد ، وهذا لحن ، فالمضاف إذا وصف به
المنادى فهو بمنزلة إذا ناديت به ، لأنه وصف لمنادى في موضع نصب ، كما انتصب حيث كان
منادى ، لأنه في موضع نصب ، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٤ : « وأما المضاف في الصفة فهو ينبغي له ألا يكون إلا
نصباً إذا كان المفرد ينتصب صفته . . . »

وَيُنْشَد : يا نصرُ نصرُ نصرًا . جعلهما تبييناً ، فأجرى أحدهما على اللفظ . ، والآخر على
الموضع ؛ كما تقول : يا زيد الظريفُ العاقلُ ، ولو حمل (العاقلُ) على (أعنى) كان جيّداً .
ومنهم من ينشد : يا نصرُ نصرُ نصرًا . يجعل الثاني بدلاً من الأول ، وينصب الثاني
على التبيين . فكأنه قال : يا نصرُ نصرًا .

/ وأما الأصمعي فزعم أنَّ هذا الشعر : (يَنْصُرُ نَصْرًا نَصْرًا) وأنه إنما يريد : المصدر ؛
أي : انصرتي نصرًا (١) .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٤ على أن نصرا الثاني عطف بيان من الاول على
اللفظ أو على المحل .

روايات هذا البيت

- (نصر) الاول روى فيه وجهان : ضمه ، ونصبه .
- و (نصر) الثاني روى بأربعة أوجه : ضمه ، ورفع منونا ، ونصبه ، وجره .
- و (نصر) الثالث روى فيه وجه واحد وهو النصب .
- وتوجيه هذه الروايات :
- أ - ضم الاول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيبويه ،
والمبرد ، وأبى حيان .
- وقال الرضى : هو توكيد لفظي ، وضعف البيان والبدل بقوله : لان البدل وعطف البيان
يفيدان ما لا يفيداه الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد .
- ب - ضم الاول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل أو توكيد أو نصب بتقدير :
أعنى : أو مصدر بدل من فعل الأمر أو مصدر أريد به الدعاء .
- ج - ضم الاول مع ضم الثاني بدل
- د - نصب الاول وجر الثاني على اضافة الاول الى الثاني ، كما تقول : حاتم الجود أو
طلحة الخير .
- واعراب نصر الثالث أن يكون عطف بيان أو توكيدا على المحل اذا ضم نصر الاول أو هو
منصوب على المصدرية .
- ونصر هو صاحب نصر بن سيار أمير خراسان منع رؤية من الدخول الى الامير ،
فتلطف به ، وأقسم له بأنه يدعو له ، وطلب منه المعونة وبعده :
- بلغك الله فبلغ نصرًا نصر بن سيار يشنئ وفرا
- وقال ابن يسعون : رأيت في عرض كتاب أبي اسحق الزجاج بخط يده وهو اصله الذي
قرأ فيه على أبي العباس المبرد نصر الذي هو الحاجب بالضاد المعجمة .
- و (أسطار سطر سطرًا) : جملة قسمية معترضة بين اسم ان وخبرها ، أي وحق
أسطار المصحف . و (سطرًا) مفعول مطلق .
- ومفعول القول جملة النداء .

وقال أبو عبيدة : هذا تصحيف إنما قاله لنصرين سيار : يا نصر نصرا نصرا إغراء ،
أى : عليك نصرا ، يُغريه به (١) .

اعلم أن البدل في جميع العربية يحل محل المبدل منه ، وذلك قولك : مررت برجل زيد ،
وبأخيك أبى عبد الله . فكأنك قلت : مررت بزيد ، ومررت بأبى عبد الله . فعلى هذا تقول :
يا زيد أبى عبد الله ، فننصب (أبى عبد الله) نعتا كان أو بدلا ؛ لأنك إذا أبدلته منه فكأنك
قلت : يا أبى عبد الله . وتقول : يا أخانا زيدا أقبل ؛ لأن البيان يجرى مجرى النعت .
فكأنك قلت : يا أخانا الظريف أقبل . لا يكون في الظريف إلا النصب ، ولا في زيد إذا
كان تبينا .

٤ / واعلم أن المعطوف على الشيء يحل محله ؛ لأنه شريكه في العامل . نحو : مررت بزيد
٥٢١ وعمرو ، وجاءنى زيد وعمرو .

فعلى هذا تقول : يا زيد وعمرو أقبلا ، ويا زيد وعبد الله أقبلا ؛ لأن (عبد الله)
إذا حل محل (زيد) في النداء لم يكن إلا نعتا . تقول : مررت بعمرو ومحمد يا فتى ؛
لأن محمدا إذا حل هذا المحل لم يكن إلا مخفوضا منونا .
وتقول : يا عبد الله وزيد أقبلا ، لا يكون إلا ذلك لما ذكرت لك (٢) .

= وبلغ يتمدى الى مفعولين حذف هنا الثانى ، أى مرادك .
نسب البيت الى رؤبة فى سيبويه وانظر ديوانه ص ١٧٤ ذكر هناك على أنه مما نسب اليه
وبعده :

بلفك الله فبلغ نصرا نصر بن سيار يشبنى وفرا

والخزانة ج ١ ص ٣٢٥-٣٢٦ ، والمعنى ج ٤ ص ١١٦-١١٩ ، والسيوطى ص ٢٧٤ -
٢٧٥ ، والابيات المشككة ص ١٢٧-١٢٨ ، والخصائص ج ١ ص ٢٤٠ ، وشواهد الكشف
ص ١٢٢ ، وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٢٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٣ ، والمغنى ج ٢ ص ٥١ ،
٨٧ ، ٥٥ .

(١) يرويه شيخان : رواية الرفع والدعاء وفيه ايضا غفلة عن البيت الثانى .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « وتقول : يا زيد وعمرو ليس الا انهما قد اشتركا فى
النداء فى قوله : (يا) ، وكذلك : يا زيد ، وعبد الله ، ويا زيد لا عمرو ، ويا زيد او عمرو ، لان
هذه الحروف تدخل الرفع فى الآخر ، كمد دخل فى الاول ، وليس ما بعدها بصفة ، ولكنه على
(يا) » .

فلن عطففت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافاً :

أمّا الخليل ، وسيبويه ، والملازني فيختارون الرفع^(١) ، فيقولون : يا زيد ، والحرث أقبلاً .
وقرأ الأعرج : (يا جبال أوبي معه والطير)^(٢) .

وأمّا أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب ،
وهي قراءة العامة .

/ وحجة^(٣) من اختار الرفع أن يقول - إذا قلت : يا زيد والحرث : فإنما أريد : يا زيد ،
ويا حارث .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « قال الخليل : من قال : يا زيد والنضر ، فنصب
فإنما نصب ، لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله .

فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنضر ، وقرأ الأعرج (يا جبال أوبي
معه والطير) ، فرفع ، ويقولون : يا عمرو والحرث وقال الخليل هو القياس كأنه قال :
ويا حارث ... » .

(٢) سبأ : ١٠ - القراءة برفع (والطير) من الشواذ .

في النشر ج ٢ ص ٣٤٩ : « وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه
عن روح برفع الراء من (والطير) وهي رواية زيد عن يعقوب ووردت عن عاصم وأبي عمرو » .

وفي الاتحاف ص ٣٥٨ : وأما ما روى عن روح من رفع الراء من (والطير) نسقا على لفظ
(جبال) أو على الضمير المستكن في أوبي للفصل بالظرف فهي انفراد لابن مهران .. لا يقرأ بها
ولذا اسقطها صاحب الطيبة على عادته .. والمشهور عن روح النصب .. » .

وفي غيث النفع ص ٢٠٨ : « لا خلاف بينهم في نصبه وما روى عن البصري وعاصم ،
وروح من رفعه وإن كانت له أوجه صحيحة في العربية لا يقرأ به لضعفه في الرواية »

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٢٦٣ : « قرأ الجمهور (والطير) بالنصب عطفًا على موضع
يا جبال .. وقال أبو عمرو : باضمار فصل تقديره : وسخرنا له الطير .

وقال الكسائي : عطفًا على فضلا ، أي وتسبيح الطير ..

وقال الزجاج : نصبه على أنه مفعول معه . وهذا لا يجوز ، لأن قبله (معه) ولا يقتضى
الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البديل أو العطف . فكما لا يجوز جاء زيد مع عمرو مع
زينب إلا بالعطف كذلك هذا ...

(والطير) بالرفع عطفًا على لفظ يا جبال وقيل عطفًا على الضمير في أوبي وساغ ذلك
للفصل بالظرف ، قيل : رفعًا بالابتداء والخبر محذوف ، أي والطير تؤوب » .

(٣) ذكرنا قبل أن عشرين صفحة نقلت من مكانها ، ووضعت في غير مكانها ، فأحدث ذلك
اضطرابًا في ثلاثة مواضع : في الموضع الذي نقلت منه ، وفي موضعين مما نقلت إليه ، فلم
يرتبط بها ما قبلها ولا ما بعدها .

وفي إعادة هذه الأوراق إلى مكانها يزول هذا الاضطراب في المواضع الثلاثة كما ترى
الآن وفيما سيأتي وهنا بدء إضافة العشرين .

فيقال لهم : فقولوا : يا الحارثُ . فيقولون : هذا لا يلزمنا ؛ لأنَّ الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء . وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضاً ذلك الموضع . فكَلانَا في هذا سواء .

وإنما جَوَزْتُ لفارقتها حرفَ الإشارة ؛ كما تقول : كلُّ شاةٍ وسَخَلْتُها بدرهم ، وربُّ رجلٍ وأخيه ، ولا تقول : كلُّ سَخَلْتُها ، ولا ربُّ أخيه حتى تقدّم النكرة (١) .
وحجّة الذين نصبوا أنّهم قالوا : نردُّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل ؛ كما نردّه بالإضافة والتنوين إلى الأصل . فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام . وكلا القولين حسن .

والنصب عندي حسن على قراءة الناس .

مثّل ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين / اضطرارا في الشعر . فإنَّ ٥٤٣
الأولين يَرَوْنَ رَفْعَهُ ، ويقولون : هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف ، فليحقه التنوين على لفظه .

وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يُلْزِمُونَهُ النصب ، وحجّتهم في ذلك ما ذكرت لك ، ويقولون : هو بمنزلة قولك : مررت بعمّانَ يا فتى ، فمضى لحقه التنوين رجع إلى الخفض .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٥ : « ويقولون : يا عمرو والحارث وقال الخليل : هو القياس . كأنه قال : ويا حارث . ولو حمل الحارث على (يا) كان غير جائز البتة نصب ، أو رفع من قبل أنك لاتنادى اسما فيه الألف واللام ، ولكنك أشركت بين النضر والأول في (يا) ، ولم تجعلها خاصة للنضر كقولك : ما مررت بزيد ، وعمرو ولو أردت عمليْن لقلت : ما مررت بزيد ، ولا مررت بعمر . »

قال الخليل : ينبغي لمن قال النضر فنصب لأنه لا يجوز النضر أن يقول : كل نعمة وسَخَلْتُها بدرهم فينصب إذا أراد لفظة من يجر ، لأنه محال أن يقول كل سَخَلْتُها وإنما جر لأنه أراد : وكل سَخَلْتُها لها . . . وينبغي أن يقول : « رب رجل وإخاه . . »

السخلة : ولد الشاة .

وفي ابن يعيش ج ٢ ص ٣ : وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت : يازيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده وإذا قلت يازيد والرجل فالنصب هو المختار وذلك أن الحارث وحارثا علمان وليس في كلام المبرد هنا هذا التفصيل وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٧ والتوضيح لابن هشام والأشعري .

فمما جاء على ذلك قول مهلهل :

رَفَعْتُ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَنْتُكَ الْأَوَاقِي (١)

وَالْأَخْسَنُ عِنْدِي النَّصَبُ ، وَأَنْ يَرُدَّهُ التَّنْوِينُ إِلَى أَصْلِهِ ؛ كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي النُّكْرَةِ
وَالْمُضَافِ . وَكَذَلِكَ بَيْتُ الْأَخْوَصِ :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ (٢)

(١) رواية أمالي الشجري ج ٢ ص ٩ والخزانة ج ١ ص ٣٠٠ والعيني ج ٤ ص ٢١١ والسمط
ص ١١١ : ضربت صدرها الى .

يريد أنها متعجبة من حالى الى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والاسر والخروج من
الاهل .

ومثل هذا كثير من فعل النساء وهو الضرب على الصدر في حالة الدهشة والانزعاج .
وعدى هو اسم مهلهل وهو عدى بن ربيعة اخو كليب .
ومن يرى أن اسمه عدى استدل بهذا البيت .

ومن قال : ان اسمه امرؤ القيس يروى هذا البيت :

ضربت صدرها الى وقالت يا امرأ القيس حان وقت الفراق

الأواقي : جمع واقية والأصل الواقي فأبدلت الواو الأولى همزة وجوبا . الواقية :
الحافظة .

البيت من قصيدة لمهلهل ذكرها العيني ج ٤ ص ٢١١ - ٢١٤ .

وانظر السمط ص ١١١ والشعر والشعراء ص ٢٥٦ .

وروى : يا عدى بالرفع في الخزانة وحدها ج ١ ص ٣٠٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٣ فقال : « وأما قول الاخوص فانما لحقه
التنوين ، كما لحق ما لا ينصرف ، لانه بمنزلة اسم لا ينصرف ، وليس مثل النكرة لان التنوين
لازم للنكرة على كل حال والنصب وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين
اضطرابا ، لانك أردت في حال التنوين في (مطر) ما أردت حين كان غير منون ولو نصبته في حال
التنوين لنصبته في غير حال التنوين ولكنه اسم اطرود الرفع في أمثاله في النداء ، فصار كأنه
يرفع بما يرفع من الافعال والابتداء ، فلما لحقه التنوين اضطرابا لم يغير رفعه ، كما لا يفسر
رفع ما لا ينصرف اذا كان في موضع رفع لان (مطرا) واشباهه في النداء بمنزلة ما هو في
موضع رفع ، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع لا ينتصب هذا .

وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرا يشبهه بقوله : يارجلا يجعله اذا نون ، وطال
كالنكرة ، ولم نسمع عربيا يقوله وله وجه من القياس اذا نون ، وطال كالنكرة ... » .

والاعلم يقول : وكلا المذهبين مسموع من العرب .

البيت من قصيدة للاخوص انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٤ - ٢٩٥ ، والعيني ج ١ ص ١٠٨ -

١١١ ، ج ٤ ص ٢١١ ، أمالي الزجاجي ص ٥٣ - ٥٤ ، ومجالس تغلب ص ٩٢ ، ٥٤٢ ،

وأمالي الشجري ج ١ ص ٣٤١ ، والانصاف ص ١٩٥

وقال الآخر :

يا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمُهْتَاجُ (١)

وأما قول الصَّلْتان :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلَهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كُلِّيبٍ تَوَاضَعُ (٢)

٤ / فكان الخليل يزعم أن هذا ليس نداء من أجل المعنى . وذلك أنه لو ناداه كان
٥٤٤ قد نادى منكورا ، وكان كلُّ من أجابه مَنَّ له هذا الاسم فهو الذى نادى ، كقولك :
إذا جاء رجل فأعلمنى . فإنما أخبرته بأن يُعلمك إذا جاء واحد مَنَّ له هذه البنية .
قال : فكيف يكون نكرة وهو يَقْصِدُ إلى واحد بعينه ، فيفضله . ولكن مجازاه أنه

(١) . لم أقف على تتمته ولا على قائله

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢٨ على أن المنادى محذوف وذكر مانسبه اليه المبرد هنا .
والمبرد فى الكامل ج ٨ ص ٦٢

وقال الأعلام : « الشاهد فيه على مذهب الخليل وسيبويه نصب شاعر باضمار فعل على معنى
الاختصاص والتعجب والمنادى محذوف ، والمعنى : يا هؤلاء أو يا قوم عليكم شاعرا أو حسبكم به
شاعرا . »

وانما امتنع عنده أن يكون منادى لأنه نكرة عنده يدخل فيه كل شاعر بالحضرة وهو انما
قصد شاعرا بعينه وهو جرير وكان ينبغى أن يبينه على الضم على مايجرى عليه المخصوص
بالنداء . . ويجوز عندى أن يكون قوله شاعرا منادى جرى على لفظ المنكور وأن كان مخصوصا
معروفا ، لوصفه بالجملة التى بعده والجملة لا يوصف بها الا النكرة فيكون مثل قوله :

لعلك ياتيسانزافى مريرة ،

وكذلك جعله الرضى من المنادى المعين ونصب لوصفه بالجملة ج ١ ص ١٢٢ .

لا شاعر اليوم : خبر (لا) اليوم وأن كان اسمها جثة ، لأن المعنى لا وجود شاعر وانظر
شرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢٣٦ فى اعراب قوله تعالى (لا عاصم اليوم) وجرير خبر لمبتدأ
محذوف . و (مثله) تمييز وانظر الروض الأنف ج ١ ص ٩٥ ، وتعليق ص ٣٧٢ من هذا الجزء
والبيت من قصيدة مشهورة للصلتان قالها حين حكموه فى المفاضلة بين جرير والفرزدق ،
ففضل جريرا فى الشعر ، وفضل الفرزدق فى الشرف والفضل ولذلك قال : ولكن فى كليب
تواضع .

وكليب رهط جرير من بنى تميم .

قال البغدادي : أوردها (القصيدة) المبردة فى كتاب الاعتنان . . . والاعتنان : معناه المعارضة
والمناظرة فى الخصومة . . . ومضمون كتاب الاعتنان بيان الأسباب التى اقتضت التهاجى بين جرير
والفرزدق وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٨ ، والشعر والشعراء ص ٤٧٥ - ٤٧٨ ، وأمالى
القالى ج ٢ ص ١٤١ - ١٤٢ ، ومعاهد التنصيص ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ .

قال : (يا) ، فَنَبَّهَ ، ثُمَّ قال : عليكم شاعرا لا شاعر اليوم مثله وفيه معنى التعجب .
كَأَنَّهُ قال : حَسْبُكَ به شاعرا ؛ لما فيه من المعنى ، واللفظ . على ما شرحت لك .

وإذا كانت الصفة لازمة تَحُلُّ مَحَلَّ الصلة في أَنَّهُ لا يُسْتغْنَى عنها لإِبْهَامِ الموصوف
لم يكن إِلَّا رَفَعًا ، لَأَنَّهَا وما قَبْلَهَا بمنزلة الشيء الواحد ؛ لَأَنَّكَ إِنَّمَا ذَكَرْتَ ما قَبْلَهَا
لتَصِلَ به إلى ندائها . فهى المدعُو في المعنى . وذلك قولك : يا أَيُّها الرجلُ أَقْبِلْ : (أَى)
مدعُو ، والرجل / نَعَتْ لها ، و (ها) للتنبية^(١) ؛ لَأَنَّ الأَسْمَاءَ الَّتِي فِيهَا الأَلْفُ واللام
صفات للمبهمه ، مَبِينَةٌ عنها ، ونفسر ذلك مُسْتَقْصَى ، ثُمَّ نَعُودُ إلى موضعه من النداء
إِنْ شَاءَ الله .

٤
٥٤٥

تقول : جاعنى هذا الرجل . فالرجلُ في غير هذا الموضع لا يُذَكَّرُ إِلَّا على معهود .
نحو قولك : جاعنى الرجل . فمعناه الذى عرفته ، والذى كان بينى وبينك فيه ذِكْرُ .
فإذا قلت : جاعنى هذا الرجلُ - لم يكن على معهود ، ولكن معناه الذى ترى . فَإِنَّمَا
(هذا) اسم مُبْهَمٌ يقع على كلِّ ما أَوْ مَاتَ إليه بِقُرْبِكَ ، وَإِنَّمَا تَوْضُّحُهُ بما تَنَعَّتْ به ،
وَنَعَتْهُ الأَسْمَاءُ الَّتِي فِيهَا الأَلْفُ واللام ، ويجوز أَنْ تَنَعَّتْ بالصفات الَّتِي فِيهَا الأَلْفُ ،
واللام إذا أَقَمْتَ الصفة مُقَامَ الموصوف ، فتقول : مررت بهذا الطويل إذا أَشْرَتْ إليه ،
فَعَلُمَ ما تَعْنَى بالطويل^(٢) .

وأَصْلُ النَعْتِ بهذه الأَسْمَاءِ كما وصفت لك .

/ فإذا قلت : يا أَيُّها الرجلُ - لم يَصْلُحْ في الرجلِ إِلَّا الرفع ؛ لَأَنَّهُ المَنَادَى في الحقيقة ،
و (أَى) مُبْهَمٌ مُتَوَصِّلٌ به إليه .

٤
٥٤٦

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ و باب لا يكون الوصف المفرد فيه الا رفعا . . . وذلك قولك :
يا ايها الرجل ، ويا ايها الرجلان (فأي) ها هنا فيما زعم الخليل كقولك : يا هذا ،
والرجل وصف له ، لما يكون وصفا لهذا . وانما صار صفة لا يكون فيه الا الرفع ، لانك لاتستطيع
أن تقول : يا أى ، ولا يا ايها ، وتسكت ، لانه مبهم يلزمه التفسير ، فصار هو والرجل بمنزلة
اسم واحد كأنك قلت : يا رجل .

وانظر مجالس نعلب ص ٥٢ ، ص ٦٥٤ وتخطئة الفراء لسبويه تجد كلاما مبهميا
غامضا .

(٢) سيتكلم عما ينعت به اسم الإشارة فى ص ٢٨٢ - ٢٨٣ من المطبوع .

وكذلك : يا هذا الرجل . إذا جعلت (هذا) سبباً إلى نداء الرجل (١) ، فإذا أردت أن تقف على هذا ؛ كما تقف على زيد ، فتنادى تقول : يا هذا ، ثمّ تنعته كنت في النعت مخيراً ؛ كما كنت في نعت زيد .

والفصل بين (أئ) (٢) ، وبين (هذا) أنّ (هذا) اسم الإشارة فهو يكتفى بما فيه من الإيحاء .

و (أئ) مجازها مجاز (ما) و (مَنْ) ، تكون اسماً في الخبر بصلة ، وتكون استفهاماً ومجازة ، فتقول : أيهم في الدار ؟ كما تقول : مَنْ في الدار ؟ وما عندك ؟ . إلا أنّ (أئاً) يُسأل بها عن شيء من شيء . تقول : أيُّ القوم زيدٌ ؟ فزيد واحد منهم . وأيُّ بنيك أحبُّ إليك .

و (مَنْ) لا تكون إلا لا يعقل . تقول : مَنْ في الدار ؟

فالجواب : زيد ، أو عمرو ، وما أشبه ذلك ، وليس جوابه أن تقول : فرس أو أو حمار ، أو طعام ، أو شراب .

ولو قلت : أيُّ الآلة عندك ؟ أو أيُّ الظَّهر عندك ؟ أجبت عن هذا على مقدار المسألة .

و (ما) تقع على كلِّ شيء ، وحقيقتها أن يُسأل بها عن ذوات غير الآدميين ، وعن صفات الآدميين .

تقول : ما عندك ؟ فتجيب عن كلِّ شيء ما خلا من يعقل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ « واعلم أن الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تنزل منزلة (أئ) وهي : هذا ، وهؤلاء ، وأولئك . وما أشبهها وتوصف بالأسماء وذلك قولك : يا هذا الرجل ، ويا هذان الرجلان . صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد وليس ذا بمنزلة قولك : يازيد الطويل من قبل أنك قلت : يازيد وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم خفت ألا يعرف ، فنعته بالطويل . »

وإذا قلت : يا هذا الرجل فأنت لم ترد أن تقف على هذا ، ثم تصفه بعد ما تظن أنه لم يعرف فمن ثم وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والوصف بمنزلة اسم واحد كأنك قلت : يارجل . فهذه الأسماء المبهمة إذا فسرتها بتصير بمنزلة (أئ) كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجزلك أن تقف عليها . »

(٢) في الأصل : ان

فَأَمَّا وَقوعها على صفات الآدميين فَأَنْ تقول : ما زيد ؟ فيقول لك : طويلٌ ، أو شريفٌ ،
أو نحو ذلك .

فإذا أقمت الصفة مقام الموصوف أوقعتها على من يعقل ، وإقامة الصفة مقام
الموصوف كقولك : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ، فإنما حدُّ هذا أَنْ يكون تابعاً للاسم ،
وأقمته مقامه .

فيمّا وقعت (ما) فيه على الآدميين قول الله : (وَالَّذِينَ هُمْ لِفُروْجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى
أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلْؤُومِينَ) .

وقال قوم : (ما) وصلتها / مصدر ، فمعناه : أو ملك أيمانهم ، وهذا أقيس في العربية .
وقال الله عز وجل : (وَالسَّاءَ وَمَا بَنَاهَا) ، فقال قوم : إنما هو : والسماء وبناؤها ، وقال
قوم : معناه : ومن بناها على ما قيل فيما قبله (١) .

فَأَمَّا وَقوع هذه الأسماء في الجزاء ، وفي معنى الذى - فبيّن واضح ، نحو : من يأتنى آت
(ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها) و (أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى) فلذلك
أخرنا شرحه (٢) حتى نذكره في موضعه إن شاء الله .

• •

فَأَمَّا قوله :

يا أيها الجاهل ذو التنزى (٣) .

(١) كرر ذلك في المقتضب كثيرا وقد نبهنا على ذلك مرارا ، وانظر ص ١٨٥

(٢) باب المجازة وحروفها ج ٢ ص ٤٦ ••

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « واعلم أن هذه الصفات التى تكون والمبهمة بمنزلة اسم
واحد اذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعا من قبل أنه مرفوع غير منادى •
واطرد الرفع فى صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع فى صفاتها اذا ارتفعت بفعل ، أو ابتداء ،
أو تبنى على مبتدأ ، فصارت بمنزلة صفاتها اذا كانت فى هذه الحال ، كما أن الذين قالوا : يا زيد
الطويل جعلوا زيدا بمنزلة ما يرتفع بهذه الأشياء الثلاثة • فمن ذلك قول الشاعر :
يا أيها الجاهل ذو التنزى ، •

قال الأعلام : « ولو نصب ذو التنزى على البدل من أى أو ارادة النداء على معنى ويذا
التنزى لجاز » •

وروى البيت ابن الشجرى فى أماليه ج ٢ ص ٣٠٠ بالنصب (ذا التنزى وجعله على استئناف
نداء وذكر بعده :

التنزى : تسرع الانسان الى الشر .

ويا أيها الرجل ذو المال - فإن الذي يُختارُ الرفع ؛ وذلك لأن الرجل مرفوع غير مبني ،
و (ذو التنزي) نعت له فهو بمنزلة قولك : جاءني الرجل ذو المال .
والنصب يجوز على أن تجعله بدلا من (أي) . فكأنك قلت : يا أيها الرجل يا ذا
التنزي .

٤
٥٤٩

وتقول : يا زيدا العاقل ذو المال ، إن جعلت ذا المال من نعت / العاقل .

فإن جعلته من نعت زيد ، أو بدلا من زيد فالنصب .

وتقديره - إذا كان نعتاً - : يا زيدا ذا المال ، وإذا كان بدلا فتقديره ، يا ذا المال (١) .

وأما قوله : يا أيها الرجل ذو الجمّة ، فلا يجوز أن يكون (ذو الجمّة) من نعت
(أي) لا تقول : يا أيها ذا الجمّة ، وذلك لأن المبهمة معارف بأنفسها ، فلا تكون
نعوتها معارف بغيرها ، لأن النعت هو المنعوت في الحقيقة . لا تقول : مرت بهذا
ذو المال على النعت ؛ كما تقول : بهذا الرجل ، ورأيت غلام هذا الرجل .

ونظير ما ذكرت لك قوله :

ألا أيهذا المنزل الدارس الذي كأنك لم يعهّد بك الحيّ عاهد (٢)

ويقال نكرته الحية نكرا إذا ضربته بفيها ، ولم تنهشه .

نسب العيني الرجز إلى روبة ج ٤ ص ٢١٩ - ٢٢١ وهو مطلع ارجوزة في ديوانه ص ٦٣ وانظر
شرح المتنبي ج ٤ ص ٥٠

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « ومن قال : يا زيد الطويل قال : ذا الجمّة لا يكون فيه غير
ذلك إذا جاء من بعد الطويل وإن رفع الطويل وبعده ذو الجمّة كان فيه الوجهان ... »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ على نعت أي بالاسم المبهمة قال :

« وأما قولك : يا أيهذا الرجل فان (ذا) وصف لأي ، كما كان الألف واللام وصفا له ، لأنه
مبهمة مثله ، فصار صفة له ، كما صار الألف واللام وما أضيف إليهما صفة للألف واللام ...
والبيت مطلع قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ١٢٢ - ١٣١ وروايته هناك :

ألا أيها الريح الذي غير البلى

وفي تعليق الديوان الرواية الأخرى .

واستشهد به ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١٥٢ على أن المنادى مخاطب بدليل أنك إذا
وصفته بالاسم الموصول جاز أن تعيد إلى الموصول ضمير الخطاب يريد قوله : كأنك ...

تجعل (هذا) نَعْتاً لَأَيِّ لَأَنَّهُ مُبْهَمٌ مِثْلُهُ . فهذا ما ذكرت لك من أَنَّ نَعْتَ الشَّيْءِ عَلَى مِنْهَاجِهِ .

وتقول : يا هذا الطويلُ أَقْبِلُ ، في قول من قال : يا زَيْدُ الطويلُ .

ومن قال : يا زَيْدُ الطويلُ قال : يا هذا الطويلُ (١) وليس بنَعْتٍ لهذا / ولكنه عطف عليه ، وهو الذي يُسَمَّى عطف البيان .

٤
٥٥٠

ألا ترى أَنَّكَ إِذَا قلت : جاعني زيد ، فخفضت أَن يلتبس الزيدان على السامع ، أو الزيود قلت : الطويلُ ، وما أشبهه ؛ لتَفْصِلَ بينه وبين غيره ، ولا تذكر إلا ما يَخْصُصُهُ ثَمَّنْ له ومِثْلُ اسمه .

وَإِذَا قلت : جاعني هذا - فقد أَوْمَأْتُ له إلى واحد بِحَضْرَتِكَ ، وبِحَضْرَتِكَ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ فَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَن تُبَيِّنَ له عن الجنس الذي أَوْمَأْتُ إِلَيْهِ ؛ ليفصل ذلك من جميع ما بِحَضْرَتِكَ ثَمَّا يراه . فَأَنْتَ هُنَاكَ إِنَّمَا تَخْصُصُ له شَيْئاً من شَيْءٍ ثَمَّا يعرفه بقلبه ، وَأَنْتَ هَا هُنَا إِنَّمَا تُبَيِّنُ له واحداً من جماعة تلحقها عينه .

فَأَمَّا الطويل وما أشبهه ، فَإِنَّمَا حَدُّهُ أَن يكون تابعاً لما يلحق المبهمة من الجواهر . تقول : جاعني هذا الرجل الطويلُ ، واشتريت هذا الحمارَ الفارَ يا هذا .

واعلم أَنَّ كُلَّ موضع يقع فيه المضاف منصوباً في النداء فهو الموضع الذي يقع فيه المفرد مضموماً غير مثنون .

= ومعنى البيت : كَانَ المنزل لدروسه وتغير آثاره لم يبق فيه أحد .
وانظر ابن عيش ج ٢ ص ٧ .

وروى كرواية المقتضب في شرح المعلقات لابن الأنباري ص ٧٧ ، ولم ينسبه .

(١) في شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٢٩ « ثم تقول : ان أيا المقطوع عن الإضافة أحوج إلى الوصف من اسم الإشارة ، لأنه - كما ذكرنا - وضع مبهما مزال الإبهام باسم بعده بخلاف اسم الإشارة فإنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية ، فلهاذا قد يقتصر على يا هذا دون يا أيها ، ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الطريف ، وأوجب رفع نعت (أي) .
وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال : ان كان لبيان الماهية نحو : يا هذا الرجل وجب الرفع ، لأنه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعا ، ونصبا .
وأما المازني والزجاج فجوزا النصب ، والرفع في وصف اسم الإشارة ، و (أي) قياسا على نحو : يا زيد الطريف ، ولم يثبت » .

١ / وكل موضع يرتفع فيه المضاف فهو الموضع الذى يقع فيه المفرد منوناً (١).
تقول : يا أيها الرجلُ زيدٌ على قولك : يا أيها الرجل ذو المال ، لأنَّ (زيداً) تبين
للرجل ؛ كما كان (ذو المال) نعتاً للرجل .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « وتقول : يا أيها الرجل زيد أقبل ، وانما تنون ، لأنه
موضع يرتفع فيه المضاف ، وانما يحذف منه التنوين اذا كان فى موضع ينتصب فيه
المضاف . »

عرض المبرد فى نقده لكتاب سيبويه لنقد هذه العبارة فقال :
« قال محمد : وقد ناقض ، لأنه يقول : يا هذا زيد أقبل ، وزيدا على اللفظ ، وعلى المحل ،
فينون ، وهذا موضع لا يقع فيه المضاف الا نصبا لا تقول الا : يا هذا ذا المال أقبل على نداءين . »

وقد كان قال فى أول باب النداء : تقول : يا زيد الطويل والطويل على الموضع . والرفع على
أن (زيداً) وما أشبهه قد اطرده فيه البناء ، وصار بمنزلة ما يرفعه الفعل ، والابتداء ، ونحو ذلك
(انظر سيبويه ج ١ ص ٣٠٣) .

قيل : فلم لا تقول : يا زيد ذو الجمة ؟ قال : من قبل أن ذا الجمة لو وقع موقع زيد لم يكن
الا نصبا . والطويل لو كان منادى كان كزيد ، فجعل هذا أصل هذا
(وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٠٤)

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قول سيبويه فى يا أيها الرجل زيد : ان (زيداً) متون ، لأنه فى موضع
يرتفع فيه المضاف فليس يخالف محمد ولا غيره فيه . وانما ألزمه على هذا القول ألا ينون
فى الموضع الذى ينتصب فيه المضاف اذ عارضه بقوله فى موضع آخر : يا هذا زيد . وهو
يقول : يا هذا ذا الجمة ينتصب على التعت لأن هذا لا ينعت بالمضاف (انظر سيبويه ج ١ ص
٣٠٦ ، ص ٣٠٨) وليس يلزمه ذلك لأننا اذا قلنا : ان الاسم المفرد يكون منوناً فى هذا
الموضع على كل حال لم يلزمنا بهذا القول أن نترك التنوين اذا كان فى غير ذلك الموضع
على كل حال ولكن يحتمل اذا كان فى غير ذلك أن يتصرف فى أحوال يكون فى بعضها
منوناً ، وفى بعضها غير منون . واذا كان هذا كذلك فقد اختلف الموضعان . فتنوين المفرد فى
الموضع الذى يرتفع فيه المضاف واجب مطرد متفق عليه ، وليس حذفه فى الموضع الذى
ينتصب فيه المضاف مطرداً . بل قد يحذف التنوين فى حال ، ويثبت فى أخرى
فأما قول محمد : يا هذا ذا المال على نداءين فقد أكد به الحجة لسيبويه ، وأفسد المعارضة
عليه ، لأنه اذا كان على نداءين فقد صار مثل كلامين ، وليس أحدهما محمولاً على
الآخر »

وانظر الانتصار ص ١٥٠ - ١٥٤

ولو اطلع ابن ولاد على المقتضب لعرف أن المبرد عبر فيه بما عبر به سيبويه وهذا منه
يعتبر رجوعاً فى نقده .

وإنما منعنا أن نقول : زيد نعت ، لأن النعت تحلية ، وليست الأسماء الأعلام مما يحلُّ بها ولكنه تبیین لأيّ وشرح .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ زيدُ أقبل على البدل من (أي) ؛ كما تقول : يا أيُّها الرجلُ ذا الجمّة . فالبديل من الشيء يحلُّ محلّه . فكأنك قلت : يا زيد ، ويا ذا الجمّة .

وتقول : يا أيُّها الرجلُ الضاربُ زيدا ؛ كما تقول : يا أيُّها الرجلُ الظريفُ ، وكذلك يا أيُّها الرجلُ الحسنُ الوجهُ ، ويا زيد الحسنُ الوجهُ . ترفع لأنّه مفرد ، وإن كنت قد خفضت الوجه لأنّ تقديره : يا زيد الحسنُ وجهه ، ويا زيد الحسنُ . لأنك نعتّه بالحسن ، ثم بلغت به موضعاً منه / أو بسببه فهو يعجرى في كلّ ذلك مجرى الظريف .

٤
٥٥٢

فإن قال قائل : فنحن نجده في اللفظ مضافاً . تقول : هذا الحسن الوجهُ ، كما تقول : هذا صاحب الدار يا فتى .

قيل له : الفضلُ بين هذا وذاك أنّك تقول : هذا حسنٌ وجهه ، فترفع الوجه بأنّ الفعل له . فإذا أدخلت الألف واللام قلت : هذا الحسنُ وجهه ، فتقديره : هذا الذى حسنَ وجهه ؛ كما تقول : هذا القائمُ أبوه . فلا معنى للإضافة ها هنا (١) .

فإذا قلت : هذا الحسنُ الوجهُ فإنما هو منقول من هذا ؛ كما يُنقل النصب من قولك : الحسنُ وجهها ، فليس بخارج من معنى الذى .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « ولو قلت : يا هذا الحسن الوجه قلت : يا هؤلاء العشرين رجلاً وهذا بعيد ، فإنما هو بمنزلة الفعل إذا قلت : يا هذا الضارب زيد ، ويا هذا الضارب الرجل كأنك قلت : يا هذا الضارب ، وذكرت ما بعده لتبين موضع الضرب ، ولاتبهمة ، ولم يجعل معرفة بما بعده . »

ومن ثم كان الخليل يقول : يازيد الحسن الوجه قال : هو بمنزلة يازيد الحسن
وفى شرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٢٤ : « الإضافة اللفظية حكمها حكم المفردات لأن إضافتها كلا إضافة ، فيجوز فيها الرفع والنصب ، لأنها اذن فى حكم المضارع للمضاف ، والمضارع إذا كان تابعا للمضمووم ليس واجب النصب كالمضاف . اما إذا كان منادى فحكمه حكم المضاف فى وجوب النصب . »

وعلى هذا يُنشَد هذا البيت :

يا صاح يا ذا الضامر العنيس والرحل والأقتاب والجلس (١)

يريد الذي ضمَّرت عنسه . وسنذكر حال هذه الأسماء إذا كانت مُناداة ، وما يصلح أن يُعرف منها ويُنكر إن شاء الله .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ على رفع الضامر وإن كان مضافا إلى العنيس لأن إضافته ليست محضة ، و (ذا) اسم إشارة .

وفى الخزنة ج ١ ص ٣٢٩ - ٣٣٠ : « قال أبو جعفر : سمعت أبا الحسن الأخفش يقول : بلغني أن رجلا صاح بسيبويه من منزله وقال : كيف تنشُد هذا البيت ، فأنشده إياه مرفوعا ، فقال الرجل : ان بعده : والرحل والأقتاب والجلس فتركه سيبويه ، وصعد إلى منزله . فقال له : ابن لي علام عطف ؟ فقال سيبويه : ولم صعدت إلى الغرفة ؟ اني فررت من ذلك . وانظر الخصائص ج ٣ ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣ ، ص ٥١٣ .

ذهب الكوفيون إلى أن الرواية : يا صاح يا ذا الضامر العنيس بخفض الضامر بإضافة ذا إليه و (ذا) بمعنى صاحب .

والسيرافي يحمل رواية سيبويه على مثل قوله :

علفتها تبنا وماء باردا

فيكون معنى الضامر المتغير كأنه قال : المتغير العنيس والرحل ويدخل الرحل في لفظ الضامر لإرادة معنى التغير به ، أو يضم له عامل يناسبه .

صاح : مرخم صاحب . الضامر : من ضم الحيوَان من باب نصر : دق وقل لحمه .
العنيس : الناقة الصلبة الشديدة

الرحل : كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمناع ، ومركب للبعير

الأقتاب : جمع قتب رجل صغير على قسدر السنام وروى الأقتاد : جمع قتد وهو خشب الرحل .

الجلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله .

نسب البيت في سيبويه إلى (خز) بن لوزان السدوسي وكذلك في المفصل ج ١ ص ١١٦ ونسبه الأغاني إلى خالد بن المهاجر .

انظر الخزنة ج ١ ص ٣٢٩ - ٣٣٢ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٢٠ - ٣٢٢ وابن يعيش ج ٢ ص ٨ .

هذا باب

الأسماء التي يُلْحَقُها ما يُلْحَقُ

الأسماء المضافة من التثنية لما يُضَمُّ إليه

تقول : يا خيراً من زيد أقبل ، يا حسناً وجهه ، يا عشرين رجلاً ، يا ضارباً زيدا ،
ويا قائماً في الدار ، ويا ضارباً رجلاً (١) .

أما كَوْنُ هذه الأسماء نكراتٍ فقد قلنا في النكرات ، وكيف يجب فيها التثنية .

وإنما نذكر هذه الأسماء إذا كانت معارف ، وإنما تكون معارف على ضربين :

إثماً سميت به رجلاً ، وإثماً دعوتها في مواضعها على حدِّ قولك : يا رجلُ أقبل . تريد :
يا أيُّها الرجلُ أقبل . وأيُّ ذلك كان فلفظها واحد منصوب .

أما قولك : يا ضارباً زيدا فإنما أردت : يا أيُّها الضارب . فلما حذفت الألف واللام

لحق التنوين للمعاقبة ، فردّه إلى الأصل ، لأنك لم تنون مضطراً كما قال :

سَلَامٌ اللهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وليس عليك يا مَطَرُ السَّلَامُ (٢)

/ فيكون دخول التنوين ها هنا كدخوله على اسم مرفوع لا ينصرف ، ولكنه دخل لأنَّ
ما بعده من تمام الاسم الذي قبله ، فصار التنوين كحرف في وسط الاسم . فلم يكن إلا
التصبي بما دخل الاسم من التنوين والتمام .

وكذلك إن سميت رجلاً ثلاثة وثلاثين لقلت : يا ثلاثة وثلاثين أقبل وليس

(١) عرف الرضى الشبيه بالمضاف فقال في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٢ : « ويعنون
بالمضارع للمضاف اسماً يعجز بعده شيء من تمامه اما معمول للاول ، نحو : يا طالعاً
جبلاً ، ويا حسناً وجهه ، ويا خيراً من زيد ، واما معطوف عليه عطف نسق على أن يكون المعطوف
والمعطوف عليه اسماً لشيء واحد (٠٠٠) » .

وفصل ابن يعيش وجوه شبه المضارع للمضاف بالمضاف ج ١ ص ١٢٧ - ١٢٨ وانظر

الاشباه ج ١ ص ٢١٨ .

(٢) تقدم في ص ٢١٤ من هذا الجزء

بمنزلة قولك للجماعة : يا ثلاثة وثلاثون أقبلوا ؛ لأنك أردت : يا أيها الثلاثة ، ويا أيها
الثلاثون .

ولوقلت . يا ثلاثة والثلاثين - لجاز الرفع والنصب ، مثل : يا زيد والحارث ، والحارث
ولكنك أردت : يا من يُقال له ثلاثة وثلاثون^(١) . فكل ما لحق هذه الأسماء من تنوين ،
أو اسم يُضم إليها فهو بمنزلة الإضافة .

وكذلك لو سميت رجلا بقولك : (زيد وعمرو) لقلت : يا زيدا ، وعمرا ، أقبل .

ولو سميت (طلحة وزيدا) قلت : يا طلحة وزيدا ، أقبل .

فإن أردت بطلحة الواحدة من الطلح قلت : يا طلحة وزيدا ، أقبل ؛ لأنك سميت بهما

منكورة ، ولم تكن جميع الاسم ، / فيصير معرفة . إنما هي من حشو الاسم ؛ كما كانت فيما
نقلتها عنه .

فأما قولك : يا زيد منطلق إذا سميت بقولك : (زيد منطلق) فلا يجوز غيره ؛ لأن
(زيدا) مبتدأ ، و (منطلق) خبره . فقد عمل (زيد) في منطلق عمل الفعل ، ولا يجوز أن

(١) في ابن يعيش ج ١ ص ١٢٨ : « وأما قوله : يا ثلاثة وثلاثين فان سميت بهما ،
وجعلتهما علما نصبتهما ، كما لو سميت بزيد وعمرو ، لأنك جعلتهما بأزاء حقيقة واحدة .
فكان الثاني من تمام الأول وتابعا له في أعرابه بإشراك الواو ، فصار كأن الأول عامل في الثاني
فانتصب ، كما ينتصب ياخييرا من زيد ، فحرف النداء نصب الأسم الأول ، والثاني يتبعه في
الأعراب لزوما كطريقته التي كان عليها قبل التسمية ، وهي متابعة المعطوف للمعطوف عليه
في الأعراب » .

فان ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة وثلاثون وان شئت نصبت الثاني فقلت : يا ثلاثة
وثلاثين كما تقول : يا زيد الحارث والحارث ، فالرفع عطف على اللفظ ، والنصب على المحل ،
لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بأزاء حقيقة غير الأخرى ، وليس كذلك اذا سميت
بهما ، وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة » .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٢٢ : « ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف
بعضه على بعض بين أن يكون علما أولا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه . .
وقال الأندلسي وابن يعيش : هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فيقال عندهما في غير
العلم يا ثلاثة وثلاثون أو وثلاثين . . والأول أولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث
المعنى كما في ياخييرا من زيد بل أشد . . »

وما يراه ابن يعيش هو ما رآه المبرد هنا . والظاهر أنه يريد : يا ثلاثة والثلاثين مثل يا زيد
والحارث .

وانظر الأشموني ج ٢ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ ففيه بعض تفصيل .

يدخل عامل على عامل ، ولكنك تحكيه ، كما أنك لو سميت رجلا (قام زيد) لقلت :
يا قام زيد ، وجاعني (قام زيد) كما قال :

كَتَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّهُ لَا تَأْخُذُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ^(١)
والفصل بين هذا وبين ما قبله أن قولك : زيد منطلق كلام تام ، وقولك : طلحة وزيد ،
وضارب رجلا ، وخير منك بمنزلة قولك (زيد) يحتاج إلى خير أو فِعْلٌ حَتَّى يَتَمَّ .

وقولك : يا خيرا من زيد إذا أردت المعرفة على معنى : يا رجل يكون على ضربين :
إن شئت / قلت : يا خيرا من زيد فنونت وأنت تريد الألف واللام ، كما كان ذلك فيما
قبله .

٤
٥٥٦

وإن شئت قلت : يا خيرا أقبل ، وذلك لأن قولك : زيد أفضل من عمرو ، (من) وما
بعدها تُعاقبان الألف واللام ، كما تفعل الإضافة . فمن لم يقل : هذا خير من زيد قال : هذا
الآخر^(٢) قد جاء ، وهذا الأفضل ، وما أشبهه . ومن لم يقل : يا أفضل من زيد قال : يا أنضل
أقبل على معنى : يا أيها الأفضل . فعلى هذا يجرى (أفعل) الذي معه (من كذا) .

وقولك : يا حسن الوجه إذا لم ترد النكرة إنما معناه : يا أيها الحسن . فهو - وإن كان
مضافاً - في تقدير : يا حسنا وجهه إذا أردت : يا أيها الحسن وجهه كما وصفت لك في باب
في أول الكتاب (٣) .

(١) تقدم في ص ٩ من هذا الجزء

(٢) الكثير خير ، وشر يحذف الزوائد مراد بهما اسم التفضيل « وقرئ في الشواذ (من
الكتاب الأشهر) بالانتماء .

وحكى ابن الأنباري أن العرب تقول : هو أخير ، وهو أشر قال الراجز .

بلال خير الناس وابن الأخير

وقال أبو حاتم : لاتكاد العرب تتكلم بالأخير . والشر إلا في ضرورة الشعر وانشد قول رؤبة

السابق . . . من البحر المحيط ج ٨ ص ١٨٠

(٣) الحديث عن الصفة المشبهة وأحوالها ص ١٥٩ من هذا الجزء

هذا باب

الاسمين اللذين لفظهما واحد

والآخر منهما مضاف

٤
٥٥٧

/ وذلك قولك : يا زيدُ زيد عمرو ، ويا تيمُ تيمَ عدي .

فالأجود في هذا أن تقول : يا تيمُ تيمَ عدي . فترفع الأول ؛ لأنه مفرد ، وتنصب الثاني ؛ لأنه مضاف . وإن شئت كان بدلا من الأول ، وإن شئت كان عطفاً عليه عطفاً البيان فهذا أحسن الوجهين .

والوجه الآخر أن تقول : يا تيمَ تيمَ عدي ، ويا زيدَ زيدَ عمرو (١) .

وذلك لأنك أردت بالأول : يا زيد عمرو فلما أقحمت الثاني تأكيداً للأول ، ولما حذف من الأول المضاف استغناءً بإضافة الثاني (٢) . فكأنه في التقدير : يا تيمَ عدي يا تيمَ عدي ؛

(١) قال في الكامل ج ٧ ص ١٤٥ - ١٤٦ عن قول الشاعر :

يا قرط قرط حي لا أبالكم يا قرط انى عليكم خائف حذر

نصبهما أكثر على السنة «العرب وكذلك قول جرير : يا تيم تيم عدي ..

(٢) خرج المبرد هنا نحو ياتيم تيم عدي - ينصب الاسمين - على أحد وجهين :

١ - تيم الأول مضاف الى عدي والثاني مقدم للتوكيد وهذا ما يراه سيبويه .

ب - حذف من تيم الأول المضاف اليه استغناءً بإضافة الثاني

فقد بدأ المبرد بالوجه الذي يراه سيبويه ، ثم عرض لذلك في موضعين من الكامل ج ٥

ص ٨٤ ، ج ٧ ص ١٤٥ - ١٤٦ ، واكتفى فيهما بالتخريج الأول الذي يراه سيبويه . والسيرافي ، وابن يعيش ، والرضي ، وابن هشام ، والشمي والسيوطي ، والاشموني يصورون مذهب المبرد بالتخريج الثاني فقط ، وصنيعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يقول بتخريج سيبويه مع أنه بدأ به هنا ، واقتصر عليه في موضعين من الكامل . والمبرد إنما خالف سيبويه في بيتي الأعشى والفرزدق كما سيأتي .

في تعليق السيرافي على سيبويه ج ١ ص ٣١٥ : « يا زيد زيد اليعملات ، قال أبو سعيد : مذهب سيبويه أن زيدا الأول هو المضاف الى اليعملات . والثاني توكيد للأول لا تأثير له في المضاف اليه ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف الى محذوف والثاني مضاف الى المذكور . »

انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٣٣ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠ .

والفني ج ٢ ص ١٦٣ والشمي ج ٢ ص ٢٥٤ والاشموني ج ٢ ص ٣٧٤ الهمع ج ١

ص ١٧٧

إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ نَهْدِ الْجَزَارَةِ^(١)

أراد : إِلَّا عُلَالَةً قَارِحٍ ، أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ فحذف الأوّل لبيان ذلك فى الثانى ، فيكون الكلام على / هذا : مررت بخير وأفضل من ثم^(٢) . وقال الفرزدق :

٤
٥٥٨

(١) استشهد به سيبويه فى موضعين ج ١ ص ٩١ ، ص ٢٩٥ على أن علالة مضاف الى قارح ، وفصل بينهما بداهة للضرورة .

قال الأعلام : وتقدير هذا قبل الفصل : الاعلالة قارح او بداهته فلما اضطر الى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم بداهة وضمها الى علالة ..

والبرد فى نقده لسيبويه عرض لهذا وخرج البيهقي على حذف المضاف اليه من الأول ورد عليه ابن ولاد بقوله : « انما يتأول للوجه حتى يخرج من القبح الى الحسن . فاذا كان التأويل يخرج الى الاقبح سقط ، ولم يكن له وجه . لو جاز ما قال لجار أن يأتى بمضاف ويسقط المضاف اليه وتقول : عجبت من يدى . تريد : زيد اذا علم ذلك بضرب من الاستدلال على زيد . وهذا اقبح من التفرقة بين المضاف والمضاف اليه ، لأن ذلك كثير فى اشعار العرب وهذا لا يكاد يعرف : أعنى عجبت من يدى . ورأيت غلامى » .

وانظر الانتصار ص ٥٨ - ٦١ . وأقول جاء فى الحديث : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وثماني .

وتحامل ابن ولاد ظاهر فى هذه المسألة . وقد نصر الرضى رأى المبرد بقوله ج ١ ص ٢٧٠ : « ومذهب سيبويه فى زيد وعمرو قائم أن خبر المبتدأ الأول محذوف وهو مفاير لمذهبه ها هنا . ومذهب المبرد أقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة » وانظر الخصائص ج ٢ ص ٤٠٧

العلالة - بالضم - بقية جرى الفرس وبقيّة كل شيء أيضا .

البداهة : أول جرى الفرس

القارح من الخيل : الذى بلغ أقصى أسنانه وذلك عند كمال خمس سنين .

النهد : المرتفع ، الجزيرة بضم الجيم - : الرأس واليدان والرجلان وهذا فى الأصل فيما يذبح ، وسميت بذلك ، لأن الجزار يأخذها فى مقابلة ذبحها .

يريد أن فى عنقه وقوائمه طولاً وارتفاعاً فان ذلك يستحب فى الخيل والاستثناء منقطع : أى لكن تزوركم بالخيّل . و (أو) للأضراب .

البيت من قصيدة للأعشى فى هجاء شيبيان بن شهاب فى الديوان ص ١٥٣ - ١٦١ وانظر

الخرانة ج ١ ص ٨٣ - ٨٦ ج ٢ ص ٢٤٦ ، ج ٣ ص ١٣١

والعينى ج ٣ ص ٤٥٣ - ٤٥٧ ، والخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ ، وشروح سقط الزند ص ٨١٠

والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ص ٣١٩

(٢) فى الخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ : « ومنه قولهم : هو خير وأفضل من ثم » .

وفى سيبويه ج ١ ص ٩٢ : « ويجوز فى الشعر على هذا مررت بخير وأفضل من ثم » .

يا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَكْفَكِفُهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهِهِ الْأَسَدِ (١)

أراد : بين ذِرَاعَيْ الْأَسَدِ ، وَجْهِهِ الْأَسَدِ .

وَيُنْشِدُونَ هَذَا الْبَيْتَ لَجَرِيرٍ عَلَى الْوَجْهِينِ ، وهو قوله :

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاقِ عُمَرُ (٢)

والأجود : يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِي ، لَأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِيهِ ، وَلَا حَذْفَ ، وَلَا إِزَالَةَ شَيْءٍ عَنْ مَوْضِعِهِ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٢ على الفصل بين المضاف والمضاف اليه كما تقدم ، واعترض عليه المبرد أيضاً في نقده للكتاب .

العارض : السحاب الذي يعترض الأفق .

الذراعان والجهة : من منازل القمر الثمانية والعشرين .

رواية سيبويه : أسر به ويروى أكفكه كما هنا يقال : يكفك دمه ، أى يمسحه مرة بعد أخرى ، يروى : أرقى له : بمعنى سهرت لأجله .

وصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجهة وهما من انواء الأسد من منادى أو المنادى محذوف وهى استفهامية .

والبيت نسبة سيبويه وغيره إلى الفرزدق وهو من فوائت الديوان انظر ص ٢١٥

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ج ٢ ص ٢٤٦ والعينى ج ٣ ص ٤٥١ - ٤٥٣ والخصائص ج ٢ ص ٤٠٧ وشرح الحماسة ج ٣ ص ١٠٥ ، وابن يعيش ج ٣ ص ٢١

(٢) استشهد به سيبويه فى موضعين ج ١ ص ٣٦ ، ص ٣١٤

معنى لا أباً لكم : الغلظة فى الخطاب وأصله أن ينسب الخطاب إلى غير أب معلوم شتماً له واحتقاراً ثم كثر فى الاستعمال حتى جعل فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب . ويقول المبرد فى الكامل ج ٧ ص ١٤٥ وربما استعملها الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب ..

لايلقيَنَّكم : من الالتقاء وهو الرمى . قال ابن سيده : من رواه بالفاء فقد صحف وحرف وروى : لا يوقعنكم .

والتهى واقع فى اللفظ على عمر . وهو فى المعنى واقع عليهم .

السواة : الفعل القبيحة : أى لا يوقعنكم عمر فى بلية ومكروه لأجل تعرضه لى : أى امتنعه من هجائى فانكم قادرون على كفه .

البيت من قصيدة لجريير فى الديوان ص ٢٨٣ - ٢٨٨ فى هجاء عمر بن لجأ .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٥٩ - ٣٦١ - والعينى ج ٤ ص ٢٤٠ - ٢٤٣ - والكامل ج

٧ ص ١٤٦ .

وكذلك :

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٥ .

اليعملات : الابل القوية على العمل

الذبل : جمع ذابل ، اى ضامرة من طول السفر

وأضاف زيدا اليها لحسن قيامه عليها ، ومعرفته بحدائثها .

وقوله تطاول الليل عليك . روى : هديت بدل عليك وهو المناسب : اى انزل عن راحتك

واحد الابل ، فان الليل قد طال ، وحدث للابل الكلال ، فنشطها بالحداء .

ونسب البيت فى سيبويه الى بعض ولد جرير ونسب فى الكامل الى عمر بن لجا ج ٧

ص ١٤٦ والصحيح انه لعبد الله بن رواحة كما فى سيرة ابن هشام .

انظر الروض الأنف ج ٢ ص ٢٥٨ والخزانة ج ١ ص ٣٦٢ - ٣٦٤ والعينى ج ٤ ص

٢٢١ - ٢٢٢ والمفصل ج ١ ص ١٢٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠

هذا باب

الاسمين اللذين يُجعلان بمنزلة اسم واحد

وإنما الثانی فی الحقیقة نعت للأول ، ولكنهما جُعلا بمنزلة الأسماء التي يتبع آخر حرف منها ما قبله .

وتلك الأسماء نحو قولك : أخوك ، فتضمّ الخاء من أجل الواو / في الرفع ، وتفتح في ^٤ _{٥٥٩} النصب ، وتكسر في الخفض إتباعاً لما بعدها ، وكذلك ذو مال . (١)

وامرؤ يا فتى . تقول : هذا امرؤ ، وهررت بامرئ ، ورأيت امرأ فتكون الراء تابعة للهمزة (٢) .

وذلك قولك : يا زَيْدُ بْنُ عمرو ، فجعلت زيدا وابناً بمنزلة اسم واحد ، وأضفته إلى ما بعده .

والأجود أن تقول : يا زَيْدُ بْنُ عمرو على النعت ، والبديل .
وإنما يجوز أن تقول : يا زَيْدُ بْنُ عمرو إذا ذكرت اسمه الغالب ، وأضفته إلى اسم أبيه ، أو كنيته ؛ لأنه لا ينفك من ذلك ، فهو بمنزلة اسمه الذي هو له .
فإن قلت : ابن أخينا ، ويا زيد ابن ذى المال لم يكن إلا كقولك : يا زَيْدُ ذا الجمة ، وكذلك يا رجلُ ابنَ عبد الله . كأنك قلت : يا رجل يا ابنَ عبد الله (٣) .

(١) تكلم عن اعراب الأسماء الستة في الجزء الأول ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، والثاني ص ١٥٥
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٣ : « باب ما يكون الاسم والصفة فيه بمنزلة اسم واحد ينضم فيه قبل الحرف المرفوع حرف ، وينكسر فيه قبل الحرف المجزور الذي ينضم قبل المرفوع ، وينفتح فيه قبل المنصوب ذلك الحرف وهو ابنم ، وامرؤ . فان جررت قلت : فى ابنم ، وامرئ وان نصبت قلت : ابنما وامراً ، وان رفعت قلت : هذا ابنم ، وامرؤ » .
(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٣ - ٣١٤ « ومثل ذلك قولك : يا زيد بن عمرو .. وانما حملهم على هذا أنهم أنزلوا الرفع التى فى قولك زيد بمنزلة الرفع فى راء امرئ ، والجري بمنزلة الكسر فى الراء ، والنصب كفتحة الراء ، وجعلوه تابعا لابن . ألا تراهم يقولون : هذا زيد بن عبد =

وعلى هذا يُنشَد هذا البيت :

يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ (١)

/ ولو أُنشد : يا حَكَمَ بْنَ الْمُنْذِرِ كَانَ أَجُودَ عَلَى مَا وَصَفْنَا فِي صَدْرِ الْبَابِ (٢) .

٤
٥٦٠

= الله . . لانهم جعلوه بمنزلة اسم واحد لما كثر في كلامهم . فكذلك جعلوه في النداء تابعا لابن

وأما يا زيد ابن أخينا فلا يكون الا هكذا من قبل أنك تقول : هذا زيد ابن أخينا ، فلا تجعله اسما واحدا ، كما تقول : هذا زيد أخونا . . .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٣ على بناء حكم على الفتح اتباعا لحركة ابن ، فجعل النعت والمنعوت كاسم ضم الى اسم .

وبعده : سراق المجد عليك ممدود وفي الديوان : أنت الجواد ابن الجواد الممدود .
مدح أحد بنى المنذر بن الجارود العبدى ابن عبد القيس . وكان أحد ولادة البصرة لهشام ابن عبد الملك . وسمى جده الجارود لانه أغار على قوم ، فاكسح أموالهم ، فشبه بالسييل الذى يجرد ما مر به

ونسب الرجز فى سيبويه الى راجز من بنى الحرماز

ونسبه الجوهري الى رؤبة ورده العيني ج ٤ ص ٢١٠ - ٢١١ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥ والكامل ج ٤ ص ١٩٠ وديوان رؤبة ص ١٧٢ ذكر على أنه مما نسب اليه

(٢) نقل هذا الكلام عن المبرد العيني ج ٤ ص ٢١١ ثم قال : وهذا مخالف لقول جمهور البصريين .

وقال الأعلام : والرفع فى حكم أقيس ، لانه اسم مفرد نعت بمضاف ، فقياسه أن يكون بمنزلة قولهم : يا زيد ذا الجمعة .

وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ١٢٨ : « فاذا اجتمعت الشروط اختيار فتح المنادى ، ولا يجب . وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختيار فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها . والكثرة مناسبة للتخفيف ، فخففوه لفظا بفتحها ، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة فى الاصل لكونه مفعولا ، وخففوه خطأ بحذف الف ابن وابنة . . »

وقال المبرد فى الكامل ج ٤ ص ١٩٠ : « والنصب اكثر فى الكلام اذا كان اسما علما منسوبا الى اسم علم جعل ابن مع ما قبله بمنزلة الشئ الواحد ومثل ذلك :

ياحکم بن المنذر بن الجارود . . »

هذا باب

الحروف التي تنبّه بها المدعو^(١)

وهي : يا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وألف الاستفهام^(٢) .

فهذه الحروف سوى الألف تكون لمدّ الصوت .

وتقع (وا) في النُدْبَة ، وفيما مددت به صوتك ، كما تمدّه بالنُدْبَة وإنما أصلها النُدْبَة .
وقد تبتدئ الاسم منادى بغير حرف من هذه الحروف . وذلك قوله :

حَارُّ بْنُ عَمْرٍو أَلَا أَخْلَامَ تَزْجُرُكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجُوفِ الْجَمَاخِيرِ^(٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ : « باب الحروف التي ينبه بها المدعو » .

(٢) وقال سيبويه : « فأما الاسم غير المندوب فينبه بخمسة أشياء ييا ، وايا ، وهيا ، وأى ، وبالألف ، نحو قولك : أجار بن عمرو ألا ان الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المترأخى عنهم ، أوللإنسان المعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد ، أو أئنائم المستقل ... »

(٣) ذكره سيبويه مستشهداً بما بعده ج ١ ص ٢٥٤

حار : رخم حارث جاء على لغة من ينتظر .

الأحلام جمع حلم بالكسر وهو العقل .

الجوف : جمع أجوف وهو الواسع الجوف وقيل ابن الشجرى : هو الذى لا رأى له

ولا حزم .

الجماخير : جمع جمخور بضم الجيم وسكون الميم : العظيم الجسم القليل العقل

والقوة .

الأحلام : لا نافية للجنس والهمزة للاستفهام الإنكارى وأحلام اسم (لا) والجملة

خبرها .

البيت مطلع قصيدة لحسان هجا بها بنى الحارث بن كعب المدحجى وهى فى ديوانه

ص ١٧٥ - ١٧٧

وانظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ ، والمعنى ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٥ وأمالى الشجرى

ج ٢ ص ٨٠ . فى كل هذه المراجع حار بن كعب .

وقال الله جلَّ وعزَّ : (رَبُّ قَدْ آتَيْنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) (١) .
فَأَمَّا الْأَلْفُ فَكَقَوْلُهُ :

أَحَارُ بْنُ عَمْرٍو كَأَنَّ خَمْرُ وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِيرُ (٢)

/ وكقول الآخر :

أَحَارُ أَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِیْضُهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِي (٣)

٤
٥٦١

(١) يوسف : ١٠١ - وفاطسر السموات منادى حلف منه حرف النداء أو صفة . انظر البحر المحيط ج ٥ ص ٣٤٩

(٢) استشهد به ابن الشجرى فى اماليه ج ٢ ص ٨٠ على ان حار مرخم حارث روى باللتقين : لغة من ينتظر ونعة من لاينتظر فالراء مضمومة أو مكسورة وكذلك بيت حسان السابق . .

وذكر شارح ديوان امرىء القيس أن المبرد روى الاتباع فى الاسم المرخم وقال : وهذه نكتة من العربية ذكرها المبرد فعلى هذا يجوز تحريك الراء بالفتحة .
الخمير : الذى خالطه دواء أو وجع . واصله من الخمير بفتحيتين وهو كل ما سترك من شجر أو بناء أو غير ذلك .
يعدو على المرء : يصيبه وينزل به .

ما يأتير : ما يهم به ويعزم عليه ومامصدرية : اى يصيبه مكروه ائتضاره كما فى قولهم : من حفر حفرة لأخيه وقع فيها .

والبيت مطلع قصيدة لامرئ القيس فى الديوان ص ٥٢ - ٥٧ وفى شرحه ص ١٦٣ وقال الاصمعى : أنشدنى أبو عمرو بن العلاء هذه القصيدة لرجل من النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم .

وقال أبو عمرو الشيبانى : لم يشك أحد أن هذه القصيدة لامرئ القيس ولكن تخطط بها أبيات هى للنمرى .

وانظر العينى ج ١ ص ٩٥ - ١٠٤ . ج ٤ ص ٢٦٤ وشرح الحماسة ج ٣ ص ٩٤ ويظهر من صنيع المبرد هنا أنه لايعترف بنسبة هذا البيت الى امرئ القيس بدليل قوله فى البيت بعده - وهو من معلقته : وكقول الآخر .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٣٥ على أن ترخيم حارث كثير فى الشعر وكذلك ترخيم عامر ، ومالك

وروى فى ديوان امرئ القيس وشرحه وفى شروح المعلقات وفى الخزائن : أصاح والرواية فى غير المقتضب : ترى برقاً .

الوميض ، والايماض : اللعان يقال : ومض البرق يعض ، وأومض : اذا لمع وتللا .
لمع اليدين : حركتهما .

وهذه الحروف فاشية في النداء . فإذا كان صاحبها قريباً منك ، أو بعيداً ناديته به (يا) .
تقول : يا زيد ، ويا أبا فلان .
وأما (أيا) ، و (هيا) فلا يكونان إلا للنائم ، والمستثقل ، والمترأخي عنك ؛ لأنهما لمدِّ
الصوت .

واعلم أنَّ للنداء أسماء يُخصَّص بها ، فمنها قولهم : يا هناه^(١) ، أقبل ، ولا يكون ذلك في غير
النداء ؛ لأنه كناية للنداء .

= الحبي : السحاب المتراكم . سمي بذلك لأنه حبا بعضه الى بعض . وجعله مكلا .
لأنه صار كالأكليل لأسفله ومنه قولهم : كللت الرجل : إذا توجته .

ويرى مكلا . اسم فاعل من كلال تكليلا : إذا تبسم .

وانظر الديوان ص ١٠٤ وشرحه ص ٤٠ - ٤١ وشرح الزوزنى ص ٣٨ والتبريزي ص ٤٨ -
٤٩ ، وابن الأنباري ص ٩٩ - ١٠٠ والخزانة ج ٤ ص ١٢١

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١١ : « ومن هذا النحو أسماء اختص بها الاسم المنادى
لا يجوز منها شيء في غير النداء ، نحو : يانومان ، ويا هناه ، ويا فل » ، وانظر ص ٣٣٣ منه .

في أمالي الشجري ج ٢ ص ١٠١ - ١٠٢ : « ومن ذلك قولهم : يا هناه . لم يستعملوا
هذه اللفظة في غير النداء فهي بمنزلة قولهم : يا نومان ، ويا ملامان . يريدون : يا لثيم ،
فعدلوا عن فعل إلى مفعلان للمبالغة في لؤمه . »

ولا يقال : هذا هناه ، ولا مرت بهناه ، وإنما يكون بهذه الكلمة عن اسم نكرة ، كما
يكون بفلان عن الاسم العلم وهي مع ذلك كلمة ذم ، قال امرؤ القيس :

وقد رابني قولها يا هناه . ويحك الحقت شرا بشر

فمعنى ياهناه : يا رجل سوء .

واختلف البصريون في أصل تركيب هذه الكلمة ووزنها : فذهب بعضهم إلى أن أصلها هناو
فعال من هنوك ، فأبدلوا من الواو الهاء .

وقال آخرون : بل أبدلت من الواو الهمزة لوقوع الواو طرفا بعد ألف زائدة ثم أبدلت من
الهمزة الهاء ، كما قالوا في إياك : هياك وهذا عندي هو الصواب .

وقال قوم منهم أن الهاء أصلية وليست ببدل ، وجعلوها من الكلم التي جاءت لامها في
لغة هاء ، وفي أخرى واوا كسنة وعضة وقال من رغب عن هذا المذهب : إن هذا القول ضعيف
لأن باب سلس وقلق قليل فلا يقاس عليه .

وذهب بعضهم إلى أن الهاء في قولهم : يا هناه هاء السكت وهذا قول ضعيف جدا .
لأن هاء السكت لا تحرك في حال السعة .

وقال الفراء وغيره من الكوفيين وهو مذهب أبى الحسن الاخفش وأبى زيد الانصارى
ان الألف ، والهاء زائدان ، ولام الكلمة محذوفة كما حذفت فى هن وقد رد هذا المذهب أبى جنى .
وانظر اللسان وشرح ديوان امرئ القيس ص ٩ - ١٠

قال ابن الانبارى فى كتابه المذكر والمؤثث ص ٣٢٧ - ٣٢٩ : « اذا ناديت مذكرا بغير
التصريح باسمه قلت : ياهن ، أقبل ، وللرجلين : ياهنان ، أقبلا ، وللرجال : ياهنون ، أقبلوا ،
وللمراة : ياهنت ، أقبلى ، وللمرأتين : ياهنتان أقبلا ، وللنسوة : ياهنات ، أقبلن .
ومنهم من يزيد الألف والهاء ، فيقول : ياهناه ، أقبل ، ياهناه ، أقبل بضم الهاء
وخفضها . حكاهما الفراء .

فمن ضم الهاء قدر أنها آخر الاسم ، ومن كسرهما قال : كسرتها لاجتماع الساكنين .
ويقال فى الاثنين - على هذا المذهب - ياهنانيه ، أقبلا ، وان شئت قلت ياهنانه
أقبلا ..

فمن قال : ياهنانيه ، أقبلا قال : جعلت الألف ياء على الاتباع لكسرة النون .
ومن قال : ياهنانه قال : ألف النداء فتفتح النون ، وقال الفراء : كسر النون واتباعها
الياء أكثر من فتحها واتباعها الألف .

ويقال فى الجمع - على هذا - : ياهنونه ، أقبلوا . قال الفراء : والرفع فى الهاء جائز فى
كلام العرب ، وهو قليل ليس بالكثير ، وذلك أن (ياهناه) مستعمل فجرى به الكلام ، ولم
يكثر بالاثنيين ولا الجميع ، فأثروا فى الاثنين والجمع أن تركوه على أصله .
ومن قال للذكر : ياهنيه ، وياهنياه (بكسر الهاء وضما) قال للأنثى : ياهنتاه ،
أقبلى ، وياهنتاه (بكسر الهاء وضما) ، وللأثنين ياهنتانيه ، أقبلا ، وياهنتاناه ، وللجميع من
النساء : ياهناتوه وياهنتاه . قال امرؤ القيس :

وقد رابنى قولها : ياهننا - ويحك - ألحقت شرا بشر

واذا ناديت وأضفت الى نفسك قلت : ياهن ، أقبل ، وان شئت : ياهن ، أقبل .
فمن كسر النون قال : الكسرة تدل على الياء وتخلفها ، ومن فتحها قال : أردت الندبة ياهناه .
ومن ضمها قال : أعطيت المفرد المنادى ما يستحق من الاعراب ، وأجود الوجوه الكسر .
وتقول للاثنيين : ياهنى ، أقبلا ، وتقول للجمع : ياهنى ، أقبلوا فتفتح النون فى التثنية
وتكسرها فى الجمع .

وتحتج فى التثنية والجمع بأن الياء الأولى ياء التثنية والنصب ، وياء الجمع والتذكير
والنصب ، والثانية ياء الاضافة ، وياء التثنية ما قبلها مفتوح ، وياء الجمع ما قبلها مكسور .
وقال الفراء : سمعت أبا القمقام يقول : ياهنوى ، أقبلا ، ويقول للأنثى فى الاضافة :
ياهنت أقبلى ، وللأثنين ياهنتى ، أقبلا ، وللجميع : ياهنات ، أقبلن بكسر التاء وبغير ياء .
وقال السجستاني : وقوم كثير يقولون : ياهياه ، وليس من كلام العرب . هو مولد
والدليل على ذلك أنهم لا يؤنثون ، ولا يثنون ولا يجمعون .. »

وكذلك يا نَوْمَان ، ويا فُسْقُ ، ويا لِكَاع (١) .

وهذه كلها معارف .

وزعم سيبويه أَنَّهُ لَا يُحْجِيزُ نَعْتُ شَيْءٍ مِنْهَا لَا تَقُولُ : يَا لِكَاعِ الْخَبِيثَةِ أَقْبَلِي ؛ لِأَنَّهَا
علامات بمنزلة الأصوات .

ومنها قولهم : يَا فُلُ أَقْبَلْ ، وليس بترخيم فلان ، ولو كان كذلك لقلت : يَا فِلا
أَقْبَلْ (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١١ : « ويدل على أَنَّهُ اسم للمنادى أَنَّهُمْ لَا يَقْبُولُونَ فِي غَيْرِ
النِّدَاءِ : جَاءَتْنِي خَبَاتٌ ، وَلِكَاعٍ ، وَلَا لِكَعٍ ، وَلَا فُسْقٍ فَإِنَّمَا اخْتَصَّ النِّدَاءُ بِهَذَا الْاسْمِ أَنَّ
الْاسْمَ مَعْرُفَةً ، كَمَا اخْتَصَّ الْأَسَدُ بِأَبِي الْحَارِثِ إِذْ كَانَ مَعْرُفَةً . . »

قال في ج ٢ ص ٣٨ : « ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى يا خبات ، ويا لِكَاعِ .
فهذا اسم للخبيثة ، وللكعاء . . »

وكلام سيبويه يناقض بعضه بعضا فقد ذكر أولا أن لِكَاعٍ ونحوه لا يستعمل في غير
النِّدَاءِ ثم ذكر ثانيا أَنَّهُ يستعمل في النِّدَاءِ وفي غير النِّدَاءِ وستأتى متناقضات أخرى
وفي الروض الأنف ج ٢ ص ١٤٠ : « وقول حسان في هند :

أشرت لِكَاعٍ وكان عاداتها لَوْ مَا إِذَا أَشْرَتْ مَعَ الْكُفْرِ

جعل له اسما لها في غير النِّدَاءِ ، وذلك جائز . وإن كان في النِّدَاءِ أَكْثَرُ ، نَحْوُ يَا غَدَارُ وَيَا فَسَاقُ
وكذلك لِكَعٍ قد استعمل في غير النِّدَاءِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ابْنَ لِكَعٍ . . لَا تَقُومُ
الْقِيَامَةَ حَتَّى يَكُونَ أَسْعَدُ النَّاسِ لِكَعِ بْنِ لِكَعٍ . . »

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٠٠ ، ج ٤ ص ٢٠٧ ، ج ٧ ص ٢٥٢

وفي الفائق للزمخشري ج ٢ ص ٤٧٥ : « مما لا يكاد يقع إلا في النِّدَاءِ . يقال : ياملِكمان
ويا مرتعان ويا محمقان أراد حداثة سنه أو صغره في العلم »

(٢) نقل ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١٠٠ - ١٠١ هذا الكلام عن المبرد مما يقطع بأنه
أخذه من المقتضب نفسه

وفي سيبويه ج ١ ص ٣٣٣ : « وأما قول العرب : يَا فُلُ أَقْبَلِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَجْعَلُوهُ اسْمًا
حَذَفُوا مِنْهُ شَيْئًا يَثْبِتُ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ ، وَلَكِنَّهُمْ بَنَوْا الْاسْمَ عَلَى حَرْفَيْنِ ، وَجَعَلُوهُ بِمَنْزِلَةِ دَمٍ ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ يَقُولُ : يَا فِلا . فَإِنْ عَنُوا امْرَأَةً قَالُوا : يَا فِلة ، وَهَذَا اسْمٌ
اخْتَصَّ بِهِ النِّدَاءُ وَإِنَّمَا بَنَى عَلَى حَرْفَيْنِ لِأَنَّ النِّدَاءَ مَوْضِعُ تَخْفِيفٍ ، وَلَمْ يَجِزْ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ ، لِأَنَّهُ يَجْعَلُ
اسْمًا لَا يَكُونُ إِلَّا كُنَايَةً لِمُنَادَى ، نَحْوُ : يَا هِنَاهُ ، وَمَعْنَاهُ يَا رَجُلًا . وَأَمَّا فِلَانُ فَإِنَّمَا هُوَ كُنَايَةٌ عَنْ اسْمٍ
سُمِّيَ بِهِ الْمُحَدَّثُ عَنْهُ خَاصًّا غَالِبٌ . . »

ومما يزيده إيضاحاً أنك تقول : يا فُلَّةُ أقبلى .

/ (١) وقد يضطر الشاعر ، فيستعمل هذا في غير النداء ؛ لأنها في النداء معارف ، فينقلها على ذلك . وذلك قوله :

فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ (٢)

وقال الآخر :

أَجُولُ مَا أَجُولُ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ (٣)

(١) قلنا ان عشرين صفحة نقلت من مكانها فحدث اضطراب ، ثم وضعت في غير مكانها . فلم يتصل بها ما قبلها ، ولم ترتبط بما بعدها ، وقد أصلحنا هذا الاضطراب بإعادة الصفحات المنقولة الى مكانها ، فاستقام الكلام في المواضع الثلاثة كما ترى . وقد انتهينا الآن من هذه الصفحات العشرين التي أخذت أرقاماً تبدأ من ص ٥٤٢ - ٥٦١ وذلك من صفحات الاصل .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٣٣ على استعمال (فل) مكان فلان في غير النداء . ضرورة ، واستشهد به مرة أخرى ج ٢ ص ١٢٢ على أن (فل) أصله فلان ، فإذا صغر رد الى أصله .

وقبله : تدافع الشيب ولم تقتل

تدافع مصدر تشييهى عامله محذوف : أى تدافعت تدافعا كتدافع الشيوخ .

الشيب : جمع أشيب وهو الشيخ .

تقتل : أصله تقتتل فأسكن التاء الأولى للادغام . وحرك القاف لالتقاء الساكنين

بالكسرة ، ثم اتبع أول الحرف ثانية ، فصارت تقتل بثلاث كرات .

اللجة - بفتح اللام وتشديد الجيم - : اختلاط الأصوات في الحرب .

و (فى) متعلقة بتدافع . وقوله : أمسك فلانا .. هو على اضمار القول : أى فى لجة يقال

فيها : أمسك .

شبه تراحمها ومدافعة بعضها بعضاً بقوم شيوخ فى لجة وشر يدفع بعضهم بعضاً فيقال :

أمسك فلانا عن فلان : أى احجز بينهم ، وخص الشيوخ . لأن الشباب فيهم التمرع الى القتال :

أى هى فى تراحم ولا تقاتل كالشيوخ وقد غفل عن هذا المعنى الأعلام ..

والرجز من لامية أبى النجم وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٠١ - ٤٠٨ ومعجم المقاييس ج ٤

ص ٤٤٧

هذه اللامية فى الطرائف الأدبية ص ٥٧ - ٧١ والشعر والشعراء ص ٥٨٦

(٣) استشهد به فى الكامل ج ٧ ص ٢٥٣ على أن الحطيفة استعمل لكاع فى غير النداء

للضرورة ورواه هناك كرواية المقتضب واستشهد به فى الكامل أيضاً ج ٣ ص ١٠١ ورواه بالرواية المشهورة :

وزعم أن مثله (اللهم) إنما الميم المشددة في آخره عوض عن (يا) التي للتنبيه ، والهاء مضمومة لأنه نداء .

ولا يجوز عنده وصفه . ولا أراه كما قال ؛ لأنها إذا كانت بدلا من (يا) فكأنك قلت : يا الله ، ثم تصفه ؛ كما تصفه في هذا الموضع .

فمن ذلك قوله : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) .
وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر كأنه قال : يا فاطر السموات والأرض (١) .

•••

واعلم أن الاسم لا يُنادى وفيه الألف واللام ، لأنك إذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة هذا ، وذاك ، ولا يدخل تعريف على تعريف ؛ فمن ثم لا تقول : يا الرجل ، تعال .

وأما قولهم / يا الله اغفر فإنما دعى وفيه الألف واللام ؛ لأنهما كأحد حروفه . ألا ترى

٤
٥٢٣

= أطوف ما أطوف ثم آوى •• ثم قال :

« قعيدة البيت : ربة البيت • وانما قيل قعيدة لقعودها وملازمتها » .

الشرط الاول مأخوذ من قول قيس بن زهير

أطوف ما أطوف ثم آوى الى جدار كجار أبى دواد

وأطوف وأجول معناهما واحد ، أى أكثر الطوفان والجولان ، أى الدوران .

واستشهد بالبيت شراح الألفية لوصل ما المصدرية الظرفية بالمضارع مثبت ، وهو قليل .

والكثير وصلها بالمضارع المنفى أو الماضى . و (ما) مصدرية زمانية أى مدة تطويفى

والبيت للحطينة هجا به امرأته وهو فى ديوانه مفردا ص ١٤٨

وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٠٨ - ٤١٢ والعينى ج ١ ص ٤٧٣ - ٤٧٥ . ج ٤ ص ٢٢٦

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٠ : وقال الخليل : (اللهم) نداء والميم ها هنا بدل من

(يا) فهى ها هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) فى أولها الا ان الميم ها هنا فى

الكلمة ، كما ان نون المسلمين فى الكلمة بنيت عليها . فالميم فى هذا الاسم حرفان أولهما

مجزوم والهاء مرتفعة ، لأنه وقع عليها الاعراب .

واذا لحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقواك :

يا هنا . وأما قوله - عز وجل - (اللهم فاطر السموات والأرض) فعلى (يا) « .

وانظر الانصاف ص ٢١١ - ٢١٤ وأسرار العربية ص ٢٣٢ - ٢٣٥ وآمال الشجرى ج ٢

ص ١٠٣ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٣٢ ، والاشباه ج ١ ص ١٨١ ، ج ٢ ص ١٦٢

والآية فى سورة الزمر : ٤٦

أَتَهُمَا غَيْرَ بَاثْنَتَيْنِ مِنْهُ . وَلَيْسَتْ فِيهِ بِمَنْزِلَتَهُمَا فِي الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّكَ فِي الرَّجُلِ تُثَبِّتُهُمَا وَتَحذفُهُمَا ، وَهُمَا فِي اسْمِ اللَّهِ ثَابِتَتَانِ . وَهُوَ اسْمٌ عَلَّمَ (١) .

وَزَعَمَ سِيَبُويَه أَنَّهُ أَصْلُ هَذَا : إِله (٢) ، وَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بَدَلُ مِنْ هَمْزَةِ إله ، فَقَدْ صَارَا بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ إِذْ كَانَا بَدَلًا مِنْهُ وَإِنَّمَا إِثْبَاتُهُمُ الْأَلْفُ فِي قَوْلِهِمْ : يَا اللَّهُ فَكَمَا

(١) فِي سِيَبُويَه ج ١ ص ٣٠٩ : « وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَنَادِيَ اسْمًا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْبَتَّةَ إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا يَا اللَّهُ اغْفِرْ لَنَا .

وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ اسْمٌ يَلْزِمُهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يَفَارِقَانِ ، وَكَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ ، فَصَارَ كَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ لَا يَفَارِقَانِ الْأَلْفُ وَاللَّامَ لَيْسَ اسْمًا بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ وَعَمْرُو . . . »

(٢) لِسِيَبُويَه رَأْيَانٌ فِي اشْتِقَاقِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ ذَكَرَ أَحَدُهُمَا فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي .

يَرَى فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ص ٣٠٩ أَنَّ أَصْلَهُ إله قَالَ :

« وَكَانَ الْاسْمُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إله فَلَمَّا ادْخَلَ فِيهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ حَذَفُوا الْأَلْفَ ، وَصَارَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ خَلْفًا مِنْهَا . فَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَقْوِيهِ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنَا . . . »

وَقَالَ فِي ج ٢ ص ١٤٤ - ١٤٥ الْأَصْلُ فِيهِ إله قَالَ :

« كَمَا حَذَفُوا اللَّامِينَ مِنْ قَوْلِهِمْ : إله أَبوك . حَذَفُوا لَامَ الْإِضَافَةِ وَاللَّامَ الْآخَرَى ، لِيُخَفَّفُوا الْحَرْفَ عَلَى اللِّسَانِ وَذَلِكَ يَنْوُونَ .

قَالَ بَعْضُهُمْ لَهَى أَبوك ، فَقَلَبَ الْعَيْنَ ، وَجَعَلَ اللَّامَ سَاكِنَةً ، إِذَا صَارَتْ مَكَانَ الْعَيْنِ ، كَمَا كَانَتْ الْعَيْنُ سَاكِنَةً ، وَتَرَكُوا آخِرَ الْاسْمِ مَفْتُوحًا ، كَمَا تَرَكُوا آخِرَ أَيْنَ مَفْتُوحًا ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ حَيْثُ غَيْرُهُ لِكَثْرَتِهِ فِي كَلَامِهِمْ . . . »

وَقَدْ اعْتَرَضَ الْمُبَرِّدُ فِي تَقْدِيمِهِ لِسِيَبُويَه عَلَى رَأْيِ سِيَبُويَه الثَّانِي بِأَنَّهُ مُنَاقِضٌ لِرَأْيِهِ الْأَوَّلِ فَقَالَ :

« وَهَذَا نَقْضُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ قَالَ أَوَّلًا أَنَّ الْأَلْفَ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا أَلْفٌ فَعَالٌ ثُمَّ ذَكَرَ ثَانِيًا بِأَنَّهُمَا عَيْنُ الْفِعْلِ . . . »

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ وَلَادٍ عَلَى الْمُبَرِّدِ أَنْظَرَ الْإِتِّصَارُ ص ٢٧٩ - ٢٨٠ وَأَسْوَاقُ هَذَا رَدُّ ابْنِ سَيِّدِهِ فَإِنَّهُ أَوْضَحَ مِنْ رَدِّ ابْنِ وَلَادٍ

قَالَ فِي الْمَخْصَصِ ج ١٧ ص ١٤٣ :

« وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ نَقْضُ مَفَالِطَةٍ وَإِنَّمَا يَكُونُ نَقْضًا لَوْ قَالَ فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَتَقْدِيرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ زِيَادَةٌ ، ثُمَّ قَالَ فِيهَا نَفْسُهَا أَنَّهُ أَصْلٌ . فَهَذَا لَوْ قَالَ فِي كَلِمَةٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَكَانَ مُحَالًا فَاسِدًا . كَمَا أَنَّ قَائِلًا لَوْ قَالَ فِي تَرْتِيبٍ : إِنَّ التَّاءَ مِنْهُ زَائِدَةٌ ، ثُمَّ قَالَ فِي تَرْتِيبٍ : إِنَّهَا أَصْلٌ وَالْكَلِمَةُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ حُرُوفٍ بِأَعْيَانِهَا . . . »

ثبت مع ألف الاستفهام في قولك : الرجل قال ذاك ؟ . وهذا يبين في موضع ألفات القطع والوصل (١) إن شاء الله .

وليس هذا الاسم بمنزلة الذي والتي ، لأنهما نعت بائن من الاسم .

وقد اضطر الشاعر فنأدى بالتى ؛ إذ كانت الألف واللام لا تنفصلان منها ، وشبه ذلك بقولك : يا الله اغفرلى فقال :

/ مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَمَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بِخِيَلَةٍ بِالْوَدِّ عَنِّي (٢)

٤

٥٢٤

= فأما إذا قدر الكلمة مشتقة من أصولين مختلفين لم يمتنع أن يحكم بحرف فيها أنه أصل ، ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد ، لأن التقدير فيهما مختلف ، وإن كان اللفظ فيهما متفقا . . .

وممن ذكر أن لسيبويه رأيين ابن يعيش ج ١ ص ٣ وأعجب بعد هذا لجراة أبى على وحدته في المناقشة

في الخزانة ج ٤ ص ٣٤١ - ٣٤٢ : « وكون الله أصله لاه في أحد قولي سيبويه نقله الزجاج عنه . .

ورد عليه الفارسي في الاغفال بأن هذا الذي حكاه عن سيبويه عن الخليل سهو ، لأن سيبويه لم يحك عن الخليل أن الله أصله له . . ولا حكى عن الخليل القول الآخر الذي قال : أنه لاه ورد ابن خالويه على أبى على بأنه قد صح القولان عن سيبويه ، ولا ننكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند أبى اسحق الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه ، فلا يكون حينئذ سهواً ، وقد وقعت إلينا مسائل جملة زوى سيبويه الجواب فيها عن الخليل ، ولم يضمن كتابه شيئاً من ذلك .

ورد عليه أبو على في تقضى الهاذور بأن الذى يحكى هذه الحكايات عن سيبويه عن الخليل وعن أبى الحسن متقول كذاب ، ومتخوض أفاك . . .

وانظر الخزانة أيضاً ج ١ ص ٣٤٥ والبحر المحيط ج ١ ص ١٤ - ١٥ والمخصص ج ١٧ ص ١٣٥ - ١٥١ .

(١) تقدم في الجزء الأول ص ٢٥٣ والجزء الثانى ص ٩٠ ، ٣٣٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٠ على دخول ياء النداء على التى لضرورة الشعر وقال : شبهه بيا الله .

فالبرد متفق مع سيبويه فى أن دخول حرف النداء على اسم الموصول الذى فيه (ال) يكون فى ضرورة الشعر كهذا البيت ، ولكن السيرافى فى تعليقه على سيبويه يقول :

كان أبو العباس لا يجيز يا التى ويطعن على البيت وسيبويه غير متهم فيما رواه .

والمبرد لم ينكر على سيبويه روايته للبيت كما يقول السيرافى وإنما رد رواية البيت :

فيا الغلامان اللذان فرا

كما اضطرَّ فأدخل (يا) في اللهمَّ لَمَّا كان العَوَضُ في آخر الاسم فقال :
إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثُ أَلَمَّا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا^(١)

== وهو ليس من شواهد سيبويه كما سيأتى .

نعم ان المبرد خالف سيبويه فى اسم الموصول المسمى به المقترن بال فسيبويه لايجز نداءه ، قال ج ٢ ص ٦٨ : « واذا سميت رجلا الذى رأيت ، والذى رأيت لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسما ٠٠٠ ولا يجوز لك أن تناديه ٠٠ »

واعترضه المبرد بقوله : « وهذا خطأ من قبل أنه لو كان كذا خرج من حد الأسماء ، لان الاسم وقع ليقصد صاحبه به وقد صار اسما ، فخرج من أن يقول فيه : يا أيها ولكن تقول : يا الذى رأيت كما تقول : يا الله اغفر لى » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما قوله : لو كان كما وصف لخرج من حد الاسم فقول غير مستقيم وكيف يخرج ترك النداء عن حد الأسماء ؟ والعرب قد سمت بالضحاك ، والحارث ، وأشباههما ولم تلحقهما حرف النداء ، ولا أخرجهما ذلك من حد الأسماء .

وأما احتجاجه باسم الله تعالى وأنا نقول : يا الله اغفر لى ، فهذا اسم صارت الألف واللام فيه ك بعض حروفه ، وحذف منه ، واختصر ، وكثر فى الكلام والنداء عند الخوف والرجاء عند أكثر الأحوال وفى أكثر الأوقات ، واختص اذ جرى هذا المجرى بحال لا تكون لسواه » .

انظر الانتصار ص ٢٤٣ - ٢٤٤

وانظر الهمع ج ١ ص ١٧٤ والأشمونى ج ٢ ص ٣٦٤ .

تيمت : استعبدت . عنى : بمعنى على .

من أجلك علة لمحذوف : أى قاسيت ما قاسيت أو خبر مبتدأ محذوف : أى من أجلك مقاساتى .

وكان القياس أن يقول : تيمت بقاء التأنيث وجاء على اللغة الأخرى كما فى قوله :
أنا الذى سمعنى أمى حيدرة .

وهذا البيت من الأبيات الخمسين فى سيبويه التى لا يعرف قائلها .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٣٥٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٨ والأشباه ج ١ ص ٢١٦ والانصاف ص ٢٠٩ ، وشروح سقط الزند ص ١١٦ .

(١) استشهد به ابن الشجرى فى اماليه ج ٢ ص ١٠٣ والرواية فى غير المقتضب أقسول واذا ظرف له .

ويقول البغدادى : وهذا البيت من الأبيات المتداولة فى كتب العربية ، ولا يعرف قائله ولا بقيته وزعم العينى أنه لأبى خراش الهذلى قال وقبله :

ان تغفر اللهم تغفر جما وأى عبد لك لا اله الا

وأما هذا البيت الذى يُنشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسباننا شرّاً^(١)

فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرّا ؛ كما تقول :

يا رجل العاقل ، أقبل .^١

وأما قولهم : يا صاح أقبل ، فلأنما رخموه لكثرتة في الكلام ؛ كما رخموا ما فيه هاء

التأنيث إذ قالوا : يا نخل ما أحسنك ، يريد : يا نخلة ، فرخم^(٢) قال الشاعر :

= وهذا خطأ فإن هذا البيت الذى زعم أنه قبله بيت مفرد وليس هو لأبى خراش وإنما هو لأمية ابن أبى الصلت قاله عند موته وقد أخذه أبو خراش وضمه الى بيت آخر وكان يقولهما وهو يسمى بين الصفا والمروة .. وقد تمثل به النبى - صلى الله عليه وسلم - وصار فى جملة الأحاديث المشطورة فى كتب الأحاديث .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٥٨ - ٢٥٩ ، والعينى ج ٤ ص ٢١٦ - ٢١٧ ، والجوامع الصغير للسيوطى ج ١ ص ٨٨ والانصاف ص ٢١٢ - ٢١٤ وأسرار العربية ص ٢٣٢ .

(١) استدل به الكوفيون وبالبيت الذى مضى على جواز نداء ما فيه (ال) ورد عليهم الأنبارى فى الانصاف ص ٢٠٩ - ٢١٠ بأنه من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير : فيا أيها الغلامان ...

وانظر أسرار العربية ص ٢٣٠ .

وكسب يتعدى الى مفعولين .

ولا يعرف قائل البيت وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٥٨ والعينى ج ٤ ص ٢١٥ - ٢١٦

وابن يعيش ج ٢ ص ٩ - ١٠ .

(٢) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٨٨ : « ولم يأت ترخيم مذكر منكر قصد قصده الا ترخيم صاحب . وذلك لكثرة استعماله وتشبيهه بالعلم من حيث وهنه بالنداء بالبناء ، فاستجازوا فيه يا صاح ، ولا يجوز يا صاح لأن من يضم المنادى يجعله بعد الحذف كاسم قائم بنفسه لا دلالة فيه على المحذوف ، فلم تحتل النكرة أن يفعل بها هذا » .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٢٠ - ٢١ وشرح الرضى للكافية ج ١ ص ١٣٧ .

وفى شرح الكافية لابن مالك ج ٢ ص ١٤٢ : « وكثر دعاء بعضهم بعضا بالصاحب ، فأشبهه العلم ، فرخم بحذف يائه كقول الشاعر :

يا صاح يا ذا الفصامر العنس والرحل والاقتساب والجلس

أراد يا صاحبى ،

فالبرد وابن الشجرى وغيرهما يرون أن صاح مرخم صاحب نكرة مقصودة .

وفى ختام كلام كافية ابن مالك ما يفيد أنه مرخم صاحبى المضاف وترخيم المضاف شاذ

أيضا ..

صاحِ هَلْ أَبْصَرْتَ بِالْخَبْتَيْنِ مِنْ أَسْمَاءِ نَارِ (١)

يريد : : صاحبُ ، فأسقط. النداء ، ورخم النكرة .

= وفى اللسان (صحب) وقولهم فى النداء يا صاح معناه يا صاحبى ولا يجوز ترخيم المضاف الا فى هذا وحده سمع من العرب مرخما ..

وفى سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : قالوا يا صاح فى هذا الاسم .

وفى شرح المعلقات للتبريزى ص ٤٨ : « قال النحويون : لا ترخم النكرة فكيف جاز

أن يرخم صاحباً وهو نكرة ..

فالجواب عن هذا : أن أبا العباس لا يجوز ترخيم نكرة البتة ، وأنكر على سيبويه ما قال

من أن النكرة ترخم إذا كانت فيها الهاء وزعم أن قوله : جارى لا تستنكرى عذيرى . أنه يريد

يا أيتها الجارية فكأنه رخم على هذا معرفة فكذلك يقول فى قوله : أصاح كأنه قال : يا أيها

الصاحب » . وانظر شرح ابن الأنبارى ص ٩٩ .

وهذا كلام لا يتفق مع ما قاله المبرد هنا وسنعود اليه مرة أخرى .

(١) استشهد به المبرد فيما يأتى ص ٢٦١ من المطبوع على حذف حرف النداء للضرورة لأنه نكرة

البيت مطلع قطعة للأحوص فى الأغانى ج ٢ ص ٣٤٢ ومهذب الأغانى ج ٣ ص ١٨٩

ويظهر أنه يريد بالخبتين موضعاً واحداً .

فى الروض الأنف ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ : على أن للعرب مذهبا فى أشعارها فى تشنية

البقعة وجمعها .. وأما التشنية فكثير .. وقول زهير : ودار لها بالرقميتين ...

انما مقصد العرب فى هذا الإشارة الى جانبى كل بلدة أو الإشارة الى أعلى البلدة

وأسفلها ، فيجعلونها اثنين على هذا .. وهذا كثير ... » .

وانظر معجم البلدان (خبت) ج ٢ ص ٣٤٣ .

وجاء الخبت فى شعر الأخنس بن شهاب (المفضليات) ص ٢٠٥ وشرحها للأنبارى

ص ٤١٥ .

وفى شعر كثير (الأمالى ج ٢ ص ٦٣ - ٦٦) وجاء الخبتان فى قول امرئ القيس :

فالسهب فالخبتين من عاقل

يا دار ماوية بالحصائل

وقال شارحه : الخبتان موضعان ص ١٣٦ والديوان ص ١١٧ وشرح المعلقات لابن الأنبارى

ص ٨ ومعجم المقاييس ج ٣ ص ٤٣٩ .

هذا باب

المضاف إلى المضمر في النداء

٤
٥٢٥

/ إعلم أنَّ إضافة المنادى إلى الكاف التي تقع على المخاطب محال .

وذلك لأنَّك إذا قلت : يا غلامك أقبل ، فقد نقضت مخاطبة المنادى بمخاطبتك الكاف (١) .

فإن أضفْتَ إلى الهاء صلَح على معهود ؛ كقول القائل إذ ذكر زيدا : يا أخاه أقبل ،
ويا أباه ، ونحو ذلك ، وكذلك : يا أخانا ، ويا أبانا .

فأمَّا في الندبة فيجوز يا غلامك ، ويا أخاك ؛ لأنَّ المندوب غير مخاطب ، وإنَّما هو
مُتَفَجِّع عليه ، وهذا يُحكم في باب الندبة (٢) إن شاء الله .

فإن أضفت المنادى إلى نفسك ففي ذلك أقاويل :

أجودها حذف الياء ، وذلك كقولك : يا غلام أقبل ، ويا قوم لا تفعلوا ،
ويا جاريت أقبلي . قال الله عزَّ وجلَّ : (يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا) (٣) ، وقال :
(يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ) (٤) .

(١) في أمالي الشجري ج ١ ص ٣٩٢ : « ولا يجوز الجمع بين خطابين ، كما لا يجوز
الجمع بين استفهامين . ألا ترى أنك إذا قلت : يا زيد فقد أخرجته بالنداء من الغيبة إلى
الخطاب لوقوعه موقع الكاف من قولك : أدعوك ، وأناذك . »

ويوضح لك هذا أنك تقول : يا غلامي ، ويا غلامنا ، ويا غلامهم . ولا تقول : يا غلامكم
لأنه جمع بين خطابين : خطاب النداء والخطاب بالكاف .

وانظر الأشباه ج ١ ص ٣٢٤ ، ج ٤ ص ١٣٧ .

(٢) باب الندبة سيأتي ص ٥٦٤ من الأصل .

(٣) هود : ٥١

(٤) الزمر : ١٦

وكذلك كل ما كان في القرآن^(١) من ذا ، كقوله (رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ) و (رَبِّ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي)^(٣) .

وإنما كان حذفها الوجه ؛ لأنها زيادة في الاسم غير منفصلة منه مُعاقبة التنوين حالة في محله ، فكان حذفها / ها هنا كحذف التنوين من قواك : يا زيد ، ويا عمرو ، وكانت أخرى بذلك ؛ إذ كانت تذهب في الموضع الذي يثبت فيه التنوين . وذلك إذا التقى ساكنان وهي أحدهما . تقول جاءني غلامي العاقل ، وجاءني زيد العاقل ، فتحرك التنوين لالتقاء الساكنين ، وتحذف الياء لالتقاء الساكنين ، ومع ذا فإن الياء والكسرة تُسْتَقْلَان ، والكسرة تدل على الياء ، فإذا حذفها دللت عليها كسرتها ، وأوضحت لك المعنى . فهذا القول المختار^(٤) .

(١) في النشر ج ٢ ص ١٧٩ - ١٨٠ : « مذاهبهم في ياءات الزوائد .. »

وتنقسم على قسمين : أحدهما ما حذف من آخر اسم منادى ، نحو : (يا قوم لقد أبلغتكم) (يا قوم ان كنتم) (يا عباد ..) (يارب ان هؤلاء) (رب اني نذرت) وهذا القسم مما لا خلاف في حذف الياء منه في الحالين والياء من هذا القسم ياء اضافة كلمة برأسها استغنى بالكسرة عنها ، ولم يثبت في المصاحف من ذلك سوى موضعين بلا خلاف وهما : (يا عبادي الذين آمنوا) في العنكبوت و (يا عبادي الذين أسرفوا) آخر الزمر . وموضع بخلاف وهو (يا عباد لا خوف عليكم) في الزخرف .. والقراء مجمعون على حذف سائر ذلك الا موضعا اختص به رويس وهو (يا عباد فاتقون) .. » .

(٢) نوح : ٢٦

(٣) ابراهيم : ٣٧

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣١٦ « باب اضافة المنادى الى نفسك . »

اعلم أن ياء الاضافة لا تثبت في النداء ، كما لم يثبت التنوين في المفرد ، لأن ياء الاضافة في الاسم بمنزلة التنوين لأنها بدل من التنوين ، ولأنه لا يكون كلاما حتى يكون في الاسم ، كما أن التنوين اذا لم يكن فيه لا يكون كلاما ، فحذف ، وترك آخر الاسم جرا ليفصل بين الاضافة وغيرها ، وصار حذفها هاهنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء ، ولم يكونوا ليثبتوا حذفها الا في النداء ، ولم يكن لبس في كلامهم لحذفها ... » .

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٣٢٧ - ٣٢٨ .

والقول الثاني أن تثبتها فتقول : يا غلامى أقبل ، ويا صاحبي هلم ، وقد قرئ (يا عبادى فاتقون) (١).

وحجة من أثبتها أنها اسم بمنزلة زيد . فقوالك : يا غلامى بمنزلة : يا غلام زيد ، فلمّا كانت اسما ، والمنادى غيرها - ثبتت . ومع هذا أنه من قال : يا غلام فى الوصل فإنما يقف على الميم ساكنة ، فيلتبس المفرد بالمضاف ، وإن رام الحركة فإن ذلك دليل / غير بين ؛ لأنه عمل كالإيماء . فمن ذلك قوله :

فكنت إذ كنت إلهى وحدكاً لم يك شئ يا إلهى قبلكاً (٢)

والوجه الثالث أن تثبت الياء متحركة . تقول : يا غلامى أقبل ، ويا صاحبي هلم ، فتثبت الياء على أصلها ، وأصلها الحركة (٣).

والدليل على ذلك أنها اسم على حرف ، ولا يكون اسم على حرف إلا وذلك الحرف متحركاً لئلا يسكن وهو على أقل ما يكون عليه الكلم فيختل . ألا ترى أن الكاف متحركة من ضربتك ، ومررت بك ، وقمت ، وقمت يا فتي ، وقمت يا امرأة ، التاء متحركة لأنها اسم . فأمّا الألف فى ضرباً ، ويضربان ، والواو فى ضربوا ، ويضربون ، والياء فى تضربين

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٦ : « وأعلم أن بقيان الياء لفة فى النداء فى الوقف والوصل . تقول : يا غلامى أقبل ، وكذلك اذا وقفوا وكان أبو عمرو يقول (يا عبادى فاتقون) . . . » وانظر ما سبق فى النشر .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٦ على إثبات الياء ساكنة فى الإلهى .
وقال الإعلم : وحذفها أكثر فى الكلام ، لأن النداء باب حذف وتغيير ، والياء تشببه التنوين فى الضعف والاتصال ، فتحذف كما يحذف التنوين من المنادى المفرد .
كان تامة فى كنت وإلهى : منادى حذف منه حرف النداء .

وحذف حال مضاف الى الكاف .

يك : ناقصة خبرها الظرف قبلك .

الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشى .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١١ ، والعينى ج ٣ ص ٣٩٧ ، والسيوطى ص ٢٢٣ .

(٣) فى السبعة (يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم) .
وقد عقدت كتب القراءات باباً لياء المتكلم جمعت فيه الآيات وبينت أحكام هذه الياء بتفصيل . انظر النشر ج ٢ ص ١٦١ - ٢٠٦ والاتحاف ص ١٠٨ - ١١٨ وشرح الشاطبية ص ١٢٧ - ١٤٥ .

فتلك في درج الكلام ، وليست في موضع هذه التي تقع موقع الظاهرة ؛ لأنها جعلت
بحداء الحركات التي يعرب بها كالضمّة والفتحة والكسرة .

ألا ترى أنّ قولك : قمت [التاء] في موضع زيد إذا قلت : قام زيد ، وكذلك ضربتك
[الكاف] في موضع زيدا إذا قلت : / ضربت زيدا ، وكذلك هذه الياء (١) .

وإنما كانت حركتها الفتحة ؛ لأنّ هذه الياء تكسر ما قبلها . تقول : هذا غلامي ،
ورأيت غلامي ، فتكسر المرفوع والمنصوب .

والياء المكسور ما قبلها لا يدخلها خفض ولا رفع لِثِقَلِ ذلك ، نحو ياء القاضي ،
ويدخلها الفتح في قولك : رأيت القاضي ؛ فلذلك بُنيت هذه الياء على الفتح .

وإنما جاز إسكانها في قولك : هذا غلامي ، وزيد ضربني ؛ لأنّ ما قبلها معها بمنزلة
شيء واحد ، فكان عوضاً مما يُحذف منها ، والحركات مُستثقلة في حروف المدّ واللين ؛
فلذلك أُسْكِنَتْ استخفافاً .

فمما حُرِّكت فيه على الأصل قول الله عزّ وجلّ : (يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَّةً * وَلَمْ أَدْرِ
مَاحِسَابِيَّةً) (٢) حُرِّكت الياء على الأصل ، وألحقت الهاء لبيان الحركة في الوقف .

فإن وصلت حذفتها ؛ لأنّ حركة الياء تظهر في (ماليه) و (سُلْطَانِيَّة) ، وما كان
مِثْلَ هذا إنما هو بمنزلة قولك (فَبِهْدَاهُمْ اِقْتَدِهْ) (٣) فإن وصلت حذفت .
وكذلك يقرأ : (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) (٤) على الإسكان / والحركة .

فإن كان ما قبل هذه الياء ساكناً فالحركة فيها لا غَيْرُ لثلاً يلتقي ساكنان ، وذلك

(١) يريد ياء المتكلم

(٢) الحاقة : ٢٦

(٣) الأنعام : ٩٠ .

وفي الاتحاف ص ٢١٣ : « اتفقوا على اثبات هاء السكت في (اقتده) وقفا على الأصل .
واختلفوا في اثباتها وصلاً : فأثبتها فيه ساكنة نافع وابن كثير وأبو عمرو وعاصم وكسدا
أبو جعفر » . وانظر البحر المحيط ج ٤ ص ١٧٦ .

(٤) في الاتحاف ص ٤٤٤ : « فتح الياء من (ولي) نافع والبزى بخلفه وهشام وحفص .
وأثبت الياء من (دين) يعقوب في الحاليين » .

قولك : هذه عِشْرِيَّ يا فتى ، وهذه رَحَايَ فاعلم ، و (يا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ)
 حذفت النون للإضافة ، وأدغمت الياء التي كانت في ياء الإضافة . فحركت ياء الإضافة
 لثلاثا يلتقى ساكنان على أصلها ، وكذلك قولك : (هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا)^(١) لا يكون
 إلّا ذلك لما ذكرت لك من سكون ما قبلها .

وأما قوله : (يا بَنِيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ)^(٢) فَإِنَّمَا أَضَافَ قَوْلَهُ (بَنِيَّ) فاعلم : الياء ثقيلة
 فتصوّف في الكلام ؛ لأنّ الواو والياء إذا سكن ما قبل كلّ واحد منهما جريا مجرى
 غير المعتلّ . نحو : دَلُو ، وظهي ، ومغزو ، ومرمى . لا يكون ذلك إلّا مُعْرَباً^(٣)

-
- (١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٥ : « باب اضافة المنقوص الى الياء ..
 اعلم أن الياء لا تغير الألف ، وتحركها بالفتحة لثلاثا يلتقى ساكنان وذلك قولك (بشراى)
 وهداى . وأعشأى وناس من العرب يقولون : بشرى ، وهدى »
 وقال أيضا « اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور اذا جاءت بعد ياء لم تكسرهما ،
 وصارت ياءين مدغمة احدهما في الأخرى وذلك قولك : هذا قاضى ..
 وان كانت بعد واو ساكنة قبلها حرف مضموم تليه قلبتها ياء ، وصارت مدغمة فيها ،
 وذلك قولك : هؤلاء مسلمى ، وصالحى وكذلك أشباه هذا ...
 فان جاءت تلى ألف الاثنين فى الرفع فهى بمنزلتها بعد ألف المنقوص ... »
 الآية الأولى فى يوسف : ٦٧ ، والثانية فى طه : ١٨ .
- (٢) لقمان : ١٦ ، وفى يا بنى قراءات فى السبعة (الاتحاف ص ٣٥٠) .
- (٣) قال ابن هشام فى تذكرته : « الاصل فى يا بنى يا بنيى بثلاث ياءات : الأولى ياء
 التصغير ، والثانية لام الكلمة (أصلها الواو ثم قلبت ياء) والثالثة ياء الإضافة ، فأدغمت ياء
 التصغير فيما بعدها ، لأن ما أول المثليين فيه مسكن ، فلا بد من ادغامه ، وبقيت الثالثة غير
 مدغم فيها ، لأن التشديد لا يدغم لانه واجب الحركة والمدغم واجب السكون ، فحذفت
 الثالثة ... » . انظر الأشباه ج ١ ص ٢٠ .

هذا باب

مالا يجوز فيه إلا إثبات الياء

وذلك إذا أضفت اسما إلى اسم مضاف إليك . نحو قولك : / يا غلام غلامى ،
ويا صاحب صاحبي ، ويا ضارب أخى ، وإنما كان ذلك كذلك ؛ لأنك إنما جذفت الأول
كحذفك التنوين من زيد ، فكان يا غلام بمنزلة يا زيد . فإذا قلت : يا غلام زيد - لم
يكن فى زيد إلا إثبات النون ؛ لأنه ليس بمنادى ، فكذلك يا غلام غلامى^(١)

قال الشاعر :

يا ابن أُمى ، ويا شقيق نفسى أنت خليتى لدهر شديد^(٢)

وقال آخر :

يا ابن أُمى ولو شهدتك إذ تدعو تميا وأنت غير مُجاب^(٣)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : « باب ماتضيف اليه ويكون مضافا اليك وتثبت فيه
الياء لأنه غير منادى . وإنما هو بمنزلة المجرور فى غير النداء . »

وذلك قولك : يا ابن أخى ، ويا ابن أبى بصير بمنزلته فى الخبر ، وكذلك يا غلام
غلامى . »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٨ على إثبات الياء فى أُمى ، ونفسى ، لأنهما غير
مناديين .

صغر شقيق نفسى دلالة على قربته من نفسه . ، ولطف محله من قلبه .
ومعنى أنت خليتى لدهر شديد : كنت لى ظهرا فتركنى موتك أكابد شدائد الدهر
وحسدى .

والبيت من قصيدة لابی زيد الطائى فى رثاء أخيه .

انظر العينى ج ٤ ص ٢٢٢ - ٢٢٤ ، وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٧٤ ، وابن يعيش ج ٢
ص ١٢ - ١٣ .

(٣) استشهد به ابن الشجرى على إثبات الياء فى أُمى ولم ينسبه الى قائل معين (الأمالى
ج ٢ ص ٧٤) .

والبيت من قصيدة لغلفاء بن الحارث بن آكل المرار فى رثاء أخيه شرحبيل وهى فى
الوحشيات ص ١٣٣-١٣٤ والأغانى ج ١٢ ص ٢١٢-٢١٣ وبعضها فى معجم الشعراء ص ٤٦٧ .

فهذا حُكْمُ جميع هذا الباب ، ومجره أن تُثبت الياء في كل موضع يثبت فيه التنوين في زيد ، ونحوه .

وأما قولهم : يا ابن أم ، ويا ابن عم - فإنهم جعلوها اسما واحدا بمنزلة خمسة عشر ، وإنما فعلوا ذلك لكثرة الاستعمال .

ألا ترى أن الرجل منهم يقول لمن لا يعرف ، ولمن لا رَجِمَ بينه وبينه : يا ابن عم ، ويا ابن أم حتى صار كلاماً شائعاً مُخرجاً عَمَّن هو له / فلما كان كذلك خُفِّفَ ، فجعل اسما واحدا . قال الله عز وجل : (يا ابن أم لا تأخذ بيحيى ولا برأى) (١) ولم يكن ذلك في غير هذا ؛ إذ لم يكن فيه من الاستعمال ما في هذا .

وقد قالوا : يا ابن أم لا تفعل . وذلك أنه لما جعلهما اسما واحدا صارت بمنزلة زيد ، ثم أضافه كما تضيف زيدا فتقول : يا زيد لا تفعل .

ومن أثبت الياء في زيد أثبتتها هنا ، إلا أن الأجود - إذا أثبتت الياء - أن يكون إثباتها كإثبات الياء في قولك : يا غلام غلامى ، فتجعل ابناً مضافاً إلى مضاف إلى الياء .
والوجه الآخر جائز على ما وصفت لك (٢) .

وأما قول روبة :

إِما تَرِنِى اليَوْمَ أم حَمَزٍ قَارِئْتُ بَعْدَ عَنَى وَجَمَزَى (٣)

(١) طه : ٩٤ ، وقرئ في السبعة بكسر الميم أيضا في الاعراف وفي طه .
الاتحاف ٢٣١ - ٣٠٧ ، النشر ج ٢ ص ٢٧٢ ، غيث النفع ص ١٠٨ ، الشاطبية ص ٢٠٩ ، البحر المحيط ج ٤ ص ٣٩٦ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٨ : « وقد قالوا : يا ابن أم ، ويا ابن عم ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد ، لأن هذا أكثر في كلامهم من يا ابن أبى ، ويا غلام غلامى .
وقد قالوا أيضا : يا ابن أم ، ويا ابن عم كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ، ثم أضافوا إلى الياء كقولك : يا أحد عشر أقبلوا . »

وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم .
وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٧٤ - ٧٥ ، وابن يعيش ج ٢ ص ١٢ - ١٣ ، وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ١٣٥ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٣٣ على ترخيم حمزة في غير النداء للضرورة . ثم عومل بعد الترخيم معاملة اسم لم يرخم ، فجربا لاضافة .

فليس من هذا ، ولكنه قدر حمزة أولاً مرخماً على قولك : يا حار ، فجعله اسماً على حياله ، فأضاف إليه ؛ كما تضاف إلى زيد .

وجُملةُ هذا الباب على ما صدرنا به .

/ وهذان الاسمان - أعني يا ابن أم ، ويا ابن عم - دخلتهما العلة التي دخلت في قولك : هو جارى بيت بيت ، ولقينة كفة كفة . وهذا يشرح في باب ما يجرى وما لا يجرى (١) .

وإجراؤهما على أصل الباب في الجودة على ما ذكرت لك ، قال الشاعر :

يا ابنة عمي لا تلومي وافجيني (٢)

وبعضهم ينشد : يا ابنة عمّا .

فيُبدل من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ؛ لأنَّ الياء والكسرة مُستثقلتان ، وليس هذا موضع لبس .

وكلُّ مضاف إلى يائك في النداء يجوز فيه قلبُ هذه الياء ألفاً ؛ لأنَّه لا لبس فيه وهو أخفُّ ، وباب النداء باب تغيير .

-
- = ترينى : مجزوم بان الشرطية بحذف النون والنون الموجودة هي نون الوقاية .
العنق ، والجمز ضربان من السير ، والجمز أشدهما وهو كالوثب .
والرجز لرؤية . وصف كبره وأنه قد قارب بين خطاه للضعف .
والرواية في سيبويه والانصاف وأسرار العربية (بين) وكذلك في ديوانه ص ٦٤ .
انظر الانصاف ص ٢١٥ والأسرار ص ٢٤٠ .
والأرجوزة مدح بها رؤية أبان بن الوليد البجلي ديوانه ص ٦٣ - ٦٦ .
(١) انظر المقتضب ج ٢ ص ١٦١ ، ج ٣ ص ١٨٢ ، ج ٤ ص ٢٩ .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣١٨ على رواية (عما) بابدال ياء المتكلم الفا .
الهجوع : النوم بالليل خاصة وبعده : لا يخرق اللوم حجاب مسمى .
والبيت من قصيدة أبى النجم التي مطلعها :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

وأراد بابنة عمه زوجته أم الخيار يقول لها : دعى لومى على صلح رأسى فانه كان يشيب لو لم يصلح .

انظر الخزانة ج ١ ص ١٧٣ - ١٧٧ والعينى ج ٤ ص ٢٢٤ - ٢٢٦ .

وابن يعيش ج ٢ ص ١٢ - ١٣ .

ألا ترى أنهم يحذفون فيه ثنوين زيد ، ويدخل فيه مثل يا تيم تيم على ،
ومثل يا بؤس للحرب (١) ، ويصلح فيه الترخيم .

ونظير قلبهم هذه الياء ألفا ما قالوا في مدارى وعذارى وبابه ، إذا لم يخافوا
التباساً ، ولم يقولوا مثل ذلك في قاضٍ ، لأنَّ في الكلام مثل فاعل (٢) ، فكرهوا الالتباس .

(١) يريد أن اللام زائدة بين المضاف والمضاف إليه قال في الكامل ج ٧ ص ١٤٧ :

« يا بؤس للحرب • أراد يا بؤس الحرب ، فأقحم اللام توكيداً » .

يا بؤس الحرب جزء من مطلع قصيدة حماسية لسعد بن مالك :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا

وانظر سيبويه ج ١ ص ٢٤٦ عند قوله :

يا بؤس للجهل ضاراً لأقوام

وقال ابن هشام في المغنى ج ١ ص ١٨١ : « وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف

قولان . أرجحهما الأول لأن اللام اقسرب ولأن الجار لا يعلق » وانظر الخزائنة ج ١ ص ٢٢٤
وسيعقد له المبرد باباً في هذا الجزء .

(٢) في الأصل : فاعل بكسر العين .

هذا باب /

لام المدعو المستغاث به

ولام المدعو إليه

فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام معه مفتوحة . تقول : يا للناس ،
ويا لله ، وفي الحديث : لما طعن العليج ، أو العبد عمر - رحمه الله - صاح : يا لله
للمُسْلِمِينَ (١) .

فإن دعوت إلى شيء فاللام معه مكسورة ، تقول : يا للعجب . ومعناه : يا قوم تعالوا
إلى العجب . فالتقدير : يا قوم للعجب أدعو ، ونحن مفسرو هاتين لم يختلفتا ؟
أما قولهم : يا للعجب ، ويا للماء . فإنما كسرو اللام ، كما كسروا مع كل ظاهر نحو
قولك : للماء أدعو ، ولزيد الدار ، ولعبد الله الثوب .

وأما المفتوحة التي للمستغاث فإنما فتحت على الأصل ليُفرق بينها وبين هذه التي
وصفنا ، وكان التغيير لها ألزم ؛ لأن هذه الأخرى في موضعها الذي تاحق هذه اللام له .
وتلك إنما هي بدل من قولك : يا زيدا إذا مددت الصوت تستغيث به ، فيا لزيد بمنزلة
يا زيدا / إذا كان غير مندوب .

فأما قولنا : فتحت على الأصل فلأن أصل هذه اللام الفتح ، تقول : هذا له ، وهذا لك .
وإنما كسرت مع الظاهر فرارا من اللبس ؛ لأنك لو قلت : إنك لهذا وأنت تريد :
لهذا - لم يدر السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد ؟
وكذلك يلزمك في الوقف في جميع الأسماء إذا قلت في موضع (إن هذا لزيد) : إن
هذا لزيد . لم يدر السامع أتريد : أن هذا زيد أم هذا له ؟ فلذلك كسرت اللام .

(١) في الكامل ج ٧ ص ٢١٥ : وفي الحديث لما طعن العليج أو العبد عمر بن الخطاب ...
علق الشيخ المرفعي على قوله : العليج أو العبد بقوله : شك من الراوى فهل تقول كذلك
في مقتضب ؟ وهو شك من المبرد نفسه . ويريد المبرد من الحديث : الخبر .

فأما في المكثي فهي على أصلها . تقول : إنَّ هذا لك .

فإن أردت لام التوكيد قلت : إنَّ هذا لأنَّت : لأنَّ الاسم الذي وضع للرفع ليس في لفظ الاسم الذي وُضع للخفض (١) .

وتقول : يا لرجال وللنساء . تكسر اللام في النساء . لأنَّك إنما فتحتها في الأوَّل فرارا من اللبس ، فلما عطف عليه الثاني علَّم أنَّه يُراد به ما أُريدَ بما قبله ، فأجريتها مجراها في الظاهر (٢) .

(١) تقديم في الجزء الأول ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٨ - ٣٢٠ : « باب ما يكون النداء فيه مضافا بحرف الاضافة وذلك في الاستغاثة ، والتعجب وذلك الحرف اللام المفتوحة .. »

وقالوا : يا للعجب ، ويا للفيقة . كأنهم رأوا أمرا عجبا ..

وقالوا : يا للعجب ، ويا للماء لما رأوا عجبا ، وماء كثيرا . كأنه يقول : تعال يا عجب أو تعال يا ماء ، فانه من أيامك وزمانك ..

وكل هذا في معنى التعجب والاستغاثة والا لم يجز . الا ترى أنك لو قلت : يا لزيد وأنت تحدثه لم يجز ، ولم يلزم هذا الباب الا (يا) للتنبيه لئلا تلبس هذه اللام بلام التوكيد ... ولا يكون مكان (يا) سواها من حروف التنبيه ، نحو : أي ، وهيا وأيأ ، لأنهم أرادوا أن يميزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ، ولا تعجب .

وزعم الخليل أن هذه اللام بدل من الزيادة التي تكون في آخر الاسم اذا أضفت ، نحو قولك : يا عجبا ، ويا بكراه اذا استغثت أو تعجبت ، فصار كلم واحد منهما يعاقب صاحبه .

« هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لانه مدعو له .. وذلك قول بعض العرب : يا للعجب ويا للماء وكأنه نبه بقوله : يا غير الماء للماء ... كسروها لان الاسم الذي بعدها غير منادى ، فصار بمنزلة اذا قلت : هذا لزيد فاللام المفتوحة أضافت النداء الى المنادى المخاطب واللام المكسورة أضافت المدعو الى ما بعده ... »

من هذا العرض يتبين لنا أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في شيء من باب الاستغاثة، كما لا خلاف بينهما في أن ناصب المنادى الفعل المحذوف وحرف النداء بدل منه .

ونسب الرضى الى المبرد أن لام الاستغاثة معدية لحرف النداء مخالفا سيبويه . قال في شرح الكافية ج ١ ص ١٣١ :

« فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول » .

ونسب ابن هشام الى المبرد أن لام الاستغاثة زائدة عنده - المعنى ج ١ ص ١٨٢ .

والمبرد عقد بابا للاستغاثة في الكامل عنوانه بقوله :

هذا باب اللام التي للاستغاثة والتي للاضافة . أعاد فيه ما ذكره في المقتضب لم يختلف

عنه في شيء . الكامل ج ٧ ص ٢١٣ - ٢١٧ .

ألا ترى أنَّ من يقول - إذا قلت له : رأيت زيدا - : مَنْ زيدا ؟ إنما أراد أن يحكى ما قلت / ليُعلم أنَّه إنما يسأل عن زيد الذى ذكرته . فإن قال : وَمَنْ زيدُ رفع ، لأنَّه لما أدخل الواو أعلمك أنَّه يعطف على كلامك ، فاستغنى عن الحكاية (١) .
فمما قيل فى ذلك قوله :

يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لِلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِيُعْجَبَ (٢)
فهذا نظير ما وصفت لك فى العطف .

فأما ما جاء فى فتح لام المستغاث به ، وكسر لام المدعو له - فأكثر من أن يُخصى . منه ما أذكره : قال الحارث بن خالد :

يَا لِلرِّجَالِ لِيَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يَبْعَثُ لِي بَعْدَ النَّهْيِ طَرِباً (٣)

(١) انظر ج ٢ ص ٣٠٩

(٢) استشهد به فى الكامل أيضا ج ٧ ص ٢١٧ .
واستشهد به شراح الالقية على أن لام المستغاث به ان عطفت بغير (يا) كسرت ، كما فى قوله : وللشبان

أراد بالنائي بعيد النسب ، وفى أصل المقضب : قريب .
وجعل ابن حبيب زمن الشباب يتبدى من سن ١٧ الى ٣٤ .
وزمن الكهولة من ٣٤ الى ٥١ . وزمن الشيخوخة بعد ذلك .
وقال البغدادي : لم ينسب أحد هذا البيت الى قائله - الخزائنة ج ١ ص ٢٩٦ والعينى ج ٤ ص ٢٥٧ - ٢٥٩ .

(٣) استشهد به فى الكامل ج ٧ ص ٢١٤ .
والبيت مطلع قصيدة غزلية لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلى .
فى معجم البلدان ج ١ ص ١١١ : « لما ولى الحسن بن زيد المدينة منع مبد الله بن مسلم بن جندب أن يؤم بالناس فى مسجد الأحزاب ، فقال له : أصلح الله الأمير . لم منعنى مقامى ومقام آبائى واجدادى قبل ؟ قال : ما منعك الا يوم الاربعاء . »
ثم ذكر القصيدة
وذكر هذه القصيدة أيضا ثعلب فى مجالسه ص ٤٧٤ - ٤٧٥ . والشيخ الرصنى فى رغبة الأمل .

وفى هذه القصيدة بيت يذكر فى كتب النحو شاهدا على توكيد النكرة وهو :
لكن شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجبا
وهو فى كتب النحو برفع رجب . انظر الانصاف ص ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، أسرار العربية ص ٢٩٠ والعينى ج ٤ ص ٩٦ ، والهمس ج ١ ص ١٣٤ .
وروايته فى التمام فى تفسير أشعار هذيل ص ١٦٨ : يا ليت عدة حول كله رجبا .
وانفرد المبرد بنسبة القصيدة للحارث بن خالد .

وقال آخر :

يا لَقُومٍ مَنْ لِلنَّهْيِ وَالْمَسَاعِي يا لَقُومِي مَنْ لِلنَّدَى وَالسَّمَاحِ ؟
يا لَعَطَّافِنَا وَيَا لَرِيَّاحِ وَأَيُّ الْحَشَرَجِ الْفَتَى الْوَضَّاحِ (١)

(١) استشهد بهما سيوييه ج ١ ص ٣١٩ على فتح لام المستغاث به المعطوف لتكرر (يا) مع المعطوف .

النفاح : الكثير النفع ، أى العطية وهى رواية غير المقتضب ، والمساعى جمع مسعاة فى الكرم والجدود . وقال ابن يعيش ج ١ ص ١٣١ ويروى الوضاح من الوضع وهو البياض كانه ابيض الوجه لكرمه .

رئى رجلا من قومه وقال : لم يبق للعلا والمساعى من يقوم بها بعدهم .
وهذا من الشواهد الخمسين التى لم يعرف لها قائل .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٩٦ ، العينى ج ٤ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

هذا باب

ما يجوز أن تحذف منه علامة النداء

وما لا يجوز ذلك فيه

/ تقول : زيدُ أقبلْ ، وتقول : مَنْ لا يزالُ مُحسناً ، تعالَ ، وغلَامَ زيدَ ، هَلُمَّ ، ربُّ اغفر لنا ^(١) كما قال جلٌّ وعزٌّ : (رَبُّ قَدْ آتَيْنِي مِنَ الْمُلْكِ) ^(٢) وقال عزَّ وجلَّ (فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) ^(٣) .

فجُملة هذا : أنَّ كلَّ شيءٍ من المعرفة يجوز أن يكون نعتاً لشيءٍ ، فدعوته — أنَّ حَذَفَ (يا) منه غير جائز ؛ لأنَّه لا يُجمع عليه أن يُحذف منه الموصوف وعلامة النداء ، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول : رجلٌ أقبلْ ، ولا : غلامٌ ، تعالَ ، ولا : هذا ، هَلُمَّ ، وأنت تريد النداء ، وذلك أنَّه لا يجوز أن تقول : رجلٌ أقبلْ ؛ لأنَّ هذه نعت (أَيْ) ^(٤) . تقول : يا أيُّها

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ : « وان شئت حذفتهن كلهن استغناء كقولك : حار بن كعب ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه ، ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا رجل وأنت تريد يا هذا ، ويا رجل ولا تقول ذلك فى المبهم ، لأن الحرف الذى ينيه به لزم المبهم كأنه صار بدلا من أى حين حذفته ، فلم تقل يا أيُّها الرجل ، ولا يا أيُّها ، ولكنك تقول — ان شئت — : من لا يزال محسنا فاعل كذا وكذا لأنه لا يكون وصفا لأى وأما المستفاد به (فيا) لازمة له ، لأنه يجتهد وكذلك المتعجب منه واندبة يلزمها (يا) ، و (وا) »

(٢) يوسف : ١٠١ .

(٣) يوسف : ١٠١ .

(٤) فى ابن يعيش ج ٢ ص ١٥ : « وهو (حذف حرف النداء) كثير فى الكتاب العزيز . وفى الجملة حذف الحروف مما ياباه القياس ، لأن الحروف انما جىء بها اختصارا ونائبة عن الأفعال . (فما) النافية نائبة عن أنفى ، وهزمة الاستفهام نائبة عن استفهم ، وحروف العطف عن أعطف ، وحروف النداء نائبة عن أنادى فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر وهو أجحف إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالة على المحذوف ، فصار القرائن الدالة كالتلفظ به وقوله (صاحب الفصل) ويجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به (أى) جعل ذلك شرطا فى جواز حذفه لا علة ومنهم من جعل ذلك علة وانما هو اعتبار وتعريف للموضع الذى يحذف

الرجل ، ويا أيها الغلام ، ويا أيهذا ؛ لأن (أيًا) مبهم ، والمبهمة إنما تُنعت بما كان فيه الألف واللام ، أو بما كان مبهما مثلها ، وهذا يُفسر في باب المعرفة والنكرة (١) إن شاء الله .
قال الشاعر :

ألا أيهذا المنزل الدارُ الذي كأنك لم يَعْهدْ بِكَ الحَيَّ عاهِدُ (٢)

وقال :

ألا أيهذا الباخع الوجد نفسه لشيء نَحْتُهُ عَنْ يَدَيْهِ المَقَادِرُ (٣)

/ وقال الأعشى :

ألا أيهذا السائل أين يَمَمْتُ ؟ فإن لها في أهل يَثْرَبَ مَوْعِدًا (٤)

فهذا تقدير (يا أيها) إلا أن يضطر شاعر ، فإن اضطر كان له أن يحذف منها علامة النداء ، وأحسن ذلك ما كانت فيه هاء التانيث ، لما يلزمها من التغيير ، على أن جوازه في الجميع لا يكون إلا ضرورة .

= منه حرف النداء ، فقالوا : كل ما يجوز أن يكون وصفا لاي ، ودعوته فانه لايجوز حذف حرف النداء منه ، لأنه لايجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النداء منه ، فيكون اجحافا ، فلذلك لا تقول : رجل أقبل ، ولا غلام تعال ، ولا هذا هلم وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء ، لأن هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوتا لاي ، نحو : يا أيها الرجل ، ويا أيها الغلام ، ويا أيهذا لأن (أيًا) مبهم ، والمبهم ينعت بما فيه الألف واللام أو بما كان مبهما مثله
وانظر الرضي ج ١ ص ١٤٥ ، والأشبه ج ٢ ص ١٠٢ ، والمغنى ج ٢ ص ١٧٢ .

(١) سيأتي في ط ٥٦٩

(٢) تقدم في ص ٢١٩

(٣) الباخع : القاتل وانظر مفردات الراغب ص ٣٧
المقادير : جمع مقدار وهو القضاء والحكم مثل القدر فالأصل المقادير ، ثم حذفت الياء تخفيفا .

والبيت من قصيدة لذي الرمة في الديوان ص ٢٣٩ - ٢٥٧ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٧ ومعجم المقاييس ج ١ ص ٢٠٦ ، واللسان (بمع)

(٤) البيت من قصيدة الأعشى التي قالها في خروجه الى المدينة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم - ولما بلغ مكة ، وعرفت قريش قصده أغروه بالمال ، صدوه عن وجهته فقتل راجعا الى اليمامة .

الديوان ص ١٣٥ - ١٣٧ وذكرها ابن هشام في السيرة (الروض الأنف ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧) وانظر العيني ج ٣ ص ٥٩ - ٦٦ ، ج ٣ ص ٣٢٦ - ٣٢٨ .

وقال الشاعر ، وهو العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي (١)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢٥ ، ٣٣٠ على حذف حرف النداء من النكرة لضرورة الشعر .

وقد عرض المبرد في نقده لسيبويه للاستشهاد بهذا البيت وبالأمثال بعده وهي :
افتد مخنوق ، وأصبح ليل ، وأطرق كرا فقال :

قال محمد : قد اخطأ في هذا كله خطأ فاحشا وذلك أن قوله :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي

جارية هنا معروفة ، والدليل على ذلك الترخيم ، ولو كانت نكرة لزمها في النداء التنوين والنصب ، فلم يجز ترخيها ، لأن المضاف لا يرخم في النداء ، لأنه جار على الأصل ، وكذلك النكرة ولو جاز ترخيها في النكرة لجاز في غير النداء .

وقد وضع باب الترخيم مافيه هاء التانيث كله على أنه نكرة وهذا خطأ وتخطئته فصول أبي عثمان .

ويدل على ذلك أنه حذف (يا) من افتد مخنوق ، وأصبح ليل فضمهما ولو كانا نكرتين نصبا ، ونونا

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : أما تسمية هذا نكرة فصواب ، وليس بخطأ على ما ذكر ، لأنه إنما يصير معرفة في حال ندائها إياه واختصاصه بذلك والا فهو نكرة قبل النداء ، فكأنه قال : ويجوز أن يحذف (يا) من النكرة إذا ناديتها ، وإنما تصير هذه النكرة معرفة إذا اختصها بالنداء ، وليست اسما غالبا مختصا قبل النداء كزيد وعمرو ، لأن زيدا وما أشبهه معرفة قبل أن تناديه وفي حال النداء كذلك . . . ولا أعرف لقوله : أنه أخطأ خطأ فاحشا معنى لأنه بين واضح ، الانتصار ص ١٦٠ - ١٦٣ ، وانظر رد الأعلام على المبرد أيضا ج ١ ص ٣٢٦ وبعبده .

سيرى واشفاقى على بعيرى

وقال ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٨٨ : « العذير : الأمر الذي يحاوله الإنسان ، فيعذر فيه : أى لاتستنكرى ما أحاوله معذورا فيه وقد فسر بالبيت الشانئ ويقولون : من عذيرى من فلان ؟ أى من ينتحى باللائمة عليه ، ويعذرني في أمره » .

وعلى هذا فعذيرى مفعول تستنكرى ، وسيرى عطف بيان أو بدل أو خبر مبتدأ محذوف أى هو سيرى .

• ويجوز أن يكون عذيرى مبتدأ خبره سيرى ومفعول تستنكرى محذوف .

وقال الزجاج : العذير : الحال وذلك أن العجاج كان يصلح حلما لجمل ، فانكرته ، وهزئت منه ، فقال لها هذا وقال الأخفش هو الصوت . . .

• ويفهم من كلام أبي عبيدة والأعلام أن سيرى فعل أمر ويرده الرواية الأخرى وهي : سعيى واشفاقى

وقالوا في مثل من الأمثال - والأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها - : افتد مخنوق^(١) ، وأضح لي^(٢) ، وأطرق كرا^(٣) . يريدون ترخيم الكروان فيمن قال : يا حار ، وكذلك قوله :

صاح هل أبصرت بالخبتين من أسماء نارا^(٤)
وتقول : حافر زمزم أقبل ، لأن هذا لا يكون من نعت (أى) .
وكذلك أمير المؤمنين أعطى ، كما قال :

٤
٥٣٨ / أمير المؤمنين جمعت ديننا وحلما فاضلا للنوى الحلوم^(٥)
والنكرة أصلها لا يجوز هذا فيها ، ولا يجوز أن تقول : رجلا أقبل ، ولا رجلا من أهل البصرة أقبل ، لأنها شائعة ، فتحتاج إلى أن يلزمها الدليل على النداء وإلا فالكلام ملتبس .

= والرجز للمعراج انظر الخزانة ج ١ ص ٢٨٣ - ٢٨٤ والعيني ج ٤ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ شرح المعلقات للتبريزي ص ٤٨ وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٨٠ وديوان المعراج ص ٢٦ .
(١) قاله شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو فائم مستلق ، فجنقه وقال : افتد مخنوق . فقال له سليك : الليل طويل وأنت مقمر : أى أنت آمن من أن اغتالك فقيم استعجالك في الاسر ؟ ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك : اضربا وأنت الأعلى . فذهبت كلها أمثالا .

يضرب لكل مشفوق عليه مضطر ، انظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٤٦ وأمثال الميداني ج ٢ ص ٧٨ .

(٢) أى ادخل في الصباح ، وصرص سباحا قالت أم جندب زوجة امرئ القيس وكان مفركا ويقال : انه سألها عن سبب تفريقهن له فقالت له : لأنك ثقيل الصدر خفيف العجز . سريع الاراقة . بطيء الافاقة ، انظر شرح الكافية ج ١ ص ١٤٦ وأمثال الميداني ج ١ ص ٤٠٣ .

(٣) رقية يصيدون بها الكرا يقولون : أطرق كرا ان النعام في القرى . ما ان ارى هنا كرا فيسكن ، ويطلق حتى يصاد . والمعنى : ان النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد ، وحمل الى القرى ، انظر شرح الكافية للذكور وأمثال الميداني ج ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢ والمبرد ذكر أن الكرا مرخم الكروان في الجزء الأول ص ١٨٨

(٤) تقدم في ص ٢٤٤ من هذا الجزء .

(٥) لم أعثر على قائله

هذا باب

ما يلزمه التغيير في النداء

وهو في الكلام على غير ذلك

فمن ذلك قولهم : يا أبت لا تفعل ، ويا أمت لا تفعل . فهذه الهاء إنما دخلت بدلا من ياء الإضافة ، والدليل على ذلك أنك إن جئت بالياء حذفتها فقلت : يا أبي لا تفعل ، ويا أختي لا تفعل .

فأما الكسرة التي فيها فدلالة على الإضافة (١)

وكانت الهاء داخلية على الأم ، لأنها مؤنثة ، وعلى الأب ، كما دخلت في رواية وعلامة للمبالغة ، ولأن الشيشين إذا جرى مجرى واحدا سوى بين لفظهما (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣١٧ : « وسألت الخليل عن قولهم : يا أبة ، ويا أبت لا تفعل ، ويا أبتاه ، ويا أمتاه فزعم الخليل أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة ، وخالة ... »
ويدل ذلك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة أنك تقول في الوقف : يا أمة ، ويا أبة ، كما تقول : يا خالة ، وتقول : يا أمتاه ، كما تقول : يا خالاتاه .
وانما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة كأنهم جعلوها عوضا من حذف الياء ، وأرادوا ألا يخلو بالاسم حين اجتماع فيه حذف الياء وأنهم لا يكادون يقولون : يا أباه ، ويا أماه ، وصار هذا محتملا عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف ، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين ... »

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١١ - ١٢ ، وإمامي الشجري ج ٢ ص ١٠٤ - ١٠٥ والرضي ج ١ ص ١٣٤ - ١٣٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣١٧ : « قلت : فلم دخلت الهاء في الأب وهو مذكر ؟
قال : قد يكون الشيء المذكر يوصف بالمؤنث ويكون الشيء المذكر له الاسم المؤنث نحو : نفس وأنت تعني الرجل به .

ويكون الشيء المؤنث يوصف بالمذكر ، وقد يكون الشيء المؤنث له الاسم المذكر فمن ذلك هذا رجل ربة ، وعلام يفة ... فكان أبة اسم مؤنث يقع للمذكر ، لأنهما والدان كما يقع العين للمذكر ، وللمؤنث ، لأنهما شخصان . فكانهم إنما قالوا أبوان ، لأنهم جمعوا بين أب، وأبة إلا أنه لا يكون مستعملا إلا في النداء إذا عني المذكر ... »

ألا ترى أنك تقول : فعل أبواى ، وهذان أبواك . تعنى الأب والأم ، وإنما أخرجه
مُخَرَجَ قولك : أب وأبة ؛ كما تقول : صاحب وصاحبة ، لأنَّ كلَّ جارٍ / على الفعل من
الأسماء فتأنيثه جار على تذكيره . وما كان من غير فعل ، أو كان على غير بناء الفعل نحو :
أحمر ، وعطشان ، وما أشبه ذلك - اختلف تأنيثه وتذكيره ؛ لأنَّ الفعل تلحقه الزيادة
للتأنيث ، فيكون الاسم عليه كذلك . تقول : ضرب ، فإن عנית المؤنث قلت : ضربت .
فعلى هذا تقول : ضارب وضاربة .

وما كان من قولك : أحمر - فالاسم منه محمراً . فأمّا قولك : أحمر - فمشتق وليس بجار
على الفعل (١) . فهذا الذى وصفت لك .

وتقول : يا أم لا تفعل ، ويا أب لا تفعل (٢) إذا لم تُرد قول من يُثبت الياء ،
أو يُعوض منها الياء التى هى تاء فى الوصل ، فإن جئت بالناء ؛ ووقفت عليها - كانت بمنزلة
قولك : يا عمّة ، ويا خالة ، ويجوز الترخيم فيها ؛ كما جاز فى حمدة ونحوها ؛ لأنّها -
وإن كانت بدلا - فإنّما هى علامة تأنيث فى وصلها ووقفها سواء .

/ وقد قرىء (رَبُّ احْكُم بِالْحَقِّ) (٣) . فتقول - إذا رخّمت - : يا أم لا تفعل ، فيمن
قال : يا حار ، وترفع فيمن قال : يا حار .

والعلم بأنّها بدّل من ياء الإضافة كالعلم بذلك إذا أثبتتها ، لأنّ قولك : يا أم غير مستعمل
إلاّ مضافاً ؛ لأنّها من الأسماء المضمّنة . فإذا لم تكن موصولة بظاهر ولا مضمرة له علامة
الغائب - فهى للمتكلّم .

(١) يريد أن أفعل الثلاثى من الحمرة لم يستعمل واستغنوا عنه بالمزيد احمر وانظر سيبويه ج ٢
ص ٢٣٤ ، ص ٢٢٢ وأفعال ابن القطّاع ج ١ ص ١٨ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣١٧ : « وزعم الخليل أنه سمع من العرب من يقول : يا أمة
لا تفعل ، وانظر الرضى ج ١ ص ١٣٤ .

(٣) الأنبياء : ١١٢ وقراءة ضم الباء عشرية فى النشر ج ٢ ص ٣٢٥ : « قرأ أبو جعفر بضم
الباء ووجهه أنه لغة معروفة جائزة فى نحو ياعلامى تبنيه على الضم وانت تنوى الإضافة ،
وليس ضمه على أنه منادى مفرد كما ذكره أبو الفضل الرازى ، لأن هذا ليس من نداء النكرة ،
وانظر الاتحاف ص ٣١٢ والبحر المحيط ج ٦ ص ٣٤٥ .

فأما المخاطب فمحال أن تكون له في الدعاء . لا تقول : يا أُمَّكَ أَقْبَلِي ، لأنَّ المخاطبة
لا تجمع اثنين (١) إلا على جهة الإشراك .
والترخيم داخل على المعارف ، لأنها مثبتة مقصود إليها مبيّنة من غيرها ، والنكرات
شائعة غير معلوم واحدها .

(١) انظر ص ٢٤٥ من هذا الجزء .

هذا باب

المبهمة وصفاتها

إعلم أنك إذا قلت : يا هذا الرجل - فإنما أبنت المنادى بذكر الرجل ، وإيس الرجل على

معهود .

$\frac{4}{541}$

فإن قلت : يا هذا ذا الجمّة لم يصلح / أن يكون (ذا الجمّة) نعتاً ، لأنّ المبهمة لا تُنعت بالمضاف ، لأنّ المضاف إنّما هو معرفة بما بعده ، والمبهمة لا يجوز أن تضاف إلى شيء ، لأنّها لا تكون إلّا معارف بالإشارة التي فيها ، فلم تكن نعتها إلّا مثلها ، ولكن يجوز هذا على وجهين :

على أن يكون (ذا الجمّة) نداء ثانياً ، فيكون التقدير : يا هذا يا ذا الجمّة وعلى أن يكون منصوباً بأعني (١) .

فإن قلت : يا هذا الطويل - جاز أن يكون الطويل عطفاً على هذا مبيّناً له ، ويجوز أن يكون نعتاً وإيس بوجه الكلام ، وإنّما ينبغى أن يوضح هذا باسم فيه ألف ولام لا ينعت ، لأنّ (هذا) مبهم ، فإنّما ينبغى أن يفسر بما يقصد إليه .
وتقول : يا هذان زيد وعمرؤ ، وإن شئت قلت : زيدا وعمرأ ، وإن شئت قلت : زيد وعمرؤ .

أمّا الرفع بغير تنوين فعلى البدل : كأنك قلت : يا زيد ، ويا عمرؤ .
وأمّا الرفع بتنوين فعلى عطف البيان على اللفظ .
وأمّا قولك : زيدا وعمرأ ، فعلى عطف البيان على الموضع (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٦ : « وانما قلت : يا هذا ذا الجمّة ، لأن (ذا الجمّة) لا توصف به الأسماء المبهمة انما يكون بدلا أو عطفاً على الاسم اذا أردت أن تؤكد . . . »
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « وكذلك يا هذان زيد وعمرؤ ، وإن شئت قلت : زيدا وعمرأ ، فتجرى ما يكون عطفاً على الاسم مجرى ما يكون وصفاً ، نحو قولك : يا زيد الطويل ، (يضم اللام) ويا زيد الطويل (بفتح اللام) »

(١) / واو قلت : يا هذا ، وهذا الطويل والقصير - لم يجر أن يكون الطويل والقصير نعتاً ، لأنَّ المبهمة وما بعدها كالشيء الواحد (٢).

ألا ترى أنَّك إذا قلت : يا هذا الرجل - أنَّك (٣) إنما توَّسَّلت بهذا إلى دُعاء الرجل ، فصار المعنى أنَّك تريد به الرجل الذي أرى ، فالرجل على غير معهود ، فإذا قلت : يا هذا وهذا خرج الطويل والقصير من الاتصال بهذا وهذا ولكنه يصلح على عطف البيان ، وعلى أعنى إذا نصبت ، وفي العطف تنصب إن شئت وترفع إن شئت . ولكن إن قلت : يا هذان الرجلان ، ويا هذان الطويلان - كان نعتاً بمنزلة يا هذا الرجل .

فأما (أى) في قولك : يا أيها الرجل فلا يجوز الوقف على (أى) كما وقفت على (هذا) فأنت في (هذا) مُخَيَّر : إن شئت أن تقول : يا هذا الرجل جاز ، وذلك لأنَّك تقول : يا هذا ، وتقف (٤) فإذا وقفت عليه كنت في النعت مُخَيَّراً كما كان ذلك في قولك : يا زيد .

فإن كنت تقدر (هذا) تقدير (أى) في أنها توَّسَّلت إلى نداء الرجل - لم يجر إلاَّ الرفع ، لأنَّك / قدرتها تقدير (أى) وإنما حلَّت هذا المحلَّ ؛ لأنَّها - إذا لم تكن استفهاماً أو جزءاً - لم تكن اسماً إلاَّ بصلة ، فإنَّما حُذفت منها الصلة في النداء ، لأنَّ النعت قام مقامها .

(١) كانت هنا عشرون صفحة من الأصل موضوعة في غير مكانها فوضعناها في مكانها المناسب فيما سبق ولذلك ترى صفحة ٥٦٢ تلى صفحة ٥٤١ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٩ : « وتقول : يا هذا ، ويا هذان الطوال ، وإن شئت قلت الطوال ، لأن هذا كنه مرفوع والطوال ها هنا عطف ، وليس الطوال بمنزلة ياهؤلاء الطوال ، لأن هذا إنما هو من وصف غير المبهمة ٠٠٠ »

في الأشدوني ج ٢ ص ٢٧٧ : « اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعته ، فلا يقال : مررت بهذين الطويل والقصير نص على ذلك سيبويه وغيره كانه زيادى والزجاج والمبرد ، قال الزيادة : وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان ، ٠ »

(٣) أنك الثانية هذه كررت أن المفتوحة فيها كما في قوله تعالى : (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون) وتكلمنا على هذا الأسلوب في المقدمة ص ١٠١ وذكرنا أن مثله كثر في المقتضب (إنما) وليت أن المكسورة أن المفتوحة وسوغ ذلك الفصل بالاسم وانظر ج ٢ ص ٣٥٦ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٧ : « وقال الخليل : إذا قلت : يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم تؤكده باسم يكون عطفاً عليه فأنت فيه بالخيار : إن شئت نصبت ، وإن شئت رفعت وذلك قولك : يا هذا زيد ، وإن شئت قلت زيذا ٠٠٠ » .

فإذا قلت : يا أيُّها الرجلُ - كانت (أَيَّ) والرجل بمنزلة شيء واحد .
 ألا ترى أنَّك لا تقول : يا أيُّ وتسكت ، كما تقول : يا هذا وتقف ؛ لأنَّ (هذا)
 مجراها في الكلام أن تتكلَّم بها وَحْدَهَا و (أَيَّ) ليس كذلك .
 فملى هذا تقول : يا هذا ذا الجُمَّة ، فتبدل منها لأنَّها تامة ، أو تستأنف نداءً بَعْدَهَا .
 فأما يا أيُّها ذا الجُمَّة - فلا يصلح ، لأنَّ (أَيَّا) لا يُوقف عليها فتبدل منها ، ولذلك امتنع
 يا أيُّها الرجل ، لأنَّها و (أَيَّ) بمنزلة الشيء الواحد .
 فإن قلت : يا أيُّها الرجلُ ذو المال ، فجعلت (ذا المال) من نعمِ الرجل لم ، يكن فيه
 إلَّا الرفع على ما وصفت لك ^(١) .
 وإن جعلته من نعت (أَيَّ) فخطأ ، لأنَّك لا تقول : يا أيُّها ذا المال ، وإن جعلته بدلا من
 (أَيَّ) نصبت

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٠٨ : « واعلم أن هذه الصفات التي تكون والمبهمة بمنزلة اسم
 واحد إذا وصفت بمضاف أو عطف على شيء منها كان رفعاً من قبل أنه مرفوع غير منادى ، واطرد
 الرفع في صفات هذه المبهمة كاطراد الرفع في صفاتها إذا ارتفعت بفعل أو ابتداء ... »
 في الأشموني ج ٢ ص ٣٧٢ : « يجوز أن توصف صفة (أَيَّ) ولا تكون إلا مرفوعة مفردة
 كانت أو مضافة ، »

هذا باب

النَّدْبَة

وهو يجرى / في الكلام على ضربين :

٤
٥٦٤

أما من أراد أن يَفْصِلَهَا من النداء ، وألحق في آخرها ألفاً ، وألحق الألف في الوقف هاءاً لخفض الألف . فتُبَيَّنُهَا بالهاء ، كما تبين بها الحركة ، فإن وصل حذفها .

والوجه الآخر : أن تجرى مَجْرَى النداء البتة ، وعلامته (يا) و (وا) ولا يجوز أن تحذف منها العلامة ؛ لأنَّ النَّدْبَة لإظهار التفجّع ومدِّ الصوت (١) .

واعلم أنَّك لا تَنْدُب نكرة ولا مُبهماً ولا نعتاً . لا تقول : يا هذا ، ولا : يا رجلاه إذا جملت رجلا نكرة ، ولا يا زيد الظريف ؛ لأنَّ النَّدْبَة عُدْر للتفجّع ، وبها يُخبر المتكلم أنه قد ناله أمر عظيم ، ووقع في خطب جسيم .

ألا ترى أنَّك لا تقول : وامن لا يعينى أمره ، ولا : وامن لا أعرفه (٢) وذلك قولك :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٦ : « والنَّدْبَة يلزمها (يا) ، و (وا) ، لأنهم يحتلطون ، ويدعون من قدفات ، وبعد عنهم ، ومع ذلك أن النَّدْبَة كأنهم يترنمون فيها ، فمن ثم الزموا المد والعقوا آخر الاسم المد مبالغة في الترنم » .
يحتلطون = يجتهدون .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٤ : « باب ما لا يجوز أن يندب » .

وذلك قولك : وارجلاه ويا رجلاه ، وزعم الخليل ويونس أنه قبيح وأنه لا يقال ، وقال الخليل إنما قبح ، لأنك أبهمت . ألا ترى أنك لو قلت : واهذاه كان قبيحاً ، لأنك إذا ندبت فانما ينبغى لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تختص فلا تبهم ، لأن النَّدْبَة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز يارجلا ظريفاً ، فكنت نادياً نكرة . وإنما كرهوا ذلك لأنه تفاحش عندهم أن يختلطوا وإن يتفجعوا على غير معروف فكذلك تفاحش عندهم في المبهمة لابهامه لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغى لك أن تبهم .

وكذلك وامن في الداراه في القبح ، وزعم أنه لا يستقبح وامن حفسر زمزماء ، لأن هذا معروف بعينه ..

ولو قلت هذا لقلت : وامن لا يعينى أمره ..

وانظر الانصاف ص ٢٢٢ - ٢٢٤

وازيداه . فإن أتبعته النعت قلت : وازيدُ الظريف . سقطت الهاء ؛ لأنك قد أتبعته كلاماً .

وأنت في الظريف مُخَيَّر : إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ؛ لأنه نعت للمتأدى .

٤
٥٦٥

وتقول : / واغلامَ زيداه ، واعبدَ اللهاه ؛ لأنَّ ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً ، وسقط .

التنوين من زيد ؛ لأنَّ ألف الندبة زيادة في الاسم ، والتنوين زيادة ، فعاقبت التنوين .

فأما من أجرى المندوب مُجرى المتأدى فإنه يقول : واغلامَ زيد ؛ لأنه إذا لم يكن أحدهما كان الآخر . وكذلك كلُّ مُتَعاقِبَيْن .

وتقول : وازيدا واعمره ، تلحق الهاء بعد الذي تقف عليه لما ذكرت لك .

هذا باب

ما كان من المندوب مضافا إليك

ففي ذلك أقاويل :

أما من قال في النداء : يا غلام أَقْبِلْ ، فإنه يقول في الندبة : يا غلاماه ، وذلك لأنَّ الألف لحقت هذه الميم المكسورة ، فأبدلت من كسرتها فتحة للألف ، كما أنك أبدلت من ضمة زيد فتحة في قولك : يا زيدا .

ومن رأى أن يُثبت الياء ساكنة فيقول : يا غلامي أَقْبِلْ ، فهو فيها بالخيار : إن شاء قال : واغلامياه ، فحرك لالتقاء الساكنين ، وأثبت الياء لأنها علامة ، وكانت فتحتهما ها هنا مستخفة ، كفتحة الياء في القاضي ونحوه للنصب .

٤
٥٦٦

وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين ؛ كما تقول : جاء غلام العاقل ومن رأى أن يُثبتها متحركة قال : واغلامياه ليس غير^(١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢١ : « ومن قال يا غلامي وقرأ (يا عبادي) قال وايزدياه اذا أضاف من قبل أنه انما جاء بالألف ، فألحقها الياء ، وحركها في لغة من جزم الياء ، لأنه لاينجزم حرفان .
وحركها بالفتح ، لأنه لا يكون ما قبل الألف الا مفتوحا » .

من هذا يتبين لنا أن المبرد قال برأى سيبويه وجوزوها آخر وهو حذف الياء . وابن هشام في التوضيح والأشمونى والشيخ خالد يقولون ان المبرد يرى حذف الياء وقد يشعر صنيعهم هذا بأنه لا يرى رأى سيبويه .
انظر التوضيح والأشمونى ج ٢ ص ٣٩١ والتصريح ج ٢ ص ١٨٣ ، أما الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٤٣ فقد عبر عن مذهب المبرد بما يوافق ما في المقتضب .

وللمبرد مناقشة مع سيبويه طويلة في تعليل فتح الياء في نحو واغلامياه نسوقها هنا من نقده للكتاب قال :

« ومما أصنناه في الثالث عشر . . أنك اذا أضفت غلاما الى نفسك ، ثم ندبته فمن قال : يا غلامي ، فأسكن الياء أنك تقول : واغلامياه بتحريك الياء لالتقاء الساكنين . . »

فإن أضفته إلى مضاف إليك وندبت قلت في قول من جعل للندبة علامة : واغلام غلامياه . لا يكون إلا ذلك ، وكذلك : وانقطاع ظهرياه لا بُدَّ من إثبات الياء كما ذكرت لك في النداء ؛ لأنه الموضع الذي ثبت فيه التنوين في زيد^(١) .

وقال في الباب الذي يلي هذا الباب : وإذا ندبت رجلا يسمى ضربوا قلت : واضربوه ، لتفصل بينه وبين رجل يسمى ضربا اذا قلت : واضرباه وانما تحذف الحرف الأول من هذا وما قبله ، لأنه لا ينجزم حرفان .

فيقال : قد علمت أن الياء بمنزلة الواو وأنت تقول : غزوا للثنين ، كما تقول : رميا ، وتقول لن يغزو للواحد كما تقول : لن يرمى . فإن كنت حيث قلت : ياغلامياه حركت الياء كما ذكرت لالتقاء الساكنين علما بأن حركتها لا تكون الا فتحة فقل : واظهر هواه ، فحسرك الواو لالتقاء الساكنين ، كما فعلت بالياء في واغلامي ، وقل : واضربواه في رجل يسمى ضربوا وأما ضربا ، وظهره فان ألف هذا وما أشبهه يذهب ، كما يذهب ألف المثني . فقد ترك قياسه في ضربوا ، وظهر هوه .

والقول عندي في ذلك أن يقال : واو الجميع في غلاميه وواو الاضمار في ظهر هوه ، وواو ضربوا اصلها السكون ولا يجوز أن تحرك الا الالتقاء الساكنين ، فتكون حركتها الضمة اذا انفتح ما قبلها كما في (اشتروا الضلما) وانكسر فيها جائز .

وكذلك واو الواحد . . تنقلب ياء فمن ثم لم يحركا وكانت الحركة ليست لهما في الأصل وكانت ألف الندبة زائدة فيجوز أن تخلو منها الكلمة ، فلذلك قلبت قبلها

وأما ياغلامي فأصلها الفتحة وانما فتحت على أصلها . ألا ترى أنك تقول - ان شئت - : هذا غلامي قد جاء على الأصل كما قال الله سبحانه : (ياليتني لم أوت كتابيه ولم أدر ما حسابيه) وكذلك حركتها بالفتح حيث سكن ما قبلها في قولك : هذه عشري وهذه عصاي . فهذا فصل قوى بينها وبين واو الجمع واضممار الواحد)

وعلق ابن ولاد على كلام المبرد بقوله :

(قال أحمد : هذا الفصل صحيح لا معدل عنه ولا جواب في هذا أحسن منه ومع ما ذكر في الفصل بين غلامي ، وواو الجمع والواو التي تكون مع المضم .

أما لو حذفنا من غلامي في الندبة لالتقاء الساكنين لفتحت ألف الندبة ما قبلها ، والتبس المضاف بالمفرد فكنا قد منعنا الياء حركة تحرك بها ، وتكون في الكلام لها ، وحولنا حركة مقبلها من انكسر الى الفتح ، وأدخلنا في الكلام هذا التباس)

انظر الانتصار ص ١٥٤-١٥٧

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٢ : (واذا أضفت المندوب ، وأضفت الى نفسك المضاف اليه المندوب فالياء فيه أبدا بينة ، وان شئت ألحقت الألف ، وان شئت لم تلحق وذلك قولك : والقطاع ظهرياه وانقطاع ظهري وانما لزمته الياء لأنه غير منادى)

وإنما حُذفت الياء في النداء ؛ لأنها شُبِّهت بالتنوين في زيد وهي مع ذلك يجوز ثباتها .
فإذا كان موضع يثبت فيه التنوين لم يكن إلا إثباتها .

ومن لم ير أن يجعل للنذبة علامة قال : يا غلام غلامى ، ويا غلامى وإن شاء قال : يا غلام
وهو الوجه ؛ لأنه من لم يجعل للنذبة علامة جعلها بمنزلة النداء الصحيح .
وهذا البيت يُنشد على وجهين :

بكاء ثكلَى فقدت حَمِيماً فهى ترثى بَأبى وابنيها (١)

فلم يجعل للنذبة علامة . وبعضهم يُنشد : فهى ترثى بَأباً وابنيها .

/ وأما قوله :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعَوَّلَةٌ وَتَقُولُ سُعْدَى : وَارْزِيَّتِي (٢)

فإنه لم يجعل للنذبة علامة ، وأجرى مُجَرِّى قول مَنْ دَعَا وَحَرَّكَ الياء ، فقال :
واغلامى ، أَقْبِلْ ، فَأَثَبْتَ الهاء لبيان الحركة .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢٢ على ان المندوب المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه ماجازى
المنادى غير المندوب من قلب الياء ألفا وتركها على أصلها
والشاهد فى قوله باباً ، وأبى وادخل الياء فى المندوب وتركه محكياً على لفظه والمعنى : فهى
تنادى بيا أبا .

قال سيبويه : وبأبا وابناما فما فضل وانما حكى نذبتها .
وقال الأعلام : فى بعض النسخ وابناما وهو غلط لأن القافية مردفة بالياء والألف لا تجوز معها
فى الردف كما تجوز الواو وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٢
(ما) فى وابنيما زائدة والرجز لرؤية من أرجوزة فى ديوانه ص ١٨٤ - ١٨٥ وانظر اللسان
(بنى) ، (رث) فقد روى فيه روايتين : وابناما ، وابنيما

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٢١ على ادخال هاء السكت على المندوب لبيان الحركة فى
الوقوف بعد أن قدر المندوب على غير حاله فى غير النذبة من حذف الزيادة التى تلحق آخره
المعولة : الباكية يقال : أعول الرجل وعول اذا بكى والاسم العويل ،

ونصب معولة على الحال المؤكدة لعاملها
البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات من قصيدة رثى بها قوما من قريش قتلوا بالمدينة
يوم الحرة وهى فى الديوان ص ٩٧-١٠٠
وفى البيت روايات : تبكهم أسباء .. وتقول ليلى .. وتقول سلمى وانظر العينى ج ٤ ص ٢٧٤ -

فإن كان ما قبل ياء الإضافة ساكناً فلا بُدَّ من حركة الياء ، ولا يجوز حذفها كما قلت :
يا غلامِ أَقبل ؛ لأنَّ هذا يدلُّ على ذهاب يائه الكسرة ، ولو حذفت الياء وقبَّلها ساكن لم
يكن عليها دليل ، وذلك إذا لم تجعل للندبة علامة ، وأضفت (قاضيًّا) إلى نفسك
قلت : يا قاضيًّا ، ويا غلاميًّا ، ويا مُسلميًّا .

فإن جعلت للندبة علامة قلت : يا قاضيَّاه ، ويا مسلميَّاه ، ويا عِشريَّاه (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٢ : (وأعلم أنه إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء
لم تحذف أبداً ياء الإضافة ، ولم يكسر ما قبلها كراهية للكسرة في الياء ، ولكنهم يلحقون ياء
الإضافة ، وينصبونها لئلا ينجزم حرفان . فإذا نذبت فانت بالخيار : أن شئت الحقت الألف وإن
لم تلحق جاز كما جاز لك في غيره . وذلك قولك : يا غلاميَّاه ، ويا قاضيَّاه ، ويا غلامي ، ويا قاضي
يصير مجراه هاهنا كمجراه في غير الندبة إلا أن لك في الندبة أن تلحق الألف .)

هذا باب

ما تكون ألف الندبة تابعة فيه

لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث ، وبين الاثنين والجمع^(١)

/ وذلك قوالك - إذا نذبت غلاماً لامرأة ، وأنت تخاطب المرأة - : واغلامكيه ، واذهاب غلامكيه ؛ لأنك تقول للمذكر : واغلامكاه ، وواذهاب غلامكاه ، وانقطاع ظهرهيه فيمن قال : مررت بظهرهه يا فتى .

ومن قال : مررت بظهرهه يا فتى قال : وا انقطاع ظهرهه ؛ لأنه يقول في المؤنث : وانقطاع ظهرهاه .

وتقول في التثنية والجمع كذلك .

فإن نذبت غلاماً لجماعة قلت : واغلامكموه ، وواذهاب غلامكموه ؛ لأنك تقول للاثنين : واذهاب غلامكماه وفي كل هذا قد حذف من الاثنين والجمع ، الألف والواو لالتقاء الساكنين .

وتقول : واذهاب غلامهموه في قول من قال : مررت بغلامهمو . ومن قال : مررت بغلامهمي يا فتى قال : واذهاب غلامهميه^(٢) وهذه الهاء والميم والهاء لعلامة المضمرة الذي يقع في رأيته ، ومررت به - تبين في مواضعهن^(٣) إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٣ : باب تكون ألف الندبة تابعة لما قبلها .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٣ : (وذلك قولك : واظهرهوه اذا أضفت الظهر الى مذكر ، وانما جعلتها واوا ، لتفرق بين المذكر والمؤنث اذا قلت : واظهرهاه .

وتقول : واظهرهموه وانما جعلت الألف واوا لتفرق بين الاثنين والجمع اذا قلت واظهرهماه وانما حذف الحرف الأول لأنه لا ينجزم حرفان .

وتقول : واغلامكيه اذا أضفت الغلام الى مؤنث وانما فعلوا ذلك ، ليفرقوا بينها وبين المذكر اذا قلت : واغلامكاه ، وتقول : وانقطاع ظهرهوه في قول من قال : مررت بظهرهه قبل وتقول : وانقطاع ظهرهيه في قول من قال : مررت بظهرهه قبل (٠٠)

(٣) تقدم انظر ج ١ ص ٢٦٤ - ٢٧١

وكان يونس يُجيز أن يُلقى علامة الندبة على النعت / فيقول : وازيد الظريفاه ،
وازيداه أنت الفارس البطلاه .

٤
٥٦٩

وهذا عند جميع النحويين خطأ ؛ لأنَّ العلامة إِنَّمَا تُلْحَقُ ما لحقه تنبيه النداء لمدِّ الصوت
والنعتُ خارج من ذا . (١)

واو قلت : وامن حفر زمزماء ، وا أمير المؤمنيناه - كان جيِّداً ؛ لأنَّكَ قد ندبت معروفين ،
واو قلت : وا أميراه لم يجز ؛ لأنَّكَ لم تدلَّ على المندوب . وكذلك او قلت : واهذاه - لم
يجز ؛ لأنَّكَ إِنَّمَا [ندبت اسماً معروفاً بالإشارة إليه ، وان تدلَّ عليه بإضافة : وإِنَّمَا
تتفجّع] (٢) له باسم أو إضافة تجمع عليه ، أو بشيء من أسمائه يُعرف به يكون عُذْراً
للتفجّع ، كقولك : واسيدَ العرياه . إذا كان المندوب معروفاً بذلك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٢٢ : (باب ما لا تلحقه الألف التي تلحق المندوب وذلك قولك :
وازيد الظريف ، والظريف ، وزعم الخليل أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ،
ولو جاز هذا لقلت : وازيدا أنت الفارس البطلاه لأن هذا غير نداء ، كما أن ذلك غير نداء ، وليس
هذا مثل و الأمير المؤمنيناه ولا مثل واعبد قيساه من قبل أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم
واحد منفرد والمضاف إليه هو تمام الاسم ولو قلت : هذا زيد كنت في الصفة بالخيار : أن
شئت وصفت ، وأن شئت لم تصف ولست في المضاف إليه بالخيار ، لأنه من تمام الاسم وإنما
هو بدل من التنوين

وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول : وازيد الظريفاه ٠٠ وزعم الخليل أن هذا خطأ)

الكوفيون يرون رأى يونس انظر الانصاف ص ٢٢٤-٢٢٥ وأسرار العربية ص ٢٤٤-٢٤٥

(٢) تصحيح السيرافي

هذا باب

المعرفة والنكرة

وأصلُ الأسماءِ النكرةُ (١) وذلك لأنَّ الاسمَ المنكرَ هو الواقع على كُلِّ شَيْءٍ من أُمِّتِهِ .
لا يَخْصُ واحدا من الجنسِ دُونَ سائره ، وذلك نحو : رجل ، وفرس ، وحائط . وأرض .
وكلُّ ما كان داخلا بالبنية في اسم صاحبه فغير مُمَيِّزٍ منه ؛ إذ / كان الاسم قد جمعهما .
والمعرفة تدخل على أَضْرُبٍ . جماعها خمسةُ أَشْيَاءٍ (٢) .

٤
٥٧٠

فمن المعرفة الاسم الخاص ؛ نحو : زيد ، وعمرو ؛ لأنَّك إِنَّمَا سَمَّيْتَهُ بهذه العلامة ؛
لِيُعْرَفَ بها من غيره . فإذا قلت : جاعني زيد - عَلِمَ أَنَّكَ لَقِيتَ به واحدا مِمَّنْ كان داخلا في
في الجنس لِيَبَيَّنَ من سائر ذلك الجنس .

فإن عرف السامع رجلين ، أو رجالا كُلُّ واحد منهم يُقال له زيد فصَلتَ بين بعضهم
وبعض بالنعْتِ فقلت : الطويل ، والقصير ؛ لتميِّزَ واحدا مِمَّنْ تعرفه ، فتعلمه أَنَّهُ المقصودُ
لِإِيَّاهِ مِنْهُمْ .

فإن كان هناك طويلان أَبْنَتَ أَحَدَهُمَا من صاحبه بما لا يُشَارِكُهُ صاحبه فيه . وهذا
نوع من التعريف .

(١) نقل السيوطي عن صاحب البسيط ان النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه . . . انظر
الأشباه ج ٢ ص ٣٤-٣٥ وقال سيبويه ج ١ ص ٦-٧ (واعلم ان النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي
أشد تمكنا ، لأن النكرة أول ، ثم يدخل عليهما ما تعرف به ، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في
النكرة)

وانظر ج ٢ ص ٢٢ من سيبويه أيضا

(٢) لم يذكر المعرف بالنداء لأنه سبق له الحديث عنه .

وجمع الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة تحت أسم واحد (المبهمات) وكذلك فعل ابن
الحاجب انظر شرح الكافية ج ٣ ص ١١٩-١٢٢

ونقل السيوطي عن البسيط وجه حصر المعرفة في هذه الأنواع . الأشباه ج ٢ ص ٣٦
وقال سيبويه ج ١ ص ٢١٩ : فالمعرفة خمسة أشياء .

ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفاً ولاماً من هذه الأسماء المشتركة ؟ وذلك قولك :
 جاعني الرجل ، ولقيت الغلام ؛ لأنَّ معناه : الرجل الذي تعلم ، والغلام الذي قد عرفت .
 وما أضفته إلى معرفة فهو معرفة . نحو قولك : غلام زيد ، / وصاحب الرجل .
 وإنما صار معرفة بإضافتك إياه إلى معرف .

ومن المعرفة الأسماء المبهمة ، وإنما كانت كذلك لأنها لا تخاو من أحد أمرين : (١)
 إما كانت للإشارة نحو : هذا ، وذلك ، وتلك ، وأولئك ، وهؤلاء
 أما ما كان تماً يدنومك من المذكّر فإنك تقول فيه هذا ، والأصلُ ذا ، و (ها) للتنبيه .
 وتقول للأنثى : ذه ، وتِه ، وتا (٢) .

فإن ألحقت التنبيه قلت : هذه ، وهاتا ، وهاته ، كما قال :
 وَنَبَاتُ مَآئِي أَنَّمَا الْمَوْتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هُضْبَةٌ وَقَلِيبٌ (٣)
 وكما قال الآخر :

وَلَيْسَ لَعَيْشِنَا هَذَ مَهَاءُ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارٍ (٤)

- (١) لم يذكر الامرين وليس بالأصل بياض .
 وفي ابن يعيش ج ٣ ص ١٢٦ : (فلذلك قال النحويون ان أسماء الإشارة تتعرف بشيتين
 بالعين ، وبالقلب)
 وقال المبرد في الصفحة الآتية : وانما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة وقال في
 ص ٥٧٧ : « فاذا قلت : هذا فقد عرفته المخاطب بعينه وقلبه » وقال سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ :
 (وانما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة الى الشيء دون سائر أمته) .
 (٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٩ : (فمن الأسماء ذا ، وذه ومعناها أنك بحضرتكما وهما اسمان
 مبهمان)
 وقال في ص ١٢٤ « الهاء بدل من الياء في (ذه) وذكر الفاظ الإشارة في ج ١ ص ٢٢٠ . في
 التصريح ج ١ ص ١٢٦-١٢٧ : (وللمفرد المؤنث في القرب عشرة : خمسة مبدوءة بالذال ، وخمسة
 مبدوءة بالتاء وهي :
 ذى وتى - بكسر أولهما وسكون ثانيهما ، وذه وته - باشباع الكسرة وذه وته - باختلاس
 وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع به لا ترك الاشباع ، وذه وته بالاسكان للهاء ، وذات
 وتا »

(٣) تقدم في ج ٢ ص ٢٨٨

(٤) تقدم في ج ٢ ص ٢٢٨ وانظر مجمع الأمثال للميداني ج ٢ ص ١٣٢

وما كان من هذا متراجحاً عنك من المذكّر فهو ذاك وذاك ، والكاف لا موضع لها ، وهذا يذكر في بابه (١) .

وما كان من المؤنث فهو تلك ، / وتيك ، وهاتيك ، وهاتاك .

٤
٥٧٢

فإن ثنيت ، أو جمعت قلت : هذان ، وفي المؤنث : هاتان . (٢)

ومن قال في الواحدة هذه لم يجر أن يُثنى إلا على قواك هاتا ؛ لثلاث ياتبعن المذكّر بالمؤنث .

وتقول في الجمع الحاضر : هؤلاء ، وأولاء ، وهؤلاء ، وأولا يُمَدُّ جميعاً ويُقصر (٣) ، والمذكر أجود ، نحو قوله عز وجل : (هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعُونَ) (٤) وكقوله : (هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ) (٥) . والقصر يجوز ، وليس هذا موضع تفسيره .

قال الأعشى :

هاؤلا ثم هؤلا كلاً أعطيت نعالاً مَحْذُوءَةً بِمِثَالِ (٦) .

و (ها) في جميع هذا زائدة .

(١) ذكر ذلك في ج ١ ص ٤٠ ثم عقد للكاف الحرفية باباً في الجزء الثالث ص ٢٧٧

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٤ : (باب ثنية الأسماء المبهمة ٠٠ وتلك الأسماء ذا ، وتا والذي والتي فاذا ثنيت (ذا) قلت ذان ٠ وإن ثنيت (تا) قلت تان ٠٠ وإنما حذفت اليا والالف لتفرق بينها وبين ماسواها من الأسماء المتكئة غير المبهمة ، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير) وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٩٧

(٣) انظر المخصص ج ١٤ ص ١٠٠ والبحر المحيط ج ١ ص ١٣٨

(٤) سورة محمد عليه السلام : ٣٨ ٠

(٥) الكهف : ١٨

(٦) البيت من قصيدة طويلة للأعشى يمدح فيها الأسود بن المنذر وهي في صدر ديوانه

الديوان ص ٣-١٣

ويشير الأعشى بذلك الى ايقاع الممدوح ببني محارب حين أحمر لهم الأحجار وسيرهم عليها

فيقول على سبيل التهكم أنه البسهم نعالاً . هذا النعل حذوا : قطعها وقدرها على مثال ٠

وفي البحر المحيط ج ١ ص ١٣٨ : « وذكر الفراء أن المدا في أولاء لغة الحجاز والقصر لغة

تميم وزاد غيره أنها لغة بعض قيس وأسد » ثم أنشد بيت الأعشى وانظر التمام في تفسير

أشعار هذيل ص ١٨٦

والمتراسخى تقول فيه : أولئك ، ومن قصر (هؤلاء) قال : أولاك ؛ لأنَّ الكاف إنما تلحق للمخاطبة على ما كان للحاضر ؛ لتكون فضلا بينهما .
وإنما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة .

ومن المعرفة المضمر ، نحو : الهاء في « ضربته » و « مررت به » ، والكاف في « ضربتك » و « مررت بك » ، والتاء في قمت ، وقمت ، وقمت يا امرأة .

والمضمر المنفصل نحو : هو ، / وأنت ، وإياه ، وإياك (١) .

وما لحقته التثنية من جميع ما وصفنا ، نحو : مررت بكما ، ومررت بهما ، ومررت بها ، وضربتها . وضربتكما ، وكذلك مررت بهم ، وضربتهم .

والمنفصل في قولهم : هو ، وهما ، وإياك ، وإياكما ، وإياكم ، وإياه ، وإياهما وإياها ، وإياهم ، وإياها ، وإياهن .

ومررت بها ، ومررت بهما : وجه (٢) .

والمضمر الذى لا علامة له نحو قولك : زيد قام ، وهند قامت (٣) وهو الذى يظهر الألف

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : ٣٧٨ : (اعلم أن المضمر المرفوع اذا حدث عن نفسه فان علامته انا ، وان حدث عن نفسه وعن آخر قال : نحن وان حدث عن غيره وعن آخرين قال نحن . . .
وأما المضمر المخاطب فعلامته - ان كان واحدا - أنت وان خاطبت اثنين فعلاهما (أنما) ،
وان خاطبت جميعا فعلاهم (أنتم) .

وأما المضمر المحدث عنه فعلامته (هو) وان كان مؤنثا فعلامته (هي) وان حدثت عن اثنين فعلاهما هما وان حدثت عن جميع فعلاهم هم وان كان الجميع جمع مؤنث فعلامته هن ،
وقال فى ص ٢٨٠ : (باب علامة المضمرين المنصوبين .

اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين ايا ما لم تقدر على الكاف . .)

وانظر الانصاف ص ٣٩٦-٤٠١ ، ص ٤٠٦-٤١١ وأسرار العربية ص ٣٤٢

(٢) هكذا بالاصل ، فصل بالحديث عن الضمير المنفصل الحديث عن الضمير المتصل

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : (والاضمار الذى ليست له علامة ظاهرة نحو : قد فعل

ذاك . .)

في تثنيته فتقول : قاما ، وقامتا [والواو في] قاموا الرجال [والنون في] (١) قُصْنَ النساء والياء
في قولك : أَنْتِ تَقُومِينَ ، وما أشبه هذا .

وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تُضمّره إلّا بَعْدَ ما يعرفه السامع ؛ وذلك أَنَّك لا
تقول : مررت به ، ولا ضربته ، ولا ذهب ، ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه وتدرى إلى مَنْ
يرجع هذا الضمير (٢) ؟

وهذه المعارف بَعْضُهَا أَعْرَفُ من بعض ، ونحن ميمّزو ذلك إن شاء الله ؛ كما أَنَّ النكرة
بَعْضُهَا أَنْكَرُ من بعض .

فالشئُ أَعَمُّ ما تكلّمت / به ، والجسم أَخَصُّ منه ، والحيوان أَخَصُّ من الجسم ،
والإنسان أَخَصُّ من الحيوان ، والرجل أَخَصُّ من الإنسان ، ورجل ظريف أَخَصُّ من رجل .

٤
٥٧٤

واعتبر هذا بواحدة : بآنك تقول : كلُّ رجل إنسان ، ولا تقول : كلُّ إنسان رجل .

وتقول : كلُّ إنسان حيوان ، ولا تقول : كلُّ حيوان إنسان (٣) .

(١) ما بين المربعات زيادة أضفناها لاستقامة الكلام

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : (وإنما صار الاضمار معرفة ، لأنك إنما تضمّر اسماً بعد ما
تعلم أن من تحدث قد عرف من تعنى أو ماتعنى وإنك تريد شيئاً بعينه)

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣ « اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فإن
أنا ، وأنت لا يصلحان إلا لمعينين وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه ،
نحو جاءني زيد وإياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الأسماء
الظاهرة فإنه لو سمي المتكلم والمخاطب بعينهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير
الغائب فربما توهم أنه غير الأول)

(٣) في كليات أبي البقاء ص ٣٥٨ (أنكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان
ثم ماش ثم ذورجلين ثم إنسان ثم رجل . والضابط أن النكرة إذا دخل غيرها تحتها ولم
تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات ٠٠)

وانظر المقتضب ج ٣ ص ١٨٦

وما كان من النكرات لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف ، نحو قولك :
هذا خير منك ، وأفضل من زيد (١) ، وسنذكر هذا مبيناً إن شاء الله

فعلى قدر هذا المعارف ، وكلما كان الشيء أخص فهو أعرف .

فأخص المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إضمار المتكلم ؛ نحو أنا ، والثناء في فعلت ،
والياء في غلامي ، وضربتني ؛ لأنه لا يشركه في هذا أحد ، فيكون لبساً ، وقد يكون بحضرته
اثنان ، أو أكثر / فلا يدرى أيهما المخاطب ؟ (٢) .

فالمضمرة لا تُدعت ؛ لأنها لا تكون إلا بعد معرفة لا يشوبها لبس (٣) .

وما كان من الأسماء علماً فهو يُدعت بثلاثة أشياء (٤) :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٥ : وأعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها
معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ، ولم تدخله الألف واللام ، فصارع زيدا وعمرا ، نحو :
خير منك ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك (

(٢) انظر في مراتب المعارف ، الانصاف ص ٤١٧ - ٤١٩ وأسرار العربية ص ٣٤٥ وابن
يعيش ج ٣ ص ٥٦ ، ج ٥ ص ٨٧ ، وشرح الكافية للارضي ج ١ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ ، ج ٢ ص ٢٧
(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٣ : (وأعلم أن المضمرة لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضر
حين ترى أن المحدث قد عرف من تعنى ولكن لها أسماء تعطف عليها نعم ، وتؤكد ، وليست صفة ،
لان الصفة تحلية نحو الطويل ٠٠)

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٦ : (فأما المضمرات فلا توصف وذلك لوضوح معناها
ومعرفة المخاطب بالمقصود بها ، اذ كنت لا تضر الاسم الا وقد عرف المخاطب الى من يتود ومن
تعنى ، فاستغنى لذلك عن الوصف)

وانظر المفنى ج ٢ ص ١٤٨ فقد نقل مذهب الكسائي في جواز نعت الضمير ٠٠ والرضي ج ١
ص ٢٨٧ واستمع لقول الشاعر :

مشتغل بالنحو لا ينصف

أضمرت في القلب هوى شادن

فقال لي : المضمرة لا يوصف

وصفت ما أضمرت يوماً له

الأشباه ٩٢/٢ .

(٤) في سيبويه ص ٢٢٠ : (وأعلم أن العلم الخاص من الأسماء يوصف بثلاثة أشياء :
بالمضاف الى مثله وبالألف واللام وبالأسماء المبهمة .

فأما المضاف فنحو : مررت يزيد أخيك والألف واللام ، نحو قولك : مررت يزيد الطويل
وما أشبه هذا من الاضافة ، والألف واللام وأما المبهمة فنحو : مررت يزيد هذا ، وبعمرو ذاك)
وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ٢٨٩

يُنْعَت بما فيه الألف واللام ، نحو : الظريف ، والعاقل . تقول : مررت بزيد العاقل ، ورأيت زيدا الكريم .

وبما كان مضافاً ، نحو قولك : مررت بزيد أخيك ، وبعبد الله ذى المال .
وبالأسماء المبهمة : نحو : رأيت زيدا هذا ، ومررت بعمره ذاك .

وما كان مضافاً إلى غير ما فيه الألف واللام فكذلك نُعْتَه . تقول : مررت بأخيك الطويل ، وجاعني غلام زيد العاقل ، ومررت بأخيك ذى المال ، ورأيت أخاك ذا الجُمَّة ، وجاعني أخوك هذا (١) .

وما كان من المُبْهَمَةِ فبابه أن يُنْعَت بالأسماء التى فيها الألف واللام ، ثم بالنعوت التى فيها الألف واللام إذا جعلتها كالأسماء ، ولا يجوز أن تُنْعَت بالمضاف لعلّة نذكرها .

(١) المبرد خص المضاف هنا بما أضيف إلى غير ما فيه الألف واللام وسيبويه أطلق ولم يخص
قال فى ج ١ ص ٢٢٠ :

(والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء :

بما أضيف كإضافته ، وبالألف واللام ، وبالأسماء المبهمة وذلك مررت بصاحبك أخى زيد
ومررت بصاحبك الطويل ، ومررت بصاحبك هذا) .

واعترض المبرد فى نقده للكتاب على هذا فقال :

(قال محمد : أصل ما ذكر فى الصفات أن الأخص يوصف بالأعم وما كان معرفة بالألف
واللام والأسماء المبهمة فهو أخص مما أضيف إلى الألف واللام ، فلا ينبغي على هذا القياس أن يقول :
رأيت غلام الرجل الظريف إلا على البذل)

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

(قال أحمد : قوله : أن أصل ما ذكر فى الصفات أن الأخص يوصف بالأعم ، فهو يوصف
بالأعم كما ذكر ، ويوصف بما كان مثله : ألا ترى أنك تقول : مررت بالرجل الظريف فليس
الظريف أعم من الرجل لكنه مثله ، وإذا قلت مررت بزيد الظريف فقد وصفته بما هو أعم منه .
فالصفة تكون على ضربين :

تكون أعم من الموصوف ، وتكون مثله ، ولا تكون أخص من الموصوف ولذلك قال سيبويه :
والمضاف إلى المعرفة يوصف بما أضيف كإضافته : أى بما هو مسأوله ، وبالألف واللام : أى بما هو
أعم منه .

وذلك قولك / مررت بهذا الرجل ، ورأيت هذا الفرس يا هذا ، فالفرس وما قبله بمنزلة اسم واحد وإن كان نعتاً له ؛ لأنك إذا أومأت وجب أن تبين . فالبيان كاللازم له .

٥٧٦

وتقول : مررت بهذا الظريف . إذا جعلت الظريف كالاسم له ؛ لأنه إنما ينبغي أن تبين عن النوع الذي تقصده ؛ لأن هذا يقع على كل ما أومأت إليه .

ولا يجوز أن تنعتها بما أضيف إلى الألف واللام^(١) ، لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحد معها . فلما كانت هي لا تضاف ؛ لأنها معرفة بالإشارة لا يفارقها التعريف - لم يجوز أن تضاف ؛ لأن المضاف إنما يُقدَّر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده .

فلذلك لا تقول : جاعني هذا ذو المال ، ورأيت ذلك غلام الرجل إلا على البدل ، أو تجعل رأيت من رؤية القلب فتعنيها إلى مفعولين .

وأما الأسماء التي فيها الألف واللام فتُنعت بما كان فيه الألف واللام ، وبما أضيف إلى

وأما قوله : ان ما كان معرفة بالألف واللام أحص مما أضيف إلى الألف واللام فليس كما ذكر ، لأن ما أضيف إلى الألف واللام إنما يعرف ، ويخصص من حيث يعرف ما فيه الألف واللام ، وليس أحدهما بأخص من الآخر ، لأن الألف واللام عرفتهما جميعاً . فهما متساويان ، فلذلك تقول : رأيت غلام الرجل الظريف ، فيكون كقولك : رأيت الرجل الظريف لا فرق بينهما .

انظر الانتصار من ١١٣ - ١١٤ .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢١ : وواعلم أن المبهمة توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام ، والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً .

وانما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام ، لأنها والمبهمة كشيء واحد ، والصفات التي فيها الألف واللام هي بمنزلة الأسماء في هذا الموضع ، وليست بمنزلة الصفات في زيد ، وعمرو إذا قلت : مررت بزيد الطويل ، لأنني لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفة له يعرف بها ، وكأنك أردت أن تقول : مررت بالرجل ، ولكنك إنما ذكرت هذا ، لتقرب به الشيء وتشير إليه . ويدل على ذلك أنك لا تقول : مررت بهذين الطويل ، والقصير وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل ولا تقول : مررت بهذا ذي المال كما قلت : مررت بزيد ذي المال .

وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ٢٨٩ .

ما فيه الألف واللام ، وذلك قولك : مررت / بالرجل النبيل ، وبالرجل ذى المال . (١)

والمضمر لا يُوصَفُ به ؛ لأنَّه ليس بتحلية ولا نَسَب (٢) .
ولا يُوصَفُ لأنَّه لا يضمَرُ حتى يُعرف ، ولأنَّ الظاهر لا يكون نعتاً (٣) له ؛ كما لا يُنعت به ،
ولكنَّه يُؤكَّد ، ويبدل منه .
وزعم سيبويه أنَّ الشيء لا يوصَفُ إلَّا بما هو دُونَه فى التعريف ، فإذا قلت (هذا)
فقد عرَّفته المخاطب بعينه وقلَّبه . وإذا قلت : الرجل ، أو الظريف - فإنَّما تعرَّفه شيئاً
بقلَّبه دون عينه .

وأما الأسماء التى هى أعلام ؛ نحو : زيد ، وعمرو - فلا يُنعت بها ؛ لأنَّها ليست بتحلية
ولا نَسَب ، ولا يكون النعت إلَّا بواحد منهما ، أو بما كان فى معناه (٤) .
ونحن مُفسِّرون ذلك حرفاً حرفاً فى هذا الباب إن شاء الله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢٠ : « وأما الألف واللام فيوصف بالألف واللام ، وبما أضيف
الى الألف واللام ، لأن ما أضيف الى الألف واللام بمنزلة الألف واللام ، فصار نعتاً ، كما
صار المضاف الى غير الألف واللام صفة لما ليس فيه ألف ولأم ، نحو : مررت بزيد أخيك وذلك
قولك : مررت بالجميل النبيل ، ومررت بالرجل ذى المال ٠٠ »

(٢) قال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٨٧ : « المضمر لا يوصف ولا يوصف به .
أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ٠ والأصل فى وصف المعارف أن
يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيلاً الحاصل .
وأما الوصف المفيد للميدح والمدح فلم يستعمل فيه ، لأنه امتنع فيه ما هو الأصل فى
وصف المعارف ٠ »

ولم يوصف الغائب اما لأن مفسره فى الأغلب لفظى ، فصار بسببه واضحاً غير محتاج
الى التوضيح المطلوب فى وصف المعارف فى الأغلب ، واما لحمله على المتكلم ، والمخاطب ،
لأنه من جنسهما ٠

وأما أنه لا يوصف به فلما يجيء من أن الموصوف فى المعارف ينبغي أن يكون أخص أو
مساوياً ولا أخص من الضمير ولا مساوياً له حتى يقع صفة له ٠٠ » وانظر ص ٢٨١ من هذا
الجزء

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ : « والمضمر لا يوصف بالمظهر أبداً »

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٤٣ : « واعلم أن العلم الخاص من الاسماء لا يكون صفة لأنه ليس
بحلية ، ولا قرابة ولا مبهم ٠٠ »

وانظر الرضى ج ١ ص ٢٨٩ ٠

إذا قلت : مررت برجل عاقل ، أو طويل - فمن الفعل أخذته فعليته به .

فإذا قلت : مررت برجل مثلك ، أو حسبك من رجل ، أو مررت برجل أيما رجل -
فمعنى مثلك إنما هو يشبهك . وأيما رجل معناه : كامل (١) ، وقولك : حسبك (٢) إنما معناه :
يكفيك . / يقال : أحسبني الأمر ، أى كفى ، وقوله عز وجل : (عطاء حساباً) (٣) أى كافياً .

٤
٥٧٨

فهذا ما كان من التحلية التى لا تكون إلا عن فعل ، وما ضارع ذلك فراجع إلى معناه .
وأما النسب فقولك : مررت برجل تيمى ، وقيسى ، وكذلك نسب القرابة ، نحو :
مررت بزید أخيك ، وبزید بن عبد الله .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومن النعت أيضا مررت برجل ايما رجل فأيما نعت
للرجل فى كماله وبذ غيره كانه قال : مررت برجل كامل » .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٤٨ : « وقالوا : مررت برجل أى رجل ، وأيما رجل وبرجلين
أى رجلين ، وأيما رجلين ، وبرجل أى رجال ، وأيما رجال أرادوا بذلك المبالغة فأى ها هنا ليس
بمشتق من معنى يعرف ، وإنما يضاف الى الاسم للمبالغة فى مدحه مما يوجب ذلك الاسم ، فكانك
قلت كامل فى الرجولية » .

وقال الرضى ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١ : « ف (أى) إنما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك
للمدح .. والذي يقوى عندى أن أى رجل لا يدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول عن
أى الاستفهامية وذلك أن الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة
المسئول عنه ، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب فى حاله
، والجامع بينهما أن الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال
بحيث يحتاج الى السؤال عنه .. وإذا جاءت بعد المعرفة فانصبها على الحال ، نحو : هذا زيد أى
رجل ، وتجاوز المخالفة بين الموصوف والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى ، نحو : مررت بجارية
أيما أمة ، وأيما أمة » .

وانظر الكامل ج ٨ ص ١٨٠ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومنه مررت برجل حسبك من رجل فهذا نعت للرجل
باحسابك اياه من كل رجل » انظر ص ٢٣٢ من سيبويه .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « وأما المصادر التى ينعت بها وهى مضافة فقولهم : مررت
برجل حسبك من رجل .. فحسبك مصدر ، فى موضع محسوب يقال : أحسبنى الشيء : أى كفى ،

وقال الرضى ج ١ ص ٢٨١ : « والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيد أن المذكور هو
المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ، ورجالا
وجالا »

(٣) النبأ : ٣٦ .

هذا باب

مَجْرَى نَعْتِ النَكْرَةِ عَلَيْهَا

وذلك قولك : مررت برجل ظريف . فَوَجْهُ هذا الْخَفْضُ ، لِأَنَّكَ جَعَلْتَهُ وَضْفًا لِمَا قَبْلَهُ ؛ كَمَا أُجْرِيَتْ نَعْتُ الْمَعْرِفَةِ عَلَيْهَا .

وإن نصبت على الحال جاز ، وهذا يفسر في باب الحال (١) إن شاء الله .

وتقول : مررت برجل ذى مال ، فقولك (ذى مال) نكرة ؛ لِأَنَّ ذَا مِضَافَةٍ إِلَى مَالٍ ، وَمَالٌ نَكْرَةٌ .

ومررت برجل مثلك .

فإن قال قائل : كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة . هَلَّا كَانَ كَقَوْلِكَ :
مررت بعبد الله أخيك ؟

(١) يجوز مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليلا عند سيبويه والمبرد أيضا كما ذكر هنا وكما قال في ص ٦٠٠ : « ويجوز أن تقول : هذا رجل منطلقا » .

وقال في باب الاستثناء ص ٦٦٠ : « ومثل هذا قولك : جاءنى رجل ظريف ، فتجعل ظريفا نعتا لرجل ، ويجوز جاءنى رجل ظريفا على الحال . فإذا قلت : جاءنى ظريفا رجل بطل الوجه الجيد ، لأن رجلا لا يكون نعتا فصار الذى كان هناك مجازا لا يجوز غيره » .

وقال في ص ٥٨١ : « وتقول : مررت برجلين صالحين ، فتجرى النعت على المنعوت ، وقد بينت لك جواز الحال »

وقال سيبويه ج ١ ص ٢٧٢ : « ومثل ذلك مررت برجل قائما اذا جعلت المجرور به فى حال قيام ، وقد يجوز على هذا فيها رجل قائما هو قول الخليل ، ومثل ذلك عليه مائة بيضا والرفع الوجه » .

وقال في ص ٢٧٦ : « باب ما ينتصب لانه قبيح أن يوصف بما بعده .. وذلك قولك : هذا قائما رجل ، وفيها قائما رجل ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبيح أن تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح مررت بقائم ، وأتاني قائم جعلت القائم حالا ، » .

من هذا يتبين لنا موافقة المبرد لسيبويه فى المقتضب ، ولكنه فى نقده لسيبويه عرض بالنقد لكلام سيبويه المذكور ، وأطال ابن ولاد فى الرد عليه ، ويكفي أن نسجل على المبرد رجوعه عن نقده . انظر الانتصار ص ١٣٦ - ١٣٩ .

«فالجواب في ذلك : / أَنَّ الأخوة مخطورة ، وقواك (مِثْلُكَ) مُبْهَمٌ مُطْلَقٌ . يجوز أن يكون مِثْلُكَ في أَنْكَمَا رجلان ، أو في أَنْكَمَا أسمران ، وكذلك كُلُّ ما تشابهتا به ، فالتقدير في ذلك التنوين . كأنَّه يقول : مررت برجل شَبِيهِكَ ، وبرجل مِثْلِكَ (١) .

فإن أردت بمِثْلِكَ الإجراء على أمر متقدّم حتّى يصير معناه : المعروف بشبهك - لم يكن إلّا معرفة ، فتقول على هذا : مررت بزيد مِثْلِكَ ؛ كما تقول : مررت بزيد أخيك ، ومررت بزيد المعروف بشَبِيهِكَ (٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٣ : « فرب لا يقع بعدها إلا نكرة فهذا يدلّك على أن غابطنا ، ومثلك نكرة ، ومن ذلك قول العرب : لى عشرون مثله ، ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرون درهما ٠٠ فالمثل وأخواته كأنه كالذى حذف منه التنوين فى قولك : مثل زيدا ٠٠ » وقال فى ص ١١٤ : « ومنه : مررت برجلين مثلك ، أى كلم واحد منهما مثلك » .

وقال فى ص ٢١٠ : « ومن النعت أيضا مررت برجل مثلك فمثلك نعت على أنك قلت : هو رجل ، كما أنك رجل ، ويكون نعتا أيضا على أنه لم يزد عليك ، ولم ينقص عنك فى شيء من الأمور » وقال ابن يعيىش ج ٢ ص ١٢٥ - ١٢٦ : « وقد جاءت أسماء أضيفت الى المعارف ولم تتعرف بذلك للإبهام الذى فيها وأنها لا تختص واحدا بعينه وذلك غير ، ومثل ، وشبه ٠ فهذه نكرات وإن كن مضافات الى معرفة ، وإنما نكرهن معانيهن ، وذلك لأن هذه الأسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف ٠ »

ألا ترى أن كل من عداه فهو غير ، وجهة المائلة ، والمشابهة غير منحصرة ٠
فاذا قلت مثلك جاز أن يكون مثلك فى طولك ، وفى لونك وفى علمك ، ولن يحاط بالأشياء التى يكون بها الشيء مثل الشيء ، فلذلك الإبهام كانت نكرات ، فلذلك هذه الأشياء كانت مضافات بمعنى اسم الفاعل فى موضع مغاير ، ومماثل ، ومشابه كان المائلة فى قولك : مررت برجل مثلك موجودة فى وقت مرورك به فهو للحال ، فكان نكرة كاسم الفاعل اذا أضفت للحال ٠٠ ، وانظر ما قاله الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٣ .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٣ : « وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة الى المعرفة التى صارت صفة للنكرة قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة وذلك معروف فى كلام العرب ٠٠٠٠ » وزعم يونس أنه يقول : مررت بزيد مثلك اذا أرادوا مررت بزيد الذى هو معروف بشبهك ، فتجمل مثلك معرفة ، ويدلّك على ذلك قوله : هذا مثلك قائما ٠ كأنه قال : هذا أخوك قائما ٠
وقال ابن يعيىش ج ٢ ص ١٢٦ : « وقد تكون هذه الأشياء معارف اذا شهر المضاف بمغايرة المضاف اليه أو بمماثلته ، فيكون اللفظ بحاله ، والتقدير مختلف ، فاذا قال القائل : مررت برجل مثلك أو شبهك ، وأراد النكرة فمعناه بمشابهك أو ممانلك فى ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة وهى كثيرة غير محصورة ٠ »

واذا أراد المعرفة قال : مررت بعبد الله مثلك ، فكان معناه المعروف بشبهك ، أى الغالب عليه ذلك ٠

ومثل ذلك في الوجهين . مرت برجل شبيهك ، ومررت برجل نحوك (١) .
فأما مرت برجل غيرك - فلا يكون إلا نكرة ؛ لأنه مبهم في الناس أجمعين ،
فإنما يصح هذا ويفسد بمعناه (٢) .
فأما شبيهك فلا يكون إلا معرفة (٣) لأنه مأخوذ من شابهك ، فمعناه ما مضى ، كقولك :
مرت بزيد جليدك . فإن أردت النكرة قلت : مرت برجل شبيه بك ؛ كما تقول :
مرت برجل جليس لك .
فأما حسبك (٤) ، وهذك (٥) ، وشرعك (٦) ، وكفيك فكلها نكرات ، / لأن معناها : يكفي .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « وكذلك : مرت برجل ضريك وشبهك ، وكذلك نحوك
(٢) انظر الخلاف في ذلك في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٣ - ٢٥٤ والخزانة ج ٢ ص ١٦١
- ١٦٢ .

والعجيب ان المبرد نفسه قال في ص ٦٧٦ ان غيرا تتعرف بالاضافة ، وجعلها نعتا للذين
في قوله تعالى (غير المغضوب عليهم) .
(٣) قال ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ : « وأما شبيهك فمعرفة بما أضيف اليه ، وذلك لأنه على
بناء فاعيل وفاعيل بناء موضوع للمبالغة ، فكانت قلت بالرجل الذي يشبهك من جميع الجهات » .
(٤) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٢٨٥

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢١٠ : « ومررت برجل شرعك من رجل ومررت برجل هذك من
رجل وبامرأة هذك من امرأة . فهذا كله على معنى واحد . . . وسمعتنا بعض العرب الموثوق بهم
يقولون : مرت برجل هذك من رجل ، وبامرأة هذك من امرأة » .
قال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « وأما هذك فهو من معنى القوة يقال : فلان يهد على ما لم يسم
فاعله : اذا نسب الى الجلالة والكفاية فالهد بالفتح للرجل اتقوى واذا أريد الدم والوصف
بالضعف كسر وقيل هذك » .
وقال في ص ٥٢ : « وربما جاء من ذلك شيء بلفظ الفعل الماضي قالوا : مرت برجل هذك
من رجل قال القتال الكلابي :

ولى صاحب فى الغار هذك صاحباً أخو الجون الا أنه لا يعلل

يروى برفع هذك ونصبه . فمن رفعه جعله مصدرا نعت به .
ومن فتح جعله فعلا ماضيا فيه . فعلى هذا تقول : مرت برجلين هداك من رجلين ، وبرجال
هدوك من رجال ، وبامرأة هدتك من امرأة ، وبامراتين هدتاك من امرأتين ، وبنسوة هددتك من
نساء .

كذلك تقول : مرت برجل كفاك من رجل وبرجلين كفياك من رجلين وبرجال كفوك من
رجال وبامرأة كفتك من امرأة . . .

وانظر ديوان القتال الكلابي ص ٧٧ واللسان (جون - هد) .
وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٥٥ : « ومعنى هذك ، أى أثقلت وصف محاسنه » .
وقال سيبويه : وسمعتنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مرت برجل هذك من رجل
ومرت بامرأة هدتك من امرأة فجعله فعلا مفتوحا كأنه قال : فعل ، وفعلت بمنزلة كفاك وكفتك ،
(٦) قال ابن يعيش ج ٣ ص ٥٠ : « شرعك بمعنى حسبك ، من (شرعت فى الأمر) اذا
خضت فيه ، أى هو من الأمر الذى تشرع فيه وتطلبه »

وقد يجوز أن تقول : مررت برجل هَدَّكَ من رجل تجعله فِعْلاً ، ومررت بامرأة هَدَّتَكَ من امرأة ، وتقول على هذا : مررت برجل كَفَّنَكَ من رجل ، ومررت بامرأة كَفَّنَكَ من امرأة .

واعلم أنَّ كُلَّ مضاف تريد به معنى التنوين ، وتحذف التنوين للمعاقبة منه - فهو باقٍ على نكرته ؛ لأنَّ المعنى معنى التنوين ؛ فلذلك تقول : مررت برجل حَسَنَ الْوَجْهِ ؛ لأنَّ معناه حَسَنَ وَجْهُهُ (١) ، وكذلك مررت برجل ضاربٍ زيد إذا أردت به ما أُنْتُ فيه ، أو ما لم يقع ؛ لأنَّ معناه : ضاربٌ زيدا .

وكذلك هذه المضافات التي لا تخصُّ ، نحو مثلك ، وشبَّهك ، وغيرك ؛ لأنَّك تريد : هو مثل لك ، ونحوك ، ونحو منك .
فإنَّما (غيرك) إذا قلت : مررت برجل غيرك - فإنَّما هو : مررت برجل ليس بك ، فهذا شائع في كلِّ مَنْ عدا المخاطب .

ف«رُبَّ» تدخل على كلِّ نكرة ؛ لأنها لا تخصُّ شيئاً ، فإنَّما معناه أنَّ الشيء يقع / ولكنه قليل . فمن ذلك قوله :

يا رُبَّ مِثْلِكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيِّضَاءٌ قَدْ مَتَّعْتَهَا بِطَلَاقٍ (٢)

وقوله :

يا رُبَّ غَاطِطٍ لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا (٣)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٣ : (قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة ٠٠ يدل ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك فتجعل ضاربك بمنزلة صاحبك ٠٠٠ إلا حسن الوجه فإنه بمنزلة رجل لا يكون معرفة ٠٠)

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ٢١٢ ، ص ٣٥٠ على أن مثلك نكرة مع اضافتها إلى المعرفة بدليل دخول (رب) عليها .

الغريرة : المفترقة بلين العيش الغافلة عن صروف الدهر . متعتها بطلاق : أعطيها شيئاً تستمتع به عند طلاقها والبيت لأبي محجن الثقفي وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ .

(٣) تقدم الجزء الثالث ص ٢٢٧ ، ج ٤ ص ١٥٠

يريد : غابط. لنا ؛ لأنه لو غنى واحدا بعينه لم يكن للكلام معنى ؛ كما لا تقول :
رُبَّ عبد الله ، ولا ربَّ غلام أخيك .

وتقول : مررت برجلين صالحين ، فتجری النعت على المنعوت . وقد بينت لك جواز
الحال (١) ، ونستقصيه في بابہ إن شاء الله .

وتقول : مررت برجلين : مسلم وكافر ، ومسلم وكافر ، كلاهما جيّد بالغ .
وكذلك مررت برجلين : رجل مسلم ، ورجل كافر ، وإن شئت قلت : رجل مسلم
ورجل كافر .

أمّا الخفض فعلى النعت ، ورددت الاسم توكيدا .
وأمّا الرفع فعلى التبعض ، وتقديره : أحدهما مسلم ، والآخر كافر (٢) . والآية تُقرأ
على وجهين ، وهو قول الله عز وجل : (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الثَّقَاتِ فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ) بالرفع والخفض (٣) .

وكذلك قول الشاعر :

/ فَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ : رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ (٤)

٤
٥٨٢

(١) انظر تعليق رقم ١ ص ٢٨٦

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٤ : وكذلك مررت برجلين رجل صالح ، ورجل طالح . ان
شئت جعلته تفسيرا لنعت وصار اعادتك الرجل توكيدا ، وإن شئت جعلته بدلا كأنه جواب لمن
قال : بأى رجل مررت ؟ فتركت الأول ، واستقبلت الرجل بالصفة وإن شئت رفعت على
قوله : فما هما ؟ . وانظر ص ٢٢١ منه .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٥ : « ومثل ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة
والبدل قوله - عز وجل (قد كان لكم آية في فئتين الثقات فئاة تقاتل في سبيل الله وأخرى
كافرة) ومن الناس من يجز والجز على وجهين : على الصفة ، وعلى البدل » .

الآية في آل عمران : ١٢ ، وقراءة الجر من الشواذ (انظر ابن خالويه ص ١٩ والبحر المحيط
ج ٢ ص ٣٩٤) .

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٥ على أنه يجوز في رجل ، ورجل الجر على الإبدال،
أو القطع بالرفع على قطع البدل بجعله خبرا مبتدأ محذوف .

وقدر البغدادى المبتدأ المحذوف بقوله : هما فيكون الكلام جملة واحدة أو التقدير :
أحدهما رجل صحيحة ، والأخرى رجل ، فيكون الكلام جملتين ومفعول رمى محذوف تقديره :
داه ، وشلت من باب فرح .

يُنْشَدُ رَفْعاً وَخَفْضاً. وقال آخر :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ : رَجُلٌ صَحِيحَةٌ وَرَجُلٌ رَمَاهَا صَائِبُ الْحَدَثَانِ (١)

وقال آخر :

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَيْنِ : مَسْلُوبٍ وَبَالِي (٢)

= قال ابن سيده : لما خانت عزة العهد ، فزلت عن عهده ، وثبت هو على عهدها صار كذي رجلين : رجل صحيحه وهو ثباته على عهدها ، وأخرى مريضة وهو زللها عن عهده .

قل عبدالدايم : معنى البيت أنه بين خوف ورجاء وقرب وثناء .

وقال غيرهما : تمنى أن تضيع قلوبه فيبقى في حى عزة فيكون ببقائه في حياها كذي رجلين : صحيحة ويكون من عدمه لقلوبه كذي رجل عيلة وهذا المعنى يدل عليه ما قبل البيت .

وقد أخذ كثير معنى بيت للنجاشي سيأتي بعده .

انظر العمدة لابن رشيق ص ٢٢٠ .

وبيت كثير من تائيته المشهورة . الأماي ج ٢ ص ١٠٨ . الخزانة ج ٢ ص ٣٧٦ - ٣٨٣ ، العيني ج ٤ ص ٢٠٤ - ٢٠٦ ، والسيوطي ص ٢٧٥ والشعراء ص ٤٩٥ - ٤٩٧ . وابن يعيش ٦٨ : ٣

(١) البيت من قصيدة للنجاشي الحارثي ذكرها أبو تمام في الوحشيات ص ١١٣ - ١١٤ وقبله وبهده :

بادراك مسعاة السكرام يدان
ورجل بها ريب من الحدثنان
وأما التي شلت فأزد عمان

فما بكم لو أن تكونوا فخرتم
وكنتم كذي رجلين رجل صحيحة
فأما التي صحت فأزد شنوء

فالرواية المناسبة : وكنتم وقد روى وكنت في العمدة ج ٢ ص ٢٢٠ . وفي الخزانة ج ٢ ص ٣٧٨ .

والقصيدة في كتاب صفين ص ٦٠١ - ٦٠٥ وبعضها في حماسة البحتري ص ٧١-٧٢

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢١٤ فقال :

« وما جاء في الشعر قد جمع فيه الاسم ، وفرق النعت وصار مجرورا قوله :
بكيت وما بكاء رجل حليم .. كذا سمعنا العرب تنشده والقوافي مجرورة » .
وقد تحامل المبرد في نقده لكلام سيبويه فقال :

« قال محمد : ولا معنى لهذا الكلام : أعنى قوله : والقوافي مجرورة لأنها لو كانت مرفوعة لم تكن القافية إلا هكذا » .

ورد عليه ابن ولاد فقال :

(قال أحمد : قوله : لو كانت مرفوعة لم تكن القافية إلا هكذا قول خطأ على الإرسال وذلك أنها لو كانت مرفوعة من غير ما اعتلت لامة أو أضيف لم يجز أن تكون معه بالي ، وذلك أنه كان يكون نحو حال ، ومال .

وتقول : مررت بثلاثة رجال قيام يا فتى ، لا يكون إلا الخفض ، إلا على ما يجوز من الحال .

فإن قلت : مررت بثلاثة رجال : صريع ، وجريح يا فتى - لم يَجْزُ إلا الرفع ، لأنك لم تأت على عِلَّتِهِمْ . فإنما التقدير : منهم كذا ، ومنهم كذا ، لا يكون إلا كذلك .

ولو قلت : مررت بثلاثة : قائم ، وقاعد ، ونائم - لكان جيّدا ؛ لأنك أَحَطْتَ بِعَدَّتِهِمْ ، والرفع جيّد بالغ ؛ لأنك إذا أتيت على العدة صَلَحَ التبويض والنعت ، وإن لم تأت عليها لم يكن إلا التبويض (١) .

وتقول : مررت برجل وامرأة ، وحمار قيام . فرقت الاسم وجمعت النعت ؛ كما فرقت

= ولو كانت القوافي كذلك لم يكن معها (بالي) وإذا لم يكن معها (بالي) وكان في موضعه قافية يمكن رفعها نحو ما ذكرنا لم يجز في مسلوب أن يكون إلا مرفوعا . وإذا كانت القوافي مجرورة ومعها (بالي) أمكن أن يكون مرفوعا في لفظ مجرور ، وأمكن أن يكون مجرورا وإذا أمكن ذلك فيه أمكن في مسلوب مثله . فأراد بقوله : والقوافي مجرورة إزالة امتناع الجر عن مسلوب . . . (الانتصار ص ١٠٩ - ١١٠) وانظر رد الأعلام أيضا .

البكا : يمد ويقصر . فمن قصره ذهب به الى معنى الحزن ومن مده ذهب به الى معنى الأصوات قال الشاعر :

بكت عيني وحسب لها بكاء وما يفنى البكاء ، ولا العويل

انظر المقصور والمدود ص ١٥ ، والروض الأنف ج ٢ ص ١٦٥ - ١٦٦ وشواهد الشافية ص ٦٦ .

الربع : المنزل . المسلوب : الذي سلب بهجته لخلائه من أهله .

والبيت نسب في سيبويه الى رجل من باهلة ونسبه السيوطي ص ٢٦٢ الى ابن ميادة .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « وتقول : مررت بأربعة : صريع وجريح لأن الصريع والجريح غير الأربعة » .

في الأشموني ج ٢ ص ٣٥٠ : « ما فصل به مذكور ، وكان وافيا به يجوز فيه البذل والقطع ، نحو مررت برجال قصير وطويل وأربعة وإن كان غير واف تعين قطعه أن لم ينو معطوف محذوف ، نحو مررت برجال طويل وقصير » .

فان نوى معطوف محذوف فمن الأول ، نحو : اجتنبوا الموثقات : الشرك بالله والسحر بالنصب . التقدير : وأخواتهما لثبوتها في حديث آخر .

هناك النعت ، والاسم مجموع ، ولو أردت ها هنا التبعيض لم يجز ؛ / لَأَنَّ (قيامًا) لفظة ^٤
واحدة فليس فيه إِلَّا الخفض^(١) ، إِلَّا جوازَ الحال .

وتقول : مررت برجلٍ مِثْلِكَ غَيْرِكَ . ف (غير) ها هنا توكيد^(٢) .

لَأَنَّ (غيرًا) يُتَكَلَّمُ بها على وَجْهَيْنِ :

أحدهما للفائدة ، والآخر للتوكيد .

فإذا قال : مررت برجل غير زيد - فقد أفادك أَنَّ الرجل الذي مررت به سوى زيد ، وكذلك : مررت برجل غيرِكَ : كأنَّه قال : مررت برجل آخر . لئلاَّ يتوهَّم السامع أَنَّهُ بعينه .

فإذا قال : مررت برجلٍ مِثْلِكَ - فقد أعلمه أَنَّهُ غيره ، فَإِنْ أَتْبَعَهُ (غيرًا) فَلِئَمَّا هُوَ توكيد وتشديد للكلام .

وهذه النكرات كُلُّهَا تقع حالاتٍ وتبييناً ، وتَجَرِّي في جميع مجاري النكرة .

تقول : عندي عشرون مِثْلَكَ ، ومائةٌ مِثْلَكَ ، وعشرون غيرِكَ^(٣) .

فأما عشرون أيما رجلٍ - فلا يجوز . وإنَّما امتنع من أَنَّك لا تُقيم الصفة مُقَامَ الموصوف حتى تَتِمَّكَنَ في بابها ، نحو : مررت بظريف ، ومررت بعاقل ؛ لَأَنَّهَا أسماء جارية على الفِعْل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « ومثل ذلك مررت برجل وامرأة وحمار قيام فرقت الاسم وجمعت النعت ، فصار جمع النعت هاهنا بمنزلة قولك : مررت برجلين مسلمين ، لأن النعت هاهنا ليس بمعضا ولو جاز في هذا الرفع لجاز مررت بأخيك وعبدالله وزيد قيام » فصار النعت هاهنا مع الأسماء بمنزلة اسم واحد .

(٢) قال سيبويه ج ١ ص ٣٧٤ عن غير : « وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى الا ، وقال ص ٢١٤ » ومنه : مررت برجلين غيرِكَ ، فإن شئت حملته على أَنهما غيره في الخصال وفي الأمور ، وإن شئت على قوله : مررت برجلين آخرين . . .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٢ - ٢١٣ : « ومن ذلك قول العرب : لى عشرون مثله ومائة مثله فأجروا ذلك بمنزلة عشرين درهما ، ومائة درهم .

فالمثل وأخواته كأنه كالذي حذف منه في قولك : مثل زيدا . . .

وزعم يونس أنه يقول : عشرون غيرِكَ على قوله عشرون مثلك » .

وأيما رجل إنمّا معناه : كامل فليس بمأخوذ من / فِعْل .

و (ما) زائدة . فإنمّا معناه : مرت برجل أى رجل (١) .

فعلى هذا تقع الصفات موقع الموصوف وتمتنع ، والمرفوع والمنصوب كالمخفوض .

والمعرفة يجرى نعتها كَمَجْرَى نَعْت النكرة . تقول : مرتت بعبد الله العاقل ، وبأخويك الكريمين ، وبأخويك : الكريمُ واللّيثمُ ، على أنّك تريد : أحدهما الكريم ، وأحدهما اللّيثم (٢) .

وإن شئت خفضت على النعت .

(١) قال ابن يعيش ج ٣ ص ٦٠ : « وهذا باب واسع يعنى حذف الموصوف اذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة ، نحو قولك : مرتت بظريف ، ومرتت بعاقل ، وشبههما من الأسماء الجارية على الفعل » .

فاما اذا كانت الصفة غير جارية على الفعل ، نحو : مرتت برجل أى رجل ، وأيما رجل فانه يمتنع حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه لان معناه كامل وليس لفظه من الفعل وكذلك لو كانت الصفة جملة » .

وانظر الخصائص ج ٢ ص ٣٦٦

وأقول : قد جاء حذف الموصوف بأى فى قول جميل :

بشين الرّمى (٧) ، ان (٧) ان لزمته على كثرة الواشين أى معون

وانظر ديوان جميل ص ٦٩ وشواهد الشاذية ص ٦٧ - ٦٨ .

وجاء أيضا فى قول الحماسى :

لقد كان للسايرين اى معرس وقد كان للفداين اى مقليل

شرح الحماسة ج ٣ ص ٨٣ .

وفى الروض الانف ج ٢ ص ١٣٨ : « وقد على عمر بن عبدالعزيز - رحمه الله - رجل من

ذرية (قتادة بن النعمان) ، فسأله عمر : من انت ؟ فقال :

انا ابن الذى سالت على الخد عينه فردت بكف المصطفى أيما رد »

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢١ : « واعلم أن صفات المعرفة تجرى من المعرفة مجرى

صفات النكرة من النكرة ، وذلك قولك : مرتت بأخويك الطويلين ، فليس فى هذا الا الجر ،

كما ليس فى قولك (مرتت برجل طويل) الا الجر . وتقول : مرتت بأخويك : الطويل

والقصير ، ومرتت بأخويك : الراكع والساجد ، وفى هذا البديل ، وفى هذا الصفة ، وفيه الابتداء

كما كان ذلك فى : مرتت برجلين : صالح وطالح »

وكذلك . كان إخوانك : كريمٌ ولثيمٌ ، أى منهم كذا ومنهم كذا إذا لم ترد الجنس .
 وكان إخوانك قائماً ، وقاعداً ، ونائماً ، وترفع إن شئت .
 وكذلك بالآلف واللام إِلَّا أَنَّ مَا كَانَ مِنْ هَذَا بِالْألف واللام فهو شئ معروف .
 تقول : كان زيد القائم ، أى كان زيد ذلك الذى رأيته قائماً .
 وإن قلت : كان زيد قائماً لم تقصد إلى واحد رأيته قَبْلُ قائماً .

واعلم أَنَّ البَدَلَ فى الكلام يكون على أربعة أَصْرُب (١) :

فَصْرُب من ذلك أَن تُبدل الاسم من الاسم إذا كانا لشيء واحد ، معرفتين كانا ، أو معرفة ونكرة ، أو مضمراً ومظهراً أو مضمريْن أو مظهرين ، وذلك / نحو قولك : مررت بأخيك زيد . أبدلت زيدا من الأخ . نَحَّيْتُ الأَخ ، وجعلته فى موضعه فى العامل ، فصار مِثْلُ قولك : مررت بزيد . وإنما هو فى الحقيقة تبیین . ولكن قيل بَدَل ؛ لِأَنَّ الذى عمل فى الذى قَبْلَهُ قد صار يعمل فيه بآن فرغ له .

ولم يجوز أَن يكون نَعْنَأ ؛ لِأَنَّ زيدا ليس مما يُنعت به .

فإن قلت : مررت بزيد أخيك - جاز فى الأخ أَن يكون بَدَلًا ، وَأَن يكون نَعْنَأ ، والنعت أَحْسَن ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُنعت به ، والبَدَل جيد بالغ ؛ لِأَنَّهُ هو الأول . فهذا شأن المعرفتين .

فأما المعرفة والنكرة . فإن أبدلت معرفة من نكرة قلت : مررت برجل زيد ومررت بذى مال أخيك . قال الله عز وجل : (وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ) . فهذا بدل المعرفة من النكرة (٢) .

(١) تكلم المهرج عن أقسام البدل الأربعة فى الجزء الأول ص ٢٦ - ٢٨ . كما أعاد حديثها

فى الكامل ج ٦ ص ١٢٢ - ١٢٤

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٢٤ : « باب بدل المعرفة من النكرة ... أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله . كأنه قيل له : بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك فأبدل مكانه ما هو اعرف منه . ومثل ذلك قوله - عز وجل - (وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله) وإن شئت قلت : مررت برجل عبد الله ... » .

والآية فى الشورى : ٥٢ - ٥٣ .

وفي المعرفتين قوله : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) . (١)
وفي بَدَل النكرة من المعرفة قوله : مررت بزيد صاحب مال ، ومررت بالرجل رجل صالح . قال الله عز وجل : (كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ) (٢) .
/ فأما المضمَر والمظهر فكقولك : زيد مررت به أخيك . وتقول : رأيت زيدا إياه ، وأخوك رأيت زيدا ، [والمضمران :] رأيتك إياه . فهذا ضَرْب من البَدَل (٣) .
والضَرْب الآخر أن تُبدل بَعْض الشيء منه ؛ لتعلم ما قصدت له ، وتُبينه للسامع . وذلك قولهم : ضربت زيدا رأسه . أردت أن تبين موضع الضَرْب منه ، فصار كقولك : ضربت رأس زيد .

ومنه : جاعني قومك أكثرهم . بيّنت من جاءك منهم . قال الله عز وجل : (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (مَنْ) في موضع خفض ؛ لأنه على من استطاع إليه سبيلا (٤) .

ومن ذلك إلا أنه أعيد [معه] حرف الخفض : (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ) (٥) . كان أيضا جيّدا كالأية التي ذكرنا قبل .

(١) فاتحة الكتاب .

(٢) العلق : ١٥ ، ١٦ وقد مشيل بالأية سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٩٨ ، ٢٦٠ ، والمقتضب ٣ : ١١

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٩٣ : « فان أردت أن تجعل مضمرا بدلا من مضمَر قلت : رأيتك إياه ، ورأيت إياه .. »

واعلم أن هذا المضمَر يجوز أن يكون بدلا من المظهر وليس بمنزلة في أن يكون وصفا له ، لأن الوصف تابع للاسم .. فأما البَدَل فمفرد . كأنك قلت : زيدا رأيت أو رأيت زيدا ثم قلت : إياه رأيت ، وكذلك أنت وهو وأخواتهما في الرفع ...

هذا باب من البَدَل أيضا . وذلك قولك : رأيت إياه نفسه وضربته إياه قائما ... » .

وانظر الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٣١٥ - ٣١٦

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٧٥ - ٧٦ : « ويكون على الوجه الآخر الذي أذكره لك وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ؟ فيقول ثلثيهم أو ناسا منهم ... فأما الأول فجيّد عربى . مثله قوله - عز وجل - (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) لأنهم من الناس » .

الآية في آل عمران : ٩٧ - وانظر المقتضب ج ١ ص ٢٧ ، ج ٣ ص ١١١

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٧٦ : « ومثله إلا أنهم أعادوا حرف الجر (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا منهم لمن آمن منهم) ، الآية في الأعراف : ٧٥ . وانظر المقتضب ٣ : ١١١

فهذان ضربان .

والضرب الثالث أن يكون المعنى مُحِيطاً بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده ، فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة . وذلك قولك : مالى بهم عِلْمٌ أمرهم ، فأمرهم غيرهم . وإنما أراد : مالى بأمرهم عِلْمٌ . فقال : مالى بهم عِلْمٌ وهو يريد أمرهم . ومثْلُ ذلك : أسألك عن عبد الله مُتَصَرِّفِهِ في / تجارته ؛ لَأَنَّ المسألة عن ذلك . قال الله عز وجل : (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (١) لَأَنَّ المسألة عن القتال ، ولم يسألوا أى الشهر الحرام ؟

وقال : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ) (٢) لَأَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ الَّتِي أَوْقَدُوهَا في الْأُخْدُودِ . وقال الأعشى :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوِيَّتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ (٣)

لأنه أراد ثواعة حولا .

فهذه ثلاثة أوجه تكون في القرآن وفي الشعر وفي كُلِّ كلام مستقيم .

ووجه رابع لا يكون مثله في قرآن ، ولا شعر ، ولا كلام مُستقيم (٤) وإنما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط . وذلك قولك : رأيت زيدا داره ، وكلمت زيدا عمرا ، ومررت برجل حمار (٥) . أراد أن يقول : مررت بحمار فَنَسِيَ ثم ذكر ، فنحى

(١) البقرة : ٢١٧ : وقد استشهد بها سيبويه ج ١ ص ٧٥ وانظر المقتضب ج ١

ص ٢٧ .

(٢) البروج : ٤ .

(٣) تقدم في الأول ص ٢٧ والجزء الثاني ص ٢٦

(٤) انظر الكامل ج ٦ ص ١٢٣ - ١٢٤ واسرار العريضة ص ٢٩٩ والمقتضب ج ١

ص ٢٨ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ : « باب المبدل من المبدل منه . والمبدل يشرك المبدل منه في الجر - وذلك قولك : مررت برجل حمار . فهو على وجه محال ، وعلى وجه حسن . فاما المحال فان تعنى أن الرجل حمار . وأما الذي يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل ، فتقول حمار . أما أن تكون غلطت ، أو نسيت ، فاستدركت ، وأما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل ، وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك » .

الرجل ، وأَوْصَلَ المرور إلى ما قَصَدَ إليه ، أو غَلِطَ ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَ .

فهذه أربعة أوجه في البَدَل .

واو قال في هذا الموضع : مررت برجل بل حمار ، ولقيت زيدا بل عمرا (١) كان كذلك
إِلَّا أَنَّ (بل) ، و (لا بِلْ) (٢) من حروف الإِشْرَافِ ، وقد ذكرنا أحوالها فيما تقدّم (٣) .

واعلم أَنَّ المعارف / تُوصَفُ بالمعارف . فَإِنْ وقع بعدها شيء نكرة ، والعاقل فَعَلَ أو شيء
في معناه - انتصبت النكرة على الحال ، ونحن واصفوا ذلك في الباب الذي يلي هذا الباب
إِنْ شاء الله .

٤
٥٨٨

(١) قال سيبويه ج ١ ص ٢١٨ - ٢١٩ : « ومثل ذلك قولك : لا بل حمار ومن ذلك
قولك : مررت برجل بل حمار ، وهو على تفسير مررت برجل حمار .
ومن ذلك ما مررت برجل بل حمار ، وما مررت برجل ولكن حمار أبدلت الآخر من الأول
وجعلته مكانه » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ : « واعلم أَنَّ بِلْ ، ولا بِلْ ، ولكن - يشركن بين النعتين ،
فيجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو والفاء ... » .
وقال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣٥٢ : « وإذا ضمت (لا) الى (بل) بعد الإيجاب
والأمر ، نحو : قام زيد لا بل عمرو ، واضرب زيدا لا بل عمرا . فمعنى (لا) يرجع الى ذلك
الإيجاب والأمر المتقدم لا الى ما بعد (بل) ففى قولك : لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد ،
وإثبتة لعمرو ببِلْ ولو لم تجيء بلا لكان قياس زيد كما ذكرنا فى حكم المسكوت عنه يحتمل أن
يثبت ، والا يثبت ، وكذا فى الأمر نحو : اضرب زيدا لا بل عمرا ، أى لا تضرب زيدا بل اضرب
عمرا ، ولولا (لا) المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد وألا يكون مع الأمر بضرب عمرو ... »
مثل ابن هشام فى المعنى لاجتماع لا مع بل بقول الشاعر :

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة أو أفول

وانظر تعليق الدمامينى عليه ج ١ ص ٢٣٤ - ٢٣٥

(٣) الكلام عن بِلْ ، ولكن مر فى ج ١ ص ١٢ ، ج ٣ ص ٢٠٥ ، ج ٤ ص ١٠٧

هذا باب

الحالات والتبيين وتفسير معناهما

اعلم أنه لا ينتصب شيء إلا على أنه مفعول ، أو مُشَبَّه بالمفعول في لفظ. أو معنى .
والمفعول على ضربين :

فمن ذلك المصدر ، وهو اسم الفعل ^(١) ، وهو مفعول صحيح ؛ لأنَّ الإنسان يفعل ،
واسم فعله ذلك المصدر .

تقول : ضربت ضرباً ، وقمت قياماً . فَأَنْتَ فَعَلْتَ الضَرْبَ والْقِيَامَ . واو قلت :
ضربت وقمت - لدلت على أَنَّكَ فعلت الضَرْبَ والْقِيَامَ ، وكذلك كُلُّ فِعْلٍ تَعْدَى أو لم
يتعد .

فإذا قلت : ضربت زيدا ، أو كَلَّمْتُ عمرا - فَأَنْتَ لم تفعل زيدا ولا عمرا ، إِنَّمَا فعلت
الضرب والكلام ، فَأَوْقَعْتَ الضرب بزید ، وَأَوْصَلْتَ الكلام إلى عمرو . فزيد وعمرو
مفعول بهما ؛ لِأَنَّكَ فعلت فِعْلاً أَوْقَعْتَهُ بهما ، وَأَوْصَلْتَهُ إِلَيْهِمَا .

فإن / قلت : سِرْتُ يومَ الجمعة ، وجلست مكانَ زيد - فَأَنْتَ فعلت السير والجلوس في هذا
الزمان وهذا المكان . فالزمان والمكان مفعول فيهما .

والفَصْلُ بينهما وبين زيد أَنَّكَ أَوْصَلْتَ إلى زيد شيئا . وام تعمل في الزمان شيئا ، إِنَّمَا
عملت عملا احتوى عليه الزمان ، والمكان .

تقول : ضربت زيدا يومَ الجمعة في الدار . فَأَنْتَ لم تصنع بالدار واليوم شيئا . ولكن
لو قلت : هَدَمْتُ الدار ، وَبَنَيْتُ الدار - لَكَانَتْ مَفْعُولَةٌ بِمَنْزِلَةِ زيد ؛ لِأَنَّكَ فعلت فِعْلاً أَوْصَلْتَهُ إِلَيْهَا .

وكذلك الحال هي مفعول فيها . تقول : جاعني زيد الطويل . فالطويل نعت ، وكذلك
مررت بأخيكَ الكريم . إِنَّمَا معناهُ بِأَخِيكَ الموصوف بالكرم المعروف به .

(١) أي اسم الحدث وهذا تعبير لسيبويه .

فإذا قلت : جاعني زيد ماشياً - لم يكن نعتاً ؛ لأنَّك لو قلت : جاعني زيد الماشي لكان معناه المعروف بالمشي ، وكان جارياً على زيد ؛ لأنَّه تحليية له وتبيين أنَّه زيد المعروف بهذه السَّمة ؛ ليُفَصِّلَ ثَمَّن اسمه مثلُ اسمه بهذا الوصف .

/ فإذا قلت : جاعني زيد ماشياً - لم ترد أنَّه يُعرَفُ بأنَّه ماشٍ ، ولكن خبَّرت بأنَّ مجيئه وقع في هذه الحال ، ولم يَدُلُّ كلامُك على ما هو فيه قَبْلَ هذه الحالة أو بَعْدَها .

فالحال مفعول فيها . إِنَّمَا خبَّرت أَنَّ مجيئه وقع في حال مَشَى ، وكذلك مررت بزيد ضاحكاً ، وصادفت أخاك راكباً (١) .

فالحال لا يَعْمَلُ فيها إِلَّا الفِعْلُ ، أو شيء يكون بَدَلًا منه ، دالًّا عليه . وسنبيِّن جميع ذلك إن شاء الله .

فإذا كان العامل في الحال فِعْلاً - صَلَحَ تقديمها وتأخيرها ؛ لتصرف العامل فيها ، فقلت : جاء زيد راكباً ، وراكباً جاء زيد ، وجاء راكباً زيد . قال الله عزَّ وجلَّ : (خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ) (٢) . وكذلك قائماً لقيت زيدا ، وقائماً أعطيت زيدا درهما ، وذاهباً إليك رأيت زيدا .

وإن كان العامل غير فِعْلٍ لم تكن الحال إِلَّا بَعْدَهُ ، وذلك قولك : زيد في الدار قائماً ، وفي الدار قائماً زيد ، وفي الدار / زيد قائماً .

إذا كان قائماً بَعْدَ قولك في الدار انتصب . ولا يصلح قائماً في الدار زيد ، ولا زيد قائماً في الدار ، ولا قائماً زيد في الدار . لَمَّا أَخَّرْتَ العامل ، ولم يكن فِعْلاً - لم يتصرف تصرفُ الفِعْلِ ، فينصب ما قَبْلَهُ . وهذا إذا جعلت (في الدار) خبراً فقلت : زيد في الدار ، وفي الدار زيد ، فاستغني زيد بخبره قلت : قائماً ونحوه ، لتدلُّ على أَيْةِ حال استقرَّ .

فإن جعلت (قائماً) هو الخبر رفعته ، وكان قولك (في الدار) فضلةً مُسْتَغْنَى عنها ؛ لأنَّك إِنَّمَا قلت : زيد قائم ، فاستغني زيد بخبره ، ثُمَّ خبَّرت أين محل قيامه ؟ ، فقلت في الدار ، ونحوه .

(١) تقدم في ص ١٦٦ وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٥٧ والرضي ج ١ ص ١٨١

(٢) تقدم في ص ١٦٨ .

وكل ما كان في الابتداء من هذا فكذاك مجراه في باب إن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، وكان وأخواتها^(١) .

٤
٥٩٢

إلا أنه ما كان من ذلك فعلا ، أو دخله معنى تصلح عليه الحال ، وتنصبه عليه إذا أردت ذلك ، نحو : ظننت زيدا / قائما أخاك ، لأنك إنما ظننته في حال قيامه [وكان زيدا قائما أخوك ، لأنه أشبهه في حال قيامه . ولو قلت : إن زيدا قائما في الدار - لم يجز ؛ لأنك لا تنصبه بقولك في الدار ، وهو قبله ، ولم يحدث معنى مع (إن) يجب به نصب الحال^(٢) لأن هذه العوامل^(٣)] كلها داخلة على الابتداء . قال الله - عز وجل : (إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون)^(٤) ، فجعل قوله (فاكهون) الخبر ، و (في شغل) تبين كقولك

(١) تقدم في ص ٣ : ٢٥٦ ، ٤ : ١٣٢ ، ١٦٦ - ١٦٧

(٢) اتفق البصريون على أعمال حروف ثلاثة في الحال وهي : ليت ، وكان ، ولعل ومنعوا (ان) ولكن من عملهما في الحال .

قال سيبويه ج ١ ص ٢٨٧ : « وكذلك إذا قلت : ليت هذا زيد قائما ، ولعل هذا زيد ذاهبا ، وكان هذا بشر منطلقا إلا أن معنى ان ولكن لانهما واجبتان كمعنى هذا عبدالله منطلقا . وانت في ليت تمناء في الحال ، وفي كان تشبهه انسانا في حال ذهابه كما تمنيته انسانا في حال قيام ، وإذا قلت لعل فانت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب ... » .

وقال الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢٧٧ : « وقد عملوا في الحال من حروف المعاني ثلاثة : كان ، وليت ، ولعل ، وذلك لقوة شبههن بالفعل ... » .

وقال في ص ٢٨٥ - ٢٨٦ : « فأما (ليت) ، و (كان) ، و (لعل) فاستجروا أعمالهن في الأحوال ، لأنهن أشبهن الأفعال من جهة اللفظ ، والمعنى ، فقوين بهذه المشابهة ، فمشابهتهن للفعل من جهة اللفظ بناؤهن على الفتح كبناء الأفعال الماضية عليه وأن عدة حروفهن كمدة حروف الفعل الماضي ثلاثة .. ومشابهتهن من جهة المعنى أن (ليت) بمعنى أتمنى ، و (لعل) بمعنى أترجى ، و (كان) بمعنى أشبه .

ولا يجوز في ان ولكن مآجذ فيهن لأنهما لم يغيرا معنى الكلام بل اكدها ... » . وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٧٥ ، ٢٩٧ ، والاشباه ج ٣ ص ٢٤٢ ، والبحر المحيط ج ١ ص ٤٧٣ .

وقد خالف الرضى النحويين فقال في شرح الكافية ج ١ ص ١٨٣ - ١٨٤ : « وأما حرفا التمنى والترجى ، نحو ليتك قائما في الدار ، ولعلك جالسا عندنا فالظاهر أنها ليسا بعاملين ، لأن التمنى ، والترجى ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الأخفش .. لكون مضمونه هو المقيد .. »

(٣) تصحيح السيرافي .

(٤) انظر ص ١٦٧ .

(في الدار) ، وقال : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ)^(١) وقال : (إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ)^(٢) على ما وصفنا .

وتقول : زيد بك مأخوذاً ، وزيد عليك نازل ، وزيد فيك راغب ، وزيد بك كفيل ، وزيد إليك مائل ، وزيد عنك محدث ، لا يكون في جميع ذلك إلا الرفع ؛ لأنه لا يكون شيء مما ذكرنا ظرفاً لزيد . لو قلت : زيد فيك ، أو زيد عنك أو زيد بك - لم يصلح ؛ لأن (بك) إنما هي ظرف لمأخوذ ، و (عليك) ظرف لنازل . فاعتبر ما ورد عليك من هذا وشبهه بما ذكرت لك^(٣) .

وتقول : زيد علينا أمير ، وأميراً ؛ لأنك لو قلت : زيد علينا وأنت تريد الإمارة كان مستقيماً .

وتقول : زيد في الدار أبوه قائماً ، على أن تجعل (قائماً) حالا لأبيه وإن / شئت رفعت . فإن جعلته حالا لزيد لم يستقم ؛ لأن زيدا ليس له في الظرف ضمير^(٤) ، ولا يستقيم زيد قائماً في الدار أبوه بوجه من الوجوه لأن الحال قبل العامل ، وليس بفعل .

وتقول : مررت راكباً بزيد إذا جعلت الحال لك . فإن جعلتها لزيد لم يستقم ؛

(١) انظر ص ١٦٧ .

(٢) الطور : ١٧ - ١٨ .

(٣) لا يصلح الجار والمجرور لأن يكون خبراً عن المتبسط لأنه ظرف غير تام . فلا يصلح للخبرية لعدم الفائدة قال الرضى ج ١ ص ١٨٨ : « وإذا كان الظرف في الظناهر غير مستقر وقد تقدم أن معنى المستقر أن يكون متعلقاً بمقدر فخرية الاسم الذي يلي . . ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب . . . وأجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم » .

وانظر أمالي الشجرى ٢/٢٧٥

(٤) لأن (في الدار) خبر عن (أبوه) ، فالضمير المستتر في الظرف يرجع الى (أبوه) أو هو فاعل للجار والمجرور .

لأنَّ العامل في زيد الباء^(١) ، ولكن لو قلت : ضربت قائماً زيدا - كان جيّداً لأيكما جعلت الحال ، وكذلك رأييت راكبةً هنداً .

فإن قلت : هذا ابنُ عمِّي دُنْيَا^(٢) ، وهذه الدراهم وَزَنَ سَبْعَةٍ ، وهذا الثوب نَسَجَ اليمَن ، وهذا الدرهم ضَرَبَ الأمير - نصبت ذلك كله ، وليس نصبه على الحال^(٣) . لو كان كذلك

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ : « ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز ، لانه صار قبل العامل في الاسم ، وليس بفعل ، والعامل الباء ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل ، فان قال : أقول : مررت بقائماً رجل فهذا أخبت من قبل انه لايفصل بين الجار والمجرور ، وفي امالي الشجرى ج ٢ ص ٢٨٠ : « قال ابو الفتح : تقول مررت بهند جالسة ولا يجوز : مررت جالسة بهند ، لان حال المجرور لا يتقدم عليه وهذا قول جميع النحويين الا ابن كيسان فانه اجاز تقديم حال المجرور عليه .. »

وانظر الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٨٩ وقول الناظم : ولا امنعه فقد ورد .
(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٤ - ٢٧٥ : « باب ما ينتصب لانه ليس من اسم ما قبله . ولا هو هو .

وذلك قولك : هو ابن عمي دنيا وهو جاري بيت بيت . فهذه احوال قد وقع في كل واحد منها شيء ، وانتصب ، لان هذا الكلام قد عمل فيها كما عمل الرجل في العلم حين قلت : انت الرجل علما ... » .

وقال في ص ٢٧٦ : « ولو قلت : ابن عمي دنى ، وعربي جده لم يجز ذلك فاذا لم يجز ان يبنى على المبتدا فهو من الصفة ابعد ... »

وأقول : جاء دنيا في قول النابغة الذبياني :

بنو عمه دنيا وعمرو بن عامر أولئك قوم بأسهم غير كاذب

قال ابن السيد في الاقتضاب ص ٣٩٩ . « وأراد بقوله دنيا : الادين من القرابة ويروى دنيا بكسر الدال ودنيا بضمها فمن كسر جاز ان ينون والا ينون ومن ضم لم ينون لان الف فعلى المضمومة لا تكون ابدا الا للتانيث . » وانظر الجواليقي ص ٣٠٧ واصلاح المنطق ص ٣١٢ والديوان ص ٦ واللسان (دنا) وفي ادب الكاتب : « ويقال : هو ابن عمه دنية ودنيا أجود »

وأقول : جاء (دنية) في قول أبي الطيب :

ذاك الذي أنت جده وأبوه دنية دون جده وإييه

ديوانه ج ٤ ص ٣٣ .

وفي قول مهيار :

ومن يك مولاهما الغريب وجارها فانت أخوها دنية ونسيها

ديوانه ج ١ ص ٤٨ .

وفي الغريب المصنف ص ٤٧ : « الكسائي : هو ابن عمي دنيا مقصور ، ودنية .. » وقال الكسائي في دنيا : منون وغير منون »

(٣) الاولى ان يكون مصدرا لان في جملة وصفا يكون على فعلى .

وقد قالوا ان (فعلى) لا تكون صفة .

لامتنع قولك : نَسَجَ اليمَن ، وَضَرَبَ الأمير ؛ لَأَنَّ المعرفة لا تكون حالا . وإكْنَهَا مصادر على قولك : ضَرَبَ ضَرْباً ، ونَسَجَ نَسْجاً .

وكذلك إِنْ كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ نَكْرَةً قُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ وَزَنَ سَبْعَةً ، وَهَذَا ثَوْبٌ نَسَجَ اليمَن ، وَهَذَا دَرَاهِمٌ ضَرَبَ الأمير .

وإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ فَقُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ وَزَنَ سَبْعَةً ، وَهَذَا دَرَاهِمٌ ضَرَبَ الأمير ، فَنَعْتَهُ بِالمصدر ؛ لَأَنَّ المصدر / مفعول ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ مَضْرُوبٌ الأمير ؛ وَهَذَا ثَوْبٌ مَنسُوجٌ بِاليمَن .

فإِنْ قُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ ضَرَبَ الأمير - لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكُونَ نَعْتاً ، لَأَنَّ النَكْرَةَ لَا تُنْعَتُ بِالمعرفة وإِكْنٌ بَيِّنَةٌ . كَأَنَّكَ جَعَلْتَهُ جَوَاباً . لَمَّا قُلْتَ : هَذَا ثَوْبٌ ، وَهَذَا دَرَاهِمٌ قِيلَ : مَا هُوَ ؟ فَقُلْتَ : ضَرَبَ الأمير عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ (١) .

وَعَلَى هَذَا تَقُولُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٌ . وَقَالَ : (يَشْرُ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ) (٢) وَقُرِئَتْ الْآيَةُ عَلَى وَجْهَيْنِ (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِلسَّائِلِينَ) (٣) عَلَى الْمَصْدَرِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : اسْتَوَاءٌ . وَقَرَأَ

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٢١ : « ويكون على فعلى في الاسماء ، نحو : ذفرى وذكرى ولم يجرى صفة إلا بالهاء » . وبيت النابغة يشهد للمصدرية ، لأنه لم يطابق في الجمعية وانظر شرح الشافعية للرضي ج ٣ ص ١٣٥ - ١٣٦ ، وللجاريردي ص ٢٩٠ - ٢٩١ ثم تقول : أن (دنيا) إذا كانت صفة أو مصدراً فألفها للتانيث ، فتمنع الصرف معرفة ونكرة فكيف جاز تنوينها كما يقول ابن السيد في الاقتضاب ، وأبو عبيد في القريب ؟

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٥ : « ومما ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو قولك : هذه مائة وزن سبعة ، وتقد الناس ، وهذه مائة ضرب الأمير ، وهذا ثوب نسج اليمَن كأنه قال نسجاً ، وضرباً ، ووزناً ، وإن شئت قلت : وزن سبعة » .

قال الخليل : إذا جعلت وزن مصدراً نصبت ، وإن جعلته اسماً وصفت به وشبهه ذلك بالخلق قال : قد يكون الخلق المصدر ، ويكون الخلق المخلوق . فكان الوزن ها هنا اسم وكان الضرب اسم كما تقول رجل رضا وامرأة عدل ، ويوم غم فيصير هذا الكلام صفة وقال : أستقبح أن أقول : هذه مائة ضرب الأمير ، فأجعل الضرب صفة ، فيكون نكرة وصفت بمعرفة ولكن أرفعه على الابتداء . كأنه قيل : ما هي فقال ضرب الأمير فإن قال ضرب أمير حسنت الصفة لأن النكرة توصف بالنكرة »

(٢) الحج : ٧٢

(٣) فصلت : ١٠٠ ، القراء برفع سواء عشرية قراءة أبي جعفر .

وقرأ يعقوب (من العشرة) بالجذر والباقون بالنصب . النشر ج ٢ ص ٣٦٦ والاتحاف

ص ٣٨٠ .

بعضهم (أربعة أيام سواء) على معنى مستويات ، وقال جل وعز : (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا) (١) فالمعنى - والله أعلم - غائرا ، فوضع المصدر موضع الاسم . وقالت الخنساء :

تَرْتَعُ مَا عَقَلْتُ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالُ وَإِدْبَارُ (٢)

فالمصدر في كل هذا في موضع الاسم . وقال لقيط . بن زُرارة :

شَتَانٌ هَذَا ، وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ ، وَالظِّلُّ الدَّوْمُ (٣)

يريد : الدائم .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : هُوَ عَرَبِيٌّ مَحْضًا ، وَهُوَ صَدِيمٌ / قَلْبًا ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ حَسْبِيَّةٌ ، وَهُوَ شَرِيفٌ جِدًّا فَإِنَّهَا مَصَادِرٌ مُؤَكَّدَةٌ لِمَا قَبْلُهَا .

٤
٥٩٥

= وقال أبو حيان في البحر ج ٧ ص ٨٦ : قرأ الجمهور سواء بالنصب على الحال وأبو جعفر بالرفع : أى هو سواء .. ويعقوب بالخفض نعتا لأربعة أيام .

(١) الملك : ٣٠

(٢) تقدم في ج ٣ ص ٢٣٠

(٣) أنشده ابن سيده في المخصص ج ١٤ ص ٨٥ كرواية المقتضب ثم قال : ويروى في الظل الدوم كما أنشد عجزه أيضا في ص ٦٣ شاهدا على الوصف بالمصدر . وقال البغدادي في الخزائن ج ٣ ص ٥٧ « ذكر البيت بهذه الرواية :

شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ فِي ظِلِّ الدَّوْمِ

وهو للقيط بن زُرارة بن عدس بن تميم ويكنى أبا دختنوس وهى بنته وأبا نهشل أيضا . أنشده المبرد في المقتضب وأنشده :

والمشرب الدائم في الظل الدوم

جعل المبرد المصدر في هذا الموضع موضع الوصف ، أى الدائم وأنشده غيره :

في ظل الدوم . على الإضافة والدوم : شجر هذه رواية أبي عبيدة .

قال الأصمعي : قد أحال ابن الحائك ، لأنه ليس بنجد دوم وإنما الرواية : في الظل

الدوم . أى الدائم

العناق : المعانقة .. والمعنى : افترق هذا أى ما أنا فيه من التعب . والمعانقة والنسوم

والراحة والماء العذب .. ، وانظر ص ٤٩ من الخزائن .

والأجود: هو عربيٌّ مَحْضٌ ، وعربيٌّ قَلْبٌ ؛ لِأَنَّ هذه أسماء وإن كانت تكون على هذا اللفظ. مصادر ، لِأَنَّ المصدر يُنعت به ، والاسم لا يكون إِلَّا نَعْتاً من هذا الضرب ، إِلَّا أَنْ تجعله حالا للنكرة .

وَأَمَّا هو أعرابيٌّ قُحٌّ فلا يكون إِلَّا رفعا ؛ لِأَنَّهُ ليس بمصدر (١) .
فإذا قلت : هو عربيٌّ حَسْبُهُ فمعناه : اكتفاء . يقال : أعطاني فأحسبني ، أى كفايتي .
قال الله عز وجل : (عطاء حساباً) (٢) ، أى كافياً .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٧٥ : « وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا هو هو . وذلك قولك : هذا عربى محضا . وهذا عربى قلبا ، فصار بمنزلة دنيا وما أشبهه من المصادر وغيرها .

والرفع فيه وجه الكلام ، وزعم يونس ذلك ، وذلك قولك : هذا عربى محض ، وهذا عربى قلب ، كما قلت : هذا عربى قح ، ولا يكون القح الا صفة » .

وفى اللسان : « يقل عربى قح ، وعربى محض ، وعربى قلب ، اذا كان خالصا لا هجنة فيه » .

(٢) انظر ص ٢٨٥

هذا باب

تبیین الحال فی العوامل الّتی فی معنی

الأفعال ، وليست بأفعال ، وما يمتنع من أن تجرى معه الحال

تقول : هذا لك كافياً ، فتنصب الحال ، لما في الكلام من معنى الفعل لأن معنى (لك) معنى تملكه .

فإن أردت أن تلغى (لك) قلت : هذا لك كافٍ يا فتى ، تريد : هذا كافٍ لك ، فتجعل (كافياً) / خبر الابتداء ، وتجعل (لك) ظرفاً للكفاية .
والآية تُقرأ على وجهين : (قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ)
وخالصةً على ما ذكرنا (١)

وتقول : هذا عبد الله قائماً ، فتنصب (قائماً) لأن قولك (ها) للتنبيه فالمعنى : انتبه له قائماً . وقال الله عز وجل - (هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ) (٢) و (هَذَا بَعْلَى شَيْخًا) (٣)
فإن قلت : هذا زيد قائمٌ صلح من أربعة أوجه :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٦١ - ٢٦٢ : « باب ما ينتصب فيه الخبر لأنه خبر لمعروف وذلك قولك : فيها عبد الله قائمًا .

كانك قلت : عبد الله منطلق ، فصار قولك فيها ، كقولك : استقر عبد الله ، وإن شئت الغيت فيها ، فقلت : فيها عبد الله قائم ..

ومثل قولك : فيها عبد الله قائمًا هو لك خالصا ، وهو لك خالص ، كأن قولك : هو لك بمنزلة أهله لك ثم قلت خالصا .

ومن قال : فيها عبد الله قائم قال : هو لك خالص ، فيصير (خالص) مبنياً على هو . كما كان قائم مبنياً على عبد الله . وفيها لفوا لا أنك ذكرت فيها لتبين أين القيام ؟ وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص ؟ وقد قرئ هذا الحرف على وجهين (قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة) بالرفع والنصب .
والآية في الأعراف : ٢٢ وقراءة الرفع لنافع سبعة .

النشر ج ٢ ص ٢٦٩ والاتحاف ص ٢١٢ .

(٢) هود : ٦٤

(٣) هود : ٧٢ العامل المعنوي في الحال : الظرف ، والجار والمجرور وحرف التنبيه ، نحو ها أنا زيد قائمًا .. واسم الإشارة ، نحو : ذا زيد راكباً ، وحرف النداء ، نحو : يا ربنا منعماً (شرح الكافية ١ : ١٨٣)

منها أنَّك لما قلت : هذا زيد - استغنى الكلام بالابتداء وخبره ، فجعلت قولك (قائم) خبر ابتداء محذوف . كأنك قلت : هو قائم ، أو هذا قائم . فهذا وجه .

ويجوز أن تجعل (زيدا) بدلا من هذا ، أو تبيناً له ، فيصير المعنى : زيد قائم . ويجوز أن تجعل (زيدا) ، وقائماً كليهما الخبر ، فتخبر بأنه قد جمع ذا وذا ، كما تقول : هذا حُلُو حامض . تخبر أنه قد جمع الطعمين ، ولا تريد أن تنقُض الحلاوة بالحموضة .

فهذه أربعة أوجه في الرفع (١) .

تقول : زيد في الدار قائماً . إذا جعلت (في الدار) الخبر / فمعناه استقر .

٤
٥٩٧

فإن قلت : زيد أبوك قائم . فلا معنى لنصب قائم إذا أردت بأبيك النسب ، لأنه ليس ها هنا فعل ، ولا معنى فعل ، فلست تُخبر أنه أبوك في حال دُونَ حال (٢) .

فإن أردت معنى التبيين جاز النصب فقلت : زيد أبوك قائماً ، أى يتبينك في هذه الحال ، ولا تُبال بأيهما كان القيام .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٥٨-٢٦٠ : (باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يوثق به من العرب ، وزعم الخليل أن رفعه يكون على وجهين : فوجه أنك حين قلت : هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو كأنك قلت : هذا منطلق ، أو هو منطلق .

والوجه الآخر : أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك : هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه يجمع الطعمين .

وقال الله - عز وجل - : (كلا انها لظى نزاعة للشوى) وزعموا أنها في قراءة ابن مسعود (وهذا يعلى شيخ) . وقد يكون رفعه على أن تجعل (عبد الله) معطوفاً على هذا كالوصف ، فيصير كأنه قال : عبد الله منطلق .

وتقول : هذا زيد رجل منطلق على البدل كما قال - جل ذكره - ، (بالناصية ناصية كاذبة) فهذه أربعة أوجه في الرفع .

وانظر هذه الوجوه الأربعة في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٧٦ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٨ .

(٢) تقدم في ص ٣ ج ٢ ص ٢٧٤

والمسألة الأولى تقول فيها : زيد أبوك قائم . تجعل الأب نعتاً لزيد ، أو بدلاً منه .
وكذلك (أخوك) إذا أردت النسب كان كالأب .
وإن أردت الصداقة دخل معنى الفعل ، وصلح النصب .
وإن جعلت الأخ نعتاً ، أو بدلاً كان الرفع في قائم لا غير . فعلى هذا وما أشبهه
تصلح الحال ، وتمتنع .

هذا باب

ما كانت الحال فيه مؤكدة

لما قبلها . وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفيل

تقول : زيد أبوك حقا ، وهو زيد معروف ، وأنا عبد الله أمرا واضحا . وذلك لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها ؛ / لأنك إذا قلت : هو زيد ، وأنا عبد الله - فإنما تخبر بخبرين ، فإذا قلت معروفا ، أو بيئا - فإنما المعنى أنى قد بينت لك هذا وأوضحته ، وفيه الإخبار لأنه عليه يدل^(١) .

٤
٥٩٨

(١) الحال المؤكدة لمضمون الجملة هي من الحال الملازمة غير المنتقلة ، ويجب أن يكون جزءا معرفتين جامدين ، فلا يكون خبر مبتدأ فعلا أو اسما مشتقا ، لأن هذا النوع من الأحوال إنما يكون توكيدا للخبر بذكر وصف من أوصافه الثابتة له وانفعل لاثبات له ، ولا يوصف .

مضمون الخبر إما فخر كقولك : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار للخبر متضمنا لتلك الخصلة .

وأما تعظيم لغيرك ، نحو : أنت الرجل كاملا ، أو تصاغر لنفسك ، نحو : أنا عبد الله أكلا ، كما يأكل العبيد ، أو تصغيرا لغيرك نحو : هو المسكين مرحوما ، أو تهديد ، نحو : أنا الحجاج سفاك الدماء أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا وكفوله تعالى (هذه ناقة الله لكم آية) .

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٦٤-٦٥ والرضي شرح الكافية ج ١ ص ١٩٦-١٩٧

وأما الشجرى ج ٢ ص ٢٨٥ والخصائص ج ٢ ص ٢٦٨ ، ج ٣ ص ٦٠

ونسوق طرفا من كلام سيبويه ج ١ ص ٢٥٦ - ٢٥٨ :

(وذلك قولك : هو زيد معروفا ، فصار المعروف حالا وذلك أنك ذكرت للمخاطب إنسانا كان يجهله ، أو ظننت أنه يجهله ، فكانك قلت : انتبه له ، أو الزمه معروفا . . . ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف ، لأنه يعرف ويؤكد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز ، لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ، ولا يؤكد ومعنى قوله معروفا : لاشك ، وليس ذا في منطلق وكذلك هو الحق بيننا ومعلوما ، لأن ذا مما يوضح ويؤكد به الحق . .

وقد تقول : هو عبد الله ، وأنا عبد الله فآخرا أو موعدا : أى اعرفنى بما كنت تعرف ، وبما كان يبلغك عنى ، ثم يفسر الحال التي كان يعلمه عليها ، أو تبلغه ، فيقول : أنا عبد الله كريما جوادا ، وهو عبد الله شجاعا بطلا ، ويقول : أنى عبد الله مصغرا نفسه لربه ، ثم يفسر حال العبيد فيقول : أكلا كما يأكل العبد وشاربا كما يشرب العبد (.)

ولو قلت : أنا عبد الله منطلقاً - لم يعجز ، لأنَّ المنطوق لا يؤكِّدنى .

ألا ترى أنَّك لو قلت : أنا عبد الله منطلقاً لكان المعنى فاسداً ، لأنَّ هذا الاسم لا يكون
لى فى حال الانطلاق ويفارقنى فى غيره ، ولكن يجوز أن تقول : أنا عبدُ الله مصغراً
نفسك لربِّك ، ثمَّ تقول : آكلا كما يأكل العبيد ، وشارباً كما يشرب العبيد ،
لأنَّ هذا يؤكِّد ما صدرت به .

وكذلك لو قلت مفتخراً ، أو موعداً : أنا عبد الله شجاعاً بطَّلاً ، وهو زيد كريماً
حليماً ، أى فاعرفه بما كنت تعرفه به - كان جيِّداً .

وهذا باب إنما يُصلحه ويُفسده معناه ، فكلُّ ما صالح به المعنى فهو جيد ، وكلُّ ما فسد به
المعنى فمردود (٢) .

(١) فى ابن يعيش ج٢ ص ٦٥ : (فعلى هذا المعنى ونحوه يصح ويفسد
فكل ما صالح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود)

هذا باب

ما يكون من المصادر حالا

لموافقته الحال

/وذلك قولك : جاء زيد مَشِيًّا . إِنَّمَا معناه : ماشياً ، لَأَنَّ تقديره : جاء زيد يمشي مَشِيًّا ، وكذلك جاء زيد عَدُوًّا ، وَرَكُضًا ، وقتلته صَبْرًا لما دخله من المعنى (١) ؛ كما أَنَّ الحال قد تكون في معنى المصدر ، فتحمل عليه . وذلك قولك : قم قائماً . إِنَّمَا المعنى قم قياماً .

وتقول : هَئِثًا مَرِيثًا وَإِنَّمَا معناه : هَئَاكَ هَئَا ، وَمَرَاكَ مَرَا ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا كَانَ حالا كان تقديره : وجب ذلك لك هَئِثًا ، وثبت لك هَئِثًا (٢) .

(١) تقدم في ج ٣ ص ٢٣٤ ، ص ٢٦٨-٢٦٩

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١٥٩-١٦٠ : (باب ما أجرى مجرى المصادر من الصفات وذلك قولك هَئِثًا مَرِيثًا . كأنك قلت : ثبت لك هَئِثًا مَرِيثًا وهَئَاكَ هَئِثًا ، وإنما نصبه لأنه ذكر لك خير أصابه رجل ، فقلت : هَئِثًا مَرِيثًا . كأنك قلت ثبت ذلك له هَئِثًا مَرِيثًا ، فاخترزل الفعل ، لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك : هَئَاكَ ، ويدل ذلك على أنه على اضمار هَئَاكَ قول الأخطل :

الى امام تغاديننا فواضله أظفره الله فليهنىء له الظفر

فكأنك اذا قال : هَئِثًا له الظفر فقد قال : ليهنئء له الظفر واذا قال : ليهنئء له الظفر فقد قال : هَئِثًا له الظفر ، فكل واحد منهما بدل من صاحبه فلذلك اخترلوا الفعل هَئَاكَ هَئَاكَ (٠٠)

وانظر ص ١٣٧ منه

وفي أمال الشجرى ج ١ ص ٣٤٦-٣٤٧ : (قال أبو الفتح في قول أبي الطيب :

هَئِثًا لك العيد الذى أنت عيده وعيد لمن سمى وضحي وعيدا

العيد مرفوع بفعله وتقديره : ثبت هَئِثًا لك العيد فحذف الفعل ، وقامت الحال مقامه ، فرفعت الحال العيد ، كما ان الفعل يرفعه .

وقال أبو العلاء : هَئِثًا ينتصب عند قوم على قولهم : ثبت لك هَئِثًا وقيل هو اسم فاعل وضع موضع المصدر كأنه قال : هَئَاكَ هَئَا ، لأنهم ربما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر كما قالت بعض نساء العرب وهى ترقص ابنها .

لاقيت عبدا نائما

قم قائما قم قائما

أرادت قم قياما

وانظر أيضا ص ١٦٢-١٦٤ من الشجرية

ومثله قول الفرزدق :

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيِّنٌ رِتَاجٍ قَائِمًا ، وَمَقَامٌ (١)
عَلَى خَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا . وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ .
وإنما التقدير : لَا أَشْتُمُ شَيْئًا ، وَلَا أَخْرِجُ خُرُوجًا ؛ لِأَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ أَقْسَمَ . فهذا وَجْهٌ صَحِيحٌ
يَصِحُّ عَلَيْهِ مَعْنَى هَذَا الشَّعْرِ .

وَأَمَّا عِيسَى بْنُ عَمْرِو فَإِنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ خَارِجًا حَالًا ، وَلَا يَذْكُرُ مَا عَاهَدَ عَلَيْهِ ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ :
عَاهَدْتُ رَبِّي وَأَنَا غَيْرُ خَارِجٍ مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ .

(١) سبق في ج ٣ ص ٢٦٩

هذا باب

اشتراك المعرفة والنكرة

تقول : هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقٌ ، إذا جعلت المنطلق صفة لرجل فإن جعلته صفة لعبد الله قلت : هذا رجلٌ وعبدُ الله منطلقاً . كأنك قلت : هذا رجل ، وهذا عبد الله منطلقاً .

فإن جعلت الشيء لهما جميعاً قلت : هذا رجل وعبد الله منطلقين ، لا يكون إلا ذلك ، لأنك لو قلت : منطلقاً لم يجز ، لأنك لا تقول على معنى الحال : هذا عبد الله منطلق ، ويجوز أن تقول : هذا رجلٌ منطلقاً . فالحال يجوز لهما ، والنعت لا يصلح من أجل عبد الله .

وتقول : هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان ، وهذان رجلان وعبد الله منطلقاً

فإن جمعتهم قلت : هذان رجلان وعبد الله منطلقين (١) على ما ذكرت لك

وتقول : عندى عبدُ الله ، ومررت برجل قائمين ، فتنصب ، وليس النصب ها هنا على الحال لاختلاف المعنيين ، وكذلك لو كانا معرفتين ، أو نكرتين .

/ تقول : هذا عبد الله ، وجاعنى زيد فارسين . إنما تنصب على أغنى .

ولو قلت فارسان جاز على قولك (هما) لاختلاف العاملين .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٥٨ : (باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة وذلك قولك : هذان رجلان وعبد الله منطلقين . وانصبا نصبت المنطلقين ، لأنه لا سبيل الى أن يكون صفة لعبد الله ولا أن يكون صفة للثنين فلما كان ذلك محالاً جعلته حالا صاروا فيها كأنك قلت : هذا عبد الله منطلقاً ، وهذا شبيه بقوله : هذا رجل مع امرأة قائمين .

وان شئت قلت : هذان رجلان وعبد الله منطلقان ، لأن المنطلقين فى هذا الموضع من اسم الرجلين ، فجريا عليه .

وتقول : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين اذا غلطتهم . ومن قال : هذان رجلان وعبد الله منطلقان قال : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقون ، لأنه لم يشترك بين عبد الله وبين ناس فى الانطلاق .

وكان سيبويه يُجيز : جاء عبد الله ، وذهب زيد العاقلان على النعت ؛ لأنهما ارتفعا بالفعل ، فيقول : رفعهما من جهة واحدة . وكذلك هذا زيد ، وذاك عبد الله العاقلان ، لأنهما خبر ابتداء (١) .

وليس القول عندى كما قال ؛ لأن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت . فإذا قلت : جاء زيد ، وذهب عمرو العاقلان - لم يَجْزُ أن يرتفع بفعلين فإن رفعتهما بجاء وحدهما فهو محال ؛ لأن عبد الله إنما يرتفع بذهب ، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب .

وإذا قلت : هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ما قُرب منك وذاك لما بُعد ، فقد اختلفا في المعنى .

وكذلك لو قلت : مررت بغلام زيد العاقلين . تريد أن تنعت الغلام ، وزيدا لم يجز ؛ لأن زيدا من تمام اسم الغلام وهذا قول الخليل (٢) ، ولا يجوز غيره .

/ وكل ما كان في النعت فكذلك مجراه في الحال ، فالنصب فيما كان كذلك على أغنى ، والرفع على هما ، أو هم ، والمعرفة والنكرة في ذلك سواء . فأمّا قوله :

إِنَّ بَهَا أَكْتَلَ أَوْ رَزَامَا خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا (٣)

فإنه إنما ذكر واحدا لقوله (أو) . فلو أراد الحال لقال خويربيا ولكنه على أغنى ، ولو رفعه على (هما) لكان جيذا .

في سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ : وتقول : هذا رجل وامراته منطلقان ، وهذا عبد الله ، وذاك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد وهما اسمان يبينان على مبتدئين ، وانطلق عبد الله ومضى أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا بفعلين ، وذهب أخوك ، وقدم عمرو الرجلان الحليمان (٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٧ : (وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة انجر والرفع ، وذلك قولك : هذا رجل ، وفي الدار آخر كريمين ، وقد أتاني رجل ، وهذا آخر كريمين ، لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد . ولا يجوز أن يجرى وصفا لما انجر من وجهين ، كما لم يجز فيما اختلف اعرابه .)

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٨٧ على أن خويربين منصوب على الشتم فقال : فزعم أن خويربين انتصبا على الشتم ، ولو كان على أن لقال خويربيا ولكنه انتصب على الشتم . وقال الأعمى (ولا يجوز أن يكون حالا من أكل ، ورزام ، لأن الخبر عن أحدهما لاعتراض (أو) بينهما ، ولو كان حالا لأفرد ، كما تقول : أن في الدار زيدا أو عمرا جالسا ، لأنك توجب الجلوس لأحدهما فلما لم تمكن فيه الحال نصب على النعم)

وتقول : هذا رجل مع عبد الله قائمين على الحال ؛ لأنك إذا قلت (مع) فقد أشر كنهما في شيء واحد ؛ كما تقول : هذا عبد الله وزيد .

وتقول : هذا رجل مع رجل قائمين على الحال ؛ لأن الوصف لا يصلح ، لاختلاف إعرابهما ، فصار الحال لا يجوز ها هنا غيره (١) .
وهذا لما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله .

= وقد ذكر الرجز المبرد في الكامل ج ٦ ص ١٦٤ وقال : نصب خویر بین علی (أعنى) لا يكون غير ذاك ، لانه انما اثبت أحدهما بقوله (أو) وانشده ابن الشجرى في اماليه ج ٢ ص ٣١٨ على أن (أو) بمعنى الواو فلذلك قال خویر بین ولو كانت (أو) على بابها لقال خویربا ، ثم رد على هذا القول بكلام سيبويه .

وكذلك فعل ابن هشام في المغنى ج ١ ص ٦١ .
أكتل ، ورزّام : لسان كانا يقطعان الطريق .
الخارب : اللص .

النقف : كسر الهامة وهذا مثل ضربه لعلهما بالسرقة واستخراجهما لأخفى الأشياء وأبعدها مرأما .

نسب في سيبويه لرجل من بنى اسد
وانظر السيوطى ص ٧٢ ومعجم البلدان (أرمام) واللسان (خرب)
ورواية الرجز في الكامل :

أبت الطريق واجتنب أرماما أن بها أكتل أو رزاما
خویر بین ينقفان الهاما لم يتركاً لمسلم طعساما

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٤٦ (باب ما ينصب فيه الاسم لانه لاسبيل له الى أن يكون صفة .
وذلك قولك : هذا رجل معه رجل قائمين ، فهذا ينتصب ، لأن الهاء التى فى معه معرفة ،
فاشرك بينهما وكأنه قال : معه امرأتين قائمين
ومثله مررت برجل مع امرأة ملتزمين ٢٠٠)

هذا باب

دخول الحال فيما عملت فيه (كان)

وأخواتها ، وما أشبهها من باب العوامل

إِعلم أَنَّ باب (كان) ، وباب علمت و(ظننت) داخلة كُلُّها / على الابتداء وخبره . $\frac{4}{6.3}$ فكلُّ ما صلح في [الابتداء صلح في هذه] (١) الأبواب ، وما امتنع هناك امتنع هنا .

تقول : كان زيد في الدار قائماً . فإن شئت نصبت ، وإن شئت جعلت (في الدار) الخبر ، ونصبت (قائماً) على الحال .

وتقول : إنَّ زيدا في الدار قائماً على الحال ، وعلى القول الآخر : إنَّ زيدا في الدار قائم .

وكذلك ظننت زيدا في الدار قائماً .

وإن كرّرت الظرف فكذلك تقول : إنَّ زيدا في الدار قائم فيها ، وكان زيد في الدار قائماً فيها .

وإن شئت قلت : إنَّ زيدا في الدار قائماً فيها . يَجْرى مَجْراه قَبْلَ التثنية . قال الله جلَّ وعزَّ : (فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا) وقال (وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَوَيْ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا) فكان ذلك بمنزلة هذا في الابتداء (٢)

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ : (باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا ، وليست تثنيتها بالتى تمنع الرفع حاله قبل التثنية ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنى وذلك قولك : فيها زيد قائما فيها . فانما انتصب قائم باستغناء زيد بفيها ، وإن زعمت أنه انتصب بالآخر فكانك قلت : زيد قائما فيها فانما هذا كقولك : قد ثبت زيد أميرا قد ثبت ، فأعدت (قد ثبت) توكيدا ، وقد عن الأول في زيد وفي الأمير .

ومثله في التوكيد والتثنية لقيت عمرا ٠٠٠

فإن أردت أن تلغى (فيها) قلت : فيها زيد قائم فيها كأنه قال : زيد قائم فيها فيها ، فيصير بمنزلة قولك : فيك زيد راغب فيك . .

== وان قلت : قد جاء (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها) فهو مثل (ان المتقين في جنات وعيون آخذين) وفي آية أخرى (فاكهين) .

وهذه المسألة مما اختلف فيه الكوفيون والبصريون فالكوفيون يوجبون النصب ، واحتجوا بالنقل والقياس

أما النقل فقد قال الله تعالى : (وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها) . وقال تعالى : (فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها)

ووجه الدليل من هاتين الآيتين ان القراء أجمعوا فيهما على النصب ، ولم يرد عن أحد منهم انه قرأ في واحدة منهما بارتفاع .

وقد رد عليهم الانباري في الانصاف انظر ص ١٦٤ - ١٦٧ وانظر الرضى ج ١ ص ١٨٨

الآية الأولى في سورة الحشر : ١٧ .

والثانية في هـ-رد : ١٠٨ وقد قرئ برفع خالدين في الشواذ (ابن خالويه ص ١٥٤

والاتحاف ص ٤١٤)

هذا باب

المعرفة الداخلة على الأجناس^(١)

إِعلم أَنَّ الأشياءَ التي لَا نُسْتَصحب فتَحْتَاجَ إلى الفَضلِ بَيْنَ بعضها وبعض ، تلحقها ألقابٌ تُمَيِّزُ جنسها من جنس غيرها .

وذلك قولك : هذه أُمُّ حَبِيبٍ (٢) ، وهذا سَامٌ أَبْرَص (٣) ، وأبو بُرَيْصَ (٤) ، وهذا أبو جُنَادٍ (٥) لضرب من الجنادب .

وكذلك : هذا / أبو الحارث للأسد ، وهذا أسامة ، وهذا ثَعَالَة للثعلب (٦) .

وهذه بنات أوبر (٧) لضرب من الكمأة ، وهذا ابن قِترَة (٨) لضرب من الحيات ، وهذه أُمُّ عامر (٩) ، وحَضَاجِر (١٠) ، وَجِيَال (١١) ونحو ذلك للضبع ، وهذا حمار قَبَّان (١٢) ، وهذا ابن عِرْس (١٣) ، وابن آوى (١٤) .

...

(١) هذا الباب بأمثلته وشواهدة تقدم في ص (٤٤-٤٩) وليس فيه زيادة عما سبق إلا في لفظة (أبو جخاب)

ولا فرق بين البابين إلا في اختلاف الأسلوب والتعبير .

ف عنوانه هناك : باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحدة ، ولست أدرى سرا لهذه الاعادة .

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٤٤

(٣) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٤٥

(٤) هو سام أبرص وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٢٧

(٥) ضرب من الجنادب وهو الأخضر الطويل الرجلين وانظر حياة الحيوان ج ١ ص ١٦٨

(٦) تقدم في ص ٤٤ تعليق ٢

(٧) انظر رقم ٣ من ص ٤٤

(٨) انظر رقم ٤ من ص ٤٤

(٩) انظر رقم ١ من ص ٤٨

(١٠) انظر تعليق ١ من ص ٤٨

(١١) انظر ١ من ص ٤٨

(١٢) انظر رقم ٥ من ص ٤٤

(١٣) انظر رقم ١ من ص ٤٥

(١٤) انظر رقم ٣ من ص ٤٥

فهذه الأشياء معارف ، وهذه الأسماء موضوعة عليها كزيد وعمرو ، وليس معناها معنى زيد وعمرو ؛ لأنك إذا قلت (زيد) فقد فصّلت بهذا الاسم الرجل ممن هو مثله . فإذا قلت : هذا سام أبرص ، وابن عرس - فليست تفصل به واحدا من هذا النوع من صاحبه ؛ لأنه ليس مما يتخذ فتقصداً إلى تعريف بعضه من بعض ؛ كما تفعل بالخيال والشاء والكلاب ، ولكننا معناه : هذا الضرب من السباع ، وهذا الضرب من الأجناس التي رأيتها وسمعت بها .

وَزَعِمَ سَبِيوِيهٌ أَنَّ قَوْلَكَ أَسَدٌ ، ثُمَّ تَقُولُ الْأَسَدُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ ، وَالرَّجُلُ .. وَأُسَامَةُ ، وَأَبُو الْحَارِثِ بِمَنْزِلَةِ زَيْدٍ ، وَأَبِي عَمْرٍو . وَأَنَّ ابْنَ عَرَسٍ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ كَانَ اسْمُهُ كُنْيَتَهُ لَا أَسْمَاءَ لَهُ غَيْرُهَا ، وَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ هَذَا / ، وَمَعْنَاهُ مَا ذَكَرْتَ لَكَ . ٤٠٥

يدلُّكَ عَلَى أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ أَنَّ (أَوَى) غَيْرُ مَصْرُوفٍ ، وَأَنَّكَ لَا تُدْخِلُ فِي عَرَسٍ الْفَاءَ وَلَا مَاءً ، وَلَا تَصْرِفُ قِطْرَةً ، وَأُسَامَةُ ، وَقَبَّانٌ ، وَلَوْ كُنَّ نَكَرَاتٍ لَا نَصْرِفُنَّ .

فَمَا ابْنُ لَبُونٍ ، وَابْنُ مَخَاضٍ - فَنَكْرَةٌ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَتَّخِذُ النَّاسُ ، فَهُوَ نَكْرَةٌ إِذَا لَمْ تُعْرَفْ مَا تُضَيِّفُ إِلَيْهِ . فَإِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ عَرَّفْتَ مَا تُضَيِّفُهُ إِلَيْهِ ؛ كَمَا قَالَ :

وَإِبْنُ اللَّبُونِ إِذَا مَا لُزَّ فِي قَرْنٍ لَمْ يَسْتَطِيعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيْسِ (١)

وقال :

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلْتُ فَقِيْمًا كَفَضَلِ ابْنِ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ (٢)
وكذلك ابن ماء : إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَهُ عَرَّفْتَ الْمَاءَ فَقُلْتَ : هَذَا ابْنُ الْمَاءِ يَا فَيَّ : كَمَا قَالَ :

مُقَدِّمَةٌ قَرَأَ كَأَنَّ عِيُونَهَا عِيُونُ بَنَاتِ الْمَاءِ أَفْزَعَهَا الرَّعْدُ (٣)

وقال آخر :

وَرَدْتُ اغْتِسَافًا وَالثُّرَيَّا كَأَنَّهَا عَلَى قِمَّةِ الرَّائِسِ ابْنُ مَاءٍ مُحَلَّقٍ (٤)

(١) انظر تعليق ١ ص ٤٦

(٢) انظر تعليق ٢ ص ٤٦

(٣) انظر تعليق ٣ ص ٤٦

(٤) انظر تعليق ١ ص ٤٧

/ فنعت بالنكرة لأنه نكرة .

$\frac{4}{606}$

فأخبار هذا كَأخبار رجل ونحوه ، وأخبار الأوائِل كَأخبار زيد وعمرو ونحوهما .
تقول : هذا ابن عرس مُقبِلًا ، وهذا سامٌ أبرصٌ مُقبِلًا ، ويجوز فيه الرفع من حيث
جاز في زيد ..

ويجوز أن تقول : هذا ابن عرس مُقبِلٌ ؛ كما تقول : هذا زيد مُقبِلٌ ، إذا أردت زيدا
من الزيديين ، نحو : جاءني زيد وزيد آخر ، وجاءني عثمانٌ وعثمانٌ آخر .
فإذا أردت أن تنكر ابن عرس جعلت عرساً نكرة ، وكذلك نظراؤه تقول : هذا حمارٌ
قَبَانٍ آخر ، وهذا أسامةٌ آخر .

هذا باب

ما كان من الأسماء نعتاً للمبهم

وذلك ما كان من الأسماء فيه الألف واللام .

نقول : (هذا الرجل مقبل) من خمسة أوجه :

أربعة مثل الذي ذكرنا في زيد ونحوه (١) .

والوجه الخامس أن تجعل الاسم نعتاً للمبهم فتقول : هذا الرجل زيد . تجعل الرجل نعتاً :

فيكون بمنزلة هذا زيد : كما تقول : زيد الطويل / قائم : قال الشاعر :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا لَيْسَتْ أَغْوَامٌ ، وَذَا الْعَامُ سَابِعُ (٢)

وإن جعلت الاسم خبراً فالنصب . تقول : هذا الرجل قائماً كقولك : هذا زيد قائماً (٣) .

(١) انظر ص ٣٠٧ - ٣٠٨

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ على أنه رفع سابعا خبرا عن (ذا) لأن العام من صفته .

الآيات العلامات .

يقول تفرست بعلامات هذه انداز ، ولم أعرفها إلا بعد نظر واستدلال لفرط دروسها .

والبيت من قصيدة للناطقة الذبياني في مدح النعمان ، الديوان ص ٤٨ - ٥٣ .

وفي بعض طبعات الديوان : ما عرفتها . وانظر العيني ج ٤ ص ٤٨٢ - ص ٤٨٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٠ : « باب ما يرتفع فيه الخبر ، لأنه مبني على مبتدأ أو

ينتصب فيه الخبر ، لأنه حال لمعروف مبني على مبتدأ .

فأما الرفع فقولك : هذا الرجل منطلق ، فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد .

كانك قلت : هذا منطلق . .

وأما النصب فقولك : هذا الرجل منطلقا جعلت الرجل مبنيا على هذا ، وجعلت الخبر حالا

له قد صار فيها فصار كقولك : هذا عبد الله منطلقا ٠٠ »

هذا باب

تشنية الأسماء التي هي أعلام خاصة

أعلم أنك إذا تشيت منها شيئاً أو جمعته - صار نكرة : وذلك قولك : هذان زيدان ، وهؤلاء زيدون .

وإنما صار نكرة - وإن كان الواحد معرفة - لأنك حيث قلت : هذان زيدان أخرجه مخرج اثنين من جماعة كلهم زيد . كأنك قلت : هذان زيدان من الزيديين .

ألا ترى أنك لم تسم واحدا منهما زيدين ، ولا سميتهم جميعاً بزيديين ، ولكنك تشيت زيدا وزيدا . فجعلتهما بمنزلة رجلين .

فإن أردت تعريفهما قلت : هذان الزيدان ؛ لأنك جعلتهما من أمة كل واحد منهما زيد نكرة ، فصار بمنزلة / قولك رجلين والرجلين (١) .

وكذلك قولك العمران ، ومضت سنة العمرين ، إنما جعلتهما من أمة كل واحد منهم عمر ، فعرفتتهما بالآلف واللام (٢) .

(١) العلم إذا ثنى أو جمع صار نكرة ، ولذلك يعرف بدخول ال عليه في التشنية والجمع قال سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « فان قلت : هذان زيدان منطلقان ، وهذان عمران منطلقان لم يكن هذا الكلام الا نكرة من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمر ، وليس واحد منهما أولى به من الآخر . الا ترى أنك تقول : هذا زيد من الزيديين ، أى هذا واحد من الزيديين ، فصار كقولك : هذا رجل من الرجال » وانظر المقتضب ج ٢ ص ٣١٠

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « وأما قولهم : أعطيك سنة العمرين فانما أدخلت الالف واللام على عمرين وهما نكرة ، فصارا معرفة بالآلف واللام كما صار الصعق معرفة بهما ، واختصا به . كما اختص النجم بهذا الاسم ، وكانهما جعلتا من أمة كل واحد منهما عمر ، ثم عرفا بالآلف واللام » .

وفى الكامل ج ٢ ص ١٣١ : « وقالوا العمران الأبي بكر وعمر . فان قال قائل : انما هو عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلم يصب ، لأن أهل الجمل نادوا بعلى بن أبى طالب - رضى الله عنه - أعطنا سنة العمرين » زعم الأصمعي أنه قول قتادة . انظر جنى الجنتين ص ٨١

وليس هذا بمنزلة قولك (أبانان) للجبلين ؛ لأنك سميتهما جميعاً بهذا الاسم ؛ كما
تسمى الواحد بالاسم العلم .

وجاز هذا في الأماكن لأنك تسمى إليها إيماءً واحداً . ولأن كل واحد منهما لا يفارق
صاحبه .

ولا يكون مثل هذا الأناسي ؛ لأن الواحد يفارق صاحبه . فتخبر عنه على حياله . ويزول
ويتصرف (٢)

ومثل أبانين (عرفات) . تقول : هؤلاء عرفات مباركاً فيها ؛ لأن (عرفات) اسم مواضع ،
وليست تماً يزول ، أو يفارق منه شيء شيئاً (٣) .

فأما قولهم (النجم) إذا أردت الثرياً فإنه معرفة بالالف واللام مجعول بهما علماً .
فإن فارقتاه رجع إلى أنه نجم من النجوم .

(١) عرض السهيلي في الروض الانف ج ١ ص ١٢٥ - ١٢٦ يذهب العرب في تشية البقعة
الواحدة وجمعها وذكر شواهد كثيرة لذلك وبين سره

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « وتقول هؤلاء عرفات حسنة .

وهذا أبانان بينين ، وإنما فرقوا بين أبانين وعرفات وبين زبدتين ، وزبدتين من قبل أنهم لم
يجعلوا التشية والجمع علماً لرجلين ولا لرجال بأعيانهم ، وجعلوا الاسم الواحد علماً لشيء بعينه
كانهم قالوا - إذا قلنا : أنت يزيد فقد قلنا : هات هذا الشخص الذي نشير لك إليه ولم
يقولوا إذا قلنا : جاء زيدان فأنما تعنى شخصين بأعيانهما قد عرفا قبل ذلك ، وأثبتنا ، ولكنهم
قالوا إذا قلنا : قد جاء زيد بن فلان فزيد بن فلان فأنما تعنى شيئين بأعيانهما . فهكذا تقول
إذا أردت أن تخبر عن معروفين .

وإذا قالوا : هذان أبانان ، وهؤلاء عرفات فأنما أرادوا شيئاً أو شيئين بأعيانهما اللذين
تشير لك إليهما ٠٠٠ ألا ترى أنهم لم يقولوا : امرر بأبان كذا وأبان وأبان كذا لم يفرقوا بينهما ،
لأنهم جعلوا أبانين اسماً يعرفان به بأعيانهما وليس هذا في الأناسي ، ولا في الدواب .
إنما يكون هذا في الأماكن والجبال وما أشبه ذلك من قبل أن الأماكن والجبال أشياء لاتزول
فيصير كل واحد من الجبلين داخلاً عندهم في مثل ما دخل فيه صاحبه من الحال في الثبات
والخصب ، والقحط ، ولا يشار إلى واحد منهما بتعريف دون الآخر ، فصاراً كالواحد الذي
لا يزايله منه شيء حيث كان من الأناسي والدواب والانسنان والدابتان لا يثبتان أبداً بأتهما يزولان
ويتصرفان ٠٠٠ »

وقال المبرد في الكامل ج ٦ ص ٢٣٤ - ٢٣٥ : أبان جبل وهما أبانان أبان الأسود وأبان
الابيض ثم ذكر شعر مهمل :
لو بأبانين جاء يخطبها

خرج ما أنف خاطب بدم

وانظر المغنى ج ٢ ص ١٠ والسيوطي ص ٢٤٧ ومعجم البلدان واللسان (ابن)

والاشتقاق ص ٧٧

والدليل على أنه علم ، وأنه على غير مجاز قولك : الرجل - أنك تأتي به على غير معهود ، فتعلم أنك تعني الثريا ، ولو قلت لغيره : رأيت النجم / الذي تعلم في أول وهلة على هذا الوجه لكان على معهود كالرجل (١) .

وكذلك (الدبران) لأنه مشتق من أنه يدبر (٢) النجم الذي يليه فإنما هو بمنزلة الغريين (٣) اللذين بالكوفة .

كل واحد من هذين الاسمين معرفة بالآلف واللام . فإن فارقته رجع نكرة (٤) .
فإن قال قائل : فلم لا يكون الدبران معرفة بهذا الاشتقاق الذي هو له ، وليس يقال لغيره ؛ لأنه لا يقال لكل شيء دبر شيئا دبران ؟
قيل : هذا مشتق كالعدل والعديل . فالعدل للمتاع ، والعديل لا يكون إلا للناس وكلاهما نكرة .

ويقال : أصابه دبران الشوق ، ودبران المرض لما يأتي بعد (٥) .
وكذلك (الثريا) إنما هو تصغير ثروى ، وهى فعل من الكثرة . فهذا ينتهي في كل شيء . يقال : رجل ثروان وامرأة ثروى ، فأما قوله :

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « وقولهم النجم صار علما للثريا .. فان أخرجت الالف واللام من النجم والصعق لم يصر معرفة من قبل أنك صيرته معرفة بالالف واللام » وهو علم بالغلبة .

(٢) فى معجم المقاييس ج ٢ ص ٣٢٤ : والدبران نجم سمي بذلك لأنه يدبر الثريا . وفى المخصص ج ٩ ص ١٠ : « وسمى دبرانا لدبره الثريا » . وفى اللسان : وسمى دبرانا لأنه يدبر الثريا ، أى يتبعها .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٨ : « فصارا بمنزلة الغريين المشهورين بالكوفة » .
وقد أطنب ياقوت فى الحديث عن الغريين فى البلدان ج ٤ ص ١٩٦ - ٢٠٠ وانظر جنى الجنيتين ص ٨٤

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « وأما الدبران ، والسمك ، والعيوق وهذا النحو فانما يلزم الآلف واللام من قبل أنه عندهم الشيء بعينه »

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٢٦٧ : « فان قال قائل : يقال لكل شيء صار خلف شيء دبران ، ولكل شيء عاق عن شيء عيوق ، ولكل شيء سمك ، وارتفع سماك فانك قائل له : لا ، ولكن هذا بمنزلة العدل والعديل فالعدل ما عادك من الناس ، والعدل لا يكون الا للمتاع ، ولكنهم فرقوا بين البناءين ، ليفصلوا بين المتاع وغيره ، ومثل ذلك بناء حصين وامرأة حصان .. »
وانظر المقتضب ج ٣ ص ٣٨٢

لنا قمرها والنجوم الطوالع^(١)

يريد الشمس والقمر ، فإنه جعل ذلك نكرة ، وعرفه بالآلف واللام ، كما جاز أن يسميها قمرين . وهذا على التمثيل ، كشيء يسمى به الرجل اجماله وبهائه .

/ وكذلك قول الشاعر :

جزاني الزهْدَمان جِزاء سُوءٍ وكنتُ المرءَ أُجْزَى بالكِرامة^(٢)
لأنه جعلهما من أمة كل واحد منهما زهدم على ما وصفت لك في زيد . وإنما هما زهدم وكردم . فجمعهما على اسم كما جمع الشمس والقمر على القمر .
وكذلك العُمران . إنما هما أبو بكر وعمر^(٣) . إلا أنه رد ذلك إلى مثل حُكم الزيدَين إذا جمعَهما على اسم واحد .

وأنت إذا قلت : (هذا زيد مقبل) تريد : هذا واحد ممن له هذا الاسم ، ولا تقصد إلى علم بعينه - كان ذلك على منهاج ما ذكرنا في التثنية .

فأما المضاف من الأسماء الأعلام فإنه لا يكون في التثنية والجمع إلا معرفة . تقول : هذا عبد الله ، وهذان عبدا الله ، وهؤلاء عبدو الله ، وعبيد الله ، وعبياد الله ، ولأدنى العدد أعبد الله ؛ لأن هذا تعرفه بأنه مضاف إلى معرفة . فالذي يعرفه معه .

(١) في الكامل ج ٢ ص ١٣٠ - ١٣١ : « وقوله : عشية سال المريدان كلاهما يريد المريد وما يليه مما جرى مجراه والعرب تفعل هذا في الشيئين إذا جرى في باب واحد قال الفرزدق : أخذنا بأطراف السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالع يريد الشمس والقمر ، لأنهما قد اجتمعا في قولك النيران وغلب الاسم المذكر وإنما يؤثر في مثل هذه الخفة »

البيت من قصيدة للفرزدق في الديوان ص ٥١٦ - ٥٢٢ وفي التمام ص ١٠٧ .
(٢) ذكر المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢١٨ - ٢١٩ يوم جبلة الذي قتل فيه لقيط بن زارة ، وأسر حاجب بن زارة . أسره الزهدمان (زهدم العيسى ، وكردم أخوه) ومعهما مالك ذوالرقبة . وقد تعقب علي بن حمزة في التنبهات كلام المبرد ، ذكر القصة بتفصيل واف من طريقين ، وذكر أن الزهدمين هما زهدم وقيس ابنا حزن بن وهب بن عوير بن رواحة العبسيان ، وقد اختلفا في أسر حاجب بن زارة مع مالك ذي الرقبة . ثم ذهبوا إلى قيس بن زهير ، ثم ذكر ما كان بين قيس بن زهير وبين الزهدمين من غضب فأنشد قيس شعرا مطلعها بيت الشاهد وقد ذكر ابن حمزة هذا الشعر بروايتين عن طريقين

والنظر اللسان (زهدم) ، والنقائض ج ١ ص ٨٦ و ج ٢ ص ١١٣ ، والاشتقاق ص

٢٨٠ و ٥٥٤

(٣) انظر الكامل ج ٢ ص ١٣١ ، ج ٨ ص ٥ وتعليق رقم ٢ من ص ٢٢٣

كذلك هذا غلام زيد ، وهذان غلاما زيد .

وكذلك ما كان منه كنية . تقول : هذا أبو زيد . وهذان أبوا زيد ؛ لأنك تريد :
/هذان المعروفان بهذا الاسم ، وصاحباه هذه الكنية ؛ وهؤلاء أبو زيد (١) ، وآباء زيد . لا يكون
إلا ذلك .

ومثله : هذان ابنا عم . وهذان ابنا خالة (٢) : أي كل واحد منهما مضاف إلى هذه القرابة .
فإن أردت ألا تُخبر عن الكنية نفسها ، ولكن تُخبر أن كل واحد منهما أو منهم له
ابن يقال له زيد - قلت : هذان أبوا الزيدَين وهؤلاء آباء الزيدَين . تخبر أنهم آباء هؤلاء القوم .
كقولك : هاتان دارا الرجلين ، ومنزلا أخويك .
والفصل بين هذا والأول ، أنك توميء في هذا الموضع إلى شخصين أو إلى شخصٍ تُضيف
إليها .

وأنت في الأول إنما تقصد إلى كنية يُعرف بها واحد أو اثنان أو ثلاثة ، ولا توميء إلى
شخص هذا الاسم له .
فعلى هذين المعنيين مجرى هذا .

(١) قالوا في أب أبون ، وفي أخ أخون وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٧٤

(٢) في اصلاح المنطق ص ٣١٢ : « وتقول : هما ابنا عم ولا تقل : هما ابنا خال ، وتقول :
هما ابنا خالة ، ولا تقل هما ابنا عمه » .

وفي اللسان (عم) : « قال ابن بري يقال ابنا عم ، لأن كل واحد منهما يقول لصاحبه :
يا ابن عمي ، وكذلك ابنا خالة ، لأن كل واحد منهما يقول لصاحبه : يا ابن خالتي ، ولا يصح
أن يقال هما ابنا خال ، لأن أحدهما يقول لصاحبه : يا ابن خالي والآخر يقول له : يا ابن
عمتي ، فاختلغا ، ولا يصح أن يقال : هما ابن عمه ، لأن أحدهما يقول لصاحبه : يا ابن عمتي
والآخر يقول له : يا ابن خالي » .

وأقول : لو تزوج كل من زيد وعمرو أخت الآخر لكان ابناهما ابني عمه وابني خاله .

هذا باب

الظروف من الأمكنة والأزمنة

ومعرفة قسميها ، وتمكنها ، وامتناع ما يمتنع منها

من التصرف ، ويُقال من الصرف

/ إعلم أن الظروف مُتَضَمِّنَةٌ للأشياء ، فما كان منها معه فِعْلٌ أو شَيْءٌ في معنى الفِعْلِ فمجره مَجْرَى المفعول . فإن أطلقت الفِعْلَ عليه نصيبته ، وإن جعلته له أو شغلته عنه رفعته ، ونَصَبُهُ - إذا انتصب - على أنه مفعول فيه .

وذلك قولك : سرت يوم الجمعة ، وجلست خلف زيد ، ودون عبد الله ، وقدام أخيك . فهذه كلها مفعول فيها بأنك جلست في هذه المواضع ، وسرت في هذا الحين .

فإن شغلت الفِعْلَ قلت : يوم الجمعة سرت فيه ، ومكانكم قمت فيه ؛ كما تقول : عبد الله تكلمت فيه ، وزيد شغعت فيه ، وأخوك مررت به .

من رأى نصب هذا نصب الظروف بما سذكروه بعد هذا الباب إن شاء الله .

وذلك أن قولك : زيد مررت به ابتداءً وخبر ، (ومررت به) في موضع قولك (منطلق) إذا قلت : زيد منطلق .

وكذلك : مكانكم قمت فيه ، ويوم الجمعة سرت فيه بمنزلة قولك : يوم الجمعة مبارك ومكانكم حسن .

وإذا كان الفِعْلُ له / فكذلك . تقول : مضى يوم الجمعة ، وحسن مكانكم ؛ لأنها أسماء كزيد وعمر ، وإن كانت مواضع للأشياء .

فأما ما يكون في معنى الفِعْلِ ، فينتصب به فنحو قولك : المال لك يوم الجمعة ؛ لأن

مَعْنَاهُ : تَمَلَّكَ ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ يَوْمَنَا هَذَا ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الْإِسْتِقْرَارُ ، وَزَيْدٌ صَدِيقُ عَبْدِ اللَّهِ الْيَوْمَ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُؤَاخِيهِ فِي هَذَا الْيَوْمِ (١) .

وَأَعْلَمْ أَنَّ الظُّرُوفَ مِنَ الْمَكَانِ تَقَعُ الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ
فَأَمَّا وَقُوعُهَا لِلْأَسْمَاءِ فَلِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْإِسْتِقْرَارِ .

تَقُولُ : زَيْدٌ خَلْفَكَ ، وَزَيْدٌ أَمَامَكَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ عِنْدَكُمْ ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى اسْتِقْرَارِ عَبْدِ اللَّهِ عِنْدَكُمْ .

[فَأَمَّا الظُّرُوفُ مِنَ الزَّمَانِ فَإِنَّهَا لَا تَتَّصِفُ بِالْجُثْثِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِقْرَارَ فِيهَا لَا مَقْنَى لَهُ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ عِنْدَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (٢)] لِأَنَّ مَعْنَاهُ زَيْدٌ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ فِي هَذَا الْيَوْمِ . وَأَوْ قُلْتَ : زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَمْ يَسْتَقِمْ ، لِأَنَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَا يَخْلُو مِنْهُ زَيْدٌ وَلَا غَيْرُهُ فَلَا فَائِدَةَ فِيهِ ، وَلَكِنْ الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَاجْتِمَاعُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَاجْتِمَاعُكُمْ يَوْمَ

(١) لابن الشجري رأى غريب فى ناصب الطرف قال فى أماليه ج ٢ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ :
« والناسب للظروف أحد شيئين :

الأول فعل ظاهر أو ما قام مقامه من اسم فاعل أو اسم مفعول أو مصدر .

فالفعل كقولك : خرجت يوم الجمعة أمام زيد .

وما قام مقام الفعل قولك : زيد منطلق الساعة وراء بكر وانطلاق زيد اليوم خلفك

أعجبني ، وفرسك مركوب غدا فرسخا .

وقد يعمل ظرف المكان فى ظرف الزمان كقولك : زيد فى داره اليوم ، وتقدمه عليه

فتقول : الساعة زيد خلفك ، فتعمل فيه معنى الفعل مقدما ، كما عملته فيه مؤخرا . فمن

أعماله فيه مقدما قولهم : كل يوم لك ثوب ومثله فى التنزيل (هنالك الولاية لله الحق)

ألا ترى أن هنالك مشاربه الى يوم القيامة .

فان كان المبتدأ اسم حدث ، وجئت بعده بظرفين : زمانى ، ومكانى ، كقولك : القتال يوم

السبت خلف المدينة جاز أن يعمل كل واحد منهما فى الآخر . فاذا عملت ظرف الزمان

فالتقدير : القتال واقع يوم السبت خلف المدينة . فاذا عملت ظرف المكان فالتقدير :

القتال واقع خلف المدينة يوم السبت . وانما جاز أن تعمل كل واحد من هذين الطرفين فى

الآخر ، لأن الكلام يتم بظرف الزمان خيرا ، كما يتم بظرف المكان . . . »

وانظر الرضى ج ٢ ص ٢٠٤ - ص ٢٠٥ .

(٢) تصحيح السيرافى

كذا ، وموعدكم اليوم يا قتي ؛ لأنها أشياء تكون في هذه الأوقات ، وقد كان يجوز أن تخلو منها (١) .

ولو / قلت : زيد أخوك يوم الجمعة ، وأنت تريد النسب لم يجز ؛ لأنه ليس فيه معنى فعل : فلا يكون له وجه فائدة ، ولكن إن قلت : زيد أخوك يوم الجمعة ، تريد به الصداقة كان جيدا ؛ لأنك قلت : يوأخيك في هذا اليوم ، فعلى هذا تجري هذه الأشياء (٢) .

واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء فتقول : يوم الجمعة قمته ، في موضع قمت فيه ، والفرسخ سرته ، ومكانكم جلسته ، وإنما هذا اتساع ، والأصل ما بدأنا به لأنها مفعول فيها ، وليست مفعولا بها . وإنما هذا على حذف حرف الإضافة .

ألا ترى أن قولك : (مررت بزيد) لو حذف الباء قلت : مررت زيدا ، إلا أنه فعل لا يصل إلا بحرف إضافة . وعلى هذا قول الله عز وجل : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) (٣) إنما هو - والله أعلم - من قومه . فلما حذف حرف الإضافة ، وصل الفعل فعمل . وقال الشاعر :

مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ (٤)

(١) تقدم في ج ٣ ص ٢٧٤ ، ج ٤ ص ١٣٢ .

(٢) تقدم في ج ٣ ص ٢٧٤ ، والمناسب أن يقول : كأنك قلت يوأخيك

(٣) تقدم حديثه عن الآية في ج ٢ ص ٣٢١ ، ٣٤٢ وقد مثل بالآية سيبويه أيضا ج ١ ص ١٦

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٨ على أن الأصل اختير من الرجال ، فحذف من

وعلى الفعل الى مفعولين .

وكذلك استشهد به المبرد في الكامل ج ١ ص ١٣٧ .

الرعازع : جمع زعزع كجعفر وهى الريح التى تهب بشدة عنى بذلك الشتاء .

سماحة ، وجودا مصدران منصوبان على المفعول لأجله . كأنه قيل : اختير من الرجال

لسماحته وجوده ، ويجوز أن يكون حالين أو تمييزين .

وأراد بقوله : منا أباه غالبا فإنه كان جوادا .

والبيت مطلع قصيدة للفرزدق فى ديوانه ص ٥١٦ - ٥٢٢

وروايته فى الديوان ومنا وكذلك فى الكامل وروى فى سيبويه والمقتضب منا بالخرم

وانظر الخزاعة ج ٣ ص ٦٧٢ - ٦٧٣ .

/ يريد : من الرجال . وقال الآخر :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ (١)

يريد : بالخير . وقال :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (٢)

يريد من ذنب . فهذا على هذا .

فمما جاء مثلاً ما وصفت لك في الظروف قوله :

ويوم شهدناه سُلَيْمًا وعامراً قليلاً سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ (٣)

يريد : شهدنا فيه .

فأما قول الله عز وجل : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) فَإِنَّ تَأْوِيلَهُ - والله أعلم - بل مكرهم في

الليل والنهار ، فأضيف المصدر إلى المفعول ؛ كما تقول : رأيت بناءً دارك جيّداً ، فأضفت البناء إلى الدار ، وإنما البناء فعل الباني (٤) .

وكذلك : ما أَحَسَّنَ خِيَاطَةَ ثَوْبِكَ ، والفعل إنما هو للفاعل ، وجازت إضافته إلى المفعول ؛

لأنه فيه يحل ، والمفعول فيه كالمفعول به ، قال الشاعر :

/ لَقَدْ لُمْتَنِي يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِي السُّرَى وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمُطَى بِنَائِمٍ (٥)

والمعنى : بنائم المطى فيه . ومثله :

فَنَامَ لَيْلَى وَتَقَضَّى هَمِّي (٦)

ويروى : وتجلّى . وقال :

أَمَّا النَّهَارُ فَنِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ (٧)

(١) تقدم في ج ٢ ص ٣٦ ، ٣٢١ ، ٨٦

(٢) تقدم في ج ٢ ص ٣٢١

(٣) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥ ، ١٠٧

(٤) ذكر الآية في ج ٣ ص ١٠٥ وأحال على ما هنا

(٥) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥

(٦) تقدم في ج ٣ ص ١٠٥

(٧) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٨٠ على أنه أخبر عن النهار بكونه في سلسلة وعن الليل

باستقراره في جوف منحوت اتساعاً ومجازاً .

فهذه الظروف من الزمان والمكان ، ما كان يقع منها معرفةً ونكرةً ، ويتصرف - فهو كزيد وعمر ، يجوز أن تجمله فاعلاً ومفعولاً مصححاً ، وعلى السعة .
فأما المصحح فنحو قولك : شهدت يوم الجمعة ، ووافيت يوم السبت ويوم الأحد ، وقاسيت يوماً طويلاً .

وأما على السعة فقولك : يوم الجمعة ضربته زيداً ، تريد : ضربت فيه زيداً ، فأوصالت الفعل إليه .

فإن أجرته - إذا جعلته مفعولاً - مجرى ما لم يُسمَّ فاعله - قلت : سيرَ بزيد يومان ، وسيرَ على فرسك ليلتان . أقمت ذلك مقامَ الفاعل ، كما تقول : دُخِلَ بزيد الدارُ .

وما أجرته من هذه / الأسماء ظرفاً انتصب في هذا الموضع بيانه مفعول فيه ، فقلت : سيرَ بزيد يومين ، لأنَّك أردت أن السير وقع في يومين ، وأقمت (بزيد) مقامَ الفاعل وإن كان معه حرف خفض ؛ لأنَّ قولك : سيرَ بزيد ، بمنزلة قولك : ضربَ زيد . ولهذا موضع (١) نذكره فيه سوى هذا إن شاء الله .

وما كان من هذا من أسماء المكان فذلك مجراه . تقول : سيرَ بزيد فرسخان ، وسيرَ زيد خلفك ، وسيرَ بزيد أمامك ، وسيرَ بزيد المكان الذي تعلم .

واعلم أن من هذه الظروف ظروفاً لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها ، وإنما ذلك على مقدار القصد إليها .

فمما لا يكون العمل في بغضه دون بغض قولك : صمت يوماً . لا يكون الصوم إلا منتظماً لليوم ؛ لأنه حكم الصوم ، وإنما معناه : أمسكت عن الطعام والشراب يوماً .

= الساج : شجر بالهند

وصف محبوباً يقيد بالنهار ، ويوضع بالليل في خشبة منحوتة .

ورواية سيبويه : في قصر منحوت ورواية الأعلام والأيات المشكلة كرواية المقتضب

انظر الأبيات المشكلة ص ٧١ .

ولم ينسب البيت لقائل معين

(١) تقدم في ج ٣ ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، ج ٤ ص ٥١

وكذلك : بررت فرسخاً : وميلاً لأنك مُوقَّت ، وإنما تريد أن تُخبر بمبلغ سيرك .

وتقول : لقيت زيدا / يَوْمَ الجمعة فيكون اللقاء في بعض اليوم ؛ لأنك لست بموقَّت ، إنما أنت مؤرَّخ .

ولو قيل لك : كم يوماً لقيت زيدا ؟ فقلت : شهراً - لجرى جواباً لـ « كم » ؛ لأنَّ معناه ثلاثون يوماً . وإنما « كم » سؤال عن عدد (١) .

وإن قيل : متى لقيت زيدا ؟ فقلت شهراً - لم يحز ؛ لأنَّ اللقاء لا يكون إلا في بعض شهر . وإنما قال لك : (متى) لتوقَّت له فتعرَّفه (٢) . فإنما جواب ذلك يوم الجمعة ، أو شهر رمضان ، أو ما أشبه ذلك .

و (أين) في المكان بمنزلة (متى) في الزمان ، و (كم) داخلة على كلِّ عدد ؛ كما أنَّ (كيف) مسألة عن كلِّ حال .

* * *

فأما الظروف التي لا تتمكَّن فنحو : ذات مرَّة (٣) ، وبُعَيَدَاتِ بَيْنِ (٤) ، وسَحَرٍ إِذَا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١١٠ : « باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى فمن ذلك قولك : متى يسار عليه ؟ وهو يجعله ظرفاً فيقول : اليوم أو غداً أو بعد غد أو يوم الجمعة .

وتقول : متى سير عليه ؟ فيقول أمس ، وأول من أمس فيكون ظرفاً على أنه كان السير في ساعة دون سائر ساعات اليوم أو حين دون سائر أحيان اليوم . ويكون أيضاً على أنه يكون السير في اليوم كله .

ومما لا يكون العمل فيه من الظروف الا متصلاً في الظرف كله قولك : سير عليه الدهر ، والليل والنهار والأبد . وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ إذا جعله ظرفاً . . . وبدلك على أنه لا يجوز أن يجعل العمل فيه في يوم دون الأيام وفي ساعة دون الساعات أنك لا تقول : لقيته الدهر والأبد وأنت تريد يوماً منه ، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات وكذلك النهار . . . »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١١١ : « أما (متى) فإنما تريد بها أن يوقت لك وقتاً ، ولا تريد بها عدداً فإنما الجواب فيه اليوم أو يوم كذا أو شهر كذا أو سنة كذا أو الآن أو حينئذ وأشباه هذا » وانظر الرضى ج ١ ص ١٧٠

وللمبرد مناقشة في الظروف التي تكون جواباً لكم وجواباً لمتى ورد عليه ابن ولاد انظر الانتصار ص ٦٤ - ٦٨

(٣) تقدم في ج ٣ ص ١٠٣ (٤) تقدم في ج ٢ ص ٢٧٨ ، ج ٣ ص ١٠٣

أردت سحر يومك (١) ، وبكرًا (٢) ، وكذلك عَشِيَّة ، وعتمة ، وذا صباح ، وكلُّ ما كان من معنى عَشِيَّة ، وضُحوة (٣) ، وكذلك أَمْس (٤) .
ومن المكان نحو : عند (٥) ، وحيث (٦) وكلُّ ما كان في معناهما ثَمًا لا يَخُصُّ موضعًا . وهذه جُمْل يُؤْتَى على تفصيلها إن شاء الله .

(١) تقدم في ج ٣ ص ١٠٣

(٢) في سيبويه ج ١ ص ١١٥ : « ومثل ذلك سير عليه بكرًا ألا ترى أنه لا يجوز لك موعذك بكر ، ولا مذ بكر ، والبكر لا يتمكن في يومك ، كما لم يتمكن ذات مرة ، وبعيدات بين »
البكر : بمعنى البكرة كما في اللسان .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١١٥ ، وكذلك ضحوة في يومك الذي أنت فيه يجرى مجرى عَشية يومك الذي أنت فيه .

وكذلك سير عليه عتمة إذا أردت عتمة ليلتك ، كما تقول صباحا ، ومساء وبكرًا .
وكذلك سير عليه ذات يوم ، وسير عليه ذات ليلة بمنزلة ذات مرة ، وكذلك سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت ليل ليلتك ، ونهار نهارك .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٥١ « والقسم الثالث وهو الذي ينصرف ولا يتصرف أسما »
أوقات الزموها الظرفية ، فلم يرفعوها ، ولم يجرها وهي : صباح ، وعشاء ، وضحوة ، وعتمة .
تقول : خرجت عتمة ، وخرج زيد ضحوة ، وعشاء إذا أردت ضحوة يومك أو يوم غيره بعينه ، وكذلك تريد عتمة ليلتك أو ليلة بعينها .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ١٧١ « ومن المعربات غير المتصرفة ماعين من غدوة ، وبكرة وضحوة ، وبكر ، وسحر ، وسحير ، وعشية ، وعتمة ، ومساء ، وصباح ؛ ونهار ؛ وليل وأعنى بالتعيين أن تريد غدوة يومك وبكر ته وضحاها ، وبكره ، وسحره ، وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها . »

وانظر ابن يعيش ج ٢ ص ٤٢ - ٤٣ .

(٤) في أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٦٠ « وأما أَمْس فأكثر العرب ضمنوه معنى لام التعريف ، فصارت معرفة بدلالة وصفهم إياه بالمعرفة في قولهم : خرجت أَمْس الأحداث . . . ومنهم من عدله عن الألف واللام . . . »

ومن بناء من العرب ، فنكره ، أو أضافه ، أو أدخل عليه الألف واللام أعربه ، فقال : رب أَمْس معجب لنا ، وما كان أطيب أَمْسنا ، وأَمْسنا أعجبني ، وإن الأَمْس راقنى . . . وإنما استحق الاعراب في هذه الأحوال الثلاث لزوال تضمنه معنى لام التعريف .

وانظر سيبويه ج ٢ ص ٤٣ وابن يعيش ج ٤ ص ١٠٦ والرضى ج ٢ ص ١١٧ والخزانة ج ٣ ص ٢٢٢-٢٢٣ . والمقتضب ج ٣ ص ١٧٣

(٥) ذكرها في ج ٣ ص ١٠٣ وسعيد ذلك مع التعليل ص ٦٢٢ .

(٦) سيعلل لعدم تمكنها في ص ٦٢٧ .

فمثل خلف ، وأمام ، وقدام يجوز أن نضع أسماء غير ظروف / وذلك فيها قليل لما أذكره (١).
ومثل اليوم ، والليلة ، والفرسخ ، والميل ، والنحو والناحية (٢).
وما كان اسماً ليوم نحو : الثلاثاء ، والأربعاء فأكثر تصرفاً (٣) في الأسماء لما أذكره
لك إن شاء الله .

علم أن كل فعل - تعدى ، أو لم يتعد - فإنه متعد إلى ثلاثة أشياء :
إلى المصدر ؛ لأنه منه مشتق وعليه يدل ، وذلك قولك : قمت قياماً ، وقعدت قعوداً ؛
لأنك إذا قلت : قمت قياماً فإنما ذكرت أنك قد فعلت القيام فهو لازم للفعل .
وإذا قلت : (قمت) لم تدل على مفعول ؛ فلذلك لم يتعد .
ألا ترى أنك تقول : ضربت ، فتدل على أن لفعلك من قد وقع به ؛ فلذلك تعدى
إلى مفعول . فالفعل لا يتعدى إلا بما فيه من الدلالة عليه . فكل فعل لا يخلو من مصدره .
وبلى المصدر الزمان . فكل فعل يتعدى إلى الزمان ، وذلك أنك إذا قلت : (قمت) دلت
على أن فعلك فيما مضى من الدهر .
وإذا قلت : أقوم ، وسأقوم - دلت على أنك ستفعل فيما يستقبل من الدهر . فالفعل

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٧ : « وأما الخلف ، والأمام ، والتحت والدون فتكون أسماء
وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم » وقال في ص ٢٠٤ : « فأما الخلف والأمام والتحت
فهن أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء وقد جاءت على ذلك في اللام والأشعار » وكلام سيبويه
يعارض بعضه بعضاً وقال الشجري ج ٢ ص ٢٥٢ : « فأما ظروف المكان فمنها أيضاً ما يتصرف ويتصرف
كخلف ، وأمام ووراء ، وقدام »

وانظر ابن عيش ج ٢ ص ٤٤ والمقتضب ج ٣ ص ١٠٢

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٠١ : « باب ما ينتصب من الأماكن . . . وهو ناحية الدار وهو
ناحيتك وهو نحوك ، وهو مكانا صالحا . . . »

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٨ : « وأما الوقت والساعات والأيام والشهور والسنون وما
أشبه ذلك من الأزمنة والأحيان التي تكون في الدهر فهو قولك : القتال يوم الجمعة . . .
وان شئت رفعت ، فجعلت الآخر الأول ، وكذلك اليوم الجمعة ، واليوم السبت ، وان شئت رفعت
فأما اليوم الأحد واليوم الاثنين فإنه لا يكون الارتفاع ، وكذلك إلى الخميس ، لأنه ليس بممسل
فيه . كأنك أردت أن تقول : اليوم الخامس والرابع . . . »

إِنَّمَا هُوَ مَبْنِيٌّ لِلدَّهْرِ بِأَمثلته ، ف (فَعَلَ) لما مضى منه . و (يَفْعُل) يكون لما أنت فيه / ولما لم يقع من الدهر ؛ فلذلك تقول : سرت يوماً ، وسأسير يوم الجمعة لَأَنَّهُ لا ينفكُّ منه .

والمكان لا يخلو فِعْلٌ منه ، وهو أبعد الثلاثة (١) ، لَأَنَّ الفِعْلَ ليس مَبْنِيٌّ من لفظه ، ولا للمكان ماضٍ ومستقبل فيكون الفِعْلُ لما مضى منه ولما لم يمض . واكْذَبْكَ إِذَا قُلْتَ : فَعَلْتُ ، أَوْ أَفْعَلُ - عُلِمَ أَنَّ للحدث مكاناً ؛ كما عُلِمَ أَنَّهُ في زمان .

فإن كان المكان مآ لا يخلو الحدث منه - حَصَرَهُ حَصَرُ الزمان ، وتعدى الفِعْلُ إليه .

- وإن كان المكان مخصوصاً ، لم يتعدَّ إليه إِلَّا كما يتعدَّى إلى زيد وعمرو .

فأما المكان الذي لا ينفكُّ الحدث منه فنحو جلست مجلساً ، وقمت مكاناً ضالِحاً ؛ لَأَنَّهُ لا يقوم إِلَّا في مكان ، وَإِنَّمَا نَعْتُهُ بعد أن أُعْمِلَ فيه الفِعْلُ ، ولا يجلس إِلَّا في مجلس .

وكذلك : سرت فرسخاً ؛ لَأَنَّ السير لا يخلو من أن يكون فرسخاً أو بعضه .

وجلست خَلْفَكَ لا ينفكُّ منه شيء أن يكون خَلْفَ واحد ، وَإِنَّمَا أَضَافُهُ بعد أن كان مُطَاقاً ، وكذلك : قمت أمامك ، ونحوه .

فإن قال : جلست الدار يا فتى ، أو قمت المسجد . / أو قمت البيت لم يجز ؛ لَأَنَّ هذه مواضع مخصوصة ليس في الفِعْلِ عليها دليل .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ : « اعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه ، لأنه إنما يذكر لِيَسْدَلَ على الحدث . ألا ترى أن قولك : قد ذهب بمنزلة قولك : قد كان منه ذهاب ... »

ويتعدى إلى الزمان نحو قولك : ذهب ، لأنه بني لما مضى منه ، وما لم يمض . فإذا قال ذهب فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال سيذهب فهو دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان ففيه بيان ما مضى ، وما لم يمض منه ، كما أن فيه استدلالاً على وقوع الحدث وذلك قولك : قعد شهرين ، وسيقعد شهرين ، وتقول : ذهبت أمس ، وسأذهب غداً .

ويتعدى هذا الفعل إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال ذهب ، أو قعد فقد علم أن للحدث مكاناً وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاباً ... »

وانظر المقتضب ج ٣ ص ١٨٧

فكل ما كان في الجملة مما يدل عليه الفعل فهو متعدي إليه ، وما امتنع من ذلك فهو ممنوع منه .

فأما (دخلت البيت) فإن البيت مفعول . تقول : البيت دخلته (١) . فإن قلت :

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٥ - ١٦ : « وقد قال بعضهم : ذهبت الشام شبهه بالمهم اذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثل ذهبت الشام دخلت البيت » .

تعرض المبرد لنقد كلام سيبويه فقال :

« ومن ذلك قوله في دخلت البيت أنه حذف منه حرف الجر وإنما البيت هاهنا مفعول صحيح كما قال الله - جل ثناؤه - (لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين) وقد مضى تفسير هذا فيما مضى من قبل فلذلك أمسكنا عنه هاهنا .

والماضي الذي اشار اليه المبرد كان في ص ٧ وسقط هناك ويقول الناسخ ان الساقط مقدار ورقة .

وقد بقي بعد السقط طرف من رد ابن ولاد نسوقه هنا :

كما أن ذهبت أصلها ألا تتعدى إلا بحرف . ويدل على ذلك أن مصدرها مصدر ما لا يتعدى وهو فعمل تقول : دخل دخولا ، كما تقول : قعد قعودا ، وجلس جلوسا ، وذهب ذهبوا . ففعل مصدر ما لا يتعدى من الأفعال .

ألا ترى أن سيبويه قال في باب بناء الأفعال التي هي أعمال تتعدى إلى غيرك ومصادرهما : ان فعولا إنما يكون لما لا يتعدى ، نحو قعد قعودا ، وجلس جلوسا ، وثبت ثبوتا ، وذهب ذهبوا ، وقد قالوا الذهاب ، والثبات .

وأما تولهم : دخلته دخولا ، ولجته ولوجا فكان الأصل ولجت فيه ، ودخلت فيه ، إلا أنهم حذفوا (في) ، كما قالوا : ثبتت زيدا يريدون عن زيد فحذفوا (عن) ها هنا .

هذا معنى قول سيبويه : أن ذهبت الشام مثل دخلت البيت .

أراد به أن حرف الجر حذف مع ذهبت ، كما أنه حذف مع دخلت وليس بين واحد من الاسمين وغيره فرق في الأصل إلا أن العرب ربما استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض ، فيتوهم بذلك المتوهم أن ما استعمل فيه الحذف أكثر أصله التعري ، وليس الأمر كذلك ، وإنما يكون كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال ، وربما استعمل الشيء محذوفا ، ولم يتكلم بالأصل البتة .

فأما ذهب ودخل فقد استعمل معهما الوجهان : أعني حذف حرف الجر وإثباته ، كقوله : دخلت في الدار ودخلت الدار وذهبت إلى الشام وذهبت الشام .

وأما قوله : كل ما كان مثل البيت فهو بيت وليس كل ما كان مثل الشام فهو شام فلا وجه له لأن تعدي الفعل إلى النكرة والمعرفة سواء بحرف أو بغير حرف . تقول دخلت مكة ، ودخلت في مكة ، ودخلت بيتا حسنا وفي بيت حسن ، كذلك ما كان مثله .

انظر الانتصار ص ٦-٧-٨ ، ص ٥٧ =

فقد أقول : دخلت فيه . قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونصحت (١) ،
وخشنت صدره ، وخشنت بصدره (٢) فتعديّه إن [شنت] بحرف ، وإن شنت أوصلت
الفعل ، كما تقول : نبأت زيدا يقول ذلك ، ونبأت عن زيد . فيكون نبأت زيدا
مثل أعلمت زيدا ، ونبأت عن زيد مثل خبرت عن زيد (٣) .

وقال الشجرى ج ١ ص ٣٦٧ - ٣٦٨ : وما حذفوه منه (الى) قولهم : « دخلت البيت ،
وذهبت الشام ، ولم يستعملوا ذهب بغير (الى) الا للشام ، وليس كذلك دخلت بل هو مطرد في
جميع الامكنة ، نحو : دخلت المسجد ، ودخلت السوق .

فمذهب سيبويه أن البيت ينتصب بتقدير حذف الخافض ، وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمي
فزعم أن البيت مفعول به مثله في قولك : بنيت البيت ، واحتج أبو على لمذهب سيبويه بأن نظير
دخلت وتقيضه لا يصلان الى المفعول الا بالخافض ٠٠ »

وانظر الرضى شرح الكافية ج ١ ص ١٧٠ ج ٢ ص ٢٥٣ والمغنى ج ٢ ص ١٤٢ .
(١) في اصلاح المنطق ص ٢٨١ : « وتقول : نصحت لك وشكرت لك . فهذه اللفظة الفصيحة .
قال الله - جل وعز - (أن اشكر لى ولوالديك) وقال في موضع آخر (وأنصح لكم) ، ونصحتك
وشكرتك لغة ، قال النابغة الذبياني :

نصحت بنى عوف فلم يتقبلوا
رسولى ولم تنجح لديهم رسائل
وانظر ص ١٩٤ ، ج ٢ ص ٥٩ من تهذيبه ، والمخصص ج ١٤ ص ٧٣ وشرح أدب الكاتب
للجواليقي ص ٣٠٦ والاختصاص ص ٢٦٥ .

(٢) معنى خشن : أوغر صدره وانظر الخصائص والتعليق عليها ج ٢ ص ٢٧٨ وهو من أمثلة
سيبويه وتقدم في ص ٧٣ ، ١١١ ، ١٥٣ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ١٧ : (كما تقول نبئت زيدا يقول ذلك ، أى عن زيد) .

وتقدم المبرد بقوله :

« وليس كذلك ، لأن نبأت زيدا معناه : أعلمت زيدا ، ونبئت زيدا أعلمت زيدا . وإن قال قائل :
نبئت عن زيد قائما وضعه موضع حدثت فمبنى على ضربين لا يحمل الكلام الا على وجهه »

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : وأما قول أبى العباس أن معنى نبئت عن زيد غير معنى نبئت زيدا قال : لأن نبأت
زيدا معناه : أعلمت زيدا فهذا المفعول إذا رد الفعل الى مالم يسم فاعله قام مقام الفاعل ،
وتعدى عن : أن يدخل في المفعول الثانى إذا سميت الفاعل وفى المفعول الاول إذا لم يسم
الفاعل ، فتقول : نبأت زيدا عن عمرو بكذا وكذا ، ونبئت عن زيد بكذا وكذا .

وكذلك إذا عدتها ، وحذفت (عن) قلت : نبأت زيدا كذا وكذا ، ونبأت زيدا عمرا يفعل
كذا وكذا ، وكذلك أعلمت بمنزلتها تقول : أعلمت عن زيد بكذا وكذا ، وأعلمت زيدا يفعل
كذا وكذا .

ألا ترى أن (دخلت) إنما هو عمل فعلته ، وأوصلته إلى الدار ، لا يمتنع منه ما كان مثل الدار . تقول : دخلت المسجد ، ودخلت البيت . قال الله عز وجل ، (لَتَدْخُلَنَّ المسجد الحرام إن شاء الله) (١) . فهو في التعدي كقولك : عمرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار لأنه فعل وصل منك إليها ، مثل ضربت زيدا .

فعلى هذا تجرى هذه الأفعال في المخصوص والمبهم .

٤ / فأمّا ما لا يتمكن من ظروف المكان والزمان ، فسأصف لك حروفاً تدلّ على العلة فيما جرى مجراها ، لتتناول القياس من قرب إن شاء الله .

فأمّا (عند) (٢) فالذي منعها من التمكن أنها لا تخصّ موضعاً ، ولا تكون إلّا مضافة . فإذا قلت : جلست عند زيد - فإنما معناه : الموضع الذي فيه زيد ، فحيث انتقل زيد فذلك الموضع يقال له عند زيد . فهي بمنزلة (حيث) في أنها لا تخصّ موضعاً ، إلّا أن (حيث) توضح بالابتداء والخبر ، وبالفعل والفاعل ، لعلّ نذكرها إن شاء الله .

= فان كان دخول الحرف مع أعلمت يجعل لها وجهاً غير وجهها إذا تعدت بغير حرف كان الأمر كذلك في نبئت ، لأنه قد زعم أن معناهما واحد . وإذا كان معناهما واحداً في وجهيهما : أعنى في دخول الحرف وخروجه منهما فكذلك هو في نبئت فلا يجد لها معنى غير ما ذكره سيبويه ، لأن الانباء هو الاخبار ونحوه .

ولم يوجدنا محمد معنى غير قوله في معنى حدثت إذا جئت بالحرف : أعنى حرف الجر . فهل حدثت ، وخبرت ، وأخبرت وأنبات ، وأعلمت الا متقاربة المعاني وان كانت العرب قد خالفت بين ألفاظها ، وعدت بعضها بغير حرف ، وبعضها بحرف .

وكيفما صرفت هذه الكلمة : أعنى نبئت فلا وجه للانباء غير الاخبار ، والاعلام . فقولك نبئت زيدا يفعل ، ونبئت عن زيد أنه يفعل واحد في المعنى وان اختلف اللفظ والتعدي ، وكذلك أعلمت عن زيد أنه يفعل ، وأعلمت زيدا يفعل .

انظر الانتصار ص ٩ - ١٣ - ١٤ .

(١) الفتح : ٢٧ . وانظر شرح الفارقي لتعديده (دخل) في ص ٦٠ - ٦٢

(٢) انظر ج ٣ ص ١٠٣ ، ج ٤ ص ٤٥٦

وهذه تُضاف إلى ما بَعْدَها ، ولا يجوز أن تدخل عليها من حروف الإضافة إِلَّا (مِنْ) (١)
تقول : جئت من عند زيد ، ولا يجوز أن تقول : ذهبت إلى عند زيد ؛ لأنَّ المنتهى غاية
معروفة ، وليس (عند) موضعاً معروفاً .

و (مِنْ) للابتداء ، وليست للمستقر . فهذا أضل (عند) . وإن اتسعت ، واتساعها نحو
قولك : أنت عندى منطلق ؛ لأنَّ (عند) للحضرة ، وإنما أراد : فيما يحضرنى فى نفسى .

وإنما هذا بمنزلة قولك : على زيد / ثوب . فإنما يريد أنه قد علاه ، ثم تقول : عليه
دين ، تريد أنه قد علاه وقهره .

وكقولك : زيد فى الدار ، أى يحلُّ فيها ، ثم تقول : فى زيد خُصلة حسنة ، فجعلته
كالوعاء لها (٢) .

فلقَّةٌ تَمَكَّن (عند) لا يجوز أن تجرى مَجْرى الأسماء غير الظروف . أو قلت : سير
بزيد عندك ؛ كما تقول : سير بزيد أمامك - لم يَجْز . ولا تقول : إنَّ عندك حسنٌ ، كما تقول :
إنَّ مكانك حسنٌ .

وكذلك (لدى) لأنَّ معناها معنى عند (٣) . فكلُّ ما كان غير مُتَمَكِّن فى بابهِ
فغير مُخرج منه على جهة الاتساع إلى باب آخر .

(١) فى أمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٥٣ : « ولا يجوز أن ترفع عندك فان دخل عليها حرف
جر لم يكن الا (من) خاصة . لا يجوز الى عندك وجاء فى التنزيل (فان أتممت عشرا فمن
عندك) » .

وفى الأشباه ج ٢ ص ٧٥ : « قال الأندلسى : الظروف التى لا يدخل عليها من حروف
الجر سوى (من) خمسة : عند ، لدى ، ومع ، وقبل ، وبعد » .
وانظر الدمامينى على المفتى ج ١ ص ٣٠٧ .

(٢) انظر الجزء الأول ص ٥١ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٥ : (وأما ادفعى لذن محذوفة ، كما حذفوا يكن . الا ترى
انك اذا أضفت الى مضمر رددته الى الأصل . تقول من لدنه ، ومن لدنى . فانما لذن كفن) .
وانظر ج ٢ ص ٣١١ .

ألا ترى أنَّ خَلْفَ ، وأَمَامَ ، وقُدَّامَ ، ونحو ذلك يتصرفن ؛ لأنَّ الأشياء لا تخلو منها ، وليس الوجه مع ذلك رَفَعَهَا حَتَّى تَضَعَهَا فتقول : خَلْفَ كذا ، وأَمَامَ كذا ، حتى تعرف الشيء بالإضافة .

ولو قلت : سير يزيد خَلْفُ للدار ، أو أَمَامُ للدار - جاز على بُعد ؛ لأنَّه نكرة ، وإن كانت اللام توجب معنى الإضافة ، ولكنك إذا قلت : خَلْفُ لها - جعلته مُبْهِمًا ، ثمَّ علَّفته بها كقولك : / هذا غلام لزيد . فقد علمنا أنه في مِلْكِ زيد ، وليس المعروف به . فإذا قلت : غلام زيد فهو مثل أخو زيد ، أى المعروف به ؛ كما قال لبيد بن ربيعة :

فَقَدْتُ كَيْلَا الْفَرْجَيْنِ تَحَسَّبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا ، وَأَمَامُهَا (١)
والأجود في هذا ألاَّ يَجْرَى إِلَّا ظَرْفًا لِإِسْمِهِ وَإِنْ كَانَ مَضَافًا .

فإذا قلت : خَلْفُكَ واسعٌ - فالرفع لا غيرٌ ، لأنَّه ليس بظرف ، وإنَّما خبرت عن الخَلْفِ ؛ كما تقول : زيدٌ منطلقٌ .

وكذلك يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ .. وإنَّما الظروف أسماءُ الأمكنة والأزمنة ، فإن وقع فيها فِعْلٌ نَصَبَهَا ؛ كما ينصب زيدا إذا وقع به ، إِلَّا أنَّ زيدا مفعول به وهذه مفعول فيها .

وتقول : وسطَ . رَأَيْتُكَ دُهْنٌ يَافِي ؛ لَأَنَّكَ خَبَّرْتَ أَنَّهُ اسْتَقَرَّ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، فَأَسْكَنْتَ السَّيْنَ وَنَصَبْتَ لِأَنَّهُ ظَرْفٌ .

= فى أمالى الشجرى ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٢ : (قال أبو الفتح : واستعمل (أبو الطيب) لدن بغير (من) وهو قليل فى الكلام لا يكادون يستعملونها الا ومعها (من) ، كما جاء فى التنزيل (من لدن حكيم عليم) (قد بلغت من لسدى عذرا) .
وانظر الدمامينى ج ١ ص ٣٠٨ .

(١) تقدم فى ج ٣ ص ١٠٢ وجاء رفع (أمام) فى قول كعب بن مالك أيضا :
شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة ...
يد الدهر الا جبرئيل أمامها .
انظر الخزانة ج ١ ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

وتقول : وَسَطُ رَأْسِكَ صُلْبٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرُ ظَرْفٍ ، وتقول : ضَرَبْتُ وَسَطَهُ ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْعُولُ بِهِ بِعَيْنِهِ (١) .

وتقول : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا إِذَا جَعَلْتَ الْوَسْطَ كُلَّهُ بَثْرًا (٢) ؛ كَقَوْلِكَ : خَرِبَ / وَسَطُ الدَّارِ .

٤
٦٢٥

وَكُلُّ مَا كَانَ مَعَهُ حَرْفٌ خَفَضَ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ مَعْنَى الظَّرْفِ ، وَصَارَ اسْمًا صَحَّ كَقَوْلِكَ : سَرْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ؛ لِأَنَّ التَّضَمَّنَ لـ « فِي » .

وتقول : قَمْتُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ، كَمَا تَقُولُ : قَمْتُ فِي حَاجَةِ زَيْدٍ ، فَتَحَرَّكَ السَّيْنُ مِنْ (وَسَطٍ) ؛ لِأَنَّهَا هُنَا أَيْسَتْ بِظَرْفٍ .

وتقول فِيمَا كَانَ مِنَ الْأَمَاكِنِ مُرْسَلًا : أَنْتَ مِنْى عَدُوُّ الْفَرَسِ ، وَأَنْتَ مِنْى دَعْوَةُ الرَّجُلِ ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ : بَيْنِي وَبَيْنَكَ ، وَلَمْ يَرِدْ : أَنْتَ فِي هَذَا الْمَكَانِ ، فَإِنَّمَا يَنْبِئُ عَنْ هَذَا مَعْنَاهُ (٣) .

وتقول : مَوْعِدُكَ بَابُ الْأَمِيرِ ، إِذَا جَعَلْتَهُ هُوَ الْمَوْعِدَ ، وَتَنَصَّبَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَهُ ظَرْفًا كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَوْعِدُكَ حَضْرَةَ بَابِ الْأَمِيرِ أَى فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ حَضْرَةَ كَانَتْ شَيْئًا عَامًّا .

(١) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٢٠٤ : « وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ غَيْرِ الظَّرْفِ إِنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ وَسَطُ الدَّارِ وَضَرَبْتُ وَسَطَهُ وَتَقُولُ فِي وَسَطِ الدَّارِ ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : ضَرَبْتُ وَسَطَهُ مَفْتُوحًا مِثْلَهُ » .

وَانْظُرْ أَمَالِي الشَّجَرِي ج ٢ ص ٢٥٨ وَالْخَزَانَةَ ج ١ ص ٤٧٨ - ٤٧٩ وَالرِّضَى ج ١ ص ١٧٣ وَالْمَزْهَرَ ج ٢ ص ١٨٦ وَالْمَخْصَصَ ج ٢ ص ١٦١ وَالْخَصَائِصَ ج ٢ ص ٣٦٩ .

(٢) قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْقَصْرِیَاتِ : « إِذَا قُلْتَ : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا بِالسَّكُونِ فَوْسَطُ ظَرْفٍ ، وَبَثْرًا مَفْعُولٌ بِهِ . »

وَإِذَا قُلْتَ : حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بَثْرًا بِالتَّحْرِيكِ فَوْسَطُ مَفْعُولٌ بِهِ وَبَثْرًا حَالٌ ، (الْإِشْبَاهُ ج ٢ ص ١٨٧) .

(٣) فِي سَبِيحِيهِ ج ١ ص ٢٠٦ : « وَأَمَّا مَا يَرْتَفِعُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَقَوْلُكَ : هُوَ مِنْى فَرَسَخَانٍ وَهُوَ مِنْى عَدُوُّ الْفَرَسِ ، وَدَعْوَةُ الرَّجُلِ ، وَغُلُوةُ السَّهْمِ ، وَهُوَ مِنْى يَوْمَانٍ ، وَهُوَ مِنْى فُوتِ الْيَدِ ، فَإِنَّمَا فَارَقَ هَذَا الْبَابَ الْأَوَّلَ ، لِأَنَّهُ مَعْنَى هَذَا أَنَّهُ يَخْبِرُ أَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَرَسَخَيْنِ ، وَبُيُومَيْنِ وَدَعْوَةَ الرَّجُلِ . . . » .

وكذلك ما كان من المصادر حيناً فإن تقديره حذف المضاف إليه (١) وذلك قولك :
مورك مَقْدِمَ الحاج ، وخُفوقَ النجم ، وكان ذلك خلافة فلان ، فالمعنى فى كل ذلك : وقت
خفوق النجم ، وزمن مَقْدِمِ الحاج ، وزمن خلافة فلان . وعلى هذا قال الشاعر :

/ وما هى إلّا فى إزارٍ وعِلْقَةٍ مُعارِ ابنِ هَمَامٍ عَلَى حَيِّ خُشْعَمَا (٢)

أى فى هذا الوقت .

فأما قولهم : هو منى مَقْعَدَ القابِلة ، وَمَنْزِلَةَ الولد ، فإنما أراد أن يُقَرَّبَ ما بينهما (٣) .
وإذا قال : هو منى مَنَاطَ الثَرِيّا - فإنما معنى هذا أَبْعَدُ البُعْدِ (٤) .

قال الشاعر :

وإنَّ بَنى حَرْبٍ كما قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطَ الثَرِيّا قَدْ تَعَلَّمْتُ نَجُومُها (٥)

(١) فى سيبويه ج ١ ص ١١٤ « باب ما يكون فى المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار .
وذلك قولك : متى سير عليه ؟ فيقول مقدم الحاج ، وخفوق النجم ، وخلافة فلان ، وصلاة
العصر ، فانما هو زمن مقدم الحاج وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام والاختصار . »
إذا كان مقدم الحاج اسم زمان مشتقاً فلا داعى لتقدير مضاف كما يراه أبو حيان وانظر الجزء
الثانى ص ١٢٢ .

(٢) تقدم فى الجزء الثانى ص ١٢١ .

(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ : « باب ما شبه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص
... وذلك قول العرب - سمعناه منهم - : هو منى منزلة الشغاف ، وهو منى منزلة الولد ، ويدلّك
على أنه ظرف قولك : هو منى بمنزلة ، فانما أردت أن تجعله فى ذلك الموضع ، فصار كقولك
منزل مكان كذا وكذا . »

وهو منى مزجر الكلب ، وأنت منى مقعد القابِلة وذلك إذا دخل ، فلزق بك من بين
يديك . »

وقال الرضى ج ١ ص ١٧٠ : (ويكثر حذف (فى) - وإن كان شاذاً - من كل اسم مكان يدل
على معنى القرب أو البعد حتى يكاد يلحق بالقياسى نحو : هو منى مزجر الكلب ، ومناط الشريا ،
ومقعد الخائن ومنزلة الشغاف . »

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ : (وهو منك مناط الثريا »

وقال الشجرى ج ٢ ص ٢٥٤ : (المناط موضع النوط . مصدر نطت الشىء بالشىء ، إذا
علقته به ، أى هو بالمكان الذى نيطت به الثريا . شبهوا ارتفاع منزلته بارتفاع مكان الثريا . »

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٦ على نصب مناط الثريا على الظرفية .

يقول : هم فى ارتفاع المنزلة كالشرى إذا استعلت ، وصارت على قمة الرأس ، ومناطها .
معلقها فى السماء .

فَجُمْلَةُ هذا الباب أَنَّهُ : كُلُّ ما تصرف جاز أَنْ يُجعل اسما ، ويكون فاعلا ومفعولا ،
وكلُّ ما امتنع من ذلك لم يزدوا به على الظرف .
وأما قوله :

فَوَرَدَنَّ والعِوُوقُ مَقْعَدَ رَابِيءِ الضَّرْبَاءِ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَتَنَلَّعُ (١)

فإنَّما أَراد التقريب ، وأَراد : مقعد رابيء الضرباء من الضرباء .

= وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٢٥٤ - ٢٥٥ : « فيحتمل أن يكون (كما قد علمتم) خبر اسم ان
(مناط الثريا) خبرا ثانيا ، و (قد تعلت نجومها) خبرا ثالثا على أن تعود الهاء الى بنى
حرب ، ويجوز أن يكون كما قد علمتم ، ومناط الثريا خبرين ، وقد تعلت نجومها حالا من الثريا ،
ويجوز أن يكون مناط الثريا حالا من الضمير المحذوف من علمتم ، وعلمتم بمعنى عرفتم ، أى
كما عرفتموهم حالين فى مناط الثريا »

ونسب البيت سيبويه والأعلم الى الأخوص ونسبه ابن الشجرى الى عبد الرحمن بن
حسان .

والأحوص يقال بالخاء المعجمة ، والحاء المهملة وانظر المؤلف والمختلف ص ٤٧-٤٨

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٥ على نصب (مقعد) على الظرفية ،

قال السيرافى : « اعلم ان هذا الباب ينقسم قسمين : أحدهما يراد به تعيين المنزلة من بعد
أو قرب . والآخر يراد به تقدير القرب والبعد .

فأما ما كان من ذلك يراد به تعيين الموضع ، وذكر المحل من قرب أو بعد فإنه يجوز فيه
النصب على الظرف والرفع على خبر الأول تشبيها .

والأكثر فيه النصب . ويدل على ذلك انه تدخل الباء عاياه فتقول : هو منى بمنزلة ، كانه
قال : هو منى استقر بمنزلة والباء ، وفى بمعنى واحد وهو منى بمزجر الكلب اذا أردت : هو مهان
مباعد .

فاذا نصبت فالنائب استقر ، واذا رفعت فقلت : هو منى مقعد القابلة جعلته بمنزلة قولك :
هو قريب كمقعد القابلة .

فان قلت : هو منى مناط الثريا فكأنك قلت : هو بعيد »

العِوُوق : كوكب أحمر يطلع حيال الثريا ، وفوق الجوزاء .

المقعد : مكان القعود .

رابيء : اسم فاعل من ربا من باب منع بمعنى تلا وارتفع وأشرف .

الضرباء : جمع ضريب ، ككريم وكرماء وهو الذى يضرب بالقداح وهو الموكل بها ، ويقال له

الضارب أيضا .

رابيء الضرباء . هو الذى يقعد خلف ضارب قداح الميسر يرتبى فيما يخرج من القداح ،

فيخبرهم به ، ويعتمدون على قوله فيه وهو مأخوذ من ربيثة القوم وهو طليعتهم .

النجم : الثريا ويروى فوق النظم يعنى نظم الجوزاء .

وأما قوله :

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لِّشَيْءٍ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ (١)
فإنما اضطرر ، فأجراه اسما . ولو جاز مثله في الضرورة لجاز سير به ذو صباح .

يتتلع : يتقدم ، ويرتفع مأخوذ من التلعة .

١ (العيوق مقعد) : جملة أسمية حال من نون و رذن .

يقول : وردت الأثن الماء والعيوق من النجم مقعد رابىء الضرباء من الضرباء ، أى خلفه لا يتقدم وهذا انما يكون فى صميم الحر عند الاسحار وانما قال خلف النجم ، لأنك فى الصيف ترى المجرة عند الاسحار كأنها ملوية فتري العيوق متخلفا عن الثريا، وهذا الوقت الذى أشار اليه هو وقت ورود الوحش الماء ولذلك يكمن الصيادون فيه عند المشارع ونواحيها
و (مقعد) و (خلف) منصوبان على الظرفية وقع الأول خبر العيوق والثانى بدلا منه .
كانه أراد والعيوق من خلف النجم مقعد رابىء الضرباء من الضرباء ، فحذف من خلف ، لأن البدل وهو قوله خلف النجم يدل عليه ، كما حذف من الضرباء لأن جملة الكلام يدل عليه .
ويجوز أن يكون خلف النجم فى موضع الحال كأنه قال : والعيوق من النجم قريب متخلفا عنه ، ويجوز العكس فيكون خلف النجم خبر المبتدأ ومقعد حالا والعامل فيه الظرف كأنه قال والعيوق مستقر خلف النجم قريبا .

وجملة : لا يتتلع أما خبر بعد خبر وأما حال بعد حال

البيت لأبى ذؤيب الهذلى من قصيدة فى رثاء سبعة أبناء ماتوا فى يوم واحد وهى فى صدر ديوانه ص ١-٢١ وفى جمهرة أشعار العرب ص ٢٦٤-٢٧٣ ، والخزانة ج ١ ص ٢٠١-٢٠٣

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١٦ على خروج ذى صباح عن الظرفية فجره بالاضافة على لغة خثعم قال (وذو صباح بمنزلة ذات مرة تقول : سير عليه ذا صباح . أخبرنا بذلك يونس عن العرب الا أنه قد جاء فى لغة الخثعم مفارقة ذات مرة ، وذات ليلة . وأما الجيدة العربية فان يكون بمنزلتها)

وفى الخصائص ج ٣ ص ٣٢ أن اضافة (ذو) فى البيت من اضافة المسمى الى اسمه وما زائدة للتعظيم يريد ان الذى يسوده قومه لا يسودونه الا شىء من الخصال الجميلة رآها قومه فيه .
وقال أبو الفتح : (ما) مجرورة الموضع لأنها وصف لامر : أى لأمر معتد . ومثله فى ابن يعيش ج ٣ ص ١٢

والبيت نسبه سيبويه الى رجل من خثعم ونسبه الزمخشري فى المفصل ج ١ ص ٢٦٨ والسهيل فى الروض ١ : ٢٢٠ الى أنس بن مدركة الخثعمى

وانظر الخزانة ج ١ ص ٤٧٦ - ٤٧٨ ج ٢ ص ٥٤٥ وأملئ الشجرى ج ١ ص ١٨٦

وتفسير مسائل المقتضب للفارقى ص ٤٧ والبيان ج ٢ ص ٣٥٢ ، ج ٣ ص ٢١٨

وللسهيل رأى مخالف لرأى سيبويه والمبرد فى هذا البيت

انظر الروض الأنف ج ١ ص ٢٢٠-٢٢١

وَأَمَّا قَوْلُنَا فِي (حَيْثُ) إِنَّهَا لَا تَتِمَّكَّنُ/ فَإِنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى تَفْسِيرٍ عَلَى حَيَالِهَا .

فَذَلِكَ لِأَنَّ (حَيْثُ) فِي الْأَمْكَنَةِ بِمَنْزِلَةِ (حِينَ) فِي الْأَزْمَنَةِ ، تَجْرِي مَجْرَاهَا ، وَتَحْتَاجُ إِلَى مَا يَوْضَحُهَا ؛ كَمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْحَيْنِ . إِلَّا أَنَّ (حِينَ) فِي بَابِهَا ، وَهَذِهِ مُدْخَلَةٌ عَلَيْهَا ؛ فَلِلذَلِكَ بَنَيْتُ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : قَمْتُ حَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَقَمْتُ حَيْثُ قَامَ زَيْدٌ ، وَلَا يَجُوزُ قَمْتُ حَيْثُ زَيْدٌ ؛ كَمَا تَقُولُ : قَمْتُ فِي مَكَانِ زَيْدٍ ، وَإِنَّمَا يَوْضَحُهَا مَا يَوْضَحُ الْأَزْمَنَةَ .
أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : آتَيْكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ ، وَجِئْتُكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ ، وَحِينَ قَامَ زَيْدٌ ، وَجِئْتُكَ حِينَ زَيْدٌ أَمِيرٌ ، وَيَوْمَ عَبْدُ اللَّهِ مَنْطَلَقٌ . فَهَذَا تَأْوِيلُ بَنَائِهَا ؟ (١) .

(١) فِي سَيَبُوه ج ٢ ص ٤٤ : (بَابُ الظُّرُوفِ الْمُبْهَمَةِ غَيْرِ التَّمَكَّنَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَضَافُ ، وَلَا تَصْرَفُ تَصْرَفَ غَيْرِهَا وَلَا تَكُونُ نَكْرَةً وَذَلِكَ أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، وَمَتَى ، وَحَيْثُ ، وَإِذَا ، وَإِذَا ، وَقَبْلَ وَبَعْدَ . فَهَذِهِ الْحُرُوفُ وَأَشْبَاهُهَا لَمَّا كَانَتْ مُبْهَمَةً غَيْرَ مَتَمَكَّنَةٍ شَبِهَتْ بِالْأَصْوَاتِ ، وَبِمَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا ظَرْفٍ .)
وَقَالَ الشَّجَرِيُّ ج ٢ ص ٢٦٢ : (وَمِنْهَا حَيْثُ وَهُوَ مِنَ الظُّرُوفِ الَّتِي لَزِمَتْهَا الْإِضَافَةُ إِلَى جُمْلَةٍ .
فَأَشْبَهَ بِذَلِكَ (إِذَا) . تَقُولُ : جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ وَحَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ ، كَمَا تَقُولُ : خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ جَالِسٌ ، وَدَخَلْتُ إِذَا جَلَسَ زَيْدٌ)

وَقَالَ ابْنُ يَعْشَرَ ج ٤ ص ٩٠ : (وَالَّذِي أَوْجِبَ بِنَاءُهَا أَنَّهَا تَقَعُ عَلَى الْجِهَاتِ السَّتِّ ٠٠ وَعَلَى كُلِّ مَكَانٍ ٠٠ فَضَاهَتْ بِإِبْهَامِهَا فِي الْأَمْكَنَةِ (إِذَا) الْمُبْهَمَةِ فِي الْأَزْمَنَةِ الْمَاضِيَةِ كُلِّهَا ، فَكَمَا كَانَتْ (إِذَا) مُضَافَةً إِلَى جُمْلَةٍ تَوْضَحُهَا أَوْضَحَتْ (حَيْثُ) بِالْجُمْلَةِ الَّتِي تَوْضَحُ بِهَا (إِذَا) مِنْ ابْتِدَاءٍ وَخَبَرٍ وَفَعْلٍ وَفَاعِلٍ وَحِينَ افْتَقَرَتْ إِلَى الْجُمْلَةِ يَبْعَدُهَا أَشْبَهَتْ السَّيِّئَ وَنَحْوَهَا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ فِي إِبْهَامِهَا فِي نَفْسِهَا وَافْتَقَارَهَا إِلَى جُمْلَةٍ يَبْعَدُهَا تَوْضَحُهَا ، فَبَنَيْتُ كِبْنَاءَ الْمَوْصُولَاتِ)
وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ (حَيْثُ) ظَرْفٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ وَيَرَى أَبُو الْفَتْحِ فِي الْخَصَائِصِ ج ٣ ص ٥٧ أَنَّ حَيْثُ فَاعِلٌ فِي قَوْلِكَ : يَسْعَى حَيْثُ يَسْعَى .

وَقَالَ الرِّضَى فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ج ١ ص ١٧١ : (وَقَدْ يَجِيءُ حَيْثُ ، وَإِذَا مُتَصَرِّفَيْنِ ٠٠)

وَقَالَ فِي ج ٢ ص ١٠١ : (وَظَرْفِيَّتُهَا غَالِبَةٌ لَا لِأَزْمَنَةٍ ٠)

وَانْظُرِ الْمَغْنَى ج ٧ ص ١١٧ ، ج ٢ ص ٦٧ ، وَالْدَّمَامِينِي ج ١ ص ٢٦٧ ، وَالْخَزَائِنَةُ ج ٣ ص ١٤٥ ، ١٥٧ .

هذا باب

إضافة الأزمنة إلى الجمل

اعلم أنه ما كان من الأزمنة في معنى (إِذْ) فإنه يُضاف إلى الفعل والفاعل ، وإلى الابتداء والخبر ؛ كما يكون ذلك في (إِذْ) .

وذلك قولك : جئتك إِذْ قام زيد ، وجئتك إِذْ زيدٌ في الدار .

فعلى / هذا تقول : جئتك يَوْمَ زيدٌ في الدار ، وجئتك حينَ قام زيد (١) .

وإن كان الظرف في معنى (إِذَا) لم يجوز أن يُضاف إِلَّا إلى الأفعال ؛ كما كان ذلك في (إِذَا) .

ألا ترى أنك تقول : آتيتك إِذَا قام زيد ، وَإِذَا طلعت الشمس ، ولا يجوز . آتيتك إِذَا زيدٌ منطلقٌ ؛ لَأَنَّ (إِذَا) فيها معنى الجزاء ، ولا يكون الجزاء إِلَّا بالفعل (٢) .
تقول : إِذَا أعطيتني أكرمتك ، وَإِذَا قدم زيد آتيتك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤٦١ : (باب ما يضاف الى الافعال من الاسماء يضاف اليها أسماء الدهر وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد ، وآتيتك يوم يقول ذاك ، وقال الله عز وجل (هذا يوم لا ينطقون) و (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) .
وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها ، كما جاز للفعل أن يكون صفة ، وتوسعوا بذلك في الدهر لكثرة في كلامهم . . .)

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٦٠ (جملة هذا الباب أن الزمان اذا كان ماضيا أضيف الى الفعل وإلى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى (اذ) فأضيف الى ما يضاف اليه (اذ) واذا كان لما لم يقع لم يضاف الا الافعال لأنه في معنى (اذا) و (اذا) هذه لاتضاف الا الى الافعال) .

وقال المبرد في الكامل ج ٨ ص ١١٩ : (وما كان منها في معنى الماضي جاز أن يضاف الى الابتداء والخبر ، فتقول : جئتك يوم زيد أمير ، ولا يجوز ذلك في المستقبل . . .)

وعلق الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٩٧ على كلام المبرد في الكامل بقوله :
وقوله تعالى (يوم هم على النار يفتنون) و قوله (يوم هم بارزون) ونحو ذلك يكذبه (فقد أفرد المبرد بالتكذيب ويظهر أنه لم يقف على كلام سيبويه هنا .

وقول الله عز وجل : (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (١) و (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) (٢) مَعْنَاهُ :
 إِذَا انشَقَّتْ السَّمَاءُ ، ولولا هذا الفِعْلُ لم يصلح أن يقع بعد (إِذَا) لما فيها من معنى الجزاء (٣) .
 فعلى هذا تقول : آتيك يوم يقوم زيد ، ولا يجوز : آتيك يوم زيد منطلق ، لما ذكرت لك .
 قال الله عز وجل : (هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ) (٤) وقال (هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ) (٥) .

فأما (إِذْ) فإنما يقع بعدها الجُمْلُ ؛ لأنه لا معنى للجزاء فيها ؛ لأنها ماضية لا تحتاج
 إلى الجواب . تقول : جئتكَ إِذْ قام زيد ، وكان هذا إِذْ زيدٌ أميرٌ ؛ كما تقول : هذا كان
 يومَ الجمعة .

فإذا كان بعدها فِعْلٌ ماضٍ قُبِحَ أن يُفَرَّقَ بينها وبينه .

تقول : جئتكَ إِذْ يقوم زيد ، فإنما وضعت يقوم في موضع قائم لمضارعتة إيَّاه ،
 و (قام) لا يُضارع الأسماء . و (إِذْ) إنما تُضَافُ إلى فِعْلٍ وفاعل ، أو ابتداء وخبر .
 فإذا أُضيفت إلى الفِعْلِ قَدِمَ ، وإذا أُضيفت إلى الابتداء قَدِمَ ولم يكن الخبر إلا اسما
 أو فعلا مَّا يُضَارِعُ الأسماء (٦) .

ومَّا لا يجوز أن يكون ظرفاً : ناحية الدار ، وجوف الدار ؛ لأنها بمنزلة اليد والرجل .
 فكما لا تقول : زيد الدار ، لا تقول : زيد جوف الدار حتى تقول في جوفها . (٧)

(١) الانفطار : ١

(٢) الانشقاق : ١

(٣) سيبويه يرى أن (إذا) مضافة إلى الجملة الاسمية في مثل هاتين الآيتين وانظر كتابه ج ١
 ص ٥٤ وقدمنا رد المبرد عليه في ج ٢ ص ٧٧ - ٧٨ . أجاز سيبويه ذلك مع قوله في ص
 ٤٦ . « وإذا هذه لا تضاف إلا إلى الأفعال »

(٤) المائدة : ١١٩

(٥) الرسائل : ٣٥

(٦) في سيبويه ج ١ ص ٥٤-٥٥ : (وأما إذ فيحسن ابتداء الاسم بعدها فتقول : جئت إذ
 عبد الله قائم وجئت إذ عبد الله يقوم إلا أنها في فعل قبيحة ، نحو قولك : جئت إذ عبد الله قام)
 (٧) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٤ : (واعلم أنه ليس كل موضع ولا كل مكان يحسن أن يكون
 ظرفاً . فمما لا يحسن أن العرب لا تقول : هو جوف الدار ، ولا هو داخل المسجد ، ولا هو خارج
 الدار حتى تقول : هو في جوفها ، وفي داخل الدار ومن خارجها *)

فلان قلت : زيد ناحية من الدار ، أو زيد ناحية عن الدار ، لا تريد بعضها - حسن ذلك (١).

ومما لا يكون إلا ظرفاً ، ويقبح أن يكون اسماً (سوى) ، و (سواء) ممدودة (٢) بمعنى سوى .
وذلك أنك إذا قلت : عندي رجل سوى زيد - فمعناه : عندي رجل مكان زيد ، أى بسد مسده ، ويغنى عنه .

وقد اضطر الشاعر فجعله اسماً ، لأن معناه معنى (غير) ، فحملة عليه ، وذلك قوله :
تَجَانَفُ عَنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهِ لِسَوَائِكَا (٣)

= وانما فرق بين خلف ، وما أشبهه وبين هذه الحروف ، لأن خلف وما أشبهها للاماكن التي تلي الأسماء من أقطارها على هذا جرت عندهم ، والجوف ، والخارج عندهم بمنزلة الظهر ، والبطن والرأس واليد)

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٦٨ (ويستثنى من المبهم جانب ، وما بمعناه من جهة وجه ، وكنف وذرى فانه لا يقال : زيد جانب عمرو ، وكنفه بل في جانبه أو الى جانبه ، وكذا خارج الدار فلا يقال : زيد خارج الدار) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٠١ : (ومن ذلك ايضا هو ناحية من الدار وهو ناحية الدار ، وهو ناحيتك وهو نحوك)

وقال في ص ٢٠٤ : (وتكون أسماء نحو قولك : هو ناحية الدار اذا أردت الناحية بعينها ، وهو في ناحية الدار ، فتصير بمنزلة قولك : هو في بيتك ، وفي دارك)

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ : (ومن ذلك أيضا هذا سواءك ، وهذا رجل سواءك . فهذا بمنزلة مكانك اذا جعلته في معنى بذلك ، ولا يكون اسماً الا في الشعر ...)

ويدلك على أن سواءك ، وكزيد بمنزلة الظروف انك تقول : مررت بمن سواءك والذي كزيد . وانظر المقتضب ج ٢ ص ٢٧٤

(٣) اشتشهد به سيبويه ج ١ ص ١٣ ، ص ٢٠٣ على خروج سواء عن الظرفية للضرورة .

وقال المبرد في الكامل ج ٨ ص ١٣٦ - ١٣٧ : (تقول : ما عندي رجل سوى زيد ، فتقصر اذا كسرت فاذا فتحت اوله على هذا المعنى مدت قال الاعشى .. ، وملازمة سوى للظرفية مما اختلف فيه البصريون والكوفيون انظر الانصاف ص ١٨٥ - ١٨٧
تجانف : أصله تتجانف من الجنف وهو الميل .

جو اليمامة : اسم لناحية اليمامة وانما سميت اليمامة بعد باليمامة الزرقاء في حديث طسم ، وجديس (ياقوت ج ٢ ص ١٩٠)

ويروى عن جل اليمامة وفي الروايتين حذف مضاف فالاول عن أهل جو والثاني عن جل أهل اليمامة : أى معظم أهلها .

يعنى أنه لم يقصد سواء من أهل اليمامة وجعل الميل عن غيره اليه فعل الناقاة وانما هو فعل صاحبها .

وقال آخر :

ولا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا ، وَلَا مِنْ سَوَائِنَا (١)
وإنما اضطرَّ ، فحملها على معناها ؛ كما أنَّ الشاعر حيث اضطرَّ إلى الكاف التي للتشبيه
أن يجعلها اسما أجراها مجرى مثل ؛ لأنَّ المعنى واحد ؛ نحو قولك : زيد كعمرو ، إنما
معناه : مثل عمرو . فلما اضطرَّ قال :

وصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ (٢)

يريد : كمثل ما .

وقال آخر :

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَا كُؤُلِ (٣)

وأما قوله :

وَأَنْتَ مَكَانُكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقُرَادِ مِنْ أَسْتِ الْجَمَلِ (٤)

= البيت من قصيدة للأعشى في مدح هودة بن علي الحنفي الديوان ص ٨٩-٩١
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٩-٦٢ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٥ ، ج ٢ ص ١٢٤ ، ص ٢٥٣ والمقصود
ص ٥٤ والانصاف ص ١٨٥ والمخصص ج ١ ص ١٥١ وتحفة المودود لابن مالك ص ٢٨١ ومعجم المقاييس
ج ١ ص ٤٨٦ ، ج ٣ ص ١١٣

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٣ ، ٢٠٣ على خروج سواء عن الظرفية للضرورة
يقول : لا ينطق الفحشاء من كان في نادينا من قومنا أو من غيرنا إذا جلسوا للحديث إجلالا
لنا وتعظيما .

ونسب البيت الى المزار بن سلامة العجلي سيبويه

وانظر الانصاف ص ١٨٥-١٨٦ والمخصص ج ١ ص ١٤ ، ٥٨ ، ٦٤ ، والعينى ج ٣ ص ١٢٦
- ١٢٩ ، وابن يعيش ٢ : ٤٤ ، ٨٤

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٩٧ والرابع ص ١٤٠ .

(٣) تقدم في ص ١٤١

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٠٧ على رفع مكان الثاني ، لأنه خبر عن الأول ، ولا يكون ظرفا
له ، لأنه أراد تشبيه مكانه من وائل بمكان القراد من أست الجمال في الدناءة والخسة
لم ينسبه سيبويه ونسبه الأعلام الى الأخطل وهو في ديوانه ص ٣٣٥ ووجدته برواية أخرى
في ديوان جرير ص ٤٨٦ قال :

وكان ابوك يسمى الجمال

وسميت كعبا بشر العظام

= محل القراد من أست الجمال

وكان محلك من وائل

فإنه لم يجعل أحدهما ظرفاً للآخر ، وإنما شبه مكاناً بمكان ، كقولك : مكانك مثل مكان زيد .

وتقول : آتيتك يوم الجمعة غُدوة . نصبت يوم الجمعة ؛ لأنه ظرف ، / ونصبت غُدوة على البدل ؛ لأنك أردت أن تعرفه في أي وقت ؛ كما تقول : ضربت زيدا رأسه . أردت أن تبين موضع الضرب (١) .

وتقول : سير بزيد يوم الجمعة غُدوة ، على البدل .

وإن شئت نصبت اليوم فجعلته ظرفاً لقولك غُدوة ، لأنَّ الغداة في اليوم .
وإن شئت رفعت اليوم ، فأقمته مقامَ الفاعل ، ثمَّ أضمرت فعلاً ، فنصبت به غُدوة ؛ لأنَّ المعنى على ذلك . فلما قام الأول مقامَ الفاعل كان التقدير : ساروا غُدوةً يا فتى .

فأما قولهم : الليلة الهلال ، ولا يجوز الليلة زيد ؛ لأنَّ ظروف الزمان لا تتضمَّن الجُث ، وإنما استقام هذا ؛ لأنَّ فيه معنى الحدوث . إنما يريد : الليلة يحدث الهلال . فللمعنى صلح .
ولو قلت : الليلة الهلال — كان جيذاً . تريد : [الليلة] (٢) ليلة الهلال ، فلما حذفت ليلة أقمت الهلال مقامها (٣) . مثل قول الله عزَّ وجلَّ : (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ (٤)) . تريد أهل القرية .
وكذلك زيد عمرو وأردت مثل عمرو ، فلما حذف (مثلاً) قام عمرو مقامه (٥) .

= ونسب البيتان لجريز أيضاً في العقد الفريد ج٣ ص ٣٦٠ ، ونسباً إلى الأخطل في الأغاني ج٧ ص ١٦٢ وفي الاقتضاب ص ٤٥ ، ١٢٥ ، والخزانة ج١ ص ٢٢٠ ونسبهما البغدادي أيضاً إلى عتبة بن الوغل في الخزانة ج١ ص ٤٥٨ وهما بغير عزوف في الاشتقاق ص ٣٣٦ ، وفي الشعراء ص ٦٣١ .

(١) لا ينصب الفعل ظرفي زمان أو ظرفي مكان إلا على التبعية وانظر الرضى شرح الكافية ج٢ ص ٢٠٤-٢٠٥ ، وأمال الشجري ج٢ ص ٢٤٨-٢٤٩ .

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) تقدم في الجزء الثالث ص ٢٧٤ وهذا الجزء ص ١٣٢ ، ١٧٢ .

(٤) يوسف : ٨٢ ويجوز أن يكون مجازاً عقلياً من إطلاق المحل وإرادة الحال فلا يكون في الكلام حذف وانظر سيبويه ج١ ص ١٠٨ ، ج٢ ص ٢٥ والمقتضب ج٣ ص ٢٣٠ ، ٣٥٥ .

(٥) يطلق على هذا اسم التشبيه البليغ في اصطلاح البلاغيين .

هذا باب /

من الإخبار نبين ما يستعمل من هذه الظروف أسماء ،
وما لا يكون إلا ظرفاً لقلّة تصرفه^(١)

ونبدأ قبل ذلك بشيء عن الإخبار عن الأسماء غير الظروف ؛ لتستدل بذلك على الظروف
إذا وردت عليك إن شاء الله .

نقول : قام زيد . فإن قيل لك : أخبر عن (زيد) فإنما يُقال لك : اجعل زيدا خبرا ،
واجعل هذا الفعل في صلة الاسم الذى زيد خبره . فإن خبرت عنه ي (الذى) قلت :
الذى قام زيد .

وإن أخبرت عنه بالألف ، واللام اللتين في معنى الذى قلت : القائم زيد . فإن قلت : ضرب
زيد عمرا ، فأخبرت عن (زيد) قلت : الذى ضرب عمرا زيد . جعلت في ضرب ضميرا
في موضع زيد فاعلا ، وجعلت زيدا خبر الابتداء .

وإن قلته بالألف واللام فكذلك تقول : الضارب عمرا زيد .

وإن قيل لك : أخبر عن (عمرو) قلت : الضاربه زيد عمرو جعلت الهاء المنصوبة في
موضع عمرو ، وجعلت (عمرا) خبر الابتداء ، لأنك عنه تُخبر^(٢) .

والظروف تجرى هذا المجرى .

(١) عقد المبرد للإخبار أبوابا كثيرة تبدأ في الجزء الثالث من ص ٨٩ الى ص ١٣٠ وخص
الإخبار في المصادد والظروف بباب في ص ١٠٢ وقد أطل المبرد في مسائل الإخبار حتى أمل ،
ثم جاء الفاروقى ، فجعل مسائل الإخبار حجر الزاوية في كتابه ، فزاد الطين بلة .

وحديث المبرد هنا من الحديث المعاد

(٢) انظر ج ٣ ص ٨٩

تقول : القتال يوم الجمعة . فإن أخبرت عن (القتال) وضعت مكانه ضميراً يكون يوم الجمعة ظرفاً له ، وجعلته خبراً الابتداء ، ولا يكون بالذي ؛ لأنَّ الألف واللام إنما تلحقان الفعل ؛ لأنَّك تبني من الفعل فاعلاً ، ثمَّ تدخلهما عليه .
وذلك قولك : الذي هو يوم الجمعة القتال . كان القتال ابتداءً ، فجعلت (هو) في موضعه .

فإن أخبرت عن (يوم الجمعة) قلت : الذي القتال فيه يوم الجمعة ، تكنى عن يوم الجمعة إذا كان ظرفاً بقولك (فيه) .

وكذلك إذا قلت : زيد خلَّفك ، فقليل لك : أخبر عن (الخلَّف) قلت : الذي فيه زيد خلَّفك ، والذي فيه زيد أملك .

ومن جعله مفعولاً على السعة قال : يوم الجمعة صمته ، وخلَّفك قمته ، تريد (فيه) أجراه مجرى زيد وعمره ، فقال في قوله : قمت يوم الجمعة إذا أخبر عن (اليوم) : القائمة أنا يوم الجمعة ، والجالسه أنا خلَّفك .

هذا لما كان منها متصرفاً . فأمَّا ما لا يتصرَّف فنحو : عند ، وسوى ، وذات / مرة ، وبُعِيدَاتِ بَيْنٍ ، وسحر ، وبكراً إذا أردت سحر يومك ، وبُكْرَة ، وعَشِيَّة ، وعتمة ، وصباح مساء فلا يجوز الإخبار عن شيء منها (١) ، لأنَّك إذا جعلت شيئاً منها خبر ابتداءً ، أردت أن ترفعه ، والرفع فيها محال ؛ لأنها لا تكون أسماء غير ظروف لأنَّك تقول : مكان واسع ، ولا تقول : عندك . [واسع] (٢) ، ولا : ذات مرة خير من مرتين ؛ لفساد ذلك في المعنى .

ولو قليل لك : أخبر عن (عند) في قولك : جلست عندك لقلت : العجالس فيه أنا عندك ، وهذا لا يجوز لما ذكرت لك في صدر الكتاب (٣) .

(١) انظر ج ٢ ص ٢٧٨ ، ج ٣ ص ١٠٣ ، ص ٣٣٣ - ٣٣٤ من هذا الجزء

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) ذكر (عند) في الجزء الأول ص ٥١ ، والثالث ص ١٠٣ وذكر ما لا يخبر عنه من الظروف

هذا باب

ما كان من أسماء الأوقات غير متصرف

نحو : (سحر) إذا أردت به سحر يومك ، وبكرا

وما كان مثلهما في قلة التمكن .

أما غُدوة ، وبُكرة فاسمان مُتمكَّنان معرفة ، لا ينصرفان من أجل التانيث . تقول : سِير عليه بُكرة يا فتى ، وغُدوة إذا أقمت / بكرة مُقامَ الفاعل ، وإن أردت نصبه على الظرف فكذلك تقول : سِير عليه بُكرة يا فتى ، وغُدوة يا فتى .

وإنما صار معرفة ؛ لأنك بنيت غُدوة اسما لوقت بعينه ، وبُكرة في معناها .

ألا ترى أنك تقول : هذه غداة طيبة ، وجئتكَ غداة طيبة ، ولا تقول على هذا الوجه : جئتكَ غُدوة طيبة ، ولكن تقول : آتيك يوم الجمعة غُدوة يا فتى .

فإن زُكرت صرفت ، فقالت : سِير عليه غُدوة من الغدوات ، وبُكرة من البُكر ؛ نحو قولك : رأيت عثماناً آخر ، وجاعلي زيد من الزيدين (١) .

قال الله عز وجل (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) (٢) وقرأ بعضهم (بِالْغُدُوَةِ وَالْعَشِيِّ) (٣) فأدخل الألف واللام على غُدوة .

(١) انظر ١ : ٢٣٩ ، ٣ : ١٨١ ، ٣١١ ، ٤ : ٣٧٤ ، ٤٨ : ٤٩ ،

(٢) مريم : ٦٢ ، وقال سيبويه ج ٢ ص ٤٨ - ٤٩ : د وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : آتيك اليوم غُدوة وبكرة تجعلها بمنزلة ضحوة وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : آتيك بكرة وهو يريد الايتان في يومه أو في غده . ومثّل ذلك قول الله - عز وجل - (وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا) .

(٣) (يدعون ربهم بالغداة والعشي) آيتان : - الأنعام : ٥٢ ، والكهف : ٢٨ . وقد قرئ في السبعة فيهما « بالغُدوة » (النشر ج ٢ ص ٢٥٨ - الاتحاف ص ٢٠٨) . وقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ١٣٦ : « وحكى سيبويه والخليل أن بعضهم ينكرها فيقول : رأيت غُدوة بالتثنية . »

وَأَمَّا ضُحَى ، وَضُحَى (تصغير ضُحَى) ، وَعَشِيَّةٌ ، وَعَتَمَةٌ ، وَعِشَاءٌ (١) ، وَبَصَرٌ (٢) ، وَظِلَامٌ (٣) ،
 وَصَبَاحٌ مَسَاءً (٤) - فَإِنْ أَرَدْتَ بَهْنَ النِّكَرَاتِ فَهِنَّ مُتَصَرِّفَاتٍ . تَقُولُ : سِيرَ عَلَيْهِ عَشِيَّةٌ مِنْ
 الْعِشَايَا ، وَضَحْوَةٌ مِنَ الضَّحَوَاتِ ، وَتَنْصَبُ إِنْ شِئْتَ عَلَى الظَّرْفِ .
 وَكَذَلِكَ سِيرَ بِهِ عَتَمَةٌ ، وَعِشَاءٌ (٥) .

فَإِنْ عَنَيْتَ الْيَوْمَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ / وَاللَّيْلَةَ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا - لَمْ تَرْفَعْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ،
 وَتَتَوَنَّنُ ، لِأَنَّهِنَّ نِكَرَاتٌ .

= وَلَمَّا خَفِيتَ هَذِهِ اللَّفْظَ عَلَى أَبِي عُبَيْدٍ أَسَاءَ الظَّنَّ بِمَنْ قَرَأَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فَقَالَ : إِنَّمَا نَرَى ابْنَ
 عَامِرٍ وَالسُّلَمَى قَرَأَا تِلْكَ الْقِرَاءَةَ اتِّبَاعًا لِلخَطِّ وَلَيْسَ فِي اثْبَاتِ الْوَاوِ فِي الْكِتَابِ دَلِيلٌ عَلَى الْقِرَاءَةِ
 بِهَا ، لِأَنَّهُمْ كَتَبُوا الصَّلَاةَ ، وَالزَّكَاةَ بِالْوَاوِ وَلَفَّظُهَا عَلَى تَرْكِهَا وَكَذَلِكَ الْفِدَاةُ عَلَى هَذَا وَجَدْنَا الْعَرَبَ .
 وَهَذَا مِنْ أَبِي عُبَيْدٍ جَهْلٌ بِهَذِهِ اللَّفْظِ الَّتِي حَكَاهُ سِيبَوِيهٌ وَالْخَلِيلُ وَقَرَأَ بِهَا هَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةُ .
 وَكَيْفَ يَظُنُّ بِهَؤُلَاءِ الْجَمَاعَةِ الْقِرَاءَةَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا قَرَأُوا بِهَا ، لِأَنَّهَا مَكْتُوبَةٌ فِي الْمَصْحَفِ بِالْوَاوِ وَالْقِرَاءَةُ
 إِنَّمَا هِيَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ؟ . وَأَيْضًا فَإِنَّ عَامِرَ عَرَبِيَّ صَرِيحٌ كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ أَنْ يَوْجَدَ اللَّحْنُ ، لِأَنَّهُ
 قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، وَنَصَرَ بْنِ عَاصِمٍ أَحَدِ الْعَرَبِ الْأَثَمَةِ فِي النَّحْوِ ، وَهُوَ مَنْ أَخَذَ عِلْمَ
 النَّحْوِ عَلَى أَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ مُسْتَنْبَطَ عِلْمِ النَّحْوِ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مِنَ الْفَصَاحَةِ بَعِيثٌ يَسْتَشْهَدُ
 بِكَلَامِهِ فَكَيْفَ يَظُنُّ بِهَؤُلَاءِ أَنَّهُمْ لَحَنُوا وَافْتَرَوْا بِخَطِّ الْمَصْحَفِ ؟ وَلَكِنْ أَبُو عُبَيْدٍ جَهْلٌ بِهَذِهِ اللَّفْظِ .
 وَجَهْلٌ نَقَلَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ ، فَتَجَاسَرَ عَلَى رَدِّهَا - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ . وَقَدْ دَافَعَ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَامِرٍ
 الْقِسْطَلَانِيُّ فِي كِتَابِهِ لَطَائِفَ الْإِشَارَاتِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهَا .

(١) انظر ص ٣٣٤

(٢) فِي اللَّسَانِ (بَصْرٌ) «وَلَقِيَهُ بَصْرًا» : أَيُّ حِينَ تَبَاصَّرْتَ الْإِعْيَانُ وَرَأَى بَعْضُهَا بَعْضًا ،
 وَقِيلَ : هُوَ فِي أَوَّلِ الظُّلَامِ إِذَا بَقِيَ مِنَ الضَّوءِ قَدْرٌ مَا تَتَبَّانِ بِهِ الْأَشْبَاحَ . لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْنًا .
 وَقَالَ سِيبَوِيهٌ ج ١ ص ١١٥ : «لأنه إنما يجري على قولك : سِيرَ عَلَيْهِ بَصْرًا ، وَسِيرَ عَلَيْهِ
 ظِلَامًا» .

(٣) فِي سِيبَوِيهٍ ج ١ ص ١١٥ : «لأنه إنما يجري على قولك : سِيرَ عَلَيْهِ بَصْرًا وَسِيرَ عَلَيْهِ
 ظِلَامًا» .

وَفِي اللَّسَانِ : يُقَالُ : آتَيْتَهُ ظِلَامًا : أَيُّ لَيْلًا . قَالَ سِيبَوِيهٌ : لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا ظَرْنًا .

(٤) انظر ص ٣٣٤ وَقَالَ سِيبَوِيهٌ ج ١ ص ١١٥ : «وكذلك سِيرَ عَلَيْهِ عَتَمَةٌ لَيْلَتِكَ كَمَا
 تَقُولُ : صَبَاحًا وَمَسَاءً وَبَكْرًا» .

وَكَذَلِكَ سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلًا وَنَهَارًا .

(٥) انظر ص ٣٣٤ .

وتقول : سير عليه عشيّة ، وعشاء ، وعتمّة ، ومساء .

وإنّما قلّ تصرّفه ؛ لأنّك وضعته وهو نكرة في موضع المعرفة إذا عيّنت به يومك وليلتك . فإنّ صيرته نكرة رددته إلى بابيه وأصله — فتصرّف .

وأما (سحر) فمعدول لا ينصرف ، وإنّما عدل عن الألف واللام كأخّر . وهذا يفسّر فيما ينصرف وما لا ينصرف .

وكذلك إن صغرته فقلت : سيربه سُخيرا صرفته ؛ لأنّ فُعَيْلا لا يكون معدولا . ولكن ترفعه بما ذكرت من قلّة تمكّنه .

فإنّ نكرته انصرف ، وجرى على الوجوه ؛ لأنّه في بابيه ، فقلت : سير عليه سحرّ ، أي سحر من الأسحار ، ويجوز نصبه على الظرف ، قال الله عزّ وجلّ : (إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) فهذا جملة هذا الباب (١) .

(١) تقدم الحديث عن سحر في ج ٣ ص ١٠٣ ، ج ٤ ص ٣٣٣ ، ٣٥٣

/ هذا باب

(لا) التي للنفي

إعلم أنَّ (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين ، وإنما كان ذلك لما أذكرة لك :
إنما وُضعت الأخبار جوابات للاستفهام . إذا قلت : لا رجل في الدار - لم تقصِد إلى رجل
بعينه ، وإنما نفيت عن الدار صَغيرَ هذا الجنس وكبيره . فهذا جواب قولك : هل من رجل
في الدار ؟ ؛ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره .

ألا ترى أنَّ المعرفة لا تقع ها هنا ؛ لأنها لا تدلّ على الجنس ، ولا يقع الواحد منها في موضع
الجميع . فلو قلت : هل من زيد ؟ كان خَلْفًا . فلمّا كانت (لا) كذلك - كان دخولها على
الابتداء والخبر كدخول (إن) وأخواتها عليهما ، فأعملت عَمَل (إن) .

فأما ترك التنوين ، فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسَة عشر . (١)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ : « باب النفي بلا و (لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين
ونصبها لما بعدها كنصب (ان) لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت
وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد ، نحو : خمسَة عشر وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما
ليس باسم وهو الفعل وما أجرى مجراه لأنها لا تعمل الا في نكرة ...
(فلا) لا تعمل الا في نكرة من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل لقوله : هل من عبد أو
جارية ، فصار الجواب نكرة ، كما أنه لا يقع في هذه المسألة الا نكرة . »

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٥ : « والفتحة في لا رجل عند الزجاء
والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والافخش وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجمال قول
سيبويه وذلك أنه قال : و (لا) تعمل فيما بعدها ، فتنصبه بغير تنوين ، ثم قال : وانما ترك
التنوين في معمولها ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسَة عشر . فأول المبرد
قوله : تنصبه بغير تنوين أنها نصبته أولا لكن بنى بعد ذلك ، فحذف منه التنوين للبناء ، كما
حذف في خمسَة عشر للبناء اتفاقا . »

وقال الزجاج : بل مراده أنه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه ،
كما لا ينفصل عشر من خمسَة . فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله .. ،
وانظر الانصاف ص ٢٢٥ - ٢٢٨ وأسرار العربية ص ٢٤٦ - ٢٤٧ وأمالى الشجرى ج ٢

ص ٢٢٢ - ٢٢٣ والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ١٠٠

فإن قيل : أَيْكون الحرف مع الاسم اسماً واحداً ؟

قيل : هذا موجود معروف . تقول : قد علمت أن زيدا منطلقاً (أن) حرف ، وهى وما عملت فيه / اسم واحد ، والمعنى : علمت انطلاقاً زيد ، وكذلك : بلغنى أن زيدا منطلق . فالمعنى : بلغنى انطلاقاً زيد .

٤
٦٣٨

وكذلك (أن) الخفيفة مع الفعل إذا قلت : أريد أن تقوم يا فتى إنما هو : أريد قيامك ، وكذلك يسرني أن تقوم ، معناه : يسرني قيامك (١) .

ف(لا) والاسم الذى بعدها المنكور بمنزلة قولك : يا ابن أم (٢) جعل اسماً واحداً ؛ كما جعل خمسة عشر ، والثاني فى موضع خفض بالإضافة ، وكذلك لا رجل فى الدار . (رجل) فى موضع نصب متون ، إلا أنهما جعلاً اسماً واحداً بمنزلة ما ذكرت لك .

والدليل على أن (لا) وما عملت فيه اسم قولهم : غضبت من لا شئ يا فتى ، وجئت بلا مال (٣) كقوله :

حَنْتَ قُلُوصِي حِينَ لَا حِينَ مَحْنٍ (٤)

-
- (١) هذا التساؤل وجوابه فى ابن يعيش ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ .
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ « فجعلت وما بعدها خمسة عشر فى اللفظ ، وهى عاملة فيما بعدها ، كما قالوا : يا ابن أم ، فهى مثلها فى اللفظ وفى أن الأول عامل فى الآخر » .
(٣) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥٧ : « وأعلم أن (لا) قد تكون فى بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هى والمضاف اليه ليس معه شئ » . وذلك نحو قولك : أخذته بلا ذنب ، وأخذته بلا شئ ، وغضبت من لا شئ ، وذهبت بلا عتاد ، والمعنى معنى ذهبت بغير عتاد ، وأخذته بغير ذنب . . .
وانظر الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٨ ، والأشباه ج ١ ص ٢١٣ . وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٨ ، ج ٢ ص ٢٣٠ .
(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٨ على نصب (حين) بلا وإضافة حين الأولى الى الجملة وخبر (لا) محذوف والتقدير : حين لا حين محن لها : أى حنت فى غير وقت العنين . وحينها : صوتها شوقاً الى أصحابها .

والمعنى : أنها حنت اليهم على بعد منها .
وقال الأعمش : ولو جر حين على الفاء (لا) لجاز ، وأجاز أبو على فيه الحركات الثلاث :
والرفع على أعمالها عمل ليس .
القلوصى : الناقة الفتية .

البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف قائلها ولا تنمة لها .
انظر الخزاعة ج ٢ ص ٩٣ - ٩٤ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٩ .

جعلهما اسما واحدا .

ولا يجوز أن يكون هذا النفي إلّا عامّا . من ذلك قول الله عز وجل (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) ^(١) وقال (لَا رَيْبَ فِيهِ) ^(٢) وقال (لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ) ^(٣) .

٤
٦٣٩ فإن قدرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل/ شيئا ، وكان الكلام كما كان عليه ؛ لأنك أدخلت النفي على ما كان موجبا ، وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو ؟ فتقول : لا زيد في الدار ولا عمرو ^(٤) .

وكذلك تقول : أرجل في الدار أم امرأة ؟ فالجواب : لا رجل في الدار ولا امرأة . لا تبالى معرفة كانت أم نكرة .

وعلى هذا قراءة بعضهم (لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) ومن قرأ : (لا خوف ^(٥) عليهم) فعلى ما ذكرت لك .

وأما قوله : (وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) فلا يكون (هم) إلّا رفعا ؛ لأنّ (لا) لا تعمل في المعارف . وسأبين لك هذا إن شاء الله .

وكذلك إن جعلتها جوابا لقولك : رجل في الدار ، أو هل رجل في الدار ؟ قلت : لا رجل في الدار ^(٦) .

وهذا أقلّ الأقاويل ، لأنها لا تختص لمعرفة دون نكرة ، ولا نكرة دون معرفة إذ كان التكرير والبناء أغلب .

(١) هود : ٤٣ - وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٦ : « اليوم خبر عاصم وإن كان جنة اذ المعنى : لا وجود عاصم ومن أمر الله خبر مبتدأ محذوف . أى العصمة المنفية من أمر الله » .

(٢) البقرة : ٢ - وآل عمران : ٩ ، ٢٥ ، والنساء : ٨٧ ، والأنعام : ١٢ وغيرها .

(٣) التوبة : ١١٨ .

(٤) فى سيبويه ج ١ ص ٣٥٤ : « وعلم أن المعارف لا تجرى تجرى النكرة فى هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل فى معرفة أبدا » .

(٥) قراءة لا خوف بفتح الفاء عشرية ليعقوب فى جميع القسرات فى النشر ج ٢ ص ٢١١ : « قرأ يعقوب لا خوف عليهم حيث وقعت بفتح الفاء وحذف التنوين وقرأ الباقيون بالرفع والتنوين » .

وانظر الاتحاف ص ١٣٤ والبحر المحيط ج ١ ص ١٦٩ ، ج ٢ ص ٨٨ .

(٦) تكون نافية للوحدة فتعمل عمل ليس أه تهمل .

وظاهر كلام المبرد أنه يجوز عدم تكرير (لا) فى غير الضرورة .

وانظر الرضى شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٧ ، والخزانة ج ١ ص ٢٢٤ ، ج ٢ ص ٨٩ .

فالتكرير : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولا رجل في الدار ولا امرأة .
والبناء لا رجل في الدار ولا امرأة ، على جواب من قال : هل من رجل أو امرأة في الدار ؟
فمما جاء على / قوله : (لا رجل في الدار) قوله :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ (١)

وقوله :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ (٢)

فإن كانت معرفة لم تكن إلا رفعا ، لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة ، وذلك قولك : لا زيد في الدار (٣) . إنما هو جواب : أزيد في الدار ؟

- (١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٨ على رفع ما بعد لا من غير تكرير .
قال : وقد يجوز في الشعر على ضعفه وكذلك أنشده الشجري ج ٢ ص ٢٣٠ .
وقال الأعلام : وسوغ الافراد هنا أن مابعد يقوم مقام التكرير في المعنى ، لأن قوله : وموتك قاجع دل على أن حياته لا تضر .
نفع : مبتدأ خبره محذوف ، أى فيها والجملة خبر حياتك أو نفع اسم (لا) العاملة عمل ليس .
نسب البيت سيبويه وشراحه الى رجل من بنى سلول ونسبه الحصرى فى زهر الآداب الى الضحاك بن هنام الرقاشى وذكره بعده بيتين ونسبه ياقوت الى جئف بن مالك .
انظر الخزانة ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ ، والمفصل ج ١ ص ٢٣٦ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ .
(٢) استشهد به سيبويه فى موضعين ج ١ ص ٢٨ ، ص ٣٥٤ على اعمال (لا) عمل ليس وقال عن هذه اللفظة : وهى قليلة .
براح : اسمها والخبر محذوف : أى لى . والبراح : مصدر برح من باب فرح براحا : اذا زال من مكانه .

أنا ابن قيس : أى أنا المشهور فى النجدة وأضاف نفسه الى جده الأعلى لشهرته به .
جملة (لا براح) حال مؤكدة لقوله : أنا ابن قيس . كأنه قال : أنا ابن قيس ثابتا فى الحرب ووقوع الحال بعد (أنا ابن فلان) كثير وقيل : الجملة خبر بعد خبر .
ويجوز نصب (ابن قيس) على الاختصاص ، فيتعين حينئذ أن تكون جملة (لا براح) خبر لانا وهو أوفر وأمدح .

البيت من قصيدة حماسية لسعد بن مالك (شرح الحماسة ج ٢ ص ٧٣ - ٧٩) .
وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٢٣ - ٢٢٧ ، ج ٢ ص ٩٠ والعينى ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥٦ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٨٢ ، ج ٢ ص ٢٢٤ والسيوطى ص ١٩٨ - ١٩٩ والتمام فى تفسير أشعار هذيل ص ٥٤ . وشرح ديوان المتنبي ج ١ ص ٩٦ ، ج ٢ ص ١٠٧ ، ج ٣ ص ١٦٢ ، ج ٤ ص ٩٢ ، ٢٨٣ .

(٣) قول المبرد فى ص ٤٦٤ : لا رجل فى الدار ، وقوله هنا : لا زيد فى الدار ثم ذكر البيت : أن لا الينا رجوعها يفيد أنه يجوز تكرير (لا) فى المواضع الثلاثة فى الاختيار كما نقل عنه =

فمن ذلك قوله :

قَصْتُ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعْتُ ثُمَّ أَذَنْتُ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا (١)

واعلم أن (لا) إن فصلتَ بينها وبين النكرة - لم يجر أن تجعلها معها اسما واحدا ؛ لأنَّ الاسم لا يُفصلُ بين بعضه وبعض .

فتقول : لا في الدار أحد ، ولا في بيتك رجل (٢) . وقوله عزَّ وجلَّ (لَا فِيهَا غَوْلٌ) (٣) لا يجوز غيره ؛ لأنَّ (لا) - وإن لم تجعلها اسما واحدا مع ما بعدها - لا تعمل لضعفها إلَّا فيما يليها .
ألا ترى أنَّها تدخل على الكلام فلا تُغيِّره . ولو كانت كإِنَّ وأخواتها لأزالت الابتداء ،

= في الخزانة ج ١ ص ٢٢٤ وقال المبرد - كما نقله النحاس - : لا أرى بأسا أن تقول : لا رجل في الدار في غير ضرورة ، وكذا لا زيد في الدار في جواب هل زيد في الدار وانظر الخزانة أيضا ج ٢ ص ٨٨ ، ص ٨٩ .

والرضي شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٧ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ على عدم تكرير (لا) المفصل بينها وبين اسمها ووقوع المعرفة بعدها للضرورة .

في الاسترجاع هنا قولان : أحدهما أنه من الاسترجاع عند المضيئة وهو قول : انا لله وانا اليه راجعون .

وثانيهما : أنه طلب الرجوع من الرحيل لكراهية فراق الأحبة .

أذنت : أشعرت ، وأعلمت .

ركائبها : جمع ركوبة وهي الراحلة التي تركب .

و (أن) مفسرة ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف .

البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها . انظر الخزانة ج ٢ ص ٨٨ - ٨٩ ،

وأما الشجرى ج ٢ ص ٢٢٥ وابن يعيش ج ٣ ص ١١٢ والمفصل ج ١ ص ٢٣٨ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ : « واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفى ، كما لا تفصل

بين (من) وما تعمل فيه . وذلك أنه لا يجوز أن تقول : لا فيها رجل ، كما أنه لا يجوز لك أن

تقول في الذي هو جوابه هل من فيها رجل . ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة

عشر ، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم ، كما لا يجوز أن يفصلوا بين خمسة وعشر بشيء من

الكلام ، لأنها مشبهة بها .

(٣) الصافات : ٤٧ .

ولا تعمل إلا في نكرة البتة ، ولو كانت كغيرها من العوامل لعلمت في المعرفة ، كما تعمل في النكرة .

/فإن قلت : فما قوله ؟

٤
٦٤١

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةً فِي الْبِلَادِ (١)
فقد عملت في أُمِيَّة ، وكذلك قوله :

لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ (٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ وقال : « وتقول : قضية ولا أبا حسن لها تجعله نكرة . قلت : فكيف يكون هذا وإنما أراد عليا عليه السلام ؟ فقال : لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة ، وإنما تعملها في النكرة ، فإذا جعلت (أبا حسن) نكرة حسن لك أن تعمل (لا) ، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين على وأنه قد غيب عنها .

فإن قلت : أنه لم يرد أن ينفي كل من اسمه على فأنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل على كأنه قال : لا أمثال على لهذه القضية ، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها على وأنه قد غيب عنها . وإن جعلته نكرة ورفعته ، كما رفعت لا براح فجائز .
أبو خبيب : كنية عبد الله بن الزبير . كان له ثلاث كنى : أبو خبيب وأبو بكر ، وأبو عبد الرحمن وكان إذا هجى كنى بأبي خبيب .

نكد من باب تعب فهو نكد إذا تعسر ، ونكد العيش : اشتد .

والبيت لعبد الله بن الزبير - بفتح الزاى - الأسدى من أبيات قالها في هجاء عبد الله بن الزبير ابن العوام لما بخل عن هبته في قصة طويلة .
انظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٠ - ٢٠٢ .

ونسب الشعر في الأغاني ج ١٢ ص ٧١ - ٧٢ إلى فضالة بن شريك وذكر القصة نفسها وانظر المفصل ج ١ ص ٢٢٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٢ ، وأمالى للشجرى ج ١ ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .
(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٤ على ما سبق .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٩ « وأعلم أنه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة ، فينتصب بلا التبرئة ، وينزع منه لام التعريف إن كان فيه ، نحو : (لا حسن) في الحسن البصرى .

ولا تجوز هذه المعاملة في لفظتى عبد الله ، وعبد الرحمن ، إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما ...

ولتاويله بالمتكر وجهان : أما أن يقدر مضاف هو مثل ، فلا يتعرف بالاضافة ، لتوغله في الابهام ، وإنما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وإن كان المنفى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذى لا يتعرف بالاضافة الى أى معرف كان .

فليس كما قال ، لأنَّ الشاعر إنما أراد : لا أمثالَ أُمَيَّةَ ، ولا مَنْ يَسُدُّ مَسَدَهَا ، والمعنى : ولا ذافضل . فدخلت أُمَيَّةُ في هؤلاء المنكورين .

وكذلك لا هَيْثَمَ الليلة ، أى : لا مُجْرَى ولا سائقَ كَسَوَقٍ هَيْثَم .
ومثْلُ ذلك قولهم فى المثل : قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنَ لَهَا (١) ، أى قَضِيَّةٌ ولا عالِمَ بها ، فدخل على - رضى الله عنه - فيمن يُطَلَّبُ لهذه المسألة .

= وأما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلقة كأنه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لأن معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها . . .

هَيْثَم : اسم رجل كان حسن الحدا للابل ، وقيل جيد الرعية وقيل : هو هَيْثَم بن الأشتر ، وكان مشهورا بين العرب بحسن الصوت فى حدائه ، وكان أعرف أهل زمانه بالبيداء والفلوات .

والرجز من الأبيات الخمسين فى سيبويه التى لم يعرف قائلها وأنشده أبو عبيد فى الغريب المصنف مع أبيات .

انظر الخزانة ج ٢ ص ٩٨ - ٩٩ والمفصل ج ١ ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ٢٣٩ .

(١) قال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٩ : « معنى قضية ولا أبا حسن لها : لا فيصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا فى الحكومات . . . فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل . وعلى هذا يمكن وصفه بالنكر . وهذا كما قالوا : لكل فرعون موسى أى لكل جبار قهار فيصرف فرعون ، وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور » .
وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٥ .

هذا باب

ما تعمل فيه (لا) وليس باسم معها

تقول : لا مثل زيد لك ، ولا غلام رجل لك ، ولا ماء سماء في دارك .

وإنما امتنع هذا من أن يكون اسما واحدا مع (لا) لأنه مضاف ، والمضاف لا يكون مع ما قبله اسما . ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا وهما مضاف ، إنما يكونان مفردين / كحضر موت وبعليك ، وخمسة عشر ، وبيت بيت .

ألا ترى أن قوله : يا ابن أم لما جعل (أم) مع (ابن) اسما واحدا حذفت ياء الإضافة (١) .
فلذلك امتنع هذا من أن يكون مع ما قبله اسما واحدا . وعملت فيه (لا) فنصبته .
وكذلك قول ذى الرمة :

هي الدار إذ مني لأهلك جيرة ليالي لا أمثالهن لياليا (٢)

فأمثالهن نصب بـ (لا) ، وليس معها بمنزلة اسم واحد .

(١) في ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٠ : « أن الإضافة تبطل البناء لأنك لو بنيت نحو : لا غلام رجل لجعلت ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد وذلك مجحف معلوم .

ألا ترى أنك لا تجد اسمين جعلا اسما واحدا واحدهما مضاف . إنما يكونان مفردين كحضر موت ، وخمسة عشر وبيت بيت فهما كالشيء الواحد .

ألا ترى أن قولهم : يا ابن أم لما جعل أم مع ابن اسما واحدا حذفت ياء الإضافة .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ . قال الأعمش : « فنصب (أمثالهن) بلا ، لأن المثل نكرة وإن كان مضافا إلى معرفة . ونصب (ليالي) على التبيين لأمثالهن على مثال قولك : لامثلك رجلا فرجل تبيين للمثل على اللفظ ولو حمل على المعنى لجاز ، ويجوز نصب (ليالي) على التمييز كقولك : لا مثلك رجلا على تقدير : لا مثلك من رجل ، وفي نصبه على التمييز قبح ، لأن حكم التمييز أن يكون واحدا يؤدي عن الجميع .

(هي) مبتدأ خبره (الدار) فقد عاد الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة وهذا من المواضع التي اغتفروا فيها ذلك كما في قوله تعالى (أن هي الاحياتنا الدنيا) .

هي : مبتدأ خبره (جيرة) والجملة في محل جر باضافة (إذ) إليها .

وَمَا لَا يَكُونُ مَعَهَا اسْمًا وَاحِدًا مَا وَصِلَ بِغَيْرِهِ ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ : لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ لَكَ ، وَلَا آمِرًا بِالْمَعْرُوفِ لَكَ . تُشَبِّهُ التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُنْتَهَى الْاسْمِ ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ مِنْ تَمَامِهِ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْاسْمِ (١) .

وَلَوْ قُلْتُ : لَا خَيْرَ عِنْدَ زَيْدٍ ، وَلَا آمِرَ عِنْدَهُ - لَمْ يَكُنْ إِلَّا بِحَذْفِ التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَصِلْهُ بِمَا يُكْمِلُهُ اسْمًا وَلَكِنَّهُ اسْمٌ تَامٌ ، فَجَعَلْتَهُ مَعَ (لَا) اسْمًا وَاحِدًا .
وَتَقُولُ : لَا آمِرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ . إِذَا نَفَيْتَ جَمِيعَ الْأَمْرِينَ ، وَزَعَمْتَ أَنَّهُمْ لَيْسَ وَالَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .

فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَنْفِي آمِرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ قُلْتُ : لَا آمِرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ .

جَعَلْتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ مِنْ تَمَامِ الْاسْمِ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ / لَا آمِرًا مَعْرُوفًا لَكَ . فَهَذَا يَبَيِّنُ مَا يَرِدُ مِنْ مِثْلِ هَذَا (٢) .

= لَا أَمْثَالَهُنْ : خَيْرٌ لَا مَحْذُوفَ أَيْ مَوْجُودٍ وَيَجُوزُ رَفْعُ أَمْثَالَهُنَّ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَيْرٌ لَا وَاسْمُهَا مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ : لَا شَيْءٌ مِثْلُهُنَّ وَانْظُرِ الرُّضَى ج ١ ص ٢٤٥ .
وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةِ لُذَى الرِّمَّةِ يَمْدَحُ فِيهَا بِلَالُ بْنُ أَبِي بَرْدَةَ وَهِيَ خَتَامُ دِيْوَانِهِ ص ٦٤٦ - ٦٦٠ وَانْظُرِ ابْنَ يَعِيشَ ج ٢ ص ١٠٣ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٥ : « بَابُ مَا يَشُبُّ فِيهِ التَّنْوِينَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُنْفِيَةِ .
وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ التَّنْوِينَ لَمْ يَصِرْ مُنْتَهَى الْاسْمِ ، فَصَارَ كَأَنَّهُ حَرْفٌ قَبْلَ آخِرِ الْاسْمِ ، وَإِنَّمَا يَحْذَفُ فِي النَّفْيِ وَالتَّنَادٍ مُنْتَهَى الْاسْمِ وَهُوَ قَوْلُكَ : لَا خَيْرًا مِنْهُ لَكَ ، وَلَا حَسَنًا وَجْهَهُ لَكَ ، وَلَا ضَارِبًا زَيْدًا لَكَ ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ حَسَنٍ ، وَضَارِبٍ ، وَخَيْرٍ صَارَ مِنْ تَمَامِ الْاسْمِ ، فَقَبِجْ عِنْدَهُمْ أَنْ يَحْذُفُوا قَبْلَ أَنْ يَنْتَهُوا إِلَى مُنْتَهَى الْاسْمِ ، لِأَنَّ الْحَذْفَ فِي النَّفْيِ فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا عَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَقَالَ الْخَلِيلُ : كَذَلِكَ لَا آمِرًا بِالْمَعْرُوفِ لَكَ إِذَا جَعَلْتَ بِالْمَعْرُوفِ مِنْ تَمَامِ الْاسْمِ ، وَجَعَلْتَهُ مُتَصِلًا بِهِ . كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا آمِرًا مَعْرُوفًا لَكَ ... » .

(٢) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٥ : « وَإِنْ قُلْتَ : لَا آمِرَ بِمَعْرُوفٍ فَكَأَنَّكَ جِئْتَ بِمَعْرُوفٍ بَعْدَ مَا بُنِيَ عَلَى الْأَوَّلِ كَلَامًا كَقَوْلِكَ : لَا أَمْرَ فِي الدَّارِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهُ كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَا أَمْرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا ... » .

وَقَالَ الرُّضَى فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ : « وَكُلُّ مُصْدَرٍ يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ يَجُوزُ جَعْلُ ذَلِكَ الْجَارِ خَبْرًا عَنْ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ مُثَبَّتًا كَانَ أَوْ مُنْفِيًا ... وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ، فَلَا تَقُولُ : بَكَ مَا عَلَيَّ أَنْ (بَكَ) خَبَرُ (مَا) ... وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ عَنِ الْبَغْدَادِيِّينَ أَنَّهُمْ يَجِيزُونَ كَوْنَ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي نَحْوِ : لَا أَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ (وَلَا عَاصِمَ الْيَوْمِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) مِنْ صِلَةِ الْمُنْفَى الْمَبْنَى وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ الْمُضَارِعَ لِلْمُضَافِ لَا يَبْنَى ، وَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّ مِثْلَ هَذَا مُضَارِعٌ مُعَرَّبٌ لَكِنَّهُ انْتَزَعَ تَنْوِينَهُ تَشْبِيهًا بِالْمُضَافِ » .

وكان الخليل وسيبويه يزعمان أنك إذا قلت : لا غلامين لك ، أن غلامين مع (لا) اسم واحد وثبتت النون ؛ كما تثبت مع الألف واللام ، وفي تثنية ما لا ينصرف وجمعه ، نحو قولك : هذان أحمران ، وهذان المسلمان ، فالتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين . فرقوا بين النون والتنوين ، واعتلوا بما ذكرت لك . وليس القول عندي كذلك ، لأنَّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو ، والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا . لم يوجد ذلك ؛ كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد^(١) .

-
- (١) هذا ما علل به المبرد اعراب المثني وجمع المذكر السالم في باب (لا) .
وقد ذكر رأى المبرد وتعليقه هذا ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٦ وعلق عليه بقوله : « وهذا إشارة الى عدم النظير وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير .
أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسا وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا » .
أما الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٣٥ - ٢٣٦ فقد نسب الى المبرد « لا لم يقلها ، ثم أخذ يضعفها ومن هذه العلل قوله :
« وقيل : إنما قال ذلك ، لأنه ليس شيء من المركبات ينشئ فيه الجزء الثاني ويجمع » .
والمبرد يجيز تثنية وجمع المركبات حتى نحو سيبويه كما تقدم ص ٣١ .
وقد نقل الرضى هذا القول عن المبرد أيضا في ج ٢ ص ١٧٣ .
وانظر ما علل به ابن هشام في الفنى ج ١ ص ١٩٤ مذهب المبرد .

هذا باب

ما يُنْعَت من المنفى

اعلم أنك إذا نعتَ اسماً منفياً فأنْتَ في نعتِهِ بالخيار : إن شئت نَوَّنتَهُ ، فقلت : لا ماء بارداً لك ، ولا رجلاً ظريفاً عندك وهو أَقْيَسُ الوَجْهَيْنِ وأَحْسَنُ .

٤
٦٤٤

وإن شئت جعلت المنفى ونعتَهُ اسماً واحداً / فقلت : لا رجلاً ظريفاً عندك ، ولا ماءً بارداً لك .
فأما ما لم يُرد أن يجعله اسماً فحجَّتُهُ أَنَّ النعتَ مُنفصلٌ من المنعوتِ مُستغنى عنه
فإنما جاء به بَعْدَ أن مَضَى الاسمُ على [حاله] (١) ، ولو لم يأتِ به لم تحتج إليه .

وحجَّةٌ من رأى أن يجعله مع المنعوتِ اسماً واحداً أنه يقول : لما كان موضع يصلح فيه
بناءُ الاسمين اسماً واحداً كان بناءُ اسمٍ مع اسمٍ أكثرَ من بناءِ اسمٍ مع حرفٍ (٢) . وكلُّ قد
ذهب مذهباً .

إن قلت : لا رجلاً ظريفاً عاقلاً ، فأنْتَ في النعتِ الأوَّلِ بالخيار . فأما الثاني فليس فيه
إلا التنوين ؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً (٣) .

وكذلك المعطوف . لو قلت : لا رجلاً وغلماً عندك - لم يصلح في الغلام إلا التنوين

(١) تصحيح السيراني

(٢) في سيبويه جـ ١ ص ٣٥١ : « باب وصف المنفى :

اعلم أنك إذا وصفت المنفى فإن شئت نونت صفة المنفى وهو أكثر في الكلام وإن شئت
لم تنون وذلك قولك : لا غلاماً ظريفاً لك ولا غلاماً ظريفاً لك . فاما الذين نونوا فانهم جعلوا
الاسم (لا) بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة منصوب في هذا الموضع بمنزلة في غير
المنفى .

واما الذين قالوا : لا غلاماً ظريفاً لك فانهم جعلوا الموصوف والموصف بمنزلة اسم واحد .

(٣) في سيبويه جـ ١ ص ٣٥١ : « فإذا قلت : لا غلاماً ظريفاً عاقلاً لك فأنْتَ في الوصف
الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني إلا منوناً ، من قبل أنه لا تكون ثلاثة أشياء منفصلة بمنزلة
اسم واحد » .

من أَجْلِ واو العطف ؛ لَأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُ حَضْرَمَوْتَ اسْمًا وَاحِدًا . إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا
واو العطف . فعلى هَذَا يَتَجَرَّى هَذَا الْبَابُ (١) .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٤٩ : « وَتَقُولُ . لَا غَلَامَ وَجَارِيَةَ فِيهَا ، لَأَنَّ (لَا) إِنَّمَا تَجْعَلُ
وَمَا تَعْمَلُ فِيهِ اسْمًا وَاحِدًا إِذَا كَانَتْ إِلَى جَنْبِ الْاسْمِ ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَفْصَلَ خَمْسَةٌ مِنْ عَشْرٍ
كَذَلِكَ لَمْ يَسْتَقِمْ هَذَا ، لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِهِ فَإِذَا فَارَقَهُ جَرَى عَلَى الْأَصْلِ » .

هذا باب

ما كان نَعْتُهُ على الموضع وما كان

مكررًا فيه الاسم الواحد

٤
٦٤٥ / اعلم أنَّ النعت على اللفظ ، والتكرير بمنزلة واحدة وذلك قولك في النعت : لا رجلَ ظريفَ لك ، ولا رجلَ ظريفاً لك على ما ذكرت لك . والتكرير على ذلك يجرى ، تقول : لا ماء ماء بارداً يا فتى . وإن شئت قلت : لا ماء ماء بارداً (١) .

فإن جعلت النعت على الموضع قلت : لا ماء ماءً بارداً .

وإن شئت جعلت الاسمين اسماً واحداً قلت : لا ماء ماءً بارداً ، وجعلت (ماء) الأول والثاني اسماً واحداً ، وجعلت بارداً نعتاً على الموضع ؛ لأنَّ (ماء) وما عملت فيه في موضع اسم مبتدأ ، والخبر محذوف ، كأنَّه أراد : لا ماء لنا ، و(بارد) نعت على الموضع . والنعت على اللفظ أحسن (٢) .

فمما جاء نعتاً على الموضع - وهو ها هنا أحسن - قولُ الله عزَّ وجلَّ : (مَا لَكُمْ مِنْ

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥١ : « وإذا كررت الاسم ، فصار وصفاً فانت فيه بالخيار : أن شئت نوت ، وأن شئت لم تنون وذلك قولك : لا ماء ماء بارداً ، ولا ماء ماء بارداً . ولا يكون بارداً الا منونا ، لانه وصف ثان » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ : « واعلم أن (لا) وما عملت في موضع ابتداء ، كما أنك اذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ ، وكذلك ما من رجل ، وما من شيء ... »

والدليل على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة تميم قول العرب من أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك وأخبرنا يونس أن من العرب من يقول : ما من رجل أفضل منك ، وهل من رجل خير منك . كأنه قال : ما رجل أفضل منك ، وهل رجل خير منك » .

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٤٤ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٨-١٠٩

إِلَيْهِ غَيْرُهُ (١). إن شئت كان (غيره) استثناء (٢)، وإن شئت [كان] نعتاً على الموضع .
 وإنما كان هو الوجه ؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة لم تُحدث في المعنى شيئاً و (لا) ليست
 كذلك ؛ لأنها أزالَت ما كان مُوجِباً ، فصارت بها منفياً . فمن ذلك قوله :
 وَرَدَّ جَاذِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرِّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مُصْبُوحٌ (٣)

(١) في الاعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥

وفي هود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤

وفي المؤمنون : ٢٣ ، ٣٢

وقد قرئ في السبعة في جميعها برفع الراء وضم الهاء من (غيره) .

كما قرئ بكسر الراء والهاء .

النشر ج ٢ ص ٢٧٠ . والاتحاف ص ٢٢٦ ، ٢٥٧ ، ٣١٨ غيث النفع ص ١٠٤ ، ١٧٧

شرح الشاطبية ص ٢٠٧

وقال أبو حيان في البحر ج ٤ ص ٣٢٠ : « بالجر على لفظ اله بدلا أو نعتا وبالرفع عطفا على موضع من اله ، لان (من) زائدة بدلا أو نعتا وقرأ عيسى بن عمر غيره بالنصب على الاستثناء والجر والرفع أفصح ومن اله مبتدا ولكم في موضع الخبر وقيل الخبر محذوف :
 أى في الوجود ولكم تبين وتخصيص » .

(٢) اتبع المستثنى محل المستثنى وهو الرفع .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ وقال الاعلم : « الشاهد فيه رفع مصبوح على

خبر (لا) ، لأنها وما عملت فيه في موضع اسم مبتدا ، ويجوز أن يكون مصبوح نعتا لاسمها
 محمولا على الموضع ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع تقديره : موجود ونحوه » .

انجازر : الذي ينحر الذبائح .

الحرف : الناقة الضامر وقيل القوة الصلبة شبهت بحرف الجبل وهو ناحية منه .

المصرمة : المقطوعة اللبن لعدم المرعى .

المصبوح : المسقى صبوحا وهو شرب الغداة .

يقول : هم في جذب فاللبن عندهم متعذرا يسقاه الولد الكريم النسب فضلا عن غيره

لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرون للضيف .

البيت لم ينسبه سيبويه ونسبه الاعلم للرجل من النبيت ونسبه الزمخشري في المفصل

ج ١ ص ٨٩ لحاتم .

وقال ابن يعيش ج ٢ ص ١٠٧ : أنشده لحاتم الطائي وما اظنه له .

قال الجرمي : هو لأبي ذؤب الهذلي .

وقال العيني ج ٢ ص ٣٦٩ : والصواب انه لرجل جاهلي من بني النبيت . ثم ذكر

القصة والقصيدة وفيها بيت الشاهد قد ركب من بيتين .

وهذه القصيدة ليست في ديوان حاتم (في طبعتي بيروت) وهي في ختام الديوان

طبع مطبعة التقدم .

ولا توجد هذه القصيدة في ديوان الهذليين وإن كان لأبي ذؤيب قصيدتان على هذا

الروي .

/والعطف يَجْرِي هذا المجرى . فمن جعل المعطوف على الموضع قال : لا حولَ ولا قوَّةَ ^٤
إِلَّا بِاللَّهِ (١) . حمل الثاني على الموضع .
ونظير هذا قوله :

فلسنا بالجبال ، ولا الحديد (٢)

حمل الثاني على الموضع ، كأنه قال : فلسنا الجبال ولسنا الحديد .
ومثله قول الله عز وجل : (فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ) (٣) لولا الفاء كان (أَصْدَقَ) مجزوماً ،
كما أنه لولا الباء لكانت الجبال منصوبة لأنه خبر ليس .
ومثله قولك : إن زيدا منطلق وعمرو ، وقول الله عز وجل : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ وَرَبُّوهُ) .

فالأجود في الثاني أن تحمل على الموضع ؛ لأن (إن) دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان
مبتدأ ، ولم تغيّر المعنى بدخولها (٤)

فعلى هذا تقول : لا رجل في الدار ولا امرأة ، ومثله قوله :
هَذَا - لَعَمْرُكُمْ - الصَّغَارُ بَعِينُهُ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ (٥)

(١) سيأتي حديثه عن الوجوه في ص ٣٨٨ من المطبوع

(٢) تقدم في الجزء الثاني ص ٣٣٨ وهذا الجزء ص ١١٢

(٣) سورة المنافقين : ١٠

(٤) تقدم في ص ١١١-١١٣

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ على عطف الاب بالرفع مراعاة لمحل (لا) مع
اسمها .

ويجوز أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل ليس فيكون لكل من (لا) الأولى والثانية خبر
يخصها ، لأن خبر الأولى مرفوع وخبر الثانية منصوب .

كما يجوز أن تكون (لا) مهملة واب مبتدأ خبره محذوف .
الصغار : الدار وهو خبر هذا وفصل بينهما بالجملة القسمية التي حذف خبرها
وجوبا .

بعينه : الباء زائدة في لفظ التوكيد وكان تامة .

وجواب الشرط محذوف وانظر الخزانة ج ١ ص ٢٤٤ .

القطعة التي منها هذا الشاهد اختلف في قائلها .

فنسبها سيبويه في ج ١ ص ١٦١ ، ص ٣٥٢ الى رجل من مدحج ، وفسر في ص ١٦٢

بأنه هني بن أحمر الكنانى وكذلك نسبه الأمدى في المؤلف والمختلف ص ٢١٥ .

والحمّل على اللفظ أجود ، كقوله :

لا أَبَ وابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا (١)

= ونسبه البغدادي لضمرة بن جابر ولغيره أيضا .

انظر الخزانة ج ١ ص ٢٤١ - ٢٤٤ والمفصل ج ١ ص ٢٣٣ وابن يعيش ج ٢

ص ١١٠ والعيني ج ٢ ص ٣٣٩ - ٣٤٣

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٩ على عطفه (ابن) بالنصب مراعاة لحل

اسم (لا) .

ارتدى : لبس الرداء وهو ما يستر النصف الأعلى .

تأزر : لبس الأزار وهو الثوب الذي يستر النصف الأسفل .

المجد : العز والشرف .

قال أبو علي : « (مثل) يحتمل أن يكون صفة وأن يكون خبرا .

فان جعلته صفة احتمل أمرين : يجوز أن تنصبه على اللفظ ، لان اللفظ منصوب ، فتحمله عليه وان حملته على الموضع هنا كان أقبح منه في غير هذا الموضع ، وذاك اذك لما عطف بالنصب ، فقد انبأت أنه منصوب فاذا رفعته بعد ذلك كان قبيحا ، لانك كانك حكمت برفعه بعدما حكمت بنصبه

فان قلت : صفة أى الاسمين هو ؟ فانا لا نقول صفة أحدهما ولكن صفتها جميعا .
الا ترى أنه قد أضيف الى مروان وعطف ابن عليه فكانه قال مثلهما . الا ترى ان العطف بالواو نظير التثنية ، فكما أن مثلهم فى قوله تعالى (انكم اذا مثلهم) خبر عن جميع الأسماء حيث كان مضافا الى ضمير الجمع كذلك يكون مثل وصفا للاسمين جميعا ، وتضمير الخبر اذا جعلته صفة فان جعلت مثلا الخبر رفعت لا غير ولم تضم شيئا »

اذا هو : الضمير مبتدأ عند سيبويه وفاعل لفعل محذوف عند الجرد والكوفيين .
والبيت غير منسوب فى سيبويه وشراحه وكذلك فى المفصل ج ١ ص ٢٣٠ وابن يعيش

ج ٢ ص ١٠١ - ١١٠

وقال البغدادي : هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التى لا يعرف لها قائل وقال

ابن هشام : انه لرجل من بنى عبد مناة بن كنانة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٠٢ - ١٠٣ ، وشرح القصائد السبع لابن الانبارى ص ٢٨٨

روى فى سيبويه : لا أبكما فى المقتضب وكذلك فى بعض نسخ المفصل فيكون دخله

الخرم .

وروى فى ابن يعيش : ولا أب ، فلا أب .

هذا باب

٤
٦٤٧

مايقع مضافا بعد اللام

كما وقع في النداء في قولك : يا بؤس للحرب إذا كانت اللام تُؤكِّد الإضافة ؛
كما يؤكِّدها الاسم إذا كرَّر كقولك : ياتيمُ تيمَ عَليّ .
وذلك قولك : لا أبالك (١)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٥ - ٣٤٦ : « باب المنفى المضاف بلام الإضافة .
اعلم أن التنوين يقع من المنفى في هذا الموضع إذا قلت : لا غلام لك ، كما يقع من المضاف
إلى اسم إذا قلت : لا مثل زيد ، والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ، ولا غلامي لك ، ولا
مسلمي لك .

وزعم الخليل أن النون إنما ذهبت للإضافة ، ولذلك الحقت الألف التي لا تكسون إلا في
الإضافة . وإنما كان ذلك من قبل أن العرب قد تقول : لا أبالك في معنى : لا أبالك . فعملوا
أنهم لو لم يجيئوا باللام لكان التنوين ساقطا كسقوطه في لا مثل زيد ، فلما جاءوا بلام
الإضافة تركوا الاسم على حاله قبل أن تجيء اللام إذا كان المعنى واحدا . . . ومثل هذا
الكلام قول الشاعر :

يابؤس للجهل ضرارا لأقوام

حماؤه على أن اللام لو لم تجيء لقلت : يا بؤس الجهل وإنما فعل هذا في المنفى
تخفيفا . كأنهم لم يذكروا اللام . . .

قال المبرد في الكامل ج ٧ ص ١٤٥ معلقا على قول الحسن البصري : لا أبالك : « وهذه
كلمة فيها جفاء والعرب تستعملها عند الحث على أخذ الحق والإغراء ، وربما استعملتها
الجفاة من الأعراب عند المسألة والطلب ، فيقول القائل للأمير والخليفة : انظر في أمر
رعيّتك لا أبالك ، وسمع سليمان بن عبد الملك رجلا من الأعراب في سنة جدبية يقول :
رب العباد مالنا ومالكا قد كنت تسقيننا فما بدا لكا

انزل علينا الغيث لا أبالك

فاخرجه سليمان أحسن مخرج فقال : أشهد أنه لا أبالك ولا ولد ولا صاحبة . . . » .
وفي الخصائص ج ١ ص ٣٤٣ - ٣٤٤ : « وذلك أن قولهم : لا أبالك كلام جرى مجرى
المثل ، وذلك أنك إذا قلت هذا فانك لا تنفى في الحقيقة أباه ، وإنما تخرجه مخرج الدعاء ، أي
أنت عندي ممن يستحق أن يدعى عليه بفقد أبيه كذا فسرّه أبو علي وكذلك هو لمثامله ، ألا
تري أنه قد أنشد توكيدا من هذا المعنى فيه قوله :

وتترك أخرى فردة لا أخا لها

ولا مسلمي لك (١).

أما قولك : لا أبا لك فإنما تُثبت اللام ، لأنك تريد الإضافة . وأولا ذلك احذفها . ألا ترى أنك تقول : هذا أبٌ لزيد ، ومررت بأبٍ لزيد ، فيكون على حرفين .
فإن قلت : هذا أبوك رددت ، وكذلك رأيت أباك ، ومررت بأبيك . إنما رددت للإضافة .

فإن أردت الأفراد قلت : لا أبَ لزيد ، جعلت (لزيد) خبراً أو أضمرت الخبر ، وجعلته تبييناً .

فإن قلت : لا أبا له - فالتقدير : لا أباه ، ودخلت اللام لتوكيد الإضافة ، كدخولها في (يا بؤس للحرب) ، وكذلك الأضل في هذا (٢) كقوله :

= ولم يقل : لا أخت لها . ولكن لما جرى هذا الكلام على أفواههم (لا أبا لك) (ولا أختا لك) قيل مع المؤنث على حد ما يكون عليه مع الذكر ، فجرى هذا نحوه من قولهم لكل أحد من ذكر وأنثى وأثنين وجماعة : (الصيف ضيغت اللبن) ...

ويؤكد عندك خروج هذا الكلام مخرج المثل كثرته في الشعر وأنه يقال لمن له أب ، ولمن ليس له أب . فهذا الكلام دعاء في المعنى لا محالة وإن كان في اللفظ خبراً . ولو كان دعاء مصرحاً وأمرأ معنياً لما جاز أن يقال لمن لا أب له ، لأنه إذا كان لا أب له لم يجز أن يدعى عليه بما هو فيه لا محالة ... » .

وقال في ص ٣٣٨ : « وأجاز أبو علي - رحمه الله - أن يكون لك خبراً ويكون أختاً اسماً مقصوراً تاماً غير مضاف ، كقولك : لا عصاك ... » .

وقال الرمخشري في الفائق ج ٢ ص ٤٨١ : « الأصل في قولهم : لا أبا لك ، ولا أم لك نفى أن يكون له أب حر وأم حرة . وهو المقرف والهجين المذمومان عندهم ، ثم استعمل في موضع الاستقصار والاستبطاء ونحو ذلك والحث على ما ينافي الهجاء والمقارف » .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ : « وإنما ذهبت النون في لا مسلمي لك على هذا المثال جعلوه بمنزلة ما لو حذفت بعده اللام كان مضافاً إلى اسم ، وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام وذلك قولك : لا أباك فكانهم لو لم يجيئوا باللام قالوا : لا مسلميك فعلى هذا الوجه حذفوا النون في لا مسلمي لك وإذا تمثيل وإن لم يتكلم بلا مسلميك » .

وقال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤٤ : « الكثير أن يقال : لا أب له ، ولا غلامين له ، فيكونان مبنيين على ما ذكرنا ، وجاء أيضاً على قلة لكن لا إلى حد الشذوذ في المثني وجمع المذكر السالم ، وفي الأب ، والأخ من بين الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نون المثني ، والمجموع واثبات الالف في الأب والأخ فيقال : لا غلامي لك ، ولا مسلمي لك ، ولا أبا له ، ولا أختاً له فتكون معربة اتفاقاً ... » .

(٢) كرر هذا في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٨٤ ، ج ٧ ص ١٤٧

وانظر ص ٢٥٣ من هذا الجزء

أَبَا الْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْيْ مُلَاقٍ لَا أَبَاكَ تُخَوِّفِينِي (١)

وقال الآخر :

فَقَدْ مَاتَ شِمَاخٌ وَمَاتَ مُزْرَدٌ وَأَيُّ كَرِيمٍ - لَا أَبَاكَ - يُخَلِّدُ (٢)

(١) استشهد به المبرد في الكامل ج ٥ ص ٨٥ ، ج ٧ ص ١٤٧ على أن لا أبا لك أصله الإضافة وزيدت اللام بين المضاف والمضاف إليه فإذا حذفت اللام رجع إلى أصله من الإضافة . وكذلك استشهد به أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٣٤٥ وابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٣٦٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٥ وقال أبو علي : حذف اللام من أبا لك إنما يكون في الضرورة ولولا أنها في حكم الثابت في اللفظ لما عملت (لا) ، لأنها لاتعمل إلا في نكرة .

تخوفيني : الأصل تخوفينني فحذفت إحدى النون فقيل الأولى وقيل الثانية . ونسب البغدادي البيت إلى أبي حية النعمري . الخزانة ج ٢ ص ١١٨ وكذلك في اللسان (أبي) ونسبه الشجري إلى الأعشى وليس في ديوانه .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ ولم يتكلم عليه الأعلام وروى عجزه . وإي كريم لا أباك يمتنع . ثم قال : ويروى مخرجه واستشهد به المبرد في موضعين من الكامل ج ٥ ص ٨٥ ، ج ٧ ص ١٤٧ ورواه كما في المقتضب .

وقد سبق في المقتضب ج ٣ ص ٣٧٣ ذكر بيت من هذه القصيدة وهو :
ونابغة الجعدي بالرمل بيته عليه صفيح من تراب منضد
وروى عجزه سيبويه ج ٢ ص ٢٤ : عليه صفيح من تراب موضع .
وقد تبع ابن السراج المبرد في رواية البيت : وقد مات شماخ .
والصحيح أن البيتين من قصيدة عينية لسكين الدارمي ذكر فيها حال الشعراء المتقدمين وأنهم ذهبوا ، ولم يبق منهم أحد ، وقد ذكرها البغدادي في الخزانة ج ٢ ص ١١٦ - ١١٧ منها :

ولست بأحيا من رجال رأيته لكل امرئ يوما حمام ومصرع
والشماخ ، ومزرد أخوان شقيقان وصحابيان ، وشاعران لكل منهما ديوان مطبوع وقد طبع
قريبا ديوان مزرد في بغداد .

قال أبو عثمان المازني : لم يجيء في باب النفي مثل لا أباك مضافا بغير لام إلا هذا وحده وأنشد البيتين (هذا وما قبله) وروى البغدادي هذا البيت من غير ضرورة فيه هكذا :
وأي عزيز لا أباك يمنع

ويظهر أن هذا البيت ساقط من بعض نسخ كتاب سيبويه فالاعلم لم يتكلم عنه والبغدادي أم يشر إلى أنه من شواهد سيبويه كما ألزم نفسه في بقية الشواهد بذلك وقد أشار إلى البيت الآخر : ونابغة الجعدي . . إلى أنه من شواهد سيبويه .
وانظر الخزانة ج ٢ ص ١١٦ - ١١٩ ، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠٥

وعلى هذا تقول : لا مسلمي لك ، ولا مسلمي لك .

فإن قلت : لا مسلمين في دارك ، ولا مسلمين عندك - لم يكن من إثبات النون بُدٌّ ؛ لأنَّ (في) ، و(عند) وسائر حروف الإضافة لا تدخل على معنى اللام ؛ لأنَّ دخول اللام بمنزلة سقوطها .

ألا ترى أنَّ قولك : هذا غلامك ، بمنزلة قولك : هذا غلام لك .

وتقول : لا مسلمين هذين اليومين لك ، ولا مسلمين اليوم لك ؛ لأنه لا يُفصل بين المضاف والمضاف إليه ، إلا أنَّ يضطرَّ شاعر ، فيفصل بالظروف وما أشبهها ؛ لأنَّ الظرف لا يُفصل بين العامل والمعمول فيه ، تقول : إنَّ في الدار زيدا ، وإنَّ اليوم زيدا قائمٌ (١) .

فمما جاء في الشعر فصل بينه وبين ما عمل فيه قوله :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْقَرَارِيحِ (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٤٦ - ٣٤٧ : « وتقول : لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك . إثبات النون أحسن وهو الوجه ، وذلك أنك إذا قلت : لا يدى لك ، ولا أبا لك فالاسم بمنزلة اسم ليس بينه وبين المضاف إليه شيء ، نحو : لا مثل زيد ، فكما قبج إن تقول : لا مثل بها زيد ، فتفصل قبج أن تقول : لا يدى بها لك ولكن تقول : لا يدين بها لك ، ولا أب يوم الجمعة لك . كأنك قلت : لا يدين بها ، ولا أب يوم الجمعة ، ثم جعلت لك خبرا فرارا من انقبج . » . وقول المبرد « لأن الظرف لا يفصل . . . » هو معنى قولهم : يفتقر في الظروف ما لا يفتقر في غيرها .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٢ ، ٣٤٧ على الفصل بين المضاف والمضاف إليه للضرورة والأصل كان أصوات أواخر الميس .

الإيغال : الأبعاد يقال : أوغل في الأرض : إذا ابعد فيها ، وأوغل في الأمر . إذا دخل فيه بسرعة . والضمير للابل في بيت قبله .

الأواخر : جمع آخر فاعلة وهي آخره الرجل وهو العود الذي في آخر الرجل الذي يستند إليه الراكب ويقال فيه مؤخر الرجل ، وقيل يجوز فتح الخاء فيه أيضا . الميس : بفتح الميم : شجر يتخذ منه الرجال والاقتاب .

وأضافة أواخر إليه كإضافة خاتم فضة .

القراريح : جمع فروجة وهي صغار الدجاج .

يريد : أن رجالهم جدد وقد طال سيرهم ، فبعض الرجل يحك بعضها ، فتصوت مثل

أصوات القراريح من شدة السير واضطراب الرجل .

ومن إيغالهن : من للتعليل .

والبيت من قصيدة لذي الرمة في ديوانه ص ٧١ - ٧٦ وانظر الخزامة ج ٢ ص ١١٩ -

١٢١ ، ص ٢٥ وشرح الحماسة ٣/ ١٠٠ وشرح سقط الزند ص ١٥٣٣ ، وابن يعيش ٣ : ٧٧

وقال آخر :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^(١)

/ ونظير الظرف في ذلك المصدر ، وما كان مثله من حشو الكلام ، كقوله :

أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الْهُوَادِي^(٢)

أراد : معاود وقت الهوادي جرأة .

وقال آخر :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دُرُ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(٣)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩١ على الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف للضرورة والاصل : بكف يهودي .

وصف رسوم الدار ، فشبها بالكتابة في دقتها والاستدلال بها .

وخص اليهود لانهم اهل كتاب ، وجعل الكتابة بعضها متقارب وبعضها مفترق متباين . ومعنى يزِيل : يفرق ما بينها ويباعد .

ونسب البيت الى ابي حية النميري سيبويه وشرحه .

وانظر العيني ج ٣ ص ٤٧٠ - ٤٧٢ ، وأمالى ابن الشجري ج ٢ ص ٢٥٠

(٢) أشم من الشم وهو الارتفاع فعله من باب علم . والهوادي : جمع هادية وهي من كل شيء اوله من الخيل والليل جرأة مفعول لأجله فصل به بين المضاف والمضاف اليه .

وقال العيني ج ٣ ص ٤٩٢ : لم أقف على قائله .

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩١ وبعجزه في ص ٩٩ على الفصل بالظرف بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة .

وقال ابن يعيش ج ٣ ص ٢٠ : « ولا يجوز اضافة در الى اليوم على سبيل الاتساع في الظروف وجمله مفعولا به ، لانك لو خفضت اليوم بالاضافة لم يكن لمن ما يعمل فيه » وكذلك قال المازني

واليوم معمول لمتعلق الخبر ولا يجوز ان يكون معمولاً للفعل (لامها) ، لان ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول .

ساتيْدَمَا : قال ياقوت : « بعد الالف تاء مثناة مكسورة وياء مثناة من تحت ، ودال مهملة مفتوحة ثم ميم والفاء مقصورة أصله مهمل في الاستعمال في كلام العرب فاما أن يكون مرتجلا قريباً ، لانهم قد أكثروا من ذكره في شعرهم ، واما أن يكون أعجمياً . قال العمراني : هو جبل بالهند لا يعدم ثلجه أبداً وقال غيره : سمي بذلك لانه ليس من يوم الا ويسفك فيه =

==
دم ، وساتى وسادى بمعنى وهو سدى الثوب فكأن الدماء تسدى فيه كما يسدى الثوب وقد
مده البحرى البلدان ج ٣ ص ١٦٨-١٦٩
ورجع البغدادى انه نهر قرب ارزن .
استعبرت : بكت .

والبيت من ابيات ثلاثة لعمرو بن قميئة قالها في خروجه مع امرئ القيس الى ملك
الروم وهو الذى عناه بقوله :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحتقان بقيصرا
وانظر الخزانة ج ٢ ص ٢٤٧ - ٢٥٠ وابن يعيش ج ٣ ص ٢٠ ومعجم البلدان ،
ومجالس نعلب ص ١٥٢

هذا باب

مالا يجوز أن يُحمل من المنفى على الموضع

تقول : لا غلام لك ولا العباس ، ولا غلام لك ولا زيد ، ولا غلام لك وزيد . لم يجوز أن يُحمل زيد على (لا) ، ولكن ترفعه على الموضع ؛ لأنَّ (لا) وما عملت فيه في موضع رفع ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة .

ومثله : كلُّ رجل في الدار وزيدُ فله درهم ، وكلُّ رجل في الدار وعبدُ الله لأكرمهم ؛ لأنَّه لا يجوز : كلُّ عبدِ الله ، فعطف على كلِّ نفسها^(١) ؛ كما لا يجوز : لا عبدَ الله في الدار . فعلى هذا يجري ما ذكرت لك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ : « باب لا تجوز فيه المعرفة الا ان تحمل على الموضع ، لانه لا يجوز للا ان تعمل في معرفة ، كما لايجوز ذلك لرب .

فمن ذلك قولك : لا غلام لك ولا العباس . فان قلت : احمله على (لا) فانه ينبغي لك ان تقول : رب غلام لك والعباس .

وكذلك لا غلام لك واخوه . فاما من قال : كل نعمة وسخلتها بدرهم فانه ينبغي له ان يقول : لا رجل لك واخاه ، لانه كانه قال : لا رجل لك واخاه له . »

هذا باب

ما إذا دخلت عليه / (لا) لم تُغيّره عن حاله

لأنّه قد عمل فيه الفعل . فلم يجوز أن يعمل في حرف عاملان (١)

وذلك قولك : لَا سَقِيًّا وَلَا رَعِيًّا ، وَلَا مَرْحَبًا وَلَا أَهْلًا ، وَلَا كَرَامَةً وَلَا مَسْرَةً ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ كَانَ قَبْلَ دُخُولِ (لَا) أَفْعَلُ هَذَا وَكَرَامَةً ، وَمَسْرَةً ، أَيْ وَأَكْرَمَكَ ، وَأَسْرَكَ . فَإِنَّمَا نَصَبَهُ الْفِعْلُ ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ (لَا) لَمْ تُغَيِّرْهُ .

وكذلك لَا سَلَامٌ عَلَيْكَ ، وَهُوَ ابْتِدَاءٌ وَخَبْرُهُ ، وَمَعْنَاهُ الدَّعَاءُ (٢) .

- (١) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ : « باب ما إذا لحقته (لا) لم يغيّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق وذلك لأنها لحقت ما قد عمل فيه غيرها . » .
- (٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ : « وذلك قولك : لا مرحبا ، ولا أهلا ولا كرامة ، ولا مسرة ، ولا شللا ، ولا سقيا ، ولا رعييا ، ولا هنيئا ، ولا مريئا . صارت (لا) مع هذه الاسماء بمنزلة منصوب ليس معه (لا) ، لأنها أجريت مجراها قبل أن تلحق (لا) . ومثل ذلك لا سلام عليك . لم يغير الكلام عما كان عليه قبل أن تلحق . . ولم يلزمك في ذا تشية (لا) كما لم يلزمك ذلك في الفعل الذي فيه معناه وذلك لا سلم الله عليه . . . » .

للمبرد مناقشة مع سيبويه في علة عدم تكرير (لا) في الدعاء وعدم عملها أيضا ، وقد أشار في المنتصب إلى العلة التي اختارها وهي قوله في العنوان : لأنه قد عمل فيه الفعل فلم يجوز أن يعمل في حرف عاملان قال في نقده لسيبويه :

« قال محمد بن يزيد : ولم يمتنع هذا عندي من حيث ذكر لو كان هذا يجري في ترك النصب والتثنية مجرى الفعل الذي هو بدل منه لزمك أن تقول : زيد لا قائم ، كما كنت تقول : زيد لا يقوم ، وما أشبه هذا .

وكذلك هذا لا منطلق على حد قولك : هذا لا ينطلق .

ولكن القول فيه عندي لما كان دعاء لم تكن فيه قاصدا لنفي شيء عن المذكور ، لان معنى قولك : سقاك الله إنما هو معنى : أسأل الله أن يسقيك ، فإذا قلت : لا سقيا فانما هو منتصب بقولك : سقاك الله ، ثم أدخلت (لا) ، فصار لا سقاك الله سقيا .

والناصب لقولك سقيا إنما هو سقاك في النفي والإيجاب .

على ذلك قال الشاعر :

وَنَبِئْتُ جَوَابًا وَسَكَنَّا يَسْبَنِي وَعَمَرُو بَنَ عَفْرًا لَا سَلَامَ عَلَى عَمْرٍو (١)

وكذلك قولك : ولا كرامة ولا مسرة . انما كان قولك في الايجاب افعل ذلك وكرامة انما معناه : واكرمك كرامة ، فدخلت (لا) على ما عمل فيه غيرها .
وقولك : لا سلام عليك . سلام ابتداء ، وعليك خبره ، وجاز الابتداء بالنكرة ، لان معناه سلام الله عليك .

ولم تضع سلام في موضع قولك : رجل في دارك ، لانك لست تريد ان تخبر عن السلام بشيء انما دعوت له ، فدخلت (لا) على شيء عمل فيه الابتداء ، ولم يلزمك في هذا الموضع تشنية (لا) ، لانه ليس جوابا لقولك : اذا عندك ام ذا ؟ . ولو أردت المعنى الذي تدخل عليه (لا) نافية لتخبر بها ولا تدعو لقلت : لا كرامة لزيد عند أحد ، ولا سقى لزيد في ماله . فهذا سوى ذلك المعنى وأما قول الله - جل وعز - (سلام على ابراهيم) و (رحمة الله وبركاته عليكم اهل البيت) فلا يقال : الله - تعالى - دعا ولكن معنى الكلام - والله أعلم - هؤلاء ممن وجب ان يقال لهم : سلام عليكم ورحمكم الله ، لان هذا انما يقال بالاستحقاق لأوليائه الله ، كما ان قوله : (ويل يومئذ للمكذبين) لا يقال فيه دعاء عليهم ، ولكن معناه : هم ممن استوجب ان يقال لهم ذلك لان هذا انما يقال لصاحب الشر والهلكة » .

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال احمد : قوله : انه كان يلزمه ان يقول : زيد لا قائم ، كما تقول : زيد لا يقوم ، وزيد لا منطلق ، كما تقول : زيد لا ينطلق فليس منطلق بدلا من ينطلق ، ولا قائم بدلا من يقوم ، ولا يقوم بدلا من قائم ولا أسماء الفاعلين في هذا الموضع بدلا من الأفعال وانما هي في معناها .
فأما سقيا لك فبدل من سقاك الله . الا ترى انهما يتعاقبان ، ولا تقول : سقاك الله سقيا لك ، فتعيد الكلام كله مع الفعل اذا أضمرته ، فجرى المصدر هاهنا مجرى فعله اذا كان بدلا منه ، وليس قوله : ان المصدر جاء في مثل فعله بعلة للباب . الا ترى لو ان سائلا سأل ، فقال : لم لم يثن الفعل ؟ كان له ان يسأل عن ذلك ودل هذا على أن سيبويه لم يأت في هذا الموضع بالاعتلال للباب لم لم يثن ؟ وانما قال : ولم تثن المصادر ، كما لم تثن أفعالها ، فعمل ، ولم يبين هاهنا لم لم تثن أفعالها ؟ ولكنه قد بينه في غير هذا الموضع وهو الذي أتى به محمد ابن يزيد وان المتن من ذلك انما هو جواب لسائل سأل عن أحد أمرين ، فنقله أبو العباس الى هذا الموضع » .

انظر الانتصار ص ١٦٦ - ١٦٩

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٥٧ على عدم تكرير (لا) وأن سلام مبتدا كما كان قبل دخول (لا) .

قال الأعلام : وأفرد يسبني اكتفاء بخبر الواحد عن خبر الاثنين وقصر عفرأ ضرورة .
وقال ابن ولاد في المقصور ص ٧٧ : وعفري أيضا اسم رجل ثم أنشد بيت جرير . ومثل هذا الضبط في الديوان ص ٢٧٩ وفي أصل المقتضب أيضا : عفري بالياء .
والبيت من قصيدة لجرير في الديوان ص ٢٧٦ - ٢٨٠

هذا باب

(لا) إذا دخلها ألف الاستفهام
أو معنى التمني

أما كونها للاستفهام فعلى حالها قَبْلَ أَنْ يَحْدُثَ فيها علامته . تقول : ألا رجل في الدار؟
على قول من قال : لا رجل في الدار .

ومن قال : لا رجل في الدار ولا امرأة ، قال : ألا رجل في الدار ولا امرأة ؟
ومن قال : لا رجل ظريفا في الدار ، قال : ألا رجل ظريفا ؟ ومن لم ينون ظريفا قبل
الاستفهام لم ينونه ها هنا (١) .

وقد تجعل (لا) بمنزلة / (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول :
لا رجل أفضل منك (٢) .

ولا تَفْصِلُ بينها وبين ما تعمل فيه ؛ لأنها تَجْرِي رافعة مجراها ناصبة . فعلى هذا تستفهم
عنها .

فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غَيْرُ في قول سيويه ، والخليل وغيرهما إلا المازني وحده .
تقول : ألا ماء أشربه ، ألا ماء وعسلا . تنون عسلا ، كما كان في قولك : لا رجل وغلما
في الدار .

(١) في سيويه ج ١ ص ٣٥٨ - ٣٥٩ : « واعلم أن (لا) في الاستفهام تعمل فيما
بعدها ، كما تعمل فيه إذا كانت في الخبر ... »

ومن قال : لا غلام ولا جارية قال : لا غلام ولا جارية ؟ » .

(٢) في سيويه ج ١ ص ٣٥٧ : « لا مستصرخ ، ولا براح والنصب أجود وأكثر من
الرفع ، لأنك إذا قلت : لا غلام فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس » .

وتقول : ألا ماء بارد إن شئت ، وإن شئت نونت باردا ، وإن شئت لم تنون كقولك :
لا رجل ظريفا وإن شئت نونت ظريفا ، وإن شئت لم تنون .

ومن قال : لا رجل وامرأة ، لم يقل هنا إلا بالنصب .

واحتجاج النحويين : أنه لما دخله معنى التمني زال عنه الابتداء ، وموضعه نصب ؛
كقولك : اللهم غلاماً ، أى هب لى غلاماً .

وكقولهم : إن زيدا فى الدار وعمرو ، حمل (عمرو) على الموضع . فإن قالوا :

ليت زيدا فى الدار وعمرا - لم يكن موضع عمرو الابتداء ؛ لأن / (إن) تدخل على معنى
الابتداء ، و (ليت) تدخل للتمنى فلها معنى سوى ذلك ، فلذلك لم يكن فى (ليت)
و (لعل) و (كأن) ما فى (إن) و (لكن) من الحمل على موضع الابتداء ؛ لأن لهن معانى
غير الابتداء . فكان التشبيه ، وليت للتمنى ، ولعل للتوقع .

وكان المازنى يجرى هذا مع التمنى مجراه قبل ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه
وإن دخله خلاف معناه ؛ ألا ترى أن قولك : غفر الله لزيد معناه الدعاء ، ولفظه لفظ ضرب ،
فلم يغير لما دخله من المعنى ، وكذلك قولك : علم الله لأفعلن ، لفظه لفظ رزق الله ، ومعناه
القسم ، فلم يغيره .

وكذلك : حسبك رفع بالابتداء ، ومعناه النهى .

ومن قوله : ألا رجل أفضل منك يترفع أفضل لأنه خبر الابتداء ، كما كان فى النفى
وكذا يلزمه .

والآخرون ينصبونه ، ولا يكون له خبر (١) .

(١) المبرد هنا ذكر رأى سيبويه وجهه النحويين وبين وجهة نظرهم ، كما ذكر رأى
المازنى وبين وجهة نظره ، ولم يرجح رأيا على آخر وكذلك عرض لكلام سيبويه فى نقده وذكر
رأى المازنى فقال فى الرد على سيبويه :

« ومن ذلك قوله فى هذا الباب : والرفع لا يكون فى هذا الموضع ، لأنه ليس بجواب
لقوله : إذا عندك أم ذا ، وليس فى هذا الموضع معنى ليس (انظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٩) .
يعنى (لا) إذا لحقها الف الاستفهام لمعنى التمنى ، نحو : ألا ماء بارد .

قال لا يجوز الا ماء .

قال محمد : ولو كان هذا لا يجوز من قبل انه ليس جوابا لقولك : اذا عندك ام ذا كان يلزمك ايضا الا تجيز الا ماء بارد .

قال لا يجوز الا ماء ولو عمل ، لان هذا ليس جوابا لقولك : هل من ماء ؟ اذ زعم ان قولك : لارجل في الدار جواب لقولك : هل من رجل .

ولكن القول في هذا انه جاز فيه الرفع والنصب ، كما كان قبل دخول الف الاستفهام عليه ، واجازة الرفع قول ابي عثمان وذلك لان هذا وقع في النفس جوابا كما ذكر سيبويه ، ثم دخل عليه الاستفهام على هيئته في النفي ، لان الاستفهام لا يغير ما دخل عليه عن حاله قبل ان يكون استفهاما ودخله معنى التمني ، وله حظ من اعراب ، كما ان قولك : غفر الله لزيد لا يمنع من اعراب الفعل والفاعل وان دخله معنى الدعاء .

ومن ذلك قوله في هذا الباب : ومن قال : لا غلام افضل منك لم يقل : لا غلام افضل منك الا بالنصب لانه دخل فيه معنى التمني ، وصار مستغنيا عن الخبر كاستغناء اللهم غلاما ومعناه : اللهم هب لي غلاما (انظر سيبويه ج ١ ص ٣٥٩) .

قال محمد : وليس هذا كما قال ، لانه وان كان فيه معنى التمني فانما قوله : الا ماء في موضع اسم مرفوع ، وخبره مضمرة فان اضرته رفعت ، وحكمه حكمه قبل ان يدخل الف الاستفهام وان يقع فيه معنى التمني .
ونظير ذلك : رحمة الله عليه . اعرابه اعراب زيد اخوك وان كان فيه معنى الدعاء ، واجازة رفع الخبر قول ابي عثمان « .

ورد على المبرد ابن ولاد فقال :

« قال احمد : اما قول سيبويه : ان الرفع امتنع في قولك : الا ماء ، لانه ليس بجواب لما ذكر ، فالمعنى عند جميع اصحابه ان الرفع مع (لا) انما يكون من وجهين :

اما ان تحمله على كلام مستفهم مبتدا ، او على ان تجعل (الا) بمعنى ليس وما عدا الوجهين فليس للرفع فيه معنى ، وذلك ان المستفهم اذا قال : ازيد عندك ام عمرو ؟ قلت : لا زيد ولا عمرو ، فجعلت الجواب الذي هو خبر على ما حمل المستفهم عليه كلامه .

وان جعلتها بمعنى ليس فليست تحتاج فيها الى التكرار ، كما لا تحتاج في (ليس) الى ذلك .

واذا ادخلت الف الاستفهام بمعنى التمني وانت لا تجيب احدا ، فتبني كلامك على ما بني عليه ، وانما انت مبتدئ بالقول ، ولا يجوز ان تحمله في الاعراب الا على معنى ، ومعناه الفعل ، لانك لا تمنى الا بفعل . الا ترى الى قول سيبويه : الا غلام معناه : اللهم هب لي غلاما .

• • • • •
= وقول محمد بن يزيد انه في موضع مبتدأ ، كما كان لا رجل وان الخبر مضمّر خطأ ،
لان موضع التمني ليس بموضع ابتداء ، ولا يحتاج فيه الى خبر . الا ترى انك تقول : اللهم
ارزقني غلاما .

والذي ألقى محمد بن يزيد في هذا الغلط قول العرب : رحمة الله عليه انه دعاء والدعاء
لا يكون الا بفعل كالتمني ، وقد جاز الرفع فيه .

والفصل بينهما أن قولهم : رحمة الله عليه جاء لفظه في كلام العرب على غير معناه ، لأن
معناه النصب اذ كان دعاء . فأما التمني فجاء لفظه على أصله ، ومعناه منصوبا وافسق اللفظ
المعنى .

فان قال قائل : فارفع هذا ، كما رفعت العرب ذلك .

قيل له : ليس رد الشيء الى غير أصله ومعناه اذا جاء على أصله بجائز ولا قياس .
فكان هذا القائل قال : قد جاء لفظ التمني على معناه ، فردوه الى غير معناه وهو الرفع (وذروا)
فيه معناه وهو النصب وهذا قياس فاسد ، ومذهب غير مستقيم .

وأما قول سيبويه : ولا يكون في هذا . يعني في قولك : الا رجل أفضل منك في التمني
فانه أراد انك لو قلت : (ليس) ها هنا لصار معنى الكلام الى التقرير . الا ترى انك اذا قرنت الف
الاستفهام بليس فقلت : اليس فلان أفضل منك كان الكلام على معنى التقرير ، فأبان بهذا ان
الرفع غير منسأغ فيه البتة ، لأنه اذا لم يكن جوابا لمستفهم حمل كلامه على الابتداء ، ولا
يدخله معنى (ليس) فقد امتنع فيه السببان اللذان يوجبان الرفع .

وأما معارضة اياه في صدر كلامه بأن قال : هذا لا يجوز من قبل انه ليس جوابا
لقولك : اذا عندك ام ذا ؟ فكان يلزمه أيضا ألا يجيز الأماء بارد ، لأن هذا ليس بجواب لقولك
اذ زعم ان قولك : لا رجل في الدار انما هو جواب لقولك : هل من رجل في الدار ؟ .

ولو أمكنني انتزاع هذه المعارضة من جميع النسخ التي سيرها لانتزعتها ، وأمسكت
عن ذكرها لضعفها وقبحها ، ولو بلغتني عنه ولم تكن في كتابه لأنكرتها قال أحمد .

وذلك أن سيبويه زعم أن لا رجل في الدار وهو خبر جواب للاستفهام اذا قالت : هل من
رجل في الدار ، فالزمه على هذا ألا يجيز الاستفهام ، لانه ليس بجواب للاستفهام وذلك
انه قال : ينبغى ألا يجيز الا ماء بارد وهو استفهام لأنه ليس جوابا لهل من ماء وهذا
أيضا استفهام ، فالزمه اذا قال ما لا ينكره أحد وهو أن يكون الاستفهام غير جائز اذ ليس
بجواب للاستفهام .

وقد كان أبو عمر الجرمي يخالف المازني في هذه المسألة ، واحتج ببعض ما ذكرناه وهو
معنى قول سيبويه .

زعم أبو عمر انه لم يجز في (الا) التي للتمني ما جاز في (لا) من رفع الصفة على
الموضع بنحو : لا رجل أفضل منك ، لأن موضع النفي للابتداء ولما دخله معنى التمني زال
الابتداء ، لأنه قد تحول الى معنى آخر ، وصار في موضع نصب ، كما لا يجوز في (ليت) ،

= و (لعل) و (كأن) من الحمل على الموضع مجاز في (أن) ، و (لكن) . فلذلك زعم انه لا يجوز الا ماء ولبن ، كما تقول في النفي .

وقد اوضح هذا سيبويه فقال : هو بمنزلة اللهم غلاما اي هب لي غلاما » .

انظر الانتصار ص ١٦٩ - ١٧٤ وهما مسألتان في نقد المبرد رد عليهما ردا واحدا .

المبرد في المقتضب لم يضعف رأى سيبويه ، كما لم يرجح رأى المازني بل ذكر أدلة الفريقين مكتفيا بذلك .

وابن يعيش ج ٧ ص ٤٨ والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤١ وابن هشام في

المفنى ج ٢ ص ٤٥ والسيوطي في الهمع ج ١٤٧١ والأشموني ج ١ ص ٣٦٤ يجعلون المبرد في صف المازني في مخالفة سيبويه .

هذا باب

مسائل (لا) في العطف من المعرفة والنكرة

٤ / إعلم أنك لا تعطف اسماً على اسم ، ولا فعلاً على فعل في موضع من العربية إلا كان
٦٥٣ مثله . تقول : مررت بزيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا ، وأنا آتيك وأكرمك ،
ولا تذهب قنندم ، أي : لا تذهب ولا تندم ، ولم يُرد الجواب (١) .

وتقول : لا رجل وغلماً . عطفت غلاماً على رجل . وحق الرجل أن ينون ، ولكن البناء
منعه من ذلك ؛ كما تقول : مررت بعثمان وزيد ، فموضع (عثمان) خفض ، غير أنه لا
ينصرف . فجرى المنصرف على موضعه .

فإن قلت : لا رجل ولا غلام في الدار ولا حول ولا قوة إلا بالله - فإنما عطفت الثاني
على (لا) وما عملت فيه ؛ لأنها والذي عملت فيه في موضع اسم مرفوع مبتدأ ، ولا بد
للمبتدأ من خبر . مُصمر أو مُظهر .

ونظير ذلك : كل رجل ظريف في الدار ، إن جعلت ظريفاً نعتاً للرجل ، وإن جعلته لكل
رفعت فقلت : كل رجل ظريف في الدار (٢) .

٤ / وتقول : كل رجل وغلماً عندك / فإن حملت الغلام على « كل » رفعت ، وصار واحداً ؛
٦٥٤ لأن ما بعد (كل) إذا كان واحداً نكرة فهو في معنى جماعة إذا أفردوا واحداً واحداً . يذكّر
على ذلك قولهم : جاءني كل اثنين في الدار ؛ لأن معناه : إذا جعلوا اثنين اثنين .

وتقول : لا رجل في الدار ولا غلاماً يا فتى . إن جعلت (لا) الثانية للنفي كقولك :
ليس رجل في الدار وليس غلام .

(١) إذا أراد الجواب كانت الفاء للسببية ، فينصب الفعل بأن مضرة .

(٢) ذكر سيبويه ج ١ ص ٢٧١ شواهد لوصف كل المضافة الى نكرة ثم ذكر في
ص ٢٧٣ أن كلا ، وبعضاً المقطوعين عن الإضافة لا يوصفان وإنما ينصب ما بعدهما على الحالية
(باب ما ينتصب خبره لأنه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفاً) .

وإن جعلت (لا) للعطف مثل : ما مررت بزید ولا عمرو - وقلت : لا رجل في الدار ولا غلاماً إن عطفته على رجل ، وإن عطفته على (لا) رفعت (١).

وتقول : لا أخاك ، ولا أباً لزيد . إن كانت (لا) للنفي .

وإن كانت للعطف قلت : ولا أباً لزيد . لا يجوز غير ذلك ؛ لأنّ اللام دخلت على المنقّي لا في المعطوف عليه ؛ كما دخلت في النداء ، ولم تدخل في المعطوف عليه لأنّك تقول : يا بؤس للحرب . ولا تقول : يا بؤس زيد . وبؤس للحرب ؛ لأنّ النداء يحتمل ما لا يحتمله المعطوف ، وكذلك المنقّي ، تقول : يا زيد والحارث رفعاً ونصباً^(٢) ، ولو ولى (الحارث) حرف النداء لم يجز إلا أن تحذف منه الألف واللام ؛ لأنّ الإشارة تعريف ، فلا يدخل الألف واللام على شيء معرّف بغيرهما .

ألا ترى أنّ تقدير من قال : الحارث والعبّاس - إنّما يحكي حالهما نكرة ، وهما وصف ؛ لأنّه يريد الشيء بعينه ، ولا تقول على هذا : جاعني العمر ، إلا أن تسميه بجمع عمرة ، فتحكي تلك الحال .

والنفي بمنزلة النداء فيما يحتمل . تقول : لا رجل في الدار ، ولا تقول : وغلام في الدار ، حتى تنوّن الغلام على ما وصفت لك .

وتقول : لا رجلين مسلمين لك . لا بدّ من إثبات النون ؛ لأنّ (مسلمين) نعت ، وليس بالمعتمد عليه بالنفي ، وإنّما يحذف من المنقّي لا من نعته ؛ كما تقول في النداء : يا رجل الظريف أقبل ، فإنّما تحذفان من المنادى ؛ ولا تحذفان من وصفه لما ذكرت لك .

(١) جملة الوجوه في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة :

أن بنى ما بعد (لا) الأولى جاز فيما بعد لا الثانية البناء على الفتح أو النصب عطفاً على محل اسم لا أو الرفع على أن (لا) عاملة عمل ليس أو مهملة وما بعدها مبتدأ .

وان رفع ما بعد (لا) الأولى جاز فيما بعد (لا) الثانية البناء على الفتح أو الرفع وانظر هذه الوجوه في سيبويه ج ١ ص ٣٥٢ وابن يعيش ج ٢ ص ١١٢ - ١١٣ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٣٩ - ٢٤٠ والمغني ج ١ ص ١٩٦ .

(٢) تقدم في ص ٢١٢ - ٢١٣ .

هذا باب

الاستثناء

والاستثناء على وجهين :

أحدهما : أن يكون الكلام محمولا على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء .

وذلك قولك : ما جاعني إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدا ، وما مررت إلا بزيد . فإنما يجري هذا على قولك : جاعني زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد ، وتكون الأسماء محمولة على أفعالها .

وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء ؛ لأنك إذا قلت : جاعني زيد - فقد يجوز أن يكون معه غيره . فإذا قلت : ما جاعني إلا زيد - نفيت المجيء كله إلا مجيئه ، وكذلك جميع ما ذكرنا (١) .

والوجه الآخر : أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولا ، ثم تأتي بالمستثنى بعده . فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى ، وذلك قولك : جاعني القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « باب ما يكون استثناء يالا » . اعلم أن الا يكون الاسم بعدها على وجهين :

فأحد الوجهين : ألا تغير الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق ، كما أن (لا) حين قلت : لا مرحبا ، ولا سلام لم تغير الاسم عن حاله قبل أن تلحق . فذلك (الا) ولكنها تجيء لمعنى ، كما تجيء (لا) لمعنى .

فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلة قبل أن تلحق (الا) فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه ، وذلك قولك : ما أتانى الا زيد ، وما لقيت الا زيدا ، وما مررت الا بزيد . تجري الاسم مجراه إذا قلت : ما أتانى زيد ، وما لقيت زيدا ، وما مررت بزيد ، ولكنك أدخلت (الا) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتنفي ما سواها ، فصارت هذه الأسماء مستثناة . فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (الا) ، لأنها بعد (الا) في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (الا) ، لأنها بعد (الا) محمولة محمولة على ما يجز ، ويرفع ، وينصب ، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق (الا) ولم تشغل عنها قبل أن تلحق (الا) الفعل بغيرها .

وعلى هذا مَجْرَى النقي . وإن كان الأجود فيه غيره ؛ نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا زيد ، وذلك لأنك لما قلت : جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم ، فلما قلت : إلا زيدا - كانت (إلا) بدلا من قولك : أعني زيدا ، وأستثنى فيمن جاءني زيدا ، فكانت بدلا من الفعل (١) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٠ : « والوجه الآخر أن يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله عاملا فيه ما قبله من الكلام ، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت : عشرون درهما . » وقال في ص ٣٦٩ : « باب لا يكون المستثنى فيه الا نصبا ، لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله ، كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهما ، وهذا قول الخليل ، وذلك قولك : أتاني القوم الا أباك ، ومررت بالقوم الا أباك ، والقوم فيها الا أباك ، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما قبله ، ولم يكن صفة . وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ، ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها . »

ما الذي يدل عليه كلام سيبويه هذا في ناصب المستثنى ؟ وهل بين كلامه وكلام المبرد من خلاف ؟
الأنباري في الانصاف ص ١٦٧ يعبر عن مذهب البصريين بقوله :
وذهب البصريون الى أن العامل في المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط (الا) .
ويعمل ذلك في أسرار العربية ص ٢٠١ بقوله :
« وذلك لأن هذا الفعل وإن كان لازما في الأصل الا أنه قوى بالا ، فتعدى الى المستثنى ، كما تعدى الفعل بالحروف المعديّة » .

وكذلك يصور الرضى ج ١ ص ٢٠٧ مذهب البصريين .
وكلام المبرد في المقتضب وفي الكامل يفيد أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و (الا) بدل من هذا الفعل ، كما قال في ناصب المنادى ، ولكنه في الكامل يقول عن رأيه بأنه مترجم عما قال سيبويه غير مناقض له قال ج ٤ ص ٢٤٣ - ٢٤٤ : « فشرّبوا منه الا قليلا منهم » نصب هذا على معنى الفعل و (الا) دليل على ذلك . فاذا قلت : جاءني القوم لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا أحدهم ، فاذا قال الا زيدا فالمعنى : لأعني فيهم زيدا ، أو استثنى ممن ذكرت زيدا ، ولسيبويه فيه تمثيل والذي ذكرت لك أبين منه ، وهو مترجم عما قال غير مناقض له . »

والذي يظهر لي أن رأى المبرد في ناصب المستثنى مخالف لرأى سيبويه فكلام سيبويه على ما فيه من اجمال يفيد أن ناصب المستثنى هو ما قبل (الا) .
وكلام المبرد في كتابيه المقتضب والكامل يفيد أن الناصب هو الفعل المحذوف و (الا) دليل وبدل منه ، وليس ل (الا) عمل في المستثنى .
فمن نسب الى المبرد بأن ناصب المستثنى عنده هو (الا) يكون مخالفا لقول المبرد في كتابيه .

وهي حرف الاستثناء الأصلي. وحروف الاستثناء غيرها ما أذكره لك :
أما ما كان من ذلك اسما فغير (١) وسوى ، وسواء (٢) .

وما كان حرفاً سوى (إلا) فحاشا ، وخلا .

وما كان فعلاً فحاشا (٣) ، وخلا وإن وافقا لفظ الحروف ، وعدا ، ولا يكون .

أبو الفتح بن جنى صور رأى المبرد في سر الصناعة ج ١ ص ١٤٦ تصويراً يطابق كلام المبرد فقال :

« على أن أبا العباس قد ذهب في انتصاب ما بعد (إلا) في الاستثناء إلى أنه يناسب يدل عليه معقود الكلام . فكأنه عنده إذا قلت : قاموا إلا بكراً تقديره : استثنى بكراً ، أولاً أعنى بكراً فدللت (إلا) على أستثنى ، ولا أعنى » .

وهذا تعبير صادق عن مذهب المبرد ولكنه في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٦ يقول : « ولهذا كان ما ذهب إليه أبو العباس من أن (إلا) في الاستثناء هي الناصبة ، لأنها ثابتة عن أستثنى ، ولا أعنى مردوداً عندنا » .

وكلام المبرد لا يثبت لـ (إلا) عملاً في المستثنى لكنه يقول : هي دليل على هذا الفعل وبذلك منه فلا يذكر هذا الفعل معها .

وابن يعيش قد نهج منهج ابن جنى أيضاً فقال ج ٨ ص ٩ :

« وأبو العباس المبرد كان يذهب إلى أن الناصب للمستثنى فعل دل عليه مجرى الكلام تقديره : أستثنى ، ولا أعنى ، ونحوه فلا تكون المقوية » .

وقال في ج ٢ ص ٧٦ : « وذهب أبو العباس المبرد ، وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (إلا) نيابة عن أستثنى » .

وقال الأنباري في الانصاف ص ١٦٧ : فذهب بعض الكوفيين إلى أن العامل فيه (إلا) وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو اسحق الزجاج من البصريين . وفي الهمع ج ١ ص ٢٢٤ : وفي ناصبه أقوال : أحدها أنه (إلا) وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد ثم قال : السابع أنه بأستثنى مضمرًا وعليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافي وانظر الأشموني ج ٢ ص ٢٤ ، والشنقي ج ١ ص ١٥٢

ونظير هذه المسألة مانسب إليه من أن المنادى منصوب بـ (يا) وانظر ردنا ص ٢٠٢ .
(١) سيعقد باباً لغير فيما يأتي .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : « وأما أتاني القوم سواك فزعم الخليل أن هذا كقولك : أتاني القوم مكانك ، وما أتاني أحد مكانك إلا أن في سواك معنى الاستثناء » .

وقال المبرد في ص ٣٤٩ : « ومما لا يكون إلا ظرفاً ويقبح أن يكون اسماً (سوى) و (سواء) محدودة بمعنى سوى » وانظر ج ٢ ص ٢٧٤ وسيبويه ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : « وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجي ما بعده ، كما تجر (حتى) ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء »



= عرض المبرد للبرد على سيبويه فقال :

« قال محمد : أما (حاشا) فبمنزلة خلا إذا أردت بها الفعل • إنما معناه جاوز من قولك : خلا يخلو • كذلك : حاشا يحاشى وكذا قوله : أنت أحب الناس الى ولا أحاشى أحدا : أى ولا أستثنى أحدا • وتصييرها فعلا بمنزلة خلا فى الاستثناء قول أبى عمر الجرمى وأنشد :

ولا أرى فاعلا فى الناس يشبهه ولا أحاشى من الأقوام من أحد

وتقول : أتانى القوم حاشا زيد ، حق حاشا ان يكون فى معنى المصدر كقولك : حاشا لله وحاش الله كما تقول : براءة الله وبراءة لله • يدلك على ذلك دخولها على اللام فى قولك : حاشا لله ، ولو كانت حرفا لم تدخل على حرف •

وحاشا يحاشى محاشاة المصدر ونقص كما تنقص الأسماء فتقول : حاش لله ولو كانت حرفا لم تدخل على حرف ، وحاش لله مثل غد ، وغدو ، ومه ، ومهلا • ولا يكون ذلك فى الحرف وكل قول سوى ذلك باطل ، •

ورد عليه ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد بن محمد : لم ينكر سيبويه أن يكون حاشا فعلا فى موضع من الكلام البتة ، وإنما ذكرها فى الاستثناء خاصة ، فزعم أن العرب تجر بها فى هذا الباب ، والفعل لا يجزى وقد يجزى مثل هذا فى كلام العرب ، فتجعل فى موضع الكلمة اسما وفى موضع حرفا ، كما فعلوا ذلك بمنذ •

و أما أن يجزوا بالفعل فلا يوجب ذلك ، ولاله وجه •

ولم ينصبوا بها فى الاستثناء ، فيجرونها مجرى خلا من أنها تكون مرة فعلا ، ومرة حرفا ولو أوجدنا شاهدا فى الاستثناء لكان ردا • فأما قول النابغة :

ولا أحاشى من الأقوام من أحد

فلا يجزى هذا مجرى الاستثناء ، وليس يجوز أن ينصب بحاشا فى الاستثناء قياسا على خلا ، وقد لزم العرب فيها أحد الوجهين فى هذا الباب • فإن جعل قول القائل : ولا أحاشى من الأقوام استثناء فليجعل قول القائل ولا يخلو من كيت ، وكيت فلان استثناء ، وليس يجعل أحد من النحويين هذه الكلمة على تصرفها استثناء ، وكذلك (حاشا) إذا صرفتها فى الأقوام استثناء فليجعل قول القائل ولا يخلو فى الاستثناء لزم وجهها واحدا ، وطريقة واحدة •

وأما احتجاجة بدخول حرف الجر معها فى قولهم : (حاشا لله) فلم يدخلوا حرف الجر معها للاستثناء • ألا ترى أنهم يقولون مستأنفين الكلام : حاشا لله من كذا ، وكذا ، فليس هذا بالاستثناء من شيء تقدم ، وهذا يدل على صحة ما قاله سيبويه •

فأما فى غير الاستثناء فقد تكون فعلا كما قال الجرمى ولا خلاف فى ذلك بين أهل العربية •

• وأما رجوع محمد عن أن تكون فعلا إلى أن زعم أنها مصدر فهذا ظن لم يأت معه بحجة .
وهل وجد في الكلام مصدر من فاعل يفاعل على وزن فعله ولفظه ؟ وليس في الكلام فاعل فاعلا
وانما المصدر من فاعل مفاعلة ، وفعال ، مثل : قاتل مقاتلة وقتالا .
وأما قوله : أن الحرف لا يدخل على الحرف فليس حاشا بحرف إذا دخلت على الحرف ، وليس
يكون ذلك في الاستثناء ، ولكنها إذا دخلت على الحرف في موضع من الكلام فعل والفعل يدخل
على الحرف وذلك في قولهم : حاشا لزيد ، ويكون أيضا اسما غير فعل ولا مصدر ، فيدخل
على الحرف كقولك . غلام لزيد .
• انظر الانتصار ص ١٨٧ - ١٩٠ .

هذا باب

المستثنى من المنفى

تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وإلا زيدا .

أما النصب فعلى ما فسرت لك ، وأما الرفع فهو الوجه لما أذكره لك إن شاء الله .

تقول : ما جاءني أحد إلا زيد . فتجعل (زيد) بدلا من أحد ، فيصير التقدير

ما جاءني إلا زيد ؛ لأنَّ البَدَل يحلُّ محلَّ المبدل منه .

ألا ترى أنَّ قولك : مررت بأخيك زيد - إنما هو بمنزلة قولك : مررت بزيد ؛ لأنَّك

لما رفعت الأخ قام (زيد) مقامه . فعلى هذا / قلت : ما جاءني أحد إلا زيد^(١) .

٤
٦٥٨

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفى عنه ما أدخل

فيه .

وذلك قولك : ما أتاني أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو ، وما رأيت أحدا

إلا عمرا . جعلت المستثنى بدلا من الأول فكأنك قلت : ما مررت إلا بزيد ، وما أتاني إلا زيد ،

وما لقيت إلا زيدا ، كما أنك إذا قلت : مررت برجل زيد فكأنك قلت : مررت بزيد . فهذا

وجه الكلام أن تجعل المستثنى بدلا من الذي قبله ، لأنك تدخله فيما أخرجت منه الأول .

ومن ذلك قولك : ما أتاني القوم إلا عمرو ، وما فيها القوم إلا زيد ، وليس فيها القوم إلا

أخوك ، وما مررت بالقوم إلا أخيك . فالقوم ها هنا بمنزلة أحد .

ومن قال : ما أتاني القوم إلا أباك لأنه بمنزلة قوله : أتاني القوم إلا أباك فإنه ينبغي له أن

يقول : (ما فعلوه إلا قليلا منهم) .

وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول : الوجه ما أتاني القوم إلا عبد الله ، ولو كان هذا بمنزلة

أتاني القوم لما جاز أن تقول : ما أتاني أحد كما أنه لا يجوز : أتاني أحد . . . »

وقال في ص ٣٦٣ « باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا حدثني بذلك يونس وعيسى

جميعا أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول : ما مررت بأحد إلا زيدا ، وما أتاني أحد إلا زيدا ،

وعلى هذا ما رأيت أحد إلا زيدا ، فتنصب زيدا على غير رأيت وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من

الأول . . . »

وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

فإن قال قائل : فما بال (زيد) موجباً ، و (أحد) كان منفيّاً ، ألا حلّ محله ؟

قيل : قد حلّ محله في العامل ، و (إلا) لها معناها .

ولو قلت : جاءني إخوتك إلا زيدا - لم يجز إلا النصب ؛ لأنك أوحذفت الإخوة .

بطل الكلام ، وذلك أنه كان يكون : جاعلي إلا زيد . فلا يقع الاستثناء على شيء ، فمن ثمّ بطل لفظ (إلا) من النصب لفساد البدل (١) .

فمن ذلك قول الله عزّ وجلّ : (ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم) (٢) لأنك لو قدرته على حذف الضمير ، وهو الواو في فعلوه - لكان : ما فعله إلا قليل منهم .

وقال في الإيجاب : (فشرّبوا منه إلا قليلاً منهم) (٣) وقال : (فسجد الملائكة كلّهم أجمعون إلا إبليس) (٤) .

وأما قوله عزّ وجلّ : (ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك) وامرأتك (٥) - فالوجهان جائزان جيّدان .

فمن قال : (إلا امرأتك) فهو مستثنى / من يلتفت ، وكأنّه قال : ولا يلتفت إلا امرأتك .

٤
٦٥٩

(١) سميده في ص ٦٦٢ فرجى التعليق عليه هنا .

(٢) النساء : ٦٦ وقرأ ابن عامر وحده من السبعة بنصب قليل شرح الشاطبية ص ١٨٤

غيث النفع ص ٧٦ النشر ج ٢ ص ٢٥٠ .

وانظر معاني القرآن للمفسر ج ١ ص ١٦٦ والرضي ج ١ ص ٢١٤ والبحر المحيط ج ٣

ص ٢٨٥ .

ويقول المبرد في الكامل ج ٤ ص ٢٤٤ : والقراءة الجيدة (ما فعلوه الا قليل منهم) وقد

قرئ الا قليلا .

(٣) البقرة : ٢٤٩ .

(٤) الحجر : ٣٠ .

(٥) هود : ٨١ ، قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء من (الا امرأتك) وقرأ الباقيون

بنصبها (الشاطبية ص ٢٢٤ . غيث النفع ص ١٣٠ النشر ج ٢ ص ٢٩٠) .

خرج الزمخشري قراءة النصب على أن الاستثناء من قوله (فأسر بأهلك) فالاستثناء تام

موجب واجب النصب كما يرى المبرد هنا .

قال في المفصل ج ١ ص ١٩٧ : « وأما قوله - عز وجل - : (الا امرأتك) فيمن قرأ بالنصب

ويجوز النصب على غير هذا الوجه ، وليس بالجيّد ، على ما أعطيتك في أوّل الباب .
جَوْدَةُ النصب على قوله : (فَاسْرِ بِأَهْلِكَ) إلّا امرأتك . فلا يجوز إلّا النصب على هذا القول
لفساد البدل لو قيل : أسرّ إلّا بامرأتك لم يجز . فإنّما باب الاستثناء - إذا استغنى الفِعْلُ
بفاعله ، أو الابتداء بخبره - النصب ، إلّا أن يصلح البدل ، فيكون أجود ، والنصب على
حاله في الجواز . وإنّما كان البدلُ أجودَ ؛ لأنّه في اللفظ . والمعنى ، والنصب بالاستثناء إنّما
هو للمعنى لا للفظ .

وبيان ذلك أنّك إذا قلت : جاعني إخوتك إلّا زيدا ، وزيد أحد إخوتك - أوقعت
عند السامع من قبل الاستثناء أنّه فيمن جاء . فإذا قلت : إلّا زيدا - فإنّما وقعت في موضع :
لا أعني زيدا منهم ، أو أسثنى زيدا منهم ، فهذا معنى .

وإذا قلت : ما جاعني أحد إلّا زيد . فإنّما رفعت ، وإنّما نحييت أحدا عن الفِعْلِ ، وأحداث
(زيدا) بعد الاستثناء محلّه ، فصار التقدير : ما جاعني إلّا زيد . فكلُّ موضع / صالح فيه
البدل فهو الوجه ، وإذا لم يصلح البدل لم يكن إلّا النصب ، كما يجوز فيما صالح فيه
البدل النصب على الاستثناء .

٤
٦٦٠

فمستثنى من قوله تعالى - « فاسر بأهلك » . ثم اجاز في الكشف أن يكون مستثنى من قوله
(ولا يلتفت منكم أحد) قال : ويجوز أن ينتصب عن لا يلتفت على أصل الاستثناء وإن كان .
الفصيح هو البدل ٠٠٠ وفي اخراجها مع أهله روايتان ٠٠٠ واختلاف القراءتين لاختلاف
الروايتين » (الكشف ج ٢ ص ٢٢٧ - ٢٢٨) وقد رد على الزمخشري في هذا ابن الحاجب في
شرح كافيته ص ٤٥ وأبو حيان في البحر ج ٥ ص ٢٤٨ .

وقد خرج ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ص ٤٢ قراءة الرفع على أنها
مبتدأ خبره الجملة بعده .

وتبعه ابن هشام في المغني ج ٢ ص ١٥٣ وابن القيم في بدائع الفوائد ج ٣ ص ٦٥ - ٦٦

هذا باب

ما لا يجوز فيه البدل

وذلك الاستثناء المقدم . نحو : ما جاءني إلا زيدا أحد ، وما مررت إلا زيدا بأحد .
ولأنما امتنع البدل ؛ لأنه ليس قبل زيد ما تبدله منه ، فصار الوجه الذي كان يصلح
على المجاز لا يجوز ها هنا غيره .

وذلك أنك كنت تقول : ما جاءني أحد إلا زيد ، وتجزئ : ما جاءني أحد إلا زيدا ،
فلما قدمت المستثنى بطل وجه البدل ، فلم يبق إلا الوجه الثاني .

ومثال هذا قولك : جاءني رجل ظريف ، فتجعل ظريفاً نعتاً لرجل ، ويجوز : جاءني
رجل ظريفاً ، على الحال . فإذا قلت : جاءني ظريفاً رجل - بطل الوجه الجيد ؛ لأن رجلاً
لا يكون نعتاً ، فصار الذي كان هناك مجازاً لا يجوز غيره (١) . فمن ذلك قوله :

الناس ألبٌ علينا فيك ليس لنا إلا السيوف ، وأطراف القنا وزر (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧١ : « باب ما يقدم فيه المستثنى » .
وذلك قولك : ما فيها إلا أباك أحد ، ومالي إلا أباك صديق ، وزعم الخليل أنهم إنما حملهم
على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ، ولا يكون مبدلاً منه ، لأن الاستثناء
إنما حده أن تتداركه بعد ما تنفي ، فتبدله ، فلما لم يكن وجه الكلام هذا حملوه على وجه قد
يجوز إذا أخرجت المستثنى ، كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم : فيها
قائماً رجل حملوه على وجه قد يجوز لو أخرجت الصفة ، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن
يحملوا الكلام على غير وجهه » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧١ على تقدم المستثنى على المستثنى منه فوجب
نصبه والأصل : فليس لنا وزر إلا السيوف وأطراف القنا .
الألب : المجتمعون المتألبون .
الوزر : الملجأ والحصن وأصله الجبل .

والبيت لكعب بن مالك قاله للنبي صلى الله عليه وسلم .
وانظر الانصاف ص ١٧٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩ والكامل ج ٢ ص ٢٤٥ ، وشروح سقط
الزند ٦٠٥

وقال :

وما لِيْ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ ، شِيعَةُ وَمَالِيْ إِلَّا مَشْعَبُ الْحَقِّ مَشْعَبٌ^(١)

/وتقول : مَنْ لِيْ إِلَّا أَبَاكَ صَدِيقٌ . إذا أردت أن تجعل (صديق) خبيرا «مَنْ» . كأنك قلت : مَنْ صديق لِي ؟

فإن أردت غير هذا الوجه قلت : مَنْ لِيْ إِلَّا أَبوك صديقاً . جعلت (مَنْ) ابتداء ، وقولك أَبوك خبره ، وجعلت صديقاً حالا^(٢) .

وإن شئت قلت : مَنْ لِيْ إِلَّا أَبوك صديق ؟ جعلت الأب بدلا مِنْ «مَنْ» : فصار التقدير : أَبوك لِيْ صديق ؛ لأنَّ «مَنْ» اسم مُستفهم عنه ، فتقديره : أَحَدٌ إِلَّا أَبوك لِيْ صديق . فإذا أبدل طرح أحدا ، وجعل أَبَاكَ بدلا منه . صار تقديره : مَالِيْ إِلَّا أَبوك صديق .

(١) تقدم المستثنى على المستثنى منه في الشطرين والأصل : ومالي شيعه الا آل أحمد ، ومالي مشعب الا مشعب الحق .

مشعب الحق : طريقه وروى : ومالي الامذهب الحق مذهب .
الشيعه : الأعوان والأحزاب .

البيت للكثير بن زيد الأسدي من قصيدة مشهورة في الهاشميات ص ٣٦ - ٥٥ وانظر الفصل ج ١ ص ١٩٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩ والانصاف ص ١٧٦ والعيني ج ٢ ص ١١١-١١٤ والكمال ج ٤ ص ٢٤٥ وشرح ديوان المتنبي ج ٢ ص ٢٨ ، ومعجم المقاييس ج ٣ ص ١٩١ واللسان (شعب) ومجالس ثعلب ص ٦٢ والأغانى ١١٩/١٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٢ : « وكذلك من لِيْ الا أبوك صديقا ، لأنك أخليت (من) للأب ولم تفرده لأن يعمل كما يعمل المبتدأ » .

وقال السيرافي في تعليقه على سيبويه : أعراب أبو العباس محمد بن يزيد هذا المثال فقال : ان (من) مبتدأ ، وأبوك خبره ومثله بقوله : ما زيد الا أخوك .

والوجه عندى أن من مبتدأ ، ولِيْ خبره ، وأبوك بدل من . كأنه قال : الى احد الا أبوك .
وقوله : لأنك أخليت من للأب ولم تفرده : أى أبدلت الأب منه ولم تفرد (من) لأن لِيْ خبرها .
وقد فسر مثل ما فسرت غير أبى العباس من مفسرى كلام سيبويه » .

وقال الرضى في شرح الكافية ج ١ ص ٢٠٩ : « ويجوز لك أن تقول : مَالِيْ الا أبوك صديقا على أن أبوك مبتدأ ، ولِيْ خبره ، وصديقا حال وتقول : مَنْ لِيْ الا أبوك صديقا . فمن مبتدأ ، ولِيْ خبر وأبوك بدل من من كأنك قلت : الى أحد الا أبوك وصديقا حال . . . » .

وتقول في باب منه ، وهو أن تؤخر صفة الأول . تقول : ما جاعني أحد إلا زيد خير منك . التقدير : ما جاعني أحد خير منك إلا زيد .

فأنت في هذا مُحَيَّر : إن شئت نصبت زيدا ؛ لأنَّ الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته ، فلم تقدّم المستثنى لتبدله من شيء لم يتم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به .

ألا ترى أنك لو قلت : / رأيت زيدا الأحمر ، وهو لا يُعرف إلا بهذا النعت - لم يكن قولك : رأيت زيدا مُغْنِياً .

وأما من أبدل منه فيقول : الوصف تابع مُستغنى عنه ، وإنما أبدل من الموصوف لا من من وصفه ، وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين ، ولم تقل إنه نعت ، لأنه جوهر لا ينعت به .

ولو كان البدل يُبطل المبدل منه لم يجوز أن تقول : زيد مررت به أبي عبد الله ؛ لأنك لو لم تختد بالهاء ، فقلت : زيد مررت بأبي عبد الله - كان خلفاً ؛ لأنك جعلت زيدا ابتداء ، ولم ترد إليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت في الكلام .

وإنما سمى البدل بدلاً ؛ لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشراكة .

وكان سيبويه يختار : ما مررت بأحد إلا زيد خير منك ؛ لأنَّ البدل إنما هو من الاسم لا من نعته ، والنعت فضلة يجوز حذفها (١) .

وكان المازني يختار النصب ويقول : إذا أبدلت من الشيء فقد اطرحت من لفظي ، وإن كان في المعنى موجوداً ، فكيف أنعت ما قد سقط ؟

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٢ : فإن قلت : ما أتاني أحد إلا أبوك خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمرو خير من زيد ، وما مررت بأحد إلا عمر خير من زيد كان الرفع والجور جائزاً ، وحسن البدل ، لأنك قد شغلت الرفع والجور ، ثم أبدلته من المرفوع والمجور ، ثم وصفت بعد ذلك وقد قال بعضهم : ما مررت بأحد إلا زيداً خير منه ، وكذلك من لي إلا زيداً صديقاً ، وما لي إلا زيداً صديقاً كرهوا أن يقدموه وفي أنفسهم شيء من صفته إلا نصبا ، كما كرهوا أن يقدم قبل الاسم إلا نصبا

/ والقياس عندى قول سيبويه ؛ لأنَّ الكلام إنما يراد لمعناه (١) .

والمعنى الصحيح أنَّ البدلَ والمبدلَ منه موجودان معاً ، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما
إلا في بدل الغلط . فإنَّ المُبدلَ منه بمنزلة ما ليس في الكلام (٢) .

وتقول : ما منهم أحد اتخذت عنده يداً إلا زيدٌ كريم ، على البدل من أحد ، وإن
شئت خفضت زيدا فأبدلته من الهاء التي في عنده ؛ لأنَّ المعنى : ما اتخذت يداً عند أحد
منهم كريم . إلا عند زيد ، فهذا يدلُّك على جميع البدل (٣) .

(١) صرح المبرد هنا باختياره مذهب سيبويه وكذلك نقل مذهبه ابن يعيش ج ٢ ص ٩٢ .
والسيوطي في الهمع ينقل عن شرح الكافية لابن مالك أن مذهب المبرد اختيار النصب مع
المازني قال ج ١ ص ٢٢٥ .

« هذا مذهب سيبويه ، واختلف النقل عن المازني فالمشهور عنه موافقة سيبويه ، ونقل ابن
عصفور عنه أنه يختار النصب ، ولا يوجب ، لأن المبدل منه منوى الطرح ، فلا ينبغي أن يوصف
بعد ذلك ، ونقل عنه أيضاً أنه يوجب النصب ، ويمنع الإبدال ، فحصل عنه ثلاثة أقوال ...
ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرّد اختيار النصب » .
وكذلك نسب الى المبرد اختيار النصب الأشموني ج ٢ ص ٣١ .

(٢) صرح المبرد في غير موضع من المقتضب بأن البدل والمبدل منه لم يوضعا على أن يسقط
أحدهما الا في بدل الغلط فقال في ص ٤٤٣ : نحو قولك : مرت بأخيك زيد . أبدلت زيدا
من الأخ نحيت الأخ وجعلته في موضعه في العامل ، فصار مثل قولك : مرت بزيد وإنما هو
في الحقيقة تبين ، ولكن قيل له بدل لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأن فرغ
له » .

وقال هنا أيضاً : « ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول : زيد مرت به أبى
عبد الله ، لأنك لو لم تعتد بالهاء ، فقلت : زيد مرت بأبى عبد الله كان خلفاً ، لأنك جعلت زيد
ابتداءً ، ولم ترد اليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت في الكلام وإنما سمي البدل بدلاً لدخوله لما عمل
فيه ما قبله على غير جهة الشركة » .

ونسب الرضي الى المبرد أنه يقول : المبدل منه في حكم الطرح معنى فقال ج ١ ص ٣١٦ :
« واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على أن المقصود بالنسبة
هو البدل دون المبدل منه ، وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل ، والمبدل منه يتبين منه أن الأول
ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً
لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال » .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « ومن ذلك أيضاً : ما فيهم أحد اتخذت عنده يداً الا زيد » .

هذا باب

مالا يكون المستثنى فيه إلا نصباً

وذلك قولك : جاعنى إخوتك إلا زيدا ، ومررت بإخوتك إلا زيدا ، ولا يكون
البديل ها هنا لما ذكرت لك .

ألا ترى أنك لو طرحت الإخوة من الكلام لتُبدل زيدا منهم - لفسد . لو قلت :
جاعنى إلا زيدا كان محالا ، وكذلك مررت / إلا بزيدا محال (١) .

٤
٦٦٤

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٦٩ : « أتانى القوم الا أبوك » وانما منع الأب أن يكون بدلا من
القوم أنك لو قلت : أتانى الا أبوك كان محالا .

وانما جاز : ما أتانى القوم الا أبوك ، لأنه يحسن لك أن تقول : ما أتانى الا أبوك ، فالمبدل
انما يجىء أبداً كأنه لم يذكر قبله شيء ، لأنك تخلى له الفعل ، وتجعله مكان الاول ، .
وانظر الكامل ج ٤ ص ٢٤٣ وأسرار العربية ص ٢٠٦ والرضى ج ١ ص ٢٠٨ - ٢٠٩ وابن
يعيش ج ٢ ص ٨٢ فقد اعتمدوا على تعليل سيبويه .

هذا باب

ما يصلح فيه البدل على وجهين

تقول : ما ظننت أحدا يقول ذاك إلا زيدا ، وإن شئت قلت : إلا زيد .

أما النصب فعلى البدل من أحد ، وإن شئت فعلى أصل الاستثناء .

وأما الرفع فعلى أن تبدله من المضمر في « يقول » ؛ لأن معناه : ما أظنه يقول ذاك أحد إلا زيد . فالذي أضمرته في « يقول » مني عنه القول (١) .

ومثله قول الشاعر :

في ليلة لا نرى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبها (٢)

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٠ : « وتقول : ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله ، وما رأيت أحدا يقول ذلك إلا زيدا . هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الاضمار الذي في الفعل فقلت : ما رأيت أحدا يقول ذاك إلا زيد - فعربي »

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦١ على ابدال كواكبها من الضمير المستتر في يحكى ، لأنه منفي في المعنى ، ولو نصب على البدل من أحد لكان أحسن ، لأن أحدا منفي في اللفظ والمعنى . وقال ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٧٣-٧٤ (ابدال المستثنى انما يقع فيما كان غير واجب نفيا ، أو نهيا ، أو استفهاما فان وصفت المستثنى منه بجملة من فعل وفاعل مضمرة كقولك : ما رأيت أحدا يقول ذاك فحكم الصفة حكم الموصوف في تناول النفي لها فاذا استثنيت من الضمير في يقول فكأنك استثنيت من الموصوف المضمرة المنفي فلذلك جاز الرفع في المستثنى من حيث كان بدلا من مرفوع عائد على المنفي ولولا احتياجه الى تصحيح القافية كان النصب فيها أول من ثلاثة أوجه :

أحدها : ابدالها من الظاهر الذي تناوله النفي على الحقيقة .

والثاني : نصبها على أصل باب الاستثناء كقراءة ابن عامر (ما فعلوه الا قليلا منهم)

والثالث : انه استثناء من غير الجنس كقولك : ما في إدار أحد الا الخيل . وأهل الحجاز مجمعون فيه على النصب وعلى ذلك أجمع القراء في قوله تعالى : (ما لهم به من علم الا اتباع الظن) يحكى علينا : بمعنى يروى و (على) بمعنى عن أو ضمن يحكى معنى ينم . وانظر المنفى ج ١

ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ١٣٥-١٣٦ ، ص ١٩٠

ونقل الرضى ج ١ ص ٢١٢ كلاما في البيت نسبه لسيبويه .

أبدل الكواكب من المضمّر في يحكى ، ولو أبدله من أحد كان أجود ؛ لأنّ أحدا مني في اللفظ. [والمعنى] (١) والذي في الفعل بعده مني في المعنى .

ومثّل ذلك : ما علمت أحدا دخل الدار إلّا زيدا ، وإلّا زيدٌ إن شئت على ما تقدم من قولنا .

فأمّا ما ضربت أحدا يقول ذاك إلّا زيدا - فالنصب لا غير ؛ لأنك لم تنف القول .

إنما ذكرت أنّ القول واقع ولكنك لم تضرب ممن قال إلّا زيدا (٢)

والفضل بين علمت وظننت وبأيهما ، وبين سائر الأفعال - أنّ (علمت) وبأيهما ليست أفعالا واصله منك إلى غيرك ، وإنما هي إخبار بما همّس في نفسك من يقين أو شك ،

= وقال ابن الشجري : البيت الذي ذكره سيبويه يقع في أكثر نسخ الكتاب غير منسوب إلى شاعر مسمى ، ووجدته في كتاب لغوي منسوب إلى عدى بن زيد ، وتصفحت نسختين من ديوان شعر عدى ، فلم أجد فيهما هذه المقطوعة بل وجدت له قصيدة على هذا الوزن وهذه القافية (٠٠٠)

وقال في ص ٧٣ (البيت من مقطوعة لرجل من الأنصار ٠٠)

وقال البغدادي : وهذا البيت نسبه الشارح المحقق إلى عدى بن زيد موافقة لشرح شواهد سيبويه ، ولم ينسبه سيبويه في كتابه إلى أحد ، وإنما أورده غفلا ، وقد تصفحت ديوان عدى بن زيد مرتين ، فلم أجد فيه وإنما هذا البيت من أبيات لأحيحة بن الجلاح الأنصاري أثبتها الأصبهاني في الأغاني ٠٠ ثم ذكرها ٠٠ والقافية فيها مرفوعة .

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٨-٢٥ ومهذب الأغاني ج ١ ص ١١٣-١١٤ والسيوطي ص ١٤٢-١٤٣

ويظهر مما سيأتي أن سيبويه يقول بأن ترى في البيت قلبية لا بصرية وقد نقل عنه أن رأى بصرية الرضى وقال البغدادي : أنه ليس في كتابه

(١) هذه الزيادة من الخزانة ج ٢ ص ١٩ فقد نقل نص كلام المسرد عن النحاس ولا بد منها لاستقامة الكلام .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٦١ : (وتقول : ما ضربت أحدا يقول ذاك إلا زيدا لا يكون في ذا إلا النصب ، وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقع فعلك ، ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلا زيد ، ولكنك أخبرت أنك ضربت ممن يقول ذاك زيدا . والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلا زيدا ولكنك قلت : رأيت أو ظننت أو نحوهما ، لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت ، ولو جمعت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت ٠٠)

فإذا قلت : علمت زيدا قائماً - فإنما أثبت القيام في علمك ، ولم توصل إلى ذات زيد شيئاً .

وإذا قلت : ما علمت زيدا قائماً - فإنما أخبرت أنه لم يقع في علمك .
 و (ضربت) وبابها أفعال واصلة إلى الذات مكتفية بمفعولاتها ، فما كان بعدها فله معناه ،
 وكذلك أعطيت وبابها . نحو : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت زيدا ثوباً . إنما هي
 هي أفعال حقيقة ودفع كان منك إلى زيد ، ونقل لمفعول إلى مفعول به ، فالدرهم والثوب
 منقولان ، وزيد منقول إليه (١) .

فإذا قلت : ما أعطيت أحداً درهماً إلا ديناراً - أبدت الدينار بما قبله ، لأن درهماً في
 معنى الجميع . كأنه قال : ما أعطيت أحداً شيئاً .

ومما يدلُّك على أنَّهما مفعولان بائن / أحدهما من صاحبه ، أنَّك لو حذفْتَ الفعلَ لتعتبر ،
 لم يقع أحد المفعولين بصاحبه : لو قلت في قولك : أعطيت زيدا درهماً ، وكسوت
 زيدا ثوباً : زيد درهم ، أو زيد ثوب - كان محالاً .

٤
٦٦٦

وباب (كان) ، و (إن) ، و (علمت) داخل على ابتداء وخبر .
 وذاك أنَّك لو حذفْتَ (كان) من قولك : كان زيد منطلقاً ، أو (إن) من هذا ،
 أو (علمت) - لكان الكلام الباقي : زيد منطلق .

وإنما هذه الأفعال والعوامل داخلة على ابتداء وخبر .
 وتقول : ما أعطيت أحداً يقول ذاك درهماً إلا زيدا ، ورفع (زيد) خطأ لما ذكرت لك .
 وتقول : ما منهم أحد إلا قد قال ذاك إلا زيدا . لا يصلح فيه إلا النصب ، وذاك
 لأن الاستثناء إنما وقع من القول ، لأن التقدير : كلُّهم قال ذاك إلا زيدا .

وتقول : أقلُّ رجل رأيتَه إلا زيد . إذا أردت النفي بأقل . كأنك قلت : ما رجل رأيتَه
 إلا زيد . والتقدير : ما رجل مرئي إلا زيد . وإن أردت أنَّك قد رأيت قوماً رؤية قليلة

نصبت زيدا ؛ / لأنه مستثنى من موجب . وأن يكون (أقل) في موضع نفي أكثر^(١) وكذلك : كل رجل رأيته يصلح فيه الوجهان^(٢) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦١ : (وتقول : أقل رجل يقول ذاك الا زيد ، لأنه صار في معنى ما أحد فيها الا زيد .

وتقول : « قل رجل يقول ذاك الا زيد فليس زيد بدلا من الرجل في (قل) ولكن قل رجل في موضع أقل رجل ، ومعناه كمعناه وأقل رجل مبتدأ مبني عليه ، والمستثنى بدل منه ، لأنك تدخله في شيء مخرج منه من سواء

وكذلك أقل من يقول ذلك ، وقل من يقول ذاك اذا جعلت من بمنزلة رجل حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة)

للنحويين كلام طويل في اعراب قولهم : أقل رجل يقول ذاك الا زيد نلخصه فيما يأتي : أقل مبتدأ لا خبر له واستغنى ، لأنه شابه حرف النفي عند ابن جني أو لأنه بمعنى الفعل في قولهم : قل رجل يقول ذاك الا زيد عند النحاس واستغنى بصفة المضاف اليه عن الخبر ولا يجوز أن تكون جملة يقول ذاك خبرا للمبتدأ لأنها جرت على المضاف اليه في تشنيته وجمعه وتانيته يقولون : أقل امرأة تقول ذاك ، وأقل امرأتين تقولان ذاك ، وأقل رجال يقولون ذاك ..

ولأبي على في اعراب أقل رايان : قال انه مبتدأ حذف خبره وجوبا ، كما حذف خبر المبتدأ بعد لولا ، ورد عليه الرضى بقوله : لا معنى لقولك : أقل رجل يقول ذاك الا زيد موجود . والرأى الثاني لأبي على أنه مبتدأ لا خبر له .

وقال بعضهم : جملة يقول ذاك هي خبر أقل ورد بانها تتبع المضاف اليه في تشنيته وجمعه وتذكيره وتانيته ، كما ضعف بانهم يقولون : أقل من يقول ذاك الا زيد ، وقل من يقول ذاك الا زيد و (من) نكرة لا بد لها من وصف وأقل رجل يقول بمعنى أقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة ، كما كانت وصفا لمن .

ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في أقل رجل لان أقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البديل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى مانفى الحكم عنه ، ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ أقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى يقول ذاك الا زيد ، ولا يصح فالرفوع بعد (الا) في مثل هذا المقام معرفة كان أو نكرة بدل من المضاف اليه . أقل على المعنى المؤول به الكلام اذا التقدير : ما رجل يقول ذاك الا زيد ، أى ما يقول ذاك الا زيد .

وأقل رجل يقول ذاك .. مما يلزم صدر الكلام لما فيه من معنى النفي ، فلا تدخل عليه نواسخ الابتداء .

والمضاف اليه أقل لا يكون الا نكرة لكونه كالمرجور برب . ووصف المضاف اليه أقل فعل أو ظرف فلا يكون مفردا أو جملة اسمية ، لأن أصل النفي دخوله على الفعل .

انظر الخصائص ج ٢ ص ١٢٤ والأشباه ج ٢ ص ٤٥ والخزانة ج ٢ ص ٢٦-٢٨ وشرح الكافية

للرضى ج ١ ص ٧٧ ، ٢١٢ ، ج ٢ ص ٣٠٨

(٢) انظر تعليق رقم ٢ من ص ٣٨٧

وتقول : ما علمت أَنَّ أحدا يقول ذاك إِلَّا زيدا ؛ لأنَّ المعنى : ما علمت إِلَّا أَنَّ أحدا
إِلَّا زيدا يقول ذاك .

فـ «زيد» بدل من «أحد» الذي عملت فيه (إِنَّ) ، ولو جعلت (إِلَّا) تلي (أَنَّ) لم
يصلح ؛ لأنَّ الحروف لا تقوى قُوَّة الأفعال .

تقول : ما جاءني إِلَّا زيدا قومك ، وما جاءني إِلَّا زيدا أحد ، ولا يجوز : ما علمت
أَنَّ إِلَّا زيدا أحدا في الدار .

فهذا يبيِّن لك حال الموجب ، والمنقُى في الاستثناء .

و (ما) الحجازية بمنزلة (إِنَّ) في العمل وإن اختلف عملاهما .

واستواءهما في أنَّهما حرفان ليسا بفعل .

تقول : ما القوم فيها إِلَّا زيد ؛ لأنَّ (فيها) مستقرٌّ (١) وتقديره : ليس القوم فيها .
إِلَّا أَنَّ (ليس) يجوز أن تنصب بها ما بعد (إِلَّا) لأنَّها فعل ، فتقدِّم خبرها وتؤخره ،
وقد مضى هذا التفسير في باب (ما) (٢) وباب (ليس) (٣) .

/ ولو قلت : ما إِلَّا زيدا فيها أحد - لم يعجز ؛ لأنَّ (ما) ليست بفعل .

٤
٦٦٨

وتقول : ليس إِلَّا زيدا فيها أحد ؛ لأنَّ (ليس) فعل .

وأما قول الله عزَّ وجلَّ : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) (٤) فَإِنَّ (أَنْفُسُهُمْ) بدل
من (شُهَدَاءُ) لأنَّ (لَهُمْ) الخبر .

ولو نصبت (أَنْفُسُهُمْ) ورفعت (شُهَدَاءُ) لصلح ، ولم يكن أجود الوجوه ؛ لأنَّ
شهداء نكرة ، ولكن لو نصبت الشهداء ورفعت أَنْفُسُهُمْ - كان جيِّدا . وقد بيَّنت هذا في باب
(كان) (٥) .

(١) الظرف المستقر هو ما كان متعلِّقا عاما من لفظ الكون والاستقرار ونحوهما واللغو

(٢) انظر ص ١٨٩

بخلافه .

(٣) انظر ص ١٩٤ من هذا الجزء ، ولم يعقد بابا لليس وإنما ذكر ذلك في باب مسائل

(٤) النور : ٦ وانظر سيبويه ج ١ ص ٣٦٠

(ما)

(٥) ص ٨٨ من هذا الجزء

وَمَا يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا) (١)
ف(لَاَنْ قَالُوا) مرفوع إذا نصبت الجواب ؛ وهو منصوب إذا رفعت الجواب ؛ لأنَّهما
معرفتان ، والأحسن أن ترفع ما بعد (إِلَّا) لَأَنَّهُ مُوجِبٌ وَالْوَجْهُ الْآخِرُ حَسَنٌ جَمِيلٌ .
فَأَمَّا قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : (مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) فَالْوَجْهُ نَصَبُ (حُجَّتُهُمْ) لَأَنَّهُ
ذَكَرَ الْفِعْلَ .

وَالْوَجْهُ الْآخِرُ - أَعْنَى رَفَعَ حُجَّتَهُمْ - جَيِّدٌ ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ هِيَ الْقَوْلُ فِي الْمَعْنَى (٢) .

(١) يشير الى انه اذا كان الاسم والخبر معرفتين جعلت أيهما الاسم والآخر الخبر وذكر هذه
الآية وغيرها في ص ٨٩
(٢) ذكر الآية في ص ٨٩ - ٩٠

هذا باب

ما تقع فيه (إلا) وما بعدها نعتا

بمنزلة غير ، وما أضيفت إليه

/ وذلك قولك : لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا (١) . قال الله عز وجل : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) (٢) المعنى - والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولو كان معنا رجل غير زيد . وقال الشاعر :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ : (باب ما يكون الا وما بعده وصفا بمنزلة مثل ، وغير وذلك قولك : لو كان معنا رجل الا زيد لقلبتنا .
والدليل على أنه وصف أنك لو قلت : لو كان معنا الا زيد لهلكنا وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت . ونظير ذلك قوله - عز وجل - : (لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا)

عرض المبرد لنقد كلام سيبويه فقال :

(لا يجوز أن يكون (الا) وما بعدها وصفا الا في موضع لو كانت فيه استثناء لجاز الا ترى أنك تقول : ما جاءني أحد الا زيد على الوصف أن شئت ، وكذلك جاءني القوم الا زيد على ذلك ولو قلت : جاءني رجل الا زيد تريد غير زيد على الوصف لم يجز ، لأن الاستثناء هاهنا محال »
هذا ما قاله المبرد في نقده لسيبويه ونراه هنا قد مثل للوصف بالا بقوله : لو كان معنا رجل الا زيد لهلكنا وهو من أمثلة سيبويه ، كما استشهد بشواهد سيبويه الشعرية وهذا يعتبر منه رجوعا عما قاله في نقد سيبويه :

وقد رد على المبرد ردا طويلا ابن ولاد في الانتصار ولو وقف على ما في المقتضب لعرف أن المبرد عدل عن رأيه

وانظر الانتصار ص ١٨٣-١٨٧

نعم قال المبرد فيما يأتي ص ٤٢٢ من المطبوع : وتقول : هذا درهم غير جيد لأن غيرا نعت ، الا ترى أنه لا يستقيم أن تقول : هذا درهم الا جيد ويقول السيوطي في الهمع ج ١ ص ٢٢٩ : (وزعم المبرد على أن الوصف بالا لم يجز الا فيما يجوز فيه البدل) ثم أخذ يرد عليه بشواهد قد ذكرها المبرد على أن الافيهاصفة ..

(٢) الأنبياء - ٢٢ - وانظر الانصاف ص ١٧٥ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ والمكبري ج ٢ ص ٦٩ والمغني ج ١ ص ٦٧-٦٨ والبحر المحيط ج ٦ ص ٣٠٤ - ٣٠٥ والمبرد جمل الا صفة في الآية وابن هشام يقول : (وزعم المبرد أن الا في هذه الآية للاستثناء وإن ما بعدها بدل محتجا بأن لو تدل على الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه .)

وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢٢٧ .

أَنِخْتُ فَأَلَقْتُ بَلْدَةً فَوْقَ بَلْدَةٍ قَلِيلٌ بِهَا الْأَصْوَاتُ إِلَّا بُغَامُهَا (١)

كأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها ، ف«إلا» في موضع غير .
ومثل ذلك قوله :

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ — لَعَمْرُ أَبِيكَ — إِلَّا الْفَرْقَدَانِ (٢)

كأنه قال : وكلُّ أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ على وقوع الافة قال الأعلم : والمعنى قليل بها الأصوات غير بغامها أى الأصوات التى هى غير صوت الناقة . . ويجوز أن يكون البغام بدلا من الأصوات على أن يكون قليل بمعنى النفى . فكانه قال : ليس بها صوت الافة بغامها . «
ولما كانت (الافة) التى تقع صفة فى صورة الحرف الاستثنائى نقل اعرابها الذى تستحقه الى ما بعدها ، فرفع بغامها انما هو بطريق النقل من (الافة)
أختها : أبركتها . البلدة الأولى الصدر ؛ والثانية الأرض ، أى أبركت فالقت صدرها على الأرض .

بغام الظبية : صوتها ، وكذا بغام الناقة صوت لاتفصح به من باب ضرب الضمير فى انيخت ، والقت ، يرجع الى سفينة بر فى البيت قبله المراد بها الناقة قليل بالجر صفة سببية للبلدة الثانية والأصوات فاعل .
ويجوز رفع قليل على أنه خبر الأصوات والجملة صفة .
البيت من قصيدة لذى الرمة فى ديوانه ص ٦٣٦ - ٦٤١ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥١ - ٥٢ والسيوطى ص ٧٨ - والمفنى ج ١ ص ٦٨ ج ٢ ص ١٣ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧١ على أن (الافة) وقعت نعتا لكل وذكره المبرد فى الكامل ج ٨ ص ٢٢٩ شاهدا على أنه يضرب المثل باجتماع الفرقدين .
والفرقدان : نجمان قريبان من القطب لا يفارق أحدهما الآخر .
والمراد الحكم على كل أخ بأنه مفارق أخاه فى الدنيا سوى الفرقدين فانهما لا يفترقان الا عند فناء الدنيا وظن المبرد أن قائل البيت وهو صحابى كان يرى بقاء اجتماع الفرقدين أبديا فاعتذر عنه بقوله : وقال هذا من قبل أن يسلم وكذلك صنع الأعلم .
ويرى الكوفيون أن (الافة) فى البيت بمعنى الواو ورد عليهم الأنبارى فى الانصاف ص ١٧٣ - ١٧٥ وكذلك ذكر المرتضى فى أماليه .

ويقول البغدادي : وبقي فى البيت احتمال وجه آخر لم أر من ذكره وهو أن تكون (الافة) للاستثناء والفرقدان منصوب بفتحة مقدرة على الألف على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال الثلاثة .

وقد تقع (غير) في موضع (إلا) ؛ كما وقعت (إلا) في موضع (غير) .
وقال الآخر :

وَإِذَا أُولَيْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى غَيْرُ الْجَمَلِ (١)
فغير هذه في موضع (إلا) .

- = وكل أخ مفارقه أخوه : يحتمل وجوهاً من الاعراب: كل مبتدأ ومفارق خبر وأخوه فاعل .
كل مبتدأ أول ومفارقة مبتدأ ثان وأخوه خبره والجملة خبر كل .
كل مبتدأ أول وأخوه مبتدأ ثان خبره مفارقه قدم عليه والجملة خبر كل .
كل مبتدأ ، ومفارقة بدل وأخوه الخبر أى مفارق كل أخ أخوه .
كل خبر مقدم ومفارقة بدل منه وأخوه المبتدأ .

وجملة لعمر أيبك القسمية حذف خبر المبتدأ وجوبا وهى جملة معترضة فى البيت
ونسب البيت سيبويه الى عمرو بن معديكرب وكذلك المبرد فى الكامل والجاحظ فى البيان
ج ١ ص ٢٢٨ وقال الأعلام : ويروى لسوار بن المضرب
ونسبه الباحثرى فى حماسته ص ٢٣٣-٢٣٤ - ٢٣٤ الى حزمى بن عامر وكذلك الأمدى
فى المؤلف والمختلف ص ٨٥

وانظر الخزانة ج ٢ ص ٥٢-٥٧ والسيوطى ص ٧٨ وابن يعش ج ٢ ص ٨٩ والمفنى ج ١ ص ٦٩
(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ على ان غير صفة للفتى .

قال الأعلام : « الشاهد فيه نعت الفتى وهو معرفة بغير وان كان نكرة ، والذي سوغ
هذا أن التعريف بالالف واللام يكون للجنس ، فلا يخص واحدا بعينه ، فهو مقارب للنكرة ،
وان (غيرا) مضافة الى معرفة ، فقاربت المعارف لذلك وان كانت نكرة .
وفى العجز رواية أخرى : انما يجزى الفتى ليس الجملى
وقد استشهد بها البغداديون على أن ليس عاطفة كلا . والظاهر ان ليس على أصلها وخبرها
محذوف تقديره: ليس الجملى جازيا أو الخبر هو الجملى والاسم مستتر تقديره : ليس الجازى
الجملى .

القرض : ما تعطيه من المال لتقتضاه والقرض هنا ما سلف من احسان أو اساءة
وقال الزمخشري فى المستقصى : الفتى : السيد اللبيب والعرب تقول للجاهل : يا جملى :
أى انما يجزى اللبيب من الناس لا الجاهل .

وفى أمثال الميدانى ص ٢٤ : « انما يجزى الفتى ليس الجملى : يريد لا الجملى يضرب فى
المكافاة : أى انما يجزيك من فيه انسانية لا من فيه بهيمية ويروى : الفتى يجزيك لا الجملى يعنى
الفتى الكيس لا الاحمق »

ورواية سيبويه كرواية المقتضب غير الجملى ولكن فى مجالس ثعلب ص ٥١٥ ما يأتى :
« والغراء يقول : اذا حسنت ليس موضع (لا) جاز وانشد :

= انما يجزى الفتى ليس الجملى

وتقول على هذا : جاءني القوم إلّا زيد^(١) ، ولا يكون (إلّا) نعتاً إلّا لما يُنعت بغير ،
 وذلك النكرة ، والمعرفة بالألف واللام على غير معهود ؛ نحو : ما / يحسن بالرجل مثلك أن
 يفعل ذاك ، وقد أُمّر بالرجل غيرك فيكرمني .

٤
 ٦٧٠

= قال سيبويه يقول : ليس الجمل يجزى فجعله فعلاً محذوفاً واستراح .
 البيت من قصيدة للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٧٤ - ١٩٨ .
 وانظر الخزانة ج ٤ ص ٦٨ - ٧٢ ، ص ٤٧٧ ، ج ٢ ص ٢٨ والعينى ج ٤ ص ١٧٦ -
 ١٨٧ وحامسة البحرى ص ٢٥٢ ، ومجالس ثعلب ص ٥١٥ .
 (١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٠ - ٣٧١ : « وإذا قال : ما اتاني أحد الا زيد فانت بالخيار :
 ان شئت جعلت الا زيد بدلا وان شئت جعلته صفة » .
 فكلام سيبويه صريح في أنه يجوز جعل (الا) صفة مع صحة الاستثناء . كهذا المثال
 ومع عدم صحة الاستثناء أيضا كما في مثاله : لو كان معنا رجل الا زيد لقلنا (
 وابن هشام في المغنى ج ١ ص ٦٩ يقول : « لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء .
 فيجوز عندي درهم الا دائق لأنه يجوز الا دائقا ، ويمتنع الا جيد ، لأنه يمتنع الا جيدا ويجوز
 درهم غير جيد قاله جماعات وقد يقال : انه مخالف لقولهم في (لو كان فيهما آلهة الا الله
 لفسدتا) ولمثال سيبويه لو كان معنا رجل الا زيد لقلنا (
 ابن الحاجب شرط للوصف بالا أن يتعد الاستثناء انظر شرحه على الكافية ص ٤٧ وشرح
 الرضى ج ١ ص ٢٢٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ - ٩٠ والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٦٦ - ٢٦٧
 والهمع ج ١ ص ٢٢٩ والبرهان ج ٤ ص ٢٣٩ .

هذا باب

ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله

وذلك قولك : ما جاءني أحد إلا حمارا ، وما في القوم أحد إلا دابة .
فوجه هذا وحده النصب ؛ وذلك لأن الثاني ليس من نوع الأول ، فيُبدل منه ، فتنصبه
بأصل الاستثناء على معنى ولكن ، واللفظ النصب لما ذكرت لك في صدر الباب (١) .
فمن ذلك قول الله عز وجل (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ
الْأَعْلَى) (٢) .

ومن ذلك : (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) (٣) . فالعاصم الفاعل ، و«مَنْ رَحِمَ»
معصوم ، فهذا خاصة لا يكون فيه إلا النصب .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٣ «باب ما يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول
وهو لفة أهل الحجاز

وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمارا جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يبدلوا
الآخر من الأول . فيصير كأنه من نوعه ، فحمل على معنى ولكن ، وعمل فيه ما قبله كعمل
العشرين في الدرهم .

(٢) الليل : ١٩ - ٢٠ الاستثناء منقطع أيضا عند العكبري وابن يعيش وأبو حيان وابن
هشام وغيرهم ، وأجاز الزمخشري مع الانقطاع أن يكون منصوبا على المفعول لأجله وقال أبو حيان :
أخذ الزمخشري هذا عن الفراء

العكبري ج ٢ ص ١٥٥ ، الكشف ج ٤ ص ٢١٨ ابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ البحر المحيط
ج ٨ ص ٤٨٤ البرهان ج ٤ ص ٢٣٧ المغني ج ٢ ص ١٣٠

(٣) هود : ٤٣ ، وقال سيبويه ج ١ ص ٣٦٦ : «باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن
فمن ذلك قوله - عز وجل - : (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ) : أى ولكن من رحم» .
الاستثناء في الآية يكون منقطعا إذا أبقى عاصم على أصل معناه ويكون المراد بمن رحم
المعصوم .

أما إذا أريد بمعنى من رحم الله تعالى ، أى الراحم أو أريد بعاصم معنى معصوم فاعل بمعنى
مفعول أو هو صيغة نسب أى ذى عصمة أو قدر حذف مضاف أى مكان من رحم - كان
الاستثناء متصلا وانظر العكبري ج ٢ ص ٢١ ، والبحر ج ٥ ص ٢٢٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٨١
وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ٢١٠ ، ص ٢٣٦ والبرهان ج ٤ ص ٢٣٨ والكشف ج ٢ ص ٢١٧
وبدائع الفوائد ج ٣ ص ٦٧ - ٦٨

وأما الأول فقد يجوز فيه الرفع ، وهو قول بني تميم .

وتفسير رفعه على وجهين :

أحدهما : أنك إذا قلت : ما جاعني رجل إلا حماراً - فكأنك قلت : ما جاعني إلا حمار ،
وذكرت رجلاً وما أشبهه توكيداً . فكأنه في التقدير : ما جاعني شيء / رجل ولا غيره ،
إلا حمار .

والوجه الآخر : أن تجعل الحمار يقوم مقام مَنْ جاعني من الرجال على التمثيل ،
كما تقول : عتابك السيف ، وتحيتك الضرب ، كما قال :

وخيَلٍ قَدْ دَلَفْتُ لَهَا بِخَيْلٍ تَحِيَّةً بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيْعٌ (١)
وقال الآخر :

ليس بيني وبين قيس عتابٌ غَيْرُ طَعْنِ الْكُلِيِّ وَضَرْبِ الرَّقَابِ (٢)
وبنو تميم تقرأ هذه الآية : (إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى) (٣) ويقرءون (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ
عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ) (٤) . يجعلون اتباع الظن علمهم .

(١) تقدم في الجزء الثاني ص ٢٠

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٦٥ فقال : وهم ينشدون بيت ابن الأيهم التغلبي
رفعا ...

وقال الأعلام : « الشاهد فيه رفع غير على البدل من العتاب اتساعاً ومجازاً ، كما قالوا
عتابك السيف ، وتحيتك الشتم ، أي هذا يقوم لك مقام هذا ٠٠ ونصب (غير) هو الوجه ،
لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها وإنما قال هذا لما كان بين تغلب وقيس من العداوة
والحرب » .

البيت مطلع قطعة في الوحشيات لأبي تمام ص ٤٢ نسبها لعمر بن الأهتم والقطعة في
معجم الشعراء ص ٢٤٢ لعمر بن الأيهم التغلبي وكذلك هو في حماسة البحتري ص ٣٧ وفي
السمط ص ١٨٤ وهو في ابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ غير منسوب

(٣) هي من الشواذ - قال أبو حيان ج ٨ ص ٨٤ : « وقرأ الجمهور إلا ابتغاء بنصب
الهمزة وهو استثناء منقطع ، لأنه ليس داخلاً من نعمة وقرأ ابن وثاب بالرفع على البدل من
موضع نعمة لأنه رفع وهي لغة تميم » وانظر شواذ ابن خالوية ص ١٧٤ وأعراب ثلاثين
سورة ص ١١٥

(٤) لم اقف على هذه القراءة فيما رجعت اليه من الشواذ

والوجه النصب على ما ذكرت لك ، وهو القياس اللازم ، ووجه الرفع ما بيناه . كما قال :
وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ ، وَإِلَّا الْعَيْسُ (١)
فجعل اليعافير أنيس ذلك المكان . ويُشَدُّ بنو تميم قول النابغة :
وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابًا ، وما بالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا أَوَارِيَّ لَأَبَا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّؤَى كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ (٢)
/ والوجه النصب ، وهو إنشاد أكثر الناس .

(١) استشهد سيبويه بصدده ج ١ ص ١٣٣ على حذف (رب) بعد الواو والواو عنده
حرف عطف غير عوض من (رب) الا أنها دالة عليها ، فأضمرت لذلك وهي عند غيره عوض
من (رب) .
ثم استشهد بالبيت ج ١ ص ٣٦٥ على رفع اليعافير والعيس بدلا من الانيس على
الاتساع والمجاز .

اليعافير جمع يعفور : وهو ولد الظبية وولد البقرة الوحشية أيضا ، قال بعضهم :
اليعفور : تيس الظباء .

العيس : ابل بيض يخالط بياضها شقرة جمع عيس والانثى عيساء
والرجز لجران العود وروايته في الديوان ص ٥٢ :

قد ندع المنزل يالميس يعيس فيه السبع الجروس

الذئب أو ذو لبد هموس بسابسا ليس به أنيس

الا اليعافير والا العيس ويقبر ملمع كنموس

وانظر الخزائن ج ٤ ص ١٩٧ - ١٩٩ - والعيني ج ٣ ص ١٠٧ - ١٠٩ .

ومجالس ثعلب ص ٣١٦ ، ص ٤٥٢ . وابن عيش ج ٢ ص ٨٠ .

ومعاني القرآن ج ١ ص ٤٧٩ ، ص ٢٨٨ والانصاف ص ١٧٤ ، ص ٢٣١ .

(٢) استشهد بالبيتين مع ثالث لهما سيبويه ج ١ ص ٣٦٤ على ابدال الا أوارى بالرفع من

موضع أحد على لفة تميم في المنقطع .

الأصيل : الوقت بعد العصر الى المغرب وروى البيت أيضا :

وقفت فيها أصيلا كي أسألكي أسألكي

كما روى : وقفت فيها طويلا .

وروى : أصيلا وفيه ثلاثة أقوال :

١ - مصفر أصيل على غير قياس كأنه تصغير أصلان .

٢ - الثاني : انه تصغير أصلان جمع اصيل كزغفان جمع زغيف وفيه ان جمع الكثرة لا يصغر

=

الا برده الى المفرد .

= الثالث : أنه مصفر أصلان وهو اسم مفرد بمعنى الأصيل مثل التكلان والغفران . وروى أيضا أصيلا بإبدال النون لاما .

الربيع : محلة القوم ومنزلهم أينما كانوا والمربع كجعفر منزلهم في الربيع خاصة .
الأواري : جمع آرية بمد الهمزة وتشديد الياء وهي التي تحبس بها الخيل من وتد أو حبل
اللاى : مصدر لم يستعمل منه فعل إلا بالزيادة يقال : التأى ولا يقال : لآى .
المظلومة : قيل هي الأرض حفر فيها ولم يكن بها حفر قبل ذلك
وقيل هي التي أتاها سيل من أرض أخرى وقيل هي أرض مطرت في غير وقتها وشعر
النابغة يقتضى الأول .

قال ابن السكيت : إنما قيل بالمظلومة لأنهم مروا في بركة ، فحفرُوا فيها حوضا وليس
بموضع حفر فجعلوا الشيء في غير موضعه .
الجلد : بفتح الجيم واللام : الأرض الصلبة من غير حجارة .
قال ابن السيد : خصها بذلك ، لأنها إذا كانت صلبة تعذر الحفر فيها ، فلم يعمق الحفر
فيها فهو أولى لتشبيهه النوى به .
النوى : ما يحفر حول الخيمة كالخوض .
أصيلا : منصوب على الظرفية .

جملة أسئلتها حال أما من تاء وقفت ، فهي جارية على من هي له وإما من ضمير فيها ،
فتكون لغير من هي له وإنما جاز الوجهان لأن في أسئلتها ضميرا راجعا الى السائل ، وضميرا
راجعا الى المستؤل ، واستتر الضمير مع جريان الحال على غير من هي له ، لأن الفعل يستتر فيه
ضمير الاجنبى وغيره لقوته في الاضمار فعلى الأول تقديره مسائلها ، وعلى الثانى مسائلها أنا
بإظهار الضمير ، ولا يجوز أن تكون الجملة حالا من الضميرين على حد لقيته راكبين ، لاختلاف
العاملين .

عيت : استثناف بياني وقيل حال من ضمير الدار في أسئلتها يقال : عييت بالأمر ،
إذا لم تعرف وجهه وروى أيضا : أعيت بالالف أى عجزت
و (جوابا) أما تمييز محول عن الفاعل : أى عى جوابها ثم أسند الفعل الى ضمير الدار
وأما منصوب بنزع الخافض : أى عيت بجواب وما بالربيع . . جملة لا محل لها من الاعراب أو
حال من ضمير عيت المستتر أو من ضمير أسئلتها والرابط على هذا محذوف أى منها .

كالخوض : يحتمل وجهين : أن جعلت النوى مرفوعا بالابتداء فالظرف خبره ، وأن
جعلته مرفوعا بالعطف على الأواري فالظرف حال من النوى كمن نصب النوى بالعطف
على الأواري وعامل الحال إذا نصب النوى معنى الاستثناء وإذا رفع فمعنى الاستقرار .

بالمظلومة - حال من الخوض والعامل مافى الكاف من معنى التشبيه .

و (ما) فى قوله : ما أينها إبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة إبهمتها إبهاما .
وزادته شياعا وعموما كقولك : أعطنى كتابا ما تريد أى كتاب كان أو صلة للتأكيد كالتى فى
قوله (فيما نقضهم ميثاقهم) .

وقوله جلّ ، وعزّ (فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا) (١) - من هذا الباب ؛ لأنّ أولا في معنى هلا . والنحويون يُجيزون الرفع في مثل هذا من الكلام ، ولا يجيزونه في القرآن لثلا يُغيّر خطّ المصحف . ورفعه على الوصف كما ذكرت لك في الباب الذي قبله .

فأمّا قول الشاعر :

مَنْ كَانَ أَسْرَعَ فِي تَفَرُّقِ فَالِجٍ فَلَبُونُهُ جَرَبَتْ مَعًا ، وَأَغْدَتْ
إِلَّا كَنَاشِرَةً الَّذِي ضَيَّعْتُمْ كَالْغُصْنِ فِي غُلُوثِهِ الْمُتَنَبِّتِ (٢)

= والمعنى : أن هذا الربع لخلوه من الأهل قدسفت الريح عليه التراب حتى خفيت الأوارى ، فلا تظهر للناظربادىء بدء ، وإنما يستبينها ببطء بعد التأمل
ورواية الفراء : الا أوارى ما ان لا ايئنها وتكلم عليها البغدادي والشعر للناطقة من قصيدة في ديوانه ص ٢٥-٣٢

انظر الخزانة ج ٢ ص ١٢٥ - ١٢٩ معاني القرآن ج ١ ص ٤٨٠ ، ٤٨٨ شواهد الشافية ص ٤٨١ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ والعينى ج ٤ ص ٥٧٨ وشرح المعلقات للزوزنى ص ١٩٦ وللتبريزى ص ٣٠٨ - ٣٠٩ الانصاف ص ١٧٤ ، واصلاح المنطق ص ٤٧ والتمام ص ١٦٠ وشرح القصائد السبع ص ٢٤٢

(١) هود ١١٦ وقد ذكرها سيبويه في باب ما لا يكون الا معنى ولكن ج ١ ص ٣٦٦

ثم قال : اى ولكن قليلا ممن أنجينا منهم .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٥ ص ٢٧١ : « استثناء منقطع اى لكن قليلا ممن أنجينا

نهوا عن الفساد ، وهم قليل بالاضافة الى جماعاتهم .

ولا يصح أن يكون استثناء منقطعا مع بقاء التخصيص على ظاهره لفساد المعنى وصيرورته

الى أن الناجين لم يحرضوا على النهى عن الفساد والكلام عند سيبويه بالتخصيص واجب وغيره يراه منفيا من حيث معناه أنه لم يكن فيهم أولو بقية ... »

وانظر معاني القرآن ج ١ ص ١٦٧ وشرح الكافية للرضى ج ١ ص ٢١٠ ، ٢١٣ ، ٢٢٧

والبرهان ج ٤ ص ٣٣٩

(٢) استشهد بالبيتين سيبويه ج ١ ص ٣٦٨ على الاستثناء المنقطع ثم قال : كانه قال :

ولكن هذا كناشرة

وقال الاعلم : « الشاهد في قوله : الا كناشرة ونصبه على الاستثناء المنقطع والمعنى : لكن

مثل ناشرة لاجربت لبونه ولا أغدت لانه لم يشرك في تفرق فالج ... وكان المبرد يجعل الكاف في

قوله كناشرة زائدة ولا يحتاج الى زيادتها ، لانه أراد ناشرة ومن كان مثله ممن لم يظلم غيره .

كما تقول : مثلك لا يرضى بهذا : اى أنت وأمثالك لا ترضون به . »

فإنما الكاف زائدة ، وهو استثناء ليس من الأول . ولو حذف الكاف لكان الموضع نصاً
ومثل ذلك :

لولا ابنُ حارثةَ الأميرُ لقدَّ أَغْضَيْتُ مِنْ شَتْمِي عَلَى رَغْمِي
إِلَّا كَمُعْرِضٍ المحسَّرُ بَكَرَهُ عَمْدًا يُسَبِّحُنِي عَلَى ظُلْمٍ (١)

= واستشهد بالبيتين أبو الفتح في سرائر الصناعة ج ١ ص ٣٠١ على زيادة الكاف وروايته
كرواية المقتضب أما رواية سيبويه فهي : من كان أشرك وذكرهما اللسان في نبت وروايته
كرواية سيبويه وجعل الكاف زائدة أيضاً .

فالج : هو فالج بن مازن أساء إليه بعض بني مازن حتى رحل عنهم ولحق ببني ذكوان بن
بهثة بن سليم بن قيس عيلان ، فنسب إليهم .

ناشرة رجل من بني مازن ضيق عليه قومه فانتقل عنهم إلى بني أسد .
فدعا هذا الشاعر المازني على بني مازن حيث اضطروه إلى الخروج عنهم ، واستثنى ناشرة منهم ،
لأنه لم يرض فعلمهم ولأنه امتحن محنة فالج بهم

أفدت : صارت فيها الفدة وهي كالذبحة تعترى البعير فلا تلبسه ، فالهمزة للصيرورة

اللبون : ذوات اللبن وهي تقع للواحد والجماعة .

أغلواء : في المخصص ج ١٦ ص ٦٨ : فعل ذلك في غلواء شبابه ، أي في أوله ثم انشد
البيت ٠٠ وقيل الغلواء سرعة الشباب وحقيقته من الغلو وهو الارتفاع .

المتنبت : بصيغة اسم المفعول المنمى المغذى وبصيغة اسم الفاعل النبات النامي .

وفي اللسان : نبت الشيء ينبت نباتاً ونباتاً وتنبت ثم انشد البيتين ٠٠

وقيل : المتنبت هنا المتأصل .

ونسب الشعر في سيبويه وشراحه إلى عنز بن دجاجة المازني ونسب ابن سيده البيت
الثاني إلى الأعشى (المخصص ج ١٦ ص ٦٨) وليس في ديوانه وللأعشى تأية على هذا الروي
ولكنها من بحر الطويل والبيتان من الكامل .

البيتان في شرح الفضليات للأنباري ص ٢٠٩ غير منسوبين

(١) استشهد بالبيتين سيبويه ج ١ ص ٣٦٨ على الاستثناء المنقطع .

معرض : علم شخص . المحسر : المتعب .

البكر : الفتى من الإبل وهو لا يحتمل لآتاعاب والتحسير لضعفه .

سبه : أكثر سبه .

يقول هذا لرجل شتمه وله من الأمير مكانة . فلم يقدم على سبه والانتصار منه لمكانته ،
ثم استثنى رجلاً آخر يقال له معرض فجعله ممن يباح له شتمه والانتصار منه لثتمه إياه .
ظلماً له .

/ إِلَّا كَخَارِجَةِ الْمُكَلَّفِ نَفْسُهُ وَابْنُ قَبِيصَةَ أَنْ أُغِيبَ وَيَشْهَدُ (١)
الكاف زائدة مؤكدة كتوكيدها في قول الله جل وعزَّ (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٢) .

ومثل ذلك قوله :

* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ (٣) *

أى فيها مقق وهو الطول . والكاف زائدة .

= فيقول للاول : لولا ابن حارثة الأمير ومكانك منه لستمتك . فاغضبت من شتمى على
كرد منى لكن معرضا المحسر بكره والجاد فى سبى مباح لى سبه ، لسبه لى وضرب تحسير
البكر لتقصيره عن مقاومته فى المساءة والمهاجاة .

استشهد بالبيتين ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٣٠١ على زيادة الكاف ، ولم ينسبهما
وذكر البيت الثانى فى اللسان (سب - حسر) غير منسوب أيضا ونسبهما الأعلام الى النابغة
الجعدي . وهما من قصيدة فى ديوانه ص ٢٣٤ - ٢٣٦

رواية سيبويه على رغم ، أى ذلة وهوان ورواية المقتضب على رغمى . أى كرد منى .
(١) استشهد به ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٣٠٢ على زيادة الكاف أيضا وتقديره
الا خارجة وهو من الاستثناء المنقطع عن الاول معناه لكن . ولم ينسبه لقائله وقال المحققون
للكتاب : لم نعر على هذا البيت ولا قائله .

والبيت من قصيدة للأعشى فى ديوانه ص ٢٢٧ - ٢٣٣ قالها لكسرى حين أراد منهم رهائن
والاستثناء من قوله قبل هذا

آليت لانعطيه من ابنائنا رهنا فيفسدهم كمن قد افسدا

وبعد الشاهد قوله :

ان ياتياك برهنهم فهما اذن جهدا وحق لخائف ان يجهدا

ومعنى الأبيات : آليت ألا نجيبه الى مايسألنا من تقديم الرهائن من أبنائنا الا ماسبق
من أمر خارجة (رجل من شيبان) الذى يكلف نفسه أن يحضر حين أغيب وابنى قبيصة اللذين
اخذ منهما الخوف ، فأرهقا أنفسهما ، وحملاليك الرهائن والخائف جدير بأن يرهق نفسه .

والبيت مع آخر فى شرح الفضليات للانبارى ص ٢٠٩ غير منسوبين

(٢) تقدم حديث الكاف الزائدة والآية كذلك فى ص ١٤٠

(٣) استشهد به ابن جنى فى سر الصناعة ج ١ ص ٢٩٢ على زيادة الكاف قال : والمقق : الطول
لا يقال فى الشيء كالمطول ، وانما يقال فيه طول فكأنه قال : فيها مقق أى طول .

وقال ابن السراج فى الاصول : وأما مجيء الكاف حرفا زائدا لغير معنى التشبيه فكقولهم
- فيما حدثناه عن أبى العباس - : فلان كذى الهيئة يريدون : فلان ذو الهيئة فموضع الجرور
رفع ومنه :

لواحق الأقرب فيها كالمقق

= أى فيها مقق ، لأنه يصف الاضلاع بأن فيها طولاً ، وليس يريد أن شيئاً مثل الطول نفسه ومنه (ليس كمثله شيء) ..

الواحق : جمع لاحقة اسم فاعل من لحق كسمع لحوقاً : ضمير وهزل

الأقرب : جمع قرب بضممة فسكون وبضميتين : الخاصة .

يريد أنها خماس البطون وضمير فيها للأقرب والجملة من الأقرب .

البيت من أرجوزة طويلة لرؤبة وانظر ديوانه ص ١٠٤ - ١٠٨ .

والخزانة ج ٤ ص ٢٦٦ - ٢٧٠ ، ج ١ ص ٣٨ - ٤٥ ، والعينى ج ٣ ص ٢٩٠ - ٢٩١

هذا باب

ما لا يكون الاستثناء فيه إذا أُبدِل

إلا على الموضع لامتناع اللفظ منه

وذلك قولك : ما جاعني من أحد إلا زيد على البدل ؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة : وإنما تزداد في النفي ، ولا تقع في الإيجاب زائدة ؛ لأنَّ المنفى المنكور يقع واحده في معنى الجميع ، فتدخل (مِنْ) لإبانة هذا المعنى ، وذلك قولك : ما جاعني رجل ، فيجوز أن تعني رجلا واحدا . وتقع المعرفة في هذا الموضع . تقول : ما جاعني عبد الله . فإذا قلت : ما جاعني من رجل - لم يقع ذلك إلا للجنس كآله ، ولو وضعت في موضع هذا المنكور معروفاً - لم يجز أو قلت : ما جاعني من عبد الله - كان محالا ؛ لأنه معروف بعينه فلا يشيع / في الجنس .

٤
٦٧٤

فإذا قلت : جاعني - لم تقع (مِنْ) ها هنا زائدة ؛ لأنَّ معنى الجميع ها هنا ممتنع لإحاطته بالناس أجمعين ؛ كما كان هناك نفياً لجميعهم (١) .

فإذا قلت : ما جاعني من رجل إلا زيد - كان خلفاً أن تقول : إلا زيد ؛ لأنك لو أبدلته من رجل على اللفظ . قلت : ما جاعني إلا من زيد ؛ فلذلك قلت : ما جاعني من أحد إلا زيد ؛ لأنَّ (مِنْ) وما بعدها في موضع رفع ، ولولا ذلك لكان (٢) يخلو الفعل من فاعل .

وكذلك ما رأيت من أحد إلا زيدا (٣) ، وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأُ به ، ولو قلت :

(١) انظر ما قاله في ج ١ ص ٤٥ من أن (من) لا تكون زائدة ، وانظر أيضا ص ٥٢ ص ١٣٦ - ١٣٧ من هذا الجزء

(٢) بياض في الأصل وكتب عليه : صح صح .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٦٢ « باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم لا على ما حمل في الاسم ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب . وذلك قولك : ما أتاني من أحد إلا زيد ، وما رأيت من أحد إلا زيدا ، وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلف أن تقول : ما أتاني إلا من زيد ، فلما كان كذلك حملة على الموضع ، فجعله بدلا منه . كأنه قال : ما أتاني أحد إلا فلان ، لأن معنى ما أتاني أحد ، وما أتاني من أحد واحد ، ولكن (من) دخلت ها هنا توكيدا ، كما تدخل الباء في قولك : كفى بالشيب والاسلام ، وفي ما أنت بفاعل ولست بفاعل » .

إِلَّا شَيْءٌ لَمْ يَصْلُحْ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : لَسْتُ إِلَّا بِشَيْءٍ ، وَهَذَا مُحَالٌ ، لِأَنَّ الْبَاءَ إِنَّمَا تَزَادُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ^(١) تَوْكِيدًا . تَقُولُ : مَا زِيدَ بِقَائِمٍ ، وَلَيْسَ زِيدٌ بِمَنْطَاقٍ .
وَعَلَى هَذَا يُنْشَدُ هَذَا الشَّعْرُ ، وَلَيْسَ يَجُوزُ غَيْرُهُ :

أَبْنَى لُبَيْنَى لَسْتُمُ بِيَدٍ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ^(٢)

وَتَقُولُ عَلَى هَذَا : مَا زِيدَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا زِيدَ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ . فَهَذَا وَجْهٌ هَذَا الْبَابِ .

(١) فِي سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٦٢ « وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ بِشَيْءٍ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى لَفَةِ تَمِيمٍ ، فَلَمَّا قَبِحَ أَنْ تَحْمَلَ عَلَى الْبَاءِ صَارَ كَأَنَّهُ بَدَلَ مِنْ اسْمٍ مَرْفُوعٍ وَبِشَيْءٍ فِي لَفَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي مَوْضِعٍ مَنْصُوبٍ ، وَلَكِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ اسْتَوَتْ اللَّفْتَانِ ، فَصَارَتْ عَلَى أَقْيَسِ الْوَجْهِينِ ، لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا أَنْتَ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ » .

(٢) اسْتَشْهَدَ بِهِ سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٦٢ عَلَى نَصْبِ مَا بَعْدَ (إِلَّا) عَلَى الْبَدَلِ مِنْ مَوْضِعِ الْبَاءِ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ وَالتَّقْدِيرُ : لَسْتُ مَا يَدَا إِلَّا يَدًا لَاعْضُدُ لَهَا قَالَ : وَتَقُولُ : لَسْتُ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : لَسْتُ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ وَالْبَاءُ هَا هُنَا بِمَنْزِلَتِهَا فِيمَا قَالَ الشَّاعِرُ ..
وَقَالَ الْأَعْلَمُ : وَلَا يَجُوزُ الْجَرُّ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمَجْرُورِ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) مُوجِبٌ وَالْبَاءُ مُؤَكِّدَةٌ لِلنَّفْيِ .

الْعَضْدُ : قَوَامُ الْيَدِ وَبَشَدَتُهَا تَشْتَدُّ وَيُقَالُ فِي دَعَاءِ الْخَيْرِ : شَدَّ اللَّهُ عَضْدَكَ ، وَفِي خُذْهُ : فَتَّ اللَّهُ فِي عَضْدِكَ .

لُبَيْنَى اسْمُ امْرَأَةٍ . وَبَنُو لُبَيْنَى مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ وَائِلَةَ يَمِيرُهُمْ بِأَنفَاءِ أُمَةٍ وَرَوَايَةُ سَبْيُوهِ : يَا ابْنَى لُبَيْنَى .

الْبَيْتُ لَمْ يَنْسَبْهُ سَبْيُوهِ وَلَا الْأَعْلَمُ وَنَسَبَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْمَفْصَلِ ج ١ ص ٢٠٣ إِلَى طَرَفَةِ ابْنِ الْعَبْدِ وَكَذَلِكَ نَسَبَ إِلَى طَرَفَةٍ فِي شَوَاهِدِ الْكُشَافِ ص ٩٤ وَذَكَرَ بَعْدَهُ بَيْتًا آخَرَ كَمَا ذَكَرَ ثَالِثًا فِي ص ٧٧

وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ طَرَفَةٍ مَفْرَدًا ص ٦٢ وَوُجِدَتْ الْبَيْتُ أَيْضًا مَطْلُوعٌ أَيْيَاتُ ثَمَانِيَةِ لَوْسِ بْنِ حَجَرٍ (دِيْوَانُهُ ص ٢١ - ٢٢) وَانْظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ج ٢ ص ٩٠ - ٩١

هذا باب

الاستثناء بغير

اعلم أنَّ كلَّ موضع جاز أن تستثنى فيه بـ (إلا) جاز الاستثناء فيه بغير .
(وغير) اسم يقع على خلاف الذى يُضاف إليه ، ويدخله معنى الاستثناء ، انصاعته
(إلا) .

وكلُّ موضع وقع الاسم فيه بعد (إلا) على ضرب من الإعراب كان ذلك حالاً فى (غير)
إلا أن يكون نعتاً ، فيجرى على المنعوت الذى قبلها ، وذلك قولك : جاعنى القوم غير زيد ؛
لأنك كنت تقول : جاعنى القوم إلا زيدا (١) .

وتقول : هذا درهم غير قيراط كقولك : هذا درهم إلا قيراطاً .
وتقول : هذا درهم غير جيد ؛ لأنَّ غيراً نعت . ألا ترى أنَّه لا يستقيم : هذا درهم إلا
جيد (٢) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٤ : « باب غير »

اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى « الا » ، فيجرى مجرى
الاسم الذى بعد (الا) وهو الاسم الذى يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره ، وخارجاً فيما
يدخل فيه غيره .

فما دخوله فيما يخرج منه غيره فأتانى القوم غير زيد فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه
معنى (الا) فصار بمنزلة الاسم الذى بعد (الا) .

وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتانى غير زيد .

وقد يكون بمنزلة مثل ليس فيه معنى (الا) .

وكل موضع جاز فيه الاستثناء بالـ (إلا) جاز بغير ، وجرى مجرى الاسم الذى بعد (الا) .
لأنه اسم بمنزلة ، وفيه معنى (الا) .

ولا يجوز أن يكون غير بمنزلة الاسم الذى يتبدأ به (الا) وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى
(الا) مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء فى كل موضع يكون غير بمنزلة مثل ، ويجزى
من الاستثناء . . .

(٢) جعل (الا) صفة فى قوله ص ٤٠٨ : لو كان معنا رجل الا زيد لهلكتا كما مثل
سبويه بذلك ، واعتراض عليه فى نقده للكتاب بأن هذا لا يصح فيه الاستثناء ، ولا تكون (الا)
صفة الا حيث يصح الاستثناء وقلت ان هذا يعتبر من البرد رجوعاً عن نقده ولكنه هنا يعود
الى اشتراط صحة الاستثناء فى الوصف بالا .

فأما الموضع الذي يرتفع فيه ، فتقول : ما جاعني أحد غير زيد ، على الوصف وعلى البذل .
فالبذل كقولك : ما جاعني أحد إلا زيد .

وتقول : لقيت القوم غير زيد ، على التثنية ، إذا كان القوم على غير معهود ، وعلى
البذل .

$\frac{4}{676}$
والوجه إذا لم يكن ما قبل (غير) / نكرة محضة ألا يكون نعتا .
فأما قول الله عز وجل : (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) ، فإن (غيرا) تكون على
ضروب :

تكون نعتا للذين لأنها مضافة إلى معرفة (١) .
وتكون حالا ، فت نصب ؛ لأن غيرا وأخواتها يكنن نكرات ، وهن مضافات لامعارف .
هذا الوجه فيهن جمع ، وهو في غير خاصة واجب لما تقدم ذكره .
ويكون بدلا فكأنه قال : صراط غير المغضوب عليهم ، ويكون نضبا على استثناء ليس من
الأول ، وهو : جاعني الصالحون إلا الطالحين (٢) .

(١) ذكر في ص ٢٨٨ ، ٢٨٩ أن غيرا لا تتعرف بالاضافة

(٢) جعل سيبويه غيرا نعتا في ج ١ ص ٣٧٠

وقال ابن خالويه في اعراب ثلاثين سورة ص ٣٢ - ٣٣ : غير نعت للذين والتقدير :
صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم غير اليهود لأنك إذا قلت : مررت برجل صادق
غير كاذب فغير كاذب هو الصادق .

واعلم أن غيرا تكون صفة واستثناء فإذا كانت صفة جرت على ما قبلها من الاعراب . .
فإذا كانت استثناء فتحت نفسها وخفضت بها ما بعدها . . .
وغير لا تكون الا نكرة عند المبرد وغير المبرد يقول : تكون معرفة في حال ونكرة في حال ،
وانظر البحر ج ١ ص ٢٨ .

هذا باب

تكرير الاستثناء بغير عطف

تقول : ما جاءني أحد إلا زيد إلا عمرا . وإن شئت قلت : إلا زيدا إلا عمرو . فالمعنى فيهما جميعاً واحد ، وإن اختلف الإعراب ؛ لأنك إذا شغلت الفعل بأحدهما انتصب الآخر بالاستثناء ولم يصلح البدل ؛ لأن المرفوع منهما موجب .

وتقول : ما جاءني إلا زيدا إلا عمرا أحد ؛ لأن التقدير : ما جاءني إلا زيدا أحد إلا عمرو فلما قدمت عمرا صار كقولك : ما جاءني إلا عمرا أحد ؛ / لأنك لو أخرته كان الوجه : ما جاءني أحد إلا عمرو^(١) وتقول : ما جاءني إلا زيدا غير عمرو أحد ، «لأن غير عمرو» بمنزلة قولك إلا عمرا . ومن ذلك قوله :

فمالي إلا الله لا شيء غيره ومالي إلا الله غيرك ناصر^(٢)

كأنه قال : إلا إياك .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٧٢ - ٢٧٣ : باب تشية المستثنى .

وذلك قولك : ما أتاني إلا زيد إلا عمرا ، ولا يجوز الرفع في عمر من قبل أن المستثنى لا يكون بدلا من المستثنى ، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر .

وإن شئت قلت : ما أتاني إلا زيدا إلا عمرو ، فتجعل الاتيان لعمرو ، ويكون زيد منتصبا من حيث انتصب عمرو . فانت في ذا بالخيار : إن شئت نصبت الأول ، ورفعت الآخر ، وإن شئت نصبت الآخر ورفعت الأول .

وتقول ما أتاني إلا عمرا إلا بشرا أحد . كأنك قلت : ما أتاني إلا عمرا أحد إلا بشرا ، فجعلت بشرا بدلا من أحد ، ثم قدمت بشرا ، فصار كقولك : مالي إلا بشرا أحد لأنك إذا قلت : مالي إلا عمرا أحد إلا بشرا ، فكأنك قلت : مالي أحد إلا بشرا .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٣ على تكرير المستثنى بالا وغير والتقدير : ومالي ناصر إلا الله غيرك فإنه بدل من ناصر وغيرك نصب على الاستثناء فلما قدما لزما النصب ، لأن البدل لا يقدم وروايته : لا رب غيره .

وقال ابن يعيش ج ٢ ص ٩٢ - ٩٣ : « ومما يدل على أنهما مستثنيان أنك لو لم تحذف المستثنى منه وقدمتهما عليه لكنت تنصبهما نحو قولك : ما أتاني إلا زيدا إلا عمرا أحد والذي يوضح ذلك قول الكميث . »

نفى كل ناصر سوى الله وسوى المخاطب

وأبيت للكميث وليس في الهاشميات

هذا باب
الجمع بين (إلا) وغير ، والحمل على المعنى إن شئت

نول : ما جاعني غير زيد وإلا عمرو ، لأن التقدير : ما / يفسر في موضعه (١) إن شاء الله .

ما عدا ، وخلا فهما فعلان ينتصب ما بعدهما ، وذلك قولك : جاعني القوم عدا زيدا ؛
أقال : جاء القوم - وقع عند السامع أن بعضهم زيدا ، فقال : عدا زيدا ، أي جاوز بعضهم

نا تقديره ، إلا أن (عدا) فيها معنى الاستثناء ، وكذلك (خلا) .
منى عدا : جاوز ، من قولك : لا يعدونك هذا ، أي لا يجاوزونك (٢)

(خلا) من قولهم : خلا يخلو

تكون (خلا) حرف خفض . فتقول : جاعني القوم خلا زيدا ، مثل سوى زيد
قلت : فكيف يكون حرف خفض ، وفِعْلا على لفظ واحد ؟
ذلك كثير ، منه حاشا وقد مضى ، تفسيرها .

ذلك (على) : تكون حرف خفض على حد قولك : على زيد درهم ، وتكون فعلا نحو
علا زيد الدابة ، وعلى زيد ثوب ، وعلا زيدا ثوب ، والمعنى قريب (٣)

تقدم في ص ٢٨١

سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما اضممار ،
في ليس ، ولا يكون ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمرا .
: جاوز بعضهم زيدا إلا أن خلا ، وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنني ذكرت جاوز
ك به وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع .
تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٤٦

هذا باب

الجمع بين (إلا) وغير ، والحمل على المعنى إن شئت

تقول : ماجأني غير زيد وإلا عمرو ، لأن التقدير : ما / يفسر في موضعه ^(١) إن شاء الله .

٤
٦٧٨

وأما عدا ، وخلا فهما فعلان ينتصب ما بعدهما ، وذلك قولك : جاءني القوم عدا زيدا ؛ لأنه لما قال : جاء القوم - وقع عند السامع أن بعضهم زيدا ، فقال : عدا زيدا ، أي جاوز بعضهم زيدا .

فهذا تقديره ، إلا أن (عدا) فيها معنى الاستثناء ، وكذلك (خلا) .
فمعنى عدا : جاوز ، من قولك : لا يعدونك هذا ، أي لا يجاوزونك ^(٢)

و (خلا) من قولهم : خلا يخلو

وقد تكون (خلا) حرف خفض . فتقول : جاءني القوم خلا زيدا ، مثل سوى زيد

فإن قلت : فكيف يكون حرف خفض ، وفعلًا على لفظ واحد ؟

فإن ذلك كثير ، منه حاشا وقد مضى ، تفسيرها .

ومثل ذلك (على) : تكون حرف خفض على حد قولك : على زيد درهم ، وتكون فعلا نحو قولك : علا زيد الدابة ، وعلى زيد ثوب ، وعلا زيدا ثوب ، والمعنى قريب ^(٣)

(١) تقدم في ص ٢٨١

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ « وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما اضممار ، كما كان في ليس ، ولا يكون ، وذلك قولك : ما أثنى أحد خلا زيدا ، وأثنى القوم عدا عمرا .
كانك قلت : جاوز بعضهم زيدا إلا أن خلا ، وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكنني ذكرت جاوز لامثل لك به وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع » .

(٣) تقدم ذلك في الجزء الأول ص ٤٦

فإذا قلت : ما عدا ، وما خلا - لم يكن إلاَّ النصب ؛ وذلك لأنَّ (ما) اسم فلا تُوصَل إلاَّ
 بالفعل ، نحو : بلغني ما صنعت ، أى صنعيك / إذا أردت بها المصدر فصلتها بالفعل لا غير ،
 وكأنَّه قال مجاوزتهم زيدا ، إلاَّ أنَّ في عدا وخلا معنى الاستثناء (١) .

٤
 ٦٧٩

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : (وتقول: اتانى القوم ما عدا زيدا ، واتونى ما خلا زيدا
 (فما) هنا اسم وخلا ، وعدا صلة له . كأنه قال : اتونى ما جاوز بعضهم زيدا ، وما هم فيها
 ما عدا زيدا ، كأنه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال اذا مثلت ما خلا ، وما
 عدا ، فجعلته اسما غير موصول قلت : اتونى مجاوزتهم زيدا مثله بمصدر ما هو فى معناه
 كما فعلته فيما مضى الا أن جاوز لا يقع فى الاستثناء .

ما المصدرية حرف عند سيبويه والمبرد فالمراد من قول سيبويه والمبرد : (ما) اسم انها
 تزول مع الفعل باسم

وقال الأخفش : ما المصدرية اسم وضعف هذا القول المبرد فيما مضى الجزء الثالث ص ٢٠٠
 انظر سيبويه ج ١ ص ٣٦٧ ، ٤١٠

هذا باب

الاستثناء بليس ، ولا يكون

اعلم أنَّهما لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير كما وصفت لك في عدا وخلا ، وذلك قولك : جاعني القوم لا يكون زيدا ، وجاعني القوم ليس زيدا . كأنه قال : ليس بعضهم ولا يكون بعضهم .

وكذلك أتاني النساء لا يكون فلانة ، يريد لا يكون بعضهن إلا أنَّ هذا في معنى الاستثناء وإن جعلته وصفا فجيد . وكان الجرمي يختاره ، وهو قولك : أتاني القوم ليسوا إخوانك : وأتنتي امرأة لا تكون فلانة^(١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٦ « باب ما لا يكون ، وليس ، وما أشبههما .
فإذا جاءتا وفيهما معنى الاستثناء فان فيهما اضمارا على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء كما أنه لا يقع معنى النهي في حسبك إلا أن يكون مبتداً وذلك قولك : ما أتاني القوم ليس زيدا ، وأتوني لا يكون زيدا ، وما أتاني أحداً لا يكون زيدا . كأنه حين قال : أتوني صائر المخاطب عنده قد وقع في خلده أن بعض الآتين زيد حتى كأنه قال بعضهم زيد ، فكأنه قال : ليس بعضهم زيدا ، وترك اظهار بعض استثناء ، كما ترك اظهار في لات حين فهذه حالهما في حال الاستثناء وعلى هذا وقع فيهما الاستثناء ، فأجرهما كما أجرهما .
وقد يكون صفة وهو قول الخليل ، وذلك قولك : ما أتاني أحد ليس زيدا ، وما أتاني رجل لا يكون زيدا إذا جعلت ليس ، ولا يكون بمنزلة قولك : ما أتاني أحد لا يقول ذلك إذا كان لا يقول في موضع قائل ذلك .

ويدلك على أنه صفة أن بعضهم يقول : ما أتنتي امرأة لا تكون فلانة . وما أتنتي امرأة ليست فلانة فلو لم يجعلوه صفة لم يؤنثوا ، لأن الذي لا يجرى صفة فيه اضمار مذكر .
لاتراهم يقولون : أتيتني لا يكون فلانة ، وليس فلانة . يريد ليس بعضهن فلانة فالبعض مذكر .

من هذا يتبين لنا أن المبرد موافق سيبويه في أن فاعل عدا وخلا وليس ، ولا يكون إذا نصب ما بعدهن ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من الكلام السابق .
والسيوطي في الهمع ينسب إلى المبرد أنه خالف سيبويه في ذلك ، وجعل الفاعل ضميراً يعود على من المفهوم من معنى الكلام السابق قال في ج ١ ص ٦٢ وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن فاعل حاشا ، وخلا ، وعدا إذا نصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائداً على البعض المفهوم من الكلام السابق لذلك لا يثنى ، ولا يجمع ولا يؤنث . .
وذهب المبرد إلى أنه عائداً على (من) المفهوم من معنى الكلام المتقدم . . .

هذا باب

الحذف من المستثنى تخفيفا

واجتزى بعلم المخاطب

وذلك قولك : عندي درهم ليس غير ، أردت : ليس غير ذلك ، فحذفت وضممت ؛ كما
ضمت قبل وبعد ؛ لأنه غاية (١) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٥ : « باب ما يحذف المستثنى فيه استخفافا وذلك قولك
ليس غير ، وليس الا . كانه قال : ليس الا ذلك وليس غير ذلك » ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا ،
واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى » .

وانظر المقتضب ج ٢ ص ١٥٢ وهذا الجزء ص ١٢٩

فهرس أبواب الجزء الرابع من المقتضب

ص	
٣	هذا باب إيضاح الملحقه ، وتبيين الفصل بينها وبين غيرها
	هذا باب جمع الأسماء المؤنثة بعلامة التأنيث إذا وقعت لمذكر أو مؤنث ، فعلمة التأنيث
٦	الألف فيها مقصورا كان أو ممدودا
٩	هذا باب ما يحكى من الأسماء ، وما يُعرب
١٦	باب الألقاب
١٨	هذا باب ما ينتقل بتصغيره
٢٠	هذا باب الاسمين اللذين يُجعلان اسما واحدا ، نحو : حضر موت ، وبعلبك ، ومعديكرب
٢٩	باب ، ثم نقول في خمسة عشر وما أشبهها وعمرويه وبابه
٣٢	هذا باب الشيتين المجولين اسما واحدا ، وأحدهما حرف أو كلاهما
٣٦	هذا باب تسمية الرجال بالتثنية والجمع من الأسماء
٤٠	هذا باب تسمية الحروف والكلم
٤٤	هذا باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحد ، ولم جاز أن يكون كذلك ؟
٥٠	هذا باب المفعول الذى لا يذكر فاعله
٥٩	مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون
٧٢	هذا باب من إعمال الأول والثاني ، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر
٨٠	هذا باب إعراب ما يُعرب من الأفعال ، وذكر عواملها والإخبار عما بنى منها
٨٦	هذا باب الفعل المتعدى إلى مفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد
٩٨	باب من مسائل (كان) وأخواتها
١٠٧	هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال
١١٥	هذا باب من مسائل باب (كان) وباب (إن) في الجمع والتفرقة
١٢٦	هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما مالا يستغنى كل واحد من صاحبه
١٣٦	هذا باب الإضافة

- هذا باب اسم الفاعل الذى مع الفعل المضارع ١٤٨
- هذا باب من مسائل اسم الفاعل ١٥٥
- هذا باب الضفة المشبهة بالفاعل فيما يعمل فيه وإنما تعمل فيما كان من سببها ، وذلك كقولك : هذا حسن الوجه ، وكثير المال ١٥٨
- هذا باب من المفعول ، ولكننا عزلناه عما قبله ؛ لأنه مفعول فيه ، وهو الذى يُسميه النحويون (الحال) ١٦٦
- هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول ، وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ؛ لأنَّ المعنى لزمه على ذلك ، وهو باب التعجب ١٧٣
- ونقول فى شئ من مسائل هذا الباب ١٨٤
- هذا باب ما جرى فى بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه فى معناه ، وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى فى غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية ١٨٨
- هذا باب من مسائل (ما) ١٩٣
- هذا باب النداء ٢٠٢
- هذا باب الأسماء التى يلحقها ما يلحق الأسماء المضافة من النصب لما يضم إليه ٢٢٤
- هذا باب الاسمين اللذين لفظهما واحد ، والآخر منهما مضاف ٢٢٧
- هذا باب الاسمين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد ٢٣١
- هذا باب الحروف التى تُنبه بها المدعو ، وهى : يا ، وأيا ، وهيا ، وأى ، وألف الاستفهام ٢٣٣
- هذا باب المضاف إلى المضمر فى النداء ٢٤٥
- هذا باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء ٢٥٠
- هذا باب المدعو المستغاث به ، ولام المدعو له ٢٥٤
- هذا باب ما يجوز أن تحذف منه علامة النداء ، وما لا يجوز ذلك فيه ٢٥٨
- هذا باب ما يلزمه التغيير فى النداء ، وهو فى الكلام على غير ذلك ٢٦٢
- هذا باب المبهمة وصفاتها ٢٦٥
- هذا باب التنبية ٢٦٨
- هذا باب ما كان من المندوب مضافا إليك ٢٧٠

هذا باب ما تكون ألف الندبة تابعة فيه لغيرها فرارا من اللبس بين المذكر والمؤنث ،

وبين الاثنين والجمع ٢٧٤

هذا باب المعرفة والنكرة ٢٧٦

هذا باب مجرى نعت النكرة عليها ٢٨٦

هذا باب الحالات والتبيين وتفسير معناه ٢٩٩

هذا باب تبين الحالات في العوامل التي في معنى الأفعال ، وليست بأفعال ، وما يمتنع

من أن يجرى معه الحال ٣٠٧

هذا باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذا من الفعل ٣١٠

هذا باب ما يكون من المصادر حالا ، لموافقة الحال ٣١٢

هذا باب اشتراك المعرفة والنكرة ٣١٤

هذا باب دخول الحال فيما عملت فيه (كان) وأخواتها ، وما أشبهها من العوامل ٣١٧

هذا باب المعرفة الداخلة على الأجناس ٣١٩

هذا باب ما كان من الأسماء نعتا للمبهم ٣٢٢

هذا باب تشية الأسماء التي هي أعلام خاصة ٣٢٣

هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة ومعرفة قسمها وتمكنها وامتناع ما يمتنع منها من

التصرف ويقال من الصرف ٣٢٨

هذا باب إضافة الأزمنة إلى الجمل ٣٤٧

هذا باب من الإخبار نبين ما يستعمل من هذه الظروف أسماء ، وما لا يكون إلا ظرفا لعدم تصرفه

هذا باب ما كان من أسماء الأوقات غير متصرف ؛ نحو : سحر ، إذا أردت به سحر يومك

وبكر ، وما كان مثلهما في قلّة التمكن ٣٥٤

هذا باب (لا) التي للنفي ٣٥٧

هذا باب ما تعمل فيه (لا) وليس باسم معها ٣٦٤

هذا باب ما ينعت من المنق ٣٦٧

هذا باب ما كان نعتا على الموضع ، وما كان مكررا فيه الاسم الواحد ٣٦٩

هذا باب ما يقع مضافا بعد اللام ؛ كما وقع في النداء في قولك : يا بؤس للحرب إذا

كانت اللام تؤكد الإضافة ؛ كما يؤكدها الاسم إذا كرر كقولك : ياتيم تيم عدى ٣٧٣

- هذا باب ما لا يجوز أن يُحمل من المنقّى على الموضع ٣٧٩
- هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيّره عن حاله ؛ لأنّه قد عمل فيه الفعل فلم يجر
- أن يعمل في حرف عاملان ٣٨٠
- هذا باب (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمنيّ ٣٨٢
- هذا باب مسائل (لا) في العطف من المعرفة والنكرة ٣٨٧
- هذا باب الاستثناء ٣٨٩
- هذا باب المستثنى من المنقّى ٣٩٤
- هذا باب ما يجوز فيه البدل ٣٩٧
- هذا باب ما لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبا ٤٠١
- هذا باب ما يصلح فيه البدل على وجهين ٤٠٢
- هذا باب ما تقع فيه (إلّا) وما بعدها نعتا بمنزلة غير وما أضيف إليه ٤٠٨
- هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله ٤١٢
- هذا باب ما لا يكون الاستثناء فيه إلّا على الموضع ؛ لامتناع اللفظ منه ٤٢٠
- هذا باب الاستثناء بغير ٤٢٢
- هذا باب تكرير الاستثناء بغير عطف ٤٢٤
- هذا باب الجمع بين (إلّا) و (غير) ؛ والحمل على المعنى إن شئت ٤٢٦
- هذا باب الاستثناء بليس ، ولا يكون ٤٢٨
- هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفا ، واجتزأ بعلم المخاطب ٤٢٩

الفهارس

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة لا بد منها

النحو صعب وطويل سُلَّمُهُ ، وفي حاجة إلى تيسير . ذلك واقعٌ أعترفُ به .
هل ترجعُ صعوبةُ النحو إلى غزارةِ مادته وتَشَعُّبِ فروعِهِ ؟ لا ؛ فإنَّ عِلْمَ الفقه أغزرُ مادَّةً
وأكثرُ فروعاً ، وما ارتفعت الأصواتُ طالبةً تيسيره .

وما الذى صعب النحو ؟

ما مِنْ شكٍّ فى أنَّ كُتُبَ النحوِ ثَرَوَةٌ ضخمة ، وثمرَةٌ جهودٍ صادقةٍ مُخلصةٍ ، ولكنها أشبهُ
ما تكونُ بما يُسمَّى فى عصرنا بالمذكرات التفسيرية .

ما ذا يحدث لو نشرنا القوانين المدنية والجنائية والتجارية فى بطونٍ مذكراتها التفسيرية
من غير ترتيب ، ثم قلنا لدارسى القانون : ادرسوا القانون على هذا النظام ؟

إذن له لا صراخهم .

لقد بذل النحويون جهداً رائعاً ، وسلكوا طريقاً شاقاً مُجهداً فى سبيل الظفر بهذه القواعد
والاستدلال لها والدفاع عنها ؛ فكانت كتبهم ثمرة هذه الجهود الصادقة المخلصة ، ثم سلكوا
فى كتبهم طرائق قَدَّدا . فلكل كتاب منهجٌ فى التأليف .

لو أراد المتخصص فى النحو والمتفرغ له أن يدرس موضوعاً نحوياً دراسةً وافية لكلفه الرجوعُ
إلى كُتُبِ النحو فى جميع عصورها جُهداً مُضنياً ، وأضاع كثيراً من وقته فى سبيل التعرفِ
على مسائل موضوعه فى هذه الكتب المختلفة المناهج . .

أما الفقهاء فقد سلكوا - مع اختلاف مذاهبهم - طريقاً واحداً : جمعوا مسائل كلِّ باب
على حدة ، ولم يشعْ فى كتبهم هذا الاستطرادُ الكثير الذى شاع فى كتب النحو .

ذكرت في مقدمة المقتضب أنَّ صعوبة الرجوع إلى كتاب سيبويه كان من أثرها أن خفي بعض ما في كتاب سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام ، وضربت الأمثلة لذلك ، كذلك كان شأن المقتضب ، وبحسبك أن تعلم أنَّ الإمام السَّيرافي الذي قرأ نسخة المقتضب وأصلح ما فيها ، ووقع على أجزائها الأربعة بخطه - قد نسب إلى المبرد أقوالا تعارض ما في المقتضب :

في كتاب (لسان العرب) نقول كثيرة جدًا من كتاب سيبويه . قلَّما تخلو صفحة من نَقْل ، ولو أراد المتخصِّص في النحو أن يبيِّن مكان هذه النقول في كتاب سيبويه لصادف عَنَّا وَمَشَقَّة ، وحمل نفسه عبءًا ثَقِيلًا .

لو عرفت كتب النحو الفهارس الدقيقة الوافية لتيسر الرجوع إليها والبحث فيها . ولنا في كتب اللغة أسوة .

فجميع المثقفين - على تفاوت ثقافتهم - يستطيعون الرجوع إلى كتب اللغة . ينال كلُّ على قدر ما تؤهله ثقافته ، وما ذاك إلا لحسن الترتيب .

ولو ألَّف الجوهري صحاحه وابن منظور كتابه (لسان العرب) على طريقة الخليل ومن بعده لا نصرف الناس عنهما .

أما أمَّهات كتب النحو فقد ظلَّ الرجوع إليها والانتفاع بها مقصورا على فئة محدودة . وقد تعالت الصيحات ، وارتفعت الأصوات طالبة تيسير النحو ، وظنَّ بعض الباحثين - وبعض الظنَّ إنَّهم - أنَّ في التعبير بالمسند والمسند إليه تيسيرا لعلم النحو ورفعاً لإضره ، ووقع بعضهم على تعبير سيبويه بذلك في الصفحة السابعة من الجزء الأول فظنَّ أنَّه وجد ثمرة الغراب . في اعتقادي أنَّ فهرسة كتب النحو فهرسة دقيقة وافية إنَّما هي خطوة في سبيل تيسير النحو .

أضف إلى ذلك أنَّ الحديث عن مسائل النحو يتجاوز كتب النحو إلى كثير من كتب العلوم الأخرى ففي كتب اللغة نحو كثير ، وكذلك في كتب الأمالي والمجالس ، والتفسير ، وعلوم القرآن وإعرابه ، وأصول الفقه ، والسَّير كالروض الأنف ، وكتب المعارف العامة ، كبداية الفوائد لابن القيم ، وكنيات أبي البقاء وغير ذلك .

المقتضب نثر الحديث عن مسائل الباب الواحد في أماكن متفرقة ، وفهرسته لها طريقتان :

(١) تسجيل مسأله كما أوردها في الأجزاء الأربعة .

(٢) جمع مسائل كل باب على حدة .

الطريق الأول يكلف الباحث أن يقرأ مسائل الكتاب كلها إذا أراد البحث عن مسألة واحدة ، فإذا عرض له البحث عن مسألة ثانية أعاد قراءة الفهرس كله وهكذا دواليك ، وفي ذلك إضاعة للجهد وللوقت يتبعها غالبا انصراف الباحثين عن هذا الكتاب .

أما الطريق الثاني فلا يكلف الباحث شيئا من الجهد . يستطيع أن يرجع إلى عشرات من المسائل دون أن يبذل جهدا يذكر وفي لحظات ؛ لذلك آثرت هذا الطريق بالاختيار ، وقد لمكان لتجربتي مع هذه الكتب أثر في هذا الاختيار ، ثم إن الحيز الذي تشغله الطريقتان واحد لا يختلف ، فجمع مسائل الباب في مكان خير من ذكرها مبثوثة منشورة في أضعاف الفهرس . وقد رأيت أن يكون أسلوب الفهرس واضحا مبسوطا ؛ ليستفيد الباحث من قراءة الفهرس وحده كثيرا من الأحكام النحوية ، وحتى لا يمل من جفاف السرد ، ولما كان أسلوب المبرد مشرق الديباجة أفسحت له مجال الحديث .

وهذا الفهرس يعتبر دليلا لكثير من أمهات كتب النحو ؛ لأنني قد حرصت على أن أثبت مراجع كثيرة لكل ما عرض له المبرد في المقتضب .

أما المسائل الدقيقة والعويصة فقد جلت غامضها ، وكشفت مبهمها ، وأتبع ذلك بذكر المراجع ، وسيرى القارئ أنني أطلت الوقوف عند كثير من المسائل العويصة ، وشرحتها شرحا مبسوطا قلما يوجد في كتاب آخر .

وقد سلكت في فهرس الموضوعات مسلكا طريفا : جمعت المسائل المتفرقة في أبواب كثيرة ، وتجمعها جامعة عامة في مكان واحد ، مثل : ليس في كلام العرب . الاستغناء ، الحذوف ، التقديم والتأخير ، العوامل ، الضرائر الشعرية .

واخترت في ترتيب فهرس الموضوعات ترتيب ابن مالك لشهرته : العرب والمبنى ، والنكرة والمعرفة والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والتوابع ، وإعراب الفعل ثم أبواب الصرف .

ورُتبت فهرس الحروف والأدوات ترتيباً مُعْجَمِيّاً . وقد ذُكرت في فهرس عطف النسق ،
والحروف الجارة : « إِنَّ » وأخواتها ، ونواصب الفعل وجوازمه قواعد كلِّ باب . وأمّا ما يخصُّ
كلَّ حرف فقد ذكرته في فهرس الحروف .

وقد اقتصرنا في فهرس الأعلام والألفاظ اللغوية على ما في المختضب ؛ لكثرة ما في التعليق ،
فقد تكرّر اسم سيبويه وغيره في كلِّ صفحة ، ولا يتسع الفهرس لمثل هذا الحصر .
وتيسيراً للبحث صنعت فهرساً لأبواب فهرس الموضوعات ، وما توفيقى إلا بالله ، عليه
بُكِّلت ، وإليه أنيب .

محمد عبد الخالق عزيمة

الفهارس

- ١ فهرس أبواب الموضوعات النحوية (١٠ - ١١٣)
- ٢ الحروف والادوات (١١٥ - ١٤٥)
- ٣ أبواب الصرف (١٤٧ - ١٩٨)
- ٤ المسائل التي شرحها الفارقي (٢١٦)
- ٥ مسائل نقد المبرد لسيبويه ورد ابن ولاد عليه في الانتصار (٢١٧ - ٢٢٠)
- ٦ المسائل التي نسبت الى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها (٢٢٠ - ٢٢٣)
- ٧ فهرس الآيات القرآنية (٢٢٥ - ٢٤٥)
- ٨ فهرس الكلمات اللفوية (٢٤٩ - ٢٦١)
- ٩ فهرس الامثال والشعر (٢٦٤ - ٣١٤)
- ١٠ فهرس الشعراء (٣١٥ - ٣٢٣)
- ١١ فهرس الأعلام ٣٢٨
- ١٢ البلدان ٣٣٨
- ١٣ المراجع ٣٣٩ - ٣٤٩
- ١٤ التصويب ٣٥١

٢٤٧

فهرس لأبواب المسائل

ص

المبنى والمعرّب	١٠
المتنى	١١
التغليب	١٣
جمع المذكر السالم	١٣
جمع المؤنث السالم	١٤
جمع الثلاثى الساكن الوسط، بالالف والتاء	١٥
الاسماء الستة	١٥
النكرة والمعرفة	١٦
الضمائر	١٧
ضمير الفصل	١٩
ضمير الشأن	١٩
العلم	٢٠
التسمية	٢٣
اسماء الإشارة	٢٥
الاسماء الموصولة	٢٦
أداة التعريف	٢٨
المبتدأ والخبر	٢٨
كان وأخواتها	٣١
أفعال المقاربة	٣٣
(إن) وأخواتها	٣٤

ص

ظن وأخواتها	٣٧
الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل	٣٩
الفاعل	٣٩
نائب الفاعل	٤٠
الاشتغال	٤٢
التنازع	٤٢
المفعول به	٤٣
الأفعال اللازمة	٤٤
النصب على نزع الخافض	٤٤
ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر	٤٥
التحذير والإغراء	٤٥
الاختصاص	٤٦
المفعول المطلق	٤٦
الظروف	٤٩
المفعول معه	٥٤
الاستثناء	٥٤
الحال	٥٧
التمييز	٦١
العدد	٦٢
النداء	٦٥

ص	ص
المنوع من الصرف ٩٦	الأسماء الملازمة للنداء ٦٩
توكيد الفعل بالنون ١٠٣	الندبة ٧٠
الإخبار بالذى والألف واللام ١٠٤	الترخيم ٧١
الحكاية بآئى ، ومن ١٠٦	الاستغاثة ٧١
المذكر والمؤنث ١٠٧	حروف الجر ٧١
نصب المضارع ١١٠	القسم ٧٢
جزم المضارع ١١١	الإضافة ٧٥
أدوات الشرط ١١١	المصدر . أبنيته ٧٧
الجزم فى جواب الطلب ١١٣	عمل المصدر ٧٩
الميزان الصرفى ١٤٧	المصدر الميمى ٨٠
الاشتقاق ١٤٧	اسم المرة ٨٠
الأبنية ١٤٩	اسم الفاعل ٨٠
تخفيف المضموم العين والمكسورها ١٥١	صيغ المبالغة ٨٢
القلب المكافى ١٥١	اسم المفعول ٨٢
الإلحاق ١٥٢	الصفة المشبهة ٨٣
حروف الزيادة ومواضعها ١٥٤	نعم وبئس ٨٣
تصريف الفعل ١٥٥	التعجب ٨٤
صيغ الزوائد فى الأفعال ١٥٦	اسم التفضيل ٨٥
المضارع ١٥٧	اسما الزمان والمكان ٨٧
المطاوعة ١٥٩	النعت ٨٧
فعل الأمر ١٥٩	التوكيد ٩١
الفعل المهموز ١٦٠	عطف النسق ٩١
المضاعف ١٦٠	عطف البيان ٩٢
المثال ١٦١	البدل ٩٣
	أسماء الأفعال ٩٤

ص	
١٨٦	الإبدال
١٨٧	الإعلال
١٩٢	مخارج الحروف وصفاتها
١٩٣	الإدغام
١٩٧	مسائل التمارين
٢٠٠	العوامل
٢٠٢	ليس في كلام العرب
٢٠٣	الحذوف
٢٠٨	التقديم والتأخير والفصل بالأجنبي
٢٠٩	الضرائر الشعرية
٢١٣	الاستغناء
٢١٥	من علم البلاغة

ص	
١٦٢	الفعل الأجوف
١٦٣	» الناقص
١٦٣	اللفيف
١٦٤	المقصود
١٦٥	الممدود
١٦٦	اسم الجنس الجمعي
١٦٦	اسم الجمع
١٦٧	جمع التكسير
١٧٢	التصغير
١٨٠	النسب
١٨٣	تخفيف الهمزة
١٨٤	التقاء الساكنين والتخلص منه
١٨٤	الإمالة

أبواب النحو

المبنى والمعرب

أقسام الكلام : ١ : ٣ .

أقسام المعرب : ١ : ٣ .

تعريف الاسم ، وما ورد على تعريفه : ١ : ٣ .

علامة الاسم : ١ : ٣ .

ألقاب البناء والإعراب : ١ : ٤ .

تحقيق أن سيبويه والمبرد قد يُطلقان ألقاب الإعراب على البناء مع تصريحهما بمنع ذلك : ١ : ٤-٥ .

ما يدخل الاسم من أنواع الإعراب : ١ : ٤ .

باب ما يُعرب من الأسماء وما يُبنى : ٤ : ١٧١ .

حق الأسماء أن تُعرب جُمع وتُصرف : ٣ : ١٧١ .

الأسماء التي تشبه الفعل تُمنع من الصرف ، والتي تُشبه الحرف تُبنى : ٣ : ١٧١ . ٣٠٩ .

توالى العِلل يُوجب البناء عند المبرد : ٣ : ٣٧٥ .

كل مبنى مُسَكَّن آخره إن ولي حرفاً مُتحرِّكاً : ٣ : ١٧٣ .

بناء الغايات على الضمّ وعلته : ٣ : ١٧٤ .

فعل الأمر لا يُضارع المتمكن ؛ لأنّه لا يقع موقع المضارع . ولا يُنعت به ؛ فلذلك بُنى على السكون

: ٢ : ٣ ، ٤ : ٨١ - ٨٢ .

بُنى الفعل الماضي على الفتح لمضارعه الأفعال المعربة ؛ لأنّه يُنعت به كما يُنعت بها . ويقع

موقع المضارع في الجزاء : ٢ : ٢ ، ٤ : ٨٠ - ٨٢ .

الردّ على الكوفيّين في قولهم : إنّ فعل الأمر مُعرب : ٢ : ٣ - ٤ : ٤٤ . ١٣١ .

بنيت (مَنْ) لأنّها ضارعت في الجزاء (إنّ) ، وفي الاستفهام الهمزة وهل . وهى في الخبر

لا تتمّ إلّا بصلة : ٣ : ١٧٢ .

من الأسماء المبنية (كم) و(أين) و(كيف) و(ما) و(متى) وجميع الأسماء المبهمة ، و(حيث) والدليل على أن ما ذكرنا أسماء وقوعها في مواضع الأسماء : ١٧٢ : ٣ .

حروف التهجي موقوفة . لا يدخلها إعراب . فإن جعلت أسماء أعربت . ومُدَّت : ٤ : ٤٣ : ١٠ : ٢٣٦ فواتح السور على الوقف : ١ : ٢٣٧ .

حدّ الأفعال ألا يُعرب شيء منها ؛ لأنّ الإعراب لا يكون إلّا بعامل ، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية :

٨٠ : ٤

الفعل الماضي والأمر لا يقعان في معاني الأسماء : ٢ : ٢ .

الفعل الماضي يُبنى على الفتح سواء كان مبنياً للفاعل أو للمفعول : ٢ : ٢ ، ٨٠ : ٤ .

باب إعراب ما يعرب من الأفعال . وذكر عواملها ، والإخبار عما بُنى منها : ٤ : ٨٠ ، ٢ : ٥ .

إعراب الفعل المضارع وعلته : ٢ : ١ : ٣ : ٥ : ٤ : ٨٠ - ٨١ .

يدخل المضارع من ألقاب الإعراب الرفع والنصب والجزم : ٤ : ٨٢ .

المضارع الناقص الواو اللام والياءى تقدّر فيه الضمة وتظهر الفتحة ، وتحذف لامه في

الجزم : ١ : ١٣٤ ، ٣ : ١٣٧ ، ٣ : ١٦٦ .

وتقدّر الفتحة والضمة على الألف وتحذف في الجزم : ١ : ١٣٥ .

إعراب الأفعال الخمسة : ٤ : ٨٢ - ٨٣ .

الجملة المفسّرة . هل لها محل من الإعراب ؟ : ٢ : ٧٦ .

المثنى

التثنية لا تخطئ الواحد : ٣ : ٤٠ .

إذا ثنيت الواحد لحقيقته زيادتان : ٢ : ١٥٣ . ٣ : ٣٩ .

حركة نون المثنى الكسر وعلّة ذلك : ١ : ٦ .

استواء النصب والجرّ في التثنية والجمع وعلّة ذلك : ١ : ٧ : ٢٤٨ .

المذاهب في إعراب المثنى : ٢ : ١٥٣ - ١٥٥ ، ١ : ٥ .

تشنية الأعلام وجمعها مما يردّها إلى النكرة ، فتُعَرَّف بالألف واللام ، وما كان منها معرّفًا بالإضافة

فتعريفه باقٍ : ٢ : ٣١٠ ، ٤ : ٣٢٣ ، ٣٢٦ .

(ابنم) لا يُثْنَى ولا يُجْمَع : ٢ : ٩٣ .

المحكى لا يُثْنَى ولا يُجْمَع ولا يُضَاف : ٤ : ١١ ، ٣٩ .

المسمّى بالمثنى أو بجمع المذكر ، وأعرب بالحروف لا يُثْنَى ولا يُجْمَع حتّى لا يجتمع رفعان

ونصبان وجريان : ٤ : ٣٨ .

وإن أردت تشنيته أو جمعه قلت : هذان ذوا مسلمين ، وهؤلاء ذوو مسلمين : ٤ : ٣٩ .

المسمّى بجمع المؤنث يُثْنَى ويُجْمَع : ٤ : ٣٩ .

نحو سيبويه يُثْنَى ويُجْمَع عند المبرد : ٤ : ٣١ .

اسم الجمع يُثْنَى ويُجْمَع : ٢ : ٢٠٦ .

المسمّى بالمثنى يحكى إعرابه ، أو يُجعل كزعران ، ولا يجوز أن يكون بالياء في الأحوال كلّها ،

لأنّ هذا مثال لا تكون الأسماء عليه وشذّ البحرين : ٤ : ٣٦ - ٣٧ .

تشنية المقصور ٣ : ٤٠ ، ٨٧ .

تشنية الممدود ٣ : ٣٩ ، ٨٧ .

ومذروان ١ : ١٩١ ، ٢ : ١٦٣ - ١٦٤ ، ٣ : ٤٠ .

عقلته بثنايَيْن وهنّائَيْن : ٢ : ١٦٤ ، ٣ : ٤٠ .

خُصَيّان ، وخُصَيّتان ، وأليّان وأليّتان : ٣ : ٤١ .

التشنية جَمْع : ٢ : ١٥٦ .

موازنة بين نون الإعراب والتنوين : ٢ : ١٦٨ .

تشنية البقعة الواحدة وجمعها من مذاهب العرب نحو : ودار لها بالرقمّتين ، ونحو الرامّتان :

٤ : ٣٢٤

تقول : هما ابنا عمّ ، وابنا خالة ، ولا تقل : هما ابنا خال ، ولا ابنا عمّة : ٤ : ٣٢٧ .

التغليب

- إذا اجتمع مذكّر ومؤنّث جعل الكلام على التذكير : ٢ : ١٨٢ .
هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة ، وذلك قولك : هذان رجلان وعبد الله منطلقين : ٤ : ٣١٤ .
الأبوان : ٤ : ٢٦٣ .
العُمران لأبي بكر وعمر بن الخطاب : ٤ : ٣٢٣ ، ٣٢٦ .
أبانان للجبل : ٤ : ٣٢٤ .
الغريّان : ٤ : ٣٢٥ .
قمرأها : ٤ : ٣٢٦ .
الزّهْدَمان : ٤ : ٣٢٦ .
المزبّدان : ٤ : ٣٢٦ .

جمع المذكر السالم

- يُسَمَّى جمع التصحيح وعلّة هذه التسمية : ١ : ٥ - ٦ .
إعرابه وإعراب الملحق به : ١ : ٥ : ٣ : ٣٣١ - ٣٣٢ .
استواء النصب والجرّ : ١ : ٥ : ٧ : ٢٤٨ .
حركة نون الجمع الفتحّة وتعليل ذلك : ١ : ٦ .
تشنية الأعلام وجمعها ثمّ يردّها إلى النكرة ، فتعرّف بالألف واللام ، وما كان معرّفًا بالإنّضافة فهو باقٍ على تعريفه : ٢ : ٣١٠ .
المسمّى بجمع المذكر يُحكى إعرابه أو يجعل كغسلين : ٤ : ٣٦ - ٣٨ .
جمع المذكر ، وجمع المؤنّث لأدنى العدد ، وقد يراد بهما الكثير : ٢ : ١٥٦ ، ١٨٨ .
المحكى لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُضاف : ٤ : ١١ ، ٣٩ .
أَرْضون : فتح الراء وعلّته : ٤ : ٢٤ .

المُسَمَّى بالْمُثَنَّى أَوْ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ وَأَعْرَبَ بِالْحُرُوفِ لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ حَتَّى لَا يَجْتَمِعَ عَلَى الْكَلِمَةِ
رَفْعَانِ وَنَصْبَانِ وَجَرَّانِ : ٤ : ٣٨ .

إِنْ أَرَدْتَ تَثْنِيَتَهُ أَوْ جَمْعَهُ قُلْتَ : هَذَانِ ذَوَا مُسْلِمَيْنِ : وَهَؤُلَاءِ ذَوُو مُسْلِمِينَ : ٤ : ٣٩ .

المُسَمَّى بِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ يُثَنَّى وَيُجْمَعُ : ٤ : ٣٩ .

يُقَالُ فِي أَبٍ : أَبُونِ ، وَفِي أَخٍ : أَخُونِ : ٢ : ١٧٤ .

لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا قَدَّمَ قُلْتَ فِي جَمْعِهِ : قَدَمُونَ : ٢ : ٢٢٤ .

المُسَمَّى بِمَا فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ كَحَمْزَةِ يَجْمَعُ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ وَالْمُسَمَّى بِمَا فِيهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةِ

أَوْ الْمُدَوْدَةِ يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَعِلَّةٌ ذَلِكَ : ٤ : ٧ - ٨ .

كَسْرُ الْفَاءِ فِي سِنِينَ ، وَقِلِينَ وَنَحْوَهُمَا : ٢ : ١٦٦ .

جمع المؤنث السالم

هذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر : ٣ : ٣٣١ .

ما كان فيه علامة تأنيث اسما لامرأة فغير ممنوع جمعه بالآلف والتاء : ٤ : ٦ .

حذف تاء التأنيث من مفردة وعلة ذلك : ١ : ٦ : ٤ : ٧ .

إعرابه : ١ : ٦ - ٧ .

استواء النصب والجر في التثنية والجمع وعلة ذلك : ١ : ٧ : ٣ : ٣٣١ .

التنوين فيه عوض من النون في جمع المذكر : ٣ : ٣٣١ .

الوجوه في المسمى بجمع المؤنث : ٣ : ٣٣١ - ٤ : ٣٦ ، ٣٨ .

تقول : هؤلا عرفات مباركاً فيها ؛ لأنَّ عرفات اسم مواضع : ٤ : ٣٢٤ .

جمع السلامة يفيد القلة ، وقد يفيد الكثرة : ٢ : ١٥٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .

درهمات : جمع بالآلف والتاء ؛ لأنَّ كلَّ جماعة من غير الآدميين ترجع إلى التأنيث : ٢ : ١٦٠ .

حمام وحمامات ، وُسْرَادِقٌ وُسْرَادِقَاتٌ : ٢ : ١٨٥ .

إن جعلت نحو : أحمر وأصفر اسما جمعته بالواو والنون في المذكر وبالألف والتاء في المؤنث ،
ولا تجمععه على (فعل) : ٢ : ٢١٧ ، ٢١٨ .
المسمى بجمع المؤنث يُثنى ويُجمع : ٣٩٤ .

جمع الثلاثي الساكن الوسط

بالألف والتاء

إذا جمعت اسما على (فَعْلَة) بالألف والتاء حركت وسطه : ٢ : ١٨٨ ، ٤ : ٧ .
النوع لا تكون إلا ساكنة الوسط ، للفرق بين الاسم والنعت : ٢ : ١٩٠
جمع ما كان على (فَعْلَة) : ٢ : ١٨٩
جمع ما كان على (فَعْلَة) : ٢ : ١٩٠
شاة لَجَبَة ، وشاء لَجَبَات : ٢ : ١٩١ - ١٩٢
جمع معتل العين بالألف والتاء : ٢ : ١٩٣ - ١٩٤ .
لغة هُذَيْل : ٢ : ١٩٣ .
جمع معتل اللام بالألف والتاء ، نحو : رَمِيَة وغَزْوَة : ٢ : ١٩٣ .
جمع نحو : غُلْدُوَة ورَشْوَة : ٢ : ١٩٤ .
جمع نحو : مُدِيَة وزُبِيَة : ٢ : ١٩٤ .
جمع نحو : هِنْد ، وَجُمْل : ٢ : ٢٢٣ .

الأسماء الستة

إعرابها : ١ : ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢ : ١٥٥ ، ٤ : ٢٣١ .
ذو : لا يضاف إلى الضمير : ٣ : ١٢٠ .
ويلزم الإضافة إلى غيره : ١ : ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٣ : ١٥٨ .
أصل (ذو) فَعَل وقال الخليل : أصلها (فَعَل) : ١ : ٣٤ ، ٢٣٤ ، ٣ : ١٥٨ .
فوزيا . - وفم : ١ : ٣٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٣ : ١٥٨ .
مَنْ : ١ : ٢٢٧ ، ٢٢٩ . المحذوف منه واو ، وقال قوم : المحذوف منه هاء : ٢ : ٢٧٠ .
هَنْت : ٢ : ٢٧٠ .

النكرة والمعرفة

أصل الأسماء النكرة : ٤ : ٢٠ ، ٢٧٦ .

النكرة أشدُّ تمكُّناً من المعرفة ؛ لأنَّ الأشياءَ إنَّما تكون نكرة ، ثم تُعرَف : ٣ : ٣٥٠ .

ما كان من النكرات لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف : ٤ : ٢٨١ .

ترتيب النكرات : ٣ : ١٨٦ ، ٤ : ٢٨٠ .

النكرات التي تلزم النفي : ٣ : ٩٢ .

المعرفة : ما وضعت على شيء دون ما كان مثله ؛ نحو زيد ، وعمرو ، فإنَّ أشكل زيد من زيد

فرقتَ بينهما بالصفة : ٣ : ١٦٨ ، ٤ : ٢٧٦ .

الأفعال والحروف التي جاءت لمعنى ؛ نحو : (إنَّ) و (ليست) و (لو) حقُّهنَّ أن يكنَّ معارفَ

وأما (با ، وتا) وجميع حروف المعجم فبابهنَّ أن يكنَّ نكرات : ٤ : ٤٢ - ٤٣ .

النكرة في الإثبات قد تعم : ٢ : ٣٢١ .

الفعل نكرة ، ولذلك وقع صفة للنكرة : ٤ : ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٥٧ .

مالا يكون إلَّا نكرة

دخول (كُلُّ) أو (رُبُّ) أو (مِنْ) الاستغرافية من علامات التنكير : ٢ : ١٧٦ - ١٧٧ ، ٣ : ٣٨٣ .

تقول : كلُّ اثنين جاءني أكرمهما ؛ لأنَّك تريد : الذين يجيئونك اثنين اثنين ، فلو قلت :

كلُّ الاثنين أو كلُّ الرجل لاستحال : ٢ : ١٧٧ ، ٣ : ٣٨ .

كلُّ رجل جاءني فله درهم : ٣ : ٣٧ - ٣٨ ، ٦٦ .

وتقول : كلُّ أفعلٍ في الكلام إذا كان نعنا فغير مضروف : ٣ : ٣٨٣ .

ما جاءني من رجل ، وعشرون درهما ، وهذا أوَّل رجلٍ جاءني : فما لا يقع فيه إلَّا النكرة : ٤ : ١٣٨

الأسماء الملازمة للنفي : ٣ : ٩٢ .

المعرفة خمسة أشياء : ٤ : ٢٧٦ .

من المعرفة الاسم الخاص ، نحو : زيد وعمرو : لأنك سميت هذه العلامة ليُعرف بها من غيره ،
فإذا عرض الاشتراك فصلت بالصفة : ٤ : ٢٧٦ .

من المعارف ما أدخلت عليه ألفا ولاما : ٤ : ٢٧٧ .

من المعارف ما أضفته إلى معرفة : ٤ : ٢٧٧ .

من المعارف الأسماء المبهمة : ٤ : ٢٧٧ .

من المعرفة الضمير : ٤ : ٢٧٩ .

لماذا صار معرفة ؟ : ٤ : ٢٨٠ .

هذه المعارف بعضها أعرف من بعض : ٤ : ٢٨٠ - ٢٨١ .

لا يدخل تعريف على تعريف : ٤ : ٢٣٩ .

الضمائر

من الأسماء المضمرة وهي التي لا تكون إلا بعد ذكر ، نحو : الهاء في به ، والواو في فعلوا ،
والألف في فعلا : ٣ : ١٨٦ .

تاء الفاعل وحركتها : ١ : ٣٦ - ٢٦١ - ٢٦٢ : ٤ : ٢٧٩ .

ألف الاثنين : ١ : ٢٦٢ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

واو الجماعة : ١ : ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٤٧ : ٤ .

نون النسوة : ١ : ٢٧٠ ، ٤ : ٨٣ - ٨٤ : ٢٧٩ .

لم سُكِّنَتْ واو الجماعة . وحركت نون النسوة ؟ : ١ : ٢٧١ .

كل موضع لا تكون علامة المذكّر فيه واوا في الأصل فالتون فيه مضاعفة .

وكل موضع علامة المذكّر فيه الواو وحدها فالتون فيه مفردة : ١ : ٢٧٠ .

ياء المخاطبة : ٤ : ٢٤٧ .

كاف الخطاب : ١ : ٣٦ ، ٢٦٣ ، ٢٦٩ ، ٤ : ٢٧٩ .

كناية المجرور مثل المنصوب كناية وعلة ذلك ١ : ٢٤٨ .

بك للمخاطب . وتكسر الكاف للمؤنث ١ : ٢٦٣ .

الكاف والميم لجمع المذكر وتلحقهما الواو ويجوز حذفها ١ : ٢٦٨ .

ناس من بكر بن وائل يُجرون الكاف مجرى الهاء ، فيكسرونها في نحو أحلامكم ١ : ٢٦٩ - ٢٧٠ .

باب الإضمار الذي يلحق الواحد الغائب

باب الإضمار الذي يلحق الواحد الغائب ١ : ٢٦٤ .

الأصل في هاء الغائب أن تلحقها واو زائدة بعد المضموم والفتوح . فإن كان قبلها كسرة جاز

أن تتبعها واوا أو ياء ١ : ٣٦ - ٣٧ . ٢٦٤ .

متى يجوز حذف حرف اللين وإثباته وعلة ذلك ؟ ١ : ٣٨ . ٢٦٤ . ٢٦٦ . ٢٦٩ .

اختلاس حركة هاء الغائب جعله سيبويه والمبرد من ضرورات الشعر وقد جاء ذلك في القراءات

السبعية المتواترة كثيرا وشواهد ١ : ٣٩ - ٤٠ .

وكذلك تسكين هاء الغائب ١ : ٤٠ .

رأيتهم : يجوز الحذف والذكر ١ : ٢٦٩ .

ويجوز في الهاء أن تكسر إذا كان قبلها كسرة ومنهم من يكسر الهاء ويدع ما بعدها مضموما

فيقول : مررت بهمؤ ، والإتياع أحسن ١ : ٢٦٩ .

ضمير الغائب العائد على نكرة هو نكرة عند سيبويه والمبرد ٤ : ٩٣ .

إن كانت هاء الغائب لمؤنث لزمها الألف ١ : ٢٦٥ .

الضمير المستتر

إن خبر عن واحد كانت علامته في النية ، نحو : زيد قام ١ : ٢٦٢ ، ٢٧٠ .

المضمر الذي لا علامة له نحو قولك : زيد قام ، وهند قامت ، وهو الذي يظهر الألف في تشنيته ،

والواو في جمعه والنون كذلك ٤ : ٢٧٩ - ٢٨٠ ، ١ : ٢٦٣ .

الواحد المرفوع لا تظهر علامته في فعل الأمر ٣ : ٢٧٧ .

الضمير المنفصل

- كلّ موضع تقدر فيه على الضمير متصلاً بالمنفصل لا يقع فيه : ١ : ٢٦١ ، ٣ : ٢١٢ .
يجب الفصل في ابتداء الكلام ، وبعد إلّا ، وفي المتقدّم : ١ : ٢٦١ .
الضمير المنفصل المنصوب لا يُحذف : ٣ : ٩٩ ، ١٢٣ .
يعود الضمير على المصدر المفهوم من الفعل السابق ٢ : ١٣٦ ، ٤ : ٥١ - ٥٢ .
هو ، وأنت ، وإياه ، وإياك : ٤ : ٢٧٩ .
(هم) : لا تُستعمل إلّا فيمن يعقل ، فإن قلت : هي الرجال صلّح على إرادتك معنى الجماعة :
٢ : ١٨٦ .

ضمير الفصل

- إنّما يكون ضمير الفصل بين المعرفتين أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات ؛ نحو : خير منه :
٤ : ١٠٣ .
لا يكون ضمير الفصل إلّا بين اسمين لا يستغنى أحدهما عن الآخر ؛ نحو اسم كان وخبرها
أو مفعولى ظننت ، والابتداء والخبر وباب (إنّ) : ٤ : ١٠٤ .
لغة تميم تجعل كلّ ، ما هو فصل مبتدأ : ٤ : ١٠٥ .

ضمير الشأن

- ضمير الشأن في (كان) : ٤ : ٩٩ - ١٠٠ ، ٢ : ١٤٤
وإنّ : ٢ : ١٤٤ .
ضمير الشأن لا يعود عليه ضمير من الجملة المفسّرة له : ٤ : ١٠٠ .
ضمير الشأن في (كاد) : ٤ : ١١٠ .

عود الضمير على متأخّر لفظاً ورتبة

- في فاعل (نعم) و(بئس) : ٢ : ١٤٤ ، ٣ : ٦٧ .
وفي ضمير الشأن : ٢ : ١٤٤ .
وفي باب التنازع : ٢ : ١٤٥ ، ٤ : ٧٧ .

لا يضمّر المفعول قبل ذكره : ٣ : ١١٢ ، ٤ : ١٠٢ .

رتبة الظرف بعد المفعول فيجوز نحو : لقيت في داره زيدا : ٤ : ١٠٢ .

فصل الضمير ووصله

يجوز مع (كان) فصل الضمير المنصوب ووصله : ٣ : ٩٨ .

ومع (ليس) .

إذا قدرت على الضمير المتصل لم يجز أن تأتي بمنفصل : ٣ : ١١٨ .

العلم

الأسماء التي هي أعلام هي ألقاب تفصل الواحد من جميع جنسه . ولوقوع اللقب الواحد على

اثنين فأكثر احتيج إلى الصفات : ٤ : ١٧ . ٣ : ١٨٦ .

المركب المزجي : حكمه أن يكون آخر الاسم الأول مفتوحا وأن يكون الإعراب في الثاني ، ولا يُصرف : ٤ : ٢٠ .

ما كان مُنتهى الاسم الأول منه ياءً فإنَّ الياء تُسكَّن : ٤ : ٢١ .

اللغات في نحو معد يكرّب : ٤ : ٢١ ، ٢٥ ، ٣١ .

الاسم الأعجمي الذي يلحق الصدر المختوم بويه ؛ نحو عمرويه حقّه أن يكون مكسورا بغير تنوين ،

فإن جعلته نكرة نونته ، وأمّا الصدر فلا يكون إلّا مفتوحا : ٣ : ١٨١ ، ٤ : ٣١ .

العرب إذا ضمّت عربيا إلى عربيّ ممّا يلزمه البناء ألزموه أخفّ الحركات وهي الفتحة .

وإذا بنوا أعجميا مع ما قبله حطّوه عن ذلك ، فألزموه الكسر : ٣ : ١٨٢ ، ٤ : ٣١ .

نحو عمرويه يُثنّى ويُجمع : ٤ : ٣١ .

المركب الإسنادي يُحكى : ٤ : ٩ .

المحكى لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يضاف : ٤ : ١١ .

إذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إليه . لا يجوز إلّا ذلك : ٤ : ١٦ .

إن لقبت المفرد بمضاف جرى كالنعت : ٤ : ١٦ .

إن لقبت مضافا بمفرد ، أو مضافا بمضاف جرى كالنعت : ٤ : ١٦ .

الكنية واللقب يَجْرِيان مجرى الاسم : ٤ : ١٧ .

تشنية الأعلام وجمعها مما يردّها إلى النكرة ولذلك تُعرّف بدخول (أَل) عليها ، والعلم المضاف
باقٍ على تعريفه : ٢ : ٣١٠ ، ٤ : ٣٢٣ ، ٣٢٧ .

تقول : هذا عبد الله ، وهذان عبدا الله ، وهؤلاء عِبْدو الله ، وعبيد الله ، وعِبَاد الله ، ولأدنى
العدد : أَعْبُد الله : ٤ : ٣٢٦ .

يعرض للعلم التنكير . فتقول : هذا زيد من الزيدتين ، وهذه زينبٌ أخرى : ١ : ٢٣٩ ، ٣ : ١٨١ ،
٣١١ ، ٣٧٤ ، ٤ : ٤٨ ، ٤٩ ، ٣٢١ .

وتقول : لكلّ فرعونٍ موسى : ٤ : ٣٦٣ .

ويضاف العلم ؛ نحو : هذا زيدٌ عمرو : ٢ : ١٦٤ .

الأعلام إذا ذُكرت بعد فعلٍ مرفوعةٍ أو منصوبةٍ ، ولم يكن قبلها اسم ظاهر يحسن . أن تتبعه
على بعض وجوه التَّبَع كانت هي بالحمل على الفعل أولى من أن تطلب أمراً آخر ؛ لأنها
أسماء لم توضع لتتبع غيرها . وإنما نُقلت لتدلّ على المسمّيات : ٤ : ٦٤ .

يُكنّى عن الاسم المعروف بفلان : ٣ : ١٨٣ .

الاختلاف في تسمية قريش : ٣ : ٣٦١ - ٣٦٢ .

سَلُول : بفتح السين : ٣ : ٣٦٤ .

سُدوس : بفتح السين في جميع العرب إلّا في طيّ وحدها فإنّهم سُدوس بالضم : ٣ : ٣٦٤ .

أَسْمَاء : منقول من جمع الاسم أو هو على وزن فعلاء : ٣ : ٣٦٥ .

غلب ابن الزبير على واحد من بنيهِ : ٣ : ٣٧٨ .

النابعة : من الوصف الغالب : ٣ : ٣٧٨ .

النجم : علم بالغلبة بالألف واللام على الثريّا وكذلك الصَّعق ، والسَّماك ، والعَيُوق : ٤ : ٣٢٤ - ٣٢٥ ،

٣ - ٣٨٢ .

الدَّبْران : علم بالغلبة : ٤ : ٣٢٥ .

الثُّرَيَّا : علم بالغلبة : ٤ : ٣٢٥ .

أَسْمَاءُ أَيَّامٍ لِلْأُسْبُوعِ أَعْلَامٌ : ٢ : ٢٧٦ - ٢٧٧ ، ٣ : ٣٨٢ .

قالوا : هذا يوم اثنين مبارك فيه من غير آل : ٣ : ٣٧٩ .

حذف تنوين العَلَمِ الموصوف بابن

جاز حذف التنوين في العلم المستكمل للشروط لمضارعة التنوين لحروف المدّ واللين : ٢ : ٣١٢ .

لو كان (ابن) بدلا لم يكن في الأوّل إلّا التنوين وكذلك لو كان مُصَغَّرًا : ٢ : ٣١٥ .

هذا زيد بن أبي عمرو : وأبو عمرو غير كنية لا يكون في زيد إلّا التنوين : ٢ : ٣١٥ .

الكنية كالاسم في حذف التنوين : ٢ : ٣١٢ .

تنوين العلم الموصوف بابن المستكمل للشروط يكون في الشعر وأجازه المبرّد في الاختيار : ٢ : ٣١٤

توجيه حذف التنوين في قوله تعالى : «وقالت اليهود عزيزُ بن الله» : ٢ : ٣١٦ .

خصائص لفظ. الجلالة

حرف الجر لا يبقى عمله مع حذفه قياسا إلّا في لفظ. الله قسما عند البصريّين ، وأجاز الكوفيون

قياس سائر ألفاظ. المقسم به على (الله) ؛ نحو : المصحف لأفعلن . وذلك غير جائز عند

البصريّين لاختصاص لفظه (الله) بخصائص ليست لغيرها :

منها اجتماع (يا) واللام في يا-الله ، ومنها قطع الهمزة في يا الله ، وأفالته وها الله .

ومنها الجر بلا عوض ومع عوض بها التنبيه : ٢ : ٣٢٤ ، ١ : ٢٥٣ ، ٤ : ٢٣٩ - ٢٤٠ ، ٢٤٢

اشتقاق لفظ. الجلالة : ٤ : ٢٤٠ - ٢٤١ .

أعلام الأجناس

باب ما كان معرفة بجنسه لا بواحد : ٤ : ٤٤ ، ٣١٩ .

كيف صارت معارف واسم الواحد منها يلحق كلّ ما كان مثله ؟ : ٤ : ٤٥ .

أوزان الأبنية تجرى مجرى الأعلام : ٣ : ٣٨٣ .

اللفظ. بالحروف

كيفية اللفظ. بالحرف الساكن من كلمة : ١ : ٣٢ .

» » » المتحرك » ١ : ٣٢ .

التسمية بالحرف

التسمية بحرف من الكلمة : ١ : ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ .

باب تسمية الحروف والكلم : ٤ : ٤٠ .

التسمية

باب ما يسمى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة : ١ : ٣٥ .

التسمية بـ. (ذو) : ١ : ٣٤ ، ٢٣٤ ، ٣٥ : ٤ .

إن سُمِّيَتْ رجلاً (لتقم) أو (لم تقم) أو (إن تقم أقم) حَكِيَتْ : ١ : ٣٥ .

وإن سُمِّيَتْ بالفعل وحده أعربته : ١ : ٣٥ ، ٤ : ٣٤ ، ٣ : ٣١٤ .

التسمية بنحو : قم ، وبع ، وأقم : الإعراب والصرف : قُوم : بيع وتمنع الصرف في (أقوم)

. ٣٥ : ١

إن سُمِّيَتْ (رَزِيداً) حَكِيَتْ : ١ : ٣٥ .

وإن سُمِّيَتْ بالفعل وحده قلت : هذا رأى مثل عصا : ١ : ٣٥ ، ٤ : ٣٤ .

لو سُمِّيَتْ رجلاً بَأْيُنُقُ لم تصرفه لأنه أَفْعُلُ : ١ : ٣٠ .

لو سُمِّيَتْ بقاضٍ امرأة لا نصرف في الرفع والخفض : ١ : ١٤٣ .

لو سُمِّيَتْ رجلاً (يَغْزُو) لقلت : هذا يَغْزِي : ١ : ١٩٠ .

إن سُمِّيَتْ السورة أو الرجل أو غير ذلك بفعل أجريته مجرى الأسماء . تقول : قرأت سورة

إِقتربة في الوقف وبقطع الهمزة : ٣ : ٣٦٦ .

لو سُمِّيَتْ باضرب قطع الهمزة : ٣ : ٣٦٦ .

التسمية بـ. (هو) : ١ : ٢٣٤ و (هي) : ١ : ٢٣٥ .

التسمية بـ. (في) : ١ : ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٤ : ٣٣ ، ٤٣ .

التسمية بـ (لا) : ١ : ٢٣٥ ، ٤ ، ٣٣ ، ٤٣ .

التسمية بـ (لو) : ١ : ٢٣٥ ، ٢٣٩ ، ٤ : ٤ ، ٣٢ : ٤ ، ٣٣ : ٤٣ .

التسمية بـ (كى) : ١ : ٢٣٦ : ٤ : ٣٣ .

التسمية بحروف الهجاء : ١ : ٢٣٦ - ٢٣٧ ، ٤ : ٤٣ .

فواتح السور على الوقف : ١ : ٢٣٧ .

باب تسمية الواحد مؤنثا كان أو مذكرا بأسماء الجمع : ٣ : ٣٤٤ .

لو سُميت بفعل وفاعل يحكى : ٣ : ٣٦٧ ، ٤ : ٩ ، ٣٩ .

التسمية بـ (زيد الطويل) على أنَّ الطويل خبر أو صفة : ٤ : ١٢ .

التسمية بـ (عاقلة لبيبة) : ٤ : ١٢ .

التسمية بـ (عاقلة) : ٤ : ١٢ .

لو سُميت رجلا بـ (تضربان) حكيمته ولك أنَّ تثنيته وتنصبه ، فتقول : تضربين ، ولك أنَّ

تلقه بعثمان : ٤ : ١٣ .

لو سُميت ضربوا ، أو ضربا على لغة أكلوني البراغيث ألحقت النون فقلت ضربان ، وضربون

وكذلك يضربان ويضربون : ٤ : ١٣ ، ٣٤ .

المسمى بجارٍّ ومجرور والجارٌّ على حرف واحد يُحكى : ٤ : ١٤ .

المسمى بواو العطف مع معطوفها يُحكى : ٤ : ١٤ .

إذا سُميت بحرفين أحدهما مضموم إلى الآخر لم يكن إلَّا الحكاية كتسميتك بـ (إنما) :

٤ : ٣٢ ، ٣٤ .

لو سُميت بإنَّ وحدها أو بـ (علَّ) أو بحرف غير ذلك أعربته لأنَّه بمنزلة الأسماء . والحكاية

جائزة : ٤ : ٣٢ .

إن سُميت (إنَّ زيدا) فالحكاية لأنَّ (إنَّ) بمنزلة الفعل : ٤ : ٣٢ .

إن سُميت بـ (منَّ زيد) و (عن زيد) فالإعراب وتجاوز الحكاية : ٤ : ٣٣ .

إن سُميت بـ (عمَّ) أو (مَمَّ) في الاستفهام فالإعراب وتجاوز الحكاية : ٤ : ٣٣ .

إن سُميت بـ (أما) أو (إلَّا) الاستثنائية فالإعراب ومنع الصرف : ٤ : ٣٤ .

إن سَمِّيتَ (أولو) أو (ذوو) قلت : جاء أولون ، وذوون : ٤ : ٣٥ .
لو سَمِّيتَ رجلاً (زيد وعمرو) قلت : يا زيدا وعمرا أقبل : ٤ : ٢٢٥ .
لو سَمِّيتَ (طلحة وزيد) قلت : يا طلحةً وزيدا ، فإن أردت بطلحة واحد الطلح قلت : يا طلحةً
وزيدا : ٤ : ٢٢٥ .
لو سَمِّيتَ (زيد منطلق) قلت : يا زيد منطلق : ٤ : ٢٢٥ . يحكى كما لو سَمِّيتَ (قام زيد) :
٤ : ٢٢٦ .

(متى) لا ينصرف اسم كلمة وينصرف اسم حرف : ٤ : ٤٢ .
(ضرب) لو رأيته مكتوباً قلت : هذا ضرب : ٤ : ٤٢ .
التسمية بحروف المعاني : ٤ : ٤٢ .
الأفعال والحروف التي جاءت لمعنى ؛ نحو إن وليت ، ولو . حقهن أن يكن معارف ، وأما حروف
المعجم فبأبهن أن يكن نكرات : ٤ : ٤٢ - ٤٣ .
وتقول : هذه ثلاثة وثلاثون ، إذا سَمِّيتَ بها رجلاً ، وإن كان عدداً في موضعه قلت : هذه
ثلاثتك وثلاثون : ٢ : ١٧٨ .

إن سَمِّيتَ رجلاً بثلاثة وثلاثين قلت : يا ثلاثةً وثلاثين ، أقبل فإن ناديت جماعة هذه عدلتهم
قلت : يا ثلاثةً وثلاثون ولو قلت : يا ثلاثةً والثلاثين جاز الرفع والنصب ؛ نحو :
يا زيد والحارث : ٤ : ٢٢٤ - ٢٢٥ .

أسماء الإشارة

من الأسماء : المبهمة ، وهى التى تقع للإشارة ، ولا تخص شيئاً دون شيء وهى :
هذا ، وهذاك ، وأولئك ، وهؤلاء ونحوه : ٣ : ١٨٦ .

من قال فى الواحدة هذه لم يجز أن يثنى إلا على قولك هاتان : ٤ : ٢٧٨ .

هذا : الهاء تنبيه و (ذا) هى الاسم : ٣ : ٢٧٥ .

ألفاظ : أسماء الإشارة التى للقريب والبعيد : ٤ : ٢٧٧ .

مثنى اسم الإشارة : ٤ : ٢٧٨ .

جَمَعَ أَسْمَاءُ الإِشَارَةَ : ٤ : ٢٧٨ .

هُوَ لَا يُحَدِّدُ وَيُقَصِّرُ : ٤ : ٢٧٨ .

بَابُ الْمُخَاطَبَةِ : ٣ : ٢٧٥ .

أَوَّلُ كَلَامِكَ لَمَّا تَسَأَلْ عَنْهُ ، وَآخِرُهُ لَمَنْ تَسَأَلْهُ : ٣ : ٢٧٥ .

قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ مُخَاطَبَةَ الْجَمَاعَةِ عَلَى لَفْظِ الْجِنْسِ فَيَكُونُ كَالوَاحِدِ وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي

الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ : ٣ : ٢٧٦ .

لِأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ لَا تَضَافُ ؛ لِأَنَّهَا لَا تُنَكَّرُ : ٤ : ١٤٦ .

الْأَسْمَاءُ الْمُوصُولَةُ

الصلة مَوْضُوحَةٌ لِلْاسْمِ ؛ فَلِذَلِكَ كَانَتْ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : جَاءَ الَّذِي

أَوْ مَرَرْتُ بِالَّذِي لَمْ يَدْلُكَ ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تَقُولَ : مَرَرْتُ بِالَّذِي قَامَ ، فَإِذَا قُلْتَ ذَلِكَ

وَضَعْتَ الْيَدَ عَلَيْهِ : ٣ : ١٩٧ .

مَحَلُّ الصِّلَةِ مِنَ الْمُوصُولِ كَمَحَلِّ الْجُزْءِ مِنَ الْكَلِمَةِ ، وَالْحَرْفِ مِنَ اللَّفْظَةِ : ١ : ١٣ .

مَرَاتِبُ الْإِتِّصَالِ خَمْسُ دَرَجَاتٍ :

الْإِتِّصَالُ بَيْنَ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ ، ثُمَّ اتِّصَالُ الْمُرَكَّبِ ، ثُمَّ الصِّلَةُ وَالْمُوصُولُ ، ثُمَّ الْمُضَافُ

وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ ، ثُمَّ الْعَامِلُ وَمَعْمُولُهُ : ١ : ١٧ .

لَا يَتَقَدَّمُ مَا لَيْسَ مِنَ الصِّلَةِ عَلَى الصِّلَةِ ، وَلَا عَلَى مَا هُوَ مِنْهَا : ١ : ١٤ ، ٢٣ .

لَا يَدْخُلُ شَيْءٌ مِنْ صِلَةٍ مُوصُولٍ فِي صِلَةِ مُوصُولٍ آخَرَ : ١ : ١٨ ، ٢٠ .

لَا يَدْخُلُ فِي الصِّلَةِ مَا لَيْسَ مِنْهَا ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْهَا مَا هُوَ مِنْهَا : ١ : ١٣ .

نَابِعٌ مَا فِي الصِّلَةِ مِنَ الْوَصْفِ وَالتَّوَكِيدِ وَالْعَطْفِ وَالْبَدَلِ مِنَ الصِّلَةِ : ١ : ١٣ ، ٢٣ ، ١٩٣ : ٣ ، ١٩٨ ،

لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الصِّلَةُ ، وَلَا بَعْضُهَا عَلَى الْمُوصُولِ : ١ : ١٣ ، ٢٣ ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢٣ : ٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ،

لَا يُفْرَقُ بَيْنَ الصِّلَةِ وَالْمُوصُولِ : ٣ : ١٩٣ .

يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ بَعْضُ الصِّلَةِ عَلَى بَعْضٍ ، وَيَتَأَخَّرُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ : ١ : ١٣ ، ٢٣ .

يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الصِّلَةِ وَالْمُوصُولِ بِالنِّدَاءِ : ٢ : ٢٩٦ .

جُمْلَةُ الصِّلَةِ اسْمِيَّةٌ وَفِعْلِيَّةٌ وَمِنْهَا الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ وَتَوْصِلُ بِالظَّرْفِ : ١ : ١٩ ، ٣ : ١٣٠ .

توصل الأسماء الموصولة بالجملة المصدرة بكأنّ وبليت ٣ : ١٩٤ - ١٩٥ .

جاءت (كأنّ) في قول ذى الرمة :

ألا أيُّ هذا المنزلُ الدارِسُ الذي كأنّك لم يعهد بك الحىّ عاهدُ : ٤ : ٢١٩ .

توصل (أل) بالصفة وعلة ذلك : ١ : ١٣ .

البدل من الموصول خارج عن صلته ، ولا يكون إلّا بعد تمام الصلة : ١ : ٢٣ .

لا بدّ من اشتغال جملة الصلة على عائد يرجع إلى الموصول وعلة ذلك : ١ : ١٩ ، ١٣ ، ٣ : ١٣٠ .

لا يعود على الحروف المصدريّة شيء من صلتها ، وإنّما ذلك في الأسماء الموصولة : ٣ : ١٩٩ .

إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن متكلم جاز أن يكون العائد عليه غائباً وهو الأكثر :

نحو : أنا الذى قام ، وجاز أن يكون متكلماً حملاً على المعنى ، وكذا إن كان الموصول

أو موصوفه خبراً عن مخاطب ؛ نحو : أنت الرجل الذى قال بكذا ، أو قلت كذا :

٤ : ١٣١ - ١٣٢ .

(أى) تكون موصولة : ٣ : ٢٩٠ ، ٢٩١ .

أىّ والذى يقعان للعاقل وغيره : ٢ : ٢٩٦ .

قد يُراد من الذى الجنس كقوله تعالى (والذى جاء بالصدق وصدّق به) : ٢ : ١٤٣ ، ٣ : ١٩٦ ،

٤ : ١٤٦ .

من الأسماء الموصولة : الذى ، و(ما) و(من) . وأىّ ، و(أل) : ١ : ١٩ .

(أل) الموصولة اسم في صورة الحرف : ١ : ١٣ .

الأسماء المبهمة لاتضاف ؛ لأنها لا تنكر : ٤ : ١٤٦ .

إدخال الموصول على الموصول : ١ : ٢٥ ، ٣ : ١٣٠ - ١٣١ ، ١٩٩ .

باب من الذى والى ألفه النحويّون . فأدخلوا الذى في صلة التى ، وأكثروا في ذلك : ٣ : ١٣٠ ، ١٩١ .

إذا وصلت الذى بالذى فلا بدّ للثانى من صلة حتّى يكون في صلة الأوّل : ٣ : ١٣٠ .

دخول الموصول على الموصول لم يقع في كلام العرب ، وإنّما وضعه النحويّون رياضةً للمتعلّمين :

٣ : ١٣٠ .

وقفت على إدخال الموصول على الموصول في بعض القراءات الشواذ وكذلك في شعر الأحرص :

٣ : ١٣٠ - ١٣١ .

الضمير المتصل المنصوب العائد على (أل) لا يجوز حذفه . ويحذف مع الموصولات الأخرى :
١ : ١٤ . ١٩ . ٢٠ : ٣٤٢ .

لا يحذف الضمير العائد المنفصل . ولا المجرور . ولا المرفوع : ١ : ٢٠ : ٣٠ : ٩٨ - ٩٩ ، ١١٤ ،
١١٦ . ١٢٣ .

لا يحذف الموصول الاسمي عند المبرّد وأجاز ذلك غيره : ٢ : ١٣٧ - ١٣٨ .
تحذف جملة الصلة إذا دلّ عليها دليل : ٢٨٩ .

مراعاة اللفظ. والمعنى

يراعى لفظ (من) ومعناها : ٢ : ٢٩٥ . ٣ : ٢٥٢ . ٢٥٣ .
الحمل على لفظ (كُلّ) ومعناها جاء في القرآن الكريم : ٢ : ٢٩٨ .
مراعاة اللفظ. والمعنى مع (أَيّ) : ٢ : ٣٠٣ . ٣٠٤ .
مراعاة اللفظ. والمعنى في (كِلَا) : ٣ : ٢٤١ .
مراعاة لفظ. (أَخذ) ومعناه : ٣ : ٢٥٢ .

أداة التعريف

هل الأداة اللام وحدها أو الهمزة واللام : ١ : ٨٣ .
ألف الوصل مع الأداة : ١ : ٢٥٣ .
أداة التعريف بمنزلة (قد) : ٢ : ٩٠ ، ٩٤ .
المعرّف بآل الجنسية يكون في معنى الجمع ؛ نحو : فلان يحبّ الدينار والدرهم ، وأهلك الناس
الدينار والدرهم : ٢ : ١٤٣ ، ٤ : ١٣٨ .
بلحارث ، وبلغنبر ، وعلماء : ١ : ٢٥١ .

المبتدأ والخبر

تذكر المبتدأ للسامع ليتوقّع ما تُخبره به عنه ، فإذا جئت بالخبر صحّ معنى الكلام ، وكانت
الفائدة للسامع في الخبر : ٤ : ١٢٦ .

- اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تُفيد شيئا : ٤ : ١٢٦ .
- المبتدأ لا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة : ٤ : ١٢٧ .
- لو قلت : رجل ظريف لم تُفد السامع شيئا ؛ لأنَّ هذا لا يُستنكر أن يكون مثله كثيرا : ٤ : ١٢٧ .
- عبدُ الله قائمٌ : (عبد الله) مبتدأ ، ومن زعم أنَّه فاعل فقد أحال من جهات : ٤ : ١٢٨ - ١٢٩ .
- حُسْبُكُ : مبتدأ ومعناه النهي : ٤ : ٣٨٣ ، ٤٢٨ .
- أَيمَنُ الله : لا يقع إلا في القسم : ٢ : ٩٠ .
- هي الرجال : صلح على معنى الجماعة : ٢ : ١٨٦ .
- المبتدأ مرفوع بالابتداء ، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ : ٢ : ٤٩ ، ٤ : ١٢ ، ١٢٦ .
- رَفَعُ المبتدأ بالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه والتعريّة عن العوامل غيره ، وهو أوّل الكلام : ٤ : ١٢٦ .
- إذا اجتمع معرفة ونكرة فالأحسن أن تبدأ بالأعرف وهو أصل الكلام : ٣ : ٢٢٢ .
- خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئا هو المبتدأ في المعنى : ٤ : ١٢٧ ، ١٣٣ .
- أو يكون الخبر غير الأوّل ويكون له فيه ذِكْرٌ : ٤ : ١٢٨ .
- زيد سَيرٌ : على حذف مضاف أو على إرادة المبالغة أو على تقدير وصف : ٣ : ٢٣٠ .
- إذا جرى الخبر على غير من هو له أبرز الضمير : ٢ : ٢٩٩ .
- اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له خبرا ، أو نعتا ، أو حالا ، أو صلة وجب إبراز الضمير بخلاف الفعل وعلة ذلك : ٣ : ١١٦ ، ٢٦٢ ، ٤ : ١٣٣ ، ١٢٠ ، ٤١٥ .
- الضمير فاعل عند المبرد ، وتوكيد عند سيبويه : ٣ : ٢٦٢ .
- هذا زيد قائمٌ : يحتمل أربعة أوجه : ٤ : ٣٠٧ - ٣٠٨ .
- هذا ابن عريس مُقبلٌ : ٤ : ٣٢١ .
- هذا الرجل مُقبلٌ : يحتمل خمسة أوجه : ٤ : ٣٢٢ - ٣٢٣ .
- يقع ظرف الزمان خبرا عن اسم المعنى ، ولا يكون خبرا عن الجثة وقولهم : الليلة الهلال على معنى الحدوث .
- وظرف المكان يقع خبرا عنهما : ٣ : ٢٧٤ ، ٤ : ١٣٢ ، ١٧٢ ، ٣٢٩ ، ٣٥١ ، ٣٣٣ .

زيدبك مأخوذ ، وزيد فيك راغب : لا يكون إلا الرفع : ٤ : ٣٠٢ .

الظرف المستقر : ٤ : ٤٠٦ .

الظرف التام : ٤ : ٣٠٢ .

عبد الله في الدار قائما ، وقائم : ٣ : ٢٥٦ - ٢٥٧ ، ٤ : ١٣٢ ، ١٦٦ - ١٦٧ .

الخبر المتعّد هذا حُلُو حامِض : ٤ : ٣٠٨ .

اقتران خبر المبتدأ بالفاء وشروطه ٣ : ١٩٥ .

زيد هندُ ضاربُها هو : ما يحتمله من الوجوه : ٣ : ٢٦٢ - ٢٦٣ .

أنت زيدُ ضاربه أنت : الوجوه فيها : ٣ : ٢٦٣ .

الخبر إذا كان جملة فلا بد لها من رابط يعود إلى المبتدأ : ٢ : ٢٩٥ .

لو قلت : زيد قام عمرو لم يجز ؛ لأنك ذكرت اسما ، ولم تخبر عنه بشئ : ٤ : ١٢٨ .

حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر العائد على المبتدأ لا يجوز عند البصريين : ٢ : ٦٢ ،

٤ : ١١٩ .

ويحذف الرابط. المجرور قياسا في مسألة التسعير : ٣ : ٢٥٤ ، ٢٥٨ .

عبدُ الله زيدُ الضاربُ : يحتمل أربعة أوجه :

(١) الألف واللام والفعل لزيد .

(٢) الألف واللام والفعل لعبد الله ، فتقول : عبد الله زيد الضارب هو .

(٣) الألف واللام لزيد ، والفعل لعبد الله ، فتقول : عبد الله زيد الضارب هو وأبرز

الضمير هنا .

(٤) الألف واللام لعبد الله ، والفعل لزيد ، فتقول : عبد الله زيد الضارب هو هو

٤ : ١٣٣ - ١٣٥ .

تقديم خبر المبتدأ عليه جائز عند البصريين ومنعه الكوفيون : ٤ : ١٢٧ .

يجوز تقديم معمول الخبر على المبتدأ ما لم يمنع ما نع ٤ : ١٥٦ ، ١٦٥ .

عبدُ الله جاريتك أبوها ضاربٌ : يجوز عند المبرد ؛ لأنَّ ضاربا يجرى مجرى الفعل ، والتقديم

والتأخير في الفعل ، وما كان خبرا للأول مفردا أو مع غيره - سواء : ٤ : ١٥٦ .

لو قال : كيف أصبحت ، أو كيف كنت ؟ .
 الجواب : صالحا ؛ لأنَّ (كيف) في موضع الخبر كأنَّه قال : أصالحا أصبحت أم طالحا ، ولو
 قلت : صالح ونحوه لجاز : ٢ : ٣١١ .
 زيد وعمرو قائم : خبر الأوَّل محذوف عند سيبويه : ٤ : ٢٢٨ .
 أقَلَّ رجل يقول ذلك : (أقَلَّ) مبتدأ لا خبر له ؛ لأنَّه شابه حرف النفي ، ولا يجوز أن تكون جملة
 (يقول ذلك) خبرا ؛ لأنَّها جرت على المضاف إليه في تثنيته وجمعه وتأنيثه ، وقيل :
 مبتدأ حذف خبره وجوبا أي موجود وُضِعَ بآنَّه لا معنى لهذا المقدَّر هنا .
 (أقَلَّ) هنا بما يلزم صدر الكلام فلا تدخل عليه نواسخ الابتداء ، والمضاف إليه لا يكون إلَّا نكرة
 كمجرور رُبَّ ، ووصفه فِعْلٌ أو ظرف : ٤ : ٤٠٥ .

كان وأخواتها

باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول ، واسمُ الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد : ٣ : ٩٦ ، ١٨٩ ،
 ٤ : ٨٦ .
 دخلت (كان) لتُخبر أنَّ ذلك وقع فيما مضى ، وليست بفِعْلٍ وصل منك إلى غيرك ، وإنَّما
 صُرِّفَتَصَرَّفَ الأفعال لقوَّتِهِنَّ ، وأنَّك تقول فيهنَّ : يفعل وسيفعل ، وهو فاعل ، ويأتى
 فيهنَّ جميع أمثلة الفعل : ٣ : ٩٧ ، ٤ : ٨٦ .
 (كان) في وزن الفعل وتصرفه وليست فِعْلا على الحقيقة : ٣ : ٣٣ .
 كان وأخواتها أفعال صحيحة : ٤ : ٨٦ .
 (كان) فعل متصرف يتقدَّم مفعوله ويتأخَّر ، ويكون معرفة ونكرة : ٤ : ٨٧ .
 (كان) أصل الباب : ٣ : ١٦٧ .
 (كان) قد تفيد الاستمرار بمعنى ما زال : ٤ : ١١٩ - ١٢٠ .
 يعمل عمل (كان) أمسى ، وليس ، وما دام ، وما زال : ٣ : ١٨٩ .
 الدليل على فعلية (ليس) اتِّصالُ ضامِّ الرفع بها . نحو : لست ، لستم ، لستن ، ليسوا : ٤ : ٨٧ ، ١٩٠ .
 فتح اللام في لست : ١ : ٢٤٦ .

(غدا) بمعنى صار ٣ : ٥٣ .

هل يتعلّق الجارّ والمجرور بـ (كان) : ٤ : ٨٩ .

لا يكون اسم (كان) نكرة محضة لعدم الفائدة : ٤ : ٨٨ ، ٤٠٦ .

وصف النكرة ثمّ يسوّغ وقوعها اسما لكان : ٤ : ٨٨ .

كذلك وقوعها بعد النفي : ٤ : ٩٠ .

إذا اجتمع معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم (كان) المعرفة : ٤ : ٨٨ .

إن كانا معرفتين فأنت فيهما بالخيار : تجعل أيّتهما اسما أو خبرا : ٤ : ٨٩ ، ٤٠٧ .

يجوز أن يتقدّم خبر (كان) عليها : ٤ : ٨٨ .

يجوز أن يتوسّط خبر (كان) بينها وبين اسمها ، وكذلك أخواتها : ٤ : ٨٧ ، ٨٨ ، ٢ : ١٦٥ .

(ليس) تقديم الخبر فيها وتأخيرها سواء (يريد التوسّط) : ٤ : ١٩٤ ، ٤٠٦ .

ولا يلي العامل معمول الخبر : ٤ : ٩٨ - ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٥٦ .

تقدير ضمير الشأن مع (كان) : ٤ : ٩٩ - ١٠٠ .

يجوز أن يتقدّم معمول خبر (كان) عليها : ٤ : ١٠٢ .

حذف نون مضارع (كان) وشروطه : ٢ : ٣٦٤ ، ٣ : ١٦٧ .

حذف خبر (كان) وحده ضعيف في القياس : ٤ : ١١٨ - ١١٩ .

إفعل هذا إما لا . أى إن كنت لا تفعل غيره : ٢ : ١٥١ .

مررت برجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون : على إضمار إذ كان ، وإذا كان و (كان)

تامة : ٣ : ٢٥٠ .

(كان) تامة بمعنى خلق ، نحو : أنا أعرفه مذ كان : ٤ : ٩٥ .

كان بمعنى وقع ، نحو : قد كان الأمر : ٤ : ٩٥ .

أصبح وأمسى بمعنى استيقظ ، ونام : ٤ : ٩٦ .

(كان) الزائدة : ٤ : ١١٦ - ١١٧ .

إعراب نحو : لأفعلنه كائنا ما كان ٣ : ٣٠٣ .

- من كان أخاك ، ومن كان أخوك : ٤ : ٨٩ .
 ما أحسن ما كان زيدٌ ، وما أحسن ما كان زيدا : ٤ : ١٨٤ - ١٨٥ .
 كأننى أخوك وكنت زيدا : محال إن أردت به الانتقال وأنت تعنى أخاه فى النسب .
 ولو قلت : كنت أخاك ، أى صديقك جاز : ٤ : ١١٩ .
 كان القائم القاعد أبواه إليه منطلقه جاريته : ٤ : ١٢٠ .
 إنَّ الراغب فيه أبواه كان زيدا : ٤ : ١٢٠ .
 إنَّ أفضلهم الضارب أخاه كان زيدا : ٤ : ١٢٠ - ١٢٣ .
 إنَّ زيدا كان منطلقا ، ومنطلق : ٤ : ١١٦ - ١١٩ .
 باب من مسائل باب (كان) وباب (إنَّ) فى الجمع والتفرقة : ٤ : ١١٥ .

أفعال المقاربة

- باب الأفعال التى تسمى أفعال المقاربة : ٣ : ٦٨ .
 (كاد) لمقاربة الفعل : ٣ : ٧٤ .
 نوى (كاد) : ٣ : ٧٥ .
 لا بدّ لهذه الأفعال من فاعل ؛ لأنّه لا يكون فعل إلّا وله فاعل . وخبر هامصدر لأنّها لمقاربتة :
 ٣ : ٦٨ .
 ألف (عسى) منقلبة عن ياء . تقول : عسيت كما تقول : رى ورهيت : ٣ : ٥٣ .
 (عسى) لمقاربة الفعل ، وقد تكون إيجابا : ٣ : ٦٨ .
 لا تقل : عسيت القيام : ٣ : ٦٨ .
 (عسى) تامّة فى نحو : عسى أن يقوم زيد : ٣ : ٧٠ - ٧١ .
 رأى المبرّد فى نحو : عساك ، وعساى : ٣ : ٧١ - ٧٢ .
 جعل يقول . وأخذ يقول ، وكرب يقول ، لا يقترن خبرها بأنّ إلّا فى الشعر :
 ٣ : ٦٨ .

إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال : ٤ : ١٠٧ .

أشبهت الأفعال في أَنَّها لا تقع إلا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجى ، والتمنى ، والتشبيه
التي عباراتها الأفعال : ٤ : ١٠٨ .

(إِنَّ) المكسورة مشبهة للفعل بلفظها ، فعملها عمل الفعل المتعدى إلى مفعول : ٢ : ٣٤٠ ، ٣ : ٣٣٠

هى فى القوة دون الأفعال ، وبنيت أواخرها على الفتح كالفعل الماضى : ٤ : ١٠٨ .

لا يجوز أن تقول : إِنَّ يقوم زيد ؛ لأنها مُشبهة للفعل ، ولا يلى فعلُ فعلاً : ٤ : ١١٠ .

تنصب الاسم وترفع الخبر ، فتشبه من الفعل ما قُدِّم مفعوله : ٤ : ١٠٩ .

(أَنَّ) المفتوحة هى وصلتها فى موضع المصدر ، ولا تكون إلا فى موضع الأسماء دون الأفعال ؛
لأنَّها مصدر ، والمصدر إنَّما هو اسم : ٢ : ٣٤٠ .

إنَّما تكون المفتوحة فى الموضع الذى لا يجوز أن يقع فيه إلا الاسم : ٢ : ٣٤٧ .

أشهد أَنَّ محمداً رسولُ الله : التقدير : على أَنَّ محمداً رسولُ الله ، أو أشهد بأنَّ محمداً
رسولُ الله : ٢ : ٣٤٢ .

تقول : قصّة زيد أَنَّهُ منطلق ، وخبرُ زيد أَنَّهُ يُحبّ عبد الله ؛ لأنَّ هذا موضعُ ابتداءٍ وخبر : ٢ : ٢٤٢
بلغنى أمرك أَنَّك تُحبّ الخيرَ : المعنى معنى البديل : ٢ : ٢٤٢ .

جئتكَ أَنَّك تُحبّ الخيرَ : على تقدير اللام : ٢ : ٣٤٨ .

(تقول) بمعنى تظنّ ، تفتح بعدها همزة (إِنَّ) : ٢ : ٣٤٩ .

بلغنى حديثك حتّى أَنَّك تظلم الناس : الموضع لأنَّ المفتوحة ؛ لأنَّ (حتّى) عاطفة : ٢ : ٣٥٠ .

ظننت أمرك أَنَّك تظلم الناس : الفتح على البديل : ٢ : ٣٥٠ .

يومُ الجمعة أَنَّك خارج ، ولك على أَنَّك لا تؤدّى : الفتح لأنَّ المصدر مبتدأ : ٢ : ٣٥٤ .

توجيه الفتح فى قوله تعالى : (أيعذكم أَنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أَنكم مُخرجون) : ٢ : ٣٥٧-٣٦٠

الفرق بين المصدر الصريح والموول : ٣ : ٢١٤ .

لا يلى (إِنَّ) (أَنَّ) ؛ لأنَّ المعنى واحد ؛ كما لا تقول : لئن زيدا منطلق ؛ لأنَّ اللام فى معنى (إِنَّ)

فإن فصلت بشيء حسن واستقام : ٢ : ٢٤٣ .

مكان (إنَّ) المكسورة في أحد ثلاثة مواضع ترجع إلى موضع واحد ، وهو الابتداء : ٢ : ٣٤٧ .
(إنَّ) معناها الابتداء : ٤ : ١٠٧ .

تكسر بعد القول : ٢ : ٣٤٨ .

نكسر بعد (أَلَا) الاستفتاحية : ٢ : ٣٥٣ .

تكسر الهمزة إن وقعت (إنَّ) في صدر جملة الصلة : ٣ : ١٩٤ .

تكسر في جواب القسم : ٤ : ١٠٧ .

تكسر همزة (إنَّ) إذا وقعت خبرا في الحال أو في الأصل عن اسم ذات : ٢ : ٣٥٠ .

قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله . الكسر هنا واجب : ٢ : ٣٥٠ .

إنَّ زيدا لمنطلق : كان حد الكلام أن تكون اللام قبل (إنَّ) ؛ كما تكون في قولك : لَزِيدٌ
خيرٌ منك ، ولما كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إنَّ) لم يجر الجمع بينهما ،
فجعلت اللام في الخبر ، وحدها أن تكون مقدمة : ٢ : ٣٤٤ ، ٣٤٨ .

إذا فصلت بين (إنَّ) وبين اسمها بشيء جاز إدخال اللام على الاسم فقلت : إنَّ في الدار
لزيدا : ٢ : ٣٤٥ ، ٣٤٣ .

لو قلت : أشهد بأنك لمنطلق كان محالا : ٢ : ٣٤٥ .

ولو قلت : بلغني أنك لمنطلق كان محالا : ٢ : ٣٤٦ .

يجوز كسر همزة (إنَّ) وفتحها بعد إذا الفجائية مع توجيه ذلك : ٢ : ٣٥١ .

ويجوز الأمران أيضا بعد (لا جرم) وتوجيه ذلك : ٢ : ٣٥١ - ٣٥٢ .

وبعد (أما) . بمعنى حقاً ، نحو : أما أنك منطلق ، وأما يوم الجمعة فإنك مرتحل : ٢ : ٣٥٣ ،
٣٥٥ : ٣ : ٩ .

إذا سبق (إنَّ) مفرد وجملة وصلح العطف على أحدهما جاز فيها الفتح والكسر ؛ كقوله تعالى :
(إنَّ لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تصحى) . ٢ : ٣٤٣ .

عهدي به شاباً وإنه يومئذ يفتخر : الكسر لأن الجملة حالية ويجوز الفتح على بُعدٍ على العطف
على الضمير المجرور : ٢ : ٣٥١ .

(إِنَّ) المكسورة لا يصلح فيها التقديم والتأخير ؛ كما لم يصلح فيها تعمل فيه من الأسماء .

والفتوحة يجوز معها تقديم الخبر وتأخيره : ٢ : ٣٥٤ .

لا يجوز في هذه الأحرف التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تتصرف : ٤ : ١٠٩ . ١٩٠ .

يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم إن كان ظرفا : ٤ : ١٠٩ .

تقول : إِنَّ اليوم زيدا منطلق : ولو كان مكان اليوم غير الظرف لم يقع إلى جانبها :

٣ : ٦٢ .

وقوع اسم (إِنَّ) نكرة محضة بأبـه الشعر : ٤ : ٧٤ .

إذا اجتمعت معرفة ونكرة فالذى يُجعل اسمها المعرفة : ٤ : ١٠٩ .

الخبر لا بُدَّ منه : ٤ : ١١٠ .

ويحذف في مواضع : ٤ : ١٣٠ - ١٣١ .

الرّد على الكوفيين في اشتراطهم شروطا في حذف الخبر في هذا الباب : ٤ : ١٣١ .

تَكْفُ (ما) هذه الأحرف عن العمل : ١ : ٥١ ، ٥٤ ، ٢ : ٣٦٣ .

العطف على اسم (إِنَّ) بالنصب والرفع : ٤ : ١١١ - ١١٢ .

هل العطف بالرفع من عطف المفردات أو من عطف الجُمَل : ٤ : ١١٣ ، ٣٧١ .

وصف الاسم بالنصب والرفع ؛ نحو : إِنَّ زيدا منطلق الظريف : ٤ : ١١٣ - ١١٤ .

ليت ، ولعل ، وكأنَّ لا يراعى معها محل اسمها ، وعلة ذلك : ٤ : ١١٤ .

باب من مسائل باب (كان) وباب (إِنَّ) في الجمع والتفرقة : ٤ : ١١٥ .

إِنَّ القائم وأخوه قاعد : ٤ : ١١٥ .

إِنَّ المتروك وأخاه مريضين صحيح : ٤ : ١١٥ - ١١٦ .

إِنَّ زيدا كان منطلقا ، ومنطلق : ٤ : ١١٦ - ١١٩ .

إِنَّ الراغب فيه أبواه كان زيدا : ٤ : ١٢٠ .

إِنَّ أفضلهم الضارب أخاه كان زيدا : ٤ : ١٢٠ - ١٢٣ .

وانظر الحديث عن معاني هذه الحروف في فهرس الحروف

ظَنٌّ وَأَخْوَاتُهَا

باب الفعل المتعدى إلى مفعولين . وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ٣ : ٩٤ .
لا يجوز الاختصار على المفعول الأول ؛ لأنَّ الشكَّ والعلمَ إنما وقعا في الثاني ، ولم يكن بُدٌّ من
ذِكْرِ الأول ؛ لِيُعْلَمَ : من الذى عُلِمَ منه هذا أو شُكِّ فيه من أمره ٢ : ٣٤٠ ، ٣ : ١١٣ ، ١٨٩ .
إنَّما امتنع : ظننت زيدا حتى تذكر المفعول الثاني ؛ لأنَّها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك .
إنَّما هو ابتداءٌ وخبر ، فإذا قلت : ظننت زيدا منطلقاً فإنَّما معناه : زيد منطلق في ظني ؛ فكما
لا بدَّ للابتداء من خبر كذا لا بد من مفعولها الثاني ؛ لأنَّه خبر الابتداء ، وهو الذى عليه تعتمد
بالعلم والشك ٣ : ٩٤ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٤٠ : ٦٢ .

إذا قلت : ظننت أن زيدا منطلقاً لم تحتج إلى مفعول ثانٍ ؛ لأنَّك قد أتيت بذكر زيد في الصلة ؛
لأنَّ المعنى : ظننت انطلافاً من زيد ؛ فلذلك استغنيت ٢ : ٣٤١ .
فعلُ الرجل لا يتعدى إلى نفسه . فيتصل ضميره إلّا في باب ظننت وعلمت ، فأما ضربتني ،
وضربتكَ يا رجل فلا يكون ٣ : ٢٧٧ .

الفرق بين باب ظنٍّ وغيرها من الأفعال كأعطيت ٣ : ١٨٩ ، ٤ : ٤٠٤ .
باب ظنٍّ يَعْمَلُ وَيُلْفَى ٢ : ١٠ .
الذى تلغيه لا يكون مُقَدِّماً ؛ إنما يكون في أضعاف الكلام . ألا ترى أنَّك لا تقول : ظننت
زيداً منطلقاً ٢ : ١١ .

لام الابتداء تقطع ما دخلت عليه بما قبلها ، وكان حدّها أن تكون أول الكلام . إذا قلت :
علمت لزيد منطلق قطعت بها ما بعدها بما قبلها ، فيصير ابتداءً مستأنفاً ٢ : ٣٣٤ .

لام القسم تفصل ما بعدها بما قبلها كقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه) ٣ : ٢٩٧ .
لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلّا ما يجوز أن يُلْفَى ؛ لأنَّ الاستفهام لا يجوز أن يعمل
فيه ما قبله ، وهذه الأفعال هي التي تجوز ألا تعمل خاصّة ، وهي ما كان من العلم والشك ٣ : ٢٩٧ .
إنَّما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى : نحو : ضرب زيدا عمرو ؛
لأنَّك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ، فإن كان المفعول الثاني ممّا يصحّ موضعه إن قدّمته
فتقديمه حسن ؛ نحو قولك : ظننت في الدار زيدا ، وعلمت خلّفتك زيدا ٣ : ٩٥ .

لا يجوز أن تقوم الجملة مقام المفعول الأول ، وإنما تقوم مقام المفعول الثاني ؛ لأنه خبر في الأصل . والخبر يكون مفردا وجملة : ٤ : ٦٢ .

(تقول) بمعنى تظنّ تنصب مفعولين وتفتح بعدها همزة (إن) ٢ : ٣٤٩ .

تحكى الجمل بعد القول : ٢ : ٣١٠ .

(قلت) إنما تقع بعدها الحكاية : ٤ : ٧٨ .

(أرى) بمعنى أظنّ ملازمة للبناء للمفعول وتنصب مفعولين وقيل ثلاثة : ٢ : ١٠ ، ١١ .

(علم) بمعنى عرف تنصب مفعولا واحدا : ٣ : ١٨٩ .

(ظنّ) بمعنى اتهم تنصب مفعولا واحدا : ٣ : ١٨٩ .

جعل

(جعل) على أربعة أوجه يجمعها أصلان :

أحدهما : أن تكون بمعنى صيّرت ، فتتعلّى إلى مفعولين .

الآخر : أن تكون بمعنى عملت وخلقت ، فتتعلّى إلى واحد .

وإذا كانت بمعنى صيّرت فأحد وجهيها أن تكون بأثرة تصل إلى المفعول ؛ كقولك : جعلت الطين خزفا . والخشب بابا .

والآخر : أن تكون بغير أثره بل الحكم على الشيء أنه صيّر كذلك أو القول أنه كذلك ؛

نحو : جعلت الرجل فاسقا ، وجعلت زيدا مؤمنا ، وجعلت بكرا أميرا ، وعمرا وزيرا فإنما ذلك بالقول أنه كذلك : ٤ : ٦٧ .

الوجه في (جعلت متاعك بعضه فوق بعض) . ٤ : ٦٨ ، ٦٩ .

إذا كانت جعل بمعنى عملت فأحد وجهيها أن تكون بمعنى اللام ؛ كقولك : جعلت لزيد مالا ،

أي أعطيته مالا . فملكه ؛ ويجوز في هذا الوجه أن تلحق (من) فتكون مصاحبة للام

نحو : جعلت لزيد من الخشب بابا .

والوجه الآخر : أن تكون مجردة في اقتضاءها من حرف جرّ فتكون مطلقة على معنى عملت ؛

كقولك : جعلت المتاع ، وجعلت الدار ، أي عملت ولا تحتاج إلى غير ذلك : ٤ : ٦٨ .

ما ينصب ثلاثة مفاعيل

لا يكون في الأفعال ما يتعدى لأكثر من ثلاثة مفاعيل إلا ما كان من ظرف أو حال أو فضلة ونحوها : ٣ : ١٢١ .

الأفعال هي : أعلم : وأرى . ونبأ : ٣ : ١٢١ - ١٢٢ .

لا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض : ٣ : ١٢٢ .

(أرى) من رأى بمعنى علمت لا رؤية العين : ٣ : ١٢٢ .

من هذه الأفعال ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وهي من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل في ذلك الفعل مفعولا : أعلم الله زيدا عمرا خيرا الناس . ونبأتك عبد الله صاحب ذلك : ٣ : ١٨٩ .

تعدية (نبأ) ٤ : ٣٣٨ - ٣٣٩ .

الفاعل

لم كان الفاعل مرفوعا ، والمفعول به منصوبا ؟ : ١ : ٨ .

كيف رفع الفاعل مع المنق وفي الاستفهام ؟ : ١ : ٨ - ٩ .

الفاعل لا يتقدم على فعله : ١ : ١٦ . ٤ : ١٢٨ .

من زعم أن نحو : (عبد الله قام) فاعل فقد أحال من جهات : ٤ : ١٢٨ .

لا يُحذف الفاعل ، فكل فعل له فاعل : ١ : ١٩ ، ٢ : ٦٠ ، ٣ : ٧٦ ، ٤ : ١١٥ ، ٤ : ٥٠ ،

٧٧ ، ٧٨ .

(قلما) : تكفها (ما) عن طلب الفاعل : ٢ : ٥٥ .

الظروف التي لا تكون فاعلة إذا ذكرتها لم يكن بد من ذكر الفاعل معها . لو قلت : أين يكن أكن لم يكن كلاما حتى تقول : أين يكن زيد أكن : ٢ : ٦٠ .

الفصل بالفاعل بين الصفة والموصوف يضعف في المجرور ، ويقوى في غيره : ١ : ٢٥ .

كل صفة عملت في فاعل ظاهر لم يجز أن تثنى ولا تجمع جمع سلامة : لأنها في ذلك تجري مجرى الفعل : ٤ : ٥٤ ، ١٥٥ .

يجوز أن تعمل الصفة في فاعل ظاهر ، وتُجمع جمع تكسير ، وهو لبعض الصفات لازم ، وهو ما منع جمع السلامة من نحو : باب أحمر ، وحمراء ، وسكران وسكرى : ٤ : ٥٥ .
إذا تأخّرت الصفة وعملت في مضمّر ثنى ضميرها وُجمع : ٤ : ٥٥ .

حذفُ الفِعْلِ الرفع للفاعل : ٣ : ٢٨٢ - ٢٨٣ .
إنّما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى ؛ نحو : ضرب زيدا عمرو :
لأنّك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول : ٣ : ٩٥

إن قلت : ضرب هذا هذا ، أو ضربت الحبلى الحبلى لم يكن الفاعل إلّا المتقدّم : ٣ : ١١٧ .
رُتبة الفاعل قبل المفعول ، وكذلك رُتبة نائب الفاعل ، ورُتبة الظرف بعد المفعول ، فيجوز
نحو : لقيت في داره زيدا : ٤ : ١٠٢ .

يعود ضمير من المفعول على الفاعل المتأخّر لفظاً ، ولا يعود ضمير من الفاعل المقدّم على المفعول
المؤخّر : ٣ : ١١٢ ، ١٢٠ ، ٤ : ١٠٢ ، ٢ : ٦٩ .
المؤنث الحقيقي ما كان في الحيوان : ٣ : ٣٤٨ .

يجوز حذف التاء من فعل فاعل المؤنث الحقيقي مع الفصل : ٢ : ٣٣٨ ، ١٤٨ ، ٣ : ٣٤٩ .
نحو : قام جاريتك إنّما يجوز في الشعر : ٢ : ١٤٦ ، ٣ : ٣٣٨ ، ٣ : ٣٤٩ ، ٤ : ٥٩ .
نِعَمَ المرأةُ : وجهُ تذكير الفِعْلِ : ٢ : ١٤٦ .

المؤنث المجازي يجوز في فعله التذكير والتأنيث : ٢ : ١٤٦ ، ٣ : ٣٤٩ ، ٤ : ٥٩ .
تأنيث الجمع مجازي : ٣ : ٣٤٨ ، ٤ : ٥٩ .
هي الرجال : صلح على إرادة جماعة الرجال : ٢ : ١٨٦ .

تقول : الجمال تسير ، والجمال يسرن : ٢ : ١٨٥ .
لو سمّيت امرأة بجعفر لخبرت عنها كما تُخبر عنها وهي مسمّاة باسم مؤنث ، وتقول :
جاءتني جعفر ، ولا يجوز : جاءني : ٣ : ٣٤٨ .

نائب الفاعل

باب المفعول الذي لا يُذكر فاعله : ٤ : ٥٠ .
إنّما كان رفعاً ، وحُدّ المفعول أن يكون نصباً ؛ لأنّك حذفْتَ الفاعل ، ولا بُدّ لكلّ فعل من
فاعل : ٤ : ٥٠ .

التقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار كالفعل . تقول : أعطى زيد درهما ، وأعطى درهما زيد ،
ودرهما أعطى زيد : ٤ : ٥٣ .

إن جئت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الذى قام مقامَ الفاعل فهو منصوب ؛ كما يجب
فى المفعول : ٤ : ٥٠ .

قراءة (ويُخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا) قام الجارّ والمجرور مقامَ الفاعل ، ونصب
المفعول به أو هو حال : ٣ : ٢٦١ .

يجوز أن تُقيم المصادر والظروف من الأمكنة والأزمنة مقامَ الفاعل إذا دخل المفعول من حروف
الجرّ ما يمنعه أن يقوم مقامَ الفاعل : ٤ : ٥١ .

يجوز أن تُقيم المجرور مقامَ الفاعل مع وجود المصدر والظرف ؛ نحو : سير بزيد فرسخا : ٤ : ٥٢
إن قلت : سير بزيد سيرا فالوجه النصب ؛ لأنّك لم تفد بقولك (سيرا) شيئا لم يكن فى سير
أكثر من التوكيد ، فإن وصفته فالوجه الرفع : ٤ : ٥٣ .

شروط نيابة الظرف والمصدر مناب الفاعل : ٤ : ٥٣ .

لا يجوز نحو : ضُرب زيدا سوط وعلة ذلك : ٤ : ٥١ .

يجوز إقامة الظرف أو الجارّ والمجرور مقامَ الفاعل : ٣ : ١٠٥ .

الأوجه فى : سير بزيد فرسخين يومين : ٣ : ١٠٥ - ١٠٨ .

قد يقوم المفعول الثانى فى باب أعطيت مقامَ الفاعل إن أمن اللبس : ٤ : ٥١ .

المتقدّمون منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقا : ٤ : ٥١ .

اللغات فى نحو : قِيلَ ، وبيِعَ : ١ : ١٠٦ .

نحو (حَى) يكون بضمّ الحاء وكسرها : ١ : ١٨٢ .

بناء الأجوف المزيد للمجهول : ١ : ١٠٥ .

بناء ظن وأخواتها للمجهول : ٤ : ٥٠ .

بناء نحو : ساير للمفعول : ١ : ١٧٢ .

لا تقول : مُرِض ، ولا ممرض : ٢ : ٢١٩ .

(أَرَى) بمعنى أظنّ ملازم للبناء للمفعول : ٢ : ١٠ ، ١١ .

الاشتغال

واعلم أنَّ المفعول إذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمر ؛ لأنَّ الذي بعده تفسير له وذلك قولك : إنَّ زيدا ترده يكرمك . ومنَّ زيدا يأتاه يعطه : ٢ : ٧٦ .
لأنَّها لا تقع إلَّا على فعل .

النصب بعد (حيث) و (إذا) هو المختار . والرفع بعدهما جائز على أنَّه فاعل لفعل محذوف :
٣ : ١٧٦ .

وتقول : أيُّ تضربه . كما تقول : زيد تضربه .
فإنَّ قال قائل : فما بال النصب لا يختار هاهنا كقولك : أزيدا تضربه ؟ .
فإنَّ الجواب : أنَّ (أيًّا) هي الاسم . وهي حرف الاستفهام فلا يكون قبلها ضمير وذلك
قولك : أزيدا ضربته إنَّما أوقعت الضمير بعد ألف الاستفهام . فنصبت زيدا : ٢ : ٢٩٩ .
لو قلت : أيُّهم زيدا ضاربُه : النصب في زيد الوجه فإن رفعت على قول من قال : أزيد أنت
ضاربُه قلت : أيُّهم زيد ضاربُه هو : ٢ : ٢٩٩ .

التنازع

العرب تختار إعمال الآخر ؛ لأنَّه أقرب : ٣ : ١١١ . ٤ : ٧٢ . ٧٣ .
أمثلة لإعمال الأوَّل : ٣ : ١١٢ .
التنازع في الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر : ٣ : ١١٣ ، ١١٧ .
التنازع في الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : ٣ : ١١٣ .
باب من إعمال الأوَّل والثاني ، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر : ٤ : ٧٢ .
القاعدة العامة في التنازع : ٤ : ٧٥ .
شواهد لإعمال الأوَّل : ٤ : ٧٧ . ٧٨ .
إنَّ كان المبدوء به مفعولا لم تضمرد : ٤ : ٧٨ .
التنازع في باب (ظنَّ) : ٤ : ٧٨ .
تنازع ظنَّ وقال : ٤ : ٧٨ - ٧٩ .
التنازع بين فعلَي تعجَّب ؛ نحو : ما أحسن وأجمل زيدا : تُعمل الأوَّل أو الثاني : ٤ : ١٨٤ .

المفعول به

لا يُنصب شيء إلا على أنه مفعول أو مشبّه بالمفعول في لفظ. أو معنى .
فمن ذلك المصدر ، وهو اسم الفعل . تقول : ضربت ضربا وقمت قياما فأنت فعلت الضرب والقيام .
وإذا قلت : ضربت زيدا أو كلّمت عمرا فأنت لم تفعل زيدا ولا عمرا إنما فعلت الضرب والكلام .

والزمان والمكان مفعول فيهما : ٤ : ٢٩٩ .

والحال مفعول فيها : ٤ : ٢٩٩ .

تقول : رأيت ضَرْبَ زيد عمرا ، فالضرب لا يُرى ، وإنما رأيت الفاعل والمفعول به ، ورأيت الفاعل يتحرك ، وذلك المتحرك يدلُّ على نوع الحركة . فالحركة نفسها لا تُرى ؛ لأنَّ المرئي لا يكون إلا جسا ملونا : ٤ : ١٨٧ .

مدى حاجة الفعل إلى الفضلات : ٣ : ١١٦ .

ما يتعدّى بنفسه وبحرف الجرّ

نصحتة ، ونصحت له : ٤ : ٣٣٨ .

شكرته وشكرت له : ٤ : ٣٣٨ .

خشنت صدره وبصدره : ٤ : ٧٣ ، ١١١ ، ١٥٣ ، ٣٣٨ .

جاء : يتعدّى بنفسه وبحرف الجرّ : ٤ : ١٥٣ .

تأ جاء متعدّيا ولازما : طرحت البئرَ وطرحتها ، وغاض الماءَ وغضته : ٢ : ١٠٥ .

الفعل المتعدّي واللازم

دخلت : لا تتعدّى عند سببويه ، وقولهم : دخلت البيت إنما هو على حذف حرف الجرّ كأنّه

أراد : دخلت إلى البيت أو في البيت ، وخالفه الأخفش والجري والمبرد : ٤ : ٦٠ - ٦١ - ٣٣٧ - ٣٣٨

لا خلاف بين أحد في أنّها تتعدّى إلى الأماكن دون غيرها : ٤ : ٦٢ .

إذا أريد تعديّة (دخل) إلى غير الأماكن أدخلت عليها الهمزة أو جيء بالباء بعدها نحو :

دخلت بزيد الدار : ٤ : ٦٢ .

استعمالات (سمع) : ٤ : ١١ .

الأفعال اللازمة

فَعَلَ : لازم : ١ : ٧١ ، ٣ : ١٨٧ .

انْفَعَلَ : لازم : ١ : ٧٥ ، ٢ : ١٠٤ .

افْعَلَى : لازم : ١ : ٧٦ .

افْعَلَّ : لازم : ١ : ٧٦ .

افْعَالٌ : لازم : ١ : ٧٦ .

افْعُنَلَّ : لازم : ١ : ٧٧ .

تَفَعَّلَ ، نحو : تدرج ، وتسرف لازم لأنه في معنى الانفعال : ١ : ٨٦ .

أفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول : ٢ : ١٠٤ .

الأفعال التي استعملت متعدية ولازمة بلفظ واحد : ٢ : ١٠٥ .

الفعل اللازم قد يستغنى عن المفعول ألْبَتَّةً حتَّى لا يكون فيه مضمرًا ولا مظهرًا ، نحو تكلم

بكر ، وقعد زيد : ٤ : ٥٠ .

كلُّ فعلٍ متعدٍّ أو لم يتعدَّ فهو متعدٍّ إلى الزمان واسم المكان ، والمصدر ، والحال : ٣ : ١٨٧ ، ١٨٨ ،

٤ : ٣٥٥ .

تقول : مررت بزيد ، كما تقول : ضربت زيدا ، فالباء وما بعدها في موضع نصب

٤ : ٣٣ ، ١٥٣ .

النصب على نزع الخافض

حذف الجارِّ مع (أَنْ) جيد : نحو : أمرته أَنْ يقوم : ٢ : ٣٥ .

يجوز حذف الجارِّ مع المصدر وليس كحسنة مع (أَنْ) نحو : أمرتك الخيرَ : ٢ : ٣٦ .

(وأمرت لأن أكون) حمل الفعل على المصدر فذكر معه الجارِّ : ٢ : ٣٦ .

لام التقوية تدخل على المفعول إذا تقدَّم على الفعل فإذا تأخَّر فالأحسن ألا تدخلها لأنَّ جميع

القرآن عليه : ٢ : ٣٧ ، ٢ : ١١٨ .

واعلم أنَّك إذا حذفت حروف الإضافة من المقسم به نصبتَه ، لأنَّ الفعل يصل ، فيعمل ٢ : ٣٢١ .
 إذا حذفت حرف الجرّ وصل الفعل فعمل والحذف حسن مع (أَنَّ) المفتوحة للطول بالصلة ٢ : ٣٤٢ .
 لا يجوز مع حذف حرف الجرّ أن يكون الموضع جرّاً ٢ : ٣٤٧ .
 محال أن يحذف حرف الجرّ ولا يأتي منه بدل ٢ : ٣٤٨ .
 أم حبلها إذ نأتك : الأصل : نأت عنك : فحذف (عن) ووصل الضمير بالفعل ٣ : ٢٩٠ .
 حذف حرف الجرّ وشواهد ٤ : ٣٣٠ - ٣٣١ .

حذف الفعل الناصب

يا زيد عمرا ، أى عليك عمرا ٢ : ٣١٨ .
 (عليك) بدل من الفعل ولذلك لا يُجمع بينهما ٢ : ٣٢٢ .
 الطريق يا فتى ، أى خلّ الطريق ٢ : ٣١٨ .
 القرطاس ، أى أصبت ٢ : ٣١٨ ، ٣ : ٢١٦ ، ٤ : ٢٦٧ ، ٤ : ١٢٩ .
 (بل ملّة إبراهيم) . أى اتبعوا ٢ : ٣١٨ .
 الحذف في جواب الاستفهام المقدّر ٣ : ٢٨١ - ٢٨٣ .
 حذف الفعل في قوله تعالى : (انتهوا خيرا لكم) التقدير : ايتوا وقال قوم : هو على تقدير
 يكن خيرا لكم . وهذا خطأ في تقدير العربية ؛ لأنّه يضمّر الجواب ولا دليل عليه ٣ : ٢٨٣ .
 ما ينصب مفعولين ليس أصلهما الابتداء والخبر
 هذا باب الفعل الذى يتعدّى الفاعل إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت ٣ : ٩٢ .
 ١٨٨

التحذير والإغراء

باب إياك فى الأمر ٣ : ٢١٢ .
 (إياك) لا تقع إلا اسما منصوبا فكانت بدلا من الفعل دالة عليه ، ولم تقع هذه الهيئة إلا فى
 الأمر ، لأنَّ الأمر لا يكون إلا بفعل ٣ : ٢١٢ .

إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ : التَّأْوِيلُ : اتَّقَ نَفْسَكَ وَالْأَسَدَ ، وَإِيَّاكَ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُ وَالْأَسَدُ مُتَّقِيَانِ .
٢١٢ : ٣ .

إِنْ أَكَّدْتَ رَفَعْتَ إِنْ شِئْتَ ، فَقُلْتَ : إِيَّاكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ فَإِنْ قُلْتَ : إِيَّاكَ وَزَيْدٌ فَهُوَ قَبِيحٌ ، وَهُوَ عَلَى قَبِيحِهِ جَائِزٌ : ٢١٢ : ٣ .

لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : إِيَّاكَ زَيْدًا ، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : زَيْدًا إِضْرِبْ عَمْرًا : ٢١٣ : ٣ .
إِيَّاكَ أَنْ تَقْرُبَ الْأَسَدَ جَيِّدٌ ؛ لِأَنَّ (أَنْ) تَحْذِفُ مَعَهَا اللَّامَ وَإِنْ أَدْخَلْتَ الْوَاوَ فَجَيِّدٌ : ٢١٣ : ٣ .
إِيَّاكَ الضَّرْبَ لَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ وَإِنَّمَا فِي الشَّعْرِ : ٢١٣ : ٣ .

قَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ فِي التَّكْرِيرِ وَفِي الْعَطْفِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَأْسُكَ وَالْحَائِطُ . فَإِنَّمَا حُذِفَ الْفِعْلُ لِلْإِطَالَةِ ، وَدُلَّ عَلَى الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ بِمَا يَشَاهِدُ مِنَ الْحَالِ ، وَمِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ : رَأْسُكَ وَالسَّيْفُ وَالتَّقْدِيرُ : نَحْ رَأْسُكَ : ٢١٥ : ٣ .

كُلُّ شَيْءٍ كَانَ فِي مَوْضِعِ الْفِعْلِ ، وَلَمْ يَكُنْ فِعْلًا ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَأْمُرَ بِهِ غَائِبًا . لَا تَقُولُ : عَلَى زَيْدٍ عَمْرًا .

قَالُوا : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي ؛ لِأَنَّ هَذَا مِثْلُ : ٢٨٠ : ٣ .

الاختصاص

نظير إدخالهم التسوية على الاستفهام قولك : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيَّتَهَا الْعَصَابَةُ . أَجْرُوا حَرْفَ النَّدَاءِ عَلَى الْعَصَابَةِ ، وَلَيْسَتْ مَدْعُوَّةٌ ، لِأَنَّ فِيهَا الْاِخْتِصَاصَ الَّذِي فِي النَّدَاءِ : ٢٩٨ : ٣ .

فَلَوْ وَقَعَ الْاِخْتِصَاصُ بَعْدَ ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ ، وَبَعْدَ لَفْظِ غَائِبٍ فِي تَأْوِيلِ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمَخَاطَبِ ؛ نَحْوُ : عَلَى الْمَضَارِبِ الْوَضِيعَةُ أَيُّهَا الرَّجُلُ : ٢٩٩ : ٣ .

يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : يَا أَيَّتَهَا الْعَصَابَةُ : ٢٩٩ : ٣ .

المفعول المطلق

ما صَبَّ اسْمُ الْمَصْدَرِ : ٧٣ - ٧٤ .

لِلْمَصَادِرِ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ إِلَّا أَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَفْعَالِهَا ، فَأَمَّا فِي الْإِضْهَارِ وَالْإِظْهَارِ وَالْإِخْبَارِ عَنْهَا وَالْاِسْتِفْهَامِ فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهَا . إِنْ لَمْ يَكُنْ ذِكْرٌ وَلَا حَالٌ فَلَا بَدَّ مِنَ اللَّفْظِ . بِالْفِعْلِ : ٢٦٧ : ٣ .

تنظر في هذه المصادر إلى معانيها ، فإن كان الموضع بعدها أمرا أو دعاء لم يكن إلا نصباً : ٢٢١ .
وإنما كان الحذف في الأمر جائزاً ، لأنَّ الأمر لا يكون إلا بفعل . قال تعالى : (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ
وَأِمَّا فِدَاءً) ، (فضرب الرقاب) : ٣ : ٢١٦ ، ٢٢٦ .

إن كانت هذه المصادر معارف فالوجه الرفع ، ومعناها كمعنى المنصوب : ٣ : ٢٢١ .
إن كان مصدراً صحيحاً يجرى على فعله فالوجه النصب ، وذلك قولك : تَبَّا لزيد ، وجَوْعاً
لزيد ؛ لأنَّ هذا من قولك : جاع يجوع ، وتبَّ يتبَّ ،

وكذلك سَقِيَا ورَغِيَا ، والرفع يجوز على بُعد ؛ لأنَّك تبتدئ بنكرة : ٣ : ٢٢١ .
أقياماً وقد قعد الناس : تقوله موبِّخاً مُنْكِراً ، ولولا دلالة الحال ما جاز حذف الفعل : ٣ : ٢٢٨ .
قياماً - علم الله - وقد قعد الناس : ٣ : ٢٢٩ ، ٢٦٤ .

سبحانَ الله : في موضع المصدر وليس منه فعل وهو معرفة ، فإن حذفت المضاف إليه لم ينصرف
: ٣ : ٢١٧ .

لا يصلح في سبحان إلا النصب : ٣ : ٢١٩ .

معادَ الله : لا يكون إلا مضافاً : ٣ : ٢١٨ .

سبحانَ الله ورِيحانَه : تأويل (ريحانه) : الرزق وتقديره في المصادر : تسبيحاً واسترزاقاً : ٣ : ٢٢٠
مَرْحَباً وَأَهْلاً : في موضع قولهم : رَحُبْتُ بلادُك رحباً ، وأَهْلْتُ أَهْلاً ، ومعناه الدعاء . يقول :
صادفت هذا : ٣ : ٢١٨ ، ٤ : ١٥٧ .

حِجْرًا : معناه : حراماً ، لو قلت : حِجْرٌ وَمَرْحَبٌ لصلح . تريد : أمرك هذا : ٣ : ٢١٨ .
ويل لزيد ، وبع لزيد ، ويُسْ له ، وتَبَّ له : إن أضفت لم يكن إلا النصب ؛ لأنَّها مصادر
فإن أفردت فأنَّت مخيِّر بين النصب والرفع .

أما النصب فعلى الدعاء ، وأما الرفع فعلى قولك : ثبت ويل له ؛ لأنَّه شيءٌ مستقرٌّ ، فويل
مبتدأ ، و(له) الخبر : ٣ : ٢٢٠ ، ٢٠٦ - ٢٠٧ .

إذا قلت : وبع له ، ثمَّ ألحقها التَّبَّ فإنَّ النصب فيه أحسن ، ولا يختلف النحويون -
إذا قلت : وبع له وتبَّ له - في نصب التَّبَّ : ٣ : ٢٢١ ، ٤ : ١٥٧ ،

سلام عليك : سلام اسم في معنى المصدر ، ولو كان على سَلَمٍ لكان تسليماً : ٣ : ٢٢١ .

سلاماً ، وسلام : معناه : المبارأة والمشاركة ، ورفعت ؛ لأنَّك جعلته ابتداءً وخبراً في موضع خبر (كان) : ٣ : ٢١٩ .

سَقِيَا لزيد : الدعاء كالأمر والنهي ، واللام للتبيين : ٣ : ٢٦٧ - ٢٦٨ .

مما يُدعى به أسماء ليست من الفعل ، ولكنها مفعولات ، وذلك قولك : تُرباً وجُنْدلاً . إنما تريد : أطعمه الله ، ولقاه الله ونحو ذلك : ٣ : ٢٢٢ .

أَفَّةً وَتَفَّةً : تقديره من المصادر : نَتْنَا وَدَفَرَا : ٣ : ٢٢٢ ، ٢٠٧ .

شكرانك لا كُفْرانك : مصدران لحقتهما الزيادة للمبالغة : ٣ : ٢٢٦ .

عَمَرَكَ اللهُ وَقَعَلَكَ اللهُ : ٣ : ٢٠٧ .

رُوَيْدِكَ : ٣ : ٢٠٨ .

حذف الفعل في الخبر في نحو : ما أنت إلا سيرا : ٣ : ٢٢٩ - ٢٣٠ .

زيد سِيرٌ : على حذف مضاف أو على إرادة المبالغة : ٣ : ٢٣٠ .

زيد أبداً قياماً : ٣ : ٢٣٠ .

ما كثر استعماله حتى صار بدلاً من الفعل قولك : حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا ، وعجبا : ٣ : ٢٢٦ .

المصادر الثلاثة : لَبَّيْكَ ، وَسَعْدَيْكَ ، وَخَنَانِيكَ : ٣ : ٢٢٣ - ٢٢٤ .

إن أفردتها كنت مخيراً : إن شئت نصبتها ، وإن شئت رفعتها : فإذا ثنيت لم تكن إلا منصوبة :

٣ : ٢٢٤ .

خَنَان : منفرد ويتصرف في الكلام في غير الدعاء : ٣ : ٢٢٦ .

تَأْوِيل (لَبَّيْكَ) : يقال : أَلَبَّ عَلَى الْأَمْرِ ، إذا لزمه ودام عليه ، فمعناه : مُدَاوِمَةٌ عَلَى إِجَابَتِكَ

٣ : ٢٢٥ .

سَعْدَيْكَ : من قولك : قد أسعد فلان فلانا على أمره وساعده عليه ، فإذا قال : اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ

وسعديك فإنما معناه : اللَّهُمَّ ملازمةً لأمرِكَ ، ومساعدةً لأوليائك ، ومتابعةً على طاعتك :

٣ : ٢٢٦ .

باب ما يكون من المصادر تأكيداً : ٣ : ٢٣٣ ، ٢٦٦ .

لا إله إلا الله قولاً حقاً : ٣ : ٢٣٣ .

لأضربنك قسماً حقاً : ٣ : ٢٦٧ ، ٣٣٣ .

هذا زيد حقاً ، وهذا زيد الحق : ٣ : ٢٦٦ .

هذا زيد الحق : رفعه على وجهين : ٣ : ٢٦٦ .

هذا القول لا قولك : ٣ : ٢٦٦ .

هذا ابن عمي دنيا ودنية . وهذا الدرهم وزن سبعة وهذا الثوب نسج اليمن ، وهذا الدرهم

ضرب الأمير : ٤ : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

الظروف

كل ما كان فعلاً أو في معنى الفعل فعمله في ظروف الزمان كعمله في الحال : ٣ : ٢٧٤ .

الظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل : ٢ : ١١٥ .

الظروف مجراها مجرى المفعول ، فإن أطلقت الفعل عليه نصبت على أنه مفعول فيه : ٤ : ٣٢٨ .

ما يكون في معنى الفعل ينتصب به الظرف ؛ نحو : المال لك يوم الجمعة : ٤ : ٣٢٨ - ٣٢٩ .

زيد صديق عبد الله اليوم : معناه : يواخيه : ٤ : ٣٢٩ .

زيد أخوك يوم الجمعة : لا يجوز على إرادة النسب فإن أردت الصداقة جاز : ٤ : ٣٣٠ ، ٣ : ٢٧٤ .

لا ينصب الفعل ظرفي زمان أو ظرفي مكان إلا على التبعية : ٤ : ٣٥١ .

لم عمل التنبيه في الحال ولم يعمل في الظرف ؟ : ٤ : ١٧١ .

هل يعمل ظرف المكان في ظرف الزمان والعكس ؟ : ٤ : ٣٢٩ .

الزمان خاصة وعامة يتصل به الفعل ، والمكان لا يكون فيه مثل ذلك ، فالفعل ينقضي كالزمان ؛

لأن الزمان مرور الأيام والليالي ، فالفعل على سننه يمضي بمضي ، وليست الأمكنة كذلك

إنما هي جثث ثابتة : ٢ : ٢٧٥ .

ظروف الزمان كانت بالفعل أولى ؛ لأنها بُنيت لما مضى منه ولما لم يأت ، والزمان كالفعل إنما

هو مضي الليل والنهار : ٣ : ١٧٦ .

ليس كل ما كان من أسماء الأوقات مستعملاً ظرفاً ؛ كما أنه ليس كل ما كان من أسماء الأماكن

مستعملاً ظرفاً كالجبل : ٢ : ١١٨ .

هذه المخصوصة لا يتعدى إليها الفعل ؛ لأنه لا دليل فيه عليها ، فإنما يتصل بها كما يتصل
بسائر الأسماء ، وذلك قولك : قمت في دار زيد ، ولا يصلح : قمت دار زيد ، ولا قمت
المسجد الجامع : ٢ : ٢٧٢ ، ٤ : ٣٣٦ .

أسماء الزمان لا يضاف شيء منها إلا إلى مصدر أو جملة تكون في معناه : ٣ : ١٧٦ .
ثم لا يجوز أن يكون ظرفا : ناحية الدار ، وجوف الدار ، وخارج الدار ، وداخلها ، وجانب ،
وذرى ، ووجه ، وكنف : ٤ : ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

اسم الزمان المشتق يدل على الزمان بنفسه دون حاجة إلى تقدير مضاف : ٢ : ١٢٢ ، ٣ : ١٩٧ .
من الظروف ظروف لا يجوز أن يكون العمل إلا في جميعها ؛ نحو : صمت يوما : ٤ : ٣٣٢ .
وكذلك سرت فرسخا وليلا : ٤ : ٣٣٣ .

لقيت زيدا يوم الجمعة : يكون اللقاء في بعض اليوم : ٤ : ٣٣٣ .
المكان الذي لا ينفك الحدث منه ؛ نحو جلست مجلسا ، وقمت مكانا صالحا ، وسرت
فرسخا ، وجلست خلفك : ٤ : ٣٣٦ .

كل ما كان معه حرف خفض فقد خرج من معنى الظرف ، وصار اسما : ٤ : ٣٤٢ .

الظروف المتصرفة

الظروف المتمكنة يجوز أن تجعلها أسماء : ٤ : ٣٣٠ ، ٣٣٢ .
تصرف خلف ، وأمام ، وقدام مع الإضافة أكثر : ٤ : ٣٤١ ، ٣٣٥ ، ٣ : ١٠٢ .
تناقض كلام سيبويه في خلف وأمام ، وتحت : ٤ : ٣٥٥ .
ما كان اسما لليوم ؛ نحو الثلاثاء والأربعاء فأكثر تصرفا : ٤ : ٣٣٥ .

الظروف التي لا تتصرف

بُعِيدَاتِ بَيْنَ : ٢ : ٢٧٨ ، ٣ : ١٠٣ ، ٤ : ٣٣٣ ، ٣٥٣ .
بُكْرَة : ٤ : ٣٥٣ .

بَكْرًا : ٤ : ٣٣٤ ، ٣٥٣ .

ذات مرة : ٣ : ١٠٣ ، ٤ : ٣٣٣ ، ٣٥٣ .

ذا صباح : ٤ : ٣٣٤ .

سَحَر : إذا أردت سحر يومك معدول لا ينصرف فإن نكّر انصرف : ٣ : ١٠٣ : ٤ : ٣٥٣ ، ٣٣٣ : ٣٥٦ .

من المعربات غير المتصرفّة سُحِير : ٣ : ٣٧٨ .

سَوَى ، وَسَوَاء : ٤ : ٣٥٣ ، ٣٤٩ ، ٢ : ٢٧٣ - ٢٧٤ ، ٣ : ١٠٢ .

صَبَاحَ مَسَاء : ٤ : ٣٥٣

ضَحَوْهُ ، وَعَتَمَهُ ، وَعَشِيَهُ ، وَكَلَّ مَا كَانَ فِي مَعْنَى عَشِيَّة : ٤ : ٣٣٤ ، ٣٥٣ .

عند : ٣ : ١٠٢ ، ٤ : ٣٣٤ ، ٣٣٩ ، ٣٥٣ .

معناها الحضرة ، وتقول : عنده مال وإن لم يكن حاضرا فيكون اتساعا : ١ : ٥١ .

أَمَسَ

(أَمَسَ) مَبْنِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْصُصُ يَوْمًا بَعِيْنَهُ ، وَقَدْ ضَارَعَتِ الْحُرُوفُ ، وَبَنِيَتْ عَلَى الْكُسْرِ لِسُكُونِ الْمِيمِ قَبْلُهَا : ٣ : ١٧٣ .

لَا تَتَصَرَّفُ فَإِذَا أُضِيفَتْ تَصَرَّفَتْ : ٤ : ٣٣٤ .

حَيْثُ

مِنْ ضَمٍّ آخَرُهَا أَجْرَاهَا مَجْرَى الْغَايَاتِ ؛ إِذْ كَانَتْ غَايَةً : ٣ : ١٧٣ .

اللُّغَةُ الْفَاشِيَّةُ الضَّمُّ : ٣ : ١٧٥ ، ١٧٨ .

مِنْ فَتْحٍ آخَرُهَا فَلِلْيَاءِ الَّتِي قَبْلَ الْآخِرِ : ٣ : ١٧٨ .

حَيْثُ لَا تَتَصَرَّفُ : ٤ : ٣٣٤ ، ٣٣٩ .

عَلَّةٌ بَنَانُهَا : ٤ : ٣٤٦ .

الظُرُوفُ الَّتِي لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ سِوَى (مَنْ) خَمْسَةٌ : عِنْدَ ، وَلَدَى ، وَمَعَ ، وَقَبْلَ ،

وَبَعْدَ : ٤ : ٣٤٠ .

وَكَذَلِكَ حَيْثُ :

حَيْثُ : اسْمُ مَكَانٍ مَبْهُمٍ يَفْسَّرُهُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ ، فَحَيْثُ فِي الْمَكَانِ كَحَيْنٍ فِي الزَّمَانِ ، فَلَمَّا

ضَارَعَتْهَا أُضِيفَتْ إِلَى الْجُمْلِ ، وَهِيَ الْإِبْتِدَاءُ وَالْخَبَرُ ، وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ : ٢ : ٥٤ ، ٤ : ٣٤٦

٣ : ١٧٥ .

إذا وُصِلَتْ بـ (ما) كُفِّتْهَا عَنِ الْإِضَافَةِ وَصَارَتْ جِزَاءً : ٢ : ٥٤ .
لو أَفْرَدَتْ (حَيْثُ) لَمْ يَصَحَّ مَعْنَاهَا ؛ فَلِذَلِكَ لَزِمَتْ الْإِضَافَةُ : ٣ : ١٧٥ .

لَدُنْ

لَدُنْ بِمَعْنَى عِنْدَ ، وَدَلِيلُ اسْمِيَّتِهَا دَخُولُ (مِنْ) عَلَيْهَا ١ : ٥١ ، ٤ : ٣٤٠ .
(لَدُنْ) أَصْلُهَا لَدُنْ : ٤ : ٣٤٠ .
اسْتَعْمَلَ أَبُو الطَّيِّبِ لَدُنْ مِنْ غَيْرِ (مِنْ) وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ : ٤ : ٣٤١ .
وَسَطُ . بِسَكُونِ السَّيْنِ : ظَرْفٌ وَبِالْفَتْحِ اسْمٌ : ٤ : ٣٤١ - ٣٤٢ .
حَفَرَتْ وَسَطُ . الدَّارُ بَثْرًا : بِسَكُونِ السَّيْنِ ظَرْفٌ ، وَبَثْرًا مَفْعُولٌ بِهِ وَبِالْفَتْحِ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَبَثْرًا
حَالٌ : ٤ : ٣٤٢ .

غَدَوَةٌ وَبَكْرَةٌ : اسْمَانِ مَتَمَكِّنَتَانِ مَعْرِفَةٌ لَا يَنْصَرِفَانِ وَإِذَا نَكَّرَا انْصَرَفَا : ٤ : ٣٥٤ .
تَلْحِينُ أَبِي عُبَيْدٍ لِابْنِ عَامِرٍ وَالْحَسَنِ فِي قِرَاءَةِ : (بِالْغَدَوَةِ) وَهِيَ مُتَوَاتِرَةٌ .
وَهُمَا لَا يَعْرِفَانِ اللَّحْنَ وَيَحْتَجُّ بِكَلَامِهِمَا فَقَدْ أَخَذَ ابْنُ عَامِرٍ الْقُرْآنَ عَنْ سَيِّدِنَا عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
٤ : ٣٥٥ .

مِنَ الْمَعَارِفِ أَيْضًا : ضُحًى وَضُحًى ، وَعَشِيَّةٌ ، وَعَتَمَةٌ وَعِشَاءٌ ، وَبَصَرٌ ، وَظِلَامٌ ، وَصَبَاحٌ مَسَاءٌ .
وَإِنْ أَرَدْتَ بَيْنَ النُّكَرَاتِ انْصَرَفْنَ : ٤ : ٣٥٥ .
إِنْ أَرَدْتَ الْوَقْتَ بَعَيْنِهِ قُلْتَ : جِئْتُكَ الْيَوْمَ غَدَوَةٌ فَهِيَ تَرْفَعُ وَتَنْصَبُ ، وَلَا تَصْرِفُ لِأَنَّهَا
مَعْرِفَةٌ : ٣ : ٣٧٩ .

بُكْرَةٌ : فِيهَا قَوْلَانِ : قَالَ قَوْمٌ نَصَرَفَهَا ؛ لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ ، وَقَالَ قَوْمٌ : لَا نَصَرَفَهَا ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى
غَدَوَةٌ : ٣ : ٣٨٠ .

الظُرُوفُ الْمَقْطُوعَةُ عَنِ الْإِضَافَةِ

الْغَايَاتُ مَصْرُوفَةٌ عَنْ وَجْهَيْهَا ، وَذَلِكَ أَنَّهَا تَمَّا تَقْدِيرُهُ الْإِضَافَةُ ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تُعَرِّفُهَا ، وَتَحَقِّقُ
أَوَقَاتَهَا ، وَكَانَ مَحَلُّهَا مِنَ الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ نَصْبًا أَوْ خَفْضًا ، فَلَمَّا أُزِيلَتْ عَنْ مَوَاضِعِهَا
أُلْزِمَتْ الضَّمُّ : ٣ : ١٧٤ .

إِنْ كَانَتْ نُّكَرَاتٌ أَوْ مِزْجٌ لَزِمَهَا الْإِعْرَابُ : ٣ : ١٧٥ ، ٢ : ١٨٠ ، ٤ : ٢٠٥ .

الظروف المقطوعة عن الإضافة لا تقع خبرا ولا حالا ولا صفة : ٣ : ١٧٤ .

أبدأ بهذا أوّل : ٢ : ٣ ، ٣ : ١٧٨ ، ٤ : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

مذ عام أوّل : ٣ : ٣٠ .

استعمالات أوّل : ٣ : ٣٤٠ - ٣٤١ .

جئت من علوّ ، وصُبَّ عليهم من فوق ومن تحت ومن دُون : ٣ : ١٧٥ .

تركيب الظروف والأحوال

هو جارى بيت بيت : ٢ : ١٦١ ، ٣ : ١٨٤ ، ٤ : ٢٥٢ .

لقيته كَفَّةً كَفَّةً : ٢ : ١٦١ ، ٣ : ١٨٤ ، ٤ : ٢٩ ، ٣٠ ، ٢٥٢ .

القوم فيها شغَرٌ بَغَرٌ : ٢ : ١٦١ ، ٤ : ٢٩ ، ٣ : ١٨٤ .

كلّ اسمين أزيلا فحكمهما إذا بنيا كذلك : نحو : لقيته كَفَّةً كَفَّةً وبيت بيت ، وقد يجوز فيها الإضافة ، وترك البناء للمعنى وذلك أنّ معنى كَفَّةً كَفَّةً : كَفَّةً لكَفَّةٍ ، أى قابلت صفحة صفحة ، فيجوز أن تقول : لقيته كَفَّةً كَفَّةً ، وكذلك : هو جارى بيت بيت .

أما شغَرٌ بَغَرٌ فاسمان ليس في أحدهما معنى الإضافة إلى الآخر : ٣ : ١٨٤ ، ٤ : ٢٩ ، ٣٠ .

(بين بين) يجوز فيها التركيب والإضافة : ٣ : ١٨٤ .

أخوَلٌ أخوَلٌ : ٤ : ٢٩ .

لا يجعلون ذلك اسما واحدا إلّا في الحال أو الظرف : ٣ : ١٨٤ .

ما كان من المصادر حينما فهو على حذف مضاف ؛ نحو : موعدك حقوق النجم ، ومَقْدَمُ الحاجّ ، وخِلَافَةٌ فلان : ٤ : ٣٤٣ .

موعدك باب الأمير : إن نصبت (باب) كان ظرفا ، أى حضرة : ٤ : ٣٤٢ .

أنت منى عَدُوَّةُ الفرس ، ودعوة الرجل ، وغلوة السهم ، وفوت اليد : ٤ : ٣٤٢ .

هو منى مَقْعَدُ القابلة ، ومنزلة الولد ، ومناطُ الثريّا ، ومنزلة الشغاف ، ومزجر الكلب ، ومَقْعَدُ

الخائِن : ٤ : ٣٤٣ .

ظروف المكان تقع للأسماء والأفعال بخلاف ظروف الزمان : ٤ : ٣٢٩ .

يُغْتَفَرُ فِي الظُّرُوفِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا : فَهَم يَتَوَسَّعُونَ فِي الظُّرُوفِ كَثِيرًا : ٣ : ١٠٤ - ١٠٥ ،
٤ : ١١٠ : ٣٧٦ .

الظرف المستقرّ : ٤ : ٤٠٦ .

الظرف التامّ : ٤ : ٣٠٢ .

المفعول معه

لَا يَنْصَبُ الْفَعْلُ اثْنَيْنِ مِنَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ أَوْ الْعَطْفِ ، كَذَلِكَ لَا يَنْصَبُ وَاحِدًا ،
وَلَفْظَةً (مَعَ) أَوْ لَفْظَتَيْنِ (مَعَ) ، وَعَلَى ذَلِكَ ضَعَّفَ رَأْيَ مَنْ يَعْزِبُ (وَالطَّيْرَ) مَفْعُولًا مَعَهُ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) لَا تَقُولُ : جَاءَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرُو مَعَ زَيْنَبَ مِنْ
غَيْرِ عَطْفٍ : ٤ : ٢١٢ .

تَقْدِيرُ عَامِلٍ مُنَاسِبٍ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرِمَحًا : ٢ : ٥١ .

الاستثناء

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ : ٤ : ٣٨٩ .

بَابُ مَا لَا يَكُونُ الْمُسْتَثْنَى فِيهِ إِلَّا نَصْبًا : ٤ : ٤٠١ .

جَاءَنِي إِخْوَتُكَ إِلَّا زَيْدًا : يَجِبُ نَصْبُهُ . لَوْ طَرَحْتَ الْإِخْوَةَ لِتَبْدِيلِ مَنْهُمْ لَفُسَدَ : ٤ : ٤٠١ ، ٣٩٥ .

نَاصِبُ الْمُسْتَثْنَى هُوَ الْفَعْلُ الْمَحْذُوفُ وَ (إِلَّا) دَلِيلٌ وَعَوَاضٌ : ٤ : ٣٩٠ - ٣٩١ .

الْأَجُودُ فِي التَّامِّ الْمُنْفَى الْإِبْدَالُ وَيَجُوزُ النَّصْبُ : ٤ : ٣٩٠ ، ٣٩٤ .

بَابُ مَا يَصْلَحُ فِيهِ الْبَدَلُ عَلَى وَجْهَيْنِ : ٤ : ٤٠٢ .

مَا ظَنَنْتُ أَنَّ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا : النِّصْبُ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ أَحَدٍ أَوْ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ .

وَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّ تُبَدِّلَهُ مِنَ الضَّمِيرِ فِي يَقُولُ : ٤ : ٤٠٢ .

مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ اتَّخَذَتْ عِنْدَهُ يَدًا إِلَّا زَيْدٌ كَرِيمٌ : زَيْدٌ بِالرَّفْعِ بَدَلٌ مِنْ أَحَدٍ ، وَبِالْجَرِّ بَدَلٌ مِنْ

الْهَاءِ فِي عِنْدَهُ : ٤ : ٤٠٠ .

مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدًا : النَّصْبُ لَا غَيْرَ : ٤ : ٤٠٣ .

- ما أعطيت أحدا يقول ذاك درهما إلا زيدا : لا يصلح هنا إلا النصب : ٤ : ٤٠٤ .
- ما أعطيت أحدا درهما إلا دينارا : أبدلت الدينار تما قبله ؛ لأنَّ درهما في معنى الجميع : ٤ : ٤٠٤ .
- ما علمت أنَّ أحدا يقول ذاك إلا زيدا : زيد بدل من أحد ٤٠٤ : ٤٠٦ .
- أقلُّ رجل رأيتَه إلا زيد : إن أردت النفي بأقلِّ والتقدير : ما رجل رأيتَه إلا زيد .
- وإن أردت رؤية قليلة نصبت زيدا ؛ لأنَّه مستثنى من موجب : ٤ : ٤٠٤ - ٤٠٥ .
- الحديث عن إعراب (أقلُّ رجل يقول ذاك) ومعناه : ٤ : ٤٠٥ .
- باب ما لا يكون الاستثناء فيه إذا أُبدل إلا على الموضع : ٤ : ٤٠٥ .
- ما جاءني من أحد إلا زيدُ بدل من المحلِّ ولا يصحُّ بدلا من اللفظ : ٤ : ٤٢٠ .
- ليس زيد بشيءٍ إلا شيئا لا يُعبأ به : ٤ : ٤٢٠ .
- ما زيد بشيءٍ إلا شيء لا يُعبأ به : ٤ : ٤٢١ .
- الاستثناء نوعان : مفرَّغ وغير مفرَّغ .
- والمفرَّغ لا يكون إلا بعد نفي . ويُعرب الاسم بعد (إلا) على حسب ما يطلبه ما قبلها : ٤ : ٣٨٩ .
- تقول : ما جاءني غير زيد . وتريد : ما جاءني إلا زيد ، وقد يجوز ألا يكون زيد جاءك ، ويكون الكلام مستويا : ٤ : ١٨٧ .
- باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله : ٤ : ٤١٢ .
- ما جاءني أحد إلا حمارا : وجَّه هذا وحده النصب : ٤ : ٤١٢ .
- شواهد للاستثناء المنقطع : ٤ : ٤١٤ - ٤١٨ .
- باب ما لا يجوز فيه البدل ، وذلك الاستثناء المقدم : ٤ : ٣٩٧ .
- تقديم المستثنى على المستثنى منه يوجب نصبه : ٤ : ٣٩٧ - ٣٩٨ .
- من لي إلا أبوك صديق وصديقا : ٤ : ٣٩٨ .
- تأخير صفة المستثنى منه عن المستثنى وحكم ذلك في الإبدال : ٤ : ٣٩٩ .
- باب تكرير الاستثناء بغير عطف : ٤ : ٤٢٤ .

ما جاءني أحد إلا زيد إلا عمرا ، وإن شئت قلت : إلا زيدا إلا عمرو . المعنى واحد وإن اختلف الإعراب : ٤ : ٤٢٤ .

تقول : ما جاءني إلا زيدا إلا عمرا أحد : ٤ : ٤٢٤ .

باب الجمع بين (إلا) وغير : ٤ : ٤٢٦ .

تقول : ما جاءني غير زيد وإلا عمرو : ٤ : ٤٢٦ .

باب ما تقع فيه (إلا) وما بعدها نعتا بمنزلة غير : ٤ : ٤٠٨ .

لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا : ٤ : ٤٠٨ .

جاءني القوم إلا زيدا : يجوز أن تكون (إلا) نعتا : ٤ : ٤١١ .

لا يُنعت بـإلا إلا النكرة ، والمعرفة بالألف واللام على غير معهود وكذلك ما ينعت بغير : ٤ : ٤١١ .

لا تقول : هذا درهم إلا جيد ؛ لأنه لا يصح الاستثناء : ٤ : ٤٢٢ .

أدوات الاستثناء في الأسماء : غير ، وسوى وسواء .

ومن الحروف إلا ، وحاشا ، وخلا ، ومن الأفعال حاشا وخلا : ٤ : ٣٩١ .

(إلا) الاستثنائية لا تقع بعد (أن) المفتوحة الهمزة : ٤ : ٤٠٦ .

لو قلت : ما إلا زيدا فيها أحد لم يجز ؛ لأن (ما) لبست بفعل ، وتقول : ليس إلا زيدا فيها

أحد : ٤ : ٤٠٦ .

عدا وخلا : فعلا ينصب ما بعدهما ، وقد تكون (خلا) حرف خفض : ٤ : ٤٢٦ .

إذا قلت : ما عدا ، وما خلا لم يكن إلا النصب ، وذلك أن (ما) اسم لا يوصل إلا بالفعل : ٤ : ٤٢٨ .

باب الاستثناء بليس ، ولا يكون : ٤ : ٤٢٨ .

لا يكونان استثناء إلا وفيهما ضمير ، كما في عدا وخلا ، تقول : جاءني القوم إلا زيدا ،

أي ليس بعضهم : ٤ : ٤٢٨ .

وإن جعلت (ليس) و(لا يكون) صفة فجيد ، وكان الجرمي يختاره ، فتقول : أتاني القوم

ليسوا إخوتك ، وأتنتي امرأة لا تكون فلانة : ٤ : ١٢٨ .

باب ما يُحذف من المستثنى تخفيفا : ٤ : ٤٢٩ .

تقول : عندى درهم ليس غيرُ ، وليس إلّا أردت ليس غير ذلك ، فحذفت وضممت ؛ كما
ضممت قبلُ ، وبعدُ ؛ لأنّه غاية : ٤ : ٤٢٩ ، ٢ : ١٥٢ ، ٤ : ١٢٩ .
كلّ باب فأصله شىء واحد :

(إنّ) أصل أدوات الشرط ، والهمزة أصل الاستفهام ، و(إلّا) أحقُّ بالاستثناء ، والواو أحقُّ
بالمطف : ٢ : ٤٦ .

الحال

لا ينتصب شىء إلّا على أنّه مفعول أو مشبّه بالمفعول فى لفظ أو معنى ، والحال مفعول فيها ؛
٤ : ٢٩٩ - ٣٠٠ .

الحال لا تكون إلّا نكرة : ٣ : ٩ ، ٤ : ١٥٠ ، ١٦٨ .

باب الأسماء التى توضع موضع المصادر التى تكون حالا : ٣ : ٢٣٦ .

كلمته فاه إلى فى : ٣ : ٢٣٦ .

بايعته يدا بيد : ٣ : ٢٣٦ .

لو قلت : كلمته فوه إلى فى لجاز ، وأمّا بايعته يدا بيد فلا يجوز غيره : ٣ : ٢٣٦ .

بعت الشاء شاةً ودرهما . أى مُسَعَّرًا : ٣ : ٢٥٦ .

لك الشاء شاةً ودرهما . إن شئت رفعت : ٣ : ٢٥٦ .

الشاء شاةً ودرهما : ٣ : ٢٥٧ .

مررت ببرّ قنيزا بدرهم : ٣ : ٢٥٨ .

هذا خاتم حديدا : حال ولا أرى نصبه إلّا على التمييز : ٣ : ٢٦٠ ، ٢٧٢ .

تفرّقوا أيادى سبا : ٤ : ٢٥ .

بادى بدّا : ٤ : ٢٦ ، ٢٧ .

من المصادر مصادر تقع فى موضع الحال . فلا تكون معرفة ، لأنّ الحال لا تكون معرفة : ٣ : ٢٦٨
من المصادر ما يكون حالا ؛ لأنّه ناب عن اسم الفاعل ؛ نحو : قتلته صَبْرًا ، وتأوّل به صَابِرًا
أو مصبرًا . وجثته مشيا ، ولو قلت : جثته إعطاءً لم يجز ؛ لأنّ الإعطاء ليس من المجئ :

٣ : ٢٣٤ ، ٢٦٩ ، ٤ : ٣١٢ .

أرسلها العراك : ٣ : ٢٣٧ .

فعل ذلك جَهْدَه وطاقته : ٣ : ٢٣٧ .

مررت بزيد وخذَه . ومررت بأخويك وخذَهما : (وحده) مصدر لا يُثنى ولا يُجمع ، ولا يُغَيَّر
عن النصب إلَّا في قولهم : نسيح وحده . وجُحِش وحده . وقُريع وحده : ٣ : ٢٣٩ : ٢٤٢
مررت بالقوم خمستهم . ومررت بهم ثلاثتهم . ويجوز أن تُجرى على الأوَّل ، والمعنى يختلف
٣ : ٢٣٩ .

مررت بالقوم قضهم بقضيضهم ، وقضهم بقضيضهم : ٣ : ٢٤٠ .

باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال : ٣ : ٢٧١ .
ادخلوا الأوَّل فالأوَّل : لا سبيلَ عند أكثر النحويين إلى الرفع ؛ لأنَّ البدل لا يكون من المخاطب ،
وكان عيسى بن عمر يجيزه : ٣ : ٢٧٢ .

إذا قلت : ادخلوا الأوَّل والآخر والصغير والكبير فالرفع ؛ لأنَّ معناه : كلُّكم ، فهذا لا يكون
إلَّا مرفوعا ، ولا يكون إلَّا بالواو : ٣ : ٢٧٢ .

جاءني القوم قاطبةً وطراً وكافةً : تما يلزم النصب على الحالية قاطبةً ، وطراً ، وكافةً : ٣ : ٢٣٨ .
الحال ضربان : منتقلة لازمة : ٣ : ٢٦٠ .

باب ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها : ٤ : ٣١٠ .

الحال المؤكدة لمضمون الجملة من الحال اللازمة ، ويجب أن يكون جزءاها معرفتين جامدين .
مضمونها إمَّا فخر أو تعظيم أو تحقير : ٤ : ٣١٠ .

لو قلت : أنا عبد الله متطلقا لم يجز : ٤ : ٣١١ .

كلُّ ما صلح به المعنى فهو جيّد ، وكلُّ ما فسد به المعنى فمردود : ٤ : ٣١١ .

مررت بزيد رجلا صالحا : صلحت الحال لقولك (صالحا) إلَّا أن تكون مررت به في حال البلوغ :
٣ : ٢٧٣ .

هذا ابن عمي دُنيا ودُنِيَّة : حال أو مصدر : ٤ : ٣٠٣ - ٣٠٤ .

الحال المتعددة مع تعدد صاحبها ؛ نحو : رأيت زيدا مُضِعِدا مُنَحْلِرا : ٤ : ١٦٩ .

الحال لا يعمل فيها إلَّا فِعْلٌ أو شَيْءٌ يكون بدلا منه : ٤ : ٣٠٠ .

نصب أفعل التفضيل لحالين : مقدّمة وموخرّة : ٣ : ٢٥٠ - ٢٥١ .

هذا بُسرا أطيب منه تمرا : ٣ : ٢٥١ .

هذا عنب أطيب منه بُسر : لا يجوز إلّا الرفع لأنّه لا ينتقل : ٣ : ٢٥١ .

البرّ أرخص ما يكون قفيزا بدرهم ، والزيت أرخص ما يكون منوين بدرهم : ٣ : ٢٥٣ .

مررت برجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون : على إضمار إذ كان أو إذا كان . و (كان) تامة : ٣ : ٢٥٠ .

العامل المعنوي في الحال : الظرف والجار والمجرور وهاء التنبية : ٤ : ٣٠٧ .

يعمل اسم الإشارة في الحال : ٤ : ١٦٨ .

اتفق البصريّون على إعمال حروف ثلاثة في الحال ، وهي : ليت ، ولعلّ ، وكأنّ ، ومنعوا (إنّ ، ولكن) من العمل : ٤ : ٣٠١ .

تأعمل في الحال معنى الاستثناء ، وما في الكاف من معنى التشبيه : ٤ : ٤١٥ .

لم عمل التنبية في الحال ، ولم يعمل في الظرف ؟ : ٤ : ١٧١ .

الاستفهام لا يعمل في الحال : ٣ : ٢٧٣ .

زيد أخوك قائما : إن أردت معنى النسب فهو محال ، وإن أردت معنى الصداقة جاز : ٣ : ٢٧٤ ، ٤ : ٣٠٩ ، ٣٣٠ .

زيد أبوك قائما : إن أردت معنى التنبّي جاز ، ولا معنى لإرادة النسب : ٤ : ٣٠٨ .

من الحالات : ما شأنك قائما : ٣ : ٢٧٣ .

ما لك قائما : ٣ : ٢٧٣ .

لو قلت : من زيد قائما لم يجز : ٣ : ٢٧٣

أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهمين فزائدا : لو أدخلت (ثم) كان جائزا ، والفاء أجود ، وشرحه : أخذته بدرهم ، فزاد الثمن صاعدا : ٣ : ٢٥٥ .

أقائما وقد قعد الناس : التقدير : أثبت قائما : ٣ : ٢٢٩ ، ٢٦٤ .

أثميّا مرةً وقيسيّا أخرى : التقدير : أتنحوّل وأتتلوّن وكذلك إن لم تستفهم فقلت : أثميّا مرةً :

٣ : ٢٦٤ .

- هنيئاً مريئاً : التقدير : ثبت وقيل هو مصدر والتقدير : هنأك : ٤ : ٣١١ .
- هنيئاً لك العيدُ : العيد فاعل لهنيئاً لأنه ناب عن فعله : ٤ : ٣١٢ .
- إذا كان عامل الحال معنوياً امتنع حذفه : ٤ : ١٩١ .
- تجىء الحال من النكرة المحضة قليلاً : ٤ : ٢٨٦ ، ٣٩٧ .
- شبه الحال بالتمييز : ٣ : ٣٦ - ٣٧ .
- إذا كان العامل في الحال فعلاً جاز فيها التقديم والتأخير : ٤ : ١٦٨ ، ٣٠٠ .
- إذا كان عامل الحال غير فعل لم تتقدم الحال على العامل : ٤ : ١٧٠ ، ٣٠٠ .
- لا تتقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر : ٤ : ١٧١ ، ٣٠٣ .
- موازنة بين الحال والنعت : ٤ : ٦٦ ، ٣٠٠ .
- موازنة بين الظرف والحال : ٤ : ١٧١ .
- عبد الله في الدار قائم ، وقائماً ، ودخول النواسخ لا يغير الحكم : ٣ : ٢٥٦ - ٢٥٧ ، ٤ : ١٣٢ ، ١٦٦ - ١٦٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ .
- كان زيد في الدار قائم فيها ، وقائماً فيها : يوجب الكوفيون عند تكرير الضرف النصب ولا يتغير الحكم عند البصريين : ٤ : ٣١٧ - ٣١٨ .
- خرجت فإذا زيد قائم ، وقائماً : ٣ : ٢٧٤ .
- باب ما يجوز لك فيه النعت والحال : ٣ : ٢٦١ .
- مررت بامرأة معها رجلٌ قائمةٌ : ٣ : ٢٦١ .
- هذه دابةٌ تشتدُّ مكسور سرجها : ٣ : ٢٦١ .
- نحن قوم ننطلق عامدين بلد كذا : ٣ : ٢٦١ .
- مررت برجل معه صقر صائدٍ وصائداً به غداً : ٣ : ٢٦١ ، ٤ : ١٢٢ .
- باب اشتراك المعرفة والنكرة : ٤ : ٣١٤ .
- تقول : هذا رجل وعبد الله منطلق أو منطلقاً ، فإن جعلته لهما قلت : منطلقين : ٤ : ٣١٤ .
- هذا رجل مع عبد الله قائمين : على الحال ؛ لأنك إذا قلت (مع) فقد أشركتهما في شيء واحد : ٤ : ٣١٦ .
- هذا رجل مع رجل قائمين : على الحال ؛ لأن الوصف لا يصلح لاختلاف إعرابهما : ٤ : ٣١٦ .

الجملة بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال : ٤ : ١٢٣ ، ١٢٥ .

مررت بزيد يبني داره : الجملة حال : ٤ : ١٢٣ .

يقبح وقوع الماضي في جملة الحال من غير (قد) : ٤ : ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ .

الكوفيون لا يستقبحون هذا وأيدهم أبو حيان بأن جاء بآيات كثيرة من القرآن فيها الماضي وقع حالا من غير (قد) ولا يحتاج إلى تقديرها : ٤ : ١٢٤ .

إن وجد الضمير في جملة الحال جاز ألا تأتي بالواو رابطة وإن جئت بها فجيد : ٤ : ١٢٥ .

إن لم يوجد ضمير فلا بد من الواو : ٤ : ١٢٥ .

هذه الواو يسميها النحويون واو الابتداء ، ومعناها معنى (إذ) : ٢ : ٦٦ ، ٣ : ٢٦٣ ، ٤ : ١٢٥ .

واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت المجرد من (قد) فإن جاء كان على تقدير مبتدأ : ٢ : ٦٥ ، ٦٦ .

التمييز

باب التبيين والتمييز : ٣ : ٣٢ .

يعمل في التمييز الفعل وما يشبهه : ٣ : ٣٢ - ٣٣ .

ولم نصب ؟ ٣ : ٣٢ .

لا يكون التمييز معرفة : ٣ : ٣٢ ، ٣٤ ، ٥٦ ، ٩٠ .

شبه التمييز بالحال : ٣ : ٣٦ - ٣٧ .

كان سبيويه يقول : جيد أن تقول : هذا خاتمك حديدا ، وهذا سرجك خزا ولا أرى نصب هذا

إلا على التبيين : ٣ : ٣٧٢ .

إذا كان عامل التمييز فعلا متصرفا جاز تقديم التمييز عليه : ٣ : ٣٦ - ٣٧ .

هذا أفضلهم رجلا ، وأفره الناس عبدا : واجب النصب : ٣ : ٣٣ ، ٢ : ١٤٤ .

إذا قلت : زيد أفره الناس عبدا جاز أن تعني عبدا واحدا وأن تعني جماعة ، فإذا قلت عبدا

بينت الجماعة : ٢ : ١٦٥ ، ٣ : ٣٤ .

زيد الحسن وجهها ، والكريم أبا : ٣ : ٣٨ .

على التمرة مثلها زيدا : ٢ : ١٤٤ .

(ثُمَّ تُخْرِجُكُمْ طِفْلاً) (فَإِنْ طِبُنْ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا) أَفْرَدَ لِأَنَّ مَخْرَجَهُمَا مَخْرَجَ التَّمْيِيزِ ٢ : ١٧٣
الحديث عن أفراد التمييز وجمعه ٣ : ٣٤ - ٣٥ .

ويحده رجلا ، ولله دره فارسا ، وحسبك به شجاعا : إذا كان في الأول ذكر منه حسن أن تدخل
(من) توكيدا لذلك الذكر ، فتقول : ويحده من رجل . ولا يجوز : عشرون من درهم ،
وهو أفرههم من عبد ؛ لأنه لم يذكر في الأول ٣ : ٣٥ ، ٦٧ ، ٢ : ١٥١ .
كفى به فارسا ، وأبرحت فارسا ٢ : ١٥١ .

ما رأيت كاليوم رجلا ٢ : ١٥١ .
من التمييز ما يكون مجرورا ؛ نحو كل رجل جاءني فله درهم ومن ذلك مائة درهم ، وألف درهم
٣ : ٣٨ .

العدد

هذا باب العدد وتفسير وجوهه ٢ : ١٥٣ .
إذا ذكرت الواحد ، فقلت : رجل أو فرس فقد اجتمع فيه معرفة العدد ومعرفة النوع .
وإذا ثنيت ، فقلت : رجلان أو فرسان فقد اجتمع العدد والنوع .
وإذا قلت : ثلاثة أفراس لم يجتمع في ثلاثة العدد والنوع ٢ : ١٥٥ .
تمييز الثلاثة إلى العشرة جمع قلة ويضاف إليه ٢ : ١٥٦ ، ١٥٨ .
ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة تخالف التمييز في التذكير والتأنيث وعلة ذلك ٢ : ١٥٧ .
إن قلت : ثلاثة حمير ، وخمسة كلاب جاز ذلك على أنك أردت ثلاثة من الحمير ، وخمسة
من الكلاب ٢ : ١٥٨ - ١٥٩ .

إذا لم يستعمل جمع القلة استعمل جمع الكثرة ٢ : ١٦٠ .
إذا جاوزت ذوات الثلاثة استوى البناءان ؛ نحو : ثلاثة دراهم ، وثلاثة مساجد ٢ : ١٦٠ .
عندي ثلاثة محمدين ، وخمسة جعفرين ، وإن قلت : محامد ، وجعافر على أنك أردت ثلاثة
من الجعافر ، وثلاثة من المحامد كان جيذا ٢ : ١٦١ .

إن أضفت إلى اسم جنس من غير الآدميين قلت : عندي ثلاث من الإبل ، وثلاث من الغنم ٢ : ١٨٦ .

تقول : عندي ثلاث من الغنم ذكور ، وثلاث من الشاء ذكور ؛ لأنَّك إنما قلت : ذكور بعد أن أجريت في اسمه التانيث : ٢ : ١٨٦ .

تقول : ثلاثة ذكور من الشاء ، وثلاثة ذكور من الإبل ؛ لأنَّك إنما قلت من الإبل ومن الشاء بعد أن أجريت فيه التذكير : ٢ : ١٨٦ .

تقول : عندي ثلاثة أشخاص ، ثم تقول : من النساء : ٢ : ١٨٦ .

تقول : عندي ثلاثة أنفس ، وإن شئت قلت : ثلاث أنفس : ٢ : ١٨٦ .

إضافة العدد إلى النعت قبيحة ، إلا أن يكون مضارعا للاسم : ٢ : ١٨٥ .

تقول : ثلاثة أفراس ، وثلاث أفراس ؛ لأنَّ الفرس يقع على المذكر والمؤنث : ٢ : ١٨٧ .

وتقول : ثلاث أعين ؛ لأنَّ العين مؤنثة : ٢ : ١٨٧ .

تمييز العدد المركب : ٢ : ١٦١ ، ١٦٢ ، ٤ : ٢٩ .

بناء العدد المركب على الفتح وعلته : ٢ : ١٦١ ، ١٦٢ ، ٤ : ٢٩ .

الأخفش يعجز في العدد المركب الإضافة والإعراب . أمَّا الإضافة فجيدة ، وأمَّا الإعراب فردى : ٤ : ٣٠ .

تعليل إعراب اثنا عشر ، واثنى عشر : ٢ : ١٦٢ .

موافقة (عشر) مع التركيب في التذكير والتانيث وعلته : ٢ : ١٦٢ - ١٦٣ .

تسكين شين عشرة : ٢ : ١٦٣ .

كيف جمع بين علامتي تانيث في إحدى عشرة ، واثنى عشرة : ٢ : ١٦٣ .

لا تجد مركبا إعرابه بالحروف : ٢ : ١٦٢ ، ١٦٧ .

هذه خمسة عشر : بعض العرب يعربه ، فيقول : هذه أربعة عشر ، ومررت بأربعة عشر

: ٢ : ١٧٨ ، ١٧٩ .

تقول : جاءني خمسة عشر رجلا ، والخمس عشرة امرأة . فلو كانت الإضافة تردّه إلى الإعراب

لردته الألف واللام : ٢ : ١٨٠ .

تمييز العدد المركب مفرد منصوب وتعليل ذلك : ٢ : ١٦٤ - ١٦٥ .

مررت بالقوم خمسة عشرهم : لا يجوز عندنا ؛ لأنَّ ما بعد خمسة عشر إذا كان عددا لم يكن

إلا مفردا وليس بمنزلة خمسة وستة إلى العشرة : لأنها تضاف إلى المعرفة والنكرة : ٢ : ١٨٠ ،

: ٤ : ٣٠ .

تمييز ألفاظ العقود مفرد منصوب ، ولا يكون جمعا ولا معرفة ٢ : ١٦٥ ، ١٦٨ ، ٣ : ٣٢ ، ٣٤ ، ٦٤ ،
ما الذى منع الإضافة فى ألفاظ العقود ٣ : ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ .
لا يجوز : أخذت عشرين درهما وثلاثيه ؛ لأن الذى تبين به النوع لا يكون معرفة مضمة
ولا مظهرة ٢ : ١٨٠

بم انتصب نحو قولك : عشرون درهما ٣ : ٣٣ .
لا يجوز جر تمييز ألفاظ العقود بمن ، إلا أن تقول : عشرون من الدراهم ، وهو خير منك من
الغلمان ، وعليها مثلها من الزبد ٣ : ٦٧ .
كسر عين عشرين وعلته ٢ : ١٦٥ - ١٦٦ .
لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه ؛ نحو عشرين لك جارية ٣ : ٥٥ .
العدد المعطوف ٢ : ١٦٦ - ١٦٧ .
لم أعرب العدد المعطوف ولم يُثن ؟ ٢ : ١٦٧ .
تمييز المائة مفرد مجرور . واحد فى معنى الجمع ٢ : ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ٣ : ٣٨ .
ثلثائة ، وأربعمائة ٢ : ١٦٩ .
لم أفرد لفظ المائة ٢ : ١٦٩ .
ثلاث مئين ، وثلاث مئات ٢ : ١٧٠ .

تمييز المائة والألف مفرد مجرور ٢ : ١٧٠ - ١٧١ ، ٣ : ٣٨ .

فاعل من ألفاظ العدد

باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل ٢ : ١٨١ .
ثانى اثنين : معناه ٢ : ١٨١ .
رابع أربعة : إذا كان هو وثلاث نسوة ٢ : ١٨٢ .
هذا رابع ثلاث ، إذا لم يدخل معهن ٢ : ١٨٢ .
ثالث اثنين : معناه ٢ : ٢٨١ .
(فاعل) من المركب يبنى على الفتح ٢ : ١٨٢ .
هذا حادى عشر أحد عشر ، وخامس عشر خمسة عشر : العرب تستثقل لإضافته على التام لطوله ،
فيقولون : هذا حادى أحد عشر ، وخامس خمسة عشر ، فالأول معرب ؛ لأنه لا يركب ثلاثة
فأكثر ٢ : ١٨٢ .

هذا خامسُ أربعة عشرَ ، وهذه خامسةُ أربع عشرةَ وكان الأخفش لا يراه صوابا : ٢ : ١٨٣ .
 إذا بلغت العشرين فما بعدها لم تَبْنِ منه فاعلا ؛ لأنَّه يلتبس بما قبله : ٢ : ١٨٤ .
 إذا بلغت المائة قلت : كانوا تسعة وتسعين فأمأيتهم ، وكانوا تسعمائة فآلفتهم أو آلفتهم :
 ٢ : ١٨٤ .
 الأفعال من ألفاظ. العدد من ثلاثة إلى عشرة تكون من باب ضرب إلَّا ما لامه حرف حلق فإنَّه
 من باب فتح ، ويجوز لك أن تكسر على الأصل ، ٢ : ١٨١ - ١٨٢ .

تعريف العدد

باب إضافة العدد واختلاف النحويين فيه : ٢ : ١٧٥ .
 إن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الأثواب ؛ كما تقول : هذا صاحب الأثواب ؛ لأنَّ المضاف
 إنَّما يُعرِّفه ما يضاف إليه : ٢ : ١٧٥ .
 قوم يقولون : أخذت الثلاثة الدراهم ، وأخذت الخمسة عشر الدرهم ، وبعضهم يقول : أخذت
 الخمسة عشر الدرهم ، وأخذت العشرين الدرهم ، وهذا كله خطأ فاحش : ٢ : ١٧٥ .
 إذا أردت تعريف عشرين وما كان مثلها قلت : العشرون رجلا : ٢ : ١٦٨ .

الكنائيات

ذيت ، وذيت ، وذية كنائيات عن الخير ؛ كما يكْنى عن الاسم المعروف بفلان ، وعن العدد
 بيانٌ يقول : كذا وكذا . ولم توضع على الأفراد ؛ فلذلك بنيت : ٣ : ١٨٣ .
 يكْنى عن العدد بيانٌ يقول : كذا وكذا : ٣ : ١٨٣ .
 والحديث عن (كم) في فهرس الحروف والأدوات

النداء

ناصب المنادى الفعل المحذوف و (يا) بدل منه : ٤ : ٢٠٢ . ٢ : ٣١٨ .
 المنادى المفرد يُبنى على الضمّ وعلته : ٤ : ٢٠٤ - ٢٠٥ . ٢ : ٣ .
 إذا ناديت المسمّى بـ (زيدٌ متطلقٌ) قلت : يا زيدُ متطلقٌ لم تعمل فيه النداء ؛ كما لم تعمل
 فيه غيره : ٤ : ١٤ .

إن جعلت الطويل نعتا نصبته لطوله فقلت : يا زيدُ الطويلَ : ٤ : ١٤ .

المضاف والنكرة غير المقصودة منصوبان في النداء : ٤ : ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢ : ١٨٠ .

باب الأسماء التي يلحقها ما يلحق الأسماء المضافة من النصب : ٤ : ٢٢٤ .

تعريف الشبيه المضاف : ٤ : ٢٢٤ .

إن سميت رجلا بـ (ثلاثة وثلاثين) قلت : يا ثلاثةً وثلاثين فإن ناديت جماعة هذه عدتها

قلت : يا ثلاثةً وثلاثون : ٤ : ٢٢٤ - ٢٢٥ .

لو قلت : يا ثلاثةً والثلاثين جاز الرفع والنصب ؛ نحو : يا زيد والحارث : ٤ : ٢٢٥ .

لو سميت رجلا بـ (زيد وعمرو) قلت : يا زيدا وعمرا : ٤ : ٢٢٥ .

لو سميت بـ (طلحة وزيد) قلت : يا طلحةً وزيدا فإن أردت بطلحة واحد الطلح قلت : يا طلحةً وزيدا

يا خيرا من زيد ، وإن أردت المعرفة قلت : يا خيراً : ٤ : ٢٢٦ .

المنادى مخاطب ، ولذلك يجوز إعادة ضمير الخطاب إليه وضمير الغيبة على الأصل : ٤ : ٢٣٩ .

أسماء الإشارة إذا نوديت فهي معرفة بالنداء : ٤ : ٤٠٦ .

لا يُنادى ما فيه (أل) ؛ لأنه لا يدخل تعريف على تعريف : ٤ : ٢٣٩ .

يا الله اغفر لنا : الألف واللام كأحد حروفه : ٤ : ٢٣٩ - ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ١ : ٢٥٣ .

إذا نون المفرد اضطرارا في النداء رفع أو نصب : ٤ : ٢١٣ .

باب الحروف التي تنبّه بها المدعو : ٤ : ٢٣٣ .

الحروف كلها سوى الألف لمد الصوت : ٤ : ٢٣٣ .

(وا) للنديّة ، وفيما مددت به صوتك ، وأصلها للنديّة : ٤ : ٢٣٣ .

(أيا) و(هيا) لا يكونان إلا للنائم والمستنقل ، والمتراخي عنك ؛ لأنهما لمد الصوت : ٤ : ٢٣٥ .

باب ما يجوز أن تحذف منه علامة النداء ، وما لا يجوز ذلك فيه : ٤ : ٢٥٨ .

يجوز حذف حرف النداء مما لا يوصف به (أي) : ٤ : ٢٥٨ ، ٢٣٣ .

لا يحذف حرف النداء في النديّة والاستغاثة : ٤ : ٢٥٨ .

الحروف إنما جئ بها اختصارا ونائية عن الأفعال ، فما النافية نائية عن أنفي ، وهمزة الاستفهام

نائية عن أستفهم ، وحروف العطف نائية عن أعطف ، وحروف النداء نائية عن أنادي ،

فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر ، إلا أنه قد ورد لقوة الدلالة : ٤ : ٢٥٨ - ٢٥٩

باب النداء يقع فيه التغير كثيرا : يحذف منه تنوين العلم الموصوف بابن ، ويقع فيه مثل :

يا تيم تيم عدى ، ويا بوئس للحرب ويقع فيه الترخيم : ٤ : ٢٥٢ - ٢٥٣ ، ٣٨٨ .

يا بوئس للحرب : ٤ : ٢٥٣ ، ٣٧٣ ، ٣٨٨ .

باب الاسمين اللذين لفظهما واحد ، والآخر منهما مضاف : ٤ : ٢٢٧ .

يا تيم تيم عدى : نصبهما على حذف المضاف إليه من الثانى أو إقحام الثانى ، والأجود :

أن ترفع الأول وتنصب الثانى : ٤ : ٢٢٧ .

باب الاسمين اللذين يجعلان بمنزلة اسم واحد : ٤ : ٢٣١ .

يا زيد بن عمرو : الأجود أن تقول : يا زيد بن عمرو على النعت والبدل ، ولفتح المنادى

الموصوف بابن شروط : ٤ : ٢٣١ - ٢٣٢ .

تقول للمقبل عليك المنصت لك : أنت تفعل كذا يا فلان توكيدا ، كقولك : يا زيد لمن

لم تقل له : يا زيد استغيت : ٣ : ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢٧٧ .

إن نعت مفردا بمفرد فأنبت بالخيار : إن شئته رفعته ، وإن شئت نصبته ، نحو : يا زيد العاقل

وتعليل ذلك : ٤ : ٢٠٧ - ٢٠٨ .

إن نعت مفردا بمضاف لم يكن المضاف إلا منصوبا : ٤ : ٢٠٩ .

يا زيد العاقل ذو المال : إن جعلت (ذو المال) من نعت العاقل رفعته ، وإن جعلته من نعت زيد

أو بدلا نصبته : ٤ : ٢١٩ .

البدل وعطف البيان يفيدان مالا يفيداه الأول من غير معنى التوكيد : ٤ : ٢١٠ .

البدل من المنادى يُعامل معاملة المنادى المستقل : ٤ : ٢١١ .

والعطف على المنادى كذلك : ٤ : ٢١١ .

إذا كان المعطوف فيه ألف ولا م كان فيه وجهان : الرفع أو النصب : ٤ : ٢١٢ - ٢١٣ .

المنادى المضاف نعت لا يكون إلا منصوبا : ٤ : ٢٠٩ .

صفة (أى) فى النداء لا تكون إلا مرفوعة ، لأنها لا تستغنى عنها لإبهامها ، ولأن الصفة هى

المنادى فى الحقيقة : ٤ : ٢١٦ .

نعت صفة (أى) يكون مرفوعا ، ولو كان مضافا ، ويجوز النصب على أن يكون بدلا : ٤ : ٢١٨

- ٢١٩ ، ٢٦٧ .

أيا يُّها الرجل ذو الجُمَّة : نعت للرجل ، ولا يكون نعتاً لأَيٍّ و (ذا الجُمَّة) بالنصب بدل من أَيٍّ : ٤ : ٢٢٢ ، ٢٦٧ .

يا أَيُّها الرجل زيدٌ : عطف بيان للرجل ، ومن غير تنوين بدل من أَيٍّ : ٤ : ٢٢٢ .
يا أَيُّها الرجل الضاربُ زيداً أو الحسنُ الوجه : ترفع ، لأنَّ الإضافة اللفظية كالمفرد ، ويجوز النصب كالمفرد : ٤ : ٢٢٢ .

يا أَيُّها المرأتان : ٤ : ٢١٦ .

يا هذا الرجل : إذا أردتَ أن تجعل (هذا) سبباً إلى نداء الرجل كان مثلاً : يا أَيُّها الرجل .
وإن أردت الوقف على هذا كنت في النعت مخيراً : ترفعه أو تنصبه : ٤ : ٢١٧ ، ٢٦٦ .
المبهم لا توصف بالمضاف ، فتحو : يا هذا ذا الجُمَّة هو نداء ثانٍ أو منصوب على إرادة أعنى : ٢٦٥ ، ٢٦٧ .

يا هذا الطويل أقبل : يجوز في الطويل الرفع والنصب وتعليله : ٤ : ٢٢٠ .
يا هذا الطويل : عطف بيان ، ويجوز أن يكون نعتاً . وليس وجه الكلام ، إنما ينبغى أن يوضح باسم فيه ألف ولام لا نعت : ٤ : ٢٦٥ .

يا ذا الضامرُ العنيس : ٤ : ٢٢٣ .

يا هذان : زيد وعمرو : الرفع بغير تنوين على البدل ، والرفع مع التنوين عطف بيان ، وبالنصب عطف بيان على الموضع : ٤ : ٢٦٥ .

لا يفرّق نعت اسم الإشارة ، فلا يقال : يا هذا وهذا الطويل والقصير ، ويجوز على عطف البيان أو على أعنى إن نصبت : ٤ : ٢٦٦ .

لا يوصف اللهم عند سيئويه وأجازة المبرد : ٤ : ٢٣٩ .

المنادى المضاف للياء

باب المضاف إلى المضمّر في النداء : ٤ : ٢٤٥ .

لا يضاف المنادى إلى كاف الخطاب لأنّه لا يجمع بين خطابين ويجوز ذلك في التندبة لأنّ المندوب غير مخاطب : ٤ : ٢٤٥ ، ٢٦٤ .

الأجود في المضاف إلى ياء المتكلم حذف الياء والقرآن على هذا : ٤ : ٢٤٥ - ٢٤٦ .

الوجه الثاني : إثبات الياء ساكنة : ٤ : ٢٤٧ .

الوجه الثالث : إثبات الياء متحركة : ٤ : ٢٤٧ .

إن كان ما قبل الياء ساكناً فالحركة لا غير : ٤ : ٢٤٨ - ٢٤٩ ، ٢٧٣ لثلاث يلتقي ساكنان .

يا بُنَيَّ : الأصل يا بُنَيَّ بثلاث ياءات : الأولى ياء التصغير ، والثانية لام الكلمة ، والثالثة ياء المتكلم : ٤ : ٢٤٩ .

باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء وذلك نحو : يا غلام غلامى ، ويا ابن أمي : ٤ : ٢٥٠ .

التخفيف في يا ابن أم ويا ابن عم وتعليله : ٤ : ٢٥١ - ٢٥٢ .

كل منادى مضاف إلى يائك يجوز فيه قلب هذه الياء ألفا : ٤ : ٢٥٢ .

لم كانت حركة ياء المتكلم الفتحة ؟ : ٤ : ٢٤٨ .

ياء المتكلم تحذف عند اجتماع الساكنين على حين يثبت التنوين ويُحرَّك : ٤ : ٢٤٦ .

باب ما يلزمه التغيير في النداء ، وهو في الكلام على غير ذلك : ٤ : ٢٦٢ .

يا أبت ، ويا أمت : الهاء بدل من ياء الإضافة : ٣ : ١٦٩ .

يا أبت ، يا أمت : التاء دخلت بدلا من ياء الإضافة ولذلك لا يُجمع بينهما : ٤ : ٢٦٢ .

دخلت التاء على الأب ، كما دخلت في راوية وعلاوة : ٤ : ٢٦٢ .

يا أم لا تفعل ، ويا أب لا تفعل : ٤ : ٢٦٣ .

الضم لغة معروفة تبنيه عليه وأنت تنوى الإضافة وليس من نداء النكرة : ٤ : ٢٦٣ .

الأسماء الملازمة للنداء

(فَعَالٍ) في المؤنث نظير (فَعَلَ) في المذكر . تقول للرجل : يا فُسق ، يا لُكع ، وللمرأة :

يا فُساقِ يا لُكاع : ٣ : ٣٧٣ - ٣٧٤ ، ٤ : ٢٣٧ .

يا فُسقُ مبالغة يا فاسق ، ويا لُكع مبالغة بالكاع : ٣ : ٣٧٤ ، ٣٨١ ، ٤ : ٢٣٧ .

من الأسماء المختصة بالنداء : يا هناء : ٤ : ٢٣٥ - ٢٣٦ .

يكون هذه الكلمة عن اسم نكرة ، كما يكون بفلان عن الاسم العلم : ٤ : ٢٣٥ .

الخلاف في أصل هذه الكلمة بين البصريين : ٤ : ٢٣٥ .

ما يراه الكوفيون فيها : ٤ : ٢٣٦ .

يا نَوَّمان . يا قُلْ : ٤ : ٢٣٧ .

اضطراب كلام سيبويه في لكاع : ٤ : ٢٣٧ .

من المختص بالنداء يا مَلَكَمَان ، يا مَرْتَعان ، يا مَحْمَقان : ٤ : ٢٣٧ .

لا يوصف المختص بالنداء : ٤ : ٢٣٧ .

الندبة

هذا باب الندبة : ٤ : ٢٦٨ .

من أراد أن يفصلها عن النداء ألحق في آخرها ألفا . وألحق الألف في الوقف هاء : ٤ : ٢٦٨ .

علامتها ياء أو (وا) ولا يجوز أن تحذف منها العلامة : ٤ : ٢٦٨ .

لا تندب نكرة ولا مبهما : ٤ : ٢٦٨ .

وازيد الظريف نعتها كنعت المنادى : ٤ : ٢٦٩ .

واغلام زياده . واعبد اللهاه : ٤ : ٢٦٩ .

باب ما كان من المنسوب مضافا إليك : ٤ : ٢٧٠ .

من قال : يا غلام أقبل قال في الندبة : يا غلاماه ومن رأى أن يثبت الياء ساكنة فهو بالخيار :

واغلامياه وإن شاء حذف الياء لالتقاء الساكنين ومن أثبت الياء متحركة قال : واغلامياه

لا غير : ٤ : ٢٧٠ .

إن ندبت مضافا إلى مضاف إليك قلت : واغلام غلامياه وانقطاع ظهرياه لا غير : ٤ : ٢٧١ .

إن كان ما قبل ياء الإضافة ساكنا فلا بد من حركة الياء نحو : واقاضي ، وامسلمي واقاضياه

وامسلمياه : ٤ : ٢٧٣ .

باب ما تكون ألف الندبة تابعة فيه لغيرها : ٤ : ٢٧٤ .

إذا ندبت غلاما لا مرأة تخاطبها قلت : واغلامكيه : ٤ : ٢٧٤ .

من قال : مررت بظهره قال : وانقطاع ظهرهوه : ٤ : ٢٧٤ .

ومن قال : بظهره قال : وانقطاع ظهرهيه : ٤ : ٢٧٤ .

إذا ندبت غلاما لجماعة قلت : واذهاب غلامكموه واذهاب غلامهموه : ٤ : ٢٧٤ .

يُجيز يونس أن تلقى علاء الندبة على الصفة : ٤ : ٢٧٥ .

يجوز : وامن حفر زمزماه : ٤ : ٢٧٥ .

الترخيم

ترخيم (كروان) على لغة من لا ينتظر : ١ : ١٨٨ .

لو سميت رجلا اثني عشر ، ثم رخمته لقلت : يا اثنَ أقبل تحذف الألف مع عشر كما كنت فاعلا بالنون لو كانت مكان (عشر) : ٢ : ١٦٢ .

لا يُجيز النحويون ترخيم المسمى بـجـلوى على لغة من لا ينتظر لما يلزم عليه من أن تكون ألف (فُعَلَى) منقلبة وهي لا تكون إلا للتأنيث : ٤ : ٤ - ٥ .

ترخيم المركب المزجي بحذف العجز . تقول : يا حضر أقبل ، كما تقول : يا حمداً أقبل : ٤ : ٢١ .
يا صاح : مرخم صاحب نكرة أو صاحبي : ٤ : ٢٤٣ - ٢٤٤ .
لا يجوز فيه : يا صاح .

يا نخل ما أحسنك يريد يا نخلة : ٤ : ٢٤٣ .

الترخيم في غير النداء للضرورة : ٤ : ٢٥١ .

الترخيم داخل على المعارف : لأنها مثبتة مقصود إليها والنكرات شائعة غير معلوم واحدها : ٤ : ٢٦٤ .
أحار بن عمرو : روى المبرد الإتياع في الاسم المرخم فيفتح الراء هنا : ٤ : ٢٣٤ .
المضاف لا يرخم : ٤ : ٢٦٠ .

الاستغاثة

باب لام المدعو المستغاث به ، ولام المدعو إليه : ٤ : ٢٥٤ .

لام المستغاث به مفتوحة ، ولام المستغاث له مكسورة وتعليل ذلك : ٤ : ٢٥٤ - ٢٥٥ .

يا للرجال وللنساء . اللام في المعطوف مكسورة : ٤ : ٢٥٥ .

حروف الجر

حروف الجر لا تعلق ولا تنفرد ، فهي واقعة على الأسماء : ٣ : ٢٨٠ .

حروف الإضافة تُضاف بها الأسماء والأفعال إلى ما بعدها : ٤ : ١٣٦ .

ما وضعه النحويون من على . وعن . وقبل . وبعد . وبين هي أسماء : ٤ : ١٣٦ .
لا يفصل بين الجار والمجرور : ٤ : ٣٠٢ .
محال أن يحذف حرف الجر . ولا يأتي منه بدل : ٢ : ٣٤٨ . ٣ : ٦٠ . ٦١ .
ليس إضمار (من) بحسن ولا قوى . وإنما إجازته على بُعد في (كم) : ٣ : ٥٧ .
إذا تعلّق الفعل بشيء فلا بد أن يُعتمَل مُثبتاً في نفسه . ثمّ يتعلّق به النفي . وإذا تعلّق النفي به
انتفى المقيد بما تعلّق . ولا ينتفى مطلقاً : إذ لم ينفعه إلا مقيداً نحو : .
ما كلّفتك بشيءٍ للتخفيف عنك : لا يستقيم أن يكون تعليلاً لكلفتك . فإنه لا يصحّ أن يكون
التخفيف علّةً للتكليف . وإنما علّل به نفي التكليف من أجل غرض التخفيف : ٣ : ٦١ .
وانظر معاني حروف الجرّ في فهرس الحروف .

القسم

باب القسم : ٢ : ٣١٨ .
واو القسم بدل من الباء : ١ : ٤٠ . ٢ : ٣١٩ .
الباء هي الأصل : ٢ : ٣١٩ .
تاء القسم بدل من واوه : ٢ : ٣٢٠ .
امتنعت تاء القسم من الدخول في جميع ما دخلت فيه الواو والباء : لأنها لم تدخل على الباء
التي هي الأصل . وإنما دخلت على الواو : ٢ : ٣٢٠ .
علم : استعمالها للقسم : ٢ : ١٣٢ . ٣ : ٣٢٥ . ٤ : ٢٧٣ . ٤ : ١٧٥ . ٣٨٣ .
شهد الله لأفعلن : بمنزلة : علم الله : ٢ : ٣٢٥ .
حذف فعل القسم : ٢ : ٣١٨ .
الباء والواو تدخلان على كل مقسم به : ٢ : ٣١٨ - ٣١٩ .
إذا حذف حرف القسم نصب المقسم به نحو : الله لأفعلن : ٢ : ٣٢١ .
لا تُحذف التاء من تاءه وكذلك الله إذا تعجّبت : ٢ : ٣٢١ .
تعويضات القسم : ٢ : ٣٢١ - ٣٢٤ .

لا ها الله ذا ، لا هلله ذا : ٢ : ٣٢٢ .

(ذا) خبر لمحدوف أو فاعل والجملة جواب القسم عند الخليل وقال الأنخفش هي من تمام القسم ووافقه المبرّد : ٢ : ٣٢٢ .

الفصل بين (ها) التنبيه ، و (ذا) بالقسم : ٢ : ٣٢٣ .

أفأ لله لتفعلن : ١ : ٢٥٣ .

الله لتفعلن : ٢ : ٣٢٣ .

الاسماء التي تفيد معنى القسم : لعمرك لأفعلن ، على عهد الله لأفعلن ، على يمين الله لأفعلن : ٢ : ٣٢٥ .
أيمن الله لأفعلن : ٢ : ٣٢٨ .

تضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس : ٢ : ٣٢٦ .

المصادر تقع في القسم منصوبة بأفعالها : ٢ : ٣٢٦ .

أو منصوبة بنزع الخافض كما في يمين الله : ٢ : ٣٢٧ .

عمرك الله ، قعدك الله ، قعيدك الله : بيان اشتقاقها وإعرابها وكيف أفادت القسم بتفصيل : ٢ : ٣٢٩ - ٣٢٦ .

إي والله لأفعلن ، وإن شئت قلت : إي الله لأفعلن إنما تريد (إي) التي في معنى (نعم) : ٢ : ٣٣١ .

لو كانت (إي) بدلا من حروف القسم لم تجتمع هي وهو ، ألا ترى أنك تقول : إي والله لأفعلن : ٢ : ٣٣١ .

(إي) : لا يذكر بعدها فعل القسم فلا يقال : إي أقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها إلا الرب ، والله ، ولعمري : ٢ : ٣٣١ .

من العرب من يقول : الله لأفعلن . يريد الواو فيحذفها وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة ولا جائز عند كثير من النحويين لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض :

٢ : ٣٢٤ ، ٣٣٦ ، ٣٤٨ ، ٥٧ : ٣ : ٦٠ .

القسم لا يقع إلا على مقسم عليه ومقسم به : ٢ : ٣٣٦ .

(والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلّى . وما خلق الذكر والأنثى) : الواو الأولى واو القسم وما بعدها من الواوات للعطف : ٢ : ٣٣٦ - ٣٣٧ .

القسم قد يُؤكِّد بما يصدِّق الخبر قبل ذكر المقسم عليه ثم يذكر ما يقع عليه القسم : ٢ : ٣٣٧ .
أين جواب القسم في قوله تعالى : (والسماء ذات البروج) ، (والشمس وضحاها) ؟ : ٢ : ٣٣٧ .
حذف لام جواب القسم : ٢ : ٣٣٧ .

تقول : وحقَّ الله ثمَّ حقَّكَ لأفعلنَّ ولو قلت : ثمَّ حقَّكَ تحمله على الموضع كان جائزا : ٢ : ٣٣٨
تقول : والله لأضربنَّكَ ثمَّ والله لأحبسنَّكَ لأنَّكَ عطفتَ قسما على قسم .
ولو قلت : والله لأضربنَّكَ ، ثمَّ لأحبسنَّكَ الله لم يكن في الثاني إلَّا النصب لأنَّكَ عطفتَ فعلا
على فعل ثمَّ جئتُ بالقسم بعد خبر معطوف كأنَّكَ قلت : الله لأفعلنَّ : ٢ : ٣٣٩ .
استعمال (لاجرم) في القسم : ٢ : ٣٥٢ .

أيمن : اسم غير متمكِّن ولا يقع إلَّا في القسم : ٢ : ٩٠ .
تالله لأفعلنَّ . قسم على معنى التعجب ، ولا تدخل التاء على غير لفظ الجلالة من أسماء الله تعالى :
٤ : ١٧٥ .

العُمَر ، والعَمَر ، ولا يقع في القسم إلَّا مفتوحا : ٤ : ١٧٧

ما يصدِّر به جواب القسم

اللام : فهي وصلة للقسم ، لأنَّ للقسم أدوات تصله بالمقسم به ولا يتصل إلَّا ببعضها : ٢ : ٣٣٤ .
(إنَّ) : تقول : والله إنَّ زيدا لمنطلق وإن شئت قلت : إنَّ زيدا منطلق : ٢ : ٣٣٤ .
(لا) النافية و (ما) تقول : والله لا أضربك ، والله ما أكرمك ولا تحتاج معها إلى النون لأنَّها
تدلُّ على الحال : ٢ : ٣٣٤ .

إذا أقسمت على فعل ماض ، فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون نحو : والله لرأيت
زيدا يضرب عمرا ، وإن وصلت اللام بقدر فجيء بالغ : ٢ : ٣٣٥ .

القسم إذا أُجيب بماض متصرّف مثبت فإن كان قريبا من الحال جيء باللام و (قد) جميعا
نحو (تالله لقد آثرك الله علينا) وإن كان بعيدا جيء باللام وحدها .

وقال الجميع : حقَّ الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقترب باللام وقد : ٢ : ٣٣٦ .

الإضافة

باب الإضافة : ٤ : ١٣٦ .

هى على ضربين : ما تُضيف إليه بحرف الجرّ ، وما تُضيف إليه اسماً مثله : ٤ : ١٣٦ .

الإضافة تكون بمعنى اللام ، وبمعنى (مِنْ) ، وزاد ابن السراج أنّها تكون بمعنى (فى) : ٤ : ١٤٣ .

انجرّ الثانى بإضافة الأوّل إليه : ٤ : ١٤٣ ، ٣ : ٩٥ .

الإضافة حقّها التملّيك ؛ نحو : هذا غلام زيد ، أو تُضيف بعضاً إلى كلّ ؛ نحو : هذا ثوب خزّ ، وخاتم حديد : ٤ : ٢٤ .

أخو زيد ، وغلام زيد هو فى المعنى : أخ لزيد ، وغلام لزيد : ٤ : ٣٠ .

تُحذف الإضافة النون والتنوين : ٢ : ١٧٨ ، ٤ : ٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

لا تدخل (أل) على المضاف إضافة محضة : ٤ : ٤٣ .

لماذا ثبتت النون مع أل فى نحو الضاربان دون التنوين : ٤ : ١٤٤ .

إدخال أل على (كلّ) و (بعض) : ٣ : ٢٤٣ ، ١ : ٤٤ .

لماذا دخلت (أل) على المضاف فى الإضافة اللفظية دون المعنوية : ٤ : ١٤٦ - ١٤٧ ، ١٤٤ ، ٢ : ١٧٥ .

الإضافة اللفظية لا تُفيد تعريفاً ، وتدخل عليها (ربّ) : ٣ : ٢٢٧ ، ٤ : ٢٨٩ .

إضافة الصفة المشبهة لا تكون إلّا لفظية : ٤ : ١٥٨ ، ١٩١ ، ٢٨٩ .

من حَوَاج بيت الله : يُقدّر حذف التنوين : ٢ : ١٧٨ .

هولاء ضواربُ زيد ، وضواربُ زيداً : ٤ : ٣٠ .

الضاربى : الياء فى محل نصب : ١ : ٥٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ .

قد تُحذف نون المثنى والجمع وينصب ما بعدهما من غير إضافة للتخفيف : ٤ : ١٤٥ - ١٤٦ .

يكتسب المضاف من المضاف إليه التعريف إن كان معرفة : ٤ : ١٤٣ ، ٢٧٧ .

ويكتسب غير التعريف أيضاً : ٤ : ١٩٧ - ١٩٨ .

ما لا يتعرّف بالإضافة : مثلك ، وحسبك ، وشبهك ، ونحوك ، وهذّك ، وشَرَعك وغيرك .

وفد تتعرّف أيضاً ، وغيرك لا يكون إلّا نكرة : ٤ : ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ ، ٤٢٣ .

شبيهك : لا يكون إلّا معرفة : ٤ : ٢٨٨ .

لا أمثالهنَّ لياليا : بقى على التنكير : ٤ : ٢٦٣ .

ما لا يستعمل إلَّا مضافا : فعلته جهدى وطاقتي : ٣ : ٢٣٧ .

هذا نسيج وحده ، وعُيِّر وحده ، وجُحِش وحده : ٣ : ٢٤٢ .

سائر كذا : لا يكون إلَّا مضافا إلى شئ قد ذكر بعضه : ٣ : ٢٤٣ .

معاني سائر : ٣ : ٢٤٤ .

استعمالات (أول) : ٣ : ٣٤٠ - ٣٤١ .

لا تضاف (ذو) إلى الضمير : ٣ : ١٢٠ .

المصادر المثناة تُضاف إلى ضمير المخاطب : لبيك وسعديك وحنانيك ، وقال سيبويه : سمعنا

من يقول : سبحان الله وحنانيه : ٣ : ٢٢٣ - ٢٢٤ .

الأسماء المبهمة لا تُضاف ؛ لأنها لا تكون نكرة : ٤ : ١٤٦ . ٢٦٥ - ٢٨٣ .

العلم المحكى لا يثنى ولا يُجمع ، ولا يُضاف : ٤ : ١١ .

أسماء الزمان لا يضاف شئ منها إلَّا إلى مصدر أو جملة تكون فى معناه ، وقولهم يوم الجمل

على حذف مضاف : أى وقعة : ٣ : ١٧٦ .

باب إضافة الأزمنة إلى الجمل : ٤ : ٣٤٧ .

(إذ) تضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية : ٣ : ١٧٧ .

ما كان فى معنى (إذ) يُضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية : ٤ : ٣٤٧ .

يقبض إضافة (إذ) إلى جملة صدرها اسم ، وعجزها فعل ماض : ٣ : ١٧٧ .

(إذا) لا تضاف إلَّا الجملة الفعلية : ٣ : ١٧٧ .

ما كان بمعنى (إذا) لا يضاف إلَّا الجملة الفعلية : ٣ : ١٧٧ .

(حيث) تضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية : ٣ : ١٧٦ .

حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه : ٤ : ٢٢٨ - ٢٣٠ .

الإضافة إلى ياء المتكلم

ياء المتكلم تحذف لاجتماع الساكنين على حين يثبت التنوين ويحرك : ٤ : ٢٤٦ .

إضافة المقصور والمنقوص والمثنى والجمع إلى ياء المتكلم : ٤ : ٢٤٩ ، ٢٧٣ .

المصدر

- المصدر يقع للواحد والجمع : ٢ : ١٧٣ .
المصدر اسم الفعل : ٣ : ٦٨ ، ١٠١ ، ٤ : ٢٩٩ .
المصدر كسائر الأسماء إلا أنه اسم للفعل : ٣ : ٢٢٦ .
الفرق بين المصدر واسم الفاعل : ٣ : ٢٦٩ .
مجيء المصدر على فاعل : ٣ : ٢٦٩ ، ٤ : ٣١٢ .
في المصادر مؤنثات كثيرة نحو : أردت إرادة ، وقاتلت مقاتلة ، واستخرت استخارة : ٣ : ٣٧٢ .
وفيه ما دلّ على المرة .

- المصدر بمعنى اسم الفاعل : ٣ : ٢٣٠ ، ٤ : ٣٠٥ .
المصدر بمعنى اسم المفعول كخلق بمعنى مخلوق : ٤ : ٣٠٤ .

أبنية المصادر

- باب مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها : ٢ : ١٢٤ .
(فعل) : أصل مصادر الثلاثي : ٢ : ١٢٤ .
دليل ذلك : ٢ : ١٢٧ .
(فعل) مصادر الأفعال التي من باب ضرب ونصر وعلم كشرب شرباً ولقيم لقيماً ومن باب كرم كمكث مكثاً : ٢ : ١٢٤ - ١٢٥ .
(فعل) نحو : علم علماً ، وحلم حِلماً ، وفقه فقهاً وكذلك فقه : ٢ : ١٢٥ .
(فعل) نحو : الشغل ، وشرب شرباً وسقيم سُقيماً : ٢ : ١٢٥ .
(فعل) نحو : جلبته جلباً وحلب الشاة حلباً : ٢ : ١٢٥ .
(فعل) نحو : ضحكك ضحكاً ، وحلف حلفاً وخنقه خنقاً : ٢ : ١٢٥ .
(فعل) نحو : سمين سميناً ، وعظم عظماً : ٢ : ١٢٥ .
(فعل) نحو : وقدت النار وقوداً ، وشكرته شكوراً ، وكفرتة كفوراً : ٢ : ١٢٥ .
(الفعال) نحو : قمت قياماً ، ولقيته لقاءً : ٢ : ١٢٦ .

(الفعال) نحو : ذهبت ذهاباً ، وخفيت خفاءً : ٢ : ١٢٦ .

وجمّل جمالاً ، وكملّ كمالاً ، وخجلّ خجالاً : ٢ : ١٢٦ .

شربت شراباً : يقول بعضهم : هو مصدر ، وأما أكثر النحويين فالشراب عنده المشروب ، وهذا لا اختلاف فيه : ٢ : ١٢٦ .

(فَعَالَة) نحو : سَفَهُ سَفَاهَةً ، وَضَلَّ ضَلَالَةً ، وَجْهَلَ جَهَالَةً ، وَسَقَمَ سَقَامَةً : ٢ : ١٢٦ .
زعم سيبويه أَنَّ الأكثر في الفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول أَنْ يَأْتِيَ عَلَى (فُعُول) وَإِنْ كَانَ (الْفُعْل) هُوَ الْأَصْل : ٢ : ١٢٧ .

المصادر التي جاءت على (فُعُول) : ٢ : ١٢٨ .

المصدر من قمت قياماً : ٢ : ١٣٠ وإعلاله .

فَيَعْلُولُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَعْتَلِّ نَحْوُ : كَيَنُونُهُ ، صَيَرُورُهُ : ٢ : ١٢٦ .

أبنية المصادر من الفعل المزيد

لم تختلفت مصادر الثلاثي دون المزيد ؟ : ١ : ٧١ - ٧٢ ، ٢ : ١٢٤ .

مصدر (أَفْعَل) : ١ : ٧٢ ، ٢ : ٩٩ .

مصدر (فَاعَل) : ١ : ٧٣ ، ٢ : ٩٩ - ١٠٠ .

مصدر (فَعَّل) : ١ : ٧٤ ، ٢ : ١٠٠ .

مصدر (افْتَعَلَ) : ١ : ٧٥ ، ٢ : ١٠١ .

مصدر (انْفَعَلَ) : ١ : ٧٥ ، ٢ : ١٠١ .

مصدر (أَفْعَلَّ) : ١ : ٧٦ .

مصدر (اسْتَفْعَلَ) : ١ : ٧٧ ، ٢ : ١٠١ .

مصدر (افْعَنْلَل) : ١ : ٧٧ .

مصدر (افْعَوْعَل) : ١ : ٧٧ ، ٢ : ١٠٢ .

مصدر (افْعَوَّل) : ١ : ٧٧ ، ٢ : ١٠٢ .

مصدر (افْعَالَّ) : ١ : ٧٨ ، ٢ : ١٠٢ ، ١٠٩ .

مصدر (تَفَعَّل) : ١ : ٧٨ ، ٢ : ١٠٣ .

مصدر (تَفَاعَل) : ١ : ٧٩ ، ٢ : ١٠٣ ، ١٠٨ .

باب مصادر الأفعال إذا جاوزت الثلاثة : ٢ : ٩٥ .

مصدر الرباعي المجرد : ٢ : ٩٥ ، ١٠٣ .

مصدر الملحق بالرباعي : ٢ : ٩٦ ، ١٠٧ .

مصدر مزيد الرباعي المجرد : ٢ : ١٠٨ .

مصدر نحو : أَقْشَعَرَّ : ٢ : ١٠٩ .

أكثر ما يبلغ العدد في الأسماء بالزيادة سبعة أحرف ولا يكون ذلك إلا في المصادر : ٢ : ١٠٩ .

قلما تجد المصدر مضموم الأول مقصورا ؛ لأنَّ (فُعَلًا) قلما يقع في المصادر : ٣ : ٨٦ .

قال ابن سيده : لا أعرف غير الهدى والسرى والبكا المقصور .

عمل المصدر

المصدر على ضربين : ضرب يجوز تقديم معموله عليه وهو ما كان واقعا موقع الأمر ؛ نحو ضربا زيدا .

وضرب آخر يجرى مجرى الصلة والموصول فلا يجوز أن يتقدم عليه معموله ، ولا يُفصل بينه وبينه وذلك ما كان في تأويل (أنَّ) والفعل : ١ : ١٣ ، ١٦ .

المصدر يعمل معرفةً ونكرةً واسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي : ١ : ١٣ ، ١٤ .

المصدر يضاف للفاعل وللمفعول . ولا يضاف اسم الفاعل إلا إلى المفعول : ١ : ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢١ .

شبه المصدر بالفعل أقوى من شبه اسم الفاعل به : ١ : ١٤ .

يجوز حذف فاعل المصدر ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل : ١ : ١٤ .

المصادر تنصب الأفعال التي هي منها : ٢ : ١١٩ .

المصدر الميمي^٣ ينصب المفعول به : ٢ : ١١٩ .

يحتاج المصدر إلى الصلة إذا كان في معنى (أن فعل) أو (يفعل) : ٣ : ١٩٢ .

إضافة المصدر إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول : ٣ : ٢٠٤ .

المصدر إذا كان بمعنى اسم المفعول جاز تقديم معموله عليه : ٤ : ٨٩ .

أعجبني اليوم ضربُ زيدٍ عمرا . إن جعلت (اليوم) نصبا بأعجبني فهو جيد ، وإن نصبته بالضرب كان محالا ، لأنَّ الضرب في معنى (أن فعل) و (أن يفعل) لأنَّ ما بعده في صلته ، ولا يقدم بعض الاسم على أوله : ٤ : ١٥٧ .
المصدر إن لم يكن في معنى (أن) وصلتها أعملته عمل الفعل إذ كان نكرة مثله ، فقدّمت فيه وأخرت : ٤ : ١٥٧ .

المصدر الميميّ

صياغته من الثلاثي : ج ٢ ص ١١٩ ، ص ١٢٣ .
صياغته من المزيد : ١ : ٧٤ ، ١٠٨ ، ١١٩ : ٢ .
المصدر الميميّ ينصب المفعول به : ٢ : ١١٩ .

اسم المرة

إذا أردت ردّ جميع هذه إلى المرة الواحدة فإنّما ترجع إلى (فعلة) : ٢ : ١٢٧ .
كلّ مصدر تريديه المرة الواحدة فلا بدّ من دخول الهاء فيه ؛ نحو : جلست جُلُسة واحدة ،
وركبت ركُبة : ٣ : ٣٧٢ .

اسم الفاعل

صياغته من الثلاثي : ٢ : ١١٣ .
صياغته من المزيد : ١ : ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٠٨ .
إعلال اسم الفاعل من الأجوف الثلاثي : ١ : ٩٩ .
باب اسمي الفاعل والمفعول من هذا الفعل : ١ : ٩٩ .
إعلال اسم الفاعل من الأجوف المهموز ؛ نحو جاء : ١ : ١١٥ ، ١٥٨ .
بناء اسم الفاعل من الناقص الثلاثي : ١ : ١٣٧ .
ومن المزيد فيه : ١ : ١٣٧ .
اسم الفاعل من نحو شوى شأواً بغير همز : ١ : ١٤٨ .
رجل شاكّ السلاح : ١ : ١٦٥ .

الضاربي : الياء منصوبة والدليل قولك : الضارب زيدا : ١ : ٥٧ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ .

عادله فأنا عديل ، وجالسته فأنا جليس ، وعاشرته فأنا عشير : ٢ : ١١٧ .

جاء في حروف محفوظة : ٢ : ١١٨ .

فره فهو فاره ، ونضر النبت فهو ناضر : ٢ : ١١٨ .

إذا أردت التكثير قلت : مُضْرَبَ أعناق القوم : ٢ : ١١٨ .

الفرق بين المصدر واسم الفاعل : ٣ : ٢٦٩ .

فاعل بمعنى مُفْعِل ؛ نحو : هالك بمعنى مهلك : ٤ : ١٨٠ .

وغازٍ بمعنى مُغْضٍ : ٤ : ١٧٩ .

لا يكتسب اسم الفاعل الذى بمعنى الحال أو الاستقبال التعريف من إضافته إلى المعرفة : ٤ : ١٤٩

العطف على الموضع مع اسم الفاعل المضاف : ٤ : ١٥١ .

اسم الفاعل إذا كان للماضى ؛ نحو : هذا ضارب زيد أمس وعمرو جاز فيه أن تنصب (عمرا)

على المعنى لبعده عن الجار فتقدّر فعلا ناصبا : ٤ : ١٥٤ .

باب من مسائل اسم الفاعل : ٤ : ١٥٥ .

عمل اسم الفاعل

لا يتقدّم معمول اسم الفاعل المحلى بآل عليه : ١ : ١٤ ، ٤ : ١٦٥

ويتقدّم معموله عليه إن كان خاليا من آل : ٣ : ١٩٧ .

اسم الفاعل - قلت حروفه أو كثرت - بمنزلة الفعل المضارع الذى معناه (يَفْعَل) : ٢ : ١١٩ .

باب اسم الفاعل الذى مع الفعل المضارع : ٤ : ١٤٨ .

إن كان اسم الفاعل بمعنى الماضى لم يعمل عمل فعله وكانت إضافته معنوية : ٤ : ١٤٨ .

ولا يجوز أن تدخل عليه ألفا ولا ما وتضيفه ولا يوصف به النكرة : ٤ : ١١٩ .

يجرى اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع فى عمله إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال : ٤ : ١٤٩ .

ويوصف به النكرة .

صيغ المبالغة

باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة : ٢ : ١١٣ .

(فَعَّال) : تقول : رجل قَتَّال ، إذا كان يُكثر القتل فأمَّا قاتل فيكون للقليل والكثير لأنَّه

الأصل : ٢ : ١١٣ .

(فَعَّال) : ينصب المفعول به كما ينصبه فاعل : ٢ : ١١٣ .

(فَعُول) : تقول : هو ضروب زيدا ، إذا كان يضربه مرَّة بعد مرَّة : ٢ : ١١٤ .

(مِفْعَال) : ٢ : ١١٤ .

ما كان على (فَعِيل) نحو : رحيم وعليم فقد أجاز سبويه النصب فيه ولا أراه جائزا : ٢ : ١١٤ .

(فَعِل) : لا يعمل عند المبرِّد : ٢ : ١١٥ .

مشابهة (فَعِل) لفَعِيل : ٢ : ١١٦ .

عادلته فأنَّا عدِيل ، وجالسته فأنَّا جليس ، وعاشرته فأنَّا عشير : ٢ : ١١٧ ، ١١٨ .

(رسول) الفعل منه أرسل : ٢ : ١١٧ .

(فَعِيل) : يعمل : ٢ : ١١٧ - ١١٨ .

لا تقول لمن ضرب ضربة واحدة : ضَرَّاب ولا ضَرُوب : ٢ : ١١٩ .

اسم الفاعل - قلَّت جروفه أو كثرت - بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه (يَفْعَل) : ٢ : ١١٩ .

اسم المفعول

صياغته من المزيد : ١ : ٧٤ ، ١٠٨ .

لا يُصاغ من اللازم إلَّا مع الظرف : ١ : ٧٥ ، ٧٦ ، ١٤٨ .

إعلال اسم المفعول من الأجوف الثلاثي والخلاف في ذلك : ١ : ١٠٠ - ١٠١ .

باب اسمي الفاعل والمفعول من هذا الفعل : ١ : ٩٩ .

اسم المفعول من اللقيف المقرون : ١ : ١٤٨ ، ١٨٠ .

اسم المفعول من حييت : ١ : ١٨٠ .

مفعول من غزا : ١ : ١٨٧ ، ١٧٥ .

ومن رمى : ١ : ١٧٥ .

اسم المفعول جارٍ على الفعل المضارع الذى معناه (يُفْعَل) : ٢ : ١١٩ .
لا تقول : مُرِض ولا مَرُوض : ٢ : ٢١٩ .

عمل اسم المفعول

اسم المفعول جارٍ على الفعل المضارع الذى معناه (يُفْعَل) : ٢ : ١١٩ .

الصفة المشبهة

باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما يعمل فيه : ٤ : ١٥٨ .

إنما تعمل فيما كان من سببها : ٤ : ١٥٨ ، ١٦٤ : ٢ : ١١٧ .

إضافتها لفظية : ٤ : ١٥٨ .

أحوال الصفة المشبهة مع معمولها ما يجوز منها وما يمتنع : ٤ : ١٥٩ - ١٦٢ .

هو الحسن وجها ، والخسان وجوها ، والطيب خبرا ، ليس فيه إلا النصب : ٤ : ١٦١ .

النصب على التمييز أو على التشبيه بالمفعول : ٤ : ١٦١ - ١٦٢ .

لا يتقدم معمولها عليها : ٤ : ١٦٤ .

(فَعِيل) و(فُعَال) يقعان لثنى واحد . تقول : طَوِيل وطَوَال ، وخَفِيف وخُفَاف ، وسَرِيع

وسُرَاع : ٢ : ٢١٠ .

ورَقِيق ، ورُقَاق وهذا أكثر من أن يحصى : ٢ : ٢١١ .

نعم وبئس

باب ما وقع من الأفعال للجنس : ٢ : ١٤٠ .

ألزمتا التخفيف وجريا كالمثل : ٢ : ١٤٠ .

التحويل إلى (فَعْل) لإرادة المدح أو الذم : ٢ : ١٤١ ، ١٤٩ - ١٥٠ .

فاعلهما معرف بآل الجنسية أو ضمير يفسره ما بعده : ٢ : ١٤١ ، ١٤٢ .

أو مضاف لما فيه آل : ٢ : ١٤٣ .

إعراب المخصوص : ٢ : ١٤١ - ١٤٢ .

لا يصح إعراب المخصوص بـذلا ، لأنّه لا يحلّ محلّ المبدل منه : ٢ : ١٤٢ .

إن أُريد بالموصول الجنس وقع فاعلا لنعم وبئس : ٢ : ١٤٣ .

فاعل نعم وبئس إذا كان ضميرا عاد على متأخر لفظا ورتبة : ٢ : ١٤٤ : ٣ : ٦٦ .

حبّا : الأصل حبّ وذا ثم جعلت اسما واحدا مبتدأ : ٢ : ١٤٥ .

لا يجوز حبّه : ٢ : ١٤٥ .

نعمت ، وبئست : ٢ : ١٤٦ .

نعم المرأة ووجهه : ٢ : ١٤٦ .

لا يجوز قومك نعموا رجالا : ٢ : ١٤٩ .

الجمع بين فاعل نعم وتمييزها جائز عند المبرد : ٢ : ١٥٠ .

لا يجوز أن تقول : زيد نعم الرجل ، والرجل غير زيد : ٢ : ١٤٩ .

دقيقته دقا نعمّا : ٤ : ١٧٥ .

التعجب

باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره : ٤ : ١٧٣ .

ومنها فعل التعجب ، وهو غير متصرف ؛ لأنّه وقع معنى ، فمضى صرف زال المعنى ، وكذلك

كل شئ دخله معنى من غير أصله على لفظ . فهو يلزم ذلك اللفظ لذلك المعنى : ٣ : ١٩٠ .

ما أحسن زيدا : (ما) مبتدأ ، و(أحسن) خبره وهو فعل : ٤ : ١٧٣ .

الردّ على من يجعل (ما) موصولة والخبر محذوف : ٤ : ١٧٧ .

كيف دخل معنى التعجب فى الصيغة : ٤ : ١٧٥ .

التعجب من صفات الله ووجهه : ٤ : ١٧٦ .

فعل التعجب فعل جامد فلا يحلّ محله المضارع ولا غيره : ٤ : ١٧٧ .

لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف فى نحو : ما أحسن عندك زيدا : ٤ : ١٧٨ .

ويجوز الفصل فى نحو : ما أحسن بالرجل أن يصدق : ٤ : ١٨٧ .

- بناءً التعجب إنما يكون من بنات الثلاثة : ٤ : ١٧٨ ، ١٨٠ .
- ما أعطاه للدرهم ، وما أولاه بالمعروف يوقف عند المسموع منه وقاس عليه سيبويه : ٤ : ١٧٨ .
- تقول فيما زاد عن ثلاثة : ما أشدَّ دحرجته ، وما أشدَّ أحنجامه : ٤ : ١٨٠ .
- لا يقال : ما أعوره ، ولا ما أحمره : ٤ : ١٨١ - ١٨٢ .
- الحديث عن قوله تعالى : (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى) : ٤ : ١٨٢ .
- يا هند أحسن بزيد ، ويا رجلاً أحسن بزيد : ٤ : ١٨٣ .
- معنى التعجب من الله تعالى : ٤ : ١٨٣ .
- التنازع بين فعلى التعجب نحو ما أحسن وأجمل زيدا : ٤ : ١٨٤ .
- ما أحسن ما كان زيدٌ : ٤ : ١٨٤ .
- ما أحسن ما كان زيدا : ٤ : ١٨٥ .
- بدلٌ على فعلية (أفعل) لحوق نون الوقاية : ١٨٥ .
- يجب أن يكون المتعجب منه مختصاً لا مُبهما : ٤ : ١٨٦ .
- ما أحسن رجلاً إذا طلب ما عنده أعطاه : وقع التعجب على رجل وهو يريد فعله لأنه المحمود عليه في الحقيقة : ٤ : ١٨٧ .
- ما أكثر هبتك الدنانير ، وإطعامك المساكين : أوقعت التعجب بالفعل ، واتصل به التعجب من كثرة المفعول ، وإن أردت أن هبته أو إطعامه يفعلها كثيراً إلا أن ذلك يكون نزراً في كل مرة جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا لأنه شبيه بالإلغاز : ٤ : ١٨٧ .
- ما أحسن ما كانت هند وأجمله ، لأنك تردّ إلى (ما) ، ولو قلت : ما أجملها جاز على أن تجعل ذلك لها : ٤ : ١٨٥ .

اسم التفضيل

- المجرد من أل والإضافة يلزم الإفراد والتذكير : ١ : ١٦٨ .
- المحلّ بآل يطابق في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث : ١ : ١٦٨ .
- تكسير (أفعل) التفضيل : ٢ : ٢١٦ .
- مؤنث (أفعل) الذي يلزمه (من) يكون على (فُعلى) ، نحو : الأصغر والصُّغرى ، والأكبر والكبرى ، والأمجد والمجدى : ٢ : ٢١٦ .

- تقول : الأول ، والأوسط . والوسطى ، والأكبر والكبرى : ٣ : ٢٤٦ .
- قياس مؤنث أفعال التفضيل وتكسيه : ٢ : ٢١٦ - ٢١٧ .
- تكسير مؤنث (أفعل) التفضيل على (فعل) : ٢ : ٢٣٢ .
- باب (فُعَلَى) في الجمع كباب (فُعْلة) : ٣ : ٣٧٦ .
- لا يضاف (أفعل) إلى شيء إلا وهو بعضه ؛ كقولك : الخليفة أفضل بني هاشم ، ولو قلت : الخليفة أفضل بني تميم كان محالا : ٣ : ٣٨ .
- تقول : الخليفة أفضل من بني تميم ؛ لأن (من) دخلت للتفضيل ، وأخرجهم من الإضافة : ٣ : ٣٨ .
- لا يجوز : جاءني رجل آخر : ٣ : ٢٤٣ - ٢٤٤ .
- لا يجوز : جاءني امرأة صفري ، ولا كبرى إلا أن تقول الصفري أو الكبرى : ٣ : ٣٧٧ .
- تأنيث الأفعَل الفُعَلَى : ٣ : ٣٧٧ .
- الوُسْط : ٣ : ٣٧٧ .
- اللغة الأولى القدى (من كلام سيويه) : ٣ : ٣٧٥ .
- من لم يقل : هذا خير من زيد قال : هذا الأخير : ٤ : ٢٢٦ .
- ما لا تدخله (أل) هو أقرب إلى المعارف : ٤ : ٢٨١ .
- لو قلت : أتني جاريتك وامرأة أخرى كان جائزا ، ولو قلت : أتني جاريتك ورجل آخر لم يجز ، وكذلك لو قلت : أتاني إختك وامرأة أخرى كان جائزا وإن قلت : أتاني أخوك وإنسان آخر جاز وكذلك : جاءني جاريتك وإنسان آخر : ٣ : ٢٤٤ .
- خروج أفعال التفضيل عن معناه واستعماله بمعنى اسم الفاعل مطرد : ٣ : ٢٤٥ - ٢٤٧ .
- باب مسائل (أفعل) مستقصاة : ٣ : ٢٤٨ .
- مررت برجل خير منك أبوه : يختار في هذا الرفع والانقطاع من الأول : ٣ : ٢٤٨ .
- مسألة الكحل : ٣ : ٢٤٨ - ٢٥٠ .
- ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة : ٣ : ٢٥٠ .
- مررت برجل أخبت ما يكون أخبت منك أخبت ما تكون : ٣ : ٢٥٠ .
- ومررت برجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون : على إضمار (إذ كان) و (إذا كان) : ٣ : ٢٥٠ .

هذا بُسْراً أطيب منه تمراً : ٣ : ٢٥١ .

استعمالات (أَوَّل) : ٣ : ٣٤٠ - ٣٤١ .

مذ عام أَوَّلُ : أَوَّلُ صفة ، وهو أفعل من عامك ، ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافاً ، فجعلوا

هذا بمنزلة أفضل منك : ٣ : ٣٤٠ .

ابداً به أَوَّلُ : إنما تريد أَوَّل من كذا ، ولكن الحذف جائز جيد ، كما تقول : أنت أفضل

وأنت تريد من غيرك إلا أن الحذف لزم صفة عام لكثرة استعمالهم إيّاه حتى استغنوا

عنه : ٣ : ٣٤١ .

اسما الزمان والمكان

صياغتهما من المزيد : ١ : ٧٤ - ٧٥ ، ١٠٨ ، ٢ : ١٢٠ .

لا يعملان في الظرف : ٢ : ١٢١ - ١٢٢ .

اسم الزمان المشتق يدل على الزمان بنفسه دون حاجة إلى تقدير مضاف : ٢ : ١٢٢ .

صياغة اسم الزمان والمكان قياسيّة والرد على الجمل في حاشيته : ٢ : ١٢٢ .

النعت

النعت يعمل فيه ما يعمل في المنعوت : ٤ : ٣١٥ .

الصفات تحلية الشيء . تكون ثماً أخذ من الفعل أو اسماً منسوباً : ١ : ٢٦ .

من الأسماء ما يكون مشتقاً نعتاً ومشتقاً غير نعت .

فأما النعت فمثل الطويل والقصير والصغير والعامل والأحمق ، فهذه كلها نعوت جارية على

أفعالها ، فكل ما كان من هذا فعلاً أو فعلاً فيه فقد صار حلية له .

والأسماء المشتقة غير النعوت مثل : حنيفة ومُضَرَّوعِيَّان : ٣ : ١٨٥ .

هو عربي مخض ، وهو صميم قلباً ، وهو عربي حنسة ، وهو شريف جداً : مصادر مؤكدة لما قبلها ،

والأجود : هو عربي محض ، وعربي قلب ، لأن هذه أسماء ، وإن كانت تكون على هذا

اللفظ. مصادر : ٤ : ٣٠٥ - ٣٠٦ .

وأما هو أعرابي قح فلا يكون إلا رفعا ، لأنه ليس بمصدر : ٤ : ٣٠٦ .

موازنة بين الحال والنعته : ٤ : ٦٦ ، ٣٠٠ .

مررت ببرّ قفيز بدرهم : لو جرزت كنت ناعتا بالجواهر وهذا لا يكون ؛ لأنّ النعوت تحلية ،
والجواهر هي المنعوتات : ٣ : ٢٥٨ .

أجاز قوم : هذا راقودخل ، وهذا خاتم حديد ، وقال المبرد : هو بدل لا نعت . ٣ : ٢٥٩ .

مررت ببرّ قفيزا بدرهم : كيف جاز جعله حالا ولم يجز أن يكون نعنا : ٣ : ٢٥٨ .

مررت برجل فضة خاتمه ، ومررت برجل أسد أبوه . لا يجوز إلا أن تريد شبيها بالفضة ...
أو على تقدير مثل : ٣ : ٣٤٢ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢ .

لا يجوز مررت بدابة أسد أبوها : ٣ : ٢٥٩ ، ٢٧٢ .

مررت برجل قائم أبوه : هو من صفات الرجل ؛ لأنك قد حلّيت الرجل بقيام أبيه ؛ كما تحلّيه
بفعله ، وفصلت هذه الصفة بينه وبين غيره : ٤ : ١٥٥ .

الأخص يوصف بالأعم ، وبما كان مثله ، ولا تكون الصفة أخص من الموصوف : ٤ : ٢٨٢ .

يرى سيبويه أنّ الشيء لا يوصف إلا بما هو دونه في التعريف : ٤ : ٢٨٤ .

الإتياع على المحلّ ؛ نحو : ما جاءني من أحدٍ عاقلٍ أو على اللفظ . ٣ : ٢٨١ .

لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ . ما جاءني من أحدٍ عاقلٍ رفعت العاقل ،
ولو خفضته كان أحسن : ٣ : ٢٨١ .

كان سيبويه يجيز : جاءني عبد الله ، وذهب زيد العاقلان على النعت ؛ لأنهما ارتغعا بفعل واحد
وكذلك : هذا زيد ، وذلك عبد الله العاقلان . وليس القول عندي كما قال : ٤ : ٣١٥ .

مررت برجل وامرأة وحمار قيام : فرقت الاسم وجمعت النعت ، ولو أردت التبعض لم يجز
٤ : ٢٩٢ - ٢٩٣ .

هذا رجل مع رجل قائمين : على الحال ؛ لأنّ الوصف لا يصلح ؛ لاختلاف إعرابهما : ٤ : ٣١٦ .

مررت بغلام زيد العاقلين : لا يجوز أن يكون نعنا لهما : ٤ : ٣١٥ .

كلّ ما كان في النعت فكذلك مجراه في الحال : ٤ : ٣١٥ .

الجميل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال : ٤ : ١٢٣ ، ١٢٥ ، ٢٩٨ .

- باب ما يجوز لك فيه النعت والحال : ٣ : ٢٦١ .
- مررت بامرأة معها رجل قائمة : ٣ : ٢٦١ .
- هذه دابة تشتد مكسور سرجها : ٣ : ١٦١ .
- نحن قوم ننطلق عامدين بلد كذا : ٣ : ٢٦١ .
- مررت برجل معه صقر صائد به غذا : ٣ : ٢٦١ .
- مررت بزید أخيك : بدل أو نعت : ٤ : ٢٩٥ .
- ضربت زيدا أخا عمرو (أخا) صفة أو بدل فإن قلت : ضربت أخاك زيدا كان (زيد) بدلا ؛ لأنه اسم علم ، والصفة تحلية : ١ : ٢٦ .
- الصفة لا تتقدم على الموصوف ، فإن تقدمت أعرب الموصوف بدلا : ١ : ١٧ ، ٤ : ١٩٢ .
- الفصل بالفاعل بين الصفة والموصوف يَضْعُفُ في المجرور ، ويقوى في غيره : ١ : ٢٥ .
- الفصل بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر قبيح : ٤ : ٩٨ .
- يجوز تقديم معمول الصفة على الموصوف ومنه قوله تعالى : (وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا) : ٤ : ١٧٢ .
- تأ يوصف به النكرة : حَسْبُكَ ، ومِثْلُكَ ، وكَفَيْكَ ، وشَرَعَكَ ، وهَدَّكَ ، ويستعمل (هَدَّكَ)
- فعلا ماضيا أيضا : ٤ : ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٨٨ ، ٤١١ .
- مررت برجل حَسْبُكَ من رجل : الجار والمجرور يفيد أنَّ المذكور هو المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس إذا صُنِّفُوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ، ورجالا رجالا : ٤ : ٢٨٥ .
- (أَيَّ) بعد النكرة صفة وبعد المعرفة حال : ٤ : ٢٨٥ .
- تجوز المخالفة بين الموصوف والمضاف إليه (أَيَّ) لفظا إذا توافقا معنى ؛ نحو : مررت بجارية أيما أمة ، وأيما أمة : ٤ : ٢٨٥ .
- المعرفة يجرى نعتها كمجرى نعت النكرة : ٤ : ٤٩٤ .
- المعارف توصف بالمعارف ، فإن جاء بعدها نكرة نصبت على الحال : ٤ : ٢٩٨ .
- ما كان علما يُنعت بثلاثة أشياء : بما فيه الألف واللام وبما كان مضافا وبالمبهمة : ٤ : ٢٨١-٤٨٢
- ما كان مضافا فكذلك نعته : ٤ : ٢٨٢ .

الأسماء التي فيها الألف واللام تُنعت بما فيه الألف واللام ، وبما أُضيف إليها : ٤ : ٢٨٣ - ٢٨٤ .

باب ما كان من الأسماء نعتا للمبهمه : ٤ : ٣٢٢ .

يُنعت اسم الإشارة بما فيه الألف واللام ، وبالصفات التي فيها الألف واللام إذا أقمت الصفة مقام الموصوف ؛ نحو : مررت بهذا الطويل : ٤ : ٢١٦ ، ٢٨٢ .

لا تنعت أسماء الإشارة بالمضاف : ٤ : ٢١٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

الصفة تُوصف ؛ نحو : مررت بالجميل النبيل ، وتقول يا زيد العاقل ذو المال إن جعلت (ذا المال) نعتا للعاقل : ٤ : ٢٨٤ ، ٢١٩ .

الضمير لا يُنعت ؛ لأنّه لا يكون إلّا بعد معرفة لا يشوبها لبس ، ويبدل منه ويؤكد : ٤ : ٢٨١ ، ٢٨٤ .

لا تُنعت الأسماء المختصة بالنداء : ٤ : ٢٣٧ .

لا يوصف (اللهم) عند سيوييه ، وأجازه المبرد : ٤ : ٢٣٩ .

الضمير لا يُنعت به : ٤ : ٢٩٥ ، ٢٨٤ .

الأعلام لا يُنعت بها لأنّها ليست تحلية ولا نسب : ٤ : ٢٨٤ ، ٢٢٢ ، ٢٩٥ .

المثل لا يوضع موضع الصفة . إنّما يقال : صفة زيد أنّه ظريف وأنّه عاقل ، ويقال : مثل زيد مثل فلان : ٣ : ٢٢٥ .

كلُّ رجل ظريف في الدار : (ظريف) نعت لرجل أو لكلّ : ٤ : ٣٨٧ .

هذا جحر ضبٌ خربٌ : الجرّ على الجوار : ٤ : ٧٣ - ٧٤ .

حذف الموصوف : ٢ : ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ ، ١٨٥ .

عشرون أيّما رجل : لا يجوز ؛ لأنّك لا تقيم الصفة مقام الموصوف حتىّ تتمكّن في بابها : ٤ : ٢٩٣ - ٢٩٤ .

وقفت على حذف الموصوف بأيّ في كلام العرب : ٤ : ٢٩٤ .

التوكيد

- التوكيد بالنفس للضمير المرفوع المستتر لا يكون إلا بعد توكيده : ٣ : ٢١ ، ٢١١ ، ٢١٢ .
لا يجوز : مررت بزید كله : ٣ : ٢٤١ .
لا يجوز : مررت بأخویك اثنيهما : ٣ : ٢٤١ .
كان الأخفش لا يُجيز : اختصم أخواك كلاهما ولا اقتتل أخواك كلاهما : ٣ : ٢٤٢ - ٢٤٣ .
ولا استوى زید وعمرو كلاهما : ٣ : ٢٤٣ .
سمي التوكيد نعنا : ٣ : ٢١١ ، ٣٤٢ .
كقولك : يا زید لمن لم تقل له : يا زید استغنيت : ٣ : ٢١٠ .
تقول للمقبل عليك المنصت لك : أنت تفعل كذا يا فلان توكيدا : ٣ : ٢٠٩ .
أجمع وأكثع معرفة ولا يكونان إلا نعنا : ٣ : ٣٤٢ .
تجرى (كلهم) مجرى أجمعين ، وإن كان (كلهم) قد يكون اسما وإن لم يكن جيذاً ؛ نحو :
رأيت كلهم ، ومررت بكلهم : ٣ : ٣٨٠ .
لا يلى العامل شئ من ألفاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد إلا جميعا وعامة مطلقا ، وإلا كلاً
وكلا وكلنا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقلة : ٣ : ٣٨٠ .
وقبَّح المبرد جعل (كلهم) اسما : ٢ : ٢٢٨ .
الخلافاً فى حذف المؤكِّد : ج : ١ : ١٤ .
زيادة الباء فى التوكيد : ٤ : ٣٧١ .

عطف النسق

- المعطوف لا يتقدَّم على المعطوف عليه : ١ : ١٦ .
العطف على الضمير المرفوع المستتر لا يكون إلا بعد توكيده ، فإن طال الكلام حسن حذف
التوكيد كقوله تعالى : (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا) : ٣ : ٢١٠ ، ٢٧٩ ، ٤ :
١١٢ ، ١١٥ .

إن أكَّدت رفعت إن شئت ، فقلت : إِيَّاكَ أَنْتَ وزيد فإن قلت : إِيَّاكَ وزيد فهو قبيح ، وهو على قبحه جائز كجوازه في : قم وزيد : ٣ : ٢١٢ .

مررت برجل سواء هو والعدم : ٣ : ٢٤٨ .

كلُّ جملة بعدها جملة فعطفها عليها جائز ، وإن لم تكن منها ، نحو : جاءني زيد ، وانطلق عبد الله ، وأخوك قائم ، وإن تأتني آتاك : ٣ : ٢٧٩ .

العطف على الموضع مع اسم الفاعل المضاف : ٤ : ١٥١ - ١٥٢ .

شواهد للعطف على الموضع : ٤ : ١٥٢ - ١٥٤ .

لا يعطف على الضمير المحرور إلَّا بإعادة الجار اسماً أو حرفاً : ٤ : ١٥٢ .

لا تختصُّ مراعاة المحل بأن يكون العامل في اللفظ. زائداً : ٤ : ١٥٢ .

مررت بزيد وعمرا : ٤ : ١٥٣ - ١٥٤ .

تقول : وحقَّ الله ثمَّ حقَّكَ لأفعلن ، ولو قلت : ثمَّ حقَّكَ تحمله على الوضع كان جائزاً : ٢ : ٣٣٨ . حذف المعطوف : ١ : ١٤ .

يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع : ٤ : ١٦٣ ، ١٦٤ .

العطف على معمول عاملين : ٤ : ١٩٥ .

المعطوف على الشئ يحلّ محله ، لأنَّه شريكه في العامل : ٤ : ٢١١ .

المعطوف يأخذ إعراب المعطوف عليه فعلاً أو اسماً : ٤ : ٣٨٧ .

قطع المعطوف : ٣ : ٢٨٤ - ٢٨٥ .

عطف البيان

يا نصر نصر نصراً : ٤ : ٢٠٩ ، ٢١٠ .

يا هذا الطويل بالرفع والنصب : هو عطف بيان عليه وليس نعتاً : ٤ : ٢٢٠ .

يا أيُّها الرجل زيد . بيان للرجل وليس نعتاً لأنَّ الأعلام لا يُنعت بها : ٤ : ٢٢١ - ٢٢٢ .

أو بدل من أيٍّ إذا لم ينون : ٤ : ٢٢٢ .

يا تيم تيم عدى الثاني بدل أو عطف بيان : ٤ : ٢٢٧ .

البدل

- قيل له بدل ؛ لأنَّ الذى عمل فى الذى قبله قد صار يعمل فيه بأنَّ فرغ له : ٤ : ٢٩٥ ، ٣٩٩ .
- البدل فى جميع العربية يَحُلُّ محلَّ المبدل منه : ٤ : ٢١١ .
- ليس المبدل منه بمنزلة ما ليس فى الكلام ، ولو كان البدل يُبطل حُكْم المبدل منه لم يجز أن نقول :
زيد مررت به أبى عبد الله : ٤ : ٣٩٩ .
- البدل يجوز فى كلِّ اسم معرفةً كان أو نكرةً ، مُظهراً كان أو مُضمراً ، إذا كان الأوَّل فى المعنى
أو كان بعضه : ١ : ٢٦ ، ٤ : ٢٩٥ .
- بدل المعرفة من النكرة ، وبدل النكرة من المعرفة : ٤ : ٢٩٥ - ٢٩٦ .
- بدل المضمَر من المظهر والعكس ؛ نحو : زيد مررت به أخيك ، ورأيت زيدا إِيَّاه ، وأخوك
رأيتَه زيدا : ٤ : ٢٩٦ .
- بدل المضمَر من المضمَر ؛ نحو : رأيتك إِيَّاه : ٤ : ٢٩٦ .
- بدل البعض : ٤ : ٢٩٦ ، ١ : ٢٧ .
- بدل الاشتمال : ١ : ٢٧ ، ٤ : ٢٩٦ - ٢٩٧ .
- إعادة حرف الجرِّ مع البدل المجرور جيِّدة : ٤ : ٢٩٦ ، ٣ : ١١١ .
- جاء النوعان فى القرآن الكريم : ٣ : ١١١ .
- بدل الغلط . لا يكون فى قرآن ولا شعر : ١ : ٢٨ ، ٤ : ٢٩٧ .
- لو قال فى موضع بدل الغلط : مررت برجل بل حمار ، ولقيت زيدا بل عمرا كان كذلك :
٤ : ٢٩٨ .
- البدل يأتى بلفظ الأوَّل : ٢ : ٣٥٨ .
- إبدال الفعل من الفعل هو إبدال مفرد : ٢ : ٦٢ - ٦٣ .
- هل يأتى بدل الغلط فى الفعل ؟ ٢ : ٦٣ .
- ادخلوا الأوَّل فالأوَّل : لا سبيل عند أكثر النحويِّين إلى الرفع ؛ لأنَّ البدل لا يكون من المخاطب ،
وكان عيس بن عمر يجيزه : ٣ : ٢٧٢ .
- دخلوا الأوَّل فالأوَّل ، ودخلوا رجلُ فرجل : بدل : ٣ : ٢٧١ .

ما فَضَّلَ به مذكور ، وكان وافيا يجوز فيه البديل والقطع ، وإن كان غير وافٍ تَعَيَّنَ قطعه
إن لم ينو معطوف : ٤ : ٢٩٢ .

مررت بثلاثة رجال : صريع وجريح : لم يجز إلا الرفع : ٤ : ٢٩٢ .
إذا قلت : ادخلوا الأول والآخِر ، والصغير والكبير فالرفع ؛ لأنَّ معناه : ادخلوا كلُّكم ، فهذا
لا يكون إلا مرفوعا ، ولا يكون إلا بالواو : ٣ : ٢٧٢ .

كان إختوتك كريم ولثيم ، وكان إختوتك قائما وقاعدا ونائما ، وترفع إن شئت : ٤ : ٢٩٥ .
كان بعضهم يأتي أن يُبدل مبتدأ من مبتدأ ، وما أرى بالبديل من ذلك بأسا ؛ كما لا بأس بذلك
في الخبر : فتبدل خبرا من خبر : ٤ : ١٢١ .

ما علمت أن أحدا يقول ذلك إلا زيدا ، لأنَّ المعنى : ما علمت إلا أن أحدا إلا زيدا يقول ذلك .
زيد بدل من أحد الذي عملت فيه (أن) ، ولو جعلت (إلا) تلي (أن) لم يصلح ؛ لأنَّ
الحروف لا تقوى قوَّة الأفعال : ٤ : ٤٠٦ .

الفصل بين البديل والمبدل منه بالخبر جائز : ٣ : ١٩٥ .

أتيتك يوم الجمعة غدوة : بدل : ٤ : ٣٥١ .

سير يزيد يوم الجمعة غدوة : بدل : ٤ : ٣٥١ .

مررت بزيد أخا عمرو : (أخا) صفة أو بدل : ١ : ٢٦ ، ٤ : ٢٩٥ .

ضربت أخاك زيدا : (زيدا) بدل فقط . ؛ لأنَّ الصفات تحليلية ، وهذا اسم علم : ١ : ٢٦ .
مررت برجلين : مسلم وكافر ، ومررت برجلين : رجل مسلم ، ورجل كافر : الخفض على
النعت ، والرفع على القطع : ٤ : ٢٩٠ .

باب الإخبار عن البديل : ٣ : ١١١ .

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

باب ما جرى مجرى الفعل ، وليس بفعل ولا مصدر : ٣ : ٢٠٢ .

هي كالأفعال : منها ما لا يتعدى ، ومنها ما يتعدى ، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين : ٣ : ٢٠٥ ،
٢٠٢ .

منها ما يكون أشدَّ تمكُّنا من غيره ، وذلك أنك تقول للرجل - إذا أردت تباعده - : إليك ،
فيقول : إني ، كأنك قلت : تباعد ، فقال : أتباعد : ٣ : ٢٠٥ .

إذا قلت : عليك زيدا ففى (عليك) اسمان : أحدهما مرفوع فاعل ، والآخر الكاف المخفوضة .
تقول : عليكم أنفسكم أجمعون زيدا ، فتجعل (أجمعون) للفاعل ، وتجعل (أنفسكم)
للكلف : ٣ : ٢١١ ، ٢٧٩ .

لا يجوز فى أسماء الأفعال التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تتصرف تصرف الفعل وأجاز ذلك الكسائى :
٣ : ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٨٠ .

لا تدخل نون التوكيد على أسماء الأفعال : ٣ : ٢٥ .

الأصوات إذا كانت معرفة لم تنون : ٣ : ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٢٣ .
غاق : حكاية صوت الغراب : ٣ : ١٨٠ .

مذهب بنى تميم فيما كان على (فعال) : ٣ : ٤٩ - ٥٠ ، ٣٦٨ .

أف : هو فى موضع المصدر وليس بمصدر ، وهو مبنى يبنى على الفتح والكسر ، والضم ، وينون
إن كان نكرة : ٣ : ٢٢٣ .

إيو : إذا أردت أن يزيدك من الحديث : ٣ : ٢٥ ، ١٨١ .

حرّكت الهاء لالتقاء الساكنين : ٣ : ١٧٩ .

إيها ، إذا كففته : ٣ : ٢٥ ، ١٨٠ .

حيهل ولغاتها : ٣ : ٢٠٥ - ٢٠٦ .

رؤيد : ٣ : ٢٠٨ .

إن نعت برويد قلت : ضعه وضعا رويدا ، وتفرده وتضيفه ؛ لأنه كسائر المصادر : ٣ : ٢٠٩ ، ٢٧٩ .

رؤيدك : الكاف حرف بمنزلة النجاءك ، وأرأيتك : ٣ : ٢٠٩ ، ٢٧٧ .

هذه الأسماء ما كان منها مصدرا أو موضوعا موضع المصدر فإن فيه الفاعل مضمرا . تقول :
رويدك أنت وعبد الله زيدا ، وعليك أنت وعبد الله أخاك فإن حذف التوكيد قبح :

٣ : ٢١٠ ، ٢٧٩ .

صه ، بمعنى اسكت لا تتعدى : ٣ : ٢٠٢ ، ١٧٩ .

فداء لك : اسم فعل أمر وينون : ٣ : ١٦٨ .

مه بمعنى اكفف لا تتعدى : ٣ : ٢٠٢ ، ١٧٩ .

هَلُمُ : اسم فعل عند الحجازيين ، وفعل أمر عند بني ثميم : ٣ : ٢٥ ، ٢٠٢ .
هيهات : اسم فعل ماض . تأويلها في البعد ، وهي ظرف غير متمكّن لإيهامها ولأنّها بمنزلة
الأصوات : ٣ : ١٨٢ .

من جعلها نكرة نون ، وقال قوم : تُنَوِّن وهي معرفة ؛ لأنّ التنوين في تاء الجمع في موضع النون
من مسلمين : ٣ : ١٨٣ .

وراء ، بمعنى تأخّر لا تتعدّى : ٣ : ٢٠٢ .
ويها ، إذا أغريته : ٣ : ٢٥ ، ١٦٨ ، ١٨٠ .

ما لا ينصرف

باب ما يَجْرِي وما لا يَجْرِي بتفصيل أبوابه : ٣ : ٣٠٩ .
ليس للسائل أن يسأل : لم انصرف الاسم ؟ وإنّما المسألة عمّا لم ينصرف . ما المانع له من الصرف ؟
٣ : ٣٠٩ .

كلّ ما لا ينصرف مُضَارَعٌ به الفعل ، وشبّههُ يكون في اللفظ . ويكون في المعنى : ٣ : ٣٠٩ ، ١٧١
وجرّ بالفتحة ما لا ينصرف . وعلة ذلك : ١ : ٢٤٨ .

وإذا دخلت عليه (أل) أو أضيف جرّ بالكسرة : ٣ : ٣١٣ .
باب ما لحقته ألف ونون زائدتان : ٣ : ٣٣٥ .

إن كان (فعلان) ليس له فعلى أو كان على هذا الوزن ثما الألف والنون فيه زائدتان انصرف
في النكرة : ٣ : ٣٣٥ .

عُريان : مؤنّثه عريانة ، وخمّصان مؤنّثه خمّصانة : ٣ : ٣٣٥ ، ٣٣٦ .
اضطراب سيبويه والمبرد في نحو : غضبان وعطشان ، هل النون بدل من الهمزة أو مشبهة بها :
١ : ٦٤ ، ٢٢٠ ، ٣ : ٣٣٥ .

العدل في آخر : ٣ : ٢٤٦ ، ٣٧٦ - ٣٧٧ .
إن سميت رجلا بآخر انصرف في قول الأخفش ؛ لأنّه يصرف نحو : أحمر إذا نكّر بعد التسمية
به وسيبويه يرى أنّه على عدله : ٣ : ٣٧٧ .

العَدْلُ فِي أَلْفَاظِ الْعِدَدِ ؛ نَحْوُ : مَثْنَى وَثَلَاثَ : ٣ : ٣٨٠ - ٣٨١ .

العَدْلُ يُوجِبُ التَّكْثِيرَ : ٣ : ٣٨١ .

هَلْ يُقَاسُ (مَفْعَلٌ) وَ (فُعَالٌ) فِي أَلْفَاظِ الْعِدَدِ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ ؟ ٣ : ٣٨٠

الدَّلِيلُ عَلَى عَدْلِ أَلْفَاظِ الْعِدَدِ : ٣ : ٣٨١ - ٣٨٢ .

هَذَا بَابُ أَفْعَلَ : ٣ : ٣١١ .

مَا كَانَ مِنْ (أَفْعَلٍ) نَعْتًا غَيْرَ مَنْصَرَفٍ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّنْكِيرِ نَحْوُ : أَخْضَرَ وَأَسْوَدَ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ

مِنْ وَجْهَيْنِ : ٣ : ٣١١١ .

(أَفْعَلٌ) التَّغْضِيلُ إِذَا كَانَ مَعَهُ (مَنْ) لَا يَنْصَرَفُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ : ٣ : ٣١١ .

أَرَى إِذَا سُمِيَ بِأَحْمَرَ ثُمَّ نَكَّرَ - أَنْ يَنْصَرَفَ : ٣ : ٣١٢ .

بَابُ مَا كَانَ مِنْ (أَفْعَلٍ) نَعْتًا يَصْلَحُ فِيهِ التَّأْوِيلَانِ : ٣ : ٣٣٩ .

أَجْدَلُ وَأَخْيَلُ : يَصْلَحُ فِيهِمَا التَّأْوِيلَانِ ، وَكَذَلِكَ : أَفْعَى ، وَأَبْعَثَ : ٣ : ٣٣٩ - ٣٤٠ .

أَسْوَدَ لِلْحَيَّةِ ، وَأَذْهَمَ لِلْقَيْدِ ، وَأَرْقَمَ لِلْحَيَّةِ : نَعَوْتُ غَيْرَ مَنْصَرَفَةٍ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ : ٣ : ٣٤٠

أَرْمَلَ : اسْمٌ نَعْتُ بِهِ ، مَوْثَنَةٌ أَرْمَلَةٌ : ٣ : ٣٤١

أَرْبَعَ اسْمٌ نَعْتُ بِهِ يَصْرَفُ : ٣ : ٣٤١ .

أَجْمَعَ ، وَأَكْتَمَعَ : مَعْرِفَةٌ لَا يَكُونَانِ إِلَّا نَعْتًا ، فَإِنْ سَمَّيْتُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا رَجُلًا صَرَفْتَهُ فِي النُّكْرَةِ :

٣ : ٣٤٢ .

حَسَّانَ ، سَمَّانَ ، تُبَّانَ : تَحْتَمِلُ وَزْنَيْنِ وَاسْتِثْقَايَيْنِ فَعَلِي زِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالتَّوْنُ تَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ

٣ : ٣٣٦ .

مَا كَانَتْ نُونُهُ زَائِدَةً ، وَلَيْسَ قَبْلُهَا أَلْفٌ صُرِفَ : ٣ : ٣٣٧ .

كُلُّ اسْمٍ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ مِنْ زَوَائِدِ الْأَفْعَالِ يَكُونُ بِهَا عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ فَهُوَ لَا يَنْصَرَفُ : ٣ : ٣٠٩ - ٣٢٥

لَوْ سَمَّيْتُ رَجُلًا بِفِعْلٍ لَيْسَتْ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ ، وَلَهُ مِثَالُ مِنَ الْأَسْمَاءِ أَنْصَرَفَ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالتَّنْكِيرِ

نَحْوُ : ضَرَبَ ، وَعَلِمَ ، وَكَرَّمَ ، وَدَحْرَجَ : ٣ : ٣١٤ .

لَوْ سَمَّيْتُ بِفِعْلٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ لَمْ يَنْصَرَفْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْتَلًّا أَوْ مَدْغَمًا : ٣ : ٣١٤ ، ٣٢٤

بَابُ مَا كَانَ عَلَى (فُعِلَ) : ٣ : ٣٢٤ .

لو سُمِّيت رجلاً ضاربٌ أو ضاربٌ انصرف : ٣ : ٣١٥ .

لو سُمِّيت رجلاً بـ . (أَيْتَق) منع الصرف : ١ : ٣٠ .

لو سُمِّيت بَتَنْفُلٍ انصرف ؛ ولو سُمِّيت به مفتوح التاء منع الصرف : ٣ : ٣١٨ .
لا يكون اسم على (فَعْل) إِلَّا أَنْ تَنْقُلَهُ ، و (بَقَم) أَعْجَمَى ، و (خَفَّم) منقول وهو غير منصرف :
١ : ١٤٥ ، ٣ : ٣١٤ - ٣١٥ ، ٣٢٦ .

كُلُّ ما سُمِّيت به من الأفعال وما كان على وزنها لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة ؛
نحو : يزيد ويشكر : ٣ : ٣١١ - ٣١٢ .

باب تسمية المؤنث : ٣ : ٣٥٠ .

المؤنث الثلاثي الساكن الوسط . يجوز فيه الصرف ومنع الصرف : ٣ : ٣٥٠ .

المتحرك الوسط . والزائد عن ثلاثة ليس فيه إِلَّا منع الصرف : ٣ : ٣٥٠ .

المؤنث المسمّى باسم مذكّر ثلاثي ساكن الوسط . فيه الخلاف : ١ : ٢٣٩ ، ٣ : ٣٥١ .

المذكّر المسمّى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعداً أو بأعجمي على هذه العدة لا ينصرف
في المعرفة : ٣ : ٣٥٣ .

هند ، ودعد ، وجمل : أسماء مؤنثة ؛ لأنها وقعت مشتقة للتأنيث : ٣ : ٣٦٥ .

لا يصرف أكثر التحويين (أَسْمَاء) ؛ لَأَنَّهُ قد اختَصَّ به المؤنث . هو جمع اسم ، ويرى سيبويه
أَنَّهُ فعلاً فيمنع الصرف معرفة ونكرة : ٣ : ٣٦٥ .

(ذراع) اسم رجل يصرف . لكثرة تسمية الرجال به وأَنَّهُ وصف للمذكّر : ٣ : ٣٦٦ .

ما سُمِّيَ به من مؤنث فيه التاء ينصرف في النكرة : ٣ : ٣١٩ .

ما كان مؤنثاً لا علامة فيه ، وعدد حروفه ثلاثة ، وسُمِّيت به مذكراً فَإِنَّهُ ينصرف ، فإن كان
على أربعة أحرف انصرف في النكرة : ٣ : ٣٢٠ .

لو سُمِّيت امرأة قدما منعتها من الصرف : ٣ : ١٤٨ .

المؤنث قد يكون نكرة فينون ؛ نحو : هذه زينبٌ أخرى : ١ : ٢٣٩ .

لو سُمِّيت رجلاً بـ . (ثلاث) من قولك : ثلاث نسوة لم تصرفه ، وإن سُمِّيته بـ . (ثلاث) من قولك :

ثلاثة رجال صرفته : ٢ : ١٥٧ .

باب تسمية السور والبلدان : ٣ : ٣٥٥ .

هذه هود ، ونوح : تصرف على تقدير حذف مضاف ، وتمنع الصرف على جعلها اسما للسورة عند
من يمنع صرف زيد اسم امرأة : ٣ : ٣٥٥ .

نوح : لا ينصرف إذا كان اسما لمؤنث ؛ لأنه أعجمي : ٣ : ٣٥٥ .

يونس ، وإبراهيم : لا ينصرفان اسمين للسورة أو غيرها للعجمة ، وكذلك : حاميم : ٣ : ٣٥٥ .
طاسين ، ياسين : لا ينصرفان للعجمة : ٣ : ٣٥٦ .

إن سُميت السورة أو الرجل بفعل أجريته مجرى الأسماء ، فتقول : قرأت سورة إقتربة بقطع
الهمزة وقلب التاء هاء : ٣ : ٣٦٦ .

فواتح السور على الوقف ، لأنها حروف مقطعة : ٣ : ٣٥٦ .

باب تسمية الرجال والنساء بأسماء السور والأحياء والبلدان : ٣ : ٣٦٥ .

كلُّ ما عنيت به بلدة منعه من الصرف ما يمنع المرأة ، وكلُّ ما عنيت به بلدا ، ولم يمنع ما يمنع
الرجل فاصرفه : ٣ : ٣٥٧ .

فلج ، وحجر ، وقباء ، وحراء : الغالب عليها التذكير : ٣ : ٣٥٧ .

المدينة ، البصرة ، الكوفة ، مكة : حرف التأنيث يمنعها من الصرف : ٣ : ٣٥٨ .

بغداد : العجمة تمنعها من الصرف : ٣ : ٣٥٨ .

عمان ، دمشق : الأكثر فيهما التأنيث : ٣ : ٣٥٨ .

واسط : الغالب عليه التذكير : ٣ : ٣٥٨ .

باب أسماء الأحياء والقبائل : ٣ : ٣٦٠ .

هذه تميم : بالصرف على تقدير حذف مضاف ، أي قبيلة ، أو على جعله اسما للحي :

ويمنع الصرف على جعله اسما للقبيلة : وعلى هذا تقول : هذه تميم بنة مُرَّ : ٣ : ٣٦٠ .

ما كان اسما لا يقع عليه بنو كذا التذكير فيه على وجهين :

على أن تقصد قصد الحي أو تعمد للأب الذي سُمي به القبيل ، وذلك نحو : قُريش

وثقيف : ٣ : ٣٦١ .

إذا قلت : ولد تميم كذا فالتذكير والصرف لا غير ؛ لأنك تقصد الآباء : ٣ : ٣٦٣ .

ما سمي به من الأعجمي العرب ينصرف ، فإن كان معرفة في الأعجمية منع الصرف : ٣ : ٣٢٥
لو سميت بـ (يعقوب) ذكر القبح انصرف : ٣ : ٣٢٥ .

لو سميت بإسحاق مصدر أسحق انصرف : ٣ : ٣٢٦ .

إن كان الأعجمي قد عُرِّب ، ولم يكن على مثال الأسماء المنصرفة ولا غيرها صرف ، وصار كعربي
لا ثاني له ؛ نحو : آجُرْ : ٣ : ٣٢٦ .

الأعجمي المذكر يجري مجرى العربي المؤنث : ٣ : ٣٥٣ ، ٣٢١ .

نوح ، ولوط : أعجميان مصروفان في القرآن الكريم : ٣ : ٣٥٣ .

ثمود : اسم عربي ، فعول من التمدد : ٣ : ٣٥٣ .

صالح وشعيب ، ومحمد صلى الله عليه وسلم : ألفاظها عربية : ٣ : ٣٢١ .

(عَبْدُونَ) : إذا فتحت عينه لم تصرفه ، وإذا ضمته صرفته أو منعه الصرف : ٤ :

باب ما كان من هذه الأسماء على مثال (فَعَلَ) : ٣ : ٣٢٣ .

ما كان نكرة ويعرف بالألف واللام فهو مصروف ؛ نحو : صُرِدَ ونُفِرَ : ٣ : ٣٢٣ .

العدل في (سَحَرَ) : ٣ : ٣٧٨ - ٣٧٩ .

إن نكَّرت (سحر) أو صغَّرت أو سمَّيت به رجلا انصرف : ٣ : ٣٧٨ .

عُدُوَّة : إن أردت الوقت بعينه قلت : جئتكَ اليوم غدوة غير منصرفة لأنها معرفة : ٣ : ٣٧٩ .

بُكَرَةٌ : فيها قولان : الصرف ومنع الصرف : ٣ : ٣٨٠ .

ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة خمسة أشياء : ٣ : ٣١٩ .

ما كاتت في آخره ألف مقصورة للتأنيث أو للإلحاق : ٣ : ٣٣٨ ، ٤ : ٤ .

لماذا انصرف ما فيه هاء التأنيث في النكرة دون ما فيه ألف التأنيث ؟ ٣ : ٣٢٠ .

باب الجمع المزيد فيه وغير المزيد : ٣ : ٣٢٧ .

١ كان على صيغة منتهى الجموع منع الصرف في المعرفة والنكرة ؛ لأنه مثال لا يكون عليه الواحد

. ٣ : ٣٢٧ .

انصرف باب جَوَارٍ في الرفع والخفض ؛ لأنه أنقص من باب ضوَّارٍ : ١ : ١٤٣ .

إن لحقت الهاء الجمع صرف في النكرة ، لأنه خرج إلى مثال يكون للواحد نحو صيارفة

وصياقلة : ٣ : ٣٢٧ .

بأن النسب تُخرج الجمع إلى مثال الواحد كالهاء ؛ نحو : مدائنٌ ، فينصرف في المعرفة والنكرة
٣ : ٣٢٨ .

سراوى ، وبخاى ، وكراسى : لا تنصرف في المعرفة والنكرة : ٣ : ٣٢٨ .
سراويل : لا تنصرف عند النحويين في معرفة ولا نكرة ؛ لأنها وقعت على مثال من العربية
لا يدخله الصرف : ٣ : ٣٢٦ ، ٣٤٥ .

من العرب مَنْ يرى أَنَّ سراويل جَمْع : ٣ : ٣٤٥ .
ما كان من الجمع على مثال (أفعال) و (فُعُول) ينصرف في المعرفة والنكرة ؛ لأنه مصارع للواحد .
٣ : ٣٢٩ .

ما كان من الجَمْع على مثال (أفْعُل) لا ينصرف في المعرفة وكذلك ما كان على وزن (فُعْلان)
و (فُعْلان) : ٣ : ٣٣٠ .

ما كان من الجمع على مثال (فِعال) ينصرف في المعرفة والنكرة : ٣ : ٣٣٠ .

باب الأسماء المعدولة على (فَعَال) : ٣ : ٣٦٨ .

من المعدول اسم الفعل كَنَزَالٍ : ٣ : ٣٦٨ .

ومنه ما يقع موقع المصدر ؛ نحو : بدادٍ ، ومَسَاسٍ ، والصفة الغالبة ؛ نحو : حَلَّاقٍ ، والمسمَّى به
المؤنَّث ؛ نحو : حَذَامٍ وقَطَامٍ : ٣ : ٣٦٨ .

لخلاف بين أهل الحجاز وتميم فيما كان على (فَعَالٍ) علما لمؤنَّث : ٣ : ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ .
إِنْ نَكَّرْتَ شَيْئًا مِنْ (فَعَالٍ) المعدول أعربتَه وصرفته ؛ نحو : رأيتَ قَطَامٍ وقَطَامًا أُخْرَى : ٣ : ٣٧٤
أو سَمَّيتَ بِفَعَالٍ مذكَّرًا منعتَه الصرف : ٣ : ٣٧٤ .

ما كان في آخره راء من فعالٍ فَإِنَّ بنى تميم يتبعون فيه لغة أهل الحجاز : ٣ : ٣٧٥ .

التسمية

باب ما يسمَّى به من الأفعال وما كان على وزنها : ٣ : ٣١٤ .

كلَّ ما سَمَّيتَ به من الأفعال لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ؛ نحو : يزيد ويشكر
٣ : ٣١١ - ٣١٢ .

باب ما ينصرف وما لا ينصرف تما سَمَّيتَ به مذكَّرًا من الأسماء : ٣ : ٣١٩ .

إن سُمِّيت رجلاً بشيءٍ من ذلك على ثلاثة أحرف ليس فيه ما نع من الصرف فهو مصروف ،
وإن وقع في الأصل مؤنثاً ، فإن سُمِّيَ بشيءٍ على أربعة أحرف أو أكثر وكان عربياً مذكراً
فهو مصروف ، وإن كان أعجمياً أو مؤنثاً لم ينصرف : ٣ : ٣٦٥ .

ما سُمِّيَ به من ثلاثي يصرف إلا ما فيه هاء التانيث أو وزن الفعل ؛ نحو : يضع أو مبنياً للمفعول :
٣ : ٣٢٢ ، ٣٥٢ .

ما سُمِّيَ به من أسماء الفاعلين والمفعولين فهو مصروف : ٣ : ٣٢٥ .

باب تسمية الواحد مؤنثاً كان أو مذكراً بأسماء الجمع : ٣ : ٣٤٤ .

المسَمَّى بجمع التكسير يمنع صرفه ما يمنع الواحد : ٣ : ٣٤٤ ، ٣٤٨ .

لو سُمِّيت بمساجد وقناديل منع الصرف ولو نكَّرتَه إلا عند الانخفص والمبرّد : ٣ : ٣٤٥ .

باب تسمية المؤنث : ٣ : ٣٥٠ .

لو سُمِّيت امرأة بـ (قاضٍ) انصرفت في الرفع والخفض وأما في النصب فلا يجرى ؛ لأنَّه
يتمُّ : ١ : ١٤٣ .

لو سُمِّيت رجلاً (يغزو) قلت : هذا يغزو : ١ : ١٩٠ .

لو سُمِّيت رجلاً بأيُّنق لم تصرفه لوزن الفعل : ١ : ٣٠ .

(متى) لا ينصرف اسم كلمة ، وينصرف اسم حرف : ٤ : ٤٢ .

(إنَّ وأخواتها) : ما جعل منها اسم حرف صرف ، وما علَّقته على كلمة فغير مصروف في المعرفة ،
إلا ما كان منها ساكن الوسط . وسُمِّيت به مؤنثاً فإنَّه كزيد اسم امرأة : ٤ : ٤٢ .

باب الأمثلة التي يمثَّل بها أوزان الأسماء والأفعال : ٣ : ٣٨٣ .

تقول : كلَّ (أفعلٍ) في الكلام لا ينصرف إذا كان نعتاً : ٣ : ٣٨٣ .

و (أفعلٌ) إذا كان نعتاً لا ينصرف : ٣ : ٣٨٤ .

كلَّ (فعلان) له (فعلى) لا ينصرف : ٣ : ٣٨٤ .

كلَّ (فعنلى) في الكلام فاصرفه : ٣ : ٣٨٥ .

كلَّ (فعلى) أو (فعلى) لا ينصرف : ٣ : ٣٨٥ .

يجوز الصرف ومنعه :

كلَّ (فعلى) في الكلام لا ينصرف الألف لا تكون إلا للتانيث هنا : ٣ : ٣٨٥ .

كلُّ (فُعلاء) لا ينصرف : ٣ : ٣٨٥ .

كلُّ (فُعلاء) و (فِعلاء) مصروف ؛ لأنَّ ألفهما لا تكون إلَّا للإلحاق : ٣ : ٣٨٦ .

ينصرفان في المعرفة والنكرة بخلاف الألف المقصورة التي للإلحاق فإنَّها لا تصرف في المعرفة : ٤ : ٤

باب ما ينتقل بتصغيره : ٤ : ١٨ .

لو سميت بمساجد ، ثمَّ صَغَّرته انصرف : ٤ : ١٨ .

لو سميت بأجادل ، ثمَّ صَغَّرته منع الصرف أيضا : ٤ : ١٨ .

كلُّ ما صَغَّرته فخرج بالتصغير من المانع فهو مصروف ، وما كانت العلة فيه قائمة فترك الصرف له لازم : ٤ : ١٨ .

إذا اضطرَّ الشاعر صرف مالا ينصرف ؛ لأنَّ له أن يردَّ الأشياء إلى أصولها :

وإن اضطرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ؛ لأنَّ الضرورة لا تجوز للحن : ٣ : ٣٥٤ .

نون التوكيد

باب النونين : الثقيلة والخفيفة : ٣ : ١١ .

الفعل الماضي لا تتصل به نون التوكيد : ٢ : ٣٣٥ .

أسماء الأفعال لا تتصل بها نون التوكيد : ٣ : ٢٥ .

إذا أقسمت على فعل لم يقع لزومه اللام ، ولزم اللام النون ولم يجز إلَّا ذلك ، وكذلك يرى

سببويه وصرَّح به في مواضع كثيرة من كتابه وقد نسب إليه أبو علي غير ذلك : ٢ : ٣٣٣ ،

٣٣٤ ، ٣ : ١١ ، ١٨ .

لم وجب التوكيد في القسم ولم يجب في الأمر والنهي والاستفهام ؟ : ٢ : ٣٣٣ .

لا تقول : زيد يقومن : ٢ : ٣٣١ .

إمَّا تَأْتِي آتَكَ : ٢ : ٥٤ .

من مواضعهما الأمر والنهي ، ويجوز بعدهما ألَّا يُؤَيَّ بها : ٣ : ١٢ .

من مواضعهما الاستفهام : ٣ : ١٣ .

من مواضعهما أدوات الجزاء إذا اتصلت بهنَّ (ما) ، وإن كان الجزاء بغير (ما) قبَحَ دخولُهما
٣ : ١٣ ، ١٤ .

لا يتقدَّم معمول الفعل المؤكَّد بالنون عليه : ٣ : ١٢ .

بناء الفعل على الفتح مع نون التوكيد وعلَّته : ٣ : ١٩ .

حذف نون الرفع في توكيد الفعل وعلَّته : ٣ : ٢٠ - ٢١ ، ٢٤ .

حذف واو الجماعة ، وياء المخاطبة في توكيد الفعل : ٣ : ٢٢ .

تحريك واو الجماعة ، وياء المخاطبة في نحو : اخشَوْهُ ، واخشَيْنَّ : ٣ : ٢٢ .

كيفية توكيد الفعل المضعَّف ، والفعل الناقص : ٣ : ٢٦ .

الوقف على النونين : الخفيفة والثقيلة : ٣ : ١٧ .

النون الشديدة يجوز أن تلحقها هاء السكت في الوقف : ٣ : ١٧ .

والخفيفة بمنزلة التنوين في الوقف : ٣ : ١٧ .

الخفيفة المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها يُوقف عليها بغير نون ولا بدل منها : ٣ : ١٧ .

إذا حذفت الخفيفة عند الوقف يردُّ إلى الفعل ما حذف منه عند التوكيد : ٣ : ١٧ .

نون التوكيد الخفيفة تُحذف إذا لقيها ساكن ، والتنوين يحرك لاجتماع الساكنين ، فهذا فرق

بينهما : ٣ : ١٨ .

ولم تقع خفيفة بعد الألف وتعليقه : ٣ : ٢٣ - ٢٤ .

الإخبار بالذي

وبالألف واللام

باب الابتداء ، وهو الذي يسميه النحويون الألف واللام : ٣ : ٨٩ .

باب من الإخبار نبين ما يستعمل من هذه الظروف أسماء : ٤ : ٣٥٢ .

كيفية الإخبار : ٣ : ٨٩ ، ٤ : ٣٥٢ .

لا يخبر بالألف واللام إلَّا عن اسم في الجملة الفعلية و (الذي) لا يمتنع منه كلام يخبر عنه

البتَّة : ٣ : ٨٩ ، ٩٠ ، ١٠٠ .

يشترط في الفعل أن يكون متصرفاً وألاً يكون مقروناً بالسين أو سوف أو حرف النفي والاستفهام ،
٨٩ : ٣ .

شروط الإخبار عن المجزوء : ٣ : ٩٠ .

الإخبار عن الفاعل وعن المفعول : ٣ : ٩١ .

لا يخبر عن الحال ؛ لأنها لا تكون إلا نكرة : ٣ : ٩١ .

ولا يخبر عن النعت لأنه تحلية : ٣ : ٩١ .

ولا يخبر عن التمييز لأنه لا يكون إلا نكرة : ٣ : ٩١ .

لا يخبر عن المضاف دون المضاف إليه : ٣ : ٩٠ ، ١٠٠ .

لا يخبر عن الظروف التي لا تتصرف : ٣ : ٩٢ .

لا يخبر عن الأفعال والحروف : ٣ : ٩٢ .

لا يخبر عن كل ما يلزم صدر الكلام : ٣ : ٩٢ .

لا يخبر عن المضاف إليه (ذو) لأنها لا تضاف للضمير : ٣ : ١١٩ .

لا يخبر عن كل ما يلزم أداة النفي : ٣ : ٩٢ .

الإخبار عن مفعولي ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر : ٣ : ٩٣ - ٩٤ .

الإخبار عن مفعولي ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : ٣ : ٩٥ - ٩٦ .

الإخبار عن اسم كان وخبرها : ٣ : ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ .

الرد على من يمنع الإخبار عن خبر (كان) : ٣ : ٩٧ - ٩٨ .

لا يخبر عن الوصف العامل : ٣ : ٩٩ ، ١١٠ .

يخبر عن الوصف ومعموله : ٣ : ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٩ .

لا يخبر عما عملت فيه (ليس) بالالف واللام لأنها لا تتصرف ويخبر عنه بالذی : ٣ : ١٠٠ .

الإخبار عن اسم (إن) وخبرها : ٣ : ١٠٠ .

لا يخبر عن مرفوع الوصف : ٣ : ١٠٠ وعلته .

باب الإخبار عن الظروف والمصادر : ٣ : ١٠٢ .

يجوز الإخبار عن كل ظرف متمكن : ٣ : ١٠٢ .

مالا يقع إلا ظرفا لا يخبر عنه : ٣ : ١٠٣ ، ٤ : ٣٥٣ .

كل ما نصبته نصب المصدر لم يخبر عنه : ٣ : ١٠٣ .

ما يخبر عنه من المصادر وما لا يخبر عنه : ٣ : ١٠٣ - ١٠٤ .

كل ما لم تجعله من مصدر أو ظرف اسما فاعلا أو مفعولا على السعة لم يجز الإخبار عنه : ٣ : ١٠٥ .

الإخبار عن المسألة : (سير يزيد فرسخين يومين) : ٣ : ١٠٦ - ١٠٩ .

باب الإخبار عن البذل : ٣ : ١١١ .

الإخبار في باب التنازع : ٣ : ١١٢ ، ١٢٣ .

الإخبار في التنازع بين الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر : ٣ : ١١٣ ،

١١٧ - ١١٨ - ١١٩ ، ١٢٣ - ١٢٤ .

الإخبار في التنازع بين الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر : ٣ : ١١٣ ،

١١٩ - ١٢١ ، ١٢٤ .

الإخبار في التنازع بين الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل : ٣ : ١٢١ - ١٢٢ ، ١٢٤ - ١٢٦ .

باب الإخبار في قول أبي عثمان المازني : ٣ : ١٢٧ - ١٢٩ .

الحكاية بأى

لو قال : رأيت رجلا قلت : أيا وفي الوقف أى وهكذا جاءتني امرأة قلت : أيه فإن وصلت قلت : أية

جاءني رجلان قلت : أيا فإن وصلت كسرت النون جاءتني امرأتان قلت : أيتان .

جاءني رجال قلت : أيون فإن وصلت فتحت النون : ٢ : ٣٠٢ .

وإن قلت في جميع ذلك أى يا فتى وأيا وأى جاز : ٢ : ٣٠٣ .

جاز في (أى) التثنية والجمع دون أخواتها لأنها تفرد وتضاف ويلحقها التنوين بدلا من الإضافة

: ٢ : ٣٠٣ .

إذا قال رجل : رأيت عبد الله فإن الاستفهام : أى عبد الله : ٢ : ٣٠٤ .

رأيت أخويك : الوجه أن تقول : أى أخواك على اللفظ. أو على المعنى : ٢ : ٣٠٤ .

رأيت الرجلين أو أخويك : قلت : أيا الرجلان ، وأيا أخواك : ٢ : ٣٠٤ .

رَأَيْتَ الرِّجَالَ أَوْ مَرَرْتَ بِالرِّجَالَ أَوْ جَاءَنِي الرِّجَالُ قُلْتَ أَيُّونَ الرِّجَالُ : ٢ : ٣٠٤ .

الحكاية ب (مَنْ)

رَأَيْتَ رَجُلًا : الجواب : مَنْ . جَاءَنِي رَجُلٌ . الجواب : مَنْ . مَرَرْتُ بِرَجُلٍ . الجواب : مَنْ .

جَاءَنِي رَجُلَانِ . الجواب : مَنْ . رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ . الجواب : مَنْ .

جَاءَتْنِي امْرَأَتَانِ . الجواب : مَنْ . مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ . الجواب : مَنْ .

جَاءَنِي رَجُلٌ . الجواب : مَنْ . مَرَرْتُ بِرَجُلٍ . الجواب : مَنْ .

جَاءَتْنِي نِسَاءٌ أَوْ مَرَرْتُ بِنِسَاءٍ . الجواب : مَنْ .

فَإِنْ وَصَلَ فِي جَمِيعِ هَذَا قَالَ : مَنْ يَا فَتَى : ٢ : ٣٠٧ .

لَوْ قَالَ قَائِلٌ - إِذَا قِيلَ لَهُ : جَاءَنِي رَجَالٌ - مَنْ ، وَإِنْ قِيلَ لَهُ : رَأَيْتَ رَجَالًا - قَالَ : مَنْ أَوْ

مَرَرْتُ بِرَجَالٍ قَالَ مَنْ يَلْحَقُ الْعَلَامَةَ وَلَا يَشْتَرِي (مَنْ) وَلَا يَجْمَعُهَا جَاز : ٢ : ٣٠٨

سَبِيلُ كُلِّ اسْمٍ عَلَّمَ مَسْتَفْهَمٌ عَنْهُ أَنْ تَحْكِيَهُ كَمَا قَالَ الْمُخْبِرُ : رَأَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ . قُلْتَ : مَنْ عَبْدُ اللَّهِ .

مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ قُلْتَ : مَنْ عَبْدُ اللَّهِ .

وَلَوْ قُلْتَ فِي الْجَمِيعِ : مَنْ عَبْدُ اللَّهِ جَاز : ٢ : ٣٠٩ .

إِذَا أَدَخَلْتَ الْوَاوَ أَوْ الْفَاءَ عَلَى مَنْ وَجِبَ الرفعُ وَبَطَلَتِ الْحَاكِيَةُ : ٢ : ٣٠٩ ، ٤ : ٢٥٦ .

رَأَيْتَ أَخَاكَ ، أَوْ مَرَرْتُ بِأَخِيكَ : الاستفهام : مَنْ أَخَوُكَ وَلَا تَحْكِي لِأَنَّ الْحَاكِيَةَ إِنَّمَا تَصْلُحُ

فِي الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ خَاصَّةً وَكَانَ يُؤَنَسُ بِجَرَى الْحَاكِيَةِ فِي جَمِيعِ الْمَعَارِفِ : ٢ : ٣٠٩ .

رَأَيْتَ قَرَشِيًّا : لَيْسَ بِقَرَشِيًّا : ٢ : ٣٠٩ .

إِنَّمَا تَحْكِي الْجُمْلَ بَعْدَ الْقَوْلِ : ٢ : ٣١٠ ، ٤ : ٧٨ .

لَوْ قَالَ رَجُلٌ فِي جَمِيعِ الْجَوَابِ عَنْ (مَنْ) - رَفَعًا تَكَلَّمَ بِهِ الْمُتَكَلِّمُ أَوْ نَصَبًا أَوْ خَفَضًا : مَنْ

عَبْدُ اللَّهِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ كَانَ جَيِّدًا : ٢ : ٣١٠ .

الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ

الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا أَصْلُهَا التَّذْكِيرُ ، ثُمَّ تَخْتَصُّ بَعْدُ ، فَكُلُّ مُؤَنَّثٍ شَيْءٌ ، وَالشَّيْءُ يَذْكُرُ ، فَالتَّذْكِيرُ

أَوَّلُ ، وَهُوَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا ، كَمَا أَنَّ النُّكْرَةَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ : ٣ : ٣٥٠ .

التاء علامة التأنيث ، وإنما تبدل هاء في الوقف : ١ : ٦٠ ، ٦٣ ، ٣ : ٣٦٦ .

بطريق ، وبطاريق ، وزنديق وزناديق ، فإن حذفت الياء دخلت الهاء ، فقلت : بَطَاقَة ،
وزنادقة : ١ : ١٠٥ .

القشاعة ، والصيارفة : التاء عوض من ياء النسب : ٢ : ٢١٦ .

هاء التأنيث أثبت من ألف الوصل وتعليل ذلك : ١ : ٢٤٢ .

التاء في راوية ، وعلامة ، وربعة ، وبقة : ٢ : ١٥٧ ، ٤ : ٢٦٢ .

موازنة بين تاء التأنيث ، وألف التأنيث : ٢ : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

موازنة بين ألف التأنيث المقصورة ، والممدودة : ٢ : ٢٦١ .

الكسر ثما يؤنث به : ٣ : ٣٧٠ ، ٣٧٤ .

كل جارٍ على الفعل من الأسماء فتأنيثه جارٍ على تذكيره ، وما كان من غير فعل ، أو كان على
غير بناء الفعل ؛ نحو : أحمر وعطشان اختلف تأنيثه وتذكيره : ٤ : ٢٦٣ .

(ضرب) : لا يكون إلا مذكراً ؛ لأن (ضرب) نعت ؛ كما نعت بضارب . تقول : مررت
برجل ضربنا ويضربنا : ٤ : ٤٢ .

لؤنث الحقيقي ما كان في الحيوان : ٣ : ٣٤٨ .

اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحدته بالتاء يجوز فيه التذكير والتأنيث وقد جاء
في القرآن الكريم : ٣ : ٣٤٦ - ٣٤٧ .

إن كان اسم جمع لغير الآدميين لم يكن إلا مؤنثاً كإبل وغنم : ٢ : ١٨٥ ، ٢٩٢ ، ٣ : ٣٤٧ .

تأنيث الجمع ليس بحقيقي : ٣ : ٣٤٨ .

ما جاء من الظروف مؤنثاً بغير علامة : قدام ، ووراء . وتصغيرهما قدييمة ، ووريثة : ٢ : ٢٧٢ ، ٤ : ١ ؛
جملة باب الأماكن التذكير إلا ما خصه التأنيث منها ؛ نحو قولك : غرفة ، وعُلية ، ومشرقة
ومشربة : ٢ : ٢٧١ ، ٤ : ٤١ .

وكذلك تأنيث البناء ؛ نحو : دار . إنما هي في بابها بمنزلة نار وقدر وشمس : ٢ : ٢٧٢ .

نحو : جَمَزَى أَلْفُه لا تكون إلا للتأنيث : ٣ : ١٤٨ .

من قال : امرؤ قال في مؤنثه : امرأة ، ومن قال : مرء قال في مؤنثه : امرأة : ١ : ٨٢ .

لا يدخل تأنيث على تأنيث : ١ : ٦ ، ٦٤ ، ٢ : ١٦٣ ، ٣ : ٣٣٥ ، ٣٣٨ ، ٤ : ٧ :
فُعول بمعنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث : ٣ : ١٦٥
مفعال يستوى فيه المذكر والمؤنث : ٣ : ١٦٥ .
نحو : حائض ، وطالق والخلاف فيه : ٣ : ١٦٣ - ١٦٤ ؛
من المصادر ما يؤنث ؛ نحو إرادة ومقاتلة ، واستخارة ومنه اسم المرة : ٣ : ٣٧٢ .
يا أبت ، ويا أمت : الشيثان إذا جريا مجرى واحدا سوى بين لفظيهما : ٤ : ٢٦٢
دخلت التاء في يا أبت ؛ كما دخلت في راوية وعلامة : ٤ : ٢٦٢ .
كل مؤنث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير فإنما تلحقه على لفظه إلا ما كان مضارعا لتأنيث
أو بدلا فإن علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه ؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث : ٣ : ٣٣٥
قد يكون المؤنث له الاسم المذكر ، وقد يوصف المذكر بالمؤنث : ٤ : ٢٦٢
حروف الهجاء تذكر وتؤنث : ٤ : ٤٠
الإبل ، مؤنثة : ٢ : ١٨٦ ، ٣ : ٣٤٧
أتان ، مؤنثة : ٣ : ٣٦٨
إنسان ، يقع للمذكر والمؤنث : ٢ : ١٩١ .
بعير ، يقع للمذكر والمؤنث : ٢ : ١٩١
حرب ، مؤنثة : ٢ : ٢٤٠
دار ، مؤنثة : ٢ : ٢٤٠ ، ٢٧٢
ذراع ، مؤنثة : ٣ : ٣٦٦ ، ٢ : ٢٠٤
رباب ، مذكر : ٣ : ٣٦٨ .
ربعة ، يقع للمذكر والمؤنث على لفظ واحد : ٧ : ١٩٠
سحاب ، مذكر : ٣ : ٣٦٨
الشاء ، أصله التأنيث وإن وقع على مذكر : ٢ : ١٨٦
الشخص ، مذكر : ٢ : ١٨٦
شمال ، مؤنثة : ٢ : ٢٠٤ .

- شمس ، مؤنثة : ٣ : ٣٢٠ ، ٢ : ١٥٧ .
- صناع ، مؤنثة : ٣ : ٣٨٦ .
- عُقاب ، مؤنثة : ٣ : ٣٢٠ ، ١ : ٣٥٠ ، ٢ : ١٥٧ .
- عُقرب ، مؤنثة : ٣ : ٣٢٠ ، ١ : ٣٥٠ ، ٢ : ١٥٧ .
- عناق ، مؤنثة : ٣ : ٣٢٠ ، ١ : ٣٥٠ ، ٣ : ٣٦٨ ، ٢ : ١٥٧ .
- عنكبوت ، مؤنثة : ٣ : ٣٢١ .
- العين ، مؤنثة : ٢ : ١٨٧ .
- الغم ، مؤنثة : ٢ : ١٨٦ ، ٣ : ٣٤٧ .
- الفرس ، يقع على الذكر والأنثى : ٢ : ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢٤١ .
- قِدْر ، مؤنثة : ٢ : ١٥٧ .
- قَدَم ، مؤنثة : ٣ : ٣٢٠ .
- قَفَا ، يذكر ويؤنث : ٣ : ٣٢٠ .
- كُراع ، مؤنثة : ٢ : ٢٠٤ .
- اللسان ، يذكر ويؤنث : ٢ : ٢٠٤ .
- نَعْل ، مؤنثة : ٢ : ٢٤٠ .
- النفس ، في المذكر أكثر : ٢ : ١٨٦ ، تصغيرها : نفيسة وهي في القرآن مؤنثة .
- النَّوى ، مؤنثة لا غير : ٣ : ٢٩٨ .
- النار ، مؤنثة ، وتذكر قليلا : ٢ : ٦٣ .
- تاب ، مؤنثة : ٢ : ٢٤٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

نواصب المضارع

باب الحروف التي تنصب الأفعال : ٢ : ٦ .

قال الخليل : لا ينصب فعل البتة إلا بأن مظهرة أو مضمرة : ٢ : ٦ .

بعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار (أن) ، والبصريون يأبون ذلك إلا

أن يكون منها عوض : ٢ : ٨٥ .

وانظر فهرس الحروف .

الجوازم

باب الحروف التي تجزم الأفعال : ٢ : ٤٤ ، ٤ : ٨٤ - ٨٥ .

هل يجوز حذف الجازم ؟ ٢ : ٤ .

وانظر فهرس الحروف :

أدوات الشرط

باب المجازاة وحروفها : ٢ : ٤٦ .

هي تدخل للشرط ، ومعنى الشرط : وقوع الشيء لوقوع غيره : ٢ : ٤٦ .

حروف الجزاء لها صَدْرُ الكلام : ٢ : ٦٨ ، ٣٠٠ .

ما الذي يجوز أن يتقدم على أدوات الشرط ؟ ٢ : ٦١ .

لا يتقدم معمول الشرط ، ولا معمول الجزاء على أداة الشرط : ٢ : ٦٨ .

تقديم معمول جواب الشرط على الجواب جائز عند البصريين : ٢ : ٦٢ .

أدوات الشرط حروف وهي (إن) ، و (إذا) ، وظروف وهي : أين ، ومتى ، وأنى ، وحيثما ،

وأسماء وهي : من ، وما ، وأى ، ومهما : ٢ : ٤٦ .

أصل أدوات الشرط (إن) ؛ لأنه يجازى بها في كل ضرب : ٢ : ٤٦ ، ٥٠ ، ٥٣ ، ٣٦٢ .

(إن) إذا لم تجزم يجوز الفصل بينها وبين ما عملت فيه بالاسم كقوله تعالى (وإن أحد من المشركين

استجارك) وجاز هذا ؛ لأنها أصل الجزاء : ٢ : ٧٤ .

سائر حروف الجزاء سوى (إن) لا يجوز فيها هذا الفصل في الاختيار ؛ كما لا يجوز في (إن)

إذا جزمت : ٢ : ٧٥ .

جاز هذا الفصل في حروف الجزاء دون سائر عوامل الأفعال ؛ لأنه يقع بعد هنّ المستقبل والماضي ،

ولا يكون ذلك في غيرهنّ من العوامل ، فلما تمكّن احتمال الإضمار والفصل : ٢ : ٧٥ .

هذا الاسم الفاصل مرفوع بفعل محذوف ، ولو رفع على غير الفعل لكان خطأ ؛ لأنَّ هذه الحروف لا تقع إلَّا على الأفعال : ٢ : ٧٧ .

الجزاء لا يكون إلَّا بفعل ، والاستفهام قد يكون عن الأسماء بلا فعل . تقول : أزيد أخوك ، أزيد في الدار ، - ولا يكون مثل هذا في الجزء : ٢ : ٧٥ .

الأصل في الجزء الفعل ، والفاء داخلة عليه ؛ لأنَّها تؤدِّي معناه ؛ لأنَّها لا تقع إلَّا ومعنى الجزء فيها موجود . يقول الرجل : قد أعطيتك درهما ، فتقول : فقد أعطيتك ديناراً ، أى من أجل ذاك ، ويقول : لم أغث أمس ، فتقول : فقد أتاكَ الغوثُ اليومَ : ٢ : ٥٩ ، ٤٩ .

أصل الجزء أن تكون أفعاله مضارعة ؛ لأنَّه يُعربها : ٢ : ٤٩ .
الأفعال الماضية في الجزء على معنى المستقبل ، فتكون مواضعها معزومة مثل كلِّ مبنى يعرب محلاً : ٢ : ٥٠ ، ٥٩ .

أعذَلُ الكلام : من أتاني أتيتُه ؛ كما أنَّ وجه الكلام : من يأتني آتِه : ٢ : ٦٠ .
لو قال : من يأتني أتيتُه لجاز : ٢ : ٥٩ ، ٧١ .
تقول : من أتاني ، وتبسَّط . إلى أكرمه ، والأحسن : من أتاني وأكرمني أتيتُه ؛ كما أنَّ الأحسن : من يأتني ويكرمني آتِه : ٢ : ٦٠ .

الشرط معزوم بالأداة ، والجواب معزوم بالأداة وفعل الشرط : ٢ : ٤٩ .
لا يكون الجزء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) ؛ لأنَّهما ظرفان : ٢ : ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٤ .
بقية أدوات الشرط سوى (إذ) و (حيث) أنت مخير في وصل (ما) بها وتركها : ٢ : ٥٤ ، ٢٩ : ٣ .

العطف على فعل الشرط بالجزم والنصب يكون بالواو والفاء : ٢ : ٦٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ،
والعطف على فعل الشرط بـ (ثم) لا يجوز فيه إلَّا الجزم : ٢ : ٦٦ .
العطف على جواب الشرط بالفاء والواو يجوز فيه الجزم والنصب والرفع : ٢ : ٢٢ ، ٦٦ - ٦٧ .

لم جاز العطف بالرفع على الجواب ، ولم يجوز ذلك في الشرط : ٢ : ٦٧ .
 الإبدال من فعل الشرط ومن جواب الشرط : ٢ : ٦٢ ، ٦٣ .
 حذف فعل الشرط لا يكون إلا بعد (إن) وحدها : ٣ : ٣٥ .
 يجوز في الكلام : آتيتك إن آتيتني ، وأنت ظالم إن فعلت : ٢ : ٦٨ .
 أنت ظالم إن تأتني : لا يجوز إلا في الشعر : ٢ : ٧١ .
 لو قلت : أنت ظالم إن فعلت لسد ما تقدم مسد الجواب ، ولو ألحقت الفاء . فقلت : أنت ظالم
 فإن فعلت لزمك أن تذكر للشرط جوابا ، ولا يُجزئ ما تقدم : ٣ : ٢٩ .
 (انتهوا خيرا لكم) : التقدير : ايتوا ، وقال قوم : التقدير : يكن خيرا لكم ، وهذا خطأ ؛
 لأنه يضمن الجواب ، ولا دليل عليه : ٣ : ٢٨٣ .
 إن قام زيد أقوم : على تقدير الفاء عند المبرد وقال سيبويه : هو على التقديم : ٢ : ٦٩ ، ٧٢ .
 إن آتيتني لأقومن ، وإن لم تأتني لأغضبَنَّ : عند سيبويه على تقدير لام التوطئة ، وعند المبرد
 على تقدير الفاء : ٢ : ٦٨ - ٦٩ .
 هل يدخل شرط على شرط من غير فاصل بينهما : ٢ : ٣٠٠ .
 مَنْ مَنْ يأتني آته : إن جعلت (مَنْ) الأولى استفهاما ، والثانية جزاء كان جيذا : ٢ : ٦٠ .
 (أما) إن كان بعدها (مَنْ) أو (ما) أو (أَيَّ) وبعدها فعل مضارع فإنه يقبح جعل هذه
 الأدوات شرطا ؛ لأنَّ الجواب لأمَّا دون كلمات الشرط .
 وإن كان بعدها فعل ماضٍ جاز جعلها شرطية وموصولة ؛ نحو : أمَّا من أتاني فإني أكرمه : ٢ : ٧٠
 وانظر فهرس الجروف في الحديث عن أدوات الشرط .

الجزم في جواب الطلب

باب الأفعال التي تنجزم للدخول معنى الجزاء فيها : ٢ : ٨٢ .
 باب الأمر والنهي : ٢ : ١٣١ .
 ما الذي جزم جواب الطلب ؟ ٢ : ٨٢ ، ١٣٥ .
 مرة يحفرها : توجيه رفع المضارع وجرمه : ٢ : ٨٤ .
 (قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة) : ٢ : ٨٤ .
 لو قلت : لا تعص الله يدخلك النار كان محالا ؛ لأن معناه : أطع الله . وقولك : أطع الله يدخلك
 النار محال ، ومثله : لاتدنُّ من الأسد يأكلك : ٢ : ٨٣ ، ١٣٥ .

الحروف والأدوات

همزة الاستفهام

الهمزة أصل الاستفهام : ٢ : ٤٦ ، ٣٦٢ .

تدخل على كلّ ضرب منه ، وتنحطّي ذلك إلى التقرير والتسوية : ٢ : ٥٣ .
إن قلت : أحببك ؟ أو هل حببك ؟ لم يكن بدّ من ذكر الفاعل وكذلك الظروف التي لا تكون فاعلة : ٢ : ٦٠ .

احتملت الألف في الاستفهام تقديم الاسم في نحو : أزيد قام لأنّها أصل الاستفهام : ٢ : ٧٤ .
لو قلت : هل زيد قام لم يصلح إلّا في الشعر وكذلك : متى زيد خرج ؟ وأين زيد قام ، وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام : ٢ : ٧٥ .

الألف و (أم) حرفا الاستفهام اللذان يستفهم بهما عن جميعه ، ولا يخرجان منه ، وليس مثلها سائر حروف الاستفهام ؛ لأنّ كلّ حرف منها لضرب لا يتعدّى ذلك إلى غيره : ٣ : ٢٨٩ .
بعض خصائص همزة الاستفهام : ٣ : ٢٨٩ .

حرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه الألف و (أم) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلّها . ألا ترى أنّ القائل يقول : هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ، وكيف أصبحت أم كيف صنع أخوك : ٣ : ٢٩٠ .

همزة الاستفهام الإنكارى تقتضى أنّ ما بعدها غير واقع ، وإن كان ما بعدها منفياً لزم ثبوته ؛ لأنّ نبي النفي إثبات : ٣ : ٢٩٢ .

حذف همزة الاستفهام قبل (أم) : ٣ : ٢٩٤ - ٢٩٥ .
لا يدخل على الاستفهام من الأفعال إلّا ما يجوز أن يُلفى لأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله : ٣ : ٢٩٧ .
باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام : ٣ : ٣٠٧ .
ألف الاستفهام لتمكّنها تدخل على الواو وليس كذلك سائر حروف الاستفهام إنّما الواو تدخل عليهنّ : ٣ : ٣٠٧ .

كذلك تدخل على الفاء وسائر حروف العطف : ٣ : ٣٠٧ .
محال أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله : ٤ : ١٢٨ .
تدخل حروف الاستفهام على (من) و (ما) و (أى) إذا صرن موصولات وكذلك (أم) : ٣ : ٢٩١ .

همزتا الوصل والقطع

باب أَلَفَاتِ الْوَصْلِ وَالْقَطْعِ : ٢ : ٨٧ .

باب الْأَفْعَالِ الَّتِي تَدْخُلُهَا أَلَفُ الْوَصْلِ ، وَالْأَفْعَالُ الْمَمْنُوعَةُ مِنْ ذَلِكَ : ٢ : ٨٨ .

باب مَعْرِفَةِ أَلَفَاتِ الْقَطْعِ ، وَأَلَفَاتِ الْوَصْلِ : ١ : ٨٠ .

الْهَمْزَةُ الْأَصْلِيَّةُ هَمْزَةُ قَطْعٍ : ١ : ٨٠ ، ٢ : ٨٧ .

تَدْخُلُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِإِمْكَانِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ : ١ : ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ .

فَإِذَا تَحَرَّكَ مَا بَعْدَهَا سَقَطَتْ : ٢ : ٨٧ .

مَوْضِعُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْفِعْلُ ، وَأَسْمَاءُ بَعْضِهَا مُخْتَلَفَةٌ وَمَصَادِرُ الْأَفْعَالِ الَّتِي هَمْزَتُهَا هَمْزَةُ وَصْلٍ :

١ : ٨٠ ، ٢٢٧ .

آيَةُ دُخُولِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي الْفِعْلِ أَنَّ تَجِدُ الْيَاءَ فِي الْمَضَارِعِ مَفْتُوحَةٍ : ١ : ٨٠ ، ٢ : ٨٨ .

إِنْ انْضَمَّ حَرْفُ الْمَضَارِعَةِ لَمْ تَكُنِ الْهَمْزَةُ إِلَّا هَمْزَةً قَطْعٍ : ١ : ٨١ .

أَلَفُ الْمَصْدَرِ تَتَّبِعُ أَلَفَ الْفِعْلِ فِي الْوَصْلِ وَالْقَطْعِ : ١ : ٨١ ، ٢٢٨ ، ٢ : ٨٩ .

حَرَكَةُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْكُسْرَى ، وَتُضَمُّ إِنْ ضُمَّتْ عَيْنُ الْمَضَارِعِ أَصَالَةً وَتَعْلِيلٌ ذَلِكَ : ١ : ٨١ ،

٢ : ٨٩ .

أُغْزِي : الْهَمْزَةُ مَضْمُومَةٌ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الْعَيْنِ فِي الْأَصْلِ الضَّمُّ : ١ : ٨١ ، ٢ : ٩٠ .

هَمْزَةُ الْوَصْلِ فِي (أَل-) ، وَأَيْمَنُ مَفْتُوحَةٌ : ١ : ٨٣ ، ٢٥٣ ، ٢ : ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ .

أَلَفُ الْوَصْلِ لَيْسَتْ بِأَصْلٍ فِي الْأَسْمَاءِ ، وَإِنَّمَا حَقُّهَا الْأَفْعَالُ ؛ لِتَنْصَرِفِ الْأَفْعَالُ : ١ : ٢٢٧ .

تَفَاعُلٌ يَتَفَاعَلُ ، وَتَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ : أَلَفُ الْوَصْلِ لَا تَلْحَقُ هُنَا وَإِنْ كَانَ حَرْفُ الْمَضَارِعَةِ مَفْتُوحًا

لِوُجُودِ الْحَرَكَةِ : ٢ : ٨٨ .

أَلَفُ الْوَصْلِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَضَارِعِ ؛ فَلَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِي نَحْوِ : يَتَكَلَّمُونَ وَإِدْخَالِ أَلَفِ الْوَصْلِ :

١ : ٢٤٣ .

الْأَسْمَاءُ الْعَشْرَةُ الَّتِي تَلْحَقُهَا أَلَفُ الْوَصْلِ : ١ : ٨٢ ، ٢٢٨ ، ٢ : ٩٢ .

لَمْ يَحْذَفْ مِنْ أَمْرٍ شَيْءٌ فَكَيْفَ دَخَلَتْهُ أَلَفُ الْوَصْلِ ؟ : ١ : ٢٢٨ .

أَمْرٌ ، وَامْرَأَةٌ ، وَمَرءٌ ، وَمَرْءَةٌ : ١ : ٨٢ ، ٢ : ٩٣ ، ٤ : ٢٣١ .

علّة كسر الهمزة : ١ : ٨٢ .

اثنان : ٢ : ٩٢ .

ابنم : ٢ : ٩٢ لا يُثنى ولا يُجمع .

أيمن الله ، أيمن الله : ليس جمع يمين ، ولا يقع إلا في القسم واللغات فيه : ١ : ٢٢٨ ، ٢ : ٩٠ ،

٣٣٠ - ٣٣١ .

قطع الهمزة في : يا الله اغفر لنا ، أفألله لتفعلن : ١٠ : ٢٥٣ : ٢ : ٣٢٤ .

إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل إلا مع (أل) و (أمن) :

١ : ٨٤ - ٨٥ ، ١٦٣ ، ٢٥٣ ، ٢ : ٩٠ ، ٩١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٣ .

نحو : ألحمر : ١ : ٢٥٣ .

هاء التانيث أثبت من ألف الوصل : ١ : ٢٤٢ .

ألفات الوصل والقطع ، وهنّ همزات على الحقيقة : ٢ : ٨٧ .

إذ

تضاف إلى الجملة الفعلية وإلى الجملة الاسمية : ٣ : ١٧٧ .

ما بمعنى (إذ) من أسماء الزمان يضاف إلى الاسمية والفعلية : ٣ : ١٧٧ .

يقبح إضافة (إذ) إلى جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعل ماض : ٣ : ١٧٧ : ٤ : ٣٤٨ .

(إذ) تُنبئ عن زمان ماض ، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال ، ومتى أضيفت إليها كانت معها

كالشيء الواحد : ٢ : ٥٤ .

إذا الشرطية

لا يُجازى بها لأنها موقته : ٢ : ٥٥ .

الفرق بين (إذا) و (إن) : ٢ : ٥٦ .

المجازاة بإذا في الشعر : ٢ : ٥٦ - ٥٧ .

الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطية الذي بعده فعل مبتدأ عند سيبويه وردّ عليه المبرّد : ٢ : ٧٧-٧٨

جواب (إذا) في قوله تعالى : (إذا الشمس كورت) : ٢ : ٧٩ .

» » » » (إذا السماء انفطرت) : ٢ : ٧٩

جواب (إذا) في قوله تعالى (إذا السماء انشقت) : ٢ : ٧٩ - ٨٠ .

لا تضاف (إذا) الشرطية إلا إلى الجملة الفعلية : ٣ : ١٧٧ .

ما بمعنى (إذا) من أسماء الزمان لا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية : ٣ : ١٧٧ .

يقع الاسم بعد (إذا) الشرطية مرفوعا إن وقع الفعل بعده في الاختيار ويكون مبتدأ عند

سيبويه : ٢ : ٧٧ - ٧٨ .

(إذا) تحتاج إلى الابتداء والجواب : ٢ : ٥٥ .

لو قلت : آتيك إذا احمرَّ البسر كان حسنا ، ولو قلت : آتيك إن احمرَّ البسر كان قبيحا ؛

لأنَّ (إن) أبدا مبهمة : ٢ : ٥٥ ، ٥٦ .

إذا المفاجأة

ظرف عند المبرّد : ٢ : ٥٧ - ٥٨ .

تكون جوابا للجزاء كالفاء : ٢ : ٥٨ ، ٣ : ١٧٨ .

(إذا) التي تقع للمفاجأة هي التي تسدُّ مسدَّ الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ : ٣ : ١٧٨ .

تقول : خرجت فإذا زيد . فمعنى (إذا) ها هنا المفاجأة ، فلو قلت على هذا : خرجت فإذا

زيد قائما كان جيّدا ؛ لأنَّ معنى : فإذا زيد ، أى فإذا زيد قد وافقنى : ٣ : ٢٧٤

(إذن) الناصبة للمضارع

باب إذن : ٢ : ١٠ .

كان الخليل يقول : إنَّ (أنّ) بعد إذن مضمرة : ٢ : ٧ .

إذا اعتمد عليها الكلام نصب بها ، وإذا كانت بين كلامين أحدهما عامل في الآخر ألغيت : ٢ : ١٠ .

إن قدّمتها كان الكلام معتمدا عليها ؛ نحو : إذن والله أكرمك : ٢ : ١١ .

إن كانت للحال أهملت ؛ نحو : إذن أكرمك : ٢ : ١٣ .

الموضع الذي لا تكون فيه عاملة قولك : إن تأنى إذن آتاك ؛ لأنها داخلة بين عامل ومعمول

فيه ، وكذلك : أنا إذن أكرمك : ٢ : ١١ .

وكذلك إن كانت بين المقسم به والمقسم عليه : ٢ : ١١ .
جاز أن تفصل بالقسم بين إذن وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها ، وأنها
تعمل وتُلغى : ٢ : ١١ .

إذا وقعت إذن بعد واو أو فاء صلح الإعمال فيها والإلغاء ؛ نحو : إن تأتني آتاك وإذن أكرمك .
جاز الرفع والنصب والجزم : ٢ : ١١ - ١٢ .

(إذن) الواقعة في أول الكلام والناصبة للمضارع لم تقع في القرآن الكريم ، وما جاء منها
كان بعد الواو والفاء ، وقرئ بنصب المضارع في الشواذ : ٢ : ١٢ .
(إذن) في عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء ؛ لأنها تعمل وتُلغى : ٢ : ١٠ .

إذا ما : حرف شرط : ٢ : ٤٧ .

إلى المنتهى : ٤ : ١٣٩

أم

باب (أم) ، و(أو) : ٣ : ٢٨٦ .
التسوية : ليت شعري أقام زيد أم قعد وقد علمت أزيد في الدار أم عمرو : ٢ : ٥٣ .
(أم) : لا تكون إلا استفهاما : ٣ : ٢٨٦ .
(أم) المتصلة جوابها بالتحسين : ٣ : ٢٨٦ .
همزة التسوية بعد سواء وما أبالي ، وليت شعري : ٣ : ٢٨٧ ، ٢٩٧ : ٢٩٨ .
إعراب : سواء على أقمت أم قعدت ونحوه : ٣ : ٢٨٨ .
(أم) المنقطعة : ٣ : ٢٨٨ .
(أم) المنقطعة على معنى (بل) إلا أن ما يقع بعد (بل) يقين ، وما يقع بعد (أم) مظنون
مشكوك فيه : ٣ : ٢٨٩ .
الآلف و(أم) حرفا الاستفهام اللذان يستفهم بهما عن جميعه ولا يخرجان منه : ٣ : ٢٨٩ ، ٢٩٠ .
لا يجوز حذف أحد جزئي الجملة بعد (أم) المنقطعة وأجازه الرضي : ٣ : ٢٨٩ .
حرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه : الآلف و(أم) ، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها ،
ألا ترى أن القائل يقول : هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ، وكيف أصبحت أم كيف
صنع أخوك : ٣ : ٢٩٠ .

(أَمْ) المتَّصلة : لا تدخل على أدوات الاستفهام أما (أَمْ) المنقطعة فتدخل عليها إلا الألف :
٣ : ٢٩٠ - ٢٩١ .

المغاربة يقولون : (أَمْ) المنقطعة ليست بعاطفة لا في مفرد ولا في جملة : ٣ : ٢٩٠ .

انفرد ابن مالك بالقول بأن (أَمْ) المنقطعة تعطف المفرد : ٣ : ٢٩٠ .

(أَمْ) إذا جاءت بعد (هل) يجوز أن يعاد معها (هل) ويجوز ألا يعاد وإذا جاءت (أَمْ) بعد اسم استفهام فإنه يجب أن يعاد معها ذلك الاسم : ٣ : ٢٩٠ .

باب مسائل (أَمْ) في البابين : ٣ : ٢٩٣ .

تقول : أعندك زيد أم عمرو ، فإن أردت : أيُّهما عندك فهذا عربي حسن والأجود : أزيد عندك أم عمرو : ٣ : ٢٩٣ .

(أَمْ) المنقطعة تقع بعد الاستفهام وبعد الخبر : ٣ : ٢٩٤ .

أزيد عندك أم لا : أم منقطعة ؛ لأنَّه لو وقف على قوله : أزيد عندك لعلم المخاطب أنَّه يريد : أهو عندك أم ليس هو عندك : ٣ : ٢٩٤ .

حذف همزة الاستفهام قبل (أَمْ) : ٣ : ٢٩٤ - ٢٩٥ .

هل تكون (أَمْ) زائدة : ٣ : ٢٩٦ - ٢٩٧ .

لا يعرفه المفسرون ولا النحويون : ٣ : ٢٩٧ .

إذا كان بعد (أَمْ) نقيض ما قبلها فهي منقطعة : ٣ : ٢٩٦ .

إذا كانت الجملتان موجبتين قدَّمت أيُّهما شئت ؛ وإن كانت إحداهما منفيَّة أخرتها : فقلت : أقام زيد أم لم يقم ولا يجوز : أم لم يقم أم لا : ٣ : ٢٩٦ .

همزة التسوية بعد سواء ، وما أبالي ، وليت شعري : ٣ : ٢٨٧ ، ٢٩٧ - ٢٩٨ .

كل ما جاء من (أَمْ) بعد الخبر وبعد الاستفهام غير الهمزة فهي منقطعة : ٣ : ٢٩٩ .

الخليل يُجيز : لأضربنه أذهب أم مكث ، وكلُّ حقٍّ سميناه أم لم نسَمه : ٣ : ٣٠٠ .

جوز الخليل في غير سواء ، ولا أبالي أن يجرى مجراها ، فيذكر بعده «أَمْ» والهمزة ؛

نحو : لأضربنه أقام أم قعد ولا تجيء بالهمزة قبل (أو) : ٣ : ٣٠٠ .

همزة الاستفهام لا تدخل على (أم) كما لا تدخل (أم) عليها : ٣ : ٣٠٧ .

أما

باب (أما) : ٣ : ٢٧ .

لا يلي (أما) الفعل : ٣ : ٢٧ .

الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل : ٣ : ٢٧ .

تكرير (أما) ليس بلازم : ٣ : ٢٨ .

فيها معنى المجازاة : ٣ : ٢٧ .

أما زيد فله درهم : مهما يكن من شيء فأعط. زيدا درهما : ٣ : ٢٧ .

(أما) إن كان بعدها (من) أو (ما) أو (أي) وبعدها فعل مضارع فإنه يقبح جعلها شرطية ؛ لأنَّ الجواب لأما دون كلمة الشرط التي بعدها ويقبح جزم الشرط مع أنه لا جواب له ظاهرا فالأولى جعلها موصولة .

وإن كان بعدها ماضٍ جاز جعلها شرطية وموصولة ؛ نحو : أما من أتاني فإني أكرمه : ٢ : ٧٠ .
إذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما ، وجواب الثاني محذوف ولذلك كان فعل الشرط ماضى اللفظ. أو مصحوبا بلم ، وأغنى عنه جواب (أما) هذا مذهب سيبويه ، وذهب أبو علي إلى أن الفاء جواب (إن) وجواب (أما) محذوف ، وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأما والشرط معا : ٢ : ٧٠ .

(أما) بتقدير : مهما يكن : ٢ : ٧١ ، ٣٥٤ - ٣٥٥ ، ٣ : ٢٧

حذف الفاء من جواب (أما) للضرورة : ٢ : ٧٠ - ٧١ ، ٣ : ٢٧ .

أما يوم الجمعة فإنك مرتحل : ما بعد الفاء يقع مبتدأً ونقول : أما زيد افضربت . إنما هو على التقديم والتأخير : ٢ : ٣٥٤ - ٣٥٥ .

الدليل على أنها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها (فأما اليتيم فلا تقهر) (وأما ثمود فهديناهم) مهما يكن من شيء فهذا الأمر فيه : ٢ : ٣٥٥ .

إِذَا

- تكون في موضع (أو) : ٣ : ٢٨ .
لا بد من تكرير (إِذَا) : ٣ : ٢٨ .
الفصل بين (إِذَا) و (أو) : ٣ : ٢٨ .
أصل (إِذَا) (إِنْ) ضُمَّتْ إِلَيْهَا (مَا) ولا يجوز حذف (مَا) إِلَّا في الشعر : ٣ : ٢٨ .

أَنْ

- معاني (أَنْ) الخفيفة : ١ : ٤٨ ، ٢ : ٣٦١ ، ٣ : ٥ - ٦ : ١٩٧ .
(أَنْ) المفترسة : ١ : ٤٩ ، ٢ : ٣٦١ - ٣٦٢ .
(أَنْ) الزائدة : ١ : ٤٩ ، ٢ : ٣٦٢ .

(أَنْ) الناصبة للمضارع

- لا تقع في الحال : ١ : ٤٨ ، ٢ : ٣٠ ، ٦ : ٣٠ .
يقع بعدها الفعل الماضي : ١ : ٤٨ ، ٢ : ٣٠ ، ٣ : ٥ .
لا تقع بعد اليقين : ٢ : ٣٠ ، ٣ : ٧ .
وأجاز سيبويه : ما أعلم إِلَّا أَنْ تقومَ : إذا لم ترد علما واقعا : ٣ : ٨ .
(أَنْ) أمكن الحروف في نصب الفعل ، وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعل البتة إِلَّا بَأَنْ مظهرة أو مضمرة : ٢ : ٦ .
لا تحذف (أَنْ) وينصب الفعل دون عوض عند البصريين : ٢ : ٨٥ ، ١٣٦ .
(أَنْ) الخفيفة والمخففة يقعان بعد الظن : ١ : ٤٩ ، ٢ : ٣١ ، ٣ : ٣٢ ، ٧ : ٣ .
الفرق بين (أَنْ) الخفيفة والمخففة : ١ : ٤٩ .
(لا) النافية تقع بعد (أَنْ) الخفيفة والمخففة : ٢ : ٣١ ، ٣ : ٣٢ ، ٥ : ٥ .
أعددت هذا أَنْ يميل الحائط. فأذعته : ٣ : ٢١٥ .

أَنَّ المخففة

لا يجوز التخفيف إلا أن تأتي بعوض ، والعوض (لا) أو السين أو سوف أو نحو ذلك : ٢ : ٣١ ،

٣ : ٥ - ٦ .

تعليل الإتيان بعوض : ٣ : ١٠ .

السين وسوف لا يكون قبلهما إلا المثقلة : ٢ : ٣٢ ، ٣ : ٦ .

العوض مع الماضي (قد) : ٣ : ٦ .

لا يجوز أن تلغى من العمل : ٢ : ٣٢ ، ٣٦١ .

لو نصبت بها وهي مخففة لجاز فإن رفعت ما بعدها فعلى حذف التثقيب والمضمر في النية : ٢ : ٣٦١

(أن) المخففة لا تحتاج إلى عوض في الدعاء : ٣ : ٩ .

ولا تحتاج إلى عوض أيضا إذا كان خبرها جملة اسمية : ٣ : ٩

أَنَّى

أَنَّى الشرطية : ٢ : ٤٨ .

(إن)

معانيها : ١ : ٤٩ ، ٢ : ٣٦٢ .

(إن) النافية : ١ : ٥٠ ، ٢ : ٣٦٢ . سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر : ٢ : ٣٦٢ .

(إن) المخففة : ١ : ٥٠ ، ٢ : ٣٦٣ .

يجوز إعمالها وإهمالها وعلة ذلك : ١ : ٥٠ .

(إن) المخففة في الدعاء : ٣ : ٩ .

(إن) المخففة : إن رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام في الخبر دفعا للبس

وإن نصبت لم تحتاج إلى اللام : ٢ : ٣٦٣ .

(إن) الشرطية ج ٢ ص ٤٦ - ٤٧ ، ٣٦٢ .

(إن) الزائدة : ١ : ٥١ ، ٢ : ٣٦٣ .

أو

معاني أو : ١ : ١٠ - ١١ ، ٢ : ٢٨

الفرق بين (أو) العاطفة ، و (إِذَا) : ١ : ١١ .

هذا باب (أو) : ٣ : ٣٠١ .

باب (أم) و (أو) : ٣ : ٢٨٦ .

حقها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشيئين : ٣ : ٣٠١ .

إئت زيدا أو عمرا أو خالدا : لم ترد ائت واحدا من هؤلاء ، ولكنك أردت : إذا أتيت فائت هذا الضرب من الناس : ٣ : ٣٠١ .

الفصل بين (أو) و (الواو) أنك إذا قلت : اضرب زيدا وعمرا فإن ضرب أحدهما فقد عصاك . وإذا قال : لا تأت زيدا وعمرا فأتى أحدهما فليس بعاص وإذا قال : لا تأت زيدا أو عمرا فليس له أن يأتى أحدهما : ٣ : ٣٠١ - ٣٠٢ .

كل موضع قُدِّرَ فيه الجملتان أي المعطوفة إحداهما على الأخرى بالحال فأو ؛ نحو لأضربنه قام أو قعد ؛ إذ المعنى قائما كان أو قاعدا وإن قُدِّرَ الكلام بالتسوية من غير استفهام فأم ؛ نحو : ما أبالي أقمت أم قعدت : ٣ : ٣٠٢ .

تقول : ما أدرى أزيدا أو عمرا ضربت أم خالدا : لم ترد أن تعْدِلَ بين زيد وعمرو ولكنك جعلتهما عدلا لخالدا : ٣ : ٣٠٣ .

هل تأتى (أو) للإضراب : ٣ : ٣٠٤ - ٣٠٥ .

أو العاطفة للفعل : ٣ : ٣٠٥ .

الضمير مع (أو) مفرد لأنها لأحد الشيئين : وقوله : إن بها أكتل أو رزاما خويريين ، على تقدير أعنى : ٤ : ٣١٥ .

(أو) التي ينصب بعدها المضارع

يكون مضمرا بعدها (أن) إذا كان المعنى ؛ إلا أن يكون ، وحتى يكون : ٢ : ٢٨ ، ٣ : ٣٠٦ .

باب أو : ٢ : ٢٨ .

لألزمَنك أو تقضيَنى حقِّي ، أى إلّا أن تقضيَنى وحتى تقضيَنى : ٢ : ٢٨ .
 أتجلس أو تقوم يا فتى ، هل تكلمنا أو تنبسط. إلينا : لا معنى للنصب ها هنا : ٢ : ١٩ .
 جملة هذا : أن كل موضع تصلح فيه حتى و (إلّا أن) فالنصب فيه جائز جيد إذا أردت هذا
 المعنى ، والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع : ٢ : ٢٩ .
 أريد أن تتكلم بخير أو تسكت : النصب على وجهين : على العطف أو بإضمار (أن) : ٢ : ٣٤ .
 النصب بعد (أو) بتقدير (أن) إذا عطفت على اسم صريح : ٢ : ٣٤ .

إِى

لا يستعمل بعدها فعل القسم فلا يقال : إى أقسمت بربى ولا يكون المقسم به بعدها إلّا الرب
 والله ، ولعمري : ٢ : ٣٣١ .
 تقول : إى والله لأفعلن ، وإن شئت قلت : إى الله : ٢ : ٣٣١ .

أَى

تكون اسما موصولا كمن ، وما ، وتكون استفهاما ، وجزاء : ٤ : ٢١٧ .
 راعاة اللفظ. والمعنى فى (أَى) : ٢ : ٣٠٣ ، ٣٠٤ .
 أَى الشرطيّة : ٢ : ٤٩ . لا تكون إلّا للمكان : ٢ : ٥٣ .

أَى : الاستفهاميّة

تقع على شئ هى بعضه نحو : أَى إخوتك زيد ، وأَى زيد حسن : ٢ : ٢٩٤ .
 كل ما وقعت عليه (أَى) فتفسيره بألف الاستفهام وأم : ٢ : ٢٩٤ .
 (أَى) والذى يقعان للعاقل ولغيره : ٢ : ٢٩٦ ، ٣٠٥ .
 مسائل (أَى) فى الاستفهام : ٢ : ٢٩٧ - ٣٠١ .
 لو اجتمع بعد (أَى) اسم وفعل كان المختار فيها تقديم الفعل فإن قدمت الاسم كان على فعل مضمر
 وذلك قولك : أيهم أخاه تضربه : ٢ : ٢٩٩ .

(أَيَّ) يسأل بها عن شيء من شيء . تقول : أَيُّ القوم زيد ، فزيد واحد منهم ، وأَيُّ
بنيك أحبُّ إليك : ٤ : ٢١٧ .

أَيُّ الموصولة

(أَيَّ) والذي يقعان للعاقل ولغيره : ٢ : ٢٩٦ .
(أَيَّ) مضافة ومفردة في الاستغناء والاحتياج إلى الصلة سواء : ٢ : ٢٩٧ .
لو أضفت (أَيَّا) إلى (مَنْ) لم تكن (مَنْ) إِلَّا بمنزلة الذي : ٢ : ٣٠١ .
يعود إليها ضمير من صلتها : ٣ : ١٩٩ .

أَيْنَ

أَيْنَ الشرطية : ٢ : ٤٧ .
أَيْنَ للمكان : ٢ : ٥٣ ، ٣ : ٦٢ ، ٤ : ٣٣٣ .
(أَيْنَ) سؤال عن المكان لا يقع إِلَّا عليه : ٣ : ٢٨٩ .
و (مَتَى) سؤال عن زمان (وكَيْفَ) سؤال عن حال وكم سؤال عن عدد : ٣ : ٢٨٩ .

أَيَّانَ

بمعنى متى : ١ : ٥٢ .

البَاءُ

الباءُ للإلصاق : ١ : ٣٩ .
وللإستعانة : ٤ : ١٤٢ .
الباءُ إِنَّمَا تزداد في غير الواجب للتأكيد : ٤ : ٤٢١ .
يقال : فلان بالموضع ، وفي الموضع ، فتدخل الباءُ على (في) : ٢ : ٣٣١ .
الباءُ بمعنى (عن) : ١ : ٤٤ .

بَلْ

(بَلْ) : لاتأتاني في الواجب في كلام واحد إِلَّا للإضراب بعد غلط أو نسيان وهذا منقوع عن
الله عز وجل .

فإن أتت بعد كلام قد سبق من غيره فالخطأ إِنَّمَا لحق كلام الأول : ٣ : ٢٠٥ ، ١ : ١٢ .
(بَلْ) العاطفة : ١ : ١٢ ، ٤ : ٢٩٨ .

بلى

الفصل بين (بلى) و (نعم) أن (تَمَّ) تكون جوابا لكل كلام لا نقي فيه ، و (بلى) لا تكون جوابا إلا لكلام فيه نقي : ٢ : ٣٣٢ .

التاء

تالله لأفعلن : لا تدخل التاء على غير هذا اللفظ . : ٤ : ١٧٥ .

ثم

(ثم) أشد تراخيا من الفاء : ١ : ١٠ .
القطع بعد ثم ؛ نحو : أريد أن تأتيني ثم تحسن إلى : ٢ : ٣٥ .

حتى

باب حتى : ٢ : ٣٨ .
حتى من عوامل الأسماء فتضمير (أن) بعدها : ٢ : ٣٨ .
حتى الجارة : ٢ : ٢٨ للمنتهى : ٤ : ١٣٩ .
معناها إذا خفضت كمعناها إذا نسق بها : ٢ : ٣٨ .
النصب بعدها على معنيين : على معنى كى وعلى (إلى أن) : ٢ : ٣٨ .
حتى العاطفة : ٢ : ٣٩ .
رفع الفعل بعد (حتى) وتوجيهه : ٢ : ٣٩ - ٣٠ .
مرض حتى لا يرجونه : ٢ : ٤٠ .
مرض حتى يمر به الطائر فيرحمه : ٢ : ٤٠ .
حتى الابتدائية تقع بعدها الجملة وتفيد معناها الذى هو الغاية فى التحقير أو فى التعظيم : ٢ : ٤١ .
باب مسائل حتى : ٢ : ٤٢ .
سرت حتى أدخلها وتطلع الشمس ولا يجوز الرفع فى (تطلع) : ٢ : ٤٢ .

- سرت حتى تطلع الشمس وحتى أدخلها : ٢ : ٤٢ .
 ما سرت حتى أدخلها : لا يجوز الرفع : ٢ : ٤٢ .
 كان سيرى حتى أدخلها : لا يجوز إلا النصب : ٢ : ٤٣ .
 كان سيرى سيرا متعبا حتى أدخلها : جاز الرفع والنصب : ٢ : ٤٣ .
 كان سيرى أمس حتى أدخلها : إن جعلت الخبر (أمس) جاز الرفع والنصب : ٢ : ٤٣ .
 شروط رفع الفعل بعد ، حتى : ٢ : ٤٢ .

رَبَّ

- رَبَّ : معناها الشيء يقع قليلا ، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكورا : ٤ : ١٣٩ ، ١٥٠ ، ٢ : ٤٨ .
 لا تكون (رَبَّ) إلا في أول الكلام : ٤ : ١٤٠ .
 تكون للتكثير : ٣ : ١٥ .
 (رَبَّ) تدخل على كل نكرة ، ومعناها أن الشيء يقع ولكنه قليل : ٤ : ٢٨٩ .
 (رَبَّ) حرف خفض : ٣ : ٥٧ ، ٦٦ .
 واو رَبَّ : ٢ : ٣١٩ ، ٣٤٧ .
 (رَبَّ) : لا تقع على الأفعال إلا بما : ٢ : ٤٨ ، ٥٥ .
 ولا يقع بعدها الماضي : ٣ : ١٥ .
 رَبَّ رجل وأخيه : ٤ : ١٦٤ ، ٢١٣ .

السين وسوف

- ليس لهما صدرُ الكلام ، فيعمل ما بعدهما فيما قبلهما :
 والرد على السهيلي في الروض الأنف وعلى ابن القيم في بدائع الفوائد في زعمهما صدارتهما : ٢ : ٨ .
 إن أدخلت على هذه الأفعال السين أو سوف فقد منعتهما بهما من كل عامل : ٢ : ٥ .

على

- على : تكون فعلا وحرفا خافضا : ١ : ٤٦ ، ٤ : ٤٢٦ .
 عليه دين من المجاز : ١ : ٤٦ .

عليه مال تمثيل : ١ : ٥١ .

اسمية (على) : ٣ : ٥٣ .

استعمال (على) اسما ليس مختصا بالضرورة : ٣ : ٥٣ ، ٢ : ٣٢ .

استعمال (على) مكان (عن) : ٢ : ٣٢٠ .

غير

لا تكون إلا نكرة ، ولا تجمع ، ولا تدخلها الألف واللام : ٢ : ٢٧٤ .

ما جاء في غير زيد وعمز : حمل على الموضع ؛ لأن معنى قوله : غير زيد إنما هو : إلا زيد : ٣ : ٢٨١

تقول : ما أتاني غير زيد وإلا عمرو : ٣ : ٢٨١ .

مررت برجل مثلك غيرك : غير هنا تأكيد و (غير) يتكلم بها على وجهين :

أحدهما للفائدة ، والآخر للتوكيد : ٤ : ٢٩٣

فأما (غيرك) إذا قلت : مررت برجل غيرك - فإنما هو : مررت برجل ليس بك ، فهذا شائع

في كل من عدا المخاطب : ٤ : ٢٨٩ .

(غيرك) لا يكون إلا نكرة : ٤ : ٢٨٨ .

غير الاستثنائية : ٤ : ٣٩١ .

باب الاستثناء بغير : ٤ : ٤٢٢ .

كل موضع وقع فيه الاسم بعد (إلا) على ضرب من الإعراب كان ذلك حالاً في غير : ٤ : ٤٢٢ .

تقول : هذا درهم غير قيراط ؛ كقولك : هذا درهم إلا قيراطا .

وتقول : هذا درهم غير جيد ؛ لأن (غيرا) نعت ولا تقول : هذا درهم غير جيد : ٤ : ٤٢٢ .

الوجه إذا لم يكن ما قبل (غير) نكرة محضة - ألا يكون نعنا : ٤ : ٤٢٣ .

(غير المغضوب عليهم) غير : نعت للذين أو بدل : ٤ : ٤٢٣ .

غير وأخواتها يكن نكرات وهن مضافات لمعارف : ٤ : ٤٢٣ .

الفاء

فاء العطف : ١ : ١٠ .

تكون عاطفة في الاسم وفي الفعل : ٢ : ١٤ .

فاء السببية

- باب الفاء وما ينتصب بعدها : ٢ : ١٤ .
ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) : ٧ : ١٤ .
تقع بعد الأمر والنهي والاستفهام : ٢ : ١٤ - ١٥
والنفي : ٢ : ١٨ .
إنما يكون إضمار (أن) إذا خالف الأول الثاني : ٢ : ١٥ .
مسائل هذا الباب : ٢ : ١٦ .
ما تأتيني فتحدثني توجيه نصب الفعل : ٢ : ١٦ .
ما تأتيني فتحدثني . توجيه رفع الفعل : ٢ : ١٦ - ١٧ .
ما أنت صاحبي فأكرمك : ٢ : ١٧ : والرفع على القطع وعطف جملة على جملة :
كأنك لم تأتينا فتحدثنا : ٢ : ١٨ .
لا تمدّوها فتشققها ، وفتشققها : ٢ : ٢١ .
أين بيتك فأزورك ، فأزورك : ٢ : ٢١ : بالنصب والرفع وتوجيه ذلك : ٢ : ٢١ .
العطف بالفاء على فعل الشرط بالجزم فقط . : والعطف بها على الجواب يجوز فيه الجزم والرفع
والنصب : ٢ : ٢٢ .
والواو كالفاء في هذا سواء : ٢ : ٢٣ .
إلا تأتني فتكرمني أقعد عنك : ٢ : ٢٣ : الوجه الجزم ، والنصب يجوز من أجل النفي :
لا يسعني شيء فيعجز عنك : ٢ : ٢٦ .
القطع والاستثناف بعد الفاء : ٢ : ٣٣ ، ٣٥ .

في

- في : معناها : الوعاء : ١ : ٤٥ .
فيه عيبان من المجاز : ١ : ٤٦ ، ٤ : ٣٩ .

(في) مكان على في قوله تعالى : (ولأصلبتكم في جنوع النخل) وقوله : (أم لهم سلم يستمعون فيه)

٢ : ٣١٩ ، ٣ : ١٥ .

قد يُتَّسَع في هذه الحروف ؛ كقولك : زيد ينظر في العلم ، فصيرت العلم بمنزلة المتضمن ، وهذا كقولك : دخل عبد الله في العلم ، وخرج مما يملك ، ومثل ذلك : في يد زيد الضيعة النفيسة :

٤ : ١٣٩

قد

تكون اسما بمعنى حسب وتكون حرفا جاء لمعنى : ١ : ٤٢ .

تكون بمعنى ربما : ١ : ٤٣ .

(قد) : أصلها أن تكون مخاطبة لقوم يتوقعون الخبر ، فإذا قلت : قد جاء زيد لم تضع هذا الكلام ابتداء على غير أمر كان بينك وبينه أو أمر تعلم أنه لا يتوقعه ، فإن أدخلت اللام على (قد) فإنما تدخلها على هذا الوجه . .

فأما قولك : والله لكذب كذبا ما أحسب الله يغفره له فإنما تقديره : لقد : ٢ : ٣٣٥ .

قد : لا تقع قبل الجملة الدعائية : ٣ : ٩ .

قط . بمعنى حسب : ١ : ٤٥

الكاف الحرفية

في أسماء الإشارة : ١ : ٤٠ .

رويدك : ١ : ٤٠ ، ٣ : ٢٠٩ - ٢١٠ ، ٢٧٧ .

أرايتك : ١ : ٤٠ ، ٣ : ٢٠٩ ، ٢٧٧ .

أبصرتك زيدا : ١ : ٤٠ ، ٣ : ٢١٠ ، ٢٧٧ .

النجاءك : ٣ : ٢٠٩ ، ٢٧٩ .

أنظرك زيدا : ٣ : ٢١٠ .

ليسك . نعمك : ٣ : ٢١٠ .

تلتحق الكاف الحرفيّة بلى ، وأبصر : وأنظر ، وكلا ، وليس ، ونعم وبئس : ٣ : ٢١٠ .

الكاف الزائدة معناها التشبيه : ٤ : ١٤٠ ، ٣٩ .

جرّها للضمير : ١ : ٢٥٥ .

زيادتها : ٤ : ٤١٦ - ٤١٨ .

إذا اضطرّ الشاعر جعلها اسما بمنزلة مثل : ٤ : ١٤٠ - ١٤١ .

كَأَنَّ

كَأَنَّ معناها التشبيه : ٤ : ١٠٨ .

كَأَنَّ

كَأَنَّ المخففة وعملها : ١ : ٥٠ .

كِلَا

كلا : اسم مفرد يفيد معنى التثنية ؛ كما أَنَّ كُلا اسم مفرد يفيد معنى الجمع والكثرة ، وذهب الكوفيون إلى أَنَّ (كلا) اسم مثنى لفظا ومعنى :

والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفردا : ٣ : ٢٤١ .

مراعاة اللفظ. والمعنى في (كلا) : ٣ : ٢٤١ .

كُلُّ

كُلُّ شاة وسخلتها بدرهم : ٤ : ١٦٤ ، ٢١٣ ، ٣٧٩ .

كُلُّ رجل في الدار وزيدُ فله درهم : ٤ : ٣٧٩ .

كُلُّ رجل في الدار وعبد الله لأكرمهم : ٤ : ٣٧٩ .

يجوز نَعْتُ (كُلِّ) أو ما تضاف إليه ؛ نحو : كُلُّ رجل ظريف في الدار : ٤ : ٣٨٧ ، ٣٧٩ .

مراعاة اللفظ. والمعنى في (كُلِّ) : ٢ : ٢٩٨ .

باب (كم) : ٣ : ٥٥ .

(كم) تكون استفهامية وخبرية : ٣ : ٥٥ ، ٤ : ٣٣٣ .

يجوز أن تفصل بين (كم) الاستفهامية وما عملت فيه بالظرف ، فنقول : كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في ألفاظ العدد نحو عشرين لك جارية : ٣ : ٥٥ وتعليل ذلك .

نقول : كم درهم لك ؟ لأن التمييز وقع على غيره ، فكأن التقدير : كم دانقا درهم لك ، وكم قيراطا ؟ : ٣ : ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٣ .

كم غلمانك : لا يكون غير الرفع لأن التمييز لا يكون بالمعرفة : ٣ : ٥٦ .

على كم جذعا بيتك مبنى . وعلى كم جذعا بيتك مبنيا : ٣ : ٥٦ .

بكم رجل زيد مأخوذ : لا يجوز إلا الرفع : ٣ : ٥٦ .

البصريون يجيزون على قبج : على كم جذع ، وبكم رجل ؟ يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلا على (من) ويحذفونها : ٣ : ٥٦ .

فإذا لم يدخل على (كم) حرف الخفض فلا اختلاف في أنه لا يجوز الإضمار : ٣ : ٥٧ .

(كم) الخبرية في معنى (رب) إلا أنها اسم و(رب) حرف : ٣ : ٥٧ ، ٦٥ .

الدليل على اسمية (كم) : ٣ : ٥٧ .

لم جر ما بعد (كم) الخبرية ، ونصب ما بعد (كم) الاستفهامية : ٣ : ٥٩ .

إن فصلت بين (كم) الخبرية وتمييزها اختير التنوين ؛ لأن الخافض لا يعمل فيما فصل منه : ٣ : ٦٠ - ٦١ .

ليس بمعروف انتصاب (كم) إلا مفعولا بها أو ظرفا أو مصدرا أو خبر (كان) أو مفعولا ثانيا :

٣ : ٦٣ .

(إلا) الاستثنائية إذا وقعت بعد (كم) الاستفهامية كان إعراب ما بعدها على حد إعراب (كم)

من رفع أو نصب أو جر لأنه بدل منها ، ويستفاد من (إلا) معنى التحقير والتقليل ؛

نحو : كم عطاؤك إلا ألفان ، وكم أعطيتني إلا الألفين .

وأما (كم) الخبرية فإن المستثنى بعدها منصوب لأنه استثناء من موجب نحو : كم غلمان

جاءوني إلا زيدا : ٣ : ٦٤ .

يقع تمييز (كم الخبرية) جمعا : ٣ : ٦٥ .

(كم) الخبرية يعطف عليها ب (لا) ، فيقال : كم مالك لا مائة ولا مئتان ، وكم درهم عندى لا درهم ولا درهما ؛ لأنَّ المعنى : كثير من المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل أكثر منه ولا يجوز في (كم) الاستفهامية : كم درهما عندك لا ثلاثة ولا أربعة ؛ لأنَّ (لا) لا يعطف بها إلا بعد موجب ؛ لأنها تنفي عن الثانى ما ثبت للأول ، ولم يثبت شئ في الاستفهام : ٣ : ٦٥ .

دخول (من) جارة لتمييز (كم) وتعليله : ٣ : ٦٥ .

يقول الرضى : وأما ميمز (كم) الاستفهامية فلم أعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ، ولا دلَّ على جوازه كتاب من كتب النحو ولا أدرى ما صحته ؟
وقد خرج أبو حيان بعض الآيات في القرآن على جرِّ تمييز كم الاستفهامية فيها بمن : ٣ : ٦٧ .
لم يأت تمييز (كم) الخبرية في القرآن إلا مجرورا بمن : ٣ : ٦٧ .
يكفى عن العدد بأن يقول : كذا وكذا : ٣ : ١٨٣ .

كى

أما من أدخل اللام ، فقال : لكى تقوم فهى عنده والفعل مصدر ، كما كان ذلك في (أن) .
وأما من قال : كيمه فإن بعدها مضمرة : ٢ : ٩ : ٦٠ .

كيف

كيف للحال : ٣ : ٦٣ : ٤ : ٣٣٣ .
كيف ظرف : ٣ : ١٧٨ .
كيف سؤال عن حال : ٣ : ٢٨٩ : ٤ : ٣٣٣ .
لو قال : كيف أصبحت ، أو كيف كنت ؟
الجواب : صالحا ؛ لأنَّ كيف في موضع الخبر . كأنه قال : أصالحا أصبحت أم طالحا ، ولو قلت : صالح ونحوه لجاز : ٢ : ٣١١ .

لام الجرّ

لام الملك : ١ : ٣٩ : ٤ : ١٤٣ .

لم فتحت مع المضمر ، ومكسرت مع الظاهر ؟ : ١ : ٢٥٤ ، ٤ : ٢٥٤ - ٢٥٥ .
لام التقوية : ٢ : ٣٧ .

لام التعليل

يجوز إظهار (أن) بعد لام التعليل : ٢ : ٧ ، ٣٩ ، ٧٢ .
لام الجحود (أن) بعدها مضمرة وجوبا : ٢ : ٧ .

لام الأمر

اللام في الأمر للغائب ، ولكل من كان غير مخاطب : ٢ : ٤٤ .
ولو كانت للمخاطب لكان جيذا : ٢ : ٤٤ ، ٤٥ ، ١٣١ .
لام الأمر مكسورة إذا ابتدئت ، فإن كان قبلها واو أو فاء فهي على حالها ، ويجوز إسكانها ،
وهو أكثر على الألسن : ٢ : ١٣٣ .
تسكين لام الأمر بعد ثم لحن : ٢ : ١٣٤ .
لا يرى إضمار لام الأمر حتى في الشعر : ٢ : ١٣٢ - ١٣٣ .

لا الناهية

تقول : لا يقيم زيد ، ولا يقعد عبد الله : إن عظمت نهيها على نهي ، وإن شئت قلت : لا يقيم
زيد ويقعد عبد الله وهو بإعادتك (لا) أوضح : ٢ : ١٣٤ .
الدعاء يجرى مجرى الأمر والنهي ، وإنما سمى هذا أمرا ونهيا وفيل للآخر طلب للمعنى ، فأمّا
اللفظ. فواحد ، وذلك قولك في الطلب : اللهم اغفر لي ، ولا يقطع الله يد زيد ، وليغفر الله
لخالد ، فإنما تقول : سألت الله ، ولا تقل : أمرت الله : ٢ : ٤٤ ، ١٣٢ ، ١٣٥ .

لا

(لا) العاطفة : ١ : ١١ ، ٤ : ٢٩٨ .
(لا) العاطفة لا يعطف بها إلا بعد موجب ، لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول ؛ لذلك لا تكون
بعد الاستفهام : ٣ : ٦٥ .

(لا) النافية

- إذا وقعت على فعل نفته مستقبلا : ١ : ٤٧ .
تدل (لا) على ما لم يقع : ٢ : ٣٣٥ .
(لا) الزائدة : ١ : ٤٧ : ٢ : ٣٢ .
(لا) لا تفصل بين العامل والمعمول فيه : ٢ : ٣٢ .
(لا) المؤكدة تدخل في النفي لمعنى . تقول : ما جاءني زيد ولا عمرو إذا أردت أنه لم يأتك واحد منهما على انفراد ولا مع صاحبه : ٢ : ١٣٤ - ١٣٥ .

(لا) النافية للجنس

- باب (لا) التي لنفي الجنس : ٤ : ٣٥٧ .
لا عليك : ٢ : ١٥١ : ٤ : ١٢٩ .
لا كالعشيرة زائرا : ٢ : ١٥٢ .
لا كزيد رجلا ، ورجل : ٢ : ١٥٢ .
لا أمثالهن ليااليا (ليااليا) بيان أو تمييز وفيه قبح : ٤ : ٣٦٤ .
خبر (لا) النافية للجنس جاء جملة فعلية في قول حسان :
حار بن عمرو ألا أحلام تزجركم عنا وأنتم من الجوف الجماخير : ٤ : ٢٣٣ .
أعملت عمل (إن) : ٤ : ٣٥٧ .
اسمها مبنى والخلاف في فهم عبار قسيبويه : ٤ : ٣٥٧ .
جعلت مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد خمسة عشر .
الدليل على أن (لا) وما عملت فيه اسم قولهم : غضبت من لا شيء ، وجئت بلا مال : ٤ : ٣٥٨ .
لا يجوز أن يكون هذا النفي إلا عاما : ٤ : ٣٥٩ .
إن قدر دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئا : ٤ : ٣٥٩ .
لا تعمل في معرفة : ٤ : ٣٥٩ ، ٣٦٢ .
إن فصل بين (لا) واسمها لم يبين : ٤ : ٣٦١ : فلا تعمل لضعفها .

قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنَ لَهَا : ٤ : ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

باب ما تعمل فيه (لا) وليس باسم معها : ٤ : ٣٦٤ .

لا مِثْلَ زَيْدٍ لَكَ ، وَلَا مَاءَ سَمَاءٍ فِي دَارِكَ : ٤ : ٣٦٤ .

التشبيه بالمضاف معرب ولا يبنى : ٤ : ٣٦٥ .

لَا أَمَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ ، وَلَا أَمَرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَكَ : ٤ : ٣٦٥ .

كُلُّ مُصَدَّرٍ يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ يَجُوزُ جَعْلُ ذَلِكَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ خَبْرًا عَنِ الْمَصْدَرِ مُثَبَّتًا أَوْ مَنْفِيًّا

وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الْمُثَبَّتِ : ٤ : ٣٦٥ .

الْخَلِيلُ وَسَبِيحُوهُ يَجِيزَانِ نَحْوَ لَا غَلَامِينَ لَكَ ، وَلَيْسَ الْقَوْلُ عِنْدِي كَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْمُثَنَّاةَ

وَالْمَجْمُوعَةَ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ لَا تَكُونُ مَعَ قَبْلِهَا اسْمًا وَاحِدًا : ٤ : ٣٦٦ .

باب ما ينعت من المنقّى : ٤ : ٣٦٧ .

لَكَ فِي نَعْتِ الْمَفْرُودِ بِالْمَفْرُودِ وَجِهَانِ : الْبِنَاءُ وَالتَّنْوِينُ وَتَعْلِيلُ ذَلِكَ : ٤ : ٣٦٧ .

لَا رَجُلٌ ظَرِيفًا عَاقِلًا . أَنتَ فِي النِّعْتِ الْأَوَّلِ مُخَيَّرٌ أَمَّا الثَّانِي فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّنْوِينُ : ٤ : ٣٦٧ .

لَا رَجُلٌ وَغَلَامًا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا التَّنْوِينُ : ٤ : ٣٦٧ - ٣٦٨ .

يَجُوزُ عَدَمُ تَكَرُّرِ (لَا) : ٤ : ٣٥٩ .

باب ما كان نعته على الموضع ، وما كان مكرّرًا فيه الاسم الواحد : ٤ : ٣٦٩ .

لَا مَاءَ مَاءٍ بَارِدًا : (مَاءٍ) الثَّانِي يَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ أَوْ يَنْصَبُ وَ(بَارِدًا) مَنْصُوبٌ لَا غَيْرَ وَخَبَرٌ (لَا)

مَحذُوفٌ : ٤ : ٣٦٩ .

(لَا) وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مُبْتَدَأٌ : ٤ : ٣٦٩ .

هَذَا بَابُ مَا يَقَعُ مُضَافًا بَعْدَ اللَّامِ : ٤ : ٣٧٣ .

لَا أَبَالِكَ : ٤ : ٣٧٣ .

مَعْنَاهَا ، وَاسْتِعْمَالُهَا : ٣٧٣ - ٣٧٤ .

جَاءَتِ اللَّامُ فَاصِلَةً بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْمُنْقَى ، وَجَمَعَ الْمَذْكُورُ ، نَحْوُ : لَا غَلَامِي لَكَ ،

وَلَا مُسْلِمِي لَكَ : ٤ : ٣٧٤ ، ٣٧٦ .

باب ما لا يجوز أن يحمل من المنقّى على الموضع : ٤ : ٣٧٩ .

لا لام لك ولا العباس : ٤ : ٣٧٩ .

باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيّره عن حاله : ٤ : ٣٨٠ .

لاسقيا ، ولا رعيًا ، ولا مرحبًا ، ولا أهلاً ، ولا كرامة ، ولا مسرة : ٤ : ٣٨٠ .

لا سلامٌ عليك : ٤ : ٣٨٠ .

باب (لا) إذا دخلها ألف الاستفهام أو معنى التمني : ٤ : ٣٨٢ .

تكون (لا) مع الاستفهام كما كانت قبل دخوله : ٤ : ٣٨٢ .

إن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول الخليل وسيبويه ألا ماء أشربه ، ألا ماء وعسلاً ، وخالفهما . المازني : ٤ : ٣٨٢ .

ولا خبر لها في التمني عند النحويين : ٤ : ٣٨٣ - ٣٨٤ .

باب مسائل (لا) في العطف من المعرفة والنكرة : ٤ : ٣٨٧ .

ما يجوز من الوجوه في نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله : ٤ : ٣٨٨ .

لا أخاك ، ولا أبا لزيد : إن كانت (لا) للنفي ، وإن كانت للعطف قلت : ولا أبا : ٤ : ٣٨٨ .

لا رجلين مسلمين لك : لا بدّ من إثبات النون لأنّه نعت وليس بالمعتمد عليه بالنفي : ٤ : ٣٨٨ .

(لا) العاملة عمل ليس

لا براح : ٤ : ٣٦٠ .

إن جعلتها جواباً لقولك : زجل في الدار أو هل رجل في الدار؟ قلت : لا رجل في الدار : ٤ : ٣٥٩ .

قد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) ، لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في نكرة ؛ نحو : لا رجل

أفضل منك ولا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه : ٤ : ٣٨٢ .

لكنّ

لكنّ للاستدراك : ٤ : ١٠٧ .

يستدرك بالمشددة بعد الإيجاب والنفي بخلاف الخفيفة : ٤ : ١٠٨ .

لكنّ المخففة وعملها : ١ : ٥١ ، ١٢ .

المخففة لا يستدرك بعد الإيجاب في المفرد أمّا إذا وقع بعدها جملة فيجوز ذلك : ٤ : ١٠٧ - ١٠٨ .

١ : ١٢ .

(لكنّ) العاطفة : لا تكون إلا بعد نفي : ١ : ١٢ .

لعلّ

لعلّ معناها التوقُّع لمحبوب أو مكروه ٣ : ٧٣ ، ٤ : ١٠٨ .

معنى لعلّ في القرآن الكريم ٤ : ١٨٣ .

أصلها علّ واللام زائدة ٣ : ٧٣ .

خبر (لعلّ) يكون اسماً وفعلًا وظرفًا ٣ : ٧٣ .

إذا كان خبر لعلّ فعلًا فهو بغير (أنّ) أحسن ٣ : ٧٤ .

لا بل

إذا ضمنت (لا) إلى (بل) بعد الإيجاب والأمر ؛ نحو : قام زيد لا بل عمرو ، واضرب زيدا

لا بل عمرا ، فمعنى (لا) يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدّم لا إلى ما بعد (بل) ولو لم

تجىء بلا لكان ما قبلها في حكم المسكوت عنه ٤ : ٢٩٨ .

لم

اختصاصها بالمضارع وتعليقه ١ : ٤٦ .

لن

(لن) لنفي المستقبل ؛ وزعم الخليل أنّ أصلها (لا أنّ) والردّ عليه ٢ : ٨ ، ٦ .

لا تقع في جواب القسم ؛ كما لم يقع في جوابه سيفعل ٢ : ٦ .

لو

إن حذف (لا) من قولك (لولا) انقلب المعنى ، فصار الشيء في (لو) يجب لوقوع ما قبله :

٣ : ٧٥ .

(لولا) في الأصل لا تقع إلّا على اسم و (لو) لا تقع إلّا على فعل فإنّ قدّمت الاسم قبل الفعل

كان على فعل مضمر ٣ : ٧٦ .

لو أنّك جئت لأكرمك ٣ : ٧٧ .

لولا الامتناعية

مذهبه في نحو : لولاك ، ولولاي ٣ : ٧٣ .

باب المبتدأ المحذوف الخبر استغناء عنه وهو باب (لولا) ٣ : ٧٦ .

(لولا) حرف يوجب امتناع الفعل لوقوع اسم : ٣ : ٧٦ .
 (لولا) إنما هي (لو) و (لا) جعلنا شيئاً واحداً ، وأوقعنا على هذا المعنى : ٣ : ٧٦ .
 فإن حذف (لا) من قولك (لولا) انقلب المعنى ، فصار الشيء في (لو) يجب لوقوع ما قبله :
 ٣ : ٧٦ .

(لولا) في الأصل لا تقع إلا على اسم ، و (لو) لا تقع إلا على فعل : ٣ : ٧٧ .
 ليت : معناها التمني : ٤ : ١٠٨ .

ما

معانيها : ١ : ٤١ ، ٤٨ ، ٢ : ٥٢ ، ٤ : ١٧٣ - ١٧٤ ، ١٨٦ .
 هي سؤال عن ذات غير الآدميين وعن صفات الآدميين : ٢ : ٥٢ ، ٢٩٦ ، ٣ : ٦٢ ، ٤ : ٢١٧ -
 ١ : ٢١٨ ، ٤٨ ، ٤١ .
 (ما) الزائدة : ١ : ٤٨ ، ٢ : ٣٦٣ .
 (ما) الشرطية : ٢ : ٤٧ .
 ما تركب أركب والأحسن : ما تركب أركبه : ٢ : ٦١ .
 (ما) الكافة : ٢ : ٥٤ - ٥٥ ، ٢ : ٣٦٣ .
 ما أكلته ؟ فإن حذف الهاء نصبت (ما) لأنها مفعول بها : ٢ : ٦١ .
 إني مما أن أفعل . معنى (ما) وشرحه : ٤ : ١٧٤ .
 (ما) بمعنى (ربما) : ٤ : ١٧٤ .

ما النافية

باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه : ٤ : ١٨٨ .
 يبطل عملها بوقوع (إن) الزائدة بعدها : ١ : ٥١ ، ٢ : ٣٦٣ .
 لو قلت : ما أتاني رجل ، وهل أتاك رجل لجاز أن تعني واحداً والدليل على ذلك وقوع المعرفة في
 هذا الموضع : نحو : ما أتاني زيد ، وهل أتاك زيد ؟ ٣ : ٦٥ .
 فأمّا ما أشبه الفعل فدلّ على معناه مثل دلالاته في (ما) النافية وما أشبهها . تقول : ما زيد
 منطلقاً لأن المعنى : ليس زيد منطلقاً ٣ : ١٩٠ .

النفى يتسلط على الخبر * ٣ : ٢٥٢ .

إعمال أهل الحجاز لما وتعليله : ٤ : ١٨٨ ، ١٨٩ .

تقديم الخبر ونقض النفي يبطل عمل (ما) عند الحجازيين : ٤ : ١٨٩ .

ما زيد قائماً ولا خارجاً أبوه أو ولا خارج بالرفع : ٤ : ١٨٩ ، ١٩٣ .

إهمال تميم لما النافية موافق للقياس : ٤ : ١٨٩ .

باب من مسائل (ما) : ٤ : ١٩٣ .

ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقة أمه جائز ولو قلت : ما أبو هند قائماً ، ولا منطلقة أمها كان خطأ :

٤ : ١٩٤ .

نقض نفي معمول الخبر لا يبطل عمل (ما) : ٤ : ٢٠١ .

(ما) المصدرية

تؤول مع ما بعدها بمصدر : ٣ : ١٩٧ .

(ما) المصدرية الظرفية : ٣ : ١٩٧ - ١٩٨ .

خلاف الأنفخس وسيبويه في (ما) المصدرية : ٣ : ٢٠٠ .

(ما) المصدرية : صلتها لا تكون إلا فعلية عند سيبويه وجوز غيره أن تكون اسمية : ٢ : ٣٥٥ ،

٣ : ١٩٧ .

الكثير في (ما) المصدرية الزمانية وصلها بالماضي أو المضارع المنفي وجاء وصلها قليلاً بالمضارع

المثبت في قول الحطيئة : أطوف ما أطوف : ٤ : ٢٣٩ .

الحروف المصدرية لا يرجع إليها شيء من صلتها : ٣ : ١٩٩ .

الفرق بين المصدر الصريح والمصدر المؤول : ٣ : ٢١٤ .

متى

متى للزمان : ٣ : ٦٣ .

(متى) سؤال عن زمان : ٣ : ٢٨٩ .

لو قيل لك : متى لقيت زيدا ؟ ، فقلت : شهراً - لم يجز ؛ لأن اللقاء لا يكون إلا في بعض

شهر : ٤ : ٣٣٣ .

(متى) الشرطية : ٢ : ٤٩ .

لا تقع إلا للزمان : ٢ : ٥٣ .

مذ ومنذ

باب مذ ، ومنذ : ٣ : ٣٠ .

إذا رفعت الاسم بعد (مذ) فهي اسم مبتدأ ، وما بعدها خبره : ٣ : ٣٠ ، ولا تقع إلا في الابتداء لقلة تمكنها .

وإذا خفض الاسم بعد (مذ) كانت بمعنى (في) : ٣ : ٣٠ حرف جر .

(منذ) جررت بها أو رفعت معناها واحد ، وبابها الجر لأنها في الأزمنة لابتداء الغاية كمن : ٣ : ٣١ دل على اسمية (مذ) أنها محذوفة من (منذ) التي هي اسم ؛ لأن الحذف لا يكون في الحروف :

٣ : ٣١ ، ١ : ٣٣ .

(منذ) في الآيات والليالي لابتداء الغايات بمنزلة (من) في سائر الأسماء : ٤ : ١٤٣ .

من

معانيها : ١ : ٤١ ، ٤٧ ، ٣ : ١٧٢ .

من للعاقل : ٢ : ٥٠ ، ٢٩٦ ، ٣ : ٦٣ ، ٤ : ٢١٧ .

وإذا خلط غير العاقل مع العاقل استعملت (من) فيهما : ٢ : ٥٠ - ٥١ .

من الشرطية : ٢ : ٤٧ .

من الجارة

(من) لابتداء الغاية : ١ : ٤٤ ، ٤ : ١٣٦ .

(من) بعد أفعل التفضيل لابتداء الغاية : ١ : ٤٤ - ٤٥ .

التبويض يرجع إلى ابتداء الغاية : ١ : ٤٤ ، ٤ : ٥٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ .

(من) الزائدة واضطراب المبرد في ذلك : ١ : ٤٥ ، ٤ : ٥٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ٤٢٠ .

(من) مكان الباء في قوله تعالى : (يحفظونه من أمر الله) : ٢ : ٣١٩ .

مهما ، ورأى الخليل في تركيبها : ٢ : ٤٨ .

التنوين

- لماذا يحذف التنوين مع آل ، ولا تحذف النون : ٤ : ١٤٤ .
موازنة بين التنوين والنون : ٢ : ١٦٨ .

نون الوقاية

- الغرض من زيادتها : ١ : ٢٤٨ ، ٢٦٣ .
منى ، وعنّى ، وقذنى : ١ : ٢٤٩ ، ٢٦٣ .
نون الوقاية مع (إنّ) وأخواتها : ١ : ٢٤٩ - ٢٥٠ .
أنّا تكلماني ، وتأمروني : ١ : ٢٥٢ .
لعلّي : إنّما ذلك لأنّ (لعلّ) مضعفة ، وهي أقرب الحروف من النون : ١ : ٢٥٠ .
ليتني : لا تحذف منها النون إلّا في ضرورة الشعر : ١ : ٢٥٥ .

هاء السكت

- هاء السكت لا تحرك في حال السعة : ٤ : ٢٣٥ .

هل

- تكون للاستفهام وبمنزلة قد : ١ : ٣٤ ، ٣ : ٢٨٩ .
لو قد قلت : هل زيد قام لم يصلح إلّا في الشعر : ٢ : ٧٥ .
وكذلك : متى زيد خرج ؟ وأين زيد قام ؟ وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام :
٢ : ٧٥ ، ٣ : ٢٨٩ .
لو قلت : ما أتاني رجل ، وهل أذاك رجل ؟ لجاز أن تعني واحدا ، والدليل على ذلك وقوع المعرفة في هذا الموضع ، نحو : ما أتاني زيد ، وهل أذاك زيد ؟ ٣ : ٦٥ .
دخول همزة الاستفهام على (هل) : ١ : ٤٣ ، ٣ : ٢٩١ .
محال أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله : ٤ : ١٢٨ .
الهمزة ، وهل حرفان وبقية الأدوات أسماء : ٢ : ٦٠ .
لا يجمع بين استفهامين ، كما لا يجمع بين خطابين : ٤ : ٢٤٥ .

الواو

- واو العطف لا تدلّ على ترتيب : ١ : ١٠ .
الفرق بين واو العطف وواو المعية : ٢ : ٢٧ .
الواو أصل حرف العطف : ٢ : ٤٦ .
الواو بمعنى الباء : ٣ : ٢٥٦ .
الواو في الخبر بمنزلة الفاء ، وكذلك في الاستفهام والنهي : ٢ : ٢٥ .
كلّ باب فأصله شيء واحد :
(إنّ) أصل أدوات الشرط ، والهمزة أصل الاستفهام و (إلّا) أحقّ بالاستثناء ، والواو أحقّ بالعطف
٢ : ٤٦ .

- هل تقع الواو زائدة : ٢ : ٨٠ .
ادخلوا الأوّل والآخِر ، والصغير والكبير لا يكون إلّا مرفوعاً ؛ لأنّ معناه : ادخلوا كلّكم فهذا
لا يكون إلّا مرفوعاً ولا يكون إلّا بالواو : ٣ : ٢٧٢ .
لأنّ الفاء تجعل شيئاً بعد شيء ، والواو تنصل على معنى قولك : كلّكم :
تقول : مررت بزيد أخيك وصاحبك ، فتدخل الواو على حدّ قولك : زيد العاقل الكريم ، وكذلك :
زيد العاقل والكريم ولو قلت : العاقل فالكريم ، أو العاقل ثمّ الكريم لخبرّت أنّه استوجب
شيئاً بعد شيء : ٣ : ٢٧٢ .

- باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام : ٣ : ٢٠٧
ألف الاستفهام لتمكّنها تدخل على الواو ، وليس كذا سائر حروف الاستفهام إنّما الواو تدخل
عليهنّ ولا تدخل الواو على (أم) ولا (أم) عليها لأنّهما للعطف : ٣ : ٣٠٧ .
والفاء بمنزلة الواو : ٣ : ٣٠٧ .

واو المعية

- الواو كالفاء : إنّ عطف على فعل الشرط فالجزم لا غير وإنّ عطف على الجواب جاز الجزم
والرفع والنصب : ٢ : ٢٣ .
باب الواو : ٢ : ٢٥ .

إن جعلت الثاني جواباً فليس له في جميع الكلام إلا معنى واحد وهو الجمع بين الشيئين نحو :
لا تأكل السمك وتشرب اللبن : ٢ : ٢٥ .

لا يسعني شيء ويعجز عنك : لا معنى للرفع : ٢ : ٢٥ .

نصبها على إضمار (أن) كما كان في الفاء ، وتنصب في كل موضع تنصب فيه الفاء : ٢ : ٢٦ .

الفرق بين واو المعية وواو العطف : ٢ : ٢٧ .

الاستئناف بعد الواو : ٢ : ٣٤ .

هذا باب الفعل بعد (أن) وانقطاع الآخر من الأول : ٢ : ٣٣ ، ٣٥ .

لنبين لكم ونقرّ في الأرحام : ٢ : ٣٥ .

أبواب الصرف

الميزان الصرفي

- الخلاف في وزن آية ، وراية ، وغاية : ١ : ١٥١ .
الخلاف في وزن أول : ١ : ١٥١ - ١٥٢ ، ١٢٦ ، وزنه .
باب الأمثلة التي يمثل بها أوزان الأسماء والأفعال هي أعلام عندهم : ٣ : ٣٨٣ .
وزن أثفية : ٢ : ٩٨ .

الاشتقاق

- من الأسماء ما يكون مشتقاً نعتاً ومشتقاً غير نعت : فأمّا النعت فمثل الطويل والقصير .
والأسماء المشتقة غير النعوت مثل حنيفة وكذلك مُضَرَّ وعَيْلان : ٣ : ١٨٥ .
أناس مشتق من الأنس : ١ : ٣٣ .
إنسان : مأخوذ من الأنس : ١ : ٣٣ ، ٤ : ١٣ .
تَبَّان : فعّال : ٣ : ٣٣٦ .
ثُعود : فعول من الثَمَد : ٣ : ٣٥٣ .
ثَقِيل ، وثَقَال : ٣ : ٣٨٢ .
الثلاثاء ليس بمعدول ، ولكنه مشتق بمعنى اليوم : ٣ : ٣٨٢ .
أَجْدَل : مشتق من الجدَل ، وهو شدة الخلق : ٣ : ٣٣٩ .
حَنِيفَة : مشتق من الحنيف ، وأصله المخالف في هيئته ، ولو كان على الفعل لكان متحنّفاً
من تحنّف : ٣ : ١٨٥ .
حَسَان : من الحسن أو الحسّ : ٣ : ٣٣٦ .
بناء حصين . وامرأة حَصان : فرقوا بين البناء والمرأة : ٣ : ٣٨٢ ، ٤ : ٣٢٥ .
أَخِيل من الخيلاء : ٣ : ٣٣٩ .
رَعَشْنٌ من الارتعاش : ٣ : ٣٣٧ .
الأربعاء : ليس بمعدول ولكنه مشتق بمعنى اليوم : ٣ : ٣٨٢ .

الرزين من الحجارة والحديد ، والمرأة رزان : فرقوا بين ما يحمل وبين ما ثقل في محله : ٣ : ٣٨٢ .
سَعْدَيْكَ من قولك : قد أسعد فلان فلانا على أمره وساعده عليه ، : ٤ : ٣٢٥ .

فإذا قال : لبيك وسعديك ، فإنما معناه : اللهم ملازمة لأمرك ، ومساعدة لأوليائك ٣ : ٢٢٦ .

سَمَان : فعال : ٣ : ٣٣٦

شيطان : فيعال أو فعلان : ٤ : ١٣ .

شاء الخلاف فيه : ١ : ١٥٢ - ١٥٣ .

طحان : فعال أو فعلان : ٤ : ١٣ .

عَيْلان : مشتق من العيلة وليس على فعله : ٣ : ١٨٥ .

العديل : ما كان من الناس ، والعذل : ما كان من غير ذلك ، والمعنى في المعادلة سواء : ٣ : ٣٨٢ ،

٤ : ٣٢٥ .

فَيْنَان : اشتقاقه من الفنن وهو الغصن : ٣ : ٣٣٦ - ٣٣٧ .

قحطان : مشتق من القحط ، وليس على فعله : ٣ : ١٨٥ .

لَبَّيْكَ : يقال : ألب على الأمر ، إذا لزمه ودام عليه : ٣ : ٢٢٥ .

الله : اشتقاقه من آله أو من لاه : ٤ : ٢٤٠ - ٢٤١ .

المثل : مأخوذ من المثال والحذو : ٣ : ٢٢٥

المَرَّان : اشتقاقه من مرن : ٣ : ٣٣٧ .

مُضَر : مشتق من قولك : مضر اللبن ، إذا حمض : ٣ : ١٨٥ .

النَّبِي : اشتقاقه والخلاف فيه : ١ : ١٦١ - ١٦٢ .

الاسم : الخلاف في اشتقاقه : ١ : ٢٢٩ .

أولق : مأخوذ من ولق : ٣ : ٣٤٢ - ٣٤٣ .

أَيَصَّر : مأخوذ من يصر : ٣ : ٣٤٢ - ٣٤٣

الاشتقاق من الجامد

اشتقاق (فاعل) من ألفاظ العدد : ٢ : ١٨١ - ١٨٤

إذا بلغت المائة قلت : كانوا تسعة وتسعين فأمايتهم وكانوا تسعمائة فألفتهم إذا أردت (فعلتهم) وآلفتهم إذا أردت (أفعلتهم) : ٢ : ١٨٤ .

الأفعال من ألفاظ العدد من باب ضرب إلاّ إلاّمه حرف حلق فإنّها من باب فتح ، وقد تكسر على الأصل : ٢ : ١٨١

الأبنية

باب الأبنية : ١ : ٥٣

أقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد : ١ : ٣٦ ، ٥٣ ، ٤ : ٢٤٧

لا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه وعلة ذلك : ١ : ٣٦ .

الأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة : على ثلاثة وأربعة وخمسة والافعال على أصليين : على ثلاثة وأربعة : ١ : ٤٢ ، ٥٣ ، ٢٢٧ .

وعلة ذلك : ١ : ٢٥٥ - ٢٥٦ ، ٢ : ١٠٩ .

أبنية الاسم الثلاثي المجرد : ١ : ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ .

أبنية الاسم الرباعي المجرد : ١ : ٦٦ - ٦٧ ، ٢ : ١٠٧ - ١٠٨

لا يكون اسم على أربعة أحرف كلّها متحرّكة إلاّ وأصله في الكلام غير ذلك نحو علبط : ١ : ٦٧ .
أبنية الاسم الخماسي المجرد : ١ : ٦٨ .

الخمسة لا تبلغ بالزيادة إلاّ ستة أحرف : ٢ : ١٠٩ .

أبنية الفعل الماضي الثلاثي : ١ : ٧١ .

(فَيْعِل) مختصّ بالمعتلّ : ١ : ١٢٤ ، ٢ : ٢٢١ .

و(فَيْعَل) مختصّ بالصحيح : ١ : ١٢٤ .

لا يكون اسم على مثال (فَعَل) إلاّ أن تنقله : ١ : ١٤٥ ، ٣ : ٣٢٦
و(بَقَم) أعجميّ .

- نحو كاتب وكتب مختص بالصحيح : ١ : ١٢٥ .
- ونحو قاض وقضا مختص بالمعتل : ١ : ١٢٥ .
- كثيرة وصيرورة مما يختص بالمعتل : ١ : ١٢٥ .
- ليس في الكلام فَعْلُول بفتح الفاء : ١ : ١٢٥ ، ٣ : ١٣٥ .
- وصَعْفُوق أعجمي : ٢ : ١٢٧ ، ٣ : ٣٢٦ .
- لا يكون اسم ولا فعل موضع فائه واو ولامه واو وجاء ذلك في الياء نحو يدبت إليه يدا وهو قليل : ١ : ١٥٠ .
- لم يبين فعل من آية ، وغاية ، وراية لما يلزم من اجتماع إعلالين : ١ : ١٥١ .
- لم يبين فعل من أوّل : ١ : ١٥١ - ١٥٢ .
- لم يبين فعل من يوم ، وآء : ١ : ١٥٢ .
- لا يكون في الأفعال ما عينه ياء ولامه واو : ١ : ١٨٦ .
- باب سَلَسَ وَقَلَقَ أَقْبَلَ من باب رَدَّ : ١ : ١٥٠ .
- فلا يقاس عليه : ٤ : ٢٣٥ .
- لا تُدرك صيغة الأسماء إلّا بالسمع : ١ : ٢٢٩ .
- أكثر ما يبلغ العدد في الأسماء بالزيادة سبعة أحرف ولا يكون ذلك إلّا في المصادر من الثلاثة والأربعة : ٢ : ١٠٩ .
- فأمّا الخمسة فلا تبلغ بالزيادة إلّا ستة أحرف : ١ : ٧٨ .
- اشتراك (فُعْل) و(فَعْل) في أمور كثيرة : ٢ : ٢٠٥ .
- (فَعِيل) و(فُعَال) في معنى واحد : كطويل وطوال ، وخفيف وخفاف ، سريع وسراع :
- ٢ : ٢١٠ .
- تَنَفَّل ، وَتَرَجَسَ في أولهما زيادة لعدم النظر : ٣ : ٣١٨ .
- باب تفسير بنات الأربعة من الأسماء والأفعال بما يلحقها من الزوائد : ١ : ٦٨ .
- أبنية المزيد من الاسم الرباعي : ١ : ٨٦ .

أبنية المزيد من الفعل الرباعي : ١ : ٨٦ - ٨٧ .

تَفَعَّلَ لا يتعدى لأنَّه في معنى الانفعال : ١ : ٨٦ .

افْعَلَّلَ لازم ؛ لأنَّه نظير انفعال : ١ : ٨٧ .

فَعَّل ، وفَعَّل

قَصَّ ، وقَصَصَ لغتان : ١ : ٢٠٠ .

ومثله شَعَرَ وشَعَّرَ ، ونَهَرَ ونَهَّرَ ، وصَخَّرَ وصَخَّرَ ، وبَعَرَ وبَعَّرَ ، وشَمَعَ وشَمَّعَ : ١ : ٢٠٠ .

تخفيف مضموم العين ومكسورها في الثلاثي يجوز ذلك في الفعل والاسم فتسكَّن العين المضمومة

أو المكسورة : ١ : ١١٧ ، ٢٦٠ ، ١١٢ .

لا يُسكَّن مفتوح العين اسما كان أو فعلا : ١ : ١١٧ ، ٢٦٠ .

وعلة ذلك أنَّ الفتحة أخفُّ الحركات .

الدليل على خفة الفتحة : ١ : ١٣٤ ، ١٣٧ ، ٢٦٠ .

باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة على مثال فَعَّل وفَعَّل : ١ : ١١٧ .

اللغات في (فَعَّل) الحلقى العين : ٢ : ١٤٠ .

(فُعَّل) في الجمع يجوز تخفيفه : ٢ : ٢١٣ .

تثْقِيل (فُعَّل)

لا يثقل (فُعَّل) جمع (أفعل) ؛ نحو : أحمر وحمُر إلا في الضرورة : ٢ : ٢١٧ .

القلب المكاني

باب ما كان لفظه مقلوبا : ١ : ٢٩ .

قَبِي : ١ : ٢٩ .

أَيُنُّق : ١ : ٣٠ ، ٣٤٨ .

أشياء والخلاف فيها : ١ : ٣٠ - ٣١ .

باب ما اعتلَّ عينه كما لامه همزة : ١ : ١١٥ .

القلب المكاني في نحو جاء ، وساء عند الخليل : ١ : ١١٥ - ١١٦ .

- القلب المكاني في نحو خطايا عند الخليل : ١ : ١٤٠ - ١٤١
 لاث : فيه قلب مكاني : ١ : ١١٥ .
 شاك : فيه قلب مكاني : ١ : ١١٦ .
 شاكٌ محذوف العين : ١ : ١٦٥ .
 شَواعٍ : ١ : ١٤٠ .
 بشر وأبَار ومن العرب من يقول : آبار : ٢ : ١٩٦ ، ١٩٧ .
 قيل : المتأدمة مقلوب عن المتأمنة وذلك إدمان الشراب : ٤ : ٢٠٤ .

الإلحاق

- قواعد للإلحاق : ١ : ٢٠٤ - ٢٠٥ .
 فَعَّلَ ملحق بجعفر : ١ : ٢٠٤ ، ٣ : ٣٣٨ .
 رَمَدَ ملحق بزبرج : ١ : ٢٠٤ .
 ما كان ملحقاً لا يُدغم : ١ : ٢٠٥ ، ٢٤٤ .
 نحو جُبِنَ ، وَطِمِرَ ليس بملحق لأنَّه مدغم : ١ : ٢٠٤ .
 أَفْعَلَ ليس بملحق : ١ : ٢٤٤ .
 فَعَّلَ ليس بملحق : ١ : ٢٤٤ .
 جدول ، كوثر ملحق بجعفر : ١ : ٢٤٤ ، ٤ : ٣ .
 حَوَّلَ ، بَيَّطَرَ ، وَسَهَّوَكَ ، سَلَّقَى : ملحقه بدحرج : ١ : ٢٤٤ .
 الملحق بالفعل الرباعي : ٢ : ٩٦ ، ١٠٧ .
 ما يلحق بأحرنجيم : ٢ : ١٠٨ ، ١ : ٢٠٥ .
 لا يلحق بالمزيد من الرباعي بغير احرنجيم : ٢ : ١٠٨ .
 خطأ المبرد في جعله -ألف (أرطى) للتأنيث : ٢ : ٢٣٣ ، ٣ : ٣٣٨ .
 جلبب ملحق بدحرج : ١ : ٢٠٥ .

ستشكال أن تكون ياء ثمانية وعلائية للإلحاق : ٢ : ٢٥٥ .

أَرْطَى : ملحق بجعفر : ٢ : ٢٥٩ ، ١٠٧ ، ٢٣٣ ، ٣ : ٨٨ ، ٣٣٨ ، ٣٨٥ .

مَغْزَى ملحق بلرهم : ٢ : ٢٥٩ ، ٣ : ٣٨٥ .

حَبْرَكِي ملحقه بسفرجل : ٢ : ٢٦١ .

حَبْنَطِي ملحقه بسفرجل ١ : ٥٧ ، ٥٩ ، ٢١٩ ، ٢٥٨ ، ٢ : ٢٣٤ ، ٢٤٥ ، ٣ : ٨٨ ، ٣٣٨ ، ٣٨٥ ، ٤ : ٤ .

أمثلة الألف المقصورة التي للإلحاق : ٣ : ٨٧ ، ٣٣٨ .

أمثلة الألف الممدودة التي للإلحاق : ٣ : ٨٧ ، ٢ : ٢٦٨ .

حَرْبَاء ، عِلْبَاء ، قُوبَاء : ٣ : ٨٨ ، ٣٨٦ ، ٤ : ٤ .

٢ : ٢٦٨

غَوْغَاء فيها لغتان : ٢ : ٢٦٨ .

ذَفْرَى ، وَتَرَى : ألفهما للإلحاق أو للتأنيث : ٣ : ٣٣٨ .

دَفْلِي فيها الأمران : الألف للإلحاق أو للتأنيث : ٣ : ٣٨٥ .

فَعَلَى ، وَفَعَلَى يكونان للإلحاق والتأنيث ، وَفَعَلَى لا تكون إلا للتأنيث : ٣ : ٣٨٥ ، ٤ : ٥ .

عَشُولَ ملحق بجردحل : ٢ : ٢٤٧ .

سِرْنَدَى ، سِبْنَدَى للإلحاق : ٣ : ٣٨٥ .

(فَعْلَاء) لا تكون إلا للتأنيث : ٣ : ٣٨٥

(فُعْلَاء ، وَفَعْلَاء) لا يكونان إلا للإلحاق : ٣ : ٣٨٦ ، ٤ : ٤

باب إيضاح الملحقة ، وتبيين الفصل بينها وبين غيرها : ٤ : ٣ .

حروف المد لا تكون للإلحاق حبشوا : ٤ : ٣

ما كان من الزوائد لا يبلغ بالثلاثة مثالا من أمثلة الأربعة والخمسة ، ولا تبلغ الأربعة مثال

الخمسة فليس يملحق : ٤ : ٣

ملحق بسرداح : ٤ : ٣ ، ٢ : ٢٦٦ .

سُلطان ، ضِبْعان ، قُرْبان ملحقة : ٢ : ٢٦٦ .

الألف الممدودة التي للإلحاق منقلبة عن ياء بدليل قولهم : درحاية : ٤ : ٤ .

السين في (مقعنسس) ملحقة : ٢ : ٢٥٤ .

من الملحق جبنطى ، وعفرى ، أرطى : ٣ : ٨٨ .

حروف الزيادة ومواضعها

باب معرفة الزوائد ومواضعها : ١ : ٥٦ .

حروف الزيادة عشرة : ١ : ٥٦ .

الألف : لا تكون أصلاً في اسم ولا فعل إنما تكون زائدة أو منقلبة : ١ : ٥٦ ، ١٥٥ ، ٢٥٨ .

لا تزداد أولاً : ١ : ٥٦ .

وتزداد في غير ذلك : ١ : ٥٦ - ٥٧ .

الياء : مواضع زيادتها : ١ : ٥٧ .

الياء والواو لا تقع واحدة منهما أصلاً في ذوات الأربعة إلا فيما كان مضاعفاً : ١ : ١٠٩ .

الواو : لا تُزداد أولاً : ١ : ٥٧ وعلة ذلك .

لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا في نحو الوحوشة والوعوة : ١ : ١٠٩ .

الهمزة : مواضع زيادتها : ١ : ٥٨ .

ما كانت في أوله الهمزة أو الياء فحكمه أن تكونا زائدتين إذا كانت حروفه الثلاثة أصلية ،

لأنك لم تشتق من هذا شيئاً إلا أوضح لك أنهما فيه زائدتان : ٣ : ٣١٥ .

أولت : ٣ : ٣١٦ ، ٣ : ٣٤٢ .

أَيْصَرَ : ٣ : ٣١٦ ، ٣٤٢ - ٣٤٣ .

الميم : مواضع زيادتها : ١ : ٥٨ .

من زوائد الأسماء : ١ : ٥٨ .

لا تزداد غير أول إلا بثبت : ١ : ٥٩ .

- مَعَدَّ : فَعَلَ : ١ : ٢٠٣ ودليله .
- النون : مواضع زيادتها : ١ : ٥٩ ، ٢١٩ .
- مشابهة النون للواو والياء : ١ : ٢١٩ ، ٣ : ١٦٧ .
- التاء : مواضع زيادتها : ١ : ٦٠ .
- مواضع زيادة السين : ١ : ٦٠ .
- مواضع زيادة الهاء : ١ : ٦٠ .
- أمهات : الهاء زائدة لأنها من حروف الزوائد : ٣ : ١٦٩ .
- أكثر ما يستعمل أمهات في الإنس ، وأمات في البهائم : ٣ : ١٦٩ .
- فأما النون والتاء فيحكم بأن كل واحد منهما أصل حتى يجي أمر يبين زيادتها ، فمن ذلك قولك : نهشل ، ونهسر : ٣ : ٣١٧ .
- وكذلك توأم .
- نرجس النون زائدة لعدم النظير : ٣ : ٣١٨ .
- وكذلك تَفُفِل .
- مواضع زيادة اللام : ١ : ٦٠ .

الجامد

كل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف ؛ لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى : ٤ : ١٧٥ .

تصريف الفعل

- باب معرفة الأفعال أصولها وزوائدها : ١ : ٧١ .
- أوزان الفعل المجرد الثلاثي : ١ : ٧١ ، ٢ : ١٠ .
- فعل : لازم : ١ : ٧١ ، ٩٧ ، ٢ : ١١٠ .
- تحويل الفعل إلى (فعل) ليدل على التعجب ، ويستعمل استعمال نعم وبئس : ٢ : ١٤٩ .
- الفعل الماضي الرباعي المجرد : ٢ : ٩٥ ، ١٠٧ .
- فعل : يشترك فيه المتعدى واللازم : ١ : ٧١ ، ٢ : ١١٠ .
- فعل يكون متعديا ولازما : ١ : ٧١ ، ٢ : ١١٠ .

صِيَغُ الزَّوَائِدِ فِي الْأَفْعَالِ

- أَفْعَلَ : ١ : ٧٢ ، مضارعه وإِعْلَالُهُ .
- غَارَى : لا يكون من واحد ، وكذلك تَغَارَى : ١ : ١٣٦
- فَاعَلَ معناه : ١ : ٧٢ - ٢٥٧ ، مضارعه .
- خاصم زيد عمرو وتوجيهه : ٣ : ٢٨٥ .
- قد يجيء في معنى الثلاثي نحو عاقبت اللص وطارقت نعلی ١ - ٢ ، ٧٣ : ١٠٠ .
- الدليل على أنَّ غَارَى لا يكون من واحد : ١ : ١٣٦ ، ٢ : ١٠٠ .
- فَعَّلَ : إذا أردت التثنية قلت : مَضْرَبَ أعناق القوم : ٢ : ١١٨ ، ١ : ٢٥٧
- (انْفَعَلَ) لازم : ١ : ٧٥ ، ٢ : ١٠٤ .
- (ينفعل) يكون على ضربين : للمطاوعة وغيرها : ١ : ٧٦ .
- افْعَلَ نحو : اخضرَّ أصله افْعَلَّ ودليل ذلك : ١ : ٧٦
- هو فعل لا يتعدى : ١ : ٧٦ ، ٢ : ١٠١ .
- افْعَلَّلَ : ١ : ٢ ، ٧٧ : ١٠٢ . فعل لازم : ١ : ٧٦ ، ٢ ، ٨٧ : ١٠٨
- افْعَوَّلَ : ١ : ٢ ، ٧٧ : ١٠٢ .
- افْعَوَّلَ : ١ : ٧٧ .
- افْعَالٌ : ١ : ٧٧ فعل لازم : ١ : ٧٦ ، ٢ : ١٠٢ .
- أصل احمارَ : احمارَر فأدركه الإدغام ويظهر ذلك إذا سكنت الراء الأخيرة . تقول : احمارَرْتُ ، ولم يحمارَر زيد : ١ : ١٧٧ ، ٢ : ١٠٢ .
- نَفَعَلَ : ١ : ٧٨ ومعانيه ، ٢ : ١٠٣ ، ١٠٨ .
- تَفَاعَلَ : ١ : ٧٨ معانيه ، ٢ : ١٠٣ ، ١٠٨ .
- اسْتَفْعَلَ : ١ : ٢٥٧ ، ٧٦ ، ٢ : ١٠١ .
- نحو اطمأنَّ وأقشعرَّ : ٢ : ١٠٩
- الأصل أقشعرَّر : ٢ : ١٠٩ .

مزيد الفعل الرباعي

يكون على تَفَعَّل ، نحو : تدحرج ، وتسرهف وهو بناء لا يتعدى لآنَّه للمطاوعة : ١ : ٨٦ ،
١ : ١٠٣ ، ٢ : ١٠٨

ويكون على افعلل ؛ نحو اخرنجم ، واخرنطم وهو بناء لا يتعدى أيضا : ١ : ٨٧ .
الفعل من بنات الأربعة بغير زيادة لا يكون إلا على فَعَّلَ : ٢ : ١٠٧ .

المضارع

- مضارع الثلاثي : ١ : ٧١ ، ٧٤ ، ٢ : ١١٠ .
 - مضارع (أفعل) : ١ : ٧٢ وإعلاله ، ٢ : ٩٧ .
 - مضارع (فاعَل) : ١ : ٧٢ .
 - مضارع (فَعَّل) : ١ : ٧٤ ، ٢ : ٩٧ .
 - مضارع (افتعل) : ١ : ٧٥ .
 - مضارع (انفعل) : ١ : ٧٥ .
 - مضارع (استفعل) : ١ : ٧٧ .
 - مضارع (فَعَلَ) من المثال الواوى : ١ : ٨٩ .
 - مضارع الأجوف : ١ : ٩٦ .
 - مضارع الناقص : ١ : ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ .
 - مضارع قرئت : ١ : ١٦٥ - ١٦٦ .
 - مضارع الفعل الرباعي المجرد : ٢ : ٩٥ .
 - مضارع الملحق بالرباعي : ٢ : ٩٦ .
- المضارع من ألفاظ العدد مكسور العين إلا ملامه حرف حلق كاربعم وأسبع وأتسع ويجوز
أن يكسر هذا على الأصل : ٢ : ١٨١ .
حروف المضارعة وما تجي له : ٢ : ١ : ١٣١ .

باب نصر

بَطَّرَدَ في (فَعَلَ) الأجوف الواوى العين ؛ نحو قال يقول : ١ : ٩٦ .
ولا يقع على خلاف ذلك .

يطرد في (فعل) الناقص الواو اللام ولا يجوز فيه إلا ذلك : ١ : ١٣٤ .

يكون متعديا ولازما : ٢ : ١١٠ .

المغالبة

بابها نصر : ٢ : ١٠٥ .

وتأتى من باب ضرب في مواضع معينة : ٢ : ١٠٥ .

باب ضرب

يطرد في (فعل) من الأجوف اليائى ولا يُبنى على غير ذلك ، نحو : باع يبيع : ١ : ٩٦ .

يطرد في (فعل) من الناقص اليائى : ١ : ١٣٤ .

يكون متعديا ولازما : ٢ : ١١١ .

باب فتح يفتح

أمثله وشرطه : ٢ : ١١١ ، ١ : ٧١ .

إذا كان حرف الحلق في الفاء لم يفتح العين : ٢ : ١١٢ . وعلة ذلك : (إما) .

حروف الحلق لا تُوجب أن يأتى الفعل من باب فتح : ٢ : ١١٢ .

حمل (يلد) على يدع في فتح العين : ٣ : ٣٨٠ .

باب علم

ما كان من (فعل) فيفعل لازم له : ١ : ٩٨ .

يكون متعديا ولازما : ٢ : ١١٠ .

باب حسب يحسب

يبس يبيس ، ويثس يبيثس : ١ : ٩٢ .

وقالوا : يبيثس ، ويبيثس : ١ : ٩٢ .

المطاوعة

باب أفعال المطاوعة : ٢ : ١٠٤ .
 إذا كان الفعل بغير زيادة فمطاوعة على (انفَعَلَ) : ٢ : ١٠٤ .
 قد يدخل عليه (افْتَعَلَ) : ٢ : ١٠٤ .
 إذا كان الفعل على (أَفْعَلَ) فمطاوعة على (فَعَلَ) : ٢ : ١٠٤ .
 ويكون (فعل) متعديا وغير متعدٍ :
 (فاعِلٌ) مما يقع لواحد مطاوعة (تَفَاعَلَ) : ٢ : ١٠٥ ، ١٠٣ .
 (فَعَلَ) مطاوعة (تَفَعَّلَ) : ٢ : ١٠٣ ، ١٠٥ .
 (اسْتَفْعَلَ) مطاوعة (فَعَلَ) : ٢ : ١٠٦ .
 هل يَتَفَعَّلُ الفعل ومطاوعة في التعدى لواحد ولاثنين : ٢ : ١٠٦
 والضرب الثاني الذى يسميه النحويون فعل المطاوعة . وذلك قولك : كسرتَه فانكسر ، وشوئته
 فانشوى . وقطعته فانقطع . وإنما هذا وما أشبهه على أنك بلغت فيه ما أردت ، وانتهيت
 منه إلى ما أحبيت لأن له فعلا : ٣ : ١٨٨ ، ١٠ : ٧٦ .
 (تَفَعَّلَ) على ضربين : على المطاوعة من فَعَلَ فلا يتعدى . نحو : قَطَعْتَهُ فَنَقِطِعُ وَكَسَرْتَهُ فَتَكْسِرُ ،
 ويكون على الزيادة في فعل الفاعل ؛ نحو : تَقَحَّجْتُ عَلَيْهِ . وتَقَدَّمْتُ إِلَيْهِ : ١ : ٧٨ .
 (تَفَاعَلَ) يكون على ضربين :

المطاوعة ؛ نحو : ناولته فتناول .
 والضرب الآخر : أن يظهر لك من نفسه ما ليس عنده ؛ نحو : تعاقل ، وتغابى : ١ : ٧٨ .
 نحو تدحرج ، وتَسَرَّهَفَ لا يتعدى لأنه في معنى الانفعال وذلك قولك : دحرجته فتدحرج ،
 وسَرَّهَفْتَهُ فتسرهف : ١ : ٨٦ ، ٢ : ١٠٣ .
 أفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول ؛ لأنها إخبار عما تريد من فاعلها : ٢ : ١٠٤ .

فعل الأمر

الأمر من الأجوف الثلاثي : ١ : ٨٣ .
 الأمر من المثال الواوي الفاء : ١ : ٨٣ .
 (إنما الأمر من الفعل المستقبل : ١ : ٨٣ .
 لأنك تأمره بما لم يقع .

الأمر من أوى : ١ : ١٧٩ .

فعل الأمر لا يضارع المتمكّن ؛ لأنّه لا يقع موقع المضارعة ولا ينعت به ٢ : ٣ فلذلك بني على السكون .

لم كان فعل الأمر متّفقا مع المضارع في أبوابه ؟ ٢ : ٤ .

الردّ على الكوفيين في قولهم : إنّ فعل الأمر معرب : ٢ : ٣ ، ٤٤ ، ١٣١ .

المهموز

الأمر من أخذ وأكل : خُذْ ، وَكُلْ : ٢ : ٩٧ .

الأمر من (أمر) : ٢ : ٩٩ .

الفعل المضاعف

جواز الفك والإدغام في نحو حيّ : ١ : ١٨١ . وعلة ذلك .

باب ذوات الياء التي عيناتها ولا ماتها ياءات : ١ : ١٩٨ .

متى يجب فكّ الإدغام في المضاعف ؟ ١ : ١٨٣ .

وجوب الإدغام : ١ : ١٨٣ .

جواز الفكّ والإدغام في الفعل المضاعف : ١ : ١٨٤ .

اللغات في تحريك فعل الأمر المضاعف عند الإدغام : ١ : ١٨٤ - ١٨٥ ، ٣ : ١٦٩ .

وجوب الإدغام في الفعل : ١ : ١٩٨ - ١٩٩ .

الدليل على أنّ مَسَّ ، وَشَمَّ ، وَعَضَّ من باب فرح : ١ : ١٩٩ .

لبّ الرجل من باب كرم ولم يأت من فعل غيرد : ١ : ١٩٩ وعلة ذلك

أكثرهم يقول : لبّيت تلبُّ : ١ : ١٩٩ .

لا يدغم إلّا ما كان فعلا أو على مثاله : ١ : ٢٠١ .

إن زدت على الثلاثة شيئا فالتقى فيه حرفان على لفظ. لا تريد هما اللاحق لم يكن إلّا مدغما

اسما كان أو فعلا : ١ : ٢٠٢ .

تحريك المدغم : الفعل المدغم إن لقيه ساكن اختير فيه الكسر ولا أراه إذا حرك للذي بعده في التقدير يجوز فيه إلا الكسر ، فإن قدر تحريكه لما قبله جازت فيه الوجه كلها : ١ : ١٨٥ .

باب إدغام المثلين في الفعل : ١ : ١٩٨ .

حكى ابن الأعرابي : صدقت وبررت . أما بررت والذي فلا أعرف فيه لغة مع الكس : ٤ : ٢٠٦ .

أفعل من المضاعف : ١ : ٢٠٢ فعلا واسما .

فَاعَلَ من المضاعف : ١ : ٢٠٢ .

فَعَلَ من المضاعف لا يُغَيَّر : ١ : ٢٠٢ ، ٢٤٣ ، نحو رَدَدَ ، ومَلَّدَ .

انْفَعَلَ ، وافتَعَلَ من المضاعف : ١ : ٢٠٣ .

اسم الفاعل وغيره من الأفعال المدغمة مدغم مثلها : ١ : ٢٠٣ .

استفعل من المضاعف مدغم : ١ : ٢٠٣ .

ما كان ملحقا لا يدغم : ١ : ٢٠٥ .

أَحَسْتُ في أَحَسَسْتُ ، وَمَسْتُ في مَسَسْتُ : ١ : ٢٤٥ .

ومتى يجوز ذلك ؟

مَسْتُ بفتح الميم شبهت بلمست : ١ : ٢٤٦ .

تَسَرَّيْتُ في تَسَرَّرْتُ ، وَأَمَلَيْتُ في أَمَلَلْتُ : ١ : ٢٤٦ .

باب سَلَسَ وقلَقَ أقل من باب رَدَّ : ١ : ١٥٠ .

الفعل المثال

حذف فاء المثال في المضارع وعَلَّتْه : ١ : ٨٣ ، ٨٨ ، ٢٤١ ، ٢ : ١٢٨ .

حذف الفاء في المصدر وعَلَّتْه : ١ : ٨٨ - ٨٩ ، ٢ : ١٢٩ ، ٣ : ١٥٦ .

إن كان (فِعْلَةً) اسما غير مصدر ثبتت الفاء نحو : وجهة : ١ : ٨٩ ، ٢ : ١٣٠ .

مضارع (فِعْلًا) من المثال الواو الفاء : ١ : ٨٩ .

اللغات فيه : ١ : ٩٠ .

(افتعل) وما تصرف منه من المثال : ١ : ٩١ . وتعليل لإعلاله .

المثال اليائى الفاء يشارك الواوى فى إعلاله فى منفتح وما تصرف منه وتعليل ذلك : ١ : ٩٢ .

حمل (ينذر) على يدع فى فتح العين : ٣ : ٣٨٠ .

الفعل الأجوف

باب ما كانت الواو أو الياء منه فى موضع العين من الفعل : ١ : ٩٦ .

قلب عينه ألفا وعلته : ١ : ٩٦ .

(فعل) الواوى العين مطرد فى مضارعه (يفعل) : ١ : ٩٦ وعلته .

(فعل) اليائى العين مطرد فى مضارعه (يفول) : ١ : ٩٦ .

تحويل (فعل) إلى (فعل) فى نحو : قلت : ١ : ٩٧ والدليل على التحويل .

تحويل (فعل) إلى (فعل) فى نحو : بعث : ١ : ٩٧ والدليل على التحويل .

لماذا لم يُحوّل نحو : (خفت) ؟ : ١ : ٩٨ .

باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال : ١ : ١٠٤ .

إعلال (أفعل) من الأجوف : ١ : ١٠٤ ومضارعه ، ومصدره .

الخلافاً فى المحذوف من نحو إقامة ، واستقامة : ١ : ١٠٥ .

الهاء لازمة لهذا المصدر : ١ : ١٠٥ .

بناء الأجوف للمجهول : ١ : ١٠٥ - ١٠٦ . ومن المزيد وإعلاله .

باب ما يصحّ من ذوات الياء والواو لم يكون ما قبله وما بعده : ١ : ١٣٣ .

صحة نحو : قاول وبائع : ١ : ١٣٣ وعلته .

صحة نحو : ساير ، وتساير ، وتقاولوا ، وتبايعوا : ١ : ١٣٣ .

حذف عين الأجوف الثلاثى : ١ : ٢٤١ .

الأمر من الأجوف الثلاثي : ١ : ٨٣ : ٢٤١ .

إعلال نحو : انقاد انقيادا ، واختار اختيارا : ١ : ١٠٥ .

في (مات) لفتان : من باب نصر ومن باب فرح وقرئ بهما في السبع : ٣ : ٤٣ .

صحة قول ، وبيع : ١ : ١٧٩ .

الفعل الناقص

(فَعَلَ) من الناقص الواوى اللام مضارعه (يَفْعَلُ) لا يجوز إلا ذلك : ١ : ١٣٤ .

وما كان يأتى اللام أطرد فيه (يَفْعِلُ) : ١ : ١٣٤ .

(فَعِلَ) يأتى من الواوى والياء نحو شنى : وخشى ومضارعه على (يَفْعَلُ) : ١ : ١٣٥ .

مضارع المزيد من الناقص المبدوء بهزة الوصل تقلب فيه الواو ياء : ١ : ١٣٦ ، ٣ : ٤٣ .

والمبدوء بالتاء نحو : تغازى تقلب لامه ياء في نحو تغازينا وعلة ذلك : ١ : ١٣٦ .

غزوا للاثنتين ثلثا يلتبس الاثنان بالواحد : ١ : ٢٦٠ ، ٣ : ٤٠ .

لغة طيء في نحو رضى ، وبقي : ٣ : ١٤٥ .

لماذا قلبت الواو ياء في نحو : أغزيت واستغزيت ؟ : ١ : ١٣٦ .

اللفيف المقرون

تصح عينه لأن اللام معتلة : ١ : ١٤٨ ، ١٥٢ .

باب ذوات الياء التى عيناتها ولاماتها ياءات : ١ : ١٤٨ .

إذا بنى فعل من الواوى اللام والعين كان على فعل نحو قوى : ١ : ١٤٩ وعلة ذلك ، ١٨٦ ، ١٨٧ .

الأمر من أوى : ١ : ١٧٩ .

مثل إوزة من أويت : ١ : ١٧٩ .

يجوز الإدغام والفك في حبي : ١ : ١٨١ .

المضارع منه : ١ : ١٨١ - ١٨٢ بناؤه للمجهول : ١ : ١٨٢ .

لا يقع في الأفعال ما تكون عينه ياء ولا مه واو : ١ : ١٨٦ .

اسم الفاعل من شوى شوا ، لأن العين لا علة فيها : ١ : ١٤٨ .

مثل احمار من الحوة احووى . تصح الواوان : ١ : ١٤٩ .

اللفيف المفروق

لا يكون فِعْل ولا اسم موضع فائده واو ولامه واو : ١ : ١٥٠ ، ١٨٧

جاء ذلك في الياء وهو قليل نحو يدبت إليه بدا : ١ : ١٥٠ .

الأمر من اللفيف المفروق : ١ : ٢٤١ .

باب سلس وقلق أقل من باب رد : ١ : ١٥٠ .

المقصور

باب المقصور والممدود : ٣ : ٧٩ .

باب مصطفون : ١ : ٢٥٨ .

تعريف القصر : ١ : ٢٥٨ .

الألف لا تكون أصلا ، إنما تكون منقلبة أو زائدة : ١ : ٢٥٨ .

تشنية المقصور : ١ : ٢٥٨ - ٢٥٩ ، ٣ : ٤٠ ، ٨٧ - ٨٨ .

لم رجعت الألف إلى أصلها في تشنية الثلاثي المقصور ؟ : ٣ : ٤٠ .

جمع المقصور جمع مذكر سالم : ١ : ٢٥٩ وعلة .

ألف قفا أصلها الواو : ١ : ٢٥٨ ، ٣ : ٤٠ .

ألف حصي أصلها الياء : ١ : ٢٥٨ ، ٣ : ٤٠ .

جاء ينقض ومذرويه : ١ : ١٩١ ، ٢ : ١٦٣ - ١٦٤ ، ٣ : ٤٠ .

من المقصور القياسي نحو : مُعْطَى ، ومغزى ، ومستعطى ومُستغزى : ٣ : ٧٩ .

ومن المقصور القياسي مصدر فِعْل يفعل من الناقص : ٣ : ٧٩ - ٨٠ .

وما كان الوصف منه على أفعل نحو عَمِيَ وعِشِيَ عِشَى : ٣ : ٨٠ .

وما كان الوصف منه على (فعلان) نحو طَوَى طَوًى ، وصَدَى صَدًى : ٣ : ٨٠ .

ومن المقصور : كل اسم جمعه أفعال مما أوله مفتوح أو مضموم أو مكسور نحو : أقفاء وأرجاء

وأمعاء : ٣ : ٨١ .

(ندى) جمعه الصحيح أنداء : ٣ : ٨١ .

من المقصور القياسي ما كان جمعا لفُعلة أو فِعْلة ؛ نحو رُفِية ورُقِي ، وَلِحِيَة وَلِجَى : ٣ : ٨٣

من المقصور القياسي ما كان مؤنثا لفعْلان نحو : غَضبانَ وغَضِي : ٣ : ٨٣

ومنه ما كان جمعا لفُعْلَى كالدنا جمع الدنيا : ٣ : ٨٣

ومنه ما كان مؤنثا لأفْعَل التفضيل : ٣ : ٨٣ .

من المقصور ما لا يقال له : قصر لكذا : ٣ : ٨٤ .

قلْما تجد المصدر مضموم الأول مقصورا ؛ لأنَّ (فُعْلا) قلْما يقع في المصادر : ٣ : ٨٦

قال ابن سيده : لا أعرف غير الهدى والسرى والبكا المقصور

الممدود

تشنية الممدود : ٣ : ٣٩ ، ٨٧ .

عقلته بشنائين : ٢ : ١٦٤ ، ٣ : ٤٠ .

الممدود : ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة ، أو تقع ألفان للتأنيث فتبدل الثانية حمزة : ٣ : ٨٤

من الممدود القياسي ما كان مصدرا لأفْعَل من الناقص : ٣ : ٨٤

وما كان على وزن فعَّال نحو غَزَّاء وسَقَّاء : ٣ : ٨٤ .

وما كان مصدرا لاستفْعَل من الناقص : ٣ : ٨٥ .

وما كان مصدرا لانفْعَل وافتْعَل من الناقص : ٣ : ٨٥ .

ما كان جمعا على أفْعلة فواحدة ممدود ؛ نحو : كسَاء وأكْسِيَة : ٣ : ٨٤

ومن الممدود القياسي ما كان جمعا لفُعْلة من ذوات الواو والياء ؛ نحو : فَرَوَة وفَرَاء : ٣ : ٨٥

قَرِيَة وقُرَى من الشاذَّ : ٣ : ٨٦ .

من الممدود القياسي كلُّ مصدر مضموم الأول في معنى الصوت كالدهاء والهُواء : ٣ : ٨٦ .

البكاء : يمد ويقصر : فمن مدٍّ فإنَّما أخرجه مخرج الصوت . ومن قصره أخرجه مخرج الحزن :

٣ : ٨٦ ، ٤ : ٢٩٢ .

من الممدود القياسي ما كان على فعَّال ويبدل على الحركة مثل النَّزَاء ، والقِيَاء : ٣ : ٨٦ .

من الممدود ما لا يقال له : مدٌّ لكذا : ٣ : ٨٧ .

جمع الممدود بالألف والتاء : ٤ : ٦ .

المنقوص

تظهر عليه الفتحة لفتحها وتقدر الضمة والكسرة: ١ : ١١٧ ، ١٣٤ ، ٢٦٠ ، ٣ : ٣٥٤ ، ٤ : ٢١ ، ٢٤٨ .

تسكن الياء في موضع الخفض والرفع : ١ : ١٣٧ .

إعراب المنقوص : ١ : ١٣٧ .

اسم الجنس المجمع

شاء والخلاف فيه : ١ : ١٥٢ - ١٥٣ .

الشاء أضله التائب وإن وقع على مذكر : ٢ : ١٨٦ .

الإبل والغنم مؤنثان : ٢ : ١٨٦ .

تشية اسم الجنس : ٢ : ٢٠٦ .

اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بالهاء : ٢ : ٢٠٧ .

إن كان من المصنوعات لم يجر هذا المجرى : ٢ : ٢٠٧ .

الأربعة في هذا بمنزلة الثلاثة ، زوائد كانت أو بغير زوائد ، نحو : جفينة وجفثن ، وشعيرة وشعير : ٢ : ٢٠٨ .

تذكيره وتأنينه : ٣ : ٣٤٦ - ٣٤٧ .

اسم الجمع

نحو خادم وخدم ، وغائب وغيب اسم جمع : ٢ : ٢٢٠ .

ومثله : عمود وعمد ، وأفيق وأفق ، وإهاب وأهب : ٢ : ٢٢٠ .

جفنة ، وجفن ، وضبعة وضيع أسماء للجمع : ٢ : ٢٣٢ .

يصغر اسم الجمع على لفظة نحو نفر ، قوم ، رهط ، بشر : ٢ : ٢٩٢ ، ٣ : ٣٤٧ .

نسوة : اسم جمع عند المبرد وسيبويه وقال أبو حيان هو جمع قلة : ٢ : ٢٩٢ ، ٣ : ٣٤٩ .

إن كان اسماً للجمع غير الآدميين لم يكن إلا مؤنثاً كغنم وإبل : ٢ : ٢٩٢ ، ٣ : ٣٤٧ .

من أسماء الجمع الرجلة ، والصحبة : ٢ : ٢٩٢ .

إقامة المفرد مقام الجمع جاء كثيراً في القرآن الكريم ، وإن قال عنها سيبويه والمبرد : إنها تكون

في الشعر : ٢ : ١٧١ - ١٧٢ .

جمع التكسير

- أدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة : ١ : ٣١ .
 علّة التسمية : ١ : ٦ .
 فَعَلَ الصحيح العين قياسه في القلّة (أَفْعَلَ) : ١ : ٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢ : ١٩٥ .
 ما جاء منه على أفعال : ١ : ٢٩ ، ١٣١ .
 لا يجمع (فَاعِل) وصف العاقل المذكّر على فواعل وعلّته : ١ : ١٢٠ ، ٢ : ٢١٨ .
 فارس وفوارس : ١ : ١٢١ ، ٢ : ٢١٩ والكلمات التي وردت عن العرب في ذلك .
 باب جمع ما كان على أربعة أحرف وثالثه واو أو ياء أو ألف : ١ : ١٢٢ .
 تكسير نحو جدول وعشِير : ١ : ١٢٢ .
 تكسير مقال : ١ : ١٢٢ .
 تكسير يزيد : يزيد : ١ : ١٢٢ .
 تكسير نحو أسود ، وأضيد : ١ : ١٢٢ .
 تكسير نحو سيّد ، وليّن وإعلاله : ١ : ١٢٥ - ١٢٦ .
 تكسير نحو رسالة ، وصنيفة ، وعجوز : ١ : ١٢٢ .
 تكسير نحو صائم على صوم ، وصيّم : ١ : ١٢٨ .
 ما كان على (فَعَلَ) وعينه واو أو ياء فتكسيّره في القلّة أفعال : ١ : ٢٩ ، ١٣١ ، ٢ : ١٩٨ .
 وتكسير الواوَيّ العين في الكثرة على (فَعَال) نحو حوض وحياض : ١ : ١٣١ .
 والياءيّ العين على فعول نحو بيت وبيوت : ١ : ١٣١ - ١٣٢ ، ٢ : ١٩٩ .
 ولم يُفرق بينهما في جمع القلة لظهور الواو والياء في أفعال : ١ : ١٣٢ .
 اجتمع فَعَال ، وفَعُول في الشيء الواحد ؛ نحو كعب وكِعب وكُعب ، وفرخ وفُرخ وفُروخ : ١ : ١٣١ .
 ما جاء من الجمع على (فُعَلَ) : ٢ : ٢٠٢ .
 بغير مُعَيّ وإبل مُعَاي ، ومُعَايا : ١ : ١٣٨ .
 تكسير نحو جعفر من (رَمَى) : ١ : ١٣٨ .

يجوز لك في كل ما كان آخره ياء قبلها كسرة أن تبدلها ألفاً بأن تفتح ما قبلها نحو قولهم
مدارى ، وعذارى ، ومعايا : ١ : ١٣٨ ، ٤ : ٢٥٣ .

تكسير المؤنث الذى على أربعة أحرف وثالث حروفه حرف لين : ١ : ١٣٩ .

تكسير مثل (عصفور) من رى وغزا : ١ : ١٣٩ .

تكسير نحو خطيئة على خطايا : ١ : ١٣٩ - ١٤١ .

إذا ظهرت الواو فى الواحد ظهرت فى الجمع نحو : هراوة وهراوى : ١ : ١٤٠ .

تكسير مثل جعفر من جاء : ١ : ١٤١ .

تكسير سماء على سمائها : ١ : ١٤٤ .

تكسير نحو سلم ، وجعفر من حي : ١ : ١٤٥ .

بناء مثل (مفعَل) من شوى وحى وتكسيه : ١ : ١٤٦ .

شبهة وشهاوى : ١ : ١٤٠ .

جمع (أفعل) إذا كان نعتا على (فعل) : ١ : ١٨٢ .

قرون لى ، ويجوز كسر الفاء لى : ١ : ١٨٢ .

وكذلك : عصى ، وثدى : ١ : ١٨٣ .

أبنية جمع القلة : ٢ : ١٥٦ .

الأصل فى قليل (فعل) أفعل وأقرأ ليس على القياس : ٢ : ١٥٩ .

قد يراد بجمع القلة جمع الكثرة (وأسيافنا يقطرن من نجدة دما) : ٢ : ١٨٨ .

الفصل بين التصغير والجمع : ١ : ١٢٠ ، ٢ : ٢٣٧ .

مشاركة التصغير للجمع فى الحذف والإثبات : ١ : ١١٩ ، ٢ : ٢٣٧ .

لم لم يفصل بين فعل الواوى العين والياءى فى جمع القلة كما فصل بينهما فى جمع الكثرة : ١٩ : ١٣٢ .

باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف : ٢ : ١٩٥ .

ما يكسر عليه (فعل) : ٢ : ١٩٦ ، ١٩٨ - ١٩٩ .

ما جاء على (أفعال) من فعل الصحيح : ٢ : ١٩٥ - ١٩٦ .

جمع المعتل : ٢ : ١٩٨ .

- ما يكسّر عليه (فُعِل) : ٢ : ١٩٦ - ١٩٧ .
- ما يكسّر عليه (فُعِل) : ٢ : ١٩٧ - ١٩٨ .
- ما يكسّر عليه (فُعِل) : ٢ : ١٩٩ - ٢٠٠ .
- ما يكسّر عليه (فُعِل) : ٢ : ٢٠٠ .
- ما يكسّر عليه (فُعِل) : ٢ : ٢٠١ .
- ما يكسّر عليه (فُعِل) : ٢ : ٢٠٢ .
- ما يكسّر عليه (فُعِل) : ٢ : ٢٠٢ - ٢٠٣ يلزمه أفعال ولا يكاد يجاورها .
- ما يكسّر عليه (فُعِل) : ٢ : ٢٠٣ .
- ما يكسّر عليه (فُعِل) : ٢ : ٢٠٣ .
- وإنّما اختاف الجمع لأنّها أسماء ، فيقع الاختلاف في جمعها كالاختلاف في أفرادها : ٢ : ٢٠١ .
- سُقِف أصله سُقِف : ٢ : ٢٠٢ .
- من ذكّر (اللسان) قال أَلْسِنَة ، ومن أنثها قال : أَلْسُن : ٢ : ٢٠٤ .
- الفُلْكَ للواحد وللجمع : ٢ : ٢٠٥ .
- اشترك (فُعِل) . و (فُعِل) في أمور كثيرة في الجمع وغيره : ٢ : ٢٠٥ .
- دِلاص للواحد وللجمع : ٢ : ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
- هيجان للواحد وللجمع : ٢ : ٢٠٥ ، ٢٠٦ .
- ما يكسّر عليه (فُعِل) معتلّ العين : ٢ : ٢٠٤ .
- تكسير (فُعِل) : ٢ : ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٢٠ .
- تكسير (فُعِل) : ٢ : ٢١١ - ٢١٢ .
- شُرير ، وشرر الضم الأصل والفتح للخفة : ٢ : ٢١٢ .
- استواء (فُعِل) و (فُعِل) و (فُعِل) و (فُعِل) و (فُعِل) في جمع أدنى العدد : ٢ : ٢١٢ - ٢١٣ .
- ظريف ، وظُروف : جمع على حذف الزائدة : ٢ : ٢١٤ .
- تكسير ما كان على (أَفْعِل) « بتثليث الهمزة » : ٢ : ٢١٦ .
- تكسير (أَفْعِل) التفضيل : ٢ : ٢١٦ .

ومؤنثه يكسر على (فُعَل) : ٢ : ٢١٧ ، ٢٣٢ .

تكسير (أَفْعَل) نعتا على (فُعَل) ولا تثقل العين إلا في الضرورة وكذلك مؤنثه : ٢ : ٢١٧ .

تكسير (فاعِل) نعتا : ٢ : ٢١٨ .

والمعتل اللام يكسر على (فُعَلَة) : ٢ : ٢٢١ .

هالك وهلكى ، وجريح وجرحى ، وصريع وصرعى : ٢ : ٢١٩ .

شاعر وشعراء وعالم وعلماء وجاهل ، وجهلاء ووجهه : ٢ : ٢٢٠ .

خادم وخادم ، وغائب وغيب : ٢ : ٢٢٠ اسما جمع .

تكسير (فُعُول) : ٢ : ٢٢٠ .

تكسير الأعلام الثلاثية تأخذ حكم نظيرها في غير المسمى به ، نحو : زيدو أزيدو أزياد ، وسعد

وأسعد وسعود : ٢ : ٢٢٢ .

تكسير مثل هند وجُمْل : ٢ : ٢٢٣ .

لو سُمِّيت امرأة أو رجلا (قدما) لقلت في التكسير (أقدام) لأنَّ التكسير يجرى في المذكر والمؤنث

مجرى واحدا : ٢ : ٢٢٣ .

تكسير نحو عبلة ، وطلحة مسمى بهما : ٢ : ٢٢٤ .

لو سُمِّيت رجلا (فَخِذا) قلت في التكسير : أفخاذ : ٢ : ٢٢٤ .

تكسير ما كان على (فاعِل) غير نعت : ٢ : ٢٢٥ .

تكسير الرباعى وما ألحق به : ٢ : ٢٢٨ .

تكسير الخماسى المجرد : ٢ : ٢٣٠ .

تكسير (فرزدق) فرازد ، أما فرازق فليس بالجيد : ٢ : ٢٣٠ .

تكسير جحمرش : جحامر ، ولا يقال : جحارش ؛ لتباعد الميم من الطرف : ٢ : ٢٣٠ .

يتنكبون جمع بنات الخمسة لكراهتهم أن يحذفوا من الأصول شيئا : ٢ : ٢٣٠ .

- تكسير الرباعي المزيد فيه نحو : صحراء : ٢ : ٢٣١ .
- حرف اللين الرابع لا يحذف : ٢ : ٢٣١ .
- تكسير ما كان على (فَعْلَة) : ٢ : ٢٣٢ .
- نحو حبلى وذفرى ودنيا يجمع جمع مؤنث سالم : ٢ : ٢٣٢ .
- ويكسر على حبالي : ٢ : ٢٣٢ .
- وذفرى وذفارى : ٢ : ٢٣٣ .
- تكسير مؤنث أفعال التفضيل على (فَعْل) : ٢ : ٢٣٢ .
- تكسير نحو حَبَنْطَى ، وَكَلَنْطَى وسَرَنْدَى : ٢ : ٢٣٤ .
- تكسير نحو مُسْحَنُكَكَ ، وَمُقَنْنِيس : ٢ : ٢٣٥ .
- العوض جائز في كل حذفت منه : ٢ : ٢٣٣
- حبَنْطَى : الزيادتان متساويتان فتقول : حبانط. أو حباط : ٢ : ٢٤٥
- الجمع لذوات الأربعة إنما يجرى مجرى تصغيره في كل شئ فيجربان فيه على قياس واحد فيما جاوز الثلاثة : ٢ : ٢٤٨ .
- تكسير (مُحَمَّر) : محامر : ٢ : ٢٥٢ .
- تكسير (مُحَمَّار) محامير : ٢ : ٢٥٢ .
- تكسير (موسر ، وموقن) : مياسير ، مياقين : ٢ : ٢٨١ .
- تكسير عَيْضُمُوز وعَيْطُمُوس : عضاميز ، عظاميس : ٢ : ٢٥٦ .
- ملامح والمستعمل في الكلام لمحة : ٢ : ٢٥٧ .
- خواتيم جمع خاتام : ٢ : ٢٥٨ .
- مَصِير : جمعه مُصِران ، وجمع الجمع مَصَارِين : ٢ : ٢٧٩ .
- أبيات وأبابيت ، وأظفار وأظافير : ٢ : ٢٧٩ .
- جمع ندا : أنداء وأندية : ٣ : ٨١

- قرية وقرى من الشاذ : ٣ : ٨٥ .
- مفارق بمعنى مفروق : ٣ : ٢٨٣ .
- دخاريص القميص : ٣ : ٣٤٦ .
- الجمع المكسر يجمع إذا اختلفت أنواعه : ٣ : ٣٣٠ .
- ما جاء من استعمال (أفعال) للمفرد : ٣ : ٣٢٩ .
- الجمع كالواحد ؛ لاختلاف معانيه ؛ كما تختلف معاني الواحد والتثنية ليست كذلك ؛ لأنه ضرب واحد ، ولا يكون اثنان أكثر من اثنين عددا : ٣ : ٣٣٢ .
- ملامح ، ومشابه ، وليال ، ومذاكير : جاء جمعها على حد ما لم يُستعمل في الكلام . لا يقولون : ملمحة ، ولا ليالة : ٣ : ٨١ ، ٣ : ٣٧٢ .
- باب (فُعْلَى) في الجمع كباب (فُعْلَة) نحو الظلمة والظلم : ٣ : ٣٧٦ .
- مسابيح : جمع سمح على غير القياس : ٣ : ٣٦٢ .

التصغير

- باب التصغير وشرح أبوابه : ٢ : ٢٣٦ .
- تصغير الرباعي المجرد : ١ : ١١٨ .
- تصغير نحو رغيف ، وعجوز : ١ : ١١٨ ، ٢ : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٨٣ .
- تصغير نحو جَدُول فيه وجهان : ١ : ١١٨ ، ٢ : ٢٤٣ - ٢٤٤ ، ٢٨٣ .
- لم كان تصغير ما كان على أربعة أحرف واحدا ؟ ١ : ١١٨ . كما كان ذلك في الثلاثة .
- تصغير ما كان على خمسة أحرف : ١ : ١١٩ ، ٢ : ٢٤٤ .
- تصغير قلنسوة : ١ : ١١٩ ، ٢٣٤ ، ٢٥٦ .
- يجوز لك العوض في كل ما حذفت منه في التصغير : ١ : ١١٩ ، ٢ : ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٥١ .
- تصغير ما كان على خمسة أحرف ورابعه حرف علة : ١ : ١١٩ ، ٢ : ٢٤٤ ، ٢٤٨ .
- مشاركة التصغير للجمع في الحذف والإثبات : ١ : ١١٩ ، ٢ : ٢٣٧ .
- الفصل بين التصغير والجمع : ١ : ١٢٠ ، ٢ : ٢٣٧ .

ما يكون على حرفين ولا يدرى ما أصله الذى حذف منه فإنَّ حكمه فى التصغير والجمع أن تثبت فيه الياء وعلّة ذلك : ١ : ٢٣٣ .

لو سميت بـ (إن) التى للجزاء ثم صَغُرَتْ لقلت أنى : ١ : ٢٣٣ .

» » (أن) التى تنصب الفعل ثم صَغُرَتْ لقلت أنى : ١ : ٢٣٣ .

» » (إن) المخففة لقلت أنين : ١ : ٢٣٣ .

» » (رُب) المخففة لقلت رُبيب : ١ : ٢٣٣ .

» » (بَخ) المخففة لقلت بُخِخ : ١ : ٢٣٤ .

نحو ابن واسم إن صَغُرَ حذفت همزة الوصل لأنّه يتحرّك ما بعدها ليتمكن الابتداء به وذلك قولك : بُنى وُسُمى : ١ : ٨٢ .

يُردّ جمع الكثرة إلى جمع القلّة فى التصغير : ٢ : ١٥٧ ، ٢٧٩ وعلّة ذلك

إن حَقُرَت الدراهم قلت : دريهمات : ٢ : ١٦٠ .

تقول : أُبيله . وغُنيمة لأنّهما مؤنّتان : ٢ : ١٨٦ . ٣ : ٣٤٧ .

إن حَقُرَت (غلمة) فالأجود أن تردّ إلى بنائه ، فتقول : أُغيلمه وكذلك (صبيّة) ، ولو قلت :

صُبيّة وغليمة على اللفظ . كان جيّدا حسنا : ٢ : ٢١١

لم كانت أوزان التصغير ثلاثة ؟ : ٢ : ٢٣٦ .

تصغير الثلاثى على (فُعِيل) : ٢ : ٢٣٧ .

التصغير لا يكون على أقلّ من ثلاثة حروف : ٢ : ١٣٧

اسم الجمع يصغّر على لفظه : ٢ : ٢٩٢ . ٣ : ٣٤٧ .

تصغير المؤنّث الثلاثى : تلحقه التاء : ٢ : ٢٤٠ .

قالوا نيبب لأنّها به سميت : ٢ : ٢٤٠ .

قولهم فى تصغير الحرب : حريب لأنّ المقصود المصدر : ٢ : ٢٤٠ .

الفرس يقع للمذكّر والمؤنّث . فإن قصدت إلى المذكّر قلت : فريس وإن قصدت إلى المؤنّث

قلت : فريسة : ٢ : ٢٤١ .

تصغير شاة : شويّة : ٢ : ٢٤١ وشفّة : شُفِيّهة : ٢ : ٢٤١

وتصغير (سنة) سُنيَّة أو سُنيَّه : ٢ : ٢٤١ ، ٢٦٩ .

لو سُميت مذكراً بمؤنث لاهاء فيه لم تلحقه الهاء في التصغير وأذينه ، وعُيينة سُمي بهما بعد التصغير : ٢ : ٢٤٢ ، ١٨٧ .

ولو سميت مؤنثاً بمذكّر ثلاثي لحقته الهاء في التصغير نحو عميرة في المسماة بعمرو : ٢ : ٢٤٢ .

باب تصغير ما كان من المذكر على أربعة أحرف : ٢ : ٢٣٤ .

تصغير الثلاثي المزيد بحرفين : ٢ : ٢٤٥ .

إن كانت إحدى الزيادتين ملحقة لم يجر حذفها وحذفت الأخرى مثل حبنطى : ٢ : ٢٤٥ .

إن كانت الزيادتان غير ملحقتين وإحداهما للمعنى بقيت التي للمعنى : ٢ : ٢٤٥ .

تصغير (مُعْتَسِل) : مغسِل : ٢ : ٢٤٥ .

تصغير (مُعَاوِيَة) : مُعِيَّة أو معيوية : ٢ : ٢٤٦ ، ٢٨٤ .

تصغير (عطاء) : عَطَى . تحذف الثالثة نسياً : ٢ : ٢٤٦ .

تصغير (أحوى) : أَحَى أو أَحْيَوٍ : ٢ : ٢٤٦ .

تصغير عَثُولٌ : عَثِيلٌ ، وكان سيبويه يختار عَثِيلٌ : ٢ : ٢٤٧ .

تصغير الخماسي المجرد بحذف خامسه : ٢ : ٢٤٩ .

زوائد الخماسي تحذف : ٢ : ٢٤٩ .

من العرب من يقول في فرزدق : فريزق وهذا شبيه بالغلط : ٢ : ٢٤٩ .

تصغير جَحْمَرِش : جَحْمِر ولا يجوز جَحِيرش لبعده الميم من الطرف : ٢ : ٢٥٠ .

يجوز في شمردل : شَمِيرِد : ٢ : ٢٥٠ .

تصغير (مضروب) : مضيريب : ٢ : ٢٥١ .

تصغير (مدحرج) : دُحِيرَج : ٢ : ٢٥١ .

» (منطلق) : مُطَلِق : ٢ : ٢٥١ الميم تطرد في إفادة المعنى .

تصغير (مقتدر) : مُقِيدِر : ٢ : ٢٥١ .

تصغير (مقاتل) : مُقَاتِل : ٢ : ٢٥١ .

تصغير (مستضرب) : مُضِيرِب : ٢ : ٢٥١ .

تصغير (مُغْلُوْدُن) : مُغْلِدُن ، وَمُغْلِدِيْن : ٢ : ٢٥٢ .

تصغير (مُحْمَرّ) : مُحْمِرّ : ٢ : ٢٥٢ .

تصغير (مُحْمَارّ) مُحْمِيرّ : ٢ : ٢٥٢ .

تصغير (مُقْشَعْرّ) : قُشَيْرّ : ٢ : ٢٥٢ .

تصغير (مُطْمِئِنّ) : طُمِئِئِنّ : ٢ : ٢٥٣ .

تصغير (مُخْرَنْجِم) : خُرْنَجِم : ٢ : ٢٥٣ .

كان سيبويه يقول في تصغير (مُقْعِنْسِيس) : مُقْعِنْسِيس وليس القياس عندى ما قال وإنّما القياس :

قُعْنِيس : ٢ : ٢٥٣ - ٢٥٤

تصغير ثمانية وعلائية : ٢ : ٢٥٥ .

كلّما قل الحذف لم يصلح غيره نحو تصغير عَيْضُمُوز ، وَعَيْظُمُوس : ٢ : ٢٥٦ .

تصغير ذائق ، وخاتم : دُوَيْنِق ، وخُوَيْتَم . ولا تلتفت إلى قولهم : دوانيق ، وخواتيم : ٢ : ٢٥٧ .

تصغير (حُبَلَى) : حُبَيْلَى : ٢ : ٢٥٩ ، وكذلك دِفْلَى .

وتصغير الملحق نحو أَرْطَى : أَرْيَطَ : ٢ : ٢٥٩ .

تاء التانيث مثل الكلمة المنفصلة : ٢ : ٢٥٩ ، ٤ : ٢٠ .

تصغير المملود : ٢ : ٢٦٠ ، ٤ : ١٩ .

تحذف ألف التانيث المقصورة الخامسة فصاعدا : ٢ : ٢٦١ .

تصغير (حُبَارَى) : ٢ : ٢٦١ - ٢٦٢ ، وجمادى : ٢ : ٢٧٧ .

تصغير (لُغَيْزَى) : لُغَيْغِيز : ٢ : ٢٦٢ .

تصغير بَرُوكَاء ، وخُرَاسان وخلاف سيبويه والمبرد : ٢ : ٢٦٢ - ٢٦٤ ، ٤ : ١٩ .

تصغير نحو (جِدَارَيْن) مسمّى به : ٢ : ٢٦٤ - ٢٦٥ .

وَدَجَاجَتَيْن مسمّى به : ٢ : ٢٦٥ .

تصغير ما فيه الألف الممدودة الملحقه : ٢ : ٢٦٨ ، علباء ، حرباء ، زيزاء قوباء بتسكين الواو

تصغير المنتهى بألف ونون

إذا حَقَّرْتَ غَضْبَانَ وسكران ونحوهما قلت : غُضْبِيَّان ، وَسُكْرِيَّان : ٢ : ٢٦٦ .

كذلك إن حَقَّرْتَ (عُثْمَانَ) أَوْ (عَرِيَّان) : ٢ : ٢٦٦ .

تصغير سرحان : سُريحين ، وكذلك سلطان : سُلَيطين : ٢ : ٢٦٦ .

تصغير شهر (شعبان) : شُعيبان : ٢ : ٢٧٧ .

» » (رمضان) رُمَضان : ٢ : ٢٧٧ .

إن سميت بغلمان أو غريان أو قضيان أو رغفان كان التصغير : غُلَيمان ، وقُضَيان ، وغُريان ولا تقول : غُريبين كما تقول : سُريحين لأنك إنما قلت : سُريحين لقولك : سراحين ؛ لأنَّ (سرحانا) واحد في الأصل : ٢ : ٢٧٩ .

مُضران جمع مَصِير تصغيره : مُصَيّران فلا تغيّر علامة الجمع كما في تصغير أبيات وأجمال : ٢ : ٢٧٩ .

تصغير زعفران : زُعْفَران : ٤ : ١٩ .

غوغاء فيها لغتان : ٢ : ٢٦٨ .

قوباء بتسكين الواو ملحقة وبفتحها الهمزة للتأنيث : ٢ : ٢٦٨ .

تصغير ما حذف منه حرف وعوض منه همزة الوصل : ١ : ٨٢ ، ٢ : ٢٦٩ .

تصغير أخت : أُخِيَّة : ٢ : ٢٧٠ .

وتصغير بنت : بُنِيَّة : ٢ : ٢٧٠ .

تصغير (هنت) : هُنِيَّة : ٢ : ٢٧٠ .

تصغير (هن) هُنَى : ٢ : ٢٧٠ .

وقال قوم المحذوف منه هاء فتصغيره هنيهة : ٢ : ٢٨٠ .

أسماء الأماكن كسائر الأسماء تقول في دار : دويرة : ٢ : ٢٧١ .

تقول في بيت : بُييت ، وبُييت بكسر الباء لغة : ٢ : ٢٧١ .

خُلِيف ، ودوين ، وقويق لأنك أردت أن تقرب ما بينهما وتعليله : ٢ : ٢٧١ .

كلُّ متمكِّن من الزمان يصغَّر : ٢ : ٢٧٥ .

عام عينه واو ، بدليل أعوام وعامت النخلة : ٢ : ٢٧٥ .

تصغَّر أيام الأسبوع : ٢ : ٢٧٦ - ٢٧٧ .

تصغير أسماء الشهور : ٢ : ٢٧٧ .

لا تُصَغَّرُ (عند) لَأَنَّهُ قد يكون خلفه بكثير أو بقليل وكذلك : دونه وفوقه وإذا قلت (عندى)

فقد بلغت إلى غاية التقريب : ٢ : ٢٧١ ، ٢٧٣

جملة باب الأماكن التذكير إلّا ما خصّه التأنيث منها نحو : غرفة ، ومشرقة : ٢ : ٢٧١ .

وكذلك تأنيث البناء نحو : دار إِنَّمَا هي في بابها بمنزلة نار وقدر وشمس : ٢ : ٢٧٢ .

ما جاء من الظروف مؤنثا بغير علامة : قَدَامَ ووراء وتصغيرهما قديمة ووريثة : ٢ : ٢٧٢ .
وعلة ذلك : ٢ : ٢٧٣ .

تصغير أسماء الأوقات من الليل والنهار : ٢ : ٢٧٧ - ٢٧٨ .

يصغّر جمع القلّة على لفظه : ٢ : ٢٧٩ .

ويردّ جمع الكثرة إلى جمع القلّة إن وجد : ٢ : ٢٧٩ ، ٢٨٦ .

أو جمع التصحيح : ٢ : ٢٨٦

لو سمّيت رجلا بجمع صغّر على لفظه : ٢ : ٢٧٩ .

لو سمّيت رجلا مساجد قلت في تصغيره : مُسَجِدٌ : ٢ : ٢٨٦ .

فإن سمّيت قبائل أو رسائل قلت في التصغير : قُبَيْلٌ ، ورُسَيْلٌ عند النحويين وعند يونس

قُبَيْلٌ ، ورُسَيْلٌ : ٢ : ٢٨٦ .

تصغير نحو باب وناب تردّ الألف إلى أصلها : ٢ : ٢٨٠ وعلة ذلك .

(نار) أصل الألف واو بدليل أنوار : ٢ : ٢٨٠ .

تصغير غار : غَوِيرٌ لَأَنَّهُ من غار يغور : ٢ : ٢٨٠ .

الغار : الجماعة تقول فيه : غُيِّرَ : ٢ : ٢٨٠ أو من الغيرة .

كسر الحرف الأوّل في نحو بيت جاثز : ٢ : ٢٨٠ ، ٢٨١ .

تصغير تاج : تُوجٍ لَأَنَّهُ من تَوَجّت : ٢ : ٢٨١ .

الذى يظهر أصل الألف الردّ إلى الواحد في التكبير أو إلى فعله فإن لم يكن مشتقاّ فإن أميل

فهو من اليائي : ٢ : ٢٨١ .

قال سيبويه : وإن جاء اسم نحو الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتّى

يتبيّن لك أنّها من الياء لَأَنّها مبدلة من الواو أكثر ... ومن العرب من يقول في ناب : تويب

فيجيء بالواو لَأَنّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط. منهم : ٢ : ٢٨١ .

- تصغير ميزان : مُويزين : ٢ : ٢٨١ .
 » موقن مُييقين : ٢ : ٢٨١ .
 تصغير ربح : رُويحة : ٢ : ٢٨٢ .
 تصغير ديمة : دُومة : ٢ : ٢٨٢ .
 تصغير مقام : مُقيم : ٢ : ٢٨٤ .
 أرؤى على أنها (أفعل) تصغيرها : أريّة : ٢ : ٢٨٤ .
 أو أريوية كأسيود وعلى أنها فعلى فتصغيرها أريّا لا غير : ٢ : ٢٨٥ .
 أريوية على أنّ (أروى) فعلى تصغيرها : أريّة : ٢ : ٢٨٤ .
 وعلى أنها فعلية تصغيرها : أريّة بياعين مشدّتين : ٢ : ٢٨٤ : ٢٨٥ .
 تقلب الواو ياء في التصغير إن وقعت لاما لأنّه يعتلّ في اللام ما يصحّ في موضع العين : ٢ : ٢٨٥
 تصغير اسم الجمع على لفظه : ٢ : ٢٩٢ ، ٣ : ٣٤٧ .
 الكُعت ، والجُميل مصفران ، وتكبيرهما غير مستعمل ، ويجمعان على المكبر : كُمت ،
 وكعتان ، وجمالان : ٣ : ٢٣٣ .

تصغير الأسماء المبهمة

- يترك أوائلها على الفتح : ٢ : ٢٨٧ .
 ويلحق بآخرها ألف لتدلّ على ما كانت تدلّ عليه الضمة في غيرها : ٢ : ٢٨٧ .
 تقول في ذا : ذيا وهاذيا وفي ذاك : ذياك ، وهاذياك : ٢ : ٢٨٧
 وياء التصغير لحقت ثلاثة ولكن حذفت ياء : ٢ : ٢٨٧
 تحقير ذه أو ذى : تيا كراهة اللبس : ٢ : ٢٨٨ .
 تصغير ذاك : ذياك : ٢ : ٢٨٨ .
 » ذلك : ذياك : ٢ : ٢٨٨ .
 تصغير أولئك : أوليائك : ٢ : ٢٨٩ .
 » أولى : أوليا : ٢ : ٢٨٩ .
 » هؤلاء : هاؤلياك : ٢ : ٢٨٩ .
 » هؤلاء المقصور : هاؤليا زدت الألف قبل الآخر والأصل : هاؤليا : ٢ : ٢٨٩ .

تصغير الذى : اللَّذَيَا : ٢ : ٢٨٩ .

تصغير التى : اللَّتَيَا : ٢ : ٢٨٩ .

تصغير اللاتى : اللَّتَيَات عند سيبويه وقال الأخفش : اللويّا : ٢ : ٢٩٠ .

إذا ثنيت أو جمعت شيئاً من المبهمة لم تلحقه ألفاً فى آخره تقول فى تصغير اللذان : اللذيان وفى الذين : اللذيين : ٢ : ٢٩٠ .

لو صغرت المسمى بـ (نضربان) قلت : نضيربان لا غير : ٤ : ١٣ .

باب ما ينتقل بتصغيره : ٤ : ١٨ .

يصغّر صدر المركّب ؛ نحو حضير موت : ٤ : ٢٠ .

ما لا يصغّر

لا تصغّر (عند) لأنّه قد يكون خلفه بكثير أو بقليل وكذلك دونه ، وفوقه ، وإذا قلت (عندى) فقد بلغت إلى غاية التقريب : ٢ : ٢٧١ .

كلّ شئ يجرى مجرى (عند) فغير مصغّر : ٢ : ٢٧٣ .

سوى ، وسواء إذا أردت بهما معنى المكان لا يصغّران : ٢ : ٢٧٣ .

فإن أردت بسواء الوسط . صغّرت : ٢ : ٢٧٣ - ٢٧٤ .

وكذلك إن أردت بسواء معنى الاستواء : ٢ : ٢٧٤ .

(غير) لا يصغّر ؛ لأنّك إذا قلت : جاعنى غيرك لم تخصص واحداً من الناس إنّما زعمت أنّه

ليس به ، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيراً : ٢ : ٢٧٤ .

يحقّر (المثل) : ٢ : ٢٧٤ وكذلك شبهه : ٢ : ٢٧٤ .

لا يجوز تحقير ما كان من الأماكن علماً كمكّة وعُمان ؛ لأنّه ليست هناك مكّة أخرى تكون

هذه أصغر منها : ٢ : ٢٧٦ (من الانتصار) .

(من) و(ما) و(أى) لا تصغّر كذلك (كم) و(كيف) و(أين) و(متى) : ٢ : ٢٩٠ .

(كلّ) : لا يصغّر لأنّه عموم . وكذلك (كلا) : ٢ : ٢٩١ .

باب التصغير الذى يسمّيه النحويون تصغير الترخيم : ٢ : ٢٩٣ .

يَصْغُرُ بِحَذْفِ الزوائد ، فإن لم تكن فيه زائدة صغرته بكماله : ٢ : ٢٩٣ : ٢٢٩ .
لو صغرت عجزوا تصغير ترخيم قلت : عَجِيزٌ من غير التاء
ولو سميت بها مؤنثاً قلت : عَجِيزَةٌ بالتاء : ٢ : ٢٩٣ .

التصغير الشاذ

عُشَيْشِيَّةٌ في تصغير (عشِيَّة) ، وعُشَيَّانَات : ٢ : ٢٧٨ .
مُغِيرَبَان . أَصِيلَال : ٢ : ٢٧٨ أَصِيلَانَات . مُغِيرَبَانَات : ٢ : ٢٧٨ .
لُيَيْلِيَّة : ٢ : ٢٧٨ .
الْأُنْيَيْسِيَان : ٢ : ٢٧٨ .

النسب

باب الإضافة وهو باب النسب : ٣ : ١٣٣ .
نحو فارس ، ودارِخ ، ونابل للنسب : ١ : ١٢٠ : ٣ : ١٦١ - ١٦٢ .
النسب إلى رَحَى وإلى أُمَيَّة : ١ : ١٤٦ .
النسب إلى رَايَة وآيَة : ١ : ١٢٦ ، ١٤٧ .
بهراني ، وصنعاني : ١ : ٢١٩ ، ٣ : ١٦٧ ، ٣٣٥ .
باب ما يقع في النسب بزيادة لما فيه من المعنى الزائد على معنى النسب : لِحَيَانِي ، جُمَانِي ،
رَقْبَانِي : ٣ : ١٤٤ .
إذا نسبت أَلْحَقْتَ الاسم الذي نسبته إليه ياء شديدة ولم تخفّفها لثلاً يلتبس بياء الإضافة
التي هي اسم المتكلم : ٣ : ١٣٣ .
تخفيف ياء النسب في حشو الشعر من اللحن وإنّما يكون في القوافي وقد لَحَنَ المبرّد أبا نواس
لذلك : ٣ : ١٣٣ .
الدَّوَارِي : الياء لتأكيد المبالغة : ٣ : ٢٢٨ .
يجوز القياس على نحو : ثَقَفَي ، وَفَرَشَي : ٣ : ١٣٣ عند المبرّد .

- النسب إلى (فَعِيلَة) و (فُعِيلَة) : ٣ : ١٣٤ .
- نحو : خَرِبِي ، وسَلِيقِي من الشاذَّ قياسا : ٣ : ١٣٤ .
- باب النسب إلى كلِّ اسم قبل آخره ياءٌ مشدَّدة : ٣ : ١٣٥ .
- باب النسب إلى المقصور الثلاثي : ٣ : ١٣٦ .
- النسب إلى المنقوص الثلاثي : ٣ : ١٣٦ .
- النسب إلى نحو : نَوْرٌ وشَقِيرَةٌ : ٣ : ١٣٧ .
- النسب إلى نحو : ظَبْيٌ ، ودَلْوٌ : ٣ : ١٣٧ . وظببية .
- مذهب يونس في النسب إلى نحو : ظَبْيَةٌ : ٣ : ١٣٧ - ١٣٨ .
- النسب إلى نحو حَيَّةٌ : ٣ : ١٣٨ .
- النسب إلى بُخْتِىٍّ وبُخَاتَىٍّ : ٣ : ١٣٨ .
- مشابهة ياء النسب لهاء التانيث : ٣ : ١٣٧ ، ١٣٩ .
- باب النسب إلى ما آخره ياءٌ مشدَّدة مسبوبة بحرفين : ٣ : ١٤٠ .
- باب النسب إلى المضاف : ٣ : ١٤١ - ١٤٢ .
- عَبْقَسَى ، عَبْدَرِي ، عَبْشَمَى : ٣ : ١٤٢ ، ١٤٣ .
- باب النسب إلى المركَّب المزجي : ٣ : ١٤٣ .
- حَضْرِي : ٣ : ١٤٣ .
- إن نسبته رجلا إلى رَقَبَةٍ ، أو شَعْرٍ ، أو جُمَّةٍ قلت : جُمِّي ، وشَعْرِي ، ورقَبِي ؛ لأنَّك تزيد فيه ما تزيد في النسب إلى زيد وعمرو : ٣ : ١٤٤ .
- أمثلة للنسب بزيادة الألف والنون : ٣ : ١٤٤ .
- شواذَّ النسب : ٣ : ١٤٥ .
- زبائِي في النسب إلى زبينة : ٣ : ١٤٥ .
- شَامٍ ، وِيْمَانٍ ، وَتَهَامٍ في النسب إلى شامٍ وِيْمَانٍ وهَامَةٍ : ٣ : ١٤٥ .
- كلُّ شيءٍ سَمِيَتْهُ بما نسب إليه شاذَّا لم يكن إلَّا على القياس : ٣ : ١٤٦ .
- قالوا في النسب إلى البصرة : بِصْرِي بكسر الباء : ٣ : ١٤٦ ، ١٥٤ .
- وقالوا : دُهرِي بضم الباء في النسب إلى الدهر : ٣ : ١٤٦ .

باب النسب إلى المقصور الذى على أربعة أحرف وثانيه ساكن : ٣ : ١٤٧ .

النسب إلى المقصور الذى على خمسة أحرف : ٣ : ١٤٨ .

النسب إلى المقصور الذى على أربعة أحرف وثانيه متحرك : ٣ : ١٤٨ .

النسب إلى الممدود : ٣ : ١٤٩ .

باب النسب إلى الجماعة : ٣ : ١٥٠ .

باب النسب إلى ما كان على حرفين : ٣ : ١٥٢ - ١٥٥ .

ما كان على حرفين إن ردّ الثالث فى الجمع بالتاء أو فى التثنية وجب ردّه فى النسب .

وإذا لم يردّ فأنّت فى النسب مخيّر : إن شئت رددته ، وإن شئت لم ترده : ٣ : ١٥٢ .

ولم كان النسب أردّ من التثنية والجمع ؟ : ٣ : ١٥٣ - ١٥٤ .

النسب معيّر لأواخر الأسماء وعلى الباء يقع الإعراب ويلزمه حذف وتغيير : ٣ : ١٥٤ .

النسب إلى ابن ، وبنت ، وأخت : ٣ : ١٥٤ ، ١٥٥ .

النسب إلى كلّ مؤنث كالنسب إلى مذكّره : ٣ : ١٥٥ .

باب النسب إلى نحو عدة : ٣ : ١٥٦ .

النسب إلى شية وخلاف سيبويه والأخفش : ٣ : ١٥٦ - ١٥٧ .

المحذوف العين الذى صار على حرفين لا تردّ عينه عند النسب إليه . تقول : مُلَيّ فى النسب

إلى (مذ) : ٣ : ١٥٧ .

النسب إلى فم : من قال : فمان قال فى النسب : فمى ، وفموى ومن قال : فموان لم يجز فى

النسب إلّا فموى : ٣ : ١٥٨ - ١٥٩ .

باب النسب إلى التثنية والجمع السالم : ٣ : ١٦٠ ، ٤ : ٣٨ .

باب ما يُبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة : ٣ : ١٦١ .

فَعَال بمعنى النسب أصله لتكرير الفعل : ٣ : ١٦١ .

إن كان ذا شئ بنى على (فاعِل) : ٣ : ١٦١ .

هل يقاس (فَعَال) بمعنى النسب ؟ : ٣ : ١٦١ - ١٦٢ .

نحو : حائض ، وطامث : ٣ : ١٦٣ - ١٦٤ .

أَمْثَلَةٌ مِنَ الْمُخَصَّصِ فِيمَا جَاءَ عَلَى (فَاعِلٍ) وَ (فَعَالٍ) : ٣ : ١٦٣ - ١٦٤ .
كَرْسَى ، وَقُمْرَى : الْيَاءُ يَاءُ النِّسْبِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَعْمَلْ غَيْرَ مَنْسُوبٍ ، وَلَيْسَ فِيهِ نِسْبٌ إِلَى أَرْضٍ
وَلَا رَجُلٍ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ : ٣ : ٢٣٤ .

تخفيف الهمزة

- باب الهمز : ١ : ١٥٥ .
ثقل الهمزة ودليله : ١ : ١٥٥ .
الهمزة ليست من حروف العلة : ١ : ١١٥ .
لثقل الهمزة لم يجز أن تجتمع همزتان في كلمة إلا ما استثنى : ١ : ١٥٥ ، ١٥٨ .
تخفيف الهمزة المفتوحة بعد فتحة : ١ : ١٥٥ .
الهمزة المخففة بوزن المحققة : ١ : ١٥٥ ، ١٥٦ .
تخفيف الهمزة المضمومة بعد فتح : ١ : ١٥٦ أو كسر .
تخفيف الهمزة المكسورة بعد فتح : ١ : ١٥٦ .
تخفيف الهمزة المفتوحة بعد كسر : ١ : ١٥٦ .
» » » » ضم : ١ : ١٥٧ .
تخفيف الهمزة الساكنة : ١ : ١٥٧ .
التخفيف عند اجتماع همزتين في كلمة أو في كلمتين : ١ : ١٥٨ .
تخفيف الهمزة المتحركة بعد ساكن صحيح : ١ : ١٥٩ .
تخفيف الهمزة المتحركة الواقعة بعد ألف أو واو أو ياء : ١ : ١٦٠ - ١٦١ .
تخفيف نبيء : ١ : ١٦١ - ١٦٢ .
الجمع بين همزتين في فُعْلٍ ، وَفَعَالٍ وَعَلَّتْهُ : ١ : ١٦٤ ، ١٩٨ .
قوم من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزا : ١ : ١٦٥ .
ويجيزون حذفها من غير علة : ١ : ١٦٥ .
مضارع قرئت : ١ : ١٦٥ ، ١٦٦ .

يقال في معنى سألت : سِلْتُ أسال : ١ : ١٦٧ .

الأمر من سأل : أسأل وسل : ١ : ٨٣ ، ١٦٠ .

الأنفخش يجيز اسل : ١ : ٢٥٤ .

تخفيف موئس : ١ : ١٧٨ .

ومفعل من وألت وتخفيفه : ١ : ١٧٨ .

التقاء الساكنين

التقاء الساكنين في الحشو لا يكون في الشعر إلا في القوافي : ١ : ١٥٥ .

اغتنفار اجتماع الساكنين في نحو : دابة ، وشابة : ١ : ١٦١ ، ١٨٣ ، ٢٠٣ .

إن كان الساكن الأول حرف مدٍّ حذف وإن كان غيره حرك للتخلص من التقاء الساكنين :

١ : ٢١٠ ، ٢٢٤ ، ٣ : ٢٢ .

يغتفر اجتماع الساكنين في الوقف : ١ : ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٣ : ١٦٧ .

لا ها الله ذا ، لا هله ذا : ٢ : ٣٢٢ .

آله لتفعلن : ٢ : ٣٢٣ .

أى الله لأفعلن : تحذف الياء للساكنين أو تبقى ويجتمع الساكنان أو تحرك بالفتح : ٢ : ٣٣٢ .

انطلق : ٣ : ١٦٩ .

إنما كان الحد الكسر لأن الساكن إذا كان فعلا كسرت لأنك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب ،

ولو ضمته لالتبس بالفعل المرفوع وإن كان الساكن في اسم كسرت لأنك لو فتحته

لا لتبس بالاسم المنصوب غير المنصرف ، وإن ضمته التبس بالمرفوع غير المنصرف ،

٣ : ١٧٤ ، ١ : ٢٤٩ .

تحرك واو الجماعة بالضمّة في نحو (اشتروا الضلالة) والكسر فيها جائز : ٤ : ٢٧١ ، ٣ : ٢٢ .

الإمالة

باب الإمالة : ٣ : ٤٢ .

تأيمال ما كانت ألفه زائدة في فاعل : ٣ : ٤٢ .

تمال الألف إذا كان قبلها كسرة أو ياء ؛ نحو : عباد وجبال ، وعيال . ٣ : ٤٢ .

تمال الألف المنقلبة عن الياء : ٣ : ٤٣ .

ونحو خاف ونام : ٣ : ٤٣ لأنها تكون : خِفت ونمت .

الإمالة في الألف التي أصلها الواو في الفعل الثلاثي قبيحة ؛ نحو : دعا وغزا ، وقد تجوز على

بعد : أما في الأسماء فلا تجوز فيها الإمالة : ٣ : ٤٤ .

لا تصلح الإمالة في نحو : قال وجال : ٣ : ٤٤ .

إمالة الألف في كل ما كان على أربعة أحرف جائزة سواء كانت الألف أصلية أم زائدة : ٣ : ٤٥ .

وتعليل ذلك .

باب الحروف التي تمنع الإمالة : ٣ : ٤٦ . وتعليل ذلك .

إمالة نحو : باب ومال ليست بالحسنة : ٣ : ٤٧ .

باب الرءاء في الإمالة : ٣ : ٤٨ - ٥١ .

إن وقع قبل الألف حرف من المستعلبية ، وبعد الألف الرءاء المكسورة حسنت الإمالة : ٣ : ٤٨ .

وإن كان بين الرءاء والألف حرف مكسور فترك الإمالة أحسن نحو : مررت بقادر : ٣ : ٤٨ .

تمال الألف إذا كان قبلها فتحة ، وفي ذلك الحرف ياء نحو : نعم الله بك عينا : ٣ : ٥٠ .

لو قلت : هذا عمران لكانت الإمالة حسنة من أجل كسرة العين : ٣ : ٥٠ .

أمالوا الحجاج إذا كان علما للفصل بين المعرفة والنكرة ولا يميلونه إذا كان صفة : ٣ : ٥١ .

باب ما يمال من الأسماء غير المتمكنة والحروف : ٣ : ٥٢ - ٥٤ .

أمالوا (ذا) من أسماء الإشارة ، وحروف التهجي باء تاء : ٣ : ٥٢ .

لم يميلوا (ما) الاسمية لأنها لا تكون اسما إلا بصلة إلا في الاستفهام والجزاء ، فصارعت الحرف :

٣ : ٥٢ .

لم يميلوا الحروف كإمّا وحتى ، ولا ، ألا : ٣ : ٥٢ .

(متى) تمال لأنها اسم : ٣ : ٥٢ وكذلك (أنى) ..

إمالة (عسى) جيدة ، وألفها منقلبة من ياء : ٣ : ٥٣ .

(على) و (إلى) لا تصلح فيهما الإمالة : ٣ : ٥٣ .

الوقف

- يبدل من التنوين ألف بعد الفتحة ويحذف بعد الضمة والكسرة في الوقف : ٣ : ١٧ .
الوقف على نون التوكيد الشديدة والخفيفة : ٣ : ١٧ .
سببًا ، وكلكلًا : ٣ : ١٦٩ .

الإبدال

- باب حروف البديل : ١ : ٦١ .
حروفه أحد عشر حرفًا : ١ : ٦١ .
إبدال الألف من غيرها : ١ : ٦١ .
إبدال الواو من غيرها : ١ : ٦١ .
إبدال الياء من غيرها : ١ : ٦٢ .
إبدال الهمزة من غيرها : ١ : ٦٢ - ٦٣ .
إبدال التاء من غيرها : ١ : ٦٣ ، ٩١ ، ٢ : ٣٢٠ - ٣٢١ .
أَتَلَجَّ . تُجَاه . تُرَاث . التُّخْمَةُ : ١ : ٩١ .
إبدال الهاء من غيرها : ١ : ٦٣ .
ماء : ١ : ١٥٤ .
أَرَقَّتْ وَهَرَقَتْ ، إِيَّاكَ وَهَيَّاكَ : ١ : ١٥٤ .
إبدال الميم من النون : ١ : ٦٤ ، ٢١٦ ، ٢١٨ - ٢١٩ .
إبدال النون من غيرها : ١ : ٦٤ .
اضطراب سيبويه والمبرد في نحو غضبان وعطشان : ١ : ٦٤ ، ٢٢٠ .
إبدال الطاء من غيرها : ١ : ٦٤ .
إبدال التاء من غيرها : ١ : ٦٥ .
ما يبدل جيمًا : ١ : ٦٥ .
أحد في وحد : ١ : ١٦٢ .
باب ما تقلب فيه السين صادا : ١ : ٢٢٥ .
إبدال السين صادا : ١ : ٢٢٥ - ٢٢٦ . وعلته ومواضعه .
لا تبدل السين زايًا ولا تبدل الصاد من الزاي : ١ : ٢٢٦ .

اطَّير ونحوه : ١ : ٢٤٢ - ٢٤٣ .

نحو تسرَّيت في تسرَّرت ، وأمليت في أملت : ١ : ٢٤٦ .

دينار ، وقيراط : ١ : ٢٤٦ .

الشعراء إذا اضطروا إلى إسكان حرف ثما هو متحرك أبدلوا منه الياء : ١ : ٢٤٦ - ٢٤٧ .

متى انضمت الواو من غير علَّة فهزها جائز : ١ : ٩٣ .

النون والألف تبدل كل واحدة منهما من صاحبتهما : ٣ : ٣٣٥ .

١٠ الإبدال الشاذ

شاء : ١ : ١٥٢ - ١٥٣ .

ماء : ١ : ١٥٤ .

عيد وأعياد : ١ : ١٦٢ .

أحد في وحد : ١ : ١٦٢ .

الإعلال

حروف المدّ : الياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها والألف : ١ : ٩٥ ، ١٧٢ .

الهمزة ليست من حروف العلة : ١ : ١١٥ .

حديث عن حروف المدّ واللين وخصائصها : ١ : ٢١٠ - ٢١١ .

الألف لا تكون أصلاً ، إنّما هي منقلبة عن ياء أو واو أو زائدة : ١ : ٢٥٨ ، ١٥٥ .

مخالفة الواو للياء : ١ : ١٤٩ .

قلب الواو والياء ، والألف همزة في نحو عجائز ، وصحائف ، ورسائل : ١ : ١٢٣ ، ١٣٩ .

همز معائش ، ومصائب خطأ : ١ : ١٢٣ .

قلب الياء والواو همزة في جمع نحو : سيّد ولين : ١ : ١٢٥ - ١٢٦ ، ١٢٧ .

صحّة نحو : طواويس : ١ : ١٢٧ .

إعلال نحو : قضية وقضايا ، وخطيئة وخطايا : ١ : ١٣٩ ، ١٤٠ .

شبهة وشهاوى : ١ : ١٤٠ .

إعلال نحو : هراوة وهراوى : ١ : ١٤٠ .

هديّة وهداوى : ١ : ١٤٠ .

سماء وسمائيا : ١ : ١٤٤ .

قلب الواو همزة في نحو أوّل وأوائل : ١ : ١٤٥ .

قلب الياء والواو همزة بعد ألف زائدة طرفا : ١ : ١٨٩ ، ٣ : ٤٠ .

تصحّ الواو والياء في نحو شقاوة وعباية : ١ : ١٨٩ ، ١٩١ .

قلب الواو والياء همزة في نحو : قائل ، وبائع : ١ : ٩٩ .

اسم الفاعل من شوى شاو بغير همز ؛ لأنّ العين لا علّة فيها : ١ : ١٤٨ .

إبدال الواو همزة وجوبا عند اجتماع الواوين في أوّل الكلمة وشروطه : ١ : ٩٤ - ٩٥ ، ٦٣ .

إبدال الواو همزة جوازا وشروطه : ١ : ٩٣ - ٩٤ ، ٦٣ .

همز الواو المكسورة أوّلا : ١ : ٩٤ ..

قلب الهمزة ياء في نحو جاء ، وساء والخلاف فيه : ١ : ١١٥ .

قلب الواو والياء ألفا إذا تحرّكا وانفتح ما قبلهما : ١ : ٩٦ ، ١٨٨ ، ٣ : ٧٨ .

تصحّ العين في فَعَلٍ إذا كان الوصف منه على أَفْعَلٍ ؛ نحو : عَوِرَ ، وصِيدَ : ١ : ٩٩ - ١٠٠ ،

١١٤ ، ٢ : ١٩٤ .

تصحّ عين افتعل من الأجوف إذا كانت واوا ودلّ على المشاركة ؛ نحو : اغتبنوا ، وازدوجوا :

١ : ١٠٠ .

صحّة العين في نحو : قَاوَلٌ ، وبَايَعٌ : ١ : ١٣٣ .

صحّة العين في نحو : تَسَايَرُوا وتَقَاوَلُوا : ١ : ١٣٣ .

صحّة اللام في نحو : غَزَوْا ، وسَعَيَا لثَلَا يلتبس الاثنان بالواحد : ١ : ٢٦٠ ، ٢ : ١٩٢ .

قلب العين ألفا في نحو : دار ، وباب ، وناب ، وساق : ١ : ١١١ ، ٢ : ٢٨٠ .

تقلب العين ألفا فيما كان على فَعِلٍ أو فَعُلٍ أيضا : ١ : ١١٣ .

صحّت العين في العَوَر ، والحَوَل ، والصَيْد لصحّة أفعالها : ١ : ١١٤ ، ٢ : ١٩٤ .

الحَوَكَة ، والخَوَنَة من الشاذّ : ١ : ١١٤ ، ١٧١ ، ٢ : ٢٠٠ ، ٢٢٠ ، ٢٨٠ .

- صَحَّة نحو : النزوان ، والغَنَيان ، وَكَرَّوَان وَغَزَّوَا للبس : ١ : ٢٦٠ ، ١٨٩ ، ١٩٢ .
- صَحَّت اللام في نحو : حَصَيَات وَغَزَّوَات ؛ لثَلَا يَلْتَبِسُ بِفَعَال : ١ : ٢٦٠ ، ١٩٢ .
- وكذلك صَحَّت العين في جَوَزَات وَبَيَّضَات عند هذيل : ٢ : ١٩٤ .
- تَصَحَّ عين اللفيف المقرون حتَّى لا يجتمع على الكلمة إعلالان : ١ : ١٤٨ ، ١٥٢ .
- لم يُبْنِ فِعْلٌ من آية وغاية ورأية لما يلزم عليه من اجتماع إعلالين : ١ : ١٥١ ، ١٥٣ ، ٢٢٢ .
- لا يجتمع على الحرف عِلَّتَان : ١ : ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ .
- قلب الواو ياء في نحو ميزان : ١ : ٩٢ ، ٢١١ .
- قلب الواو ياء في نحو : حِيَاض : ١ : ١٣١ .
- صَحَّة نحو : طَوِيل وطَوَال : ١ : ١٣١ ، ١٨٠ .
- صَحَّت العين في جَوَار ؛ لِأَنَّهُ مصدر جاور : ١ : ٨٩ ، ٢ : ١٣٠ .
- وصَحَّت العين في خِوَان ؛ لِأَنَّهُ اسم : ١ : ٨٩ ، ٢ : ١٣٠ .
- المصدرر يعلّ تبعاً لإعلال فعله ، ويصحّ لصحّة فعله : ١ : ٧٧ ، ٨٨ - ٨٩ ، ٢ : ١٣٠ .
- قلب الواو ياء عند اجتماعهما وسبق الساكن وشروط ذلك : ١ : ١٧٢ - ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،
- ٢٢١ : ٢٢٢ : ٢ : ٢٣٨ ، ٢٨٣ .
- لم كان الإدغام إلى الياء ولم يكن العكس ؟ : ١ : ١٧٤ .
- لم صحّ نحو : طَوِيل ، وقَوِيم ؟ : ١ : ١٨٠ ، ١٣١ .
- شدوذ حيوة ، وَضَيَوْنَ : ١ : ١٧١ .
- يجوز كسر الفاء في نحو : عَصَى ، وَثِدَى ، وقرون لي ولا يكسر المفتوح من نحو : وَلَى ، وَعَدَى :
- ١ : ١٨٢ - ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٨٩ .
- إعلال نحو أَذَل جمع دَلُو : ١ : ١٨٨ ، ١٩٠ .
- إعلال نحو مفعول من غَزَا : ١ : ١٧٥ ، ١٨٧ ، ١٨٩ .

- ومن رَمَى : ١ : ١٧٥ .
- القلب لا غير في جمع غَازٍ ، وَغَزَى ، وَعَاتٍ وَغَتَّى : ١ : ١٨٩ .
- أَرْض مَسْنِيَّة : ١ : ١٨٩ .
- قلب الواو المتطرفة بعد كسرة ياء نحو : دَاعٍ : مُسْتَدْعٍ : ١ : ١٣٧ .
- وَشَقَّى ، وَحَظَى : ١ : ٩٧ .
- بناء مثل سَعْمَةٍ من غزا غزوة : ١ : ١٩٠ .
- قلب لام (فُعَلَى) الواو ياء ؛ نحو : الدنيا ، والعليا : ١ : ١٧١ .
- شدوذ القُصْوَى : ١ : ١٧١ .
- قلب الواو ياء في نحو : أَغْزَيْتَ واستغزيت : ١ : ١٣٦ ، ١٩١ .
- وقلبها ياء في مضارع المزيد : ١ : ١٣٦ .
- حمل الماضي على المضارع في الإعلال : ١ : ١٨٧ .
- بناء فَعَلَلْتُ من غزا غزويت ؛ لَأَنَّ المضارع يُغْزَوِي : ١ : ١٨٧ .
- ما كان من الجمع على (فِعْلَةٍ) ، وكانت عينه واوا ، فَإِنْ ظهرت الواو في مفردة ظهرت في جمعه ؛ نحو : ثور وثورة ، وَإِنْ قلبت في الواحد قلبت في الجمع ؛ نحو : دِئمة ودِيمٍ ، وشَدَّ قولهم ثيرة : ١ : ١٣٠ ، ٢٠١ .
- ما كان من الجمع على (فُعَلٌ) و(فُعَالٌ) ثَمَّا اعتَلَّتْ عينه ؛ نحو : صُومٌ ، التصحيح هو الوجه وقيل : صُيِّمٌ بالإعلال ولا يجوز في صُومٍ إِلَّا التصحيح : ١ : ١٢٨ ، ١٨٩ .
- لور بنيت اسما على (فُعَلٌ) وجب التصحيح ؛ نحو : رجل حُوِّلَ قَلْبٌ : ١ : ١٢٩ ، ١٣٣ .
- صَحَّةٌ نحو : رجل قَوْلٌ . وَقَوَّالٌ ، وَبَيَّاعٌ ، ونحو : أَقْيَادٌ وَأَحْوَالٌ : ١ : ١٢٩ ، ١٣٣ .
- قلب الياء واوا في نحو : مُوسِرٌ ، وَمُوقِنٌ : ١ : ٩٢ ، ٢١١ .
- تقلب عين (فُعَلَى) اليائية واوا نحو : الطُّوبَى والكُوسَى : ١ : ١٦٨ - ١٦٩ .
- الدليل على أَنَّ ضِيْرَى ، وَحِيْنَكِي مضموم الفاء في الأصل : ١ : ١٦٨ .
- إعلال نحو : أَبْيَضٌ وَبَيْضٌ : ١ : ١٦٩ ، ١٠٠ - ١٠١ ، ٢ : ٢١٧ .
- قلب لام (فُعَلَى) اليائية واوا كَتَقَوَى : ١ : ١٧٠ .

- معيشة : تحتمل أن تكون في الأصل مَفْعُلة أو مَفْعُلة : ١ : ١٠١ .
- فيل ، وديك : يحتملان فَعْلًا ، وفَعْلًا : ١ : ١٠١ .
- جببت الخراج جبابة ، وجباوة ، وليس من جباوة فعل : ١ : ١٨٦ .
- صحة العين في نحو : صُور ، وبيع ، صُيد ، ودجاج بُيِّض : ١ : ١١٢ وما كان على مثال إبل من الأجوف .
- لانتقل حركة المعتل إلى المتحرك ، وإنما تنقل إلى الساكن : ١ : ١٠٩ .
- رأى المبرّد في حمل الأسماء على الأفعال في الإعلال : ١ : ١٠٧ ، ١١٠ .
- لو بنينا من القول مثل (تَفْعَلُ) بكسر التاء قلنا : تَقِيلُ بالنقل وقال المبرّد بالتصحيح لَأَنَّهُ ليس فيه معنى الفعل وكذلك بضم التاء : ١ : ١١٠ .
- صحة اسم الآلة : نحو مِخِيط . ومِشْوار وعلته : ١ : ١٠٨ .
- إن كانت زوائد الأسماء كزوائد الأفعال صحّت الأسماء ولم تَعْلُ ، نحو أقول الناس وأبيعهم ، ونحو : أقولة : ١ : ١٠٩ ، ١١١ .
- صحة فعل التعجب واسم التفضيل : ٤ : ١٧٨ .
- أخوينة . وأعوينة : ١ : ١٣٣ .
- أبيناء . وأهوناء : ١ : ١١٠ ، ١٣٣ .
- إعلال اسم المفعول من الأجوف الثلاثي والخلاف بين سيبويه والأخفش : ١ : ١٠٠ - ١٠١ .
- إعلال نحو : إقامة واستقامة واستخارة والخلاف في المحذوف أيضا : ١ : ١٠٥ .
- الهاء لازمة للمصدر : ١ : ١٠٥ .
- إعلال (أفعل) من الأجوف ومضارعه : ١ : ١٠٤ .
- بناء الأجوف المزيد للمفعول وإعلاله : ١ : ١٠٥ - ١٠٦ .
- قد يجيء في الباب الحرف والحرفان على أصولهما . وإن كان الاستعمال على غير ذلك ؛ ليدلّ على أصل الباب ، فمن ذلك (استحوذ عليهم الشيطان) وأغيلت المرأة : ٢ : ٩٨ .
- دينار . قيراط . ديباج ، ديماس : قلب الحرف الصحيح ياء : ١ : ١١٩ ، ٢٤٦ .
- الخلاف في لام حيوان : ١ : ١٨٦ - ١٨٧ .
- يعتلّ في اللام ما يصحّ في موضع العين : ٢ : ٢٨٥ .
- حذف فاء المثال في المضارع والمصدر : ١ : ٨٨ - ٨٩ .

تخفيف نحو سَيْد ، وهين ١ : ٢٢٢ ، ٣ : ١٢١ ، ١٣٥ .

أصل نحو كينونة وصيرورة وما حذف منها ١ : ١٢٥ ، ٢٢٢ ، ٢ : ١٢٦ - ١٢٧ ، ٢٢١ ، ٣ : ٢٢٢ ، ١٣٥ .

إبدال الواو والياء تاء في افتعل من المثل وما تصرف منه ١ : ٩١ .

نقول : تَقِيَّةٌ وَتَكَاةٌ ، فتبدل التاء من الواو ، ولو بنيت من هذا اسما لحذفت التاء ، ورددت الواو ، لأنَّها الأصل : ٣ : ١٤٦ .

باب مخارج الحروف ١ : ١٩٢

الحروف العربية ٣٥ حرفا منها ٢٨ لها صور ١ : ١٩٢ ، ١٩٤ .

ما ليس له صورة ١ : ١٩٤ .

مخرج حروف الحلق ١ : ١٩٢ ، ٢ : ١١١ ، ١٤٠ .

مخارج حروف الفم ١ : ١٩٢ .

حروف الإطباق ١ : ٦٤ .

صفات الحروف ١ : ١٩٤ .

الحروف المهموسة ١ : ١٩٤ ، ١٩٥ والمجهورة .

الحروف الرخوة والشديدة ١ : ١٩٤ - ١٩٥ .

حروف القلقة ١ : ١٩٤ ، ١٩٦ .

مخرج اللام وصفتها ١ : ٢١٣ ، ١٩٣ ، ٢١٣ .

مخرج النون ١ : ٢١٥ ، ٢٢١ .

مخرج الواو ، والياء ١ : ٢٢١ .

الحروف المستعلية ١ : ٢٢٥ .

الحروف غير المستحسنة ١ : ١٩٥ ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر .

مخرج القاف ١ : ١٩٢ .

» الكاف ١ : ١٩٢ .

» الجيم ١ : ١٩٢ .

» الضاد ١ : ١٩٣ .

مخرج النون المتحركة ١ : ١٩٣ .

» النون الساكنة ١ : ١٩٣ .

» الطاء ، والتاء ، والذال ١ : ١٩٣ .

» الظاء ، والثاء ، والذال ١ : ١٩٣ .

» الفاء ١ : ١٩٤ ، ٢٠٨ .

» الواو ، والباء ، والميم من الشفة ١ : ١٩٤ ، ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٣ : ٥٨ .

» الشين ١ : ٢١٤ .

» الواو ، والياء : ١ : ٢٢١ .

مخارج حروف الصفيير وهى السين والصاد والزاي ١ : ١٧٤ ، ١٩٣ :

الحروف الستة الفرعية ١ : ١٩٤ .

١- الهمزة بين بين . ٢- الألف الممالة . ٣- ألف التفخيم .

٤- الحرف المعترض بين الشين والجيم ٥- الحرف المعترض بين الزاي والصاد ٦- النون الخفيفة ١ : ١٩٤

الإدغام

باب إدغام المثليين ١ : ١٩٧ .

حروف الصفيير وهى السين والصاد والزاي لا تدغم فيما جاورها من الطاء والتاء والذال ١ : ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٩٣ .

ويُدغم غيرها فيها ١ : ١٧٤ .

نقول فى مصتبر : مصبر وفى مزدجر : مزجر وفى مستمع : مسمع ١ : ١٧٤ .

لم استحال الإدغام فى الألف ؟ ١ : ١٦١ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٧ .

ما كان من هذه الحروف مدًا فالإدغام فيه محال ١ : ١٧٢ ، ١٧٦ .

يجوز الإدغام والفلک فى حى ١ : ١٨١ وعلة ذلك .

يحواوى لا تدغم لأنّ الياء ساكنة والواو متحركة ولمّا يجب الإدغام إذا سكن الأول ١ : ١٧٧ .

مضارع (حى) لا يجوز فيه الإدغام ١ : ١٨٢ .

تعريف الإدغام ١ : ١٩٧ .

إدغام المثليين متى يجب ؟ ١ : ١٨٣ . ١٩٧ - ١٩٨ .

إدغام المثليين في الفعل ١ : ١٩٨ .

وجوب فك الإدغام : ١ : ١٨٣ .

إذا التقى حرفان من غير المعتل فإنما تدغم الأول في الثاني ١ : ١٧٣ .

فعل يجب فيه الإدغام نحو رجل طيب . ورجل بر ١ : ١٩٩ .

وكذلك لو بنيت منه شيئا على فعل ١ : ١٩٩ .

ما كان على فعل من المضاعف لا يدغم نحو جليل . وشرر ١ : ٢٠٠ .

لو بنيت مثل إبل من المضاعف لم يدغم ١ : ٢٠١ .

قص ، وقصص لغتان ١ : ٢٠٠ .

إن لم يكن شيء من الثلاثة على مثال الفعل بالإظهار لا غير نحو : كُدر ، حُضض ، سُرد :

١ : ٢٠١ ، ٢٤٥ :

لا يدغم ما كان على فعل ١ : ٢٠١ ، وفعل ١ : ٢٠١ .

لا يدغم إلا ما كان فعلا أو على مثاله ١ : ٢٠١ .

إن زدت على الثلاثة شيئا فالتقى فيه حرفان على لفظ . لا تريد بهما الإلحاق لم يكن إلا مدغما

اسما كان أو فعلا ١ : ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

معد : فعل ١ : ٢٠٣ .

ما كان على فعل لا يدغم لأنه ملحق ١ : ٢٠٤ .

فعل مدغم لأنه ليس بملحق ١ : ٢٠٤ .

يجب إدغام ما كان على (أفعل) فعلا كان أو اسما ١ : ٢٠٢ ، ٢٤٤ .

يجب إدغام ما كان على (فاعل) ١ : ٢٠٢ .

(فعل) من المضاعف لا تغيير فيه ؛ نحو : مدد ، وردد ١ : ٢٠٢ ، ٢٤٤ .

يجب الإدغام في (انفعل) و (افتعل) من المضاعف ؛ نحو : انقذ ، وارتد ١ : ٢٠٣ .

وما كان اسما من الأفعال التي يجب فيها الإدغام فهو مدغم أيضا ١ : ٢٠٣ .

يجب الإدغام في استفعال من المضاعف ؛ نحو : استعدّ ١ : ٢٠٣ .

الهمزتان لا يجوز فيهما الإدغام في غير باب فَعَل وفَعَال ١ : ١٩٨ .

فِعْل مدغم لأنّه ليس بملحق ١ : ٢٠٤ .

ما كان ملحقاً لا يدغم ١ : ٢٠٥ ، ٢٤٤ .

باب الإدغام في المثليين في الانفصال ١ : ٢٠٦

الإدغام وتركه جائزان في المنفصل ١ : ٢٠٦ .

وعلة ذلك .

باب الإدغام في المقاربة ١ : ٢٠٧ - ٢٢٤

الهاء تدغم في الحاء ١ : ٢٠٧ .

ولا تدغم الحاء في الهاء ١ : ٢٠٧ وعلة ذلك .

لا يُدغم في النون غير اللام ١ : ١٩٣ .

العين لا تدغم في الهاء ١ : ٢٠٧ .

ولا تدغم الهاء فيها وعلة ذلك ١ : ٢٠٧ - ٢٠٨ .

إدغام الخاء في الغين والعكس جائزان ١ : ١٠٨ - ٢٠٩ .

العين والحاء : إذا أدغمت واحدة منهما في الأخرى ، فقلبت العين حاء جاز ١ : ٢٠٨ .

تدغم القاف في الكاف ١ : ٢٠٩ .

كما تدغم الكاف في القاف ١ : ٢٠٩ .

الياء لا تدغم في الجيم ١ : ٢١٠ . ولا في الشين ١ : ٢١٠ .

تتنع حروف اللين من الإدغام وعلة ذلك ١ : ٢١٠ ، ٢١١ ، ١٧٦ .

لا تدغم الشين ، ولا الجيم في الياء وعلة ذلك ١ : ٢١١ .

الجيم تدغم في الشين ١ : ٢١١ .

لا تدغم الشين في الجيم ١ : ٢١١ .

تدغم الطاء وأختاها في الضاد ولا تدغم الضاد في شيء منها ١ : ٢١٢ .

- الباء والنون تدغمان في الميم ولا تدغم الميم في واحدة منهما ١ : ٢١٢ .
- تدغم الباء في الفاء ولا تدغم الفاء فيها ١ : ٢١٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ .
- الهمزتان لا يجوز فيهما الإدغام في غير باب (فعل) و(فعل) ١ : ١٩٨ ، ٢٠٧ .
- تدغم اللام والنون في الراء ولا تدغم الراء في واحدة منهما ١ : ٢١٢ - ٢١٨ ، ٢٢٠ .
- جاء إدغام الراء في اللام في قراءة سبعة لأبي عمرو ١ : ٢١٢ .
- اللام إذا كانت للمعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفا وعلل ذلك ١ : ٢١٣ .
- وإذا كانت اللام لغير المعرفة جاز الإدغام والإظهار ١ : ٢١٤ .
- تدغم النون في خمسة أحرف ليس منهن شيء يدغم فيها ١ : ٢١٤ ، ٢٢١ .
- تدغم النون في اللام ، والراء ١ : ٢١٧ بغنة وبلاغنة ١ : ٢١٩ .
- قلب النون مع الباء ميا ١ : ٢١٦ ، ٢١٨ - ٢١٩ .
- تدغم النون في الياء ١ : ٢١٧ .
- إدغام النون في الميم ١ : ٢١٧ .
- لا تدغم الميم في النون ١ : ٢١٨ وعلته .
- لا تدغم الراء في النون ١ : ٢١٨ .
- إدغام النون في الواو وعلله ١ : ٢١٩ - ٢٢٠ .
- إدغام النون في الياء ١ : ٢٢٠ .
- تدغم النون في خمسة أحرف : الراء ، اللام ، الياء ، الواو ، الميم ١ : ٢٢١ .
- الإدغام في نحو : اقتتلوا ، أطير ١ : ٢٤٢ - ٢٤٣ .
- وإدارك ١ : ٢٤٣ .
- لا يجوز الإدغام في نحو : تتكلمون وإدخال ألف الوصل لأن ألف الوصل لا تدخل على المضارع ١ : ٢٤٣ .
- هذا اسم موسى : لا يجوز أن تطرح حركة الميم على السين وتحذف ألف الوصل لأن المنفصل بائن مما قبله ١ : ٢٤٣ .
- الإدغام في المنفصل ١ : ٢٥١ - ٢٥٢ .
- رموا واقدا ، واخشي يا سرا يجب الإدغام ١ : ١٧٥ ، ٢٢٤ .

اَحْشَىٰ واقدا ، ورموا يا سرا لا يدغم ١ : ١٧٥
إذا لقيت التاء دالا أو طاء كان الإدغام أحسن ١ : ٢٥١ .

مسائل التمارين

- باب الأبنية وتقطيعها بالأفاعيل ١ : ٦٩
كيفية الصياغة ١ : ٦٩ .
- بناء مثل (جعفر) من قلت وبعث ١ : ١٠٩ .
- بناء مثل جعفر من (رى) ١ : ١٣٨ . وتكسيه .
- بناء مثل (عصفور) من رى ، وغزا وتكسيه ١ : ١٣٩ ، ١٤٥ ، ١٤٦
- بناء مثل (جعفر) من جاء ١ : ١٤١ ، ١٦٤ وتكسيه :
- بناء مثل (قطع ، ودحرج) من حييت ١ : ١٤٥ .
- بناء مثل جعفر من حيي وتكسيه ١ : ١٤٥ .
- بناء (فعائل) و(فاعل) من شوى ولوى ١ : ١٤٦ .
- بناء (مفاعيل ، وفعالييل) من شوى ولوى ١ : ١٤٦ ومن حيي .
- بناء (فاعيل) من شوى ١ : ١٤٧ .
- بناء مثل (شجرة) من حيي ، وقوى ١ : ١٥٢ .
- بناء مثل (احمار) من الحوة ١ : ١٤٩ ، ١٧٧ . وصدده ١ : ١٧٧ وبناءه للمجهول .
- بناء مثل اغدودن من القول والبيع وبناءه للمجهول ١ : ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٨٧ .
- بناء أفعّل من اليوم وبناءه للمجهول ١ : ١٧٨ .
- بناء مثل إوزة من أويت ١ : ١٧٩ .
- بناء مثل عصفور من وأيت ١ : ١٨٠ .
- فعالييل من رى ١ : ١٨٠ .
- بناء مثل اغدودن من حيي وبناءه للمجهول على اللغتين : الفك والإدغام ١ : ١٨٣ .

(فَعْلَلْتُ) من الغزو ١ : ١٨٧ .

فَعْلَةٌ من غزوت ١ : ١٩٠ .

فَعْلَلَةٌ من رميت ١ : ١٩٠ .

بناءً مثل قِمَطَرٍ من قرأ ١ : ١٦٥ .

بناءً مثل احمارَّ من الحوَّة ١ : ١٤٩ ، ١٧٧ .

بناءً (أَفْعُوْعَل) من القول ١ : ١٧٦ وبنائوه للمفعول ومصدره ١٧٧ ومن البيع .

موضوعات عامة

العوامل

الأفعال أدوات للأسماء تعمل فيها ؛ كما تحمل فيها الحروف الناصبة والجارّة ، وإن كانت الأفعال أقوى في ذلك ٤ : ٨٠ .

حدّ الأفعال ألاّ يُعربَ شيء منها ؛ لأنّ الإعراب لا يكون إلّا بعامل ، فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها لزمك أن تجعل لعواملها عوامل ، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية ٤ : ٨٠ . (إنّ) وأخواتها أشبهت الأفعال ؛ لأنّها لا تقع إلّا على الأسماء ، وفيها المعاني من الترجي والتحمي والتشبيه ٤ : ١٠٨ .

هي في القوة دون الأفعال ٤ : ١٠٨ .

تنصب الأسماء وترفع الأخبار ، فتشبه من الفعل ما قدّم مفعوله ٤ : ١٠٩ .
لا يجوز : إنّ يقوم ؛ لأنّها مشبهة بالفعل ولا يلي فعلٌ فعلاً ٤ : ١١٠ .
التشبيه يكون للفظ وللصرف والمعنى :

فأما المعنى فتشبيهك (ما) بليس و (ليس) فعل و (ما) حرف ، والمعنى واحد ٣ : ٣٣ .

ما يعمل في الاسم لا يعمل في الفعل ٢ : ٥ ، ٧ .

كان زيد أبوه منطلق : الجملة في موضع نصب ، والجمل لا يعمل فيها ما قبلها ، وكذلك :
كان زيد يقوم ؛ لأنّه فعل وفاعل ، فهو كالابتداء والخبر ، فهذا مما يؤكّد عندك أنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ٣ : ٢٦٣ .

الفعل الناصب ينصب ما تباعد منه ٤ : ١٥١ .

عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنّها لا تتصرف ٢ : ١٠ .

جاء الفصل في حروف الجزاء دون سائر عوامل الأفعال ؛ لأنّه يقع بعدد المستقبل والماضى ، ولا يكون ذلك في غيرهنّ من العوامل ، فأمّا تمكّن هذا التمكنّ احتمال الإضمار والفصل ٢ : ٧٥ .

عوامل الأفعال لا تُضمّر ، وأضغفها الجازمة ٢ : ١٣٣ ، ١٣٦ .

إن أدخلت على الفعل السين أو سوف فقد منعتة بهما من كلّ عامل ٢ : ٥

كلّ ما كان متصرفاً عجز في المقدّم والمؤخّر ، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه ٤ : ١٩٠ .

إذا كان العامل متصرفاً ، ولم يفصل بينه وبين المفعول فيه بشيء ليس منه ولا بسببه - فعمله فيه كعمله إذا وليه ٤ : ١٥٦ .

الشيء إنما يتصرف في عمله إذا تصرف هو في نفسه ، فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة ٤ : ١٨٩ .

لا يجوز في (إن) وأخواتها التقديم والتأخير ؛ لأنها لا تتصرف ٤ : ١٠٩ .

العامل غير المتصرف نحو : عندى عشرون اليوم درهما ، وإن منطلق زيدا ، وزيدا إن منطلق ، فهذا الذى لا يجوز ٤ : ١٥٦ .

الفصل بين فعل التعجب ومفعوله ممنوع ولو بالظرف : لأنه فصل بين العامل الضعيف ومفعوله بالأجنبي ٤ : ١٧٨ .

إن فصل بين (لا) النافية للجنس واسمها لم تعمل لضعفها ٤ : ٣٦١ .

العامل المعنوى في الحال ٤ : ٣٠١ ، ٣٠٩ ، وفي المبتدأ ٢ : ٤٩ ، وفي رفع المضارع ٢ : ٥ .

مُحال أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله ٤ : ١٢٨ .

لا يدخل عامل على عامل ٤ : ١٠ ، ١٨٩ ، ٢٢٦ .

رافع المبتدأ والخبر ٢ : ٤٩ .

رافع الفاعل ١ : ٨ .

التمييز إنما يعمل فيه الفعل وما يشبهه ٣ : ٣٢ .

ناصب المستثنى ٤ : ٣٩٠ - ٣٩١ .

الظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل كعمل الفعل ٢ : ١١٥ ، ٣ : ٢٧٤ .

عمل ظرف المكان في ظرف الزمان والعكس ٤ : ٣٢٩ .

ناصب المنادى ٤ : ٢٠٢ .

كان سيبويه يجيز : جاء عبد الله ، وذهب زيد العاقلان على النعت ؛ لأنهما ارتفعا بفعل .

وكذلك : هذا زيد ، وذلك عمرو العاقلان : وليس القول عندى كما قال لأن النعت إنما

يرتفع بما يرتفع به المنعوت ٤ : ٣١٥ .

جازم الشرط والجواب ٢ : ٤٩ .

جازم جواب الطلب ٢ : ٨٢ .

ليس في كلام العرب

- ليس في الكلام فِعْل ١ : ٢٠٥٥ : ٢٠٣ : ٩٠ .
- ليس في الأسماء شيء على فِعْل ١ : ٢٠٥٥ : ٢٠٣ .
- فَعْلان نحو رَعِشَ وَضَيْفان لا يكون إلا صفة ١ : ٥٩ .
- لا يكون اسم على أربعة أحرف كلها متحركة إلا وأصله غير ذلك ؛ نحو : عَلِيْطٌ وَهُدَيْدٌ الأَصْل : عَلَاطٌ وَهُدَايِدٌ ١ : ٦٧ .
- ليس في الكلام فَعْلَل - مكسور الفاء - مفتوح اللام - إلا درهم وهجرع عن الأصمى ١ : ٦٦
- ليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلَل ولا فَعْلِل ١ : ٦٧
- ليس في الكلام فَعْلَلِل اسما وإنما جاء نعتا ١ : ٦٨ .
- لا يوجد اسم على سبعة أحرف إلا في مصدر الثلاثة والأربعة الزائدة ١ : ٧٨ .
- لا يكون اسم على مثال (فَعَّل) إلا أن تنقله ١ : ١٤٥ .
- ليس في الكلام فَعْلُول بفتح الفاء ١ : ١٢٥ .
- وصَفَفَوَق أعجمي ٢ : ١٢٧ .
- لا يكون اسم ولا فِعْل بوضع فائد واو ولامه واو ١ : ١٥٠ ، ١٨٧ .
- لا يكون في الأفعال ما عينه ياء ولامه واو ١ : ١٨٦ .
- ليس في الصحيح ما هو على وزن (فَعْلِل) ولا في المعتل ما هو على وزن (فَعْلَل) ١ : ١٢٤ .
- ٢ : ٢٢١ .
- ليس من جباوة فِعْل ١ : ١٨٦ .
- ليس من قَوْظ فِعْل ١ : ١٨٦ .
- ليس في المعتل جمع على فَعْلَة ١ : ١٢٥ .
- ليس في الصحيح جمع على فَعْلَة ١ : ١٢٥ .
- لا يكون (فَعْلُول) إلا في ذوات الواو والياء ١ : ١٢٥ .

وكذلك (فَيَعْلُولَةُ) ٢ : ١٢٦ .

ليس من كلامهم أَن تلتقى واوان إحداهما طرف من غير علة

إِلَّا فِي نحو حُوٍّ : ١ : ١٨٧ ، ١ : ١٤٩ .

لم تستعمل العرب فِعْلا من (غاية وراية وثاية) ١ : ١٥١ .

لم تستعمل العرب فِعْلا من (أَوَّل) ١ : ١٥١ ، ٢٢٢ .

لا يكون في الفِعْل ما فَاؤُه وعينه من جنس واحد ١ : ١٥٢

لم تستعمل العرب فعلا من (يوم) و(آءة) ١ : ١٥٢ ، ٢٢٢ .

ولا من ويل ، وويح ، وويس ، وويب ١ : ٢٢٢ .

التقاء الساكنين في الحشو لا يكون في الشعر إِلَّا في القوافي ١ : ١٥٥ .

لا تكون الواو في الأسماء طرفا وما قبلها متحرك ١ : ١٨٨ ، ١٩٠ .

ليس في الأفعال شيء على (فِعِيل) ٢ : ١٠٧ .

لا يكون الفعل من بنات الخمسة ٢ : ١٠٩ .

قلما تجد المصادر مضموم الأول مقصورا ؛ لِأَنَّ (فُعْلا) قلما يقع في المصادر ٣ : ٨٦ .

قال ابن سيده : لا أعرف غير الهادي والسري والبكا المقصور .

لا يكون في الأفعال ما يتعدى لأكثر من ثلاثة مفاعيل إِلَّا ما كان من ظرف أو حال أو فضلة

ونحوهما ٣ : ١٢٠ .

ليس في الأصول مثل تَنْفُل ، ونرجس ٣ : ٣١٨ .

ليس في كلامهم اسم على فاعيل كحائم ٣ : ٣٥٦ .

ليس في الكلام مثل سَرْداح بفتح السين ٤ : ٤ .

ليس في الكلام مثل جَعْفَرُ بضم الفاء ٤ : ٥ .

الحذوف

الحذف من نحو : إقامة ، واستقامة ١ : ١٠٥ .

حذف فاء المثال في المضارع والمصدر والأمر ١ : ٨٨ - ٨٩ .

الحذف في اسم المفعول من الأجوف الثلاثي ١ : ١٠١ - ١٠٢ .

- حذف الهمزة في مضارع أفعل ١ : ٢٤٥ .
- حذف الحرف الخامس في التصغير والتكسير ٢ : ٢٣٠ .
- حذف لام المضارع المعتل في الجزم ٣ : ١٦٦ .
- حذف النون من مضارع (كان) ٣ : ١٦٧ ، ١٧٠ .
- حذف اللام من (لا أدر) ٣ : ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ .
- ولم أبُلْ ٣ : ١٦٧ - ١٦٨ ، ١٧٠ .
- تخفيف نحو : سيد وهين ١ : ٢٢٢ .
- الحذف من نحو كينونة وصيرورة ١ : ١٢٥ ، ٢٢٢ .
- الناس ، محذوف الفاء ١ : ٣٣ .
- مُد : محذوف العين وأصله منذ ١ : ٣٣ .
- يحذف من الاسم إذا طال ؛ كقولك : اشهباب في اشهباب ٣ : ١٢١ .
- حذف التنوين ١ : ١٩ .
- الحذف من نحو : بلحارث وبلعنبر ١ : ٢٥١ .
- حذف الفاء من جواب (أما) ٢ : ٧١ .
- حذف فاء جواب الشرط ٢ : ٧٤ .
- حذف (لا) النافية في جواب القسم ٢ : ٣٢٤ ، ٣٢٦ .
- حذف اللام الموطئة للقسم ٢ : ٣٣٧ .
- حذف همزة الاستفهام قبل (أم) ٣ : ٩٤ - ٢٩٥ .
- الحروف إنما جى بها اختصارا ونائية عن الأفعال
- فـ (ما) النافية نائية عن أنفى ، وهمزة الاستفهام نائية عن أستفهم ، وحرف العطف نائب عن أعطف ، وحروف النداء نائية عن أنادى ، فإذا أخذت تحذفها كان اختصارا للمختصر ،
- إلا أنه قد ورد لقوة الدلالة ٤ : ٢٥٨ .
- حذف حروف النداء ٤ : ٣٣٣ - ٣٣٤ ، ٢٥٨ - ٢٥٩ .

حذف الموصول ٢ : ١٣٧ .

حذف الموصوف ٢ : ١٣٨ - ١٣٩ .

حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه ٤ : ٢٢٨ - ٢٣٠ .

حذف المقبول به ٥٤ .

حذف عائد الموصول ١ : ١٩ : ٣ : ١١٤ - ١١٥ .

حذف رابط . جملة الخبر ٣ : ٢٥٤ : ٢٥٨ : ٢ : ٦٢ .

ابداً بهذا أوَّلُ : إنما تريد : أوَّل من كذا : ولكنَّ الحذف جائز جيِّد ؛ كما تقول : أنت أفضل ، وأنت تريد : من غيرك إلا أنَّ الحذف لزم صفه عام لكثرة استعمالهم إيَّاه حتَّى استغنوا

عنه ٣ : ٣٤١ .

يجوز حذف فاعل المصدر ، ولا يجوز حذف فاعل اسم الفاعل ١ : ١٤ .

حذف اسم (لا) النافية للجنس ؛ نحو : لا عليك ٢ : ١٥١ .

يجوز حذف الفضلات ولا يحذف الفاعل ٣ : ١١٤ - ١١٥ .

حذف خبر (إنَّ) وأخواتها ٤ : ١٣٠ - ١٣١ .

حذف المبتدأ جوازا ٤ : ١٢٩ .

أرخص ما يكون البرّ بستين : التقدير : الكرّ . ولكنَّهم حذفوه لعلهم بأنَّ التسعير عليه يقع . فكلّ ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز لعل المخاطب : ٣ : ٢٥٤ .

لو قلت على كلام متقدّم : عبد الله أو منطلق أو صاحبك لجاز أن تضرر الابتداء إذا تقدّم من ذكره ما يفهمه السامع ٤ : ١٢٩ .

الهلال والله ، أى هذا الهلال ٤ : ١٢٩ .

دررت برجل زيد على القطع ٤ : ١٢٩ .

لو قال : كيف أصبحت . أو كيف كنت :

الجواب : صالحا ؛ لأنَّ كيف في موضع الخبر . ولو قلت : صالح ونحوه لجاز ٢ : ٣١١ .

الذى يرتفع عليه حنان ، وسمع وطاعة غير مستعمل ؛ كما أنَّ الذى يصب ليّك . وسيحان الله

غير مستعمل ٣ : ٢٢٤ .

حذف الخبر في القسم ؛ نحو : لعمرك لأفعلن ، على عهد الله لأفعلن ويمين الله لأفعلن ٢ : ٣٢٥ .

تقول : العُمر ، والعُمر ، ولا يقع في القسم إلا مفتوحا ٤ : ١٧٧ .

حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية ٣ : ٧٥ .

حذف الخبر في (كلُّ رجلٍ وضعته) ٣ : ٢٥٦ .

يكتفى بخبر الواحد عن خبر الاثنين ٤ : ٣٨١ .

زيد وعمر قائم : خبر الأول محذوف عند سيبويه ٤ : ٢٢٨ ، ٤ : ٧٤ .

حذف ناصب المصدر ١ : ٧٤ .

حذف الفعل في نحو : ما رأيت كالיום رجلا ٢ : ١٥١ - ١٥٢ .

حذف الفعل الناصب للمفعول به ٢ : ٣١٨ .

حذف فعل القسم ٢ : ٣١٨ .

حذف الفعل في التحذير بإيالك ٣ : ٢١٢ .

وفي العطف والتكرار ٣ : ٢١٥ .

حذف الفعل الناصب للحال ، نحو : أخذته بدرهم فصاعدا ، أى فذهب الثمن صاعدا ٣ : ٢٥٥ .

حذف ناصب المفعول المطلق أنظر صفحة ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ من الفهرس .

حذف جواب الشرط ٢ : ٧٩ - ٨١ .

حذف فعل الشرط ؛ نحو : افعل هذا إما لا ٢ : ١٥١ .

حذف فعل الشرط لا يكون إلا بعد (إن) وحدها ٣ : ٣٥ .

حذف جملة الصلة ٢ : ٢٨٩ .

العرب تحذف إذا كان فيما أبْقُوا دليل على ما أَلْقُوا ٣ : ١١١ .

الأسماء المعربة التي وقعت على حرفين

لا يكون اسم معرب على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث ١ : ٤٢ ، ٢ : ٢٣٧ .

الأسماء المحذوفة لا يكون ما حذف منها إلا حرف لين أو حرفا خفيا كالهاء والنون أو يكون

مضاعفا ١ : ٢٢٧ ، ٢٤١ ، ٢ : ٢٧٠ ، ٣ : ١٧٠

حق هذه الأسماء المحذوفة أن يحكم عليها بسكون الوسط. إلا أن تثبت الحركة ؛ لأن الحركة زيادة . فلا تثبت إلا بحجة ٣ : ١٥٣ .

جاء حذف العين في كلمتين : سة . ومذ من منذ ١ : ٣٣ . ٣ : ١٥٧ . ١٧٠ .

أب ، وأخ : يدل على ما ذهب منهما التثنية والجمع والتصغير ١ : ٢٢٧ . ٢٢٩ .

لم يسكنوا أوائل أب وأخ ؛ لئلا تدخل ألف الوصل وهي همزة على الهمزة التي في أولهما ، فيصير إلى اعتلال ثان ١ : ٢٢٧ .

ابن : لأمه واو ودليل ذلك ١ : ٢٢٩ - ٢٣٠ ، ٢ : ٩٢ ، ٢٦٩ .

(حر) المرأة المحذوف منه حاء بدليل أحراج ١ : ٢٣٣ .

الاسم : الخلاف في اشتقاقه ١ : ٢٢٩ - ٢٣٠ ، ٢ : ٩٢ ، ٢٦٩ .

است : المحذوف منه الهاء ١ : ٢٣٢ - ٢٣٣ ، ٢ : ٩٣ ، ٢٦٩ .

ابن ، واسم ، واست : بنيت على سكون أوائلها ، فدخلتها ألف الوصل لسكون ما بعدها ١ : ٢٢٧ ، ٨٢ .

دم : الذاهب منه الياء وللمبرد خلاف في وزن أصله ١ : ٢٣١ ، ٢ : ٢٣٧ ، ٣ : ١٥٣ ، ١٧٠ .

غد : أصله غدو ، ودليل ذلك ٢ : ٢٣٨ - ٢٣٩ ، ٣ : ١٥٣ .

هنت : اللام هي المحذوفة وهي واو ٢ : ٢٧٠ .

يد : الأصل فيها يذئ ودليل ذلك ١ : ٢٣٢ ، ٢ : ٢٤٢ ، ٣ : ١٥٣ ، ١٧٠ .

ما يكون على حرفين ، ولا يدرى ما أصله ؛ الذي حذف منه فإن حكمه في التصغير والجمع أن تثبت فيه الياء ١ : ٢٣٣ .

ما جاء من الأسماء المعربة على حرفين قليل ؛ لأن الثلاثة أقل الأصول .

وما جاء على حرفين وفيه هاء التثنية فهو أكثر من هذا ؛ نحو : سنة ، وشية ، وعدة ، وثبة ، وقلة وربة ١ : ٢٤١ - ٢٤٢ .

الذاهب من سنة الواو أو الهاء ٢ : ٢٤١ ، ٢٦٩ ، ٣ : ١٥٢ ، ١٧٠ .

الذاهب من شفة الهاء ٢ : ٢٤١ ، ٣ : ١٧٠ .

كسر الفاء في سنين وقلين وعلته ٢ : ١٦٦ .

شاة : المحذوف منها الهاء بدليل شوية وشياه ٢ : ٢٤١ .

التقديم والتأخير والفصل بالأجنبي

إنَّما يصلح التقديم والتأخير إذا كان الكلام موضحاً عن المعنى ؛ نحو ؛ ضرب زيدا عمرو ؛ لأنَّك تعلم بالإعراب الفاعل والمفعول ٣ : ٩٥ .

التقديم والتأخير في نائب الفاعل كالفاعل . تقول أعطى زيد درهما وأعطى درهما زيد ، ودرهما أعطى زيد ٤ : ٥٣ .

لو أتيت بصفة الأوّل بعد تمام الخبر لم يمتنع الفصل ٤ : ٩٨ .

يتقدّم معمول خبر (كان) عليها ٤ : ١٠٢ .

لا يجوز في (إنّ) وأخواتها التقديم والتأخير لأنَّها لا تتصرّف ٤ : ١٠٩ ، ١٥٦ . ويتوسّع في الظروف ٤ : ١٠٩ .

تقديم معمول جزاء الشرط عليه جائز عند البصريين ٢ : ٦٢ .

تقديم خبر المبتدأ جائز عند البصريين ومنعه الكوفيون ٤ : ١٢٧ .

يجوز تقديم معمول الخبر على المبتدأ ما لم يمنع مانع ٤ : ١٥٦ .

عبد الله جاريتك أبوها ضاربٌ : يجوز ذلك ؛ لأنَّ ضارباً يجرى مجرى الفعل ، والتقديم والتأخير في الفعل ، وما كان خبراً للأوّل مفرداً أو مع غيره سواء ٤ : ١٥٦ .

أعجبني اليوم ضرب زيد عمرا . إن جعلت (اليوم نصبا بأعجبني فهو جيد ، وإن نصبته بالضرب كان محالاً ؛ لأنَّ الضرب في معنى (أن فعل) و (أن يفعل) ؛ لأنَّ ما بعده في صلته ، ولا يقدر بعض الاسم على أوّله ٤ : ١٥٧ .

المصدر إن لم يكن في معنى (أن) وصلتها أعمالته عمل الفعل ؛ إذ كان نكرة مثله ، فقدّمت فيه وأخرت ٤ : ١٥٧ .

يتقدّم معمول الصفة على الموصوف ٤ : ١٧٢ .

تتقدّم الحال على عاملها المتصرّف ، وإن كان العامل غير فعل لم تتقدّم ٤ : ١٦٨ ، ١٧٠ ، ٣٠٠ .

لا تتقدّم الحال على صاحبها المجرور ٤ : ١٧١ ، ٣٠٣ .

يتقدّم التمييز على عامله المتصرّف عند المبرّد ٣ : ٣٦ - ٣٧ .

أسماء الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير ٣ : ٢٠٢ .

الفصل بالأجنبي

- الفصل بين (ها) التنبيه و (ذا) بالقسم : ٢ : ٣٢٣ .
القسم قد يؤكد بما يصدق الخبر قبل ذكر القسم عليه ثم يذكر ما يقع عليه القسم : ٣ : ٣٣٧ .
الفصل في مسألة الكحل : ٣ : ٢٤٩ .
لا يجوز أن تدخل بين الشيء وما يعمل فيه شيئا مما لا يعمل فيه : ٣ : ٢٦٣ .
لا يجوز الفصل بين اسم (إن) وخبرها بمعمول جملة أخرى أجنبي : ٣ : ٢٣٣ .
الفصل بين الصفة والموصوف بمتعلق الخبر قبيح : ٤ : ٩٨ .
ولا يلي العامل معمول الخبر : ٤ : ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ .
لا يجوز أن تفصل بين الخائن والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها
تأ لا يعمل فيه الخافض : ٣ : ٦٢ .
إنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو : كانت زيدا الحمى تأخذ أو يكون
العامل غير متصرف : ٤ : ١٥٦ .
الفصل بين فعل التعجب ومعموله ممنوع ولو بالظرف لأنه فصل بين العامل الضعيف ومعموله
بالأجنبي : ٤ : ١٧٨ .
لا يفصل في الاختيار بالظرف بين المصدر ومنصوبه إذا لم يتعلق الظرف بالمصدر لأنه فصل
بالأجنبي : ١ : ١٥ .

الضرائر الشعرية

- الأمثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر ؛ لكثرة الاستعمال لها : ٤ : ٢٦١ ، ٣ : ٢٨٠ .
إذا اضطر الشاعر صرف مالا ينصرف ؛ لأنه إنما يرد الأشياء إلى أصولها : ١ : ١٤٢ ، ١٤٣ ،
٢ : ٢٣ ، ٣ : ٣٥٤ .
وإن اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يحز له ذلك ؛ لأن الضرورة لا تجوز اللحن ، وإنما
يجوز فيها أن ترد الأشياء إلى أصولها : ٣ : ٣٥٤ .
إذا اضطر الشاعر جاز له أن يرد مبيعا ومقولا وجميع الباب إلى الأصل : ١ : ١٠١ - ١٠٢ .

للشاعر أن يردّ باب قضايا إلى الأصل كما قال (منائيا) ؛ كردّ جميع الأشياء إلى أصولها : ١ : ١٣٩
وكذلك باب خطايا : ١ : ١٤١ .

ردّ المضاعف إلى أصله نحو : ضينوا ، والأجلل : ١ : ١٤١ ، ٢٥٢ ، ٣ : ٣٥٤ .

للشاعر المضطرّ أن يقول : يؤكرم ويؤحسن : ٢ : ٩٧ .

يكفيك من هذا كلّ ما ذكرت لك من أن الشاعر إذا اضطرّ ردّ الأشياء إلى أصولها : ١ : ١٤٤ .

سماء الإله فوق سبع سمائيا : ردّ إلى الأصل من ثلاثة أوجه : ١ : ١٤٤ - ١٤٥ .

مولى مواليا : ١ : ١٤٣ .

إذا اضطرّ الشاعر جاز له أن يجمع (فَعَلَ) المعتلّ العين على (أَفْعَلَ) ؛ لأنّه الأصل : ٢ : ١٩٩ .

تنوين العلم الموصوف بابن المستكمل للشروط يكون في الشعر ، وأجازه المبرّد في الكلام : ٢ : ٣١٤

لو أراد مرید في التثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر ؛ لأنّه كان الأصل كقوله :

ثنتا حنظل : ٢ : ١٥٦ .

لو احتاج الشاعر أن يقول في جمع رَجُل : أَرْجال ، وفي سَبْع : أسباع لجاز ؛ لأنّه الأصل : ٢ : ٢٠١

حذف حرف الإشباع من هاء الغائب ضرورة : ١ : ٣٨ ، ٢٦٦ .

تسكين هاء الغائب ضرورة : ١ : ٢٦٧ .

حذف نون الوقاية من ليتنى ضرورة : ١ : ٢٥٠ .

حذف التنوين من العلم غير الموصوف بابن في الشعر : ٢ : ٣١٢ .

حذف (ما) من (إمّا) لا يكون إلّا في الشعر : ٣ : ٢٨ .

حذف الفاء من جواب (أمّا) للضرورة : ٢ : ٧١ .

حذف الفاء من جواب الشرط : ٢ : ٧٣ - ٧٤ .

إن تأنى آتنيك ، وأنت ظالم إن تأنى لا يجوز إلّا في الشعر : ٢ : ٧١ .

النحويون يجيزون إضمار لام الأمر في الشعر ، ولا أرى ذلك على ما قالوا : ٢ : ١٣٢ - ١٣٣ .

لو قلت : قم ويقعد زيد لم يجز الجزم ، ولكن لو اضطرّ الشاعر فحمّله على موضع الأوّل ؛ لأنّه

مما حقّه اللام - كان على ما وصفت : ٢ : ١٣٣ .

فصل لام التعريف من الاسم في الضرورة : ١ : ٨٤ .

الفصل بين (ها) التنبيه و (ذا) بالقسم : ٢ : ٣٢٣ .

يفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها في الاختيار أما الفصل بين العدد وتمييزه المنسوب بالظرف فهو ضرورة : ٣ : ٥٥ .

لا يجوز أن تفصل بين الخافض والمخفوض في الضرورة إلا بحشو كالظروف وما أشبهها مما لا يعمل فيه الخافض : ٣ : ٦٢ .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الضرورة : ٤ : ٣٧٦ - ٣٧٨ .

سائر حروف الجزاء سوى (إن) لا يجوز فيها هذا الفصل في الكلام . ولا في (إن) إذا جزمت . لا تقول : من زيد يأتته يكرمه ، ولا إن زيد يأتني آته ، فإن اضطر الشاعر جاز له الفصل فيهن جزم أو لم يجزم : ٢ : ٧٥ .

إن اضطر الشاعر جاز له أن يحذف حرف النداء من النكرة ، وأحسن ذلك ما كانت فيه هاء التانيث : ٤ : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

يجوز في الشعر : مررت بخير وأفضل من ثم : ٤ : ٢٢٨ .

حذف تاء التانيث من نحو : قام جاريتك إنما يكون في الشعر : ٣ : ٣٤٩ .

دخول همزة الاستفهام على (هل) في الشعر : ١ : ٤٤ .

لو قلت : هل زيد قام ؟ لم يصلح إلا في الشعر وكذلك : متى زيد خرج ؟ وأين زيد قام ؟ ، وجميع حروف الاستفهام غير ألف الاستفهام لا يصلح فيهن - إذا اجتمع اسم وفعل - إلا تقديم الفعل إلا أن يضطر الشاعر : ٢ : ٧٥ .

وقوع الجملة الاسمية بعد (قلما) يكون في الشعر : ١ : ٨٤ .

يجوز للشاعر تضعيف ما لا يضعف في الكلام : ٢ : ٢٣ .

إن احتاج الشاعر إلى زيادة حرف المد في هذا الجمع جاز له للزوم الكسرة ذلك الموضع نحو : مساجيد . دراهم : ٢ : ٢٥٨ .

إن اضطر الشاعر جاز أن يصل بالعلامة ، فيقول : منون أنتم : ٢ : ٣٠٧ .

الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينصب بعد فاء السببية في الواجب : ٢ : ٢٣ .

الجزم بإذا في الضرورة : ٢ : ٥٦ .

إن تأتني أتيتك يجيزه بعضهم في غير الشعر : ٢ : ٧١ .

ثلاثة كلاب على معنى ثلاثة أكُلب في الشعر : ٢ : ١٥٨ .

إذا اضطرَّ قال : ثلاثة أثوابا : ٢ : ١٦٨ .

إن اضطرَّ فنون ما بعد المائة لم يجز أن يقع إلا نكرة : ٢ : ١٦٨ .

ثلاث مئين ، وثلاث مئآت في الشعر : ٢ : ١٧٠ .

جر الكاف للضمير يكون في الشعر : ١ : ٢٥٥ .

جعل الكاف اسما بمعنى مثل في الشعر : ٤ : ١٤ ، ١٤١ ، ٣٥٠ .

استعمال (على) اسما ليس مختصا بالضرورة عند سيبويه ، وجعله ابن عصفور من الضرورة :
٣ : ٥٣ .

جمع (فعل) من المعتل العين على أفعل في الشعر : ١ : ٢٩ ، ١٣٢ .

جمع (فاعل) وصف العاقل على (فواعل) في الشعر : ١ : ١٢٠ ، ٢ : ٢١٩ .

لا يثقل (فعل) جمع (أفعل) إلا في الشعر : ٢ : ٢١٧ .

الشعراء يضطرون ، فيجعلون اسم (كان) نكرة ، وخبرها معرفة : ٤ : ٩١ - ٩٢ .

اقتران خبر (كاد) بأن في الشعر : ٣ : ٧٤ .

جعل يقول ، وأخذ يقول ، وكرب يقول : لا يقترن خبرها بأن إلا أن يضطرَّ شاعر : ٣ : ٧٥ .

لو احتاج شاعر في خبر (عسى) إلى الفعل ، فوضعه في موضع المصدر لجاز : ٣ : ٦٩ .

لو قال قائل في الشعر : لعل زيدا أن يقوم لجاز : ٣ : ٧٤ .

ترك تكرير (لا) النافية للجنس مع الفاصل وفي المعرفة في الشعر : ٤ : ٣٦١ .

خروج (سواء) عن الظرفية يكون في الشعر : ٤ : ٣٤٩ - ٣٥٠ .

إذا نون المنادى في الضرورة رفع أو نصب : ٤ : ٢١٣ .

دخول (يا) على اللهم في الشعر : ٤ : ٢٤٢ .

دخول (يا) على الاسم الموصول المقترن بآل : ٤ : ٢٤١ - ٢٤٢ .

استعمال الأسماء المختصة بالنداء في غير النداء ضرورة : ٤ : ٢٤١ - ٢٤٢ .

الترخيم في غير النداء للضرورة : ٤ : ٢٥١ .

إذا كانت أداة الجزاء ليس معها (ما) كان تأكيد المضارع بعدها ضرورة : ٣ : ١٤ .

تسكين ياء المنقوص المنصوب جائز في الضرورة : ٣ : ٣٥٤ .

من الضرورة جر المنقوص المحلّ بآل بالكسرة : ١ : ١٤٢ ، ٣ : ٣٥٤ .

جاء في الشعر أن تفرد وأنت تعني الجماعة : ٢ : ١٧١ .

تسكين عين (فَعْلَة) الاسم في الجمع بالآلف والتاء : ٢ : ١٧١ .

إذا اضطرّ الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها : ١ : ١٦٦ .

تصحیح (فُعْل) من الأجوف : ١ : ١١٣ .

إذا اضطرّ الشاعر إلى إسكان حرف تاء هو متحرك ، فلم يصل إلى ذلك أبدل منه الياء كقوله

أرانيها : ١ : ٢٤٦ .

الإكفاء : أن تجمع بين حروف متقاربة المخارج في القوافي كالميم والنون ، والطاء والدال : ١ : ٢١٨

لا يتوالى في الشعر خمسة أحرف متحركة : ١ : ٢٠٦ .

اجتماع الساكنين على حذّه لا يكون في الشعر إلّا في القوافي : ١ : ١٥٥ .

الاستغناء

من كلامهم الاستغناء عن الشيء بالشيء حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً : ٢ : ٢٠١ .

قال سيبويه : (اللاق) لا تحقّر استغنوا بجمع الواحد إذا حقّر عنه : ٢ : ٢٩٠ .

قال سيبويه (مَنْ) لا تصغر استغنوا عنه بتصغير الذي : ٢ : ٢٩٠ .

ما استغنت عنه العرب بغيره لا يصحّ أن يعمل فيه بالقياس : ٣ : ٣١٣ .

ثلاثة شُوع استغنوا به عن أشعاع : ٢ : ١٥٩ ، ٢٠١ .

ثلاثة قُرود استغنوا به عن أقراد : ٢ : ١٥٩ .

ثلاثة قُرؤ استغنوا به عن أقرؤ : ٢ : ١٥٩ .

- يد وأَينِدْ ، ورَجُلٌ وأَرَجُلٌ لم يستعمل جمع لهما غيرهما : ٢ : ١٦٠ .
- ثلاثة أَرْسان : ليس له جمع غيره فيستعمل للكثير والقليل : ٢ : ١٦٠ ، ٢٠١ .
- قَتَبَ وأَقْتَابَ : ليس له جمع غيره فيستعمل للكثير والقليل : ٢ - ١٦٠ ، ٢٠١ .
- ثلاثة رَجُلَه : استغنوا بها عن أرجال : ٢ : ١٦٠ ، ٢٠١ .
- الأَكْفَ جمع كَفَّ ليس لها جمع غيره : ٢ : ١٦٠ ، ٢٠١ .
- وقالوا جُرَح وجروح ولم يقولوا أَجراج : ٢ : ١٦٠ .
- كما لم يقولوا : أَفراد من سيبويه : ٢ - ١٨٠ .
- الأَرَادَ : لم يأت جمع له غيره : ٢ : ٢٠١ .
- سَبَاع لم يأت جمع غيره : ٢ : ٢٠١ .
- استغنوا بقولهم : أَذور عن أَن يقولوا : أَفعال : ٢ : ٢٠٤ .
- وقالوا : ذراع وأذرع حيث كانت مؤنثة ولا يجاوزون هذا البناء وإن عتوا الأكثر كما فعل ذلك بالأَكْف والأَرَجَل : ٢ : ٢٠٤ .
- يستغنى في الغلام بقولهم : غِلْمَة عن أَغْلَمَة : ٢ : ٢١١ .
- استغنوا بقولهم : فِتية عن أَن يقولوا : أَفتاء : ٢ : ٢١١ .
- لم يقولوا أَصْبِيَة استغنوا بصِبيَة عنها : ٢ : ٢١١ .
- صَغُرَت (تا) فقلَّت : تَيًّا فاستغنيت به عن تصغير (ذه) أو (ذى) : ٢ : ٢٨٨ .
- عليك زيدا : (عليك) يدل من الفعل ولذلك لم يجمع بينهما : ٢ : ٣٢٢ .
- استغنوا في خبر عسى بأن تفعل عن المصدر الصريح كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا : عسيا ، وعسوا ، وبلو أنه ذاهب عن لو ذهابه : ٣ : ٦٩ .

من علم البلاغة

فيه عيبان من المجاز : ١ : ٤٦ .

عليه دين من المجاز : ١ : ٤٦ . ٤ : ٣٤٠ .

عليه مال تمثيل : ١ : ٥١ . ٤ : ٣٤٠ .

أمثلة وشواهد للاستعارة التهكمية : ٢ : ٢٠ .

الأمر يراد به الوعيد : ٢ : ٨٦ والتهديد : اعملوا ما شئتم .

اتقى الله امرؤ فعل خيرا : خبر بمعنى الأمر : ٢ : ٣٢٥ .

غفر الله لزيد : معناه الدعاء : ٤ : ٣٨٣ .

الخبر : ما جاز على قائله التصديق والتكذيب : ٣ : ٨٨ .

الاتساع في قوله تعالى (بل مكر الليل والنهار) وقول جرير :

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطى بنائيم

وقول رؤبة : «فنام ليلي وتجلّى همى» : ٣ : ١٠٤ .

ونوع آخر لا يتعدى الفعل فيه الفاعل ، وهو للفاعل على وجه الاستعارة ويقع على ضربين :

أحدهما سقط الحائط ، وطال عبد الله

والضرب الثانى الذى يسميه النحويون فعل المطاوعة : ٣ : ١٨٨ .

غفر الله لزيد : لفظه لفظ الإخبار ، والمعنى معنى الدعاء : ٣ : ٢٧٣ ، ٤ : ١٧٥ .

ومن قال فى أسود : أسبود على المجاز : ٢ : ٢٨٥ .

الدعاء يجرى مجرى الأمر : ٢ : ١٣٢ .

تقسيم اللفظ. إلى مشترك ومترادف ومتباين : ١ : ٤٦ .

معانى (وجد) : ١ : ٤٦ ، ٤ : ٩٦ .

معانى (رأى) : ٤ : ٩٦ .

المسائل التي شرحها الفارقي

- المسألة الأولى : ١ : ١٣ - ١٤ .
المسألة الثانية : ١ : ١٦ -
المسألة الثالثة : ١ : ١٧ .
المسألة الرابعة : ١ : ١٧ - ١٨ .
المسألة الخامسة : ١ : ١٨ .
المسألة السادسة : ١ : ٢٠ - ٢١ .
المسألة السابعة : ١ : ٢٢ - ٢٣ .
المسألة الثامنة : ١ : ٢٤ - ٢٥ .
المسألة التاسعة : ١ : ٢٥ - ٢٦ .
١٠ - سير بنزید فرسخین یومین : ٣ : ١٠٥ - ١٠٦ .
١١ - ذهب بالمسلوب ثوبه مرتین یومان : ٤ : ٥٤ - ٥٨ .
١٢ - علم المدخل المدخله السجن زید أخوه غلامه : ٤ : ٦٠ - ٦٦ .
١٣ - أعطی المأخوذ منه درهماً المعطاه الآخذ من زید دینارا درهما : ٤ : ٦٦ - ٦٧ .
١٤ - جعل للمعطى أخوه درهمین لعمرو دیناران : ٤ : ٦٧ - ٦٩ .
١٥ - جعل الشارب الشاربه ماءك لبنك شاربك : ٤ : ٦٩ - ٧١ .
١٦ - كان ثوبك المزينة علمه عبد الله معجبا : ٤ : ٩٨ - ٩٩ .
١٧ - إنَّ المتروك وأخاه مريضین صحیح : ٤ : ١١٥ - ١١٦ .
١٨ - إنَّ أفضلهم الضارب أخاه كان زیدا : ٤ : ١٢٠ - ١٢٣ .
١٩ - عبد الله زید الضاربه : ٤ : ١٣٣ - ١٣٥ .

مسائل نقد المبرد لكتاب سيبويه وردّ ابن ولّاد عليه في الانتصار

- ١ - التسمية بحرف من كلمة : ١ : ٣٢ - ٣٣ .
- ٢ - (من) بعد أفعال التفضيل لابتداء الغاية : ١ : ٤٤ - ٤٥ .
- ٣ - يا تعد مضارع وعد : ١ : ٩٢ .
- ٤ - همز الواو المضمومة جوازا : ١ : ٩٣ .
- ٥ - أجاز في نقده لسيبويه أن يكون الضمير في نحو الضاربك في موضع نصب أو خفض وقال في المقتضب هو في موضع نصب : ١ : ٢٤٩ .
- ٦ - تدغم النون في الياء : ١ : ٢١٧ .
- ٧ - أصل دم فعل : ١ : ٢٣١ .
- ٨ - (ما) التيمية يجوز أن تتقدّم أدوات الشرط : ٢ : ٦١ .
- ٩ - الاسم المرفوع بعد (إذا) الشرطيّة الذي بعده فعل مبتدأ عند سيبويه وردّ عليه المبرد : ٢ : ٧٧ - ٧٨ .
- ١٠ - في مصدر فاعل الميم عوض من الألف : ٢ : ١٠٠ .
- ١١ - عمل (فعل)، و (فعل) : ٢ : ١١٦ - ١١٨ .
- ١٢ - فاعل نعم وبئس : ٢ : ١٤١ .
- ١٣ - حذف تاء التانيث من الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي التانيث : ٢ : ١٤٦ - ١٤٧ .
- ١٤ - إعراب المثني وجمع المذكر : ٢ : ١٥٣ - ١٥٤ .
- ١٥ - في إضافة العدد من ثلاثة إلى العشرة إلى جمع الكثرة : ٢ : ١٥٨ - ١٥٩ .
- ١٦ - بناء فاعل من العدد المركّب بمعنى مصير : ٢ : ١٨٣ - ١٨٤ .
- ١٧ - ظُروف اسم جمع لظريف : ٢ : ٢١٤ - ٢١٥ .
- ١٨ - تصغير (عُثُول) : ٢ : ٢٤٧ .
- ١٩ - تصغير (مقعنس) : ٢ : ٢٥٣ - ٢٥٤ .

- ٢٠ - تصغير بروكاء ، براكاء : ٢ : ٢٦٢ - ٢٦٤ .
- ٢١ - تصغير نحو جدارين مسمّى به ودجائتين كذلك : ٢ : ٢٦٥ - ٢٦٦ .
- ٢٢ - تصغير أيام الأسبوع عند المبرد منه سيبويه : ٢ : ٢٧٦ .
- ٢٣ - في تصغير (أولاء) تزداد الألف قبل الآخر عند المبرد : ٢ : ٢٩١ .
- ٢٤ - لا يصغر (اللاق) عند سيبويه استغناء بتصغير التي وجمعها : ٢ : ٢٩١ .
- ٢٥ - خالف المبرد سيبويه فأجاز وقوع أدوات الشرط بعد (ما) التيمية وبعد (إذ) وبعد (هل) : ٢ : ٣٠٠ .
- ٢٦ - إعراب الآية : (أبعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) : ٢ : ٣٥٧-٣٦٠ .
- ٢٧ - حذف نون الرفع عند تأكيد الفعل وعلة ذلك والرد على سيبويه في تعليقه : ٣ : ٢٠ - ٢٢ .
- ٢٨ - (إن) شرطية في قوله : وإن من خريف فلن يعد ما : ٣ : ٢٨ .
- ٢٩ - تقديم التمييز على عامله : ٣ : ٣٦ - ٣٧ .
- ٣٠ - النسب إلى نحو : شية : ٣ : ١٥٧ .
- ٣١ - فعال في النسب مقيس : ٣ : ١٦١ - ١٦٢ .
- ٣٢ - صرف نحو أحمر إذا نكر : ٣ : ٣١٢ - ٣١٣ .
- ٣٣ - التسمية بجمع المذكر : ٤ : ٣٥ .
- ٣٤ - بنات أو بر علم جنس : ٤ : ٤٨ - ٤٩ .
- ٣٥ - إظهار (كان) في نحو : أمّا أنت منطلقا انطلقت : ٤ : ٣٤ .
- ٣٦ - استبدل سيبويه على تذكير (أين) بأن جوابها مذكر وردّ عليه المبرد : ٤ : ٤٢ .
- ٣٧ - لكنّ الثقيلة بمنزلة (إن) : ٤ : ١١١ .
- ٣٨ - بيت الفرزدق :
- فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام
- (كان) فيه ليست زائدة : ٤ : ١١٧ .
- ٣٩ - مناقشة قوله المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبنيّ عليه شيئا هو هو : ٤ : ١٢٧ .

٤٠ - مناقشة في نحو ضعة : ١ : ٨٩ .

٤١ - حذف فاء الجزاء إنما يكون في الشعر : ٢ : ٧٣ .

٤٢ - بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشرُ

ليس على تقديم خبر (ما) وإنما المنصوب حال والخبر محذوف : ٤ : ١٩١ - ١٩٢ .

٤٣ - كلّ موضع يقع فيه المضاف منصوباً في النداء فهو الموضع الذي يقع فيه المفرد مضموماً ، وكلّ موضع يرتفع فيه المضاف فهو الذي يقع فيه المفرد منوناً .

نقد سيبويه في هذا ثم ذكره في المقتضب كما قاله سيبويه فقد عدل عن نقده : ٤ :

٢٢٠ - ٢٢١ .

ولم يقف ابن ولاد على ما في المقتضب .

٤٤ - توجيه البيتين :

إلا علالة أو بدا هة سابح نهد الجؤارة
يامن رأى عارضاً أكفكفه بين ذراعى وجبهة الأسد

٤ : ٢٢٨ - ٢٢٩ .

٤٥ - اشتقاق لفظ الجلالة : ٤ : ٢٤٠ .

٤٦ - دخول (يا) على اسم الموصول المحلّي بآل المسمّى به : ٤ : ٢٤٢ .

٤٧ - الاستشهاد بالأمثال : افتد مخنوق ، أصبح ليل وبقول العجاج :

* جارى لا تستنكرى عذيرى *

على أنّه من نداء النكرة : ٤ : ٢٦٠ - ٢٦١ .

٤٨ - تعليل فتح الياء في نحو : واغلامياه : ٤ : ٢٧٠ - ٢٧١ .

٤٩ - نعت المضاف : ٤ : ٢٨٢ - ٢٨٣ .

٥٠ - قال بجواز مدجى الحال من النكرة بلا مسوِّغ في المقتضب فوافق سيبويه ورجع عن نقده :

٤ : ٢٨٦ .

٥١ - الحديث عن البيت :

بكيت وما بكا رجل حزين على ربعين مسلوب وبال : ٤ : ٢٩١ - ٢٩٢

٥٢ - مناقشة في الظروف التي تكون جوابا لتي ، وأين : ٤ : ٣٣٣ .

٥٣ - دخلت البيت : ٤ : ٣٣٧ - ٣٣٨ .

٥٤ - نبأت زيدا ، ونبأت عن زيد : ٤ : ٣٣٨ - ٣٣٩ .

٥٥ - عدم تكرير (لا) في الدعاء وعلته : ٤ : ٣٨٠ - ٣٨١ .

٥٦ - لا يراعى محل (لا) مع اسمها في التمني عند سيبويه وخالفه المازني : ٤ : ٣٨٣ - ٣٨٦ .

٥٧ - ليس لها خبر عند سيبويه وخالفه المازني : ٤ : ٣٨٣ - ٣٨٦ .

٥٩ - حاشا حرف عند سيبويه وأجاز المبرد أن تكون فعلا : ٤ : ٣٩٢ - ٣٩٣

٦٠ - وقوع (إلا صفة) : ٤ : ٤٠٨ - ٤٠٩ .

المسائل التي نسبت إلى المبرد وفي المقتضب ما يعارضها

١ - منع عمل المصدر المحلّ بآل : ١ : ١٥ .

٢ - يُعمل (ما) النافية مع زيادة (إن) بعدها : ١ : ٥١ .

٣ - أخرج الهاء من حروف الزيادة : ١ : ٥٦ .

٤ - حقيقة أداة التعريف الهمزة وحدها : ١ : ٨٣ .

٥ - تصحيح اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواوي العين : ١ : ١٠٢ .

٦ - تصحيح نحو سُور في الاختيار : ١ : ١١٣ .

٧ - الضاربي : الياء في موضع خفض : ١ : ٢٤٩ .

جعلها في المقتضب في موضع نصب وجعلها في نقده لسيبويه في موضع نصب أو جرّ موافقا
سيبويه ومخالفا الأَخفش .

٨ - (لن أفعل) : مبتدأ حذف خبره : ١ : ٤٧ .

٩ - شاء من باب فتح : ١ : ٩٦ .

١٠ - جمع فاعل وصف العاقل على فواعل غالب : ١ : ١٢١ .

- ١١ - أجاز أن يكون الاسم المظهر على حرف واحد : ١ : ٢٣٦ .
- ١٢ - يقع الضمير المنفصل مكانَ الضمير المتصل في الاختيار : ١ : ٢٦٢ .
- ١٣ - توجيه النصب في قول كعب الغنوى :
- وما أنا للشيء الذي ليس نافعي ويفضّب منه صاحبي يقول ٢ : ١٩
- ١٤ - اسميّة (إذ ما) : ٢ : ٤٦ .
- ١٥ - يتقدّم الفاعل المتّصل بضمير المفعول على المفعول : ٢ : ٦٩ .
- ١٦ - منع حذف الفاء الرابطة للجواب حتى في الشعر : ٢ : ٧٣ .
- ١٧ - جواب (إذا) في قوله تعالى : (إذا السماء انشقت) : ٢ : ٧٩ .
- ١٨ - زيادة الواو : ٢ : ٨٠ .
- ١٩ - حتى إذا جاءوها وفتحت : الواو واو الحال : ٢ : ٨٠ .
- ٢٠ - إعراب (الآية يا أيّها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم . تؤمنون بالله) : ٢ : ٨٢ - ٨٣ .
- ٢١ - وقوع الموصول فاعلا لنعم وبئس : ٢ : ١٤٤ .
- ٢٢ - الطفل يستعمل مصدرا كالرضا والعدل : ٢ : ١٧٣ .
- ٢٣ - تحريك عين (فَعْلَة) الصفة في الجمع بالألف والتاء : ٢ : ١٩٠ .
- ٢٤ - تسكين عين (ربعات) : ٢ : ١٩٢ .
- ٢٥ - نحو قضاة وغزاة اسم جمع : ٢ : ٢٢١ .
- ٢٦ - الحرب قد تذكر : ٢ : ٢٤٠ .
- ٢٧ - تصغير (أحوى) : ٢ : ٢٤٧ .
- ٢٨ - أسماء أيتام الأسبوع غير أعلام : ٢ : ٢٧٦ - ٢٧٧ .
- ٢٩ - وزن (أرّوى) : ٢ : ٢٨٥ .
- ٣٠ - ردّ رواية البيت : فلسنا بالجبّال ولا الحديد : ٢ : ٣٣٨ .
- ٣١ - (أنّ) المفتوحة ومعمولاها لا تغنى عن المفعول الثاني في باب ظننت : ٢ : ٣٤١ .

- ٣٢ - لام الابتداء تدخل في خبر (أَنَّ) المفتوحة الهمزة قياسا : ٢ : ٣٤٤ .
- ٣٣ - ردّ رواية البيت : أَلَا وَإِنِّي لحاجزى كرمى : ٢ : ٣٤٦
- ٣٤ - التوكيد بعد (إِذَا) واجب ج : ٣ : ١٣ - ١٤ .
- ٣٥ - جواز نحو : أَمَّا زيدا فإِنِّي ضارب : ٣ : ٢٧ .
- ٣٦ - عمل أفعال المقاربة وإعراب خبرها : ٣ : ٦٨ - ٦٩
- ٣٧ - حذف الفاعل : ٣ : ٧٢ .
- ٣٨ - ما لا ينصرف مبنى في حالة الجرّ : ٣ : ١٧٠
- ٣٩ - (ما) المصدرية اسم : ٣ : ٢٠٠ - ٢٠١ .
- ٤٠ - إعراب البيت : إِيَّاكَ إِيَّاكَ المراء فَإِنَّهُ : ٣ : ٢١٤
- ٤١ - إعراب الآية (أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى) : ٣ : ٢١٥
- ٤٢ - أَقَامُوا وقد قعد الناس الوصف مفعول مطلق : ٣ : ٢٢٩ .
- ٤٣ - يقيس وقوع المصدر حالا مطلقا : ٣ : ٢٣٤ .
- ٤٤ - إعراب المصدر في نحو : قتلته صبرا ؛ وجئت مشيا : ٣ : ٢٣٥
- ٤٥ - الوصف بالجوهر : ٣ : ٢٦٠ .
- ٤٦ - جمع المؤنث مبنى في حالة النصب : ٣ : ٣٣١ .
- ٤٧ - تحريك النون بالكسرة في قول سحيم : وقد جاوزت حدَّ الاربعين لتخلص من الساكنين : ٣ : ٣٣٢ .
- ٤٨ - منع صرف نحو هند : ٣ : ٣٥١ .
- ٤٩ - نحو زيد اسم امرأة يجوز فيه الوجهان : ٣ : ٣٥٢ .
- ٥٠ - المسمى بجار ومجرور والجارّ على حرف واحد يعرب : ٤ : ١٥
- ٥١ - الضمير العائد على نكرة معرفة مخالفا لسيبويه : ٤ : ٩٥ .
- ٥٢ - إعراب : هؤلاء بناتى هن أظهر لكم : ٤ : ١٠٦ .
- ٥٣ - تفتح همزة (إِنَّ) في جواب القسم : ٤ : ١٠٧ .

٥٤ - ينقل عنه الزجاء زيادة (كان) في بيت الفرزدق :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام

٤ : ١١٧ .

٥٥ - المعطوف على اسم إن بالرفع من عطف الجمل : ٤ : ١١٣

٥٦ - الناصب للمصدر في الآيتين (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) ، (وتبتل إليه تبتلاً) .

الفعل المذكور : ١ : ٧٣

٥٧ - (ما) في قلماً زائدة : ١ : ٨٤ .

لا يفصل بين فعل التعجب ومعمور بالجار والمجرور في نحو : ما أحسن بالرجل أن

يصدق : ٤ : ١٨٧ ، ١٧٨ .

٥٩ - التعجب من الزائد على ثلاثة أحرف . مقيس في الصيغتين : ٤ : ١٨١ .

٦٠ - التنازع بين فعل التعجب يكون بإعمال الأول : ٤ : ١٨٤ .

٦١ - ناصب المنادى (يا) : ٤ : ٢٠٢ .

٦٢ - يا تيم تيم عدى : ٤ : ٢٢٧ .

٦٣ - لا تدخل (يا) على اسم الموصول المحلى بأل في الضرورة : ٤ : ٢٤١ .

٦٤ - لام الاستغاثة معاذية لحرف النداء أو ائدة : ٤ : ٢٥٥ .

٦٥ - ندبة نحو غلامى : ٤ : ٢٧٠ .

٦٦ - تعليل إعراب نحو لا غلامين لك : ٤ : ٣٦٦ .

٦٧ - مع المازنى في أنه يراعى محل (لا) مع اسمها في التضمنى : ٤ : ٣٨٣ ، ٣٨٦ .

٦٨ - ناصب المستثنى هو (إلا) : ٤ : ٣٩٠ - ٣٩١ .

٦٩ - المبدل منه في حكم الطرح معنى : ٤ : ٤٠٠ .

٧٠ - إلا استثنائية في الآية (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) : ٤ : ٤٠٨ .

٧١ - فاعل ليس ، ولا يكون ، وعدا ، وخلا في الاستثناء ضمير مستتر يعود على (من) : ٤ : ٤٢٨

الآيات القرآنية

اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ : ١ : ٢٥٣ .

إِذَا كُنَّا تُرَابًا : ١ : ١٦٣ .

إِذَا مَا مِيتُ : ٣ : ٤٣ .

إِذَا مِتْنَا : ٣ : ٤٣ .

أَأْمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ :

٢ : ٥٢ ، ٢٩٦ .

أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ : ١ : ١٦٣ .

أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ بَنَاهَا : ٣ : ٢٨٧ .

أَإِنَّا لَمُبْعُوثُونَ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ : ٣ : ٣٠٧ -

٣٠٨ .

أَلَا أَلَدُ وَأَنَا عَجُوزٌ : ١ : ١٥٨ .

أَبَشِّرْنَا مِنْهُ وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ : ٢ : ٧٦ .

أَتُخَذُنَاهُمْ سُخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ :

١ : ١٦٣ ، ٢ : ٩١ ، ٣ : ٢٨٦ .

أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ :

٤ : ٦٨ .

إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ : ٢ : ١٨١

إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ يَرَاهَا : ٣ : ٧٥ .

إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ : ٤ : ٣٤٨ ، ٢ : ٥٦ ،

٧٩ ، ٨٠ .

ذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ : ٢ : ٥٦ ، ٤ : ٣٤٨ .

إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ : ٢ : ٥٦ ، ٧٩ .

رَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالْذِّينِ : ١ : ٢٠٦ .

أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ : ١ : ٤٠ ،

٣ : ٢١٠ .

أَرْكُضْ بِرِجْلِكَ : ٢ : ٩٠ .

اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ : ٢ : ٩٨ ، ٣ : ١٣٤

أَسْكَنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ : ٣ : ٢١٠

أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ : ٤ : ١٨٣ .

اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ : ٤ : ٢٧١ .

اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ : ٢ : ٨٦ .

أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ : ٣ : ٢٢٣ .

أَفَأَمِنْ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى

وَهُمْ يَلْعَبُونَ : ٣ : ٣٠٧ .

أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ : ٣ : ٣٠٧ .

أَفَأَمِنْ مِثِّ فَهْمُ الْخَالِدُونَ : ٢ : ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّبِعُونَ : ١ : ٢٥٢ .

أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا : ٢ : ٣٢ ،

٣ : ٨ .

أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ ، وَحُصِّلَ

مَا فِي الصُّدُورِ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ :

٢ : ٣٤٥ .

أَفَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ : ٢ : ٢٩٦ .

أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِنًا

يَوْمَ الْقِيَامَةِ : ٣ : ٢٩١ ، ٢٩٢ .

اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ : ٣ : ٣٦٦

أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا : ٤ : ٨٩

لَا آتِيَا الرَّحْمَنَ عَبْدًا : ٤ : ١٥٠ .

إِلَّا آلَ لُوطَ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ : ٤ : ٣٥٦ .

٣ : ٣٧٨ .

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ
الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً : ٢ : ٢٠ .

أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ : ٤ : ٩٦ .

أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ

نَارَ جَهَنَّمَ : ٢ : ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٢٥٨ ، ٣٥٩

الم . تنزيلُ الكتاب لا ريبَ فيه من ربِّ

العالمين ، أم يقولون افتراه : ٣ : ٢٩٢ .

أليس ذلك بقادرٍ على أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى : ١ : ١٨٢

أليس لي مُلْكٌ يَضُرُّ ، وهذه الأنهارُ تجري من

تحتي أَفَلَا تُبْصِرُونَ . أم أنا خيرٌ من هذا

الذي هو مهينٌ : ٣ : ٢٩٥ ، ٣٥١ .

أليس في جهنم مثوى للمتكبرين : ٢ : ٥٣ ،

٢٩٢ : ٣ .

أَمْ اتَّخَذَ مَا يَخْلُقُ بَنَاتٍ : ٣ : ٢٩٢ ، ٣٠٥ .

أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا : ٣ : ٢٩٢ .

أَمْ لَهُمْ سُلْمٌ يَسْتَمْعُونَ فِيهِ : ٢ : ٣١٩ .

أَمْ مِنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ : ٣ : ٢٩١ ،

٥٢ : ٢ .

أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ : ٤ : ٧٩ .

أَمَّا مَنْ اسْتَفْنَى فَآَنْتَ لَهُ تَصَدَّى : ٢ : ٣٥٥ .

وما عليك إِلَّا يَزْكَى ، وأما مَنْ جَاءَكَ

يسعى وهو يَخْشَى فَآَنْتَ عَنْهُ تَلَهَّى .

٢٨ : ٣ .

إِذَا الْعَذَابُ وَإِذَا السَّاعَةُ : ٣ : ٢٨ .

إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ : ١ : ٣٧ .

إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ : ١ : ٤٢ ،
٤٨ ، ٢ : ٥٢ ، ٢٩٦ .

إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ : ٢ : ٣١ ،
٨ : ٣ .

إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ : ٢ : ٢٢٦ .

إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ : ٤ : ٧٩ .

إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَقَالَ صَوَابًا : ٤ : ٧٩ .

إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً : ٤ : ٩٥ .

أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ : ٣ : ٣٥٣ .

أَلَا إِنَّ عَادًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ : ٣ : ٣٥٣ .

أَلَا بُعْدًا لثَمُودَ : ٣ : ٣٥٣ .

أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ : ١ : ٢١٦ .

لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ : ١ : ١٦٠

إِلَى شَيْءٍ نَكْرٍ : ١ : ٥٤ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ : ٣ : ٢٢١ .

الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ : ٣ : ٢٠٣ ،

٢٣٢ .

الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا

وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ : ٣ : ١٩٦

الَّذِينَ يَطْنُونَ أَنَّهُمْ مَلَاقٍ رَبَّهُمْ : ٢ : ٣١ .

الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ

جَلْدَةٍ : ٣ : ٢٢٥ .

السَّمَاءِ مَنْفَطَرٍ بِهِ : ٣ : ١٦٤ .

أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ : ٣ : ٣٨١

أَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمُ رُسُلُكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ : ٢ : ١٦٥

إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ : ٤ :

١٦٧ : ٣٠٢ .

إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ فَاكِهِينَ : ٤ :

١٦٧ : ٣٠٢ .

إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغْلٍ فَاكِهِونَ :

٤ : ٣٠١ .

إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ : ٤ : ١٠٥

إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصِدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ
وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً

الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ : ٤ : ١٣١

إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ

لَكِتَابٌ عَزِيزٌ : ٤ : ١٣١

إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً : ٢ : ٣٤٣ .

إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ : ٢ : ٣٣٧

إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى . وَأَنَّكَ

لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى : ٢ : ٣٤٣ .

إِنَّا مَرْسَلُو النَّاقَةِ : ٤ : ١٥٠ .

إِذَا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ : ٤ : ١٥٢ .

إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ : ٢ : ٧٦ .

إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا .

١١ : ٣٠ : ٢٨ .

إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا . وَالشَّمْسُ

وَالْقَمَرُ رَأَيْتَهُمْ لِي سَاجِدِينَ : ٢ : ٢٢٥ .

إِنَّهُ مِنْ يَأْتِ رَبِّهِ مُجْرِمًا : ٢ : ١٤٤-١٤٥ .

إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ : ٢ : ٤٦ .

٥٩

إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ : ٢ : ٣٧ : ١١٨ .

إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ : ٤ : ٣٤ .

إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ : ٢ : ٣١ : ٣ : ٨ .

إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا : ١ : ٥٠ : ٢ : ٣٦٢ .

إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ : ١ : ٤٩ : ٥٠ .

٢ : ٣٦٢ .

إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ : ١ : ٤٩ .

٥٠ : ٢ : ٣٦٣ .

وَأِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ : ١ : ٤٩ .

٥٠

إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا : ٤ : ٣٦٤ .

إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرَانِ : ٢ : ٣٦٤ .

أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ : ٢ : ١٨ .

أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ :

٢ : ١٨٧ .

أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ : ٤ :

٥٢ : ١٣٧ .

إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكُفُورٌ : ٤ : ١٣٩ .

إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا : ٤ : ١٢٠ .

إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا : ٤ : ١٢٠ .

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ : ٢ : ٣٦ .

إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ : ٢ : ٣٦ .

إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا : ٤ : ١٢٠ .

إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمُفْتًا : ٤ : ١٢٠ : ١١٧ .
 إِنَّهَا سَاعَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا : ٢ : ١٢٠ .
 إِنَّهَا لِأَحَدَى الْكُبَرِ : ٢ : ٢١٧ .
 إِنَّكُمْ إِذْنٌ مِثْلُهُمْ : ٤ : ٣٧٢ .
 إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ : ٢ : ٣٦٣ .
 إِنَّمَا جُعِلَ السَّبْتُ عَلَى الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ
 وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ : ٢ : ٣٣٣ .
 أَنْزَلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا : ٢ : ١٢٠ .
 أَنْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ : ٣ : ٢٨٣ .
 أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ : ٤ :
 ١١٢ ، ٣٧١ .
 أَهْبِطُوا مِصْرًا : ٣ : ٣٥١ .
 أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ
 عَلَيْهِمْ : ١ : ٢٦ : ٤ : ٢٩٦ .
 أَهْلَكْتُ مَا لَا لُبَدَا : ١ : ٥٥ : ٣ : ٣٢٣ .
 أَهْمَ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبْعِ : ٣ : ٢٨٧ .
 أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ :
 ١ : ١٤ .
 أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ : ٣ : ٢٤٥ .
 أَوْ أَمِنْ أَهْلِ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُجًى
 وَهُمْ يُلْعَبُونَ : ٣ : ٣٠٧ .
 أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ مِنْهُم : ٤ : ١٢٠ ،
 ١٢٥ .
 أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا : ٣ : ٣٠٧ .
 أَوْ مِثْمُ : ٣ : ٤٣ .

أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ : ١ : ٤٠ .
 أَيْعِدْكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ
 مَخْرُجُونَ : ٢ : ٣٥٦ ، ٣٥٧ .
 أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى : ٢ : ٤٨ ،
 ٤٩ : ٤ : ١١٨ .
 أَيِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ : ٢ : ٤٧ ، ٤٨ .
 أَيِنَ الْمَفَرِّ : ٢ : ١١٩ .

ب

بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا : ١ : ٧٥ ، ١٠٨ ، ٢ : ١١٠ .
 بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا : ٢ : ١٤٥ .
 بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَمُ النَّارُ : ٤ : ١٢٩ ، ٣٠٤ .
 بَلِ تُوَثِّرُونَ : ١ : ٢١٤ ، ٢٥٢ .
 بَلِ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ : ٣ : ٣٠٥ .
 بَلِ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا
 يَنْطِقُونَ : ٢ : ٢٢٦ .
 بَلِ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ : ٢ : ٣١٨ .
 بَلِ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ : ٣ : ١٠٥ ، ٤ : ٣٣١ .
 بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ
 وَكُنْتَ : ٢ : ١٨٧ .
 بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ
 عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ :
 ٢ : ٢٩٥ ، ٣ : ٢٥٣ .
 بِالْناصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ : ٣ : ٢٧١ .

ت

تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا : ٤ : ١٠٥
تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ : ١ : ٤٩ ، ٢ : ٣١ ،
٨ : ٣

تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ : ٢ : ٢٨ ، ٣ : ٣٠٦
تَا اللَّهُ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا : ٢ : ٣٣٦
تَنْزِعِ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ :
٣ : ٣٤٦ ، ٣٤٧

ث

ثَانِيَ عِطْفِهِ : ٤ : ١٥٠
ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ : ٢ : ١٥٨
ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ : ٢ : ١٦١
ثَلَاثُمِائَةِ سَنِينَ : ٢ : ١٧١
ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى : ٣ : ٣٣٨
ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا : ٣ : ٢٣٤ ، ٢٦٩
ثُمَّ لِيَقْطَعْ : ٢ : ١٣٤
ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلًا : ٢ : ١٧٣

ح

حَاشَا لِلَّهِ : ٤ : ٣٩٢
حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ
خَزَنَتُهَا : ٢ : ٨٠
حِجْرًا مَحْجُورًا : ٣ : ٢١٨
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ : ٣ : ٢٠٣

خ

خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ : ٢ : ١٤٧
خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ
٢ : ١٧٣
خُذُوهُ فَغُلُّوهُ : ١ : ٣٧
خُشْعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ
٤ : ١٦٩ ، ٣٠٠
خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ : ٤ : ١٧٤

ذ

ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا : ٢ : ٨٦
ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ : ٢ : ٨٦
ذَلِكَ أَذْنَىٰ أَنْ لَا تَعُولُوا : ٣ : ٢٧٦
ذَلِكَ عِيسَىٰ بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ : ٣ : ٢٦٦
ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي : ٣ : ٤٣
ذَوَاتَا أَفْنَانٍ : ١ : ٢٣٤
ذَوَاتِي أَكُلِي خَمْطٍ : ١ : ٢٣٤

ر

رَبِّ إِنَّهُمْ أَضَلَّلْنِ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ : ٢ : ١٨٥
رَبِّ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي : ٤ : ٢٤٦
رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ : ٤ : ٢٦٣
رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مَنْ تَأْوِيلَ
الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ :
٤ : ٢٣٤
رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ : ٤ : ٢٤٦

رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا : ٢ : ٥٥، ٤٨ .

رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ : ٤ : ٣٨١ .

ز

زَيْنَ لَكثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ

: ٣ : ٢٨١ .

س

سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ : ٢ : ١٥٠ .

سَبْعَ سُنْبُلَاتٍ : ٢ : ١٦١ .

سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَىٰ بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ

أَوْ يُسْلَمُونَ : ٢ : ٢٨ .

سَحَابٌ مَّرْكُومٌ : ٣ : ٣٤٦ .

سَحَرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ : ٢ : ١٥٧ .

سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ : ١ : ٨٣، ١٦٠، ٢٥٣ .

سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ :

: ٣ : ٦٦ .

سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ : ٢ : ١٢٣، ٣٨٠ .

سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ : ٤ : ٣٨١ .

سُلْطَانِيَّةٌ : ٤ : ٢٤٨ .

سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ : ٣ : ١٧٥ .

سِوَاءَ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ :

: ١ : ٨٤ .

سِوَاءَ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتَهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ :

: ٢ : ٥٨، ٣ : ١٧٨ .

سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ : ٢ : ١٨١ .

سَيُؤْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ : ٣ : ٢٣٨ .

ص

صُ وَالْقُرْآنِ : ١ : ٢٣٨ .

صُنْعَ اللَّهِ : ٣ : ٢٦٨ .

ض

ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ : ١ : ٢٦١ .

ط

طَاعَةً وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ : ٤ : ١١ .

ع

عَطَاءٌ حِسَابًا : ٤ : ٢٨٥، ٣٠٦ .

عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضًى : ٢ : ٣٢ .

: ٣ : ٧ .

عَلَىٰ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا

فَمَنْ عِنْدَكَ : ٢ : ١٥٨ .

عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ : ٣ : ٢١١ .

عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ : ١ : ٢٦٨ .

عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ : ١ : ٣٢٧ .

عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ : ٣ : ١٦٣ .

غ

غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ : ٤ : ٤٢٣ .

ف

فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً : ٢ : ١٧٣ .

فَاذْهَبِ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا : ٣ : ٢١٠ .

فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ : ٣ : ١٣٠ .

فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا : ٢ : ٨٩ .

فإنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ
الَّتِي فِي الصُّدُورِ : ٤ : ١٨٢ .

فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا : ٢ : ٤٥ ، ١٣١ ، ٣ : ٢٧٢ .
فَبِمَا رَحْمَةٍ : ١ : ٤٨ .

فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ : ١ : ٤٨ ، ٣ : ٥٢ .
فَبِهِدَاهُمْ اقْتَدِهْ : ١ : ٦٠ ، ٣٩ ، ٤ : ٢٤٨ .

فَفَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أُعِجَازُ نَخْلٍ
خَاوِيَةٍ : ٣ : ٣٤٦ .

فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ : ١ : ٢٦٤ .
فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ : ٣ : ٢٧٥ .

فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ : ٣ : ٢٧٦ .
فَرَأَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ : ٢ : ٢٧٣ .

فَرِهَانٌ مَقْبُوضَةٌ (فرهن) : ٢ : ٢٠٢ .
فَسَجِدِ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ .

٤ : ٣٩٥ .
فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ : ٤ : ٣٩٥ .

فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ
الصَّادِقِينَ : ٢ : ٣٤٥ .

فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ :
٢ : ١٥٨ .

فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ : ٤ : ١٩٨ - ١٩٩ .
فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا : ٢ : ٣١ .

فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ : ٣ : ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٧ .
٣٧٧ .

فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ : ٣ : ٦٩ .

فَاطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ : ٤ : ٢٥٨ .
فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ
٢ : ٢٤١ .

فَانْكَبُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ
وَرُبَاعَ : ٣ : ٣٨١ .

فَإِذَنْ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا : ٢ : ١٢ .
فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ : ٣ : ٣٣١ ، ٤ : ٣٨ .

فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ :
٣ : ٢١٦ ، ٢٢٧ ، ٢٦٨ ، ٣٦٩ ، ٢٠٩ .

فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ : ٣ : ١٠٤ .
فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ : ٢ : ٣٣٩ .

٤ : ١١١ ، ٣٧١ .
فَأَتَى مُوسَى عَصَاهُ : ١ : ٣٧ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

فَأَلْقَاهُ إِلَيْهِمْ : ١ : ٤٠ .
فَأَلْهِمَهَا فَجُورَهَا وَتَقْوَاهَا : ٢ : ٣٣٨ .

فَأَمَّا الْبَيْتَ فَلَا تَقْعُرْ : ٢ : ٧١ ، ٣٥٥ ، ٢٧ .
فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا : ٣ : ١٤ ، ٤ : ٣٤ .

فَأَمَّا مَنَا بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاءٌ : ١ : ١١ ، ٣ : ٢١٦ ،
٢٦٨ .

فَأَمَّا نَذْهَبَ بِكَ : ٣ : ١٤ .
فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى : ١ : ٢٣٩ .

فَأِنَّمَا يَقُولُ لَهُ : كُنْ فَيَكُونُ : ٢ : ١٨ .
فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ ذَلِكَ : ٤ : ٣٤٠ .

فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا : ٢ : ١٧٣ .
فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ : لَا مِسَاسَ : ٣ : ٣٧١ .

فمنكم من يبخل ، ومن يبخل فإنما يبخل
عن نفسه : ٣ : ١٩٥ .

فمهل الكافرين أمهلهم رويدا : ٣ : ٢٧٨ .

فنعم عقيبى الدار : ٢ : ١٤٠ .

فيغفر لمن يشاء : ١ : ٢١٢ .

في أربعة أيام سواء للسائلين : ٢ : ١٥٨ ،

٣ : ١٣٢ ، ٤ : ٣٠٤ .

في الظلمات : ٢ : ١٨٩ .

في الفلك المشحون : ٢ : ٢٠٥ .

ق

قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين

استضعفوا لمن آمن منهم : ٣ : ١١١ ،

٤ : ٢٩٦ .

قال الله إني منزلها عليكم : ٢ : ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

قال كذلك الله يخلق ما يشاء : ٣ : ٢٧٥ .

قال يا قوم إني لكم نذير مبين : ٢ : ٣٤٩ .

قالت غملة : يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم :

٢ : ٢٢٦ .

قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون : ٢ : ٢١٦ .

قالوا اطيرنا بك وبمن معك : ١ : ٢٤٣ .

قالوا سلاما قال سلام : ٤ : ١١ .

قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود :

٢ : ٣٣٧ ، ٤ : ٢٩٧ .

قد أفلح من زكاها : ٢ : ٣٣٧ .

قد بلغت من لدنى عُتْرًا : ٤ : ٣٤١ .

فمعى أولئك أن يكونوا من المهتدين : ٣ : ٦٩ .

نقد جاء أشراطها : ١ : ١٥٨ .

فقولاً له قولاً لنا لعلّه يتذكر أو يخشى :

٣ : ١٨٣ ، ٤ : ٧٤ .

فكان عاقبتهم أنهما في النار خالدین فيها :

٢ : ٣٥٦ ، ٣ : ٢٦٠ ، ٤ : ٣١٧ ، ٣١٨ .

فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون : ٣ : ١٢ .

فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما : ٣ : ٢٢٣ .

فلتقم طائفة منهم معك : ٢ : ١٣٣ .

فلينظر أيها أزكى طعاما : ٣ : ٢٨٨ .

فلم يك ينفعهم إيمانهم : ٢ : ١٦٥ .

فلما أسلما وتلّ للجبين وناديناه : ٢ : ٨٠ .

فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية

ينهوون عن الفساد في الأرض إلا قليلا

ممن أنجيناه : ٤ : ٤١٦ .

فما أضبرهم على النار : ٤ : ١٨٣ .

فما كان جواب قومه إلا أن قالوا : ٤ : ٨٩ ،

٤٠٧ .

فما منكم من أحد عنه حاجزين : ٣ : ٢٥٢ .

فما لهم عن التذكرة معرضين : ٣ : ٢٧٣ .

فمن كان يرجو لقاء ربه : ٤ : ٢٩٦ .

فمن جاءه موعظة من ربه : ٢ : ١٤٦ ، ٣ :

٣٤٩ ، ٤ : ٥٩ .

فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا :

٢ : ٤٧ ، ٥٣ .

قد كان لكم آيةٌ في فئتين التقتا فمّةٌ تقاتل
في سبيل الله وأخرى كافرةٌ : ٤ : ٢٩٠ .
قِسْمَةٌ ضِيزَى : ١ : ١٦٨ .

قل أَغَيِّرَ اللهُ تَأْمُرُونَى أَعْبُدَ أَيَّهَا الْجَاهِلُونَ
٨٥ : ٢ .

قل إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِى تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ :
٣٥٦ : ٢ - ٣٥٧ .

قل إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمُ الْغُيُوبِ ٤ : ١١٤
قل لى رَبِّى إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ :
٣٣١ : ٢ .

قل ادْعُوا اللهَ : ٢ : ٨٨ .

قل عسى أَن يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ : ٢ : ٣٧ .
قل لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فى الْقُرْبى :
٢٣٨ : ١ .

قل اللهم فاطرَ السموات والأرض عالمَ الغيب
والشهادة : ٤ : ٢٣٩ .
قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة :
٨٤ : ٢ .

قل لعبادى يقولوا التى هى أَحْسَنُ : ٢ : ٨٤ .
قل للذين آمنوا يَغْفِرُوا للذين لا يرجون
آيَامَ اللهَ : ٢ : ٨٤ .

قل لن ينفعكم الفرارُ إن فررتم من الموتِ
أو القتلى وإذا لا تُمْتَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا : ٢ : ١٢
قل لو أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خِزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى ٣ : ٧٧
قل هل نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا : ٢١٦ ،
٣ : ٣٤ ، ٤ : ١٦٢ .

قل هو اللهُ أَحَدٌ اللهُ الصَّمَدُ : ٢ : ٣١٤ ، ٣١٥
قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصةٌ
يوم القيامة : ٤ : ٣٠٧ .

ك

كَانَهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ : ٣ : ٣٤٧ .
كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ : ٣ : ٢٠٣ ، ٢٣٢ ، ٢٨٠ .
كتب ربُّكم على نفسه الرحمة أَنَّهُ من عمل
منكم سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ من بعده
وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ : ٢ : ٣٥٧ .
كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنَّذْرِ : ٣ : ٣٦١ .

كَذَّبَتْ عادٌ : ٣ : ٣٦١ .
كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ : ٣ : ٣٤٧
كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ : ٣ : ٣٤٧ ، ٣٦١
كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِبْرَارِ لِنِى عَلَّيْنِ : ٣ : ٣٣٢ ،
٣٨ : ٤ .

كَلَّا إِنَّهَا لَطَفَى نِزَاعَةً لِلشَّوْى : ٤ : ٣٠٨ .
كَلَّا لئن لم ينتهِ لنسفعا بالناصية : ٣ : ١١ ،
٤ : ٢٩٦ .

كلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ : ٢ : ١٨٧ ، ٤ : ١٥٠
كلُّ فى فَلَكَ يَسْبِجُونَ : ٢ : ٢٢٥ .
كنتم خير أمة أخرجت للناس : ٤ : ١٢٠ .
كونوا هُودًا أو نصارى : ٢ : ٣١٨ .
كيف نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فى الْمُهْدِ صَبِيًا : ٤ : ١١٧

ل

لَا تَكُلُونِ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ فَمَا تِلْكَ مِنْهَا

الْبُطُونُ : ٣ : ٣٤٦ .

لَعَلَّكُمْ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى

شَيْءٍ : ١ : ٤٧ .

لَا يَلْفَافِ قَرِيشُ : ٢ : ٣٤٢ .

لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ : ١ : ٢٢٤ .

لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ : ٤ : ٣٣٧ ،

٣٣٩ .

لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ : ١ : ٩٣ .

لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرْ بِالرَّحْمَنِ لَبِيبَتَهُمْ سُقْفًا :

٢ : ٢٠٢ .

لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا : ٣ : ٧٤ .

لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا : ٣ : ٧٤ .

لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ : ٣ : ٢٢١ .

لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ : ٢ : ٣٢٥ .

لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ : ٢ : ٢٢٦ .

لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثُ ثَلَاثَةٍ :

٢ : ١٨١ .

لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا : ٣ : ٢١٠ .

لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا : ٤ :

٤٠٨ ، ٤١١ .

لَيُدْخِلَنَّهُمْ مُدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ : ١ : ٧٥ .

لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ : ٣ : ١١ .

لَيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ : ٢ : ٧ :

لَيَّا بِالْإِسْنَةِ : ١ : ١٨٣ .

لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ : ٤ : ٢٤٨ .

لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَبْعُدْ : ٢ : ١٨٠ ، ٣ : ١٧٥ ،

٤ : ٢٠٥ ، ٢٠٧ .

لَمْ تُؤْذَوْنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ : ١ : ٢٥٢ .

لَنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ : ٢ : ٣٥ .

لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ : ١ : ٢٧ ، ٦١ ،

٤ : ٢٩٦ ، ٣٠٨ .

لَنَعْلَمَ أَىَّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى : ٣ : ٢٨٨ ، ٢٩٧ ،

لَهْدُمْتُ صَوَامِعَ وَبَيْعَ وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدُ : ٣ :

٣٢٧ .

لا

لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ : ٣ : ١٨٩ .

لَا تُلْهِهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ

الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ : ١ : ١٠٥ .

لَا يَأْتِيَكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ : ١ : ٣٩ .

لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ : ١ : ٤٠ .

لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَاتِهِمَا : ٢ : ١٨ .

لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ :

١ : ٣٠ .

لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ :

٢ : ١٥ .

لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ : ٢ : ٣٥٢ .

لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ : ٢ : ٣٥١ .

لَا رَيْبَ فِيهِ : ٤ : ٣٥٩ .

لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ : ٤ :

٣٥٩ ، ٤١٢ .

لا مُلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ : ٤ : ٣٥٩ .
 لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ : ٤ : ٣٥٩ .
 لا فِيهَا غَوْلٌ : ٤ : ٣٦١ .

م

من بعد ما كاد يزيغ قلوبُ فريقٍ منهم : ٣ : ٧٥
 من بعدِ أَنْ أَظْفَرَكُمُ عَلَيْهِمْ : ٣ : ١٧٥ .
 من الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ : ٣ : ٣٤٦ .
 من لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ : ٤ : ٣٤١ .
 من مَحَارِبَ وَتَمَائِيلَ : ٣ : ٣٢٧ .
 مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ : ١ : ٣٨ ، ٢٦٨ ، ٢٦٦ ،
 : ٣ : ٣٤٥ .

ن

نحن أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُو بَأْسٍ شَدِيدٍ : ٤ : ٣٥ .
 نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ : ٢ : ٣٠ .
 نَعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ : ٢ : ١٤٠ ، ١٤٥ .
 هـ
 هل أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ : ١ : ٤٣ ،
 : ٣ : ٢٨٩ .

هل ثُوبَ الْكَفَّارِ : ١ : ٢١٤ ، ٢٥٢ .
 هل يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ
 يَضُرُّونَ : ٢ : ٢٩ .
 هنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ : ٤ : ٣٢٩ .
 هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا : ٤ : ٢٤٩ .
 هِيَ هَاتِ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ : ٣ : ١٨٢ .
 هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي : ٢ : ١٨٦ .
 هَذَا عَارِضٌ مُطَرَّنَا : ٣ : ٢٢٧ ، ١٥٠ : ٤ ،
 : ١٥٨ .

ماليه : ٤ : ٢٤٨ .
 مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ : ٤ : ١٨٨ ، ١٩٠ .
 مَا هَذَا بَشَرًا : ٤ : ١٨٨ ، ١٩٠ .
 مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ : ٤ : ١٩٠ .
 مَا وَوَرَى عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِحِهِمَا : ١ : ٩٥ .
 مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا :
 : ٢ : ٤٧ ، ٢١٨ .
 مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ،
 وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ : ٢ : ١٨١ .

وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما : ٣ :
٢١٩ ، ٤ : ٧٩ .

وإذا الرسل أقتت : ١ : ٦٣ ، ٩٣ .

وأرسلنا الرياح لواقح : ٤ : ١٧٩ ، ١٨١ .

وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون : ٣ : ٣٠٤
- ٣٠٥ .

وإلى ثمود أخاهم صالحا : ٣ : ٣٥٣ .

وأمرت لأن أكون : ٢ : ٣٦ .

وأمر أهلك بالصلاة : ٢ : ٩٩ .

وأما إن كان من أصحاب اليمين فسلام لك
من أصحاب اليمين : ٢ : ٧٠ .

وأما ثمود فهديناهم : ٣ : ٣٥٣ ، ٢٧٠ ، ٣٥٥ .

وأما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها :

٤ : ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٢ : ٣٥٦ ، ٣ : ٢٦ .

وأما تعرض عنهم : ٣ : ١٤ ، ١٩ .

وإن تتوكلوا يستبدل قوما غيركم : ٢ : ٤٧ ، ٦٧ .

ثم لا يكونوا أمثالكم : ٢ : ٦٧ .

وإن تشكروا يرزقه لكم : ١ : ٤٠ .

وإن نصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم

يقنطون : ٢ : ٥٨ ، ٣ : ١٧٨ .

وإن تطيعوا الله ورسوله لا يكلفكم : ٢ : ٤٧ .

وإن كانوا ليقولون : ٢ : ٣٦٣ .

وإن كُلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم : ١ :

٥٠ ، ٢ : ٣٦٣ .

وإن منكم إلا وادها : ٢ : ١٣٨ .

هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم : ٢ : ٥٤ ،
٣ : ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٤ : ٣٤٧ .

هذا يوم لا ينطقون : ٣ : ١٧٦ ، ١٧٧ ،
٤ : ٣١٧ ، ٣٤٨ .

هذه ناقة الله لكم آية : ٤ : ٣٠٧ .

هؤلاء بناتي هن أطهر لكم : ٤ : ١٠٥ .

هؤلاء قومنا : ٤ : ٢٧٨ .

ها أنتم هؤلاء تدعون : ٤ : ١٧٨ .

هدياً بالغ الكعبة : ٣ : ٢٢٧ ، ٤ : ١٤٩ ، ١٥٨ .

و

وآتيناهم ثمود الناقة مبصرة : ٣ : ٣٥٣ .

وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء

بالعصبة أولى القوة : ٣ : ١٩٤ .

وأحسن كما أحسن الله إليك : ٢ : ٨٩ .

وأخذ الذين ظلموا الصيحة : ٢ : ١٤٦ ،

٣ : ٣٤٩ .

وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين :

٢ : ٣٦١ .

وأخر متشابهات : ٣ : ٣٧٧ ، ٢٤٧ .

وإذ قتلتم أنفساً فاذا رأتكم فيها : ١ : ٢٤٣ .

وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله اصطفاك :

٢ : ٣٤٩ .

وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم : ٢ :

٣٤٨ .

وإذن لا يلبثون خلفك : ٢ : ١٢ .

والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين
الله كثيرا والذاكرات : ٣ : ١١٢ ، ٤ :
٧٢ .

والحب ذو العصف والريحان : ٣ : ٢٢٠ .
والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما : ٣ : ٢٢٥
والسماء ذات البروج . واليوم الموعود .
وشاهد ومشهود : ٢ : ٣٣٧ .
والشمس وضحاها : ٢ : ٣٣٧ .
والظلمات : ٢ : ١٨٩ .

والعصر . إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ
آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ : ٢ : ١٤٣ .
والفلك التي تجري في البحر : ٢ : ٢٠٥ .
والقائلين لإخوانهم : هَلُمَّ إِلَيْنَا : ٣ : ٢٠٢ .
والذي جاء بالصدق وصدق به : ٣ : ١٩٦ ،
٢ : ١٤٣ .

والذين مِن قَبْلِهِم : ٣ : ١٧٥ .
والذين هم لفروجهم حافظون إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ
أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ : ٤ : ٢١٨ .
والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلَّى . وما خلق
الذكر والأنثى : ٢ : ٣٣٦ ، ٣٣٧ .
والمحصنات من النساء إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ
كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ : ٣ : ٢٠٣ .

والمقيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ : ٤ : ١٤٥
واختلاف الليل والنهار : وما أنزل الله من

وإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنُوا بِهِ : ٢ : ١٣٧
وإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ : ٢ : ٣٦٣ .
٥٠ : ١ .

وإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ : ١ : ٥٠ .
٢ : ٣٦٣ .
وإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ : ٢ : ٥٩
وإِنْ يِقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوْكُمْ الْأَدْبَارُ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ :
٢ : ٦٧ .
وإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون
٢ : ٣٤٧ .

وإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ : ٢ : ١ : ٤٠ ، ٨١ .
وإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ :
١ : ٢٦١ .
وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ :
٤ : ٢٩٥ ، ١ : ٢٦ .

وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ : ٣ : ١٩٧ ، ٢ : ٣٦١
وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَّهُمْ : ٢ : ٣٦١ ، ٣ : ١٩٧
وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا :
٢ : ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى : ١ : ٢٥٤ .
وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا : ١ : ٧٤ ،
٣ : ٢٠٤ .

وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ : ٢ : ٥٠ .
وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ
الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ : ٢ : ٣٤٥ .

السَّاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ
مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ
يَعْقِلُونَ : ٤ : ١٩٥ .

واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا : ٢٠ : ٣٢١ ،
٣٤٢ ، ٣٣٠ : ٤ .

وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ : ٣ : ٢٣٠ ، ٣٥٥ ، ٣٥١ : ٤
وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ : ١ : ١٠ .

وَاسْتَشْهَدُوا شَهِيدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَكُونَا
رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ
الشَّاهِدَةِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا
الْأُخْرَى : ٣ : ٢١٤ .

وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ : ٢ : ٨٨ .
وَامْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ : ٢ :
٣٠ ، ٢١٤ .

وَانْطَلِقِ الْمُلَا مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى
آلِهَتِكُمْ : ٢ : ٣٦٢ ، ٤٩٠ : ١ .

وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا : ١ : ٧٣ ، ٧٤ ، ٣ : ٢٠٤
وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ

السَّحَابِ . صَنَعَ اللَّهُ : ٣ : ٢٠٣ .
وَتَوَدَّ فَمَا أَبْقَى : ٣ : ٣٥٣ .

وَتَوَدَّ وَقَدْ تَبَيَّنَ لَكُمْ : ٣ : ٣٥٣ .
وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا :
٤ : ١٥٤ .

وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَرْفُوعًا : ٤ : ٦٧ .
وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا :
٤ : ٦٧ .

وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُباتًا : ٤ : ٦٧ .

وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا : ٢ : ١٢٢ .

وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشٍ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ :
٤ : ٦٨ .

وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا :
٤ : ٦٨ .

وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ : ٣ : ٧ ، ٢ : ٣٢
وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا : ٣ : ٢٢٦ .

وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ : ٢ : ٤٣ .
وَالسَّاءِ وَمَا بَنَاهَا : ١ : ٤٢ ، ٢ : ٥٢ ، ٢٩٦ ،
٤ : ٢٨١ .

وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ : ٣ : ٣٤٦ .

وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ : ١ : ٣٧ .

وَعَادَا وَثُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ : ٣ : ٣٥٣ .

وَعَتَوْا عُتْوًا كَبِيرًا : ١ : ١٢٩ .

وَعَدَّ اللَّهُ : ٣ : ٢٣٢ .

وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا : ٣ : ٢٦٨ ، ٢٣٢ .

وَعَلَيْهِ مَا حُمِّلَ : ١ : ٢٦٦ .

وَفِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ : ٤ : ١٦٧ .

وَقَالَ نِسْوَةٌ : ٢ : ١٤٧ ، ١٤٦ .

وَقَالَتْ نِسْوَةٌ : ٣ : ٣٤٩ ، ٤ : ٥٩ .

وَقَالَتْ الْيَهُودُ : عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ : ٢ : ٣١٦ .

وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا : ٣ : ٣٠٥ .

وَقَالُوا : مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ : ٤ : ٧٩ ، ١١ .

وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ : ٢ : ٨٤ .

وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزِلًا مُبَارَكًا : ١ : ١٠٨ .

وفضله هو خيرا لهم : ٢ : ١٣٦ ، ٨٥ ،
٤ : ٥٢ .

ولا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ : ٤ : ٣٩٥ .
ولكنَّ البرَّ من آمن بالله : ٣ : ٢٣١ .
ولأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ : ٢ : ٣١٩ .
ولئن أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ
مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ : ٢ : ٣٣٤ .
ولئن زَالَتَا إِنْ أَمَسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ :
٢ : ٣٣٤ .

وَلَيْشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سَنِينَ : ٢ : ١٧١ .
وَتَا اللَّهُ لَا كَيْدَ أَنْصَانَكُمْ : ٢ : ٣١٩ ، ٣٢٠ .
وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ : ٢ : ١٣٣ .
وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ : ٢ : ١٨٩ .
ولقد علمتم الذين اغْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ :
٣ : ١٨٩ .

ولقد علموا لمن اشتراه : ٣ : ٢٩٧ .
ولله على الناس حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعٍ إِلَيْهِ
سَبِيلًا : ١ : ٢٧ ، ٣ : ١١١ ، ٤ : ٢٩٦ .
ولم يكن له كفواً أحدٌ : ٤ : ٩٠ .

ولمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ
الصَّابِرِينَ : ٢ : ٢٧ .
ولم يكن لهم شهداءٌ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ : ٤ : ٤٠٦ .
ولهم رزقهم فيها بُكْرَةً وَعَشِيًّا : ٣ : ٣٣٩ ،
٤ : ٣٥٤ .

ولو ترى إِذْ وَقُفُّوا عَلَى النَّارِ : ٢ : ٨٠ .

وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا : ٤ : ١٧٢ .
وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ : ٢ : ٣٦ .
وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ : ٤ : ٨٨-٨٩ .
وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ : ٤ : ١٢٠ .

وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا : ٤ : ١١٩ - ١٢٠ .
وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا : ٢ : ١٠٠ ، ١٠١ .
وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا : ٣ : ٢٧٦ .
وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى : ٢ : ٢٩٥ .

وَكُلَّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ : ٢ : ١٤٨ ، ٢٩٨ .
وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا : ٢ : ٢٩٨ .
وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ : ٣ : ٦٦ .

وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ : ٣ : ٦٦ .
وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ : ٤ : ١٥٠ .
وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ : ٣ : ١٢ .
وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي : ٢ : ١٥ .
وَلَا تُطْعِ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا : ١ : ١١ ، ٣ : ٣٠١ .

وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ : ٢ : ٣٧ .
وَلَا طَعَامَ إِلَّا مِنْ غَسِيلِينَ : ٣ : ٣٣٣ ، ٤ : ٣٨ .
وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ : ١ : ٩٣ .
وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ : ٢ : ٣٥ .
وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ : ٢ : ٣٥٢ .

وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ

ولو يرى الذين ظلموا إِذْ يَرُونِ الْعَذَابَ : ٢ : ٨٠
ولو أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ
الْأَرْضُ أَوْ كُلُّمٌ بِهِ الْمَوْتُ بَلْ لَئِنَّ اللَّهَ الْآمِرُ
جَمِيعًا : ٢ : ٨١ .

وليكوناً مِنَ الصَّاغِرِينَ : ٣ : ١١ .
وما أَدْرَاكَ مَا عَلَيَّونَ : ٣ : ٣٣٢ ، ٤ : ٣٨ .
وما أَدْرَاكَ مَا هِيَ : ١ : ٣٢ ، ٦٠ .
وما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ
الطَّعَامَ : ٢ : ٣٤٦ .

وما أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً كَلِمَةً : ٤ : ١٩٠ .
وما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ : ٣ : ٣٥ .
وما ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ : ٤ : ١٠٤ .
وما كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ : ٢ : ٧ .
وما كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ
وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا : ٢ : ٣٤ .
وما لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ
وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى : ٤ : ٤١٢ ، ٤١٣ .

وما مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ : ٢ : ١٣٨ .
وما مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ
كَفَرُوا : ٢ : ٣٤٦ .

وما يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ
فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ : ٢ : ٢٠ .

فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ : ٢ : ٨٦
ومن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ : ٢ :

٥٢ - ٥٣ .

ومن عادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ : ٢ : ٣٤٧ .
ومن قَبْلُ مَا فَرَّطُومُ فِي يُوسُفَ : ٣ : ١٧٥ .
ومن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى
وَأَضَلُّ سَبِيلًا : ٤ : ١٨٢ .

ومن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا : ٢ : ٤٧ .
ومن يُردْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا : ١ : ٤٠ .
ومن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ
: ٢ : ٦٢ ، ٦٣ .

ومن يَقْنُتْ مِنْكُمْ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَتَعْمَلْ صَالِحًا :
: ٣ : ٢٥٣ .

ومن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ : ٢ : ٢٩٦ .
ومنهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ : ٣ : ٣٤٦ .
ومنهم مَن يُؤْمِنُ بِهِ : ٢ : ٢٩٥ .
ومنهم مَن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ : ٢ : ٢٩٥ .
ومنهم مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ : ٣ : ٢٥٢ ،
: ٢ : ٢٩٥ .

ومنهم مَن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ : ٢ : ٥٠ .
ونَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا : ١ : ٣٧ .
وهَذَا بَعْلَى شَيْخًا : ٤ : ١٦٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ .
وهو أَهْوَنُ عَلَيْهِ : ٣ : ٢٤٥ .

وهم بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ : ٢ : ٣٥٦ .
ويَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ : ٣ : ٣٠٥ .
ويَحْيَا مِنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ : ١ : ١٨١ .
وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا :
: ١ : ٣٢٦ .

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ : ٢ : ١٢٣ .

وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ : ٣ : ٣٤٦ .

وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مِنْ

إِشَاءٍ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ : ٣ : ٢٠٣ ، ٢٣٢ .

وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ : ٣ : ٢٠٧ ، ٢٢١ .

وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ : ٤ : ٣٨١ ، ٢١٥ ،

٣ : ٢٠٧ ، ٢٢١ .

ي

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ

تُنَجِّيَكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ . تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ

وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ

وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ .

يَغْفِرُ لَكُمْ : ٢ : ٨٢ ، ٨٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ -

يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ : ٢ : ١٢٠ .

يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ : ٢ : ١٨٧ .

يَا ابْنَ أُمٍّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِي : ٣ :

١٨٢ ، ٤ : ٢٥١ .

يَا بَنِي إِثْنَاهَا إِنْ تَكْ مِنْقَالَ حَبَّةٌ : ٤ : ٢٤٩ .

يَا بَنِي لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ : ٤ : ٢٤٩ .

يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ : ٤ : ٢١٢ .

يَا حِسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ : ٤ : ٢٠٣ .

يَا رَبِّ إِنْ هَؤُلَاءِ : ٤ : ٢٤٦ .

يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ : ١ : ١٥٨ .

يَا عِبَادِ فَاتَّقُوا : ٤ : ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا : ٤ : ٢٤٦ .

يَا عِبَادِ الَّذِينَ أَسْرَفُوا : ٤ : ٢٤٦ .

يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ : ٤ : ٤٨٦ .

يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ : ٤ : ٢٠٤ .

يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ : ٤ : ٢٤٦ .

يَا قَوْمِ إِنْ كُنْتُمْ : ٤ : ٢٤٦ .

يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا : ٤ : ٢٤٥ .

يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتِ كِتَابِيهِ ، وَلَمْ أَدْرَ مَا حَسَابِيهِ :

٤ : ٢٤٨ ، ٢٧١ .

يَا لَيْتَنِي مِتَّ : ٣ : ٤٣ .

يَا وَلِئْنَا أَلَدَ وَأَنَا عَجُوزٌ : ١ : ١٥٨ .

يُودُّهُ إِلَيْكَ : ١ : ٤٠ .

يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ : ٢ : ١٥٩ .

يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ : ٢ : ٢٢ ، ٦٧ .

يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ : ٢ : ٣١٩ .

يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ : ١ : ٨٢ ، ٢٢٨ .

يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ : ١ : ٥٢ .

يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ : ٢ : ٣٧ .

يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ :

٢٧ ، ٤ : ٢٩٧ .

يَغْنَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ

أَنْفُسُهُمْ : ٢ : ٦٦ ، ٣ : ٢٦٣ ، ٤ : ١٢٥ .

يَوْمَ تَرَوْهَا تَبْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ :

٣ : ١٦٣ .

يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ : ٤ : ٣٤٧ .

يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ : ٤ : ٣٤٧ .

الكلمات اللغوية

الكلمات اللغوية

فما ذكره المبرد من الأمثلة كلمتان لم تذكرهما المعاجم التي بين أيدينا وهما : تُرْتُم ، وهَرِيع .

أما (تُرْتُم) فهي من أمثلة سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ ، ومثل بها أيضا أبو الفتح في شرحه لتصريف المازني ج ١ ص ٢٥ .

وذكرها المبرد في ثلاثة مواضع من المقتضب : ج ١ ص ٦٦ . ص ٢٥٦ . ج ٢ ص ١٠٨ .
ويبعد أن تكون محرّفة عن (تُرْتُم) بالشاء لتكريزها في هذه المواضع .

وأما (هَرِيع) فهي من أمثلة المقتضب ج ٢ ص ١٠٧ ولم يذكرها سيبويه فيما جاء على (فَعِيل) انظر كتابه ج ٢ ص ٣٢٥ .

الكلمات اللغوية

روعي في ترتيبها الحرف الأول مع الثاني من

الحروف الأصلية وقد اقتصرنا فيها على

ما في المقتضب .

أ

أبانان : ٤ : ٦٢٤ .

إداوة . أداوى : ١ : ١٤٠ .

أديم . وأدم : ٢ : ٢١٣ .

أرطى : ٢ : ١٠٧ . ٢٣٣ . ٢٥٩ . ٣ : ٤٥ .

٨٨ . ١٤٧ . ٣٣٨ . ٣٨٥ .

أزوى : ٢ : ٢٨٤ . ٢٨٥ .

أزوية : ٢ : ٢٨٤ . ٢٨٥ .

أسامة : ٤ : ٣١٩ . ٤٤ . ٣٢٠ .

أبصر : ٣ : ٣١٦ . ٣٤٢ . ٣٤٣ .

إطل : ١ : ٥٤ . ٢٥٦ . ٢ : ٢٠٣ . ٣ : ٣٢٦ .

أفة . وتفة : ٣ : ٢٠٧ . ٢١٧ . ٢٢٢ .

أفيق . وأفق : ٢ : ٢١٣ . ٢٢٠ .

أولق : ٣ : ٢١٦ . ٣٤٢ .

أم عامر : ٤ : ٤٨ . ٣١٩ .

إهاب . وأهب : ٢ : ٢٢٠ .

ابن آوى : ٤ : ٤٥ . ٣١٩ .

إيه . إينها : ٣ : ١٨٠ .

ب

البوائك : ٢ : ١١٤ .

بُخْتَى وبُخَاتَى : ٣ : ١٣٨ . ٣٢٨ . ٣٣١ .

بِداد : ٣ : ٣٦٨ .

بادي بدا : ٤ : ٢٢ . ٢٥ . ٢٧ .

بركدون : ١ : ١١٩ .

برة . وبر : ٢ : ٢٠٧ .

بر : ١ : ١٩٩ .

أبو برئص : ٤ : ٣١٩ .

أبرق وأبارق : ٢ : ٢٢٨ .

بِرُّو كَاء : ٢ : ٢٦٢ .

بِرَّا كَاء : ٢ : ٢٦٢ .

بُرْمَةٌ أَغْشَار : ٣ : ٣٢٩ .

بِرَّاز : ٣ : ١٦١ .

بَسَّابَه : ٢ : ١١١ .

بُشْرَى : ٣ : ٨٨ .

لَمَحَا بِاصِرًا : ٣ : ١٦٣ .

بَطَحَه : ١ : ٧٠ .

أَبْطَحَ وَأَبَاطَحَ : ٢ : ٢٢٨ .

بِيطَرَ : ١ : ٢١٩٠٠٥٧ : ٢٠٢٤٤ : ٢٠٢٩٦ : ١٠٧٠ .

بِطْرِيقَ وَبِطَارِقَه : ١ : ١٠٥ : ٣٠ : ٣٢٧ .

بُعِيدَاتٍ بَيْنَ : ٢ : ٢٧٨ : ٣٠ : ١٠٣ : ٤٠ :

٣٣٣٠٠٣٣٥ .

بَقَمَ : ١ : ١٤٥ : ٣٠ : ٣١٥ : ٣٢٦ .

الْبُكَاءُ ، وَالبِكَاءُ : ٣ : ٨٥ .

أَبْلُمَ : ٢ : ٢١٦ .

بَنَاتٍ أَوْبَرَ : ٤ : ٤٤ : ٣١٩٠ .

بُهْمَى : ٢ : ٢٠٥ : ٣٠ : ٣٨٥ .

بَيْضَه : ٢ : ١٩٣ .

بَيْعَ : ١ : ٢٤٥ .

أَبِينَاءَ : ١ : ١١٠ : ١٣٣٠ .

ت

تَابَلَ : ١ : ٢١٩ : ٢٠ : ٢٥٧ .

تَبَّانَ : ٣ : ٣٣٦ .

تَتَفُلُّ : ٣ : ٣١٠ : ٣١٨ .

تُرْتَمُ : ١ : ١٠٨ : ٢٠ : ٢٥٦ : ٦٦ - لم تذكره

كتب اللغة .

تُرْبَا وَجَنْدَلَا : ٣ : ٢٢٢ .

تَرْقُوه : ١ : ١٩٠٠٥٧ : ٢١٩٠ .

أَفَّةٌ وَتَفَّةٌ : ٣ : ٢١٧ : ٢٢٢ .

تَاج : ٢ : ٢٨١ .

تُومَه ، وَتُومَ : ٢ : ٢٠٨ .

تَوَامَ ، وَمَتَمَ : في وأم .

تَتَرَى : في وتر .

تَيَقُورُ : في وقر .

تُكَلَّة : في وكل .

ث

ثُبَّة : ١ : ٢٤١ .

الثَّرِيَا : ٤ : ٣٢٥ .

ثُطُّ . وَثُطُّ : ٢ : ٢٠٢ .

ثُعَالَه : ٤ : ٣١٩ .

ثُقَال : ٣ : ٣٨٢ .

إِثْمِدَ : ٢ : ٢١٦ : ٣٠ : ٣٠٩ .

عَقْلَتَه بِثِنَايَيْنِ : ٢ : ١٦٤ : ٣٠ : ٤٠ .

ثَوَّابَ : ٣ : ١٦١ .

ثَوْرَه : ١ : ٢٠١ .

ثَايَه : ١ : ١٥١ .

ج

جَارَّ : ٢ : ١٢١ .

جَيَّالَ : ١ : ١٦٠ : ٤٠ : ٤٨ : ٣١٩٠ .

جُؤْنَه : ١ : ٦١ : ١٥٧ .

جَبَّءٌ وَجَبَّاءُ : ٢ : ١٩٦ .

جَبَّه : ٢ : ١١١ .

جُبْنٌ : ١ : ٢٠٤ .

جَحْمَرِش : ١ : ٢٤٩٠٢٣٠ : ٢٠٢٥٧٠٦٨ : ٢٥٠

جَحْنَقَل : ١ : ٢١٩٠٢ : ٢٣٤٠٣٢٤٥ : ٨٨ : ٣١٩ : ٤ : ٣١٩ : ٤ : ٣١٩ : ٤

جَيْدَر : ١ : ٢٢١٠١٠٧ : ٢٠١٢٤٠٦٩٠٥٧ : ٢٢٢

أَجْدَل : ٢ : ٣٣٩

جَوْرَب : ٢ : ١٠٧

جَرِيب : ٢ : ٢١٣٠٢٠٩٠٢٠٦

جَرْدَحْل : ١ : ٢٤٩٠٢٠٢٥٧

أَجْرَرْتِه رَسَنه : ١ : ٢٠٢

جَرْمُوق : ٢ : ٢٣١

جَرُو : ٢ : ١٣٧ : ٣٠٢٨٥

جَرُوَة : ٣ : ٨٤

جَزَل : ١ : ٥٣

جَعْبِيْنَه جَعْبَاءَ : ٢ : ١٠٧٠٩٦

جَعْنِيْنَه . وَجَعْنِيْن : ٢ : ٢٠٨

أَبُو جَعْدَة : ٤ : ٤٤

جَعَار : ٢ : ٣٧٥

جُعَل ، وَجِعْلَان : ٢ : ٣٢٣ : ٢٣٣ : ٣٠٢٠٣

جَفْنَة وَجِفَان : ٢ : ٨٥ : ٣٠٢٣٢

جَلْبَب : ١ : ٢٠٥

اجْلُوْدَ : ٢ : ١٠٢

جُلْجُل : ١ : ٢٤٣٠١٠٨ : ٢٠٢٠٤٠١١٨

٣ : ٤

جَلَلُ : ١ : ٢٠٠

جَمَزَى : ٣ : ١٤٨

جَامُوس : ٣ : ٣٢٥

جَمِيل : ٣ : ٢٣٣

جُمَانِي : ٣ : ١٤٤

جُنُب : ١ : ٥٤

جُنْدَب : ١ : ٢٣٢ : ٢٠٢١٩٠٥٩

جَهْوَر بَكْلَامَه جَهْوَرَة : ٢ : ١٠٧٠٩٦

جَوْزَة : ٢ : ١٩٣

ح

حُبُّ وَحِيَّة : ٢ : ١٩٨

حُبْرُج : ٤ : ٣ : ٢٥٦

يَحْبُوْر وَالْيَحَابِر : ٢ : ٢٩٢

حُبَارَى : ٢ : ٢١٩ : ٢٠٢٦٢ : ٣ : ٨٧٠٤٠

١٤٨

حَبْنَطَى : ١ : ٢٠٢٥٨ : ٢١٩٠٥٩٠٥٧

٣٣٦٠٨٨٠٤٥٠٤٠ : ٣ : ٢٤٥٠٢٣٤

٤ : ٤٠٣٨٥٠٣٣٨

حَبْرَكِي : ٢ : ٢٦١

أَمَّ حَبِيْن : ٤ : ٣١٩٠٤٤

حَنِيْل : ٢ : ١٠٧

حِجَل ، وَحِجْلَان : ٢ : ١٩٦

حَدِيد وَأَحْدَاء : ٢ : ٢١٠

حَلِيْر ، وَحَلْر : ١ : ٥٤

حَدَاوَة ، وَحَدَاءَة : ١ : ١٩٠

حَرْبَاءَ : ٢ : ٣٨٦ : ١٤٩٠٨٨٠٨٧ : ٣ : ٢٦٨

٦ : ٤ : ٤

أَبُو الْحَارِث : ٤ : ٣٢٠ : ٣١٩٠٤٤

أَحْرَنْجِم : ١ : ١٠٨ : ٢٠٢٥٧ : ٢٠٥٠٨٧

١٨٠ : ٤

مُحْرَنْجِم : ٢ : ٢٣٥

حَرَابِيَّة : ٣ : ٣٢٧ .

حَسْل ، وَحْسَلَة : ٢ : ١٩٨ ، ١٩٧ .

أَبُو الْحُصَيْن : ٤ : ٤٤ .

حَضَار : ٣ : ٥٠ .

حُضْض : ١ : ٢٠١ ، ٢٥٦ .

حَضَاجِر : ٤ : ٤٨ ، ٣١٩ .

حُطَم : ١ : ٥٥ .

حِقَاف : ٣ : ٤٧ .

حَوْقَل : ١ : ٥٧ ، ٥٩ ، ٢١٩ ، ٢٥٨ ، ٢٠٢ :

٢٣٤ ، ٢٤٥ ، ٣٠٠ ، ٤٠٠ ، ٤٥٠ ، ٨٨٠ ، ٣٣٦

٣٣٨ ، ٣٨٥ ، ٤٠٤ :

حَلَاق : ٣ : ٣٦٨ .

الْأَحَامِيس : ٢ : ٢١٦ .

بَعِير حَامِض : ٣ : ١٦٥ ، الْحَمِض : ٣ : ١٦٥ .

حَمَل ، وَحِمْلَان : ٢ : ٢٠٠ .

حِمْلَاق : ١ : ٨٦ .

حِنْزَقَر : ١ : ٦٨ .

حِنْتَام : ٢ : ٢٥٨ .

حَوَارِي : ٣ : ٣٢٨ .

حَوَالِي : ٣ : ٣٢٨ .

حَائِل وَحُوْل : ٢ : ٢١٩ .

حُوَّة : ١ : ١٤٩ .

خ

خَيْكِي : ١ : ١٦٨ .

الْخُبْعَيْن : ١ : ٦٨ .

خُتَع : ٣ : ٣٢٣ .

خَاتَام : ٢ : ٢٥٨ .

خِلْدَر : ٢ : ٢٣٧ .

خِلْدَلَة : ٢ : ١٩٠ .

خَرْب وَخَرْبَان : ٢ : ٢٠٠ .

خُرْج : ١ : ٢٥٦ .

اخْرَنْطَم : ١ : ٨٧ ، ٢ : ١٠٨ .

الْخُرْعِبَلَة : ١ : ٦٨ .

الْحَصْخَاض : ٢ : ٢٦٨ .

خُصْع : ١ : ٥٥ .

خَصْم : ١ : ١٤٥ .

خُف ، وَخِفَاف : ٢ : ١٩٨ .

خَيْفَق : ١ : ١٢٤ .

اخْلَوْلَقَ لِلْخَيْر : ٢ : ١٠٢ .

خَمِيس وَأَخْمِيسَاء : ٢ : ٢٠٩ .

خَمِصَان وَخَمِصَانَة : ٣ : ٣٣٥ .

خَمْنَم : ١ : ٦٦ ، ٢٠٤ ، ٢ : ١٠٨ ، ٢٠٨ .

خُنْفُسَاء : ٢ : ٨٨ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ١٤٩ ،

٣ : ٣٩ ، ٤ : ١٩ .

أَخْوَلَ أَخْوَل : ٤ : ٢٩ .

خَاف : ١ : ١٩٩ .

ابن مَخَاض : ٤ : ٤٥ ، ٣٢٠ .

أَخِيل : ٣ : ٣٣٩ .

د

الدَّبْرَان : ٣ : ٣٨٢ ، ٤ : ٣٢٥ .

دِرْحَايَة : ٤ : ٤ .

دَخَارِيص الْقَمِيص : ٣ : ٣٤٦ .

- دارِع : ٣ : ١٦٢ .
مُدَق : ١ : ٢٠٣ .
مِذْرَى وَمِذَارَى : ١ : ١٣٨ ، ١٤١ .
دِفْلَى : ١ : ١٦٨ ، ٢٠٩ ، ٢٤٧ ، ٣٨٥ .
٤ : ٣٤٠ .
دِلَاص : ٢ : ٢٠٥ .
دُلَامِص : ١ : ٥٩ .
دَلَنْظَى : ١ : ٢٣٤ ، ٢٥٩ .
دَانِق : ٢ : ٢٥٧ .
الدُّنْيَا وَالْدُّنَا : ٣ : ٨٢ .
ابن عَمَى دُنْيَا وَدُنْيَةً : ٤ : ٣٠٣ .
دَهْلِيْز : ١ : ٨٦ ، ٥٧ .
الْأَذْم : ٢ : ٢٢٩ ، ٣٤٠ .
ادْهَامٌ : ٢ : ١٠٢ .
ذ
ذِرَاعٌ وَأَذْرُع : ٢ : ٢٠٤ .
مِذْرَوَان : ١ : ١٩١ ، ٤٠ .
ذِفْرَى : ٢ : ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٣٣٨ .
مِذَاكِير : ٣ : ٨١ .
رَأُلٌ وَرِثْلَان : ٢ : ١٩٦ .
رَبْعَةٌ : ٢ : ١٥٧ ، ١٩٠ .
رُبْعٌ وَأَرْبَاع : ٢ : ٢٠٤ .
يَرْبُوع : ١ : ٣٥٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٤٠ ، ١٨ .
نَرْجِس : ٣ : ٣١٨ .
رُحْضَاء : ٢ : ٢٦٨ .
رَحَى : ٣ : ٨٦ .
رَزَان : ٣ : ٣٨٢ .
رِشْوَةٌ : ٢ : ١٩٤ ، ٣٠ ، ٨٢ .
رِصَاص : ٣ : ٤٧ .
رَعْشَن : ١ : ٥٩ ، ٢١٩ ، ٣٠ ، ٣٣٧ .
الرُّغَاء : ٣ : ٨٥ .
رَقَاءٌ : ٢ : ١١١ .
رَقَبَانِي : ٣ : ١٤٤ .
رَاقُود : ٣ : ٣٢٥ .
الْأَرْقَم : ٣ : ٣٤٠ .
رُقِيَّةٌ وَرُقَى : ٣ : ٨٢ .
رَكْكَ : ١ : ٢٠٠ - ٢٠١ .
رَمْدٌ : ١ : ٢٠٤ .
يَرْمَع : ١ : ٥٧ ، ٣٥١ .
أَرْمَل : ٣ : ٣٤١ .
حَبْلُ أَرْمَام : ٣ : ٣٢٩ .
أَرْوَى : ٢ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
أَرْوِيَّة : ٢ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ .
سَبْحَانَ اللَّهِ وَرَيْحَانَهُ : ٣ : ٢٢٠ .
رِيَّةٌ : ١ : ٢٤١ .
زَنْبِير : ١ : ٢٥٦ .
الزَّبِيرَج : ١ : ٦٦ ، ٢٥٦ .
زَبَانِي : ٣ : ١٤٥ .
زُبْيَةٌ : ٢ : ١٩٤ .

سَرَارِي: ٣ : ٣٢٨ .

سَرَعْفَه: ٢ : ٩٥ .

السَّرْعَاف: ٢ : ٩٥ .

سَرَاوِيل: ٣ : ٣٢٦ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

السَّرْهَاف: ٢ : ٩٥ .

تَسْرَهَف: ١ : ٨٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ .

سَرْهَف: ١ : ٨٦ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ١٠٧ .

سَفَار: ٣ : ٥٠ .

سَفَرَجَل: ١ : ٦٨ ، ١١٩ ، ٢٥٧ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ .

٢٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٦٣ .

سُكْع: ٣ : ٣٢٣ .

إِسْكَاف: ١ : ٥٨ ، ٣١٨ .

أُسْلُوب: ٣ : ٣١٨ .

مَسَالِيخ: ٣ : ٤٧ .

سَلْجَم: ١ : ٦٦ .

سَلْقَاه سَلْقَاءَ: ١ : ٦٩ ، ٩٠ ، ٢١٩ ، ٢٤٤ .

١٠٧ ، ٩٦ : ٢ .

أَسْلَقَى: ٢ : ١٠٨ .

سَلَب: ١ : ٦٦ ، ٢٢٨ ، ٨٨ : ٣ .

سَامٌ أَبْرَص: ٤ : ٤٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ .

سَمَان: ٣ : ٣٣٦ .

أَرْض مَسْنِيَّة: ١ : ١٨٩ .

سَهْوَك سَهْوَكَةً: ١ : ٢٤٤ .

أَسْوَدٌ وَأَسَاوِد: ٢ : ٢٢٨ .

زُرْقَم: ١ : ٥٩ .

زَعْفَرَان: ١ : ٥٧ ، ٣٦٣ .

زُقَاق ، وَزُقَان: ٢ : ٢١٢ .

زِمَامٌ وَأَزِمَةٌ: ٢ : ٢٠٦ .

زَنْدِيقٌ وَزَنْادِقَةٌ: ١ : ١٠٥ .

زَهْلِيق: ٢ : ١٠٨ ، ٢٤٣ .

زِيْرَاء: ٢ : ٢٦٨ .

س

سَائِر كَذَا: ٣ : ٢٤٤ .

سَبَسَبًا: ٣ : ١٦٩ .

سَبَنْدَى: ٣ : ٣٨٥ .

سَبْطَر: ١ : ٦٧ ، ٢٤٤ ، ١٠٨ ، ٤ : ٣ .

مُسْحَنَكِك: ٢ : ٢٣٥ .

سِدْرَةٌ ، وَسِدْر: ٢ : ١٩٠ ، ١٩٤ ، ٢٠٧ .

سُدُوس: ٣ : ٣٢٩ .

سَرَحُهُ مُسَرَّحًا: ٢ : ١٢٠ .

سِرْحَان: ٢ : ٢٦٦ ، ٢٧٩ ، ٣ : ٣٣٠ ، ٣٣٧ .

٣ : ٤ .

سُرْحُوب: ١ : ١١٩ ، ٢ : ٢٩٣ ، ٢٥٦ .

سِرْدَاح: ١ : ٨٦ ، ٣ : ٣٨٦ ، ٢ : ٢٣١ ، ٢٦٨ .

٣ : ٤ ، ٨٨ : ٣ .

سُرَادِق: ٢ : ٢٤٤ .

سُرَادِقَات: ٢ : ١٨٥ .

سَرَنْدَى: ٢ : ٢٣٤ ، ٣ : ٣٨٥ .

سِرَر: ١ : ٢٠١ .

شَتِيرَ شَتْرًا : ٢ : ١١٠ ، ٣ : ٨١ .

الشُّحَاج : ٣ : ٨٦ .

شَدَد : ١ : ٢٠١ .

مَشْرَبَةٌ : ٢ : ٢٧١ .

الشَّرْبَةُ : ١ : ٢٠٤ .

شَرُّ : ١ : ٢٠٠ .

شُرُّ : ١ : ٢٠١ .

مَشْرُوقَةٌ : ٢ : ٢٧١ بتثليث الراء .

شِسْعٌ وَشُسُوعٌ : ٢ : ١٦٠ ، ٢٠١ .

شَعْرَانِي : ٣ : ١٤٤ .

شَعَرٌ بَعَرٌ : ٢ : ١٦١ ، ٣ : ١٨٢ ، ٤ : ١٨٤ .

٣٠ ، ٢٩ .

شَقَاوَةٌ : ١ : ١٨٩ ، ٣ : ٤٠ .

شُكَاغَى : ٢ : ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٣ : ٤٥ ، ١٤٨ .

شُلُّل : ١ : ٥٤ .

شِمَالٌ . وَشَامِلٌ : ١ : ٥٨ .

شَمَلَلٌ شَمَلَةً : ٢ : ٩٦ .

شِمَلَالٌ : ٢ : ٢٤٨ ، ٢٦٨ ، ٣ : ٢٨٨ .

شَمَرْدَلٌ : ١ : ٦٨ ، ٢ : ٢٣٠ ، ٣ : ٢٥٠ ، ٤ : ٢٤٩ .

شَنْبَاءٌ : ١ : ٢١٦ ، ٢ : ٦٤ .

أَشْهَابٌ : ١ : ٧٧ ، ٢ : ١٠٢ ، ٣ : ١٠٩ .

مِشْوَارٌ مِنَ الشَّارَةِ : ١ : ١٠٨ .

أَشَاوَى : ١ : ٣١ .

صَخْفَةٌ ، وَصِحَافٌ : ٢ : ٢٣٢ ، ٣ : ٨٥ .

صَدِيٌّ فَهُوَ صَدْيَانٌ : ٣ : ٨٠ .

صُرْدٌ : ١ : ٥٥ ، ٢ : ٢٠٣ ، ٣ : ٢٣٣ ، ٤ : ٣٢٣ .

٣٧٩ .

صَبْرَفٌ : ٢ : ٢٢١ .

صَغَرَرَّ صَغَرَةً : ٢ : ٩٦ .

صَغْفُوقٌ : ٢ : ١٢٧ ، ٣ : ٣٢٦ .

صِيفٌ : ٣ : ٤٧ .

صَيْقَلٌ وَصَيَاقِلَةٌ : ١ : ١٠٥ ، ٣ : ٣٢٧ .

إِضْلِيلٌ : ١ : ٥٨ .

صُلْعَةٌ ، وَصَلْعَةٌ : ٢ : ٢٠٥ .

صَلَايَةٌ : ١ : ١٩٠ ، ٣ : ٤١ .

صَحْحَحٌ : ١ : ٦٩ .

صَنْدَلٌ : ١ : ٢٥٦ .

صَهٌ : ٢ : ٣ .

صُوءَةٌ : ١ : ١٤٩ .

صَيْدٌ فَهُوَ أَصَيْدٌ : ١ : ٩٩ .

صَيْرُورَةٌ : ١ : ١٢٥ ، ٢ : ٢٢١ ، ٣ : ١٣٥ .

ضَبْعَانٌ : ٢ : ٢٦٦ .

ضِلْعٌ : ١ : ٢٥٦ ، ٢ : ٢٥٤ .

ضَامِرٌ : ٣ : ١٦٤ .

ضَبْعَةٌ وَضِياع : ٢ : ٢٣٢ .

ضَيْفُنُ : ١ : ٣٠٢١٩٠٥٩ : ٣٣٧ .

ضَيُونُ : ١ : ١٧١ .

ط

طَبُّ : ١ : ٢٠١٩٩ : ١١٦ .

الطَّحَاءُ : ٤ : ١٣ .

طَرَحَتِ البِثْرَ وَطَرَحَتْهَا : ٢ : ١٠٥ .

طارِقَ النَّعْلَ : ١ : ٢٠٧٣ : ١٠٠ .

طَلْحَةٌ . وَطَلَحُ : ٢ : ٢٠٧ : ٤٠٢٢٥ .

طَامِثٌ : ٣ : ١٦٣ .

طُومَارٌ : ٢ : ٢٦٨ .

طِمْرٌ : ١ : ٢٠٤ .

طُنْبٌ : ١ : ٥٤ : ٢٠٢ .

الطُّونَى : ١ : ١٦٨ .

ظ

ظَلِيمٌ وَظِلْمَانٌ : ٢ : ٢١٠ : ٢١٢ .

ع

عَنْبَسٌ : ١ : ٢١٩ .

عَبْلَةٌ : ٢ : ١٩٠ .

العَبَلَاتُ : ٢ : ١٩٠ : ٢٢٤ .

عَبْدَلٌ : ١ : ٦٠ .

عَبَاقِيَةٌ : ٣ : ٣٢٧ .

عَبَايَةٌ : ١ : ١٨٩ : ٤٠ : ٣ .

عَنْلٌ : ٢ : ١١٠ .

عَشِيرٌ : ١ : ١٢٢٠٥٧ : ٢١٩٠ : ٣٤١٣٤ .

عَثُولٌ : ٢ : ٢٤٧ .

العَدْلُ ، والعَدِيلُ : ٣ : ٣٨٢ .

عِدَى : ١ : ٥٤ .

عُدْوَةٌ : ٢ : ١٩٤ .

العَدِيرُ : ٤ : ٢٦٠ .

عُدَافِرٌ : ١ : ٢٠٨٦ : ٢٨٦ .

عُدَافِرَةٌ : ٢ : ٢٥٥ .

ابن عِرْسٍ : ٤ : ٤٥ : ٣١٩ : ٣٢٠ .

أَرْسَلَهَا الجِرَاكُ : ٣ : ٢٣٧ .

عَرْقُوتٌ : ١ : ٢١٩ .

عُرْوَةٌ : ٢ : ٢٨٥ .

عُرْوَاءٌ : ٢ : ٢٨٥ .

يَعْسُوبٌ : ١ : ٥٧ .

اعْشَوْشَبَتِ الأَرْضُ : ٢ : ١٠٢ .

بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ : ٣ : ٣٢٩ .

عُشْرَاءٌ : ٢ : ٢٦٨ .

العَشَى : ٣ : ٨٠ .

عَضْرُقُوطٌ : ٢ : ١٠٩ : ٢٤٩ .

عَيْضُمُوزٌ : ٢ : ٢٥٦ .

تَعَضُّوْضٌ : ٣ : ٣١٨ .

بَعِيرٌ عَاضِيَةٌ : ٣ : ١٦٥ .

العِضَاهُ : ٣ : ١٦٥ .

مِغْطَارٌ : ٣ : ١٦٥ .

عَطَسَ يَعْطُسُ : ٢ : ١١٠ .

عَيْطُمُوسٌ : ٢ : ٢٥٦ .

عُنْظَبٌ : ١ : ٢١٩ .

عِظَاءٌ ، وَعِظَاءَةٌ ، وَعِظَايَةٌ : ١ : ١٩٠ : ١٩١ .

- عَفْرِيت : ١ : ٦٠ .
عَفْرُنَى : ٣ : ٨٨ .
عُقَاب وَعُقْبَان : ٢ : ٢١١ .
يَعْقُوب ذَكَرَ الْقَبْج : ٣ : ٣٢٥ .
عَاقِر : ٣ : ١٦٤ .
عَلْبَاء : ٢ : ٣٨٦ ، ١٤٩ ، ٨٧ : ٣ ، ٢٦٨ .
٤ : ٤ : ٦٠ .
اعْلَوْط : ١ : ١٠٩ ، ١٠٢ ، ٢ : ٢ ، ٢٥٧ ، ٧٧ .
عُلَيْط : ١ : ٦٧ ، ٢ : ٢٤٣ .
عُلَابِط : ١ : ٨٦ .
عَلَقَى : ٢ : ١٠٧ ، ٤ : ٣٤ .
عَلَى : ٣ : ٨٠ .
عُلَيْتَ : ٢ : ٢٧١ .
أُمَّ عَامِر : ٤ : ٣١٩ ، ٤٨ .
يَعْمَلَةُ : ١ : ٥٧ ، ٣ : ٣١٦ .
عَنْفُوَان : ١ : ١٩٠ .
عُنُق : ١ : ٥٤ .
عُنُقٌ مِنَ النَّاس : ٤ : ١٩٩ .
عَنَاقٍ وَعُوق : ٢ : ١٥٧ ، ٣ : ٣٤٨ .
عَنْكَبُوت : ١ : ٦٠ .
عَنْدَلِيب : ٢ : ١٠٩ ، ٢٤٩ .
عَوْدَةُ : ١ : ٢٠١ .
عَائِدٌ وَعُوْدٌ : ٢ : ٢١٩ .
عَوَلَةٌ : ٣ : ٢١٧ .
عَاوَمَتِ النَّخْلَةَ : ٢ : ٢٧٥ .
الْعَوَاء : ٣ : ٨٥ .
مَعْيُورَاء : ٢ : ٢٦١ .
بَعِيرٌ مُعِي ، وَإِبِلٌ مَعَاي ، وَمَعَايَا : ١ : ١٣٨ .
غ
الْغَثِيَان : ١ : ٢٦٠ .
اغْدُوْدَن : ١ : ٢٥٧ ، ٧٧ : ٢ : ٢ ، ١٠٢ ، ١٠٩ .
مُغْدُوْدِن : ٢ : ٢٥٢ .
الْغَرِيَّان : ٤ : ٣٢٥ .
غَسْلِيْن : ٣ : ٣٣٤ .
غَلِقَ الرَّهْمُنُ : ٢ : ٢٠٣ ، ٢٠٢ .
غَوْغَاءُ : ٢ : ٢٦٨ .
غَار : ٢ : ٢٨٠ .
غَاقٍ : ٣ : ١٨١ ، ١٨٠ .
أَغْيَلَتِ الْمَرْأَةُ : ٢ : ٩٨ .
ف
فَرْقَد : ١ : ٢٥٦ .
فَرْزَدَق : ٢ : ٢٣٠ ، ٢٤٩ .
فِرْنَد : ٣ : ٣٢٥ .
فَرَّوَةٌ وَفِرَاءُ : ٣ : ٨٤ .
فُسْحُمُ : ١ : ٥٩ .
فُسْطَاط : ٣ : ٨٨ .
فَصِيلٌ ، وَفِصَال : ٢ : ٢١٣ .
أَفْعَى : ٣ : ٣٣٩ .
فَقْعٌ ، وَقَقْعَةٌ : ٢ : ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .
أَفْكَل : ٢ : ٢١٦ ، ٣ : ٣١١ ، ٣١٥ ، ٣٣٦ .
٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ .
فَلَوٌ وَأَفْلَاءُ : ٢ : ٢١٥ .

فَيْنَان : ٣ : ٣٣٦ .

فَاطِ الْمَيْت : ١ : ١٨٦ .

ق

الْقَبِيح : ٣ : ٣٢٥ .

قَبِيحَتْرَى : ١ : ٢٤٩ ، ١٠٩ : ٢ ، ٥٧ .

قَبِيلَ وَأَقْبِيلَةَ : ٣ : ٨٥ .

حَمَارِ قَبَان : ٤ : ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٤٤ .

قَتَبَ وَأَقْتَابَ : ٢ : ٨١ : ٣ ، ١٩٩ .

ابن قَتْرَةَ : ٤ : ٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٤٤ .

قَتْرُهُ : ١ : ٧٠ .

قُتِمَ : ٣ : ٤٨ : ٤ ، ٣٢٣ .

قَتَامَ : ٤ : ٤٨ .

قُحَّ : ٤ : ٣٠٦ .

تَقَحَّنتَ عَلَيْهِ : ١ : ٧٨ .

أَفْحُوَان : ١ : ١٩٠ .

قِدَدَ : ١ : ٢٤٥ ، ٢٠١ .

قَذَنِي : ١ : ٢٤٩ .

قَادِمِ النَّاقَةِ ، وَقَوَادِمَ : ٢ : ٢٢٥ .

قَدَمَ : ٣ : ٨٣ .

قُدْذَ : ١ : ٢٠١ .

الْقُدْعِمِلَةَ ، وَقُدْعَمِيلَ : ١ : ٦٨ ، ٢٥٧ .

قَذَالِ وَأَقْدَلَةَ ، وَقُذِّلَ : ٢ : ٢١٢-٢١٣ ، ٢٧٣ .

٣ : ٨٣ .

قُرَاءَ : ٣ : ٣٩ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ١٤٩ ، ٤ : ٦ .

قُرْبَانَ : ٢ : ٢٦٦ .

قَرْدَدَ : ١ : ٢٠٤ ، ٢٤٤ .

قَرَقَرَى : ٢ : ٢٦١ ، ٣ : ٨٨ .

قِرْطَبَ : ١ : ٦٨ .

قَرَنْفُلَ : ٢ : ٢٣٤ .

قَرِيَةَ وَقُرَى : ٣ : ٨٥ .

قَسُورٌ : ١ : ١٢٢ : ٢ ، ٢٤٣ ، ٢٨٣ .

قَسُورَةَ : ٢ : ٢٦٠ .

اقْشَعَرَ : ١ : ١٠٩ : ٢ ، ٢٥٧ .

قَشُوَةَ وَقَشَوَاتَ : ٢ : ١٩٣ .

قَصٌّ وَقَصَصٌ : ١ : ٢٠٠ .

قَصْعَةً وَقِصَاعَ : ٣ : ٨٥ .

الْقُصُوى : ١ : ١٧١ .

القُصَيَا ، وَالْقُصَى وَالْقُصُوى : ٢ : ٢٣٢ ،

٣ : ٨٢ .

قَضَّهِمْ بِقَضِيضِهِمْ : ٣ : ٢٤٠ .

الْقَضَقَاضَ : ٢ : ٢٦٨ .

تَقَضَّضَ : ١ : ٢٤٦ .

الْقِضَّةَ : ١ : ٦٢ .

قَطَرَهُ : ١ : ٧٠ .

حَبْلَ أَقْطَاعَ : ٣ : ٣٢٩ .

قُعْدُدَ : ١ : ٢٠٤ .

اقْعَنْسَسَ : ١ : ١٠٨ : ٢ ، ٢٠٥ ، ٧٧ .

مُقْعَنْسِسُ : ٢ : ٢٣٥ ، ٢٥٣ .

قَاعَسَهُ فَتَقَاعَسَ : ٢ : ١٠٥ .

قُفَّ وَقِفَافَ : ٢ : ١٩٨ ، ٣ : ٤٧ .

قَفَا : ٣ : ٨٦ ، ٨٧ ، ٣٢٠ .

قَلَنْسُوءَ : ١ : ٥٧ ، ١٩٠ ، ١١٩ ، ١٨٨ ، ٢ .

- قُلُوص وَقِلَاص : ٢ : ٢١٣ .
 قُلْفَةٌ ، وَقُلْفَةٌ : ٢ : ٢٠٥ .
 قُلْقُل : ١ : ٦٦ .
 قُلْقِلَةٌ ، وَقُلْقِل : ٢ : ٢٠٨ .
 قُلَّة : ١ : ٢٤١ .
 قَمَحْنُوتَةٌ : ٢ : ٢٣٤ : ٢٥٥ .
 قَمْطَر : ١ : ٦٧ : ١١٨ : ٤ : ٣ : ٢ : ١٠٨ : ٢٤٣ .
 قَنَسَرِي : لم تسمع إلا في شعر العجاج :
 ٢٢٨ : ٣ .
 الْقَنَّا : ٣ : ٨٠ .
 قَوْبَاءُ : ٢ : ٢٦٨ : ٣ : ٨٨ : ٤ : ٤ : ٦٠ .
 قَوْبَاءُ : ٢ : ٢٦٨ : ٣ : ٨٨ : ٣٨٦ .
 مَقْوَد : ٢ : ٢٨٣ .
 قَيْدُودَةٌ : ١ : ١٢٥ : ٢٢٢ : ٢ : ٢٢١ : ٣ : ١٣٥ .
 قِيم : ١ : ٥٤ .
 ل
 لَبَّ الرَّجُلُ : ١ : ١٩٩ .
 لُبْد : ١ : ٣٠٥٥ : ٣٢٣ .
 ابْنُ لَبُون : ٤ : ٤٥ : ٣٢٠ .
 لَجْبَةٌ : ٢ : ١٩١ .
 لَحِجَتُ عَيْنِهِ : ٢ : ٩٩ : ١١٠ : ٣ : ١٣٤ .
 لَحْيُهُ وَلِحْي : ٣ : ٨٢ .
 لَحْيَانِي : ٣ : ١٤٤ .
 أَلَدَّ : ١ : ٢٠٢ : ٢٤٤ .
 لِسَانُ وَاللُّسْنُ وَاللِّسَنَةُ : ٢ : ٢٠٤ .
 لِيَطْلُط : ١ : ٦٦ .
 لُغَيْرِي : ٢ : ٢٦٢ .
 لَقِيم : ٢ : ١١٠ : ١٢٥ .
 لُكْع : ٣ : ٣٢٣ : ٣٨١ : ٤ : ٢٣٧ .
 مَلَامَح : ٣ : ٨١ .
 قَرْنُ أَلْوَى وَقَرُونُ لِي : ١ : ١٨٢ .
 لِيَالِي جَمْعُ لَيْلَةٍ : ٣ : ٨١ .
 م
 مِثْرَةٌ ، وَمِثْر : ١ : ١٥٦ .
 مَنَجْنِيْق : ١ : ٥٩ .
 ك
 ثَوْبُ أَخْبَاشٍ وَأَخْبَاش : ٣ : ٣٢٩ .
 كَتَعَ : ١ : ٥٥ .
 كَثِيب : ٢ : ٢١٣ : ٢٠٩ .
 كَوَثَر : ١ : ٥٧ : ٢١٩ : ٢ : ١٠٧ .
 كُحْكُح : ١ : ٦٦ .
 كُرْز : ٤ : ١٦ .
 كُرَاعٌ وَأَكْرُع : ٢ : ٢٠٤ .
 كَرَوَان : ١ : ١٨٨ .
 كُعَيْت : ٣ : ٢٣٣ .
 كَفَّةٌ كَفَّةٌ : ٢ : ١٦١ : ١٦٢ : ٣ : ١٨٢ : ١٨٤ .

مِدَادٌ وَأَمْدَةٌ : ٢ : ٢٠٦ .

مِدَارَى : ٤ : ٢٥٣ .

مِدْيَةٌ : وَقَالُوا : مِدْيَةٌ بِكسر الميم وَمِدْي :

٢ : ١٩٤ : ٣ : ٨٢ .

مِذْلٌ وَمِذِيلٌ : ٢ : ١١٦ .

مِرَّان : ٣ : ٣٣٧ .

مَسَاسِيس : ٣ : ٣٦٨ .

مَعَدَّة : ١ : ٢٠٣ .

مَغْرَى : ١ : ١٦٨ . ٢٥٨ . ٢٦٠ : ٢ : ٢٥٩ ،

٣ : ٤٥ : ١٤٧ . ١٤٨ . ٣٣٨ : ٣٨٥ .

مَعَى : ١ : ١١٨ .

مَلَكُوت : ١ : ٦٠ .

مَنَا : ٣ : ٥٦ .

مَه : ٢ : ٣ .

مَهْدَد : ١ : ٢٠٤ . ٢٤٤ .

رَجُلٌ مَالٌ : ١ : ١٩٩ .

ابن ماء : ٤ : ٤٥ . ٣٢٠ .

ن

نَامَ : ٢ : ١١٢ .

نَابِل : ٣ : ١٦٢ .

النَّجْم : ٣ : ٣٨٢ .

النَّجَاءُك : ٣ : ٢٠٩ . ٢١٠ . ٢٧٩ .

نَحَى : ٣ : ١٣٧ .

نَحْوَرِش : ١ : ٦٨ .

مُنْخَل : ١ : ٢٠٩ . ٢١٦ .

نَدَس : ١ : ٥٤ .

نَدَى القوم : ٣ : ٨١ .

نَرْجِس انظر (ر ج س)

النَّزْوَان : ١ : ٢٦٠ .

نَاشِب : ٣ : ١٦٢ .

نَنْضَب : ٣ : ٣١٠ .

نَضُو : ١ : ٥٣ .

نَمْرٌ وَنِغْرَان : ١ : ٥٥ : ٢٠٣ . ٢٣٣ : ٣ .

٣٢٣ ، ٣٧٩ .

مُنْغَل : ١ : ٢٠٩ . ٢١٦ .

النُّفَاض : ٣ : ٨٦ .

النُّقَاز : ٣ : ٨٦ .

نَقْض : ١ : ٥٣ .

نَكْتَه : ١ : ٧٠ .

نَهَسَر : ٣ : ٣١٧ .

نَهَشَل : ١ : ٦٦ : ٣١٧ .

النُّوْر . والنَّوْر : ١ : ١٠٣ .

هـ

هَبَعَ وَأَهْبَاع : ٢ : ٢٠٤ .

هَبَى ، وَهَبِيَّة : ١ : ٢٠٤ .

هَجَرَ : ١ : ٦٦ : ٢٥٦ . ١٠٨ ، ١٠٧ : ١٠٨ ،

٣ : ٣٣٨ .

هَبَّان : ٢ : ٢٠٥ .

هَدِيد . وَهْدَايِد : ١ : ٦٧ .

هَرِيع لم تذكره كتب اللغة : ٢ : ١٠٧ .

هَرَاوَة ، وَهَرَاوَى : ١ : ١٤٠ .

- هَلْبَاجَةٌ : ٢ : ٢٦٠ .
هَمَلَجٌ يَهْمَلِجُ : ١ : ٢٥٦ ، ٢ : ٨٩ ، ٩٥ .
وَشَاح ، وَشَاح : ١ : ٩٤ .
وَعَوَعَةٌ : ١ : ١٠٩ .
تَيَقُّورٌ : ١ : ٦٣ .
تُكَلَّةٌ : ١ : ٦٣ .
أَفُونَاءٌ : ١ : ١٣٣ .
أَتَلَجٌ : ١ : ٩١ .
وَيْبٌ : ١ : ٢٢٢ .
وَيْحٌ : ١ : ٢٢٢ .
وَيْسٌ : ١ : ٢٢٢ .
وَيْلٌ : ١ : ٢٢٢ .
وَيْهَا : ٣ : ١٨٠ .

ى

- تَوَامٌ : ٣ : ٣١٧ .
مُثْمِمٌ : ٣ : ٦٣ .
تَمَرَى : ٣ : ٣٣٨ ، ٣٨٥ .
تَجَاهٌ : ١ : ٦٣ ، ٩١ ، ٢ : ٣٢١ .
وَحَوَحَةٌ : ١ : ١٠٩ .
تَخْمَةٌ : ١ : ٦٣ ، ٩١ ، ٢ : ٣٢١ .
وَرْدٌ ، وَوَرْدٌ : ٢ : ٢٠٢ ، ٢١٩ .
وُرْقَةٌ وَأَرْقَةٌ : ١ : ٦٣ .
وَرَلٌ . وَوَرَلَانٌ : ٢ : ٢٠٠ .
أَيْدَعٌ : ٢ : ٢١٦ ، ٣ : ٣١٥ .
يَعَرُ الْجَدَى : ١ : ٩٢ .
يَقْعَةٌ : ٢ : ١٥٧ .

الأمثال والشعر

الأمثال

أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارُ : ٤ : ١٠ .

أَسْرَى مِنْ قُنْفُذٍ : ٤ : ١٠١ .

أَضِيحُ لَيْلٍ : ٤ : ٢٦١ .

أَضْرَطَّا وَأَنْتِ الْأَعْلَى : ٤ : ٢٦١ .

أَطْرَى فَإِنَّكَ نَاعِلَةٌ : ٢ : ١٤٥ .

أَطْرُقْ كَرَا إِنَّ النِّعَامَ فِي الْقَرْيِ : ٤ : ٢٦١ .

اِفْتَدِ مَخْنُوقٌ : ٤ : ٢٦١ .

اقْصِدْ بِذَرْعِكَ : ٢ : ٣٢٣ .

الصِّيفُ ضِيَعَتِ اللَّيْنُ : ٢ : ١٤٥ .

الَلَّيْلُ طَوِيلٌ وَأَنْتِ مُقَمَّرٌ : ٤ : ٢٦١ .

إِنَّ الْفُكَاهَةَ مَقُودَةٌ إِلَى الْأَذَى : ١ : ١٠٨ .

إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدًا : ٢ : ٢٣٨ .

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَقِي لَيْسَ الْجَمَلُ : ٤ : ٤١٠ .

أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ : ٣ : ٢١٥ .

بَلَّغْ مَا تُخْتَنِنُ : ٣ : ١٥ .

بَعَيْنٍ مَا أَرَيْتُكَ : ٣ : ١٥ .

تَفَرَّقُوا أَيَّدَى سَبَا : ٤ : ٢٥ .

جَاءَ يَنْقُضُ مِثْرَؤَيْهِ : ٣ : ٤٠ .

١٦٤-١٦٣ : ٢ : ١٩١ : ١

رَأْسُكَ وَالسِّيفُ : ٣ : ٢١٥ .

شَتَّى تَوُوبُ الْحَلْبَةِ : ٤ : ١٦٩ .

عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَا : ٣ : ٧٠ : ٧٢ .

عليه رجلا ليسني : ٣ : ٢٨٠ .

غَلِقَتِ الرِّهَانُ بِمَا فِيهَا : ٢ : ٢٠٢ .

قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا : ٤ : ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

كَادَ الْعُرُوسُ يَكُونُ أَمِيرًا : ٣ : ٧٤ .

كَادَ النِّعَامُ يَطِيرُ : ٣ : ٧٤ .

لَا يَقْعَقُعُ لِي بِالشَّنَانِ : ٢ : ١٣٨ .

لِكُلِّ فِرْعَوْنَ مُوسَى : ٤ : ٣٦٣ .

لَوْ غَيْرُ ذَاتِ سِوَارٍ لَطَمَنِي : ٣ : ٧٧ .

مَا زِلْتُ رَأْسُكَ وَالسِّيفُ : ٣ : ٢١٥ .

مَا كُلُّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةٌ ، وَلَا سُودَاءُ تَمْرَةٌ : ٤ : ١٩٥ .

مَا مُسِيٌّ مِنْ أَغْتَبَ : ٤ : ١٩٠ .

هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ : ٢ : ٢١٩ .

وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ : ٣ : ٢٥ .

قَالَتِ الْأَرْبُ : يَا أَبَا الْحِجْلِ ، فَقَالَ : سَمِعَا دَعَوْتَ .

قَالَتْ : أَتَيْنَاكَ لِنَخْتَصِمَ إِلَيْكَ . قَالَ : عَادِلًا حَكْمَتَنَا .

قَالَتْ : فَاخْرَجْ إِلَيْنَا . قَالَ : فِي بَيْتِهِ يُوتَى الْحُكْمُ .

قَالَتْ : إِنِّي وَجَدْتُ تَمْرَةً . قَالَ : حُلُوَّةٌ فَكَلَيْهَا .

قَالَتْ : فَاخْتَسَلَهَا الثَّعْلَبُ . قَالَ : لِنَفْسِهِ بَغْيُ الْخَيْرِ .

قَالَتْ : فَلَطَمْتُهُ . قَالَ : بِحَقِّكَ أَخَذْتَ .

قَالَتْ : فَلَطَمَنِي . قَالَ : حُرٌّ أَنْتَصِرُ .

قَالَتْ : فَاقْضِ بَيْنَنَا . قَالَ : قَدْ قَضَيْتَ : ٤ : ١٥٢ .

الشعر

ليت شعري وأين مني ليت إن ليثا وإن لواء عناه

١ : ٢٣٥ : ٤٠ : ٣٢ : ٤٣

ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء

٢ : ٢٧

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء

٢ : ١٣٧

إذا عاش الفتي مائتين عاما فقد ذهب اللذذة والفتاة

٢ : ١٦٩

كان سلافة من بيت راس يكون مزاجها غسل وماء

٤ : ٩٢

على أنيابها أو طعم غصن من التفاح هصره اجتناء

٤ : ٩٢

ب

لكل دهر قد لبست أثوبا حتى اكتسى الرأس قناعا أثيبا

١ : ٢٩ : ١٣٢ : ٢٠ : ١٩٩

وما له من مجد تلهد وما له من الريح فضل لا الجنوب ولا الصبا

١ : ٣٨ : ٢٦٦

ألم تعلم مسرحي القوافي فلا عيابين ولا اجتلابا

١ : ٧٥ : ٢٠ : ١٢١

فغص الطرف إنك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا

١ : ١٨٥

أقلى اللوم عاذل والعتابا وقول - إن أصبت - لقد أصابا

١ : ٢٤٠

ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى مضارع مظلوم مجزا ومسحبا

وتدفن منه الصالحات وإن يُسَى - يكن ما أساء النار في رأس كبكبكا

٢ : ٢٢

في ليلة من جمادى ذات أندية ما يبصر الكلب من ظلماتها الطنبا

٣ : ٨١

ليت هذا الدهرُ شهْرُ لا نرى فيه عَرِيباً
ليس إِيَّاي وإيَّاك ولا نخشى رَقِيباً

٩٨٠ : ٣

لن تراها وإن تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً

٢٨٤ : ٣

إن لها مركناً إرْزَباً كأنه جبهة ذرى حَباً

٩ : ٤

يا عجباً لقد رأيت عجباً حمار قَبَانٍ يسوق أَرْنباً

٤٤ : ٤

فما قوى بشعبة بن سعد ولا بغزارة الشعرى الرقابا

١٦١ : ٤

فذاك وخم لا يُبالي السبا الحزن بابا والعقور كلبا

١٦٢ : ٤

يا للرجال ليوم الأربعاء أما ينفك يبعث لي بعد النهى طرباً

٢٥٦ : ٤

لكن شاقه أن قيل ذا رَجَبُ يا ليت عدة حول كله رَجَباً

٢٥٦ : ٤

جارية من قيس بن ثعلبه كريمة أخوالها والعصبة

٣١٥ : ٢

لا بارك الله في الغواني هل يُصبحن إلا لهن مطلبُ

٣٥٤ : ٣ ، ١٤٢ : ١

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها بنا تقى ومُعربُ

٣٥٦ : ٣ ، ٢٣٨ : ١

أردد حمارك لا تنزع سويته إذن يرد وقيد العير مكروبُ

١٠٦ : ٢

تَرَادَى عَلَى دَمَنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَعَفَّ فَإِنَّ الْمُنْدَى رَحْلَةً فَرَكُوبُ

٣٩ : ٢

حَتَّى إِذَا اِدْتَلَّاتْ بِطَوْنِكُمْ وَرَأَيْتُمُو أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا
وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا إِنَّ الْغَدُورَ الْفَاحِشَ الْخَبُّ

٨١ : ٢

بِهَا جِيفَ الْحَسْرَى فَأَمَّا عِظَامُهَا فَبِيضٌ وَأَمَّا جِلْدُهَا فَصَلِيبُ

١٧٣ : ٢

تَمَزَّزَتْهَا وَالِدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنُوا فَتَصَوَّبُوا

٢٢٦ : ٢

وَنَجَّرْتُمَانِي أَنَّمَا الْمَوْتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةٌ وَقَلْبَتُ

٢٨٨ : ٢ ، ٤ : ٢٧٧

وَلَقَدْ طَعَنْتُ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً جَرَمْتُ فِرَارَةً بَعْدَهَا أَنْ يَغْضَبُوا

٣٥٢ : ٢

أَتَهْجُرَ لِيَلِيَ لِلْفِرَاقِ حَبِيبُهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

٣٦ : ٣٧

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

٧٠ : ٣

وَلَسْتُ بِنَحْوِي يَلُوكَ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأَعْرَبُ

١٤٣ : ٣

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

٢١٣ : ٣

وَبِالسَّهْبِ مَيِّمُونَ النَّقِيبَةُ قَوْلُهُ لِلتَّمَسِّ الْمَعْرُوفُ : أَهْلٌ وَمَرْحَبُ

٢١٩ : ٣

كَذَبْتُمْ ، وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكَحُونَهَا بَنِي شَابٍ قَرْنُلَهَا تَصْرُ وَتَحْلُبُ

٢٢٦ ، ٩ : ٤

فدى لبني ذهل بن شيان ناقتي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

٩٦ : ٤

هذا - لعمركم - الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

٣٧١ : ٤

وما لي إلا آل أحمد تسعة وما لي إلا مشعب الحق مشعب

٣٩٨ : ٤

كأنك لم تذبح لأهلك نعمة فيصبح ملق بالفناء إهابها

١٨ : ٢

فأني امرؤ من عصابة خندفة أبت للأعادي أن تذبح رقابها

١٩٩ : ٤

ومن يك مولاهم الغريب وجارها فانت أخوها دنية ونسيبها

٣٠٣ : ٤

في ليلة لانرى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبها

٤٠٢ : ٤

وهو إذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب تلتقى حرابه

٢٤٠ : ٢

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا وأنجو إذا غم الجبان من الكرب

٧٥ : ١

إن السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن مثل قرن الأغضب

١٠٣ : ١

سالت هذيل رسول الله فاحشة ضللت هذيل بما قالت ولم تصب

١٦٧ : ١

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب

٣٣١ ، ٣٢١ ، ٨٦ ، ٣٦ : ٢

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضارب

٥٧ : ٢

أَمَّا الْقِتَالُ لِقِتَالٍ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

٧١ : ٢

وَمِنَّا لَقَيْطٌ وَابْنَاهُ وَحَاجِبٌ مُؤَرَّثُ نِيرَانِ الْمَكَارِمِ لَا الْمُخْبِي

٩٣ : ٢

تَدَلَّتْ عَلَى حَصٍّ ظِمَاءٍ كَأَنَّهَا كِرَاتُ غَلَامٍ فِي كِسَاءٍ مُؤَرَّثِبِ

٩٨ : ٢

قُدَيْدِيَّةُ التَّجْرِبِ وَالْحِلْمِ إِنِّي أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

٤١ : ٢ ، ٢٧٣ : ٢ ، ٤١ :

كَأَنَّمَا عَطِيَّةُ بَنِ كَعْبٍ ظَعِينَةٌ وَاقِفَةٌ فِي رَكْبِ

تَرْجٍ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجُ الْوَطْبِ

٤١ : ٣

عَمَى اللَّهُ يَفْقَى عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ مِنْهُمْ جَوْنُ الرِّبَابِ سَكُوبِ

٦٩ ، ٤٨ : ٣

يَوْمَانِ : يَوْمَ مَقَامَاتٍ وَأَنْدِيَةِ وَيَوْمَ سِيرٍ إِلَى الْأَعْدَاءِ تَأْوِيبِ

٨٢ : ٣

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خِلَالَتُهُ كَأَنِّي مَرْحَبِ

٢٣١ : ٣

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَاهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُغْدَ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ

٣٥٠ : ٣

أَصْبَحْتَ كِرَاعَ الْغَنَمِ مَوْحِشَةً بَعْدَ الَّذِي قَدْ مَضَى مِنَ الْحَقْبِ

٣٦٦ : ٣

وَكَمْنَا مَدْمَاءَ كَأَنَّ مِتُونَهَا جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبِ

٧٥ : ٤

يَا ابْنَ أُمِّي وَلَوْ شَهِدْتُكَ إِذْ تَدْعُو تَمِيًا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابِ

٢٥٠ : ٤

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب

٢٥٦ : ٤

بتو عمه دنيا وعمرو بن عامر أولئك قوم بأسهم غير كاذب

٣٠٣ : ٤

ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب

٤١٣ : ٤

ت

يا قوم قد حوقلت أو دنوت وبعض حي قال الرجال الموت

٩٦ : ٢

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات

١٥ : ٣

ألا يا ليتنى والمرء ميت وما يغنى من الحدثنان ليت

٣٣ : ٤

نضر الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

٧ : ٤ ، ١٨٨ : ٢

بعد اللتيا واللتيا والتي إذا علتها أنفـس تردت

٢٨٩ : ٢

وكنـت كـذى رجـلين : رجـل صـحيحة ورجـل رمى فيها الزمان فشلت

٢٩٠ : ٤

بنيتى سيدة البنات عيشى ولا نأمن أن تماق

٤٣ : ٣

أفى الولائم أولادا لواحدة وفى العيادة أولادا لعلات

٢٦٥ : ٣

من كان أسرع فى تفرق فالج فلبونه جريت معا وأغدت

إلا كناشرة الذى ضيعتم كالغصن فى غلوائه المتنبت

٤١٦ : ٤

ج

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمَحُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَجَا

٦٦ : ١

مَنْ كَانَ ذَا شَكٍّ فَهَذَا فَلَجٌ مَاءٌ رَوَاءٌ وَطَرِيقٌ نَهْجٌ

٣٥٩ : ٣

وَكُنْتُ أَذَلَّ مِنْ وَتْدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّحُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي

١٦٦ : ١

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسَلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي جَوْفٍ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ

٣٣١ : ٤

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِهَنُ بِنَا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتَ الْفَرَارِيحِ

٣٧٦ : ٤

ح

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

١٤ : ٢

سَأَتْرِكَ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقَ بِالْعِرَاقِ فَأَسْتَرِيحًا

٢٤ : ٢

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

٥١ : ٢

بَعِيدَ الْفَزَاةِ فَمَا إِنْ يَزَا لَمْ مَطْمَرًا طَرَتَاهُ طَلِيحًا

١٤٧ : ٢

وَقُلْتُ نَصَحًا مِنْ أَخٍ تَنْصَحَا قَدْ كَادَ يَخْشِي قَلْبُهُ أَنْ يَقْرَحَا

٧٥ : ٣

رَبِيعَ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوَلَا فَانْمَحَى قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

٧٥ : ٣

لِأَنِّي لَأَمْدَحُكُمْ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ سَيَانٌ عِنْدَكَ مِنْ يَغْشَى وَيَنْصَحُ

١٣٧ : ٢

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا تَارَتَانِ فَمِنْهُمَا أَمُوتَ وَأُخْرَى أَبْتَغِي الْعَيْشَ أَكْثَحُ

١٣٨ : ٢

لِيُنْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخَصُومَةٍ وَمَخْتَبِطٌ ثَمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ

٢٨٢ ، ٢٧١ : ٣

سِوَاءُ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى بِخَرْقَاءٍ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

٢٩٨ : ٣

تَقُولُ الْعَاذِلَاتُ أَكَلَّ يَوْمٌ لِرَجُلَةٍ مَالِكٍ عَنْقٍ شِحَاحُ

كَذَلِكَ يُقْتَلُونَ مَعِيَ وَيَوْمًا أَزُوبُ بِهِمْ وَهُمْ شُعْثُ طِلَاحُ

١٩٩ : ٤

يَا بَوْسٌ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطُ فَاسْتَرَاخُوا

٢٥٣ : ٤

مَنْ صَبَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

٣٦٠ : ٤

وَرَدَ جَاذَرُهُمْ حَرْقًا مَصْرَمَةً وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوَلَدَانِ مَضْبُوحُ

٣٧٠ : ٤

أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بِطُونِ رَاحِ

٢٩٢ : ٣

يَا لَقَوْمِي مِنَ اللَّهْيِ وَالْمَسَاعِي ؟ يَا لَقَوْمِي مِنَ اللَّندَى وَالسَّاحِ ؟

يَا لِعَطَافِنَا وَيَا لِرِيَّاحِ وَأَيُّ الْحَشْرِجِ الْفَتَى الْوَضَّاحِ

٢٥٧ : ٤

يا حكم بن المنذر بن الجارود سراق المجد عليك ممدود

٢٣٢ : ٤

حتى يُقيدك من بنيه رهينة نعش ويرهنك السماك الفرقدا

٢٢٧ : ٢

آليت لا نعطيهِ من أبنائنا رُهنًا فيفسدهم كمن قد أفسدا

٤١٨ : ٤ ، ٢٢٧ : ٢

معاوى إنا بشر فأسجج فاسنا بالجيال ولا الحديد

٣٧١ ، ١١٢ : ٤ ، ٢٨١ : ٣ ، ٣٣٨ : ٢

أديروها بنى حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

٣٣٨ : ٢

أفنى عرائكها وخدد احمها أن لا تذوق مع الشكائم عودا

٨ : ٣

إذا ركبت فاجعلاني وسطا إنني كبير لا أطيق العُدَا

٢١٨ : ١

تزود مثل زاد أبيك زادا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

١٥٠ : ٢

فإياك والميتات لا تقربنها ولا تأخذن سهما حديدا لتفصدا

وذا النصب المنسوب لا تنسكنه ولا تعبد الأوثان والله فاعبدا

١٢ : ٣

رأيت الغنى والفقير كليهما إلى الموت يأتى الموت للكل مُعيدا

٢٤٣ : ٣

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرهم جُنوداً

٩٧ : ٤

قنأفد هذآجون حول بيوتهم بما كان إيتهم عطية عودا

١٠١ : ٤

ألا حي ندماني عُمير بن عامر إذا ما تلاقينا من اليوم أوغدا

١٥٤ ، ١١٢ : ٤

فما كعب بن مامة وابن سُعدى بأجود منك يا عمر الجوادا

٢٠٨ : ٤

ألا أتيهنا السائل أَيْنَ يَمُت فإن لها في أهل يشرب موعدا

٢٥٩ : ٤

هنيئا لك العيد الذي أنت عيده وعيد لمن سَمَى وضحي وعيدا

٣١٢ : ٤

إلا كخارجة المكلف نفسه وابني قبيصة أن أغيب ويشهدا

٤١٨ : ٤

إن يأتياك برهنهم فهما إذن جهدا وحق لخائف أن يجهدا

٤١٨ : ٤

وعلمت حتى ما أسائل واحدا عن علم واحدة لكي أزدادها

٣٠٢ : ٣

غلب المساميح الوليد سماحة وكفى قريش العضلات وسادها

٣٦٣-٣٦٢ : ٣

وإن قال مولاهم على جلّ حادث من الدهر ردّوا فضل أحلامكم ردّوا

٢٧٠ : ١

أتاني أنهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لهم فديد

١١٦ : ٢

أخالد قد علقتك بعد هند فشيبني الخوالد والهنود

٢٢٣ : ٢

سبحانه ثمّ سبحانا نعوذ به وقبلنا سبّح الجودى والجمد

٢١٧ : ٣

ولكنّما أهلى بوايد أنيسه ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد

٣٨١ : ٣

ولو أنّه إذ كان ما حمّ واقعا بجانب من يحنى ومن يتودّد

٣٨١ : ٣

مفدّمة قزّا كأنّ رقاب بنات الماء أفرعها الرعا

٣٢٠ ، ٤٦ : ٤

ألا أيّ هذا المنزل الدارس الذى كأنّك لم يعهد بك الحى عاهد

٢٥٩ ، ٢١٩ : ٤

عزمت على إقامة ذى صباح لأمر ما يسود من يسود

٣٤٥ : ٤

فقد مات شماخ ومات مزرد وأى كريم لا أباك يخلد

٣٧٥ : ٤

أبنى لبئنى لستم بيد إلا يدا ليست لها عضد

٤٢١ : ٤

سبتنى بعينى جؤذر وشطّ ربرب وصدر كفائور اللجين وجيد

٢٨١ : ٣

أسود شرى لاقت أسود خفيّة تسافت على لوح دماء الأساود

٢٢٨ : ٢

با ويح أنصار النّبى ورهطه بعد المغيب فى سواء الملحد

٢٧٤ : ٢

وقاء ما معيّة من أبيه لمن أوفى بعهد أو بعقد

٢٨٤ : ٢

عَمَرْتُكَ اللَّهُ الْعَلِيُّ فَإِنِّي أَلُوِي عَلَيْكَ لَوَانُ لَبَّكَ يَهْتَدِي

٣٢٩ : ٢

فَهَبْهَا أُمَّةٌ ذَهَبَتْ ضِيَاعَا يَزِيدُ أَمِيرَهَا وَأَبُو يَزِيدِ

٣٣٨ : ٢

أَفِدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رُكَابِنَا لَمَّا تَزُلُّ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

٤٢ : ١

قَدْ أَتَرَكَ الْقَرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامَلَهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

٤٣ : ١

طَافَ الْخِيَالُ عَلَيْنَا لَيْلَةَ الْوَادِي مِنْ آلِ أَسْمَاءَ لَمْ يَلْمِ بِمِعَادِ

٤٣ : ١

وَمَا سَبَقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حِيلَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عِلْمَاءُ قَلْفَةٍ خَالِدِ

٢٥١ : ١

مَتَى تَأْتِنِي أَصْبَحُكَ كَأَسَارَوِيَّةٍ وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيَا فَاغْنِ وَازْدِدِ

٤٩ : ٢

تَرْفَعُ لِي خَنْدَفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا خَبِتَ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ

٥٦ : ٢

مَنْ يَكْدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

٥٩ : ٢

مَتَى تَأْتَهُ تَعَشُّوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدِ

٦٥ : ٢

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرِ الْوُغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلَدِي

١٣٦ ، ٨٥ : ٢

لَتِمِ يَحْكُ قَفَا مَقْرَفٍ لَتِمِ مَآثِرُهُ قُعْدُ

١٤٧ : ٢

فِي خَمْسِ عَشْرَةٍ مِنْ جَمَادَى لَيْلَةٍ لَا أَسْتَطِيعُ عَلَى الْفَرَاشِ رُقَادِي

٥٥ : ٣

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرِبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ

٢١٣ : ٣

سِوَاهُ عَلَيْهِ أَيْ حِينَ أَتَيْتَهُ أَسَاعَةً نَحْسُ جِئْتَهُ أُمُّ بَأْسَعِدِ

٢٨٨ : ٣

كَيْفَ الْقَرَارُ بَبْطَنِ مَكَّةَ بَعْدَ ١٠ هَمُّ الَّذِينَ تَحَبُّ بِالْإِنْجَادِ
أُمُّ كَيْفَ صَبْرِكَ إِذْ ثَوَيْتَ مَعَالِجَا سَقَمَا خِلَافَهُمْ وَسَقَمَكَ بَادِي

٢٩١ : ٣

عِلْمُ الْقِبَائِلِ مِنْ مَعْدٍ وَغَيْرِهَا أَنَّ الْجَوَادَ مُحَمَّدَ بْنَ عَطَارِدِ

٣٦٣ : ٣

وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمَحْلُوقِ شَرِبَةً وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بَدَادِ

٣٧١ : ٣

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيِّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ صَفِيحٌ مِنْ تَرَابٍ مُنْضَدٍ

٣٨٣ : ٣ ، ٣٧٥ : ٤

رَدَتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمَسْحَةِ فِي الثَّادِ

٢١ : ٤

وَقَدْ عَلَتْنِي ذُرَّاءُ بَادِي بَدَايَ وَرَثِيَّةٌ تَنْهَضُ فِي تَشَدُّدِي

٢٧ : ٤

سَيَغْنَى أَبَا الْهِنْدِيِّ عَنْ وَطْبِ سَالِمٍ أَبَارِيقُ لَمْ يَعلِقْ بِهَا وَضُرُّ الزُّبْدِ

٤٧ : ٤

الضَّارِبُونَ عُمِيرًا عَنْ دِيَارِهِمْ بِالتَّلِّ يَوْمَ عُمِيرٍ ظَالِمٍ عَادِي

١٤٥ : ٤

إِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجٍ دِمَاوَهُمْ هَمُّ الْقَوْمِ كُلِّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ

١٤٦ : ٤

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَكْفَكَفَهُ بَيْنَ فَرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَمْدِ

٢٢٩ : ٤

يا ابن أُمِّي وياشقيق نفسي أنت خلّيتني لدهر شديد

٢٥٠ : ٤

أنا ابن الذي سألت على الخدّ عينه فردّت بكفّ المصطفى أيّما ردّ

٢٩٤ : ٤

أرى الحاجات عند أبي خُبيب نكدن ولا أُميّة في البلاد

٣٦٢ : ٤

أشمُّ كأنّه رجل عبوس سماود جرأة وقت اليهودي

٣٧٧ : ٤

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا أحاشي من الأقوام من أحد

٣٩٢ : ٤

وقفت فيها أصيلا أسائلها عيّت جوابا وما بالربع من أحد

إلا أوارى لآيا ما أبيّنها والذوى كالحوض بالظلمة الجلد

٤١٤ : ٤

وُجِدَتْ - إذا اصطلحوا - خيرهم وزندك أثقب أزنادها

١٩٦ : ٢

كأنّ عينيه من الغور بعد الإني وعرق الغور

رقتان في لحدى صفا منقور

١٠٣ : ١

وخطرت أيدي الكماة وخطر راي إذا أورد الطعن صدر

١٥٣ : ١

وما منهما إلا يُسرّ بنسبة تقربه مني وإن كان ذا نفر

١٣٩ : ٢

مالك عندي غير منهم وحجر وغير كبداء شديدة لوتر

* جادت بكفى كان من أرمي البشر *

١٣٩ : ٢

فقداءُ لبني قيس على ما أصاب الناس من سوء وضر
ما أقلت قدمي أنهم نعم الساعون في الأمر المير
١٤٠ : ٢

وغررتني وزعمت أنك لابن في الصيف تامر
٥٨ : ٣

تميم بن مر وأشياعها وكندة حول جميعا صبر
٣٦٣ : ٣

إلا غلالة أو بدا هة قارح نهدي الجزاره
٢٢٨ : ٤

أحاربن عمرو كائى خمير ويعدو على المرء ما ياتمر
٢٣٤ : ٤

وقد رابني قولها : يا هنا ه - ويحك - ألحقت شرا بشرا
٢٣٦ ، ٢٣٥ : ٤

أو معبر الظهر يني عن وليته ما حج ربه في الدنيا ولا اعتما
٣٨ : ١

وما ألوم البيض ألا تسخرا لما رأين الشمس القفندرا
٤٧ : ١

أنعت أعيارا رعين الخنرا أنعتهن آيرا وكما
١٣٢ : ١

خريع دواي في ملعب تازر طورا وتلقى الإزارا
١٤٤ : ١

وكننا حسبناهم فوارس كهمن حيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا
١٨٢ : ١

أحول تنفض استك مذكروها لتقتلها فها أنا ذا عمارا
١٩١ : ١

يديان بيضاوان عند محطّم قد تمنّانك أن تذلل وتُقهّرا
٢٣٢ : ١

فقلت له : لا تبك عينك إنّما نحاول ملكا أو نموت فنُعذّرا
٢٨ : ٢

وإذا ما تشاء تبعث منها مغرب الشمس ناشطا مدّعورا
٥٧ : ٢

يا صاحبي دنا المسير فسيرا لا كالعشية زائرا ومزورا
١٥٢ : ٢

كانّها ذرة منعمة في نسوة كنّ قبلها دُرّا
٢٠٨ : ٢

متى ما ترد يوما سفار تجذبها أدبهم يرمى المستجير المعورا
٥٠ : ٣

ها أنذا آمل الحياة وقد أدرك عقلى ومولدى حجّرا
أبا امرئ القيس هل سمعت به هيهات هيهات طال ذا عمرا
١٨٣ : ٣

قُبِحْتُمْ يا آل زيد نفرا ألام قوم أصغرا وأكبرا
٢٤٧ : ٣

قال العواذل : ما لجهلك بعدما شاب المفاقر واكتسين قتيّرا
٢٨٤ : ٣

أليس أبى بالنضر أم ليس والدى لكلّ نجيب من خُزاعة أزهرا
٢٩٣ : ٣

إذا ما انتهى علمى تناهيت عنده أطال فأملى أم تناهى فأقصرا
٣٠٢ : ٣

كيف رأيت زبرا ألقطا وتمّرا
أم قرشيا صقرا

٣٠٣ : ٣

دفعن إلى اثنين عند الخصر ص قد حبسا بينهن الإصارا
فعاد إليهن ورازا لهن واشتركا عملا وائتمارا
فهذا يعد لهن الخلا ويجمع ذا بينهن الخضارا

٣ : ٣١٧ ، ٣٤٣

لسنا أكرم الثقلين طرا وأعظمهم ببطن حراء نارا

٣ : ٣٥٨ ، ٣٥٩

منهن أيام صدق قد عرفت بها أيام واسط. والآيام من هجرا

٣ : ٣٥٩

ولم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا

٣ : ٣٨٠

لقد أنكرتني بعلبك وأهلها ولابن جريح كان في حمص أنكرنا

٤ : ٢٣

قعود لدى الأبواب طلاب حاجة عوان من الحاجات أو حاجة بكرنا

٤ : ١٥٢

ألا غنيا بالزاهرية إنني على النأي مني أن ألم بها ذكرنا

٤ : ١٧٥

فليس بمعروف لنا أن نردّها صحاحا ولا مستنكر أن تُعقرا

٤ : ١٩٤ ، ٢٠٠

إنني - وأسطار سطر سطر - لقائل : يا نصر نصر نصرنا

بلغك الله قبلغ نصرنا نصر بن سيّار يُثبني وفرنا

٤ : ٢٠٩ ، ٢١٠

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسبانا ثمرّا

٤ : ٢٤٣

صاح هل أبصرت بالخبيتين من أسماء نارا

٤ : ٢٢٤ ، ٢٦١

لا أَبَ وابنا مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتآزرا

٣٧٢ : ٤

يا أَصْبُعَا أَكَلْتَ آيَارَ أَحْمَرَةٍ ففى البطون وقد راحت قَرَاقِيرُ

١٣٢ : ١

له زجل كأنه صوت حاد إذا طلب الوَسِيقَةَ أو زَمِيرُ

٢٦٧ : ١

فأصبحت أنى تأتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلِك شاجرُ

٤٨ : ٢

وإنى متى أشرف على الجانب الذى به أنت من بين الجوانب ناظرُ

٧١ : ٢

إذا ابن أبى موسى بلالا بلغته فقام بفأس بين وِضْلِكَ جازرُ

٧٨ ، ٧٧ : ٢

ضروب ينصل السيف سُوقَ سِيفَانِهَا إذا عدوا زادا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

١٤ : ٢

فكان مجئى دون من كنت أتقى ثلاثُ شُخُوص : كاعبان ومُعْصِرُ

١٤٨ : ٢

فقلنا : أسلموا إنا أخوكم فقد برئت من الإحن الصدورُ

١٧٤ : ٢

ماذا تقول لأفراخ بذى مَرخ حُمُرِ الحواصل لا ماء ولا شجرُ

١٩٦ : ٢

فلما فقدت الصوت منهم وأطفئت مصابيح شبت بالمشاء وأنورُ

٢٠٥ : ٢

وشيد لى زُرارة باذخات وعمرو الخير إذ ذَكَرَ العُمُورُ

٢٢٢ : ٢

ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبارُ

٣٧٦ ، ٥٠ : ٣

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلِ عَارٍ

٦٦ : ٣

تَرْتَعُ مَا رْتَعْتَ حَتَّى إِذَا أَذْكَرْتَ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِذْبَارٌ

٣٠٥ : ٤ ، ٢٣٠ : ٣

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقَّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارِ

١٠ : ٤

أَعْبَرُوا خَيْلَكُمْ ثُمَّ ارْكُضُوهَا أَحَقَّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارِ

١٠ : ٤

أَسْكَرَانُ كَانَ ابْنُ الْمِرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْفِ الشَّامِ أُمُّ مُتَسَاكِرٍ

٩٣ : ٤

فَإِنَّكَ لَا تَبَالَى بَعْدَ حَوْلٍ أَطْبَىٰ كَانَ أُمُّكَ أُمُّ حِمَارٍ

٩٣ : ٤

تَبْكِي عَلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ

١٠٥ : ٤

قَلِيلٌ غَرَارُ النَّوْمِ حَتَّى يَقْلُصُوا عَلَى كَالْقَطَا الْجَوْنَى أَفْزَعَهُ الزَّجْرُ

١٤٢ : ٤

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بَشْرُ

١٩١ : ٤

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدَى - لَا أَبَا لَكُمْ - لَا يَلْقَيْنَكُمْ فِي سِوَاةِ عُمُرٍ

٢٢٩ : ٤

يَا قُرْطُ قُرْطُ حَيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ يَا قُرْطُ إِنِّي عَلَيْكُمْ خَائِفٌ حَذَرُ

٢٢٧ : ٤

إِلَى إِمَامٍ تَغَادِينَا فَوَاضَلَهُ أَظْفَرَهُ اللَّهُ فُلَيْهِنَّ لَهُ الظَّفَرُ

٣١٢ : ٤

النَّاسُ أَلْبَ عَلَيْنَا لَيْسَ لَنَا إِلَّا السِّیُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَا وَزَرُّ

٣٩٧ : ٤

فَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ لَا شَيْءَ غَيْرَهُ وَمَا لِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرُ

٤ : ٤٢٤

فَمَا حَسَنٌ أَنْ يَعْذِرَ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَلَيْسَ لَهُ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ عَازِرُ

٣ : ٢٤٤

أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

٤ : ٢٥٩

سَقَوْا جَارَكَ الْإِيمَانَ لَمَّا جَفَوْتَهُ وَقَلَّصَ عَنْ بَرْدِ الشَّرَابِ مَشَافِرُهُ
سَنَاوًا وَمَحْضًا أَنْبَتَا اللَّحْمَ فَاسْتَكْتَسَتْ عِظَامُ أَمْرِي مَا كَانَ يَشْبَعُ طَائِرُهُ

٢ : ٥١

فَقُلْتُ لَهَا : عَيْثِي جَعَارٍ وَجَرَّرِي بِلَحْمِ أَمْرِي لَمْ يَشْهَدْ الْيَوْمَ نَاصِرُهُ

٣ : ٣٧٥

وَعَبَّرَ مَاءُ الْمَرْدِ فَاهَا فَلَوْنُهُ كَلَوْنُ النُّوْرِ وَهِيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا

١ : ١٠٣

فَقُلْتُ : تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا مَطْبَعَةٌ مِنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

٢ : ٧٢

وَأِنِّي لِرَاحِ نَظْرَةٍ قِيلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا

٣ : ١٩٥

إِذَا رَأَيْتِي سَقَطَتْ أَبْصَارُهَا دَأْبَ بَكَارٍ شَايَحَتْ بِكَارُهَا

٣ : ٢٠٤

سَيَفْنِي أَبَا الْهِنْدِيِّ عَنْ وَطْبِ سَالِمٍ أَبَارِيقُ كَالْغَزْلَانِ بَيْضُ نُحُورُهَا

مَقْدَمَةٌ قَرَأَ كَأَنَّ رَقَابَهَا رَقَابُ كِرَاكٍ أَفْرَعَتْهَا صُقُورُهَا

٤ : ٤٧

وَإِنَّا لَمَّا نَفَضْنَا الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ وَالْحَرْبَ قَدْ لَاحَ نَارُهَا

٤ : ١٧٤

هُوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مُقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتَيْكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرَ عَنْكَ مَأْمُورُهَا

٢٠٠ : ٤ ، ١٩٦ ، ١٩١ ، ٢٠٠

لَعَلَّكَ يَا تَيْسَانِزَا فِي مَرِيرَةٍ تَعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا

٢١٥ : ٤ ، ٢٠٣

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضَعَ الرِّقَابُ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

٢١٩ : ١ ، ١٢١ ، ٢

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدٌ وَلِيَرْكَبَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

٣٥٤ : ١ ، ١٤٣ ، ٣

فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ وَقَالَ فَرِيقٌ : لَيْمَنُ اللَّهُ مَا نَنْدَرِي

٣٣٠ : ١ ، ٢٢٨ ، ٢ : ٩٠ ، ٣٣٠

حَلِيزٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مِنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

١١٦ : ٢

فَإِنَّ كَلَابًا هَذِهِ عَشْرَ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ

١٤٨ : ٢

قَدْ جَعَلْتَ مَيَّ عَلَى الظَّرَارِ خَمْسَ بَنَانٍ قَانِي الْأَطْفَارِ

١٥٩ : ٢

مَا زَالَ مَذَّعَقْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ وَدَنَا فَادْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

١٧٦ : ٢

لَا تَشْتَرِي لَبَنَ الْبَعِيرِ وَعِنْدَنَا عَرَقُ الزَّجَاجَةِ وَكَفُّ الْمِعْصَارِ

١٩١ : ٢

أَقُولُ - لَمَّا جَاعَتْنِي فَخَرَهُ - : سَبْحَانَ مَنْ عُلْقِمَةُ الْفَاخِرِ

٢١٨ : ٣

وَلَيْسَ لَعِيشِنَا هَذَا مِهَاهُ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بَدَارِ

٢٧٧ : ٢ ، ٢٨٨ ، ٤

كسى اللؤم تيمًا خُضرةً فى جلودها فويل لثيم من سرايلها الخُضر

٢٢٠ : ٣

صلى على عزّة الرحمن وابنتها ليلى وصلى على جاراتها الأخر
من الجرائر لا ربّات أحمرّة سود المحاجر لا يقرآن بالسُور

٢٤٥ ، ٢٤٤ : ٣

لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريا - شعيثُ بنُ سَهْمٍ أم شعيثُ ابنُ منقَرٍ

٢٩٤ : ٣

وما المولى - وإن عظمت قفاه - بأحمل للملاوم من حمارٍ

٣٢٠ : ٣

فنحن تركنا تغلبَ بنّةً وائلٍ كمضروبة رجلاه منقطع الظَّهر
إذا ما لقينا تغلبَ بنّةً وائل بكينا بأطراف الرماح على عمرو

٣٦٠ : ٣

أبونا قُصَيٌّ كان يُدعى مجمعا به جمع الله القبائل من فُهو

٣٦٢ : ٣

حذارٍ من أرماحنا حذارٍ حتى يصير الليل كالنهار

٣٧٠ : ٣

ولنعم حشو الدرع أنت إذا دُعيت نزال ولجّ فى الدُّعْرِ

٣٧٠ : ٣

لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فإن جزعا وإن إجمال صبرٍ

٢٨ : ٣

ولقد جنيتك أكُمُوا وعساقلًا ولقد نهيتك عن بنات الأوبَرِ

٤٨ : ٤

جيئوا بمثل بنى بدر لقومهم أو مثل أسرة منظور بن سيّارٍ

١٥٣ : ٤

حَارِبْنَ عَمْرُو أَلَا أَحْلَامُ تَزْجُرْكُمْ عَنَّا وَأَنْتُمْ مِنَ الْجَوْفِ الْجَمَاحِيرِ

٢٣٣ : ٤

أَشْرَتْ لِكَاعٍ وَكَانَ عَادَتَهَا لَوْ مَا إِذَا أَشْرَتْ مَعَ الْكُفْرِ

٢٣٧ : ٤

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

٢٦٠ : ٤

وَنَبِئْتُ جَوَابَا وَسَكْنَا يَسْبِقِي وَعَمْرُو بْنُ عَفْرَا لِاسْلَامٍ عَلَى عَمْرُو

٣٨١ : ٤

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فِدْعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

٥٨ : ٣

بَاعِدْ أُمَّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حَرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قَصُورِهَا

٤٩ : ٤

ز

وَهَنْ وَقُوفٍ يَنْتَظِرُونَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي عَدَاةٍ أَمْرُهُ وَهُوَ ضَامِرٌ

١٥ : ١

إِذَا سَقَطَ الْأَنْدَاءُ صِينَتْ وَأَشْعَرَتْ حَبِيرًا وَلَمْ تَدْرَجْ عَلَيْهَا الْمَعَاوِزُ

٨١ : ٣

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزُّيِ لَا تُوعِدْنِي حَيَّةً بِالنَّكْرِ

٢١٨ : ٤

إِنَّمَا تَرِينِي الْيَوْمَ أُمَّ حَمَزٍ قَارِبَتْ بَعْدَ عُنُقِي وَجَمَزِي

٢٥١ : ٤

س

وَمَرَّةٌ يَرْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيُطْعَنُهُمْ شَزْرًا فَأَبْرَحَتْ فَارِسًا

١٥١ : ٢

قَدْ قَرَّبْتُ سَادَاتَهَا الرِّوَاثَا وَالْبِكْرَاتِ الْفَسَّجِ الْعَطَاسَا

٢٥٦ ، ٣٤٧ ، ٣١٩ : ٢

فَإِنَّمَا تَرِينِي لَا أَعْمَضُ سَاعَةً مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أَكْبَّ فَأَنْعَسَا

١٤ : ٣

خلا أَن العتاق من المطايا أَحسنَ به فهنَّ إليه سُوسُ

٢٤٥ ١

إِذ ما أَتيت على الرسول فقل له حقاً عليك إِذا اطمأنَّ المجلسُ

٤٧ ٢

لله يَبقى على الأَيَّامِ ذو حَيْدٍ بِمِشْمَخٍ به الظِيَانُ والآسُ

٣٢٤ ٢

قد نَدع المنزل يا ليس يَعتَسُ فيه السبعُ الجَروسُ

الذئبُ أو دو لبد هموسُ بِسَابِسا ليس به أَنيسُ

إِلَّا اليَعافير وإِلَّا العيسُ وَيَقِرُّ مِلْعُ كُؤُسُ

٤ : ٤١٤ ، ٢ ، ٣١٩ ، ٣٤٧

لا مَهْلَ حَتَّى تَلْحَقَ بَعْنَسٍ أَهْلُ الرِياطِ البِيضِ والقَلَنَسِي

١ : ١٨٨

دع المَكارم لا تَرحلْ لِبَغِيثِها واقعد فَإِنَّكَ أَنْتَ الطاعِمُ الكاسِي

٣ : ١٦٣

وابنِ اللَّبُونِ إِذا ما لَزَّ في قَرْنٍ لَمْ يَستطع صولة البُزْلِ القَناعِييسِ

٤ : ٤٦ ، ٣٢٠

يا صاح يا ذا الضامرُ العَنَسِ والرحلُ والاقْتابُ والحَلَسِ

٤ : ٢٢٣ ، ٢٤٣

أَعلاقَةُ أُمِّ الوُلَيْدِ بعد ما أَفْئانُ رَأْسِكَ كالثَغامِ المَخْلِسِ

٢ : ٥٤

شر

وقريش هي التي تسكن البحر ، بها سَمِيَتْ قريش قُريشا

٣ : ٣٦٢

ص

يا دهر أم ما كان مشي رقصا بل قد تكون مشيتي توقفا

٢٩٧ : ٣

أكاشره وأعلم أن كلانا على ماساء صاحبه حريص

٢٤١ : ٣

كلوا في بعض بطنكمو تعفوا فإن زمانكم زمن خميص

١٧٢ : ٢

لأصبحن العاص وابن العاصي سبعين ألفا عاقدى النواصي

مستحقين جلق الدلاص قد جنبوا الخيل مع القلاص

آساد غيل حين لا مناص

٢٠٠ : ٢

ض

أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

٢٢٤ : ٣

طول الليالي أسرع في نقضي أخذن بعضي وتركن بعضي

٢٠٠ : ١٩٩ : ٤

ع

قوال معروف وفعاله عقار مشي أمهات الرباع

١٧٠ : ٣

مزيدا يخطر ما لم يرى فإذا أسمعته صوتي انقمع

ويحييني إذا لا قيته وإذا يخلو له لحمي رتع

١٧٠ : ٤

لقد علمت أولى المغيرة أنني لحقت فلم أنكل عن الضرب مسمعا

١٤ : ١

فإن يك غثا أو سمينا فإنني سأجعل عينيه لنفسه مقنعا

٢٦٦ ، ٣٨ : ١

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا

٦٣ : ٢

فَمَنْ نَحْنُ نُوْمَنِهِ يَبْتَ وَهُوَ آمِنْ وَمَنْ لَا نَجْرَهُ يُمَسُّ مِنَّا مُفَزَّعَا

٧٥ : ٢

وَكُنَّا كَالْحَرِيقِ أَصَابَا غَابَا فَيَخْبُو سَاعَةً وَيَهْبُ سَاعَا

٢٠٨ : ٢

هَمُو صَلَبُوا الْعَبْدَى فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانٌ إِلَّا بِأَجْدَعَا

٣١٩ : ٢

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرْفَعَا

٥٣ : ٣ ، ٣٢٠ : ٢

قَعِيدُكَ أَنْ لَا تَسْمِعْنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكُثِي قَرْحَ الْفَوَادِ فَيَجْعَا

٣٢٨ : ٢

وَأَخِيرَ الْأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلَتْ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ اتِّبَاعَا

٢٠٥ : ٣

قَفَى قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

٩٣ : ٤

بَنِي أَسْنَدُ هَلْ تَعْلَمُونَ بِلَاءَنَا إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبِ أَشْنَعَا

٩٦ : ٤

الْوَاهِبُ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا قَطْنَا تَشْبِهُهَا النَّخِيلُ الْمَكْرَعَا

١٦٣ : ٤

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تَلِمَ مُلَمَّةٌ عَلَيْكَ مِنَ الْإِلَائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعَا

٧٤ : ٣

أَيْنَ دَرِيدٍ وَهُوَ ذُو بَرَاغِهِ تَعْدُو بِهِ سَلْهَبُهُ سُرَاعِهِ

٢١١ : ٢

كَمْ بِجُودٍ مُقَرَّفٍ نَالَ الْعَلَا وَكَرِيمٍ بَخَلَهُ قَدْ وَضَعَهُ

٦١ : ٣

راحت بمسلمة البغالُ عشيةً فارعى فزاره لا هنالك المرتعُ

١٦٧ : ١

وخيل قد دلفت لها بخيل تحيةً بينهم ضربٌ وجيعُ

٢٠ : ٤ ، ٤١٣ :

فيا عجباً حتى كليبٌ تسبني كأن أباهاً نهشل أو مجاشعُ

٤١ : ٢

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ إنك إن يصرع أخوك تُصرعُ

٧٢ : ٢

أرى ابن نزار قد جفاني وملّني على هنوات كلها متابعُ

٢٧٠ : ٢

من النفر اللائي الذين إذا هم يهاب اللثام حلقة الباب قَعَقُوا

١٣٠ : ٣ ، ١٣١ :

فظلّت تكوس على أكرعُ ثلاث وكان لها أرُبعُ

٣٦٦ : ٣

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبالُ الخُشعُ

١٩٧ : ٤

أيا شاعرا لا شاعرَ اليوم مثله جرير ولكن في كليب تواضعُ

٢١٥ : ٤

أمنزلتني مَيّ سلام عليكما هل الأزمن اللائي مضين رواجعُ

وهل يرجع التسليم أويدفع البكا ثلاث الأثافي والرسوم البلاقعُ

١٧٦ : ٢ ، ١٤٤ :

توهّمت آيات لها فعرفتها لستة أعوام وذا العام سابعُ

٣٢٢ : ٤

أخذنا بأطراف السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوالعُ

٣٢٦ : ٤

مَنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سِهَابَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ

٣٣٠ : ٤

وَأَنْتَ إِمْرُؤُ مَنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ

٣٦٠ : ٤

فُورِدْنَ وَالْعَيُوقُ مَقْعَدُ رَابِيءِ الضُّرْبَاءِ خَلْفَ النِّجْمِ لَا يَتَنَلَّعُ

٣٤٤ : ٤

وَقَدْ مَاتَ شَمَّاخٌ وَمَاتَ مَزْرَدٌ وَأَيُّ عَزِيرٍ لَا أَبَاكَ يُمْتَعُ

٣٧٥ : ٤

وَلَسْتُ بِأَحْيَا مِنْ رِجَالٍ رَأَيْتَهُمْ لِكُلِّ أَمْرٍ يَوْمًا حِمَامٌ وَمَضْرَعُ

٣٧٥ : ٤

قَضَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ آذَنْتْ رِكَائِبَهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا

٣٦١ : ٤

وَكُنَّا أَوْلَاهَا كَعَابُ مَقَامِرٍ ضَرَبْتَ عَلَى شَرَنٍ فَهِنَّ شَوَاعِي

١٤٠ ، ١

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنَفَسَا أَهْلَكَتَهُ فَإِذَا هَلَكْتَ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

٧٨ ، ٧٦ : ٢

ثَلَاثَ مِثْقِينَ قَدْ مَرَرْنَ كَوَامِلًا وَهَذَا أَنْذَا أَرْتَجِي مَرَّ أَرْبَعِ

١٧٠ : ٢

كَبُرَتْ وَطَالَ الْعَمْرُ حَتَّى كَأَنِّي سَلِيمٌ أَفَاعٍ لَيْلَهُ غَيْرُ مَوْدِعِ

فَمَا الْمَوْتُ أَفْنَانِي وَلَكِنْ تَتَابَعْتُ عَلَى سَنُونٍ مِنْ مَضِيفٍ وَمَرْبَعِ

١٧٠ : ٢

كِرَامٌ حِينَ تَنْكَفَتِ الْأَفَاعِي إِلَى أَجْحَارِهِنَّ مِنَ الصَّقِيعِ

١٩٧ : ٢

شَرِبْتَ الْمَدَامَ فَلَمْ أَفْلَحْ وَعَوْتَبْتَ فِيهَا فَلَمْ أَسْمَعْ

حَمِيدَ الَّذِي أَمَجُّ دَارَهُ أَخُو الْخَمْرِ ذَوَالشَّيْبَةِ الْأَضْلَعِ

عَلَاهُ الْمَشِيبُ عَلَى حَبِّهَا وَكَانَ كَرِيمًا فَلَمْ يَنْزِعْ

٣١٣ : ٢

كَمْ فِي بَنِي بَكْرٍ بَنٍ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخْمٍ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعٍ
٦٢ : ٣

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الرُّسُومِ الْبَلَّاقِ
١٧٩ : ٣

وَنَابِغَةُ الْجَعْدِيِّ بِالرَّمْلِ بَيْتُهُ عَلَيْهِ تَرَابٌ مِنْ صَفِيحٍ مُوَضَّعٍ
٣٧٣ : ٣

أُجُولٌ مَا أُجُولُ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ
٢٣٨ : ٤

يَا ابْنَةَ عَمِّي لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي لَا يَخْرُقُ اللَّوْمُ حِجَابَ مِسْمَعِي
٢٥٢ : ٤

قَدْ أَصْبَحْتَ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِ كُلِّهِ لَمْ أَضْغَعِ
٢٥٢ : ٤

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا
٣٦٩ ، ٣٧٠ : ٣

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا
٣٦٩ ، ٣٧٠ : ٣

ف

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرْفِ تَخْطُ رِجْلَايَ بِخَطٍّ مُخْتَلَفٍ
* تَكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْيَفِّ *

٢٣٧ : ١ ، ٣٥٧

إِنَّ الرِّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا بَدَا أَيْ الْعَبَّاسَ وَالصُّيُوفَا

١١١ : ٤

عَمَرُوا الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنْتُونَ عِجَافُ

٣١٢ ، ٣١٦ : ٢

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مُخْتَلِفٌ

٧٣ : ٤ ، ١١٢ : ٣

بَحِيْهَلَا يُزْجُونُ كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ الْمَطَايَا سَيْرُهَا مُتَقَاذِفٌ

٢٠٦ : ٣

وَقَالَتْ حَنَّانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ

٢٢٥ : ٣

تَوَاهَقَ رِجْلَاهَا يَدِيهِ وَرَأْسُهُ لَهَا قَتَبٌ خَلْفَ الْحَقِيْبَةِ رَادِفٌ

٢٨٥ : ٣

بَكَى الْخَزَّ مِنْ عَوْفٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ وَعَجَّتْ عَجِيْجًا مِنْ جَذَامٍ الْمَظَارِفُ

٣٦٤ : ٣

الْحَافِظُوْ عَوْرَةَ الْعَشِيْرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَطْفٌ

١٤٥ : ٤

لِلْبَسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبَسِ الشُّفُوفِ

٢٧ : ٢

صَبَحْنَاهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِي عُثْمَانَ وَافِي

١٨٤ : ٢

تَنْقِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَقَى الدَّرَاهِمَ تَنْقَاذُ الصِّيَارِيْفِ

٢٥٨ : ٢

كَانَتْ قَرِيْشٌ بَيْضَةٌ فَتَفَقَّاتَ فَاَلْمَحُ خَالِصُهُ لَعَبْدٍ مَنَافٍ

الْخَالَطِينَ غَنِيَّهِمْ بِمَقْمِرِهِمُ وَالظَّاعِنِينَ لِرَحْلَةِ الْأَضْيَافِ

٣١٣ : ٢

مَنْ تَشَقَّقْنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِثَائِبٍ أَبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قَتِيْبَةٍ شَافٍ

١٤ : ٣

وَأَنْ يَعْرِينَ إِنْ كَثَبَى الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنَ عَنْ كَرَمٍ عِجَافٍ

١٦٣ : ٣

عليه من اللوم سرؤالة فليس يرقّ لمستعطف

٣ : ٣٤٦

كفى بالنأي من أسماء كافٍ وليس لحبها ماعشت شاف

٤ : ٢٢

ق

سوى مساحيهم تقطيع الحقّ تغليل ما قارعن من سمر الطرّق

٤ : ٢٢

إن تلقّ يوما على علاقه هَرَمًا تلقّ الساحة منه والندى خلّقا

٤ : ١٠٣

يا جارتى بينى فإنّك طالق كذاك أمورُ الناس غادٍ وطارق

٣ : ١٦٤

ومنهلي ليس له حوازي ولضفادى جمّه نقانق

١ : ٢٤٧

يا عمرويه انطلق الرفاق مالك لا تبكى ولا تشنّاق

٣ : ١٨١

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا : إننى لك عاشق

٣ : ١٩٥

وردت اعتسافا والثريا كأنها على قمة الرأس ابن ماءٍ مخلّق

٤ : ٤٧

أدارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقرق

٤ : ٢٠٣

فيادار سلمى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يتدفّق

٤ : ٢٠٣

ولا تدفّنى في الفلاة فإننى أخاف - إذا مامت - أن لا أذوقها

٣ : ٨

أَفْنَى تِلَادَى وَمَاجَمَعَتٍ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهِ الْأَبَارِيقِ

٢١ : ١

فَقُلْتُ لَهُ : قَرَّبْ وَلَا تَجْهَدَنَّ فَيَذْرَكَ مِنْ أُخْرَى الْقِطَاةِ فَتَزَلَّ

٢٣ : ٢

وَمَنْ لَا يَقْدُمُ رَجُلَهُ مَطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتُهَا فِي مَسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلَّ

٢٣ : ٢ ، ٦٧

أَيْنَ تَضْرِبُ بِنَا الْعُدَاةُ تَجِدُنَا نَصْرَفُ الْعَيْسَ نَحُوهَا لِلتَّلَاقِ

٤٨ : ٢

فَمَتَى وَاغْلُ بَيْنَهُمْ يَحْيَوِ هَ وَتَعْطِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ

٧٦ : ٢

أَعَزَّ ذَاتَ الْمُثَرَّرِ الْمُنَشَقِّ أَخَذَتْ خَاتَمِي بِغَيْرِ حَقٍّ

٢٥٨ : ٢

إِذَا جِئْتَ بَوَابًا لَهُ قَالَ مَرْحَبًا أَلَا مَرْحَبٌ وَادِيكَ غَيْرُ مُضَيَّقٍ

٢١٩ : ٣

مَا أَرْجَى الْعَيْشَ بَعْدَ نَدَامِي كُلُّهُمْ قَدْ سُقُوا بِكَأْسِ خَلَاقٍ

٣٧٣ : ٣

هَلْ أَنْتَ بَاعْتَ دِينَارَ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ

١٥٦ : ٤

رَفَعْتَ رَأْسَهَا إِلَى وَقَالَتْ : يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِ

٢١٤ : ٤

ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا امْرَأَ الْقَيْسِ حَانَ وَقْتُ الْفِرَاقِ

٢١٤ : ٤

يَا رَبِّ مِثْلَكَ فِي النِّسَاءِ غَرِيرَةٌ بِيضَاءٍ قَدْ مَتَّعَهَا بِطَلَاقٍ

٢٨٩ : ٤

يَا خَاتَمَ النَّبِيَّاءِ إِنَّكَ مَرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هَدَى السَّبِيلِ هَذَاكَ

٢١٠ : ٢ ، ١٦٢ : ١

على مثل أصحاب البعوضة فاحمشی - لك الويل - حرَّ الوجه أو يبك من بكى

١٣٢ : ٢

ضَبِيَّةٌ عَلَى الدِّخَانِ رُحَاكَ مَا إِنْ عَدَا أَكْبَرَهُمْ أَنْ زَكَ

٢١٢ : ٢

تَقُولُ بَنِي : قَدْ أَنَى إِيَّاكَ يَا أَبَتِي عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

٧١ : ٣

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ يُعْطَى الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

٧١ : ٣

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحْدَكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

٢٤٧ : ٤

تُجَانِفُ عَنْ جُلِّ الْيَمَامَةِ نَاقِيٍّ وَمَا قَصَدْتَ مِنْ أَهْلِهِ لِسَوَائِكَ

٣٤٩ : ٤

رَبِّ الْعِبَادِ مَا لَنَا وَمَا لَكَ قَدْ كُنْتَ تَسْقِينَا فَمَا بَدَا لَكَ

* أَنْزَلَ عَلَيْنَا الْغَيْثَ لَا أَبَا لَكَ *

٣٧٣ : ٤

إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبِخْنَ الْوُجُوهَ فَرَجَتْ الظَّلَامُ بِأُمَاتِكَ

١٦٩ : ٣

تَعْلَمَنَّ هَا لِعَمْرِ اللَّهِ ذَا قَسَمًا فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

٣٢٣ : ٢

مَا إِنْ يَكَادُ يَخْلِيهِمْ لَوَجْهِتَهُمْ تَخَالُجُ الْأَمْرُ إِنَّ الْأَمْرَ مُشْتَرَكُ

٣٦٣ : ٢

ك

ثُمَّ اسْتَمَرُّوا وَقَالُوا : إِنَّ مَشْرَبَكُمْ مَاءٌ بِشَرْقِيٍّ سَلْمَى قَبْدُ أَوْ رَكَكُ

٢٠٠ : ١

رَأَيْتُ سُعُودًا مِنْ شُعُوبٍ كَثِيرَةٍ فَلَمْ أَرِ سَعْدًا مِثْلَ سَعْدِ بْنِ مَالِكٍ

٢ : ٢٢٢

أَفَى السَّلَامِ أَعْيَارًا جَفَاءَ وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

٣ : ٢٦٥

تَرَكَهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَكَهَا أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

٣ : ٣٦٩

ل

دَعِذَا وَعَجَّلْ بِذَلِكَ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَجَلٍ

١ : ٨٤ ، ٢ : ٩٤

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِثِ أَيْنَا الرِّيحِ تَمِيلُهَا تَعْلُ

٢ : ٧٥

فَقُلْتُ لَهُ : أَصْبِرْهَا دَائِنَا أَمْثَالَ بَسْطَامِ بْنِ قَيْسٍ قَلِيلُ

٤ : ١٨٤

فَقُلْتُ لَهُ : أَصْبِرْهَا جَاهِدَا وَيَحْكُ أَمْثَالَ طَرِيفٍ قَلِيلُ

٤ : ١٨٤

وَأَنْتَ مَكَانَكَ مِنْ وَائِلٍ مَكَانُ الْقِرَادِ مِنْ اسْتِ الْجَمَلِ

٤ : ٣٥٠

سُمِّيَتْ كَعْبًا بَشَرُ الْعِظَامِ وَكَانَ أَبُوكَ يُسَمَّى الْجُعْلُ

٤ : ٣٥٠

وَلَعِبْتَ بِهِمْ طَيْرَ أَبَابِيلٍ فَصَيَّرُوا مِثْلَ كَعِصْفٍ مَأْكُولِ

٤ : ١٤١ ، ٣٥٠

يَكْشِفُ عَنْ جَمَاتِهِ دِلْوُ الدَّالِ عِبَاءَةُ غُبَرَاءَ مِنْ أَجْنِ طَالِ

٤ : ١٧٩ ، ١٨١

وَإِذَا أَوْلَيْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَقَى لَيْسَ الْجَمَلُ

٤ : ٤١٠

فَالْفَيْتَهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

١ : ١٩ ، ٢ : ٣١٣

أخا الحرب لبّاسا إليها جلالها وليس بولّاج الخوالب أعقلا

١١٣ : ٢

محمّد تفدّ نفسك كلّ نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

١٣٢ : ٢

أمرعت الأرض لو أنّ مالا لو أنّ نوقا لك أو جمالا
* أو ثلّة من غم إمّا لا *

١٥١ : ٢

تساور سوارا إلى المجد والعلا وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا

١١ : ٣

على أنّي بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا
يذكرنيك حنين العجول ونوح الحمامة تدعو هديلا

٥٥ : ٣

وبها فداء لكم أمّى وما ملكت حاموا على مجدكم واكفوا من اتكالا

١٨٠ : ٣

تحنّ على هداك المليك فإنّ لكل مقام مقالا

٢٢٤ : ٣

وجدنا الصالحين لهم جزاء وجنّات وعينا سلسيلا

٢٨٤ : ٣

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

٢٩٥ : ٣

لقيتم بالجزيرة خيل قيس فقلتم : مار سرجس لا قتالا

٢٤ ، ٢٣ : ٤

أنسيت يوما بالجزيرة بعدما كانت عواقبه عليك وبالا
قال الأخطل إذ رأى راياتهم : يا مار سرجس لا نريد قتالا

٢٣ : ٤

يا أيّها العام الذي قد رابنى أنت الفداء للذكر عام أوّلا

٣٤١ : ٣

خَلا أَنْ حَيًّا مِنْ قَرِيشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا

٤ : ٣٣٠ ، ١٣١

بَسَاقَطٍ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتَهَا سِقَاطَ حَدِيدِ الْقَيْنِ أَخُولَ أَخُولَا

٤ : ٢٩

فَرَدَّ عَلَى الْفَوَادِ هَوَى عَمِيدَا وَسَوَّثِلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا السُّؤَالَا

وَقَدْ نَعْنَى بِهَا وَنَرَى عَصُورَا بِهَا يَقْتَدِنُنَا الْخُرْدُ الْخِذَالَا

٤ : ٧٦ - ٧٧

إِنْ مُحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلَا وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلَا

٤ : ١٣٠

أَبْنَى كَلِيبٍ إِنْ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَعْلَالَا

٤ : ١٤٦

وَلَا سِيَّئِي زَيْ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةِ يَوْمَا مَخِيسَةٍ بُزَلَا

٤ : ١٦٠

أَلَكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَيَّاتٍ مَا كَانُوا ضَعَافَا وَلَا عُزَلَا

٤ : ١٦٠

سَمِعْتَ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غِيثَا فَقُلْتَ لَصِيدِحَ : انْتَجِعِي بِلَالَا

٤ : ١٠

وَبِهَا فِدَاءُ لَكَ يَا فَضَالَهُ أَجْرُهُ الرَّمَحَ وَلَا تُهَالَهُ

٣ : ١٦٨

أَتَنَى سَلِيمَ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحَ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا

٣ : ٢٤٠ ، ٣٦٣

الْوَاهِبِ الْمَائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا عَوْدَا تَزَجِّيْ خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

٤ : ١٦٣

فِيَوْمَا يَجَازِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمَا تُرَى مِنْهُنَّ غُولُ تَغُولُ

١ : ١٤٤ ، ٣ : ٣٥٤

أَنْ رَأَتْ رُجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرُ مُتَبَلِّ خَيْلٍ
١ : ١٥٥

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى أَلْفٍ وَبَاءَ وَتَاءَ هَاجَ بَيْنَهُمْ جِدَالٌ
١ : ٢٣٦ ، ٤ : ٤٣

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمَا يَهُودِيٍّ يَقَارِبُ أَوْ يَزِيلُ
١ : ٢٣٧ ، ٤ : ٣٧٧

فَلَا زَالَ قَبْرِ بَيْنَ بَصْرَى وَجَاسِمٍ عَلَيْهِ مِنَ الْوَسْمَى سَحَّ وَوَابِلُ
فِينَبْتُ حَوْذَانَا وَعَوْفَا مَنْوَرَا سَأْتَبِعُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَالَ قَائِلُ
٢ : ٢١

إِنْ تَرَكَبُوا فَرَكَوبَ الْخَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرُ نَزُلٍ
٢ : ٢٢٠

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيهِ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ
٢ : ٣٢١ ، ٣٣١

فِي فَتْيَةِ كَسِيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عِلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْقُ وَيَنْتَعِلُ
٣ : ٩

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ
٣ : ٦٠

إِنَّ الشَّبَابَ وَعَيْشَنَا اللَّذِي كُنَّا بِهِ زَمَنًا نَسْرَ وَنَجْدِلُ
٣ : ١٣١

لَقَدْ أَلَّبَ الْوَاشُونَ أَلْبَا لِبَيْنَهُمْ فَتَرَبَ لَأَفْوَاهِ الْوَشَاةِ وَجَنْدُلُ
٣ : ٢٢٢

إِنِّي لَأَمْنَحُكَ الصَّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصَّدُودِ لَأَمِيلُ
٣ : ٢٣٣ ، ٢٦٧

لِعَمْرِكَ مَا أَدْرَى وَإِنِّي لَأَوْجِلُ عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ
٣ : ٣٤٦

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونَ عَدْنَانَ وَالِدَا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزْعِكِ الْعَوَازِلُ
٤ : ١٥٢

بكت عيني وحق لها بكاءها وما يُغنى البكاء ولا العويلُ

٨٦ : ٣ ، ٢٩٢ : ٤

هي الشفاء لدائي إن ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مَبْذُولُ

١٠١ : ٤

أنتهون ولن ينهي ذوى شططٍ كالطعن يذهب فيه الزيت والفتلُ

١٤١ : ٤

ولى صاحب فى الغار هذكَ صاحباً أخو الجون إلا أَنَّهُ لا يعللُ

٢٨٨ : ٤

وجهك البدر لا بل الشمس لولم يُقَضَ للشمس كَسْفَةٌ أو أفولُ

٢٩٨ : ٤

ألام على لَو ولو كنت عالماً بأذنب لَو لم تفتنى أوائله

٣٥ : ١

ويوم شهدناه سلباً وعامراً قليل سوى الطعن النِّهال نوافله

٣٣١ ، ١٠٧ ، ١٠٥ : ٣

وهيَّج الحى من دار فظان لهم يومٌ كثيرٌ تناديه وحيله

٢٠٦ ، ٢٠٥ : ٣

ولسنا إذا عُدَّ الحصى بأقلَّة وإنَّ معدَّ اليوم مودَّ ذليلها

٣٦٣ : ٣

فيالك من دار تحمّل أهلها أيادى سبا بعدى وطال احتيالها

٢٦ : ٤

ربما تكره النفوس من الأمر له فرجة كحلّ العقال

٤٢ : ١

فصرنا إلى الحسنى ورق كلامنا ورضت فذلّت صعبةً أىَّ إذلالٍ

٧٤ : ١

أغر الثنايا أحمّ اللثا ت تمنحه سُوكُ الإِسْجِلِ

٢٠١ ، ١١٣ : ١

تمنى مزيد زيدا فلاقى أخائقة إذا اختلف العوالى
كمنية جابر إذ قال ليتى أصادفه ويهلك جُلّ مالى
٢٥٠ : ١

تشكو الوجى من أظلل وأظلل من طول إملال وظهر ممليل
٢٥٢ : ٣ ، ٣٥٤ : ١

وما أنا للشئ الذى ليس نافعى ويغضب منه صاحبي بقوول
١٩ : ٢

كان خصيه من التدلل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل
١٥٦ : ٢

ولما رأونا باديا ركبانا على موطن لا نخلط الجدّ بالهزل
١٨٩ : ٢

أبت ذكر عودن أحشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى فى المفاصيل
١٩٢ : ٢

همو قومى وقد أنكرت منهم شمائل بدلوها من شمالي
٢٠٦ : ٢

فقلت : يمين الله أبرح قاعدا ولو ضربوا رأسى لديك وأوصالى
٣٢٦ : ٢

حلفت لها بالله حلفة فاجر لنا ما فما إن من حديث ولاصالى
٣٣٦ : ٢

غدت من عليه بعد ما تمّ خمسها تصلّ وعن قيض ببیداء مجهل
١٥٣ : ٣

وليس بنى رمح فيطعننى به وليس بنى سيف وليس بنبال
١٦٢ : ٣

ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق طى المعمل
٢٣٢ : ٣ ، ٢٠٣ : ٣

وقد خفت حتى ما تزيد مخافى على وعلى فى ذى الفقارة عاقل
٢٣١ : ٣

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يَشْفَقْ عَلَى نَعْصِرِ الدُّخَالِ

٢٣٧ : ٣

سَيَصْبَحُ فَوْقَ أَقْطَمِ الرِّيشِ وَاقِفًا بِقَالِي قَلَا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ

٢٤ : ٤

إِذَا حَانَ دِينَ الْيَحْصَبِيِّ فَقُلْ لَهُ : تَزَوَّدْ بَزَادٍ وَاسْتَعِنْ بِدَلِيلِ

٢٤ : ٤

وَجَدْنَا نَهْشَلًا فَضَلَّتْ فُقَيَّا كَفَضَلَ ابْنَ الْمَخَاضِ عَلَى الْفَصِيلِ

٣٢٠ ، ٤٦ : ٤

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ

٧٦ : ٤

جَزِيَّتُكَ ضَعْفُ الْوَدِّ لَمَّا اسْتَثَبْتَهُ وَمَا إِنْ جَزَاكَ الضَّعْفَ مِنْ أَحَدٍ قَبْلِي

١٣٧ : ٤

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءَ أَلَّا أَحَبَّهَا بَلِي لَوْلَا يَنْزَاعُنِي شُغْلِي

١٣٨ : ٤

خَلِيلِي عَوْجًا مِنْ صُدُورِ الرُّوَاحِلِ بِجُمْهُورِ حَزْوَى فَابْكِيَا فِي الْمَنَازِلِ

٢٠٣ : ٤

يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ الذَّبَلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

٢٣٠ : ٤

تَدَافَعِ الشَّيْبَ وَلَمْ تَقْتُلْ فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فَلَنَا عَنْ قُلِّ

٢٣٨ : ٤

الْحَرْبِ أَوَّلَ مَا تَكُونُ فَتِيَّةً تَسْعَى بِزَيْنَتِهَا لِكُلِّ جَهُولِ

٢٥١ : ٣

تَنْوِّرَتَا مِنْ أَذْرَعَاتِ وَأَهْلَهَا بِيْثَرِبَ أَدْنَى دَارَهَا نَظَرَ عَالِي

٣٨ : ٤ ، ٣٣٣ : ٣

وَقَدْ عَلِمْتَ سَلَامَةً أَنَّ سَيْفِي كَرِيهَ كُلَّمَا دُعِيتُ نَزَالِ

٣٧١ : ٣

أَهَانَ لَهَا الطَّعَامَ فَلَمْ تُضَعِهِ غَدَاةَ الرُّوْعِ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ

٣ : ٣٧١

مَنْتَ بِكَ أَنْ تَلَاقِيَنِ الْمَنَايَا أَحَادَ أَحَادَ فِي شَهْرِ حَلَالٍ

٣ : ٣٨١

أَنْبِئْكُمْ أَنِّي عَلَى الْعَهْدِ سَالِمٌ وَوَجْهِي لَمَّا يُبْتَذَلُ بِسُؤَالٍ
وَأَنِّي تَيَمَّمْتُ الْعِرَاقَ لَغَيْرِمَا تَيَمَّمَهُ غِيلَانٌ عِنْدَ بِلَالٍ

٤ : ١١

رَأَتْ مَرَّ السَّنِينَ أَخَذَنِي مَنِيَّ كَمَا أَخَذَ السَّرَارَ مِنَ الْهَلَالِ

٤ : ٢٠٠

أَحَارَ أَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيْضُهُ كَلْمَعُ الْيَدَيْنِ فِي حَبِي مُكَلَّلٍ

٤ : ٢٣٤

يَا دَارْمَاوِيَّةَ بِالْحَائِلِ فَالسَّهْبُ فَالْخَبْتَيْنِ مِنْ عَاقِلٍ

٤ : ٢٤٤

هَآؤُلَا ثُمَّ هَآؤُلَا كَلَّا أَعْطَيْتُ نَعَالًا مَحْذُوءَةً بِمِثَالٍ

٤ : ٢٧٨

بَكَيْتُ وَمَا بَكَى رَجُلٌ حَزِينٌ عَلَى رُبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ

٢ : ٢٩١

لَقَدْ كَانَ لِلْسَّارِينِ أَيْ مُعْرَسٍ وَقَدْ كَانَ لِلْغَادِينَ أَيْ مَقِيلٍ

٤ : ٢٩٤

نَصَحْتُ بَنِي عَوْفٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا رَسُولِي وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ رَسَائِلِي

٤ : ٢٣٨

م

أَرْقَنِي اللَّيْلَةَ بَرْقٍ بِالتَّهْمِ يَا لَكَ بَرْقًا مِنْ يَشْقِهِ لَا يَنْمُ

٣ : ٤٦

شَتَانٌ هَذَا وَالْعَنَاقُ وَالنَّوْمُ وَالْمَشْرَبُ الْبَارِدُ وَالظِّلُّ الدَّوْمُ

٤ : ٣٠٥

فدع عنك ذكر اللهو واعمد للخدمة لخير معدّ كلّها حيثما انتمى
لأعظمها قدرا وأكرمها أبا وأحسنها وجها وأعلنها سماءا
٢٣٠ : ١

أحارث إنّا لو تُسَاط دماؤنا تزايلن حتّى لا يمسّ دم دما
٢٣٢ : ١

أو كتبنا بيّن من حاميا قد علمت أبناء إبراهيم
٢٣٨ : ١

لنا هضبة لا ينزل الذلّ وسطها ويأوى إليها المستجير فيغصما
٢٤ : ٢

وكننت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما
٢٩ : ٢

وهل لي أمّ غيرها إن تركتها أبى الله إلّا أن أكون لها ابنا
٩٣ : ٢

تطول القصار والطول يطلنها فمن يرها لا ينسها ما تكلمّا
وما هي إلّا في إزار وعلقه مغار ابن همّام على حيّ خثعما
١٢١ : ٢

لنا الجفّنات الغرّ يلمعن في الضحى وأسيافنا يقطرون من نجدة دما
١٨٨ : ٢

أتوا نارى فقلت : منون أنتم فقالوا : الجنّ قلت : عموا ظلاما
٣٠٧ : ٢

وأغفر عوراء الكريم ادّخاره وأعرض عن شتم اللثيم تكرّما
٣٤٨ : ٢

فلو غير أخوالى أرادوا نقيصتى جعلت لهم فوق العرائين ميسما
٧٧ : ٣

قد سالم الحياتُ منه القدماء الأفعوان والشجاع الشجعما
٢٨٣ : ٣

تَخَيَّرَهَا أَخُو عَانَاتٍ شَهْرًا وَرَجَّى خَيْرَهَا عَامًا فَعَامًا

٣ : ٣٣٣

إِنْ تَغْفِرُ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيَّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمًا
إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثُ أَلَمًا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

٤ : ٢٤٢

بِكَاءٍ ثَكَلِي فَقَدْتُ حَمِيمًا فَهِيَ تَرَثِّي بِأَيِّ وَابِنِيَا

٤ : ٣٧٢

قَمِ قَائِمًا قَمِ قَائِمًا لَا قَيْتَ عَبْدًا نَائِمًا

٤ : ٣١٢

اِئْتِ الطَّرِيقَ وَاجْتَنِبِ أَرَامًا إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامًا
خَوِيرَبِينَ يَنْفِقَانِ الْهَامَا لَمْ يَثْرَكَا لِمُسْلِمٍ طَعَامًا

٤ : ٣٤١

سَقْتَهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا

٣ : ٢٨

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بَبِيضَتِهَا الْحَمَامَةُ

١ : ١٨٢

جَزَانِي الزَّهْدِمَانُ جِزَاءَ سُوءٍ وَكُنْتُ الْمَرْءَ أَجْزَى بِالْكَرَامَةِ

٤ : ٣١٦

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبِرَتْ لَلَّهِ دَرَّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

٤ : ٣٧٧

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيْتُهُ تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

١ : ٢٧ ، ٢٦ : ٢ ، ٤ : ٢٩٧

وَقَدْ أَقْوَدَ أَمَامَ الْخَيْلِ سَلْهَبَةً يَهْدِي لَهَا نَسَبٌ فِي الْحَيِّ مَعْلُومُ

١ : ٤٣

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

١ : ٨٤ ، ٧٨

حَتَّى تَذْكُرَ بِيضَاتٍ وَهَيْتَجَهُ يَوْمَ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغِيومٌ

١٠١ : ١

فَتَعْرِفُونِي إِنَّنِي أَنَا ذَاكُمُ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمٌ

١١٦ : ١

بَنَى إِنْ الْبَرَّ شَيْءٌ هَيِّنَ الْمَنْطِقَ الْلَيْنَ وَالطَّعِيمَ

٢١٧ : ١

لَا تَنَّهُ عَنْ خَلْقٍ وَتَأْتَى مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ - إِذَا فَعَلْتَ - عَظِيمٌ

١٦ : ٢

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

٧٠ : ٢

أَوْ مَسْحَلٍ شَنِجٍ عَضَادَةٌ سَمَحِجٍ بِسِرَاتِهِ نَدْبٌ لَهَا وَكُلُومٌ

١١٦ : ٢

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَاطِلَ أُمُّ سَوْءٍ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ

١٤٧ ، ١٤٨ ، ٣ : ٣٤٩

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسٍ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

١٧٩ : ٢

فَأَقْسَمَ إِنْ جَدَّ التَّقَاطُعَ بَيْنَنَا لَتَصْطَفِقَنَ يَوْمًا عَلَيْكَ الْمَاتَمُ

يَقْلَنُ : حَرَامٌ مَا أَحَلَّ بَرَبْنَا وَتُتْرَكُ أَمْوَالُ عَلَيْهَا الْخَوَاتِمُ

٢٥٧ : ٢

وَقَدْ عَلَوْتَ قَتَوَدَ الرَّحْلِ يَسْفَعُنِي يَوْمٌ قُدِيدِمَةَ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

٢٧٣ : ٤ ، ٤١

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ أَمْ جِيلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ

أَمْ هَلْ كَبِيرُ بَكِيٍّ لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ إِثْرُ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ

٢٩٠ : ٣

لَا أَبَالِي أَنْبَ بِالْحَزَنِ تَيْسَ أَمْ لِحَانِي بَظْهَرِ غَيْبِ لَيْمٍ

٢٩٨ : ٣

ليت شعري وأين مني ليت أعلى العهد يلبن فبرام

٢٩٨ : ٣

لحقت خلاق بهم على أكسائهم ضرب الرقاب ولا يهّم المغنم

٣٧٢ : ٣

لا تسيبي فليست بربيبي إن يسي من الرجال الكريم

٧٤ : ٤

أصرفت حبل الوصل أم صرخوا يا صاح بل صرم الحبال همو

٢٦٢ : ١

سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام

٢٢٤ ، ٢١٤ : ٤

أرسل فيها بازلا يقرمه فهو بها ينحو طريقا يعلمه

باسم الذي في كلّ سورة سمه

٢٢٩ : ١

والشعر لا يضبطه من يظلمه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

زلت به إلى الحضيض قدمه يريد أن يعربه فيعجمه

٣٣ : ٢

وإني لقوأم مقاوم لم يكن جرير ولا مولى جرير يقومها

١٢٢ : ١

وإن بني حرب كما قد علمتم مناط الثريا قد تعلت نجومها

٣٤٣ : ٤

أنسخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها

٤٠٩ : ٤

شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة يد الدهر إلا جبرئيل أمامها

٣٤١ : ٤

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها

٣٤١ : ٤ ، ١٠٢ : ٣

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم

٢٩١ : ٣ ، ٤٤ : ١

ولكننى أغدو على مفاضة دلاص كأعيان الجراد المنظم

١٩٩ : ٢ ، ١٣٢ : ١

فياظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آ أنت أم أم سليم

١٦٣ : ١

ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

١٨٥ : ١

كان أخوا اليهود يجد خطا بكاف فى منازلها ولا م

٢٣٧ : ١

يذكرنى حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم

٣٥٦ : ٣ ، ٢٣٨ : ١

فما أنت من قيس فتنبح دونها ولا من تميم فى الرؤوس الأعظم

١٧ : ٢

ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه ولا يغنها يوما من الدهر يسأم

٦٥ : ٢

حتى شأها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم

١١٧ ، ١١٥ : ٢

ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائى وجلت عن وجوه الأهاتيم

١٧٠ : ٢

ما راعنى إلا حمولة أهلها وسط الديار تسف حب الخمخم

٢٠٨ : ٢

هو القين وابن القين لا قين مثله لفتح المساحى أو لجذل الأدهم

٢٢٩ : ٢

عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا أيام ذى سلم

٣٢٩ : ٢

ما أعطيتني ولا سألتهما إلا وإني لحاجزى كرمي

٣٤٦ : ٢

دع عنك سلمى حين فات مطلبها واذكر خليليك من بنى الحكم

٣٤٦ : ٢

وكننت أرى زيدا - كما قيل - سيّدا إذا أنه عبد القفا واللهازم

٣٥١ : ٢

كم قد فاتني بطل كمي وياسر فتية سمح هضوم

٦٢ : ٣

لو غيركم علق الزبير بحبله أددى الجوار إلى بنى العوام

٧٨ : ٣

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطى بنائم

٣٣١ : ٤ ، ١٠٥ : ٣

هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوى أشد رجاء

١٥٨ : ٣

فإن لم تك المرأة أبدت وسامة فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم

١٦٧ : ٣

ألم ترفى عاهدت ربّي وإني لبين رتاج قائما ومقام

على حلقة لا أشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام

٣١٣ : ٤ ، ٢٦٩ : ٣

فإنك إذ تهجو تميا وترنشى تباين قيس أو سُحوق العمائم

٣٣٦ : ٣

وإن حراما أن أسب مجاشعا بآبائي الشم الكرام الخصارم

ولكن نضفا لو سببت وسبتي بنو عبد شمس من مناف وهاشم

٧٤ : ٤

لقد شهدت قيس فما كان نصرها قتيبة إلا عضها بالآباهم

٩٠ : ٤

وأنا الذى قتلت بكرا بالقنا وتركت تغلب غير ذات سنام
١٣٢ : ٤

فكيف إذا رأيت ديار قوم وجيران لنا كانوا كرام
١١٧ : ١١٦ : ٤

وإنما نضرب الكبش ضربةً على رأسه تلقى اللسان من الفم
١٧٤ : ٤

وتشرق بالقول الذى قد أذعته كما شربت صدرُ القناة من الدم
١٩٩ ، ١٩٧ : ٤

مشين كما اهتزت رماح تسفّتهم أعاليها مرُّ الرياح النواسم
١٩٧ : ٤

إذا مرُّ السنين تعرّفتنا كفى الأيتام فقد ألى اليتيم
١٩٨ : ٤

أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا فقد عرضت أحناء حق فخاصم
٢٠٩ : ٤

لو بأبائين جاء يخطبها ضرج ما أنف خاطب بدم
٣٢٤ : ٤

لولا ابنُ حارثة الأمير لقد أغضيت من شتمى على رغى
إلا كمعرض المحسر بكره عمدا يسببني على ظلم
٤١٧ : ٤

ن

يا رب من يُبغض أذوادنا رُحْن على بغضائه واغتدين
٤١ : ١

فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا
٣٦٤ ، ٣٦٣ : ٢ ، ٥١ : ١

حاولت لوأ فقلت لها : إن لوأ ذاك أعيانا
٢٣٥ : ١

لَتَسْمَعُنَّ وَشِيكَا فِي دِيَارِهِمْوَ اللهُ أَكْبَرُ يَاثَارَاتِ عُمَانَا
١٥٧ : ١

إِنْ تُقْتَلُوا الْيَوْمَ فَقَدْ بُسِبِينَا فِي حَلْقِكُمْ عَظُمَ وَقَدْ شَجِينَا
١٧٢ : ٢

إِنَّ الْعَيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوَرٌ قَتَلْنَاهَا ثُمَّ لَمْ يُحْيَيْنِ قَتْلَانَا
١٧٣ : ٢

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَصْوَاتُنَا بِكَيْنٍ وَفَدَيْنَا بِالْأَيْنَا
١٧٤ : ٢

وَكَانَ لَنَا فِزَارَةٌ عَمَّ سَوْءٌ وَكَنتَ لَهُ كَشْرٌ بَنَى الْأَخِينَا
١٧٤ : ٢

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنَى لَوْىَ لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمِّ مَتَجَاهِلِينَا
٣٤٩ : ٢

أَمَّا الرِّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ فَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَا
٣٤٩ : ٢

أَنَوَامًا تَقُولُ بَنَى لَوْىَ لَعَمْرُ أَبِيكَ أُمِّ مَتَنَاوَمِينَا
٣٤٩ : ٢

لَا هُمْ لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا
فَاغْفِرْ فِدَاءً لَكَ مَا اتَّقَيْنَا وَثَبَّتَ الْأَقْدَامُ إِنْ لَا قَيْنَا
* وَأَنْزَلْنِ سَكِينَةً عَلَيْنَا *

١٣ : ٣

يَا رَبِّ غَابَطْنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مِبَاعِدَةَ مِنْكُمْ وَجَرْمَانَا
٢٨٩ ، ١٥٠ : ٤ ، ٢٢٧ : ٣

وَاللَّهُ لَنْ يَصْلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي التَّرَابِ دَفِينَا
٦ : ٢

يَفْعَلُ اللهُ مَا يَشَاءُ كَمَا شَاءَ ۚ مَتَى شَاءَ كَاثِنَا مَا كَانَا
٣٠٣ : ٣

ولا ينطق الفحشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

٣٥٠ : ٤

ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروانا

٤٢٥ : ٤

يا ليت أنا ضمنا سفينة حتى يعود الوصل كيئونه

١٢٥ : ١

نُبئت قومك يزعمونك سيّدا وإخال أنك سيّد معيون

١٠٢ : ١

مهلا أعاذل قد جرّبت من خلقي أننى أجود لأقوام وإن ضننوا

١٤٢ : ١ ، ٢٥٣ : ٣ ، ٣٥٤ : ١

رويد عليّا جدّ ماثدى أمهم إلينا ولكن ودّهم مُتّمين

٢٠٨ : ٣ ، ٢٧٨ : ٣

فأصبحوا والنوى على معرّسهم وليس كلّ النوى تلقى المساكين

١٠٠ : ٤

فظلت لدى البيت العتيق أريغته ومطّوى مشتاقان له أرقان

٣٩ : ١ ، ٢٦٧ : ١

لا يذكر البعض من ديني فينكره ولا يحدثنى أن سوف يقضيئى

٢٤٣ : ٣

ما تنقم الحرب العوان منى بازل عامين حديث سنّى

* لمثل هذا ولدتنى أمى *

٢١٨ : ١

يطعنها بخنجر من لحم بين الذنابي في مكان سخن

٢١٨ : ١

فلو أنا على حجر دُبَحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

٢٣١ : ١ ، ٢٣٨ : ٢ ، ١٥٣ : ٣

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يُقدن بأرسان

٤٠ : ٢

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاًن

٧٢ : ٢

كانك من جمال بني أقيش يُقعقع خلف رجله يشن

١٣٨ : ٢

إما ترى شمطا في الرأس لاح به من بعد أسود داجي اللون فينان
فقد أروع قلوب الغانيات به حتى يملن بأجياذ وأعيان

١٩٤ : ٢

تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

٢٥٣ : ٣ ، ٩٥ : ٢

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان

٣٢٩ : ٢

ولى نفس أقول لها - إذا ما تخالفني - : لعل أو عساني

٧٢ : ٣

ويمنحها بنو شمعى بن جرم معيزهم حنانك ذا الحنان

٢٢٤ : ٣

لعمرك ما أدرى - وإن كنت داريا - بسبع رمين النجر أم بثمان

٢٩٤ : ٣

وماذا يدرى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين

٣٧ : ٤ ، ٣٣٢ : ٣

إني أبي أبي ذو محافظة وابن أبي أبي من أبيين

٣٣٣ : ٣

إليك بالمنتحيات الذقن من كل رعشاء وناج رعشن

٣٣٧ : ٣

لولا فوارس تغلب بنه وائل نزل العدو عليك كل مكان

٣ : ٣٦٠

من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

٤ : ٢٤١

وكننت كذى رجلين: رجل صحيحة ورجل رباها صائب الحدثان

٤ : ٢٩١

فما بكم لو لم تكونوا فخرتم بإدراك مسعاة الكرام يدان

وكنتم كذى رجلين: رجل صحيحة ورجل بها ريب من الحدثان

فأما التي صحت فأزد شناعة وأما التي شلت. فأزد عمان

٤ : ٢٩١

بشين الزمى (لا) إنَّ (لا) إن لزمته على كثرة الواشين أي معون

٤ : ٢٩٤

أبالموت الذي لا بد أني ملاقي لا أباك تخوفيني

٤ : ٣٧٥

وكل أخ مفارقة أخوه لعمر أببك إلا الفرقدان

٤ : ٤٠٩

فإن لا يكنها أو تكنه فإنه أخوها غذه أمه بلبانها

٣ : ٩٨

دع الخمر يشربها الغواة فإنني رأيت أخاها مغنيا بمكانها

٣ : ٩٨

هـ

ادع أحيحا باسمه لا تنسه إن أحيحا هي صبيان السه

١ : ٣٣ ، ٢٣٣

ولقد نرى نغني بها سيفانة تصبي الحليم ومثلها أصباه

٤ : ٧٥

ذَٰكَ الَّذِي أَنْتَ جَدُّهُ وَأَبُوهُ دُنْيَةً دُونَ جَدِّهِ وَأَبِيهِ

٣٠٣ : ٤

لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرُّهُ مِنْ الشَّعَالَى وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

٢٤٧ : ١

إِذَا رَضِيتَ عَلَىٰ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجِبْنِي رِضَاهَا

٣٢٠ : ٢

إِنِّي لِأَكْنَىٰ بِأَجْبَالٍ عَنْ أَجْلِهَا وَبِاسْمِ أَوْدِيَةٍ عَنْ ذِكْرِ وَادِيهَا

٢٠٠ : ٢

٢

لَا تَقْلُوهَا وَادِلُوهَا دَلُّوا إِنََّّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا

١٥٣ : ٣ ، ٢٣٨ : ٢

وَكَمْ مَوْطِنٌ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هَوَىٰ بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ الْبَنِيْقِ مُنْهَوَىٰ

٧٣ : ٣

٥

فَمَا بَرَحْتَ أَقْدَامَنَا فِي مَكَانِنَا ثَلَاثَتَنَا حَتَّىٰ أَزِيرُوا الْمَنَائِيَا

١٣٩ : ١

قَدْ عَجِبْتَ مِنِّي وَمَنْ يُعَيَّلِيَا لَمَّا رَأْنِي خَلَقَا مُقْلَوِيَا

١٤٢ : ١

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَىٰ هَجْوَتِهِ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَىٰ مَوَالِيَا

١٤٣ : ١

لَهُ مَا رَأَتْ عَيْنُ الْبَصِيرِ وَفَوْقَهُ سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

١٤٤ : ١

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْمَلَامَةَ نَفْعُهَا قَلِيلٌ وَمَا لَوْمَىٰ أَخَىٰ مِنْ شَمَالِيَا

٢٠٦ : ٢

أَبَى الشَّتْمِ أَنِّي قَدْ أَصَابُوا كَرِيمَتِي وَأَنْ لَيْسَ إِهْدَاءُ الْخَنَاءِ مِنْ شَمَالِيَا

٢٠٧ : ٢

لقد أغدو على أشقر يفتال الصحاريّا

٢ : ٢٣١

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم : هذا لها وهذا ليا

٢ : ٣٢٣

بدا لي أنّي لست مُدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

٢ : ٣٣٩ ، ٤ : ١٩١

لتقربن قربا جُلديّا ما دام فيهنّ فصيل حيّا

٤ : ٩١

يا أيّها الذكر الذي قد سؤتني وفضحتني وطردت أمّ عياليا

٤ : ١٣٢

ضاحكا ما قبّلتها حين قالوا نقضوا صكّها وردّت عليّا

٤ : ١٧٠

فيا راكبا إمّا عرضت فبلّغن نداماي من نجران أنّ لا تلاقيا

٤ : ٢٠٤

هي الدار إذ ميّ لأهلك جيّرة ليالي لا أمثالهنّ لياليا

٤ : ٣٦٤

تبكيهم دهماء مُعولة وتقول سعدى : وارزيتيه

٤ : ٢٧٢

أطربا وأنّت قنّسرى والدهر بالإنسان دوّارى

٣ : ٢٢٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨٩

لو قد حداهنّ أبو الجودى برجز مسحنفر الروى

مستويات كنوى البرئى

٢ : ٨١

أنصاف الأبيات

كانّ ورديه رشاء خُلب : ١ : ٥٠

قد علمت ذاك بنات ألبّيه : ١ : ١٧١ ، ٢ : ٩٩ .

أحضرت أهل حضرموت موتنا : ٤ : ٢٣ .

- ومهمه هالك من تعرجا : ٤ : ١٨٠ ، ١٨١ .
- علفتها تبنا وماء باردا : ٤ : ٢٢٣ .
- إذا تخازرت وما بي من خَزَرُ : ١ : ٧٩ .
- فيها عيائيل . أسود ونُمرُ : ٢ : ٢٠٣ .
- وفي الأكفُ اللامعات سُورُ : ١ : ١١٣ .
- نظار كي أركبه نَظارِ : ٣ : ٣٧ .
- فإن يكن أمسى البلى تَيَقُورِي : ١ : ٦٣ .
- بلال خير الناس وابن الأخير : ٤ : ٢٢٦ .
- في حسب بَخَّ وعزَّ أَقْعَسَا : ١ : ٢٣٤ .
- يخرجن من أجواز ليل غاضِي : ٤ : ١٧٩ .
- شَرَاب ألبان وتمر وإِقْطُ . : ٢ : ٥١ .
- خالط . من سلمى خياشيم وفا : ١ : ٢٤٠ .
- سرهفته ما شئت من سِرْهَافٍ : ٢ : ٩٥ .
- والمسك في عنبره المَدْوُوفِ : ١ : ١٠٢ .
- لواحق الأقراب فيها كالمَقَقُ : ٤ : ٤١٨ .
- يا حكم الوارث عن عبد المَلِكُ : ٤ : ٢٠٨ .
- الحمد لله العلى الأَجَلَلِ : ١ : ١٤٢ ، ٢٥٣ .
- قد لقها الليل بسوَّاق حُطَمُ : ١ : ٥٥ ، ٣ : ٣٢٣ .
- فإنه أهل لأن يؤكّرما : ٢ : ٩٨ .
- الفارجو باب الأمير المَبْهُمِ : ٤ : ١٤٥ .
- فنام ليلي وتقضى همي : ٣ : ١٠٥ ، ٤ : ١٤٥ .
- وصالبات ككما يُؤَثَفَيْنِ : ٢ : ٩٧ ، ٤ : ١٤٠ ، ٣٥٠ .
- حنّت قلو صي حين لاحين مَحَنَ : ٤ : ٣٥٨ .

أَنَا ابْنُ سَعْدٍ أَكْرَمَ السَّعْدِيْنَ : ٢ : ٢٢٣ .

لَا حَقَّ بَطْنٍ بِقَرَأِ سَمِينٍ : ٤ : ١٥٩ .

لَا ثَبَرَ بِهِ الْأَشَاءُ وَالْعُبْرَى : ١ : ١١٥ .

فَهِيَ شَهَاوَى وَهِيَ شَهْوَانِي : ١ : ١٤٠ .

لَا هَيْثُمَ اللَّيْلَةُ لِلْمَطَى : ٤ : ٣٦٢ .

حَقِّي تَفْضِي عِرْقِ الدَّلِي : ١ : ١٨٨ .

أَنْصَافُ أُخْرَى

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا : ١ : ٢٠٤ .

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغْيَرُ لَوْنُهُ : ٣ : ١٤ .

بَاعِدُ أُمِّ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا : ٤ : ٤٨ ، ٤٩ .

رَقَّ تَبَيَّنَ فِيهِ اللَّامُ وَالْأَلْفُ : ٤ : ٤٣ .

كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مِجَاشَعُ : ٤ : ٤٦ .

كَمَا بَيَّنَّتْ كَافَ تَلُوحَ وَمِيمِهَا : ١ : ٣٧ ، ٤ : ٤٠ .

وَإِنْ شَفَائِي عِيرَةٌ لَوْ صَبَبْتُهَا : ٣ : ٢٩١ .

وَأَنَا الْأَخْضَرُ مِنْ يَعْرِفُنِي : ٣ : ٢٢٠ .

وَبِنَا سَمَّيْتَ قَرِيْشَ قَرِيْشَا : ٣ : ٣٦٢ .

وَتَتْرَكَ أُخْرَى فَرْدَةً لَا أَخَا لَهَا : ٤ : ٣٧٣ .

وَكَأَنَّهَا تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ : ١ : ١٠١ .

يَا بَوْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّارًا لِأَقْوَامٍ : ٤ : ٢٥٣ .

يَا عَدِيًّا لِقَلْبِكَ الْمَهْتَاجُ : ٤ : ٢١٥ .

الشعراء

الشعراء

أ

الأجدع بن مالك : ١ : ١٤٠ .

الأخوص : ٢ : ١٣٧ . ٣٢٩ . ٣ : ١٣١ .

٢٣٣ . ٤ : ٢١٤ . ٢٤٤ . ٣٤٤ .

أحيحة بن الجلاح : ٤ : ٤٠٣ .

الأخزم بن شهاب التغلبي : ٢ : ٥٧ . ١ : ٥٥ .

الأخزم بن قارب الطائي : ٣ : ٣٧٣ .

الأخطل : ١ : ١٠٣ . ١٢٢ . ٢٣٢ : ٢ : ٢٦ .

٣ : ٢٩٥ . ٤ : ١٣١ . ١٤٢ . ١٤٦ .

٣١٢ ، ٣٥٠ .

أرطاة بن سهية : ١ : ٧٩ .

أبو أسماء بن الضريبة : ٢ : ٣٥٢ .

أبو الأسود الدؤلي : ١ : ٢٠ . ٢ : ٢٦ . ٣ : ٢٦١ .

٩٨ ، ٢١٩ .

الأسود بن عبد يغوث : ٢ : ٢٠٦ .

الأسود بن يعقوب التميمي : ٣ : ٢٩٥ .

الأسهب بن ربيعة : ٢ : ٢٢٨ . ٤ : ١٤٦ .

ذو الإصبع العذواني : ٣ : ٣٣٣ .

الأعشى (ميمون بن قيس) : ١ : ٢٨ ، ٣٩ ،

١٥٥ . ٢٠٤ : ٢ : ٢٢ ، ١٣٣ ، ١٩٦ ، ٢٢٠ ،

١٠ : ١٢٠ ، ١٦٤ . ٢١٨ : ٣ : ٣١٦ ، ٣٣٣ ، ٤٠٠ ،

٢٢٧ . ٢٥٧ : ٣ : ١٣٠ ، ١٤٢ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،

١٩٧ . ٢٢٨ : ٢ : ٢٥٩ ، ٢٧٨ ، ٣٥٠ ، ٣٧٥ ،

٤١٧ ، ٤١٨ .

أعشى طرود : ٢ : ٣٦ .

الأغور الشنئي : ٤ : ١٩٦ .

الأغلب العجلي : ٢ : ٣١٥ . ٤ : ٢٠٠ .

الأقيشر الأسدي : ١ : ٢١ . ٤ : ٤٧ .

أمية بن أبي الصلت : ١ : ٤٢ ، ١٤٤ ، ٣ : ٣٠٠ ،

٢١٧ . ٤ : ٢٤٣ .

أمية بن أبي عائذ : ٢ : ٣٢٤ .

أنس بن زعيم : ٣ : ٦١ .

أنس بن مذكاة الخثعمي : ٤ : ٣٤٥ .

أوس بن حجر : ٣ : ٢٨٥ . ٤ : ٤٢١ .

ب

بجير بن زهير : ٢ : ١٨٤ .

بشر بن أبي خازم : ٤ : ١٠ .

بنت مرة بن عامان : ٣ : ١٥ .

ت

تابط. شرا : ٤ : ١٥١ .

تبع : ٣ : ٣٦٢ .

تميم بن أبي بن مقبل : ٢ : ١٣٨ ، ٣ : ٣٦٠ ،

نوبة بن الحمير الخفاجي : ٤ : ٢٠٣ .

ث

ثابت بن قطن : ٣ : ٦٦ .

ثروان بن فزارة : ٤ : ٩٥ .

ج

جابر السنيسي : ٤ : ١٥١ .

جدع بن سنان : ٢ : ٣٠٨ .

جديمة بن الأبرش : ٣ : ١٥ .

جران العود : ٤ : ٤١٤ .

جرير : ١ : ١٤٧ : ٢٠٢٤٠ : ١٨٥٠ : ١٤٣٠ : ٧٥٠

: ١٤٨ : ١٥٠ : ١٥٢ : ١٧٣ : ٢٢٣ : ٢٢٩

: ٣ : ٨ : ٧٨ : ١٠٥ : ٢١٣ : ٢٢٠ : ٢٢٧

: ٢٨٤ : ٢٩٢ : ٣٥٨ : ٣٥٩ : ٤ : ٢٣ : ٤٦

: ١٥١ : ١٥٣ : ١٩٧ : ١٩٨ : ٢٠٠ : ٢٠٨

: ٢٢٩ : ٣٨١ : ٣٥١

جرير الضبي : ١ : ١٣٢ .

ابن جعيل : ٢ : ٧٥ .

جميل : ٣ : ٢٨١ : ٤ : ٢٩٤ .

أبو جهل : ١ : ٢١٨ .

أبو الجودي : ٢ : ٨١ .

ح

حاتم الطائي : ٢ : ٣٤٨ : ٣٠٧٧ : ١٨٠ : ٤ : ٣٧٠

الحارث بن خالد المخزومي : ٢ : ٧١ : ٤ : ٢٥٦

الحارث بن ظالم : ٤ : ١٦١ .

الحارث بن نهيك : ٣ : ٢٨٢ .

حريث بن مخفص : ٤ : ١٤٦ .

أبو حزاب : ١ : ١٨٢ .

الحسام بن صداء الكلبي : ٢ : ٧٥ .

حسان بن ثابت : ١ : ١٥٧ : ١٦٧ : ٢٠٧٢

: ١٣٣ : ١٣٧ : ١٨٨ : ٢٧٤ : ٣ : ٨٥ : ٢٩٨

: ٤ : ٧٤ : ٩١ : ٢٣٣ : ٢٣٧

حضرى بن عامر : ٤ : ٤١٠ .

حطم القيسي : ١ : ٥٥ .

الحطيئة : ١ : ٢٧٠ : ٢٠٢٧ : ٣٤٠ : ٥١ : ٦٥

: ١٩٦ : ٣٠ : ١٦٢ : ١٦٣ : ٢٢٤ : ٤ : ١٨٤

: ٢٣٨ .

حكيم بن معة : ٢ : ٢٠٣ .

الحماني الراجز : ١ : ٢٣٨ .

ابن حممة الدوسي : ٢ : ١٧٠ .

حميد الأمجي : ٢ : ٣١٣ .

حميد بن ثور : ٢ : ١٢٢ .

حميد بن مالك الأرقط : ٤ : ١٠٠ : ١٦٠

حميدة بنت النعمان بن بشير : ٣ : ٣٦٤ .

أبو حية النميري : ٤ : ١٧٤ : ٣٧٥ : ٣٧٧

خ

خالد بن المهاجر : ٤ : ٢٢٣ .

خداش بن زهير : ٤ : ٩٤ : ٩٧

أبو خراش الهذلي : ٤ : ٢٤٢ .

خزرج بن لوذان السدوسي : ٤ : ٢٢٣ .

خطام المجاشعي : ٢ : ٩٧ : ١٥٦

خفاف بن ثلبة : ٢ : ٣٦ .

الخنساء : ٣ : ٢٣٠ .

دراج بن زرعة : ٢ : ١٧٨ .

د

دراج الصنابي : ٢ : ١٧٨ .

دريد بن الصمة : ٣ : ٢٩ .

ذ

أبو زُغْبَة الخَزْرَجِيُّ : ١ : ٥٥ .
زُهَيْر بن أَبِي سُلَمَى : ١ : ٢٠٠ : ٢٠٠ : ٧٠٠ ،
٣٧٠ : ٢٨٨ : ٣ : ٣٦٣ : ٢ : ٣٣٩ : ٣٢٣
١٠٣ : ٤ .

زُهَيْر بن جَنَابِ الكَلْبِيِّ : ٤ : ٢٠٣ .
زِيَاد الأَعْجَمِ : ٢ : ٢٩ .
زِيَاد بن زَيْد : ٣ : ٣٠٢ .
زِيَاد بن وَاصِل : ٢ : ١٧٤ .
زَيْد الخَيْل : ١ : ٤٤ : ٢٥٠ : ٢ : ١١٦ : ٣ : ٣٧١
زَيْد بن عمرو : ٣ : ٢١٧ .

س

سَابِق البَرَبَرِيُّ : ٢ : ٢٦ .
سَاعِدَة بن جُوَيْه : ٢ : ١١٥ : ٣ : ٣٨١ .
سُحَيْم عبد بنِي الحَسْحَاس : ١ : ٤٤ : ٣ : ٢٤٣
سُحَيْم بن وَثِيل الرِّيَاحِيِّ : ٣ : ٢٣٢ .
سَعْد بن مَالِك : ٤ : ٢٥٣ : ٣٦٠ .
سَعِيد الشَّيْبَانِيُّ : ٣ : ١٦٣ .
السَّفَّاح بن بُكَيْر اليرْبُوعِيِّ : ٣ : ١٧٠ .
سَلَامَة بن جَنْدَل : ٣ : ٨٣ .
سَمَاعَة بن أَشُول : ٣ : ٤٨ .
سَوَّار بن المَضْرَب : ٤ : ٤١٠ .
سُوَيْد بن أَبِي كَاهِل : ٢ : ٣١٩ : ٤ : ١٧٠ .

ش

شَرِيح بن أَوْفَى : ١ : ٢٣٨ .
الشَّامُخ : ١ : ١٥ : ٢٦٧ : ٣ : ٨١ : ٤٠ : ٣٦٣ .
شَمَاس الهُدَلِيِّ : ١ : ٤٣ .

أبو ذُوَيْب الهُدَلِيُّ : ٢ : ١٤٧ : ٧٢ : ٣٢٤ ،
٣٧٠ : ٣٤٥ : ١٣٨ : ٤ .

ر

الِرَاعِي النُّمَيْرِيُّ : ١ : ٢٣٧ : ٣ : ٢٤٤ .
رُؤْبَة : ١ : ٢٢٩ : ٢٠ : ٣٣ : ٩٦ : ٢١٢ : ٢٢٣ ،
٢٢ : ٤ : ٣٧٠ : ٣٣٧ : ١٠٤ : ٧٥ : ٧١ : ٣
٢٠٨ : ١٧٩ : ١٦٢ : ١٤١ : ١١١ : ٢٣ ،
٢٧٢ : ٢٥١ : ٢٣٢ : ٢٢٦ : ٢١٨ : ٢١٠
٤١٩ .

الرَّبِيع بن ضُعْبُ القَزَارِيِّ : ٢ : ١٦٩ : ٢٠٨ ،
١٨٣ : ٣ .

رَبِيعَة بن جُثَم : ٤ : ٢٣٤ .
رُقَيْم أَخُو بنِي الصَادِرَة المُحَارَبِيِّ : ٢ : ٥٧ .
ابن الرِّقَاع : ٣ : ٣٦٣ .
ذو الرُّمَّة : ١ : ١٠٣ : ١٦٣ : ٢ : ٧٢ : ٧٧ : ١٧٥ ،
١١ : ٤ : ٢٩٨ : ١٧٩ : ٣ : ٢٥٦ : ١٩٢ ،
٢٥٩ : ٢١٩ : ٢٠٣ : ١٩٧ : ٤٧ : ٢٦
٤٠٩ : ٣٧٦ : ٣٦٤ .

رومى بن شَرِيك الضُّبِّي : ٢ : ١٩٩ .
ابن الرومى : ٣ : ٣٠٣ .

ز

أبو زُبَيْد الطَّائِي : ١ : ١٣٥ : ٢ : ٢٤٦ : ٥٩ ،
٢٥٠ : ٤ : ٣٢٤ .

زُرَّارَة بن قَزْوَان : ٤ : ٩٥ .
زُرَّعَة بن سَائِب : ٢ : ٣٦ .

شُمَيْر بن الحارث : ٢ : ٣٠٨٠ .

ص

صَخْر بن عمرو : ٢ : ٢٠٧ .

صَفِيَّة بنت عبد المطلب : ٣ : ٣٠٣ .

الصَّلْتَان : ٤ : ٢١٥ .

الصَّصمة : ٢ : ٢٨٤ .

ض

ضَابِيّ البرجمي : ٤ : ٢٩ .

الضَّحَّاك بن هنام الرقاشي : ٤ : ٣٦٠ .

ضِرَار بن نَهْشَل : ٣ : ٢٨٢ .

ضَمْرَة بن جابر : ٤ : ٣٧٢ .

ط

أبو طالب : ٢ : ١٣٣، ١١٤، ٦ .

طَرْفَة بن العبد : ٢ : ٢٤، ٤٩، ٨٥، ١٤٠ .

٢٢٢ : ٣ : ٢٢٤، ٤ : ٤٢١ .

طَرِيف بن تميم العبدي : ١ : ١١٦ .

الطَّرِمَّاح : ٤ : ١٠ .

طُفَيْل الغنوي : ٣ : ٢١٩، ٤ : ٧٥ .

طُفَيْل بن يزيد الحارثي : ٣ : ٣٦٩ .

الطَّمَّاح بن عامر : ٢ : ١٢٢ .

ع

عامر بن الأكوع : ٣ : ١٣ .

العباس بن مرداس : ١ : ١٠٢، ١٦٢، ٢ : ٣٦،

٤٧، ١٥١، ١٧٤، ٣ : ٥٦ .

عبد الرحمن بن حسان : ١ : ١١٣، ١٦٦ ،

٢ : ٧٢، ٤ : ٣٤٤ .

عبد العزيز الكلابي : ٣ : ٢٨٤ .

عبد الله بن الحر : ٢ : ٦٣ .

عبد الله بن خازم أبو صالح الصحابي : ٣ : ٣٧٥ .

عبد الله بن رَوَاحَة : ٤ : ٢٣٠ .

عبد الله بن الزبيري : ٢ : ٥١، ٣١٣ .

عبد الله بن الزبير : ٤ : ٣٦٢ .

عبد الله بن عبد الأعلى القرشي : ٤ : ٤٧ .

عبد الله بن عَنَمَة الضبي : ٢ : ١٠ .

عبد الله بن كُرَيْز : ٣ : ٦١ .

عبد الله بن مُسلم بن جندب الهذلي : ٤ : ٢٥٦ .

عبد مناف الهذلي : ٢ : ٣٢٤ .

عبد يَعْقُوب : ٢ : ٢٠٦، ٤ : ٢٥٤ .

عُبَيْد بن الأبرص : ١ : ٤٢، ٤٣، ١٨٢ .

عُبَيْد الله بن قيس الرقياتي : ١ : ١٤٢، ٢ : ١٨٨،

٣ : ٢٨٤، ٤ : ٢٧٢ .

عُبَيْدَة بن الحارث بن عبد المطلب : ١ : ١٣٩ .

العجاج : ١ : ٦٣، ١٠٣، ١١٣، ١١٦، ١٤٠،

١٥٣، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢ : ٩٥، ٣٠٢٩٠،

٢٢٨، ٢٨٣، ٤ : ١٧٩، ١٨٠، ٢٠٠، ٢٦٠،

عدى بن الرقاع : ٣ : ٣٠٢، ٣٦٢ .

عَدِيّ بن زيد : ١ : ١١٣، ٢ : ٧٦، ٤ : ٤٠٣،

العرجي : ٣ : ٩٩ .

أَبُو عَطَاءِ السَّنْدِيِّ : ٤ : ٤٧ .

عَطِيَّةُ بْنُ عَقِيفٍ : ٢ : ٣٥٢ .

عَقِيبَةُ بْنُ هُبَيْرَةَ الْأَسَدِيِّ : ٢ : ٣٣٨ .

عَقِيلُ بْنُ عُلْفَةَ : ٢ : ١٧٤ .

أَبُو الْعَلَاءِ الْمَعْرِيُّ : ٤ : ١١ .

عَلْقَمَةُ بْنُ عَبْدِ : ١ : ٤٣ ، ١٠١ ، ٢ : ٣٩ ، ١٧٣ .

٣٧٣ ، ٢٩١ .

عَلِيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ : ٢ : ٢٠٠ .

عَلِيَّ بْنُ بَدَالٍ : ١ : ٢٣٢ .

عُمَارَةُ : ٤ : ١٩٩ .

عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ : ٢ : ١٤٨ ، ٢٠٥ ، ٣٢٩ .

٣٤٩ ، ٣ : ٩٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ .

عُمَرُ بْنُ لَجَأٍ : ٤ : ٢٣٠ .

عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ : ٢ : ١٣٩ ، ٢٨٨ ، ٣ : ٧٢ .

عَمْرُو بْنُ أَحْمَرَ الْبَاهَلِيِّ : ٢ : ٣٢٩ .

عَمْرُو بْنُ الْأَقْمِ التَّغْلِبِيِّ : ٤ : ٤١٣ .

عَمْرُو بْنُ الْأَيْهَمِ : ٤ : ٤١٣ .

عَمْرُو بْنُ جَابِرِ الْحَنْفِيِّ : ٣ : ٢٤١ .

عَمْرُو بْنُ خُثَارِمِ الْبِجَلِيِّ : ٢ : ٧٢ .

عَمْرُو بْنُ شَأْسٍ : ٤ : ١٦٠ .

عَمْرُو بْنُ عَمَّارِ الطَّائِيِّ : ٢ : ٢٣ .

عَمْرُو بْنُ قَمَيْثَةَ : ١ : ٤١ ، ٣٧٨ .

عَمْرُو بْنُ قِنَعَانَ : ٤ : ٣١٣ .

عَمْرُو بْنُ لَآئٍ : ١ : ٤١ .

عَمْرُو بْنُ مَعْدٍ يَكْرُبُ : ٢ : ٢٠ ، ٣٦ ، ٣ : ٢٥٢ .

٤ : ٤١٠ .

عَمْرُو بْنُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ : ٣ : ١١٢ ، ٤ : ٧٣ .

١٤٥

عَنْقَرَةُ : ١ : ١٩١ ، ٢ : ٢٠٨ ، ٣ : ٧٤ .

عَنْزُ بْنُ دَجَاجَةَ الْمَازِنِيِّ : ٤ : ٤١٧ .

عَوْفُ بْنُ الْخَرَجِ : ٣ : ٣٧١ .

غ

غَلْفَاءُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ أَكِلِ الْمَوَارِ : ٤ : ٢٥٠ .

غَيْلَانُ : ٢ : ٢٥٦ .

غَيْلَانُ بْنُ حُرَيْثٍ : ١ : ٨٤ .

ف

الْفَرَزْدَقِيُّ : ١ : ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٤٢ ، ١٤٣ .

١٦٦ ، ٢٣٢ ، ٢٥١ ، ٢ : ١٧ ، ٤١ ، ٥٦ .

١٤٧ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ٢٢٢ ، ٢٥٨ ، ٢٩٦ .

٣ : ٥٠ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ١٥٨ ، ٢٧٠ ، ٣٣٦ .

٣٦٠ ، ٤ : ٤٨ ، ٧٤ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١٠١ .

١١٦ ، ١٥٢ ، ١٧٤ ، ١٩١ ، ٢٢٩ ، ٣٢٦ .

٣٣٠ ، ٤٢٥ .

فَرْوَةُ بْنُ مُسَيْكٍ : ١ : ٥١ .

فَضَالَةُ بْنُ شَرِيكَ : ٤ : ٣٦٢ .

الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ : ٣ : ٣٦٢ .

الْفَضْلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُرَشِيِّ : ٣ : ٢١٤ .

الكَمَيْت : ١ : ١٤٤ : ٢٣٨ : ٢ : ٩٣ : ٣٤٩ .

٤٢٤ : ٣٩٨ : ٤ : ٣٨٠ : ٣

ل

لَبِيد : ٢ : ٤٨ : ٢٠٦ : ٢٣٩ : ٣٢٣ : ٣ : ١٠٢ .

٤١١ : ١٥٢ : ٤ : ٢٨٢ : ٢٣٧

اللَّعِين المِنْقَرَى : ٣ : ٢٩٥ .

لَقِيْط بن زُرارة : ٤ : ٣٠٥ .

اللَّهْي : ٣ : ٣٦١ .

لَيْلَى الْأَخِيلِيَّة : ٣ : ١ .

م

مالك بن أَبِي كَعْب : ١ : ٧٥ .

مالك بن خالد الخَزَاعِي : ٢ : ٣٢٤ .

مالك بن خَزِيم : ١ : ٣٨ .

مالك بن زُغْبَة : ١ : ١٥ .

الْمَلَمَس : ١ : ٢٣٢ : ٢ : ٩٣ : ٣ : ٧٧ .

مُتَمِّم بن نُؤيرة : ٢ : ١٣٢ : ٣ : ٣٢٩ : ٧٤ .

الْمُتَنَبِّي : ٤ : ٣٠٣ : ٣١٢ .

الْمُتَوَكِّل الكِنَانِي : ٢ : ٢٦ .

الْمُثَقَّب العَبْدِي : ١ : ٢٣٢ .

مجنون بنى عامر : ١ : ٤٤ : ٣ : ٢٤٣ .

أَبُو مِخْجَن الثَّقَفِي : ٣ : ٨ : ٤ : ٢٨٩ .

المُخْبَل السَّعْدِي : ٣ : ٣٧ .

الْمَرَّار : ١ : ١٥ : ٨٤ : ٢ : ٥٥ : ٣٥٠ .

الْمَرَّار الْأَسَدِي : ٤ : ٧٧ .

مُرَّة بن كَعْب : ٢ : ٧٦ .

مُرَّة بن مَحْكَن : ٣ : ٨١ : ٨٢ .

الْقَتَال الكِلَابِي : ٣ : ٢٤٤ : ٤ : ٢٨٨ .

القُحَيْف العُقَيْلِي : ٢ : ٣٢٠ .

القُطَامِي : ٢ : ٢٠٨ : ٢٧٢ : ٣ : ٦١ : ٢٠٥ : ٤ .

١٤٥ : ٩٤

أَبُو قَطِيفَة : ٣ : ٢٩٨ .

قَعْنَب بن أُمِّ صَاحِب : ١ : ١٤٢ .

القَّلَاح بن حَزَن : ٢ : ١١٣ .

ابن قِنْعَاس : ٤ : ٣٣ = عمرو بن قِنْعَاس .

قَيْس بن الْخَطِيم : ٢ : ٥٧ : ٣ : ١١٢ : ٤ : ٧٣ .

١٤٥

قيس بن ذَرِيح : ٤ : ١٠٥ .

قيس بن زُهَيْر : ٤ : ٣٢٦ .

امروء القيس : ١ : ٧٤ : ٢ : ٢٣ : ٢٨ : ٤٠ .

٣٣٣ : ٢٢٥ : ١٦٢ : ١٤ : ٣ : ٣٣٦ : ٣٢٦

٢٣٦ : ٢٣٥ : ٢٣٤ : ٧٦ : ٢٣ : ٤ : ٢٩١

٣٧٨ : ٢٤٤

ك

أَبُو كَاهِل اليَشْكُرِي : ١ : ٢٤٧ .

أَبُو كَبِير الهَذَلِي : ٣ : ٢٠٤ .

كُبَيْر : ٢ : ٣٤٦ : ٣ : ٣٩٣ : ٤ : ٢٩١ .

كَعْب بن زُهَيْر : ٢ : ٢٣ : ٥٧ .

كَعْب الغَنَوِي : ٢ : ١٩ : ٢٨٨ .

كَعْب بن مالك الْأَنْصَاي : ٢ : ٧٢ : ٣ : ١٣ .

٣٩٧ : ٣٤١ : ٤

النابعة الذبياني: ١: ٤٢، ١٤٣، ٢: ٢١، ١٣٩،

١٧٩، ٣: ٢٣٢، ٤: ٢١، ٣٠٣، ٣٢٢،

٣٣٨، ٣٩٢، ٤١٥.

النابعة الجعدى: ٢: ٢٢٦، ٣: ٢٠٦، ٢٣١،

٣٧١، ٤: ٣٧٥، ٤٠، ١٩٤، ٤١٨.

النجاشي الحارثي: ٤: ٢٩١.

أبو النجم العجلي: ١: ٤٧، ١٤٢، ٢٣٧، ٢٥٢،

٢: ١٤، ٣: ٣٧٠، ٤: ٤٩، ١٣٢، ٢٣٨،

٢٥٢.

أبو نخيلة السعدى: ٤: ٢٧، ٢٠٨.

نصيب: ١: ٢٢٨.

النمر بن تولب: ١: ٢٣٥، ٢: ٧٦، ٣: ٢٨.

نَهْشَل بن حرى: ٣: ٢٨٢.

هـ

هُبَيْرَة بن أَبِي وهب: ٣: ٨٢.

هذبة بن الخشرم: ٣: ٤٨، ٧٠.

هشام المرى: ٢: ٧٦.

هشام أخو ذى الرمة: ٤: ١٠١.

ابن همام السلوى: ٢: ٤٨.

هند بنت عتبة: ٣: ٢٦٥.

هند بنت النعمان بن بشير: ٣: ٣٦٤.

ابن الهندي: ٤: ٤٧.

هني بن أحمر الكنانى: ٤: ٣٧١.

مرداس بن عمرو: ١: ٢٣٢.

مروان بن الحكم: ٣: ١٦٩.

مُزاحم العقيلي: ٣: ٥٤، ٢٠٦.

مُزَرَّد بن ضرار: ٣: ٣٨٢.

مُساوِر العيسى: ٣: ٢٨٣.

مُسكين الدارمي: ٤: ٣٧٥، ٣: ٣٧٢.

مُشمع: ١: ١٤.

المُسَيَّب بن زيد مناة: ٢: ١٧٢.

المشمرخ بن عمرو الحميري: ٣: ٣٦٢.

مضرّس: ٣: ٢٤٤.

مطرود بن كعب الخزاعي: ٢: ٣١٣.

معروف بن عبد الرحمن: ١: ٢٩.

المعطل الهذلي: ٣: ٢٠٨.

مَعْن بن أَوْس: ٣: ٢٤٦.

المغيرة بن حَبْناء: ٢: ٢٤.

مَقَّاس العائذي: ٤: ٩٦.

المُقْعَد بن عمرو: ٣: ٣٧٣.

مُنْذِر بن درهم الكلبي: ٣: ٢٢٥.

نُهْلَهْل: ٣: ٣٧٢، ٤: ١٣٢، ٢١٤، ٣٢٤.

وَهْيَار: ٤: ٣٠٣.

ابن مَيَّادَة: ٤: ٩١، ٢٩٢.

مَيْسُون بنت بَحْدَل الكلابية: ٢: ٢٧.

و

وَرَقَة بن نوفل : ٣ : ٢١٧ .

ى

أبو يحيى اللاحق : ٢ : ١١٦ .

يزيد بن الحكم : ١ : ٢٣٦ ، ٣ : ٧٣ .

يزيد بن ضَبَّة : ٢ : ١٦٩ .

يزيد بن الطُّثْرِيَّة : ٢ : ٣٢٠ .

يزيد بن عبد المدان : ١ : ١٣٢ ، ٢ : ١٩٩ .

يزيد بن عبد الملك : ٢ : ٢٣١ .

يَعْلَى بن الأَحْوَل الأَزْدِيّ : ١ : ٣٩ .

الأعلام

الأعلام

أ

اقتصرنا على الأعلام التي وردت في

المقتضب لاغير

الأخفش : ١ : ٣٠ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١٥٧ ،

٢٥٤ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٣٠٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ ،

٢٠٠ ، ٢٤٣ ، ٢٥٢ ، ٣٤٢ ، ٣٧٧ ، ٣٥١ ،

٤ : ٣٠ ، ١٢٣ .

أبو الحسن : ١ : ٣٣ .

أبو الحسن الأخفش : ١ : ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٨٧ ،

٢ : ١٥٤ ، ١٨٣ ، ٣٥٧ ، ٣٠٦ ، ١٥٦ ، ٢٤٢ ،

٣١٢ ، ٣٤٥ .

أسماء بن خارجة : ٣ : ٣٦٥ .

الأصمعي : ١ : ٣١ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٣٦ ،

٤ : ٢١٠ .

أهل الحجاز : ١ : ٣٧ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٢٥ ،

٤٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٤٠٨ ، ١٨٩ ،

اللغة الحجازية : ٣ : ٢٥ ، ٢٠٢ .

أهل التفسير : ٤ : ١٩٩ .

أهل النحو : ٤ : ١٩٩ .

ب

باهلة : ٣ : ٣٦٤ .

البصريون : ١ : ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٠ ،

٢ : ٨١ ، ٨٥ ، ٣٠٦ ، ٩٧ ، ١٢١ ، ١٦٤ ،

بعض المفسرين : ٢ : ٣٧ .

بعض النحويين : ٢ : ٢٩٨ ، ٤٠١ ، ١٩١ ، ٢٤٣ ،

٣ : ٩٧ ، ١٦٤ .

بعض النحويين من غير البصريين : ٢ : ٨٥ .

بكر بن وائل : ١ : ٢٦٩ .

ت

تميم بن مر : ٣ : ٣٦٠ .

بنو تميم : ١ : ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٠٥ ، ٤٩ ،

٢٠٣ ، ٣٧٥ ، ٤٠٨ ، ١٨٨ .

ج

جذيمة : ٣ : ١٣٤ .

الجرمي : ٢ : ١٥٣ ، ٤٢٨ .

أبو عمر : ٢ : ١٥٤ .

أبو عمر الجرمي : ٣ : ٣٥٢ ، ٤٠٨ ، ٢١٢ .

جرير : ١ : ١٢٢ في شعر ، ٢ : ٢٧٤ .

ح

حذام : ٣ : ٣٧٣ .

الحسن : ١ : ٢٣٨ ، ٢٣٩ .

حنيفة : ٣ : ١٣٤ .

خ

خالد القسري : ٢ : ٢٧٤ .

خنعم : ٣ : ١٥١ .

خريبة : ٣ : ١٣٤ .

خنعم ، للعنبر بن عمرو بن تميم : ٣ : ٣١٥ .

خلف الأحمر : ١ : ٣١ .

الخليل : ١ : ٣٠ ، ٣٢ ، ٨٣ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،

١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥١ ،

١٥٩ ، ١٧٨ ، ١٨٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ، ٢٢٢ ،

٢٢٣ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،

٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٦٤ .

سيبويه عمرو بن عثمان : ١ : ١٥١	٣ : ٢٨ : ١٥٦ : ٢٨٣ : ٣٠٠ : ٣٣٥
ش	٣٥١ : ٣٨٤ : ٤٠ : ١٨٢ : ٢١٢ : ٢١٥
شُعَيْب : ٣ : ٣٢٠	٣١٥ : ٣٦٦ : ٣٨٢
س	٣٦٤ : ٣ : خنْدِيف
صالح : ٣ : ٣٢٠	ز
صاحب البسيط : ٣ : ٦٤	ربيعة : ٣ : ١٣٤ : ١٠ : ٢٦٩
ض	رقاش : ٣ : ٣٦٤ : ٣٧٣
الضباب بن كلاب : ٢ : ٢٩٢ : ٣ : ١٥٠	رسول الله صلى الله عليه وسلم : ٣ : ٣٨٢
ضُبَيْعَة : ٣ : ١٣٤	ز
ع	الزيادي : ٢ : ١٩١
أبو العباس : ١ : ٢٥٤ : ٢٥٨	أبو زيد : ٣ : ٢٩٦ : ٤ : ١٩٩
العَبَلَات : ٢ : ١٩٠	س
عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي : ١ : ١٥٨	سدوس : ٣ : ٦٤ : سلول : ٣ : ٣٦٤
ابن أبي إسحاق : ١ : ١٥٩ : ١٦٢ : ١٩٨	مسيبويه : ١ : ٣٢ : ١٠٠ : ١٠١ : ١٠٥ : ١١٠
عبد الله بن دارم : ٣ : ١٤١	١٤٦ : ١٤٧ : ٢٠٠ : ٢٠٨ : ٢٠٩ : ٢١٦
أبو عبيدة : ٤ : ٢١١	٢٢٠ : ٢٢١ : ٢٦٦
علي بن أبي طالب : ١ : ٣٤	٢ : ١٩ : ٦٩ : ٨٦ : ١١٤ : ١١٥ : ١١٦
عمر بن الخطاب : ٤ : ٢٥٤	١٢٧ : ١٣٣ : ١٥٣ : ١٨٠ : ١٩١ : ١٣٥
أبو عمرو بن العلاء : ١ : ١٠١ : ١٥٨ : ٢٦٢	٢٤٧ : ٢٤٨ : ٢٥٣ : ٢٦٢ : ٢٦٤ : ٢٧٧
٣١٤ : ٣ : ٣٥٢	٢٨٤ : ٢٩٠ : ٣٠٤ : ٣١٠ : ٣٤٦ : ٣٥٨
أبو عمرو : ١ : ١٩٨ : ٢١٤ : ٢٥٢ : ٢٥٤	٣٦٢
٣ : ٣٥٣ : ٤ : ٢١٢ : ٢١٣	٣ : ٨ : ٣٦ : ٧١ : ١٣٣ : ١٥٢ : ١٥٣ : ١٥٦
عمرو بن شيبان بن ذهل : ٣ : ٣٦٤	١٨٢ : ٢٠٠ : ٢٥٢ : ٢٥٨ : ٢٧٢ : ٢٧٧
عيسى بن عمر : ٣ : ٢٦٩ : ٢٧٢ : ٣٥٢	٣٥١ : ٣٧٧ : ٣٧٩ : ٣٨٤
٤ : ٢١٢ : ٢١٣	٤ : ١٩٦ : ٢١٢ : ٢٣٧ : ٢٣٩ : ٢٤٠ : ٢٨٤
عيلان : ٣ : ١٨٥	٣١٥ : ٣٢٠ : ٣٦٦ : ٣٨٢ : ٣٩٩ : ٤٠٠

ف

فاطمة بنت الخرشب : ٤ : ١١٦ .

فرعون : ٣ : ٢٩٥ .

ق

قحطان : ٣ : ١٨٥ .

قريش : ٣ : ٣٦١ .

قُصَيِّ بن مُنَبِّه بن بكر بن هوازن : ٣ : ٣٦٢ .

قُصَيِّ بن كلاب : ٣ : ٣٦١ .

قَطَام : ٣ : ٣٧٣ .

قوم من النحويين : ٢ : ٣٤٧ .

امرؤ القيس : ٢ : ٢٧٤ .

ك

كلاب بن ربيعة : ٢ : ٢٩٢ .

الكوفيون : ٢ : ١٥٥ .

م

المازني : ١ : ٢٠٢٥٧ ، ٣٠ : ٢٣٦ ، ١٨٣ : ٢٣٦ .

٣ : ٣٥١ ، ٣٨٤ : ٤ : ٢١٢ ، ٣٨٢ : ٣٨٣ .

٣٩٩ .

أبو عثمان المازني : ١ : ٣٤ ، ٢٠٠ : ٣٦ .

١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٢ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ .

محمد (صلى الله عليه وسلم) : ٣ : ٣٢١ .

مزينة : ٢ : ١٨٤ .

مصحف أبي : ٢ : ٢٨ ، ٣٢ .

خط المصحف : ٢ : ٣٦٤ ، ٤ : ٤١٦ .

مضر : ٣ : ١٨٥ .

معاقر بن مر : ٣ : ١٥٠ .

معد : ٣ : ٣٦٣ .

المفسرون : ٣ : ٢٩٧ ، ٣٤٧ : ٤ : ١٢٥ .

ن

النحويون : ١ : ٧٨ ، ١١٠ ، ١١٥ ، ١٢٥ ،

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،

١٦٥ ، ١٧٨ ، ١٨٧ ، ٢٢٣ ، ٢٣٩ ، ٢٥٣ ،

٢٥٥ ،

٢ : ٢٦ ، ٣٤ ، ٥٢ ، ٧٣ ، ١١٥ ، ١٣٢ ، ١٤٨ ،

١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٢٦٢ ، ٢٨٦ ، ٣٠٤ ،

٣١٢ ، ٣٣٨ ، ٣٤٧ ،

٣ : ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٣ ،

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٨٨ ، ١٩٦ ،

٢٣٨ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣١٢ ، ٣٢٦ ، ٣٤٢ ،

٣٤٥ ،

٤ : ١١٧ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ١٦٦ ، ١٧٢ ، ٢٠٩ ،

٢٧٥ ، ٣٨٢ .

النحويون البصريون : ١ : ١٠١ ، ١٠٧ .

أكثر النحويين : ١ : ١٤٠ ، ٢ : ١٢٦ ، ٣ : ٢٧٢ .

٣٦٥ ، ٣٦٦ .

قوم من النحويين : ٢ : ٣٤٧ .

هـ

هذيل بن مدركة : ٢ : ١٩٣ .

ي

اليحابر : ٢ : ٢٩٢ .

يعقوب بن إسحاق الحضرمي : ٢ : ١٣٤ .

يونس بن حبيب : ٢ : ٢٨٦ ، ٣٠٩ ، ٣٣٠ ،

- ٢٠ : ٤ : رامهرمز .
 ٣٧٧ : ٤ : ساتيندا .
 ٣٥٨ : ٣ : عمان .
 ٣٥٩ ، ٣٥٧ : ٣ : فلج .
 ٢٥ ، ٢٤ ، ٢٢ ، ٢١ : ٤ : قالي قلا .
 ٣٥٧ : ٣ : قباء .
 ٣٨ ، ٣٧ : ٤ ، ٣٣٢ : ٣ : قنسرين .
 ٣٥٨ : ٣ : الكوفة .
 ٣٥٨ : ٣ : المدينة .
 ٣٥٨ : ٣ : مكة .
 ٢٠٤ : ٤ : نجران .
 ٣٥٨ : ٣ : واسط .
 ٣٨ ، ٣٧ : ٤ ، ٣٣٢ : ٣ : يبرين .
 ٢٠١٢ : ٤ ، ٣٥٢ ، ٢٣٨ ، ١٣٧ ، ٢٤ : ٣ .
 ٢٧٥ .
 البلدان وما جرى مجراها .
 البصرة : ٣ : ٣٥٨ .
 بعلبك : ٤ : ٢٣ ، ٢٠ .
 بغداد : ٣ : ٣٥٨ .
 بيت رأس : ٤ : ٩٢ .
 حجر : ٣ : ٣٥٧ .
 حضرموت : ٤ : ٢٣ ، ٢٠ .
 حراء : ٣ : ٣٥٩ ، ٣٥٧ .
 حزو : ٤ : ٢٠٣ .
 درابجرد : ٢ : ٢٦٥ .
 ديبيل : ٤ : ٢٥ ، ٢٤ .
 دمشق : ٣ : ٣٥٨ .

-١-

النحو

الكلام

١- كلة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى

١ : ١٤١

٢- المعرب الاسم المتمكن ، والفعل المضارع

١ : ١٤١

٣- تعريف الاسم ١ : ١٤١

٤- أنواع الإعراب ١ : ١٤٢

٥- حركات الإعراب والبناء ١ : ١٤٢

٦- إعراب المثنى وجمع المذكر ١ : ١٤٣ .

باب مصطفين ١ : ٣٩٣

٧- إعراب جمع تكسير ١ : ١٤٤

٨- حركة نون المثنى وجمع المذكر ١ : ١٤٤

٩- جمع المؤنث وحذف تاء المفرد . إعرابه -

١ : ١٤٤ .

١٠- استواء النصب والجر فى التثنية وجمع

التصحيح ١ : ١٤٥ .

١١- أقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد

١ : ١٧٤ .

الأسماء التى وقعت على حرفين

١- يد ، دم ، است . ابن ، لاسم . أخ ،

أب ١ : ٣٦٢

٢- الاسم والخلاف فيه ١ : ٣٦٤

٣- أين وأصله ١ : ٣٦٥

٤- دم ١ : ٣٦٦

٥- است ١ : ٣٦٧

٦- ذو ١ : ٣٦٩

٧- بنج ١ : ٣٦٩

٨- فو ١ : ٣٧٤

٩- ما جاء على حرفين مما فيه تاء التانيث

١ : ٣٧٦

الضمائر

١- هاء الغائب ولقاتها ١ : ١٧٤ - ١٧٥ ،

٣٩٩ - ٤٠١

٢- نون الوقاية ١ : ٣٨٣ - ٣٨٤ ، ٣٩٨

٣- الضمير المتصل ١ : ٣٩٦ - ٤٠٠

٤- ضمير جمع المذكر ١ : ٤٠٢

الأسماء الموصولة

١- أل الموصولة فى صورة الحرف ١ : ١٥١

ولم كانت صلتها وصفا ١ : ١٥١

٢- محل الصلة من الموصول كمحل الجزء من

الكلمة ١ : ١٥١

تابع ما فى الصلة من الصلة ١ : ١٥١

لا يتقدم شىء من الصلة على الموصول ،

ويجوز أن يتقدم بعض الصلة على بعض

٣- لابد أن تشتمل جملة الصلة على ضمير

١ : ١٥٧

٤- لماذا جاز حذف عائد الصلة المنصوب

١ : ١٥٧

١- اللفظ بالحروف وكيفية ١ : ١٧٠

٢- التسمية بحرف من كلمة ١ : ١٧٠

٣- التسمية بذو ١ : ١٧٢

٤- التسمية بالأفعال المحذوفة ١ : ١٧٣

٥- التسمية بـ (ترزيذا) ١ : ١٧٣

ظن وأخواتها

١- معاني (وجد) ١ : ١٨٤

الفاعل

١- الفاعل رفعه وتعليله ١ : ١٤٦

٢- الفاعل مرفوع بفعله ١ : ١٤٧

٣- مسائل الفاعل ١ : ١٥٠ - ١٦٠

٤- مسائل طوال يمتحن فيها المتعلمون

١ : ١٦٠ - ١٦٦

المصدر

١- على ضربين : ضرب يجوز تقديم معموله

عليه ، وهو ما كان واقعا موقع الأمر

وضرب آخر يجري مجرى الصلة والموصول

١ : ١٥١

٢- المصدر يعمل معرفة ونكرة ، وإسم

الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي .

٣- المصدر يضاف للفاعل وللمفعول ،

ولا يضاف إسم الفاعل إلا إلى المفعول

١ : ١٥١

٤- المصدر المبنى واسما الزمان والمكان من

الزائد على ثلاثة ١ : ٢١٢

عطف النسق

١- واو العطف وفاؤه ١ : ١٤٨

٢- أو العاطفة ١ : ١٤٨

٣- إما العاطفة ١ : ١٤٩

٤- لا العاطفة ١ : ١٤٩

٥- بل العاطفة ١ : ١٥٠

٦- لكن العاطفة ١ : ١٥٠

٧- أم العاطفة ١ : ١٥٠

البديل

١- البديل يكون في كل اسم معرفة كان أو

نكرة ، مظهرا كان أو مضمرا ١ : ١٦٤ -

١٦٦

٢- أنواع البديل وأقسامه .

النداء

١- ترخيم كروان ١ : ٣٢٤

- ٢ -

الصرف

١- تقسيم اللفظ إلى مشترك ومترادف ،

١ : ١٨٤

مسائل التمارين

١ : ٢٠٧

٢- بناء جعفر من رمى وتكسيه ١ : ٢٧٦

٣- عصفور من رمى وغزا وتكسيه ١ : ٢٧٧

٤- فَعَلَ ، وفعلل من حيى وتكسيه ١ : ٢٨٣

٥- قَطَرَ من قرأ ١ : ٣٠١

٦- فعاليل ومفاعيل من حى ١ : ٢٨٣

٧- إوْرَة من أوى ١ : ٣١٥

٨- أفعول من قلت ١ : ٣٢٣

القلب المكاني

١- قسى ١ : ١٦٧

٢- أيتق ١ : ١٦٨

٣- أشياء ١ : ١٦٨ والمذاهب فيها

الأبنية

١- المحرد على ثلاثة أجناس ١ : ١٩١

٢- الأفعال تكون على ضربين ١ : ١٩١

٣- أبنية الاسم الثلاثى المحرد ١ : ١٩١

٤- أوزان الاسم الرباعى المحرد ١ : ٢٠٤

٥- أوزان الاسم الخماسى المحرد ١ : ٢٠٦

٦- أبنية الاسم المزيّد ١ : ٢٢٤

٧- تخفيف فعل وفعلل ١ : ٢٥٥

٨- لا يكون اسم على مثال (فعل) ومقسم

أعجمى ١ : ٢٨٣

حروف الزيادة

١- مواضعها ١ : ١٩٤ - ١٩٨

حروف البذل

١- هي أحد عشر حرفاً ١ : ١٩٩

٢- بذل الواو من الألف ١ : ١٩٩ ومن

الهمزة ومن الياء ١ : ٢٠٠

٣- بذل الياء من الواو ، ومن أحد المضعفين

٤- إبدال الواو والياء همزة ١ : ٢٠٠ ،

٢٣١ ، ٢٣٢

٥- إبدال الواو همزة عند إجماع واوين

٢٠١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣

٦- بذل التاء من الواو ١ : ٢٠١

٧- بذل الهاء من التاء ١ : ٢٠١

٨- بذل الميم من التون إذا سكنت وبعدها

الياء ١ : ٢٠٢

٩- بذل التون من الهمزة ١ : ٢٠٢

١٠- بذل الطاء من التاء والذال من التاء

١ : ٢٠٣

١١- قلب السين صاداً ١ : ٣٦٠

الأفعال

١٢- لا يقع فى الأفعال ما عينه ياء ولا واو

١ : ٣٢٢

١٣- ليس من فوظ فعلاً ١ : ٣٢٢

١٤- لم كانت الأفعال على ضربين : ثلاثية

ورباعية والأسماء على ثلاثة ١ : ٣٩٠ -

٣٩١

الأفعال

١- أوزان الفعل الثلاثى المحرد ١ : ٢٠٦

٢- مضارعها ١ : ٢٠٦

٣- أفعال ومضارعه ١ : ٢١٠ ، ومصدره

٤- فاعل ومضارعه ١ : ٢١٠ . مصدره

٢١١ : ١

٥- فعل ومضارعه ، ومصدره ١ : ٢١٢

٦- افتعل ومضارعه ، ومصدره ١ : ٢١٣

٧- انفعل ومضارعه ومصدره ١ : ٢١٣

٨- افعل وافعال ١ : ٢٢٤ - ٢٢٥

٩- استفعل ومضارعه ، ومصدره واسم

الفاعل والمفعول منه ١ : ٢١٤ - ٢١٥

١٠- افعلل ، افعلول .

١١- تفعل ومصدره ، وتفاعل ١ : ٢١٦ -

٢١٧ معانيه

الفعل المضاعف

١- الأمر منه وحركة الآخر ١ : ٣٢٠ -

٣٢١

الفعل المثال

١- متى تحذف فاؤه ؟ ١ : ٢٢٦

٢- حذف فاء المصدر ١ : ٢٢٦

٣- مضارع فعل من المثال ١ : ٢٢٧

٤- لغات مضارع الأجوف ١ : ٢٢٨

٥- افتعل ونحوه من الفعل المثال ١ : ٢٢٩

الفعل الأجوف

١- قلب العين ألفا ١ : ٢٣٤

٢- مضارعه ١ : ٢٣٤

٣- حركة الفعل الثلاثي عند اتصاله بضمائر

الرفع ١ : ٢٣٥

٤- اسم الفاعل والمفعول من الفعل الأجوف

١ : ٢٣٧

٥- اسم المفعول من الأجوف الثلاثي ١ : ٢٣٨

٦- أفعال من الفعل الأجوف ومصدره

١ : ٢٤٢ ، واستفعل ١ : ٢٤٣

٧- بناء الفعل الأجوف للمفعول ١ : ٢٤٤

٨- اسم الفاعل من الأجوف المهموز الثلاثي

١ : ٢٥٣

الفعل الناقص

١- مضارعه وإعلامه وإعرابه ١ : ٢٧٢

٢- صيغ الزوائد منه ١ : ٢٧٤ وإعلامها

٣- اسم الفاعل من الناقص جـ دا ومزيديا

وإعرابه ١ : ٢٧٥

٤- الفعل من قوة ، صوة ، وحوه على

فعل ١ : ٢٨٧

٥- الفك والإدغام في حيي ١ : ٣١٧

٦- بناء حي للمفعول ١ : ٣١٨

اسم المفعول

١- لا يصاغ من اللازم إلا مع الظرف أو

الجار والمجرور ١ : ٢١٣

٢- اسم الفاعل والمفعول من الفعل الأجوف

١ : ٢٣٧

٣- اسم المفعول من الأجوف الثلاثي ١ : ٢٣٨

٤- اسم المفعول والفاعل من الزائد على ثلاثة

١ : ٢٤٦

٥- اسم الفاعل واسم المفعول من شوى ولوى

١ : ٢٨٦

٦- مغزو ، مرمى ١ : ٣١١

٧- مفعول من غزوت ١ : ٢٢٣

جمع التكسير

- ١- تكسير (فعل) الصحيح العين أفعل
١ : ١٦٧
- ٢- تكسير الإسم الرباعي المجرد ١ : ٢٥٦
- ٣- تكسير الثلاثي المزيد بحرف ١ : ٢٥٦
- ٤- تكسير نحو جدول وأسود ١ : ٢٦٠
- ٥- تكسير يزيد ١ : ٢٦٠
- ٦- تكسير نحو رسالة بمجوز . صحيفة ١ : ٢٦٠
- ٧- تكسير نحو سيد وهين ١ : ٢٦٣
- ٨- تكسير فعل الصحيح العين والمعتل
١ : ٢٦٦
- ٩- ثوب وثياب ، وطويل وطوال ١ : ٢٦٩
- ١٠- شبيه وشهاوى ومطية ومطاوى ١ : ٢٧٨
- ١١- خطيئة وخطايا ١ : ٢٧٩
- ١٢- عات وعتي وغاز وغزى ١ : ٣٢٥

التصغير

- ١- تصغير الخماسي المجرد ١ : ٢٥٧
- ٢- تصغير قلنسوة ١ : ٢٥٧
- ٣- ما كان رابعه حرف علة رابع صغر من
غير حذف ١ : ٢٥٧
- ٤- الفصل بين التصغير والجمع ١ : ٢٥٨

النسب

- ١- فاعل للنسب ١ : ٢٥٨
- ٢- النسب إلى راية ، وغاية ١ : ٢٨٤

تخفيف الهزمة

- ١- ثقل الهزمة ١ : ٢٩٢
- ٢- تخفيف الهزمة المفتوحة المفتوح ما قبلها
١ : ٢٩٢

- ٣- الخففة بوزنها محقة ١ : ٢٩٢
- ٤- تخفيف المكسورة المفتوح ما قبلها
١ : ٢٩٣
- ٥- تخفيف المضمومة المفتوح ما قبلها ،
١ : ٢٩٣
- ٦- تخفيف المفتوحة المكسور ما قبلها
١ : ٢٩٣
- ٧- تخفيف المفتوحة المضموم ما قبلها
١ : ٢٩٤
- ٨- تخفيف الهزمة الساكنة ١ : ٢٩٤
- ٩- تخفيف الهزمة المضمومة المكسور ما قبلها
١ : ٢٩٤
- ١٠- ليس من كلامهم أن تلتقى همزتان
فتتحققا معا ١ : ٢٩٥
- ١١- تخفيف نبي ١ : ٢٩٨ - ٢٩٩
- ١٢- اجتماع الهمزتين في العين ١ : ٣٠١

الإعلال

- ١- إعلال ما وازن الفعل مع زيادة من زوائد
الاسم ١ : ٢٤٥
- ٢- مريم ١ : ٢٤٦
- ٣- تصحيح مقول ونحيط ١ : ٢٤٦
- ٤- تصحيح نحو أقول وأبيع ١ : ٢٤٧
- ٥- الإعلال بالنقل ١ : ٢٤٧ ، ٢٤٩
- ٦- إعلال نحو دار وناب ١ : ٢٤٩
- ٧- القود ، والصيد والحنة ١ : ٢٤٩
- ٨- اسم الفاعل من الأجوف المهمور
١ : ٢٥٣
- ٩- همز معيشة في الجمع خطأ ١ : ٢٦١

- ٣٦- مفعول من غزوت ١ : ٣٢٣
 ٣٧- دلو وأدل وقلنس ١ : ٣٢٤ ، ٣٢٦
 ٣٨- عات وعتي ، وغاز وغزى ١ : ٣٢٥
 ٣٩- قلب الواو والياء همزة إذا تطرفا بعد
 ألف زائدة ١ : ٣٢٥

- ٤٠- غطاء ، عباءة ، صلاة ١ : ٣٢٦

الإدغام

- ١- مخارج الحروف العربية وعددها ١ : ٣٢٨
 ٢- صفات الحروف ١ : ٣٣٠
 ٣- إدغام المثليين ١ : ٣٣٢
 ٤- إدغام المثليين في الفعل وما اشتق منه
 ١ : ٣٣٤

- ٥- لا إدغام في الهمزتين ١ : ٣٣٤
 ٦- طمّر ، جبن ١ : ٣٣٦
 ٧- الإدغام في الانفصال ١ : ٣٤١
 ٨- الإدغام في المقاربة ١ : ٣٤٢
 ٩- الإدغام في صيغة (افعل) ١ : ٣٧٨
 ١٠- أحست في أحسست ١ : ٣٨٠
 ١١- تقضيت وتطنيت ١ : ٣٨١

الحذوفات

- ١- ناس محذوف الفاء ولا نعلم غيره ١ : ١٧١
 ٢- سه ، محذوف التاء من أستاه ١ : ١٧١
 ٣- تخفيف سيد وميت ١ : ٣٥٧

الاشتقاق

- ١- إنسان : فعلان من الأنس ١ : ١٧١
 ٢- معدّ فعل ١ : ٣٣٦
 ٣- أول ووزنه ١ : ٣٥٧

- ١٠- وزن سيد وميت ١ : ٢٦٢
 ١١- كينونة وصيرورة ١ : ٢٦٣
 ١٢- صوم وصيم ١ : ٢٦٦ ، ٢٧١
 ١٣- عود وعودة ، ثور وثورة ، ديمة وديم
 ١ : ٢٦٨

- ١٤- صحة نحو قاول وبائع ١ : ٢٧٢

- ١٥- أهوناء ، أئيناء ١ : ٢٧١

- ١٦- إيل معايا ١ : ٢٧٦

- ١٧- رمية ورمايا ، وقضية وقضايا ١ : ٢٧٧

- ١٨- شهية وشهاوى ، ومطية ومطاوى ،
 ١ : ٢٧٨

- ١٩- خطيئة وخطايا ١ : ٢٧٩

- ٢٠- فعلل وفعل من حيث وجمعه ١ : ٢٨٣

- ٢١- فعاليل ومفاعيل من حيي ١ : ٢٨٤

- ٢٢- صحة عين عي وحيي ١ : ٢٨٦ ، ٢٩٠

- ٢٣- آية . غاية . راية وامتناع الأفعال منها
 ١ : ٢٨٩ ، ويوم وأدة ١ : ٢٩٠

- ٢٤- إعلال (شاء) ١ : ٢٩٠ - ٢٩١

- ٢٥- لا يجتمع على الحرف علتان ١ : ٢٩١

- ٢٦- الطوبى والكوسى ١ : ٣٠٤ - ٣٠٥

- ٢٧- الفتوى ، التقوى . الرعوى ١ : ٣٠٦

- ٢٨- الدنيا ، القصوى ١ : ٣٠٧

- ٢٩- حيوة ، وضيون ١ : ٣٠٧

- ٣٠- فوعل من سار ١ : ٣٠٨ ، قوول ٣١٢

- ٣١- يظلم من الظلم ١ : ٣٠٩

- ٣٢- مغزو ، مرمى ١ : ٣١١

- ٣٣- افوعل من القول ١ : ٣١٢

- ٣٤- احووى ومضارعه ١ : ٣١٣

- ٣٥- تثنية (افوعل) من حيي ١ : ٣١٩

- ٣ -

الحروف والأدوات

— ٢ —

تاریخ و جغرافیة

ألفات الوصل وألفات القطع

- ١ - موضع همزة الوصل الفعل ١ : ٢١٨
- ٢ - علامتها في الفعل أن تجد الياء في (يفعل) مفتوحة ١ : ٢١٨

- ٣ - إذا انضمت الياء لم تكن الألف إلا ألف قطع ١ : ٢١٩

- ٤ - حركة همزة الوصل ١ : ٢١٩
- ٥ - الأسماء العشرة ١ : ٢٢٠
- ٦ - إذا تحرك الحرف وسقطت همزة الوصل ١ : ٢٢٠

- ٧ - همزة الوصل مع (أل) ١ : ٢٢١ ، ٣٨٨
- ٨ - اجتماع همزة الاستفهام مع ألف الوصل ١ : ٢٢٣ ، ٣٠٠
- ٩ - امرؤ . أيم الله ١ : ٣٦٣ ، ٣٨٨

أن

- ١ - الناصبة للمضارع ١ : ١٨٧
- ٢ - المخففة من الثقيلة ١ : ١٨٧
- ٣ - الفرق بين المخففة والخفيفة ١ : ١٨٧
- ٤ - أن المفسرة ١ : ١٨٨
- ٥ - أن الزائدة ١ : ١٨٨

إن

- ١ - إن الشرطية ١ : ١٨٨
- ٢ - إن النافية ١ : ١٨٨
- ٣ - إن المخففة ١ : ١٨٨
- ٤ - إعمال المخففة ١ : ١٨٩
- ٥ - إن الزائدة : ١ : ١٨٩

أبان

- ١ - معناها متى ١ : ١٩٠

الباء

- ١ - للالصاق والاستعانة ١ : ١٧٧

على

- ١ - زيد على الجبل ١ : ١٨٤
- ٢ - عليه دين ١ : ١٨٤

عند

- ١ - معناها الحضرة ١ : ١٩٠

في

- ١ - معناها : ما استوعاه الوعاء ١ : ١٨٤
- ٢ - فيه عيان ١ : ١٨٤
- ١ - ١٨٠ - ١٨١
- ١ : ١٨٤

كاف التشبيه

- ١ - ١ : ١٧٧
- ٢ - الكاف في أسماء الإشارة ، ورويدك ١ : ١٧٨ ، وأبصرك
- ٣ - كأن المخففة ١ : ١٨٩

اللام

- ١ - لام الملك ، وحركتها ١ : ١٧٧ ، ٣٨٩
- ٢ - لام التعليل ١ : ١٧٧

لم

١ - لنفى الفعل الماضى الحروف تدخل على
الأفعال فتقلها (لم) : ١٨٥ / راجع له لندعه - ١

لكن

١ - تنفى قولك : سيقفل الباب ١٨٥ / راجع له لندعه - ١

لكن

١ - لكن مثل (إن) فى تخفيفها وثقلها فى
النصب والرفع ١ : ١٨٩ / راجع له لندعه - ١

لندن

١ : ١٨٩ / راجع له لندعه - ١

١ - معناها عند ١ : ١٩٠ / راجع له

١ : ١٨٩ / راجع له لندعه - ١

١ - لما لا يعقل ١ : ١٧٩ / راجع له لندعه - ١

٢ - ما الاستفهامية ١ : ١٧٩ ، ١٨٦

٣ - ما الشرطية ١ : ١٨٠ ، ١٨٦ / راجع له لندعه - ١

٤ - ما نكرة ١ : ١٨٠

٥ - ما النافية ١ : ١٨٦

٦ - ما الزائدة ١ : ١٨٦ / راجع له لندعه - ١

هيشتا

١ : ٧٧١ - ١

٢ - راجع له لندعه - ١

١ : ٨٧١ - ١

٣ - راجع له لندعه - ١

هش

١ : ٧٧١ - ١

٢ : ٧٧١ - ١

من

١ - معانيها ١ : ١٧٩ / راجع له لندعه - ١

٢ - تكون فى الخبر معرفة تلزمها الصلة ،
وإذا كانت نكرة تلزمها النعت (من) : ١٧٩ / راجع له لندعه - ١

٣ - من الاستفهامية ١ : ١٧٩ / راجع له لندعه - ١

٤ - راجع له لندعه - ١

١ - أصلها ابتداء الغاية ١ : ١٨٢ / راجع له لندعه - ١

وكونها فى التبعيض راجع إلى هذا

٢ - رأى المبرد فى زيادة (من) فى نحو :
(ما جاءنى من أحد) ١ : ١٨٣ / راجع له لندعه - ١

٣ - راجع له لندعه - ١

هل

١ : ١٨٢ / راجع له لندعه - ١

٢ - راجع له لندعه - ١

٣ - راجع له لندعه - ١

٤ - راجع له لندعه - ١

لا

١ - إذا وقعت على نال فعل نفته مستقبلا

١ : ٧٨١ / راجع له لندعه - ١

٢ - لا الزائدة ١ : ٧٨١ / راجع له لندعه - ١

٣ - راجع له لندعه - ١

٤ - راجع له لندعه - ١

٥ - راجع له لندعه - ١

نأ

١ : ٨٨١ / راجع له لندعه - ١

٢ : ٨٨١ / راجع له لندعه - ١

٣ : ٨٨١ / راجع له لندعه - ١

٤ : ٨٨١ / راجع له لندعه - ١

٥ : ٨٨١ / راجع له لندعه - ١

- ٤ -

الآيات القرآنية

مباحثات علمی

- ٢ - فخشفنا به وبذاره الأرض ١ : ١٧٥
- ٣ - فبا رحمة من الله لتت لهم ١ : ١٨٦
- ٤ - فبا نقضهم ميثاقهم ١ : ١٨٦
- ٥ - ففقداهم اقتله ١ : ١٩٨
- ٦ - فقد جاء أشراطها ١ : ٢٩٥
- ٧ - ١ : ٣٥٣
- ٨ - ١ : ٣٥٣

١ - لنسفعا بالناصية . ناصية كاذبة ١ : ١٦٤ ،

١٩٩

٢ - لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرن على شيء ١ : ١٨٦

٣ - الله الذي يخرج الحب ١ : ٢٩٦

٤ - لم تؤذوني وقد تعلمون ١ : ٣٨٧

م

ما ووري عنهما من سوءاتهما ١ : ٢٣٣

م

منه آيات محكمات ١ : ٤٠١ ، ٤٠٣

هـ

هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن

شيئا مذكورا ١ : ١٨١

هل ثوب الكفار ما كانوا يفعلون ١ : ٣٨٧

و

١ - وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله

١ : ١٦٤

٢ - والسماء وما بناها ١ : ١٨٠

١ - أهلك ما لا لبدا ١ : ١٩٣

٢ - أألد وأنا عجوز ١ : ٢٩٥

٣ - أنذا كنا ترابا ١ : ٢٩٩

٤ - أنت خلقنا من قبل ١ : ٢٩٩

٥ - ألا يعلم من خلق ١ : ٣٥١

٦ - أفغير الله تأمروني أن أعبد ١ : ٣٨٧

١ - إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم

١ : ١٨٠ ، ١٨٦

٢ - إن الكافرون إلا في غرور ١ : ١٨٨

٣ - إن يقولون إلا كذبا ١ : ١٨٨

٤ - إن كل نفس لما عليها حافظ ١ : ١٨٩

ب

بل تؤثرن ١ : ٣٤٩

ت

١ - تظن أن يفعل بها فاقرة ١ : ١٨٧

س

سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم

١ : ٢٢٣

سل بني إسرائيل ١ : ٢٩٦

ع

عليه ما حمل ١ : ٤٠٣

ف

١ - فأتى موسى عصاه ١ : ١٧٥ ، ٤٠١

٣- وانطلق الملائكة منهم

أن امشوا واصبروا على آلهتكم ١ : ١٨٨

٤- وما أدراك ما هي ١ : ١٩٨

٥- وتبتل إليه تبتيلا ١ : ٢١٢

٦- والله أنبتكم من الأرض نباتا ١ : ٢١٢

٧- ويحيى من حى عن بينة ١ : ٣١٧

٨- ويل يومئذ للمكذبين ١ : ٣٥٠

٩- وإذا قتلتم نفسا فادارأتم فيها ١ : ٣٧٨

١٠- وعليه ما حمل ١ : ٤٠١

١١- يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه

١ : ١٦٥

١٢- يسأل أياكم يوم القيامة ١ : ١٩٠

- ٥ -

الشعر

— 9 —

عبدال

سَالَتْ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةً
ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِيبْ
٣٠٣ : ١

قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ بَنَاتُ أَلْبِيهِ
٣٠٣ : ١

بُ
لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْعَوَالِي هُكُلُهَا
يُضْبَحُونَ إِلَّا لَهَا مَطْلَبُ
وَجَدْنَا لَكُمْ فِي أَلْبِي حَامِيَمَ زَيْلِي
تَأُولَهَا هُنَا تَهْقِي وَمَعْرَبُ

ج
وَكُنْتَ أَذِلَّةً مِنْ يَوْمَئِذٍ أَبْعَاثُ شَعَا
أَيْشَجَجَ رَأْسَهُ بِالْفَهْدَا وَاجِي
٣٠٣ : ٧٧

د
وَأِنْ قَالُوا مَوْلَاهُمْ عَلَى جُلٍّ جُلَّاتٍ
مِنَ الدَّهْرِ لَوَدُّوا فَضْلَ أَحْلَامِكُمْ رَدُّوا
٤٠٥ : ١

د
لَمَّا تَزَلْنَا بِرِجَالِنَا وَكَانَ قَدِ
أَتَرْنَا الْقَوْنَ بِصَفَرِهِ لَنَا فُلُهُ
كَانَ أَثْوَابُهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ
إِنْ لَيْتُنَا وَإِنْ لَوْ عَنَاءُ

٣٧٠ : ١
لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ مَجِسْتُ أَثْوَابُ
٣٧٠ : ١
يَا لَمْ تَعْلَمِ مُسْرَحِي الْقَوَافِي

فَلَا عَيْلًا بِهِنَّ وَلَا اجْتِلَابَا
فَغُضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ أَمِنْ نَمِيرِ
فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابَا
أَقُولِي أَلَلُّومُ عَادِلُ النَّوَالِ

٣٧٥ : ١
وَمَا لَهُ مِنْ عَجَلٍ تَلِيهِ وَلَا لَمَفَةٍ
مِنَ الرِّيْحِ حَظُّ لَا الْجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا

٤٠١ : ١
وَكَاثِلُهُمْ تَفَاجَعُ لِمَطْيُوبِيَّةِ
٣٧٩ : ٣٧٧

ب
أَقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى ذِي مِاقَاتٍ
وَأَنْجُوا إِذْ لَمْ يَمُ الْبَحْيَانُ مِنَ الْكَرْبِ
٣٧١ : ٢١٣

٣- وما سبق القيسى من ضعف حيلة
ولكن طفت علماء قلقة خالد

٣٨٦ : ١

ر
كَانَ عَيْنِيهِ مِنَ الْغُزُورِ

٢٤١ : ١

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم
خضع الرقاب نواكس الأبصار

٢٥٩ : ١

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قِصَائِدُ وَلِيَرَكَبَنَّ
جَيْنٌ إِلَيْكَ قِوَادِمُ الْأَكْوَارِ

٢٨١ : ١

وقال فريق ليؤمن الله ما ندرى

٣٦٣ : ١

ر
وَهُنَّ وَفُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ
بِضَاحِي عِدَاةٍ أَمَرُهُ وَهُوَ ضَامِرُ

٤٧٧ : ١

س
فِي حَسْبٍ بَخٍ وَعِزٍّ أَمْعَا

٣٦٩ : ١

س
لَا مَهْلَ حَتَّى تَلْحَقَنِي بِعَنَسٍ
أَهْلِي الرِّبَاطِ الْبَيْضِ وَالْقَلَنْسِي

٣٢٤ : ١

س
خَلَا أَنْ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا
أَحْسَنَ بِهِ فَهْنٍ إِلَيْهِ شُوشُ

٣٨٠ : ١

ر
إِذَا تَخَازَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ

٢١٧ : ١

وَفِي الْأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُورُ

٢٥١ : ١

وخطر أيدى الكماة وخطر
راى إذا أوردته الطعن صدر

٢٩١ : ١

أَنْعَتْ أَعْيَارًا ارْغَمْنَ الْخَنْزَرَا
أَنْعَتُهُنَّ أَيْرًا وَكَمَرًا

٢٧٠ : ١

خَرِيعُ دَاوُدَى فِي مَلْعَبٍ
تَنَازَرُ طَوْرًا وَتُلْقَى الْإِزَارَا

٢٨٢ : ١

ر
١- يَا أَضْبُعَا أَكَلْتِ آيَارَ أَحْمَرَةٍ
فَفِي الْبُطُونِ وَقَدْ رَاحَتْ قَرَايِرُ

٢٧٠ : ١

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ
إِذَا طَلِبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

٤٠٢ : ١

خ

فَإِنْ يَكُ غَنًّا أَوْ سَكِينًا فَإِنِّي
سَأَجْعَلُ عَيْنِي لِنَفْسِي مَقْنَعًا
بَابُ السَّوَادِ ١١ مَثَلُ الْهَلْهَلِ

لَيْسَ بِهَلْهَلٍ لِسُوءَةِ الْبَصَرِ

١ - وَكَأَنَّ أَوْلَاهَا كَعَابِ مَقَامَرٍ

لَضُرْبَتِهِ عَلَى يَشْرُونٍ فَهُوَ شَوَاعِي

لَيْسَ بِهَلْهَلٍ مُلْكًا ٢٧٨ مَثَلُ

ع

رَاحَتْ بِمُسْلَمَةَ الْبَغَالِ عَشِيَّةً

فَارْعَى فَرَازْدَةَ ثَلَا مَثَلُ الْمَوَاقِفِ

مَثَلُ الْمَارِدِ نَفَقًا وَفَقِيرًا بِمَنْزِلِهِ

١ : ٢٨١

ف

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْخَرْقِ
وَالسَّيْرِ مِثْلَ الْبَرْقِ لَقَدْ لَقِيتُ فِي سَفَرِي
تَخَطَّ رَجُلًا يَخْطُ بِخَطِّ مُخْتَلِفٍ

تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَمْ أَلْفِ

رَجُلًا يَسِيرُ بِسَبْعِ بَابِ الْمَدِينَةِ

١ : ٣٧٢

وَلَسْتُ بِمَنْ يَلْقَا نَفْعًا شَيْعَانًا

ف

خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَدَا
نَحْوَ ثَلَاثِينَ مِائَةً مِنَ الْخَدَا

١ : ٣٧٥

وَلَا يَسْلَمُ لِي فِي بَيْتِهِ

ق

وَمِنْهُ لَيْسَ إِلَهًا حَيَوَاتُ

وَمِنْهُ لَيْسَ إِلَهًا حَيَوَاتُ

١ : ٣٨٢

ك

يَا خَاتَمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ
بِالْحَقِّ كُلُّ هُدًى السَّبِيلِ هَذَا كَا

بَابُ الْبَعْدِ ٢٩٩ مَثَلُ الْهَلْهَلِ

ك

رَبِّمَا يَالَةَ غَايَةِ الْبَحْرِ

ثُمَّ اسْتَمِرُّوا وَقَالُوا إِنَّ مَشْرَبَكُمْ

مَاءٌ بِشَرْقِي سَلَمَى قَيْدُ أَوْرَكَ

بَابُ الْبَعْدِ ٣٣٦ مَثَلُ الْهَلْهَلِ

ل

١ : ٧٨٧

دَعُذَا وَعَجَلُذَا وَالْحَقُّ نَائِلُ

بِالشَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَاهُ بَعْلُ

رَجُلًا يَسِيرُ بِسَبْعِ بَابِ الْمَدِينَةِ

ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً رَجُلًا يَسِيرُ

ل

١ : ١٨٢

فَالْقَيْدُ عَجَمٌ مُسْتَقِيمٌ

رَجُلًا يَسِيرُ بِسَبْعِ بَابِ الْمَدِينَةِ

ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً رَجُلًا يَسِيرُ

١ : ٢١٢

لَمَّا لَحِقَ شَيْخُ بَاءِ (يَا) رَجُلًا

ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً رَجُلًا يَسِيرُ

ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً رَجُلًا يَسِيرُ

الْأَمْرُ لَهُ فَرَحٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

بَابُ الْبَعْدِ ١٨٠ مَثَلُ الْهَلْهَلِ

ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً رَجُلًا يَسِيرُ

ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً رَجُلًا يَسِيرُ

تِ تَمْنَحُهُ سَوُوكَ الْإِسْجَلِ

١ : ٢٥١ ، ٣٣٧

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَعْزَلِ

رَجُلًا يَسِيرُ بِسَبْعِ بَابِ الْمَدِينَةِ

١ : ٢٧٩ ، ٣٨٨

حَتَّى تَمُضِيَ عَرَفَى الدَّيْلِ

٢ : ٣٢٤

نَحْنُ مَزِيدُ زَيْدَا فَلَاقِ

أَخَائِقَهُ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي

كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لِنِي

أَصَادِفُهُ وَيَهْلِكَ جُلُّ مَالِي

١ : ٣٨٥

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ

١ : ٣٨٧

لُ

فَيَوْمًا يُجَارِينِ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي

وَيَوْمًا تُرَى مِنْهُنَّ غَوْلٌ تَغُولُ

١ : ٢٨١

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْمَى أَضْرَبَهُ

رَيْبُ الْمُنُونِ وَدَهْرٌ مُنْسِدٌ خَيْلُ

١ : ٢٩٢

أَلَامٌ عَلَى (لَوْ) وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا

بِأَذْنَابِ (لَوْ) لَمْ تَنْتَبِئْ أَوْائِلُهُ

١ : ٣٧٠

إِذَا اجْتَمَعُوا عَلَى أَلْفٍ وَوَاوٍ

وَبَاءٌ هَاجَ بَيْنَهُمَا قِتَالُ

١ : ٣٧١

مُ

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقٍ حُطَمُ

١ : ١٩٣

م

فَدَعْ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهِ وَأَعِمْذَ لِمَنْحَةِ

لَاخِيرٍ نَعْدُ كُلَّهَا حَيْثَمَا انْتَمَى

لَأَعْظَمَهَا قَدْرًا وَأَكْرَمَهَا أَبَا

وَأَحْسَنَهَا وَجْهًا وَأَعْلَىهَا سَمَا

١ : ٣٦٥

أَوْ كُتِبَا بُنَيِّنَ مِنْ حَامِسَا

قَدْ عَلِمْتُ أَبْنَاءَ إِبْرَاهِيمَا

١ : ٣٧٣

م

سَائِلُ أَفْوَارٍ مِنْ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا

أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَفِّ ذِي الْأَكْمِ

١ : ١٨٢

فِيَاظِيَّةَ الْوَعَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ

وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمِ

١ : ٣٠٠

ذُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى

وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَعِكِ الْإِيَّامِ

١ : ٣٢١

كَأَنَّ أَخَا الْيَهُودِ يُجِدُّ خَطَا

بِكَافٍ فِي مَنَازِلِهَا وَوَلَامِ

١ : ٣٧٢

يُذَكِّرُ حَامِيمَ وَالرُّمَحُ شَاجِرِ

فَهَلَا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ تَقْدَمِ

١ : ٣٧٣

كما بُيِّنَتْ كَافٌ تَلُوحٌ وَمِيسُهَا

٣٧٢ : ١

أَصْرَمْتُ تَحْتَلِ الوَضْلِ أَمْ صَرِفُوا

يا صاح بل صَرِمَ الْجِبَالِ هُمُ

٣٩٧ : ١

١٨٢ : ١

١٨٢ : ١

فما إن طبنا جبن ولكن

منايانا ودولنا آخربنا

١٩٠ : ١

حاولت لَوًّا فقلت لها

إِنَّ (لَوًّا) ذاك أَعْيَانًا

٣٧٠ : ١

١٨٢ : ١

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَرْبِفُهُ

وَمِطْوَائِ مُشْتَقَاتٍ لَهُ أَرْقَانِ

١٧٧ : ١ ، ٤٠٢

لا يَذْكُرُ الْبَعْضَ مِنْ دَيْنِي فَيُنْكِرُهُ

ولا يُحَدِّثُنِي أَنْ سَوْفَ يَقْضِيَنِي

١٨٢ : ١

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبَحْنَا

جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ

٣٦٦ : ١

١- لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاهِ ثَوْبُهُ

تَقْضَى الْبَابَاتِ وَيَسَامُ سَائِمُ

١٦٥ : ١

٢- وَقَدْ أَقْوَدُ أَمَامَ الْحَيْلِ سَلْبَهُ

يَهْدِي لَهَا نَيْسَبُ فِي الْحَيِّ مَعْلُومُ

١٨١ : ١

٣- صَدَدْتُ فَأَطَوَلْتُ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا

وَصَالٌ عَلَى طَوْلِ الصَّدُودِ يَدُومُ

٢٢٢ : ١

٤- حَتَّى تَذْكُرَ بَيْضَاتٍ وَهَيْجَهُ

يَوْمَ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ

٢٣٩ : ١

٥- فَتَعْرِفُونِي إِنِّي أَنَا ذَاكُمُ

شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعْلِمُ

٢٥٤ : ١

٦- وَإِنِّي لِقَوَامٌ مَقَامٌ لَمْ يَكُنْ

جَرِيرٌ وَلَا مَوْكِي جَرِيرٌ يَقُومُهَا

٢٦٠ : ١

٧- بُنِيَ إِنْ الْبِرِّ شَيْءٌ هَيَّيْنُ

الْمَنْطِقُ اللَّيْنُ وَالطَّعْمُ

٣٥٢ : ١

باسم الذي في كلِّ سُورَةٍ سُمِّه

٣٦٤ : ١

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تَتَمَرُّهُ
مِنْ التَّعَالَى وَوَحْشٍ مِنْ أَرَانِيهَا

وَالسَّبْعَةُ ٢٨٢ : ١
ي

قَدْ عَجِزَتْ رِجْلَايَا وَفِي مَقِيلِيهَا
فُتِلَعَةُ لَحْمًا رَأَيْتَنِي يَخْلُقَانِ قُلُوبِيَا

٢٨٠ : ١٨١

قُلُوبًا كَانَ عَيْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجُونَهُ
وَلَكِنْ عَيْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

٢٨١ : ٢٢٢

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا
وَمِنْهَا سَبْعُ سَمَائِيَا

٢٨٢ : ١

لَا تَبْهَمُ الْأَشْيَاءَ وَالْعُمُورُ
مِنْهَا لَأَرْضَا رِجْلَايَا

٢٥٣ : ١

مِنْهَا سَبْعُ سَمَائِيَا
لَسَوْفَ يَنْجُو رِجْلَايَا

١ : ٢٢٢

رُشْدِيَّةٌ قَرِيبَةٌ رِجْلَايَا
مِنْهَا سَبْعُ سَمَائِيَا

١ : ٢٥٢

مِنْهَا سَبْعُ سَمَائِيَا
١ : ٢٢٢

وَالسَّبْعَةُ ٢٨٢ : ١

نَبِثَ قَوْمُكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّدًا
وَالْإِخْصَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَغِيْبُونَ

مِنْهُ تَالِيَا فِي سَبْعَةِ سَمَائِيَا
مَهْلًا أَعَادَلْ قَلَمُ جَرِيَّتٍ مِنْ خَلْقِي

أَنَّى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَعُفُوا
١ : ٢٨٠ ، ٢٨٨

مِنْهَا سَبْعُ سَمَائِيَا
أَدْعُ أَحِبَّائِي بِاسْمِهِ لَا تَنْسَهُ

إِنَّ أَحِبَّائِي صِثْبَانُ السَّهْ

١ : ١٧١ ، ٣٦٨

هِيَ سَبْعَةُ سَمَائِيَا (أَيْ) نَارًا
وَعِثْرَ مَاءِ الْبَرْدِ فَأَمَّا فَلُونُهُ

كَلَوْنِ النَّوُورِ وَهِيَ أَوْ مَاءُ سَارُهَا

١ : ٢٤١

مِنْهَا سَبْعُ سَمَائِيَا
نَالِقَةً نَارًا نَالِقَةً نَارًا

١ : ٧٧١ ، ٢٠٣

رُشْدِيَّةٌ قَرِيبَةٌ رِجْلَايَا
رُشْدِيَّةٌ قَرِيبَةٌ رِجْلَايَا

١ : ٢٨١
لَسَوْفَ يَنْجُو رِجْلَايَا
نَسِيقًا بِمَنْعَالٍ نَالِقَةً نَارًا

١ : ٢٢٢

- ٦ -

الأعلام

الأخفش

١ : ١٦٨ ، ١٧١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ، ٢٦٤ ،

٢٩٤ ، ٣٨٩

الأصمعي

١ : ١٦٩

البصريون

١ : ٢٤٠ ، ٢٤٥

بنو تميم

١ : ٣٤٢

بكر بن وائل ١ : ٤٠٤

الحجاز

١ - أهل الحجاز ١ : ١٧٥ ، ٢٢٨

٢ - اللغة الحجازية ١ : ١٧٥

الخليل

١ : ٦٦٨ ، ١٧٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ،

٢٥٣ ، ٢٧٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣١٤ ،

٣٣٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨

سيبويه

١ : ١٧٠ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٣٣٦ ،

٣٥١

ابن أبي إسحاق ١ : ٢٩٦ ، ٢٩٩ ، ٣٣٨

علي بن أبي طالب

١ : ١٧٢

أبو عمرو بن العلاء

١ : ٢٣٩ ، ٢٩٥ ، ٣٤٩

المازني

١ : ١٦٨ ، ١٧٢ ، ٣٣٦

بعض النحويين

١ : ١٧١ ، ٣٠٢

النحويون ١ : ٢٤٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ،

٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣٢٣ ، ٣٥٨ ،

٣٩٠

النحويون أجمعون ١ : ٢٥٣

المراجع

الآثار الفكرية لعبد الله فكرى • مطبعة بولاق • الطبعة الأولى
اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للبناء • تحقيق الشيخ الضباع • مطبعة عبد الحميد
حنفى •

أخبار أبى تمام للصوى • تحقيق الاستاذ عبده عزام • مطبعة لجنة التأليف والترجمة
أخبار النحويين البصريين للسيرافى • تحقيق الأستاذين الزينى وخفاجة • مطبعة الحلبي
أدب الكاتب لابن قتيبة • المطبعة الشرفية

أراجيز العرب • جمع السيد محمد توفيق البكرى • الطبعة الثانية
أسرار العربية لأبى البركات عبد الرحمن الأنبارى • تحقيق الأستاذ محمد بهجة البيطار •
مطبعة الترقى بدمشق

الأشباه والنظائر للسيوطى • طبع حيدر آباد • الطبعة الثانية
الاشتقاق لابن دريد • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون • مطبعة السنة المحمدية
الاصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر • مطبعة السعادة والشرفية
اصلاح المنطق لابن السكيت • تحقيق الاستاذين احمد شاكر وعبد السلام هارون • مطبعة دار
المعارف • الطبعة الثانية

الأصمعيات للأصمى • تحقيق الاستاذين أحمد شاكر وعبد السلام هارون • مطبعة دار
المعارف الطبعة الأولى

الأصمى • من سلسلة أعلام العرب
الأضداد لأبى بكر بن الأنبارى • المطبعة الحسينية
أعجب العجب شرح لامية العرب للزمخشري • مطبعة الجوائب
أعجاز أبيات للمبرد • من نواذر المخطوطات • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون • المجموعة
الثانية

اعراب القرآن للعكبرى = املاء ما من به الرحمن

اعراب ثلاثين سورة لابن خالويه • مطبعة دار الكتب

اعراب القرآن المنسوب للزجاج • تحقيق الأستاذ ابراهيم الايبارى • المطبعة الاميرية

الاغاني لأبى الفرج الأصبهاني • مطبعة دار الكتب والتقدم

الأفعال لابن القطاع • طبع حيدر آباد • الطبعة الأولى

أفعال ابن القوطية • مطبعة بنك مصر

الاقتضاب شرح أدب الكتاب لابن السيد البطليوسي ، تحقيق الأستاذ عبد الله البستاني •
المطبعة الأدبية ببيروت

الف باء للبلوى • المطبعة الوهيبية

الأمالي لابن علي القالي • تحقيق الأستاذ الأصمعي مطبعة دار الكتب سنة ١٣٤٤ هـ

أمالي الزجاجي • مطبعة السعادة

الأمالي الشجرية لابن الشجري • طبع حيدرآباد • الطبعة الأولى

أمالي الشريف المرتضى • مطبعة السعادة

املاء مامن به الرحمن من وجوه اعراب القرآن ، للعكبري • مطبعة التقدم العلمية

انباء الرواة للقفطي • تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل دار الكتب سنة ١٣٦٩

الانتصار في الرد على المبرد في نقده لسيبويه تأليف ابن ولاد • مخطوط : المكتبة التيمورية بدار
الكتب •

أنساب الخيل لابن الكلبي • مطبعة دار الكتب

الانصاف في مسائل الخلاف للانباري • تحقيق الشيخ محمد محيي الدين • مطبعة الاستقامة •
الطبعة الأولى

ايضاح غلل النحو للزجاجي • تحقيق الأستاذ مازن مبارك نشر دار العروبة

البحر المحيط لأبي حيان • مطبعة السعادة

بدائع الفوائد لابن القيم • مطبعة منير

البداية والنهاية لابن كثير • مطبعة السعادة

البرهان للزركشي • تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل • دار إحياء الكتب العربية • الطبعة
الأولى

بغية الوعاة للسيوطي • مطبعة السعادة

البلاغة للمبرد • تحقيق الأستاذ رمضان عبد التواب • دار مطابع الشعب

بلوغ المراد لابن حجر تحقيق السيد محمد أمين كتبي • مطبعة دار العهد الجديد

البيان والتبيين للجاحظ • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون مطبعة لجنة التأليف والترجمة

سنة ١٣٨١

تاريخ بغداد للخطيب البغدادي • مطبعة السعادة سنة ١٣٤٩

تحفة المودود في المقصور والممدود لابن مالك • مطبعة الجمالية

تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب للأعلام شرح شواهد سيبويه ، مع الكتاب

التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى • مطبعة محمد مصطفى

تصريف المازنى : انظر المنصف

التصريف الملوكى لابن جنى . المطبعة الاولى

تفسير المسائل المشككة فى أول المقتضب لأبى القاسم سعيد بن سعيد الفارقى . نسخة بالتصوير الشمسى بمكتبتى عن نسخة معهد المخطوطات بالجامعة العربية

التمام فى تفسير أشعار هذيل لأبى الفتح بن جنى . تحقيق الأستاذ أحمد ناجى وزميليه .

مطبعة العانى ببغداد

التنبيهات على أغاليط الرواة لعل بن حمزة لبصرى مخطوطة دار الكتب

تهذيب اصلاح المنطق للتبريزى . مطبعة السعادة

التوضيح والبيان عن شعر نابغة ذبيسان . مطبعة السعادة

الجامع الصغير فى احاديث البشير النذير للسيوطى المطبعة الخيرية

الجليس الصالح لأبى الفرج المعافى بن زكريا . . مخطوطة بمكتبة الأستاذ سيد صقر

الجمهرة لابن دريد . طبع حيدر آباد

جمهرة أشعار العرب للقرشى . المطبعة الرحمانية سنة ١٩٦٢

جمهرة أنساب العرب لابن جزم . تحقيق الأستاذ عبد السلام هرون . والطبعة الاولى

تحقيق الأستاذ بروفنسال . مطبعة دار المعارف

جمع الجواهر فى الملح والنوادر للمحصرى . المطبعة الرحمانية

جنى الجنتين فى تمييز نوعى المثنيين للمحبى . مطبعة الترقى بدمشق

الجواهر النقى لابن التركمانى . طبع حيدرآباد

حاشية الأمير على المغنى . مطبعة محمد مصطفى

حاشية الجمل على تفسير الجلالين . المطبعة الأزهرية

حاشية الخضرى على ابن عقيـل . المطبعة الكستلية بمصر

حاشية الدسوقي على المغنى . مطبعة عبد الحميد حنفى

حاشية الدمنهورى الكبرى على متن الكافى . مطبعة المعاهد

حاشية الشمنى على المغنى = المنصف من الكلام

حاشية الصبان على الأشمونى . مطبعة بولاق سنة ١٢٨٠ هـ

حاشية يس على الألفية . المطبعة المولوية بقاس

حاشية يس على التصريح . مطبعة محمد مصطفى

حسن الصحابة في شرح أشعار الصحابة • جمع الأستاذ علي فهمي • مطبعة دار سعادة

حماسة البحتري : تحقيق الأستاذ كمال مصطفى • المطبعة الرحمانية

حماسة أبي تمام : انظر شرح التبريزي

الحيوان للجاحظ : مطبعة التقدم

حياة الحيوان للدميري • المطبعة الشرفية والميمنية

خاص الخاص للثعالبي : مطبعة السعادة

خزانة الأدب للبغدادى : مطبعة بولاق سنة ١٢٩٩

الخصائص لأبي الفتح بن جنى • تحقيق الأستاذ محمد علي النجار • مطبعة دار الكتب

الخيال لأبي عبيدة ، طبع حيدر آباد

الدرر اللوامع على شواهد شرح همع الهوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطى • مطبعة كردستان

دلائل الاعجاز للشيوخ عبد القاهر الجرجاني • مطبعة المنار الطبعة الثانية

ديوان الأخطل • بيروت سنة ١٨٩١

ديوان الأعشى الكبير : تحقيق الأستاذ محمد حسين • المطبعة النموذجية

ديوان أمية بن أبي الصلت • بيروت سنة ١٣٥٢ • المطبعة الوطنية

ديوان أوس بن حجر • تحقيق الأستاذ محمد يوسف نجم : دار صادر وبيروت

ديوان البحتري • مطبعة هندية

ديوان بشر بن أبي خازم : تحقيق الدكتور عزة حسن • المطبعة الرسمية بدمشق

ديوان تميم بن أبي بن مقبل : تحقيق الدكتور عزة حسن • مطبعة الترقى بدمشق

ديوان أبي تمام • المطبعة الوهبية وانظر شرح التبريزي

ديوان جرير : تحقيق الأستاذ الصاوى سنة ١٣٥٢

ديوان جران العود • مطبعة دار الكتب سنة ١٣٥٠

ديوان جميل : مكتبة صادر

ديوان حاتم الطائي : مطبعة التقدم ، ودار صادر ببيروت

ديوان حسان : تحقيق الأستاذ العناني • مطبعة السعادة

ديوان الحطيئة ، مكتبة صادر ، بيروت

ديوان حميد بن ثور : تحقيق الأستاذ عبدالعزيز الميمنى • مطبعة دار الكتب سنة ١٣٦٩

ديوان الخنساء : مطبعة التقدم ، ودار صادر وبيروت

ديوان رؤبة ليبيسك سنة ١٩٠٢ م

ديوان ذى الرمة نشر كمبردج سنة ١٩١٩ م وطبع بيروت

ديوان ابن الرومي : مخطوطة دار الكتب

ديوان زهير بن أبى سلمى . مطبعة دار الكتب سنة ١٣٦٣

ديوان سحيم عبد بنى الحسحاس : تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمنى . مطبعة دار الكتب

سنة ١٩٥٠ م

ديوان الشماخ . تحقيق الأستاذ أحمد بن الأمين الشنقيطى . مطبعة السعادة سنة ١٩٢٧

ديوان أبى طالب : المسمى غاية المطائب فى شرح ديوان أبى طالب تحقيق الشيخ محمد

خليل الخطيب . مطبعة الشعراوى

ديوان طرفة بن العبد . مكتبة صادر بيروت

ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق الأستاذ محمد يوسف نجم . دار صادر بيروت

خصة دواوين : المكتبة الأهلية . بيروت

ديوان عبيد بن الأبرص . تحقيق ليال . مطبعة دار المعارف

ديوان العجاج . ليبسك

ديوان العرجى : تحقيق الأستاذين : جعفر الطائي ، ورشيد العبيدى مطبعة الشركة

الاسلامية . بغداد

ديوان علقمة بن عبدة : من مجموعة خميسة دواوين

ديوان عمر بن أبى ربيعة تحقيق الشيخ محمد محيى الدين . مطبعة السعادة ونشر مكتبة

اللبايدى بيروت

ديوان الفرزدق : تحقيق الأستاذ الصاوى سنة ١٣٥٤

ديوان القتال الكلابى . تحقيق الأستاذ احسان عباس . دار الثقافة . بيروت

ديوان القطامي ، تحقيق الأستاذين : ابراهيم السامرائى واحمد مطلوب ، دار الثقافة ببيروت .

ديوان قيس بن الخطيم . تحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد نشر دار العروبة ، ونشر

بغداد بتحقيق الأستاذين ابراهيم السامرائى واحمد مطلوب . مطبعة العانى . بغداد

ديوان امرئ القيس : تحقيق الأستاذ حسن السندوبى المطبعة الرحمانية

ديوان كعب بن زهير : مطبعة دار الكتب سنة ١٩٥٠ م

ديوان لبيد تحقيق : الأستاذ احسان عباس . مطبعة الكويت

ديوان المثقب العبدى : تحقيق الأستاذ محمد حسن آل ياسين . مطبعة المعارف . بغداد

ديوان مزرد بن ضرار الغطفانى : تحقيق الأستاذ خليل ابراهيم العطية . مطبعة أسعد .

بغداد

ديوان معن بن أوس : تحقيق الأستاذ كمال مصطفى . مطبعة النهضة

ديوان مهيار . مطبعة دار الكتب

- ديوان النابغة الذبياني : من مجموعة خمسة دواوين
- ديوان النابغة الجعدي : منشورات المكتب الاسلامي • بدمشق
- ديوان أبي نواس • المطبعة العمومية سنة ١٩٩٨ م
- ديوان الهذليين • دار الكتب سنة ١٣٦٩
- رسالة أبي العباس المبرور وأثره في علوم العربية • مخطوطة
- رغبة الآمل من كتاب الكامل للشيخ سيد المرصفي • مطبعة النهضة
- الروض الأنف للتسهيل • مطبعة الجمالية
- سر صناعة الاعراب لأبي الفتح بن جني • مخطوطة جامعة القاهرة والمطبوع منه بتحقيق
- الأستاذ مصطفى السقا وزملائه • مطبعة الحلبي
- سفر السعادة للسخاوي • مخطوطة دار الكتب
- سمط اللآلئ : تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمنى • مطبعة لجنة التأليف والترجمة
- سبيويه امام النجاة للأستاذ علي النجدي ناصف مطبعة لجنة البيان العربي
- سيرة ابن هشام بهامش الروض الأنف
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي • نشر القدسي سنة ١٣٥١
- شرح الأبيات المشككة الاعراب للحسن بن أسد الفارقي تحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني •
- مطبعة الجامعة السورية
- شرح أدب الكاتب للجواليقي نشر القدسي
- شرح الألفية للأشجوني : بهامش حاشية الصبان
- شرح الألفية لابن عقيل بهامش حاشية الخضرى
- شرح تصريف المازني = المنصف
- شرح تصريف العزى لسعد الدين التفتازاني • وشرح الكيلاني • مطبعة المعاهد
- شرح الحماسة للتبريزي • تحقيق الشيخ محمد محيى الدين • مطبعة حجازي
- شرح ديوان أبي تمام للتبريزي • مطبعة دار المعارف • تحقيق الأستاذ عبده عزام
- شرح ديوان المتنبي للعكبرى المسمى التبيان ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا وزميليه • مطبعة
- الحلبي • الطبعة الأولى
- شرح ديوان امرئ القيس للوزير أبي بكر عاصم بن أيوب • مطبعة هندية سنة ١٩٢٨
- شرح الشافعية للجاربردى • دار الطباعة العامرة بالآستانة
- شرح الشافعية للرضي تحقيق الأساتذة الشيخ نور الحسن وزميليه • مطبعة حجازي

شرح الشاطبية لابن القاصح مطبعة مصطفى فهمي
 شرح شواهد الألفية للعيني = المقاصد النحوية
 شرح شواهد سيبويه للأعلم = تحصيل عين الذهب
 شرح شواهد الشافية للبغدادى تحقيق الأستاذة الشيخ نور وزميلييه . مطبعة حجازى
 شرح شواهد الكشف لمحب . مطبعة بولاق وللشيخ محمد عليان
 شرح شواهد المغنى للسيوطى . مطبعة محمد مصطفى
 شرح القصائد السبع الطوال لأبى بكر بن الأنبارى . تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .
 مطبعة دار المعارف

شرح الكافية للرضى : المطبعة العامرة سنة ١٢٧٥ بالآستانة
 شرح الكافية لابن الحاجب : دار الطباعة العامرة ، الآستانة
 شرح الكافية للعصام : دار الطباعة العامرة الآستانة
 شرح الكافية للجامى : مطبعة صنايع شاهاته الآستانة
 شرح لامية الأفعال لبحرق بهامش حاشية حمدون بن الحاج . مطبعة المعاهد
 شرح لامية العرب للمبرد بهامش أعجب العجب للزمخشري مطبعة الجوائب
 شرح مراح الأرواح مطبعة دار سعادة الآستانة
 شرح المعلقات للزوزنى . مطبعة السعادة
 شرح المعلقات للتبريزى . مطبعة منير
 شرح المعلقات لابن الأنبارى : انظر شرح القصائد السبع
 شرح المغنى للدمامى بهامش حاشية الشمنى
 شرح المفصل لابن يعيش . مطبعة منير
 شرح الفضليات لأبى محمد القاسم بن محمد بن الأنبارى ، تحقيق لایل نشر اكسفورد سنة

١٩٢٠

شرح مقامات الحريري تشرىشى . مطبعة بولاق
 شرح نهج البلاغة لابن الحديد . مطبعة دار الكتب العربية
 شروح سقط الزند . مطبعة دار الكتب
 الشعر والشعراء لابن قتيبة . تحقيق الشيخ أحمد شاکر ، دار احياء الكتب العربية : الطبعة

الأولى .

شفاء القليل للشهاب الخفاجى . المطبعة الوهبة

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مازك • تحقيق الأستاذ محمد فؤاد
عبد الباقي نشر دار العروبة

شواذ القرآن لابن خالويه = مختصر في شواذ القرآن

الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس • المطبعة السلفية

صحيح البخارى • المطبعة العثمانية

ضحى الاسلام للأستاذ أحمد أمين • مطبعة لجنة التأليف والترجمة

الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر للألوسى • المطبعة السلفية

طبقات النحويين واللغويين للزبيدي • تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل • مطبعة

السعادة

طبقات القراء لابن الجزرى : نشر برجستراسر، مطبعة السعادة

الطرائف الأدبية : للأستاذ عبد العزيز الميمنى • مطبعة لجنة التأليف والترجمة

الطرف والظرف لأبى الطيب محمد بن اسحاق بن يحيى الوشاء • مطبعة التقدم • الطبعة الثانية

عبث الوليد لأبى العلاء المعرى • مطبعة الترقى بدمشق

عبد الله بن المعتز من سلسلة أعلام العرب

عجائب المخلوقات للقرظي : بهامش حياة الحيوان

العقد الفريد لابن عبد ربه • تحقيق الأساتذة أحمد أمين وزملائه • مطبعة لجنة التأليف

والترجمة

العمدة لابن رشيق : مطبعة السعادة

عيون الأخبار لابن قتيبة • مطبعة دار الكتب

الغريب المصنف لأبى عبيد • مخطوطة دار الكتب

غيث النفع فى القراءات السبع للسفاسى : بهامش شرح الشاطبية

الفائق للزمخشري : تحقيق الأستاذين البجاوى وأبى الفضل • مطبعة دار احياء الكتب

العربية

الفاضل للمبرد • تحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمنى • مطبعة دار الكتب

الفهرست لابن النديم • المطبعة الرحمانية

فهرس مارواه ابن خير عن شيوخه • منشورات المكتب التجارى ببيروت

ابن قتيبة : من سلسلة أعلام العرب

الكامل للمبرد مع رغبة الآمل •

كتاب سيبويه • مطبعة بولاق

الكشاف للزمخشري • نشر المكتبة التجارية للطبعة الأولى

كشف الخفا ومزيل الالباس للعجلوني • نشر القدسي

اللباب في الأنساب لابن الأثير • نشر القدسي

لسان العرب لابن منظور • دار صادر وبيروت

لسان الميزان لابن حجر • حيدر آباد

لطائف الاشارات للقسطلاني • مخطوطة دار الكتب

ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد للمبرد • تحقيق الأستاذ عبد العزيز اليمنى •

المطبعة السلفية

المؤتلف والمختلف للآمدي ، نشر القدسي •

مبادئ اللغة للاسكافى • مطبعة السعادة

مجالس ثعلب • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون • مطبعة دار المعارف • الطبعة الأولى

مجالس العلماء للزجاجي • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون • الكويت سنة ١٩٦٢ م

مجمع الأمثال للميداني : تحقيق الشيخ محمد محيي الدين • مطبعة السنة المحمدية

مختارات ابن الشجري • تحقيق الأستاذ محمود حسن زناقى • مطبعة الاعتماد

مختارات البارودي • مطبعة الجريدة

مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه • نشر برجستراسر • المطبعة الرحمانية

المخصص لابن سيده • مطبعة بولاق

المذكر والمؤنت للمبرد • نسخة مصورة بمكتبتى عن نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق

المذكر والمؤنت لأبى حاتم مصورة أيضا عن نسخة معهد المخطوطات

المذكر والمؤنت لأبى بكر بن الأنبارى مصورة عن نسخة معهد المخطوطات

مراتب النحويين لأبى الطيب عبد الواحد ، تحقيق الأستاذ محمد ابو الفضل ، مطبعة

نهضة مصر

المزهر للسيوطى : مطبعة السعادة

مسالك الأبصار للعمري • مخطوطة دار الكتب

المسلسل فى غريب اللغة لأبى طاهر محمد بن يوسف التميمي تحقيق الأستاذ محمد عبد الجواد

وزارة الثقافة

مشكل تاويل القرآن لابن قتيبة • تحقيق الأستاذ سيد صقر • مطبعة دار احياء الكتب

العربية

معاهد التنصيص للعباسي • تحقيق الشسيخ محمد محيي الدين • مطبعة السعادة

- المعارف لابن قتيبة • المطبعة الاسلامية
- معاني القرآن للفراء • مطبعة دار الكتب
- معجم الشعراء للمرزباني • نشر القدسي
- معجم البلدان لياقوت • دار صادر بيروت
- معجم الأدباء لياقوت • دار المأمون
- معجم مقاييس اللغة لابن فارس • تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون مطبعة دار احياء
الكتب العربية
- كتاب المعمرين للسجستاني • مطبعة السعادة
- مغنى اللبيب لابن هشام مطبعة محمد مصطفى
- المغنى فى تصنيف الأفعال لمحمد عبد الخالق عزيمة : الطبعة الثالثة
- مفردات الراغب • المطبعة الميمنية
- المفصل للزمخشري • تحقيق الشيخ محمد محيي الدين • مطبعة حجازى
- المفصليات تحقيق الأستاذين الشيخ أحمد شاكر وهارون • مطبعة دار المعارف الطبعة الثانية
- المقصود والممدود لابن ولاد • مطبعة السعادة
- المقاصد النحوية شرح شواهد الألفية للعيني بهامش خزنة الأدب
- المنصف شرح تصنيف المازني تحقيق الأستاذين ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين • مطبعة الحلبي
- المنصف من الكلام للشمني على المغنى • مطبعة محمد مصطفى
- مذهب الأغاني للشيخ محمد الخضرى • مطبعة مصر
- الموشح للمرزباني : المطبعة السلفية
- موصول الطلاب الى قواعد الاعراب للشيخ خالد • بهامش معرب الألفية • مطبعة التوفيق
- نزهة الطرف فى علم الصرف للميداني • مطبعة الجوائب
- نزهة الألبا فى طبقات الأدبا لعبد الرحمن الانبارى القاهرة سنة ١٢٩٤
- نسب عدنان وقحطان للمبرد • تحقيق الأستاذ الميمنى • مطبعة لجنة التأليف والترجمة
- نسب قریش للمصعب الزبيرى • مطبعة دارالمعارف تحقيق بروفنسال
- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى • تحقيق الشيخ الضباع • نشر المكتبة التجارية
- نصب الراية للزيلعى • مطبعة دار المأمون
- النقائض بين جرير والفرزدق لأبى عبيدة • تحقيق الأستاذ الصاوى سنة ١٩٣٥
- نقد المبرد لكتاب سيبويه • انظر الانتصار
- النهر لأبى حيان • بهامش البحر المحيط
- النهاية فى غريب الحديث لابن الأثير • المطبعة العثمانية

نهاية الأرب للنويرى • مطبعة دار الكتب

نوادر أبى زيد الأنصارى • بيروت سنة ١٨٩٤

الهاشميات للكميت • مطبعة شركة التمدن سنة ١٣٣٠

جمع الهوامع للسيوطى • مطبعة السعادة

الوحشيات لأبى تمام • تحقيق الأستاذين عبدالعزيز الميمنى : ومحمود ششاكى • مطبعة دار المعارف

وفيات الأعيان لابن خلكان • تحقيق الشيخ محمد محيى الدين • مطبعة السعادة

وقعة صفين لنصر بن مزاحم • تحقيق الاستاذ عبد السلام هارون • مطبعة الحلبي

يتيمة الدهر للثعالبي • المطبعة الحفنية بدمشق

استدراك وتصويب

يضاف إلى (النقل عن المقتضب والإشارة إليه) ص ٧٧ من المقدمة ما يأتي :

(أ) في أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٢٠٣ - ٢٠٤ : « ذكر أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب هذا البيت :

فأصبحوا والنوى غالى معرّسهم وليس كلّ النوى يلقى المساكين

وهذا النقل موجود في الجزء الرابع من المقتضب ص ٤٢٣ من الأصل .

(ب) في لسان العرب (مثل) نقل عن المقتضب في تفسير (مثل) من قوله تعالى : (مثلُ الجنة التي وُعد المتّقون) .

وما نقله اللسان المذكور في المقتضب ج ٣ ص ٢٠٠ من الأصل .

(ج) يضاف إلى التعليق عن هذا البيت :

أكاشره وأعلم أن كلانا على ما ساء صاحبه حريص .

ج ٣ ص ٢٤١ ما يأتي : هو لعمر بن جابر الحنفي (حماسة البحتري ص ١٥ د)

في الجزء الرابع ص ٢٣ نسب المبرّد هذا البيت إلى رؤبة :

أحضرت أهل حضرموت موتا

ولم أجده في ديوان رؤبة ولا في فوائده ، ووجدته في شعر في المخصص ج ١٣ ص ١٧٣ وهذا نصه :

« وأنشد ابن الأعرابي :

أبا نزارٍ كَرَمَ ما أَتَيْنا يا مَعْنُ قد شَفَيْتَ واشتَفَيْنا

رفعتَ بيتنا ، ووضعتَ بيتنا علّمتَ أهلَ حَضْرَمَوْتَ الموتَ

فقال : وإنّما مدح مَعْنًا بهذا الشعر ، وكان مَعْنُ يُكنى أبا الوليد ، فأراد أنّك تكفي نزارا

أمرها ، فأنت لها كالآب .. » .

تصويب المقدمة

الخطأ	الصواب	ص	س
ياؤذن	ياؤذن	١٦	٢
كلّفوني	كلّفوني	٣٣	٣
ما يجوز	ما يجوز	٣٨	٣
والمُخْشَلِبَة	والمُخْشَلِبَة	٥٠	١٧
المتنبّي :			

بياض وجه يريك الشمس حالكة ودرّ لفظ يريك الدرّ مخشلبا

ديوانه ج ١ ص ١١٣

رغبة الآمال	رغبة الآمال	٥٩	٩
ما يئأى	ما يئأى	٦٢	٦
كوفى	كو	٩٥	١١

١١٠ كلّ ما فى هذه الصفحة إنّما هو تعليق ما فى ص ١١١ كرّر خطأ عند الطبع.

تصويبات الجزء الاول

ص	س	الخطأ	الصواب
١٢	٩	فيما دخل فيما فيه الأول	فيما دخل فيه الأول
٢١	٢	يُسْرُ	يُسْرُ
٢٢	١	هذا باب	باب
٢٢	٩	والمعطية	والمعطية
٢٢	٢٧	على منزلة	على منزلة
٤٦	٩	برَّ وحنطة	برَّ وحنطة
٤٨	٢١	أنظر ص ١٣٠	ص ٤١-٤٢
٥٧	١٨	وآلفه زائدة	وآلف قبعشرى
٧٣	٩	مصدر	مصدرا
٧٩	١٣	هذا الرجل	هذا الرجز
٩٧	١٨	ضمه	ضمه
٩٧	١٩	بعث	بعث
٨٣	٢١	هى (ل)	هى (أل)
١٠٢	٣٦	إذا اضطر ص ٨٨ وديوانه ص ٢٦-٣١	إذا اضطرَّ ردَّ الأشياء إلى أصولها
١١٧	٣	مثال فعل	على مثال فعل
١٢٠	١٠	ذو فرس	ذو فرس
١٢٥	٧	ليس بفعلول	ليس بفعلول
١٢٦	٢١	وغامى	وغائى
١٤٠	١٧	ص ٦٤-٦٥	ص ٦٤-٦٦

ص	س	الخطأ	الصواب
١٥٣	١٥	أَنْ شَاءَ	أَنْ شَاءَ
١٥٦	١٨	من قصيد	من قصيدة
١٦٣	٢٥	انظر ص ٦٣	سورة ص : ٦٣
١٦٦	٢٤	يهجو عبد الأرض	يهجو عبد الرحمن بن الحكم بن العاص
١٧١	٢٢	ج ٢ ص ٤٠٣	ج ٢ ص ٦١ ، ٤٠٣
١٧١	٢٤	وروى ألبيه	وروى ألب
١٧٣	١٠	ذهب طلحة	ذهب طلحة
٢٠٤	٥	ملحق بجُلجل	ملحق بجُلجل
٢٠٤	٧	ملحق بخمخم	ملحق بخمخم
٢٠٩	١٨	قولها	قولهم
٢١٨	٢٩	ص ٢١٤	ص ٢١٦
٢٢٦	١١	ص ١٧١ - ١٧٢	ص ١٧٣ - ١٧٦
٢٦٧	١	يشطب كله لأنه مكرر خطأ ويوضع مكانه : وقال	

تصويبات الجزء الثانى

ص	س	خطأ	صواب
١٤	١٨	بأن محمرة	بأن مضمرة
٢٣	٣	فَيَذْرِكُ	فَيَذْرِكُ
٢٧	١١	قطعة	قطعه
٣٥	٤	ثُمَّ يَقُولُ	ثُمَّ يَقُولُ
٤٨	٢٨	أَيَا مَا تَدْعُو	أَيَا مَا تَدْعُوا
٦٩	٢٠	كلام المبررد	كلام المبرّد
٨٠	٢	والواو زائدة	والواو زائدة
٨٥	١٧	لا تحسبن الذين يخلون بما	ولا تحسبن الذين ييخلون بما
٩٣	١٨	وابناه	وابناه
٩٣	٢١	وابناه	وابناه
١٤٨	١٨	سبويه ج ١	سبويه ج ٢
١٨٨	٢٤	جمهرة الإنسان	جمهرة الأنساب
٢١٦	٩	هل أنبئكم	هل ننبئكم
٢٦٥	٣	دار ابجرّد	دَرَا بَجِرْد
٢٩١	١٢	اللويثا	اللويثا
٣٥٥	٣	فإنك مرتحل	فإنك مرتحل

تصويبات الجزء الثالث

ص	س	خطأ	صواب
٣٤	١٤	هل أنبئكم	هل ننبئكم
١٣٤	١٧	سلقى	سليق
١٨٠	١٤	يها	ويها
٢٠٨	٢٤	ولا أطلت هيهات فهي عنده اسم بمنزلة علقاة يشطب هذا لأنه مكرر في الطباعة .	
٢٧١	٢٣	ليبك يزيد	ليبك يزيد
٢٩٨	٢٩	الخزانة ج٤ ص ٤٨٢	الخزانة ج٢ ص ٤٨٢ ، ج٤ ص ٤٦١
٣٢٥	١٢	القَبَج	القَبَج
٣٢٩	٢٨	أكباش بالباء الموحدة	بالياء المشناة
٣٥٠	٨	بشمس أو قدم	بشمس أو قدر
٣٧٢	١٠	ولا يهيم	ولا يهيم

تصويبات الجزء الرابع

٤	١١	درجاته	درجاية
١٠	١٣	خيكم	خيلكم
١١	١٨	أنبئكم	أنبئكم

تصويبات الجزء الرابع

ص	س	خطأ	صواب
٤٢	٢	مُجَلَّقٌ	مُحَلَّقٌ
٤٧	٢٨	ص ٣٨٠ - ٤٠٣	ص ٣٨٩ - ٤٠٣
٤٩	٨	ونه	وَأَنَّهُ
٤٩	١٠	بعمليتها	بعلميتها
٤٩	١٥	أَن أوبر	أَنَّ ابن أوبر
٥٢	١٢	هو خير	هو خيرا
٧٦	١١	قالوا : مع الشاعر	قالوا : الشاعر
٨٠	١٨	وتودى	وتوَدَّى
٨٢	١٧	لاسم	الاسم
١٠٨	٢٣	في سيبويه	(٣) في سيبويه
١١٠	١	غيرها فيه	غيرها فيه (١)
١١٢	١	إِنَّ الله	أَنَّ الله
١٤٥	٢٨	إلى عمر	إلى عمرو
١٤٦	٣٠	الحزم	الخرم
١٦٤	١٠	الحسن	الحسن
١٧٩	٢٢	والهام في تفسير أشعار هذيل	تشطب مكررة
٢٦١	٢٣	للمذكور	المذكور
٢٦٨	١٨	يختلطوا	يحتلطوا
٢٧٣	١	حركة الياء	حركة الياء
٢٩١	٧	وثناء	وتناء

ص	س	خطأ	صواب
٢٩٦	٥	رَأَيْتَكَ إِنَاه	رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ
٣٠٧	٢١	فل هي	قل هي
٣٣٤	١٦	في اللام والأشعار	في الكلام والأشعار
٣٤٦	٦	وجئتكَ إذا قام زيد	وجئتكَ إذا قام زيد
٣٥٤	٧	هذيه	هذه
٣٥٧	٣	أَذْكِرُهُ	أَذْكُرُهُ
٣٥٩	١٨	من أَر	من أَمَر
٣٥٩	١٨	خبر مبد	خبر مبتدأ
٣٥٩	٥	لَأُكْ	لَأَنَّكَ
٣٥٩	٢٦	أَر	أَوْ
٣٦١	١٧	أَذْنَت	أَذْنَت
٣٦٤	٢٤	هي	مَيَّ
٣٦٥	٢٣	لا أَمَر	لا أَمَر
٣٦٥	٢٤	لا أَمَر	لا أَمَر
٣٧٦	٣٠	الخزامة	الخزانة
٣٨٤	٧	في النفس	في النفي
٣٨٨	٥	في النداء	في النداء
٣٩٤	٢٤	أَحَد	أَحَدًا
٣٩٨	٢٠	أَعْرَاب	أَعْرَب
٤٠٥	٢٦	إذا التقدير	إذا التقدير
٤١٦	٢٠	التخصيص	التخصيص
٤١٨	٧	فَأَغْضَبْتُ	فَأَغْضَيْتُ

تصويب الفهارس

ص	س	الخطأ	الصواب
١٦	١٣	الاستغرافية	الاستغرافية
١٨	١٩	تابع	تابع
٥٣	٢٢	الخائن	الخائن
٥٨	٢٥	ومؤخرة	ومؤخرة
٦٢	٨	كلُّ رجل	كلُّ رجل
٦٨	١	أَيَّاهَا الرجل	يا أَيَّهَا الرجل
١٠١	١٤	بـ	بهـ
١٠١	١٦	لخلاف	الخلاف
١٠١	١٧	ن	إن
١٠١	١٨	ا	إن
١٠٣	٤	بتصغره	بتصغيره
١٠٤	٧	نحرك	تحريك
١٠٤	١٤	حرك	يحرك
١٠٤	١٥	بينهما	ما بينهما
١٠٨	١٢	مرت	مررت
١٠٨	٢	بطاقه	بطارقة
١٠٨	١٤	لمؤنث	المؤنث
١٠٨	١٥	جاء	جاءا
١٠٨	١٨	أنيث	تأنيث
١١٧	٧	(أعمن)	(أيمن)
١٢٥	١٣	راعاة	مراعاة
١٣٨	١	لا	غلام
١٥١	٥	لأفعال	الأفعال
١٥١	٥	الامه	مالامه

ص	س	الخطأ	الصواب
١٥٥	١	ستشكال	استشكال
١٥٥	٢٠	الام	مثالا من
١٥٦	١	ملحق	سرحان ملحق
١٦٣	٤	غ الله	غير السكسر
١٧٥	٨	يمكن البتداء	فيمكن الابتداء
١٩٦	١٠	الإظهار	فالإظهار
٢١٧	١١	عتوا	عنوا
٢٢٦	٢	وم	قوم
٢٢٩	١٨	عذا	إذا
٢٢٩	١٩	عذا	إذا
٢٢٩	٢١	عذا	إذا
٢٢٩	٢٢	لا	إلا
٢٣١	١١	وإن كل لما جميع لدينا محضرون	مكاتها في ص ٢٤٠
٢٦٨	١٠	بغزارة	بغزارة
٢٧٧	٧	الرء	الرعد
٢٨٠	٢٣	لونز	الوتر
٢٨٣	٥	لسنا	ألسنا
٢٩٦	٢٢	بثائب	بثائب
٢٩٧	٣	أسماء	أسماء
٣١٢	١١	والرمح	والرمح

مقط من الفهرس هذا البيت :

إذ أم سرياح غدت في طعائن جوالس نجد فاضت العين تدمع

٢ : ١٧٨

رقم الايداع ١٩٧٩/٤٢٣٩
الترقيم الدولي ٩٧٧-٢٤١-٠٩٦-٦ ISBN